

الحمد لله الذي

وهو الجامع المختصر من إسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

للإمام الخافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمته ٥٢٩ هـ

A complex, symmetrical mandala design. The center features a small yellow diamond. Radiating from this center are layers of stylized floral and leaf motifs. The first layer consists of four orange-petaled flowers. The second layer features four purple, pointed motifs. The third layer is composed of dark green, leaf-like shapes. The entire design is set against a background of repeating circular patterns in shades of brown and tan. The overall color palette includes yellow, orange, purple, green, and brown.

الْعَرَفُ الشَّامِي

بسم الله الرحمن الرحيم

اقبله وفي التفسير للترمذي

الشيخ الهند مولانا محمد حسن رحمہ اللہ

الخبر وفي شمالك لترمي

وقد أضفنا بأخر لصفحة تعليلًا للمقابل شيخ التريزي وتحقيقها وأعطى زافي على تحقيق
الدكتور بشارة عواد معروف



اعمتني بها

الطاف اینڈ سنز، کراچی پاکستان
للمنشر و التوزیع

Fax : (92) 21 - 32512774

E-mail : altaf123@hotmail.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أشرف خلقه، وهدانا بنبيه ورسوله، وأسعدنا بالقرآن والتوفيق بتلاوته وفهمه، وأرشدنا بالعمل به، والصلوة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد، فيسرنا أن نقدم بفضل الله سبحانه وتعالى بعد ما قدمنا أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري بين يدي الأمة، طبعة جديدة من الكتاب الجامع للإمام الترمذي رحمه الله تعالى مع حاشيته الشهيرة لمحدث الهند الشيخ أحمد علي السهاري نفوري رحمه الله تعالى المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ مذيلاً بـ "العرف الشذي" الذي هو مجموع إفادات أفاد بها الشيخ العلامة المسحذ محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ومن أماليه التي ألفها في درس "جامع الترمذي" إذ كان شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند منبع العلوم الدينية في الهند. عنى الشيخ بها بيان أدلة الحنفية في المسائل المختلف فيها، وكشف الحال عن أدلة المذاهب الأخرى باستيعاب وإنصاف، وفيها فوائد هي من خصائص هذا الكتاب التي ضبطها أحد تلامذته - جزاه الله خيراً - حيث احتلت هذه المجموعة محل شرح مستقل من شروح جامع الترمذي.

وجه إصدار هذه الطبعة ونهج عملنا فيها:

من المعلوم أن الجامعات الإسلامية والمدارس الدينية في باكستان والهند، تهتم بدراسة كتب الحديث الست مستوعبا من أولها إلى آخرها، والنسخ الرائجة لهذه الكتب في هذه البلاد مطبوعة مع الحواشي والتعليقات النافعة، التي تسهل للطلاب فهم المطالب وتعين في الوصول إلى المقاصد.

كذلك جامع الترمذي كان مطبوعا بالهند وباكستان بهذين الشرحين أعني حاشية الشيخ السهاري نفوري والعرف الشذي منذ أكثر من سبعين سنة، ولكن بالخط اليدوي على الحجم الكبير، حسب نهج الطبع القديم الذي حكى حاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في مقدمة التعليق المصحح حيث قال:

"الطباعة الهندية الحجرية ذات الحواشي الغواشي والسطور المنمنمة، والعبارات المستديرة على جوانب الصفحة الثلاث، والعبارات القصيرة المتداخلة بين السطور، لضبط اسم أو كلمة، أو بيان عطف على معطوف أو إعراب أو لغة أو رواية أو اختلاف فيها أو ما إلى ذلك.

وبعض هذه العبارات القصيرة كتبت تحت السطر على امتداده ومستواه، وبعضها كتبت فوق السطر مقلوبة عليه مع قرب السطور وتداخل الكلمات، فصارت قرائته مع نفاسة مضمونه في كل جملة شارحة أو تعليقة موضحة عسيرة، لا يصبر عليها إلا سادتنا ومشايخنا العلماء الهنديون والباكستانيون، الذين ألفوا هذه الطريقة في الطباعة الحجرية وفي تداخل الكلمات في السطور، وإلا أفراد قليلون من العلماء العرب، الذين يستهويهم التحقيق العلمي والفتوحات الربانية في المطبوعات الهندية النفيسة المضمون والعلم. وأما عامة القراء العرب فما أبعدهم من الصبر على قراءة مثل هذا الكتاب، ومن المطبوعات الهندية القديمة، فلذا حرم من هذا الكتاب وأمثاله كثيرون من إخواننا العلماء العرب، وحيل بينهم وبين ما يشتهون"

وأضف إلى تلك طباعته على القطع الكبير في مجلدات ضخمة ثقيلة، حتى إن الطالب المتأدب لما أراد قراءة العبارات المدوّرة، أو الكلمات معكوسة الكتابة ليجد الأنسب له أن يطوف حول الكتاب ويدور بنفسه، بدل أن يحول الكتاب ويدوره.

وكذلك الأخطاء الإملائية وسقوط العبارات والكلمات في الحواشي والتعليقات مما يصعب الاستفادة منه.

فأحببنا أن تصدر نسخة جديدة من جامع الترمذي مع بقاء الحواشي والتعليقات على النهج الحديث، وتنزيلها في أسفل الصفحة وتصحيح نصوصها بتقابلها من الأصول.

وينحصر عملنا في هذه الطبعة فيما يلي:

١- اعتمدنا في متن جامع الترمذي على النسخة المنشورة بتحقيق العلامة الشيخ الدكتور بشار عواد معروف وقابلنا النسخة الهندية القديمة بهذه النسخة لأن نسخة الدكتور بشار هي كما في علمنا أصح نسخ جامع الترمذي حيث استفاد في تحقيقه جزاء الله خيرا من ثمانية نسخ بعضها مخطوطة وبعضها مطبوعة، ومنها النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى..

٢- قابلنا النسخة الهندية القديمة على نسخة الدكتور بشار عواد معروف وبيننا الفروق والاختلاف في الهوامش وأثبتنا ما فات منها معزوا إليها.

٣- شغلنا نصوص جامع الترمذي.

٤- رقمنا الأحاديث بنفس الترقيم الذي جاء في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ الدكتور بشار عواد معروف، كما اتبع هو في الترقيم نسخة الشيخ أحمد محمد شاكر، لكثرة ما أحيل إليها في كتب العلم المحققة أو المؤلف حديثا، واشتهارها بين الناس في المدة الأخيرة، وقال الدكتور بشار: وما خالفناهم في الترقيم مما ثبت لنا أنه من الزيادات فقد حولناه إلى الحاشية فكتبناه بحرفها، وما وجدنا من سقط أو أسانيد لم تذكر لها رقم فقد وضعنا لها رقم الحديث الذي يسبقها وألحقنا به حرف (م) علامة تكرره، فإذا وجدنا أكثر من ذلك كتبنا (١م) و (٢م) وهلم جرا.

٥- رقمنا الأبواب حسب الترقيم الذي في كتاب "مفتاح كنوز السنة" و "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث" ليتنفع به من يريد مراجعة أي من هذه الكتب.

٦- جعلنا حاشية السهارةنبوري أسفل من متن جامع الترمذي مفصولا بخط بعد ما كانت بجانب الصفحة في النسخة القديمة، وقمنا بتصحيح نصوصها وكتبناها مراعيًا علامات الترقيم وتعيين الفقرات.

٧- وجعلنا "العرف الشذي" للعلامة الكشميري رحمه الله أسفل من حاشية السهارةنبوري مفصولا بخط، وعيننا بتصحيح نصوصه من عدة طبعات سابقة.

٨- أضفنا في آخر الصفحة تعليقاتنا لبيان اختلاف النسخ واختيار الصواب منها.

٩- كما أضفنا مباحث هامة في البداية حول ترجمة الإمام الترمذي وجامعه، والعلامة الشيخ أحمد علي السهارةنبوري، والعلامة أنور شاه الكشميري وشرحه "العرف الشذي".

١٠- كما أضفنا في البداية إفادات شيخ الهند مولانا محمود حسن رحمه الله أفادها في درسه لجامع الترمذي بدار العلوم ديوبند وضبطها أحد تلاميذه، المعروف بتقرير الترمذي لشيخ الهند رحمه الله.

١١- وضممنا تكميلا للفائدة رسالة في مصطلح الحديث للإمام السيد الشريف علي الحرجاني رحمه الله تعالى المنشورة قديما مع نسخ جامع الترمذي بالهند.

وإذ نقدم هذه المجموعة النفيسة في حلة طباعة حديثة ممتازة، نشكر الله سبحانه وتعالى على أن من علينا بهذه الخدمة المباركة. تقبل الله منا ومن كل من ساهم في هذا الجهد العظيم، وجعله في ذاخر حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وإخراج كتب الحديث على المنهج الحديثي الجديد كان أمرا عسيرًا متعبًا فحاول الشيخ أطفاف حسين برخورداريه حفظه الله إصدار الكتب الست حينما ورد بأحب البلاد إلى الله مكة المكرمة عندما لفت بعض المشائخ أنظاره إلى ذلك فساعده التوفيق الإلهي حيث قام بإصدارها على النهج الجديد وبذل غاية جهوده وساعيه في إخراجها وإنجازها فهذا كتاب ثان من الكتب الست بين أيديكم.

فالرجاء من المستفيدين أن لا ينسوا في دعواتهم الصالحة الشيخ أطفاف حسين برخورداريه ومساعديه وكل من ساهمهم في إعدادهم وإبرازهم.

وأخص بالذكر منهم فضيلة الشيخ مولانا نعيم اشرف نور أحمد حفظه الله حيث قام بتحقيق الكتاب وتصحيحه ومراجعته وإصلاحه وإخراج الأخطاء التي احتوت بها النسخ القديمة بمساعدة طائفة من العلماء، منهم العالم الفاضل الشيخ عبدالرحمن أويس المرغزى حفظه الله الذي تولى مهام أمور التصحيح والمقابلة وقراءة البروفات المطبعية لمتن الكتاب وساعده الشبان النبلاء أنوار الأمين الصوابوى وعدنان على المرغزى ومحمد تيمور المرغزى سلمهم الله تعالى ومنهم العالم الفاضل الشيخ عبدالحميد التركمانى حفظه الله الذى تولى مراجعة الحاشية السهارنفوري والعرف الشدي - جزاهم الله خيرا وبارك في علمهم وعملهم - فعاونوا في ذلك كله ما عاونوا - فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير ما يجزي عباده الصالحين - .

وما بغيتنا إلا أن ينفع الله الناس بهذا الكتاب ويجعله ذخرا لنا في الآخرة وقد بذلنا قصارى جهودنا في تصحيح الكتابة وحرصنا أن لا يبقى في الكتاب خطأ من أى نوع وصححناه غير مرة ولكن الانسان ليس له أن يدعى الكمال فهو لله وحده فمن الممكن أن تبقى أخطاء مطبعية. فالتماسنا من الإخوة القارئین والدراسين إنهم ان عثروا على زلة كتابة أو أخطاء فنية أن يخبرونا متعاونين على البر والتقوى لنحترز منها في الطباعات المقبلة - جعل الله هذا العمل خالصا لوجهه الكريم - (أمين).

وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

لجنة الإصدار

مقدمہ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

تمام تعریفیں اس اللہ کیلئے ہیں جس نے ہمیں اشرف المخلوقات بنایا اور اپنے نبی و رسول صلی اللہ علیہ وسلم کے ذریعہ ہمیں ہدایت عطا فرمائی اور ہمیں تلاوت و فہم قرآن کی توفیق دیکر سعادت بخشی اور اس پر عمل کا طریقہ بتایا۔

درود و سلام ہمارے نبی محمد صلی اللہ علیہ وسلم پر جو سید المرسلین ہیں اور ان کی آل و اصحاب پر..... وبعد

انتہائی مسرت کا مقام ہے کہ ہم اللہ سبحانہ و تعالیٰ کے فضل سے اصح الکتب بعد کتاب اللہ صحیح البخاری پیش کرنے کے بعد امام ترمذی رحمہ اللہ کی کتاب ”جامع الترمذی“ جدید طباعت کے ساتھ امت کے سامنے پیش کر رہے ہیں، جس میں محدث الہند شیخ احمد علی سہارنپوریؒ متوفی ۱۲۹۷ھ کا مشہور حاشیہ اور اس کے ذیل میں ”العرف الہدی“ جو شیخ، محدث، علامہ انور شاہ کشمیریؒ متوفی ۱۳۵۲ھ کے افادات و امالی کا مجموعہ ہے جو آپ نے ہندوستان میں علم دین کے چشمے دارالعلوم دیوبند میں شیخ الحدیث کے عظیم منصب پر فائز ہونے کے زمانے میں جامع ترمذی کے درس کے دوران ارشاد فرمائے بھی شامل ہے جس میں کتاب کی خصوصیات پر مشتمل فوائد، ادلہ مذاہب کو استیعاب و انصاف سے بیان کرنا اور مختلف فیہ مسائل میں حنفیہ کے دلائل پر خصوصیت کے ساتھ توجہ دی ہے، جنہیں آپ کے ایک شاگرد رشید نے اس طرح جمع فرمایا کہ یہ جامع ترمذی کی ایک مستقل شرح سمجھی جانے لگی، اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر عطا فرمائے۔ آمین۔

اس طباعت کی ضرورت اور اس کی تیاری میں ہمارا طریق کار:

یہ بات مخفی نہیں کہ پاک و ہند کے مدارس دینیہ اور جامعات میں کتب حدیث (صحاح ستہ) ابتداء سے انتہاء تک بالاستیعاب پڑھانے کا اہتمام ہوتا ہے اور وہاں مذکورہ کتب کے رائج نسخے انتہائی مفید حواشی اور تعلیقات کے ساتھ چھپے ہوئے ہیں جو مطالب سمجھنے اور مقاصد تک پہنچنے میں طالب علم کے لئے سہولت پیدا کرتے ہیں، چنانچہ جامع ترمذی بھی پاک و ہند میں حاشیہ سہارنپوریؒ اور العرف الہدی کے ساتھ ستر سال سے بھی زائد عرصے سے رائج ہے مگر پرانے طرز طباعت پر بڑی تقطیع اور ہاتھ کی لکھائی ہے جس کو شیخ عبدالفتاح ابونعہ رحمہ اللہ نے التعلیق المحمدی کے مقدمے میں اس طرح بیان فرمایا ہے:

”ہندی طباعت لیتھو پرچھی ہوئی ہے جس کے حواشی بے غبار نہیں بلکہ اس کی سطریں نقش و نگار اور تزیین کیلئے ہیں اور صفحے کے تینوں طرف پھیلی ہوئی ہیں اور بین السطور چھوٹی چھوٹی عبارتیں ایک دوسرے کے اندر گھسی ہوئی ہیں جو کسی نام یا کلمہ کے ضبط کیلئے یا کسی معطوف کے عطف کو واضح کرنے یا اعراب، لغت، روایت اور اس کے اختلاف کے بیان یا اسی قسم کے دیگر مقاصد کیلئے لائی گئی ہیں۔

ان میں سے بعض عبارات سطر کے نیچے سیدھی لکھی ہوئی ہیں اور بعض سطر کے اوپر اتصال کے ساتھ الٹی کر کے اس طرح لکھی گئی ہیں کہ کلمات ایک دوسرے میں گھس گئے ہیں، اس قسم کے شارح جملے یا وضاحتی تعلیق کے مضامین اپنی نفاست کے باوجود پڑھنے میں انتہائی دشوار ہیں، ہمارے ہندی و پاکستانی علماء و مشائخ ہی اسے پڑھ سکتے ہیں جو لیتھو طباعت کی اس مقلوب اور متداخل الکلمات عبارت پڑھنے کے عادی ہو چکے ہیں اور علماء عرب میں سے بہت کم لوگ ایسے ہیں جو ہندی مطبوعات کے علمی و فقہی مضامین اور فتوحات ربانی سے بہرہ ور ہوتے ہیں، دیگر اکثر علماء عرب ایسی قدیم ہندی مطبوعات پڑھنے کی مشقت برداشت نہیں کرتے اور ایسی کتابوں کے استفادے سے محروم ہیں کیونکہ مذکورہ امور ان کے استفادے میں رکاوٹ ہیں۔ مزید برآں یہ کہ وہ بڑی تقطیع پر کئی کئی ضخیم بھاری جلدوں میں طبع شدہ ہیں، حتیٰ کہ اگر ایک باادب طالب علم مدور عبارت یا معکوس الخط کلمات کو پڑھنا چاہے تو اس کیلئے مناسب یہی ہے کہ وہ کتاب کو گھمانے کے بجائے خود گھوم جائے۔ اسی طرح املائی اغلاط اور حواشی اور تعلیقات میں عبارت

وکلمات کا سقوط کتاب سے استفادے میں دشواری کا سبب ہے، چنانچہ ہماری خواہش تھی کہ جامع ترمذی کو قدیم حواشی و تعلیقات کی بقاء کے ساتھ جدید طرز طباعت پر شائع کیا جائے اور اس کی عبارت دیگر اصول نصوص سے تقابل کر کے صحیح لکھی جائے اور حاشیہ عبارت کے نیچے درج کیا جائے۔

چنانچہ اس طباعت میں ہمارا طریق کار مندرجہ ذیل امور پر مشتمل ہے:

۱۔ جامع ترمذی کے متن کے سلسلے میں ہم نے علامہ شیخ دکتور بشار عواد معروف کی تحقیق کے ساتھ شائع شدہ نسخے پر اعتماد کرتے ہوئے قدیم ہندی نسخے کا اس کے ساتھ تقابل کیا ہے، کیونکہ ہمارے علم کے مطابق دکتور بشار والانسہ جامع ترمذی کا صحیح ترین نسخہ ہے اس لئے کہ انہوں نے اس کی تحقیق میں جامع ترمذی کے آٹھ نسخوں سے استفادہ کیا ہے جن میں بعض قلمی اور بعض طبع شدہ ہیں، ان میں ایک نسخہ شیخ احمد محمد شاہ رحمہ اللہ کی تحقیق والا بھی شامل ہے۔ اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر سے نوازے۔

۲۔ قدیم ہندی نسخے کا دکتور بشار عواد کے نسخے کے ساتھ موازنہ کر کے کلمات کے فرق و اختلاف کو حاشیے میں واضح کر دیا ہے اور مٹھوٹی ہوئی عبارت لکھ کر نشاندہی کر دی ہے۔

۳۔ جامع ترمذی کی عبارت پر اعراب لگا دیے گئے ہیں۔

۴۔ حدیث کے نمبر لگانے میں ہم نے اس ترقیم (نمبر سازی) پر اعتماد کیا ہے جو دکتور بشار عواد کے مطبوع تحقیقی نسخے میں ہے اور انہوں نے اس ترقیم میں دکتور شیخ احمد محمد شاہ کراچی کے نسخے کی پیروی کی ہے کیونکہ جدید تحقیقی و تالیفی کتب علم میں بکثرت اسی کا حوالہ دیا گیا ہے اور ہمارے اس آخری دور میں اسی کو شہرت ملی ہے، چنانچہ دکتور بشار عواد فرماتے ہیں ”ہم نے ترقیم میں ان کے خلاف نہیں کیا، جو زیادتی نظر آئی اسے حاشیے میں ہو بہو نقل کر دیا اور جہاں سقوط عبارت یا بلا نمبر سندیں ملیں ان پر سابق حدیث کا ہی نمبر لگایا البتہ مکرر ہونے کی علامت ’م‘ لگادی اور زیادہ ہونے کی صورت میں علامت ’م‘ کا دوبارہ اضافہ کر دیا۔

۵۔ ابواب کے نمبرات لگانے میں کتاب ”مفتاح كنوز السنة“ اور ”المعجم المفهرس لالفاظ الحديث“ کی ترتیب کو اختیار کیا ہے تاکہ جو چاہے ان کتابوں کی مراجعت کر کے فائدہ اٹھا سکے۔

۶۔ حضرت مولانا احمد علی سہارنپوری رحمہ اللہ کا حاشیہ جامع ترمذی کے متن کے نیچے رکھا گیا اور فرق کرنے کیلئے درمیان میں ایک خط کھینچ دیا گیا جبکہ قدیم نسخوں میں یہ حاشیہ صفحات کے دائیں بائیں تھا، حاشیہ کی عبارت کی تصحیح، نمبروں کی علامات کی رعایت اور فقرات کی تعیین کی گئی ہے۔

۷۔ علامہ کشمیریؒ کی تقریر العرف الشذی حاشیہ سہارنپوری کے نیچے دی ہے اور دونوں میں خط کھینچ کر فرق کیا ہے سابقہ متعدد نسخوں کو سامنے رکھ کر تصحیح کا اہتمام کیا ہے۔

۸۔ صفحہ کے آخر میں اختلاف نسخ کو بیان کرنے اور ان میں سے درست کو اختیار کرنے کے لئے ہم نے اپنی تعلیقات کا اضافہ کیا ہے۔

۹۔ ابتداء میں بطور مقدمہ امام ترمذی رحمہ اللہ اور ان کی جامع، علامہ شیخ احمد علی سہارنپوری رحمہ اللہ اور علامہ انور شاہ کشمیری رحمہ اللہ اور ان کی شرح العرف الشذی کے متعلق اہم مباحث کو شامل کیا ہے۔

۱۰۔ اسی طرح ابتداء میں حضرت شیخ الہند مولانا محمود حسن رحمہ اللہ کے اُن افادات کا بھی اضافہ کیا ہے جو انہوں نے دارالعلوم دیوبند میں جامع ترمذی کے درس کے دوران بیان فرمائے، جنہیں آپ کے ایک شاگرد نے ضبط کیا تھا اور ”تقریر ترمذی شیخ الہند رحمہ اللہ“ کے نام سے معروف ہیں۔

۱۱۔ اس کے ساتھ تکمیل فائدے کیلئے اصطلاحات حدیث میں امام سید شریف جرجانی رحمہ اللہ کے ایک رسالے کا بھی اضافہ کیا ہے جو جامع ترمذی کے قدیم ہندی نسخوں کے ساتھ طبع ہوتا آ رہا ہے۔

اس نفیس مجموعے کو جدید امتیازی طرز طباعت کے نئے اسلوب میں پیش کرتے ہوئے ہم اللہ سبحانہ و تعالیٰ کے شکر گزار ہیں کہ اس نے ہم سے یہ مبارک خدمت لے کر ہم پر احسان فرمایا۔ اللہ تعالیٰ اسے ہماری اور ہر اس شخص کی طرف سے جس نے بھی اس عظیم محنت میں جس قسم کا بھی تعاون

کر کے حصہ لیا ہے قبول فرمائے اور قیامت کے روز ہماری نیکیوں میں ذخیرہ بنائے جس دن نہ مال کام آئے گا نہ اولاد۔

کتب حدیث کا موجودہ جدید طرز پر شائع کرنا انتہائی محنت طلب اور دشوار کام تھا مگر اللہ کے محبوب شہر مکہ مکرمہ میں بعض مشائخ کے توجہ دلانے پر جناب الطاف حسین برخوردار یہ نے کتب ستہ کو جدید طرز پر شائع کرنے کا ارادہ کیا، توفیق ایزدی ان کے شامل حال ہوئی اور جدید طباعت کے ساتھ انہوں نے کتب ستہ کی پوری محنت و جستجو کے ساتھ نشر و اشاعت شروع کر دی۔ چنانچہ صحاح ستہ میں سے یہ دوسری کتاب آپ کے سامنے ہے۔

چنانچہ کتاب سے استفادہ کرنے والے حضرات کی خدمت میں گزارش ہے کہ وہ میاں الطاف حسین برخوردار یہ اور ان کے اہل و عیال، ان کے معاونین اور نشر و اشاعت میں حصہ لینے والوں کو اپنی دعاؤں میں ضرور یاد رکھیں۔

جناب محترم مولانا نعیم اشرف نور احمد صاحب حفظہ اللہ بطور خاص شکریہ کے مستحق ہیں جن کی مساعی جمیلہ سے اس کتاب کی تحقیق، تصحیح، مراجعت، اصلاح اور سابقہ اغلاط سے برأت کا اہم کام بحسن و خوبی انجام پایا جس میں علماء کرام کی ایک جماعت کا انہیں تعاون حاصل رہا۔ جن میں حضرت مولانا عبدالرحمن اولیس مرغزی حفظہ اللہ سرفہرست ہیں جنہوں نے تصحیح، تقابیل اور مطبوعہ پروف پڑھنے کی ذمہ داری سنبھالی اور نوجوان فضلاء انوار الامین صوابوی، عدنان علی مرغزی اور محمد تیمور مرغزی سلمہم اللہ نے ان کا تعاون کیا اور حضرت مولانا عبدالحمید ترکمانی حفظہ اللہ نے حاشیہ سہارنپوری اور العرف الشذی کی مراجعت کا کام سرانجام دیا، اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر عطا فرمائے اور ان کے علم و عمل میں برکت عطا فرمائے۔

ہمارا مقصد صرف یہی ہے کہ اللہ تعالیٰ اس کتاب کے ذریعے لوگوں کو نفع پہنچائے اور آخرت میں ہمارے صحیفہ اعمال میں جمع فرمائے۔ ہم نے پوری کوشش کی ہے کہ کتابت وغیرہ کی کوئی غلطی نہ رہے اس لیے کئی بار تصحیح کی گئی۔ مگر انسان کمال کا دعویٰ نہیں کر سکتا۔ کمال تو اللہ ہی کو سزاوار ہے۔ اس لیے عین ممکن ہے کہ طباعت کی اغلاط رہ گئی ہوں لہذا پڑھنے پڑھانے والے بھائیوں کی خدمت میں درخواست ہے کہ کتاب میں کتابت یا کسی بھی قسم کی غلطی نظر آئے تو ”تعاونوا علی البر والتقویٰ“ پر عمل کرتے ہوئے ہمیں اطلاع دے کر ممنون فرمائیں تاکہ آئندہ ایڈیشن ان اغلاط سے پاک ہو سکے۔

اللہ سبحانہ و تعالیٰ اس کام کو محض اپنی رضا کا ذریعہ بنائے۔ آمین

وصلی اللہ تعالیٰ علی خیر خلقہ سیدنا محمد وآلہ وصحبہ وسلم

لجنة الاصدار

رأى فضيلة الشيخ المفتى عبدالرحيم-رئيس جامعة الرشيد، كراتشي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصلي على رسولنا الكريم

تمتاز شبه القارة الهندية من بلاد العالم الاسلامي بمزايا من أهمها:

أن المناهج الرائجة في جامعاتها ومدارسها تضم مؤطاً الإمام مالك رحمه الله ومؤطاً الإمام محمد رحمه الله بالإضافة إلى الصحاح الستة (صحيح البخاري، صحيح المسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، وابن ماجه) ومع استيعاب جميع أبحاث الكتب الأربعة الأول بشكل مفصل، بينما العالم الباقي يكتفي بتدريس المختارات منها.

والميزة الثانية: أن الجامعات والمدارس في شبه القارة تركز الاهتمام على موضوعات الإيمان والعقائد، والأحكام الفقهية، وتدريسها مفصلاً ضمن تحرير الأدلة ومناقشتها وبيان وجهة استدلال الفقهاء والمجتهدين مما يساعد الطلبة على حصول الملكة الفقهية وتنمية مواهبهم في مجال الدراسة والتحقيق، وإن كانت هذه الطريقة أصبحت موضوع بحث العلماء والمفكرين - في العصر الحاضر - من ناحية دراسة الإيجابيات، والسلبيات، ومسائرتها مع تطور الزمن ومقاومة تحديات العصر الحديث، وتفنيد الأفكار الهدامة المعاصرة، مع كل هذا لا يخلو هذه الطريقة عن الفوائد المذكورة أعلاه.

والميزة الثالثة: إن الكوادر العلمية المختصة لتدريس الأحاديث النبوية يحدون بين أيديهم التراث العلمي الذاهر من مؤلفات كبار شيوخ ديوبند وأعلامهم كالشيخ المرحوم شاه ولي الله رحمه الله وغيره مما يعين المدرس والدارس في مجال الدراسة والتحقيق في الموضوعات المختلفة.

والحدير بالذكر أن هذه الحلقة المباركة من سلسلة أعلام المحدثين والعلماء في مسلك ديوبند لعبوا دوراً مجيداً في تثقيف الأمة الإسلامية في جميع أرجاء المعمورة، والذين شهد لهم التاريخ بالكفاءة العلمية، وإصابة الرأي ودقة النظر، والاعلاص في العمل، والزهد التقوى . . وقد عجز العالم مُدْمَأَتِي سنة عن تقديم أمثالهم للبشرية.

كان من متطلبات هذه الانجازات والمميزات أن يثير الإهتمام بهذا التراث العظيم بإعادة طباعة مؤلفات علماء ديوبند مسيطرة مع مقتضيات العصر الحديث بإدخال أحدث التحسينات على طراز طباعتها مع الحفاظ على الحواشي وما بين السطور (جمعاً بين أصالة الماضي وحداثة الحاضر) وتقديمها في صورة رائعة تجعل علماء القارة الهندية طليعة هذا التطور العلمي، إلا أننا لم نجد من يتصدى إلى هذا العمل النبيل بشكل مطلوب يحقق هذه الغاية المنشودة.

ولا يخفى أن الدول العربية بدأوا يخدمون العلم من زمن بعيد، يطبعون كتب الأحاديث، والفقه وغيره من الفنون ويقدمونها في شكل متطور يتناسب مع متطلبات العصر والنهضة العلمية الحديثة، وبينما نحن نظل على ذلك الطراز القديم قبل خمسين سنة.

كان الشعور والإحساس يطرح نفسه بضرورة العمل في هذا المجال من زمن بعيد إلى أن قام السيد المحترم الطاف حسين برخورداريه - جزاه الله خيراً - بإخراج أصح الكتب بعد كتاب الله الباري صحيح البخاري تحت إشراف المتخصصين من العلماء وقد تم إنجازهم بحمد الله حيث طبع بشكل متطور، وتم نشره في السنة الماضية وقد لقيت هذه الطبعة الجديدة بفضل الله وإحسانه قبولاً حسناً لدى العلماء في بلاد العرب وقارة إفريقيا الجنوبية وبنغلاديش بالإضافة إلى علماء وطلاب دارالعلوم

ديوبند، ومظاهر العلوم سهارنبور، وجميع مدارس باكستان وهندوستان وبدأ الناس يتصلون من جميع أنحاء العالم يطلبون المزيد في طباعته.

بعد إنجاز طبع البخارى أقبل السيد الطاف حسين برخورداريه يواصل الخطى بطباعة سنن الترمذى وقد اكتمل طبعه فى وقت قليل بحمد الله وهو الآن تحت الطبع، نأمل أن يحظ هو أيضا بقبول العلماء والمفكرين.

نسأل الله عزوجل أن يجعل هذا العمل (طباعة البخارى والترمذى) صدقة جارية لكل من مَدَّ يد العون فى إنجازهِ ويُسهِّل العمل لخدمة باقى كتب الأحاديث النبوية. آمين

(المفتى) عبدالرحيم

جامعة الرشيد كراتشى

١٤٣٠/١١/٩ هـ

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على خير الورى حاتم الأنبياء محمد مصطفى وعلى آله وصحابه المجباء ومن تبعهم من أئمة المحدثين والعقهاء.

أما بعد! فالحمد لله الذي وفقني بتوفيقه الخاص وكرمه لأصدر صحيح البخاري وبعده جامع الإمام الترمذي على المنهج الجديد وساعدني فيه العلماء والشيوخ بتوجيهاتهم وآرائهم النفيسة وشجعوني لهذا العمل الجليل فأقدم الشكر إلى الجميع.

أردت إخراج الكتب الست على النهج الحديثي بمكة المكرمة عندما وجهني إليه بعض المشايخ فظهر لمراد بفضل الله ومنه وعونه في صورة طبع جديد صحيح البخاري وجامع الإمام الترمذي، جعله الله لوجهه الكريم وهداية لكافة الأمة إلى يوم الدين.

أرى لزما أن أتقدم بوفير الشكر إلى كل من أسبغ عني من صادق عونه وسديد توجيهاته من أرباب المطبع والمطبع والشيخ مولانا نعيم اشرف نور أحمد حفظه الله ومساعديه من العلماء الكرام وغيرهم ما يسرلي العمل فله الحمد ولله درهم وعلى الله أجرهم. رزقهم الله وإيانا وكل من ساعدني من أي جهة كان جزيل الاجر والثواب وبوأ والدى وآبائي غرف الفردوس الأعلى - آمين.

عنينا إصدار الكتب الست فهذا جامع الإمام الترمذي بين أيديكم ثاني كتب الست نشرًا وإصدارًا على المنهج الحديثي الجديد.

وفقني الله تعالى بإنجاز ما أردت في حياتي ولذريتي بعد مماتي. آمين يا رب العلمين.

وأقدم تحية الشكر إلى سبطي الكريم المولوى أحمد أفنان سلمه الله حيث قام بإعانتى وإرشادى فى العمل. قد بذلنا غاية مساعينا فى إصدار الكتاب والله غافر لزللنا لو بقى منها شىء. فالرجاء من الدارسين أن يعبرونا بالأخطاء إن عثروا عليها.

شكرًا

والسلام خير ختام

العبد الطاف حسين برخورداره

وأولاده

ترجمة الإمام الترمذي^(١)

اسمه ونسبه:

أما اسمه: فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك^(٢)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد^(٣)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى^(٤)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: ابن السكن^(٥)، وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن^(٦)، وقد اشتهر بأبي عيسى الترمذي، وهو سلمى بوغى ترمذي أصلاً وموطناً، وقد ولد سنة تسع ومائتين هجرية.

ويزداد عدد مشايخه عن مائتين وعشرين شيخاً، وقد شارك الترمذي البخاري ومسلماً في تسعة وعشرين شيخاً، وشارك البخاري دون مسلم في سبعة وعشرين شيخاً، كما أنه شارك مسلماً دون البخاري في واحد وأربعين شيخاً، وتفرد عن الخمسة في اثنين وأربعين شيخاً.

وأما تلامذته فكثيرون، ويراجع لمعرفة لمعرفتهم الأنساب للسمعاني (٤٢-٣-٤٣) واللباب (١٧٤-١) وجامع الأصول (١١٤-١) والمعجم للحموي (٢٧-٢) وغيرها.

وقد استفاد الترمذي في فقه الحديث والعلل والرجال والتاريخ من الإمام البخاري محمد بن إسماعيل وعبد الله وأبي زرعة، كما أنه لقي الإمام مسلماً وأخذ عنه، ولقى أبا داود، وكفى له فضلاً وشرفاً أنه أخذ عنه مثل الإمام البخاري حديث ابن عباس في تفسير سورة الحشر (١٦٣-٢) وحديث أبي سعيد في المناقب (٢١٤٢).

مؤلفاته:

وله كتب عديدة منها:

كتاب التاريخ، والجامع، والعلل والشمال، وأسماء الصحابة، وكتاب الجرح والتعديل، وكتاب الزهد، والأسماء والكنى، وكتاب التفسير، والربيعات في الحديث، والعلل الصغير وهو بآخر الجامع، وكتاب في الآثار الموقوفة.

ثناء الأئمة عليه:

قال السمعي: إمام عصره بلا مدافعة^(٧)، وقال: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث^(٨)، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط، وقال ابن الأثير: كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة منها الجامع الكبير في الحديث^(٩).

(١) مصادر الترجمة: الثقات لابن حبان، الأنساب للسمعاني، وفيات الأعيان لابن خلكان، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٧٣/١٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي، تهذيب الكمال للمزي، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩)، البداية والنهاية، مقدمة تحفة الأحمدي، تراث الترمذي العلمي لأكرم ضياء العمري، ومقدمة معارف السنن ١/٣٧.

(٢) راجع العهرست (ص ٣٢٥) وجامع الأصول (١١٤-١) واللباب والكمال ومعجم البلدان ووفيات الأعيان ودول الإسلام والتذكرة وميران الاعتدال والعبر والوفى ومرآة الجنان والبداية وطرح الثوب والتهديب والنجوم الزاهرة ومفتاح السعادة وغيرها من الكتب.

(٣) الأنساب (٣٦١-٢ و ٣٦٢) و (٤٢-٣)

(٤) البداية والنهاية (١١-٦٦)

(٥) تهذيب التهذيب (٣٨٧-٩)

(٦) البداية (١١-٦٦)

(٧) الأنساب (٣٦٢-٢)

(٨) المرجع السابق (٤٢-٣)

(٩) الكامل (١٥٢ ٧)

وقال أبو الفضل البيهقي: سمعت نصر بن محمد الشيركوهي يقول: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما نتفعت بك أكثر مما انتفعت بي^(١).

وقال أبو جعفر بن الزبير: وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره^(٢).

وفاته:

ذكر الشيخ أحمد شاكر في مقدمته على جامع الترمذي: اختلف في تاريخ وفاته، فقال السمعاني في الأنساب في مادة «الترمذي»: «توفي بقريته بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين، إحدى قرى ترمذ»، وقال في مادة «البوغى»: «مات بقريته بوغ سنة ٢٧٥». وياقوت الحموي قلد السمعاني في الأولى، وابن خلكان قلده في الثانية، وذكر الشيخ عابد السندي بخطه على نسخة الترمذي أنه ولد سنة ٢٠٩، وعاش ٦٨ سنة، ومات سنة ٢٧٧، وهذا خطأ.

والصواب ما نقل الحافظ المزي في التهذيب عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المعتمر^(٣) المستغفرى أنه قال: «مات أبو عيسى الترمذي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩»، وهو الذي اعتمده العلماء، فأرخوه في هذه السنة، والمستغفرى مؤرخ كبير، وقد رحل إلى خراسان، وأقام طويلاً بتلك النواحي، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للمسعودي (ورقة ٥٢٨) تذكراً للحفاظ للذهبي (٢٨٣:٣).

ومن كل ما تقدم نرجح أن الترمذي ولد بقريته «بوغ» ومات بها، وأن الذين قالوا: إنه ولد ومات ببليدة «ترمذ» إنما تجاوزوا، فأرادوا القرية القريبة منها، التابعة لها، ومثل هذا كثير^(٤).

اسم جامع الترمذي:

وأما «جامع الترمذي» فاختلف في اسمه، فقليل: «صحيح الترمذي»، وقيل: الجامع، وقيل: الجامع الكبير، وقيل: السنن أو سنن الترمذي، وقيل: الجامع الصحيح، وقيل: المسند الصحيح، والمشهور «جامع الترمذي» أو «سنن الترمذي»، وأما إطلاق الصحيح عليه فلكون غالب أحاديثه صحيحة، وأما تسميته بالجامع فلاشتماله على السير والآداب والتفسير والعقائد والفتن والأحكام والأشراط والمناقب.

تنبيه هام:

ذكر الشيخ عبدالفتاح أبو غده رحمه الله في رسالته «تحقيق أسامي الصحيحين واسم جامع الترمذي»:

سنن الترمذي أو جامع الترمذي ليس باسمه الذي سماه المصنف به بل الجوامع والسنن أنواع من كتب الحديث، إنما اسمه الذي سماه به المصنف هو... «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

راجع لمزيد من التحقيق رسالة الشيخ عبدالفتاح أبو غده

(١) تهذيب التهذيب (٣٨٩ ٩).

(٢) قوت المغتذي (ص ٦).

(٣) «المتن» بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاء، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) «قد كتب محرفاً في كثير من الكتب، كذاكرة لحفاظ والأنساب، والصواب ما كتبنا، والحمد لله رب العالمين».

(٤) مقدمة جامع الترمذي للشيخ أحمد محمد شاكر ص ٨٤.

جامع الترمذى وميزاته:

إنه أنفع كتاب لطالب علم الحديث جمع فيه المؤلف فقه الحديث ومنتنه، يأتي حديث أو أحاديث ثم يذكر آراء الفقهاء وعملهم. ويتكلم عن درجة الحديث صحة وضعفاً، ويذكر ما اشتمل عليه السد من العلل، ويذكر طرق الحديث، فكأنه جمع بذلك غرض البخارى - وهو بيان الفقه فى المسألة - وغرض مسلم - وهو جمع أحاديث الباب - وذكر الطرق فى مكان واحد، وأضاف إلى ذلك ذكر المذاهب المتداولة والغير المتداولة وفوائد أخرى التي تميز بها عن غيره.

ويروى المقدسى عن الإمام أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى بهراة وجرى بين يديه ذكر أبى عيسى الترمذى، فقال وكتابه عندي أنفع كتاب من كتب البخارى ومسلم لأن كتابى البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبى عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس^(١)، ويروى الذهبى عن أبى منصور بن عبد الله الخالدى قال: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق والخراسان ورضوا به، ومن كان فى بيته هذا الكتاب يعنى «الجامع» فكأنما فى بيته نبى يتكلم^(٢).

وتوجد فيه الخصائص التي لا تلقى فى الكتب الأخرى من الأمهات الست من حسن سياق الأحاديث، وبيان علوم الحديث، وفوائد الأسماء والكنى، ولجرح والتعديل، وبيان المذاهب والعلل وغيرها، ومن أهم خصائصه التي تفرد بها من بين الأمهات الست، إشارته فى آخر كل باب إلى من روى الحديث عن النبى ﷺ فى الموضوع. ويرشد الناظر بذلك فى أول نظره إلى أن متن الحديث مروى عن كذا من الصحابة، وهذه ميزة بديعة لم يساهم فيها أحد ممن ألف فى هذا الموضوع، ونظرنا إلى خصائصه تلك اعتبر هذا الكتاب أساساً لطلاب الحديث، فيدرس هذا الكتاب بكل إمعان وتحقيق، ويذكر المسائل التي اختلف فيها العلماء، وله مرتبة علياء فى الجامعات والمدارس لطلبة الحديث النبوى. **شروحه:**

قد قام العلماء لشرحه قديماً وحديثاً ولكن لم يكتب على جميع أحاديثه أحد من المتقدمين شرحاً كاملاً إلا القاضى أبو بكر ابن العربى، غير أنه أطال الكلام على مذهب الإمام مالك، ولم يتعرض لألفاظ كثيرة تحتاج إلى البيان، فشرح القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكى المتوفى ٥٤٦هـ، وسمى شرحه للترمذى «عارضة الأحوذى».

نفع الشذى لابن سيد الناس المتوفى ٧٣٤هـ.

شرح الجامع للترمذى لابن رجب الحنبلى ٧٩٥هـ.

شرح زوائده على الصحيحين وأبى داود لابن الملقن ٨٠٤هـ.

عرف الشذى لابن رسلان البلقينى ٨٠٥هـ.

شرح العراقى ٨٠٦هـ.

شرح ابن حجر ولا يوجد^(٣).

قوت المعتزى للسيوطى ٩١١هـ.

(١) شروط الأئمة الستة (ص ١٦)

(٢) التهذيب (٣٨٩-٩) ومحنة المحقق العلمى العربى (٣١٢ ٣٢)

(٣) فتح البارى (٢٨٥ ١)

- شرح ابن طاهر صاحب «مجمع البحار» ٩٨٦هـ.
- شرح ابن النقيب في نحو عشرين مجلدًا، وقد احترق في الفتنة^(١).
- شرح بالعربي للشيخ طيب بن أبي طيب السندی المتوفى في بضع وتسعين وتسع مائة^(٢).
- شرح أبي الطيب السندی ١١٠٩هـ مطبوع مع الشروح الأربعة.
- شرح أبي الحسن السندی ١١٣٩هـ.
- شرح عبد القادر بن إسماعيل الحسيني ١١٧٨هـ.
- شرح الشيخ سراج السرهندي مطبوع مع الشروح الأربعة.
- نفع قوت المفتي للمفتي ١٢٩٨هـ.
- شرح بالقول للمفتي صبغة الله بن محمد غوث الشافعي المدراسي.
- جائزة السعودى بالأردية للشيخ بديع الزمان اللكنوى ١٣١٠هـ.
- ومن شروح المتأخرين في هذا القرن «الكوكب الدرى في شرح الترمذى» أمالى الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى ١٣٢٣هـ طبع لأول مرة من الهند ١٣٥٤هـ مع تعليقات نفيسة قيمة للشيخ المحدث محمد زكريا الكاندلوى.
- هدية اللودعى بنكات الترمذى لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى ١٣٢٩هـ.
- تقرير الترمذى للشيخ محمود حسن الديوبندى ١٣٣٩هـ.
- العرف الشذى أمالى إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميرى ١٣٥٢هـ.
- تحفة الأحوذى للشيخ المباركفورى ١٣٥٣هـ.
- نزل الثوى للشيخ أصغر حسين ١٣٦٤هـ.
- هدية المجتنبى للحبر المدنى أمالى شيخ الإسلام حسين أحمد المدنى ١٣٧٧هـ.
- الطيب الشذى للشيخ إشتاق أحمد الكاندلوى طبع منه المجلد الأول سنة ١٣٤٤هـ.
- وهامش الشيخ أحمد على السهارنفورى.
- والتعليقات على الترمذى للشيخ أحمد شاكى.
- شرح بالأردية للشيخ فضل أحمد الأنصارى.
- شرح بالأردية أيضًا للشيخ وجيه الزمان بن مسيح الزمان اللكنوى.
- وشرح حافل باسم «معارف السنن» لشيخ مشايخنا العلامة محدث العصر الشيخ محمد يوسف بن الشيخ محمد زكريا الحسينى البنورى المتوفى ١٣٩٧هـ وهذا شرح حافل لجامع الترمذى وصل فيه فى ستة مجلدات كبار إلى آخر المناسك.

(١) كشف الظنون (٣٧٥-١).

(٢) الثقافة الإسلامية بالهند (ص ١٥٢).

ترجمة الشيخ المحدث أحمد علي السهارنفوري^(١)

الشيخ العالم الفقيه المحدث أحمد علي بن لطف الله الحنفى الماتريدى السهارنفورى، أحد كبار الفقهاء الحنفية، ولد سنة ١٢٢٥ هـ الموافق سنة ١٨١٠م ونشأ بمدينة «سهارنبور» وقرأ شيئاً نزرًا على أساتذة بلدته، ثم سافر إلى دهلى وأخذ عن الشيخ مملوك العلى النانوتوى، وأسند الحديث عن الشيخ وجيه الدين السهارنبورى، عن الشيخ عبد الحى بن هبة الله البرهانوى، عن الشيخ عبد القادر بن ولى الله الدهلوى.

ثم سافر إلى مكة المباركة سنة ١٢٥٩ هـ فتشرف بالحج، وقرأ الأمهات الست وغيرها من الكتب على الشيخ إسحاق بن محمد أفضل الدهلوى المهاجر المكي سبط الشيخ عبد العزيز بن ولى الله، وأخذ عنه الإجازة، وقد أوصاه أن يشتغل بخدمة الحديث النبوي ﷺ وعلومه، ورحل إلى المدينة المنورة، وسعد وتبرك بالإقامة فى جوار النبى ﷺ.

ثم رجع إلى الهند سنة ١٢٦٢ هـ وتصدر بها للتدريس مع استزاقه بالتجارة، وقد أقام أول مطبعة إسلامية بالهند لطبع كتب التراث، وكان عالمًا صدوقًا أمينًا ذا عناية تامة بالحديث، صرف عمره فى تدريس الصحاح الست وتصحيحها لا سيما صحيح الإمام البخارى، خدمه عشر سنين، فصححه وكتب عليه حاشية مبسوبة، وكذلك نشر من مطبعه صحيح مسلم وجامع الترمذى وسنن أبى داود ومشكاة المصابيح، مزينا بالحواشي والتعليقات النافعة، وكذلك رسالة السيد الشريف الجرجاني ومقدمة الشيخ عبد الحق المحدث كلاهما فى مصطلح الحديث، والحصن الحصين للعلامة الجزرى، وتقريب التهذيب لابن حجر، وموطأ مالك مع حاشية الشيخ مولانا محمد مظهر النانوتوى، وشرح صحيح البخارى للعلامة قسطلانى وغيرها من الكتب المفيدة النادرة. توفى بالفالج لست ليالٍ خلون من جمادى الأولى سنة سبع وتسعين ومائتين وألف بمدينة «سهارنبور» فدفن بها.

(١) مصادر الترجمة: نزهة الخواطر ٥٠/٧، ومجلة الشارق الهند إصدار ربيع الأول وربيع الثاني سنة ١٤٢٩ هـ.

ترجمة إمام العصر

الأستاذ المحدث محمد أنور شاه^(١) الكشميري الحنفي رحمه الله تعالى

هو محمد أنور بن مُعَظَّم شاه بن الشاه عبد الكبير بن الشاه عبد الخالق بن الشاه محمد أكبر بن الشاه محمد عارف بن الشاه حيدر بن الشاه علي بن الشيخ عبد الله بن الشيخ مسعود البزوري الكشميري رحمهم الله تعالى.

وُلِدَ صبيحة السبت لسبع وعشرين من شوال (١٢٩٢هـ) ألف ومائتين واثنين وتسعين من الهجرة، بقرية وُذوان على وِزْد بُنَان، من أعمال (الولاب) في مقاطعة كشمير.

تعلم المبادئ على والده، وعدة كتب ورسائل على بعض علماء بلاده، ثم سافر في حدود سنة (١٣٠٧هـ) إلى مديرية هَزَارَه على حدود كشمير، فقرأ كُتُبًا من فنون المنطق والفلسفة وغيرهما على جهابذة الفن، ثم وصل إلى ديوبند قُرطبة العلوم في الهند، فقرأ كتب الحديث، واستكمل ما بقي من العلوم، وفرغ في حدود سنة (١٣١٢هـ) منها، فاضلا بارعًا، يتدفق تياره علمًا وكمالًا، فراح إلى دِهلي قاعدة بلاد الهند، ومكث ينشر علمه بدرس وإفادة عدة سنين، حتى بدأ هناك بوجوده معهد علمي، يسمى اليوم مدرسة أمينية، فتم فضله، وذاع صيته، وأضحى وله مزايا لا تُبَارَى.

ثم رجع إلى بلده، وأسس معهدًا دينيًا، سماه «الفيض العام»، واشتمل بنشر العلم، ورأب الصداع، ثم حج سنة (١٣٢٣هـ)، ومكث هناك شهرًا ولا سيما في المدينة زادها الله تشریفًا، وطالع كتبًا جمّة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الحسيني، والمكتبة المحمودية، وكانت فيهما ذخائر من المخطوطات القيمة، فانتهاز الفرصة لها حتى طفع صدره بعلومهما، ثم رجع إلى بلاده وأقام بُرْهَةً، ثم حاول الهجرة من بلاده إلى الحرمين، زادهما الله كرامةً، ووصل إلى ديوبند في حدود سنة (١٣٢٥هـ) للقاء شيخه، شيخ العصر محمود حسن رحمه الله تعالى وداعًا، فأشار عليه بالإقامة بديوبند، ولم يكن يُفْرِط في امتثال أمره، فأقام، وأمره بتدريس صحيح مسلم، وسنن النسائي، وابن ماجه، ثم أراد شيخه رحمه الله تعالى سفر الحج، فخلفه مقامه، وجعله شيخ المعهد وشيخ الحديث، فكان يُدرّس «صحيح البخاري» وجامع الترمذي وغيرهما، ففاضت علومه ومزاياه، إلى أن استقال من منصب درسه في سنة (١٣٤٥هـ).

ورحل في شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٦هـ) إلى داهيل في مديرية سُورَت على بعد نحو ١٥٠ ميلًا من عاصمة بمباي، فظهر بوجوده معهد كبير يسمى اليوم بالجامعة الإسلامية، وإدارة تأليف تسمى المجلس العلمي، فاشتغل بالدرس والتأليف بضع سنين، إلى أن وافاه القدر المُبَرِّم. فقضى نحبّه في ديوبند في ثلث الليل الأخر ليلة الاثنين، ثلاث صفر عام اثنين وخمسين من القرن الرابع عشر للهجرة (١٣٥٢هـ) رحمه الله ورضى عنه.

قال محقق العصر شيخنا العثماني: سمعت عن حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي أنه قال: رأيت عن بعض المستشرقين كلمة في الإمام الغزالي، أن وجود مثل الغزالي في الأمة المسلمة دليل على أن الإسلام دين سماوي حق، اهـ ثم قال الشيخ التهانوي: وعندي وجود الشيخ محمد أنور الكشميري من الدلائل على أن الإسلام دين سماوي حق، اهـ.

وقال مفتي الديار الهندية الشيخ محمد كفاية الله الدهلوي، في كتاب له إلى بعض معارفه إن فكرتي وحواسي أضحت معطلة

(١) مصادر الترجمة: مجلة العنبر في هدي الشيخ أنور ومقدمة فيض الباري شرح صحيح لبحاري كلاهما للعلامة محمد يوسف السوري رحمه الله.

بذاهية موت الشيخ محمد أنور، رحمه الله، كان أمة، إماماً مقدماً، إنه لم يمت، ولكنه مات العلم والعلماء، اهـ.
وكانت طبيعته مغرمة بالتوسع في الاطلاع والتدقيق في الموضوع، ورزق توفيقاً دائماً، فلا يسألم ولا يلحقه كلال، فأصبح بحاثاً محققاً، نظاراً متبحراً غواصاً في المشكلات، موفقاً لحلّ الغوامص، لطيف الفكرة، دقيق الاستنتاج، سريع الخدس.
لا يفسح المجال لذكر شؤون حياته العلمية، وقد أفرد الشيخ العلامة محمد يوسف البنوري لها جزءاً خاصاً حافلاً، وذكر هناك ما فيه مقنع وبصيرة سماه «نفحة العبر من هدى الشيخ الأنوار» وذكر طرفاً من علومه، المختصة بالقرآن في مقدمة «مشكلات القرآن» وكفى له فضلاً أن يقال: لم يستغن عن علمه، مثل حكيم الأمة التهانوي، ومحقق العصر العثماني، بل أكابر شيوخه الذين تنقى العلم عنهم، ولم يستغن عن آراءه الدقيقة في الفلسفة، مثل الفيلسوف الدكتور إقبال الهندي، وكفى ما أثنى على إصابة رأيه، ودقة فكرته، شيخه أستاذ العالم محمود حسن الديوبندي رحمه الله.

مؤلفاته في الحديث:

- (١) فيض الباري على صحيح البخاري، من أماليه في درس الصحيح.
- (٢) العرف الشدي من جامع الترمذي، من أماليه في درس جامع الترمذي.
- (٣) أماليه على «سنن أبي داود»، المطبوع منه جزء واحد، والباقي لم يطبع.
- (٤) أماليه على «صحيح مسلم» ضبطها الفاضل الشيخ مناظر أحسن الجيلاني، الأستاذ بالجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن من أصحابه، ولم يطبع.
- (٥) حاشية على «سنن ابن ماجه» وكانت موجودة برهة طويلة لدى الشيخ السيد محمد إدريس المدرّس بالجامعة الإسلامية، لكن اليوم لا يُدرى أين ضاعت هي؟ هذا ما يتعلق بالأهمّات الخمس من الست.
- (٦) فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب.
- (٧) خاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب..
- (٨) نبيل الفرقدين في رفع اليدين.
- (٩) بسط اليدين لنيل الفرقدين.
- (١٠) كشف الستر عن مسألة الوتر.
- (١١) التصريح بما تواتر في نزول المسيح.

وكل هذه المؤلفات طافحة بأبحاث سامية، لا يستغنى عنها كل من حاول بحثاً دقيقاً في الموضوع، وما عدا هذه، فله حواشٍ على آثار السنن، للمحدث النيموي، ولو نُخِرَجت حوالاتها لأصبح ذلك كتاباً في عدة أجزاء، وانتفى من «مسند أحمد» الأحاديث التي يُستدل بها أو يُستأنس بها للحنفية، وبه مذكرات قيمة في كثير من الأبحاث الحديثية، من مسألة «المِثْل أو المِثْلَيْن في وقت الظهر»، حديث «من أدرك ركعة من الصبح... إلخ، وفي أحاديث تختص بذي القرنين، وبأجوج ومأجوج، وغيرهما مما رآها مشكلاً في موضوعه.

الكلام حول «العرف الشذى»^(١) :

كما سلف سابقاً أن هذا الكتاب في الحقيقة إفادات جاد بها الإمام الكشميري رحمه الله تعالى أثناء درسه جامع الترمذي بجامعة دار العلوم بديوبند، وكتبها أحد تلاميذه، وقد وصفها العلامة البنوري رحمه الله في نفحة العنبر حيث يقول:

ويناسب أن يلحق بكتبه المؤلفة المطبوعة «العرف الشذى لجامع الترمذي» فإن ذلك مما ألقاه الشيخ رحمه الله في درس «جامع الترمذي»، وضبطه أوان الدرس أحد أصحابه بغاية السرعة والارتجال، ونحن ندرى أن من المحال أو يقرب منه أن يصبط عند الدرس جميع ما كان يثبته من العلوم والمعارف بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فإن ذلك غير مقدور لأحد، وكيف وكان بحرًا لم يكن له ساحل.

ومع هذا كله لو سلمنا فلاستيحاب الضبط مشكلات آخر، فمنها :

ما يتعذر فهمه ارتجالاً

ومنها: ما يتعسر تلخيصه بداهة.

ومنها: ما يشكل تعريبه مقتضياً، فلا محالة تقع في مثل هذا الضبط أغلاط في النقول والإحالات على الكتب، وانخراص في الأبحاث، وإلحاق في العبارات.

وأما نفاضة التعبير ونقاء التعبير وغير ذلك من محاسن التأليف فأبعده به في مثل هذه المراجعات، علأن ضابطه لم يتحرر تأليفاً أو كتاباً، ولم يحاول إبراز شرح في الحديث، بل تحرى استفادة نفسه، فإن الذهن يغفل والحافظة تنسى، والشوارد تند، والفوائد العلمية سوانح وبوارح، والقلم حباله لمثل هذه الأوابد، فضبطه لنفسه.

ثم سنع لبعض الحرصاء على علوم الشيخ أن يطبعه في تلك الصورة لتعم فوائده لعلماء الأمة، وكيف ما كان؟ فإن هذا الإملاء وهذا الملتقط من الإلقاء علق نفيس احتوى على لباب ما في الباب من شرح المشكلات وغوامض الحديث، والإعلام على مخارج الأدلة والروايات، والاستطراد لمستندات الحنفية مما اطلع به في كتب القوم أو فتح عليه، والاستكثار من غرر نقول أعيان الأمة من كبار المحدثين الذين هم أساطين الحديث وسلاطينه، كالخطابي، وابن عبد البر، والحافظ فضل الله التبرشتي، وعز الدين بن عبد السلام، وابن دقيق العيد، وابن سيد الناس اليعمرى، والطيبى، وابن تيمية، وابن القيم، وبرهان الدين المغلطاني، والبرهان الحلبي، والحافظ الجمال الزيلعي، وابن حجر العسقلاني وغيرهم من أعلام الأمة وأعيان الملة رحمهم الله تعالى، ثم فوق ذلك كله ما يسمح به صدره من شرح لطيف وإبداء أسرار شريفة.

فلهذا الكتاب الجليل منة عظيمة على رقاب علماء الملة بالهند كافة، وجميع مدرسي الحديث قاطبة. ولا سيما مدرسي «جامع الترمذي»، فإن هذا الكتاب النبيل فتح عليهم الأبواب المنعلقة، وأرشدتهم إلى طرق التنقيب والتحقيق، ونبههم على مخارج الحل والتفصى عن المشكلات والمعضلات، فمن بحاره يغترفون، ومن أنواره يسترشدون، وبنجومه يستدلون ويهتدون.

ثم ما ينكرون من مننه وما يرخون على وجوه محاسنه سدول الأزرار والقدرح، أو يطعنون في ركافة لفظه، فليس إلا من كفران النعمة، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، وهل يستقيم الظل والعود أعوج، والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل.

ومن ذلك القليل أن الشيخ عبد الرحمن المباركوري في «تحفة لأحودى» ينقل منه شيئاً ثم يرد عليه أو يؤاخذ، كل ذلك من تعصسه مع الحنفية، ويتعمى عن أنه ضط أحد تلامذة الشيخ، ليس من تأليفه بقلمه هذا، والله در القائل.

أنا العلم لا تعجل بعيب مصنف	ولم تتيقن زلة منــــه تعرف
فكم أفسد الراوى كلاماً بعقله	وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيراً	وجاء بشيء لم يردده المنصف

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذه المقدمة حول الجامع للترمذي والإمام الترمذي، وحاشية الشيخ مولانا أحمد علي سهارنفوري وترجمته، والعلامة المحدث أنور شاه الكشميري وشرحه العرف الشذي.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل ويجعله لوجهه الكريم وينفعنا به في الدنيا والآخرة يا رب العلمين.

كتبه وجمعه

لعبد الضعيف

نعيم أشرف نور أحمد عفا الله عنه

١٠ من صفر الخير سنة ١٤٣٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الترمذي لشيخ الهند محمود حسن الديوبندي الكنكوهي^(١)

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيدنا و مولانا رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد: فإن موضوع علم الحديث الشريف هو الذات المتبرك لمن وجد الكائنات له صلى الله عليه وسلم، لأنه يبحث فيه عن أقواله وأفعاله، وأما آثار الصحابة رضي الله عنهم، ففي الحقيقة أنها راجعة إليه صلى الله عليه وسلم. واعلم أن درجات أساتذة الحديث منا إلى رسول الله ﷺ أربعة: الأولى منا إلى الشاه محمد إسحاق المحدث رحمه الله تعالى، والثانية منه إلى عمر بن طبرزد البغدادي، والثالثة منه إلى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، والرابعة منه إلى سيدنا و مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكتفي على بيان الأولى فقط، فأقول:

أخبرنا و أجازنا الشيخ، المحدث، الفقيه، قطب الزمان، شيخ الهند، الولي الكامل، مرشدنا و مولانا، المولوي الحاج محمود حسن الديوبندي، صانه الله تعالى عن الشرور والفتن، عن الشيخ المحدث رئيس المتكلمين مولانا المولوي محمد قاسم النانوتوي ثم الديوبندي، غفر الله تعالى له، عن الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي ثم المدني، غفر الله تعالى له، عن الولي الكامل المحدث الشهير في الآفاق، مولانا الشاه محمد إسحق الدهلوي، ثم المكي، غفر الله تعالى له، وأيضا له إجازة عن مولانا المولوي أحمد علي السهارنفوري، محشي البخاري، غفر الله له، و عن القاري مولانا الحافظ المولوي محمد عبدالرحمن الغاني فتي، غفر الله تعالى له، عن قطب الإرشاد الشاه محمد إسحق، غفر الله تعالى له، عن الشيخ، الحبر، النبيل مولانا المولوي الشاه عبدالعزيز، غفر الله تعالى له، عن أبيه، الشيخ المحدث حجة الله مولانا المولوي الشاه أحمد، المعروف بولي الله الدهلوي، غفر الله تعالى له. وأيضا للمحدث الشاه عبدالغني الدهلوي ثم المدني، رحمه الله تعالى، إجازة عن المحدث، والده مولانا الشاه أبي سعيد

(١) هو الشيخ، العلامة، شيخ العالم، مولانا محمود حسن بن مولانا ذو الفقار علي بن الشيخ فتح علي الديوبندي، ولد في ١٢٦٨هـ (م ١٨٥١ع) ببلدة بريلي، وسماه والده «محمود حسن» نشأ في بيت علم وصلاح في رعاية دقيقة، وتربية عجيبة. تعلم القرآن المجيد، والكتب الفارسية الابتدائية من ميان جي منكلوري أو مولانا عبد اللطيف، والكتب العربية الابتدائية من مولانا مهتاب علي، ولما أسس دارالعلوم ديوبند، فكان من الطلبة السابقين الأولين، وأخذ علوم القرآن، والسنة، والفقه، والحقائق، والمعارف، وغيرها من أساتذة دارالعلوم ديوبند، ولا سيما من قدوة الأمة، قطب الإرشاد، شيخ السنة، مولانا رشيد أحمد گنگوهي قدس سره، وحبر الأمة، ولسان الحكمة، حجة الإسلام، مولانا قاسم النانوتوي، قدس الله روحه، وبعد القراغ صار مدرسا بدارالعلوم في ١٢٩٢هـ، ودرس الطلبة كتب الأحاديث، والصحاح الست، وحج بيت الله مع أساتذته وشيوخه في ١٢٩٤هـ، وفي ١٣٠٥هـ، صار رئيس المدرسين. استفاد الطلبة من فوائده العلمية، واستفاضوا من فيوضه الروحانية أربعاً وأربعين سنة.

وفي جميع المعاهد الدينية، والمدارس العربية الإسلامية أكثر المعتمدين والأساتذة تلاميذه بواسطة أو بلا واسطة، وكان عاملا على قول النبي ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» ولذا أسر، وحبس في مالطا، فلبث في السجن بضع سنين، توفي رحمه الله في يوم الثلاثاء ١٨ من شهر ربيع الأول ١٣٣٩هـ (٣٠ نوفمبر ١٩٢٠) بدلهلي، ودفن في ديوبند.

النقشبندی، غفر الله تعالى له عن الشيخ المحدث الشاه عبدالعزيز، غفر الله تعالى له، عن أبيه المحدث، مولانا المولوي الشاه محمد أحمد، المعروف بولي الله الدهلوي، غفر الله تعالى لهم أجمعين. آمين.

واعلم أن الشيخ المحدث مولانا الشاه عبدالعزيز الفهلي ثم الدهلوي، غفر الله له، كتب في رسالته العجالة النافعة: أن كتب الأحاديث على خمسة أصناف: الجامع، والسنن، والمسند، والمعاجم، والأجزاء.

أما الجامع: فهو كتاب تذكر فيه ثمانية مضامين التي جمعها الشاعر في بيته:

سير، آداب، وتفسير وعقائد فتن، أشراط، وأحكام ومناقب

فالبخاري و الترمذي من الجوامع .

وأما السنن: فهي ما تذكر فيه أحكام الفقه، فقط، فأبو داود، والنسائي، ومسلم من السنن.

وأما المسند: فهي ما تجمع فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، مثلاً: ذكرت أولاً فيها أحاديث التي رويت عن الصديق رضي الله عنه، ثم عن الفاروق رضي الله عنه وهكذا.

وأما المعاجم: فهي ما رتب المصنف أولاً كل أحاديث الشيخ، ثم أحاديث الشيخ الآخر، مثل معجم الطبراني، ولكن لا تكون الأحاديث التي رواها عن شيخ واحد في مسألة واحدة لا محالة، بل أعم من أن يكون في مسألة واحدة أو في مسائل شتى.

وأما الأجزاء: فهي ما جمع فيه كل حديث شيوخ في مسألة واحدة فقط، مثل جزء القراءة للبخاري.

ثم اعلم أن المتقدمين لم يتوجهوا إلى بيان الفرق بين الخبر والحديث، هل هما من الألفاظ المترادفة أم لا؟ والمتأخرين فقد فرقوا بأن الحديث ما يقرأه الأستاذ على التلميذ وهو يسمعه منه وحصل له الإجازة بهذا النمط، والخبر ما يقرأه التلميذ على الأستاذ وهو يسمعه كما هو مروج في زماننا، وكلا القسمين متساويان في الاعتبار والقوة عند المحدثين، نور الله تعالى مراقدهم أجمعين، والمراد ههنا اصطلاح العلماء المتأخرين، غفر الله تعالى لهم أجمعين، بقرينة قول الإمام الترمذي رحمه الله تعالى قراءة عليه وأنا أسمع.

اعلم وكلمة «نا» عبارة عن حدثنا، و«أنا» عبارة عن أخبرنا، و«ح» عبارة عن أن تروى عن أشخاص متعددة، وبطرق متعددة رواية واحدة، بأن يكون للأستاذ في روايته شيخ واحد جامع، وفي قراءته اختلاف، فقرأ بعضهم «حاء» بالالف، وبعضهم «حى» بالياء، وبعضهم تحويل.

قوله: «قراءة عليه وأنا أسمع» (ص ٢) يعني أن القاري غيري وما قرأت عليه، بل قرأ على الأستاذ شخص ثالث وأنا أسمع في مجلسه. [قوله] «فأقر به الشيخ الثقة الأمين»، يحتمل أن يكون قائله عمر بن طبرزد البغدادي، فحينئذ يراد بالشيخ الثقة الشيخ أبو الفتح عبد الملك الكروخي، ويحتمل أن يكون قائله أبو محمد عبد الجبار، فحينئذ يراد من الشيخ أبو العباس، ورجح الأستاذ، محمود الدهر، الاحتمال الأول، وإنما احتجج إلى هذا القول لأن تلميذاً إذا كان قارئاً فلا بد من إقرار الأستاذ بأن ما قرأه التلميذ صحيح لا شك فيه، وإلا فلا يكون الخبر صحيحاً، فلذا قال عمر بن طبرزد البغدادي: لما قرأت السند على الأستاذ قر بصحته، وقال: لا غلط فيه.

قوله: «عن رسول الله ﷺ» (ص ٤) هذه العبارة إما تشريح المقصود فقط، وإما إشارة إلى أن الأحاديث التي سنذكر في هذا الباب كلها مرفوعة.

قوله: «لا تقبل صلاة» (حديث ١) أي لا تصح، كما ورد في رواية أخرى، ويقال: بأن الصحة والقبول متحدان في العبادات المحضة، فلا يرد أن عدم القبول لا يدل على عدم الصحة.

قوله: «قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شيء» (حديث ١) أي أصح الأحاديث التي سنذكرها في هذا الباب، وإن كان ضعيفاً في نفسه.

اعلم أن الإمام الترمذي التزم على نفسه عدة أمور:

الأول: بيان أقسام من الصحيح والحسن وغيره، والثاني: بيان أحوال الرواة من الجرح والتعديل، والثالث: بيان مذهب الفقهاء، والرابع: أن يذكر الحديث القوي باعتبار السند في أول الباب، ويذكر بقية الأحاديث في الباب إجمالاً بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان وفلان، والخامس: إن كان الراوي مشهوراً بالكنية ولم يعرف اسمه فيذكر اسمه، وإن كان مشهوراً بالاسم وغيره فيذكر كنيته وما هو غير مشهور به أيضاً، والسادس الاختلاف الذي جاء من الرواة في متن الحديث يذكره.

قوله: «حسن صحيح» (حديث ٢) الصحيح عند أهل الأصول أن يكون الراوي ثقة عدولاً حافظاً، وفي الحسن أيضاً كذلك، إلا أن كمال العدل والضبط ليس بشرط في الحديث الحسن بخلاف الصحيح، فإنه يشترط فيه كمال العدل والضبط، وهذا هو الفرق بينهما فيكون الصحيح والحسن قسمين، فكيف الجمع بينهما؟ فيمكن الجمع بأن يراد المعنى اللغوي منهما، أو من أحدهما، لا الاصطلاحي الذي يتعذر الجمع به، ومعنى الحسن ما تميل إليه النفس والطبع، وهذا أبعد التأويلات.

والثاني: أن يراد بالصحيح الصحيح لغيره، وهو رواية الحديث من طرق لا يكون شيء منها في درجة الكمال، ويراد بالحسن الحسن لذاته، وهو أن يكون الحديث في درجة الحسن من كل طريق، والثالث: أن يكون الراوي محدثاً، يعني أن هذا الحديث صحيح بسند وحسن بسند آخر، هذا إذا كان مروياً بطرق متعددة، وأما إذا كان مروياً من طريق واحد فحينئذ يكون كلمة «أو» محدثاً للشك. وقال البعض: إن اصطلاح الإمام الترمذي في الصحيح والحسن مخالف لاصطلاح المحدثين، فإن عنده الحسن عام، يطلق على الصحيح وغيره، يعني أعم من أن يكون فيه كمال الضبط والعدل أولاً بخلاف الصحيح، فإنه يشترط فيه الكمال، فحينئذ لا محذور في جمعهما، فكلما وجد الخاص وجد العام من غير عكس.

قوله: «وأبو هريرة» (حديث ٢) اختلفوا في اسمه، يمكن رفع الاختلاف بأن يراد أن عبد الشمس كان اسمه في الجاهلية، وفي الإسلام عبد الله بن عمرو، وقيل عبد الرحمن بن صخر.

قوله: «مفتاح الصلاة» (حديث ٣) تمسك الشافعي بهذا الحديث على فرضية التكبير بلفظ «الله أكبر» خاصة، وعلى فرضية لفظ السلام، بأن المصدر المضاف موضوع والخبر المعروف باللام محمول، فيفيد الحصر، كما هو مقرر في موضعه، وعندنا التكبير ليس بمنحصر في لفظ «الله أكبر» خاصة، بل يجوز كل لفظ يدل على عظمة الباري تعالى، فنقول في جوابه: إن الخبر الواحد لا يفيد الفرضية كما قال أهل الأصول، أو أن المراد من التكبير معناه اللغوي (يعني: بزر كوارى كسي بيان كردن)، أو نقول: سلمنا أن التحريم في «الله أكبر»، والتحليل في السلام، لكن على سبيل الأفضلية، لأنه لا يجوز التحريم والتحليل بغيرهما، وأما عدم فرضية التكبير خاصة فقد ثبت بقوله تعالى، وذكر اسم ربه صلى، وأيضاً لو كان السلام فرضاً لما قال النبي ﷺ لابن مسعود: «إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك»، فإنه لو كان السلام فرضاً فما معنى تمامية الصلاة بدونه، وأيضاً لو كان فرضاً لعلم النبي ﷺ الأعرابي حين علمه الصلاة فإنه مقام التعليم.

قوله: «إذا دخل الخلاء» (حديث ٥) التعمد إما لدفع ضرر الشيطان، لأن له دخلاً في مثل هذه الأمكنة، أو لأن التلوث بالنجاسات أيضاً من أنواع الفجور. قال مولانا رحمه الله تعالى: صنف الإمام البخاري كتاباً في علم الحديث سماه بالأدب المفرد، وذكر فيه روايته، أي إذا أراد الدخول، وفي هذه المسئلة اختلاف، فقال الجمهور: إذا كان موضع الخلاء في البيت كما هو معتاد، فإذا أراد الدخول فيه يتعوذ من الخبث، كما في أدب المفرد، وإن كان صحراء فيتعوذ إذا تهيأ للقعود وقرب إلى الأرض، وقال الأوزاعي ومالك رحمهما الله تعالى: إذا دخل في بيت الخلاء ونسي التعوذ وقت الدخول فليقله وقت القعود، والجمهور يمنعون في هذه الحالة قولاً، بل يقول في القلب.

قوله: «في إسناذه اضطراب» (حديث ٥) في هذا المقام ثلاث اضطرابات: الأول: أن السعيد ذكر في حديثه بين أستاذه

قتادة وبين زيد بن أرقم واسطة، وهو القاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر هشام الدستوائي، فيمكن رفع هذا التعارض بأن يقال: إن حديث هشام الدستوائي مختصر لم يذكر فيها القاسم.

والاضطراب الثاني، أنه يعلم من رواية هشام وسعيد أن أستاذ قتادة هو القاسم بن عوف الشيباني، ويعلم من حديث شعبة ومعمّر أن أستاذه نصر بن أنس، وإلى دفع هذا التعارض أشار البخاري رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً، قال العيني رحمه الله تعالى: مرجع ضمير «عنهما» القاسم بن عوف الشيباني ونصر بن أنس.

والاضطراب الثالث، أنه علم من رواية شعبة أن أستاذ نصر بن أنس زيد بن أرقم، وعدم من رواية معمّر أن أستاذ نصر بن أنس هو أبوه. قوله: «من الخبث و الخبائث» (حديث ٦) الحبث جمع حبث، فبراد به لذكور من الشياطين، والخبائث جمع خبيثة، فبراد به الإناث من الشياطين لعنهم الله تعالى.

قوله: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا» (حديث ٨) ههنا ثلاث مذاهب: مكروه مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة، وقول المجاهد، والنخعي أخذوا بعموم الحديث مع تقويته بقول أبي أيوب الأنصاري: نستغفر الله تعالى شأنه. وعند الشافعي مكروه في الصحراء دون البنيان، أعم من أن يكون الاستدبار والاستقبال، وهو قول الشعبي أخذاً بحديث أبي داود، وعن مروان الأصغر، قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته، وبال إلى القبلة، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! أليس قد نهى النبي ﷺ عن هذا؟ قال: بلى، إنه نهى عنه في الصحراء دون البنيان، فإذا كان بينك وبين القبلة ما يستر فلا بأس، وأيضاً بحديث ابن عمر في الصحيحين: رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة، وعند الإمام أحمد الاستقبال مكروه مطلقاً، سواء كان في الصحراء أو البنيان، ففي هذا الجزء صار شريكاً لأبي حنيفة، وفي الجزء الآخر صار شريكاً للشافعي، وقال: الاستدبار جائز في الأبنية دون الصحاري، واحتج الأحناف بوجوه: الأول أنه إذا اجتمع المباح والحرام فلترجح للحرام، كما هو مذكور في أصول الحديث، والثاني أن الحديث القولي عام والفعلية خاص، يحتمل الخصوصية، فالعمل على الأول أحوط، والثالث ما قاله الإمام الترمذي: حديث أبي أيوب أصبح شيء في هذا الباب، والرابع قول أبي أيوب الأنصاري بعد وفات النبي ﷺ قرينة على هذا، والخامس لقياس بأن المقتضى للكراهة في الاستدبار والاستقبال ترك تعظيم بيت الله، وهو موجود في كلا الحالين، فلا وجه للتخصيص.

قوله: «فقدنا الشام فوجدنا مراحيض» (حديث ٨) (جمع مرحاض جائي قضائي حاجت، بانيخان).

قوله: «فتنحرف عنها ونستغفر الله تعالى» (حديث ٨) فيه أربعة أوجه: وجهان في نفس الانحراف، يعني يحتمل أن يكون الانحراف على وجه الكمال أو بقدر الإمكان، ونحن نقضي الحاجة فيها، وجهان في مرجع الضمير في «عنها»: الأول أن يكون راجعاً إلى القبلة، فحينئذ المعنى ما ذكرنا، ولثاني أن يرجع الضمير إلى المراحيض، فيكون المعنى، ونحرف عنها ولا نقضي الحاجة فيها.

قوله: «نستغفر الله» (حديث ٨) لعدم الانحراف على الكمال، أو لقبح هذا الواقع أو نستغفر الله لبانيها، لأنه فعل فعلاً شنيعاً لا ينبغي أن يفعل مثله.

قوله: «يحيى بن سعيد القطان» (حديث ٩) قال مولانا: القطان صفة يحيى لا صفة سعيد كما يوهمه لظاهر.

قوله: «عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ» (حديث ٩) من جانب الأحناف الجواب عنه، أي عن حديث جابر بوجوه: الأول: أن الناس في الحكم بالكراهة في الاستقبال والاستدبار على فريقين، كما في التوجه في الصلاة، فريق لهم الكراهة في جهة الكعبة أي ثابت، وهم الذين يعدوا من الكعبة، وهكذا حكمهم في توجه القبلة في حالة الصلاة يعني إلى جهة القبلة لا عينها ونحن منهم، وفريق لهم حكم الكراهة لا في جهة الكعبة بل في عين الكعبة، وهكذا حكمهم في الصلاة أن يتوجهوا إلى عين بيت الله وهم سكان الكعبة وحواليها، فإن توجهوا إلى عين الكعبة في حالة البول أو البراز فيكون سوء الأدب، وإن توجهوا إلى جهتها

فلا يكون مكروها، ونحس إن نتوجه إلى جهة الكعبة فأیضا لا یصح لما أن جهة الكعبة في حفتا مثل عين الكعبة في حقهم، وإذا تقرر هذا، فيمكن أن يكون النبي ﷺ في حالة البول عالما بطريق الوحي أنه منحرف عن عين الكعبة، فلا كراهة في حقه عليه السلام. والثاني: أنه يمكن أن يكون الخطأ في رواية الراوي، إذ لا يمكن له الرؤية على الكمال لمكان الحياء. والثالث أن هذا الحديث في درجة الاحتياط لكونه حسنا غريبا كما قال الترمذي: وحديث أبي أيوب صحيح، فليعمل عدنا عليه. والرابع: إذ تعارض الحرام والمباح، فالترجيح للحرام لا للمباح، كما هو مقرر في أصول الحديث. ولحامس: احتمال الخصوصية به ﷺ، لأنه أشرف درجة من بيت الله وبيت المقدس، فليس عليه تعظيم الكعبة، والسادس يمكن أن يكون بعذر، بأن كان القعود بدون الاستقبال متعذرا، فهذا قعد مستقبل الكعبة الشريفة.

قوله: «إن النبي ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائما» (حديث ١٣) لا تعارض بين هذا الحديث وحديث عائشة، لأن قول عائشة محمول على بيان عادة النبي ﷺ، وبمرة لا يثبت خلاف العادة، بل يكون شاذا، أو يقال: إنها لم تكن عالمة بهذه الحالة، لأن هذه الواقعة وقعت خارج البيت، أو يقال: إن البول قائما كان بعذر، مثل تلوث الثياب بالنجاسات من السباطة، أو لأنه كان به ﷺ وجع لا يمكن به القعود. وقال بعض الأطباء من المتقدمين: إن الوجع الذي يظهر في قفا الظهر، علاجه البول قائما، فلعل النبي ﷺ رأى البول قائما بهذا المرض إن كان به، أو لبيان الجواز.

قوله: «وهو مولى لهم» (حديث ١٤) إشارة إلى أبي ما كان في الأصل من قوم الكاهل، بل كان مولى الموالاة لاحقا بهم.

قوله: «فورثه مسروق» (حديث ١٤) يعني كان مات أبو المهران وهو صغير، فحملته أمه وأتت به في قوم الكاهلين فصار فيهم شابا، فماتت أمه، فورثه المسروق من تركة أمه، وعند أبي حنيفة لا يرث الولد من الأم ما لم يقر الأب أنه ولدي، أو ما لم يثبت بينه. قوله: «أن يمس الرجل ذكره يمينه» (حديث ١٥) يعني في الاستنجاء كما في ترجمة لباب، أو في حالة البول وغير ذلك.

قوله: «عن عبدالله» (حديث ١٧) قال مولانا: إذا جاء فقط عبدالله في طبقات الصحابة مطلقا فيراد منه سيدنا ابن مسعود.

قوله: «عبدالله بن عبدالرحمن» (حديث ١٧) هذا هو الإمام الدارمي المحدث المعروف.

قوله: «لأن سماحه منه بأخرة» (حديث ١٧) أي سمع الزهير الحديث في وقت كون أستاذه، يعني أبي إسحق، شيخا، والحديث إذا نقل عن الشيخ الفاني فلا اعتماد عليه.

قوله: «فإنه زاد إخوانكم» (حديث ١٨) قال مولانا: في ضمير «إنه» احتمالان: أحدهما أن يكون راجعا إلى العظام وهو القريب، فيكون العظام طعاما للجنات، ويحتمل أن يكون راجعا إلى العظام والروث كيهما فردا فردا، فحينئذ نسبة طعام الروث إلى الجنات مجاز لأدنى ملائسة، لأن الروث زاد دواب الجنات، لا زادهم، ويحتمل أن يكون الروث زادهم أيضا ولا تعجب فيه.

وعلى هذا الاحتمال اعترض الطلبة وقت قراءة الترمذي، بأنه كيف يكون الروث زاد الجنات، فإن من الجنات المؤمنون، والنبي المبعوث إلينا هو المبعوث إليهم، وشريعتنا هو شريعتهم، ولما كان الروث والرجيع وغيرهما من النجاسات، وكان أكلهن حراما في حقنا، فكيف يجوز في حق الجنات؟.

فأجاب شيخنا على طريق الإلزام: ألا ترى أن شريعة الرجال والنساء واحدة مع أن لبس الحرير والذهب والفضة في الرجال حرام دون النساء، فيمكن أن يكون الجنات أيضا مخصوصين منا في هذا الحكم، وأيضا لا نقول: إن الجنات يأكلون الروث على هذا الحال، بل يمكن أن يغيروا فيه، ويخرجوا منه خلاصته بطريق لا يبقى فيه تأثير الروث وغيره، وأيضا جاء في بعض الروايات من غير الصحاح أن الجنات إذا يأخذون الروث للأكل فينتقل تمره لهم، وكذلك إذا يأخذون العظام اليابس البالي المغبرة للأكل فيصير وينقلب لهم ذو لحم جديد، فحينئذ لا محذور في كون الروث وغيره زاد لهم، فسكت السائل.

قوله: «في المذهب» (حديث ٢٠) إما مصدر ميمي، أي في الذهاب، وإما ظرف مكان، أي أبعد في موضع الذهاب إذا أراد الحاجة.

قوله: «وبنا الله لاشريك له» (حديث ٢١) بين ابن سيرين بقوله معنى الحديث بأن النهي عن البول في المغتسل للشفقة لا للكرهية التحريمية، فإن كان منفذاً من المغتسل بأن يخرج منه البول وقت إهراق الماء عليه فلا بأس به، فإنه لا دخل للبول في وجود الوسوسة، فإن الله واحد لا شريك له، وهو الموجد لجميع الأشياء، إن شاء أوجد الوسوسة وإن شاء لم يوجد، لا مدخل للبول في إيجاد الوسوسة.

قوله: «لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» (حديث ٢٢) المشهور في الناس أن الشافعي وأبا حنيفة رحمهما الله مختلفان فيما بينهما، فإن الشافعي يقول لسنية السواك عند كل صلاة، وأبو حنيفة يمنعه في هذه الحالة، والحق أنه لا خلاف ولا نزاع بينهما، فإنه لم ينقل من أبي حنيفة النفي في قوله: «السواك عند كل صلاة» أي ليست بسنة، بل قال بمطلق السنية، ولا ينفي، كيف؟ ورويت أنه ﷺ استعمل السواك عند الصلاة أحياناً، وكذلك فعل بعض الصحابة، بل النفي في قوله مثل النفي في قول عائشة: إن نزول المحصب ليس بسنة مع أنه ﷺ وأصحابه نزلوا فيه، فكذلك في قول أبي حنيفة.

ولم ينقل من الشافعي أنه قال: السواك عند الصلاة سنة ضرورية مؤكدة مثل السواك عند الوضوء، بل غاية ما في الباب أنه مستحب، وبه يقول أبو حنيفة من أول الأمر، والعلة الغامضة لنفي أبي حنيفة من السواك عند الصلاة أنه فيه خوف خروج الدم، وفيه فوت التحريمة الأولى بالجماعة، فلمثل هذا الرجل لا يقول الشافعي أيضاً أنه يستاك لا محالة، لأن خروج الدم يفوت التحريمة.

والحق أن السواك عند الصلاة ليست بسنة ضرورية، كيف؟ ولو كانت، لنقلت لها واقعات كثيرة من تعهد النبي ﷺ والصحابة على ذلك مع أنه ما نقل أن غير زيد بن خالد وضع السواك على أذنه، ولم يتعهد عليه أحد، ونقل في علم أصول الحديث والفقه أن الحديث إذا ورد في حادثة مشهورة وما رواه إلا واحد عن واحد يحمل على الاستحباب، ويعمل الصحابة بخلافه يستدل على أن ليست له حقيقة ضرورية، وما نحن فيه كذلك، وكيف يقول الشوافع: إن السواك سنة ضرورية عند الصلاة، مع أنه لم يقل أحد من الشوافع: إن السواك في الوضوء سنة ضرورية، بل كلهم يقولون باستحبابه فيه، وهو أشد تعاهداً من الصلاة فتدبر.

قوله: «إذا استيقظ أحدكم» (حديث ٢٤) علم منه بطريقة الإشارة أن وقوع النجاسة ولو كانت قليلة في الماء القليل يضره، وإلا فما وجه المنع عن إدخال اليد في الإناء.

قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» (حديث ٢٥) ذهب بعض أصحاب الظواهر، منهم: الإمام محمد إسحق، إلى أنه إن ترك التسمية عمداً فيعيد الوضوء، وأول الشافعي بأن المراد من ذكر اسم الله على الوضوء النية، وأثبت فرضية النية بهذا الحديث وبغيره عن الأحاديث المذكورة في الصحاح. وقال سيد الفقهاء إمامنا أبو حنيفة: لا نقول بفرضية التسمية كما قال الإمام محمد إسحق، لأن الفرضية لا تثبت بالخبر الواحد، ولا نأول بالنية كما أول الشافعي، بل نقول: إن الحديث على ظاهره، ومعناه: أن من لم يذكر اسم الله وقت الوضوء، فليس له الوضوء على الكمال، لأنه لا يكون مفتاحاً للصلاة، وأمثاله كثيرة، منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» و«ليس المؤمن الذي يبني شعبان وجاره في جنبه جائع» و«ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران، واللقمة واللقمتان» و«لا إيمان لمن لا حياء له» فإن كل ما ذكرنا محمول على نفي الكمال بالاتفاق، فكذلك فيما نحن فيه، وأيضاً لو كانت التسمية فريضة في الوضوء فكان أولى أن تكون فريضة في التيمم أيضاً، لأن الاهتمام في التيمم أزيد، فإن النية فرض فيه، أو نقول: إن الوضوء والطهارة غير مترادفين، ففي الحديث الشريف نفي الوضوء عند عدم التسمية لا نفي الطهارة، والوضوء عبارة عن كرامات الله تعالى ومرضاته الحاصلة للمؤمن في يوم القيامة عوض الوضوء في الدنيا إذا ذكر التسمية.

ونقل الطحاوي رواية مهاجر بن قنفذ أنه دخل على النبي ﷺ وهو يستنجي غالباً، فسلم عليه، فلما فرغ عليه السلام من فعله قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر اسم الله إلا على طهارة. ففي هذا الحديث دليل صريح على أن النبي ﷺ توضعاً قبل ذكر التسمية، فمن أين قال الإمام إسحق بفرضية التسمية.

قوله: «فانتثر» (حديث ٢٧) أي استخرج ما في أنفك من الماء المستنشق.

قوله: «من كف واحد» (حديث ٢٨) أي كان يأخذ كفا واحدا فيمضمض ببعضه ويستنشق ببعضه، ثم أخذ ثانياً وفعل ذلك، ثم ثالثاً هكذا. وإن مصمم ثلاثاً بماء كف واحد يجوز. ولا يصير الماء مستعملاً، وإن استنشق ثلاثاً بماء كف واحد، لا يجوز لكون الماء مستعملاً لاختلاط ما بقي في الكف بما خرج من الأنف.

قوله: «وقال الشافعي: إن جمعهما... الخ» (حديث ٢٨) وهذا بعينه مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

قوله: «أبي أمية» (حديث ٢٩) كنية عبد الكريم.

قوله: «وبدأ بمؤخر رأسه ما ثبت بروايات كثيرة» (حديث ٣٣) أنه ﷺ تعامل على ما في حديث الأول من الابتداء من المقدم إلى المؤخر، وهو مذهب الجمهور، ومنهم: أبو حنيفة، وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين. فهذا الحديث إما أن يحمل على أنه ﷺ ارتكب خلاف العادة القديمة لبيان الجواز، أو ارتكب بوجه عذر، أو يأول بأن يقال: الباء في قوله: «بدأ بمؤخر رأسه» بمعنى إلى، وكذلك في قوله: «ثم بمقدمه» بمعنى إلى، فالمعنى حينئذ: بدأ من مقدم إلى مؤخر رأسه، ثم بدأ من مؤخر إلى مقدم رأسه، فحينئذ يكون معنى الحديثين صحيحاً واحداً، ولا يمكن أن يستدل الشافعي بهذا الحديث على تكرار المسح في الرأس كما هو مشهور من مذهبهم في كتب فقهاءنا، لأن النبي ﷺ فعل ذلك للاستيعاب، لا للتكرار. فتدبر.

قوله: «الأذنان من الرأس» (حديث ٣٧) فيه ثلاث مذاهب: الأول: أنه يمسح مع الرأس، وهو قول الجمهور، وأبي حنيفة، والثاني: أن يمسح مع الوجه، والثالث: أن يمسح بطونهما مع الوجه، وظهورهما مع الرأس. وهذا الحديث حجة على الإمام الشافعي في أنه قال: يمسحهما بماء جديد، وهذا الحديث، وإن ضعفه الترمذي بحيثية الإسناد، ولكنه مؤيد بوجه آخر من الأحاديث والدراية، فإنه قد مر في باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر رأسه أنه ﷺ مسح الأذنين ظهورهما وبتونهما، وأيضاً ما مر في حديث ربيع بنت عفرأ من أنه ﷺ مسح الرأس والأذنين مرة واحدة.

قوله: «فخلل أصابع رجليك ويديك» (حديث ٣٩) إن كان لا يصل الماء بدون ذلك والخلل، فالأمر للوجوب، وإلا فلا استحباب.

قوله: «بماء غير فضل يديه» (حديث ٣٥) في باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً نقل لفظ «غير» بالياء المثناة بمعنى سوى، فحينئذ مناسبة الحديث بالباب ظاهرة، ونقل لفظ «غير» بالباء الموحدة بمعنى بقي، فحينئذ يكون المعنى مخالفاً لترجمة الباب، فعلى هذا يمكن أن يقال: إن راوي هذا الحديث ضعيف، ضعفه الترمذي في مواضع، يعني ابن لهيعة، أو يمكن أن يقال: إن رسم الخط في غير وغير سواء، فلعل الكاتب خطأ أولاً في كتابة غير وكتب موضعه غير، وهكذا نقل.

قوله: «إذا توضأت فانتضع النضج» (حديث ٥٠) إما علاجاً بأن البرودة ممسكة عن جريان البول، وإما لدفع الوسواس.

قوله: «فذلكم الرباط» (حديث ٥١) هذا بالجملة الأخيرة، يعني انتظار الصلاة بعد الصلاة، والرباط في الأصل اسم لطائفة ينتظر على منتهى حد الغنيم كيلا يسبق عن الحدود، يعني انتظار الجند للجهاد، فمعنى الحديث: أن انتظار الصلاة بعد الصلاة من قسم الجهاد في مقابلة الغنيم، والتوجيه الآخر في الحاشية.

قوله: «إن الوضوء يوزن» (حديث ٥٤) أي الماء الذي بقي على الأعضاء بعد الوضوء ويجذبه الجسم، لا الماء الذي أهرق من البدن على الأرض.

قوله: «علي بن مجاهد عني» (حديث ٥٤) أي قال جرير: إن علي بن مجاهد قرأ هذا الحديث عني في زمان، ثم ذهب ونسيت أنا هذا الحديث، ثم جاء علي بن مجاهد بعد زمان عندي وقرأ الحديث بطوله، فقلت له: عمن أخذت هذا الحديث؟ فقال علي بن مجاهد: أخذت عنك، لكن نسيت وأنا لم أنسه.

قوله: «ثقة عندي» (حديث ٥٤) أي قال حرير: إن علي بن مجاهد ثقة عندي حافظ ضابط، فإني وإن بسيت الحديث، لكن عليه اعتماد في حفظه و ضبطه.

قوله: «عن الحسن» (حديث ٥٧) أي كلهم قالوا: هذا الحديث موقوف على الحسن، ليس بمرفوع إلى النبي ﷺ.

قوله: «كان يتوضأ لكل صلاة» (حديث ٥٨) في هذه المسئلة مذهبان: ذهب فريق إلى أن تجديد الوضوء كان فرصا عليه، ولكن رخص له ﷺ في بعض المواضع للضرورة أن يصلي الصلوات بوضوء واحد، كما في يوم فتح مكة، وفي السفر في حالة الجمع بين الظهر والعصر، وأما على الأمة فليس التجديد ضروريا وفرصا، وقال الفريق الآخر: إن تجديد الوضوء ما كان فرضا على رسول الله ﷺ، بل كانت له الرخصة، ولأتمه أيضا، إلا أنه ﷺ كان يتجدد عند الفريضة، وكذا بعض الصحابة.

قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» (حديث ٦٤) مذهب الجمهور في هذه المسئلة، منهم: أبو حنيفة، أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، وقالوا: ليس نهى النبي ﷺ عن التوضي بفضلها بصيرورته نجسا، كيف؟ ولو كان النهي لهذا الوجه فينبغي أن تمنع النسوان عن التوضي بفضلها أيضا كما منع لرجال، بل ينبغي أن تمنع هذه المرأة التي توضأت أولا عن أن تتوضأ بفضل طهورها ثانيا أيضا، لأن النجاسة حكمها في حق الرجال والنساء سواء، فعلم أن نهى النبي ﷺ عن التوضي بفضل طهور المرأة ليس بسبب صيرورته نجسا، بل لأمر آخر. فقال أكثر الشراح: إن الأحاديث التي تدل على النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة كلها منسوخة بأحاديث الرخصة، لكن الأولى أن لا يقال بالناسخ و لمنسوخ، فإن دعوى النسخ، فيه نوع من الإشكال، فقال البعض: إن النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة الأجنبية لما فيها من احتمال الفساد وميلان النفس إلى الشهوات، لكن هذا التأويل ليس بصحيح، فإنه جاء في رواية أخرى «وليغتربا جميعا» وهذا أقبح، وصار كمن هرب من المطر ووقف تحت الميزب، فإن في الاغتربا جميعا احتمال الفساد بالطريق الأولى، فالأولى أن يقال: إن النهي تنزيهي، ووجه النهي أن العادة كانت جارية في زمن النبي ﷺ على أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون من ناء واحد، والنظافة في طبيعة النساء ليست بمركوزة كما في الرجال، فتحتمل أن تدخلن أيديهن في الأواني بغير الغسل، أو يقع رشاش الماء وقت لوضوء فيه، فيختلج منه أن الماء، والله أعلم، نجس أو طاهر، فلو كانت المرأة نظيفة طاهرة فلا بأس بالتوضي بفضل طهورها.

قوله: «فقال: الماء طهور لا ينجسه شيء» (حديث ٦٦) في المسئلة ثلاث مذاهب: ذهب أصحاب الظواهر إلى أن الماء لا ينجس مطلقا، ولم يفرقوا بين القليل والكثير، وتغيير الأوصاف وعدمه، وذهب الإمام مالك إلى أن الماء لا ينجس إلا بتغيير طعمه، أو ريحه، أو لونه، وأما إذا لم يتغير إحدى المذكورات فلا ينجس، وذهب أبو حنيفة، والشافعي، والجمهور، وأهل الحديث إلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة، وفرقوا بين القليل والكثير، قال أهل المعاني في الأصول: الأصل في اللام أن يكون للعهد ما لم تكن قرينة صارفة عنه، فاللام في قوله عليه السلام: «الماء» للعهد الخارجي، والمعهود هو الماء في بير بضاعة، يعني: أن الماء الذي في بير بضاعة لا ينجس، لأن مطلق الماء لا ينجس، وعدم تنجس مائه، لأنه كان جاريا في البساتين، وحكم الجاري هو ما ذكر، ودليل الجريان ما حدثنا الواقدي أنه كان جاريا في البساتين، ذكرها ابن الهمام. وأجاب الطحاوي: بأن السؤال عن حكم الماء كان بعد إخراج النجاسات من بير بضاعة، لا وقت كون النجاسة موجودة فيها، فإنه لو كان السؤال في حالة كون النجاسات موجودة فيها، فكيف يحكم النبي ﷺ بطهارته، لأن البدهة شاهدة بأن ماء البير تتغير أوصافها بوقوع النجاسات فيها، ونظافة طبيعة النبي ﷺ معلومة من قصة العسل وغيرها، بل كان السؤال بعد إخراج الماء، ووجه السؤال أن الدس خطر في قلوبهم ونفوسهم بأن الماء كيف طهر، وقد بقي الطين وجدران البير نجسا؟ فقال ﷺ: إن الماء طهور لا ينجس بما خطر في قلوبكم ونفوسكم، لأن الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ثم حديث المستيقظ من مامه، وحديث منع البول في الماء الراكد، وغيره يدل على أن الماء ينجس بوقوع النجاسة، فلهذه القرينة لا يصح أن يحمل اللام على الاستغراق.

فبالنظر على هذه الأحاديث لا يصح مذهب أهل الظواهر، ولا يصح مذهب مالك رحمه الله تعالى أيضا، لأنه لا يتغير وصف من

أوصاف الماء بمجرد إدخال اليد بعد الاستيقاظ، ونهي النبي ﷺ يدل على أن الماء يكره بعد الإدخال. وأجاب بعض الناس في قصة بير بصاعة. بأن كانت عشرة في عشر، وهذا لا يصح، لأن هذا لجوب من قليل توجيه كلام، لقائل بما لا يرصى به قائله، لأن تقدير عشر في عشر لم تثبت من إمامنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وما ذكر صاحب شرح الوقاية رده في الأشبه والظن؛ بل مأخذه قول محمد رحمه الله تعالى: كصحن مسجدي هذا.

قوله: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» (حديث ٦٧) إمامنا أبو حنيفة والشافعي، رحمهما الله تعالى، متفقان في أن الماء القليل يتنجس، والكثير لا يتنجس ما لم يتغير أحد أوصافه، ثم اختلفا في تعيين مقدار لقليل والكثير؛ فقال إمامنا أبو حنيفة: لا تقدير في هذا الباب من الشارع ﷺ، بل هو معروض إلى رأي المبتلى به، والشافعي، رحمه الله تعالى، تعيين القليل والكثير؛ فقال: مقدار القلتين كثير، وما نقص فهو قليل.

وقال الأحناف: لا يمكن أن يتعين التقدير بمثل هذا الحديث، فإنه ضعيف غاية الضعف، لأنه رواية محمد بن إسحق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، حتى أن بعضهم قال: «إني أحلف بين مقام إبراهيم ولحجر الأسود بأنه كذاب». وإن محققى الشوافع تركوا الحديث منه، وقالوا: هذا الحديث ليس بقابل للاحتجاج. والثاني: أن لفظ القلتين، فيه نزاع واختلاف، فورد في بعض الروايات: قلتين، وفي بعضها ثلاث قلال، وفي بعضها: أربعين قلة، فكيف يمكن التحديد والتقدير بالقلتين، والثالث: أن القلة مشتركة، جاء بمعنى الجرار، والقربة، ورأس الجبل، وقامة الرجل، وما يستقله البعير. ولو تعين قلال الهجر خاصة فهو أيضا يكون مختلفة بالصغر والكبر، فبأي وجه يثبت التقدير بالقلتين خاصة؟ فالأولى أن يقال: مقدار القلتين ما كان للتعين، بل ما كان كثيرا في رأي المبتلى به فهو كثير، وفي رأي المبتلى به، لو كان مقدار القلة الواحدة كثيرا، فحكمه أنه لا يتنجس أيضا، فضلا عن القلتين.

وأما جواب صاحب الهداية بأنه: إذا بلغ الماء مقدار القلتين لا يحمل الخبث، بمعنى يتنجس، مخالف لاصطلاح العرب، فإن عندهم «لا يحمل الخبث» يستعمل فيما إذا كان الغرض بيان عدم النجاسة على أنه ورد في بعض الروايات لفظ لا يتنجس صريحا. قوله: «والحل ميتته» (حديث ٦٩) قال بعض الناس: إن المسكون في الماء أكثر من المسكون في الأرض، ههنا ثلاث مذاهب: مذهب البعض إلى أن ما في البحر حلال، أعم من أن يكون خنزيرا، أو آدميا، أو غيرهما، لإطلاق الحديث الشريف، وذهب البعض إلى أن ما يشابه الحيوان البري من البحر فهو في حكمه، فما يشابه الخنزير فهو حرام، وما يشابه البقر فهو حلال، وما لم يشابه فهو حلال أيضا.

وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ما سوى السمك فهو حرام مطلقا، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال: «أحل لنا ميتتان: السمك والجراد» والمراد من الحل الطهارة، والمعنى أن الماء الكثير لا يتنجس بموت الحيوان البحري فيه، لأن الحيوان البحري طاهر فحينئذ تكون هذه الجملة جوابا لسؤال من سأل عن ماء البحر مع أنه تموت فيه الحيوانات. فأجيب بأنه: لا يتنجس لطهارة ميتته، فحينئذ لا دخل لهذه الجملة في بيان حكم الأكل والشرب.

قوله: «فرشه عليه» (حديث ٧١) ذهب بعض العلماء إلى التفريق في بول الغلام والجارية، فقال: يغسل بول جارية، ويرش بول الغلام. واعتقدوا أن النجاسة في بول الجارية أشد وأكثر من بول الغلام، وهو مخالف للدراية والقياس. وأجيب بأن: معنى النصح الغسل الخفيف، يعنى لا حاجة في إزالة بول الغلام إلى غسل شديد، بل يزيل بغسل خفيف بخلاف بول الجارية، فإنه يحتاج إلى غسل شديد، وهذا كما قال ﷺ: «حتى تم اقرصيه ثم انضحيه بالماء» فإن المراد بالنضح ههنا الغسل بالاتفاق، ويحى النصح بمعنى السيلان أيضا كما قال ﷺ: «إني لأعرف مدينة ينضح البحر بحابها» يعني يسيل بجانبها، مع أنه ورد في رواية الحسن أنه قال: «يغسل بول الجارية ويتتبع بول الغلام» وعن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه قال: «الرش بالرش ولصب بالصب».

والفرق في بول الغلام والجارية باعتبار المنفذ، فإن منفذها وسيع يخرج منه البول كثير الرطوبات، ويقع على الثوب في موضع

كثير ، فلذا يحتاج إلى شدة الغسل ، وأما لغلام فمفذه صيق يحرج منه البول قليل الرطوبات ، و يقع بعيدا ، فلا حاجة إلى غسل شديد .
قوله: «باب في بول ما يؤكل لحمة» (حديث ٧٢) ذهب محمد رحمه الله تعالى إلى أن بول ما يؤكل لحمة طاهر نظرا إلى الحديث ، لأنه ﷺ شربهم للدواء ، فعلم أنه حلال ، لأنه لا شفاء في الحرم ، كما جاء في حديث آخر ، وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور ، ورحمهم الله تعالى ، إلى النجاسة ، ومستدلهم ما روي عنه ﷺ : «استنزهوا عن البول ، فإن عامة عذاب القبر منه»

ولو كان البول طاهرا ، فما معنى التعذيب في القبر ، فهذا الحديث عام ، شامل لبول مأكول اللحم وغيرها ، وأيضا ما روى الترمذي أنه ﷺ مر على قرين أه صريح في أن البول نجس ، فلما تعارضت الروايتان رجع إلى القياس ليدفع التعارض ، والقياس مرجح لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، لأنه لا فرق في بول مأكول اللحم وغيرها ، فلما كان بول غير مأكول اللحم نجسا ، فكذلك بول ما يؤكل لحمة ، وأيضا ما ذكرنا من حديث النهي «استنزهوا عن البول» حديث قولي ومحرم ، فعلى قاعدة الأصول ، الترجيح للمحرم ، لما فيه من الاحتياط ، وأجاب البعض : بأنه ﷺ علم وحيا بأن شفاء هم فيه ، فلذا حكم بالشرب ، أو علم النبي ﷺ أنهم كفار في الحقيقة وإن أسلموا ظاهرا ، كما وقع بعد بأن ارتدوا ، حكم لهم بالشرب .

قوله: «حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» (حديث ٧٥) حاصله أن يتيقن بخروج الريح بأن يحصل اليقين بالشم ، أو لصوت ، أو بوجوه آخر ، فلا يرد أنه ذالم يشم بأن كان الريح قليلا ، أو يكون قوة الشامة ضعيفة ، أو لم يسمع ، بأن كان الرجل أصم ، فينبغي أن لا ينقض وضوءه .

قوله: «على من نام مضطجعا» (حديث ٧٧) حكم النقض بالنوم للأمة لا لذاته ﷺ ، كما جاء في رواية : «تنام عيني ولا ينام قبلي» .
قوله: «باب الوضوء مما غيرت النار» (حديث ٨٠) ثبت برواية الباب أن الوضوء مما مست النار ضروري ، وثبت برواية أخرى أن الوضوء ليس بضروري ، مثل رواية جابر رضي الله عنه ، قال : خرج رسول الله ﷺ فدخل على امرأة أه فلما تعارضت الروايات فالأصل عند أبي حنيفة أن يرفع التعارض ، ويطابق بينها حتى الإمكان ، وإن لم يكن ، فترجح إحداها على الأخرى .

وله رحمه الله تعالى ههنا تقريران : الأول : أنه لا تعارض بين الروايات ، لأن الأمر بالوضوء مما مسته النار للاستحباب لا للوجوب ، بقرينة صارفة عنه ، وهي فعل لنبي ﷺ خلاف قوله ، أو يقال : إن المراد من الوضوء المضمضة ، كما جاء أنه ﷺ شرب لبنا فمضمض ، وقال : هذا الوضوء مما مسته النار ، أو يقال : إن الوضوء والطهارة غير مترادفين ، كما قال أهل التحقيق : إنه ليست في العالم ألفاظ مترادفة ، ولا لفظ مشترك ؛ بل كل لفظ مغاير معناه من معنى اللفظ الآخر ، فحينئذ يقال : إن في الحديث الأمر بالوضوء مما مسته النار لا للطهارة ، لأن الوضوء عبارة عن الإضاءة ، والطهارة عبارة عن تطهير الأعضاء ، فإذا كُمل مما مسته النار ، فطهارته باقية تجوز الصلاة بها ، وإن لم يظهر مرة ثانية ، وأما الوضوء فلم يبق ، ووجه زوال الإضاءة أنها من كرامات الله تعالى ، وأنه شغل بأمور الدين ، وغفل من ذكر الله تعالى . ولا يرد أن هذا القدر من أمور الدينوية ضروري ، فإنه لو لم يأكل ولم يشرب يموت جانعا ، وفيه تهلكة النفس ، لأننا نقول : نعم الأمر كذلك ، لكنه لما لم يقنع عني ما خلق الله تعالى للأكل والشرب ، وشغل بالطبخ وغيره فلذا زالت عنه الإضاءة ، وأنوار الطهارة ، ولو حملت الأحاديث على التعارض ، فالجواب من جهة التعارض : أنه إذا تعارضت الروايات فالقياس ترجح . فقلنا أولا : إن حديث الوضوء مما مست النار مسوخ كما قال الترمذي رحمه الله تعالى ، والقياس أيضا يقتضي عدم الوضوء مما مسته النار ، لأننا رأينا أن الماء الحميم إذا يتوضأ به فلا يقول أحد إنه يجب الوضوء بالبارد ، فعلم أن لا تأثير للنار في نقص الوضوء ، ثم عمل الأصحاب بعد النبي ﷺ خلاف الحديث يدل على المسخ ، أو التأويلات التي ذكرناها ، فإن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أكل خبزا أو لحما فصلى ، ولم يتوضأ ، حدثناه جابر ، وكذلك ابن مسعود وعلقمة أكلا الثريد فصليا ولم يتوضأ ، وكذلك روي أن عمر بن الخطاب ، وعثمان ، وابن عمر ، وأنسا ، وأنا طححة ، والحابر ، وابن كعب كلهم أكلوا السحن ولم يتوضؤوا ، وكل ذلك مذكور في معاني الآثار ، طالعه إن شئت .

قوله: «الوضوء من لحوم الإبل» (حديث ٨١) المراد من الوضوء الغسول، يعني غسل اليدين، أي اغسبوا الأيدي إذا أكلتم لحوم الإبل، لأن فيه دسومة كثيرة، وببقاء الدسومة على الأيدي خوف الإيذاء من الفارة وغيرها، بحلاف لحوم الغنم، فإن الدسومة فيه قليلة.

قوله: «الوضوء من مس الذكر» (حديث ٨٢) رواية الباب وما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر متعارضتان. فإن يحملا على التوفيق فهو أولى، خصوصاً عند الإمام بأن يقال: إن الأمر بالوضوء من مس الذكر للاستحباب بقريئة صارفة عن الوجوب، وهي قول النبي ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك أو مضغة» وقوله ﷺ: «ألم تلق بلجسداً» أو كما قال عليه السلام. وقول بعض الصحابة: ما أبالي مسست أنفي، أو ذكري، أو يقال: إن المراد من الذكر الاستنجاء ولو حملا على التعارض فرفعه يكون بأقوال الصحابة وهي تدل على عدم الوضوء من مس الذكر ثم بعد أقوال الصحابة يرجع إلى القياس والقياس أيضاً يرجح مذهب إمامنا أبي حنيفة، لأنه قال لو مس الذكر بظهر اليد، أو بالذراع، فلا ينقض الوضوء فكذلك قلنا: إذا مس بالكف، فلا ينقض أيضاً، وأيضاً قال: إن مس الذكر بالفخذ فلا ينقض الوضوء، والفخذ عورة، فإذا لم تكن ممارسة العورة لذكر ناقضة للوضوء فممارسة غير العورة بالطريق الأولى، لا تكون ناقضة للوضوء.

قوله: «ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة» (حديث ٨٦)، قال شيخنا لديوبندي: مد الله تعالى ظله: إن الإمام الترمذي لإثبات مذهبه جرح في رواية إبراهيم وقال: إنه مرسل، ولم يتوجه إلى قاعدة الأصول، فإن أهل الأصول قالوا: إن مرسل الثقة معتبر، بل مرسله زائد من مسنده عندنا، وعند الشافعي رحمه الله تعالى مرسله ضعيف. وإبراهيم ثقة حافظ عدل ضابط عند أهل الحديث، مع أنه جاء في رواية أخرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: فقدت النبي ﷺ ليلة عن الفراش فالتصمت، فوَقعت يدي على قدم رسول الله ﷺ وهي منصوبة، فعلمت أنه ﷺ في الصلاة، فعلم أن مس المرأة لا ينقض الوضوء، ولو كان ناقضاً لتوضأ سيدنا ﷺ، وجاء في رواية أخرى: أنها قالت: كنت نائمة، وكان النبي ﷺ يصلي، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح، فإذا سجد النبي ﷺ غمزني فقبضت رجلي، فلو كان مس المرأة ناقضاً للوضوء فكيف النبي ﷺ غمزها ومسها باليد، لأن الغمز في ظلمة البيوت لا يكون إلا باليد، ولا يصح أن يستدل لشافعي رحمه الله تعالى بآية، لا مستمسك النساء، لأن للمس بمعنى الجماع، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: أينما ذكر في القرآن لفظ الدمس فهو بمعنى الجماع.

قوله: «قاء فتوضأ» (حديث ٨٧) هذا عند الأحناف مقيد بملا الفم، لما أن خروج نفس القئ ليس بمفسد للوضوء، بل المفسد في الحقيقة خروج لنجاسة، وهي إنما تخرج إذا قاء بملا الفم، وقال مالك، والشافعي رحمهما الله تعالى: لا وضوء في القئ والرافع، والحجة عليهما ما قل، ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل» وقوله ﷺ: «من قاء أو رعف في صلاته فليتوضأ، وليبين على صلاته ما لم يتكلم» وقول علي رضي الله عنه، حين عد الأحداث جملة: أو دسعة تملأ الفم.

قوله: «تمر طيبة و ماء طهور» (حديث ٨٨) الخلاف بين أبي حنيفة، والشافعي رحمهما الله تعالى في حوازل الوضوء وعدمه بالنبيذ الذي يجري ويسيل على الأعضاء مثل الماء، وأما إذا اشتد فلا يجوز وفاقا، ذهب الطحاوي إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وقال: لا يجوز ببيد التمر، واستدل بأن الحديث ضعيف، فإن الراوي أنكر موجوديته مع النبي ﷺ ليلة الحن، وأجيب بأن ليلة الجن وقعت مرارا فيحوز أن يكون عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع النبي ﷺ في ليلة دون ليلة، ولو سلم أنها كانت مرة واحدة فقول: معنى قول عبد الله أنه لم أكن مع النبي ﷺ، يعني في وقت خاص، وهو تذكيره للجنات، ثم بعد التذكير كنت معه.

قوله: «سبع مرات أولهن بالتراب» (حديث ٩١) ذهب الجمهور، وأبو حنيفة، والشافعي إلى أن سور الكعب نجس نجاسة شديدة، وذهب مالك إلى أن الماء الذي ولغ فيه الكلب ليس بنجس، كما مر من مذهبه أنه لا يفرق بين القليل والكثير؛ بل الاعتبار عنده لتغير الأوصاف، وبولوغ الكلب لا تتغير الأوصاف، لكن يحكم بعسل الإناء وإن كان الماء طاهراً، لما أنه جاء في الرواية حكم

العسل، ولكن لا للسحاسة، بل للنظافة.

ثم اختلفوا في كيفية العسل؛ فقال الأكثرون، منهم الشافعي: إن ما جاء في الرواية من السبع فهو للتحديد لا يجزي أقل منه. وقال أبو حنيفة: لا للتحديد، بل للاستحباب والنظافة، وحكم غسله مثل سائر النجاسات، ولأنه حيفة وجوه: الأول أن أبا هريرة روى الحديث وأفتى بعد النبي ﷺ بالثلاث، وعمل عليه، وفعل الراوي يكون بياناً لحديثه، ورواية الثاني أنه جاء في رواية عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ثمان مائة، فلو كان السبع للتحديد، كما قال الشافعي، فما معنى الثمانية؟ والثالث أن سورة الحنير، وعائطه، وبول الكلب، وسورة كلهم سواء في النجاسة مع أن الشافعي رحمه الله تعالى يقول: يطهر الإمام من غنط الخنير والكلب بعسل ثلاث مائة، فبأي وجه قال: التطهير من سورة الكلب يكون بسبع مائة مع أن من قال: إن السبع للتحديد، قال: ما جاء في الرواية من الغسل بالتراب فهو لزيادة النظافة لا حاجة إليه، فهذا أيضاً قرينة على أن السبع ليس للتحديد أنه لو كان للتحديد لم يصح قولهم: إن التراب لزيادة النظافة، لأن التراب والسبع وردا في جملة واحدة، فيدخلان تحت حكم واحد، ولم يجز التفريق بأن السبع ضروري دون التراب، وقال بعض الشراح: إن رواية السبع منسوخة، ولو لم يحمل على النسخ فلا حرج فيه أيضاً على مسلك الإمام، لأنه لا يقول: إن السبع للتحديد فعلى مسلكه قلنا حيث لا يشك: إن غسل رجل ثمانية مائة أو سبع مائة بالتراب أو غيرها لزيادة النظافة، فلا حرج، فعلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا إشكال في جميع الروايات من السبع والثمانية، بل كلها محمول على الاستحباب، والشافعي رحمه الله تعالى لما قال: إن السبع للتحديد وإشكلك عليه رواية الثمانية، أول بتاويلات ضعيفة: منها: أن الثمانية عبارة عن الدلك بالتراب.

قوله: «وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة» (حديث ٩١) مذهب الجمهور أن سورة الهرة طاهر، ومذهب الإمام أن سورها مكروه، ثم اختلف الأحناف في أن سورها مكروه تحريماً أو تنزيهاً؟ وجواب الإمام للجمهور القائلين بالطهارة ما قل النبي ﷺ: «الهرّة سبع» والمراد بيان الحكم، وبقوله ﷺ: «إنها ليست بنجس»، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات، لما سقطت النجاسة لعل الطواف بقيت الكراهة، والحق في اختلافهم أن سورها مكروه تنزيهاً، وإن قالوا بالكراهة تحريماً، فما استدلوأ على الكراهة التحريمية برواية الباب، بل بطريق آخر.

قوله: «مسح أعلى الخف وأسفله» (حديث ٩٧) إليه ذهب مالك، والشافعي رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بمسح أعلاه فقط، لما قال علي رضي الله عنه: لو كان الدين برأي، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لكن رأيت النبي ﷺ مسح على ظاهر خفيه، ويمكن أن يكون الخطأ في رواية الراوي الذي روى فعل النبي ﷺ لا قوله: بأن وضع النبي ﷺ يده في جانب الأسفل لتسوية الخف، فزعم الراوي أنه مسح على الأسفل، ولو مسح على الأعلى والأسفل كليهما فلا يمنعه أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً، لكن ينبغي أن لن يقتصر على الأسفل فقط، لأنه خلاف التواتر، والمشهور من الروايات في باب المسح.

قوله: «مسح على الجوربين والنعلين» (حديث ٩٧) يمكن أنه ﷺ مسح عليهما في زمانين بأن مسح على الجوربين مرة و على النعلين مرة أخرى، فحيث يقال: إن مسح النعلين منسوخ، وإن كان في زمان واحد، فيقال: إن النبي ﷺ مسح على الجوربين فقط لا النعلين. وكان على النعلين صورة في رؤية الراوي، فإن نعلي العرب يكون تحت القدم فقط، أو يقال: إنه خطأ الراوي بأن فهم تسوية النعلين مسح النعلين.

قوله: «مسح على العمامة» (حديث ١٠٠) أجاز أحمد رحمه الله تعالى وغيره المسح على العمامة فقط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن مسح على العمامة فقط، لا يسقط الفرض، لما ورد في القرآن المسح على الرأس، والحديث خبر واحد لا يعارض الكتاب مع أن قول جابر رضي الله عنه مس الشعر محال للحديث المذكور، فيقال في جواب الحديث: يمكن أن يكون خطأ الراوي بأن رعم تسوية لعمامة مسح العمامة، أو يمكن أن تكون هذه الواقعة قبل نزول المائدة، أو يقال: إنه ﷺ مسح على مقدار الناصية و سقط الفرض، ثم مسح على العمامة للاستيعاب، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع هذه الصورة كما في الدر المختار.

قوله: «إذا انغمس الجنب في الماء أجزأه وإن لم يتوضأ» (حديث ١٠٤) هذا عند الشافعي رحمه الله تعالى، لأن المضمضة والاستنشاق ليسا بفرض عنده في الغسل، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يجزه لفرضيتهما في الغسل لقوله تعالى، فاطهروا، بصيغة المبالغة، فيجب إيصال الماء حتى الإمكان.

قوله: «إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل» (حديث ١٠٨) هذا حجة لنا على الشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الغسل بمجرد الإدخال بدون الإنزال، ومستدله، يعني الماء من الماء، محمول على أول الإسلام، كما قال أبي بن كعب رضي الله عنه: إنما الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى ﷺ عنها، أو نقول، إنه في الاحتلام، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنما الماء من الماء في الاحتلام.

قوله: «فتتضح به ثوبك» (حديث ١١٥) أي تغسل غسلا خفيفا. وافقنا الشافعي رحمه الله تعالى ههنا في تفسير النضح بالغسل الخفيف، فعلى هذا ينبغي للشافعي رحمه الله تعالى أن يفسر النضح في باب بول الغلام أيضا بغسل خفيف كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قوله: «وهو جنب ولا يمس ماء» (حديث ١١٨) ورد في رواية نضر من أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، فبهذه القرينة قلنا في هذا المقام: إن المراد من عدم مس الماء عدم الغسل، ويمكن أن يكون المراد من عدم المس عاما، يعني لم يغسل، ولم يتوضأ، ونام، فعلى هذا يقال: إن المراد منه أن النبي ﷺ ارتكب خلاف عاداته الشريفة أحيانا، مرة أو مرتين تعليما لبيان الجواز.

قوله: «عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده» (حديث ١٢٦) قال شيخنا: قال أهل أصول الحديث: إن العبارة المذكورة أينما ورد، فمرجع ضمير أبيه، وجده يكون واحدا، فيكون في تلك العبارة مثلا مرجع ضمير أبيه وجده عديا، أي روى عدي عن أبيه، يعني ثابت، وروى ثابت عن أبيه الذي هو جد عدي، إلا في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فإن مرجع الضميرين فيهما مختلف، فإن مرجع ضمير أبيه عمرو، ومرجع ضمير جده شعيب الذي هو أبو عمرو، فالمعنى يعني روى عمرو عن أبيه يعني شعيب وروى شعيب عن جده الذي هو جد أبي عمرو.

قوله: «وهو أعجب الأمرين» (حديث ١٢٨) أي الأمر الأول الوضوء لكل صلاة، والأمر الثاني لم يذكر في الحديث، وهو الغسل عند كل صلاة، ووجه الغسل عند كل صلاة أو للصلايتين إما زيادة النظافة، والطهارة، وتقليل الدم في الحال، وتركبة النفس، كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى، فإن النظافة في أن تغسل عند كل صلاة، وأن تصلي بالوضوء فقط بغير الغسل فيجزئها، إلا أن الغسل عند كل صلاة أحب وأطهر، وإما العلاج ببرودة الماء، ويحتمل أن يكون كلا الأمرين ملحوظين للنبي ﷺ وقت الأمر بالغسل، كذا قال مدظله، والمستحاضة إن كانت مبتدأة، تصلي خمسة عشر يوما، ثم تدع الصلاة بعد ذلك أقل ما تحيض النساء، وهو يوم وليلة عند الشافعي، رحمه الله تعالى، وعندنا ثلثة أيام ولياليها.

قوله: «أحرورية» (حديث ١٣٠) أي خارجية، فإنهم يوجبون قضاء صلاة أيام المحيض، وهو قوم من الخوارج، نسبة إلى حروراء، قرية من الكوفة، كان مجتمعهم فيها، وهم الخوارج الذين قتلهم علي رضي الله عنه.

قوله: «فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» (حديث ١٣٥) الكفر إما على الحقيقة إن استحل الوطى في هذه الحالة، أو محمول على التغليب، لما أنه جاء في رواية أخرى أنه ﷺ أمر أن يتصدق، فلو كان إتيان الحائض كفرا، فكيف أمر النبي ﷺ بالتصدق؟ فإن الصدقة لا يجب على الكفار، أو معناه كفر دون كفر كما قال البخاري رحمه الله تعالى.

قوله: «يتصدق بنصف دينار» (حديث ١٣٥) ورد في بعض الروايات: نصف دينار، وفي بعضها: ثلثي دينار، وفي بعضها: دينار، قال مدظله: اختلف أهل العلم في هذه المسئلة؛ فقال بعضهم: الأمر للوجوب، وقال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الأمر للاستحباب لا للوجوب، فعلى مذهبنا لا تعارض بين الروايات، فإن التفويض إلى المتصدق، إن شاء أعطى دينارين، وإن شاء أعطى

ثلاث دنانير، لما أنه لا تقدير من جانب التسرع في هذا الباب، كيف ولو كان التقدير من الشارع ﷺ ضرورياً فما معنى أنه حاء في رواية متعددة مقدار متحالف لا على التعيين، واستشكل على من قال: إن الأمر للوحوط فتأول في الروايات بأن الأمر بالتصدق بدينار فيما إذا أتى في أول حيض أو وسطه، أما إذا أتى في آخره فنصف دينار.

قوله: «عن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ أمره» (حديث ١٤٤) ذهب بعض أهل العلم، منهم: الشافعي إلى أن التيمم صرية للوجه ولليدين إلى الكفين، وخالفه فيه إماما أبو حنيفة وقال: بل التيمم صريحتين إلى المرفقين، لأبي حنيفة أن رواية عمار وإن كانت صحيحة لا شك في صحتها، إلا أن بعض الروايات معارضة لها كما في سنن أبي داود، فيها الأمر إلى المرفقين، فتلث الروايات وإن لم تكن في الصحة مثل رواية عمار بن ياسر رضي الله عنهما، إلا أنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا نقلت بطرق متعددة، فتكون قابلاً للاستدلال بالعمل على تلك الروايات أولى لما فيه من الاحتياط، بخلاف رواية عمار فإنها خال عن الاحتياط، وأيضا التيمم خليفة الوضوء، ولتخلف حكم الأصل، وأيضا رواية عمار رضي الله عنه مضطرب، ورد في البعض: أنه مسح إلى الإبطين، وفي البعض: أنه مسح إلى نصف الذراع، وفي البعض: أنه مسح ظهر الكف فقط لا الباطن، وجمع الروايات المتعارضة الواردة في هذا الباب على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين غير متعذر، ورواية عمار رضي الله عنه ليست مخالفة له، لأنه يقول: إن كيفية تيمم الوضوء كانت معلومة له، ولم يكن يعلم كيفية تيمم الغسل، كما جاء في الحديث: أن الفاروق وعمار بن ياسر رضي الله عنهما كانا في سفر، واحتلما، فتمرغ عمار الخ فلما جاء عند النبي ﷺ واستفتيا أشار ﷺ إليها اختصارا، وقال لعمار رضي الله عنه: «يكفيك هكذا» أي تيمم الوضوء الذي كان لك معلوما قبل، ولا حاجة إلى التمرغ في التراب بأن لا فرق بينهما إلا بالنية، فلما أشار النبي ﷺ إلى كيفية تيمم الوضوء على طريق الاختصار والتعجيل، فبلغ يد إلى نصف الذراع من جانب ظهر الكف، فمن رأى أنه عليه السلام مسح إلى نصف الذراع روى هذا، ومن رأى أنه مسح على ظهر اليد فقط روى ذلك على حسب رؤيته، وفي الحقيقة لا تعارض؛ بل كيفية التيمم هي التي كانت معلومة لهم قبل، وأما عمار فاجتهد في كيفية تيمم الجنابة، فعلمه ﷺ بأنه لا حاجة إلى التمرغ في التراب، وهذا معنى قوله: إن عليه السلام أمر بالتيمم للوجه والكفين، أي أشار النبي ﷺ على سبيل الاختصار بالوجه والكف، لأنه أمر ﷺ بهذا.

قوله: «أهريقوا عليه سجلا من الماء» (حديث ١٤٧) مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأرض تطهر بالبيس، وبإهراق الماء عليها، إلا أن عنده تفصيل في أن الأرض إن كانت ذات مسامة فلا تطهر بإهراق الماء ما لم تبيس، وإن لم تكن ذات مسامات؛ بل كانت صلبة فتطهر بإهراق الماء، وظاهر أن مسجده ﷺ لم تكن أرضة ذات مسامات لكثرة اجتماع الناس ومرورهم عليها، وكانت صلبة، فلذا أمر بإهراق الماء، وفي رواية أبي داود: أنه عليه السلام أمر أن يحفر التراب، فعلى هذا إهراق الماء كان لزوال الرائحة الكريهة.

قوله: «أمني جبريل عليه السلام» (حديث ١٤٩) في هذه المسئلة مذاهب: مذهب الشافعي، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى حد وقت الظهر إلى كون ظل كل شيء مثله، وأما بعد المثل فلا يبقى وقت الظهر نظرا إلى الحديث المذكور في الباب، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا، وأما ظاهر الرواية هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وقت الظهر يبقى إلى كون ظل كل شيء مثليه، وما بعده وقت العصر، ورواية أخرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي أن وقت الظهر إلى المثل فقط، ووقت العصر من بعد المثليين، ما بينهما واسطة، ثم بعد ذلك أقول: به علم من رواية إمامة جبريل أن وقت الظهر إلى المثل فقط، كما قال الشافعي رحمه الله تعالى، وعلم من روايات أخرى أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضا، منها: ما قال النبي ﷺ: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم» والإيراد لا يحصل إلا بعد المثل الواحد، خصوصا في العرب، منها ما روي عن أبي در رضي الله عنه أنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فأحر لظهر إلى أن رأينا في التلول، ثم صلى. فعلم من هذه الرواية بشرط الإنصاف أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضا، لما أن في التلول لا يرى إلا إذا انتقل من أعلاه إلى لأسفل، وانتقاله من الأعلى إلى الأسفل لا يكون إلا بعد مدة مديدة،

لما أن لتبول تكون قاعدته عريضا، ومها. ماروي أنه عليه السلام قال « مثالكم كمتال من أخذ أجبر من الصبح إلى نصف النهار على قبر ض، ثم أخذ أجبر من نصف النهار إلى العصر على قبر ط، ثم أخذ أجبر ثالثا من العصر إلى المغرب على قبر طين، فعضب الأجير الأولان على أنه ما بدت، عملنا كثيرا، وأعطينا قليلا، وعمل الثالث قليلا، وأعطينا كثيرا، فهذا لا يتأتى إلا إذا أخذ وقت العصر من بعد المثليين، وإلا فإن أحد من عد لمثل فيريد وقت العصر حيثد على وقت لظهر من لزوال إلى المثل، ويتقص من لصح إلى نصف النهار فقط، كما هو معوم بالمشاهدة، فطرا إلى هذه الأحاديث قل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأن وقت الظهر تبقى عد المثل أيضا، ولذا قال بعض الناس إن حديث الإمامة مسووح، وهذا هو لحوب المشهور، لكن قال لأستاذ مدظله الأولى أن يقول بتأويل يجمع به الروايات التي رويت في مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويجمع الأحاديث، ولا يحتاج إلى لتكلف، فأقول وبالله التوفيق: إنه لما نظر أبو حنيفة إلى رواية لإمامة، فقال: صلاة الظهر إلى المش، فلما نظر بعد ذلك إلى ما ذكرنا من الروايات، فقال: يبقى الوقت إلى المثليين، ثم بعد ذلك قال: ينبغي للمستيقظ الحر يص على الصلاة أن يصلي الظهر قبل المثل الواحد، فهذا شتهر أنه قل: وقت الظهر لا يبقى بعد لمثل؛ بل الوقت الذي هو بين المثليين وسطة، وما كان غرضه في الواقع هذا، بل غرضه أن الصلاة قبل المش أولى وأعى، وإن لم يصل قبل الأول لعارض، فليص قبل الثاني، ولكن الأفضل هو الأول، وأيضا العمل على لروايات التي ذكرنا في بداية العصر من المثليين أولى، لأن فيه احتياطا، فإن التقديم عن الوقت ليس له مثل في الشرع بخلاف التأخير، فإنه إن لم يؤد، يكون قضاء، وأيضا الروايات المذكورة متأخرة عن رواية الإمامة، وظهر أن للمؤخر ترجيحا على المتقدم.

قوله: «إن للصلاة أولا و آخر» (حديث ١٥١) هذا حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في أنه قال: وقت لمغرب مقدار ثلاث ركعات، وكذا قوله: قبل أن يغيب الشفق الخ وكذا قوله: إن وقت لمغرب حين يعيب حاجب الشمس، وآخرها حين يغيب الشفق. **قوله: «معنى الإسفار أن يضح ولا شك»** (حديث ١٥٤) مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أن التغليس أفضل، ومذهب إمامنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأفضل الإسفار. وجمع الشافعي رحمه الله تعالى بين الروايات بأن قل: إن معنى الإسفار أن يكون لفجر واضحا لا يشك في وجوده، لأنه يؤخر لصلاة وهذا التأويل ليس بصحيح، لأن النبي عليه السلام قال: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر» والصلاة لا يجوز في وقت الشك فضلا عن الأجر، وأول الطحاوي رحمه الله تعالى بتأويلات: منها: أن معنى قوله: فتمر النساء متنفقات بمروطهن ما يعرفن من لغس الخ ما يعرفن في مسجد النبي عليه السلام، والتأويل الثاني للجمع بين الروايات الواردة في الغلس والإسفار، يعني أن النبي عليه السلام كان يشرع الصلاة في الغلس، ويختم في الإسفار.

قل مدظله: كلا لتأويلين خلاف الظاهر، بل الأولى أن يقال: إن ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الإسفار أفضل، يعني فيه فضية لغيره، وهو كثرة الجماعة، لأنه أفضل في ذاته.

قوله: «يدل على خلاف ما قال الشافعي» (حديث ١٥٧) قال مدظله: اعتراض أبي عيسى رحمه الله تعالى على الشافعي رحمه الله تعالى ليس في محله، لأن غرض الشافعي رحمه الله تعالى أن الأفضلية في أول الوقت إلا إذا عارض عارض، فحينئذ يؤخرون، والعوارض كثيرة مثل انتياب أهل من البعيد وغيرها، لأن الشافعي رحمه الله تعالى قال بالتأخير لوجه الانتياب خاصة، ففي قصة السفر، وإن لم يكن الانتياب من السعيد؛ لكنه يمكن أن يكون وجه آخر موجب التأخير، مثل عدم وجود مكان وسيع، يسع فيه جميع العسكر ويصلون فيه، فلذا أخر عليه لسلام إلى الإراد، لأن المكان لو سيع، وإن لم يكن موجود؛ لكنه إذا حصل البرودة فحينئذ يمكن أن يصلى بدون الظل.

قوله: «حتى رأينا في التلول» (حديث ١٥٨) وفي بعض الروايات: حتى بدأ في التلول، وفي بعضها: حتى ساوى التلول، وما لئكل واحد، وقال بعض من هو راسخ في الحفوية. بأن معنى ساوى في التلول هو أن ظل التلول صار مساويا له في الطول والعرض، مثلا لو كان التلول مقد ر عشرة أذرع في لطول، فصار ظله كذلك في الأرض، ثم صلى النبي عليه السلام، وهذا ليس بسديد، لأنه بعضي إلى أنه صلى النبي عليه السلام قريب العروب، بل المعنى ما ذكرنا يعني بدأ في التلول في قاعدته، وانفصل عنه إلى الأرض.

قوله: «والشمس في حجرتها» (حديث ١٥٩) أي صحن حجرتها، وعلى هذا يكون الحديث مطابقاً لترجمة الباب. وقال بعض من هو راسخ في التقليد: بأن معناه بلغ شعاع الشمس داخل حجرتها، بأن كان لحجرة عائشة رضي الله تعالى عنها باب صغير إلى جانب الغروب، فلما بلغت الشمس الأفق الأسفل، وقربت إلى الغروب فبلغ شعاعها داخل حجرتها من جانب الباب المقابل لها، وظاهر أن هذه الحالة لا تتأتى إلا إذا قرب الشمس للغروب، فلو صلى النبي ﷺ حينئذ لأدى إلى خلاف ما في ترجمة الباب. أي تعحيل العصر.

قوله: «ما صلى النبي ﷺ لوقتها الآخر مرتين» (حديث ١٧٤) استشكل بقصة إمامة جبرئيل، وتعليم الأعرابي أوقات الصلاة. وأجيب بأن معناه أنه ﷺ ما صلى باختياره وبغير عذر في آخر الوقت، وما وقع في قصة إمامة جبرئيل وتعليم الأعرابي فهو للضرورة بوجه التعليم والتعلم، وقيل في الجواب: بأن عائشة رضي الله تعالى عنها لم تكن عالمة بقصة جبرئيل لوقوعها قبل ولادتها، لكن مثل هذا التأويل ليس له مجال في كل موضع، فإنه لا يمكن أن يقال: إن عائشة رضي الله تعالى عنها لم تكن عالمة بقصة تعليم الأعرابي، وقضاء الصلوات المتعددة يوم الخندق، وجمع الصلاتين في السفر بتأخير الأولى، وتقديم الآخر، مع سفرها مع النبي ﷺ. فالأولى أن يقال: إن غرض عائشة رضي الله تعالى عنها ببيان عادة النبي ﷺ، يعني أنه ﷺ كانت عاداته الشريفة بأن كان يصلي الصلاة مهما أمكن في أول الوقت، وما وقع خلاف عاداته المستمرة من المواضع المذكورة فهو شاذ، ولا يثبت به خلاف العادة إذ وقع للضرورة.

قال مدظله: إن الأحاديث الواردة في مواقيت الصلاة متخالفة متعارضة. تثبت من بعضها أفضلية أول الوقت، ومن بعضها آخر الوقت، كما في رواية الإسفار والإبراد، فلذا لا بد من التأويل للجمع بين الروايات، فيقال: إن الأفضلية في أول الوقت، وما وقع خلافه، فهو مخصوص، أو يقال: إن المراد من أول الوقت وقت المستحب لا أول الجزء من الوقت، أو يقال: إن وجوه الأفضلية كثيرة، فنظراً إلى بعض الوجوه تثبت فضيلة أول الوقت، مثل تطويل القنوت، والقيام في طاعة الله تعالى، وامتنال أمره تعالى بمجرد الوجوب بدون التأخير، ونظراً إلى بعض الوجوه تثبت فضيلة آخر الوقت، مثل تكثير الجماعة وغيرها والترجيح في وجوه الأفضلية من شأن المجتهد، وشأن المقلد أن يتبع إمامه ومقتداه فقط.

قوله: «لأبي ذر أمراء يكونون بعدي» (حديث ١٧٦) علم من هذه الأحاديث أن ترك الوقت المستحب لإحراز فضل الجماعة لا يجوز. قوله: «فليصلها إذا ذكرها» (حديث ١٧٧) وجاء في رواية البخاري والمسلم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة فلما تعارضت الروايات، فالترجيح لرواية النهي، لكونها محرماً، وللمحرم ترجيح على المباح، وإن حديث النهي قوي من رواية الإجازة. فالحاصل أن الشافعي رحمه الله تعالى خصص واستثنى من حديث النهي الناسي والمستيقظ من منامه إذا ذكر الصلاة، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى خصص هذه الأحاديث بحديث النهي، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الكروية إلا لهذين الرجلين، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها في أي وقت ذكرها، إلا في هذه الأوقات المكروهة.

قوله: «وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي» (حديث ١٧٨) لا يصح أن يستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقول علي رضي الله تعالى عنه، لأن معناه: فليصل إذا ذكرها في وقت الصلاة الفائتة، أو في عين وقتها، فإن استيقظ في وقتها فليؤدها، وإلا فليقضها.

قوله: «ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس» (حديث ١٨٠) الترتيب بين الفائتة والوقية واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يؤد إلى الكثرة، أعني ست صلوات، وعند الشافعي مستحب، وهذا الحديث حجة عليه، وبهذا الحديث يثبت وجوب الترتيب، لأن عند الشافعي رحمه الله تعالى وقت المغرب منحصر في ثلاث ركعات، أو خمس ركعات، فلما كان وقت المغرب ضيقاً مقدار ثلاث ركعات، فكيف صلى النبي ﷺ أربع ركعات العصر قبل المغرب، لأن الترتيب مستحب، ولفعل

الاستحباب لا يجوز ارتكاب المكروه التريهي فضلا عن التحريمي، وفي تفويت وقت المغرب كراهة تحريرية، بل زائد عنها، لأنه إذا جاء تعارض الاستحباب والكراهة التريهي، فترك الاستحباب أولى، لئلا يقع في الكراهة، وهذا مسلم عند الشافعي رحمه الله تعالى أيضا، فلو كان الترتيب مستحبا فلم لم يترك النبي ﷺ الأمر لمستحب في مقابلة الحرام، أعني تفويت وقت الصلاة. وعند أبي حنيفة لا ضرر فيه، لأن الترتيب كان ضروريا بعدم مسقطه، يعني لكثرة، أو تفويت لوقتية لوسعة المغرب عنده إلى الشفق.

قوله: «وصلاة الوسطى صلاة العصر» (حديث ١٨١) هذا هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لورود النصوص الصريحة فيها. قوله: «عن ابن عباس ما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر» (حديث ١٨٤) وروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين. لا تعارض بين الروايات، لأن ابن عباس يبين حال خارج البيت، وأم المؤمنين تبين حال داخل البيت، والجواب عن حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن حديث النهي قولي، وهذا فعلي، والترجيح للقول على الفعل، وقال بعض أهل العلم في التأويل: بأن النهي من الصلاة بعد العصر، وإن كان صحيحا، لكن من عادة رسول الله ﷺ أنه لم يكن يترك العبادة بعد أذانها مرة، وقال البعض: إن النهي بعد العصر عن النوافل والتي صلى النبي ﷺ هي ما فات بعد الظهر من السنة، وكلا الجوابين مخدوش. أما الأول، فلأنه لو كان الأمر كما ذكروا لما يترك النبي ﷺ ركعتين بعد طلوع الشمس، لأنه قضى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس، وأما الثاني، فإنه وإن سلم أنه ﷺ قضى ما فات به بعد الظهر، لكن قضاء السنة والنفل يكون نفلا، والنفل بعد العصر ممنوع، سواء كانت قضاء أو أداء، فالأولى أن يقال: إنه ﷺ كان من خصوصياته الصلاة بعد العصر، ولا تجوز لغيره من الناس، والبداهة تدل على أنها من خصوصياته ﷺ، لأنها لو لم تكن من خصوصياته ﷺ لما زجر عمر الناس على الصلاة بعد العصر. وقد نقل عنه أنه كان يضرب بالدرة على الصلاة بعد العصر.

قوله: «بين كل أذانين صلاة لمن شاء» (حديث ١٨٥) يستحب النوافل بين الأذانين إلا في المغرب، لأنه يستلزم تأخير المغرب، وهو مكروه، ولو صلى قبل المغرب من غير التزام وتأخير الصلاة فلا حرج، لكن لم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المغرب.

قوله: «ومن أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح» (حديث ١٨٦) ذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إلى هذا الحديث، وحمله في حق الناسي، والنائم، واستثناهما من رواية النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة هكذا، وأخذ إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث النهي لترجيحه بكونه محرما، وجوابه عن هذا الحديث بأن يقال: لما تعارضت الروايات فترجع إلى القياس، والقياس يرجح حديث النهي في الصبح لا العصر، كما ذكره شارح الوقاية، أو يقال: إن هذا الحديث في حق الصبي، ذا بلغ، والكافر إذا أسلم، والحائض والنفساء إذا طهرتا في وقت الطلوع أو الغروب، فيجب عليهما قضاء صلاة هذا الوقت لما أنهم أدركوا لجزء الأخير الذي هو موجب للصلاة، أو يقال: إن معنى من أدرك صلاة قبل الغروب والطلوع فقد أدرك الصلاة، أي ثواب الصلاة مطلقا، وأما أداء الصلاة الكاملة في هذا الوقت المكروه فلا بحث عنه في الحديث، بل يجب عليه أن يؤدي الصلاة كيف ما أمكن في الوقت الضيق، ثم يقضيها في وقت آخر لاحتراز الكمال، كما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان مع شيخه أبي حنيفة رحمه الله تعالى في السفر، ولم يجد أول وقت صلاة الفجر لعارض، وكانت الشمس كادت أن تطلع، فقدم أبو حنيفة أبا يوسف رحمه الله تعالى، وصر لأبي يوسف رحمه الله تعالى تلميذه مقتديا به، فصلى أبو يوسف رحمه الله تعالى ركعتي الفجر من غير رعاية تعديل الأركان. وإقامة الحدود، ورعاية الأدب، والسنن والواجبات؛ بل أدى الفرائض فقط على سبيل التعجيل محافة طلوع الشمس في الصلاة، ثم إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى أعاد الصلاة بنية النفل في وقت آخر لترك الواجبات والسنن وغيرها من الآداب إلا أنه لم يترك هيئتها أيضا ابتغاء للثواب. ومن هنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: صار يعقوبنا فقيها.

قوله: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب، والعشاء من غير خوف ولا مطر» (حديث ١٨٧) وفي بعض الروايات: بلا مرض فيه للفقهاء فريقان قال بعضهم، منهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز الجمع الحقيقي بعذر وبغير عذر إلا

في الموضوعين من الحج، وقال بعضهم: الجمع بعذر جائز، ثم اختلفوا في سبب الجمع، فقال الشافعي رحمه الله تعالى: المرض و السفر، وقال مالك رحمه الله تعالى: المرض فقط.

الحاصل أنه لا يقول أحد بالجمع بعير العذر، فهذا الحديث إما متروك بالإجماع، كما قال الترمذي، أو يحمل على الجمع الصوري، كما قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى. وقال الترمذي رحمه الله تعالى في كتاب العدل في صحيحه: كل حديث أدخلته في كتابي هـ فهو معمول به لأحد من أهل العلم لا محالة إلا الحديثين، فإنهما متروكان إجماعاً مع قوة سندهما وصحتهما، الأول ما ذكر، والثاني حديث القتل، وهو ما قال رسول الله ﷺ في حق شارب الخمر: «إن عاد في الرابعة فاقتلوه» فعلم منه أن الحديث لصحيح القوي قد يترك بوجه، ويعمل على الضعيف، لأن وجه الترجيح منحصرة في القوة والصحة.

قوله: «أو لا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة» (حديث ١٩٠) أي يقول في السوق والسكك: الصلاة جامعة، وحاضرة، وغير ذلك. قوله: «فقال رسول الله ﷺ: قم فناد بالصلاة» (حديث ١٩٠) هذه العبارة تحتمل معنيين: أحدهما: أنه إذا اتفقوا على رأي عمر رضي الله تعالى عنه، فقال النبي ﷺ: قم يا بلال! وناد في السوق والسكك، الصلاة جامعة بصوت أندى وأمدد. وثانيهما: أن يراد بالنداء بالصلاة الأذان، يعني رأى بعد هذه المشورة عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه كيفية الأذان في الرؤيا، فقص على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «قم يا بلال! فناد بالصلاة» أي بالأذان.

قوله: «باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى» (حديث ١٩٤) الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى أنه يقول بالترجيع في الأذان وهو ينكر، وأنه يقول: الإقامة فرادى فرادى، وهو يقول: هي مثل الأذان في الأولوية وعدمها، لا في نفس الجواز، فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأولى بدون الترجيع، ومع تكرار الإقامة، وعند الشافعي رحمه الله تعالى الأولى الترجيع والإفراد في الإقامة.

فتمسك أبو حنيفة رحمه الله تعالى في هذا الباب بما هو الأصل والأساس في قصة الأذان، يعني منام عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه فإنه لم ينقل فيه الترجيع، ولا أفراد كلمات الإقامة، فالعمل على حديث عبد الله رضي الله تعالى عنه أصح وأولى من حديث أبي محذورة رضي الله تعالى عنه، لأن الحال إليه أكشف بالنسبة إلى أبي محذورة رضي الله تعالى عنه وأيضاً لا ترجيع في أذان بلال، ولو فرضنا أن بلالاً كان يرجع في الأذان ثم ترك الترجيع فنقول: لما لم يأمره النبي ﷺ بالترجيع على تقدير الترك، فتركه الترجيع عندكم وعدم أمر النبي ﷺ يدل على ما قال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وأما حديث أبي محذورة فجوابه أن النبي ﷺ ما أمره بالترجيع، بل فهم الترجيع من تكرار كلمات الأذان عليه للتعليم. والقصة: أن مؤذن النبي ﷺ أذن يوماً في السفر، فتمسخر الصبيان بالأذان، وكان منهم أبو محذورة رضي الله تعالى عنه، وكان اليوم كافراً وكان أندى صوتاً، فلما تمسخر بالأذان بلغت صوته النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ أن يحضر فلما جاء بمجلس النبي ﷺ أمره النبي ﷺ بأن قل: الله أكبر الله أكبر، فقال، ثم قال ﷺ: قل: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال بصوت خفي لما أن أبا محذورة كان مشركاً، والمشركون لا يعترفون بوحدانية الله تعالى، بل يقولون: هو أكبر الآلهة. ثم قال ﷺ: قل: أشهد أن محمداً رسول الله، فقال بصوت خفي، لأن المشركين لا يعترفون برسالة ﷺ، وهو منهم، فهدره النبي ﷺ، وقال: قل بصوت أندى، فكرر عليه الشهادتين، ثم علمه عليه السلام بقية كلمات الأذان، فهداه الله، وشرف بالإسلام، فقال للنبي ﷺ: يا رسول الله! فوضني هذا الأمر، فقال ﷺ: اذهب إلى مكة، وكن فيها مؤذناً انتهى.

ففهم أبو محذورة رضي الله تعالى عنه من هذه القصة الترجيع، مع أنه لا يقضيه الذهن السليم، والفهم المستقيم، وأيضاً الخلاف بيننا وبين الشافعي في أذان الصلاة، وظاهر أن أذان أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ما كان للصلاة، بل أذان الصلاة قد كان أذن، ثم بعد ذلك وقعت هذه القصة، ونحن أيضاً نقول: إن رجلاً لو يذكر الله من الصبح إلى العشاء، ومن العشاء إلى الصبح، ويكبر الله ويشهد بالشهادتين مراراً، بل آلاف فلا بأس فيه، بل هو أحب وأولى، وأيضاً أبو محذورة رضي الله تعالى عنه كان مشركاً في تلك

الأيام، والكلام في المسلمين، فإن أبا محذورة رضي الله تعالى عنه أسلم بعد تعميم الأذان. فقال بعضهم: التثويب أن يقول في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم. وقال إسحق: للتثويب معنى آخر، ولا تخالف في هذين القولين، لأن من قال: التثويب هو: الصلاة خير من النوم، فمرده التثويب المسنون، وهو جائز بلا ريب، ومن يقول بين الأذان والإقامة، فمراده المحدث، والبدعة، وهو ليس بجائز اتفاقاً، فتدبر.

قوله: «ما جاء في الأذان بالليل» (حديث ٢٠٣) غرض الترمذي من ههنا إثبات مذهبه، يعني يجوز أذان الصبح بالليل، واستدل بحديث سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «إن البلال يؤذن ليل» اهـ وكان رواية حماد بن سلمة موافقا لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فضعفه بأنه غير محفوظ، وكان أثر عمر رضي الله تعالى عنه موافقا لمذهب الإمام، فضعفه بأنه منقطع، ثم بعد ذلك ضعف حديث حماد بن سلمة رحمه الله تعالى من جهة المعنى بقوله: لم يكن لهذا الحديث معنى؛ لكن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالشمس بين النجوم موافق بالرواية، والدراية، والقياس، ولا يحتاج فيه إلى ترك الحديث، ويجمع جميع الروايات. فقال رئيس لمحدثين: أما مذهب الترمذي، فلا يثبت من هذا الحديث أصلاً إلى يوم القيامة، فإن الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى في أن أذان الليل هل يكفي لصلاة الصبح أم لا بد من الإعادة؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى: يكفي أذان الليل، ولا ضرورة إلى الإعادة، والظاهر أن هذا المذهب لا يثبت من هذا الحديث، أي من حديث سالم، لأن أذان بلال لم يكن في الليل لصلاة الصبح، كيف؟ ولو كان لصلاة الصبح، فأى ضرورة إلى تأذين ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنه بعد الصبح، فإن تكرار الأذان في الوقت محدث شنيع، فعلم من قرينة تأذين ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنه بعد الصبح أن أذان بلال لم يكن للصلاة، وأيضاً جاء في روايات أخرى: «إن أذان بلال ليرجع قائمكم، ولينتبه نائمكم» فهذا صريح في أن أذان بلال لم يكن للصلاة، وأيضاً لو كان أذان الصبح مشروعا في الليل، فبأي وجه إذا سئل سفيان بن سعيد عن الأذان قبل الفجر، قال: لا، حتى ينفجر الفجر، وبأي وجه إذا سمع علقمة رحمه الله تعالى مؤذنا في طريق مكة يؤذن قبل إدبار الليل، قال: أما هذا، فقد خالف عليه السلام. فجميع هذا يدل على أن الأذان قبل الصبح ليس بمشروع، وأن أذان بلال رضي الله تعالى عنه لم يكن للصلاة، بل لينتبه النائم، ويرجع القائم. وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فموافق للقياس والروايات، أما القياس فلأن الشافعي رحمه الله تعالى وغيرهم اتفقوا على أنه لا يجوز تأذين الصلاة قبل أوانها في المغرب، والعصر، والعشاء، والظهر إلا أنهم اختلفوا في الصبح فقط، وجوزوا قبل الصبح، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقيسه على أخواته، بأنه لا يجوز فيه أيضاً، وأما الروايات فما ذكرنا من إنكار الصحابة رضي الله تعالى عنهم على التأذين قبل الفجر، وبيانه عليه السلام أن أذان بلال رضي الله تعالى عنه لينتبه نائمكم لا للصلاة، فعلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعارض بين الروايات.

وأما تضعيف الترمذي حديث حماد من جهة المعاني بقوله: لم يكن لهذا الحديث معنى، لا يصح، لأن معنى حديث حماد واضح، وليس بمعارض لقوله عليه السلام كما قال الترمذي، بل قصته أنه كان يؤذن في الصبح في زمانه ﷺ أذانان، أذان قبل الصبح لينتبه النائم وليرجع القائم، وأذان بعد الصبح للصلاة، والمؤذن كان بلالا، وابن مكتوم أعمى، فكان بلال يؤذن قبل الصبح، والأعمى بعد الصبح، ولهذا قال عليه السلام: «إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» وبقي الأمر عليه إلى مدة، ثم عكس الترتيب، بأن الأعمى كان يؤذن قبل الصبح لينتبه النائم، وليرجع القائم، وكان بلال يؤذن بعد الصبح للصلاة، ففي هذه المدة أخطأ بلال يوماً عن وقته، وأذن قبل الصبح خطأ، فقال ﷺ: «يا بلال! ناد: أن العبد نام، لئلا يقع الناس من أذانك في الخبط، والظنون أن الصبح قد بدت» فعلى هذا، لا حاجة إلى قول الترمذي: بأنه لم يكن لهذا الحديث معنى، وما قال الترمذي: إن أثر عمر منقطع، لا يصح الاحتجاج به، فليس بصحيح، لأن الشافعي ربما يستدل بمنقطعات نافع، فبأي وجه ألقاه ههنا عن النظر، أو نقول: إنه يجوز أذان الصبح قبل الفجر، لكنه للشارع عليه السلام لا لنا، فإن الشارع ﷺ يجوز أن يخصص أمراً، فلما قال مد ظله إلى ههنا، سأل عنه بعض الطلبة: بأنه علم من جميع ما ذكرتم أن أذان بلال لم يكن للفريضة، بل للتهجد والنوافل، ففي زماننا هذا، هل يجوز التأذين للنوافل أم

لا؟ فقال الأستاذ بعد بسط المقام: بأن كلا من الأئمة والمجتهدين يرغب إلى أن يعمل بالحديث، ولا يحالفه أصلاً، لكن الروايات إذ تعرضت، ولا يمكن العمل على الجميع، فيسلك كل واحد مسلكه، ولكل وجهة هو موليها، فمسلك الإمام المالك أنه إذا تعارضت الروايات يرجح قول أهل المدينة، لأنه منهم، والشافعي يرجح قول أهل مكة، لأنه منهم، ومسلك أحمد بن حنبل أنه يساوي. ويقول: إن عمل على هذا فيحوز، وإن عمل على ذلك فيجوز أيضاً، ومسلك رئيس المجتهدين، النعمان الكوفي أبي حنيفة رحمه الله تعالى شأنه، أنه يلاحظ القواعد الكلية، والضوابط الشرعية، فما هو موافق للقواعد الكلية الشرعية فيرجحه على ما ليس كذلك، فطر أبو حنيفة إلى القواعد الكلية الشرعية بأنه لم يكن التأديب جائزاً للصلاة الواحدة، مثل العيدين، والمسبحة مثل الكسوف، فالأولى أن لا يكون التأديب في الصلاة النافذة جائزاً.

قوله: «لا يبدل القول لدي، وإن لك بهذا الخمس خمسين» (حديث ٢١٣) له معنيان: أحدهما أن يقال: إن ما كان في علمي أن لك ثواب خمسين صلاة فهو لا يبدل، بل لك ثواب خمسين صلوات وإن نقصت تعدد الصلوات من الخمسين إلى الخمسة، أو يقال: ما يبدل القول لدي، لأنه كان في علمي أن الفرض عليك خمسة صلوة في يوم وليلة، لكنه كان في علمي أن أفرض عليك خمسين صلاة أولاً، ثم أنك تشفع لأمتك، فبقي خمس صلوات على ما كان في علمي من أول الأمر.

قوله: «كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر» (حديث ٢١٤) مذهب المعتزلة أن الاجتناب عن الكبائر شرط لغفران الصغائر، ودليهم قوله تعالى: «إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم»، وهذا الحديث يشير إلى مذهب أهل السنة والجماعة، أن غفران الصغائر ليس بمشروط باجتناب الكبائر، بل غفران الصغائر بالطاعات، وغفران الكبائر بالتوبة، ثم اختلف أهل السنة في ما بينهم في أن الكبائر هل يغفر بالطاعات أم لا؟ والجواب عن الحديث بأنه ليس معنى الحديث كما زعمتم من تعليق غفران الصغائر على اجتناب الكبائر؛ بل معناه: إن اجتناب عن الكبائر يغفر جميع ما بين الجمعتين من لصغائر، وإن لم يجتنب عن الكبائر فلا نقول: إنه يغفر جميع لصغائر، بل نرجو غفران البعض، وإن شاء الله تعالى يغفر جميعاً إنه غفور رحيم.

قوله: «سبع وعشرين درجة» (حديث ٢١٥) وفي رواية بخمس وعشرين درجة، فلا تعارض بين الروايتين كما قل أهل لأصول: لا تعارض في اختلاف العدد لوجود الأقل في الأكثر، أو يقال: إن التفاوت باعتبار حال المصلين، فلبعض خمس وعشرين، ولبعض سبع وعشرين، ولبعض زائد على سبع وعشرين، هذا على تقدير أن يقال: إن العدد ليس للتحديد.

قوله: «لقد هممت أن أمر فتيتي أن يجمع حزم الحطب» (حديث ٢١٧) علم من هذا الحديث ثلاثة قواعد: الأولى: تأكيد الجماعة، ولهذا قال الأحناف بتأكيدهم، وبسنتها قريباً من الواجب، بل بوجوبها عند البعض، الثاني: كراهة الجماعة الثانية، فإن الجماعة الثانية لو كانت مشروعة لما شدد النبي ﷺ في أول الجماعة، الثالث: أن ترك الأمر العظيم، مثل الجماعة، لمصلحة المسلمين جائز لما أن النبي ﷺ قصد على ترك الجماعة وإن لم يترك.

قوله: «إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلياً» (حديث ٢١٩) ذهب الشافعي إلى هذا الحديث، وجوز إعادة الصلوات بعد أداء الصلاة وحده بالأمام، وأما أبو حنيفة فمظروى قاعدة كلية، يعنى النهي عن الصلاة بعد العصر والفجر، فلم يحوز فيهما، وما جاء في دارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا صليت في أحدك، ثم أدركت الصلاة فصلها، إلا العصر والمغرب» يؤيده. وجوه ترجيح مذهب إمامنا من حيث الرواية قد مر.

قوله: «ما جاء في الجماعة في المسجد قد صلي فيه مرة» (حديث ٢٢٠) للجماعة الثانية ثلاث صور: الأولى: بالأذان والإقامة، وهو مكروه تحريماً بالإتفاق، والثاني: بلا أذان، وبلا إقامة، وهو مكروه تنزيهاً، والثالث: أن يصلي فرادى فرادى، وهو أولى، كما نقل في لغية أنه سئل أبو حنيفة عن رجل يصلي في مسجد قد صلي فيه مرة بالجماعة، فقال في الجواب: يصلي فرداً فرداً، فإن قيل في هذا الحديث إشارة إلى حوز الجماعة الثانية بدون الكراهة لما أنه عليه السلام أمر، وقال: «من يتجر على هذا» قلنا: إنه عليه السلام

أمره لبيان الجواز، وإن كانت مكروهة تنزيها، أو إن هذه القصة خارجة عما نحن فيه، فإن كلامنا في اقتداء المفترض خلف المفترض بالجماعة الثانية، وفي هذه القصة اقتداء المتنفل خلف المفترض، وهو جائز عند أبي حنيفة، إلا في الفجر، والعصر، والمغرب. وتحقيق هذه المسألة على وجه التفصيل في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنكوهي، غفر الله له إن شئت فارجع إليها.

قوله: «أو ليخالفن الله بين وجوهكم» (حديث ٢٢٧) إما في الدين بالمسوخ، وإما في الآخرة، وإما كناية عن التخالف في القلوب، كما ورد في رواية أخرى: «أو ليخالفن الله بين قلوبكم» وتغليب الاحتمال الأول، بأن المسوخ معفو من أمة محمد رسول الله ﷺ، ليس بسديد، لأن العفو هو المسخ الكلي، كما كان في الأمم الماضية، وأما الجزئي فليس بممنوع.

قوله: «و إياكم وهيشات الأسواق» (حديث ٢٢٨) يعني في المسجد، أو معناه: وإياكم والمشي إلى الأسواق بغير الضرورة. **قوله: «حذاء»** (حديث ٢٢٨) معناه بالفارسية: كشف دوز، يعني ما كان خالد يفعل فعل الحذاء، إلا أنه نسب إليه لجلوسه عند الحذاء. **قوله: «يؤم القوم أقرأهم بكتاب الله تعالى»** (حديث ٢٣٥) هذا الحديث بظاهره مخالف بمذهب أبي حنيفة، وأجاب عنه صاحب الهداية فيطالعه. وقال مدظله: معنى الأقرأ: أن يكون عالما بتفاصيل القرآن، وبأحكامه، وماهرا بوجوبه، وفرائضه، وواقفا بأوامره ونواهيه، ومن هو هذا شأنه، فهو عالم لا محالة، فثبت أحقية تقديم العالم، وليس معناه أن يكون حافظا لألفاظ القرآن، فقط من غير فهم المعنى، كما في زماننا. كيف؟ وقد نقل أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان حفظ سورة البقرة في سنين، ولو كان الحفظ عبارة عما في زماننا، فأى حاجة إلى سنين.

قوله: «فليصل كيف شاء» (حديث ٢٣٦) هذه الجملة وقعت بصورة الضابطة للإمام والمنفرد، يعني إذا كان إماما فليخفف، وإن كان وحده، فليصل كيف شاء بتطويل القراءة، أو بتخفيفها، وليس معناه أنه يصلي كيف شاء في الأوقات المكروهة، والمنهي عنها، وغير ذلك. والشافعي موافق لأبي حنيفة في هذا القدر، والتعجب على أنه يخالفنا في موضع آخر، لما قال النبي ﷺ لخدام الكعبة: «لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي وقت شاء» فالشافعي يستنبط من هذا القول جواز الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة، والحال أن هذا القول أيضا ورد في ضوابط خدام الكعبة، بل معناه أنتم لا تمنعوا من طاف وصلى في أي وقت شاء بعد إخراج الأوقات المكروهة لحديث ورد بها، فمعنى قوله عليه السلام: «فليصل كيف شاء» يعني بعد إخراج الأوقات المكروهة فليصل كيف شاء.

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (حديث ٢٤٧) الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي في المسئلتين: الأول: أن الفاتحة قراءتها فريضة، أو سنة أو واجب؟ فقال أبو حنيفة بوجوبها، والشافعي بفرضيتها، نظرا إلى الحديث، وقال أبو حنيفة: الحديث من أخبار الأحاد، وبمثله لا يزداد على الكتاب الشريف، والثاني في أن قراءتها واجب على الكل، أعم من أن يكون إماما، ومأموما، أو منفردا، فقال الشافعي بالعموم، وأوجب قراءتها على المقتدي، نظرا إلى كلمة «من» في الحديث، لأنها عامة شاملة للإمام والمأموم، وخصص سيدنا أبو حنيفة المقتدي نظرا إلى القرائن، والنصوص، والوعيد؛ منها: ورد في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ كما قال الشافعي: إن الآية وردت في القراءة خلف الإمام ونسخت بعد ما كانت جائزة وهذا أرجح الأقوال. وقيل: وردت في الخطبة، وقيل: في غيرها؛ لكن الأرجح ما ذكرناه، ومنها: ما قال ﷺ: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام»، ومنها: ما قال ابن مسعود: ليت الذي يقرأ خلف الإمام بأن فيه ترابا.

فجميع ما ذكرنا تدل على خصوصية المقتدي من الحديث، وأيضا ورد في رواية أبي سعيد: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة وسورة معها» والحال أن الشافعي لا يقول بفرضية ضم السورة؛ بل يقول باستحبابها، وحمل دخول كلمة «لا» على قوله: وسورة معها لنفي الكمال، فما هو وجه الشافعي في عدم فرضية ضم السورة، فهو دليلنا في عدم فرضية الفاتحة، وقال أبو حنيفة: إن الفاتحة واجبة قراءتها، فلما دخل كلمة «لا» على نفي الكمال بترك السنة، أي كما قال الشافعي، فالأولى أن تدخل لنفي الكمال بترك

الواحب، كما قال أبو حنيفة، وأيضاً ورد في رواية أخرى أنه ﷺ قال: «من لم يقرأ بفاتحة الكتاب، فصلاته خداج، خداج، غير تمام» فهذا الحديث صريح في أن ترك الفاتحة موجب لنقص الصلاة لعدم ذاتها، وأبو حنيفة أيضاً قال: إن ترك الفاتحة موجب لقصر الصلاة لما أنها واجبة عندنا، ومخلصه من هذا الحديث أن قراءة الإمام قراءة المقتدي، فلا يصدق في حق المأموم أن صلاته خداج غير تمام، لأن المقتدي قارئ حكماً، فالحاصل أن قراءة الفاتحة كانت فريضة على المقتدي، ثم سخطت، وتحقيق هذه المسئلة الخلافية في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنكوهي في القراءة خلف الإمام.

قوله: «وقال: أمين، ومد بها صوته» (حديث ٢٤٨) مذهب الترمذي أن الجهر بالتأمين أولى، ومؤيد رواية مخالفة لمذهب الترمذي، فضعه بوجوه: الأول: أنه قال شعبة في روايته: عن حجر أبي العنيس، وإما الرواية عن لحجر بن العيس، وكنية حجر أبو السكن.

قال مدظله: التضعيف ليس بصحيح، لأنه يمكن أن يكون أبو العنيس كنية حجر أيضاً، بأن يكون اسم ولده ووالده واحد، فيكون للحجر كنيان: أبو لسكن، وأبو العنيس، وقد ثبت من الشارح ثبوت الكنيتين له.

والتضعيف الثاني: أنه زاد فيه علقمة، وليس فيه علقمة، وهذا لا يصح، لأنه يمكن رواية سفيان التي لم يذكر فيها علقمة غير متصلة، ولا يلزم من عدم ذكره علقمة في رواية عدم وجوده في الأصل، وكيف لا يكون موجوداً ومذكوراً في السند، فإنه مذكور في رواية شعبة، وهو أقوى وأصح، لأن شعبة في حفظ الحديث زائد من سفيان، والسفيان زائد عنه في الاجتهاد، كما قل بعض المحققين: إن الشعبة أمير المؤمنين في الحديث.

والتضعيف الثالث: أن الشعبة قال: خفض بها صوته، وإنما هو مد بها صوته، ليس بسديد فإننا ذكرنا زيادة حفظ شعبة على سفيان، فلروايته اعتبار، وأيضاً نقول: إن قوله: «مد بها صوته»، لا يدل على رفع الصوت بالتأمين، إذ معناه مد الصوت بآمين، ولم يقصر، وقوله: «سمعت» لا يدل على السماع بالجهر، لأن السماع يمكن بالسر أيضاً، لأن أدنى السرا سماع نفسه، وأيضاً جاء في رواية أخرى: أنه عليه السلام مد بها صوته، وسمع من يمينه من الصف الأول، فلو كان المد بالصوت عبارة عن الجهر، فما وجه سماع من يليه، وعدم سماع الآخرين، ولو كان الجهر يسمع في الصفوف الآخر، والتأمين بالسر يسمع من يليه لإمام من الصف الأول على ما رأينا وسمعنا، وأيضاً قال ابن الهمام: روى أحمد، والطبراني، وأبو علي، والدرقطني، والحاكم في المستدرک في حديث شعبة عن علقمة بن وائل عن أبيه أنه صلى مع النبي ﷺ، فلما بلغ «ولا الضالين» أخفى صوته.

قال مدظله: والحق ما قل ابن القيم في كتابه: إن الاختلاف بين الأئمة في التأمين بالجهر، ورفع اليدين ليس نزاعاً، كما في قراءة خلف الإمام، بل النزاع في الاستحباب والأولية، وثبت عن النبي ﷺ الجهر والسر كلاهما، والروايات، وأقوال الصحابة موجودة في الجانبين، ثم المجتهدون رجحوا في الأحاديث، وسلك كل واحد مسلكه، والإلزام والاحتجاج على أحد لا يصح، فأبو حنيفة رجح جانب السر، لما أن لتأمين دعاء، كما ورد في الحديث، والإخفاء أولى في الدعاء، كما قال الله تعالى، ادعوا ربكم تضرعاً وخفية، وأن الآمين ليس من القرآن، ولهذا لا يكتسب في القرآن عقيب الحمد، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعوذ، فالأولى أن لا يجهر بها كما بالتعوذ.

قوله: «ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ ولا الضالين» (حديث ٢٥١) هذه العبارة تحتل أن تكون بياناً وتفسيراً لقوله: وبعد الفراغ من القراءة، يعني المرد من القراءة ختم الفاتحة، وتحتل أن تكون بياناً لسكتة، ثالثة فيكون ثلاث سكتات: الأول: إذا دخل في الصلاة، والثاني بعد الفراغ عن الحمد، والثالث بعد حتم السورة.

قوله: «حتى يتراد إليه نفسه» (حديث ٢٥١) نقل عن الإمام الشافعي أنه يقول: إذا يحتم لفاتحة فعليه بالسكتة حتى يبرع المقتدي عن قراءة الفاتحة ويقرأ حينئذ، ثم بعد ذلك يضم السورة، وهذا الحديث حجة عليه، فإنه لما كانت السكتة قدر ما يتراد إليه نفسه فقط، فمن أين قال الشافعي بقراءة الفاتحة للمقتدي فيها، فإنه لا بد لقراءتها من ساعة طويلة على ما يتعارفه الناس.

قوله: «رفع اليدين عند الركوع» (حديث ٢٥٥) ومالك يرسل ولا يرفع إلا في الافتتاح، وعنه أيضا كشافنا، ذهب الشافعي إلى حديث ابن عمر وقال برفع اليدين عند الركوع، وعند القيام منه، وقال إمامنا أبو حنيفة: لا رفع إلا في الافتتاح، ولا يرفع عند الركوع، والقيام منه، ولا بين السجدين، لما أن رفع اليدين كان مشروعا في أول الإسلام، ثم نسخ شيئا فشيئا إلا في الافتتاح، فنقول في مقابلة الشافعي: إنه أخذ بالرفع في الركوع، والرفع منه، وترك البواقي، فما وجه ترك البواقي، فإن الشوافع يقولون: نحن نعمل على حديث ابن عمر لقوة سندها مع أنه ذكر في البخاري رواية ابن عمر، وروايته صحيحة، فيها ثبوت الرفع عند القيام عن القعدة الأولى، وجاء في رواية أخرى: أن رسول الله ﷺ كان يرفع عند كل خفض ورفع، وعند كل انتقال مع أنه ترك الشافعي جميع الأحاديث، فما هو وجهه وجوابه في ترك هذه الأحاديث، فهو جوابنا في ترك رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه، مع أنه نقل مجاهد عن ابن عمر أنه لم يرفع سوى الافتتاح.

وقال الإمام الطحاوي: وكل من روي عنه حديث رفع اليدين، فقد نقل عنه رواية عدم الرفع أيضا، ومؤيد أبي حنيفة حديث ابن مسعود، فإنه لم يرفع يديه سوى الافتتاح إلى أن مات. فلو كان رفع اليدين جائزا لرفع ابن مسعود بعده عليه السلام مرة أو مرتين، فترك ابن مسعود رواية الرفع، مع كونه حافظا ومجتهدا، حتى فضله بعض الناس على الشيخين في العلم والاجتهاد أيضا، دليل مذهب أبي حنيفة.

نقل في مناقب ابن مسعود أنه كان رجلا ذا احتياط، وكان لا يترك الحديث إلا إذا تحقق عنده كالنهار نسخه، فلذا لم يترك التطبيق في الركوع إلى أن مات. فإنه كان رأى عليه السلام أنه وضع يديه على ركبتين، وروى أصحابه عليه السلام أنهم كانوا يضعون أيديهم على ركبتهم، ومع هذا لم يترك التطبيق، فإنه كان يقول كيف أترك ما أمرني به ﷺ يعني التطبيق، وأما فعله عليه السلام وأصحابه خلاف أمره لا يدل على نسخ التطبيق. غاية ما في الباب أنه يكون كل الأمرين جائزا. فعلم أن الاحتياط كان في طبيعة ابن مسعود، فلما ترك بعده عليه السلام، وترك ابن عمر بعد ما فعل، وقال: فعل عليه السلام وفعلنا، وتركنا يستدل به على نسخ رفع اليدين.

ونقل عن سفيان بن عيينة في المحيط: أن الإمام الأوزاعي ناظر أبا حنيفة لم لا ترفع يديك؟ فأجاب: لم يثبت عندي. فقال الأوزاعي: وكيف لم يثبت؟ فإنه حدثني ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه. فقال أبو حنيفة: حدثني حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه لم يرفع. فقال الأوزاعي: بينك وبين ابن مسعود ثلاث وسائل، وبين ابن عمر واسطتان. فقال أبو حنيفة: نعم! ولكن رجال سندنا أقوى من رجال سندكم، فإن حمادا أفضل عن الزهري، وإبراهيم النخعي عن سالم، وأما ابن عمر فلو لم تكن للصحابة فضيلة صحبة النبي ﷺ لقلت: إن علقمة زائد عنه، وأما ابن مسعود فهو رجل يعرفه كل واحد حتى فضله الناس على الشيخين، وقال عمر بن الخطاب في حقه: هو بيت العلم، وقال أبي: ما دام هذا الجبر موجودا فيكم، فلا تسئلوني، وكان خادما للنبي ﷺ في كل حال، سفر وحضر، فالانكشاف عليه زائد عن ابن عمر. فسكت الأوزاعي وتحير. فهذا هو دليل في قوة رواية ابن مسعود.

قوله: «ولم يثبت حديث ابن مسعود» (حديث ٢٥٥) رواية ابن عمر حسن صحيح، ورواية ابن مسعود أدنى درجة من رواية ابن عمر، لكنها ليست من الروايات التي لا تصح الاحتجاج بها ههنا، لأنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا رويت بطرق متعددة تصير صحيحا لغيرها، وأيضا قال بعض العلماء: تقوية رواية ابن مسعود أقرب.

قوله: «استحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحات لكي يدرك من خلفه» (حديث ٢٦١) مذهب أبي حنيفة أن المؤتمر إذا سبح مع الإمام في السجود، وقام، ولم يقم المؤتمر، وسبح بعد رفع الإمام، فلا يعتبر، وهو فعل شيع يحذر عنه، ففي مذهب ابن المبارك إشارة إلى مذهب إمامنا، وأنه لو كان فعل المقتدي معتبرا سوى الإمام فأى حاجة إلى أن يقول الإمام خمس تسبيحات، بل

يتم المأموم بعد رفع الإمام رأسه، وهذا في السنن، وأما في الواجبات، فيقول أبو حنيفة: أن يتم فعله، وإن تقدم الإمام، مثلاً قام الإمام عن القعدة الأولى، فعلى المأموم أن يختم التشهد، ولا يقوم إلا بعد الاختتام.

قوله: «لم يحزن رجل منا ظهره حتى يسجد رسول الله ﷺ» (حديث ٢٨١) في مذهب إمامنا أنه تجب متابعة الإمام على المأموم على سبيل الاتصال من غير مكث كثير لقوله ﷺ: «إذا ركع فاركعوا» فمعنى الحديث أن هذا وقع أحياناً للضرورة، وهي أن الإمام إذا كان شيخاً، والمأموم شاباً قوياً، فعلى المأموم أن ينتظر الإمام حتى يقرب إلى السجود، ثم بعد ذلك ينحني المأموم ويسجد، وإلا فيبلغ المأموم الشاب قبل الإمام الشيخ في السجود، وفيه وعيد، فلهذا كان ينتظر الصحابة، لأنه ﷺ كان في آخر عمره جسيماً، وأما لو كان المأموم شيخاً، والإمام شاباً فعلى المأموم أن يتابعه متصلاً مع إمامه، وإلا فربما يقع أن يقوم الإمام الشاب من السجود، والمأموم لم يسجد إلى الآن، أو معنى قوله: حتى يسجد عليه السلام: يعني قرب إلى السجود.

قوله: «بل هي سنة نبيكم عليه السلام» (حديث ٢٨٣) الإقعاء على قسمين: أحدهما: أن يقعد على إتيته ناصباً ركبتيه كإقعاء الكلب، وثانيهما: أن ينصب قدميه كما في السجود ملصقاً ركبتيه بالأرض، واضعاً إتيته على قدميه، فلما تعارض قول ابن عباس مع نهى النبي ﷺ عن الإقعاء، فأول بعض العلماء بأن الإقعاء المكروه هو الأول كإقعاء الكلب، والسنة هو الثاني، الإقعاء على القدمين؛ لكنه ليس بسديد، لأن إقعاء الكلب مكروه اتفاقاً، والخلاف في الثاني فقط، لأن الإقعاء يفعل لحصول الاستراحة بين السجدين، وهي بالإقعاء على القدمين لا بإقعاء الكلب. فالأولى أن يقال: الإقعاء على القدمين أيضاً ليس بأولى سوى الضرورة، وأما للضرورة فجائز، وهذا هو معنى قول ابن عباس: سنة نبيكم، أي جائز في الضرورة، تحتل أنه عليه السلام فعله للضرورة، أو لبيان الجواز.

قوله: «باب ما جاء في التشهد» (حديث ٢٨٩) أخذ أبو حنيفة بتشهد ابن مسعود، لكون حديثه أصح الأحاديث في هذا الباب، ومعنى قوله: التحيات لله والصلوات والطيبات، أن العبادات القولية، والبدنية، والمالية كلها لله. وروى النسائي في هذا التشهد: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فعليك أن تتأمل بازدياد الكلمات بعد قولك: أشهد أن لا إله إلا الله في حائتي الإمامة والانفراد.

قوله: «تسليمة واحدة من تلقاء وجهه» (حديث ٢٩٦) له معنيان: أحدهما: أن يشرع السلام من تلقاء وجهه، ويحول إلى الأيمن، ويختمه، والثاني: أنه ﷺ كان يدور بعد التسليم إلى الجانب الأيمن كثيراً، وإلى الأيسر قليلاً، فعلى هذا المعنى، لا تعارض بين هذا الحديث، وحديث عبد الله بن مسعود، وإن حمل على التعارض، فالأخذ بحديث ابن مسعود أولى، لكونه أقوى من حديث عائشة كما قال الإمام الترمذي، وإن لم يحمله على التعارض، فيمكن التطبيق بينهما بأن في حديث عائشة ليس نفي السلام الثاني، لأن فيه كيفية السلام الأول بأنه كان يشرع من تلقاء وجهه، ويختم بالجانب الأيمن، وأما السلام الثاني، فمسكوت عنه في الحديث، وابتدأه من الأيمن، واختتمه في الأيسر. وقال أحمد في تأويل حديث عائشة يعني: أنه عليه السلام كان يسلم بالجهر في الجانب الأيمن فقط.

قوله: «ولا ينفع ذا الجند منك الجند» (حديث ٢٩٩) له معنيان: أحدهما: ذكره المحشون فاظنوا، والثاني، يعني لا ينفع منك لصاحب النسب بسبه؛ بل صاحب النسب الشريف، والخسيس سواء إن عندك، والمرجح العمل، فمن عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، والله الواحد الصمد، سبحانه لا إله إلا هو.

قوله: «إذ فعلت ذلك فقد تمت صلاتك» (حديث ٣٠٢) فهم سيدنا أبو حنيفة معنى قوله عليه السلام: «فارجع فصل فإنك لم تصل» من أول الأمر ما فهم الصحابة بعد بيانه عليه السلام، يعني إنك لم تصل على وجه الكمال، وفهم الشافعي من قوله عليه السلام: «فارجع فصل» الخ ما فهم أصحابه قبل تفسيره عليه السلام، يعني عدم جواز الصلاة، فعليك بالانصاف في فرق الذهانة بين إمامنا، والشافعي، وأبي يوسف في فهم معنى قوله عليه لسلام، فقالوا: إن التعديل من أركان الصلاة، ولا تجوز الصلاة بدون التعديل، وأيضاً استدلالاً بقوله عليه السلام: «لا تجزئ صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»

قوله: «وفتح أصابع رجله» (حديث ٣٠٤) أي وجه أصابع رجله إلى القبلة.

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (حديث ٣١١) مؤيد مذهب الشافعي في الصحاح حديثان فقط. الأول ما مر من رواية عبادة يعبي: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن»، والثاني: ما ذكر في هذا الباب، يعبي رواية عبادة بن الصامت، ولا يصح الاحتجاج بكلا الحديثين. أما رواية عبادة التي مرت في باب: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فإنها وإن كانت قوية، لكنها ليست بصريحة في المقتدي، لأننا نخص من كلمة «من» المأموم بقرائن، وأما رواية الباب، فإنها وإن كانت صريحة في حق المقتدي الذي هو محل الخلاف بين الإمامين، لكنها ليست بقوية، بل ضعيفة غاية الضعف، فالحاصل أن ما هو مصرح لمقصود الشافعي، فهو ضعيف، وما هو قوي فهو غير مصرح، فاستدلال الشوافع برواية الباب على فرضية الفاتحة لا يصح بوجهين: الأول: إنا نتكلم في إسناد الحديث، وإسناده واه، لأن في إسناده محمد بن إسحاق، فهو ضعيف غاية الضعف، حتى قال بعضهم: بأن حديثه إن كان في فضائل الأعمال فيقبل، وإن كان في الأحكام من الحرام والحلال، فلا يقبل. وههنا في الأحكام، فلا يقبل، وقال البعض: إن كان حديثه معنعنا، فلا يقبل، وإن كان بقوله: حدثنا، وأخبرنا، فمقبول، ورواية الباب معنعنة. والثاني: أن استدلال الشوافع على فرضية الفاتحة بالاستثناء بعد النهي، والاستثناء بعد النهي يفيد الإباحة لا الوجوب.

قوله: «قال: إني أقول: ما لي أنزع القرآن» (حديث ٣١٢) هذا الحديث مصرح لجزء من دعوى أبي حنيفة، يعني عدم القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية، ثم نقول: إن العاقل المنصف يعلم من هذا أن القراءة ممنوعة مطلقاً خلف الإمام، فإن علة المنع النزاع مع القرآن، وهو كما يتحقق في الجهرية، يتحقق في السرية أيضاً، بل في السرية زائد من الجهرية، فإن الإمام إن تكلم بالجهر لا يضره تكلم غيره، لما أنه مشغول بفعله، وأما إن يقرأ سرا فيضره تكلم غيره، لأنه ليس بشاغل حينئذ كما لا حتى يشغل عن سماع صوت غيره، مع أن عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ يدل على ما ذكرنا، وكذا يدل قوله عليه السلام: «إذا قرئ فأنصتوا».

قوله: «وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام» (حديث ٣١٢) ولما كانت رواية أبي هريرة مخالفة لما ذهب إليه الإمام الشافعي، فقصد الترمذي تخليص نفسه من الحديث، وتأييد مذهبه، وقال: ليس في هذا الحديث إلى آخره، وحاصل قول الترمذي: أن رواية أبي هريرة التي ذكرت في أول الباب ليست بمعتبرة، لأن أبا هريرة أفتى بخلاف مروي، وروى عنه عليه السلام: «أن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصلاته خداج غير تمام» وقال لتلميذه في لجواب: اقرأ بها في نفسك. والعجب من الشافعي أن يترك الحديث المرفوع في مقابلة رأي الصحابي، ولم يعمل بالحديث، والله در أبي حنيفة، لم يترك الحديث، ولا قول الصحابي، فقال: إن ما روى أبو هريرة، واستدل به الترمذي على فرضية الفاتحة، يعني خداج غير تمام، فيه دليل على أن الفاتحة ليست بفرض، ولم يفهم الترمذي أن قوله: خداج غير تمام لا يصح إلا إذا انتقص وصف من أوصاف الصلاة، فإن نقصان الركن يبطل الصلاة، وحينئذ ينبغي أن يقول النبي ﷺ: فهي باطلة فاسدة أو غيرها.

ثم قوله: «اقرأ بها في نفسك» (حديث ٣١٢) لا يصح أن يستدل به الإمام الترمذي، لأن المراد من قوله اقرأ بها في نفسك القراءة النفسية لا اللفظية، وكيف تكون لفظية؟ فإن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، والتطبيق لا يصح إلا بالقراءة النفسية، لأن قول السائل: «إننا نكون أحيانا وراء الإمام، لا يصح أن يحمل على السؤال عن القراءة بالجهر، لأنه لا يجوز كل عاقل، وقد منع بقول النبي ﷺ: «ما لي أنزع القرآن» أولاً بل يحمل على القراءة السرية خلف الإمام، فلو حمل جواب أبي هريرة على القراءة اللفظية انعدم التطابق، فلما سأل التلميذ عن أوقات القراءة وقال: «إننا نكون وراء الإمام، وأنت تأمر يا أستاذ بقراءتها مطلقاً، فقال الأستاذ: اقرأ بها في نفسك، ففهم التلميذ أن مراد الأستاذ التدرج والقراءة لنفسه، فلذا سكت. وفي قول أبي هريرة قرينة على أن المراد باقراً التدرج، وإن كان لأصل في القراءة التلفظ، وهي قوله في نفسك، فإن قول النبي ﷺ: «أقول ما لي أنزع القرآن» المراد بالقول التخيل في القلب بالاتفاق، مع أنه ليس هناك قرينة، ففي ما نحن فيه بعد وجود قرينة كيف لا يكون التحجيل مراداً.

قوله: «وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: أنا أقرأ خلف الإمام، والناس يقرؤون» (حديث ٣١٢) ليس بمؤيد للترمذي، لأنه لا يعلم أن قراءة عبد الله، والناس خلف الإمام، كانت على سبيل الوجوب، أو الفرضية، أو الإباحة. وذهب الترمذي إلى الفرضية، وتصريح الترمذي بمذهب الفقهاء بقوله: «وبه يقول أحمد، وابن المبارك، ومالك، وإسحاق، لكثير السواد، لأن القول بفرضية الفاتحة ليس إلا قول الشافعي فقط، وما سواه، فقال بعضهم بالكراهة التحريمية، ومنهم أبو حنيفة الكوفي، وقال بعضهم بالقراءة في السرية دون الجهرية، ومنهم المالك، وقال بعضهم بالإباحة في الجهرية، والسرية، ومنهم أحمد. فالحق بالتحقيق، والأولى بالنظر، والتدقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة، الذي هو موافق للدراية والرواية، فإن الصلاة كانت فيها وسعة في أول الإسلام، ثم نسخ فيها التكلم بقوله ﷺ: «وهذا صلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتهليل» لكن القراءة بقيت مشروعة مطلقا خلف الإمام ثم بعد ذلك نسخت في الجهرية بقوله ﷺ: «أقول ما في أنزع القرآن»، وبقيت القراءة مشروعة في الصلوة السرية، ثم نسخت بعد الأيام بقوله ﷺ: «من كان له إمام، فقراءة الإمام قراءة له» لكن لما كان فكر أبي حنيفة صائبا، وذهنه سيما ففهم من أول الأمر أن مقصود الشارع ﷺ أن المأموم تابع للإمام، وصلاة الإمام والمأموم واحدة، وقد ثبت غرضه بعد الأيام بفضل الله تعالى، فحكم من أول الأمر بنهي القراءة للمأموم والأئمة الباقية، لما لم يكن لهم يد طولى في مثل أبي حنيفة، فحكم البعض بالفرضية مطلقا، وحكم البعض بالمنع في الصلاة الجهرية، وحكم البعض بالإباحة في السرية، والجهرية، وغير ذلك.

وأما الدرية فكأنهم اتفقوا على أن سهو الإمام سهو المأموم، فلو كانت صلاة كل واحدة عيبحة فما وجه وجوب سهو الغير على الغير، وكذلك قالوا: إن الإمام لو تلا آية السجدة فعلى المأموم أن يسجد مع أن سجدة التلاوة لا تجب إلا على من تلا، أو سمع آية السجدة، فلو كانت صلاة كل واحدة عيبحة، فما وجه وجوب سجدة التلاوة على من لم يقرأ، ولم يسمع في الصلاة السرية.

وأما على طرز أبي حنيفة فلا إشكال، لأن عنده رحمه الله تعالى صلاة الإمام والمأموم واحدة، فيصدق في حق المقتدي أنه قرأ بقرينة قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له»، وهكذا ما قال رسول الله ﷺ: ينبغي أن يكون الإمام عالما متقيا، وأقرأ، وأتقى. فلو كانت صلاة كل واحد عيبحة فأى حاجة إلى تقوى الإمام وحفظه، وأما على طرز أبي حنيفة فلا إشكال، فإنه يقول بالإفادة من الإمام، والاستفادة من المأموم، فيكون عدمه، واتقاءه، وحفظه أزيد ممن خفاه، ومنها ما قال ﷺ: «الإمام ضامن»، والضمانة لا تتحقق إلا بالاتحاد، والإفادة والاستفادة. وأمثالها كثيرة تظهر بالتتبع، سنذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، فانتظر.

روي أن الإمام الأوزاعي وغيره قالوا لأبي حنيفة: لم لا تقرأ خلف الإمام؟ فقال أبو حنيفة: لم يثبت عندي، فقالوا لأبي حنيفة: تعال أناظر معك في هذه المسئلة. فقال: نعم، ولكن عينا منكم رجلا واحدا عالما مقتدى للكل، لأناظر معه، فإنه لا يمكن المعارضة والمناظرة بالجميع في آن واحد. فقالوا: عينا. فقال أبو حنيفة: لو ألزمت في هذا المبحث فالإمام إلزام لكم؟ فقالوا: نعم. ولو غلب علي في المسئلة فغلبته غلبة لكم؟ فقالوا: نعم. فقال أبو حنيفة: عجب منكم، فإنكم قلتم: إن إلزام الواحد، وغلبته إلزام للجميع، وغلبته لهم، ولا تحسنوا أن يتكلم كل واحد، فكيف في سلطان السلاطين، ومالك الأملاك، خالق الأفلاك يتكلم كل أحد، ولا يسمع عن غيره، وتصدر عنه الحركات المشعرة إلى سوء الأدب، وأوجبتم القراءة على المأموم في حضرة الله تعالى، مع كون الإمام كفيلا للكل، فسكتوا.

قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين» (حديث ٣١٦) سوى الأوقات المنهي عنها والمكروهة.

قوله: «روي عن النبي ﷺ في غيره حديث رخصة في إنشاد الشعر» (حديث ٣٢٢) لا تعارض بين ما مر من رواية الباب في النهي عن تنشيد الأشعار في المساجد، وبين ما ثبت برواية أخرى جواز التنشيد في المساجد، لأن المنهي عنه التنشيد، فهو عبارة أن يقول الرجلان أو الرجال في المحفل ومجلس الأشعار. ويعرض كل واحد شعره على الآخر، كما يقال في عرفنا: بيت بازي و مشاعره، وأما تعليم كتب الأدب والأشعار فجائز، مثلا أن يسأل أحد عنا معنى الشعر في المسجد، فلنا أن نعين معنى الشعر، وقال البعض: معنى التنشيد شعر كوثي يا خوش الحابي، ونعمة گوئي، وهو غير جائز، والجائز ما بين.

قوله: «باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى» (حديث ٣٢٣) قوله تعالى: ﴿ففيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾ أنزلت الآية المذكورة في تعريف سكان مسجد القباء وقصته أن النبي ﷺ لما نزلت عليه الآية ذهب إلى أهل مسجد القباء وقال لهم: «أي طهارة اخترتموها، فإن الله وصف في كلامه عليكم؟» فقالوا: اخترنا لاستنجاء بالماء. فقال رسول الله ﷺ: «هو هذا»، فهذا صريح في أن شأن نزول الآية في أهل مسجد القباء، ويخالفه ما قال النبي ﷺ في جواب السائل، فقال: «هو هذا» يعني مسجده، فإنه مشعر بأن شأن النزول الآية المذكورة هو مسجد النبي ﷺ، فأجاب بعض السراح لدفع التعارض بأن الآية نزلت مرتين: مرة في مسجد النبي ﷺ، وأخرى في شأن مسجد القباء. وقال الأستاذ مد الله ظله: هذا التأويل بعيد غاية البعد، فالأولى أن يحمل معارضة الصحابين في معنى آخر، وهو أن يقال: إنه كان يقول: إن أهل القباء مختصون في هذه الفضيلة، وكان يقول الخديري: الآية وإن نزلت في حق أهل القباء إلا أن أصحاب مسجد النبي ﷺ داخلون فيها، لأن العبارة لعموم الألفاظ لا لخصوص الموارد، فأجاب النبي ﷺ على سبيل الحصر الإدعائي، والمبالغة: «هو هذا»، يعني أهل مسجدي داخلون بالطريق الأولى، وإن نزلت الآية في شأن القباء. قوله: «زياد مديني» (حديث ٣٢٤) لأكثر في النسبة إلى المدينة الطيبة مدني، وقد يقال في النسبة إلى المدائن: المدائني، وإلى المدين: مديني.

قوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» (حديث ٣٢٦) بعموم النهي استدلال البعض إلى منع شد الرحال إلى القبور، وقال الآخرون: لا يصح الاستدلال على منع شد الرحال إلى القبور بهذا الحديث، لأن المستثنى منه لا بد أن يكون من جنس المستثنى، فيكون المستثنى منه لفظ مساجد، والمعنى «لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد» فثبت من الحديث نفي شد الرحال إلى مساجد لا إلى القبور، وإن توسع ويقال: إن مستثنى منه عام مثل لفظ موضع، أو مكان، أو غيرها، فلا يثبت أيضا ما ادعوه، لأنه ليس المقصود في شد الرحال إلى القبور زيارتها، ولا رؤية الموضع والمكان، بل المقبور والمكين، ومع قطع النظر عن الاستدلال بالحديث، هل يجوز شد الرحال إلى القبور أم لا؟ فقال الجمهور بالجواز، وقال مولانا شاه ولي الله المحدث الدهلوي، طاب الله ثراه، وحل الجنة مثواه: الأولى عندي أن يمنع شد الرحال إلى القبور في زماننا هذا، فإن فيه تضييع الدين، وترويج البدعة، فإن الجهال يقولون: زيارة مزار خواجه معين الدين جشتي لأجميري، رحمه الله تعالى شأنه، مرة تعدل حجج في الثواب، وغيرها، معاذ الله تعالى.

قوله: «إذا جعلت المغرب عن يمينك» (حديث ٣٤٤) هذا إذا كان مقيما في جانب الشمال، وأما إذا يقوم الرجل وهو مقيم في الجنوب، فحينئذ يقع المغرب في اليسار، والمشرق في اليمين.

قوله: «قال ابن المبارك: ما بين المغرب والمشرق قبلة هذا لأهل المشرق» (حديث ٣٤٤) ظاهره مخالف للمشاهدة، لأن وقوع القبلة بين المشرقين لأهل المدينة، لأنهم واقعون في جانب الشمال عن الكعبة، وأما في حق أهل المشرق فالقبلة قدامهم، فقال الأكثرون: إن المراد من أهل المشرق هم سكان المدينة المقدسة، وقال البعض: إن المراد من وقوع قبلة أهل المشرق في المشرقين، مشرق الشتاء، ومغرب الصيف بحضرة الصورة، والحق ما قال الديوبندي، رحمه الله تعالى مد الله ظله: إنك إذا كنت بين الشيتين، أحدهما عن يمينك، والآخر عن يسارك، فيصدق حينئذ أنك بينهما، وكذلك إذا كنت بين الشيتين، أحدهما قدامك، والآخر خلفك، فحينئذ يصدق أنك بينهما، فعلى هذا لا شك في كون قبلة أهل المشرق بين المشرقين، وإن كان أهل المشرق في جانب الشرق من القبلة الشرقية.

قوله: «إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا» (حديث ٣٦١) هذه الحملة منسوخة عند الجمهور بحديث إمامة النبي ﷺ في مرض الوفاة قاعدا، والناس كانوا قائمين، وهذه قصة آخر عمره ﷺ، وتناول البعض بأن المراد صلوا قعودا في التشهد، وهو بعيد لمخالفته بظاهر الحديث، يعني فصلينا معه قعودا الخ.

قوله: «روي عن عائشة أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدا» (حديث ٣٦٢) هذا الحديث ههنا مختصر، والتفصيل ما سأتى بعد إن شاء الله تعالى من حديثها بقولها: «وأبو بكر يصلي بالناس الخ، فلا تعارض بين روايتها، لأن معنى الرواية الأولى أنه ﷺ خرج من بيته في مرض الوفاة، وقعد إلى جنب أبي بكر ليأتم به، فبما علم أبو بكر محض النبي ﷺ، فدعا من الله تعالى، وصار متأحرا، وصار لسي ﷺ إماما، فكان أبو بكر يأتم لسي ﷺ، والناس يأتمون بالصدوق.

قوله: «قال: إن زاد على ركعتين فعلية سجدة السهو الخ» (حديث ٣٦٦) هذا هو مذهب سيدنا أبي حنيفة، روي عنه أنه رأى ﷺ في المنام، فقال له ﷺ: «و أنت توجب سجدتي السهو بالصلاة علي؟» فقال أبو حنيفة: نعم، لكن لا للصلاة عليك يا رسول الله! بل لأنه ليس من فعلك، وإنما حدثت بأنك قمعت من الركعتين، كأنك على الرضف، وقيل: إنه قال له ﷺ في الحواب: لا للصلاة عليك بل للنسيان في الصلاة عليك.

قوله: «ومن صلاها قائما فله نصف أجر القاعد» (حديث ٣٧٢) إلى ظاهر الحديث ذهب الحسن، قال: تجوز صلاة التطوع نائما، وقل الجمهور: لا تجوز النافلة نائما ومضطجعا من غير عذر، واستشكل في محمل الحديث، لأنه إن كان محمله الصحيح فلا يصح، لأن النافلة لا تجوز نائما، فضلا عن أن يثاب بنصف الثواب، وإن كان محمله المريض فلا يصح تنصيف ثوابه، لأن قعود المريض مثل قيام الصحيح، فقال البعض: بأن محمل الحديث الذي هو بين بين، لا صحيحا تاما، ولا مريضا كاملا، أي هو مريض بقدر يستريح بالقعود، ومع هذا، إن يقيم فيمكن له القيام بالكلفة، لكن يتحمل التكليف، وصلى قاعدا فأجره نصف أجر القائم، يعني قيام المريض لا قيام الصحيح، لأن أجر قيام الصحيح والقعود للمريض سواء، وأجر قيام للمريض الذي يجوز له القعود شرعا تتضاعف على أجر قيام الصحيح، فإن صلى المريض قاعدا مع إمكان القدرة على القيام، ولو بالمشقة، فأجره ينتصف من أجر قيام المريض، ويمكن أن يقال: إن لغرض من الحديث بيان ثواب الصلاة مع قطع النظر عن الصحيح، والمريض، والفرائض، والنوافل، يعني أجر القائم تزيد على أجر القاعد، وأجره نصف أجر القائم في حد ذاته، مع قطع النظر عن المرض والصحة، ففي المعذور يحكم القياس بتنصيف الثواب، لكن حصول زيادة الأجر من كرامات الله تعالى وإنعامه. وأما الجواز وعدمه فلا تعرض له في الحديث، بل الحديث ساكت عنهما.

قوله: «واختلف أهل العلم في التنفخ في الصلاة» (حديث ٣٨٢) في مذهب أبي حنيفة ههنا تفصيل بأنه إن حصلت الحروف بالنفخ تفسد صلاته، وإن لم تحصل الحروف فلا تفسد الصلاة.

قوله: «باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام، وبعد السلام» (حديث ٣٩١) يجوز عند أبي حنيفة سجدة السهو قبل السلام وبعده، لكن الأولى بعد السلام الأول، وقبل الثاني، فجميع الروايات معمول بها عنده، وأما الإمام الشافعي فقال: إن ما روي من حديث ابن بحنة فهو ناسخ لما قبلها من سجدة السهو بعد السلام، لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ بالتقديم والتأخير، وبدونه خبط القتل، ورويت لروايات في الحائنين من قوله وفعله ﷺ، لكن أنا حنيفة رجح حنن. لبعدي من السلام لقاعدة كلية عامة روي في سنن أبي داود، ولكل سهو سجدة بعد السلام، فما ورد من الحريات خلافها فتأول مثل بيان الحوار وغيرها.

قوله: «من صلى الظهر خمسا فصلاته جائزة» (حديث ٣٩٤) إليه ذهب بعض أهل العلم، منهم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يجوز إذا لم يقعد في الرابعة مقدار التشهد، فمضى الحلاف بينهم على فرضية القعدة الأخرى، فمن قال بفرصتها فلم يحوز الصلاة بدونها، ومن لم يقل بفرصتها فإتم الصلاة عنده بدونها، فذهب الثوري، وأبو حنيفة، وأهل الكوفة إلى الفرضية بدليل قوله ﷺ «لا بأس مسعود:» إذا قلت هذا، أو فعلت هذا، فقد تمت صلاتك» فإن الحرف الواحد يثبت به الفرائض العملي، وإن لم يثبت الاعتقادي، وأيضا لا يقول بشوت فرضية القعدة، الأخرى بالحديث، بل بالنص القرآني الذي هو مجمل وبه السي ﷺ بقوله لا بأس مسعود.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يسلم على الركعتين في الظهر والعصر» (حديث ٣٩٩) اختلف الإمامان، إمامان: أبو حنيفة والشافعي أن الكلام ناسيا يفسد الصلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة: يعسد، وقال الشافعي: لا بأس ولا فساد، واستدل الشافعي بهذا الحديث، وقال: إن كلام النبي ﷺ كان نسيا، وحمل أن هذه القصة وقعت بعد نسخ الكلام في الصلاة، واستدل بأن أبا هريرة راو لحديث ذي الديدن، وأبو هريرة متأخر الإسلام، قد أسلم بعد غزوة خيبر، وقعت هذه الغزوة سنة سابعة من الهجرة النبوية، والحكم بنسخ الكلام كان ورد بعد الهجرة سنة ثنية غالبا، فلا خفاء أن نسخ الكلام مقدم ولم يكن مؤخرا، لما أن أبا هريرة قل في رواية أخرى: صلى بارسول الله ﷺ الخ، وقال في رواية أخرى: صليت بصيغة المتكلم، فلا محال لتأويل فيه، انتهى

ودليل الإمام ما روي أن زيد بن أرقم قال: كنا نتكلم حلف، لنبي ﷺ في الصلاة حتى نزل قوله تعالى، قوموا لله قانتين، فنهينا عن التكلم في الصلاة، فهذا صريح في نسخ الكلام في المدينة الطيبة على الإطلاق، ولا خصوصية لها بالسهو، والنسيان، وأما جواب الحديث، فهو أن مدار استدلال الشافعي على أن ذا الديدن، وذا الشمالين رجلان، وثبت لقاء أبي هريرة بذي الديدن، وقتل ذو الشمالين في غزوة بدر، وهذا لا يصح، لأن ما علم من التتبع والنظر في الكتب المعتمدة فهو الاتحاد كما علم من رواية النسائي، وقول الزهري، وأسماء الرجال، ومن كلام صاحب القاموس الذي هو من متعصي الشوافع، وثبت أنهما رجل واحد، وشهادة ذي الديدن في غزوة بدر، ولم يثبت لقاء أبي هريرة به، أيضا لا نسلم أن كلام النبي ﷺ بعد السلام من الركعتين مع ذي الديدن كان نسيانا، بل كان عمدا، فإنه جاء في رواية أخرى: أنه عليه السلام بعد السلام من ركعتين دخل في حجرته، ودخل عليه ذو الديدن، فقال للنبي ﷺ: [قصرت الصلاة أم نسيت] (١)؟ فقال عليه السلام: «كل ذلك لم يكن» فقال ذو الديدن: بلى! قد كان بعض ذلك يا نبي الله. ثم خرج ﷺ، ومشى إلى أسطوانة في لمسجد، وقام بها متشبك، فحمل هذا الكلام على لنسيان إغماض عن الإنصاف، وبعيد عن الإنصاف، فإن كل أحد يعلم أن مثل هذه المناظرة، والجواب، والسؤال لا يكون إلا بالعمد، وجاء في رواية أخرى أنه عليه السلام قال لأصحابه: «ي بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فعلموني» فهذا مناف للنسيان، فينبغي أن تفسد صلاته ﷺ وذي الديدن أولا، ثم بعده لما مشى عليه السلام إلى حجرته، وخرج منها، وذهب إلى الأسطوانة، فهذا تحويل عن القبلية وهو مفسد آخر، ثم قال عليه السلام لأصحابه: «أصدق ذو الديدن أم كذب؟» فقالوا: نعم، صدق يا رسول الله ﷺ، فعلى هذا يبغي أن يفسد صلاة جميع الصحابة. والشوافع والأحناف كلهم متفقون في أنه إذا قال المصلي: نعم، في جواب السائل، فيفسد صلاته، فالتذكير، والسؤال، والجواب، والتصديق، والمشي، والانحراف عن القبلية لا يحصل إلا بمدة مديدة، والحمل على النسيان لا يقبده ذهن سليم، وفهم مستقيم، فلا بد أن يحمل على العمد، ويقال: إن قصة ذي الديدن كانت قبل نسخ الكلام، وأيضا قال العيني: إن في هذه القصة كان سيد المؤمنين عمر بن الخطاب داخلا وحاضرا فيها، ووقع مثل هذه القصة في زمان خلافته، فأمر بالاستيناف، فهذا دليل صريح في أن قصة ذي الديدن كانت قبل نسخ الكلام، فمذهبنا موافق للروايات والنصوص. منها: إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس وغيرها من الدراية، والله أعلم بالصواب.

قوله: «وهو على راحلته، وأقام، وتقدم على راحلته فصلى بهم» (حديث ٤١١) ظاهر الحديث مشعر بأنه عليه السلام أهمهم في هذه الحالة، وهو مذهب الجمهور، وعند أبي حنيفة لا تصح لجماعة لاشتراط الاتحاد، والمكان عنده فيه، والجواب من قوله وتقدم أن التقدم ليس للإمامة، بل لتعليم أن النبي ﷺ كيف صلى.

قوله: «ثم يكون سائر عمله على ذلك» (حديث ٤١٣) له معنيان أحدهما أن حل جميع العبادات مثل حال الصلاة بأن يكمل الفرض بالنفل، مثلا يكمل ما نقص من فرض الزكاة فيكمل بالصدقة النفلية، وكذلك الحج والصوم، والثاني: أن جميع العبادات على لصلاة، فإن صلحت صلاته فأصلح وأفلح في جميع العبادات، وإن خاب وخسر في الصلاة فقد خاب وخسر في جميع عبادات، فكانت الصلاة كاملة لجميع العبادات، وموقوفة عليها، ولا نعلم كيفية التكميل.

قوله: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه» (حديث ٤٢٠) الأمر للوحوط عند البعض من أصحاب

الظواهر، وعند الجمهور للاستحباب لمن ستيقظ ليلة في عبادة الله تعالى ليرتفع عنه التكاسل، وليصلي الفريضة بعده بالطمأنينة، لا لمن نام جميع الليل حتى الصبح، وكذا حال من شغل بالكتب الدينية، فله أن يصطجع مدياً، ليصلي الفريضة بالنسكين والاطمئنان.

قوله: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» (حديث ٤٢١) اللام في المكتوبة للعهد، أي الصلاة التي أقيمت لها، وخص في قوله عليه السلام: «ركعتي الفجر»، لتأكيدهما بقوله عليه السلام: «إيهما خير من الدنيا وما فيها» وما جاء من قوله عليه السلام: «لا تتركوهما ولو طردتكم الخيل» فلا يترك حتى يطمئن على وحن الركعة الواحدة من فرض الصبح، وإن خاف على المكتوبة فتركهما.

قوله: «فلا إذا» (حديث ٤٢٢) هذه العبارة تحتل معنيين: أحدهما، لا بأس بدأ، أي فليصل، والثاني، لا تصل إذا، فأخذ الشافعي بالمعنى الأول، وخص قضاء ركعتي الفجر عن النهي من الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وقال إمامنا: لما استوى الاحتمالان فلا مجال إلى أن يقال: إنه عليه السلام غضب عليه بأنه يعيد الفريضة؛ لأن الأحناف لما أجابوا في قصة إمامة معاذ بتكرار الفريضة لم يسلمه الشافعي، ولو فرضنا أنه عليه السلام غضب بالإعادة فتكرر الفرائض يكون لمصلحة وداع، كما في إمامة معاذ، وهنا لما كان صلى مع النبي ﷺ مرة، فأدى داع إلى التكرار، فتعين الثاني، أي لا تصل إذا، ومن لمعنيين المذكورين الأول مبيح والثاني محرم، وقال علماء الأصول: للنهي والتحريم، ترجيح على المبيح. فإن قلت: ورد في رواية سنن أبي داود «فسكت النبي» والسكوت تقرير، وقرينة الرضاء ما لم يدل أمر على خلافه؟ قلنا: في ما نحن فيه كان استفهام النبي عليه السلام على سبيل الإنكار بقوله: «صلاتان معا» يدل على أنه سكت غضباً لا رضاء على فعله، كما أن سكوت عائشة في مقابلة قول النبي ﷺ: «أتخافين أن يخيف الله تعالى عليك» ورسوله لها لا يدل على رضائها، وتقرير قوله عليه السلام، وكما أن سكوت عمر بن الخطاب في قصة الجمعة، وتهديده رجلاً على ركعتين في موضع صلاته بدون التقديم والتأخير لا يدل على رضاء عمر بن الخطاب.

قوله: «عن ابن عمر قال: صليت خلف النبي ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها» (حديث ٤٢٥) رواية ابن عمر مخالفة لرواية عائشة، وأم حبيبة، وعلي، وغيرهم حيث قالوا: إنه عليه السلام كان يصلي أربعاً قبل الظهر، فالتطبيق أن ما قالت عائشة هو ما رأت في بيتها أنه ﷺ كان يصلي أربع ركعات، وما قال ابن عمر فهو ما رأى في المسجد أنه ﷺ صلى ركعتين مكان أربع ركعات أحياناً بيانا لتعليم الجوز، وإن كانت السنة هي أربع ركعات قبل الظهر، ويجري التأويل الثاني بين قولي عائشة.

قوله: «فأوتر بواحدة» (حديث ٤٣٧) أي اجعل آخر صلاتك وتراً بالركعة الواحدة ما صيت من شفعة، كان الوتر ركعة واحدة بالاستقلال، قال الشافعي: لا أحب لتطوع بعد الوتر بقوله ﷺ: «اجعل آخر صلاتك وتراً»، وقال أبو حنيفة: لا يكره لثبوت الركعتين عن النبي ﷺ بعد الوتر جلساً، والمراد من الأخرى الإضافية لا الحقيقية لثلاث روايات، ولو أريد بالأخرى الحقيقية، فحينئذ لمراد من الصلاة صلاة العشاء، فمعناه حينئذ: اجعل آخر صلاتك العشاء وتراً، ولا تقدم الوتر على العشاء.

قوله: «كان عليه السلام يصلي من الليل ثلاث عشر ركعات» (حديث ٤٤٢) ثمانية ركعات للتهجد، وثلاث ركعات للوتر، وركعتين بعد الوتر على حسب عادته، وقيل: ركعتي الفجر.

قوله: «باب ما جاء في نزول الرب تبارك وتعالى» (حديث ٤٤٦) مذهب المتقدمين أن ما وقع من ثبوت صفات الأجسام مثل الوجه، واليد، والنزول، هو من متشابهات لا يعبرن تأويله إلا الله، وتأول المتأخرون لثلاث يقع الناس في الحبط، لكن التأويل معنى مجازي لا حقيقي.

قوله: «الوتر ليس بحتم كالصلاة المكتوبة» (حديث ٤٥٣) وبه يقول شيخنا وإمامنا أبو حنيفة، فإن درجة الواجب عنده أدنى من لفرائض، فلا يكون الحديث حجة على أبي حنيفة.

قوله: «فأوتروا يا أهل القرآن» (حديث ٤٥٣) إن أريد بالوتر صلاة التهجد، فحينئذ يراد بأهل القرآن، لحفاظ للقرآن، وإن أريد بالوتر حقيقة الوتر، فحينئذ المراد بأهل القرآن المؤمنون العاملون على القرآن المجيد.

قوله: «عن أبي هريرة قال: أمرني رسول الله ﷺ» (حديث ٤٥٥) ما ثبت من عادة النبي ﷺ ومن أمره هو أن يوتر في آخر الليل، والأمر لأبي هريرة خلاف عادته، وأمره وقع للضرورة، وهي أن بأهريرة كان شاغلا بالعلم، وخادما، وجامعا للأحاديث، وكان القيام على آخر الليل متعذرا، فلذا أمره عليه لسلام بالوتر قبل النوم، وإلا فلعضبة في التأخير.

قوله: «عن عائشة قالت: كانت صلاة رسول الله ﷺ ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن» (حديث ٤٥٨) فقد اتفق من لدن زمان الأصحاب إلى ساعتنا على ترك الوتر بثمان، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة. وذهب الجمهور إلى وجوب الوتر بثلاث ركعات لا بركعة واحدة، وذهب السفين إلى جواز وتر بركعة، وثلاث، وخمس، ولم يذهب إلى جواز الوتر بخمس ركعات أحد سوى السفين، لكن كتبهم اتفقوا حتى الجمهور، والشافعي، والسفين على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، حتى أن الإمام أحمد نقل لإجماع على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، فالأخذ بالمجمع عليه في الفضيلة أولى وأصوب، فلذا قل أبو حنيفة: إن الوتر ثلاث ركعات، ثم اختلف أبو حنيفة، والشافعي في التسليمة، والتسليمتين، فقال: بواحدة، وقال: باثنتين، وقال الإمام الطحاوي: رواية عائشة لا يفهم معناه، لأنه إن كان جميع ثلاث عشرة ركعات وترا، لزم نفي صلاة التهجد عن النبي ﷺ مع أنها ثبتت بروايات معتبرة، ومخالفة لروايات الأخرى لابن عباس، وعلي، وعائشة، فلذا نتركها ولا نعمل عليها، فإن بيان عائشة عادة النبي ﷺ بقولها: «حتى لقي الله تعالى» يدل على نسخ ما سوى الثلاث، وهذا الطريق هو الأسهل، ويمكن التأويل بأن المراد «يوتر بخمس» يعني كان يوتر بثلاث مع الركعتين بعدها، ومعنى قولها: «لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن» يعني كان لا يصلي التهجد والوتر جالسا إلا الركعتين الأخيرتين.

قوله: «من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا ذكرها» (حديث ٤٦٥) مؤيد لأبي حنيفة، لأنه عليه السلام لما أمر بقضاء الوتر، والأمر للجوب ما لم تعرف قرينة صارفة، وظاهر أن القضاء على حسب الأداء، فيكون أداء الوتر واجبا، وهو مشرب إمامنا.

قوله: «أليس لك في النبي ﷺ أسوة حسنة، رأيت رسول الله ﷺ يوتر على راحلته» (حديث ٤٧٢) الخلاف في جواز صلاة الوتر على الراحلة، وعدم الجواز مبني على خلاف آخر، وهو أن الوتر واجب أم لا؟ فمن قال بالجوب، فقال بعدم الجواز، ومن قال بعدم الجوب ذهب إلى الجواز، فقال أبو حنيفة بالجوب، ولا يجوز على الراحلة، والجواب عن الحديث أنه أخرج الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر على الأرض، فلما تعارض رواية ابن عمر بفعله فنأخذ بفعله، لأن فعل الراوي بيان الحديث كما هو في الأصول، وتبين معنى الحديث بأن المراد بالوتر صلاة الليل، وهي التهجد، ولا خلاف في جوازه على الدابة، وإطلاق الوتر على صلاة الليل كثيرا، ونقول: إن المراد بالوتر على الحقيقة، فحينئذ قول ابن عمر يحمل على مكان الضرورة، وعند الضرورة تجوز الفريضة أيضا، أو نقول: إن هذه القصة قبل وجوب الوتر.

قوله: «التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيبوبة الشمس» (حديث ٤٨٩) هذه الساعة إما دائرة وسائرة كما هو في ليلة القدر، وهو المشهور من المذاهب، فحينئذ لا إشكال في الأحاديث المتعارضة، وإما أن تكون متعينة، فحينئذ يقال: إن ما قيل في الأحاديث بعد العصر إلى غيبوبة الشمس، أو إقامة الصلاة إلى الانصراف عنها أو غير ذلك، فعلى احتمال غلبة الظن لا اليقين.

قوله: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح، فكانما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية الغ» (حديث ٤٩٩) ورد في هذه الروايات خمس ساعات. وورد في رواية النسائي ست ساعات، وورد فيها بعد الكباش البط، ثم الدجاجة، ثم البيضة، و اختلف في ابتداء هذه الساعات، فقال الجمهور: من أول النهار إلى الزوال، وقال الآخرون: من الزوال إلى أن يخرج الإمام.

قوله: «واختلف أهل العلم على من تجب عليه الجمعة الغ» (حديث ٥٠١) ذهب البعض إلى قوله عليه السلام: «الجمعة على من آواه الليل»، وقالوا: تجب الجمعة على من هو مصداق الحديث، وذهب الشافعي، وأحمد، وإسحق، وأبو حنيفة إلى

قوله ﷺ: «الجمعة على من سمع النداء» ونقول: إن قوله ﷺ وأمره لأهل القاء بالإتيان إلى الجمعة في لمسجد أسبوي يحتمل أن النبي ﷺ أمرهم بأن نجب الجمعة على كل أحد مكثف، وعليكم لإتيان إلى الجمعة، والثاني، أنه عليه سلام أمرهم على طريق الاستحباب، يعني: الأولي أن يحضر منكم رجال إلى الجمعة إذا كانوا فارعين من أمور الدنيا، وأما من شغل بأمر الدنيا، فليس الحضور عليه ضروريا، فالمعنى الثاني يوفق أبا حنيفة، وحرر برجح المعنى الثاني لما جاء في لحاري، وأبي داود: «أن أهل عوالي المدينة، وأهل القاء كانوا يأتون جماعة جمعة» يعني جماعة في هذه الجمعة، وأخرى في الأخرى، وهكذا، فلو كان أمر النبي ﷺ لهم على طريق الوجوب، فما معنى تياتهم جماعة جمعة، وأما قوله ﷺ «الجمعة على من أواه الليل» بس بمخالف لأبي حنيفة أيضا، لأن الأمر للاستحباب، وعلى تقدير الوجوب معناه: تجب الجمعة على من أواه الليل في أهله، أي يكون مقيما لا مسافرا، يعني جمعة بر أن كس ست كه شب باشي او در خانه خود باشد، وأن كسي كه شب باشي او در خانه خود باشد آن مقيم باشد نه مسافر.

قوله: «باب ما جاء في الركعتين والإمام يخطب» (حديث ٥١٠) إليه ذهب الشافعي وخصص عن النهي عن الكلام وقت الخطبة هاتين الركعتين، وأما مذهب جمهور الصحابة منهم: عمر، وأبو بكر، وعلي، والسلف عن كبار لتابعين، فهو عدم الجواز، فلذا ذهب إليه أبو حنيفة أيضا، وأما قول الترمذي: «والقول الأول أصح». فهو رأيه، قال شيخنا مدظله: إن الإمام النووي من متعصبي الشافعية، ومن دأبه أنه يثبت مذهبه بجد وجهد، ولما لم يكن لعلمه سبيل في تلك المسئلة، فقل غضبا: «أقول: من قل بعدم جواز لركعتين فقله مردود». سبحانه الله كيف يكون قول الشيخين، وعلي، وكبار الصحابة مردودا، فلو قيل: قول أبي حنيفة على هذا مردود، فلا بأس به، فالعباد بالله من التعصب، وكيف تجوز الركعتان وقت الخطبة، فإن قوله تعالى: «إذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» أنزل في الخطبة على رأيهم فيخالفه، ومخالف النص متروك، وكذلك قول النبي ﷺ: «من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغا» فلما سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع فرضيتهما وقت الخطبة، فكيف تجوز الركعتان من لفلة، مع أن قول النبي ﷺ: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام» صريح في النهي من الصلاة وقت الخطبة، وقال في جواب الحديث: بأنه عليه السلام كان ترك الخطبة حتى فرغ الرجل من الصلاة، وقيل: صلى ركعتين قبل بدايته عليه السلام في الخطبة، والأصح أن يقال: إن هذه القصة كانت قبل نسخ الكلام في الخطبة، فإنه عليه السلام كان ترك الخطبة إذا جاء الرجل، وأمر الناس بالتصدق عليه، ونزل عن المنبر، وذهب بعض الصحابة إلى بيوتهم، وجاؤوا بأشياء، وجمعوا المال والذهب له، والعقل السليم والفهم المستقيم يعلم أن مثل هذه الأفعال لا يتأتى في أثناء الخطبة بعد نسخ الكلام، فلذا نحمله على ما قبل النسخ مع أن قاعدة أهل الأصول أن الإباحة والنهي إذا تعارضا، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بالتأخير النهي اجتنابا عن تعدد النسخ ترديد أبا حنيفة قوله ويقال: إن من أول من خطب قبل الصلاة في العيدين مروان بن الحكم، كان مروان بن الحكم ظالما فحاشا مستديرا عن سنته عليه السلام، وكان يسب الناس في المجامع مثل الجمعة ولأعياد، والناس كانوا لا ينتظرون بعد الصلاة إلى الخطبة لسبه في أثناء الخطبة، فلذا قدم الخطبة على الصلاة لئلا ينتشر الناس، وكانوا ينتظرون للصلاة لا محالة.

قوله: «من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جرا إلى جهنم» (حديث ٥١٣) الوعيد في حق من يتخطى رقاب الناس مع عدم حلو الموضوع في صف المقدم، وأما لو كان الموضوع في صف لمقدم خليا فحكمه أن يتخطى رقاب الناس، ويحلس في مقدم الصف، ولكن لا يؤذي أحدا.

قوله: «إلا أن الشافعي يقول: التقصير رخصة في السفر» (حديث ٥٤٤) قال شيخنا مدظله. لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، فإنه عليه السلام كان عادته الشريعة أنه كان يفعل المكروه تعليميا لبيان الحواز، ولو كان الإتمام متروعا، لعله عليه السلام، وأبو بكر، وعمر، ولو مرة. والشافعي يقول: إن الإتمام أيضا عزيمة كيف؟ ولو كان عزيمة فيسبغ أن يترك عليه السلام القصير في عمره، ولو مرة واحدة، فإنه عليه السلام وأصحابه أبو بكر، وعمر كانوا أشد حرصا على العادة والتفرب إلى الله تعالى، وكانوا لا يتركون الأمور المستحبة، كيف؟ وقد نقل عن النبي ﷺ أنه كان يتطوع في لسر جميع الليلة على لراحلة، وغيرها حينا، وروان

بين إتمام الفريضة و لنفل، أيهما أهون؟ فعلمنا بداهة أن الإتمام أهون، ومعلوم أن التقرب إليه تعالى بالاهتمام أفضل من إحياء الليل بالنوافل، فلو كان الإتمام عزيمة، كما قال الشوافع، لزم اختيار الشاق والمفضل، وترك الأهون والأفضل، عياداً بالله، ولما أتم عثمان بعد ثمان سنين مرة أنكر عليه جميع الصحابة الكبار الفقهاء المجتهدين، فلو كان الإتمام عزيمة، فما وجه إنكار جم غفير من أصحابه عليه السلام، ولما أنكر الأصحاب على عثمان، فلم يقل في جوابهم: إن الإتمام عزيمة. كما قال الإمام الشافعي، بل استدل بوجوه أخرى، مثل الإقامة، والإمامة، وغيره، ولو كان الإتمام عزيمة وفضيلة لقال عثمان في جواب الأصحاب المنكرين على فعله: إني عامل بالعزيمة، والله أعلم بمراده.

قوله: «وأما إسحق فرأى أقوى المذاهب فيه حديث ابن عباس» (حديث ٥٤٨) لا يصح تعيين تسعة عشر يوماً بحديث ابن عباس، لأنه ورد فيه روايات أخر أقل من تسعة عشر يوماً، مثل خمسة عشر يوماً، وأقل من خمسة عشر أيضاً، انظر في الصحيحين، فلا يصح توقيت إسحق به، وهذه قصة فتح مكة، شرفها الله تعالى.

قوله: «روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يتطوع في السفر» (حديث ٥٥٠) وروى عنه خلافه أيضاً، فالتطبيق بين قولي ابن عمر يمكن بوجهين: أحدهما ما قل البخاري: إن النوافل على قسمين: تابع للفرائض، وغير تابع، مثل التهجد وصلاة الضحى، فما ورد أنه ﷺ كان لا يتطوع، فهو راجع إلى القسم الأول، وما ورد أنه عليه السلام كان يتطوع، فهو راجع إلى القسم الثاني، أو يقال: إن المسافر إن كان في طريق السفر يترك النوافل، وإن كان في موضع الإقامة مثلاً، فعليه أن يصلي النوافل حيثئذ إحرازاً للفضيلة.

قوله: «عن ابن عمر أنه استغث على بعض أهله فجاء به السير وأخر المغرب حتى غاب الشفق» (حديث ٥٥٥) الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في كيفية الجمع، فقال الشافعي بالجمع الحقيقي، وقال أبو حنيفة بالجمع الصوري، ومؤيد الشافعي أثر ابن عمر، وسنذكر معناه، وقال شيخنا مدظله: لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، فإنه على مسلكه يلزم خلاف نص القرآن، نحو قوله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى»، وقوله تعالى: «إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً»، وقاعدة أصحاب الأصول: أن الزيادة على نص القرآن لا يجوز بالخبر الواحد، وعلى مسلكه تلزم الزيادة، ويلزم خلاف الأحاديث في هذا الباب، منها ما قالت عائشة: كان ﷺ في السفر يؤخر الظهر ويقدم العصر، ويؤخر المغرب ويقدم العشاء، ومنها ما قال سعد بن مالك: كنا بجمع، نقدم هذه ونؤخر هذه، ومنها ما روى عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، قال: ما رأيت النبي عليه السلام صلى لغير ميقاتها إلا بجمع، وكذلك عائشة أيضاً، فهذا صريح بشرط الانصاف في كيفية الجمع بتقديم الأخرى وتأخير الأولى. ولو كان ما ذهب إليه الشافعي في معنى التقديم والتأخير، لا يصح استدلال الشافعي بأثر ابن عمر، لأن معناه: حتى غاب الشفق الأحمر، كذا قال العيني، أو يقال: إن معناه: حتى قرب غيبوبة الشفق، وأثر ابن عمر في الترمذي مختصر، وجاء في الصحاح مفصلاً على وجه لا يبقى فيه وجه استدلال الشافعي، ولا يسهل التأويل فيه، وهو موافق لأبي حنيفة، فإن نافعاً مولى ابن عمر قال: كنت مع ابن عمر في هذا السفر، فلما جد به السير وغربت الشمس، فقلت: الصلاة، فما أجابني، واجتهد في السير، فقلت ثانياً بعد ساعة: الصلاة، فما أجابني، وجد به السير. قال نافع: فتعجبت أنه كيف يتغمض عن الصلاة مع كونه جليل المقاب، ضرب المثل في إتباع السنة، فنزل ثم صلى المغرب، وقال: احضر الطعام. قال نافع: فأحضرت الطعام، فأكل. فلما فرغ عن الأكل، اشتغل بالحوائح الضرورية، وانتظر مدة و زماناً قليلاً حتى غاب الشفق، فصلى العشاء، ثم ارتحل. فهذا صريح في أن ابن عمر صلى قبل غيبوبة الشفق صلاة المغرب، فكيف يمكن استدلال لشافعي بأثر ابن عمر.

قوله: «باب ما جاء في صلاة الاستسقاء» (حديث ٥٥٦) الأصل في الاستسقاء الدعاء. عند إمامنا أعم من أن يكون في ضمن الصلاة، أو سواها. لقوله تعالى: ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً﴾، وأيضاً كان عليه السلام قائماً يخطب الجمعة وجاء أعرابي فقال: يا رسول الله! ضاع المال، وهلك العيال، فاستغفر عليه السلام ربه قائماً، فأطبق الغمام و

أمطر السماء، حتى سال الماء عنى لحيته عليه السلام، ثم صلى الجمعة. فعلم مما ذكرنا أن الجماعة في الاستسقاء ليست بضرورة، ولو كانت ضرورة، لما ترك عليه السلام، فإن صلى بالجماعة جاز، وإن صلى واحدا جاز عند أبي حنيفة، ولا حرج في الوجهين وأما الشافعي فقال بالجماعة، وأجاب عما ذكرنا من القصة بأن: صلاة الجمعة قامت مقام صلاة الاستسقاء، ولم تبق الجماعة إلى صلاة الاستسقاء عليحدة، ورد بأن المطر إذا نزل، فأني حاحه إلى الصلاة؟ وأيضا ثبت برواية أخرى: أن النبي ﷺ دعا على الكفار، وحصل القحط ومع المطر، فحاء أبو سفيان إلى النبي عليه السلام، وقال: يا رسول الله! هلك الناس، فادع لنا ربك، فدعا عليه السلام، فمطر السماء مع أنه لا يمكن هناك صلاة الجمعة ولا غيرها، فلا يجري جواب الشافعي في مقامنا هذا، فثبت أن الحق ما قال أبو حنيفة.

قوله: «باب في صلاة الكسوف الخ» (حديث ٥٦٠) ورد في الروايات من ركوع إلى ستة ركوعات، واختلف الإمامان الهمامان: أبو حنيفة والشافعي، فقال إمامنا أبو حنيفة بركوع واحد، وقال الشافعي بركوعين، وترك كل من الإمامين الروايات الباقية، فالشافعي وأبو حنيفة سواءان في الترك، إلا أن أبا حنيفة سبق عليه بفضية لم يبينها الشافعي، وهي القاعدة الكلية الشرعية، أعني ركوعا واحدا في ركعة واحدة، واستدل الشافعي في الأخذ بركوعين برواية ابن عباس، وعائشة أنهما رويار ركوعين في ركعة، ولا يصح استدلاله بروايتهما، كيف؟ وقد روي عنهما خلاف ما استدلل به الشافعي، فإنه روي عن عائشة ثلث ركوعات، وكذا عن ابن عباس، وقال الإمام الترمذي لحديث عائشة وابن عباس: حديث حسن صحيح، فالعجب أن الشافعي كيف رجع أحد مرويهما على الآخر، مع أن كلا الحديثين حسن صحيح، والله در إمامنا أبي حنيفة حيث تأول في الروايات المختلفة المتعارضة، واجتهد اجتهدا بليغا، ثم حكم نظرا على القاعدة الكلية الشرعية، وقياسا على ما سواها بركوع واحد، وقال: أما الروايات المختلفة المتعارضة وقع فيها اضطراب، ورواة تعدد الركوع كلهم أطفالون، ونساء هم اللاتي مرتبتهن متأخرة عن مرتبة الرجال، ولم يروا أحد من الرجال بلبغ تعدد الركوع، وأيضا ليس يحمل ما فيها شائبة تعدد لركوع، والاختلاف في الروايات على تعدد القصة، لأن لكسوف وقع في زمن النبي عليه السلام مرة واحدة، يوم مات سيدنا إبراهيم بن محمد عليهما الصلاة والسلام.

ووجه تعدد الركوع اضطراب، ووجه لا اضطراب أنه ﷺ كان أطال القيام يومئذ عنى خلاف عادته الشريفة عليه السلام، وكان النهار قد ظلم، وأظلمت الشمس، وكان الحر في درجة الكمال، وأغمي كثر لناس من الحر، والظلمة، وإطالة قيام لنبي عليه السلام، وكانت قد أحضرت الجنة والنار عند وجه النبي ﷺ، وكان ﷺ في حالة عجيبة، وقصة غريبة، كما هي مذكورة في الأحاديث، وكان عليه السلام يقول مرة: الله أكبر، ومرة: سبحان الله، ومرة: لا إله إلا الله، وغيرها، وكل ذلك ثبت بالحديث، فلما سمع المتأخرون «الله أكبر» من النبي عليه السلام، ظنوا أنه ركع، فركعوا على زعمهم، ثم لما قال عليه السلام: سبحان الله، أو غيرها، ظن المتأخرون أنه قال: سمع الله لمن حمده، فقاموا، ثم لما قال ﷺ لفظا آخر ففهموا أنه ركع ثانيا، وهكذا مع أنه لم يكن سوى ركوع واحد، ولذا لم يرو المتقدمون المتصون بالنبي ﷺ تعدد الركوع، لأنهم كانوا يعلمون أنه عليه السلام ما ركع، وما خرج من الألفاظ مثل الله أكبر وغيره، فخرج قائما لا راكعا، أو يقال في تأويل تعدد الركوعات: إن النبي عليه السلام لما أطال الركوع تعذر ذلك على الأطفال والنساء الذين هما قليل الهمم فقاموا، ورفعوا رؤسهم لينظروا ما ذا حال المتقدمين، أ هم في القيام أم في الركوع؟ فلما رأوا وجدوا بعضا من المتقدمين أنه أيضا رفع رأسه لينظر سابقه، فلما رأى الناظر أنهم في لركوع ركع هو أيضا، فلما نظر المتأخرون إليه أنه ينقل من القيام إلى الركوع، ظن أنه ركع ثانيا، ومن رأى ثالثا، ومن رأى رابعا، ظن أنهم ركعوا رابعا، مع أنه لم يكن شئ منها، وإن قول النبي ﷺ بعد انحلاء الشمس: «أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى، لا تنحسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأقصر صلاتكم، يعني فريضة الصبح» يدل بشرط الإنصاف عنى مذهب إمامنا أبي حنيفة، فإن المقصود من التشبيه أن يكون أفعال لمشبهه مثل أفعال المشبه به. والحاصل: بما لا سلم تعدد الركوع، ولو سلم فلا يمكن العمل، إلا إذا تعين مقدار واحد، وهو لم يتعين، فإنه قد روي من الركوع إلى خمس ركوعات، ولو سلم تعيين المقدار الواحد فنقول: إنه ﷺ أمر بعد تمام الصلاة: «إذ رأيتم مثل هذا فصلوا كأقصر صلاتكم يعني فريضة الصبح»، فأمر بركوع واحد، فترجح قوله وأمره على فعله.

قوله: «واختلف أهل العلم في القراءة في صلاة الكسوف» (حديث ٥٦٠)، اتفق الإمامان السعيدان: أبو حنيفة والشافعي على ترك القراءة بالجهر في الكسوف بقوله عليه السلام: «صلاة النهار عجماء» وترك المقلدون إمامهم، ترك الأحناف أبا حنيفة، والشوافع، لشافعي، وقالوا بالجهر.

قوله: «عن سمرة بن جندب قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف ولا نسمع له صوتاً» (حديث ٥٦٢) هذا ما استدلل به أبو حنيفة والشافعي في عدم الجهر في الكسوف، واستدل المالك، وأحمد، وإسحاق على الجهر في صلاة الكسوف، وقالوا، في جواب حديث سمرة بن جندب: إن عدم سماع سمرة لا يدل على عدم القراءة في الواقع، لاحتمال أنه لم يسمع لبعده، والعجيب أنهم كيف قالوا في الجواب؟ لو كان عدم سماع سمرة بوجه بعده، فينبغي أن لا تسمع عائشة بطريق أولى لبعدها عن سمرة أيضاً، ونقول في الجواب من حديث عائشة: إنها لم تسمع في الحقيقة، بل وقعت في الغرر من ألفاظ النبي عليه السلام، فإنه ﷺ لما قال: الله أكبر أو سبحان الله، وغيره بالجهر، كما ذكرت في باب الكسوف، فسمعت، فظنت أنه يقرأ بالجهر، والدليل عليه أنه ما روي عنها أنها قالت: قدرت قيام النبي ﷺ في صلاة الخسوف قدر قراءة سورة البقرة تخميناً، فهذا دليل قوي على أنها لم تسمع، كيف ولو سمعت فما معنى التخمين، ولقالت صريحاً: إنه عليه السلام قرأ بسورة كذا وكذا.

قوله: «باب ما جاء في صلاة الخوف» (حديث ٥٦٤) ثبت في ترتيب صلاة الخوف ستة عشر صورة غالباً، وأقوى الروايات فيها روايتان: رواية ابن عمر وسهل بن أبي حنيفة، فأخذ أبو حنيفة برواية ابن عمر، وأخذ الشافعي برواية ابن أبي حنيفة، ولكل وجهة هو موليها، ورجح سيد الفقهاء أبو حنيفة رواية ابن عمر، لما أنها موافقة للنص القرآني، ولما في اختياره اجتناب عن مفسد في رواية ابن أبي حنيفة، منها: الكيفية التي في رواية ابن أبي حنيفة لا يتأتى إلا إذا كان العدو جانب الكعبة، ومنها: أنه على حسب روايته يلزم خلاف وضع الإمام، يعني اتباع الإمام للمأموم، بأن يقعد الإمام نظراً إلى تمام هذه الطائفة صلاتها، ومجيء الطائفة وصلاتها ومجيء الطائفة الأخرى، ومنها: فراغ المأموم قبل إمامه، وهو منهي عنه لقوله ﷺ: «لا تسبقوني في الركوع والسجود».

قوله: «سمعت وكيعاً يقول: لم يكذب ربعي بن حراش في الإسلام كذبة» (حديث ٥٧١) ونقل في فضائله أنه رحمه الله تعالى كان دائم الصحة، عديم الضحك، متباكياً، متحسراً ومتبذلاً، وسئل عنه وجه عدم الضحك، فقال: كيف يضحك من هو غريق في غمه، فإني لا أعلم مسكني في الجنان أم في النيران، وسأضحك في يوم اليقين أني من أهل الجنان، فأنتهى عمره إلى أن ضحك وقت النزاع.

قوله: «عن أبي هريرة قال: سجدنا معه عليه السلام في «إذا السماء انشقت»، و«اقرأ باسم ربك»» (حديث ٥٧٣) وهذا الحديث حجة على الإمام مالك حيث لم يقل بالسجود في المفصلات، وقال: إن السجود في المفصلات كانت مشروعة في مكة، ثم نسخ بالمدينة، ووجه الحجة أن أبا هريرة متأخر الإسلام، أسلم بالمدينة، وأنه يبين سجوده مع النبي عليه السلام في المفصلات بالمدينة، قوله، فقال: إنما ترك النبي عليه السلام السجود، لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد عليه السلام، هذا التأويل على مذهب الشافعي، لأن عنده يجب لسجود على السامع اتباعاً للقاري، فإذا لم يسجد زيد، لم يسجد عليه السلام أيضاً، وهذا لا يستقيم على مذهب إمامنا، فالتأويل على مذهبه ما ذكره الترمذي بقوله وقالوا: إن سمع الرجل وهو على غير وضوء فإذا توضأ سجد.

قوله: «عن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ المغرب ثم رجع إلى قومه فيؤمهم الخ» (حديث ٥٨٣) الأصل في هذا الباب أنه لا يجوز اقتداء المفترض خلف المتفعل عندنا، وعند الشافعي يجوز، وكذا اقتداء مفترض خلف مفترض آخر، واستدل الشافعي برواية معاذ بن جبل، وحمل المغرب على العشاء، وقالوا: إن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي عليه السلام الفريضة، ثم يأتي ويؤم قومه فرائضهم، وكانت صلاته نفلًا.

قال شيخنا مدظله: لا يصح استدلال الشافعي بحديث معاذ بن جبل، فإن لفظ المغرب يستعمل في معنى العشاء؛ لكنه قليل نادر

حدا، و أما استعمال العشاء في المغرب فكثير ننانع في العلوم، فعلى أي وجه أحد الشافعي، فلا يصح الاستدلال، لأنه لو أحد العشاء فسيم، لكنه لا يصح تخصيصه بأن معاداً كان يصلي مع النبي عليه السلام الفرائض و يؤم القوم النوافل، و التحصيل لا دليل عليه، فإنه يحتمل أنه صلى مع النبي ﷺ النوافل و يصلي مع قومه الفرائض، وهذا الاحتمال مساو لاحتمال الشافعي، وهو مستدل، و يضره الاحتمال لقول أهل الأصول إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، فلا يتم استدلاله حتى ينفي احتمالها فحس لا يؤول في المغرب، بل ببقية على حاله، و إن لم يحمل الشافعي على العشاء، بل على المغرب، فلا يصح أيضاً، لأنه إما أن المعاذ يصلي مع النبي عليه السلام فريضة المغرب، و يؤم قومه الفريضة، وهذا لا يجوز عند الشافعي، لأن تعدد ركعات لنفل ثلاث لا يجوز عنده، ولو صلى المعاذ مع النبي عليه السلام النوافل، فلا يجوز عنده أيضاً النوافل ثلاث ركعات، فالاحتمال أن الشافعي يضره كل حال، أعم من أن يقول: إن هذه لقصة في العشاء أو المغرب، فلو حمل في العشاء فيضره احتمال الجانب المخالف، و إن حمل على المغرب فيضره النوافل ثلاث ركعات، مع احتمال الجانب الآخر، و أما أبو حنيفة فلا يضره شيء، لأنه يقول: إن هذه قصة من قبل نسخ تعدد الفريضة في وقت واحد، و أما بعد النسخ فلا يجوز و لا يصح اقتداء المفترض خلف المتنفل أو مفترض آخر، لأن صلاة الإمام و المقتدي واحدة و لاتحاد ينافي لاختلاف، و الاتحاد و إن لم يعلم من الأحاديث صراحة لكنها علم بإشارات، و دلالات.

منها: فساد صلاة المقتدي بفساد صلاة الإمام، و صحتها بصحتها.

ومنها: أن الإمام يجب أن يكون متورعاً، و متديناً، و متقياً، و عالماً، و عابداً، و متبعاً للسنة، و لو لا الاتحاد فما الفائدة في اتقاء الإمام، فعلم أن من الإمام بدعة، و من المأموم استفادة، و منها: قوله عليه لسلام: «الإمام ضامن»، أي صلاة المقتدي في ضمن صلاة الإمام، و منها: سهو الإمام سهو المأموم، و إن لم يسهى المأموم.

ومنها: أن سجدة التلاوة للإمام سجدة للمقتدي، مع أنهم اتفقوا أن سجود التلاوة لا تجب إلا على من تلا أو سمع، و لم يسمع المأموم في الصلاة السرية، ولذا قال الإمام أبو حنيفة بعدم وجوب لفاتحة على المأموم بصلاة إمامه.

فجميع ما ذكرنا يدل على اتحاد صلاة المأموم بصلاة إمامه، فلذا لم يجز اقتداء المفترض خلف المتنفل، أو مفترض آخر، فقصة معاذ بن جبل محمول على لا ابتداء، و لو لم يحمل على الابتداء، و يقال في العشاء، فيجوز إذا كان صلى خلفه عليه السلام النافلة، و لو حمل على المغرب، فلا يصح أيضاً، لكراهة النافلة بالثلاث، و لا يصح استدلال الشافعي به، أعم من أن يكون المغرب، لكراهة النفل عنده بثلاث ركعات، و إن كان عشاء، فلا احتمال الجانب المخالف.

قوله: «باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة» (حديث ٥٨٧) الالتفات على ثلاثة أقسام: بالعين، و بالرأس، و بالصدر. الأول جائز بالاتفاق بلا كراهية، و خلاف أولى، و الثاني جائز في الضرورة، و الثالث لا يجوز بحال، بل يفسد الصلاة.

قوله: «كان يتوضأ بالمكوك» (حديث ٦٠٩) المكوك المد، و مكوكي جمعه خلاف القياس، و المد ربع الصاع، و مقدار المد رطلان، فلما كان المد رطلان، و المد ربع الصاع، علم أن الصاع ثمانية أرطال، و هو الصاع العراقي الذي قال به أبو حنيفة.

قوله: «باب ما جاء إذا أدت الزكاة فقد قضيت ما علي» (حديث ٦١٨) أي من حقوق الله تعالى من هذا الجبس، و أما حقوق العباد، مثل نفقة الأولاد، و الروحة، و الولدين، و القرص و غير ذلك، فباق بعده، أو يقال: أدت ما علي من حق الله المعين، و أما غير لمعين، مثل إطعام البائس، و الفقير، و اليتيم، و ابن السبيل، و أداء حاجة بيت المال إذا كان خالياً، فبق بعده، فلا إشكال عليه.

قوله: «لا أدع منهم شيئاً و لا أجاوزهن، ثم وثب. فقال عليه السلام: إن صدق الأعرابي دخل الجنة» (حديث ٦١٩) يحتمل أن يتعلق «إن صدق الأعرابي دخل الجنة» بقول أعرابي: لا أدع منهم شيئاً، و لا يتعلق بقوله: «و لا أجاوزهن»، لأن الزيادة على لفريضة لا قسحة فيه، و يحتمل أن يتعلق بكلا المعينين، و المعنى: أؤدي كما أمرني عليه السلام، و ليس فيه نفي الريادة، بل مجرد نفي النقص، و يحتمل أن يكون نفي الزيادة و النقصان على سبيل الفرضية، يعني: لا أزيد شيئاً معتقداً لفرصته، و لا أنقص شيئاً معتقداً

عدم فرصته، فلا يفهم نفي زيادة لتطوع، ولا يعد أن يقل: إن لنبي ﷺ بين الفرائض والموافل بحدافيرها إجمالا، فقال الأعربى حيثد ما قل، ولا يخفى ما من البعد

قوله: «قد عفوت عن صدقة الخيل» (حديث ٦٢٠) الخيل ثلاثة أقسام: للخدمة، وللجارة، وقسم ثالث، للخدمة ولا لتجارة، يعي السائمة. فالأول. لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق، والثاني: تجب فيه اتفاقا، والثالث مختلف فيه، فقال أبو حنيفة بالوجوب، وقال الآخرون بعدم الوجوب. هذا خلاصة المذهب، فالمعنى: «عفوت عن صدقة الخيل» أي للاستخدام.

قوله: «من كل أربعين درهما درهم» (حديث ٦٢٠) هذا بيان الحساب لا تحديد النصاب بدليل قوله عليه السلام: «ليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم».

قوله: «إذا زادت على مائة وعشرين، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون» (حديث ٦٢١) وعند أبي حنيفة إذا زادت على مائة وعشرين فيستأنف، بأن في خمسة إبل شاة، وفي عشرة شاتان الخ. وعمل الشافعي بهذا الحديث، والحديث بظاهره يخالف لأبي حنيفة، والجواب عن الحديث أنه: ليس فيه نفي الأقل، بل الحديث ساكت عنه، وثبت برواية عمرو بن حزم في النسائي، فما كان أقل من ذلك، ففي كل خمس ذود شاة، فيعمل بالزيادة، وإذا بلغ النصاب بعد لعمل بالزيادة إلى خمسين فتجب الحقة، وإذا بلغ أربعين، فتجب بنت لبون. فعمل أبو حنيفة بالحديثين، وترك الشافعي حديث الأقل.

قوله: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق» (حديث ٦٢١) الجمع والتفريق عند أبي حنيفة باعتبار الأملاك، وعند الشافعي باعتبار الرعاة، والمنزل، والمرعى. فمثله أنه كان لرجل عشرين شاتان في مرعى، وثلثين في مرعى آخر، فعند أبي حنيفة تجب الزكاة، ولا يلزم تفريق المجتمع في ملك واحد، وعند الشافعي لا تجب، ولا يلزم جمع المتفرق. صورة أخرى مثلا كان لرجل عشرين شاتان، وآخر أيضا عشرين شاتان، فاجتمعا عند راع واحد، فعند أبي حنيفة لا تجب الزكاة، ولا يلزم وجوب زكاة في أقل من نصابها، وعند الشافعي تجب، ولا يلزم التفريق.

قوله: «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية» (حديث ٦٢١) الخليطان الشريكان، بحيث يكون كل واحد منهما شريكا للآخر في كل جزء شائع من المال، مثلا حصل لهما المال بالإرث، والهبة، والشرء وغير ذلك، وهذا التفسير عند أبي حنيفة. وأما عند الشافعي فيصدق الخليطان، وإن لم يكن كل واحد منهما شريكا لصاحبه في كل جزء شائع من المال، مثلا كان لأحد عشرون إبلا، وللآخر عشرون أيضا، فاجتمعا عند راع واحد، فعند الشافعي يصدق أن يقال: إنهما شريكان خليطان، وعند إمامنا أبي حنيفة لا يصدق، لأنه ليس كل أحد شريكا لصاحبه في كل جزء شائع من المال، بل التفسير عنده ما قلنا وقدمنا، فإذا كان لرجل عشرين إبلا، وللآخر أربعين إبلا فاجتمعا عند راع واحد، فإذا جاء لمصدق ففي أخذ الزكاة خلاف بيننا وبين الشافعي، فقال الشافعي: يأخذ من مجموع ستين إبلا زكاة هذا النصاب، يعني حقة، ولا يلاحظ ملك كل واحد، وعندنا ليس له أن يأخذ من المجموع الزكاة، بل يأخذ من كل واحد زكاة حصته، ثم اختلفا في التقسيم والترجع بالسوية، فترتيب التراجع عند الشافعي أنه إذا أخذ المصدق من المجموع حقة، وكانت قيمة لحقة مثلا ستين درهما، فعشرين درهما في حق صاحب عشرين إبلا، لأن لماله بمال صاحبه نسبة الثلث، فكذا في القيمة. وأربعين درهما في حق صاحب أربعين إبلا، لأن لماله بمال صاحبه نسبة الثلثان، فكذا في القيمة، فإن راد درهم على ذمة خليطه فله أن يرجع على صاحبه حتى يستوفي حقه، وأما عندنا في صورة الخليطان عنده، مثلا حصل لهما ستون إبلا بالشراء، والإرث، والهبة، فترتيب التراجع عندنا إذا جاء لمصدق فيأخذ من صاحب عشرين إبلا أربع شياء، ومن الآخر بنت لبون. لا كما قال. إنه يأخذ زكاة مجموع النصاب، ولا يلاحظ لإملاك، فالترتيب أن يقوم أربع شياء، فكانت قيمتها مثلا ثلاثين درهما، فيقسم القيمة على ملاكهما، فيعطى لصاحب أربعين إبلا عشرون درهما، ثم بعد ذلك يقوم بنت لبون، مثلا كانت قيمتها ستين درهما، فيقسم القيمة ثلاثا، فيعطى لصاحب عشرين إبلا عشرون درهما، وبقي عند المالك أربعون درهما، والتقسيم على هذا لترتيب إنما يحتاج إليه، لأنهما شريكان في كل جزء من المال

قوله: «فإن هم أطاعوا لذلك الخ» (حديث ٦٢٥) علم من إشارة الحديث أن الكفار ليسوا بمأورين بالفروقات والعبادات، بل بالإيمان فقط، كما هو مذهبنا.

قوله: «ليس ما في دون خمسة ذود صدقة الخ» (حديث ٦٢٦) لفظ الصدقة مشترك بين العشر والزكاة، فعين الشافعي ليس في ما دون خمسة أوسق صدقة العشر، ووافقه صاحب أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة: لا مجال إلى المعنى الذي ذهب إليه الشافعي لمخافة النص الصريح، يعني «كل ما أخرجت الأرض فيه العشر»، فإنه بعمومه يقتضي ثبوت العشر في الكل، قليل وكثير، وأيضا لمعنى أبي حنيفة قرائن:

منها الجملتان الأوليان من الحديث، يعني «خمس ذود صدقة، وخمس أواق صدقة» فإن المراد فيها الزكاة بالاتفاق، فكذا فيما نحن فيه، فالمعنى على هذا ما ذكره المحشون.

قوله: «من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول» (حديث ٦٣١) المال المستفاد ثلاثة أقسام: قسم يحصل للرجل ابتداء من غير أن يكون عنده مال قبله، وقسم يحصل بعد أن يكون للرجل مال عنده قبل حصوله، فهذا المال لا يخلو إما أن يكون ربح المال المستفاد الحاصل قبله، أو لا يكون ربحا، بل حصل بطريق آخر، مثل الإرث، والهبة، وغيرها. فالقسم الأول يشترط عليه حولان الحول للزكاة اتفاقا، وفي القسم الثاني لم يشترط حولان الحول اتفاقا، والثالث مختلف فيه. فقال إمامنا أبو حنيفة بعدم اشتراط الحولان، وقال الآخرون باشتراطه، والحديث مطلق فلا يتنهض حجة على أبي حنيفة، ولنعلم ما قال شيخنا مدظله في تأييد مذهب الإمام: ينبغي أن يتأمل في حكمة وجوب الشارع الزكاة بشرطين: الأول: النصاب مائتي درهم، والثاني: حولان الحول. أما الأول، فلأن التكليف لا يصح إلا عند وجود القدرة على الامتثال، فلو لم يكن الرجل غنيا، فكيف يحكم عليه بوجوب الزكاة، فلذا أمر الشارع عليه السلام بوجوب الزكاة بعد وجود مائتي درهم، فإنها قدر معتد بها يكفي لقضاء حاجة الإنسان متوسطا، وأما الشرط الثاني، فهو لا يصرف الرجل من مائتي درهم في حاجته الضرورية في مدة الحول، لأنها مدة مديدة، ويختلف فيها الفصول، والأيام، والمواسم، ثم بعد الاتفاق وقضاء حاجة في مدة معتد بها بقي عنده مائتا درهم. فعلم أنها زائدة من حاجاته، فأمر الشارع حينئذ بأنه: إذا قضيت حاجتك واستغنيت، فانفق ما تجب في سبيل الله، كي تصيب جميل الثواب. فأقول: في إثناء الحول لما حصل له مال، وكان عنده مال قبل الحصول على قدر معتد بها، وكان زائدا من حاجاته، فالmaal المستفاد يكون زائدا بطريق الأولى، فلما لم يبق الحاجة إلى حولان الحول، وعلمنا أن المال المستفاد زائد عن حاجته فلم لا نوجب الزكاة، والعجب من الشافعي أنه ضم المال المستفاد في حق النصاب بالمال الأول، وفي حق حولان الحول جعله مستقلا، وأما أبو حنيفة، فضمه إلى المال المستفاد في حق النصاب وحولان الحول.

قوله: «ألا من ولي يتيما له مال فليتجر في ماله، ولا يتركه حتى يأكله الصدقة» (حديث ٦٤١) إلى ظاهر الحديث ذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومالك، وأوجبوا الزكاة في مال اليتامى. وذهب أبو حنيفة، وعبد الله بن المبارك إلى عدم وجوب الزكاة في أموال اليتامى، وأجاب بأن المراد من الصدقة غير الزكاة، يعني نفقته، كما قال عليه السلام: «نفقة المرء على نفسه صدقة» ونفقة الزوجة، وصدقة الفطر، والأضحى والعشر، لكلهم قال ﷺ: إنها صدقة: وإلا ليعارضه النص الصريح: يعني «رفع القلم عن ثلاثة» الخ. أو يقال: إن الحديث ضعيف، ولم يعمل به الشافعي في كثير من المواضع، أو يقال: إن المراد باليتيم البالغ، وتسميته يتيما باعتبار ما كان، فإن اليتيم يبقى في ولاية الولي عند أبي حنيفة إلى خمس وعشرين سنة، ولعل منشأ الخلاف في وجوب الزكاة وعدم وجوبه في أموال اليتامى مبني على خلاف آخر بين إمامنا أبي حنيفة والشافعي، فرأى أبو حنيفة أنها من العبادات المحضة. واليتيم برئ من العبادات المحضة لصغره، ورأى الشافعي من المؤنات المسلمة، فقال الوجوب.

قوله: «وفي الركاز الخمس الخ» (حديث ٦٤٢) عند الشافعي الركاز غير المعدن يعني دفيئة الجاهلية، ففيه الخمس عنده، وأما

في المعدن فجاء من أربعين جزءاً وعند إمامنا أبي حنيفة المعدن داخل في الركاز، فهي كل واحد منهما الخمس، والاختلاف بينهما دائر على اللغة، واللغة و السياق يؤيد أبا حنيفة، لأن صاحب قاموس من متعصبي لشوفع، وقال في كتابه: الركاز المعدن. وقال صاحب منتهى الأرب في مصنفة: الركاز كالجبال ماليكه حق تعالى در كانها بيد ساخته و مال بنهد کرده اهل جاهليت در زمين. انتهى. وأما السياق، فهو لما قال عليه السلام: «المعدن جبار» فنشأ منه الوهم أنه جبار في حق الخمس أيضاً، فدفعه رحمته بقوله: «وفي الركاز الخمس»، وسم أن النبي ﷺ كان أفصح العرب وبلعه، فلا بد أن يكون بين كلماته تناسبا، وبهذه حصل وتم، والله أعلم بالصواب.

قوله: «إن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم وثمارهم» (حديث ٦٤٤) الخرص في الزراعات كما هو مروج في زماننا، يعني «كن كرنا» لا يجوز، لأن مال الزرع مشترك بمال المالك، وتقسيم الأموال المشتركة عند إمامنا أبي حنيفة معاوضة، وعقد المعاوضة في الأموال المتحدة للأجناس لا يجوز بطريق الخرص، لشبه الربوا، وأما الخرص في البساتين، والثمار الغير المشتركة فيجوز، فإن بيت المال ليس بشريك لصاحب الثمار، حتى يتحقق العقد والمعاوضة، فإن زاد من صاحب الثمار إلى بيت المال شيء فهي صدقة.

قوله: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك» (حديث ٦٥٥) أي في الحال، وأما بعد قدرة المشتري على أداء الثمن فيجب عليه الأداء للغريم. وعلم من الحديث مسئلتان: جواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح، وجوب الثمن على ذمة المشتري إن هلك المبيع في يده، لأنه ﷺ أمر الناس بالتصدق على المشتري، ثم بأداء الثمن إلى البائع.

قوله: «عن صفوان قال: أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وأنه لأبفض الخلق إلي» (حديث ٦٦٦) إعطاء المؤلفة القلوب ليس بجائز عند الجمهور، لأنه كان قبل غلبة الإسلام، وإذا رفع العلة رفع الحكم عليه، فإن الله غلب الإسلام، وأما الشافعي فيجوز. قوله: «فأراد أن يشتريها، فقال عليه السلام: لا تعد في صدقتك» (حديث ٦٦٨) هذا محمول على الأولوية والاستحباب، لئلا يلام عوده في بعض صدقته، لأن الظاهر أن البائع يبيع من المتصدق بأدنى من ثمن المبيع، فيكون الرجوع صورة بما لم يأخذ البائع ثمنه كما حقه.

قوله: «إن أمي توفيت، هل تنفعها إن تصدقت عنها الخ» (حديث ٦٦٩) لا خلاف في وصول ثواب العبادات المالية إلى الميت من أهل السنة والجماعة، وأما العبادات البدنية ففي إيصال ثوابها خلاف بين أهل السنة، فقال أبو حنيفة بالإيصال، وقال الآخرون بعدم الإيصال، وأما المعتزلة فأنكروا إيصال ثواب العبادات مطلقاً، لقوله تعالى: ليس للإنسان إلا ما سعى، وأجوبتها المذكورة في شرح ملا علي القاري على مشكاة المصابيح.

قوله: «فقدم معاوية حتى تكلم فكان فيما تكلم الخ» (حديث ٦٧٣) اعتبر أبو حنيفة في أداء صدقة الفطر نصف صاع من بر، وقال الشافعي بالصاع كما في بقية الأطعمة، وما استدلل به أبو حنيفة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث مرفوع، وأقوال الخلفاء الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعلي، رضي الله عنهم، واستدل الشافعي بحديث أبي سعيد الخدري عن مذهبهم وأيده به.

وقال شيخنا مدظله: لا يصح استدلال الشافعي بهذا الحديث أصلاً، فإن لفظ الطعام مشترك بين الأطعمة، فكيف يصح الحطة بخصوصيته، والمتبادر عما في زمن النبي عليه السلام يقتضي أن يراد به غير الحطة، لأن الحطة كانت قليلة في زمن النبي ﷺ، والذرة كانت كثيرة، فالمتبادر يقتضي أن يراد به الذرة، فإذا الشافعي الحطة من اللفظ المشترك، مع رجحان خلافها، لا سبيل إليه، وأما خلاف أبي سعيد عن حكم المعاوية، فلا نسلم كما سنبيح إن شاء الله، ولو سلم أن أبا سعيد اختلف معاوية، فإن نختار فتوى معاوية في مقابلة أبي سعيد الخدري، لأن معاوية فقيه مجتهد، لأن النبي ﷺ قال في حقه: «إنه فقيه»، وعمل على فتواه جميع الصحابة، ولتابعين الذين كانوا حضوراً في مجلس تخطيب معاوية، كما قال الترمذي في كتابه، فأخذ الناس بذلك، ولم ينكر أحد من الصحابة، والتابعين على معاوية، وأخذوا قوله بلا إنكار ودليل، فإنكار أبي سعيد في مقابلة جم غفير من الصحابة، والتابعين، و

الخلفاء الراشدين لا يسمع، وأيضا لا نقول: إن أبو سعيد خالف معاوية، فإنه ليس في الحديث ما يشعر على إنكار أبي سعيد لمعاوية، بل في الحديث بيان فعل أبي سعيد أنه كان يخرج صاعا، وفعله لا يدل على خلاف فتوى معاوية، لأنه يجوز أن يعمل أبو سعيد على لعزيمة، وإن كان الواجب نصف صاع، كما يدل عليه قوله، وقد وسع الله على الناس فتم تضيقوا، يعني بصاب نصف الصاع من الر كان بوجه عدم وجود الحنطة، وأما اليوم فقد وسع الله على عباده، فلا حرج في أداء صاع تام تطوعا، ومثله لا يكره أبو حنيفة أيضا، لأن التطوع ليس له حد والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله: «صفت الشياطين و مردة الجن الخ» (حديث ٦٨٢) استشكل بصدور الذنوب عن العباد في رمضان مع أن الشياطين قد صفت، وأجب صاحب الخازن بأن: المحرك للعباد على الذنوب شيان: الشيطان، والنفس ففي رمضان وإن صفت الشياطين، لكن النفس مرسنة على حالها، محركة على لمعاصي، أو يقال: إن المردودين كبائر الشياطين رؤساؤهم، كما يشعر عنه لفظ الحديث، يعني مردة الجن، وأما الصغار فمرسون بحركون العباد على الذنوب، أو يقال: إن الشياطين ليسوا علة تامة لتحريك العباد على الذنوب، حتى يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول، أو يقال: إن الشياطين وإن صفت، لكن أثر صحبتهم باق بعد في قلوب العباد لاختلاطها بهم مدة طويلة، فلذا يصدر الذنوب، كما أن الحديد يبقى حارا بعد إخرجه عن النار.

قوله: «غلقت أبواب النيران و فتحت أبواب الجنان» (حديث ٦٨٢) استشكل بكفر مات في رمضان، فيقال: إنه بشارة لمسلم عاص فقط، وأما الكافر فموضعه جهنم، هم فيها خلدون بلا تأمل. وقال البعض: إن الكفار لا يدخلون مدة رمضان في النار، أو يقال: إن مقتضى شرافة رمضان أن يدخل الجنة بشرط أن لا يكون مانعا.

قوله: «باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم» (حديث ٦٩٣) نقل في مذهب إمامنا أبي حنيفة ثلاث روايات: الأول: عدم اعتبار رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر، والثاني: اعتبارها منظورا، والثالث: الاعتبار في مقام الاحتياط مثل هلال رمضان، وعدم الاعتبار في مقام عدم الضرورة والاحتياط، مثل الإفطار من رمضان، لكن أشهر الروايات هي الأوسط، وعليها مجرى المذهب، وعند الشافعي لا يعتبر رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر ما لم يروا، إلا أهل بلد قريب، يلزمهم رؤية أهل بلد آخر قريب لهم، وأما البعيد، فلا. والحديث يوافق الشافعي ظاهرا، ويخالف إمامنا أبو حنيفة ظاهرا، والجواب: وجه عدم اعتبار ابن عباس خبر كريب، هو أن كريبا لم يكن رأى الهلال بنفسه، بل أخبر عن رؤية معاوية والناس في الشام، والدليل عليه أن ابن عباس لما سأل أبا كريب: وأنت رأيته؟ فلم يقل في جوابه: إنني رأيته، بل قال: رأيته معاوية ومعاوية، فصامت الخ، فقال له ابن عباس: إنك إذا لم تراه وأخبرت فقط، فخبرك ليس بحجة علينا، هكذا أمرنا عليه السلام. أو يقال: إن ابن عباس وهم من قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» أن الخطاب فيه لكل واحد، أو يقال: إن النزاع وإن كان في الحال في رمضان في بادي الرأي، لكن في المآل يرجع إلى هلال شوال، لأنه لما مضت أيام رمضان فلا يمكن أن ينزع فيه، وهلال شوال لا يثبت بشهادة رجل، هكذا أمرنا عليه السلام. والجواب الأول مخدوش، لأنه ورد في رواية المسلم، قال له ابن عباس: أنت رأيته، فقلت: نعم، وراه الناس فصاموا وصم معاوية وعن الصحبة.

قوله: «باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم» (حديث ٧٠٧) الظاهر أنه لا مناسبة بين ترجمة الباب والحديث، فالأولى أن يقال: الغيبة على القول الزور.

قوله: «رخص في الإفطار عند لقاء العدو» (حديث ٧١٤) عند إمامنا أبي حنيفة لقاء العدو ليس بموجب للإفطار، بل الموجب الحرج، فإن لقي العدو في الحضر ولم يكن بقاء مشقة فلا إجازة للإفطار، وإن وقع في التكليف لمقائعه رخصة في الإفطار.

قوله: «قال بعض أهل العلم: الحامل، والمرضع تفطران، وتطعمان» (حديث ٧١٥) وقال إمامنا أبو حنيفة: تفطران وتطعمان، ولا تطعمان لما ثبت نص القرآن.

قوله: «قال فحق الله أحق» (حديث ٧١٦) أي بالقضاء. لا حجة في الحديث على حواص الصوم عن الموتى، لأن في الحديث

أمر بالقضاء، وهو أعم من أن يكون بالصوم عنه أو بالفدية.

قوله: «وقال مالك و سفيان الثوري و الشافعي: لا يصوم أحد عن أحد» (حديث ٧١٨) وبه يقول الجماهير من العلماء، و أبو حنيفة، قالوا: إن العادات البدنية لا تجوز فيها البيابة، وقد ورد الأحاديث و لآثار فيما دهبوا إليه.

قوله: «من استقاء عمدا فليقض» (حديث ٧٢٠) وبه يقول أبو حنيفة، و الفرق بين ما قاء و استقاء أن في الأول يجرح ما يخرج دفعة ولا يعود شيء منه إلى البطن، و في الثاني يخرج ما يخرج و يعود إلى البطن بعد ما خرج.

قوله: «و اختار الشافعي» (حديث ٧٢٤) لمن كان على مثل هذه الحال اتفقوا على أن الأهل لا يكون أهلا و محلا للكفارة، فتأويل الأحاديث كما قال الشافعي من أن الكفارة عليه دين، أو يحتمل الخصوصية بذلك الرجل.

قوله: «المكثل» (حديث ٧٢٤) قيل: ما يسع فيه خمسة عشر صاعا. ورد في بعض الروايات ما أعطاه النبي ﷺ كان ثلاثون صاعا، و ورد ستون صاعا أيضا، فحينئذ لا اشكال.

قوله: «باب ما جاء في السواك للصائم» (حديث ٧٢٥) قال بعض العلماء: لا يتسوك الصائم آخر النهار، منهم: أحمد، و إسحق، و الشافعي، لقوله ﷺ: «لخلف فم الصائم أحب إلى الله من المسك» و في السواك إزالة الأثر المحبوب إلى الله تعالى و قل أبو حنيفة بعدم الكراهة، و ما استدلل به حديث الباب، و هو حجة على الأولين، و نقول: إن بقاء الخلف حجة و فضيلة لا ينافي الحكم الشرعي بالسواك على أن في السواك آخر النهار فضيلة، يعنى تحرز عن شائبة الرياء على أن عدم مشروعية السواك آخر النهار يظهر صومه، و علم إشارة من قول النبي ﷺ المذكور في حديث الباب بمشروعية السواك، فأين يقال: هذا ذاك. نقل الإمام الترمذي مذهب الشافعي بعدم كراهة السواك في آخر النهار، مع أن كتب فقهاء الحنفية مصرحة بعدم جواز السواك آخر النهار عند الشافعي، و لعله رواية آخر عنه.

قوله: «قال: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (حديث ٧٣٠) هذا الحديث اختص منه صوم رمضان أداء، و لنذر المعين، و النفل عند أبي حنيفة، أما اختصاص النوافل، فيجيب إن شاء الله تعالى، و أما اختصاص رمضان، فلا أنه جاء أعرابي في زمن النبي ﷺ، و شهد برؤية الهلال، فقال ﷺ: «ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، و من لم يأكل فليصم»، و أيضا لما قال أصحاب الأصول في الفرق بين المعيار و الظرف، و للحديث جواب و معنى آخر خارج عما نحن فيه، مذكور في الهداية.

قوله: «أمن قضاء كنت تقضية، قالت: لا، قال: فلا يضرك» (حديث ٧٣١) الحديث ساكت عن تكلم و جواب لقضاء و عدمه؛ بل فيه إجازة الإفطار، و هي ليس محل النزاع بين الإمامين، فالاحتجاج بالحديث على عدم وجوب القضاء، كما فعل الترمذي، خارج عن الإنصاف، بل علم الحكم بالقضاء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، من قول النبي ﷺ: «أقضيا يوما آخر مكانه» فإن إطلاق الأمر للوجوب مع تقوية بقوله تعالى ﴿لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾.

قوله: «ولا يصوم أحد يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو بعده» (حديث ٧٤٣) قيل في وجه كراهية صوم يوم الجمعة لوجوبه النقصان في الاهتمام بالجمعة، و هذا ليس بسديد، لأنه موجود فيما إذا صام بيوم قبله و بعده، فالأولى أن يقال: إن التسارع لم يحصص الجمعة من بين الأيام للصوم، فليس لنا أن نخصصه بفضيلة، فإن هذا هي البدعة، و رجح النووي التأويل الأول، و أجاب عن الاعتراض بأن لله يقويه بركة الصوم في هذه الأيام على اهتمام الجمعة، فإذا احتمل الجمعة، و هذا معنى قول ابن عمر: لا أصوم، و لا أمر، و لا أنهى.

قوله: «باب في كراهية صوم عرفة بعرفة» (حديث ٧٥٠) علم من جميع الأحاديث أن الصوم في عرفة ليس فيه قباحة صلبية، بل القباحة عارضية، يعني الصعف بسبب الصوم عن الاجتهاد في الدعاء، فلو كان رحل قوي لم يضعف عن الاجتهاد في أداء النسك و الدعاء، فلا بأس أن يصوم. و قال شيخنا مدظله في وجه كراهية الصوم بعرفة: إن في الصوم استغناء، لأنه شبه بأفعال الله تعالى، و

في أركان الحج ذلة معلومة بالمشاهدة من عريان الرأس، و الرحلين، و السعي وغيرها، فلا يحتمعان.

قوله: «عن عائشة قالت: كان عاشوراء يوم تصومه القريش في الجاهلية» (حديث ٧٥٣) الخلاف بين أبي حنيفة و الشافعي في أن أبا حنيفة يقول إن صوم عاشوراء كان فرصاً، ثم نسخ برمضان، وعند الشافعي كان مسنوناً لا فرضاً، فالحديث حجة على الشافعي.

قوله: «باب في عاشوراء أي يوم هو؟» (حديث ٧٥٤) الجمهور على أنه يوم عاشوراء من المحرم لقول ابن عباس مرفوعاً، قال: أمر عليه السلام بصوم عاشوراء يوم العاشوراء، و ما قال ابن عباس: أصبح من يوم التاسع صائماً، فلا بخالعه، لأنه يبين كيفية ترتيب الصوم، بأن يصوم من التاسع، و إن كان عاشوراء هو العاشر، تحرزا عن تشبه اليهود.

قوله: «الرشك هو القسام» (حديث ٧٦٣) اختلف العلماء في سبب لقيه بالرشك، فقيل: معناه بالفارسية: القاسم، و قيل: الغيور، و قيل: كثير اللحية، و قيل: الرشك بالفارسية اسم العقرب، لأن العقرب دخلت في لحيته و مات، فمكث فيها ثلاثة أيام ثم علم، لأن اللحية كانت طويلة عظيمة.

قوله: «الصوم لي و أنا أجزي به» (حديث ٧٦٤) اختلف العلماء في بيان معنى الحديث، فإنه يخالف الظاهر، لأن جميع العبادات لله تعالى، و الله تعالى يجزي جزاء جميع العبادات، فقيل في بيان معنى الجملة الأولى: إن في جميع العبادات حظ النفس، مثلاً في قراءة القرآن تنشيط السمع إن كان القاري متلحناً، و في أداء الزكاة إشارة إلى الجود، و كذا في الحج، و أما في الصوم، فليس فيه حظ النفس بل ذلتها، حيث أمسكها عن لذات الأكل، و الشرب، و الجماع. فمعنى الحديث: الصوم لي، لأن فيه ليس حظ النفس بخلاف بقية العبادات، لأن فيها نوع حظ للعابد، أو يقال: إن الكفار كانوا يعبدون الأصنام في زمن الجاهلية، مثلاً كانوا يسجدون، و يذبحون، و يتطوفون، و يتصدقون لطواغيتهم، و أما الصوم فلا يصوم أحد للأصنام، و هذا معنى الصوم خاصة لي، يعني أنها عبادة لا يعبد بها غيره تعالى من الأصنام، بل هي خاصة لله تعالى، أو يقال: إن في بقية العبادات احتمال الرياء مثل الصلاة و الزكاة، و أما الصوم فهو أمر عديمي ليس فيه شائبة الرياء ما لم يقل بلسانه: إني صائم. فمعنى الحديث: الصوم لي، يعني ليس فيه شائبة الرياء بخلاف غيرها من العبادات، أو يقال: في الصوم تشبه بالباري تعالى، فإن الصوم عبارة عن إمساك الأشياء الثلاثة، و الله تعالى منزه أيضاً من هذه الأشياء الثلاثة، فكان العبد في الصوم يشبه بصفة الباري تعالى، و هذا معنى قوله: الصوم لي، يعني أن عبدي امتثل لأمري، و ترك شهوات نفسه، و تشبه بي في صفاتي، أو يقال: أنا المنفرد بعزم ثواب الصوم لا غيري، بخلاف غيره من العبادات، فإن الله تعالى أظهر مقدار ثوابه على من شاء، و قيل: الإضافة إلى الله تعالى للتشريف كما في ناقة الله، مع أن العالم كله لله تعالى.

و أما الجملة الثانية: «أنا أجزي به» روي على وجهين: مبني للفاعل و المفعول، فعلى الأول، أنا أجزي جزاء الصوم بلا واسطة الملائكة، بخلاف بقية العبادات، فإن الملائكة يعطون جزاءها بحكمه تعالى، و بقانونه المتعين، و في إعطاء الثواب بلا واسطة الملائكة فضيلة ليست في واسطة الملائكة، و إن كان ما أعطى الله قليلاً بالنسبة إلى ما أعطاه بالواسطة، لأن إنعام السلطان على رجل بيده فخر و فضيلة ليس فيما أمره غيره فيعطيه، كما روي أن الشاه جهان سلطان الدهلي أعطى لوزيره الممثل بأمره إنعاماً بيده شيئاً قليلاً، يعني (بنج دانه الإنجي فقط)، فأظهر الوزير عيه فخره و مرتته، و تصدق بألاف درهم على أن السلطان أكرمني بيده، و أيضاً لو كانت الملائكة يعطون الثواب، لكن يعطون ما أمروا به، و لا يقدر أن يعطوا حنة رائدة على ما أمروا به، و أما لو كان الله معطياً، ففيه فضل ليس في غيره، فإن العبد حريص سائل و الله مجيب، معطي غير مانع، قادر، جواد، لا انتهاء لخراش مغفرته و فضله، فيستل مراراً، و يعطي الله مرة بعد أخرى إلى أن ينتهي العبد أعلى عليين، و هذا كما قال الداعي:

ما نيم پر گناه تو در یائی رحمتی حائیکه فضل تست چه باشد گناه ما

و أما على البناء المجهول، فمعناه جزاء الصوم أنا نفسي لا غيري، بخلاف غيره من العبادات، فإن جزاءه الثواب لا ذات الله تبارك

و تعالى سبحانه.

قوله: «للسائم فرحتان فرحة حين يفطر، و فرحة حين ما يلقي ربه» (حديث ٧٦٦)، لفرحة عند الإفطار، لأنه أدى كما أمر به عبي الكمال من غير نقصان، فإنه إذا أمر أحد بأمر فالمأمور لا يطمئن قلبه ما لم يتم، لأنه و الله أعلم أ يتم لمأمور به على ما أمر، أو يعرضه آفة في إثناء الامتثال، و يرضى أم لا؟ فإذا أتم كما أمر به تطمئن قلبه، و يفرح شكرا على الامتثال، أو يفرح لأنه يأكل بعد الإفطار ما تشتهي إليه نفسه.

قوله: «لا صام و لا أفطر» (حديث ٧٦٧) يحتمل الإشاء و الإخبار. على الإخبار معناه: ليس بمفطر، لأنه صائم ظاهرا و ليس بصائم أيضا، لأن صيامه مخالف للسنة، أو لأنه لا يحصل الغرض الذي صار الصوم مشروعا لأجله، يعنى تكليف النفس، و سدها عما تشتهي من الأكل، و الشرب، و الجماع، لأن التكليف إنما يحصل إذا كان مخالفا لعادته، و أما في الصوم الدهري فتصير عاداتها الكف عن الأشياء، بل تكلف بالأكل و الشرب، فإنا شاهدنا من كان صائم الدهر إذا أكل يوما أخره فأين تكليف النفس فيه، بل التكليف أن تكون عاداتها الاشتها، و أن تمنعها و تسدها عما تشتهي إليه. اختلف العلماء في كراهية صوم الدهر؛ فقل بعضهم، و منهم الشافعي: إن العلة أنه يلزم صوم أيام منهي عنها، و أما بدون صوم أيام منهي عنها فليس بمكروه، و عند إمامنا أبي حنيفة بعد إخراج الأيدم المنهي عنها مكروه أيضا، و يصدق عليه صوم الدهر، لأن العلة ليست لزوم صوم أيام منهي عنها، لأنها خارجة من أول الأمر بالنصر الصريح، لأن صوم الدهر مكروه، و صوم العيدين حرام، فلا يدخل فيه من أول الأمر، فيكون المراد بصوم الدهر: ما سوى خمسة أيام، و كراهيته لعله الشافعي تقتضي دخولها من أول الأمر، فنقول: بل كراهيته لحديث «إن لنفسك عليك حقا، و لعينك عليك حقا و لزوجك عليك حقا». الحديث، فافهم.

قوله: «إن ربي يطعمني و يسقيني» (حديث ٧٧٨) يحتمل المجاز، يعنى أن الله يعينني و يقويني على الوصال، و أنتم لستم مثلي، فهذا من خصوصياته ﷺ، و يحتمل الحقيقة، يعنى أن الله تعالى يطعمني و يسقيني من نعمائه، فأكل من رزقه تعالى، و لا أوصل و أنتم عنه غافلون، فعلى هذا لا يجوز الوصل، لاله ﷺ، و لا لنا. و على كل تقدير علم كراهية الوصال.

و صوم الوصال له صور: الأول: أن لا يأكل شيئا في اليوم و الليلة، و يواصل صومه بصومه، و الثاني: أن يأكل شيئا قليلا عند الإفطار بحيث لم يسد الجوع، أو أن يأكل شيئا؛ لكن لا في وقت الإفطار، بل وقت السحور، فالأول مكروه عند الجمهور، و الثاني، و الثالث جائز خصوصا عند إمامنا أبي حنيفة.

قوله: «باب ما جاء في ليلة القدر» (حديث ٧٩٢) وردت الروايات في هذا الباب متعارضة مختلفة، فكل من الإثمة و المتقدمين سلك مسلكه، فمذهب الإمام أبي حنيفة أنها دائرة سائرة في رمضان، بل في جميع السنة، و أشهر الروايات عنه أنها في رمضان خصوصا. فعلى مذهبه لا تعارض بين الروايات، لأنها تقع مرة في ليلة سبع و عشرين، و مرة أحد و عشرين، و مرة خمس و عشرين، و مرة سبع عشرة، كما ورد في رواية في ليلة سنة، و قد تقع تلك الليلة في شهر شعبان.

و أما قول أبي بن كعب مع التحليف على أنها ليلة سبع و عشرين فلا يخالف أبا حنيفة، لأنها كانت في تلك السنة في هذه الليلة، لا أنها متعينة ببيلة سبع و عشرين أبدا، و أما قول أبي بن كعب بأن علامتها: بأن تقطع الشمس غير مضيئة، فليس بحجة، لأن العلامة قد تكون عامة من ذي العلامة، فلا يدل على أنها ليلة القدر، و لو سلم أن أبي بن كعب رأى ليلة القدر بتلك العلامة فلا يضر أبا حنيفة كما تقدم، لكن الاتفاق على أن يطلب في رمضان، بل في العشرة الأخرى، بل في ليلة سبع و عشرين. و قال مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي غفر الله له: إن ليلة القدر التي ذكرت في قوله تعالى ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ فهي في جميع السنة، و ما ليلة لقدر التي هي ليلة البركة فهي في العشرة الأخرى من رمضان كما قالت عائشة: إنه عليه السلام كان يجتهد في العشرة الأخرى ما لم يجتهد في غيرها، مع أنه ﷺ قال: كل ليلة من هذه الليالي يساوي ليلة القدر.

أربع ركعات بدل الطواف مقام جلسة الاستراحة، إحراراً لفضيلة الصلاة في مسجد النبي ﷺ فكانوا يصلون بالإمام عشرين ركعة، و ستة عشر انفراداً في لجلسات. وذكر الشافعي أن يقول في جلسة لاستراحة ثلاث مرات: سبحان ذي الملك و الملكوت، سبحان ذي العزة و العظمة، و القدرة و الكبرياء و الحبروت، سبحان ذي الحي الذي لا ينام و لا يموت، سبوح قدوس ربنا و رب الملائكة و الروح، لا إله إلا الله نستغفر الله، و نسئلك الجنة، و نعوذ بك من النار. و الله أعلم بالصواب، و إليه المرجع و المآب.

قوله: «فلا عليه أن يموت يهودياً» (حديث ٨١٢) وهذا كما قال عليه السلام: «ليس منّا من لم يدع قول الزور و العمل به، فليس لله حاجة بأن يدع طعامه و شرابه» الغرض منه التشديد، يعني لا فرق بينه و بين الكفر، و الاستشهاد بالآية لا يتم إلا إذا قرأت إلى آخرها يعني، و من كفر فإن الله غني عن العلمين، فقيد عدم الحج بالكفر.

قوله: «باب كم حج النبي ﷺ» (حديث ٨١٥) ما حج عليه لسلام قبل الهجرة فغير فرض، بل الفرض ما حج بعد هجرته ﷺ مرة بآخر عمره، بأن حج في ذي الحجة، و ارتحل من دار الفناء إلى دار البقاء في الربيع الأول، إنا الله و إنا إليه راجعون.

قوله: «باب ما جاء كم اعتمر عليه السلام» (حديث ٨١٦) اعتمر عليه السلام في الواقع ثلاث عمرات، عمرة القضاء في ذي القعدة، و عمرة الجمرات، و عمرة مع حجته. و أما عمرة الحديبية، فقد كان عليه السلام شرع في بعض أفعالها، مثل الإحرام و غيره، و لم تتم حتى قضاه في العم القبل، فمن روى ثلاث عمرات، فبحسب الواقع، و من روى أربع عمرات، فبحسب الظاهر، و عد عمرة الحديبية أيضاً، فلا تضاد.

قوله: «باب في الجمع بين الحج و العمرة» (حديث ٨٢١) اعلم أن الحج ثلاث أقسام: إفراد، و تمتع، و قران؛ أما الإفراد: فهو أن يحرم بالحج فقط من المواقيت.

و التمتع: فهو أن يحرم من المواقيت إحرام العمرة، فيؤدي أفعالها، ثم يتحلل إن لم يسق الهدي إلى أن يحرم يوم التروية، و إن ساق بقي محرماً.

و أما القران: فهو أن يحرم من المواقيت لهما، و لا يتحلل إلى أن يفرغ عن أفعالهما.

فاختلف العلماء في الأفضلية؛ فقال إمامنا أبو حنيفة: القران أفضل، ثم التمتع، ثم الإفراد، و قال الشافعي: الأفضل الإفراد، ثم التمتع ثم القران، و قال إمام دار الهجرة مالك: الأفضل التمتع، ثم القران، ثم الإفراد.

و ملاك ذلك كله فعل النبي ﷺ، فما فعله ﷺ فهو حسن، فقال أبو حنيفة: إنه عليه السلام كان قارناً، و دليله ما روي عن أنس قل: سمعته يقول: لبيك بعمرة و حجة، و دليل الشافعي ما قالت عائشة: إنه ﷺ أفرد الحج، و دليل مالك ما روى سعد بن عمر، و ابن عباس، كلهم قالوا: تمتع عليه السلام.

قال شيخنا مدظله: الأولى بالتحقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة، وهو الأظهر بالنظر إلى روايات حتى أن المحققين من الشوافع، و منهم: النووي، و ابن حجر، تركوا مذهب الشافعي، و قالوا: إن رسول الله ﷺ كان مفرداً في بدء الأمر كما قال الشافعي. ثم صار قارناً بأن أدخل العمرة في الحج، فطريق الجمع على مذهبنا بين الروايات المتضادة المتعارضة الواردة في هذا الباب، هو أنه ﷺ كان قارناً من أول الأمر، لا كما قال لشافعي، و للمقارن توسع في أن يقول أية تلبية شاء، إن شاء أن يقول: لبيك بحجة و عمرة، و أن يقول: لبيك بحجة فقط، أو بعمرة فقط.

فمن سمع أنه ﷺ قال: لبيك بحجة فقط، ظن أنه كان مفرداً، و من سمع أنه ﷺ قال: لبيك بعمرة، ظن أنه ﷺ تمتع، و من سمع أنه يقول: لبيك بحجة و عمرة، تيقن أنه ﷺ قارن، فلهذا لا تعارض في الروايات، فأقوى الدلائل على ماذهب إمامنا أبي حنيفة، جمع النبي ﷺ بين تلبية الحج و العمرة، لما أن المفرد لا يجوز له أن يقول: لبيك بهما، بل بالحج فقط، و كذلك للمتمتع، ليس له أن يقول: لبيك بهما، بل بالعمرة فقط.

وأما القارن: فله توسع فيه، إن شاء جمع بينهما، وإن شاء أفرد، فجمعه عليه السلام بين التبيين، لا يستقيم على مذهب الشافعي ومالك أصلاً، وأما على مذهبتنا، فقد قدمنا على أنه ورد في بعض الروايات صريحاً أنه عليه السلام قال: «قارنت بهما»، فبشرط الإنصاف هذا مؤيد لما ذهب إليه إمامنا أبو حنيفة، ومعارض ومخالف لما ذهب إليه الإمام الشافعي، والإمام مالك.

وما رويت من لروايات خلاف مذهب أبي حنيفة من التمتع، فمعناه التمتع الغوي لا الاصطلاحي، ومعنى رواية عائشة: «أنه عليه السلام أفرد الحج» يعني أنه عليه السلام كان قارناً، فأدى أفعال كل واحد من الحج والعمرة على سبيل الأفراد والاستقلال، لا بأنه أدخل أفعال العمرة في أفعال الحج كما قل الشافعي، فهذا التأويل أفاد فائدة أخرى لمذهب إمامنا أبي حنيفة، وكذلك معنى أفراد أبي بكر، وعمر، وعثمان، يعني لم يدخلوا أفعالها في أفعاله، بل أدوا كل واحد على سبيل الاستقلال، ويمكن أن يقال: إنهم حجوا حجاً متعددًا، فأفردوا أيضاً مرة وقارنوا أخرى.

وأما نهى عمر ومعاوية، فإنما يفيد الشافعي إذا حمل على التحريم، ولا يحمل أدنى عاقل عليه، كيف؟ وقد ثبت مشروعية القرآن والتمتع بنص القرآن الشريف، وأجمع المسلمون على حسنهما، بل النهي كان للشفقة على أمة محمد عليه السلام، بأن لا يتكلفوا عليها في سفر واحد إلى بيت الله تعالى، بل عليهم أن يؤدوا الحج والعمرة بسفرين، وأجمعوا فضيلة السفرين مرتين، وهذا كما قال أبي: إن ابن مسعود يعلم يقيناً أن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين، لكن كره أن يخبركم فتكفوا.

قوله: «ولا تلبس القفازين» (حديث ٨٣٣) النهي للاستحباب عند الجمهور، وعند أبي حنيفة أيضاً لبس القفازين جائز للمرأة، لأن النهي عن لبسهما لهما، ما لکنوهما مخيطين أو ستر الأيدي، لا سبيل إلى الأول، لأن لبس المخيط جائز لها، ولا سبيل إلى الثاني، لأن ستر الأيدي جائز عن الرجل أيضاً فضلاً عن المرأة.

قوله: «باب ما جاء في لبس السراويل والخفين» (حديث ٨٣٤) الإجازة في لبس الخفين والسراويل عند إمامنا أبي حنيفة مشروط بأحد الشرطين: قطع الخفين من أسفل من الكعبين، والإتزاز بالسراويل، بأن يشقها ويصنعها رداءً (تهبند) بغير الخياطة، وإن لبسهما على حالهما يلزم عليه الدم لا محالة.

قوله: «وقد أحرم و عليه جبة، فأمره أن ينزعها» (حديث ٨٣٥)، الأمر بالنزع للوجوب، لأن لبس المخيط بعد الإحرام حرام للرجل، ثم في كيفية النزاع اختلاف؛ فقال لبعض: يشقها من الصدر، وينزعها عن الجانبين لا من الرأس، وقال الجمهور: لا بأس بأن ينزعها تعجيلاً من جانب رأسه.

قوله: «باب ما جاء في كراهة تزويج المحرم» (حديث ٨٤٠) اختلف الإمامان إمامنا أبو حنيفة والشافعي في أنه هل ينعقد نكاح المحرم في حالة الإحرام أم لا؟ فقال إمامنا أبو حنيفة بالإنعقاد، واستدل الشافعي بقول أبان بن عثمان في أخيه، لا أراه إلا أعربياً جافياً المحرم، لا ينكح ولا ينكح. قال شيخنا مدظله: لا دليل في قول أبان بن عثمان على ما ذهب إليه الشافعي، لأنه لا تصريح فيه أن نفى السكاح على الاستحباب، أو على الوضوب، فإن كان الأول، فيسلمه أبو حنيفة من أول الأمر، فإن كان الثاني، فلا نسلمه بلا دليل وقرينة، وأما قول الترمذي: منهم عمر بن الخطاب، وأبو عمر، وعلي، فليس دليلاً صريحاً على مذهب الإمام الشافعي أيضاً، لأنهم متفقون للشافعي في الجزء الذي يسلمه أبو حنيفة من أول الأمر، يعني عدم الأولوية، ويوافقون له في جميع مذهبه، فإن من دأب الترمذي، والنووي أنهما يعدان بقليل لاشتراك أسماء الصحابة وكبار التابعين، ويقولان: إنهم موافقون لنا، مع أنه لا يكون الاشتراك إلا في جزء قليل، فظاهر عبارتهم يوهم الاشتراك في الكل، وحديث ابن عباس مخالف لما ذهب إليه الشافعي، فلما تعارض الروايات فلترجع إلى ما مهده أهل الأصول، يعني القياس، فإن القياس يرجح مذهب إمامنا أبي حنيفة، لأن نفس النكاح ليس بمحرم في حالة الإحرام، نعم الوطي حرام، وأبو حنيفة يجمع من أول الأمر، وعلى طرز أهل الحديث فمذهبه قوي أيضاً، لأن رواية ابن عباس أقوى وأصح بالنسبة إلى رواية غيره، وإن كان رواية غيره صحيحة، وأحفظ، وأثبت بالنسبة إلى يزيد بن الأصم، و

ابن عدس فقيه مجتهد لا هو، فلروايته ترجيح على رواية غيره، كما هو مقرر عند أهل الأصول.

وأما قول لترمذي: ويريد بن أصم هو ابن أخت ميمونة فمسلم، لكن ابن عباس أيضا ابن أخت ميمونة، فلو كان الترجيح بهذا فهو موقوف في بن عدس من أول الأمر، مع أن قول ابن عثمان: «لا ينكح، ولا يحطب» مخالف للشافعي أيضا، فما هو تأويله في هذا القول، ولا يصح بدون التأويل عنه، فهو تأويل في لا ينكح ولا يحطب، فلحاصل أنه لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية، والقياس، وقواعد الأصول، فلأقرب إلى التحقيق، والأولى بتدقيق مذهب إمام أبي حنيفة.

قل شيخنا مدطه إنهم اتفقوا على أن نكاح ميمونة، وموتها، وبناء النبي ﷺ من الأمور الثلاث التي وقعت «سرف»، فإن تحقق أن نكاح ميمونة كان في وقت رجوع النبي ﷺ عن مكة إلى مدينة، فقول الشافعي صحيح، ولا سبيل حينئذ إلى مذهب أبي حنيفة، وإن تحقق أنه ﷺ نكح بها وقت رحله إلى مكة لا وقت الرجوع، فحينئذ مذهب أبي حنيفة صحيح، ولا يبقى السبيل إلى مذهب الشافعي، لكنه قد تحقق بالنظر إلى الرواية والدراية: أن النكاح كان وقت ذهابه عليه السلام إلى مكة لا وقت الرجوع، وما الدراية فهي تعجب الأصحاب من أمر غريب، وهو وقوع موتها، ونكاحها، والبناء بها في مكان واحد، وهو «سرف»، والعجب لا يتحقق إلا إذا وقع أمور ثلاثة في أوقات متعددة متجددة لا في وقت واحد، لأنه لا تعجب في أن ينكح، ويبنى، ويموت الرجل في موضع إقامة.

وأما على طرز أن يقال: إن النكاح والبناء وقعا في وقت الرجوع في وقت واحد فلا تعجب، بل التعجب في أنه ﷺ نكحها وقت الذهاب إلى مكة، وبنى بها وقت الرجوع إلى مدينة، وماتت بعد وفاته عليه السلام، بمدة مديدة في موضع نكاحها، وبناءه بها، وأما الرواية فهي: أنه عليه السلام لما أقام بمكة ثلاثة أيام، فقال كافر مكة لأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: قل لصاحبك: أن يذهب ويرجع حسب وعده. فقال علي لرسول الله ﷺ ما قالوا، فقال عليه السلام له: «قل لهم: إني نكحت ميمونة وأريد الوليمة، فإن أقيموني أكلتم من وليمتي»، فقالوا: لا نأكل من وليمتك، ولا حاجة لك في طعامك وشرابك، فاذهب أنت وأصحابك، فإنهم لم يأكلوا من طعام النبي عليه السلام، وهذا من قسمتهم، فهذا بشرط الإنصاف صريح في أن لنكاح وقع وقت ذهابه إلى مكة، وكان عليه السلام محرما، لأن ميقات أهل المدينة ذي الحليفة قريب من المدينة على قدر فرسخين، فهذا ثبت مذهب إمامنا أبي حنيفة، فحينئذ نؤول في رواية أخرى خلاف رواية ابن عباس، منها: «وهو حلال»، معناه: أنه عليه السلام نكح بها وهو في الحل لا في الحرم، ولا شك أن السرف في الحل.

وأما القول بأن ميمونة صاحبة القصة، وهي تقول: وهو حلال، فلا اعتبار لقولها، لأن لها انكشف ما لغيرها انكشف، ومسلم أنها صاحبة القصة، لكن لا يلزم منه أن تكون عالمة بحال النبي عليه السلام، لأنها جاءت في خدمته عليه السلام بعد النكاح وقت البناء، وأما قبل لنكاح فهي وغيرها سواء في العلم وعدم العلم، ولو سلم زيادة علمها بالنسبة إلى غيرها، فيمكن أنها قالت: تزوجني وهو حلال، معناه: بنى بي وهو حلال، كما قالت مرة أخرى: بنى بي وهو حلال، فمعنى الكلامين واحد، لكن لما فهم يزيد بن الأصم معنى الكلامين متعايرا، روى الرواية باللفظين، فوقع الناس في الخط من مقابلة الألفاظ مع أن عرض أم المؤمنين ميمونة كانت من قولها تزوجني وهو حلال، النساء، الوطي لا النكاح، لما أن التزويج بمعنى لوطي شائع وذائع، حتى قالوا: إن استعمال النكاح في الوطي على سبيل الحقيقة، والله اعلم.

قوله: «الم تصيدوه أو لم يصد لكم» (حديث ٨٤٦) أي بإعانتكم وإشارتكم، لقوله عليه السلام: «هل دلتهم؟ هل أعنتهم؟ هل شرتهم؟» قالوا: لا، قال: «إذن فكلوا» فعلى هذا روى النبي ﷺ هدية صعب بن حنيفة، لأنه كان أهدي حمرا وحشيا حيا، ليس للمحرم ذبح الحي، بل يصير واجب الإرسال في يده، وقال الشافعي: معنى قوله عليه السلام: «لم يصد لكم» أي نيتكم اصطادوا، فأفكه للمحرم مكروه تنزيها، وأبو حنيفة يوافق في هذا، القدر، لنلا يحترئ لحلال على الصيد لهدية الغير، فهذا النهي من قبيل الذرائع.

وما الجواب في رواية ابن جثمارة أن كان أهدي للنبي عليه السلام حمرا وحشيا حيا، فلما رده عليه السلام، فيشكل أنه ورد في

بعض الروايات لفظ «لحم»، وفي البعض «عصده»، فقليل في الجواب: إن رواية اللحم والعصده غير محفوظة، بقي شبهة أن أبا قتادة لما خرج مع النبي ﷺ من المدينة فكيف بقي حلالاً؟ فيمكن أنه جاء للضرورة إلى سبيل، لا يحاذي ميقات المدينة، فبقي حلالاً. قوله: «فأهدي له حماراً وحشياً فرده عليه» (حديث ٨٤٩) ذهب البعض إلى أنه لا يجوز أكل لحم الصيد للمحرم أصلاً، وإن لم يصده بأمره، وإعانتة، واستدلوا بهذا الحديث، وأجيب بأنه عليه السلام إنما كان رده لأنه أهدي حياً، أو يقال: إن سلم أنه أهدي لحمة لا الصيد حياً، فيمكن أن يرد عليه السلام لاحتمال أن يكون المحرم أعان الصائد، أو أشار به غيره، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

قوله: «كلوه فإنه من صيد البحر» (حديث ٨٥٠) فيه تفصيل: ذهب البعض إلى أن الجراد من صيد البحر، أكله حلال، وصيده مباح للمحرم، ولا فدية عليه، لأنه من صيد البحر كالحوث، وأما فتوى عمر: ثمرة خير من جرادة، فمترك في مقابلة الحديث، وأما مذهب إمامنا أبي حنيفة، فهو يجوز أكله لا اصطيداه للمحرم. غاية ما في الباب أن ما اصطاده المحرم فهو ميتة، وميتة الجرادة يجوز أكله، وأما الصدقة فتجب بالاصطياد، وفتوى عمر. ولا دليل في الحديث على نفي الصدقة، لأن معنى قول النبي عليه السلام: «إنه من صيد البحر» يعني مشابهة بصيد البحر في أنه يجوز أكله بلا ذبحه، وليس معناه: أنه من صيد البحر خلقه، كيف؟ وهو مخالف لمشاهدتنا، لأنه يولد في البر والجبال، فاعترض على هذا الجواب: أنه لا يلائم ما قلتم في معنى صيد البحر ما ورد في رواية ابن ماجة: أن صحابياً يقول: إني رأيت الحوث انتثر، فخرج الجراد من أنفه، فإنه صريح في أن خلقته من البحر، لا كما قلتم من الشبابة، أجيب بأنه يمكن أن يكون الجراد أن دخل في أنف الحوث من الخارج، فانتثرت الحوث، فخرج الجراد، فزعم الناظر أنه خلق من أنفه، ثم اعترض بأنه لا يلائم ما ورد في رواية ابن ماجة: أن النبي عليه السلام دعا بهلاك الجراد، فقال الصحابة: يا رسول الله! إنه أمة عظيمة من الأمم، وإعدام الأمة برأسها لا يناسب بشأنك، ولا يقتضيه العقل، ولا النقل، فإنه عليه السلام قال: «لولا الكلاب أمة لأمرت بقتل الكلاب» فقال النبي عليه السلام: «إنه من صيد البحر»، فحصل جواب النبي ﷺ: أنه وإن هلك بدعائه ما على الأرض من الجراد، لكن لا يهلك نسله، فإن خلق الجراد من الحوث فيزيد نسله، ولا ينقطع، فقليل في الجواب: إن معنى قوله عليه السلام على سبيل المجاز: إنه من صيد البحر، يعني يكثر وجوده في أطراف العالم حتى الجبال والبحار، فإن هلك طائفة فيحتمل أن تبقى أخرى في أنواع العالم، وهذا كما نقول في عرفنا: إن هذا الشيء كثير من كذا. قال شيخنا مدظله: هذا ما قالوا، ولا يخفى ما فيه من التكليف والتكلف، والبعء، وتحويل النصوص عن ظواهرها، فالأولى عندي أن لا تحول النصوص عن الظاهر، وبين معنى الأحاديث على وجه لا يبقى شائبة البعد، فأقول: قوله ﷺ: «إنه من صيد البحر» على ظاهره، يعني خلقته، لا حاجة إلى التأويل، وأما القول بأنه يخالف المشاهدة، فلا نسلم لأننا نقول: إن خلقته منحصرة في البحر، بل يخلق في البحار، ويعيش بالبر أيضاً، فعلى هذا لا حاجة إلى تأويل معنى رؤية الصحابي، أو تأويل جواب النبي ﷺ، فهو متوسط يخلق في البحار، وفي الجبال، وفي البر أيضاً، فمن حيث أنه من صيد البحر يحل للمحرم أكله بلا ذبح، ومن حيث أنه من خلق البر والجبال فتجب في اصطيداه الفدية، فكذا قال عمر: ثمرة خير من جرادة، فلا نترك فتوى عمر كما ترك البعض، ولا نؤول في النصوص.

قوله: «باب ما جاء في الضبع يصيبه المحرم» (حديث ٨٥١) ههنا مسئلتان: وجوب الفدية على صائد الضبع، وهو مذهب أبي حنيفة، وجواز أكل الضبع كما يوهمه ظاهر الحديث، وإليه ذهب الشافعي، وعند إمامنا أبي حنيفة لا يجوز أكله، والحديث يخالف أبا حنيفة ظاهراً، فدلينا قول النبي ﷺ: نهى عن أكل كل ذي ناب ومخلب من السباع، وهو قاعدة كلية، ويدخل في حزيئاته الضبع، وأيضاً سيجيئ في الترمذي إن شاء الله تعالى في أبواب الأطعمة: أن النبي ﷺ نهى أن أكل الضبع خاصة، وشدد فيه، فلما تعارضت الروايات، وقاعدة الأصول يقتضي ترجيح عدم المبيح على المبيح، ولذا أخذ أبو حنيفة بما ذكرنا، ويحمل حديث الباب على النسخ. قول أهل الأصول: إذا تعارض المحرم والمبيح، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بالتقديم المبيح وبالتحريم المحرم، لما في

التحرز عن تعدد النسخ، ويمكن التطبيق بين الأحاديث بأن يقال: بأن حديث الباب ليس بمصرح لمقصود الشافعي، لما فيه من وجود الاحتمال كما سنبينه إن شاء الله تعالى. وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وهو أن يقال: إن مرجع ضمير قاله، قوله: «الضبع صيد»، لا قوله: «أكلها».

فالحاصل أن النبي ﷺ لم يحكم بحلة الضبع، بل قال: «الضبع صيد» يعني تجب الفدية على صائدها المحرم، لأنه في حكم الصيد، ولما كان الصيد في العرف يتبادر منه الحلال، فاستنبط جابر بن عبد الله من قول النبي ﷺ: «الضبع صيد» أنها حلال أكله، وهذا اجتهاده، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، لأن النبي ﷺ ما قال حلال أكلها.

قوله: «باب ما جاء كيف الطواف» (حديث ٨٥٦) حديث الباب بتمامه مذهب إمامنا أبي حنيفة، فالأولى بركعتي الطواف مقام إبراهيم، ثم مسجد الحرام كلها، ثم الحرم.

قوله: «باب ما جاء في الرمل من حجر إلى حجر» (حديث ٨٥٧) فيه مذهبنا: مذهبنا أن الرمل من الحجر إلى الحجر في أربعة جوانب، ومذهب البعض أن الرمل من حجر الأسود إلى الركن اليماني في ثلاثة جوانب، فحديث الباب حجة لهم عليهم. قوله: «يمشي في المسمى» (حديث ٨٦٤) أي موضع السعي بين الميلين الأخضرين.

قوله: «وأنا شيخ كبير» (حديث ٨٦٤) له معنيان: الأول: أنه لما أنكر المعترض على ابن عمر بأنك تمشي في المسمى مع أن السعي سنة، رأيت النبي ﷺ يسعى، فقال ابن عمر في الجواب: نعم! السعي سنة، ولكني رأيت النبي ﷺ يسعى بين الميلين الأخضرين، ورأيت يمشي أحيانا، بيانا لتعليم الجواز، وللغذر، فلما علم أن السعي يسقط في الضرورة، وإنني شيخ كبير، فلا أطيق السعي وأمشي للغذر، فعلى هذا معنى قول ابن عمر: رأيت النبي ﷺ يمشي بين الميلين الأخضرين ويسعى بينهما. وأما الثاني فهو أن يقال: معناه رأيت النبي ﷺ يمشي ويسعى بين الصفا والمروة، فالسعي بين الميلين الأخضرين، والتمشي خارجا عنهما، فعلم أن كلا من الأمرين جائز بين الصفا والمروة، فإني أختار المشي لمكان ضروره بين جمع الصفا والمروة.

قوله: «باب ما جاء في الطواف راكبا» (حديث ٨٦٥) عند البعض تجب الفدية بالطواف راكبا، وأما عندنا فلا تجب، بل الطواف راكبا يكره، وجه الكراهة أن فيه خوف تلوث المسجد بالنجاسة بأن يبول الدابة، وقيل في وجه الكراهة: إن فيه خوف إيذاء الناس، لأنه مجمع عظيم، وفيه خوف أن تضرب الدابة أحدا، فإن أمن من الوجهين، فلا بأس، والنبي ﷺ كان مأمونا من جهة ناقته من الأمرين، إما بعادتها أو ببيان الوحي، ووجه طوافه ﷺ راكبا قيل في بعض الروايات: علالة طبيعته، وقيل: لأن كل أحد قريب و بعيد كان جاء ليتعلم بأفعاله، ويسهل على الناس سوال السائل والجواب عليه ﷺ وغير ذلك على موضع، هو أعلى من مجمع الناس، ويحتمل أن يكون جميع الأمور ملحوظا له عليه السلام لما لا تعارض في الأسباب.

قوله: «من طاف بالبيت خمسين مرة» (حديث ٨٦٦) المراد بالطواف إما الطواف المصطلح الشرعي الذي هو عبارة عن سبعة أشواط، فخمسين طوافا ثلث مائة وخمسين شوطا، وإن أريد بالطواف الشوط، فخمسين شوطا سبعة طواف، ويبقى حينئذ شوط زائد فعليه أن ينضم إليه ستة أشواط أخرى حتى يتم الطواف.

قوله: «باب ما جاء في الصلاة بعد العصر و بعد الصبح في الطواف لمن يطوف» (حديث ٨٦٨) مذهب أبي حنيفة أنه لا تجوز الصلاة بمكة أيضا في الأوقات المكروهة نظرا إلى حديث النهي، وجوز الشافعي في الأوقات المنهي عنها، لحديث الباب، فإن حمل الأحاديث على التعارض فيرجح وقت التعارض حديث النهي لكثرة الطرق والرواة والصحة، مع ترجيح قاعدة الأصول، وللنهي تقوية بفعل عمر بن الخطاب، وإن لم يحمل على التعارض فيمكن الجمع بوجهين: الأول: كما اختاره الشافعي، يعني يخصص من النهي هذا، والثاني ما اختاره أبو حنيفة، يعني يخصص أحاديث النهي عن هذا الحديث، وتخصيص إمامنا أبي حنيفة أولى وأوفق بالنسبة إلى تخصيص الشافعي، لما قدمنا أن للنهي ترجيحا على المبيح.

و يمكن بل الأولى أن يقال: إنه لا تعارض أولاً بين الأحاديث، فإن عموم إجازة الصلاة في الأوقات المكروهة، لا يستبعد إلا إذا كان المحاطون بقوله صلى أية ساعة شاء للمصلين وليس كذلك، بل المحاطون حدم الكعبة الشريفة، ووجهه أن حدام بيت الله تعالى كانوا يسدون بيت الله تعالى، وكانوا يمشون عقيب حاجتهم، والناس كانوا يتصرفون بمعتهم فرحهم النبي ﷺ بأنه ليس لكم أن يسدوا أبواب بيت الله وتمنعوا الناس عن الطواف والصلاة في المسجد لحرام، بل عليكم أن تفتحوا أبواب الكعبة الشريفة كل ساعة ليل ونهار، وللمصلي وسعة في أن يصلي ببيل أو نهار بعد حراج الأوقات لمكروهة المنهية عنها أولاً، فليس فيه حازة أداء الصلاة كل وقت كما أنه يفهم من قول النبي ﷺ في باب الركاة للمتصدقين: «أرصوا مصدقكم وإن ظلمكم» قالوا: يا رسول الله! وإن ظلموا؟ قال: «وإن ظلمتم» فلا يفهم منه أدنى عاقل أن النبي ﷺ أجاز الظلم وأباحه، لأنه عليه السلام كان قال للمتصدقين: «ولا: المتعدي في الصدقة كما نعه»، وزجرهم ومنعهم عن التعدي، والظلم، ووعظهم، وذكرهم، ثم قال للمتصدقين: «وإن ظلمتم» وكان غرض النبي ﷺ أنهم لا يظلمون عليكم إن شاء الله تعالى، لا في منعهم وزجرهم، بل عليكم أن ترضوهم، فكذا فيما نحن فيه أن النبي ﷺ كان نهى أولاً عن الصلاة في الأوقات المنهي عنها، ثم بعد ذلك أجاز الصلاة في جميع الأوقات سوى التي منع فيها أولاً.

قوله: «باب ما جاء في دخول الكعبة الشريفة» (حديث ٨٧٣) دخولها سنة من غير المؤكدات، وأما الدخول كدخول اليوم فحرام، كما قال فقهاءنا، لأن الله تعالى لعن الراشي والمرشي، والأمر في اليوم على الرشوة.

قوله: «باب ما جاء في الصلاة في الكعبة» (حديث ٨٧٤) جائزة نوافلها وفرائضها إلى أي جدار توجهه، وبلال وابن عباس اختلفا في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، فنحن نرجح قول بلال، لأنه مثبت، ويخبر عن شيء رآه علمه وتيقن بوقوعه، وأما الذهبي فيخبر عن عدم رؤيته فعل النبي ﷺ، وعدم رؤيته ليس دليلاً على عدم الفعل في الوقوع، إلا إذا كان النهي ناشياً عن دليل، وأي دليل هناك لابن عباس، ووجه الخلاف أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة، ودخل معه بلال، وابن عباس، فسد الباب لئلا يزدهم الناس في الدخول، وأظلم النهار، فرأى بلال أن النبي ﷺ جعل العمود بين العمودين، فكبر، فصلى بقربه معه ﷺ، ولم ير ابن عباس فعل النبي ﷺ بعده والظلمة، بل سمع «الله أكبر»، ففي قول ابن عباس أيضاً قرينة لد على أن النبي ﷺ صلى.

قوله: «باب كسر الكعبة» (حديث ٨٧٥) أعلم أن بناء إبراهيم وإسماعيل كان على بابين، فبما بنيت ثانياً بنيت أيضاً على باب واحد، فلما ملك ابن زبير هدمها، وجعل لها بابين لحديث النبي عليه السلام، فلما تسلط عليها حجاج بن يوسف، وجاء زمان إمارته فهدمها، فجعل لها باباً واحداً على ما كان قبل بناء ابن زبير، فلما جاء خلافة هارون الرشيد، استفتى مالك بن أنس لبناء الكعبة حسب بناء إبراهيم وولده إسماعيل، فلم يجوز، لئلا يجتري الناس على هدم لكعبة صونا لحرمتها، أدام الله تعالى بناءها.

قوله: «قال: أحلق ولا حرج» (حديث ٨٨٥) يؤدي في يوم النحر أربعة أفعال: الأول: رمي الجمرات، ثم بعد ذلك الذبح، ثم الحلق، ثم لطواف، والترتيب بينهما واجب عند أبي حنيفة، ويلزم ائتم بالترك، وعند الشافعي سنة، لا يلزم شيء بالترك، وفي قوله ﷺ «لا حرج» لا دليل للشافعي علينا، لأن معنى الحرج: الإثم، قلنا صاحب القاموس، فمعنى: لا إثم عليك، لأنك جاهل، والجهل عذر، يعني في ابتداء الإسلام، فلا بحث في الحديث عن وجوب الصدقة وعدمها، بل الحديث ساكت عنهما، مع أنه روي في رواية ابن عباس بعد تلك الحملة: «إنما الحرج في أذى الناس»، ففي تلك الجملة معنى الحرج عند الشافعي الإثم، فكذا فيما نحن عندها، مع أن ابن عباس روى الحديث أفتى بوجوب الفدية، وفعل لراوي بيان لمرويه، كما هو مقرر في الأصول، ولو سلم عدم وجوب الفدية من قوله ﷺ: «لا حرج» كما فهم الشافعي، ففي رمان النبي ﷺ لا الآن، لأن رمان النبي ﷺ كان رمان ابتداء الإسلام، وكان الجهل معتبراً، وأما في رماننا فلا.

قوله: «باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة» (حديث ٨٨٧) الجمع جمعان: في العرف، بأن يقدم العصر ويجمعها إلى الظهر، وجمع في المزدلفة، بأن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء فيجمعهما، إما متصلاً أو مفصلاً، ففي الجمع الأول

يقيم إقامتين عندنا، وفي الجمع الثاني يكتفي بالإقامة الأولى، ووجه الفرق أن العشاء في وقته فلا يفرد بالإقامة إعلاناً، بخلاف العصر في العرفات لأنه مقدم عن وقته، فيفرد بالإقامة إعلاماً، كذا قال في الهداية. ويشكل أنه روي في رواية أنه ﷺ صلى بالمزدلفة بأذان وإقامتين، فيعارض حديث الباب، فيمكن التطبيق بأن يقال: إن صلتهما متصلين بغير مكث بينهما، فتكفي الإقامة الواحدة، وإن صلتهما بمكث بينهما، يصلي بإقامتين، والله اعلم.

قوله: «فحضر الأضحى، فاشتركتنا في البقرة سبعة، وفي الجزور عشرة» (حديث ٩٠٥) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن حكم الإبل مثل حكم البقرة، فالحواب إما أن يقال بنسخ رواية ابن عباس لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ، ودونه خرط القتاد، فتدبر، أو يقال: إنه متروك بالاجماع أو يقال: إنه ضعيف غريب، كما قال الترمذي. ورواية جابر صحيح، فلا يعارضه، فنعمل عليه، أو يقال: إن ابن عباس لا يبين حكم الذبح، بل يقول: إننا كنا في سفر من الأسفار، فلما نحررت البقرات والجزور، فاشتركتنا في البقرة سبعة سبعة، وفي الجزور عشرة عشرة، للأكل والحصص والتقسيم.

قوله: «باب ماجاء في إشعار البدنة» (حديث ٩٠٦) المشهور من مذهبنا أنه يكره الإشعار، والحديث يخالفه، فأجيب بأنه إنما يكره، لأنه مثله، وقد نهى عنها، وأما إشعار النبي ﷺ فكان قبل النسخ، ولكنه ليس بسديد، لأن إشعاره عليه السلام كان بعد نسخ المثلة، لأنه أشعر في حجة الوداع، ونسخ المثلة كان في غزوة خيبر، فلا يصح دعوى النسخ، وأجاب البعض: بأنه ﷺ وإن أشعر بعد نسخ المثلة لكن للضرورة، وهي أن المشركين كانوا لا يتركون الجزور ما لم يعلموا أنها بدنة، فأشعر النبي ﷺ بهذه الضرورة، وأما اليوم فهو من قبيل رفع الحكم برفع العلة.

وقال الديوبندي مدظله: لم يقل أبو حنيفة بكره الإشعار، ووقع المتأخرون في نقل مذهبه في الغلط، فجميع الاعتراضات على المتأخرين، لا على إمامنا أبي حنيفة، كما نقل مذهبه أنه قال: صلاة الاستسقاء ليست بسنة مع أنه يقول: بسنيتهما فأحسن الأجوبة ما أجاب الطحاوي: أن أبا حنيفة لا يكره الإشعار مثل إشعاره عليه السلام، بل قائل بسنيته، بل قال: يكره إشعار جهال زمانه، بأن يضربوه بقناة، و يقطعون اللحم، فيفضي إلى المثلة، وتهلك البدنة، وأما إشعاره عليه السلام هو خراش في الجلد فقط حتى يخرج الدم لا قطع اللحم.

قوله: «باب ماجاء في طواف الزيارة بالليل» (حديث ٩٢٠) علم من ظاهر الحديث أن النبي ﷺ طاف بالبيت بالليل، ويخالفه ما جاء في رواية أخرى: أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة بعد رمي الجمرة العقبة يوم النحر، بأن طاف، ثم رجع، ثم صلى الظهر بعد الرجوع بمنى، فيمكن التطبيق بأنه عليه السلام طاف طوافين، طواف الفرض، وهو المسمى بالزيارة، والإفاضة نهراً قبل الظهر كما جاء في رواية أخرى، ولم يعلم راوي الحديث، ثم طاف بالبيت ليلاً طواف النافلة، فعلم أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة الآن، فهذا ظنه، وموجه عدم علمه بطواف قبل ذلك أو يقال: إن له معنى آخر، يعني أجاز التأخير إلى الليل لأنه أخر بنفسه، فالإسناد مجازي، والمراد حينئذ إما بعلة يوم الثالث عشرة التي هي آخر أوقات الطواف، وهو بعيد ظاهراً، وإما ليلة يوم الطواف، يعني ليلة يوم الحادي عشرة، وهو قريب، فعلى هذا الشق معنى التأخير إليه يعني إلى الوقت المستحب والأفضل، فالأداء يتمحق إلى ليلة الثالث عشر.

قوله: «باب ما جاء في حج الصبي» (حديث ٩٢٤) وصورته أن يلبسه ثياب الإحرام، أو يكون عرياناً، فإنه صبي، وستر العورة ليس بلام في حقه، أو يلبسه المخيط، ولا يجب الدم عليه بلبس المخيط، والصبي إذا بلغ في حالة الإحرام انقلب إحرامه بالفريضة، فيجزي لعدم لزومه الإحرام الأول، بخلاف الرقيق المحرم إذا أعتق فلا ينقلب إحرامه بإحرام الفريضة ما لم يجد، وللزوم الإحرام الأول، هذا هو الفرق بينهما.

قوله: «باب الحج عن الغير» (حديث ٩٢٨) يجوز عندنا بشرط العجز الدائم إلى أن يدركه الموت، وإلا فينقلب الفرض عليه، وأما حج التطوع فيجوز النيابة فيه بلا شرح مذكور، وإن أوصى الميت بالحج عنه، وترك مالا، فيجب عنه على الموصى له حتماً مقضياً، وأما بغير الوصية فيسقط الفرض إن شاء الله تعالى، كذا قال الإمام محمد.

قوله: «باب ما جاء في العمرة» (حديث ٩٣١) عند الجمهور سنة مؤكدة، وعدا واحدا في رواية، وسنة في أخرى، وعند السوفع فرض.

قوله: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» (حديث ٩٣٢) معناه كما قال الشافعي، ونقله لترمذي، يعني دخل وقته في وقته، لا كما اعتقد أهل إحاطة أن العمرة في أشهر الحرام من أحرر لبحور، ومن حرافاتهم إذا صح الدبر، وعفي الأثر، واسلح صفر، دخلت لعمرة لمن اعتمر واستدل بعض الشوافع على وحدانية السعي والطواف لهما بهذا الحديث، يعني دخل أفعالها في أفعاله، وليس بسديد، والسديد ما قل الشافعي لا كما قال الشوافع.

قوله: «من كسر أو عرج فقد حل» (حديث ٩٤٠) حجة على الشافعي من أبي حنيفة حيث لم يجر الإحصار بالمرص، قوله: «باب ما جاء في الاشتراط في الحج» (حديث ٩٤١) عند إمامنا الشرط وعدمه سواء، وإن حل فعليه الحج والعمرة من قال، وهذا هو مذهب ابن عمر، وابن مسعود وأما عند الشافعي فيعتمر ويخرج بلا وجوب الدم، وأما الجواب في اشتراط الشرط فهو تطيب القلب بأن يحل ووقت الحصار بلا تردد، وأما لو كان لم يشترط من أول الأمر، فيختلج في صدره اختلاجا في التحليل وقت الإحصار، ولا يطيب نفسه بنقص عمله بعد ما شرع فيه.

قوله: «عن جابر قال: إن النبي ﷺ قرن الحج والعمرة، وطاف لهما طوافا واحدا» (حديث ٩٤٧) كما قال أبو حنيفة: إن النبي ﷺ كان قارنا، فيؤيده رواية جابر صريحا بلفظ قرن، ثم اختلف أبو حنيفة والشافعي، فقال: بطواف وسعي واحد، وقال أبو حنيفة: بطوافين وسعيين، ولا يصح أن يحتج الشافعي بحديث جابر لأن مدرا استدلاله بروايته على أن يسلم أولا أن النبي ﷺ كان قارنا، وهو لا يسلم، ودونه خراط القتاد، فكيف يحتج علينا بما أنكره هو، بل يمكن أن يحتج الشافعي برواية ابن عمر، ولكن لا يصح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ومؤيد أبي حنيفة ما جاء في غير رواية لصحاح سعي سعيين، وهو مذهب عبي، وابن مسعود، فمع فقا هتاهم مثبتان لزياده، ولرواية الفقيه وللمثبت ترجيح على غيره، وفيه احتياط ما ليس في مذهب الشافعي، كما صرح به المحققون من الشوافع، وللاحتياط مزية على غيره، كما هو مشرح في عم الأصول. وأيضا القياس بأن كل واحد عبادة مستقلة فلا يتداخل أفعالهما، وأما جواب رواية ابن عمر فهو: أن في سلسلة روايته عبد العزيز الدراوردي وهو ضعيف عند أهل الحديث، ولم يعتبر الشافعي روايته في كثير من المواضع، فكيف يحتج بمتروكاته علينا.

الثاني: أنه غريب، لم يروه غير ابن عمر، كما صرح به الإمام الترمذي في مختصره.

الثالث: أن حكم الطواف الواحد بعد الرجوع من المنى، وهو طواف الزيارة، لأنه قد صح عن جابر أن النبي ﷺ طاف حين قدم مكة أولا.

الرابع: أن المراد من طواف الواحد الطواف للتحليل، وهو يكفي.

الخامس: أن معناه أجزأه طواف واحد واحد، وسعي واحد واحد.

قوله: «باب في مكث المهاجر بمكة» (حديث ٩٤٩) لا ينبغي أن يمكث زائدا على قدر حاجته بعد انقضاء أيام الحج، لئلا يموت حارحا عن المدينة الطيبة، فينقص ثواب هجرته. قال مشايخ الدين: أفضل الأمكنة للحياة مكة المعظمة، وأفضل الأمكنة بعد الوفاة لمدينة الطيبة، فما قام النبي ﷺ بمكة عام الفتح تسعة عشر يوما فللضرورة، وكذا ما مكث أمير المؤمنين عثمان.

قوله: «باب ما جاء المحرم يموت في إحرامه» (حديث ٩٥١) عندنا حكمه كسائر الموتى: من نعطية الرس، والإغسال، والتطبيب نظرا إلى عموم الأحاديث الواردة في أبواب لجائز. فهذا الصحابي مخصوص، وقرائن الحصوص إرجاع صمائر المفرد إليه، يعني أنه يبعث يهل أو يلي. وكذا فعل ابن عمر بمن مات محرما بالحنيفة من الإغسال، والتكفين، وقوله: «لولا ما حرم لتطيبه»، يؤيد أنا حنيفة، فالحاصل أن أنا حنيفة لا يجتهد ولا يدحل الرأي في الأحاديث، بل يعمل بكل في موضعه، فيعمل على الأحاديث العامة الواردة في أبواب الحائز على عمومها، ويحمل قصة ما نحن فيه على موضعه، لا يقيس هذا على غيره، ولا غيره على هذا، وأما

لشافعي فأدخل رأيه في الأحاديث، فخص حكم الأموات المحرمين عن الأحاديث العامة، فهذا تصرف في تلك الأحاديث. ثم تصرف في قصة حزئية مشتبهة بأن أخرى قياسه على هذه القصة، وحمل في جميع المحرمين، فتصرف في الجابيين، وأما إمامنا فلم يخالف الأحاديث، بل خالف قياس الشافعي، وقياس لمحتهد ليس بحجة على مجتهد آخر وصرح المحققون من الشافعية أنه لا يصح قياس الشافعي على قصة شخصية جريته لحكم بقية الأموات المحرمين، ولو يقيسه مثلاً، فعليه أن يقيس على قصة سيد الشهداء أمير المؤمنين حمزة، حال نية الشهداء، مع أنه لم يفسد، وهو أنه لما قتل الحمزة في مسكنه وغرته، فلما رأى النبي ﷺ بعشه لشتت، قال: «لو لا مخافة حزن قلب صغية: أخت عمي حمزة، لتركته للسباع يأكله حتى يخرج في يدهاء المحتر من بطون السباع» فعلم من كلام النبي ﷺ جواز ترك الشهداء بدون التكفين والتدفين، وإن لم يعمل في قصة حمزة لعارض بينه عليه السلام، فعلى الشافعي أن يقيس قصة جميع الشهداء على قصة حمزة ويتركهم بدون التدفين، فما هو جوابه في ترك القياس ههنا، فهو جوابنا في ترك القياس فيما نحن فيه.

قوله: «باب في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً» (حديث ٩٥٤) معنى يرموا يوماً، يعني يجمعوا رمي يومين في يوم، ومعنى يدعو يوماً يعني يدعو في يومه، ويرموا يوماً آخر مع الآخر، لاختلاف بين الإمامين الهمامين؛ أبي حنيفة والشافعي، في نفس الجمع، إنما الخلاف في كيفية الجمع، فعند الشافعي كيفية الجمع بأن يقدم رمي اليوم الثاني عشر، ويجمعه برمي يوم الحادي عشر، ويرميها معاً فيه، ولا يجوز التقديم عندنا، لأن جواز التقديم عن الوقت لا نظير له.

وأما جواز التأخير فله نظير، يعني القضاء، لأن الأداء لا يصح قبل نفس الوجوب، ورمي يوم الثاني عشر لم يجب في الحادي عشر بعد، فكيف يؤديه، فعلى مذهب الشافعي يلزم المحظوران المذكوران، وأما رمي يوم النحر فيرميه مستقلاً عندهما اتفاقاً، وكذا رمي الثاني عشر، يرميه مستقلاً، لا يجمع كل أحد منهما لا إلى هذه ولا إلى ذلك، ورمي يوم الثالث عشر متعلق بمشية الرامي ورضاه لقوله تعالى ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى﴾.

قوله: «أهللت بما أهل به النبي ﷺ» (حديث ٩٥٦) إذا علق الرجل إحرامه بإحرام الغير فلا خلاف بين الإمامين في أنه ينعقد نفس الإحرام، إنما الخلاف في كيفية؛ فقال الشافعي: ينعقد إحرامه مثل إحرام المضاف إليه، وعندنا بعد انعقاد نفس الإحرام يبقى الخيار في الكيفيات، إن شاء أفرد وإن شاء قارن، أو تمتع، واحتج الشافعي بحديث علي أنه كان أهل إذا قدم من الشام بما أهل به النبي ﷺ، فأمره النبي ﷺ بالقران كما هو كان قارناً، وأجيب بأن عدم تحلل على من إحرامه المجمل لأنه كما قال لشافعي؛ بل لأنه كان ساق الهدى معه، والمحرم إذا ساق الهدى معه، فليس له التملك حتى يفرغ من أفعال الحج جميعاً، كيف وقد كان أبو موسى الأشعري أهل بما أهل النبي ﷺ مثل علي فأمره عليه السلام بعد أداء أفعال العمرة بالتحليل، لأنه كان لم يسق الهدى معه، فلو كان الأمر كما قال الشافعي فما جواب تلك القصة.

قوله: «عن علي قال: سألت النبي ﷺ عن يوم الحج الأكبر» (حديث ٩٥٧) لا خلاف في أن العمرة حج أصغر، والحج حج أكبر كما ورد في الحديث، إنما الخلاف في تعيينه؛ فقال البعض: هو يوم الحر لكثرة الأفعال فيه مثل الرمي، والدبح، والحلق، ولطواف. وقال البعض: هو يوم عرفه لكون معظم أركان الحج فيه، وهو: وقوف العرفات.

قوله: «له عيناان يبصر بهما» (حديث ٩٦١) من ههنا علم أن له عيين في الدي والإفكف يعرف من استلمه في الاحرة. قوله: «لقد كنت وما أجد درهما على عهده عليه السلام» (حديث ٩٧٠) له معيين: أحدهما، أنني كنت على عهد النبي ﷺ مفلساً، وكنت ما أجد درهما غير مشتغل بالدنيا وما فيها، راجعاً إلى الله تعالى ورسوله، والآن قد حبست في حرس الدي وفي ناحية بيتي الآن أربعمائة ألف درهم، ففي تعق المال نسيت الدار الاحرة، فهذا لية أخرى سوى البلية الأولى. ولو لا أنني سمعت عن النبي

ﷺ النهي عن تمني الموت لثمنيته تحليصاً لنفسه عن هاتين اللميتين.

والثاني: أني كنت على عهد النبي ﷺ مفلساً محتاجاً إلى الناس في مهمات الأمور، والآن قد وسع الله تعالى من رزقه علي، وأكفاني، واستغناني عن الخلاق، وفي ناحية بيتي آلاف درهم، لكنه مع هذا قد ضاقت معيشتي بسبب المرض ولولا سمعت النبي ﷺ بأنه نهى عن تمني الموت لثمنيت تخليصاً لنفسه من بلاء المرض.

قوله: «الوصية مكتوبة عنده» (حديث ٩٧٤) إن كان الأمر للوجوب والعموم في كل شيء فهو منسوخ، كذا قيل، وإن كان للوجوب لا للعموم؛ بل في بعض المواضع الضرورية مثل الدين وغيره فلا حاجة إلى القول بالنسخ، بل الأمر الآن هكذا، وإن كان الأمر للاستحباب، فعلى هذا التقدير يكون عاماً، فلا نسخ فيه.

قوله: «المؤمن يموت بعرق الجبين» (حديث ٩٨٢) يحتمل الحقيقة فمعناه أن علامة الإيمان أن يكون جبينه معرقاً وقت الموت، ويحتمل المجاز بأن يكون كناية عن الندامة، يعني ينبغي للمؤمن أن يموت حال كونه نادماً على الذنوب، أو يكون كناية عن شدة الغمرات وسكراته، يعني المؤمن يموت شديداً كما مات عليه السلام، أو يكون كناية عن الاجتهاد في العمل، وامثال أوامر الله، والاجتهاد عن النواهي، فمعناه ينبغي للمؤمن أن يجتهد في الأعمال الصالحة حتى يموت على ذلك.

قوله: «باب في كراهية النعي» (حديث ٩٨٤) النعي نعيان: نعي أهل الجاهلية وهو أن يتأدى بصوت أُنْدَى: يا سيده، يا منعمه، واجبله وغيره، فهذا غير جائز وممنوع عنه في الأحاديث، وأما النعي وهو أن يخبر الرجل جيرانه أن فلاناً مات اليوم فليحضرُوا جنازته فلا بأس به.

قوله: «وضغرفنا شعرها ثلثة قرون» (حديث ٩٩٠) ههنا ثلاث مسائل الضفر، ولا يسلمه إمامنا أبو حنيفة، والإيقاع خلفها، ولا يسلمه، والتمشيط فلا يسلمه، فالحديث بثلاثة جعلها يخالف إمامنا، فإنه لا يقول بالضفر، ولا بالإيقاع خلفها، بل على صدر، ولا بالتمشيط، فالجواب أن هذا فعل الصحابييات لا بأمره عليه السلام، وهو ليس بحجة علينا في مقابلة نهى عائشة عن التمشيط، ولما نهت عن التمشيط، فعلم نهى الإيقاع خلف الميت، لأن الإيقاع خلف الميت والضفائر لا يتحقق بدون التمشيط للاختلاط، والتمشيط ممنوع عنها، فكذلك ما لا يتأتى إلا به وظاهر أن نهى عائشة في مثل لا يعقل محمول على السماع.

قوله: «باب ما جاء في الغسل من غسل الميت» (حديث ٩٩٣) إما منسوخ، كذا قال الشراح، أو الأمر للاستحباب، يعني يحتمل أن يكون بدن الميت ملوثاً بالنجاسات وعند غسله يقع رشاس الماء النجس على الغاسل، فالأولى أن يغسل، وبالجملة؛ الأمر إما منسوخ كما في الغسل، أو يقال: إن «من» بمعنى الام، يعني ينبغي أن يتوضأ أولاً، ثم يحمل الميت حتى يكون بعد وضعه قادراً على أداء الصلاة، فربما يشغل بالطهارة وتغوت عنه الصلاة، وإلا فالوضوء بسبب الحمل لم يذهب إليه أحد من العلماء.

قوله: «باب في كم كفن عليه السلام» (حديث ٩٩٦) كفن في ثلاثة أثواب كلها برد، والآن قد اختلف الإمامان الهمامان؛ فقال الشافعي: الأولى بالكفن ثلاثة برد، وقال إمامنا أبو حنيفة: بردين و قميص. واحتج الشافعي به، وهو ليس بحجة علينا لأنه فعل الأصحاب لا أمره عليه السلام وفعله، ونحن نحتج بفعله عليه السلام، فإنه كان أعطى لعبد الله بن رباح قميصه، وكذا قال أبو بكر: كفنوا في قميصي، وقال بعض الأحناف في ثلاثة أثواب: ليس فيها قميص، فيمكن أن يكون القميص رابعاً، وهذا ليس بسديد كما تراه.

قوله: «والعدوى وأجرب بعير» (حديث ١٠٠١) بيان لعدوى قوله: فأجرب مائة بعير، لفظة مائة وقعت مفعول أجرب، أي أجرب البعير الأول مائة بعير، من أجرب البعير الأول، هذا زجر لهم على اعتقادهم بتعدي الأمراض، بأن ينقل مرض شخص و يعرض للآخر. ومن استفهامية، أي أخبروني أنكم إذا اعتقدتم أن البعير الواحد المجرب يجرب بقية البعير، فمن أجرب البعير الأول المجرب للبقية، فلا محالة تقولون: إن الله أجربه، فلم لا تقولون: إن الله أجرب بقية البعير أيضاً، ولم وقعت في ضلال.

قوله: «في كراهية البكاء على الميت» (حديث ١٠٠٢) في المسئلة مذهبان: مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين، ومنهم:

أم المؤمنين عائشة: أن الميت لا يعذب ببكاء أهله عليه، و تمسكت بقوله تعالى ﴿ لا تزر وازرة وزر أخرى ﴾، ومذهب عمر، وابنه، ومن تبعهما: أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فمعنى الأحاديث التي دلت على ما ذهب إليه عمر، وابنه، فتأول فيها بالتأويلات، أما التأويل التي قالت عائشة، يعني لم يفهموا معنى كلام النبي ﷺ، قال: وإنهم يبكون عليها، ويذكرون مفاخرها، وإبهم ليسوا بعالمين من حالها، فإنها تعذب بالقر بسبب كفرها، ففهم السامع أنها تعذب بسبب بكاؤهم عليها، أو يأول بأن وعيد التعذيب ليس عاما في حق كل أحد؛ بل في حق من مات وكان راضيا ببكاء أهله عليه، أو أوصى بأن يبكي، فحينئذ لا يرد قوله تعالى المذكور، بل وزره حينئذ وزر نفسه، ويمكن أن يكون النزاع لفظيا، فإن عمر وغيره لا يقولون بتعذيب الميت إن لم يوص، وكيف؟ وهو خلاف النص الصريح القرآني، وإن عائشة وغيرها لا يقولون بعدم التعذيب إن كان راضيا بالبكاء، أو أوصى، وكيف يرتكبون خلاف النص الصريح، يعني من سن سنة الخ ففرض الفريقين من التعذيب التعذيب الروحاني والندامة، كما جاء في الأحاديث: أنه إذا نبح عليه يؤكل الملكان به، ويلهزانه، ويقولانه: أهكذا كنت؟ أهكذا كنت كما تذكر في الدنيا بالمفاخرة؟

قوله: «باب في المشي أمام الجنائز» (حديث ١٠٠٧) مذهب الشافعي المشي أمامها أفضل من المشي خلفها، وقال أبو حنيفة بالعكس. اعلّموا أولا أن النزاع بين الإمامين في الأفضلية وعدمها، لا في نفس الجواز، وثانيا، أن النزاع في الذين هم لا يحملون الجنائز، وأما الحاملون فلهم فضيلة واستحباب في كل جهة، فدلّل الشافعي حديث الباب: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمامها، فأقول: لا يصح احتجاج الشافعي بأحاديث الباب، لأن أصحّ أحاديث الباب منها حديث الزهري مرسلا، كما قال الترمذي؛ لكن المراسيل عند الشافعي ليست بقابلية للاحتجاج، وإن كانت مراسيل الثقات. ودليل أبي حنيفة ما سيأتي بعد هذا، ما قال عليه السلام: «ليس منها من تقدمها» وهو نهى، وما استدلل به الشافعي فعل النبي ﷺ، والفعل لا يعارض القول فضلا عن النهي، فتأويل الأحاديث المذكورة إما أنه ﷺ ارتكبه لبيان الجواز، ولا نزاع فيه كما قدمنا، أو يحتمل أن يكونوا حاملين، وله توسع إلى أي جهة قدر وليس بمحل النزاع.

يقول العبد الضعيف: قال الطحاوي: إن النزاع بينهما في الأولوية وعدمها، فلا يكون أن يستدل على الأولوية بمجرد مشي النبي ﷺ وأصحابه أمامها، كيف؟ ولو كان مجرد الفعل موجبا للفضيلة، فنحن نقول الأفضلية في ما قلناه لأنه روي أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يمشون خلفها أيضا، بل الموجب للأفضلية أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة. فمنها ما قال النبي ﷺ: «ليس منها من تقدمها»، وفي حديث براء بن عازب: أن النبي ﷺ أمر باتباع الجنائز، وإذا سئل عبدالله بن مسعود قال: أما تراني أمشي خلفها، وقال ابن عمر: الذي يسير أمامها ليس معها، وقال علي: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل المكتوبة على التطوع، وفي بعض الروايات: كفضل صلاة الجماعة على المنفرد، وقال: أما مشي أبو بكر وعمر، فهو لثلاث يخرج الناس، فمع هذا القول والوعيد كيف يذهب أحد إلى أفضلية المشي أمامها؛ بل للمشي أمامها وجوه بينها من تعليم الجواز، ولغرض التحميل، ولثلاث يخرج الناس، ولا يصح الاحتجاج بأن عمر كان يقدم الناس في جنازة زينب، لأننا نقول: فعله لعذر، وهو أنها كانت معها نساء، فقدم الناس تحرزا عن الاختلاط بالنساء، وأيضا القياس يؤيد أبا حنيفة بأن يقدم الجنائز حتى يرى الناس أخاه بأنه ينتقل من دار الفناء إلى دار البقاء، فنحن أيضا نرتحل يوم ما مثله، فيعتبرون، ويخافون، ويرجعون عن الدنيا وما فيه إلى الله، والدار الآخرة، ويهيئون عدة، وزادا وراحلة لسفرهم.

قوله: «الراكب خلف الجنائز، والماشي حيث شاء» (حديث ١٠٣١) لأن الراكب فارغ عن تحميل الميت، فذا أمره عليه السلام خلف الجنائز. فأقول: فكذا الماشي لا يحمل الجنائز، ينبغي أن يكون متأخرا لشركته مع الراكب في العلة.

قوله: «باب في التكبير على الجنائز» (حديث ١٠٢٢) مذهب الجمهور، منهم أبو حنيفة، أن التكبير على الجنائز أربعة، أخذ بتكبيرات النبي ﷺ على النجاشي، والزائد عن الأربع كانت مشروعة في زمان النبي ﷺ، ثم نسخ بفعل النبي ﷺ في آخر عمره، وكذا بإجماع الصحابة بعد وفات النبي ﷺ على تكبيرات الأربع في جنازة النبي ﷺ؛ أما ريد بن أرقم، فهو وإن كبر خمس تكبيرات، لكنه

فعل مرة فلا تعهد به، ومن دابه أنه كان يكبر أربعاً كما يفهم من الحديث، وبعد خلاف العادة المستمرة ارتكب مرة لضرورة وهي يحتمل أن يكون الميت قد حكمهم بها، هكذا قال صاحب معاني الآثار.

قوله: «باب أين يقوم الإمام» (حديث ١٠٣٤) عندنا الإمام يقوم حذو صدر الرجل والمرأة، لأن النبي ﷺ كان يقوم كذلك، وأما فعل أنس، فلعله يكون خطأ لراوي، فإنه لا فرق بين الصدر والوسط إلا قليلاً، ويضيق الفرق، وأيضا جاء في بعض الروايات أن أسا لما سئل عن كيفية القيام، فقال: قمت وسط المرأة لأكون حائلاً لها، فبسر أنس أن فعله كان خلاف المعمول بها للضرورة، ووجهه أنه لم تكن اليوم الحنازة للمرأة ذات ستر كيومنا هذا، وهذه الرواية إما يخالف الإمام إذا كان لعظ «وسط» بالحركة، وأما إذا كان بالسكون فلا، لقولهم: المتحرك ساكن، والساكن متحرك، فتدبر.

قوله: «باب في ترك الصلاة على الشهيد» (حديث ١٠٣٦) فيهما مذهبان: مذهب الشافعي، وهو لاجابة إلى الصلاة على الشهيد، ومذهب إمامنا أبي حنيفة، وهو أن يصلى عليهم، فمستدل الشافعي روايات عدم الصلاة، ومستدل الإمام أبي حنيفة الرواية والدراية. وأما الرواية، فهو: أنه قد روي في الصحاح أنه ﷺ صلى على عمه، حمزة، سيد الشهداء، فكذلك القياس في البقية على أنه روي في غير صحاح أنه عليه السلام كان يصلي على تسعة، وحمزة عاشرهم، فهذه الرواية مثبت، وما استدلل به الشافعي ناف، فالقول قول المثبت، هذا طرز الإجمال، وأما على طريق المحدثين، فهو أنه يعلم من صحيح البخاري وغيره أن ترك الصلاة عليهم كان أولاً، ثم نسخ. فهذا أيضاً يؤيد أبا حنيفة. ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ لم يصل هو بنفسه على بعض الأموات يوم أحد، لأنهم كان به من كسر سنه الشريف، وشج وجهه المبارك، وصلى عليهم الصحابة، فحينئذ يصدق قول الراوي: لم يصل عليهم هو بنفسه، وأما عدم الصلاة فكلاً، أو نقول: إنه ﷺ لم يصل في معركة القتال؛ بل انتقلوا من موضع القتال إلى موضع الدفن، ثم صلى عليهم هناك، فلما رأى الراوي أنهم انتقلوا من المعركة بلا صلاة ظن أنه لم يصل عليهم، ومنشأ تأويل الآخر يعلم من الحديث.

وأما الدراية، فهو: أن صلاة الجنائز إما للاستغفار، وهي على المؤمنين المكلفين، وإما لإظهار العزة والشرف، وهي على الأنبياء، والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم، فالقسم الأول لا يتحقق في حق الشهداء، ولكن القسم الأخيرهم أولى بها، ألا ترى أن حكمهم أن لم يغسلوا إظهاراً لفضيلتهم حتى يخرجوا يوم القيامة بدمائهم وجراحاتهم، فالأولى أن يصلى عليهم إظهاراً للفضيلة والشفرة.

قوله: «باب الصلاة على القبر» (حديث ١٠٣٧) ههنا مسئلتان: أحدهما: الصلاة على القبر، والثاني: بعد ما صلى على الميت قبل الدفن. أما المسئلة الأولى: فهي جائزة عند الجمهور، لكنهم اختلفوا في تعيين المدة، فجوز البعض إلى شهر نظراً إلى فعل النبي ﷺ، أنه صلى بعد شهر، وعند البعض عشرة أيام، وعندنا ما دام لم يفسد؛ والتعيين على رأي المبتلى به، وأما المسئلة الثانية: فهو من خصوصيات النبي ﷺ.

قوله: «باب الصلاة على النجاشي» (حديث ١٠٣٩) في المسئلة فريقان: فريق يجوز الصلاة على الجنائز الغائبة، وهو الشافعي، ومن تبعهم، واستدلوا بصلاة النبي ﷺ على النجاشي، وفريق لم يجزه، وقالوا: لا بد للصلاة أن تكون الجنائز حاضرة، لأن من عادته الشريفة المستمرة هو الصلاة على الجنائز الحاضرة، وما وقع خلاف دأب القوم، فتأول بأن سرير النجاشي قد كان حاضراً عند وجهه عليه السلام، كما قال ابن عباس، فعلى هذا هو ليس مما نحن فيه، أو يحتمل الخصوصية. كيف، ولو كانت الصلاة على الغائب مشروعة مطلقاً، لنقل أنه عليه السلام صلى على غير النجاشي، فإن أصحاب النبي ﷺ كانوا يقتلون في الغزوات، فلما كان يبلغ الخبر إلى النبي ﷺ كان يتحسر، ويتأسف، ولم ينقل أنه عليه السلام كان يصلي عليهم، ثم تعامل عليه أصحابه عليه السلام. والخلفاء الراشدون، فإنها لو كانت مشروعة، فكيف تركوا بجمعهم، مع أنها فريضة، وأصحاب النبي ﷺ كانوا لا يتركون المستحبات فضلاً عن الفرائض.

قوله: «اللحد لنا والشق لغيرنا» (حديث ١٠٤٥) معنى «لنا» أي لأمتنا والشق لغيرنا من الأمم السابقة، أو معناه: اللحد لنا، أي لأهل المدينة، والشق لغيرنا، وهو أهل مكة، أو اللحد لنا يعني للأنبياء خاصة، والشق لغيرنا من الأمة، وهذا ليس بسديد، لأنه على هذا التقدير لا ينبغي أن يلحد للصحابية في زمانهم، ولما خير في الأمرين بعد وفات النبي ﷺ، فعلى كل تقدير، فقد علم فضيلة اللحد على الشق مهما أمكن.

قوله: «باب في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر» (حديث ١٠٤٧) الجمهور يكرهونه لأن الشقران، وإن كان ألقى ثوب النبي ﷺ تحته عليه السلام لكنها أخرجت، فإن ابن عباس راوي الحديث يفتي خلاف مرويه مثل الجمهور فهو يؤيد الجمهور نظرا في الأصول.

قوله: «باب في تسوية القبر» (حديث ١٠٤٩) المراد بالتسوية إما مع الأرض، فحينئذ محمول على الزجر والتغليظ، وإما التسوية بعد أن يبقى قدر شبر فيترك، فهو على الحقيقة، فالحاصل أنه لا يجوز في زماننا.

قوله: «باب في كراهية الوطي على القبور والجلوس عليها» (حديث ١٠٥٠) قوله لا تجلسوا عليها، ولا تصلوا عليها، يعني لا ينبغي الإفراط والتفريط، فلا تهاون القبور حتى تجلسوا عليها، ولا تعظم حتى تسجدوا إليها، والمراد بالجلوس، قيل: للبول والبراز، وقيل: مطلقا، وقيل: بقصد الاعتكاف، والتمكن مثل المجاورين، أو المزاورين في زماننا هذا.

قوله: «والله لو حضرك» (حديث ١٠٥٥) ما دفنت أجساد الأنبياء إلا حيث رحلوا لأن نقل جسدكم بدون الضرورة الشديدة من مكان الوفاة لا يستحب.

قوله: «ولو شهدتك ما زرتك» (حديث ١٠٥٥) أي لو شهدتك وقت الوفاة لما زرت قبرك الآن، لأن زيارة القبور للنساء ممنوعة، وإن زرت قبرك هذا في فرط المحبة فتركت الأولى، ولأن النساء ينحن بزيارة القبور للين قلوبهن، وإن النبي ﷺ لعن زوارات القبور، روي أن عائشة كانت تبكي دائما، وتظهر التأسف على فعلها هذا.

وفي مسئلة زيارة القبور للنساء فريقان: فريق يجوز، لأن إجازة النبي ﷺ بعد المنع عن زيارة القبور يعمهن، فعلى مذهبهم قول النبي عليه السلام: لعن زورات القبور، محمول على ما قبل النسخ، وفريق لم يجزه مستدلا بأن النساء لم يعمهن إجازة النبي ﷺ، لأن في مزاجهن كثرة الجزع والفرع، والعقائد الفاسدة، ومستدلهم قول عائشة هذا، وبكاءها على فعلها، والله أعلم، فعند هذا الفريق قول النبي ﷺ: «لعن» الخ لا حاجة إلى الحمل على ما قبل النسخ.

قوله: «فأخذه من قبل القبلة» (حديث ١٠٥٧) هذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة، و متمسكه فعل النبي ﷺ هذا، وقال الشافعي: يسئل سلا، لأن النبي ﷺ سل سلا. قلنا: هذا فعل الأصحاب، وهذا فعل النبي ﷺ، فأين يقابله؟ ووجهه فعل الأصحاب أنه لم يكن في جانب القبلة موضعا وسيعا، لأن قبره عليه السلام متصلة بالجدار في الحجرة الشريفة.

قوله: «قال النبي ﷺ وجبت» (حديث ١٠٥٨) ورد في بعض الروايات «من قال: لا إله إلا الله، فقد دخل الجنة» وفي بعضها «لا إله إلا الله مفتاح الجنة» فكل من هذا القول مورد الشبهة، لأن ظاهره يقتضي أن من يشئ عليه فقد وجبت له الجنة، وإن لم يعمل الميت في مدة عمره عملا صالحا، وكذا من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة، وإن كان فاسقا، تاركا أوامر الله تعالى، مرتكبا منهياته. فمعنى قول النبي ﷺ: «وجبت»، قال بعضهم: مخصوص بمن ورد في حقه، ولا يبعد أن يقال: إن المؤمنين لما أثبتوا عليه، وذكروا بمحاسنه، فيغفر الله تعالى ذنوبه، ويجاوز عنه، فهذا الثناء كان ثناء عند الله أيضا، يعني هو قابل له عنده أيضا، لأن ما رآه المسلمون حسنا وقابل ثناء، فعند الله تعالى هو كذلك، وأما الجواب في لا إله إلا الله، فقال البعض: إن هذا حكم من قبل أن تنزل بقية الفرائض، فلما نزل الفرائض لم يبق حكمه، وقال البعض: المراد من الدخول، الدخول الغير الأولي.

قال شيخنا مد الله ظله: الأولى عندي أن لا يتأول في الأحاديث، ويحمل النصوص على ظواهرها مهما أمكن، وغرض النبي ﷺ

من قوله: «من قال: لا إله إلا الله فقد دخل الجنة» وكذا «من حج حجة لله خرج عن ذنوبه كيوم ولدته أمه» بيان ما يقتضيه هذه الأقوال، والأثر المترتب عليه، فإن الأثر المترتب على كلمة التوحيد الفلاح، والدخول في الجنة، وأما الفلاح في يوم القيامة، فلا نقول: إنه يترتب على كلمة التوحيد وغيره؛ بل الفلاح إنما يترتب على مجموع ما ارتكب في الدنيا بأوامر الله، واجتناب عن نواهيه بأن ينظر إلى المجموع من حيث المجموع، ويلاحظ أن حسناته كثيرة أم سيئاته، فإن كانت حسناته كثيرة فأدخل الجنة، لقوله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ وإن غلبت سيئاته فالغفور ما لكه، اللهم اجعلنا من الأولين. مثاله في المحسوسات أن الطبيب مثلا يقول: هذا الدواء حار، وذلك بارد، وهذه رطب، وتلك يابس، فغرضه من هذه الأقوال بيان أثر الأدوية المفردات، فكذا قول النبي ﷺ: «من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله» غرضه بيان أثره المترتب على كلمة التوحيد، ثم إذا ركب المعجون من هذه الأدوية المخالفة المزاج للمفردات، فلا يقول أحد من العقلاء: إن هذا المعجون المركب حار، لأن بعض أجزاءها حار، وكذلك لا يقول: إنها باردة، لأن بعض أجزائها باردة، بل للمركب المجموع تأثير مغاير لتأثير المفردات، وربما يكون المركب معتدلا، لاستواء أجزائه في التأثير، وربما يكون حارا، لغلبة أجزائها الحارة، وربما يكون باردا، لغلبة أجزائه الباردة، فكذا الفلاح في القيامة يترتب الحكم على المجموع المركب من المفردات، وتأثيره يكون مغايرا لتأثير المفردات، ويلاحظ الغلبة، اللهم اجعلنا من الغالبين في الحسنات، وأدخلنا في جنة الفردوس، آمين ثم آمين.

قوله: «إلا تحلة القسم» (حديث ١٠٦٠) كناية عن القلة، أو معناه: ولا يمسسه النار إلا تمسه تحلة القسم، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاءً﴾ والتحليل يتحقق بالعبور على الصراط. **قوله: «من أحب لقاء الله تعالى أحب الله تعالى لقاءه»** (حديث ١٠٦٦) حاصل شبهة عائشة رضي الله تعالى عنها أن التوسل إلى لقاء الله تعالى الموت، ويكرهه كل أحد، فكيف يحب المقصد لما يكره الوسيلة؟ وحاصل جواب النبي ﷺ: أن المؤمن حالة الموت إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من الجنان، وملكوت السماء، وعجائب الجبروت، فحينئذ يشنق نفسه للقاء ربه، ونيل مراتبه، فيحب الله تعالى لقاءه، والكافر إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من النيران، وأنواعا من العذاب، فيكره لقاء الله تعالى خوفا عما يراه، فيكره الله تعالى لقاءه. وأما قبل الموت فكل يكره الموت؛ مومنا كان أو كافرا. والأولى أن يقال: إن الكراهة على قسمين: طبيعية وعقلية، فالمؤمن يكره الموت كراهة طبيعية لا عقلية، كيف؟ وينال بالموت الدرجات العليا، وجنان المأوى، وجزيل نعمة، وزيارة ربه، اللهم اجعلنا منهم. وأما الكافر الملعون فكرهته عقلية وطبيعة، اللهم لا تجعلنا منهم.

قوله: «رجل قتل نفسه هل يصلي عليه» (حديث ١٠٦٨) مذهب الجمهور، ومنهم إمامنا أبو حنيفة، أن يصلى على أهل القبلة، وإن كان أفسق الفساق، تارك الفرائض، غير مشرك. نعم، لو ترك الخواص من الناس الصلاة زجرا لتارك الصلاة، وتنبها لهم، وعبرة لهم، فيجوز. ولو رأى الإمام مصلحة عظيمة لتارك الصلاة، فأیضا جائز، ولكن ترك الصلاة بأن لا يصلي عليه الخواص والعوام لممنوع، وهذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة مشهور في العجم والشام، وهذا مذهب الإمام أحمد.

قوله: «باب في المديون» (حديث ١٠٦٩) ما اشتهر في مذهب إمامنا أبي حنيفة من عدم الضمان وإن لم يترك الميت مالا، فمعناه: لا يلزم الضمان على غيره، ولا يجب لأنه لا يجوز، فلا يخالف الحديث إمامنا.

قوله: «باب في من يموت يوم الجمعة» (حديث ١٠٧٤) قيل: معناه: يلتوى عنه العذاب يوم الجمعة فقط لا غير، والأولى وهو ما قد قدمنا من أن الأولوية الذاتية للجمعة تقتضي عذابه وأثره بالذات وهو هذا، ولكن عند اختلاط عارض آخر يمسك هذه الفضيلة الأصلية، وهكذا جاء لشهر رمضان المبارك: من مات فيه فلا يعذب في القبر إلى يوم القيامة، لكن في كل بشارة الإيمان شرط.

قوله: «أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ» (حديث ١٠٨٠) النكاح عند إمامنا أبي حنيفة أولى من الاشتغال بالنوافل، وعند الإمام الشافعي، ليس النكاح من جملة العبادات، والاشتغال بالنوافل عنده أولى من الاشتغال بالنكاح.

قوله: «نهى عن التبتل» (حديث ١٠٨٢) لا يستحب ترك النكاح بلا ضرورة، وأما للضرورة الدينية لو ترك فجاز، ولا يترك لخوف عدم النفقة، بل عليه أن يسعى، وي بذل جهده، ويكسب الحلال، ويأكله هو وأولاده ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾، نحن نرزقكم وإياهم ﴿﴾.

قوله: «باب ما جاء في من ينكح على ثلاث خصال» (حديث ١٠٨٦) معناه أن الأولى بالاهتمام والرعاية هذه الأمور، لأنه لا يجوز رعاية الجاه والمال، بل عليه أن يطلب أولاد ذات ديانة ودين، ثم يلاحظ المال والجاه إن شاء.

قوله: «باب في النظر إلى المخطوبة» (حديث ١٠٨٧) النظر إليها جائز قبل الخطبة، وإن نظر إليها بشهوة فحرام.

قوله: «باب الإعلان في النكاح» (حديث ١٠٨٨) الإعلان العام ليس بضروري، فإن في نكاح عبدالرحمن بن عوف لم يخبر الصادق المصدوق، شفيع المذنبين، رحمة للعالمين، سيدنا رسول الله ﷺ، وعلم بعد التفتيش، وكذا في نكاح جابر؛ بل القدر الضروري وهو ما تكفي به، وطرقه متعددة، يتحقق بالدف، وكذا يتحقق الإعلان بدون الدف أن ينكح في المسجد، أو مجمعة عظيمة. وعندنا النكاح في المسجد جائز، لأنه عندنا عبادة، وعند الشافعي لا يجوز، لأنه ليس بعبادة عنده.

قوله: «لم يضره الشيطان» (حديث ١٠٩٢) ليس معناه أنه لا يمس أصلاً، بل معناه لا يضره ضرراً عظيماً، أو معناه: لم يضره ضرر المس في وقت الولادة.

قوله: «إن عائشة بنيت بها في شوال» (حديث ١٠٩٣) ليس معناه الاستحباب الشرعي، ولا أن الفضيلة في أن ينكح في شوال؛ بل معناه أن أهل الجاهلية كانوا يكرهون النكاح في شوال، فنكح عليه السلام عائشة لرد اعتقادهم الفاسد، وكذا عائشة تستحب أن ينكح امرأة قبيلتها في شوال لرد اعتقادهم الفاسد. ففي زماننا، لو اعتقد الجاهلون بحرمة النكاح في شهر، فإن نكح لرد اعتقادهم فيستحب.

قوله: «وطعام يوم الثالث سمعة» (حديث ١٠٩٧) له معنيان: المعنى المشهور، وهو أن في تأخير الوليمة إلى يوم الثالث سمعة و رياء، لأنه إن لم يولم في أول اليوم لعارض، ففي اليوم الثاني، فلما أخرها عن اليوم الثاني أيضاً، علم أن غرضه منها سمعة و رياء. فعلى هذا المنهاج خرج الكلام مخرج عادتهم في تأخير الوليمة إلى اليومين، ففي زماننا لو تعامل الناس على تأخير الوليمة أكثر من ثلاثة أيام إلى ثمانية، أو تسعة مثلاً، فنحن نقول في حقهم مثل ما قال عليه السلام حسب عادة الناس في زماننا، والمعنى الثاني: أن الأصل في طعام الوليمة أن يطعم الناس في ليلة الزفاف، فإن لم يطعم مثلاً لعارض فبطعمها غداً، ولا حاجة إلى التأخير إلى يوم ثالث، أو إلى رابع، وخامس في غير وقتها، لأنها ليست بواجبة و فريضة، فلا حاجة إلى الأداء ما دون الوقت.

قوله: «لا نكاح إلا بولي» (حديث ١١٠١) في المسئلة مذهبان: مذهب الشافعي، وهو أن لا ينعقد النكاح ببيان النسوان بدون إذن الولي، أعم أن تكون صغيرة أو كبيرة، ومذهب إمامنا أبي حنيفة أنه ينعقد النكاح بعبارة النسوان إلا أن يكون موقوفاً، فللولي الاعتراض أو إجازة الاعتقاد والحديث بظاهره يخالفنا، ولنا في إثبات مذهبنا طريقان: الأول بطريق التعارض في الأحاديث، و ترجيح الراجح على المرجوح، فأقول، وبالله التوفيق: الأحاديث اللاتي ذكرها الترمذي في الباب، كلها مخدوشة، ليست بقبالة للاحتجاج، فإن حديث أبي إسحق، فيه اضطراب تراه كما ذكره الترمذي في المختصر، وكذا حديث عائشة يعني «لا نكاح إلا بولي». قال الترمذي: إنه حسن مع أنه لا يبلغ إلى هذه الدرجة أحد سوى الترمذي، وقد روي خلاف هذه الآثار ما يدل على ما ذهب إليه أبو حنيفة، منها: أن عائشة زوجت ابنة أخيه؛ عبدالرحمن بن أبي بكر على غيبته، فلما جاء، لم يرض بنكاحها، ولم يحسن فعل أخته عائشة، ومع هذا قال: لا أرد دخل أختي وإن لم أحبه، فهذه عائشة قد روت حديث «لا نكاح إلا بولي» الذي استدلل به الشافعي، فإما أن لا ترى مروياً صحيحاً، ولم تعمل عليه، ولا تبالي بها، فقد سقطت عدالتها، فلا يصح الاحتجاج بما روت، العياذ بالله، وإما أن تراه معمولاً إلا أنها فهمت معنى خلاف ما فهم الشافعي، فنحن نرجح معناها، لأن ما فهم راوي الحديث يكون أولى بالتابع لا ما فهم غيره، فضل أنها مجتهدة، ودليلنا أيضاً ما روي في الصحاح أنه عليه السلام لما خطب أم سلمة، قالت: يا رسول الله! ما من أوليائي

حاصر، وأيضا قل عليه السلام: «الأيام أحق بنفسها من وليها»، وأيضا النصوص القرآنية ترحنا حيث أسند النكاح إلى نفسها في مواضع عديدة من كلام الله تعالى، وأيضا القياس يؤيدنا أنهم اتفقوا على أنها قبل بنوعها محجورة من التصرفات في مالها ونفسها، فلما بلغت، فهي في يد نفسها في جميع التصرفات المالية، ولا تبقى للولي عليها ولاية حيثنذ، فكذلك يقول إنها بعد الحلم في يد نفسها تتصرف في نفسها كما في بقية التصرفات، وأيضا يأتي العقل، لسليم من أن تكون الحرة العاقلة البالغة المالكة لجميع التصرفات محجورة في تصرف بعضها، فلما رويت هذه الآثار خلاف ما استدلل به الشافعي مع قوتها، وصحتها، وتوافقها مع النصوص القرآنية والقياس، فنحن نرجحها، ونترك ما يقابلها بوجوه ذكرنا.

الطريق الثاني: التوافق في الروايات، فأقول: الآثار المروية في هذا الباب لا تخالف أبا حنيفة، لأن النهي في قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» نفي للزوم، يعني لا يلزم النكاح بدون الولي؛ بل للولي لاعتراض وله أن يفسخ، وهذا كما يقال: لا بيع بين المشتري والبايع ما لم يتفرقا، ففي هذا القول المراد بنفي البيع نفي لزوم البيع قبل تفرق البائعين، وإلا فالبيع قد تم، فكذا ههنا، وأيضا قوله المذكور يحتمل معناه أن لا ولاية للنكاح إلى النسوان، أي ليس لهن أن ينكحن ولا ينكحن لهما روى عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بني أخيها، فقربت بينهما بستر، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا النكاح، وأمرت رجلا فأنكح، ثم قالت: ليس إلى النساء النكاح، وهذا أيضا مذهب البعض. فعلى هذا المعنى أيضا لا يثبت مذهب الشافعي، ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» إخبارا في معنى الإنشاء، والمخاطبات بهذا النهي النسوان، فمعناه: لا ينبغي للنسوان أن ينكحن بأنفسهن بدون جازة الأولياء وإخبارهم، لأنهن ناقصات العقل والأديان، فلو ينكحن بغير الأولياء لفاتت مقاصد النكاح، يعني التوافق والمعاش، لأنهن لسن واقفات بأحوال الرجال، وطرق النكاح. فربما يرضين لأنفسهن حسينا على حسنه، وإن لم يكن متدينا، وذو مال مثلا وغيره من المفاسد، وكذا في قوله: «فنكاحها بطل»، يعني فعلت فعلا شنيعا، وقال عليه السلام زجرا وتنبها: «باطل» وإن اعتقد، كما قال عليه السلام في حق بيع النساء: «لا بيع لهن ما لم يستأذن أزواجهن» مع أنهم تفقوا على جواز بيعهن في أموالهن، وإن لم يستأذن أزواجهن، فمعنى هذا القول عندهم مثل ما قدمنا، يعني أنه أخبر في معنى الإنشاء، يعني لا ينبغي لهن أن يبعن بدون إذن أزواجهن لعدم علمهن بفنون التجارة، والبيع والشراء، وربما وقعن في الخسرة، وما ربحت تجارتهن، فكذا فيما نحن فيه.

قوله: «باب ما جاء في استئجار الأبكار والشيبة» (حديث ١١٠٧) الحديث بجملة يوافق أبا حنيفة، وعلم منه أن له ولاية لإجبار الصغير كما هو مذهبه، والحديث صريح فيه حيث قيل فيه: إذا بلغت، فلا بد له من الاستئذان، وحجة على الشافعي حيث قال: إن مدار ولاية الإجبار البكارة.

قوله: «و ليس في هذا الحديث ما احتجوا به» (حديث ١١٠٨) لما كان قوله عليه السلام: «الأيام أحق بنفسها من وليها» حجة للأحناف على الشوافع، فقصد الترمذي ترديد الاستدلال بأنه لا يصح الاستدلال بهذه الرواية، لأن ابن عباس راويها أفتى بعده عليه السلام خلافها، وكذا روي قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» فمعناه أن الولي لا يزوجه إلا برضاها وأمرها، يعني ليس له الإجبار عليها، لأنها تيب، وليس معناه أن لا حاجة لها إلى إذن الولي. فأقول: يصح استدلال الأحناف بالرواية المذكورة، وأما الاعتراض بأن ابن عباس رواه يعني خلافها، فهذا إنما يصح عند التناقض بين ما رواه وما أفتى به، إذا كان غرضه من الفتوى عدم انعقاد النكاح، وأما إذا كان غرضه مثل ما قدمنا من غرض أبي حنيفة، يعني أنه أخبر بمعنى الإنشاء، فلا يبقى التعارض. وكذا ما مر في الباب المتقدم ما قال الترمذي: منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبو هريرة، فمذهبهم إما يوافق الشافعي إذا كان عرضهم نفي انعقاد النكاح، وأما لو كان مرادهم كما قال أبو حنيفة، يعني أنه أخبر بمعنى الإنشاء فلا، ولا تصريح، ولنا احتمال كاف.

قوله: «باب ما جاء في إكراه اليتيمة» (حديث ١١٠٩) المراد باليتيمة، البكرة النالعة، بقرينة قوله عليه السلام: «فإن أبت، فلا جواز عليها» وتسميتها يتيمة باعتبار ما كانت، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ وقوله عليه السلام: «فإن أبت، فلا جواز

عليها» يوافق أبا حنيفة، ويحالف الشافعي خلافا صريحا، فكيف قال الشافعي بولاية الإجماع على الأبكار البالغة.

قوله: «باب ما جاء في الوليين يزوجان» (حديث ١١١٠) قوله: «فهي للأول منهما»، هذا إذا كانا في درجة واحدة، وأما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فيصير عقد الأول جائزا، ويرد عقد الثاني، أو يكون معناه: هي للأول منهما باعتبار الرتبة والقربة، فحينئذ لا حاجة إلى القول بالتساوي. وعم من الحديث مسئلتان: الأول. أنه إذا اشترى رجلان مبيعا معا، فهو مشترك بينهما نصفان. الثاني: أنه إذا باع المؤكل على الآخر، والوكيل على الآخر، فيعتبر تصرف المؤكل.

قوله: «باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده» (حديث ١١١١) بغير الإذن جائز عند أبي حنيفة، لكنه موقوف على الإجازة، فقول النبي ﷺ: «هو عاهر» محمول على التشديد.

قوله: «باب ما جاء في مهور النساء» (حديث ١١١٣) الشافعي والبعض الآخرون يقولون: إن النكاح مثل البيع، يعني أن المعاوضة كما يتحقق في البيع بكل؛ قليل وكثير، جيد وردي، فكذلك في النكاح يكون لمهر ما يعاوض به في البيع، وأبو حنيفة ومالك متفقان في التحديد إلا أنهما اختلفا في المقدار، فقال مالك: لا مهر أقل من ربع دينار، وقال أبو حنيفة: لا مهر أقل من عشرة دراهم، لأنه روي بهذه الألفاظ عن علي وعائشة في البيهقي، وأيضا القياس على نصاب السرقة، وما ورد في الروايات من المهر النعلان والخاتم من حديد محمول على مهر المعجل، أو يقال: يحتمل أن يكون لنعلان قيمتهما عشرة دراهم، وأما لنكاح على سورة القرآن فلا يصح، بل يجب مهر المثل ومعنى قوله عليه السلام: «بما معك من القرآن» يعني بسبب فضيلة ما معك من القرآن، كيف وقد نهى رسول الله ﷺ عن أن يؤكل بالقرآن، أو يتعوض، وحدث به عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال: سمعته عليه السلام يقول: «اقرأ القرآن ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»، ويحتمل أن يكون عليه السلام وهب نفسها لهذا الرجل بلا مهر كما وهبت نفسها للنبي ﷺ، فلما كان للنبي عليه السلام أن يتزوجها بلا مهر فهذا من خصوصياته عليه السلام، وكيف يكون المهر قليلا ودنى مع أنه ورد في القرآن: «أن تبتغوا بأموالكم» وفي العرف لا يطلق اسم المال على فلس أو فلسين، فلو حنف رجل بالمال، فلا ينحل اليمين على أقل من ثلاثة دراهم، ويلزمه ثلاثة دراهم، والشافعي يجوز في المهر ما يكون مالا، وسببا للمال، فلذا يجوز بالتعليم والإعتاق، ولو كان كذلك فعليه أن يجوز في الشغار مع أنه لا يجوز، بل يبطله، وفي نكاح أم سليم وقع الإسلام مهر، وهو عند الشافعي لا يصح، ولا يسلّمه، ويؤول فيه بأن الإسلام لم يقع مهر، بل كان النكاح والعقد بسبب فضيلة الإسلام وشرافته، فكذلك نحن نأول فيما نحن فيه.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يعتق أمة ثم يتزوجها» (حديث ١١١٥) عند مامن يجب مهر المثل، وعند الشافعي العتاق مهر كما مر. ومستدل أبي حنيفة أن المهر لا بد أن يكون مالا، والعتاق ليس بمال، كيف؟ وقد روي في رواية نافع عن ابن عمر أن عمر كان مع النبي ﷺ في غزوة بني المصطلق ورأى فعل النبي ﷺ الإعتاق لا التزويج، ثم أفتى بعد وفاته عليه السلام بخلافه، فعلم أن الإعتاق لا يصح صدقا، فمعنى قوله: «جعل عتقها صداقها» يعني أنه كناية عن عدم التعيين للمهر يعني أنه لما سئل الرواي أنه عليه السلام أي شيء تعين في مهر صفية، فقال مجيبا: لم يكن هن مهر، ولا شيء آخر، بل كان عتقا، هذا هو الصدق، وهو المهر. فهذا من خصوصياته عليه السلام.

قوله: «باب ما جاء في النكاح بالشرط» (حديث ١١٢٧) فعند الشافعي إذا لم يعمل بعد النكاح حسب شرطه يظهر الخلل في النكاح، وعندنا لا يضر في النكاح، وهو قائم على حاله، كما هو مذهب علي. والحديث بظاهره يخالف أبا حنيفة، فأجاب بعض الشراح عن الحديث بأن: المراد بالشرط الشروط اللاتي من مقتضيات النكاح؛ مثل المهر، والنفقة، والسكنى، لا مطلق الشروط، فهذا الشرط يجب على الزوج ستيعانها، أو يقال: إن المراد بالشروط مطلق الشروط فلا تحصيل، ولكن ليس في الحديث تصريح إذا لم يف بالشروط يضر نكاحه، بل في الحديث تشديد على الإيلاء، ونحن أيضا نقول: به إذا شرط أي شرط فعليه أن يفي به، لأن

شأن المؤمن الوفاء بما شرط. شعر:

مكر وعده اگر كردي وفاكر طريق بيوفاني رارها كن

وقوله تعالى: ﴿ووفوا بالعهد﴾ إن العهد كان مستولاً، ولكن إذا لم يف به فهل يضر نكاحه أم لا؟ فلا بحث عنه في الحديث؛ بل الحديث ساكت عنه.

قوله: «يتخير منهن أربعة» (حديث ١١٢٨) أي الأربعة المتقدمة في النكاح. هذا عندنا، وعند الشافعي يتخير أيتهن شاء، وكذا في الأختين، أولهما عند أبي حنيفة، وعند الشافعي أيتهما شاء، ودليل حديث الأختين لم يبلغ أبا حنيفة. والله أعلم.

قوله: «كننا نمزل والقرآن ينزل» (حديث ١١٣٧) يعني كنا نعزل في زمان نزول الوحي ولم نمنع، فلو كان العزل حراماً كما زعمت اليهود لمنعنا. فالحاصل أن العزل قبل أن تصير النطفة علقه ومضغة، فجاز عند إمامنا، إلا أن الحرية تستأمر لا محالة، وأما بعد العلوق فلا يجوز، لأنه يدخل حيثئذ تحت الوعيد ﴿وإذا المؤودة سنلت بأي ذنب قتلت﴾، ولكن بعد الجواز، فالأولى أن لا يعزل وإن جاز.

قوله: «باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب» (حديث ١١٣٩) السنة والأولى أنه إذا تزوج البكر بأن يقيم عندها سبعة، وإذا تزوج بالثيب فإن يقيم عندها ثلاثاً، ثم اختلف فيه، فقال الشافعي: ثم يقسم بينهما بالعدل، ولا يحسب هذه الأيام في الدور، وذهب أبو حنيفة إلى أن: عليه أن يعدل بينهما لعموم الأحاديث الواردة في هذا الباب، ولإطلاق النصوص، ألا ترى إلى إطلاق وعيده عليه السلام: «من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما، جاء يوم القيامة وشقه ساقط»، وقوله عليه السلام: «اللهم هذا قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك» فمع هذا الوعيد كيف يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي، وأما حديث الباب فلا يخالف إمامنا، لأن فيه هو: «أن يقيم عند البكر سبعة، وعند الثيب ثلاثاً»، هذا القدر متفق عليه بين الإمامين، ثم بعد ذلك يعدل بينهما، ولا تصريح في الحديث على أنه لم تحسب تلك الأيام في الدور، بل نقول: عليه أن يعدل بينهما بأن يحسب تلك الأيام في الدور، يقيم عند الباقيات أيضاً ثلاثاً أو سبعة كما قام عندها، والدليل الصريح عليه قوله عليه السلام لأُم سلمة: «إن سبعت عندك، سبعت عندهن أيضاً» نقله الطحاوي في معاني الآثار.

قوله: «باب في الزوجين المشركين يسلم أحدهما» (حديث ١١٤٢) إن أسلم أحد الزوجين، فلا يخلو؛ ما أن يكونا في دار الإسلام أو في دار الحرب، فإن كانا في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الآخر الإسلام، فإن أسلم فيها ولا يفرق بينهما، ويكون الفرقة تطليقة بائنة، وإن كانا في دار الحرب، فلا يمكن هناك عرض الإسلام على الآخر، فحكمه أن لا يفرق بينهما مدة العدة، فإن أسلم في مدة العدة فيها، ولا يفرق بينهما، وإن انقضت العدة، ولم يسلم الآخر فقد وقع التفريق.

فهنا حديثان: حديث عمرو بن شعيب، وحديث ابن عباس. فحديث عمرو بن شعيب عليه عمل العلماء وإن كان ضعيفاً، وحديث ابن عباس قوي كما قال الترمذي: لا بأس بإسناده، ولكنه مخالف لحديث عمرو بن شعيب، ومخالف لمذهب جميع العلماء، ولم يذهب إليه أحد، فإنهم قالوا: إن بعد انقضاء العدة في دار الحرب يجب التفريق.

وفي انقطاع النكاح الأول، وانعقاد الثاني كان قد انقضت مدة ست سنين، وفي بعض الروايات زائد عنها، وأبو العاص بن الربيع بمكة، وزيب بنت النبي ﷺ كانت بالمدينة، وكان مكة دار الحرب، وروي مكان «بالنكاح الجديد» «بالنكاح الأول»، وإما أن يقال: قوله عليه السلام: «بالنكاح الأول» رد زيب بنته على أبي العاص بن ربيع بسبب «النكاح الأول» بنكاح جديد، وإن كان قد انقضى بين النكاحين ست سنين، ولكن يشكك حينئذ قوله: «ولم يحدث بينهما نكاحاً»، فتأول البعض بأن معناه: ولم يحدث عليه السلام في مدة ست سنين نكاح زيب برجل آخر؛ بل كانت في تلك المدة بلا زوج، ثم زوجها بعد ست سنين بأبي العاص بن ربيع، واستنكف الأستاذ من هذا التأويل، وقال: الأولى أن يقال: إن قوله: «لم يحدث بينهما نكاحاً» ليس من الحديث، بل من قول الراوي، وفسره بقوله «بالنكاح الأول». والله أعلم بالحقيقة.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها» (حديث ١١٤٥) روي في رواية أخرى أن

ابن مسعود لما سئل عن هذه المسئلة فقال: لا أعلم في هذه المسئلة شيئا في كتاب الله، وسنته عليه السلام، فذهب فاسئل العلماء، فذهب السائل، ثم جاء، فقال: سألت العلماء ولم يجبني أحد، فقال ابن مسعود: إني أقول برأيي شيئا لم أسمع من أحد، فإن كان صوابا، فمن الله تعالى، وإن كان خطأ، فمني ومن الشيطان الرحيم، فاجتهد وقال ما قال، وشهد معقل بن سنان الأشجعي بتوافق اجتهاده بقضاء النبي ﷺ، وفرح، وروي عنه أنه قال: ما فرحت فرحة مثل هذا منذ أسلمت، ومذهب أبي حنيفة موافق اجتهاده بنص النبي ﷺ، مع أن النص خلاف الظاهر، والنصوص لا يكون شيء منها خلاف القياس، وما كانت خلاف القياس فهو بحسب الظاهر، وبإدبي الرأي، فما قال العلماء: إن هذا النص مثلا خلاف القياس، فمعناه بحسب الظاهر، أو باعتبار بعض الأذهان.

قوله: «باب ما جاء لا تحرم المصصة والمصتان» (حديث ١١٥٠) فيه مذاهب: مذهب أبي حنيفة أن ما فتق الإمعاء، فهو محرم بدليل «لا تحرم المصصة والمصتان»، وفي بعض الروايات: «ولا الإملاجة ولا الإملاجتان»، ودليل الشافعي قول عائشة. وأما أبو حنيفة فيقول: أما ما قالت عائشة من نسخ رضاعات، وبقاء خمس، فلا يصح، لأنها قالت: إن آية خمس رضاعات كانت مكتوبة عندي، فجاءت الشاة وأكلت بغفلتي، إنا لا نجد في القرآن آية خمس رضاعات، ولو كانت لكتبت، علا إنا لو سلمنا أن آية خمس رضاعات ليست بمنسوخة فهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا توجب العمل عند الشافعي، فكيف يحتج بها علينا؟ ونحن نقول بنسخ قراءة خمس رضاعات، يعني كان في القرآن أولا حكم عشر رضاعات، ثم نسخ، فبقي لهم خمس رضاعات، ثم نسخ فبقي مطلق الإرضاع، يعني «أمهاتكم اللاتي أرضعنكم» ولم تعلم عائشة بنسخها، وكذا قوله عليه السلام: «لا تحرم إلا ما فتق الإمعاء» لا يفرق بين القليل والكثير، ثم كل واحد من أصحاب المذاهب الثلاثة يخالفه ما استدلل به الآخر، فأحمد يخالفه ما استدلل به أبو حنيفة والشافعي، والله أعلم بالصواب بجواباته، والشافعي يخالفه «لا تحرم المصصة والمصتان» فأجاب أن معناه: لا تحرم المصصة المصتان ولا الإملاجة الخ، بل يحرم خمس رضاعات، أما أبو حنيفة فهو يقول: إن قوله ﷺ لا تحرم الخ يحمل على ما قبل نسخ عشر رضاعات، أو خمس، أو يقال: إنه لم ينسخ، بل باق حكمه بعده، ومعناه: لا تحرم وجود صرف المصصة والمصتان، بل المحرم ما فتق الإمعاء من اللبن، فإن محض المص لا ينزل اللبن من الثديين؛ بل ينزل اللبن بعد مص وملاصقة، فإذا وصل إلى جوف الصبي فيحرم حينئذ.

قوله: «باب في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع» (حديث ١١٥١) ولا يجوز عندنا وعند الشافعي، فمعنى الحديث إما محمول على التقوى والاحتياط، أو يقال: إنه عليه السلام قال بطريق الوحي والإلهام، أو يقال: إنه مبني على خصوصيات النبي ﷺ. حرمة الرضاع عند الإمام يثبت في مدة ثلاثين شهرا، وعند البعض إلى الحولين، وعند البعض إلى أربعة أعوام، وعند البعض إلى اثني عشر عاما.

قوله: «باب خيار الأمة» (حديث ١١٥٤) اعلم أن الروايات اللاتي استدلل بها الشافعي لا تخالف أبا حنيفة، لأنه يثبت الخيار للأمة في كلا الحالين، أعم من أن يكون زوجها حرا أو عبدا، لأن عنده اعتبار الطلاق بالنساء، وإن لم يكن الاستدلال بها، فعلى تقدير التعارض في الروايات نرجح المثبت كما هو في الأصول، أو يقال: إنه لا تعارض بين الروايات، لأن زوج بريرة كان عبدا وحرا قبل عتقها، أما عبديته فكان قبل عتقها، وأما حرته فكان قبل عتقها متصلا بها، فمن روى: أن زوج بريرة كان عبدا، فغرضه بيان عبديته السابقة، ومن روى: أنه كان حرا، فغرضه قبيل عتقها. وحاله، يعني زوج بريرة: كان رجلا اسمه مغيث، من قوم بني المغيرة، وكان أسود اللون، وكان عبدا، وأما قبيل عتقها فكان حرا. وهذا من ألفاظ الحديث يعني: اسمه مغيث، وكان من قوم بني المغيرة، أسود اللون، كلها يشعر بأن الغرض بيان علامته وأحواله، لأنه كان وقت العتق عبدا، بل كان حرا. وهذا التطبيق يجري بين قولي ابن عباس وقولي عائشة أيضا.

قوله: «باب ما جاء من أن الولد للفراش» (حديث ١١٥٧) هذا هو مذهبنا، ومستنده حديث الباب، وكذا قضاءه عليه السلام في قصة عبد بن زمعة يؤيدنا، ويخالفه الشافعي. فلو كان أحد الزوجين في المشرق، والآخر في المغرب، وولدت بعد ستة أشهر،

وإن لم يكن وصال الزوج إليها في مدة ستة أشهر، فثبت نسب الولد من الزوج للحديث، وإن لم يقتضيه القياس، و صحح بعض العلماء بأنه يمكن بطريق خرق العادة أن يصل إليها من بعد المشرق، لكن إذا ثبت في النص، فلا حاجة إلى هذا التوجيه.

قوله: «باب ما جاء في كراهة أن تسافر المرأة» (حديث ١١٦٩) ورد في بعض الروايات ثلاثة أيام، وفي البعض يومين، وفي البعض يوم وليلة. ففيه فريقان: فريق قال بحرمة خروج المرأة، وحدها أعم من أن يكون سفر يوم وليلة أو ما فوقها، وما ورد في بعض الروايات من يوم أو يومين، أو أكثر، فلا تعارض فيه، لأن التصريح بالعدد لا يوجب الحصر، وعندنا السفر إن كان سفرا شرعيا يعني مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها، فخروجها حرام، وإن كان ما دونها كيوم أو يومين فحرام دون حرام، يعني فيه تشكيك كما في الكفر. مثاله: كما جاء في أبواب الصدقات في الروايات: لا تحل الصدقة لغني، وورد في بعض الروايات «من كان عنده خمسون درهما» و في بعضها «من كان عنده قوت يوم وليلة فلا تحل له السؤال»، فالتطابق بين هذه الروايات المتعارضة علينا أن من كان عنده نصاب شرعي، يعني مائتي درهم، فالمسئلة له حرام، وإن كان أقل من ذلك، فحرام دون حرام، يعني الأولى أن لا يسأل، فكذا هذا.

قوله: «الشیطان يجري مجرى الدم» (حديث ١١٧٢) له معنيان: أحدهما أن الشيطان له دخل تام، وقدرة كاملة على إغواء الإنسان، ويؤثر في البدن مثل الدم، فإنه يجري في جميع العروق، والثاني أن الشيطان مثله مثل الدم، كما أن الدم يجري في العروق ولا يحسه أحد، وهو من مقتضيات الطبيعة كالنفس، وحيله، كذلك الشيطان يقدر على الإنسان بحيث لا يحس الإنسان، فينبغي أن يحترز عن وساوسه، وحيله.

قوله: «فأمره أن يراجعها» (حديث ١١٧٥) لا شك في أن الطلاق أبغض المباحات، لا يجوز إلا في حالة الضرورة، وبعد الاتفاق على هذا القدر اختلفوا؛ فقال أهل الظواهر: لا يقع الطلاق في حالة الحيض، وذهب الجمهور إلى أن الطلاق في حالة الحيض يقع وإن كان مبغضا، وما استدلوا به رواية ابن عمر بأنه طلق امرأته في حالة الحيض، فأمره عليه السلام بالرجوع، ولو لم يقع - كما قال أصحاب الظواهر - فما معنى الرجوع.

قوله: «باب البتة» (حديث ١١٧٧) هو من الكنايات، والكنايات تحتاج فيها إلى النية، ومذهب أبي حنيفة فيه موافق لعمر، يعني إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثة فثلاثة، لأنه فرد حكمي، وإن نوى ثنتين ثنتين في حق الحرية، لا يجوز إلا إذا كان المرأة أمة، وموضعه الأصول.

قوله: «باب في المطلقة ثلاثا، لا نفقة ولا سكنى لها» (حديث ١١٨٠) اعلم أن الخلاف في مطلقة الثلث غير الحاملة، وأما الحاملة، فتجب لها النفقة والسكنى اتفاقا، وفي المسئلة ثلاثة مذاهب، صرح به الترمذي: الأول: أنه لا يجب شيء لها، وهو مذهب أحمد، وإسحق، والحسن البصري، والشعبي، وعطاء، أخذا بحديث فاطمة، والثاني: مذهب أبي حنيفة وسفيان: لها النفقة والسكنى، والمذهب الثالث بين بين، وهو مذهب الشافعي، وهو أن لها السكنى أخذا بنصر القرآن، وليس لها من النفقة شيء لحديث فاطمة. واستدل أبو حنيفة بفتوى عمر بن الخطاب في مجمع الأصحاب، ولم ينكره أحد: لا ندع كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وكذا قالت عائشة لما سئل عنها في زمان مروان، قالت: ألا تخافين يا فاطمة، وتبين تلك المسئلة، وأوقعت الناس في الضلال.

قوله: «باب لا طلاق قبل النكاح» (حديث ١١٨١) تفرد الشافعي في هذه المسئلة من الجمهور ولم يجوز التعليق، وقال: يلغو كلامه بعدم وجود المحل، لأنه وقوع الطلاق قبل الملك هنا، وأما عند أبي حنيفة يجوز، وعليها الجمهور، وإبراهيم النخعي، وغيره وتأويل الحديث منا أن في التعليق ليس وقوع الطلاق قبل الملك كما قلتم، لأن في التعليق الحكم والسبب معلقان بالشرط، ولم يوجد السبب الآن حتى يلزم الإعتاق والطلاق قبل الملك، بل نقول: إن السبب لم يتحقق بعد، بل يتحقق بعد وجود الشرط، ويلزم المحذور على مذهب الشافعي، فإن في التعليق يمنع تحقق الحكم عنده، وأما السبب فقد انعقد عنده لكنه غير مؤثر بالشرط الآن، و حيث أجاز إعتاق ما لا يملكه الآن، لأنه لو كان العبد مشتركا بين الشركاء، فلو أعتق أحدهم حقه، فيعتق حق الجميع بإعتاقه مع أنه

لم يملك إملاكهم، وهل هذا إلا إعتاق ما لا يمكنه ابن آدم، وأما عندنا فلا يعتق بمجرد الإعتاق؛ بل يعتق أحد إعتاقهم، أو السعي، فما هو جوابه هنا فهو جوابنا في الطلاق.

قوله: «طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان» (حديث ١١٨٢) علم من الحديث مسألتان: الأول: أن اعتبار الطلاق بالنساء لقوله: «طلاق الأمة» الخ فلو كانت أمة تحت حر، فليس له أن يطلقها ثلاثاً، لأن المحل محل لتطليقتين، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه، الثاني: أن العدة بالحيض، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه على أن بعض الروايات ورد فيها «قروءها حيضتان» فهذا يفسر في القرآن ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ بأن المراد من القروء الحيض، كما قال الأحناف، لا كما قال الشافعي. قوله: «باب الخلع» (حديث ١١٨٥) هذا يخالف أبا حنيفة، فنقول في الجواب: الخلع طلاق (صغرى)، لأنه ثبت بنص القرآن كما أثبت أهل الأصول، ولأنه ورد في رواية: «الخلع طلاق» وكل طلاق عدتها ثلث حيض (كبرى)، ينتج الخلع عدتها ثلاث حيض علائنه لا يثبت بهذه الرواية مذهب الشافعي أيضاً، وإن كانت الرواية ظاهره يخالفنا أيضاً، لأن العدة عند الشافعي بالطهر، وورد في الروايات لفظة حيضة؛ بل هو يوافقنا فنقول: الحديث إما منسوخ وإما أن تاء في حيضة ليس للواحدة، لأن هذا ليس مطرداً كلياً. قوله: «باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق امرأته» (حديث ١١٨٩) قال الفقهاء: إن كان القصور من الزوجة فالإطاعة واجبة، وإلا فمستحبة.

قوله: «باب في طلاق المعتوه» (حديث ١١٩١) لا يقع الطلاق في حالة الجنون اتفاقاً، أما حالة السكر، فقد اختلف العلماء فيها، وقال الأحناف: إن كان السكر من محرّمات الشرع، كالخمر، فيقع الطلاق زجراً، وإن لم يكن من المحرمات، فلا يقع. وعلم من قوله عليه السلام: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب» أن طلاق المكره واقع، لأن المكره أيضاً فرد لهذه الكلية، وعند الشافعي لا يقع طلاق المكره، فعليه حجة بهذا الحديث.

قوله: «باب في الحامل المتوفى عنها زوجها» (حديث ١١٩٣) إن سلم التعارض بين آيات القرآن يعني ﴿أربعة أشهر وعشراً﴾، و﴿أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾، فأية الحمل ناسخة لأنها متأخرة.

قوله: «باب في كفارة الظهار» (حديث ١٢٠٠) المقدار الواقع في الحديث يخالفنا، لأنه لا بد من ستين صاعاً، ويخالف الشافعي، لأنه لا بد عنده من ثلاثين صاعاً، فإما أن يقال: إن تفسير الكتاب من الراوي، وكان في الواقع زائداً، ومعنى قوله عليه السلام: «أطعمه ستين مساكين» مع شيء آخر، لا أن يكتفي به، وثبت برواية أخرى أنه قد كان أعطى شيئاً آخر أيضاً.

قوله: «باب اللعان» (حديث ١٢٠٢) عندنا لا يفرق إلا بقضاء القاضي، ويؤيدنا حديث الباب، وأيضاً جاء في بعض الروايات: أن رجلاً قال: يا رسول الله ﷺ إني طلقته، ولو لم أطلقها لكذبت عليها، ولم ينكر عليه السلام، فعلم أن الزوجة كانت محلاً للطلاق بعد اللعان، وأما الشافعي فقال: لا حاجة إلى تفريق القاضي، بل يقع التفريق بمجرد اللعان، فجميع ما ذكرنا حجة عليه، وأما قول الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، إن تعلق بنفي الولد، والحاقه بأمه، فلا محذور، وإن تعلق بعدم تفريق القاضي، فليس بسديد، لأن فيه اختلافاً، وقد بيناه.

قوله: «باب في عدة المتوفى عنها» (حديث ١٢٠٤) مذهبنا: أن العدة في بيت زوجها أعم من أن يكون ذلك المكان مملوكه، أو موهوباً عنده، أو على الكراء، أو على غيره، وليس على ورثة الزوج نفقتها، ولها أن تخرج في طلب النفقة إن لم تجد منها بداً.

قوله: «الحلال بين» (حديث ١٢٠٥) يجب الاجتناب عما فيه شبهة الحرمة، وإلا ربما وقع الرجل في الحرام، كما أوضحه عليه السلام بطريق التمثيل، ولذا قال أصحاب الأصول: إذا تعارض المبيح والمحرم، فالترجيح للمحرم على المبيح.

قوله: «باب في بيع المدبر» (حديث ١٢١٩) مولى المدبر إن كان حياً، ففيه اختلاف بين الفقهاء؛ فقال الشافعي: يجوز بيعه، وقلنا: لا، إلا إداً باع القاضي، لأن له ولاية تامة، وهذا في المدبر المطلق، وأما المدبر المقيد فيجوز بيعه عندما حال حيات المولى، وبعد

مماثلة، ففي الحديث ليس حجة لأحد على بيع المدرس، فإن الحديث كما يحالفنا يخالف الشافعي، لأن المدرس بعد وفات المولى يصير حراً، وبيع الحر لا يجوز عند أحد، لا عندنا ولا عند الشافعي، فالمدرس المذكور إن كان مطلقاً، فبيعه من خصوصياته عليه السلام، وإن كان مقيداً فلا حجة علينا.

قوله: «باب ما جاء في تلقي البيوع» (حديث ١٢٢٠) الكراهة فيما إذا كان يتضرر أهل البلد أو البائع، وإلا فلا، وكذا اختيار الفسح إنما يكون إذا اشترط، وأما بدون الاشتراط فلا، أعم من أن يكون الغبن فاحشاً، أو يسيراً، وكذا الحال في بيع الحاضر للبادي.

قوله: «باب المحاقلة والمزابنة» (حديث ١٢٢٤) على الحديث لم يعمل الشافعي مثل أبي حنيفة، لأن الشافعي جوز العرايا، وهو قسم من المحاقلة، والنهي مطلق، وأجوبة العرايا مذكورة في العرايا. وأما بيع البر بالسلت، فيجوز عند الجمهور، لقوله ﷺ: «إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد»، وأما القياس على بيع الرطب بالتمر، فالنهي على طريق الأولوية، لأنه لا يجوز، لأنه نقل في الطحاوي: أن معمر بن عبدالله كان يمنع بيع القمح بالشعير، فإذا سئل عنه، فقال: إني أخاف أن يضارعه، وأما بيع التمر بالرطب فيجوز عندنا، وعند الجمهور، والشافعي، وصاحبي أبي حنيفة لا يجوز، وجواب أبي حنيفة للفقهاء: أنهما لا يخفوا إما أن يكون من جنس واحد أو جنسين، إن كان الأول فيجوز بأول الحديث، وإن كان الثاني فيجوز بآخر الحديث، وأما للمحدثين: فكما روي عنه أنه دخل رياء، فسأل عنه المحدثون علة جواز البيع، واستندوا في عدم الجواز بحديث زيد أبي عياش، فقال لهم: زيد أبو عياش ضعيف، فأحسنوا عليه الثناء، أيضاً روي في غير رواية الصحاح، ظني أنها في دار قطني، وزاد فيها نسيئة، وبيع الرطب بالتمر نسيئة، لا يسلمه أبو حنيفة، وكذا البيع قبل بدو الصلاح جائز عند الإمام ويخالفه رواية الباب، والجواب: أن النهي عنه على سبيل الشفقة، كما روي في بعض الروايات: «أنه ﷺ نهى عنه مشورة» أو النهي عن البيع قبل بدو الصلاح في بيع السلم، كما روي عن ابن عمر «أنه سأله النخلي عن السلم فقال: نهى عليه السلام عن بيع النخل حتى يواكل، أو معنى بدو الصلاح، يعني قبل وجود الثمار، ولو كان هذا، فيسنمه أبو حنيفة، لأنه بيع المعدوم، كذا قال الطحاوي.

قوله: «نهى عن بيع حبل الحبل» (حديث ١٢٢٩) يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون حبل الحبل مبيعا وذا لا يجوز، لأنه بيع المعدوم، والثاني: أن يكون حبل الحبل أجل أداء الأثمان، وهو ليس موجوداً وقت العقد، ولا يتيقن بتحصيله، لأنه يمكن أن يموت المبيع قبل الحمل.

قوله: «باب بيع الحيوان بالحيوان» (حديث ١٢٣٧) عقد بيع الحيوان بالحيوان بعد أن يكون يدا بيد جائز عندنا، أعم من أن يكون متفاضلاً أو متساوياً، ولا يجوز نسيئة كما يشعر عنه رواية بيع عبيدين بعبد، لأنه ربوا، وعند الشافعي يجوز كيف ما كان، أعم من أن يكون نسيئة، أو يدا بيد، متفاضلاً، أو متساوياً، وحمل رواية نهى النسيئة على النسيئة من الجانبين، لأنه عليه السلام نهى عن بيع الكالي بالكالي، ولكن هذا ليس بسديد، لأنه ما ورد في رواية جابر أنه لا بأس به بعد أن يكون يدا بيد، فالظاهر أن المراد به أن يكون مقابلاً للنسيئة من جانب واحد، وأيضاً روايات النهي قوليات، وروايات الجواز فعليات، وأيضاً الروايات الناهيات محرمات، والمجوزات مبيحات، فعدة أهل الأصول يقتضي ترجيح هذه على تلك.

قوله: «باب البيع بعد التأبير» (حديث ١٢٤٤) الثمرة عندنا تابعة للأشجار على كل حال للبائع قبل التأبير وبعده، وعند البعض بعد التأبير لا يكون تابعا كما هو مدلول الحديث، وقبل التأبير تكون تابعا.

قوله: «باب البيعان بالخيار» (حديث ١٢٤٥) أعلم أن الأصل في هذه المسئلة: أن الشافعي يثبت للبائع وللمشتري بعد انعقاد البيع خيار المجلس، وأبو حنيفة لا يسلمه، وأكثر الروايات موافق للشافعي، فمعنى ما لم يتفرقا عنده: التعريق بالأبدان، ومعنى «أو يختار»: أن يقول كل واحد من البائع والمشتري بعد انعقاد العقد: اخترت الثمن أو المبيع، فبعد هذا القول لا يبقى لأحد الخيار، أو

المراد بالخيار خيار الشرط، يعني ليس لهما الخيار بعد انعقاد العقد إلا إذا اشترط في العقد خيار الشرط، فحينئذ لكل منهما خيار البتة، والمعنى الأول يقرب إلى الذهن بالنظر إلى الروايات، فتأويل الروايات المخالفة لنا: أن المراد بالخيار خيار المجلس، إلا أن المراد بالتفرق: التفرق بالأقوال، أو يقال: إن المراد بالخيار خيار القبول، فالمراد من التفرق بالأقوال، وإنما احتيج إلى تأويل الروايات لثلاث يلزم خلاف القاعدة الكلية الشرعية، وهي: أن مدار إتمام انعقاد البيع على أهلية المتعاقدين، ومحلية المعقود عليه، وعدم ما يفسد البيع أو يبطله، وصدور الإيجاب من الأول، والقبول من الثاني، فبعد وجود هذه الأمور لا يتوقف البيع على أمر آخر، كما رأينا في الإجارة، والإعارة، والنكاح، وغيرها من العقود، فكذا فيما نحن فيه، لو ترك الروايات بلا تأويل يلزم خلاف هذه القاعدة، وأما قول الترمذي: بأن ابن عمر أعلم بمعاني الحديث، لأنه روايته مسلم بلا ريب فيه، لكن لا يلزم من هذا القدر مرجوحية مذهبه، وراجحية الشافعي، لأنه مستدل، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. فأقول: يمكن أن يكون لم يتعين عند ابن عمر معنى من المعاني التي ذكرنا معنى خيار المجلس، أو خيار القبول، والتفرق بالأبدان أو الأقوال، لأنه كان يقوم احتياطاً، وزهداً، واتقاءً، ونقول: إنه يمكن أن يكون مذهبه مثل مذهبه من عدم إثبات خيار المجلس، وانعقاد العقد بعد التفرق بالأقوال، إلا أنه كان يقوم الزاماً للحجة على خصمه، لأنه يمكن أن يكون خصمه ممن يرى خيار المجلس، فكان يقوم ابن عمر لثلاث يلزم عليه الحجة من جهة مذهبه، وإن كان مذهبه عدم اختيار المجلس، فمجرد قيام ابن عمر لا يفيد الشافعي لاحتمال ما ذكرناه، وأما الاستدلال برواية أبي برزة الأسلمي فليس بصحيح، لأن روايته لا يستقيم معناه على طرز الشافعي، فكيف يحتج بها علينا، لأنه روى هذه الرواية مفصلة بأنه كان في السفر مع الناس، فابتاع الرجلان في فرس، والفرس كان مربوطاً على حاله في بيت البائع، ثم بعد ساعة ذهب المشتري إلى تسريجه، فقال البائع: لا أجيز البائع، فذهبا إلى أبي برزة الأسلمي في السفينة، فاخصمنا عنده، فقال: لا أراكما افترقتما،

فبعد هذا التفصيل لعلك علمت عدم صحة استدلال الشافعي بحديث أبي برزة الأسلمي؛ بل هو مضر لمذهبه، لأنه يقول: إن بعد الافتراق بالأبدان لا يبقى الخيار، وفي قصة ذكرناها، يأبى العقل السليم، والفهم المستقيم من أن يقول بعدم الافتراق في يوم وليلة، وكيف يتغمض عن الحوائج الضرورية، والصلاة، والأكل، وغيرها، ومع قطع النظر عن جميع هذه الضرورات الموجبات للافتراق ذهاب المشتري عن مجلس العقد، وتسريجه الفرس مصرح بها في الروايات، فلا يمكن أن ينكره الشافعي، فبعد هذا الافتراق قال أبو برزة الأسلمي: لا أراكما افترقتما، وهو ليس بمذهب الشافعي، فروايته مضر له لا مؤيد له.

ثم بعد هذا قال الإمام الطحاوي في الاستدلال على مذهبه بقوله عليه السلام: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله» حاصله: أنه لا يصح أن يستدل الشافعي بهذا القول على مذهبه، بل هو يؤيدنا، لأنه فيه نهي عن الافتراق خشية الإقالة، والإقالة رفع العقد بعد أن يتم، فعلم أن العقد قد تم، ولزم بمجرد قول البائع، والمشتري، وإلا لما صح إطلاق إقالة، ثم اعترض الطحاوي بهذا القول على مذهب الشافعي بأنه: لو كان معنى قيام ابن عمر كما قال الشافعي فيلزم الاعتراض على ابن عمر بهذا القول، وأما على طرز أبي حنيفة فلا، ولم يرض باستدلاله في مقابلة نصوص الشافعي.

فالحاصل أن ههنا ثلاث مذاهب: الأول مذهبه وهو: أنه يلزم العقد بمجرد اليجاب والقبول ولا يبقى خيار المجلس، والثاني مذهب الإمام الشافعي، وهو: أنه ينعقد العقد، ويبقى الخيار، خيار المجلس، والثالث مذهب أصحاب الظواهر والمحدثين، وهو: أنه لا ينعقد العقد أصلاً، لقوله عليه السلام: «لا بيع بينهما ما لم يتفرقا».

قال شيخنا مدظله: الأولى بالتحقيق أن يقال: إن أبا حنيفة أيضاً يسلم خيار المجلس كما يسلم الشافعي على سبيل التبرع والإحسان، لا على سبيل الوجوب، والالزام، وإلا لتعارض كثير من الروايات، فنقول: إن ما ورد في الروايات: «ما لم يتفرقا ويختارا» معناه: أنه ينبغي للمؤمن أن يخير أخاه المؤمن بعد انعقاد العقد حتى يتفكر في نفعه ونقصانه، فيختار المبيع أو يده، كقوله عليه السلام: «من أقال أقاله الله تعالى يوم القيامة»، كذا قوله عليه السلام: «المؤمن أخو المؤمن لا يخذله»، وإن كان ليس بلام عليه، وقرائن هذا

التوجيه موجودة في الأحاديث، منها قصة كعب: أنه ارتفع صوته في مسجده عليه السلام، حين طلب دينه من مديونه، فسمع عليه السلام صوته فخرج، فقال: «يا كعب ضع دينك»، وقال لمديونه: «أعط ما بقي»، فكل واحد يسلم أن هذا الحكم كان بجهة التبرع والإحسان، وليس فيه أن القاضي يحكم في مثل هذه المقدمة بهذا الحكم، ويتلف حقوق الناس.

وكذلك في قصة شراج حرة أن الأنصاري وابن عمته عليه السلام، يعني الزبير، اختصما عنده عليه السلام في ماء الشراج، فقال عليه السلام تبرعا على الأنصاري للزبير. «إذا استقيت أرضك فترك الماء له» فلم يفهم الأنصاري تبرع النبي عليه السلام به، وغضب، فقال للنبي عليه السلام: إن كان ابن عمك، فغضب عليه السلام عليه، وقال للزبير: «عليك أن توفي حقك ثم اترك له»، فكل واحد يسلم أن أول حكمه عليه السلام كان تبرعا لا قضاء. والثاني: كان قضاء، فكذا فيما نحن فيه، لو يحمل الإجازة في خيار المجلس على التبرع والإحسان فليس بعيد، فعلى هذا الطرز لا يرد الاعتراض على الشوافع بحديث أبي برزة الأسلمي، لأن معنى قول أبي برزة: إني لا أراكما افترقتما، يعني ينبغي للبائع أن يأخذ فرسه ويعطي أثمان المشتري له، لأنه لم يفترق بعد افتراقا بعيدا، ولم ينتفع بالأثمان، ولم يتصرف فيها، ونادم ببيعه، وقد قال عليه السلام: «من أقال نادما ببيعه أقال الله عثراته يوم القيامة»، وكذا قال: «للمسلم حق على أخيه المسلم»، وحينئذ لا يرد الاعتراض على ابن عمر بقوله عليه السلام، لأن الأمر كما قلنا كان للتبرع، والمتبرع أمير نفسه، إن شاء تبرع، وإلا فلا، ما على المحسنين من سبيل، وأيضا لهذا التوجيه قرينة أنه جاء في رواية الترمذي، وأبي داود، والنسائي قوله: «ما لم يتفرقا أو يختارا» ثلاثا، وزاد البخاري: ثلاث مرار، فلو لم يحمل الروايات على المعنى الذي ذكرنا لم يستقم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي، لأن الخيار فيه ثلاث مرات، ولا يقوله أحد، ولا يسلمه الشافعي، بل يكفي عنده القول مرة واحدة، فعلم أن هذا تأكيد على جهة التبرع والإحسان.

قال شيخنا: هذا المعنى الذي ذكرناه لم أجد في كتاب، وإن لم يقدر في حسنه إلا أن ابن حجر نقله في فتح الباري بعد رد دلائل الحنفية، وقال: هذا الاحتمال بعيد، والعجب مثل هذا المتبحر أنه كيف يقول ببعد هذا الاحتمال الذي هو موافق للرواية والدراية، والله أعلم بما في صدور العباد، والشافعي ارتكب في كثير من المواضع الاحتمال الأبعد من هذا الاحتمال، ولم يقدر عليه ابن حجر، وللناس فيما يعيشون مذاهب.

أو يقال: إن الخيار كلي مشكك، فبعض أفراده أقوى، وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار. وقوته، لأنه لا خيار لأحد المتعاقدين حينئذ، وأضعفه وهو قبل الإيجاب والقبول، وضعفه، لأن فيه الخيار لكل واحد من المتعاقدين على سبيل الاستقلال، وبين وبين، وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الأبدان، فهو أقوى بالنسبة إلى الثاني، وأضعف بالنسبة إلى الأولى، ووجه ضعفه: أنه ليس كل واحد مستقلا على الفسخ. ولكن إن رضي الآخر فله أن يفسخ فحينئذ يسلم أبو حنيفة أيضا خيار المجلس، يعني إن أجاز الآخر لا مستقلا أو يقال: إن الخيار ذو جهتين: جهة الانعقاد وجهة الفسخ، فلكل من العاقلين خيار انعقاد العقد، فإن اتفقا على انعقاد، فنفذ، وإن اتفقا على الانفساخ، ففسخ، وإن اختلفا، فالشافعي يرجح جانب الفسخ، ونحن جانب الانعقاد، والحديث ليس بمصرح للترجيح، بل المرجح القياس، فنحن لا نرتكب خلاف الحديث، بل نخالف قياس الشافعي، وقياسه ليس بحجة علينا.

فالحاصل أن مسألة الخيار من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور، وكثيرا من الناس من المتقدمين والمتأخرين صنفوا رسائل في ترديد مذهبه في هذه المسئلة، ورجح مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي قدس سره في رسائل مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال شيخنا مدظله، يترجح مذهبه، وقال: الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسئلة، ونحن مقلدون، يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة، والله أعلم.

قوله: «لا يفرقن عن بيع إلا عن تراض» (حديث ١٢٤٨) لا يخالفنا كما قدمنا من تقرير مذهبه، يعني ينبغي أن لا يفرق المتعاقدان إلا عن رضا تمام، فإن لم يرض أحدهم فعلى الآخر أن يفسخ تبرعا وإحسانا، وإن كان بعد انعقاد العقد، وكذا قوله عليه السلام:

«أعربا» لا يضر أبا حنيفة، لأنه عليه السلام أولى بالمؤمنين بالفضل، كما جاء «إنا نستحق بمكارم الأخلاق».

قوله: «ولا خلافة» (حديث ١٢٥٠) ههنا مسئلتان: الأولى، هل العاقل البالغ الحر يحجر عليه أم لا؟ فقلنا: لا، وقال الشافعي بالحجر على السفه، واستدل بحديث الباب أنه عليه السلام منعه عن البيع والشراء، وهذا الاستدلال لا يصح، لأن حجره عليه السلام عليه كان شفقة و مروة عليه، وعلى ماله، لما جاء أقاربه يشتكون إلى النبي ﷺ، لا حكما وقضاء، فلما قال: لا أصبر يا رسول الله لما أجاز به عليه السلام مع أنه مصرح أنه عليه السلام أجاز به بعد عدم صبره، وللقاضي أن يصون قضاءه مهما أمكن، لا أن يقضي ساعة، وينقض تارة، وشأن القضاة أعلى وأرفع منه، فضلا عن قضاء النبي ﷺ، والثانية أنه هل ثبت بمجرد قوله لا خلافة الخيار؟ فقال بعض أهل العلم: ثبت وإلا لصاع التقييد به، ويلغو الكلام، وقال الجمهور، منهم الشافعي، وأبو حنيفة: لا يثبت بمجرد هذا القول، والحديث بظاهره يخالفهم، فأجاب الشراح بأن ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل، والأولى في الجواب أن يقال: إنه جاء في رواية الحاكم: «لا خلافة، ولي الخيار ثلاثة أيام» فثبت الخيار بهذا الكلام، لا بمجرد القول أي بلا خلافة، وأما القول بأنه لو لم يثبت الخيار بهذا الألفاظ للزم إلغاء التقييد، وتضييع الكلام، فلا نسلمه، لأن فوائد التقييد ليست بمنحصرة فيما قالوا حتى يلزم من نفي إلغاء التقييد وتضييع الكلام؛ بل للتقييد فوائد لا تعد ولا تحصى، وأعلى الفوائد ههنا أنه إذا كان المشتري مثلاً من من لا يعرف فنون البيع، ويقول وقت الشراء والبيع لخصمه: إني غير واقف بفنون المعاملة، ولا أعلم موجبات الخسران والمنافع، واتكلت على دينك، وفوضت أمري في تلك المعاملة إليك، وأنت تعلم بمنافعي ومضاري، فاعمل لي معاملة الصديقين، الخائفين من الله تعالى، فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام، ويعامل معه معاملة المخلصين الصديقين، يدفع عنه مضاره، ويجلب إليه منفعته، فلهذه الفائدة قاله ﷺ: «قل: لا خلافة» فلا يلزم إلغاء الكلام، وهذا الجواب مع قطع النظر عما روينا من رواية الحاكم، فإنه جواب آخر.

قوله: «باب في المصرة» (حديث ١٢٥١) ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث، وقلنا يرجع النقصان، والحديث بظاهره يخالفنا، فأجيب عنه بوجوه: الأول ما أجاب صاحب نور الأنوار بأن: راوى الحديث أبو هريرة، وهو غير مجتهد، ورواية غير المجتهد متروكة في مقابلة القياس. وقال شيخنا مد الله ظله: هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله، فإن من دأب الإمام أبي حنيفة أنه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي، فضلا عن أن يبين حديث النبي ﷺ، كما صرح به المحققون من علمائنا. الثاني ما أجاب ابن عمر بأن: الحديث منسوخ، وناسخه قوله ﷺ: «البيع بالخيار ما لم يتفرقا»، فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار إلا لمن استثناه بقوله «إلا بيع الخيار»، فعلم أنه لا خيار لأحد، ورده الإمام الطحاوي: أن بيع المصرة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله: «إلا بيع الخيار»، لأن المصرة من جملة العيوب، ورد المبيع بخيار العيب مشروع في الشريعة، لا يقول أحد بنسخه.

الثالث ما أجاب عيسى بن أبان: بأن حكم حديث المصرة في وقت ما كان العقوبات يؤخذ بها الأموال، كما روي عن النبي ﷺ في الزكاة: «من أدى طائعا فله أجرها، وإلا أخذناها منه، و شطر ماله غرمة من غرمت ربنا عز وجل»، وكما قال في سارق الثمرة التي لم يحرز: «فإنه يضرب جلدات ويغرم مثلها»، ثم لما نسخ الله الربوا، وردت الأشياء إلى أمثالها، إن كان مثليا، فمثل، وإن كان من ذوات القيم، فقيمة، فنسخ حكم المصرة أيضا، والعقوبة فيه هي أن يبقى اللبن عند المشتري، ويرد إلى البائع صاعا من طعام، ولا ينظر إلى أن صاعا من طعام هل يساوي اللبن أم لا؟ فلو كان اللبن زائدا من الطعام، وأصعافا مضاعفة، فيسلم إلى المشتري عقوبة للبائع الفاعل هذا الفعل الشنيع، ولم يرض أبو جعفر بهذا الجواب أيضا.

الرابع ما أجاب الطحاوي: بأن الحديث منسوخ، ووجه النسخ أنه يخالف النصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، والقياس؛ بل الأقيسة.

أما كلام الله تعالى، فلقوله تعالى: ﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وأما كلام النبي ﷺ، فقوله ﷺ ونهيه عن بيع الدين بالدين، وفي المصرة بيع الدين بالدين، وجهه أن المشتري إذا حلب اللبن يومين أو ثلاثة أيام، وأهلكه، ثم رد الشاة على بائعه،

ووجب الصاع من الطعام دينا في ذمته بدل اللبن الذي هلكه، فكان دينا عليه، فهذا بيع الدين بالدين، وقد نهى عنه ﷺ، وكذا يخالف قوله ﷺ: «الخراج بالضمان، والغنم بالغرم» فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص، لأن الشاة لو هلكت مثلا في تلك الأيام الثلاثة، لهلكت من مال المشتري، وهذا بالاتفاق بينهم. فلما كان الضمان والغرم على المشتري، فيجب أن يكون الخراج، والغنم له عملا بالنصوص. كما لو اشترى رجل عبدا، واشتغله، ثم رده على بائعه فغلته لمشتري، وكذا لو اشترى شاة، وأحلب لبنها أياما، ثم ردت على البائع بعيب آخر، فاللبن للمشتري بلا شيء، فكذا فيما نحن فيه، نقول: اللبن للمشتري بلا شيء، وكذا يخالف قاعدة الضمان، لأن الضمان بالمثل، أعم من أن يكون صوريا أو معنويا، فصاع الطعام ليس مثلا صوريا للبن، وهذا ظاهر. ولا معنويا، لأن المثل المعنوي عبارة عن قيمة الشيء، وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللبن على كل حال، فإنه لم يفرق في الحديث أن الصاع عوض لبن يوم أو يومين، أو عوض لبن شاة أو بقرة، والمشتري قد تكون شاة، وقد تكون بقرة، وقد تكون ناقة، والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة، للفتاوت بين ألبانها بالقلّة والكثرة، فضلا أن يساوي لبن ثلاثة أيام، أو لبن الناقة والبقرة، وأيضا الحديث مخالف لمذهب الشافعي أيضا، لأن مذهبه أن يرد صاع التمر أو الشعير فقط لا غير، وفي الحديث أمر مطلق سوى السمراء في رواية أبي هريرة التي احتج بها، وأيضا الحديث مخالف لقواعد خيار العيب يتحقق فيها ثلاثة صور: الأولى: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع بدون أن يحدث عند المشتري عيب، يتعين الرد.

الثاني: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع، وقد حدث عيب في يد المشتري أيضا، ففي هذه الصورة لهما خيار، إما الرجوع بالنقصان، أو الرد.

الثالث: أن يزيد المشتري في المبيع، مثلا اشترى ثوبا فخاط أو أصبغه، ففي هذه الصورة إن لم تراضيا على الرد، فليس للبائع أن يأخذ، لأن امتناع الرد ههنا لحق بعد؛ بل يتعين الرجوع بالنقصان، فصورة الشاة صورة ثانية، لأنه حدث عيب عند المشتري، وهو إخراج اللبن عن الضرع، وكان معيبا بعيب كان عند البائع، فحكمها الرجوع بالنقصان، أو الرد إن تراضيا، لا الرد ورد صاع من التمرة، والشعير.

فبسبب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصراة، والله أعلم، أو يقال: إن الحكم برد الشاة ورد تمر، أو صاع شعير معها ليس قضاء وجوبا، بل تبرعا ومصالحة، يعني لما ظهر عيب عند المشتري، ورد المعيبة، فعليه أن يرد معها صاعا من طعام بدل ما انتفع بلبنها، لئلا يضيع مال أخيه المؤمن، فلا يخالف بهذا المعنى أبو حنيفة.

قوله: «باب في اشتراط ظهر الدابة عند البيع» (حديث ١٢٥٣) جوز أحمد وإسحق الاشتراط في البيع نظرا إلى ظاهر الحديث، وقال الإمام مالك: إن كان المسافة يسيرا قليلا، فيجوز، وإلا فلا، وقال الإمام أبو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقا، لأنه عليه السلام نهى عن بيع وشرطين، وجاء في بعض الروايات نهيه ﷺ عن بيع وشرط، وكذا نهيه عليه السلام عن صفقة في صفقتين، والروايات الواردة في هذا الباب متخالفة ومتعارضة ظاهرا، جمعها البخاري في مصنفه، علم من بعضها أن النبي ﷺ أباح ظهره بعد البيع، وعلم من بعضها أن النبي ﷺ أجاز على طلب جابر، وعلم من بعضها الاشتراط، فعين أبو حنيفة واحدة منها، وتأول في الباقيات، بأن جابرا لما أراد البيع اختلج في صدره أني كيف أصل المدينة، فقال له عليه السلام: «سأبيع لك ظهرها»، أو يقال: إن النبي ﷺ أعطاه عارية بعد البيع، كما قال جابر في رواية: أفقوني ظهرها.

قوله: «باب في الانتفاع بالرهن» (حديث ١٢٥٤) عند أبي حنيفة لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون، وظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة، فأجاب الطحاوي بأنه: لا دليل في هذا الحديث على جواز الانتفاع بالمرهون، لأن فيه على الذي يشرب ويركب نفقة، ولم يبين من الذي يركبه ويشرب اللبن، ولو سلم كما جاء في بعض الروايات مصرحا، فنقول: إن هذا حكم من قبل نسخ الربوا، فقد نهى عليه السلام بقوله: «كل قرض جر نفعا فهو حرام»، وكذا نهى عن بيع المعدوم، وفيما نحن فيه يلزم بيع المعدوم،

وهو باطل، لأن المرتهن لما عين الشيء فهو في دمه من بقعة المرهون بدل اللبن الذي يشربه، فهو بيع معدوم، لأن البيع قد انعقد الآن، والمبيع معدوم لأنه في الضرع، وبيع اللبن في الضرع ليس بصحيح.

قوله: «باب في المكاتب» (حديث ١٢٥٩) ترك أبو حنيفة الروايات اللاتي فيها تحري العتق، وقال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فالروايات اللاتي ذهب إليه أبو حنيفة رويت بطرق متعددة، ومن أقوال الصحابة أيضا؛ فمنها ما قال عمر بن الخطاب: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وكذا قال ابن عمر، وريد بن ثابت، وعدالة، وكذا قالت عائشة، وأم سلمة، وأورد الإمام الطحاوي قياسا نذكره، وهو: أن الصحابة لما اختلفوا في هذا الباب، وكل قد أجمع على أن المكاتب لا يعتق بعقد الكتابة، وإنما يعتق لحالة ثانية، فقال بعضهم لتلك الحالة: هي أداء جميع بدل الكتابة، وقال بعضهم: هي أداء بعضها، وقال البعض: يعتق منه بقدر ما أدى من مال الكتابة، فكل قد أجمع أن المكاتب ليس مثل لمعتق على مال يعتق في الحال قبل أن يؤدي شيئا، وسائر الأشياء لا تجب بنفس العقد، وإنما تجب بحالة أخرى كما في المكاتب، فرأينا أنه إذا بيع شيء، فلا يجب بنفس العقد على البائع تخلية المبيع، وتسليمه المشتري ما لم يقبض جميع أثمانه، وكذا الرهن، ليس له المرهون ما لم يؤد جميع بدل الرهن، فكذلك يجب أن لا يعتق المكاتب ما لم يؤد جميع بدل الكتابة، قياسا على ما ذكرنا.

قوله: «باب إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه» (حديث ١٢٦٢) لا خلاف في أن من وجد سلعة بعينها فهو أحق بها من غيرها، إلا أنهم اختلفوا في «بعينها»، فقال أبو حنيفة: من أفراد بعينها المرهون، والمقبوض على سوم الشراء، والوديعة، والمغصوب، والإعارة، والإجارة، لا المبيع، وقال الشافعي: المبيع أيضا، فهذا مختلف، ووجه أبي حنيفة: أنه ورد في هذا الباب روايات: «أن من وجد سلعة بعينها، فهو أحق بها ما دام المتعاقدان» وفي الأخذ الثمن، فبعد التأمل في جميع الروايات يظهر وجه الاشتراط، وهو: أنه إذا أتم البيع لزم العقد، فحينئذ لا يبقى بعينها، لما روي في قصة بريرة: أن تبدل الأحكام يوجب تبدل الأملاك، والبيع تتم إذا أخذ البائع الثمن، أو مات أحدهما، فلذا قال أبو حنيفة: إنه لم يدخل المبيع في بعينها.

قوله: «باب في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له» (حديث ١٢٦٣) ههنا مسئلتان: تخليل الخمر، وأن الخمر بعد التخليل هل يبقى طاهرا أو نجسا؟ ففي المسئلة الأولى مذهب أبي حنيفة: أن التخليل جائز لكنه لا يستحب، وفي المسئلة الثانية عند الإمام أبي حنيفة يصير طاهرا، سواء صار بنفسه، أو بصنع أحد. فيرد لاعتراض: أنه لما كان التخليل جائزا فلم يحكم عليه السلام بتضييع مال اليتيم، وإن تضييع مال اليتيم قبيح؟ فأجيب: إنما يكون قبيحا إذا لم يكن لحكمة ومصلحة شرعية، وههنا ليس كذلك، أو يقال: إن الخمر ليس من الأموال في حكم المسلم، أو يقال: إنه عليه السلام أمر بإهراقه زجرا وتأكيدا، لأنه كان أول زمان تحريم الخمر. وأما مناسبة الحديث بترجمة الباب في النهي أنه لو كان بيع الخمر بأمر المسلم ذميا جائزا بلا كراهية لأمره عليه السلام ذميا ببيع خمر اليتيم.

قوله: «لا تخن من خائنك» (حديث ١٢٦٤) ذهب بعض العلماء وقالوا: إذا وجد الرجل مال غاصبه، أو سارقه من جنس ماله، أو غيره، فلا يأخذه لقوله عليه السلام: «لا تخن من خائنك»، وذهب إمامنا أبو حنيفة فيه إلى تفصيل، وهو: إن وجد من جنس ماله ونوعه فيأخذ، ويتملك، وإن لم يكن من جنسه، فليس له أن يتصرف فيه إلا أن يجسه مثل المرهون حتى يستوفي حقه، لأن في غير الجنس بدل من البيع، وبيع مال الغير لا يحوز.

قوله: «إن العارية مؤداة» (حديث ١٢٦٥) يسلمه أبو حنيفة، إلا أنه لا يلزم منه الضمان، لأن معناه: إن كان العارية موجودة فمؤداة، وأما إذا لم تكن موجودة فحكمها لم تذكر في الحديث، بل إذا تعمق النظر، فتعلم من مقابلة الدين مقضى بقوله: «العارية مؤداة»، يثبت به مذهب أبي حنيفة، لأن الأداء إنما يكون في عين الواجب، والقضاء إنما يجب في الذمة، وعند الإمام أحمد، والشافعي يجب الضمان في العارية، وعند أبي حنيفة إلا إذا تعدى المستعير، فحينئذ يجب، وقال قتادة: إن الحسن سبي لكن بقول:

ما نسي، بل كان مذهبه مثل أبي حنيفة أنه لا يجب الضمان، ولا تصريح في الحديث بوجوب الضمان حتى يتقن بنسيان الحسن، بل فعله كان بيانا للحديث، فحينئذ يقوي مذهبا قوة شديدة، فإن كلهم اتفقوا أن فعل الراوي بيان لمرويه حتى قال في مواضع في كتابه.

قوله: «باب في كراهة بيع المغنيات» (حديث ١٢٨٢) إنما يكره البيع والشراء إذا كان بغرض الغناء، وإن كان لأخر فيجوز.

قوله: «باب أن يفرق بين الأخوين» (حديث ١٢٨٣) هذا مشروط بكونهما صغيرين، أو أحدهما صغيرا، والآخر كبيرا.

قوله: «باب في من يشتري العبد فيستغله» (حديث ١٢٨٥) مضمون حديث الباب مسلم عند الشافعي أيضا، لكن العجب من أنه كيف نسيه في قصة المصراة.

قوله: «باب في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب» (حديث ١٢٩٦) لما كان أكل مال الغير حراما بالنصوص القرآنية الصريحة، والأحاديث فلذا قال العلماء في مثل هذه الأحاديث: إما أنها منسوخة، أو يقال: إن الإجازة في وقت الضرورة والمخمصة، أو يقال: إن هذا كان حسب عادة الناس في زمان النبي ﷺ، أنهم كانوا لا يمنعون من أكل الثمرات الساقطات على الأرض، كما يشعر عنه قصة رافع بن عمرو، بأن النبي ﷺ منعه عن رمي نخل الأنصار، وأجازه بالأكل عن الساقطات تحت الأشجار.

قوله: «باب في كراهية الرجوع» (حديث ١٢٩٨) ذهب الإمام الشافعي في ظاهر الحديث، وقال: لا يجوز لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومذهب إمامنا أبي حنيفة: لكل أحد أن يرجع في هبته، إلا إذا اتصل بالموهوب زيادة متصله، كالفرس، والبناء، أو يموت أحد المتعاقدين، أو يخرج الشيء الموهوب عن ملك الموهوب له، وهذا التفصيل في الهبة للأجنبي، وأما إذا وهب لذي رحم محرم، أو أحد الزوجين للأخر، فلا يرجع أصلا، ومستدله ما روى ابن ماجه: «الواهب أحق بهبته ما لم يهب» وأما تشبيه النبي ﷺ للعائد في الهبة بكلب يعود في قيته، فلا يثبت به الحرمة، لأن معناه: رجوعه شنيع مثل رجوع الكلب في قيته، كما قال ﷺ لعمر حين أراد أن يبتاع فرسا تصدق به على الغير: «لا تعد في صدقتك، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته»، فكل أحد يسلم أن الرجل إذا ابتاع ما تصدق فيجوز، وأما نهى النبي ﷺ لعمر فمحمول على التنزيهي، فكذا نهى النبي ﷺ للعائد في الهبة تنزيهي، وكذا قوله ﷺ: «لا يحل لواهب أن يرجع في هبته» لا يدل على مذهب الشافعي، لأنه قيل تشددا في المنع عن مثل هذا اللغو الشنيع، فمعناه: لا يحل له حلالا تاما كاملا، كما قال ﷺ: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»، وكذا قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي» فكلّمته «لا يحل» فيما ذكرنا من القولين محمول على التشديد، فكذا فيما نحن فيه. وأما وجه عدم الرجوع إذا وهب لذي رحم، فلأنها صلة رحم، فيها لا يجوز الرجوع، كما قال عليه السلام: «من وهب هبة لصلة رحم، أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه يراد به الثواب فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرض منها» وكذا قال عدة من الأصحاب، ويرد على مذهب الإمام أن الرجوع في هبة إذا كان حراما من ذي رحم محرم فكيف يرجع الوالد فيما وهب لولده؟ أجيب بأن رجوعه لا لأنه وهبه، بل لأن للوالد حقا في مال ولده وقت الضرورة، لقوله ﷺ: «أنت و مالك لأبيك» فرجوع الوالد ليس في هبته، بل في موهوبه.

قوله: «باب في العرايا والرخصة في ذلك» (حديث ١٣٠٠) اعلم أرشدك الله تعالى، أن عليه السلام بهى عن المزانية لاريب فيها، ثم اختلف الإمامان الهمامان: أبو حنيفة والشافعي في تفسير العرايا، فقال الشافعي: العرايا قسم من المزانية، إلا أنه عليه السلام أجاز في مقدار خمسة أوسق وما دونها ضرورة للناس، ودليله: أن الأصل في الاستثناء المتصل، وهو لا يستقيم إلا إذا كانت العرايا داخلة في المزانية، كما هو مقرر في موضعه، فيجوز المزانية في مقدار خمسة أوسق تحديدا عنده لا في الزائد. قال رئيس المحدثين مد الله ظله: العجب من مثل الإمام الشافعي أنه كيف ترك لنصوص، واللغة، والقياس، والاحتياط في مقابلة الاستثناء المتصل، مع أن الاستثناء المتصل ليس شيئا معتدا بها، بل وقع في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، وكلام الفصحاء، والبلغاء، والشعراء الجاهلية الاستثناء

المنقطع، ولا يخل بالفصاحة والبلاغة، بل يكفي أدنى قرينة عقلية، أو بقلية لارتكابه، ولنا قرائن فضلا عن القرينة، كما سنذكره، إن شاء الله تعالى، فنقول وبالله التوفيق: إن في تفسير لعرايا، اختلاف الناس؛ ففسر مالك بن أنس: بأن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في نخل كثير لرجل، فبتناع صاحب الكثير من صاحب النخلة والنخيتين الرطب بالتمر المجذور، وقال الآخرون في تفسيره: إنه كان لأهل العرب رسم، وهو إذا قاربت النخلات بدو الصلاح، كانوا يعطون الفقراء من بساتينهم نخلة أو نخلتين، فإذا قرب زمان الصلاح، كانوا يقيمون مع أهلهم وعيالهم في البساتين، وكان صاحب البساتين ربما يتضرر من مجيء الفقراء لتعاهد أثمارهم في البستان، لكون ماله، وعياله في البستان، فدفعوا للضرر كانوا يشترون من الفقير ما عبي النخلة الموهوبة بالتمر المجذور خرصا، فهذا التفسير للعري، وقد جاء مفصلا في الروايات مثل ما ذكرنا، فعلى المنصف أن ينظر فيه، هل هي عطية أو بيع؟ فاللغة يؤيدنا، لأن صاحب القاموس، مع كونه من متعصبى الشوافع، قال في كتابه: العرية العطية، وقال زيد بن ثابت في تفسيره: رخص في العرايا، النخلة والنخلتان توهبان.

قوله: «باب ما جاء في مطل الغني ظلم» (حديث ١٣٠٨) عدم من الحديث، وفيها ثلاث مذاهب؛ مذهب الشافعي أنه إذا حال المديون الدائن على رجل آخر محتال عليه، فقد برئ المحيل، فعلى المحتال أن يستوفي حقه من المحتال عليه، وإن لم يتيسر له المال من المحتال عليه، فليس له أن يرجع على المحيل.

والمذهب الثاني أنه إذا حيل رجل، فقد برئ المحيل، وليس له أن يطلب من المحيل إلا إذا أفلس المحتال عليه، ومؤيدهم ما ورد في الروايات: «ليس على مال مسلم توى» خبر بمعنى الإنشاء، يعني عليكم أن لا تهلكوا أموال المسلمين.

والتالث مذهبنا، وهو أنه إذا حال المحيل المحتال عليه، فقد صح الحوالة، وليس للمحيل لرجوع في مدة حياة المحتال عليه، وإن أفلس، إلا إذا تيسر المحيل عن استيفاء حقه. والإياس منحصر في صورتين: الأولى: أن ينكر المحتال عليه الحوالة، ولا بينة للمحتال عليه، فحينئذ يرجع على المحيل، والثانية: أن يموت المحتال عليه قبل الاستيفاء، ولم يترك تركة، وأما في حياة المحتال عليه، فليس للمحتال أن يرجع على المحيل، وإن أفلس المحتال عليه، لأنه لا اعتبار لإفلاسه، لأن المال غاد وراح.

قوله: «باب ما جاء في استقراض البعير» (حديث ١٣١٦) عندنا لا يجوز استقراض البعير، وكذا بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وكذا السلم في الحيوانات، لأنه لا بد في السلم من ضبط المسلم فيه؛ نوعا، وصفا، وفي الحيوانات لا يتحقق الضبط من حيث الوصف، وهو خارج عن مقدور العباد، وكذا في الاستقراض والبيع نسيئة، لأنه ورد أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فحديث الباب محمول على ما قبل النسخ، فلا تعارض، فإن سلم التعارض فالقياس يرجح مذهبنا، لما ذكرنا من عدم إمكان ضبط الأوصاف وأيض في الحديث فعله عليه السلام، وما ذكرنا من الحديث قول، والقول يعارض الفعل، وأيض إذا تعارض المبيع والمحرم، ولم يعلم التاريخ، فحينئذ الأولى، بالحكم بتأخر المحرم، وتقديم المبيع، كما هو مصرح في الأصول.

قوله: «باب النهي عن البيع في المسجد» (حديث ١٣٢١) يجوز للمعتكف بغير إحضار المبيع في المسجد، ولا يجوز إنشاد الضالة في المسجد إلا إذا أنشد خفية، وسرا، لا جهرا، والممانعة فيما إذا أنشد ضالة الخارج في المسجد، وأما إذا أنشد ضالة المسجد في المسجد فلا بأس.

قوله: «باب الأحكام» (حديث ١٣٢٢) الأفضل والأولى أن لا يطلب الرجل القضاء، وإن وكل إليه فيتحرز مهما أمكن كما احترز ابن عمر، فلذا قال علمائنا وفقهائنا: يكره اختيار القضاء، وما ورد في الروايات أن يطلب منه كفافا، فهذا معاملة العدل والإنصاف، ومقتضاء القاضي، وما يعطي الله تعالى من الثواب، فهو من فضله، ولطفه لا عوض قضائنا، فلا يتعارض روايات الباب بالروايات اللاتي وردت في فضيلة القضاء وأجرها، وإن لم يكن الرجل قابلا للقضاء، أو يكون ظالما، أو مرتشيا، فيه تضييع حقوق الناس، فحرام، وإن اختار الرجل القضاء بغرض أن لا يتلف الأمن فلا بأس، ومع هذا ينبغي أن يكون اهتمامه بتدليل نفسه لا إلى فخر رتبة

القضاء.

قوله: «باب ما جاء في القاضي كيف يقضي» (حديث ١٣٢٧) علم من حواب معاد، وسؤال رسول الله ﷺ عن كيفية القضاء، أن العمل بالقياس ضروري بعد الكتاب والسنة.

قوله: «باب لا يقضي القاضي وهو غضبان» (حديث ١٣٣٤) النهي عن القضاء حالة العصب محمول إذا اشتد غضبه، حتى كاد لم يتفرق بين الحق والباطل، ويخاف تفويت الحقوق، وأما إذا لم ينته إلى ذلك المبلغ، فيجوز القضاء.

قوله: «أقطع له قطعة من النار» (حديث ١٣٣٩) إن كان النزاع في الأملاك المرسلة، فينفذ القضاء ظاهراً وباطناً بالاتفاق بينهم، إنما الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وغيره في صورة أخرى وهي: أنه إذا كان المحل قبلاً لإنشاء الملك، ويكون الدعوى في سبب خاص؛ مثل البيع، والنكاح فينفذ ظاهراً وباطناً عندنا، وأنكر الباقر النفاذ باطناً، فنفاذ القضاء باطناً عندنا مشروط بهذا الشرطين، ولا يرد الاعتراض بحديث الباب على الإمام، لأن في الحديث تخويفاً، ووعيداً، وإمناً يسلم الوعيد في حق مثل ذلك الرجل، لأنه ارتكب خلاف ما حرم الله عليه، لأنه ادعى دعوى كاذبة، فيعذب بهذا الفعل، وأما ثبوت الملك أو عدمه فلا بحث عنه في الحديث، ألا ترى أن الرجل لو ابتاع شيئاً نجساً بالحلف الكاذب، فقد دخل المشتري في ملكه، مع أنه يعذب على هذا الفعل الشنيع، فثمرة النزاع بين الإمام والباقر من الأئمة يظهر فيما إذا ادعى الرجل بدعوى كاذب على غير المنكوحة أنها امرأتى، فإذا قضاهما القاضي، فعندنا تكون منكوحة، وترتب جميع آثار النكاح من وجوب المهر، والنفقة، وغيرها، وعند الباقر لا يترتب آثار النكاح؛ بل هو زنا وحرام، وأيضاً أن قصة الحديث في أملاك المرسلة، لأنه روى أبو داود أن هذه القصة قصة المواريث.

قوله: «اليمين مع الشاهد» (حديث ١٣٤٣) على هذا الحديث عمل الشافعي، وإمامنا تركه، لأن هذا الحديث حسن غريب، وحديث «البينة للمدعي واليمين على أنكر» حديث حسن صحيح، كما قال الترمذي، وهو صحيح على شرط البخاري، ومسلم، حتى رواه البخاري في مصنفه مراراً، حتى قيل: إنه المتواتر والمشهور، وهو قاعدة كلية، حتى روي في بعض الآثار والروايات بلفظ الكل، والخبر الواحد الغريب كيف يعارض الحديث الحسن المتواتر المشهور، والقاعدة العامة الكلية، وأيضاً هذا الحديث فعلي، وما تقدم أن من البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، قلبي، فكيف يقول أحد بأنه يعارض ذلك، وأيضاً اليمين مع الشاهد مخالف للنصوص القرآنية، وهو قوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم... الخ﴾ فإنه قال بعض رواة حديث اليمين: لو كان اليمين مع الشاهد الواحد كافياً، فأى فائدة إلى حكم طويل بأن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلاً وامرأتين، لأنه لو كان اليمين كافياً، ليقال: إن لم يكونا فاقضوا باليمين والشاهد، فعلم أنه ليس حديث اليمين والشاهد على درجة يعارض حديث البينة، على أنه عليه السلام قضى بيمين وشاهد، ولم يعلم أن اليمين أخذ من المدعي أم من المدعي عليه، ومذهب الشافعي إنما يثبت إذا لم يبق احتمال جانب المخالف أصلاً، ويكون التصريح بأنه عليه السلام أخذ اليمين من المدعي، فأول الشراح بأن معنى الحديث: أنه عليه السلام أخذ الشاهد من المدعي، وأقول لما لم يتيسر الشاهدان فأخذ عليه السلام اليمين من المنكر، أو يقال: إن اليمين والشاهد كانا من المدعي، إلا أنه لم يقض به بالحكم الشرعي، ووجهه: أن المدعي لما حصر أحد الشاهدين، ولم يحضر الآخر، فقال عليه السلام للمكر: «عليك اليمين» فبكر المنكر، فقال عليه السلام بعد ذلك للمدعي: «إن المنكر قد نكل، فخذ ما ادعيت إن كنت صادقاً»، فقال المدعي: والله به ملكي، فخذ ملكه، ففهم الراوي أنه قضى باليمين مع الشاهد، وفي الواقع لم يكن

(١) عن ابن عمر عن النبي ﷺ، من اعتق بصد، فكان له من المال ما يبيع ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق محازاً وإلا فقد عتق منه ما عتق، هذا الحديث ظاهره يدل على أن المعتقد إن كان موسراً ضمن للشريك، وإن كان معسراً لا يستسعى لعد، بل عتق ما عتق، ورق مارق ومذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان موسراً ضمن، أو استسعى الشريك لعد، أو عتق، وإن كان معسراً لا يصمن لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، والولاء لهما لأن الإعتاق يتحرى، وقال صاحباه له صمد به عيا، والسعاية فقير، والولاء للمعتق لعدم تحري الإعتاق عندهما.

القضاء باليمين، بل بنكول المدعي، أو يقال: إن المدعي لما ادعى عنده عليه السلام، فقال عليه السلام للمدعي وعظا ونصيحة: «أصدق دعواك ولا تقل كذبا» فقال المدعي: والله يارسول الله! ما أكذب، فسمع عليه السلام دعواه، ثم طلب منه البيعة، فلم يتيسر سوى الشاهد الواحد، فتوجه على المدعي عليه: «أن عليك اليمين»، فنكل، فأعطى عليه السلام المال للمدعي، ففهم الراوي من أنه لم يأت من المدعي إلا يميناً وشاهداً، لأنه عليه السلام قضى بيمين المدعي وشاهده، مع أنه لم يكن في الواقع القضاء بيمينه، بل يمينه كان لتصديق دعواه، والقضاء كان بنكول المدعي عليه، والتأويلان الأخريان مذكوران في المسلم.

قوله: «العمري والرقبي» (حديث ١٣٤٩) العمري ثلاث انظر في الحاشية^(١)، وللرقبي صورتان: أحدهما، أن يقول: هذا الشيء لك ما عشت، والثاني، أن يقول: إن هذا الشيء لك إن مت قبلك، فإن مت قبلي فهي لي، فالفرق بين الصورتين: أن الهبة في الصورة الأولى مثبت الآن، وفي الصورة الثانية الهبة لم تقع الآن، بل علق الهبة على الشرط، فالصورة الأولى جائزة، لأنه ليس فيها تعليق الملك بالشرط، وفي الصورة الثانية لما علق التملك بالشرط، لم يحز أبو حنيفة تلك الصورة، فما هو مشهور أن أبا حنيفة لا يجوز الرقبي، فهو ليس على الإطلاق.

قوله: «يضع على حائط جاره خشباً» (حديث ١٣٥٣) الرجل إذا قصد أن يضع الخشب على جدار صاحبه، فمن مروءة الجار أن لا يمنعه، وإن منع فله ذلك، وليس في الحديث ما يدل على خلاف هذا، لأن فيه التشجيع على المانع، ونحن أيضاً نقول: إن المنع خلاف المروءة والإحسان، لأن على المسلم أن ينفع أخاه المسلم، ولكن إن امتنع فله، لأن جداره في ملكه، فقول الترمذي: والقول الأول أصح، لا يرى له وجه صحيح، لأن الترمذي فهم أن نهى النبي ﷺ على أن ليس له حق المنع، مع أنه ليس كذلك.

قوله: «باب اليمين على ما يصدق صاحبه» (حديث ١٣٥٤) لما كانت التورية جائزة، وهذا الحديث يشعر بعدم الجواز، فلذا أول العلماء تطبيقاً بين الأحاديث، فقالوا: إن المستحلف إن كان ظالماً، فالنية نية الحالف، وتصح التورية، وإن كان المستحلف مظلوماً، فالنية نية الذي استحلف، ولا تصح التورية.

قوله: «باب الطريق» (حديث ١٣٥٥) تعين النبي ﷺ مقدار الطريق ليس على التحديد؛ بل له قدر معتد به، فإن اتفقوا على الزائد، أو الناقص، فيجوز أيضاً.

قوله: «تخيير الغلام لا يجوز» (حديث ١٣٥٧) عند أبي حنيفة إذا كان صغيراً رضيعاً، لأن حق الحضانة للوالدة لا للأب، وبعد انقضاء مدة الحضانة فحق للأب إلى البلوغ، وبعد البلوغ فالولد مختار، فحديث الباب ليس بحجة على أبي حنيفة، لأنه من خصوصيات النبي ﷺ، كيف؟ وقد روي: أن الزوجين كانا جاءا إلى النبي ﷺ، والزوجة كانت كافرة، فاخصمها للولد، فخير النبي ﷺ الولد، فاتبع الولد الأم، وهي كانت كافرة، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهده»، فانقلب الولد واتبع الأب، فكل واحد يعلم أنه لا تخيير بين المؤمن، والكافر لولد، لأن الولد يتبع خير الوالدين ديناً، وحملوا تخيير النبي ﷺ في خصوصياته، فكذا فيما نحن فيه، حق الحضانة للأم، وتخيير النبي ﷺ من خصوصياته.

قوله: «أولادكم من كسبكم» (حديث ١٣٥٨) ذهب بعض أهل العلم إلى أن للوالد أن يتصرف في أموال ولده، لأنها مملوكة له، لقول النبي ﷺ: «أنت و مالك لأبيك»، وقال أبو حنيفة: لا يجوز سوى الضرورة.

قوله: «استعار قصعة» (حديث ١٣٥٩) هذا يخالف مذهب أبي حنيفة، لأن مذهبه أن لا ضمان في العارية، والنبي ﷺ قد أضمن القصعة، والجواب: أن هذا الحديث غير صحيح كما قال الترمذي، وما تقدم أن العارية الخ قوي صحيح، وأيضاً هو قولي، وهذا فعل النبي ﷺ، فنحن نرجحه على هذا، ونقول: إن النبي ﷺ تبرع بأداء الضمان، لأنه أحق بمكارم الأخلاق، فلا يدل فعل النبي ﷺ على وجوب الضمان.

قوله: «باب في من تزوج امرأة أبيه» (حديث ١٣٦٢) في الحديث دليل لأبي حنيفة على الآخرين، فإنه يقول: النكاح

بالمحرمات ليس برءاء، وقال الآخرون: الكحح بالمحرمات حرام، وإن وطئ فزنى، وقال أبو حنيفة: الكحح وإن كان حراماً لكن لو طئ لا يكون زناً، كيف، ولو كان الوطئ بالمحرمات زناً فهذا الرجل إما يرحم، إن كان محصناً، وإما يحسد، إن كان غير محصن، مع أنه لم يرحم، ولم يحسد، وأما عند أبي حنيفة فلا إشكال، لأن النبي ﷺ حكم بقطع رأسه تعريراً.

قوله: «يعتق مماليكه» (حديث ١٣٦٤) لحديث: الوصية تجري في الثلث، وههنا قد أعتق كل واحد، وهد بالاتفاق، وبما الخلاف في التعير، فقال الشافعي: يتعين بالقرعة، وأبو حنيفة لا يسلمه، وسذكر جواب القرعة، والحديث لا يوافق الشافعي أصلاً، فإن مذهبه أنه لا تجزي في الاعتاق، فباعتاق النصف، والثلث، ولربع يعتق الكل، وفي الحديث أن النبي ﷺ رد أربعاً منهم إلى العبدية، والرجوع إلى العبدية بعد الحرية لا يصح، لا عند الشافعي، ولا عند غيره. وأما على طرز أبي حنيفة، فلا إشكال، لأنه يقول: يتجزي الإعتاق، ولا يعتق الباقي بعق حصته منه، فهو يقول: عليهم أن يسعوا في لباقي، ويعتقوا في الجميع، وأما جواب القرعة، فقال لشرح من الأحناف: إنه محمول على ابتداء الإسلام، ولكن هذا لا يصح، لأنه على هذا التقدير يلزم تسليم الإرجاع إلى الرقية بعد الحرية، وهو لم يكن جائزاً في ابتداء الإسلام أيضاً، فالأولى أن يقال: إن إرجاع الحر إلى الرق من خصوصيات النبي ﷺ، والنبي ﷺ له ذلك، كما روي: أن رجلاً ضرب عبده، فجاء العبد متلوثاً بالدم، ومستغيثاً إلى النبي ﷺ، فأعتق رسول الله ﷺ، مع أنه لم يكن هناك مال، فكذا فيما نحن فيه. كان الأصل أن يعتق من كل واحد ثلث، ويسعى لورثته في الباقي حتى يعتقوا، لأن النبي ﷺ رد أربعاً منهم في الرق، وأعتق الاثنين تاماً، والمآل واحد في عتق ثلث المال، إلا أن في الترتيب خلافاً، فهذا الترتيب مخصوص بالنبي ﷺ. وأما الشافعي، فالحديث يخالفه، لأنه يقول: إن يعتق البعض يعتق الكا، وفي لحديث الأمر بالعكس، لأن النبي ﷺ ردهم في لرق. **قوله: «باب ما جاء من زرع في أرض قوم لم يعمل»** (حديث ١٣٦٦) على حديث لبب أحد من المجتهدين سوى أحمد، وإسحاق، ومذهب الجمهور أن الزرع لمن زرع فيها، ولصاحب الأرض المؤنة، والأجرة، وقد ثبت ما ذهب إليه الجمهور في الآثار، والأحاديث، فلذا تركوا هذا الحديث.

قوله: «جر الإزار» (حديث ١٧٣٠) وإن كان بدون التكبر فممنوع أيضاً، لأنه من شعر المتكبرين «و من تشبه قوما فهو منهم» والإسبال يوجد في كل ثوب لا خصوصية بالإزار، فالإسبال في العمامة أن يرسل شملة بحيث يتجاوز الحد، والأولى في السدل أن يكون بقدر الزراع الشرعي، وإن زاد فيجوز. لى النطاق، ولا يجوز أزيد منها، والله تعالى أعلم -

المجلد الثاني

أبواب الأطعمة

قوله: «أرنب» (حديث ١٧٨٩) يجوز عند الجماهير من العلماء أكلها، وقيل بعدم جواز الأكل، لأنها تدمى، كما أن بعض الحيوان تدمى، فلا يجوز أكلها، فكذا حكم الأرنب.

قوله: «ضب» (حديث ١٧٩٠) فيه اختلاف؛ فعند الجماهير من الصحابة رضى الله عنهم، وأئمة المجتهدين يجوز أكلها، وعندنا يكره ولا يحرم، وفي رواية كراهية تنزيهية، وفي رواية تحريمية، لكن التحريم راجح، ولنا في سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الضب.

قوله: «لحوم الخيل» (حديث ١٧٩٣) يكره عندنا أكل لحوم الحيل أيضاً، هو آلة الجهاد، فالأولى الاجتناب، وفيه رويان إلا أن الراجح فيه كراهية تنزيهية، وكذا في سؤر الهرة، الراجح التنزيه، وفي الصب لتحريمي.

قوله: «ثوم وبصل» (حديث ١٨٠٦) كنههم مكروه بوجه كراهة رائحتهما، وإن كانا مطبوخين، فيجوز لزوال العلة.

قوله: «المؤمن يأكل في معنى واحد» (حديث ١٨١٨) قيل: إن اللام فيه للعهد، يعني هذا المؤمن يأكل في معنى واحد، أو يقال: المؤمن الكامل يأكل قليلاً، ولا ضرورة إلى هذه التكليفات، بل الأولى أن يقال: إن من شأن المؤمن أن يأكل شيئاً قليلاً، ويكتفى

به، كما قال عليه السلام: طعام الواحد يكفي الاثنين، ويجتهد في عبادة الله تعالى، حتى يكون طعامه وشرابه من جانب الله تعالى، كما قيل: ذكرك للمشتاق خير شراب، والمعنى الواحد، والأمعاء الكثيرة، كناية عن القلة والكثرة، وإلا فمعاء المؤمن والكافر سيان.

قوله: «جلالة» (حديث ١٨٢٤) اسم لكل حيوان يأكل النجاسة كثيرة، فإن ظهر أثرها في لحمها ولبنها فحرام، ولا فلا. قوله: «حبارى» بالعربية تعذر، هندية كرمالك، وهو على قسمين: صغير، وكبير. أما الكبير، فاسمه تعذر، وأما الصغير اسمه تعذري.

قوله: «ثريد» (حديث ١٨٣٤) ذهب البعض إلى أن مريم عليها السلام أفضل النساء حتى قالوا: بنوها، وذهب البعض إلى أن فاطمة رضي الله عنها أفضل لنسوان، وذهب البعض إلى أن أسيه امرأة فرعون أفضلها، وذهب البعض إلى أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سيدة النساء، ولكن الظاهر من تشبيه الثريد، وفضله على الأطعمة فضل عائشة.

قوله: «أبواب الأشربة» (حديث ١٨٦١) مسكر كل مسكر، يعني خمر حكماً لا لغة، لأن الخمر في اللغة اسم لعنب غير مطبوخ، وعندنا ما سوى الخمر الحقيقي لا يحرم إلا إذا بلغ حد السكر، وعندهما كل ما أسكر، قليله وكثيره حرام، وحكمه حكم الخمر الحقيقي، والفتوى على قولهما. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجاز القليل للفقير على العبادة بشرط أن لا يكون قليله مفضياً إلى الكثير، ويؤيد بعض آثار الصحابة رضي الله عنهم أبا حنيفة رحمه الله، إلا أن كثرة الروايات والفتوى الصريح يدل على عموم الحرمة، فلذا أفتى المتأخرون على قولهما خصوصاً في زماننا.

قوله: «نبذ الجبر» (حديث ١٨٦٧) حرمة نبذ الجبر منسوخ عند الجماهير من العلماء، وعند البعض ليس بمنسوخ، والجمهور يقولون: إن التشدد كان في وقت تشدد الحرمة من الخمر، وهو أول الإسلام، ثم لما رسخ الحرمة في صدور قلوب المؤمنين، أجاز عليه السلام، وأيضاً وجه المنع عن النبذ في الجبر أن فيه خوف أن يسكر، ولم يعلمه الرجل فيشرب، ويقع في الإثم، وأيضاً أن الظروف مذكرات، والآن قد انتفت جميع هذه الوجوه. في الانتبذ للنبي صلى الله عليه وسلم روايات مختلفة، في بعضها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب في الصباح ما ينبذ في أول الليل، ويشرب ما ينبذ في أول الصباح وقت الليل، وفي بعضها أنه عليه السلام كان يشرب بعد ثلاثة أيام، ولا تعارض بينهما، فإن هذا بحسب اختلاف الأزمنة والموسم، واختلاف الأمكنة، والظروف. الغرض أنه عليه السلام يشرب قبل أن تبلغ حد السكر، ولا تعيين في المدة.

قوله: «خلط البسر والتمر» (حديث ١٨٧٦) جائز أن عند الأحناف كما عزم من الروايات إثبات لاختلاط للبسر للنبذ، ولكن بشرط أن لا يفضي إلى الإسكار، ووجه الامتناع أن في الاختلاط مظنة أن يتعجل السكر، وإن أمن من هذه المظنة، فلا بأس فيه.

قوله: «الاختناث وجه المنع» (حديث ١٨٩٠) إنه يصل بسبب الاختناث الماء دفعة واحدة في المقر، ولا تطبيقها فيتضرر، وأيضاً فيه مظنة أن تصل إلى المعدة زائدة عن قدر معتد بها، وأيضاً يحتمل أن يكون في القرب حيوان ودوية من حشرات الأرض، فيصل في الجوف على الغفلة. الغرض أن النهي عن سبيل الشفقة.

قوله: «مرأة المؤمن» (حديث ١٢٢٩) معناه: إن رأى أحدكم عيياً في المؤمن الآخر، فعليه أن يخبره ويزيله، فإنه بمنزلة مرآة تكتم والمرأة يتعاهد في تصفيتهما وتصقيلهما، ويحترز عن الغبار والعيوب، أو معناه: إن اطعمتم على عيب أحد، فعليكم أن تنظروا إلى هذا العيب، هل يوجد في أنفسكم أم لا؟ فإن يوجد، فاطهروا أنفسكم عنه، لأن المؤمن مرآة المؤمن، لأنكم اطلعتكم على عيوبكم بسبب رؤيتكم هذه العيوب في أخيك، فهو بمنزلة مرآة أحدكم، والمعنى الثالث ما في الحاشية.

قوله: «لا حسد إلا في الاثنين» (حديث ١٢٣٦) الفرق بين الحسد والغبطة أن في الحسد يتمنى الرجل أن يزيل هذه الفضيلة عن ذلك الرجل، وفي الغبطة أن يحصل مثل تلك الفضيلة له أيضاً من غير أن يزول عن الآخر، فالمراد من الحسد ههنا إما الغبطة مجزاً، أو مجرد التمني بدون رجاء زوال المال، والفضيلة عن الآخر، فإن هذا حرام.

قوله: «مريض» (حديث ٢٠٤٠) معنى: عطاء الطعام والشراب من الله للمريض هو أن المريض يعينه الله ويقويه، ولا يبقى له

الاحتياج إلى الأطعمة، وأيضاً في الطعام للمريض بعير اشتهاه إليه مظنة ازدياد الأمراض، فلذا منع النبي عليه السلام.

قوله: «الحبة السوداء فيه شفاء من كل مرض» (حديث ٢٠٤١) وهذا لا يصح بحسب الظاهر، فلذا قيل فيه. إن هذا الحكم الكلي باعتبار الأكثر، والحق أن طرق استعمال الأدوية مختلفة، وفي بعض الأمراض بالسعوط، وفي بعضها بالددود، وفي البعض بالضماد، والدواء الواحد يستعمل في الأمراض المتعددة، ويضع بطريق استعماله، ولا ينفع إذا لم يستعمل على هذا الوجه، والحبة السوداء ينفع في الأمراض اللاتي نعلم طرق استعمالها فيها، وأما إذا لم ينفع في بعض الأمراض، فلا يقدح في كونها شفاء من كل داء، لأن القصور منا حيث لا نعلم طرق استعمالها، لا أنه لا تأثير فيها، وعلم الطب علم ظني مبني قواعده على التتبع والاستقراء، فما يعلم الأطباء تأثيرات الأدوية لا يمكن أن يقال: إن تأثير تلك الدواء منحصرة في الأمراض المعدودة، لأنهم علموا تأثيراته بالاستقراء والتجربة، يحتمل أن لا يصل علمهم واستقراءهم إلى بقية التأثير، فلا يلزم من عدم علمهم عدم التأثير في الواقع.

قوله: «اللدود» (حديث ٢٠٤٧) وجه ترك النبي صلى الله عليه وسلم عباساً أنه لم يكن شريكاً في تلك المشورة، كما ثبت بالروايات، أو تركه عليه السلام لتعظيمه، لأنه عمه، وعم الرجل كآبيه، كما جاء مروياً عنه عليه السلام، وتختلج الشبهة هنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان حليم المزاج، عليم الإشفاق، وكان يغفو عن كثير، ولم يأخذ البذل عن أحد في تمام عمره الشريف، وفي هذا المقام أخذ بدله عن الصحابة بالاهتمام، كما روي في رواية عائشة رضي الله عنها، أنها تقول: إنه عليه السلام أخذ هذا البذل بحيث أفطر على الصائمين صيامهم، فيقال في التوجيه: إن النبي ﷺ أمر بنبقض صيامهم، وأخذ البذل عنهم اهتماماً بالأمر الشرعي والنص، فإنه عليه السلام كان منعهم عن الددود، فلما غش عليه عليه السلام لدوه خلاف أمره وحكمه، فغرض النبي ﷺ من فعله هذا تعليم أن يتعاهد بالنصوص، ويهتم شأنها. فما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ بدل نفسه قط، فصحيح، لا يعارض هذا، لأن هذا في النصوص الشرعية، وما روته في حقوقهم بالنبي ﷺ، يقال: إنه عليه السلام أخذ البذل منهم رحمةً وشفقةً عليهم، لأنه عليه السلام علم من طريق الإشارة أن الله ليعذب عليهم عذاباً بسبب ارتكابهم خلاف النص، فسبق النبي عليه السلام زجر الصائتهم وأخذ بدله كي لا يصيبوا من الله تعالى عذاباً شديداً، كما روي أن رجلاً شدد أبا بكر رضي الله عنه عنده عليه السلام، وكان أبو بكر رضي الله عنه ساكناً، فلما رد الجواب، قام النبي عليه السلام، وذهب أبو بكر رضي الله عنه، فسأل عن النبي ﷺ وجه سكوته وقت تهديد الرجل له، وقيامه عليه السلام وقت رد الجواب، فقال النبي ﷺ: إن الملائكة يلعنون القائل ما كنت ساكناً، فإذا أنت رددت الجواب إليه سكتوا، وكما روي أن امرأة الشيخ عصته يوماً، فأمر الشيخ غلامه أن يضربها لطمًا، فتأخر الغلام في تعميل الحكم ملياً إلى أن ماتت امرأة الشيخ، فقال الشيخ: لو كنت ضربت على التعجيل، لرد عذاب الله عنها، ولما تأملت في امتثال أمري، غضب الله عليها، فلذا أخذ النبي ﷺ بدله عنهم على التعجيل بحيث لم ينظر إلى وقت الإفطار مخافة أن ينالهم عذاب الله.

قوله: «خال» (حديث ٢١٠٣) اختلف الأئمة أن أصحاب الفروض والعصبات متقدم على ذوي الأرحام، ثم بعدهم، هل يرث ذو الأرحام أم لا؟ فعند الإمام الشافعي لا يرثون تركة الميت، وعندنا يرثون، والحديث حجة على الإمام الشافعي رحمه الله، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾، في كتاب الله، ومذهب الجماهير مثل مذهبنا.

قوله: «ادفعوا إلى بعض أهل القرية» (حديث ٢١٠٥) لم يأخذ عليه السلام تركته إما تنزيهاً، وإما أن الأنبياء لا يرثون ولا يرثون، وحكم عليه السلام بإعطاء تركته لأهل القرية إما تبرعاً، وإما أن يكون في القرية من يرثه، كما في الروايات أنه عليه السلام أمر أن ينظروا أكبر رجل من حراة، وادفعوا تركته. مذهب الجمهور أن المؤمن لا يرث الكافر، وكذا بالعكس، إلا أن البعض ذهبوا إلى أن المؤمن يرث الكافر فقط، وورثة المرتد إن كانوا كفاراً، فماله في بيت المال اتصافاً، ولا يرثون، وإن كانوا مسلمين، ففيه اختلاف؛ فعند البعض أيضاً لبيت المال، وعند البعض لهم، وعندنا تفصيل بأن ما اكتسب في الإسلام، فهو لورثته المسلمين، وما اكتسب في الكفر فهو في بيت المال. ويجري الوراثة بين المشترك والكتابي لأن الكفر ملة واحدة، ولا يثبت الوراثة بالقتل في القتل

عمداً وخطأً عندي، إلا في بعض صور قتل الخطاء بمحياء، واختلف أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله في وراثة مولى الموالاة، فعندنا يرث بعد الأقارب، وعند الشافعي رحمه الله لا يرث، وعنده في صورة عدم أقاربه مال الميت في بيت المال، لا يرثه ولي الموالاة، وعندنا التركة لمولى الموالاة، وهذا الحديث حجة على الشافعي رحمه الله، واحتج الإمام الشافعي رحمه الله بقوله عليه السلام: «إن الولاء لمن أعتق» وفي رواية بلفظ إنما بالحصر، فلما حصر عليه السلام الولاء في العتاقة، علم أن الولاء لمولى الموالاة، وأجيب ما أن حصر الولاء إنما هو في ولاء العتاقة، لا في مطلق الولاء، فولاء العتاقة منحصرة لا محالة، وأما ولاء الموالاة فليس بمذكور هنا.

قوله: «بأطراف المدينة حرم» (حديث ٢١٢٧) في المدينة اختلاف؛ فقيل: حرمها كحرم مكة، وحكمها مثل حكم مكة، وجزاءها مثل جزاءها، وقيل: حرمها كحرمتها، لكن الجزاء ليس كجزاءها، وقيل: لا حرمة ولا جزاء، لأنه علم من الروايات أن قطع الأشجار والكلاؤ يجوز بالضرورة، وورد في الروايات في جزاءها سلب الثياب، فمن جميع هذه الوجوه، علم أن حرم مدينة حرام من النبي ﷺ لا من الله تعالى، وحرمتها سوى الضرورة لا في ضرورة، فحرمتها عبارة أنه لا ينبغي بدون الضرورة، قطع الأشجار، وغيره صوناً لحرمتها.

قوله: «ثور» (حديث ٢١٢٧) أكثر الشراح على أن الثور وقع من سهو الراوي لأن الثور في مكة لا في المدينة، ولكن المحققين قالوا: لا سهو، الثور ثوران، في مكة والمدينة، أما الذي في مكة فهو مشهور، وأما في المدينة فهو غير مشهور، كما قال صاحب القاموس: إنى ذهبت بالمدينة، ورأيت جبلاً صغيراً، يسمى بالثور.

قوله: «أطفال» (حديث ٢١٣٨) في الأطفال ثلاثة مذاهب الجمهور؛ أن الأطفال الصغار، أعم من أن يكونوا أولاد المشركين، أو المسلمين من أهل الجنان، وعندنا، الله أعلم بما كانوا عاملين، وقيل: إن هذا القول منه في حق ذراري المشركين، وأولاد المؤمنين عنده من أهل الجنان، والمذهب الثالث أن أولاد المؤمنين في الجنة، وأولاد المشركين في النار.

قوله: «سلطان» (حديث ٢١٧٤) لا شك في أن كلمة الحق عند السلطان الجائر جهاد أكبر، وهذا هو العزيمة، وإن خاف على نفسه، ينبغي أن يترك الأمر بالمعروف، وعند أبي حنيفة رحمه الله وإن خاف في ذلك الوقت، فله رخصة أن يترك.

قوله: «بأجوج ومأجوج» (حديث ٢١٨٨) لا يضر عدم رؤية أهل الجغرافية سد ذي القرنين في ناحية العالم، لأنه يحتمل أن لا يصلوا إليه، لأن إحاطة جميع العالم خارج عن مقدورات العبد بحيث لا يبقى شيء من مساحته، وإن سد ذي القرنين يحتمل أن يكون أسود مثل ألوان الجبال بسبب طول اللبث، ولم يبق نظارته، فلم يميز الرائي بينه وبين الجبال، والأصل أن الله تعالى إذا أراد أن يخفى شيئاً عن أعين الناس، فلا يمكن أن يراه أحد.

قوله: «حجاج بن يوسف» (حديث ٢٢٢٠) الكذاب والمببر من بني ثقيف، فالكذاب هو المختار بن أبي عبيدة، لأنه ادعى النبوة، والمببر المهلك، ومصادقه حجاج بن يوسف، كان شقيماً، أشقى الناس وأبترهم، وكان ظالماً جابراً، لم يظلم أحد مثله قط.

قوله: «والذين قتلهم صبراً» (حديث ٢٢٢٠) يعني حبساً، مائة ألف وعشرين ألفاً، وأما الذين قتلوا في الحرب بدون الاحتباس، فالله أعلم بتعدادهم، وأكثر المقتولين كانوا هاذأ، قدماء الدين، الأمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر من الصحابة رضى الله عنهم، منهم: عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، وقصة قتله أن الحجاج أمر رجلاً أن يطعنه، فطعنه ذلك الشقي في رجله، وزاد الجرح إلى أن مات ابن عمر رضى الله عنهما، وقتل ذلك الخبيث كبار التابعين، منهم: سعيد بن جببر، فلما قتله، ما قدر على قتل رجل بعد ذلك إلى أن مات، روي أن الشيخ والله المحدث الدهلوى رحمه الله رآه في المنام بأن في ميدان الحشر أناس، كل واحد في هوله، ورجل في هيبة شديدة، وزلة كثيرة بالي الثياب، مغبرة الحال، كأقبح ما في الدنيا، فسأل الشيخ عن اسمه، فقال: أنا حجاج بن يوسف، قل للشيخ: ما حالك؟ وما فعل بك ربك على قتلك قدماء الدين وأحباء النبي ﷺ؟ فقال: من قتلته في الديار بأى نوع عذاب، قتلت في

بدله بهذا النوع من العذاب في بدل كل واحد ممن قتلهم مرة، إلا سعيد بن جبير، فإنه قتل في عوصه سبعين مرة، ثم أحيى ثم أقتل، ثم أحيى ثم أقتل، وهكذا يفعل بي ربي، فسأله الشيخ فما ترجي من ربك بعد ذلك؟ قال: أرجو مغفرته، وروي أنه قال رحل بعد موت حجاج بن يوسف لامرأته: إن لم يكن الحجاج بن يوسف من أهل النار، فأنت طالق، فسأل الرجل العلماء في هذه المسألة، فلم يجيبوا، فسأل ولياً من أعباء الله تعالى، فقال: لم تطلق امرأتك - والله أعلم بالصواب -.

قوله: «خفض ورفع» (حديث ٢٢٤٠) يعني رفع عليه السلام صوته مرة في بيان أحوال الدجال، وخفض مرة، لأن من العادة أن الإنسان إذا يعظ بأمر عظيم، فيخفض صوته مرة، ويرفع مرة أخرى، والمعنى الثاني في الحاشية.

قوله: «ابن صياد» (حديث ٢٢٤٦) فيه للعلماء فرقان: منهم من قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، ومنهم من قالوا: إنه غيره، فمن قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، فيخالفهم رواية تميم الداري رضي الله عنه، ويمكن أن يجاب أنه حبس في الجزيرة لساعة، ثم ترك، حتى سافر معه أبو سعيد الخدري، وعند غير المحققين يمكن أن يرى شخص واحد في مواضع متعددة في وقت واحد، فعلى هذا لا محذور أصلاً.

قوله: «رؤيا على رجل طائر» (حديث ٢٢٧٨) معناه أنه يقع كما عبر، وفيه اختلاف؛ ذهب البعض إلى أن هذا قاعدة كلية، يعني رؤيا يقع حسب ما عبر، وذهب البعض إلى أنها قاعدة أكثرية، وإليه ذهب البخاري رحمه الله.

قوله: «زيارة النبي عليه السلام» (حديث ٢٢٨٠)، فمن أعطاه الله تعالى حق لا شبهة فيها، لأن الشيطان ليس له قدرة أن يتمثل بصورة النبي ﷺ، وفيه أيضاً اختلاف: فقليل: إنما يكون رؤيته عليه السلام باليقين إذا رآه عليه السلام في حليته، وأما إذا لم يره في حليته، فلا اعتماد، وقيل: على كل من يراه عليه السلام، أعم من أن يكون في حليته، أو في غير حليته، فرؤيته حق.

قوله: «أحب الله لقاءه» (حديث ٢٣٠٩) أي عند النزاع، وقرب وقت مشاهدة مقعده في الجنان، كما مر مفصلاً في أبواب الجنائز.

قوله: «لا أملك لك» (حديث ٢٣١٠) يعني ليس في قدرتي شيء، وأما الشفاعة فهي أمر آخر، بل الشفاعة إنما يكون إذا لم يكن الاختيار والقدرة على شيء.

قوله: «الدنيا سجن المؤمن» (حديث ٢٣٢٤) هذا باعتبار الأكثر، أو معناه: أن شأن المؤمن أن يكون في الدنيا مثل المحبوس في السجن، وشأن الكافر أن الدنيا له بمثل الجنة لم يرى في الآخرة عذاب الله الشديد، فإن كان خلاف ما في الحديث، لا يلزم الاعتراض، لما أنه لا ينافي القاعدة الأكثرية، ولا ينافي بيان شأن المؤمن والكافر، أو معناه: أن المؤمن الكامل الذي يكون حاله كحال المحبوس في السجن لجاء الله بخلق جديد، يعني الدنيا مركب من شرار الناس، ومن خيارهم، فلا يتم أمرها بأحدهم، فإذا كان جميع الناس شراراً، سيقوم الساعة، وإن كان جميعهم خياراً لجاء الله بالآخرين يذنبون، ويعطون عليه جزاء الخير، كما قيل: لولا الحمقى لخرت الدنيا.

قوله: «للنار نفسين» (حديث ٢٥٩٢) نفسه إما باعتبار السقر والزمهرير، يعني أحد النفسين حارة، والثانية باردة، أو تكون النفسان للسقر؛ الأولى الخارجي والثانية الداخلي. واعلم أن مظهر نفس النار الشمس، وبوساطتها تصل إلينا الحرارة والبرودة بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة، والقرب والبعد، فالشمس بمنزلة الآلة، وبوساطتها تصل إلينا، فلا يرد أن الحرارة والبرودة تصل إلينا من الشمس لا من النار.

قوله: «ترك الصلاة» (حديث ٢٦١٨) الفرق الذي بيننا وبينهم بالصلاة، فمن تركها عامداً فهماً بلا عذر، فقد كفر، وهذا يخالف أهل السنة والجماعة، فتأول العلماء بأن المراد أن العهد الذي بيننا وبينهم أي بين المنافقين الصلاة، فهذا الحديث في حق المنافقين خاصة، فمعناه: أن امتياز المنافقين عن المشركين بأداء الصلاة وتركها، فمهما أقاموا الصلاة فلا نتعرض لهم، ولا لأموالهم، وإن

تركوها، فقد كفروا جهراً، فتعامل معهم مثل معاملتنا مع المشركين، وأيضاً يمكن أن يقال: إن معناه كفر دون كفر، كما هو من دأب الإمام البخاري، فحينئذ لا تعارض، ويمكن أن يقال: إن معنى الحديث أن الحد الوسط، والأمر المانع عن وصول الكفر إلى المؤمن الصلاة، فهي مثل السد للحصن، المانع عن وصول الغنيم في ملكه وسلطنته، فمهما أقاموا الصلاة فلا يصل عدو الكفر إليهم، وإذا انكسروا سد الحصن، فيقرب العدو إليهم، وحينئذ يخاف عن الوقوع في الكفر، اللهم اجعلني من دائمي الصلاة؛ آمين ثم آمين.

قوله: «الإسلام بدأ غريباً ويعود غريباً» (حديث ٢٦٢٩) معناه على ما قاله المحشون: إن الإسلام لما بدأ من أول الإسلام، والنبوة بدأ في الغريباء، وأسلموا، ولم يسلم الأغنياء والكبراء من أول الأمر، وإن أسلموا بعد مدة، هذا ظاهر، لأن القریش لم يسلموا من أول الأمر، وسيعود غريباً، معناه: أنه لما انقضى خير القرون، وجاء زمان الفساق والفجار، وقرب مجيء الساعة، فيبقى الإيمان والإسلام في الغريباء والمساكين، ولا يبقى في الأغنياء والكبراء، فحينئذ نسبة الغربة إلى الإيمان مجاز، من قبيل الإسناد المجازي، والحق ما قال شيخنا مد ظله: إن الغربة إسناده إلى الإسلام ليس من سبيل الإسناد المجازي بل على الحقيقة، ومعنى الغربة هنا بالفارسية (مسافر)، فمعنى الحديث: أن الإسلام بدأ من أول الأمر مسافراً، يعني كما أن المسافر يكون حقيراً ذليلاً، لا يكون له المأوى ولا الملجأ، وينظر إليه الناس بعيون الحقارة والكراهة، فكذلك الإسلام لما بدأ في أول النبوة، كان ذليلاً عند المشركين، وأهل الكتاب، وكانوا ينظرون إليه بعيون الحقارة والكراهة، وأسلم من أسلم من الغريباء والفقراء، وإن أعطاه الله تعالى رتبةً، وشرفاً، وقدرًا، ومنزلةً بعد مدة لقوله عليه السلام: «الإسلام يعلو ولا يعلى» خصوصاً في زمان الخليفة الثاني؛ عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وسيعود غريباً، وذليلاً وحقيراً حتى يقوم القيامة على شرار الناس، وهذا ظاهر، كما نرى في زماننا هذا أن الإسلام حقير غاية الحقارة، حتى إنه يرتد كثير من المسلمين عن خير الملل، فعلى هذا التقرير لا يظهر مناسبتة لقوله عليه السلام: «طوبى للغريباء»، وأما على معنى الأول فظاهر، فوجه المناسبة على هذا التقرير أن الذين ساروا عند الناس، من جملة الغريباء، والأذلاء بسبب اختيارهم الإسلام، وبسبب إظهارهم ما قال الله تعالى ورسوله، فطوبى لهم، لأنهم اختاروا ذلهم في مقابلة الإسلام والإيمان، وصاروا من أذلاء الناس بسبب عدم كتمانهم أحكام الله تعالى وبيانهم.

قوله: «تفسير لو أن أحدهم ينظر إلى قدميه لأبصرنا» (حديث ٣٠٩٦) معناه: إن قعد ونظر إلى قدميه لأبصرنا، لأن غارات الجبال تكون في الأغلب بحيث لا يمكن النظر فيها ما لم يتشرف، لوقوعها تحت الأحجار والشعب، خصوصاً غار الحراء، فإنها لا يمكن رؤية ما فيها ما لم يقعد ويتشرف على ما رأيناها بأعيننا.

قوله: «الإحسان في وجهه» (حديث ٣٠٩٧) إحسان النبي ﷺ رئيس المنافقين أنه كان أحسن إلى عباس رضى الله عنه، عم النبي ﷺ يوم بدر، فأحسن عليه السلام مكانه بقميصه المبارك بعد وفاته، وقيل: تطيب قلب ابنه؛ عبد الله بن عبد الله بن أبي وهو كان من المخلصين المؤمنين، وإنه طلب عنه عليه السلام إذا مات أبوه ابن أبي أن يصلى عليه ويشفعه من الله تعالى، وأما الاعتراض بأنه عليه السلام إذا يش عن قبول شفاعته له كما قال الله تعالى: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾، فما فائدة الاستغفار بعد هذا؟ وأجيب بأنه عليه السلام وإن يش من مغفرته إلا أنه عليه السلام استغفر تحرراً للثواب والفضيلة، أو يمكن أن يقل عذابه، وإن لم يخرج عن النار، ألا ترى أن عمه عليه السلام؛ أبا طالب، استغفر له عليه السلام، وقد أخرج عن قعر النار، والآن في ضحضاح النار ببركة دعاءه عليه السلام. وأما النجاة عن النار أصلاً فمبني على التوحيد.

قوله: «فوجدت آخر سورة مع خزيمة بن ثابت» (حديث ٣١٠٣) معناه: وجدت آخر سورة البراءة مكتوبة عنده، ولم أجدها مكتوبة عند غيره، وأما الحفظ، فكثير من الصحابة رضى الله عنهم كانوا يحفظونها؛ بل جميع القرآن، مثل أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعثمان رضى الله تعالى عنهم، وغيرهم، احتيج إلى هذا المعنى، لأنها لو لم تكن محفوظة إلا لخزيمة بن ثابت، فلا تكون متواترة الألفاظ.

قوله: «يوسف ولوط» (حديث ٣١١٦) ما قال عليه السلام في حقهما، قيل: هو مدح لهما، وقيل: هو تعريض عليهما، لكن الأولى أن يقال: إنه مدحهما، أما مدح يوسف عليه السلام، فغرضه عليه السلام أنه بقي في السجن محبوساً بضع سنين، فلما جاءه الرسول، وقال له: اذهب إلى ملك مصر، قال: ﴿ارجع إلى ربك فاسأله ما بال...﴾ إلخ لا أخرج حتى يظهر عليه أنني محبوس بغير الجرم، ولو كان أحد منا في السجن، لخرج من السجن بمجرد الطلب، وأما مدح لوط عليه السلام، فإنه لما أتاه الملائكة بصورة البشر، فأتاه القوم لتفضيحيهم، فاعتذر لقومه وقال: ﴿يَا قَوْمُ هَؤُلَاءِ ضَيِّفِي فَلَا تَفْضَحُون، وَهَن بَنَاتِي إِنْ كَانَتْ لَكُمْ حَاجَةٌ فِيهَا، فَلَمَّا لَمْ يَبْقُوا، قَالَ فِي غَايَةِ الْإِيَّاسِ وَالْعَجْزِ: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رَكْنٍ شَدِيدٍ، لِيَحْفَظَ ضَيِّفِي عَنْكُمْ، وَالتَّعْرِضُ أَنَّهُ اجْتَهَدَ بَلِيغًا، وَلَمْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، وَقَالَ: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رَكْنٍ شَدِيدٍ، وَأَمَّا تعريض علي يوسف عليه السلام، فإنه لما جاءه الرسول، ولم يخرج عن السجن، فقد ترك شأن العبودية، أي الاتباع، ولكل إنسان وصف لم يوجد في غيره، فإن نوحاً عليه السلام كان فيه وصف الجبرية، كما قال: ﴿رب لا تَذَرْنِي...﴾ إلخ، وفي إبراهيم عليه السلام حلم لم يوجد في غيره، كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ لِأَوْاهٍ خَلِيمٌ، وَفِي نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شأن العبدية، لما قال عليه السلام: «إبراهيم خليل الله، وموسى كليم الله، وعيسى روح الله، وأنا عبد الله» اللهم صل على سيدنا، ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. آمين.

هذه الرسالة في فن أصول الحديث المنسوبة إلى السيد الشريف علي الجرجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله، محمد وآله أجمعين، وبعد: فهذا مختصر، جامع لمعرفة علم الحديث، مرتب على مقدمة ومقاصد.

المقدمة في بيان أصوله واصطلاحاته:

المتن، وهو ألفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني، والحديث أعم من أن يكون قول الرسول ﷺ، أو الصحابي أو التابعين، وفعلهم، وتقريرهم، والسند إخبار عن طريق المتن، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث، وضعفه عليهما، والخبر المتواتر ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطئهم على الكذب، ويدوم هذا، فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه، كالقرآن، والصلوات الخمس.

قال ابن الصلاح: من سئل عن إبراز مثال لذلك في الحديث أعياء طلبه، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك، وإن نقله عدد التواتر.... أكثر، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، نعم حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» نقله من الصحابة رضي الله عنهم الجهم الغفير، قيل: هم أربعون، وقيل: اثنان وستون، وفيهم العشرة المبشرة، ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد، والآحاد ما لم ينته إلى التواتر، وهو مستفيض وغيره.

قال ابن الجوزي: حصر الأحاديث بعد إمكانه غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها. قال الإمام أحمد رحمه الله: صح سبعمائة ألف وكسر، وقال: قد جمعت في المسند أحاديث، انتخبها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلفتم فيه، فارجعوا إليه، وما لم تجدوا فيه، فليس بحجة، والمراد بهذه الأعداد الطرق، لا المتن.

المقاصد: اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبين بين بحسب أوصاف الرواة، من العدالة، والضبط، والحفظ، وخلافها، وبين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال، والانقطاع، والإرسال، والاضطراب ونحوها. فالحديث على هذا ينقسم إلى صحيح، وحسن، وضعيف، هذا إذا نظر إلى المتن، وأما إذا نظر إلى أوصاف الرواة، فقيل: هو ثقة عدل، ضابط، أو غير ثقة، أو متهم، أو مجهول، أو كذوب، أو نحو ذلك. فيكون البحث عن الجرح والتعديل، وإذا

نظر إلى كيفية أخذهم، وطرق تحميلهم الحديث، كان البحث عن أوصاف الطالب، وإذا بحث عن أسماءهم، وأنسابهم، كان البحث عن تعيينهم، وتشخيص ذواتهم. فالمقاصد مرتبة على أربعة أبواب:

الباب الأول في أقسام الحديث وأنواعه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة، ونعني بالمتصل ما لم يكن مقطوعاً بأي وجه كان، وبالعدل من لم يكن مستور العدالة، ولا مجروحاً، والضابط من يكون حافظاً متيقظاً، وبالشذوذ ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس، وبالعلة ما فيه أسباب خفية غامضة قاذحة، وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه وضعفها.

وأول من صنف في الصحيح المجرد الإمام البخاري، ثم مسلم، وكتابهما أصبح الكتب بعد كتاب الله العزيز، وأما قول الشافعي رحمه الله: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصبح من موطأ مالك، فقبل وجود الكتابين.

وأعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة، فهذه سبعة أقسام. وما حذف سنده فيهما، وهو كثير في تراجم البخاري، قليل جداً في كتاب مسلم، فما كان منه بصيغة الجزم نحو قال فلان، وفعل، وأمر، وروى، وذكر معروفاً فهو حكم بصحته، وما روي من ذلك مجهولاً، فليس حكماً بصحته، ولكن إirاده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله، وأما قول الحاكم اختيار البخاري ومسلم أن لا يذكر في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور، وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة، ففيه بحث.

قال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله: ليس ذلك من شرطهما، لإخراجهما أحاديث ليس لها إلا إسناد واحد، منها حديث «إنما الأعمال بالنيات»، ونظائره في الصحيحين كثيرة، قال ابن حبان: تفرد بحديث إنما الأعمال أهل المدينة، وليس هو عند أهل العراق، ولا عند أهل مكة، ولا الشام، ومصر، ورواه هو يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطاب، هكذا رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة مع اختلاف في الرواة بعد يحيى، يعرف بالرجوع إلى هذه الصحاح.

الفصل الثاني في حسن الترمذي: هو ما لا يكون في إسناده متهم، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه، أو نحوه، قال الخطابي، ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، فالمنقطع ونحوه مما لم يعرف مخرجه، وكذا المدلس إذا لم يبين بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل به، قال ابن الصلاح، هو قسمان: أحدهما ما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في رواية، وقد روى مثله، أو نحوه من وجه آخر، والثاني ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة، وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً، بحيث لا يعد ما انفرد به منكراً، ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل. قيل: ما ذكره بعض المتأخرين مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف، لأنه وسط بينهما، فقله: «قريب» أي قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل كذبه، لكون رجاله مستورين، والفرق بين حديث الصحيح والحسن أن شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن، لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة، والإتقان كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه لينجبر به. فالضعيف هو الذي بعد عن مخرج الصحيح مخرجه، واحتمل الصدق والكذب، أو لا يحتمل الصدق أصلاً، كالموضوع، وإنما سمي حسناً لحسن الظن براويه، ولو قيل: الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة. وروي كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلة، لكان أجمع الحدود، وأضبطها، وأبعداها عن التعقيد، ونعني بالمسند ما اتصل إسناده إلى منتهاه، وبالثقة من جمع بين العدالة، والضبط. والتذكير في ثقة للشيوخ، كما سيأتي بيانه في نوع المرسل.

والحسن حجة كالصحيح، ولذلك أدرج في الصحيح، قال ابن الصلاح: تسمية محيي السنة في المصابيح السنن بالحسان تساهل، لأن فيها الصحاح، والحسان، والضعاف.

قول الترمذي: حديث حسن صحيح، يريد به أنه روي بإسنادين: أحدهما يقتضي الصحة، والآخر الحسن، أو المراد اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس، وتستحسنه، والحسن إذا روي من وجه آخر، ترقى من الحسن إلى الصحيح، لقوته من الجهتين، فيعتصد أحدهما بالآخر، ونعني بالترقي أنه ملحق في القوة بالصحيح لأنه عينه.

وأما الضعيف فلكذب راويه، وفسقه لا ينجز بتعدد طرقه، كما في حديث طلب العلم فريضة، قال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس، وإسناده ضعيف، قد روي من أوجه كثيرة، كلها ضعيف.

الفصل الثالث في الضعيف: هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن، ويتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة والحسن، ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف دون الموضوع، من غير بيان ضعفه في المواضع، والقصص، وفضائل الأعمال لا في صفات الله تعالى، وأحكام الحلال والحرام، قيل: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وأبو داود كان يأخذ مأخذه، ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، ويرجحه على رأي الرجال، وعن الشعبي ما حدثك عن النبي ﷺ هؤلاء فخذ به، وما قالوه برأيهم، فألقه في الحش المستراح، وقال: الراوي بمنزلة الميتة، إذا اضطرت إليها أكلتها، وعن الشافعي رحمه الله مهما قلت من قول، أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قاله ﷺ، وهو قولي، وجعل يردده.

وهنا عدة عبارات، منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة، أعني الصحيح، والحسن، والضعيف، ومنها ما يختص بالضعيف. فمن الأول المسند، هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

والم متصل: هو ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعاً إليه ﷺ، أو موقوفاً، والمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ، خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فالم متصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والمسند متصل مرفوع.

والمعنعن: هو ما يقال: في سنده فلان عن فلان، والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس، وقد أودع في الصحيحين. قال ابن الصلاح: كثر في عصرنا وما قاربه استعمال «عن» في الإجازة، وإذا قيل: فلان عن رجل عن فلان، فالأقرب أنه منقطع، وليس بمرسل.

والمعلق: ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، مأخوذ من تعليق الجدار، والطلاق، لاشتراكهما في قطع الاتصال، فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد، وهو المعلق، أو في وسطه، وهو المنقطع، أو في آخره، وهو المرسل، والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح لكون الحديث معروفًا من جهة الثقات الذين علق عنهم، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه، والأفراد ما ورد عن جميع الزوادة، أو من جهة نحو تفرد به أهل مكة، فلا يضعف إلا أن يراد به تفرد واحد منهم.

والمدرج: هو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث، أو أدرج متنان بإسنادين، كرواية سعيد بن أبي مريم «لا تباعضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا» أدرج ابن أبي مريم فيه «ولا تنافسوا» من متن آخر، أو عند الراوي طرف من متن واحد بسند شيخ هو غير سند المتن، فيروي بهما عنه بسند واحد، فيصير الإسنادان إسناداً واحداً، أو يسمع حديثاً واحداً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق، ولا يذكر الاختلاف، وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام.

والمشهور: ما شاع عند أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون، نحو أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على جماعة، أو اشتهر عندهم، وعند غيرهم، نحو «إنما الأعمال بالنيات»، أو عند غيرهم خاصة قال الإمام أحمد قوله: للسائل حق وإن جاء على

فرس، ويوم نحركم يوم صومكم، يدوران في الأسواق، ولا أصل لهما في الاعتبار.

والغريب والعزيز: قيل: الغريب كحديث الزهري وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالة وضبط، إذا تفرد عنهم بالحديث رجل يسمى غريبًا، فإن رواه عنهم اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزًا، وإن رواه جماعة يسمى مشهورًا، والأفراد المضافة إلى البلدان ليست بغريب، والغريب إما صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، أو غير صحيح، وهو الأغلب، والغريب أيضًا إما غريب إسنادًا ومتنًا، وهو ما تفرد برواية متنه واحد، أو إسنادًا لا متنًا، كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بروايته واحد عن صحابي آخر، ومنه قول الترمذي: غريب من هذا الوجه، ولا يوجد ما هو غريب متنًا إلا إسنادًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد، فرواه عن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وأما حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر.

والمصحف: قد يكون في الراوي، كحديث شعبة عن العوام بن مراحم -بالراء والجيم- صحفه يحيى بن معين، فقال: مزاحم -بالراء والحاء المهملة- وقد يكون في الحديث، كقوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال»، صحفه بعضهم، فقال: شيئًا بالشين المعجمة.

والمُسَلَّس: هو ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على حالة واحدة، إما في الراوي قولًا، نحو: سمعت فلانًا، يقول: سمعت فلانًا إلى المنتهى، أو أخبرنا فلان والله، قال: أخبرنا فلان والله إلى المنتهى، أو فعلا، كحديث التشبيك باليد، أو قولًا وفعلا، كما في حديث «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، وفي رواية أبي داود، وأحمد، والنسائي، قال الراوي: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: إني لأحبك، فقل: اللهم أعني... إلخ، وإما على صفة، كحديث الفقهاء، فقيه عن فقيه «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا»، وإما في الرواية، كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة، وأسماء آباءهم، أو كُناهم، أو أنسابهم، أو بلدانهم، قال الإمام النووي: وأنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين.

والاعتبار هو النظر في حال الحديث، هل تفرد به راويه أم لا؟ هل هو معروف أو لا؟

والضرب الثاني ما يختص بالضعيف

الموقوف: وهو مطلقًا ما روي عن الصحابي، من قول أو فعل، متصلًا كان أو منقطعًا، وهو ليس بحجة على الأصح، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيّدًا، نحو وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع، وقول صحابي: كنا نفعله في زمن النبي ﷺ مرفوع، لأن الظاهر الاطلاع والتقرير، وكذا كان أصحابه يقرعون بابه بالأطافير مرفوع في المعنى، وتفسير الصحابي موقوف، وما كان من قبيل سبب النزول، كقول جابر: كانت اليهود تقول كذا، فأنزل الله سبحانه وتعالى كذا، ونحوه مرفوع.

المقطوع: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفًا عليهم، وليس بحجة.

المرسل: قول التابعي، قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، وهو المعروف في الفقه وأصوله، وفيه خلاف، وللشافعي رحمه الله تفصيل مذكور في أصول الفقه.

المنقطع: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره، إلا أن الغالب استعماله في من دون التابعي عن الصحابي، كما لك عن ابن عمر.

المعضل -بفتح الضاد- وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ، وقول الشافعي: قال ابن عمر كذا. الشاذ والمنكر: قال الشافعي رحمه الله: الشاذ ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الناس، قال ابن الصلاح: فيه تفصيل فما خالف مفردة أحفظ منه، وأضبط، فشاذ مردود، وإن لم يخالف، وهو عدل ضابط، فصحيح، وإن رواه غير ضابط، لكن لا يبعد عن درجة الضابط، فحسن، وإن بعد فممنكر، ويفهم من قوله: أحفظ وأضبط على صيغة التفضيل أن يخالف إن كان مثله لا يكون مردودًا، وقد علم من

هذا التقسيم أن المنكر ما هو.

المعلل: ما فيه أسباب خفية غامضة قاذحة، والظاهر السلامة، ويستعان على إدراكها بتعدد الراوي، ومخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وأهم بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف، وكل ذلك مانع عن الحكم بصحته ما وجد ذلك فيه، وحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ «البيعان بالخيار» إسناد متصل عن العدل المضابط، وهو معلل، والمتن صحيح، لأن عمرو بن دينار وضع موضع أخيه عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى، وقد يطلق اسم العلة على الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحوها.

وبعضهم أطلقه على مخالفة لا يقدح، كإرسال ما وصله الثقة المضابط، حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلل، كما قال آخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ويدخل في هذا حديث يعلى بن عبيد «البيعان بالخيار».

المدلس: ما أخفي عليه إما في الإسناد، وهو أن يروي عن لقيه، أو عاصره ما يسمعه منه على سبيل، يوهم أنه سمعه منه، فمن حقه أن لا يقول: حدثنا بل يقول: قال فلان، أو عن فلان، ونحوه، وربما لم يسقط المدلس شيخه، لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً. أو صغير السن، يحسن الحديث بذلك، كفعل الأعمش، والثوري، وغيرهما، وهو مكروه جداً، وذمه أكثر العلماء، واختلف في قبول روايته، والأصح التفصيل؛ فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فحكمه حكم المرسل، وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال، كسمعت، وأخبرنا وحدثنا، وأشباهها، فهو محتج به، وإما في الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه، فيسميه، أو يكتنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف، وأمره أخف، لكن فيه تضييع للمروي عنه، ولو عبر بطريق معرفة حاله، والكرامة بحسب الغرض الحامل عليه، نحو أن يكون كثير الرواية عنه، فلا يجب الإكثار من واحد على صورة واحدة، وقد يحمله عليه كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة، أو أصغر منه، أو غير ذلك.

المضطرب: ما اختلف الرواية. فيه فما اختلفت الروايتان، إن ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه، نحو أن يكون راويهما أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، فالحكم لتراجيح، فلا يكون حينئذ مضطرباً، وإلا فمضطرب.

المقلوب: هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع، ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، وحديث البخاري حين قدم بغداد، وامتحان الشيخ إياه بقلب الأسانيد مشهور.

الموضوع: الخبر إما أن يجب تصديقه، وهو ما نص الأئمة على صحته، وإما أن يجب تكذيبه، وهو ما نصوا على وضعه، أو يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار، ولا يحل رواية الموضوع للعالم بحاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان الوضع، ويعرف بإقرار واضعه، أو ركابة ألفاظه، أو بالوقوف على غلظه، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قيل: كان شيخ يحدث في جماعة، فدخل رجل حسن الوجه، فقال الشيخ في أثناء حديثه: من كثرت... إلخ، فوقع لثابت أنه من الحديث فرواه.

والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد، فوضع احتساباً، ووضعت الزنادقة أيضاً جملاً، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها، ومحو عارها والحمد لله. وقد ذهبت الكرامية والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، ومنه ما روي عن أبي عصمة: نوح بن أبي مريم، أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة رحمه الله، ومعازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة، وقد أخطأ المعسرون في إبداعها في تفاسيرهم إلا من عصمه الله، ومما أودعوا فيها أنه قال ﷺ حين قرأ ﴿وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى﴾ تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى. ولقد أشبعنا القول في بطلاله في باب سجدة التلاوة، وكذا

ما أورده الأصوليون من قوله: «إدروي عني حديث فأعرضوه على كتاب الله، فإن وفقه فاقبلوه، وإن حالقه فردوه». قال الخطابي: وضعت الزنادقة، ويدفعه قوله عليه السلام: «إني أوتيت الكتاب وما يعدله»، ويروى: «أوتيت الكتب، ومثله معه». وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات مجلدات، قال ابن الصلاح: أودع فيها كثير من الأحاديث الضعيفة مما لا دليل على وضعه. وحقق أن يذكر في الأحاديث الضعيفة، وللشيخ الحسن بن محمد الصنعاني الدرر الملتقط في تبيين العلط.

الباب الثاني

في الجرح والتعديل

وجوز ذلك صيانة للشريعة، وبهما يتميز صحيح الحديث وضعيفه، فيجب على المتكلم التثبت فيهما، فقد خطأ غير واحد في تجريحهم بما لا يجرح، وفيه فصلان: الأول في العدالة والضبط.

فالعدالة: أن يكون الراوي بالغاً، مسلماً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

والضبط: أن يكون متيقظاً، حافظاً، غير مُغفل، ولا ساهٍ، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، فإن حدث عن حفظه ينبغي أن يكون حافظاً، وإن حدث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطاً له، وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفاً بما يختل به المعنى، ولا يشترط الذكورة، ولا الحرية، ولا العم بفقهه وغريبه، ولا البصر، ولا العدد بتنصيب عدلين عليهما، أو بالاستفاضة، ويعرف الضبط بأن يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، فإن وافقهم غالباً، وكانت مخالفته لهم نادرة، عرف كونه ضابطاً ثبتاً.

الثاني في الجرح: لا يقبل رواية من عرف بالتأهل في السماع والإسماع بالنوم، أو الاشتغال، أو من يحدث لا من أصل مُصحح، أو يكثر سهوه إذا لم يحدث من أصل مُصحح، أو كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ومن غلط في حديثه، فبين له الغلط، فأصر، ولم يرجع، قيل: يسقط عدالته. قال ابن الصلاح: هذا إذا كان على وجه العناد، وأما إذا كان على وجه التنفير في البحث فلا.

تذييل: أعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بأن يكون مستوراً، ومن ضبطه وجود سماعه مثبتاً بخط موثق به، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وذلك لأن الحديث الصحيح، والحسن، وغيرهما قد جُمِعت في كتب الأئمة، فلا يذهب شيء منه عن جمعهم، والقصد بالسماع والإسماع بقاء السلسلة في الإسناد المخصوص بهذه الأمة.

الباب الثالث

في تحمل الحديث

يصح التحمل قبل الإسلام، وكذا قبل البلوغ، فإن الحسن، والحسين، وابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم تحمّلوا قبل البلوغ، ولم يزل الناس يسمعون الصبيان، واختلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من الصبي: قيل: خمس سنين، وقيل: يعتبر كل صغير بحاله، فإذا فهم الخطاب ورد الجواب، صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإلا لم يصح، ولتحمل الحديث طُرُق: الأول السماع من لفظ الشيخ، الثاني: القراءة عليه، الثالث: الإجازة، ولها أنواع: إجازة معين لمعين، كأجزتك كتاب البخاري، أو أجزت فلاناً جميع ما اشتمل عليه، فهرسي، وإجازة معين في غير معين، كأجزتك مسموعاتي، أو مروياتي، وإجازة العموم، كأجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زمانني، والصحيح جواز الرواية بهذه الأقسام، وإجازة المعدوم، كأجزت لمن يولد لفلان، والصحيح المنع، ولو قال: لفلان ولمن يولد له، أو لك ولعقبك جار، كالوقف. والإجازة للطفل الذي لم يتميز بصحيحة، لأنها إباحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل وغيره، وإجازة المجاز، كأجزت لك ما أحيّر لي. ويستحب لإجازة إذا كان المحير والمجاز له من أهل العلم، لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم، وينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة صحت.

الرابع: المناولة، وأعلامها ما يقرن بالإجازة، وذلك بأن يدفع إليه أصل سماعه، أو فرعاً مقابلاً له، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان، أجزت لك روايتي، ثم يبقيه في يده تملكاً، أو إلى أن ينسخه، ومنها أن يناول الطالب الشيخ سماعه، فيتأمله، وهو عارف متيقظ، ثم يناوله الطالب، ويقول: هو حديثي أو سماعي فارو عني، ويسمى هذا عرض المندولة، ولها أقسام آخر.

الخامس: المكاتبه، وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخط، أو يأذن يكتبه له، وهي إما مقترنة بالإجازة، كأن يكتب: أجزت لك، أو مجردة عنها، والصحيح جواز الرواية على التقديرين.

السادس: الإعلام، وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته من غير أن يقول: أروه عني، والأصح أنه لا يجوز روايته لاحتمال أن يكون الشيخ قد عرف فيه خللاً، فلا يأذن فيه.

السابع: الوجادة من وجد يجد مولداً، وهو أن يقف على كتاب بخط شيخ، فيه أحاديث، ليس له رواية ما فيه، فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، حدثنا فلان ويسوق باقي الإسناد والمتن، وقد استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المرسل، وفيه شوب من الاتصال.

واعلم أن قوماً شددوا، فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه حفظاً، وقيل: يجوز من كتابه، إلا إذا خرج من يده، وتسهل آخرون، وقالوا: يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولها. والحق أنه إذا قدم في التحمل، والضبط، والمقابلة بما تقدم، جازت الرواية عنه، وكذا إن غاب عنه الكتاب، إذا كان الغالب سلامته من تغيير، ولا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً.

الباب الرابع

في أسماء الرجال

الصحابي مسلم رأى النبي ﷺ، وقال الأصوليون: من طالت مجالسته. والتابعي كل مسلم صحب صحابياً، وقيل: من لقيه، وهو الأظهر، والبحث عن تفاصيل الأسماء، والكنى، والألقاب، والمراتب في العلم والورع له تين المرتبتين، وما بعدهما يفضي إلى تطويل. توفي مالك بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وولد سنة ثلاث، أو إحدى، أو أربع، أو سبع وتسعين، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان ابن سبعين، والشافعي رحمه الله بمصر سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة، وأحمد بن حنبل رحمه الله ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة، ولبخاري ولد يوم الجمعة ثلاث عشرة خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقريه خرتنك من بخارا، ومسلم مات بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين، وكان ابن خمس وخمسين، وأبو داود بالبصرة، سنة سبع وسبعين ومائتين، والترمذي رحمه الله مات بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين، والنسائي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثمائة، والدارقطني ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد بها سنة ست وثلاثمائة، والحاكم بنيسابور سنة خمس وأربع مائة، وولد بها سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، والبيهقي ولد سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربع مائة، والخطيب ولد في جمادى الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مائة.

تمت الرسالة

قد اكتسى حلة الاختتام طبع المختصر في أصول الحديث المنسوب إلى السيد الشريف علي الجرجاني، قدس سره العزيز، سنة ألف وثلاث مائة وسبع وتسعين من هجرة سيد المرسلين، عليه ألف صلاة رب العالمين وعلى آله، وصحبه أجمعين. ثم سنة ١٤٣٠ هـ والحمد لله أولاً وآخراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ المكرّم المَفَخَمُ المشتهرُ بين الآفاق المرحوم المغفورُ مولانا محمد إسحاق حصل لي الإجازة والقراءة والسماعة من الشيخ الأجلّ والجبر الأجلّ الذي فاق بين الأقران بالتميز أعني الشيخ عبد العزيز وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ وليّ الله بن الشيخ عبد الرّحيم الدهلوي. وقال الشيخ وليّ الله: أخبرنا به الشيخ أبو الطاهر المدني عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي عن الشيخ المزاحي عن الشهاب أحمد السبكي عن الشيخ النجم الغيطي عن الزين زكريا عن العزّ عبد الرّحيم عن الشيخ عمر المرافي عن الفخر بن البخاري عن عمر بن طبرزد البغدادي.

حاشية الشيخ المحدث أحمد علي السهاري رحمه الله تعالى

العرف الشذي على جامع الترمذي

للشيخ المحدث محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى

حمداً لمنعم الآلاء العظام ومالك زمام الأنام عني ما وفقنا شرح معاني الآثار، وحسن مشكل الأخبار، وألهمنا اختيار ميزان الاعتدال، صادقين عما قيل أو قال، وهذان لما هو عمدة القاري ومشكاة الساري، وفي الفيض فتح من الباري، وبور قلوبنا بنور الهداية، وشرح صدورنا بفيض فص الرسالة، والصلاة والسلام على من أرسله شافياً لجميع السقام، وسبباً للفور والسعادة يوم القيام، وأصلحه على ما شاء من الأمور العظام، وعلى آله وأصحابه الفرر الكرام، الذين حازوا النعم الحسام، وهم بحوم الاهتداء وسبب الفلاح، بأيهم ردتا الاقتداء سيما الخفاء البررة الذين هم كالأصوار الأربعة، وتبعهم إلى يوم الدين.

ونعد فيقول العبد المفتقر إلى رحمة الله المقتدر، وفقه الله لامثال الأمر والانهاء عن المنكر، المدعو بمحمد چراغ وقاه الله عم زاع، حاكياً عن لسان الشيخ العلامة الخير الفهامة مولانا وأستاذنا سيدي محمد أنور شاه كان الله له مولا، قال: أخبرنا الشيخ محمود الدهر وفريد العصر مولانا محمود حسن، وأخبرنا الشيخ قاسم الصوم وأخيرات مولانا محمد قاسم النانوتوي، قال: أخبرنا لشيخ أشده عبد الغني الدهدوي طيبه الله ثراه، قال: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق الدهلوي، وقال مولانا ومرشد محمود حسن مد ظله العالی: حصل لي الإجازة من مرشد مولانا رشيد أحمد گگوهي المرحوم، قال: أخبرنا الشيخ أشاه عبد العني الدهدوي رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا الشيخ المشتهر في آفاق الشاه محمد إسحاق، وأيضاً قال: حصل لي الإجازة من مولانا أحمد علي لسهارنفوري ومولانا محمد مظهر النانوتوي رحمهما الله ومولانا عبد الرحمن الهادي بي، وقال مولانا أحمد عني ومن بعده: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق رحمه الله تعالى، قال: حصل لي الإجازة والسماعة والقراءة من لشيخ الأجلّ والحبر الأجلّ الذي فاق بين الأقران بالتميز، أعني الشيخ عبد العزيز رحمه الله، وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ وليّ الله بن الشاه عبد الرّحيم الدهلوي، قال: أخبرنا الشيخ أبو الناصر المدني، قال: أخبرنا الشيخ والدي إبراهيم الكردي عن الشيخ المرافي عن الشهاب أحمد السبكي عن الشيخ النجم الغيطي عن الزين زكريا عن العزّ عبد الرّحيم عن الشيخ عمر المرعي عن الفخر بن البخاري عن عمر بن طبرزد البغدادي رحمه الله، قال: أخبرنا لشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم... الخ.

وليعلم أن لسمع من أبي صاحب لشريعة - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قطعات، الأولى: ما إلى الشاه محمد إسحاق، وهي غير مذكورة في الكتاب، والثانية: من الشاه محمد إسحاق إلى عمر بن طبرزد البغدادي وهي مذكورة في الكتاب قبل التسمية بكونها سائرة في بعض البلاد لا في بعض، والثالثة: من البغدادي إلى الإمام الترمذي وهي مذكورة في الكتاب بعد التسمية لاشتهارها في أكثر البلاد، والرابعة: من المصنف إلى فص الرسالة - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ومتكفها الإمام المصنف.

قوله: (حصل لي الإجازة والقراءة والسماعة الخ) واعلم أن القراءة على قسمين: أحدهما: أن تقرأ على الشيخ وهو يسمع وثانيهما: أن يقرأ غيرك على الشيخ وأنت تسمع، ويقال في الثاني: قراءة عيه وأنا أسمع. والسماعة أيضاً على قسمين: اسماعة على الشيخ وهي أن يقرأ التلميذ ويسمع الشيخ، ويعر عنها بأخيراً فلا الخ، ولسماعة من الشيخ، وهي أن يقرأ الشيخ ويسمع التلميذ، ويعر عنها بخدشا فلا الخ. وأما الإجازة في هذا الزمان أن يقرأ التلميذ على شيخه كتاباً كاملاً ثم بعد الختم يصب الإجازة بكتابة السند المتعارف فيما بينا أو غيره، وأما في المتقدمين فكانت بأن يكتب التلميذ الأحاديث ويعرضها بخصرة شيخه أو يعرضها بخصرته بدون اكتابة فيجيره الشيخ بالكتابة أو غيرها.

ومأ التحديث والإخبار فيس بينهما فرق لغة، وفرق المحدثون بينهما كما حررنا، وقيل إن الراوي يحير بين التعبير بخدشا موضع أخبرنا وبالعكس لأنه إذا قرأ على الشيخ وأخبره به كان كأنه أخبره به كما إذا سمعت وقعة وعرضها على أحد فأخبرك بها أيضاً حتى وثقت بها تقول بعد ذلك: أخبرني بها فلا، فهذا هو الوجه لمن حير بينهما وقيل: إنه ليس بخير بل يستعمل كل واحد منهما في موضعه، مع تسهيل الطائفتين تساوي في لقون والقوة، فال مسلم صاحب الصحيح ومن تبعه: إن التحديث أقوى من الإخبار، وقال مالك بن أنس بعكس ويقولان بقوهما في المسند ولاحتجاج، والفرق في امر تب.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الهروي الكروخي. في العشر الأول من ذي الحجة سنة سبع وأربعين وخمس مائة بمكة - شرفها الله - وأنا أسمع قال: أخبرنا القاضي الزاهد أبو عامر محمود بن قاسم بن محمد الأزدي رحمه الله، قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنين وثمانين وأربع مائة.

قال الكروخي: وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم الترياقى والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغورجي رحمهما الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربع مائة. قالوا: أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحي المروزي^(١) المروزي^(٢) قراءة عليه قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزي فأقر به الشيخ الثقة^(٣) الأمين قال:

(١) قوله: «أخبرنا» قاله الشيخ عمر بن طبرزد اسفددي تلميذ عبد الميث بن أبي القاسم.

(٢) قوله: «المروزي» - يسكون راء وبراء - سبعة إلى مرو - بزيادة زاء - مدينة خراسان.

معنى المروزي - عجم مفتوحة وسكون راء وضم زاء وموحدة وبنون - مسوب إلى المروزيان جد محمد روى الترمذي. (المغني)

(٣) قوله: «فأقر به الشيخ الثقة الأمين» اعلم أن قوله: «الشيخ الثقة الأمين» يحتمل الوجهين: أحدهم: أن يقال بأن إيراد الشيخ الثقة الأمين هو أبو العباس الذي تلميذه أبو محمد عبد الجبار، والمعنى على هذا الوجه أن القاضي الزاهد أبو عامر أو الشيخ أبو بكر الدين هم تلامذة أبي محمد عبد الجبار، قد سأل أستاذ أستاذه أعمى به أبو العباس عن أنك أخبرت تلميذك بأحمد عبد الجبار بهذا الكتاب، فأقر به أي بالإخبار بهذا الكتاب أبو العباس، وأجاب بإقرار الإخبار، هذا هو أحد الوجهين.

وثانيهما: أن يراد بالشيخ الثقة الأمين أبو محمد عبد الجبار، ويكون المعنى على هذا أنه سأل أحد تلاميذه، وهم القاضي لزاهد أبو عامر وأبو نصر وأبو بكر عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس، فأقر به أبو محمد عبد الجبار بهذا الكتاب من شيعه أبي العباس، هذا

قوله: (أبو الطاهر المدني) إذا كان منسوباً إلى مدينة الرسول، فيقال: مدني بلا ياء قبل النون، وإذا سب إلى مدينة أخرى كمدينة منصور (بغداد)، يقال: مدني بيااء قبل النون، والمسبوب عند النحاة كالمشتق في العمل والاشتغال على الذات والصفة.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) شرع لإمام المصنف رحمه الله في كتابه بالتسمية وم يذكر الحمد فتداء بكتب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

وأما حديث (كل أمر ذي بال لم يبدأ إلخ) فمضطرب فإن في بعض ألفاظه (بحمد الله) وفي بعضها (بذكر الله)، وفي بعضها (بسم الله)، وقال الشيخ تاج الدين السبكي: إن الحديث ينبغي مرتبة الحسن وفي سنده قرعة وهو مختلف فيه. وأما على تقدير ثبوته فيدل على لا بد من ذكر الله لا بخصوص الحمد لله. وأما ما قال المصنفون من الجمع بين بسم الله والحمد لله بالابتداء الحقيقي والمجاري فليس بمراد، وتدل أقاويلهم على تعدد الحديث، والحال أن الحديث واحد واحتف الألفاظ.

قوله: (عبد الميث بن أبي القاسم إلخ) فلفظ الابن إذا وقع بين العمين المتناسقين يسقط التنوين من اسم الأب، ويسقط همزة من الابن في الكتابة أيضاً، ولا يكون لابن مضافاً إليه للعلم الأول، وأما إذا وقع في ابتداء السطر لا يسقط همزة.

قوله: (الهروي الكروخي) صفة لأبي الفتح ضابطة أن الصفات والأحوال إنما تكون للراوي لا لأبيه أو جده، لا عند النقل، كما في يحيى بن سعيد القصاب أن القصاب صفة سعيد على قول.

قوله: (في العشر الأول) عادة العرب أنهم يعتبرون النبلي في التوريج، ولذلك أتى بالعشر بدون لتاء.

قوله: (الأردني) نسبة إلى بني أزد - يسكون الزاي المعجمة - اسم قبيلة، وقد يدل الزاي بالسین، فيقال بني أسد، فإذا يتيسر لأسدي مسوب إلى هذه القبيلة منسوب إلى بني أسد قبيلة أخرى، فقيل في رفع النسب إلى مسوب إلى بني أزد يستعمل باللام، فيقال: بني لأسد ومسوب إلى بني أسد باللام، فيقال: بني أسد. أقول: هذا إذا لم يكن معه ناء سبعة وإن كانت فلا فرق سهما، فلا يرتفع الالتباس، لا بأن مسوب إلى بني أزد يقرأ أسدياً يسكون الوسط، والمسبوبة إلى بني أسد يقرأ أسدياً مفتوح الوسط، ومعروفة أسماء لأبناء والأحاديث والتلامذة والمشايع بالاستقرار.

قوله: (وأنا أسمع) وإنما زاد هذا لأنه لم يكن قارئاً بل قارئاً غيره، وكان هذا سامعاً فكان اسمه مكتوباً في النسخة، وطفقة في اصطلاح محدثين ثبت يكون فيه أسماء شركاء الجماعة، ويكنه كن واحد من لشركاء ليكون سداً عند التحديث لأحاديث أبي أحدها من دلت الشيخ مع هؤلاء شركاء.

قوله: (المروزي والمروزي) قال علماء اللغة: إن مرو إذا سب إليه الشخص فيقال: مروزي بزيادة راء كما في النسبة إلى مروزي يقال مروزي، وأما إذا سب إليه غير شخص يقال: مروزي، ومروزيان عطف درسي يقال به دهقان ومرمر اسم ست.

قوله: (فأقر به الشيخ الثقة) المراد بالشيخ هو محبوب كما في نسب عابدين، وهذه العدة ليست في السح المعثرة كما قال مولانا مد

أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى الترمذي^(١) الحافظ قال:

هو لوحة الثاني. فعني كلا الوجهين الصمير في قوله: «نه» رجع إلى إحصار بهذا الكتاب لذى بهم صمًا، وفاعل قوله: «قر» انعبر عنه بالشيخ الثقة الأمين إما أبو العباس وإما أبو محمد عبد الجبار. هذا خلاصة كلام أستاذي (أعني به أحدث العلامة والأديب الفهامة مولانا المولوي محمد عبد العلي صاحب دام فيضهم الحلي واحصي) في هذا المقام، فافهم وكن من لشاكركين، فإنه شيء عزيز. (محمد بيك)

(١) قوله: «الترمذي» - بكسر تاء وميم وضمها وفتح تاء وكسر ميم فذل مثلثة (ن في الأدب) هو محسورة وإعجام ذل - منسوب إلى الترمذ مدينة من وراء جيحون. (المعنى)

طلبه العالي، وأما معنى تقدير وجودها في الكتاب فمرادها أن الشيخ المحبوبي سيج لكتاب وكان علم من قبله بالصدور، فإذا صار العلم بالكتاب فاحتاج تلامذة الشيخ المحبوبي إلى أن يقر المحبوبي بكتابته وصحته، فلذا قال تلميذ المحبوبي: أقر الشيخ المحبوبي بهذا الكتاب لتوثيق الكتاب.

قوله: (قال أبو عيسى الخ) قد ورد النهي عن التكني بهذه الكنية، ولعل المصنف رحمه الله حميه على خلاف الأولى، لكنه بعيد عن شأن المصنف، ولم يتعرض أحد إلى هذا، وعندني العذر من جانب المصنف أن مغيرة بن شعبة رضي الله عنه تكني بأبي عيسى بإجازة لنبي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، واسم المصنف محمد بن عيسى الترمذي، وترمذ بلدة على ساحل جيحون وهو النهر الذي يضاف إليه ما وراء النهر، وأما الهران جيحان وسيحان ففي بلدة الشام، وعمر المصنف رحمه الله سبعون سنة، وارتحل إلى دار لبقء سنة ٢٧٩ مائتين وتسعة وسبعين من الهجرة النبوية كما قيل:

الترمذي محمد ذو زين عصر مله وعمره في عين

وله مناقب غير عديدة، منها: ما قال شيخه البخاري: استفتدت منك ما لم تستعد مني، وأقول: لست أحصل هذا القبول، فإن الترمذي وإن كان من جبال الحديث ولكن البخاري رحمه الله كان شمس سماء هذا الفن، ولعل مراده أنه أخذ منه العلم مثل ما لم يأخذ غيره، فإن الترمذي كما يحتاج إلى الاستفادة من الشيخ، كذلك يكون الشيخ محتاجاً إلى إفادته وإفشاء علم الدين، ويحتاج إلى تلميذ ذكي والله أعلم.

وله مناقب في الحفظ منها: أنه سافر للحج فبقية بعض الحديثين في الطريق واتمس منه التحديث، قال الشيخ: جئ بالقلم والدواة، فالتمس الترمذي فلم يجدهما فجلس بين يدي شيخه وجعل يمر أصبعه على القرطاس، وأخذ الشيخ في التحديث، وروى له قريب ستين حديثاً، فإذا وقع نظر الشيخ على القرطاس فوجده خالياً صافياً فغضب على الترمذي وأخذ يقول: إنك تضع أوقاتي، فقال الترمذي: حفظت الأحاديث فقرأ الأحاديث المسموعة عنه عنده، وله مناقب أخر.

وأما مرتبة كتاب المصنف رحمه الله، فأول مراتب الصحاح مرتبة البخاري، والثاني مرتبة مسلم، والثالث مرتبة أبي داود، والرابع مرتبة النسائي، والخامس مرتبة الترمذي، وهذا المذكور من الترتيب هو المشهور، وعندي أن مرتبة النسائي أي كتابه أعنى من كتاب أبي داود، فيكون النسائي في المرتبة الثالثة لما قال النسائي: ما أخرجت في الصغرى صحيح، وقال أبو داود: ما أخرجت في كتابي صالح للعمل. فيعم الحسن والصحيح، ومرتبة الترمذي في المرتبة الخامسة حتى قال الحافظ سراج الدين لقزوي الحنفي: إن في الترمذي ثلاثة أحاديث موضوعة، لكن الحديثين لم يسموا حكم وضعه، نعم قبلوا ضعفها أشد الضعف، ولو التفت إلى أن الترمذي يحكم على أكثر الأحاديث من الصحة والحسن والضعف فيكون أعنى من أبي داود، لكن أبا داود أعلى من الترمذي بحسب الإجمال وإن لم يحكم على كل واحد من الأحاديث، وأما ابن ماجه فقالت جماعة من الحديثين إن ابن ماجه ليس بداخل في الصحاح لاشتغاله على قريب من اثنين وعشرين حديثاً موضوعاً، فعلى هذا، السادس من الصحاح الستة موطأ مالك بن أنس إلا أنه رُئي مكتوباً على ابن ماجه صحيح ابن ماجه بقم علاء الدين المغنطائي الحنفي وهو معاصر ابن تيمية ومن حفاظ الحديث.

واعلم أن المؤلفات على أنواع كما ذكر الشاه عبد العزيز رحمه الله في العناية لنافعة: الجامع: الذي يحتوي على ثمانية أشياء وهي هذه:

سير وآداب وتفسير وعقائد فن أحكام وأشراف ومناقب

والجامع هو الترمذي والبخاري، وأما صحيح مسلم فليس بجامع لفئة التفسير فيه. والنسائي هي التي فيها الأحكام فقط على ترتيب أبواب الفقه، والنسائي أبو داود والنسائي وابن ماجه، ويسمى الترمذي أيضاً سبباً تعبيراً، وكذلك إطلاق لصحاح الستة على هذه المعهودة لأن الصحيح صحيح البخاري ومسلم وناقبتها سنن، والمسند: الذي يذكر فيها الأحاديث من الصحابة بحسب رعاية ترتيبهم بدون الترتيب في أبواب الفقه، مثلاً يذكر أولاً الأحاديث المروية عن أبي بكر ثم عن عمر ثم عن عثمان وهكذا. والمعجم: الذي يذكر فيه أحدث الشيوخ مرتبة كالترتيب في المسند. والجزء: الذي يحتوي على أحاديث مسألة واحدة معينة كجزء لقراءة لسخاري، وجزء رفع اليدين له. والهمرد: الذي يحتوي على أحاديث شخص واحد مثل أحاديث أبي هريرة أو حذيفة. والعريفة التي فيها تفردت تلميذ واحد من شيوخه م تكن مروية عن غيره من تلامذة ذلك الشيخ، وأنواع أخر، مثل المستخرج، والمستدرک.

أما شرط أبواب الصحاح: فاشتراط البخاري الإتيان وكثرة الملازمة للشيخ، واشتراط مسلم الإتيان فقط، ولا يشترط ثبوت اللقاء أو كثرة الملازمة، بل يكفي بالمعاصرة بين الراوي والمروي عنه، وهو مذهب الجمهور في التمسك وشرط أبو داود كثرة الملازمة فقط، ولم يشترط الترمذي شيئاً منهما. والمراد بهذه الشروط أنهم يكتفون بهذه الشروط ويأتون بما يكون شرط أعلى من شرطه أيضاً، وسبب اعتبار كثرة الملازمة وقتلتها

أبواب الطهارة

عن رسول الله ﷺ

١- باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور

١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ.

يقال: إن فلاناً ضعيف في حق فلان وإن كانا ثقتين في أنفسهما، فعلم أن الضعف على قسمين: ضعف في نفسه، وضعف في غيره. وأما مذهب أرباب الستة الصحاح: فقيل: إن البخاري شافعي لأنه تلميذ الحميدي وهو تلميذ الشافعي. أقول: لو كان المدار على هذا لقيل: إنه حنفي لأنه تلميذ إسحاق بن راهويه، وأما غيره من شيوخه فمجتهدون وإسحاق من أساتذته الكبار، وإسحاق من خاصة تلامذة ابن المبارك، وهو من خاصة تلامذة أبي حنيفة، ولكن الحق أن البخاري مجتهد، وكثيراً ما يكون اجتهاده موافق الأحناف إلا أنه وافق في المسائل المشهورة بين أهل العصر الإمام الشافعي، مثل: القراءة خلف الإمام، ورفع اليدين، واجهر بآمين. ويظهر هذا لمن يتتبع صحيحه، والله در ما قال القاضي أبو زيد الدبوسي: ولمسألة يختص فيها كبار الصحابة يعوز فهمها ويصعب الخروج منها، وإن المسائل مختلفة فيما بين المجتهدين، وهي تحت الحديث ويساعده تعامل السلف ويكون السلف الصالح مختلفين فيها لا يمكن الاتفاق على أحدها إلى قيام القيامة. وأما مسلم فلا أعجم مذهبه بالتحقيق، وأما ابن ماجه فلعنه شافعي، والترمذي شافعي، وأما أبو داود والسائي فالمشهور أنهما شافعيان، ولكن الحق أنهما حنبيان، وقد شحنت كتب الخبائلة بروايات أبي داود عن أحمد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أبواب الطهارة

قال الحافظ بدر الدين العيني الحنفي: ومن مصطلحات أرباب الحديث التعبير بالكتاب إذا كانت تحت أحاديث أنواع مختلفة، وكذلك التعبير بالأبواب، وبالباب إذا كانت الأحاديث من نوع واحد.

وقول الترمذي: "أبواب الطهارة" ترجمة، ويظهر فقه المحدث من ترجمته، كما قيل: فقه البخاري في تراجمه، وبه محملان: أحدهما: أن مسائل الفقه المختارة عنده تطهر من تراجمه. وثانيهما: أن ذكائه يظهر من تراجمه، والبخاري سابق الغايات في وضع التراجم، فإنه قد تحيرت لعقلاء فيها، وأسهل التراجم تراجم الترمذي، وتراجم أبي داود أعنى من تراجم الترمذي، واقتفى السائي في تراجمه أثر شيخه البخاري، وبعض تراجمها متحدة حرفاً حرفاً، والتوارد مستبعد - والله أعلم - سيما إذا كان السائي من تلامذة البخاري، وما وضع مسلم بنفسه التراجم. قوله: (عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ) كان المحدثون المتقدمون يخطون بين المرفوعات والآثار، وأول من مير بينهما الإمام أحمد بن حنبل وتبعه المتأخرون. وقال الترمذي: عن رسول الله مشيراً إلى أن الواردة ههنا مرفوعات لا آثار. والمرفوع: ما أسند إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلاً أو قولاً أو تقريراً.

١- باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور

قوله: (ح وحدثن الخ) ح يسمى تحويلاً، والاختلاف في القراءة، فإن المغاربة يقرأون تحويل والمشارقة يقرأون ح بالمد أو القصر.

قال سيويه: إن أسماء حروف التهجى إن كانت مركبة في الكلام فممدودة، كما قال محمد في قصيدة البردة:

..... لولا التشهد كانت لاءه نعم

وإن كانت منفردة فمقصورة كما يقل في حين التعداد: با، تا، ثا. أقول: إن هذه الضابطة ليست مختصة بأسماء حروف التهجى بل كذلك في كل كلمة ثنائية تكون في آخرها ألف.

واعلم أن التحويل على قسمين: أحدهما: اجتماع الطرق المتعددة من الأسفل، ويسمى الراوي المشترك مداراً ومخرجاً، وهذا التحويل كثير. ثانيهما: اهتراق الطريق الواحد من الأسفل إلى طرق كثيرة، والتحويل بكلا قسميه قد يكون بصريين وقد يكون بأريد منهما.

(فائدة) ربما تجد في كتب الصحاح وغيرها أنهم يبدأون أسد من لأول أي الأعنى بالعنفة ثم في الأسفل بالإخبار والتحديث؛ لأن التدليس م يكن في السنف وحدث في المتأخرين فاحتاج المحدثون إلى لتصريح بالسماع، ولا يقس حدث المدلس إلا عند التصريح بالسماع وما يدل عليه.

والتدليس على أنواع: أحدها: أن يسقط الراوي اسم شيخه لغرض من الأغراض ويروي عن شخ شيخه بعن كفي لا يكون كاذباً. وثانيها: تدليس النسوية وهو حذف الرواة الصغرى من بين السند ورواية الحديث بطريق ثقافته بالعنفة كتدليس وليد بن مسلم عن الأوراعي كما سييء. وثالثها: يذكر الراوي اسم شيخه إن كانت المشهورة كنيته، أو يذكر كنيته إن كان المشهور اسمه، ولا يسقط بهذا عدله ولا ضيق في هذا. وأما القسمان الأولان فمقيحان، وقال شعبة: إن التدليس حرام والمدلس ساقط العدانة، ومن ثم قلوا السد الذي فيه شعبة بريء

عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ. وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ». قَالَ هَذَا فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا بِطَهْوٍ».

...

عن التديليس وإن كان بالعننة. والجمهور إلى قبح التديليس، ولكنه لا يسقط به العدالة، وإذا صرح بالسماع أو ما حاذاه يقبل الحديث. ومن عادة محدثي صم المتى لأقرب الطرق المتعددة، ومن عاداتهم أيضاً ضم متن الحديث لسند العاني، والمصنف راعى العادة الثانية كما يدل عليه قوله: قال هناد في حديثه: «إلا بطهور الخ»، فاعلم أن المذكور ليس متن هناد، وأما وجه اختياره العادة الثانية على الأولى فعلى ما قبل: سئل ابن المبارك: ما يشتهي قلبه؟ قال: سبب علي وبيت خال.

قوله: (لا تقبل صلاة بغير طهور الخ) القبول على قسمين: أحدهما: كون الشيء مستحجماً لجميع الأركان والشرائط. وثانيهما: وقوعه في حيز مرضاة الله، وقال ابن دقيق العيد: إن القبول مشترك في المعنيين ولا قرينة على المعنى الأول، وأما الثاني فغير معلوم بغير الله تعالى فلا نعم ما في حديث الباب. وأقول: إن المراد هو الأول بقرينة الإجماع على عدم صحة الصلاة بدون الطهور، وعدم القبول هو الرد سواء كان لذا أو لهذا. ونسب إلى مالك بن أنس عدم الإعادة على من صلى بلا وضوء، وليست هذه النسبة صحيحة، ولعل وجه النسبة الاشتغال على الأئمة عدم اشتراط طهارة الثوب والمكان عند مالك رحمه الله ففاسوا عيهما طهور البدن أيضاً.

واعلم أن قول: «لا تقبل صلاة» بالثبوتين مثل «لا رجل في الدار»، بمعنى «نست هيج مردی در خانه» ومعنى «لا رجل في الدار» بالفتح «نست مرد در خانه» ومعنى «ما من رجل في الدار» «نست هيج از مردی در خانه» فعلى هذا معنى لا تقبل صلاة بلا طهور (قبول نمی شود «هيج نمازی بغير طهور وپاکی») فاعلم أن كل فرد صلاة موقوف على الطهور، واختفوا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة في اشتراط الوضوء لما فقال بعض: لا يشترط الوضوء لصلاة الجنابة، وأما الإمام الشافعي فليس بقائل بما قالوا، ولعل وجه ما قالوا قول الشافعي في الجنابة على العائب: إنها دعاء كسائر الأدعية، فزعموا أنها دعاء كسائر الأدعية في عدم وجوب التوضي أيضاً، والإمام البخاري موافق لنا في اشتراط الوضوء للجنابة، وأما سجدة التلاوة فقال الشافعي والبخاري: لا يشترط التوضي، كما أخرج البخاري عن ابن عمر: «أنه كان يسجد على غير وضوء» الخ وفي نسخة البخاري للأصلي: «كان ابن عمر يسجد على وضوء» وقال بخلاف البخاري: إن الأول. أصح وأما الأئمة الأربعة فقائلون بوجوب التوضي في سجدة التلاوة لأنها - أي: السجدة - أخص مدارج الصلاة فيشترط لها كما اشترط لها. وأما فاقد الطهورين فرواية عن أبي حنيفة إنه يشبه بالمصليين، أي يركع ويسجد بلا قراءة، قال مالك: لا يصلي الآن، وقال أحمد بن حنبل: يصلي الآن، ولا يقضي، وللشافعية وجوه أربعة، أحدها: القضاء فقط، وثانيها: الأداء فقط، وثالثها: الأداء في الحال ثم القضاء بعده، ورابعها: وجوب الأداء واستحباب القضاء.

(فائدة) من مصطلحات فقهاءنا التعبير بالقول عما قال المشايخ، وبالرواية عما قال الأئمة، وعند الشافعية قول الإمام رواية وأقوال المشايخ وجوه.

لنا في التشبه بالمصليين لفاقد الطهورين القياس المستنبط من الإجماعين:

أحدهما: من أفسد الصوم أو حاضت المرأة في نهار رمضان أو طهرت أو بلغ الصبي يجب عليهم الإمساك في بقية النهار، وهل هذا إلا تشبه بالصائمين.

والإجماع الثاني: أن من أفسد حجه يجب عليه المضي على الأركان ثم يقضي وليس المضي على الأركان إلا تشبه بالمصليين، فمما ثبت التشبه في الصوم والحج نعيه إلى الصلاة، وكذا إكتفاء بعض السلف بالثبوت في التحام القتال من هذا.

واعترض الخصم علينا في قولنا: البناء على الصلاة لمن أحدث فيها بحديث الباب، فالجواب أولاً: إن المشي في الصلاة ليس بصلاة كالإياب والذهاب في صلاة الخوف ليس بصلاة، بل فعل في الصلاة. وثانياً: بأن البناء روي مرفوعاً عن عائشة، ولكن الصواب عند أرباب الحديث الإرسال، والإرسال مقبول سيما إذا كان مؤيداً بفتيا الصحابة، فيكون حجة قطعاً، ومن الفتاوى استخلاف عمر وعبي رضوان الله عليهما.

قوله: (ولا صدقة من غلول الخ) العمود في اللغة: سرقة الإبل، وفي اصطلاح الفقهاء: سرقة ما العيمة، ثم اتسع فيه فأطلق على كل مال حيث.

قال في الدر المختار: إن التصديق مال حرام ثم رجاء الثواب منه حرام وكفر. وفُرق البعض بين الحرام لعينه ولغيره، ومنهم العلامة الفتاوي.

أقول: ينبغي الفرق بين الحرام الظني والقطعي، لا في لعينه ولغيره. قال ابن قيم في «بدائع الفوائد»: من اجتمع عنده مال حرام فتصدق به يثاب عليه. وفي الهداية: من اجتمع عنده مال حرام، سببه التصديق. فوقع التعارض بين «الدر» و«الهداية»، أقول في دفع التعارض: هما شيان: أحدهما: ائتمار أمر الشارع والثواب عليه. والثاني: التصديق بمال حبيث، والرجاء من نفس المال بدون لحاظ رجاء الثواب من امتثال الشارع، فالثواب إنما يكون على ائتمار الشارع، وأما رجاء الثواب من نفس المال فحرام، بل ينبغي لتصديق الحرام أن يزعم تصديق المال تخليص رقبته ولا يرجو الثواب منه، بل يرجوه من ائتماره أمر الشارع، وأخرج الدارقطني في أواخر الكتاب: أن أبا حنيفة رحمه الله سئل عن هذا فاستدل بما روى أبو داود من قصة الشاة والتصديق بها

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسٍ، وَأَبُو الْمَلِيحِ ابْنُ أَسَامَةَ اسْمُهُ: عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدٌ بَنُ أَسَامَةَ بْنِ عَمْرِو الْهُذَلِيِّ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى [الْقَرَأَازُ] ^١، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَإِذَا عَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

...

قوله: (هذا الحديث أصح) لا يلزم من قوله هذا أن يكون صحيحاً في نفسه، بل مراده بالأصح والأحسن أنه أعلى الأحاديث في هذا الباب وإن لم يكن حسناً عند المحدثين، ومن عادة الترمذي إخراج الأحاديث التي لم يخرجها أرباب الصحاح، كذلك قال بعض حفاظ الحديث في عادة الترمذي هذه.

قوله: (وفي الباب عن أبي الميخ رحمه الله) المراد بذكره هنا هو أبو أبي الميخ لا أبو الميخ نفسه، لأن الراوي أبوه، واعلم أن الترمذي مع كونه جامعاً، ذخيرة الحديث فيه قسبة بخلاف غيره من أرباب الصحاح إلا أنه يكافئه بذكر: وفي الباب عن فلان وعن فلان الخ، وصف ابن حجر عسقلاني في استخراج ما ذكر الترمذي في الباب وسماه: «الكتاب فيما قال الترمذي وفي الباب» ولكنه غير مطبوع، والأسهل لاستخراج أحاديثه لمراجعة إلى مسند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

لفظة «أو» قد يكون لشك الراوي، وقد يكون للتنوع، وإذا كان لشك من الراوي فيقرب بعده لفظ «قال»، ويعرف ذلك بالذوق. واعلم أن مصنف أخرج حديث الباب مختصراً، وفي غيره: «وإذا مسح الرأس خرجت كل خطيئة سمعها بأذنيه الخ» فدل على أن الأديب في حكم الرأس، ودل على عدم ضرورة تحديد الماء لمسح الأذنين كما هو مذهب أبي حنيفة.

قوله: (يخرج نقياً من الذنوب الخ) قال متأخرون: حسبات مكفريات لسيئات الصغائر، وقال المتقدمون: يفرض الأمر إلى الله بلا تقييد بالصغائر والكبائر، وتمسك المتأخرون بما سياتي «ما لم يعش لكبائر» وأقول: التحقيق أن لا يقيد بالصغائر، ويتمشى على ألفاظ الأحاديث لغة، وفي اللغة: لذنوب: العيوب والخطايا ما ليس بصواب، ونعصية: «نافرمانى»، والسيئة: «برائى»، فالمعاصي في أعلى مراتب الإثم ودونها السيئات ودونها الخطايا، ودونها الذنوب. وأشكك الحديث بأنه يدل على خروج الذنوب، وأخروج يقتضي أن يكون الشيء الخارج ذا جرم، والذنوب وأحوالها من المعاني، فالأصوب التعميم إلى الله تعالى، ومن أراد أن يقع في التكفلات، فيرجع إلى ما قال لصوفية بأن وراء هذا العالم أمشاهد عالماً يسمى بعالم الأمثال، وراءه عالم الأرواح، وفي عالم الأمثال صور كل شيء في هذا العالم من الأقسام والمعاني، وفي عالم الأرواح كل شيء كما قالوا:

غيب را بری وآب دیگر است آسمان و آفتاب دیگر است

وقالوا: إن عالم الأمثال متصرف في هذا العالم أمشاهد وألطف منه، وعالم الأرواح متصرف في عالم الأمثال وألطف منه، وليس عالم الأمثال هو دار الآخرة بل موجود لأن، وقالوا: من يذهب في عالم الأمثال أو الأرواح لا يتميز بين أشياء عالم الشهادة وأشياء عالم الأمثال. وأما الروح فعند أهل الإسلام جسم لطيف على شكل كل ذي ذلك الروح واحتجوا على هذا أي جسمية الروح بما ورد في لأحاديث، كما في حديث لبراء بن عازب «فبئزعاها كما ينزع السفود من الصوف المبلول الخ» أخرجه أحمد في مسنده، وصاحب المشكاة ص ١٣٤، وفيه: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من السقاء، فيأخذها فإذا أخذها لم يدعها في يده طرفة عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن» وأحاديث أخر دالة على جسمية لروح، ونقل قاضي رده في تهافت للفلاسفة أن الغزالي قال بتجرد الروح وكذلك نسب إلى القاضي أبي زيد الدبوسي الخنفي.

فأقول: أولاً: إن خلافهما لا يكفي، فإننا نتمسك بصصوص الشريعة من القرآن والحديث. وثانياً: بأن نقل المذهب متعسر، فمالم أر عبارة لقاصي أبي زيد لا أنسب إليه هذا خلاف، وأما العراقي. فقد تلميذه أبو بكر بن العربي: إن الأستاذ غمس في الفلسفة، ثم ضرب بيده وسعى للخرق فم يسهف بمرامه، وانقدمون من علماء الإسلام يريدون بالتجرد عدم الكثافة، يصهر ذلك من تفسير سورة الإخلاص للحافظ ابن تيمية رحمه الله.

ثم احتج صوفية بعد اتفاقهم على مادية الروح في أنه كائناً للثياب، أو عصاه سارية في عصاه احسد لمشاهد، وقال الشيخ لأكر في المصوص: لروح يتشكل بأشكال مختلفة، وقال جهلاء الملاسفة: إن الروح مجرد، وتشبها بأوهام عما هي أوهى من بيت العسكوت، منها ما

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١)، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ سَهْلٍ هُوَ: أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ وَاسْمُهُ: ذَكْوَانٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، اخْتَلَفُوا^(٢) فِي اسْمِهِ^(٣)، فَقَالُوا: عَبْدُ شَمْسٍ، وَقَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهَذَا أَصَحُّ.

(١) قوله: «حسن صحيح» اعلم أن الصحيح ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذود وعدة، والشذود أن يرويه الثقة مخالفاً لغيره، والحسن ما لا يكون شاذاً يروى من غير وجه نحوه، قاله في الجمع. قال السيد: والفرق بين حادي الصحيح والحسن أن شرائط لصحيح معتبرة في حد الحسن، لكن العدالة في الصحيح يسعي أن يكون طاهرة، والإتقان كملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: «أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه» ويمر به، وقول الترمذي: «حديث حسن صحيح» يريد به أنه يروى بإسنادين: أحدهما: يقتضي الصحة، والآخر الحسن، أو المراد اللغوي وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه - انتهى -.

وقال المؤلف أي الترمذي في آخر هذا «الجامع» في كتاب العلل: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا. كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يثبته بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.

(٢) قوله: «في اسمه» قال الحاكم أبو أحمد أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر، وغلبت عليه كنيته، فهو كمن لا اسم له، أسلم عام حير، وشهداها مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لزمه وواظب عليه راغباً في العلم، راضياً بشيخ بطنه، وكان يدور معه حيث ما دار، وقال البخاري: روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي، فمنهم ابن عباس وابن عمر وجابر وأنس؛ قيل: سبب تلقيه بذلك ما رواه ابن عبد البر عنه أنه قال: كنت أحمل يوماً هرة في كتي، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ما هذه؟ فقلت: هرة، فقال: يا أبا هريرة. (المراقبة)

قال الفارابي: إن الروح محل التصور والتصديق وهما معنيان مجردان، ومحل المجرد مجرد. وهذا كما ترى، لأنه لم لا يجوز أن يكون تعنى التصور والتصديق بالروح كتعنى النفس الناطقة بالبدن المادي؟

قوله: (هذا حديث حسن صحيح) الحسن والصحيح متقابلان في المشهور، لأن الصحيح: ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله ويكون سالماً عن العلة والشذوذ والنكارة، والحسن: الذي يكون رواه أقل إتقاناً من رواة الصحيح وأقل ضبطاً من رواه، فكيف جمع المصنف بين المتنافيين؟ فالأجوبة عديدة: منها ما قال الحافظ ابن حجر بتقدير كلمة «أو» وعنى بتقدير «أو» يكون الحاصل هذا الحديث حسن أو صحيح، أي تردد الترمذي في الحسن والصحة. أو يقال: بتقدير الواو أي حسن وصحيح، والحسن باعتبار طريق، والصحة باعتبار طريق آخر، لكنه ليس بشاف، فإن هذا التردد من الترمذي بعيد، وأما تقدير الواو فلا يجري في جميع المواضع. ومنها ما قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: إن الحسن الصحيح مرتبة بين الحسن والصحيح، كالحلو الحامض، لكنه أيضاً غير صحيح، لأنه يأتي بأحاديث الصحيحين ويحكم عليها بالحسن الصحيح. والحق ما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح بأنهما متباينان مفهوماً، ومتصادقان مصداقاً، وبينهما عموم وخصوص مصداقاً كالظاهر والنص، وسيأتي بعض كلام على هذا عن قريب.

مقدمة: واعلم أن الصحيح عندي على أربعة أقسام: أحدها: أن يكون رواه ثقات وعدولاً ويساعده تعامل السلف. والثاني: أن يصححه إمام من أئمة الحديث بخصوصه. والثالث: أن يخرج من التزم الصحة في كتابه مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السكن، وصحيح ابن حبان، والنسائي، وإن لم يحكم عليه بخصوصه بالصحة. والرابع: أن يكون الرواة سالمين عن الجرح، ويكونون ثقات، فعندي المرتبة الأولى أعلى مراتب الصحيح.

والتواتر أيضاً عندي على أربعة أقسام: أحدها: تواتر الإسناد: وهو أن يروي أحاديث جماعة يستحيل اجتماعهم على الكذب، وكذلك يكون في القرون الثلاثة وهذا التواتر تواتر المحدثين. والثاني: تواتر الطبقة: وهو أن يأخذ طبقة عن طبقة بلا إسناد، والقرآن متواتر بهذا التواتر، وهذا تواتر الفقهاء. الثالث: تواتر التعامل: وهو أن يعمل به أهل العمل بحيث يستحيل تكذيبهم، وهذا التواتر قريب من التواتر الثاني، ومثال هذا تواتر العمل برفع اليدين عند الركوع وتركه فإنه عمل به غير واحد في القرون الثلاثة الرابع: تواتر القدر المشترك: وهو أن يكون مضمونه مذكوراً في كثير من الأحاد، كتواتر المعجزة، فإن معجراتها وإن كانت آحاداً لكن القدر المشترك متواتر، وحكم الثلاثة الأول تكفير جاحده. وأما الرابع: فإن كان ضرورياً فكذلك، وإن كان نظرياً فلا.

قوله (وهو حديث مالم الخ) وإنما أعاده إشارة إلى تصد مالم واشتهاره عنه، ولم يوجد له متابع بهذا الطريق عن أبي هريرة.

قوله: (وأبو هريرة اختلفوا الخ) في اسم أبي هريرة ففيه خمسة وثلاثون قولاً، قيل: عبد شمس، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد شمس في الجاهلية، وعبد الله في الإسلام. واختلف في انصراف أبي هريرة وعدم انصرافه، فقال ملا علي القاري: مثل الحافظ ابن حجر عن انصرافه وعدمه، فقال وجدناه غير مصروف، والقياس الانصراف، ولعله رعم أب من شروط عدم الانصراف كون هريرة غير مصروف وعلماً قبل إضافة أبي إليه،

وفي الباب عن عثمان بن عفان، وثوبان، والصنابحي، وعمرو بن عتبة، وسلمان، وعبد الله بن عمرو، والصنابحي هذا الذي روى عن النبي ﷺ في فضل الطهور هو عبد الله الصنابحي، والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق: ليس له سماع من رسول الله ﷺ، واسمُه: عبد الرحمن بن عسيلة، ويكنى: أبا عبد الله، رَحَلَ إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث. والصنابحي "بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ، يقال له: الصنابحي أيضاً. وإنما حديثه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إني مكاثر بكم الأمم فلا تقتلن بعدي».

٣ باب ما جاء [أن] 'مفتاح الصلاة الطهور'

٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَادٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ: هُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحُمَيْدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي

فائدة: قال اسوي: وذكر الإمام الحافظ تقي بن عبد الأنسسي في مسنده لأبي هريرة رضى الله عنه خمسة آلاف حديث وثلاث مائة وأربعة وسبعون حديثاً، وليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا يقاربه، قال الإمام شافعي رحمه الله تعالى: أبو هريرة رضى الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره، وكان أبو هريرة ينزل بمدينة بذي الحليفة، وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وهو بن ثمان و سبعين سنة ودفن بسقيع، وماتت عائشة رضى الله عنها قبله بقبيل، هو صني عيب - انتهى ما في السوي - (أحمد حسن)
(١) قوله: «الصنابحي» بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة بن لأعسر الأحمسي صحابي سكن الكوفة من قبل: فيه الصنابحي فقد وهم. (بتقريب)

والحال أنه لا حاجة في هذا كما في أبي حمزة وأبي صمرة فعلى هذا يكون عدم الانصراف برواية ودرية، وأما وجه التسمية بأبي هريرة، قيل: كانت له هرة، كان كلما يخرج من البيت يضعها في كفه، وكما دخل يضعها بأصل شجرة والله أعلم.

قوله: (الصنابحي) (خ) الصنابحي ثلاثة: أحدهم: صابحي بلياء صحابي، والثاني: صابحي بلياء تابعي وسمه عبد الرحمن ويكنى بأبي عبد الله، ورجل آخر صنابح بلياء وهو صحابي، وقد يقال له: صابحي بلياء أيضاً.

باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور

قوله: (عن سفين) بعد سفیان تحویر، ولكنه غير مكتوب في الكتاب، وسفيان مدار وأشكل على أرباب الحديث أنه سفيان بن عيينة أو سفيان ثوري، لأن المعرفة إنما يكون بذكر الآباء والأجداد أو التلامذة أو الشيوخ، ولأنه لا يحد غير مذكور، وأكثر تلامذة سفيان وشيوخهما متحدون، فتبعت ووجدت في تخريج الهداية للريعي أنه ثوري لا بن عيينة.

قوله: (صدوق) أي صدق في حديثه وسقي في حفظه.

قوله: (وهو مقارب الحديث) اختلفوا في أنه توثيق لتراوي أم تصغيره، وأما في لغة فلا يدل لفظ على تنبيه، فإن معناه أنه متوسط، ولكنه لفظ لتوثيق كما سيأتي في الترمذي في مواضع: أنه ثقة ومقارب حديث، مما ما في (ص ٢٠٠): إن إسماعيل بن رافع ثقة وقوي ومقارب الحديث.

قوله: (مفتاح الصلاة طهور) واعلم أن في هذه الجملة وقريته قصر تعريف مبتدأ وخبر، كما قال صاحب التلخيص: وتعريف أحد الطرفين قد يفيد القصر، وقال العلامة: وإنما قال قد يفيد الخ لأن إفادة تعريف أحد الطرفين بقصر ليس بضابطة كلية فإنه قد لا يفيد، وقال لسيوطي: إن تعريف الطرفين يفيد القصر.

وقول: إن تعريف أحد الطرفين يفيد القصر إذا كان نظراً الآخر مشتملاً على معين بقصر كاللام أو في أو غيرهما، مثل: الحمد لله، ولكرم في عرب، ثم علم أنه كما يفيد تعريف أحد الطرفين بقصر بلا معين أيضاً، كما في قصيدة دست سعد:

دوالي مسهل لأرض تحيل

أي تحه قسم، فهي: (مسهل لأرض تحيل) قصر بلا معين، وقد لا يكون قصر مع تعريف الطرفين أيضاً، كما في: كرم احلبي الحسن، ولد قار مولانا مدله العاني إن صوسط عصا الأعشى. وفي لرحمسي في حديث: (إن الله هو دهر)، إن فيه قصر مستند به على مستند، والمعنى: إن الله هو حسب الخواص لا غير محاب، وفي علامه: فيه قصر مستند على مستند به، ورد على المحشري. وقول

الباب: عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ.

إِنْ رَدَّه لَيْسَ بِدَلِيلٍ، لِأَنَّهُ تَعْرِيفُ الصَّرْفِ يَصْحَحُ لِقَصْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْتَدِّ وَيَصْحَحُ لِعَكْسِهِ.
ثُمَّ عَمَّ أَنَّ الْإِلَامَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعَانِي قِسْمَانِ: لِامِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ، وَلِامِ الْحَقِيقَةِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ. أَحَدُهَا: مَا يَكُونُ الْمَعْهُودَ مَذْكُورًا
سَابِقًا، وَيُسَمَّى بِالْعَهْدِ الدَّكْرِيِّ. وَالثَّانِي: مَا يَكُونُ حَاضِرًا، وَيُسَمَّى بِالْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ. وَالثَّلَاثُ: مَا يَكُونُ مَعْبُومًا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَحَاضِ،
وَيُسَمَّى بِالْعَهْدِ عَمِّيٍّ. وَمَثَلُ الْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ أَح» [المائدة: ٣]. وَالثَّانِي: أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: لِأَنَّهُ إِمَّا
أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ مَدْخُولِهِ نَفْسُ الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَيُسَمَّى لِامِ الْجَمْعِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ وَجُودُهَا فِي حَصَّةٍ مُنْتَشِرَةٍ، وَيُسَمَّى لِامِ الْعَهْدِ
الذَّهْنِيِّ، أَوْ مِنْ حَيْثُ وَجُودُهَا فِي ضَمَنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ الَّتِي يَتَنَاوَاهَا اللَّفْظُ، فَيُسَمَّى لِامِ الْإِسْتِغْرَاقِ.
وَأَمَّا عِنْدَ النُّحَاةِ فَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ عَهْدٌ ذَهْنِيٌّ عِنْدَهُمْ، وَلِامِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ لِأَهْلِ الْمَعَانِي لِامِ الْجَمْعِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَلِاخْتَارِ عِنْدِي
هُوَ قَوْلُ النُّحَاةِ.

وَبِالْجَمْلَةِ الْحَدِيثُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْقَصْرِ، فَقَالَتْ لِشَافِعِيَّةٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِفَرْضِيَّةِ صِيغَةِ السَّلَامِ، وَصِيغَةِ (اللَّهُ أَكْبَرُ)، وَقَالُوا: الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى
عَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَعَدَمِ وَجُودِهَا بِدُونِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَبِدُونِ اللَّهِ أَكْبَرُ، وَيَقُولُ الْأَحْنَافُ بِعَدَمِ فَرْصَتِهِمْ، وَمَدَارِ الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ
الْمُتَكَلِّمَ إِذَا تَكَلَّمَ فِي كَلَامِهِ مَعْهُومٌ وَمَنْطُوقٌ، ثُمَّ الْمَعْهُومُ الْمُخَالَفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَنَا. وَمُعْتَبَرٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ حَتَّى جَعَلُوهُ دَلِيلًا.
أَقُولُ: بِنِ الْكَلِمَةِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، بَلْ يَقَالُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْهُومِ الْمُخَالَفِ مِنْ غَيْرِ جَعْلِهِ دَلِيلًا فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ نَكَاتِ الشُّرُوطِ وَالْقِيُودِ
وَالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي النُّصُوصِ، وَلَا تَدُلُّ فِيهَا عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ، وَقَدْ بَسَطَهُ أَبُو الْيَقَاءِ فِي كِتَابَتِهِ، ثُمَّ قَالَ الْأَحْنَافُ: إِنَّ الْمَعْهُومَ الْمُخَالَفَ مُعْتَبَرٌ
فِي عِبَارَاتِ كُتُبِ الْفِقْهِ، وَالْمَخَاوِرَاتِ فِيمَا بَيْنَنَا، لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ مَرَدِّهَا سَهْلٌ بِخِلَافِ نُّصُوصِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ تَحْصِيلَ مَرَادِ كَلَامِهِ مُتَعَسِّرٌ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ
وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ بِرُكْنِيَّةِ السَّلَامِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بَعَيْنَهُمَا، وَالفَرَضُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ كُلِّ ذِكْرِ مُشْعَرٍ بِالتَّعْظِيمِ، وَالسَّنَةُ الْمَوْكُودَةُ لِلَّهِ أَكْبَرُ، وَكَذَلِكَ الْخُرُوجُ
بِصَنْعِ الْمُصَنِّ فَرَضٌ، وَنَفْظُ السَّلَامِ وَاجِبٌ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَّا.

ثُمَّ عَرَّضَ عَلَيْنَا بَيْنَ الْفَرْقِ بَيْنَ سَنَةِ اللَّهِ أَكْبَرُ وَوَجُوبِ السَّلَامِ مَعَ أَنَّ لِحَدِيثٍ لِمَا وَاحِدٍ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِهِمَا سَنَةً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
وَاحِدًا؟ فَيَقَالُ: إِنَّ هُنَاكَ قَوْلًا بِالسَّنَةِ أَيْضًا، ذَكَرَهُ فِي الْبَنَاءِ عَلَى الْهَدَايَةِ عَنْ أَحِبُّطٍ، وَمَذْهَبُ الصَّحَاوِيِّ — وَهُوَ أَغْمَى النَّاسِ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ
— سَنَةِ السَّلَامِ، وَتَمَسَّكَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ عَنِيَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِي حَدِيثِ الْبَابِ أَفْتَى بِشُمَامِيَّةِ صَلَاةٍ مِنْ سَبْقِهِ الْحَدِيثَ بَعْدَ التَّشَهُدِ، وَأَمَّا تَأْوِيلُ
كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّنَةِ ثَبُوتُهُ بِالسَّنَةِ وَجَعْلُهُ مُوَافِقًا لِقَائِلَيْنِ بِالْوَجُوبِ يَأْتِي عَنْهُ لِعَقْلِ السَّيِّمِ. فَقَالَ الشَّيْخُ الْكَمَالُ بِوَجُوبِ اللَّهِ أَكْبَرُ،
وَتَمَسَّكَ بِأَنَّ فِي الْكَافِي أَنَّ تَرَكَّ اللَّهُ أَكْبَرُ أَثَمٌ، وَمَنْ أَعْبُودُ أَنْ الْإِثْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرَكِّ لَوَاجِبٍ، أَقُولُ: إِنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ مِنَ الْبَشَارِعِ بِالْوَجُوبِ
عِنْدَ صَاحِبِ الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ، وَكَذَلِكَ نَكِيرُهُ عَلَيْهِ لَصَلَاةٍ وَالسَّلَامِ عَلَى التَّرَكِّ يَدْرُسُ عَلَى الْوَجُوبِ، وَمَوَاطِنَةُ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
مَعَ التَّرَكِّ أَحْيَانًا يَدُلُّ عَلَى السَّنَةِ عِنْدَهُمَا وَأَمَّا مَوَاطِنَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَمْرٍ بَلَا تَرَكَّهُ أَحْيَانًا فَلِلْوَجُوبِ عِنْدَ ابْنِ الْهَمَامِ، وَلِلْسَّنَةِ عِنْدَ
صَاحِبِ الْبَحْرِ، فَمَدَارُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى هَذَا، وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي إِمَّا تَرَكِّ السَّنَةِ — بِأَنَّ الشَّيْخَ يَقُولُ بِعَدَمِ الْإِثْمِ، وَابْنُ نَجِيمٍ يَقُولُ بِالْإِثْمِ — مَبْنِيٌّ عَلَى
الْإِخْتِلَافِ الْأَوَّلِ، بَلْ صَاحِبُ الْبَحْرِ يَقُولُ بِإِثْمِ أَثَمٍ مِنَ الْإِثْمِ عَلَى تَرَكِّ الْوَجِبِ، وَقَالَ الْحَقِّيقُ ابْنُ أَمِيرِ الْحَاجِّ: تَرَكَّ السَّنَةِ لَيْسَ بِإِثْمٍ إِلَّا مِنْ اعْتِنَادِ
أَوْ اعْتِقَادِ عَدَمِ السَّنَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: مَنْ تَرَكَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ مَعَ التَّهَانِ بِإِثْمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَقُولُ: تَرَكَّ السَّنَةِ بِقَدَرِ زَائِدٍ عَلَى مَا تَرَكَّهُ
النَّبِيُّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — لَا يَحُلُو مِنْ إِمَّا فَبِالْجَمْلَةِ انْتَدَفَعَ الْإِعْرَاضُ الْوَاردُ عَيْنًا بِنَاءً عَلَى الْمَشْهُورِ.

ثُمَّ يَرِدُ عَلَيْنَا حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى وَجُوبِ نَفْظِ السَّلَامِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَأَحَابِ الْمُدْرَسُونَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّكْبِيرِ كُلِّ ذِكْرِ نَبِيِّ عَنْ التَّعْظِيمِ.
أَقُولُ: هَذَا التَّأْوِيلُ يَرِدُهُ ذَخِيرَةُ الْحَدِيثِ مِنْ تَصْرِيحٍ لَفْظِ (اللَّهُ أَكْبَرُ) أَحْرَجَهُ أَرْبَابُ الصَّحِيحِينَ وَغَيْرُهُمَا، وَجَرَى تَعَامُلُ السَّنَفِ عَلَى الشُّرُوعِ
فِي الصَّلَاةِ بِاللَّهِ أَكْبَرُ.

وَاعْتَمَدَ أَنَّ هَهُنَا مَرْتَبَةَ الْوَاجِبِ الَّتِي قَالَ بِهَا الْأَحْنَفُ، وَمَدَارُهَا عَلَى تَهْيِيدِ مُقَدِّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْحَبْرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: امْتَوَاتَرٌ: وَهُوَ امْرُؤٌ
عَنْ جَمَاعَةٍ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ، وَيَكُونُ هَذَا الْحَالُ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ.
وَالْمَشْهُورُ: هُوَ الَّذِي يَكُونُ خَيْرُ الْوَاحِدِ فِي الْقُرُونِ الْأَوَّلِ وَاشْتَهَرَ بَعْدَهُ.
وَخَيْرُ الْوَاحِدِ: الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ.

[١] قَدْ أَصَابَ الدُّكْتُورُ بِشَارٍ بَعْدَ هَذَا حَدِيثًا رَقْمُهُ ٤ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ وَنُصِّهَ:

٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ مُحَمَّدُ بْنُ رَجَوَيْهِ التُّنُجْدِيُّ، وَعَبْدُ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سَيِّمَانُ بْنُ قَزَمٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّانِ،
عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْحَيَّةِ الصَّلَاةُ، وَمِفْتَاحُ الْوُضُوءِ».

وَقَالَ الشَّيْخُ بِشَارٍ: هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَعْضِ السَّحَرِ دُونَ بَعْضٍ، وَقَالَ الْمُرِّي فِي التَّحْفَةِ بَعْدَ أَنْ سَاقَهُ فِي رِيَادَتِهِ عَلَى الْأَطْرَافِ لِلْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ
ابْنِ عَسَاكِرَ: «لَيْسَ فِي السَّمَاعِ وَمَ يَذْكُرُهُ أَبُو الْقَاسِمِ» وَقَدْ عَرَفَهُ خَافِظُ ابْنِ حَجَرَ فِي التَّحْقِيقِ ابْنُ التَّرْمِذِيِّ.

...

...

ثم قال الأحناف — أي العراقيون — بعدم جواز الزيادة على القاطع بخير الواحد، وقال الشافعية ومن تبعهم: يجوز الزيادة به على القاطع. أقول: يجوز الزيادة بخير الواحد عندنا لكن لا في مرتبة الركن والشرط، فثبت الوجوب والسنية بخير الواحد، ولا نهمل خير الواحد عن الأصل كما زعمه بعض من لاحظ له في العم، وتصدى إلى الاعتراض علينا كالنواب المعزول.

وليعلم أن الثالث بالظني يجوز إثبات ركنه وشرطه بالظني وخير الواحد، ولكلام فيما ثبت بالقاطع، ونقول: إن خير لواحد لا يبعد إلا الظن، فعملنا به معاملة الظن، ولم نثبت به الركن والشرط، وأما الشافعية فعمامو بالظني معاملة القاطع، فحوزوا زيادة ركن أو شرط بخير الواحد، والأقرب إلى الضوابط مذهبنا، فإذا تمهد هذا فنقول: إن الشافعية قالوا بركنية ما ثبت بخير الواحد، ونقول: لا يوجب الركنية لأنه ظني الثبوت فلا يثبت به إلا الوجوب فثبت مرتبة واجب الشيء من هذا المذکور. ولنعلم أن واجب الشيء لم أجده إلا في الصلاة والحج لا في المعاملات، ولم أجده فيها فرائض أيضاً، وإنما يذكرون لها شرائط وأركاناً لا واجبات وفرائض، بخلاف الشيء الواجب فهو عام، وقد قال الشافعية في الحج بواجب الشيء وأنكروه في الصلاة، وكذلك أنكروا غير الشافعية أيضاً مرتبة الواجب، وأقول: قال ابن تيمية في منهاج السنة: إن الصلاة تتوكل من الفرائض والواجبات والسنن عند الثلاثة، وعند الشافعي من الفرائض والسنن، فدل على قول الموالك والحنابلة بواجب الشيء فكيف ينكرون علينا إلا أن الواجب قسم من السنة عند الموالك، وأقول أيضاً: يقول الحنابلة بفرضية القعدة الأولى والنجارها لو تركها بسجدة السهو، وهذا إلا مرتبة واجب الشيء؟ والاختلاف في الألقاب لا في الحكم، ولما وجدنا في الصلاة والحج أشياء أكيدة ثم جبر نقصانها وعدم فساد الصلاة والحج فقلنا بمرتبة الواجب، فالخاص أن ثبوت مرتبة الواجب من ظنية الدليل، وكذلك يدل تعريف أرباب أصولنا الواجب عليها، فعلى هذا قال ابن القيم: ليس الواجب في حقه عليه الصلاة والسلام، فإنه ليس له ظن في شيء. وأقول: إن بحث أرباب الأصول في الواجب يكون من حيث صورة الدليل، ولا يتعرضون إلى حقيقة الواجب، تعرض إليها بعض احذاق، فحقيقته أن الواجب يكون لاستكمال الفرض مثل السنن إلا أن الواجب أكد في الاستكمال.

فإذا ثبت وتمهد ما ذكر نقول: إن « وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » [الأعراف: ١٥] القاطع دل على فرضية ما يشعر بالتعظيم، والحديث الظني ثبوتاً دل على وجوب (الله أكبر) خاصة، وكذلك يقال في غيره، فأصل المناسبة لكل ذكر مشعر بالتعظيم، وكما لها لفظ (الله أكبر)، وهذا هو اجواب عما استشكله في التحرير من اعتبار جنس العلة في عين الحكم، فقال: إنه راجع إلى اعتبار العين، في العين وليس كذلك، فإن هناك أصلاً وكما لا عني أن المجلس هناك بمعنى المجانس لا بمعنى الوصف الشامل، فعلم أن بحث الشيخ في (لا صلاة لمن لم يقرأ...) الخ بأن (لا) لنفي الكمال، فبدل على وجوب الفاتحة — غير جيد، فإن مقتضاه ظنية الدليل في الدلالة مع كونه ظني الثبوت، وهو لا يوجب الواجب كما سيبدو عن قريب، والأصوب البحث في ظنية الدليل في الثبوت، كما أشار إليه صاحب الهداية، وأيضاً الحديث ليس ظني الدلالة، بل هو قطعي الدلالة لتعامل السلف على ابتداء الصلاة (بالله أكبر).

وإن قيل: فعلى هذا التعامل وإجماع السلف يكون (الله أكبر) ركناً. نقول: إن اجتماعهم وتعاملهم على الإتيان (بالله أكبر) لا على ركنيته، وبينهما بون بعيد، فمرتبة الواجب القائل بها الأحناف ثابتة بلا ريب، وتفصيل الأمر أن الأدلة على أربعة أنواع: الأول: الدليل قطعي الدلالة والثبوت. ويُفيد الفرضية في جانب الأمر، والحرمة في جانب النهي. والثاني: ظني الثبوت والدلالة، ويفيد الكراهة تنزيهاً في جانب النهي، والاستحباب في جانب الأمر. والثالث: ظني الثبوت وقطعي الدلالة، والرابع: بالعكس، وكلا القسمين يفيد الوجوب أو السنية في جانب الأمر، والكراهة تحريماً في جانب النهي، فعنى هذا ظهر الفرق بين الفرض والواجب، فهذا نبذة من إثبات مرتبة الواجب والكلام المحول، وبعض الكلام سيأتي في باب صفة الصلاة في صلاة مسيء الصلاة.

قال المحقق ابن أمير الحاج: إن الخروج بصنعه ليس بفرض، فإن الفرض يتأدى في ضمن القربات لا في ضمن المنكرات. وقد قلنا بأداء الخروج بصنعه تحت القهقهة والتكليم، وهما مكروهان في الصلاة، ورغم هذا تحقق أن هذا القائل فاس القهقهة وإخراج الريح والتكليم وغيرها عني لفظ السلام بمجامع الخروج بصنع المصلي وإحال أنه لم يقس بل أدى حكمه وحقق أمراً واقعياً، على وراي ما يقال: إن الصلاة لندكر، والصوم لقمع النفس عن الشهوات، فهو حكمة مجردة، وإن كان قبساً فمرسل ملائم.

واعلم أن ههنا ثلاثة أعمال: تحقيق الماط، وتقيح الماط، وتخرج الماط، قال الشيخ الكمال بن إمام: إن هذه الألقاب الثلاثة ألقاب عند الشافعية لا عندنا، ولكن العمل كذلك عند مشايخنا أيضاً.

فأما تحقيق الماط فهو إجراء الأحكام الوعوية أو الجسدية على أفرادها وأنواعها، ولا يختص بالمجتهد، بل كل مكلف يقدر عليه، مثل: « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ » [البقرة: ٢٨٢] الآية، فإجراء الآية على أفرادها ليس بمختص بالمجتهد.

وأما تقيح الماط فقال الشوكاني في (إرشاد المحققين في عدم الأصول): إن تقيح الماط نوع من أنواع القياس، والفرق أن القياس هو إبداء الجامع، وتقيح الماط إلقاء الفارق بين المقيس والمقيس عليه. وقال الأسنوي في شرح منهاج الأصول: إن التقيح يجري في المصوص أيضاً،

٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ^(١) وَالْخَبِيثِ، أَوْ: الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

(١) قوله: «من الخبث» بصم الباء ويسكن جمع حيث وهو المؤذى من الخس والشرطين، والخبائث جمع حيثة يريد ذكر الشياطين وإنائهم، وقيل: الخبث - بسكون الباء - وهو خلاف طيب الفعل من فجور وبخه، والخبائث الأفعال المدمومة والحصال الرديئة، كذا في «المجمع» و «المراقبة».

وقال: التنقيح حذف الأوصاف التي ليست بمؤثرة وإبقاء المؤثرات كما في قصة الأعرابي الذي وقع على امرأته في نهار رمضان، فكانت فيها أوصاف، كونه عامداً، أو كونه صحابياً، أو رجلاً، أو كونه مفطر صومه في نهار رمضان عمداً، فقال أبو حنيفة: إن الوصف المؤثر إفساده صومه في نهار رمضان عمداً، فيتعدى الكفارة إلى الأكل والشرب عمداً، وسائر الصفات غير مؤثرة، وقال الشافعي: إن المؤثر جماعه في نهار رمضان فلا تكون الكفارة في الأكل والشرب فهذا التنقيح تنقيح في النصوص، فلعلم أنه ليس بقياس يكون في غير المنصوص، فقول الشوكاني غير جيد، وتنقيح المناط مختص بالمتجهدين.

وأما تخريج المناط فهو: ترجيح المجتهد وصفاً من الأوصاف لعلية الحكم، وفي التنقيح حذف غير المؤثر وإبقاء المؤثر، وفي التخريج ترجيح وصف للعلية، ومثال التخريج: الأشياء الستة الواردة في حديث الربا، من الخنطة، والشعير. ففي هذه الأشياء أوصاف عديدة من الكيل والوزن والادخار والطعم والشمية وغيرها، فقال أبو حنيفة: إن العلة القدر والجنس، وقال الشافعي: إن مشار النهي هو الطعم والشمية، وقال مالك: إنه أقيتات وادخار، فهذا القسم أي التخريج قياس، لأن المجتهد لما قرر عنة يبيّن عليها الأحكام والفروع.

ثم إن القياس قد يكون مثل تشبيه أهل المعاني، فإن التشبيه عندهم بيان الجامع بين المشبه والمشبه به ليحمل المشبه على المشبه به ولعله هو قياس الشبه، وأما في القياس للعلة فيدعي المجتهد كون الوصف علة للحكم واقتضاه الحكم، ولا يكفي الصحة المحضة. والفرق بين القياس وتنقيح المناط: أن في القياس تعدية الحكم الشرعي بعينه إلى المقيس، ويكون الالتفات إليه أولاً ثم يلحقونه بما أشبه من المنصوص، والتنقيح لتعرف حال المنصوص أولاً وإن لزمه التعدية آخراً.

ثم إن قيل: فأى شيء أُلجأ إلى القول بالشيتين الفرض والواجب؟ يقال: إن في أخواته أيضاً فرضاً وواجباً فكذلك قلنا فيما نحن فيه، وأخواته مثل (الله أكبر) واجب لحديث الباب، وذكر الله المشعر بالتعظيم فرض لآية، «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» [الأعلى: ١٥] وكذلك القراءة المطلقة لفريضة لآية: «فَاقْرَأُوا مَا تَشْتَرُونَ مِنَ الْقُرْآنِ» [المزمل: ٢٠] الآية وتعيين الفاتحة مع ضم أية سورة واجب.

واعلم أنه لا يقال في الآية «ما تيسر من القرآن» ما عامة، والمراد منها أية سورة شاء من الفاتحة أو السورة بلا تعيين الفاتحة كما يقول أهل العصر، بل يقال: إن المراد مما في الآية هو الفاتحة وأية سورة شاء، إلا أن هذا المراد من هذه الآية طئي، فالظن في كون المراد مراداً، ولو قلنا ما قال أهل العصر لزم إدخال الكراهة التحريمية في أمر الشارع، ولا يقبله العاقل ذو عقل سليم، فإن الامتثال بهذا الأمر يوجب الثواب، والحمل والإتيان بما قالوا لا يوجب الثواب، فيراد بأمره ما يكون جامعاً للفرائض والواجبات والسنن الأكيدة، وكذلك أقول في حديث مسيء الصلاة: «ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن».

ومن أخوات ما نحن فيه الركوع والسجود، فإن ما يصدق عليه الركوع والسجود فرض لآية: «وَارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» [الحج: ٧٧] وأما المكث قدر تسيحة أو ثلاث تسيحات فثبت بالحديث ويكون واجباً، وأما فرضية القعدة فثبت بالإجماع فكذلك قلنا فيما نحن فيه، أي في فرضية الصنع بخروجه، ووجوب السلام، وفي مثل هذه الأشياء يتأدى الفرض في ضمن الواجب ويكون المرئي طاهراً الواجب، وفي ضمنه الفرض، ولذا قال مولانا محمد قاسم النابوتوي: إن الفرض كالعادة، والواجب كالصورة. هذا ما حصل وتيسر الآن بيانه في هذا الموضوع.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

قيل: معناه حين دخوله، وقيل: إذا أراد الدخول، قال ابن هشام صاحب المغني: إن تقدير (أراد) بعد (إذا) في مثل هذا المقام مضر. وأقول: قد ورد في بعض ألفاظ الحديث: (إذا أراد الدخول).

وفي البحر: إذا كان بين بيت الدخول وموضع الخلاء مسافة شيء فقيل: يدعو بهذا الدعاء عند الباب، وقيل: عند موضع الخلاء. وقال مالك: إن نسي وقت الدخول فبقي وقت الجلوس، بخلاف الجمهور في هذه الحالة.

قوله: (من الخبث والخبث) ههنا شك الراوي، وفي رواية أخرى: (من الخبث والخبائث) كما سيحيى، والخبث ذكر الشياطين، والخبائث إناث الشياطين، ويأمر الشارع بالأوراد نظراً لها.

وأما الأول، أي (من الخبث والخبث) إن كان الخبث بسكون الوسط فمصدر، وإن كان يضمه فجمع حيث، ويكون المراد من الخبث: الفعل الخبيث، ومن الخبث يضم الوسط: ذكر الشياطين، وفي الحديث: (الحشوش محتضرة. الخ) أي مواقع الحاسة، وقصة سعد مشهورة

قَالَ أَبُو عِيسَى: فِي الْبَابِ: عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ.

وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ ^(١) اضْطِرَابٌ: رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ: وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَقَالَ هِشَامُ: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ: وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا.

٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّبِّيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبَيْثِ وَالْخَبَائِثِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ غُفْرَانُكَ».

(١) قوله: «في إسناده اضطراب» يعني روى بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، فبينه بقوله: روى هشام.

أنه ذهب في المغتسل، فأبصأ عليهم، فذهب الناس فوجدوه ميتاً، وسمعوا من ظهر غيب:

فتنا رئيس الخزرج سعد بن عذابة

رميناه بسهمين فسم نخطي فؤاده

فعلم وجود الجنات والشياطين في الحشوش والمغتسل، ولهذا نهى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن لبول في الجحر.

قوله: (وفي إسناده اضطراب الخ) الاضطراب قد يكون في المتن وهو اختلاف الألفاظ، وقد يكون في الإسناد وهو اختلاف الرواة وقماً ورفعاً ووصلاً وإرسالاً. والاضطراب ههنا من ثلاثة أوجه، لأن لقادة أربعة تلامذة، اثنان في أول الكلام، وهو هشام وسعيد، واثنان في آخر الكلام، وهو معمر وشعبة، ثم اختلف الأولان فيما بينهما، ثم اختلف الآخران فيما بينهما، واختلاف الأولين إنما روي عن قتادة ثم قال سعيد: إن بعد قتادة قاسم بن عرف الشيباني، فأثبت الوساطة بين قتادة وزيد بن أرقم، ونفى هشام الوساطة، والراجح ما قال سعيد، وأما هشام فحذف الوساطة. وأما الآخران فروي عن قتادة عن النضر بن أنس، ثم اختلفا، فقال شعبة: إن الراوي فوق النضر هو زيد بن أرقم، وقال معمر: إن الراوي فوقه هو أبوه، أي أنس. فصار الخلاف من ثلاثة أوجه:

الأول: إن الأولين يرويان عن قتادة عن زيد بلا واسطة النضر، وقال الآخران بواسطة النضر.

والثاني: بين الأولين فقال أحدهما بواسطة قاسم بين قتادة وزيد، ونفاها الآخر.

وأما الخلاف الواقع بين سعيد وبين شعبة ومعمر فدفعه الترمذي بقوله نقلاً عن البغاري، قال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما، أي عن النضر وعن القاسم، ومرجع الضمير النضر والقاسم، لا ما هو مذكور فيما بين سطور الكتاب أن المرجع زيد والنضر.

والثالث: بين الآخرين، فقال أحدهما: أنس بعد النضر، الآخر قال: زيد.

أقول: إن الصحيح عن النضر عن زيد، ومن قال عن النضر عن أبيه فقد وهم، ولقد نظمت فيما ذكرت:

هشام عن قتادة ثم زيد سعيد عن قتادة فابن عوف

وقال البيهقي: أنس حطاء وعن زيد قتادة غير صرف

وأخذت هذا المضمون من السنن الكبرى للبيهقي ولقد غلط بعض الناظرين في هذا المقام.

وحكم الاضطراب أن يطلب الترجيح وإلا فيسقط الاحتجاج بالاضطراب.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

قرر الشارع الأوراد والأدكار في الأحوال المتواردة، كدخول المسجد، والخروج عنه، والدخول في الخلاء، والخروج عنه، وفي حديث: (كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يذكر الله على كل أحيائه)، فبذل الذكر اللساني، فبذل عليهم أنه عليه الصلاة والسلام كان يشتغل بعيره من الأشعل، فكيف يذكر الله على كل أحيائه، وقيل: إن الذكر هو الذكر القلبي، كما في إشعال التصوف، وهذا أيضاً بعيد، فإن لعة آية عن هذا المعنى فإن الذكر في اللغة هو اللسان، وأقول: إن المراد من لأحوال هي الأحوال المتواردة لا الأحوال المتشابهة.

قوله: (عمرانك) في الحاشية: أي عمر عقر نك، أو أسأل غفرانك، ويعني أنه مفعول مطلق أو مفعول به، وعندي أنه مفعول مطلق، كما ذكر الرضي صاطعة، وهي هذه: إذا كان فاعل عام المفعول المطلق أو مفعوله مذكوراً بعده بواسطة الإصافة أو حرف الجر يحذف

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١)، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي يُزْدَةَ وَأَبُو يُزْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ: عَامِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ. وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٦ بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ

٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي

(١) قوله: «حديث حسن غريب» وهو الذي انفرد به العدل لضبط من يجمع حديثه كما إذا انفرد عن زهري رجل من يجمع حديثه ويقبل. (الجواهر)

العامل، كما في (سبحانك) وأشار إليه ابن حبيب بجملاً، وأما نكتة حذف العامل فمذكورة في كتاب سيبويه.
قال المغربي: رأيت في كتاب أن آدم عليه السلام لما هبط على الأرض وجد الريح الملتنة من الغائط، فقال: (غفرانك) زعماً منه أنه بسبب ما عهده من أكل الحبة، فحررت هذه السنة في أولاده، والله أعلم.
قوله: (حسن غريب) في بعض المواضع يكون غريب حسن بتقديم الغريب، فقال أبو الفتح بن سيد الناس اليعمرى: إن الأقدم المهتم بشأنه، ثم جمع المصنف بين الحسن والغريب، والغريب معانٍ:

أحدها: ما فسرهما الجمهور به، وهو ما حصل فيه التفرد في أي موضع كان، ولا تنافي بين الغريب والحسن عند الجمهور، لأن سند الحسن أيضاً قد يكون واحداً. وثانيها: ما تفرد فيه الراوي بزيادة شيء وليس في المشهور تلك الزيادة. وثالثها: أحد السندين الواسعين إلى شيخ معين يكون أحدهما مشهوراً والآخر متفرداً فيه، فالثاني يكون غريباً.

لكن باعتبار قول الترمذي بين الحسن والغريب تناف، لأنه فسر الحسن في العدل لصغري، واشترط فيه تعدد الطرق، وفي الغريب تكون وحدة الطريقة. فالأجوبة عديدة. إن مدار الحديث قد يكون واحداً والرواة عن المدار كثير، فيسمى الحديث بالنسبة إليه غريباً، وبالنسبة إلى ما تحته من الرواة حسناً، كما تشير إليه عبارة الترمذي في مواضع، لكن هذا الجواب لا يجري فيما قال الترمذي في الحسن من تعدد الطرق، وقول: ويروي من غير وجه نحو ذلك، وأجيب بأن تعريف الترمذي إنما يؤخذ به إذا كان غير مقرون بالغريب، وإذا كان مقروناً بالغريب لا يكون المراد ذلك الحسن.

وقال ابن الصلاح: إن تعريف الخطابي للحسن محمول على الحسن لذاته، وتعريف الترمذي له محمول على الحسن لغيره، ولكنه بعيد لأن الترمذي ربما يحكم بالحسن على أحاديث الصحيحين، ومن القطع أن أحاديث الصحيحين لا تنحط عن مرتبة الحسن لذاته، فكلام ابن الصلاح بمراحله عن الصواب، ومنشأ رعمه عدم تقييده رواة الحسان بالإتقان، والحال أن القيد مراد له ومنوي.

والجواب: إن تعدد الطرق في الحسن مشروط إذا كان التفرد تفرداً مضراً، وأما إذا لم يكن مضراً فلا يشترط التعدد. والتفرد المضر زيادة روى في حديث عن شيخ لم يذكرها غيره من تلامذة ذلك الشيخ. وغير المضر الذي يروى روا حديثاً بتمامه عن شيخ لم يروه غيره من تلامذته عنه. وتفرد الراوي المضر قد يكون مقبولاً عند المحدثين، وقد لا يقبل، وأما بعضهم فيقبونه كثيراً. وسبيل التفرد تتبع متابع له أو شاهد، والمتابعة تكون في الرواة، والشهادة من الصحابي، ثم المتابعة قريبة وبعيدة.

(فائدة) وإذا أقول: لفظ الحجازيين فأريد به الشافعية والمالكية، وإذا أقول: لفظ العراقيين أريد به الأحناف، ومذهب أحمد دائر بين العراقيين والحجازيين، ومن عادة الترمذي وأبي داود والسياتي إخراج أحاديث الحجازيين والعراقيين، وقد يأتي بهما مسمم وأما البخاري فيبوب على ما هو مختار عنده.

بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ

في الاستقبال والاستدبار عند الخلاء سبعة مذاهب: قال أبو حنيفة بكراهيتهما في الصحاري والبيانات.
وقال الشافعي بالجواز في البيئات لا في الصحاري. وقال أحمد بن حنبل بجواز الاستدبار لا الاستقبال، وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة — كما في الهدية — وفاق أحمد.

ويسعي الجمع بين روايات عن الأئمة مهما أمكن، والاحتياط في الأقوال عن المشايخ، وترجيح أحدها، وإجماع في روايتي أبي حنيفة رحمه الله أن الاستدبار والاستقبال مكروه إلا أن كراهة الاستدبار أقل من كراهة الاستقبال. وقال الشافعي: وفي الله في ترجمة الموطأ: إن الاستدبار والاستقبال مكروهان تريهاً عند أبي حنيفة رحمه الله، ولعله مما في السايه على الهدية وعن النهاية في البهر، وذكر صدر الإسلام أبو أيوب الأكر لفتح لإسلام أبي معسر: إن بين كراهة تحريماً وتريهاً واسطة تسمى إساءة.

(فائدة) قال أشياحنا رحمهم الله أجمعين. إذا وردت الأحاديث المختلفة في المسألة فيأخذ الشافعي رحمه الله بأصح ما في الباب مرفوعاً، ويأخذ مالك رحمه الله بتعامل أهل المدينة، وإذا حاله حديث مرفوع، ويأخذ أبو حنيفة رحمه الله بكل المرفوعات بالحمل على محمل واحد، ويرى يأخذ بالقوي ويخرج المحامل في الوقائع المحالفة به، ويأخذ أحمد بن حنبل رحمه الله بالكل مع خاص أقوال الصحابة والتابعين رسول الله عليهم، ولذا تحد عنه روايات في مسألة

أَبُوبِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمْ الْغَائِطُ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بَيَّتَتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَّرَفْ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي هَيْثَمٍ وَيُقَالُ: مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَأَبُو أَيُّوبَ اسْمُهُ: خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ. وَالزُّهْرِيُّ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى ^(١) «قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ» لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا: إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَنَائِي، وَأَمَّا فِي الْكُفِّ الْمُبَيَّنَةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» أي توجهوا إلى جهة المشرق أو المغرب، هذا خطاب لأهل المدينة، ومن قبلته على ذلك سمت من هو في جهة الشمال والجنوب، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... الخ» قال ابن الهمام: اعلم أن هذه المسألة، اختلاف العلماء فيها على ثلاثة أقوال: ذهب طائفة إلى الكراهية مطلقاً منهم مجاهد والنخعي وأبو حنيفة أحداً بعموم الحديث مع تقوية بقول أبي أيوب: «قدمنا الشام فوجدنا مراييض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف» الحديث.

وطائفة كرهوا في الفضاء دون البنيان مطلقاً منهم الشعبي والشافعي وأحمد أحداً بحديث أبي داود عن مروان الأصغر: «رأيت ابن عمر أناخ راحلته وجلس يبول إليه، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! أليس قد نهى عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس»، ورواه ابن خزيمة وإسحاق في «صحيحيهما»، وعن ابن عمر في «الصحيحين» قال: «رقيت يوماً على بيت أختي حفصة، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة».

وطائفة رخصوه مطلقاً، فمنهم من طرح الأحاديث لتعارضها، ثم رجعوا إلى الأصل وهو لإباحة، والمعارضة بحديث رواه ابن ماجه عن عراك عن عائشة قالت: ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفرجهم القبلة، فقال: أراهم قد فعلوها، استقبلوا بمقعدى القبلة.

ومنهم من ادعى النسخ ثمسكاً بما أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان في «صحيحه» وإسحاق والدارقطني عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها»، وقال الترمذي في «العس الكبير»: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: صحيح، والأحوط المنع؛ لأن النسخ لا بد أن يكون في قوة المسح، وهذا وإن صح، لا يقوم ما تقدم مع أن الذى فيه حكاية فعنه هو ليس صريحاً في نسخ التشريع القولى لجواز الخصوصية - انتهى كلام ابن الهمام مع اختصار وتغيير -.

فائدة: قال ابن حجر في خلاصته: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارى النجاشى خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، وذكر ابن سعد: أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث وستة وثمانون حديثًا، واتفقاً على مائة وثمانية وستين وانفرد (خ) بثلاثة وثمانين (م) بإحدى وسبعين، وروى عن طائفة من الصحابة وعنه بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصرى وثابت البناني وسليمان التيمي وخلق لا يحصون، وقد جاوز عمره المائة، وفي «الإكمال»: كنيته أبو حمزة خادم النبي صلى الله عليه وسلم، أمه أم سليم بنت ملحان، وانتقل إلى البصرة في خلافة عمر ليفقه الناس بها، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى وتسعين، وله من العمر مائة وثلاث سنين، وقيل: تسع وتسعون سنة - انتهى -.

وإذا تعارض الحديثان ففي كتب الشافعية يعمل بالتطبيق ثم بالترجيح ثم بالنسخ ثم بالتساقط، وفي كتبنا يؤخذ أولاً بالنسخ ثم بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالتساقط، والمقدم عندنا هو المسح الثابت بالنقل، وأما النسخ الاجتهادي فمرتبة بعد الترجيح وقبل التطبيق، وأما تقدم الترجيح قبل التطبيق فهو مقتضى القرينة السليمة فإن في الترجيح عملاً بالعلم، وفي التطبيق عملاً بعدمه، والعلم مقدم على عدمه.

قوله: (إذا أنيتم الغائط) هذا الأمر لأهل المدينة، والغائط الأرض المنخفضة المظلمة، وقد يطلق على ما يخرج.

قوله: (لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها) استنط الغزالي رحمه الله من حديث الباب أن الواجب في الصلاة إدراك جهة القبلة لا عينها، لأنه عليه الصلاة والسلام ذكر أربع جوانب، وإدراك الجهة يتحقق بإمكان الخط المستقيم بين بيت الله وصدر المصلي، ونقل ابن عابدين أن الاستقبال والاستدبار عند الحلاء معتبر باعتبار العضو المحصوص لا الوجه.

قوله: (وسحرف عنها...) الخ) مرجع الصمير إما لكعبة، فيكون المعنى: تنحى في تلك المراييض، وسحرف عن القبلة مهما أمكن، واستغفر الله من عدم الاعتراف الكامل، أو يكون المرجع المراييض، فيكون لاستعمار من فعهم الشيع، أي فعل أهل الشام، والمراييض جمع مرصاص، من الرخص (صاف كردن).

قوله: (هكذا قال إسحاق الخ...) أي إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وفي راهويه ومطويه وسيبويه وأحواتها لعتان، قال المحدثون: يقرأ سيبويه ومطوية وراهوية، وقال النحاة - وهو المشهور على أستاذنا -: ويقرأ سيبويه ونطوية، وكذلك في غيرها.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا. كَأَنَّهُ لَمْ يَزَ فِي الصَّخْرَاءِ وَلَا فِي الْكَنِيفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا».

وَفِي الْبَابِ: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَهَائِشَةَ، وَعَمَّارٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ». أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ. وَابْنُ لَهْيَعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَخْتَصِي بِنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَغَيْرِهِ.

أقول: وروى الشيخان عن أم سليم أنها قالت: يا رسول الله! أنس خادمك ادع الله له، قال: اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته، قال أنس: فوالله مالي يكثر وإن ولدي وولده وليد ليتعادون عني نحو المائة اليوم، وذكر ابن حجر عنه: أن أرضي ليتمر في السنة مرتين. (أحمد حسن)

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

حديث الباب ثم شك الشافعي رحمه الله وتمسكنا بضابطة الشارع.

قوله: (محمد بن إسحاق) اختلف أهل الجرح والتعديل فيه ما لم يختلف في غيره حتى إن قال مالك بن أنس: إن قمت بين الحجر الأسود وباب الكعبة لحفت أنه دجال كذاب، وقال البخاري: إنه إمام الحديث، قال ابن الهمام: إنه ثقة ثلاث مرات، وقال حافظ الدنيا: إنه ثقة، وفي حفظه شيء، وأما البيهقي فيتكلم فيه في كتابه الأسماء والصفات، واعتمد في كتاب القراءة خفف الإمام فالعجب، وعندي أنه من رواة الحسان كما في الميزان، ويمكن أن يكون في حفظه شيء.

قوله: (أبان بن صالح . الخ) إن كان على وزن الفعل فغير منصرف، وإن كان على وزن فعال فمنصرف.

قوله: (ابن لهيعة ضعيف . الخ) لأن كتبه احترقت فكان بعده يروي عن حفظه، فخلط الصحيح بالسقيم، وأما في عمه فلا ريب فيه، وقال السفينان الثوري: إن قصدت الحج لحض زيارته حين سمعت أنه يريد الحج.

وأما جواب حديث الباب من جانب الأحناف فهذه وقائع فنخرج لها الخمام، ونأخذ بالضابطة والحديث القوي، لأن حديثنا مشتمل على الحكم مع السبب والحكم النهي عن الاستقبال والاستدبار، والسبب إثبات الغائط، وأما حديث الشافعية فواقعة حال لا عموم لها، ولا نعلم سببها وحكمها، فيكون الأقدم حديثنا كما هو مقتضى الأصول، والمراد من السبب الذي يزم من وجوده وجوب الحكم.

وأما حديث ابن عمر فيحتمل احتمالات كثيرة موافقة لنا ومنافية لنا. قيل: إنه من خصوصيته عليه الصلاة والسلام لأن الحقيقة المحمدية أعلى من حقيقة الكعبة، ويمكن فيه لأحد أن الأفضية في عالم التكوين والخلق لا في عالم التشريع والأحكام التكليفية.

ويمكن لنا أن نقول بما في الطحاوي ونوادير الأصول أن ابن عمر لم ير إلا رأسه عليه الصلاة والسلام، وكان النبي عليه الصلاة والسلام جالسا بلبنات، وفي الاستقبال والاستدبار اعتبار العضو المخصوص لا الرأس، فالتثبت بالتشريع الكمي.

ولما أثر أبي أيوب الأنصاري أيضاً، وراجع صفة مخرجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من الوفاء وبلغ فضلات الأنبياء من الخصائص.

ومن مستندلات الشافعية رواية عراك عن عائشة، أخرجها الدارقطني وابن ماجه أنه لما قبل للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إن الناس يكرهون أن يستقبلوا القبلة بعائط أو بول بفروجهم، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَوْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدِي الْقِبْلَةَ» وحسن النووي سدها، وكذلك حسن ابن الهمام.

ولم يُجِبْ من جانب الحنفية، وقال العيني نقلاً عن أحمد بن حنبل: إنه مرسل لأن عراكاً لم يسمع عن عائشة، وقيل أخرج مسمم حديث مسكية تحمل مسكيتين دخلت على عائشة عن عراك عن عائشة.

فقول: أحمد بن حنبل أفضل وأعلى من مسمم، ثم المرسل عند الأحناف مقبول إلا أن الاعتناء لما قال الطحاوي من أن الأعلى هو المتصل لا المرسل، كما في فتح المعيث، لا ما في الحسامي من علو المرسل عن المتصل، وأما المرسل فقبله المالك وأبو حنيفة، وفي رواية عن أحمد، وقسه أبو داود، ولم يقسه البخاري رحمه الله والشافعي رحمه الله، إلا أنه اعتبر به الشافعي في ستة مواضع مذكورة في النحلة، وأكثر السلف موافق

١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدِيرَ الْكُفَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨ بابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا

١٢ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ الْمَقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا». وَفِي الْبَابِ: عَنْ عُمَرَ، وَبُرَيْدَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبُولَ قَائِمًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، لَا تَبُولُ قَائِمًا». فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ.

...

لأبي حنيفة في قبول المرسى.

ونقول أيضاً: إن مسلماً نافياً — أي لئلا وسطاً — وأحمد مثبت، والمثبت مقدم على النافي. وروى جعفر بن ربيعة — الذي هو أولئك تلامذة عراك حديث عراك — موقوفاً، وقد ذكره في الجوهر عن البخاري، وقال في الميران: إن الحديث منكراً.

وقال عمر بن عبد العزيز خليفة العدل: ما استقيمت وما استديرت مدة عمري، فروى عراك في مقابلة ذلك الحديث، فلم يعمل عمر بن عبد العزيز بذلك الحديث بعد السماع أيضاً، وكان يكره الصاق نحو القبلية، كما في الفتح. ونقول أيضاً: إن حديثنا أصح شيء في هذا الباب، ومشمول على الوجه والحكم فيؤخذ به، ونظمت في هذه الضابطة:

يا من يؤمّر أن تـكـو
ن له سمات قبولة
تحيد بالأصول ومن نصو
ص بيه ورسولة
نصاً على سبب أتى
بالمساكت المجهولة
دع ما يفوتك وجهه
بالبين المنقولة
وخد الكلام بفوره
لا عرضة أو طسولة
ليس الوقائع في شرا
لعه كمثث أصوله
كسـطـرّق الأعذار في
فـمـل جـلا فـمـقولة

ومثل ما قلت قل اس حزم، وقريب من هذا ما قال أبو بكر بن العربي في شرحه على الترمذي، وقال: إن الأقرب مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وقال ابن القيم في تهذيب السنن الزجيج لمذهب أبي حنيفة رحمه الله. واستدل لمذهبا بما روى حذيفة بن اليمان قل. قال السي - صنى الله عليه وسلم: «من برق إلى القلعة يأتي يوم القيامة والبراق على جهته»، قل الخافط في الفتح. إن المصلي يباجي ربه، وتحور رحمة الناري بيه وبين القبية، فلا يرقن نحو القلعة وفل لعبي. إن الحكم عام في الصلاة والمنسجد وغيرها فإذا بهي عن الزرق يكون الاستقبال والاستدبار منها عنه بالأولى، أقول: لا يصح هذا دليلاً لنا، لأن في الكبر من (ص ٢٣٠) فيد المصلي في متن حديث حذيفة، وعمل عنه.

باب ما جاء في النهي عن البول قائماً

يكره البول قائماً.

قوله. (كان يبول قائماً) قيل: إن الصديقه تعني عادته عليه الصلاة والسلام من البول قائماً، أي م يكره يعتاده، أو يقال: إنها تذكر علمها، أو نقول. إن رواية حذيفة في حال العذر، وأيضاً البول قائماً جائز، وحلاف لأدب. ويكره تربها.

وَأِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَبُو الثَّوْبِ الشَّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ.

وَرَوَى عُثَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مَا بَلَغْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسْلَمْتُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا عَلَى التَّأْدِيبِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنْ مِنَ الْخَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

١٣. حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سَبَاطَةَ قَوْمٍ^(١) فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَتْهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبَتْ لِأَتَاخَرِ عَنَّهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقْبِهِ فَنَوَضًا وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ^(٢). قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ، وَعُثَيْدَةُ الصُّبِّيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، مِثْلَ رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا^(٣).

(١) قوله: «أتى سباطة قوم فبال عليها قائمًا» هي والكناسة موضع يرمى فيه الغراب والأوساح، وما يكنس من المنز، وأضاف إلى القوم للتخصيص لا للملك، وبب قائمًا لأنه لم يجد موضعًا للفقود، أو المرض معه عن الفقود، أو لتدأوى من وجع المصلب، كذا في «المجمع» وغيره، وهذا تأويل من كره البول قائمًا، وأم من ذهب إلى ظاهر الحديث فقد رخص في البول قائمًا، كما بينه المؤلف.

قوله: (عبد الكريم بن أبي المخارق الخ) قيل: إن ملكاً روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق في موطنه، فيكون ثقة، فدل ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد: إن ملكاً اعتمد على سمته، وكان يقرئ الصبيان، وهو سَيِّئُ الحفظ. قوله: (أن من الخفاء يدل على الكراهة تنزيهاً، والخفاء البلادة والأعرابية (گنوارين)).

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

في حديث حذيفة ليس مسح الناصية، وفي حديث معيرة ليس ذكر البول قائمًا، كما في مسلم (ص ١٣٤)، وفي حديث مغيرة بن شعبه واقعة لفقود من عزوة تبوك وإمامة عبد الرحمن بن عوف كما في مسلم (ص ١٣٤)، وعرض علاء الدين المارديني على القدوري من جمعه بين رواية حذيفة ومعيرة، أقول: لا اعتراض على الإمام القدوري، لأن الجمع ولاحتلاط من الذين فوقه لا منه، نعم يزعم عليه عدم لنقد والتشقيق. ويستنبط من الحديث أن التقاط الحجر للاستنجاء من أرض الغير بلا نقصانه حائز، ويكفي الإجارة دلالة وعادة، وأيضاً يكفي الإجازة دلالة لبول في أرض الغير.

قوله: (فبال عليها قائمًا) قيل: لبيان الجواز، لأنه مكروه تنزيهاً وجائز، وقيل: كان لعذر بوجع كد به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما في السنن الكبرى للبيهقي: أنه بال قائمًا بوجع بمأبضه، كما في النووي شرح مسلم (ص ١٣٣) وسنده ضعيف، ولكنه يكفي للنكته، وفي النووي (ص ١٣٣) أنه عليه الصلاة والسلام استدانه ليستتر به عن أعين الناس وغيرهم من الناظرين، لكونها حالة يستخفي بها ويستحي منها في العادة، فكانت الحاجة التي يقتضيها بولاً من قيام يؤمن معها خروج الحدث الآخر الرائحة الكريهة، ولذا استدناه. انتهى.

(فائدة) يجوز ارتكابه عليه الصلاة والسلام لكراهة تنزيهاً لا لكراهة تحريماً، قال الشيخ جلال الدين السيوطي في حاشية انسابي: إن تثبيت الوضوء سنة، وتركه مكروه تحريماً، وتركه عليه الصلاة والسلام يورث الثواب له، أقول: هذا ليس بمختار عندنا، لأننا نقول: إن ترك التلثيث ليس بإثم بشرط عدم الاعتقاد. وأقول: إن في البول قائمًا رحمة، ويسعى الآن المنع عنه لأنه عمل غير أهل الإسلام، لأن الغنى يختلف باختلاف الأرملة والحالات، فإنه كان الاستنجاء بالماء كافياً ومحترماً، وأحق الشح من الحمام بكون الجمع سنة، فإن السلف كانوا يأكلون قبيلاً، وأناس العصر أكلون.

[١] هناك سقط في الهندية وذكره البشار في نسخته وبصه:

وَسَمِعْتُ الْحَارِثَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ. وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارَ الْحَسِينَ بْنَ حُزَيْفٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا قَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

[٢] قال الدكتور بشار: نقل العلامة أحمد شاكر رحمه الله بعد هذا كلاماً من نسخة السدي وحدها حدها تفردها به عن المسح والشروح، وهذا نصه «وعبيدة بن عمرو السلماني روى عنه إبراهيم النخعي وعبيدة، من كبار التابعين، يروى عن عبيدة أنه قال: أسلمت قتل وفاة النبي ﷺ يستن. وعبيدة الصبي صاحب إبراهيم: هو عبيدة ابن معتب الصبي، ويكنى أبا عبد الكريم».

١٠- بَابُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

١٤ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ».

قال أبو عيسى: هكذا روى مُحَمَّدُ بْنُ زَيْبَعَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وروى وكيعٌ، والجُمَانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ».

وَكَلَّأَ الْحَدِيثَيْنِ مُزْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ بِنِ مَالِكٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسٍ بِنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي، فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةَ فِي الصَّلَاةِ. وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ. قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي حَمِيلاً^(١)، فَوَرَّثَهُ مَسْرُوقٌ.

١١- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ

١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَسَلْمَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو قَتَادَةَ اسْمُهُ الْخَارِثُ بْنُ رَيْمٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا الْإِسْتِثْنَاءَ بِالْيَمِينِ.

(١) قوله: «كان أبي حميلاً» قال العيني: الحميل الذي يحمل من بلده صغيراً ولم يولد في إسلام - انتهى -.

وفي توريثه من أمه خلاف، وإليه أشار بقوله: فورثه يعنى أفتى مسروق بالوراثة له، وعندنا - أعنى الحنفية - لا يرث من أمه إلا ببيعة كما ذكره الإمام محمد في «موطئه».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

الاستثناء فرض، وكان عادته عليه الصلاة والسلام الإبعاد في الحاجة، وأما واقعة بوله على سباطة قوم فممن عذر، كما قال النووي في شرح مسم (ص ١٣٣)، فقد ذكر القاضي عياض أن سببه الخ.

قوله: (كان أبي حميلاً فورثه الخ) مسروق تابعي حليل لقدر، والحميل من أبي به من دار الحرب وهو صغير، والولاية على قسمين: ولاية الموالاة، وولاية لعنتقة، والأولى صحيحة عندنا، لا عند الشافعية، وقوله: وهو مولى لهم يحتسبهما، وعند أبي حنيفة لا يرث، كما ذكره محمد في موطئه، ولنا فتوى الفاروق الأعظم.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ

قال الشافعي رحمه الله: التثنيث والإنشاء واجب، والإيتار مستحب، وفي رواية: الإيتار أيضاً واجب، وعندنا التثنيث مستحب والإنشاء واجب كما في الصحاوي والبحر، وأما ما ذكره صاحب الكنز من أنه ليس فيه عدد مسنون إنما يتناول فيه بنفي السنة المؤكدة، كما في لبحر: أن تثنيث الأحجار مستحب عندنا، والطحايي أعلم بمذهب أبي حنيفة، وهو تميم الشافعي بواسطة واحدة، وتسميد مالت بواسطتين، وتسميد أبي حنيفة بثلاثة وسائط، وذكر في باب الحج إجازة عن أحمد بواسطة، والطحايي إمام مجتهد ومحدد كما قال ابن أثير الجري: إنه محدّد، أقول: إنه محدّد من حيث شرح الحديث وهو بيان محمل الحديث والأسمنة والأجوبة وغيرها، والمتقدمون كانوا يروون الحديث سداً ومتناً لا بحثاً.

وقال النووي في شرح لمهذب: إنه إذا اضطر إلى الاستنجاء باليمين فنه أن يأخذ الحجر باليسار أو بين العقبين ويمر عليه العضو لمخصوص باليمين، فعلم أن في عهد السلف كان الإمرار في البول أيضاً ثلاثاً كما في العائط، لا مثل هذا العصر.

ولما في استحباب التثنيث ما أخرجه أبو داود في سننه: «من استحمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، وفي رواية أخرى: «من يذهب احلاء يستحمر ثلاثة أحجار فوبها محرقة»، فإن لكفاية تدل على عدم الوخوس إن لم يقل: إن إطلاق الإحزاء محض بالوجوب، وأطلق ههه بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة، ونقح أبو حنيفة رحمه الله ولشافعي رحمه الله أن الحجرة كل عين قلع لفسادها غير محترمة ولا مال، وقال أبو داود الطاهري: به محصر في الحجرة عيناها.

واحتلوا في أبوان مأكول اللحم وأرمانه، قال أبو حنيفة رحمه الله وشافعي رحمه الله: بها حسنة، وقال مالك ومحمد: إنها طاهرة، وجوز أبو يوسف التندوي بها، وسندل أبو حنيفة رحمه الله ولشافعي رحمه الله حديث (لا يرحي أو عظم) حديث الباب، لأن النهي عن الاستنجاء

١٢ باب الاستنجاء بالحجارة

١٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ^(١): قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِزَاءِ^(٢)؟ قَالَ سَلْمَانٌ: أَجَلٌ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَنُوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَجَابِرٍ، وَخَلَادِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، رَأَوْا أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ، إِذَا أَتَى أَثَرُ الْغَائِطِ وَالْبَنُوْلِ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ.

١٣- باب في الاستنجاء بالحجرين

١٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «الْتِمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ». قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكَسٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، نَحْوَ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ. وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَى زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَى زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ^(٢).

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَيُّ الرُّوَایَاتِ فِي هَذَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ أَصَحُّ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ. وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ

(١) قوله: «قيل لسلمان» أي الفارسي، والقائل به بعض المشركين استهزاء كما صرحه مسلم.

(٢) قوله: «الخزاء» بكسر الخاء وبالمدة التخيى ولقعود للحاجة، قال الخطابي: «كثرهم يفتحون الخاء، قال الجوهري: خرى خزاءة ككره كراهة، ولعله بالفتح لمصدر، وبالكسر الاسم. وحواب سلمان من أسنوب الحكيم، وم يلتفت إلى استهزاءه. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «اضطرب» ما اختلفت الرواية فيه، فما اختلف الروايان إن ترجحت إحداها على الأخرى بوجه نحو أن يكون إحداها أرجح بحفظ لراوى أو كثرة صحبته للمروى عنه، فالحكم مرجح، فلا يكون حينئذ مضطرباً وإلا فمضطرب، كذا قاله السيد، وفي «الخواهر»: ويقع الاضطراب تارة في الإسناد وفي المتن أخرى، وفيهما من راوٍ واحد أو أكثر.

برجيع لكونه نجساً، والنجس لا يزيل النجاسة، وأيضاً بهى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن أداء الصلاة في المربة، وصححه ابن السكن وأيضاً سيأتي أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الحجرين وألقى لروثه، وقال: «إنه ركس»، فإن قيل: في بعض الروايات تصريح بأنه صعام دواب إخوانكم فلم يبق حجة، قلت: إن الركس بمعنى الرجيع فيقال في الاستدلال بـ: الرجيع، مشتق، والحمل على المشتق يدل على عليه المبدأ، ونلفظ ركس عنة بخلاف الركس، فإنه حكم من ولاية شرعية لا عنة حسية.

باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين

استدل بعض الخيفة بحديث الباب على عدم وجوب التثليث والإيتار بأنه عليه الصلاة والسلام ألقى الروث واستنجى بالحجرين، ولكنه في رواية: أنه عليه الصلاة والسلام ألقى الروث، وقال: «يتخى بثالث».

قوله: «(بها ركس الخ) استدل البعض بهذا على أن عنة الهي في الروث النجاسة، وهذا إما يصح لو كان الركس بمعنى الرجيع حتى يكون وصفاً، ولو كان بمعنى الركس يكون الاستدلال ضعيفاً لأنه حكم لا عنة.

قوله: (قال أبو عيسى: هكذا روى) هذا بيان المتابع للحديث المذكور للتقوية، والمتابعة على قسمين: كامل، وناقص، لأنه إذا وجد التفرد عن راوٍ عن شيخ تفحص متابع أو شاهد، فإن وجد المتابع عن ذلك الشيخ يكون كاملاً، وإن وجد عن شيخ شيعه فصاعداً ف ناقص، والتحقيق في السحة.

والظاهر عن كلامهم أن المتابع والمتابع يجب أن يكونا قريبين، وقد يقل لبعالي. متابعاً لسار، وفي فتح السري: إن أصل متابعة أن يكونا في قرن، وقد يتابع العالي السافل، وإن لم يكونا في قرن واحد.

أبيه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَشْبَهَ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعِ.

وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ وَقَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، لَأَنَّ إِسْرَائِيلَ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ.

وَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِلَّا لَمَّا أَتَيْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرُفِئَ فِي أَبِي إِسْحَقَ لَيْسَ بِذَاكَ، لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَخْرَجَهُ.

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَرُفِئَ فَلَا تَبَالِ أَنْ لَا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَقَ. وَأَبُو إِسْحَقَ اسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هَلْ تَذَكَّرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

١٤- بَابُ كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ

١٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ:

(١) قَوْلُهُ: «بِأَخْرَجَهُ» أَيْ آخِرَ عَمْرِهِ وَهِيَ بَفَتْحِ هَمْزَةٍ وَخَاءٍ، كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ».

قَوْلُهُ: (عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ) هَمْدَانٌ: بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي: قَبِيلَةٌ، وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، وَهَمْدَانٌ بِفَتْحِ الثَّانِي: خِطَّةُ أَرْضٍ، وَهِيَ بَيْنَ هَذَا مِنَ الرِّوَاةِ، وَوَصَفَ رَأَى، وَيُسَمَّى هَذَا الْفَنَ مُتَلَفًا وَمُخْتَفًا، وَيَعْرِفُ بِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي رِسْمِ الْخَطِّ لَا فِي الْمَعْنَى، وَفَنُونَ عَمَّ الْحَدِيثَ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ فَنًا.

قَوْلُهُ: (أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخ) إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ عَبْدِ اللَّهِ فِي مَرْتَبَةِ الصَّحَابِيِّ يَرَادُ بِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذَا أُطْلِقَ حَسَنٌ فِي مَرْتَبَةِ الصَّحَابِيِّ يَرَادُ بِهِ ابْنُ عَمِيٍّ، وَإِذَا أُطْلِقَ فِي مَرْتَبَةِ النَّبِيِّ يَرَادُ بِهِ أَحْمَسُ لِبَصْرِيِّ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا يَعْرِفُ سَمَّهُ) أَيْ اسْمَ أَبِي عُبَيْدَةَ، إِنْ قِيلَ: كَيْفَ رَجَحَ التِّرْمِذِيُّ مُنْقَطِعَهُ عَلَى مُتَّصِلِ الْبُخَارِيِّ؟ قَدْتُ كَمَا فِي الصَّحَاوِيِّ: إِنْ التَّرْجِيحُ لِعِلْمِ أَبِي عُبَيْدَةَ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ ابْنُ سَبْعٍ حِينَ رَحَلَهُ أَبِيهِ، لَكِنَّهُ أَعْدَمَ النَّاسَ بِعَمِّ أَبِيهِ، فَهِيَ يَلَاخِظُ ضَابِطَةُ تَرْجِيحِ الْمُتَّصِلِ عَلَى الْمُنْقَطِعِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ الشَّاهُ وَلِيَّ اللَّهِ فِي حِجَّةِ اللَّهِ، بِالْفَتْحِ: إِنْ الْعَمُّ هُوَ شَرْحُ الصَّدْرِ، لَا اتِّبَاعُ الضُّوْبُطِ الْمَخْرُجَةِ. وَلِيَعْمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنْ جَانِبِ الْمُحَدِّثِينَ لَا يُوجِبُ سُوءَ دِيَانَتِهِ عِيَادًا بِاللَّهِ بَلْ يَتَكَلَّمُ فِيهِمْ مِنْ حَيْثُ الْخَفْظُ وَالضُّبُطُ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِذَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ صَوْبِي فَاغْسِلْ يَدَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: ظَنُّوا الْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا، وَلَا يَصْبِرُونَ حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: نَتَكَلَّمُ فِي الَّذِينَ غَرَزُوا خِيَامَهُمْ فِي الْجَنَّةِ قَبْلَنَا بِمِثْلَيْنِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مَا فَاتَنِي الَّذِي) مَا نَافِيَةٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنَ الْأَلْمَةِ، وَمَذْهَبُهُ دَائِرُ بَيْنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ لِأَنَّ مَشَائِخَهُ مُخْتَلِفُونَ.

(إِطْلَاعُ): سَهَا الشُّوْكَانِيُّ هَهُنَا، فَإِنَّهُ رَوَى رِوَايَةً أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَلْقَى الرُّوثَةَ، وَفِيهَا: فَإِنَّهُ رُوثَةُ حِمَارٍ، وَزَعَمَهُ مَرْفُوعًا، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ يَرَوِي لَتَلْمِيزِهِ، وَلَيْسَ بِمَرْفُوعٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ

تَعْرِصُوا إِلَى بَيَانِ طَرِيقِ اسْتِعْمَالِ اجْسَ الْعِظَامِ، فَقِيلَ: تَلْقَى الرُّوثَةَ فِي أَرْحَامِهِمْ، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «لَا يَمْرُونَ عَلَى عِظَمٍ إِلَّا وَحَدُوا عَلَيْهِ أَوْفَرَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ لَحْمٍ وَالرُّوثُ رَأْدُ دَوَابِّهِمْ»، ثُمَّ الرُّوَايَاتُ مُخْتَفَةٌ فَإِنَّ فِي بَعْضِهَا أَنَّ اللَّحْمَ يَحْدُونَ عَلَى الدَّكِيَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا عَلَى الْمِيتَةِ وَاجْتَمَعَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالثَّانِي لِلْكَافِرِ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الْحَدِيثَ وَاحِدٌ فَاصْطَرَبَ.

وَيَدُلُّ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ الْجَنَّ تَعِبَ بِالْإِنْسَانِ، وَيَأْكُلُ الْجَنُّ سُرَّ الْإِنْسَانِ وَكَذَلِكَ يَكُونُ تَابِعًا لِلْإِنْسَانِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْحَمَاتِ لَا يَكُونُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا فِي النَّارِ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ عَدَمُ كَوْنِهِ أَصَالَةً، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ لَا أَدْرِي أَيْنَ يَكُونُونَ كَمَا قَالَ:

مَنْ قَالَ لَا أَدْرِي لِمَا لَا يَسْدِرُهُ

فَقَدْ اقْتَدَى فِي الْمَقَامِ بِالْعَمَامِ

فِي الدَّهْرِ وَالْحَشَى كَذَلِكَ حَوَاهِ

وَدَحْـوَلُ أَصْفَالٍ وَوَقْتُ حَنَانٍ

وَقُلْ أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ نَاطَرَ مَا لَكَأَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ اسَابِ، فَقَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ آيَةَ ثُمَّ قَرَأَ مَا لَكَ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَكَتَ مَا لَكَ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ».

وفي الباب: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَلْمَانَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ - الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ - فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ» مِنَ الْجَنِّ. وَكَأَنَّ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَفِي الْبَابِ: عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

١٥- بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَزَنَ أَرْوَاجُكُمْ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحْبِبُهُمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ. وَفِي الْبَابِ: عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ الاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الاسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ، وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشَارٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ حَاجَتَهُ فَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ»^(١). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَيَعْنَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَلَّالِ بْنِ الْحَارِثِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا يَزْنَادُ^(٢) لِيُؤَلِّهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا».

- (١) قوله: «فإنه زاد إخوانكم» ضمير «إنه» معظم والروث بتأويل المذكور، وروى فإنها، فالضمير للعظام، والروث تابع لها، كذا في «المجمع» وفي «المراقبة» قال الطيبي: فيه أن الجن مسمون حيث سماهم إخواناً، وأنهم يأكلون، وروى الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة»: أن الجن سألوا هدية منه صلى الله عليه وسلم، فأعطاهم العظم والروث، العظم لهم، والروث لدوابهم.
- (٢) قوله: «فأبعد في المذهب» أي في الذهاب عند قضاء الحاجة. (مجمع البحار)
- (٣) قوله: «يرتاد» أي يطلب مكاناً لينا لئلا يرجع إليه رشاش بوله، والارتداد التطيب واختيار الموضع. (مجمع البحار)

رحمه الله.

قوله: (عن عبد الله أنه كان) هذا يدل صراحة على كون عبد الله معه عليه الصلاة والسلام في ليلة الجن، وبفقدنا في الوضوء بالنيز وأنكره الشافعية بقول ابن عبد الله لو كان أبي معه عليه الصلاة والسلام لقد من مناقبنا، ونقول: لعل ابنه لم يعلم والأمر أنه أراد ليلة الجن لواردة في القرآن لا غيرها من الليالي.

باب ما جاء في الاستنجاء بالماء

الجمع بين الأحجار وماء أفضل، وفي زماننا أكيد، وفي الكثر: والجمع بينهما حسن، وعبرة التزمدي أيضاً يحتمل الجمع وعدمه، وأما في البول فلعله يضطر إلى القول بالجمع بسبب رواية مغيرة «أنه عليه الصلاة والسلام قصى حاجته وكنت قائماً بعيداً منه، فجاء وطلب الماء» ويدل هذا ضرورة على أنه عليه الصلاة والسلام ما أتاه بدون الاستنجاء بالأحجار.

باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب

المذهب مصدر ميمي ومعنى بعد المحرد (دور هوا) وأبعد المرید (دورى كى)، ولا يخلو من المبالغة ويقال مثل هذا: إدخال المرید على المحرد، وقال أرباب المعاني: إذا لم يتعق لغرض بالمفعول يرل الفعل المتعدي مرلة اللارم، فوضح الفرق بين أحدث اللحم وأحدث بالحمام فإن معنى الأول (ميد سے لگام پکڑا) ومعنى الثاني (ميد سے لگام کئے ساتھ۔ اُحد کا معن کیا). قوله (يرتاد سوله. الخ) الارتداد من الرود طيب الشيء.

وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسَلِ

٢١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِغْفَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ^(١). وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ»^(٢). وَفِي الْبَابِ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَيَقَالُ لَهُ: الْأَشْعَثُ الْأَعْمَى. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمُغْتَسَلِ، وَقَالُوا: عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ. وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ سِيرِينَ. وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُقَالُ إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ؟ فَقَالَ: رَبَّنَا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ وَسَّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، عَنْ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ

٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

(١) قوله: «فِي مُسْتَحَمِّهِ» يفتح الحاء أى الموضع الذى يغتسل فيه بالخميم، وهو فى الأصل الماء الحار، ثم قيل: للاغتسال بأى ماء استحمام، وإنما نهى عنه إذا لم يكن له مسك يذهب فيه البول، فيوهم المغتسل أنه أصابه منه شيء، فيحصل منه الوسواس.

(٢) قوله: «فإن عامة الوسواس» أى أكثره يحصل منه: لأنه يصير الموضع نجساً، فيوسوس قلبه بأنه هل أصابه من رشاشه. (مجمع البحار)

قوله: (أبو سمنة عبد الله... الخ) هذا تابعي فقيه من الفقهاء السبعة من التابعين، الذي قال الدميري: إذا كتبت أسماءهم ووضعت في الخبواب لا تأكله السوس والأسماء هذه :

ألا كل من لا يفتدي بألعة

فقسمنه ضيزى عن الحق خارجة

فخذهم: عبید الله عروة قاسم

سعيد أبو بكر سليمان خارجة

باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل

قوله: (فإن عامة الوسواس منه) قيل: إن الوسواس من رشاش البول، وفي زهر الربى على النسائي (ص ١٥): أن الوسواس معناه حديث النفس والأفكار، والمصدر بالكسر، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس بن مالك أنه قال: إنما يكره البول في المغتسل بخافة اللطم، وذكر صاحب الصحاح وغيره أن اللطم طرف من الجنون، ويقال أيضاً: أصاب فلاناً لمة من الجن وهو المس انتهى، وفيه في تدك الصفحة أن المستحم أصبه الموضع الذي يغتسل فيه بالخميم وهو الماء الحار، ثم قيل للاغتسال بأى موضع كان، ذكر ثعب أن الخميم من الأضداد أى الماء الحار والبارد وعامة الشيء معظمه وجميعه انتهى.

وقال النحاة: إن لفظ عامة لا يستعمل مضافاً بل حالاً، لكن التفتازاني ذكر في خطبة شرح المقاصد وقوعها في كتاب عمر مضافاً، أقول: لما وجد في كلام عمر فلا يعاب بما قال النحاة.

وقال بعضهم: إن تفسير عامة الوسواس أنه نسيان، فإنه يوجب النسيان مثل الأشياء الأخر السبعة، ولمسك بحديث لا ينبغي عليه إطلاق لفظ الحديث وإسناده منكر.

قوله: (ربما الله لا شريك له) هذا القول يدل على أن ابن سيرين لم يسمع الحديث وإلا فلم يقل مثل هذا القول، وليس في هذا القول أن المحاطب يعتقد الشرك عباداً بالله - بل هذا من المحاورات - كما يقول أحد لأحبيه المسلم: لا ترح إلى بلدة فلا فإنها مطعونة، ويقول الآخر: لا شريك لله.

باب ما جاء في السواك

احتف في أن السواك من سنن الوضوء أو الصلاة، قال أبو حنيفة بالأول، وقال الشافعي رحمه الله بالثاني، والأحاديث من الطرفين، وتأول بعض في الروايات التي فيها لفظ الصلاة بأن المراد بالصلاة الوضوء، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في مسنده: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، وعند كل وضوء»، وقال في رد المختار: إن ثمرة الخلاف تطهر في رجل توصاً بالسواك وصلى الثانية والثالثة بالوضوء لأول مصلتين قد أدى السنة، وعند الشافعي رحمه الله لم يؤدها.

أقول لا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله لما صرح الشيخ في فتح القدير باستحباب السواك في مواضع عديدة منها القيام إلى الصلاة، فإن قيل: بين السنة والمستحب فرق، وقيل بالاستحباب لا بالسنة، قلت: لا ندافع بين السنة والمستحب، فإن أحداً يقول باستحباب شيء،

الله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صُحِّحَ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَرَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، وَعَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَذِيفَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَتَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَوَائِلَةَ وَأَبِي مُوسَى.

٢٣- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٢)، وَلَا خُرُوثُ^(٣) صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ.

قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْتَنَ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «عند كل صلاة» أي عند كل وضوء بدليل رواية أحمد والطبراني: «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» أو التصوير والتقدير لولا وجود المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرتهم به لكن لم أمر به لأجل وجودها، ثم إنه عرف سنية السواك للوضوء واستحباب تأخير العشاء بأدلة أخرى، وهذا الوجه بالقبول أخرى.

قال الفاضل المحقق ابن الهمام: ويستحب في خمسة مواضع: اصفرار السن، وتغير الرائحة، والقيام من النوم، وعند القيام إلى الصلاة، وعند الوضوء - انتهى - (المراقبة).

(٢) قوله: «عند كل صلاة» أي وضوءها لما روى ابن خزيمة في «صحيحه» والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، والبخاري تعليقا في كتاب الصوم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» والشافعية يجمعون بين الحديثين بالسواك في ابتداء كل منها، وإنما لم يجعله علماءنا من سنن الصلاة نفسها: لأنه مظنة خروج الدم وهو ناقض عندنا، ولأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم استاك عند قيامه أي الصلاة، فيحمل قوله عليه السلام «عند كل صلاة» على «عند كل وضوء» بدليل رواية أحمد وغيره «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء»، كذا قاله على القاري.

(٣) قوله: «لأخرت» أي أمرت وجوباً بتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه، فإن هذا التأخير مستحب عند الجمهور خلافاً للشافعية، كذا في «المراقبة».

والثاني بسنيته، ولا يقول إنهما مخالفان ولهذا لم يذكر الطحاوي الخلاف بين مذهبين، وغاية ما في الباب اختلاف النظر لا العمل، أي هل هو سنة الوضوء أو سنة الصلاة؟ فالحنفية لما رأوه أليق بالتطهير الحقوه بالوضوء ولنا على هذا ما أخرجه الطحاوي (ص ٢٦) أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ لكل صلاة ولو كان عني وضوء، فاتاه جبريل فقال: يجزئك السواك عند كل صلاة، فدل عني كون السواك من أجزاء الوضوء.

قوله: (لأمرتهم بالسواك) قال محي الدين النووي: يستفاد من هذا أن الأمر للوجوب فإن السنة باقية الآن أيضاً، أقول: كان السواك عيه - عليه السلام - واجباً، وقال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم» أي لأجعه عليهم أيضاً واجباً.

قوله: (أما محمد فزع الخ) قال حافظ من الحفاظ: إن التزمدي يأتي بالأحاديث الغير المشتهرة في الباب ولعل عرصه الاطلاع على الفائدة الخديدة لأن البخاري شيعه قد أتى بها والتزمدي يأتي بعيرها.

قوله: (ولأخرت العشاء) للأحناف فيه قولان، قيل: يستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل، وقيل: يستحب إلى نصف الليل، ووجه القولين المذكور في المبسوطات، وأما تأخير العشاء إلى طلوع الفجر فمكروه تحريماً أو تريهاً، واختار الطحاوي الثاني، وهو المختار عند المحقق ابن أمير حاج وأقول: يستثنى من هذا المسافر.

قوله: (إلا استن) الاستن مأخوذ من السن وهو إمرار السواك على السن.

قوله: (وفي الباب الخ) هذا يدل على أن حديث السواك متواتر إسناداً وأما المتواتر عملاً فلا ريب فيه.

١٩ باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها

٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ: مِنْ وَلَدِ بَشْرِ بْنِ أَرْطَاةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ، فَإِنَّهُ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا، فَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَقْسِدْ ذَلِكَ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا فَأَعْجَبَ إِلَيَّ أَنْ يَهْرِيقَ الْمَاءَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا.

٢٠- بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٢٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَبَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْقَعْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَةَ، عَنْ أَبِي ثِقَالٍ

...

باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها

قال النووي: قال الشافعي وغيره من العلماء: معناه إن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار وبلادهم حارة، فإذا ناموا عرقوا فلا يأمن النائم أن يطوف يده على ذلك الموضع المخرج، وقال البيضاوي: عُلِمَ بذلك أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة انتهى زهر الربى على المحتجى (ص ٤).

والمذاهب في مسألة الباب مذكورة بتفصيلها في الكتاب. ومن استنجد بالأحجار ثم أدخل يده في الماء لا يتنجس عندنا، وقيل: يتنجس، والمختار الأول. وبعض الأشياء يتنجس بعد التطهر إذا أصابه ببل عند بعضنا، منها موضع الاستنحاء، ومنها الخوض النجس المتطهر بالجفاف إذا أصابه ماء نجس، ومنها الإهاب المدبوغ بالجفاف يتنجس إذا ابتل، والتفصيل في كتب الفقه، والله أعلم بالصواب وعلمه أتم.

مسألة: إذا أدخل الجنب يده في الماء ولم يغسلها وليس شيء من النجاسة على يده لا يفسد الماء بل لا يصير مستعملاً أيضاً إن كان للاغتراف، وحديث الباب بظاهره يدل على تنجس الماء وإن كانت قبلة وإن لم يتغير اللون أو الطعم أو الريح فيغيدنا في مسألة المياه. وأجاب ابن القيم في تهذيب السنن بأن ليد ملامسة الشيطان في النوم ففسل اليد قبل الغمس من أحكام الطهارة الروحية لا الفقهية. فقيل له: إنه محض احتمال، وإنما جاء «بيت الشيطان على الخياشيم لا اليد»، ويرده ما أخرجه الدارقطني وابن خزيمة في صحيحه «فإنه لا يدري أين باتت يده منه» فلا تعلق للشيطان بسبب زيادة لفظ «منه»، أي من جسده. وقال الشيخ في فتح القدير: حديث الباب لا يصلح استدلالاً لنا على تنجس الماء القليل بدون تقييد بسبب الاحتمال المذكور. أقول: إسقاطه من المستدللات غير صحيح، وقال الشيخ: يمكن أن تكون علة المنع كراهة الماء، أقول: الكراهة لا تتحقق بدون احتمال النجاسة فإن الكراهة ليست بحكم مستقل عندنا، ولعله أراد كراهة الفعل.

قوله: (الوليد بن مسهم) هذا يدل على تدليس التسوية عن الأوزاعي وقيل له: لم تدلس؟ قال: لأجل الأوزاعي، وقيل: بل ضيعته لأن الأوزاعي ثقة، وفي أسانيده إذا كانوا ضعفاء فأسقطتهم يزعم المحدثون التدليس عن الأوزاعي ويضعفونه، وإن لم تسقطهم يحكمون بالضعف ليس بسبب الأوزاعي. فم يصح الوليد إلى هذا أدى الإصغاء.

قوله: (قال الشافعي! أحب لكل الخ) كثر في موطأ محمد بن الحسن لفظ أحب ويبغي، ومثهما عند المتقدمين قد يستعمل في المريضة أيضاً.

باب ما جاء في التسمية عند الوضوء

نسب إلى داود الظاهري وجوب التسمية عند الوضوء وكذلك في رواية عن أحمد بن حنبل. أقول: لم يرد الوجوب عن أحمد، وتعدد بالوجوب ما الشيخ ابن الهمام وجد على تفرده، وكذلك ترد في بعض المسائل، وقال تلميذه العلامة قاسم بن قطوبغا: لا تقل تصدقات شيخا. وقال ابن الهمام: إن لفظة لا لفي الكمال مجاز، ولهي الأصل حقيقة، فهو ههنا على الحقيقة، وإنما قدس بالوجوب كيلا يلزم الزيادة بحر الواحد على القاطع. ثم قال تحت بحث الصلاة لم يقرأ بماتحة الكتاب: إن لفظة لا مشتركة بين النفيين، فليس كلاميه تناف، وأقول: إنها لفي الأصل حقيقة، وأما لنفي الكمال فهال بالناقص مرة المعدوم وهذا ليس بمجاز لأنه تعبير في المصداق لا في الدلالة، وأما التسمية فليس عليه تعامل كثير من السلف ليقال بالوجوب وأما الحديث فضعيف، وقال الإمام أحمد: ما وجدت في هذا حديثاً صحيحاً، فلا بد من

الْمُرِّي عَنْ رَبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي شَفِيَّانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَجْرَأَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَبَّاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهَا. وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ. وَأَبُو ثِقَالٍ الْمُرِّي

(١) قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله» قال القاضي: هذه الصيغة حقيقة في نهي الشيء، وتطلق على نهي كماله، وهنا عمولة على نهي الكمال خلافاً لأهل الظاهر؛ لما روى ابن عمر وابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من توضأ وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعضاء وضوئه»، والمراد الطهارة من الذنوب؛ لأن الحدث لا يتجزأ، كذا في «المراقبة».

كون التسمية مستحبة.

وقيل: المراد من التسمية النية، ونسب هذا إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ولكن ذكر الاسم في أمثاله لإرادة التلطف باللسان، وحسن الحديث ابن الهمام.

ومسك الطحاوي لعدم وجوب التسمية بحديث مهاجر بن فنفة «أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ فسلم عليه أحد فرد عليه بعد الفراغ عن الوضوء، وقال: لم أرد عليك لأن كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» وقال صاحب البحر: إن مسك الطحاوي ليس بصحيح لأنه ينفي الاستحباب أيضاً ولا نفيه. وإنما أراد لطحاوي ذلك الوضوء، وقد ذكر أيضاً في كتابه: إن الذكر كان ممنوعاً في الحدث ثم نسخ. ثم إن لفظ تسميته عليه الصلاة والسلام في الوضوء كما روى الطبراني في معجمه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في ابتداء الوضوء: «بسم الله والحمد لله»، وحسن العيني إسناده والشيخ نور الدين الهيثمي أيضاً.

(فائدة) الأخبار الأحاد التي لم تبلغ مرتبة الضرورة موكولة إلى رأي المجتهد، والتأويل في ضروريات الدين غير مسموع والمؤول فيها كافر كما في الخليلي وكما قال تقي الدين بن دقيق العيد، وهو في فتح المغيب.

(فائدة) في كتب الفقه: إن الرجوع عن التقيد بعد العمل غير جائز، مراده أن مسألة محققة عند أحد تتحقق فعمل شيئاً على تلك المسألة والتحقيق، ثم بدا له بعد العمل أن عمله لا يصح على تحقيقه فيقول: أختار تحقيقاً آخر فإنه ممنوع عنه، مثلاً: إن صلى حنفي ثم ظهر له بعد الصلاة أن جسده كان يسيل منه الدم، فيقول: أختار مذهب الشافعي. فهذا غير جائز، وحكي أن أبا يوسف رحمه الله صلى ثم بدا له أن في الماء فأرة، والماء كان أزيد من قلتين، فقال بعد صلاته وأطاعه على الفأرة فيه: إنا لنعمل بقول إخواننا أهل الحجاز. أقول: إنه لا يقدح، فإن بعد تسليم هذه الواقعة يمكن أن يكون مراده أسلوب الحكيم، وغرضه إنا نحكم بنجاسة الماء عند العلم بالنجاسة كما هو مذهبه فصحت صلاته. وإنما كان الرجوع غير جائز لتوارث السلف لأنه لم يثبت عن أحد منهم مثل هذا الرجوع، نعم ثبت الرجوع عن تحقيق إلى تحقيق آخر وهو جائز كما أن الشافعي رحمه الله كان يقول أولاً بعدم وجوب القراءة خلف الإمام في الجهرية، ورجع عنه قبل موته بسنتين، وقال بوجوبها، ولم يقض ما كان أدى على التحقيق الأول من الصلوات، ولذلك نظائر أخر لا تحصى.

وأما الاقتداء خلف مخالف في الفروع كإقتداء حنفي خفف شافعي، أو عكسه أو غيرهما، ففيه أقوال عديدة، قال صاحب الهداية في باب الوتر (ص ١٢٥) بالجواز، ثم قال صاحب البحر: إن بعد الجواز قولين؛ قول: إن العبرة لرأي الإمام لا المقتدي وقول: إن العبرة لرأي المقتدي. وقال نوح الأندلي محشى الدرر الغرر: إن العبرة للإمام والمقتدي فإن راعى الإمام المسائل المختلفة فيها صحت الصلاة وإلا فلا. وقيل: إن المقتدي لو وجد وشاهد ما ينقض الوضوء على مذهبه لا تصح ولا صحت ولا يجب عليه السؤال عن الإمام، مثل إن شاهد حنفي مقتدياً سيلان الدم من إمامه الشافعي تفسد صلاته وإلا صحت، ولا يجب عليه سؤال هل سال دمه أم لا؟

أقول: إن العبرة لرأي الإمام، والدليل هو توارث السلف فإنهم كانوا يقتدون خلف كل واحد بلا تكبر مع كونهم مختلفين في الفروع، ويتمشون على تحقيق إمامهم، وأما إذا صابوا منفردين في بيوتهم فيتمشون على تحقيقاتهم، وحق أبو حيفة رحمه الله خمسين حجاً، وكان في مكة كثير من السلف مخالفين له في الفروع لم يثبت منه التكبر على أحد منهم.

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: إن الدم الكثير مفسد والقليل غير مفسد. وقال مالك رحمه الله: كلاهما غير مفسد. وقيل لأحمد: لو وجدت مالك بن أنس هل تقتدي خلفه؟ قال: م لا أقتدي؟

وفي فتاوى لحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى في المجدد الثاني: أن القاضي أبا يوسف رحمه الله اقتدى خلف هارون الرشيد الخليفة وكان الرشيد مفتضداً، والحال أن الدم مفسد للصلاة والوضوء عند أبي يوسف إلا أن مالك رحمه الله كان أفتى هارون الرشيد بعدم نقض الوضوء بادم ولو سائلاً. فقللم أن العبرة لرأي الإمام. ونقل ابن الهمام عن شيخه سراج الدين قارئ الهداية: أن نهي الاقتداء خلف المخالف من المتأخرين لا من المتقدمين، ثم أورد ابن الهمام عليه بمسألة الجامع الصغير. وعندنا لا يرد على قارئ الهداية ما في الجامع الصغير، لأن القلة من الحسنيات

اسْمُهُ ثَمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ. وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِبٍ. مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ
بْنِ حُوَيْطِبٍ، فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ^(١).

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَرُ^(٢)، وَإِذَا اسْتَجَمَرْتَ^(٣) فَأَوْتَرُ^(٤)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ، وَلَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ. وَرَأَوْا
ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْإِسْتِنْشَاقُ
أَوْكَدُ مِنَ الْمَضْمُضَةِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُعِيدُ فِي الْجَنَابَةِ^(٥)، وَلَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَيَقْفُضُ

(١) قوله: «فانتثر» وروى استنثر نثر ينثر بالكسر أى امتخط واستنثر استفعل منه أى استنشق الماء ثم استخرج ما فى الأنف، وقيل: هو من
تحرّث النثر وهى طرف الأنف.

(٢) قوله: «إذا استجمرت» أى إذا استنجيت باجمرة وهى الحجر فاوتر أى ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، قال الطيبي: والإيتار أن يتحرّاه وترّاً،
والأمر للاستحباب؛ ما ورد: «من فعل فقد أحسن». (المرفقة)

(٣) قوله: «يعيد فى الجنابة» لما ورد فيها من لفظ المبالغة فى قوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾.

ها سبيل إلى درك الواقع بخلاف أكثر المسائل الاجتهادية، ولو اقتدى حنفي شافعيّاً فى الوتر، وسُمّ الشافعي على الشفعة ثم أتم الوتر كما هو
مذهب الشوافع لا تفسد صلاة الحنفي كما قال ابن وهبان فى منظومه:

ولو حنفي قام خفف مسلم... لشفع ولم يوتر وتم فموتر

ولا يتوهم أن فى الاقتداء بخلاف المذاهب، فإنه غلط فإننا لو سلطنا مثلاً: إن صلاة لشافعي مع الدم هل هى صحيحة
على رايه أم لا؟ فلا بد من أن نقول بصحة صلاته.

(واقعة): مرّ الدامغاني عند مسجد أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، وكان وقت الصلاة فدخل الدامغاني الحنفي المسجد، فأمر أبو إسحاق
المؤذن أن لا يرجع، وقدم الدامغاني فصلى بهم الدامغاني صلاة الشوافع.

(فائدة): الحق فى موضع الخلاف واحد دائر وهو المشهور عند أرباب الأصول، وقيل: الحق متعدد ونسب هذا إلى المعتزلة وصرح فى فتح
الباري بأنه مروي عن الأئمة الأربعة، وهو مذهب صاحبين ومختار الشافعي ولي الله فى عقد الجيد، وفى جمع الجوامع أنه قول لأشعري، ومع هذا
لا يجوز الخروج عن تحقيق نفسه، والمسألة طوية الذيل وسيجيء بعض بحثها فى الرومدي فى حديث: «أحرام بين والحلال بين وبينهما مشابهات
الحق». وفى ذلك الحديث بحث طويل لكنه يبيّن بشأن المجتهد وذكر فيه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي شيئاً لطيفاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

المضمضة: تحريك الماء فى الفم، والاستنشاق بالشين والقاف (كشيدن باد دريبي)، والاستنثار بالثاء المثناة والراء المهملة: إخراج شيء من الأنف.
قوله: (فإذا استجمرت فاوتر) الاستجمار: الاستنجاء بالحجر، ونسب إلى مالك بن أنس رحمه الله: تبخير الكفن وتحميره. وحكى
الأصمعي عنه الأول كما فى الديباج لمذهب.

تمسك الشافعية بحديث الباب على وجوب الإيتار، ولنا حديث: «من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، كما قيل فى موضعه.
وأما المضمضة والاستنشاق فقال الشافعية بالوصل، وغور بالفصل، ودليلاً سيأتي من عمل عثمان وعلي رضي الله عنهما: أنهما أفردا
المضمضة عن الاستنشاق. أخرجه ابن السكن فى صحيحه.

قوله: (يعيد فى الحانة الخ) هه مذهبنا، وقلنا بأنّية: «فاطهروا» [المائدة: ٦] تدل على المدلعة فى لتطهير، وإن تطهر فى الدعة العسل

[١] قال الدكتور بشار: يأتي بعد هذا فى م حديث رقم (٢٦) هذا نصه:

٢٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي ثَعَالٍ الْمُزَنِيِّ عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ
حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدِّهِ بَشِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ.

وقال الدكتور بشار: وهذا الحديث لم يذكره امرئى فى «تحفة الأشراف» ولا استدركه عليه مستدركون، ولا رقم هو عن رواية يريد س
عياض عن أبي ثعلاب برقم الزمدي فى ترجمته من التهذيب ٢٢٢/٣٢. ولم نلحده فى السجح المعتمدة، وهو بساد لا يفرح به على كل حال، فيريد
بن عياض وهو ابن جعدة البتي كذاب، كدبه مالك وغيره، وقد تكلم عليه فى تحقيقنا على ابن ماجة.

أَهْلُ الْكُوفَةِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ، لِأَنَّهُمَا سَنَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

٢٢- بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ

٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ^(١) مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثَ حَسَنٍ غَرِيبٍ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ

(١) قوله: «مضمض واستنشق من كف واحد» فيه حجة لشفاعى رحمه الله تعالى، كذا قال ابن الملك وغيره من أئمتنا، والأظهر أن قوله: «من كف» تنازع فيه الفعلان، والمعنى مضمض من كف، واستنشق من كف، وقيد الواحدة احترازاً عن التثنية، قوله: فعل ذلك أى كل واحد من المضمضة والاستنشاق على الوجه المذكور ثلاث مرّات، فيكون الحديث محمولاً على أكمل حالات المتفق عليها عند أرباب الكمالات، ويجوز أن يكون فعل ما ذكره لبيان الجواز - والله تعالى أعلم - (على القارى)

فقط، وأيضاً جواز القراءة للمحدث وعدم جوازها للجنب يدل على أن الجنابة حلت في فم الجنب.

باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق بكف واحد

ذكر النووي للمضمضة والاستنشاق خمسة أوجه: فإنهما إما بغرفة واحدة، أو بغرفتين، أو بثلاث غرفات، أو بست غرفات، ثم في الغرفة الواحدة صورتان الوصل والفصل وفي الغرفتين الفصل فقط، وفي ثلاث غرفات الوصل فقط، وفي ست غرفات الفصل فقط، والأخيرة مختارة عند الأحناف، ورواها الترمذي عن الشافعي وفي كتب الشوافع اختيار ثلاث غرفات، ولكن الترمذي يروي عن الفقيه الزعفراني كثيراً ما هو موافق للأحناف.

ثم السنة الكامنة عندنا ست غرفات ويتأدى أصل السنة بثلاث غرفات كما في رد المحتار وهو المختار لوفائه للحديث كما هو دأب الشيخ ابن الهمام. وقول آخر في البحر، وهو عدم أداء أصل السنة وهو ظاهر عبارة الدر المختار، وحزم الشمني في شرح النقاية بأداء أصل السنة (٥) أخذاً من الفتاوى الظهيرية، ورجعت إلى الفتاوى الظهيرية، ووجدت فيه: أنه لو مضمض قبل الاستنشاق لا يصير الماء مستعملاً، ولو عكس يصير مستعملاً، ولم يتعرض إلى ما قال الشمني.

ورد ابن القيم في زاد المعاد على ما قال النووي في شرح مسلم وقال راداً: إن الوصل بغرفة واحدة عسير جداً، وقال: إن المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة في الوضوء مرة مرة فلا يكونان ثلاثاً ثلاثاً، وبغرفتين في الوضوء مرتين مرتين، وثبت في الصحيح وضوئه عليه الصلاة والسلام بغسل بعض الأعضاء مرة والبعض مرتين والبعض ثلاثاً. وما قال ابن القيم صحيح عندي في بيان مراد الحديث. وأما دليل أن كمال السنة بست غرفات فما أخرجه ابن السكن في صحيحه، ونقله ابن الحبر في تلخيص الحبير من عمل علي وعثمان، وهو أصح لما في الترمذي ص (٧)، ويتمتع من عدم إخراج الزيلعي والعيني إياه.

ولنا أيضاً ما أخرجه أبو داود ص (١٩) عن طلحة بن مصرف، وتكم فيه أبو داود والمحدثون، وحسنه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح كما نقل الشوكاني في السيل الجرار، وحسنه ابن الهمام من جانب نفسه، ووجه تضعيفه عند أكثر المحدثين وجود لث بن سليم في سنده ولكن سنده طلحة عن أبيه عن جده غير معروف.

قوله: (من كف واحد) قال ابن الهمام متأولاً: إن مراد الحديث أنه عليه الصلاة والسلام استعمل بيده الواحدة في المضمضة والاستنشاق بخلاف باقي الوضوء فإنه استعمل فيه اليدين. وتأول ابن الملك بأنه من تنازع الفعلان. ولكن تأويل الشيخ يعبده ما في أبي داود ص (١٥) من عمل علي بماء واحد الخ.

والأحسن قول أداء أصل السنة به فلا محتاج إلى التأويل، وهذا قال العيني في شرح البخاري: إن واقعة عبد الله بن زيد لبياد الجوار وتبعت طرق حديث علي فوجدت اضطراب الرواة من تحت في حديث واحد أدى بعضهم بكف واحد وبعضهم ثلاثاً ثلاثاً، فتأول الشوافع في الرواية الثانية، فإذن صار تأويل الشيخ توجيهاً فيمكن ذلك التوجيه في رواية أبي داود أيضاً، ووجدت عند النسائي وغيره أنها أي رواية عبد الله بن زيد - واقعة حال.

ولم يتعرض الحافظ في الفتح إلى ست غرفات، وبمهم من تلخيص الحبير أنه صالح لبحث فإنه أخرج فيه ما في الترمذي ص (٧) ولكن ما في ابن السكر أصح لنا، وظني أن قلة الماء أيضاً مرعية فإن غسل اليدين إلى المرفقين أيضاً مرتين وكان الماء ثلثي مد كما في سنن النسائي وأبي داود ص ١٤ عن أم عمارة أم عبد الله بن زيد.

قوله: (حسن غريب) حديث الباب حديث البخاري، وحسنه الترمذي وعزّه، فكيف يحري قول العراقي صاحب الألفية: إن حسن

وَاحِدٍ». وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدُ ثِقَّةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمَضْمُضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ يُجْزَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْرِيقُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
إِنْ جَمَعَهُمَا فِي كَفِّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ فَرَّقَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

٢٣- بَابُ فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ

٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ:
«رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي؟ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ».

٣٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
مِثْلَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَأَبِي أَيُّوبَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ إِسْحَقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ:
سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّخْلِيلِ.

٣١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ
عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَ بِهَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: رَأَوْا تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.
وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّ سَهْلًا عَنْ التَّخْلِيلِ فَهُوَ جَائِزٌ. وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنْ تَرَكَه نَاسِيًا أَوْ مَتَاوَلًا أَجْزَأَهُ، وَإِنْ تَرَكَه عَامِدًا أَعَادَ.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

٣٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى

الترمذي حسن لغیره، وفي نسخة: فمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى

باب ما جاء في تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ

قال الأحناف: يجب إيصال الماء البشرة لذي لحية خفيفة لا لذي لحية كثرة، وفي المختلطة اعتبار الغالب، وتعجب صاحب البحر مما في
الكثير فإنه ذكر المرجوع عنه عن أبي حنيفة، وهو مسحها ولم يذكر المرجوع إليه.

باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره

ثبت مسح الرأس بصفات كثيرة، وفي الصحاح القوية الإقبال والإدبار وهذه مختارة عندنا، وصفة أخرى عن ربيع بنت المَعُود في سنن أبي
داود واختارها ابن الهمام، وصفة أخرى مروية عن أحمد بن حنبل عن ربيع بنت مَعُود، وقد يعبر الروي هذه الصفة بالمسح ثلاث مرار فإن فيها
ثلاث حرركات: فإنه يبدأ من وسط الرأس، ويمدحها إلى تقاع ثم منه إلى الأمام ثم منه إلى وسط الرأس، وما ذكره الشيخ سيد الدين الكاشغري
صاحب المية من تحمي السابية والوسطى عن بعض الكتب، اعترضه ابن الهمام بأنه لو كان لحوف صيرورة الماء مستعملاً فلعط، فإنه ما دام
على العصور لا يكون مستعملاً. وأقول: كيف اختار الشيخ ابن الهمام غير ما في عامة كتبنا، والروايات الصحيحة من الإقبال والإدبار تدل
عليه؟ وقد يعبر الراوي عن هذه الصفة بالمسح مرتين بسبب الحركتين وإلا فامسح مرة والحركتان للاستيعاب، ورغم الشواهد المسح مرتين.
وصفة أخرى للمسح إذا كان متعمداً أخرجها أبو داود في سننه ص ١٩ عن أنس، ووقع في سنده أبو معقل، وقال في كني التهديد: مجهول.
وإني قد وجدت اسمه في الفتح (ص ١٤) عند الله بن معقل.

وتثلث المسح بماء واحد عن حسن عن أبي حنيفة أنه مستحب كما في الهداية، وأما تثليثه بمياه ففي بعض كتبنا أنه بدعة وفي فتاوى قاضي
حاج أنه ليس بسنة ولا بدعة.

قوله: (فأقبل بهما وأدبر الخ) طاهره مخالفة المفسر المفسر، وبعض العلماء ذهب إلى اظهار فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه الخ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَمَالِكٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

قوله: (س عمرو) ماواو عبط والصحيح سدوها، أخرج لدارقطني حديث تينيت لمسح طريق أي حيفة، ثم أكر عليه بأن عمه بحالف ربه الله، وأعجب من رده على الإمام أبي حيفة رحمه الله مع أن المسألة عند الدارقطني هكذا.

٢٧ باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً

٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»^(١).
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ لَهَيْمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ^(٢) فَضْلِ يَدَيْهِ». وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: رَأَوْا أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً.

٢٨- بَابُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا

٣٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ عَبَّالَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ: ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرَوْنَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنَهُمَا.

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَيَّانَ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي^(٣)، هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ.
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «غير فضل يديه» أي أخذ له ماءً جديداً ولم يقتصر على لبس الذي بيديه، وفيه حجة للشافعي. قال عبي القاري: قلت: وفيه أنه عمل بأحد الجائزين عندنا.

وفي «شرح السنة»: اختلف في أنه هل يؤخذ للأذنين ماءً جديداً، قال الشافعي رحمه الله تعالى: هما عضوان على حالهما بمسحان ثلاثاً وثلاثة مياه جديدة، وذهب أكثرهم إلى أنهما من الرأس بمسحان معاً أي بماء واحد، وبه أخذ أبو حنيفة ومالك وأحمد.

(٢) قوله: «لا أدري» وأنت خبير بأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي وموقفه في حكم المرفوع. (على القاري)

باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً

يجوز مسح عندنا ببله باقية في اليدين أو بماء جديد، وعند الشافعية بمسح بماء جديد، وأما المسح ببله مأخوذة من العضو المغسول فغير مجزئ، وأما مسح الأذنين فيمسح بما بقي من مسح الرأس. وفي فتح القدير: لو مسح الرأس ولم يبق ماء لمسح الأذنين يأخذ لهما ماءً جديداً. وحديث الباب للأحناف، وبسط الزيلعي طرقة وتلخص منه أن الحديث مرفوع.

قوله: (ماء غير فضل يديه) كلمة «غير» بالعين المعجمة والياء المثناة تحتانية، هكذا في رواية عمرو بن الحارث، وفي رواية ابن لهيعة: «بما عر فصل يديه» بما لموصولة وبعده فعل ماض بالعين المعجمة ثم الباء الموحدة تحتانية، ومعناه: الذي بقي من فصل يديه فلم يمسح الأول يدل على أخذ ماء جديد، وهو الذي يلائم ترجمة الباب، واللفظ الثاني على عدم أخذ ماء جديد، وإنما اكتفى بالنسبة الدقيقة على ليدين من غسلهما. ثم السخ تخطف في رواية ابن لهيعة، وفي بعضها خارج جامع الترمذي «ماء غير فضل يديه» كما في رواية الدارمي من طريق ابن لهيعة، وكذا عند أحمد في مسنده، وفي بعضها «بما عر فصل يديه». وظني أن هذا تصحيف، والصحيح ماء غير فضل يديه، والله أعلم.

باب ما جاء أن الأذنين من الرأس

تأول الشوافع بعد تسليم صحة الحديث أن المراد: أن الأذنين ممسوحان كما أن الرأس ممسوح كما في معالم السنن للخطابي، وأما تأويل

[١] كذا في نسخة بشار وقال: ولا يصح «غير» بالعين المعجمة والياء المثناة لاتفاق هذا مع رواية عمرو بن الحارث، فلا معاصرة عندنا، والترمذي رحمه الله سواء أصاب أم أخطأ قد أثبت المعاصرة، والغير: الدقي، قال في اللسان: وغير كل شيء: فتيته.

وَقَالَ يَقْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ، وَمَا أَدْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ. قَالَ إِسْحَقُ: وَأَخْتَارَ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدِّمَهُمَا مَعَ وَجْهِهِ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمَا سُنَّةٌ عَلَى جَنَاحَيْهِمَا: يَمْسَحُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ.

٣٠- بَابُ فِي تَغْلِيلِ الْأَصَابِعِ

٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسْتَوْدِ، وَأَبِي أَيُّوبَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ وَقَالَ إِسْحَقُ: يُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. وَأَبُو هَاشِمٍ اسْمُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ.

٣٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنِ الْمُسْتَوْدِ بْنِ شَدَادٍ الْفِهْرِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخُصْرِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْعَةَ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ» مِنَ النَّارِ

٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَمُعَيْقِبٍ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَشُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ، وَعَمْرٍو بْنِ الْقَاصِ، وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزَوَّيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ». وَفِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جُوزَيَانِ.

(١) قوله: «ويل للأعقاب» اعلم أن هذه قطعة من حديث عبد الله بن عمر قال: «رجعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم عجال فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، رواه مسلم.

(٢) قوله: «ويل للأعقاب من النار» أراد صاحبه، وقيل: نفسه لعدم غسله؛ لأنهم كانوا لا يستقصدون غسل أرجلهم في الوضوء، وهو جمع عقب - بفتح عين وكسر قاف وبفتح عين وكسر ها مع سكون قاف - مؤخر القدم، واستدل به على عدم جواز مسحها، كذا في «الجمع».

قال علي في «المراقبة»: قال الإمام النووي: وهذا الحديث دليل على وجوب غسل الرجلين، وإن المسح لا يجزئ، وعليه جمهور الفقهاء في الأعصار والأمصا.

أنه بيان الخلقة فلا يليق أن يصعق إليه وأطلب الربيعي الكلام، وأتى بسدين قوين دالين على أن الحديث «الأذنان من الرأس» مرفوع، ولما حديث آخر بأنه إذا مسح رأسه يخرجه ما سمع أذناه من المعصية، والذي أخرجه الترمذي أولاً غير تام، فظهره مسح الأذنين بمائه.

باب ما جاء ويل للأعقاب من النار

قال سيويه: يستعمل الويل فيمن هو مستحق للهلاك، والويل فيمن ليس مستحق له. وفي الحديث - ضعيف السند -: أن «ويل واد بهم» وفي حديث الباب رد على الروافض الملاحاة، وسبب إلى أن حرير الطبري أنه يقول بالجمع بين الغسل والمسح، وقال ابن القيم: إن ابن حرير الطبري رحلان: رافضي وسي، والثاني هو المشهور وكلاهما صاحب التفسير، فعل القائل بالجمع هو الشيعي، وأخطأ لاقول.

واستدل الروافض بآية «وَأَرْجِيكُمْ إِلَى الْكَفِّينِ» [المائدة: ٦] حرراً.

ولنا خاصة أن يقول إن القراءتين بمنزلة الآيتين فاحر حال التحفف والصب حال عدمه، ومأخذ هذا الأصل ما في الترمذي: «الم*علبت

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَنَادٌ وَقَتَيْبَةُ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَابْنِ الْفَاكِهَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَرَوَى رَشِيدُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَدَّادِ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً. وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجَلَانَ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا».

٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي حَيْثَةَ^(١)، عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا». وفي الباب عَنْ عُثْمَانَ وَالرُّبَيْعِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَمَعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ. وَأَبِي ذَرٍّ^(٢) قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزَى مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ. وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمْنٌ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ^(٣). وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى.

(١) قوله: «أبو حَيْثَةَ» بن قيس -بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم- الكوفي من الثالثة، قيس: اسمه عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقد أبو أحمد الحكم وغيره: لا يعرف اسمه، مقبول من الثالثة، كذا في «التقريب».

(٢) قوله: «أبِي ذَرٍّ» بالدليل عليه ما رواه ابن ماجه قال: «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء، فأراه ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وتعدى وظلم» وقيل: هذا إذا زاد أن السنة هكذا، وأما ما زد بطمأنينة القسب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بترك ما يريبه. فيه أن الشك بعد التثبث لا وجه له، وأن ما بعده فلا

أثرهم» [الروم: ١ - ٢] معروفًا وبجهولًا ونحوه وللقراءتين واقعتن.

ويجوز أن يقال: إن الحر على لغة من لغات العرب، فإنه إذ كانا فعين متقاربتين ولهما مفعولان فيذكر أحد الفعلين في تلك اللغة كما قال الشاعر:

عنفتها تبتاً وماءً بارداً

وحمل ابن الحاجب الآية على هذه اللغة في أماليه.

وأما الطحاوي فأتى بالكلام وادعى أن مسح الرجلين كان ثم نسخ وأتى بالرواية.

ويمكن لأحد أن يتأول المسح بالمسح الخفيف وقد ثبت المسح بهذا المعنى، كما قال أبو ريد الأنصاري: تمسحوا وما توضعوا.

ويجب ههنا رعاية أن مسح الرجلين ثبت في الوضوء على الوضوء كما في كتاب الطحاوي وأبي داود من عمل عبي رضي الله عنه وقيل: هذا وضوء من لم يحدث.

(فائدة) اختلفوا في تكفير الروافض، وللأخفاف قولان: قيل: إيهام كافرين، وقيل: لا، واختار تكفيرهم، فإن مكفر جمهور النسخة كما هو وقصر الروافض الإسلام على تسعة أصحاب أو سبعة أو خمسة على اختلاف الأقوال. وللروافض في القرآن إعطيه أقوال، قيل: زاد فيه عثمان ونقص، وقيل: نقص ولم يرد، وقيل: إنه محفوف، ولا يقولون بصحة كتب أحاديث أهل السنة، وهم صحاح أربعة، وهي سقام ومعتزيات.

باب ما جاء في الوضوء ثَلَاثًا ثَلَاثًا

السنة المستمرة تثبت الوضوء، وهو اكتفى بالمرة أو امرتين لا يأتم، كما في الهداية ص (٦) وتنت وضوئه عليه الصلاة والسلام مرة مرة.

[١] كذا في الهدية، وفي نسخة بشار «أنبي».

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

٤٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ أَيْ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(١)، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ».

٤٦ قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً؟ قَالَ: نَعَمْ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ثَابِتٍ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ هَذَا عَنْ ثَابِتٍ نَحْوَ رِوَايَةِ وَكِيعٍ. وَشَرِيكٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ. وَثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةٍ هُوَ أَبُو حَمْرَةَ الشَّامِيُّ.

٣٦- بَابُ فِيمَنْ تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا

٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّةً وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا».

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ: لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بَعْضَ وَضُوءِهِ ثَلَاثًا، وَبَعْضَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً.

٣٧- بَابُ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟

٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةٍ قَالَ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ^(٢) فَغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا^(٣)، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَامْتَشَقَّ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذَرَاغَتَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى

نهاية له وهو اوسوسة، وهذا أخذ ابن المبارك بظاهره. (عبي القارى)

(١) قوله: «توضأ فغسل كفيه» أى شرع فى الوضوء أو أراد، إلقاء تعقيبية، والأظهر أنها تفصيل ما أجمل فى قوله: «توضأ» والمرد بالكفين اليدين، أى ارسعين.

(٢) قوله: «حتى أنقاهما» أى أزال لوسخ عنهما، وقوله: «مسح برأسه مرة» فيه دليل لعدم التشييت لدى عيه الجمهور خلافاً لما سعى رحمه الله تعالى، وأما حمه عبي بيد جوار كما ذكره ابن حجر فمردود؛ لأن علياً رضى الله تعالى عنه ليس بمشروع، وعنى تقدير تسييم أنه يريد الإعلام بأنه عند الشارع جائز، فكان عليه أن يترك سائر السنن، فانه عبي القارى.

ومرتين مرتين، وثلثاً ثلثاً، وهذه مستمرة، وثبت جمع غسل عضو مرة وآخر مرتين وآخر ثلثاً فى وضوء واحد، ولم يذهب أحد إلى الزيادة على ثلاث مرار، نعم ثبت إطالة الغرة والتحجيج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

ليس المراد من حديث الباب جمع الطرق الثلاثة فى وضوء واحد، بل وقوع الصفات الثلاثة فى الوقائع المختلفة، وعرض هذا الباب بيد أن اراوى جمع المقصات الثلاثة فى حديث واحد.

قوله: (شريك كثير الغلط)؛ شريك بن عبد الله النخعي، من رواية مسم، ومن معنقات البخاري. وليعلم أن اسند المعلق فى البخاري مستقيم، على المعلق عنه، والسند فوقه يكون تحت البحث، وشريك آخر من رجال البخاري ثقة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا

ظني أن قلة الماء أيضاً كانت مرعية فى وقعة الدب، فلا يرد علينا فى الجمع بين المضمضة والاستنشاق، والقرينة أن غسل اليدين إلى المرفقين مرتين كما اتفق الرواة، وقال لحافظ أيضاً كذلك، وأما غسل اليدين قبل الوضوء فكان ثلثاً، وأيضاً كان الماء ثلثي مد كما فى سنن أبي دود ص (١٤) عن أم عبد الله بن زيد بن عاصم أم عمارة، وكذلك أخرجه السنائي.

قوله: (فمسح برأسه) فى لطرق الآخر أنه مسح مرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟

نعرض من هذا الباب تفصيل صفه وضوء النبي عليه سلام، حدث الباب حديث علي لسابق، وقال لحافظ فى تحصيل الخير: لظاهر أنه أفرد المضمضة والاستنشاق وفى صحيح سنن لسكن علياً وعثمان رضى الله عنهما أفرد بمضمضه والاستنشاق ثلثاً ثلثاً.

الْكُتُبِينَ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ. ثُمَّ قَالَ: أَحَبُّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي الباب عَنْ عُثْمَانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٩ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: «كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ».

قال أبو عيسى: حديث عليٍّ رواه أبو إسحاق الهمداني عن أبي حَيَّةَ، وَعَبْدِ خَيْرٍ، وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: «مَالِكُ بْنُ عَرْفُطَةَ» عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى عَنْهُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَرْفُطَةَ، مِثْلَ رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحِ «خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ».

٣٨- بَابُ فِي التَّضَحُّعِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَبِيدٍ اللَّهُ السَّلِيمِيُّ النَّصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضِحْ»^(١). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ^(٢).

وفي الباب عَنْ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ سَفْيَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَوْ الْحَكَمُ بْنُ سَفْيَانَ. وَاضْطَرَبُوا^(٣) فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٩- بَابُ فِي إِسْتِنَاخِ الْوُضُوءِ

٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) قوله: «خالد بن علقمة أبو حية بالتحانية، وكان شعبة يهمل في اسمه واسم أبيه، فيقول مالك بن عرفة. ورجع أبو عوة إليه، ثم رجع منه، (التقريب)

(٢) قوله: «فانتضح» لا تنضح هو أن يأخذ قبلا من ماء فيرش به مذكيره بعد الوضوء ليستقي عنه بوسواس، ولصح نرش والعس.

(٣) قوله: «منكر حديث» اسكر ما تفرد به من ليس ثقة ولا صدق. (جوهر الأصول)

(٤) قوله: «ضطرب» اضطرب هو لدى يختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ويقع لاضطراب تارة في لإسناد وفي أخرى، وفيهما من روى وحد أو أكثر. (جوهر الأصول)

وقد سها مولانا عبد الحفي رحمه الله في سعاية في حديث الباب، فإنه نقل الإسناد عن البنية وكان في لسانه سهو لكانت بأن كتب عن بن سفيان بن أبي سمعة، وهو أبو وائل شقيق بن سمعة كما في سنن أبي داود.

وأخرج الزبيدي صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام عن ثني وعشرين صحابياً، ويمكن إيراد عبيد، وأما وجه عتاء عثمان وعبي رضي الله عنهم بيان صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام، ففي رواية عثمان أن لباسا احتفوا في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام فبين هم عثمان رضي الله عنه، وليس ذكره في رواية صفة عبي رضي الله عنه حين توصأ في راحة كوفة

باب ما جاء في التَّضَحُّعِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

في بعض كتب أرباب التصوف تسمية هذه المسألة بين لسراويل، وقالوا: يستحبها، وبشره دفع شهوات، وم أحد هذه لتسمية في كتب لفقها، وأما من طر خروج القصرة فصلاته باضة.

قوله: (أبو عبد الله الشامي) من كان من بني شبيب يكون شامياً بضم سين، ومن يكون من بني سمعة يكون سمع سين.

قوله (حسن بن عبي) ليس هذا حسن بن عبي أمير المؤمنين، بل رجل آخر متأخر

قبل: ب مراد من تصحح لاسجاء والله أعلم، وثبت تصحح بعد الوضوء عن بعض سلف.

باب ما جاء في إسباغ الوضوء

الإسباغ على أنواع عديدة منها: كم الوضوء بغير سرف ونفث، ومنها إبطه لغيره ونفث، وهو مستحب عند وعند غيره، واشترط أن لا يقع بفساد في الاعتقاد ولا يرغمه فرد، ولدينا على لإصافه عمل في هريرة رضي الله عنه في صحيح مسلم

ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِسْبَاغُ^(١) الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ^(٢)، وَكَثْرَةُ الْخُطَا^(٣) إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ^(٤)».

٥٢ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ» ثَلَاثًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبِيدَةَ - وَيُقَالُ عُيْبِدَةٌ - وَابْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَائِشٍ، وَأَنَسٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ الْجَهَنِّي وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

١٣ م ٣٣٢ - ٤ - بَابُ الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشَفُ^(٥) بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنُعم، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ غَنَمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنُعم الْإِفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ: هُوَ سُلَيْمَانُ

(١) قوله: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ» الإِسْبَاغُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: فَرَصٌ وَهُوَ اسْتِعَابُ الْخَلْعِ مَرَّةً، وَسَنَةٌ وَهُوَ لَغْسٌ ثَلَاثًا، وَمَسْحٌ وَهُوَ إِطَالَةُ مَعَ التَّلْثِثِ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ شَيْخِنَا الْمَرْحُومِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ إِسْحَاقَ.

(٢) قوله: «عَنِ الْمَكَارِهِ» وَهِيَ جَمْعُ مَكْرُوهٍ مَا يَكْرَهُهُ الشَّخْصُ وَيَشْقُ عَلَيْهِ أَيْ يَتَوَضَّأُ مَعَ بَرْدٍ شَدِيدٍ وَعَلَى يَتَأَدَّى مَعَهَا مَسَّ الْمَاءِ مَعَ إِعْوَارِهِ وَاحِدَةً إِلَى طَبْعِهِ، وَالسُّمَى فِي تَحْصِيلِهِ وَاتِّبَاعِهِ بِالْثَمَنِ الْغَلَى وَنَحْوَهَا مِمَّا يَشْقَى. (مَجْمَعُ الْبَحَارِ)

(٣) قوله: «كَثْرَةُ الْخُطَا» جَمْعُ خُطْوَةٍ - بَضْمٍ - لَخَاءٍ - وَهِيَ مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ، وَكَثَرَتْهُمَا إِمَّا لِبَعْدِ الدَّارِ أَوْ عَنِ سَبِيلِ التَّكْرَارِ. (الْمَرْقَاةُ)

(٤) قوله: «فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ» أَصْلُهُ أَنْ يَرْتَبِطَ الْفَرِيقَانِ خِيَومَهُمْ فِي ثَغْرِ كُلِّ مِنْهُمَا يَدٌ لِمَصَاحِبِهِ يَعْنِي أَنَّ الْمَوَاطَنَ عَلَى الطَّهَارَةِ وَنَحْوَهَا كَالْجِهَادِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهَا أَنَّ هَذِهِ الْخِلَالَ تَرْتَبِطُ صَاحِبِهَا عَنِ الْمَعَاصِي، وَتَكْفُهُ عَنِ الْمَحْرَمِ. (مَجْمَعُ الْبَحَارِ)

(٥) قوله: «يُنَشَفُ» بِصِغَةِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّفْعِيلِ وَبِالتَّخْفِيفِ كَيْعْنَهُ أَيْ يَمْسَحُ بِهَا وَضُوءَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: هَذَا إِنِ صَحَّ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَعْدَرٌ أَوْ لَبِيَانُ الْجَوَازِ، وَقَالَ الرَّيْصِيُّ: لَا بَأْسَ بِالتَّمَسُّحِ بِالْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَأَنَسٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَمْرِوٍّ وَمَسْرُوقٍ، كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُسْتَحَبَاتِ الْوُضُوءِ إِقْلَاءَ الْعُرْفَةِ عَلَى وَسْطِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ تَقْطُرُ عَلَى الْجَبْهَةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، كَمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ص (١٦) وَحَاشِيَتِهِ لِسَيُوطِيٍّ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْتَارِ: إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ هُوَ: إِقْلَاءُ الْغُرْفَةِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ لَا بَعْدَ خَتَمِ الْوُضُوءِ، أَقُولُ: لَعَلَّ الشُّوْكَانِيَّ مَ يَلْتَفِتُ إِلَى مَا نَقَلَ السَّيُوطِيُّ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَلَعَلَّهُ يَدْخُلُ فِي الْإِسْبَاغِ وَإِطَالَةِ الْعُرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (كثرة الخطا) المراد التزام حضور المسجد لا تصغير الخطوات حين الذهاب إلى المسجد كما يفهمه بعض.

قوله: (وانتظار الصلاة الخ) لم أحد شرحه، وقد ثبت من دأب السلف الخروج بعد الفراغ عن أداء المكتوبة في المسجد، فما وجدت ما يشمي لصدور إلا شطراً عن القاضي أبي لويد الساجي المالكي شرح موطأ مالك من تنظر الصلاة الثابتة، وقال بعض العلماء: إن الخارج من المسجد بعد أداء الصلاة وقلبه معق بالمسجد كالمصلي، وأقول: إن قول هذا البعض يناسب حديث أصحابين أن اعلق قلبه بالمسجد يكون تحت ظل العرش.

باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء

المنديل من البدل وهو لوسج، قال صاحب المنية: المنديل بعد الوضوء مستحب، وقال في قاصيحات: أنه مباح، وهذا معتمد عليه.

قوله: (رشدتين) غير مصروف ولا سب فيه إلا العنمية إلا على مذهب الأحمس من الباء والنون عنه كالألف والنون.

والحاصل أن المنديل ليس بسنة، وفي صحيح البخاري عن ميمونة أعطته ثوباً لنشف بعد العسل فلم يأخذه فاطلق وهو يقص يديه.

هكذا.

بْنِ أَرْقَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي، -وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ- عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهُ الْمُنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ.

٤١- بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْرَانَ الثَّمَلِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَبِي عُمَانَ، عَنْ هَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ - فُتِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هَمَرَ قَدْ خُوِّلَفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ هَمَرَ، وَهَنْ رِبِيعَةَ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ هَمَرَ. وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ شَيْءٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ هَمَرَ شَيْئًا.

٤٢- بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ

٥٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو رِيحَانَةَ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ. وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمُدِّ، وَالْغُسْلَ بِالصَّاعِ.

(١) قوله: «بالصاع» مكيا يسع أربعة أمداد، والمد رطل وثلاث بال عراق، وبه يقول الشافعي رحمه الله تعالى وفقهاء الحجاز، وقيل: هو رطلان وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق، فيكون الصاع خمسة أرحال وثلثان أو ثمانية أرحال. (بجمع السحار)

قوله: (حدثني عني عن الخ) أي حدثت عنياً ثم نسبته فحدثني عني، ويعبر هذا بالسيان بعد الرواية، وهو معتبر، كما نسي أبو يوسف عدة من مسائل الجامع الصغير بعد روايته لمحمد بن الحسن.

باب فيما يقال بعد الوضوء

الأذكار الثابتة بالمروايات القوية أربعة ؛ ثلاثة منها مرفوعة والواحد موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أولها في ابتداء الوضوء: «بسم الله والحمد لله»، رواه في شرح الهداية للبعيني عن أبي هريرة مرفوعاً. وثانيها: ما في مسمم وحديث الباب، إلا أن الترمذي زاد «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين». وثالثها: ما في الحصن الحصين لابن الجوزي رحمه الله تعالى قال: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري، وبارك لي في رزقي» مع كلمة الشهادة في الوضوء. رابعها: ما هو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، أستغفرك وأتوب إليك».

باب الوضوء بالمد

روي عن محمد بن الحسن عني ما في حديث الباب، ويقول الشوافع: إن في الحديث تقريباً لا تحديداً. قال صاحب القاموس: المد ما تسعه الكفان، ومذهب الحجازيين وأبي يوسف: أن المد رطل وثلاثة، وعند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن: المد رطلان، واتفقوا على أن الصاع أربعة أمداد. أقول: إن صاعاً ما تسعه الكفان ست مرات.

نقل البيهقي بسند قوي في السنن الكبرى: أن أبا يوسف رجع عن مد العراقيين حين وقع مناظرته مع مالك بن أنس في المدينة، وأتى خمسين رجلاً من ولد الصحابة بأمدادهم فقدرت وكات رطلاً وثلاثة، وقال الأحاف: لم يذكر محمد خلاف أبي يوسف في كتبه، أقول: إن هذا لا يصحح رد عني ما نقل البيهقي.

وروى صاع العراقيين عني تقدير عماء المد فيه أقوال: منها أنه مثنان وسعون تولحة، وأحسن ما صنف في صاعاً رسالة الشيخ لمخدوم هاشم بن عبد العمور السدي رحمه الله، وقال فيها: إن فس السلطان علمك مساو للمعتقال الشرعي.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّوْقِيفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ وَهُوَ قَدْرُ مَا يَكْفِي.

٤٣- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ

٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ^(١)، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ^(٢)». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَشَدَّ غَيْرَ خَارِجَةً. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ قَوْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. وَخَارِجَةُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَضَعْفَةُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

٤٤- بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) قوله: «الولهان» - يفتح الواو وفتح لام - مصدر ولة إذا تحير لغاية العشق لشدة حرصه على طلب الوسوسة، أو لإلقاءه الناس بالوسوسة في مهوة الخيرة لا يدري كيف يلعب به الشيطان، ولا يدري هل وصل الماء أم لا، وهل غسل مرة أو أكثر، وهل طهر أم لا، وبلغ فلتين أم لا. (بجمع البحار)

(٢) قوله: «فاتقوا وسواس الماء» أي وسواس الولهان فوضع الماء موضع ضميره مبالغة في كمال وسوسة في شأن الماء. (بجمع البحار)

صاع كوفي هست أي مرد فهيم	دو صد وهفتاد توله مستقيم
باز دینار بیکه دارد اعتبار	ورن آن از ماشه دان نیم و چهار
درهم شرعی ازین مسکین شنو	کان سه ماشه هست پت سرخه دو جو
سرخه سه جو هست لیکن پاؤکم	هشت سرخه ماشه ای صاحب کرم

ولقد أخطأ مولانا عبد الحلي رحمه الله في نصاب الفضة والذهب فإن حسابه غير مستقيم، واعتبر بأحمر الأطباء وهي أربعة شعيرات، وقال القاضي ثناء الله الهادي يني: إن نصاب الفضة ثمان وخمسون تولجة، ونصاب الذهب سبع توجات ونصفها، والقاضي المرحوم من حذاقنا. قال الحجازيون: إن الصاع العراقي لا أصل له، وأقول: إنه ثابت، وذخيرة الأدلة محفوظة:

منها ما في سنن أبي داود ص (١٣): «أن الإناء الذي كان يتوضأ النبي الكريم منه رطلان»، لكن فيه شريك وهو مختلف فيه. ومنها ما أخرجه الطحاوي ص (٣٢٤) بسند صحيح: أن صاع عمر بن الخطاب ثمانية أرطال، وذكر فيه عن مالك أن عبد الملك تحرى صاع عمر فوجده خمسة أرطال وثنته، وقال الطحاوي: إنه تحريه، وقد بلغنا تقديره الحق أنه ثمانية أرطال، والعجب من حافظ الدنيا أنه لم يخبر أنه كان صاع عمر ثمانية أرطال، إلا أنه ذكر أن الصاع العمري أي صاع عمر بن عبد العزيز ثمانية أرطال، فنسبه إلى عمر بن عبد العزيز لا عمر بن الخطاب، وأقول: إن صاعنا وصاع الحجازيين كان في عهده عليه الصلاة والسلام ورواية صحيحة دالة على أن الصيعان والأمداد وكانت عديدة، وأخرجها صاحب الهداية: «يا رسول الله مدنا أكبر الأمداد وصاعنا أصغر الصيعان» أخرجه الزيلعي عن صحيح ابن حبان، وظني أن مراد حديث الصحيحين: «اللهم بارك لهم في مذهبهم وصاعهم» البركة الحسية ويمكن البركة المعنوية أيضاً. ومنها ما في النسائي ص ٤٦، وأخرجه في معاني الآثار ص ٣٢٤، وفي أحد أسانيده محمد بن شعاع الثلجي معطوفاً عليه غيره، ويقال: إنه من المشبهين وقال العيني: إن هذا القول ليس بسديد، إن مجاهداً قال: «أخرجت عائشة رضي الله عنها صاعه فقدرته لم يكن أقل من ثمانية أرطال» وقال ابن تيمية: إن الصاع في مسألة الماء ثمانية أرطال، وفي غيرها خمسة أرطال وثنته. ونقول: إن مقتضى الاحتياط أن يؤخذ ثمانية أرطال في جميع المسائل.

وهي مرحلة فقهية وهي: أن الصاع لو فرضنا زيادته في عهد عمر رضي الله عنه على ما في عهده عليه السلام يسمى بالصاع إلى الآن فمدار الحكم على الاسم أو الوزن، وهذا شبيه ما قال الشيخ في فتح القدير: إن درهم كل سدة معتبر فيها في لزكاة بشرط أن لا ينقص مما كان في عهده عليه الصلاة والسلام.

ما جاء في باب كراهية الإسراف في الوضوء

قوله: (ولهان) مشتق من الوله (سرگشتگی)، في موصاً مالك: أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب: إني أنوسوس في الصلاة فقال سعيد: لا تصرف عن الصلاة وإن سال على كعكك. وكذلك قال بعض السلف لا تصرف وإن صرفت، ومثلهما يحمل على المبالغة.

باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة

يستحب تجديد الوضوء عندنا وعند بعض العلماء، واشترطوا اختلاف المنحس أو توسط العبادة بين الوضوئين، وإن وصّوه عليه الصلاة

كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرِ طَاهِرٍ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا تَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَنْسٍ. وَقَدْ كَانَ يَغْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا، لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

٥٩ وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ».

رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حَزْرِيٍّ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ. وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرِقِيٌّ.

٦٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ: فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحَدِّثْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ

٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ فَقَالَ عَمْرُو: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: عَمْدًا فَعَلْتَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَزَادَ فِيهِ «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ. [وَرَوَاهُ] ^(١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا ^(٢) وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ. وَكَانَ يَغْضُ هُفُهُمْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا، وَإِزَادَةَ الْفَضْلِ.

(١) قوله: «إسناد مشرقى» يعنى ما رواه أهل مدينة بل روه أهل الشرق وهم أهل الكوفة ولبصرة.

(٢) قوله: «عمداً فعلته» الضمير راجع للمذكور هو الصلوات خمس بوضوء واحد، ومسح على الخفين، و«عمداً» تمييز أو حال من الفاعل، فقدم اهتماماً لشرعية المسألتين في الدين واحتصاصهما رداً لرعم من لا يرى حوار المسح إلى الخفين، فيه دليل على أن من قدر أن يصلى بصوت كثيرة بوضوء واحد لا يكره صلاته، لا أن يغيب عنه لأحبتان، كذا ذكره الشراح، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يوهم أنه م يكن المسح على الخفين قبل الفتح، و لكان أنه ليس كذلك في الوجه أن يكون الضمير راجعاً إلى الجمع فقط أى جمع الصلوات بوضوء واحد. (عنى القارى)

(٣) قوله: «مرسلاً» والمرسل قول التبعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا، أو فعل كذا. وقوله: «هذا أصح» أى هذا المرسل أصح من حديث وكيع الذى مر عن قريب مرسل، والمسند هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والسلام الثانى كذا لما فى سنن أبى دود ص (٧): أنه عليه السلام كان مأموراً بالوضوء لكل صلاة ثم خفف عليه وأمر بالسواك لكل صلاة، وهذا دال على أن السواك من أجراء الوضوء كما هو مذهبا. وبدا لي من عمل السواك أن يوضوء بعد الوضوء قد يكون ناقصاً كما يدل عمل عمى رضى الله عنه أخرجه أبو دود، وفي معاني الآثار ص (٢٠): «أن الوضوء لتأقضى قد يمسح به الرجلان»، وكذلك رواه في موطأ حديث رحمه الله.

[١] ذكر هذا الحديث في هدية مؤخر من حديث التالى قدمه تناعا للمسح لحققة.

[٢] ما بين معفوتين من نسخة بشار.

وَيُزَوَّى عَنْ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بَوَضُوءٍ وَاحِدٍ».

٤٦- بَابُ فِي وُضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ

٦٢ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

وفي الباب عن عليٍّ، وعائشة، وأنس، وأم هانئ، وأم صبيبة، وأم سلمة، وابن عمر، وأبو الشَّعَثَاءِ اسْمُهُ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

٤٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ

٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَاجِبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَالَ: نَهَى^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ.

وفي الباب عن عبد الله بن سرجس.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: كَرِهَا فَضْلَ طَهْوَرِهَا، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضْلِ سُورِهَا بَأْسًا.

٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ

(١) قوله: «نهى...» قال السيد جمال الدين: هذا اللفظ يحمل على أنه نهى تنزيهه فلا يخلف حديث الآتي.

وليعلم أن الوضوء يصق في الشريعة على معاد، خلاف ما قال ابن تيمية، منها: الوضوء المعروف، ومنها الوضوء لاقص، ومنها المضمضة، كما في المجلد الثاني من الترمذي بسند ضعيف، ولعل المسح على لعامة أياً كان في الوضوء ناقص.

باب ما جاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد

يجوز للمرأة فصل طهور امرأة، وللمرأة فصل طهور الرجل عند الكفر، إلا إذا حست امرأة بالماء عند أحمد بن حنبل، وقال الخطابي في معام: النسب: إن المراد بالفضل هو امتساقط من اليدين ولعله أريد به الماء الباقي في الإناء، نهى عنه لمكان التقاطع فيه، ولا شك أن المراد بالفضل هو الباقي في الإناء، وهو مصوب.

ونهي الرجل عن فصل طهور امرأة ثابت بأحاديث كثيرة، ونهي المرأة عن فصل طهور الرجل ثبت بحديث رجاء موقوف، وهو في فصل غسل الرجل فقط لا للوضوء وعنه بعض محدثين، وأكثر الفقهاء حموا السبي على لنتره، وأما مشأ النهي فعندي هو الاستعانة وأن يتقصر منها فيه، فإن الطبع لا يقبه، والضافة في طبع نسوان قيمة، فاعتبر لشريعة هذا الاستنكاف، هكذا مفهوم صبيح الصحاوي، وإن قيل: إن هذا لا يجري في حديث نهى المرأة عن فصل طهور الرجل. أقول: إن الغسل من الرجل لا يندر فيه لتقاطر، فاعتبر الشريعة بصعها أيضاً وإن كان طبعهن خلاف الواقع، ويمكر لصالب الحكم والأسرار أن يقول: إن عرض من الوضوء الطمأنينة ومقتضى الاستنكاف استوسوس فهي الشارح عن فصل طهور، وفي سنن أبي داود أن السنف كانوا يتوضؤون مع نسوانهم جميعاً. وفي حاشية لسرياني على كتاب سيويه: إن لفظ «جميعاً» قد يكون بمعنى كهم، وقد يكون بمعنى لزمانية، وأقول: إن المراد ههما المعنى الثاني، والقرينة بخلاف الأيدي في الإناء، وفي السنائي ص (٤٧): «ويغتفر جميعاً، وفيه عن أم سمنة رضي الله عنها: «توضأت أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - معاً» فما ذكر دال على أن المدر هو ما ذكرنا، وأنه عند الاعتراف معاً لا يصدق عليه اسم الفضل، وأما دليل أن الشريعة قد تعتد بطبع الناس حديث نهى السنف والرفق في ماء.

(م) في حصر مدر محتر أن سور لأجنبية لألحني مكروه. وكلمة عليه س عاديي. قال لسرخسي: سور كاهر مكروه.

وحديث الباب صاهره بفيد مشايخ ما وراء لنهر في أن ماء استعمل بحس. وكذلك بعيد ما في مسم عن أبي هريرة: لا يغتسل الحب من ماء الدائم، وبني يسول ساولاً أقول أنكر مشايخا عراقيون روايه عسة ماء استعمل عن الأئمة الثلاثة وتصدى مشايخ ما وراء لنهر من إناها عن الأئمة. وأفتو يد قال عرقون بطهرته لا صهورينه، وعندي وثبت رواية النجاسة عن لأئمة سعي أن يسول فيها كما سول اس نسبه رحمه الله في قول محمد في رجل حبس أدخل يده في الماء، بحسه في فتواه أن مرد من سجاسه عدم صلاحه لإزالة الحدث

عن الحكم بن عمرو الغفاري «أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» أو قال: بشورها.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وأبو حبيب اسمه: سواذة ابن غاصم. وقال محمد بن بشر في حديثه: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة». ولم يشك فيه محمد بن بشر.
٤٨- باب الرخصة في ذلك

٦٥- حدثنا قتيبة وحدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: «اغتسل بغض أزواج النبي ﷺ في جفته»، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه، فقالت: يا رسول الله، إني كنت جنباً، فقال: إن الماء لا يجنب^(١).
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.
وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي.

٤٩- باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء

٦٦- حدثنا هنادي والحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا: حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قال: «قيل: يا رسول الله، أتتوضأ من بئر بضاعة^(٢)، وهي

(١) قوله: «جفنة» أي قصعة كبيرة مملوءة. (بجمع البحار)

(٢) قوله: «إن الماء لا يجنب» بضم لاء وكسر الهمزة، ويجوز فتح لاء وضم لنون، قاله الرعفرى لم لا يصير جنباً، ولجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من نهى بأن نهى بغيره هذا بيان لحوز، كما مر.

(٣) قوله: «بئر بضاعة» بضم لباء وأجير كسرهما وبالضاد المعجمة، وحكى بالصاد المهملة أيضاً وهي بئر معروفة بالمدينة.

ما مرع المصنف عن هذا الباب بوب:

باب الرخصة في فضل الطهور

فإن استعمل ذلك ماء خلاف الأولى، ولا يقول: إنه مكروه تنزيهاً فإن الكراهة انتزعية تحتاج إلى الرواية عن الأئمة.
(فائدة) قال علماء المذهب الثلاثة: إن لعدم ظني في التدوير فإنه ما من عدم إلا وقد خص منه لبعض، وللأحاف ثلاثة أقوال كما في تنويع العلامة: قال مشايخ العراق: إنه قطعي، وقال مشايخ ما وراء النهر بظنيته، وقال أبو منصور المتريدي بالتوقف، والعجب من ذكر علماء ما وراء النهر قول العراقيين في تصابيهم، ولما اختار الظنية، وعن مراد العراقيين بالقضية تقصع عملاً لا عملاً ومن فروع القطع عملاً عدم اريادة بخبر الواحد على النطاق. وما قال الشيخ في التحريم: من أن لعدم قطعي في الدلالة لا في الإرادة، غير ما قلت في قول العراقيين.

باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شيء

في «بضاعة» لعن بصاد مهمة أو ضاد معجمة.

قوله: (قد جرد أبو أسامة) قال ابن دقيق العيد: إن التحديد تدليس استسوية، ولكن لمرد ههنا الإتيان بسند جيد.

قوله: (عن ابن عباس) لعله مروي سابقاً من أن الماء لا يجنب.

وعنه أن المذهب في مسألة مياه خمسة عشر لأهل المذهب خمسة رويات وأقوالاً، والموقت في مسألة المياه اشافعي رحمه الله بأن الماء إن كان قنيتين لا ينجس ولو وقعت رطل نجسة، ولو قل منه ولو برطل ينجس، ولأجراء المخطوطة بالحاسة نجسة إجماعاً، والتوقيت خلاف القياس فإن قياس حكم الحاسة بقدر العلة.

وللموالث ثلاثة أقوال، المشهور أن لغيره لتغيير وعدمه فإذا تعذر لوقوع الحاسة نجس وإلا فلا.

وقال أبو حنيفة: يحكم بالحاسة إن حد بطل حيوص الحاسة إليه، ثم مالكت اعتبر احسن، وأبو حنيفة اعتبر العزم، والطاهر أن في أكثر لأحاس غيره العزم، وأما ما في كتبنا من العشر في العشر فعين اتوقت وهو ليس بمروي عن أئمتنا الثلاثة، وقال الشيخ في لفتح إن محمداً ليس بموقت، ولو شبه فرجع عنه. وحكي أن محمداً سئل عن ماء الكثير فقال: نحو مسحدي هذا، ففدرة تلامدته فوجدوه ثمانية في ثمانية من داحه، وعشر في عشر من خارجه.

وفي لفتح عن محمد: لا أوقت فيه، ونقل صاحب البحر عمارات أركان المذهب على أن العشر في العشر ليس عن الأئمة، وما ما في النقديري من تحرك الصرف تحريك صرف حر فهو علامة لعنه بالحيوص، وأول من قال في عشر أبو سيمان الجورجاني كما في لفتاوى الهدية.

بِثَرٍ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ^(١) وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالْتَنُّ^(٢)؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ^(٣) لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ^(٤).
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَرْوِ أَحَدٌ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَثْرِ بُضَاعَةٍ^(٥).
 أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.
 وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

١- بسم الله الرحمن الرحيم ٢- ٥٠- بَابٌ مِنْهُ آخَرُ

٦٧ حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ
 ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَنْبُثُهُ مِنَ الشَّجَاعِ وَالِدَّوَابِّ؟ قَالَ:

(١) قوله: «الحَيْضُ» بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة - بكسر الحاء وسكون الياء - وهي الخرقعة التي يستعمل في دم الحيض.

(٢) قوله: «الْتَنُّ» - بفتح النون وسكون التاء ويكسر - وهي الرائحة الكريهة، والمراد هب الشيء التَّنُّ كله كالقدرة والحيقة، وقوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَاءَ» الألف واللام للعهد الخارجي، فتأويله أن الماء الذي يسأون عنه، فاجواب مطابق لا عموم كلي كما قاله مالك.

(٣) قوله: «طَهُورٌ» أى صاهر مطهر لكونه جارية في البساتين.

(٤) قوله: «لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ» أى ما لم يتغير بدليل الإجماع على نجاسة المتغير، كذا قاله على القارى، وروى الطحاوى عن ابن أبي عمير عن
 أبي عبد الله محمد بن شجاع الشحجى - بالمثلثة - عن الواقدي قال: «كانت بثر بضاعة طريق للماء إلى لبساتين» ذكره ابن الهمام.

قوله: (يلقى فيها حيض) ليس المراد إلقائهم بأنفسهم بل كانوا لا يخرسون البئر، وغيره الراوي بالإلقاء، أى لا يعمس المني ولا وقوعها عند استعماله، بل المراد أنه قد يتفق ذلك.

قوله: (طهور لا ينجسه) استدلال اموالك بظاهر حديث الباب، وقيل لهم: ليس ههنا ذكر التغير وعدمه، قالوا: إنه مستثنى للإجماع على
 لنجاسة بالتغير، وأجاب المتأولون من - منهم ابن الهمام - بأن لأم الطهور لأم العهد، أقول: إن القول بأنه لأم العهد تأتى عنه المقدمة الممهدة
 من أن الماء طهور لا ينجسه شيء الأصل لأم الجنس، وقار الطحاوى بالتصرف والتأويل في الخبر «الماء طهور لا ينجسه شيء» كما زعمتم،
 وأغير في التعبير شيئاً مع إبقاء المراد: أى الماء طهور لا يبقى نجساً أبداً بحيث لا يكون طهارته سبيل، فإذن هذا التعبير أقرب إلى لفظ الحديث
 عربية.

وادعى الطحاوى أن الأنجاس كانت تخرج، وقال: إن بثر بضاعة كانت جارية وأن الآبار كانت جارية، ولم يدرك مراد جريانه بعض،
 فإن مرده بالجريان إخراج الماء لا أن الماء يخرج بنفسه، واحتج بما روي عن الواقدي، وقيل: إن الواقدي كذب، وأنه ضعيف عند الكل. وفي
 ابتداء عيون الأثر لأبي الفتح بن سيد الناس البصري: إنه قوي، والظاهر أنه ليس بكذاب، نعم يأتي بالربط واليباس في تصانيفه. وأن احتج
 على الجريان المذكور بما في البخاري ص (٩٢٣) وص (١٢٨) أن بثر بضاعة يسقى منها لما في البساتين، ثم أتى الطحاوى بالنظائر على ما
 حرز بأنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي هريرة: «إن المسلم لا ينحس - أي كما زعمتم - وبأن الأرض لا ينحس» مرفوعاً، وآتي بظن غير
 ما في الطحاوى مثل ما في البخاري، وقال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين: «يا رسول الله يأتينا الأعراب بلحوم لا نعم هل سموا عليها أم
 لا؟ فقال سموا عليها وكلوها» ولا يقول أحد بحله لو لم يسموا عند الذبح. وكذلك ما في الترمذي ص ٢٠ عن أم سمية «يطهره ما بعده»،
 وكذلك روي في سنن ابن ماجه، وشرح الشافعي حديث أم سمية في كتاب الأم مثل ما شرحت، وأنه إلزام المخاصب بما لا يترمه.

وفى الطحاوى: إن حديث بثر بضاعة لا يصح حجة لمؤلفه، فإن سقوط مثل ما ذكر من الحيض ولحوم الكلاب يوجب تغيير الماء قطعاً
 فيحتاجون إلى إخراج الأنجاس والماء حتى يطيب، ونحن أيضاً نقول بكذا، وأما تفصيل الدلاء من عشرين أو ثمانين فيطلب أدلته من موضعه،
 فاحاصل أن الماء طهور نجس صعبه وحيث يكون في معده، وأما نجاسة الماء الرائد فهو حكم استحسان الواقعة، ونقول أيضاً: إن الناس هل
 شاهدوا سقوط لحيم الحيض ولحوم الكلاب في البئر فجاءوه وسألوه، أم عرضهم أنه قد يتفق أن يكون هكذا مثل حال آبار رامسا؟ ومقتضى العقل
 نسيم أن السؤال على بناء الصورة الثانية فيكون جوابه عليه الصلاة والسلام بأسلوب الحكيم وعدم اعتدال الوسواس والأوهام، وأيضاً إذا
 كان معاملة النجاسة المريئة ولم تكن مشاهدة بالعين ولا يخبر لثقة فحكم استحسانه عندنا أيضاً بالتعبير.

إن قيل: إن التراب وغيره أيضاً يطهر، ويكون له سيل طهارة فما وجه القصر بالماء؟ نقول: إن الماء محقق للطهورية لا غيره، وأما حديث
 «جعلت لي الأرض طهوراً» فمن حصائضه عليه الصلاة والسلام، وجعل له طهوراً وإلا فصيح الأرض التوثيق ثبت القصر.

بَابٌ مِنْهُ آخَرُ

آخر حديث الدب استدلال به الشؤفع.

قوله: (بومه لساع الخ) أي قد يتفق هكذا أنهم شاهدوا ورود لساع عليه.

إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمَلِ الْحَبَثُ^(١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ: الْقَلَّةُ هِيَ الْجَرَارُ، وَالْقَلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ. قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ. مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ. وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خُمْسِ قَرَبٍ.

٥١- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ

(١) قوله: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الحبث» القلة الجرّة الكبيرة التي تسع مائتين وخمسين رطلاً بالبغداد، فالقُلْتَانِ خمس مائة رطل، وقيل: ست مائة رطل، وقدر القُلْتَيْنِ يسمى كثيراً، وما دونهما يسمى قليلاً، وقال القاضي: القلة: التي يُسْتَقَى بها لأن اليد تغطيها وقيل: القلة ما يستقله البعير، كذا ذكره الطيبي، وفي رواية أربعين قبة أربعين غرباً أي دلوًا وهي وإن لم تصح، توقع الشبهة. وقال الطحاوي من عمدةنا: خير القلتين صحيح، وإسناده ثابت، وإنما تركنا لأننا لا نعلم ما القُلْتَانِ؟ ولأنه روى قُلْتَيْنِ أو ثَلَاثًا على الشك، وقد ابن إمام: الحديث ضعيف ومن صفقه الحافظ ابن عبد البر والقاضي إسماعيل بن أبي إسحاق وأبو بكر ابن العربي المالكيون - انتهى -.

قوله: (لا يحمل الحبث الخ) ما قال صاحب الهداية متأولاً في حديث الباب يرد عليه لفظ «لا ينجس».

قوله: «قول أحمد» عن أحمد روايتان: رواية موافقة للشافعية، ورواية موافقة للموالث، واختار ابن تيمية قوله الذي هو موافق للمالكية في فتاواه، ولم يعل حديث القلتين، ونقل ابن القيم في تهذيب السنن: أن ابن تيمية أسقط حديث القلتين ونقحه صاحب البحر أيضاً. قوله: (قوله خمس قرب) هو في قول للشوافع خمسمائة رطل.

حديث الباب حسنه بعض الشوافع، وصححه بعضهم، وعده أبو عمر والقاضي إسماعيل المالكيان، ونقل صاحب الهداية تعليقه عن أبي داود، وقال المحرّجون: ما وجدنا تعليلاً لأبي داود فعله استنبط من صنيعة في ص (٩)، وذكر الحافظ التصحيح عن الطحاوي، أقول: إني ما وجدته في معاني الآثار ومشكك الآثار لعمه صححه في كتاب آخر أو استنبط من صنيعة. وبحث الغزالي عدة أبحاث على حديث القلتين، وبحث ابن القيم خمسة عشر بحثاً في تهذيب السنن في أوراق يزيد على العشرين منها: أنه قول ابن عمر وليس بمرفوع، فإن تلامذته الكبار لا يروون مرفوعاً، وأيضاً لم يعمل به في الحجاز والعراق والشام واليمن، فلو كانت سنة ما اختلفوا عليهم فلعلم الرفع وهم الراوي. وأما كلام ابن تيمية في شرح حديث الباب فمضطرب كما حررت. وأثبت أبو داود ص (٩) الاضطراب رفعاً ووقفاً، وفي بعض الطرق: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ أو ثَلَاثًا» ومر عليه البيهقي فقال: إنه شك الراوي. وقال ابن القيم: إنه تنويع من صاحب الشريعة، فإن ستة رجال روه من كامل بن طلحة، وإبراهيم بن حجاج، وهدي بن خالد، ووكيعة، يزيد بن هارون، وعفان، فإذا لم يكن في الحديث تحديد. وفي الدارقطني بسند صحيح فتوى لعبد الله بن عمرو بن العاص: إذا كان الماء أربعين قبة، وفي بعض الكتب عبد الله بن عمر بلا وٍ واضطرب شديداً، ولكن ظني أنه بالواو أي ابن عمرو.

وقال الأحناف: إن الحديث مضطرب سنداً ومتناً، أما سنداً فقال البعض: عن عبد الله المكبر، وقال البعض: عبيد الله مصفراً، وأيضاً قال بعضهم: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقال بعضهم: محمد بن عباد، قال الشوافع أياً ما كان فهو ثقة، وأما متناً: فما ذكرنا من قلتين أو ثَلَاثًا أو أربعين.

وقال ابن تيمية في موضع في فتاواه: إن حديث الباب راجع إلى حديث يرب بضاعة، أي الحكم دائر على حمل الحبث وعدمه بأن يتغير الماء أو لا، فالمراد بالحمل المحسسي، وزعم الشوافع أن الحكم دائر على القلتين، ونظير هذا حديث الرمذي في باب الوضوء من النوم: «فإنه إذا اضطجع سترحت مفاصله» ص (١٢) فإنه لم يقصر أحد حكم نقض الوضوء على الاضطجاع فقط بل مدار الحكم عند الكل استرخاء لمفاصل، وهذه الدقيقة قابلة القدر، وصوبه ابن تيمية وابن القيم وأبو الحجاج المزني الشافعي رحمه الله كما في تهذيب السنن.

وهما دقيقة أخرى وهي: أن الماء كان بين مكة والمدينة في القلاة ماء دائماً كالعيون وماء يسبب إلى الأرض، ولذا قال في بعض الألفاظ: «سئل عن الماء يكون في القلاة من الأرض»، فهو إذن ماء دائم لا ماء راكد من العدران وماء الأمطار، ومدار حكمه عليه الصلاة والسلام: أنه ماء لم نشاهد ورود السباع عليه، ولم يتغير به ثقة والنجاسة غير مرئية، والماء ماء دائم فلا يحكم عليه بالنجاسة محض الاحتمال، فالخاص أن مثل هذا الماء طاهر عندنا وعند غيرنا فلا حجة علينا بل مثل هذا الماء طاهر وإن كان أقل من القلتين، ثم نكات ذكر القلتين ممكنة بأنه تقريب لا تحديد، ففي الحديث أسلوب الحكيم، وشأن جوابه عليه الصلاة والسلام ههنا وشأن جوابه في غير بضاعة مفترق، فإن النجاسة ههنا غير مرئية وثمة مرئية وفي كنهيهما أسلوب الحكيم.

باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد

وقع في لفظ البحاري الماء الدائم الذي لا يجري، وقد ذكرنا الأقسام الثلاثة للماء مع أفراد الحكم، من أن الماء قدرة على ثلاثة أقسام: الماء الحار: وهو لا يجس، والماء الراكد: وهو يجس ولا يسيل لطهارته، وماء البر: وهو يجس، وله سبيل الطهارة، وأورد أبو حنيفة رحمه الله

أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

ولا يخفى أن الجرح مقدم على التعديل كما في «اللمعة»، فلا بد منه صحيح بعض المحدثين له ممن ذكره ابن حجر وغيره، كذا في «المراقبة» لعلي القاري رحمه الله تعالى.
وقال صاحب «الهداية»: ضعفه أبو داود وقال: ولنا حديث المستيقظ من منامه وقونه عليه السلام: «لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يعتسب فيه من الجنابة» من غير فصل - انتهى - والله تعالى أعلم.

كل واحد حكماً، واعتبر الشافعي التوقيت وأهل هذه الأقسام الثلاثة واعتبر مالك التغير وعدمه، ولم يعتد بالأقسام الثلاثة.
شرح حديث الباب موقوف على بيان ما في معنى ابن هشام، ففيه: إن في جملة (ماتأنيب فتحدثني) برفع تحدثني ونصبه أربعة معانٍ، فإِن للرفع معنيين: أحدهما: نفي الفعل الأول والثاني، وثانيهما: نفي الأول وإثبات الثاني، ومعنى الأول (نه تومر بأس آتا هے نه باتیل کرتا هے) ومعنى النوحه لثاني (تو نهیل آتا هے اور باتیل بنات رھتا هے).

وفي النصب أيضاً وجهان. أحدهما: نفي الأول لينتفي الثاني، ومعناه تو همارے پاس نهیل آتا کہ باتیل کرتا، وثانيهما: نفي الثاني فقط، وأقول: إن في الرفع وجهاً ثالثاً أي نفي الأول لينتفي الثاني كما يفهم من كتب سيويه في:

لم تدر ما جزع عيث فتجزع

وفي حديث الباب الوجه الثالث في الرفع، وفي الرواية لم يثبت إلا الرفع، وذكر النووي الرفع والنصب واجزم، وذكر شيئاً عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية مع أن المروي الرفع فقط.

وزعم البعض في حديث الباب الوجه الأول لرفع، وزعم أن الغرض نفي كليهما، واشتبه عليه الأمر، ورغم أنه منهي عن الجمع ويجوز أحد الأمرين، وقد يجوز البول في الماء الراكد. وليس كذلك فإنه نفي الأول والثاني أولاً وثانياً لا نفي الجمع.

وقد الطيبي في شرح المشكاة: إن (ثم يتوضأ) موقع الاستبعاد وهذا عندني لطيف شرحاً والعجب من نقل الحافظ عبارة القرطبي: شارح مسلم ثم الرد عليه، قال القرطبي: إنه إشارة إلى كمال الحال مثل حديث «لا يضرب أحدكم زوجته ضرب العبد ثم يضاعفها» فالنهي عن الأول والثاني موقع الاستبعاد.

حديث الباب حجة لنا، وأجاب ابن تيمية: يختار مذهب مالك بن أنس بأن الغرض النهي عن الاعتقاد بأن الماء لا ينحس إلا بعد التغير، ولا ينحس في الحالة لراهنه، وأتى بالنظائر منها نهى الشارع عن البول تحت الفض وفي الشارع العام ولمورد، فإن العرض ثمة النهي عن الاعتقاد. أقول: إنه من رأي رآه، فإن في حديث الباب: «ثم يتوضأ منه»، واختار منه أنه يحتج إلى التوضي في الحالة لراهنه، وكذلك تدل طرق الحديث، منها ما في معاني الآثار ص (٨) عن عطاء بن مبيد عن أبي هريرة: يغتسل منه ويشرب الخ؛ أخرجه البيهقي ومات في مدونته، فإن العاقل يزعم أن الشرب في الحالة لراهنه لا بعد زمان كثير وتغير الماء. وكذلك تدل فتوى أبي هريرة وهو روي الحديث، أخرجه في معاني الآثار ص (١٠): سئل عن رجل يمر على غدير أبيول فيه؟ قال: لا، فإنه يمر به أخوه المسلم فيشرب منه أو يتوضأ. على أن المنع باعتبار التوضي في الحالة لراهنه. قال ابن تيمية في موضع آخر: إن البول مائع وإذا احتلط بالماء فلا يتميز، فالنجاسة بسبب الاختلاط فلا يتعدى الحكم إلى الخفي والروثة اليابسة، فإنها إذا وقعت في الماء فلا يتنجس ماء إذا لم يختلط، وروي عن أحمد بن حنبل الفرق بين لنجاسة الرطوبة واليابسة. أقول: إن مُدْعَانَا أيضاً إثبات نجاسة الماء كما اعترفت، وأما القول بأن النجاسة بسبب الاختلاط وبالعرض وإلا فالمداهن صاهر والنجاسة المختلطة هي النجاسة فتفلسف وأدلتنا في مسألة المياه حديث المستيقظ من النوم، وحديث ولوغ الكعب، وحديث الباب، وفي الثلاثة الأبحاث مما من أفعالا واحتيرنا، ونعمها قصراً، وفي الثلاثة الأبحاث غير مرتبة، ولم يذكر الأبحاث المرتبة فإن حكم النجاسة المرتبة، كافٍ في الحكم فإنما نحكم بنجاسة الماء إلى موضع سرى إليه أثر النجاسة.

(دقيقة): لقد نهى الشريعة العراء عن الصبح والنصاف في الماء، وعن إدخال اليد فيه بعد اليقظة، فكيف يجوز استعمال الماء الذي يقع فيه حوم الكلاب والخنازير والسن على ما زعم الخصوم؟ والخاص عندني أن الشريعة لم تحكم بنجاسة ماء ببر بصاعة وماء الغلاة فإن الناس لم يشاهدوا النجاسة فيهما، وحوت فيها الأوهام والوساوس، وأما الموضع الذي ليس فيه طريق الوهم فليس شأنه هذا، فإن الشريعة تنهى عن استعمال الإساء الذي ولع فيه الكعب قبل العسل، وأيضاً أمرت بالغسل عن سؤر الفرة. وفي معاني الآثار ص (١٢) عن ابن عمر أنه نهى عن سؤر الحمار. وفي مجمع الروايات: أن ابن عباس رددت النبي - صلى الله عليه وسلم - على أحمار فأمره عليه الصلاة والسلام بالاعتسال، وفي سنده روي مختلف فيه، ففي ما ذكر وأحواله مشاهدة سبب النهي عن استعمال الماء ولا مشاهدة في ماء الغلاة وماء ببر بصاعة، فعومل فيها بأسبوت الحكم، فالخاص أن فيها مدخل الأوهام لا مشاهدة بخلاف غيرها من ذكر. وأحواله تفرق شأن الأحوال في الطائفتين. نقل البيهقي في معرفة الآثار وأسس لفظ «تروءه لسباع والكلاب» في حديث الثقلين ثم عنه البيهقي بأن الراوي متفرد أقول: إنه معقول في الواقع فإن ابن عمر راوي حديث الثقلين يعني نجاسة سؤر الكعب كما في معاني الآثار ص (١٢) فلا يكون فيه لفظ الكلاب، وكذلك في الصحيحين.

٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ

٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْرَقِ أَنَّ الْمُغْبِرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَزَكْتُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ مِنَ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهَوْرُ نَأْوُهُ، الْحُلُّ مَيْتَةٌ».

وفي الباب عن جابر، والفراسي. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ يَزَوْا بِأَسَاءِ مَاءِ الْبَحْرِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْهُمْ: ابْنُ حُمَزٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْزٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْزٍ: هُوَ نَارٌ.

(١) قوله: «الحل ميته» فالملت من السمك حلال بالاتفاق وفيما عداه خلاف محله كتب الفقه. (المراقبة)

«أن الإباء الذي ولغ فيه الكعب يغسل سبع مرات». فعمم أن لفظ الكلاب ليس في حديثي القلتين، ولو سم في ماء الفلاة ليست المشاهدة بل فيه طريق الوهم، وفيما روينا طريق القطع واليقين فافترقا.

(اطلاع): يقول الشوافع آسار السباع طاهرة إلا الكعب والخنزير، ونقول: إن حديثي القلتين دال على نجاسة آسارها فإنه عليه الصلاة والسلام لم يجب الصحابة بأن آسارها ضاهرة، بل أجاب بأن الماء إذا كان قلتين لم يحمل الخبث. وأيضاً دال على أن الماء إذا كان أقل من القلتين يتنجس بآسار السباع فهذا إلزام على ما قال الشوافع فتدبر. ويقول الشوافع: إن من دأب الدواب والسباع البول حين شرب الماء. ونقول: إنا نتمشى على ما ذكرنا في الحديث، وأما ما في المشكاة: «لها ما أخذت في بطونها، ولنا ما بقي»، فضعيف بجميع طرقه بإقرار البيهقي، وتصدى ابن الحجر المكي الشافعي إلى تحسينه بأن تعدد الطرق دال على أن له أصلاً. ونقول: إن فيه أيضاً أسلوب الحكيم فإن لا نشاهد السباع يشربون الماء، فالمدار على الأوهام فلا يتنجس الماء بالشك.

وأما مذاهب السلف في الماء فالجزئيات المروية عنهم قريبة إلى قول أبي حنيفة، فإن أكثرهم يعتبر بالعلم وبعضهم يأخذ بالتغير، ونحن أيضاً نأخذ بالتغير في بعض الأحيان، أخرج في معاني الآثار ص (١٠) بسند صحيح فتوى ابن الزبير وابن عباس بنزح حمام ما في البئر حين وقوع الغلام الحبشي فيها، وأيضاً إذا وقع حيوان في الماء بقي أكثرهم بنزح الماء حتى يطيب الماء كما في معاني الآثار، قال الشوافع في قصة وقوع الحبشي في البئر: إن سفيان بن عيينة قال: أقيمت بمكة سبعين سنة ولم أسمع هذه القصة، وقال ابن الهمام: إن سفيان بعد عهد ابن الزبير فكيف يرى الواقعة، فعدم علمه ليست بحجة علينا. ثم أجاب الشوافع بأن الحبشي لعله سال دمه فتغير الماء وغيب على الماء، نقول: إن هذا الاحتمال بعيد وخلاف المشاهدة، وما قاله النووي أنه كيف يصل هذا الخبر إلى أهل الكوفة ويجهله أهل مكة؟ فبرده قول الشافعي لأحمد: أنتم أعمم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً. ثم إن الكوفة لم تكن خالية عن الصحابة قال الأزرق: كان حمسائة وأنف رجل من الصحابة في الكوفة، أقول: إن عمر اتخذ مجتمع العسكر بكوفة كما في مسهم، وكان آلاف من الصحابة في حروب القادسية، فنزل في قول الأزرق قيدا، وكان ستمائة رجل منهم في قرية قرقيس في حوالي كوفة، ثم أقول: إن عمر سفيان سبعون سنة وأقام خمسة وثلاثين سنة في كوفة فيتأول في كلامه بأنه حج سبعين مرة.

قال الشيخ ابن الهمام في الفتح: إن حديث البول في الماء الراكد، وحديث المستيقظ ليسا بمحتملين لنا فإن فيهما كراهة نعم حديث ولوغ الكعب دليل لنا، فإن فيه لفظ (صهور) إناء أحدكم. الخ. أقول: لو كان الأمر كذلك فالطهور أيضاً يأتي بمعنى النظافة كما في الحديث: «إن السواك مطهرة لنفس» فلا يكون حديث ولوغ لكعب أيضاً دليلاً لكن الحق متجاوز عنه، وأقول أيضاً: إن الكراهة ليست حكماً مستقلاً في الماء بل من فروع النجاسة، فإن الموضع الذي يحتمس النجاسة محكم فيه بالكراهة فراجع الأمر إلى النجاسة، فتكون الأحاديث الثلاثة من أدلتنا، وأن مذهب أبي حنيفة في المياه راجح إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ

أكثر أبواب النجاسة أن البحر هو ما الخ. وقع في بعض الروايات أن السائل في هذا الحديث رجل من بني مدلج.

قوله: (هو الطهور ماءه) ماءه فاعل الصفة المشبهة، وكذلك في الحل ميته، اللام في الطهور ليس لفقصر بل لتعريف المتدا بحال الخبر، كما قال عبد القاهر الجرجاني: إن تعريف الخبر قد يكون ليعرف به المنشد مثل آية: «أولئك هم المفلحون» كذلك في:

وإن قتل الهوى رجلاً فإن ذلك الرجل

تكلم العلماء في مشأ سؤال الصحابة: فقيل: إن مشأ حديث «إن تحت البحر ناراً»، وفي الملل والحل لابن حزم الأندلسي، قيل لعني رضي الله عنه: إن فلاناً اليهودي يقول: إن جهنم في البحر، قال عني رضي الله عنه ما أراه إلا أن صدق. ومراد هذا الحديث قيل: إن جهنم يوضع موضع البحر وإن ماءه يستعمل في جهنم. وقيل: إن منشأ السؤال موت الحيوانات في البحر، وأقوال أخرى فيه.

٥٣- بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ

٧٠ حَدَّثَنَا هَذَا وَقُتَيْبَةُ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ^(١)، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُهُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ، وَقَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى مَتَّصُورٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ طَاوُسٍ». وَرَوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ. وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحَقَّظَ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَتَّصُورٍ.

٥٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ

٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ

(١) قوله: «في كبير» أي في أمر كان يكره عليهما ويشق فعله لا أنه في نفسه غير كبير وكيف وهما يعذبان فيه، فإن عدم استتاره يطل الصلاة، والنميمة سعي بالفساد، (بجمع البحار)

قوله: (الحل ميتته) في حيوانات البحر أقوال لشوافع، في قول: إن جميع ما في البحر حلال، وفي قول: جميع ما فيه حلال إلا الضفدع والتمساح، وفي قول: حلال البر، حلال في البحر، وحرم نير حرام في البحر ومالا نظير له في البر أيضاً حلال. ومذهب الأحناف أن الحلال من حيوانات السمك فقط.

ثم لأهل المذهبين كلام في آية «أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ» [المائدة: ٩٦] قَالُوا: إن الصيد بمعنى المصيد، وقلنا: إنه مصدر على حاله، والقرينة أن القرآن يبحث عن الفعل من المحرم بأنه هل يوجب الجزاء أم لا؟ وأما الحديث فأحسن ما قيل في حديث الباب ما قال مولانا أستاذ الزمان محمود حسن مدني العال على رؤوس المسترشدين: إن الحل بمعنى الطاهر وثبت الحل بمعنى الطاهر إلا أنه ضعيف السند، أخرجه الزيلعي والشيخ بالصهباء أي، ظهرت من الخيض. وأيضاً حديث آخر دال على أن الحل قد يكون بمعنى لطاهر إلا أنه ضعيف السند، أخرجه الزيلعي والشيخ في الفتح ومعناه أن موت ما يعيش في الماء لا يفسده. ودليلاً «أُحِلَّ لَنَا مِيتَتَانِ: السمك والجراد» أخرجه الحافظ في تكملة الخبير مرفوعاً وموقوفاً وصحح سند الموقوف، وأيضاً لم يثبت من أحد من الصحابة أكل ما سوى السمك. قال الشوافع: أكل الصحابة العنبر وهو غير السمك. ونقول: إن العنبر نوع من السمك كما وقع في بعض الأنفاظ لفظ الحوت بدل العنبر صراحة، فلا يصلح حجة لهم، والمراد بالميتة غير المذبوح فلا يدل على حل الطائي، والمراد في الآية بصيد البحر فعل الاصطياد وبمعناه هو السمك، فهو تخصيص، وأثر أبي بكر الصديق في الصافي مضطرب اللفظ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ

غرض اباب ذكر الاستتار عن البول.

قوله: (وما يعذبان في كبير) في بعض الروايات نعم أي كبيران، فتعارض جزءا الكلام، فالدفع أنهما كبيران عقاباً وليساً بكبيرين فعلاً، فإن تركهما سهل.

قوله: (لا يستتر) في بعض الروايات (لا يستتاره) وفي بعضها: (لا يستترى).

السيمية نقل كلام الغير بقصد الإضرار.

قيل: إن الرشاش ليس بكبيرة، فأحسب بأنه لعله يصي بذلك الثوب الذي أصابه الرشاش فصارت كبيرة. وقيل: إن الإصرار على الصغيرة كبيرة. قال حافظ لدنيا: إن واقعة الساب واقعة الرجلين المسلمين، وما في آخر صحيح مسند واقعة الكافرين، فلا يحتط الأمر بسطح الحديثين، فإن معرفة اتحاد لواقعة وتعدداه عسير جداً. أقول: قد صح أن عامة عذاب القبر من البول، وأما مكتة هذا فحكمة لم تحصل لي، إلا أنه في الكفاية شرح الهداية إن أول الفرائض بعد الإيمان وسر العورة الصلاة ومقدمتها الطهارة، ولقبر أيضاً أو مراحل المحشر، فيليق المقدمة للمقدمة والله أعلم، ثم سنح في أن الأثر لنجاسة، وهم كانوا يتهاونون في أمر البول فيخصه بالذكر، وإلا فالأمر عام في النجاسات.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ

قال أئاع لمذهب الأربعة: إن بول الغلام عس. والاختلاف في وجه التطهير؛ قلنا: إن في تطهيره تحميماً كما في موطأ محمد بن الحسن ص (٦٤) أن فيه رخصة أي تحميماً. ولشوافع وجهان: في وجه يجب تعيب الماء فقط، وفي وجه: يجب التقاطر أيضاً، ذكرهما النووي في شرح مسند، والوجه الأول مختار إمام الحرمين، وألزم بعض الموالث طهارة بول الغلام على الشوق لأن الشوق لم يشترط التقاطر في وجه فكيف الطهارة. وفي عارضة الأحوذى لأبي بكر بن العربي، والإحياء للعراقي، وكذلك قال ابن تيمية: إن الماء محيل أو مستهلك فإنه إذا غلب على البول يحيله إلى الطهارة، كما قال الأحناف: إن لحمار إذا وقع في الملح وصار مسحاً طهر أقول: إن حكم الإحالة في العور مستبعد

بنت مخصن قالت: «دخلت بآبن لي على النبي ﷺ: لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ عَلَيْهِ». وفي الباب عن عليٍّ، وعائشة، وزينب، ولُبابة بنت الحارث، وهي أم الفضل بن عباس بن عبد المطلب، وأبي السَّمْح وعبد الله بن عمرو، وأبي لَيْلى، وابن عباس.

قال أبو عيسى: وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، ومن بعدهم، مثل أحمد وإسحاق، قالوا: يُنَضَّحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغَسَّلُ بَوْلُ الْبَارِيَةِ. وهذا ما لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا غَسِلَا جَمِيعًا.

٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

٧٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ وَقَتَادَةُ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ نَاسًا مِنْ عَزِينَةِ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا، فَبَغْتَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا. فَقَتَلُوا رَاحِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَتَانِي بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ^(١)، وَأَلْفَاهُمْ بِالْحَرَّةِ. قَالَ أَنَسٌ: فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ الْأَرْضَ بِفِيهِ، حَتَّى مَاتُوا». وَزُبَيْمًا قَالَ حَمَّادٌ: «يَكُدُّمُ الْأَرْضَ بِفِيهِ، حَتَّى مَاتُوا».

(١) قوله: «ينضح بول الغلام...» أي يعسل غسلًا خفيفًا، والعرق بين الصبي والصبي أن يوها يسبب استيلاء الرطوبة ويبرد عنى مرجه يكون أعظم وأثمن، فيمتقر في رالته إلى مزيد مبالغة بخلاف الصبي. وقال لخصائي: ليس تجويز من جور النضح في الصبي من أجل تخفيف، هذا هو الصواب، ومن قاله هو ظاهر فقد أخطأ. (عنى القارى)
(٢) قوله: «وسمر أعينهم» - بحقه الميم وقد يشدد - أى أحمى لهم مسامير ثم كحلهم بها. (مجمع البحار)

بخلاف ما قلنا من طهارة الحمار، فإنه تعد رمان بعيد.

ثم شئ لشوافع عنى صاهر حديث نضح بول الغلام ونحن حمس النضح على لغسل أخفيف، وهو صب الماء شيئاً فشيئاً، وقد ثبت كثير من الألفاظ في بول الغلام، منها لرش والنضح والصب وإتباع ماء. وقد انووي: إن الأحاديث الصحيحة ترد عنى أبي حنيفة، ولعمره م ينتفت إلى ما بين يديه من رويات مسلم. منها م فيه: «أنه أتعه الماء»، ومنها «أنه م يعسل غسلًا»، أي غسلًا شديدًا، فإن المفعول المصنوع يكون لتأكيد. وذكر ابن عصفور في حاشية كتاب سيبويه أن لتأكيد أنواعاً ومنها: تأكيد لغسل، فإنه إذا قال: ضرب زيد، فيتوهم اتحوز فيقول: ضرب زيد ضرباً لتأكيد. وقد ثبت النصح بمعنى الغسل اشتديد أيضاً، فكيف العسل الخفيف كما ثبت في الترمذي ص (١٧) باب في المذي يصيب لثوب، وكذلك نضح ثوب أصابه دم الحيضة كما في مسلم ص (١٤١)، وقد استعمل الرش في ثوب أصابه دم الحيض كما في الترمذي ص (٢٠) باب غسل دم الحيض من الثوب، وكذلك في مسلم ص (١٤٠). ثم قيل عينا: ما الفرق بين لصغيرة ولصغير؟ فإن الحديث تعرض إلى بول صغيرة وحال أنكم تقولون يعسل بوها؟ نقول: إن في بول الصغيرة لزوجة لا في بول الصغيرة وأيضاً يؤتى بالصغير في المحال لا لصغيرة، وقول أخرى.

باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

بول ما يؤكل لحمه صاهر عند مالك، وكذلك مذهب أحمد ومذهب محمد وزفر، ونجس عبد أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف، وفي طهارة أزيل ما يؤكل لحمه رواية شاذة عن محمد بن الحسن، وهو مذهب مالك، ولا بن تيمية كلام مطلب في فتاواه.

قوله: (من عرية) في الروايات أن ثلاثة كانوا من عكل وأربعة من عرينة.

قوله: (راعى رسول الله) قيل: يسار مولى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وقيل: ابن أبي در لعفاري رضي الله عنه.

قوله: (سَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ) قال الشوافع: إن هذه ممثلة في القصاص كما هو مذهب لشوافع إلا في عمل قوم لوط وبيس أحرقت وجوههم، وعند أبي حنيفة: لا قود إلا بالسيف، أحرجه في سنن ابن ماجه، وأكثر تمردات ابن ماجه ضعيفة، وتصدى الشيخ علاء الدين ساردين في الجوهر النقي إلى تقوية حديث: (لا قود إلا بالسيف).

وأما حديث الباب ففي جوابه وجهان: إما حمه عنى السياسة، وإما حمه عنى أنه منسوخ، كما روى الترمذي عن بن سيرين «أنه قيل أن تنزل الحدود، وكذلك في النسائي في المحدث لثدي ص (١٦٨) يقول الروي: ما سمعت خطبة بعد هذا إلا بهي أسى الكرم عن لثة وحث عنى الصدفه وقال الصحاوي: إن انتهت في سدة يقتل، وشوافع فيه أقول.

قوله (ألفاهم بالحررة) وجه، بقائهم بالحررة ما في كتب سير. أن بقاها به عنه لصلاة و سلام كاست في تبت لإس ويؤتى سنن منها لأهل بيته عنه السلام، مما ذهب بها عربون عطسوا فدعا عنهم سي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «سهم عطش من عطش من محمد: وكذلك في سنن أحمد شدي ص (١٦٧).

وحوار حديث الباب من حيث طهارة لأبول مأه محمول على التدوي، وفي فتاوى س ساس. أن من لامل بعيد الاستسقاء، وفي كلام

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَنَسٍ.
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالُوا: لَا بَأْسَ^(١) بِتَوَلُّي مَا يُوَكَّلُ لِحُمِّهِ.

٧٣- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْنَيْنَهُمْ لِإِنَّهُمْ سَمَلُوا أَغْنَيْنَ الرِّعَاءَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا فَعَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْحُدُودُ».

٣٧- حُرْمَ حَرْمِ الشَّيْءِ ٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ

٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ شَهْلٍ بْنِ أَبِي ضَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

(١) قوله: «لا بأس» اختفوا في طهارة الأبواب: فقال بعضهم: بول ما يوكل لحمه طاهر مستدلاً بهذا الحديث، وقال أبو حنيفة والشافعي: الأبواب كلها نجسة، وأباح لهم للمرض قاله الكرماني، وقال العيني: إجابات المقنع في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحى شفاءهم فيه، والاستشفاء بالحرم جائز عند التيقن لحصول الشفاء كتناول الميتة عند المحمصة والحمر عند العطش وإساعة اللقمة - انتهى -.

بعض الأطباء: إن رتحة بول الإبل يفيد لمرض الاستسقاء، وحسن ابن حزم الأندلسي هذا الجواب، ذكره في عمدة القاري. ويستدل عليه بأن مرض العرنيين وشفاءهم مروى في الروايات، فلم لا نقول بالتداوي؟ وهو عن النخعي عند الطحاوي، وعن الزهري عند البخاري فتحوّل المسألة إلى التداوي بالحرم، فقال الطحاوي وتبعه البيهقي: يجوز التداوي بغير المسكر لا به، ولم ينسبه الطحاوي إلى أحد من أئمتنا الثلاثة، أما أهل مذهب فمضطربون، ففي رضاء البحر: أن أصل مذهبن عدم جواز التداوي بالحرم، وجوزة مشايخننا بقبول، قال في الفتح: يجوز بالمسكر وغيره، ونس في المصنف الجواز اتفاقاً.

وأقول: إن قول البحر مجمل، فإنه روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: من كان في إصبه جرح وألقى فيه المراتة يجوز له، وروى الطحاوي عن أبي حنيفة جواز شد السن بالذهب، ويذكر في كتبنا حوار لبس الحرير للحكمة، فعل في أصل المذهب تفصيلاً أخرجه المشيخ، وفي حديث مرفوع بسند قوي: أنه عليه الصلاة والسلام دخل بيت أم سلمة، وكان النبيذ يغلى فقال: ما في هذا؟ قالت: تتداوى به الجارية، قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم) فقصره الطحاوي والبيهقي على المسكر، والأقرب عندي إهمال الألفاظ عامة على حالها وتخصيص الوقت، أي لا يجوز به التداوي حالة الاختيار، وأن الشفاء يطلق في الأمور المباركة، وأما في غيرها فكقوله تعالى: «فِيهَا أَنْتُمْ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ» [البقرة: ٢١٩] ففي الحرم منفعة لا شفاء، وفي كلام ابن حزم: أن التداوي بالحرم جائز حالة الاضطرار قطعاً فإن القرآن يجوز أكل الميتة والخنزير حالة الاضطرار.

وأدلتنا في نجاسة الأبواب والأزبال محموظة عندي، منها: ما سيأتي في الرمذي نهى النبي الكريم عن ركوب الجلالة وألبانها وفي القاموس أن الحمة البعرة، فسبب النهي أكل البعرة، وفي الحديث: «من دخل المسجد فليمط الأذى عن نعليه»، وقصره على عذرة الإنسان مستبعد جداً، ونقول أيضاً: إن واقعة العرنيين متقدمة، كما ادعى ابن حزم النسخ حين مر على ما روى عن ابن عمر: كنت أنام في المسجد وكانت الكلاب تدخل المسجد، فقال: إن هذا قبل نزول حكم الأنجاس، ويمكن لأحد ادعاء أنه من قبيل:

عققتها تبناً وماءً بارداً

فيدل على استعمال البول لا على شربه، وأيضاً في معاني الآثار ص (٦٤): قال حميد: يروينا قتادة لفظ الأبواب وما سمعنا عن شيخنا، وكذلك في النسائي ص (١٦٧)، وفي طريق غير طريق أس في السائي يس ذكر الأبواب أصلاً. واستدل الأصوليون بحديث: (استبرهوا من البول). أقول: إن المتبدر منه بول البشر أولاً، ويصح به سائر الأبواب تانياً، وأما ما ذكر في حاشية نور الأنوار عن مستدرک الحاكم قصة معاد أنه كان يرمى الشياه فسدده. ضعيف فلا يصح حجة لنا.

قوله: (والجروح قصاص) هذا عندنا فيما يمكن فيه القصاص من الأطراف لا في النفس. ويقول لشوافع: إنه في النفس أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ

أي لزوم الوضوء من الريح.

قوله: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) كناية عن نفي الحدث، فالكناية واسطة بين الحقيقة وإسحار عند صاحب التخصيص والعلامة التتمتاري، وعند الحدائق إنها غير الحقيقة، والمحاز المتعارف عند الناس بذكره الحدائق.

واعلم أنه إذا استعمل اللفظ منه مدلول وعرص، والغرض قد يكون أعم من المدلول وقد يكون أحص وقد يكون مساوياً له، والحقيقة: استعمال اللفظ فيما وضع له، والعرص قد يكون من توابع المدلول ورواده، والكناية تستعمل في مدلولها، والمكي به مدلول اللفظ، وعرص

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١).

٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ: يَسْمَعُ صَوْتًا أَوْ يَجِدُ رِيحًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ حَتَّى يَشْتَقِقَ اسْتِيقَانًا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْهِ. وَقَالَ: إِذَا خَرَجَ مِنْ قُبْلِ الْمَرَأَةِ الرَّيْحَ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

باب الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى وَهَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، فَسَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَزْبٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ، حَتَّى غَطَّ^(٢) أَوْنُفَهُ^(٣)، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قَدْ نِمْتَ، قَالَ: إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اشْتَرَحَتْ مَفَاصِلُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ نَامَ قَاعِدًا مُعْتَمِدًا؟

(١) قوله: «أو يجد ريحاً» أى يجد رائحة ريح خرجت منه، وهذا مجاز عن تيقن الحدث لأنهما سبب العلم بذلك، كذا قاله بعض علماءنا، قال ابن حجر: أى يحس بخروجه وإن لم يشمه، قال فى «شرح السنة»: معناه حتى تيقن الحدث، قاله على الفارى فى «المراقبة».

(٢) قوله: «غط» أى سمع غطيطة، هو صوت يخرج مع نفس النائم.

(٣) قوله: «أو نفخ» شك من الراوى أى نام من غير أن يسمع غطيطة.

المتكلم مكثي عنه، فليتما نحن فيه تيقن الحدث مكثي عنه والصوت والريح مكثي به، والبحث عن الغرض كان مهتماً به، ولم يتعرض إليه إلا علماء المعاني حين ذكر المعاني الأول أى مدلولات الألفاظ، والمعاني، أى أغراض المتكسبين، وعلماء الأصول حين ذكروا عبارة النص وإشارته فما يكون مسوقاً له وعبارة النص فهو غرض. وأما القصر المفهوم من حديث الباب فقصر إضافي، فإن أبا هريرة كان يذكر أن انتظار الصلاة بعد الصلاة كالصلاة ما لم يحدث، فقيل: ما الحدث؟ قال: صوت أو ريح. فإن المتحقق في المسجد حدثاً هو الصوت أو الريح. وخرج الحديث مخرج المبالغة لدفع الوسواس وعدم اعتبارها.

باب ما جاء في الوضوء من النوم

أصل مذهبنا أن النوم الذي فيه تمكن المقعد على الأرض لا يتقص الوضوء وفي الذي فيه تحايي المقعد عن الأرض ينقض ثم ففس القدوري تبعاً للصحابي من صورة الاتكاء والاستلقاء والاصطجاع وغيرها. قال ابن الهمام. يحك التفصيل فإن أهل الزمان أكاثلون، ثم في كسنا أن النوم في الصلاة غير باقضى، وفي بعض الكتب قيد أن النوم في الصلاة غير مفسد لو كان على الهيئة المسبوبة، وأما ما ذكر من التمكن أو التجافي فهو في خارج الصلاة.

حديث الباب أعلمه بعض المحدثين مثل أبي داود ص (٢٧)، وصححه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار. ووجه إعلالهم: أن سؤس ابن عباس كان عن نومه عليه الصلاة والسلام، وكان حق الخواب قول: إن نوم الأنبياء ليس ساقص، وأقول: إن هذا لا يصلح وجهاً لإسقاط الحديث فإنه عليه الصلاة والسلام احتذر أحد وجوه الخواب، وأيضاً كان الأنسب حواشياً لاس عباس ما ذكر في الحديث، فإن عدم نقض الوضوء بالنوم من حصائص الأنبياء، فالحملة الحديث قوي.

فَقَالَ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَرْفَعُهُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ: فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا نَامَ حَتَّى غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَامَ قَاعِدًا فَرَأَى رُؤْيَا أَوْ زَالَتْ مَقْعَدَتُهُ لَوْسَنَ النَّوْمِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٥٨- بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٧٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُضُوءُ» مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقِيطَ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أُنْتَوَضًا مِنَ الدُّهْنِ؟ أُنْتَوَضًا مِنَ الْحَمِيمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي طَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي مُوسَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ.

٥٩- بَابُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٨٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ سَمِعَ جَابِرًا، قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ، وَأَتَتْهُ بِقِنَاقٍ^(١) مِنْ رُطَبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ وَصَلَّى، ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَأَتَتْهُ بِعُلَالَةٍ مِنْ عُلَالَةِ الشَّاةِ، فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ

(١) قوله: «الوضوء» كان هذا الحكم في أوائل الإسلام، ثم نسخ، وقيل: المراد من الوضوء غسل القدمين واليد كما قال مجاهد: من غسل فاه فقد توضع، فعلى هذا ليس بمسوخ. (تقرير شه عبد العزيز رحمه الله)

عدم أن ما مسته النار كان طعمه مضموخا ولحمه لا وضوء منه بالإجماع، وحكى عن بعض الصحابة كس عمر وأبي هريرة وريد بن ثابت يجب الوضوء منه، وإما اختلاف الأئمة في أكل لحم الجور، فقول أبي حنيفة ومالك ولسان في الحديد الراجح من مذهبه أنه لا ينقض، وقال أحمد: ينقض وهو القديم المختار عند بعض أصحاب الشافعي. (شرح الموطأ لعلي رحمه الله)

(٢) قوله: «بقنقاع» هو الصبق لدى يركل عليه. (نهاية)

باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار

قال الجمهور: إنه كان ثم نسخ، والآن قريب من إجماع على أنه ليس بنافق، وروى مالك في موطأه عن إجماع الثلاثة عدم وضوء، وقال بعض المتأخرين مثل لشاه ولي الله رحمه الله في ترجمة الموطأ: إنه باق الآن، وأنه مستحب لخواص، ومستحب لخواص ليس بطبيعة الفقهاء، وقال قائل: إن المراد منه تركية النفس وتشبيه بالملائكة.

وكنيت أزعج أن حديث الباب يفيد لقصر فؤاد المسند إليه معرف، والمسند مشتمل على معنى القصر فيشكل الأمر، وقال بعض محدثين: إن القصر إضافي أي الوضوء مما دخل مما غيرت النار، وفي حديث: «لو وضوء مما خرج، ولمطر مما دخل» أخرجه في مسند أبي حنيفة، ومسند أبي يعلى، وأعلى مسانيد أبي حنيفة مسند أبي بكر بن لمقري.

إطلاوع: جمع أبو عروبة الخرافي أحاديث أبي يوسف، وأكثر سديد أبي يوسف معروفة. وطني أن القصر إما يكون في الإحتمال الاسمية أصالة، وأما إذا كانت معدولة عن لفعية فلا قصر، وحمة حديث الباب معدولة عن لفعية ولقرينة عليه بعض ألفاظ الحديث: «توضؤوا مما مست النار» بصيغة الأمر، ولم أجد النقل في هذا من أرباب اللغة، ويرد على قصر حملة (أحمد لله) اتفاقاً مع كونها معدولة من لفعية، فأقول: إن المعدولة لو كانت فيها شائبة لفعية فلا قصر وإلا ففيها قصر، وأيضاً (أحمد لله) لا يعيد القصر عند من يقول: إنها يشائية، فإذن الحق الإشكال الذي عجز عنه المرحسري من أن مقتضى صانعة أن يكون حمة «أستلام عليكم» دت قصر، ولم يقل به أحد، فإن هذه معدولة عن لفعية وفيها شائبة لفعية.

باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار

واعلم أن لفظ الشاه ولحم عام يطلق على داب الوبر والشعر ويقع على الذكر والأنثى. وأنه عبرة (كوسيد) في عمارسه، والمغر يطلق على الذكر والمؤنث من داب الشعر، ولمطر أصان يطلق على مذكر والمؤنث من داب الشعر، وإنشاء في الشاة وبحوها بسبب لتأنيث، وفي

يَتَوَضَّأُ.

وفي الباب عن أبي بكر الصديق. ولا يصح حديث أبي بكر في هذا من قبل إسناده. إنما رواه حسام بن مصدك عن ابن سيرين عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ. والصحيح إنما هو عن ابن عباس عن النبي ﷺ. هكذا رواه الحفاظ. وزوي من غير وجه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ. ورواه عطاء بن يسار، وعكرمة ومحمد بن عمرو بن عطاء، وعلي بن عبد الله بن عباس وغير واحد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه: «عن أبي بكر الصديق»، وهذا أصح. وفي الباب عن أبي هريرة، وابن مسعود، وأبي رافع، وأم الحكم، وعمرو بن أمية، وأم عامر، وشويد بن النعمان، وأم سلمة.

قال أبو عيسى: والعملة على هذا جند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، مثل سفيان، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مسّت النار. وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. وكان هذا الحديث ناسخاً للحديث الأول: حديث الوضوء مما مسّت النار.

٦٠- باب الوضوء من لحوم الإبل

٨١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: تَوَضَّأُوا مِنْهَا^(١). وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: لَا تَتَوَضَّأُوا مِنْهَا».

وفي الباب عن جابر بن سمرة، وأسيد بن حضير.

قال أبو عيسى: وقد روى الحجاج بن أوطاة هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، وأسيد بن حضير والصحيح^(٢) حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب.

(١) قوله: «حسام بن مصدك» - بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة - الأزدي أبو سهيل البصري ضعيف يكاد أن يترك، من لسابعة. (تقريب التهذيب)

(٢) قوله: «توضؤوا منها» عمل بطاهره أحمد بن حنبل فإنه يوجب الوضوء من أكل لحوم الإبل، وعند غيره المراد من الوضوء غسل اليدين والقدمين في لحم الإبل من رائحة كريهة ودسومة غليظة بخلاف لحم الغنم، ولحديث مسوخ - والله تعالى أعلم - كذا في «المعرفة» وغيره.

(٣) قوله: «والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى... الخ»، ودلت لأن حديث ابن أبي ليلى عن البراء متصل، وعن أسيد منقطع؛ لأن ابن أبي ليلى لم يلق أسيد بن حضير، ولأن الأعمش الروي عن عبد الله بن عبد الله أوثق وأحفظ من الحجاج بن رعاة. (التقريب)

لكشاف والمدارك عن أبي حنيفة ما يدل على أن التاء لتأنيث في قصة سمرة سيمان عليه السلام، فتنبعت الكتب فوجدت عن ابن أسكيت وأمرد ما يوفق أبا حنيفة في كامل المراد أن مثل الشاة والنملة إذا سبب إليه الفعل يراعى فيها المورد والواقعة باعتبار تذكير الفعل وتأنيثه. قوله: (كان آخر لأمرين) هذا اللفظ مروى عن جابر بن عبد الله فيكون مرفوعاً فعلاً، ورغم الناس أن هذا حكمه كفي وضبطه، وإحال أنها وقعة يوم، كما به عنه أبو داود ص ٢٨.

(قائدة) واعلم أن السجع عند المتقدمين يطلق على تخصيص العام أو تقييد المطلق أو تفسير المجمل أيضاً، وشيخ المتأخرين ما هو مذكور في كتب الأصول، والسجع عند أبي جعفر الطحاوي ثبوت أمر نعلم خلافه، وإن كان لأمران باقير على الخبر ومحكمين، ولأكثر عنه عافون.

باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل

مذهب أحمد بن حنبل أن أكل لحم الإبل ناقض للوضوء، وقد أصحابه: ولو كان نياً، وقالوا: إن حديث نقض الوضوء من لحم الإبل مستغل ليس بمندرج تحت حديث الوضوء مما مسّت النار ليلزم نسجه، وقال أحمد: صح الحديث في المسألة، وأظن أن تيمية، وقال: لا عذر خصوصاً. وقال أهل المذاهب الثلاثة: إن المراد من الوضوء المضمضة. وما كان في لحم الإبل دسومة خلاف نعم فارق الشارح بين الإبل والعمه. قال ابن تيمية، ثم ثبت معنى الوضوء في عرف الحديث سوى وضوء الصلاة أقول: إن للوضوء معان في عرف الشرع وقد يكون معنى مضمضة كما في برمدي من الجزء الثاني ص (٨) بسند ضعيف، وأخرجه أبو بشر الدولابي لحمي في كتاب الأسماء والنكح، وفي لكر ص (٧٩) «لا أن يكون من الإبل إذا شربتموه متمصصاً» روه الطبراني، وأيضاً عن أبي أمامة. والأقرب عندي قول: إنه مستحب للحواص، وذكر الشاه ولي الله «في حجة الله ساعة» إن يعقوب عليه السلام حرم لحم الإبل على نفسه بداراً حين انشئ عمره عرق لسوء فتركه سوء ثم أمر الله حرمة في التوراة، ثم أمر الله حرمة في شريعتنا، فعلى لاسحاب الخصوصي لحرمة في التوراة والله أعلم.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الْمُضَبِّي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْغُرَّةِ الْجُهَنِيِّ.
وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ. وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.
قَالَ إِسْحَقُ: أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

٦١- بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُشَيْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ^(١) فَلَا يُمَصِّلُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَزْوَى ابْنَةِ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ مِثْلَ هَذَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بُشَيْرَةَ.

٨٣- وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرٌ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا
بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهِذَا.

٨٤- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ، أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُشَيْرَةَ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَهُوَ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَنَسَةَ بِنِ أَبِي

(١) قوله: «من مس ذكره... الخ» سيحى معارضه حديث ملازم عن طلق رضى الله تعالى عنه، ونقل عن الخطاطى أنه قال: إن أحمد بن حنبل وابن معين تداركا وتعمقا في الأخبار التي رويت في هذا الباب، وكان عاقبة أمرهما أن اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديثي طلق وبُشيرة أى لأنهما تعارضا فتساقطا، وقال المظهر: على تقدير تعارضهما نعود إلى أقوال الصحابة.

قال على وابن مسعود وأبو الدرداء وحذيفة وعمار: إن من لا يبطل به أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وقال عمر وابنه وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهم بالبطلان به أخذ الشافعى، كذا في «المراقبة».

قوله: (ذِي الْغُرَّةِ) بالغين المعجمة والراء المهملة، قيل: إنه لقب البراء بن عازب، وقيل: اسمه يعيش.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

مذهب مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله نقض الوضوء بمس الذكر بكف اليد بدون حائل، وفي رواية عن مالك أن الوضوء من مس الذكر مستحب، ومذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري وبعض السلف: عدم الانتقاض به، وفي الباب حديثان قويان: أحدهما لنا، والثاني للحجازيين، وقفنا بأنه مستحب للخواص فلا رد علينا، وتصدى الحجازيون إلى إسقاط حديثنا، ولكنه لا يمكن إسقاطه، وقال ابن الهمام: إن المراد من مس الذكر البول كناية.

ولعل الاختلاف مبني على اختلاف أصول نواقض الوضوء. قال الحجازيون: إن لنواقض الوضوء أصليين: الإتيان من الغائط، ونفحوا مناطه بأن المراد الخارج من السيليين، والأصل الثاني: لمس النساء ومن لواحقه مس الذكر، بصحة الحديث وفي كليهما شهوة، وعند أبي حنيفة أصل واحد: وهو الإتيان من الغائط، وتقبيح مناطه حروح بحس من سدد والمراد من «لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ» [النساء: ٤٣] الجماع فرجع إلى الأصل الأول، وأقول: إن أبا حنيفة أَيْضاً يقول بالأصليين والمراد من «لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ» [النساء: ٤٣] ما يعجم الجماع ومس المرأة وهو المباشرة العاجضة فلم يدخل تحت الإتيان من الغائط بل يكون أصلاً مستقلاً، وإذن تشمل الآية في التيمم أيضاً على بيان الحدث الأصغر والأكبر على وراثة ما اشتملت عليه في بيان الطهارة الصغرى والكبرى عند وجود الماء، وفي كليهما تيمم على صفة واحدة، وقال صاحب الهداية: إن في المباشرة الفاحشة مطية الخروج، فعرضه إدخاله تحت الأصل الأول. وقال الشيخ ابن الهمام أن عبرة المصصة فيما لا يكون فيه المثنة، فرجح قول محمد بن الحسن بأن القبض من المباشرة إذا حرج شيء وإلا فلا، وأقول: الترجيح لما قال الشيخان، أي الناقص المباشرة الفاحشة حرج شيء أو لم يجرح وأنها داحية في أية «لامستم النساء».

قوله: (أَبُو زُرْعَةَ الرَّارِي) شيخ مسلم صاحب الصحيح ومعاصر لحجاري صاحب المواقف الكثيرة، غير أبي زرعة العراقي فإنه متأخر عنه.

سُفْيَانُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عُثْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَرَوَى مَكْحُولٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عُثْبَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا.

٦٢- بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

٨٥ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ؟ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ؟».

وَفِي الْبَابِ: عَنْ أَبِي أَمَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الثَّبَارِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُثْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُثْبَةَ. وَحَدِيثُ مَلَاذِمِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ^(١).

٦٣- بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ قَالَ: فَضَحِكَتْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ^(٢). وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ لِجَهْلِ الْإِسْنَادِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: ضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ:

(١) قوله: «أصَحُّ وَأَحْسَنُ» قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الطَّعْنِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهُمَا لَا يَتَزَلَّانِ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، لَكِنْ يَرْجَحُ حَدِيثُ طَلْقٍ بِأَنَّ حَدِيثَ الرَّجُلِ أَقْوَى لِأَنَّهُمْ أَحْفَظُ لِلْعَمَلِ وَأَضْبَعُ، وَهَذَا جَعَلَتْ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ رَجُلٍ، وَقَدْ أَسْنَدَ الطُّحَاوِيُّ إِلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ بُسْرَةَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ طَلْقٍ عِنْدَنَا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ -انتهى-

وَفِي «مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطُّحَاوِيِّ: فَإِنْ كَانَ هَذَا الْبَابُ يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ وَالِاسْتِقَامَةِ، فَحَدِيثُ مَلَاذِمٍ هَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادًا وَإِنْ كَانَ يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ، فَإِنَّا رَأَيْنَاهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ مِنْ مَسِّ ذَكَرِهِ بَظْهَرِ كَفِّهِ أَوْ بِذِرَاعِهِ، لَمْ يَحِبْ فِي ذَلِكَ وَضُوءٌ، فَالْغُلُوبَةُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ إِيَّاهُ بَيِّنٌ كَفِّهِ كَذَلِكَ -انتهى-

(٢) قوله: «لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ» قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: رَوَى الْبِزَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ نِسَائِهِ فَلَا يَتَوَضَّأُ» -انتهى-

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ الْعَرَفِيِّ، وَالْمَذَاهِبُ مَرَّتَ.

قوله: (بِمُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُثْبَةَ) هَذَا رَوَاهُ الْحَدِيثُ فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى، نَقَلَ الطُّحَاوِيُّ ص (١٦) عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: أَنَّ حَدِيثَ قَيْسٍ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ الزَّمْزَمِيِّ بِسَنَدِهِ: أَنَّهُ اتَّفَقَ بَيْنَ ابْنِ الْمَدِينِيِّ وَابْنِ مَعِينٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَسَلٍ فِي مَوْسَمِ الْحُجَّ فَتَكَلَّمَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ فَرَوَى ابْنُ الْمَدِينِيِّ حَدِيثَ مَلَاذِمٍ، وَرَوَى ابْنُ مَعِينٍ حَدِيثَ بُسْرَةَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، فَتَوَجَّهَا إِلَى الْأَثَارِ، فَرَوَى ابْنُ مَعِينٍ أَثَرُ ابْنِ عَمْرِو، وَرَوَى ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَثَرُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ أَحْمَدُ: التَّرْجِيحُ لِأَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ أَنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ غَيْرَ الْخُرْمَةِ يَنْدُونُ حَائِلٌ نَاقِصٌ وَضُوءُ اللَّامِسِ، وَفِي نَقْصِ وَضُوءِ الْمَمْسُوسِ وَجِهَانِ لَشَوَاعِفِ.

قوله: (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) حَفِيٌّ مَذْهَبًا كَمَا فِي تَارِيخِ ابْنِ حَكَّانٍ، وَهُوَ أَوْسَرُ مِنْ صَفِّ فِي الْحَرَجِ وَالتَّعْدِيلِ كَمَا ذَكَرَ الدَّهْلِيُّ فِي الْمِيرَانِ، إِلَّا

هُوَ شَيْءٌ لَا شَيْءَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ، وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

٦٤- بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيءِ وَالرُّعَافِ^(١)

٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَمْعَشِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ. أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: «مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَ«ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ» أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ: الْوُضُوءَ مِنَ الْقِيءِ وَالرُّعَافِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْقِيءِ وَالرُّعَافِ وَضُوءٌ^(٢). وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) قوله: «الرُّعَافُ» -بضم الراء- الدم الذي يخرج من الأنف وأيضاً الدم بعينه، كذا في «القاموس». (على القاري)

(٢) قوله: «ليس في القيء والرُّعاف وضوء» قال الشيخ عبد الحق: وتمسكوا بما روى الحاكم مسنداً والبخاري معلقاً عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة الرقاع، فرمى رجل منهم فنزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاة، والجواب إنما ينتهض حجة إن ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عن عيبه وسنم على صلاة ذلك الرجل، وقال الخطابي: ولست أدري كيف يصح الاستدلال به والدم إذا سال، أصاب بدنه، وربما أصاب ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك لا يصح صلاة إلا أن يقال: إن الدم كان يجري من الجرح على سبيل الدفق حتى لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه، ولكن كان كذلك، فهو أمر عجب، كذا ذكره الشمني.

ولنا ما رواه ابن ماجه عن عائشة قالت: «قال رسول الله: من أصابه قيء أو رُعاف أو قلس فليصرف وليتوضأ ثم ليبين على صلاته ما لم ينكس». ونقل من الشافعي أنه قال: بتقدير الصحة يحمل على غسل الدم لا وضوء الصلاة، ودفع بأنه غير صحيح وإلا لبطلت الصلاة، فلم يجز البناء،

أن تقليد السلف كان التقليد في الاحتشادات التي لم يثبت فيها المرفوع والموقوف لا كتقليدنا وهذا ظني.

قوله: (وحبيب بن ثابت لم يسمع الخ) في السند كلام بأن حبيباً لم يسمع عن عروة بن الزبير، وسمع عن عروة المزني، وعروة المزني لم يسمع عن عائشة، وتكلم أبو داود ص (٢٧)، ولعل رجحانه إلى سماع حبيب عن ابن الزبير، فإنه قال: روى حبيب عن ابن الزبير حديثاً صحيحاً ولكنه لم يخرج أبو داود، وأخرج الترمذي ذلك الحديث الصحيح ولكنه ضعفه في كتاب الدعوات، وظنى أن لحبيب سماعاً عن ابن الزبير فارتفع الإيراد، وفي مسند أحمد وابن ماجه بسند صحيح تصريح عروة بن الزبير وأبيه أبو داود وروى عن عروة. أقول: عندي حديثان صحيحان لنا في عدم نقض الوضوء بمس الذكر ولا أقل من كونهما حسنين لذاتهما، وأقول أيضاً: إن قول: «إن هي إلا أنت» أيضاً قرينة أنه عروة بن الزبير.

(قائدة) ذكر السيوطي باليسر والتفصيل أن إكثاره عليه الصلاة والسلام الأنكحة لم يكن لحظ النفس بل لتعليم الدين للنسوان كما ذكر أن عائشة رضي الله عنها حصل عنها نصف الدين أو ثلثا الدين، ولم يكح النبي الكريم إلى ثلاثة وخمسين سنة إلا حديثه رضي الله عنها فإنه نكحها وهو ابن خمسة وعشرين، ونكاحه إياها أيضاً كان بإصرار أبي طالب كما في كتب السير.

باب ما جاء في الوضوء من الرُّعَافِ وَالْقِيءِ

القيء ملاً، نعم ناقص الوضوء عند أبي حنيفة، خلافاً للثلاثة، وعن أحمد: إذا كان الرعاف كثيراً فاقص الوضوء. ويميدا ما روى الترمذي عن أحمد: أن القيء والرعاف ناقض الوضوء، وحديث الباب لنا، وتعرض الحجازيون إلى إسقاطه وأجاب الشافعي رحمه الله بأن المراد من الوضوء المضمضة وغسل الوجه. نقل المعيني في شرح الهداية عن الخطابي: أن أكثر أهل العلم إلى أن الدم السائل الكثير ناقض الوضوء، ولنا حديث آخر رواه صاحب الهداية: «الوضوء من كل دم سائل»، وأخرجه الربيعي من كامل ابن عدي، وفي التخرين سهو الكاتب فإنه كتب محمد بن سيمان بدل عمر بن سيمان، ومحمد غير معروف وعمر معروف، وأكثر أسانيد التخرين مملوءة من سهو الكاتب، ولم يحكم الربيعي على حديث (الوضوء من كل دم سائل) بشيء، والحديث عدي قوي إلا أن في سنده أحمد بن الفرج، وأخرج عنه أبو عوانة في صحيحه، وقد اشترط أن يخرج الصحاح في صحيحه وحديث الباب لم يحكم عليه المصنف بشيء وصححه ابن مدة الأصبهاني. ولشوافع وموافقيهم ما

وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ، فَقَالَ: «عَنْ يَمِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ». وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «الْأَوْرَاعِيَّ»، وَقَالَ: «عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ»، إِنَّمَا هُوَ «مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ».

٦٥- بَابُ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ^(١)

٨٨- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي فَرَاةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَأَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ: مَا فِي إِذَاوَتِكَ؟ فَقُلْتُ: نَبِيذٌ. فَقَالَ: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ. قَالَ: فَتَوَضَّأْ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مُجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا نَعْرِفُ لَهُ رِوَايَةً غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيذِ، مِنْهُمْ: سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ. وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنْ ابْتُلِيَ رَجُلٌ بِهَذَا فَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيذِ وَتَيَمَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ «لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ» أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَأَشْبَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً».

والكلام في هذا المقام طويل ذكره الشيخ ابن الهمام.

(١) قوله: «الوضوء بالنبيذ» قال علي القاري: وفي «حزانة الأكملة» قال: التوضي بنبيذ التمر جائز من بين الأشربة عند عدم الماء، يتيمم معه عند أبي حنيفة وبه أخذ محمد، وفي رواية عنه يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية: يتيمم ولا يتوضأ، وبه أخذ أبو يوسف، وروى نوح الجامع أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، ثم قال في «الحزانة»: قال مشايخنا: إنما اختلفت الأجوبة لاختلاف السائل سئل مرة: إن كان الماء غالباً؟ قال: يتوضأ، وسئل مرة: إن كانت الخلوة غالباً، وسئل مرة: إذا لم يدر أيهما الغالب؟ قال: يجمع بينهما - انتهى - وهكذا في «الفتح».

أخرجه أبو داود موصولاً والبخاري معقفاً، وسيأتي جوابه في صحيح البخاري.

باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ

النبيذ ما حلا وفيه حموضة، والنقيع ما حلا ولم يشتد شيفاً، إذا أسكر النبيذ لا يجوز الوضوء به عند أحد، وإذا لم يصبر حلواً فيجوز إجماعاً، وإذا حلا ولم يسكر فمختلف فيه؛ لا يجوز عند الحجازيين، وعن أبي حنيفة روايات: في رواية: الجمع بين الوضوء والتيمم، وأيهما قدم جاز، وفي رواية: يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية العكس، والثانية جزم بها قاضي بخان، واعتمد عليها صاحب البحر، واختارها الطحاوي، وربما ينقل رجوع الإمام إليها فسمي المحل لأن يطنب فيه ويبحث، ولكنني أذكر نبذة شيء، واتفق أئمة الحديث على تضعيف الحديث، وأبو زيد مجهول الحال لا مجهول العين، فإنه روى عنه التلميذان أبو فزارة راشد بن كيسان وأبو ورق عطية بن الحارث، فصار معنوم العين بضابطة المحدثين.

قوله: (قال أبو عيسى) قوله هذا دال على أن الزيادة على القاطع بخير الواحد غير جائز، وهو يخالف الشوافع، تعرض الشوافع إلى إنكار كون ابن مسعود رضي الله عنه معه عليه الصلاة والسلام في ليلة الجح، وقد أثبتته عما روى الترمذي، وأجيب عما يتمسك الشوافع بقول ابن مسعود رضي الله عنه تفصيلاً، وأخرج الزيلعي طرق حديث الباب: منها ما في مسند أحمد، وفي سننه علي بن زيد بن جدعان، وأخرج عنه مسهم مقروناً مع الغير، والمقرون مع الغير قد يكون مثبتاً، ومع هذا علي بن زيد صدوق اتفاقاً، إلا أنه سيء الحفظ، وقد يحسن رواية مثل هذا، وقال ابن دقيق العيد: إنه أحسن من حديث أبي زيد، ولم أجد أحداً من الحفاظ والمحدثين يصحح حديثاً من أحاديث الوضوء بالنبيذ.

وعندي رواية أخرجهما الزيلعي ولم يحكم عليها بشيء، وأخرج الزيلعي عن الدارقطني، وفي كليهما سهو الكاتب، فبعد التصحيح يصير السند قوياً، وصورة الغلط أنه كتب هاشم بن خالد، والحال أنه هشام بن خالد من رواية أبي داود ص (٣٤٤)، وأيضاً في آخر السند عن ابن غيلان، وقال الدارقطني: إنه مجهول، ونقله الزيلعي كذلك، وقد أخرج الريعي صراحة عن عمرو بن غيلان بعد عدة أوراق، وفي إصانة ابن حجر: إن عمرو بن غيلان صحابي صغير، وفي بعض طرقه عن عبد الله بن عمرو بن غيلان وهو من رجال ابن ماجه، وفي الكتب أنه كان مع معاوية ومن محاميه، ولم يذكر أنه ثقة أو ضعيف، إلا أنه لما مر في السنن الكبرى على مسألة المسح على الرجلين، فروى من العلماء من السلف غسل الرجلين عده في العلماء فثبت كونه من العلماء، ولكن الصواب أنه عمرو بن غيلان فصح الحديث ولا أقل من الحسن لداته.

وأما قول: إنه يرم الريادة على القاطع بخير الواحد بقول الوضوء بالسيد فالجواب أنه وإن كان الماء المسد ماءً مقيداً في نادي النظر إلا أن العرب يستعملون النبيذ موضع الماء المطلق، وفي شرح البخاري لشمس الدين الكرمانى وبلوغ الأرب أن هذا كان طريق جعل الماء المالح حنوياً في العرب فسمي يكن على طريق التفكه، بل يكون مثل الماء المحلوط بالثلج المستعمل في رماس فإنه لا يقول أحد بأنه ماء مقيد، وروى عن عبي وعكرمة وابن عباس الوضوء بالسيد وكذلك عن الأوراعي، ومر ابن تيمية في منهاج السنة على هذه المسألة ولم يأت بما احتجحت مما في التحريج والدارقطني الذي ذكرته، والله أعلم.

٦٦- بَابُ الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ

٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا».

وفي الباب عن سهل بن سعد، وأم سلمة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد رأى بعض أهل العلم المضمضة من اللبن وهذا عندنا على الاستحباب. ولم ير بعضهم المضمضة من اللبن.

٦٧- بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ

٩٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وإنما يُكره هذا عندنا إذا كان على الغائط والتبول. وقد فسر بعض أهل العلم ذلك. وهذا أحسن شيء روي في هذا

الباب.

وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ، وعبد الله بن حنظلة، وعلقمة بن الفغواء، وجابر، والبراء.

باب في المضمضة من اللبن

قد ص لشارع بالعدة بأن له دسماً، فزاعى العلة في المواضع والمواقع، والحديث عندي أنه من آداب لطعام، وما في مدونة مالك يدل على أنه من آداب الصلاة.

باب ما جاء في كراهية رد السلام غير متوضئ

في كتب الأحناف وغيرهم لا يسلم على من يبول، ولو سلم عليه لا يجب عليه الرد، وكذلك لا يسلم على بعض الرجال، ولو سلم عليهم لا يجب الرد عليهم مثل القارئ وغيره، وأما حال أخذ الحجارة لجف القطرات كما هو معمول أهل زماننا فلم يثبت فيه من المتقدمين، وقال مولانا محمد مظهر باي المدرسة (مظاهر العلوم) الواقعة بهارنפור بترك الجواب إذ ذاك، ومولانا رشيد أحمد الكنگوهي قدس سره برد السلام، وأما الحديث فإنه عليه الصلاة والسلام رد السلام بعد التيمم أو التوضئ كما ثبت بسند قوي، فالخاصل أنه لا يرد قبل الوضوء، ولو خاف ذهاب من سلم يرده قبل التيمم أو الوضوء.

قوله: (وهو يبول الخ) في الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يأتي من ناحية ببر الجميل فلقبه أبو الجهم بن حارث بن الصمة فسلم على النبي الكريم. . الخ» فبدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد فرغ من ابول، وأخرجه في معاني الآثار ص (٥١) أيضاً فيطلب أن واقعة الباب وواقعة الصحيحين متحدة أو واقعتان، فهو كائناً واحدة فيطلب التوفيق بين الحديثين، بأن وقع في حديث أبي الجهم تقديم وتأخير في سرد القصة فذكر إتيانه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مقدماً وهو مؤخر عن سلامه.

واعلم أن في مسم لفظ أبي جهم، وفي البخاري أبي الجهم مصغراً، ورجح الحافظ لفظ البخاري. وواقعة أخرى لمهاجر بن قنفذ في أبي داود ومعاني الآثار ص (٥١)، أنه سلم على النبي الكريم وهو يتوضأ ولم يرد عليه إلا بعد الفراغ عن الوضوء، وقال «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»، فحولت المسألة إلى الوضوء للأذكار، ففي أذان لهداية يستحب الوضوء لكل من الأذكار، ولا يقول أحد بوجوب الوضوء للأذكار.

واحتج الطحاوي حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر». على أن التسمية ليست بواجبة في ابتداء الوضوء، وقال صاحب الحر إن قول الطحاوي يرفع الاستحباب أيضاً مع أنا أيضاً لا نكر الاستحباب. أقول: إن صاحب الحر عمل عما في موضع آخر لطحاوي ص (٥٣)، فإنه قال في باب آخر: إنه كان في زمان لا تحور الأذكار فيه إلا بالتوضئ، ثم مسح، وأتى على هذا برواية ضعيفة السند ووافقه ابن عسوي كما في شرح مواهب. ولي إشكال آخر وهو أنه سيأتي في الترمذي عن علي: «أنه خرج من الحلاء ثم شرع في تلاوة القرآن، فقيل له؟ فقال: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يذكر الله على كل أحياه» أي لم يكن ممتنعاً من الذكر إلا القرآن كما سيأتي في الترمذي، فتعارض بينه وبين حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» فهو قيل فيه كما قال الطحاوي من مسح فلا تدافع، ولا فيفصل بالكراهة قبل الاستنجاء لا بعده أو غيره، والله أعلم، ولكي لم أحد النقل على هذا.

قوله: (المعواء) وفي بعض النسخ «الشعواء» والصحيح المعواء هذه الرواية التي أخرجها الطحاوي ص (٥٣)، بأن وجوب الوضوء للأذكار كان ثم مسح، وفي سنده حار وهو ضعيف

٦٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

٩١ حَدَّثَنَا سَوَّازُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُتْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُغْسَلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ^(١) فِيهِ الْكَلْبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَوَّلَاهُنَّ، وَأَوَّاهُنَّ بِالْتَّرَابِ. وَإِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسْلَ مَرَّةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يُذَكِّرْ فِيهِ: «إِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسْلَ مَرَّةٍ». قَالَ: وَقِيَ الْبَابُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ.

(١) قوله: «إذا ولغ» أي شرب منه بلسانه، من ولغ يبلغ - بفتح لامهما - حكى بكسر لامهما، وفيه حجة للجمهور والشافعي في نجاسة الكلب، وللمالك أربعة أقوال: طهارته ونجاسته وطهارة سور الماذون اتخاذه، والفرق بين البدوي والحضري، والغسل سبباً مذهب الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة، وإذا في أحد أقوال مالك تعبدى، كذا في «مجمع البحار» وفي «شرح السنة»: مذهب أكثر المحدثين أنه إذا ولغ في ماء أو مائع يغسل سبع مرات، إحداهن مدلكة بالتراب - انتهى - وهو مذهب الشافعي، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يغسل من ولوغه ثلاثاً بلا تعصير كسائر النجاسات.

قال ابن الهمام: روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في كلب يبلغ في الإناء: يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، قال: تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل بهذا الإسناد، فاغسلوه سبعاً، ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفاً على أبي هريرة: «أنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أهراقه ثم غسل ثلاث مرات»، ورواه مرفوعاً ابن عدي في «الكامل» بسند فيه الحسين على الكرابيسي قال: ولم يرفعه غيره ولم أحد له حديثاً منكراً غير هذا، وقال: ولم أر به بأساً في الحديث، ولو طرحنا الحديث بالكلية، كان عمل أبي هريرة على خلاف حديث السبع، وهو راويه كفاية لاستحالة أن يترك القطعي للرأى منه، وهذا لأن ظنية خبر الواحد إنما هو بالنسبة إلى غير راويه، فلا بالنسبة إلى راويه الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وقطعي حتى ينسخ به الكتاب إذا كان قطعي الدلالة في معناه، فلزم أن لا يترك إلا لقطعه بالناسخ إذ القطعي لا يترك إلا بالقطعي، فبطل تجويزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في احتجاده المحتمل لخطأ، وإذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة رواية الناسخ بلا شبهة، فيكون الآخر منسوخاً بالضرورة - انتهى مختصراً -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

قال الشافعي وأحمد: إن الإناء الذي ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات، وفي رواية عن أحمد ثمان مرات، ويستحب التزيب عند أهل المذهبين، ويكفي لتزيب كدرة الماء، ولا يجب الدلك، وفي وجه للشافعية أن التزيب مرة سابعة يعد منزلة المرة الثامنة، ومذهب مالك بن أنس: أن سور الكلب طاهر مثل سور الهرة عند الأحناف، ولهم فيه أقوال أخرى، وقال مالك: لو كان في الإناء طعام يؤكل ويغسل الإناء سبع مرات فإن الطعام ذو قيمة، ولو كان فيه الماء يصب. ويرد عليه أنه لو لم يكن سورُه نجساً فكيف يأمر الشارع بالغسل سبع مرات، ولم يكتف بالمرة الواحدة؟ وفي مدونة مالك بن أنس: سأل ابن القاسم مالكا أنه لما كان سور الكلب طاهراً كيف يأمر الشارع بالتسبيح؟ قال مالك: لا أعدم وجهه، وأما اتباع مالك فقال البعض: إن المراد من التسبيح تركية النفس، وقال بعضهم: إن في سور الكلب سمية فأمرنا بالغسل لا لكون سورِه غير طاهر، ولكن الأقرب إلى الذوق أن الغسل بسبب النجاسة.

ثم نقول بالغسل ثلاثاً، ويقول الشوافع بالغسل سبعاً، وجواب الحديث من جانبنا أن التسبيح مستحب عندنا كما صرح به فخر الدين الزبيدي الفقيه شارح الكنز، ثم وجدته مروياً عن أبي حنيفة في تحرير ابن الهمام عن لوبري عن أبي حنيفة، فإن أبا هريرة راوي الحديث أفق بالغسل ثلاثاً كما في الطحاوي ص (١٣) عن عطاء عن أبي هريرة بسند قوي بإقرار بن دقيق العيد، وفي فتوى أبي هريرة الآخر التسبيح، فقال احافظ: المأخوذ من الفتوى ما يوافق المرفوع، ونقول: لو كان الواجب التسبيح كيف كتمى أبو هريرة بالثلاث؟ فالتثنية واجب والتسبيح مستحب، وفتوى التثنية مرفوع في كامل ابن عدي عن الكرابيسي، وهو حسير بن عبي تلميذ الشافعي، فقال ابن عدي: إن الكرابيسي حافظ، وأقول: إن الكرابيسي حافظ وإمام إلا أن أحمد بن حنبل كان غير راض عنه لإحلاص رفته بالكلمة المؤولة في واقعة حق القرآن ولا شيء سوى هذا سبب الكلام فيه ومثل هذه الكلمة المؤولة ثالثة عن الشافعي في واقعة خلق القرآن فالحديث حسن أو صحيح.

قوله: (ابن سيرين الخ) قال العصام: إن سيرين غير منصرف فإن فيه علمية وتأنيثاً معنوياً فإنه اسم امرأة، أقول: قد سها العصام فإنه اسم رجل كما في كتاب المكنة في البحاري، فعدم انصرافه على ما قال الأحفش من أن الياء والنون بحركة الألف والنون.

قوله: (إذا ولغت فيه الهرة) ظاهر الحديث أن هذا القول مرفوع، وقال الدارقطني: إنه موقوف على أبي هريرة، ورواه البعض موقوفاً، وفي بعض الرواة شبه المرفوع. وسبب إلى الطحاوي أنه قال كراهة سور الهرة تحريماً وقال الكرخي: بالكراهة تزبيهاً، وقال صاحب البحر: ولكن متبادر من الجامع الصغير الكراهة تحريماً، فإنه أطلق الكراهة، والمطلق يكون مكروهاً تحريماً أقول: قد صرح محمد في الموطأ وكتاب الآثار والمبسوط بالكراهة تزبيهاً وهو المشهور في الكتب، ثم الكراهة إما لنجاسة حمها، وإما لعدم توقيها من النجاسات، وحنار ابن الهمام الثاني.

٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

٩٢ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حَمِيدَةَ ابْنَةِ عُثَيْدٍ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ كَيْشَةَ ابْنَةِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَيْشَةُ: فَزَانِي أَنْظُرُ إِلَيْهَا فَقَالَ: أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيَسْتَبْجَسُ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ: لَمْ يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بَأْسًا. وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ نَجَّوْهُ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَنْتُمْ مِنْ مَالِكٍ.

٧٠- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «بَالَ جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. فَقِيلَ لَهُ أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ». قَالَ^[١]: وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ، لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

قال ابن منده الأصمعي: إن حميدة وكيشة غير معروفين، وأما تصحيح الترمذي فلأن مالكا روى عنها، وكيشة ليست بصحابية، وأثر الباب لا حجة عيننا، فإننا أيضاً نتمسك بما مر من أبي هريرة مرفوعاً أو موقوفاً، والأصل في أقوال الصحابة اختيار أحدها، والخروج عنها بدعة، وأما مرفوع الباب فلا نعلم مورده وسببه، وقال الطحاوي جاعلاً حديث الباب نظير «إن الماء طهور لا ينجسه شيء»: إن سور الهرة ليس ينجس كما زعمتم من تحريم لحمها تحريم سورها.

ثم قال الشافعية: إن طواف الهرة مثل طواف السباع فيتعدي إلى آسار السباع فتكون آسارها طاهرة، وقلنا: إن طوافها كطواف سواكن البيوت فيتعدي إلى آسار سواكن البيوت وكلا الشرحين لطيف، والراجح شرحنا لما في سنن الدارقطني وابن خزيمة: (إنها من الطوافين والطوافات)، وإنما هي كمتاع البيت، وفي سنن الدارقطني والسنن الكبرى: «إنه عليه الصلاة والسلام سكب لها الوضوء لتشرب» وفي سننه أبو يوسف، وقال البيهقي: إن شيخ أبي يوسف وتلميذه ثقة، أقول: ينسب إلى أبي يوسف: لا بأس بسور الهرة، فلعله اعتمد على هذا المرفوع، وأقول: قد يعمن بالمكروه تنزيهاً وهو ليس بإثم، فيكون قوله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز، وقال ابن الهمام: لعله عليه الصلاة والسلام شاهد الهرة ووجدها صافية الغم فارتفع الكراهة أيضاً، فإنها كانت بسبب عدم توفيقها من النجاسة.

(ف) يذكر في الفقه والأصول أن المكروه تنزيهاً يحتاج إلى خصوص الدليل، فلا يقال لمن يترك النفل: إنه مرتكب الكراهة، نعم يقال: إنه مرتكب خلاف الأولى.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

النعل (جبل) وتنقيح المناط في الخف أن يصبغ على القدم بدون إمداد شيء، ولا يشري فيه الماء، ويكون إلى الكعبين، وكان الخف يستعمل مقام النعل في العرب:

~ ودوية قفر تمشي نعامها. .. كمشي النصارى في خفاف الأرندج

وأما المستعمل في زماننا الذي يقال له: (جوتي) ليس له اسم في العرب، وذكر صاحب القاموس: المداس، وذكر استأخرون اسمه المكعب. قال ابن عابدين: إن المسح على الخفين الذين يستقيمان على القدم، ولا شق فيهما، ولكيهما لو استعملا بدون المداس لا يمكن تتابع المشي فيه ولو استعملا في المداس يقيان مدة طويلة، لا يجوز المسح عليهما، والبأس عن هذا عافلون، وأما تتابع المشي فرغم الأكثرين أن المراد المشي فرسحاً أو فرسحين مرة واحدة، والحال أن المراد إمكان تتابع المشي مدة المشي. وأما الحوربان المتخذ من القطن فيمسح عليهما بعض أهل العصر، إما متمسكين بما يأتي في الصفحة اللاحقة وسأيت الكلام فيه، وإما متمسكين بقول الفقهاء وهم أيضاً يشترطون كونهما نخيين، وأما المنعل ففي عامة كتب الفقه أنه ما عسى أسفله الخلد، ورواد أحيي يوسف جلبي في حاشية شرح الوقاية: إنه ما عسى الجلد أسفل القدم مع موضع المسح عن أصابع الرجلين فيتأمل فيه، وهو أحيي يوسف جلبي تلميذ حسن جلبي.

[١] «أى قال إبراهيم». صرح بشار في سخته «باسم إبراهيم».

وفي الباب^(١) عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَخُذَيْفَةَ، وَالْمُعْتَمِرَةَ، وَبِلَالٍ، وَسَعْدٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَسَلْمَانَ، وَبُرَيْدَةَ، وَعُمَرُو بْنُ أُمَيَّةَ، وَأَنَسَ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَيَعْلَى بْنَ مَرْثَةَ، وَعِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَأَسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَجَابِرَ، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَرِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٤- وَيُزَوَّى عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ: «رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. فَقُلْتُ لَهُ: أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَوْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ. فَقَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زَيْدِ التُّرَيْمِذِيِّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ. قَالَ: وَزَوَّى بَقِيَّةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ لِأَنَّهُ بَعْضُ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخُفَيْنِ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَذَكَرَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.

٧١- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُقِيمِ

٩٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ. فَقَالَ: لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ». وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ اسْمُهُ: عَبْدِ بَنُ عَبْدِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن عَلِيٍّ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَعَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَرِيرٍ. ٩٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا^(٢) أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ^(٣) وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ^(٤)». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ وَحَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ. وَلَا يَصِحُّ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ

(١) قوله: «وفي الباب عن عمر وعبيد... الخ» قال ابن الهمام: والأخبار فيه مستفيضة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين، فلأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: خير المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته - انتهى -.

(٢) قوله: «سَفَرًا» جمع سافر كصاحب وصاحب.
(٣) قوله: «وكن من غائط الخ» أي أمرنا أن ننزع خفافنا في الجنابة لكن لا ننزع ثلاثة أيام من غائط وبول وغيرهما إذا كنا سفرًا. (بجمع البحار)

(٤) قوله: «وبول ونوم» الواو فيهما بمعنى أو يعني بل يتوضأ ويمسح عليهما ويروي لا من جنابة وهو الأظهر. (على القاري)

قوله: (وفي الباب) عن أبي حنيفة: أخاف الكفر على منكر المسح على الخفين، وعنه: لم أقل بالمسح على الخفين حتى جاءني مثل ضوء الصباح، وقد ثبت المسح عن سبعين صحابياً كما قال المحدثون.

قوله: (مفسر) مشهور في عرف المحدثين مفسر بفتح السين، والقياس مفسر بالكسر.

باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم

مدة المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها، ويوم وليلة للمقيم عند الأئمة الثلاثة، وينسب إلى مالك أن أسس عدم توقيت لمسح للمسافر، وتمسكه رواية أبي داود: «ولو استردناه لرادنا الخ»، ومختار الحفاظ من تسمية أن مدة المسح ومسافة القصر ليستا بموقتين، والمدار على العرف. ومذهب أحمد وإسحاق: أن مسافة القصر ثمانية وأربعون ميلاً، وكذا عند مالك أن مدة القصر ثمانية وأربعون ميلاً. واستطاع شمس الأئمة السرخسي من حديث الباب توقيت مسافة القصر بأن في الحديث للمسافر ثلاث الخ، ولو كان مسافراً بسفر يوم وليلة في نظر الشريعة لما صح لام أحسن في قوله للمسافر ثلاث الخ، ولما استقام الكعبة، وأورد عليه ابن الهمام نقوضاً.

قوله: (سفر) اسم جمع، والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن لجمع أوراً مصبوبة، بخلاف اسم الجمع، وأن الحكم في الجمع على الأفراد، وفي اسم الجمع الحكم على المجموع من حيث المجموع، كما قال ابن مالك صاحب الألفية.

قوله: (وكن من غائط أو بول) ههنا إشكال، وهو أن لكن يكون تعصفاً بعد النفي وههنا بعد التثنية، وأقول: إن هذا من تعبير الراوي، فإنه وقع صحيحاً في السائي فإنه أخرج سداً ومتناً، ولا يرد عليه هذا الإشكال.

اللهِ الْجَدَلِيُّ حَدِيثَ الْمَسْحِ.

وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ: كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَمَعَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ الْمُلَمَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، مِثْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ قَالُوا: يَمْسَحُ الْمُفَيِّمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ لَمْ يُوقِفُوا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالتَّوْقِيفُ أَصَحُّ.

٧٢- بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ

٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَبِوَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مَقْلُوبٌ^(١)، لَمْ يُسَيِّدْهُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ يَزِيدَ غَيْرَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ عَنْ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ: مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكِّرْ فِيهِ الْمُغِيرَةَ.

(١) قوله: «حديث معلول» قال على القاري: والمعلول على ما في كتب الأصول هو ما فيه سبب خلل يقتضي رده، وقيل: ما وهم فيه ثقة برفع أو تغيير إسناده أو زيادة أو نقصان يغير المعنى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ

زعم الشيخ ابن الممام أن المراد من المسح أسفله مسح داخل الخف، ومعنى الحديث ظاهر. ومسح الخف أعلاه وأسفله ليس بمستحب عندنا، ومستحب عند الشافعية، وفي الدر المختار: أنه مستحب عند بعض مشايخنا، ورد عليه ابن عابدين: بأنه ليس قول أحد من مشايخنا، ومنشأ غلط صاحب الدر عبارة البدائع.

قوله: (معلول) لم يثبت معنى المعلول المراد عند المحدثين في اللغة، فإن المعلول مشتق من القل، وهو الشرب مرة بعد مرة ويقال للشرب أولاً: النهل، وللشرب ثانياً: القل، ولم يثبت أن معناه الذي أعل، وأما التعليل فمن العلة «بهانه» ومن القل كما قال: ولا تبعدين من جنائك المعلل

لا بمعنى بيان العلة، والإعلال من العلة بمعنى التغير، فكان الأنسب لفظ المقل في معنى مراد المحدثين، أقول: أثبت ابن هشام في شرح قصيدة بانث سعاد المعلول، ولا نقل سوى هذا.

قوله: (حدثت) وجه الإعلال عند المصنف لفظ حدثت، وعندني وجه آخر للإعلال وهو أن حديث الباب مروى عن المغيرة بن شعبه بستانين طريقاً أو أزيد منه كما قال البزار في مسنده، ولا يروي أحد لفظ أسفله سوى هذا الراوي، فيكون معلولاً قطعاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّلْعَيْنِ

يذكر مذهب أبي حنيفة عدم جواز المسح على الجورين إلا المحلدين والتلعين، وجوازه عند صاحبيه إذا كانا تحيين، وذكر بعض أرباب التصنيف منا رجوع أبي حنيفة إلى ما قال أصحابه قبل وفاته بثلاثة أيام وقال: فعلت ما كنت نهيت عنه. أقول: إنه كان ينهى عن المسح على الجورين لما رآهما غير تحيين، ومسح عليهما حين وجدهما تحيين فالأولى التفصيل في الروايتين، فالحاصل جواز المسح عليهما إذا كانا تحيين عند أئمتنا الثلاثة.

المتبادر من حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام مسح على الجورين في واقعة، ومسح على التلعين في واقعة، ولم يقل أحد بالمسح على التلعين فتعرضوا إلى توجيه الحديث فقال الطحاوي بوحدة الواقعة وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لابس التلعين، على الخفين، فمسح على الخفين قصداً ومسح على التلعين تبعاً. وقال الزيلعي في التخريج: إن أحاديث المسح على التلعين في الوضوء على الوضوء، وروى رواية. وقال ابن القيم بما ليس مذهب أحد: إن المتوضي على ثلاثة أحوال لأنه إما أن يكون متخففاً وإما عارياً وإما لابس التلعين، وفي الأولى المسح، وفي الثانية الغسل، وفي الثالثة الرش، وتمسك بما في أبي داود. أقول: إن هذا لم يثبت تعامل السلف عليه. وقال المدرسون: إن المراد من التلعين التلعين، أي مسح على الجورين التلعين، وليس مراد الحديث. وحكي عن مسلم أن لفظ حديث الباب غلط، وقد أسقطه أيضاً بعض المحدثين

الباب

عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ». قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ. وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ».

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ «الْمَسْحَ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ «النَّاصِيَةَ».

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، وَسَلْمَانَ، وَثُوبَانَ، وَأَبِي أُمَامَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَهَمْرٌ، وَأَنَسٌ. وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يُمَسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: إِنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ^(١) يُجْزِئُهُ لِلْأَثَرِ. ١٠١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ^(٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ».

١٠٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ

(١) قوله: «عنى العمامة» قال على القارى: اختلفوا فى المسح على العمامة، فمنعه أبو حنيفة ومالك رحمهما الله مطلقاً أى بظاهر التنزيل، وجوز الثورى وداود وأحمد رحمهم الله الاقتصار على مسحهما إلا أن أحمد اعتبر التعمم على طهر كلبس الخف - انتهى - قال على القارى: قال بعض الشراح من علماءنا: يحتمل أنه حيث مسح بناصرته، ثم سوى عمامته بيديه، فحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً، ويحتمل أن يكون ذلك قبل نزول الآية، فقد ذكر العلماء أن المائدة آخر ما نزل من سور القرآن، فالأخذ بظاهر الآية فى هذه المسألة أولى - انتهى -

(١) قوله: «مسح على الخفين والخمار» أراد به العمامة لأن الرجل يغطي بها رأسه كما أن المرأة تغطيها بخمارها. (أدر)

الباب ما قال الشافعية، وفي رواية البخاري عن عمرو بن أمية: (أنه مسح على العمامة) وليس ثمة ذكر الرأس، فظاهره للحنابلة. وأما الجواب من جانبنا من حديث الباب فقليل: إنه مسح على الرأس وسوى عمامته، فزعم الراوى أنه مسح عيها. ويلزم على هذا تغليب الصحابي وهم من أذكاء الأمة المرحومة، وهذا الجواب كان لأبي بكر ابن العربي، وأصده أنه مسح على الرأس أصالة ووقع على العمامة تبعاً، وكذلك زعمه الصحابي فليس فيه تغليب الصحابي، فلم يدرك الناقلون مراده، فقالوا ما قالوا. ويمكن لنا ما قال محمد أنه كان ثم نسخ. وهناك جواب له نفاذ لغة، وهو أنه مسح على الرأس متعمماً بدون نقضها، وفي سنن أبي داود: «أنه مسح على الناصية ولم ينقض العمامة»، وهذا الجواب يستدعي تطريق كثير من الأحاديث فإنها واقعة واحدة، ويعبره بعض الرواة بأنه مسح على الرأس، وبعضهم بأنه مسح على العمامة، وبعضهم بأنه مسح على الرأس والعمامة، ولينظر أيضاً أنها واقعة الوضوء على الوضوء أو غيرها، وقد ثبت الوضوء على الوضوء ناقصاً كما في كتاب الطحاوي من عمل علي رضي الله عنه وقال علي رضي الله عنه: هذا وضوء من لم يحدث، وأخرجه في صحيح ابن خزيمة من عمل علي، ثم رفعه علي، إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولما ثبت مسح الرجلين في الوضوء الناقص قلعه يجوز فيه المسح على العمامة أيضاً، ثم هذه الواقعة مروية عن بلال أيضاً في مسند ص (١٣٤)، وأداها راوى أبي داود ص (٢٠) في شكل العادة: أنه كان يمسح على الخفين آه. ولكن الحق أنها واقعة واحدة كما هو مصرح في النسائي ص (٣٠) وأيضاً في مسند أبي داود: أنه مسح على العمامة. وفي النسائي: أنه مسح على الرأس، فاحتجف تعبير الرواة، وفي بعض نسخ النسائي لفظ «الأسواق» بدل «الأسواف» وذلك عطف. وفي المعجم للطبراني في واقعة معيرة أنها كانت في المدينة، وهو في التخريج ص (٨٦). وفي أكثر الكتب أن واقعة المعيرة عند القبول من تنوك فيطلب التوفيق أو الترجيح، ويرد على الحائنة القائنين بحوار المسح على العمامة آية: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ». الخ [المائدة: ٦] فقالوا: إن المسح على العمامة مسح على الرأس، ولكنه غير صحيح، ويمكن لهم الجمع بين القاطع وخبر الواحد، والبحاري لعلة ليس بقائل بالمسح على العمامة فإنه أخرج الحديث ولم ييؤب عليه، وقال أبو عمر في التمهيد: إن أحاديث المسح على العمامة كلها معلومة بنقله الشيخ الأكبر في الفتوحات، ولكنه لما أخرج البحاري فيشكل

[١] جاء ذكر هذا الحديث في الهدية مؤخرًا من حديث "قتيبة بن سعيد" قدمناه اتساعاً لسحة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: الشُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ؟ فَقَالَ: أَمْسَسَ الشَّعْرَ الْمَاءَ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ.

٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

١٠٣- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا^(١) فَاعْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ: فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ دَلَكَ بِيَدِهِ الْحَائِطَ، أَوْ الْأَرْضَ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَافِيهِ، فَأَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَتَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

١٠٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْإِنَاءَ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَشْرِبُ^(٢) شَفْرَهُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَخْبِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَنِيَّاتٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: إِنْ انْتَفَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٧٧- بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟

١٠٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي^(٣)، أَفَأَنْقُضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ

(١) قوله: «غُسْلًا» الغسل - بالضم - الماء الذي يغسل به، و - بالكسر - ما يعسل به خطمي وغيره. (أدر)

(٢) قوله: «يشرب شعره الماء» يشرب الشعر بالماء تشريبه بل جميعه بالماء، ثم يخبى رأسه ثلاث حنيت جمع حنية أى ثلاث عرف بيديه. (المجمع)

(٣) قوله: «أشد ضفر رأسي» - بفتح ضاد معجمة وسكون فاء - وهو المشهور رواية أى أحكم قتل شعري. (المجمع)

قول التعيين.

قوله: (مسح على الخفين والعمامة) قال المتأولون: إخمار كان رقيقاً فيتقاطر الماء على الرأس، والصحيح ما ذكرت أولاً، قال سن احرري: وجدت مع النوري أن عمامته عليه الصلاة والسلام في أكثر الأوقات كانت ثلاثة أذرع بالذراع العربي، وللصنوت الخمسة سعة أذرع، وللمعجمة والأعياد اثني عشر ذراعاً.

باب ما جاء في الغسل من الجنابة

قال القدوري: لو اعتسل في مجتمع الماء يؤخر غسل الرحدين، وإلا فبعسلهما حين التوصل قبل الغسل، وقد ثبت تأخير غسلهما وتقديمه مرفوعاً فنحملهما على الحالين.

قوله: (فأفاض على فرجه) قال صاحب البحر: ينبغي الاستحشاء قبل الغسل كيلا يبقى ما بين الأليتين يابساً.

قوله: (اعمس الجنب) ههنا مسألة الماء الملائقي والملقى، وفرق بين ظهوريتهما عند البر من الشحنة، وأما صاحب البحر والعلامة قاسم بن قطلوبغا فلم يفرقا بينهما، والمختار مختارهما.

(ف) في بعض كتبنا أن التيمم للقرعة أو إعادة التي ليس الطهارة شرطاً لها جائز مع وجود الماء أيضاً، واختاره صاحب البحر ورده

حَتَّابٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتُطَهَّرِينَ. أَوْ قَالَ: فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَنَّ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا.

٧٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ^(١) جَنَابَةٌ

١٠٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ^(٢) حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ»^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَنْس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. وَهُوَ شَيْخٌ^(٤) لَيْسَ بِذَلِكَ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ. وَيُقَالُ «الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ»، وَيُقَالُ: «ابْنُ وَجْبَةَ».

٧٩- بَابُ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

١٠٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ». قَالَ أَبُو عِيسَى^(٥) هَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْثَّابِعِينَ: أَنَّ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ.

٨٠- بَابُ مَا جَاءَ: إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ^(٦) وَجَبَ الْغُسْلُ

١٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِذَا جَاوَزَ^(٧) الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

١٠٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ».

(١) قوله: «تحت كل شعرة» أي لو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء، بقيت الجنابة. (المراقبة)

(٢) قوله: «الحارث بن وجيه» بوزن عظيم، وقيل: بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة. (التقريب)

(٣) قوله: «أنقوا البشرة» من الإنقاء، والبشرة ظاهر جلد الإنسان مما ليس تحت الشعر، أنقوها من الوسخ مبالغة في الغسل. (الشيخ عبد الحق)

(٤) قوله: «وهو شيخ» أي كبر وغلب عليه النسيان والغفلة، قوله: ليس بذلك أي ليس بقوي أي ليس بذلك المقام الذي يوثق به، كذا في «شرح المشكاة للطهي».

(٥) قوله: «الختنان» الختان قطع غزلة الولد والختان موضعه وهو من الذكر جدد حشفة الذكر، ومن المرأة جلد عالية مشرفة فوق أعلى الفرج كعرف الديك هذا. (الشيخ)

(٦) قوله: «إذا جاوز» أي تعدى وفي رواية بالراء المهمل أي التقى الختان بالرفع الختان بالنصب وهو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى، وهو أهم من أن يكون محتوناً أم لا، إذ مجاوزة ختانهما كناية لطيفة عن الجماع، وهو غيبوبة الحشفة ولو في الدبر. (المراقبة)

الشامي، والمختار ما قال صاحب البحر لنص الحديث، فإنه عليه الصلاة والسلام تيمم في واقعة أبي الجهم في المدينة، وقال ابن عابدين: إن هذه المسألة ليست في الكتب المشهورة لنا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ

حديث الباب ساقط السند ولكن مسألة الباب صحيحة اتفاقاً، وأما الوضوء بعد العسل فبدعة كما في الدر المختار وبوب عليه المصنف.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ

المرد من التقاء الختاني غيبوبة الحشفة كناية، واتفق أهل المذاهب الأربعة على وجوب الغسل بعبوبة الحشفة أنزل أو لم ينزل، وكان الصحابة مختلفين، ثم أجمع الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه على وجوب الغسل بها، فيمكن القول بأنه مما أجمع عليه الأمة، وأدعى البعض أن عدم وجوب الغسل بها كان ثم نسخ، وبساعده الروايات. ووقعت عبارة البخاري موهمة إلى أن المحاري محالف لجمهور الأمة، وأقول:

[١] هَاكَ سَقَطَ فِي أَهْدِيَّةٍ، وَذَكَرَهُ بِشَارٍ وَنَصَهُ: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ». وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَعَائِشَةُ - وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. قَالُوا: إِذَا التَّمَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٨١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ^(١)

١١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

١١١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ:

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ: أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلَا.

١١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَّافِ عَنْ جَحْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي

الْإِحْتِلَامِ»^(٢).

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرِ، وَطَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

وَأَبُو الْجَحَّافِ اسْمُهُ «دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ». وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَّافِ وَكَانَ مَرْضِيًّا.

٨٢- بَابُ فِيمَنْ يَسْتَقِظُ وَيَرَى بَلَلًا وَلَا يَذْكُرُ إِحْتِلَامًا

١١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخِطَّاطُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

(١) قوله: «بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ» واختلف العلماء في وجوب الغسل بالإيلاج، فذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم إلى أن إيلاج الحشفة في الفرج يوجب الغسل وإن لم ينزل يحدث: «إذا جس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وإن لم ينزل» رواه الشيخان، وبغيره من الأحبار المعاضدة له، وذهب سعد بن أبي وقاص في آخرين من لصحابة إلى أنه لا يجب الغسل ما لم ينزل، وتمسكوا بقوله عليه السلام: «الماء من الماء» وذلك يفيد الحصر عرفاً.

وأوجب بأنه منسوخ بقول أبي بن كعب قال: «إنما كان الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها»، كذا في الطيبي.

(٢) قوله: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ» قال الثوري شق: قول ابن عباس: «إِنَّمَا الْمَاءُ... الخ» قول قاله من طريق التأويل والاحتمال، ولو انتهى الحديث إليه بطوله لم يكن ليؤوله هذا التأويل، وذلك أن أبا سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم، وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فصرخ به فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: «أعجلنا الرجل»، فقال عتيان: يا رسول الله! أرايت الرجل يحجل عن امرأته ولا يهي ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه، كذا ذكره الطيبي وعنى القاري والشيخ، وقال: ويمكن أن يقال: إن قول ابن عباس هذا ليس تأويلاً للحديث، وإخراجاً له بهذا التأويل من كونه منسوخاً، بل غرضه بيان حكم المسألة بعد العلم بكونها منسوخاً، وحاصله أن عمومها منسوخ ففقي حكمه في الاحتلام - انتهى -.

إن المحاري موافق لهم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ

هذا الحديث منسوخ، وقيل ابن عباس: إنه ليس منسوخ، وتأوله بحمته على حال النوم، وأقول: يجب تأويل كلام ابن عباس، فإن جمهور الأمة على أنه منسوخ، وتأوله بأنه ذكر المسألة لفقهية، أو قال: إن بعض جزئيات ذلك المنسوخ محكم الآن أيضاً، ويدل صراحة على نسخ حديث الباب قصة عتيان بن مالك في مسلم، وأكثر الطحاوي من الروايات الدالة على نسخ.

بَابُ فِيمَنْ يَسْتَقِظُ وَيَرَى بَلَلًا وَلَا يَذْكُرُ إِحْتِلَامًا

في مسألة الباب أربعة عشر صورة، ذكر صاحب البحر اثني عشر صورة، وذكر الباقيتين الشرعيتين في مراقي العلاج، وصطط بغيره بأنه

مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلْلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا؟ قَالَ: يَغْتَسِلُ. وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلًّا؟ قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلْلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا. وَعَبْدُ اللَّهِ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ الرَّجُلُ فَرَأَى بَلَّةً أَنَّهُ [يَغْتَسِلُ]^(٢). وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِنَّمَا يَجِبُ هَلِيهِ الْغُسْلُ إِذَا كَانَتِ الْبَلَّةُ بَلَّةً نَظْفَةً. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَإِذَا رَأَى اخْتِلَامًا وَلَمْ^(٣) يَرِ بَلَّةً فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ

١١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقِيُّ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْبَغْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ^(٤) قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ؟ فَقَالَ: مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ».

وَلَمَّا بَابُ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ كَثْبٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ». وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ^(٥)، وَالشَّافِعِيُّ: وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شَقَائِقُ» أى نظائرهم فى الخلق والطبائع لأنهن شققن منهم ولأن حواء شقت من آدم يعنى فيجب الغسل على امرأة برؤية البلل بعد النوم كالرجل، وظاهر الحديث يوجب الاغتسال من رؤية اللل وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق وهو قول جماعة من التابعين، وبه قال أبو حنيفة، وأكثر العلماء على أنه لا يوجب الغسل حتى يعلم أنه بلل الماء الدافق، واستحبوا الغسل احتياطاً، ولم يختلفوا فى عدم الوجوب إذا لم يزل البس وإن رأى فى النوم أنه احتلم. (المراقبة)

(٢) قوله: «لم يَرِ بَلَّةً فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ» لأن البلل علامة ودليل، واليوم لا عبرة به، فالمدار على البلل، سواء تذكر الاحتلام أم لا، كذا فى «المراقبة».

(٣) قوله: «عن عليٍّ» بواسطة المقداد، وإنما حذف ذكره لأن الغرض بيان الحكم لا إتمام القصة، وأيضاً السائل حقيقة على رضى الله عنه، والمقداد إنما كان سفيراً محضاً. (التقرير)

إما أن يكون يقين المني، أو المذي، أو الودي، أو شك في الأولين، أو الآخرين، أو لطرفين، أو الثلاثة، فصارت سبعة، ثم إما أن يتذكر الاحتلام أولاً، ويجب الغسل في يقين المني يتذكر الاحتلام أولاً، وفي يقين المذي مع تذكر الاحتلام، وفي الصور الأربعة المشكوك مع تذكر الاحتلام، والصور التي يجب الغسل فيها قليلة عند الشافعي.

المني: ماء ثخين أبيض خائر، يتولد منه الولد، وينكسر العنصر بخروجه. والمذي: ماء ثخين لا ينكسر العضو عند خروجه، ورائحة المني كرائحة العجين والطمع. والودي: ماء أبيض كدور ثخين يشبه المني في الشخامة ويخالعه في الكدورة، ولا رائحة له، ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة وعند حمل شيء ثقیل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ

في بعض الروايات أن السائل علي رضي الله عنه وفي بعض الروايات إنه أمر مقداداً رضي الله عنه بالسؤال، وفي بعض الروايات أنه رضي الله عنه ابتداء بنفسه، فتعرض العلماء إلى التوفيق.

وعامة الفقهاء إلى أن الوضوء من المذي من أحكام الصلاة، فيجب عند القيام إليها، ويسبب إلى أحمد أنه من أحكام المذي، وهو الطاهر، ثم يذكر أن الواجب عند الثلاثة غسل الإحليل وما أصابه المذي، وقال أحمد: يغسل العنصر والأنتيين وإن لم يصبه المذي.

[١] هكذا في نسخة شار، وفي الأصل: «يغسل» وهو خطأ.

[٢] لفظ سفیان ساقط من الهندية وأنتاه من نسخة بشار.

٨٤- بَابُ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ

١١٥ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ هُوَ ابْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: «كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغَسْلَ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بَمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَا نَعْرِفُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَقَ فِي الْمَذْيِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزِي إِلَّا الْغَسْلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُجْزِيهِ النَّضْحُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ النَّضْحُ بِالمَاءِ.

٨٥- بَابُ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ

١١٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: ضَافَ عَائِشَةُ ضَيْفٌ فَأَمَرَتْ لَهُ بِمِلْحَقَةٍ صَفْرَاءَ، فَنَامَ فِيهَا، فَاحْتَلَمَ، فَاسْتَحْبَا أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا وَبِهَا أَثَرُ الْإِحْتِلَامِ، فَغَمَسَهَا فِي الْمَاءِ ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لِمَ أُنْسَدَ عَلَيْنَا ثَوْبُنَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرَكَهُ بِأَصَابِعِهِ. وَرَبَّمَا فَرَكْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِي.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ [مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ] ^(١) مِنَ الْفُقَهَاءِ، مِثْلُ سُفْيَانَ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَقَ. [قَالُوا] ^(٢) فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ: يُجْزِيهِ الْفَرْكُ ^(٣) وَإِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ. وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ ^(٤).

١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مِهْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا غَسَلَتْ مِثْيَا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «الفرك» قال الطيبي: الفرك الدلك حتى يذهب الأثر من الثوب، وفي «شرح السنة» مذهب الشافعي أن لمحي طاهر وعند أصحاب لراي نجس، يعس رصبه، ويفرك يسه. (على القارى)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ

مذي نجس إجماعاً. قوله: (حيث ترى أنه نجس) قال العلماء: إن معنى يُرَى المجهول اشك، ومعنى يَرَى معوماً اليقين، ورأيت في فتح القدير أن المجهول من الرأي، والمعوم من الرؤية، ولو كان لفظ الحديث مجهولاً فيكون بظاهره تمسك مالك بن أنس على أن الحجاسة لمشكوكه يكفي فيها لنضح فقط، ومسألة المالكية المذكورة في مدونة مالك بن أنس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ

مذهب الشافعي وأحمد: طهارة المني، ومذهب أبي حنيفة ومالك: أنه نجس، وأصوب بن تيمية في الطهارة في فتاوه. وقال الشافعي: إن الأنبياء أيضاً يتولدون من المني، فكيف يقال بالحجاسة؟ ويقال فيه: إن كل ولد أعم من الأنبياء وغيرهم يكون الدم غداً في بصر الأم ولا يقول أحد بطهارة الدم، ولو آثار كثيرة، وثبت من التابعين أن المصبي في ثوب الذي أصابه المني بعيد صلاة، وأما الحديث فثبت فيه الفرك والغسل، ونعمل بهما بأن الفرك في لباس، والغسل في الرطب، وقد الشافعي: إن الفرك دس على طهارته، فإن في الفرك يبقى بعض الأجزاء، ويقول: إن الخف الذي أصابه النجاسة يكفي فيه ذلك مع بقاء بعض أجزائها، وأخرج الحافظ في الفتح رواية الفرك في الرطب عن صحيح ابن حزيمة، ومرو عليه الشيخ علاء الدين المرديني وأعله

قوله: (صاف عائشة الخ) أصيب هو الروي

[١] ما بين المعقوفتين ساقط من الهدية. ونسناه من نسخة بشار

[٢] وفي الهدية «قال» وانصوب ما نسناه من نسخ حقيقة

[٣] جاء في نسخة بشار بعد هذه العبارة رحمة باب وهي ساقطة من الهدية واحتل الرقم (٨٦) وبصه: باب غسل مني من الثوب.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: «أَنَّهُا غَسَلَتْ مَيِّتًا مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»: لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِحَدِيثِ الْفَزْكِ [لأنه^(١)] وَإِنْ كَانَ الْفَزْكَ يُجْزِئُ فَقَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَرَى عَلَى ثَوْبِهِ أَثَرَهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَنِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ. فَأَمِطْهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخِرَةٍ^(٢).

٨٧- بَابُ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ^(٣).

١١٨ حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً».

١١٩- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ: نَحْوُهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَيَرْوُونَ أَنَّ هَذَا خَلَطَ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ.

٨٨- بَابُ فِي الْوُضُوءِ لِلْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ

١٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ»^(٤).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ، قَالُوا: إِذَا أَرَادَ الْجَنْبُ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

(١) قوله: «الإذخر» - بكسر الهمزة وسكون ذال وكسر خاء معجمتين - حشيش طيب الريح. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «إذا توضع» المراد به الوضوء الشرعي لا غسل الذكر ونحوه لما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا كان جنباً أراد أن يأكل أو ينام توضعاً وضوءه للصلاة».

قوله: (قال ابن عباس) هذا أثر ابن عباس فلا حجة علينا، وأيضاً نقول: إن التشبيه في اللزوجة لا الطهارة.

قوله: (بإذخر) في حاشية أبي داود: إن معنى الإذخر «مرجياگند»، ومأخذه غياث اللغات وهو غلط، وربما يغلط في معاني الأدوية، ويسميه أهل السند (كزون).

باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل

يستحب الطهارة للجنب قبل النوم، كما روي عن الطرفين، وروى الطحاوي عن أبي يوسف. أنه لا بأس بتركه، أقول: لا بأس دال على أنه خلاف الأولى، فلا خلاف في هذه المسألة بين الثلاثة ولم يقل بالوجوب إلا داود الظاهري، وفي المعجم للطبراني عن أبي هريرة: «من مات جنباً بدون طهارة لا تشترك الملائكة في جنازته»، والمسألة حواز النوم للجنب قبل الطهارة وفي معاني الآثار، وموطأ مالك عن ابن عمر: أن الوضوء الذي يكون للجنب قبل النوم قد يكون ناقصاً أيضاً، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسند قوي مرفوعاً: «إن الجنب لو لم يتوضأ قبل النوم يتيماً».

قوله: (ولا يمس ماءً) أكثر أئمة الحديث إلى أن أبا إسحاق السبيعي وُهِمَ في حديث الباب فإنه عليه الصلاة والسلام لم يثبت نومه بدون الطهارة، وقال قائل: إن المراد من مس الماء في حديث الباب مس الماء للعسل، وأنه توضعاً وإن لم يغتسل، وقال النووي: لعن نومه عليه الصلاة والسلام بدون الطهارة كان مرة أو مرتين لبيان الجوار. أقول: لما أئس المحدثون الحديث فلا حاجة إلى التوجيه. وأما صورة وهم عمرو بن عبد الله أبي إسحاق فذكرها الطحاوي بأنه اختصر الحديث المفصل فوقع الاختصار موهماً للطائرين وإن كان صحيحاً بحسب مراد أبي إسحاق وحاصل الحديث المفصل: «أنه إذا أجبت أول الليل كان يتوضأ، ولو أجبت آخر الليل لا يتوضأ» فإن كان إثبات العسل فالعسل لزمان قليل بدون الوضوء ثابت، وأحدث هذا مما في الروايات فالخاصل أني أكرت نومه عليه الصلاة والسلام بدون الوضوء أو التيمم أول الليل بخلاف آخر الليل فإنه إثبات الاعتسال، والحديث المفصل عن أبي إسحاق أخرجه مسمم ص (٢٥٥) أيضاً، وفي مسلم لفظ يخالف لفظ الطحاوي صراحة، والحال أنهما متحذنان سداً ومتناً، فإن في مسلم: «وإن لم يكن جنباً توضعاً وضوء الرجل للصلاة» وفي معاني الآثار: «وإن كان حياً

٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ

١٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ فَأَنْخَسْتُ أَيْ فَأَنْخَسْتُ فَأَغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ أَوْ: أَيْنَ ذَهَبْتَ، قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا. قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»^(١).

وفي الباب عن حَدِيقَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ، وَلَمْ يَرَوْا بِغَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ «فَأَنْخَسْتُ» يَغْنِي: تَنَحَّيْتُ عَنْهُ.

٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

١٢٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ:

«جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ ابْنَةُ مِلْحَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ^(٢) لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ - تَعْنِي غُسْلًا - إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ. قَالَتْ^(٣) أُمُّ سَلَمَةَ: قُلْتُ لَهَا: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ يَا أُمُّ سَلِيمٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَأَنْزَلَتْ: أَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ.

وفي الباب عن أُمِّ سَلِيمٍ، وَخَوْلَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنَسٍ.

٩١- بَابُ مَا فِي الرَّجُلِ يَسْتَنْدُ^(٤) فِي الْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ

١٢٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حُزَيْفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «رُبَّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ

(١) قوله: «إن المؤمن لا ينجس» من سمع وكرم، وكذا الكافر لا ينجس عندنا وعند الجمهور، وإنما النجاسة في اعتقاده، كذا في «المجمع» وكذا قال على القاري، أو لا يصير عليه نجسا والكافر كذلك، أما قوله تعالى: ﴿وَالْمُشْرِكُونَ نجس﴾ في النجاسة في اعتقادهم، وما روى عن ابن عباس من أن أعيانهم نجسة كالخزير، وعن الحسن: من صافحهم فليتوضأ، فمحمور على المبالغة أي في التبعّد عنهم، كذا قاله ابن المنك.

(٢) قوله: «إن الله لا يستحي من الحق» أي لا يأمر الحياء فيه. (المجمع)

قال الشيخ: بل المعنى أنه تعالى نهى عن أن يستحيوا في الحق، وهذه توطئة لسؤال. (السمعات)

(٣) قوله: «قالت أم سلمة» وفي «الموطأ» فقالت لها عائشة، قال القاضي عياض: ويحتمل أن عائشة رضي الله تعالى عنها وأم سلمة رضي الله تعالى عنها كتباها أنكرتا عليه، فأجاب النبي ﷺ بمأخذاها وإن كان أهل الحديث يقولون: إن الصحيح هنا أم سلمة رضي الله عنها لا عائشة، قال ابن حجر: وهو جمع حسن يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد - انتهى - (عنى القاري)

(٤) قوله: «يستند في المرأة» أي يطلب لدفء - بفتحين والمد - وهي الحرارة بأن يضع أعضاءه على أعضائها. (المراقبة)

توضأ وضوء الرجل للصلاة» ولم يتوجه إليه أحد من الحفاظ والمحدثين وإن أمكن الجمع بينهما، وأعلن أبو داود ص (٣٠) حديث الباب.

باب ما جاء في مصافحة الجنب

يجوز لمجنب جميع المعاملات، ويمتنع عن دخول المسجد والطواف وقراءة القرآن. وفي بعض الكتب زيادة: (إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا). في حديث الباب ولكن السند ضعيف، وغسالة المؤمن طاهر حيا أو ميتا، وفي مبسوط محمد بن الحسن: إن غسالة الميت نجسة، وحمله أرباب الفقه على أن فيه مظنة الألوأ، وأما غسالة الكافر فنجسة، فإن حكمه حكم الميتة.

باب ما جاء في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل

نسب إلى محمد بن الحسن عدم الغسل من الاحتلام للمرأة، وحمله أرباب التصنيف على حالة لا يخرج المني إلى المرح الخارج، ولو خرج المني إلى المرح الخارج يجب الغسل والله أعلم. وأما الأطباء فمحتشمون في وجوده في المرأة بعد اتفاهم على أن فيها ماء يصلح للولادة.

قوله: (إن الله لا يستحي) قالوا: معناه أن الله لا يأمر بالاستحياء، فإنه تعالى ليس محل الحوادث، والاستحياء حادث. وقال الحفاظ اس

ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَأَ^(١) بِي فَضَمَمْتُهُ إِلَيَّ وَلَمْ اغْتَسِلْ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَس.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَدْفِئَ بِامْرَأَتِهِ، وَيَنَامَ مَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

٩٢- بَابُ التَّيَمُّمِ لِلْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ

١٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسُهُ^(٢) بِشَرَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». وَقَالَ مَحْمُودٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ يُسَمِّهِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١].

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْجَنْبَ وَالْحَائِضَ إِذَا لَمْ يَجِدَا الْمَاءَ تَيَمَّمَا وَصَلَّيَا. وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى التَّيَمُّمَ لِلْجَنْبِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ. وَيُرْوَى عَنْهُ: أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، فَقَالَ: يَتَيَمَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

٩٣- بَابُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ

١٢٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَعَبْدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ ابْنَةُ أَبِي

(١) قوله: «فاستدفا بي» أى طلب الحرارة منى بأن وضع أعضائه الشريفة بعد الغسل على أعضاء من غير حائل، وجعلني مكان الثوب الذي يستدفا به ليجد السخونة من بدني، كذا في «الدمعات».

قال الطيبي: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ فِيهَا دَفْعٌ﴾ أى تتخذون من أوبارها وأصوافها ما تستدفون به، وفيه أن بشرة الجنب طاهرة؛ لأن الاستدفاء إنما يحصل من مس البشرة البشرية.

(٢) قوله: «فليمسه بشرته» أى من الإمساس أى فيوصل الماء إلى جده يعنى فليتوضأ أو يغتسل فإن ذلك أى الإمساس خير من الخيور، وليس معناه أن كليهما جائز عند وجود الماء لكن الوضوء خير، بل المراد أن الوضوء واجب عند وجود الماء، نظيره قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ مع أنه لا خير بمسقر أصحاب النار. (على القارى)

نبيمة: إن الله تعالى تقوم به الأفعال الاختيارية مع كونه قديماً. وسيأتي تفصيل البحث في ابتداء البخاري إن شاء الله تعالى.

باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء

ينسب إلى عمر الفاروق وابن مسعود أنهما لا يجوزان التيمم للجنب ولو إلى عشر سنين، وموهمه رواية البخاري، أقول: إن هذه النسبة علقت إليهم كما صرح بمрад هما في البخاري بأن غرضهما سد الذرائع كيلا يتيمموا بعذر يسير غير مبيح للتيمم.

قوله: (الصعيد الطيب) قال صاحب القاموس: إنه وجه الأرض، فاضطرر ههنا إلى هذا القول مع رعاية مذهبه في اللغة بأن يذكر ما يوافق مذهب الشافعي، وله اعتقاد في حق أبي حنيفة، وصف الطبقات الخفية اسماء بطقات فيروزآبادي. حديث الباب ساقط السند.

باب ما جاء في المستحاضة

باب المستحاضة باب طويل الدليل، والفرق بين الحيض والاستحاضة لغة: أن الحيض لأصل الفعل على العادة، والاستحاضة للزيادة على ذلك، وفي كتبنا: أن الأقل من أقل الطمث أو النفس، والأكثر من أكثرهما، والأكثر على العادة بشرط الزيادة على الأكثر من عشرة أو أربعين استحاضة، وأكثر إطلاقاً الاستحاضة في الحديث على متعارف اللغة.

الحيض: دم يخرج من قعر الرحم بدون داء.

والاستحاضة: دم يخرج من فم الرحم من العادل كما في الحديث. ثم للمستحاضة أنواع: المنثنة، والمعتادة، والمتحيرة، ومدهنت: أن عشرة

حَبِيشَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبُرْتَ فَاغْسِلِي عِنْدَ الدَّمِ وَصَلِّي. قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: «تَوَضَّئِي» لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا جَاوَزَتْ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا اغْتَسَلَتْ وَتَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

٩٤- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

١٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ:

(١) قَوْلُهُ: «إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ» عَلَى لَفْظِ الْمَجْهُولِ أَيْ دَائِمِ الِاسْتِحَاضَةِ، وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ أَيْ دَمٌ عَرَقٌ وَيُنَادِيهِ قَوْلُهُ: لَيْسَ بِحَيْضٍ، أَوْ الْمُرَادُ الْحَمْلُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الدَّمُ عَرَقٌ لَا رَحِمٌ، قَالَ الْفُقَهَاءُ: مَا نَقَصَ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ أَوْ كَثُرَ لِفَاسٍ أَوْ عَلَى عَادَةِ قَدْ جَاوَزَ الْأَكْثَرَ أَوْ سَتَمَرَّ دَمُهَا أَوْ مَا رَأَتْهُ حَامِلٌ فَهُوَ سَتَحَاضَةٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَحَيْضُهَا كَثُرَ الْمُدَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ مُعَادَةً فَعَادَتُهَا، وَمَا رَدَّ فَهُوَ سَتَحَاضَةٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا - أَيْ أَيَّامَ عَادَتِكَ إِنْ كَانَتْ مُعَادَةً أَوْ أَيَّامَ أَكْثَرِ لَحَيْضٍ إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً هَذَا عَدِيدًا، وَعِنْدَ لُبْقٍ يَعْمَلُ بِالتَّمْيِيزِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ إِنْ كَانَ دَمًا أَسْوَدَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مِنْ الْحَيْضِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ عُرْوَةَ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدٌ يَعْرِفُ» الْحَدِيثُ، وَعَدِيدًا لَا يَعْمَلُ بِالتَّمْيِيزِ خُفَاءً.

(٢) قَوْلُهُ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» أَخَذَ بِظَاهِرِهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَنَا الْإِلَامُ بِمَعْنَى الْوَقْتُ كَقَوْلِكَ: «بِتِلْكَ لَصَلَاةٍ أَظْهَرَ أَيْ وَقْتُهَا، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَرْوَاحِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوْ قَدْ كَلَّ صَلَاةً فَتَحْمِلُ عَلَيْهِ، كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ» وَ«الْمُحْتَصَرِّ الطُّحَاوِيِّ».

رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشَ: «تَوَضَّئِي لَوْ قَدْ كَلَّ صَلَاةً» وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مُحْكَمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ خِلَافَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ شَاعَ سَتَعْمَالُهَا فِي لِسَانِ الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ فِي وَقْتُهَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ لَصَلَاةً أَوَّلًا وَآخِرًا» أَيْ وَقْتُهَا وَهُوَ مَا لَا يَحْصِي كَثْرَتَهُ، فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْحَكْمِ، وَرَجَحَ أَيْضًا بِأَنَّهُ مَرْكُوكٌ أَظْهَرَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ حَقِيقَةَ كُلِّ صَلَاةٍ لِحَوَازِ الْفَرْقِ مَعَ الْفَرْضِ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، كَمَا حَقَّقَهُ بَنُ الْهَمْدِ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَبَقِيَ عَنْ شَرْحِ «الْمَوْطَأِ».

أَيَّامٌ لِمُسْتَدْتَّةٍ حَيْضٍ وَبِالْبَاقِي سَتَحَاضَةٌ، وَالمُعَادَةُ مَحْصِي عَلَى عَادَتِهَا الْمُسْتَقَرَّةِ، وَالمُنْتَحِرَةُ: الَّتِي لَمْ تَسْتَقِرَّ عَادَتُهَا، وَهِيَ تَكُنْ مُبْتَدَأَةً، وَأَحْكَامُهَا كَثِيرَةٌ لَا تَوْجِدُ فِي الْمَصْنُوعَاتِ، وَقِيلَ شَيْءٌ مِنْهَا مَذْكُورٌ فِي بَحْرِ، وَكُنْ غُلَاطُ الْكَاتِبِ مُنْعَةً عَنِ الِاسْتِفَادَةِ وَبَعْضُ شَيْءٍ مِنْهَا مَذْكُورٌ فِي حِلَاصَةِ الْفَتَاوِيِّ. وَقَدْ صَاحَبَ الْبَحْرُ: إِنْ فِي حِلَاصَةِ الْفَتَاوِيِّ أَعْلَاطُ النَّاسِحِينَ. وَمِنْ أَحْكَامِهَا: أَنَّهَا تَنْتَحَرَى وَتَعْتَرِ بِالطَّلَنِ الْعَالِبِ، وَأَسْمِيهَا مُنْتَحِرَةٌ، وَالمُنْتَحِرَةُ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ وَكُتُبِ الشُّوَفِ، وَأَكْرَ الْحَابِيَةِ هَذَا الشُّوَفِ، ثُمَّ عِنْدَ الشُّوَفِ نَوْعٌ آخَرُ يُسَمَّى بِالمُمِيزَةِ، وَتَعْتَرِ بِالْأَلْوَانِ إِذَا رَأَتْ أَدَمَ أَسْوَدَ فَهُوَ حَيْضٌ وَإِلَّا فَسَتَحَاضَةٌ، ثُمَّ هُمُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَمْيِيزَ الْأَلْوَانِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُعَادَةِ، وَالثَّانِي: أَنَّ تَعْتَرِ فِي حَقِّ الْمُعَادَةِ أَيْضًا، وَعِنْدَنَا لَا اعْتَارَ لِلْأَلْوَانِ، وَلَمَّا مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «حَتَّى تَرِينَ الْقِصَّةَ الْبِضَاءَ»، وَهِيَ مَا فِي أَبِي دَاوُدَ «فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدٌ يَعْرِفُ» وَقَالَ الصَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَنْوَارِ: إِنَّهُ مَذْرُوعٌ مِنَ الرَّوْيِ، وَأَشَارَ النَّسَائِيُّ إِلَى إِعْلَالِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْحَيْضِ، وَنَقَلَ الْمَارْدِيْنِيَّ إِعْلَالَهُ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ أَحَادِيثٌ فِي بَعْضِهَا عِدَّةُ الْأَيَّامِ وَالْيَابِي الَّتِي كَانَتْ تَحْيِضُ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مُعَادَةٍ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ «قَبَالَ الدَّمُ وَدَبَّرَهُ» حَمَلُهُ عَلَى الْمُعَادَةِ كَمَا يَدُلُّ مَا فِي الطُّحَاوِيِّ ص (٦١)، وَحَمَلُهُ لِشَافِعِي عَلَى المُمِيزَةِ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثٍ: حَدِيثُ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَحَدِيثُ سَمَاءَ، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، وَمَذْرُوعُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

قَوْلُهُ: (فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشَ) اسْمُ أَبِي حَبِيشَ قَيْسٍ، وَفَاطِمَةُ هَذِهِ غَيْرُ فَاطِمَةَ الَّتِي شَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ بَغْفَةٍ رَوَّحَهَا رَاوِيَةُ حَدِيثِ الْمَدْحَانِ.

قَوْلُهُ: (فَلَا أَطْهَرُ) أَيْ لَا أَطْهَرُ حَسَبًا، وَلَيْسَ عَرَضُهَا فِي الصَّهْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَغَرَضُهَا سُؤَالُ مَسْأَلَةِ الْمَعْدُورَةِ.

قَوْلُهُ: (أَفَادَعُ الصَّلَاةَ) أَيْ إِنِّي دَعَيْتُ دَمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَيْضًا، وَحَمَلُهُ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى الْمُعَادَةِ.

قَوْلُهُ: (فَاعْسَنِي عِنْدَ الدَّمِ) هَذَا الْعَسَلُ لَيْسَ هُوَ الْعَسَلُ الْوَاجِبُ، وَفِي الرِّوَايَاتِ الْآخَرِ «فَاعْسَنِي عِنْدَ دَمٍ وَاعْتَسَنِي» وَفِي الطُّحَاوِيِّ ص (٦١) مَا يَدُلُّ عَلَى لَعْسَلِ الْوَاجِبِ

قَوْلُهُ: (تَوَضَّئِي) قَالَ مَالِكٌ سَأَسُّ: بِالدَّخْرِ اسْتَسْنَى فِيهِ غَيْرُ نَاقِصٍ لِمَوْضُوعٍ، وَنَعَطُ «تَوَضَّئِي» فِي حَدِيثِ لُبَابِ مَحْمُولٍ عَلَى لَاسْتِحَابِ عَدَمِهِ، وَحَمَلُهُ ثَلَاثَةً عَلَى الرُّجُوبِ، وَتَصَدَّقُ بِبَعْضِ أَمُولِكَ لِإِسْقَاطِ لَفْظِ تَوَضَّئِي، وَعَلَى مُسْلَمًا أَيْضًا مُزْدَدٌ فِيهِ كَمَا يَدُلُّ قَوْلُهُ، وَفِي حَدِيثِ

«تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَجِئُ فِيهَا، ثُمَّ تَتَنَسَّلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي».

١٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ: نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْتُ: عِدِّي بِنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، جَدُّ عِدِّي مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ اسْمَهُ. وَذَكَرْتُ لِمُحَمَّدٍ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَنَّ اسْمَهُ «دِينَارٌ» فَلَمْ يَغْبَأْ بِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِنْ اغْتَسَلْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ أَحْوْطُ لَهَا، وَإِنْ تَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأُهَا، وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَغْسِلُ أَجْزَأُهَا.

٩٥- بَابٌ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَغْسِلُ وَاحِدٍ

١٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: «كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْتَنِي الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ؟ قَالَ: أَنْتَ لَكَ الْكَرْسُفُ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ قَالَ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَتَلْجَمِي. قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَاتَّخِذِي ثَوْبًا قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا أَتُجُّ نَجًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَأْمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ: أَيْهَمَا صَنَعْتَ أَجْزَأُ عِنْدِكَ، فَإِنْ قَوَيْتِ^(١) عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ. فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ

(١) قوله: «فإن قويت عليهما» أي عني لأمرين فأنت أعلم أي بما تختارينيه مهما فاختاري أيهما شئت، قوله: هي ركضة أي دفعة وضربة، والركضة ضرب لأرض بالرجل في حال العدو وغيرها، أرد به الإضرار والإفساد، وأضافها إلى الشيطان؛ لأنه وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها وقت طهرها وصلاتها وصيامها حتى أنساها ذلك، قوله: فتحيضي أي ارمي أحكام الحيض وعدى نفسك حائضاً، قوله: ستة أيام أو سبعة أيام «أو» ليس بشك ولا للتخيير، بل امرد اعتباري ما وافقك من عادات النساء، كذا اختاره الطيبي في توجيهه، ومنهم من ذهب إلى أنه شك من بعض الرواة، وإنما يكون النبي ﷺ قد ذكر أحد العددين اعتدلاً بالغالب من حال نساء قومها، وقال لتوربشتي: ويحتمل أنها أحرته بعادتها قبل أن يصيبها ما أصابها، وقيل: أمر ببناء الأمر عني ما تبين لها من أحد العددين على سبيل التحري.

وقوله: في عسم الله أي فيما علم الله من أمرك ومن قال: إن «أو» للشك، فله أن يقول: معناه والله أعلم بما قال النبي ﷺ، وقوله: حتى إذا رأيت أنك صهرت واستنقأت أي بلغت في التقية أي مضت الأيام المذكورة وصرت طاهرة في حكم الشرع، قوله: وصي بالوضوء عند كل صلاة، وهذا أول الأمرين المأمور بهما وهو أن تتوضأ وتصل في ثلاث وعشرين، وثاني الأمرين أن تغسل فيهما ما عند كل صلاة فردى وإما بالجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب ولعشاء، ولما كان الأولى من هاتين الصورتين أعني الاعتسال عند كل صلاة أشق وأصعب، أنزل ﷺ إلى الثاني أعني الجمع بين الصلاتين، فقيل: وإن قويت... الخ فإن قست: لا يسمع الخفية هذا التأويل، إذ عندهم خروج الوقت ينقض وضوء المعذور، قل: لعله لا ينقض لغسل في حق هذه المستحاضة بحكم هذا الحديث على أنه يبره مثل هذا، عني الشافعية أيضاً، فإنهم يوجبون لوضوء على المعذور لكل صلاة فلا بد من التخصيص، كذا في «اللمعات» قال عني القاري: هذا عندنا منسوخ، أو لأمر بالغسل في الصورتين محمول على المعالجة لإزالة قوة الدم.

حمد لفظ تركاه مسم ص (١٥١)، وبحث فيه حافظ وحاصله إثبات ذلك اللفظ، ورواه ابن سيد الناس البعري عن طريق أبي حنيفة، فقال: إنه مروى عن إمام من الأئمة فيكون صحيحاً، وأحرجه الطحاوي ص (٦١)، عن أبي حنيفة وأخرج له المتابع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَغْسِلُ وَاحِدٍ

قال الطحاوي: إن الغسل للعلاج، ورغم الأكثرون أنه علاج طبي، وإحال: أن المراد من العلاج الحية، وقال الطحاوي: إن حديث الباب في المنحية، وذكرها مسائل يتعد إدراكها، ويمكن حمله على المعتدة ونحوه على هذا فإنه سهل.

قوله: (واحد ثوباً) أي ثوباً يكون مهياً للصلاة.

قوله: (أمرين) عامة المحشين على أن لأمر الأول: الوضوء لكل صلاة، وهو في كتاب الأم، والأمر الثاني: ثلاث غسلات خمس صلوات، وأشار أبو داود ص (٤١) إلى أن الأمر لأول: الغسل لكل صلاة، والآخر: الغسل ثلاث مرر لخمس صلوات، وقال: إن خمس غسلات ذلت في بعض الطرق، أي في قصة حمزة بنت جحش، وأما لغسل خمس مرر في أحاديث غير ست جحش فثبت بلا ريب، وروى الترمذي تحسین أحمد حديث الباب، وروى أبو داود التردد عنه، والغسل تحسية

قوله: (سنة أيام أو لح) عدي لفظة (أو) لتتويع منه عليه الصلاة والسلام، وقيل: به شك الروي.

سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرْنَ، لِمَقَاتِ حِيضِهِنَّ وَطَهَرَهُنَّ، فَإِنَّ قَوِيَّتَ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتَصَلِينَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتَصَلِينَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، وَصُومِي إِنْ قَوِيَّتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهُوَ أَجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَشَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ طَلْحَةَ، «عُمَرُ بْنُ طَلْحَةَ» وَالصَّحِيحُ «عُمَرُ بْنُ طَلْحَةَ».

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حِيضَهَا بِاقْبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ، فَإِقْبَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصُّفْرِ - : فَالْحَكْمُ فِيهَا عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ: فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي، وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ وَلَمْ تَعْرِفِ الْحِيضَ بِاقْبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ: فَالْحَكْمُ لَهَا عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَعْفَرٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ فِي أَوَّلِ مَا رَأَتْ فَدَامَتْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَإِذَا طَهَرَتْ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ: فَإِنَّهَا أَيَّامٌ حِيضٍ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَّ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا: فَإِنَّهَا تَقْضِي صَلَاةً^(١) أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَقْلَ مَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقْلِ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ.

(١) قوله: «فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يومًا» وذلك لأن أقل مدة الحيض عنده يوم وليلة وأكثرها خمسة عشر يومًا فكله حيض، ومتى زاد على خمسة عشر فالزائد دم الاستحاضة البتة، ووقع به الشك في خمسة عشر أيضًا لاحتمال أن يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من أول ما رأت أو بعد يومين أو ثلاث إلى خمسة عشر، فمبنى الأمر على اليقين وطرح الشك - والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله: (لميقات حيضهن) (خ) هذا ظاهر الدلالة على أنها كانت معتادة، وههنا يرد علينا إشكال، وهو أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمرها بالوضوء ثانياً في صورة الصلاتين بعسل واحد والحال أن خروج الوقت ناقض لوضوء المعذور، فقيل: إنه مسكوت عنه وليس ههنا نفيه، فعليه يكون أمرها، وأقول: إن الزيادة في الحديث لقولي بعيدة، والجواب عسي موقوف على ذكر مقدمة وهي: أن المثل الثاني بعد في الزوال مشترك بين الظهر والعصر، والمثل الأول وقت مختص بالظهر، وبعد المثل الثاني مختص بالعصر، أو يعبر بأن المثل الأول وقت الاختيار، والمثل الثاني وقت الضرورة لظهر. وفي عمدة القاري، عن المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: إذا بلغ الظل أقل من قامتين يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثني، صححه الكرخي، وقال ابن عابدين: إن رواية المثني ظاهر الرواية، ورواية المثل شاذة، والحال أن في البدائع تصريح بأن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية. أقول: قد وجدت الجامعين والمبسوط والزيادات خالية من آخر وقت الظهر، نعم ذكر لسرخسي في مبسوطه المثل والمثني، فإذا مهدنا هذا فيقال: إنها تعتدل في المثل الثاني، وتصلي لظهر ثم العصر في المثل الثاني، فلم يتحقق خروج الوقت من الوقت المختص ووقت الاختيار لظهر خرج قبل المثل الثاني، وكذلك نقول في العشاء الأولى والأخرة، ولا يكون لوضوء لا واحداً. وفي الوقاية رجوع أبي حنيفة إلى اشتق الأحمر عن الأبيض، ورد عليه من الهمام وصاحب البحر. أقول: م يرجع أبو حنيفة إلا أن وقت الاختيار للمغرب إلى الشفق الأحمر، ووقت الضرورة إلى الشفق الأبيض، فتعتدل في اشتق الأبيض. وفي الأشباه والنظائر: يجوز للمسافر تأخير المغرب، فأقول: يجوز تأخيرها للمعذور بالصريق الأول.

قوله: (قال لشافعي رحمه الله) هذا المذكور حكم المتدعة، وهكذا مذكور في كتب الشوافع وأخصاً بعض المعتزليين في نقل مذهب الشافعي. قال العلماء: إن أقل مدة الحيض وأكثرها ليس فيه المرفوع لأحد من المذهب، ولما أثر أنس، ولشوافع أثر عطاء بن أبي رباح، ويمكن لنا التمسك في أقل الحيض مما رواه الزمدي في المجدد الثاني ص (٨٦) عن أبي هريرة. «تمكث أحدكن الثلاث أو الأربع الح»، وبلحسم فيه مجال التأويل، واستسقط أبو بكر الرازي تميم الكرخي: أن الأيام جمع قلة فيؤخذ أقفه، والبياني جمع أكثره فيؤخذ أقدها، فيكون ثلثة أيام، وعشرة أيام أقول: إن هذا فيما له جمع فجمع أكثره، ولقط اليوم ليس له جمع أكثره، ولقط الليل ليس له جمع قلة، وأيضاً دخول ليلته يخرج الجمع من الجمعية

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَيَبِيءُ يَأْخُذُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَرَوَى عَنْهُ خِلَافٌ هَذَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: أَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ.

٩٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ «أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»

١٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عَزَقٌ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي. فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ اللَّيْثُ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلَتْهُ هِيَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُزَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ». وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

٩٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ «أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ»

١٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مُعَاذَةَ: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ أَحْزُورِيَّةٌ^(١) أَنْتِ؟ أَقَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

٩٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ «أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ»

١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى

(١) قوله: «أحزورية» - بفتح حاء وضم راء أول - أى خارجة فإنهم يوجبون قضاء صلاة الحيض، وهم طائفة من الخوارج نسبوا إلى حرورية - بالمد والقصر - وهو موضع قريب من الكوفة كان أول مجمعهم وتحكيمهم فيه، وهم أحد الخوارج الذين قاتلهم عيسى رضى الله تعالى عنه، وكان عندهم تشدد في أمر الحيض شبهتها بهم. كذا في «المجمع».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

قال الشوكاني: إن الغسل عند كل صلاة تكليف بما لا يطاق ليس له أصل من الشريعة. فإن التحير والتوقف ليس في الشريعة، أقول: إن الحفاظ أثبت الغسل عند كل صلاة، وكذلك في أبي دود ص (٤٦)، وفي ابتداء اندارمي. سألت امرأة ابن عباس بكوفة وكانت متحيرة، وكانت سألت قبل عيياً فأمرها بالغسل عند كل صلاة، فقال ابن عباس: لهم لا أعلم إلا ما قال علي، فقيل لابن عباس: إنه مشقة لها، فقال: لو شاء الله تعالى لا ابتلاها في أشد منه.

وقد ثبت توقفه عليه السلام في قصة لعان هلال بن أمية، وفي بعض الصور يجب الغسل عند كل صلاة لمتحيرة عندنا وعند الشوافع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

أجمع أهل السنة والجماعة على قضاء الصوم لها لا الصلاة، وأوجب الخوارج قضاء الصلاة أيضاً. ثم تكلم العلماء في حكمة عدم قضاء الصلاة لا الصوم، فقيل: لما هبطت حواء على الأرض حاصت فسألت آدم وسأل آدم الله تعالى فعفا الله عن الصلاة، ثم قاس آدم الصوم على الصلاة فعاتب الله تعالى، وأمر بالقضاء عتاباً، والله أعلم هذه القصة ثابتة أم لا. وأقول: يمكن أن يقال: إن الطهارة شرط الصلاة لا الصوم، نعم عدم الطهارة مانعة من الصوم، وأيضاً في قضاء الصلوات مشقة لا في قضاء الصوم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ

هذا مذهب الجمهور. وقال الحارثي: يحور قراءة القرآن وبوب عليه ولم يأت بالنص. ثم عدنا تفصيل في الجزئيات، قال الطحاوي: يحور

بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لَا يقرأ الجُنُبُ وَلَا الحَائِضُ».

وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، مثل: سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحق، قالوا: لَا تقرأ الحائض وَلَا الجُنُب من القرآن شيئاً إِلَّا طَرَف الآية والحرف ونحو ذلك، وَرَخَّصُوا للجُنُب والحائض في التَّسْبِيح والتَّهْلِيل.

قال: وَسمعتُ مُحَمَّد بنَ إِسماعيلَ يَقُول: إِنَّ إِسماعيلَ بنَ عِيَّاشٍ يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث منكرة كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رَوَاتِهِ عَنْهُمْ فيما ينفرد به. وقال: إِنَّمَا حَدِيثُ إِسماعيلَ بنِ عِيَّاشٍ عن أهل الشام. وقال أحمد بن حنبل: إِسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحَ مِنْ بَقِيَّةِ، وَلَبِقَّةُ أَحاديثُ منكرية عن الثقات. قال أبو عيسى: حَدَّثَنِي بِذلك أَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ قال: «سمعتُ أَحْمَدَ بنَ حنبلٍ يَقُولُ بِذلك».

٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الحَائِضِ

١٣٢- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حِضَّتْ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَوَّجَ، ثُمَّ يَمَاشُرُنِي»^(١).

وفي الباب عن أم سلمة وميمونة. قال أبو عيسى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحق.

١٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوََاكَلَةِ الجَنبِ والحَائِضِ وَسُورِهَا

١٣٣- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ المَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ عَنِ العَلَاءِ بنِ الخارثِ عَنْ حَرَامِ بنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَعْدٍ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُوََاكَلَةِ الحَائِضِ؟ فَقَالَ: وَاجِلُهَا». وفي الباب عن عائشة، وأنس. قال أبو عيسى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «أتزور» هكذا وقع في الأصول بالإدغام، وقال الشيخ ابن حجر في «الفتح»: كذا في روايتنا بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة، وأصحه أن تزور ساكنة بعد الهمزة مفتوحة ثم المثناة بوزن افتعل، وأنكر أكثر النحاة الإدغام، قال أبو موسى: هو تحريف وتصحيف من بعض الرواة، كذا نقله السيد، قال في «المفضل»: قول من قال: فاتزر خطأ، وقال الكرمان في قول عائشة رضي الله تعالى عنها: وهي من فصحاء العرب الحجة فالمخطئ مخطئ.

(٢) قوله: «ثم يماشرن» استدل أبو حنيفة ومالك والشافعي بهذا الحديث، وقالوا: يحرم ملابسة الحائض من السرة إلى الركبة، وعند أبي يوسف ومحمد وفي وجه أصحاب الشافعي: أنه يحرم المحامعة فحسب دليلهم قوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» كذا نقله الطيبي، ولعن قوله ﷺ لبيان الرخصة وفعله عزيمة تعليلاً للأمة لأنه أحوط، فإن من يرتع حول الحصى يوشك أن يقع فيه، ويؤيده ما ورد عن معاذ بن جبل قال: «قمت: يا رسول الله! ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل» رواه أبو داود وغيره.

قراءة أقل من الآية، ويمنع الكرخي من الأقل منها والأكثر، والاحتياط فيما قال الكرخي، ولعن الطحاوي بي على أن المعجز من القرآن الآية ولو قصيرة، وإذا قل منها نعله خرج من القرآنية، وعندي أن الآية معجزة ولو قصيرة وهذا بديهي عندي أشد المداهة، وقيل: لم يدرك إعجاز القرآن إلا الأعراس وهو عند القاهر والرخشي، وأحدث هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله: إن فرص القراءة الآية ولو قصيرة، ثم إن القراءة على نية الدعاء والثناء جائزة، ثم قيل: الشرط كون تلك الآية مشتملة على مضمون الدعاء والثناء، وقيل: لا يشترط.

قوله: (من بقية) إن بقية مدلس، والبخاري صحح روايته في مواقف الصلاة، ذكره في التلخيص فإذا صرح بالسماع تقبل روايته، قيل: أحاديث بقرينة ليست بقرينة فكأن منها على بقرينة.

باب ما جاء في مباشرة الحائض

مذهب أبي حنيفة والشافعي عدم جواز الاستمتاع من السرة إلى الركبة، ومذهب أحمد ومحمد أنه يتقي موضع الدم، وحديث الساب لجمهور، ويجوزهما حمدا على الاستحباب. وهما ما في مسلم: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» وقيل: إن الرجحان ندهبهما، ولجمهور عند أبي داود بسند حسن: سأل رجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما لي من زوجتي إذا كانت حائضاً؟ قال: (بك فوق الإزار)، وقيل: إن الهبي عن استمتاع ما تحت الإزار مفهوم الحديث لا منطوقه، وقال الشيخ ابن اتمام: إنه وقع في جواب من سأل عن كل ما يحل له من زوجته، فيكون المعنى: لا يحل لك إلا ما فوق الإزار، أي لا يحل ما تحت الإزار فيكون منطوقاً، ونقول: إن ما في مسلم كدية عن

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَمْ يَرَوْا بِمَوَاطِنِ الْحَائِضِ بَأْسًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ وَضُوئِهَا: فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ فَضْلَ طَهُورِهَا.

١٠١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

١٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «قَالَ

لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَاوليني^(١) الخُمرةَ مِنَ الْمَسْجِدِ. قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: إِنَّ^(٢) حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ بِأَنْ لَا بَأْسَ أَنْ تَتَنَاوَلَ الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

١٠٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْحَائِضِ

١٣٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْرُ بْنُ أَصَدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هُنَّ

حَكِيمُ الْأَثَرِ عَنْ أَبِي تَيْمَةَ الْهَجِيمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى^(٣) حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا

(١) قوله: «ناوليني الخُمرة» - بالضم - سجادة صغيرة تؤخذ من صعف النخل. (الطبي)

(٢) قوله: «إن حَيْضَتِكَ» - بكسر الحاء - وهي الحالة التي يكون عليها الحائض من التحيض والتحبس، وقد روى - بالفتح - وهي المدة من

الحيض، وقوله: ليست في يدك يعني أن يدك ليست بنجسة لأنها لا حيض فيها، كذا قاله علي في «المراقبة».

(٣) قوله: «من أتى حائضًا» أي جامعها أو امرأة في دبرها مطلقًا سواء كانت حائضًا أو غيرها أو كاهنًا، قال في «المجمع»: الكاهن من يتعامل

الخبر عن كوائن ما يستقبل، ويدعى معرفة الأسرار، وحديث «من أتى كاهنًا» يشمل الكاهن والعراف والمنجم - انتهى -.

قال الشيخ عبد الحق: إن كان المراد الإتيان باستحلال وتصديق، فالكفر محمول على ظاهره، وإن كان بدونها فهو على كفران النعمة،

وفيه تغليظ وتشديد لا يخفى - انتهى - وكذا قاله الطبي وعلى القاري.

وفي «الدر المختار»: ووطءها يكفر مستحل كما جزم به غير واحد، وكذا مستحل وطء الدبر عند الجمهور. (المجتبى)

وقيل: لا يكفر في المسائلين وهو الصحيح (الخلاصة). وعيه المحمول لأنه حرام لغیره، ولما يحىء في المرتد أنه لا يفتى بتكفير مسلم كان في كفره

خلافه ولو رواية ضعيفة - انتهى كلام الدر فعلى هذا حمله على التغليظ كما ذكره المؤلف أولى من القول بالتكفير - والله تعالى بالصواب -.

نهي ما تحت الإزار.

(ف) ربما يوافق محمد بن الحسن مالك بن أنس فإنه تميزه، وأقام عنده ثلاثة سنين، وسمع محمد خمسمائة حديث من مالك وهذا من

خصوصية محمد، وكان مالك لا يحدث من لفظه بل كان يقرأ عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

الاعتبار عندنا للرجلين لا للرأس واليدين، فيجوز لها إدخال اليدين أو الرأس لا الرجلين، وكذلك في صيد الحرم لو كان رجلاه في داخل

الحرم ورأسه خارجه فصاده فعليه الجزاء، ولو كان عكسه فلا جزاء.

قوله: (الخُمرة) أكثر علماء اللغة على أن الخُمرة ما يستتر الوجه، فإذا بتمسك الروافض بهذا على عملهم الفاسد، وتعرض العلماء

لتوجيهه، أقول: إن مراد علماء البغاة أن الغرض من الخُمرة ستر الوجه وحفاظته وإن كانت كبيرة لما في الحديث: «إِنَّ الْفَأْرَةَ أَلْقَتْ الْفَتِيلَةَ عَلَى

حِمْرَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاحْزَقَتْ وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَجْلِسُ عَلَيْهِ».

(ف) من احتلم في المسجد فلنا فيها قولان: قيل يخرج بعد التيمم، وقيل لا حاجة إلى التيمم، والراجح الثاني، فإنه عليه الصلاة والسلام

خرج من المسجد بدون التيمم حين أقيمت فتذكر أنه جنب، وأم قول أنه لعنه عليه السلام تيمم فادعاء بعيد، وللقائل بالأول أن يحمله على

خصوصيته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه قد ثبت في الحديث الهبي عن أن يطرق أحد المسجد جنباً إلا له - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولعلي

رضي الله عنه، وهذا كله في الخروج، وأما الدخول بلا تيمم فلا يجوز عندنا قولاً واحداً، ويجوز عند الشافعي الاحتياز دخولاً وخروجاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْحَائِضِ

يحرم الرطبي إجماعاً، وعبر المصنف بالكراهة، ومثل هذا التعبير يوجد في عبارات السلف.

قوله: (أو دبرها) سبب إلى ابن عمر أنه يجوز أن يأتي الرجل دبر زوجته. أقول: إن هذه النسبة إليه غلط، ومثل هذه تدع البلاد بلاقع،

والبخاري حين روى (يأتيها في أه) لم يذكر مدخول كلمة (في) وكيف والحال أنه روى عن ابن عمر في معاني الآثار إنكاره صراحة أشد

فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمٍ الْأَثَرُ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّغْلِيظِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ». فَلَوْ كَانَ إِثْبَانُ الْحَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ. وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَأَبُو تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيُّ اسْمُهُ «طَرِيفُ بْنُ مُجَالِدٍ».

١٠٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

١٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِنَصْفِ دِينَارٍ».

١٣٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ خُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الشُّكْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارٍ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْكَفَّارَةِ فِي إِثْبَانِ الْحَائِضِ قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَسْتَفْتِي رَبَّهُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَى مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ^(١).

١٠٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثُّوبِ

١٣٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثُّوبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُتْبِي^(٢) ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِّيهِ^(٣) وَصَلِّي فِيهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي غَسْلِ الدَّمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «حُتْبِي» الحَتُّ الحَكُّ وحتيه أى حكيه والقرص لددت بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى ذهب أثره وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع اليد.

(٢) قوله: «ثم رشّيه» أى صبّ عليه الماء.

التصريح؟ وأما ما يروى عنه الموهوم لتلك النسبة فمراده أن يولج في القبل من جانب الدبر، ويبغي الاحتياط في مثل هذه النسبة.
قوله: (أو كاهها) قال ابن خلدون في مقدمته: إن الكهانة كشبية وطبيعية، وليعم أن بعض حكايات الكهانة يكون صادقاً، لكن لا ضابط لها فلذا لم يعتمدها الشريعة الغراء.

قوله: (فقد كفر) أي فعل فعل الكافرين، وسيأتي تفصيل ما في البخاري على صريق المحدثين.

(ف) المشهور أن المتأول ليس بكافر، أقول: إن المتأول في ضروريات الدين كافر كما صرح به في آخر الحيايى على شرح العقائد، وصرح به الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد المالكي الشافعي أيضاً، وليعلم أن الجهل في ضروريات الدين ليس بمعتبر، وكذلك في الاعتقادات، فالصلاة فرض وتخصيل عزمها واعتقاد فرضيتها أيضاً فرض، وأخيه عزمها وكذلك الجحود كفر، والسواك سنة وكذلك تخصيل عزمها، وأما الاعتقاد بسنيتها ففرض واجحود كفر، والجهل ليس بموجب الإثم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

الحديث الأول منقطع، والحديث لثاني لم يحسنه أحد من المحدثين وفي سنده عبد الكريم بن أبي المحارق ضعيف. وأما المسألة فالكفارة مستحبة كما في الدر المختار والفتاوى الهدية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثُّوبِ

قوله: (امرأة) قيس: هذه المرأة أسماء بنت أبي بكر، وقيل: امرأة أخرى.

مذهب: أن الصلاة في الثوب الذي أصابه الحيض أو غيره من النجس إن كان أقل من الدرهم فمكروهة تنزيهاً، وإن كان قدر درهم فمكروهة تحريمًا، وإن كان أكثر منه فمفسدة.

[١] هناك عبارة ساقطة ذكرها بشار ونصها: "وهو قول عامة عماء لأمصار".

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الدَّمِ يَكُونُ عَلَى الثَّوْبِ فَيَصْلِي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ إِذَا كَانَ الدَّمُ مِقْدَارَ الدَّرْهِمِ فَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَلَمْ يُوْجِبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ. وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ.

١٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَمَكُّثِ النَّفْسَاءِ^(١)

١٣٩- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَكُنَّا^(٢) نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ». قَالَ أَبُو حَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَاسْمُ أَبِي سَهْلٍ «كَبِيرُ بْنُ زَيْدٍ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ. وَلَمْ يَغْرِفْ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النَّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ: فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَيُزَوِّى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا إِذَا لَمْ تَطْهَر. وَيُزَوِّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيِّ: سِتِينَ يَوْمًا.

١٠٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسْلٍ وَاحِدٍ

١٤٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ^(٣) عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسْلٍ وَاحِدٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ. قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِثْلُهُمُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَغُودَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ: عَنْ أَبِي عُزُوزَةَ عَنْ أَبِي الْعَطَّابِ

(١) قوله: «النفساء» - يضم النون وفتح الفاء مع المد - مفرد المرأة الحديث الولادة، وجمعه نفالس. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «وكنا نطلي وجوهنا بالورس» هو نبت أصفر من الكلف، قال صاحب «المجمع»: الكلف لون بين سواد وحمرة وكدورة تعلق الوجه، ومنه كنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف - انتهى -.

قال صاحب «القاموس»: وهو نبات كالسمسم ليس إلا باليمن يزرع، فيبقى عشرين سنة، نافع للكلف طلاءً - انتهى -.

(٣) قوله: «كان يطوف على نساءه في غسل واحد» أى يجامعهن، فإن قيل: أقل القسمة ليلة بكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ فالجواب أن وجوب القسم عليه مختلف فيه، قال أبو سعيد: لم يكن واجبا عليه، بل كان يقسم بالتسوية تبرعا وتكرما، والأكثر على وجوبه، وكان طوافه ﷺ برضاهن، وأما الطواف بغسل واحد، فيحتمل أنه ﷺ توضأ فيما بينه أو تركه لبيان الجواز. (على القارى)

قوله: (أحمد الخ) مذهب أحمد: أنه إذا علم أنه صلى في الثوب الذي أصابه المني أكثر من الدرهم صحت صلاته، وأما لو علم قبل ابتداء الصلاة فلا تصح الصلاة، فعبرة الزمذي قاصرة.

باب ما جاء في كم تمكث النفساء؟

اتفق أهل المذاهب الأربعة على أن أكثر مدة النفاس أربعون يوما.

قوله: (بالورس) قال ابن سينا: إن الورس نبت يجب من اليمن يشبه الرعفران السحبق. وفي كتابنا: أن فطح الروح يكون بعد أربعة أشهر ثم يكون الدم غذاء الولد، فإذا وُلِدَ يخرج الدم المحتقن في الرحم، وكان المحتقن لأربعة أشهر وعشرًا، فصار أربعين يوما بحسب العشرة في كل شهر.

باب ما جاء في رجل يطوف على نساياه بغسل واحد

أكثر عاداته عليه الصلاة والسلام تكرار الجماع بتوسط العسل، وأما لفظ في غسل واحد فالأكثر على أن المراد من العسل هو الغسل في

عَنْ أَنَسٍ. وَأَبُو عُرْوَةَ هُوَ: «مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ». وَأَبُو الْخَطَّابِ: «قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ».

١٠٧ بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّاً

١٤١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَخُولِ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ^(١) بَيْنَهُمَا وَضُوءاً».

وفي الباب عَنْ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ. وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ «عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ». وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ «سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ».

١٠٨- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

١٤٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ: أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ، وَكَانَ إِمَامَ الْقَوْمِ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَوْبَانَ، وَأَبِي أُمَامَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ. وَرَوَى وَهَبُ بْنُ وَهَبٍ وَغَيْرُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَجِدُ شَيْئاً مِنَ الْغَائِطِ وَالتَّبَوُّلِ. وَقَالَا: إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يَشْفَلْهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ وَبِهِ غَائِطٌ، أَوْ تَبَوُّلٌ، مَا لَمْ يَشْفَلْهُ ذَلِكَ عَنِ الصَّلَاةِ.

١٠٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمُوَطِّئِ

١٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِقَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْبٍ قَالَتْ: قُلْتُ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «إِنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ؟ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ»^(٢).

(١) قوله: «فليتوضأ بينهما» أي بين الاثنين، قال ابن الملك: لأن هذا أطيب وأكثر للنشاط والتدبذ.

(٢) قوله: «يطهره ما بعده» هذا يؤول بأن السؤال إنما صدر فيما جرّ من الثياب عني مكان يابس من القدر إذ ربما ينشبت شيء منها، فقال ﷺ: يطهره ما بعده أي إذا بجزّ على ما بعده في الأرض، ذهب ما علق به من اليابس، وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين عند الكل لانعقاد الإجماع على أن الثوب إذا أصابته نجاسة لا يطهر إلا بالغسل، كذا قاله على القاري وغيره.

الآخر، ويمكن أن يكون المراد هو الغسل السابق على الجماع. وفي حديث الباب إشكال وهو: أن أقل القسمة يوم وبيلة والتسوية في القسمة واجبة، فكيف صاف النبي الكريم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ليل؟ فقول: إنه كان بعد ختم دور وابتداء دور آخر، وقيل: إنه كان برضاء أمهات المؤمنين، وقيل: إن القسمة ليست بواجبة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن هذه وقعة حجة الوداع قبل الإحرام، وكان غرضه قضاء حاجتهن، وإن غيرها الروي بطريق الاستمرار ولفظ العادة.

باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء

فيل: إن الجماعة سنة، وقيل: واجبة، وقيل: فرض كفاية، وقيل: فرض عين، وقيل: شرط صحة الصلاة. ولزكها أعذر عند الكل، ووجدان الخلاء أيضاً عذر ويجوز إلى رأي من ابتلي به، فإن كان يعلم أنه يصلي بدون أن يجد في نفسه شيئاً ولا يفسد خشوعه فيصلي، وإذا فلا، ثم إن فاته الجماعة، فيطلب الجماعة في مسجد آخر بدون وجوب، ورواية شذفة عن أبي يوسف: أنه لو ابتدأ في الصلاة ثم وجد الخلاء يذهب ويدفعه ثم يأتي ويبي الصلاة. وعن أبي حنيفة: لأن يكون أكسي كنه صلاة أحب إلي من أن تكون صلاتي كنه أكلاً

باب ما جاء في الوضوء من الموطئ

لم يقل أحد بطهارة الرجلين أو الثوب إذا مشى على الأرض اليابسة الصاهرة بعد أن مشى على الرطبة النجسة، لا ما روى الشالحي عن أحمد فقال: الأوساس في مراد الحديث أنه إذا مشى على الأرض اليابسة النجسة ثم مشى على اليابسة الطاهرة يطهر الرجل والثوب، وإن النجاسة اليابسة تسقط بمشيته على الأرض اليابسة، ومراد الحديث أنه إذا توضع فذهب إلى المسجد حافياً بطريق لا يعلم حاله، ولا تشهد

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهَوْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَهُوَ وَهْمٌ [لَيْسَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ «هُودٌ»] وَإِنَّمَا هُوَ «عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِبَرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ». وَهَذَا الصَّحِيحُ.

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَشْعُودٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَتَوَضَّأُ^(١) مِنَ الْمَوَاطِئِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ..

١١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ

١٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَهْزَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ». وَلِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمَارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عَلِيٌّ، وَعَمَارٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ

(١) قوله: «ولا تتوضأ من الموطئ» أي ما يوطأ من الأذى في الطريق أي لا نعيد الوضوء منه لا أنهم لا يفسونونه. (مجمع البحار)

للنجاسة فيه فهل يجب غسل الرجلين أم لا؟ فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لا غسل فيه) وفيه أسلوب الحكيم، وهذه المسألة اتفاقية، ولا خلاف فيها لأحد، وإلى مثل هذا لشرح أوما الشافعي في «كتاب الأم»، وليراجع ترجمة الموصي للشيخ ولي الله رحمه الله. قوله (المكان القدر) أي المستنكر طبعاً لا النجس شرعاً.

باب ما جاء في التيمم

فيه اختلافات، منها: أنه ضربة عند أحمد، وضربتان عندنا وعند الشافعي رحمه الله. ومنها: أنه إلى الرسغين عند أحمد، وإلى المرفقين عندنا وعند الشافعية. وظاهر موطأ مالك الوجوب إلى المرفقين، وقال شارحوه من الرقاق وغيره: إنه مستحب إلى المرفقين، واجب إلى الرسغين. وظاهر مدونة مالك أيضاً الوجوب إلى المرفقين. وقال المحدثون: إن الترجيح للمذهب أحمد بن حنبل لأنه أخذ بما هو أصح ما في الباب، ونسك الأحناف والشوافع بالحسن، وقالوا: إن في حديث عمار المسح إلى الرسغين إشارة إلى المعهود.

واعلم أن الصفات الثبوتية في الروايات خمسة: أحدها: المسح إلى الرسغين، وثانيها: المسح إلى نصف الساعد، وثالثها: إلى المرفق، والرابع: إلى نصف العضد، وخامسها: المسح إلى الآباط والمساكب. وقال الحافظ في الفتح: إن أحاديث المسح إلى النصفين ضعاف، وحديث المسح إلى الرسغين أصح ما في الباب، وحديث المسح إلى المرفقين حسن، وحديث المسح إلى الإبهام قوي.

أقول: إن لعمار واقعيتين، أحدهما: واقعة نزول آية التيمم في قصة عزرة بنت المصطلق حين فقدت قلادة عائشة رضي الله عنها، فوذا نزل «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» [المائدة: ٦] عمل كل أحد من الصحابة ما بد له من المسح إلى الرسغين والمرفقين والإبطين ونصف الساعد ونصف العضد، فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فنزلت صفة التيمم: «فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» [المائدة: ٦] وإلى هذا أشار الصحاوي ص (٦٦)، وأتى برواية فيها ابن لهيعة، وقال الذهبي: إن رواية العبادة الثلاثة عن ابن لهيعة معتدلة، فإنهم أخذوا قبل حرق كتبه، وأيضاً هذه الرواية لابن لهيعة عن أبي الأسود وكان ابن لهيعة يروي من كتاب عنده، فروايتهم من الكتاب معتبرة.

ثم واقعة ثالثة لعمار بن ياسر حين كان عمر وعمار راعيين في السفر فأحسبا فتمعر عمار وصلى، وترك عمر الصلاة، فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقد لعمار: «إِذَا يَكْفِيكَ هَكَذَا» ففي هذا إشارة إلى المعهود المسح إلى الرسغين، ولم يسه على تعدد الواقعتين إلا الصحاوي، وإليه يشير كلام الشافعي أن رواية عمار المسح إلى المرفقين قبل رواية المسح إلى الرسغين، فإذا ثبت تعدد الواقعتين فنقول: إن واقعة عمر وعمار بعد بيان صفة التيمم، وإشارة إلى المعهود من النصف، فلا يقال بترجيح رواية الرسغين فإنها أيضاً إشارة إلى المرفقين، وإنني تتبعته، لكتب فسم أحد تاريخ واقعة عمر وعمار، ولم أجد تعيين سفرهما، ولكنها بعد واقعة نزول صفة التيمم كما تدل القرائن.

ثم استدللنا على المسح إلى المرفقين بما أخرجحه الربيعي عن مسدد الرار والحافظ أيضاً في الدرية تلخيص نصب الراية وحسن إسناده.

(ف) خص الحافظ نصب الراية للربيعي وسمه الدرية، وكتب الناسح أن اسمه أيضاً نصب الراية وهد خطاً.

السَّعْبِي، وَعَطَاءٌ، وَمَكْحُولٌ، قَالُوا: التَّيْمُ ضَرْبَةٌ^(١) لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالْحَسَنُ، [قَالُوا:] التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ شَفِيعُ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ عَنْ عَمَّارٍ فِي التَّيْمِ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ وَالْأَبَاطِ». فَضَعَّفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لِمَا رَوَى عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَاجِبِ وَالْأَبَاطِ.

قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي التَّيْمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ عَمَّارٍ «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ وَالْأَبَاطِ»: لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِحَدِيثِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، لِأَنَّ عَمَّاراً لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا» فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: مَا أَفْتَى بِهِ عَمَّارٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمِ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

١٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ جِئْنِ ذَكَرَ الْوُضُوءِ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»، وَقَالَ فِي التَّيْمِ: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» وَقَالَ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَّيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ، يَفْنِي التَّيْمُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «ضربة» اعلم أن الأحاديث وردت في الباب مختلفة متعارضة جاءت في بعضها ضربتين، وفي بعضها ضربة واحدة، وفي بعضها مطلق الضرب، وفي بعضها كفّين، وفي بعضها يدين إلى المرفقين، وفي بعضها يدين مطلقاً، والأحد بأحاديث ضربتين ومرفقين أخذ بالاحتياط، وعمل بأحاديث الطرفين لاشتمال الضربتين على ضربة، ومسح الذراعين إلى المرفقين على مسح الكفّين دون العكس، وأيضاً التيمم طهارة ناقصة، فلم كان محله أكثر بأن يستوجب إلى المرفقين، وكان للوجه واليدين ضربة على حدة لكان أحسن وأولى، وإلى الاحتياط أقرب وأدق، لا يقال: إلى الأبائط أقرب إلى الاحتياط؛ لأن حديث الأبائط ليس بصحيح، فإن قلت: التعارض على تقدير أن يكون الأحاديث متساوية في المرتبة، والمحدثون حكموا بأن أحاديث الضربتين والمرفقين غير مذكورة في «الصحيح»، قلنا: عدم ذكرها في «الصحيح» محل بحث كما نقلنا من الحاكم والدارقطني على أن عدم صحتها وقوتها في زمن الأئمة الذين استدلوها بها محل منع إذ يحتمل أن تعرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها في «السنن» دون «الصحيح»، ولا يلزم من وجود الضعف في الحديث عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين مثلاً رجاء الإسناد في زمن أبي حنيفة، وكان واحداً من التابعين يروى عن الصحابي أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم، كانوا الثقات من أهل الضبط والإتقان، ثم روى ذلك الحديث من بعده من م يكن في تلك الدرجة، فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم ضعيفاً، ولا يضر ذلك في الاستدلال به عند أبي حنيفة فتدبر، وهذه نكتة جيدة. (شرح المشكاة الشيخ عبد الحق)

ومستدلل الثاني: ما في سنن الدارقطني بسند حسن، وليئة المحافظ فإن في سنده أبا صالح. أقول: إنه من متابعت البخاري فيكون حسناً. ومستدلل الثالث: ما في سنن الدارقطني عن جابر بن عبد الله سدد حسن ورجاله ثقات، وقال: والصواب أنه موقوف، وأخرجه الربيعي عن سنن الدارقطني ولم يذكر لفظ: والصواب أنه موقوف، وكنت متردداً في هذا إلى أن وجدت في تلخيص الحير: قال الدارقطني: رجاله ثقات، وكتب في الحاشية: والصواب أنه موقوف، ونقل الربيعي ما في حوض الكتاب ولم يذكر ما كان في الحواشي، ولعل الدارقطني أيضاً متردد في الوقف لكتابته في الحواشي. وقال جماعة من المحدّثين: إن رواية جابر موقوفة، وقالت جماعة منهم: إنها مرفوعة، ووقفها الطحاوي، وعدي أنها مرفوعة، واحتج على الموقفين لفظ «أناه» فإنهم زعموا أن مرجع الصمير المنصوب هو جابر بن عبد الله، والخبر أن المرجع هو النبي - صلى الله عليه وسلم - كما قال الحافظ العيني.

قوله: (سفيان الثوري) هذا مذهب الأحاف، وقلما يذكر المصنف مذهب العراقيين، فإنه لم يحصل له مذهبهم بالسند.

قوله: (وأمره بالتيمم) هذا الحديث فعلي يقياً، وغيره راوي حديث الباب بالحديث اقولي مسامحة.

قوله: (قال ابن عباس) هذا قياس ابن عباس، ولما أيضاً قياس: بأن التيمم أقرب إلى الوضوء من السرة فالحقاه بالوضوء منه

١١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا

١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَعَقَبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عُمَرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، قَالُوا: يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «دَخَلَ أَغْرَابِيُّ الْمَسْجِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ، فَصَلَّى فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَزَحْمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: لَقَدْ تَحَجَّرْتَ»^(١) وَأَسْعَأَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَهْرَيْقُوا»^(٢) عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

١٤٨- قَالَ سَعِيدُ: قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَ هَذَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَشَقَعِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى يُونُسُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) قوله: «تَحَجَّرْتَ وَأَسْعَأَ» أَي ضَيِّقَتْ مَا وَسَّعَهُ اللَّهُ، وَخَصَصَتْ بِهِ نَفْسَكَ. (الدر)

(٢) قوله: «أَهْرَيْقُوا عَلَيْهِ سَجَلًا» قَالَ ابْنُ الْمَدِّ فِي «شرح المَشَارِقِ»: اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ النَّجَسَةَ تَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ، قَسَتْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّبُّ لِنَسْكِينَ رِيحِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَا لِلتَّطْهِيرِ، بَلْ انْتِظَاهِرُ بِحَصْلِ بَانِيْسٍ لِيَحِرَ زَكَاةُ الْأَرْضِ بِبَيْسِهَا. (عَلَى)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ: الْمُرَدُّ بِالذِّكْرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ الْإِسْتِمْرَارُ، وَهَذَا غَضَبٌ بِلِ الْمُرَادِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَوَارِدَةِ لَا فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَشَابِهَةِ، يُي لَمْ يَكُنْ مُتَشَبِعًا، وَقِيلَ: إِنَّ الذِّكْرَ ذِكْرٌ قَلْبِي، أَقْبَرُ: إِنَّ اللُّغَةَ تَرُدُّهُ فَإِنَّ الذِّكْرَ الْقَلْبِيَّ هُوَ الْفِكْرُ فِي اللُّغَةِ.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا) هَذَا دَلِيلُ الْجَمْهُورِ فِي خِلَافِ لِبَحَارِي، وَالتَّفْصِيلُ يَطْلُبُ مِنَ الْفَقْهِ.

(ف) وَضِيفَةُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ التَّبْوِيبَ وَلَا يَبِيقُ ذِكْرُ الْجَزْئِيَّاتِ بِشَأْنِ الْقُرْآنِ، وَالْكَمَالُ فِي وَضْعِ الْأَبْوَابِ لَا فِي ذِكْرِ الْجَزْئِيَّاتِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ

الْأَرْضُ تَطْهَرُ بِالْبَيْسِ وَالْفُغْسِ عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّوْفَاعُ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ إِقْنَاءَ الدَّلْوِ عَلَى ذَلِكَ الْبَوْلِ، نَقُولُ: إِنَّهُ عَمَلٌ بِأَحَدِ طَرِيقِي التَّطْهِيرِ. ثُمَّ قَالَ لَشَوْفَاعُ: إِنَّا نَفَرِقُ بَيْنَ الْمَاءِ الْوَارِدِ عَلَى النَّجَاسَةِ بِأَنَّهُ صَاحِرٌ، وَالْمُورَدُ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ بِأَنَّهُ نَجَسٌ وَلَيْسَ الْفَرْقُ عِنْدَكُمْ فَأَيُّ هَائِدَةٍ فِي إِقْنَاءِ الدَّلْوِ؟ وَنَقُولُ: إِنَّهُ بَالٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ فَيُخْرِجُ الْمَاءَ وَيَطْهَرُ الْأَرْضَ وَأَيْضًا فِي الْعِيِي: إِنَّ الْأَرْضَ غَيْرَ الصَّلْبَةَ إِذَا تَنَجَّسَتْ فَالْقَى عَلَيْهِ الْمَاءَ طَهَرَ ظَاهِرَهَا، وَأَمَّا بَاطِنُهَا فَبَعْدَ الْبَيْسِ، وَأَيْضًا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: «أَنَّ الْأَرْضَ حَفَرْتَ» فَلَعَلَّهُ كَانَ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ.

قَوْلُهُ: (أَعْرَابِي) قِيلَ: إِنَّهُ دُو الْخَوْبِصْرَةِ، وَفِي الرِّوَايَاتِ أَنَّ ذَا الْخَوْبِصْرَةَ عَرَّضَ عَنِي السِّي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ قَسَمَ الْغِيْمَةَ، وَأَنَّهُ أَصَلَ حَوَارِجَ، ثُمَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ السِّي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ السَّاعَةِ؟ فَقَالَ: مَا أَعَدَدْتُ لَهَا» قَالَ: حَيْكُ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»، فَهَذِهِ مُنْقَبَةٌ لَهُ فَكُنْتُ مُتَحِيرًا فِي أَنَّهُ ذَكَرَ الْمُحَدِّثُونَ: اسْمَ الرَّجُلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا ذُو الْخَوْبِصْرَةِ، وَاسْمَ الرَّجُلِ الثَّانِي أَيْضًا ذُو الْخَوْبِصْرَةِ، وَحَالُ الْأَوَّلِ دَانَ عَلَى خُسَارَتِهِ، وَالثَّانِي دَانَ عَلَى الْمُنَاقَبِ حَتَّى أَنَّ وَجَدَتْ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ ذَا الْخَوْبِصْرَةَ اثْنَانِ: ثَمِيمِي وَيَمَانِي، وَصَاحِبُ الْمُنْقَبَةِ يَمَانِي، وَرَأْسُ حَوَارِجِ ثَمِيمِي، هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَعَدَمُهُ أَتَمُّ

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٤٩- حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ^(١) كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامَ عَلَى الصَّائِمِ. وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، لَوْ قُتِ الْعَصْرُ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوَقْتِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى

(١) قوله: «حين كان كل شيء مثل ظله» اعلم أن هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب، وبه قال الجمهور واختاره الصحاوي، وقال أبو حنيفة: إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر؛ لحديث الإبراد بالظهر إذ شدة الحر في ديارهم في هذا الوقت، أو لحديث: «إنما أجلكم في أحر من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس» وإذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك، كذا في «البرهان».

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

ذكر لفظ عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بناء على أن المذكور هنا مرفوع.

قوله: (أَمَّنِي جِبْرِيلُ الخ) قيل: إن هذا دال على جوار اقتداء المفترض خلف المتنفل كما هو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد، وأما مذهب أبي حنيفة ومالك بن أنس والرواية المشهورة عن أحمد: عدم جوار اقتداء المفترض خلف المتنفل، وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إنه تعالى مجده لما أمر جبرائيل بتعليمه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صار جبرائيل مكلفاً، وصارت الصلاة عليه واجبة، ونقول أيضاً: إن هذه واقعة حار متقدمة لا عموم لها.

قوله: (فصلى الظهر) قيل: لم يأت جبرائيل عند صلاة الصبح فإنها أولى الصلوات الواجبة في تلك الليلة [ليلة] الإسراء، كما قال محمد بن إسحاق في سيرته: أنه أتى جبرائيل صبيحة ليلة الإسراء، فقيل: إنه عليه الصلاة والسلام نام عند صلاة الصبح فلم يوقظه جبرائيل، وهذا علط، واختلط الأمر على هذا القائل، ووجه الاختلاط أنه عليه الصلاة والسلام نام عن صلاة صبح ليلة التعريس، وعبر بعض الرواة ليلة التعريس ليلة الإسراء، وأقول: إن صلاة الصبح والعصر كان يؤديه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قبل ليلة الإسراء فلا حاجة إلى تعميمها، وقد ذهب بعض العلماء إلى فرضية الفجر والعصر قبل ليلة الإسراء، وكثير من آيات القرآن دالة على هاتين الصلاتين، وفي الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام صلى بالنخلة حين ذهب عامداً إلى عكاظ، واستمع له الجن وجره بالقراءة»، واتفق العلماء على أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الفجر والعصر، والاختلاف في فرضيتهما ونفليتهما، فقال بعض العلماء بكوبهما فرضين، والأكثر على أنهما نفلان، وأقول: لما اتحد صفتاهما قبل ليلة الإسراء وبعدها فما وجه الفرق بين النفلية قبلها والفرضية بعدها؟ وعندني لا تردد فيه. وقال عماد الدين ابن كثير: إنه عليه الصلاة والسلام صلى في بيت المقدس حين ذهب إلى السماء وحين رجع، وصلاته داهياً كانت تحية لمسجد، وصلاته آيياً كانت صلاة الصبح، ووقع في بعض الروايات: بحجى جبرائيل عند صلاة الصبح، أخرجه الدارقطني، وعندي فيه وهم الراوي، واختلط عليه وقعة تعميم جبرائيل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وواقعة تعميمه عليه الصلاة والسلام رجلاً في المدينة كما سيأتي في الصفحة اللاحقة، وتعليمه عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل من الصبح.

قوله: (الشفق) ذهب الجمهور إلى أن الشفق هو الأحمر، ومذهب أبي حنيفة: أنه الشفق الأبيض. وقال قائل: إن الشفق في البعة بمعنى الحمرة، وقال آخرون: إن الشفق البياض، وللعلماء هنا كلام، وأقول: إن الشفق رقة الحمرة فيكون أمراً بين البياض والحمرة.

قوله: (كان الفتي) قال بعض غير المقلدين: إن استثناء الفتي من المثل والمثلي لا أصل له من الشريعة، ويرمه حوار الظهر بن العصر أيضاً وقت الظهرية في البدة التي يكون فيء الروال فيها مثل الرجل أو أكثر منه.

قوله: (وقت العصر) ظاهر الحديث يخالف الشافعي ومحمد وأبا يوسف ومن وافقهم، فإن طاهره أداء الظهر حين صار الظل مثلاً فتأولوا فيه، ومذهب: مالك أن المثل الأول وقدر أربع ركعات بعده وقت الظهر.

الصَّبْحِ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى جَبْرِيلَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَالتَّبَرَاءِ، وَأَنَسٍ.

١٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنِي حُسَيْنُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ

قوله: (هذا وقت الأنبياء) قيل: إن الصبوات الخمسة من خصائص هذه الأمة. أقول: إن جميع لصوبات من خصائصها، وإلا فهي متفرقة ثابتة عن الأنبياء السابقين كما يدل ما في معاني الآثار ص (١٠٤)، وهذا حديث معاني الآثار لم أحده إلا في شرح مسند الشافعي لابن أبي جازري.

قوله: (الوقت بين هذين الوقتين) ظاهره لا يستقيم على مذهب أحد، فقال الشوافع: هو الوقت المستحب، وسيأتي تطبيقه على مذهبننا، وقيل: إن المراد من الوقتين وقتا أمس مثلاً ما بين الظهر والعصر، ولكنه لا يستقيم كنية أيضاً، وأيضاً لا احتياج في هذا إلى يحيى جبريل يومين.

واعلم أن جمهور الأمة إلى أن وقت الظهر إلى مثل، والعصر منه إلى قبيل لاصفرار، وعن أبي حنيفة روايات والمشهورة عنه — وذكره أرباب المتن: أن وقت الظهر عنده إلى المثلين. وقال صاحب النهاية على الهداية: إنها ظاهر الرواية، وتبعه ابن عابدين. أقول: في البدائع تصريح بأن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية، ومرتبة البدائع أعلى وأرفع، وإني ما وجدت هذا في الجامعين والزيادات والمبسوط، وقد صرح السرخسي في مبسوطه أن محمداً لم يتعرض في مبسوطه لآخر وقت الظهر، ثم تعرض السرخسي وروى الروايتين.

(ف) يطبق لفظ لمبسوط على مبسوط محمد، وشروحه لعبها تبغ عدة شروح، والتميز بالإضافة إلى مصعبه، مثل أن يقال: مبسوط محمد ومبسوط السرخسي، وكذلك حال الجامع الصغير، وله شروح تبغ خمسين شرحاً.

والرواية الثانية عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى المثل، وبعده وقت العصر، وفي عامة كتبها أنها عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة، وفي مبسوط السرخسي أنها عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة.

والرواية الثالثة: أن وقت الظهر إلى المثل، ووقت العصر من المثل الثالث، والمثل الثاني مهمل، وهذه مروية بصريق أسد بن عمرو. والرواية الرابعة في عمدة القاري، وصححها الكرخي عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى أقل قمتين، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثنين، وهذه الرواية مثبتة أي مشتملة على زيادة الخبر، بخلاف غيرها فإنها نافية أي غير مشتملة على زيادة الخبر، وهذه الروايات عندي عبارات محتاجة إلى تفصيل، ومحصص الكل عندي: أن لمثل الأول يختص بالظهر، والمثل الثالث يختص بالعصر، والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر، واشتراك الوقت ثابت عن بعض السلف كما قال الطحاوي، وثابت عن الأئمة الثلاثة من أحمد والشافعي ومالك بن أنس، وقال الشافعي: من طهرت في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر، ومن طهرت في آخر العشاء، يلزمها قضاء المغرب والعشاء، فلا بد من أن يقول باشتراك الوقت، وإلا فكيف يوجب قضاء الوقتين؟ فأقول: إن حديث الباب لأبي حنيفة خاصة، فإن الظاهر أنه صلى الظهر في اليوم الثاني بعد المثل الأول، وهو مذهب أبي حنيفة، وزعم الشارحون أن الحديث مخالف لأبي حنيفة، وحاصل حديث الباب الفصل بين الوقتين أي إذا صلى الظهر تعجلاً صلى العصر تعجلاً، وإذا صلى الظهر تأجلاً، يصلي العصر تأجلاً. وبعد هذا فأقول: إن المراد من الوقت بين الوقتين الوقت المستحب، ولا يرد علينا وقت العصر فإن الظاهر من الحديث أنه صلى العصر بعد المثلين وقبل المثل الثالث، وهو المستحب عندنا فلا ضير، وأفنى صاحب الدر المختار بأداء الظهر في المثل الأول، ورد عليه ابن عابدين بأن المثلين ظاهر الرواية. وأقول: إن الحق إلى صاحب الدر المختار، فإن المثل الثاني وقت الضرورة للظهر، وذكر الشيخ سيد أحمد الدحلان الشافعي في رسالة رجوع أبي حنيفة إلى المثل الأول ناقلاً عن الفتاوى الظهيرية، وحرنة المفتين، والكتابات من المعشرات، وأما حزمة لروايات فغير معتبر، وصحني أن مراد أبي حنيفة من وقت الظهر إلى المثنين، أنه إلى أقل المثلين فإنه قال محمد في المبسوط والموصأ ص (٤٣): إن وقت العصر لا يدخل عند أبي حنيفة إلا بعد المثنين. وذكر مذهبه ومذهب أبي يوسف أن وقت الظهر إلى المثل وزيادة شيء، ولم يذكر آخر وقت العصر عند أبي حنيفة، فعمله لا يبلغ إلى المثنين.

وبإمامة جبرائيل مروية عن خمسة أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، أخرجهما الترمذي، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند الدارقطني بسند حسن، وعن أنس عند الدارقضي وفي سننه رجح متكلم فيه، وأخرج عنه ابن السكر في صحيحه من رواية الحسن. وأما استدلالنا فذكرها صاحب البحر في رسالة: «إزالة العشاء عن وقتي الظهر والعشاء»، ومنها حديث: «أردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» وفيه نظر لأن الإبراد أمر إضافي يختلف باختلاف الفصول، ومنها حديث قوله عليه الصلاة والسلام في السفر: «أردوا، أردوا» وقال الراوي: حتى ساوى فيء التلوى. وقال النووي: إنه عليه الصلاة والسلام جمع بين الظهر والعصر وقتاً فلم يصح حجة لنا عليهم. ومنها حديث البخاري حديث تمثيل هذه الأمة بالأمة السابقة، وأخرجه محمد في آخر موطأه ص (٤٠٨)، واحتج به على تأخير العصر كما هو مستحب عندنا، وأقول: إن الاحتجاج به على المثليين فيه نظر، وعلى استحباب تأخير العصر

كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جَبْرِيلُ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «لَوْ قَتَلَ الْعَصْرُ بِالْأَمْسِ». وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الْمَوَاقِيتِ قَدْ رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٤- بَابُ مِنْهُ

١٥١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَرُؤُلُ الشَّمْسُ وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفْقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

(١) قوله: «يغيب الشفق» وهو الحمرة عند الأئمة الثلاثة أي مالك والشافعي وأحمد وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى غير أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن أشهر الرواية عنه أن الشفق هو البياض، قال في «الدرر»: الشفق هو الحمرة عندهما، وبه قالت الثلاثة، وإليه رجع الإمام كما هو في شروح «المجمع» وغيره، فكان هو المذهب، قال صدر الشريعة: وبه يفتي، وفي «المواهب» وعليها الفتوى، ورجحها في الشرح أي البرهان حيث قال: وهو المروى عن عمر وعنى وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة، وعليه انطباق أهل اللسان - انتهى -.

لكن قال ابن الهمام: لا تساعده رواية ولا دراية، وكذا نقل عنه الحلبي في «شرح المنية»، وقال العيني: وقال عمر بن عبد العزيز وابن الملك، والأوزاعي في رواية، ومالك في رواية، وزفر بن الهذيل وأبو ثور والمرد والفراء: لا يخرج حتى يغيب الشفق الأبيض، وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن زبير، وإليه ذهب أبو حنيفة انتهى لقوله عليه السلام: «وآخر وقت المغرب إذا أسود الأفق» واختاره الشعب، كذا في «البرهان».

وقال الطحاوي ما حاصله: إنهم أجمعوا أن الحمرة التي قبل البياض من وقتها، وأما اختلافهم في البياض الذي بعدها، فقال بعضهم: حكمه حكم الحمرة، وقال آخرون: حكمه خلاف حكم الحمرة، فنظرنا في ذلك، فرأينا الفجر، فوجدنا الحمرة والبياض وقتاً لصلاة واحدة، فالنظر على ذلك أن يكون البياض والحمرة في المغرب أيضاً وقتاً لصلاة واحدة - انتهى - ولا يخفى أن الاحتياط في تأخير العشاء - والله تعالى أعلم -.

صحيح، ووجه استدلال المتأخرين على المثلين أن الوقت بعد العصر يجب أن يكون أقل من الوقت بعد نصف النهار إلى آخر الظهر، ولو كان الوقت إلى المثل يكون أقل مما بعده إلى غروب الشمس، وإلا فلا يتحقق فضل هذه الأمة على الأمم السابقة. أقول: إن الوقت مما بعد نصف النهار إلى المثل الأول أكثر مما بعد المثل الأول إلى غروب الشمس، فلا يصح الاستدلال، وقد ضعف الاستدلال ابن حزم الأندلسي في المحلى، وقال: إن المثل الأول أزيد من جميع الأمثال الباقية، نعم الاستدلال بالتشبيه الأول المذكور في (إنما بقاؤكم فيما خلا من الأمم كما بين صلاة الخ) بتأييد الحديث الآخر: «بئس أنا والساعة كهاتين آه» وهو دل على وقت يسير، وأما وجه استدلال محمد على استحباب تأخير العصر فمذكور في الموطأ ص (٤٠٨)، وقيل: أول من احتج بهذا الحديث على المثني القاضي أبو زيد الدبوسي.

(الاطلاع) قيل: إن الوقت بعد العصر إلى الغروب سدس النهار على مذهب الأحناف، وربع النهار عند الشوافع، على بناء اختلاف وقت العصر المستحب.

بَابُ مِنْهُ

حدثنا واعلم أن الشريعة أحالت أوقات الصلوات إلى العرف واللغة، فالمذكور في الأحاديث تقريب لا تحديد.

قوله: (يغيب الأفق) طاهره يؤيد مذهب أبي حنيفة، فإن غيبوبة الأفق غيبوبة الشفق الأبيض. قال الحلبي بن أحمد شيخ سيويه: إن الشفق الأبيض يبقى إلى ثلث الليل بل إلى نصفها أيضاً في بعض الأحيان أقول: إن العوارب أربعة مثل الطوالع فإنها أيضاً أربعة، أما الطوالع: فالصبح الأول، والثاني: الأبيض، ثم الأحمر، ثم طلوع الشمس، فكذلك يكون في العوارب: غروب الشمس، ثم الحمرة ثم البياض، وشيء آخر بدل الصبح الكادب والمتماذي إلى ثلث الليل، ونصمها هو هذا الشيء، واحتلظ الأمر على الحلبي فإنه ليس هو البياض الذي يبقى فيه وقت المغرب عند أبي حنيفة، وليعمم أن الوقت بعد طلوع الفجر الصادق إلى انطوع، مثل الوقت بعد الغروب إلى عيبوبة الشفق الأبيض لذلك اليوم

قوله: (وأول وقت العشاء إلى ثلث الليل) مستحب، وإلى نصف الليل جائر وبعده مكروه تحريماً أو تريهاً، والثاني مختار الطحاوي والمحقق ابن أمير الحاج.

قوله: (حين يطلع الفجر آه) قال علماء الرياض: إن طلوع الفجر الكادب على ثمانية عشر درجة، وطلوع الفجر الصادق خمسة عشر،

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: سمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ. حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ الْفَزَارِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

١١٥- بَابُ مِنْهُ^(١)

١٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: أَوَّلُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِأَلَّا يَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْعَدِ فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ أَنْ يَبْرَدَ^(٢)، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ وَقْتِهَا فَوْقَ مَا كَانَتْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبُلٍ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، فَقَالَ: مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ.»

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ أَيْضًا.

١١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ^(٣)

١٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ

(١) قوله: «وأنعم أن يبرد» أي زاد وبالع في الإبراد حتى انكسر وهيج الحر بالكلية، يقال: أحسنت وأنعمت أي زدت في الإحسان وبالغت. (الشيخ عبد الحق)

(٢) قوله: «في التعليل بالفجر» يعني أداء صلاة لفجر في الغلس، والغلس ظلمة آخر الليل، كذا في «المجمع» وغيره.

ورد عليهم ابن حجر المكي الشافعي في تحفة المحتاج: بأن المصباح قد يتقدم وقد يتأخر وكذلك قال الفقهاء، وذكر الشيخ في تفسيره روح المعاني قطعة تحفة المحتاج. أقول: إن قول ابن حجر صادق، وقال أرباب الرياض الجديد ربما نشاهد قرص الشمس بالأعين مع أنها غير طالعة، وذكروا له مثالا.

قوله: (رجل فسأله) قال الزرقاني: لا أعلم هذا الرجل، والواقعة واقعة السفر. أقول: إن الواقعة واقعة داخل المدينة كما صرح البيهقي في بعض عباراته، وهو المتبادر من ألفاظ الحديث.

قوله: (والشمس بيضاء مرتفعة) قال الشوافع: إنه دليل لنا، وقال الطحاوي: لعله معيد لنا بأن الروي لم يقدر على بيان تأخير العصر إلا بهذا التعبير. أقول: إن في مسند أحمد بسند صحيح عن أنس: (والشمس محمقة).

قوله: (الشفق) أصل اللغة أن الشفق هو بين الأحمر القاني والأبيض الناصع، وفي بعض الألفاظ حين يسود الأفق، وقد مر حين يغيب الشفق فيفيد أبا حنيفة.

والقول القديم للشافعي: أن وقت المغرب قدر خمس ركعات، ويجوز إحراج الصلاة عن هذا القدر بإطالة القراءة بشرط أن يشرعها في الوقت. وأعجب من هذا ما في كتب الشافعية: أنه يجوز إحراج كل صلاة عن وقتها بإطالة القراءة، هكذا في كتبهم أنه لو شرع في العصر وأطال بقراءة إلى داخل الاصفرار فمتحمل كما في الدر المختار عن لقبة، وذكر هذه المسألة محر الإسلام في أصول الردوي فلا يمكن إسقاطها، واعتدروا بأن المصلي مستغرق فلا يدري دخول الاصفرار، والعدو بعيد ذو قَرَل، إما أن يبين عدداً آخر أو يقيد في هذا العدو قيد، فإن حديث «لا صلاة بعد لعصر حتى تغرب الشمس» منواتر.

باب ما جاء في التغليس بالفجر

مذهب الشافعي ومالك وأحمد: استحباب التغليس بداية ونهاية، ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وسفيان اشوري: أفضلية الإسفار بداية ونهاية، ومذهب محمد واختاره الصحابي لنداية في الغلس والنهاية في الإسفار، ورعيت من كتاب حجاج أن مذهب محمد هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، ثم وجدت في كتب أركان النقل أنه مذهب محمد فقط.

[١] قال هذا المصنف غير موجود في الهدية وكذا في طعة الدكتور بشار وموجود في صفة الشيخ أحمد شاكر وأبقاه حصصاً على ترقيم الأبواب اعتمد في المعجم المهرس لألفاظ الحديث.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءَ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: فَنَمَرُ النَّسَاءَ مُتَلَفَّاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ^(١) مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ». وَقَالَ قُتَيْبَةُ: «مُتَلَفَّاتٍ»^(٢).

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَأَنْسِ. وَقَيْلَةُ ابْنَةُ مَخْرَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ: يَسْتَحِبُّونَ التَّغْلِيسَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

١١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ^(٣)

١٥٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ». وفي الباب عَنْ أَبِي بَرْزَةَ وَجَابِرٍ، وَبِلَالٍ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ أَيْضاً عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ: مَعْنَى الْإِسْفَارِ: أَنْ يَصِيحَ الْفَجْرُ فَلَا يُشْكُ فِيهِ، وَلَمْ يَزُوا أَنْ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ.

(١) قوله: «مُرُوطِهِنَّ» أي اكسيتهن وتكون من صوف، وربما كان من خَزْ أو غيره جمع مرط - بكسر ميم وسكون راء - (المجمع)

(٢) قوله: «متلفعات» ومتلفعات متقاربان في المعنى أي مغطيات الرؤوس والأجساد، كذا في «المجمع».

(٣) قوله: «في الإسفار بالفجر» قال ابن الهمام: تأويل الإسفار بتبين الفجر حتى لا يكون شك في طوعه ليس بشيء إذ ما لم يتبين لم يحكم بصحة الصلاة فضلاً عن إصابة الأجر على أن في بعض الروايات ما ينفيه: «أسفروا بالفجر وكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر» - أو قال - لأجوركم.

وروى الطحاوي ثنا محمد بن حمزة ثنا القعنبي ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كما اجتمعوا على التنوير، وهذا إسناد صحيح، ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله ﷺ، فيرم كونه لعنهم بسح التغليس المروي من حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح بغلس» الحديث، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في «الصحيحين» ظاهر في ما ذهبنا إليه، وهو ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء بجمع صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع أنه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخاري، وصلى الفجر حين بزغ الفجر، فعمم أن المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الأداء فيه - انتهى -.

قوله: (متلفعات) الترفع لإرخاء الثوب على الوجه كما قال البخاري (*) : متلفاً بروه ورعوده الخ.

نقول: إن المعرفة حال التنفيع والتنفيع متعذرة حال طلوع الشمس أبصاً، وقال النووي: إن عدم المعرفة هو عدم التمييز بين الذكور والإناث، أقول: إن هذا بعيد جداً، وأما لفظ «من الغلس» ففي ابن ماجه: «تعني من الغلس» فيكون مدرجاً من الراوي، وكذلك في الطحاوي ص (١٠٤) ما يدل على الإدراج بسند صحيح.

قوله: (أبو بكر وعمر الخ) يقول: إن الإجمال في الغلس غير كاف لكم فإن مذهبكم الابتداء والانتها في الغلس وفي معاني الآثار ص (١٠٧) «أن أبا بكر كان يطول صلاة الفجر حتى يحاف طلوع الشمس» عن أس، وفي سنده سيমান وهو ابن شعيب الكيساني، والسند صحيح وفيه ص (١٠٨) «كان عمر يطول الفجر حتى يحشى طلوع الشمس» وفي سنده محمد بن يوسف وهو الغرياني. ووقت الفجر عند ثلاث حصص كما قال أرباب الفتوى: الأولى لأداء السنة، الثانية لأداء الفرض، والثالثة خالية ليقضي فيها لو بدا فساد الصلاة.

(الاطلاع) في باب تيمم مبسوط السرخسي: يستحب العنس وتعجيل الطهر إذا اجتمع الناس، ولكنه لم يذكره في باب المواقيت.

باب ما جاء في الإسفار بالفجر

قال بعض الأحاف: إن لفظ الإسفار يقتضي الريادة، فإن المرید للزيادة كما في القاموس وغيره.

قوله: (معنى الإسفار أو يصح) قال ابن الهمام: إن هذا بعيد جداً فإن الصلاة قبل تبين الصبح غير صحيحة فضلاً عن العوض وزيادة الأجر، فإن مقتضى ظاهر الحديث صحة الصلاة لو صلى قبل الإسفار، وأيضاً في معاني الآثار ص (١٠٥) «وإن حان لفظ: «كلما أسفرتم» بأسايد قوية ولم يجب أحد من الشوايع، ويمكن لهم قول: أن المراد من «كلما» كل يوم يوم، لكن التبادر والظهور للإكثار في يوم واحد، وهو مراد الحديث. وتعرض السيوطي إلى أنه رواية بالمعنى كما في حواشيه على الستة. وفي شرح الإحياء عن الحافظ ابن حجر: إن مذهب الأحاف في

١١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ

١٥٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا مِنْ عُمَرَ».

وفي الباب عن جابر بن عبد الله، وخبّاب، وأبي بزة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأنس، وجابر بن سمرة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن.

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم. قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقد تكلم شعبه في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ».

قال يحيى: وروى له سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ، وَلَمْ يَرِ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا. قال مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ.

١٥٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ^(١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ^(٢) زَالَتِ الشَّمْسُ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١١٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

١٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) قوله: «الخلواني» - بضم المهملة وسكون اللام وبالنون - منسوب إلى الخوان موضع قريب بالشام.

(٢) قوله: «حين زالت الشمس» هو معمول عندنا على زمان الشتاء، وأما في أيام الصيف، فالمستحب الإبراد كما سيحيى، والدليل عليه ما في البغاري قبل أنس: كيف كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر؟ قال: كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد، بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحرُّ أبرد بالصلاة، والمراد الظهر لأنه جواب السؤال عنها، كذا في «فتح القدير» وبه يجمع الأدلة.

الإسفار راجح، ولشوافع ما في أبي داود ص (٥٦) في قصة عمر بن عبد العزيز وأبي مسعود الأنصاري: «أنه عليه السلام صلى مرة بالغلس، وصلى مرة بالإسفار، ثم جرى عمله على التغليس حتى لقي الله تعالى» وقال أبو داود: إن الراوي في تفسير الحديث مفرد، وعندني محمه أنه غلس شديداً مرة وأسفر شديداً مرة ثم توسط أمره، وهذه واقعة تعليمه أوقات الصلاة لرجل في المدينة، ولنا حديث الصحيحين عن ابن مسعود: «أنه عليه السلام غلس في المزدلفة، وصلى قبل ميقاتها لا في غيرها» ونقول: إن المراد من قبل ميقاتها هي الميقات المعتاد، فإنه لا يقول أحد بصلاة الفجر في الليل قبل طلوع الفجر في المزدلفة، وقال الحافظ: لعله غلس شديداً، أقول: ما مراد التغليس الشديد والضعيف؟ فإن مذهبكم ابتداء الصلاة حين تحقق وتبين طلوع الفجر في الفور، وقال النووي: إنكم تقولون بالجمع بين المغرب والعشاء في عرفة، والحال أنه ليس بمذكور في حديث ابن مسعود، والحال أن جمع المغرب والعشاء في حديث ابن مسعود مذكور عند النسائي. ونقول: إن فعله عليه الصلاة والسلام مختلف من التغليس مرة والإسفار مرة، ولنا قوله عليه السلام، والحديث القولي مقدم أي: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» وأما ثبوت الغلس فلا ننكره فإنه أيضاً جائز، فإن الخلاف في الأفضلية فصار الرجحان لمذهب الأحناف، وفي حديث مرفوع: «التغليس في الشتاء والإسفار في الصيف» وتتبعه فوجدته ساقط السند، فإن في سنده سيفاً صاحب كتاب الفتوح، وهو قريب من الاتفاق على ضعفه، ثم وجدت متنه في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، وليس في سنده والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ

يستحب تأخير الصلوات في الحمة إلا المغرب عندنا، ويستحب التعجيل في الجملة إلا العشاء عند الشوافع، وحديث الباب محمه على الشتاء، أو على الانتداء، فإنه قد صرح المحدثون أن آخر عمله المستمر على الإبراد، وكذلك يروى عن بلال، وأيضاً يقول: إن له عليه الصلاة والسلام فعلاً وقولاً. وقوله مقدم، وهو في أيدينا حديث: «أردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم الخ»، وأيضاً فعله مختلف.

قوله: (وخباب الخ) حديث خباب أخرجه في صحيح مسلم وفيه: «شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يشكنا» ومراد لم يشكنا: أي لم يدفع شكوتنا، وعجل بالظهر، وقال بعض: معنى «فلم يشكنا» لم يدع شكوتنا، بل أراها وأبرد بالظهر، وعندني هذا التأويل بعيد غاية بعد، ومراده ما ذكرت أولاً.

قوله: (و لم ير يحيى بحديثه بأساً) هذا يحيى بن سعيد القطان، وما كتب المحشي من يحيى بن معين فهو غلط صريح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

قال الشافعي: إن كان المسجد قريباً تعجل وإلا فيؤجل، ولو كانوا في السمر مجتمعين يعجل وإن كان الحر شديداً، وفي سس أبي داود

ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ».

وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي ذر، وابن عمر، والمغيرة، والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى، وابن عباس وأنس، وزوي عن عمر عن النبي ﷺ في هذا، ولا يصح. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر. وهو قول ابن المبارك وأحمد، وإسحق.

قال الشافعي: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد فأما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه فالذي أحب له أن لا يؤخر الصلاة في شدة الحر. قال أبو عيسى: وممنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر هو أولى وأشبه بالإتباع.

وأما ما ذهب إليه الشافعي أن الرخصة لمن ينتاب من البعد وللمشقة على الناس: فإن في حديث أبي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي.

قال أبو ذر: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا بِلَالُ أَبْرِدْ ثُمَّ أَبْرِدْ». فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ: لَمْ يَكُنْ لِلإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى، لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ^(١) أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ.

١٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ: أَبْرِدْ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ، قَالَ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ^(٢) التَّلَوِي، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ».

(١) قوله: «لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد» بل كانوا مجتمعين في مكان واحد، وقيل: هناك عنة أخرى وهي شدة النزول والسجود وفي عين الحر. (تق)

(٢) قوله: «في التلوي» الفاء أصله الرجوع، من فاء يفيء، والمراد هنا الظل الذي يكون بعد الروال، والتلوي جمع تل: كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل وهي منبطرة لا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، كذا في «المجمع».

عن ابن مسعود: «كان قدر صلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الصيف من ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء من خمسة أقدام إلى سبعة».

قوله: (فأبردوا عن الصلاة) قال العلماء: إن الأفصح صفة الإبراد بالباء، أقول: إن كلمة (عن) سيفيد في الرد على من لا فهم له في الحديث من غير المقندين، فقد رأيت لبعضهم أن المراد إبرادها بأداء الصلاة.

قوله: (من فيح جهنم) ههنا سؤال عقلي، هو: إن التجربة أن شدة الحر وضعفها بقرب الشمس وبعدها، فكيف إن شدة الحر من فيح جهنم؟ فقول: لو كان السؤال على طريق اليونانيين فأجواب: إن قول: إن الشدة والضعف بسبب الشمس غير مستقيم على قومه، فإن الأجرام الأثرية حالية عن البرودة والحرارة، وأما شراح قانون ابن سينا فتعرضوا إلى إثبات الحرارة والبرودة، فقال البعض: إن الحرارة بسبب تحرك الأشعة، فيقال: إنه قد صرح في الشفاء لذي هو مرض في الحقيقة: أن الشعاع من مقولة الكيف فكيف توجد النقلة. وأما أرباب الفلسفة الجديدة من الأوروبيين فقالوا: إن الشمس من أحر الأشياء، فنحجب عما يفيد في مواضع عديدة، وهو للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة والباطنة يذكرها الشريعة، وأما الظاهرة فلا تنفيها الشريعة الغراء فإنه أحر ما أحر بها المخير الصادق، فكذلك يقال في الرعد والبرق والمطر ونهر جيحان وسبحان.

قوله: (شدة الحر) لنا قولان في إبراد لظهر، قيل: إن المدار على الحرارة، واختاره العيني وهو المختار لأنه أوفق بالحديث، وقيل: إن المدار على الصيف وختاره في الحر، وكذلك قولان في تكثير الجمعة، وفي الحديث: «إن لجهنم حساً في الصيف، فيوجد حراً شديداً، ولها حساً في الشتاء فيوجد البرد الشديد» ويرد على هذا اختلاف البرودة والحرارة في السلاط المختلفة في زمان واحد؟ فيجاب أنها إذا أدخلت النفس في جانب وجدت البرودة وإذا أخرحتها إلى جانب آخر وجدت الحرارة في زمان واحد.

قوله: (ينتاب) معناه الإتيان نوبة بعد نوبة وقد يكون بمعنى الإتيان متوالياً، أقول: إذا نسب إلى الجماعة يكون بالمعنى الأول، وإذا نسب إلى الفرد يكون بالمعنى الثاني كما قال:

وعجبت من ليلاك وانتياها من حيث رارتني ولم أوري بها

وسيفيدا هـ في مسألة الجمعة في القرى، وفي حديث الجمعة: في لفظ من الافتعال وفي لفظ من التفاعل كما في البخاري.

قوله: (خلاف ما قال الشافعي) هذا هو الموضع الذي اعترض فيه الزمدي على الشافعي مع كونه مقلد الشافعي، ويمكن الخواص من حاش الشافعي بأن الأحوال تختلف في السفر أيضاً، ربما يحتمون كلهم تحت شجرة واحدة، وربما يتفرقون تحت أشجار متفرقة.

قوله: (في التلوي) في بعض الألفاظ ساوى في التلوي، وفي هذا تأخير شديد فإن التلوي محروية فتساوي الفاء يكون بعد زمان صويل.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ

١٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَأَبِي أَرْوَى، وَجَابِرٍ، وَزَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَيَزِيدِ بْنِ أَبِي زَافِعٍ أَيْضاً عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ، وَلَا يَصِحُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ رَأَوْا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا. وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قُومُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَلِكُ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَفَرَّ

وحمله النووي على الجمع وقتاً، وزعم بعض المستغرقين في السفاهة والفكاهة مع أئمة الدين: أن مراد الحديث إيراد نار جهنم بإداء صلاة الظهر عجلة لا تأخير الصلاة، وترد عليهم صرائح النصوص فإنه عليه الصلاة والسلام قال لبلال: «أبرد أبرد» وقد الراوي: وسوى فيء التلوي وأيضاً في الحديث: «أبردوا عن الصلاة».

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ

يستحب عندنا تأخير كل صلاة في الجملة إلا المغرب ويستحب عند الشوافع تعجيل كل صلاة في الجملة إلا العشاء.

قالوا: إن الأفضل التبادر إلى العمل، ولحديث: «أفضل الأعمال الصلاة لميقاتها» أخرجه أرباب الصحيحين، وفي حديث: «الصلاة لأول وقتها» أخرجه الترمذي، والحاكم بسند ساقط، وتعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولكنه لا يمكن تصحيحه فإن الراوي متفرد ومر عليه الحافظ فم يحكم عليه بشيء، وأما الأحناف فتركوا العمومات والإجماليات وأحدلوا بالخصوصيات فقد أثبتنا الإسفار بالفجر، والإيراد بالظهر، ونثبت تأخير العصر، وم تعجيل المغرب وتأخير العشاء فمسم عند الخصوم أيضاً، وليتدبر الفهيم في نهج الاستدلاليين من الاستدلال بالعموم والخصوص أيهما أوفق؟ وأما عمله عليه الصلاة والسلام في العصر فمختلف فيه، وكذلك قوله.

قوله: (والشمس الخ) الشمس قد يكون بمعنى ضياء الشمس، وقد يكون بمعنى قرصها كما قال الشاعر:

قامت تظليني ومن عجب شمس تظليني من الشمس

الحجرة هو بناء غير مسقف، والبيت هو البناء المسقف، ذكر السيد السمهودي في الوفاء بأخبار دار المصطفى: "أنه عليه الصلاة والسلام بنى أولاً المسجد النبوي ثم بيت سودة رضي الله عنها".

قوله: (لم يظهر الفياء) أي لم يعل على الجدار الشرقي، وهذا ثابت كما قال:

وتلك شكاة ظاهر عنك عازها.

وقد الطحاوي: ينظر في جدران الحجرة إن كانت قصيرة فلا يظهر الفياء إلا بلبث، ونقول: إنه عليه السلام شرع في التهجد وهو في حجرة واقتدى أصحابه بخارجها، فلا بد من كون الجدران قصيرة، فإن معرفة انتقالات الإمام شرط لصحة الاقتداء، وهذه الواقعة غير واقعة اقتداء الصحابة خلفه عليه الصلاة والسلام وهو في الحجرة المتحدة من الحصور في المسجد فلا يختلط، قال الحافظ ههنا: إنه قال الطحاوي: إن التعليل بالفجر كان سبب الجدران، وكان في الواقع الإسفار، أقول: إن الطحاوي لم يقل ى نقل الحافظ فإن كلامه في الجدران في العصر لا الفجر.

قوله: (عن رافع) أخرجه الدارقطني بسند ساقط.

قوله: (على أنس بن مالك) وكان عهد الحجاج لثقي مبير هذه الأمة وكان يميت الصلاة، فكان السلف لا يصون معه، وفي الآثار أن بعض التابعين صلوا الظهر في حطة الحجاج، لطالم في الجمعة بالإشارة، فإنه كان يطيل الحطة إلى أن يدخل العصر، وكان السلف يحامون على أنفسهم فصلوا بالإشارة، فإذا تعجيل أنس لم يكن فيضلاً بين المدهيين، فإنه تعجيل من تأخير الحجاج الذي يميت الصوات.

قوله: (يرقب الشمس الخ) أجمعوا على كراهية الصلاة تحريماً بعد الاصفرار، وأما حد الاصفرار، فقال قاضي حان: إنه تغير ضياء الشمس، وقيل: تعير قرص الشمس، والمختار قول قاضي حان.

قوله: (قري الشيطان الخ) الصحيح شرحاً حمل الحديث على الطاهر، وفي الحديث: «يقوم الشيطان عند الشمس»، وأما الشروح الأخر

أَرَبَعًا^(١) لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ^(٢) صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَهُ.

١٦٢- وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِي: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

١٦٣- وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَهَذَا أَصَحُّ^(٣).

١٢٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرَبِ

١٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْحَفِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ^(٤) الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ».

وَلِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَنْسٍ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

(١) قوله: «فنقر أربعاً» يريد تخفيف السجود وأنه لا يمكن فيه إلا قدر وضع الغراب مقاره فيما يريد أكله، كذا في «الدرر».

(٢) قوله: «تأخير صلاة العصر» قال محمد: تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء بقية م يدحسها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر لأنها تعصر وتؤخر. (الموطأ)

(٣) قوله: «إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب» هما معني، وفائدة التكرار التأكيد، وهذا أو وقت المغرب، ومما البحث مصي في شروع ذكر المواقيت في صفحة ٢٢ فراجع له.

من الاستعارات والتمثيل فسقيمة عندي، والقرنان جانباً لرأس.

واعلم أن الأرض كروية اتفاقاً، فيكون طلوع الشمس وغروبها في جميع الأوقات، فقل: إن الشياطين كثيرة، فيكون شيطان لبيدة وشيطان آخر بلبدة أخرى وهكذا، وعنى كروية الأرض تكون لية القدر محتفة وكذلك يكون نزول الله تعالى أيضاً متعدداً وظني أن سجدة لشمس بعد الغروب تحت العرش المذكور في حديث أبي ذر في الترمذي والصحيحين لا تكون متعددة بل تكون بعد دورة واحدة لا حين كل من العوارب المختلفة بحسب تعدد البلاد، وعين موضعها الشيخ الأكبر وكذا ابن كثير.

قوله: (فنقر أربعاً) هذا يدل على وجوب تعديل الأركان، فإذن الشريعة عدت اسجحات الثمانية الخالية عن اجسدة أربع سجحات، وعن أبي حنيفة: من ترك القومة أو الجسدة أخاف أن لا تجوز صلاته، وأيضاً يمكن لنا الاستدلال بحديث الباب على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس، بخلاف صلاة الفجر عند طلوع الشمس، وأما حديث: «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الفجر، ومن أدرك ركعة الخ» فسيحيي شرحه، ووجه الاستدلال بحديث الباب أن الشريعة سماها صلاة مع كونها عند الغروب، وما تقييد أنها صلاة انماق فنقول أيضاً بكراتها تحريماً مع بقاء وجودها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

حديث الباب ظاهره مبهم، والتأخير ههنا إضافي، وإطلاق لألفاظ الإضافة ليست بفاصلة، نعم يخرج شيء لنا، ورجال حديث الباب ثقات، فلا أعم وجه كلف للسناد من المصنف عن تصحيحه، وأدلتنا كثيرة لا أستوعبها، ومنها ما في أبي داود عن عبي رضي الله عنه: «أن وقت الإشراق من جانب الصلوع مثل بقاء الشمس بعد العصر» ومن المعلوم أن وقت الإشراق يكون بعد دهاب وقت الكرهة، ولنا حديث آخر حسن عن جابر بن عبد الله أخرجه أبو داود في سننه ص (١٥٠)، وكذلك أخرجه حافظ في الفتح: «أن الساعة المحمودة من الجمعة بعد العصر في الساعة الأخيرة» واليوم اثنا عشر ساعة، وفي فتح الباري في موضع: أن ما بعد العصر ربع النهار، وفي موضع: أنه خمس النهار، وفي رد المحتار لابن عاين: أن وقت ما بعد العصر إلى الغروب قدر سدنس النهار.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ

اتفقوا على تعجيل المغرب، وفي الدر المختار: أن تأخير إلى اشتباك الحجوم مكروه. وفي حنية لمحقق ابن أمير الحاج: أن التأخير إلى ما قبل

[١] هذا الحديث ليس بموجود في نسخة الهدية، وذكرهم الدكتور بشار في هامش أحدًا من نسخة الشيخ أحمد شاكروثنتاهما

هما حفاظاً للترقيم

وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ: اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا، حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ. وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ صَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارِكِ وَالشَّافِعِيِّ.

١٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

١٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ^(١) قَالَ: «أَنَا» أَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَلَاثَةٍ.

١٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ.

١٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

١٦٧- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نَصْفِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي بَرَّةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْغُدْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَابْنِ حُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: رَأَوْا تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ^(٢) بَعْدَهَا

١٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ^(٣) بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَوْفُ^(٤). قَالَ أَحْمَدُ: وَحَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ هُوَ الْمُهَلَّبِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ

(١) قوله: «ثعمان» كعثمان هو من صفار الصحابة قبل الرواية بلا واسطة. (التقرير)

(٢) قوله: «أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة» هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مروي، ولعل وقوع هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. (عنى القارى رحمه الله)

(٣) قوله: «السمر» -يفتح الميم- والمسامرة الحديث بالليل. (الدر)

(٤) قوله: «أحمد» أصل الحديث الطويل إنما هو عن عوف بن أبى جميلة عن سير وفيه ذكر الصلوات كلها نقلته من كتاب مدرسة حضرة شاه ولي الله قدس سره.

(٥) قوله: «عوف» التفاوت في هذا للاسم لأن هشيماً قال: عوف وعباد: قال عون. (التقرير)

الاشتراك مكروه تنزيهاً، والتأخير إليه مكروه تحريماً. وأما الجمع فعلا بين المغرب والعشاء، ففي الأشباه والظواهر لصاحب البحر: أنه مكروه لمسافر، وكذلك روي الجواز عن عيسى بن أبان تلميذ محمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

للعشاء ثلاث حصص: فإنه يستحب إلى ثلث الليل، وفي رواية إلى نصف الليل، ويجوز إلى نصف الليل ويكره إلى الصبح كراهة تحريم أو تنزيه عني القولين.

قوله: (ثالثة) هذا يدل على ريادة التأخير، فإن القمر يتأخر كل ليلة قدر ٧/٦ ساعة فيكون جميع الوقت إلى سقوط القمر لثلاثة ساعتين ونصفها أو ثلاث ساعات إلا ربعها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا

السمر هو ضياء القمر، ثم يطبق على المحادثة في ضياء القمر توسعاً، وفي حديث مرفوع حوار السمر لمصل أو مسافر. وأما النوم قبل

عَلِيَّةٌ: جَمِيعاً عَنْ عَوْفٍ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَرْزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي رَمَضَانَ.

١٢٦- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

١٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عُمرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَوْسٍ بْنِ حَذِيفَةَ، وَإِسمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفَيِّ يُقَالُ لَهُ «قَيْسٌ» أَوْ «ابْنُ قَيْسٍ» عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ السَّمْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْحَوَائِجِ. وَأَكْثَرُ الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَمْرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ».

١٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ قُرَّةَ، وَكَانَتْ مِنْ بَايَعِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا».

١٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَقْتُ^(١) الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ».

(١) قوله: «الأول وقتها» قال القاري في «شرح المشكاة»: المختار أن المراد بأول الوقت المختار أو مطلق، لكنه حصص ببعض الأحبار - انتهى -.

(٢) قوله: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله» أي سبب رضاه كاملاً لما فيه من المبادرة إلى الطاعات، قال الشيخ في «السمعات»: والظاهر أن المراد ما سوى ما استحسب فيه التأخير كالترديد لظهور الإسفار للفسح ونحو ذلك - انتهى - فالأظهر أن كلمة «من» في قوله: «من الصلاة» تبعيضية، كما قال عني القاري وبه يجمع النصوص.

العشاء فقال الفقهاء: من كان له من يوقضه عند قيام الجماعة يجوز له النوم قس لعشاء بلا كراهة، وثبت الاضطجاع في المسجد قبل العشاء عن عثمان رضي الله عنه.

(ف) في أصول الفقه أن تخصيص النص بالرأي ابتداءً غير جائز، ورأيت في شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد تحت مسألة: متى يجوز تنقيح الجنب ومتى لا يجوز؟ إن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه حياً. وهذا صحيح فيجب تقييد ما قال الأصوليون فإننا نجد تخصيص النصوص الواردة في الأخلاق من الشكر والصبر وغيرهما وكذلك قد يخصص نصوص المعاملات برأي أيضاً.

قوله: (وقال أحمد نا عباد بن خ) ههنا تحويل والمدار عوف.

قوله: (جميعاً عن عوف) المراد من الجميع هو عوف وعباد وإسماعيل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

المرخص من السمر ليس هو المنهي عنه، بل المذكور ههنا من حوائج الدين، وهو ليس بسمر واستعمل لفظ السمر مشاكسة. واعلم أن الأمور قد تختلف باختلاف البيئات. في فتح لقدير: يجوز قراءة الأشعار العربية بشرط أن لا يكون الممدوحة حاضرة، وتكون قراءة سية معرفة العربية، وثبت أثر إجارة الأشعار عن عمر. أقول: إن معرفة العربية فرض كفاية، وكذلك في رد المحتار لاس عديدين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

قال لشوافع: إن المراد من الصلاة في أول الوقت هو أولى حصص الوقت من ابتداء دخول الوقت، والمراد عدداً من أول الوقت أول وقت كان معتاداً بيني - صلى الله عليه وسلم -، وأحد شيوخنا بالعمومات، ونرى على أحد الخصوصيات، وهو أقرب وحديث لباب ساقط سداً، وكذلك أحرجه في مستدرك الحاكم، وهو أيضاً معبر وتعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولا يمكن التصحيح، كيف وقد ورد الحديث

وفي الباب عن عليٍّ، وابن عمر، وعائشة، وابن مسعود.

١٧٢ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ: ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ^(١)، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ نَهَا كُفُؤًا» قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ أَمْ فَرُوزَةٌ لَا يَرُوى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعَمَرِيِّ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

١٧٣ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ. قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْمُسْعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَالشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ هَذَا الْحَدِيثَ. ١٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لَوْ قُبِلَتْهَا إِلَّا مَرَّتَيْنِ^(٢) حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى آخِرِهِ: اخْتِيَارُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمْ يَكُونُوا يَخْتَارُونَ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الْفَضْلَ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

١٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَقَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا^(٣) وَبِرُّ أَهْلِهِ وَمَالِهِ».

(١) قوله: «إِذَا آتَتْ» قال التوريشي: المشهور الموجود في أكثر النسخ: آتَتْ - بالثلاثين - من الإتيان وهو تصحيف، وإنما المحفوظ من دوى الإتقان آتَتْ عَمِي وَرَنَ كَانَتْ، بمعنى حانت، كَذَا في «المعاني».

(٢) قوله: «مَرَّتَيْنِ» لعلها ما حسبت صلاته مع جبريل لتعلمه أو صلاته مع أسائل للتعليم يعني أن أوقات صلاته صلى الله عليه وسلم كلها كانت في وقت الاختيار إلا ما وقع من التأخير إلى آخره لبيان لجواز ونحوه، كَذَا قاله علي القاري.

(٣) قوله: «فَكَأَنَّمَا وَبِرُّ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» بلفظ المجهول أي سلب وأخذ أي مكانهما فقدما بالكلية ونقصهما، قال السيد: روى بالنصب على أنه مفعول ب«وتر» أضمر في وتر مفعول ما لم يسم فاعله، وهو عائد إلى الذي تفوته، فالعنى أصيب بأهله وماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَرْكَبَ أَعْمَالَكُمْ﴾، وروى بالرفع على أن وتر بمعنى أخذ، فيكون أهله وماله هو المفعول الذي لم يسم فاعله، كَذَا في «المراقبة».

في مواضع في الصحيحين: «وفيها الصلاة على ميقاتها».

قوله: (والجنازة إذا حضر) في قولنا لو حصرنا الأوقات الثلاثة المكروهة بحجور الصلاة عيبها في الوقت المكروه، ثم اختلف فقيل: الأفضل تأخيرها إلى حروح الوقت المكروه، وقيل: تعجيلها في ذلك الوقت، وأما لو حضرت قبلها فلا يجوز أدائها فيها فإن الوجوب كامل فيجب لأداء أيضاً كذلك، ومثل الجنازة حال سحرة التلاوة.

قوله: (أي العمل أفضل؟) يختلف الأحاديث في بيان أفضل الأعمال وجواباته عليه الصلاة والسلام متعددة بتعدد أسئلة السائلين، فقيل في التوفيق: إن الاختلاف بحسب أحوال السامعين، وقد ملك العشاء عن النبي بن عبد السلام: والشرع أن يكون السامع حاضراً، وأن يكون استؤيل من باب الأعمال لا العقائد، وقيل: يطرأ بين خصوص ألفاظ جوابه عنه السلام، ومهمهم الشرح الأكبر، وقال: لا تردف في لأعاط أصلاً، بمعنى الأفضل وحير معار، وقال: لكل سم من أسماء الله حضرة لا يدخل فيها غيره، والمختار مختار الشيخ الأكبر واس تيمية من بني الرداف، والأقرب جواباً ما قل اصطحوي في مشكل الآثار مما حصه: أن يوحد كل الأحاديث، ويتنوع الصرق فيؤحد كل أو فصر الأعمال فيدرج تحت نوع واحد، فالأولوية نوعية، وكذلك يوحد كل ثاني الأحاديث الدالة على أفضل الأعمال مدرج تحت نوع آخر وهكذا. وأما أشكال الاختلاف الأحاديث تقديماً وتأخيراً في بيان أفضل الأعمال فسمه يحسب عنه الطحاوي فإنه محتاج إلى تنوع صرف الأحاديث وخصوص لمثون، ولا تحوي عليه صابطة.

قوله: (مرتين) قد ثبت التأخير مرتين، مرة في مكة حين إمامة جبريل، ومرة في المدينة حين تعيمه عليه السلام رجلاً موقيت الصلاة، وأما قول عائشة رضي الله عنها فمسي على عمنها فإنها لم تكن في واقعة إمامة جبريل في مكة عند النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم -

قوله: (كانوا يصلون في أو وقت) هذا مصور فيه.

باب ما جاء في السهو عن وقت العصر

فري: «أهله وماله» مصوباً وقرئ مرفوعاً، والأصح الأول، ويكون متعدباً إلى المععولين، وفي القرآن: «وَلَنْ يَرْكَبَ أَعْمَالَكُمْ» [محمد

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ، وَتَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ أَيْضاً عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ

١٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ "عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْفَئِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أُخْرِزْتَ صَلَاتُكَ».

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِمَقَاتِلِهَا إِذَا أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ حِينَئِذٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ».

(١) قوله: «الضبيعي» - بضم المعجمة وفتح موحدة - نسبة إلى ضبيعة بن نزار.

٣٥]. ثم في فوات العصر أقوال: قال لأوزاعي: فواتها بدخول الاصفرار، كما في أبي داود ص (٦٠)، ولكنه مبني على قوله: إن وقت العصر إلى الاصفرار وهو قول الحسن بن زياد من الأحناف، والإصطحري الشافعي، وفي رواية، وفواتها أن تدخلها صفرة، وكنت أزعمه مرفوعاً حتى أن وجدت في علي أبي حاتم أنه موقوف، وقول نافع، وهذا الشرح كان لطيفاً لكنه غير مرفوع، أقول: يحمل الفوات على الظاهر، أي الفوات بغروب الشمس، ومحاورة "وتر أهله وماله" أن يقال في حق من قتل ولم يود ولم يقتص لوليه فلوليه موتور الأهل والمال، وإن قيل: إن تخصيص العصر يدل على أن الفوات بدخول الاصفرار، أقول: إن حكم وتر الأهل والمال حكم الخمسة، وأما وجه التخصيص بالذكر فمذكور في مسلم (٢٧٥) «أنها عرضت على لأمم السابقة فضيعوها، ولو أقمتموها فكم الأجران» ولذا اهتم القرآن بشأن الصلاة الوسطى، والحديث الباب شرح آخر، وهو: أن الفوات فوات الصلاة بالجماعة، ذكر المهلب شارح البخاري ويؤيده ما في معرفة الصحابة لابن مده الأصبهاني مرفوعاً: «الموتور أهله وماله من فاته صلاة العصر بالجماعة»، نقل الررقاني منته، وتبعت الأسنيد وفي سنده ليث بن أبي سليم وهو من رواة مسم مقروناً مع الغير، وقد يحسن حديثه فيكون من رواية الحسن.

مذهب الجمهور: أن الصلاة حابة اصفرار الشمس مكروهة تحريماً وتصح وربما تجتمع الصحة مع الكراهة مثل لبيع حال أذان الجمعة، وقال ابن تيمية: لا يجتمعان، ويرد عليه جوار نكاح المخطوبة في العدة مع كون الخطبة في العدة منها، وكذلك الصلاة في الأرض المغصوبة.

باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

أي الإمام الجائر، وأعلم أن ههنا مسألتين لا يختلط بينهما: إحداهما: أن يعلم أن إمام الجور يميت الصلاة. والثانية: إن صلى في البيت بعدد ثم دخل المسجد وأقيمت الصلاة. وللشوافع في المسألة الأولى وجوه أربعة، والمختار عندهم أن يصلي في البيت صلاته، ثم يصلي خلف إمام الجور بنية ما صلى في البيت من الظهر والعصر وغيرهما. أحاصل أنه يعيد الصلاة وتقع نفلاً، ثم صرحوا بأنه يتبع الإمام، وإن ارتكب الكراهة تحريماً. فالحاصل أنهم يقولون بالأداء في البيت وبالإعادة في الأوقات الخمسة واتباع الكراهة تحريماً.

وأما مذهب أبي حنيفة فليس بمذكور في مسألة إمام الجور، ومسألة أخرى يجوز تعديتها إلى هذه المسألة ويذكر في كتبنا أنه لو صلى في بيته منفرداً يعيد الظهر والعشاء لا الثلاثة، ويذكر أن يعيدها متنفلاً، وزعم البعض أنه ينوي النفل حتى أن صرح الشافعي في حاشية الزبيدي: أنه ينوي النافلة، والحن أن مراد أرباب التصنيف أنها تقع نفلاً لا أن ينوي النافلة بن ينوي باسم ما صلى قبل وتقع نفلاً، كيف وقد صرح الطحاوي ص (٢٢٣) بالإعادة في قوله، ومن قال بأنه لا يعاد من الصلاة إلا لظهر والعشاء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وكذلك غير محمد بالإعادة في موطنه ص (١٣٧) وكذلك غير في كتاب الآثار وكتاب الحجج والجامع الصغير والمبسوط.

وأما تفقه الشافعية فإنه إذا أمات الإمام الصلوات فلا بد من أدائها صحيحة، وأيضاً يحاف جوار الإمام فيدخل معه في صلاة. وأما شرح الحديث على مذهب الشوافع فمعنى فصل الصلاة لوقتها فإن صَلَّيْتَ لوقتها أي بعد أن صلى في بيته فيقومون بتكرار الصلاة في الشق الأول المذكور في الحديث، وشرحه عندنا فمعنى فصل الصلاة لوقتها أي يقرر في نفسه ويعود أنه يصلي الصلوات لوقتها، ثم إن صَلَّيْتَ لوقتها أي مع الإمام قبل أن تصلي منفرداً، فلا يقول بتكرار الصلاة في الشق الأول، وإن قيل: كيف يصح قول "فإنها لك نافلة" فإن هذه الصلاة فرض؟ نقول: قد يطلق اسألة على صلاة الفرض، ويكون معناه أنها زيادة أجر لك ويقع لك محاماً كما في حديث المشكاة «من توصاً فمشى فتخط الخطيئات محطوته اليمى، وترفع درجته محطوته اليسرى، وتكون صلاته نافلة» وكذلك ذهب بعض العلماء إلى أن صلاة لتشهد واحدة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأطلق في القرآن: «فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ» [الإسراء. ٧٩] والقرينة على شرح ما في المسلم ص (٢٣١). "فصل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحاجتك، وإن قُيِّمَت الصلاة وأُتِيَ في المسجد الخ"، فمن على عدم التكرار. وتصدى النووي إلى التأويل فيه. وأما ما في مسم ص (٢٣١): «فلا تقل: إي صَلَّيْتَ فلا أصلي» فمعناه لا تقل بالنسب، أو يقال: لا يأتي عليك

١٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ

١٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «ذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيبٌ، إِنَّمَا التَّقْرِيبُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مَرْزُومٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ وَذِي مَخْبَرٍ [وَيُقَالُ: ذِي مَخْبَرٍ^(١)].
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَنْسَاهَا فَيَسْتَيْقِظُ أَوْ يَذْكُرُ وَهُوَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ حِينَ غُرُوبِهَا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّيَهَا إِذَا اسْتَيْقَظَ أَوْ ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ حِينَ غُرُوبِهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ.

١٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاثَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيَزُودُ عَنْ هَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ يُصَلِّيَهَا مَتَى ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَيَزُودُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ نَامَ عَنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا. وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ هَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قوله: «وقال بعضهم: لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب» وبه قالت الحنفية لما رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع وإذا غاب حاجب الشمس فأخروها حتى تغيب».

نوبة أن تقول: إني صليت بل انتظر صلاة الإمام، فإن صليت في الوقت فصل معهم، وأيضاً ظاهر شقي حديث الباب يخالف الشوافع فإن الصلاة في الحالين نافلة عندهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ

مذهب الشافعي أن النائم إذا تنبه فذلك وقت صلاته، وإن استيقظ عند الأوقات المكروهة فيها الصلاة. ويقولون: إن حديث الباب مخصص لحديث «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس» وتفصيل هذه الضابطة سيأتي في موضع ما.
قوله: (نومهم عن الصلاة الخ) واقعة ليلة التعريس، والراجح عند المحدثين أنها حين القبول من غزوة خيبر، وأطرب الطحاوي في المسألة، ومذهبنا أنه لا يصلي في الوقت المكروه، وقال الطحاوي: إن فعله عليه الصلاة والسلام في هذه الواقعة مفسر لقوله في هذه الواقعة فإنه أخر الصلاة حتى خرج وقت الكراهة، لما في البخاري: «حتى ابيضت الشمس» وفي الدارقطني: «حتى أمكنتنا الصلاة». وقال الشافعية: تأخيرها كان ليخرج من موضع الشيطان. ونقول: إن المكان والزمان مؤثران لما روينا آنفاً، وأقر الحافظ في الفتح بأن مذهب أبي بكر رضي الله عنه ومذهب كعب بن عجرة موافق لمذهب أبي حنيفة. وقال عبد العلي بحر العلوم في الأركان الأربعة: إن بقاء اختلاف المذهبيين على أن إذا ظرفية عبد الحجازيين وشرطية عند العراقيين، كما قال أبو حنيفة فيمن قال: «إذا لم أطلقك فأنت طالق» أن يقع الطلاق في آخر رمان الحياة، على أن إذا شرطية، وقال صاحباه: لو لم يطلق يقع في الحال، لأن إذا ظرفية. وليس الباء على ما قال بحر العلوم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

قوله: (عني بن أبي طالب) يمكن أن يقال: إن التعميم باعتبار وقت الأداء ووقت القضاء، لا باعتبار وقت الكراهة أو غيره.
قوله: (عن أبي بكر) قصته أنه نام في بستانه عن صلاة العصر، وكان عنده أولاده فلم يوقظوه، فاستيقظ والشمس قربت أن تغرب فعضب عليهم، وجلس إلى أن غربت فصلى العصر. أخرجه في مشكل الآثار في الحصة القلمية، وأبو بكر الطائفي اسمه نفع بن حارث.

[١] قال الدكتور بشار في الهامش: أضافه العلامة أحمد شاكر من بعض النسخ المطبوعة، ولا وجود لها في النسخ الخطية.

١٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقَوُّهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ

١٧٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ قَائِدِنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسَنَ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَوَائِدِ: أَنَّ يُقِيمَ الرَّجُلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَضَاهَا. وَإِنْ لَمْ يُقِمِ أَجْزَاءَهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَذَبْتُ أَصْلِي^(١) الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتَهَا قَالَ: فَتَزَلْنَا بِطُحَّانٍ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ

١٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ مَرْثَةَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ».

(١) قوله: «ما كذبت أصلي العصر حتى تغرب الشمس» فإن قلت: ظاهره يقتضي أن عمر رضي الله عنه صلى وقت الغروب، قلت: لا نسلم بل يقتضي أن كيدودته كانت وقت الغروب، ولا يلزم منه وقوع الصلاة عنده، كذا ذكره الكرماني.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقَوُّهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ

الترتيب في قضاء الفوائت واجب عند أبي حنيفة ومالك، ويستحب عند الشافعي وأحمد، وقد ثبت ترتيبه عليه الصلاة والسلام في واقعة الباب غزوة الخندق، واختلف في أنه باعتبار الوجوب أو الاستحباب. وقال مولانا عبد الحمي: إن الرجحان لمذهب الحجازيين فإن فعه لا يورث الوجوب، أقول: إن ضابطته منقوضة في مواضع كثيرة. قوله: (عبد الله) إذا أطلق عبد الله في مرتبة الصحابي فهو ابن مسعود وإذا أطلق الحسن في مرتبة الصحابي فهو ابن عبي وإدا أطلق في مرتبة التابعي فهو خنس البصري رحمه الله.

قوله: (أربع) في البخاري ذكر العصر فقط، فقال ابن سيد الناس اليعمرى بتعدد الوقعتين، وأتى برواية الأربع بما في معاني الآثار بسند الشافعي وهو أجل الأسانيد. ثم اختلف في وجه تركه عليه الصلاة والسلام لصوت فقال الشوافع: إن صلاة الخوف لم تكن نافلة. وقال الموالث: إنه عليه الصلاة والسلام فرغ قبل المغرب ولكنه تأخر بسبب بصوء توضع الصحابة، وهذا على رواية الصحيحين لا رواية السنن، وهذا الحمل مستبعد. ونقول: إن وجه الترك أن الصلاة حالة المسابقة غير صحيحة، وأما جواب أن عصر اليوم جائز عندهم عند الغروب أيضاً فنحبيه عنه إن شاء الله تعالى. ويصح لنا فعه عليه الصلاة والسلام المذكور في الصحيحين دليلاً على تأخير الصلاة من الوقت المكروه، وإني تسعت كتباً كثيرة لمسألة هل الرجل مأمور بأداء عصر يومه عند الغروب؟ فما وجدته، بل يدل عبارة محمد في موطأه ص (١٢٥) على عدم المأمورية فعل مسألة الحنفية في الصحة لا غير.

قوله: (ما كذبت أن أصلي الخ) قيل: إن هذا يدل على أن عمر أدى الصلاة قبل الغروب، والمختار عند السحاة إن "كاذ" مثل باقي الأفعال مثبت عند الإثبات، ومنه عند النعمي، وأما إذا علم وجود الفعل وثبوته في الواقع فيدل كاذ النعمي على تحقق ذلك الفعل بالبطوء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ

في تفسير الصلاة الوسطى في العبي تسعة عشر قولاً: مذهب أبي حنيفة في ظاهر الرواية أنها العصر، وفي شرح النفاية لملا عبي القاري رواية شادة عن أبي حنيفة أن الصلاة الوسطى صلاة الظهر، وله ما في أبي داود ص (٦٥)، وعندني لا بد من توجيه الرواية إشادة واحديث، وعندني أن ما في أبي داود ص (٦٥) فهو من اجتهاد ريد بن ثابت، ولما صحت المرفوعات. وقال النووي: كان مذهب الشافعي رحمه الله أنها صلاة الفجر، إلا أنها صحت الأحاديث في أنها صلاة العصر وقال الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبي، فيكون مذهبه أنها صلاة العصر.

(ف) في مدخل البيهقي عن أبي حنيفة: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وذكر البيهقي عن ابن المبارك عن أبي حنيفة: ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلى الرأس والعين، وما جاء من الصحابة نختار منهم، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال، أو قال.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١].

١٨٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى: «صَلَاةُ الْعَصْرِ»^[٢].

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَحَفْصَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عَثْبَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٣].

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمر: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ^[٤].

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ ابْنُ سِيرِينَ: سَلِ الْحَسَنَ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ: وَسَمِعَ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ. وَاجْتَمَعَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

١٨٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ عَنْ قَتَادَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

(١) قَوْلُهُ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ» اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ أَنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ -انتهى-.

وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْمَارُودِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهَا الصُّبْحُ وَصَحَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي أَنَّهَا الْعَصْرِ، وَكَانَ هَذَا هُوَ مَذْهَبُهُ لِقَوْلِهِ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، وَاضْرِبُوا مَذْهَبِي عَلَى عَرْضِ الْخِلَافِ» كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ «اللمعات».

(٢) قَوْلُهُ: «صَلَاةُ الصُّبْحِ» لِأَنَّهَا بَيْنَ صَلَاتِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْوَاقِعُ بَيْنَ الْحَدِّ الْمَشْرُوكِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهَا مَشْهُورَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا الْمَغْرِبُ لِأَنَّهَا الْمُتَوَسِّطَةُ بِالْعَدَدِ، وَقِيلَ: الْعِشَاءُ لِأَنَّهَا بَيْنَ جَهْتَيْنِ وَقَعَتَيْنِ طَرَفِي اللَّيْلِ مَعَ مَا فِي آدَائِهَا مِنْ مَزِيدٍ مُشَقَّةٍ وَمَزِيدٍ فَصَلَّ لِكُونِهَا مِنْ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَذَا فِي «اللمعات» وَقِيلَ: إِنَّهَا الْوُتْرُ لِأَنَّهُ الْوَسْطُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ -والله أعلم وعنده أتم-.

زاحمناهم.

وَدَلِيلُنَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ مَا فِي مُسْلِمٍ: «أَنَّ فِي مَصْحَفِ حَفْصَةَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى وَصَلَاةُ الْعَصْرِ» وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي التَّغَايُرَ، فَإِنَّهُ قَدْ صَرَحَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ وَاحِدًا صِفَاتٌ يَجُوزُ إِدْخَالُ حَرْفِ الْعَطْفِ فِيهَا مِثْلُ:

إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَأَبِي الْهَمَامِ م وَلَيْثِ الْكِنْيَةِ فِي الْمَزْدَحِمِ

وَقِيلَ: إِنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْوُتْرِ، وَاعْتَارَهُ الشَّيْخُ عِلْمُ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ وَصَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا مُسْتَقِلًّا، وَقَالَ: إِنَّ الْوُتْرَ مَحْقُوقٌ بِالْخَمْسَةِ وَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ، وَقَالَ: إِنِّي أَبْلَغُ لِلْأُمَّةِ أَنَّ الْوُتْرَ فَرَضٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ.

قَوْلُهُ: (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ) قِيلَ: سَمِعَ الْحَسَنَ النَّصْرِيُّ عَنْ سَمُرَةَ كَثِيرًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ، وَاجْتَمَعَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي التَّمْهِيدِ: إِنَّ حَدِيثَ «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ» مُتَوَاتِرٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «بِهِ الصَّلَاةُ عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ وَالِاسْتِوَاءِ فَصَحِيحٌ أَيْضًا فَالْأَوْقَاتُ الْمُهَيَّاةُ فِيهَا الصَّلَاةُ خَمْسَةٌ، وَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ طَائِفَتَيْنِ فَقَالَ: لَا تَحُلْ الصَّلَاةَ فِي

[١] وَقَالَ الدُّكْتُورُ بَشَارُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ: وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ صَحِيحٌ فَقَط. وَعِبَارَةُ «حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَوَّلَى وَأَصَحُّ

لِوُرُودِهَا فِي التَّحْفَةِ، وَفِي مَا نَقَلَهُ بِحَدِّ الثَّيْبِيِّ عَنْ الزَّمَدِيِّ.

[٢] ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُهَنْدِيَةِ مُؤَخَّرًا مِنَ الْحَدِيثِ التَّالِيِ وَذَكَرَ مُقَدِّمًا فِي السَّحْاحِ الْمُحَقَّقَةِ، وَقَدَّمَاهُ أَيْضًا مُحَافَظَةً عَلَى أَرْقَامِ الْحَدِيثِ.

[٣] وَقَالَ الدُّكْتُورُ بَشَارُ: «حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ: فِي م، وَ، ص، وَ، ن حَسَنٌ فَقَط وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ

التَّحْفَةِ وَهِيَ الْمَعْتَمَدُ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الزَّمَدِيَّ سَعِيدٌ الْحَدِيثِ فِي التَّفْسِيرِ وَيَقُولُ عَنْ هَذَا: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسُمْرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ، وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوعِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، وَمُعَاذَ بْنَ غَفَرَاءَ، وَالضَّنَابِيحِيَّ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَائِشَةَ، وَكَعْبَ بْنَ مُرَّةٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَعَمْرٍو بْنَ عَبْسَةَ، وَيَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ، وَمُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْفَوَائِتُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: حَدِيثُ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَبِهُ لِأَحَدٍ

...

وَقْتُ الْغُرُوبِ وَالضُّوْعِ وَالِاسْتِوَاءِ، ثُمَّ إِنْ صُبِّتَ فِيهَا فَفِيهِ تَقْسِيمُ الْبَطْلَانِ وَعَدَمُهُ، فَتَطُلُ الْعَرِضَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ دِينَ فِي الدِّمَةِ وَوَجِبَ كَامِلًا، وَتَصَحُّ النَّوَافِلِ مَعَ الْكِرَاهَةِ التَّحْرِيمِيَّةِ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ لَعْنِهِ وَلِغْيِهِ فَعِنْدَ ظَاهِرِ الْهُدَايَةِ ص (٨١) مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ لَعْنِهِ مَا يَكُونُ مَطْلُوبًا بِنَفْسِهِ، وَالْوَاجِبُ بَغْيُهُ مَا يَكُونُ مَطْلُوبًا لِغْيِهِ. وَقَالَ لُشَارْحُونَ عَنِ الْوَاجِبِ لَعْنِهِ: مَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ، وَبِوَاجِبٍ بَغْيُهُ مَا يَكُونُ مِنْ حَانِبِ الْعَبْدِ، وَأَوْهَمَهُمْ لَفْظُ الْهُدَايَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَأَشْكَلُ عَلَيْهِمْ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ، فَإِنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ لَعْنٍ عَلَى مَا قَالُوا، وَأَمَّا عَنِ مَا قُلْتُ فَوَاجِبَتَانِ لِغْيٍ أَيْ لِحُتْمِ الطَّوَّافِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ وَسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ، وَلَنَا فِي بَغْيِ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ أَثَرُ عَمْرِ بْنِ لُحطَابٍ فَإِنَّهُ طَافَ قَبْلَ طُبُوعِ الشَّمْسِ، وَلَمْ يَصِلْ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ حَتَّى يَبْغِ ذِي طَوَى أُخْرِجَهُ انْطِحَاوِي مَوْصُولًا، وَاسْخَارِي مَعْلَقًا، وَلَنَا أَيْضًا أَمْرُ ابْنِي الْكَرِيمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «طَوِي وَرَاءَ النَّاسِ فَصَافَتْ، وَلَمْ تَصِرْ حَتَّى حَرَجَتْ وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْهَا».

وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي لَطَائِفِ الثَّانِيَةِ لِلْأَوْقَاتِ اسْكُرُوهُ: تَجُوزُ فِيهَا الْفَرَائِضُ وَالْوَاجِبَاتُ لَعْنَتُهَا لَا النَّوَافِلُ وَالْوَاجِبَاتُ لِغْيِهَا. وَلَمْ يَفِرْقِ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَقَالَ: تَصَحُّ الْفَرَائِضُ وَدَوَاتُ لَأَسْبَابٍ مِنَ النَّوَافِلِ، مِثْلُ التَّحِيَّتَيْنِ وَالْخُرُوفِ لَا غَيْرَهَا، وَتَجُوزُ السَّنَنُ الْإِكْدَاءُ أَيْضًا. وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ الْفَرَائِضُ لَا الْبَاقِيَةَ. وَتَفَقَّهَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ سَمَاوِيَّةٌ، وَغَيْرَهَا فِي حِيَارِ الْعَدِّ فَيُرَدُّ السَّهْيُ عَلَى مَا فِي طَوْعِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ الْهُدَايَةِ: إِنْ وَقْتُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُشْغُولًا بِالْفَرْضِ، فَالْقَبِيحُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْوَقْتِ فَتَجُوزُ الْفَرَائِضُ وَالْوَاجِبَاتُ لَعْنَتُهَا، وَقَالَ ابْنُ الْإِمَامِ: هَذَا تَخْصِيسٌ بِالرَّأْيِ ابْتِدَاءً فَلَمْ يَجِبْ عَنِ الْإِبْرَدِ، وَأَخَذَ صَرِيحًا آخَرَ لِإِبْهَاتِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَالَ الصَّحَاوِيُّ فِي التَّفَقُّهِ: إِنْ انْتَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ صَلَاتُهُمَا صَلَّى فِي الْمَوَرِّ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ بَطْلُوهُ فَعَلِمَ أَنَّ التَّأْثِيرَ لِصَلَاتَيْنِ فَلَا قَبْحَ فِي الْوَقْتِ، وَأَقُولُ فِيمَا قَالَ الشَّيْخُ عَلَى صَاحِبِ الْهُدَايَةِ أَنَّهُ تَخْصِيسُ النَّصِّ بِالنَّصِّ قَدْ خَصَّ مَعَهُ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ، وَنَصٌّ آخَرُ مُسْتَقِلٌّ وَهُوَ قَضَاءُ الْوَتْرِ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ص (٦١) بِسَدِّ فِيهِ عَبْدُ اِرْحَمَنِ بْنِ رَيْدِ بْنِ أَسْمَدٍ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ بِخِلَافِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ ثَقَّةٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ص (٢٠٢) وَصَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ وَاضِحٍ، وَالْأَوْضَحُ مَا فِي سَنَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَقَدْ الشَّوَّافِعِيُّ: حَدِيثُ الْبَابِ عَامٌ وَيُخَصِّصُهُ حَدِيثُ التَّحِيَّةِ، فَتَحْوِلُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْأَصُولِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَعَارَضَ الْعَمُّ وَالْخَاصُّ فَيُرَادُ مِنَ الْعَامِ مَا وَرَاءَ الْخَاصِّ، تَقْدِمُ الْخَاصُّ أَوْ تَأْخُرُ أَوْ م يَعْلَمُ التَّارِيخُ. وَقَالَ الْأَحْدَافُ: لَوْ عَمِمَ التَّارِيخُ فَاثْتَأَخَّرَ نَاسِخٌ، وَإِلَّا فَوْقَ التَّعَارُضِ فَيَحْوِلُ إِلَى بَابِ التَّعَارُضِ، وَهَذَا يُوْهَمُ الْبَاطِلُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يُوْجَدُ بِالرَّائِدِ فَالزَّائِدُ، وَتَعْبِيرُهُمْ هَذَا حَيْدٌ مُؤَثَّرٌ قَوِيٌّ مِمَّا قَالَ الْأَحْدَافُ. فَأَقُولُ: إِنْ الْمَرَادُ مِنَ التَّعَارُضِ عَدَسٌ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ مَقَاسِمَةُ الْأَصُولِ فَإِنَّهُ قَدْ كَثُرَ تَخْصِيسُ لَوَعِيَّتِ أَحْكَامٍ لَا تَكُونُ فِي الْحِسِّيَّاتِ، وَهَذَا مِنْ تَعْبِيرَاتِي فَصَارَ تَعْبِيرُنَا أَيْضًا أَحْجُودٌ وَأَقْوَى، وَصَارَتْ صَابِطَتُهُ أَشْمَلُ عَلَى صَابِطَتِهِ. وَمَقَاسِمَةُ الْأَصُولِ أَنْ يَكُونَ جَزْئِيٍّ وَاحِدٌ مِثْلًا يَصْحُحُ لِلانْدِرَاجِ تَحْتَ الْعَامِ، وَيَصْحُحُ لِلانْدِرَاجِ تَحْتَ الْخَاصِّ فَيُدْخِلُهُ تَحْتَ مَا لَهُ رِيَادَةُ اسْتِحْقَاقِ مَقَاسِمَةِ الْأَصُولِ، فَحَرِي الصَّابِطَةُ فِيمَا عَنِ مَعَهُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَأْمُرُ بِعَدَمِ حِيَةِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ مَا كَانَ دِينًا مِنَ اللَّهِ مِنْ عَرَائِضُ وَالْوَاجِبَاتُ بَعْضُهَا يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَمَا كَانَ مِنَ التَّخْرِيعِ مِنَ الْوَاجِبِ لِغْيِهِ، وَالتَّخْفِيفُ لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَبِالْقَاضِ آخَرِيٍّ أَلْ مَا كَانَ فِي دِمَةٍ مِنَ اللَّهِ يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَإِلَّا فَلَا، بِفَيْدِ هَذَا الْأَصْلِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الصَّلَاةِ مَسْرُودًا إِذَا أَمَدَّتِ الْإِمَامُ أَحْكَامَ لَصَلَوَاتِهِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ الشَّرِيعَةُ أَمَرَتْ بِتَكَرُّرِ الصَّوْتِ فَيَكُونُ فِي الصَّلَوَاتِ لِحْمَسَةٍ وَعَمَلٍ: أَمْرُ الشَّارِعِ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا لَا بِالتَّكْرَرِ كَمَا هُوَ مَرْغُوبُ الْخَصْمِ، ثُمَّ سَأَلَ سَائِلٌ: أَفَأَصْبَحِي مَعَهُمْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ لَوْ شِئْتَ كَمَا نَدُلُّ عَلَى هَذَا صِرَاحَةً مَا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٦٢) فَلَا تَكُونُ الْإِعَادَةُ إِلَّا فِيمَا تَجُوزُ مَعَهُ فَيَدُونَ كَسْرَ صَوْرَةِ تَكَرُّرِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ لِحْمَسَةٍ وَلِيَتَنَبَّرَ فِي هَذَا.

قَوْلُهُ: (لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَلَا حَيْرٌ مِنْ يَوْسَ لِح) قِيلَ: إِنْ مَصْدَاقُ أَنَا هُوَ التَّكْتُمُ، وَقِيلَ: مَصْدَقُهُ هُوَ الْيَسِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ».

١٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

١٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَسَغَلَهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّاهُمَا^(١) بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَمْ يُعَدِّلَهُمَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَمَيْمُونَةَ، وَأَبِي مُوسَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ». وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَى عَنْهُ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ». وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَصَحُّ حَيْثُ قَالَ: «لَمْ يُعَدِّلَهُمَا». وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ: رَوَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى

(١) قوله: «فصلاهما بعد العصر» هذا يدل على أن قضاء السنة ستة وبه أخذ الشافعي، والظاهر أن هذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم لعموم النهي لغيره، ولأنه ورد في حديث: «أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيهِمَا دَائِمًا» وقد ذكر الطحاوي بسنده حديث أم سلمة وزاد: فقلت: يا رسول الله! أفنقصيهما إذا فاتتا قال: لا - انتهى -، فمعنى الحديث كما قاله ابن حجر أي وقد علمت أن من خصائصي أني إذا عملت عملاً داومت عليه فمن ثم فعتبتهما ونهيت غيري عنهما، لكن خالف كلامه حيث قال: ومن هذا أخذ الشافعي رحمه الله تعالى أن ذات السبب لا تكره في تلك الأوقات، ولا يحفى أنه إذا كان من خصوصياته، فلا يصح للاستدلال - والله أعلم بالحال -.

قال القاضي: اختلفوا في جواز الصلاة في الأوقات الثلاثة وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع وبعد صلاة العصر إلى المغرب، فذهب داود إلى جواز الصلاة فيها مطلقاً، وقد روى عن جمع من الصحابة، فعلمهم لم يسمعوا نهي صلوات الله وسلامه عليه، أو حموه على التنزيه دون التحريم، وخالفهم الأكثرون، فقال الشافعي: لا يجوز فيها فعل صلاة لا سبب لها، أما الذي له سبب كالمنذورة وقضاء الفائتة فجاز لحديث كريب، واستثنى أيضاً مكة واستواء الجمعة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يحرم فعل كل صلاة في الأوقات الثلاثة سوى عصر يومه عند الاصفرار يحرم المنذورة والنافعة بعد الصلاتين دون المكتوبة الفائتة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة، كذا في «المراقبة».

-، ثم تخرج المحامل في الشرح الثاني فإن فضله عليه الصلاة والسلام ثابت على جميع الأنبياء السابقين بلا ريب.

قوله: (حديث علي) هو قول علي كما في السنن الكبرى وليس بمرفوع، وأما ما قلنا من كراهة الصلاة في الأوقات الثلاثة مع الصحة فاجتماع الصحة مع الكراهة ليس ببعيد، وقال الشيخ ابن القيم: إنهما يجتمعان في المعاملات لا العبادات، فإن في المعاملات طرفين: طرف الدنيا وطرف الدين، بخلاف العبادات فإن الطرف فيها واحد وهو طرف أخروي. وأقول يزم على هذا ارتفاع باب كراهة الصلاة، ويحتمل أن يقال: إن الكراهة الواقعة على نفس الصلاة لا تجتمع معها بخلاف الكراهة في بعض أجزائها فيصح قول الشيخ بلا ارتفاع باب الكراهة، وهذا يفيد الشافعية أيضاً في إشكال أشكل عليهم حله، وهو عدم اجتماع الصحة مع الكراهة التنزيهية، وهو قول عندهم، والله أعلم وعندهم أتم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ثبوت الركعتين بعد العصر مواظبة في بيت عائشة، وفي السنن عن ابن عباس وأم سلمة: «أنه عليه السلام شغل عن سنتي الظهر فقضاها بعد العصر»، قال الشافعية بجواز الركعتين بعد العصر وعندنا من خصوصيته عليه الصلاة والسلام. وقال الشافعية: إن الخصوصية باعتبار المواظبة لا في أصل المشروعية، والسلف أيضاً مختلفون، ولنا ما في البحاري ومعاني الآثار ص (١٨٠) «أن عمر كان يعز من يصلي الركعتين بعد العصر»، وهذا لا بد من كونه علانية، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، ولنا أن يقول: إن قول جمهور الصحابة مع أبي حنيفة رحمه الله، وسئل الدارمي فقال: أقول بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحديث الباب لنا، وقال الحافظ: إن عطاء احتبط في آخر عمره، وأخذ عنه جرير بعد الاحتياط، ولنا ما في معاني الآثار ص (١٨٠) عن أم سلمة رضي الله عنها؛ قلت له عليه الصلاة والسلام: أمقضيتهما إذا فاتتا؟ قال: لا اه. وسكت الحافظ عن الحكم على حديث الطحاوي. قال رجل: إن سدد عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فيه شيء، فإن حماداً قل حفظه في الآخر، وأقول: تبعت مسلماً فاستخرجت منه سند يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة في موضع كثيرة، فكيف حكم ذلك الرجل على ذلك السند؟ ومر عيه السيوطي في الخصائص الكبرى وصححه، والحديث موجود في مسند أحمد. فالخاصل عندي أن حديث الطحاوي في أعلى مراتب الحسن لذاته. ولنا ما في مسند أحمد وبعضه في البحاري: «أن معاوية رضي الله تعالى عنه دخل المدينة، وكان ابن الربير يصلي الركعتين بعد العصر، فقال معاوية: ما تفعل يا بني ما وجدته من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ قال ابن الربير: علمته من عائشة، فأرسل معاوية رجلاً إلى عائشة فقالت: ما صلى في بيتي، وأرسلته إلى أم سلمة وقالت أم سلمة: إنه عليه الصلاة والسلام قضى الركعتين اللتين بعد الظهر، رحم الله عائشة قد كتبت ذكرت لها. فاضطرب حديث الصحيحين عن عائشة، ولهذا لعله رجح الترمذي حديث ابن عباس على حديث البحاري، وقال: حديث ابن عباس أصح. ولنا أيضاً ما في مصنف عبد الرزاق عن أبي سعيد: «

رَكَعَتَيْنِ». وَرَوَى عَنْهَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. إِلَّا مَا اسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ، مِثْلُ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطَّوَافِ، فَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ رُخْصَةً فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ أَيْضاً بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. وَبِهِ يَقُولُ شَفِيَاءُ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ

١٨٥- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ ^[١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْيَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَنْبَغِي كُلَّ آذَانَيْنِ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك» لما قال صلى الله عليه وسلم: «لا تمنعوا أحدا طواف هذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل ونهار» وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمها حكم سائر البلاد في الكراهة لعموم حديث النهي، وقيل: إنه ناسخ لما سواه لأن المحرم راجح، قال ابن المدث: والظاهر أن المراد بقوله: صلى أية ساعة شاء في الأوقات العبر المكروهة توفيقاً بين النصوص - انتهى -.

(٢) قوله: «بين كل أذنين... إلخ» قال ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث أنه يمكن أن يتوهم متوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها، فنبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز، كذا ذكره في «فتح الباري». والصواب أن المراد بيان أن مع كل فريضة نفلاً، وينبغي أن يصلى بينهما نافلة لشرف الوقت وكثرة الثواب، وأما الإشكال بالمغرب فحوايه القول بالنسخ فيها، وإنها خصت من العموم. (اللمعات)

نفعل ما أمرونا، وفعل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما أمر، فدل على أن يحملهما على خصوصيته عليه الصلاة والسلام كما قلنا. قوله: (عنها عن أم سلمة) لعل عن أم سلمة ليس بصحيح فإن عائشة روت بدون الواسطة كما قال المصنف، وفي الباب عن عائشة إلا أن يراد ما في مسند أحمد في قصة معاوية وابن الزبير. قوله: (إلا ما استثنى من ذلك) إسناد الاستثناء ضعيف.

باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب

تسن الركعتان قبل المغرب عند الشافعي رحمه الله، وفي قول منه الإباضية، وقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله: لا ينبغي. وقال ابن إهمام بالإباحة ونفى الاستحباب. وحديث الباب لشافعي. وأجيب بأن المراد الملك مقدار الصلاة بين الأذنين لا فعل الصلاة، ويرد على هذا الجواب ما في البخاري في الموضوعين عن عبد الله بن مغفل: «صلى قبل المغرب ركعتين» وإني تتبعته لأجد أنهما حديثان أو حديث واحد فلم أجد فيه شيئاً من المحدثين إلا أن بوب البخاري على الفصل بين الأذنين، وأنه في حديث الباب، وبوب على الركعتين قبل المغرب، وأنه في حديث: «صلى قبل المغرب ركعتين» وفي مسند البزار «بين كل أذنين صلاة إلا المغرب»، وأدرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة: إنه ليس بموضوع وقال: إن حيان بن عبيد الله مصعباً ثقة، وهو راوي الحديث، لحيان بن عبد الله المكبر الذي كذبه فلاش، وابن عبيد الله وثقة البرار، والريعي والحافظ نقلاً قول ابن الجوزي والبرار ولم يجزأ عما قال السيوطي، وهذا عجب منهما. وأخرجه الدارقطني أيضاً، وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار: إنه وهم حيان وأدرجه من نفسه، وعندي فرائس من سنن الدارقطني على كونه مروياً من الفوق وليس من إدرج الراوي، ونقول بعد تسميم الإباضية كما قال ابن إهمام: إن الحديث لا يدل على الاستحباب لما في البخاري، وأبي داود ص (١٨٢). «لمن شاء أن يصلحهما كراهة أن يتخذها الناس سنة»، وأما الفرق بين السنة والاستحباب فمعيد في نصوص الشارع، ونقول أيضاً: ب البرار وابن شاهين في كتاب الناسخ والمنسوخ يقولان بالنسخ، والناسخ لفظ إلا المغرب، فدل هذا أنهما من الصحيحين حديث: «إلا المغرب».

وَقَدْ اُخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فَلَمْ يَزَ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ: إِنَّ صَلَاتَهُمَا فَحَسَنٌ. وَهَذَا عِنْدَهُمَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

١٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ

١٨٦ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ^(١) مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ

(١) قوله: «فلم يز بعضهم الصلاة قبل المغرب» وهو قول أبي حنيفة، قال التوربشني: إنما ذهب أبو حنيفة إلى كراهة النافلة قبل صلاة المغرب لحديث بريدة الأسلمي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم يصلوها» وما رواه غيره من الصحابة فهو منسوخ، وعن ابن عمر قال: «ما رأيت أحداً يصلها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم» فيه دليل على نسخ ما كان قبل رؤيته، كذا في «اللمعات» وتمامه في «فتح القدير».

(٢) قوله: «من أدرك من الصبح» قال النووي: تبطل صلاة الصبح بطبوع الشمس؛ لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس، والحديث حجة عليه، وجوابه ذكره صدر الشريعة في «شرح الوفاة» فيطالع له. قال ابن الملك: قيل: معناه فقد أدرك وقتها فإن لم يكن أهلاً للصلاة، ثم صار أهلاً وقد بقي من الوقت قدر ركعة، لزمته تلك الصلاة، كذا في «المراقبة».

قوله: (قد روي عن غير واحد الخ) لنا ما في أبي داود ص (١٨٢) سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب. قال ابن عمر رضي الله عنهما: ما رأيت أحداً يصليهما قبل المغرب في زمن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بسند حسن، وقال النووي في شرح مسلم: إن الجمهور مع أبي حنيفة، ولكن الأحاديث ترد عليهم. وفي فتح الباري وعمدة القاري: سئل أحمد عن الركعتين قبل المغرب فقال ما صليت إلا مرة واحدة، ثم في العمدة حين بلغني الحديث أي ما صليت إلا مرة واحدة حين بلغني الحديث، وهو دأب أحمد، وفي الفتح: حتى بلغني الحديث فظاهره أنه صلاهما مرة، ثم إذا بلغني الحديث استمر عمله من الإتيان بهما، ولكن الصحيح ما في العمدة بقرينة ما في مسند أحمد. (إطلاع) ذكر الشيخ عبد الحق الدهلوي في الحاشية لحديث بريدة الأسلمي: «أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبا بكر وعمر لم يصلوها الخ» وهذا غلط فإن المروي عن بريدة استثناء «إلا المغرب» في مسند البزار، وأما ما رواه الشيخ فهو مروي عن إبراهيم النخعي مرسلاً في كتاب الآثار.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ

مذهبنا أن طلوع الشمس في خلال الصلاة مفسد للصلاة، ثم قال الشيبان: تحولت الصلاة إلى النافلة، وقال محمد: تبطل من الأصل ولا تبقى النافلة أيضاً، ورواية شاذة عن أبي يوسف في الفتح أنها لا تبطل وتبقى فريضة، ثم إذا طعت فالسبيل عنده إذن أن يمكث المصلي على حاله ويؤدي الباقية بعد خروج وقت الكراهة، وأما إذا غربت الشمس فلا تفسد الصلاة، فحديث الباب يخالفنا إلا على الرواية الشاذة عن يعقوب. وقال الأئمة الثلاثة من الحجازيين: إن مصداق حديث الباب المعذور من النائم وغيره، والنهي عن الصلاة في هذا الأوقات لغير المعذور، والحال أنه لا إمام في متن الحديث إلى المعذور. وقال الشافعية: من تعمد وأخر العصر صحت صلاته ويكون مرتكب الكبيرة، وألحقوا به اجتهداً من صار أهل الوجوب من البالغ، والمسلم بأنه إذا صلى وغربت الشمس في خلالها لم تفسد صلاته بدون ثم.

وأما الأحناف فما أجاب أحد بما يشفي ما في الصدور، وقال الطحاوي ص (٢٣٢): إنه محمول على من صار أهل الوجوب بأنه تحب الصلاة عليه ثم يقضيها. ثم رده الطحاوي بأن رواية الصحيحين «فليضف إليها ركعة أخرى» يخالفه، ثم اختار الطحاوي بطلان الصلاة عند الطلوع والغروب، وجعل حديث الباب منسوخاً بكلاً الجزئين. ونقده الحافظ ثم رده من حاشية بما رده الطحاوي. والعجب من الحافظ أنه نقل جواب الطحاوي ولم ينقل رده. وأحد أرباب التصنيف مسألة الأصول كما ذكر شارح الوفاة، وسنح لي الجواب، وأذكره بمحض الدعوى، ومادته كثيرة لا يسعه المقام الصيق، فأقول: إن الحديث في حق الجماعة لا في حق الأوقات، فيكون المعنى: من أدرك ركعة مع الإمام فليضف إليها ركعة أخرى ولتكن الركعتان قبل الطلوع والغروب، وزعم الحجازيون أن المفهوم كون الركعة الثانية بعد الطلوع، ولا يخالفني رواية: «فليضف إليها ركعة أخرى». ولي في هذا الجواب قرآن، منها: أن الحديث مروي في أربعة مواضع بألفاظ متقاربة، وانفقوا في المواضع الثلاثة على أنها في حق المسبوق، فيقال في هذا الموضع أيضاً: إنه في حق المسبوق، ومن تلك المواضع ما في مسلم ص (٢٢١) عن أبي هريرة «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»، وفي مسلم في بعض الطرق: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام الخ»، فيكون بوضاً في أنه في حق المسبوق، وأيضاً جمع مسلم حديث الباب وحديث: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام» في باب واحد، فيدل على أن مصداق الحديثين واحد ومن تلك المواضع ما في أبي داود ص (١٢٩): «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة» أي من أدرك الركوع، وعمر البخاري في سد حديث أبي داود في جزء القراءة، وقد أخرجه اس حزيمة فعلم صحته عند بن حزيمة. ومن تلك المواضع ما في السائي: «من أدرك ركعة

فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحُ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعُذْرِ، مِثْلُ الرَّجُلِ يَتَأَمَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَتَسَاهَا فَيَسْتَقِظُ وَيَذْكُرُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا.

١٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

١٨٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. قَالَ: فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ

من الجمعة الخ، فأقول: إن حديث الباب أيضاً في حق المنسوق، ولا أقول بأن الحديث واحد واختلاف لأقاضي من الرواة، من أقول: إنه عليه صلاة والسلام ذكر المسألة مراراً، وإن قيل صالحاً للنكاح: ما وجه تخصيص أصلاًين - سلك؟ فيقال: لعل هذا حين وجوب الصلاتين، ولعل رواية أبي هريرة رضي الله عنه تكون بانو سطة، وإما أن يقال: إن آخر الوقت جماعاً ليس إلا هاتين الصلاتين. وإما أن يقال: إن آخر الوقت نعوم حسناً لكل ليس إلا هاتين الصلاتين، وبهذا يفتح وجه ذكر قبل أن تطلع الشمس وقبل أن تغرب، وأيضاً يقال: إنه مثل حديث فضالة في سنن أبي داود ص (٦١) قال النبي - صلى الله عليه وآله - « حافظ على أربعين أو العشرين » وحمله أهل التدريس على زيادة لاهتمام وغيره، وقال السيوطي: إنه من خصوصيته وليس عليه إلا صلاة عصرين، وينافي ما ذكرت من الرد ما في فتح الباري من السنن الكبرى: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد تمت صلاته » فأقول: إن هذا الباب من سنن الكبرى موجود عدي، وما وجدت فيه ما حكى الحافظ، وذكر الشوكاني هذا الحديث من الفتح وما يذكره سنن الكبرى، وقال في بعض الروايات: ولكن لإصاف أن الرواية ثابتة. وأقول: قد سها الحافظ في فهم مرد الحديث، وحال أن الحديث في مسألة سنن الفجر كما روى الترمذي ص (٥٢) « من لم يصل ركعتي لفجر فيصعبها بعدما تصعب الشمس » وهذا الحديث ثابت عدي من أزيد من عشرين صريفاً، خمس في مسند أحمد، وخمس في سنن إمام أبي داود، وثلاث في سنن البيهقي، وأثنان في صحيح سنن ابن حبان، وأثنان في المستدرک، وواحد في طبقات الذهبي، وواحد عند النسائي في الكبرى، وعند مطحاوي، ومدار الكل قتادة، ثم عبر بعض الرواة وهم خمس: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدها ». والمراد من لركعة الصلاة، والصلاة قبل الطلوع هي المكتوبة، وللصلاة بعد طلوع الشمس، ويعبر بعض الرواة بالمراد الواضح فكان ما في سنن الكبرى متعلقاً بالسنن مجرد ما ذكرت، وزعم الحافظ تعمله بحديث أساب، ولقد بلغ الحافظ المراد الصحيح في التهذيب تحت ترجمة عزرة بن عبيد، وقال: إنه متفرد بهذا المتن، وأحياه على السنن الكبرى، ولم يبه عنه هذا في الفتح، وأجزاء كل ما قلت على كلام الحافظ موجودة بالدلائل والقرائن، ومر العيني على حديث الباب، وأخرج بعض الطرق مشتملاً على وجدان ركعة بعد الصلوع والغروب، وأقول: إن هذا فتوى أبي هريرة وليس بمرفوع، ولم يميز الحافظ العيني بين الموقوف والمرفوع، والدليل على أنه فتوى أبي هريرة عبارة البيهقي في سنن الكبرى، وأقول أيضاً: إن ابن عباس روى حديث الباب في مسنده وفتوه بطلان الصلاة لو طلعت الشمس بسند صحيح في مسند أبي داود لطباسي، وأخرجه لسنائي ص (٩٨) أيضاً إلا أن القصعة المفيدة لنا ليست بذكرورة فيه.

(تسعة) والجواب انني ذكره لطحاوي ثم رده، مذكور في مدونة مالك عن ابن قاسم تمديد مالك، ويمكن نفاذ ذلك الجواب في الجملة، فإن فخر الإسلام وليسرحسي محتفلان فيمن صهرت أو نسبه أو بنح، هل يجب عليه لأداء في الحال أو بعد طلوع الشمس؟ ويرد علي ما قال حجار يورعه عليه السلام في عزوة الخندق كما في الصحيحين، وسما علي ما عند مسلمة وفعده عليه الصلاة والسلام في ليلة تعريس، فبعد لفرع من حديث ليد تحول مسنة حور عصر يومه عند لعروب ما إلى لأجهاد أو إلى حديث سابق في لمدني من صلاة اسافق، و... يق حديث الباب تتعلق بمسألة العصر وفجر المارعتين فيهما.

باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحصر

بما أن مذهب مالك والشافعي وأحمد جواز جمع الصلوتين وقساً باختلاف الروايات في السفر. ومطر، ومرض، ثم اجمع جمع تقديم وجمع تأخير، وأنكر البخاري جمع تقديم، وعن أبي داود: لم يصح حديث في جمع تقديم ثم جمع التقديم شروط: منها: أن يوي جمع قبل تسليم الصلاة لأول منهما وأن لا يفصل بينهما، ولا يتطوع بهما، ومنها: أن يشرط في جمع التأخيرية لجمع قبل فوت وقت يسع فيه الصلاة لأول. وقال أبو حنيفة وأصحابه بالجمع فعلاً والجمع فعلاً من تعزيري، وكذلك في الزهاد، فإن تعزير جمع الحقيقي والصوري بوجه الناظر انقصر، وأما تفصيل المسألة فسيأتي عن قريب. وأما حديث آيات فعل السووي: إنه جمع في مدينة لعنه مرض، وقول: إنه يخالف صراحه حديث آيات من غير خوف ولا مطر، وكيف مرض كل قوم؟ ثم قال السووي: ذهب بعض القدماء إلى اجمع الوقتي بدون سفر

بذلك؟ قال: أراد أن لا تخرج أمته.

وفي الباب عن أبي هريرة: قال أبو عيسى: حديث ابن عباس قد روي عنه من غير وجه: رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق الغفيلي. وقد روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا.

١٨٨- حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنن عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

قال أبو عيسى: وحنن هذا هو: «أبو علي الرحبي» وهو «حنن بن قيس» وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره. والعمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو برفة. ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض وبه يقول أحمد، وإسحق. وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر. وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحق. ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين.

١٣٩- باب ما جاء في بدء الأذان^(١)

١٨٩- حدثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أبي حدثنا محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال: «لما أصبحنا أتينا رسول الله ﷺ، فأخبرته بالرؤيا، فقال: إن هذه لرؤيا حق، فقم مع بلال، فإنه

(١) قوله: «الأذان» في اللغة: الإعلام وفي الشرع: إعلام بدخول وقت الصلاة بذكر مخصوص وهو مشروع بصوات الخمس بالإجماع، والمشهور أن شرعيته في السنة الأولى من الهجرة، وقيل: في الثانية، ومشهور أنه ثبت برؤيا عبد الله بن زيد بن ثعلب بن عبد ربه ورؤيا عمر بن الخطاب، وقد وقع في «الأوسط» للطبري: أن أب بكر رأى أيب الأذن، وفي «الوسيط» لعزالي: أنه رآه بصعده عشر رجلاً، وصرح بعضهم بأربعة عشر، وقد الحافظ ابن حجر: لا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض الطرق، والصحيح أنه ثبت إذا أوحى إليه صلى الله عليه وسلم بعد رؤيا عبد الله بن زيد، وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم بين ذكر عبد الله بن زيد رؤيا أنها لرؤيا حق إن شاء الله ترقباً منه صلى الله عليه وسلم نزول الوحي بذلك، وقد وقع فيما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المرسيل من طريق عبيد الله بن أحمد كبار التابعين: أن عمر لما رأى الأذان جاء يخبر لى صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم: قد سبقك بذلك الوحي» وهذا أصح، كذا ذكره الشيخ في «السمعات شرح المشكاة» - والله تعالى أعلم -.

ومطر ومرض أحياناً بشرط أن لا يعتدوا، وأقول: إن في واقعة الباب جمع فعل بإقرار الحافظ في الفتح، وكذلك قال أبو الشعثاء تميم بن عباس كما في صحيح مسلم ص (٢٤٦)، وفي النسائي قول ابن عباس بأنه جمع فعلاً.

قوله: (وقد روي عن ابن عباس . الخ) لعله أشار إلى ما في مسلم ص (٢٤٦) عن ابن عباس ما يدل على أنها واقعة السفر، ويدل حديث الباب على أنها واقعة المدينة، وم يتوجه أحد من المحدثين إلى أنه اختلاط الراوي أو غيره، والخاص أن ألفاظ المحدثين متحدة متقاربة.

قوله: (من جمع بين الصلاتين بدون عذر . الخ) لا يصح هذا حجة على الجاهلين، وضح هذا موقوفاً على ابن الخطاب رضي الله عنه.

قوله: (حنن . الخ) حنن اثنان: حنن بن ربيعة تميمي عنى وهو ثقة، وأما حنن ههنا فهو حنن بن قيس، وهو ضعيف، وصحح الحاكم حديثه، لكن تصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي لا يعتد به بدون موافقة أحد من المحدثين، وحنن ابن كثير في تفسيره رواية حنن بن قيس إلا أنه أيضاً متساهل في حق الرواة.

قوله: (وبه يقول أحمد الخ) نسب إلى أحمد بن حنبل رحمه الله ما ذكر لسوي عن بعض لشوافع ولعل المصنف رحمه الله لم يعتمد على هذه فإنه قال في العلل الصغرى: ما أتيت في الترمذي برواية إلا عمل به بعض العلماء إلا حديث ابن عباس «أنه عليه الصلاة والسلام جمع بين الظهر والعصر بالمدينة الخ وحديث إذا شرب الخمر فاجدوه وإن عاد في الرابعة فاقنوه»، وأقول: إن المحدثين معمول بهما عندنا، ونقول: إنه جمع فعلى.

قوله: (للمريض الخ) ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - مريضاً لص حديث «بلا خوف ولا مطر» ولو سلم بتقدير الحال، فهل كان مقتدون كلهم مرضى أيضاً؟ ولا يقبل اعقل هذا الاحتمال الأعرج المريض.

باب ما جاء في بدء الأذان

بدأ لأذان في المدينة، وفي بعض الروايات الساقطة أن جبرئيل عليه السلام علمه عليه الصلاة والسلام الأذان في ليلة الإسراء. والأذان عندنا سنة، ونسب وجوه إلى محمد رحمه الله، وأقول: لعله مأخوذ مما قال محمد: أن يقتل الإمام قوماً اجتمعوا على ترك الأذان. ولا يخرج الوجوب من هذا، فإنه روي عنه مثل هذا في أهل قرية اجتمعوا على ترك الحنطة، وعندي مدر يقتل أنه ترك شعار الإسلام، ثم بين القتل والقتال من بعيد، وضعف استدلال السوي بهذا اللون على قتل تارك الصلاة حديث: «أمرت أن أقاتل الناس الخ» فإن المذكور في الحديث هو القتل لا القتل.

أَنْدَى وَأَمَدٌ صَوْتًا مَثَتْ، فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ، وَلِيُنَادِ بِذَلِكَ، قَالَ فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَجُرُّ إِزَارَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثْتَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ، فَذَلِكَ أَثْبَتُ.

وفي الباب عن ابن عمر.

قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح. وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعيد عن محمد بن إسحاق أنهم من هذا الحديث وأطول، وذكر فيه قصة الأذان من ثني وثني والإقامة مرة مرة. وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربه، ويقال ابن عبد رب.

ولا نعرف له عن النبي ﷺ شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان. وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني له أحاديث عن النبي ﷺ، وهو عم عباد بن تميم.

١٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا الْحَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّثُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ يَنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يَنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ^(١) بِالصَّلَاةِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، غريب من حديث ابن عمر.

١٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيحِ فِي الْأَذَانِ

١٩١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْدُورَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَخْدُورَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْعَدَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: مِثْلَ أَذَانِنَا، قَالَ بِشْرُ:

(١) قوله: «مثل ناقوس لنصارى» لناقوس لدى تضربه النصارى لأوقات صلاتهم خشية كبيرة طويلة وأخرى قصيرة واسمها لوبيل. (نقاموس)

(٢) قوله: «أولا تبعثون» الواو لعصف أى على مقدر أى اتفقون بموافقة اليهود والنصارى ولا تبعثون، واهمة لإنكار الجملة الأولى ومقررة لثنية حثا وبعثا، (المراقبة)

(٣) قوله: «نادِ بالصلاة» أى بأداء الصلاة جامعة لما في مرسى عند ابن سعد: أن بلالا كان ينادى بقوله: للصلاة جامعة ثم شرع الأذان، وفي «شرح المسلم» عن القاضي: «لظاهر أنه إعلام وإخبار بحضور وقتها» وليس على صفة لأذن الشرعي، قال السوي: هذا على حق لما يؤد بوجه اتوفيق بين هذا وبين ما روى عن عبد الله بن زيد: أنه رأى الأذان في المذم، وحدث بأن يكون هذا في مجلس آخر، فيكون الواقع أولا الإعلام ثم رؤية عبد الله بن زيد، فشرع لبي صلى الله عليه وسلم إما يوحى أو اجتهدا عند من يجوره عليه وهو جمهور، وليس هو عملا بمجرد لوم، وهذا مما لا شك فيه بلا خلاف - والله أعلم - (عن النقادى ولطيفي)

قوله: (خرج عمر رضي الله عنه بحر إزاره) في بعض الروايات: «أنه خرج عمر رضي الله عنه بعد عشرين يوماً» وصاهر حديث لآب أنه خرج في إحان ولحافضين فيه كلام طويل.

قوله: (يا بلال قم وناد الخ) احتار ابن حجر أن هذا لنداء غير لأذن معروف وذكر احتمال أن يكون هو الأذن المعروف، ويقدر العبارة لكنه رجح الأول، ورجح تعيين الاحتمال الثاني، وهما كلام مصب، والمختار عسدي مختار الحافظ ابن حجر، وفي روايتين قويتين مرسلتين أن البدء: «الصلاة جامعة، الصلاة جامعة» كان في زمان.

باب ما جاء في الترجيح في الأذان

قد منك والمتابعي بالترجيح، وعن أحمد حواري الأميين، ومختار الحاشية على ما نقل ابن الحوري في كتابه التحقيق، ومذهب لأحداء عدم ترجيح، وفي الصحاح: أن أذن بلال كان عن الترجيح، وكذلك أذن أمث المرون من السماء، وثبت الترجيح في أذان أبي مخدورة، وما الإقامة فهي إقامة أبي مخدورة تشبه، وفي إقامة بلال الإلهام والتشبيه، وأما لروايات السافضات فمها اختلاف، وكلمات لأذن عند الشافعي تسعة عشر كلمة، وعند مالك تسعة عشر كلمة، وفيه لا يقول بترجيح لله أكبر، وكذلك روي عن أبي يوسف رحمه الله في لدر لمختار وعند أبي حنيفة رحمه الله خمسة عشر كلمة، ومما كملت الإقامة بعد أبي حنيفة تسعة عشر كلمة، وعند الشافعي إحدى عشر كلمة، وعند مالك عشر كلمة، وفيه قال بإيراد «قد قامت الصلاة»

قُلْتُ لَهُ: أَعِدْ عَلَيَّ فَوْصَفَ^(١) الْأَذَانِ بِالترَجِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي مَخْذُومٍ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَيْرِيزٍ عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانُ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَالْإِقَامَةَ سِتْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَخْذُومٍ اسْمُهُ «سَمُرَةُ بْنُ مَعْيَرٍ». وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا فِي الْأَذَانِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّدُ الْإِقَامَةَ.

١٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

١٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَزَيْدُ بْنُ زُرَّيعٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ^(٢) أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ». وَلِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ.

(١) قوله: «فوصف الأذان بالترجيع» وقال ابن الملك: الترجيع في لشهادتين سنة عند الشافعي بهذا الحديث، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بسنة لاتفاق الروايات: أن لا ترجيع في أذان بلال وابن أم مكتوم إلى أن توفيا، وأولنا الحديث بأن تعليمه عليه السلام أبا مخذوم أبا مخذورة الأذان عقيب إسلامه، فأعاد عليه السلام كلمة الشهادة بكرها ليثبت في قلبه ففطن أبو مخذورة أنه من الأذان - انتهى - ذكره علي في «الترقية».

(٢) قوله: «أمر بلال... الخ» فيه حجة للشافعي رحمه الله تعالى، ولنا ما روى ابن أبي شيبة بسند رجاله «الصحيحين»: «أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أحضران، فأقام على حائط فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى، فأذن مثنى، وأقام مثنى، والحبوب عن الأمر بالإيتار بها أنه من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليمًا للجواز لا يستمر سنة بدليل ما روى الطحاوي وابن الجوزي: أن بلالا كان يثنى الإقامة إلى أن مات، كذا في «البرهان شرح مواهب الرحمن».

ثم المأثور سكون أو سحر الكلمات، وعن المبرد: الله أكبر بفتح راء الله أكبر، ولكن الرواية لا يساعده، ثم على كل كلمة أذان وقف اصطلاحاً إلا أن الله أكبر مرتين بمنزلة كلمة، وهذا الوقف ترسل، وفي الإقامة الوقف على كل كلمتين ويسمى هذا حدرًا في الإقامة. ثم إن ترسل في الإقامة، أو حدر في الأذان ففي أكثر كتبنا لا يعيده ولا يعيدها، وفي قاضي خان إعادتهما، وإن رجع الحنفي في الأذان ففي البحر: إنه مباح ليس بسنة ولا مكروه، وعليه الاعتماد، وقال صاحب النهر بالكرهية تنزيهاً، فلا بد من التأويل في كلام النهر، بحمله على أنه مفضول من التأويل في كراهية صوم عاشوراء منفرداً، في الدر المختار فإن كل ما ذكر محمول على أنه مفضول. واستمر الترجيع بمكة إلى عهد الشافعي رحمه الله، وكان السلف يشهدون موسم الحج كل سنة ولم ينكر أحد، فلا يقال بالكرهية، وأما إيتار الإقامة فلم يجز تصريح جوازه في كتبنا، ولا بد من القول بجوازه، وفي مواهب الرحمن: أنه لعله كان، ففي الجملة لا بد من القول بثبوت الترجيع وعدمه، وكذلك في إفراد الإقامة وتثنيها، ويتكسب في الرححان. ثم قال أرباب التدريس: أخذ أبو حنيفة بأذان بلال وإقامة أبي مخذورة، ولكن المؤثر تعبيراً ما في الهداية بأن مأخوذ أبي حنيفة أذان الملك النضر من السماء وإقامته، وأما ما في أبي داود من إيتار إقامة الملك النازل من السماء، فيقال: إن في تلك الرواية اختصاراً وإحالة على كلمات الأذان فإن الكلمات مشرقة، فيمكن أنه قرأ فرادى، وقال: اجعلها كأذان كما في مسلم إجابة عمر الأذان فإنها مروية إفراداً، ويقول الكل: بأنه اختصار. وأما حديث الباب من الترجيع فأجاب عنه الطحاوي: بأن أبا مخذورة لم يرفع صوته بالشهادتين كما يحبه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فأمره ثانياً: «أرفع بهما صوتك»، وقال صاحب الهداية: إن التكرار بالشهادتين كان للتعليم. وقال ابن الجوزي في التحقيق: إن أهل مكة كانوا حديثي العهد بالإسلام فأمره عليه الصلاة والسلام بالترجيع ليسخ الشهادتين في قلوبهم، فالترجيع كان عارضياً، والأشبه ما قال ابن الجوزي فإن الحق ثبوت الترجيع. ووجه الرجحان سا في عدم الترجيع أن بلالاً استمر أمره بين يدي رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعدم الترجيع قبل تعليمه الأذان أبا مخذورة وبعده وفي تحقيق ابن الجوزي تواتر عدم الترجيع. وأما الإقامة فتصدي الشافعية إلى نفي التثنية في إقامة بلال، ولكن المعنى غير ممكن، ومذهبنا ثابت بدون ريب كما في الآثار والزيغى، ونقل ابن القيم تواتر التثنية عن الطحاوي وابن الجوزي، ولم أجده عنهما، نعم ادعى ابن الجوزي تواتر عدم الترجيع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

هذا الباب للحجاريين. قوله: (أمر بلال الخ) قال الأحناف: من الأمر؟ قال الحافظ في الفتح: إن الأمر هو النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأتى برواية على هذه الدعوى، وقد وجدت الرواية في علل أبي حاتم، وأنها أبو حاتم

قوله: (يشمع الأذان الخ) استدلل الموالك بهذا على أن «الله أكبر» مرتين، ونقول: إن أربع مرات عملة المرتين عندنا أيضاً، كما قال أبو يوسف لمالك بن أنس.

قوله: (يوثر الإقامة) قال الأحناف: إنه يئثار في الصوت، وبخالفهم ما في الصحيحين (إلا الإقامة) وما توجهوا إليه، وأقول: «إلا الإقامة»

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٤٢- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى

١٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَفْعًا شَفْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ». وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ حَدَّثَنَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

١٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ

١٩٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُنِمْ هُوَ صَاحِبُ السَّقَاءِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِإِبِلَالٍ: «يَا بِلَالُ، إِذَا أَدْنَتْ فَتَرْسُلْ»^(١) فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرِ. وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ، وَالْمُقْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

١٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنِمْ نَعْوَةً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنِمْ: وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ.

(١) قوله: «فترسل» الرسل - بكسر الراء وسكون السين - التزودة والفرس طلبه، وقوله: فاحذر بلفظ الأمر من باب نصر، والحدرد الإسراع، والأمر بالنذب. (السمعات)

ليس باستثناء عن الأفراد والتشفيغ، بل بيان الإقامة مثل الأذان إلا أن فيها زيادة «قد قامت الصلاة».

(اطلاع) في مصنف أبي شيبة الله أكبر ثلاثاً عن ابن عمر وكنيت أزعمه سهو الكاتب، حتى وجدت مثله في موطأ محمد ص (٨٦) عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى.

هذا الباب للعراقيين، وأجاب الحجازيون بأن لفظ الإقامة ليس بداخل تحت الشفعية، ورده تقي الدين بما في الحديث «أن الإقامة سبعة عشر كلمة».

قوله: (وعبد الرحمن بن أبي ليلى) قيل: لم يسمع عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد، وأجاب الزبيعي عن هذا، وأيضاً صحح ابن دقيق العيد حديث الباب، وأقول: قد رأى عبد الرحمن مائة وعشرين صحابياً، وفي يوع الدارقطني: أن عبد الله بن زيد عاش إلى عهد ذي النورين، وأن عبد الرحمن وجد عهد عمر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإصْبَعِ فِي الْأُذُنِ عِنْدَ الْأَذَانِ

يدخل الأصبعين في الأذنين ليرتفع الصوت، وأذان الباب كان في مثنى. وفي كتب الفقه: أنه إذا أدن في الميدة يخرج فاه إلى الطرفين، ولا يحول صدره عن القمة.

قوله: (بطحاء) هذه هو محصب مكة وخيف بني كنانة.

قوله: (حلة حمراء) الحلة الرداء والإزار من جنس واحد، وأما لس الثوب الأحمر لمرجل مصنف الشربلاي رسالة في هذا، وفيه تسعة أقوال، فقيل: إن الأحمر القاني يستحب لسه، وقيل: إنه حرام، وأقول: إن المعصم والمزعر مكره تحريماً، وأما الأحمر القاني فيكره تريباً، وأما ما فيه خطوط حمراء فلسه جائز، ويمكن لأحد ادعاء استحبابه، وأما الحلة الحمراء المذكورة في حديث الباب، فقال ابن القيم: إن فيها خطوطاً حمراء، والقرية عني هذا لفظ الحرة فإنها ذات جداول حمراء تحب من اليمن؛ ولأن في سس أبي داود: «أن عبد الله بن عمرو شهد لنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لاساً الثوب الأحمر القاني، فهاء رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأحرقه عبد الله».

وقد ذكروا تحويل الوجه بمئة وبسرة في الإقامة أيضاً.

١٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأَذَنِ عِنْدَ الْأَذَانِ

١٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ أَبِي جَحْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالَ يُؤَذِّنُ وَيُدَوِّرُ^(١)، وَيُثَبِّعُ فَأَهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. وَإِضْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ لَهُ حُمْرَاءُ، أَرَاهُ قَالَ: مِنْ أَدَمَ^(٢)، فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْمِزَّةِ فَرَكَّزَهَا^(٣) بِالْبَطْحَاءِ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ^(٤) حُمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقِيهِ، قَالَ شُعْبَةُ: نَرَاهُ حَبِيرَةً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جَحْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحْبِبُونَ أَنْ يُدْخَلَ الْمُؤَذِّنُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ. وَقَالَ بَقِصُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا، يُدْخَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَأَبُو جَحْفَةَ اسْمُهُ «وَهَبُ السَّوَّائِي».

١٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ

١٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَعْدُودَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِي. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ قَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ «إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ». وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ التَّثْوِيبِ. قَالَ بَقِصُهُمْ: التَّثْوِيبُ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ فِي التَّثْوِيبِ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: هُوَ شَيْءٌ أَخَذَتْهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا أَدَانَ الْمُؤَذِّنُ فَاسْتَبْطَأَ الْقَوْمَ قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ». وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ التَّثْوِيبُ الَّذِي كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي أَخَذُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَالَّذِي فَسَّرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ: أَنَّ التَّثْوِيبَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

فَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ، وَيُقَالُ لَهُ: «التَّثَوُّبُ أَيْضًا». وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُ. وَزَوَّيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

وَزَوَّيَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ مَسْجِدًا وَقَدْ أُذِّنَ فِيهِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، فَتَوَبَّ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: اخْرُجْ بِنَا مِنْ حِنْدِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ! وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ. وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ التَّثَوُّبَ الَّذِي أَخَذَتْهُ النَّاسُ بَعْدَ.

(١) قوله: «ويدور» أي عند الحيعتين وفي «البرهان» ويستدير بهما في صومعته إذا لم يستطع التبليغ بتحويل وجهه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما متسعة لما في الترمذي: «رأيت بلالا يؤذن ويدور» الحديث - انتهى -

وسمعت من شيخنا ومولانا امرحوم محمد إسحاق رحمه الله يقول: بأن يستدير المؤذن بحيث لا ينحرف صدره عن مواجهة القبلة.

(٢) قوله: «من آدم» بفتح الحاء - أي من جدد، كذا في «المجمع» قوله: «بالعرة» هي رميح بين العصا والرمح فيه زنج، كذا في «القاموس».

(٣) قوله: «فركزها» أي عررها، قوله: «بالبطحاء» وهي في اللغة: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، صار علما للمسيل الذي ينتهي إليه السيل من وادي مني الموضع الذي يسمى محصباً أيضاً، كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: «حلة» هي بضم الحاء إزار ورداء، ولا يسمى حلة حتى تكون ثوبين حمراء أي فيها خطوط حمراء، ولعلها كانت من البرد اليمانية، كذا قاله علي القاري، ويؤيده قول سميان نراه حيرة لأن الحيرة على ما في «القاموس» والجمع هي ضرب من البرود اليمس موشى محططا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ

التثويب هو لإعلام بعد الإعلام، من الثوب، وكان العرب يركون الثوب معقاً على خشبية قائماً على موضع مرتفع حين خوف العدو، ثم التثويب اثنين أحدهما: زيادة «الصلوة خير من النوم» في أذان الفجر، وهو ثابت مرفوعاً. وقول «حي على الصلاة» بعد الأذان قبل الإقامة، وتعرض له محمد في الموطأ، وكذا في التخريج خلافاً لما في الدرر، ورد المختار، والثاني حدث في عهد التابعين، وعن أبي يوسف جوازه للإمام، كما ثبت بداء بلال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

أي لا يقيم إلا عند خروج الإمام والخروج يكون ناقباً من كتاب في صف ويدخله مسجد ليركب حارجه، ثم لأذن ولاحق به

كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُفْهِلُ فَلَا يَقِينُ، حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١].

وَحَدِيثُ سِمَاكِ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامَ أَمْلَتْ بِالْإِقَامَةِ.

١٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ

٢٠٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ^(١) بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَنْثُسَةَ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُصَمَرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «يؤذن بليلاً» استند به مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف، وقالوا: يجوز الأذان للفجر وحده قبل وقته في النصف الأخير من الليل، فبنا: قال: ذلك في رمضان فقط تسخير، وترجيحاً لا يستمر في العام كله؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يديه عرضاً» رواه أبو داود، أعنه البيهقي بالانقطاع، وهو غير مضر عندنا، ثم روى هو بإسناد كل رجاله ثقات أنه صلى الله عليه وسلم قال: «يا بلال! لا تؤذن حتى يطلع الفجر». (ليرهان)

المؤذن ويؤذن بلا انتظار إمام.

باب ما جاء في الأذان بالليل

قال إجماعيون: يجوز الأذان بالليل للفجر. ثم قال النووي: يجوز تقديم إلى نصف الليل. وقال غيره: بتقديمه إلى سدس الليل الآخر، وصححه تقي الدين السبكي الشافعي في شرح المنهاج. ثم اختلفوا في إعادته بعد طلوع الفجر، قال تقي الدين السبكي بوجوب الإعادة. وادعى الموالك توارث الأذنين من السلف في المدينة. وفي كتبنا أن أبا يوسف رحمه الله وقع مناظرته مع مالك رحمه الله في هذه المسألة، فأفتى أبو يوسف رحمه الله بجواز الأذان قبل الفجر حين رجع من المدينة، وعند الطرفين لو أذن بالليل يعيده.

قوله: (إن بلالاً يؤذن بليلاً الخ) مفهوم حديث الباب أن أذان بلال كان في الليل، وأذان ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر، ومفهوم حديث صحيح ابن خزيمة عكسه، وأجيب بما في فتح الباري بأن الأمرين في زمانين، فإنه كان بلال يؤذن بعد الفجر ثم لحق بصره شيء، فأخذ يقدم الأذان ويؤخره من الوقت وكان ابن أم مكتوم لا يؤذن إلا باصلاح الناس فانتقل أذان بلال إلى الليل وأذان ابن أم مكتوم إلى الفجر. وقيل: إن في صحيح ابن خزيمة قلباً. وفي معاني الآثار ص ٨٤ «فإن في بصره شيئاً» وفي بعض الروايات «أن في بصره سوءاً»، وفي السنن الكبرى قالت عائشة: إن ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالاً كان يؤذن ببيل، غير صحيح، مع أن روية أذان بلال ببيل عنها موجودة في البخاري، وفي غير الإصابة للسيوطي مثل ما في السنن الكبرى، فلا بد من ثبوت تلك الرواية عن عائشة، ووجه التوفيق أن أذان بلال كان قريب الفجر، كما في معاني الآثار ص ٨٥ أن فصل ما بين أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم قدر ما يصعد ابن أم مكتوم وينزل بلال بسند قوي، وفي سنده عبي بن معبد بن نوح وهو ثقة وهو غير علي بن معبد بن شداد روي الجامع الكبير، وشيخ البخاري. وأشكل على النووي هذا الفصل لقصير، وقال: كان بلال يؤذن ثم يقعد على المدرة، ثم ينزل، فيصعد ابن أم مكتوم فيؤذن. وأجيب عن حديث الباب من جانب الأحناف بأن التكرار كان للتسخير كما في كتاب الحجج، وهو المتبادر من ألفاظ الصحيحين «ليرجع قائمكم، وينتبه نائمكم» ولازمه أن يكون التكرار في رمضان، وصرح لحافظ عبد الملك بن قطان المغربي، الفاسي الشافعي، والحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد بأن لتكرار كان في رمضان. وفي شرعة الإسلام استحباب الأذان لتسخير في رمضان، والكتاب معتبر لأن المصنف هو شيخ صاحب الهدية. وأيضاً أقول: إن التكرار لم يكن مستمراً في السنة كلها، وفي هذه الدعوى مادة كثيرة في معاني الآثار وإريديعي وروايات أخر عندي، ولعله كان حين كان تحريم الطعام في رمضان بفعل احتياري، ويدل على هذا أي التحريم بفعل احتياري ما في معاني الآثار ص ٦٣ عن نافع عن ابن عمر عن حفصة سدد قوي من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي الركعتين بعد أذان الفجر، ثم يذهب بحرم الطعام، وكان لا يؤذن حتى يصبح. ولنا في ابتداء الصوم قولان: قيل: من ابتداء طلوع الفجر. وقيل: من حين تشار الصباح. وقال: الآخرون: إن حكم الأكل إلى ما بعد الصبح مسووح، وحملوا فعل أبي بكر الصديق حين كان يأكل فأحر بطلوع الفجر، فقال أعني الناس على السح. وفي فتح الباري روايات موقوفة ومرفوعة دالة على حتم السحر بالفعل الاحتيازي.

[١] قال الدكتور بشار: أصاب العلامة أحمد شاكر بعد هذا لفظة «صحيح» وليس بحيد، لأن المرى لم يذكرها في التحفة ولا هي مذكورة

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ أَجْزَأَهُ وَلَا يُعِيدُ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ بِاللَّيْلِ أَعَادَ. وَبِهِ يَقُولُ شَفِيقُ الثَّوْرِيِّ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ بِلَالاً أَدَّنَ بِاللَّيْلِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ أَدَّنَ بِاللَّيْلِ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ: مُتَقَطِّعٌ. وَلَقَدْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ عُثَيْدِ اللَّهِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ حَمَّادٍ صَحِيحاً لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى، إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ».

فَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ فِيهِمَا يُسْتَقْبَلُ، فَقَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ» وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْأَذَانِ حِينَ أَدَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ. لَمْ يَقُلْ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: هُوَ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَأَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

١٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

٢٠٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَفِيقَانَ عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ أَبِي الشَّعْفَاءِ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أَدَّنَ فِيهِ بِالْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنْ لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ

(١) قَوْلُهُ: «هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَمَا لِلتَّفَصِيلِ يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِداً، وَالْمَعْنَى أَمَا مِنْ ثَبَتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِيهِ فَقَدْ أَطَاعَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَأَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى، قَالَ الْقَارِي: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَزَادَ: «ثُمَّ قَالَ: فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَلَا يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَصِلِيَ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «الْمُلْتَمَعَاتِ»: وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثٌ مُتَعَدَّةٌ مِنْهَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ لَا يَرِيدُ الرَّجْعَةَ فَهُوَ مُنَافِقٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَحَدٌ بَعْدَ الْإِدَاءِ إِلَّا مُنَافِقٌ إِلَّا أَحَدٌ أَخْرَجَتْهُ حَاجَةٌ وَهُوَ يَرِيدُ الرَّجُوعَ» وَمُرَاسِيلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مَقْبُولَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، ثُمَّ هَذَا النَّهْيُ مُقِيدٌ عِنْدَنَا إِذَا لَمْ يَنْتَظِمْ بِهِ أَمْرُ جَمَاعَةٍ، فَإِذَا انْتَظِمَ لَمْ يَكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ تَكْمِيلٌ مَعْنَى، وَتَرَكُ صُورَةً وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى قَبْلَ، فَفِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ لِأَنَّهُ أَحَابَ دَاعِيَ اللَّهِ مَرَّةً إِلَّا إِذَا أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّهَمُ بِمُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ، وَفِي الْعَصْرِ وَالْمَغْرَبِ وَالْفَجْرِ يَخْرُجُ لِكُرَاهَةِ النُّفْلِ بَعْدَهَا، وَلَمَّا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا صَبَيْتَ فِي أَهْلِكَ ثُمَّ أَدْرَكَتِ الصَّلَاةَ فَصَلِّهَا إِلَّا الْعَصْرَ وَالْمَغْرَبَ» -انتهى كلام الشَّيْخِ مَعَ اخْتِصَارٍ وَتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ-

قَوْلُهُ: (أَنْ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ) اسْمُ هَذَا الْمُؤَذِّنِ مَسْرُوحٌ، وَعَرَضَ التِّرْمِذِيُّ تَضْعِيفَ الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَ الْحَافِظُ الْحَدِيثَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَةَ وَقَعَتْ لِبِلَالٍ أَيْضاً بِسِتِّ طَرِيقٍ، كَذَلِكَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ تَعَدُّدَ الطَّرِيقِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (لِحَدِيثِ بِلَالٍ مَعَى الْخ) هَذَا اعْتِرَاضٌ تِرْمِذِيٌّ مَعْنَوِيٌّ، وَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ الْخ» فِي الزَّمَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ تَكَرُّرُ الْأَذَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ «إِلَّا أَنْ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ الْخ» فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَكَرُّرُ الْأَذَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، فَقَوْلُهُ لَهُ مَا قَالَ الْحَافِظُ: مِنْ أَنَّ تَعَدُّدَ الطَّرِيقِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا أَصْلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

يَكْرَهُ الْخُرُوجَ بَعْدَ الْأَذَانِ تَحْرِيمًا لِمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الْحُكْمُ مُقْتَصَرٌ عَلَى مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ كَرَاهَةِ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ يَخْتَلِفُ مَعَ اتِّحَادِ الْغَرَضِ، وَيَصْلَحُ هَذَا نَظَرًا عَلَى ابْنِ نَيْمَةٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا اتَّحَدَ الْغَرَضُ فَلَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِاخْتِلَافِ الْأَنْفَاقِ وَالصُّوَرِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَتَوْا بِالْتَّمَرِ الْحَلِيقِ وَأَحْذَوْهَا بِدَرِّ التَّمَرِ الرَّدِيِّ ضِعْفًا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عُذْر: أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ، أَوْ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَيُرْوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَدِّنُ فِي الْإِقَامَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا عِنْدَنَا لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ. وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ «سُلَيْمُ بْنُ الْأَسْوَدِ» وَهُوَ وَالِدُ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ. وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ^(١) أَبِيهِ.

١٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ

٢٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي، فَقَالَ لَنَا: إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا^(٢) وَأَقِيمَا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: اخْتَارُوا الْأَذَانَ فِي السَّفَرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُجْزَى الْإِقَامَةُ، إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

٢٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كَتَبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَثَوْبَانَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو تَمِيمَةَ اسْمُهُ «يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ». وَأَبُو حَمْزَةَ الشَّكْرِيُّ اسْمُهُ «مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ». وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ ضَعُفُوهُ، تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: لَوْلَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، وَلَوْلَا حَمَّادُ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهِ.

(١) قوله: «عن أبيه» قال ابن الهمام: وأخرج الجماعة إلا البخاري عن أبي الشعثاء قال: «كما مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل» الحديث، وقال: مثل هذا موقوف عند بعضهم، وإن كان ابن عبد لبر قال فيه: وفي نظائره مسند كحديث أبي هريرة: «من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم» قال: لا يختلفون في ذلك، كذا قاله على في «المراقبة».

(٢) قوله: «فأذن وأقيم» أن يؤذن ويقوم أحدهما أي فيقع الأذان والإقامة بينهما، وقوله: «وليوأمكما» أي ليكن إماماً أكبركما ولعلمكما كانا متساويين في العلم والقراءة والورع، أو أراد أكبركما في الفضل. (التمعات)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «يبيعوا الرديء بالنقد، ثم اشترؤا الجيد بتلك الدراهم» فاختلف الحكم مع اتحاد الغرض. وكذلك يجوز استقراض الدرهم ولا يجوز بيعها سيئة، مع أن الغرض واحد. وفي البحر: يجوز الخروج بعد الأذان لمن أراد الرجوع بعد قضاء حاجته وأتى على هذا برواية معجم الطبراني. وفي كتبنا إذا أقيمت الصلاة فيكره الخروج تحريماً لمن قد صلى صلاته إلا الفجر والعصر والمغرب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ

يكره تركهما للمسافر، ولو تركه لا بأس كما قال الأحناف.

قوله: (فأذن وأقيم). الخ) واعلم أن الجمع عند السحاة، وأرباب الأصوات والمعاني، يشتمل على الحكم فرداً فرداً، وهو في حكم المتعطلات وأنه عام، وأما اسم الجمع فالحكم فيه على المجموع، وقد يراد بالمجموع من حيث المجموع أيضاً بقرينة المقدم. وأما التثنية فعندوه من الخاص، وما ذكروا حكمه إلا أن في مفهوم تحرير الشيخ من قال لامرأته: إن دخلتما الدار فأنتما طالق، فدخبت إحداها فقين: يقع الطلاق، وقين: لا، وكذلك في الطبقات الشافعية، فعلم أن اعماء يختلفون في التثنية. وعندي حكمها حكم الجمع أصلاً وقرينة، ومراد حديث الباب أن أذان أحدهما كاف، وعيه أهل الإجماع. والعجب من النسائي يوب الترجمة على إقامة كل واحد نفسه، مع أنه ليس مذهب أحد، فلا بد من التأويل في كلام النسائي، من أن غرضه أن أذان أحدهما بلا تعيين كاف.

قوله: (وقال بعضهم بخبري الخ) هو الشافعي رحمه الله ولم يصرح باسمه فإن الترمذي قال بأن الأصح خلافه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

قد صح كثير من الأحاديث الدالة على فضل الأذان. وقد أتى الترمذي بما هو ساقط. وقال بعض الحفاظ: إن الترمذي ربما يأتي بما لم يأت به المتقدمون، لعل عرصه الاصلاح على حديث لم يخرج به المتقدمون.

قوله: (لولا حابر الجعفي) هذا مختلف فيه كثيراً، في نسخة الترمذي لحناني ههنا من أي حيفة ما وجدت أفصل في نفسي من عصاء من أي رباح، وما وجدت أكذب من حابر الجعفي، فهي ما أقول برأيي لا يأتي عليه بالحديث. وقال بعض الناس: إن قول وكيع هذا إنما هو لتضعيف حابر الجعفي، وهذا عطف فإن وكيعاً وسفيان الثوري وشعبة بن يوثق الجعفي، وفي سنن الدارقطني عن أحمد: أن حابرأ منهم في رأيه

١٥٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ

٢٠٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَئِمَّةَ وَاعْفِرْ لِلْمُؤَدَّنِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى أَشْبَاهُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى نَافِعُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ أَصَحُّ، وَذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا.

١٥٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدَّنُ

٢٠٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ

(١) قوله: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ» الحديث، لا يفهم من هذا الحديث تفضيل الأذن على الإمامة، أو تفضيل الإمامة على الأذن، بل المقصود بيان حالهما والدعاء لهما بالرشاد والمغفرة والتوفيق بسبب صلاح الحال فيما تحمسون من الخير، وفرصوا فيه شيئاً، فالإمام ضامن متكفل ومتحمل صلاة المقتدين، فيتحمل القراءة عنهم، ويحتمل القيام إذا أدركوا في الركوع، ويحفظ عنهم أفعال الصلاة وأعداد الركعات، والمؤذن أمين في محافظة الأوقات للصلاة ولصيام، وسببهما اختلاف في فضل أحدهما على الآخر في الثواب، ومحترز أن من علم من نفسه لقيام بحق الإمامة، فهي أفضل بكونها خلافة عنه صلى الله عليه وسلم وإلا فالأذن، ثم تكسبوا في أن لنبي صلى الله عليه وسلم هن أذن بنفسه. وقد روى: «أنه أذن في سفر وهم على رءوسهم» الحديث، وقد أوتوا ذلك بأن امرأ بالأذن، وجاء ذلك صريحاً في المدارقطين أنه أمر بالأذن، ولم يقل: أذن، والمفصل يقضى على الحمل والاحتمل - والله أعلم - (اللمعات)

لا روايته، وقيل: إنه كذاب، وقال أبو محمد الجويني: به كافر. وليس إلا أنه يخطئ، وقيل: كان يعرضه المرض من شدة الحرارة فكان يهدي فيه، وهكذا أقول في من قيل في حقه أنه كذاب، وظني أن أرباب الجرح يصلقون من أحصا مرة بالكاذب وعنى من أخطأ مراراً بالكذاب، وقد وقع هذا مضراً لناظر. وأما وجه تضعيف جابر الجعفي، فقيل: به يقول عندي حمسون ألف من الحديث ما ذكرته. وأقول: إنه لا يصح للقول بالكذاب، فإن السلف كانوا حافظين لدفاتر من الأحاديث، كما قال المحدثون: إن أحمد بن حنبل حافظ ألف ألف حديث متناً وسداً. وقيل: إنه قاتل برجة عبي، وأقول: قد قار عمر حين توفي لنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "من قال إن سي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مات أضربه بالسيف، فخطب أبو بكر «الح»". كما في البحاري. وقيل: به ذو شعبذات فإنه كان يعطي الناس القاء في غير موسم، وهذا أيضاً لا يصح حجة ليجرح به يمكن حمله على محمد.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ

حديث مشتمل على كثير من المسائل، فإن الشافعية: ضمن من سمع معناه رعي، فالضامن الرعي أي مراعاة عدد الركعات، فيقولون: إن فساد صلاة الإمام لا يسري إلى صلاة المقتدي، فإذا طهر فساد صلاة الإمام لا يجب الإعداد على المقتدي فإنه تمت صلاته، حتى أنه قال بعضهم: إن المقتدي لو شاهد ترك الإمام الأركان تمت صلاة المقتدي كما في فتح لاري. ونقول: إن الضمانة لتكفل فيسري فساد صلاة المقتدي، وقال بعض الأصحاب: إن التكفل والنيابة إنما هو في القول، فإن الفعل يؤديه المقتدي بنفسه، ووجهوا الحديث إلى نفي القراءة حلف الإمام، وفي رواية: أن سهل بن سعد الساعدي كان لا يؤم بل يأم، وكان يقول: إن الإمام ضامن، فزعم مراد الحديث ما قلنا، وظني أن هذه الرواية ثابته، وتعرض المصنف رحمه الله إلى إسقاط حديث الباب، وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق: إن مسلماً أخرجه بسند الباب أربعة عشر حديثاً.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدَّنُ؟

ثبت أدكار في حلال الأذن وبعده، فثبت إحالة الأذن في المسكنات، وفي الصحيحين: "أن يحجب الخيعيين باجعتين"، وفي رواية: أن يحجبهما بالخوقين، وبعض على الرواية الثانية، فيها مشعر، وقيل منهم: من إمام بالجمع بينهما. وأقول: إن العرض احتياز أحدهما، في بعض روايات جواب لشهادتين أنا شاهد، وفي فتح الباري الاكتفاء على وأنا فقط، اعتماداً على ظاهر البحاري لكن «أنا شاهد» مصرح في السائي. ومن الأدكار الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد الفراغ، وقال ابن القيم في الرد. إن لمحتار صلاة السجدة، ومن الأدكار دعوة الساب وأما زيادة «والدرجة الرفعة» فليس ها أصل وزيادة «إنك لا تحلف الميعاد» ثبته في لسن لكبرى بسد قوي. وأما زياده «

يزيد الليثي عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا» مثل ما يقول المؤذن.

وفي الباب عن أبي رافع، وأبي هريرة، وأم حبيبة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن زبينة، وعائشة، ومعاذ بن أنس، ومعاوية. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح. وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري مثل حديث مالك.

وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ورواية مالك أصح.

١٥٥- باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً

٢٠٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو زَيْبِدٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: «إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانُهُ أَجْرًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَاهُوا أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَخْتَسِبَ فِي أَذَانِهِ.

١٥٦- باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء

٢١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ

(١) قوله: «فقولوا» مثل ما يقول المؤذن: «لا في الحيعتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، إلا في قوله: لصلاة خير من النوم، فإنه يقول:

صدقت وبررت، وبأحق نطق، وبررت - بكسر الراء الأولى - وقيل: بفتحها أي صرت ذا بر وخير كثير، كذا في «المرقاة».

قال الشيخ في «اللمعات»: إجابة المؤذن واجبة، ويكره التكلم عند الأذان، ولو تعدد المؤذنون في مسجد واحد، فاحرمة للأول، ولو سمع الأذان من جهات، وجب عليه إجابة مؤذن مسجده، ولو كان في المسجد لم يجب، ولم يكن أتم الحصول الإجابة الفعلية، فلا حاجة إلى الإجابة القولية - انتهى -.

وفي «الدر المختار»: ويجب وجوباً وقال الخواري: ندب، والواجب الإجابة بالقدم، واضطر الأمر في حديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول» كما بسطه في «البحر» وأقره المصنف، وزاد في «النهر» ناقلاً عن «الهيطة» - انتهى -.

في «شرح المنية» للعلامة الحلبي: الإجابة قيل: واجبة، وقيل: الإجابة بالقدم واجبة، وأما باللسان فمستحبة وهو الأظهر، وفي الإقامة مستحبة جماعاً، وفي «التحسيس»: لا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع - انتهى - وكذا قاله ابن الهمام في «الفتح» لكن لا يخفى أن الإجابة بالقدم إذا كانت واجبة، فالجماعة بالأولى تكون واجبة، وأكثر استون على أن الجماعة سنة - والله تعالى أعلم -.

وررق شفاعته «فلا أصل لها». «والوسيلة» مرتبة في لجنة، وفي بيته شجرة وفروعها في بيت كل من أتباعه، وليسأل كل واحد من المسلمين ارتباطه بالنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فالغرض فائدة المكف لا فائدة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

وأم جواب الأذان فالأختلاف وغيرهم على استحبابه، ونسب إلى الخواري وجوبه، وإن قيل: إن الأذان سنة، فكيف يكون الجواب واجباً؟ نقول: مثل سلام التحية، إنه سنة وجوبه فرض، وقيل: إن الجواب عنده الإجابة بالقدم، وأم من فاتته جواب لأذان فبعد الفراغ هل يجب أم لا؟ فتردد النووي وصاحب البحر، فقيل: لو أجاب بعده بلا فصل يجزي، وإلا فلا.

باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على أذانه أجراً

نهى المتقدمون عن أخذ الأجر على الأذان والإمامة والتعظيم، وأجاز المتأخرون، وظاهر الهداية أن القول بأجواز خروج عن المذهب، وأنه قيل به للضرورة، وقال: إن منشأ لهي أن التعظيم متفاوت بحسب أنواع المخاطبين فلا ينضبط. وفي قاضي خان: أن في لزوم القدم كانت أوصاف مقرر في بيت المال للعلماء والمؤددين خلاف هذا الرمد، فيجوز الأجرة فلا يرم خروج عن المذهب والاعتماد على قاضي خان، فإن له مرتبة عالية كما صرح قاسم بن قطوبغا. ولما أثر سعد بن أبي وقاص حيز أحد القوس على قراءة القرآن فأكره عليه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وتمسك الشافعية على اجواز بواقعة أبي سعيد أنه أخذ عنما على تعويد الفتحة واستحسنه عليه الصلاة والسلام. ونقول: إن واقعة أبي سعيد في الرقية والرقية حادثة عليه الأجرة عندنا. وأما ختم القرآن وسحاري لأمر الدنيا فيجوز الأجرة عليه، لا الختم لأمر الدين من إيصال الثوب للميمث وغيره فلا تخور كما في رسالة ابن عابدين الشامي، إلا أن الثواب في الأذان والإمامة واتعبيه حين أحد الأجرة فيتلاشى كما صرح به قاضي خان.

باب ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء

تردد النووي في محل هذا الدعاء أنه بدل لشهادتين، أو بعد الفراغ، وفي معني الآثار تصريح بأنه بدل لشهادتين، وفيه (حين يسمع المؤذن يشهد).

الله ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ حِينَ يُؤَذِّنُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَّهَ لَاشْرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. رَضِيَتْ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَتَيْبٍ.

١٥٧- بَابُ مَنَّهُ أَيْضًا

٢١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَشْكِرٍ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ^(١) وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ - إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ.

١٥٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

٢١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَكَيْعٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نَعِيمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(١) الْهَمْدَانِيُّ عَنْ بُرَيْدٍ^(٢) عَنْ أَبِي مَرْزُومٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَ هَذَا.

١٥٩- بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ

٢١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «فَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ

(١) قوله: «حين يسمع المؤذن» أي صوته وأدائه أو قوله وهو الأظهر، وهو يقتضي أن يكون المراد به حين يسمع التشهد الأول والأخير وهو قوله آخر الأذان: «لا إله إلا الله» وهو أنسب، ويمكن أن يكون معنى «يسمع» يجيب، فيكون صريحاً في المقصود؛ لأن الظاهر أن الثواب المذكور على الإجابة بكاملها مع هذه الزيادة، ولأن قوله بهذه الشهادة في أثناء الأذان ربما يعوته الإجابة في بعض الكلمات الآتية. (المراقبة)

(٢) قوله: «لوسيلة» أي الميزة العالية في الجنة التي لا ينتهي إلا له والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين، وابتعته أي أرسنه وأوصله مقاماً محموداً يحمده الأولون والآخرون وهو آدم ومن دونه تحت لوائه ومقام الشفاعة العظمى وعده أي بقوله: «عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً» وهو مفعول البعثة يتضمن معنى «أعطاه حنت» أي وجت، كذا في «المجمع» قال علي في «المراقبة»، أما زيادة الدرجة الرفيعة المشهورة على الألسنة، فقال البخاري: لم أره في شيء من الروايات.

(باب منه أيضاً) قال صاحب الكشف: إن مقاماً محموداً اكتسب لعنمية، فيصبح نعتاً له «الذي» وقيل: إن «الذي» بدل منه.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

قال المشاء ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة: إن الدعاء بحضرة الباري عز اسمه كالعرض في حضرة السلطان العادل فإنه يحكم فيه بحفظ النظام.

قوله: (ريد العمي) وجه التسمية بالعمي قيل: إنه إذا سئل عن المسألة كان يقول: لا أدري إلا بعد أن أسأل عمي، ولكن الصواب أن هذا بطن من القبائل.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ؟

قال العماء: كانت خمسين صلاة ثم نسخت وبقيت خمس صلوات، وعندي لا نسخ فيها، والاختلاف بحسب اختلاف العالمين، والآن أيضاً خمسون ثواباً وأجرة، وخمس فعلاً بصيغة أن حسنة عشرة أمثالها، ثم رأيت في الروص لأب في مسهب أنه عليه الصلاة والسلام أعطي ضائطة الحسنة بعشرة أمثالها في ليلة الإسراء.

واسنخ على ثلاثة أنواع: نسخ استقدمين: وهو تقييد المطلق، وتخصيص لعام، أو تأويل بظاهر، كما صرح به ابن تيمية، والسيوطي. ونسخ حرم لأندسي. والنسخ في كلام الطحاوي: ظهور أمر خلاف ما كنا نعتمد وإن كنا باقين بحكمنا، وكسك مصرح في مواضع في لصحاوي، وبذلك قال: إن رفع اليدين مسح. وبذلك قيل: إن الطحاوي يطلق للمسح كثيراً. وقال المتأخرون إن المسح ارتفاع حكم الأمر

[١] كذا في نسخة بشار. وفي الأصل إسحق، وهو خطأ.

[٢] كذا في نسخة بشار، وفي الأصل بريدة، وهو خطأ.

لَيْلَةً أُسْرِي بِهِ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ثُمَّ نُودِيَ: يَا مُحَمَّدُ: إِنَّهُ لَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ^(١)، وَإِنَّ لَكَ بِهَذَا الْخَمْسِ خَمْسِينَ».

وفي الباب عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي دَرٍّ، وَمَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ أَتَى حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٦٠- بَابٌ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

٢١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ^(٢) لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُغَشَّ الْكَبَائِرُ».

(١) قوله: «لَدَيَّ» فيه إشارة دقيقة إلى أن ليس في النسخ تغيير وتديل بالنسبة إلى الله تعالى لأن الحكم الأول كان مقيداً في عمه برمان معين، فالنسخ بالنسبة إلى الله تعالى بيان لانتهاه مدة الحكم، وفيه إشارة دقيقة أخرى وهو أن مراد الله تعالى في هذه الأمة كان كثرة الثواب وشدة العمل وعارضة في عناية الله تعالى قصور همهم، فأبقى صورة التخفيف، وراعى معنى التشديد حيث جعل لكل عشرة مثلاً، وهذا الاختلاف يـم في التعبير بحسب الغايتين، وإلا فأمر واحد، فتأمل. (التقرير)

(٢) قوله: «كفارات لما بينهن» أى تكفر الذنوب كلها غير الكبائر، ولا يريد اشترط الغفران باحتسابها، كذا في «المجمع»، قال عبي القارى في «المرفأة»: إن لكبيرة لا يكفرها الصلاة والصوم وكذا الحج، وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها، نقل ابن عبد البر الإجماع عليه بعد ما حكى في «تهذيبه» عن بعض معاصريه: أن الكبائر يكفرها غير التوبة، ثم قال: وهذا جهل وموافقة لمرجئة في قولهم: إذ لا يضر مع الإيمان ذنب وهو مذهب باطل بإجماع الأمة - انتهى -.

قال القاضى عياض: ما في الأحاديث من تكفير الصغائر فقط هو مذهب أهل السنة، فإن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى، أى فهى لا تكفر بعمل، فإن قلت: إذا وجد بعض المكفّرات فما يكفر غيره، قلت: أجاب العلماء عن ذلك بأن كل واحد صالح للتكفير، فإن وجد صغيرة أو صغائر كفرها وإلا كتبت له به حسنات، ورفعت له به درجات، وقال البوى: وإن صادف كبيرة أو كباثر، رجونا أن يخفف من كباثره أى من عذابها - انتهى -.

الفرعي بعد كونه مشروعاً.

ثم اختلف، فقد المعتزلة: لا بد من نسخ من العمل بالنسوخ ولو مرة واحدة، وقال الأشاعرة: لا يجب العمل بل يكفي التبليغ إلى الأمة، ثم اتفقوا على أن وقوع النسخ ليس إلا بعد العمل بالنسوخ، وانتزاع في الإمكان لا في الوقوع فتكون المسألة من وظيفة أرباب الكلام. وتمسك المعتزلة بما في حديث الباب، وأما على ما نفيت من النسخ فلا ينهض احتجاجهم.

ثم اختلف العلماء في التكيف بالناسخ، فقال الأحناف والحنابلة: من بعد تبليغ الناسخ إلى مكلف من المكلفين. وقيل: إن الشرط وصول الناسخ إلى النبي عليه الصلاة والسلام ولا يزم تبليغه إلى مكلف. ويرد على هذا صوات أهل مسجد قبا حين تحويل القبلة، فإنهم اطلعوا على تحويل القبلة في صلاة الفجر وما أمروا بالقضاء، فلا يصح على أحد من المذاهبين. وظني أن النبي عليه الصلاة والسلام يحكم بما شاء في عهده، والعمل بالضابطة بعد عهده عليه الصلاة والسلام، ويدل على هذا كثير من النصوص، فإنه يقال: إن الجهل ليس بعذر، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر عدي بن حاتم بقضاء الصيام المارة قبل بيانه عليه الصلاة والسلام مسألة الصوم له، ولم يصرح بأمر القضاء في طريق من طرق الحديث صحة وضعفاً. وأيضاً كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تصدى بنفسه لإرسال رسول إليهم بالخير، فنزوم التكيف قبله عود على الموضوع بالنقض. ثم إن أورد عينا وجوب الوتر، فنقول: إن الصلوات خمسة والوتر واجب، وأيضاً الوتر تبع العشاء فإن وقته بعد العشاء إلى آخر وقت العشاء، وقيل: إن مراد الحديث خمس صوات باعتبار خمسة أوقات، وقال البخاري: بوجوب الوتر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في المختاري. وذكر محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل»: أن رجلاً سأل أبا حنيفة رحمه الله كم فرض الصوات؟ قال الإمام: خمسة. قال ما الوتر؟ قال: واجب. ثم قال ما الوتر؟ قال الإمام: واجب. فقال: كم صلوات مفروضة؟ قال الإمام: خمسة فذهب لسبيله بصحك ويقول إنك لا تعلم الحساب. وأقول: إن إبا حنيفة أحابه مرتين، لكنه لم يدرك مراده لقلة العلم والفهم.

باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس

ذكر كثير من فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها، ويرد أنه إذا كان الصوم مثلاً كفارة فيلغو الجمعة والوضوء وغيرها، فيقال في الجواب: إن المذكور في هذا العالم مفردات، ثم يقاس في الحشر بين الأعمال والسيئات، مثل لتذكرة وقرآدين في الطيب، وأي شيء يخلو عن العوارض والموانع، ومع هذا يحكم على الأشياء بأثارها وأحكامها، فإنهم يدكرون دواءً وحوصه ثم إذا كف الدواء عن التأثير لعارض آخر لا يقول أحد بكذب صاحب الكتاب، وكذلك ههنا للأعمال تأثيرات وعوارض وموانع.

قوله: (جمعة إلى جمعة) أى من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة، ويوم جمعة. إلى يوم جمعة فإن في بعض الطرق وريادة ثلاثة أيام بضابطة الحسنة عشرة أمثالها، وعلى التقدير الثاني تصير الأيام أحد عشر، وعلى الأول عشرة.

قوله: (ما لم يعش الكبائر) في تفسير الكبيرة أقوال، وقيل: لا تقسيم بين الصغيرة والكبيرة، نعم تفاوت بين المعاصي، منهم ابن حرم

وفي الباب عن جابر، وأنس، وخطبته الأسدي. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

١٦١ باب ما جاء في فضل الجماعة

٢١٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس بن مالك. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وهكذا روى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة».

وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا «خمس وعشرين» إلا ابن عمر فإنه قال: «سبع وعشرين».

٢١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٢- باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب

٢١٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُزْقَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ

الأندلسي. ثم تمسك المتأخرون بحديث الباب على تقييد الذنوب بالصعائر في جميع أحاديث لكفارة، والسلف يفوضون إلى الله، وأقول: لا يؤخذ القيد إلا فيما ذكر فيه، نعم ينظر إلى خصوص ألفاظ لأحاديث، فإن الذنوب والخطايا والمعاصي ليست بمحذوفة، والحدائق على إنكار الترادف في اللغة. ثم قال الشاه ولي الله رحمه الله في شرح اموطاً: إن (ما لم يغش) عاية، وهو ظاهر، لأن «ما» وقتية. وقال النووي وإليه ذهب الجمهور: «إن (ما لم يغش) أخ» استثناء فإن الغاية تسوق إلى الاعتزال، فإنهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة خالد في جهنم وجوباً على الله، ومرتكب الصغائر فقط يجب عفوه على الله. ونقول: كل ذلك في مشيئته تعالى ويرد على المعتزلة القدر المشترك المتواتر الدال على خروج العصاة من جهنم، فأذكروا المتواتر بتواتر القدر المشترك. وأقول: إن قول الغاية في حديث الباب لا يسوق إلى الاعتزال، فإن الحديث تحت سياق الوعد لا تحت المشيئة، وكذلك آية «إِنْ تَجْتَنِبُوا كِتَابِي مَا تُنْهَوْنَ إِلَيْهِ» [النساء: ٣١] تحت سياق الوعد، وليس في صدد بيان المشيئة، في الجامع الكبير: من قال لامرأته: لا تخرجي من الدار إلا أن أدن لك، أنها تحتاج إلى الإذن لكل خروج، بخلاف قوله: لا تخرجي حتى أدن لك. وأشكل وجه الفرق في المسألتين على الرازي في التفسير الكبير، والحال أن وجه الفرق ظاهر، فإن الاستثناء إخراج شيء من متعدد كالإخراج من البيت، والغاية انتهاء المسافة فينعدم الحكم بعد ذلك بنفسه.

باب ما جاء في فضل الجماعة

قوله: (سبع وعشرين جزءاً) في رواية بخمس وعشرين درجة، والجمع بينهما قيل: بعد إحصاء، فضل الجماعة فتكون سبعة وعشرين في الجهرية، وخمسة وعشرين في السرية، وقيل بالاختلاف بحسب خصوص الية. قال سراج الدين البقيني الشافعي رحمه الله: إن أقل الجماعة ثلاثة رجال، وضابطة الأجر الخمسة بعشر أمثالها، فصار ثلاثين وأخرج منه ثلاثة وهو أقل الثواب. وأصل الثواب مأخذ لفضل فيبقى سبعاً وعشرين، ولكنه لم يذكر وجه التوفيق فتضمن إليه ضميمة أن كل صلاة لها ارتباطاً بالأربعة الباقية، نص حديث: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا تخفروا الله في دمه» فيحصل خمس وعشرون بصرب الخمس في الخمس ويؤخذ الارتباط من قول مالك وأبي حنيفة بوجوب الترتيب في قضاء الصلوات. وليعلم أن قمة الجماعة وأكثرها مؤثرة في قمة الآخر وأكثره، ثم ليعلم أن «خمساً وعشرين» مراده صلاة، أي خمس وعشرين صلاة كما وجدته من الروايات.

باب فيمن سمع النداء فلا يجيب

المراد من الإحالة هي الفعلية. الجماعة واجبة في القول الراجح لما فتاركها فاسق، وفي قول: سنة مؤكدة، وعند الشافعية المختار سببها، وفي قول لهم فرض كفاية، وعند الحنابلة: فرض عين، شرط للصحة، أو غير شرط، وقالوا على الثاني. لو صلى منفرداً تصح صلاته، ويكون مرتكب الحرام. وعند الصاهرية شرط لصحة الصلاة. ثم لجماعة أعداد عند كل من المذاهب الخمسة، وأقول: ههنا نصر معوي وهو أن أبا حنيفة حكم على الجماعة بدون ضم الأعداد ولحاطها معها، وحكم الشافعي عليها بالنسبة مع لحاظ الأعداد، وكذلك حكم بمسبة النور مع لحاظ انتهجده معه، وحكم أبو حنيفة على النور فقط بالوجوب، وفي الاستسقاء عكس هذا المذكور، والاستسقاء على ثلاثة أنحاء: الدعاء بلا صلاة، والدعاء بعد الصلاة، والدعاء في المنصبي. كما في شرح مسلم للنووي شرح مسلم، فحكم الشافعي بسنية الجماعة بدون لحاظ القسمين

أَنْ أَمُرَ فِتْنَتِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْخَطْبِ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُحْرَقَ عَلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ». وفي الباب عن ابن مسعود وأبي الدرداء، وابن عباس، ومعاذ بن أنس، وجابر. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا: من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له. وقال بعض أهل العلم: هذا على التغليب والتشديد، ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة إلا من عذر. ٢١٨- قال مجاهد: «وسئل ابن عباس عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل، لا يشهد الجمعة ولا جماعة؟ فقال: هو في النار». قال: حدثنا بذلك هناد بن حذافنا المحاربي عن ليث عن مجاهد.

ومعنى الحديث: أن لا يشهد الجماعة والجمعة رغبة عنها واستخفافاً بحقيقتها، وتهاوناً بها.

١٦٣- باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

٢١٩- حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم حدثنا يعلی بن عطاء حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال: «شهدت مع النبي ﷺ حجة، فصلبت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته انحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلوا معه. فقال: علي بهما، فجيء بهما ترعداً^(١) فرائضهما، فقال: ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا: يا رسول الله، إنا كنا قد صلينا في رحالنا، قال: فلا تفعلوا. إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهما، فإنها لكانا نافلة». وفي الباب عن مجاهد، وي زيد بن عامر. قال أبو عيسى: حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح. وهو قول غير واحد من أهل العلم.

وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق. قالوا: إذا صلى الرجل وحده ثم أدرک الجماعة فإنه يعيد الصلوات

(١) قوله: «أحرق» - بالتشديد - قيل: هذا يحتمل أن يكون عدماً في جميع الناس، وقيل: المراد به المافقون في زمه، نقه ابن الملك، وظاهر الثاني إذا كان أحد يتخلف عن الجماعة في زمانه صلى الله عليه وسلم إلا منافق ظاهر النفاق أو الشاك في دينه، وقال ابن حجر: لا دليل فيه لوجوب جماعة علينا في الذي قال به أحمد ودود لأنه ورد في قوة منافقين - انتهى - وفيه أن العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب. (المراقبة)

(٢) قوله: «ترعد فرائضها» جمع فريضة أي ترحف عروق رقبتهما من الخوف. (الدر)

الأولين، وحكم أبو حنيفة بالاستحباب مع لحاظ الأقسام الثلاثة. وهذا النظر من مدارك الاجتهاد.

قوله: (على أقوام الخ) الحرق على القوم أعم من أن يكون القوم في بيوت أم لا. واستدل القائلون على عدم كراهة الجماعة الثانية بحديث الباب، فإنه لا بد من أن يصلي النبي - صلى الله عليه وسلم - بجماعة بعد الرجوع عن الإحراق عيهم، ونسخت القائلون بالكراهة على الكراهة بحديث الباب؛ بأنه لو جازت الجماعة الثانية لأمكن له قول: إذا بعد الجماعة الثانية، ولكن الصواب أن حديث الباب لا يصح حجة لكلا الأمرين.

باب ما جاء في الرجل الذي يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

قال الشافعي: من صلى منفرداً ثم وجد الجماعة يعيد الصلوات الخمسة، ثم تقع الأولى مرصاً والثانية نفلًا، وقيل بالعكس، وقيل: يفرض الأمر إلى الله تعالى، ولا يقو أحد بنية النافلة في المرة الثانية. وأما إعادة خمسة عندهم فلأن هذه الصلوات من ذوات الأسباب عندهم، وقال مالك بن أنس لا يعيد المغرب والفجر، وقال أبو حنيفة: لا يعيد إلا الظهر والعشاء.

قوله: (مسجد الخيف) أي على لا حيف بي كانه. وأم الجواب عن حديث الباب فمن وجوه الطحاوي أنه يصلب الأوقات التي تصح فيها النافلة، ثم أن يقال: إنه يرم تخصيص السبب من الحكم على مذهبكم، فإن الحديث ورد في صلاة الفجر، والخال أنه غير جائز كما في كتب الأصول. فيقول أولاً: إنه قال بقي الدين السكيت: إن النص الذي فيه لحكم صرداً أو عكساً يجوز فيه تخصيص المورد من النص كما في قصة ابن وبيدة زعمه، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «الولد للفراس، لعاهر الحجر» هو ما إثبت للمدروم أو نفى له على المذهبين، ويقول ثانياً: إن في حديث باب انتقال إلى شيء آخر ورد ما رعموه ودرعمه مذكور في كتاب الآثار ص (٢٢) كما فيما سبق من قصة النبي - صلى الله عليه وسلم - وابن عباس فإنه إذا استرحت مفاصله الخ فإن المورد النبي ويس ذلك حكمه فإن فيه انتقالاً إلى شيء آخر، وأيضاً في كتاب الآثار، وأما في أي يوسف كما في السدائع، والمسوط: أن حديث في صلاة الظهر.

قوله: (وإذا صلى لرجل امعرب أه) وفي قول للشوايع: تصح النافلة وترأ، ولم يذهب أحد إلى هذا، ولا دليل لهم على هذا، كما صرح به أبو عمرو ابن صلاح في طبقات الشافعية بأنه لا دليل لشافعية على هذا.

كُلُّهَا فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الْمَغْرِبَ وَخَذَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ، قَالُوا: فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا^(١) مَعَهُمْ وَيَشْفَعُ بِرُكْعَةٍ، وَالَّتِي صَلَّى وَخَذَهُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَهُمْ.

١٦٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ مَرَّةً

٢٢٠ حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ:

(١) قوله: «قالوا: فإنه يصليها معهم» وعند الحنفية: لا يصلي بعد المغرب، وكذا بعد العصر والصبح لحديث نهى لتصل بعدهما، ولما ورد في حديث صحيح أخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صليت في أهلكت ثم أدركت للصلاة فصلتها إلا الفجر والمغرب»، كذا في «اللمعات».

وأقول في حديث الباب: إنه مضطرب، فإن في حديث الباب أنها واقعة الفجر، وفي بعض الروايات أنها واقعة الظهر، كما في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن ص (٢٢) باب من صلى الفريضة، وأخرجه مرسلاً، وألفاظ حديث الباب، وحديث كتاب الآثار متقاربة، ومرسل كتاب الآثار وصحه في مسند أبي حنيفة للحارثي بذكر جابر بن الأسود، وهو جابر بن يزيد الأسود، ولكن الحارثي متكلم فيه، وهو مع هذا حافظ كما صرح به ابن حجر، وهو شيخ الحافظ ابن منده الأصبهاني، وأقول: إن الحارثي حافظ بلا ريب، لكن تصانيفه غير منقودة، وقد استمر الحافظ ابن حجر في تهذيبه من الحارثي في تعيين روايههم، فالخاصل أنه عندي من رواية الحسن. ولما ما في كتاب الآثار من أثر ابن عمر: «لا يعيد الفجر والمغرب» وأقول: يضم إليه العصر أيضاً، لما في سنن الدارقطني بسند قوي: أن ابن عمر دخل المسجد النبوي، ولم يدخل في جماعة العصر بل جلس على البلاط، فقيل له؟ فأجاب بم قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لا تصلوا في يوم مرتين » وفي عقود الأواخر لربيدي أيضاً لفظ الظهر، وكذلك في النهاية، وكذلك في البدائع عن أمالي أبي يوسف. وأقول أيضاً إن الحافظ أبا إسحاق المزني الشافعي قال في التهذيب: إن محمداً صاحب واقعة الفجر. وكذلك قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: إنها واقعة محمداً بن أبي محمداً الديلمي واقعة الفجر. فهذه النقود تدل على أن صاحب الواقعة محمداً بن أبي محمداً الديلمي، وبخلافه بعض الروايات فإن أبا داود ص (٨٥) أخرج الروايتين رواية يزيد بن عامر وجعله صاحب الواقعة والرواية، وجعله قصة رجل واحد، ورواية يزيد بن الأسود، وفيها واقعة رجلين مع تقارب ألفاظهما، وفيه: « وهذه مكتوبة » أي الصلاة الأولى مكتوبة لا الثانية. وعندي نقول كثيرة دالة على أن يزيد بن الأسود، ويزيد بن عامر واحد، منها أن الذهبي ذكر في التجريد يزيد بن الأسود، وذكر فيه قصة حين، ثم ذكر يزيد بن عامر، وذكر تحته تلك القصة بعينها فدل كلامه على الوحدة وإن لم يصرح بالوحدة. وأيضاً ذكر ابن سعد أبا حازم كنيته ابن الأسود، وذكر الحافظ في التهذيب أبا حازم كنيته ابن عامر، فعمت الوحدة. ثم ما في أبي داود مروي بسند نوح بن صعصعة، وتكلم فيه النووي في الخلاصة وضعفه. أقول: قد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، فلا بد من كونه من رواية الحسن، ورواية أبي داود أخرجه الدارقطني في السنن الكبرى سنداً ومتناً، وأيضاً عدي مروي بطريق آخر. فإذا ثبت وحدة يزيد بن عامر، ويزيد بن الأسود، فأقول: إن صاحب الواقعة هو محمداً، ومعه رجل آخر لا يزيد بن عامر، وفي على هذه الدعوى قرائن منها أن في حديث الباب تصريح بأنه كان يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام، وقد ثبت اتحادهما. وفي معاني الآثار ص (٢١٦) ثبت الروي بين الفجر والظهر. وفي مسند أحمد بسند جيد جزم بواقعة الظهر. وأذكر بعض أوام الكبار، منها: وذكر محمد الدين ابن تيمية جد الحافظ ابن تيمية في المنتقى محمداً بن أدرع، وهذا غلط قطعاً، فإن بن أدرع صحابي آخر، وكذلك ذكر السيوطي في الجامع الكبير محمداً بن أدرع وهو أيضاً غلط. وقال الحافظ في الإصابة: إن البخاري روى في الأدب المفرد عن محمداً بن أبي محمداً، وإني تتبع الأدب المفرد فما وجدت فيه، نعم أخرج رواية ابن أدرع، هذا ما حصل لي الآن، في هذا الحديث كلاماً فاحديث صار مضطرباً.

ثم أقول: إن حكم الإعادة ليس إلا في ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث أئمة الجور السابق، وغرض الشارع فيه محافظة وقت الصلاة لا حكم الإعادة فلا يكون في الخمسة، كما ثبت من سنن أبي داود. وثانيها: في حديث الباب، والغرض منه تحصيل الجماعة لنفسه لا حكم الإعادة. وثالثها: حديث الباب للاحق «أيكم ينجر على هذا الخ» والغرض منه تحصيل الجماعة للغير، فتقتصر المواضع الثلاثة على موارد وليعمل بالتشريع عدم الكني: « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » أخرجه الطحاوي، والسنائي، وأبو داود وابن السكن وغيرهم. وتمسك الشافعية حديث معاذ، وأجابوا عن تشريع عام بأنه فيما يوي الصلاتين فرصاً. أقول: به لا يناء إليه في الحديث. وأيضاً في قصة معاذ إعادة الصلاة المؤداة بالجماعة مرة بجماعة أخرى، ولا يقول أحد بهذا إلا الشوافع، ونقول: إن حديث « لا تصلوا صلاة آه » ينسخ حديث معاذ، وقال الحافظ: إن قصة الباب قصة حجة الوداع، وناسخة للحديث: « لا تصلوا صلاة الخ »، أقول: إن مورد الباب وجدان الجماعة بعد ما صلى مفرداً، وتعتبر أحوال على الشافعية عن حديث: « لا تصلوا صلاة » وأشكل عليهم.

باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة

من فاتته الجماعة في المسجد فيصلي ثم مفرداً، أو يأتي بيته ويجمع، وإما يذهب إلى مسجد آخر، ويستحب هذا. ثم الجماعة الثانية تكرار الأذان والإقامة بكرة تحريماً، وأما بدون التكرار فعند أبي حنيفة تكره وهو ظاهر لرواية، كما في رد المحتار. وفي رواية شاذة عن أبي يوسف: لا بأس بتسديل الهيئته تسديل المنصبي، وعن أبي حنيفة: لا بأس إذا كان برجال نحو ثلاثة. وحمل مولانا رشيد أحمد رحمه الله ما روي عن أبي يوسف من « لا بأس » على تكرهه تريهاً، ويكون لفظ « لا بأس » دالاً على أنه خلاف الأولى، وقدم يدل على الاستحباب وقريب من

«جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال: أَيْكُمْ يَنْجُزُ عَلَى هَذَا؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ».

وفي الباب عن أبي أمامة، وأبي موسى، والحكم بن عُمير. قال أبو عيسى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ. قَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ جَمَاعَةً. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلُّونَ فَرَادَى. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَمَالِكٌ. وَالشَّافِعِيُّ: يَخْتَارُونَ الصَّلَاةَ فَرَادَى.

١٦٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

٢٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامٌ نِصْفَ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامٌ لَيْلَةٍ».

وفي الباب عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، وعُمارة بن زُوَيْبَةَ، وَجُنْدُب، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مُوسَى، وَبُرَيْدَةَ.

٢٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدُبٍ بْنِ سُفْيَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُثْمَانَ

(١) قوله: «يتحرر» هو يفتل من التجارة لأنه يشتري بعمله الثواب لا من الأجر لأن الأجرة لا تدغم حينئذ كأنه حين صلى معه أحر بتحصيل الثواب، وأما من الأجر فيأبى تحرر بمعنى أيكم يحصل لنفسه أجراً بالصلاة معه أن يعصيه الأجر بالصلاة معه، كذا في «المجمع»، وفي «النهاية»: الرواية إنما هي يأتجر وإن صح يتحر فهو من التجارة، كأنه بصلاته حصل نفسه تجارة.

(٢) قوله: «في ذمة الله» الذمام والذمة العهد والضمنان، فلا تخفروا الله في ذمته، ولخفارة - بالكسر والضم - الذم وأخفرتة إذا نقضت عهده وذمامه، والأهزمة لسبب وهو المراد في الحديث أي لا تعرضوا له بشيء، فإيكم إن تعرضتم له، يدر ككم الله، وضمير «ذمته» لله أو من، ويحتمل أن يراد بالذمة الصلاة المقتضية للأمان أي لا تركوا صلاة الصبح، فينتقض عهده، كذا في «المجمع» - والله أعلم -.

مذهب أبي حنيفة مذهب مالك كما في المدونة ومذهب الشافعي رحمه الله موافقنا على ما ذكر الترمذي مذهبه. وفي رد اختار أن علماء المذاهب الأربعة أجمعوا على كراهة الجماعة الثانية، ولو بدون تكرار الأذان والإقامة في مكة سنة ٥٥١ هـ مسماة وإحدى وخمسين، وليعلم أن حكم الكراهة منحصر على داخل المسجد لا خارجه ولو بذراع، وقد صنف مولانا الغنغوهي رحمه الله رسالة في مسألة الباب، وأتى فيه بحديث: «أنه عليه الصلاة والسلام دخل المسجد، وقد صبي فيه، فذهب إلى بيته وجمع أهله، وصلى بالجماعة» ولو كانت الجماعة الثانية جائزة بلا كراهة، لما ترك فضل المسجد النبوي، أخرجه في معجم الطبراني الأوسط والكبير، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: إن رجال السند ثقات بحسنة، أقول: إن في سنده معاوية بن يحيى من رجال التهذيب، متكلم فيه. وتمسك القائلون باجواز بأثر أنس بن مالك «أنه دخل المسجد فأذن وأقام وصلى بالجماعة الثانية» أقول: إن في مصنف ابن أبي شيبة تصريحاً بأن أنساً توسط في الصف كما يتوسط إمام النسوان، وهو مكروه اتفاقاً. وفي سند آخر في مصنف ابن أبي شيبة: «أنه تقدم في الصف» فتعارض الروايتان، وأما واقعة الباب فليست بحجة عليا، فإن المختلف فيه إذا كان الإمام والمقتدي مفرطين، وفي حديث الباب كان المقتدي متغفلاً، ولنا حديث ابن عمر: «لا تصبوا صلاة في يوم مرتين» أخرجه الطحاوي، والنسائي وغيرهما.

قوله: (جاء رجل) هو أبو بكر الصديق.

قوله: (يتحرر على هذا الخ) في رواية أي رجل يتصدق على هذا، وفي حديث الباب تضمنين التصدق أي يتحرر متصدقاً على هذا.

باب ما جاء فضل العشاء والفجر في جماعة

إن قيل: إن لثواب يزداد بزيادة المشقة، والمشقة في قيام الليل رائدة كما في هدية بن ثوير حديث: «أفصل الأعمال أحرها» أي أشقها، يقال: إن المأجود في الصلاة بالجماعة الثواب الأصلي والفصلي. وفي قيام الليل المأجود لثواب الأصلي. واعلم أن الثواب الأصلي ثواب العمل بقدره والفصلي هو الرائد بضابطة أن الحسنة بعشر أمثالها. والحوادث المذكور ذكره القرطبي شارح مسلم، وسيأتي جواب آخر في فصل سورة الإخلاص على ما قال ابن تيمية، وأما القرية على جواب القرطبي فهو أن صلاة العجر والعشاء بالجماعة مأجودة تحقيقاً، فيؤخذ الثواب الأصلي والفصلي، والمأجود في صلاة الليل مقدر فيؤخذ ثوابها الأصلي.

قوله: (فلا تحمروا الله... الخ) فإن قيل: كيف يتحقق لتحمير من العباد؟ ونقول: إن أفعال الدري وقدرته في دار الدنيا مستورة تحت الأسباب.

مَوْقُوفًا وَرُوي مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا.

٢٢٣ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْخُزَاعِيِّ عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَشِّرِ^(١) الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

٢٢٤ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ^(٢) صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولُهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَالْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَسْتَنْفِزُ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا، وَلِلثَّانِي مَرَّةً».

٢٢٥- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا فِي الثَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح.

٢٢٦- وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ.

١٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ

٢٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، فَنَخْرُجُ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ عَنِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: لَتَسَوَّنَّ^(٣) صُفُوفُكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

(١) قوله: «بَشِّرِ الْمَشَائِينَ» اخطاب عام، ويمكن أن يكون أمرًا من جانب الحق سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، فيكون حديثًا قدسيًا -والله أعلم- (السمعات).

(٢) قوله: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا» لأهم مأمورون بالتقدم، فمن كان أكثرها تقدمًا، فهو أشد تعظيمًا لأمر الشرع، وهن مأمورات بالاحتجاب من لرجال، فمن كانت أكثر تقدمًا كانت أقرب إلى الرجال. (مجمع اسحار)

(٣) قوله: «لَتَسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ» -بضم التاء وفتح السين وضم الواو المشددة مع النون لثقيفة- وللمستمنى لتسوي بـ ووين، وقوله: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ» أي يحوها إلى أدياركم أو يمسحها على صورة بعض الحيونات كالحمار مثلاً، أو المراد بالوجوه الذوات أو وجوه قلوبكم كما ورد: «وَلَا تَحْتَفِظُوا فَنَحْتَفِظَ قُيُوبَكُمْ» أي هويتها، أو إرادتها فيه غيبة التهديد والتوبيخ أي والله لا بد من أحد الأمرين إما تسوي صُفُوفُكُمْ أو ليقع مخالفة بين وجوهكم، كذا في «السمعات».

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

احتفظوا في تفسير الصف الأول، قيل: هم الأولون دخولاً المسجد، وقيل: لصف الأول هم المتصون بالإمام، والمختار هو الثاني، وإن كان للأولين دخولاً أيضاً ثواباً، لكن مصداق الصف الأول هم المتصون بالإمام. ثم احتفظوا في أن «الصف الأول هو لصف التام، أو الصف الذي يكون في المقصورة أو المحراب الكبير، والمختار هو الأول أي لبالغ من جدار إلى جدار.

قوله: (وشرها آخرها) قال الأحاف: إن خير الصفوف في صلاة الجندرة آخرها، ولغرض التحريض على صلاة الجندرة كيلا يتخفون على أنها فرض كفاية. وأما علة حديث الباب من شرها آخرها أن النساء كن يحضرن المساجد، وأما الأحاف فجوزوا حضور العجائز ثم معهن أرباب افتتيا لفساد الزمن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ

تسوية لصفوف وجدة على الإمام كما في الدر المختار، وتركها مكروه تحريماً. وقال ابن حزم بفرضيتها. والاعتبار في التسوية الكعاب، وأما ما في سحاري من إنزاق الكعب بالكعب فزعمه بعض الناس أنه على الحقيقة، والحل أنه من مبالغة الراوي، والحق عدم التوقيت في هذا بل الأنسب ما يكون أقرب إلى الخشوع وفي النسائي: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ السَّيِّدِ كَانَ يَصِفُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ» أي ينفذ بين كعبيه، وفي السنن، وكذلك في الترمذي: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «لَمْ يَكُنْ يَنْصَرِفُ فِي الْجَمْعِ إِلَّا وَهُوَ يَصِفُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ يَدَهُ اشْرِيعَةً وَيَسُوِّي الصُّفُوفَ، وَكَانَ رَجُلًا فِي عَهْدِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ يَمُرُّ فِي الصُّفُوفِ، وَيَقُولُ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ. وَإِنْ كَانَ صَفٌّ بَعْضُ مَعْدِلٍ، وَبَعْضٌ غَيْرُ مَعْدِلٍ فَصَيَّ أَنْ رَجُلًا ذَلِكَ لَصَفٍّ وَالثَّانِي حَلَفَهُ أَتَمُّونَ، فَإِنَّهُ كَانَ عَلَيْهِمْ لِرَضِيصٍ لَا عَلَى أَيْدِي قَدَمِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَمَّهُ أَتَمُّ. وَمَنْ رَأَى فِرْجَةً فِي الصَّفِّ يَحُورُ لَهُ الدُّحُولُ فِيهَا، وَأَوْ تَحْطَى أَرْقَابُكُمْ كَمَا هُوَ مَصْرُوحٌ فِي كِتَابِ الْمَقَامَةِ.

قوله: (ليحاض الله بين وجوهكم) قيل: المراد العص وفيه المراد: مسح صورة ثم قيل: إن المسح مرفوع عن هذه الأمة امر حومه.

وفي الباب عن جابر بن سمرّة، والبراء، وجابر بن عبد الله، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة. قال أبو عيسى: حديث الثّعمان بن بشير حديث حسن صحيح. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من تمام الصلاة إقامة الصف». ورؤي عن عمر أنه كان يؤكل رجلاً بإقامة الصفوف ولا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت. ورؤي عن علي وعثمان: أنهما كانا يتعاهدان ذلك، ويقولان: استوتا. وكان علي يقول تقدّم يا فلان، تأخّر يا فلان.

١٦٨ - باب ما جاء ليليني منكم أولو الأخلام والنهي

٢٢٨- حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ليليني منكم أولو الأخلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وإياكم وهيشات الأسواق».

وفي الباب عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وأبي سعيد، والبراء، وأنس. قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود حديث حسن غريب. ورؤي عن النبي ﷺ: «أنه كان يفجبه أن يليه المهاجرون والأنصار، ليحفظوا عنه». وخالد الحذاء هو خالد بن مهزبان يكنى «أبا المنازل». سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن خالد الحذاء ما حدا نغلاً قط، إنما كان يجلس إلى حذاء فنسب إليه. وأبو معشر اسمه «زياد بن كليب».

١٦٩ - باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري

٢٢٩- حدثنا هناد حدثنا وكيع عن سفيان عن يحيى بن هانئ بن عروة المرادي عن عبد الحميد بن محمود قال: «صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطربنا الناس فصلينا بين الساريين، فلما صلينا قال أنس بن مالك: كُنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ». وفي الباب عن قرّة بن إياس المزني. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح^[١].

(١) قوله: «ليليني» أي ليدن مني، قال الطيبي: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء؛ لأنه على صيغة الأمر، وقد وجدنا بإثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط، قال النووي: هو بكسر اللام وتخفيف من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد، قوله: «أولو الأخلام» صاحب «القاموس»: اللحم - بالكسر - الأنة والعقل، والجمع أحلام - انتهى -، وكذا قوله: «النهي» جمع نهية - بالضم - بمعنى العقل، فيكون من قبيل التأكيد والتفسير، قال الشيخ عبد الحق: هذا ما عليه الأكثر، وقد يجعل جمع حسم - بالضم - على ما في شروح «الهداية» بمعنى البالغ والبلوغ نفسه أي البالغون لعقلاء، وإنما أمرهم ليلوه ليحفظوا صلاته ويضبطوا الأحكام والسنن التي فيها، فيبلغونها فيأخذ عنهم من بعدهم - انتهى -.

فأجيب بأن المرفوع هو مسح العام، ويجوز مسح البعض.

قوله: (من تمام الصلاة أه) انتمام يتعلق بالأجزاء، والكمال يتعلق بالصفات.

(ف) تسوية الصفوف مؤثرة في رفع الحقد والشحناء من بين الصدور.

باب ما جاء ليليني منكم أولو الأخلام والنهي

الأحلام جمع حلم بالكسر، أو جمع حلم بالضم، وقرينة الأول قرينة الهي أي العقول.

قوله: (فتختلف قلوبكم) . الخ هذا دال على أن المراد في الحديث السابق الحقد.

قوله: (هيشات، لأسواق أه) قيل: إنه كلام مستأنف، ونهي عن الذهاب إلى الأسواق بلا ضرورة. وقيل: إن الكلام يتعلق بالسائق، والهي عن رفع الصوت في المسجد، وقال الملا علي الفاري: إن الجهر بالذكر في المسجد حرم. هكذا في المرقاة. وكذا ثبت الهي في أثر، وأما لكردي صاحب البراية فأحار رفع الصوت بالذكر، وكذا في الحيرة إلا أنهما لم يدكرا قيد المسجد، وفي المنع عن الكلام في المسجد حديث في الطريقة الحمدية، وأثر عن عمر.

باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري

حكم القائم بين عضادي المسجد حكم القائم بين الساريتين. وفي معراج اندرية لقوام الدين الكاكي عن أبي حنيفة: يكره للإمام أن يقوم بين الساريتين، وهذا صادق على من يقوم بين العضادتين أيضاً. وأما المقتدي فلم أر له في كتبنا إلا ما ذكر ابن سيد الناس اليعمري كما في سبل الأوطار نسبة كراهته إلى الأحناف. وأما المصنف فلا كراهة له عند أحد منه عليه الصلاة والسلام «صلى في بيت الله بين العمودين»

[١] قال الدكتور بشار: «حديث حسن» وقال: في م حسن صحيح، ولعظة «صحيح» لم يدكرها المري في التحفة، ولم يقل الشوكاني،

وصاحب عون المعبود عن الزمدي غير تحسين على أن الحديث صحيح.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَفَّ بَيْنَ السَّوَارِي. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ.

١٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ

٢٣٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ قَالَ: أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ بِيَدِي وَنَحْنُ بِالرَّقَّةِ فَقَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ يُقَالُ لَهُ وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَالَ زِيَادٌ حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَابِصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١). وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ، وَقَالُوا: يُعِيدُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُعْزِزُهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ: وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَيْضًا، قَالُوا: مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ يُعِيدُ. بَيْنَهُمْ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَوَكَيْعٌ. وَرَوَى حَدِيثَ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ غَيْرَ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ.

وَفِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هِلَالَ قَدْ أَدْرَكَ وَابِصَةَ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ عَنْ وَابِصَةَ أَصَحُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ. لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ

(١) قوله: «حديث حسن» قال ابن المصنف: ورواه ابن حبان في «صحيحه»، وقال ابن حجر: وصححه ابن حبان والحاكم، يوافق آخر الصحيح أيضًا لا صلاة لئذى خلف الصف، ومنها أخذ أحمد وغيره بطلان صلاة المنفرد عن الصف مع إمكان الدخول فيه، وحمل أئمتنا الأول على الندب، والثاني على الكمال ليوافقا حديث البخاري عن أبي بكر: «أنه دحس والنبي صلى الله عليه وسلم رافع فرجع قبل أن يصل إلى الصف»، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: زادك الله حرصًا ولا تعد» أي لا تفعل ثانيًا، ولو كان الانفراد مفسدًا، لم تكن صلاته منعقدة لاقتزان المفسد بتحريمها مع أن حديث الباب، وإن صححه وحسنه من ذكر، أعله ابن عبد البر بأنه مضطرب، وضعفه البيهقي، كذا في «المروقة».

كما في البخاري، وفي مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي عن ابن مسعود: «إذا كان رجلًا أو ثلاثة بين الساريتين يجوز القيام بينهما فإنه صار كالصف».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ

مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك رحمهم الله كراهة القيام خلف الصف وحده، وقال أحمد: يبطلان الصلاة. وسبيل هذا الرجل عندنا أن يمر رجلًا من الصف بالإشارة، وأفتى أرباب الفتوى بعدم لإشارة لئلا تعلق العلم وفساد لزمان. وأما دليل أصل المذهب من الخبر فما رواه أبو داود في مراسيله، وقال الحافظ في فتح الباري: إن البخاري موافق لأحمد في جزء القراءة.

قوله: (أن يعيد الصلاة) الإعادة عند أحمد لطلان الصلاة، وعندنا لأداء الصلاة بالكراهة تحريمًا، ولا يقال: إن هذ إعادة لصلاة بل هذه الصلاة لتكميل الصلاة الأولى، حتى لا يجوز لأحد أن يقتدى بهذا الرجل. وأم إعادة الصلاة المقررة بالكراهة التحريمية، فظاهر الهداية أن كل صلاة مؤداة على الكراهة تحريمًا سبيلها الإعادة سواء كانت الكراهة داخلية أو خارجية، فإنه ذكر المسألة تحت الصلاة على التصاوير وهذه الكراهة خارجية. وتردد في هذا ابن عاتدين أن الجماعة واجبة. ومن صي مسعداً لم أجد رواية أن يعيد في الجماعة، وأما إعادتها مسعداً فلا فائدة فيه، أقول: إن المسعد لا يعيد بل يستعمر. ثم إعادة الصلاة المؤداة بالكراهة تحريمًا قبيح: واجبة، اختاره لسرخسي، وصاحب الهداية، وابن المصنف. وقيل: إنها مستحبة. ثم احتسبوا في أن الوجوب والاستحباب داخل الوقت أو خارجه، فذهب داهب إلى هذا، وذهب إلى ذلك، وقال صاحب البحر: تحب في داخل الوقت، ويستحب في خارجه، ومن ابن عاتدين جمع صاحب البحر بين القولين، فإن القائلين بالوجوب قائلون به داخل الوقت وخارجه، وكذلك القائلون بالاستحباب.

قوله: (وروى) في حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة وهو أحد رباب س أبي الجعد يد هلال وقيامه به على وابصة

وَابْصَةَ.

٢٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابْصَةَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ عَنْ وَابْصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: «أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ^(١) الصَّلَاةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ.

١٧١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ

٢٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّعْطَارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ.

١٧٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

٢٣٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ^(٢) أَحَدُنَا».

(١) قوله: «أن يعيد الصلاة» أي استحباباً بارتكابه الكراهة، قال الطيبي: إنما أمره بإعادة الصلاة تضيظاً وتشديداً - انتهى - قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصفِّ مكروه غير مبطل، كذا قاله على.

(٢) قوله: «يتقدمنا أحدها» معمول أمرنا بحذف الباء بأن يتقدمنا أحدها، و«إذا كنا» ظرف يتقدمنا، قاله الطيبي.

الشيخ. فاختلف أهل الحديث في هذا ففان بعضه حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن أرشد الآتي عن وابصة أصح. وقال بعضهم: حديث حصين عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة أصح وهو المذكور سابقاً. قال أبو عيسى: هذا المذكور سابقاً أصح من حديث عمرو بن مرة، لأنه أي عمرو بن مرة قد روى من غير حديث هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة، قوله: عن زياد بن أبي الجعد متعلق بروي. وقوله: «حدثنا محمد بن بشار إلى عن وابصة» هذا حديث زياد بن أبي الجعد من غير حديث هلال بن يساف. وقوله: «حدثنا محمد بن بشار إلى أن رجلاً» هذا الحديث الذي صححه البعض الأول وقال: إن حديث عمرو بن مرة الخ. فحديث زياد بن أبي الجعد من طريقين عمرو بن مرة وهلال بن يساف، وأما حديث عمرو بن راشد فمن طريق واحد وهو طريق عمرو بن مرة، فالحديث الذي بطريقين أصح من الذي بطريق واحد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ

مذهب الشيعيين أن يكون قدما المقتدي حذاء قدمي الإمام، وقال محمد: يتأخر المقتدي بشيء وعلى هذا العمل. حديث الباب طويل أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمِيمُونَةُ كَانَا نَائِمَيْنِ عَلَى طُولِ الْوَسَادَةِ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى عَرْضِهَا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحْتَمٍ».

قوله: (ذات لينة) في الرضي أن موصوف ذات مقدّر، أي مدة ذات الخ، وفعله عليه الصلاة والسلام يدل على أن يدفع المكروه اللاحق في حلال الصلاة في حلالها، وفي كتبنا من سقطت عمامته يجوز له أن يضعها على رأسه بيد واحدة، وفي شرح ابن الملك أيضاً تصريح حواز دفع المكروه في الصلاة.

تسبه واعلم أن الفتوى قد يكون على الأقوى دليلاً، وقد يكون على الأرفق بالناس، وقد يكون على الموافق بعرف بلدة، وقد يكون على الأوفق بالحديث، وقد يكون على الموافق لإمام من الأئمة المجتهدين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

المرأة الواحدة لا تدخل في صف الرجال، ويدل حديث الباب على أن يدخل الصبي الواحد في صف الرجال وهو مذهبنا، وإذا كانا اثنين فصاعد فطلب الحكم من حديث: «لِيُسَبِّحُوا أَوَّلُ الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ مَكْرَمٌ» السابق. مذهب الطرفين أن الرجلين يتأخران عن الإمام، ونسب إلى أبي يوسف مثل ما في هذا الباب عن ابن مسعود، كما في الدر المختار: إذا كانا رجلين يكرههما إتيان مع الإمام تنزيهاً، وإذا كانوا ثلاثة فيكره تحريماً.

(ف) الحديث ساكت عن العذر لا يحمل على المعدور بدون صيق.

وفي الباب عن ابن مسعود، وجابر، قال أبو عيسى: وحديث سمرة حديث غريب.^١
والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام. ورؤي عن ابن مسعود: أنه صلى بعلقمة
والأسود فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، ورواه عن النبي ﷺ. وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم
من قبل حفظه.

١٧٣- باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء

٢٣٤- حدثنا إسماعيل الأنصاري حدثنا معمر بن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك: «أن
جدة^(١) ملىكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلنصل بكم، قال أنس: فقممت إلى حصير لنا
قد اسود من طول ما لبس، فنصحنه بالماء، فقام عليه رسول الله ﷺ وصففت عليه أنا واليتيم^(٢) وزاعة، والعجوز من ورائنا،
فصلى بنا ركعتين ثم انصرف».

قال أبو عيسى: حديث أنس حديث صحيح.^(٣)

والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كان مع الإمام رجل وامرأة، قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما،
وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده، وقالوا: إن الصبي لم تكن له
صلاة، وكان أنس خلف النبي ﷺ وحده، وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن النبي ﷺ أقامه مع اليتيم خلفه، فلولا أن النبي
ﷺ جعل لليتيم صلاة، لما أقام اليتيم معه ولا أقامه عن يمينه. وقد روي عن موسى بن أنس عن أنس أنه صلى مع النبي ﷺ
فأقامه عن يمينه، وفي هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً، أراد إدخال البركة عليهم.

١٧٤- باب من أحق بالإمامة

٢٣٥- حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ح وحدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو معاوية وابن نمير عن الأعمش

(١) قوله: «جدة» يمكن أن يكون الضمير راجعاً إلى أنس لأن ميكة جدة أنس من جانب الأم، ويمكن أن يكون راجعاً إلى إسحاق بن عبد
الله لأن جدة أم جدته أيضاً. (التقرير)

(٢) قوله: «واليتيم» قيل: هو اسم عم لأخي أنس، وقيل: اسم اليتيم ضميرة وهو جد الحسين بن عبد الله بن ضميرة، كذا في «المروقة».

قوله: (وقد روي عن ابن مسعود) قال بعض السفهاء: كما لم يبلغ ابن مسعود مسألة تأخير المقتدين، ومسألة نسخ التطبيق في الركوع،
كذلك لعنه لم ينفه مسألة رفع اليدين لأنه كان قصير القدر. أقول: إن هذا القول من غاية الجهل، ولا يصدر إلا من ثم عيب الجهل، فإن رفع
اليدين يعمل في يوم وليلة مائة مرة بل أزيد، فهل يقول العاقل بما قاله السفهاء؟ وأما ما في حديث الباب فيقع قبلاً وعنه تأسي فيه النبي -
صلى الله عليه وسلم - في واقعة له قد مضت له معه - صلى الله عليه وسلم - ولا يجعه سنة. وأما التطبيق فمروي عن علي أيضاً بسند
حسن بإقرار الحفاظ، فلعلهما حملا للنسخ على الرخصة، في تلخيص الخبر: «إذا قام الرجل بالصلاة في الصحراء يقوم معه ملكان يميناً وشمالاً،
وإذا أذن أيضاً فيصفون خلفه».

قوله: (إسماعيل) هما اثنان عدي وهو ثقة، ومكي وهو المذكور ههنا وهو ساقط، وقد وثقه المنصف في موضع.

باب ما جاء في من أحق بالإمامة

الإمامة على قسمين صغرى وكبرى، والكبرى تولى أمور المسلمين أي الخلافة، واشتراطها لها أن يكون قرشياً، وعن أبي حنيفة كما في
التحرير المختار عدم اشتراطه، واختاره إمام الحرمين عدم اشتراطه.

والإمامة الصغرى كون الرجل صامساً للصلاة من يقتدي حقه، وكان الإمام الصغير والكبير واحداً في السلف ثم افتزقا في آخر الزمان،
حديث اساب لم يخرج البجلي إلا أنه أخذ المسألة، ومذهب أبي حنيفة: أن الأعم مقدم، ثم الأقر، وعن أبي يوسف رواية عكس هذا. وعند
الشافعية قولان، والمشهور عندهم تقديم الأقر على الأعم باسنة، واحتج صاحب الهداية بحديث الباب الظاهر أنا محبون عنه لا مستبدون به،
وليعدم أن أقرأ الحديث غير أقرأ العرف فلا يكون حديث اساب وغيره متعلقاً بما في الحق، والأقر في عرف الحديث هو من كان أحفظهم

[١] وقال الدكتور بشار: «حديث سمرة حديث حسن غريب» وقال: في ص و ن و ياء وأ «غريب» فقط وما أنشاه من التحفة ونقله

الشوكاني عن بن عساكر عن المنصف. وإسناد هذا الحديث ضعيف لصعف إسماعيل بن مسلم وعن المنصف إنما حسن منه لأحاديث الباب.

[٢] وقال الدكتور بشار: حديث أنس حديث حسن صحيح

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ أَوْسٍ بْنِ ضَمْعَجٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ»^(١) لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمْتَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمْتَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرْتَهُمْ سِنًا، وَلَا^(٢) يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا^(٣) يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. قَالَ أَبُو نُعْمٍ فِي حَدِيثِهِ: أَقْدَمْتَهُمْ سِنًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ وَعَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[١].

(١) قوله: «أقروهم لكتاب الله» وبه قال أحمد وأبو يوسف أخذوا بهذا الحديث وأمثاله، وذهب أبو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد في رواية إلى أن يقدم الأعم على الأقرأ، وتمسكهم أن القراءة مفتقر إليها للذكر واحد، والعلم لسائر الأركان، وقالوا: إن الأحاديث دالة على تقسيم الأقرأ لأن أقروهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يتلقون القرآن بأحكامه، فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا، فقدمنا الأعم، كذا في «الهداية» ذكره الشيخ في «اللمعات»، وقال ابن الهمام: وأحسن ما يستدل به لتقدم الأعم على الأقرأ حديث: «مروا بها بكر فليصل بالناس» وكان منه من هو أقرأ منه لا أعلم، دليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم: «أقروكم أبي» ودليل الثاني قول أبي سعيد: «كان أبو بكر أعلمنا» وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعمول عليه - انتهى -.

(٢) قوله: «لا يوم الرجل في سلطانه» أي في موضع مملكه أو يتسلط عليه بالتصرف كصاحب المجلس وإمام المسجد، فإنه أحق من غيره، وإن كان أفقه فإن شاء تقدم، وإن شاء يقدم غيره ولو مفضولاً.

(٣) قوله: «ولا يجلس على تكريمته» هي - بفتح تاء وبكسر راء - موضع خاص لجنوسه من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه، كذا في «جمع البحار».

للقرآن، وفي العرف هو عالم التوحيد، وفي حديث قصة بئر معونة وغزوة بمامة استعمل لفظ القراء على ما قلت من عرف الحديث. وأورد ابن الهمام على صاحب الهداية إيرادين أحدهما: أنه لو كان أقرأ السلف أعلم أيضاً كما قلت، يلزم تقدم من كان حافظاً لزيادة مقدار القرآن، ويعلم علم الكتاب، ولا يعلم الفقه إلا القدر الضروري، على من هو متبحر في الفقه، وعالم قدر القرآن الضروري، والحال أنه خلاف تصريحات الفقهاء. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع بالنظر إلى أحوال الصحابة. والإيراد الثاني على صاحب الهداية: إن قوله خلاف نص الحديث فإن نص الحديث بالفرق بين الأعم والأقرأ، ويوزم التساوي بينهما على ما قلت. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع فإنه مناقشة لفظية، فإنه مع التساوي في القراءة يكون أحدهم أعلم بالسنة ولم يدع صاحب الهداية انحصار العلم في الأقرأ، فإن السلف كانوا يتعلمون القرآن ومسائل الحديث أيضاً. واستدل ابن الهمام على المسألة من تلقائه، وكنت متردداً فيه حتى أن وجدت إليه إيماء البخاري، والاستدلال بأنه عليه الصلاة والسلام أخبر «أقروكم أبي بن كعب» ومع ذلك جعل الصديق الأكبر إماماً لكونه أعلمهم، لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام خطب يوماً وقال: «إن الله خير عبداً بين الدنيا والآخرة فاختار العبد الآخرة» فبكى أبو بكر الصديق فتعجبنا من بكائه، ثم علمنا أن ذلك العبد هو النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فعلمنا أن أعلمنا أبو بكر الصديق. وأشار البخاري إلى هذا. ثم إن قيل: كيف اعتبر الفقهاء الحسن أيضاً مرجح التقدم للإمامة؟ نقول: إن الشريعة بؤب على أن يُقدّم ذو وقار، والجميل أيضاً ذو وقار، فإنه عليه الصلاة والسلام كان يرسل دحية الكلبي إلى الملوك لأنه كان جميلاً وذو وقار.

قوله: (ولا يوم الرجل في سلطانه) السلطان مصدر أو صيغة صفة، وههنا مصدر، قال الفقهاء: لو كان الزائر أحق بالإمامة فعلى إمام الحرم أن يقدمه، وأما الزائر فلا يتقدم بنفسه بدون الإذن. وشبهه هذا ما في الحديث: «لا تمنعوا إمام الله من المساجد» وحث النساء على الصلوات في قعر البيت لا في المسجد، فإن مثل هذه الأمور يتقوم بالطرفين، فيأمر الشارع الطرفين بما يليق كل واحد منهما.

مسألة. أقول: يجوز الاقتداء بخلف المخالف من المذاهب الأربعة مطلقاً بدون كراهة وهو الظاهر، ونقل ابن الهمام عن شيخه الشيخ سراج الدين قارئ هداية، أن عدم جواز الاقتداء بخلف المخالف ليس بمروي عن المتقدمين. وكذا ذكره الشاه عبد العزيز في فتاواه، واعترض ابن الهمام بما في الجامع الصغير في مسألة تحري القبلة. أقول: إن متى ما في الجامع الصغير ليس على ما زعم الشيخ ابن الهمام، فإنه خلاف المتابعة في داخل الصلاة، وأما الفتاوى ففي بعضها صحة الصلاة، وإن لم يتحرز الإمام عن الخلافات، وفي بعضها صحة الصلاة بشرط أن يحتنب الخلافات، وفي بعض كتب المذهبيين عدم جواز الاقتداء بمشاهدة ما يرى المقتدى من نواقض الوضوء في الإمام، مثل أن يرى المقتدي الشافعي مس المرأة والذكر من الإمام الحنفي، وتصح الصلاة لو لم يشاهدها، ولا يكلف بالسؤال عن الإمام. أقول: قد اجتمع السلف عملاً على مسألة جواز الاقتداء بلا حلاف وتقييد، فإنهم كانوا مختلفين في الفروع وكانوا يقتدون بحلف كل منهم بلا تكبر، وسؤال من أنك توافقني في الفروع أم لا؟ ثم قالت جماعة من أرباب الفتيا: إن العبرة في الخلافات لرأي الإمام، وقيل: لرأي المقتدي، والمتحقق ما حررت آنفاً، وليس بخروجاً عن المذهب بل هو المذهب.

قوله: (إلا بإذنه) قيل: إنه يتعلق بالملتزمين، وقيل بالواحدة.

[١] قال الدكتور: «حديث حسن» وقال: في م و ن وي حسن صحيح وما أثبتاه من التحفة.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، وَقَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَدِنَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ لغيرِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ. وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَقَالُوا: السُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ صَاحِبُ الْبَيْتِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يُؤْمُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِيمِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذَا أَدِنَ فَأَرْجُو أَنْ الْإِدْنَ فِي الْكُلِّ، وَلَمْ يَزِ بِهِ بَأْسًا إِذَا أَدِنَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ».

١٧٥- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ

٢٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَخَذَهُ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، وَأَنَسٍ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَمَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي وَاقِدٍ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: اخْتَارُوا أَلَّا يُطِيلَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ مَخَافَةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الضَّعِيفِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ. وَأَبُو الزِّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ. وَالْأَعْرَجُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ الْمَدِينِيُّ يُكْنَى أَبَا دَاوُدَ.

٢٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَخْفِ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا

٢٣٨- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْلٍ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ طَرِيفِ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِالْحَمْدِ وَشُورَةٍ، فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَجَوَدَ إِسْنَادًا وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَدْ كَتَبْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطُّهُورِ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ

(١) قوله: «وتحريمها التكبير» لأنه يحرم الأكل والشرب ونحوهما على المصلي وهو شرط عندنا لقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ركن عند الشافعي.

(٢) قوله: «وتحليلها التسليم» أي يحل للمصلي بالتسليم ما حرم عليه بالتكبير، ثم الخروج عن الصلاة بلفظ السلام فرض عند الشافعي ومالك وأحمد، قالوا: لأن ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «تحليلها التسليم» إن لا تحليل لها سواه، ولأنه جاء في «الصحيحين» من حديث عائشة، فكان يحنم الصلاة بالتسليم، وقد قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى» وواجب عند أبي حنيفة، وعند الثوري سنة. والدليل لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم الأعرابي حين علمه الصلاة، ولو كان فرضاً لعلمه لأن المقام مقام التعليم والبيان، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه التشهد قال له: إذا فعلت هذا، فقد تمت صلاتك، وبكفي في صحة قوله صلى الله عليه وسلم: «وتحليلها التسليم» كونه واجباً بل سنة، وقول عائشة رضي الله عنها: «يحنم الصلاة بالتسليم» لا يدل على الفرضية، بل لا يدل إلا على فعله، والصحابة قدروا صلاته بجميع ما اشتملت عليه من الفرائض والسنن والآداب كما في حديث أبي حميد الساعدي وغيره، فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى» لا يقتضي الفرضية بل يشملها وغيرها، كذا في «اللمعات».

(واقعة): في تاريخ ابن خلدان أن الدامغاني الحنفي مر بمسجد الأستاذ أبي إسحاق الشيرازي عند المغرب، فحان وقت الصلاة فدخل المسجد، فأشار الأستاذ إلى المؤذن أن لا يرجع في الأذان، وقدم الدامغاني على الصلاة فصلى بهم الدامغاني صلاة الشافعية.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيُخَفِّفْ

ظهور التحفيف إما يكون في القراءة لا في الركوع والسجود، وتعديل الأركان، كما هو معهود من فعل صاحب الشريعة، وأما حتم القرآن مرة في رمضان فلا يترك وإن كسل القوم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا

حديث الباب ليس بقوي، فإن أبا سفيان متكلم فيه ولو كان صحيحاً لأفادنا في وجوب صم السورة، وأما ما مر من حديث علي فكان

وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرِ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي نَضْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ
 بِتَسْمِيْنٍ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُعْزِرْ، وَإِنْ أَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمْرُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ وَيُسَلِّمَ
 إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ.
 وَأَبُو نَضْرَةَ اسْمُهُ مُنْذِرُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ قُطَيْبَةَ.

١٧٧- بَابُ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ

٢٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا^(١)، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ، وَأَخْطَأَ ابْنُ يَمَانٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
 ٢٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عبيد الله بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْخَنْفِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ
 قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ وَحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ خَطَأً.

١٧٨- بَابُ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى

٢٤١- حَدَّثَنَا عُفَيْبُ بْنُ مُكْرَمٍ، وَنَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى اللَّهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كَتَبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ
 مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: قَدْ رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا وَلَا أَهْلًا أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ
 عَمْرٍو وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَوْلُهُ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خَالِدِ
 بْنِ طَهْمَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَوْلُهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ
 بْنِ غَزِيَّةٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ هَمَزَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ.
 عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.

(١) قوله: «مدًا» حال والمعنى ماذا يديه إن كان الحال عن لفاعل، أو ممدودتين إن كان عن المفعول. (التقرير)

قريباً، ولكنه يحس عن هذه القطعة، وأما ما في الهداية: من أحدث بعد التشهد فقد أجزأت صلاته، فالمراد صلاته مشتملة على أداء الأركان
 فإنه مصرح في كتبنا أن يتوضأ ويسلم واجباً. ربما يطبق لفظ الصحة على ما يكون مشتملاً على الكراهة تحريماً، وفي كتب المذاهب الأربعة
 أن الساجد قبل الإمام مرتكب الحرام، وصحت صلاته وأجزأت.

باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير

ذكر الطحاوي أن السنة أن يمد أصابع يديه، ويستقل بها القلعة، ويوجه الكف إلى القلعة، ولا يضم كل الصم، ولا يفرج كل التفريح.
 ثم قال الشافعي: يرفع يديه إلى أذنيه، وفي رواية أن يرفع يديه إلى مكبيه، وكلامه في مصر جامع لهما، وهو احتياط عند الأحناف، أي يكون
 الكف حذاء المنكب والأصابع حذاء الأذنين.

باب ما جاء في فضل التكبير الأولى

عند أبي حنيفة واحد الركعة الأولى واحد فضل التحريمة، أي فصل التحريمة تمتد إلى الركوع. وقال علماء المذاهب الأربعة: من أدرك
 الركوع أدرك الركعة، خلاف الصعيي تنميد ابن حزيمة، وتقي الدين السبكي، وقال الحافظ: ما نسب إلى ابن حزيمة ما وحدته في صحيحه.
 أقول: إنه كان مسبواً إلى تلميذه فاختلط على البعض، وسوسه إلى ابن حزيمة أيضاً، وكان يقول الشوكاني أولاً مثل قول الصعيي، ثم رجع
 عنه في فتاواه.

قوله: (من صلى أربعين يوماً) اشتهر بين العوام: من صلى أربعين يوماً باجماعة يعتاد الصلاة، لعلمهم أحذوا من هذا الحديث ولكنه ضعيف.
 قوله: (عن أنس موقوفاً) أقول: لا مدخل للعقل في ذكر البراءتين، فلا بد من كونه مرفوعاً حكماً.

١٧٩- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

٢٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ. وَتَعَالَى جَدُّكَ. وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ^(١) وَنَفْثِهِ وَنَفْثِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَشْهُرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا يَزُودُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ.

٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَارِثَةُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. وَأَبُو الرَّجَالِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(١) قوله: «سبحانك» اسم أقيم مقام المصدر، وهو التسييح أى أسبحت تسييحاً متبشراً مقترناً بحمدك، فلباء للملابسة والواو زائدة، وقيل: الواو بمعنى مع أى أسبحت مع التيسيس بحمدك وتبارك اسمك أى كثرة بركة اسمك وتعالى جدك أى عظمتك أى ما عرفوك حق معرفتك، ولا عظموك حق عظمتك، ولا عبدوك حق عبادتك، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «من همزه... الخ» بدل اشتغال أى من وسواسه ونفثه أى كبره المودى إلى كفره ونفثه أى من سحره، قاله على القارى. قال الطيبي: النفث عبارة عن الشعر لأنه ينفض الإنسان من فيه، رقية أى لشعر المذموم من هجو مسمم إذ هو كفر أو فسق، كذا في «المجمع».

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

قال الثلاثة باستحباب الذكر قبل الفاتحة، وقال مالك بن أنس بعدم استحبابه، وثبت كثير من صيغ الثناء يجوز كلها في المذاهب، واختار الشافعية ما في الصحيحين، وختار الأحناف واحتنبه كما صرح به أحمد: «سبحانك اللهم وبحمدك الخ» موقوفاً على عمر أخرجه مسلم ص (١٧٢)، ولن مرفوع أيضاً أخرجه في كتاب الدعوات، وأخرجه يزيدعي أيضاً بسند صحيح في كتابه، وفيه سؤال أهل كوفة عمر فعلمهم بالفعل وجهر به ليتعلموا. وأما المرفوع الذي أخرجه لريعي من كتاب الدعوات للطبراني ففي التخريج سهو لكتاب، فإنه كتب زحموية بالرري المعجمة بدل زحموية ببراء المهملة. وثبت الأذكار منه عليه الصلاة والسلام في ستة مواضع عقب تكبيرة لتحرمة، والركوع والاعتدال منه، والسجود، وبين السجدين، وقبل السلام، كذا في المواهب. وكان يدعو أيضاً في القنوت، وإذا مر بآية رحمة وآية عذاب. تسية ضروري: في الحجة للمحقق أن أمير الحاج أن الأذكار الواردة في الأحاديث حائرة عندنا في السافنة والمكتوبة شرط أن لا تنقل على الناس، وأما عامة مصفيا أهلها ويرغم لناظر عدم تعرض الأحاف إلى الأذكار، وأما ما ذكرنا من الإتيان بالأذكار في السافنة فعداره على تثقيب القوم.

قوله: (سبحانك اللهم وبحمدك. الخ) عندي اختصار من الجمعتين؛ أي من سبحت سبحانك، وحمدت لله حمداً فلا تكون واو (وبحمدك) رائدة. وقال العلماء: إن حمدك حال وسبحت مصدر سجع مجرداً، لا كما قال بعض الساطقة فإنهم عاروا عن النعة. قوله: (همزة الخ) همزة وسواسه، ونفثه كبره، ونفثه السحر أو الشعر، وليعلم أن حسن اشعر وقبحه محس ما فيه وقبحه. ولكن أكثر الأشعار تكون قبيحة فذمته الشريعة. وثبت الأشعار عن الشافعي. والشيخ عند القادر القرشي نسب شعريين إلى أبي حبيفة، وكذلك إلى البحاري. وأما أحمد ومالك فلم أحد عهدهما. وقد ثبت سماعه عليه الصلاة والسلام الأشعار مائة شعر من قصيدة أمية بن أبي لست. قوله: (وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد) أقول: يمكن تحسین حديث أبي سعيد فإن السائي ص (١٤٣) أخرجه.

١٨٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَايَةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: «سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقُولُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَالَ لِي: أَيُّ بَنِي مُخَدَّتٍ! إِنَّاكَ وَالْحَدَّثُ، قَالَ: وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيَّ الْ حَدَّثُ فِي الْإِسْلَامِ، يَنْفِي مِنْهُ، وَقَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَغَدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. وَيَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالُوا: وَيَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ.

١٨١- بَابُ مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التسمية من القرآن عند أبي حنيفة وليست جزء سورة، وفي رواية عنه أنها جزء الفاتحة. وعند الشوافع جزء الفاتحة قطعاً، وفي جزئيتها لسائر السور قولان، وعند مالك إنما هي نازلة للفصل بين السورتين. وقال الأحناف: يخفي بيسم الله، وقال الشوافع: يجهر به، ومالك وأحمد موافقان لنا، وصف الدارقطني رسالة في هذا. وحكي لما بلغ الدارقطني مصر استحلفه مالكي هل أتيت في الرسالة بمحدث صحيح؟ قال الدارقطني: لا، كذا نقله ابن تيمية. وزعم البعض أن مدار الجهر وتركه جزئية الفاتحة وعدمها. أقول: إنه خطأ، فإن بعض القائلين بالجزئية قائلون بالإسرار، وقد ثبت الآثار في جهر بسم الله ولم يصح مرفوع، وتعرض بعض المتأخرين إلى إثبات المرفوعات، مثل السيوطي في الإتيان، ولكن كلها معولة. وقال الزبلي: وجه كثرة الروايات في الجهر أنه مذهب الروافض أيضاً وهم الملاعنة وضاعون. أقول: وإن لم يصح مرفوع سنداً ولكنه لا بد من ثبوته من صاحب الشريعة، وإلا فكيف قال به الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، نعم استمراره عليه الصلاة والسلام على الإخفاء، ونقول كان الجهر للتعليم أي تعليم ثبوت التسمية في الصلاة لا لتعليم الجهر بالتسمية كذا في الهداية. وفي كتاب الآثار أن عمر جهر بالتسمية لتعليم أهل كوفة، فنقول: إن جهره عليه الصلاة والسلام كان للتعليم كما قال الشافعي رحمه الله في حديث التكبير على ختم الصلاة، أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه للتعليم، ولم يقل أحد بسنية الجهر بالذكر بعد الصلاة إلا ابن حزم الأندلسي، وقد ثبت الجهر في مواضع للتعليم، مثل ما روى السيوطي أنه عليه الصلاة والسلام جهر بالقراءة في صلاة الظهر، وقال في آخرها: «إنما جهرت لتعلموا» ولكن لم أحد سنده. ولا يلزم سجدة السهو بجهر ما يخافت أو عكسه عند الشافعي رحمه الله، وله آثار في مصنف ابن أبي شيبة، ويلزم سجدة السهو عند أبي حنيفة وله أيضاً آثار. وكذلك ثبت جهر عمر بالثناء لتعليم كما في كتاب الآثار وقد ثبت جهر آية في الظهر والعصر للتعليم كما في مسلم. وأما تسبيح الركوع فلم تكن حاجة إلى الجهر فإنه لما نزل: «سبح اسم ربك العظيم» قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اجعلوها في الركوع» وقد ثبت جهر الدعاء في القومة كما في سنن ابن ماجه ص (١٦٣)، وما أتى الحفاظ بدليل مذهبه مرفوعاً إلا ما في النسائي ص (١٤٤) عن أبي هريرة أنه فعل أشياء كثيرة وجهر بيسم الله أيضاً، وقال: أنا أشبه منكم بصلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ونقول ربما يعقل الصحابي أشياء كثيرة، ثم يقول: هكذا وجدت من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع أن بعض الأشياء لا تكون مرفوعة بل من اجتهاده.

قوله: (عن ابن عبد الله الخ) هما راو مهم استمد الحفاظ في تعيينه بمسند الحارثي، وقال: إنه يريد من عند الله بن مغفل، وأخرج النسائي ص (١٤٤) حديث ابن عبد الله وفيه أيضاً مبهم.

(واقعة): في الأشباه والنظائر في النحو، أن العلماء كانوا مجتمعين في حضرة السلطان برساي الختم البخاري، فأخذوا في مسألة الباب، وقالوا: إن المثبت المشتمل على زيادة الجزء مقدم على الباقي المشتمل على قلة الجزء ونقصانه، وكان السلطان يستعني ابن الهمام لتورعه، فاستفتاه فكتب الشيخ رسالة في الجواب قبل ختمهم البخاري، وأرسلها بحضرة السلطان.

مسألة: قراءة التسمية في ابتداء كل ركعة سنة عبداً، وفي رواية واجبة وقال ابن وهبان في نظمه:

ولو لم يسئل ساهياً كل ركعة
فيسجد إذ يجابها قال الأكثر

وعندي أن الأكثرين إلى السية، ولعله أراد بالأكثر سائر الأئمة من الشافعي وأحمد ومالك، واحتار الوجوب الشيخ السيد محمد الألوسي في تفسيره روح المعاني. وفي رواية عن محمد استحباب التسمية بين السور والفاتحة. وقال الشيخان: بخوارها وإباحتها.

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَيْسَ^(١) إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ بِهَذَا عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. رَأَوْا الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ وَاسْمُهُ هُرَيْرٌ وَهُوَ كُوفِيٌّ.

١٨٢- بَابُ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

٢٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ

بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَانُوا^(٢) يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَقْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَذَوُّونَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ قَبْلَ السُّورَةِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(١) قوله: «يفتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم» أى سراً، قال الشيخ ابن الهمام: والصريح ما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، وفي رواية جهر، قال الحاكم: صحيح بلا علة، وصححه الدارقطني، وهذا مثل حديث في الجهر، وقال بعض الحفاظ: ليس حديث صريح في الجهر إلا وفي إسناده مقال عند أهل الحديث، ولذا أعرض أرباب المسانيد المشهورة الأربعة وأحمد، فلم يخرجوا منها شيئاً من اشتغال كتبهم على أحاديث ضعيفة، وقد روى الطحاوى وأبو عمر بن عبد الرحمن عن ابن عباس: أجهر قراءة الأعراب لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم باليسمة حتى مات، فقد تعارض ما روى عن ابن عباس، ثم إن ثم فهو محمول على وقوعه أحياناً يعنى ليعلمهم أنه تقرأ فيها وأوجب هذا الحمل صريح رواية مسلم عن أنس: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم، ولم يرد نفى القراءة بن السماع للإخفاء بدليل ما صرح به عنه، فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم، رواه أحمد والنسائي بإسناد عن شرح الصحيح، وعنه: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكلهم يخفون بيسم الله الرحمن الرحيم» رواه ابن ماجه، وفي «مسلم»: لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر بيسم الله، وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما - انتهى -.

وفي «الآثار» للطحاوى و«معجم الطبراني» و«حلية أبي نعيم» و«مختصر ابن خزيمة»: فكانوا يسرّون بيسم الله الرحمن الرحيم، ورجال هذه الروايات كلهم ثقات مخرج لهم في «الصحيحين». (البرهان)

(٢) قوله: «ليس إسناده بذلك» قال الطيبي: المشار إليه بذلك ما في ذهن من يعتنى بعلم الحديث و يعتد بإسناده القوي.

(٣) قوله: «كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله... الخ» ظاهره أنهم كانوا لا يقرءون باليسمة وهو ليس بمجرّد، فإن قراءتها في الصلاة مجمع عليه لم يخالف فيها أحد، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» فمعناه عندنا أنهم يسرّون باليسمة كما يسرّون بالتعوذ، ثم يجهرون بالحمد لله، وعند الشافعي معناه ما ذكر المؤلف - والله تعالى أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

ظاهر حديث الباب يؤيد الأحصاف والحمابية والمواثك، وقال الإمام الشافعي رحمه الله: إن (الحمد لله رب العالمين) اسم سورة الفاتحة والتسمية جزء الفاتحة، فتدرج في الفاتحة. أجاب الربيعي بأن تأويله على أرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة، فلا يعدل عن حقيقة اللفظ وطاهره إلى مجازه إلا بدليل الخ. ولما في مسلم: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي». وفي سائر أبي داود: «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين السور، فنزلت التسمية» فعلم عدم كونها من الفاتحة، فإنها رلت مؤخّرة عن بعض القرآن، وقال شمس الدين الحرري: أنزل القرآن على سبعة أحرف، والتسمية جزء ماعتبار بعض الأحرف، فيكون قوله جامعاً بين جميع المذاهب. وقد يختلف الحكم باختلاف الأحرف كما في الدر المحتار: أن في قوله تعالى ألا يسجدوا تشديداً وتحصيلاً احتلافاً في محل السجدة، وبالاختلاف يختلف الحكم، ولعله كذلك الاختلاف في وحدة اسجدة في سورة الحج وتبتيها، والله أعلم.

قوله: (وقال الشافعي الخ) أقول: كيف يقال مثل هذا وقد وقع تصريح نبي الجهر بيسم الله في مسلم ص (١٧٢) والنسائي ص (١)

(٤٤) في رواية الباب؟

(حكاية): في بعض الكتب كالحجرات الحسان في مناقب أبي حبيبة العمام رحمه الله: دخل الشافعي بعدد وصلى ركعتين عند قبر أبي

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ يُتَدَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يُجَهَرَ بِهَا إِذَا جُهِزَ بِالْقِرَاءَةِ.

١٨٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

٢٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ» لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» استدلل الشافعية وغيرهم كما ذكره مؤلف بهذا على أن قراءة الفاتحة فرض، وقال الحنفية: ليس الفرض عندنا إلا مطلق القراءة لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وتقييده بالفاتحة زيادة على النصّ وهذا لا يجوز، فعمما بكلا الصّين أعني الآية والحديث، ففرضنا القراءة مطلقاً بالآية، وأوجبنا بالحديث الفاتحة بأن النفي في قوله: «لا صلاة» للكتمان والدليل عليه ما ورد من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تام؛ لأنه يدل على النقصان لا على البطلان لأنه وقع مثل هذا في ترك الدعاء بعد الصلاة، وأيضاً من الدليل على عدم فرضية الفاتحة، قوله صلى الله عليه وسلم حين تعيم الأعرابي: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» الحديث، ورواه البخاري، إذ لو كانت فرضاً لأمره البتة لأن المقام مقام التعيم، فلا يجوز تأخير لبيان عنه، وما قال النووي من أن حديث «ما تيسر» محمول على لفاتحة، فإنها تيسرة. قل العيني: هو تمشية لمذهبيه بالحكم، وخارج عن معنى كلام الشارح لأن تركيب الكلام لا يدل عليه أصلاً؛ لأن ظاهره يتناول الفاتحة وغيرها مما يطبق عليه اسم القرآن وسورة الإخلاص أكثر تيسراً من الفاتحة، فما معنى تعيين لفاتحة في التيسر، وهذا تحكم بلا دليل.

حيفة ولم يجهر بالتسمية، فقيل: ولم تركت؟ قال: أدباً لصاحب هذا القبر وقد صبح هذا النقل. وقال الشافعية: لم يترك رفع اليدين، نقول: لعله كان عنده جهر التسمية غير أكيد خلاف رفع اليدين.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ههنا مسألتان: مسألة حكم الفاتحة فقال أبو حنيفة بوجوبها، وقال الثلاثة بركنيتها، وفي رواية للمالكية وجوب الفاتحة كما في العيني، ونقل الوزير ابن هبيرة احتجلي رواية عدم ركنيتها في الإشراف بمذهب الأشراف، ورأيت مكتوباً عليه الإنصاح، ولكنه غط الكتاب، فإن الإنصاح عن معاني الصحاح كتب آخر لنوزير ابن هبيرة، ولابن منذر أيضاً إشراف.

والمسألة الثانية: قراءة الفاتحة حلف الإمام، والمذكورة ههنا الأولى. وأما الثانية فمذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك والجمهور نفي القراءة بحلف الإمام في الجهرية، واختلفوا في السرية، قيل: سنة، وقيل: مستحبة، وقيل: مباحة، وقال الشافعي بوجوبها في السرية والجهرية، وكان قول الشافعي القديم عدم وجوبها في الجهرية، وقوله الجديد وجوبها كما قال لمزني في مختصره، بنها من بعض أصحابنا أن الشافعي قال كذا، وقال الشافعية: إن ذلك المبلغ هو ربيع بن سيمان تلميذ الشافعي، ولم يذكر الشافعي رحمه الله وجوبها في الجهرية في كتاب الأم، وأما المتقدمون مثل صاحب المذهب فيذكرون القولين، وأما متأخرون فلا يذكرون إلا الجديد.

قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ) حديث الباب أخرجه أرباب الصحيحين لا القصة المذكورة. أقول: إن حديث الباب ليس في حق الجماعة بل المنفرد، وفي حق الجماعة حديث: «من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له» وحديث «إذا قرأ فانصتوا للح» وقال بعض الأحناف: إن النفي في «لا صلاة» نفي الكتمان وعندي أنه مدحور فيه فإن الفاتحة واجبة عندنا، ويلزم على هذا نفي الوجوب، فإن ظني الدلالة والثبوت لا يوجب لوجوب كما صرح به الأصوليون، والحق أن يبحث في ظنية الثبوت لا الدلالة ولم يتعرض صاحب الهداية ص (٩٧) إلى الدلالة أصلاً، وأقول: إن تقدير لا صلاة كمنه أيضاً غير فصيح عندي، قل حذف النحاة: إنه يكفي في التقدير رائحة المقدر لا أن يقدر في العبارة والنظم، وقالوا: إن متعلق الجار، وكذلك عامل الحال المستنط من الإشارة أو التنبيه عامل معنوي، ورغمه القاصرون ذكره في نظم العبارة: وبني لا أقول بالتقدير فيما يتفص في نوعه، فلا أقول بالتقدير في الطرف المستقر، نعم أقول بتقدير المتأ والحير. وقال الرضي: من قال: ريد كائن في الدار خرج من لغة العرب. فلا أقول بتقدير الكمال، نعم قد أقول بمعنى الكمال إلا أنه يعني الكتمان في المصدق أي تبرير اساقص منزلة معدوم، واستعمال ما هو للمعدوم في الناقص لا في الدلالة والكلام كما قال صحابي: «ما أجزء منا اليوم أحدكم أجزء فلان» في قتل قرمان المشركين في عروة حير كما في الصحيحين.

دقيقة: واعلم أن الباء الداخلة على «فاتحة الكتاب» في حديث الباب ليست إلا لتعديها فإن القراءة وبحوها من المسح والوتر كان متعدياً بنفسه في اللغة، ثم إذا نقل إلى الشريعة صار لازماً، فعندي بالباء كما قال انعماء في «هل يشتوي الدين يعلّمون والدين لا يعلّمون» [المرمر: ٩] أنه إما لازم وإما متعدي، وكذلك أقول في ماء «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ» [المائدة: ٦] ولم يسه الأصوليون على هذه الصائفة، وبه عنهما الرمحشري في المفضل، وكذلك أشار إليها في الكشف في آية: «وَهَرَي إِلَيْكَ بِحَدِّعٍ لِّلْخَلَّةِ» [مرم: ٢٥] أي افعلي فعل امر، وكذلك أشار سيويه حين قال: إن المزيد يدخل على المجرد، مثل: قبرته وأقبرته، ومعنى أقبرته «دحنته في القبر»، وكذلك أقول في أنتي صحيحه فلا

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا: لَا تُجْزَى صَلَاةٌ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٨٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ

٢٤٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَثْبَسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ «غَيْرَ الْمَنْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» وَقَالَ آمِينَ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَزَوُّونَ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالتَّأْمِينِ وَلَا يُخَفِّئُهَا. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «ومد بها صوته» أي بالكلمة يعنى آخرها والمد عارضي، ويجوز فيه الطول والتوسط القصر أو مد باللفها، فإنه يجوز قصرها ومدّها، وهو مدّ البدل، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة أيضاً، ولا يزم من ارتفاع صوته الجهر كما لا يخفى، وما ورد، يحمل على التعليم والجواز، وفي «شرح الأبهري» قال الشيخ: آمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات، وعن جميع القراء - انتهى - وهو اسم فعل ومعناه اسمع واستجب، أو معناه فليكن كذلك، أو اسم من أسماء الله تعالى، قاله ابن المنكث، وقبل: اللهم آمنا، ذكره الأبهري، وليس له وجه ظاهر على التخفيف. وأما آمين بالمد والتشديد فهو خطأ في هذا المحل، واختلف في فساد صلاة من يقول به، والأصح عدم فسادها لمحيثه في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ أي قاصدين.

قال ابن الهمام: روى أحمد وأبو يعنى والطبراني والدارقطني والحاكم في «المستدرک» في حديث شعبة عن عقمه بن وائل عن أبيه: «أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بنى «غير المنضوب عليهم ولا الضالين» قال: آمين» أحمى بها صوته، ورواه داود والترمذي وغيرهما من حديث سفیان عن وائل بن حجر وذكر الحديث فيه: «ورفع به صوته» فقد خالف سفیان شعبة في الرفع، وما اختلف في الحديث عدل صاحب «الهداية» إلى ما عسى ابن مسعود أنه كان يخفي فإنه يفيد أن المصوم منه عليه السلام الإخفاء.

قلت: مع أنه الأصل في الدعاء لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً... الخ﴾، ولا شك أن آمين دعاء، فعند التعارض ترجح الإخفاء بذلك، وبالقياص على سائر الأذكار والأدعية، ولأن آمين ليس من القرآن إجماعاً، فلا ينبغي أن يكون فيه صوت القرآن كما أنه لا يجوز كتابته في المصحف، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعلوّد لكونه ليس من القرآن، والخلاف في الجهر بالبسملة يبنى على أنه من القرآن أم لا. (المراقبة)

اعلم أن التأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة سنة سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً وإن لم يؤمن إمامه، وفي الصلاة السرية على تقدير سماع خلاف، فعند البعض يؤمن بظاهر الحديث، وعند آخرين لا يؤمن لعدم اعتبار هذا الجهر، كذا في شرح ابن الهمام. (اللمعات شرح المشكاة)

فقرأت بها، خلاف، ما قال ابن هشام في المغني، معناه قرأت تركاً بها، وأقول: الباء عندي لتعديدية. وقال الطبراني في شرح المشكاة يتضمن الابتداء في حديث الباب، أي لا صلاة لمن لم يبدأ بفاتحة الكتاب، وهذا يفيدنا في وجوب ضم السورة، وعن مالك رحمه الله أيضاً وجوب ضم السورة كما في الهداية ص (٩٧). ولكي لم أرض بما قال الطبراني، وإن قيل: لقد تواتر العمل بقراءة الفاتحة فتكون فرضاً لثبوتها بالقطع، نقول: إن التواتر عملاً في الإتيان بها لا عسى كونها ركناً كما ثبت التواتر عملاً في بعض المستحبات.

باب ما جاء في التأمين

قال مالك: يؤمن المقتدي فقط سراً، وهكذا مروى عن أبي حنيفة في موطأ أحمد ص (١٠٥)، والرواية الثانية عن أبي حنيفة وهو مختار صاحبه أن يأتي به الإمام والمقتدي سراً. والقول الجديد للشافعي: أن يجهر الإمام ويسر لقوم، وفي القديم جهرها به، وبه قال أحمد بن حنبل، ولم أجد تصريح الجهر عن المالك، بل صرح في المدونة بالإخفاء، وأما السلف الصالحون فإن الطبراني، والأكثر هو الإخفاء عند السلف، ذكره في الخوهر النقي ص (١٣٢ ح ١) عن ابن جرير الطبراني، فكذلك هو السنة، والجهر حائر غير سنة، قيل: المراد مد الألف لرفع الصوت، والخاص أن رفع الصوت مصرح في الصحاح.

قوله: (وفي الباب اخ) رواية علي أخرجه ابن ماجه، ورواية أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه وحسبها، وأخرجها في علله وأعلها، وأخرجها في النسائي ص (١٤٤). وحديث الباب لم يخرج أرباب الصحيحين للتأثر عن اختلاف شعبة وسفيان، ورجح المحدثون حديث سفيان، وقالوا: أخطأ شعبة في مواضع منها، أنه قال أبو العيس، وإنما هو ابن العيس، فقال الأحاف: قد قال سفيان أيضاً أبو العيس في أبي داود ص (١٤١)، فعل العيس اسم الحد واحميد. وأما ما قيل عن ذكر أبي السكس فلعنه أبو السكس أبو العيس. وأما ما قيل من ذكر علقمة ففي مسند أبي داود الطيالسي، قال شعبة: سمعت الحديث من علقمة عن وائل، ثم سمعت من وائل بلا واسطة علقمة. فلم يبق البحث إلا في رفع الصوت وحفصه، وقال ابن الهمام جامعاً بين الحديثين: إن الرفع كان في ذاته والحفص بالنسبة، وهذا غير مذهب الشافعي، ورغم

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَتَّسِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقَالَ: آمِينَ، وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَتَّسِ وَإِنَّمَا هُوَ حُجْرُ بْنُ الْعَتَّسِ وَيَكْنَى أَبُو الشَّكَنِ. وَزَادَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ. وَإِنَّمَا هُوَ حُجْرُ بْنُ عَتَّسٍ عَنْ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ. وَقَالَ: وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ. قَالَ رَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ.

٢٤٩- قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ صَالِحٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ

البعض أن الشيخ يجعل الحديث للأحناف، وإحال أن تلميذه المحقق بن أمير لحاخ صرح بأنه جمع بما يوافق الشافعية. وفي مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي، وظاهره يؤيد الشافعية، وهو: «أن اليهود ما حسدوا مثل حسدهم على ثلاثة أشياء، رد السلام، وآمين، وقائمة الصفوف» وهذا الحديث في واقعة بيت عائشة رضي الله عنها من مسند معاذ، وهو عن عائشة رضي الله عنها أيضاً مع اضطراب، وفيه علي بن عاصم متكلم فيه، ونقول: إن في السنن الكبرى: «أن اليهود يسجدون على قول ربنا لك الحمد» والحال أنه لا يقول أحد بجهره، فما هو جوابكم ههنا فهو جوابنا فمة فما دل على الجهر، وأيضاً نقول: وقع في الخصائص الكبرى للسيوطي بطريق حارث بن أبي أسامة «أعطي أمي آمين، ولم يعط من قبلهم إلا موسى عليه الصلاة والسلام حين دعا وأمن أخوه هارون»، ففعل اليهود علموا. من الجهر في خارج الصلاة مثل تأمين هارون فلا ثبت الجهر به في داخل الصلاة. وأيضاً نقول: إن جهره عليه الصلاة والسلام كان لتعظيم لما في أبي داود ص (١٤٢): (حتى يسمع من يليه من الصف الأول) بطريق بشر بن رافع، وهو متكلم فيه. وقد ثبت الجهر بالأدعية لتعليم لما روي في ما سبق، كيف لا وقد صرح وائل بنفسه: (ما أراه إلا ليعمنا الخ) أخرجه أبو بشر الدولابي في كتاب الأسماء والكنى بسند يحيى بن سلمة بن كهيل، وهو مختلف فيه، وثقه الحاكم في المستدرک، ولكنه متساهل في حق الرواة في مستدرکه، ووثقه ابن حبان فإنه ذكره في كتاب الثقات، ولكنه ذكره في كتاب الضعفاء أيضاً، فتحررت من هذا وربما يذكر راوياً في الكتاين، فقيس: إنه يسهو عن ذكره في الكتاب الأول، وإني رأيت في كتاب الضعفاء تحت ترجمة إبراهيم بن طهمان أن هذا له دخل في الضعاف والثقات، فذكرته في الكتاين فذهب ما احتج في صدري. وقع عند ابن خزيمة، فإنه لما تكلم على مسألة وضع الركبتين بعد اليدين على الأرض نقل حديث تقدم الركبتين بسند جيد ثم ذكر ناسخه، وقال: إن الأول مسح. وقد وقع يحيى بن مسleme بن كهيل في سند الناسخ، وضعف حديث سفیان بن عطاء بن جهم، وذكره الزبيدي في التخریج، ولكن الجمهور يصححون حديث سفیان ويضعفون حديث شعبة، وقد صححهما القاضي عياض، وقد نقل العيني تصحيح بعض أئمة الحديث، ولكنه لم يستهم. وقال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار: إن الحديثين صحيحان. وأحسار الإخفاء، فإن جمهور السلف إلى الإخفاء وأما بعد تسليم الحديث فكيف الجمع بينهما؟ ولعله يكون مثل ما قال الشيخ ابن الهمام. ويؤيدنا ما في أبي داود من يحيى وائل بحضرته عليه الصلاة والسلام مرتين فعله جهر لتعليم، ويدل على التعليم ما في معجم الطبراني عن وائل أنه عليه الصلاة والسلام آمن ثلاث مرات، وقال أحافظ كما في شرح المواهب: ثبت آمين بثلاث الواقعة لا أنه آمن ثلاثاً في واقعة واحدة، كما زعمه بعض الناس الجاهلون، فدل على التعليم، وفي معجم الطبراني زيادة: (الهم اغفر لي) قبل آمين. والله أعلم. وفي سنن الدارقطني قال عبد الرحمن بن مهدي: أشد شيء في حديث سفیان أن رجلاً وجه سفیان إلى نفسه، وتكلم معه في أثناء الحديث فما أدركت ما قال سفیان كل الإدراك. ولما أن مذهب سفیان إجماع آمين مع أنه يروي جهره، ومر ابن تيمية وابن القيم على مسألة الباب فقالا: إن الاختلاف في اختيار لمباح ورجحاً الجهر في بعض المواضع، فعلم أن الخلاف ليس بشديد.

قوله: (حديث سفیان) في هذا أصح ما أتوا بالمتابعات لسفیان: مع أنه موجود في النسائي ص (١٤٧) وفي سننه عبد الحبار بن وائل، لكنه لم يسمع من أبيه نعم صحيح لمتابعة لا ريب فإنه سمع عن أخيه علقمة فإنه يروي عن أخيه علقمة رفع اليدين، ووضع اليدين عند الصدور واعتمدوا عليه.

قوله: (العلاء بن صالح) هذا ضعيف، وذكر بعض السابقين علي بن صالح وهو ثقة، ولكن الصحيح علاء بن صالح. ولما ما روى ابن جرير الطبري عمل جمهور الصحابة، ولما ما في معاني الآثار ص ١٢٠ عمل علي وعمر، وفي سننه أبو سعيد بن مريان النقال، وهو متكلم فيه، وفي البعض أبو سعد بدل أي سعيد وما في لطحاوي أخرجه ابن جرير الطبري وصححه وحسن الترمذي أبو سعيد في بعض المواضع، وأحد عنه في ديه الدمعي ص (٦٨). وقال في العبد الكبرى: قال البخاري: إنه متقارب الحديث. فعلم توثيقه من البخاري، ويذكر جرح لحاري أيضاً، في كتب الجرح والتعديل، ولأكثرهم يجرحون والبعض يوثقونه وقد ثبت الإجماع عن ابن مسعود وسند صحيح واطّاهر عدي من جانب الأحاف تسليم صحة حديث سفیان، وتوفيق لفظ شعبة معه، والتمسك في المسألة بعمل جمهور الصحابة، وحمل حديث

كُهَيْلٍ عَنْ حُجْرِ بْنِ عُثْبٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ شَفِيَّانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ.

١٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ

٢٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ^(١)

٢٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: «سَكْتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ

(١) قوله: «السكنتين» اعلم أن السكنة الأولى بعد التكبير متفق عليها عند الأربعة، يقرأ فيها الدعاء للاستفتاح، وهي ليست سكتة في الحقيقة، بل المراد به عدم الجهر بالقراءة، والثانية سعة عند الشافعي، وكذا عند أحمد عني ما حكاه الصبي، وقد جاء سكتة أخرى بين القراءة والركوع، وعندما وعند مالك لا سكتة إلا الأولى.

شفيان على التعليم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ

حديث الباب أخرجه مسلم والبخاري، وتمسك البخاري بحديث الباب عني جهر آمين، ووجه التمسك أن الشريعة أحالت تأمين المقتدي عني تأمين الإمام فلا يعلم تأمين الإمام إلا بجهره، ويكون التأمينان مشاكلتين. نقول: في الصفحة اللاحقة في البخاري: (إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربما ولت الحمد ولا يقول أحد بجهر: (ربنا ولك الحمد)، فلا يجب التشاكر، ولا يستنبط جهر لإمام أيضاً فإن تأمينه يعلم بقوله: «ولا الضالين» كما في الحديث: (إذا قال الإمام «ولا الضالين» فقولوا: آمين). وأوجب الموالك عن حديث آباب بأن معنى: «إذا أمن الإمام الخ» إذا بلغ آمين، كما يقل: أنشد أي بلغ لنجد، وأشأم أي بلغ الشام، وأغرق أي بلغ العراق، وظني أن اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة في تأمين الإمام للاختلاف في لفظ الحديثين. وسنا حديث السكنتين فإن السكنة بعد «ولا الضالين» لقول: آمين، فعلم إخفاء تأمين الإمام. وأقر في حجة الله البالغة: بأن حديث السكنتين لعنه عني ما قيل من إخفاء آمين، وحمل الشافعية حديث: «إذا قال الإمام: «ولا الضالين»، فقولوا: آمين» على حديث الباب. وحمل الموالك حديث الباب عني ذلك الحديث، وضي أد الحديثين محمولان عني ظاهرهما. فحديث: «إذا أمن الإمام» في ذكر نفس فضيلة التأمين لا في بيان صفة الجهر أو الإخفاء، وحديث: «وإذا قال: (غير المفضوب عليهم ولا الضالين) في بيان المسألة الفقهية، وتعليم الصفة. وكذلك روي عن أبي حنيفة من اختلاف الروايتين، وفي معجم الطبراني عن سمرة بن جندب: «إذا قال الإمام: «ولا الضالين» فقولوا: آمين بحكمه الله».

قوله: (إذا أمن الإمام) قيل: إن الحديث عبارة في تأمين المأموم، وإشارة في تأمين الإمام، واختلما في عبارة النص وإشارته، قال صدر الشريعة: إن العبارة ما سبق له الكلام، والإشارة غيره، وقال ابن الهمام: المنطوق في العبارة كنه عبارة النص سبق له أو لا.

(ف) استنبط أبو عمر بن عبد البر نفي القراءة خيف الإمام من حديث الباب، بأن الحديث يدس عني أن المقتدي منظر لتأمين الإمام والمنظر لا يكون إلا صامتاً، ولا يكون قارئاً. وأقول: يؤيده ما في بعض الروايات: «إذا أمن القارئ فأمَّنوا» أخرجه مسلم والبخاري في كتاب الدعوات. ويشكل عني الشوافع من سبق ولحق في خلال فاتحة الإمام، فإذا قرأ المقتدي فبم أن يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة فيكون عكس الموضوع، فإن الوضع أن يكون آمين خاتم الفاتحة، لما في أبي داود «أن آمين طابع لفاتحة». وإما أن يؤمن حين ختمه فيلزم خلاف حد آباب، فإنه يدل على أن الفضل في المعية أي توافق آمين المقتدي والإمام والملائكة، والاحتمال لأول مذكور في الشهاج، أي يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة، وقال العراقي: يأتي المقتدي بالفاتحة حين يتي الإمام. والحال أن نص الحديث دال على أن الشاء للإمام والمقتدي والنفرد وأما أصل مذهبه فهو أن يأتي بها إذا سكوت الإمام بعد «ولا الضالين» قل آمين، وينتظر الإمام فاتحة المقتدي ثم يؤمنوا جميعاً. والحال أن هذه السكنة الطويلة لا أصل لها من الشريعة العراء، فإن السكنة قصيرة بحيث أن احتلف الصحابيون في وجودها. وأنصاً نص الحديث أن هذه السكنة كانت ستراد إليه نفسه. ويقولون: إنها لفاتحة المقتدي. وعامة المسألة لهم ما في أبي داود ص (١٢٦) من أثر مكحول وسعيد بن حنبل ولكنه تطرق فيه اجتهد ابن حنبل. والسكنتان عند الشافعية أربعة، وأوماً عماد الدين بن كثير في تفسيره أن «آمين» قائم مقام فاتحة الإمام، فدل على نفي لفاتحه للمقتدي ويرم عني ما قال ابن كثير وحبوب آمين للمقتدي لكونه مقام الفاتحة، ولكنه لم يقل أحد بوجوب آمين إلا الطاهري، والحاصل أن قول اقرء خيف الإمام في الجهرية يوجب إشكالات كثيرة.

(ف) آمين قيل: عربي، وقيل: عري، ومعه. استحب أو افعل. وفي كافي السعي: أن آمين معرب هين الفارسي، والله أعلم وأتم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ

احتلف لصحابيون في السكنة لثنية لفصرها. لسكنتان في كتب احفية ثلاثة: بعد التحريمة، وبعد (ولا الضالين)، وبعد حتم القراءة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ قَالَ: حَفِظْنَا سَكَنَةً، فَكُنْتَنَا إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِالْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أَبِي أَنْ «حَفِظَ سَمُرَةً». قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْنَا لِفَتَاةٍ: مَا هَاتَانِ السَّكَنَتَانِ؟ قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ. وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِذَا قَرَأَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحْبِبُونَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ مَا يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ وَيَبْعَثُ الْفَرَاعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَأَصْحَابُنَا.

١٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ

٢٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَعُطَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَهْلٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هَلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا فَوْقَ الشُّرَّةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ الشُّرَّةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ. وَاسْمُ هَلْبٍ: يَزِيدُ بْنُ قُنَافَةَ الطَّائِي.

١٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

وعند الشافعية أربعة: بعد التحريمة، وبعد «ولا الضالين» قبل آمين، وبعد آمين قبل ضم السورة، وبعد ختم القراءة. والحق أن الثالثة لا يدين بأن يعتد بها، وإلا لزم كثير من لسكنات في حديث أم سمة.

قوله: «إذا قرأ: ولا الضالين» قيل: هذا تفسير لما قبله، وقيل: سكتة ثالثة. قال البيهقي: إن الإنصات في آية «فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِحُ» [الأعراف: ٢٠٤]. بمعنى الإخفاء، فلا تنفي الآية القراءة مثل السكتة ههنا، فإن السكتة معى الإخفاء فونه يسكن ويقرأ في نفسه في سكتة الشاء. أقول: بين السكتة والإنصات فرق لا سيما إذ اجتمع الاستماع والإنصات وسيأتي التفصيل.

باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

خلافاً لما نك فإنه يقول بإرسال اليدين خلاف الثلاثة، ومذهب أبي حنيفة في وضع اليدين وضعهما تحت لسرة، ومذهب الشافعي تحت الصدر فوق لسرة، وخير أحمد في اوضع بأنه يضعهما حيث شاء من تحت الصدر أو عند الصدر أو تحت السرة، وكذلك خير ابن المنذر، وقال: لا نص في المسألة. وأما الأحاديث ففي حديث واثل في صحيح ابن خزيمة: «فوق الصدر» وفي مسند البزار: «عند الصدر»، وفي مصنف ابن أبي شيبة: «تحت السرة» فالحديث واحد، واختلف الألفاظ. وأما في تحت السرة فننا أثر علي في سنن أبي داود بسند ضعيف، وفي نسخة لأبي داود مرفوع أيضاً. وأما في من خزيمة ففي سننه مؤمن من إسماعيل، واختص في آخر عمره، وصححه الخافظ في بنوع المرام، ولعب من عدم الثقاته إلى احتلاطه في الآخرة واختلاف الألفاظ، وأيضاً في سنن (فوق السرة) عاصم بن كليب وضعوه في حديث: «ترك رفع اليدين»، ووثقوه في حديث «فوق السرة» وأقرب: في رأيت سحختين من مصنف ابن أبي شيبة فما وجدت لفظ تحت السرة فيهما، وقال الشيخ حيات الشددي: ما وجدته في مصنف ابن أبي شيبة قال الشيخ قائم الشددي وجدته في النسختين، وقال أبو الطيب الشددي: وجدته في نسخة في نسخة كتب الشيخ عبد القادر، وأور من شه عني كونه في مصنف ابن أبي شيبة هو العلامة قاسم بن قطوبغا فلا ند من ثبوته في مصنف ابن أبي شيبة فإن العلامة حافظ الحديث، وله خدمة في عم الحديث فبه رتب إرشاد أبي يعنى، وذكر لثقات الذين سوى رواف السنة، وأفراد روائد لدرقطني وحكم عليها، وحرّج على مسند أبي حنيفة بمقري، وكتب استحريج على لاختيار في لفقه وغيرها من خدمات، والصحيح أن فوق السرة وتحتها وعند الصدر ألفاظ متقاربة وليس سور بعيد.

باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود

ويهمهم من الطحاوي التكبير عند الرفع من الركوع، وكذلك في الكبر على آخر الرفع في تكبير الركوع والرفع منه. وعندي لا بد من

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل بن حجر وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح.
والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وعليه عامة الفقهاء والعلماء.

٢٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ وَهُوَ يَهْوِي».
قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: يُكَبِّرُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَهْوِي لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

١٨٩- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ

٢٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ هَشِيمَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: «وهو يهوي» أي يهبط إلى السجود الأول من هوى يهوي هوياً كضرب يضرب إذا سقط، أما هوى بمعنى مال وأحب فهو من باب سمع يسمع، كذا في «السمعات».

أن يكون في المذهب لكونه في الطحاوي، وتأول البعض في كلام الطحاوي، والظاهر عندي حمه وإبقاءه على الظاهر، ولعل عرض المصنف من هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بني أمية فإنهم تركوا تكبير الحفص، كما قال بن تيمية: إنهم تركوه، ويدل على تركه ما في أبي داود ص (١٢٩)، وضعفه الحافظ في تلخيص الحبير، وحسنه في الإصابة. وقيل: مراده أن لا يطول التكبير ولا يمدد إلى أن يبلغ التكبير إلى السجود، وذكر في النهاية أن لفظ الحديث «فكان لا يشم» بالشاء المشقة وأخرجه الطحاوي ص (١٣٠) أيضاً. وقيل: إنه خلاف مشاهير الأحاديث الواردة في صفة الصلاة والله أعلم.

باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع

قال الشافعي وأحمد رحمهما الله برفع اليدين. وقال أبو حنيفة بالترك، وعن مالك الترك واحتاره المالک، وفي رواية الرفع. وأما الحديث فقد ثبت فيه رفع اليدين بين السجدين أيضاً كما في السنائي ص (١٧٧)، ولم يختره الشافعي. وصح الرفع عند القيام إلى الثالثة أيضاً وما قبلوا به، وفي سنن السنائي ص (١٧٧)، ما يدل على الرفع عند الرفع من الركوع والاختفاء إلى السجود، ولم يتوجه إليه أحد، وظني أن المراد منه أنه يرفع اليدين مرة عند الانتصاب من الركوع، ومرة عند هوي إلى السجود لا أن يجمع، وهو أصل من الأحاديث أيضاً، وفي الترمذي ص (٤٠) أنه عليه الصلاة والسلام رفع اليدين بعد السجدين، ورعاه الحصابي على ظاهره، والجمهور على أن مراد من السجدين لركعتان، ورد النووي في الخلاصة على الحصابي بأنه مصرح في بعض الطرق بعد الركعتين، فهو أحد قول الخطابي في رواية لسنائي ص (١٧٧) يصح، لا أنه ليس بمذهب أحد. وقال ابن رشد في بديهة المنتهد ونهاية المقتصد: إن الإمام مالكا رجح الترك لأنه جرى عليه تعامل السلف من أهل المدينة. وروى أبو عمر في تهذيب روايته عن مالك. ونقل علاء الدين عبارة أبي عمر في الجوهر النقي ص (١٣٦) اختر الترك على رواية ابن لقاسم. وإني في هذا متردد فإنه ذكر الحافظ عبارة أبي عمر في الفتح ص (١٨٢) وهو خلاف ما في الجوهر النقي، وذكر الزرقاني شارح لموصاً عن أبي عمر عن ابن عبد الحكم لم يجد الترك عن مالك، لا ما روى ابن قاسم عنه، وأخذ الرفع، وظاهر الزرقاني أن اختيار الرفع عن ابن عبد الحكم مخالفهما ما في الزرقاني، وذكر لزبيدي في شرح الإحياء أيضاً خلاف ما في الجوهر، والفتح. والله أعلم.

وعلم أن رفع اليدين غير مأحود به، وعندما لم يصرح بالكره إلا بعضهم، وقد ثبت ارتفاع الترك وتواتراً، لا يمكن لأحد إنكار أحدهما، ولكن تواتر العمل لا تواتر الإسناد. وأما ما قبل الطحاوي من السخ فليس هو انسح المتعارف وقد ذكرته سابقاً، فإذا ثبت الترك والرفع متواتراً عملاً فالاحتمالات ثلاثة، ترجيح الرفع أو الترك أو التخيير وذهب داهب إلى الأول، وذهب إلى الثاني، وذهب إلى الثالث. وأما المروعات ففي بعضها ذكر الرفع، وفي بعضها ذكر الترك، وبعضها سكتة، فإذا تمسكنا عما فيه ذكر الترك، فيقل عدد أحاديثها، ويكثر عدد أحاديثها، وإذا تمسكنا بالسكيات أيضاً، فبهم يدكرون جميع صفة الصلاة مع المستحبات ولا يدكرون رفع يدين إلا في الاستفتاح فتتعدد تلك الأحاديث لـ فيكثر عدد أحاديثها من عدد أحاديثهم، وأكثر الناس عن هذا عافون.

(ف) قد قال الترمذي أنه عمل غير واحد من السلف فلا حاجة لنا إلى إثبات السند بشرط أن يكون ذلك الأمر بحيث لا يحصى عدد الناس، ويكون كثير الوقوع، والرفع وترك العمل بهما في يوم ونيلة أكثر من مائة مرة، فكيف يحصى عن أحد من الناس

وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ مَنْ يَرْفَعُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ» حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمَلِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ^[١].

٢٥٧- حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عُلَقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «أَلَا أَصْلِي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلُّي، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدِيهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ».

...

الليثي لا تصلح أن تعرض لكونها قريبة إلى الموضوعات.

قوله: (ولم يثبت حديث ابن مسعود الخ) قال ابن دقيق العيد: إن عدم قبول ابن المبارك لا يقدح لثبوته عند غيره من المحدثين، وصححه ابن قطان المغربي في «كتاب الوهم والإيهام» وكذلك صححه ابن حزم الأندلسي، ونقل الحافظ تصحيح الدارقطني حديث الترك في الدراية، وذكر تعليقه في تلخيص الحبير. فكنيت متزوداً في هذا، حتى رأيت في البدر المنير لبدر الدين الزركشي أن الدارقطني صححه في موضع، وأعده في موضع، ونقل الزركشي تصحيح الثلاثة المذكورين. وقال ابن دقيق العيد: كيف يعمل ابن المبارك حديث ابن مسعود والحال أنه يدور على عاصم بن كليب وهو من رواة مسلم؟ وقال حنفي فاضل: إن حديث ابن مسعود مروى بالمضمونين الرفع الفعلية والرفع القولية، وتغليط ابن المبارك للمضمون الثاني، والمضمونان رواهما الطحاوي ص (١٣٢) بسند صحيح، وقال ذلك الفاضل: كيف وقد روى ابن المبارك فعل ابن مسعود؟ أي المضمون الأول في النسائي ص (١٦٨). وتعرض البخاري إلى تعليل حديث الترك في جزء رفع اليدين، ولكنه علل قطعة لم يرفع يديه إلا في أول مرة، وأقول لا يمكن تعليقه، ولعل منشأه أن سفيان بن عيينة يقول: إني سمعت حديث البراء بن عازب عن يزيد بن أبي زياد مرة، ولم يذكر لفظ: ولم يعد ثم أتته فسمعت مرة أخرى، وقال: ولم يعد، وفي غير نسخة للؤلؤي لأبي داود، وقال ابن عيينة: لعل يزيد لقن فقبل والتلقين: أن يروي الشيخ، ويقول الآخر: هذا اللفظ أيضاً في روايتك، فيقول الشيخ نعم. والتلقين علامة الضعف فسرى إلى الأذهان أن لفظ (لم يعد) في رواية ابن مسعود أيضاً خطأ، ورواية ابن مسعود في بعض طرقها (ولم يعد) في بعضها: (لم يرفع يديه إلا في أول مرة).

قوله: (حدثنا هناد الخ) هذا هو الذي تعرض البخاري إلى الكلام فيه، والحال أنه على شرط مسلم، وصححه الثلاثة المذكورون، والسيوطي في اللآلي المصنوعة، ولم يقل الحافظ بشيء ولكنه يلزم الحافظ تصحيحه، فإنه رد في تلك الصفحة على من قال بوجوب الرفع بحديث ابن مسعود. ولنا ما في الطحاوي ص (١٣٤) بسند قوي عن ابن أبي داود عن أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش الخ قال: ما رأيت فقيهاً قط يرفع يديه في غير تكبير التحريمة. ولنا كبار الصحابة مثل علي وعمر أخرجه في معاني الآثار ص (١٣٤) وحسن الحافظ إسناده في الدراية. وعمل ابن مسعود ولم يثبت منه إلا الترك كما في الطحاوي ص (١٣٣). وعمل ابن عمر وهو راوي الرفع رواه في معاني الآثار ص (١٣٣) بسند قوي، وقيل في سنده أبو بكر بن عياش، واختلط في آخر عمره، ونقل: إنه من رجال الصحيحين، وأخذ عنه أحمد بن يونس قبل الاختلاط، وأخرج عنه البخاري في أكثر من عشرين موضعاً. ولنا عمل ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند حسن. وعمل أبي هريرة الرفع مرة والترك أخرى ذكره في استذكار أبي عمر. وعمل التابعين وتابعهم أخرجه الطحاوي ص (١٣٤). ولنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لا يرفع يديه إلا في أول مرة، في خلافات البيهقي، ونقله الزبيني في التخريج، وقال الحاكم: إنه موضوع. وأقول رجاله المذكورون في التخريج ثقات، ولم أطلع على أول إسناده لكن عاداتهم أنهم يأخذون في التعليق من الذي هو مخرج فعل إسناده قوي، ولو كان فيه ضعف لما أخذ منه لأن المشهور عن ابن عمر الرفع، ولما ثبت فعل ابن عمر الترك فلا يمكن تعليقه أيضاً. ولنا حديث آخر مرسل عن عباد بن عبد الله بن الزبير وعباد تابعي، قال: لم يرفع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا في أول مرة. ومر عليه الحافظ في الدراية، وقال: لينظر في إسناده، وإني رأيت السند وبدا لي أن في نصب الراية سهو الكاتب، فإنه كتب محمد أبي يحيى وهو غير مشهور، والحق أنه محمد بن أبي يحيى، وهو ثقة فصار السند صحيحاً، ووجوه كونه سهو الكاتب محفوظة عندي أخذتها من كتب الرجال، والمسألة لم تكن لأن

[١] هناك عبارة ليست في الهدية وقد أُنْتُهت العلامة أحمد شاكر من سحته المصرية ومن حاشية السدي وأيضاً أُنْتُهت الدكتور شار وقال: أُنْتُهتْها لنقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر أن الترمذي نقل قول مالك في هذه المسألة. وكذلك نقل الحافظ العراقي في «طرح التثريب» عن الترمذي، فدل كل ذلك على وجودها في النسخ العتيقة. ونصه: وحدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: كان مالك بن أنس يرى رفع اليدين في الصلاة. وقال يحيى: وحدثنا عبد الرزاق قال: كان معمر يرى رفع اليدين في الصلاة:

وسمعت الجارود بن معاذ يقول: كان سفيان بن عيينة وعمر بن هارون والنضر بن شميل يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة وردا ركعوا، رفعوا رؤوسهم.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ

٢٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «إِنَّ الرُّكْبَ سُنَّتٌ لَكُمْ فَخَذُّوا بِالرُّكْبِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ وَأَنْسٍ وَأَبِي حَمِيدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُطَبِّقُونَ. وَالتَّطْبِيقُ مَشْوُخٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٥٩- قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ «كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ فَتَبَيَّنَا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الرُّكْبِ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ بِهِذَا.

١٩١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ

٢٦٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: «اجْتَمَعَ أَبُو حَمِيدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَضَعَ يَدَيْهِ لَنَحَاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنْ يُجَافَى الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

١٩٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبَيْرٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدٍ الْهَزَلِيِّ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سَجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سَجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحْبِبُونَ أَلَّا يَنْقُصَ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ

يطول فيها، وذكرت ببعض الطول لفساد اناس والقاصرين كما قال علي: العزم نكته كثر اجاهلون.

قوله: (وفي الباب عن البراء بن عازب الخ) أخرجه أبو داود، وتكلم فيه، وقال احافظ: أعل أبو داود حديث ابن مسعود وكذا صاحب المشكاة، والخال أن أبا داود تكلم في حديث البراء لا حديث ابن مسعود، وقد ذكر نحوه ما قال أبو عمر في التمهيد فلي نظر.

باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

كان أولاً حكم التطبيق في الركوع، ثم أمر بوضع اليدين على الركبتين. والتطبيق قين: هو وضع اليدين وهما مضمومتان بين الركبتين مع التشبيك، وعدي بعير تشبيك، فإنه بهي الشارع عن التشبيك في حال الذهاب إلى الصلاة، فكيف يجوزها في داخل الصلاة؟ وفي بعض الكتب أن التطبيق كان لحكم التوراة. وفي البخاري: أنه عليه الصلاة والسلام كان يعمل في التوراة قبل نزول القرآن، وما في بعض الكتب من أنه كان لحكم التوراة وجدته روي عن عائشة أيضاً. وأما عمل ابن مسعود بالتطبيق بعد نسخه أيضاً فلعله كان زعم ابن مسعود عدم نسخه بل رعمه عزيمته، والسح رحصة، ومثل ابن مسعود عن عبي فكيف طعن جهة الأمة على ابن مسعود؟

باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود

المشهور في مذهبا سية ثلاث تسيحات، ويدر ما في شرح مختصر الطحاوي للإسبحاني على فرضية ثلاث تسيحات في رواية، وسبب إلى نوح بن أبي مريم وجوبها، وأظن المحقق بن أمير الحاج، وقال: ينبغي وجوبها واحتر بعض مشايخنا الوجوب في بعض المسائل، مثل اختيار

المُبَارَكُ أَنَّهُ قَالَ: أَسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُسَبِّحَ خَمْسَ تَسْبِيحَاتٍ لِكَيْ يُدْرِكَ مِنْ خَلْفِهِ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَتَيْنَا شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمَشْتَوْرِ عَنْ صَلَّةِ بْنِ زُفَرٍ عَنْ خَذِيفَةَ: «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّذَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٦٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ نَحْوَهُ.

١٩٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي النِّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦٤- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ^(١)، وَالْمُعَصْفَرِ^(٢) وَغَنِّ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَغَنِّ

(١) قوله: «وما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل» والظاهر أنه كان في الصلاة وهو محمول عندنا على الوافل. (السمعات)
(٢) قوله: «القسي» هي ثياب من كتان مخلوط من حرير نسبت إلى قرية قس - بفتح قاف - وقيل: بكسرهما، وقيل: أصبه قزى - بالزاء - سعة إلى قز ضرب من الإبريسم، فأبدلت سيناً. (بجمع البحار)

اعلم أن الله سبحانه عي كل هيئة من هيئات الصلاة بنوع من أنواع الذكر وعين القيام الذي هو أول أهيئته وأعطى لها وأدخنها في أحذية بقراءة القرآن لمعظم الذي هو أعنى وأقدم وأعظم الأذكار وأفضله، ومن نورها أن لا يجوز في كل موضع غير ما عين الشارع من لذكر فيه حرمة أو كراهية، وذلك أمر تعبدى لا يهتدى العقل لإدراكه، وقد ذكر بعضهم مما يهتدى إليه إدراكه من أن الركوع والسجود لما كان من هيئات الخضوع وأمارات التذلل من العباد نهى أن يقرأ الكتاب الكريم لذى عظم شأنه وارتفع عنه في هيئة موضوعة للخضوع والتذلل. (السمعات)

وعن الخطابي: كأنه كره أن يجمع بين كلام الله سبحانه وكلام الخلق في موضع واحد، فيكون على السواء - والله أعلم - ثم اختلف في بطلان الصلاة، والمختار أنه لا تبطل.

هذا عند الشافعي محمول على الحقيقة لكون القومة والخسنة فرضاً عنده، وعند أبي حنيفة محمول على المبالغة ونفى اكتمال لكونهما سعة عنده.

من إمام وجوب صيغة الله أكبر. واختار ابن وهان وجوب التسمية في كل ركعة كما قال في مطومه:

ولو لم ييسم ساهياً كل ركعة فيسجد إذ يجابها قل أكثر

وظني أن المراد من الأكثر ليس مشايخنا بل الأئمة الآخرون. واختار ابن إمام تعديل الأركان وجوباً، وكان سنة في موضع الأربعة، في تخريج الجرجاني واجباً في الركوع والسجود، وفي تخريج الكرخي. وقال ابن إمام يروم السجدة بترك التعديل.

واعلم أن المشهور في مذهبه فرضية ما يصدق عليه ركوع، وهو الانحناء وجوب المكث قدر تسبيحة وسنة ثلاث تسبيحات، وبعد الشافعية وجوب تعديل الأركان بحيث تنقطع الحركة. والمحقق فرضية التعديل بحيث تنقطع الحركة، فلا خلاف في المذهبين. ونسب إلى أبي يوسف فرضية التعديل خلاف الصنفين، والحال أن الطحاوي ص (١٣٦) م يذكر الخلاف بينهم، وكذلك صرح العيني في شرح الهداية بأن الضحاوي لم يذكر الخلاف بينهم.

(ف) في كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل انحناء الرأس في القيام وكذلك في كني، وفي تفسير ابن كثير ص (٢٧٣ ج ١) أنه مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وقال مالك: ينظر أمامه، وفي صحيح ابن حبان عن عائشة: الرص بين العقين في اسجدة أي ضمهما. وأكثر الناس عن هذا غافلون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النِّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

في البحر يكره قراءة القرآن في الركوع والسجود تخريماً. وأقول: لا يرم بهذا سجدة السهو، فإن عدم لقراءة وإن كان واجباً لكنه يبحث أنه من واجبات الصلاة أو غيرها كما قال صاحب البحر ص (٣٣ ج ٢) بوجوب ترتيب بين السور، ثم قال بعدم وجوب السجدة من سوء الترتيب، فإنه من واجبات التلاوة لا من واجبات الصلاة. وتعرضوا إلى بيان نهى لقراءة في الركوع والسجود، فقيل: إن لركوع والسجود حالة لعددية المحصة، والقرآن صفة الباري وكلامه، فلا يليق بحالة العددية المحصة، ولا يقال للداري: ركع وسجد، ويقال: قائم وقوم وقيام ويمكن أن يقال: إن قراءة القرآن يكون للاستماع ولا يمكن الاستماع في الركوع والسجود، فإن كل واحد يسمع نفسه. وذكر السيوطي في اسر المنثور رواية وعندي سندها، ثم ذكر بعدها قول أبي عمرو بن الصلاح: إن الملائكة لموعود عن لقراءة إلا الفاتحة، وعنى هد تأني الملائكة لاستماع لقراءة من الناس. وفي الركوع يستحون بأنفسهم وأقول: إن المناد من قراء هو قول أبي عمرو أن لصلاح، فإن مسوب إلى الملائكة في القرآن لتسبيحات ولتهليلات لا القرآن. وفي جمع الحوامع إن الملائكة صنع أو همهم على قراءة القرآن لتدخل لألفاظ في طوهم. لا أن في جمع الحوامع الأحاديث الرطبة واليبسة.

قوله: (لقصي) قيل قس قرية من قرى مصر، وقيل: معرب قر (اريسم حام) فأبدل الراري سياً كما في انصراف، فإد كس من انقر

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. كَرَهُوا الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

١٩٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُجْزِي صَلَاةَ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا يَغْنِي: صَلَاتُهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَرِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يَرَوْنَ أَنَّ يَقِيمُ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: مَنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ، لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُجْزِي
صَلَاةَ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ». وَأَبُو مَعْمَرٍ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ. وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَدْرِيُّ
اسْمُهُ: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو.

١٩٥- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

٢٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ حَدَّثَنَا عَمِي
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَائِعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ
قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلَّةُ^(١) السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةِ الْأَرْضِ وَمِلَّةِ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلَّةِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي جَحِيفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيِّ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: يَقُولُ هَذَا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالْمَقْرُوءَةِ. وَقَالَ بَعْضُ
أَهْلِ الْكُوفَةِ: يَقُولُ هَذَا فِي صَلَاةِ التَّلَوُّعِ وَلَا يَقُولُهُ فِي صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

(١) قوله: «مِلَّةً» - بالنصب - وهو الأكثر على أنه صفة الحمد، والملاءم - بالكسر - اسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ وهو جار عن الكثرة، قال
المظهر: هذا تمثيل إذا الكلام لا يقدر بالمكايل ولا تسعة الأوعية، إنما المراد تكثر العدد حتى لو قدر أن تلك الكميات تكون أجساماً مملأ
الأماكن لبغت من كثرتها ما يملأ السموات والأرضين. (المراقبة)

فمشار النهي لعله لون أو غيره.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

التفصيل في تعديل الأركان مر آنفاً، وكبار مشايخنا يأمرون بإعادة صلاة تارك التعديل، وفي البدائع عن أبي حنيفة: من ترك التعديل أحشى
عليه أن لا يجوز صلاته.

قوله: (الأنصاري البدري) قيل: إنه ليس من أصحاب بدر بل من المقيمين في موضع بدر. وقال البخاري: إنه ممن شهد غزوة بدر.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

واعلم أن المفهوم من صنيع مسلم أنه واقعة صلاة الليل. وفي رواية الترمذي في كتاب الدعوات ص ١٧٩ تصريح أنها واقعة المكتوبة.
وصرح ابن حبان والشافعي بأنها واقعة المكتوبة وقال الحافظ في بلوغ المرام: إن في مسلم أنها واقعة الليل، والحال أن الدال عليه ليس إلا صنيع
مسلم. ثم ظني أن الواقعة واقعة صلاة الليل، فإن مثل هذا الدعاء الطويل م يكن إلا في صلاة الليل وكذلك رواية علي أيضاً قرينة على هذا، فإن
الواقف على صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل هو علي رضي الله عنه كما يدل بعض الروايات، وهما قطعتان أو حديثان اختلطتا.

قوله: (ملأ السموات والأرض الخ) قال الشيخ الأكبر: إن السموات السبع مركبة من العاصر الأربعة، والفلك الثامن والتاسع من العصر
الحامس، وجعل العرش والكرسي الفلك العاشر والحادي عشر. وقال: إن السموات كصف الدائرة. وقال عطاء الشريعة: إن السماء والفلك
متغايران والفلك هو المدار. وقالوا: إن الكواكب سيارة بأنفسها، وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إن الذي يراه فوقنا ليس سماء بل السماء لا
يراه. واعلم أن المراد من الملاء في حديث الباب القدر لا الامتلاء، فإن السماوات وإن كانت محوفة ولكن الأرضين السبع مستوية ومسطحة.

(ب) في رواية صحيحة عن ابن مسعود أن بين العرش والكرسي تحراً مسافته خمسمائة سنة، وهذا معنى قوله تعالى «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى
الْمَاءِ» [هود: ٧] والله أعلم وعلمه أتم.

١٩٦ بَابُ مِنْهُ آخَرُ

٢٦٧- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَيَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُ: يَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» مِثْلَ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

١٩٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ

٢٦٨- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

وَرَأَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: وَلَمْ يَزِدْ شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ قَرِيبٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شَرِيكٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَزُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ.

(١) قوله: «فقولوا: ربنا ولك الحمد» بالواو وورد بدونها، قال الطيبي: والمختار أن الوجهين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، وقال القاضي عياض: على إثبات الواو يكون قوله: ربنا متعلقاً بما قبله، تقديره: سمع الله لمن حمده يا ربنا، فاستحب حمدنا ودعاءنا ذلك الحمد - انتهى -.

قال الشيباني في «السمعات»: هذا الحديث تمسك للإمام أبي حنيفة أي في إتيان الإمام بالتسميع والمأموم بالتحميد وأن لا يجمع الإمام بينهما؛ لأن هذه قسمة، والقسمة تنافي الشراكة، ولهذا لا يأتي المقتدي بالتسميع عندنا، ومذهب مالك أيضاً مثل مذهب أبي حنيفة، وكذا مذهب أحمد في المشهور عنه تمسكاً بالحديث المذكور، وعند الشافعي كذا ذكره الطيبي: اجمع بينهما للإمام والمأموم والمنفرد؛ لأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى» - انتهى - وكذا قاله النووي، قال القاري: فيه أن الدليل القوي أقوى من الدليل الفعلي؛ لأن قوله تشریح لا يحتمل الخصوصية بخلاف فعله، وإذا يحمل جمعه على حالة الانفراد وإفراده على حالة الجمع، وبه يحصل الجمع يوافق قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى» - والله أعلم -.

(٢) قوله: «عند أهل العلم» منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى عملاً بهذا الحديث، ومذهب مالك والأوزاعي وأحمد في رواية إلى أن يضع يديه قبل ركبتيه بحديث أبي هريرة: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ وَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» ويحفي أن أول هذا الحديث يخالف آخره؛ لأنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك برك البعير، وأوله النهي عنه، وما قيل: توفيقه أن الركبة من الإنسان والركبتين من البعير، فذكره صاحب القاموس في «سفر السعادة»، وقال: هذا وهم وغلط ومخالف لأئمة اللغة، وقال عبيد القاري في «المرقاة»: ولذي يظهر لي - والله تعالى - أن هذا الحديث آخره انقلب على بعض الرواة، وإنه كان ولا يضع يديه قبل ركبتيه. وقال بعضهم: هذا الحديث منسوخ بحديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فَأَمَرَنَا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ» رواه ابن حزم - والله تعالى أعلم -.

بَابُ مِنْهُ آخَرُ

المشهور من مذهب أبي حنيفة أن يكتفي الإمام على التسميع، والمقتدي على التحميد، واستدل عليه صاحب الهدية بأن الحديث يدل على القسمة، والقسمة تخالف الشراكة. وعند أصحابنا: يجمع الإمام بينهما ويكتفي المقتدي على التحميد، وهكذا في رواية عن أبي حنيفة احتارها الحنواي والسيدموني، ومحمد بن فضل، واستسمى الكثير. وروى الثمذي عن شافعي اجمع بينهما لهما. وما روي عن أبي حنيفة يؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة، وأكثر عدد الصحيحين يدل على القسمة ولا ضمير عندنا. وتأول فيه الشافعية بأنه لا يدع عن يميني اجمع بل المقصود فيه ذكر الترتيب بين قول الإمام والمأموم.

قوله: (ربنا لك الحمد الخ) في هذا الدعاء أربعة أوجه: بالواو أو بدونها، وباللهم أو بدونها، وأكره ابن القيم رواية اللهم والواو جمعاً، وقال النووي: بثبوت أربعة أوجه في الروايات وما ذكره الأسانيد. وسند ما أكره عليه ابن القيم موجود في السند الكبري أن ربنا لك الحمد، أي هذا الدعاء من حصائص هذه الأمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ

في هداية أنه يضع الأقرب إلى الأرض أولاً ثم وثم واليهوض عكسه. وهو مذهب الشافعية والحنابل. وقال مالك بوضع اليدين قبل الركبتين على الأرض، وللطوفيين حديثان، والخلاف في السنية.

قوله: (رواه شريك) وهو ابن عبد الله الحمصي وهو شريك القاضي من رواية مسلم.

وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَرَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا مُرْسَلًا. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَائِلَ بْنَ خُبَرٍ.

١٩٨- بَابُ آخِرُ مَتْنِهِ

٢٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ فَيَبْتَزُّكَ فِي صَلَاتِهِ بِرُكْ الْجَمَلِ؟».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ.

١٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ

٢٧٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا قُلَيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ الْأَرْضَ، وَنَحَّى يَدَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلِ بْنِ خُبَرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ يَسْجُدَ الرَّجُلُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ. فَإِنْ سَجَدَ عَلَى جَبْهَتِهِ دُونَ أَنْفِهِ: فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُجْزِئُهُ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَسْجُدَ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ.

٢٠٠- بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَضُغُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ

٢٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: «قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَيْنَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَضُغُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ؟ فَقَالَ: بَيْنَ كَفَيْهِ».

(١) قوله: «إذا سجد أمكن أنفه وجبهته» فيجب وضعها مكشوفة على الأرض، ويكفي بعضها، والأنف مستحب فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجهة لم يجز، هذا مذهب الشافعي ومالك رحمهم الله تعالى والأكثرين، وقال أبو حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك رحمه الله تعالى: نه أن يقتصر على أي ما شاء، قال أحمد وابن حبيب من أصحاب مالك رحمه الله تعالى: يجب أن يسجد على الجهة والأنف جميعاً، قاله النووي، ولنا المراد بقوله تعالى: ﴿اسْجُدُوا﴾ هو وضع بعض الوجه عما لا سخرية فيه للقطع بأن مجموعه غير مراد لعدم إرادة الخد والذق، وهو يتحقق بالأنف، فتوقيف أجزاءه على وضع آخر معه زيادة بغير الواحد وإذا لا يجوز، وتمام البحث في «فتح القدير».

باب منه آخر

حديث لم يخرج له لمصنف بطوله. وفي بعض لروايات: «وليضع يديه قبل ركبتيه» وفي «يعمد أحدكم الخ» إنكار، وتوجه العمامة إلى حديث الباب من وجهين:

أحدهما: أنه يخاف ما مر في الباب السابق. والثاني: أن صدر الأور يعاير عجزه. فقال قائل لتطبيق بين لجمتين: إن ركبت الحيوانات تكونان في اليدين أي في الرجليين المتقدمين فلا خلاف بين الصدر والعجز. وقال صاحب القاموس راداً على هذا القائل: لم نعلم هذا في لغة العرب، وأقول: قد صرح صاحب الصحاح بأن الركبتين في اليدين، والعرقوبين في الرجليين، ذكره تحت لفظ العرقوب عن الأصمعي. وكذا في الفرق بين العرق من علوم العرب في مقابلة الباطنية. ثم قال ابن قيم في زاد المعاد: إن الراوي قلب في الرواية قطعاً، وأصل الرواية هذا: «وليضع ركبتيه قبل يديه» فارتفع الاعتراضان. وأقول: بأن مراد الحديث أن يضع قبل ركبتيه، وهذا للمعذور، ولا يترك بركوك الحمل، وهو أن يحفص نصفه الأعلى ويرفع نصفه الأسفل. فحاصل المعنى أن المعذور يقدم يديه قبل ركبتيه، ولا يرفع عجزه من نصفه الأعلى بل يحفصهما معاً. وعلى هذا لا تعرض إلى ركبتيه أحسن من كونهما في اليدين أو الرجليين، بل تنكله في البروك وهو جعل الأسفل مرتفعاً والأعلى منخفضاً. ويحتمل أن يقاب: وليضع يديه قبل ركبتيه، أي ويضع يديه على ركبتيه قبل أن يضع ركبتيه على الأرض. وأما ما قال ابن قيم من قدب الروي منه قرينة مما رواه في معاني الآثار ص (١٥٠) عن أبي هريرة إلا أن إسناده ضعيف.

باب ما جاء في السجود على الجهة والأنف

حقيقة السجدة على مذهب أبي حنيفة وضع الحية، ويشترط وضع أحد الرجلين في وضع الحية بدون إحدى الرجلين متعذر، وهما في حديث «سجد وجهي» فإنه أسند السجدة إلى الوجه. وقال أبو حنيفة: لو سجد على الأنف أو على الحية يجزئه. وقال صاحباه والجمهور: لا يجوز الاكتفاء على الأنف. وذكر في الدر المختار رجوع أبي حنيفة إلى قول صاحبيه، ومشهور مذهب سبى السجدة على الأعضاء السبعة، واختار من همهم، الوجوب ولزوم السجدة بتركها.

قوله: (حدو مكبته) هذا لشافعي، ولنا أيضاً حديث صحيح أخرجه الصحاوي.

وفي الباب عن وائل بن حجر وأبي حميد. حديث البراء حديث حسن غريب.
هو الذي اختاره بعض أهل العلم: أن تكون يده قريباً من أذنيه.

٢٠١- باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء

٢٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ ابْنِ الْهَادِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَ سَبْعَةِ أَرْبَابٍ: وَجْهَهُ وَكَفَّاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْعَبَّاسِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ وَلَا يَكْفُ شَعْرَهُ وَلَا ثِيَابَهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠٢- باب ما جاء في التجافي^(١) في السجود

٢٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخُرَاصِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالْقَاعِ^(٢) مِنْ نَمِرَةَ فَمَرَّتْ رَكْبَةٌ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي قَالَ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ^(٣) إِبْطَيْهِ إِذَا سَجَدَ وَأَرَى بَيَاضَهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ بُحَيَّةَ وَجَابِرٍ وَأَخْمَرَ بْنِ جَزْءٍ وَمَيْمُونَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَعَدِيَّ بْنَ حَمِيرَةَ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ وَلَا يُعْرَفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَخْمَرَ بْنُ جَزْءٍ هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ الزُّهْرِيُّ كَاتِبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ الْخُرَاصِيُّ إِنَّمَا يُعْرَفُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٠٣- باب ما جاء في الاعتدال^(٤) في السجود

٢٧٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ،

(١) قوله: «باب ما جاء في التجافي» هو مستحب باتفاق العلماء، ولو تركه كان مسيئاً، وصلاته صحيحة. (التقرير)

(٢) قوله: «بالقاع» القاع المكان المستوي أى الواسع في وطأة من الأرض يعلوه ماء السماء، فيمسك ويستوى نباته، والجمع قيعا وقيعاد. (الدر)

(٣) قوله: «عُفْرَتِي إبطيه» العفرة بياض ليس بالناصع، وقال الجمع: عفرة إبطيه هو بياض سواد الشعر.

(٤) قوله: «الاعتدال في السجود» هو التوسط بين الإفراط والقبض وبوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها وعن الجنبين والبطن عن الفخذ إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة، أبعد من الكسالة. (مجمع البحار)

باب ما جاء في التجافي في السجود

التجافي سماه الحديث التحجئة، وحديث الباب أخرجه أحمد في مسنده بطوله.

قوله: (عمرني) العمرة: البياض غير ناصع، اختلف علماء السير في كون الأشعار في إبطيه، وروياتهم لا تكون مقودة مثل روايات الحديث، ورواية عمرني إبطيه عليه الصلاة والسلام لعبها كانت عند كونه عليه الصلاة والسلام مرتدياً، والله أعلم.

باب ما جاء في الاعتدال في السجود

قلوا: إن مصداق الاعتدال في السجود كون السجدة على الهيئة المسوية، أي رفع العجيرة ويطوي السجود والتجافي. كنت متردداً في هذا، فإن ظاهر لفظ الاعتدال هو تعديل الأركان، وكذلك قال ابن دقيق العيد، حتى أن رأيت رواية في المعجم الطبراني دالة على أن في الهيئة المسوية تقع السجدة على الأعضاء السبعة فإنه لو لم يتحاف مثلاً لا تقع السجدة على اليدين، فهذه شافية للمتردد، ثم وجدت في شرح الترمذي لابن سيد الناس ليعمرني موافقاً لما قلت في المرفوع في المعجم.

وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ الْإِعْتِدَالَ فِي السُّجُودِ وَيَكْرَهُونَ الْإِفْتِرَاشَ كَافْتِرَاشِ السَّبْعِ.

٢٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطَنَّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ فِي الصَّلَاةِ بِسَطَ» الْكَلْبِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ

٢٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ».

٢٧٨- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ الْمُعَلَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ أَبِيهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ» مُرْسَلٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَهْبٍ. وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاخْتَارُوهُ.

٢٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ

٢٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَرِيبًا^(٣) مِنَ السَّوَاءِ».

- (١) قوله: «كافتراش السبع» هو أن يبسط ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض كبسط الكلب والذئب ذراعيه. (مجمع البحار)
- (٢) قوله: «بسطة الكلب» أي كافتراشه، قال ابن حجر: يكره ذلك بفتح هـ هيئة المافية للخشوع والأدب إلا لمن أطار السجود، وشق عليه اعتماد كفيه، فله وضع ساعديه على ركبتيه بخير شكاً لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا، فقال صلى الله عليه وسلم: «استعينوا بالركب» رواه جماعة موصولاً - انتهى - وسيجيء في الصفحة الآتية.
- (٣) قوله: «قريب من السواء» أي كان زمان ركوعه وزمان سجوده وزمان الجلوس بين السجدين قريباً من السواء - وهو بفتح سين ومد - أي كان أفعال الصلاة قريباً من السواء إلا القيام للقرأة والعود للتشهد، فإنه يطولهما، وقيل: أراد أن صلاته كانت معتدلة، فكان إذا أطال القيام، أطال بقية الأركان، وإذا أخفها، أخف بقية الأركان. (المجمع)

قوله: (افتراش الكلب الخ) نهى الشريعة عن اختيار هيئة سبع حيوانات في الصلاة، منها افتراش السبع، وتدبيح الحمار، وإقعاء الكلب، والتفات الثعبان، وبروك الجمل، ونقر الديك، وعقبة الشيطان.

باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود

في عية المتملي لمحبي شرح لمنية: من حَرَفَ أُصْدَعَ رَحْلِيهِ عَنِ الْقِلَّةِ فِي السُّجُودِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ. وَالْمَوَاقِفُ لِقَوَاعِدِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَلَا تَفْسُدُ الصَّلَاةَ.

قوله: (مرسل) كان القياس كتابة مرسل بالألف أي مرسلًا كما هو مقتضى حالة لنصب. وقال السيوطي: وجدت المتقدمين يكتبون المصوب بلا ألف على لغة ربيعة، إلا أنهم يشكلون النصب. والمرسل في اصطلاح أصول الحديث ترك الصحي، وفي اصطلاح أصول الفقه ترك الروي في أي موضع كان. ومرسل مصطح أصول الحديث حجة عند الجمهور، ولكن الأقوى المتصل كما قال الطحاوي، لا كمد فـ صاحب الحسامي.

باب ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من الركوع

واقعة الباب واقعة المكثوة.

قوله: (قريب من السواء) في لحاري استثناء القيام والعود أي التشهد، وفي حديث الباب مبالغة الروي، وقيل: إن المراد الناس لا التقارب، وضي أن عرص الروي لتقارب.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

٢٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَبَادِرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٨١- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ

وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَحْنِ رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْجُدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَسْجُدَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَمُعَاوِيَةَ وَابْنِ مَسْعَدَةَ صَاحِبِ الْجِيوشِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَيَبْقَى أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنْ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ الْإِمَامَ فِيمَا يَضَعُ وَلَا يَزُكُّونَ إِلَّا بَعْدَ رُكُوعِهِ، وَلَا يَزْفَعُونَ إِلَّا بَعْدَ رُفْعِهِ، وَلَا نَعْلَمُ يَنْتَهُمُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

٢٠٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٢٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، أَحِبُّ لَكَ مَا أَحْبُّ لِنَفْسِي، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي، لَا تُفْعَ^(١) بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. وَقَدْ ضَعَّفَ

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَارِثَ الْأَعْمُورَ.

(١) قوله: «لَمْ يَحْنِ رَجُلٌ مِنَّا... الخ» قال المظهر: فيه دلالة على أن السنة للمأموم أن يتخلف عن الإمام في أفعال الصلاة مقدار هذا التخلف، وإن لم يتخلف جاز إلا في تكبير الإحرام إذ لا بد للمأموم أن يصير حتى يفرغ الإمام التكبير، ومذهبنا أن المتابعة بطريق الموصولة واجبة حتى لو رفع الإمام رأسه من الركوع والسجود قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً، فالصحيح أنه يوافق الإمام، ذكره عيني في «المراقبة» ولعل مكنتهم هذا المقدار للاحتياط من وقوع السبقة على الإمام، ويدل عليه ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبادروا في ركوع ولا سجود فإني مهما أسبقكم به إذا ركعت يدركوني إذا سجدت أني قد بدنت».

(٢) قوله: «لَا تُفْعَ» - بضم الناء وسكون القاف - من الإقعاء وهو أن يصع أليتيه على الأرض ويصب ساقيه، كذا في «الهداية»، وقال: هو الصحيح، قال ابن الأعمام: هذا احتراز عن قول الكرخي: أن ينصب قدميه كما في السجود، ويضع أليتيه على عقبه؛ لأن المذكور في الكتاب هو صفة إقعاء الكلب، وقوله: هو الصحيح أي كون هذا هو المراد في الحديث لا أن ما قال الكرخي غير مكروه، بل يكره ذلك أيضاً - انتهى - وصرح بكرهتهما تحريماً في «البحر الرائق».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَبَادِرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

المبادرة مكروهة تحريماً فيكون تركها واجباً. قال عمماء المذاهب الثلاثة من الشوافع والمالكية والحنابلة: إن المبادر صار مرتكب الحرام وصحت صلاته. وهذا يدل على اجتماع الكراهة تحريماً والصحة عندهم بخلاف ابن تيمية.

قوله: (وهو غير كذوب) عرصه نفي الكذب من الرأس، وإن كان صيغة المبالغة، وأن قيل إن الصحابة كنهم عدول، فكيف اهتم بشأن هذا الصحابي؟ ولم ذكر عدم كذبه؟ يقال: مثل هذه المحاور تكون لداعية مقام.

قوله: (حتى يسجد رسول الله ﷺ) هذا حين بدن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكره سنه. اختار أبو حنيفة أن يعقب المقتدي، واختار أصحابه التراجعي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

لإقعاء تفسيران: أحدهما أن ينصب الركبتين ويضع الإلية على الأرض، بشرط وضع اليدين على الأرض هذا تفسير الطحاوي، ويساعده اللغة وهذا مكروه تحريماً. والثاني أن يحس على عقبيه في أحسنه، وهذا تفسير الكرخي وهذا مكروه تريباً. وقال النووي تبعاً لليهقي: إن الإقعاء بمعنى الثاني سنة على ما قال ابن عباس. وذكر الشيخ ابن الأعمام عبارة النووي ولم يرد عليه بشيء. وصف العلامة قاسم بن قطنويعا رسالة سماه «الأسوس في سنة الخموس» وقال: لم يذهب أحد من الأربعة إلى سبية ما قال النووي، وأتى بالعبارات. وحديث الباب ليس بذلك القوي، وهو مشتمل على التفسيرين وقيل: الإقعاء هو الانحاء إلى القدام.

قوله: (حارث الأعور) هو تابعي وليس كذاب، لما قال الذهبي في حارح التهذيب: إن التابعين ليس فيهم كذاب، نعم بعضهم سيء

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٠٨- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ

٢٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: «قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ؟ قَالَ: هِيَ السَّنَةُ، فَقُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً^(١) بِالرَّجُلِ؟ قَالَ: بَلْ هِيَ سَنَةٌ^(٢) بَيْنَكُمُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَزُونُ بِالْإِقْعَاءِ نَاسًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٢٠٩- بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٢٨٤- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي».

٢٨٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ: نَحْوُهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَيْ عَنْ عَلِيٍّ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يَزُونُ هَذَا جَائِزًا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالنَّطْوِيعِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ مُرْسَلًا.

(١) قوله: «جفاء بالرجل» ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم أى بالإنسان، وكذا نقه القاضي عياض عن جميع رواة مسلم، قال ابن عبد البر: بكسر الراء وسكون الجيم، وقال: و من ضم الجيم فقط غلط، ورد الجمهور على ابن عبد البر، وقالوا: الضم هو الصواب. (النووي)
(٢) قوله: «هي سنة بينكم» ظاهره مخالف لما مضى من الشيء عن الإقعاء، قال ابن الهمام: روى عن طاوس قلت لابن عباس في الإقعاء: «على القدمين، فقال: هي السنة» الحديث، وكذا روى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا يقولون، قال في الجواب المحقق عنه: إن الإقعاء على ضربين: أحدهما مستحب أن يضع أليته على عقبه وركبته في الأرض، وهو المروى عن العبادلة لنهي أن يضع أليته ويديه على الأرض، وينصب ساقيه - انتهى - وفيه أن قول أحدهما مستحب مخالف لما مرّ عن قريب من قوله: بل يكره ذلك أيضًا، ولما صرح في «البحر» اللهم إلا أن يقال: إن هذا الجواب لمحقق على رأى ابن عباس كما جاء مفسرًا عن ابن عباس عن السنة: أن يمسّ عقبيه أليته، ذكره القاضي عياض، أما مذهبن فهو كراهة الضربين كما ذكره، ثم الجواب عن قول ابن عباس: هي السنة ما قال الخطابي: إن الحديث ضعيف منسوخ، يؤيده ما في «الموطأ» محمد: أخبرني صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدين في الصلاة، فذكرت ذلك له، فقال: إنما فعلته منذ اشتكت، قال علي القاري: والمعنى أنه خلاف السنة إلا أتى فعله لعذر، قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يجلس على عقبه بين السجدين، ولكنه يجلس بينهما كجلوسه في صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - والله تعالى أعلم -.

الحفظ. وضعف الترمذي حديث الباب، وعندني بسند آخر صحيح بهذا اللفظ.

باب الرخصة في الإقعاء

روي "جفاء بالرجل" والمشهور جفاء بالرجل والجفاء البلادة ضد الذكاء.

قوله: (سنة بينكم) هذا مسكة النووي. ولنا ما في موطأ مالك ص (٣٠) عن ابن عمر تصريح أنه ليس بسنة. ومن المعلوم عند المحدثين أن ريادة الاعتماد في نقل السنة على ابن عمر، فإن ابن عباس ربما يقول باجتهاده ورأيه ويعبره باليسة، ويمكن التأويل في كلام ابن عباس بحمله على مورد من موارد الكلام. ولنا ما في مسند أحمد بسند قوي: «نهى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن التورك والإقعاء» وهذا يفيدنا حاصة في اختيار الافتراض في القعدة الثانية وقال أحمد بعد رواية الحديث: وليس العمل على هذا. فوالله أعلم ما أراد بذلك تعليلًا أو عدم اختياره فقهاً.

باب ما يقول بين السجدين

قال أحمد بمرضية دعاء اللهم اغفر لي الخ بين السجدين، وقال القاضي ثناء الله الهادي بتي رحمه الله باستحباب الدعاء حروجا عن الخلاف، ونعم ما قال القاضي المرحوم لا سيما في هذا العصر، فإن تحفظ الجلسة متعذر بدون تعيين الدعاء فيها.

٢١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ

٢٨٦ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «اشْتَكَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَفَرَّجُوا فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُمَيٍّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا. وَكَانَ رِوَايَةُ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ.

٢١١- بَابُ كَيْفِ النَّهْضِ مِنَ السُّجُودِ

٢٨٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، فَكَانَ إِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيَبْقَى يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

٢١٢- بَابُ مَنَّةٍ أَيْضًا

٢٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ. وَيَقَالُ خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ أَنْ يَنْهَضَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ. وَخَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَيَقَالُ خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ. وَصَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ هُوَ صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ. وَأَبُو

(١) قوله: «خالد بن إياس» قال ابن المصنف: قول الترمذي العمل عليه عند أهل العلم يقتضي قوة أصبه وإن ضعف بخصوص هذا الطريق وهو كذلك أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس، وأخرج نحوه عن علي، وكذا عن ابن عمر وابن الزبير، وكذا عن عمر: أخرجه عن الشعبي قال: كان عمر وعبي وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم، وأخرج عن النعمان بن أبي عيش: أدركت غير من واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدورهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة ينهض كما هو ولم يجلس، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم، وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود فذكر معناه، فقد اتفق الأكابر الذين كانوا أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشد اقتفاءً لأثره والتزاماً بصحته من مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه على خلاف ما قال، فوجب التقدم، ولذا كان العمل عليه كما سمعته من قول الترمذي وابن عمر: «إنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة» رواه أبو داود، وفي حديث وال: «أنه عليه السلام إذا نهض اعتمد على مقدمتيه» والتوفيق أول، فبحمل ما روى مالك بن الحويرث على حالة الكبر، وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبادروني في ركوع ولا بسجود فإنه مهم أسقكم به إذا ركعت تدركوني به إذ رفعت أني قد بدنت» (أبو داود ص ٩١)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ

الاعتماد على نوعين، أحدهما: أن يضع الدراعين على الفخذين في السجدة عند العذر، وهو مراد الترمذي. والثاني: أن يعتمد على الأرض حين القيام إلى الثانية، وهذا معمول الشافعية. وقلوبهم به سنة ولم أجدهم ما يدل على نسبة. ونقول بالاعتماد على الركبتين عند القيام إلى الثالثة، وأشار أبو داود ص (١٤٣) إلى مختار الأحناف في شرح الحديث بأن الحديث يدل على مختارنا. وسبب الشكوك في أبي داود والتزمي شيئاً في حاشية أبي داود ص (١٣١) باب صفة السجود، ولم أجدهم ما نسب إليهما فتركه.

قوله: (هذا حديث لا نعرفه) الرجال كتبهم ثقات.

بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الْهَوُضُ مِنَ السُّجُودِ

لغرض ههنا ذكر حسنة الاستراحة، وهذه سنة عند الشافعي، ومذهب أبي حنيفة ومالك والجمهور ومشهور عن أحمد تركها، ونقل أحمدون عن أحمد بن حنبل أن أكثر الأحاديث على تركها، وليس مراد قول أحمد أنها نافعة، بل شبه ما قلت إن أكثر الأحاديث في ترك رفع اليدين أي أكثرها ساكنة، مع ذكر أكثر الناس ومسحاب في أحاديث صفة لصلاة. وفي فتح الباري رجوع أحمد إلى حسنة الاستراحة، وبهذه من قيم في لراد، ورجح الترك من حاشية. وصي أن أحمد لم يرجع في البحر عن الحنوي أن الخلاف في الأفضلية لا في الحوار، فهو أنى بها الحنفي أو تركها لشافعي لأناس وذكر مثل قول الحنوي في شرح لمرئد لسياسة للكواكي. وفي الكبير: من أنى بحسنة الاستراحة يلزمه سجدة

صالح اسمه تَبْهَانُ مَذْنِي.

٢١٣ باب ما جاء في التشهد

٢٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدْنَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ أَنْ نَقُولَ: التَّحِيَّاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ.

(١) قوله: «التَّحِيَّاتُ» التحية أي السلام، وقيل: الملك، وقيل: البقاء، والصوات أي الخمس، وقيل: لعبادات، ولطيبات أي من الصلاة والدعاء والثناء، وقيل: التحيات العبادات اقبولية، والصلوات الطاعات البدنية، والطيبات الخيرات الدالية، نقله السيوطي، وهو أجمع الأقوال، قال ابن الملك: روى أنه صلى الله عليه وسلم لما عرج به أثني على الله تعالى بهذه الكلمات، فقال الله تعالى: أسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقال صلى الله عليه وسلم: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقال حريز: أشهد أن لا إله إلا الله - انتهى - وبه يظهر وجه الخطاب وإبه على حكاية معراج صلى الله عليه وسلم في آخر الصلاة التي هي معراج المؤمنين، (المراقبة)

(٢) قوله: «هو أصحُّ حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد» وهو قول أبي حنيفة وجمهور العلماء وهو أصحُّ، واختار مالك تشهد عمر رضى الله عنه والشافعي وأحمد تشهد ابن عباس، وكذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري قال ابن الهمام: تشهد ابن مسعود اتفق الأئمة الستة عليه لفظاً ومعنى وهو نادر لأن أعنى درجات الصحيح عندهم ما اتفق عليه الشيوخ ولو في أصله فكيف إذ اتفق استة على لفظ، وتشهد ابن عباس معدود من أفراد مسلم، وإن رواه غير البخاري من الستة - انتهى -.

قال محمد في «الموطأ»: وكان ابن مسعود يكره أن يزد فيه حرف أو ينقص، وهذا منه يدل على غاية حفظه ونهاية ضبطه، وذكر ابن الهمام: قال أبو حنيفة: أخذ حماد بيدي وعلمني التشهد، وقال حماد: أخذ إبراهيم بيدي وعلمني التشهد، وقال إبراهيم: أخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد، وقال علقمة: أخذ عبد الله بن مسعود بيدي وعلمني التشهد، قال عبد الله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني السورة، فكان يأخذ علياً بالواو والألف وللهم - انتهى -.

والمعنى أنه كان يقول: التحيات لله والصلوات والطيبات بانواو العاطفة وبالألف واللام موضعى لسلام، ومن اللطائف المناسبة لمقامه في «شرح السنة» حكى أنه أعرابياً دخل على أبي حنيفة وهو جالس مع أصحابه، فقال: بوو أم بوو، فقال أبو حنيفة: بوو، فقال: برك الله فيك كما برك في لا ولا، فلم يعم بعد من الأصحاب لسؤا وأجواب، فسألوه عن ذلك، فقال: سألت الأشعرى أم بوو، كنتشهد ابن مسعود، فقلت له: بوو، فقال لي: برك الله فيك كما برك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية - انتهى -.

السهر، وأقول: لعله أراد ما خرج عن القدر المسنون. وأما أدلتنا على تركها، فما أخرجه في فتح القدير وأجوه النقي، وقد أقر الحافظ وغيره بأن حديث مسيء الصلاة حال عنها، وذكرها بعض الرواة في حديث مسيء الصلاة، فأشار البخاري إلى تعميمه في كتب الاستيذان، ولعل البخاري قائل بمحذرتنا، فإنه بوب بباب من قال الخ، وعندني أنه إذا بوب بهذا اعتبر لا يختار ذلك المذكور. وبوب الطحاوي على جلسة الاستراحة، وحمّلنا على حالة العذر والمراد بها الحاجة.

باب ما جاء في التشهد

ثبت كثير من صيغ التشهد، والأشهر وهو أصح ما في الباب بإقرار المحدثين تشهد ابن مسعود، وهو مختار لأحناف. واختار مالك تشهد الفاروق الأعظم، واختار الشافعي تشهد ابن عباس. وفي عامة كتبنا حوار كل من التشهدات، وقال صاحب لبحر باحثاً من جنبه: ينبغي وجوب تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن مسعود مروي بستير طريقاً ذكره البزار، وأخرجه محمد في كتاب الآثار، قال محمد: أخذ أبو حنيفة بيدي وعلمي تشهد ابن مسعود، قال: أخذ حماد بيدي وعلمي تشهد ابن مسعود، قال: أخذ إبراهيم بيدي وعلمي تشهد ابن مسعود وصه إلى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (التَّحِيَّاتُ) أي العبادات اقبولية. و (الصَّوَاتُ) أي المعية. (الطَّيِّبَاتُ) أي المالية. وذكر بعض الأحناف قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ليلة الإسراء: «التَّحِيَّاتُ لله الخ»، قال الله تعالى: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ خ، قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الخ». ولكي لم أجد سند هذه الرواية، وذكره في الروض الألف. وفي السحاري عن ابن مسعود: كما تقول بالخطب في حياته عليه الصلاة والسلام، وبالعية بعد موته. وقال السككي في شرح المهاج. كان جمهور الصحابة يقولون بالخطب في تحليل خلاف ابن مسعود وتعه. وأقول: إن أفعال الخطب في سأل العرب لاستحضار المحاص تخبلاً، ولا يجب عم المحاص، كما يقال: واحتلوه وأوبلاه ياردها لميت، فعلى هذا لا يدار الخطب على حياه الحياة. وفي المفصل: المادى ما يدخل عليه لفظ النداء. وأعم أنه عليه

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٢١٤- بَابُ مِنْهُ أَيْضاً

٢٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يَعْلَمُنَا الْقُرْآنَ، فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.»
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّوَّاسِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. وَرَوَى أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ الْمَكِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ. وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّشَهُّدِ.

٢١٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشَهُّدَ

٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْفِيَ التَّشَهُّدَ.»
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢١٦- بَابُ كَيْفِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ

٢٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبَيْرٍ قَالَ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قُلْتُ: لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَلَسَ - يَعْنِي - لِلتَّشَهُّدِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى - يَعْنِي - عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى.»
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٢١٧- بَابُ مِنْهُ أَيْضاً

٢٩٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: «اجْتَمَعَ أَبُو حُمَيْدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَغْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ

الصلاة والسلام من قل: اسلام عبيث وهو يزعم أنه عليه الصلاة والسلام يعلم كلامه فارتكب أمراً غير جائز، وعمد الي - صلى الله عليه وسلم - طلاعاً لا كني فإذن عمده الله تعالى غير مثله وعمده عليه الصلاة والسلام مثناه، كما يدل كثير من الآيات والأحاديث على هذا. وكفر بفقهاء من قال: علم لغيب لعمر الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشَهُّدَ

يخفي التشهد عند الكل، ولا يجب سجدة اسهو عندما يجهره فإن وجوب لسجدة في جهر ما لا يحاط أو عكسه في نقرأة لا في التشهد.

بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ؟

قال أبو حنيفة بلافتراش في القعدتين، وقد مات بالتورك فيهما، وهو نصب اليمى أو إسقاطها وإخراج اليسرى إلى احاب الأيمن، وبحسوس على لأرض، وقال اشافعي بلافتراش في الأولى والتورك في الثانية، وقال أحمد بالتورك في القعدة بين بعدها سلام، وسمعت اشوافع حديث لاس، وسيأتي مقصده بتصريح مراده، وصرح ابن جرير لطري بالتخير في طرق الأربعة، وسيأتي تفصيل الأدلة عن قريب.

[١] هناك حديث ساقط من الهدية وذكره لذكور بشر وهو: «حدثنا أحمد بن محمد بن موسى قال أخبرنا عبد الله بن اسارك عن معمر عن حصيف قال: رأيت النبي ﷺ في اسام فقدت يا رسول الله إن ساس قد حتموا في تشهد، فقال: عنك تشهد اس مسعود» وفي: هذا الخبر في بعض نسخ دون بعض، لكن غله بريعي في «نصب بريء» عن اسرمدي، فأثبته

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ - بِعَنِي لِلتَّشَهُدِ - فَأَفْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَكَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى. وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ، بِعَنِي السَّبَّابَةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يَقَعْدُ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ عَلَى وَرِكِهِ وَاحْتَجَبُوا^(١) بِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ وَقَالُوا: يَقَعْدُ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَيَنْصُبُ الْيُمْنَى.

٢١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ

٢٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ وَيَعْنِي بَنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ بْنَ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ^(٢) يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ يَدْعُو بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بِاسْطِهَا عَلَيْهِ».

(١) قَوْلُهُ: «وَاحْتَجَبُوا بِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ» وَلَنَا مَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ وَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ سَنَةَ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ الْقَدَمَ الْيُمْنَى وَالْجُلُوسَ عَلَى الْيُسْرَى» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ خَالٍ يُلْفِظُ: «إِنَّمَا سَنَةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى» وَقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ إِلَى أَنْ قَالَتْ: وَكَانَ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى» كَذَا فِي «الْبَرْهَانِ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ... الخ» ظَاهِرُهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ» أَنَّ الْمَعْنَى بِهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ يُشِيرُ بِاسْطِ أَصَابِعِهِ كُلِّهَا -انتهى- قَالَ ابْنُ إِهْمَامٍ: لَا شَكَّ أَنَّ وَضْعَ الْكَفِّ مَعَ قَبْضِ الْأَصَابِعِ لَا يَتَحَقَّقُ حَقِيقَةً، فَالْمُرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- وَضْعَ الْكَفِّ ثُمَّ قَبْضِ الْأَصَابِعِ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ الْمُرَوِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي كَيْفِيَةِ الْإِشَارَةِ قَالَ: يَقْبِضُ خَنْصَرَهُ وَالَّتِي تَلِيهَا، وَيَحْلِقُ الْوَسْطَى وَالْإِبْهَامَ، وَيَقِيمُ الْمُسَبَّحَةَ، كَذَا عَنْ أَبِي يَوْسُفَ فِي «الْأُمَالِي»، وَهَذَا فِرْعٌ تَصَحِيحُ الْإِشَارَةِ، وَعَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَائِخِ: لَا يُشِيرُ أَصْلًا، وَهُوَ خِلَافُ الرِّوَايَةِ وَالدَّرَايَةِ -انتهى-.

وَفِي «الْمَوْطَأِ» مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبْضَ أَصَابِعِهِ كُلِّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى» قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبَصْنَعِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ -انتهى- قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَكَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَلَا يَعْرِفُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ لِلْسَّنَنِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا خَالَفُوا فِيهَا بَعْضُ الْخُلَفَاءِ فِي مَذْهَبِنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُدِ

أَيُّ الْإِشَارَةِ بِالمُسَبَّحَةِ فِي التَّشَهُدِ، ثَبَتَ الْإِشَارَةُ بِصِفَاتٍ ثَلَاثَةٍ: إِحْدَاهُمَا: مَا فِي أُمَالِي أَبِي يَوْسُفَ، وَرَوَايَةُ وَائِلِ بْنِ مُسْلِمٍ أَيُّ: يَقَعْدُ الْوَسْطَى وَالْإِبْهَامَ وَيَضُمُّ الْخَنْصَرَ وَالْيَنْصُرَ وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ. وَالثَّانِيَةُ: مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَمَوْطَأَ مُحَمَّدٍ ص (١٠٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَالثَّالِثَةُ: مَا فِي ابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

وَالْإِشَارَةُ سَنَةٌ بِاتِّفَاقِ أَكْثَرِ الدَّلَالَةِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي مَوْطَأِهِ ص (١٠٨)، وَقَالَ: وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَكَذَلِكَ رَوَى الْحَدِيثَ أَبُو يَوْسُفَ فِي أُمَالِيهِ. وَزَعَمَ بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ نَفْيَهَا لِعَدَمِ ذِكْرِهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَهَذَا الْوَهْمُ فَاسِدٌ. وَأَطْلَبَ مَلَا عَلِي الْقَارِي فِي رِسَالَتِهِ وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ، وَقَالَ فِي بَعْضِ رِسَالَتِهِ: لَوْلَا حَدِيثُ «ظَنُّوا بِالْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا» لَأَكْفَرْتُ صَاحِبَ الْكَيْدَانِيَّةِ، وَلَا نَعْلَمُ صَاحِبَ الْكَيْدَانِيَّةِ أَنَّهُ مُعْتَرٍ أَوْ غَيْرُهُ. وَقَالَ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ: يُشِيرُ بِاسْطِ أَصَابِعِهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ رَدِّ الْمُخْتَارِ وَقَالَ: لَمْ أَجِدْ مَا نَسَبَ صَاحِبَ الدَّرِّ إِلَى الْبَرْهَانِ، وَكُتِبَ ابْنُ عَابِدِينَ الشَّامِي رِسَالَةً فِي هَذَا. وَقَالَ الشَّيْخُ السَّرْهَنْدِيُّ الْمَحْدَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرَبٌ فِيهِ، وَقَالَ: وَالْمُعْجَبُ مِنْ ابْنِ إِهْمَامٍ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالْاضْطِرَابِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ. وَلَا اضْطِرَابَ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ مُرَوًى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالْفِرْعُ مِنَ الْكُلِّ رَفَعَ الْمُسَبَّحَةَ وَضَمَّ بَاقِيَتَهَا كَمَا قَالَ ابْنُ قَيْمٍ فِي الرَّدِّ. وَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِي سَمَرِ السَّعَادَةِ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ تَبْلَعُ عِدَدًا كَثِيرًا، وَأَقُولُ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ ثَلَاثَةٌ، نَعَمَ طَرَقَهَا كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا مَوْضِعُ الْإِشَارَةِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَرْفَعُهَا عَلَى كَلِمَةِ أَشْهَدُ، وَيَضَعُهَا عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَيَضُمُّ الْأَصَابِعَ مِنْ اِسْتِدَاءِ التَّشَهُدِ. وَيَقُولُ الْحُلَوَانِيُّ: يَضُمُّ حِينَ الرُّفْعِ وَهُوَ عَلَى كَلِمَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَحْفَظُهَا عَلَى الْإِثْبَاتِ، ثُمَّ لَا يَسْطُرُ الْأَصَابِعَ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ، كَمَا قَالَ الْمَلَّا عَلِي الْقَارِي فِي بَعْضِ رِسَالَتِهِ. وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فِي مَوْضِعِ الرُّفْعِ وَوَضَعُهُ فَلَمْ أَجِدْهُ وَلَا الْمَوْقُوفَ، وَلَعَلَّ لِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدْهَبِ مَسْكَةً. وَأَمَّا هَذَا الْمَوْضِعُ الْمَذْكُورُ مَا فَقَوْلُ الْحُلَوَانِيِّ وَلَيْسَ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَقَالَ مَوْلَانَا الْمَرْحُومُ الْكَنْكَوْهِي: لَا يَضَعُهَا كُلُّ الْوَضْعِ، وَهَنَّاكَ حَدِيثُ يُخْبِرُ الرَّائِيَ فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَّا شَيْئًا وَلَمْ يَضَعِ، وَدَلَّ كَلَامُ الطَّحَاوِيِّ فِي ضَمِّنِ التَّوَرُكِ وَالْإِفْتَرَاشِ أَنَّهُ لَا يَضَعُ إِلَى الْآخِرِ. وَقَالَ: إِنَّ ظَاهِرَ رَفْعِهَا وَهُوَ يَدْعُو أَنَّهُ رَفَعَهَا إِلَى الدُّعَاءِ، وَالدُّعَاءُ يَكُونُ فِي الْآخِرِ. وَأَقُولُ: إِنَّ مَسْأَلَةَ الطَّحَاوِيِّ صَحِيحَةٌ، وَلَكِنْ اسْتِبَاطَةُ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ فِي عَرَفِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَيُطْلَقُ الدُّعَاءُ عَلَى التَّشَهُدِ أَيْضًا. وَبَعْضُ أَلْفَاظِ مُصَنِّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مُؤَمِّمَةٌ إِلَى أَنَّ رَفْعَهَا لَيْسَ مِنْ اِسْتِدَاءِ التَّشَهُدِ. وَفِي الرِّوَايَاتِ أَنَّ فِي الرُّفْعِ إِشَارَةً إِلَى تَوْحِيدِ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ بِرَهَانِهِ.

(ف) فِي وَتَرِ الْبَحْرِ عَنِ الْمَسْطُوطِ: أَنَّ الدُّعَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْحَاءَ: دُعَاءُ التَّصَرُّعِ: وَهُوَ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَيَحْمِلُ ظَهْرِيهِمَا إِلَى الْأَرْضِ، وَالْكَفَّيْنِ أَيُّ

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَنُفَيْرِ الْخُرَاعِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: يَخْتَارُونَ الْإِشَارَةَ فِي التَّشَهُّدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

٢١٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ

٢٩٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالتَّبَرَاءِ وَعَمَّارٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَعَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

٢٢٠- بَابُ مِنْهُ أَيْضًا

٢٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التِّسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ^(١) يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَزُودُونَ عَنْهُ مَنَاصِيرَ، وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ أَشْبَهُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عَنْدهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يَزُودُ عَنْهُ بِالْعِرَاقِ، كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرٌ، فَلْيُؤَا اسْمُهُ:

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ: وَأَصَحُّ الرُّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِيمَتَانِ.

وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَرَأَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً فِي الْمَكْتُوبَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ.

(١) قوله: «كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ ثُمَّ يَمِيلُ... إلخ» ذهب مالك إلى أنه يسلم بتسليمية واحدة قبل وجهه أخذًا بهذا الحديث، والثلاثة على أنه يسلم بتسليمتين لما سبق من حديث ابن مسعود، رواه الخمسة ومسلم، بمعناه، قال الشيخ ابن الهمام: حديث ابن مسعود أرجح مما أخذ به مالك عن حديث عائشة، وروى عن الإمام أحمد في تأويل حديث عائشة رضى الله عنها أن معناه أنه كان يجهر بتسليمية واحدة.

قال ابن قدامة: والمعنى في هذا أن الخبر في غير القراءة إنما هو للإعلام، وقد حصل بالأولى، وقال: المعنى قول عائشة تلقاء وجهه أنه صلى الله عليه وسلم كان يتدبّر بقوله: السلام عليكم إلى القبلة، ثم ينتفت عن يمينه ويساره، والتفاتة كان في أثناء سلامه.

باطنهما إلى السماء. ودعاء الابتهاال: ممحض القلب. ودعاء التوحيد: بأصبع واحدة. ودعاء آخر يجعل فيه باطل الكافرين إلى وجهه وظاهرهما إلى السماء. وفي بعض كتبنا أن هذه الأنحاء الأربعة عن محمد بن الحنفية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ

مذهب الثلاثة التسليمتان وقال مالك: يسلم الإمام واحدة تلقاء الوجه ويسلم الأمامون ثلاث تسميمات يمينا وشمالا وتلقاء الوجه لجواب الإمام. تمسكت المالكية بحديث عائشة اللاحق، وتكلم الطحاوي والزمدي في سنده. وقال متأولونا: إنه عيه الصلاة والسلام بدء السلام من تلقاء وجهه ومده إلى الجانب الأيمن. وأقول: عندي حديثان صحيحان لمذهب مالك: ما استدلل به أحد: أحدهما: ما في سنن أبي داود ص ١٦٠ باب الوتر قال أبو عمر المالكي كما ذكره الزرقاني: إن الخلفاء الأربعة روي عنهم التسليمية الواحدة. وثانيهما: ما أخرجه السائي في سننه ص (٩٩) عمل ابن عمر ثم رفعه باب الوقت الذي يجمع فيه المسافرين المغرب والعشاء. ومالك حديث آخر أحدثه من تاريخ ابن معير ولكي لم أجد سنده. والمشهور في مذهبنا وجوب التسليمتين، وفي رواية شاذة وجوب أحدهما وسية الثانية كما في فتح القدير. ولعل المحتار هي الشاذة. والمذكور لنا مسكة في التسليمية الواحدة للإمام قبل سجدة السهو. وكان اعترض علينا لا ثبوت التسليمية الواحدة.

٢٢١- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً

٢٩٧ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالْهَقْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً». قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَغْنِي أَنْ لَا تُؤَدَّ مَدًّا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، وَالسَّلَامُ جَزْمٌ. وَهَقْلٌ يَقُولُ كَانَ كَاتِبُ الْأَوْزَاعِيِّ.

٢٢٢- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ

٢٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ حَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا بَلَاءُ الْبَلَاءِ وَالْإِكْرَامِ». ٢٩٩- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ حَاصِمِ الْأَخْوَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «تَبَارَكْتَ يَا بَلَاءُ الْبَلَاءِ وَالْإِكْرَامِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَوْبَانَ وَابْنِ حُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالثَّغَفِيَّةَ وَابْنِ شُعْبَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُغْنِي وَيُغْنِي وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُنْغِطِي لِمَا مَنَنْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

٣٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا شَدَّادُ أَبُو عَمَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَفْغَرَ

(١) قوله: «إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَا يَقُولُ... الخ» قال ابن الهمدم: مقتضى العبارة أن يفصل بذكر قدر ذلك تقريباً، فأما يكون من زيادة غير متقاربة مثل العدد السابق من التسيبحات والتحميدات والتكبيرات، فينبغي ستان تأخيرها عن السنة البتة، وكذا آية الكرسي وما ورد في الأخبار لا يقتضى وصل هذه الأذكار، بل كونها عقب السنة - انتهى مختصراً -.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً

أَيُّ يَقِفُ فِي الْآخِرِ وَلَا يَمْدُ الْأَلْفَ.

قوله: (قرة بن عبد الرحمن الخ) هذا هو راو: «كل أمر ذي بال لم يبدأ بسم الله الخ» عن أبي هريرة وهذا الراوي متكلم فيه، وضعفه الأكثر وحسنه الشيخ تاج الدين السبكي تلميذ لذهبي في الطبقات الشافعية، وحسنه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح شيخ النووي. وقرة بن عبد الرحمن قد يسمى بقره بن خَيْرِيل أيضاً، وأما حديث «كل أمر ذي بال الخ» ففي بعض طرقه لفظ «بسم الله» وفي بعضها «الحمد لله» وفي بعضها «بذكر الله» والحديث واحد والغرض من جميع الألفاظ هو ذكر الله تعالى، والحديث لا يبلغ مرتبة الحسن إلا باللهم. قوله: (جزم) وفي المقاصد الحسنة نقل السخاوي من لسروجي الحنفي رواية حذم بالحاء المهمة بدل المعجمة، والندال بدن الزاي.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ

في فتح القدير: إن السنة في الصلاة التي بعدها سُنَّ أَنْ لَا يَجْلِسَ بَعْدَ السَّلَامِ إِلَّا قَدَرٌ: «انهم أتت السلام» ومنه السلام الخ، ومثل هذا الدعاء، وكذلك صح عن عائشة رضي الله عنها، ثم قال الشيخ: إن عادته عليه الصلاة والسلام أداء السس في بيته، والسنة بعد الصلاة لخلوس قدر هذا الدعاء، وقد ثبت أدعية طويلة بعد الصلاة فكيف وجد الصحابة الأدعية لطويلة من النبي؟ فأجاب بأن طرق معرفة الأذكار كثيرة. وأقول: قد ثبت رواية الصحابة الأذكار الحفمية منه، فما كان سبيل المعرفة في الأذكار الحفمية هو السبيل بعينه ههنا، ثم ذكر عن الحلواني: لو أتى بالأذكار الكثيرة بعد العريضة قبل السنن لا بأس، وقال بعد هذا: إن قول الحلواني لا يحاصي فإذ لا بأس يدل على أنه خلاف الأولى وهو مرمي، والأدعية بعد العريضة قبل السنن ثبتت كثيرة، ولكن لا يجمعها بل يأتي بأيتها شاء.

قوله: (لا شريك له) أقول: الأولى الوقف على كلمة له.

قوله: (الرحي) الرحة بفتح الحاء فاء المسجد، وبسكونها نداء أو قرية، وقال صاحب القاموس إن: الرحبة يسكون الحاء إذا سب إليها يقال: الرحي بفتح حاء.

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَمَّارٍ اسْمُهُ شَدَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الانْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ

٣٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هُلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فَيَنْصَرِفُ عَلَى جَانِبَيْهِ جَمِيعًا عَلَى يَمِينِهِ» وَعَلَى شِمَالِهِ.

وَفِي الْبَابِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَنْسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هُلْبٍ حَدِيثٌ خَالٍ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْصَرِفُ عَلَى أَيِّ جَانِبَيْهِ شَاءَ، إِنْ شَاءَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَنْ يَسَارِهِ. وَقَدْ صَحَّ الْأَمْرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُزَوِّى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ.

٢٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ

٣٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ^(١) حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ بْنِ رَافِعِ الرَّزْقِيِّ عَنْ

(١) قَوْلُهُ: «عَلَى يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَالِهِ» يَعْنِي أَنَّ الْأَمْرَ وَاسِعٌ لَمْ يَحْتَاجِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى جَانِبٍ وَاحِدٍ لَمَّا يَجِيءُ، وَاقْدِرْ صَحَّ لِأَمْرٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَلَمَّا يَرَوْنِ عَنْ عَمِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ، قَالِ الْقَارِئُ: فَإِنَّ اسْتَوَى الْجَانِبَانِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَيِّ جَانِبٍ شَاءَ وَالْيَمِينُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجِبُ اتِّبَاعُ فِي كُلِّ شَيْءٍ - إِنْ فَعَلْنَا مِنْ هَذَا أَنَّ الْاِنْصِرَافَ عَلَى الْيَمِينِ مَنْدُوبٌ وَعَلَى الشِّمَالِ رَحْصَةٌ، كَذَا يَعْنِيهِمُ مِنَ الطَّبِيِّ، وَقَوْلُ بِنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا أُحَدِّثُكُمْ لَشَيْطَانٍ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا مِنْ يَمِينِهِ» لِحَدِيثِ هَذَا، إِذَا اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ كَمَا يَدْرُسُ كَلِمَةً قَالَ الْمَصْنُوعِيُّ: فِيهِ أَنَّ مَنْ أَصْرَعَ عَلَى مَرٍّ مَدْنُوبٍ، وَجَعَلَ عَرَفًا لَمْ يَعْمَلْ بِالرَّحْصَةِ، فَقَدْ أَصَابَ مِنْهُ لَشَيْطَانٌ مِنَ الْإِضْلالِ، فَكَيْفَ مِنْ عَمِيٍّ بِدَعَا أَوْ مَنكَرٍ - تَهَيَّ.

هَذَا مَحَلُّ تَذَكُّرِ الَّذِينَ يَصْرَفُونَ عَلَى الْاجْتِمَاعِ فِي أَيَّامِ الْمَثَلِ نَسِيتُ وَيُرْوَاهُ أَرْجَحُ عَنْ الْحَضُورِ لِلْجَمَاعَةِ وَنَحْوِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عَمِيٌّ بْنُ حَجْرٍ...» أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو يُونُسَ عَنْ فَرَصِيئَةِ الصَّمَامِيَّةِ وَالْقَوْمَةِ وَاحِدَةً فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَى عَنْ لِرَجُلٍ الصَّلَاةَ وَكَانَ قَدْ تَرَكَ لَطْمَانِيَّةَ وَالْقَوْمَةَ وَالْجَنَّةَ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ: لَا ضَمْنَانِ فِي الرُّكُوعِ وَلِسُجُودٍ فِي طَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَلَى تَحْرِيجِ الْكُرْخِيِّ وَاجِبٌ يَحْتَاجُ سَجُودَ السَّهْوِ بِرُكُوعِهِ وَعَنِ تَحْرِيجِ الْخُرَجَانِ سَنَةً، وَأَمَّا الْقَوْمَةُ وَالْجَنَّةُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْمَنَاقِبِ، كَذَا فِي «الْمُلَمَّعَاتِ».

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ هَمَّامٍ: وَلَهُمَا أَنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْمَطْلُوبُ بِالنَّصِّ جُزْءُ الصَّلَاةِ، وَكَذَا السُّجُودُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُكُوعًا وَسُجُودًا﴾ وَلَا يَحْتَمِلُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْإِبْيَانِ، وَمَسْمُومُهُمَا يَتَحَقَّقُ بِمَجْرَدِ الْإِتِّحَادِ وَوَضْعِ بَعْضِ الرُّوْحِ مِمَّا لَا يَبْعُدُ سَحَرِيَّةً مَعَ اسْتِقْبَالِ، فَخَرَجَ الذَّنْقُ وَاحِدًا وَالطَّمَانِيَّةُ عَلَى الْفَعْلِ لَا نَفْسَ، فَهِيَ غَيْرُ الْمَطْلُوبِ بِهِ أَيُّ بِالْضَمِّ، فَوُجِبَ أَنْ لَا تَتَوَقَّفَ الصَّحَّةُ عَلَيْهَا بِالْخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِلَّا كَانَ نَسْخًا لِإِطْلَاقِ الْقَاصِدِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْدَنَا مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ يَفِيدُ عَدَمَ تَوَقُّفِ نَصْحَةِ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَا نَقَصَتْ مِنْ هَذَا شَيْئًا فَقَدْ انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِهِ» فَعَسَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَمَرَهُ بِإِعَادَتِهَا يَتَوَقَّعُهَا عَلَى غَيْرِ كَرَاهَةٍ لَا لِلْفَسَادِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَرْكُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا بَعْدَ أَوَّلِ رُكْعَةٍ حَتَّى أَتَمَّ كَانَ عَدَمُهَا مَفْسُودًا لِفُسَادِ بَأَوْرٍ رُكْعَةٍ وَبَعْدَ الْفَسَادِ لَا يُجِزُ الْمَضَى فِي الصَّلَاةِ، وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَدْلَةِ الشَّرِيعَةِ وَحَيْثُ وَجِبَ حَمْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَبِذَلِكَ لَمْ تَنْصَلْ» عَلَى الصَّلَاةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْإِثْمِ عَلَى قَوْلِ الْكُرْخِيِّ، وَالْمُسْنُونَةِ عَلَى قَوْلِ الْخُرَجَانِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ الْمَحَازَ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ تَنْصَلْ» يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَلِأَنَّ الْوَأُضَاعَةَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ، وَقَدْ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ تَرْكُهَا، فَقَالَ: بَلَى يُخَافُ أَنْ لَا تُحَوَّزَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِنْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ

لَيْسَ مَرَادُهُ إِلَّا مَا قَالَ لِكُتَّابٍ، وَقَدْ شَرَحَ الْحَدِيثَ قَوْلُ عَلِيٍّ مَفْسُورًا، وَكَذَلِكَ قَرِينَةُ عَمِيٍّ هَذَا لَشَرْحِ فِي أَبِي دَاوُدَ ص (١٤٩) عَنْ اللَّهِ فَشَرَحَ الْحَدِيثَ أَنَّ السَّنَةَ إِذَا اسْتَقْبَالَ الْقَوْمَ بِالرُّوْحِ أَوْ الذَّهَبَ إِلَى الْحَاجَةِ أَوْ لِبَيْتٍ، وَيَأْخُذُ اِنْذِهَابَ عَنْ جَانِبِ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، وَقَدْ الْبَحَارِيُّ عَلَى هَذَا الْمَرَادِ. وَقَالَ الطَّبِيُّ فِي مَرَادِ الْحَدِيثِ: كَانَ يُقْبَلُ عَلَى الدَّاسِ إِذَا مَرَدَ الْخُرُوجَ بِوَجْهِهِ مِنْ جَانِبِ يَمِينِهِ أَوْ حَاشِيَةِ أَبِي دَاوُدَ (١٤٩)، فَالْمَسْنُونَةُ مَا ذَكَرْتُ. وَفِي ضَهَرِ الرَّوَايَةِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ: يَسْتَقْبَلُ الْإِمَامُ قَوْمَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ تَحَاهٍ وَجْهِهِ مَصْنُوعِيٍّ. وَأَقْوَى: لَوْ الْمُصْنُوعِيُّ حَلَفَ بِالصَّحْفِ الْأَوَّلِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَمَا شَرْطُ الِاسْتِقْبَالِ زَيْدَةُ الْمُفْتَدِينَ عَلَى عَشْرَةِ رِجَالٍ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ اسْتِقْبَالِ الْقَوْمِ فَرَسَ عَشْرَ كَلِمَاتٍ تَوْحِيدَ كَمَا صَحَّ فِي صَلَاةِ مَسْحِ وَصَلَاةِ الْمُعَرَّبِ أَصْحَابًا

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ

حَدِيثُ الْبَابِ حَدِيثُ مَسِيءِ صَلَاةٍ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَرَفَاعَةُ بْنُ رَفِعٍ أَخُو صَاحِبِ الْوَأُضَاعَةِ حَلَادٍ بْنُ رَافِعٍ، لِأَحْوَالِ مَدِينَتِهِ، وَفِي

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ. إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبَدَوِيِّ، فَصَلَّى، فَأَخَفَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَارْجِعْ فَصَلِّ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَكَأَفَ النَّاسِ وَكَثِيرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَخَفَ صَلَاتَهُ لَمْ يُصَلِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ فَأَرِنِي وَعَلِّمْنِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَقَالَ: أَجَلْ، إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ تَشَهَّدْ فَأَقِمْ أَيْضًا، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ فَاطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اغْتَدِلْ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ فَاطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ قُمْ، فَإِذَا قَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَإِنْ انْتَقَصَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِكَ، قَالَ: وَكَانَ هَذَا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلَى أَنَّهُ مِنْ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا انْتَقَصَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَمْ تَذْهَبْ كُلُّهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ رِفَاعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

٣٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا هُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ

الحديث ذكر ذخيرة من أحكام الصلاة كما يظهر على من يتتبع في جميع طرق الحديث.

قوله: (فأخف صلاته الخ) أي في تعديل الأركان، وأما تخفيف القراءة فثبت عنه عليه الصلاة والسلام أيضاً وكانت صلاته في المسجد كما في المستدرک بعد أن فرغ رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ص (٢٤٣). وممسك الحجازيون بحديث الباب على ركنية تعديل الأركان بأنه عليه الصلاة والسلام قال: «إِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، وممسك العراقيون به على وجوب تعديل الأركان بقوله عليه الصلاة والسلام: «وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك الخ». ولي في حديث الباب إشكال، وهو: أنه كيف يسكت صاحب الشريعة على فعل المكروه تحريماً أو الحرام الصريح؟ قال صاحب البحر: إن ارتكاب المكروه تحريماً صغيراً. وقال العلامة في التلويح: إنه قد يكون كبيرة أيضاً والحق إلى العلامة. وفي المتن أن المكروه تحريماً أقرب إلى حرام. ونص محمد على أن كل مكروه حرام. فرجل الباب مرتكب الحرام عند جمهور الأئمة، ومرتكب المكروه تحريماً عندنا، فما أحاب العلماء إلا بأن سكوتهم عليه الصلاة والسلام كان للتعزيز وهذا بعيد لا يقبله اللبيب، وأيضاً هذا إنما يصح على تقدير عدم إساءة من يصلي بالكراهة أو بالحرام ويريد أنه يصلي بالصحة بعده ثانياً في الوقت، ولم أجد النقل فيه هذا. وينظر أن الرجل الذي ارتكب المكروه تحريماً هل يحرز شيء ثواب أم لا؟ فذكر في النهر أنه لا ثواب له أصلاً في قول، وشيء ثواب في قول. وأما الشافعية فذهبوا في وجدان الثواب أقوال أربعة ذكرها في جمع الجوامع. وأقول: إنه لا يحرز الثواب في صوم الأيام الخمسة، ويحرز شيء ثواب لو عرض الكراهة في الصوم سوى كراهة الأيام الخمسة، ولو ارتكب المكروه تحريماً يحرز شيء ثواب في الصلاة. ودل كثير من مسائل صاحب المذهب أبي حنيفة على ما حررت من وجدانه شيء ثواب. قال أبو حنيفة: من شرع الصوم في الأيام الخمسة لا يجب عليه القضاء، ولو شرع الصلاة في الأوقات المكروهة يجب عليه قضاؤها بإفسادها. وأشكل وجه الفرق بين الصوم والصلاة على كثير من العلماء وقال أبو بكر الحنفي رحمه الله في وجه الفرق: إن كراهة الصوم في الأيام الخمسة مجمعة عليها خلاف كراهة الصلاة في الأوقات الخمسة، وقال أيضاً: إن تحريم الصلاة قول فيكون نذراً حكماً، ويدل على هذا المسائل الثمانية لأبي حنيفة، بخلاف الصوم فإنه لا نذر فيه حكماً واتفقوا على لزوم النذر فتفرقا. هذا يشفي ما في الصدور، وأما ما قال العلامة في التلويح لا يشفي. وكذلك تدل بعض أمور الشارع على إحراز ثواب قليل، فعلى هذا سكوتهم عليه الصلاة والسلام لا يكون بعيداً، وأيضاً كان الرجل غير عالم بالمسألة فلا يأثم، هذا ما اتفق.

وحديث الباب يدل على مرتبة الواجب وتفصيل مرتبة الواجب، مر سابقاً، وحاصل مرتبة الواجب أن الواجب نشأ من الظنية فعملنا بما هو ظني الثبوت، وعامل الخصم معاملة القطع فحرج الواجب من صورة الدليل. وأما حقيقة الواجب فلا يتعرض إليه الأصوليون بل يبحثون من صورة الدليل فقال الشيخ: لما كان مدار الواجب في حقه عليه الصلاة والسلام فإن الظن عنه متعذر. أقول: إن حقيقة الواجب التكميل كالسنن إنها مكملات، إلا أن للتكميل مراتب أعلى وأدنى، ومرتبة التكميل في الواجب أعلى، وأشار بعض العلماء إلى التكميل كما قال في الاختيار شرح المختار: إن النوافل والسنن تكون مكملات للفرائض في الحشر، كالواجب إنه مكمل للفرض.

واعلم أن ما استدلل بالأحناف على وجوب تعديل الأركان بحديث الباب أورد عليه الخصم بأن حكم الانتقاص ليس برافع إلى تعديل الأركان بل إلى المجموع من المذكور في الجملة. نقول: دل الأحاديث على بقاء شيء مع ترك التعديل مثل حديث سرقعة الصلاة في أبي داود، وحديث «كجائع يأكل ثمرة أو تمرتين» فإن هذا الحكم راجع إلى ترك التعديل. والبحث بقدر الضرورة من ابتداءً. وذكر ابن تيمية أن تركيب الصلاة عند الأئمة الثلاثة من الفرائض والسنن والواجبات، وعند الشافعي من الفرائض والسنن، ثم ذكر حديث الباب فإذا سلم الوجوب عند

أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنَ غَيْرَ هَذَا، فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ ثُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ أَبِيهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَصَحُّ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ اسْمُهُ كَيْسَانُ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيُّ يُكْنَى أَبَا سَعْدٍ.

٣٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي حَنِيدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدَهُمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِنَمٍ يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: مَا كُنْتَ أَقْدَمْنَا لَهُ صُحْبَةً وَلَا أَكْثَرْنَا لَهُ إِثْبَانًا، قَالَ: بَلَى، قَالُوا: فَأَعْرِضْ، فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُخَاذِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُخَاذِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَكَعَ، ثُمَّ اعْتَدَلَ، فَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَقْنَعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ هَوَى إِلَى الْأَرْضِ سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ جَافَى عَضْدِيهِ عَنْ إِبْطِيهِ، وَفَتَحَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ ثَنَّى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا ثُمَّ اعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ

(١) قوله: «فَمِنْ يَصُوبُ رَأْسَهُ» - بضم باء وفتح صاد وكسر واو مشدد - أى لم يحط خطاً بليغاً حتى لم يعتدل. (المجمع)

(٢) قوله: «وَلَمْ يَقْنَعْ» من أفتح رأسه إذا رفع أى لا يرفع رأسه حتى يكون أعلى من طهره. (المراقبة)

الحاجة فكيف يرد على الأحكام على مرتبة الواجب؟ وليعلم أن الخلاف في واجب لشيء لا الشيء الواجب، وواجب الشيء ليس إلا في الصلاة واجب، وأما الشيء الواجب ففي كل شيء.

(ف) ما ثبت بالقاطع لا يثبت أركانه وشروطه بالظني، وما ثبت بالظني يجوز إثبات أركانه وشروطه بالظني كصلاة الاستسقاء وغيرها. قوله: (ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن) أعلم أن أمر لشارع يحسن على ما هو مرضي عنده بحيث يكون جامع الفرائض والواجبات والنسب، وأيضاً لا فرق في العمل بين الفرض والواجب عندنا. وقال الحافظ: إن هذه القطعة في ضم أسورة كما في أبي داود ص (١٣٢) «ثم اقرأ بأم القرآن» و «ما شاء الله أن تقرأ» في حديث رفاعه، وأما قوله عليه الصلاة والسلام «ولا فاحمد الله إلح» . ففي حق المعدور عندنا وعند الشافعية وغيرهم، والمسألة للمعدور هكذا عند الكل.

قوله: (وافعل ذلك في صلاتك كلها) . إلخ) احتار ابن إمام والشيخ العيني وجوب الفاتحة في الآخرين، والمشهور في المذهب سنية القراءة في الآخرين، وأما مختار العيني والشيخ فمروي عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة. ومثل العيني والشيخ بحديث لبيب بأنه أمر لشارع وسبما ما أخرجه أحمد في مسنده: «وافعل ذلك في كل ركعة»، ولكن مزدد في هذا فإن المحقق بن أمير الحاج خالف شيخه، وقد ثبت عن جماعة من الصحابة ترك القراءة في الآخرين، ولم يذكر إلا اسم علي بن مسعود، وأثر علي أخرجه العيني في لعمدة بسند حسن: «أن عبداً يسبح في الآخرين». وأثر ابن مسعود في مصنف ابن أبي شيبة. واستأذ عن أثرها التزم وإن كان يحسن التأويل. ثم ذكر في موضع أن في القراءة خمسة مذاهب مذهب الحسن لبصري السنية، ولا يقول بوجوب الفاتحة، وفي مذهب الوجوب في الركعتين وهو مشهور مذهب، ورواية عن مالك وأما المشهور عن مالك فانقرض في الثلاثة، وفي رواية عن مالك الوجوب أي لفرضية في أربع ركعات، ومذهب آخر خامس، ولحسن حديث إمام على مشهور مذهبنا على السنية لا الوجوب.

قوله: (ثم يهوي إلى الأرض ساجداً) قال لزيدية: يرفع أيديهم عند الهوي إلى السجود، وقال الشافعية: يرفع عند الانتصاب أو حال الانتصاب الكامل. في حديث لبيب ذكر جلسة الاستراحة، ولنا الحديث القوي في قصة خلاد بن رافع، وهو طاهره نفي جلسة الاستراحة.

قوله: (فتح أصابعه) أي عطفها، وأصل الفتح بسط الطائر جناحيه مائلاً إلى الأرض للجنوس، حديث إمام للشافعية أخرجه البخاري بطريق عطاء، وعنه الطحاوي بأن في البخاري محمد بن علي حميد ولكنه ليس به سماع فيكون الحديث مقطوعاً، ووجه عدم لسماع أن في الحديث ذكر أن أبا قتادة أيضاً كان في المجلس ومات أبو قتادة في عهد علي، وصلى عليه علي، وولد محمد بن عمرو بن عطاء بعد عهد علي. وتعقب الحافظ على الطحاوي، والحال أن ابن قطان المغربي وس دقيق العيد موافقون له في تعويل حديث كما ذكر لربيعة في التحريج، إلا أن في التحريج حذف عبارة من الداسح. ثم قال الطحاوي: إن الراوي ساقط من الذين هو عباس بن سهل. فأجاب الحافظ في الفتح بأن في

عَظُمَ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا ثُمَّ هَوَى سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ نَتَى رِجْلَهُ وَقَعَدَ وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَتَكَبِيَّهُ كَمَا صَنَعَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَنْقُضِي فِيهَا صَلَاتَهُ آخَرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ^(١) عَلَى شِقِّهِ مَتَوَرِّكًا، ثُمَّ سَلَّمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ» يَغْنِي إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ.

(١) قوله: «وقعد على شقه» اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال: فقال بعضهم: يتورك في التشهدين وهو قول مالك، وقال بعضهم: بالافتراش فيهما وهو قول أبي حنيفة، وبضعهم بالتورك في تشهد بعده السلام سواء كان هناك تشهدان أو تشهد واحد، وفي غيره الافتراش وهو قول الشافعي، وقار بعضهم: كل صلاة فيها التشهدان، ففي الآخر منهما يتورك، وإن كان التشهد واحداً يفرش وهو مذهب أحمد، وقيل: وجه قول أبي حنيفة: إن في كثير من الأحاديث وقع ذكر الافتراش مطلقاً بأن السنة في التشهد هذا، وإن جلوس النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد كان هكذا من غير تقييد بالأولى أو بالآخرى، ففي مسلم عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير إلى أن قالت: وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وفي «سنن النسائي» عن ابن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة نصب القدم اليمنى، واستماله بأصابعها القبة، والجلوس على اليسرى، كذا قال الشيخ ابن همام، وأيضاً هذا الجلوس أشق وأشد وأفضل الأعمال، وقد وقع في بعض الأحاديث: التورك في التشهد الأخير فحموها على حالة العذر أو كبر السن أو طول الأدعية؛ لأن المشقة فيه أقل. (اللمعات)

موت أبي قتادة قولين، قيل: مات في عهد عبي، وقيل: بعد عهد علي. وأقول: كيف يقول لحافظ بهذا؟ والحال أنه صحح في تلخيصه إجماعاً في الجنائز موت أبي قتادة في عهد عبي وصلاته عليه. وأجاب الحافظ ثانياً بأنه لعن ذكر أبي قتادة وهم، ولكن الحاضرين الآخرين الآخريين كافون للمسكة والاحتجاج. وأعلم أنه روى أبو حميد صفة الصلاة مرتين مرة في عهد علي قولاً ورواه عباس بن سهل، ثم رواها بعده فعلاً، وكان محمد في هذه الواقعة وأبو قتادة في الأولى، ويتأول في قول محمد: سمعت أبا حميد، أي سمعت كلامه وإن كان بالواسطة، كما يقال في الهندية (مين فلاں كي سني).

قوله: (من السجدين) أي الركعتين، وإليه جمهور العلماء، وحمل الخطابي السجدين على ظاهرهما في معالم السنن. وحديث الباب دليل الشافعية في التورك، ولأحد أن يقول: إن التورك يصدق على فرائضنا أيضاً لغة كما في القاموس وغيره، ولكن الحق أن تغيير الراوي التعبير في القعدتين يدل على توركهم. وعارض الأحناف الشافعية بما في مسلم ص ١٩٤ عن عائشة ذكر الافتراش في القعدتين، ويمكن هم أن في التورك أيضاً فرش اليسرى ونصب اليمنى لكن تبادر الحديث عن اتحاد التعبير في القعدتين للأحناف.

تنبيه: يصدق الافتراش على التورك والتورك على الافتراش مرة، وإذا كان بينهما تصادق فالفارق هو الجلوس على الأرض على مذهبه، والجلوس على الرجل اليسرى على مذهبه، فلما ما في النسائي ص (١٧٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وإن قيل: ما في النسائي في القعدة الأولى، وكلام في الثانية. فنقول: بناءً على الروايتين أخرجهما مالك في موطأه، أحدهما في ص (٣٠) عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر وصلى إلى جنبه رجل، فلما جلس الرجل في أربع تربيع وثني رجله، فلما انصرف عبد الله عاد ذلك عليه فأنك تفعل. . الخ. وظني أن الرجل الذي تربيع هو ابن دينار نفسه فدل هذه الرواية على تربيع ابن عمر في الربرة. ولعله كان تربيع في الثانية أيضاً فإن العذر فيهما. والرواية الثانية في موطأ مالك ص (٣١) عن عبيد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر تربيع في الصلاة إذا جلس، قال ففعلته وأنا يومئذ حديث السن، فنهاني عبد الله بن عمر، وقال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني رجلك اليسرى، فقلت له: الخ. فانسحب حكم الافتراش على القعدتين، وهذه الرواية رواية النسائي، فخرج مراماً من النظر إلى ما في موطأ مالك من الحديثين وما في النسائي ثم أعلم أن المذكور في موطأ سدد الرواية الثانية من عبيد الله مصعراً غلطاً والصحيح عن عبد الله مكرراً لما في النسائي ص (١٧٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فبدأت افتراشاً حديث النسائي، وتوركهم بحديث الباب فوجه الترجيح لنا إطلاق ابن عمر لفظ السنة على الافتراش، والخلاف في المختار لا في الحواز. وقال لحافظ: إن للشافعية ما في موطأ مالك ص (١٣٠) أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فصب رجله اليمنى، وثني رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على قدمه الخ. يقول: وإن فعله ابن عمر لكنه أطلق لفظ السنة على افتراشاً. وأما الجواز فلا سكره أيضاً وبعد هذا قوي استدلال بما في مسلم عن عائشة، وقال لؤوي: إنه للأحناف، ولكنه لم يخرجه البحري لأنه لم يشت عنه سماع أبي الجوز عن عائشة، ولكن لمعاصرة كافة عند الجمهور ومسلم حلاف البخاري، وحديث مسلم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه سداً ومتناً، وظاهره بخالفنا ولكنه وقع فيه سقط من الناسخ فينعي النظر فيه. وذكر الشوافع نكته أن اختلاف الهيئة في لسجدين يرفع الالتباس، وقال الأحناف: إن المكرر في لصلاة يكون على شاكلة واحدة مثل السجدة ولركوع.

قوله: (أحر رجله الخ) أي أخرجها إلى الجانب الأيمن.

٣٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيَّ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِبْعِيٍّ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِمَعْنَاهُ وَزَادَ فِيهِ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ هَذَا الْحَرْفَ: قَالُوا: «صَدَقْتَ، هَكَذَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ».

٢٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ

٣٠٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَشُقَيْانَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَلَاقَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ «وَالْتَّخَلَّ بِأَسْقَابِ» فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ وَأَبِي بَرْزَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِالْوَاقِعَةِ. وَرُويَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مِنْ سِتِّينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ.

وَرُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ». وَرُويَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ اقْرَأْ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شُقَيْانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ التَّبَّارِ وَالشَّافِعِيُّ.

٢٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

٣٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ، وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ وَشِبْهَيْهِمَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ خُبَّابٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَرَأَ فِي الظُّهْرِ قَدْرَ تَنْزِيلِ السُّجْدَةِ». وَرُويَ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ^(٢) يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ

(١) قوله: «كان يقرأ في الركعة الأولى من الظهر... آه» تطويل القراءة في الركعة الأولى هو مذهب الأئمة في الصلوات كلها، ومذهب محمد من أصحابنا وعندهما مخصوص بصلوة الفجر إعادته للناس على إدراك الجماعة؛ لأن الركعتين استويا في حق القراءة، فيستويان في المقدار، ويستأنس به بالرواية في حديث مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نحرز قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحرزنا قيامه في الركعتين الأوليين قدر قراءة الم تنزيل السجدة، وفي رواية: في ركعة قدر ثلاثين آية - انتهى - بخلاف الفجر فإنه وقت نوم وغفلة وحديث الإطالة محمول على الإطالة من حيث الشاء والتعوذ والتسمية، وبما دون ثلاث آيات، وقال في «الخلاصة»: إن قول محمد أحب، هكذا في «اللمعات».

قوله: (وابن علي الحلواني الخ) واعلم أن الحلواني هذا منسوب إلى بلدة حلوان، وأما شمس الأئمة الحلواني فليس بمنسوب إلى بلدة حلوان كما زعموا بل نسبته إلى الحلوى، ويقال له: الحلواني بفتح الأول وضمه، والحلاوي والحلواني.

باب ما جاء في القراءة في صلاة الصبح

اختلف كتبنا، في بعضها اعتبار السور، وفي بعضها اعتبار الآيات، وكذلك في الأحاديث أيضاً، وقال مولانا المرحوم الغنغوهي باعتبارهم.

واعلم أن المراد من ستين أو مائة في الصبح ستون أو مائة في الركعتين، ولنا ما ذكرنا من أوساط المفصل وحواله وقصارها أثر عمر الفاروق الذي كتبه إلى أبي موسى في اليمن.

باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر

عن محمد بن احسن تطويل الأولى على الثانية في الخمسة وهو مذهب الشافعي، وعبد الشيوخ التساوي بين الركعتين إلا في الفجر، وطاهر الحديث محمد والشافعي، وأجيب من جانب الشيخين بأن تطويل الأولى كان بسبب الشاء، وخلاف في الأولوية لا في الجوار واختار ابن المقام قول محمد.

تنبيه: تعيين الأوساط أو الطول أو القصار من بين المفصل بالصلوات مستحب.

قوله: (الركعة الأولى) أي لشفعة الأولى كما يدل ما في مسند ص (١٨٥) و (١٨٦) عن أبي سعيد الخدري وكذلك ما في سنن ابن ماجة.

[١] قال الدكتور بشار: «حديث جابر بن سمرة حديث حسن» وقال: أصاب العلامة الشاكر بعد هذا صحيح، والصواب حدودها إذ لم

ترد في أغلب السح ولم يذكرها المري في التحفة ونقل المدري عن الترمذي أنه حسنه فقط.

الظُّهْر قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَدْرَ خَمْسَةِ عَشَرَ آيَةً. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى: أَنْ أَقْرَأَ فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ قِرَاءَةَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَتَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ: يَقْرَأُ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: تَعْدِلُ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْقِرَاءَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: تُضَعَّفُ صَلَاةُ الظُّهْرِ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

٢٢٧ بَابُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

٣٠٨- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّهِ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: «خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَاصِبٌ رَأْسُهُ فِي مَرْصِيهِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ بِالْمُرْسَلَاتِ، فَمَا صَلَّاهَا بَعْدَ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ الْفَضْلِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ أَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ^(١). وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ.

(١) قوله: «بقصار المفصل» اختلف في أول المفصل، قيل: سورة محمد، وقيل: سورة الفتح، وقيل: سورة الحجرات وهو أشهر، ذكره في «المرقاة».

قوله: (إن قراءة العصر كتحوي قراءة المغرب الخ) عندنا في العصر أوساط المفصل، وهذا يخالفنا ظاهره ولكن الأمر من السواء وأحواله عليه الصلاة والسلام في السفر مختلفة فإنه ثبت عنه قراءة المعوذتين في الصباح، وفي العشاء قراءة والتين والزيتون. واعلم أن في ضم السورة في الآخرين ثلاثة أقوال لنا ذكرها ابن عابدين الشامي: قيل: يلزم سجدة السهو بضم السورة. وقيل: مكروه ولا يلزم سجود السهو. وقيل: مباح ليس بسنة ولا مكروه. اختارها فخر الإسلام وهو المختار. وأكثر عمله عدم الضم لما في مسم من (١) ٨٥: ويقرء في الآخرين بفاتحة الكتاب الخ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

واقعة الباب واقعة مرض موته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (خرج إليا) قال لحافظ والعيني: إن خروجه عليه الصلاة والسلام لم يكن إلى المسجد بل إلى البيت، وقال الحافظ: إنه عليه الصلاة والسلام لم يصل في المسجد في مرض موته حين جعل أبا بكر إمام القوم إلا صلاة واحدة. ونقل عن لشافعي أنه عليه الصلاة والسلام صلى في المسجد واحدة. وقال البيهقي: إنه عليه الصلاة والسلام غاب في مرض موته في سبع عشرة صلاة إلا الصلاتين ظهر يوم السبت أو يوم الأحد وأم الناس، وصلاة صباح، واقتدى بأبي بكر الصديق وسبق بركعة وأدرك أخرى. ووافقه الزيلعي وتبعه ابن اهدم، ونقل الزيلعي عن الحافظ ابن نصر: من لم يقل بتعدد دخوله عليه الصلاة والسلام في المسجد فقد أخطأ، فتمشى ابن حجر عني تحقيقه، وكان حديث الباب تخافه تأول فيه. وأقول: إنه عليه الصلاة والسلام شهد في المسجد النبوي في مرض موته أربع صوات، والبحث طويل سيأتي في لبخاري، وأذكر أدلتي ثمة. وأنت عن الشافعي شهوده عليه الصلاة والسلام في صلاتين. وعندي أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى المسجد في واقعة الباب، وغض الحافظ على طاهر ما في السنائي ص (١٦٤) عن أم الفضل لفظ في بيته. الخ. وإنني أرى فيه علة، وهو سلمه عدم الإعلال فأخرج الحمل فيه بأن في بيته حال أم الفضل لا حال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان في المسجد، واقتدت أم الفضل حلته وهي في البيت وهو في المسجد، وروي عن مالك أن الناس كانوا يقتدون بالإمام من حجرات أمهات المؤمنين.

قوله: (فقرأ بالمرسلات الخ) يستحب عندنا قصر المفصل في المغرب ولا نكر جوار غيرها، وأكثر عاداته عليه الصلاة والسلام القصر في المغرب. ولما في هذا كتاب عمر إلى أبي موسى وهو في يمن. وقال الطحاوي: لا يدل هذا على أنه عليه الصلاة والسلام أمم أسورة، بل لعنه تلا بعض الآيات. وتعبه البيهقي عني هذا وأتى برواية أنه عليه الصلاة والسلام قرأ بالطور، وادعى أبو داود ص (١٢٥) السج، وكيف يقال بالسج والحر أن الواقعة واقعة آخر عمره عليه الصلاة والسلام ومرض موته؟ إلا أن يقل بأنه استعمل النسخ بسج الطحاوي كما نقل الحافظ في الفتح عن ابن حرم أن تهجير صلاة الظهر مسجوح، والناسح إبردها، ولا يقول أحد بعدم جوار تهجيرها فسج الطحاوي أحذه بعض المحدثين.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيَبْقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِالسُّورِ الطُّوَالَ. نَحْوُ الطُّورِ وَالْمُرْسَلَاتِ^(١). قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَكْرَهُ ذَلِكَ بَلْ أَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ بِهِذِهِ السُّورِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

٢٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ

٣٠٩ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. قَالَ أَبُو حَسَنِ: حَدِيثُ بَرِيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِسُورَةِ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ». وَرَوَى عَنْ عَفَّانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِسُورِ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ نَحْوَ سُورَةِ الْمُتَفَقِّينِ وَأَشْبَاهِهَا.

وَرَوَى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا وَأَقَلِّ: كَأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُمْ وَاسِعٌ فِي هَذَا - وَأَخْسَنُ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا، وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ.

٣١٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

٣١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ

(١) قوله: «والمرسلات» وذلك لأن الصحابة كانوا كثيراً يحرسون على استماع القرآن منه صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة لتعظيمهم وهاتان مفقودتان اليوم.

باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء

نسب إلى الأحناف أنهم لا يبالون بما وردت السور المعينة في الصلاة المعينة عنه عليه الصلاة والسلام ويقولون: لا تعين سورة. وقد صرح في البحر باستحباب قراءة السور الواردة في الأحاديث، ولكنه يتركها أحياناً قليلاً كيلا يتوهم الناظر عدم صحة الصلاة بدونها فلا يتمشى على ظواهر متوننا كما زعمه أهل العصر. وصرح المحقق ابن أمير الحاج في الحلية بجواز الأذكار الواردة في الأحاديث في التصوع، والمكتوبة بلا تكثير لكنه لا يثقل على الناس.

باب ما جاء في القراءة خلف الإمام

مسألة الباب طوية الذيل، ولقد صنف فيها الشافعية كثيراً من الأجزاء والكتب، وصنف البيهقي كتاب القراءة، ولنا فيه حديثان صحيحان صريحان ما أخرجهما البخاري في جزء القراءة. وتكلم البيهقي في أسانيد مستدلّات، وبه عمل البخاري، وما صنف حنفي في هذه المسألة تصنيفاً مستقلاً إلا أن البيهقي يرد على حنفي، وهذا يدل على أن حنفيّاً صنف فيها شيئاً والله أعلم. وحديث الباب أخرجه الشيخان في صحيحهما بدون القصة المذكورة في حديث الباب.

وأقول: إن قطعة «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ليست في حق الجماعة بل في أحكام الصلاة، وأما في حق الجماعة فحديث: «وإذا قرأ فأصوتوا الخ» فإنه سوق الجماعة. وظاهر حديث الباب للشافعي، فإن الواقعة واقعة الجهرية، وسجيء الكلام في هذا إن شاء الله تعالى.

وأما مذهب الأئمة: فالجمهور من أبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي وليث بن سعد وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وغيرهم إلى عدم إخبار في الصلاة الجهرية. وأما في السرية فلهم أقوال من الوجوب والاستحباب والإباحة، والقول القديم لشافعي عدم الجوار في الجهرية لا السرية، ثم لما دخل مصر قال بالوجوب فيهما، وكذلك في مختصر المزني يعني عن بعض أصحابنا أن الشافعي قال بالوجوب فيهما. وقار الشافعية: إن المراد من بعض الأصحاب هو ربيع بن سليمان، فهذا مسكة الشافعية في نقل المذهب لهم عن إمامهم. ولم يسمع المرئي بإدله الوجوب عن الشافعي. وكتاب الأم للشافعي حال عن الوجوب في الجهرية، في كتب المتقدمين منهم ذكر القولين، واشتهر في كتب المتأخرين القول الجديد، فتفرد الشافعي في الوجوب في الجهرية. واعلم أن المروي عن أبي حنيفة عدم القراءة في السرية والجهرية، وقالوا في الجهرية بعدم الجوار، وفي السرية تحت ما روي عن أبي حنيفة أقوال خمسة، والمشهور في المتأخرين ما قال ابن الهمام من عدم الجوار والكراهة تحريماً، وتمسك ابن الهمام بآية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ الخ» [الأعراف: ٢٠٤] وقال: إن الاستماع في الجهرية والإنصات

قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَتَنَقَّلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي أَرَأَيْتُمْ تَقْرَأُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى

في السرية والجهرية، والمذكور في الآية النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهرية، ولا تعلق لها بالسرية، والإنصات معناه في اللغة (كان لگنا أورسا) ويكون في الجهرية سيما إذا اجتمع الاستماع والإنصات، وما من كلام فصيح يكون الإنصات فيه في السر، وفي حديث: (من أتى الجمعة واستمع وأنصت) استعمل في الجهرية، وكذلك في حديث: صور إسرائيل أنه قائم استمع وأنصت في الجهرية، وكذلك في:

يا من يؤمل أن تكون صفته
كصفات عبد الله أنصت واسمع
إذا قالت خدام فانصتوها
فإن القول ما قالت خدام

وقال الشيخ: إن ما ذكر صاحب الهداية من استحسانها في السرية لعله ليس بصحيح فإنه ينبغي في موطنه وكتاب الآثار. وأقول: إن رواية الاستحسان عليها قد تكون عن محمد فإن صاحب الهداية مثبت. وأما ما في الموطأ وكتاب الآثار فلا يدل على عدم الجوار، بل يدل على عدم الرضاء، ولا يدل على الكراهة أيضاً، بل الأولى عدم القراءة في السرية، والمتحقق عندي عن مذهب أبي حنيفة عدم جوار القراءة في الجهرية، وكونها غير مرضية في السرية. واختار مولانا عبد الخي الجواز في السرية بلا كراهة، وأتى بأقوال المشايخ وما أتى بالرواية، وأتى بما في المحتج لصاحب الفينة شرح القدوري، ويعمل أبي حفص الكبير تلميذ محمد، ويعمل الشيخ نظام الدين شيخ التسليم معاصر شارح الوقاية. وعندي أيضاً نقول المتقدمين في جوازها في السرية، منها ما في الذخيرة للبرهاني جد صاحب شرح الوقاية فإنه ذكر اختلاف مشايخنا في القراءة في السرية، ولكنه اختار من جانب نهي القراءة في السرية. ومنها ما في المقدمة الغزنوية

القسمية: أن أبا حنيفة أجاز القراءة في السرية ثم رجع عنه. ... ومنها ما في التاويلات من تفسير أبي منصور الماتريدي. ومنها ما في الأسرار لنقاضي أبي زيد الدبوسي، ومنها ما في شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي.

(إطلاع): في استذكار أبي عمر أن الليث بن سعد موافق للشافعي فكان مخالفاً لما ذكرت من مذهبه، وكنت متردداً في ما نقل أبو عمر، لأن ليثاً يروي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة الخ، وله سماع عن أبي يوسف، فكيف يقول مثل ما قال الشافعي؟ مع رواية هذا الحديث أخرجه الطحاوي ص ١٢٨ عن أحمد بن عبد الرحمن عن ابن وهب عن ليث عن يعقوب عن نعمان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والسند أقوى، فإنه قلما يوجد مثل هذا لأن فيه أربعة أئمة، حتى أن وجدت في فتاوى ابن تيمية، وفيه أن ليثاً قائل باستحباب القراءة في السرية، فعلم أن ما في الاستذكار مسامحة، وفي كتاب الخراج رواية يعقوب عن الليث هذا المذكور مذاهب الأئمة.

وأما مذاهب الصحابة فلا أعلم من قال بالقراءة خلف الإمام في الجهرية إلا قليل، وعنهم أيضاً اختلاف النقل إلا عبادة بن صامت، وهو أيضاً محتمل فيه بالقول بالوجوب أو الاستحباب، ومذهب الشافعية وجوبها. ومن الذين عنهم اختلاف النقل عمر بن الخطاب، فإنه أمر بالقراءة في الجهرية في سنن الدارقطني، وكتاب القراءة لبيهقي، وفي جزء القراءة لسبحاني أيضاً القراءة عن عمر، لكنه خال عن قيد الجهرية. وما في سنن الدارقطني فيه رجل متكلم فيه، وعندني يبلغ مرتبة الحسن. ثم روي عن عمر خلاف هذا في موطأ محمد بن الحسن، ولكنه منقطع، وانقطع من الآثار مقبول ورجاله ثقات. وكذلك في مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة. ومنهم ابن عباس ففي جزء القراءة للبخاري القراءة خلف الإمام، وفي الطحاوي ص (١٢١) خلافه، وهو النهي عن القراءة خلف الإمام. ومنهم أصحابي آخرون، وعنه أيضاً اختلاف النقل فلم يبق من الصحابة قائل بالقراءة في الجهرية إلا عبادة، وفي مذهبه أيضاً احتمال الاستحباب، ويمكن حمل قول عمر: «وإن جهرت الخ» في سنن الدارقطني على ثلاثة العشاء وربيعتها، أي في الركعة السرية للصلاة الجهرية، ولا يقال: إنه حمل على ما هو ليس بمذهب أحد. أقول: إنه وإن لم يكن مذهب من الأئمة الأربعة لكنه مذهب بعض السلف، كما وقع في كتاب القراءة لبيهقي في موضعين: أن بعض العلماء يقولون بالقراءة في الركعات السرية للصلاة الجهرية، ووجدت هذا المذهب في جزء القراءة للبخاري أيضاً، وفيه: «إذا لم يجهر الإمام في الصلاة فاقراً بأم القرآن في الأولين من الظهر والعصر، وفي الآخرين من العشاء، وفي الآخرة في المغرب» فلا يكون حمل قول عمر على البدعة، ولكن الحمل على هذا بعيد.

وأما مذاهب التابعين ففي القراءة في السرية طائفتان؛ قالت طائفة بالقراءة في السرية، وقالت أخرى بتركها فيها. وأما القائلون في الجهرية فشرذمة قليلة منهم مكحول، وعد البخاري في جزء القراءة جماعة التابعين، لكن بعد فرق السرية والجهرية لا يبقى إلا شرذمة قليلة، ومأخذ المذاهب الخريجات لمروية عن ذويها، والإجمال في فتاوى ابن تيمية فإنه أئمت البهي في الجهرية، والاستحباب في السرية كما هو مذهبهم.

وأما التنقح فهي المسألة أحاديث: أحدها حديث إيجاب الفاتحة، وهو صحيح بلا ريب. والثاني: حديث أمر الإنصات، وهو صحيح بلا ريب وتردد، وإن تردد فيه البخاري في جزء القراءة. وحديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وهو صحيح إن شاء الله تعالى، كما سيأتي عن قريب. فاحتلما في الجمع بين الأحاديث فالتفت لأحاديث إلى أحوال الأشخاص، واستثنوا مقتضى من طواهر أوامر إيجاب الفاتحة. وأما الجمهور فخصصوا أوامر إيجابها بالسرية وقصروا الإنصات على الجهرية. وأما الشافعية فتمشوا على طواهر أوامر الإيجاب، واستثنوا الفاتحة من أمر الإنصات، وحديث: «قراءة الإمام له قراءة».

وأما حديث الباب فظاهره لشافعية فإن الواقعة واقعة الجهرية، وتصدى الأحناف إلى الجواب عنه، وكذلك توجه الجمهور إلى الجواب عنه. فأذكر ما أجاب مولانا المرحوم الكنگوهي رحمه الله مع إضافة أشياء من جاني. فقال مولانا رحمه الله: لا يخرج من الحديث وجوب القراءة بل بإحتتها، والإباحة أيضاً غير مرضية ثم بسحت الإباحة حديث لباب اللاحق. والوجه أن في الحديث استثناء من النهي، وهو لا يدل على الوجوب ولا يتوهم الوجوب من قطعة «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» فإنها في حق الإمام والمفرد، ومرادها أن جس الصلاة لا تكون حالية عن الفاتحة. ويؤيد مولانا ما في أبي داود ص (١١٩) قال سفيان: هذا من يصلي وحده، ثم ما كان شأن صلاتهما عدم حنوها عن

رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَاقِعٌ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

الفاحة تحملت الفاتحة في حق المقتدي أيضاً بإباحة، والفاحة في حقهما واجبة معية، وسائر السور واجبة محيرة ثم بعده أجمعت الإباحة أيضاً. وتمحيص الدعوى أن قطعة: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، ليس بتعميل لما سبق بل شاهد عليه، والتعليل ما يجري في الجزئية التي نحن فيها، والشاهد ما لا يلائم تلك الجزئية وإن لم يجر فيها، وأمثلة الشواهد مروية عنه فإنه عليه الصلاة والسلام يتلو آية ولا تكون واردة فيما تلا فيه إلا أنها تكون ملائمة له ويقول كذا الشارح إنه استشهاد وكذا في السنائي ص (١١٣) عن أبي سعيد الخدري قال: تجارى رجالاً في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو مسجدني هذا» فالآية واردة في مسجد قباء، واستشهد النبي - صلى الله عليه وسلم - على مسجد النبوي، والدليل على أنه استشهاد: أن حديث الباب حديث محمد بن إسحاق، وحديث الزهري السابق حديث الصحيحين حديث واحد، وفي حديث لزهرى زيادة «فصاعداً» أيضاً، أخرجهما أرباب السنن كما في أبي داود ص (١١٩) وغيره فنفسهم زيادة حديث الباب أيضاً، فإذا تناقض صدر حديث الباب وعجزه لو كانت القطعة الثانية في حق المقتدي أيضاً، ولو قلنا بأنه استشهاد لا يزم التناقض. وأما اتحاد الحديثين فأقر به الحافظ ابن حجر في الفتح فإنه قال: إن الحديثين واحد، إلا أنه يذكر الحكم ومورده في بعض الطرق، والحكم فقط في بعضها، وكذلك أشار الترمذي إلى اتحاد الحديثين بقوله: وروى هذا الحديث الزهري الخ، أي سابقاً، وهذا أصح، أي المختصر السابق أصح، وأشار إليه البخاري في جزء القراءة وابن حبان في كتاب الثقات إلا أن إشارة ابن حبان خفية لا يدركها عامة الناس. وأما إثبات زيادة «فصاعداً» وإن تردد فيها البخاري في جزء القراءة فمطبوع منا، وقال البخاري: إن راوي الزيادة عبد الرحمن بن إسحاق، ولم يبال بعد الرحمن، ورواها معمر وهو متفرد. أقول: إن عدم المبالاة بعد الرحمن غير صحيح، فوعد عبد الرحمن ثمان: ابن إسحاق أبو شيبة الواسطي، وهو متفق على ضعفه. والثاني ابن إسحاق المدني، وهو ثقة من رواة مسلم، وقد أخذ عنه البخاري معقفاً في موضعين، ورواها زيادة هو لم يرد وهو ثقة.

(تنبيه) زعم ابن المصنف أن عبد الرحمن الواسطي ومدني واحد، وذكر عبارة تخرج الريلي بعينها، مع أنها إما من سهو الكاتب، أو مسامحة الزبيعي، فإنه لا يمكن عدم اطلاع الزبيعي على كون عبد الرحمن بن إسحاق اثنين. وذكر الزبيعي في حديث أبي داود: «ولا تدعوا سنني الفجر، ولو طردتكم اغيل» ما في التحريج بعينها، مع أن الواسطي ضعيف متفق على ضعفه، والمدني ثقة، وإن تكلم فيه البعض. وأقول: لا يمكن إسقاط زيادة «فصاعداً» رواها معمر في مسلم والسنائي باب السواقل (١٢)، وتابعه سفيان بن عيينة في سنن أبي داود ص (١١٩)، وتابعه الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة كما في كتاب القراءة للبيهقي، فما رواها عبد الرحمن المدني والأوزاعي وسفيان ومعمر وشعيب بن أبي حمزة لا يمكن إسقاطها ولها شواهد، أيضاً رواها بعض الصحابة عن أبي هريرة وأبي سعيد، ورفاعة، وجابر بن عبد الله، فصح زيادة «فصاعداً». ثم زعم الأحناف مراد الحديث وجوب الفاتحة، وجوب ضم السورة ولكنه يخالف للغة، فإن أرباب اللغة متفقون على أن ما بعد الفاء يكون غير ضروري، وصرح به سيبويه في «الكتاب» في باب الإضافة، وقال أيضاً: إن به بدرهم وصاعد في هذا المراد غلط، وكذلك به بدرهم فصاعداً - بحر صاعد - أيضاً غلط بل صاعداً، منصوباً عطف جملة على الجملة، فعلى هذا يمكن للشافعية قول: إن لا صلاة إلا بأم القرآن بدون فصاعداً في حق لمقتدي، وبريادتها في حق الإمام والمقتدي. وأقول: وإن كان التأويل ممكناً ولكنه يوجب سوء الربط في نظم الحديث، ولا يشير الحديث إلى التقسيم أصلاً. ولنا أن نقول: بأننا نحمل على معنى فيه حسن الربط، ثم يتي تبعت الأحاديث الكثيرة فالتعابير أنواع، أحدها ما فيه صيغة الأمر وبعدها ذكر الفاتحة وضم السورة، وفي هذا التعبير صح حديث: «حديث رفاعة في أبي داود: «ثم اقرأ بأم القرآن أو ما شاء الله أن تقرأ» فدل على وجوبهما. والثاني حديث أبي سعيد: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» أخرجه السنائي وأبو داود ص (٢٤)، وفي التعبير الثاني نفي الصلاة بانتفاء القراءة، وأخذ فيه الفاتحة والسورة وصح في هذا التعبير عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله، وأخرج الطحاوي ص (١٢٤) رواية جابر وأخرجها ابن ماجه أيضاً. وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ص (١٢٥)، وفي هذا التعبير في بعض الطرق «وما زاد» بلووا وفي بعضها: «فما زاد» بالفاء. وفي التعبير الثالث: الحكم على الفاتحة فقط، وذكر فيه: «فصلاته خداج» أخرجه الترمذي. فأقول بعد هذا: إن حديث الباب حديث عبادة على أسلوب التعبير لثاني، فيكون فيه أيضاً لفظ «فصاعداً». ثم في حديث جابر ورفاعة «وما زاد» أو «وما تيسر» بلووا، وفي حديث أبي هريرة في بعضها «واو» وفي بعضها «فاء» وبنوا تدل على وجوب ما قبل الواو وما بعدها، فيوجب وجوب الفاتحة، وجوب ضم السورة وهو مذهبننا، فإذا خالف حديث الباب بزيادة «فصاعداً» الشافعية، فإنهم يقولون بعدم وجوب ضم السورة، ووقع التعارض بين صدر الحديث وعجزه، فلا بد من قول: إن في الحديث استشهاداً لا تعبلاً. ثم أقول: إن ما ذكره أرباب اللغة أن مصداقاً صاعداً يكون أولى غير واجب لا بد من قصره على الفاء، ويكون مصداقاً صاعداً بعد الواو ضرورياً، فعبيهم التزمين في ضابطتهم، فإذا لا يمكن للشافعية قول التقسيم في الحديث.

(رئدة) أقول: إن بفاتحة الكتاب في «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الخ» لو كان متعلقاً بالمعنى لا يكون للشافعية محض مذكور. ولو يتعلق بالثبوت يكون له محض. ونحو ابن حبان في أمانيه، في أن المتعقبات الواردة بعد اسفي هل هي متعلقة بالمعنى أو المثبت أي المعنى وأطلب، وحاصله تعلقها بالثبوت. وأقول: كيف قال ابن حبان هذا مع أنها متعلقة بالمعنى أيضاً في القرآن العظيم وغيره من كلام النصحاء والآية من «وَمَا فَعَعْنَهُ عَنْ أَمْرِي» [الكهف: ٨٢]. ثم أورد الأحناف على الشافعية في متن الحديث، بأن قراءة الفاتحة لو كانت فريضة على المقتدي، كيف قال الشارح عليه الصلاة والسلام بلفظ: «لعلكم تقرأوا وحف بمكم»؟ وأجاب الشافعية بوجهين، أحدهما: أن سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن أصل القراءة، بل عن المحرر. وكان حق المقتدي الإسرار. وقال مولانا: إنه مستبعد، فإن الرجل كان من عن يمينه ويساره يسر، فكيف يحجر هذا؟ وثي وجه الجواب ذكره للبيهقي: بأن مورد لسؤال السورة لا الفاتحة، فيكون في كلامه عليه نصلاً والسلام قصر أفراد. وأقول: يرد الرواية الصريحة، أخرجهما الدارقطني في سننه وحسن إساده، وفيها «مكم» من أحد نقرأ شيئاً من القرآن»

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

ففي هذه الرواية تكرار ودلت على أن أحداً قرأ شيئاً من القرآن، فسم يحجر هذا الرجل ولم يزد على العاتقة. ويمكن الجواب للشافعية ولهم رواية قوية عن ابن مسعود، أنهم كانوا يحجرون منزلت: « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمِعُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تكلمون » [الأعراف: ٢٠٤] أخرجها الدارقطني، والبيهقي في كتاب القراءة، ولم يوجه إليها شافعي لعدم في الجواب وأقول بجهاً من جانب الأحاف. إلى تنعت طرق الحديث واستقرتها، فما وجدت في أحدها لفظ الجهر في سؤاله عليه الصلاة والسلام، فيقال: إن جهر الرجل كان درية لعلمه عليه الصلاة والسلام، ولم يكن مورد سؤاله عليه الصلاة والسلام، ولم يكن سؤاله عليه الصلاة والسلام إلا عن القراءة، فمشار الصلاة القراءة لا أجهر بعد اللتيا والتي لا يجرح من الحديث إلا بإباحة الفاتحة، وهي أيضاً غير مرضية. والقارئ على هذا: أن حديث الاحتلاف في القراءة والمنازعة فيها رواه غير عبادة عن أنس وأبي هريرة وابن مسعود بأسانيد قوية والحال أن مذاهب الثلاثة ترك القراءة في الجهرية، فزعموا أن مراد الحديث ما زعمنا. وأما حديث المنازعة عن أبي هريرة فأخرجه الترمذي ص ٤٢ وفيه مذهبه من ترك القراءة في الجهرية. وفتوى عائشة من تركها في الجهرية، ذكرها مولانا في رسالته من السنن الكبرى، وقع فيها غلط في السند من الناسخ، وأخرجها البخاري أيضاً في جزء القراءة والسند فيه صحيح وفي متنه فيه غلط فاحش من الناسخ وبخالفنا، والصحيح ما في كتاب لقراءة للبيهقي ص (٦٦): « كان عائشة وأبو هريرة يأمران بالقراءة في الظهر والعصر ». وفيه مروي بسندين، والمتن التام في السند الأول وهو متكلم فيه، لأن فيه عكرمة بن عمار وهو ضعيف، والتمسك بالسند الثاني، وهو يضم به المتن التام، وهذا أقوى ومروي بطريق قاسم بن بهذلة، وليضم هذا الفتوى بقول أبي هريرة: أقرأ بها في نفسك يا فارسي، أي أقرأ بها في السرية. وأما مرفوع أنس ففي آثار السنن ص (٨٠) رواه البخاري في جزء القراءة وأعله البيهقي. وأقول: قد صححه البيهقي في كتاب القراءة. وأما فتوى أنس ففي مصنف ابن أبي شيبة أنه كان يسبح خلف الإمام، فعلم أنه لا يقرأ خلف الإمام، وفي سند فتواه ثعلبة ولم أعرفه إلا أنه أبو بحر، وهو من رجال الأربعة، للحافظ لا السنن الأربعة. وأما مرفوع ابن مسعود ففي آثار السنن ص (٨٧) رواه الطحاوي والطبري، وأما فتواه فمشهور. وقارئ آخر على دعائنا في رواية أنس مرفوعة، فإنه روى عنه ابن أبي شيبة في مصنفه رسالة عن أبي قلابة: هل تقرأون خلف إمامكم؟ فقال أحدهم: نعم، وقال أحدهم: لا، فقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إن كنتم لا بد فاعلمين، فليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه الخ »، فمن قال: لا، لم يأمره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالإعادة، ولم يشنع عليه، وأيضاً قال: إنكم لا بد فاعلمين، ولم يجد عليهم بل دل على عدم الرضاء بها، وأيضاً قال: « فليقرأ أحدكم » ولم يأمر كنهم استغراقاً، ولفظ أحد لا يدل على العموم، وعندني في هذا كثير من الشواهد مثل آية « فابعثوا أحدكم ورقمكم الخ » [الكهف: ١٩] هذا ما تيسر لي الآن.

وأما حديث الباب حديث ابن إسحاق فحسنه الترمذي، وصححه بعض الشافعية، وقال الحافظ: صححه البخاري، والحال أنه لم يصححه بل مررد في صحته، نعم أخرجه في جزء القراءة، وأعله أبو عمر في التمهيد في عبارتين ونقل ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي عمر أنه يصححه، والله أعلم أنه من أين أخذ، فإن عبارتي أبي عمر عندي موجودتان، وفيهما إعلال، ولعله تصحف من ابن حزم. وأعله أحمد ذكره ابن تيمية في فتاواه وأشار ابن حبان إلى الإعلال في كتاب الثقات. وأعله الحافظ ابن رجب الحنبلي تلميذ ابن تيمية. وأعله ابن تيمية في فتاواه، وقال: صنفت في إعلاله كتاباً مستقلاً. وذكر ابن تيمية وجه الإعلال في فتاواه أن واقعة الباب لم يقع في عهده عليه الصلاة والسلام، بل قرأ عبادة بنفسه خلف إمامه فسأله سائل فروى عنده حديث: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وقريب من هذا ما في أبي داود ص (١١٩) عن الربيع بن سليمان عن عبد الله بن يوسف عن الهيثم الخ، إلا أن فيه ذكر القصة أيضاً، أي وقعت الواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام، ولنعلم أن في ذلك لحديث قنب من الراوي، وأساء في ذكر ترتيب ألفاظ الحديث: « فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأمر القرآن ». وعندني أنه من الراوي. وأقول: إن إعلال ابن تيمية هذا غير جار، ويمكن في وجه الإعلال بأن في حديث عبادة بأنه روي عنه ثلاث مضامين؛ أحدها: أنه قرأ بنفسه، فسأله سائل لم قرأت خلف الإمام؟ فتمسك بمعموم حديث: « لا صلاة لمن لم الخ »، وما احتج بالقصة، وليس فيه ذكر القصة الواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام، وهذا قوي سداً. والثاني: ما بين أيدينا من حديث الباب. والثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ولا قصة فيه أصلاً، هذا أيضاً صحيح. والحديث بالمضمون الأول مروي عن نافع بن محمود. والحديث الثالث مروي عن محمود بن ربيع، وأخطأ مكحول في الجمع بين ما عنده عن نافع، وما عنده عن محمود، وتفرد مكحول في ذكر القصة والحديث القوي، فالعلة هنا لا ما قال ابن تيمية.

واعلم أنه قد سهى البخاري في الجزء فإنه ذكر في السند ابن ربيع، وكتب الكتاب ابن ربيعة، وزعمه البخاري محمود بن ربيع، والحال أنه هو نافع بن محمود بن ربيع. وسهى الحافظ حيث قال: إن حديث عبد الله بن عمرو قوى سده البخاري كما في التهذيب، والحال أن البخاري مررد فيه. وسهى الحافظ حيث قال في تلخيص الحبير: إن البخاري صحح حديث محمد بن إسحاق، والحال أن البخاري مررد فيه نعم أخرجه في جزء القراءة.

قوله: (وي اساب الخ) رواية أبي هريرة ليست في الصلاة الجهرية بل في السرية، ورواية عائشة في وجوب العاتقة كما في مسلم، وقد مر مذهب عائشة في كتاب القراءة ص (٦٦)، ورواية أس مختلفة في الرفع أي الاتصال والإرسال، وقالوا: إن الصواب الإرسال كما قال

وروى هذا الحديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

وهذا أصح.

والعمل على هذا الحديث في القراءة خلف الإمام عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين.

وهو قول مالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق. يزون القراءة خلف الإمام

٢٣٠- باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة

٣١٢ حدثنا الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن ابن شهاب عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: هل قرأ معي أحد منكم أنفاً؟ فقال رجل: نعم يا رسول الله، قال: إني أقول مالي أنارح القرآن؟ قال: فأنتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما يجهر فيه رسول الله ﷺ من الصلوات بالقراءة حين

(١) قوله: «في ترك القراءة» ذهب أبو حنيفة إلى أن المقتدى لا يقرأ لفاتحة في السرية ولا في الجهرية بقوله تعالى: ﴿وإذا قرأ القرآن فاستمعوا وأصترو﴾ لأن الإصبات لا يخص جهرية، فيجوز على الصلاة، فيجب لسكوت عند القراءة مصففاً، هذا على أن ورود الآية في قراءة في الصلاة، وأخرج البيهقي عن إمام أحمد قال: «سمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة مما ورد في القراءة خلف الإمام، ذكره شيخ في «المعاني» وأيضاً قال صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وثبت بصرق صحيحة منها ما روى محمد في «موطأه» قال: أخبرنا أبو حنيفة ثنا أبو حسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شدد عن جابر رضي الله عنه عن أبي بصير رضي الله عنه وسلم قال: «من صلى خلف إمام فقرأ الإمام له قراءة» - انتهى -.

قال ابن خزيمة: فيعرض حديث «ما في تاريخ» حديث، وكذا ما رواه أبو داود وترمذي عن عبادة بن الصامت: لا تفعلوا إلا ما يقرأ القرآن، ويقدم لتقدمه منع على الإصلاق وقوة السند، فإن حديث السبع أصح ثم قد عضد بصرق كثيرة عن جابر وإن ضعفت، وبما ذهب لصحابة حتى قال صاحب «الهداية»: إن عليه إجماع صحابة - انتهى - أي أكثرهم لا يقل: إن حديث جابر أعنى من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، المراد به ما سوى لفاتحة بدليل حديث الباب عن عبادة لأن جابر رضي الله عنه روى حديث ثبت عنه بصرق صحيحة: أن الأمور لا يقرأ لفاتحة أيضاً» منها ما أورده المؤلف بعد بسند صحيح: حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري نا معن مالك عن أبي بصير رضي الله عنه وسلم قال: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأه القرآن فمعه يصلي إلا أن يكون وراء إمام، وكذا رواه مالك في «الموطأ» وابن أبي شيبة في «مصنفه» ورواه الطحاوي مرفوعاً في «معاني الآثار»، وكذا لا يسمع أن يحمل حديث من كان له إمام على الصلوات الجهرية دون السرية؛ لأن وروده في صلاة الظهر أو العصر، قال محمد في «الموطأ»: أخبرنا إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شدد قال: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه فعمره بنى بيته، فمعه أن صلى قال: لم عمرتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مضى، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: من كان له إمام» الحديث.

بدرقضي في عنه، وفيه: «إلا أن يقرأ أحدكم لفاتحة الكتاب في نفسه» وهو أيضاً في السرية لا الجهرية، وخمس على الجهرية بعيد كل استدلال ونقول: إن سرار القراءة في الصلاة الجهرية، والجهر في صوات بين مجمع عليه، فقول الشافعي بالسرار لمقتضى في جهرية غير المجمع عليه، فلا بد من دليل قوي غاية القوة، وحسن مالك حديث أنس: «في نفسك ملح» على ما حجت قبل.

قوله: (وهو قول مالك بن أنس) هذا خلاف الواقع، فإن مالكاً ينهي لقراءة في الجهرية كما في مواضع ص (٢٨)، وكذلك مذهب ابن المبارك لا يوافق الشافعي في الجهرية كما سيأتي في ترمذي، وكذلك ليس مذهب أحمد مذهب الشافعي كما سيأتي، وكذلك ليس مذهب إسحاق بن رهويه مذهب الشافعي، كما هو موجود في الخارج، فلا يصح قول الترمذي إلا يحمله على أنهم قالوا بالقراءة خلف الإمام في الجهرية.

باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة

هذا الباب معروفين بل للجمهور.

قوله: (ما في أنارح في الخ) قال رجل فاضل حنفي: إن لفظة مسرعة يدل على أن لفاتحة حق الإمام، ويحتسب لمقتضى عنه وليس حقه، فإن مسرعة حسن حق الغير بالخصوصة وإلى متردد في هذا قول في المسارعة بخاورة خاصة فصيحة، وهو أخذ بكلام نوبة نوبة كما في الأعشى

بارعتهم قصص رجع منكناً

فهوة مرة أو وفه حصص

وقال الجديدة أو لحدقة

وبد سرعت حديث رأيتها

حسناً نسهم به منكراً

قوله: (قال في نهى الناس الخ)

قال شافعية به قول زهري وليس قول أبي هريرة، فكون مرسلاً، وقول ولا يقرأ الزهري أي عمل كثير من أصحابه ولا كمن

سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله مجالاً هم. وثانياً: إن الجمهور من المحدثين من أبي داود والداهلي والبخاري وغيرهم، على أنه قول الزهري، والحق أنه قول أبي هريرة، ومنشأ حكمهم أبو الزهري روى الحديث، ولما روى عن أبي هريرة «فانتهى الناس» لم يبع صوت بعض تلامذته فلم يسمع، وسأل عن الآخر ما قال الزهري؟ قال: قال الزهري: «فانتهى الناس عن القراءة» فرغم المحدثون أنه قول الزهري من جاسه، والدليل على هذا ما في أبي داود ص ١٢٠: قال ابن السرح في حديثه: قال معمر عن الزهري قال أبو هريرة: «فانتهى الناس الخ» وقال عبد الله بن محمد: الزهري من بينهم، قال سفيان: وتكلم الزهري بكلمة لم اسمعها، فقال معمر: إنه قال: فانتهى الناس عن القراءة الخ وبطائر هذا عندي كثيرة. وقالوا فيها: إنه قول من الراوي كما قالوا ههنا، وهو في الأصل موصول منها ما في البخاري ص (٦٠٠)، حفظت بعضه وثبتت معمر. ومنها ما في الترمذي المحدث الثاني وهو عين نظير ما في أبي داود، وفي كتاب القراءة للبيهقي بسند قوي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ معه». ومر عليه البيهقي في كتاب القراءة، وقال: إنه منكر ولو صح. الخ وأقول: كيف يقال بأنه منكر مع ثقة الرجال؟ وحديث الباب لنا، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي: إن حديث الباب ناسخ للإباحة المستفادة من حديث الباب السابق، وبناءً على كون حديث الباب غير ذلك الحديث. ونقل الحافظ أبو بكر الخازمي في كتاب النسخ والمنسوخ: أن بعض العلماء على تعدد الحديثين، فإذا كان حديث الباب غير ذلك الحديث، فمن الظاهر أن حديث الباب متأخر عن ذلك الحديث ويظهر أن الحديثين واحد. وفي حديث الباب في أبي داود: وقال راو: أظن أنها الصبح، وقال راو: إنها الصبح بالخزم، لكنه يلزم الخلاف بين الحديثين، فإن في السابق ذكر قراءة الفاتحة خلف الإمام، وفي حديث الباب انتهاء الناس عن القراءة. فأقول: إنه عليه الصلاة والسلام استثنى الفاتحة لكنه كان غير مرضي عنده عليه الصلاة والسلام، ولما زعم الصحابة عدم رضاه عليه الصلاة والسلام انتهى عنها الجمهور إلا عبادة، فعبر الراوي بـ «فانتهى الناس عن القراءة» فيكون الحديثان متحداً. ثم نكتة ترك أبي هريرة ذكر إحازته عليه الصلاة والسلام الفاتحة أنه لو ذكر مع قوله: «فانتهى الناس عن القراءة». لما صار الكلام مربوطاً، ومسند كلام أبي هريرة وغرضه بيان انتهاء الناس عن القراءة وتركهم القراءة ولا مدخل لاستثناء الفاتحة في غرضه ومسده. ثم قال الشافعية: ولو سمعنا أن «فانتهى الناس عن القراءة» قول أبي هريرة لكان المراد من الانتهاء الانتهاء عن الجهر، وأقول: إن هذا التأويل محض تأويل لا يقبل العقل السليم، ولو قيل: إنهم تركوا السورة وانتهوا عنها لا عن الفاتحة فلا بد من النص عليه.

ولما حققت من مذهب أبي حنيفة عدم جواز القراءة في الجهرية وجوازها في السرية مع اختيار تركها فيها فأذكر الأدلة: فلنا في السرية ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». أخرجه الدارقطني والبيهقي مرسلًا ووصفه أبو حنيفة. وقالوا: الصواب الإرسال، وتكلم الدارقطني في وصل أبي حنيفة، وذكره جابر بن عبد الله، ورد تكلمه في حقه. وأقول: إن حديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». صحيح بلا ريب. وأما قول: إنه مرسل فحواه من ثلاثة أوجه: الأول: أنه لو سلمنا أن الصواب الإرسال كما اعترفتم فنقول: إن المرسل المؤيد بفتيا الصحابة يكون مقبولا عند المحدثين بلا نكير. ووافقه كثير من فتاوى الصحابة حتى إن ألفاظ بعض الفتاوى قريبة من ألفاظ الحديث. منها فتوى ابن عمر أخرجه مالك في موطأه. ومنها فتوى زيد بن ثابت أخرجه مسلم في صحيحه باب سجدة التلاوة. ومنها فتوى جابر بن عبد الله أخرجه الترمذي في سننه كما سيأتي فلا وجه لتركه. والوجه الثاني: إن منتهى السند المرسل عبد الله بن شداد، وأقر الحافظ في الفتح بكونه صحابياً صغيراً. وعن أحمد بن حنبل أنه وجد رؤيته عليه الصلاة والسلام ولم يسمع عنه فيكون مرسل الصحابي، ومن المعلوم أن مرسل الصحابي مقبول بلا ريب، فإنهم اتفقوا على قبول مراسيل الصحابة. والوجه الثالث: أن الشيخ ابن الهمام أخرج الحديث متصلاً من مسند أحمد بن منيع أستاذ البخاري وغيره بسند على شرط الشيخين، وصورة السند هذا: حدثنا إسحاق الأزرق، أنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله وليس في هذا السند أبو حنيفة فلا يكون أبو حنيفة متعدياً. وأما تفصيل رواية الإسناد فإسحاق الأزرق من رواة الصحيحين، وسفيان هو الثوري وشريك بن عبد الله النخعي، وموسى بن أبي عائشة ثقة اتفاقاً، وعبد الله وجابر صحابيان. وفي الدرر المير حاشية فتح القدير لأبي حسن السدهي حكاية ولارمها تصحيح أحمد بن منيع والحكاية، أن العلامة قاسم بن قطلوبغا كتب لحضرة شيخه الشيخ ابن الهمام يسأله عن مأخذ حديثه، وقدوته في تصحيح الحديث، فأجاب الشيخ: أخذته من إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري.

(زائدة) اختلف الناقلون في تعيين اسم الكتاب، فقيل: إتحاف المهرة، وقيل: إتحاف الخيرة، وقيل: إتحاف الخيرة، والمعروف الأول. وفيه قال البوصيري: أحدث بقراءة السند بمحضرة الشيخ حافظ الدنيا فما وصلت إلى من الحديث. قال الحافظ: هذا راتحة حديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». «فتعجبت من ذكاء الحافظ. أقول: عرفت الحكاية على شيخنا مولانا دام طله العالي على رؤوس المسترشدين، فقال: إن حافظ لم يرض بالحديث. قلت: إن حافظ وإن لم يرض به لكنه لم يقدر على بيان العلة أيضاً، فالخاصل أن الحديث صحيح. وأما أنا فما وجدت الحديث في السحرة التي تحت مطالعتي لإتحاف المهرة لكي أقطع بأن الحديث صحيح، وأن في سححي سقطاً من الناسخ فإن بقصة المفصلة المذكورة لا يمكن انكارها. ثم أخرجه الشيخ ابن الهمام بسند آخر من مسند عبد بن حميد عن أبي نعيم فضل بن دكين عن حسن بن صالح، الخ وقال: إنه صحيح على شرط مسلم. وأقول: فيه تردد فإن في سنده جابر الجعفي ولعمه ليس من المريد في متصل الأسانيد كما

وفي الباب: عن ابن مسعود وعمران بن حصين وجابر بن عبد الله. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وابن أكنمة الليثي اسمه عمارة. ويقال عمرو بن أكنمة. وروى بعض أصحاب الزهري هذا الحديث وذكروا هذا الحرف: «قال: قال الزهري: فأنتهى الناس عن القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ».

هو المذكور في سنن ابن ماجه ص ٦١، ولكن السند الذي وجده الشيخ حذف منه جابر وربما يقلد الشيخ جمال الدين الزبيدي ولم يأت بالزائد على تخرج الزبيدي إلا في عدة مواضع، منها ما في باب المهر، ومنها ما في باب التطوع، ومنها ما في هذا الموضع الحديث الذي عن فيه، ثم إن قيل: إن في حديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» احتمال وهم الروي وحطوه بقول. لا يمكن هذا لاحتمال فإن فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مؤيدة له سيما إذا كانت ألفاظ المتأوى قريبة من ألفاظ الحديث المرفوع. واعلم أن حديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» أخرجه الحاكم ولم أجده في نسخة المستدرک، وإنما ذكره ابن الهمام بسند أبي حنيفة وفيه ذكر صلاة الظهر، وذكر أن الرجلين تنازعا بعد الفراغ عن الصلاة، فقال أحدهما بالقراءة خيف الإمام وقال الآخر بتركها، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» فدل الحديث على ترك القراءة في السرية، ولكنه لا يدل على عدم جوازها في السرية نعم يدل على تركها في السرية. ولنا حديثان آخران في تركها في السرية. وأما أدلة عدم جوازها في الجهرية فكثيرة منها آية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [الأعراف: ٢٠٤] وأجاب عنها الشوافع شافعي، ونقل الزبيدي عن البيهقي عن أحمد بن حنبل أجمع العلماء على أن الآية واردة في الصلاة. وقال رجل: إن البيهقي لم ينقل عن أحمد في كتاب القراءة، وعرضه الاعتراض على الزبيدي. أقول: إن الزبيدي لم ينقل إلى كتاب القراءة ليزم ذلك الرجل الجاهل على أن عمر أيضاً نقل عن أحمد بن حنبل في التمهيد إلا أن الزبيدي نقل بالسند بخلاف أبي عمر. ومن أدلتنا حديث الباب أخرجه مالك في الموطأ وحسنه الترمذي وصححه أبو حاتم. وحديث: «وإذا قرأ فأصوتوا» قد صححه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن تميم تميم أحمد وابن جرير في تفسيره، وأبو عمر وابن حزم الأندلسي وزكي الدين المنذري والحافظ ابن حجر العسقلاني، وكل من الخبائلة ومالك والأحاف، وأخرجه أبو داود والنسائي حديث: «وإذا قرأ فأصترو» عن أبي موسى وأبي هريرة صحيحهما مسلم فإنه أخرج حديث أبي موسى في تشهد مسلم وسأله تميمه عن حديث أبي هريرة فأجاب مسلم بأنه صحيح. ولنا حديثان صحيحان في كتاب القراءة أحدهما في ص (٩٩) حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الحماصي المقرئ نا أحمد بن سلمان الفقيه نا إبراهيم بن الهيثم نا آدم نا ابن أبي ذئب نا محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن بن توبان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ فيها الخ» وقال البيهقي: هذه رواية منكورة لم أجدها فإن صحت فإفراد بها ليس لأحد أن يجهر بها أو يقرنها مع سورة الخ، فكلامه يشير إلى الصحة ولا يمكن إنكار هذه الرواية ورجال السند ثقات فإن أبا الحسن علي بن أحمد ليس من رواة الستة لأنه متأخر عنهم نعم ثقة وترجمته موجودة في الأنساب تحت لفظ الحماصي. وأما أحمد بن سلمان ففي أكثر الكتب سلمان بلا ياء وفي بعضها سليمان بالياء، رضي أنه بالياء ولقبه نجاد في تذكرة الحفاظ. وإبراهيم ثقة. وآدم بن أبي إياس من رجال الصحيحين. وكذلك ابن أبي ذئب. وأما محمد بن عمرو فمن رجال مسلم. ومحمد بن عبد الرحمن ثقة مشهور. ورواية أخرى لنا عن أبي هريرة بواسطة عبد الرحمن بن إسحاق في كتاب القراءة وضعفها البيهقي من جانب عبد الرحمن، وإحال أنه مذبذب وهو ثقة وليس بواسطي وهو ضعيف. ولنا أدلة أخرى لا أذكرها.

واعلم أن تلخيص الدعوى أن آية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ الخ» [الأعراف: ٢٠٤] نزلت في مكة ودلت على نهي القراءة خلف الإمام في الجهرية. ثم ورد حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» في المدينة في حق الإمام والمنفرد وكذلك قال أحمد في الصفحة اللاحقة إن الحديث في حق المنفرد ولا تعلق للحديث بالمقتدي ولا يتأوله. ثم بعده قرأ رجل في الفجر حلفه عليه الصلاة والسلام بدون تعليم من صاحب الشريعة، فقال النبي الكريم: «إن كنتم لا بد فاعين فليقرأ أحدكم في نفسه» وكذلك ورد حديث محمد بن إسحاق، وفي هذا الحديث إحالة إلى ما سبق أولاً فلا يتناول الحديث المقتدي فإن حال المقتدي كان مفروغاً عنه حين نزول الآية، فلا يكون في حديث ابن إسحاق إلا استشهاداً، وعرضت الإباحة غير مرضية ومرجوحه فكف جمهور الصحابة لما رأوا الإباحة العارضة غير مرضية، وهذا المذكور سابقاً كان على مشرب مولانا المرحوم. ويمكن لنا بحث آخر ولكنه بحث وإفحام خصم ولا يبقى الإباحة أيضاً على هذا، ويكون فيه تسليم تناول الحديث المقتدي وهو أنه في الحديث: «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن» وفعل القراءة أهم من قراءة الفاتحة حقيقة كما في حال الإمام والمنفرد أو حكماً كما في حق المقتدي، وكذلك يقال في إباحة لا صلاة لمن لم يقرأ بها حقيقة أو حكماً فيكون في الحديث إحالة إلى الأحاديث الأخرى لدانة على قراءة الإمام والمنفرد وسكوت مقتدي، وبطوره كما يقل: لا تفعلوا إلا بالأمر لقوم يتوبون بتوب بدعة، فليس مراده أن يؤذن كل واحد منهم نفسه، ويمكن أن يقل: إن (لا تفعلوا إلا بأمر القرآن) من قبل قتله أو فلائ أي صدر فيهم فعل القتل لا أن قتله كل واحد وياشر بقتله كما في آية: وإذا قتلتم نفساً فادبراً ثم فيها... الخ [سورة: ٧٢] ولكن هذا البحث لإسكات المناظر وليس حقيقة الأمر.

قوله: (وفي الباب) ثبت القراءة في السرية وتركها عن من مسعود، وحديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وغيره حين قرأ. «سبح اسم ربك الأعلى الخ» وأقول: إنه قرأ «سبح اسم ربك الأعلى» بدون قراءة الفاتحة، وما حديث جابر فيسأني في لكتاب عن قريب.

وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام لأن أبا هريرة هو الذي روى عن النبي ﷺ هذا الحديث. وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ». فقال له حامل الحديث: إني أكون أحياناً وراء الإمام قال: اقرأ بها في نفسك. وروى أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة قال: «أمرني النبي ﷺ أن أنادي أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب». واختار أصحاب الحديث أن لا يقرأ الرجل إذا جهر الإمام بالقراءة. وقالوا: يتبع سكتات الإمام.

وقد اختلف أهل العلم في القراءة خلف الإمام فرأى أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الإمام.

وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق. وروى عن عبد الله أنه قال: أنا أقرأ خلف الإمام والناس يقرؤون، إلا قوم من الكوفيين. وأرى أن من لم يقرأ صلاته جائزة.

وشدد قوم من أهل العلم في ترك قراءة فاتحة الكتاب، وإن كان خلف الإمام، فقالوا: لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، وخذه كان أو خلف الإمام. وذهبوا إلى ما روى عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ. وقرأ عبادة بن الصامت بعد النبي ﷺ

قوله: (ما يدخل) من الدخول بمعنى الغش لا من الدخول.

قوله: (فهي خداج الخ) خدجت الناقة من المجرد إذا ولدت قبل تمام المدة كان الفصيل تام الأعضاء أو غيرها، وأخدجت الناقة من المؤبد إذا ولدت فصيلاً ناقص الأعضاء سواء كان على تمام المدة أو قبلها، وعنه الخديجة اسم من أسماء ساء العرب، وبعض علماء اللغة لا يذكرون الفرق بين المجرد والمؤبد. فدل الحديث على أن الصلاة بدون الفاتحة ناقصة غير باطلة كما يقول الأحناف، ولا يزم على هذا إحداث المكروه تحريماً في أمر شارع فإنه ليس ههنا أمر بل نفي الشيء بانتفاء شيء آخر بخلاف آية: «فَأَقْرَأُوا مَا تَشْرُونَ مِنَ الْقُرْآنِ» [المزمل: ٢٠] أو حديث: فاقراً بما تيسر معك من القرآن أو حديث ضعيف السند: «من تشهد ثمت صلاته». قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله: إن الحديث يدل على عدم ركنية السلام. فيلزمه إدخال الكراهة تحريماً في أمر الشارع وذا عبر جائر، وفي كتبنا تصريح أنه إذا أحدث بعد التشهد يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويسم.

قوله: (اقرأ بها في نفسك. الخ) هذا مقيد بالصلاة السرية ولا يكون في الجهرية لما في كتاب القراءة للبيهقي من مذهب أبي هريرة وعائشة، ولما في موطأ مالك ص (٤): «ومن فاتته فاتة خير كثير. الخ» قال البخاري في جزء القراءة: بأن مُدْرِكَ الرُكُوع ليس مُدْرِكَ الرُكُوع، ولم يقل بإدراكها بإدراكه إلا من قال بترك القراءة خلف الإمام، وذكر من موافقيه أبا هريرة ويخالفه صراحة ما في موطأ مالك ص (٤)، وأتى البخاري بأثر أبي هريرة الذي يوجبهم إلى وفاق البخاري ولكن مراد ذلك الأثر أن المسبوق يجب عليه أن يدرك الإمام قبل انحطاطه إلى الركوع، ولا يجب وجدان لفاتحة فلا يختص. ثم رأيت مذهب أبي هريرة عين ما ذكرت من أنه يقول أن يدرك المقتدي إمامه قبل انحطاط الإمام ولا يجب وجدان الفاتحة لوجدان الركعة، وإن أدرك إمامه بعد انحطاطه فم يدرك الركعة ذكره ابن رشد في البدية.

واعلم أن ما في موطأ مالك ص ٤ فهو من المبلغات ولكن أبا عمر صنف التمهيد لوصل مبلغات مالك ووصل كتبها إلا الأربعة، وما ذكر البخاري في جزء القراءة من مذهبه لا يوافقه السنف ولا عمدة المذاهب الأربعة إلا أبو بكر الضبي تلميذ ابن خزيمة ونفي الدين السبكي والشوكاني، ثم رجع الشوكاني في الفتح الرباني ونسب إلى ابن خزيمة وفاقه البخاري. وقال الحافظ: وجدت في صحيحه خلافه. أقول: إنه كان مذهب تلميذه أبي بكر فنسب إلى ابن خزيمة سهواً.

هذا المذكور من حمل «اقرأ بها في نفسك» على السرية لما في كتاب القراءة حقيقة الأمر، وأما ما قال المدرسون من أن المراد بالقراءة في نفسه التدرس والتفكير فلا يوافقه اللغة فيه لم يثبت معنى التفكير للقراءة في النفس، نعم ثبت القبول في النفس معنى التفكير. ويمكن لما حمل القراءة في نفسك على السرية بدون الالتفات إلى ما في كتاب القراءة بأن الإسرار في صوات النهار والظهر في صلوات الليل مما أجمع عليه، وقبول الإسرار في الصلوات الجهرية كما يقول الشافعية للمقتدي غير ما أجمع عليه فنحمل قول أبي هريرة على ما أجمع عليه. وعلى الشوافع ذكر بص شاف في ما ادعوا.

قوله: (يتبع سكتات الإمام) قال الشافعية. المستحب بالإمام أن سكت ليأتي المقتدي بالفاتحة. وأقول: إنه خلاف قواعد الشريعة فإن الشريعة تسي — (إما جعل الإمام ليؤتم به الخ) وتجعل الشريعة الإمام متبوعاً، ولزم على ما قالوا كونه تابعاً. وذكر الشوافع أربع سكتات منها سكتة بعد «ولا الصالحين» قبل آمين قدر ما يسع فيه فاتحة مقتدي، ويرم عليهم إشكالات كثيرة ذكرتها في باب آمين وأبصاً ما من حديث يدل على هذه السكتة الطويلة حتى أن احتج أصحابنا في وجوبها أيضاً كما مر سابقاً، والحملة يلزم إشكالات على قول القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية.

خلف الإمام، وتأول قول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب».

وبه يقول الشافعي وإسحاق وغيرهما. وأما أحمد بن حنبل فقال: معنى قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»: إذا كان وحده. واحتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأَم القرآن فلم يصل، إلا أن يكون^(١) وراء الإمام. قال أحمد: فهذا رجل من أصحاب النبي ﷺ تأول قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»: أن هذا إذا كان وحده. واختار أحمد مع هذا القراءة خلف الإمام. وأن لا يترك الرجل فاتحة الكتاب وإن كان خلف الإمام.

٣١٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ.

(١) قوله: «إلا أن يكون وراء الإمام» جاء مثله مرفوعاً أيضاً، ذكره الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا جابر بن نصر ثنا يحيى بن سلام أنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من صلى ركعة فلم يقرأ فيها بأَم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام - انتهى - ولا يجوز القراءة خلف الإمام لا في السرية ولا في الجهرية، كما هو مذهب الحنفية. ويؤيده الآثار أيضاً: منها ما ذكر الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا ابن وهب أني مخزومة عن أبيه عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت سمعه يقول: «لا يقرأ المؤمن خلف الإمام في شيء من الصلاة»، ومنها ما رواه محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ» عن ابن عمر قال: «من صلى خلف الإمام كتمته قرأته»، وعن ابن عمر بسند آخر أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام، وعن جابر بن عبد الله عن أبيه صلى الله عليه وسلم: «من صلى خلف الإمام فإن قرأه الإمام له قراءة» هذا آخر حديث النبي، ذكره محمد أيضاً.

قوله: (وتأول) التأول في عرف السلف والحديث بيان المصدق لا ما تعارف بين أهل العصر من صرف الكلام عن ظهريه. قوله: (واختار أحمد) مذهب أحمد القراءة خلف الإمام في السرية كما في فتاوى ابن تيمية وفي الجهرية إذا كان المقتدي بموضع لا يسمع صوت قراءة الإمام.

قوله: (سمع جابر بن عبد الله يقول الخ) هذه فتوى جابر، والأكثر وقفوها على جابر والبعض رفعوه إلى صاحب لشريعة كما في الصحاحي ص (١٢٨)، لكنه فيه كلام من وجهين: أحدهما: أنه مروي بسند مالك ووقفه مالك في موصاه بهذا السند. والثاني: أن في سنده يحيى بن سلام وهو متكلم فيه، ووثقه أربعة من أئمة الحديث. وفيه شيء آخر أخذه البيهقي، وهو أن في الطحاوي ص (١٢٨) قال: قلت لمالك: أرفعه، قال: خذوه برحمته. . . الخ. فزعم البيهقي أن ما كُأ شنع على رفعه. وأقول: لعله لم يشنع على رفعه بل عرض مالك أن المسألة هكذا فعرض مالك تعنته في المسألة، فالخلاص أن قول جابر مختلف في رفعه ووقفه.

قوله: (عن أبي نعيم) روى أبو نعيم ههنا موافقاً لما، وروي في سنن الدارقطني عن عبادة حديثه موافقاً للشافعية. وأخرج العيني في العمدة حديث عبادة بسند أبي نعيم من مستدرک احكام وعبرته يدل على جزمه بأن راوي حديث عبادة هو أبو نعيم وهب بن كيسان، ونكفي متزدد في هذا ولأن وهب بن كيسان يروي عن الصحابة الصغار والكبار الذين طالت أعمارهم، وربما يروي عن ابن عمر وجابر، قد يروي عن أبي هريرة أيضاً، وأما عبادة فمتقدم الوفاة. ولأن أرباب كتب الرجال ما ذكروا أخذوهب بن كيسان عن عبادة فهذا صرت متزدداً، ثم رأيت الذهبي تردد فيه في تبيين المستدرک. وعلم أن لنا في بقي لقراءة ما في مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة وهو من صغار التابعين أنه روى النهي عن القراءة عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيكون هذا مرفوعاً حكماً، والله أعلم، وعنده أتم.

مراجعة إلى ما سبق من رفع اليدين ومسألة آمين: فأذكر وجه ترك رفع اليدين وإحفاء آمين فأقول: إن حديث الترمذ حديث ابن مسعود، وفي الرفع أحاديث كثيرة ولم يتكلم في حديثها إلا من اختار عمل رفع اليدين مثل البخاري لا غيره كالسائي وأبي دود والترمذي وغيرهم، ويتوهم من هذا أن ترك الرفع حامل لوحدة الحديث وكثرة أحاديث الرفع، ولكنني أدعي أن أحاديث الترك كثيرة فون كثيراً من الصحابة يروون صفة صلاته عليه الصلاة والسلام ولا يذكرون رفع اليدين، وإنني أدعهم في رواية الترك، ثم إن قيل: إنهم ساكتون والساكت يحسن على الناطق، فأقول: إنهم ليسوا بساكتين بل ناعون، وتوضيح هذا موقف على ما قال ابن تيمية تحت اختياره إحفاء بسم الله: إن أجهز بالتسمية بادر والإحفاء كثير لأن أكثر الأحاديث حالية عن ذكر جهر التسمية ولا يقال: يحمل الساكت على الناطق لأنها ليست بساكتة بل ناعية فون المهنم بذكره هو الشيء الوجودي، ولا يتعرض الراوي إلى ذكر الشيء العدمي لأنه غير معقول، فعلى هذا الساكت عن ترك رفع اليدين ما في فتصير دحية لترك كثيرة من دحية رفع، وأما حديث ابن مسعود حيث تعرض إلى ذكر ترك رفع اليدين، فأبصاً عيتمته وبعتمته غير متزقة تعرضه إلى الشيء العدمي، فعلم أن ترك رفع اليدين كثير عملاً في عهده عليه الصلاة والسلام، ولكنه قيل ذكراً لأنه شيء عدمي، فهذا الكلام مما يشعني ما في الصدور، وهذا هو حقيقة الحال. وإن قيل: إن رفع اليدين عزيمة، وتركه رحصة، والعمل بالعزيمة أولى، فيستبعد جواه من ذكرت تحت كلام ابن تيمية في فتواه. ثم إن قيل: إن رفع اليدين عبادة، والترك ترك عبادة، فنقول: إن جواب المسئلة بالنسبة وهي أن هيئة اليدين في كل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٣١- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ

٣١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الْكُبْرَى قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

٣١٥- وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحُسَيْنِ بِمَكَّةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي بِهِ. قَالَ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ قَالَ: رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ فَاطِمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ وَفَاطِمَةُ ابْنَةُ الْحُسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى، إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَشْهُرًا.

٢٣٢- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

٣١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ^(١) رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُسَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَكَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «صلى على محمد... الخ» يحتمل قبل الدخول وبعده، والأول أولى، ثم حكمه بعد تعميم أمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يجب عليه الإيمان بنفسه كما يجب على غيره، فلذا طلب منه تعظيمًا بالصلاة منه عليها كما طلب ذلك من غيره.

(٢) قوله: «أبواب رحمتك... الخ» قال الصفي: لعل النكتة في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل في الخروج أن من دخل اشتغل بما يزلفه إلى ثوابه وجنته، فينسب الرحمة، وإذا خرج اشتغل بافتاء الرزق الحلال، فناسب ذكر الفضل كما قال تعالى: ﴿فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾.

(٣) قوله: «فليركع ركعتين» أمر استحباب لا وجوب خلافًا للظاهرية، والركعتان تحية المسجد أو ما يقوم مقامهما من صلاة فرض أو سنة في غير وقت مكروه عندن أو طواف، والظاهر من الحديث اختصاص ندها بمزيد. جلوس، ويحتمل أن التقييد بالجلوس جرى على الغالب، ومن وجد وقت كراهة الصلاة، أو هو محدث، قال أربع مرات: سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، راد بعضهم: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فقد روى عن بعض السلف ذلك تعدن ركعتين في الفضل، ويؤيده ما صح عن جابر بن زيد الإمام الكبير لتابعي أنه قال: إذا دحمت المسجد فصل في فيه، فإن لم تصل فيه فاذا ذكر الله فكأنك قد صليت.

ركن تكون مناسبة لتلك الوظيفة كما في القيام والسجود وغيرها فعلى هذا ترك الرفع عبادة فهذا وجه رجحان ترك رفع اليدين. وأما وجه رجحان إخفاء آمين فهو عمل أكثر السلف بإقرار ابن جرير الصبري، كم حررت تفصيل كلامه سابقاً.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ

عَيْنُ الشَّارِعِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَذْكَارٍ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَوَارِدَةِ.

قوله: (صل على محمد الخ) قال العلماء: أن يصلي الداخل في المسجد عليه عليه الصلاة والسلام الآن أيضاً، وإني متردد في مرد الحديث لعل اعرض منه دعاء رجل لنفسه، ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم - معبداً الدعاء لكل واحد لنفسه وكان عليه الصلاة والسلام متكلماً فغير بهذه الدعوة، والله أعلم.

قوله: (أبواب فصحت) خص الفضل بوقت الخروج لأن الفضل في الرزق وهذا تعيمه عليه الصلاة والسلام للأمة المرحومة.

قوله: (حديث حسن... الخ) حسن الترمذي الحديث مع انقطاعه، وكذلك فعلى في عدة مواضع، لأن الحدائق يمشون على ذوقهم، ولا يتبعون الصواب والقواعد.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

هذه الصلاة تحية المسجد سنة عندنا وعند غيرنا، وتنادى عندنا في صوم الفرائض والسنن أيضاً لو صلى، وإن لم يصل شيء في المسجد لم يخرج منه تحية المسجد. وقد الشافعية يجوزها في الأوقات المكروهة أيضاً، بصاطة حمل عدم على الخاص. وقال داود الطاهري بوجوب تحية المسجد ولم يقل غيره.

قوله: (قل أن يحسن الخ) عمل الجهة من أهل العصر خلاف نص الحديث وهو جلوسهم قبل أداء الركعتين وهذا من سوء الجهل.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.
وَرَوَى سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: اسْتَحَبُّوا إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ الرُّكْعَتَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَحَدِيثُ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ خَطَأٌ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

٢٣٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحِمَامُ

٣١٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ وَأَبُو هَمَّازٍ الْخُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيقَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي ذَرٍّ قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

قَالَ أَبُو هَيْسَمٍ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَوَاتَيْنِ مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَكَانَ عَامَّةً رَوَاتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَكَانَ رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ.

٢٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بَيْتَانِ الْمَسْجِدِ

٣١٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ هُثَمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى^(١) اللَّهُ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ».

(١) قوله: «إلا المقبرة» - بفتح الباء وضمها - وقال ابن حجر: بتثنيها، وفي «القاموس»: المقبرة مثناة الباء وكالمكنسة موضع القبور، قال علي القاري: اختلفوا في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام، هل هو للتنزيه أو للتحريم، ومذهبنا الأول ومذهب أحمد التحريم، بل عدم انعقاد الصلاة، وقال شارح المنية في الفتاوى: لا بأس بالصلاة بالمقبرة إذا كان فيه موضع أعد للصلاة وليس فيه قبر.

(٢) قوله: «بني الله مسجداً بنى الله له مثله» أي مثل المسجد في القدر ولكنه أنفـس منه بزيادات كثيرة، أو مثله في مسمى البيت، وإن كبر مساحة أو يريد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، وهذا لمن في مظنة الصلاة. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ

المقبرة بالتاء ما فيه قبور، وأما الذي فيه قبر واحد لا يطبق عليه المقبرة بل المقبر بلا تاء، هذا فرق لعة، وفي الجامع الصغير لحمد تكره الصلاة تجاه المقبرة إلا أن تكون ستره حائلة أو كان المصلي يمين أو شمال من المقبرة. وكون الأرض كلها مسجداً من خصائص الأمة المرحومة، وأقول كان عيسى عليه الصلاة والسلام سياحياً ولعل البيعة والكنائس كانت في الشام كثيرة، والله أعلم.
قوله: (كان رواية الثوري الخ) رجح المرسـل، وجعل الاتصال مرجوحاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بَيْتَانِ الْمَسْجِدِ

قوله: (مثله في الجنة) المماثلة في الفصل والثواب وفي أن مكانه يكون ذا شرف من أنية لحة كما أن المسجد يكون ذا شرف في الدنيا، وليست المماثلة في الطول والعرض أو غيره كما قيل.

واعلم أن المسجد النبوي بني في عهده عليه الصلاة والسلام مرتين مرة ستين ذراعاً، وأخرى مائة في مائة، ثم بناه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في عهده على هيأته الأولى وبلا زيادة في عرصـة الأرض. ثم بناه عمر في عهده وزاد في بقعة المسجد، واختار الهيئة الأولى الساذجة، ثم بناه عثمان وشيده بالأحجار واخشب، ولم تكن الأحجار مقوشة بالقش المتعارف، فاعترض السيف على عثمان لتشيدده المسجد وعدم اختياره الساذجة السابقة مع أنه بناه من مال نفسه، فلما امتد اعتراضهم قام عثمان حطياً وتمسك بحديث: «من بنى مسجداً لله حل بحمدته بنى

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَأَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَوَائِلَةُ بْنُ الْأَشْثَقِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٩- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى قَيْسٍ عَنْ زِيَادِ النَّمِيرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَمُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ.
وَمُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُمَا هَلَامَانِ صَغِيرَانِ مَدَنِيَّانِ.

٢٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا

٣٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحَادَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: «عمرو بن عتبة». بموحدة ومهملتين مفتوحات ابن عامر بن خلاد لسهمي أبو يحيى صحابي مشهور أسلم قديماً، وهاجر بعد أحد ثم نزل الشام. (التقريب)

(٢) قوله: «زائرات القبور... الخ» قد نهى في الابتداء عن زيارة القبور للرجال والنساء، ثم رخص بقوله: كنت نهيتكم من زيارة القبور إلا فزوروها، فقيّل: الرخصة شاملة للرجال والنساء، وللفظ المذكور للأصناف على ما هو عادة الشارع في أغلب الأحكام، وقيل: الرخصة للرجال، وبقيت النساء في النهي لكثرة جزعهن ونياحتهم، والنهي عن اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن الغالب في المقبرة قدارة المكان واختلاط التربة بصديد الموتى وبحوه حتى لو كان المكان طاهراً فلا بأس، ومنهم من ذهب إلى أنه يكره الصلاة في المقبرة مطلقاً بظاهر الحديث، وأما السرج فلنهى عن اتخاذها لأجل الإسراف وتضييع المال، وعلى هذا لو كانت إليها حاجة لم يكره، وقيل: لتعظيم القبور، كذا ذكره في «اللمعات».

الله له مثله في الجنة». وأما بناء المسجد النبوي الآن فبناءه السلطان عبد المجيد، وقد ميز في الحدود التي كانت في عهده عليه الصلاة والسلام وعهد عمر وعهد عثمان، وما اطلع بعضهم على تكرار بناء المسجد النبوي في عهده عليه الصلاة والسلام، ونبه عليه الشيخ السيد السهمودي في الوفا بدار المصطفى.

مسألة: إحكام المسجد جائز بلا ريب، وأما نقشه المتعارف في عصرنا ففي بعض كتبنا لا بأس به من غير مال بيت المال، وقيل: يكره من غير بيت المال، وأما من مال بيت المال فغير جائز. وأقول: الآن يجوز القولان الأولان في النقش من مال المسجد أيضاً، فإن غرض الواقفين في هذا العصر يكون النقش ولا ينهاه عنه، والله أعلم. وفي بن ماجه رواية: «ولو كمفحص قطعة الخ»، وترددوا في شرحه فإنه لا يمكن فيه الصلاة فقالوا ما قالوا، منها ما قيل: إنه في حق من شترك في المتفرقات لبناء المسجد فإن من أدخل فيها شيئاً قليلاً يحرز الثواب أيضاً، وإن تهيأ من متفرقة قدر مفحص قطعة من أجزاء المسجد. أقول: إن في الحديث مبالغة كذباً أصلاً فلا إشكال، ثم قيل: إن وجه اختصاص القطعة بالذكر أن مفحصها يكون على الأرض كالمسجد على الأرض سطحها.

قوله: (عمود بن الربيع) اختلف المحدثون في سنن تميز الراوي لرواية، فقيّل: خمسة سنين لحصول تميز لمحمود على خمسة سنين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا

في بناء المسجد على قبر كان سابقاً، وأما بناء الأبنية على القبور كما هو عمل أهل العصر من اتحاد القبة على القبر فغير جائز في المذهب الأربعة، ونقل الشيخ عبد الحق الدهبوي جواره عن محمد بن سلمة الحمصي في هذا النقل تردد ما لم تراجع عبارة محمد بن سلمة بعينها فإن نقل المذهب عسير جداً.

قوله: (رائرات القبور الخ) في زيارة القبور للنساء عن أبي حنيفة روايتان ذكرهما في رد المختار، وبناء رواية النهي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن زيارة القبور ثم أجاز، وقال: «ألا فزوروها الخ» والإجازة للرجال وبناء رواية الجواز أن حكم السوان والرجال واحد كما هو دأب أكثر آيات لقرآن فإن لحكم فيها للرجال وتكون السوان تابعة لهم فكذلك هم. ثم تردد ابن عابدين في الروايتين. وعندي يجمع في الروايتين ويقال باختلاف الحكم باختلاف الأحوال لو كس يجرع بمنع وإلا فلا

قوله: (والسراج) لا يجوز إنارة السراج على القبر على رعم أنه معيد للميت وأما لإفادة الرائي فأباحه العلماء.

قوله: (هو ابن محمد بن عبد الله الح) مرجع ضمير هو شعيب، وتام سبب هذا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن اعاص، وأما جد عمرو بن شعيب فإما حقيقي وهو محمد فيكون الحديث مرسلًا لأنَّ محمدًا نبي، وإما محاري وهو عبد الله فيكون الحديث مقطوعًا لأنَّ شعيبًا لم يسمع عن عبد الله، والمختار أن المراد منه هو عبد الله ودعى العَصْبَ بقَدَّ شعيب جده عبد الله، وقيل: إنَّ شعيبًا لم

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.
وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ رُخْصَةً فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ
حَدِيثٍ رُخْصَةً فِي إِنْشَادِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

٣٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «امْتَرَى رَجُلٌ
مِنْ بَنِي خُدْرَةَ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى فَقَالَ الْخُدْرِيُّ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
وَقَالَ الْآخَرُ هُوَ مَسْجِدٌ^(١) قُبَا، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا يَعْنِي مَسْجِدَهُ، وَفِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَأَخُوهُ أَنَسُ بْنُ أَبِي يَحْيَى أَثْبَتَ مِنْهُ.

٢٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قُبَا

٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو
الْأَبْرَدِ مَوْلَى بَنِي خُطَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أُسَيْدَ بْنَ ظَهْرٍ الْأَنْصَارِيَّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَا كَعُمْرَةٍ». وَفِي
الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْفٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُسَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١). وَلَا نَعْرِفُ لِأُسَيْدِ بْنِ ظَهْرٍ شَيْئًا
يَصِحُّ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ. وَأَبُو الْأَبْرَدِ اسْمُهُ «زَيْدٌ» مَدِينِيٌّ.

٢٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ

٣٢٥- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ وَحَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

(١) قوله: «مسجد قبا» بالضم ممدود، ومقصوداً مصروقاً وغير منصرف، فمن صرفه ذكره، ومن منعه عنه أنه، كما هو حكم أسماء المواضع،
وفي «شرح الشيخ»، وأكرر بعضهم القصر، موضع قريب المدينة عني نحو ثلاثة أميال.

يسمع عن عبد الله ولكنه يروي عن صحيفة كانت عنده لجدّه عبد الله، فتكون الرواية من الوجادة، وهي مقبولة عند البعض، وغير مقبولة
عند البعض.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

جمهور المفسرين على أن مصداق الآية مسجد قبا، وإنه أول مسجد بني في الإسلام، فإذن أشكل الأمر وتعارض الحديث والقرآن، فالبعض
أعبر الحديث لخلافه سياق لقرآن وسياقه، وقيل: إن الحديث صحيح واختار ابنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أسلوب الحكيم والقول بالموجب.
وقال الصحاوي في مشكل الآثار: ما حاصله أن الآية ربما تنزل في شيء ويكون شيء آخر في حكم ما نزلت فيه الآية بالمساواة أو بالأولى،
فيقال: إن الآية نزلت في ذلك الشيء الآخر. وكذلك قال السيوطي في الباب وإلتقان: إن السلف يقولون نزلت الآية في كذا، وإحال أنه
لا يكون شأن نزلها بل يكون لاحقاً بشأن النزول في الحكم. فإذن انحل الإشكال، وادعى البعض أن الآية أيضاً في المسجد النبوي والأولوية
في الآية إضافية أي أول مسجد بني في المدينة.

قوله: (فقال هو هذا وفي ذلك خير كثير) في هذا تلقى المخاطب بما لا يترقبه المخاطب، والمشار إليه لذلك هو مسجد قبا.

بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قُبَا

مذكور في الأحاديث فضل ثلاثة مساجد: المسجد الأقصى، والمسجد النبوي، والمسجد الحرام.

قوله: (كعمرة الحج) أقول مراد الحديث التناسب أي كما أن الحج أكبر ثواباً من العمرة كذلك الصلاة في المسجد النبوي أكبر ثواباً من
الصلاة في مسجد قبا. وكذلك أقول في حديث مصمونه: «أن من صلى الصبح ثم انتظر إلى أن ترتفع الشمس فصلى الإشراق كالخروج والعمرة
المراد ثمة أيضاً ذكر التناسب لا ذكر التساوي بين الصلاة والحج، وبين صلاة الإشراق والعمرة

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ

واعلم أن في شرح حديث الباب «حتمالين»:

أحدهما: أن يقال: إن المفهوم من استثناء إلا المسجد الحرام زيادة فصل المسجد الحرام على المسجد النبوي. وإما أن يقال: إن المفهوم منه

[١] وقال بشار «حديث أسيد حديث حسن صحيح» وقال: في «حسن عريب» وكذا هي في بعض النسخ التي بين أيدينا وما انتشاه

من انتقاه وهو الصواب الذي لا مزية فيه إلخ.

الْأَعْرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَ اسْمُهُ «سَلْمَانُ». وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَتَيْمُونَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ. ٣٢٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ قَزَعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ^(١) الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ» قيل: نفى معناه نهى أى لا تشدوا إلى غيرها؛ لأن ما سوى الثلاثة متساوٍ في الرتبة غير متفاوت في الفضيلة، وكان الرِّحَالُ ضائعاً وعبثاً، وفي «الإحياء» ذهب بعض أهل العلم إلى الاستدلال به على المنع من اتراحة لزيارة المشاهدة وقبور العساء والصالحين، وما تبين لي أن الأمر كذلك، بل الزيارة مأمور بها بخبر: «كنت نهيتكم عن زيارة قبور فزوروها» الحديث إنما ورد نهى عن الشد لغير الثلاثة من المساجد لتمائلها. (المراقبة)

أن التفاوت بين المسجد النبوي والمساجد الأخر سوى المسجد الحرام، أزيد من التفاوت بين المسجد النبوي والمسجد الحرام ولا يتعرض إلى زيادة فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي. ولكن المختار عند المحدثين الشرح الأول، وأتوا بأحاديث دالة على فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي، وفي بعض الأحاديث أن الصلاة في المسجد الحرام كمائة ألف صلاة في غيره. والجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي. وقال مالك بن أنس: إن الأرض الملائق بمسجد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المباركة أعلى. وأفضل من كل شيء حتى العرش والكرسي أيضاً، ثم بعده بيت الله، ثم بعده المسجد النبوي ثم بعده المسجد الحرام، ثم بقعة المدينة أفضل من بقعة مكة، فقرب مالئ: إن الصلاة في المسجد النبوي كمائتي ألف صلاة في غيره، واحتج بحديث دعاء البركة للمدينة المنورة لأنه لما كانت في المدينة ضعفاً في سائر الأشياء يكون ضعفاً في فضل الصلاة أيضاً. ولكن الجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي، ثم الفضل للمسجد النبوي هل هو مقتصر على البقعة التي كانت في عهده أم متعدد إلى ما زاد فيها عمر وعثمان وغيرهما، واختار العيني في شرح البخاري أن الفضل غير مقتصر على ما كان من البقعة في عهده عليه الصلاة والسلام لأن المذكور في الحديث: «الصلاة في مسجدتي هذا الخ» اجتماع الإشارة ولتسمية، وفي الهداية أن التسمية والمشار إليه، لو كانا من جنس واحد فالاعتبار للمشار إليه وإذا كانا من نوعين فالاعتبار للتسمية، وفيما نحن فيه تعدد الأنواع فيكون الاعتبار للتسمية أي مسجدتي فما صدق عليه لفظاً المسجد النبوي يكون فيه فضل الصلاة. ثم اتحاد الأنواع وتعددتها عند الفقهاء باتحاد الأحكام وتعددتها، ثم ذكر الصحابي أن الفضل في ثلاثة مساجد فضل الصلاة المكتوبة، لأن التطوع مستحب في البيت لما في أذان الهداية، وفي ابن ماجه رواية: «إن الصلاة في مسجدتي كخمسين ألف صلاة». فخالقه ما في حديث الباب فراجع لفظه فإنه فيما إذا سافر لذلك، ومن المعلوم أن متفردت ابن ماجه قلما تصح، فالحق أعلم.

قوله: (لا تشدوا الرِّحَالُ الخ) احتار ابن تيمية أن السفر لزيارة قبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المبارك غير جائز بل يريد السفر إلى المسجد النبوي ثم إذا بلغ المدينة يستحب له زيارة القبر المبارك، وقال باستحباب زيارة القبور المحقة للمكان لثبوت زيارة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جنة البقيع وغيرها. ولقد أخطأ السابقون في نقل مذهب ابن تيمية كما قال ابن عابدين: إن تيمية يمنع من الارتحال وشد الرحال إلى زيارة القبر الشريف ويجوز الزيارة من غير سفر، ووافق ابن تيمية في هذه المسألة أربعة من المتقدمين ومنهم الجويني والد إمام الحرمين، وبتلي ابن تيمية بالبلابا والشذائد حين اختيار هذه المسألة، وصنف تقى الدين السبكي رسالة في رد ابن تيمية وسماها شعاع السقام في زيارة حير الأمام وما وجدت فيها شيئاً جديداً وطريئاً وتصدى إلى تقوية الضعاف، ثم صف ابن عبد اهادي في الرد على السبكي وسماها الصارم المنكي على نحر السبكي وقد أجاد في تصحيحه، ثم رد ابن علان على ابن عبد اهادي وسماها المبرد المنكي على الصارم المنكي، وتطرق التصنيف من الطرفين، ومذهب جمهور الأئمة أن زيارة القبر الشريف جائزة ومن أعلى القربات وأجانباً عن حديث الباب بأجوبة مختلفة، وأحسنها ما ذكره الحافظان في شرح البخاري، وأتينا برواية أخرجهما أحمد في مسنده: «لا تشدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى مَسْجِدٍ يَصَلُّى فِيهِ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». وأما دليل الجمهور في المسألة فهو ثبوت سفر السلف الصالحين إلى الروضة المنيرة تواتراً ما أجاب عنه ابن تيمية وتعه بالحواب الشافي. وأما قول: إنبهم أرادوا السفر إلى المسجد النبوي وما أرادوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فقول مصوغ، فإنه لو كان العرس السفر لإرادة المسجد النبوي لارتحلوا إلى المسجد الأقصى أيضاً كارتحلهم إلى المسجد النبوي، ولخااصل أنه لم يأت على الجواب الشافي.

(مسألة) السفر لزيارة قبور الأولياء كما هو معمول أهل العصر لا بد من القل عليه من صاحب الشريعة أو صاحب المذهب أو المشايخ، ولا يجوز قياس ريارتها على زيارة قبور الملحقه بالبلدة فإنه لا سفر فيها.

٢٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ

٣٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَلَكِنْ اتَّوْهَ وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ الشَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وفي الباب عن أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَجَابِرٌ وَأَنَسٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى الْإِسْرَاعَ إِذَا خَافَ قَوْتَ تَكْبِيرَةِ الْأُولَى، حَتَّى ذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ يَهْرُولُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الْإِسْرَاعَ، وَاخْتَارَ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى تَوَدَّةٍ وَوَقَارٍ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَاسْحَقُ، وَقَالَ: الْقَمَلُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنْ خَافَ قَوْتَ تَكْبِيرَةِ الْأُولَى فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْرِعَ فِي الْمَشْيِ. ٣٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ. هَكَذَا قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٣٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٢٤٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَانْتِظَارِ الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ

٣٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ يَنْتَظِرُهَا، وَلَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُخْدِثْ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ: وَمَا الْخَدِثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: قَسَاءٌ^(١) أَوْ ضُرَاطٌ^(٢). وفي الباب عن عَلِيٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «وأنتم تسعون» حال أي لا تأتوا إلى الصلاة مسرعين في المشي، وإن خفتم قوت الصلاة، كذا قاله بعض العلماء.

(٢) قوله: «قساء» فسبوا وفساء: أخرج رجلاً من مفسده بلا صوت. (القاموس)

باب ما جاء في المشي إلى المسجد

قوله: (ما أدركتم فصلوا...) (الخ) اختلف أهل المذهب فيم يقضي المسبوق بعد الفراغ عن صلاة الإمام، فأكثر الحجازيين على أن ما أدرك مع إمامه أول صلاته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام آخر صلاته، وأخذوا بالترتيب الحسي. والعراقيون على أن المذكر ما يأتي مع إمامه آخر صلاته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام أول صلاته. وكذلك اختلف الصحابة أيضاً، ومذهب ابن مسعود مذهب لعراقيين. فتمسك الحجازيون بلفظ: «ما فاتكم فأتموا» وتمسك العراقيون بما في الحديث: «وما فاتكم فاقضوا». أقول: لا تمسك لأحد في الحديث، فإن القضاء يطلق على الأداء وبالعكس أيضاً، وينبغي إحالة المسألة إلى مدرك الاجتهاد، ويمكن ما أخرجه أبو داود ص (٧٤) في سننه عن معاذ «أن الصحابة كانوا إذا يسبقون فيأتون أولاً بما سبقوا ثم يلحقون بإمامهم، ثم يوماً دخل معاذ مع الإمام وقضى ما سبق بعده فقال عليه الصلاة والسلام بسنة معاذ الخ فإنه يدل على أن الذي يأتون به بعد فراغ الإمام هو الذي كانوا يأتون به أولاً فيكون لمسبوق قاصياً لا مؤدياً، فمصوص الشريعة تؤيد الأحناف إن شاء الله تعالى.

(اطلاع) قال أبو عمر المالكي: إن محمد بن الحسن موافق للحجازيين في مسألة الباب. أقول: ما وجدت من محمد في عامة كتبنا، ولعله تبع شيخه مالك بن أنس في هذه المسألة كما تبعه في بعض المسائل الأخر والله أعلم.

باب ما جاء في القعود في المسجد وانتظار الصلاة من الفصل

إني متردد في مراد الحديث واشتهور هو انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد، ووجه ترددي أنه لو كان المراد هذا لوجدت عمل السلف بهذا الصنع، فإن الفعل مشتمل على فصل عظيم فكيف تركه السلف وما وجدنا جماعة منهم تفعل هكذا. وبعض ما يتعلق بحديث الباب في دفع ترددي مر سابقاً لكنه لا يجدي.

قوله: (ما لم يحدث) لا يفهم من الحديث حال الملائكة بعد الحدث في المسجد أيقطعون الدعاء، أم يأحدون في الدعاء عبه؟ وطبي لعلمهم يدعون عليه لأن إحراج الريح في المسجد مكروه تحريراً.

٢٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ^(١)

٣٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَعَائِشَةَ، وَتَيْمُونَةَ وَأُمِّ كَلثُومٍ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ. وَلَمْ تَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْخُمْرَةُ هُوَ حَصِيرٌ صَغِيرٌ.

٢٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

٣٣٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ^(٢) عَنْ أَبِي شَفِيَّانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حَصِيرٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَمِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اخْتَارُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ اسْتِحْبَابًا.

٢٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ

٣٣٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي الْتَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَالِطُنَا^(٣) حَتَّى كَانَ يَقُولُ لِأَخِي صَغِيرٍ: يَا أَبَا^(٤) عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّفِيرُ؟ قَالَ: وَنُضِجُ^(٥) بِسَاطٍ لَنَا فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. لَمْ يَرَوْا بِالصَّلَاةِ عَلَى^(٦) الْبَسَاطِ وَالطَّنْفَسَةِ بَأْسًا. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَاسْمُ أَبِي الْتَّيَّاحِ: يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

(١) قوله: «الخُمْرَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ» هِيَ مِقْدَارٌ مَا يُضَعُّ عَلَيْهِ وَجْهُهُ فِي سُجُودِهِ مِنْ حَصِيرٍ أَوْ نَسِيجَةٍ خَوْصٌ وَنَحْوُهُ، وَسَمِيَتْ بِهِ لِأَنَّهُ خِيوطُهَا مُسْتَوْرَةٌ بِسَعْفِهَا، وَرَوَى أَنَّ الْفَارَةَ جَزَتْ الْفَتِيَّةَ فَأَلْقَتْهَا عَلَى الْخُمْرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مَوْضِعَ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِطْلَاقِ الْخُمْرَةِ عَلَى الْكَبِيرِ مِنْهَا. (المجمع)

(٢) قوله: «الأَعْمَشُ» سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ حَافِظٌ عَارِفٌ بِالْقِرَاءَةِ وَوَرَعٌ، لَكِنَّهُ يَدُلُّسُ مِنَ الْخَامِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ أَوْ ثَمَانٍ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ أَوَّلَ سَنَةِ أَحَدَى وَسِتِينَ.

(٣) قوله: «يُخَالِطُنَا حَتَّى يَقُولُ... الخ» حَتَّى غَايَةً، يُخَالِطُ أَيْ انْتَهَى مُخَالَطَةً لِأَهْلِهَا حَتَّى الصَّبِيِّ يَلَاعِبُهُ. (بجمع البحار)

(٤) قوله: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّفِيرُ» هُوَ مُصَقَّرُ النَّفِيرِ وَهُوَ طَائِرٌ يَشْبَهُ الْعَصْفُورَ أَحْمَرَ الْمَنْقَارِ، وَجَمْعُهُ نَفَرَانُ، قَالَ فِي الْعُطْيِيِّ: هُوَ مُصَغَّرُ نَفَرٍ - بَضْمٌ نُونٌ وَفَتْحٌ غَيْنٌ - مَا فَعَلَ أَيْ مَا شَأْنُهُ أَوْ حَالُهُ، وَالْفِعْلُ أَعْمَمٌ مِنَ الْعَمَلِ، فَإِنَّهُ فَعَلَ مَعَ قَصْدٍ وَفِيهِ إِبَاحَةٌ صَيْدِ الْمَدِينَةِ وَلَعِبِ الصَّبِيِّ بِالطَّيْرِ إِذَا لَمْ يَعْذِبْهُ. (بجمع البحار)

(٥) قوله: «نُضِجُ بِسَاطٍ لَنَا» قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: نَضِجَ الْبَيْتُ يَنْضِجُهُ رَشُّهُ وَعَطِشُهُ سَكَنُهُ، وَرَوَى أَوْ شَرِبَ دُونَ الرِّى ضِدًّا، وَقَالَ فِي «بُحَارِ الشَّعَرِ»: وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ: النُّضِجُ يَمَعْنِي الْغَسْلُ كَثِيرٌ مَعْرُوفٌ وَنَضِجَ طَرَفٌ حَصِيرٌ لِلتَّطْهِيرِ أَوْ لِتَلْبِيسٍ وَيَضِجُ - بَفَتْحٍ صَادٍ - وَعِنْدَ بَعْضٍ يَكْسِرُهَا.

(٦) قوله: «عَلَى الْبَسَاطِ وَالطَّنْفَسَةِ» قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الطَّنْفَسَةُ مِثْلَةُ الطَّاءِ وَالْعَاءِ وَيَكْسِرُ الطَّاءَ وَفَتْحُ الْفَاءِ وَبِالْعَكْسِ، وَاحِدُ الطَّنْفَسِ الْبَسِطُ وَالتَّيَّابُ وَالْحَصِيرُ مِنْ سَعَفٍ عَرْضُهُ ذِرَاعٌ، وَقَالَ فِي «بُحَارِ الشَّعَرِ»: هُوَ بِسَاطٌ ذُو حَمَلٍ يَجْسُ عَلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ

وَأَعْمَمَ أَنَّ بَيْنَ الْخُمْرَةِ وَالْحَصِيرِ فَرْقًا لَعَةً، فَإِنَّ الْخُمْرَةَ مَا يَكُونُ سِدَاهُ فَقَطُّ مِنَ خَوْصِ النَّحْلِ، وَالْحَصِيرُ مَا يَتَّحِدُ مِنْ خَوْصِ النَّحْلِ. وَأَمَّا الْعَرَقُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فَلَا، قَالَ الرَّهَادِيُّ وَالْعَادِي: لَمْ يَثْبُتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَكْتُوبَةُ عَلَى الْخُمْرَةِ وَثَبَتَ التَّطَوُّعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَتَصَحَّحَ الْمَكْتُوبَةُ عَلَى الْخُمْرَةِ وَالْحَصِيرِ وَغَيْرِهِمَا عِدَّةُ الثَّلَاثَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَحُورُ الْمَكْتُوبَةُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى جَسَدٍ وَوَسِعَ فِي أَسْوَافِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ

مَعْنَى الْبَسَاطِ (بجهاو) قوله: (يَا أَبَا عُمَيْرٍ) هَذَا كَيْتُهُ، وَأَمَّا اسْمُهُ فَحَفْصٌ وَمَا عَاشَ إِلَّا قَلِيلًا، وَحَدِيثُ الْبَابِ سَيْفِيدَانِي أَنَّ حَرَمَ الْمَدِينَةِ لَيْسَ كَحَرَمِ مَكَّةَ كَمَا اسْتَعَادَ الطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ أَبَا عُمَيْرٍ أَحَدَ الْبُعَيْرِ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ.

باب ما جاء في الصلاة في الجيطان ٢٤٦

٣٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الْجَيْطَانِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْنِي الْبَسَاتِينَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ. وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. وَأَبُو الزُّبَيْرِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسَ. وَأَبُو الطُّفَيْلِ اسْمُهُ «عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ».

٢٤٧- باب ما جاء في سترة المصلي

٣٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَاءُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُوْخَرَةٍ^(١) الرَّحْلُ فَلْيَصِلْ وَلَا يَتَالِي مِنْ مَرٍّ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ وَابْنِ عُثْمَرَ وَسَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ طَلْحَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

٢٤٨- باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصلي

٣٣٦- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّظْرِ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جَهْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ^(٢) الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّظْرِ: لَا أَدْرِي

(١) قوله: «موخرة» - بضم ميم وكسر خاء وسكون همزة وفتح حاء مشددة مع فتح همزة - الخشبة التي يستند إليه الراكب من كور البعير. (بجمع البحار)

(٢) قوله: «لو يعلم الماء... الخ» قال في «الكفاية»: واختلف في موضع الذي يكره فيه مرور منه من قدره بثلاثة أذرع ومهم بخمسة ومهم بأربعين، ومنهم بموضع سجوده، ومنهم بمقدار الصفيين وثلاثة، والأصح إن كان بحال لو صلى صلاة خاشع، لا يقع بصره على ماء فلا يكره نحو أن يكون منتهى بصره في قيامه موضع سجوده... الخ.

وقال في «الهداية»: إنما يأتى إذا مر في موضع سجوده والإمام شمس الأئمة سرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان حثروا ما احتار صاحب «الهداية».

باب ما جاء في ستر المصلي

مذهب الثلاثة أن ستر الإمام ستره من خلفه ونسب إلى مالك بن أنس خلافة. ومن صلى في الصحراء ينبغي له الستره، ولم يقل أحد بالوجوب من الأربعة، وقال بعض لعنهم بالوجوب.

قوله: (موخرة الرحن) في هذه اللغة أربعة لغات: مؤخرة بلا تشديد، ومؤخرة بالتشديد وكسر الخاء أو فتحه، ونقح الفقهاء الخفية وقابوا: تكون السترة قدر الدراع طويلاً وقدر لمسحة غطاً. وذكر ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام: أن في المصلي والمار أربعة صور؛ إحداها: أن يكون لهما مناص ثم مر المار بين يديه، فالمصلي والمار آثم، وإن لم يكن لأحدهما مناص فلا إثم على أحد، وإن كان لأحدهما مناصاً فالإثم على من له مناص، فإن كان للمصلي مناص من أن لا يصلي ثمة فهو آثم، وإن كان للمار مناص أن لا يمر ثمة فالإثم عليه. وذكر المحقق في الحية كلام ابن دقيق العيد وسكت عنه رضي به. وهل يجب غرز السترة أم يكفي اوضاع؟ أقول لوضع كاف ما سيأتي من الصلاة إلى الراحلة. وأما إذا لم يجد السترة فيخط شيه اطلال لما في فتح القدير عن الصالحين خلافاً لما في الهداية، وله حديث متكلم في سده أخرجه أبو داود وحسنه بعض أيضاً. وأما إرخاء الثوب أو المندبين بين يدي المصلي ليمر الآخر فعليه يعصم عن الإثم. ويجوز لأحد أن يجلس الآخر بين يدي المصلي جاعلاً ظهره إلى وجه المصلي ليمر هو. وإن لم يجد السترة ففي مرور المار ثلاثة أقوال: أحدها أن يمر من خارج ما إذا نظر المصلي إلى مسجده يقع عليه نظره فخطره فخطره ابن اهما، ويجب الاحتياط في المرور من تقاء وجه المصلي فإن الوعيد في المرور بين يدي المصلي عظيم. وفي مشكل الآثار يجوز لطائف المرور بين يدي المصلي لأن الصائغ في حكمه المصلي، واحتج بحديث.

وأما نكته السترة فقال ابن اهما: إن السترة تربط الحيال. وأقول: إن حكمها المذكورة في نص الحديث وهي أن المصلي بينه وبين معبوده صلة ومواجهة فمن مر فصع المواجهة، وإذا أقام السترة صارت المواجهة محدودة.

باب كراهية المرور بين يدي المصلي

ورد لوعيد في المرور بين يدي المصلي كثيراً، فإنه أخرج أبو داود: أن رجلاً مر بين يدي نبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك وهو يصلي هو مع أصحابه فمثل رجلاه لدعائه عليه الصلاة والسلام، والحال أن دعاءه عليه الصلاة والسلام على الناس قليل أقل وقد كان دعا: «اللهم من دعوت على أحد ولم يكن ذلك لائقاً به أجمعه في حقه رحمة.» فعلم وعيد المرور

قوله: (قال لا أدري) قال الحافظ: صرح الراوي في مسند اسرار بأربعين حريفاً لتعبير، ووجدت رواية فيها ذكر مائة سنة.

قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ شَهْرًا أَوْ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جُهَيْمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي». وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ.

٢٤٩- بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ الْفَضْلِ عَلَى أَتَانِ فَجِئْنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ بِمَنْىَ، قَالَ: فَتَرَلْنَا عَنْهَا، فَوَضَعْنَا الصَّفَّ فَمَرَّتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَلَمْ تَقْطَعْ صَلَاتَهُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ. وَبِهِ يَقُولُ شُعْبَانُ وَالشَّافِعِيُّ.

٢٥٠- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ

٣٣٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَخْرَةٍ^(١) الرُّخْلِ أَوْ كَوَاسِطَةِ الرُّخْلِ قَطَعَ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ». فَقُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ وَمِنَ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتَنِي كَمَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ قَالُوا: يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ. قَالَ أَحْمَدُ: الَّذِي لَا أَشْكُ فِيهِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَفِي نَفْسِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ.

(١) قوله: «كأخرة الرجل» - بالمد - الخشبة التي يستند إليها الراكب من كور البعير، وموخرته - بالهمزة والسكون - لعة. (مجمع البحار)
(٢) قوله: «قطع صلاته الكلب الأسود... الخ» أى حضورها وكماها، وقد يؤدي إلى قطع لصلاة وفيه مبالغة في احتق على نصب السرة، ووجه تخصيصها مفوض إلى رأى الشارع - والله أعلم -.

ودهب بعضهم إلى قطعها بهذه الأشياء، ولما رواه أبو داود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقطع الصلاة شيء» وفيه: حديث القطع منسوخ بهذا الحديث. ذكره ابن الملك، لكنه موقوف على معرفة التأريخ، كذا ذكر الملا على.

باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة شيء

واقعة الباب واقعة حجة الوداع. المذكور سابقاً كان حكم الإثم، ولأن حكم قطع الصلاة. وروى الترمذي وغيره انقطاع الصلاة بمرور الكلب الأسود لا الحمار والمرأة، ولا يقطعها شيء عند الثلاثة. واحتلفوا في وجود السرة في واقعة الباب فرأى البخاري وجودها في واقعة الباب، وزعم البيهقي عدمها في واقعة الباب كما ساذكره في البخاري إن شاء الله تعالى.

باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة

قوله: (في نفسي شيء) لأن حديث قطع الصلاة بالمرأة والحمار يعارضه حديث نوم عائشة بين يدي النبي - صلى الله عليه وسلم - وحديث ابن عباس، وأما حديث قطعها بمرور الكلب فلا معارض له، ثم لما كان حديث الباب خلاف الأئمة الثلاثة تأول الناس بأن المراد من القطع قطع الحشوع. وأقول: إن المراد من القطع فصع الوصلة التي أخرج الشارع بها العائبة ماء، ولأن القطع إما يكون في المتصل وهو الوصلة. وأقول: إن حديث نوم عائشة لا يعارض حديث الباب فإنها كانت لا تمر والحديث في المرور. وأما السكات فوجه القطع بالكلب الأسود والحمار والمرأة أن في الحديث أن: «الكلب الأسود شيطان». وفي الحديث: «إذا نهق الحمار يرى الشيطان». وفي الحديث: «إن النساء حائل الشيطان» فلكل من الثلاثة تعنى بالشيطان.

(ف) وفي الدر المنثور ص (١٨٤): أن الكلب والحمار لا يسبحان الله تعالى، والله أعلم.

٢٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

٣٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامِ هُوَ ابْنُ عَزْوَةٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ مُشْتَمِلًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأَنْسٍ وَعَمْرٍو بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي سَمِيدٍ وَكَيْسَانَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ هَانِئٍ وَعَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَطَلْقَ بْنَ عَلِيٍّ وَعَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيَّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبَيْنِ.

٢٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ

٣٤٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوْجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «قَدْ نَزَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّيتْكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا، قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» فَوُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ. فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرَ ثُمَّ مَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ».

قَالَ: فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

حاصل الباب كما قال الطحاوي أن غرض الشارع أن لا يبقى الثوب مهملاً، فإذا كان أوسع يتوشع ويسمى بالمخالفة بين الطرفين والاتحاف والاشتمال وإن كان وسيماً فيعقد على الفقا وإلا فيتزر. ثم صرح الأحناف أن اشتمال الصُّمَاءِ أي اشتمال اليهود في الثوب الواحد مكروه، ولا بأس به في الثوبين، لما في أبي داود ص ١١٢ عن وال بن حجر: أنه عليه الصلاة والسلام كبر ورفع اليدين في داخل الثوب ثم التحف الخ. وقال أحمد بن حنبل: تبطل الصلاة بكشف أحد المنكبين إذا كان الثوب وسيماً يمكن ستر أحدهما به.

واعلم أن الصلاة في ثلاثة أبواب مستحبة عندنا: الرداء والإزار والعمامة، ولا تكره ولو تنزهاً بدون العمامة وإن كان إماماً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ

المشهور في الكتب بيت المقدس بكسر الأول من باب المجرد، واختلف العلماء في نسخ القبلية، قيل: وقع مرتين، وقالوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي إلى بيت الله في مكة، ثم نسخت القبلية وانحرفت إلى بيت المقدس في المدينة ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ثم نسخت، وجعلت القبلية بيت الله. وقيل: إن النسخ وقع مرة، وقالوا: إن القبلية في مكة بيت المقدس، وكان مأموراً باستقباله وكان يستقبل بيت الله بطويعه. وللطائفة الثانية رواية قوية عن ابن عباس وأنه عليه الصلاة والسلام كان يعمل بعمل أهل الكتاب قبل نزول الشريعة الغراء كما في البخاري. ويدل عليه كثير من الأحاديث. ولكنه يرد على الطائفة الثانية ما في بعض طرق حديث إمامة جبرائيل أنه أمه عليه الصلاة والسلام عند مقام إبراهيم وفي مقام إبراهيم لا يمكن التوجه إلى البيتين وما وجدت أحداً توجه إلى هذا.

قوله: (تقلب وجهك في السماء الخ) كان التفاته عليه الصلاة والسلام إلى السماء لضرورة، فيكون مستثنى من ما في مسلم الهجر عن النضر إلى السماء. وأما موضع تحويل القبلية فقبل المسجد النبوي، ولكن التحقيق أنه مسجد القبتين، وانحرف الي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن بيت المقدس إلى بيت الله في الصلاة وبدل موضعه وكذلك الصحابة أيضاً، وللسيوطي فيه كلام ذكره في روح المعاني. وقال الحافظ برهان الدين الحلبي الشافعي في شرح له على البخاري: إن التحويل كان في حالة ركوعه عليه الصلاة والسلام في الثالثة.

قوله: (فصلى رجل معه العصر) أي في المسجد النبوي بعدما وقع التحويل في الظهر في مسجد القبتين.

قوله: (عنى قوم من الأنصار) في مسجد بني عبد الأشهل، والرجل المار كان عباد بن بشر وهو الذي أحرر أهل مسجد قبا أيضاً بتحويل القبلية. ثم في كتب السير: أن أول صلاة وقع التحويل فيها صلاة الظهر، وفي الصحيحين أنها صلاة العصر، فقال المحدثون في جمعهما: بأن التحويل وقع في وسط صلاة الظهر، وأول صلاة صليت بتمامها نحو بيت الله العصر فلا تدافع. ثم اعدم أن في رواية الباب: مر رجل على قوم من الأنصار في صلاة العصر الخ، وفي رواية صلاة الصبح وجمعوا بينهما بأن واقعة العصر واقعة مسجد بني عبد الأشهل، وواقعة الصبح واقعة مسجد قبا.

وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وعُمارة بن أوس وعمرو بن عوف المزني وأنس. قال أبو عيسى: حديث البراء حديث حسن صحيح. وقد روى سفيان الثوري عن أبي إسحق.

٣٤١- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانُوا رُكُوعًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢٥٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ

٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

٣٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ: مِثْلُهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَبِي مَعْشَرٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَاسْمُهُ نَجِيحٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أُرَوِّي عَنْهُ شَيْئًا. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُمِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَقْوَى وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعْشَرٍ.

٣٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْزُمِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». وَإِنَّمَا قِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْزُمِيُّ لِأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ الْمَنْصُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا جَمَعْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ. هَذَا لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ. وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ التِّيَاسَرَ لِأَهْلِ مَرُوءٍ.

(١) قوله: «بين المشرق والمغرب قبة» أي مشرق الشتاء ومغرب الصيف، والظاهر أنها قبة أهل المدينة.

واعلم أن في حديث الباب إشكالاً من حيث الأصول، وهو أن المشهور القاطع لا ينسخ بخبر الواحد، وكان أهل مسجد بني عبد الأشهل ومسجد قبا بلعهم استقبال بيت المقدس بالتواتر وقد تركوه بخبر رجل، وقال زين الدين العراقي بحجاً: إن خبر الواحد في عهده عليه الصلاة والسلام مفيد القطع. والجواب عندي أن خبر الواحد قاطع إذا كان مؤيداً بالقرآن، وكثيراً ما يوجد العلم القطعي كما نشاهد في عرفنا، ولذا أقول: إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم القاطع، ولكن لا بحث لا يزول بتشكيك المشكك كما قال أبو عمرو ابن الصلاح وغيره من بعض العلماء إلا شاذها ونادرها مثل حديث ثمر البعير في لينة البعير وهكذا يفعل من يكون له تجربة في أحوال رواة الأحاديث.

وهنا إشكال آخر وهو أن مذهب الجمهور أن العمل بالناسخ موقوف على تبليغه أحداً من المكلفين، وقال البعض: لا حاجة إلى تبليغه أحداً بل يكفي نزوله على الشارع. وفي واقعة الباب عمل أهل مسجد قبا بالنسوخ في صلاة العصر والمغرب والعشاء ومع ذلك لم يؤمروا بالإعادة. والجواب أن الضوابط يعمل بها بعد عهده عليه الصلاة والسلام، وأما في عهده عليه الصلاة والسلام فيفعل الشارع كيف ما شاء ويفوض الأمر إليه، ويدل على هذا كثير من الوقائع، ويمكن أن يقال: إن العمل بما ذكر من الضابطة إنما يكون إذا لم يرد صاحب الشريعة بنفسه إرسال رسول إليهم وإذا أراد هذا فيكونون مأمورين إذا بلعهم أمر صاحب الشريعة، وفي واقعة الباب أراد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إخبارهم بما في سنن الدارقطني أنه: أرسل الرجل بنفسه وأمره بإخباره بتحويل القبلة، فانحل الإشكال.

باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبة

احتفتوا في مراد الحديث، ومراده الصحيح أنه خطاب لأهل المدينة ومن على سمتها. وقال بعض الناس: إن الحديث لأهل الشرق ومعنى الحديث أن بين مشرق الشتاء ومغرب الصيف وبين مغرب الشتاء ومشرق الصيف قبة. لكن هذا التأويل لا يساعده الحديث وكان حق العبارة على هذا أن ما بين المشرقين والمغربين قبة. وقيل: إن بين المشرق والمغرب قبة أي إذا جعل المشرق حقه والمغرب أمامه فيكون في الحديث ذكر قبة أهل الشرق. وهذا أيضاً خلاف الحديث. والصحيح شرحاً ما ذكر كما يدل عليه موطأ ابن عمر.

قوله: (قال ابن المبارك) تأوّر بعض المتكلمين في الحديث بالمدكور سابقاً أي يكون المشرق حله والمغرب أمامه وجعلوه موافقاً لقول ابن المبارك، والحديث على مراده الصحيح ويتأول في قول ابن المبارك أن المراد من أهل الشرق الذين بالشرق الشمالي.

قوله: (التياسر لأهل مَرُوءٍ) أي لاجتراف إلى جانب اليسار. ومَرُوءٌ بلدة ابن المبارك.

تسبه: واعلم أن الاعتبار في المواجهة يكون للجانب الأبعد من القبة كما في الخطط والآثار.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهَ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ضَعُفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

٢٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ

٣٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا^(١) فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ».

٣٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ أَوْ بِتَخَوُّهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالتَّبَرَاءِ وَسَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجَهَنِّيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَحَدِيثُ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَاسْمُ أَبِي حَصِينٍ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ.

٣٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَعِيِّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

(١) قوله: «صَلُّوا في مَرَبِصَ لَغَنَمٍ وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ» وذلك لتنجاسة فلانها موجودة في المرباض؛ لأن الإبل تزدهم في السهل، فإذا شربت رفعت رؤوسها، ولا يؤمن بفارها وتفرقها وتؤذى المصلى، أو تذهب عن صلاة، أو تنجسه برشاش أبواها، ذكر في «مجمع البحار».

الميزان أنه إذا روى عن نافع فهو ثقة، وكذلك قال ابن معين الذي أشد الرجال في حق الرجال، وتقوية عبد الله العمري يفيدنا في بحث حديث دي الينين.

قوله: (من حديث لبيث بن سعد الخ) قد أخطأ الشوكاني في نيل الأوطار في هذه العبارة، وقبها وجعل (من) يبية، واحر أنها ليست بيبانية، وفي نسخة ابن ماجه في سند حديث اباب سهو.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ

الصَّاعِدُ (مِيش)، وَالْمَعَزُ (بِز)، الْغَنَمُ (گوسپند) أي الغنم أعم منهما.

حديث اباب قوي، ومضمونه مروي في الصحيحين أيضاً. وتمسك المولك بحديث الباب على طهارة أبوال ما يؤكل لحمه وأزباله، وأطرب الشافعي في الحديث، وقال المولك: إن الإبل مع كونه ما يؤكل لحمه ينهى عن الصلاة في أعطانها؛ فالوجه أنه حيوان شرير بخلاف الغنم. وقال الجمهور: إنكم أخذتم من اللازم من الحديث وليس بصريح ونص لكم. أقول: لا ريب في أن تمسك المولك قوي، فلا بد من الجواب، فأجيب بالوجهين: أحدهما: ما ذكره الشارحون والحقثون، ومأخذه ما أجاب الشافعي في كتاب الأم، وفي ضمن كلام الشافعي أن العرب كانوا يسطحون مرائب الغنم لا أعطان الإبل، وإن لصلاة في ناحية المربض يطبق عليها الصلاة، وأن المرباض كانت تظف بخلاف الأعطان. والوجه الثاني: ما ذكر ابن حزم أن حكم الصلاة في مرائب الغنم كان ثم نسخ، وكان الحكم حين لم تكن المساجد مبنية. وفي أبي داود حديث أمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بتنظيف المساجد بسند قوي. وعندي قرأتان دالة على ما قل ابن حزم، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه ص (٦٠) أن هذه الواقعة قبل أن تبنى المساجد، وعندي هذا الحديث المختصر اختصر من الحديث اللاحق في ص (٦١): «أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ دُرِكَتِ الصَّلَاةُ^١»، فدل على أن الاعتناء كان موضع دركته الصلاة فيه، وأيضاً كانت أرض المدينة دلت حمراء، وكانوا يسطحون مرائب لعمه. فكان المربض أولى بأداء لصلاة. وبدل ما في معاني الآثار ص (٢٢٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِذَا لَمْ تَحِدُوا إِلَّا مَرَابِضَ الْغَنَمِ وَمَعَصِ الْخ» أن الصلاة في مرائب الغنم عند عدم وحدان أرض غيره. وفي موطأ محمد ص (١٢٤) عن أبي هريرة: «أَحْسَنُ مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَطْبَ مَرَابِضُهَا وَصَلَّ فِي نَاحِيَّتِهَا^٢»، فدل على الصلاة في ناحية المربض ورفعها، وبكن الوقف صواب، وثمة أعم بالصواب.

٢٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِيَةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

٣٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي خَاجَةٍ فَجِئْتُهُ وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَالشُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزُيِّعَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ. أَوْ الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا. لَا يَزُونَ بِأَسَا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا حَيْثُمَا كَانَ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَهَا.

٢٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

٣٥٢- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ بِالصَّلَاةِ إِلَى الْبَعِيرِ بِأَسَا أَنْ يَشْتَرِ بِهِ.

٢٥٩- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ

٣٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا^(١) بِالْعِشَاءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَقُولَانِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ وَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ، سَمِعَتْ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْفَا يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ يُخَافُ فُسَادَهُ. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَشْبَهُهُ بِالِاتِّبَاعِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَلَّا يَقُومَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِسَبَبٍ شَيْءٍ. وَقَدْ زُيِّعَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا نَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ أَنَّنَا شَيْءٌ.

٣٥٤- وَزُيِّعَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ».

قَالَ: وَقَعَشَى ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَئَاذَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ] ^(١) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «فأبدؤوا بالعشاء» قال ميرك نقلاً عن التصحيح: وهذا إذا كان جالعاً ونفسه يتشوق إلى الأكل وإلى الوقت سعة، وأما أحسن ما روينا عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لأن يكون أكلني كنه صلاة أحب من أن يكون صلاتي كلها أكلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِيَةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

تَحْوِزٌ لِنَافِلَةِ عَلَى الدَّائِيَةِ عِنْدَ الْكُرْ فِي مَحَارِجِ الْبَلَدَةِ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ بِمَوَازِهَا عَلَى الدَّائِيَةِ فِي دَاخِلِ السَّنَةِ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ اسْتِقْبَالُ الْقِبَةِ اتِّدَاءً بِالصَّلَاةِ، أَيْ عِنْدَ التَّحْرِيمَةِ وَعِنْدَنَا غَيْرُ وَاجِبٍ بَلْ مُسْتَحَبٌّ وَأَمَّا الْمَكْتُوبَةُ فَلَا تَحْوِزُ عَلَى الدَّائِيَةِ نَعْمَ تَحْوِزُ لِمَحَافِظِ الْمَطْبُوبِ وَلَا تَحْوِزُ لِلطَّلَبِ.

مَسْأَلَةٌ: الْعَجَلَةُ دَاتِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعَةِ كَالْأَرْضِ تَحْوِزُ الدَّائِيَةِ وَالْمَكْتُوبَةُ عِنْدَهَا، وَأَمَّا دَاتِ الْقَائِمِينَ فَإِنَّ كَاتِ مَرْبُوطَهُ بِالْعَرَسِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الدَّائِيَةِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَرْبُوطَةٍ بِهَا فَرَسُهَا وَهِيَ مَا تَقُومُ مَقَامَ الْقَائِمَةِ الثَّلَاثَةِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَرْضِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

أَيُّ يَجْعَلُهَا سُرَّةً، وَتَاءُ الرَّاحِلَةِ لَيْسَتْ تَاءُ التَّأْيِثِ بَلْ تَاءُ الْبَقْلِ، وَكَانَ اس قَبِيَةِ الدِّيُورِيِّ لَا يَحْوِزُ إِطْلَاقَ الدَّائِيَةِ عَلَى الْمَذْكُورِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ تَاءُ التَّأْيِثِ، وَلَكِنْ الصَّوْبُ مَا قَالَ الْحَمْهُورُ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. لَأَنْ يَكُونَ طَعْمِي كَنَّهُ صَلَاةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ صَلَاتِي كُلِّهَا طَعَامًا. وَحُضُورُ الطَّعَامِ مِنْ أَعْدَادِ تَرْكِ احْتِمَاعِ وَالتَّفْصِيلِ

٢٦٠ باب ما جاء في الصلاة عند النعاس

٣٥٥ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلَابِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ يَنْعَسُ فَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ فَيَسْبُ نَفْسُهُ».

وفي الباب عن أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٦١- باب ما جاء من زار قوماً فلا يُصَلِّ بهم

٣٥٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَارِ عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ، رَجُلٍ مِنْهُمْ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ يَأْتِينَا فِي مُصَلَّاتِنَا بِتَحَدُّثٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا فَقُلْنَا لَهُ تَقْدِّمُ فَقَالَ: لِيَتَقَدَّمَ بِفَضْلِكُمْ. حَتَّى أَخَذْتُمْ لِي لَا أَتَقَدَّمُ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمِنُهُمْ وَلِيُؤْمِنَهُمْ» رَجُلٍ مِنْهُمْ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الزَّائِرِ. وَقَالَ بَقِصُ بْنُ أَبِي الْعَلَمِ: إِذَا أُذِنَ لَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّي بِهِ.

وَقَالَ إِسْحَقُ بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ وَشَدَّدَ فِي أَنْ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّي بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا زَارَهُمْ يَقُولُ يُصَلِّي بِهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ.

٢٦٢- باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء

٣٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ

(١) قوله: «وليؤمهم رجل منهم» فإنه أحق من لضييف كأنه امتنع من لإمامة مع وجود لإذن منهم عملاً بظاهر الحديث، ثم حدثهم بعد الصلاة، فالسين للاستقبال وإلا فمجرد التأكيد. (مرقاة)

في الفقه وفي مشكل الآثار قيد صلاة المغرب والصائم في من الحديث فضيق الأمر.

(حكاية) كان علي بن شداد يصلي بالجماعة بإدراك التحريمة إلى خمسة وعشرين سنة، واتفق له يوم موت أمه فشغل في تجهيزها وتكفينها وفاته الجماعة فتأسف عليها فقصي أربعة وعشرين نفلاً، فرأى في المنام يقول رجل: صليت النوافل بدر الجماعة لكنك ما أحررت ثواب التحريمة.

باب ما جاء في الصلاة عند النعاس

الوم ما يتعلق بالقلب، والنعاس ما يتعلق بالرأس، والبسة ما يتعلق بالعينين.

قوله: (فيسب نفسه) قيل: السب بأن يقرأ غير ما يريد، وقيل: السب حقيقة عدم المروضة بالصلاة، فإنه يضطرب قلبه، ويقول في أية كلفة ألقيت فليسب نفسه. وقال العلماء: إن هذا الحكم في النافلة، وأما الفريضة فيأتي بها بحمل المشقة على النفس.

باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء

الحاقن من أمست البول والحقاب من أمستك الغائط.

واعلم أن حديث الباب أشكل على العلماء فإنه ينهى من أن يخص نفسه بالدعاء، والحال أن الأدعية الواردة في الأحاديث داخل الصلاة وخارجها مروية بصيغ مختلفة الواحد إلا شاذاً مثل دعاء الاستسقاء حين جاء رجل والبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بحطب وقال: ههنا مال وجاع العيال. . .، وإلا دعاء القنوت الذي هو محترباً من اللهم إن نستعينك. . .، فكيف حكم حديث الباب بأن لا يخص الإمام نفسه بالدعاء؟ فقال جمعة من المحدثين: إن حديث الباب موضوع متأثراً من هذا الإشكال. وأقول: لا يمكن حكم الوضع على حديث الباب أصلاً. ثم قال متأوّل: إن مراد الحديث أن لا يدعو لنفسه ويدعو على غيره أي لضرر الغير. أقول: إنه لا يعاب بهذا القول؛ وقيل: إن مصداق حديث الباب الأدعية التي يصليها المتكلم مع الغير من أدعية القرآن العظيم ودعاء الاستسقاء وغيرها ويكون المقتدي شريكاً في تلك الأدعية لا الأدعية التي يأتي بها مسرداً ونفسه.

وليعلم أن الدعاء معمول به في رمسا من الدعاء بعد الفريضة رافعين أيديهم على هيئة كدنية لم تكن المواصلة عليه في عهده عليه الصلاة والسلام. نعم الأدعية بعد الفريضة تاتية كثيراً لا رفع اليدين وبدون الاجتماع وتوتها متواتر. وثبت الدعاء مجتمعاً مع رفع اليدين بعد النافلة في واقعتين أحدهما ما في بيت أم سليم حين صلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - السحرة ودعا لأس ووف ما في كتاب الاعتصام والسنة لشاطبي عن مالك أنه بدعة فمراده أنه لم يستمر هذا العمل في العهد النبوي وليس عرص حكم عدم الخوار عليه. وقد بعض الأحناف من أهل العصر برفع اليدين بدت في المواضع لأخرى يعنى إلى الدعاء بعد مكتوبة أيضاً واستدل بعموم. أقول: لا ريب في ثبوت رفع

المؤذنين الجُمُصِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُلُ لِأَمْرِي أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يَوْمُ قَوْمًا فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونِهِمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ حَقٌّ»^(١).
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الشَّعْرِ بْنِ نُسَيْرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَتَّى الْمُؤَذِّنِ عَنْ ثَوْبَانَ فِي هَذَا أَجُودُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ.
٢٦٣- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ

٣٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ الْأَسَدِيُّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «لَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»^(٢)، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يَجِبْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَطَلْحَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي أُمَامَةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا^(٣). قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَضَعَفَهُ وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَوْمَ الرَّجُلُ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ. فَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ ظَالِمٍ، فَإِنَّمَا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي هَذَا: إِذَا كَرِهَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ حَتَّى يَكْرَهُهُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ.

٣٥٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِلَالٍ بْنِ يَسَافٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ حَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا اثْنَانِ: امْرَأَةٌ عَصَتْ زَوْجَهَا وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

قَالَ جَرِيرٌ: قَالَ مَنْصُورٌ: فَسَأَلْنَا عَنِ الْإِمَامِ. فَقِيلَ لَنَا: إِنَّمَا عَنَى بِهِذَا الْأَيْمَةُ الظُّلْمَةُ، فَأَمَّا مَنْ أَقَامَ الشُّنَّةَ فَإِنَّمَا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ.

٣٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو هَالِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ: الْقَبْدُ الْآيِقُ حَتَّى يَرْجِعَ وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو هَالِبٍ اسْمُهُ حَزَّوْرٌ.

(١) قوله: «حَقٌّ» هو - بفتح حاد وكسر قاف - من به بول شديد.

(٢) قوله: «كارهون» أى لأمر مذموم فى الشرع، وإن كرهوا بخلاف ذلك، فالعيب عليهم، ولا كراهة قوله حتى يرجع أى إلى سيده، وفى معنى العبد اجبارية الأبهة، قوله: «زوجها عليها ساخط» إذا كان السخط لسوء خلقها أو سوء أدبها أو قلة طاعتها، أما إذا كان سخط زوجها من غير جرم، فلا إثم عليها، قاله ابن الملك، وقال المظهر: هذا إذا كان السخط بسوء خلقها، وإلا فالأمر بالعكس، كذا ذكره فى «المرفأة».

(٣) قوله: «مرسل» قال فى «السمعات»: إن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعى فالحديث مرسل، وهذا الفعل إرسال، وحكم المرسل التوقف عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأن التابعى قد يروى عن التابعى، وفى التابعين ثقات وغير ثقات، وعند أبى حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى: المرسل مقبول، ويقولان: إنما أرسنه لكمال الوثوق لأن الكلام فى الثقة ولو لم يكن عنده صحبته لم يرسله ولم يقل: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

اليدى فى الأدعية فى غير المكتوبة، ولكن الاحتجاج بالعموم إما يكون فيما لم يرد حكمه الخاص ويمكن فيه ما فى الترمذى ص (٥١): «وتقع يديك أى ترفعهما إلى ربك مستقبلاً بطلونهما الخ» ولكنه ليس بدال على تمام الهيئة الكدائية، وقال ابن قيم فى الزاد: إن هذا يدعى وبوقش. فحاصل الكلام فى حديث الباب أن مصداق ما فيه الأدعية الواردة بصيغ المتكلم مع الغير مثل دعاء القنوت وغيره.

قوله: (حتى يستأذن، الخ) من نظر إلى بيت رجل بلا إحارة فجرحه أهل البيت أو قتله فهل يقتصر أو يؤدي أم لا فمذكور فى موضعه.

باب ما جاء فىمن أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ

حاصل المسألة كما قال الفقهاء: إن باعث الكراهة الشرعية إن كان من جانب الإمام فالإثم عليه، وإن كان من جانب القوم فالإثم عليهم لا على الإمام.

قوله: (والعبد الآنق. الخ) أكثر العلماء أو كلهم على أن المراد عدم وقوع صلاته فى حير مرضاة الله تعالى لا بطلانها.

٢٦٤ باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً

٣٦١ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجَحَشَ فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْتَصَرَفَ فَقَالَ إِنَّمَا الْإِمَامُ أَوْ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ^(١)».

(١) قوله: «فجحش» قال في «لقاموس»: الجحش كمنع سحج الخلد وقشره من شيء يصيبه أو كالخندش أو دونه أوفوقه، وقار في «مجمع البحار»: السحج تراشيدن وبوست بار بردن. (الصرح) فجحش أى الخندش والسحج هو بضم الحيم وكسر الحاء فمعجمة أى قشر خلدته. (٢) قوله: «أجمعون» تأكيد لصميم المرفوع في «صلوا» أى إذا جلس لتشهد، فاحسبوا لتشهد، كذا قوله بعض أئمتنا، وبكى يابيه صاهر صدر الحديث، فلهذا إذا جلس الإمام بعذر وافقه المعتزرون، وقيل: منسوخ لصلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته بيوم جلس والناس يخفه قياماً.

باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً

قال مالك: لو قعد الإمام بعذر والقوم قادر على القيام لا تصح صواتهم حنفة، ويضنون إماماً آخر لا أن يكون كلهم مرضى فصولاً قاعدين. وقال أحمد بن حنبل: يجب قعود القوم، ثم قل الحسابة: إن كان الإمام قائماً في ابتداء الصلاة ولحقه القعود في دحيها يبقى القوم قائماً. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ولشافعي ووافقهم البخاري: يجوز قعداء القائم حنف القاعد ولا يجوز هم القعود. وقار العبد: الأقرب إلى ذخيرة الحديث قول أحمد بن حنبل.

قوله: (خرَّ رسول الله . الخ) قالوا: إن واقعة سقوطه عليه الصلاة والسلام من الفرس وقعة السنة الخامسة، وقام النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في واقعة الباب في المشربة وكان يصلي لمة. ولا يذكر الرواة من كان إماماً أسجد النبي في واقعة الباب، ويدل ما في أبي داود ص (٨٩) وما في مسند أحمد على تعدد الواقعتين في أيام إسقاط عن الفرس واقعة صلاته عليه الصلاة والسلام النافذة، وواقعة صلاته عليه الصلاة والسلام المكتوبة وأمره عليه الصلاة والسلام بالقعود في واقعة المكتوبة وكنو قاتمين في واقعة السبحة.

ومسك الحسابة بحديث الباب على مذهبيهم، وأجاب الأحناف ولشوافع بأن حديث الباب مسووح وانسوخ وقعة مرض الموت، وقيل تأويل: إن مراد حديث الباب أن يقعدوا في القعدة إذا قعد الإمام فيها، وقار ابن دقيق العيد: لو كان المراد ما قلوا لكان حق العبارة إذا قعد فاقعدوا بدون ذكر الصلاة وأيضاً مفسر الحديث واقعة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأما الجواب الأول فأجاب عنه أحنافه بأن واقعة مرض الموت ليس بحجة لكم علينا فإن القعود فيه كان صارناً في حلال الصلاة. ولنا أن نقول: إن ما فصنتم من الفرق بين القعود أولاً والقعود صارناً هو مزعومكم وليس نص اشرار دالاً عليه، وكنت أرعم يمكن أجواب بأن واقعة الباب لعل واقعة النافذة، وفي أسافة يجوز القيام والقعود، وإذا كان الأمران جائزين في النافذة فالمرغوب القعود لأن فيه تشاك الإمام والمفتدي، ويؤيده ما في قاضيخان في الزوايح أن قيام القوم وقعود الإمام في الزوايح غير مرضي، ويضبط القوم إماماً قادراً على القيام فدل على مرغوبة تشاك، ثم رأيت عن ابن قسمة تلميذ مالك أن واقعة الباب واقعة النافذة. وإن أورد ما في أبي داود ومسند أحمد فأقول: إن المذكور فيه أن صلاته عليه الصلاة والسلام كانت مكتوبة لا أن كانت صلاتهم أيضاً كذا بل لعنه كانوا متغيبين، ولعلهم صلوأولاً في المسجد النبوي فريضة ثم ثروا عنده عليه الصلاة والسلام عيادته، ومن ابتداءه أن المسجد النبوي م يكن مهملات عن الصلاة فيه ولكن هذا المذكور أيضاً حتمار ولا يشفي ما في المصدر. والمسألة طوية الدين وعجز الحافظ واستقر في الأخيرة على أن المفهوم من ذخيرة الحديث استحباب القعود عند قعود الإمام ولا يخرج الوجوب، وذكر وجهه أن عطاء روى مرسلأ أنه عليه الصلاة والسلام قال بعد لفرغ من صلاة واقعة مرض الموت: «لو استقيت من أمري ما استديرت ما صليتم، لا قعوداً الخ» فدل على استحباب القعود. أقول: فيه نظر، فإن قوله عليه الصلاة والسلام هذا بعد صلاة السقوط عن الفرس وقرائه عندي موجودة منها روية جمع اجوامع لسيوطي. وأما دعوى الحافظ من استحباب القعود فعندي له وجه آخر وهو أن التفتت إلى محض ذخيرة الحديث يدل على حور القيام هم وأكدي لقعود فإنه عليه الصلاة والسلام قد في واقعة سقوطه عن الفرس. في واقعة صلاته مكتوبة: «بكم حترم فعل الفرس بعضهم» أخرج أبو داود ص (٩٦). وهذا الفعل قيام الرعية وقعود العظم. ثم ذخيرة الأحاديث لا يدل على فرق القيام والقعود في السبحة والفريضة، وما من شيء يدل على كونهما حديثين، فخرج من واقعة سقوطه عن الفرس أكدي لقعود وجوار القيام. وأما ادعاء نسخ في نسخ الواقعة الأولى إسقاطه عن الفرس بالواقعة لثانية له معيد. ثم أقول: إن الاحتياط لمذهب الجمهور فإن وقعتي السقوط دسان على أكدي لقعود لا وجوبه، والخلاف في جوار الصلاة قاعداً عند الجمهور والنحن طويل لديس.

قوله: (إذا ركع فاركعوا) احتج أبو حنيفة وصاحبه قل بقرن المفتدي إمامه في لأفعال، وفلا يتعقده. يبقى العمل في زمانا على ما قال صاحبه. واحتج أهل البعة أن ماء لما حجة على الخراء تعيد تنقيب ثم لا؟ ولو أفادته لكان خارج من حديث الباب مذهبهما ولا فلا قوله: (إذا قال: سمع الله . الخ) قال الشافعي والصاحبان: يجمع لإمام بين التحميد والتسبيح وقال أبو حنيفة: يأتي التسبيح فقط، وفي رواية شاذة عنه اجمع له، وحتر اشادة اخلاوي والطحاوي ومحمد بن قيس كماري وسفي كمد في عقود الجواهر وأقول: مشهورة عن أبي حنيفة المشهور في الأحاديث ولشادة عنه ما في البخاري عن أبي هريرة جمعه عليه الصلاة والسلام في مكتوبه وهو إمام.

وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وجابر وابن عمر ومعاوية. قال أبو عيسى: حديث أنس أن النبي ﷺ خر عن فرس فبحش، حديث حسن صحيح.

وقد ذهب بعض أصحاب النبي ﷺ إلى هذا الحديث، منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وأبو هريرة وغيرهم، وبهذا الحديث يقول أحمد وإسحق. قال بعض أهل العلم: إذا صلى الإمام جالساً، لم يصل من خلفه إلا قیاماً، فإن صلوا فعوداً لم يجزهم.

وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي.

٢٦٤ - م - ياب منه

٣٦٢ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا شبابة عن شعبة عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت: «صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً».

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب. وقد روي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً». وروي عنها: «أن النبي ﷺ خرج في مرضه وأبو بكر يصلي بالناس فصلى إلى جنب أبي بكر، والناس يأتون بأبي بكر وأبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ». وروي عنها: «أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر قاعداً». وروي عن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر وهو قاعداً».

٣٦٣ - حدثنا بذلك عبد الله بن أبي زياد حدثنا شبابة بن سوار حدثنا محمد بن طلحة عن حميد عن ثابت عن أنس قال: «صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعداً في ثوب متوشحاً به».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وهكذا رواه يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس وقد رواه غير واحد عن حميد عن أنس ولم يذكروا فيه عن ثابت ومن ذكر فيه عن ثابت فهو أصح.

...

(اطلاع) أخرج البخاري أنه عليه الصلاة والسلام سقط عن الفرس، وآلى من نسائه، وأقام في المشربة، وذكر الحافظ في الفتح المجلد الثاني عن ابن حبان أن سقوطه عليه الصلاة والسلام عن الفرس في السنة الخامسة بعد الهجرة، ثم أطلب في المجلد الثامن أن إيلاءه عليه الصلاة والسلام كان في السنة التاسعة، وظاهره يدل على أن مختار الحافظ وقوع سقوطه عليه الصلاة والسلام أيضاً في السنة التاسعة مثبته على ظاهر ما في البخاري، وعندني أن واقعة السقوط في الخامسة كما قال ابن حبان، وواقعة الإيلاء في التاسعة، وإنما جمع الراوي بينهما لإقامة النبي - صلى الله عليه وسلم - في الواقعتين بالمشربة، ولي في هذه الدعوى قرائن وروايات ومنها في الوفاء للسهودي أنه عليه الصلاة والسلام كان يمضي نهاره تحت شجرة الأراك على بير ويبس في المشربة في أيام الإيلاء، ولو كان الواقعتان في زمان واحد فكيف يذهب النبي - صلى الله عليه وسلم - تحت شجرة الأراك، فإنه كان يصلي في المشربة بسبب كلفة لحقته من السقوط عن الفرس ولا يصلي في المسجد النبوي، فلا يتحقق قيامه نهاراً تحت شجرة الأراك في واقعة السقوط.

قوله: (مالك بن أنس الخ) هذه الرواية عن مالك شاذة رواها وليد بن مسلم، وأما المشهورة عن مالك فهي عدم اقتداء القائم خلف القاعد خلافاً للجمهور.

باب منه أيضاً

اختلف الرواة في كونه عليه الصلاة والسلام إماماً أو مقتدياً، ولو كان مقتدياً لا يصح تمسك الأحاف والشافعية على الخابلة، ولكن أكثر المحدثين إلى تعدد الواقعتين، وهو الصواب. وقال مولانا رشيد أحمد رحمه الله تعالى جامعاً بين الحديثين جاعلاً الواقعتين متحدة بأنه عليه الصلاة والسلام اقتدى أولاً ثم صار إماماً حين تأخر أبو بكر الصديق، فذكر بعض الرواة أول حاله وبعضهم آخر حاله. وفي بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام أخذ القراءة حيث ترك أبو بكر الصديق ويدل على عدم القراءة خلف الإمام، ولا يصح على مذهب الشافعية. وفي بعض الكتب أن أبا بكر الصديق كان فرغ من الفاتحة وأخذ السورة وبعض مادة أخذه عليه الصلاة والسلام القراءة من حيث ترك الصديق الأكبر مذكورة في رسالتي حاتمة الكتاب في فاتحة الكتاب ص (٢٠٦) أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس: «وأخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر». قال وكيع: وكذا السنة. الخ، وكذلك أخرج أحمد في مسنده عن ابن عباس ص (٢٣١) ج (١) وفي ص (٣٥٥) ج (١) وفي ص (٣٥٦) ج (١)، ووجدت هذا الحديث في أحد عشر كتاباً.

٢٦٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا

٣٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ صَلَّى بَنَّا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ فَتَنَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحَ بِهِنَّ الْقَوْمَ وَسَبَّحَ بِهِمْ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ بِهِنَّ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ.

وفي الباب عَنْ عُقْبَةَ بْنِ هَامِرٍ وَسَعْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُخْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ صَدُوقٌ وَلَا أَرَوِي عَنْهُ لَأَنَّهُ لَا يَذَرِي صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَلَا أَرَوِي عَنْهُ شَيْئًا. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَرَوَى سُفْيَانُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ. وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُمَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِنْهُمَا مَنْ رَأَى قَبْلَ^(١) التَّسْلِيمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَمَنْ رَأَى قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَحَدِيثُهُ أَصَحُّ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ.

٣٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْمُسْتَوْدِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ حِلَاقَةَ قَالَ: «صَلَّى بَنَّا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ فَلَمَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ وَسَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْوِ وَسَلَّم، وَقَالَ هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ

٣٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّلَبَالِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَبِيدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ^(٢)».

(١) قوله: «قبل التسليم» وهو مذهب الشافعي، وأما عند الحنفية والثوري موضع السجود بعد السلام ممسكاً بحديث ابن مسعود وأبي هريرة وهو مشهور بقصة ذي الدين، قلت: الحديثان متفق عليهما وأيضاً وافقهما أربعة في روايته، فالعمل بالأصح، والأكثر أولى، ثم قال الطليحي: وقال مالك: وهو قول قديم لشافعي إن كان لنقصان قدم، وإن كان لزيادة آخر، وحموا الأحاديث على الصورتين توفيقاً بينهما، قلت: لكن أبو يوسف ألزم مالكا بقوله: فكيف إذا وقع نقصان وزيادة، وقيل: الخلاف في الأفضل لا في الجواز، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «الرضف» هي الحجارة المحماة على النار، جمع رصفة. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا

في كتبنا أن الناهض على الركعتين إن كان أقرب إلى القعود بحس ولا يسجد للسهو، وإلا قام وسجد للسهو، وفسروا القرب إلى القعود أن يكون غير مرتفع من الركوع، وإن ظهر الرواية أن القرب إلى القعود أن لا يكون قائماً مستوياً، ولو استوى فلا يرجع بل يسجد للسهو، ولظاهر الرواية حديث ضعيف أيضاً. قال احتنابة: إن القعدة الأولى فريضة، ولو تركها تغير بسجدة السهو، وهذا عين مرتبة الواجب عند الأحناف ولا فرق إلا في الألقاب.

قوله: (بحديث ابن أبي ليلى) ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف لأنه لا يدرى سقيم، وأما أبوه عبد الرحمن بن أبي ليلى ثقة وتابعي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ

قال البعض: إن المراد من الأوليين هي الأولى والثالثة ليدل الحديث على نهي جلسة الاستراحة. ومراد الحديث ما ذكره الترمذي، وعندما في الزيادة على التشهد في القعدة الأولى في الرقاعية أقوال: في قول لزوم السجدة بلفظ اللهم، وفي قول بلفظ اللهم صل على محمد، واختاره فخر الدين الزيلعي، وعندي يحول المسألة إلى رأي من ابتلي به ويسجد في مكث يحسه طويلاً، واستعمل الحديث في مدونة مالك في القيام بعد التسليم عن الصلاة، أي لا يقعد بل يقوم إلى التطوع كأنه على الرضف ونقله عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والشيخين.

قوله: (كأنه على الرضف) داعية لمبالغة الراوي في حديث الباب لا أعلمها مع أني تسعت كثيراً من الأحاديث، فوالله أعلم.

قَالَ شُعْبَةُ ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدٌ شَفْتَيْهِ بِشَيْءٍ فَأَقُولُ حَتَّى يَقُومَ فَيَقُولُ حَتَّى يَقُومَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ أَنْ لَا يُطِيلَ الرَّجُلُ الْقُعُودَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَا يَزِيدَ عَلَى التَّشَهُّدِ شَيْئاً فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَالُوا إِنَّ زَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ شَيْئاً فَقَلْبُهُ سَجَدَنَا السَّهْوِ. هَكَذَا رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ.

٢٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

٣٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ نَابِلِ صَاحِبِ الْعَبَاءِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ صُهَيْبٍ

قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ إِلَيَّ^(١) إِشَارَةً وَقَالَ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ بِلَالٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَهَاشِمَةَ.

٣٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبَلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِبَلَالٍ: كَيْفَ كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ بُكَيْرٍ وَقَدْ رَوَى

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِبَلَالٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي

عَمْرِو بْنِ حَوْفٍ؟ قَالَ: كَانَ يَرُدُّ إِشَارَةً. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ، لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ صُهَيْبٍ غَيْرُ قِصَّةِ حَدِيثِ بِلَالٍ، وَإِنْ

كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَوَى عَنْهُمَا فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعاً.

٢٦٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقَ^(٢) لِلنِّسَاءِ

٣٦٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ

وَالْتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ عَلِيٌّ: كُنْتُ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: «فرد إلى إشارة» في «شرح السنة»: أكثر الفقهاء على أنه لا يرد بلسانه ولو رد بطلت صلاته، ويشير بإصبعه أو يده، وقال ابن حجر: إنه صلى الله عليه وسلم أشار بيده كما صححه الترمذي، وفي «شرح المنية» لو رد السلام بيده أو برأسه، أو طلب منه شيء، فأومأ برأسه أو عينه، وقال: نعم أولاً، لا تفسد بذلك صلاته لكنه يكرهه، قال الخطابي: رد السلام بعد الخروج من الصلاة سنة، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود بعد الفراغ من الصلاة، وبه قال أحمد وجماعة من التابعين. (المراقبة)

(٢) قوله: «التصفيق» قال في «تاج المصادر»: التصفيق في الحديث مأخوذ من صفق إحدى اليدين على الأخرى لا ببطونها، ولكن بظهور أصابع اليمنى على الراحة من اليد اليسرى. (المراقبة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

لا تفسد الصلاة عندنا بالإشارة لرد السلام أو غيره ولكنها مكروهة، وفي بعض كتبنا فساد الصلاة بالمصافحة وعدم فسادها بالإشارة باليد لرد السلام، وقال بعض: لا تكره الإشارة أيضاً واختاره شيخ الإسلام خواهر زاده في مبسوطه. ذكره في فتح القدير. والمفهوم من معاني الآثار ص (٢٦٤) أنه عليه الصلاة والسلام كان يشير لرد السلام، ثم صار منسوخاً مشمولاً بنسخ الكلام، وقول الطحاوي هذا ليس ببعيد لأن الكلام في الصلاة والإشارة كانت جائزة فيها ثم نسخ الكلام فلعله منسحب على الإشارة أيضاً، ولما لم نعلم أن الإشارة التي نحن فيها قبل النسخ أو بعده فحمله على النسخ ورد على قرينة اتفاقاً، ثم لو سلمنا الإشارة بعد النسخ فلعل الإشارة كانت لإخبار أني لا أرد السلام لأنني مصل، فلا تكون الإشارة إشارة لرد السلام، وأتى الطحاوي على هذا برواية ص (٢٦٤) عن جابر، ثم روى عن جابر موقوفاً أنه كان لا يرد السلام في الصلاة بل بعدها مثل المرفوع. ولنا في كراهة الإشارة في الصلاة ما أخرجه أبو داود ص ١٣٦ عن أبي هريرة بسند ضعيف.

(ف): رد السلام بإشارة اليد في خارج الصلاة جائز بشرط أن يكون المسلم نائلاً، وبشرط أن يرد بلسانه أيضاً.

قوله: (في مسجد بني عمرو بن عوف) أي مسجد قبا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ

إذا سها الإمام أو عرضت حاجة فليسبح الرجال وتصفيق النسوان. التصفيق وهو ضرب أصبعي اليد اليمنى على ظهر اليسرى لا الضرب بين بطون اليد. ومذهب الثلاثة ما ذكر، وقال مالك: تسبح النسوان أيضاً، وقالوا: مراد الحديث أن التصفيق في خارج الصلاة من عمل النساء يلعبن به فليس المذكور في الحديث الحكم الشرعي بل هو في محل الذم.

وَهُوَ يُصَلِّي سَبَّحَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ.

٢٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّائِبِ فِي الصَّلَاةِ

٣٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْقَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ التَّائِبُ^(١) فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَجَدُّ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّائِبَ فِي الصَّلَاةِ.
قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنِّي لَأَرُدُّ التَّائِبَ بِالتَّخَنُّعِ.

٢٧٠- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى التَّضَفِّ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ

٣٧١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ حِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَقَالَ: مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَاها قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَاها نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَالشَّائِبِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
٣٧٢- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ حِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْمَرِيضِ فَقَالَ: صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.
حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قوله: «التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ» لأنه يحصل من الغفلة والكسل وكثرة الأكل أو غلبة النوم، قال ابن حجر: التقييد بالصلاة ليس للتخصيص بل لأن القبح فيها أكثر؛ لأن معنى كونه من الشيطان أن أسبابه من الامتلاء والثقل وقسوة القلب هي التي من الشيطان، كما مر، هذا يوجب كونه منه في الصلاة وخارجها. (المرقاة)

قوله: (وهو يصلي سبَّح . الخ) هذا في النافلة، وفي بعض الطرق وهو يصلي تنحج فيحمله الأحناف إما على ما هو جائز عندهم وإما أن يقال: إن النسائي أهل هذا اللفظ في خصائص علي وقال بنفرد الراوي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّائِبِ فِي الصَّلَاةِ

إذا سبق المصلي التَّائِبُ فليكْظِمْ فاه ما استطاع وإلا فيضع ظهره يده اليمنى على فمه.

قوله: (في الصلاة من الشيطان) نسب الشريعة التَّائِبُ إِلَى الشَّيْطَانِ لأنه يَنْبَغِي عَنِ الْكُسَلِ، وَالْعَطَاسِ إِلَى الرَّحْمَنِ لأنه يَنْبَغِي عَنِ النَّشَاطِ، وَهَذَا فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ، فَكِلَاهُمَا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَفِي مَصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أُنْزِلَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَضَعُ قَارُورَةَ الْبُولِ عَلَى أَفْوَاهِ الْمُصَلِّينَ لِيَتَأَبَّوْا.» وقال ابن عابدين: ومن المحربات إن المتائب إذا تحلَّل أن الأنبياء كانوا لا يتأبَّون يذهب تَأَبُّوهُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ

في حديث الباب إشكال مشهور وهو تعيين مراد الحديث ومصادقه، لأن مصادقه إما مفترض وإما متفعل فإن كان مفترضاً فلا يجوز القعود بدون عذر ولو قعد بعذر لا يكون ثوابه نصفاً، ولو كان متفعل فلا يصدق لفظ من: «صَلَاها قائماً الخ» فإن السبحة لا تصح نائماً بلا عذر عند أحد إلا الحسن البصري رحمه الله. وبهذا الإشكال قال الخطابي في المعالم: تصح الصلاة نائماً بلا عذر لو صح الحديث وإن لم يقل به أحد من أتباع المذاهب الأربعة. نعم هو وجه عند بعض الشافعية. أقول: لم يصح شيء في جوازها نائماً عن صاحب الشريعة. وأقول في الجواب عن إشكال الحديث: إن مصادق الحديث هو المعذور وأما تنصيف الأجر فهو بالنسبة إلى حال المعذور نفسه لا بالنسبة إلى حال الصحيح، فالخاصل أن المعذور الذي تجوز الصلاة له قاعداً أو نائماً والعذر له مبيح، ومع ذلك يقدر الصلاة قائماً أو قاعداً بتحمل الكلفة والمشقة تكون صلاته قاعداً نصف صلاته قائماً وإن أحرز ثواب صلاة الصحيح قائماً فلا إشكال، ويؤيد ما قلت في شرح الحديث ما أخرجه مالك في موطأه ص (٤٨) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه عليه الصلاة والسلام رأى الصحابة يصلون السبحة قعوداً حين مرضوا في المدينة، وقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ.» وفي بعض الروايات أن الصحابة صلوا قياماً بعد قوله عليه الصلاة والسلام. وليعلم أن المعذور على قسمين معذور لا يقدر على القيام ولو بكلفة والثاني هو الذي يقدر عليه بتحمل الكلفة.

قوله: (من صلى نائماً أي مضطجعا) قال الإسماعيلي: إن في الحديث تصحيحاً والصحيح «من صلى يلهماً» ورده المحدثون.

قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَقَدْ رَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ صَلَّى صَلَاةَ التَّطَوُّعِ قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُتَخَطِّجًا وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ التَّرِيضِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يُصَلِّيُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُصَلِّيُ مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَقَالَ شَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ صَلَّى جَالِسًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ قَالَ: هَذَا لِلصَّحِيحِ وَلِمَنْ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ فَأَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَصَلَّى جَالِسًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مِثْلَ قَوْلِ شَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ.

٢٧١- بَابٌ فِي مَنْ يَتَطَوُّعُ جَالِسًا

٣٧٣- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ^(١) عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي شُبْحَتِهِ^(٢) قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَقَائِهِ ﷺ بِعَاصٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ فِي شُبْحَتِهِ قَاعِدًا وَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ يَرْتُلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلٍ^(٣) مِنْهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حَفْصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ مِنَ اللَّيْلِ جَالِسًا فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرٌ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ». وَرُوِيَ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ قَاعِدًا فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَاعِدٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ».

قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَالْعَمَلُ عَلَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ كَأَنَّهُمَا رَأْيَا كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحًا مَقْمُولًا بِهِمَا.

(١) قوله: «السهمي» - يفتح سين - منسوب إلى سهم بن عمرو بطن من قريش. (المغني)

(٢) قوله: «في شُبْحَتِهِ» قال في «مجمع البحار»: ويقال للذكر وصلاة النافلة: سبحة أيضًا وهي من التسبيح كالسحرة من التسخير، وعصفت النافلة بها وإن شاركتها الفريضة في معناها؛ لأن التسبيحات في الفرائض والنوافل، فالنافلة شابهت تسبيحاتها في عدم الوجوب، فمنها «اجعلوا صلاتكم سبحة» أي نافلة. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «أطول من أطول منها» يعني أن السورة التي يقرأها النبي صلى الله عليه وسلم تصير أطول من أطول السور بسبب ترتيلها.

قوله: (وقال بعضهم: يصلي مستلقياً الخ) لا يجوز الاستلقاء عند الشوافع، ويجوز عند الأحناف. وقال الشافعية: ليس الاستلقاء مذكوراً في القرآن. وقال الزيلعي: في السائي تصريح الاستلقاء. أقول: لم أجد رواية الاستلقاء في الصغرى لعدم تكون في الكبرى، فإن الزيلعي مثبت في النقل كثيراً، والاستلقاء عندنا أفضل من الصلاة على الأيمن.

باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً

مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من صلى التطوع جالساً يجوز له الجلوس بأي صورة شاء من التربع وغيره إلا في القعدة فإنه يقعد فيها كهيئة القعدة، وأما ما هو عمل أهل العصر من اختيار هيئة القعدة في القيام فهو مذهب زفر رحمه الله. ويجوز بناء القيام على القعود في صلاة أو ركعة في السبحة عند الشيخين، وقال محمد: لا يجوز أن يشرع قائماً ثم يقعد. وأقول: لا بد من ترجيح الصور الثابتة عنده عليه الصلاة والسلام على غيرها. ولكنه لم يتوجه الأحناف إلى الترجيح، وقد ثبت تطويعه عليه الصلاة والسلام القيام في صلاة الليل، كما روي أن حذيفة اقتدى به عليه الصلاة والسلام بالليل وأخذ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سورة البقرة وقال: زعمت لعله يركع على مائة آية حتى أن تجاوز عن المائة، ثم زعمت أن يركع على مائتين حتى أن تجاوز، ثم زعمت أن يحتم السورة حتى أن تجاوز عنها وقرأ أربع سور ثم بعض الروايات تدل على قراءته أربع سور في ركعة، وبعضها تدل على قراءته إياها في أربعة ركعات فوالله أعلم. هل يرجح المحدثون أو يجمعون والله أعلم. وكذلك ورد لابن مسعود أنه اقتدى به عليه الصلاة والسلام وأبى، لذا كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نهى عن الاقتداء خلفه في النافلة، وعلى هذا قال بعض: إن الحكيم من يشدد على نفسه ويخفف على غيره، وقال محمد في قصيدة البردة:

ظلمت سنة من أحبى الظلام إلى أن اشتكت قدماء الضر من ورم

وقال في الهزمية:

وإذا حلت الهداية قللاً نشطت في العبادة الأعضاء

٣٧٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ ثُمَّ صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ وَهُوَ الْحَدَّاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ تَطَوُّعِهِ قَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ جَالِسٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ جَالِسٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٧٢- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ

٣٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٧٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ

٣٧٧- حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَيْصُ بْنُ حَمَادٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَذْرَكَتْ فَصَلَّتْ وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ: لَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ مِنْ جَسَدِهَا مَكْشُوفٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ إِنَّ كَانَ ظَهَرُ قَدَمَيْهَا مَكْشُوفًا فَصَلَاتُهَا جَائِزَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ

قد ثبت تطويله عليه الصلاة والسلام القراءة وتخفيفه إياها، والتخفيف في حديث الباب، والتطويل لإدراك الجاني في سنن أبي داود ص (١٦) عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه قال: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يطول القراءة في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى. الخ. واختلف العلماء في تطويل الركوع لإدراك الجاني فجوزه الشافعية قياساً على تخفيف القراءة في حديث الباب قياس عكس، وأما الأحناف فعن أبي حنيفة أو محمد على اختلاف النقلين أنه سئل عن من يطيل الركوع لإدراك الجاني، قال: أخاف عليه أمراً عظيماً، وسئل ما الأمر العظيم؟ قال: الكفر. وقال المشايخ: إنه كفران النعمة. وأما أرباب الفتوى فقالوا يجوز الإطالة بشرط أن لا يعرف الإمام الجاني بشخصه وإلا فلا، ولكن ينبغي العمل على ما قال صاحب المذهب فإن النفس أكذب ما تكون إذا حلفت، فكيف إذا ادعت؟ وأما قياس الشافعية فقياس مع العار، وأيضاً ثبت الإطالة والتخفيف في القراءة لا في الركوع والسجود. ثم قال بعض الأحناف: إن إرادته عليه الصلاة والسلام تطويل القراءة ثم تخفيفها كانت قبل الشروع في الصلاة لا في داخل الصلاة، ولكن ألفاظ الروايات ترد عليه.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ

الحائض من تصلح لحيض، وفي سنن الحيض، والحائضة من في حالة الحيض في الحالة الراهنة كما قال صاحب الكشاف، وكذلك في المرضع والمرضة. ومذهب أبي حنيفة أن الكفين والوجه ليس بعورة لا داخل الصلاة ولا خارجها ويحور النظر إلى الوجه والكفين للأحبي أيضاً ثم أفتى أرباب الفتيا بسترهما لفساد الزمان، وأما القدمان فعن الشافعي جواز كشفهما، وعن أبي حنيفة روايتان وعندي يؤخذ بما يوافق الشافعي.

٢٧٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ^(١) السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ

٣٧٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا قَيْصَةُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِشَلٍ^(٢) بْنِ سَفْيَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِشَلِ بْنِ سَفْيَانَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ. فَكَرِهَ بَعْضُهُمُ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ وَقَالُوا هَكَذَا تَصْنَعُ الْيَهُودُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرِهَ السُّدْلُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا سَدَلَ عَلَى الْقَمِيصِ فَلَا بَأْسَ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ.

٢٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ

٣٧٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى فَإِنَّ الرِّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ»^(٣).

٣٨٠- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُعْقِبٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً»^(٤). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٥). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَحَذِيفَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُعْقِبٍ.

(١) قوله: «كراهية السدل في الصلاة» قال في مجمع البحار: نهى عن السدل في الصلاة، وهو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد كذلك، وكانت اليهود تفعله، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب، وقيل: أن يضع وسط الإزار على رأسه، ويرسل طرفيه يمنة وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه.

(٢) قوله: «عِشَل» - بكسر أوله وسكون المعجمة، وقيل: بفتحين - أبو القرة البصري ضعيف من السادسة.

(٣) قوله: «الرحمة تواجهه» أي تنزل وتقبل عليه فلا يليق لعاقل تلهي عن شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه الفعلية الحقيرة، أو لا ينبغي فوت تلك النعمة أو الرحمة بمنزلة هذه الفعلية والزلة إلا حالة الضرورة. (المراقبة)

(٤) قوله: «واحدة» - بالنصب - أي فافعل مرة واحدة، ويجوز الرفع فيكون التقدير: فحائز مرة واحدة أو فمرة واحدة تكفي أو تجوز، وفي «شرح المنية»: يكره قلب الحصى إلا أن لا يمكنه الحصى من السجود بأن يختلف ارتفاعه وانخفاضه، فلا يستقر عليه قدر المفروض من الجبهة، فيسويه حينئذ مرة أو مرتين لأن فيه روايتين: في رواية يسويه مرة، وفي رواية يسويه مرتين. (المراقبة)

باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة

قال شارح الوقاية اسدل أن يضع الثوب على الرأس ويرعيه على جانبيه. وأقول: إن جزئيات المذهب تدل على العموم من هذا فإنه في قاضي خان أنه لو لبس الجبة ويده في خارج الكمين يكون سدلاً، وأقول: إن أحسن ما قيل في تعريف السدل ما قال الشاه ولي الله في حجة الله البالغة: وهو أن الشريعة تأمر باختيار اللبسة المختارة في أعدل الأحوال للإنسان وخلافه سدل أو تشمير فهذا خلاصة ما في مسألة السدل، فإنه عليه الصلاة والسلام أمر بإعادة الصلاة من كان صلى وهو مسبل إزاره أخرجه أبو داود ص (٩٣) عن أبي هريرة، ويجوز إطلاق السدل على إسبال الإزار.

مسألة: في شرح المشارق لأن الملث من لحقه سدل الثوب في أثناء الصلاة، يرفعها في حلها وهذا يدل على دفع المكروه اللاحق في داخل الصلاة فيها فإنه جعل ابن عباس عن يمينه في داخل الصلاة، ووقائع أخر عن ابن عباس تدل على دفع المكروه اللاحق في حلال الصلاة في حلها. قوله: (إذا سدل على القميص... الخ) في كتبنا مثل البحر وغيره: أن اشتغال الصماء مكروه في ثوب واحد وغير مكروه في ثوبين، وقد يطلق لفظ السدل على هذا الاشتغال أيضاً، وهو المراد في هذا القول.

باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة

حديث الباب يدل على تحمل العمل القليل في الصلاة، وأما فساد الصلاة بالعمل الكثير فمن المجمع عليه، وفي بعض الروايات: «وإن كنت لا بد فاعلاً فمعي النافلة الخ»، لأن في النافلة توسيعاً ليس في الفريضة، فإنه يجوز الاعتماد بالجدار وغيره في النافلة عند التعب والإعياء لا الفريضة.

قوله: (فإن الرحمة تواجهه الخ) هذه الرحمة الوصلة التي يكون المار بين يدي المصلي قاطعاً لها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ الْمَسْحَ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً» كَأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ رُخْصَةً فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَامِ حَدَّثَنَا مَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى طَلْحَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا يَقَالُ لَهُ: أَفْلَحَ إِذَا سَجَدَ نَفَخَ، فَقَالَ: يَا أَفْلَحُ تَرَبُّ وَجْهَكَ^(١)».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: كَرِهَ عِبَادَةُ النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ: إِنْ نَفَخَ لَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: وَبِهِ نَأْخُذُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَالَ: مَوْلَى لَنَا يَقَالُ لَهُ: رَبَّاحُ.

٣٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَيْمُونِ أَبِي حَمْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَقَالَ: غُلَامٌ لَنَا يَقَالُ لَهُ رَبَّاحُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ وَمَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْرَهُ النَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٢٧٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِخْتِصَارَ فِي الصَّلَاةِ. وَالْإِخْتِصَارُ هُوَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ فِي الصَّلَاةِ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا وَيَزُودَ أَنْ يُبْلِسَ إِذَا مَشَى يَمْشِي مُخْتَصِرًا.

٢٧٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْرٍ عَنْ حِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ

(١) قوله: «ترب وجهك» أي أوصله إلى الرقاب فإنه أقرب إلى التضرع وأعظم للثوب، وهو كناية عن عدم النفخ لأنه يستلزم علوق الرقاب بالوجه أي أفضله وهو اجبهة، وذلك غاية التواضع. (الرفاعة)

(٢) قوله: «كف» لكف إما بمعنى الجمع أو بمعنى المنع. (المجمع)

باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة.

نبا في النفخ في الصلاة قولان ذكرهما صاحب البحر : أحدهما: أنه لو كان مسموعاً صورته تفسد الصلاة وإلا فلا. والثاني: فساد الصلاة به لو كان مسموعاً ويظهر منه الحروف وإلا فلا. واختار صاحب البحر الثاني. وقال ابن تيمية: لا تفسد الصلاة بالنفخ وإن كان مهجاً. وأما التنحيط في الصلاة فمكروه عندنا بل مفسد الصلاة إن لم يكن من عذر كأن صار مضطراً أو مدفوعاً إليه، ولو تنحيط من عذر مبيح فلا بأس. والعذر كأن حصر عن القراءة لاجتماع البعم أو غيره. وفي الصغیر شرح المنية: أن التنحيط لعذر الصحيح إنما يتحقق في حق الإمام لأن الحصر عن القراءة إنما يتحقق في حقه. قوله: (وأهل الكوفة) هم أبو حنيفة وتبعه.

باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة

في تفسير الاختصار أقوال، قيل: هو الاختصار في القراءة والتحفيف، وقيل: هو القيام آخذاً المحصورة في يده، وقيل: هو وضع اليد على الحاصرة، والمختار هو الثالث.

قوله: (يمشي مختصراً) حين أعرج من الحلة مدموماً.

باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة

استسقط من حديث الباب أن الأشعار أيضاً ساجدة فلا يكفها. وقال اشافعي: إن الثياب أيضاً ساجدة ولذا مع عن السجدة على الثوب

[١] وقال الدكتور بشار: «حديث أبي هريرة حديث حسن» وقال: في بعض النسخ حسن صحيح. وما أثبتناه من التحفة وبعض النسخ،

عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي زَافِعٍ أَنَّهُ مَرَّ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي وَقَدْ عَقَصَ^(١) ضَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ فَحَلَّهَا فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغَضِباً فَقَالَ أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ كَفَلَ الشَّيْطَانُ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي زَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مَعْقُوصٌ شَعْرُهُ. وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَى هُوَ الْقُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ وَهُوَ أَخُو أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى.

٢٧٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّخَشُّعِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٥- حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنِ الْقَمْبَاءِ عَنْ زُبَيْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخْشَعُ وَتَضَرَّعُ، وَتَمْسُكُنْ، وَتَقْنِعُ يَدَيْكَ. يَقُولُ: تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بَيْتُونَهُمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ كَذَا وَكَذَا».
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ خِدَاجٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ فَأَخْطَأَ فِي مَوَاضِعَ، فَقَالَ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ: وَهُوَ عِمْرَانُ

(١) قوله: «عَقَصَ شعره» ضفره وفتله، ضفر الشعر نسج بعض على بعض، والضفر ما تعقد بعضه على بعض كالضفيرة. (ق)

الملبوس للمصلي. وأما وجه نهى الشارع عن كف الشعر فإما لخلافه هيئة الوقار المطلوبة في الصلاة، وإما كون الأشعار ساجدة عند الشريعة.
قوله: (وقد عقص ضفرته) الضفر جمع الأشعار بعضها إلى بعضها. حديث الباب يدل على عقص أحسن ضفيرة وحده أبو زافع، وفي بعض كتبنا أنه غير مرضي وعنى هذا أشكل ما سيأتي في آخر الكتاب أنه عليه الصلاة والسلام كانت له عقائص. و تصدى العلماء إلى توجيهه ما يخالفهم بظاهره مما سيأتي في آخر الكتاب.
قوله: (ذلك كف الشيطان) في الحاشية أن الكف هو حظ الشيطان ولكنه ليس كذلك فإن الكفل في لغة هو الثوب المنفوف على الوسطة للهودج كي يأخذه الرديف كما قال:

وراكب خلف المعير مكثف
بمشي على آثاره ويتعل

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّخَشُّعِ فِي الصَّلَاةِ

قال علماء اللغة: إن الخشوع يتعلق بالعين والرأس والصوت والعنق، والخضوع يتعلّق بالقلب، وقال خذاق من أرباب اللغة لا تزداد في الألفاظ، والاحتار هو هذا القول، وأما اخضوع والخشوع في الصلاة المذكور في حديث الباب لم أجده في عامة كتبنا فكنت مزوداً في ما ذكر إلى أن رأيت استحباب التخشع في لاحتار شرح مختار وهو من معتبرتنا ولا يتوهم أن القرآن يأمر بالخشوع وأوامر القرآن للإيجاب، فيجب الخشوع سيما إذا كان من روح الصلاة، لأن الفقيه يمتنع من أحوال عامة الناس ويمتنع إليها، ومن المعصية أن التخشع من العامة متعذر، فكان انقيده بالاستحباب لا بالوجوب فالخشوع مستحب، وأما الاختيار في الصلاة فمن شروصها، فإنه إذ سجد أو ركع وهو نائم لا يعتد به. فائدة: في كتب الأحاف أن المصلي ينظر في حال القيام إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى ظهري رجله، وفي السجود إلى أنفه، وفي القعود إلى حجره. وإن تسعت مأخذ هذه المسألة فوجدت في متن المبسوط لجوزجاني تمييز محمد بن الحسن أنه ينظر في حال القيام إلى موضع السجود، وفي كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل أن المصلي ينحني رأسه في القيام. ولكي مزود في هذا الكتاب أنه من تصيف أحمد أو لا، فرأيت في فتح الباري أنه من تصانيفه. وتأمر الشريعة بالسكون في الصلاة كما هو عادة السلف الصالحين.

وفي حديث الباب مقال وتكثّم فيه، وأخرجه الزيلعي وعراه إلى السائي وما وحدته في الصعري لعله في الكثرى فإن الربيعي مثلت في النقول أشد تثبت فإن كان أخرجه للسائي في لكبرى لا يحيط الحديث عن مرتبة الحسن، وإن لم يكن في منزلة أحاديث الصعري.

قوله: (الصلاة مثني مثني) بحث هذه المسألة سيأتي بقدر الضرورة في أبواب الوتر وقال الرمخشري: إن في «مثني» تكراراً معني، ذكره في الفائق، وإنما أتى بمثني الثاني لتحقيق التكرار في اللفظ أيضاً.

قوله: (تشهد في كل ركعة) قال ابن الهمام: إن حديث الباب ليس بحجة لمصاحبيون والشافعي على أبي حنيفة في مسألة نوافل الليل لأنه أيضاً يقول بالتشهد، ولا يدل الحديث على التسليم. أقول. المراد في الحديث هو التشهد مع التسليم كما في مسند أحمد.

قوله: (تقع يدك). (الح) أي ترفع يديك، استدرك بعض محدث الباب على الدعاء بعد المكتوبة بتهيئة المتعارفة في أهل العصر، والجار أنه لا يدرك عليه فإنه ليس فيه ذكر أنهم دعوا مجتمعين، فأما رفع اليدين فقط بعد صلاة ونوافل فثبت كما حررت سابقاً، والكلام بقدر المرام مرّ سابقاً

قوله: (وهو خداج) أطلق لفظ الخداج على ترك المستحب في الصلاة.

بن أبي أنس. وَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ: وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ بْنِ الْعَمِيَاءِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ الْمُطَّلِبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

٢٨٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَرَوَى شَرِيكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ شَرِيكَ غَيْرٌ مَخْفُوظٌ.

٢٨١- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوْلِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: طَوْلُ الْقُنُوتِ^(١)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْشٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٨٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٣٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُتَمِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْبَغْمِيُّ قَالَ: لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ وَيُدْخِلُنِي اللَّهُ الْجَنَّةَ؟ فَسَكَتَ عَنِّي مَلِيًّا^(٢) ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ».

٣٨٩- قَالَ مَعْدَانُ: فَلَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ هُمَا سَأَلْتُ عَنْهُ ثَوْبَانَ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ».

(١) قوله: «القنوت» يرد بمعنى طاعته وخشوعه وصلاة ودعاء وعبادة وقيام وطول قيام وسكون، فيصرف كل منها إلى ما يحتمله لفظ الحديث. (المجمع)

(٢) قوله: «ملئاً» قال في «القاموس»: الملى الهوى من الدهر والساعة الطويلة من النهار، وفي «البحار»: الملى طائفة من الزمان، وفي حديث جابر: فلبث ملئاً أى وقتاً طويلاً، روى أنه قدر ثلاث ليال.

باب ما جاء في طول القيام في الصلاة

اختلف أهل المذهبين في أفضلية الصلوات، فقال الشافعية: إن أفضل الصلاة هي المشتملة على تكثير الركوع والسجود، ونقول: إن أفضلها هي المشتملة على تطويل القيام، وفي رواية لشافعية أن الأفضل تطويل القيام ذكرها النووي في شرح مسلم، وفي رواية للأحناف أن الأفضل تكثير الركوع عن محمد أو عن أبي حنيفة على اختلاف النقلين وأحد النقلين في البحر، وصورة الاختلاف أن رجلاً يستفتي بأن لي وقتاً معيناً وأريد صرفه في النافلة فما لي أفضل الصرفة في تكثير السجود أو في تطويل القيام؟ وتمسك الشافعية بحديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد» فالسجدة أعلى أركان الصلاة فيستحب تكثيرها، وتمسك العراقيون بحديث الباب وهو نص في المسألة وأما حديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه الخ» فعلى الرأس والعيين ولا سكره ولا يحالفها به يدل على أن السجود أفضل أجزاء الصلاة ولا سكره، وكلامنا في أفضلية صلاة من الصلوات لا في أفضلية جزء من أجزاء الصلاة، فيكون قياس الشافعية في مقابل النص ولا تخالف بين الحديثين فنص الحديث لنا إن شاء الله تعالى في مسألة الباب.

(ف): يأخذ أبو حنيفة بالضابط الكلية وقول الشارع في الباب، ويحمل الوقائع على المحامل، كما تمسك في استقبا القبلية واستدبارها عند الخلاء بالحديث القوي، وأخرج محامل للوقائع، وكذلك صرح الحافظ في الفتح، ثم لم يرض به وأقول: إنه أحسن طرق التمسك بالحديث كما هو ظاهر عند أرباب اللاب.

ثم إن قيل: لما كانت السجدة أفضل أجزاء الصلاة ينبغي صرف الوقت فيها أزيد مما في غيرها، نقول: ربما يكون أن يصرف الوقت في المادي أزيد مما في المرام كما في الحج فإن العرض ريارة البيت والإحرام من مبادئها.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي فَاطِمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: طَوَّلَ الْقِيَامَ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ طَوَّلِ الْقِيَامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا حَدِيثَانِ، وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بَشَيْءٌ.

وَقَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا بِالنَّهَارِ فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَأَمَّا بِاللَّيْلِ فَطَوَّلُ الْقِيَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَهُ جُزْءٌ بِاللَّيْلِ يَأْتِي عَلَيْهِ، فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ، لِأَنَّهُ يَأْتِي عَلَى ^(١) جُزْئِهِ وَقَدْ رَجَعَ ^(٢) كَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا قَالَ إِسْحَقُ هَذَا لِأَنَّهُ كَذَا وَصِفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، وَوَصِفَ طَوَّلُ الْقِيَامِ. وَأَمَّا بِالنَّهَارِ فَلَمْ تُوصَفِ مِنْ صَلَاتِهِ مِنْ طَوَّلِ الْقِيَامِ مَا وَصِفَ بِاللَّيْلِ.

٢٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ

٣٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ضَمْضَمٍ ^(٣) بْنِ جَوْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ، الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي رَافِعٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَيَبْقَوْنَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَتْلَ الْحَيَّةِ ^(٤) وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٢٨٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ

٣٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُعَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ خَلِيفِ بْنِ عَبْدِ

(١) قوله: «على جزء» الجزء النصيب والقطعة من الشيء، والمراد ههنا وظيفة. (التقرير)

(٢) قوله: «قد رجع... الخ» يعني كثرة السجود والركوع كانت أكثر ثواباً له، وأفضل الكلام في هذا المقام ما قيل: إن المراد بقوله: جزء بالليل جزء من القرآن يقوم به بالليل، فحينئذ القيام بقدر الجزء المعين لا بد منه، فكثرة الركوع والسجود تكون ربحاً - والله تعالى أعلم -.

(٣) قوله: «ضمضم» كرمزم، والجوس بفتح الجيم وسكون الواو ومهملة، كذا في «المعنى».

(٤) قوله: «قتل الحية والعقرب» قال ابن المثلث: يجوز قتلها بضربة أو ضربتين لا أكثر؛ لأن العمل الكثير يبطل الصلاة - انتهى -.

وفي «شرح المنية»: قالوا أي بعض المشايخ: هذا إذا لم ينجح إلى المشي الكثير كثرات خطوات متواليات، ولا إلى المعالجة الكثيرة كثرات ضربات متوالية، وأما إذا احتاج فمشى وعالج، تفسد صلاته. (المراقبة شرح المشكاة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ

إذا تعرض الحية أو العقرب للمصلي فنه أن يقتلها وهو في الصلاة، ثم في مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده: أن الصلاة لا تفسد إن قتلها بعص كثر، نفيه في الفتح، وفي قول لنا فساد الصلاة بالعمل الكثير إلا أنه لا يأثم بإفساده الصلاة في هذه الصورة للضرورة، واختار ما في مبسوط شيخ الإسلام إلا أنه إذا احتاج إلى العمل الكثير جداً تفسد الصلاة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ

حقيقة سجدتي السهو عندما إما أن يقال: السجدتان وتشهد وسلام، وإما أن يقال: سجدتان، لأنه إذا تشهد ثم سجد إلى جانب أو جانبيين على اختلاف القولين وسجد للسهو فالسجدة في حرمة الصلاة، ولما كانت للسجدة بعض تعلق بالصلاة تطل التشهد وإسلام السابقان فيحتاج إلى التشهد والسلام الثاني ولكنه لا يرفع القعدة لأنها فريضة فالتشهد والسلام لعارض، وحقيقة سجدة السهو عندنا سجدتان وتشهد وسلام وحقيقتها عند الشافعية سجدتان فقط، لا تشهد ولا سلام، وأما السلام الذي بعدها فسلام الصلاة، ثم نقول: إن سجدة السهو بعد السلام في جميع الصور وقالت الشافعية: إنها قبل السلام في جميع الصور وقال المالك أن يسجد بعد السلام لو لم السجدة من زيادة ويسجد قبله لو لم السجدة من نقصان، وتعبيره الدال في الدال والقاف في القاف، وقال أحمد بن حنبل يتمشي على ما ثبت، فيما ثبت وثبت عنه عليه الصلاة والسلام السجود في أربع صور: أحدها: أنه قام إلى الخامسة. وثانيها: أنه سلم على الركعتين في الرباعية. وثالثها: أنه ترك القعدة الأولى. ورابعها: أنه ترك آية من القراءة. فبيما سجد اسبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قبل السلام سجد قبله، وبيما سجد فيه بعده يسجد فيه بعده، وأما ما لم يثبت فيه ويسجد قبل السلام كالحجارين. وقال إسحاق كما قال أحمد إلا أنه وافق العراقيين فيما لم يثبت فيه

المُطَلَّب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَنْتَمَ صَلَاتُهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ. قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَبِيٍّ مِنَ الْجُلُوسِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبَ الْقَارِي كَانَا يَسْجُدَانِ سَجْدَتِي الشُّهُوِّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ بُحَيْنَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، يَرَى سُجُودَ الشُّهُوِّ كُلَّهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَيَقُولُ: هَذَا نَاسِخٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَيَذْكُرُ أَنَّ آخِرَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عَلَى هَذَا.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتِي الشُّهُوِّ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، مَالِكُ أَبِيهِ وَبُحَيْنَةُ أُمُّهُ. هَكَذَا أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِّ مَتَى يَسْجُدُهُمَا الرَّجُلُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِثْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْبَةَ وَغَيْرِهِمَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَبَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا كَانَ نَقْصَانًا فَقَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِّ فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ عَلَى جِهَتِهِ، يَرَى إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَكُلُّ يُسْتَعْمَلُ عَلَى جِهَتِهِ وَكُلُّ شُهُوٍّ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ، فَإِنْ سَجَدَتِي الشُّهُوِّ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْوَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ شُهُوٍّ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ، فَإِنْ كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ نَقْصَانًا يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ.

..

من صاحب الشريعة. قد اختلفوا في الرجحان لقول أحمد. وفي كتب المذاهب لأربعة إن خلاف السجدة قبل السلام وبعده خلاف الأولوية من كتب لأحناف ما في الهدية وكذلك في كتب الثلاثة إلا في تحريد القدوري في روية شذوذا عدم حوار السجدة قبل السلام، وأما عسى تقدير تسميم أن الخلاف في الأولوية، فوجه الرجحان لنا أن فعله عليه الصلاة والسلام مرة قبل السلام ومرة بعده، وأما الحديث القولي فهو لنا أخرجه الصحاوي ص (٢٥٣).

قوله: (قل أن يسلم) الخ تأول بعض الأحناف أن السلام هذا هو السلام الذي بعد سجدة الشهو لا سلام لصلاة التي هي قلهما. أقول: إن التأويل خلاف مراد الراوي ولا يجري لتأويل ولا بد من تسميم الحوار قبل السلام. وعمست الشافعية تحدث الباب على مهي التشهد والسلام ولما ما سيأتي من تصريحهما وتمسك الشوافع بعدم الذكر.

قوله: (إن آخر فعل أبي الخ) أقول: قال الشافعي رحمه الله: إن قصة دي اليديس رحمه الله في السنة السعة فكيف يقال إن آخر فعله عليه الصلاة والسلام السجدة قبل السلام؟ فإن في تلك الواقعة السجدة بعد السلام والله أعلم، نعم يمكن قول أنه آخر فعله على ما قال الأحناف من أن واقعة دي اليديس قبل بدر. وأما التسليم قبل لسجدة فب فيه أقول فإن فجر الإسلام: به يسلم تلقاء وجهه أي إلى جانب القبلة، وفي قول: يسلم إلى جانب اليمين، وفي قول: يسلم إلى يمين وشمال لأنه سلام متعارف وهذ قوي، وكتب رجل إلى فجر الإسلام أن وحدة السلام بدعة فكيفما عن عهدة النضر، وقال مالك في سجدة الشهو ثلاث كبريات، وله حديث أخرجه أبو داود في سنة ص (١٤٥) في قصة دي اليديس عن أبي هريرة، قال هشام: يعني أن حسان: أكثر ثم أكثر وسجد الخ، فجعل لأوى منزلة لتحريمه، والثانية للالحاء إلى السجود، والثالثة للرفع عن السجدة

٢٨٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ^(١)

٣٩٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ أَمْ نَسِيْتُ؟ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمَعْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُوِ بَعْدَ الْكَلَامِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رَوَاهُ أَبُو ثَوْبٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الظُّهْرَ خَمْسًا فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَسَجْدَتَا السُّهُوِ وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّابِعَةِ بِمَقْدَارِ التَّشَهُّدِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٢٨٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِ

٣٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهُّدَ ثُمَّ سَلَّمَ».

(١) قوله: «وَلِكَلَامٍ» فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ كَأَن جَاءَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَسَخَ، كَمَا جَاءَ فِي حَرِّ مُسْلِمٍ عَنْ رِيَدِ بْنِ الْأَرْقَمِ وَالْأَنْصَارِيِّ: كَمَا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يَكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ حَتَّى تَزِلْتَ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ

قد انشأنا في باب ما جَاءَ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ، والنسب عند عدم تحقيق المصلي أنه في الصلاة، فما قال المدرسون أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن ناسياً ما أدركوا مراد الشافعي، ومشأ عندهم قول الطحاوي، وما أدركوا مراد كلام الصحاوي أيضاً، والحال أن مراد الصحاوي المناصرة مع الشافعي في مسألة ولا حق لنا فيه.

قوله: (خمساً الخ) يحتاج الأحناف إلى ادعاء أنه عليه الصلاة والسلام قعد على الرابعة، فإننا نقول: إن القعدة الثانية فريضة ولو لم يجس لتحولت لفريضة إلى السابعة، وهذا لادعاء ليس ببعيد فإنه واقعة حال وليس بحكم كلي، وأما قول الشافعية من أن القوم باجلوس على الرابعة يسوق إلى تكرار السهو عنه عليه الصلاة والسلام لأنه على ظن أنها ثالثة ثم على أنها ثامنة الصلاة. نقول: إنه ليس بلارم، فإنه قد يقع مثل تلك الواقعة في حالة الدهول بدون تكرار السهو، ولو سمعنا فأي ضرر في هذا بعد تسليم السهو عنه عليه الصلاة والسلام. وأقول: يمكن أن يقال في أنه لا بد من أن وقعت القعدة الثانية على الرابعة والوجه فقهي. وذلك أن مشوية الصلاة أو كونه أربع ركعات لا يكون إلا بالتشهد وهذا من استتواتر فلا بد من تسليم التشهد من الأربعة، ولا يزم بصلان ذلك المتواتر، وبأنه على هذا قال أبو حنيفة: إن ما دون الركعة قابل للإلغاء، فمن لم يقعد على الرابعة تحولت فريضته إلى السابعة وعنه صم الخامسة والسادسة، وإن قعد على الرابعة ثم قام إلى الخامسة فهو سجد لل خامسة لا يعود إلى القعدة لأنه لا يمكن إبطال الركعة وبضم السجود تصير ركعة، وإن لم يصم خامسة يعود إلى القعدة فإنه يجوز إلغاء ما دون الركعة ولم يبطل ذلك التواتر لاجلوس على الرابعة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِ

هذا الباب لمعرفتين للتشهاد في سجدتي السهو قبل السلام أو بعده، وواقعة الباب واقعة دي اليديين وحديث الباب له في التشهد والسلام، وكوبهما بعد السلام والحديث قوي. ولنا ما أخرجه لطحراوي في معاني الآثار ص (٢٥٦) موقوفاً على بن مسعود، وفيه ص (٢٥٢) عن بن مسعود، مرفوعاً بسند حثيث: «ثم ليسجد سجدتي السهو ويتشهد ويسلم الخ» وفيه السجدة رحمه الله التشهد ولكنه لم يأت بما يفي.

قوله: (صلى بهم. . الخ) أي صلاة الظهر أو العصر على اختلاف الرواة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ هُوَ عَمُّ أَبِي قِلَابَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو وَيُقَالُ أَيْضًا: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَهَشِيمٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِطَوِيلِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْمَضَرِّ فَقَامَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتِي السُّهُرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَشَهُّدُ فِيهِمَا وَيُسَلِّمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ فِيهِمَا تَشَهُّدٌ وَتَسْلِيمٌ وَإِذَا سَجَدَهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَمْ يَتَشَهُّدْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ: إِذَا سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُرِ قَبْلَ السَّلَامِ لَمْ يَتَشَهُّدْ.

٢٨٧- بَابُ لِمَنْ يَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ

٣٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ حِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ: أَحَدْنَا يُصَلِّي فَلَا يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرْ كَيْفَ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا شَكَّ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَلْيَجْعَلْهُمَا اِثْنَيْنِ، وَلْيَسْجُدْ فِي ذَلِكَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى فَلْيُعِيدْ.

٣٩٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيُلْبِسُ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ

...

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَصَلِّي لِيَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ شَكَّ بَيْنَ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَوْ عَلَى الْأَقْلِ وَيَتَشَهُّدُ عَلَى رَكْعَةٍ فِيهَا وَهِيَ الْقَعْدَةُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ عَرَضَ أَوَّلًا يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ وَيَسْتَأْنِفُهَا، وَإِنْ كَثُرَ فَبَيْنَ عَلَى أَكْبَرِ رَأْيِهِ وَغَالِبِ ظَنِّهِ وَإِلَّا فَعَلَى الْأَقْلِ، وَيَقْعُدُ عَلَى مَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْقَعْدَةُ الْآخِرَةَ، وَأَمَّا قَوْلُ: إِنْ كَانَ الشُّكُّ عَرَضَهُ أَوَّلًا... الخ ففي تفسيره قولان، قيل: عَرَضَ أَوَّلًا فِي جَمِيعِ عَمَرِهِ وَقَبْلَ عَرَضِ أَوَّلًا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ. وَالْمَخْتَارُ الْأَوَّلُ وَلَا تُحْرَى فَلَا يَسْكُتُ فِي وَقْتِ التَّحْرِي، بَلْ يَشْعَلُ فِي الْوُضُوءِ مَعَ التَّحْرِي ثُمَّ إِذَا بَيَّ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ فَهَلْ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ أَمْ لَا؟ فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الْفَتْحِ: يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ، وَقَالَ فِي السَّرَاحِ الْوَهَّاجِ: لَا يَسْجُدُ. وَلَعِنَ التَّزْجِيحَ كَمَا فِي رَدِّ الْمُخْتَارِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْسَّرَاحِ الْوَهَّاجِ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ تَوْيْدَهُ لَكُمْ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يُلْزَمَ فِي وَقْتِ التَّحْرِي تَأْخِيرُ قَدْرِ رُكْنٍ.

قَوْلُهُ: (فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ الخ) ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّنَنِ الصَّالِحَةِ إِلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ الْبَابِ وَهُوَ سَجْدَتَا السُّهُوِّ بِدُونِ الْبِنَاءِ عَلَى الْغَالِبِ أَوْ عَلَى الْأَقْلِ، وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى هَذَا وَأَحَابُ الْجُمْهُورِ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ سَاكُتٌ يَحْمَلُ عَلَى اللَّطَقِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّاءِ عَلَى الْأَقْلِ أَوْ غَيْرِهِ. ثُمَّ دَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى السَّاءِ فَقَطْ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِتِّي، وَأَمَّا أَدْلَتُنَا لِلِاسْتِيفَاءِ إِذَا عَرَضَ لَهُ الشُّكُّ أَوَّلَ مَرَّةٍ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ أَمْ كَمْ صَلَّى؟ فَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ» وَمَصْمُومُهُ مَرْوِي فِي مَصْصِفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا دَلِيلُ الْبِنَاءِ عَلَى أَكْبَرِ رَأْيِهِ فَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَنْ سَهَا فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ». وَحَمَلَهُ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلِ، وَقَالُوا: إِنْ التَّحْرِي الْأَحَدُ بِالْآخَرِ، يَقُولُ: إِنْ لَا يَسَاعِدُهُ اللَّعَةُ أَصْلًا. وَأَمَّا دِيْنَا لِنِسَاءِ عَلَى الْأَقْلِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى اهـ».

يَذُرُّ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثَنَيْنِ فَلْيَيْنِ^(١) عَلَى وَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَذُرْ ثَنَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَيْنِ عَلَى ثَنَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَذُرْ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَيْنِ عَلَى ثَلَاثٍ وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

٣٩٩- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ وَهُوَ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى الثَّانِيَيْنِ آخَرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَابْنِ عُثْمَرَ وَذِي الْيَدَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «فلين على واحدة... الخ» اعلم أن ظاهر هذا الحديث يدل على أنه ينبغي ما يستيقن ولا يعمل بالتحري، وهو مذهب الجمهور، وقال الرمذي: وعند بعض أهل العلم في صورة الشك بعيد الصلاة، وقال أبو حنيفة: يعيد إن شك أول مرة أي لم يكن الشك عادة له، ولا تحرى بالظن الغالب ويعمل به، وبعد التحري إن لم يحصل غلبة الظن في جانب واحد، بنى على الأقل، ويسجد للسهر لأن البناء على الظن الغالب أصل مقرر في الشرع كما في القبلة وغيرها، وقد جاء في «الصحيحين» عن ابن مسعود: أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحد فليتحجر الصواب وليتم عليه» وفي «جامع الأصول» من حديث النسائي عن ابن مسعود: من أوهم في صلاته فليتحجر الصواب ثم يسجد سجدتين وهو جالس، وقال محمد في «الموطأ»: إن الآثار في باب التحري كثيرة، وقال: إن لم يفعل كذلك، فالنحاة من السهو والشك متعذر، وفي الإعادة في صورة كثير الشك به حرج عظيم، والحاصل أنه قد ثبت في هذا الباب أحاديث ثلاثة: أحدها: إذا شك أحدكم في الصلاة فليستأنف أو كما قال، وثانيها: من شك في صلاته فليتحجر الصواب، وثالثها: هذا الحديث الذي في الكتاب الناطق بالبناء على ما استيقن، فجمع أبو حنيفة رحمه الله بينهما بحمل الأول على عروض الشك أول مرة، والثاني على صورة وقوع التحري على أحد الجانبين، والثالث على عدم وقوع التحري عليه، وهذا كمال الجامعة الذي انتهى مذهب أبي حنيفة عليه، فإن قلت: الشك تساوي الطرفين، فغلبة الظن لا تدخل فيها، قلنا: هذا اصطلاح حادث، وفي اللغة والشرع: يقابل اليقين، فيشمل الظن والوهم أيضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

اختلفوا في الكلام في الصلاة، قال أبو حنيفة: إنه مفسد كيف ما كان عامداً أو ناسياً أو جاهلاً، وقال الشافعي: لا تفسد إن تكلم ناسياً، ونسب إلى مالك والأوزاعي أن قلبي لمصلحة الصلاة لا يفسدها، ويرد عليهما ما أخرجه أبو داود ص (٢٧) عن ابن أبي ليلى قال: أحييت الصلاة ثلاثة أحوال الخ، وقال فيه: حدثنا أصحابنا قال وكان رجل إذا جاء يسأل فيحجر بما سبق من صلاته. ويرد عليهما ما رواه الرمذي في الصفحة الآتية عن زيد بن أرقم كنا نتكلم خلف رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، فإنه بظاهره منسحب على كل كلام فإن كلامهم كان لمصلحة الصلاة أي السؤال عن الركعات.

قوله: (أقصر الصلاة أم؟ الخ) قصرت بصيغة المعلوم والمجهول لأن القصور لازم والقصر متعد وكذلك النقص متعد والنقصان لازم، في موطأ مالك كل ذلك لم يكن، قال ذو اليدين: قد كان بعض ذلك. الخ، وتمسك الشافعية بحديث الباب على جواز الكلام ناسياً، ثم في وجه التمسك طريقان، طريق المتوسطين منهم التمسك بإحمال حديث الباب، وأما الخذوق منهم فتمسكوا بكلامه عليه الصلاة والسلام لأنه عليه الصلاة والسلام كان ناسياً، فإن الصحابة إما أن يتكلموا مثل ما تدل بعض الروايات أخرجه النسائي، وإما أن يشيروا برؤوسهم كما في أبي داود ص (١٤٤) فأومؤوا برؤوسهم أو نعم. وإما لأنه مجاوبة الرسول، ولا تفسد الصلاة بها عند جماعة، وتمسكوا بما في البخاري عن سعيد بن المولى: أنه كان يصلي فتداهه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فسمي يجب، ثم حصر حضرته عليه الصلاة والسلام، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «دعوتك فما أحببني» قال: كنت أصلي، قال عليه الصلاة والسلام: أما قرأت: «استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يُخَيِّكُم» [الأنفال: ٢٤] الآية، سيما ما في كتاب القراءة للبيهقي ومشكل الآثار قوله. (لا أفعل هذا بعد)، أي أجيبك بعد، وفي كلام أحمد بن حنبل أن كلام ذي اليدين في حكم الناسي لأنه تردد في تمام الصلاة، لأنه رعم أن الصلاة إما قصرت وإما سسي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فقال الشافعية: إن واقعة الباب بعد نسخ الكلام في الصلاة، والنسخ في مكة وواقعة الباب واقعة مدنية، ومن المتفق عليه أن الكلام كان جائزاً ثم نسخ، والخلاف في أن المنسوخ الكلام بجميع أنواعه أو ببعض أجزائه، وتمسك الشافعية بأبي ابن مسعود رجوع من حبشة في مكة وسلم عسى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو يصلي فلم يرد عليه، ثم قال بعد الفراغ عن الصلاة: «إن الله نهى عن الكلام في

...

الصلاة» ويقول: إن نسخ الكلام في المدينة قبل بدر وأثما ما قنتم من قصة ابن مسعود فلاين مسعود هجرتان إلى حشنة، أحدهما حين هاجر وأصحاب آخرون من أذى الكفار، ثم نزلت سورة النجم فسجدت الكفار حين سمعوا آية السجدة فيها، فانتشر أن كفاً مكة أسموا، فبيع الحمر المهاجرين إلى حشنة عند لنحاشي فرجعوا إلى مكة فمما وصلوا قرب مكة سمعوا وعلموا أن الحمر كان كادماً فرجعوا من ثمة إلى حشنة ما دخلوا مكة، وأما ابن مسعود فدخل مكة ثم رجع إلى حشنة بعد إقامة عدة أيام، ثم هاجر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة فرجع ابن مسعود إلى المدينة، ووقعت به واقعة سلامه على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعدم رده في الصلاة في المدينة، وابن مسعود رجع قس غزوة بدر لأنه ممن شهد بدرأ، وأما واقعتا هجرته إلى لنحاشي فمذكورتان في كتب السير مثل سيرة محمد بن إسحاق. وتعمست الشافعية بأن أبا هريرة يروي واقعة دي الين ويقول: صلى بنا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقالوا: أدرك أبو هريرة ذا الينين، وأسلم أبو هريرة في السنة السابعة، فلا بد من تأخير الواقعة، نقول: إن مراد أبي هريرة صلى بنا رسول الله أنه صلى معشر المسلمين ولا يجب حضور أبي هريرة في واقعة الباب، ونظيره ههنا ما قال لنزال بن سبرة: قال لنا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إنا وإياكم الخ يريد قومه ومعشره فإنيهم لم يروا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ومنها ما روى طاووس: قدم علينا معاذ بن جبل فممن يأخذ شيئاً من الحضرات، فإنه أراد به قدمه على قومنا، فإن طاووساً لم يدرك معاذاً، منها ما روى الحسن: خطبنا عتبة بن غزوان يريد حطته، بالبصرة ولم يكن حينئذ الحسن في بصرة، لأن قدومه ببصرة إما كان قبل صفين بعام كما روي عن أبي رجاء أنه قال: سألت الحسن متى قدمت ببصرة؟ فقال: قبل صفين بعام فأراد به قومه ومعشره. وكذلك أحباب الطحاوي عن رواية أبي هريرة هذه كما قال ابن حبان في رواية زيد بن أرقم، ولكن الطحاوي لم يحب عما في طريق مسلم ص (٢١٥) عن أبي هريرة: بيا أنا أصلي الخ، وقال صاحب لبحر لم أجد جواباً شافياً عن هذه، وقال ابن عابدين ما قال، وتعجب من عدم جواب البحر، أقول: إن ابن عابدين عمن عن ما في مسلم فإن الرواية ههنا «أنا أصلي» رواها مسلم ص (٢١٤)، وأما أنا فلم أجد شافياً أيضاً إلا أن يحكم بأنه وهم الراوي فإنه لما رأى بيا نحن يصلي رعه كون أبي هريرة في الواقعة، وتعارض لتلك الرواية بما سيأتي عن قريب. أما وجه الوجه فنعنه وهم من شيبان فإنه اختلط عليه حديث معاوية بن الحكم السلمي كما في مسنه ص (٢٠٣) حديث عطاس، وفيه: «بيا أنا أصلي إذا عصس رجل الخ»، وأخذ هذا المقطع من هذا الحديث ووضعه بسبب الاختلاط في حديث ذي الينين عن أبي هريرة في مسنه ص (٢١٤) والله أعلم، وعلمه أم.

وأما الجواب بطريق المعارضة فهو: إن ذا الينين قتل يوم بدر، وإسلام أبي هريرة في السنة السابعة كما قالوا، منهم محمد بن إسحاق، وكذلك روي عن ابن عمر أخرجه الطحاوي ص (١٦١): كان إسلام أبي هريرة بعدما قتل ذو الينين، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن عمر العمري وهو متكلم فيه، ولم يأخذ عنه البخاري وتبعه الترمذي ووثقته جماعة واتفقوا على صدقه ولكنه في حفظه شيء. وأما ابن معين ففي لفظ عنه لا بأس به وفي لفظ أنه ضويح، وفي لفظ أنه صدوق وثقة، وفي ميزان الاعتدال أن ابن معين سئل فقال أن عبد الله العمري ثقة في حق نافع، وأقول: إنه من روة الحسن وم أجد أجدأ أخذوه في متون الحديث بل أخذوه في أسانيد الحديث، وأما أخوه عبيد الله ثقة اتفاقاً، وكان عبد الله يحو سائله إلى أخيه في حياته ثم بعده أخذ كتاب أخيه وكان يروي منه فأخذ عنه، أقول أنه وجادة ووحدة من لقي صاحب الكتاب مقبولة، وأما بعض المحتاطين فلا يقلونها بدون تحديث أو إخبار أو إحارة، وأما المتأخرون فيقولونها، وأيضاً صحيح بن لسكن بعض أحاديث عبد الله العمري، وعندني ثلاثة أحاديث عنه حشها بعض الحديث، وفي فتح الباري في كتاب الحج أن عبد الله بن مروي كتب إلى الحجاج أن يسأل مسائل الحج عن ابن عمر برواية عبد الله العمري، واستند الخافظ بهذه الرواية على ثبوت نقاء الزهري بن عمر فعلى هذا رواية الطحاوي حسنة.

ثم توجه لشافعية وقالوا: إن الشهيد في الغزوة ذو الشمالين لا ذو الينين ودو الشمالين هو عمير بن عبد عمرو من بني خزاعة، وأما ذو الينين، فهو خرباب بن عمرو من بني سليم، وأتوا بقول عديدة دالة على كونهما رجلين، وأما الأحناف فنههم أيضاً يقولون عديدة على أنهما رجل واحد، ويقولون الطرفين ذكرها مولانا طهير أحسن في آثار السنن، ومن نقولنا رواية النسائي وموطأ مالك بن أنس يروي لزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وذكر فيه ذو الشمالين بدل ذي الينين، وأخرجه النسائي ص (١٨٣) بطريق وأعلها الشافعية وقالوا: إن ذو الشمالين من وهم الراوي، ويقولون: إن الزهري نقل عنه الربيعي عن ابن حبان أن الحديث منسوخ. وقد ابن عبد البر في تهذيبه: إن الزهري متمرد في ذكر ذي الشمالين نقله السيوطي في زهر الربيعي. ونقول: تبع الزهري عمران بن أبي أنس في موطأ مالك والنسائي والطحاوي ص (٢٥٨) وكذلك روى عكرمة مرسلاً ذو الشمالين أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند قوي وتبعه معمر أخرجه أحمد في مسنده بسند صحيح ثم قال الأحناف: إن خرباباً وعميراً واحد وعمر بن عمرو واحد، وأما الخراعي فمكونه من عطل سليم بن مكيان وليس ابن منصور كما قال مولانا طهير أحسن في آثار السنن، وقد نظمت في مراد الشافعية:

الذي كان شهيد بدر
دو الشمالين بن عبد عمرو

ذو اليدين السلمي ذكروا

ثم خرباق بن عمرو آخر

ونظمت فيما قال الأحناف :

وابن هذا عمير قرروا

قبل عمرو عبد عمرو واحد

ابن منصور فخذ ما حرروا

من سليم بن مكيان ولا

وأما شهرته بذئ الشمالين وذئ اليدين فلأن الصحابة كانوا يدعونه بذئ الشمالين وسماه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بذئ اليدين فإن في ذئ الشمالين تطييراً، ويدل عليه ما في أبي داود أيضاً وكذلك في معاني الآثار ص ٢٥٨ سماه بعض الصحابة وذكر بذئ الشمالين فيه ص ٢٥٧ برواية أسد فقام: رجل طويل اليدين سماه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذا ليدين. ونقول أيضاً لنا دليل آخر على عدم إمكان وجود أبي هريرة في واقعة ذي اليدين وهذا يقتضي البسط في أوراق ولكن لا أذكره تفصيلاً لضيق المقام وجميع أجزاءها مذكورة عندي بالروايات، فأذكر الدعوى مختصة بأن في حديث الصحيحين في حديث ذي ليدين: «ثم أتى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جذعاً في قلة المسجد فاستند إليها اخ» وفي فتح الباري ومسنند أحمد: «أن الجذع أسطوانة خنانة» وأما هذه الأسطوانة فقد دفت قبل إسلام أبي هريرة ودفت حين وضع المنبر، وأقول: وضع المنبر في السنة الثانية، وعندي روايات كثيرة تبلغ خمسة عشر دالة على وجود المنبر في السنة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة، وإسلام أبي هريرة في السنة السابعة اتفاقاً وإذن لا يمكن اجتماع أبي هريرة في قصة ذي اليدين التي فيها الخنانة. وقال الحافظ: وضع المنبر في السنة التاسعة بعد الهجرة وتخالفه روايات كثيرة وقال ابن حبان: وضع في السنة الخامسة، ثم أثبت على مرأى وهو السخ في المدينة، ودليلنا على هذا رواية حديث لنسح من الصحابة الذين هم مدنيون، ولم يثبت بحديثهم مكة قبل الهجرة منهم ما روى زيد بن أرقم في الترمذي كما سيأتي وفيه فنزلت: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» [سورة: ٢٣٨] وهذه الآية مدنية اتفاقاً، وتناول فيه ابن حبان: بأن مراد «كننا نتكلم في الصلاة» الخ أي نحن معشر المسلمين، وكذلك روى معاذ بن جبل في أبي داود ص (٧٤) نسح الكلام وهو أيضاً مدني، ومنهم جابر بن عبد الله في أبي داود وهو أيضاً مدني. ثم عمل أبو حنيفة بما هو دأبه أي الأخذ بالصابغة العامة، وإخراج الحمل في لوائح وواقعة ذي اليدين واقعة حال لا عموم لها، ونقول أيضاً: إن واقعة الباب متقدمة من الصحابة ما سحوا حنيفة عليه الصلاة والسلام لفتحه، ولم ينكر عليهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فعلم أمره عليه الصلاة والسلام في واقعة ذهابه من بني عمرو بن عوف لتصبح بينهم متأخر عن واقعة لباب، وإلا فكيف لم يسبحوا لفتح عليه الصلاة والسلام؟ وما يعيدنا ما أخرجه الصحاوي ص (٢٥٩) أثر عمر بن خطاب رضي الله عنه فيه وقع له مثل واقعة الباب في عهده فأعاد الصلاة مع كونه شاهداً واقعة ذي اليدين فعلم أنه رعه سحها، وما أعدد عمر رضي الله عنه لم ينكر عليه أحد من الصحابة والتابعين فعلم أن الجمهور موافقون لنا.

وأما دليلنا فما أخرجه مسلم ص ٢٠٢ عن معاوية بن الحكم «إن صلاتنا هذه لا تصح بشيء من الكلام» فأحدث عام وم يعارضه حاصر وعلى أن أكثر العلماء موافق لنا كما سيصرح الترمذي بنفسه بعد هذا الباب، وطبي أن البخاري أيضاً موافق لنا فإنه مع إخراج حديث في مواضع وكون المسألة مختلفة أشد اختلاف لم يبوب عليها، وبانه على الكلام عام فدل صيفه على هذا المذكور، وإن لم ينسب به أحد من الحفاظين.

وبعض الأحناف جعلوا واقعة اليدين مضطربة فيها الأحاديث وما التفت إليه، ولاضطراب من وجوه منها ما في الصحيحين عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام «سبح على ركعتين» وفي حديث عمران بن حصين في مسنده وغيره «أنه سبى عنى ثلاث ركعات». ثم في الصحيحين أن الواقعة واقعة الظهر، وفي مسلم أنها واقعة العصر. ثم قال أبو هريرة: مرة صلاة الظهر جزءاً، وأخرى صلاة العصر جزءاً، وقال تارة عنى لشك ثم في موقفه عليه الصلاة والسلام بعد السلام عنى ركعتين أو ثلاث، ففي الصحيحين عن أبي هريرة: «قام إلى خشية في حجاب القلة فاتكأ عليها، وفي مسلم عن عمران: أنه دخل الحجرة، ثم في سجدي السهو أنه سجدتها أو لم يسجد، وأراد المروي دفع لاضطراب، ولم يرض الحفاظ بتعدد الوقائع وحرم بوحدة الواقعة عن أبي هريرة وعمران كما هو دأب المحدثين

ثم ههنا يرد على الحنمية أورده الصحاوي ثم أحب وصورة الاعتراض أن الواقعة لو كانت قبل نسح فكان الكلام جائزاً، إذن فكيف سجد لسهو؟ قيل جواباً ذكره الصحاوي بطوله: وحاصله أن لزوم السجدة بسبب تحلل السلام وتأخر الأركان وخوب صحيح وبعد التيب والتي الحديث لا يستقيم على مذهب أحد، فإنه عليه الصلاة والسلام عمل عملاً كثيراً وذلك مفسد للصلاة عندنا وعندهم فإنه عليه الصلاة والسلام دخل الحجرة ثم خرج منها وليس في لعمل الكثير فصيل السياج أو لعدم، وفي هذا نصيب عبي الشافعية أريد ما، وأيضاً وقعت الإقامة حين أتى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما أخرجه السنائي: أنه أقام بعدما يقف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأحب عنه البيهقي أن الإقامة معاه اللعوي. أقول: في كتاب الطحاوي ص (٢٥٩) نصريح: فأمر بلالاً فأقام الصلاة، وأيضاً عندي مرسل فيه تصريح أن المراد بأقيم قد قامت الصلاة.

اطلاع. في الخصائص الكبرى للسيوطي أن الكلام كان جائزاً في الصلاة لا في الصوم في الأمم السابقة ذكره محمد بن كعب القرظي

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مَا كَانَ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَاعْتَلَوْا بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَرَأَى هَذَا حَدِيثًا صَحِيحًا فَقَالَ بِهِ، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي وَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رِزْقَةِ اللَّهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفَرَّقُوا هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ فِي أَكْلِ الصَّائِمِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَهَا ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمِلْهَا يُتِمُّ صَلَاتَهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ بَقِيَّةً مِنَ الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا. وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْفَرَائِضَ كَانَتْ تَزَادُ وَتَنْقُصُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّمَا تَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَنَّهَا تَمَّتْ، وَلَيْسَ هَكَذَا الْيَوْمَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى مَعْنَى مَا تَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ الْيَوْمَ لَا يَزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ. قَالَ أَحْمَدُ نَحْنُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْنُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

٤٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَمْرٍو بْنُ حُرَيْثٍ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ وَوَيْلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَظَّاءُ بْنُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنْسِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ

٤٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْمُبَارِزِ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُتُّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ».

مرسلًا.

قوله: (ناسياً) أي ينسى ولا يتيقن كونه في الصلاة.

قوله: (جاهلاً) أي جاهلاً عن المسألة.

قوله: (وقال الشافعي وفرقوا هؤلاء) اعترضه علينا اجتهادي ونجيه أيضاً بالاجتهاد والقياس، وهو أن هيئة المصلي مذكرة بخلاف الصوم فإن هيأته ليست بمذكرة كما قال صاحب البحر في الأشياء والنظائر تحت بحث النسيان، ويمكن لأحد أن يقول: إن الشافعي اجتهد في الحديث وليس في الحديث نص على مذهبه، وههنا الكلام ناسياً بأن يصرح بأنه لم يعد الصلاة لأن الكلام كان ناسياً، والله أعلم.

باب ما جاء في الصلاة في النعال

العمل ليس هو مداس زماننا كما حررت سابقاً، والصلاة في النعلين الطاهرين ففي بعض كتبنا جوازها، وفي بعضها استحباب الصلاة في النعلين مخالفة لليهود كما في رد المحتار، وفي بعض كتبنا كراهتها. وأما الصلاة في المداس فإن المداس إذا كان مرتفع مقدمه ويكون واسعاً لا يملأه القدم لا تصح فيه الصلاة وإن لم يكن مرتفع مقدمه أو ملأه القدم تصح الصلاة فيه.

باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر

قال الشافعي: إن القنوت في صلاة الفجر في السنة كلها، ولا قنوت في الوتر إلا في النصف الثاني من رمضان، ومذهبنا أن القنوت في السنة كلها في الوتر، وأما إذا نزلت نارلة على المسلمين فمفهوم فتح القدير أن قنوت النارلة نسخت ولا يؤخذ بمفهومه، فإن العبي نقل في شرح الهداية عن الطحاوي أن قنوت النارلة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله، ثم في عامة كتبنا أن قنوت النارلة في الفجر فقط، وفي بعضها أنها في الصلوات الحضرية، وفي بعضها مثل العاية شرح الهداية في أنها الصلوات الخمسة والله أعلم أنه من أصل الكتاب أو من سهو الناسخين. وأما كونها قبل الركوع أو بعده فروايات الفقه مختلفة.

وادعى الشوايع أن القنوت في الفجر، ونقول: إنها في النازلة لا في تمام السنة وكذلك يقول بعض الرواة كما في البحاري وأما رفع اليدين

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَخُفَّابِ بْنِ أَيْمَاءَ بْنِ رَحْصَةَ الْغِفَارِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَرَأَى بَعْضُ^(١) أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ الْقُنُوتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: لَا يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ إِلَّا عِنْدَ نَازِلَةٍ تَنْزِلُ بِالْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا نَزَلَتْ نَازِلَةٌ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَدْعُوَ لَجِيوشِ الْمُسْلِمِينَ.

٢٩١- بَابٌ فِي تَرْكِ الْقُنُوتِ

٤٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ، نَحْنُ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ، أَكُنَّا نَقْنُتُونَ؟ قَالَ: أَبِي بَنِي مَخَدَّتْ.

٤٠٣- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو هَوَانَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ إِنْ قَنَتَ فِي الْفَجْرِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْنُتْ فَحَسَنٌ وَاخْتَارَ أَنْ لَا يَقْنُتْ. وَلَمْ يَرِ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ طَارِقِ بْنِ أَشِيمٍ.

٢٩٢- بَابٌ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْطُسُ فِي الصَّلَاةِ

٤٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ^(٢) بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ عَنْ عَمِّ أَبِيهِ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا^(٣) فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى. فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ، فَقَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ بْنُ عَفْرَاءَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي

(١) قوله: «بعض أهل العلم» أي ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يقنت في الصبح، وبه قال مالك والشافعي، وعندنا منسوخ كما صرح صاحب «المهذبة» ثمسكا بما رواه البزار وابن أبي شيبه والطبراني والطحاوي كلهم من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة القصاب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح إلا شهرا ثم تركه، ولم يقنت قبله ولا بعده، ويزداد اعتقاده، بل يستقل في إثبات مقصدنا ما رواه الخطيب في كتاب القنوت عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم.

(٢) قوله: «رفاعة بن رافع» بكسر الراء.

(٣) قوله: «مباركا فيه مباركا عليه» الضميران للحمد، وقال الطيبي: الأول بمعنى الزيادة من الحمد، والثاني من الخارج، ويمكن أن يقال: إن معنى الثاني مباركا للحمد بناء على الحمد أي لأجله ووجوده - والله أعلم -.

في أثناء قراءة القنوت فروي عن أبي يوسف أنه كان يرفع كمرعهما في الدعاء، وروي الجهر به أيضا عن أبي يوسف والأمران جاثرا. قوله: (قن أحمد وإسحاق) هذا مذهب أبي حنيفة.

باب ما جاء في ترك القنوت

أي إذا لم تكن نازلة وإلا ففي النازلة ثالثة اتفاقا.

قوله: (أي بني محدث) هذا حجة لنا، وقال الشافعية: إن أحدث جهرا وتيانها في الخمسة وهذا تأويلهم.

باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة

في رواية عن أبي حنيفة: أن المصلي إذا عطس بنفسه فحمد الله لا تفسد الصلاة، ولو شئت غيره تفسد.

بِيَدِهِ، لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضَعَةٍ^(١) وَثَلَاثُونَ مَلَكًا، أَيُّهُمْ^(٢) يَضَعُ بِهَا.

وفي الباب عن أنس ووائل بن حُجْر وعامر بن ربيعة. قال أبو عيسى: حديث رفاعة حديث حسن. وكان هذا الحديث عند بغض أهل العلم أنه في التطوع، لأن غير واحد من التابعين قالوا: إذا عطس الرجل في الصلاة المكتوبة إنما يحمده الله في نفسه، ولم يؤسؤوا بأكثر من ذلك.

٢٩٣- باب في نسخ الكلام في الصلاة

٤٠٥ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَأَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مَنَّا صَاحِبَهُ إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى نَزَلَتْ «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» فَأَمَرَنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْتَنَا عَنِ الْكَلَامِ.

وفي الباب عن ابن مسعود ومعاوية بن الحكم. قال أبو عيسى: حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح. والقمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا تكلم الرجل غامداً في الصلاة أو ناسياً أحاد الصلاة وهو قول الثوري وابن المبارك.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا تَكَلَّمَ غَامِداً فِي الصَّلَاةِ أَحَادَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ نَاسِياً أَوْ جَاهِلًا أَجْزَاءَهُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

٢٩٤- باب ما جاء في الصلاة عند التوبة

٤٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هُثَيْمَانَ بْنِ الْمُغْبِرَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا خَلَفَ لِي صَدَقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَسْتَطْفِرُّ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ». ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس وأبي أمامة ومعاذ ووائل وأبي اليسر وأسمه: كَعْبُ بْنُ حَمْرٍو. قَالَ أَبُو

(١) قوله: «بضعة» هو بالكسر وقد يفتح: ما بين الواحد إلى العشرة أو الثلاث إلى التسع، ومنعه الجوهرى مع عشرين وهو خاصر بالعشرات إلى تسعين، فلا يقال: بضعة ومائة. (بجمع البحار)

(٢) قوله: «أيهم يصعد بها» يحتمل أن يكون حالا، والتقدير: أن قائلين هذه الكلمة فيما بينهم إظهاراً لفضله وترغيباً وحثاً على الإصعاد. (اللمعات).

وذكر الشيخ ابن الهمام إذا قل لنفسه: «يرحمك الله» لا تفسد كقوله: يرحمك الله، ولو حمد العاطس في نفسه، لم تفسد في ظاهر الرواية، وروى عن أبي حنيفة: أن ذلك إذا عطس فحمد في نفسه من غير أن يحرك شفتيه، فإن حركه، فسدت صلاته.

قوله: (بضعة وثلاثون ملكاً) ومع هذا لا يقول أحد بالاستحباب فإن نظر الفقيه ليس في الخصوصيات الجزئية، ولأنه لا بد من التعامل من السلف في ما يقال باستحبابه وما جرى التوارث على هذا، ولعل بعض طرق الحديث يومي إلى عدم انبغاء هذا الفعل فلا يتمشى على ما هو ظاهر الحديث.

باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة

اتفقوا على نسخه والخلاف في تاريخ النسخ.

قوله: (زيد بن أرقم) هو صحابي مدني، ولم يشت ذهابه إلى مكة قبل الهجرة النبوية فثبت أن نسخ الكلام في المدينة، وتناول بعض الشافعية مثل ابن حبان المراد «بكنا نتكلم» أي معشر المسلمين ويرده اتفاق المفسرين على أن آية: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» [البقرة: ٢٣٨] مدنية، والقنوت ههنا بمعنى لطاعة، وفي الإتيان: أن لفظ القنوت في جميع القرآن بمعنى الطاعة وأنته بحديث مرفوع.

قوله: (والعمل عليه عند أكثر) أي الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا خلاف ما قال النووي لأنه إمام الحديث.

باب ما جاء في الصلاة عند التوبة

ورواية الحديث في صلاة التوبة سنده حسن وأما تعيين السور والقيود فلا أصل لها وليعمم أن بين التوبة والاستغفار فرقاً فإن التوبة هو ترك الإثم والعزم على الترك مع الندامة على ما فعل، وليس ذلك في الاستغفار وعلى هذا يمكن الاستغفار لتعير بخلاف التوبة. قوله: (ثم يقوم فيستطهر).

عيسى: حَدِيثُ عَلِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمُسْتَمَرٌّ فَأَوْقَفَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مُشْعَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعاً أَيْضاً.

٢٩٥- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ

٤٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا حَرْمَلَةُ^(١) عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ. وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢). وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ: مَا تَرَكَ الْعَلَامُ بَعْدَ عَشْرِ مِنْ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُعِيدُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَبْرَةُ هُوَ ابْنُ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ وَيُقَالُ هُوَ ابْنُ عَوْسَجَةَ.

٢٩٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ

٤٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَافِعٍ وَبَكْرٍ بْنِ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا^(٣) أَخَذْتَ -يَعْنِي الرَّجُلُ- وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، قَالُوا: إِذَا جَلَسَ مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَأَحَدَتْ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَحَدَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ أَوْ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا لَمْ يَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ أَجْزَأَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ. قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اثْنَتَيْنِ فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَتَشَهَّدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: إِذَا تَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمَ أَجْزَأَهُ، وَاخْتِجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ فَقَالَ «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٤) بْنُ زِيَادٍ هُوَ الْإِفْرِيقِيُّ وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ

(١) قوله: «حرمة» -بفتح الحاء وسكون الراء وبالهميم واللام مفتوحين آخره هاء، وسيرة بالسين والراء المهملتين بينهما الموحدة اسماكة.

(٢) قوله: «إذا حدث يعني الرجل... إلخ» عمداً عند أبي حنيفة، ومطلقاً عند صاحبيه بناء على أن الخروج من الصلاة بفعله فرض عنده لا عندهما.

(٣) قوله: «عبد الرحمن بن زياد» قل في «التقريب»: عبد الرحمن بن زيد بن أنعم -بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة- الإفريقي قاضياً ضعيف، وقيل: جاوز المائة ولم يصح، وكان رجلاً صالحاً.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ

يؤمر الصبي بالصلاة قبل لبلوغ للاعتياد كما هو نص حديث الباب إلا أنها غير واجبة عليه، وروى عن أحمد وحبوب الصلاة عليه قبل البلوغ بعد عشر سنين، وإن رأيت في كتاب: أن الأبوين مأموران وجوباً بأن يأمر الصبي بالصلاة بعد لسنة التاسعة، وأما إذا احتلم الصبي فتجب عليه الصلاة، والبلوغ حقيقة بظهور آثاره وأما حكماً بعد خمسة عشرة سنة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ

من سبقه أحدث بعد التشهد يجب عليه أن يتوضأ ويبيح ويسلم، وإذا أحدث عمداً فعليه إعادة الصلاة، وثمست الشيخ عبد الحق الدهلوي بحديث الدب على عدم ركبة السلام، وأقول: إنه إحدان المنكروه تحريماً في أمر الشارع ولا يقسه أحد.

مسألة: إن طمعت الشمس في صلاة العصر قبل السلام أو قبل سجود السهو لا يجب الإعادة، ويوافقه فتوى علي رضي الله عنه أحرجهما الطحاوي ص (١٦١) عن علي أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته بخ وأطل أنه بعد التشهد، ومعنى قوله: «تمت صلاته» أنه سقط عنه التسليم.

[١] وفي نسخة بشار: «حديث حسن» فقط، وقال: وقع في بعض نسخ وعند مدري حسن صحيح وأنتما ما في التحفة والسح الأخرى

وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

٢٩٧- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ

٤٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصِلْ»^(١) فِي رَحْلِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُعُودِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ وَالطِّينِ. وَيَبْقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: رَوَى هَفَافُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ أَرِ بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَابْنِ الشَّاذْكُونِيِّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ. وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أَسَامَةَ اسْمُهُ: هَامِرٌ، وَيَقَالُ: زَيْدُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عَمِيرِ الْهَذَلِيِّ.

٢٩٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَاةِ

٤١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ الشَّهِيدِ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا هَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ خُصَيْبٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَهَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَلَهُمْ أَمْوَالٌ يَتَّقُونَ وَيَصَدِّقُونَ. قَالَ: فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَقُولُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَاللهُ أَكْبَرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِنَّكُمْ^(٢) تَذَرُكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَا يَسْبِقُكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ وَأَنْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ. قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلْنَا لَنَا لَا يُغْصِبُهُمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣) فِي دَبْرِ^(٤) كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَكْبِّرُهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ اللَّهَ

(١) قوله: «فليصل في رحله» قال في «القاموس»: الرحل مركب للبعير كالراحول جمعه أرحال وأرحل مسكنك وما تستصحبه من الأثاث - انتهى -، والمراد ههنا المعنى الأوسط.

(٢) قوله: «فإنكم تذكرون به من سبقكم» أي من أحوال الأموال في الدرجات، ولا يسبقكم من بعدكم لا من أصحاب الأموال ولا من غيرهم، ولا يمتنع أن يفوق الذكر من سهولة الأعمال الشاقة نحو الجهاد وإن ورد أفضل الأعمال أحمرها؛ لأن في الإخلاص في الذكر من المشقة سيما الحمد حال الفقر بالصبر به أعظم، كذا في «جمع البحار».

(٣) قوله: «دبر كل صلاة» قال في «القاموس»: الدبر - بالضم وبضمين - نقيض القبل، ومن كل شيء عقبه ومؤخره.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ

المطر من أضرار ترك الجماعة، ولكنه يفوض إلى رأي من ابتلي به في إدراك أنه متى يكون عذراً ومتى لا يكون. في حديث مرفوع: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال» وقال محمد بن الحسن: إن النعال جمع نعل أي الأرض الصلبة، وهذا المعنى ثابت في اللغة. قوله: (وابن الشاذكوني) كان أحمد بن حنبل غير راض عنه وأمر الناس: لا تأخذوا عنه الحديث، وأيضاً أمرهم: لا تأخذوا عن يحيى بن معين، ووجه جرحه في ابن معين توريقه في مسألة خلق القرآن حين ابتلي به، والمعجب من المتأخرين أنهم تأولوا في جرح أحمد في ابن معين. . . . ولم يتأولوا في الجرح في حق إسماعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة حين قيل فيه كما قيل في ابن معين، وقد قال الأنصاري تلميذ زفر: منذ بنيت بصرة ما دخل فيها أحد أذكى من إسماعيل بن حماد، ووجه جرح أحمد فيه أنه كان قاضي بصرة ولم يساعد أحمد حين ابتلي بالبلية بيد المأمون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَاةِ

وردت الأذكار بعد الصلاة، وسيأتي حديث في الترمذي يدل على الذكر بعد التسليم وحسنه الترمذي وأعله النووي في كتاب الأذكار. قوله: (حسن عريب) حسنه الترمذي وغيره مع أنه حديث الصحيحين لأن في سنده خُصُفٌ وهو من رواة الحسن. قوله: (في دبر كل صلاة) قال الحافظ ابن تيمية: إن دبر الشيء جزءه، وقال: يكون الدعاء قبل التسليم وبعد التشهد، وقاس على أن دبر الحيوان جزءه، أقول: قياسه غير صحيح، فإن دبر الصلاة الذي نحن فيه طرف بخلاف دبر الحيوان فإنه ليس نظرف، وغرضه إدخال الأذكار في داخل الصلاة.

وأما ذكر حديث الباب فثبت بأوجه منها: ما في الطرق المشهورة «أن سبحان الله ثلاثة وثلاثين مرة، وكذلك الحمد لله وأكبر، وتقام المائة كلمة التوحيد، أو بالله أكبر أربعة وثلاثين مرة». «ومها: أن كلا من الثلاثة خمسة وعشرين مرة، وخمسة وعشرين كلمة التهليل لإتمام

عِنْدَ ثَمَامِهِ عَشْرًا، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا».

٢٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ

٤١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَاتَّهَتْهُوَ إِلَى مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَمَطَرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ. فَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ، يُؤَمِّنُ إِيْمَاءً يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ الْبَلْخِيُّ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَا زُوَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ عَلَى دَابَّتِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الاجْتِهَادِ فِي الصَّلَاةِ

٤١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو هَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَفَخَتْ

المائة»، وفي طريق سنده أيضاً قوي: أن كلاً من الثلاثة أحد عشر مرة وأقول: إنه وهم الراوي قطعاً، فإن شيخه لما ذكر: سبحانه الله والحمد لله، والله أكبر، ثلاثة وثلاثين مرة زعم أن كلاً منها أحد عشر مرات، والحال أن كل واحد منها كان ثلاثة وثلاثين مرة كما هو المشهور في طريق كل واحد من الثلاثة عشر مرات ولكنه سنده ضعيف، وأصح ما في الباب أن يكون كل منها ثلاثة وثلاثين مرة، ويحم المائة بكلمة التوحيد. وليعلم أن الهيئة الاجتماعية برفع الأيدي المتعارفة في العصر بعد المكتوبة نادرة في زمانه عليه الصلاة والسلام، وثبت بعد النافذة من الاستسقاء وواقعة في بيت أم سليم.

باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر

يجوز النافلة على الدابة، وأما المكتوبة فلا تصح على الدابة إلا لمطلوب، ووسعوا في بحاسة كانت على السرج بأن الصلاة تصح معها. ثم يجب استقبال القبلة عند التحريمة عند الشافعية ويستحب عند. وأم مسألة العجلة والمركب الدخاني فمرت بتفصيلها. قوله: (فأذن رسول الله . الخ) قال النووي: يدل الحديث على أنه عليه الصلاة والسلام أذن بنفسه في هذه الواقعة وقال الحافظ: سها النووي فإن في بعض طرق الحديث أمر بلالاً ليؤذن، وقال السيوطي في حاشية الستة: إنه عليه الصلاة والسلام أذن في واقعة أخرى وأتى برواية من طبقات ابن سعد.

قوله: (فنقدم على راحلة) قال أبو يوسف وأبو حنيفة: لا يجوز الاقتداء على الدابة لأن الله تعالى ذكر الجماعة والاصطفاف في صلاة الخوف حين الإمكان بقوله: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ» [النساء: ١٠٢] الآية وعند الاشتداد لم يذكر إلا قوله: «فَإِنْ جِئْتُمْ فَرَجَالًا» [البقرة: ٢٣٩] الآية: أي كيف ما تيسر فرادي. وجوز محمد كما في صلاة الخوف في هداية، وظاهر حديث الباب يؤيده إلا أنهما جوزا، إذا كان المقتدي بالإمام على دابة واحدة. وأما حجب الحديث من جانب الشيخين أنه عليه الصلاة والسلام تقدم وصلى منفرداً وأما تقدمه فلكونه أفضل كما هو الدأب من تقدم الأفضل في الموضع والمقدم. وفي فتح القدير إذا لزم سجدة التلاوة هم أن يصنعوا هيئة الجماعة في الحقيقة حتى لو ظهر كون الإمام محدثاً لا إعادة على القوم، وأقرب أيضاً: ربما يعبر بأنه صلى بهم ولا يكون ثمة اقتداء وإمامة بل الاشتراك في الأداء في مواضع منها ما في مصنف ابن أبي شيبة: أنه عليه الصلاة والسلام أذن في واقعة سافر بالصلاة في الرجال فطسى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في رحله والصحبة في رحالهم، وغير الراوي فيها بصلي به وكذلك ما في مسهم ص (١٢٣) في واقعة القول من نبوك حين تم عند الرحمن من عوف الدس وكان عند الرحمن إماماً في تمام الصلاة قطعاً فعبر الراوي في بعض الطرق يصلي بها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأما حمه على الواقعتين فلا، وكذلك تعبيرات أخر مثل هذا المحمل في مثل هذا الحديث الذي غريب ومختلف فيه لا بأس فمراده أنه عليه الصلاة والسلام كان حاضراً فيهم لا أنه كان إماماً.

وأما إساد حديث لباب ففيع عمر بن الرماح قيل: ثقة، وقيل: ضعيف. وأما الحديث فصعفه البيهقي والعقيلي ووثقه أبو بكر ابن العربي. وأما العقيلي فمن الأقدمين فأكثر المحدثين مضعقون، ومن الذين يشتهرون عند لحق الإشبيلي صاحب كتاب الأحكام وعبره الترمذي.

باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة

قوله: (حتى انتفخت . الخ) الانتفاح كان إلى سنة كما روي عن عائشة في مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يحتشد إلى سنة . الخ، ويتوهم مما أخرجه أبو داود بسند قوي عن ابن عباس: أن الانتفاح كان إلى اثني عشر سنة يجب أن يتأول فيما روي عن ابن عباس، وفي الصحيحين: نزلت أولاً أي خمسة آيات: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ» [لعنق: ١] ثم نزلت سورة المدثر، وفي الإنتقال عن ابن عباس بسند قوي نزلت

قَدَمَاءَ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَتَكَلَّفُ^(١) هَذَا وَقَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ: أَفَلَا^(٢) أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ

٤١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ قَبِيصَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ. فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ سِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، قَالَ: فَجَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي جَلِيسًا صَالِحًا فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ. فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ. وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَةٍ شَيْئًا قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكَمَّلُ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَسَنِ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَالْمَشْهُورُ هُوَ قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ. وَذُوَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

(١) قوله: «أَتَتَكَلَّفُ» والمعنى أتتزم نفسك بهذه الكلفة والمشقة التي لا تطاق.

(٢) قوله: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» أى بنعمة الله على بغفران ذنوبي، ذكره في «المراقبة»، وقال الطيبي: الغاء سبب محذوف أى أترك قيامي وتهجدى لأغفر لى أفلا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا يعنى أن غفران الله إياى سبب لأن أقوم وأتهجد شكراً له، فكيف أتركه، وقيل: معناه ليس عبادتى لله من خوف الذنوب بل بشكر النعم الكبير على من علام الغيوب - انتهى -.

بعد المندر النون ثم المزل فمسخ الاجتهاد، وفي الصلاة حين نزل آخر سورة المزل وكان أمر بالاجتهاد فيها حين نزل أول المزل في مكة ما روي عن عائشة في مسهم كما مر، وقال بعضهم: نزل آخرها في المدينة، ووجه ما قاله أن فيها ذكر الزكاة وأداء الزكاة في المدينة. وأقول: لا يلجئ هذا الوجه إلى أن آخر المزل مدنية فإنه يمكن أن نزلت آية الزكاة في مكة بدون ذكر النصاب ثم أخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في المدينة بالنصب، وظني أن أكثر الأحكام نزولها في مكة وإجراؤها في المدينة.

قوله: (قد غفر لك ما تقدم الخ) ههنا سؤالان: أحدهما: ما المراد بالذنوب؟ فقيل: إن المراد خلاف الأولى، كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين، وأقول آخر. ثم اعلم اختلفوا في صدور الصغائر من الأنبياء، فقال الأشعرية: يجوز صدورها من الأنبياء بعد النبوة أيضاً، ونقل تقي الدين السبكي: أن الماتريدية لا يجوزون صدورها من الأنبياء. والثاني: أن الأنبياء الآخرين ما أخبروا بعفو الذنوب وأخبر به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع أن جميع الأنبياء معفون، فالجواب أن الغرض من هذا استعماله عليه الصلاة والسلام لدشفاة الكبرى في المحشر، فلذا أخبره الله تعالى بغفران ما تقدم وما تأخر.

قوله: (أفلا أَكُونُ) قال الزمخشري: ههنا بتقدير الجملة فإن مقتضى همزة الاستفهام صدارة لكلام، ومقتضى الغاء توسط الكلام فتقدر جملة، ويكون التقدير: أأترك الصلاة فلا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟ فعلم أن صلاحه عليه الصلاة والسلام شكراً لله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ

في رواية: «أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ» وفي رواية: «أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْقَتْلُ بِدُونِ حَقٍّ» فحمل العلماء الأولى على حقوق الله والثاني على حقوق العباد.

قوله: (فيتكامل بها، الخ) اختلفوا في تكافؤ الوافل المرائض، فقيل: لا تكافؤها ولو صلى السافلة مدة العمر، فمراد الحديث على مشربهم أن الوافل تكافئ ما نقص من دواحل الصلاة، لا أصل الصلاة. وقيل: إنها تكافئ المريضة ثم في حديث: «أَنَّ سَبْعَ مِائَةِ نَافِلَةٍ تَكْفِي فَرِيضَةً وَاحِدَةً»، وقال الشيخ عر الدين بن عبد السلام ملث العلماء وهو من كبار الشافعية: إن سياق ما في رواية أخرى أخرجه أبو داود وأن السافلة تكافئ الفريضة فإن فيها ذكر الزكاة أيضاً وليس في الزكاة دواحل من السنن والمستحبات التي تكافئها التطوع. أقول: يدل حديث الباب في إثبات مرتبة الواجب للقاتل بها الأحاف.

٣٠٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ مَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ

٤١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَاوَرَ عَلَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعٌ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَتُغَيِّرُهُ بْنُ زِيَادٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

٤١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَيْلَانَ حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عُبَيْسَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عُبَيْسَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عُبَيْسَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

٣٠٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ

٤١٦- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ

(١) قَوْلُهُ: «ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً... الخ» أَرَادَ الصَّلَاةَ الَّتِي تَوَدَّى مَعَ الْفَرَائِضِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاظِبُ عَلَيْهَا مُوَكَّدَةً، وَتَمْتَلِكُ الرُّوَاتِبَ مَأْخُودٌ مِنَ الرُّتُوبِ، وَهُوَ الدَّوَامُ وَالثَّبُوتُ، يَقَالُ: رَتَبَ رَتُوبًا إِذَا ثَبَتَ وَلَمْ يَتَحَرَّكَ، وَقَدْ جَعَلَ صَاحِبُ «سَفَرِ السَّعَادَةِ» سَنَةَ الْعَصْرِ مِنَ الرُّوَاتِبِ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْمُهَذَّبَةِ»: فَسَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُجُو مَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الْعَصْرِ، فَلِهَذَا سَمَّاهُ أَيْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ» أَيْ فِي «الْمُبْسُوطِ» حَسَنًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الْعِشَاءِ أَيْ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَهَذَا كَانَ مُسْتَحْتَبًا وَالْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَنَا، كَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ فِي «الْكُفَايَةِ»: ثُمَّ تَرْتِيبُ السَّنَنِ ذَكَرَ الْحُلُوفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْوَى السَّنَنِ رَكَعَاتِ الْفَجْرِ، ثُمَّ سَنَةُ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الظُّهْرِ فَإِنَّهَا سَنَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَبِئْسَ قَبْلُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعَصْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَذَكَرَ الْحُلُوفِيُّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُوَدَّى كُلُّهَا فِي الْبَيْتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ بَعْضُ ذَلِكَ أَحْيَانًا فِي الْبَيْتِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ كُلُّ ذَلِكَ سُوءٌ، وَلَا يَخْتَصُّ الْفَضِيلَةُ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ» قَدْ جَاءَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ فِي الْكُتُبِ السَّنَةِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْفَاعِلِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَالْأَحَادِيثُ فِي أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ كَثِيرَةٌ، وَجَاءَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَيْضًا أَرْبَعٌ وَلَكِنْ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَبِالْجَمْعَةِ وَجْهٌ التَّنْظِيقُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَرْبَعِ وَالْوَارِدَةِ فِي الرُّكَعَتَيْنِ إِمَّا بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ أَرْبَعًا، فَرَأَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَكَانَ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ نَحْبَةً، فَظَنَّ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهَا سَنَةُ الظُّهْرِ، وَإِمَّا بِأَنَّهُ اعْتَقَدَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ سَنَةَ الظُّهْرِ رَكَعَتَانِ، الْأَرْبَعَ صَلَاةٌ أُخْرَى كَانَ يَصَلِّي فِي وَقْتُ الزَّوَالِ، لِأَنَّهَا تَفْتَحُ عِنْدَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، كَذَا فِي «الْمَعَامَاتِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ وَمَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ

المراد بالذكر السنن الرواتب، ونسب إلى مالك بن أنس عدم انضباط عدد السنن، وقالت جماعة منهم ابن تيمية وابن قيم: إن السنن القلبية للجمعة ليست بمعنى، وقالوا: لم يصح فيه شيء، وعندنا وعند الشافعية السنن موقفة إلا أننا نقول بثني عشر ركعة، والشافعية بعشرة ركعات والحناف في قبيلة الظهر، فإنهم قالوا برَكَعَتَيْنِ، وقلنا بأربع ركعات، ومن الطرفين كلام، وقالوا: إن الأربع المذكورة سنن في الزوال، وقال الأحناف: إن الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ زَعَمْتُمْ رَكَعَاتِ النَّحْبَةِ، وَهَكَذَا اعْتَدَرُوا، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: إِنْ أَكْثَرَ سَنَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَالْأَقْلَرُ رَكَعَتَانِ وَلَا رَيْبَ فِي ثُبُوتِهِمَا، وَدَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ حَدِيثٌ، وَلَنَا أَيْضًا حَدِيثٌ، وَحَدِيثُ الْبَابِ لَنَا، وَسَيَأْتِي لَنَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ عَايَةِ الْقُوَّةِ، وَأَقُولُ: قَوْلُ ابْنِ جَرِيرٍ هُوَ الصَّوَابُ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُ أَحَدِهِمَا، وَأَمَّا دَلِيلُ أَكْثَرِ عَمَلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْأَرْبَعِ فَمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ص (١٨٨) بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ كَانُوا لَا يَدْعُونَ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَيَفْصَحُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ قَرِيبٍ بِأَنَّ جَمْعَهُورَ الصَّحَابَةِ مَعَ الْأَحْنَافِ.

قَوْلُهُ: (عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ) هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلُ الْأَحْنَافِ، حَسَنُ التَّرْمِذِيِّ وَصَحِّحَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ

رَكَعَتَانِ قَبْلَ فَرِيضَةِ الْفَجْرِ أَكَّدَ التَّنْطُوعَاتِ، وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَحُجُوبَهُمَا وَقَالَ يُوْجِبُهُمَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي، وَبَعْضُ مَسَائِلِ الْحَنَفِيَّةِ دَالَّةٌ عَلَى الْوُجُوبِ مِثْلُ عَدَمِ جَوَائِزِهَا قَاعِدًا، وَأَمَّا قَضَاؤُهَا بَعْدَ الطَّلُوعِ بَلَا مَرَصٍ فَهُوَ الصَّوَابُ لِلْحَنَفِيِّ كَمَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ حَدِيثًا.

٣٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْفِيفِ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا

٤١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا شَفِيانٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ

ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَفْصَةَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ.

وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ إِسْرَائِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا. وَأَبُو أَحْمَدَ

الزُّبَيْرِيُّ ثِقَةٌ حَافِظٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ بُنْدَارًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ حِفْظًا مِنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ. وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ.

٣٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ

٤١٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّظْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ^(١) كَانَتْ لَهُ إِلَيَّ حَاجَةٌ كَلَّمَنِي، وَإِلَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ إِلَّا مَا كَانَ

(١) قوله: «خير من الدنيا وما فيها» أى إنفاقها في سبيل الله كما جاء في فضيلة الذكر خير لكم من الذهب والوبرق أى إنفاقها، أو قال: على زعم من يرى في متاع الدنيا خيراً، كذا في «السمعات».

(٢) قوله: «فإن كانت له إليّ حاجة كلمني» يدل على جواز التكلم بعد سنة الفجر، ويدل عليه ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا أضطجع، وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الكلام بعد طلوع الفجر حتى يصلي صلاة الفجر إلا ما كان من ذكر الله وما لا بد منه، كما يشعر به قول عائشة وإن لم يمكن من هذا القبيل، فلم يبطل السنة، ولم يوجب إعادة اللهم إلا أن يعيد أحد من جهة شدة كراهة التكلم في هذا الوقت احتياطاً وتكميلاً.

محمد يقول بقضاءهما منفرداً بعد الطلوع قبل الزوال وعنهما أيضاً روي لا بأس بقضاءهما، وأما [ما] اشتهر من عدم القضاء لسنن عند الأحناف فمرد أن قضاءها بعد خروج الوقت ليس بأكد كئاشكده في الوقت كما في العناية، وفي الدر المختار قضاء الفرض فرض، وقضاء الواجب واجب وقضاء السنن سنة فلا يتمشى على ظاهر ما زعم.

قوله: (ركعتا الفجر . الخ) المشهور أن المراد بهما سنتا الفجر، وأما اللفظ فصالح لركعتي الفريضة أيضاً.

باب التخفيف في ركعتي الفجر والقراءة فيهما

من عادته عليه الصلاة والسلام تخفيف القراءة في سنتي الفجر، وعن ابن عمر: أصغيت إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أربعاً وعشرين مرة فكان يقرأ فيهما سورتي الإخلاص والكافرون. قال ابن تيمية: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يبدأ صلاة الليل بركعتين خفيفتين، ويتم بركعتين خفيفتين، وهما ركعتا الفجر، وجعل في أس ما جاء حديث الباب في ركعتي المغرب وأعله المحدثون، وسمى ابن تيمية سورة: « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » [الكافرون: ١] وسورة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » [الإخلاص: ١] سورتي الإخلاص قال في البحر ما روي عنه عليه الصلاة والسلام من السور مستحبة ويدأوم عليها إلا مرة أو مرتين كيلاً يهجر غيره المقتدون.

مسألة: في القنية أن ضم السورة في الفرائض واجب، وكذلك في الواجبات، وأما في السنن فمسهة، وكذلك في اللوافل. وقال مالك بن أنس: لا يصم السورة في ركعتي الفجر ولنا فيه حجة كثير من الأحاديث، وفي الطحاوي تطويل القراءة في ركعتي الفجر عن أبي حنيفة، أقول: لعلة لم فاته حزنه بالليل فأتى به في ركعتي الفجر، وليس هذا فعله مستمراً كما يدل قوله: وربما قرأت . الخ أي قلما قرأت الخ.

باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر

في بعض كتبنا أن يعيد الركعتين لو تكلم بين الركعتين والفريضة، وفي بعضها عدم الإعادة. وكون الكلام غير مرضي والمختار الثاني، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق، ولا وجه للإعادة، وأما جواب حديث الباب على المختار فبأن كلاماً لا يقاس على كلامه عليه الصلاة

مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٠٦- بَابُ مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ

٤١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَصْبِيِّ عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ عَنْ يَسَارِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَحَفْصَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى. وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتِي الْفَجْرِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ الْفَجْرِ.

٣٠٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ

٤٢٠- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُفْعَلَ هَذَا اسْتِحْبَابًا.

٣٠٨- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

٤٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ هُبَّانَةَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا صَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ

(١) قوله: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ» الكلام في هذا الحديث من وجهين: أحدهما الاضطجاع بعد سنة الفجر، وثانيهما الاضطجاع على الشق الأيمن، أما الأول فقد ذهب بعض الظاهرية إلى وجوب الاضطجاع لورود الأمر بذلك وهو للإيجاب، بل جعلوا شرطاً لصحة الفرض حتى لو لم يفعله، بطلت صلاته الفريضة، وذهب جماعة إلى كراهة ذلك وعدوه بدعة، والقول المختار ما ذهب إليه جمهور العلماء أنه يستحب، وقال الإمام أبو حنيفة: إن كان للاستراحة ودفع الثقل والتعب الحاصل من صلاة الليل فحسن، وفعله صلى الله عليه وسلم كان لهذا - والله أعلم -.

وأما الثاني وهو الاضطجاع على الشق الأيمن، وهكذا كان عادته الكريمة في الأحوال كلها، فقال: الحكمة أن لا يستغرق في النوم؛ لأن القلب الذي هو المضغة الصنوبرية معلق في جهة اليسار، فلو نام على شقه الأيسر لا يستقر معلقاً.

والسلام، وفي مدونة مالك أيضاً جعل الكلام غير مرضي ونقله عن جماعة من السلف، وأما مالك فقال: لم يثبت كلامه عليه الصلاة والسلام بين الركعتين والفريضة، وقال: إن الثابت هو الكلام بين التهجيد وركعتي الفجر ولكنه يخالفه روايات الصحيحين الدال على كلامه عليه الصلاة والسلام بين الركعتين والفريضة فلعله أعلها، وأما المحدثون فقالوا بثبوت الكلام في الموضعين.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ

هكذا مذهبننا، وجوز الشافعية التوافق في هذا الوقت، وتكلموا في ثبوت حديث ابن عمر، وأما ابن دقيق العيد فقال: إن بعض الأحاديث تدل على مذهب الأحناف فإن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «كُلُوا وَاشْرَبُوا إِذَا أَذِنَ بِلَالٌ، فَإِنْ بَلَائاً يُوْذَنُ بِلَالٌ، لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَبَيْنَهُ نَائِمُكُمْ حَتَّى يُوْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، فدل قوله: (لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ) أن أذان ابن مكثوم خاتمة النافلة ومانعها، واستنباطه هذا صحيح بلا ريب، وفي كتبنا أنه إذا صلى ركعتين بنية صلاة الليل ثم بدا أنه صلى في وقت الفجر فهل يجزئان عن سنتي الفجر أم لا؟ وقيل: بالإجزاء، وقيل: لا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ

قيل: الاضطجاع سنة، وهو قول الشافعية، ونقول بالإباحة، ونومه عليه الصلاة والسلام لم يكن على طريق العبادة، أقول: لو تأسى واقتدى أحد بعادته عليه الصلاة والسلام من الضجج فلا بد من أنه يحوز الثواب. وأنكر مالك بن أنس الضجج بعد سنتي الفجر، وقال: إنه كان بعد التهجيد قبل الركعتين، وبوب مالك في موطأ على الضجج بعد التهجيد، وقد ثبت عنه إنكاره بعد ركعتي الفجر، وقال ابن حزم يبطون صلاة من ترك الاضطجاع بعد الركعتين، وفعله عليه الصلاة والسلام ثبت بلا ريب، وأما قوله عليه الصلاة والسلام فأخرجه أبو داود وصححه ابن حزم، وأخرجه الترمذي وصححه، وفي سننه عبد الواحد بن زياد من رواية الحسن بن محبوب المختار.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

قال الظواهر: من كان يصلي فأقيمت الصلاة انقطعت صلاته وليس هذا عند أحد، وأما إذا أقيمت فلا يشرع في صلاة إلا في سنتي الفجر

يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَجٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ.

(١) قوله: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» يتفرع عليه أنه لا يصلى سنة الفجر إذا أقيم لعرضه، بل يوافق الإمام وبه قال الشافعي، وعندنا إن خشى أن تعوته ركعة، وتترك الأخرى، يصلى ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل مع الإمام لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشى فوتهما، دخل مع الإمام في الصلاة؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك ألزم.

عند الأحناف والمالک، ومذهب الأحناف أن يأتي بهما بشرط وجدان الركعة وأدائها خارج المسجد، وأما المالک فقد مالک: يأتي بهما خارج المسجد بشرط رجاء وجدان الركعتين، وفي الجلاب وهو من معتبرات الموالک: أن يأتي بهما وإن لم يدرك إحدى الركعتين. وأما مشايخ الأحناف وسعوا من وجهين، فوسع الطحاوي في جواز أدائها داخل المسجد بشرط الحائل بين موضع أدائها وصفوف الجماعة، أو تكون الجماعة في المسجد الصفيي ويؤديها في الشتوي أو عكسه، وقال في مشكل الآثار في الحصة التي لم يطبع: يأتي بهما داخل المسجد عند ضرورة شديدة. فالخاصل أن أدائها داخل المسجد ليس أصل مذهبنا، وكذلك يروي مذهبنا غيرنا أيضاً مثل القسطلاني، ولم يثبت أداء السنن مطلقاً داخل المسجد عنه عليه الصلاة والسلام إلا مرة أو مرتين أداء سنن المغرب في غير المسجد النبوي. ثم ركعتا الفجر إما واجبتان كما روي شاذاً فلا محتاج إلى الجواب.

أما محتاجنا في أدائها بعد الإقامة فعمل العبادلة الثلاثة ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمل أبي الدرداء بأسانيد قوية في مصنف ابن أبي شيبة: أن تسعاً من السلف التابعين كانوا يأتون بهما بعد الإقامة، وفي سبعة تصريح الأداء خارج المسجد، وفي اثنين يتوهم أدائها داخل المسجد وجوابه عندي موجود، وأما حديث الباب عن أبي هريرة فمختلف فيه في الرفع والوقف فمن وقفه حماد بن سلمة في مسلم ص (٢٤٧) ولكن أخرجه مرفوعاً وموقوفاً فلعله سلم رفعه، ووقفه حماد بن زيد في معاني الآثار ص (٢١٩)، ونقل الشافعي في كتاب الأم من قول أبي هريرة في الموضعين، ووقفه ابن عُثَيْمٍ في مصنف ابن أبي شيبة، وإسماعيل بن مجمع في علل أبي حاتم: وقال أبو حاتم والصواب أنه موقوف كما في تلخيصه، ولكنه روي بطريق إلا أن دأب المحدثين أن حكمهم بالوقف يكون من حيث جميع الأسانيد لا من سند واحد، ووضع البخاري في الترجمة ولعله تأثر من الاختلاف رفعاً ووقفاً، وفي تذكرة الموضوعات لحمد بن ظاهر انقذني: الصواب أنه موقوف، وهو من حفاظ الحديث إلا أنه مال إلى التصوف فأخذ فيه، وتكلم البيهقي في معرفته السنن والآثار في الوقف والرفع ورضه إثبات الرفع، وفيه أن التمييز سأل حماد بن سلمة هل هو عنه عليه الصلاة والسلام؟ قال حماد: نعم، ولكن حماداً وقفه في مسلم، ولكن مزود في ما نقل البيهقي فإن السائل عن حماد هو ابن عيينة، والشافعي من أخص تلامذة ابن عيينة ولما رفعه حماد عند ابن عيينة كيف لا يرفعه ابن عيينة، وكيف لا يطلع عنه الشافعي؟ والشافعي مع كون قوله الجديده ما هو مختار الشافعية الآن موافقاً لما روي عن أبي هريرة لم يرفعه مع أن الرفع يفيد، وأما قوله القدم فموافق لنا، وأخرجه الطحاوي رفعاً ووقفاً ومال إلى الوقف، وبوب ابن أبي شيبة في مصنفه على هذه المسألة، وصنعه في موضع الباب يدل على الوقف، وأيضاً لم يرفعه حيث أخرجه تحت الباب، ومن رفعه أبو حنيفة في مسنده للخوارزمي، وإني رأيت في حاشية مسند الخوارزمي المطبوع بدلي أن بعض الرواة يروون عن أبي حنيفة: إلا ركعتي الفجر الخ. وأما أنا فوجدت عنده نسخ المسند أبي حنيفة وما وجدت هذه الزيادة عن أبي حنيفة، وصيغ مسم دال على الرفع وأورد الترمذي والنسائي وأبو داود بصورة الرفع ورفع البخاري في جزء القراءة، وبعض الرواة يروونه رفعاً ووقفاً منهم سفيان بن عيينة كما حررت مع التردد مني، وإسماعيل بن مجمع وقفه في علل أبي حاتم، وذكر الترمذي من الرافعين أيوب وورقاء. الخ، أقول: وقفه عمرو بن دينار آخرأ كما في حاشية الأم وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والإمام الشافعي وغيرهم، وفي العمدة عن صحيح ابن حزيمة: فنهى أن تصلياً في المسجد فإن لم يكن سهواً من الناسخ فهو فاضل في المسألة.

قوله: (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو الخ) أقول: إن هذا لعله سهو الناسخ، فإني لم أجد الحديث عن عبد الله بن عمرو بل عن عبد الله بن عمر كما في أفراد الدارقطني، وعن ابن عباس في المعجم الصغير للطبراني، وعن ابن سرجس في الصحيحين، وعن أنس في صحيح ابن حزيمة، ثم في السنن الكبرى للبيهقي، وفيه: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ إِلَّا رُكْعَتِي الْفَجْرِ»، بسند حجاج بن بصير الفساطيطي عن عباد بن كثير عن عمرو بن دينار، وأما حجاج بن بصير فمختلف فيه، أخذ عنه الترمذي في كتاب الجمعة، ووقفه ابن معين، وقال ابن عدي في الكامل: لم أجد عنه منكرأ. وأما عباد بن كثير فثان رمل وبصري، والأول ربما يحسن أحاديثه، وأما الثاني فساقت وكنت ظلت أن راوي الحديث هو الأول، وأوفرت القرائن ثم رأيت في كشف الأحوال في نقد الرجال أن الفساطيطي يروي عن الرملي ولكنه لرجل متأخر ولم يحل على كتاب. وقال البيهقي: لم أجد لهذه الريادة أصلاً، ونقل عنه أنها موضوعة، أقول: لا يمكن قول الوضع بل حكم الإدراج وهو مراد البيهقي وفي كامل أبي أحمد بن عدي روى حديث الباب عن يحيى بن نصر بن حجاب وفيه: «وَلَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ»، وحسنه الحافظ في الفتح، وصححه السيوطي في التوشيح على البخاري، أقول: كيف حسنه الحافظ والحال أن من عادة ابن عدي في كامله إخراج ما يكون منكراً عن الراوي؟ ويحيى بن نصر مختلف فيه، وأقول: إن زيادة «إِلَّا رُكْعَتِي الْفَجْرِ»، وريادة: «وَلَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ» مدرجة من الرواة، ثم أقول: إن مشار الهه أداء ركعتي الفجر داخل المسجد، ولي في هذه الدعوى رواية أخرجه العيني في عمدة القاري، نقلاً عن صحيح ابن حزيمة عن أنس: أن النبي ﷺ - حرج يوماً قبل أن أقيم الصلاة فرأى رجالاً يصلون الركعتين فقال: أصلاتاً معاً؟ فنهى

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَى أَبُو يُوْبَ وَوَزْقَاءُ بْنُ عُمَرَ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَحَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ. وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ عِنْدَنَا.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. رَوَاهُ عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقِشْبَانِيُّ الْمِصْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٠٩- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَفَوُّتَهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ

٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

أَنْ تَصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الخ. فَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحاً عَلَى شَرْطِ ابْنِ خُزَيْمَةَ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَشَارَ هُوَ أَدْوَمُهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَأَخْرَجَهُ فِي مَوْطَأٍ مِثْلَ ص (٤٤) مَرْسِلاً وَلَيْسَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ «فَنَهَى أَنْ تَصَلِّيَ»، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِ الْبَزَارِ وَلَيْسَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ أَيْضاً، وَأَمَّا مُوَيْدَاتُ مَا فِي صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ فَأَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ فِي أَفْرَادِهِ حَدِيثَ الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعاً بِسَنَدٍ يَجِيءُ بِنِجَاحِ بْنِ ضَحَّاكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاهِلِيِّ رَهْبِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَكَانَ يَرَوِي مِنْ كُتُبِ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ مُطَبَّقاً فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَعَنْدِي أَنَّهُ مِنْ رِوَاةِ الْحَسَنِ، وَحَكِي: لَمْ يَلِغْ ابْنُ مَعِينٍ إِلَى الشَّامِ وَكَانَ الْبَاهِلِيُّ ثَلَاثَةً فَاهْدَى إِلَى ابْنِ مَعِينٍ النِّقْدَ مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالطَّيْبَ وَالْحُلُوقَ فَأَخَذَ ابْنُ مَعِينٍ الْحُلُوقَ وَالطَّيْبَ وَرَدَّ النِّقْدَ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مَا تَقُولُ فِي يَجِيءُ الْبَاهِلِيُّ؟ قَالَ: وَاللَّهِ لَهْدِيَةِ طَيِّبَةٍ وَلَكِنَّهُ وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ شَيْئاً.

وَرَأَوِي الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَأَمَّا فَتَوَاهُ فَعَلِي مَوْطَأً مِثْلَ ص (٤٥) وَمَعَانِي الْأَثَارِ: أَنَّ تَصَلِّيَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَكَذَلِكَ رَأَوِي حَدِيثَ الْبَابِ بِمُضْمُونِهِ ابْنِ عَمْرِو، وَأَفْتَى بِأَدَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي مَعَانِي الْأَثَارِ ثُمَّ نَعْتَرُ بِاعْتِبَارِ الْأَصُولِ هَلْ يَجُزُّ فَرْقٌ بَيْنَ الدَّاحِلِ وَالْخَارِجِ؟ فَأَقُولُ: فِي نَصِّ الْحَدِيثِ فَرْقٌ بَيْنَ الدَّاحِلِ وَالْخَارِجِ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «إِذَا كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ وَنَوْدِي لِلصَّلَاةِ فَلَا تَخْرُجْ حَتَّى تَصَلِّيَ مَعَهُمُ» الخ، جَعَلَ مَنْطَ الْحُكْمِ مِنْ يَكُونُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَمَنْ يَكُونُ خَارِجاً عَنْهُ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ يَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يَخْرُجَ» الخ، فَأَدَارَ الْحُكْمَ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ. وَأَمَّا فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ فَكَثِيرٌ مِنْ أَنْ تُحْصَى مِثْلُ كَرَاهَةِ الْجُمَاعَةِ الثَّانِيَةِ وَنَوْمِ الْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِمَا.

قَوْلُهُ: (عِيَّاشُ بْنُ عَمْرِو) هَذَا السَّنَدُ غَيْرُ السَّنَدِ غَيْرِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَمَا سَبَقَ مِنَ الْقِطْعَاتِ كَأَنَّ سَنَدَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَلَوْ صَحَّ عَنْ عِيَّاشٍ لَيَكُونُ أَفِيدَ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَلَكِنِّي مُتَزَدِّدٌ فِي حَدِيثِ عِيَّاشٍ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ ص ٢١٨ أَيْضاً مَرْفُوعاً وَرَجَّاهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَبُو صَاحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَتَابَعَاتِ، فَلَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ رِوَاةِ احْسَانٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ وَفِي سَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَفِي لَطْحَاوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِيهِ، وَابْنُ عِيَّاشٍ صَدُوقٌ وَقَدْ يَلِغُ فِي سَنَدِ الْمُسْنَدِ بِدَلِّ أَبِي سَمَةَ أَبُو تَمِيمٍ الزَّهْرِيُّ، وَفِي رِجَالِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ أَيْضاً أَبُو تَمِيمٍ، فَلَا يَتَوَهَّمُ سَهْوُ النَّاسِخِ، وَأَبُو تَمِيمٍ مَجْهُولُ فَصَارَ حَدِيثُ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ مُتَزَدِّداً فِيهِ، وَبَحْثُ الطَّحَاوِيِّ مُطَبَّقاً، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَزْعُومَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْطَ الْحُكْمِ حَدِيثُ الْبَابِ شُرُوعَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثْلَ هَذَا الْإِنْكَارِ ثَبَتَ عَلَى مَنْ شَرَعَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقَبْلَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ، أَمَّا بَعْدَ الْإِقَامَةِ فَحَدِيثُ الْبَابِ وَأَمَّا قَبْلُهَا فَمَا فِي مَوْطَأٍ مِثْلَ، وَأَمَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ فَمَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثٍ، فَعَلِمَ أَنَّ مَنْطَ الْحُكْمِ لَيْسَ مَا رَعَيْتُمْ بَلْ شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَصْلِ مَكَاناً وَالْخَلْطُ مَعَ الصَّغُوفِ، وَأَتَى بِحَدِيثٍ: «لَا تَحْبُوا هَذِهِ لَصَلَاةَ كَصَلَاةِ قَبْلِ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا، وَاجْعَلُوا بَيْنَهَا فَصْلاً». وَسَنَدُ الْحَدِيثِ قَوِيٌّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضاً فِي مُسْنَدِهِ وَغَيْرِهِ أَيْضاً بِأَلْفَاظٍ أَخْرَجَهَا نَحْنُ حَتَّى إِذَا بَيَّانَ الدِّفَاقِ الْعَرَبِيَّةِ لَيْسَ هَذَا مَحْجَهاً، وَفِيهِ حُكْمٌ طَرْدُاً وَعَكْسُاً وَهُوَ إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ وَفِي لُفْظِهِ. وَيُرَدُّ عَلَى مَخْتَارِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ وَمَا زَعَمْتَ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ لَزِمَ عَدَمُ ضَرُورَةِ الْفَصْلِ مَكَاناً بَيْنَ سَنَنِ الظُّهْرِ وَفَرِيضَتِهَا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِهَذَا، نَعَمْ مَسْأَلَةٌ كَرَاهَةِ مَخَالِصَةِ الصَّغُوفِ صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا كَمَا فِي مُسْلِمٍ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنَّ حَمْلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَبِاجْمَعَةٍ بَحْثُ الطَّحَاوِيِّ صَحِيحٌ وَمَحْجَهاً ظَاهِرٌ، وَمَحْجَهاً عِنْدِي أَنَّ الْفَصْلَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ زَمَاناً أَوْ مَكَاناً، وَلَا يَرُدُّ سَنَنِ الظُّهْرِ فَإِنَّ عَدَمَ الْفَصْلِ زَمَاناً صَحِيحٌ فِيهَا وَجَائِزٌ، وَأَمْرٌ أَلِيٌّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَدَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمُعَرِّبِ فِي سَنَنِ السَّائِي بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: «عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي السُّبُوتِ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْ حَدِيثٍ: «لَا تَحْبُوا هَذِهِ الصَّلَاةَ كَصَلَاةِ» الخ، الْفَصْلَ زَمَاناً وَمَكَاناً، ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ لِلْإِقَامَةِ أَيْضاً بَعْضَ دُخُلٍ فِي مَنْطِ الْمُهَيِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَفَوُّتَهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ

اشْتَهَرَ فِيمَا بَيْنَ الْمُصَلِّينَ أَنَّهُ لَا قِضَاءَ لِلْسَّعَةِ أَوْ حَبِيبَةٍ، وَاحْتَقَ أَنْ لِلْسَّعَةِ قِضَاءً وَلَكِنَّهُ أَحْفَ بَعْدَ حُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْعَابَةِ، وَإِذَا

عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ ثُمَّ انصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَنِي أَصْلِي فَقَالَ: مَهْلًا يَا قَيْسُ! أَصَلَاتَانِ مَعًا؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، قَالَ: فَلَا» (إِذْنٌ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ مِنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا يُزَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلًا. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ: لَمْ يَزَوْا بِأَسَا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَيْسٌ هُوَ جَدُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسٌ

(١) قوله: «فلا إذا» وفي رواية: فسكت صلى الله عليه وسلم، قال ابن عبد الملك: هذا يدل على حوار قضاء سنة الصبح بعد فرضه من لم يصلها فيه، وبه قال الشافعي، قال عيسى الفاري: سيأتي أن الحديث لم يثبت، فلا يكون حجة على أبي حنيفة رحمه الله، كذا في «المراقبة».

فانت ركعتا الفجر فنقول: لا يقضيها بعد طلوع الشمس وهو القول القديم للشافعي، وأما حديثه فهو أن يصلي قبل طلوع الشمس، وأما مالك وأحمد فموافقان لأبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن: يقضيها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهو المختار، فإن أبا حنيفة، وأبا يوسف أيضاً لا ينعان من القضاء بعد طلوع الشمس، وفي الدر المختار قضاء الفرض فرض، وقضاء الواجب واجب وقضاء السن سنة.

قوله: (عن جده) أي جد سعيد، وفي جده اختلاف كثير، قيل: هو إنه قيس، وقيل: قيس بن عمرو، وقيل: قيس بن فهذ، وقيل: قيس بن زيد.

قوله: (مهلاً يا قيس الخ) قوله عليه الصلاة والسلام هذا إما قبل شروعه في الركعتين، وإما حال شروعه فبهما، وأما بعد أدائه إياهما، وظني أنه بعد أدائهما لا حال شروعه كما يدل الذوق السليم، ولا قبل شروعه، فإن نص الحديث يدل على أنه قد شرع فبهما، ومهلاً بمعنى أترك واكفف، ولعله أراد الذهاب إلى بيته فقال عليه الصلاة والسلام: اكفف، وليس المراد مهلاً أي انقض صلاتك.

قوله: (أصلتان معاً) هذا الحديث يفيدنا في نفي الجمع بين الصلاتين في وقت واحد فإن مدلول اللفظ الإنكار على الجمع بين الصلاتين، وأما كلامه عليه الصلاة والسلام فمن قبيل إلزام المخاطب بما لا يمتزجه، لا أنه عليه الصلاة والسلام زعم أنه يصلي فريضة أخرى، بل زعمه عليه الصلاة والسلام أيضاً أنه يصلي السنة، وإنكاره عليه الصلاة والسلام ثابت مثل هذا في أحاديث، منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: «أتصلي الصبح مرتين»، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن سرجس: «بأية صلاتيك اعتددت»، ومنها ما في حديث عبد الله بن بحينة قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أصبح أربعاً» وحديث الباب مرسل. ولنا ما روي عن ابن عمر: لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الخ». وقال بعضهم: الحديث متواتر لأنه مروي عن قريب من عشرين صحابياً.

قوله: (فلا إذا) الخ قال العلامة محي الدين الكافيحي: إن (إذن) التي هي ناصبة المضارع ويقار: إنها من الجروف مغيرة من إذا الشرطية، ويجوز كتابتهما بالنون أي إذن في حديث الباب ورد: «فلا إذا». وفي ابن ماجه: (فسكت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)، وفي مصنف ابن أبي شيبة: فسم يأمره ولم ينهه، وفي بعض الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام ضحكت، واختلف أهل المذهبين في شرح لفظ الباب: «فلا إذا» فقال الشافعية: معناه فلا بأس إذن، أي يجوز أدائها بعد الفجر قبل الطلوع. وقال الأحناف: معناه فلا تصلي مع هذا العذر أيضاً، أي «فلا إذا» للإنكار، وكان يحتج في صدره أن الفداء صحيحة وفصيحة عن قول الشافعية، أما عن قول الأحناف فلا تكون مربوطة فنظرت هل أجد نظيراً أم لا؟ فوجدت في الآية «أَفَبِعَمَلٍ هَذَا آمَنُ أَتَمُّ لَا يُتَصَرَّوْنَ» [الطور: ١٥] قال الزمخشري: إنه إنكار وقد دخلت الفاء، ثم تبعت الأمثلة لمثل هذه المحاوراة أي استعمال مثل «فلا إذن» للإنكار فوجدت أمثلة، منها ما في مسم المجلد الثاني: أن نعمان بن بشير وهب لابنه من الزوجة الثانية حصه ماله فقالت له زوجته: إني لا أرضى ما لم يكن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شاهداً على هبتك فحاء إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «هل وهبت لغير هذا لابن من البنين أم لا؟ فقال: لا، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «فلا إذن» الخ فاستعمل اللفظ للإنكار والهي، ومهد ما في معجم الصحابة للنفوي استعمال لفظ: «فلا إذن» للإنكار، وأمثلة أخرى، فإذا شرعنا نافذ.

ونعسك لشافعية «بمط فسكت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -». وأقول: لما سبق الإنكار أولاً فكيف ما كان لا يدل على الإباحة والإحارة، وشبهه هذا ما في سنن النسائي عن عائشة قالت في حجة الوداع: صمت يا رسول الله وأطعته، وقصرت وأتممت، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لقد أحسست يا عائشة، فطاهره يدل على أن الصوم والإتمام حسن في السفر، ولم يثبت في واقعة من وقائعه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والشيخين الإتمام في السفر، واستمر أمره عليه الصلاة والسلام بالقصر في السفر بإقرار المحدثين، وأنكر الحفاظ ابن تيمية حوار لإتمام في السفر، وعن ابن عمر مرفوعاً في العمدة: صلاة السفر ركعتان ومن ترك السنة كفر. وروايات أخر دالة على الهي عن الإتمام في السفر، فليس مرد قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: (أحسست) إجازة الإتمام بن مراده إتمامه عليه الصلاة والسلام عما فعتت عن عدم عزم بالمسألة، فكذلك ههنا إتمام عن فعله عن عدم علم، ومن مستدلانا ما سيأتي من الحديث القولي وقعه عليه الصلاة والسلام حين رجع من غزوة تبوك، وكان إمام تقوم عند الرحمن بن عوف أخرجه أبو داود ص (٢٠) باب مسح عن الخفين وفيه: «فلما سلم قام النبي

بْنُ عَمْرٍو. وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسُ ابْنِ قَهْدٍ. وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ. مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَيْسٍ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى قَيْسًا».

٣١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

٤٢٣- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَعَلَهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شَيْبَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَمَّامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكَلَابِيُّ. وَالْمَعْرُوفُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ».

٣١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ

٤٢٤- حَدَّثَنَا بَيْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ.

(١) قوله: «من لم يصل ركعتي الفجر» وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: لا قضاء لسنة الفجر بعد الفوت، لا قبل طلوع الشمس ولا بعدها؛ لأنه يبقى نفلاً مطلقاً؛ لأن السنة ما أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أنه أداها في غير الوقت على الانفراد، وإنما قضاها تبعاً للفرض في ليلة التعريس، والنفل المطلق لا يقتضى بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها، وقال محمد: أحب إلى أن يقضيها إلى وقت الزوال لأنه صلى الله عليه وسلم قضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس، ولهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب، والحديث ورد في قضاها تبعاً لفرض، هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات»، وأما حديث الباب فلعله لم يثبت كما يشعر كلام المؤلف أيضاً بضعفه.

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فصل في الركعة التي سبق بها ولم يزد عليها شيئاً « انتهى، ورد أبو داود على من قال: من أدرك الإمام في الركعة المنفردة عليه سجدة السهو.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

ينبغي للحنفي أن يأتي بهما بعد طلوع الشمس قبل الزوال لما مر سابقاً. وحديث الباب قوي صححه الحاكم في المستدرک، ولعل في تلخيص المستدرک إقرار الذهبي بصحة الحديث، وإن تتبع الحديث واجتمع عندي بعشرين طريقاً وما وجدت فيها ما ذكر الترمذي من المتن؛ خمسة في مسند أحمد، وخمسة في سنن الدارقطني، وثلاثة في السنن الكبرى للبيهقي، واثنان في صحيح ابن حبان، واثنان في مستدرک الحاكم، وواحد في جامع الترمذي واحد في تذكرة الحفاظ للذهبي، وواحد في السنن الكبرى للنسائي. ومدار كلها قتادة إلا أن بعضاً من الرواة يعبرون متن الحديث بمن أدرك من ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس، فليصل ركعة بعد طلوع الشمس، والمراد من الركعة الصلاة لا الركعة الواحدة، ومرد الحديث ليس ما زعم الحفاظ من حقوق هذا الحديث، بما مر من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة. وبعض التفصيل مر مني سابقاً، وبالجملة الحديث في حق سنتي الفجر لا الفريضة.

قوله: (إلا عمرو بن عاصم) هو من رجال الصحيحين.

قوله: (والمعروف) غرض المصنف إعلال الحديث، وأقول: لا يمكن إعلال الحديث لما رويت فإن في مسند أحمد عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة، وفي سنن الدارقطني والسنن الكبرى للبيهقي عن حلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة، وفي بعض الكتب عن عذرة بن تميم عن أبي هريرة فلا يمكن إعلال الحديث المروي بثلاث طرق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ

قال ابن جرير الطبري: الأربع واثنان قبل الظهر ثابتة، والأكثر عملاً الأربع، أقول: لقد أحد ابن جرير الكلام والدليل على أكثرية الأربع ما في أبي داود ص (١٧٨) عن عائشة كان يصلي أربعاً قبل الظهر في يتي ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يرجع الخ.

قوله: (عن عاصم بن صمرة) حسنه المصنف رحمه الله ونقل في هذا الكتاب توثيقه عن البحاري في أبواب الركاة ص (٧٩) باب زكاة الذهب، فقال: عن عاصم بن صمرة عن علي وعن الحارث عن علي رضي الله عنه ثم قال: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال:

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلَيَّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَلَى حَدِيثِ الْحَارِثِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يَخْتَارُونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْنِي، يَزِيدُ الْفَضْلَ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

٣١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ

٤٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ^(١) قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ هُرَيْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٣- بَابُ آخَرُ

٤٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنَكِيُّ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ صَلَاةً بَعْدَهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: وَرَوَاهُ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ نَحْوَ هَذَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ هَذَا.

٤٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَنَبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا^(٢) أَرْبَعًا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

(١) قوله: «رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ... الخ» اعلم أن محمد بن الحسن الشيباني ذكر هذا الحديث في «موصفه» ثم قال: هذ تطوع وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذ زالت الشمس، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد في فيها عمل، فقال: يا رسول الله! أيفصل بينهن بالسلام؟ فقال: لا، أخبرنا بذلك بكبير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري - انتهى -.

وقال شارحه على القاري: أجمع حديث في هذا الباب ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً من غير الفرائض إلا بنى الله له بيتاً في الجنة» زاد الترمذي والنسائي: «أربعاً قبل الظهر ورَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ» - انتهى -.

(٢) قوله: «و بَعْدَهَا أَرْبَعًا... الخ» قال الشيخ ابن الهمام: اختلف أهل هذا العصر في أنها تعتبر غير ركعتي الراتبة، أو بهما وعلى الثاني، هل تؤدي معها بتسليم واحدة أو لا؟ فقال جماعة: لا لأنه إن نوى عند التحريم السنة، لم يصدق في الشفعة الثانية، والمستحب لم يصدق في السنة، ووقع عندي أنه إذا صلى أربعاً بعد الظهر بتسليم أو ثنتين وقع عن السنة والمندوب سواء احتسب هو الراتب منها أو لا؛ لأن المفاد بالحديث المذكور أنه إذا وقع بعد الظهر أربعاً مطلقاً، حصل الوعد المذكور، وذلك صادق مع كون الراتبة منها، وكونها بتسليم أو لا فيها، وكون الركعتين ليستا بتسليم على حدة لا يمنع منها وقوعها سنة، وإن كان عدم كونها بتحريم مستقنة يجمع منه على خلاف فيه، كما عرف في سجود السهر - انتهى -.

كلاهما عندي صحيح. وصحح روايته ابن قصاب لمعري في كتاب الوهم والإيهام. وروى الحافظ عن علي بن أبي طالب أنه يرى التطبيق، وفيه عن عاصم بن ضمرة وحسنه الحافظ. فثبت تقوية الحافظ رواية عاصم. وأما أهل المذهب فلهم كلام يقول الشافعية: إن الأربعة هذه سنن الزوال. وقال الأحناف: إن الركعتين تحية المسجد أو تحية الوضوء، ولكن الحق لا يتجاوز كلام أس حريز الطبري.

بَابُ آخَرُ

من فاتته الأربعة قبل الظهر يأتي بها بعد الفريضة، ثم لما فيه قولان، قيل: يأتي بها قبل الركعتين العديتين، وقيل: بعدهما وهو المختار لوقافه الحديث. قوله: (من صلى قبل الظهر أربعاً) حديث أم حبيبة يفيدنا في أربع قبل الظهر وصححه الترمذي.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الشَّامِيُّ حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُخْتِي أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^[١] مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْقَاسِمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ شَامِيٌّ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي أَمَانَةَ.

٣١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ

٤٢٩- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو هَامِرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُتَسَلِّمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ.

وَقَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَارَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنْ لَا يَفْصِلَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَاخْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ أَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ يَعْنِي التَّشَهُّدَ. وَرَأَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى. يَخْتَارَانِ الْفَصْلَ.

٤٣٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمَحْمُودُ بْنُ هِلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصِلِمٍ عَنْ مِهْرَانَ سَمِعَ جَدَّهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ إِمْرَأَةً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا

٤٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا بَدَلٌ^(١) عَنْ الْمُخَبَّرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْدَانَ عَنْ حَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَخْصِي مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَقُلُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ حَاصِمٍ.

٣١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ

٤٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَكَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «بدل» - بموحدة فمهملة مفتوحتين - ابن المحرر - بضم مهم وفتح مهملة وشدة موحدة وبراء - كمحمد.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ

أداء السنن في البيت سنة وأفضل كما في الهداية، وهذا أصل المذهب، وأما أرباب الغتيا فأفتوا بأن الأفضل في المسجد لئلا يلزم التشبه بالروافض، فإنهم لا يأتون بالسنة، ولو تركت في المسجد يتوهم الناظر أن أهل السنة أيضاً يتركون، وأما في زماننا فيمكن الفتوى بأدائها في المسجد فإن الناس متكاسلون ولا يأتون بها في البيوت إن فاتتهم في المسجد، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فسنته المستمرة أداء السنن في البيت إلا في واقعيتين في ركعتي المغرب، إحداهما: أنه عليه الصلاة والسلام ذهب إلى مسجد بني عبد الأشهل فصلى المغرب ثم صلاهما فيه،

[١] وفي نسخة بشار: «هذا حديث صحيح غريب» وقال: في م حسن صحيح غريب، وما أثبتناه من التحفة وبعض النسخ.

٤٣٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ كَانَ يُصَلِّيُهَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَالَ وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّكَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْفَجْرِ رَكَعَتَيْنِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٣٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ سِتُّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ

٤٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ يَمْنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا^(١) رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَثْمٍ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْمٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ^(٢) جَدًّا.

٣١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ^(٣) الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ ثِنْتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ ثِنْتَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «ست ركعات» المفهوم أن الركعتين الراتبين داخلتان في الست، وكذا العشرين في الحديث الآتي، قاله الطيبي، فيصلي المؤكدين بتسليمه وفي الباقي الخيار، قوله: لم يتكلم فيما بينهما أي في أثناء أدائها، وقال ابن حجر: إذا سلم من كل ركعتين، قوله: بسوء أي بكلام سيئ، أو بما يوجب سوء، قوله: عدلن بصيغة المجهول، وقيل: بالنعوم. (المراقبة)

(٢) قوله: «ضعفه جدًّا» أي تضعيفًا قويًا، قال ميرك ناقلًا عن التصحيح: والعجب من يحيى السنة كيف سكت عليه وهو ضعيف بإجماع أهل الحديث، قلت: ينافية ما تقدم أنه رواه ابن خزيمة في «صحيحه» مع أنهم أجمعوا على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، قال ميرك: وعن محمد بن عمار بن ياسر: «يصى بعد المغرب ست ركعات»، وقال: رأيت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصى بعد المغرب ست ركعات، وقال: من صلى بعد المغرب ست ركعات، غفر له ذنوبه، وإن كانت مثل زبد البحر» حديث غريب رواه الطبراني في الثلاثة. (المراقبة)

(٣) قوله: «قبل الظهر ركعتين» هذا متمسك الشافعية فيا ثنيتين ركعتين قبل الظهر، وعندنا السنة قبل الظهر أربع، وقد جاء فيها أيضًا أحاديث كثيرة عن عائشة وأم حبيبة وعلي، ولهذا قال المؤلف في باب ما جاء في الأربع قبل الظهر، وقال: وعلى هذا العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، وجاء عند الشافعي وأحمد أيضًا أربع، ولكن بتسليمتين، كذا في «اللمعات».

وروى محمد بن نصر المروزي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عباساً أرسله إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فرآه يصلي في المسجد بعد المغرب إلى العشاء، أقول هذا معلول فإن قصة ابن عباس مشهورة مروية بطرق تبلغ خمسين أو ستين وليست فيها هذه الزيادة في مسد أحمد: أن عبد الله بن أحمد سأل أباه أن بعض أهل كوفة، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أفق بعد جوار الس في المسجد، قال أحمد: صدق، والله أعلم بالصواب.

باب ما جاء في فضل التطوع ست ركعات بعد المغرب

تسمى هذه الصلاة بصلاة الأوابين في عرف الناس ولم يصح فيها حديث، وحديث الباب أيضاً ضعيف والعمل به مع ضعفه، وصح الحديث في الأربع بعد العشاء، وفي الأربع قبله ضعيف وفي الأربع قبل الظهر والأربع بعدها صحيح، وكذلك في الأربع قبل العصر.

باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء

هذه الصلاة من السنن الرواتب عندنا، حديث الباب يفيد الشافعية في الركعتين قبل الظهر، ولنا عن عائشة ما في أبي داود ص ١٧٨.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيبٍ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٩- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى

٤٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خِفَتِ الصُّبْحُ

(١) قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى» وفي رواية: صلاة ليل والنهار، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الأفضل فيهما رباع، وعنهما في الليل مثنى، وفي النهار رباع. (المعتمدين)

ومما يوافق مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام» رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» وما في مسنده من حديث معاذة: «أنها سألت عائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى؟ قالت: أربع ركعات» الحديث، وما في «الصحيحين» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: «أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ قال: ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن» الحديث، فهذا تفصيل يفيد المراد، وإلا لقلت: ثمانية، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ذكره ابن القيم، ويؤيده ما ورد: أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم والحق أن الأخبار وردت على كلا النحويين، فكل أحد بما ترجح عنده.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى

قال أبو حنيفة: إن الأفضل أربع بتسليم في المويين، وقال صاحبه بأفضلية الأربع بتسليم بالنهار، والمثنى بالليل، وقال الشافعي بأفضلية مثنى مثنى في المويين، وقال مالك بن أنس لا تجوز أربع بتسليم بالليل، وصورة الاختلاف من أريد أن يصلي أربعاً، وأما لو أراد أن يصلي ركعتين فقط فليس بمورد النزاع.

قوله: (صلاة الليل مثنى مثنى) هذه الجملة مفيدة للقصر، وقال الشافعية: إن القصر قصر الأفضلية، وقال المالك: قصر الجواز، ولا يصح القصران على مذهب أبي حنيفة، وقال تقي الدين بن دقيق العيد: إن القصر ليس بمنحصر في هذين القسمين بل قصر آخر أي قصر أقل ما يصح وما يجوز، وأقول: إن هذا القصر يراد به إذا لم تكن قرائن القصرين الأولين من قوله عليه الصلاة والسلام أو فعله في أكثر الأحيان، ولم يثبت حديث ينص على أربع بالليل بتسليم، وتمسك الأحناف في مذهب أبي حنيفة بحديث عائشة حديث الصحيحين: كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن الخ. وأقول: إنه ليس بحجة لنا، فإن الحديث مبهم ولا يدل على أنها بتسليم واحدة بل هي محمولة عندي على هيئة لتأويل في زماننا أي التسليم على ركعتين ركعتين والتروية على أربعة، ومرو عليه أبو عمر في التمهيد، وقال في شرح الحديث مثل ما قلت، وإنما جمعت بين أربع لعدم الوقفة والتروية على ركعتين، ثم وجدت في السنن الكبرى مرفوعاً: يصلي أربعاً فيزوج الخ، ويدل على التسليم على ركعتين عن عائشة ما في مسلم ص ٢٥٤ يسلم بين كل ركعتين، وفي النسائي عن أم سلمة: يسلم على كل ركعتين، فلا يكون حجة لنا ناهضة فإن الرواة بعضهم يعيرون المراد بمحلاً، وبعضهم يفصحون بالمراد ويزكرون التسليم على كل ركعتين، والأولون لا يذكرون التسليم فلا يمكن الاستدلال بالإجمال، فالخاصل أني لم أجد ما يدل على مختار أبي حنيفة رحمه الله إلا ما روي عن ابن مسعود موقوفاً، ولكنه مرفوع حكماً بسد قوي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: من صلى أربعاً بتسليم واحدة بالليل عدل. بمثل قيام ليلة القدر. وإنما قلت: إنه مرفوع حكماً فإن ذكر فضل العمل لا يمكن لأحد بلا إخبار الشارع، ولهذا تبعت الكتب لأحد الرواية عن أبي حنيفة مثل الصحيحين، ولكني لم أجد مع التبع الكثير ولو وجدت عنه لرجحت ولو شاذة.

أجاب ابن القيم عن حديث الباب بتأويلين: الأول: أن لفظ مثنى مثنى نافٍ للواحد والثلاثة وأما الأربع فليست بدخلة تحتها. والثاني: أن معنى مثنى مثنى أن يكون المجموعة أربع ركعات ولم يقل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أربعاً أربعاً كيلا يرفع القعدة على ركعتين ركعتين. أقول: بخلافه قول لم يحشروا أن المراد من مثنى مثنى فقط لا اثنا عشر، وهذا إذا كان اللفظ مكرراً، وأيضاً يخالف قول الشيخ ما ورد عن ابن عمر راوي الحديث تفسير المرفوع أنه مثل ما مراد مثنى مثنى؟ قال: أن تسلم على كل ركعتين أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧)، ثم فيما فسر ابن عمر بحث لأنه ثبت عنه موقوفاً: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. أخرجه في معاني الآثار، وعمله بالنهار أربع ركعات بتسليم واحدة. كما في معاني الآثار ص (١٩٨): أن ابن عمر صلى قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، وسنده صحيح فإن فهذا شيخ الطحاوي ثقة، وعني بن معبد تلميذ محمد بن الحسن من رواية لصحيحين ورواة الجامع الصغير، وسائر الرواة ثقات، وإن قيل: إنه يدل على أربع قبل الجمعة لا تطوع النهار مطلقاً. قلت: إن في تلك الصفحة عن ابن عمر: أنه كان يصلي بالليل ركعتين والنهار أربعاً، وسنده قوي فإن رواه رواية الصحيحين، لا فهذا، وروي عن ابن عمر مرفوعاً أيضاً: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». إلا أنه أعني الطحاوي والدارقطني وابن حبان وجهور المحدثين، وقالوا: إن لفظ النهار وهم الراوي، وحالهم السحاري، ويقوي لفظ النهار في حارج الصحيح، ثم أقول بدفع ذلك البحث: إن مراد ما قال ابن عمر هو القعدة على الركعتين لا السلام على ركعتين، وأما قوله لرجح سأل عن تفسير مثنى مثنى في مسند ص (٢٥٧) فإمراد به أن التسليم أربع وأفضل، والله أعلم وعمه ثم.

فَأَوْزَرَ بِوَاحِدَةٍ وَاجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرَأَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

٣٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ

٤٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَبِلَالٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١]. وَأَبُو بَشِيرٍ اسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ، وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ.

٣٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ

٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَقَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَسَنَةٍ وَطَوِيلَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَسَنَةٍ وَطَوِيلَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤَزَرَ؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ حَبْنِي^(١) تَنَامَانٍ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

(١) قوله: «إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانٌ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم، قال الطيبي: فيقظة قلبه تمنعه من الحدث، وإنما مع النوم قلبه ليعي الوحى، إذا أوحى إليه في المنام - انتهى -.

فأذن دار المشنوية على القعدة عندنا وعنى التسليم عند الشافعية، وعنى هذا يقول لشافعية في الوتر: إن المشنوية لما كانت بالتسليم تكون الشفعة في الوتر أيضاً بالتسليم لا بالقعدة، لحديث عام: «صلاة الليل مثنى مثنى» فيكون الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، فأذن يكون معنى الواحدة في «أوتر بواحدة» المنفردة (اكيلة) عند الشافعية، وأما عند الأحناف فمعناه الواحدة (ايك).

قوله: (أوتر بواحدة) هذا اللفظ لا يدل على الوتر بركعة واحدة فإن لفظ الوتر محمول إلى الخارج وليس المراد الوتر لغة، فإن معناه اجعل صلاتك وترأ معهوداً في الشريعة بركعة أي بضم ركعة، لمقدمة إن الأسماء الشرعية كانت في اللغة متعددة مثل القراءة والوتر والمسح وغيرها، فإذا نقلت إلى الشريعة صارت لوازم فإن المراد يكون منها المدلولات الشرعية، فإذا أردنا تعديتها لجعلها متعددة بواسطة الباء فالباء في: «أوتر بواحدة» «وامسحوا برؤوسكم» باء التعدية، فإن المسح كان متعدياً في اللغة، فإذا نقلناه إلى المعنى الشرعي صار لازماً أي إمرار اليد المبتنة فعديناه بالباء، ولا يتوهم أن في المعنى الشرعي أيضاً متعدياً، فإنه شبيه ما قيل: أن لا يعمدون، بمعنى: ليس لهم علم لازم، وكذلك فرق بين السميع صيغة الصفة المشبهة اللازم، والسماع صيغة اسم الفاعل التعددي، ومر مني بعض كلام في هذه المقدمة في القراءة حذف الإمام.

قوله: (واجعل آخر صلاتك وترأ) هذا محمول على الاستحباب عند الجمهور، وفي متوننا من كان يثق بالانتباه يؤخر الوتر إلى آخر الليل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِاللَّيْلِ

صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل في أصح الروايات بإحدى عشر ركعة، وفي بعض الصحاح ثلاث عشرة ركعة، وقال المحدثون: إن صلاة الليل كانت إحدى عشر ركعة إلا أن الراوي جمع بها ركعتي الفجر. الحديث صلى ليلي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالليل ثلث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر وقيل إن الركعتين صلاة التحية، وقيل: هي اركعتان الحفصت قبل صلاة الليل أو بعدها، وقيل: هم ركعتا الليل جاساً بعد الوتر، وورد في رواية صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل خمس عشرة وسبع عشرة ركعة أيضاً، وتردد فيهما المحدثون.

قوله: (ما كان يريد في رمضان الخ) هذه الرواية رواية الصحيحين، وفي الصحاح صلاة تراويحه عليه الصلاة والسلام ثمان ركعات، وفي السنن الكبرى وغيره بسند ضعيف من جانب ابن أبي شيبة فإنه ضعيف اتفاقاً عشرون ركعة، ومما عشرون ركعة الآن إنما هو سنة الخلفاء الراشدين، ويكون مرفوعاً حكماً وإن لم يحد إسناده قوياً. وفي التاتارخانية سأل أبو يوسف أبا حنيفة: هل كان عمر رضي الله عنه عهد عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين قرر التراويح عشريين ركعة وأعلن بها؟ قال أبو حنيفة: لم يكن عمر متدعياً أي لا بد من كون عشريين

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتِرُ^(١) مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ».

٤٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢٢- بَابُ مِنْهُ

٤٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَحْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢٣- بَابُ مِنْهُ

٤٤٣- حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٤٤- وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَكْثَرُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، وَأَقَلُّ مَا وُصِفَ مِنْ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ.

٤٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّوْمُ أَوْ غَلَبَتْهُ حَيْنَاءُ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً».

(١) قوله: «يؤتر منها بواحدة» وكذا ما مر من قوله: فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة، قال ابن الهمام: ليس في الحديث دلالة على أن الوتر واحدة بتحرمة مستأنفة لاحتياج إلى الاشتغال بمجابهة إذا احتمل كلا من ذلك، ومن كونه إذا خشي الصبح، صلى واحدة متصلة فأن يقاوم الصرايح التي ذكرناها وغيرها وكثير تركناه بحال الطول مع أن أكثر الصحابة عليه. انتهى. ومن الروايات التي ذكرها يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: عمر رضي الله عنه كان ما روى الحاكم، وقال: على شرطهما، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وكذا روى النسائي عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر، وأخرج الحاكم، قيل للحسن: إن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال: عمر رضي الله عنه كان أفقه منه كانه ينهض في الثانية بالتكبير، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا حفص ثنا عمرو عن الحسن قال: اجتمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وقال الطحاوي: حدثنا أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي ثنا خالد ثنا عبد الرحمن بن أبي زباد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن ريد وعبيد الله بن عبد الله و سيمان بن يسار في شيخة سواهم أهل فقه وصلاح، فكان مما وعيت عنهم أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، هذا كله في «الفتح» لابن الهمام.

ركعة مرفوعة. قال المصنف لم تكن صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل أقل من تسع ركعات، أقول: لم تكن أقل من سبع ركعات لحديث عائشة أخرجه أبو داود في سننه ص (٢٠٠): كان يؤتر بأربع وثلاث، وست وثلاث وثمان وثلاث، وعشر وثلاث. وقال الحافظ ابن حجر: إن هذا الحديث أصح ما وقعت عليه في عدد الركعات.

قوله: (صلى من النهار ثني عشرة ركعة) تمسك البعض بهذا على وحدة ركعة الوتر فإن عمله عليه الصلاة والسلام لم يزد على ثلاث

[١] وفي نسخة بشار: «حديث حسن صحيح» وقال: وقع في م حسن صحيح غريب، ولفظة غريب لم يذكرها المزني في التحفة ولا

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤٥ (م) - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْقَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَنَّا بَنُ الْمُثَنَّى عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ كَانَ زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى قَاضِي الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يَوْمَ بَنِي قَشِيرٍ، فَقَرَأَ يَوْمًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ «فَإِذَا نَقَرٌ» فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمُنِيذِ يَوْمِ عَشِيرٍ خَرَّ مَيِّتًا وَكُنْتُ فِيمَنْ احْتَمَلَهُ إِلَى دَارِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَعَدُ بْنُ هِشَامٍ هُوَ ابْنُ عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ، وَهَشَامُ بْنُ عَامِرٍ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ

٤٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ

(١) قَوْلُهُ: «نُقِرَ فِي النَّاقُورِ» نَفَخَ فِي الصُّورِ. (المجمع)

عشرة ركعة، فلما قضى ثني عشرة ركعة علم أن صلاته بالليل ثنتا عشرة ركعة، وعدم أن الوتر ركعة. يقال: ثبت صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل خمسة عشر ركعة أيضاً، وأيضاً لعل هذه الصلاة ليست قضاء صلاته بالليل بل رواته النهارية، وتؤيده رواية أخرجهما أحمد في مسنده عن علي: أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ثلاث عشرة بالليل وثنى عشر ركعة بالنهار، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ

حديث الباب حديث الصحيحين، ومسألة الباب تتعلق بالاعتقادات لا بالفقهيات، ويكفي الاعتقاد إجمالاً كما في الفقه الأكبر إذ لا يعلم أحد تفصيل المسألة، فليقل: أمنت بالله وأمنت بهذا كما هو المراد عند الله تعالى، والفقه الأكبر من تصنيف أبي مطيع البلخي الحكيم بن عبد الله تلميذ أبي حنيفة، وهو متكلم فيه وعندني أنه صدوق، وفي الميزان: كان ابن المبارك يعظمه ويقره (ف) اشتهر على الألسنة أن المتأول ليس بكافر، في آخر الخليلي على شرح العقائد وفي بعض تصانيف الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: إن المتأول في ضروريات الدين كافر.

(واعلم) أن في علم الغيب مقامين: أحدهما: مقام المدح، والثاني: مقام ذكر المسألة، وأما في مقام المسألة فتكون القيود والشروط مذكورة، وأما في مقام المدح فلا فإنه مقام المبالغة وليس بكذب، فلا يفرنك ما قال صاحب القصيدة البردة:

فإن من جودك الدنيا وضرتها
ومن علومك علم اللوح والقلم

فإنه مقام المدح والمنافق، والحاصل أني لا أذكر ههنا لا نبذة من الكلام.

واعلم أن الفلاسفة ينكرون صفات الله تعالى، وأما قولهم: إن صفات الباري عين ذاته فيغالطون به الناس ويلزمهم أن صفات الله زائدة على الذات، فإنهم لا يقولون إلا بصفة العلم للباري وينكرون سائر الصفات، وعلم الله تعالى حصولي عند أرسطو والفارابي وابن سينا كما هو مصرح في تصانيفهم، وغفل عنه الناس فلا يكون العلم إلا زائداً على الذات، وأما الوجود فهو عين ذات عندهم ومتحد به كما قال الأشعري بأنهما متحدان في الحقيقة، ثم الاتحاد على أنواع: الاتحاد في المفهوم وهو أضيق، والاتحاد في الحقيقة وهو أوسع من الأول، ثم الاتحاد في الوجود وهو أوسع من الثاني كما قال ابن سينا: إن الحيوان والناطق متحدان في الوجود ومختلفان في الحقيقة، وينكر الفلاسفة الملاعة الإرادة له تعالى والقدرة فإنهم يقولون: إن الباري فاعل بالإيجاب والعلة، ولعل كنه مذهبهم أن الحوادث بالعلة الأخيرة ومحصله أنها بغير محدث، ولقوله: إنه فاعل بالاختيار وحائق، وإنكار القدرة للباري كفر صريح جلي بإجماع الأديان السماوية، وأما الكلام والبصر والسمع له تعالى فمختلف بين أهل القبة فكيف يرجح قبوله من الملاعة؟ فلم يبق إلا العلم وهو أيضاً حصولي هذا ما نفخ لي من مذهب الملاعة.

(ف) قال مولانا المرحوم النانوتوي: إن النزاع بين الصوفية القائلين بعينية الصفات للذات، والمتكلمين القائلين بغيرية الصفات للذات، نزاع لفظي وأخذ كل واحد منهما بمرتبة وسكت عن المرتبة الأخرى، فإن منبع كل صفة ذات وأما انتشارها ووفور آثارها فزائد ليس عين ذات ولا غيرها، فإن ضوء الشمس في قرصها وذاتها عين ذات وإذا وقع على الأرض فغير ذات. أقول: قد صرح العارف الجامي بتسليم المرتبتين عند الصوفية كما قال اتفق القوم على أن الله تعالى كمالين كمال ذاتي وكمال اسمائي.

(ف) في تحرير الشيخ ابن الهمام أن أفعال الباري معللة بالحكم، وأجمع عليه المحدثون والعقهاء، ولا يلزم منه الاستكمال بالعبور كما زعم الفلاسفة الملاعة، فإن الصفات فروع كمال الذات وليست بلا حقة من الخارج مثل ضياء الشمس ذكره في بحث الأمر. وفي تحريره: أن العلة التامة مقدمة على المعلول تقدماً زمنياً لا أن الزمان قد يكون قليلاً فيتوهم عدمه، وهو مختار ابن تيمية حين قال: لا يتصور عدم تقدم الفاعل على فعله، وهو مختار المتكلمين والسبكي في جمع الجوامع.

(واعلم) أن التشابهات مثل نزول الله إلى السماء الدنيا، واستواءه على العرش، فرأى السلف فيها الإيمان على ظاهر ما ورد إمهاله على ظاهره بلا تأويل وتكييف، ويفوض أمر الكيفية إلى الله تعالى. وأما ما نسب إلى بعض السلف مثل ابن عباس أنه يعلم معاني المقطعات القرآنية، على تقدير صحته بيان محتملات. ويتوهم من جامع الفصولين وهو من معتبراتنا الهي عن الترجمة اللغوية أيضاً للتشابهات، لكن قريحتي يحكم أن الهي عنه تفسيرها لا ترجمتها تحت الألفاظ من الحقوق واليد والوجه وغيرها. وأما مذهب المتكلمين فهو التأويل في التشابهات موافقاً للشرع، وقال المتكلمون: إن مذهب السلف التفويض وهو أسلم، ومذهب أي المتكلمين التأويل بالعقل وفاق الشرع وهو أحكم، ومعناه أن

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ^(١) اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيَءَ الْفَجْرُ».

وفي الباب عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَرِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ وَابْنِ مَشْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ.

(١) قوله: «يرسل الله تعالى» الروول والهبوط والهبوط والصعود والحركات من صفات الأجسام، والله تعالى متعالٍ عنه، والمراد ربوب الرحمة وقربه تعالى من العباد ينزل الرحمة وإفاصة الأنوار وإجابة الدعوات وإعطاء السائل ومعمرة الذنوب، وعند أهل التحقيق: النزول صفة الرب تعالى وتقدس يتجلى بها في هذا الوقت يؤمن بها، ويكف عن التكلم وكيفيتها، كما هو حكم سائر الصفات المتشابهات مما ورد في لشرح كالسمع والبصر واليد والاستواء ونحوها، وهذا هو مذهب السلف وهو أسلم، والتأويل طريقة المتأخرين وهو أحكم، وبالجملة هو وقت جعده الله تعالى محل ظهور الأسرار وهبوط الأنوار كما يحبه أهل الذوق والعرفان، كذا في «اللمعات».

أصل مذهب أهل السنة التفويض، وأما التأويل فعند الضرورة والمقابلة مع الغير من مخلفي أهل السنة. والمتكلمون إنما احتاجوا إلى التأويلات عند المناظرة مع معاندي الإسلام، فما قال بعض الناس من الألفاظ الركيكة في حقهم فريوون عنها. وأما مذهب المعتزلة في التشابهات فالتأويلات المخالفة للشريعة الغراء الموافقة لعقولهم القاصرة عباداً بالله. ومذهب المشبهة أن الله جسم كالأجسام، ومذاهب أخرى لا أذكرها. وأما تفويض السلف فيحتمل معنيين: أحدهما: تفويض الأمر إلى الله وعدم الإنكار على من تأول كيف ما تأول بسبب إقرارهم بعدم العلم. ثانيهما: تفويض التفصيل والتكليف إلى الله تعالى والإنكار على من تأول برأيه وعقله ومرادهم هو الاحتمال الثاني لا الأول. وأما المتأولون من أهل الحق فثلاث فرق: تأول أرباب اللغة بالاستعارة أو التشبيه، وتأول الصوفية مثلاً في نزول الله بالتجني وهو ظهور الشيء في المرتبة الثانية، وتأول المتكلمون بنزول ملائكة الله أو رحمة الله الخاصة، والمتكلمون طائفتان: الأشعرية هم المنسوبون إلى أبي الحسن الأشعري وتوابعه الشافعية والمالكية، والطائفة الثانية الماتريدية: هم المنسوبون إلى أبي منصور الماتريدي وتوابعه الأحناف، وأبو الحسن وأبو منصور معاصران وأبو منصور أصغر سناً، وأما الخنابلة فلا ينتسبون إلى الماتريدي والأشعري.

واعلم أن لفظ الأشاعرة يطلق على جميع من الأشعرين والماتريديين، وأما الأشعرية فقالوا: إن الله تعالى صفات ذاتية أزلية قديمة وهذه سبعة: العلم، والسمع، والبصر، والقدرة، والإرادة، والكلام، والحياة، وصفات فعلية وهذه حوادث ومخوقات نه تعالى وليس بقائمة بالباري. وأما الماتريدية فقالوا: إن الصفات الذاتية فسبع وقديمة، وأما الصفات الفعلية فقديمة أيضاً، وهي التي تكون صفات الله تعالى مع أضدادها. ولم أجد هذا التعريف في كتب الكلام، نعم موجود في كتاب الإيمان في الدر المختار، ومثال الصفات الفعلية فمثلاً الإمامة والإحياء والغضب والرضا وغيرها. وأدمج الماتريدية جميع الأنواع تحت جنس واحد وسموها بالتكوين، وابتخاري أيضاً قائل بالتكوين، وتتكون صفة ثامنة لله تعالى. وقال الأشاعرة في الصفات القديمة: إن التعلقات حوادث، وقال الطحاوي: إن الله خالق قبل أن يخلق، ورازق قبل أن يرزق، وأقول من حسب الماتريدية: إن شيئاً آخر مما يتعلق بالباري ويسمى بالفعل، وهذه التسمية مني وهو مثل النزول إلى سماء الدنيا وغيره من الجزئيات التي تكون متعلقة بالباري، ولا يكون نه نوع في الباري قديماً، وهذه الأفعال حوادث ويقول الماتريدية: إنها ليست بقائمة بالباري بل من مخلوقاته، وأما مشرب الحافظ ابن تيمية في الصفات الحوادث أنها قائمة بالباري وحوادث وغير مخلوقة، ويدعي أنه يوافق السلف الصالحين، ويقول: إن الله تعالى يقوم به الحوادث باختباره ولكنه ليس ما لا يخو من الحوادث بل قد يكون متصفاً بالحوادث وقد لا يكون متصفاً بها، وقال: إن بين الحادث والمخلوق عموماً وخصوصاً فإن الصفات الحادثة وسائر أشياء العالم حوادث، والصفات ليست بمخلوقة بخلاف سائر أشياء العالم الممكنة، وأما الأشاعرة فيقولون بأن الباري عز اسمه ليس بمحل للحوادث وقالوا لا فرق بين لحادث والمخلوق، وأقول: إن اللغة تساعد الحافظ ابن تيمية فإنه إذا كان ريد قائماً يقال: إن القيام متعلق بريد، وإن ريداً متصفاً بالقيام، ولا يقال: إنه حائق القيام فكذلك لما كان الله موصوفاً بالنزول فلا بد من قيام النزول به، وكون الباري عز برهانه متصفاً بالنزول لا خالقاً له، ويعبر ما قال ابن تيمية قال الحارثي بأن الله متصفاً بصفات حادثه، إلا أن الشارحين تأولوا في كلامه ومثله روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن بسند صحيح في كتاب الأسماء والصفات، حيث قالوا: من قال: إن القرآن مخلوق كافراً، أي من قال: بأن القرآن يس صفة الباري وأنه معزول ونائ عن ذات الداري، وليسوا بمائلين بأن القرآن قديم أي الكلام اللفظي فالخاص بهم قائلون بحدوث الكلام اللفظي لا بحقه وصنف ابن تيمية في كون الباري يقوم به الأفعال الاختيارية مطلقاً كاملاً، ودل ماروينا على رعم أنه من قال بأن الله حنيفة جهمي عباداً بالله، فإن الله حنيفة قائل بما قال السلف الصالحون. فالخاص أن نزول الباري إلى سماء الدنيا نزول حقيقة يحمل على طاهره ويعوض تفصيله وتكبيفه إلى الباري عز برهانه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والسلف الصالحين كما نقله الحافظ في فتح اساري عنه. وذهب الأشاعرة المتكلمون إلى ما ذهبوا، ثم يقول: إن قول الأشعرية بأن الصفات الفعلية حوادث، لا دليل لهم عليه فإنها ليست بحادثة، وإن قيل: إن بصفات فعلية التي تحت الأسماء بحسب للباري تعلقاً بالحوادث فتكون حوادث، قلت: إن للقدرة والإرادة وغيرهما أيضاً تعلقاً بالحوادث ولا تقولون بحدوثها. ثم المشهور بين المتكلمين أن الإرادة مثلاً قديمة

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جِبْنَ يَبْقَى ثَلَاثُ لَيَالٍ الْآخِرُ». وَهَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ.

٣٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ

٤٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ مَنْ نَاجَيْتُ. قَالَ: أَرْفَعُ قَلِيلًا. وَقَالَ لِعَمَرَ مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي أَوْقِظُ الْوَسْطَانَ وَأَطْرِدُ الشَّيْطَانَ. قَالَ: اخْفِضْ قَلِيلًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ هَانِئٍ وَأَنْسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

٤٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَايَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْلَةً». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^[١].

٤٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَيْفَ كَانَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كُلُّ^(٢) ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا أَسَرَّ بِالْقِرَاءَةِ وَرُبَّمَا جَهَرَ فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^[٢].

(١) قوله: «كل ذلك قد كان يفعل» فيجوز كل من الأمرين، واختلفوا في الأفضل خارج الصلاة، ورجح كلا طائفة، والمختار أن ما كان أوفر في الخشوع وأبعد عن الرياء فهو أفضل.

والتعلقات بالمتعلقات الحادثة حوادث. وقال الخذاق منهم: إن الإرادة مثلاً والتعلق قديمان والمتعلق حادث كما قال الدواني في رسالة إثبات الواجب. ويعمم أن العلم يتعلق بالمعدومات بدون واسطة الصور وأنكره الفلاسفة الملاعبة.

(ف) قال المناطقة: إن العلم هي الصورة الحاصلة. وقال ميرزاهد: إن العلم هي الحالة الإدراكية، وقال المتكلمون: إن العلم مبدء الحالة الإدراكية، ونظيره أن يكون بيت مظلم وفيه مشكاة وضعت فيها السراج فانشر ضياء السراج ووضعت ثمة مثلاً فيدون قال المناطقة: إن العلم هي التمثال وقال ميرزاهد: إن العلم هو ضياء السراج المنتشر، قال أرباب الكلام: إن العلم هو سراج، فنحول الأمر إلى ذوي الأبواب وينظر فيه ويصدق الصادق ويكذب الكاذب، هذا ما تيسر لي الآن في ذكر نبذة الكلام، والكلام أصول من هذا والله أعلم، وعلمه أعم. فحاصل الباب أن نؤمن بالمتشابهات كما وردت بظاهرها ونفوض التفصيل إلى الله. وورد في المصوص أن الله يمينا ورجلاً وحقواً ويداً ووجهاً وغيرها فنؤمن بظاهرها.

قوله: (ثلث الليل الأول) في رواية نصف الليل وفي رواية ثلث الليل الأخير، واختار المحدثون الثالثة، وأقول: تحمل الأحاديث والروايات الثلاثة على أصحها بلا ترجيح، ويقار بزول الله في الأوقات الثلاثة فإنه تعالى وتقدس لا يشغله شأن، والأوقات الثلاثة مباركة لأنها أوقات الفراغ عن غير الله تعالى وتقدس.

باب ما جاء في القراءة بالليل

الأفضل عندنا في النافذة بالليل الجهر بالقراءة بشرط أن لا يؤدي النائم أو مصلياً آخر.

قوله: (أسمعت من ناجيت) قال الصوفية كان أبو بكر الصديق في مرتة الجمع وكان عمر الفاروق في مرتة العرق، فأمرهما النبي - صلى الله عليه وسلم - بمرتة جمع الجمع.

قوله: (قام النبي صلى الله عليه وسلم - بآية) وهي قوله تعالى: «إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَعْمِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَرِيرُ الْحَكِيمُ»

[١] جاء ذكر هذا الحديث في السحرة الهندية مؤخرًا من حديث "قتيبة عن الليث"، قدمه تباعاً بسحرة شارحاً حفاظاً على أرقام

الحديث.

[٢] وفي نسخة بشار «هذا حديث حسن غريب» وقال: هكذا وقع في النسخة وبعض النسخ وفي م حسن صحيح غريب. وفي الكت

الطراف، وص، ود، وي صحيح غريب. والحديث صحيح على كل حال إجماعاً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ خَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّمَا زَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ مُرْسَلًا.

٣٢٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

٤٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ.

٤٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «ولا تتخذوها قبوراً» يحتمل وجهين: الأول أن يكون على ظاهره وهو النهي عن دفن الموتى في البيوت، والثاني أن يكون بياناً وتفسيراً لما سبق أي صلُّوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً بأن يكون فيها كالأموات في القبور بلا ذكر وصلاة. (التقرير)

[المائدة: ١١٨]. كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في مرتبة الاستغراق، وادعت أنه عليه الصلاة والسلام ما قرأ الفاتحة ولا شيئاً غير هذه الآية في القيام والركوع والسجود فيشكل الأمر على القائلين بفرضية الفاتحة أزيد منه على الأحاف فإن للصلاة أصلاً على مذهبن لا على مذهبهم فيفيد الحديث في وجوب الفاتحة، وأما الذي دعيه يدل عليه طرق الحديث واستوفيت طرقه وفي المطحاوي ص (٢٠٥): كان بها يقوم وبها يركع وبها يسجد فدل هذا الطريق أيضاً على دعواي.

مسألة: تعيين السور من جانب النفس في الصلاة بسون ورود الشرع به بدعة ويجوز تكرار الآية في لفافة، واعلم أن البدعة ما لا يكون أصبه في الأصول الأربعة ويزعم الناظر فيه أنه من أمور الدين، فعم أن رسوم النكاح ليست بدعة، وإن كانت لغواً فإن الناظر لا يزعمها من أمور الشريعة، بخلاف رسوم المأتم فإن الناظر يزعمها من أمور الشرع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

الأفضل أداء السنن والنافلة في البيت كما في الهدية أيضاً.

قوله: (أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة) وبهذا قصر أبو جعفر الطحاوي حكم إحراز الثوب في المسجد النبوي والمسجد الحرام والمسجد الأقصى على المكتوبة، فإنه لم يثبت منه عليه الصلاة والسلام أداء السنن في المسجد النبوي.

قوله: (ولا تتخذوها قبوراً) في تفسير هذه القطعة أقوال ذكرها الحافظ في فتح اساري قين في هذه الحملة النهي عن دفن الموتى في البيوت فلا يكون لهذه الجملة ربط بما قبلها، وقيل: إنها تدل على كراهة الصلاة في المقابر وقين مرادها أداء الصلوات في البيوت ولا يعطلها عن ذكر الله. وأذن يدل الحديث على عدم ذكر الله في القبور ويخالفه ما في سنن ابن ماجه بسند قوي: أن مؤمناً إذا وضع في قبره يأتيه ملكان فيجلسه فينظر الشمس كادت تغرب، فيقول لهما دعاني لأصلي العصر فإن الشمس كادت تغرب ويخالفه ما في الصحيحين: «أل موسى عليه الصلاة والسلام يصلي في القبر» ويخالفه ما في صحيح مسلم: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «رأيت موسى عليه الصلاة والسلام يبي» ، وأما ما قيل من التأويلات في تسيته فلا أرى أنه ويخالفه ما في الترمذي ص ١١٢ ج (٢) في فضائل سورة الملك: أن بعض أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رأى رجلاً في القبر يقرأ سورة الملك حتى حتمها ، فيدل الأحاديث المروية على ذكر الله في القبور وعدم تعصلها من ذكر الله تعالى، وكذلك روايات أخر تدل على ذكر الله في القبور ذكرها السيوسي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» فأجواب أن الأصل في القبور العدم، وفيه مستثنيات كثيرة بحيث توهم كثرتها أنها الأصل، وأيضاً ذكر الله في القبور من خواص عباده تعالى لا عامة المؤمنين. والله تعالى أعلم.

أبواب الوتر

٣٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوَتْرِ

٤٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزُّوْفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُرَّةَ الزُّوْفِيِّ^(٢) عَنْ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ أَنَّهُ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ^(٣) بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ^(٤)، الْوُتْرُ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

- (١) قوله: «عن عبد الله بن راشد الزوفي» - يفتح الزاء وسكون الواو وباء - وليس به ولا لشيوخه عبد الله بن أبي مرة الزوفي وشيخه خارجة بن حذافة عند المصنف وأبي داود وابن ماجه إلا هذا حديث الواحد، وليس لهم رواية في بقية الكتب الستة. (التقرير)
- (٢) قوله: «الزوفي» - يفتح الزاء بعدها واو ثم فاء - . (التقريب)
- (٣) قوله: «أمدكم بصلاة» قال الطيبي: أي رادكم كما في بعض الروايات - انتهى - قال علي القاري: أي زاده، والأصل في المزيد أن يكون من جنس المزيد عليه - انتهى - .
- (٤) قوله: «من حمر النعم» - يضم الحاء وسكون الميم - جمع الأحمر، والنعم هنا الإبل، إضافة الصفة إلى الموصوف، وإنما قال ذلك ترعيًا للعرب فيها لأن النعم أعز الأموال عندهم، فكانت كناية عن أنها خير من الدب كهذا؛ لأنها ذخيرة الآخرة، والتي هي خير وأبقى. (المراقبة)

أبواب الوتر

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوَتْرِ

واعلم أن بحث لوتر بحث طويل ولقد صنف محمد بن نصر المروزي كتاباً مستقلاً في بحث الوتر وملاؤه بالروايات المرفوعة والآثار ولخصه المقرئ، وفي الوتر اختلافات كثيرة من أوجه كثيرة. وما أطلب من الأحناف مثل إطناب الإمام أبي جعفر الطحاوي.

وأما المذاهب في الوتر فالوتر عند الأحناف ثلاث ركعات بتسليم وقعدتين، ثم الوتر والتهجد شيان وصلاة الوتر معينة، وصلادة التهجد هي الصلاة بعد النوم فإن التهجد ترك المجدود أي النوم، ويوافق اللغة وحديث مرفوع عن حجاج بن عمرو أخرجه الحافظ في تلخيص الحبير وحسن إسناده أن التهجد بعد النوم.

وأما الشافعية فليس الفرق عندهم بين الوتر والتهجد إلا أن الوتر أكده، وأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمين فمن أتى بثلاث ركعات فقط بتسليمين فقد أتى بالوتر على مختارهم وما أتى بالتهجد. ثم حقيقة الوتر عندهم أن الوتر لطلب إيتار ما صلى قبل متهجداً فيكون كأنه من متعقبات التهجد، فلا يمكن لهم قول بوجوب، ثم صرحوا بأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمين ثم يجوزون خمس ركعات وسبع ركعات وتسع ركعات وإحدى عشرة ركعة، وأما ثلاث عشرة ركعة ففي كونها وترأ اختلاف وحزم تقي الدين السبكي بأنه وترأ بلا ريب، وأما الركعة الواحدة ففي كتاب الأم للشافعي أن الركعة الواحدة أيضاً وتر حيث اعترض على مالك بن أنس بأنه لما قال: إن الوتر ثلاث ركعات بتسليمين كيف لا يقول بوحدة ركعة الوتر؟ وقال القاضي أبو الطيب الشافعي: بأن الركعة الواحدة مكروهة، وفي الروضة وهو من معتبرات كتب الشافعية أنه يسلم واحدة في وتر رمضان وتسليمين في غيره، والله أعلم هل يقبله الشافعية أم لا؟ ثم إذا أوتر بخمس أو سبع أو تسع إلى غيرها فلا يفضل عندهم الفصل أن يسلم ويقعد على كل ركعتين، ويجوز عندهم الوصل أيضاً بتشهد في الأخيرة أو لأخريتين أي لا يقعد على ركعتين ركعتين وهذا المذكور كان في التهجد، وأما النفس المطلق بالليل فتجوز مائة ركعة بتشهد واحد أيضاً عندهم، فعلم أن الوتر لإيتار ما سبق من صلاة الليل، ولا فرق بين التهجد والوتر عند الشافعية. وقريب من مذهب الشافعية مذهب الحنابلة وأما مالك، لا أن الوصل بتشهد في الأخيرة والأخريتين فلم أجد تصريحه عن الموائك وإذا بوب الموائك والشافعية فيذكرون أن الوتر ثلث ركعات بتسليمين ثم يدكرون سائر الصور تحت الجواز، وأما الوتر بركعة عند المالكية ففي موطأ مالك ص (٤٤) أخرج أثر سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة، وقال مالك ليس العلم عليه عبداً ولكن أدى في الوتر ثلاث ركعات، وتأول الموائك في كلامه وقالوا: إن الركعة الواحدة جائزة وأما الكمار فداه ثلاث، وظني أن كلام مالك يأتي عنه، وفي كتب الموائك أن الركعة الواحدة جائزة في السفر، وفي بعضها أنها مكروهة في السفر، وفروع أخرى لا أذكرها، وأما الأحناف فلا يتأدى الوتر عندهم إلا ثلاث ركعات بقعدتين وتسليم، نعم لو اقتدى حلف شافعي وسلم شافعي على الركعة الثانية هو مذهبه ثم أتم الوتر صح وتر الحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهان :

شجع ولم يتبع وتم فموتر

وبو حنفي قام حلف مسلم

ثم اعلم أنه لا مناص من أن بعض الرواة يظنون لفظة الوتر على تمام صلاة الليل ومهم من عمر، وأن بعض الرواية يفصل الوتر عن صلاة الليل، ومهم عائشة الصديقة في أكثر رواياتها.

قوله: (إن الله أمدكم) (ج) غمك الأحناف محدث الباب على وجوب الوتر على الجمهور وصاحبي أبي حنيفة قال أبو حنيفة بوجوب الوتر، ووجه التمسك أن الرائد يكون من جنس ما يراد به أي راد الواجب أي الوتر على أحسنه وتوقيت الوقت أيضاً من أمارات الواجب.

وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وبريدة وأبي بصرة صاحب النبي ﷺ. قال أبو عيسى: حديث خارجة بن خذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب. وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث فقال: عبد الله بن راشد الزرقني وهو وهم.

٣٢٨ باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم

٤٥٣ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: الْوَتْرُ

ثم قل انقصوم: إن لفظ أمدكم ثابت في سني الفجر أيضاً مع أنها سنتان، ونقول: إن في سني الفجر أيضاً وجوباً، وأقول: إن لفظ أمدكم في سني الفجر من وهم الراوي فإنه في حق الوتر، وأدخله الراوي في سني الفجر من وهمه، وكلا حديثين مرويان عن أبي سعيد الخدري، فيحتمل زيادة احتمال لوهم الراوي، ورواية أبي سعيد في سني الفجر رواها الذهبي في التذكرة في ترجمة البحيري سنداً ومتناً وكتب في آخره، وقال: ابن خزيمة لو سافر أحد لتحصيل هذه الرواية لما ضاع سفره، ووثقها أحافظ في الدراية، ومع هذا زعمي أنه من وهم الراوي، ولا أقول هذا من مراعاة المذهب وأما الحديث فعربه المصنف وسكت عن تصحيحه وتحسينه، وسئل البخاري عن حديث الباب؟ فقال: لم يثبت سماع بعض عن بعض، وهذا من مذهب البخاري، فإن الأكثر يعتبرون بالمعاصرة فقط أيضاً. ثم في المعاصرة واسماع صور: إحداها: عدم النقص وعدم المعاصرة بين الراوي والمروي عنه فالرواية منقطعة عند الكل.

وثانيها: تحقق المعاصرة واللقاء فالرواية مقبولة عند الكل. وثالثها: ثبوت المعاصرة لا السماع فالرواية مقبولة عند الجمهور وغير مقبولة عند البخاري ويقول البخاري، في مثل هذا: لم يثبت سماع فلان عن فلان، ورغم لبعض أن هذا لتعبير من البخاري يدل على نفي لسماع وإحال أن عرضه يكون بيان عدم علمه بالسماع ولا يدل على نفيه لسماع ثم السماع عند البخاري لا يجب أن يكون في الرواية التي تكون تحت البحث بل يكفي السماع في غير تلك الرواية أيضاً، كما رأيت في بعض لكتب أنه سئل البخاري: هل لفلان سماع عن فلان؟ قال: نعم فإنه صرح بالسماع في رواية غير هذه لرواية. وأخرج أبو دود حديث الباب وسكت عن لحكم عليه وصححه ابن أسكن، وصحيح ابن أسكن لا يكون أقل من الحسن لذاته.

واعلم أن المتقدمين كانوا لا يفرقون بين الحسن والصحيح، وحديث عندهم، صحيح أو ضعيف وليست مرتبة الحسن عندهم، وقال الحافظ ابن تيمية: إن الحسن لذاته والصحيح وحده عند المتقدمين، حتى أن نقل الإجماع على وحدة الحسن لذاته ولصحيح. وأقول: إن نقل الإجماع مشكوك. وقيل: إن أول من أخرج مرتبة الحسن هو الترمذي، أقول: قد ثبت استعمال الحسن عن البخاري وعن ابن المديني وفي طبقات ابن سعد ومصنف ابن أبي شيبة في حديث الباب «إن الله أمدكم الليلة» وقال ابن سعد: إن خارجة بن حمزة من مسلمي فتح مكة فيكون الإمداد بعد فتح مكة، أي وجوب لوتر بعد فتح مكة فيكون خلاف ما حقق أن وجوب الوتر قبل وجوب الحمسة، وكذلك البردان واجتد قبل وجوب الحمسة فأجيب عما حققت: إن خارجة بعد ما يسمع هذا الحديث منه عليه الصلاة والسلام بل من صحابي آخر، وأيضاً زيادة في هذه الليلة زيادة في الوتر، وكتب صلاة الليل شعبة قبل هذه الليلة فالزيادة في لا يتر، وكذلك قل الخطابي: إن الزيادة زيادة الإتيان ولا يتوهم أن لصلاة صارت بعد الزيادة غير ما كانت قبل فإن الأصوات الرباعية كانت ثنائية ثم صارت أرباعاً، ولا يقول أحد بأن الثانية غير الأولى، وأقول: إن المنسوخ في آخر المزمع طول القراءة لا أصل الصلاة، وما من لفظ يدل على أن المنسوخ أصل الصلاة وقد كانت الصلاة فريضة تفقاً قبل، وكذلك قال البخاري: إن المنسوخ بعض صلاة الليل لا كلها وإني ادعيت أن البخاري قائل بوجوب بعض صلاة الليل ولا أقل من الوتر كما سيظهر من البخاري فإن (من) في ما يكون فيه (ما) و (من) بعضية في جميع البخاري، وليست ببيانية كما زعم وسيأتي الكلام في البخاري، وصرح أبو بكر بن العربي المالكي في عارضة الأحوذ في شرح الترمذي بأن البخاري قائل بوجوب الوتر، وقد حافظ: لو لم يخرج البخاري حديث الوتر، على الرحلة لعلم أنه قائل بوجوب الوتر وأقول: إنه قائل بوجوب الوتر مع إخراج حديث الوتر على الراحة فإنه ليس بمقيد للأحاديث والشافعية فإنه يمكن أن يقول يجوز أداء الواجب على الراحة كما أن الشافعية يقولون بوجوب صلاة الليل في حقه عليه الصلاة والسلام وأدائه إياها على الداء، وسيجيء البحث ما عني حديث الوتر على الراحة.

وأم أدلة وجوب الوتر فكثيرة وأذكر نبذة منها، ومنها: أنه عليه الصلاة والسلام لم يثبت منه ترك الوتر سفرأ ولا حضراً ولا من الصحابة ولا التابعين، وعدم تركه كاف للوجوب. وقال مالك بن أنس: من ترك الوتر أحكمه عليه بالتعريض وقال الحافظ علم الدين السحواوي: إن الوتر فرض عين، وقال: إنه ملحق بالفرائض وصنف فيه كتباً مستقلة ذكره في مسحة الخلق. وأقول: إن القرآن دليل على الوجوب فإن أساسه لم ينسخ إلا تصويب لقراءة، ويقول الشافعية: إن مفروضة في ليله الإسراء خمس أصوات فكيف تقولون بوجوب لوتر؟ قول: إن الوتر تابع لصلاة العشاء ووقتهما واحد، والأجوبة من جانب الأحاديث كثيرة.

باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم

تمسك الجمهور بحديث ثابت على عدم وجوب الوتر. وأدلة أبي حنيفة المذكورة في تحريج هندية.

لَيْسَ " بِحَتْمِ كَصَلَاتِكُمُ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يَحِبُّ الْوُتْرَ فَأَوْتَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ». وفي الباب عن ابن عمر وابن مسعود وابن عباس.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٤٥٤ - وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «الْوُتْرُ لَيْسَ بِحَتْمِ كَهَيْئَةِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ [عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ]!

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ. وَقَدْ رَوَى مُنْصَوِّرُ بْنُ الْمُغْتَمِرِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ.

٣٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوُتْرِ

٤٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عِيْسَى بْنِ أَبِي عَزَّةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ الْأَزْدِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَْامَ».

قَالَ عِيْسَى بْنُ أَبِي عَزَّةَ، وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يُؤْتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ يَنَامُ.

وفي الباب عن أبي ذرٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو ثَوْرٍ الْأَزْدِيُّ اسْمُهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ.

(١) قوله: «ليس بحتم كصلواتكم المكتوبة» قال العيني: لم يقل أحد: إن وجوب الوتر كوجوب الصلاة - انتهى - فحينئذ لا يخالف قول أبي حنيفة هذا الحديث؛ لأن قوله بوجوب الوتر لا يريد به أنه كالصلوات الخمس، قوله: ولكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ثبت الوتر بسنته صلى الله عليه وسلم، قال القاضي أبو الطيب وأبو حامد: إن العلماء كافة قالت: إنه سنة حتى أبو يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله، وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله: واجب، هكذا ذكر العيني، ثم رد كلامهما وأثبت قول عدة من العلماء بوجوبه، ولو سلم فلا يضر أبا حنيفة خلاف أحد إذا كان استدلاله بالأخبار منها ما في السنن إلا الرمزي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الوتر حق واجب على كل مسلم» الحديث.

قال ابن القيم: ورواه ابن حبان والحاكم وقال: عني شرطهما، ومنها حديث أبي سعيد قال صلى الله عليه وسلم: «من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره» وقال إمامنا: صحيح على شرط الشيخين، ومنها ما رواه أبو داود وقال صلى الله عليه وسلم: «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا» كثره، وهذا الحديث صحيح ولهذا أخرجه الحاكم في «المستدرک» وصححه، وتام البحث في «الفتح» لابن القيم وفي «العمدة» للعيني.

أخرج الطحاوي بأسانيد متعددة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بواحدة» ثم قال: فلولوا الإجماع على خلاف هذا لكان جائزاً أن يقال: من أوتر فمختار في وتره كما جاء في هذا الخبر، فدل الإجماع على نسخ هذا. (المراقبة)

قوله: (كصلواتكم المكتوبة) لا نقول: إن الوتر كالمكتوبة فإن منكر الخمسة كافر ومنكر الوتر ليس بكافر، وكذلك في الخمسة والوتر فرق اعتقاداً.

قوله: (ولكن سن رسول الله ﷺ) لا يستدل بهذا على سنية الوتر لأن السنة المصطلحة بين الفقهاء محدث، وأما السنة المستعملة في عبارات الشريعة تكون بمعنى الطريقة المنسوبة، وربما نجد لفظ السنة في حق الغرائض أيضاً وبظواهرها كثيرة لا تحصى.

قوله: (فأوتروا بأهل القرآن...) (الح) قال المحشي: إن المراد من أهل القرآن المؤمنين، وهذا غلط بل المراد به حفاظ القرآن فإن الفرق بين الحفاظ وغيرهم لا يظهر إلا في صلاة الليل، فإن في الوتر سوراً مأثورة، والملح للمحشي إلى بيان مراد أهل القرآن بالمؤمنين أن في الحديث أمر أداء الوتر ولو فسر بما هو الصحيح أي الحفاظ يرم عدم وجوب الوتر على غيرهم، والمحال أن المراد منه صلاة الليل وتدل أنماط الأحاديث على أن المراد أهل القرآن، وكذلك فسر الكبار من الحفاظ والأئمة والمحدثين، كما فسر إسحاق رحمه الله في رواية أن رجلاً سأل ابن مسعود عن صلاة الليل؟ فقال: ليست لك بل لأهل القرآن، أي لا يؤدي حق صلاة الليل كاملاً إلا الحفاظ، وفي قيام الليل محمد بن نصر حديث مرفوع «أن الله أهلين وخواص وهم أهل القرآن».

باب كراهية النوم قبل الوتر

في كتب فقهاء أن من يثق بالانشاء يؤخر الوتر إلى آخر الليل، ومن لا فلا، وكان أبو بكر الصديق يوتر قبل النوم، وكان عمر يوتر بعد

وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ لَا يَنَامَ الرَّجُلُ حَتَّى يُؤْتِرَ.
وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَشِيَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ. وَمَنْ طَمَعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقُومَ مِنْ
آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. فَإِنْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مُحْضُورَةٌ، وَهِيَ أَفْضَلُ».
حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ

٤٥٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ عَنْ مَسْرُوقٍ: «أَنَّ سَأَلَ
عَائِشَةَ عَنْ وَتْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أُوتِرَ: أَوَّلُهُ وَأَوْسَطُهُ وَآخِرُهُ، فَانْتَهَى وَتْرُهُ جِئْنَ مَاتَ فِي وَجْهِ الشَّحْرِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: أَبُو حَصِينٍ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي قَتَادَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْوُتْرُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

٣٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعٍ

٤٥٧- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعَفَ أُوتِرَ بِسَبْعٍ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُتْرَ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَسَبْعٍ، وَخَمْسٍ، وَثَلَاثٍ، وَوَاحِدَةٍ.
قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَعْنَى مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ قَالَ: إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ
عَشْرَةَ رُكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ فَتَنَسَبَتْ صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَى الْوُتْرِ.
وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ عَائِشَةَ. وَاجْتَنَحَ^(١) بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُوتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ».
قَالَ: «إِنَّمَا عَنَى بِهِ قِيَامَ اللَّيْلِ، يَقُولُ إِنَّمَا قِيَامُ اللَّيْلِ عَلَى أَصْحَابِ الْقُرْآنِ».

(١) قوله: «واحتج... الخ» حاصل الاحتجاج أن الإتيان قد يطبق على صلاة الليل باعتبار الجزء الأخير، ووجهه أن الوتر بمعناه ليس مختصاً
بأصحاب القرآن وهو ظاهر. (التقرير)

ويجوز أن يكون الوتر بمعناه، والمراد من أهل القرآن المؤمنون، كذا قيل - والله تعالى أعلم -.

النوم، فبلغ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: اخذ أبو بكر بالحزم وأخذ عمر بالقوة، وبعض هذا مروي في
موطأ مالك ص (٤٣)، وروي أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أوصى لأبي هريرة بالوتر قبل النوم لأنه كان يذاكر الأحاديث.
قوله: (فإن قراءة القرآن في آخر الليل محضورة الخ) أي تحضرها الملائكة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ

ثبت وتره عليه الصلاة والسلام في كل جزء من أجزاء الليل واستقر أمره آخره إلى آخر الليل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعٍ

يقول: إن الوتر ثلاث ركعات وأربع منها صلاة الليل وتكرر بعض المحدثين في ثبوت ما صلى بالليل سبع ركعات، وأحق ثبوتها كما

مر م

قوله: (بواحدة) نسبة المصنف بركعة الوتر الواحدة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليست بصحيحة ولم يثبت منه عليه الصلاة والسلام
الوتر بركعة مفردة، نعم ثابت عن بعض الصحابة بلا ريب.

قوله: (قال إسحاق) غرض إسحاق أن حقيقة الوتر وإتيان ما قبله لا يتحقق إلا بركعة واحدة، لا أن الوتر ركعة واحدة وقول إسحاق
يدل على إطلاق لفظ الوتر على تمام صلاة الليل.

قوله: (عنى أصحاب الليل) يدل على أن المراد من أهل القرآن الحفاظ.

٣٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِخَمْسٍ

٤٥٩ (م) ^١ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَمِيمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رُكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، فَإِذَا أَدَّانَ الْمُؤَدَّنَ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

باب ما جاء في الوتر بخمس

رواية الباب مشككة تقتضي بعض بسط في المقام.

قوله: (لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن) ثمشي الشافعية في مثل حديث الباب عني طاهرها أي أنه صلى خمسا أو سبعا أو تسعا بقعدة واحدة، وعيننا جوابه، وأشكر من حديث الباب ما في مسلم ص (٢٥٤) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعيد بن هشام أنه أتى عائشة فقال: أنبئني عن حق رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، وفيه: فقئت: أنبئني عن قيام رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: أليست تقرأ: «يَا أَيُّهَا الْمُرْتَلِّ» [المزمل: ١] فقئت: بى، الخ، قال: قلت يا أم المؤمنين: أنبئني عن وتر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: كن نعد له مساوكة وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل، فيسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه الخ. فظاهر الحديث يدل على أنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان لا يسلم على الركعتين ولا على الأربع ولا على الست ولا على الثمان بل على التسع فقط. وما أجاب الأحناف عن الحديث إلا العيني، وذكر صورة الجواب ولم يذكر مأخذه، وقال: إن عائشة ضمت صلاة الليل بالوتر في الذكر وإنما ست ركعات منها تهجد وثلاث ركعات وتر والمذكور في حال القعدة حال الوتر ولم تذكر حال صلاة الليل في القعدة. والجواب صحيح، وأشار الطحاوي إلى الجواب ومأخذه، وأقول: إن مأخذ الجواب أن حديث إباب أخرجه النسائي سنداً ومتمناً ص (٢٧٩): «كان لا يسلم في ركعتي الوتر» باب كيف الوتر بثلاث؟ فعمد أن المذكور من الحال هو حال الوتر، وإسناد الحديث غاية القوة، فيضم هذا في رواية مسلم، ورواية النسائي أخرجه محمد بن نصر في قيام الليل وتناول فيه، وقال: إنه مختصر من الموطأ وليس السلام على الركعتين والأربع والست والثمان بل على التسع فقط. وأقول: أن تأويله ركعتي غاية الركعة فإن ألقاظ الحديث ترده، وألفاظ الحديث أربعة منها ما في النسائي من ص (٢٧٩)، والطحاوي كان لا يسلم في ركعتي الوتر، ومنها ما في مستدرك الحاكم وما في البيهقي وكان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر. فعمد نصاً أن المذكور حال الوتر فقط، ومنها ما عند الحاكم أيضاً: «كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن» والمراد من القعدة قعدة الفراغ، ومنها ما أخرج الزبيعي وذكر، وروى الحاكم في مستدركه وهذا لفظه: «وكان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن» ثم بعد ذكر كلام الحاكم قال انتهى كلامه، وأما أنا فوجدت ثلاث نسخ لمستدرك وما وجدت فيها ما أخرج الزبيعي بلفظ: «لا يسلم» وإنما وجدت فيها: «وكان لا يقعد» وظني الغالب أن لفظ «لا يسلم» لا بد من أن يكون في مستدرك الحاكم، فإن الزبيعي ثبت في النقل مثل ما ليس الخافض متنبأ ومن عاداته أنه إذا نقل عبارة أحد بواسطة يذكر الوسطة وإلا فينظر المنقول عنه بعينه ويذكر لفظ المنقول عنه بعينه، وههنا غير هذا لفظه فلا بد من كون اللفظ «لا يسلم» في مستدركه، وأما الخافض ابن حجر فأخذ في فتح الباري «ولا يقعد إلا في آخرهن» ونقل في الدراية عني نصب الراية «ولا يسلم إلا في آخرهن»، ولفظ خامس لحديث النسائي أخرجه أحمد في مسنده «وكان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما» وفي سنده رجل متكلم فيه وهو يزيد بن يعفر، وأخرجه محمد الدين بن تيمية جد تقي الدين ابن تيمية المشهور في المنتقى، وقار بعد ذكر الألفاظ. وضف أحمد إسناده، وكنت متحيراً في هذا فإن زياد المعاد: أن رجلاً سأل أحمد عن الوتر؟ فقال: ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال له: وأما بتسليمة واحدة، قال أحمد: لا بأس، فلو كان أحمد تكلم في الحديث كيف قال: لا بأس؟ ثم بدا لي أن أحمد بن حنبل لم يضعف إلا الإسناد الذي أخرجه، وقد قلت: إن فيه يزيد بن يعفر فإذا لا تمر ولا شذوذ، وفي حديث النسائي ولا يخري تأويل محمد بن نصر أصلاً فدر حديث دلالة صريحة ونص عني نفي السلام على الركعة الثانية من الوتر، فإذا نترك تبادل الأحاديث الدالة على السلام على الثانية مثل حديث «وأوتر بوحدة» فإن متبادره للشافعية، ولو لم نجد نصاً أصرح مما في الباب على نفي السلام لثبنا على تدره، ولكننا وجدنا نصاً أصرح منه في نفي السلام، وحديث النسائي يدل على قطع سلسلة اتساع ونفي السلام، وكذلك على قطع سلسلة السبع المذكور في مسلم وغيره أيضاً. ولنا حديث آخر عن أبي بن كعب يدل على نفي السلام أخرجه النسائي في الصغرى ص (٢٨٠)، ولا يسلم إلا في آخرهن، ويقول بعد لتسليم: سبحان الملك القدوس ثلاثاً «فيكون الحديث صحيحاً عند النسائي وصححه زين الدين العراقي فسا مرفوعان صحيحان في نفي السلام، وأما حديث عائشة حديث الصحيحين: «فلا تسأل عن حسنهم وطولهم الخ» فتبادره أيضاً نفي السلام على الثانية، فإن النسائي يوب عني كيف الوتر بثلاث؟ وذكر نخته حديث عائشة: «لا تسأل عن حسنهم وطولهم» وحديثها «وكان لا يسلم في ركعتي الوتر» فإذا بحسن حديث عائشة المروي في أبي داود كان النسي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

[١] قد رقم الدكتور بشار هذا الحديث بهذا الرقم وقال في الهامش ما نصه: «أخطأ مرقم الطبعة القديمة فقرر من الرقم (٤٥٧) إلى الرقم

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

...

يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، ولثمان وثلاث، وعشر وثلاث « على نفي السلام على الثانية وهو المتبادر، فتم الجواب عما في مسلم وعن رواية « كان يوتر بسبع لا يجلس إلا في آخرهن ».

والآن أنعرض إلى روايات ابن عباس فرواياته في بعضها: أنه عليه الصلاة والسلام أوتر بخمس، وفي سنن أبي داود في رواية ابن عباس: ولا يسلم إلا في آخرهن، فيكون حديثه مثل حديث الباب أي يوتر بخمس لا يسلم إلا في آخرهن، فأشكلك علينا الأمر فأقول: إن في مسلم ص (٢٦١) عن ابن عباس تصريح أن صلاة الليل ست ركعات وأوتر بثلاث، فلا بد أن نقطع الركعتين من الخمس في رواية ابن عباس ومرو الحافظ عني رواية مسلم ص (٢٦١) وأشار إلى تفرد حبيب بن أبي ثابت. أقول والعجب من الحافظ أنه لم ينتفت إلى متابعاته، وأذكر متابعاته: منها ما في الطحاوي ص (١٧٠) ج (١)، ثم أوتر بثلاث عن ابن عباس وسنده قوي غاية القوة إلا أن في سنده سهو الكاتب، فإنه ذكر عن قيس بن سليمان والحال أنه عن عزمة بن سليمان ومتابع آخر في الطحاوي ص (١٧٩) عن أبي إسحاق عن المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس: « أنه أوتر بثلاث ». ومتابع آخر في النسائي ص (٢٨٠) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يوتر بثلاث يقره في الأولى. الخ. فلا شذوذ ولا تفرد فثبت قطع الثلاث من الخمس.

والآن أنعرض إلى رواية عن عائشة، قالت: كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن، فقال المدرسون: إن ثلاثاً منها وتر وركعتين منها ركعتا النفل جالساً بعد الوتر. أقول: إن قطع الثلاث في حديث عائشة من الخمس متعين ولكن الركعتين لا أقول: إنهما اللتان يوتي بهما جالساً بعد الوتر، وجواب المدرسين نافذ بلا ريب، فإن الركعتين جالساً بعد الوتر ثابتتان في الصحيحين أيضاً ولكني لا أرضى بهذا الجواب، ووجه عدم الرضا هو أن مالكاً ينكر الركعتين جالساً بعد الوتر مع كون ثبوتهما في الصحيحين، وسئل عنهما أحمد، فقال: لا أصيبهما ولو صلاهما أحد لا أنكر عليه. وأما البخاري فأخرج حديثهما ولكنه لم يبوب عليهما، وظني أن وجه عدم تبويبه هو عدم اختياره إياهما، وأما الشافعي وأبو حنيفة فلم يرو عنهما فيهما شيء، وأيضاً حديث عائشة حديث الباب عن عروة بن الزبير، ولم أجد في رواية من روايات عروة الركعتين جالساً، ولذا أنكرها مالك فإنه أخرج حديث عائشة في موطأه بسند عروة. فعندي أن الركعتين ركعتان قبل الوتر وإنما جمع الراوي بين الوتر وبين الركعتين قبل الوتر لعدم الوقفة الطويلة بينهما من وقفة النوم أو غيرها من وقفة الوضوء أو السواك أو أخرى، وحمل الركعتين على هذا المحتمل عندي أقرب من حملهما على ما حمل المدرسون. وأما قطع الثلاث من الخمس فمتيقن والتردد في محمل الركعتين وثبت الركعتان قبل الوتر في الخارج كما في الطحاوي عن أبي هريرة أن لا يكون الوتر خالياً عن شيء قبل الوتر فتم الجواب عن حديث الباب.

وأما حديث الباب عن عروة فأعله مالك بن أنس كما نقل في شرح المواهب وأبو عمر في التمهيد، وحديث الباب أخرجه مالك في موطأه ص (٤٢) وليست فيه هذه الزيادة وفي شرح المواهب أن هشاماً روى هذه الزيادة، حين خرج من الحجاز إلى العراق فبلغت الزيادة مالك بن أنس فقال مالك: إن هشاماً حين ذهب إلى العراق نسمع منه أنه يروي أشياء منكورة ولا يتوهم أن إنكار مالك على ذكره ثلاث عشرة ركعة لأن مالكاً رواه بنفسه، فكيف ينكر عن هشام؟ وليس باعث الإنكار الركعتان جالساً فإنه لم يروهما فليس باعث الإنكار إلا ذكره « ولم يجس إلا في آخرهن » ولكن أباعمر لم يفصل النقل مثل ما في شرح المواهب.

واعلم أنه قد سها الحافظ في تلخيص الخبر أن حديث عائشة رضي الله عنها « كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن. » حديث متفق عليه، والحال أنه حديث مسلم وليس في البخاري أصلاً، ومثل سهو الحافظ سهو صاحب المشكاة وقال: إنه متفق عليه، وفي النسائي رواية جواز أداء الوتر إيماءً وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وفي معاني الآثار ص (١٧٢) لفظ: ومن غلب إلى أن يومئ فليومئ، فدل على أن الإيماء إنما هو للمعذور.

وأما من حيث الآثار فلنا ما في معاني الآثار ص (١٧٣) عن المسور بن مخرمة قال: دفنا أبا بكر ليلاً فقال عمر: إني لم أوتر فقام وصفنا وراءه فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن وسنده صحيح. وفيه ص (١٧٥) عن أبي الزناد قال: أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثاً لا يسلم إلا في آخرهن، وفي المستدرک أن هذا وتر عمر أخذ عنه أهل المدينة أي عن عمر بن خطاب كما في مصنف ابن أبي شيبة. وروي عن ابن عمر ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال الحسن البصري: إن أباه عمر كان أعلم منه. وفيه ص (١٧٣) أثر أنس لما فيه ص (١٧٥) عمل الفقهاء السبعة التابعين ومنهم عروة بن الزبير راوي حديث الباب حديث خمس. ولما ما في الترمذي ص (٢٢٣) في مناقب أنس حدثنا إبراهيم بن يعقوب بن زيد بن الحباب بن ميمون أبو عبد الله نا ثابت قال: قال لي أنس بن مالك: يا ثابت حذ عني فإني لن تأخذه عن أحد أوثق مني إني أخذته عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأخذه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن جبريل وأخذه جبريل عن الله عز وجل، ولم يذكر الترمذي متنه وإني وجدت متنه في تاريخ ابن عساکر وهو: أن الوتر ثلاث بسلام واحد، ورجال السند ثقات إلا ميمون أبو عبد الله لم أعلم حاله إلا أنه أدرجه ابن حبان في كتاب الثقات، وقال السيوطي في جمع الحوامع: إساده حسن، وظني أن

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ الْوُتْرَ بِخَمْسٍ، وَقَالُوا: لَا يَجْلُسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ^[١].

حديث: « من كنت مولاه فعلي مولاه » رواه شعبة عن ميمون أبي عبد الله ولا يروي شعبة إلا من الثقات، وصرح الحافظ ابن عبد الهادي الحلي أن ابن حبان إذا أدرج أحداً في كتاب الثقات ولم يخرج فيه أحد فهو ثقة محدث قوي، واستدل الحافظ بدلائل كثيرة كلها غير مصرحة في إثبات مذهبه بل مبهمة محتملة لمخامل فقال في آخرها: سمنا أن هذه الأدلة غير مثبتة لمأما فأبي جواب عن حديث رواه الطحاوي في معاني الآثار ص (١٦٤): أن ابن عمر كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر ابن عمر: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يفعل ذلك، فهو مرفوع حكماً، وقوله هذا يدل على أنه لم يجد مثل هذا الدليل الصريح، ونقل الحافظ بأن الطحاوي يجب أن المراد من التسليم تسليم التشهد، أقول: وإن الطحاوي لم يجب أن قال الحافظ، بل ذكر أن التسليم يحتمل أمرين تسليم التشهد وتسليم القطع. ثم حسن الحافظ سنده مع أن في سنده وضين بن عطاء وتكلم فيه البعض. ثم أبي أحيب الحافظ أما أولاً فبأن ابن عمر شبه فعله بعمل فعله عليه الصلاة والسلام ولا يتعين التشبيه في السلام لعله تشبيه في ثلاث ركعات، وأما ثانياً فبأن الحافظ روى بنفسه في الفتح المجند الثاني من مصنف عبد الرزاق بسند قوي صحيح أن مذهب ابن عمر أن المصلي إذا قرأ: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله. الخ، فقد خرج من صلاته وكان يرى ذلك نسخاً لصلاته، فلما رأى ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام سيم في التشهد أي قال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد خرج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من صلاته على زعم ابن عمر وإن لم يسلم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تسليم القطع. فإذا ذهب استدلال الحافظ الذي زعمه النص ما في الباب، ولم ينهض حجة علينا، فأذن تطرق اجتهد ابن عمر، ثم مثل ما في الفتح من مصنف عبد الرزاق عن سالم عن ابن عمر موجود في مصنف ابن أبي شيبة عن نافع عن ابن عمر بسند قوي، ثم لي حادثة فإن مالكا أخرج في موطنه في باب التشهد أن ابن عمر كان يتشهد في القعدة الأولى كما تتشهد، وأما في القعدة الثانية فكان يؤخر السلام عليك أيها. الخ عن التشهد فممن يسنح لي التوفيق بين رواية المصنفين ورواية موطأ مالك عن ابن عمر، ولم أجد تفصيل مذهب ابن عمر حتى يظهر الوجه.

ومسك بعض الشافعية على أن الوتر ركعة واحدة بما في مسلم عن ابن عمر وابن عباس: الوتر ركعة في آخر الليل، أقول: كيف يتمسك بما في مسلم؟ فإن مراده أن الإتيان إنما يتحقق بركعة واحدة لا أن صلاة الوتر ركعة واحدة، فإن مذهب ابن عمر موجود في الخارج بأسانيد قوية أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، وأما ابن عباس فروى بنفسه المرفوع: « أن الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة » كما مر سابقاً بقدر الضرورة من رواية مسلم وأبي داود، فإذا تمسك الشافعية بحديث (كان يسلم على كل ركعتين، ويوتر بركعة) لا يصح حجة فإنه عام وقد أتينا بالخاص، وأما ما في النسائي ص (٢٥٩) عن مقسم عن أم سمة قالت: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يوتر بخمس وسبع لا يفصل بينهما بكلام وسلام. ويمكن جوابه بدخيرة ما ذكرت من الكلام في رواية ابن عباس وعائشة، وأيضاً أعنه البخاري في التاريخ الصغير لأن مقسماً ليس له سماع عن أم سلمة، ولكني رأيت في طبقات ابن سعد أن مقسم سماعاً عن أم سمة وعندي رواية أم سلمة جواب آخر لا أذكره لطوله. وفي النسائي عن أبي أيوب الأنصاري ما يدل على الوتر بواحدة. وجوابه عندي موجود، وعن أبي أيوب الأنصاري في معاني الآثار: أن الوتر ثلاث ركعات وسنده قوى إلا أن فيه محمد بن يزيد الرحبي وليس ترجمته في أكثر كتب الرجال ولكن وجدت في معجم البلدان لياقوت ترجمة تحت لفظ ركعة وجعله من الثقات، ولقد صنف الحافظ بدر الدين العيني كتاباً في جديدين في رجال الطحاوي وقال الشيخ أكمل الدين صاحب العناية في شرح مشارق الأنوار في تلخيص الصحيحين: إن الواحدة في رواية أبي أيوب مضممة إلى ما قبلها من الشفع. والجواب أن حديث أبي أيوب مختلف في رفعه ووقفه كما في النسائي ومعاني الآثار وصوب الأئمة وقفه، وقار الحافظ في تلخيص الجبر: إن البخاري والذهبي والدارقطني وأبا حاتم والبيهقي أعوه وقالوا: إن لرواية موقوفة على أبي أيوب الأنصاري. ورواية أبي أيوب موجودة في أبي داود أيضاً، وتمسك الحافظ في تلخيص أخير على واحدة ركعة الوتر حين قال أبو عمرو بن الصلاح: لم ينسب الوتر ركعة واحدة عنه عليه الصلاة والسلام برواية في سنن الدارقطني والحال أن روايته رواية لصحيحين فلا تلك الرواية رواية البخاري، وفي الدارقطني مختصره من انقصه في البخاري. وأما أثر سعد بن أبي وقاص من الوتر بركعة فعاب ابن مسعود على سعد على وتره بركعة كما في معاني الآثار. وفي النسائي ص ٢٥١ عن أبي موسى الأشعري: أنه كان بين مكة والمدية فصلي العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة أوتر بها يقرأ فيها مائة آية من النساء، ثم قال: ما ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قدميه وأن أقرأ بما. الخ، في باب القراءة في الوتر وروايته مشككة، وجوابها عندي موجود بتفصيله ولا أذكره فإنه يقتضي بسطاً في الكلام، وأما ما ذكرت من الدخيرة فلا يحدي في جواب روايته.

[١] هناك سقط في الهدية، وأثبت الدكتور بشار هذا عبارة، نصه « وسألت أبا مصعب المديني عن هذا الحديث: كان النبي + يوتر بالتسع والتسع، قلت: كيف يوتر بالتسع والتسع؟ قال: يصلي مثنى مثنى، ويسلم، ويوتر بواحدة. انتهى.

٣٣٣ باب ما جاء في الوتر بثلاث

٤٦٠ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوترُ بثلاث، يقرأ فيهنَّ سُورَ مِنَ الْمُفَصَّلِ، يقرأ في كُلِّ رَكْعَةٍ بثلاثٍ» سُورٍ، أَخْرَجَهُنَّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وفي الباب عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. وَيُروى أيضاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ يُوترُ الرَّجُلُ بثلاث. قَالَ سُفْيَانُ: إِنَّ^(١) شَيْئًا أَوْتَرَتْ بِخَمْسٍ، وَإِنْ شَيْئًا أَوْتَرَتْ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ شَيْئًا أَوْتَرَتْ بِرَكْعَةٍ. قَالَ سُفْيَانُ: وَالَّذِي أَسْتَحِبُّ: أَنْ يُوترَ بثلاثِ رَكَعَاتٍ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٤٦١ (م) - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يُوترُونَ بِخَمْسٍ، وَبِثَلَاثٍ، وَبِرَكْعَةٍ، وَيَرَوْنَ كُلَّ ذَلِكَ حَسَنًا.

٣٣٤- باب ما جاء في الوتر برَكْعَةٍ

٤٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: أَطِيلُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُوترُ بِرَكْعَةٍ، وَكَانَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَالْأَذَانَ فِي أَذْيِهِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «ثلاث سُورٍ آخِرُهُنَّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وجاء في رواية مفسِّراً ويُقرأ في الأولى «الهاكم التكاثر» والقدر وزلزلت، وفي الثانية العصر ولنصر والكوثر، وفي الثالثة الكافرون وتبت والإخلاص، كذا في «سنن الهدى»، وفي «شرح الشيخ»: يحتمل إن كان يقرأ في كل من الثلاث يقرأ سورتين ويحتمل بـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ويحتمل أنه لم يفعل ذلك إلا في الأخيرة، وبما قلنا من تفصيل السور يظهر أن المراد هو الاحتمال الأخير. (السمعات)

(٢) قوله: «قال سُفْيَانُ: إن شئت أوترت» قال عبي القاري في «المراقبة»: وأخرج الطحاوي بأسانيد متعددة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بثلاث ومن شاء أوتر بواحدة» ثم قال: ولولا الإجماع على خلاف هذا لكان جائزاً أن يقال: من أوتر فمخير في وتره كما جاء في هذا الخبر، فدل الإجماع على نسخ هذا - انتهى -.

باب ما جاء في الوتر بثلاث

سناد حديث الباب سقيم من جانب حارث الأعور، وتبدر حديث لبب لما، ولا يتوهم أن التسع في حديث الباب موصولة بدليل ما تقدم.

قوله: (تسع سور) وقع تفصيل السور التسعة في بعض الروايات.

قوله: (آخرهن: «قل هو الله») أي كانت «قل هو الله أحد» في الركعة الثالثة من الوتر لا أنها كانت في كل ركعة.

قوله: (قال سُفْيَانُ) مذهب سُفْيَانَ مدون في الكتب وهو موافق لها حنيفة لا كما نقل المصنف، فأنه أعم.

قوله: (حسناً الخ) أقول: لم أجد من الصحابة قائلًا بوحدة ركعة الوتر إلا قليلاً ومنهم معاوية، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأما ثلاث بتسليم واحدة فهو مذهب كثير من الصحابة منهم عمر وابن مسعود ومذهب أنس، وأثار أخرى ذكرها الطحاوي.

باب ما جاء في الوتر برَكْعَةٍ

لا بد من القول وتسليم أن بعض الصحابة قائلون بوحدة ركعة الوتر، وأن بعضهم قائلون بثلاث ركعات بتسليمتين، والواجب على كل واحد من المذاهب جواب المرفوعات لا الموقوفات والآثار.

قوله: (والأدب) في أدنه أي والإقامة في أدبه، عرصه السرعة في أداء ركعتي الفجر.

مسألة: هل تحوز ركعة واحدة مطلقاً أم لا؟ ففي البحر أن معاصراً له أي لصاحب البحر أفنى بصحتها مع الكراهة ورد عليه صاحب البحر وقال: إن الركعة الواحدة باطلة عندنا، وهذا هو أصل مذهبنا. وقال النووي في شرح مسلم ص (٢٥٣) تحت قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أوتر منها بواحدة»: هذا دليل على أن أقل الوتر ركعة وأن الركعة المفردة صلاة صحيحة وهو مذهبنا ومذهب الجمهور الخ. ورد عليه في طغف الشافعية تحت ترجمة أبي عمرو بن الصلاح بأن أحداً منا لم يقل بما قال النووي، وأما الروايات الدالة بتأديها على

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: رَأَوْا أَنْ يَفْصَلَ الرَّجُلُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالثَّالِثَةِ، يُؤْتِرُ بِرُكْعَةٍ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

٣٣٥- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ

٤٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي رُكْعَةٍ رُكْعَةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِي بَنْدَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْوُتْرِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالَّذِي» اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَقْرَأَ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ ذَلِكَ بِسُورَةٍ.

٤٦٣- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُؤْتِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ يَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا ابْنُ جَرِيرٍ صَاحِبُ عَطَاءٍ. وَابْنُ جَرِيرٍ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنُ جَرِيرٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ

٤٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي الْحَوَّارِ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ».

(١) قوله: «والذي اختاره أكثر أهل العلم... الخ» وبه قال أصحابنا الحنفية، قال ابن الهمام: وذلك لأن أبا حنيفة روى في «مسنده» عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الأولى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(٢) قوله: «القنوت في الوتر» نقل عن بعض المشايخ، ويروى ذلك عن محمد أنه لا يوقت دعاء في القنوت وفي غيره من مواضع الدعاء كالطواف ونحوه أي فيما لم يثبت فيه التوقيت في الشرع؛ لأن تعيين الدعاء يذهب برقة القلب والأكثر على التوقيت لأنه ربما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس إذا لم يوقت فيفسد الصلاة، فعندنا الموقت في القنوت هو «اللهم إنا نستعينك... الخ» لأن الصحابة اتفقوا عليه ولو اكتفى به جار، والأولى أن يقرأ بعده «اللهم اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ... الخ» كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» لكن توقيت «اللهم إنا نستعينك... الخ» عندنا ليس على الوجوب، بل على الدعاء المشهور، وكذا مفاد كلام ابن الهمام حيث قال: ولو قرأ غيره جاز.

الوتر بركعة واحدة فقط فقد مرت سابقاً مع الأجوبة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْوُتْرِ

كونه ثلاث ركعات متعين، وأما التسليم الواحد فهو المتناذر وليس بمتعين، ورد في بعض الروايات أن يقرأ في الركعة الأولى «سبح اسم ربك الأعلى» وفي الثانية «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفي الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» والمُعَوِّذَتَيْنِ، وأما أحمد بن حنبل وابن معين، وهذه الرواية أخرجهما أبو حنيفة في مسنده أيضاً، والصورة في سور الوتر كثيرة منها أن يقرأ في «الْهَاجِئِ التَّكَاثُرِ» و«الْقَدَرِ» و«إِذَا زُلْزِلَتْ». وفي الثانية: «الْعَصْرِ» والكُوْتَرِ، والنصر «وفي الثالثة: الكافرون وتنت سورة الإخلاص، ومنها أن يقرأ في الأولى: «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وفي الثانية: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفي الثالثة: «سُورَةُ الْإِخْلَاصِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ

قال الشافعية: إن القنوت في الوتر في نصف شهر بعد الركوع، ونقول: إن لقنوت في السنة كلها قبل الركوع ووافقاً لما قال ابن أسس فإنه يقول: يقست قبل الركوع، وأما أحمد فرجح انقوت بعد الركوع، ولنا ما روى ابن مسعود.

قوله: (أقوص في الوتر) هذه الريادة من تفرد الراوي كما قال الحافظ في التلخيص ولكن الحديث ليس بأقل من الحسن، وفي البحر: أن الجمع بين دعاء قنوت لأحناف ودعاء قنوت للشافعية مستحب، وأقول: قال بعض من يدعي العمل بالحديث: إن قنوت الأحناف ليس بثلاث في الحديث، ولعل هذا المدعي عفل عما في الإتقان سند قوي: أن قنوتنا كانت سورة الحمد والجمع في مصحف أبي بن كعب، وهذا تحد في

وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكَ رَبَّنَا^(١) وَتَعَالَيْتَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي^(٢) الْخَوَزَاءِ السَّعْدِيِّ وَاسْمُهُ رُبَيْعَةُ بْنُ شَيْبَانَ. وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُنُوتِ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ، فَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْقُنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَاخْتَارَ^(٣) الْقُنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا فِي التَّصَلِّهِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

٣٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَى

٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيَصِلْ إِذَا ذَكَرَ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ».

٤٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجَزِيَّ^(٤) يَغْنِي سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيَصِلْ إِذَا ذَكَرَ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ».

(١) قوله: «ربنا» - بالنصب - أي يا ربنا، قوله: «وتعاليت» أي ارتفع عظمك وظهر قهرك و قدرتك على من في الكونين، وقال ابن الملك: عن مشابهة كل شيء. (المراقبة)

(٢) قوله: «أبي الخوزاء» - بفتح مهملة وسكون واو وبراء ومد - كنية ربيعة بن شيبان، كذا في «المغني».

(٣) قوله: «واختار القنوت قبل الركوع» روى ابن ماجه بسند صحيح عن عن أبي بن كعب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنن قبل الركوع» - انتهى.

قال ابن الممام: قال ابن أبي شيبه: حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يفتنون في الوتر قبل الركوع - انتهى.

(٤) قوله: «السجزي» - بسين مكسورة وسكون جيم وبراء - سبة إلى السجزي وهو اسم سجستان، وقيل: نسبة إلى سجستان بغير قياس.

بعض كتبنا النهي عن قراءة القنوت للحنب وصيغه تشابه صيغ القرآن فإن صيغها صيغ المتكلم مع الغير وهو شأن أدعية القرآن.

قوله: (وفي الباب عن علي) رواية علي أخرجه في كتاب الدعوات ص (١٩٦) وقال النسائي: إنه مرسل، أقول: إن المرسل حجة عند الجمهور، وقال ابن جرير الطبري: إن رد المرسل بدعة حدثت بعد مائتين، ولعله عرض على الشافعي وكان ابن جرير شافعيًا ثم صار مجتهدًا بنفسه، وقالت جماعة: إن المرسل أعلى من المتصل ومنهم الحسامي، وقالت جماعة: إن الموصول أعلى من المرسل ومنهم أبو جعفر الطحاوي نقل عبارته السخاوي في شرح الألفية، واخترق إلى الجماعة الثانية وأن المرسل حجة بعد الحجة، وقال بعض من يدعي العمل بالحدِيث: إن رفع اليدين في القنوت مثل رفعهما وقت التحريمة، لا أصل له ولا أثر من التابعين أيضاً. وأثبت رجل حمي فاضل لرغم أنف ذلك المدعي أثر ابن مسعود وأثر عمر الفاروق الأعظم أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين فما طعنه على الأحناف إلا لجهله:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

ولما في رفع اليدين في القنوت أثر إبراهيم الحمي أيضاً أخرجه الطحاوي، ولي شبهة في أثر عمر الماروق فإن بعض الروايات يومي إلى أن رفع اليدين كان كرفع اليدين للدعاء لا مثل رفعهما عند التحريمة، وثبت رفع اليدين مثل رفعهما للدعاء عن أبي يوسف في قنوت الوتر ذكر صاحب مراقي الملاح عن الفرغ مولى أبي يوسف وأتى الطحاوي ص (٣٩١) عن أبي يوسف رفع اليدين في قنوت الوتر مثل رفعهما عند التحريمة فإنه قال: فيجعل ظهر كفيه إلى وجهه الخ، والتمصيل لرفع اليدين في الطحاوي ص (٣٩١)، ورفع اليدين عندنا سبة والتكبير واجب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَاهُ

يقضي الوتر عند أبي حنيفة فإنه واجب، وحديث الباب سقيم من جانب عبد الرحمن بن زيد وسيأتي قوي ولكنه مرسل، وفيه عند الله

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالُوا: يُؤْتِرُ الرَّجُلُ إِذَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

٣٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوَتْرِ

٤٦٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا^(١) الصُّبْحَ بِالْوَتْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٦٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

٤٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا بَنُو جَرِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوَتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا وَتِرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَزُونُ الْوَتِرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

٣٣٩- بَابُ مَا جَاءَ لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ

٤٧٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُؤْتِرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ آخِرِهِ. فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ نَقَضَ الْوَتِرَ، وَقَالُوا: يُضَيَّفُ إِلَيْهَا رَكْعَةٌ وَيُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ، ثُمَّ يُؤْتِرُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ. وَهُوَ الَّذِي

(١) قوله: «بادرُوا الصبح بالوتر» أي أسرعوا بأداء الوتر قبل الصبح، والأمر للوجوب عندنا في «شرح السنة»، قيل: لا وتر بعد الصبح، وهو قول عطاء وبه قال أحمد ومالك، وذهب آخرون إلى أن يقضيه متى كان وهو قول سفیان الثوري وأظهر قول الشافعي لما روى أنه قال: «من نام عن وتر فبصل إذا أصبح» ذكره الطبري ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب قضاء الوتر حتى لو كان المصلي صاحب الترتيب، وصلى الصبح قبل الوتر ذاكرًا لم يصح. (المراقبة)

بن زيد وهو قوي، وحديث آخر موصول أخرجه أبو داود في سننه بسند قوي، وأخرج الدارقطني أيضاً رواية أبي داود وألفاظ الدارقطني أفيد لنا مما في أبي داود، وحسنه زين الدين العراقي، والقضاء أمانة الوجوب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوَتْرِ

أخرج ابن عزيمة في صحيحه بسند قوي، أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بعد الصبح قبل ابن عزيمة أي بعد الصبح الكاذب للثبوت وتره عليه الصلاة والسلام في الصحيحين قبل الصبح أي المصدق.

في رواية: أن عبداً كان بكوفة فاجتمع الناس فشبهه من كان في الركعة الأولى بعد أداء الثانية. ومن كان في الثالثة بعد أداء الرابعة وقال: يا وتر علي ثلاثة أنواع فذكر نوعين وقال: ووتر في هذا الوقت وهذا هو النوع الثالث، وقال الراوي: ودلت حين الصبح أي الصبح الكاذب والله أعلم.

واعلم أن الصبح الكاذب ليس بمقدر بتقدير وقت معين بل قد يزيد وقد ينقص كما صرح الفقهاء واحداً بعد واحد بل ربما لا يكون مصراً حلالاً ما قال أهل الهيئة.

قوله: (لا وتر بعد صلاة الصبح) أي أداءً.

بَابُ مَا جَاءَ لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ

بعض السلف ذهبوا إلى نقض الوتر وليس مذهب أحد من الأئمة الأربعة، وهو أن يوتر قبل النوم ثم إذا استيقظ يصلي ركعة ويصليها ما صلى قبل اليوم ليشفعه، ثم يوتر آخر الليل عملاً بحديث: «اجعلوا آخر صلاحكم بالليل وترًا» وإقائل بنقض الوتر هو القائل بالوتر ركعة أو ثلاث ركعات تسليمتين، وحديث الباب لأنواع الأئمة الأربعة، وفي معاني الآثار. أن أصحاب ابن مسعود تعجبوا من نقض ابن عمر الوتر

ذَهَبَ إِلَيْهِ إِشْحَقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أَوْتَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ مِنْ آخِرِهِ: أَنَّهُ يُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ وَلَا يَنْقُضُ وَتَرَهُ وَيَدْعُ وَتَرَهُ عَلَى مَا كَانَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَحْمَدَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَهَذَا أَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى^(١) بَعْدَ الْوُتْرِ.

٤٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى التَّمَرَانِيِّ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي^(٢) بَعْدَ الْوُتْرِ رَكَعَتَيْنِ».

وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَعَائِشَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

٤٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَمْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ ابْنِ حَمْرٍ فِي سَفَرٍ فَتَخَلَّفْتُ عَنْهُ فَقَالَ: أَبِنْ كُنْتُ؟ فَقُلْتُ: أَوْتَرْتُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ^(٣) عَلَى رَاحِلَتِهِ».

(١) قوله: «قد صلى بعد الوتر» هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» وغيره من الأحاديث الفعلية، وفي «شرح الطحاوي» قال أحمد: لا أفعلهما ولا أمتع فعلهما، وأنكره مالك، قال النووي: هاتان الركعتان فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً لبيان جواز الصلاة بعد الوتر، وبيان جواز النفل جالساً يواظب على ذلك، وأما رد القاضي عياض رواية الركعتين، فليس بصواب؛ لأن أحاديث: «إذا صحت وأمكن الجمع بينهما تعين» ثم قال: ولا يعتبر ممن يعتقد بسنية هاتين الركعتين، ويدعو إليه بجهالة، وعدم أنسه بالأحاديث الصحيحة.

قال ابن حجر: نعم يستثنى من ذلك المسافر، فقد ذكر ابن حبان في «صحيحه» الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر عاف أن لا يستيقظ للتهجد، ثم روى عن ثوبان: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فقال: إن هذا السفر جهد وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا كانتا له. (المراقبة)

(٢) قوله: «يصلى بعد الوتر ركعتين» وفي رواية: يقرأ فيهما «إذا زلزلت» و«قل يا أيها الكافرون» ورواه أحمد، كذا في «المشكاة».

(٣) قوله: «يوتر على راحلته» وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر بالأرض، ويزعج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل وهو خلاف حديث الباب، فلا يتم الاستدلال بأحد من هذين الحديثين، أما وجه النظر والقياس فيقتضي عدم جوازه على الراحلة، وبيان ذلك أن الأصل المتفق عدم جواز الوتر على الأرض قاعداً مع القدرة على القيام، فالنظر على ذلك أن لا يصنّيه في السفر على راحلته وهو يطبق النزول، ويجوز أن يتراه صلى الله عليه وسلم على الراحلة يكون قبل أن يغلظ أمر الوتر، ثم أحكم من بعد، كذا في «العين».

قوله: «قد صلى بعد الوتر الخ» غرضه إثبات أن أمر «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» ليس للوجوب بل للاستحباب، ونسب إلى الموالك عدم جواز شيء من الصلاة بعد الوتر.

قوله: «بعد الوتر ركعتين» أي جالساً كما ورد في الأحاديث، وقال النووي: إن السنة أدائها قياماً فإن الجلوس كان لعذر، وأقول: لو ثبتنا فالجلوس إنما هو كان قصداً وهو سنة وإنما ترددت في ثبوتها لأن مالكا أنكرهما، وقال أحمد: لا أصيبهما، وأما البخاري فأخرج الحديث ولم يبوب عليهما ولم يرد عن أبي حنيفة والشافعي شيء فيهما كما حررت سابقاً. وفي الكبير شرح المنية أن الركعتين إنما هما قبل الوتر، وأقول: إنه خلاف صراحة الحديث فإن في الحديث تصريح بعد الوتر. وورد في بعض الروايات أن يقرأ: «إذا زلزلت، وقل يا أيها الكافرون».

قوله: «ميمون بن موسى المراتي» هذا منسوب إلى امرأ القيس في الأصل بدون ألف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

يجوز الوتر على الراحلة عند الجمهور لا عند أبي حنيفة، والسلف أيضاً مختلفون وجماعة قليلة قائمة بالوجوب منهم الحسن البصري، والجواب من جانب أبي حنيفة أن ابن عمر من الذين يطلقون لفظ الوتر على تمام صلاة الليل فلعل ابن عمر مراده أن صلاة الليل كانت على الراحلة، وأما الوتر بخصوصه فعلى الأرض ففي الطحاوي ص (٢٤٩) صححه العيني في العمدة بسند صحيح عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي على الراحلة ويوتر على الأرض، وكذلك أخرجه أحمد في مسنده ومر عليه الحافظ ولم يتكلم بشيء، ثم قال الطحاوي: لعل الوتر على الراحلة كان حين عدم تأكده، ولا يصح هذا الجواب على مشربي ولم أجد ما يدل على سية الوتر في وقت ما، والجواب عدي أن الوتر كان على الأرض لما روينا، وأما حديث الباب فعلى ما هو صنيع ابن عمر من إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة

وَفِي الثَّابِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ يُؤْتَرُ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُؤْتَرُ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتَرَ نَزَلَ فَأَوْتَرَ عَلَى الْأَرْضِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى

٤٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُلَايْنٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ عَمِّهِ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى لِنَتِي عَشْرَةَ رَكَعَاتٍ بَنَى لَهُ اللَّهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ مِنْ ذَهَبٍ».

وَفِي الثَّابِّ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَعِيمِ بْنِ هَمَّارٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَهَاشِمَةَ، وَأَبِي أُتَامَةَ، وَهَثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَوْقَمٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «مَا أَخْبَرَنِي» أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ، فَإِنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، فَاغْتَسَلَ فَسَبَّحَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ أَخْفَ مِنْهَا، فَبَرَأَ أَنَّهُ كَانَ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ».

(١) قوله: «ما أخبرني أحد... إلى قوله: إلا أم هاني» أي بنت أبي طالب واسمها فاختة، قال ابن بطال: لا حجة في قول ابن أبي ليلى هذا، ويرد عليه ما روى: «أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وأمر بصلاتها» من طرق جملة، هذا ما ذكره العمري في «عمدة القاري شرح البخاري» وأورد خمسة وعشرين طريقاً في ثبوته.

الليل، وإن وجدت في جميع الروايات عن ابن عمر إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة الليل إلا ما في معاني الآثار ص (٢٦٥) عن أبي داود عن ابن مريم عن ابن عمر وابن عباس، وفي قيام الليل لمحمد بن نصر قال ابن عمر: لو اتبعني الناس لصلوا الوتر بسلامين. واعلم أن في مصنف ابن أبي شيبة أن أباه عمر رضي الله عنهما كان يوتر على الأرض.

واعلم أن ما ذكرت من نبذة فن الكلام تفيد في جميع روايات الوتر إلا ما في النسائي ص (٣٥١) عن أبي موسى، وما في المستدرک للحاكم أنه عليه الصلاة والسلام: كان يوتر بركة وكان يتكلم بين الركعة والركعتين، ولقد تفكرت فيه قريباً من أربعة عشر سنة ثم استخرجت جوابه شافياً وذلك الحديث قوي السند إلا أن الحاكم أخذ سنده عن هشام بن سوار، وبين الحاكم وبين هشام ثلاثة وسائط، وقد وجدت قطعة السند بين الحاكم وهشام فالحديث قوي، ولم يتوجه إليه أحد من الشافعية احتجاجاً على التسليم على الركعتين من الوتر، ولم يتوجه أحد من الأحناف إلى جوابه وجوابه عندي محفوظ بالتحقيق والتفصيل ولكن لا أذكره فإنه يقتضي تطريق كثير من الأحاديث، وكذلك جواب رواية النسائي عن أبي موسى الدالة على ركعة واحدة للوتر موجود ولا أذكره مخافة التطويل، فالحاصل أني لم أجده ما يدل بنصه على إثبات التسليم على الركعتين الأوليين من الوتر ولا ما ينص على وحدة ركعة الوتر. وادعى الخصم أن أكثر عاداته عليه الصلاة والسلام بل استمر أمره على الوتر بركة واحدة كما نقل في آثار السنن ص (٩) ج (٢) عن الرافعي شرح الوجيز، وفيه قال محمد بن نصر المروزي: لم نجد عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خيراً ثابِتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة الخ، فالله أعلم كيف يصح قولهما هذا؟ والله أعلم وعلمه أتم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى

قال الفقهاء والمحدثون: إن صلاة الضحى وصلاة الإشراق واحدة إن صلى بمجرد ذهاب الوقت المكروه بعد الطلوع فصلاة إشراق ولو تأخر عنه بزمان فصلاة الضحى والعدد من اثنتين إلى ثنتي عشرة ركعة والأفضل الأربع، وأما السيوطي وعليه المتقي فإلى أن صلاة الضحى غير صلاة الإشراق ويفيدها ما روى علي: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى الإشراق حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا وقت العصر، وصلى الضحى حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا في آخر وقت الظهر. وإسناده تبلغ مرتبة الحسن. وقال ابن تيمية: إنه عليه الصلاة والسلام ما صلى الضحى إلا عند فقوله من السفر أو عند فوت صلاة الليل من عذر، وأما الأحاديث القولية فصحيحة وأما الأحاديث الفعلية ففعله عليه الصلاة والسلام بادر.

قوله: (أم هاني) بنت عم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أخت علي رضي الله عنه لا عمته عليه الصلاة والسلام كما زعم بعض الجهلة.

قوله: (فسبح ثمان ركعات) قال الحافظ: إن في ابن حزيمة تصريح السلام على كل ركعتين، أقول: إن في سنن أبي داود أيضاً تصريح

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَأَنَّ أَحْمَدَ رَأَى أَصَحَّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ أُمِّ هَانِيٍّ. وَاخْتَلَفُوا فِي نُعَيْمٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نُعَيْمُ بْنُ خَمَارٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ابْنُ هَمَارٍ، وَيُقَالُ: بْنُ هَبَارٍ، وَيُقَالُ: بْنُ هَمَامٍ. وَالصَّحِيحُ ابْنُ هَمَارٍ.

وَأَبُو نُعَيْمٍ وَهَمٌّ فِيهِ، فَقَالَ: ابْنُ خَمَارٍ، وَأَخْطَأَ فِيهِ ثُمَّ تَرَكَ فَقَالَ: نُعَيْمٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ.

٤٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو مُشَيْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «ابْنُ آدَمَ ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ^(١) آخِرَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^[١].

٤٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضُّحَى غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بِمِثْلِ زَيْدِ الْبَحْرِ».

وَزَيْدٌ وَكَيْعٌ وَالتَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلَمَةِ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ^[٢].

٤٧٧- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ قُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى يَقُولَ لَا يَدْعُ، وَيَدْعُهَا حَتَّى يَقُولَ لَا يُصَلِّي».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٤٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الزُّوَالِ

٤٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْوَضَّاحِ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ فَقَالَ: إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَأَحِبُّ أَنْ يَضَعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَزَوْيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزُّوَالِ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ».

(١) قوله: «أكفك آخره» أي أفرغ بالثلاث لعبادتي أول النهار، أفرغ بالثلاث في آخره بقضاء حوائجك. (مجمع البحار)

السلام على كل ركعتين، ولقد أبعد الحافظ النجعة بعيداً حين رواه من ابن خزيمة مع كون الحديث في سنن أبي داود ثم قيل: إن هذا الحديث لا يفيد في إثبات الضحى فإن هذه الصلاة صلاة الشكر على فتح مكة إلا أنه اتفق وقت الضحى.

قوله: (أربع ركعات الخ) المشهور أن هذه صلاة الضحى، وقيل: إن الأربع أربع ركعات لصلاة الفجر وسنته.

قوله: (أكفك آخره) أي أكفك النوافل المبهمة التي لا نعلم تفصيلها لا الصلاة المكتوبة.

قوله: (عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخ) التعجب من تحسين المصنف حديث الباب، والحال أن في كل ما روى عطية عن أبي سعيد علة شديدة ينحط بها الحديث كل الانحطاط والعلة المذكورة في أواخر الألفي المصنوعة.

باب ما جاء في الصلاة عند الزوال

هذه الأربع عندنا سنن الطهر القلبية، وقال الشافعية: إنها صلاة الزوال، ورواية الباب أخرجه المصنف في الشمائل ص (٢١) وفي سنده كلام من جانب عديدة فإنه ضعيف عند الحديثين، وهو صاحب المناقب الكثيرة منها أن قره يفوح حين دس إلا أن عندنا روايات أخر تدل على عدم التسليم على أربع في النهار، وأما رواية الشمائل فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه، فلا أعلم وجه إخراجها مع ضعف الراوي.

[١] هكذا في الهندية، وفي نسخة بشار: «هذا حديث حسن غريب»، وقال: وقع في نسخة العلامة إيباك كقورى «غريب» فقط، والصواب

ما أشتاه، ونقل رحمه الله عن المدري في تلخيص السنن أنه نقل عن الزمذني: «حسن غريب».

[٢] هذه العقرة المذكورة في الهدية تحت الحديث السابق رقمه: ٤٧٥ وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

٣٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ

٤٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ قَائِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ ثُمَّ لِيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ، وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَغَرَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ يَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ. وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. قَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَائِدُ هُوَ أَبُو الْوَرَقَاءِ.

٣٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ

٤٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَبَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ^(١) لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي^(٢) بِهِ. قَالَ وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ^(٣)».

(١) قوله: «موجبات رحمتك» أي أفعالا تتسبب رحمتك وعرازم مغفرتك أي أسألك أفعالا وعصا لا يعتزم ويتأكد بها مغفرتك. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «أو قال: في عاجل أمري وآجله» الظاهر أنه بدل من قوله: في ديني... الخ، وقال بالجزري: أو في موضعين للتخيير أي أنت مخير إن شئت قلت: عاجل أمري وآجله، أو قلت: معاشي وعاقبة أمري، قال الطيبي: الظاهر أنه شئت في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عاقبة أمري» أو قال: «عاجل أمري وآجله» وإليه ذهب القوم حيث قالوا: هي على أربعة أقسام: خير في دينه دون دنياه وهو مقصود الإبدال، وخير في دنياه فقط وهو حظ حقير، وخير في العاجل دون الآجل وبالعكس، وهو أولى، والجمع أفضل، ويحتمل أن يكون الشك في أنه صلى الله عليه وسلم قال: في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال بدل الألفاظ الثلاثة: في عاجل أمري وآجله، وكلمة في المعادة في قوله: في عاجل أمري ربما يؤكد هذا وعاجل الأمر يشتمل الدين والدنيوي، والآجل يشتمل المعاشية والعاقبة. (المرقاة)

(٣) قوله: «واقدر لي» -بضم الدال وكسرهما- أي اقض به وهبه لي، من القدر لا من القدرة.

(٤) قوله: «ثم أرضني به» من الإرضاء أي اجعلني راضيا بذلك الخير الذي طلبت منك وقدرته لي بأن يحصل اليقين والانشراح من غير شك ودغدغة، وهذا هو الأصل المعتمد في الباب.

(٥) قوله: «ويستمي حاجته» ظاهره أن يذكره باللسان بعد قوله: هذا الأمر أو يذكرها مكانه، ولعله يكفي أن يتصور الحاجة في هذا الوقت -والله أعلم- هذا كله في «اللمعات شرح المشكاة».

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ

صلاة الحاجة ركعتان بلا تعيين السور، والحديث قوي، والدعاء المذكور في الحديث يأتي به بعد الصلاة، فإن الحاجة عامة من كونهها متعلقة بالله أو بالناس، والدعاء الذي يتعلق بالناس مفيد للصلاة عندنا، ووقع في بعض الروايات أنه يذكر الحاجة في الدعاء بالناس

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ

إذا كان الإنسان مزدوداً في أمر مباح أو واجب غير موقت فيستخير، ولا استخارة في أمر واجب أو حرام، وأما البشارة بالرؤيا فلا وعد لها في الأحاديث في بعض الروايات أن الصحابة كانوا لا يتعلمون مثل القرآن إلا دعاء الاستخارة، وأما حديث الباب فقوي.

قوله: (إذا هم أحدكم) أقول: إن لفظ أهم يستعمل في أمور الشر كما قال أرباب اللغة ولا أعم وجه استعمال أهم ههنا في أمر الخير، قد قال: أهم بأمر الخير لو أستطيعه.

قوله: (أو قال: في عاجل أمري) احتجف العلماء في شرح هذه القطعة، وبيان اللفظ المبدل منه والبدل والألفاظ محمسة، والمختار أن الأخيرين بدل الثلاثة الأول وقال العلماء يجمع بين الخمسة ويأتي بها.

لترتيب الأصل.

سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ. وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَفَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ. ثُمَّ يَقُولُ عَشْرَ مَرَّاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ عَلَى هَذَا فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ تَسْبِيحَةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ. يَبْدَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِخَمْسٍ عَشْرَةَ تَسْبِيحَةً. ثُمَّ يَقْرَأُ ثُمَّ يُسَبِّحُ عَشْرًا، فَإِنْ صَلَّى لَيْلًا فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ صَلَّى نَهَارًا فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ.

قَالَ أَبُو وَهَبٍ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: يَبْدَأُ فِي الرُّكُوعِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ، وَفِي السُّجُودِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَبِّحُ التَّسْبِيحَاتِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ: قُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: إِنْ سَهَا فِيهَا أَيْسَبِّحُ فِي سَجْدَتِي الشَّهْرَ عَشْرًا عَشْرًا؟ قَالَ: لَا^(١) إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثَةٌ تَسْبِيحَةٌ.

٣٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٤٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرٍ وَالْأَجْلَحِ وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُفَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا^(٢) السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَلِمْنَا، فَكَيْفَ^(٣) الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟

(١) قوله: «قال: لا إنما هي ثلاثمائة تسبيحة» مفهومه أنه إن سها ونقص عددًا من محل معين يأتي به في محل آخر تكملة للعدد المطلوب، وكان عبد الله بن المبارك يستحب قبل القراءة خمس عشرة مرة، ثم بعد القراءة عشرًا، والباقي كما في حديث العباس، وينبغي للمتعدد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة، ويعمل بحديث ابن المبارك أخرى، وأن يفعلها بعد الزوال قبل الظهر، وأن يقرأ فيها تارة بالزوال والعاديات والفتح والإخلاص، وتارة بالأحكام والعصر وقل يا أيها الكافرون والإخلاص، وأن يكون دعاءه بعد التشهد قبل السلام، ثم يسلم ويدعو لحاجته، ففي كل شيء ذكرته، وردت سنة، وفي «الإحياء»: وإن زاد بعد التسبيح: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» فحسن، وقد ورد ذلك في بعض الروايات، كان عبد الله بن عباس يصلّيها عند الزوال يوم الجمعة، واختلف المتقدمون والمتأخرون في تصحيح هذا الحديث، فصتححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة، قال العسقلاني: هذا حديث حسن، وقد أساء ابن الجوزي يذكره في «الموضوعات». وعن الإمام أحمد أنه يقول بعد صلاة التسبيح قبل السلام: اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وهدى أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك، هذا كله منقطع من «المرقاة» ونماه فيها.

(٢) قوله: «هذا السلام عليك قد علمنا» أي في التحيات لله بواسطة لسانك.

(٣) قوله: «فكيف الصلاة عليك» في رواية سندها جيد لما نزلت هذه الآية ﴿إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! هذا السلام عليك قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وآله محمد» قيل: الآل من حرمت عليه الزكاة كبنّي هاشم وبنّي المطلب، وقيل: كل تقى آله، ذكره الطيبي «كما صيّت على إبراهيم» ذكر في وجه تخصيصه من بين الأنبياء عليهم السلام وجوه، أظهرها كونه جد النبي صلى الله عليه وسلم وقد

قوله: (رمل عاجل) مركب إضافي، وعالج اسم موضع وسند حديث الباب ضعيف.

قوله: (أن أم سليم الخ) ليست هذه صلاة التسبيح وسنده قوي ورجاله ثقات.

قوله: (وفي الباب) أي في باب صلاة التسبيح لا في وفاق حديث أم سليم

باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

قال الشافعي: إن الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مريضة في الصلاة في القعدة الثانية، وقال الطحاوي والخطابي: إن الشافعي رحمه الله متفرد في هذا وتمسك الحافظ بحديث فيه صيغة الأمر، وحملهما الجمهور على الاستحباب ووقع في بعض الروايات لفظ «العالين» قبل «حميد مجيد» وذكر الوزير ابن هبيرة في الإشراف في مذاهب الأشراف: قال محمد: إن لفظ «في العالين» في الموضع الثاني، وقال الحق ابن أمير الحاج: إني رأيت في بعض كتب الحديث لفظ «في العالين» في الموضعين إلا أبي نسيب تعيين ذلك الكتاب.

وهي إشكال عظيم وهو أن الرواة الذين ردوا صيغة الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن كعب بن عجرة كثيرون ولا يمكن التوفيق بينهما، ذكرها الحافظ في الفتح بتمامها وقد كان العرض رواية ألفاظه عليه الصلاة والسلام فمم اختلاف الرواة في الصيغ فقد أوقعي هذا الأمر في الإشكال، فإن البحث إنما هو عن المروي فكيف اختلفوا مثل هذا الاختلاف في رواية واحدة؟

قوله: (فكيف الصلاة عليك الخ) ذكر الحافظ في الفتح أن أمر الصلاة عليه عليه الصلاة والسلام صدر في السنة الثانية، ثم ذكر في موضع

قَالَ: «قُولُوا لِلَّهِمْ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

قَالَ مَحْمُودٌ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي زَائِدَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: وَنَحْنُ نَقُولُ: وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَطَلْحَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبُرَيْدَةَ وَزَيْدَ بْنِ خَارِجَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ جَارِيَةٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى كُنْيَتُهُ أَبُو عِيْسَى. وَأَبُو لَيْلَى اسْمُهُ: يَسَارٌ.

٣٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٤٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَفَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرُّمَيْحِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

٤٨٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَهَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَعَتَّارٍ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: صَلَاةُ الرَّبِّ الرَّحْمَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ.

٤٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُثَلِّمٍ الْبَلْخِيُّ الْمَصَّافِيُّ حَدَّثَنَا الثُّمَالِيُّ عَنْ أَبِي قُرَّةِ الْأَسَدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

أَمْرِ مَتَابَعَتِهِ فِي الْأَصُولِ «وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَأَوْلَادُهُمَا.

فِي هَذَا التَّشْبِيهِ إِشْكَالٌ مَشْهُورٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَقْرَرَّ كَوْنُ الْمَشْتَبِهِ دُونَ الْمَشْتَبِهِ بِهِ، وَالْوَاقِعُ هُنَا عَكْسُهُ، وَأَجِيبُ بِأَجُوبَةٍ: مِنْهَا أَنَّ هَذَا قَبْلُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَفْضَلُ، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ تَوَاضَعًا، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ فِي الْأَصْلِ لَا فِي الْقَدْرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسَنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وَمِنْهَا أَنَّ الْكَافَ لِلتَّعْلِيلِ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ يَتَعَمَّقُ بِقَوْلِهِ: وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ كَثِيرَةٌ وَهُوَ أَيْضًا مِنْهُمْ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ مِنْ بَابِ إِحْطَاقٍ مَا لَمْ يَشْتَهَرْ بِمَا اشْتَهَرَ، وَمِنْهَا أَنَّ الْمَقْدَمَةَ الْمَذْكُورَةَ مَرْفُوعَةٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّشْبِيهِ بِالْمَثَلِ وَبِمَا دُونَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلُ نَوْرِهِ كَمِثْلَيْكُمْ﴾. (شرح المشكاة)

أَمَرَ أَنْ الْأَمْرَ صَدَرَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَنَقِيَهُ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي ذَرٍّ صَاحِبِ النُّسَخَةِ لِلْبُخَارِيِّ. وَظَنِّي أَنَّ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِينَ. وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً فِي مَدَّةِ الْعُمُرِ فَرِيضَةٌ، وَإِذَا سَمِعَ اسْمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قِيلَ يَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: يَسْتَحِبُّ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ، وَالثَّانِي قَوْلُ الْكَرْحِيِّ، ثُمَّ إِذَا تَكَرَّرَ سَمَاعُ اسْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي مَجْمَسٍ وَاحِدٍ فَقِيلَ: تَتَدَاخَلُ الصَّلَاةُ، وَقِيلَ: لَا، وَمِثْلُ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي مَنْ سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعْلِيَةُ وَالتَّقْدِيسُ أَمْ مَسْتَحَبٌّ، ثُمَّ يَتَدَاخَلُ أَمْ لَا؟ وَاعْلَمْ أَنَّ مَا يَذْكُرُ وَيَكْتَبُ لَفْظُ (صَلِّ) بَدَلُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَغَيْرُ مُرَضِيٍّ وَقَدْ شَنَعَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَيُّ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا.

قَوْلُهُ: (أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ التَّهْلِيلَ أَفْضَلُ أَمْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؟ وَظَنِّي

أَنَّ مَنْ يَرِيدُ الشَّفَاعَةَ فَلْيَكْثِرِ الصَّلَاةَ وَمَنْ يَرِيدُ الْعُفْرَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَكْثِرِ التَّهْلِيلَ، وَهَكَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ) أَقُولُ: الْمَشْهُورُ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ وَلَكِنْ الْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ صَلَّى إِنْ كَانَ كَالْقَصْرِ نَحْوِ هَلَلٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسَبَّحَ أَيْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَهُوَ قَصْرٌ مَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُ بَسْمَلٍ مِنْ دَحْرَجٍ فَيَكُونُ انْتِهَاءُ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّفْصِيلُ الْمَشْهُورُ

المُسَيَّب عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ. ٤٨٧ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ التَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ هُوَ مَوْلَى الْحُرَقَةِ. وَالْعَلَاءُ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ وَالِدُ الْعَلَاءِ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. وَيَعْقُوبُ هُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ قَدْ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَرَوَى عَنْهُ^١. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

ساقط فإن أحداً إذا قال صبي زيد يكون معناه أنه قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أو يكون معناه اللهم صل على محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاستقر الأمر وانتهى إلى الله تعالى وإن لم يكن كالمقصود فيصوب هل هو ينسب إلى العباد والملائكة أم لا؟ ومع هذا ثبت عن بعض السلف التفصيل المذكور المعروف على الألسنة أنه إن نسب واستند إلى العبد فمعناه الدعاء، وإن استند إلى الملائكة فمعناه الاستغفار، وإن استند إلى الباري عز برهانه فمعناه لرحمة، لقد تم بحث لوتر وما يليه.

[١] هذه العبارة المذكورة في الأصل تحت الحديث السابق رقمه ٤٨٦ وهو حصاً، والتصحيح من نسخة الدكتور بشار.

أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ^(١)

٣٤٨- بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٤٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٢)، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَبَابَةَ وَسَلْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَأُوسِ بْنِ أَوْسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٤٩- بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٤٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ

(١) قوله: «أبواب الجمعة» المشهور في الجمعة -ضم الميم وقد تسكن- وقرأ بها الأعمش، وحكى عن الفراء فتح الميم، وعن الزجاج كسرهما أيضاً، وكان هذا اليوم يدعى عروبة -بفتح المهملة وضم الراء وباللواء الموحدة- وتسمية الجمعة قيل: لاجتماع خلق العالم وتوحيده فيه لأن ابتداءه يوم الأحد وتم في الجمعة، كذا ذكره أبو حذيفة عن ابن عباس، وفي إسناده ضعف، وهذا الخبر يدل على تعيين الأيام وأسماءها قبل خلق السموات والأرض، ولا يخلو تعقل ذلك عن إشكال -والله أعلم-.

وقيل: لأن خلق آدم تم واجتمع فيه، روى هذا القول أحمد وابن خزيمة من حديث سلمان وابن أبي حاتم، وأحمد من حديث أبي هريرة، وهذا أصح الأقوال رواية، وقيل: كان كعب بن لؤي يجمع قومه في هذا اليوم ويذكرهم ويأمرهم بتعظيم حرم الله تعالى، ويخبرهم بخروج نبي آخر الزمان، وقال ابن حزم: تسميته بالجمعة لاجتماع الناس فيه للصلاة، هو اسم إسلامي، وكان اسمه في الجاهلية العروبة لا الجمعة، ذكره في «اللمعات».

(٢) قوله: «فيه خلق آدم» أي جمع خلقه وتم، قوله: وفيه أخرج منها، وفضيلة الإخراج من الجنة لكونه سبباً لوجود الأنبياء والأولياء، وتضمنه حكماً وبركات لا تعد ولا تحصى، وكذا موت آدم المذكور في الحديث الآخر لكونه سبباً لوصله إلى حوار رب العالمين، ولذلك ذكره الخليل في «النعم» بقوله: والذي يمتنئ ثم يحين، ورد أن الموت تحفة المؤمنين، أو كذا قيام الساعة سبب لدخول الجنة، وظهور مواعيد الحق للمتقين، ووصول أعداءهم في عذاب الجحيم، والمقصود بهان اجتماع هذه الأمور العظام في هذا اليوم، كذا في «اللمعات» ولعمري وجه تسميته بالجمعة هذا.

وقال ابن القيم: الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والإجماع، يكفر جاحدها -انتهى- وكذا في «الدر» وغيره قالوا: بشكفر جاحدها.

أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

قالوا: إن الجمعة اسم إسلامي، وأما في الجاهلية فكان اسم هذا اليوم يوم عروبة، وفرضية الجمعة عند الأحناف في مكة لكنها لم يكن أداؤها في مكة بسبب عدم القدرة، ثم ذهب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة وأقام في قباء أربعة عشر يوماً ولم يجمع فيها لعدم تحقق شرط المصير ثم جمع في المدينة. وفصل مولانا المرحوم الكنگوهي المسألة في رسالته، وقال الخصم: إن الجمعة فرضت في المدينة، وقال السيوطي في الإتقان: إن نزول فرضية الجمعة في مكة حين ذكر ضابطة أن الحكم المشروع قد يكون مشروعاً قبل نزول آية كما في الوضوء فإن نزول آية الوضوء إنما هو بعد أن كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي، وقد يكون بعد نزولها. فإن قيل: إن وجه عدم أداء الجمعة في قباء قلة الناس، نقول: كان الناس ثمة أكثر من أربعين نفساً.

قوله: (أخرج منها الخ) قيل: إن الغرض ذكر فضل الجمعة وإخراج آدم من الجنة لا يليق بالفضل فقيل: إن الغرض في الحديث ذكر أمور عظام وقعت يوم الجمعة لا ذكر فضل الجمعة. وقيل: إن الإخراج أيضاً فصل لأن المراد من الإخراج جعله خليفة في الأرض وإنما جيء به في الجنة ليعرفها ويعرف الخروج منها، وربما يجري على الأنبياء أمر لا يليق بظواهره شأن الأنبياء ولكنه يكون في الحقيقة أصح لهم، ويسمى هذا في اصطلاح الصوفية تدبيراً مثل تربية موسى عليه الصلاة والسلام في بيت فرعون فإنه وإن كان غير لائق به ولكنه كان العرص ثمة بيان قدرة الله وإظهار أن التقدير يسابق التدبير مع سعيه البليغ في إبقاء مملكته.

قوله: (ولا تقوم الساعة) ورد في حديث قوي: أن قيام انقيامة يكون يوم عاشوراء، عاشر المحرم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ

في الساعة المحمودة خمسة وأربعون قولاً، بعضها مذكورة في فتح الباري وأذكر ههنا اثنين؛ قول الأحاف: أنها بعد العصر إلى غروب

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَزْدَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْتَمِسُوا» السَّاعَةَ الَّتِي تُزْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبِ الشَّمْسِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ يَضَعُفُ، ضَعْفُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ وَيُقَالُ لَهُ: حَمَادُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي تُزْجَى بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبِهِ

(١) قوله: «الْتَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُزْجَى... الخ» قال السيوطي في «التوشيح»: اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم، هل هذه الساعة باقية أو رفعت، رده السلف، وعلى الأول: هل هي في كل جمعة أو واحدة من كل سنة، وعلى الأول: هل هي وقت من يوم معين أو مبهم، وعلى التعيين: هل هي يستوعب الوقت أو بعضه، وحاصل الأقوال فيها خمسة وأربعون قولاً بسطتها في «شرح الموطأ». قال الطبري: أصح الأحاديث فيه حديث أبي موسى وهو ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضى الصلاة وهو الثابت في مسلم عن أبي موسى، وأشهر الأقوال قول عبد الله بن سلام، زاد ابن حجر وما عداها إما ضعيف الإسناد أو موقوف، استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف، ثم اختلف السلف في أن أي القولين المذكورين أرجح، فرجح كلا مرجحون، فمن رجع الأول البيهقي وابن العربي والقرطبي، وقال النووي: إنه الصحيح، ورجح الثاني أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وابن عبد البر وغيرهم - انتهى مختصراً -.

الشمس وهو مختار أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، والقول الثاني: أنها بعد الزوال من الخطبة إلى الفراغ عن صلاة الجمعة واختاره الشافعية، ورجح الزمكاني الشافعي القول الأول، وقيل لإيراد أبي حنيفة على الشافعية: أي وقت للدعاء بعد الزوال إلى الفراغ عن الصلاة؟ قالوا: يجوز عندنا الدعاء في سككات الخطبة، وأيضاً يجوز عند الشافعية أي دعاء شاء من كلامه أو كلام الشارع، وفي الدعاء في الصلاة عندنا ضيق فإنها تفسد بدعاء يشبه كلام الناس، ودليل الشافعية رواية أبي موسى في مسلم ودليلنا رواية السنن من النسائي والترمذي، وقال أحمد: إن أكثر ذخيرة الحديث يدل على أنها بعد العصر إلى الغروب، ثم اختلفوا في الحديث، قيل بالتوفيق، وقيل بالترجيح، والأكثر من المرجحين، فرجح الشافعية رواية مسلم على رواية السنن، ورجح الحنابلة والأحناف رواية السنن وأن مرتبة أحمد أعلى من مرتبة مسلم، وأيضاً أعل أحمد رواية مسلم، ووجه العلة أنه مرسل عن أبي بردة بن أبي موسى، وذكر أبي موسى من الرواة وهم، ثم إذا صار مراسلاً فراجع المسند على المرسل، وبعض الحديثين يوفون بين الروايتين منهم ابن قيم في الزاد وقال: كلا الوقتان مقبولان، ومنهم الشافعية، وفي حجة الله البالغة وهو المختار. وأما وجه الرجحان لنا فهو أنه صح أن خلق آدم بعد العصر كما في الروايات الصحيحة، وأيضاً في التوراة تصريح أنها بعد العصر إلى الغروب، وإن قيل: إن التوراة محرفة فكيف تصح أوجه الرجحان؟ أقول: إن في تحريف التوراة ثلاثة أقوال: قال جماعة: إن التحريف المذكور في الآية تحريف معنوي ولا تحريف لفظاً أصلاً وهو مختار ابن عباس والبحاري والشافعية، ورواية ابن عباس أخرجه البخاري في آخر صحيحه، وقيل: إن التحريف اللفظي قليل واختاره الحافظ ابن تيمية وهو المختار، وقيل: إن التحريف كثير وكنت أزعج أنه وإن حرف بعض الأشياء لفظاً ولكنه ليس بحيث لو سعى أحد أن يطلب النسخة الصحيحة على بسط الأرض فلا يجدها بل لو أراد أحد أن يهني نسخة محفوظة يمكن له ذلك، ثم بعد مدة رأيت في بعض رسائل ابن تيمية عين ما كنت أزعج، ثم تمسك علي قبة التحريف بالآيات والأحاديث، ومن الآية: «فَأَتُوا بِالْتَّوْرَةِ» [آل عمران: ٩٣] فإنها لو كانت محرفة لما أمر الله نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يقول لهم بإتيان التوراة، ومن الأحاديث حديث الصحيحين: أن يهودياً وضع يده على التوراة على بعض عبارتها فضرب عبد الله بن سلام يده. وأتى بأحاديث ونقل عبد الله بن سلام من التوراة مثل ما نقلت إن في التوراة أن الساعة المحمودة بعد العصر، وقوله يدل على أن التحريف ليس إلا قليلاً.

وإن قيل: لما كان الساعة المحمودة التي هي فضل يوم الجمعة بعد العصر ينبغي كون صلاة الجمعة أيضاً عند الساعة المحمودة، فلم قدمتم؟ قلت: إن التمهيد يكون مقدماً ورعاً يحيط التمهيد وقتاً أزيد من وقت المقصود مثل الحج، فإن الغرض وقوف عرفة فإذا ينشأ الغرض مما بعد العصر بخلاف التمهيد فإنه يتدنى مما بعد الزوال وقريب من هذا ما في الإحياء للغزالي عن كعب الأحبار: أن فضل الساعة المحمودة لم أدرى صلاة الجمعة بحقوقها، فدل على أن الغرض الساعة، ولم يتكلم العراقي المخرج لما في الإحياء على هذا النقل بشيء وأقول: إن حديثاً يوافقها عبد مسلم يصلي قائماً الخ مراده أنه يصلي أي يأتي بالجمعة بحقوقها، وكذلك أقول: يشترط فضل الساعة لمن أدى العصر أيضاً بحقوقها فالمراد بـ «يصلي قائماً» أنه يداوم على الصلاة لا أن يكون مصلياً في الحال، ولا نحتاج إلى تأويل أن منتظر الصلاة مصلي بل المراد من الصلاة هي صلاة تقع مقدمة لذلك الوقت أي الساعة المحمودة، ومثل هذا وجدت عن كعب الأحبار في الإحياء، وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أد بدأ الخلق كان من يوم السبت» وبخلافه ما في القرآن العزيز فإن ظاهر القرآن يدل على أن الخلق امتد إلى ستة أيام وآخرهم خلقاً آدم وخلق يوم الجمعة فعلم أن بدء الخلق من يوم الأحد، والسبت كان حالياً، فحديث مسلم أعلاه جماعة منهم البخاري بأن أبا هريرة سمع هذا القول من كعب الأحبار، ذكره ابن كثير فرفعه الراوي إلى صاحب الشريعة، والمختار أن الخلق ابتدئ به من السبت إلى

يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الْحَدِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ أَنَّهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ. ٤٩٠- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدَ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهُ سَاعَةٌ هِيَ؟ قَالَ: حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى انْصِرَافِ مِنْهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي ذَرٍّ وَسَلْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَبِي لُبَابَةَ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٩١- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنْهَا، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَفِّقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّيُ لَيْسَ أَلَّا أُعْطَاهُ إِيَّاهُ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِتِلْكَ السَّاعَةِ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ، قَالَ: هِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ قُلْتُ فَكَيْفَ تَكُونُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُوَفِّقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّيُ فِيهَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ ذَلِكَ».

وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ، لَا تَبْخُلَ بِهَا عَلَيَّ. وَالظَّنُّ الْبُخِيلُ وَالظَّنُّ الشُّكُّ.

٣٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٤٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهَمَزٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ هَمَزٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

...

الخميس ثم استوى على العرش وبعد ذلك خلق آدم في جمعة أخرى فإن التمسك بظاهر القرآن أولى. ثم سأل سائل أن الأيام الستة هذه لأسبوع أو لأسابيع عديدة؟ وظاهر القرآن أنها لأسبوع واحد، لكن كان كل يوم مقدار ألف سنة مما تعدون.

قوله: (وفي الباب الخ) أي في باب فضل الساعة المحمودة لا في أنها بعد الزوال أو بعد العصر.

قوله: (كثير بن عبد الله) كثير متكلم فيه، فإن أحمد أخرجه عنه ثم عد ما كرر النظر فأسقط كل ما أخرجه عنه، وقال: إنه لا يساوي درهماً، وقال البعض: إنه كذاب، ولا أعلم كذبه وما حسن روايته إلا الزمدي والبخاري وابن خزيمة.

قوله: (قصة طويلة) مذكورة في المشكاة وموطأ مالك.

قوله: (يصلي) الحديث صحيح، وفي البخاري: «قائم يصلي» وعندني مراده ما مر أي يداوم على الصلاة، ويكون القيام بمعنى الدوام ومثل آية: ما دمت قائماً [آل عمران: ٧٥]، وفي ابن ماجه رفع هذا التأويل أي مراد «يصلي» ينتظر الصلاة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولكنه معلول أعله ابن مندة الأصبهاني، وقال: الصواب وقعه.

باب ما جاء في الاغتسال في يوم الجمعة

قال الثلاثة: إن الغسل سنة، ونُسب إلى مالك وجوبه، وإنما قلت: نُسب لأن الموالث يطلقون لفظ الوجوب على السنة الأكيدة أيضاً، واختلفوا في أن الغسل للجمعة أو لصلاتها، والمختار الثاني.

قوله: (فليغتسل) يحمله الموالث على ما نسب إليهم أن الأمر للوجوب، ويحملة الجمهور على أنه للاستئذان، وللموالث ما أخرجه البخاري: «يجب الغسل على كل محتتم وبالغ». وقال الجمهور: إن بعض قطعات ذلك الحديث موقوفة على ابن عباس.

٤٩٣- وَزَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضاً.
 حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. وَقَالَ بَعْضُ
 أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَلْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ
 دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ وَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ قَالَ:
 «وَالْوُضُوءُ»^(١) أَيْضاً وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْفُضْلِ.

٤٩٤- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ح
 ٤٩٥- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ.
 وَزَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ «بَيْنَمَا عُمَرُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو هَيْسَى:
 سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ زَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضاً عَنِ الزُّهْرِيِّ
 عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٥١- بَابُ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَأَبِي حَبَابٍ يَخْتُمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَيْسَى عَنْ يَحْيَى
 بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ أَوْسَ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَلَ،
 وَبَكَرَ^(٢) وَابْتَكَرَ، وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». قَالَ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:
 قَالَ وَكِيعٌ: اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ امْرَأَتُهُ.

وَيُزَوَّى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ، يَعْنِي غَسَلَ رَأْسَهُ وَاغْتَسَلَ.

(١) قوله: «والوضوء أيضاً» أى تركت فضيلة الغسل أيضاً لأجل الاختصار على الوضوء، قال الشافعي رحمه الله: الرجل الداخل عثمان بن عفان، وقال: لو كان الغسل واجباً رجع عثمان أو لردّه عمر رضى الله عنه، فلما لم يرجع ولم يؤمر به، ويحضر هنا المهاجرون والأنصار، دلّ على أنه ليس بفرض، وهذا قرينة أن المراد بقوله: «فليغتسل» ليس أمر بالإيجاب، وكذا المراد من لفظ الواجب أنه كالواجب جمعاً بين الأدلة، كبذا في الكرماني والعيني.

(٢) قوله: «وبكر وابتكر» بكر أى الصلاة أول وقتها، وابتكر أى أدرك أول الخطبة، أو هما بمعنى كزّر للتاكيد، وقيل: بكر تصدق قبل خروجه على ما في الحديث: «باكروا الصدقة فإن البلاء لا يتخطاها». (اللمعات)

(٣) قوله: «غسل امرأته» أى حمليها على الغسل بأن يطأها، وهذا تسكين نفسه وغضّ بصره، يقال: غسّل الرجل امرأته - بالتشديد والتخفيف - إذا جامعها، وقيل: بالتشديد معناه اغتسل بعد الجماع، ثم اغتسل للجمعة، فكزّر لهذا المعنى، وقيل: غسل بالغ في غسل الأعضاء إسباغاً تليفاً، وقيل: هما بمعنى كرر للتاكيد، كذا في «المراقبة».

قوله: (إذ دخل رجل) هو عثمان بن عفان، وممسك الجمهور بأنه لو كان الغسل واجباً لما تركه عثمان ثم لا يمهله عمر وأجاب الموالك بما وقع في مسدّد: أن عثمان اعتاد الغسل كل صبح فعله اكتفى على ذلك الغسل ولم يجدد.
 قوله: (والوضوء أيضاً) الوضوء مرفوع أو منصوب.

باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة

قوله: (غسل) قال وكيع: مراده أنه جامع، وقال ابن المبارك: غسل الرأس، أقول: الصواب ما قال ابن المبارك فإنه يوافقه حديث مرفوع أخرجه أبو داود في سننه ص (٥٠) في رواية أوس.

قوله: (بكر وابتكر) قيل: إن ابتكر تأكيد محض، وقيل: التشكير الذهاب ابتداء اليوم والابتكار وجدان الخطئة من ابتداءها، وقد يكون المجرد لغيره وفي الانفعال لنفسه مثل كسب واكتسب وباع وابتاع، ولم يذكر أحد من أرباب التصريف هذه الصابطة، وقال جماعة منهم صاحب القاموس: إن الانفعال لازم ورد عليه أحمد صاحب الحاسوس وقال: إنه يكون متعدياً أيضاً، أقول: لعل المراد من كونه لازماً أنه إذا كان الفعل المجرد متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل يتعدى إلى المفعولين في الانفعال، وإذا كان في المجرد متعدياً إلى مفعولين يتعدى في الانفعال إلى مفعول واحد، فاللزوم إضافي، وفي موطأ مالك ما يدل على الإنصات للنائي أيضاً.

قوله: (بكل خطوة) قيل: إن الخطوة ما بين اليمنى واليسرى، وقيل: ما بين قدم إلى تلك فعلى الأول تكون قدماً واحداً، وعلى الثاني قدمين.

وفي الباب عن أبي بكر وعمران بن حصين وسلمان وأبي ذر وأبي سعيد وابن عمر وأبي أيوب. قال أبو عيسى: حديث أوس بن أوس حديث حسن. وأبو الأشعث الصنعاني اسمه شريحيل بن آدة.

٣٥٢- باب في الوضوء يوم الجمعة

٤٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا» وَنَعِمْتُ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وعائشة. قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن. وقد روى بعض أصحاب قنادة هذا الحديث عن قنادة عن الحسن عن سمرة. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، اخْتَارُوا الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَأَوْا أَنَّ يُجْزَى الْوُضُوءُ مِنَ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ عَلَى الْاِخْتِيَارِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ: حَدِيثُ عُمَرَ حَيْثُ قَالَ لِعُثْمَانَ: «وَالْوُضُوءُ أَيْضًا». وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَوْ عَلِمَا أَنَّ أَمْرَهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَا عَلَى الْاِخْتِيَارِ لَمْ يَتْرُكْ عُمَرُ عُثْمَانَ حَتَّى يَرُدَّهُ وَيَقُولَ لَهُ: ارْجِعْ فَاغْتَسِلْ. وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى عُثْمَانَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ فَضْلٌ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ كَذَلِكَ.

٤٩٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَذَنَّا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ^(١) مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٥٣- باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة

٤٩٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) قوله: «فيها ونعمت» الباء متعلقة بمحذوف أي أخذ بالخصلة الحسنة، ونعمت أي حسنت تلك الخصلة. (التقرير)

(٢) قوله: «ومن مس الحصى» أي سواه للسجود غير مرة في الصلاة، وقيل: بطريق الشعب في حال الخطبة فقد لغا، يكتب بالالف والياء أي أنى بصوت لغو مانع عن الاستماع. (المراقبة)

باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة

حديث الباب حجة للجمهور وحسنه الترمذي، ولكن في سماع الحسن عن سمرة ثلاثة أقوال؛ قيل: لم يسمع شيئاً، وقيل: سمع كثير شيء، وقيل: سمع حديث العقبة، وأما عن سائر الصحابة فمرسل كثيراً.

قوله: (فيها) أي بالخصلة الحسنة.

قوله: (حتى يرده) وحديث الصحيحين «أنا لم نرده عليك الخ» بالنصب، قال علماء العربية: إنه لحن، وصنفت الكتب في لحون المحدثين وأجاب المحدثون، عن حديث الصحيحين باستشهاد شعر.

قوله: (إلى الجمعة الخ) أي من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة لتكون عشرة أيام مع ثلاثة أحر، ولو أردنا من يوم جمعة إلى يوم جمعة تصير الأيام بزيادة ثلاثة أيام أحد عشر يوماً.

قوله: (من مس الحصى) عدداً منهى عنه في الخطبة ما يهوى فيه الصلاة، وأما الشافعي فقولاه القلبي مثل قولنا، وفي الحديد جوار الكلام أيضاً ووسع في الأمر.

باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة

التذكير عند مالك من بعد الزوال، وقال: إن الساعات الستة تعد بعد الزوال، والجمهور على أن الساعات من ابتداء اليوم والتذكير أيضاً من ابتداء اليوم، وفي بعض الروايات ذكر الساعة السادسة أيضاً كما في السائي.

ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ^(١) بَدَنَهُ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وسُمرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٥٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ

٥٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي^(٢) الْجَعْدِ يَعْنِي الضَّمْرِيُّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ فِيمَا زَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَهَاوَنًا^(٣) بِهَا طَبَعَ^(٤) اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ».

(١) قوله: «قَرَّبَ بَدَنَهُ» أي أهداها تقرباً إلى الله تعالى، كذا في «المجمع» قوله: كبشاً هو فحل، وإنما وصف بالأقرون لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن القرن ينتفع به، قوله: دجاجة - بكسر الدال وفتحها - وحكى الضم أيضاً، تقع على الذكر والأنثى، قال الكرماني: فإن قلت: القربان إنما هو في النعم لا في الدجاجة والبيضة، قلت: معنى قرب ههنا تصدق متقرباً إلى الله تعالى بها - انتهى -.

قال النووي: في المسألة خلاف مشهور، مذهب مالك وبعض الشافعية كإمام الحرمين أن المراد بساعات لحظات لطيفة بعد الزوال لغة، ومذهب الجمهور استحباب التبكير إليها من أول النهار، وقال الأزهري: لغة العرب أن الرواح الذهاب سواء كان أول النهار وآخره، أو في الليل، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث؛ لأنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال؛ لأن التحنط بعد النداء حرام، ولأن ذكر الساعات إنما هو الحث على التبكير إليها، والفرغ في فضيلة السبق، وانتظارها والاشتغال بالنفس والذكر ونحوه، وهذا لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، كذا في الكرماني والعيني.

(٢) قوله: «الجعد» - بفتح الجيم وسكون المهملة - الضمري - بفتح المعجمة وسكون الميم - هكذا في جميع الكتب التي رأيتها من «الجامع» و«المغني» و«الكشاف»، منسوب إلى ضمرة بن بكر وقد وقع في بعض نسخ «المشكاة»، الضمري بلفظ التصغير، وصوابه الضمري، كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: «تَهَاوَنًا» الظاهر أن المراد بالتهاون التكاسل وعدم جد في أدائه لا الإهانة والاستخفاف فإنه كفر، والمراد بيان كونه معصية عظيمة. (اللمعات)

(٤) قوله: «طَبَعَ اللَّهُ» أي ختم على قلبه بمنح إصباح الخير إليه، وقيل: كتبه منافقاً. (المراقبة)

قوله: (ثم راح) استدل بهذا الموالث على أن ابتداء الساعة من بعد الزوال، لأن الروحة الذهاب بعد الظهيرة كما في:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لي داك تصير

وتمسكوا أيضاً بحديث: «أن المهجر إلى الجمعة الخ» فإن التهجير الذهاب عند الهجرة. وتمسك الجمهور بحديث: «بكروا الخ». فإن التبكير هو الذهاب عند البكرة ثم تمسك كل واحد بما يوافقه، وتأول ووسع في كلام الخصم.

قوله: (حضرت الملائكة الخ) استنبط العيني منه أنه لا يتكلم في الخطبة، وأقرون: إن الكلام إذا قعد الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة وإذا جلس بين الخطبتين، فقال الزيلعي شارح الكنز: إنه لا يتكلم أصلاً لا كلام الدين ولا كلام الدنيا، وفي النهاية أنه لا يتكلم، لا بكلام الدين، وفي العناية أنه يجوز له أن يجيب المؤذن والأقوال الثلاثة المذكورة في حاشية الهداية لمولانا عبد الحي أيضاً.

قوله: (قرب بقرة) تاء البقرة ليست للتأنيث بل تاء الوحدة، ويطلق على الذكر والمؤنث وكذلك الحال في تاء كل حيوان مثل الدجاجة، واتفق على هذا أئمة اللغة إلا أنه نقل صاحب الكشاف والمدارك عن أبي حنيفة في لفظ النعمة، فإنه لما دخل قتادة الكوفة اجتمع عليه الناس قال: سوي عما شئتم، فكان أبو حنيفة فيهم فقال: إن عملة سليمان مؤنث أو مذكرة؟ فأفهم قتادة، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقيل: كيف دلث؟ قال: قال الله عز وجل: «قالت نعمة» ولو كانت ذكراً لقال: قال نعمة، فما وجدت من يوافق أبا حنيفة إلا مبرداً في كامله وابن السكيت في إصلاح المصنوع، ويقول جمهور أرباب اللغة: إن السمعة كالشاة والحمامة يقع على الذكر والأنثى، لأنه اسم جنس يقال: سمعة ذكر وسمعة أنثى، وشاة ذكر وشاة أنثى فلفظها مؤنث، وأما امصداق فمحتمل للمعنيين لمعل التأنيث كان على اللفظ وإن كان في الواقع ذكراً أو مؤنثاً، ويمكن أن يقال: إن هذا الاستعمال فصيح، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يضحى بعوراء ولا عمياء ولا عجماء» فإنه أتى بصيغ المؤنث والحال أن الأضحية ليست خاصة بالإناث. والله أعلم.

قوله: (كشاً أقرون) أي دا قرن، استدل بعض أساس حديث الباب على أصحية الدجاجة أقول لو كان الأمر كذلك لحر أصحية البيضة أيضاً، فإن في الحديث ذكر البيضة أيضاً في الساعة السادسة.

قوله: (فإذا خرج الإمام) إذا كان الإمام خارج المسجد محروجه للخطبة يتحقق بوضعه قدمه في المسجد، وإن كان في المقصورة فكذلك أيضاً، وإن كان في المسجد فتحقق حروجه للخطبة بقيامه من الصف.

وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وسمرة.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الْجَعْدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ اسْمِ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ.
 وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

٣٥٥- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَمْ يُؤْتَى إِلَى الْجُمُعَةِ

٥٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ قُبَاءٍ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْ قُبَاءٍ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا يَصُحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ^(١) اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ».
 وَهَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، إِنَّمَا يُرَوَّى مِنْ حَدِيثِ مُعَارِكِ بْنِ عَبَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ. وَضَعُفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى مَنْزِلِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ إِلَّا عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.
 ٥٠٢- سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَذَكَرُوا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: فَقُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ حَدَّثَنَا مُعَارِكُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

(١) قوله: «من آواه الليل إلى أهله»، في «النهاية»: يقال: أويت إلى المنزل وأويت غري وأويته، وفي الحديث من المتعدي قاله علي القاري، وفي «المجمع»: أوى - بالمد والقصر - بمعنى، والمقصود لازم ومعتد أي واجبة على من كان بين وطنه وبين موضع الصلاة مسافة يمكنه الرجوع إلى وطنه قبل الليل - انتهى -.

قال الشيخ ابن القيم: ومن كان من توابع المصر فحكمه حكم أهل مصر في وجوب الجمعة عليه، واختلفوا فيه فعن أبي يوسف رحمه الله: إن كان الموضع يسمع فيه النداء من مصر، فهو من توابع مصر وإلا فلا، وعنه أنها تجب في ثلاثة فراسخ، وقال بعضهم: قدر ميل، وقيل: قدر ميلين، وقيل: ستة أميال، وقيل: إن أمكنه أن يحضر الجمعة، ويبيت بأهله من غير تكلف، تجب عليه الجمعة وإلا فلا، قال في «البدائع»: وهذا حسن - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَمْ يُؤْتَى إِلَى الْجُمُعَةِ؟

ههنا مسألتان لا ينبغي الخلط بينهما: أحدهما: بيان محل إقامة صلاة الجمعة، وهو الميصر أو القرية الكبيرة عندنا. وثانيهما: بيان من يجب عليه شهود صلاة الجمعة سوى أهل مصر.

والمذكورة في الباب الثانية، ففيها ثمانية أقوال للأحناف، ذكرها الشرنبلاني في رسالته، منها ما نسب إلى أبي يوسف تحريضا، وهو أنه يجب الجمعة، على من كان على المسافة العدوية من موضع إقامة الجمعة، والمسافة العدوية أن يعود الرجل قبل الغروب إلى بيته بعد أداء الجمعة، ومنها ما قيل: إنها لا تجب إلا على سكان موضع إقامة الجمعة، ومنها أنها واجبة على من يسمع الأذان من غير سكان موضع إقامتها، والأرجح هو هذا فإنه مؤيد لفتاوى الصحابة.

قوله: (ثوبان) هو ابن أبي فاختة، وهو متكلم فيه، وحسن له الترمذي في موضع.

قوله: (من قبا) وقبا على ثلاثة أميال من المدينة المورة، ودل الحديث على عدم إقامة الجمعة في القرى.

قوله: (كنا تتناوب) أي تجيء جماعة في جمعة، وجماعة أخرى في جمعة أخرى، ويفيدنا في عدم الجمعة في القرى، وفصله مولانا المرحوم في رسالته.

قوله: (الجمعة على من آواه) قيل: معناه أن الجمعة على من كان على المسافة العدوية. وقيل: معناه أن الجمعة على المقيم لا المسافر، ولا تجب الجمعة على المسافر عندنا، وكذا عند المالكية وعند الشافعية.

قوله: (الحجاج بن نصير) ضعه بعض المحدثين، ووثقه البعض، ومن الموثقين ابن معين، وفي سد الباب معارك بن عباد ضعيف.

«الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ» فَغَضِبَ عَلَيَّ أَحْمَدُ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ. وَإِنَّمَا فَعَلَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئاً وَضَعَفَهُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ.

٣٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ

٥٠٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ».

٥٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسِ نَحْوَهُ.

وفي الباب عن سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ. قَالَ أَبُو حَيْسَةَ: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ كَوَقْتُ الظُّهْرِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ إِذَا صَلَّيْتَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَنَّهَا تَجُوزُ أَيْضاً. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِ^(١) عَلَيْهِ إِعَادَةٌ.

٣٥٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ

٥٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ حُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو حَسَانَ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ حُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جِدْعٍ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمَنْبَرَ حَنَّ الْجِدْعُ حَتَّى أَتَاهُ فَالْتَزَمَهُ فَسَكَنَ».

وفي الباب عن أَنَسِ وَجَابِرِ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

(١) قوله: «لم ير عليه إعادة» اعلم أن هذا وكذا قول البعض الذي ذكر، قيل: يخالف لجمهور العلماء ومنشأ ذلك ما ورد في الأخبار من تأكيد التكرار إلى الجمعة، كذا في «الصحيحين»: «ما كنا نقبل ونتغذى إلا بعد الجمعة»، والغداء: هو الطعام الذي يؤكل قبل نصف النهار، فعند الجمهور معناه أنهم يفعلون ما ذكر بعد الجمعة عوضاً عما فاتهم، وليس معناه أنه يقع تغذيتهم ومقبلهم بعد الجمعة لبلوغ وقوع الخطبة لصلوة قبل الزوال، قال ابن الممام: أما ما رواه الدارقطني وغيره من حديث عبد الله بن سيدان قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فكان خطبته قبل الزوال، وذكر عن عمر رضي الله تعالى عنه نحوه، فقد اتفقوا على ضعف ابن سيدان ذكره عن القاري -والله أعلم-.

باب ما جاء في وقت الجمعة

لا تصح الجمعة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي قبل الزوال، وتصح عند أحمد، وقال: تصح عند الضحى مثل العيد، فإن الجمعة أيضاً عيد، ولقد أظن ابن تيمية في المسألة، وقول أحمد قول ابن الزبير. وقول ابن مسعود، وقال ابن تيمية: يقول الراوي: (كنا نتغذى ونقبل بعد الجمعة)، والغداء يكون قبل الزوال. ويجب عنه بأن مراده أنا كنا نأكل الطعام الذي كنا نأكله عند الغداء بعد الجمعة، وكذلك القيلولة، وليس ذلك، فجاز أن يعارض بأن في الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل عند السحر، فقال بعض أصحابه: هلموا إلى الغداء المبارك، وفي اللغة يكون الغداء بعد طلوع الشمس، فيلزم عليك إحالة أكل الطعام للصائم بعد طلوع الشمس، وإحال أن مراده أنه بدل الغداء. واختار العيني في العمدة أنه لا إيراد في الجمعة، بل الإيراد في الظهر، وقال صاحب البحر: إن في الجمعة أبصاً إيراد. أقول: عادته عليه الصلاة والسلام عدم الإيراد.

باب ما جاء في الخطبة على المنبر

الخطبة على المنبر مستونة. قوله: (حسن الحذف الخ) في بعض الروايات القوية أن الجدع انشق، وفي ثلاثة روايات قوية أنه دفن عند وضع المنبر، وعند رواية تبلغ عشرين تدل على وجود المنبر في السنة الثانية والثالثة والرابعة وهكذا إلى العاشرة، ومفهوم عبارة الحفاظ أن النحل قلعت عند بناء المسجد النبوي، وجعلت عضادات في حدار القلعة وقال السيد السهمودي: إنها جعلت أعمدة تحت السقف والعمرة للسيد السهمودي في أحوال المدينة، ثم بعض الروايات تدل على أن الجدع كان من أعمدة المسجد النبوي، وبعضها تدل على أنها غيرها، والله أعلم. وكان الجدع إلى جانب اليسار من المصلى، أي الخراب؛ ويدل بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام سألته فاختار الآخرة على الدنيا، وفي الروايات أنه دفن في الموضع الذي قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إنه من الجنة، ولعله مصداق اختياره الآخرة والله أعلم، وقال الإسفرائيني الشافعي أنه: عليه الصلاة والسلام دعا الجدع فأثابه وثأباً ذكره القاضي عياض في الشفاء، أقول: إنه وهم قطعاً من الإسفرائيني فإن

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَمُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ هُوَ بَصْرِيُّ أَخُو أَبِي عُمَرَ بْنِ الْعَلَاءِ.

٣٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ

٥٠٦- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ. قَالَ: مَثَلُ مَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِجُلُوسٍ.

٣٥٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصْرِ الْخُطْبَةِ

٥٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كُنْتُ أَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً وَخُطْبَتُهُ قَصْداً^(١)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

٥٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ لَا وَنَادُوا يَا مَالِكُ^(٢)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقْرَأَ^(٣) الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ فَلَمْ يَقْرَأْ فِي خُطْبَتِهِ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَغَادَ الْخُطْبَةَ.

٣٦١- بَابُ فِي اسْتِقْبَالِ^(٤) الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ

٥٠٩- حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَتْهُ بِوُجُوهِهَا».

(١) قوله: «خطبته» وهذا لا يناق قصرية الخطبة بالنسبة إلى الصلاة، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «قصداً» القصد من الأمور المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي الأفراد والتفريط.

(٣) قوله: «يقرأ الإمام» وفي «الرهان شرح مواهب الرحمن»: والطهارة لها أي للخطبة والقيام فيها وتلاوة آية من كتاب الله وذكر موعظة تحذير وتبشير وتقوى الله، والجلسة بين الخطبتين بقدر ثلاث آيات قصار، وقيل: بقدر ما يمس مقعده المنبر، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة عندنا.

(٤) قوله: «استقبال الإمام» قال العلامة إبراهيم الحلبي في «شرح المنية»: ويستحب للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة، لكن الرسم الآن أنهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام.

الوثوب إنما ثبت في الشجرتين اللتين دعاها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين أراد قضاء الحاجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ

الجلوس بين الخطبتين سنة عند أبي حنيفة، وشريطة عن الشافعي، وجرت ههنا الريادة بالخبر الواحد على القاطع، فإن آية: «فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» [الجمعة: ٩] تدل على مطلق الذكر، ودل الحديث على الخطبتين بينهما جلوس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصْرِ الْخُطْبَةِ

السنة قصر الخطبة وتطويل الصلاة، والقصر متعدد، والقصور لازم، واعلم أن ثمانية أشياء مستحبة عندنا في الخطبة، منها عدم خلوها من آية ما، ذكرها صاحب البحر، وقال الشافعي: إن الاشتغال على آية من الآيات شرط.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ

السنة في الخطبة التحديق، وأن يستقبلوا الإمام بوجوههم، ولكن الزمان زمان الفساد، لو حدقوا لا يمكن استقامة الصفوف عند الجماعة، فالأولى ترك التحديق، وذكره في نيل الأوطار أيضاً، وفي مبسوط السرخسي أن أبا حنيفة كان يقبل بوجهه إلى الإمام عند الخطبة من موضعه

وفي الباب عن ابن عمر. وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية. ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا.

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب. وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. قال أبو عيسى: ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء.

٣٦٢- باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب

٥١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَقُمْ^(١) فَارْكَعْ».

(١) قوله: «قم فاركع» أي فصل، قال النووي: هذا صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين: أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب، يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وإنه يستحب أن يتحوز فيهما ليستسمع الخطبة، وحكى أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين، وقال القاضي: قال مالك والليث وأبو حنيفة وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصليهما، وهو مروى عن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم، وحثهم الأمر بالإنصات، كذا ذكره العيني، وفي «البرهان» لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصلوا والإمام يخطب» رواه عبد الحق من حديث علي، ولما في مصنف ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم: أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام - انتهى -.

قال العيني: أحاب أصحابنا عن حديث الباب ونحوه بأجوبة: الأول أنه صلى الله عليه وسلم أنصت له حتى فرغ من الصلاة، والدليل عليه ما أخرج ابن أبي شيبة: نا هشيم أنا أبو معشر عن محمد بن قيس: أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى الخطبة، وكذا يؤيده ما روى الدارقطني مسنداً ومرسلاً، وقال: وهذا المرسل هو الصواب، والثاني أن ذلك كان قبل شروعه صلى الله عليه وسلم في الخطبة، وصرحه النسائي في «سننه الكبرى» وبؤب عليه، والثالث أن ذلك كان منه قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضاً في الخطبة، لأنها شطر صلاة الجمعة وشرطها، كما صرحه الطحاوي - انتهى مختصراً -.

بلا تبديل الموضع.

ولقد بؤب البخاري على هذه المسألة، فكيف يصح قول المصنف: لم يصح فيه شيء، فإنه وإن لم يأت بالصريح ولكن استنباطه صحيح. وفي الدر المختار أن استماع الخطبة واجب ولو خطبة النكاح.

باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب.

قال أبو حنيفة ومالك: من أتى والخطيب يخطب يجلس كما هو ولا يصلي شيئاً. وقال الشافعي وأحمد: تستحب تحية المسجد. وأما الخلفاء الراشدون والجمهور من الصحابة فمع أبي حنيفة ومالك. كما في النووي شرح مسلم ص (٣٨٧)، ومحسك الشافعي بالمرفوع، وسيأتي أجوبة منا.

قوله: (رجل) هو سليك بن هذبة الغطفاني، وأظن الحافظ ههنا ورد على خصومه، والجواب المشهور منا: أن هذا الرجل كان في هيئة بدة، وكان غرضه عليه الصلاة والسلام أن يجمع له المتفرقات من الناس، وأنه عليه الصلاة والسلام أهل خطبته. وأما كونه في هيئة بدة فثبت في حديث الباب والنسائي الصغرى ص (٢٠٨) أنه جاء رجل يوم الجمعة والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب بهيئة بدة. الخ. وأما الخفض على الصدقات له فمذكور في النسائي والطحاوي.

وأما إمهال الخطبة ففي سنن الدارقطني أخرجهما رجال ثقات، ثم نُقِلَ عن أحمد أن الصواب إرساله، فيكون من خصوصية سليك. وأما مسألة إمهال الخطبة إنه جائز أم لا فمحولة إلى الفقه. وقيل: إنه عليه الصلاة والسلام كان لم يشرع في الخطبة وقال العيني: إن النسائي أخرج ما يدل على عدم الشروع، وبؤب عليه في السس الكبرى، أقول: إني راجعت فلم أجد، ويمكن التمسك في هذا بما أخرجه مسمً ص (٢٨٢): ورسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قاعد على المنبر. الخ. فقوده دل على أنه لم يشرع، وتأول النووي فيه، ويمكن الجمع بين ما في مسلم وما في سنن الدارقطني بأنه عليه الصلاة والسلام كاد أن يشرع، فإنه قد جلس على المنبر، ولما جاء سليك أهل خطبته، أي لم يشرع فيها، ولا بُدَّ في هذا الجمع. ويمكن أن يجعل الروايتين جوابين. ثم نقول: إن مدعى الخصم أن هذه الصلاة صلاة التحية، والحال أنه يخالفه ما في ابن ماجه ص (٧٩) بسند قوي: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: «لا، قال: «فصل الركعتين، وتحوز فيها» فدل على أنهما ركعتان قبل الجمعة لا تحية المسجد، أخرجه الزيلعي أيضاً من سنن ابن ماجه، وقال أبو الحجاج المزي الشافعي وابن تيمية: إن في اس ماجه تصحيحاً، وأصل الرواية «أصليت قبل أن تجلس. الخ»، ثم قال ابن تيمية: إن رواية ابن ماجه، وقال: لو صلى السنن في البيت لا يصلي إذا خطب الإمام، ولو لم يصلهما فليودهما في المسجد وإن أخذ الخطيب في الخطبة وأيضاً في جزء القراءة للبخاري: قال جابر: وإن كنت أصلي السنن في البيت أصليهما في

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥١١ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَرْوَانُ يَخْطُبُ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَجَاءَ الْحَزَنُ لِيُجْلِسُوهُ فَأَبَى حَتَّى صَلَّى. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَيْنَاهُ فَقُلْنَا: رَحِمَكَ اللَّهُ إِنَّ كَادُوا لَيَقْعُوا بِكَ فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَتْرُكَهُمَا بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَيْئَةٍ بَذَّةٍ وَالنَّبِيُّ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَمَرَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ».

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ وَيَأْمُرُ بِهِ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ يَرَاهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا فِي الْحَدِيثِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

...

المسجد وإن خطب الخطبة، على ما أمر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سبكاً. وراوي رواية ابن ماجه هو جابر، فعلم أنه ليس بتصحيف، ولفظ (قبل أن يحيى) صحيح، وإن لم يوافقنا جابر، وقال ابن حجر حين مر على رواية ابن ماجه: إن المجيء هو المجيء من موضع المسجد إلى موضع آخر، لا المجيء من البيت. أقول: إنه تأويل محض.

ثم قيل: الركعتين معرفة باللام فلا بد من العهد سابقاً، والمعهود ركعتا التحية، ونقول: إن واحداً من اللفظ ليس فيه حين الاستفهام تعريف الركعتين بالالف واللام، وأما في موضع الأمر - أي في قوله: (فصل الركعتين) - فاللام موجودة، والمعهود قبله الركعتان في قوله: (أصليت ركعتين) فصار معهوداً في كلامه في الموضع الثاني، فدل جميع ما سبق أن هذه واقعة حال لا عموم لها.

ثم في الطحاوي ص (٢١٤) بسند قوي وابن حبان والنسائي الكبري أن الرجل أتى عنده عليه الصلاة والسلام في ثلاث جمعات وأمره عليه الصلاة والسلام ثلاث مرار بالركعتين. أقول: إن الثالثة إنما هي من شك الراوي. وفي النسائي الصغرى ص (٢٠٨) ذكر الجمعتين لا الثالثة، وفي صحيح ابن حبان زيادة أنه عليه الصلاة والسلام قال: (فلا تعد لمثل ذلك الخ)، فزعم أنه نهى عن ترك الركعتين وقت الخطبة، وأقول: إنه نهى عن الإبطاء في الجمعة.

وآخر ما تمسك به الشافعية أن في مسلم ص (٢٨٧) قال عليه الصلاة والسلام بعد الواقعة: « فإذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين، وليتحرز فيهما » فلم يبق واقعة حال، بل أمر كلي، وتشريع قولي، وأخرج هذا القول النسائي أيضاً، وكذلك البخاري في غير موضعه مع أنه اختار مختار الشافعي.

(ف) قال النووي: لا يمكن التأويل في القول، أقول: إن الحديث القولي لا يمكن فيه الاحتمالات، ويمكن فيه التأويل، وفي الحديث الفعلي عكس ما في القولي.

ثم أقول مجيباً عن تمسك الشافعية: إنه لو كان الفعل والقول مسلسلاً منه فلم أمهل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخطبة، فأذن بجعل الفعل شارحاً للقول، أي إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، أي كاد أن يشرع في الخطبة، وفي النسائي ص (٢٢٧) ومسم ما يدل على ما قلت «والإمام يخطب أو قد أخرج» بالشك.

وأما على طريق المحدثين فصنف الدارقطني كتاب التتبع على الصحيحين، وأعل حديث البخاري قريب المائة وفي كل موضع إعلاله على الأسانيد، وفي هذا الموضع إعلاله على الثمن، فقال: أن هذا القول الكلبي من إدراج الراوي، ووضع الراوي ضابطة من جانب نفسه، ثم طرّق الدارقطني الأحاديث، وقال: لم يذكره غيره.

وأقول لعن عدم إخراج البخاري الحديث في موضعه يشير إلى أنه مزود فيه، فإني علمت أن من صيغ البخاري أنه لا يخرج الحديث في الذي فيه ظاهر، ويخرج في الموضع الآخر إذا كان له تردد بذلك الحديث على جهة الظاهر، مثل الاشتراط في الحج عند الإحرام، واختار مذهب أبي حنيفة، ولم يخرج حديث ضباعة بنت زبير في باب الاشتراط، وأخرجه في السكاح، ونقول على طريق المعارضة: إن في أربعة وقائع غير هذه الواقعة لم يأمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بتحية المسجد:

مها ما في البخاري وغيره أن رجلاً دخل والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب وقال هتك المال، وجاع العيال، وطلب الاستسقاء، فدعا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مستسقىاً ولم يأمره بالركعتين، ثم جاء رجل في الجمعة الثانية، وقال: تهدمت البيوت، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « اللهم حوالينا لا علينا »، فلم يأمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بتحية المسجد.

ومنها ما في الكتب أن رجلاً كان يتخطى رقاب الناس، فقال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (اجلس) ولم يأمره بتحية المسجد.

ومها أنه كان يخطب وقال للناس: (اجلسوا) فجلس ابن مسعود على الباب، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: اتني وما أردت.

ف قيل من جانب الشافعية: إنا قلنا بالاستحيات لا بالوجوب، قلنا: إن في واقعة الباب كانت داعية بخلاف سائر الوقائع، فيكون هذا من

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعضهم: إذا دخل الإمام يخطب فإنه يجلس ولا يصلي. وهو قول شفيان الثوري وأهل الكوفة. والقول الأول أصح.

٥١١ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا الْغَلَاءُ بْنُ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبُضْرِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ. إِنَّمَا فَعَلَ الْحَسَنُ اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ. وَهُوَ زَوْى عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ.

٣٦٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

٥١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَا».

فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والعمل عليه عند أهل العلم: كَرِهُوا لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَالُوا: إِنْ تَكَلَّمَ غَيْرُهُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِشَارَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ. فَرَخَصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ. وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣٦٤ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّخَطُّطِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِيُّ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَبَّانَ بْنِ قَائِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجَهَنِّيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ

(١) قوله: «إلا بالإشارة» واختلوا في رد السلام وتشميت العاطس. قال في «السمعات»: كره تشميت العاطس ورد السلام، وعن أبي يوسف: لا يكره لأنهما فرض، والجواب أنهما فرضان في كل وقت إلا عند سماع الخطبة لعدم الأذان فيها، وكذا الحمد للعطسة وفي رد المكر الإشارة بالعين واليد لا يكره وهو الصحيح.

خصوصية شليك، ولقد بوب النسائي ص (٢٢٧) على حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته، وذكر تحته حديث الباب، فأشار إلى أن المهم بشأنه كان لحث على الصدقة، وأيضاً في النسائي ص (٢٢٧) «إذا جاء أحدكم والإمام قد خرج فيصلي ركعتين» فدل على أن الإمام لم يشرع في الخطبة، وفي بعض الروايات «والإمام يخطب أو قد خرج» وعندني (أو) لشك الراوي، وقاد الشافعية: إنه للتنويع، والله أعلم بالصواب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

قال الأحناف والمالكية وقريب منهم الحنابلة: إنه لا يجوز كلام في الخطبة، وكذلك القول القديم لشافعي، وأما حديثه فيجوز الكلام عند خطبة الخطيب، ونقول: إن الخطبة كالصلاة.

وتمسك لشافعي على الجواز بحديث أنه عليه الصلاة والسلام أرسل الصحابة لقتل كعب اليهودي، فرجعوا والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب، فسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أفنت الوجوه؟» فقالوا: نعم يا رسول الله، ووقعة أخرى أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب فجاء رجل فسأله عليه الصلاة والسلام وأجابه الرجل.

ويقول بما في فتح القدير: إن الإمام له أن يتكلم في مهمات الدين ومسائل الدين، مثل بحث السرية، ثم من شأن الخطبة الاستماع، فإن الكلام على أنواع: القراءة، والتلاوة، والمناجاة، والدعاء، والتبليغ، والخطبة، والدرس، ولكن واحد منها شأن على حدة. وطبي أن مناط قول الشافعي في الخطبة والقراءة خلف الإمام واحد، والله أعلم.

قوله: (أصت فقد لعاً الخ) فإنه يكفيه التعليم بالإشارة، وتمسك بعض الأحناف بمثل هذ العموم على نفي تحية المسجد، أقول: الأولى والأصوب الكلام في الخاص ولا يسعى الاحتجاج بالعام مقابلة الخاص، فإنه يمكن لأحد أن يجمع عدم الفرق بين تعيين المسألة وتحية المسجد. وأما السلام في الخطبة فلا يسعي، ولو سلم فلا يردده، وكذلك تشميت العاطس مهني عنه في الخطبة، وإذا قرأ الخطيب: «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحراب. ٥٦] يقول استمع: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نفسه، أي بكلام نفسي، هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله، ونقل صاحب البحر أن أبي يوسف كان إذا لم يبلعه صوت الخطيب يأخذ في تصحيح الكتاب.

وأما الكلام إذا قعد الإمام على السر ولم يشرع فيه، أو جس بين الخطبتين، فقال شارح الكنز: لا يتكلم بشيء، وقال في النهاية: لا يتكلم بكلام الدنيا، وقال في العناية: إنه يحجب الأذان سيما إذا لم يحجب الأذان الأول. ولعل المختار قول العناية في الحجازي أن أمير المؤمنين معاوية جلس على السر وأجاب الأذان، وقال: إني رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يفعل هكذا في مثل هذا الموضع. والتأويل فيه بعيد.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ».

وفي الباب عن جابر: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجَهَنِّي حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا أَنْ يَتَخَطَّى الرَّجُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رِقَابَ النَّاسِ وَشَدُّوهُ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ وَضَعْفُهُ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ.

٣٦٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

٥١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى^(١) عَنِ الْحَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو مَرْحُومٍ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَبْوَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَرَيَانِ بِالْحَبْوَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ بَأْسًا.

٣٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمِنْبَرِ

٥١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا خُصَيْنٌ قَالَ سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ رُوَيْبَةَ، وَبِشَرَ بْنَ مَرْوَانَ يَخْطُبُ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ فَقَالَ عُمَارَةُ: فَتَبَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنَيْنِ الْقَصِيرَتَيْنِ «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ هَكَذَا، وَأَشَارَ هُشَيْمٌ بِالسَّيَّاتَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ

٥١٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخِطَّاطُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ زَادَ^(٢) النَّدَاءَ الثَّلَاثَ

(١) قوله: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ... الخ» محمول عند قراءة الخطبة، وأذى الناس أو لئسوا قال في «الدر المختار»: لا بأس بانتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ولم يؤذ أحداً إلا أن لا يجد إلا فرجة إمامه، فيتخطى للضرورة، ويكره التخطي للسوان بكل حال.

(٢) قوله: «اتخذ جسراً» مبنى للمفعول أى يجعل جسراً على طريق جهنم ليتخطى جزاء وفقاً أو للفاعل «اتخذ لنفسه جسراً يمشى عليه إلى جهنم». (مجمع البحار)

(٣) قوله: «نهى عن الحبو» قال في «القاموس»: احتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها، والاسم الحبو، وقال في «مجمع البحار»: الاحتباء هو أن يضم رجله إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره يشده عليها، وقد يكون باليدين، والنهى عنه لأنه ربما تحرك أو تحرك الثوب فتبدو عورته.

(٤) قوله: «زاد النداء الثالث على الزوراء» هر بفتح الزاء وسكون الواو وفتح راء بعدها مملودة، موضع بسوق المدينة، وقيل: إنه كان مرتفع كالمنارة، وقيل: هي حجرة كبيرة عند باب المسجد، والنداء الثالث ثالث باعتبار الشريعة، لكونه مزيداً على الأذان بين يدي الإمام وعلى الإقامة للصلاة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

مناط الكراهة خوف النوم، وثبت الاحتباء عن كثير من الصحابة، كما في سنن أبي داود ص (١٦٥). والاحتباء أن يضع اليدين على الأرض ويصير إقعاءاً. الأرض، ويصوب الركبتين، ويشد الثوب على الركبتين مع الظهر، أو يشد اليدين على الركبتين، ووضع اليدين على الأرض يصير إقعاءاً. وعلم أن المحتهد قد يعتبر العنة في جنس الحكم، وقد يعتبر في الجزئيات، ويسمى في الأول الحكم بطننة العنة، وفي الثاني الحكم لمئة العنة، ومثال الأول: قصر الصلاة في السفر، ومثال الثاني: النهي عن النوم واصعباً إحدى رجليه على الأخرى، فإن العلة فيه توهم كشف العورة، وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام اليوم على تلك الهيئة لارتفاع مناط الهي، أي لكونه مأموماً عن كشف العورة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمِنْبَرِ

يكره رفع الأيدي على المنبر عند الخطبة، وثبت رفع السبابة وحركتها، وإي متروك في أن حركتها كانت لتفهم أو للدعاء كما ذهب إليه البيهقي، وهو في الإنحاف، فإن رفع السبابة أيضاً قد يكون للدعاء كما روي عن أبي يوسف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ

المشهور أن الأذان في عهده عليه الصلاة والسلام كان واحداً وخارج المسجد عند الشروع في الخطبة، وكذلك في عهد الشيخين، ثم

عَلَى الزُّورَاءِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نَزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِنْبَرِ

٥١٧ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَلَّمُ^(١) بِالْحَاجَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ».

(١) قوله: «يَتَكَلَّمُ بِالْحَاجَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ» قال في «اللمعات»: مذهب أبي حنيفة أن من وقت خروج الإمام للحصة إلى أن يشرع في الصلاة، والصلاة والسلام كلاهما حرام، وإن كان في الصلاة والإمام شرع في الخطبة، قطع الصلاة على رأس ركعتين، وعند صاحبه: لا بأس بالكلام بعد خروج الإمام قبل الشروع في الخطبة وبعد النزول عن المنبر قبل أن يكثر؛ لأن الكراهية إنما هي من جهة الاختلال بالاستماع، ولا استماع في هذين الوقتين.

قرر عثمان أذاناً آخر قبل الشروع في الخطبة خارج المسجد على الزوراء حين كثر المسلمون، والزوراء قيل: حجر، وقيل: سوق، وقيل: بناء. وهذا الأذان كان قبل الأذان بين يدي الخطيب بعد الزوال، فانتقل الأذان لذي كان في عهده عليه الصلاة والسلام إلى داخل المسجد، هذا هو الصحيح، وفي فتح لباري ما يدل على أن هذا الأذان شرع في عهده عليه الصلاة والسلام واشتهر في عهد عثمان رضي الله عنه، وفيه ما يدل على أن هذا الأذان من عهد عمر، وبعضها تدل على أن الإضافة هذه من أمراء بني أمية، ولكن هذه كلها ضعاف.

ثم الأذان الثاني وإن حدث في عهد عثمان ولكنه لا يقال بأنه بدعة — عياداً بالله — فإنه من مجتهدات عثمان، وأما وجه الاجتهاد فظاهر على مذهب الشافعي فإنه صرح بجواز تكرار الأذان لصلاة واحدة ولو أربع مرات عند الضرورة، وأما على مذهب الأحناف فيقال أولاً إن التكرار مشروع للضرورة مثل التكرار في الفجر، فإنه كان أحدهما للتسحير، كما صرح محمد في كتاب الحجج بأن الأول كان للتسحير. وأيضاً في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين». الخ وفي شرح هذا الحديث قولان، قيل: إن سنة الخلفاء والطريقة المسلوكة عنهم أيضاً سنة وليس بدعة، وقيل: إن سنة الخلفاء في الواقع سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وبني ظهرت على أيديهم، ويمكن لنا أن نقول: إن الخلفاء الراشدين يجازون في إجراء مصالح المرسلة، وهذه المرتبة فوق مرتبة الاجتهاد، وتمت مرتبة التشريع، والمصالح المرسلة: الحكم على اعتبار علة لم يثبت اعتبارها من الشارع، وهذا جائز للخلفاء الراشدين لا للمجتهدين، وزعم البعض أن الخلفاء الراشدين ليس لهم إلا ما لمجتهدين، وهذا غير صحيح، وبعض مسائل أبي حنيفة تدل على أن هم مساغ إجراء المصالح المرسلة، وعرض عليها بالنواجز: منها ما اعتبر الدرهم السبعي، والحال أنه ليس عنه عليه الصلاة والسلام، وفيه تبديل حكمه عليه الصلاة والسلام ظاهراً وليس ههنا وجه لاجتهاد ظاهراً، وكان الدرهم في عهده عليه الصلاة والسلام درهماً تكون عشرة منها قدر عشرة مثاقيل، ودرهماً تكون عشرة منها قدر ستة مثاقيل، ودرهماً تكون عشرة منها قدر خمسة مثاقيل، ثم اختلف العاملون والمتصدقون في عهد عمر رضي الله عنه، فقال عمر: يجمع عشرة وستة وخمسة فيحصل إحدى وعشرون، ثم يؤخذ منها الثلث أي السبعة، فقدر لدرهم الذي تكون عشرة منها قدر سبعة مثاقيل، فاعتبر أبو حنيفة الدرهم السبعي في الزكاة، وهذا المذكور موجود في كتبنا. ومنها ما في كتب أنه لا يزداد الخراج على أرض عراق عني ما عين عمر، وإن زادت الغلة، وفي النقصان عند نقصها قولان. ومنها قول أبي حنيفة: إن في الخيل زكاة ولم تترك في عهده عليه الصلاة والسلام، نعم أتى الزيلعي بواقعتين عني أن عمر أخذ زكاتها.

وعلى هذا لو فرضنا أن عشرين ركعة التراويح أخرجها عمر من غير عهد عنه عليه الصلاة والسلام لا يمكن لأحد أن يحكم عليها بالبدعة فإنه لعله عمل بالمصالح المرسلة ففعل عثمان عمل بالمصالح المرسلة في الأذان، وقبلة الأمة المحمدية.

وأما كون الأذان الثاني في داخل المسجد أو خارجه فظاهر كتب الأربعة أن يكون في داخله، أي بين يدي الخطيب، ولكن في سنن أبي داود ص (١٥٥) ما يدل على أنه يكون في خارج المسجد على الباب، ولعله نقل بعد ذلك إلى داخل المسجد، والله أعلم.

قوله: (على الزوراء) قيل: إن الأذان الأول كان على الزوراء، والثاني على باب المسجد خارجه، ثم نقل أمراء بني أمية الأذان الثاني إلى داخل المسجد، والله أعلم بهذا النقل صحيح أم لا.

مسألة: ذكر أهل المذهبين من الشافعية والأحناف أن أذان الجوق يحدث جائز، ذكر السيوطي أنه أحدثه أمراء بني أمية، أقول: إني في كونه محدثاً مردد، فإن في موطن مالك ص (٣٧) حتى يخرج عمر بن الخطاب، فإذا خرج عمر جلس على المنبر، وأذن المؤذن. الخ، فدل على كثرة الأدان، ورواية مالك أخرجها البخاري أيضاً في آخر صحيحه بسنده مفصلة، ولم يتوجه أحد إلى هذا، والله أعلم، فصار محل تردد وحن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نَزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِنْبَرِ

يجوز الكلام عند الصحاح حين كون الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة، وحين جلوسه بين الخطبتين، وحين فراقه من الخطبة

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ ^(١) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَهَمَّ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ رَجُلٌ يَدَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ حَتَّى نَفَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا. وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ رُبَّمَا يَهْمُ فِي الشَّيْءِ وَهُوَ صَدُوقٌ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَمَّ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُزَوَّى عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ ثَابِتٍ فَحَدَّثَ حَجَّاجُ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» فَوَهَمَ جَرِيرٌ فَظَنَّ أَنَّ ثَابِتًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥١٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تَقَامُ الصَّلَاةُ يُكَلِّمُهُ الرَّجُلُ يَقُومُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَنْتَفِسُ مِنْ طَوْلِ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

٥١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْتَخْلَفَ مِرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَفِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَدْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ كَأَنَّ عَلِيًّا يَقْرؤُهُمَا بِالْكُوفَةِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَبِي عُثْبَةَ الْخَوْلَانِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسُجَّاسِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

٣٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مُعْوَلٍ ^(١) بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) قوله: «معول» لغتان على وزن محمد أو معول - بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو بعدها لام-. (جامع الأصول)

الثانية، ولا يجوز له أبو حنيفة، ثم تحته أقوال ذكرتها أولاً من الزيلعي والعناية والنهاية، وهذا كله في المقتدي، وأما الإمام فله أن يتكلم في أمور الدين كما في فتح القدير.

ومتن حديث الباب أحله البخاري، ووجه الإعلال أنه كان واقعة حال، وغيره الراوي بلفظ يدل على أنه عادة، وحديث الواقعة حديث الصحيحين، وممر الحافظان على الحديث، وقال العيني: قيل: إن هذا الرجل كان رئيس قومه، فدل على أنه لم يطلع على رواية واقعة الباب. كنت رأيت في كتاب ثم نسبته أن هذا الرجل قام وقال: يا رسول الله إن الله قصي حوائجي ولي حاجة لو أبطأت علي لعلي أنساها. فتكلم به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ثم رأيت هذه الرواية المنسية في أدب المفرد للبخاري، فيكون هذا واقعة حال.

وأما الكلام بعد الإقامة، ففي كتبنا أنه لو طال الفصل تعاد الإقامة، ولا يضطرون طول الفصل، فلا يقال: إن حديث الباب محالف لنا. قوله: (فلا تقوموا حتى تروني) غرضه بيان وهم جرير، وليس للحديث تعلق بالباب.

قوله: (حدثنا الحسن بن عبيد اللطيف الخ) في هذا الحديث أيضاً وجه الإعلان موجود فينبغي إعلاله، فإن الراوي ذكر الواقعة بشاكة الضابطة.

باب ما جاء في ما يقرأ به في صلاة الصبح يوم الجمعة

السور الماثورة في الصلوات مستحبة اعتيادها عدنا كما في البحر والحلية، ويدعها مرة أو مرتين كيلا يفسد عقائد من حلفه من عدم صحة هذه الصلاة بدون هذه السور.

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ يومَ الجمعةِ في صلاةِ الفجرِ تنزِيلُ «السَّجْدَةِ» وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ».

وفي البابِ عن سعدِ وابنِ مسعودٍ وأبي هريرةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ مُخَوَّلٍ.

٣٧١- بَابُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا

٥٢١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو^(١) بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ».

وفي البابِ عن جابرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

٥٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ، فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٢٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ سَهِيلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: «عن عمرو بن دينار عن الزهري» هذا من رواية الأكاير عن الأصاغر لأن عمرو بن دينار أسن من الزهري، وقد أدرك شيوعنا لم يدر كههم الزهري. (التقرير)

قوله: (تنزيل السجدة) نسب إينا بعض غيرنا أن آية السجدة عندنا في السرية مكروهة للإمام كيلا يتوسوس المقتدون عند سجوده بتلاوة، وأما أن لم أجد تصريح هذه الكراهة في كتبنا، والله أعلم.

باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها

السنن قبل الجمعة أربعة عندنا، وعند الشافعي ركعتان. وأما بعد الجمعة فركعتان عند الشافعي، وأربع عند أبي حنيفة، وست ركعات عند صاحبيه، وفي الست طريقان، والمختار عندي أن يأتي بركعتين قبل الأربع لعمل ابن عمر في سنن أبي داود، وقال ابن تيمية: لا ثبوت لسنن قبل الجمعة، فإنه كان يؤذن بعد الزوال في الحار، ثم يأتي لنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بمجرد سماع الأذان ويأخذ في الخطبة بمجرد دخوله المسجد، ثم يشرع في صلاة الجمعة، وأما لثابت من الصحابة فمطلق نافعة من غير تعيين.

وأما البخاري فبوب عن الركعتين قبل الجمعة وما أتى بحديث إلا بحديث سنن قبل الظهر، فقليل: إنه يشير إلى قياس الجمعة على الظهر، وقيل: غرضه أنه لا شيء في هذه المسألة فدر بأنه عن النبي، وقال الزيلعي: لا أقل من ركعتين قبل الجمعة. لحديث سليك الغصفي الذي رويناه آنفاً من سنن بن ماجه: (هل صليت ركعتين قبل أن تجيء. . الخ).

وفي مشكل الآثار: «من كان مصلياً فليصل أربعاً قبل الجمعة وأربعاً بعدها. . الخ» بسند ضعيف، وفي الإتحاف، فهذا المرفوع يدل على أربع قبل الجمعة.

وأما بعد الجمعة فلأبي حنيفة رواية مسلم ورواية الباب مرفوعة وعمل بن مسعود، وأما لصاحبيه فعمل ابن عمر في أبي داود ص (١٦٠) ثم رفعه إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعمل علي، ورأيت في كتاب حنفي أن أنا جعفر الهمداني حصى في مسجد رصافة في بغداد يوم الجمعة ركعتين بعدها ثم أربعاً، فقليل له، فقال: عملت بعمل علي، وفي الروايات القوية أن التابعين من أهل كوفة يقولون: كان ابن مسعود بعدما أربع ركعات بعد الجمعة، وعلمنا عن ست ركعات بعدها فكل وجه لا يمكن إنكاره.

قوله: (يصلّي بعد الجمعة ركعتين) في بعض الروايات تصريح في بيته. . الخ، فتزد لأمران، هاتان سنن الجمعة أو ركعتان عند دخول لبيت لحديث «دا دخل الرجل في بيته فليصل ركعتين». وقال ابن الحوري: إن هذا موضوع، وحسنه جلال الدين السيوطي.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ ^(١) كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُصَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَرْبَعًا. وَذَهَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ. قَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ صَلَّيَ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّيَ أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّيَ فِي بَيْتِهِ صَلَّيَ رَكَعَتَيْنِ. وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ. وَلَحْدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَابْنُ عُمَرَ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ. وَابْنُ عُمَرَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّيَ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيَ بَعْدَ الرَكَعَتَيْنِ أَرْبَعًا.

٥٢٣ (م) - حَدَّثَنَا يَذْلِكُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ صَلَّيَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّيَ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعًا.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَنْصَبَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا الدَّرَاهِمَ أَهْوَنُ عِنْدَهُ مِنْهُ، إِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَغْرِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَسَنَ مِنَ الزُّهْرِيِّ.

٣٧٢ - بَابُ فِيمَنْ يَدْرِكُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً

٥٢٤ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ صَلَّيَ إِلَيْهَا أُخْرَى وَمَنْ أَدْرَكَهُمْ جُلُوسًا صَلَّيَ أَرْبَعًا.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعًا وبعدها أربعًا» قال في «اللمعات»: السنة عند أبي حنيفة: بعد الجمعة أربع، وعند صاحبيه: ست وأربع ثم اثنتان، هذا في الصلاة بعد الجمعة، وأما الصلاة قبل الجمعة فثابتة، وقد أنكره بعض المحدثين وبلغوا في الإنكار، وقال صاحب «سفر السعادة»: الذين قالوا بسنة الجمعة قبلها، إنما قالوا بها قياسًا على الظهر، وثبت السنن بالقياس غير جائز.

اعلم أن في «جامع الأصول» عن ثعلبة بن أبي مالك القرطبي أنه قال: «كانوا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصلون يوم الجمعة قبل الخطبة، وإذا خرج جلس على المنبر، فأذن المؤذن الحديث، وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له ثم أنصت، وأورد في السنة قبل الجمعة، وأورد السيوطي في «جمع الجوامع»: من كان مصليًا يوم الجمعة فليصل قبلها أربعًا وبعدها أربعًا، وفي «المواهب» أيضًا، وحديث أبي داود عن نافع قال: كان ابن عمر يطيل في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، ويقول: كذا كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم.

باب ما جاء في من يدرك من الجمعة ركعة

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وسفيان: من أدرك تشهد الجمعة فقد أدركها. وقال مالك والشافعي وأحمد ومحمد: من أدرك ركعة منها أدركها، ومن أدرك التشهد بيني عليه الظهر بلا استئناف.

وأجاب الشياحان عن حديث الباب: أن قيد الركعة اتفاقًا لأن الركعة كالصلاة، وأما الحكم فحكم مدرّك الركعة والتشهد واحد، وتمسك الجمهور أيضًا بمفهوم الحديث، وحمل الأئمة الحديث على المسبوق، كما فعلت فيما مر من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة وتمسك الشياحان: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فأتموا».

واعلم أنهم اختلفوا في أن الجمعة فرض مستقل أو مسقط للظهر، ومعنى هذا أن بقاء الظهر على تحريمه الجمعة جائزة أم لا؟ ثم من بي الظاهر على تشهد الجمعة فهل يحجر بالقراءة أو يُيسر؟ فخير الفقهاء، وقال ابن تيمية: يحسب الإسراع، وقال الفقهاء بأن القاضي يحكي الأداء لأنه مفرد، والمفرد قاض، والقضاء حكاية الأداء، وقال ابن تيمية إنه مفرد ويجب الإسراع على المفرد، والله أعلم بالصواب.

ولجمهور في مسألة الباب ما أخرجه النسائي في أبواب الجمعة عن أبي هريرة، وفي أبواب المواقيت عن ابن عمر: (من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد أدركها. . الخ)، وفي رواية ابن عمر علة، وأما المسألة فاحتمل فيها الصحابة رضوان الله عليهم.

٣٧٣- بَابُ فِي الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ «مَا كُنَّا نَتَغَدَّى فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نُقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ».

وفي الباب عن أنس بن مالك. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٤- بَابُ فِي مَنْ يَنْعَسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَجْلِسِهِ

٥٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُعُ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ^(١) فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدَا أَصْحَابُهُ فَقَالَ: أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَلَمَّا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَأَاهُ فَقَالَ لَهُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْدُوا مَعَ أَصْحَابِكَ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتَ فَضْلَ غَدْوَتِهِمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ وَعَدَّهَا شُعْبَةُ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهَا عَدَّهَا شُعْبَةُ. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ.

وقد اختلف أهل العلم في السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَمْ^(٢) يَزِ بِمَعْظَمِهِمْ بَأْسًا بِأَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَصْبَحَ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ.

٣٧٦- بَابُ فِي السَّوَالِكِ وَالطَّيِّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَتَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ لَبَنٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ».

وفي الباب عن أبي سعيدٍ وشيخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ:

٥٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَسَنٌ. وَرِوَايَةُ هُشَيْمٍ أَحْسَنُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ بُضْعُفٌ فِي الْحَدِيثِ.

(١) قوله: «في سريّة» هي طائفة من الجيش أقصاها أربع مائة.

(٢) قوله: «لم يز بعضهم بأسا... الخ» هو الصحيح عند بعض فقهاءنا قال في «شرح الخنية»: والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصلي، ولا يكره قبل الزوال.

باب ما جاء في السفر يوم الجمعة

لو أراد المقيم السفر فإن خرج قبل الزوال منها، وإن تأخر إلى ما بعد الزوال فلا يجوز له السفر بدون أداء الجمعة

باب ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة

نسب إلى مالك وجوب الغسل كما مر ما أنفأ.

قوله: (فالماء له طيب) أي الغسل كاف، وهذا من قبيل:

لا كما زعمه رجل عبي

نحية بيهم ضرب وجيع

أبواب العيدين^(١)

٣٧٧- باب في المشي يوم العيدين

٥٣٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «مِنَ الشَّيْءِ^(٢) أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئاً قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ».

قَالَ أَبُو جَبَسٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً وَأَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ حُذْرٍ.

٣٧٨- باب في صلاة العيدين قبل الخطبة

٥٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ حُمْرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَحُمْرٌ يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُونَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو جَبَسٍ: حَدِيثُ ابْنِ حُمْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيْنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. وَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ.

٣٧٩- باب أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة

٥٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَيَّاحِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

(١) قوله: «أبواب العيدين» قيل: سُمي العيد عيداً؛ لأنه يعود ويتكرر لأوقاته، وهذا الوجه غام يصدق على الموسم الآخر أيضاً، فزاد بعضهم قُبلاً آخر، وقال: يعود بالسرور والفرح، والفرح والسرور في عيد الفطر لشكر نعمة تمام الصيام، وفي الأضحى تمام نعمة الحج بالوقوف بعرفات الذي هو عمدة أركانه، واجمعة التي هي كل أسبوع شكر لنعمته صلوات الأسبوع، فوضعوا لشكر كل طاعة عيداً حتى يكون سبباً لمزيد ما يحكم لهم لشكرهم لأزيد نعمكم، وأما الزكاة فلما لم يكن لأدائها وقت معين، ولم يتفق فيها اجتماع لم يقع لشكر تمامها عيد مناسب، كذا قالوا، وقال بعضهم: سُمي العيد عيداً تفاؤلاً يعني يرزق البقاء، ويعود في العام القابل كما سميت القافلة قافلة في ابتداء خروجها تفاؤلاً لقفولها أي رجوعها شامدة، وصلاة العيدين فرض على مذهب أبي حنيفة كالجمعة، وفي رواية: واجب، وقال: تسميتها بالسنة من جهة ثبوته من دون الكتاب، وعند صاحبيه سنة، وعند الشافعية: نفل، وجعلوه أفضل التوافل، وفي قول لهم سنة مؤكدة، وقال مالك: سنة واجبة، ولعل الوجوب هناك بمعنى التأكيد، ويحتمل أن يكون المراد ما ذكر في مذهب أبي حنيفة، وعند أحمد: فرض عين كما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والصحيح عنده أنها فرض كفاية.

(٢) قوله: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً» وعليه العمل عند الحنفية، قال في من «الدر المختار»: ندب يوم الفطر أكله حلواً واستياكاه واغتساله وتطيبه، وليس أحسن ثيابه، وأداء فطره، ثم خروجه ماشياً إلى الجبانة، والخروج إليها سنة، وإن وسعهم المسجد الجامع.

أبواب العيدين

باب ما جاء في صلاة العيدين قبل الخطبة

السنة الخطبة بعد العيدين، وتنقاه الأمة بالقبول، وخالفها مروان، فإنه كان يهجو في خطبته علياً رضي الله عنه، واستنكره الناس، وكانوا لا يسمعون الخطبة، فقدم الخطبة ليستمعوها، وكانت خطبة الجمعة أيضاً بعدها إلا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب فنفر الناس كلهم رِعماً منهم أن سمع الخطبة ليس يحتم، فبقي اثنا عشر نفساً حوله عليه الصلاة والسلام، فقدمها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما في مراسيل أبي داود، وثبت عن عثمان أيضاً تقدم الخطبة على صلاة العيد ليدرك الناس صلاة العيد.

باب ما جاء أن صلاة العيد بغير أذان وإقامة

هكذا عمل الأمة المحمدية، ولا يقال: إن الأذان والإقامة أمران حسنان، فأبي حرج فيهما، فإنه قد ثبت منه عليه الصلاة والسلام صلاة العيدين تسع سنة، وما ثبنا عنه، وشبهه من هذا ما روي أن علياً رضي الله عنه أنى المصلى فوجد رجلاً يتطوع فنهاه، فقال الرجل: أعدب على صلاتي، فقال علي: إنك تعدب على خلافك السنة.

وفي كتب الشافعية: يجوز في صلاة العيد أن ينادى في الأسواق بالصلاة جامعة، وقاسوا على ثبوتها في صلاة الكسوف أخرجه مسلم ص (٢٩٦) «بعث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - منادياً بالصلاة جامعة فاجتمعوا». الخ. وليس هذا في كتبنا، وأذن وأقام ابن الزبير،

وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس. قال أبو عيسى: وحديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن لا يؤذن لصلاة العيدين ولا لشيء من التوافل.

٣٨٠- باب القراءة في العيدين

٥٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة يسبح اسم ربك الأعلى. وهل أتاك حديث الغاشية، وَرَبِّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا.

وفي الباب عن أبي واقد وسمرة بن جندب وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ حديث حسن صحيح. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَأَمَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ فَيُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ، فَيُرْوَى عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَلَا يُعَرَفُ لِحَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِيهِ. وَحَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ هُوَ مَوْلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَرَوَى عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَحَادِيثَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ نَحْوَ رَوَايَةِ هَؤُلَاءِ وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يقرأ في صلاة العيدين بقاف، واقتربت الساعة، وبه يقول الشافعي.

٥٣٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ به في الفطر والأضحى؟ قَالَ: «كَانَ يقرأ بقاف والقرآن المجيد، واقتربت الساعة وأنشأ القيوم».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٣٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ.

٣٨١- باب في التكبير في العيدين

٥٣٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو عَمْرٍو الْحَدَّاءُ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ».

(١) قوله: «فَيُخْتَلَفُ عَلَيْهِ» أَيْ اختلف أصحاب ابن عيينة على ابن عيينة، والاختلاف إنما هو في زيادة لفظ أبيه بين حبيب بن سالم والنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، (التقرير)

وما وافقه الأمة.

(ف) قال اخذوا: إن البدعة ليست إلا سيلة.

باب ما جاء في القراءة في العيدين

حديث الباب يفيد في مقابلة من يدعي العمل بالحديث، فإنه يقول: إذا اجتمع العيد والجمعة فالجمعة عمود، ومرفوع الباب يرد عليهم، ولا مرفوع هم، نعم ثبت ما قالوا عن ابن الزبير وبعض التابعين، وأما ما في البخاري عن عثمان أنه صلى العيد ثم قال لناس من أراد أن يذهب فليذهب فليس مرداه العفو عن أهل المصير، بل الإجازة لأهل القرى الذين اجتمعوا.

باب ما جاء في التكبير في العيدين

قال أئمتنا الثلاثة وسفيان الثوري: إن التكبيرات الزوائد ستة: ثلاثة في الأولى قبل القراءة، وثلاثة في الثانية بعده، وقال مالك وأحمد والشافعي: الزوائد اثنتا عشرة تكبيرة قبل القراءة، سبعة في الأولى، خمسة في الثانية.

مسألة: في كتب الأحكام: إن تكبير الركوع في ثمانية العيد واجب بخلاف سائر الصلاة فإنه ستة فيها، ولو ترك التكبير في ثمانية العيد ترم سجدة السهو، ثم قالوا: إن لرمته سجدة السهو لا يسجد له مخافة احتلاط القوم.

وأما الأدلة في مسألة الباب فمهم حديث الباب، وفي سنده كثير من عبد الله، وهو متكلم فيه، وحسنه الترمذي والبخاري وابن حريجه، وجرحه أحمد بن حنبل، وقال الحافظ أبو الخطاب ابن دحية المغربي: إن أفصح الأحاديث التي أخرجها الترمذي وحسنها روية كثير بن عبد الله في تكبيرات العيدين، وأما ابن دحية فمتكلم فيه، فقيل: إنه وصاع، ولكي لا أسمه، نعم إنه رجل غير مبر، وقيل: إن سلطانه عصره فإن

وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ جَدُّ كَثِيرٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. واسمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ الْمُرْنِيُّ.

والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ وغيرِهِم.

وَمَكَذَا رَوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ نَحْوَ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوِيَ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ: تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَخَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، يَبْدَأُ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا مَعَ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ. وَقَدْ رَوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

٣٨٢- بَابُ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَلَا بَعْدَهُمَا

٥٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا». وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي سعيد.

(١) قوله: «وروى عن ابن مسعود» وجاء في بعض الروايات: «أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً، أربعاً قبل القراءة، ثم يكبر فركع، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع» رواه عبد لرزاق في «مصنفه» عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود، وروى أيضاً نحوه عن ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة، وفي «سنن أبي داود»: أن سعيد بن العاص سأله موسى الأشعري وحذيفة بن يمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والقطر؟ قال أبو موسى: كان يكبر أربعاً على الجنائز، فقال حذيفة: صدقت، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكبر بالبصرة حيث كنت عليهم واليًا، كذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري، قال محمد في «الموطأ»: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين، فما أخذت به فهو حسن، وأفضل ذلك ما روى ابن مسعود أنه يكبر في كل عيد تسعاً، خمساً وأربعاً فهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع، ويؤلى بين القراءتين ويؤخرها في الأول، ويقدمها في الثانية وهو قول أبي حنيفة انتهى. وروى محمد في كتب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود.

له مختار إياه: صنف التخريج على كتاب شهاب القضاعي، فشرحه ابن دحية، ثم قال السلطان: إني فقدته، وصنف كتاباً آخر على الشهاب القضاعي فصف كتاباً، وكان بين كتابيه تفاوت بعيد وتخالف، فعلم السلطان أنه غير مهال فعزله عن الدرس، وأيضاً لابن دحية كتاب (التنوير في مولد البشير والنذير) لإثبات المولود الذي شاع في هذا العصر وأحدثه صوفي في عهد سلطان إربل سنة (٦٠٠)، ولم يكن له أصل من الشريعة الفراء، ولم يكن التصنيف في هذه البدعة يديق بشأن الحفاظ والمحدثين.

ولشوافع حديث آخر أخرجه أبو داود ص (١٧١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص بسند قوي وصححه البخاري، كما نقل الترمذي في العمل الكبير: سألت البخاري عن مختاره في تكبيرات العيدين فاختر اثنتي عشرة تكبيرة بناءً على ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص.

وأما أدلتنا: فمنها ما في سنن أبي داود ص (١٧٠) عن أبي موسى الأشعري، وقال: (كان يكبر أربع تكبيرات) وضم بها تكبيرة التحريمة الأولى، وتكبيرة الركوع في الثانية، والحديث قوي مرفوع، وفيه أبو عائشة، وقيل: إنه مجهول الحال، ولكنه خطأ، والحق إنه ثقة، وهو والد محمد بن أبي عائشة موسى بن أبي عائشة. وأعلى ما في الباب لنا ما هو من إجماعات عمر رضي الله عنه رواه إبراهيم النخعي مرسلاً بسند قوي في معاني الآثار ص (٢٨٦)، ويفيدنا - أي الأئمة الأربعة - في تكبيرات الجنائز أيضاً. ولنا حديث آخر قولني قوي ما تمسك به أحد من أصحابنا، ويفيدنا في تكبيرات العيدين والبشارة، أخرجه في معاني الآثار ص (٤٠٠) ح (٢) عن بعض أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ورجال الحديث كتبهم معروفون إلا وصين بن عطاء، ووثقه الحافظ، فإنه أخرج من الطحاوي رواية تدل على التسليميتين في الوتر، وفي سنده وصين بن عطاء ووثقه الحافظ كما مر في الوتر آخر استدلال الحافظ.

وأما اثنتا عشرة تكبيرة فحائرة عدنا، فإن في النهاية: إن أنا يوسف أتى بها حين أمره هارون الرشيد، ولا يتوهم أنه كان من أولي الأمر، فإنه لو كان غير حائز عنده كيف اتبعه وإن كان والي الأمر؟ فلا بد من أن يقال: إنه قاتل مجازها، وأيضاً في الهداية: «لو راد الإمام التكبيرات على الستة يتبعه إلى اثنتي عشرة تكبيرة»، فدل على الحوار ولقد صرح محمد في موطأه ص (١٤٠) مجازها، فإنه قال: وما أخذت به فهو حسن.

قوله: (وأحسن شيء في... الخ) ليس أحسن شيء هذا بل ما في أبي داود عن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قوله: (واسمهم عمرو بن عوف... الخ) أي اسم جده.

باب ما جاء لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها

عندنا تكره الصلاة قبل العيدين في البيت والمصلى، وفي البحر: لا يصح الإشراق أيضاً من يعتادها، وأما بعد العيد فيصلح في البيت ما

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَأَى طَائِفَةٌ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَقَبْلَهَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.
٥٣٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَبُو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ عِيدٍ وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٨٣- بَابٌ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ

٥٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ الْأَبْكَارَ^(١) وَالْعَوَاتِقَ^(٢) وَذَوَاتِ^(٣) الْخُدُورِ وَالْحَيْضِ فِي الْعِيدَيْنِ. فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ^(٤) الْمُصَلَّى وَيَشْهَدْنَ
دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: فَلْتَعْرِهَا^(٥) أُخْتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».
٥٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ بِنَحْوِهِ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدَيْنِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَى عَنْ
ابْنِ الْمُبَارِكِ أَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ لِلنِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ، فَإِنْ أَبَتِ الْمَرْأَةُ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ فَلْيَأْذِنْ لَهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي
أَطْمَارِهَا وَلَا تَتَزَيَّنَّ، فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَخْرُجَ كَذَلِكَ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ. وَيُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَوْ رَأَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءَ لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَيُرْوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ
لِلنِّسَاءِ إِلَى الْعِيدِ.

(١) قوله: «الأبكار» البكر العذراء، والجمع الأبكار. (أقدموس)

(٢) قوله: «العواتق» جمع عاتق هي من بلغت الحلم أو قاربته، فعتقت عن قهرم أبويها باستحقاق الزوج أو الكرمة على أهلها، كذا في «المجمع»
أو عتقت عن خدمة أبويها.

(٣) قوله: «ذوات الخدور» جمع حدر - بكسر معجمة - الستر أو البيت، والمراد من يقل حروجهن من لبيوت.

(٤) قوله: «فيعتزلن» الحيض هذا من باب «أكلون البراغيث» والأمر بالاعتزال، أما لفلا يلزم الاختلاف بين الناس من صلاة بعضهم وترك
صلاة بعضهم، أو لفلا يتنحس الموضع، أو لفلا تؤذى إن حدث أذى منها. (عمدة القاري)

(٥) قوله: «فتعريها أختها من جلبابها» - بكسر جيم وسكون لام - قميص أو حمار واسع أي لتعريها جلباباً لا تحتاج إليه أو لتشاركها فيه إن
كان واسعاً، أو هو مبالغة أي يخرجن ولو اثنتان في ثوب واحد.

شاء من المألفة. رأيت في بعض الآثار أن علياً مر على رجل يصلي بالمصلى فيها، فقال الرجل: أيعذبنني الله على الصلاة؟ قال علي: نعم يعذب
الله على خلاف السنة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ

أصل مذهبنا جواز خروج النسوان لعيدتين، ونهى أرباب الفتوى، وفي مذهب غيرنا تضييق مما في مذهبنا، وأما من يدعي العمل بالحديث
فيقطع على الأحاد على معهم أسس من خروجهن إلى المصلى والمساجد، وهذا من فلة التدبر، ونقل أصل مذهبنا العيني من اتصيح
على البخاري للشيخ سراج الدين ابن المقس تلميذ المعطائي الحمي. أقول: لقد أبعد العيني في النجعة والحال أن المسألة مذكورة في الهداية
ص (١٠٥): وقالوا: يخرجن في الصلوات كلها لأنه لا فئة لقمة الرعدة، فلا يكره كما في العيد، انتهى. وكذلك روي في الخروج إلى العيد
في حاشية الهداية من المسوط.

قوله: (العواتق) جمع عاتق، وبما يقال: العاتق، لأنها عتقت عن خدمة الوالدين. (واحيص) والمراد منهن ذوات الصمت، لقربة (ويعتزلن
المصلى)، وأما لفظ الحيض فجمع حائض لا حائصة.

قوله: (يشهدن دعوة المسلمين) لا يستند بهذا على الدعاء المعروف في زماننا بعد صلاة العيد، فإن المراد بالدعوة الأذكار التي في الحطة
والمواظ والنصح، فإن الدعوة عامة.

٣٨٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ وَرَجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ

٥٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ قُلَيْحِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ^(١) فِي غَيْرِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ وَأَبِي رَافِعٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى أَبُو ثَمِيلَةَ وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قُلَيْحِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ فِي طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي غَيْرِهِ اتِّبَاعًا لِهَذَا الْحَدِيثِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ كَأَنَّهُ أَصَحُّ.

٣٨٥- بَابُ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

٥٤٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ التِّمَزَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ ثَوَابِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ خُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لثَوَابِ بْنِ عُثْبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَخْرُجَ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ شَيْئًا وَيُسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى تَمْرٍ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ.

٥٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفْطِرُ عَلَى تَمْرَاتٍ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «رجع في غيره» لتشهد له الطريقان أو أهلهما، أو يبتترك به أهلهما، أو يستفتى فيهما، أو ليتصدق على فقراءها، أو ليزور قبور أقاربه فيهما، أو لإظهار شعار الإسلام، أو ليغيظ المنافقين أو اليهود، أو يرهبهم بكثرة من معه، أو لتخفيف الزحام، أو للحذر من كيد الأعداء ونحو ذلك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْعِيدِ مِنْ طَرِيقٍ وَرَجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ

قيل: إنه لتفاؤل، أي لتلا يكون فسخ ما فعل أولاً، أو لإظهار الشوكة، وكان الخلفاء والسلاطين يظهرون الشوكة يوم العيد ويوم الجمعة، ولا يشبه هذا الرجوع برجوعه قهقري.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

يستحب الإمساك إلى الصلاة يوم الأضحى، وإن لم يمسك فلا كراهة أصلاً، كما ذكره عني القاري في بعض رسائله. ثم ظاهر الحديث أن استحباب الإمساك لكل رجل يضحى أو لا، وهذا الإمساك أسميه بالصوم، لأن الحديث يسمى صوم عشرة، والحال أن صوم العاشر مكروه، فالصوم في اليوم العاشر هو الصوم إلى الصلاة. واعلم أن الحكم بالكرهية التزهية بترك الأولى موقوف على دليل خاص، وقريب من هذا ما في رد المحتار ص (٧٨٤): أن ترك المستحب لا يكون مكروهاً إلا بدليل خاص.

أبواب السفر

٣٨٦ باب التقصير في السفر

٥٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْوَرَّاقُ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

أبواب السفر

باب ما جاء في التقصير في السفر

في هذا الباب مسائل عديدة منها :

أداء التطوع في السفر: قيل: لا يتطوع المسافر أصلاً، ومنع البعض من أدائها في السفر، منهم ابن تيمية، أقول: قد ثبت أداء الرواتب في السفر عنه عليه الصلاة والسلام أحياناً لكن الأكثر أداء القبلي لا البعدي، وقيل: إن ثبت منه عليه الصلاة والسلام مطلق النافذة ليلاً ونهاراً، وقيل: ثبت النافذة المطلقة ليلاً لا نهاراً، وأقوال أخرى في هذه المسألة، وفي البحر: عَمَلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصِلِي الرُّوَاتِبَ إِذَا كَانَ فِي حَالِ السَّيْرِ، وَكَانَ يَصْنَعُهَا فِي حَالِ النُّزُولِ.

ومن مسائل الباب قصر الصلاة: والقصر واجب، والإتمام غير جائز عند أبي حنيفة، وقال: إن القصر قصر الإسقاط، وقال الشافعي: إن الإتمام والقصر جئران، والقصر قصر الزفیه. وأما جمهور الصحابة والتابعين فموافق لأبي حنيفة، وكذلك قال ابن تيمية وأطنب الكلام وأتى بالروايات، وصح أنه سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ الْإِتِمَامِ فِي السَّيْرِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وقال الشافعي: أُمُّ عَثْمَانَ وَعَائِشَةُ، وَنَقُولُ بَأَنَّهُمَا أَمَّا بِالتَّأْوِيلِ. ثم أورد الحافظ عني التأويلات من حيث التفقه، لا من حيث الأسانيد، وأجاب عنها العيني وأقول لا احتياج إلى تقوية التأويلات تعمقها من العيني فإن إيرادات الحافظ لا يتوجه علينا بل يتوجه على عثمان وعائشة، ولوجب علينا إثبات أنهما تأولا، فنقول: قد صح التأويلات بعضها من أئمتنا وبعضها من الرواة، وأما مطلق التأويل فقد أخرج البخاري عن عروة قال: إنما تأولت عائشة كما تأول عثمان، وفي أبي داود ص (٢٧٠) التأويلات من الرواة، كما قال الزهري: إنه أجمع على الإقامة بعد الحج، وقال إبراهيم النخعي: إن عثمان اتخذ وطناً، وقال الزهري أيضاً: إن عثمان اتخذ الأموال باطنائاً. وكذلك روي أنه صلى مخافة أن يراه الأعراب أنه يقصر فيقصرون في الحضر أيضاً، كما ثبت بسند صحيح أن أعرابياً قال لعثمان: إني كنت رأيتك تقصر عاماً ماضياً فقصرت السنة كلها رعباً مني أن الصلاة ركعتان، وبعض التأويلات مذكورة في الطحاوي ص (٤٤٧)، لكن هذه ليست على جوابه من الإتمام حين أنكر عليه الصحابة منهم ابن مسعود، بل هما ذكر مذهب عثمان حاصله أن القصر لمن كان في حال السير لا في حال النزول، فإنه قال: لا قصر جباب ولا هائم ولا تاجر، وإنما القصر لمن زاد وحمل انزاد ورحل وارتحل الخ، وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وبعض وجوه التأويلات مذكورة في مصنف ابن أبي شيبة والسنن الكبرى للبيهقي، وبعض التأويلات مروية عن لسبهما، وروي عن عائشة، قالت: لا أقصر في السفر لأبي لا أحد مشقة، وأيضاً نقول: إن عائشة إنما أئمت بعد ارتحاله عليه الصلاة والسلام إلى دار البقاء، وأيضاً لما أئمت عثمان أنكر عليه الصحابة ومن المنكرين ابن مسعود كما في أبي داود ص (٢٧٠) وفي الروايات أن ابن مسعود استرحع على إتمام عثمان، وفيه: فقيل لابن مسعود: إنك عبت على عثمان ثم صليت خيفة أربعاً؟ فقال: الخلاف شر. . الخ. فقال الشافعي: إن اقتداء ابن مسعود يدل على أن الإتمام عنده جائز، وإن كان الأول القصر، فإنه لو لم يكن الإتمام جائزاً ما اقتدى ابن مسعود بحرف عثمان، والجواب عن هذا على مشرباً أن عثمان لما تأول فصار مجتهداً في مسألته. ومسألته بمجتهدة فيها، فإذا اقتدى ابن مسعود بحرف عثمان في لمجتهده فيه، وذلك جائز عداً. وأجاب شمس الأئمة السرخسي أن عثمان لما نكح بمكة وتأهل ثمة فصار مقيماً، فعليه أربع ركعات، وأما ابن مسعود فقال: إن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان القصر ههنا في مي، ولما أقمت فالأولى لك أن تقتدي بحرف من يقصر ويكون الإمام من يقصر. لتكون سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باقية صورة، ولا تكون أنت إماماً للناس لأنك مقيم وتصلي أربعاً، ولكنه لما صلى بهم عثمان وكان مقيماً صلى بحرفه ابن مسعود أربعاً، لأن صلاته هذه خلف من يرعاه أنه مقيم. فإذا لا صير عينا، وجوب شمس الأئمة قوي لطيف. فثبت أن إتمام عثمان مبي وإتمام عائشة مبي يكن يكون الإتمام في السفر جائزاً، بل للتأويلات.

ثم تمسك الشافعية بحديث عائشة رضي الله عنه، أخرجه النسائي ص (٢١٣) والدارقطني بسند قوي، قالت: اعتمدت مع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله نأى أئت، قصرت وتممت، وأطمرت وسمعت، وقال: (أحسنت يا عائشة) وما عاب عني. . الخ. فدل على جواز الإتمام وإن لم يثبت الإتمام عنه عليه الصلاة والسلام وعن لشيوخ، وسبب انووي ص (٢٤١) هذه رواية الدارقطني بل أنها أخرجها مسم، وإحال أنها ليست في مسم أصلاً. فالجواب عن الحديث بأنه مر عليه الحافظ واس تيمية واس فيه في راد المعاد ص (١٣٢) وقد: إنه كذب على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقول لا يقال ما قال ابن تيمية، نعم يمكن أن يعمل بالحديث فإن سنده قوي برجال ثقات، ثم قيل: إن في سنن الدارقطني تصحيحاً، فإنه ذكر في لفظه. (كان يصوم ويقصر ويته

قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

ويفسر)، والصحيح كان يقصر — أي رسول الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — — وَتَمَّ — أي عائشة — وكان يقصر وتصوم — أي عائشة، والله أعلم. وكذا قال ابن تيمية وابن حجر بأنه تصحيف في الدارقطني، وأما الرواية التي مررت عن عائشة فقال ابن تيمية: إنها كذب، وأعلها ابن كثير بأنه عليه الصلاة والسلام لم يخرج معتمراً في رمضان إلا في فتح مكة، ولم يعتمر ثمة، والله أعلم. فقال الشافعية: إن لفظ في رمضان لعله سهو من الراوي بأنه عليه الصلاة والسلام خرج في رمضان، ثم ذهب إلى حين، ثم رجع عنها واعتمر في ذي القعدة، وأعلن أحافظ أيضاً في سوغ المرام تلك الرواية، وأشار إلى وجه التعديل في تنخيص الحبر بأن عائشة لو كانت عندها هذا الحديث منه عليه الصلاة والسلام لما احتاجت إلى التأويل عند إتمامها. وفي الصحيحين عند عروة تأولت كما تأول عثمان، أقول: لا يصح هذا وجهاً لتعليل، وجواب الحديث على تقدير صحته: إنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله عنها: (أحسن)، ولا يدرك هذا على إحالة الإتمام بل هذا إغماض عما فعنت لعدم علمها بالسألة، كما قتت في سني الفجر، وكما في أبي داود ص (٤٩) قصة رحلين تيمما ووقائع أخر، ويمكن أن يقال: إن إتمام عائشة كان في مكة لا طريق مكة، فإنه عليه الصلاة والسلام لما فتح الله عليه مكة زعمت عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام يقيم أياماً كثيرة في مكة، وأقام النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في مكة خمسة عشر يوماً، أو سبعة عشر، أو ثمانية عشر، أو تسعة عشر يوماً، على اختلاف الروايات، رواية خمسة عشر في أبي داود بسند قوي، وما أراد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الإقامة بمكة، بل كان يريد أن يخرج إلى حين غداً أو بعد غد، فمضى في هذه الأيام الكثيرة ثم خرج إلى حين وبلغ عائشة رضي الله عنها كان يقصر بمكة في هذه الأيام، فقال: قصرت وأتممت، وفطرت وصمت، فإذا كان صومها وصلاتها صوم المقيم وصلاته، وتحسينه عليه الصلاة والسلام على هذا، وهذا الجواب متحمل قدر شيء على مسائلنا، فالحديث لا يدل على جور الإتمام في السفر، ووفور ذخيرة الأحاديث، وتعامل اسلف يرد جواز الإباحة.

ثم تمسك الشافعية بآية: « لا جناح عليكم أن تقصروا الخ » فدل لفظ (لا جناح) على أن إتمام الصلاة أيضاً جائز، والقصر ليس بضروري. والمشهور في الجواب بأنهم رعموا أن في القصر نقصان الصلاة وإساءة، فقال الله ردًا لذلك الزعم: « لا جناح عليكم . . . الخ » والجواب الصحيح بأن الآية تفسرين، قيل: إن القصر المذكور في الآية قصر العدو، والآية نازلة في قصر صلاة المسافر لآية « وَإِذَا ضَرَيْتُمْ » [النساء: ١٠١] الآية، ونزح إشكال على هذا التفسير، وهذا تفسير بعض. وقيل: إن الآية واردة في قصر الصفة والهيئة، أي في صلاة الخوف، وهذا أقول قول آخرين من ابن جرير وابن كثير وصاحب البدائع من الإحناف وغيرهم، ويؤيدهم آية القرآن، فإن المذكور فيها قصر الخوف، فالآية واردة في قصر الخوف وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة، وأما قيد (وإذا ضربتم في الأرض) فبأن أكثر وقائع صلاته عليه الصلاة والسلام صلاة الخوف وقائع السفر، إلا واقعة غزوة الأحزاب في المدينة، فاتفق السفر مع صلاة الخوف، وأما ورود آية القصر قبل غزوة الأحزاب أو بعدها فمختلف فيه، قل الشافعية: نزول بعدها، وتركه عليه الصلاة والسلام الصلاة في غزوة الخندق كان لعدم نزول القصر فيها، ويجوزون الصلاة حار المسابقة، ويقول: إن وجه تأخيرها عنه الصلاة والسلام اصوات عدم جور الصلاة حالة المسابقة، وقال الموالك: إن وجه التأخير أن الصحابة كانوا قريب أربع عشر مائة رجل، فما فرعوا من لوضوء إلا وغرب الشمس، وهذا لا يجري إلا في تأخير العصر لا في غيره، وتأخير غيرها أيضاً ثبت، فعلى هذا القول لا يمكن لشافعية الاستدلال على قصر العدد، لأن ورود الآية في قصر الصفة لا قصر العدد.

ثم ههنا صور أربعة: الخوف والسفر، ففيه قصر العدد والصفة. والخوف فقط، وفيه قصر العدد، وفيه قصر العدد. وعدمهما، فعدمهما.

وإن قيل: يرد على هذا التفسير رواية مسلم ص (٢٤١): « إنهم صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبوا صدقته. . الخ » فإن قصر خوف مشروط بشرط أحواف بخلاف السفر، فدل أن الآية في قصر العدد، والجواب ما في ترجمة الموطأ لنسبه وفي الله: أن في السفر بلا خوف قصر عدد أيضاً صدقة، ولكنه تشريع مستأنف، وعبارة شرح الموطأ ص (١٤٩) هذه: استدلال كرده اند بر اتفاقى بودن قيد بحديث مسلم عن يعنى بن أمية، فقير ميگوید که: این استدلال مدخول است زیرا که می گویم که معنی جواب آن است که قصر مسافه شرع جدید است و تخفیف از ابتداء از خدای تعالی. انتهى ملخصاً. فلا تكون الآية أيضاً دليل الشافعية.

أما استدلال الأحناف وغيرهم فكثيرة، ذكرها الطحاوي وأصب ابن تيمية، ولا أستوعبها، فهي أستوعب الأجابة مهما أمكن، ولا أستوعب الاحتجاجات، ومنها حديث الصحيحين عن عائشة: « كانت الصوات ركعتين ركعتين، ثم زبدت فيها بعد الهجرة إلى المدينة، وأقربت صلاة السفر. . الخ » فدل الحديث على أن قصر المسافر ليس بقصر بل على أصله، فكيف قلتم أيها الشافعية: إن في الآية قصر عدد، فإنه يقتضي أن تكون صلاة المسافر مقصورة لا على ما كانت قبل، وحديث عائشة يدل على أن صلاة المسافر باقية على ما كانت قبل، وإن قيل: إن طاهر القرأ يدل على القصر فيقول: أولاً: إنه قصر الصفة لا قصر العدد، وثانياً: إن أول الآية أي « وَإِذَا ضَرَيْتُمْ » [النساء: ١٠١] في قصر العدد، وباقيها في قصر الصفة، فإذا قولكم أيها الشافعية بأن الآية برلت في قصر العدد، إن حكم القصر بعد الآية ليس بصحيح، ولو قالوا به، فعليه إثبات أن المسافر والمقيم كانا يتماكان بعد الهجرة إلى المدينة، ثم أمر الله قصر صلاة المسافر في الآية بعد الهجرة إلى المدينة في السنة الرابعة. وأما نحن فنقول: بعد تسليم أن الآية في القصر في العدد، وأن المسافر كان يصلي ركعتين بعد الهجرة، ثم برلت الآية بعد كون

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ كُنْتُ مُصَلِّياً قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لَأَتَمَمْتُهَا.

وفي الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ مِثْلَ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ شَرَّاقَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَطِيَّةِ الْقَوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صُدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُتِمُّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ إِلَّا أَنَّ^(١) الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: التَّقْصِيرُ رُخْصَةٌ لَهُ فِي السَّفَرِ، فَإِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَجْزَأَ عَنْهُ.

(١) قوله: «إلا أن الشافعي» قال ابن المنك: ذهب الشافعي إلى جواز القصر والإتمام في السمر، وعند أبي حنيفة: لا يجوز الإتمام بل يأنم، ذكره علي، واستدل أبو حنيفة بما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «الصلاة أول ما فرضت ركعتان فأقرت صلاة السمر وأتممت صلاة الحضر» قال الزهري: فقلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت ما تأول عثمان - انتهى -.

قال العيني: حديث عائشة واضح في أن الركعتين للمسافر فرض، فلا يجوز خلافه ولا زيادة عليه، وعند النسائي بسند صحيح عن عمر بن الخطاب: صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم، وعند ابن حزم صحيح عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة السفر ركعتان من ترك لسنة كفر» وعن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين» وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر ولثوري، أما محمد عثمان رضي الله عنه اختلفوا في تأويله، قيل: إنه رأى القصر والإتمام جائزين، وقيل: لأنه تأهل بمكة، وقيل: لأن الأعراب حضروا معه، ففعل ذلك لدلا يظنوا أن فرض الصلاة ركعتان أبداً أي حصراً وسفراً لكن بقي الإشكال في إتمام عائشة؛ لأنها أخرجت بفرضية الركعتين في حق المسافرين، ثم إنها كيف تتم، فلذا سأل الزهري عن عروة، ما بال عائشة تتم؟ فأجاب بقوله: تأولت ما تأول عثمان، فأجاب بأن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شخصاً سائراً، وأما من أقام في أثناء السفر فهو يتم؛ لأنه في حكم المقيم، والدليل عليه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية رضي الله تعالى عنه حاجاً، صني بما الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمرو بن عثمان، فقالا: لقد عنت أمر ابن عمك، قال: وكان عثمان أتم الصلاة إذا قدم مكة، ثم إذا خرج إلى مي وعرفة، قصر للصلاة، فإذا فرغ من الحج، وأقام بمكة، أتم الصلاة - انتهى -، فهذا التأويل يرتفع الاختلاف بين خير عائشة رضي الله عنها وفعلها، انتهى كلام العيني منقطاً من المقامات المختلفة.

الحكم مشروعاً، كما في آية الوضوء نزلت بعد العمل بالوضوء بأريد من عشرين سنة، أو نقول: إن أول الآية - أي قصر العدد - تمهيد لبیان صفة صلاة الخوف، ومن البداية أن المقدمة الممهدة تكون معلومة قبل، فإذا إطلاق القصر على صلاة المسافر ليس بحقيقة، بل توسع، فأحاصل أن دعواكم أن قصر صلاة المسافر بعد نزول الآية، وكانت قبل إتماماً يرده حديث عائشة. ثم أجاب الحافظ في الفتح: بأن مراد حديث عائشة: (وأقرت صلاة السفر. . الخ) أي لمن أراد القصر، ثم قال: كانت صلاة المقيم والمسافر أربعاً في المدينة، ثم نزلت الآية لقصر العدد في السنة الرابعة، فيلزم إذن تسميم التسخين في حكم واحد، أي في صلاة المسافر، ويتجنب العلماء من التسخين في حكم واحد مهما أمكن، وأيضاً قول الحافظ نافذ في محمل الحديث لكنه يجب أن يكون له أصل بجميع أجزاءه، والحد أنه لا مرفوع ولا أثر ولا أصل يدل على أن صلاة المسافر كانت أربعاً في المدينة، ولا تمسك بلفظ القرآن (أن تقصروا. . الخ)، فلا يصح به لما ذكرت أولاً أنه بيان حكم سابق، أو تمهيد لحكم قصر الصفة، وتوارد الروايات يدل على أن قول الحافظ مستبعد، فإن في كتاب الطحاوي ص (٢٤٥) عن عمر رضي الله عنه: (صلاة السمر ركعتان تمام ليس بقصر على لسان نبيكم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . الخ)، فدل على نفي لأربع في حق المسافرين، وفيه عن ابن عمر وابن عمرو بن العاص مرفوعاً: (صلاة السفر ركعتان هي تمام. . الخ)، وفي سنده جابر الجعفي، وفيه عن عمر لمط شديد، قال بعد ذكر قصر الصلاة: (من خالف السنة فقد كفر. . الخ) وأدلتنا بحصاة في موضعها.

قوله: (لأنتمتها) أي إنها لو شرعت لكان إتمام المريضة أولى، فهذا يدل على أن القصر قاذح في السنن، فجواب هذا القدر ما ذكره النووي في شرح مسلم ص ٢٤٢: فجوابه أن المريضة متحتمة، فهو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما الوافل فلإلى خيرة المكلف، فافرقه أن تكون مشروعة ويتخير إن شاء فعنها وحصل ثوبها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه الخ.

قوله: (صدر من حالته. . الخ) هذا متعلق بعثمان فقط، وم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام أو عن الشيخين إلا القصر، وجواب عمل عثمان وعائشة مر سابقاً.

قوله: (أتم الصلاة أجزاء عنه. . الخ) أي يقع فرضاً، وعند أبي حنيفة ركعتان نافذة، والمصلي مرتكب الكراهة تحريماً.

٥٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانُ بْنَ حُصَيْنٍ عَنْ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ فَقَالَ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَحَجَّجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. وَمَعَ عُمرَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ سِتِّ سِنِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانَ سِنِينَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّنَكْدِيرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحَلِيفَةِ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٥٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ لَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ

٥٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، قَالَ قُلْتُ لَأَنَسٍ: كَمْ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقد رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَقَامَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحْنُ إِذَا أَقَمْنَا مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تِسْعَ عَشْرَةَ صَلَّيْنَا رَكَعَتَيْنِ وَإِنْ زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ أَتَمَمْنَا الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْهُ ثِنْتِي عَشْرَةَ. وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا.

قوله: (حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم. . الخ) في سند حديث الباب علي بن زيد بن جدعان، وهو سيء الحفظ، ولذا لم آخذ حديثه في باب الوضوء بالنبيذ، والحال أن في مسند أحمد رواية لنا للوضوء بالنبيذ بسند علي بن زيد، ومن عادتنا النقد الشديد في المفيدة لنا وإغماض شيء في غيرها، بخلاف غيرنا، فإن أكثر نقدهم في ما يخالفهم ولقد سمعت التوثيق في كثير بن عبد الله، والحال أنه يضرنا في مواضع. قوله: (الظهر بالمدينة أربعاً الخ) نقول: إن المسافر يصير مسافراً بعد انفصاله من أبنية المصر، بل هذا الحديث دليل لنا في هذه المسألة، ولا يجوز الاستدلال أبضاً بهذا على مذهب أهل الظاهر بجواز القصر ولو عني ثلاثة أميال، فإن ذا الحليفة لم تكن منتهى القصر بل المقصود مكان مكة.

قوله: (لا يخاف إلا رب العالمين) يريد أن قيد إن خفتم اتفاقاً في حق صلاة المسافرين.

قوله: (الشافعي وأحمد وإسحاق الخ) لا يقول أحمد بجواز الإتمام كما حررت أنه قال: أسأل الله العافية من هذه المسألة، وقال ابن تيمية الحنبلي بعدم جواز الإتمام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ

مسافة القصر عند الشافعي وأحمد ثمانية وأربعون ميلاً، وعدنا مسيرة ثلاثة أيام سير وسط، وفي الهداية عن أبي حنيفة قدر ثلاثة مراحل. الخ. والفرق بين الأول والثاني أن في الأول اعتار سير المسافر، وفي الثاني اعتار المسير والمسافة، وأقوال الأحناف في مسافة القصر كثيرة، ذكرها في البحر، والأقوال من ستة عشر فرسحاً إلى اثنين وعشرين فرسحاً، وفي قول ثمانية وأربعون ميلاً، وهو المختار لأنه موافق لأحمد والشافعي.

وأما الميل ففي النووي شرح مسلم ص (٢٤١): إن الميل الهاشمي ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون إصبعاً معترضة معتدلة، والأصبع ستة شعيرات معترضة معتدلات.

وأما مدة الإقامة: فعند الشافعي أربعة أيام، وعدنا خمسة عشر يوماً، ومذهب أخرى، ولا مرفوع لأحد، ولكل واحد آثار. ولنا أثر ابن عمر رضي الله عنه في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن

قوله: (قال: عشر الخ) أي في حجة الوداع، وأما في فتح مكة فأقام مكة خمسة عشر يوماً أو سبعة عشر أو تسعة عشر أو ثمانية عشر.

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ قَتَادَةُ وَغَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ، وَرَوَى عَنْهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ خِلَافَ هَذَا.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ. فَأَمَّا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى تَوَقُّعِ خَمْسِ عَشْرَةَ، وَقَالُوا: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَرَأَى أَقْوَى الْمَذَاهِبِ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ تِسْعِ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. ثُمَّ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْضِيَ مَا لَمْ يَجْمَعْ إِقَامَةً، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُونَ.

٥٤٩ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سَافَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا فَصَلَّى تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحْنُ نَصَلِّي لِيَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تِسْعِ عَشْرَةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ! فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٣٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ

٥٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي بُشَيْرَةَ الْغِفَارِيِّ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ الرُّكَعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَ أَبِي بُشَيْرَةَ الْغِفَارِيِّ، وَرَأَاهُ حَسَنًا. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَوُّعُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا». وَرَوَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَطَوُّعُ فِي السَّفَرِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَتَطَوُّعَ الرَّجُلُ فِي السَّفَرِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَلَمْ يَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يُصَلِّيَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. وَمَعْنَى مَنْ لَمْ يَتَطَوُّعْ فِي السَّفَرِ قَبُولُ الرُّخْصَةِ، وَمَنْ تَطَوُّعَ فَلَهُ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ كَثِيرٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ.

٥٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: - صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ.

٥٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: -

(١) قوله: «فذهبوا إلى توقُّع خمس عشرة» قال محمد رحمه الله في «كتاب الآثار»: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ ثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْمَعَةَ عَنْ بَجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: إِذَا كُنْتَ مُسَافِرًا فَوَطَنْتَ نَفْسَكَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَاقْصُرْ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي «هُدَايَةِ» وَهُوَ مَا ثَوَّرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: هُمَا: أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُمَا، فَذَكَرَ حَدِيثَهُمَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

قوله: (لأنه روى عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم تأوله الخ) هذا جهاد بن عباس، والاجتهاد هذا بعيد لأنه لما أقام النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تسعة عشر يوماً وقصر لا بد أن بعد هذه الأيام يكون إتماماً، فإنه يمكن أنه لو أقام بعده أيضاً بقصر الصلاة، فلا يصح الاحتجاج بهذا، إلا أنه فوّاه من رشد تقوية شيء في البداية بأن الأصل الإتمام، وأما لقصر فمن عارض السفر، فإذا ثبت القصر في هذه الأيام بعد بالاصل أي بالإتمام، وعلى هذه التقوية يمكن أن يقال: إن ابن عمر زعم أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقام خمسة عشر يوماً مكة في فتح مكة، فإنه لم يعتبر ثلاثة أيام قبل الفتح، وكانت تسبث الأيام مشعوبة بالوقوعات واستقراء الفتح، فكان الباقي خمسة عشر يوماً، وهذا إما يكون أو كان هذه قوته على فعله عليه الصلاة والسلام هذا، والله أعلم، وعنده أنه

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ

مسأله مرت بتعصبيه كما يسعي

قوله: (ابن أبي لیلی ح) محمد بن أبي یسی صعه اسحاری إلا في هذا الحديث، فإنه قال هو أعجب إليّ ويميدنا هذا الحديث في مسألة

«صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ. فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعاً وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ. وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئاً، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَا يُنْقِصُ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهِيَ وَتَرُ النَّهَارَ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدِيثًا أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْ هَذَا.

٣٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

٥٥٣ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ^(١) قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيُهَا جَمِيعاً وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ

(١) قوله: «إذا ارتحل قبل زيف الشمس إلى آخره» وبه أخذ الشافعي ولا يجمع عندنا في سفر. بمعنى أن يصلي الظهر مع العصر في وقت أحدهما والمغرب مع العشاء كذلك، وحكى عن أبي داود أنه قال: ليس في تقديم الوقت حديث قدم نفيه، فهذا شهادة بضعف حديث الباب، وعدم قيام حجة للشافعية، وبطل به قول ابن حجر: إنه حديث صحيح، وإنه من جملة الأحاديث التي هي نص لا تحمل تأويله في جواز جمعي التقديم والتأخير، كذا في «المرواة» والبحارى مع تتبعه لأشياء على الحنفية لم يورد حديثاً يدل على تقديم الجمع صريحاً، فالظاهر أنه لم يجده إلى شرطه، وإلا لما تركه، بل ما أورده نقوى به الحنفية حيث قال: فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل، صلى الظهر ثم ركع، قال العين: سلماً أن الجمع رخصة، لكن حملناه على الجمع الصورى حتى لا يعارض خبر الواحد الآية القطعية، وهو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ أى أدوها في وقتها، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ وما قلنا هو العمل بالآية والخبر، وبه يحصل التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها تتعارض وما قالوه يؤدى إلى ترك العمل بالآية - انتهى -.

ويؤيد ما أولنا من الجميع حديث أنس رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أعجل به السير، يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق، وفي لفظ لهما عن ابن عمر: كان إذا عجل السير في السفر، جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب لشفق، وقد وقع في أحاديث الجمع شيء من الاضطراب، فإن في بعضها جمعاً بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر، ولم يقر منا ومنهم بجواز الجمع كذلك أحد، ذكره بن المصنف، وفي «الموطأ» قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهاهم أن يجمع بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت كبيرة من الكبار، أعبر بذلك انشقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول - انتهى -، فالخاصل أن مذهبا هو أحوص، فلا ينبغي لأحد أن يتركه وإن كان من الشافعية إلا عند الضيق والشدة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

الوتر، لأن وتر النهار يكون مشاكلاً وتر الليل في ثلاث ركعات بتسليمة واحدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ

المذاهب مرت سابقاً، وأقول: إن الأحاديث على ثلاثة أقسام، وشوكل بعضها يدل على الجمع الفعلي، وبعضها يوهم الجمع الوقتي، وبعضها يدل على اجمع مطلقاً، وكان الشوكاني يقول بالجمع الوقتي ثم رجع عنه، وصف رسالة في رده، وسماها (تشنيف السمع بإبطار أدلة الجمع)، وحديث الباب عجيب الشأن، فإن رجاله كتبهم ثقات، ويقال: إنه أعلى ما في الباب للشافعية حجة الجمع وقتاً، وقال البخاري: إن الحديث موضوع، لأنه سأل قتيبة عن كان شريكاً معه حين سمع الحديث من الليث، قال: خالد المدائني، يقال: هذا الرجل الشقي كان كذاباً وضاعاً، فإنه كان يكتب الأحاديث الموضوعية شبهة خص المحدثين، ويضع ذلك القرطاس في كتب المحدثين، وكان يرويها زعماً عنه أن هذه الأحاديث كتبها بنفسه، وأخرج الحاكم حديث الباب في أربعيه، وأشار ابن مزيدي أيضاً إلى إعلال الحديث، وتعجب المحدثون أن ليثاً من مشاهير الفقهاء وحفاظ الحديث وله تلامذة يبلغ مئتين ولا يروي هذا الحديث عنه إلا قتيبة بن سعيد.

وحديث الباب يدل على الجمع تقديمياً، واهم تأخيراً، وقال أبو داود: ما صح شيء في جمع التقديم. وأجاب الأحاد عن حديث الباب بعد قبول صحته: أن المراد ههنا هو الجمع فعلاً، وإن قيل: فم ورع الروي إلى الارتحال بعد الروال وقبل الزوال، وتقسيمه يدل على الجمع الوقتي، جمع تقديم وتأخير. قس: إنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد أن يرتحل بعد الروال كان يقعد ولا يسير إلى حين يمكن فيه الجمع فعلاً ويجمع بين الظهر والعصر فعلاً، ثم يسير ويرتحل، ولو كان ارتحل قبل الزوال كان يسير حتى يمكن الجمع فعلاً، فينزل ويصلي بالجمع فعلاً، وفائدة هاتين الطريقتين بصر ممن كان له وقوف بالأسفار. وعندي توجيه آخر لحديث الباب ويؤيده حديث آخر مطبوع في رسالة التقاسم، ثم أعلم أن حديث الباب ياقص ما في مسلم ص (٢٤٥) عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم -

«إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ رَأَتْ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكَعَ

اخ، ولا ماص إلا أن يقال بأن الطريقتين ثبات

قوله: (أي الطفيل) هذا صحابي صغير، قيل: إنه آخر موتاً من الصحابة، وقيل: آخر موتاً أنس، وقيل: جابر بن عبد الله، وقيل: إن

زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ».

وفي الباب عن عليّ وابن عمر وأنس وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وأسامة بن زيد وجابر. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ قُتَيْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٥٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَا اللُّؤْلُؤِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَعِينُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بِهَذَا. وَحَدِيثٌ مُعَاذٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثٌ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ». رَوَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَقُولَانِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا.

٥٥٥- حَدَّثَنَا مَتَاءٌ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَفْثِيَ^(١) عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ فَجَدَّ بِهِ السَّيْرُ وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ^(٢)

٥٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَقْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ:

(١) قوله: «استفثيت» أي طلب منه الإعانة على بعض أهله، وذلك أن صفية بنت عبيد روجة ابن عمر وكنت لها حالة الاحتصار، فأخبر بذلك وهو خارج المدينة، فجدد به السير وعجل في الوصول. (انظر

(٢) قوله: «صلاة الاستسقاء» قال أبو يوسف ومحمد: السنة أن يصلي الإمام ركعتين بجماعة كهيئة صلاة العيد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة، فإن صلى بالناس وحداً جاز، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ يرسل السماء عليكم مدرراً ﴿عَنقَ بِهِ نِزْوَالُ الْغَيْثِ لَا بِالصَّلَاةِ، فَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الدَّعَاءُ وَالتَّضَرُّعُ دُونَ الصَّلَاةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ بِسَدِّ حَيْدٍ إِلَى اشْعَبِيِّ قَالَ: حَرَّحَ يَوْمًا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَسْتَسْقِي فَمِنْ يَزِدُّ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ، فَقَالُوا: مَا رَأَيْتُكَ اسْتَسْقَيْتَ، فَقَالَ: طَلَبْتُ الْغَيْثَ مَجْذُوعِ السَّمَاءِ لَدَى يَسْتَنْزِلُ بِهِ الْمَطَرُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ ثُمَّ تَوَبَّأُوا بِهِ، وَأُحْبِبَ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصَّلَاةُ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا مَرَّةً، وَتَرَكَهَا أُخْرَى، وَذَا لَا يَدْرِي عَلَى السَّنَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ، كَذَا فِي الْعَيْنِ.

الصواب التوريع بحسب البلاد، أي أحدهم آخر موتاً في بلدة، وآخر في بلدة أخرى هكذا، والله أعلم.

قوله: (والمعروف عند أهل الحديث الخ) أخرجه مسلم ص (٢٤٦).

قوله: (حتى غابت الشفق) لا يمكن الاستدلال بهذا اللفظ كما استدلل النووي ص (٢٤٥) ذاهلاً عما في أبي داود ص (١٧١) بسند قوي: (فصل غيوب الشفق نزل فصلي المغرب، ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلي العشاء الخ). والعجب من الحافظ أنه لما رأى بعض الرواة يعبرون بالمداغة أنه جمع حين ذهب ربع الليل. الخ، فقال بتعدد الواقعتين، والحال أن سطحي الحديثين واحد، وهو مرض صفية بنت أبي عبيد حين أرسلت إلى ابن عمر بأي في آخر اليوم من الدنيا، وأول اليوم من الآخرة، فأسرع ابن عمر، ولكن الله شفاها، وعاشت إلى ما بعد أن عمر رضي الله عنه، وأقول: إن لواقعة واحدة قطعاً، ونحو الحجل في المعظم الذي أشكل على الحافظ بأن الجمع بين الصلاتين لا يصدق إلا إذا صلى العشاء أيضاً.

(ف) الجمع لوقتي أيضاً مُحْتَمِدٌ فِيهِ عِنْدَنَا، كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَعْرِ فِي وَاقِعَةِ سَفَرِ الْحَجِّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

صلاة الاستسقاء سنة عند الشافعي، والاستسقاء عندهم على ثلاثة أقسام ذكرها النووي ص (٢٩٢): أحدها: الدعاء بلا صلاة، وثانيها: الدعاء في حطبة الجمعة أو في أثر صلاة مفروضة، وهذا أفضل من النوع الأول، وثالثها: وهذا أكملها. أن يكون بصلاة ركعتين وحصتين يتأهب قبله بصدقة وصوم وتوبة الخ، وأما الأحاديث فهي مختصر القدوري: والصلاة ليست سنة، وقال في الهداية: لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى مرة لا أخرى فلا تكون سنة الخ، أقول لا تكون سنة مؤكدة وإلا فمطلق السنة والاستحباب لا يمكن إنكاره لما قال صاحب الهداية:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَحَوَّلَ^(١) رِذَاءَهُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاسْتَسْقَى وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ».

وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي اللحم^(٢)
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
 وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.
 وَاسْمُ عَمِّ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمِ الْمَازَنِيِّ.
 ٥٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي
 اللَّحْمِ عَنْ أَبِي اللَّحْمِ- «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَحْجَارٍ^(٣) الزَّيْتِ يَسْتَسْقِي وَهُوَ مُقْنَعٌ^(٤) بِكَفِّهِ يَدْعُو».
 قَالَ أَبُو عِيسَى: كَذَا قَالَ قُتَيْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ «عَنْ أَبِي اللَّحْمِ» وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ.
 وَعُمَيْرُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ وَلَهُ صُحْبَةٌ.
 ٥٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَرْسَلَنِي الْوَلِيدُ

(١) قوله: «حول رداءه» قال أبو حنيفة: الاستسقاء دعاء وسائر الأدعية لا يقلب فيها رداء وما فعله صلى الله عليه وسلم كان تفاؤلاً أو عرف صلى الله عليه وسلم بالوحي تغيير الحال عند قلبه الرداء، فهو فعل غيره يتعين أن يكون تفاؤلاً وهو تحت الاحتمال، فلا يتم به الاستدلال. (شرح الموطأ)

(٢) قوله: «أبي» -بالمد- بلفظ اسم الفاعل من الإباء صحابي غفاري يقلد: إنه اسمه خلف، وقيل: غير ذلك استشهد بخير، كذا في «التقريب»
 قيل: اسمه عبد الله كان لا يأكل اللحم مطلقاً أو لحم الأصنام، فلقب بأبي اللحم. (التقرير)

(٣) قوله: «أحجار الزيت» موضع داخل المدينة (القاموس) سميت لسواد أحجارها كأنها طليت بالزيت. (ق)

(٤) قوله: «مقنع بكفيه» أي رافع يديه كما هو رواية.

إنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى مرة، وقال المحقق ابن أمير الحاج: نسب البعض إلينا أن الصلاة عندنا منفية وهذا غلط، والصحيح أن لصلاة عندنا مستحبة الخ، وفي عبارة فتح اقتدير ضيق يدل على عدم مشروعية الصلاة عند بعض المشايخ ويترك ما في الفتح. وتمسك بعض لأحناف بأن القرآن علق الاستسقاء بالتوبة والاستغفار، «وهو الذي يُزِيلُ السَّمَاءَ عَنْكُمْ مُدْرَاراً» [نوح: ١١] الآية، وفي سنن سعيد بن منصور بسند جيد عن الشعبي قال خرج عمر يوماً يستسقي فلم يزد على الاستغفار وادعاء، فقالوا: ما رأيك استسقيت، فقال: طابت الغيث بمحاديح السماء الذي يستنزل به المطر، ثم قرأ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا» [هود: ٣] الآية.

واعلم أن الشافعي حكم بسنة الصلاة في الاستسقاء، لأنه لم يلاحظ القسمين الآخرين للاستسقاء، وأما أبو حنيفة فلاحظ القسمين الآخرين فحكم باستحباب الصلاة بعكس ما في الوتر وهذا من مدارك الاجتهاد.

وأما القراءة في الاستسقاء فقال أبو حنيفة بالإسرار، وقال الشافعي وصحبا أبي حنيفة بالجهرة، وهو مذهب مالك وأحمد، وقال محمد بالخطبتين بعد الصلاة وتحويل الرداء، وتحويل الرداء مذكور في مختصر القدوري والهداية.

قوله: (وحول رداءه) ووافق مالك أما حنيفة في عدم التكريرات وتحويل الرداء حين البوغ على لفظ ونقلب الرداء، والإمام عبد الدعاء يستقبل القوم أو القبلة وأما القوم فيستقبل القبلة.

قوله: (رفع يديه) نقل صاحب البحر وغيره من كتب لشافعية إن في دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى السماء، ولم يذكر عليه صاحب البحر، وفي رواية عن مالك: أن الدعاء جاعلاً ظهر يديه إلى الوجه غير صحيح، وأما ما في مسلم ص (٢٩٣): أنه عليه الصلاة والسلام دعا جاعلاً ظهر كفيه إلى الوجه، فقال النووي ص (٢٩٣): قات جماعة من أصحابنا وغيرهم: إن السنة في كل دعاء لرفع البلاء كانهض أو غيره أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتخصيله جعل بطن كفيه إلى السماء، واحتجوا برواية مسلم الخ، أقول: شرح الطيبي شارح المشكاة في حديث مسلم أن المراد منه الرفع البيع بحيث صارت الكف إلى السماء، وغيره الراوي بهذا التعبير لا أن جعل ظهر كفيه إلى السماء، ووقع في بعض الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام لم يرفع يديه إلا في الاستسقاء، وقيل: إن نفيه وارد على الرفع اليلع وهو كذلك في مراسيل أبي داود لا مطلق الرفع لما في الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام رفع حتى يرى بياض إبطيه في الاستسقاء. والله أعلم.

قوله: (أحجار زيت) قيل: إنه عليه الصلاة والسلام استسقى حارح المدينة، وأما أحجار زيت فهي داخل المدينة فانهض معلول، وقيل: إن هذه غير واقعة الاستسقاء خارج المدينة، ويسمى هذا الموضع بأحجار زيت لأنها سود مثل أن طليت بالزيت.

بن عُبَيْدٍ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ عَنْ اسْتِسْقَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأْتَيْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُتَبَدِّلاً»^(١) مُتَوَاضِعاً مُتَضَرَّعاً حَتَّى أَتَى الْمُضَلَّى فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا كَانَ^(٢) يُصَلِّي فِي الْعِيدِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ مُتَخَشِعاً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ نَحْوَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعاً، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً، وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ كَمَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

٣٩١- بَابُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ فَقَرَأَ ثَمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا».

(١) قوله: «مُتَبَدِّلاً» التَّبَدُّلُ تَرْكُ التَّزْيِينِ، وَالتَّضَرُّعُ التَّذَلُّلُ، وَالمَالِغَةُ فِي السُّؤَالِ وَالرَّعَاةُ.

(٢) قوله: «كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ» ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ اعْتَبَرَ التَّكْبِيرَاتِ الزَّائِدَةَ، وَتَقَدَّمَ الصَّلَاةُ عَلَى الْخُطْبَةِ، وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْعِدَّةِ، وَاجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، وَفِي كُتُبِهَا قُلُوبُ الْخُصْبَةِ لَا فِي التَّكْبِيرَاتِ. (التَّفْصِيلُ)

قوله: (كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ) قَالَ الشَّافِعِيُّ بِالتَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ مِثْلَ الْعِيدَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضاً التَّكْبِيرَاتِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ رَوَاهُ ابْنُ كَاسٍ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ، وَابْنُ كَاسٍ ثَقَّةٌ، وَتَرْجُمَتُهُ لَيْسَتْ بِمَشْهُورَةٍ، وَلَكِنَّهُ يَقَعُ فِي سَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدٍ لُحُوطاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ: إِنَّ الْكُسُوفَ يَتَعَلَّقُ بِالشَّمْسِ، وَالْحُسُوفُ بِالْقَمَرِ، وَقِيلَ: لَا فَرْقَ أَصلاً. الْجَمَاعَةُ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ سَنَةٌ عِنْدَنَا، وَيُقِيمُ الْجَمَاعَةُ مَقِيمَ الْجَمْعَةِ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْقَرْيَةِ صَوَّاءَ وَحَدَانَا، وَقَالَ الْقَاضِي شَمْسُ لَدِينِ السَّرُوحِيِّ الْخُفْيِ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَاجِبَةٌ.

ثُمَّ صَلَاةُ الْكُسُوفِ عِنْدَنَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ فِي رَكْعَةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالمَالِكِيُّ وَالحَنَابِلَةُ بِرُكُوعَيْنِ فِي رَكْعَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِمْ بِجَوَارِ ثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فَعَمِي سِتَّةُ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: بِرُكُوعٍ وَاحِدَةٍ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ. وَالثَّانِي بِرُكُوعَيْنِ، وَالثَّلَاثُ بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ. وَالرَّابِعُ بِأَرْبَعِ رُكُوعَاتٍ. وَالخَامِسُ بِخَمْسِ رُكُوعَاتٍ. وَالسَّادِسُ إِنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَأَلَ هَلْ انْجَلَتْ الشَّمْسُ؟ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَأَلَ وَهَكَذَا. وَأَحَادِيثُ الثَّانِي فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ فِي مُسْنَدِ. وَالرَّابِعُ فِي أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً. وَالخَامِسُ فِي أَبِي دَاوُدَ ص (١٦٧) بِسَدِّ لَيْنِ. وَفِي تَهْدِيبِ الْأَثَارِ لِابْنِ جَرِيرٍ بِسَدِّ قُوَيْ، وَالسَّدْسُ فِي أَبِي دَاوُدَ وَالسَّائِي بِسَدِّ قُوَيْ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الرُّكُوعِ الْوَاحِدِ فَسَتَأْتِي وَتَعْرِضُوا لِإِسْقَاطِهَا وَكُنَّا نُنَبِّتُهَا بِفَضْلِهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْمَذْكُورُ كُلُّهُ فِي فَعْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرْفُوعاً، فَالْعَجَبُ أَنْ كُونَ الْوَاقِعَةُ وَاحِدَةً وَتَحْتَهُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ بَلْ قَدْ يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ عَمِي رَأَوْ وَاحِدٌ فَإِنَّ التَّزْمِيدَ قَالَ: إِنَّ الرُّكُوعَيْنِ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضاً، وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَمُسْنَدِ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَدَهَبَ ابْعِضُ إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُمْ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ حَزِيمَةَ وَالنَّوَوِي، وَأَمَّا الْخُفْيُ فَإِلَى وَاحِدَةٍ الْوَاقِعَةُ. أَقُولُ: كَيْفَ يَقَالُ تَعَدُّدُ الْوَاقِعَةِ؟ فَإِنْ فِي الصَّدَقَاتِ كَبَّرَهَا حَصْنَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَرَدِّ مَا رَغِمَ أَنْ الْكُسُوفِ عَنْ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ سَبِيلِ السَّيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَدَلَّ عَلَى ذِكْرِ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ لُصْفَاتِ الْكُسُوفِ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ عَمِي مَا فِي رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ بَاشَا الْفَرَسَبَاوِيِّ، وَأَمَّا الْخُسُوفُ فَعَمِي بَعْضُ السَّيْرِ مِثْلَ سِيرَةِ ابْنِ حِبَّانَ أَنَّهُ احْمَسَفَ سَنَةَ ٦ هـ الْقَمَرِ فَصَلَّى السَّيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَيْفَ صَلَّى، صَلَّى بِالنَّاسِ أَوْ مَفْرَدًا، وَأَمَّا رِسَالَةُ مُحَمَّدٍ بَاشَا الْفَرَسَبَاوِيِّ وَهُوَ مِنَ الْخُدَاقِ فِي الرِّيَاضِيِّ فَمَوْصُوعُهَا بَيَانُ طَرِيقَةِ تَحْوِيلِ الْحِسَابِ الْقَمَرِيِّ إِلَى الشَّمْسِ، وَقَالَ: إِنَّ الْكُسُوفَ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ وَكَسَفَ وَقْتُ ثَمَانِيَةِ سَاعَاتٍ وَصَفَّ سَاعَةً عَمِي حِسَابِ عَرَصِ الْمُنْدِيَّةِ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ وَنَقِيتِ الشَّمْسُ مَوْرَهَا قَدَرِ ثَمَانِيَةِ صَاعَاتٍ وَكَانَ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحَقَّقٌ وَاحِدَةً لَوَاقِعَةً.

وَلْيَعْلَمَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا عَالِمِينَ بِحِسَابِ الشَّمْسِيِّ وَالْقَمَرِيِّ لَايَاتٍ: «يُمَّا السَّيِّءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» [التَّوْبَةُ: ٣٧] عَلَى مَا فَسَّرَ لِرَبِّهِ فِي الْكُشَافِ أَنَّ السَّيِّءَ هُوَ لَعْمٌ بِالْكَيْسَةِ أَيْ جَعَلَ الْعَامَ الْقَمَرِيَّ شَمْسِيًّا، وَاعْتَزَّصَ رَجُلٌ مِنْ فُطَّاحِ حَيْدَرَأَبَادَ وَقَالَ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا عَمِي عَالِمِينَ بِحِسَابِ الشَّمْسِيِّ، وَفِي عَهْدِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانُوا حَسَبَ شَمْسِيًّا، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

وفي الباب عن عليٍّ وعائشة وعبد الله بن عمرو والنُّعمان بن بشير والمغيرة بن شعبة وأبي مسعود وأبي بكر وسُمرة وابن مسعود وأسماء ابنة أبي بكر وابن عمر وقبيصة الهلالي وجابر بن عبد الله وأبي موسى وعبد الرحمن بن سُمرة وأبي بن كعب.

كان خصيص من يد فرعون يوم العاشوراء، فكيف وضع العرب حيوص موسى عليه الصلاة والسلام يوم لعاشوراء عاشر شهر اهرم؟ واعتراضه هذا غلط فون العرب كانوا يعمون الحساين، في المعجم اطير في بسد حس عن ريد بن ثابت أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دخل المدينة يوم عاشوراء اليهود وعاشوراءهم تكون عشرة شهرهم المسمى بتشرين، وعاشوراء المسلمين منقوة من عاشوراء اليهود قد عني أن العرب كانوا عالمي الحساين، وأما محمود باشا فم يتوجه بن حسوف القمر أنه وقع في عهده عليه الصلاة والسلام أه لا.

وباجمعة الواقعة واحدة والصفات المروية عديدة ولأسانيد قوية، وصف بن تيمية كتاباً مستقلاً في الكسوف وخصه بإعلال لروايات كلها إلا رواية ركوعين في ركعة وذكر وجوه الإعلال مفصلة، وقال: إن اشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي أعينوا الأحاديث إلا أحاديث ركوعين في ركعة، أقول: عنهم أعلوا وصنيع البخاري أيضاً يدل على التعليل فإنه لم يخرج إلا أحاديث ركوعين، وأقول: بل الروايات كانت موقوفة لرفعها الرواة إلى صاحب الشريعة، وعل مالك بن أنس أيضاً أعينها فإنه لم يخرج في موطنه إلا رواية الركوعين وأعل البيهقي رواية للثلاث والأربع في السنن الكبرى.

وأما أدلت على وحدة الركوع فكثيرة، منها ما روى ابن مسعود فعلة عليه الصلاة والسلام أخرجه ابن حزيمة في صحيحه ذكره في المعتمد، ومنها ما روى محمود بن ليبي فعلة عليه الصلاة والسلام أخرجه أحمد في مسنده، ومنها ما روى سمره بن جندب أخرجه أبو داود ص (١٦٨) بسند قوي وغيره أيضاً أخرجه ومنها ما رواه قبيصة بن حمار أهلاي أخرجه أبو داود ص (١٧٥)، ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه أبو داود ص (١٧٦) ولترمذي في شمائه، والضحوي، وفي سند أبي داود عطاء بن السائب وهو احتط في آخر عمره، وأخرج عنه البخاري مقروناً مع انبير أي مع أبي بشر في الكوثر، وعصاء تابعي، وأحبيب بأن حماد بن سمية وحماد بن زيد أحدا عنه قبل الاختلاط، والأكثر على أن حماد بن سمية راوي ما في أبي داود أحد عنه قبل الاختلاط، احتاره بن معين والنسائي والضحوي، وقيل: إنه أخذ بعد الاختلاط، والتحقيق أن عطاء دخل بصره مرتين، وأخذ عنه ابن سلمة في لمرتين وأيضاً رواية أبي داود أخرجه ابن حزيمة أيضاً، فتكون صحيحة على شرطه ونقول أيضاً: إن الرواية أخرجه للنسائي عن سفيان عن عصاء وأحد سفيان عن عطاء قبل الاختلاط باتفاق المحدثين، ومنها رواية نعمان بن بشير رواها الضحاوي ص (١٩٥) وابن حزيمة والنسائي وأبو داود، وفي أبي داود: فجعل يصلي ركعتين ركعتين، ويسأل عنها حتى انجست الخ، وأعل البيهقي هذه الرواية بأن بين أبي قلابة ونعمان واسطة غير مذكورة ههنا، أقول: إن كانت الواسطة فلال بن عامر وهو ثقة، فلا ريب في جودة الرواية، وتأول فيها الحافظ بأن المراد من الركعتين الركوعان، وسأله عليه الصلاة والسلام كان بالإشارة. أقول: إن تأويل غير نافذ لأن المسجد كان غاصاً وكان الناس مجتمعين، وفي الروايات أن البعض غشي عليه وألقى الماء على رأسه، فقول السؤل بالإشارة في مثل هذه الحالة بعيد، وأيضاً قد أخرج الحافظ عن مصنف عبد الرزق مرسلاً عن أبي قلابة وصححه وفيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يرسل رجلاً: هل انجست؟ الخ، وإذا صححه الحافظ فلا بد من قوله سيما إذ كان مرسل مقبولاً عند الجمهور، وأيضاً أخرجه أبو داود عن أبي قلابة عن نعمان فصار متصلاً. ومنها ما رواه عبد الرحمن بن سمره فصارت أدلتنا سبعة.

وأجاب الشافعية عن أدلتنا بأن هؤلاء الرواة نافون واقتصروا لرواية، ولم يذكروا الركوع الثاني وغيرهم مشتون والمثبت مقدم على الثاني. وأجاب الطحاوي مناظرة أن روايتنا أريد إثباتاً، فإننا نقول ونريد مع كل ركوع سجدة وتفصيل هذه المناظرة في الطحاوي، وأخرج لعيني رواية الركوع أبو حنيفة عن عبي عن مسند أحمد ورأيت في مسند أحمد فقيه عن علي ذكر أربع ركوعات، وفي سنده حش بن ربيعة إلا أن نسح عمدة القاري ومسند أحمد بموءة من الأعلاط من اساحين، ولكني رأيت في سائر الكتب فقيها أربع ركوعات عن علي.

وأما جواب لأحاديث من جانب الأخاف فما ذكره المتأولون من التأويلات المعروفة، ولجوب ما قل مولانا مد ظله العالی: بأنه عليه الصلاة والسلام ركع ركوعات بلا ريب، وأما قوله فهو لأحداف والقول مقدم على الفعل، وأما القول فرواه أبو داود عن قبيصة الهلالي، قال لبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد فقه: «فصنوا كأحدث صلاة صيتموها من المكتوبة». الخ أي الفجر فيكون التشريع بقولي لأحداف، وإن قيل من صاحب اشافعية: إن تشبيهه سي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - امركتين لا في الركوعات، فقل مولانا مد ظله العالی: إن هذا عين جعل السديهي بطرياً ولا نقله أحد من العلماء، وقال الصاهرية في شرح حديث فبصة: إن مراده أنه إن مكسف الشمس بعد لصح فصلوا ركعتين وإن كان بعد الظهر وعصر فصنوا أربع ركعات، لكنه تأويل محض، ويرده ما في رواية العوي «فصنوا كأحف صلاة صيتموها من المكتوبة» فإذا كان لما قوله عليه الصلاة والسلام، وأحدث صريح وصحيح بإقرار المحدثين فشر تعدد ركوعه عليه الصلاة والسلام في فقه غير واجب عليه ولو سارع فقول: إن الركوع الثاني كان ركوعاً عبد الآيات وركوع محشع والتحصع فركوع اتاني ليس ركوعاً صلواتاً، وأما بطائر ركوع الحصوع والآيات فمهما ما في أبي داود وانزمدي ص (٢٢٩) ح (٢) أن اس عس سجدة عند موت ميمونة رضي الله عنها

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّه صَلَّى فِي كُسُوفٍ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ». وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُسَرَّ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا بِالنَّهَارِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا كَنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَرْوُونَ الْجَهْرَ فِيهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْهَرُ فِيهَا. وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ. صَحَّ عَنْهُ أَنَّه صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّه صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

وَهَذَا عِنْدَ^(١) أَهْلِ الْعِلْمِ جَائِزٌ عَلَى قَدْرِ الْكُسُوفِ، إِنْ تَطَاوَلَ الْكُسُوفُ فَصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ فَهُوَ جَائِزٌ. وَيَرَى أَصْحَابُنَا أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

(١) قَوْلُهُ: «وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ» قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ الْمُحَدِّثُ الدِّهْلَوِيُّ: ثُمَّ عِنْدَنَا صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَانِ بِالْجَمَاعَةِ كَهَيْئَةِ النَّافِلَةِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ مَعَ طَوِيلِ الْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ خُطْبَةٍ، وَلَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَإِنَّمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُصَلِّي كُلُّ مِثْمَا بِجَمَاعَةٍ وَخُطْبَةٌ وَرُكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَا عِنْدَ أَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ فَرَادَى أَيْضًا وَبِرُكُوعٍ وَاحِدٍ وَبِلَا خُطْبَةٍ، وَلَنَا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو النَّاطِقِ بِمَا ذَكَرَ وَالحَالُ أَكْشَفُ لِلرِّجَالِ لِقَرَبِهِمْ، وَكَانَ التَّرْجِيحُ لِرِوَايَتِهِ، كَذَا فِي «الْمُهْدَايَةِ»، وَالشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ أوردَ أَحَادِيثَ بِرِوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ صَحِيحَةٍ وَحَسَنَةٍ مُثَبَّتَةٍ لِمَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ، وَتَكَلَّمَ عَنِ أَحَادِيثَ تَعَدَّدَ الرُّكُوعَ فَإِنَّهُمَا اضْطُرَبَ فِيهِ الرِّوَاةُ، فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ رَوَى رُكُوعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى ثَلَاثَةَ رُكُوعَاتٍ وَنَحْوَهَا، وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ، فَوَجِبَ أَنْ يُصَنَّى عَلَى مَا هُوَ الْمَعْهُودُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِرِوَايَاتِ الْإِطْلَاقِ، نَحْوُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوا» -انتهى- والله تعالى أعلم بالصواب.

فَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بِالسَّجْدَةِ عِنْدَ الْآيَاتِ، وَأَيُّ آيَةٍ عَظُمَى مِنْ وَفَاتِ زَوْجَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَرَفَعَ السَّجْدَةَ عِنْدَ الْآيَاتِ إِلَى صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ. وَمِنْهَا مَا فِي عَامَةِ كِتَابِ السِّيرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَخَلَ مَكَّةَ حِينَ أَرَادَ فَتَحَ مَكَّةَ فَخَرَجَتْ بَنَاتُ مَكَّةَ يَرِينَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَوْكَةً عَسْكَرَهُ فَسَجَدَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الرَّاحِلَةِ حَتَّى وَاصَلَ ذَقْنَهُ الرَّحْلَ، وَكَانَتْ فِي سَجْدَتِهِ أَلْفَاظُ التَّضَرُّعِ وَالِابْتِهَارِ. وَمِنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرَّ بِدِيَارِ ثُمُودَ فَلَمَّا مَرَّ عَلَيْهِمُ بَرَّكَانَ نَاقَةٍ صَالِحٍ تَشْرَبُ مِنْهَا أَمْرُ أَصْحَابِهِ بِالْخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْوَادِي مُسْرِعِينَ، وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مَاءً مِنْ هَذَا الْبَيْرِ، وَأَسْرَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَحَنَى رَأْسَهُ مَقْنَعًا، فَانْحَنَى رَأْسَهُ كَانَ رُكُوعًا عِنْدَ الْآيَةِ. وَمِنْهَا مَا فِي ابْنِ سُنْدُودَ مَتَوَسِّطُ أَنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى نَغْشًا، فَارْكَعَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ، فَارْكَعَهُ كَانَ رُكُوعٌ تَضَرُّعٌ وَخُصُوعٌ، فَإِذَا نَقُولُ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُتَمَثِّلَيْنِ فِي جِدَارِ الْقُبَّةِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، فَهَذِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ خُطْبَتُهُ، فَيَكُونُ الرُّكُوعُ الثَّلَاثِي رُكُوعَ آيَةٍ وَتَضَرُّعٍ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ رُكُوعٌ وَفِي الْحَدِيثِ الدَّالُّ عَلَى السَّجْدَةِ عِنْدَ الْآيَةِ هُوَ سَجْدَةٌ قَسَتْ: إِنَّ الرُّكُوعَ وَالسَّجْدَةَ لَا تَخَالِفُ بَيْنَهُمَا وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَجَازِ الرُّكُوعِ بَدَلِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّالِبِينَ بِمَجَازِ آدَاءِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فِي ضَمَنِ الرُّكُوعِ، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيَّ كَانَ إِذَا قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ يَسْلُمُ الْخُ، فَمَرَادُهُ الرُّكُوعَ وَالِانْحِنَاءَ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَهَذَا مَا ذَكَرَ كَانَ تَحْتَ الْمَذْهَبِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ فَعِدِّي احْتِمَالٌ فِي جَمْعِهَا لَكِنْ هَذَا احْتِمَالٌ مُحْضٌ لَا يَسَاعِدُهُ النُّقْلُ وَلَا أَزْعِمُ أَنَّهُ مُرَادُ الرَّوِيِّ، وَأَمَّا الْاحْتِمَالُ مِنْ حَيْثُ الْعَرَبِيَّةُ فَلَا يَدْعُو فِيهِ أَصْلًا، وَهُوَ جَعَلَ صَلَاتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ثَمَانِ رُكُوعَاتٍ وَسَجْدَاتٍ وَلَكِنْ هَذَا ظَرْفٌ مَحْصُودٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي أَعْلَاهَا الْأَكْثَرُ مَعْلُومَةٌ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَةِ الرُّكُوعِ وَثَنِيَّةِ الرُّكُوعِ فِي فِعْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ أَجِدْهُ بِمَا يَسَاعِدُهُ النُّقْلُ وَالرِّوَايَةُ، وَأَمَّا الْاحْتِمَالَاتُ الْعَقْلِيَّةُ فَلَيْسَتْ بِمُتَعَدِّرَةٍ عَلَى اللَّيْبِ الْأَرَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مَعْمُولٌ بَنَاءً، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ص (٢٩٩) وَأَبُو دَاوُدَ ص (١٢٥) سَنَدًا وَمُتَنًا، وَفِيهِمَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ رُكُوعَاتٍ، وَدَلَّكَ أَيْضًا مَعْلُولٌ عَلَى مَا مَرَّ سَابِقًا، وَفِي مُسْنَدِ ص (٢٩٩) بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ مِثْلٍ ذَلِكَ الْخُ، وَلَمْ أَحْصِلْ مَا قَالَ مُسْنَدُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِثْلٍ مَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعٌ أَمْ مَوْقُوفٌ، وَأَمَّا مَا وَجَدْتُ فِي الْخَارِجِ فَمِنْ تَهْدِيدِ الْإِثَارِ لِلْمُصْرِيِّ أَنْ عَلِيًّا صَلَّى الْكُسُوفَ بِكُوفَةٍ وَرَكَعَ فِي الْأَوَّلَى خَمْسَ رُكُوعَاتٍ فِي الرُّكُوعَةِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: لَمْ يُصَلِّ مِثْلَ مَا صَبَّحْتُ أَحَدًا بَعْدَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا إِثْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي مَعْنَى الْإِثَارِ أَنَّهُ رَكَعَ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ رُكُوعًا وَاحِدًا، وَأَمَّا الْمَرْفُوعَاتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُحْتَمَلَةٌ فَإِنَّ التِّرْمِذِيَّ رَوَى عَنْهُ رُكُوعَيْنِ فِي رَكَعَةٍ وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَمُسْنَدُ أَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ، فَاحْتَلَفَ الرِّوَاةُ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ عَنْ فِعْلِهِ.

قَوْلُهُ: (فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ الْخُ) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ لَا جَمَاعَةَ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ أَيْضًا

٥٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «خُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، يَزُونَ صَلَاةَ الْكُشُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يقرأ في الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ سِرًّا إِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبَّتَ قَائِمًا كَمَا هُوَ، وَقَرَأَ أَيْضًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ، وَيُقِيمُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ نَحْوَهُمَا أَقَامَ فِي رُكُوعِهِ، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبَّتَ قَائِمًا، ثُمَّ قَرَأَ نَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّمْ.

٣٩٢- بَابُ كَيْفِ الْقِرَاءَةِ فِي الْكُشُوفِ

٥٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُبَادٍ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ:

«صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُشُوفٍ لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَدَقَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُشُوفِ وَجَهْرًا^(١) بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ نَحْوَهُ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «وجهر بالقراءة... الخ» احتج أبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق، وأجابوا عن حديث سمرة ونحوه بأنه يجوز أنه لم يسمع لبعده عنه صلى الله عليه وسلم، وحمل المالكية وأبو حنيفة والشافعية وجمهور الفقهاء حديث الجهر على كسوف القمر، واحتجوا بحديث سمرة -والله تعالى أعلم بالصواب- كذا ذكره العيني في «شرح البعاري».

جماعة، وتمسك بالعموم، ولم يذكر أحد من المحدثين كسوف القمر في عهده - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا في سيرة ابن حبان، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْقِرَاءَةِ الْكُشُوفِ

قال أحمد وصاحبنا أبي حنيفة: يجهر بالقراءة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: بالإسرار في القراءة، وللقائلين بالجهر رواية عائشة رضي الله عنها، وللقائلين بالإسرار رواية سمرة، والجواب عن رواية عائشة أن سمرة كان في صف لرجال ولم يسمع، فكيف سمعت عائشة؟ وأجيب بأن عائشة كانت في الحجرة كما قال الحافظ في الفتح وما أتى برواية، نعم هو موجود في الخارج، قال مالك: كانوا يقتدون بمس في المسجد من الحجرات، والجواب أن عائشة لم تبيّن القراءة، بل قالت: إنه قرأ نحواً من البقرة فعلة - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جهر كجهره بالقراءة في الظهر والعصر كما في الروايات: (وكان يسمعا الآية أحياناً)، وسمعت لفظه أف أف ورب وأنا فيهم الخ، كما في سنن أبي داود ويقال أيضاً: إن في المعجم لطبراني عن ابن عباس قال: كنت في حب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولم أسمع قراءته.

قوله: (حديث حسن صحيح الخ) حسن الترمذي حديث عائشة وفيه سفيان بن حسين وهو ضعيف في حق الزهري، والله أعلم.

٣٩٣- باب ما جاء في صلاة الخوف

٥٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً. وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوْاجِهَةً الْعَدُوِّ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَقَامُوا فِي مَقَامٍ أُولَئِكَ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً أُخْرَى. ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَامَ^(١) هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ. وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ».

وفي الباب عن جابر، وحذيفة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن مسعود، وسهل بن أبي حنيفة، وأبي

(١) قوله: «فقام هؤلاء... الخ» تعصبه أن الطائفة الثانية ذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الأولى إلى مكائهم ونحو صلواتهم مفردين وسموا، وذهبوا إلى وجه العدو، فجاءت الطائفة الثانية وأتموا منفردين وسلموا، وهذا هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ذكره محمد في «كتاب الآثار» وساق إسناده الإمام، ولا يخفى أن ذلك مما لا مجال للرأي فيه؛ لأنه تغير بالمساق في الصلاة، فالوقوف فيه كالمرفوع - انتهى كلام ابن المصام -.

قال محمد رحمه الله تعالى في «كتاب الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في صلاة الخوف قل: إذا صلى الإمام بأصحابه، فتقم طائفة منهم مع الإمام، وطائفة بإزاء العدو، فيصلي الإمام بالطائفة الذين معه ركة، ثم تنصرف الطائفة الذين صلو مع الإمام من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم. وتأتي الطائفة الأخرى حتى يصو ركة وحدا، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة لأخرى حتى يقصوا الركة التي بقيت عندهم وحدا، قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة ثنا الحارث عن عبد الرحمن عن ابن عباس مثل ذلك، قال محمد: وبهذا كله نأخذ - انتهى -.

باب ما جاء في صلاة الخوف

نسب إلى أبي يوسف أن صلاة الخوف كانت مقصورة على عهده - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أقول: لعل مراده أن صلاة الخوف بجماعة واحدة مقصورة على عهده، ويجوز تعدد الأئمة والجماعات بعده والله أعلم.

وأما الصفات الثابتة في الأحاديث فقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن الصفات تبلغ أربعة وعشرين، وقال ابن حزم: إنها أربعة عشر وابن حزم مثبت، وقال ابن قيم في الزاد: إن الصفات ستة وأرجع الباقية إلى الستة، وأتى أبو داود بصفات عديدة يمكن حمل بعضها على بعض لا البعض الآخر، وقال أحمد: كل صفة ثابتة بحديث صحيح فاحتجنا منه وجورنا باقية كما قال علي القاري، وفي مراقي الفلاح وكذلك في المستصمى شرح الفقه النافع وكذلك في تجريد القدوري تصريح الجواز وكذلك في عبارة للكرخي فلا يحمد على ظاهر ما في فتح القدير فإنه يدل على عدم الجواز.

ثم في الصفة المختارة لنا قولان؛ قول أرباب المتن وقولنا: تفرغ الطائفة الأولى قبل الثانية وفي موضع الإمام ويكون الترتيب وحينئذ يكثر الإياب والذهاب؛ وقول لأرباب الشروح يفوت فيه الترتيب ويقال بالإياب والذهاب، وأكثر الأحاديث المرفوعة يؤيد ما في الشروح، وأما قول أرباب المتن فنادر في الأحاديث، ويطلب تفصيل الصفة المختارة لأهل المتن والشرح في كتب الفقه. وأما الشافعية فاحتاروا صفة وجؤروا سائرهما، والصفة المختارة هم وهي أن يصلي الإمام بصف صلاة بطائفة فإذا فرغ من نصف صلاتهم تتم هذه الطائفة صلاتهم ويقوم الإمام ويقرأ وينتظر الطائفة الثانية، فإذا جاءت الثانية يصلي بهم النصف الباقي فإذا صلى سبم بنفسه، وتتم الطائفة الثانية صلاتهم وفي صنعتهم تقليل الحركة وترك الترتيب، فإن الطائفة الأولى سلمت قبل الإمام، وصفة الشافعية وصفة المالكية واحدة إلا أن المالكية يقولون أن ينتظر الإمام جالساً الطائفة الثانية فإذا أتموا صلاتهم سبم بهم الإمام، وقال الشافعية: يسلم الإمام بنفسه.

ثم اختلفوا في الآية، فقال الشافعية: إن الآية موافقة لنا وأطلب مفسروهم، وقال الأحناف: إن الآية موافقة لنا، وأطلب الشيخ السيد محمود الألوسي، وأول أن الآية تحتل الصفتين ويست بص في أحدهما فإن لفظ الآية: «فَإِذَا سَجَدُوا الخ» [السجدة ١٠٢] تادده لنا فإنه ما قال الله تعالى فإذا صلوا ليكون تبادره للشافعية، وأما لفظ: «لم يصلوا فيصلوا مع الخ» الخ تبادره للشافعية فإن ظاهره أتموا صلاتهم.

مسألة: تجوز صلاة الخوف عندنا بمحض حور العدو، وقال الشافعية: يشترط تحقق الخوف حقيقة.

قوله: (عن سالم عن أبيه) حديث ابن عمر دليل أبي حنيفة وهذا أصح ما في الباب والمخاري أخرجه تحت الآية وفي أو الباب.

قوله: (فقام هؤلاء الخ) إن كان المراد من هؤلاء الأول الطائفة الأولى فيكون المذكور في الحديث صفة المتن، وإن كان المراد منه الطائفة الثانية فتكون المذكور في الحديث صفة الشروح وأقول: التبادر في الحديث صفة الشروح، ووجه التبادر أن عرص الراوي بيان أنهم لما ركعوا ركة مع الإمام فصو كيف ما شاء الطائفة الثانية وكيف ما شاء الطائفة الأولى بلا رعاية لإمام، وأيضاً وجه لتبادر أن اقريب ذكر الطائفة الثانية فتكون الإشارة بهؤلاء الأول إلى الأقرب، وأما صفة المتن فمذكورة في كتاب الآثار محمد بن الحسن موقوفاً على ابن عباس وقريب منها ما في سس أبي داود ص (١٨٤) فعل عبد الرحمن بن مسرة.

واعلم أن المشي في صلاة الخوف جائز عندنا ولا تجوز لصلاة ماشياً، وقال الشافعية تجوز الصلاة ماشياً.

عِيَّاشِ الزُّرْقِيِّ، واسمُهُ زَيْدُ بْنُ صَامِتٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ إِلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ الْخَوْفِ عَلَى أَوْجِهِ، وَمَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحًا، وَأَخْتَارُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ.

وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ثَبَتَ^(١) الرُّوَايَاتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَرَأَى أَنَّ كُلَّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فَهُوَ جَائِزٌ وَهَذَا عَلَى قَدْرِ الْخَوْفِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: وَلَسْنَا نَخْتَارُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَايَاتِ. وَحَدِيثُ ابْنِ حُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٥٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: «يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَتَقُومُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ وَجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ، فَيَرَكْعُ بِهِمْ رَكْعَةً، وَيَرَكْعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً. وَيَسْجُدُونَ لَأَنْفُسِهِمْ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ. ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ وَيُجِئُ أُولَئِكَ فَيَرَكْعُ بِهِمْ رَكْعَةً وَيَسْجُدُ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ فَهِيَ لَهُ ثِنْتَانِ وَلَهُمْ وَاحِدَةٌ ثُمَّ يَرَكْعُونَ رَكْعَةً وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ».

٥٦٦- قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ ابْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ لِي^(٢) أَكْتُبُهُ إِلَيَّ جَنِّهِ، وَلَسْتُ أَحْفَظُ الْحَدِيثَ وَلَكِنَّهُ مِثْلُ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَمْ يَرْفَعْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ مَوْقُوفًا، وَرَفَعَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

٥٦٧- وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُوْمَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ مَنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «ثَبَتَ الرُّوَايَاتُ» قَالَ عَلَى الْقَارِئِ فِي «الْمَرْقَاةِ»: «جَمَعُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ ثَابِتَةٌ أَحْكَمُ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَكَى عَنْ لَمَرٍ أَنَّهُ قَالَ: هِيَ مَنْسُوحَةٌ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَخْتَصَةٌ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ وَأَحْبَبَ أَنَّهُ قِيدَ وَاقِعٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ، ثُمَّ تَفَقَّوْا عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مُعْتَدَّةٌ بِهَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي التَّزْجِيحِ، قِيلَ: جَاءَتْ فِي الْأَحْبَارِ سِتَّةُ عَشَرَ نَوْعًا، وَقِيلَ: أَقْلٌ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ، وَقَدْ أَخَذَ بِكُلِّ رِوَايَةٍ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا حَرَجَ عَلَيَّ مِنْ صَلَاةٍ لَوَاحِدَةٍ مِمَّا صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ لَا يَبْعَثُ عَدَدَ الرُّكْعَاتِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْقَارِئِ.

(٢) قوله: «وَقَالَ لِي: أَكْتُبُهُ» مَقُولَةٌ بِحَسْبِ أَيِّ قَوْلٍ لِي شُعْبَةُ: أَكْتُبُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَيْتَ لَكَ ابْنُ حَبِّبٍ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ. (الْتَفَرُّقُ)

قوله: (ذهب مالك بن أنس الخ) بين قول مالك والشافعي فرق يسير ذكرت أولاً.
قوله: (وما أعلم في هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً الخ) مراده أن كل صفة ثابته حديث صحيح لا أنه لم يصح في هذا الباب إلا حديث واحد، فإن هذا المراد يردده قول للزمدي: وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم قال: ثبت الخ.

قوله: (سهل بن أبي حنمة الخ) هذا الحديث دليل الشافعية وأحد حديث عندي مضطرب وما توجه إلى دفعه أحد من محدثين وصورة لاضطرب إن في حديث سهل صفة في معاري إسحاري والزمدي ومن ماوجه معثرة ما في مسلم وأبي داود والسنائي والبطحاوي، وأحد حديث واحد سداً ومنشأً ومرفوعاً وليس تعارض إمام واحد يخص يعملوا بحمل إمام على الخاص.

وَرَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً رُكْعَةً فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ رُكْعَتَانِ^(١) وَلَهُمْ رُكْعَةٌ رُكْعَةٌ».

٣٩٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٦٨- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النَّجْمِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ.

٥٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ سَمِعْتُ مُنْجَبراً يُخْبِرُنِي عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النَّجْمِ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

(١) قوله: «ركعتان» ذكر الركعة والركعتين لبيان الواقع، فلا ينافي ما ورد من أنه كانت له أربع ركعات، ولتقوم ركعتين لاختلاف القصتين، كذا في «المركة».

قوله: (ركعتان ولهم ركعة ركعة الخ) مذهب إسحاق بن راهويه وبعض السلف منهم ابن عباس إن المقتدي يصلي بصف صلاة في الخوف، وإن كان الخوف والسفر فيصلي ركعة واحدة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء وليس هذا مذهب أحد من الفقهاء الأربعة، وقال أتباع الأربعة في حديث الباب: إن المراد أنهم صلوا ركعة مع الإمام وركعة مفردين. ولي شرح آخر في هذا الحديث وهو أن المذكور ههنا هو صفة صلاة الخوف عند الشافعية أي صلوا ركعتين في ركعة واحدة للإمام فغير الراوي بركعة واحدة هم لأن الركعتين هم كائنا نحت ركعة واحدة له عليه الصلاة والسلام وفي ضمنها، ومثل هذه الرواية رواية في النسائي ص (٢٢٨) عن ابن عباس فإنه ساق الحديث إلى أن قال: وصنى بهم ركعة ولم يقضوا الخ، وزعم العلماء من عدم القضاء عدم الركعة الثانية وعجز الحفاظ عما في النسائي، وعندني أنها صفة الشافعية كما قست، ومثل هذه رواية في البخاري والصحاحي أنه عليه الصلاة والسلام صلى أربع ركعات والصحابة ركعتين ركعتين، وإبرادها عندي ما قلت، أي بقي في حكم الصلاة في طول مدة أربع ركعات من المقتدين، وقال الشافعية: إن فيها: صلى بهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مرتين، فيكون فيها تمسك على جواز أداء المفترض خلف المتنفل وعجز الحنفية عن جوابها إلا الطحاوي، وجوابها عندي: أن فيها صفة الشافعية ووقع تعبير الراوي موهماً، هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

اختلف لعلماء في سجود القرآن من أوجه، منها إن أبا حنيفة قائل بوجوب سجدة التلاوة، والشافعي يقول بسنتها، والصحابة أيضاً عتفون في الوجوب والسنية. وتمسك بحديث زيد بن ثابت مرفوعاً وبفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: إنها لم تكتب علينا، وسيجيء الكلام فيه، وما أجاب الأحناف شافياً عن فعل عمر بن الخطاب.

وأم أدلتنا على الوجوب فمنها أن أكثر السجود في القرآن بصيغ الأمر، وحمل توارد الصيغ بالأمر على الاستحباب بعيد، وإن قست: إن الأمر مشترك بين الوجوب والاستحباب على ما قال أبو منصور الماتريدي فلا يمكن الحمل على الاستحباب إلا بدليل ظاهر كما في «فانتشروا» في «النارض» [الجمعة: ١٠]، وقال بن قيم في كتاب الصلاة: إن دليل الأحناف هذا قوي، ولنا دليل آخر أخرجه مسلم في صحيحه: «أن الشيطان يركي ويقول: سجداً لآدم فدخل الجنة وما سجدت فدخلت النار الخ» فجعل مدار الجنة والنار السجدة. وقال اسوي: إنه لا يحسن الاحتجاج به لأنه قول الشيطان، ويقول: إنه نقله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وما أنكره، فكيف لا يكون حجة؟ وقال الطحاوي: وسهماء: إن سجدة التلاوة على ثلاثة أنواع بعضها مشتمل على ذكر طاعة المطيعين وبعضها على ذكر تمرد المتمردين وبعضها بصيغة الأمر، فإذا كان هذا فيكون الأمر للتحتم.

واختلاف آخر في السجود، قال مالك: إن السجود، إحدى عشرة سجدة ولا سجدة في المفصل، وقال أحمد: خمس عشرة سجدة وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن السجدة أربع عشرة إلا أنه قال الشافعي: في سورة الحج سجدين ولا سجدة في ص، نعم لو تليت في خارج الصلاة يسجد، وقال أبو حنيفة: إن في الحج سجدة واحدة وفي ص أيضاً سجدة.

مسألة: ولو تلا آية السجدة في الصلاة فتوى أدائها في الركوع تحرى بشرط أن يركع لصلاة بلا فصل قراءة ثلاث آيات، المحتار عدداً عدم اشتراط نية القوم.

واعلم أن ما يكون من توزيع السجدة عدداً إلى الموضع والواجب والسنة في هوامش بعض القرآن عطف.

٣٩٥- بَابُ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ

٥٧٠ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ:

«إِيذْنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ» فَقَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَا نَأْذُنُ لَهُنَّ يَخْجِذْنَهُ دَغْلًا، فَقَالَ: فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ وَفَعَلَ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقُولُوا لَا نَأْذُنُ!».

وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٦- بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٥٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ^(١) بْنِ جَرَّاشٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ الْمُخَارِبِيِّ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا تَبْرِقْ عَنْ يَمِينِكَ^(٢)، وَلَكِنْ خَلْفَكَ أَوْ تِلْقَاءَ شِمَالِكَ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى».

وفي الباب عن أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ طَارِقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَسَمِعْتُ الْبَخَارَوْدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ يَكْذِبْ رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ فِي الْإِسْلَامِ كَذِبَةً^(٣).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: أَثْبَتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ مَنْصُورُ ابْنُ الْمُغْتَمِرِ.

(١) قوله: «ربيع» - بكسر أوله وسكون الموحدة - بن جرّاش - بكسر بهملة وآخر المعجمة -.

(٢) قوله: «فلا تبرق عن يمينك» قد علل في الأحاديث بأن في اليمين ملكا، فلا ينبغي إلقاء البراق إليه، وأورد عليه أن في اليسار أيضا ملكا، وأجيب بأن ملك اليسار كاتب السيدات، فلا تعلق له بالصلاة - والله تعالى أعلم - (التقرير)

(٣) قوله: «كذبة» أي عمدا ولا سهواً إذ لا مدح للصالحين الثقات في نفي الكذب عمداً، بل المدح في نفيه عمداً وخطأً. (التقرير)

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ.

ذكرت أولاً أصل مذهب الأخفاف، وأما أرباب الفتوى فأفتوا بعدم خروج النسوان إلى المساجد.

قوله: (إيذنوا الخ) هذا لا يدل على ترغيب النساء إلى خروجهن إلى المساجد بل في خارج حديث الباب ترغيب النسوان إلى أن تصلي في البيت ويخضع، وأما ما في حديث الباب فمراده أن الرجال ليس لهم حق منعهن، وإذا كان الأمر دائراً بين الجماعة يراعى الشريعة كلا الجانبين، مثل ما قلت في حديث: «لا يؤم أحد في بيته» الخ، ولا يخرج من لأحاديث، وفي مذاهب الأئمة لأربعة توسيع، لا كما زعمه بعض مدعي العمل بأحاديث، وفي سائر المذاهب تضيق مما في أصل مذهبنا.

قوله: (وتقول: لا تأذن) قيل: إن ولد ابن عمر هذا واقداً، وقيل: بلال، وفي الروايات أن ابن عمر ما تكلم بعد مدة العمر، وأما ولد ابن عمر فلم يقابل الحديث برأيه وقوله، بل كان غرضه صحيحاً، وغيره بعبارة لا تنفي، فأخذ على لفظه كما هو مذكور في تكملة البحر للطوري: أن أبا يوسف مدح الأدباء، وروى فيه عنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فدل رجل: ليست عمرضية عندي، فأمر أبو يوسف بقتله فتاب الرجل، ولم تكن ثمة إلا الفرق في التعبير لا في الغرض.

قوله: (دغلا الدغل) هو الاصطباد مختلفاً خلف الشجرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

واعلم أن في مناط الهي عن البراق تسعة شقوق مستتبط من الأحاديث، والراجح عندها عندي أنه احتزام المواجبة الحاصلة بين الله والمصلي وسائر الشقوق راجعة إلى هذا.

قوله: (ولكن حلفك) زيادة حملك ليست في غير رواية الترمذي.

قوله: (تلقاء شمالك) في بعض الروايات فيد «إذا لم يكن رجل في شمالك» كيلا يقع في يمين ذلك الرجل، وإذا جمعت الطرق فلا يخرج الوسعة في البراق في المسجد ولا في الصلاة، واتفق لكل أن حكم حديث الباب في من اصطر، ثم في الحديث خلاف بين القاصي عياض واسوي، فإن النووي: إن اسراق في المسجد حطية، وقال: إن صدر الحديث في من يصلي في المسجد، وعجزه فيمن يصلي في خارجه، وتمسك

٥٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا»^(١) دَفَنُهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٧- بَابٌ فِي السَّجْدَةِ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }

٥٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ }، وَ { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ }.

٥٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّائِبِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا هِنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرَوْنَ السُّجُودَ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ }.

٣٩٨- بَابٌ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ

٥٧٥- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّازُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حِكْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

«سَجَدَ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا يَعْني النَّجْمَ، وَالْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرِكُونَ.....

(١) قوله: «وكفارتها دفنها» أي في تراب المسجد ورماده وحصاته إن كان وإلا فيحكها. (بجمع الحار)

(٢) قوله: «سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون والمشركون» إنما سجد النبي صلى الله عليه وسلم امتثالاً لأمر الله تعالى بالسجود وشكراً للنعم العظيمة المعدودة في أول السورة، وسجد المؤمنون متابعة له صلى الله عليه وسلم في امتثال الأمر وإتيان الشكر، وسجد المشركون لسماع أسماء آلهتهم من اللات والعزى ومناة أو لما ظهر من سطوة سلطان العزة الجبروت وسطوع الأنوار العظيمة والكبرياء من توحيد الله عز وجل وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لم يبق لهم شك ولا اختيار ولا أثر جحود واستكبار إلا من كان أشقى القوم وأطغاهم وأعتاهم، وهو الذي أخذ كفاً من حصي أو تراب، فرفعه إلى جبهته، وأما ما يروى من أنهم سجدوا لما مدح النبي صلى الله عليه وسلم أصنامهم بقوله: تلك الغرائيق العلى، وإن شفاعتهن ليرتجى، فقد أبطلوه بوجوه لا تحتاج إلى أدب، فإن تعدد ذلك كفر صريح، فهو مما لا يمكن أن يصور، وكذا لا يجوز جريانه على لسانه صلى الله عليه وسلم سهواً، فقالوا: إن هذه القصة بهذا الوجه من وضع الزنادقة ولم ينقله أحد من أصحاب الحديث، لا في الصحاح ولا في التصنيفات الحديثية إلا بعض أهل السير والمؤرخون والموقعون بنقل الغرائب والحكايات. (اللمعات)

بحديث: «البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»، وقال القاضي عياض: إن صدر الحديث وعجزه في من يصلي داخل المسجد إلا أن البراق في حالة الاضطراب جائز في المسجد إلا أن الخطيئة في من ييزق ولا يريد دفنها ولا خطيئة فيمن يريد دفنها، وذهب الحافظ ابن حجر إلى قول القاضي، وأما أنا فأتوقف في هذا.

بَابٌ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }

غرض الانعقاد من هذا الباب الرد على مالك بن أنس فإنه قال لا سجدة في المفصل، وأجاب الموالك عن حديث الباب بأن السجدة في المفصل كانت في مكة، وعند ما هاجر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة سحخت السجدة، ونظلت منهم الدليل على هذا.

بَابٌ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ

واقعة الباب واقعة مكة، وأرسل ابن عباس الحديث لأنه لم يكن حاضراً في الواقعة، بل لم يكن متولداً على ما احتج أنه كان ابن ثني عشرة سنة حين وفات النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (المشركون الخ) قال البعض: إن وجه سجدة المشركين أن الشيطان أدخل كلامه في كلامه عليه الصلاة والسلام، وأجرى لفظه على لسانه عليه الصلاة والسلام، واللفظ هذا: تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن ليرتجى، بعد ذكر اللات والعزى، وقيل: ما تكلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بهذا اللفظ بل تكلم به الشيطان على لسانه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعنى صورة صوته، وقيل وهو التحقيق: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تكلم بهذا اللفظ بطوعه، وأنه آية من القرآن العزيز نسج تلاوتها، وأما المشار إليه تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن ليرتجى الملائكة، وهذا القول نعم الصواب فإن التشبيه بالغرائيق إنما يليق للملائكة لأنهم دوات أجنحة ولا يليق تشبيه اللات والعزى

والجن والإنس».

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرْوَنَ السُّجُودَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ سَجْدَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٩٩- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ

٥٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ^(١) فِيهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَتَأَوَّلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حِينَ قَرَأَ فَلَمْ يَسْجُدْ لَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالُوا: السَّجْدَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا وَلَمْ يَرْخَضْهَا فِي تَرْكِهَا. وَقَالُوا: إِنْ سَمِعَ الرَّجُلُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ فَإِذَا تَوَضَّأَ سَجَدَ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيَّانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا وَالتَّمَسُّ فُضِّلَهَا، وَرَخَضَهَا فِي تَرْكِهَا قَالُوا: إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ. وَاسْتَجَبُوا بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ» فَقَالُوا: لَوْ كَانَتِ السَّجْدَةُ وَاجِبَةً لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا حَتَّى كَانَ يَسْجُدُ وَيَسْجُدُ النَّبِيُّ ﷺ. وَاسْتَجَبُوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ سَجْدَةً عَلَى الْمَنبَرِ فَتَنَزَّلَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَرَأَهَا فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ إِنَّهَا

(١) قوله: «لم يسجد فيها» ليس فيه دلالة على عدم وجوب السجدة كما تمشك به الشافعي؛ لأن الوجوب هنا ليس على الفور، ويحتمل أن قراءة زيد كان في وقت الكراهة، أو على غير طهارة أو كان ذلك لبيان أنه غير واجب على الفور. (اللمعات)

بالغرائق، وأما سجود المشركين على هذا إنما لزعمهم أن الإشارة إلى اللات والعزى، أو يكون تحقق السجدة منهم بالجذبة، كما قال الشاه ولي الله رحمه الله، وأتى العيني والحاظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على القول الثالث الصحيح. وقال الحدائق: إن القول الأول من اختراع الزنادقة فإنه يرتفع على ذلك عصمة الأنبياء، وأما إلقاء الأمانة فليس بمنحصر على هذا، ولعل معنى الإنشاء على لسانه أنه كان تكلم موهاً أنه من كلامه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم رواه بعضهم على فهمه في المعنى، وأما القول الثاني فذلك أيضاً بعيد وباطل. أقول على تصويب القول الثالث المؤيد بالروايتين كان أهل مكة مطيعين له عليه الصلاة والسلام وكان صناديد المشركين في الطائف، ثم لما رجعوا إلى مكة انحرف أهل مكة وارتدوا عن دينه عليه الصلاة والسلام، وقد أنشئ خبر انقياد أهل مكة له عليه الصلاة والسلام إلى الأصحاب الذين هاجروا إلى الحبشة، ويؤيد هذا ما في تاريخ ابن معين ومعاني الآثار ص (١٩٦)، ولكن في سنده ابن لهيعة، إلا أنه إذا روى عنه العبادة تكون فيها شيء قوة، وأيضاً رواها ابن لهيعة من كتاب المغازي لمحمد بن عبد الرحمن، وإذا روى عن كتاب تكون روايته معتبرة لأن الكلام فيما إذا روى عن حفظه فتكون الرواية قوية.

قوله: (والجن الخ) ذكر العيني اسم بعض الساجدين من الجن، وكان الجن، من نصيبين وبنوى، وذكر أرباب الكتب أسماءهم في الصحابة، وأما كلام إن المشركين كانوا على وضوء أولاً فليس هذا محله، ويطلب من موضعه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ

أي في الحج، تمسك الحجازيون بحديث الباب على سية السجدة فإنها لو كانت واجبة لما تركها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأجاب الأحناف بأننا لا نقول بوجوب الأداء، في الفور كما في ظاهر الرواية لما، وفي التاتارخانية في رواية شاذة عن أبي حنيفة وجوب أداء السجدة بلا تراخ. وأقول: إن ظاهر الرواية فيمن لا يخاف فوات السجدة، والشاذة في من يخاف فوات الأداء.

قوله: (وتأول بعض أهل العلم الخ) لا تأول بهذا بل بما ذكرنا من الجواب، وأما هذا فيمكن في محل الكتبة بما في فتح القدير: أنه إذا تلا أحد آية السجدة، وسمعا جماعة يستحب هم أن يجعلوا صورة الإمامة والافتداء ويتوسط الإمام، وليست هذه إمامة واقتداء حقيقة حتى لو ظهر فساد وضوء الإمام لا يسري إلى سجدات المفتدين، فهذه كنية تأخيرها عليه الصلاة والسلام أداء السجدة.

قوله: (واحتجوا بحديث عمر الخ) ليس هذا مرفوعاً بل أثر عمر رضي الله عنه، وهذا تمشك الحجازيين. وأما الجواب من جانب الأحناف

لَمْ تُكْتَبْ^(١) عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ فَلَمْ يَسْجُدُوا. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ.

٤٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ص-

٥٧٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي ص». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ^(٢) السُّجُودِ.

(١) قوله: «لم تكتب علينا إلا أن نشاء» ظاهره التخيير لكن من قال بوجوب السجدة قال: إن معناه لم تكتب علينا على الفور، ويمكن أن يقال: معناه كان ذلك مذهب عمر رضي الله تعالى عنه ولم يعلم اتفاق من عده من الصحابة سوى من كان معه في المجلس، كذا ذكره الشيخ في «السمعات» ويوافقه ما ذكره العيني من أنه روى عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر ولا عمل به أحد بعده - انتهى - والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «من عزائم السجود» جمع عزيمة وهي التي أكدت على فعله، قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن ص فيها سجدة تفعل، وإنما الخلاف في أنها من العزائم أم لا، فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة الشكر تستحب في غير الصلاة، وتحرم فيها، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم وهو قول مالك أيضاً، وعن أحمد كالمذهبيين، والمشهور منهما كقول الشافعي، واحتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس هذا، وله حديث آخر أخرجه السائلي أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص، فقال: سجدها داود عليه السلام توبةً، ونسجدها شكرًا، وبه حديث أخرجه البخاري ولغظه: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في ص أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده، قلنا: هذا كنه حجة لنا، والعمل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى من العمل بقول ابن عباس، وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمة وسجدها توبةً، ونحن نسجدها شكرًا لما أنعم الله على داود عليه السلام بالعفراء والوعد بالزلفى وحسن المآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله: ﴿وَحَسَنَ مَا بَ﴾ وروى أبو داود من حديث أبي سعيد قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ص، فلما بلغ السجدة، نزل فسجد - انتهى -.

بأنه موقوف ومذهب عمر فلا يفيد، فونه يحضر جماعة من الصحابة، فيمكن للشافعية قول: إنه قريب إجماع جمهور الصحابة فما أحاب أحد جواباً شافياً، وقال العيني بخذف المستثنى المتصل، لأنه أصل فيكون المعنى: أنها لم تكتب علينا إلا أن نشاء مكتوبيتها، وقد أيضاً: إن المشيئة يتعلق بالتلاوة لا بالسجدة، وقال الحافظ: إنها تتعلق بالسجدة، أقول تأويل العيني فيه أنا إذا قلنا أن المستثنى منه الوجوب، والمستثنى هو التطوع يكون الاستثناء أيضاً متصلاً، وليس حد المتصل والمنفصل ما هو مشهور على الألسنة بل تفصيله مذكور في قطر الندى وشرح الشيخ السيد محمود الألوسي على المقدمة الأندلسية، وذكر بعضه في روح المعاني في وجوه المثاني تحت آية «إِلَّا خَطَأُ الْحَجِّ» [النساء: ٩٢] آية الكفارة فإنه قال: إن الاستثناء متصل بخلاف ما قالوا، وأيضاً يخالف قول العيني لفظ الباب: (فمنه يسجد ولم يسجدوا الخ)، فإنه تحقق التلاوة في واقعة الباب، وأما قول: إنه تأخير السجدة لأن الأداء لا يجب في الفور فبعد لأنه لا عذر ونكتة لترك السجدة الآن بخلاف ما مر من واقعة النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم أر جواباً شافياً. ولحافظين كلام في شرحي البخاري، وأجيب بما تيسر لي بأن مراد عمر أن السجدة مخصوصه م تكتب بل يكفي الانحناء والركوع أيضاً، ويجوز عندنا أداء سجدة التلاوة بالركوع قائماً وقاعداً والقيام مستحب والركوع أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها، ورواية أدائها في الخارج في ضمن الركوع موجودة في فتاوى الظهيرية عن أبي حنيفة نقىها في الدر المنحدر، وفي التفسير الكبير أن أب حنيفة تمسك بآية سجدة ص المذكور فيها لفظ الركوع على إجزاء الركوع بدل سجدة التلاوة، وتخصيصه بدخل الصلاة غير لازم، وفي مصنف ابن أبي شيبة آثار من بعض الصحابة والتابعين أنهم كانوا يكتفون بالتسليم إذا تموا آية السجدة، والمراد من التسليم هو الانحناء لا اسلام عليكم، وفي مصنف ابن أبي شيبة أن أبا عبد الرحمن السلمي التابعي تلميذ عمر بن خطاب كان من القراء ويتلوا القرآن وهو ماش فإذا تلا آية السجدة كان ينحني ثمة وهو ماش، وبإيدنا ما ذكره الحافظ في الفتح أن وجه الاختلاف في ص في السجدة أن المذكور فيها لفظ الركوع فدر على أن بعض السلف رأوا الركوع في حكم السجدة، وأجريت هذا المذكور في الخلاف بين الشافعية والحنفية فيه أر آثاراً من الآثار يدل على أن أحداً تلا آية السجدة ولم يسجد، ولم ينقد ولم يخفض رأسه ولم ينحن، فالخاصل أن مراد عمر أن السجدة مخصوصها غير مكتوبة علينا.

واعنه أن الحنفية اجتمعوا في شرط وجوب السجدة على السامع قصده الاستماع أو عدمه، والمحذر أن القصد ليس بشرط وأيضاً كان وقع من النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل هذا كما عند أبي داود في ص ولم يكن الترم السجدة فيها بعد ثم الترمها كما عند الحاكم وغيره. (اطلاع) ذكر الشيخ عبد الحق في الحاشية ويوافقه ما ذكره العيني من أنه روى عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر ولا عمل به أحد بعده - انتهى -.

قوله: (أنه ليس بذلك) بأن في موطأ مالك ص (٢٣) قال مالك: ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد الخ، وهذا خلاف ما قل الشيخ عبد الحق باقلاً عن مالك، فإن مراد مالك يعني وجوب الأداء على المنبر على شاكلة الجماعة.

باب ما جاء في السجدة في ص

قوله: (حدث ابن أبي عمر الخ) في بعض النسخ ابن عمر وهذا غلط، والصحيح ابن أبي عمر.

قوله: (وليس من عزائم السجود الخ) تمسك الشافعية بهذا الحديث على معنى السجدة في ص، ومر الربيعي على هذا وجمع الطرق كلها،

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا تَوْبَةٌ نَبَوِيٍّ، وَلَمْ يَرَوْا السُّجُودَ فِيهَا.

٤٠١- بَابُ فِي السَّجْدَةِ فِي الْحَجِّ

٥٧٨ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ مِشْرِحِ بْنِ هَاعَانَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَّلْتَ سُورَةَ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ هُرَيْرٍ أَنََّّهُمَا قَالَا: فَضَّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَأَى^(١) بَعْضُهُمْ فِيهَا سَجْدَةً وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٤٠٢- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُثَيْسٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ أَخْبِرْنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أَصْلِي خَلْفَ شَجَرَةٍ فَسَجَدْتُ فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِي بِهَا وَزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ دُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ. قَالَ الْحَسَنُ: قَالَ لِي

(١) قوله: «ورأى بعضهم فيها سجدة» قال محمد في «الموطأ» وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة الأولى لا الثانية، وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة.

وقال: ظني أن هذه الروايات بطرقها كونها لنا أولى من كونها علينا، أقول: كلام الزبلي نعم الحق كما تدل الطرق منها ما في البخاري ص (٧٠٩) في كتاب التفسير عن ابن عباس، ومنها ما في البخاري ص (٤٨٦) ج (٢): ليست من عزائم السجود، ورأيت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يسجد فيها الخ، فرجح ابن عباس إلى السجدة في ص، ففرض ابن عباس من قوله: ليست من عزائم السجود، وبيان حقيقة سجدة ص أي أنها سجدة شكر لنا، وسجدة توبة لداود، كما في سنن النسائي مرفوعاً، وأخرج الطحاوي أيضاً رواية ابن عباس بلفظ راجع إليها فإنها مفيدة لنا، ويمكن أن يقال: إن غرضه أنها ليست من عزائم السجود بل يكفي الركوع.

قوله: (والشافعي الخ) لا يقول الشافعي في ص بالسجدة في داخل الصلاة، بل يقول باستحبابها في خارج الصلاة، فلا أعلم وجه قول الرمزي هذا.

بَابُ فِي السَّجْدَةِ فِي الْحَجِّ

تمسك الشافعية بحديث الباب، ونقول: إن في سننه ابن لهيعة، وأما ما في أبي داود ص (٢٠٦) ففيه قوة شيء مما في الباب، فإن فيه: روى عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة وتكون رواية العبادلة عن ابن لهيعة أعدل لكنها لا تبلغ مرتبة الحسن لذاته، وفي أبي داود ص (٢٠٦) بسند آخر ولكن فيه عبد الله بن منين وهو مستور الحال، فالخاصل أن أحداً من طرق حديث الباب لا يخلو من ضعف أو لين، ولنا ولهم آثار لا مرفوع لأحد، ولهم أثر عمر، ولنا أثر ابن عباس، ولو سلمنا أن في الحديث قوة شيء فنقول: إن سجدة الثانية سجدة صلاتية لا تلاوية، فإن المذكور معها ركوع، واستقرأ العلماء أن السجدة المذكور بها الركوع سجدة صلاة.

قوله: (وابن عمر أنها الخ) روى الطحاوي عن ابن عمر أن في الحج سجدة واحدة. وأقول ذكر شمس الدين بن الجزري شيخ القراء في رسالته «النشر في قراءة العشر»: أن جزئية التسمية للسورة وعدم جرئتها مبي على القراءتين، فإنها جزء على قراءة، وليست بجزء على قراءة وكذا الوقف على «أنعمت عليهم» وعدم الوقف مبي على اختلاف القراءتين، وهذا ذكره البقاعي عن الحافظ ذكر الرقابي، ولقد رصي بهذا السيوطي والقسطلاني وغيرهما، وأقول: إن الاختلاف في السجدة في الحج لعله مبي على اختلاف القراءات والأحرف، وشبه هذا ما ذكر بعض الأحاف مثل رد المحتار أن موضع السجدة في «أَلَا يَسْجُدُوا» [النمل: ٢٥] يختلف على الاختلاف في تشديد ألا وتخفيفها، فهو قرأت مشددة يكون موضع السجدة غير ما يكون على قراءة تخفيفها، روي عن أبي حنيفة أن سجدة الشكر فقط ليست بشيء، ففي تفسير قوله قولان: قيل: هي السجدة من الرأس، وقيل: نفي كمال الشكر، وهذا القول نسه الحموي في حاشية الأشباه والظواهر إلى محمد بن الحسن، وروى أن مالكا يقول: لا سجدة للشكر.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

عندنا لو سجد في الصلاة يسبح تسبيحات الصلاة ولو سجد خارجها يقرأ ما هو مأثور.

ابن جريج: قَالَ لِي جَدُّكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سَجْدَةً ثُمَّ سَجَدَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ.

وفي الباب عن أبي سعيد. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
٥٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي سَجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠٣- بَابُ مَا ذُكِرَ فِيمَنْ فَاتَتْهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَارِ

٥٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَعُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو صَفْوَانَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَكِّيُّ وَرَوَى عَنْهُ الْحَمِيدِيُّ وَكِبَارُ النَّاسِ.

٤٠٤- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

٥٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَهُوَ أَبُو الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ^(١) اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ».
قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: إِنَّمَا قَالَ «أَمَّا يَخْشَى».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ وَهُوَ بَصْرِيُّ ثِقَةٌ يَكُنَى أَبَا الْحَارِثِ.

٤٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُصَلِّيُ الْفَرِيضَةَ ثُمَّ يَوْمُ النَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ

٥٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُؤْمِمُهُمْ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «يُحَوَّلُ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ» قال الأشراف: أن يجعله بليداً وإلا فالمنسخ غير جائز في هذه الأمة، قال ابن حجر: يحتمل أن يكون على حقيقته، فيكون ذلك مسخاً خاصاً، والمنسوخ العام كما صرح به الأحاديث الصحاح، وأن يكون مجازاً عن البلادة، ويؤيد الأول ما حكى عن بعض المحدثين أنه رجع إلى دمشق لأخذ الحديث عن شيخ مشهور بها، فقرأ عليه جملة، ولكنه كان يجعل بينه وبينه حجاباً ولم يَرَ وجهه، فلما طالت ملازمته له، ورأى حرصه على الحديث كشف له السر، فرأى وجهه وجه حمار، فقال له: احذر يا بني أن تسبق الإمام، فإني لما مررت في الحديث استبعدت وقوعه، فسبقت الإمام فصار وجهي كما ترى - انتهى -.

قوله: (من عبدك داود الخ) في الحديث سجدة داود بلفظ السجدة، وفي القرآن بلفظ الركوع.

قوله: (سجد وجهي لذي الخ) هذا مستدلنا على أن حقيقة السجدة وضع الجبهة بشرط وضع إحدى الرجلين، فإنه عليه الصلاة والسلام نسب السجدة إلى الوجه فإن حقيقة السجدة يتقوم بالوجه.

باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام

هذا مكروه نحرماً عندنا وفي أقوال باقي الأئمة أيضاً ضيق.

قوله: (إنما قال: أما يخشى الخ) غرضه أن قوله عليه الصلاة والسلام هذا إنما هو تهديد وتخويف لا إخبار لأن خير الشارع لا بد من وقوعه، وأقول: لعله يكون التحويل في القيامة حقيقة، فإن في القيامة تكون المعالي مصورة.

باب في الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ما صلى

هذه مسألة اقتداء المفترض حنف المتأمل وذلك جائر عند الشافعي، وغير جائر عند أبي حنيفة ومالك، وعند أحمد روايتان ورجح أبو البركات محمد الدين ابن تيمية في المنتقى ص (٥١) رواية عدم الجوار، وفي تمهيد أبي عمر أن عدم الحوار مذهب جمهور العلماء والفقهاء.

قوله: (يصلي المغرب الخ) قال السهقي في معرفة السس والآثار: إن لفظ المغرب معمول لتصريح العشاء في سائر الروايات، وعبرة السهقي

والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا: إذا أم الرجل القوم في المكتوبة وقد كان صلاتها قبل ذلك، أن صلاة من اتهم به جائزة واحتجوا^(١) بحديث جابر في قصة معاذ. وهو حديث صحيح، وقد روي من غير وجه عن

(١) قوله: «احتجوا بحديث جابر...» أح: أجيب بأن الاحتجاج من باب ترك الإنكار من النبي صلى الله عليه وسلم وشرط ذلك، وجار عدمه، يدل عليه ما رواه الإمام أحمد عن سليم رجل من بني سلمة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إن معاذ بن جبل يأتي بعد ما سام، ويكون في أعماسا بالنهار، فيأدى بالصلاة، فيخرج عليه فيصلو عينا، فقل له صلى الله عليه وسلم: يا معاذ! لا تكن فتناً، إما أن يصلي معي وإما أن تحلف على قومك، فشرع لأحد الأمرين صلاة معه، ولا يصلي بقومه أو الصلاة بقومه عني وجه لتخفيف، ولا يصلي، وهذا أنه بمنعه من الإمامة إذا صلى معه صلى الله عليه وسلم، ولا يمنع إمامة مطلقاً بالاتفاق، فعلم أن منعه من الفرض، كذا ذكر الشيخ ابن الهمام. (المعتمات)

تشير إلى الاتفاق على الإعلال، وتأول البعض في لفظ المغرب.

تمسك الشافعية بحديث الباب على جواز الاقتداء المذكور، وقالوا: إن معاذاً كان يصلي الفريضة خففة عليه لصلاة والسلام ويتطوع أي يعيد في بي سلمة وكانت تقع نافلة.

وأجاب الطحاوي عن هذا بثلاثة أوجه: أحدها: أنا لا نسلم أن معاذاً كان يصلي الفريضة خلفه عليه الصلاة والسلام والإعادة في بي سلمة فإننا نقول بعكسه أي كان يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام صلاة العشاء أي صلاته عليه الصلاة والسلام ولكنه ما كان يريد به إسقاط ما في الذمة والفريضة، بل كان يريد إسقاط ما في الذمة في بني سلمة في صورة من يريد أداء صلاة لإمام خلفه، وما أورد فيها إسقاط الفريضة تكون صلاته نافلة في المثال، وأنا عبرت بهذا التعبير كيلا يخالفنا لفظ الراوي، وأما المشهور عن الأئمة من قول: إن معاذاً كان يتصوع خلفه عليه الصلاة والسلام من أول الأمر فيخالفه لفظ لراوي ولا يقبله عاقل، ولهذا عدلت من التعبير المشهور إلى تعبير الطحاوي، والله در القائل: والحق قد يعزبه سوء تعبير. فاحاصل أنا قلت بعكس ما قالوا، وأيضاً نقول: إن الناقل هو جابر بن عبد الله، ولم يطلع على ما نوى معاذ، وما أفصح معاذ بنيته.

والوجه الثاني: أن تمسككم إنما يصح لو كان فعل معاذ بلغ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقرره - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ونقول: إنه عليه الصلاة والسلام لما بلغه فعل معاذ أنكره كما في معاني الآثار ص (٢٣٨) أن سليماً شك إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تطويع قراءة معاذ رضي الله عنه، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « أفنان أنت يا معاذ إما أن تصلي معي وأما أن تحلف على قومك الخ »، ورجال الحديث ثقات، أخرجه أحمد في مسنده مرسلًا بسند قوي سنداً وممتناً، ومر الحفاظ على هذا الحديث وأجاب عنه بتقدير العارة بأن المراد إما أن تصلي معي فقط وإما أن تحلف على قومك الخ، ونقول: إن التقدير خلاف الأصل، وأقول: إن قوله عليه الصلاة والسلام: « إما أن تصلي معي » يدل على أن معاذاً لم يكن يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام الصلاة المعهودة أي بانية بإسقاط ما في الذمة، ثم رأيت في عبارة أبي البركات مجد الدين بن تيمية قريب ما قلت هذا.

والوجه الثالث لجواب: أن فعل معاذ هذا إنما هو قبل نسخ تكرار الصلاة في وقت واحد.

ويعلم أن نسخ التكرار يستثنى منه ثلاث صور لأحاديث أخرى: إحداها: من صلى منفرداً ثم وجد الجماعة فأراد إحرار ثوب الجماعة لنفسه. وثانيها: أن يصلي بالجماعة ليحصل ثوب الجماعة لغير بعد أن صلى بنفسه بالجماعة مثل فعل علي وأبي بكر. وثالثها: أنه صلى منفرداً في عهد أئمة الجور ثم ابتهى واضطر إلى إعادة ما صلى.

ثم مر ابن دقيق العيد في عمدة الأحكام على أجوبة الطحاوي ولما مر على الجواب الثالث قال: لم يذكر الطحاوي أن تكرار الصلاة كان جائزاً في حين ما فإنه لم يأت بالسند، ولما مر الحفاظ على كلام ابن دقيق العيد قال: إنه لم يطلع على كلام الطحاوي فإنه قد أسند قوله وأتى بالرواية في صلاة الخوف ص (١٨٢): أن أهل البغداد كانوا يصلون مرتين فيها رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يصوموا صلاة في يوم مرتين، الخ لما مر الحفاظ عليه ما تكلم في مسنده جرحاً وتعديلاً، أقول: إن رجال السند ثقات ومعروفون إلا خالد بن أعين المعافري فإنه ليس بمذكور في كتب الرجال، ولكنه لا يضرباً من قراءة عمرو بن شعيب تلك الرواية عن سعيد بن مسيب وتصديق ابن المسيب الرواية كلف لنا لأن سعيد بن مسيب لا ريب في ثقته، فإن الشافعي يقبض مراسييه، وهو من أفضل التابعين وقيل: الأفضل أوس القرني، وقيل: رين العائدين، ثم أقول: إن خالد بن أعين المعافري هو حميد أم أيمن وابن أيمن، ولي في هذا قرائن، منها أن في مسند أحمد رويًا لخالد بن عبيد المعافري وعنه من الخارج أن عبيداً زوج أم أيمن قبل أن نكحها زيد بن حارثة، ويقولون: إن عبيداً معافري فعلمت أن خالداً في الصحابي هو عين خالد في مسند أحمد إلا أنه نسب في الصحابي إلى أبيه أي أيمن. وفي مسند أحمد سبب إلى حده عبيد، فأصل نسبه خالد بن أيمن من عبيد المعافري وقرائن أخرى، وهذا كان تبرعاً مني لأن خالداً ليس بموقوف عليه لمستدلل بل صدقه سعيد.

ثم عارض لطحاي الشافعية برواية مرفوعة عن ابن عمر قال: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لا تصوموا صلاة في يوم مرتين »، وفي بعض الألفاظ: « لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين » أخرجه السنائي وأبو داود وغيرهما، وتأول الشافعية فيها بأن مراده النهي عن التكرار بلا سب، ويكون التكرار بالاحتياط كما قال الحطاي. أقول: إن صلاة معاذ خففة عليه الصلاة والسلام كانت أفضل لأي سب

جابر. وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْقَوْمُ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ فَاتَّخَذَ بِهِ؟ قَالَ: صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا اتَّخَذَ قَوْمٌ بِإِمَامٍ وَهُوَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهَا الظُّهْرُ فَصَلَّى بِهِمْ وَاقْتَدَوْا بِهِ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي فَاسِدَةٌ إِذَا اخْتَلَفَ نِيَّةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ.

٤٠٦- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ

٥٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِالظَّهَائِرِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

لإعادته صلاته؟ وإن قيل: كان معاذ أقرأهم ولم يكن في بني سمة قارئاً، فهذا الاحتمال بعيد غاية البعد، فإن فيهم جابراً وغيره، وهل يقول أحد: إنهم كانوا غير قارئين قدر ما تصح به الصلاة؟ وتناول بعضهم بأن مورد النهي إنما من صلى بالجماعة ثم أعادها في الجماعة ثم إذا يذكرون هذه المسألة، فيقول البعض: إن كانت الجماعة الثانية ذات فضيلة يعيدها وإلا فلا، والبعض يرددون في المسألة. ونقول: إن آية جماعة أفضل من جماعة يكون إمامها نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والحق أن دليلنا ناهض ومعارضة الطحاوي قوية، ونقول: إن النهي منسحب على فعل معاذ أيضاً، وفعل معاذ متقدم فإنه قبل غزوة أحد لما أن سليماً لما شكى إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال معاذ: إنك مسافق، قال سيم: ستعلم أني منافق أم مخلص لو جاء الله بأمر بيننا، فشهد سليم أحداً واستشهد، وقال معاذ: صدق الرجل، فدل على أن فعل معاذ متقدم، ثم نخرج الجزئيات الثلاثة الواردة المذكورة أولاً من حديث ابن عمر ولكنه منسحب على فعل معاذ كما يدل تبويب أبي داود ص (٨٥) باب: إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أيعيد؟ ثم ذكر تحت حديث ابن عمر، وفعل ابن عمر، عن سليمان قال: أثبت ابن عمر عني البلاط وهم يصلون فقئت: ألا تصلي معهم؟ قال قد صليت، إني سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لا تصبوا صلاة في يوم الخ »، وكذلك تبويب النسائي ص (١٤٥) سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة، ثم ذكر تحت حديث ابن عمر.

ثم أورد على جوابنا الأول بأن في سنن الدارقطني والبيهقي ورواية الشافعي زيادة: « هي له تطوع ولهم فريضة الخ » في رواية جابر. أقول: نقل أبو البركات ابن تيمية عن أحمد كما في العمدة، وعن ابن الجوزي وابن العربي عن أحمد بن حنبل: أحشى أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة الخ، أي لعينها من إدراج الراوي وبعض الحفاظ الآخرين أيضاً أعلنوها، وأقول: إن هذه الزيادة إنما هي من ابن جريح عن ابن دينار، ولا يذكرها غير ابن جريح وتدل عليه فتيا ابن جريح، وأقول أيضاً: في مختصر المزني ومسنند الشافعي قال المزني والأصم صاحب النسخة: إن هذه الزيادة وجدتها عن ابن جريح عن ابن دينار ولم تكن هذه عندي، فدل قوله: إن هذه الزيادة ليست في رواية الشافعي، فكيف يقولون: إنها في رواية الشافعي؟ ثم ننزل، ونقول: إن معنى هذه الزيادة إنها له تطوع أي حصته هذه تطوع وبطوع نفسه، لا إن كانت صلاته تطوعاً، سيما إذا كان في لفظ الدارقطني « وهي له نافلة » أي مجاناً لا التطوع، وقد يطبق لفظ النافلة على الفريضة كما قلت في أول الكتاب في بحث صلاة أئمة الجور. ثم في جواب آخر كنت استخرجته ثم رأيت بعد مدة في شرح أبي بكر ابن العربي على الترمذي بعين ما قلت، وصورة الجواب: أن معاذاً لم يكن يصلي بالقوم صلاته خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم في ذلك الوقت بل في يوم آخر ولا لفظ يدل على أنه يصلي بهم صلاته خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم والوقت إلا ما في البخاري أو غيره: « ويصلي بهم تلك الصلاة الخ »، ومراده عندي أن التشبيه إنما هو في الإطالة، وكان يتعلم منه عليه الصلاة والسلام تطويل القراءة في يوم ثم يجريه على من يقتديه في يوم آخر، ونظير التشبيه في الإطالة ما مر في الترمذي في خطبة الاستسقاء « ولم يحط بخطبتكم هذه الخ » أي مطولة، وأما ما في أبي داود ص (١١٥) عن جابر الخ، فأخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليلة الصلاة، وقال مرة العشاء، فصلى معاذ مع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم جاء يوم قومه فقرأ الفقرة الخ، فمراده أنه تعلم التأخير عنه عليه الصلاة والسلام يوماً ثم أحراره على قومه في يوم آخر. ثم أقول: إن وقائع معاذ متعددة، فإن في البخاري ص (٩٨) رواية تطويل معاذ صلاة الصبح، ومر عليها الحافظ، وقال: قيل: إنه معاذ. والحق إنه أبي بن كعب، لأن الواقعة واقعة قبا وإمام قبا كان أبي. أقول: إن الرواية التي تمسك بها الحافظ أنه أبي بن كعب في سندها عيسى بن حارية وصعبه أكثر الحديثين، وعندي رواية صريحة في أن معاذاً كان إماماً قبا أيضاً في وقت ما، وأقول: إنه لم يثبت في رواية من الروايات أن معاذاً صلى الفجر خلفه عليه الصلاة والسلام ثم أتى بني سلمة أو قبا فإذا لم يثبت فقول: إنه لا يصلي بهم الصلاة التي صلاها خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم والوقت، والله أعلم بالصواب.

قوله: (فإن صلاة المقتدي فاسدة الخ) احتج بعض الأحاف على الفساد برواية: « إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ » أقول: لا يحتاج بهذا فإن مراده أن الإمام إمام في أداء الأفعال، ولا دخل فيه للنية، والله أعلم وعلمه أتم.

باب ما جاء من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد

وقال الشافعي: لا تصح الصلاة والسجدة على الثوب الذي لسه المصني، وقال أبو حنيفة: تصح الصلاة على الثوب المبسوس له، وظاهر حديث الباب لأبي حنيفة.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس. وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْفَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

٤٠٧- بَابُ مَا ذُكِرَ مِمَّا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

٥٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ قَعَدَ فِي مُصَلَاةٍ

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجَمْعِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو ظَلَّالٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَامَّةٌ تَامَّةٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي ظَلَّالٍ فَقَالَ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. قَالَ

مُحَمَّدٌ: وَاسْمُهُ هِلَالٌ.

٤٠٨- بَابُ مَا ذُكِرَ^(١) فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هِنْدٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ

زَيْدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُلْحِظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ خَالَفَ وَكَيْفَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى فِي رَوَايَتِهِ.

٥٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكَيْفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هِنْدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ عِكْرَمَةَ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُلْحِظُ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وفي الباب عن أنسٍ وهائِشَةَ.

٥٨٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا بَنِي إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ

لَا بُدَّ فَنَبِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

(١) قوله: «ما ذكر في الالتفات في الصلاة» اعلم أن الالتفات على ثلاثة أقسام: الأول أن يلتفت بمؤخر عينه ولا يدير خدّه وهو جائز بلا كراهة، وهو الذي نقل عنه صلى الله عليه وسلم، والثاني أن يدير خدّه بحيث لم يحول صدره من القبلة، وهو مكروه غير مفسد، والثالث أن يلوى عنقه مع تحويل الصدر وهو حرام مفسد للصلاة.

باب ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس

الحديث القولي في مضمون الباب ثابت وصحيح، وأما فعله عليه الصلاة والسلام فنادر، ويستحب للإمام والمصلي تبديل الموضع الذي صلى فيه المكتوبة وفي حق الإمام زيادة تأكيد لما في مسلم ص (٢٨٨) عن معاوية رضي الله عنه: «أمرنا أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج إلى آخره».

قوله: (كان النبي - صلى الله عليه وسلم - الخ) هل هذا الفعل إلا نادر؟ وعمره الراوي بطريق العادة والاستمرار.

قوله: (كأجر حجة وعمرة الخ) التشبيه يمكن أن يكون في إلحاق العبادة الصغيرة بالكبيرة لا بيان أن هذا المصلي أحرز ثواب حجة وعمرة واحتار الشارحون الثاني، وأقول: إن حديث الباب يفيد بظاهره أن تقديم الحج على العمرة أيضاً شاكلة العبادة وإن كان مفرداً لا قارناً أو متمتعاً بخلاف ما قال ابن قيم في الراد: أن السنة تقدم العمرة على الحج، والله أعلم.

باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة

من اللعنة، أي لئى العنق، ويجوز السطر بالعين عندنا، ويكره بئى العنق، وأما بئى الصدر فمفسد للصلاة، والمذكور في الحديث هو السطر بئى العنق.

قوله: (فممي التطوع الخ) دل الحديث على أن بين الفريضة والتطوع فرقاً، وكذلك في الفقه فإن اسألة جائزة جالساً لا الفريضة

٥٩٠- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هُوَ اخْتِلَاسٌ^(١) يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠٩- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرَّجُلِ يَدْرِكُ الْإِمَامَ سَاجِدًا كَيْفَ يَصْنَعُ

٥٩١- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الكوفي حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامَ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَّهُ إِلَّا مَا رُوِيَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ سَاجِدًا فَلْيَسْجُدْ وَلَا تُجَزِّئْ تِلْكَ الرُّكْعَةَ إِذَا فَاتَهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ. وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَ الْإِمَامِ. وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ فَقَالَ لَعَلَّهُ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ تِلْكَ السَّجْدَةِ حَتَّى يُغْفَرُ لَهُ.

٤١٠- بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

٥٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا^(٢) حَتَّى تَرَوْنِي خَرَجْتُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِنَّمَا يَقُومُونَ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

(١) قوله: «اختلاس» فتعان من الخلس وهو السلب أى استلاب وأخذ بسرعة، وقوله: يحتسه أى يحمله على هذا الفعل أى يحتلسه من كمال صلاة العبد، قال المظهر: من التفت يميناً وشمالاً، ولم يحول صدره من انقبية م يطل صلاته لكن الشيطان يسلب كمال صلاته، وإن حوله بطلت، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «فلا تقوموا حتى تروني خرجت» قال الشيخ في «السمعات»: قال الفقهاء: يقومون عند قوله: حتى على الصلاة، ولعل ذلك عند حضور الإمام يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كد يخرج عند هذا القول، وقد الطيبي: فيه دليل على جوار تقديم الإقامة على خروج الإمام، ثم ينتظر خروجه، وفيه تأمل - انتهى كلام الشيخ - وقال على القارى بعد نقل الكلام عن الطيبي: وعنه فيما إذا كان هناك علامة على خروجه كفتح باب أو كشف ستر أو سماع نعل.

قوله: (اختلاس) (رودن) أي تكون الصلاة مقصوعة بعض الأجزاء في سنن أبي داود ص (١١٥): أن البعض يرجع بعشر الصلاة، وبعضهم يربعها، وبعضهم بنصفها، وهكذا.

باب ما جاء في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع؟

مدرك الركوع مدرك لركعة عند الجمهور، وقال أبو هريرة: إن مدرك الركوع مدرك الركعة بشرط أن يدرك الإمام قبل انحناء الإمام إلى الركوع، ولا يجب إدراك لقراءة لما في موصلاً مالت وبعض الكلام مر في باب القراءة خلف الإمام، وفيه كلام مع البخاري في مذهب أبي هريرة، وجمهور حديث أبي داود: «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة، ومن أدرك السجود لا تعتدها شيئاً» ونكبه فيه البخاري من قتل يحيى، وجمهور أيضاً ما في المطالب العالية أي أطراف ابن حجر نقله من مسند مسدد «إن مدرك الركوع مدرك الركعة لا مدرك السجدة» وصححه الحافظ مرفوعاً، والحديث قوي فلا يصح كلام البخاري في جزء القراءة في الحديث السابق، ونا اثر كثيرة، وأصحها ما روى أس: أن القنوت في الصبح كان بعد لركوع فقدمه عثمان ليدرك الناس الركوع، كما في الفتح وقال الشوكاني: لا دليل للجمهور على هذه المسألة، وبالع في بين الأوطار ثم رجع في فتاواه إلى قول الجمهور.

٤١١- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الدَّعَاءِ

٥٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كُنْتُ أَصَلِّي وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَلْ تُعْطَى^(١)، سَلْ تُعْطَى».

وفي الباب عن فضالة بن عبيد.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا.

٤١٢- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي تَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ^(٢) فِي الدُّورِ وَأَنْ تُنْظَفَ^(٣) وَتُطَيَّبَ».

٥٩٥- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

٥٩٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ سُفْيَانُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ يَعْنِي الْقَبَائِلَ.

٤١٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى

٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَغْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». قَالَ أَبُو عِيسَى: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، فَرَفَعَهُ

(١) قوله: «سَلْ تُعْطَى» بصيغة المجهول، قال لظهور: لهاء، ما لسكت كقوله تعالى: ﴿حَسَابِيهِ﴾ وإما ضمير لمسؤول عنه لدلالة سئل، والتكرير للتأكيد والتكثير، أو سل الدب والآخرة، فإنه تعطهما، كذا في «مرقاة».

(٢) قوله: «بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ» جمع دار، المراد بها هنا المحلات ولقبائل، وهذا في غير صورة انضمار فإنه يجمع، قاله الشيخ في «اللمعات»، وفي «المرقاة»: رأيت ابن حجر ذكر أن المراد به هنا المحلات، وحكمة أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتعذر أو يشق على أهل محلة الذهاب إلى لأخرى، فيحرمون أحر المسجد، وفضل إقامة الجماعة، فأمروا بذلك ليتيسر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير مشقة يلحقهم.

(٣) قوله: «وَأَنْ يُنْظَفَ» أي بإزالة النتن والعذرات والثراب ويطيب بالرش أو العطر، قاله عني القاري، وفي «اللمعات»: أن ينظف، يصيب بالياء لتحتانية وقد يضبط بالياء الفوقانية باعتبار المساجد - انتهى -.

باب ما جاء في تطيب المسجد وتنظيفه

لقد ثبت التحميم من عهده عليه الصلاة والسلام، وفي الروايات ما يدل على تنظيف المسجد أي كنسه، فإن امرأة كانت تنظف المسجد كل يوم فماتت، فدفنها لصحابه في بيتهاء، فسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن حالها فقالت: ماتت فدسها، فقال: «لم ما أحرمتهم أي؟» قالوا: استكرهنا إيقاظك، فذهب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عني فرها، وكبدلت ثلث التطيب ما في الروايات أن رجلاً برق في المسجد فاستكرهه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأبى رجل يحرق فمس النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذلك خلق على لموضع الذي ررق فيه الرجل، وكبدلت ثلث تحميم المسجد في عهد عمر.

قوله: (وفي الدور) أي الدار إحارة مثل دار بني قزعة ودار بني عبد الدار، ولدر في اللغة: ما يقبل له: سرائر حانه، ويقال: الدار وإن هدم وبقي لأثر، بخلاف البيت كما قيل (شعر):

الدار دار وب رالت حو نظها ولبيت ليس بيت بعد تهديم

باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

قد استقصيت المذاهب أولاً، والظاهر من حيث الحديث لمذهب صاحبي أي حبيبة - وعمم أن الكلام في هذا طويل لا يمكن إحصاءه ههنا، وحديث «صلاة الليل مثنى مثنى» مرفوعاً فلع انوار عن من عمر تواتر لسند، وأما حديث (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) مرفوعاً أيضاً، فمحمّد، المحدثين، وذكر ابن تيمية وجه الإعلال: أن في نعمة الحديث «إدراك حشوي لصح يصلي واحدة توتر له ما قد صلى» هالذكور في

بعضهم ووقفه بعضهم.

وروي عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا. والصحيح ما روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «صلاة الليل مثنى مثنى». وروي الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار. وقد روي عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى، وبالنهار أربعاً. وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فرأى بعضهم أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وهو قول الشافعي وأحمد. وقال بعضهم^(١): صلاة الليل مثنى مثنى، ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً مثل الأربع قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق.

٤١٤- باب كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبْلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: «سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَطِيقُونَ^(٢) ذَلِكَ فَقُلْنَا: مِنْ أَطَاقٍ ذَلِكَ مِنَّا. فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَتْ^(٣) الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْتَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الْعَصْرِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْتَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الظُّهْرِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَيُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ».

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو حَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ رُويَ فِي تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهَارِ هَذَا. وَروى عن ابن المبارك أنه كان يصف هذا الحديث وإنما ضعفه جندنا، والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي ﷺ إلا من هذا.

- (١) قوله: «قال بعضهم: صلاة الليل مثنى ومثنى، ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً» هذا هو الأفضل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لما روى عبيد الله اعتباراً بالتراخي، وعند أبي حنيفة رحمه الله فيهما أربع أربع لما روته عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء أربعاً، وكان صلى الله عليه وسلم يواظب على الأربع في الضحى، ولأنه أدام تحريمة، فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة، ذكره صاحب «المهدية» وتمامه من سابقاً في باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى.
- (٢) قوله: «لا تطيقون ذلك» أي الدوام والمواظبة وعلم وقتها مثله صلى الله عليه وسلم.
- (٣) قوله: «إذا كانت الشمس» أي مرتفعة، قوله: من ههنا أي من المشرق كهيتها من ههنا أي المغرب عند العصر صلى رَكَعَتَيْنِ وهي صلاة الإشراف.

التسمة هو حال الليل لا النهار فيكون في الأول أيضاً ذكر حال صلاة الليل فقط، ويمكن لأحد أن يقول: إن المذكور في الأول الأمران وأخذ أحدهما في آخر الحديث، والكلام في إعلال لفظ النهار في المرفوع أطول فلا أذكر إلا نبذة، فأقول: قد أعلمه النسائي في الصغرى، وقال: إنه خطأ، وأعلمه ابن معين فإنه بلغه أن أحمد بن حنبل قائل بمثنى مثنى في الليل والنهار على رواية علي الأزدي عن ابن عمر أي رواية الباب، فقال ابن معين: من علي الأزدي البارقي حتى أقبله وأترك ما روى يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر: أن ابن عمر كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعاً أربعاً، وأعلمه - أي حديث «صلاة النهار مثنى مثنى» - أحمد بن حنبل، كما في فتاوى ابن تيمية أن أحمد أعلمه في الآخرة الخ، فلعلمه ما أعلمه أولاً، كما يدل عليه ما ذكرت أن ابن معين بلغه الخ. وكذلك أعلمه الأكثرون، وأما البخاري فصحه نقله البيهقي في السنن الكبرى عن ابن الفارس أنه صححه البخاري. وفي السنن الكبرى عن البخاري قال: روى سعيد بن... أن ابن عمر كان لا يصلي أربعاً بالنهار بتسليمة واحدة، فإذا لعمري دار تصحيح حديث ابن عمر على عمله، فأقول: إن عمل ابن عمر رضي الله عنهما قد صح أربعاً بالنهار بأسانيد قوية، منها ما في ابن مزي، ومنها ما نقله ابن معين عن يحيى عن نافع عن ابن عمر. ومنها ما في الطحاوي، وأما ما رواه البخاري فليس إلا بسند واحد، فلا يمكن إنكار عمله أربعاً بالنهار، فإنه صححه ابن تيمية أيضاً، فالترجيح في إعلال لفظ النهار في المرفوع للجمهور، ثم روى الزبيدي: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» في التحريج عن أبي هريرة مرفوعاً ورجال السند ثقات، ومر عليه الحفاظ في الدراية وتردد في أنه عن ابن عمر موهم الراوي في ذكر أبي هريرة أو مروى عن أبي هريرة فصار متردداً فيه، ثم روى الريعي بسند آخر عن عائشة: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» مرفوعاً ولكن في سنده عامر بن حداث، ولم أجد ترجمته، وظني أنه ليس بصحيح، ثم قال (الرقاعي): إن في عمل ابن عمر أربعاً بالنهار لا تصريح بالتسليمة الواحدة، بل يمكن أن تكون بتسليمتين، أقول: فكيف التقابل بين مثنى عمله بالليل وأربع عمله بالنهار؟

الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي. وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث.
قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد القطان: قال شفيان: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث.

٤١٥- باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

٦٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَشْعَثَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي لُحْفٍ نِسَائِهِ».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روي في ذلك رخصة عن النبي ﷺ.

٤١٦- باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ بُزْدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ، فَمَشَى حَتَّى لَقِيتُ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ، وَوَصَفَتْ^(١) الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

٤١٧- باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

٦٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ «غَيْرَ آسِنٍ، أَوْ «يَاسِينَ» قَالَ: كُلُّ الْقُرْآنِ قُرَأَتْ غَيْرَ هَذَا؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ: إِنَّ قَسْماً يَقْرَؤُونَهُ بِثَرُونَةٍ نَزَر^(٢) الدَّقْلَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، إِنِّي لَأَعْرِفُ السُّورَ النَّظَائِرَ^(٣) الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرُنُ^(٤) بَيْنَهُنَّ، فَأَتَرْنَا حَلَقَمَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ:

(١) قوله: «ووصفت الباب في القبلة» أي بنيت أن الباب كان في القبلة، قال الأشراف: هذا قطع وهم من يتوهم أن هذا الفعل يستلزم ترك القبلة، قال ابن الملك: مشيه عليه السلام وفتح الباب، ثم رجوعه إلى مصلاه يدل على أن الأفعال الكثيرة إذا تتوالى لا تبطل الصلاة، وإليه ذهب بعضهم - انتهى - وهو ليس بمعتمد في المذهب، وقال ابن حجر: وفيه أن المقرر في الأصول أن وقائع الأحوال الفعلية إذا تطرق إليها، سقط به الاستدلال، وههنا تطرق إليها احتمال أنه مشى غير متوالٍ على أن في سنده مختلفاً فيه. (المراقبة)
(٢) قوله: «نثر الدقل» أي كما يتساقط الرطب واليابس من العذق إذا هز، قوله: «يجاوز تراقيهم» جمع ترقوة وهي العظم بين ثغرة النحر والعاتق وهما ترقوتان من الجانبين أي لا يرفعها الله، ولا يقبلها فكأنها لم تتجاوزها، كذا في «المجمع».
(٢) قوله: «النظائر» جمع نظيرة وهي المثل والشبه في الأشكال أي المماثلة في المعاني والمواضع والحكم والقصاص لا في عدد الآي، وهو المراد بالتقريب. (بجمع البحار)

(٤) قوله: «يقرن بينهما» أي يجمع بين سورتين منهما في ركعة على تأليف ابن مسعود، فإنه جمع القرآن على نسق غير ما جمعه زيد وهي الرحمن والنجم في ركعة، واقترت والحاقة في ركعة، والطور والذاريات في ركعة، وإذا وقعت ونون في ركعة، وسأل سائل والنازعات في

وأيضاً في الطحاوي تصريح التسليمة الواحدة فلا يصح تأويل الزرقاني فالخاص أن الترجيح لمذهب الصاحبين، وأما: صلو الليل والنهار مثني مثني، موقوفاً على ابن عمر فلا ريب في صحته.

باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

أي في ثيابهن لأن في ثيابهن احتمال التلوث، فالشرعية العراء تعتبر الاحتمالات، الغالبة بخلاف أرباب الفتوى، وكذلك لا يعتبرها أرباب المتنون كما في مسألة الدجاجة المخلاة.

باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

في البحر الرائق: أن غلق الباب عمل كثير وفتحه عمل قليل، ولا أعلم أي فارق بين الغلق والفتح، وأم الخطوات فيحتاج الشافعية والحنفية إلى أنه عليه الصلاة والسلام ما خطا متوالياً فخطا خطوة أو خطوتين، وإن قصبت الخطوات فلا تنحصر في خطوتين بل تحور خطوات منفصلة كما في كتب أهل المدهيين.

باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

يجوز السورتان في ركعة واحدة بلا كراهة شيء كما في الطحاوي، وأما ما في الكبير شرح المية ففيه ضيق والعبرة بما قال الطحاوي.
قوله: (السور النظائر الخ) أي المتساوية في الطول والقصر.

عشرون سورة من المفصل كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَ كُلِّ سورتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١٨- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي خُطَاةِ

٦٠٣ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ سَمِعَ ذَكَوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

- «إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا يُخْرِجُهُ أَوْ قَالَ: لَا يُنْهَئُهُ إِلَّا إِيَّاهَا لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ خَطَّ عَنْهَا بِهَا خَطِيئَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١٩- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ

٦٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْمَغْرِبِ فَقَامَ نَاسٌ يَنْتَفِلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ». وَقَدْ رَوَى عَنْ خَدِيجَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَمَا زَالَ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٢٠- بَابُ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ مَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ

٦٠٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ قَبَسِ

بْنِ عَاصِمٍ

«أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْقَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَغْتَسِلَ بِيَابَةٍ.

رَكْعَةً، وَوَيْلٌ لِلْمُطَفِّيرِ وَعَبَسَ فِي رَكْعَةٍ، وَالْمَدَّارُ وَالْمَزْمَلُ فِي رَكْعَةٍ، وَهَلْ أَتَى وَلَا أَقْسَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي رَكْعَةٍ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَالْمُرْسَلَاتُ فِي رَكْعَةٍ، وَالِدَحَانُ وَإِذَا الشَّمْسُ فِي رَكْعَةٍ، كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» وَقَالَ: هَذَا تَأْلِيفُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَفْصَلِ الْخ) سَوْرَتَانِ مِنْ عَشْرِينَ سُوْرَةً لَيْسَتْ مِنَ الْمَفْصَلِ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ عَمَلُ الرَّوَايِ بِالْتَغْلِيْبِ وَالسُّوْرَةُ الْمَقْرُوءَةُ لَهُ عَلَيْهِ لَصَلَاةٌ وَالسَّلَامُ مَذْكُورَةٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ.

قَوْلُهُ: (يَقْرُنُ بَيْنَ كُلِّ سَوْرَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ الْخ) اسْتَنْبَطَ شَمْسُ الدِّينِ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ تَدُلُّ عَلَى الْوُتْرِ رَكْعَةً وَاحِدَةً، فَإِنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً وَعَشْرَ رَكْعَاتٍ مِنْهَا عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَ تَكُونُ مَفْرَدَةً، أَقُولُ: قَدْ ثَبَتَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً وَثَوْتَهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا.

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ فَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ

غَرِبَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ الْبَابِ وَلَمْ يَحْسِبْهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ لِسَانِي فِي الصَّعْرَى فَلَا يَدَّ مِنْ كَوْنِهِ صَحِيحًا، وَالْأَوَّلَى أَدَاءُ السُّنَنِ فِي الْبَيْتِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَلَمْ يَصِلْ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُنَنِ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي وَاقِعَةٍ أَوْ وَاقِعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ السُّوْرِيِّ.

قَوْلُهُ: (مَا رَأَى يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى صَلَّى لِعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَتَطَوُّعَ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنِ هَذَا يَدَّ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ص (٢١٩) عَنْ حَدِيْقَةِ وَتَمَشَّى التِّرْمِذِيُّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَنْدِي رَوَايَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَرَّحَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَمَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ

اِغْتِسَالُهُ هَذَا يَكُونُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهَذَا الْعَسَلُ وَاحِدٌ إِذَا كَانَ جَسَدًا وَإِلَّا فَمُسْتَحَبٌّ، وَالْحَدِيثُ وَلَعَمْرُ اللَّهِ أَيْضًا يَصْرَحُ بِأَنَّهُ يَغْتَسِلُ بَعْدَ

الْإِسْلَامِ.

٤٢١- بَابُ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ

٦٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَلَمَانَ حَدَّثَنَا خَلَادُ الصَّفَّارُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّضْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ فِي هَذَا.

٤٢٢- بَابُ مَا ذَكَرَ مِنْ سِيَمَاءٍ^(١) هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٦٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ حُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُشَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرٌّ^(٢) مِنَ السُّجُودِ مُحَجَّلُونَ مِنَ الْوُضُوءِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُشَيْرٍ.

٤٢٣- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمُنِ فِي الطُّهُورِ

٦٠٨- حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ هَانِئَةَ قَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ^(٣) فِي طَهْرِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ^(٤) إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ». وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ سَلَيْمٌ بَنُ أَسْوَدَ الْمَحَارِبِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢٤- بَابُ ذِكْرِ قَدَرٍ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

٦٠٩- حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رَطْلَانِ مِنْ مَاءٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ^(٥) بِالْمَكُوكِ وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكَاكِي^(٦)».

(١) قوله: «سيماء» - بالمد والقصر - أى علامة مخصوصة.

(٢) قوله: «غُرٌّ» جمع أغر غرة هى بياض الوجه، قوله: محجلون أى يبيض مواضع الوضوء من اليدين والرجلين من أجل الوضوء وكذا الوجه.

(٣) قوله: «التيمن» الابتداء فى الأفعال باليد اليمنى والجنب الأيمن. (الدر)

(٤) قوله: «ترجله» الرجل والترحيل تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه. (بمعجم البحار)

(٥) قوله: «يتوضأ بالمكوك» أراد بالمكوك المذوقيل: الصاع، والأول أشبه والمكاكى جمعه، أصله المكاكيك أبداً الباء من الكاف الأخيرة. (المجمع)

بَابُ مَا ذَكَرَ مِنْ سِيَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قيل: إن الوضوء لم يكن في الأمم السابقة، وقيل: كان ولكن الغرة والتحجيل من خصائص الأمة المرحومة، والمختار القول الثاني، فإن التوضي في الأمم السابقة ثابت بلا ريب بالروايات المستقيمة، ولا يخفى أن الغرة والتحجيل من آثار الوضوء لأنه حلية ظاهرة، فلا يعرفون إلا بما هو الظاهر، فأنحصر المعرفة فيه، ولا اختصاص بل الغرض انحصار المعرفة فيه.

قوله: (محجلين الخ) من الحال وهو شد العرس رجله ويده من خلاف، ودل الحديث على أن العرة بسبب السجود، وتدلل بعض الروايات أن الغرة أيضاً من الوضوء.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

قد مر البحث بقدر الضرورة

قوله: (يتوضأ من المكوك الخ) المكوك في اللغة ليس عساوي للمد، واتفق المحدثون على أن المراد في حديث الباب من المكوك هو المد بسبب الروايات الأخر.

قوله: (الحديث غريب الخ) الرجال كلهم ثقات إلا أن في حفظ شريك شيئاً، وهو من رواة مسلم، وصحح البخاري روايته في خارج

[١] هناك سقط في الهندية وذكره الدكتور بشار في نسخته، ونصه: وروى عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن

أنس أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع.

٤٢٥- باب ما ذُكِرَ في نَضْحِ بَوْلِ الْغَلَامِ الرَّضِيعِ

٦١٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي خَزْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي بَوْلِ الْغَلَامِ الرَّضِيعِ: «يُنَضَّحُ»^(١) بَوْلُ الْغَلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ. قَالَ قَتَادَةُ: وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا جَمِيعًا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

رفع هشام الدستوائي هذا الحديث عن قَتَادَةَ، وَوَقَّعَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ^(٢).

٤٢٦- باب ما ذُكِرَ فِي الرُّخَصَةِ لِلْجُنُبِ فِي الْأَكْلِ وَالنُّومِ إِذَا تَوَضَّأَ

٦١٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا قُبَيْصَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ عَنْ حَمَّارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَتَأَمَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢٧- باب ما ذُكِرَ فِي قُضْلِ الصَّلَاةِ

٦١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا غَالِبٌ أَبُو بَشِيرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِي عَنْ قَيْسِ بْنِ مُشْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهَيْدُكَ بِاللَّهِ يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ مِنْ أُمَرَاءِ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ»^(٣) «أَبَوَانَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرِدُ عَلَى

- (١) قوله: «يُنَضَّحُ» أى يغسل غسلًا خفيفًا والنضح بمعنى الغسل كثير معروف والفارق بين بول الصبي والصبية أن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبرد على مزاجها يكون أغلظ وأثخن، وليس ذلك أن بوله ليس بنجس بل لتخفيف. (بجمع البحار)
- (٢) قوله: «فمن غشى أبوابهم» يقال: غشى الشيء إذا لابسهُ هو كناية عن قربهم ومصاحبته، والورود على أبوابهم.
- (٣) قوله: «فليس مني» أى ليس على سنتي وطريقي، وكان سفيان الثوري يكره هذا التأويل، ويحمل على ظاهره ليكون أبلغ في الزجر. (التقرير)

الصحيح في باب إيراد الظاهر.

باب ما ذكر في فضل الصلاة

قوله: (فليس مني ولست منه) هو على ظاهره و «من» ابتدائية اتصالية نحو: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وأقول: لعل الخوض الكوثر ثمثال السنة المحمدية في المحشر، وفي مسلم: «إنت لا تدري ما أحدثوا بعدك الخ»، فيؤيد ما قلت، وقال مولانا محمد قاسم النانوتوي: إن مصداق حديث مسلم الخوارج، وقيل: إن مصداقه هم المرتدون في عهد أبي بكر الصديق، وقال الغزالي: إن الصراط في المحشر ثمثال الصراط المستقيم، وأقول: إن للأعمال ثمائل في المحشر كما في حديث الباب «الصوم جنة»، وفي مسند أحمد: أن الرجل يحفظه القرآن في القبر من جانب الرأس، والصوم من جانب اليسار، أقول: إن الجنة تكون في اليد اليسرى، وفيه إن الصدقة تأتي من جانب القدم، والصلاة من جانب اليمين، وكذلك في الأحاديث أن سورة البقرة في المحشر تكون كالظلة على الرأس فذهيرة الأحاديث تدل على ما أديعت.

ويستنبط من الأحاديث أن الخوض الكوثر يمد من مير النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى الشام، وفي الحديث الذي «منيري على الخوض» ورواية «في الجنة الخ» شرحه هذا المذكور، وفي الحديث الصحيح: «بين منيري وقبري روضة من رياض الجنة» أقوال كثيرة في الشرح، والمختار ههنا أن الموجودة الآن قطعة من الجنة لا أن هذه القطعة ترفع إلى الجنة.

وإن قيل: إن في الأحاديث يكون الوعيد بالنار على ذنوب والوعد بالحلة على حسنات، مثل حديث الباب وغيره فلا شرط وقيد، وتأول فيه المتأولون بأن المراد بالوعيد يكون المستحل أو المصّر على الفعل، فيجب في مثل هذه الأحاديث ذكر القيود والشروط فإلها نظاهرها غير مستقيمة المراد وتأول فيه المتأولون ومرادها على ظواهرها، وأقول: إن الأصل أن المذكور في الأحاديث في عالم التشريع المفردات مثل التذكرات في كتب الطب، وأما في المحشر فيركب المفردات ويؤخذ الحكم الخارج من الاجتماع مثل القرايين في الطب، فعلى هذا من ذكر خواص شيء واحد في التذكرة فتجفف حاسة ذلك الشيء في موضع من المواضع بسبب مانع لا يقول أحد: إن هذا القائل الذي ذكر خاصة ذلك

[١] قال الدكتور بشار: أضاف العلامة شاكر بعد هذا بابًا من نسخة السدي، ساقى فيه طريقتين لحديث حرير بن عبد الله في المسح على

الخفين احتلا الرقمين (٦١١) و(٦١٢)، وقد تقدم هذا الحديث برقم (٩٤)، وصرح العلامة بأن هذا الباب لم يرد في شيء من السج، وهو كذلك، فالصواب حذفه؛ لأن الزمدي لم يذكره في هذا الموضع، ولا أشار إلى ذلك أحد ممن نقل عنه

الحوض، ومن غشي أبوانهم أو لم يغش ولم يصدقهم في كذبهم ولم يعثهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه. وسيرد على الحوض، يا كعب بن عجرة الصلاة برهان، والصوم جنة حصينة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، يا كعب بن عجرة إنه لا يربولحم^(١) نبت من سحت^(٢) إلا كانت النار أولى به.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى واستغربه جداً.

٦١٥- وقال محمداً: حدثنا ابن نمير عن عبيد الله بن موسى عن غالب بهذا.

٤٢٨- باب منه

٦١٦- حدثنا موسى بن عبيد الرحمن الكوفي حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني سليمان بن عامر قال سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع فقال: «اتقوا الله ربكم، وصلوا تحسبكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم» قال: قلت لأبي أمامة: منذ كم سمعت هذا الحديث؟ قال: سمعت وأنا ابن ثلاثين سنة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

آخر أبواب الصلاة.

(١) قوله: «لا يربو» أي لا يرتفع ولا يزيد بالمال يربو إذا زاد، كذا في «المجمع».

(٢) قوله: «من سحت» السحت - بالضم - الحرام.

الشيء كاذب فإن تخلف الأثر إنما كان بسبب مانع وذكر الموانع في التذكرة ليس موضوع التذكرة، وكذا المذكور في التشريع ليس إلا حكم المفردات ولا يتعرض إلى الموانع، وأما القراباديس فتكون في الحشر فإذا لا يربو بما تأول المتأولون، بل يعمل على الظاهر. قوله: (الصلاة برهان الخ) أي حجة فإن الإيمان أمر قلبي مستور لا يمكن الاطلاع عليه إلا بالانقياد الظاهري. قوله: (الصدقة الخ) في الحديث الصحيح: «أن البلاء تنزل من السماء والصدقة تصعد إلى السماء فتتنازعان إلى قيام القيامة». قوله: (نبت من سحت الخ) السحت الخلق، ويطلق في الشريعة على المال الحرام لأنه يخلق الدين.

باب منه

قوله: (أطيعوا إذا أمركم الخ) قيل: إن المراد من آية: الخ «وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩] العلماء المسلمون، وقال البيضاوي: لا يصح هذا، فإن العلماء ليس لهم حكم مستقل، فإنهم ناقلو أمر الله وأمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقال: إن المراد هم حكام المسلمين المسلمون، وفي كتب الشافعية والحنفية: أن الحاكم المسلم إذا أمر بأمر مباح يصير ذلك الأمر واجباً، وقيل: يشترط في هذا أن يكون في الأمر مصلحة، وفي حاشية الأشباه للحموي إذا انتشر مرض الهیضة أو الطاعون فأمر الحاكم رعيته بالصوم صار الصوم عليهم واجباً، وفي أثر عن ابن مسعود أخرجه الحافظ في تلخيص الحبير: أن أولي الأمر في الآية هم العلماء، أقول: لعل مراده أنه ينبغي أن يكون الأمراء علماء فلا يخالف هذا ما قال البيضاوي، وأما الرازي فقال في التفسير الكبير وأظن كلامه، وحاصله أن آية «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» [النساء: ٥٩] الآية، أن الآية جزيلة وفيها ذكر الأصول الأربعة كتاب الله والسنة والإجماع والقياس، وأما الإجماع ففي أولى الأمر أي أهل الحل والعقد وأما القياس ففي آية «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ» [النساء: ٥٩] فإن هذا قياس، ويجب في القياس أن يكون العلة من الكتاب أو السنة والله أعلم.

أَبْوَابُ الزَّكَاةِ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١- بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ

٦١٧- حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مَعْمُورِ بْنِ شُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: فَرَأَنِي مُقْبِلًا فَقَالَ: «هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَقُلْتُ^(٢): مَا لِي، لَعَلَّهُ أَنْزَلَ فِيَّ شَيْءًا، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُمْ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، فَحَتْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَمُوتُ رَجُلٌ، قِيدَعُ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا، لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ^(٣) مَا كَانَتْ وَأَسْمَنُ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطِجُهُ بِقُرُونِهَا كُلَّمَا نَفَذَتْ أَخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْطَعَ بَيْنَ النَّاسِ».

وفي الباب عن أبي هريرة مثله. وعن علي بن أبي طالب قال: «لَعِنَ مَانِعُ الصَّدَقَةِ» وَفَيْصَةُ بْنُ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاسْمُ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبُ بْنُ السَّكَنِ. وَيُقَالُ ابْنُ جُنَادَةَ.

٦١٧ (م)- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَنِيعٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ^(٤) أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ».

(١) قوله: «أبواب الزكاة» وهي فرصت في السنة الثانية قبل فرض رمضان. (الدر المختار)

(٢) قوله: «فقلت: ما لي» أي ما حال لعمري أصبت ذنباً أو ارتكبت معصية. (التقرير)

(٣) قوله: «أعظم ما كانت وأسمه» أي على أعظم هيمة كانت وأسمن وأتمم يزداد ثقلًا.

(٤) قوله: «الأكثرون» هذا التفسير من الضحاك لحديث آخر هو قوله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ ألف آية كتب من المكثرين المقنطرين» وفسر المكثرين بأصحاب عشرة آلاف درهم، وأورد الترمذي هذا التفسير ههنا مناسبة صعيقة. (التقرير)

أَبْوَابُ الزَّكَاةِ

في الدر المختار أن وجوب الزكاة في السنة الثانية قبل وجوب صوم رمضان، وقال: إن وجوب رمضان بعد سنة ونصفها بعد الهجرة، وفي السيرة الحبية قال الشيخ سراج الدين: ما حقق لي من الأحاديث متى وجبت الزكاة، وأقول: إن فرضية لزكاة والصوم والجمعة والعيدان في مكة وأما إجراؤها ففي المدينة، فإن نُصِبَ نُصِبَ الزكاة كانت في المدينة، وأقول: إن سورة المزمل نزلت بمكة بتمامها على ما روينا عن عائشة، وأم الحج فقيل: وجوبه في السنة السادسة، وقيل: في التاسعة، وليعلم أن الزكاة كانت تطلق على الصدقة في الجاهلية، وأما في الشريعة فزيادة لقيود والشروط كذلك في المنقولات لشرعية، فإن المنقولات لا نقل فيها لأن الأسماء الشرعية مستعملة في معانيها اللغوية بزيادة القيود والشروط، ولا يكون بهذا مجازاً وهكذا ذكره فخر لإسلام البردوي.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ

قوله: (في ظل الكعبة الخ) في البخاري: «في ناحية المدينة في ظل القصر الخ». وقيل بالتأويل لتجتمع الروايتان، أقول: إما أنه وهم الراوي أو يقال بتعدد الوقائع، كما قال الحافظ في فتح الباري.

قوله: (فيدع إبلًا الخ) المضارع إما مرفوع أو منصوب، وبهما فرق لا يسهو الوقت.

قوله: (أعظم ما كانت وأسمه الخ) مرجع لصير يس م، لأنه حرف، بن المرجع المصدر المنسك، وفي الرضي: أن ريداً أفضل رجل معناه أنه أفضل رجل رجل أي كل رجل، ومعنى زيد أفضل الرجلين أنه أفضل رجلين رجلين أي مثني مثني، ومعنى أنه أفضل الرجال أنه أفضل رجل رجل، أقول: عنيه جمهور النحاة وأرباب المعاني والأصول فإنهم يصرحون بأن الجمع معناه واحد لا المجموع من حيث المجموع.

قوله: (كلما عدت عليه أحرأها عادت عليه أحرأها) وفي صحيح مسلم: «كما عدت عليه أحرأها عادت عليه أحرأها» فقال أرباب الحديث: إن لراوي قسب في الألفاظ، وقيل: إنه لا قلب ولكن الدواب تمر على مانع الصدقة على طريق التدوير، والله أعلم، والحق أنه وهم الراوي وقت.

قوله: (الأكثرون أصحاب الخ) هذا ليس على محله فإن صحاكاً لم يفسر في نطق الحديث المرفوع المذكور، بل في موضع آخر.

٢- باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

٦١٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجٍ عَنْ ابْنِ حُجْبِرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ، فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟» فَقَالَ: لَا. إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. وَابْنُ حُجْبِرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُجْبِرَةَ الْبَصْرِيُّ^[١].

٦١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كُنَّا نَتَمَنَّى أَنْ يَتَدَيَّ الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَيَبْتَغِي كَذَلِكَ إِذْ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَعَلَا^(١) بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا فزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي^(٢) رَفَعَ السَّمَاءَ وَبَسَطَ الْأَرْضَ، وَنَصَبَ الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَدْعُ مِنْهُنَّ شَيْئًا وَلَا أَجَاوِزُهُنَّ، ثُمَّ وَتَبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ صَدَقَ الْأَعْرَابِيُّ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: فَقَدْ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالِمِ وَالْعَرَضُ عَلَيْهِ جَائِزٌ مِثْلُ السَّمَاعِ.

(١) قوله: «فجئني بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم» أي جلس على أطراف أصابع رجله ناصب القدمين. (حاشية السيوطي على مسلم)
(٢) قوله: «وبالذي... الخ» قد ورد في بعض الروايات أن الأعرابي سأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: من رفع السماء وبسط الأرض ونصب الجبال؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله، فقال الأعرابي: فبالذي إلى آخره. (التقرير)

باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

الجمهور إلى أنه لا حق في المال بعد أداء الزكاة، وبعض السلف إلى أن حقاً آخر في المال سوى الزكاة، ولكنه غير منضبط وهو موكول إلى رأي امتلى به وهو المختار، وأما حديث الباب فمراده أنك قضيت ما عليك من الواجب من هذا النوع أو غيره من الماهل.
قوله: (تضمن الخ) كان الصحابة نهوا عن السؤال بآية: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ» [المائدة: ١٠١] وروى عن ابن عباس أن أسئلة الصحابة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أربعة عشر، أقول: لا أعلم مراده أو يقال: إن المراد أن المذكور من الأسئلة في القرآن تبلغ العدد المذكور.

قوله: (رجل الخ) اسمه ضمام بن ثعلبة ومثل هذه الواقعة واقعة في حديث الصحيحين، وقال الحافظ بتعدد الواقعتين.
قوله: (الحج الخ) تعرضوا إلى كون الحج المذكوراً في حديث الباب فقيل: إنه وهم الراوي لأن ضمام بن ثعلبة أتى في السنة الخامسة ووجوب الحج في السادسة أو التاسعة.

قوله: (دحل الحجة الخ) أقول: إن هذا الرجل ليست السنس لروايت عليه، ولكنه من حصوصه لأنه حصر السبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأخذ مشافهة هذا القدر فلا عليه غيره، ولا يجوز ترك السنس لغيره وقيل: إن مراده من «لا أدعهم» لا أجاوزهم في تغيير الصفة مع أداء السنس، أقول: كيف يقال بهذا والحال أن في الحجازي نصراً بآية «لَا أَتُصَوِّعُ» ٢ الخ، وإن قيل: إن كثيراً من الأحكام ليست بمذكورة في حديث الباب مثل لوصوء أو غيره فكيف يكون الرجل ناجياً بأداء ما ذكر في الحديث؟ أقول: إن كثيراً من الأحكام مذكور في طرق حديث الباب كما في بعض صرق في مسند أحمد، وأما مسألة الإثم على ترك السنس فلا أدكرها، فإنها صعب المناس، وظني لعل تاركها بقدر ما ثبت من صاحب الشريعة لا يكون أثماً. والله أعلم.

قوله: (قال بعض أهل العلم: إن فقه هذا الحديث الخ) المراد به الحميدي شيخ لحجاري تلميذ الشافعي، لا الحميدي صاحب الجمع بين

وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَقَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

٦٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ:

« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قَدْ عَفُوتُ » عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا. وَلَيْسَ لِي فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ، فَإِذَا بَلَغْتَ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٌ.

وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعمر بن حزم. قَالَ أَبُو عِيْسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا حِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُمَا جَمِيعًا.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

٦٢١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمَرْوَزِيُّ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالُوا:

(١) قوله: « قَدْ عَفُوتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ » قد يشعر هذا الكلام سبق الوجوب، ثم نسحه وليس بصريح في ذلك بل يكفي في ذلك سبق ذنب من إمساك المال عن الإنفاق، وسيجيء تأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بحيل الغزاة كرقيق الخدمة، كذا في «اللمعات».

الصحيحين.

باب ما جاء في زكاة الذهب والورق

الورق بكسر الهمزة: الفضة غير مسبوكة.

قوله: (عن صدقة الخيل والرقيق الخ) قال الشافعي وأحمد ومالك: لا زكاة في الخيل، وقال أبو حنيفة: إن في الخيل أيضاً صدقة إذا كانت محتلة ذكراً وإنثاً، وإذا كانت إنثاً على القويين لكل فرس دينار أو بحسب التقويم من كل أربعين درهماً درهم، بشرط النصاب أي مائتي درهم، وأتى الزيلعي بواقعتين أخذ فيهما عمر ركة الخيل، ونقود: إن في عهده عليه الصلاة والسلام كانت الخيل لركوب لا للتجارة والتنازل، ومثلك الحارثيون بحديث الباب، وحوايه منا ما ذكرته، ولأبي حنيفة استنباط من حديث الصحيحين، وله ظاهر ما في مسلم ص (٣١٩): « ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقبها الخ »، وتناول فيه آخرون، وفي فتح القدير أنه لا يجزى على أداء زكاة الخيل بل الواجب عليه أداء زكاتها ديانة فيما بينه وبين الله، فالمال عندنا ظاهر وباطن، والظاهر مثل الإبل والغنم والبقر فإنه يزكيها ظاهراً وللشاعبي أن يحجره على أداء زكاة الأموال الظاهرة، بخلاف الباطن وأما التعزير فأمر آخر، وفي كتاب الطحاوي أن عثمان كان يضع زكاة المقيدين إذا أعطى الناس ممن يجب عليهم الزكاة ما له من بيت المال ودل الأثر على أن لمخليفة حقاً في الأموال الباطنة.

قوله: (من كل أربعين درهماً درهم الخ) اتفقوا على أن أربعين درهماً لا شيء فيها حتى تبلغ مائتين، وأما أربعون فذكر الحساب، وأما الزائد على مائتين، فلا شيء في الكسور عند أبي حنيفة، ونجس في كسور السوائم خلاف صاحبيه في المسائلتين، وأفنى أرباب الفتوى على قولهما. وأما تفصيل الدرهم الشرعي فقد مر في كتاب الطهارة ص (٣٢)، ولقد سها مولانا عبد الحفي في بيان نصاب زكاة الذهب والفضة، والنصواب ما ذكر القاضي ثناء الله الباني رحمه الله: أن الزكاة في الفضة إذا كانت ثنتين وخمسين تولجة ونصفها، ومنشأ سهوه أنه رعم أن الاعتبار ههنا لأخضر الأصباء وهي أربعة شعيرات وهي أكبر من أخضر الفقهاء، والتفصيل في رسالة الشيخ المخدم هاشم بن عبد العمور السدهي. ثم قال الأحاف: إن الدرهم الشرعي سبعون شعيرة، وقال الشافعية: إنه خمسون شعيرة وخمساها، وقال ابن القيم: إن المعتز درهم كل بدنة بشرط أن لا ينقص من درهم لبي صلى الله عليه وسلم -.

قوله: (كلاهما عندي صحيح الخ) لعل الصحة من حيث سماع أبي إسحاق عن عاصم والحارث لا الصحة اصطلاحاً بين المحدثين، فإن الحارث الأعور لم يحسنه وأما عاصم فصحيح بعض رواياته مثل ابن قطان المعري الفسي في كتاب الوهم والإيهام، وقيل: إن الحارث كذاب، ولكي لا أسلمه فإن أحداً من الناعمين لم يوجد كذاباً ولا كاذباً كما صرح الذهبي في حارح الميراث، وقيل: إنه شيعي، وكذلك قيل في حق أبي الطمبل أي يحد عنياً، والله أعلم.

باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم

الغنم والشاة أعم من دت الوب، ودت الأشعار والصال محتص بدات الوب، والمع بدات الأشعار ذكرأ كان أو أشي، وأما ست المحاص فت البافة دات سة واحدة، وكذلك ست لون المراد أشي، فإن الواجب هه أشي ويجوز الذكر عندما تقويماً، وأما الحدغة فهي أصل البعة

خَدَّثَنَا عَبْدُ بَنِي الْعَوَّامِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، وَعُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، وَكَانَ فِيهِ «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتٌ» مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا بَنْتٌ لَبُونٌ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ شَاةٌ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ.

(١) قوله: «فقرنه بسيفه» أي كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لإرادة أن يخرجه إلى عمله، فلم يخرجه حتى قبض، ففي العبارة تقديم وتأخير (التقرير)

(٢) قوله: «بنت مخاض» وهي التي تمت لها سنة وطعت في الثانية، سميت بذلك لأن أمها تكون حاملاً، وقوله: بنت لبون هي التي صنعت في الثالثة والحقة - بكسر الخاء وتشديد القاف - هي التي طعت في الرابعة، سميت بذلك لأنها استحققت للركوب، والجذعة - بفتح الجيم - التي طعت في الخامسة، كذا في «اللمعات».

يقرب لشباب قوى من الحيوان والإنسان أو غيرهما، وقال أبو حاتم السجستاني: إن الجذعة اسم لموسم يطعم فيه السهيل في أول الليل، وهذا موسم ولادة لنوق صعباً وحينها، وإن لم تند في حينها فهب، كما قال:

إذا سهيل أو الليل طلع فإن اللبون الحق والحق جدع

لم يبق من أسانها غير اهب

قوله: (إلى مائة وعشرين الخ) اتفق أهل المذاهب الأربعة على ما ذكر في حديث الباب إلى مائة وعشرين خلاف بعض الأئمة غير الأربعة.

وأما بعد مائة وعشرين فاحتفوا؛ فقال أبو حنيفة: إن الحساب إلى مائة وعشرين يبقى على حانه ولو رادت خمس ذود بل فيها شاة، ولو زادت عشرة فشاتان، ولو زادت خمس عشرة فثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض فصار مجموع مائة وخمس وأربعون إبلاً ففيها بنت مخاض وحقتان، وإذا صارت خمسين ومائة فثلاث حقائق، ثم تستألف الفريضة مثل الحساب إلى خمسين قبل مائة وعشرين، فإذا صارت مائتين فأربع حقائق ثم تستألف وهم جزأ، فالخمسنيات مدار عند أبي حنيفة.

وقال الشافعي: إذا زاد الإبل على مائة وعشرين فتغير الحساب الأول، ولا شيء في لزائد حتى تبلغ عشرة فعلى هذا، إذا كانت مائة وواحد وعشرون إبلاً فعليه ثلاث بنات لبون، فإن في كل أربعين بنت لبون فإذا صارت مائة وثلاثين بنت لبون وحقة، وإذا صارت مائة وأربعين فحقتان وبنت لبون وهم جزأ، فمدار الحكم الأربعينيات والخمسينيات في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة. وقريب من هذا قول أحمد.

وقال مالك إن لزائد على مائة وعشرين لا يغير لحكم السابق حتى تصير مائة وثلاثين فحقة وبنت لبون، ولا فرق بينه وبين الشافعي إلا أن الشافعي يجعل الزائد على مائة وعشرين ولو واحدة مغير الحكم السابق بخلاف مالك.

فحديث الباب صادق وأقرب إلى مذهب الحجازيين بل مطرد على مذهبهم، وأما على مذهب فصادق أيضاً لكنه بعد مائة وخمسين ثم بعدها تكون الخمسينيات مدارات الحكم بخلاف الأربعينيات فإنها وإن صدق الحديث أي في كل أربعين بنت لبون لأننا قلنا: إن في ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين بنت لبون لكن الأربعين ليس بمدار بل وقع في وسط الحساب فقطعة في كل خمسين حقة صادقة، ولصيفة على مذهب مطرداً، وأما قطعة في كل أربعين بنت لبون فصادقة إلا بعد مائة وعشرين وغير لطيفة إذ ليست مداراً، وأما على مذهب الحجازيين فلقطعتان هيقتان وصادقتان مطرداً فأحديث لا يحتمل لأنه لا يدل بنصه على أربعين وخمسين مداراً، وقريب مما قلناه ههنا في الحديث السابق أن في كل أربعين درهماً درهم الخ، فإن المذكور فيه بيان الحساب فإنه لا شيء في أربعين حتى تكون مائتي درهم، وظير ما قلناه ما في حديث الباب «فإذا رادت ثلاث شياه إلى ثلاثمائة شاة» الخ أيضاً فإن الحديث ذكر ثلاث مائة شاة والخار أنها ليست بمدار بل إذا ردت على مائتين فثلاث شياه إلى تسع وتسعين وثلاثمائة شاة فليس ثلاث مائة شاة إلا أنه وقع في وسط الحساب.

فخاص أن حديث أصاب صادق على مذهبنا بلا ريب باعتبار قطعة، ويطبق باعتبار قطعة أخرى.

فإذن يذكر أدلتنا الصريحة منها ما في معالي الآثار ص (٤١٧) ح (٢) بسندين وذكر المتن في أولهما ولكن السند الثاني أعنى من لأول لأن في الأول حصيب بن ناصح وفيه لبس، ولكنه من رجال ليس ركا بحس رواياته، وفيه: أن حماد بن سمية قال نفس: اكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم، وفيه نصب الصدقات فإنه عليه الصلاة والسلام كان أرسل عمرو بن حرم جد أبي بكر بن محمد لأحد الصدقات وفيه «في كل خمس ذود شاة» الخ هذا بعد مائة وعشرين، وهذا غير مذهب أبي حنيفة، وأيضاً في هذا الحديث في كل خمسين حقة وليس ذكر أربعين فحديثنا حسن لدته أو صحيح، وقال الربيعي في التحريج: إن الطحاوي أحرجه في معالي الآثار ومشكل لآثار (أي

فَإِذَا زَادَتْ فَشَاتَانِ إِلَى مَائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ فَثَلَاثُ شَيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ شَاءٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ شَاءٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءٍ شَاءٌ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةٍ، وَلَا يُجْمَعُ^(١) بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ.....

(١) قوله: «ولا يجمع بين متفرق... الخ» المراد به عندما لجمع والتفريق في الأملاك لا الأمكنة، فإذا كان النصب بين شركاء، وصح الخط بينهم باتحاد المسرح والمرعى والرعي ونحوها، تجب الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى، وفي عدم الوجوب تفريق المجتمع، وعندنا لا يجب، وإلا لوجب على كل واحد فيما دون النصاب، فمن ملك ثمانين شاة ليس للساعي أن يجمعها بصابير بأن يفرقها في مكانين كأنها برحلين، فهذا معنى لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع مثلاً بين لأربعين متفرقة بملك بأن تكون مشتركة ليجمعها بصابير، وإحال أن لكل عشرون، كذا في «فتح القدير».

في الحصة التي هي غير مطبوعة) وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده وأبو داود في مراسيله. وتعرض لبهقي إلى الكلام في حديثنا، وقال في معرفة السنن والآثار: إن حماد بن سلمة كان عنده كتاب قيس بن سعد ففقده حماد وكان يروي من ذلك الكتاب عن حفظه فأوهم في الروايات، أقول: إن هذا الكلام يذكره البعض تحت سياق تبيين حمد، والبعض تحت سياق مدح حماد، ولا يقال: إن حماداً يروي وكان اختلط في آخر عمره. نقول: إنه أخرج عنه مسلم في الصحيح وأكثر المحدثين يصححون ويحسنون رواياته بلا فرق بين تلامذته المتقدمين والمتأخرين. ولا يقال: إنه يروي من الكتابة، نقول: إن مثل هذه الكتابة معتبرة، فلناحصل أن حديثنا صحيح ولا أقل من الحسن لداته.

ولنا ما هو موقوف على ابن مسعود أخرجه الطحاوي (ح ٢) ومحمد في كتاب الآثار بسند قوي وأعلى، وهو مذهب سفيان الثوري. ولنا مذهب عني رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، فأقول: إن ما في أبي داود ص (٣٣٢) عن علي مرفوعاً أيضاً حجة لنا فإن ألفاظه صادقة على مذهبنا ومحتملة مذهب الشافعية، وأقول: لما علم مذهب عني موافقاً لأبي حنيفة نقول: إن مرفوعه أيضاً موافق لنا، وما تمسك به أحد من الأحناف إلا أن فيه: وفي خمس وعشرين خمسة من العنبر، وفي سنة وعشرين بنت مخاض الخ، وأما عندنا ففي خمس وعشرين بنت مخاض، ولا يخالفنا ما فيه فإننا نحمله على أنه بحسب التقويم، وقال سفيان الثوري: هذا غلط وقع من رجال علي وهو أفقه من أن يقول هكذا. وأما رواية أبي داود فصحيحها بن لقطان في كتاب الوهم والإيهام، وفيها أيضاً ليس ذكر في كل أربعين بنت لبون بل المذكور فيها في كل خمسين حقة. ورغم الشافعية إنها تفيدهم، والحال أنها تميد الأحناف. ثم أقول في تمسكنا: إن عياً كان عنده كتاب، وقال الحافظ: إن فيه أسنان الإبل. أقول: كيف لم يفصح الحافظ بأن فيه أحكام الزكاة؟ فإنه قد صرح في البخاري في موضع أن فيه أحكام الصدقات أيضاً أحدها ما في ص (٤٣٨): أنها صدقة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ. ولما علمنا مذهب عني من الخارج أنه موافق لأبي حنيفة لا بد من أن يكون المذكور في كتابه أيضاً ما هو مذهبه، فلأحد أن يقول: إن لدينا يساوي دليل الحجازيين، فإن دليلنا كانه حديث البخاري. وأما دليل الشافعية فأخرجه البخاري ست مرات بسند واحد ولم يجد أعلى من ذلك السند وفي طريقه أيضاً روى محمد بن عبد الله بن المثنى، عن أبيه وهو ابن المثنى، وقالوا: إن ابن المثنى سئى الحفظ فلا بد تساوى حجتنا وحجتهم. وقال ابن معين: إن كتاب عني من كتاب في حديث الباب، ولكنه لم يفصح بأنه أي كتاب علي، وظني أنه هو كتاب الصدقات، وفيه أحكام عديدة. وما أخرج مسلم حديثاً في نصب الزكاة.

وأما حديث الباب ففيه سفيان بن حسين وهو لين في الزهري، ثم أقول الحق: إن حديث الباب أقرب بمذهب الحجازيين لأنه عليه الصلاة والسلام قد أجمل بعد مائة وعشرين، ومذهب الحجازيين مستقيم على هذا الحديث بعد مائة وعشرين إلى الأبد، وأما مذهبنا فاستقامته إنما هو بعد خمسين ومائة، وفي أبي داود ص (٢٢٠) في رواية الباب تصريح مذهب الحجازيين فإنه فصل الراوي بعد مائة وعشرين فإن فيها: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة، ففيها ثلاث بات بنون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة، وإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة الخ». وأقول: إن هذه الزيادة من مدرج الراوي، فإنه لما كانت هذا كتابه عليه الصلاة والسلام فكيف لا يهتم به الترمذي والبخاري ولا يبقه بشامه؟ وأيضاً في سنن الدارقطني روى حديث أبي داود، وقال: وتفسير الكتاب هذا، فذكر هذه الزيادة، فدل على أنه من إدراج الراوي، فلا بد من أن يقال: إنه من إدراج لراوي.

وبعد التلثا والتي أن الحق ما قل من تحرير الطبري: إن قول العراقيين والحجازيين صحيحان وتتأدى الزكاة على الترتيبين. أقول: نقصع بأن الترتيبين ثابتان فإن الزكاة أحدث في عهده عليه الصلاة والسلام، وعهد الخلفاء الأربعة والشيء مما تعامل به السيف ولا يمكن إجماع قول من القولين فلا مسامح لأحد إنكار أحدهما، والعجب مما قال بحر لعنوم في الأركان لأربعة: إن مثل الزكاة مما عمل به السيف ولا بد فيه من دليل متواتر، وأما دليل العراقيين في الطحاوي فحجر واحد فلا يقبل. أقول: أي تواتر أعلى من أن يكون به عمل عني في عهد خلافته وابن مسعود وسفيان الثوري وأبو حنيفة فكيف لا يقبل؟

قوله: (ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق الخ) واعلم أن الجمع والتفريق عند الشافعي ومالك وأحمد في الأمكنة، وقالوا إن في الجمع والتفريق تسعة شروط منها الاتحاد في المرعى والمسرح والمراح والمخلب والفحل وغيرها، والشيء هذا للساعي وهو السمسندق. ويسمون هذا الجمع محطه الحوار، ومثاله: أن لأحد عشرين شاة وللآخر عشرين شاة فحطوا في المكاد محطه الحوار. وقالوا: إن حطه الحوار مؤثرة في الحكم حتى إنه يكون الواجب في الصورة المذكورة شاة واحدة ثم يرجع من دهرت شأنه على حليطه حصته، وقال الشافعي: لو كانت أربعون شاة لأربعين رجلاً مشتركة محطه الحوار تحت لشاة الواحدة. وقال مالك بن أنس: يجب أن يكون كل من الحصة مالك قدر النصاب وإلا فلا، ويخرج

بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةَ^(١) الصَّدَقَةِ. وَمَا كَانَ^(٢) مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوِيَةِ. وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ». وَقَالَ الرَّهْرِيُّ: إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّاءَ أَثْلَاثًا: ثُلُثٌ خِيَارٌ، وَثُلُثٌ أَوْسَاطٌ، وَثُلُثٌ شِرَازٌ، وَأَخَذَ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْوَسْطِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّهْرِيُّ الْبَقْرَ.

وفي الباب عن أبي بكر الصديق وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده وأبي ذرٍّ وأنس. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر

(١) قوله: «مخافة الصدقة» أي مخافة ثبوت الصدقة فيما لا صدقة أي لا يعمل ذلك التفريق والجمع كيلا ينتت الصدقة فيما لا صدقة فيه واحدة كما لو فرق بين الثمانين حيث يجب ثنتان، والواجب فيها ليس إلا واحدة أو جمع بين العشرين لرجلين يجب واحدة، والواقع أن لا وجوب فيها. (ابن الهمام)

(٢) قوله: «وما كان من خليطين... الخ» قالوا: أراد به إذا كان بين رجلين إحدى وستون مثلاً من الإبل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون، فإن كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذه الساعي من ماله زكاة شريكه - والله تعالى أعلم - ذكره ابن الهمام.

الأمثلة التي فيها نفع الساعي أو نقصانه أو نفع المصدق أو نقصانه، فالخاصل أنهم يقولون: إن اجمع والتفريق لا يفعل وأما لو جمع أو فرق بشروط المذكورة يكون مؤثراً في الحكم.

وقال الأحناف: إن الجمع والتفريق في حديث الباب لا ينبغي ولا يؤثر وأما لو جمعوا أو فرقوا في الأملاك فيكون الجمع والتفريق مؤثراً، ويسمى الجمع بخطة الشيوع مثل أن وجد رجلان ثمانين شاة من الوصية أو الإرث أو البيع فنحب شاتان، والفروع المذكورة في المبسوطات فنراجع إليها.

قوله: «مخافة الصدقة الخ» قيل: متعلق بالنهي، وقيل: بالإثبات. والمخافة مخافة الساعي أو المصدق، وقيل: إن النهي متوجه إلى ماله الأموال عند مالك بن أنس، وإلى المصدق عند الشافعي، وقيل إليهما عند الشافعي ولكنه لا تفاوت في جميع المذكور، قال الشيخ ابن الهمام وغيره: إن الجمع والتفريق في هذه القطعة خلطة الشيوع، وإنهم لو خلطوا لكات الخلطة مؤثرة. وأقول: في هذه الخلطة خلطة الجوار على ما قال الحجازيون ويكون المراد السعي عن حلصة الجوار لأنه أمر لعمى لا يجدي شيئاً ولا يؤثر شيئاً بل ارتكاب أمر عيب، وأما وجه احتياري هذا الشرح أن تعبير الشارع في هذه القطعة غير تعبيره في قطعة وما كان من خليطين الخ، فإن الجمع ههنا الجمع في الأمكنة وفي القطعة الثانية خلطة الشيوع كما يشير إليه اختلاف التعبير، وأما مثال نفع المصدق عند الحجازيين فكما أن لأحد أربعين شاة ولآخر أربعين شاة وكانت متفرقة فجمع المصدقان في المكان بشروط المذكورة وفي هذه الصورة نقصان الساعي، وأما لو كانت مجتمعة ففرقها الساعي، إلى نصابين، ففي هذه الصورة نفع ساعي ونقصان المالين.

قوله: (وما كان من خليطين فيتراجعان بالسوية الخ) قال الحجازيون: إن المراد خلطة الجوار بشروط المذكورة فهو كانت ثمانون شاة لرجلين متميزة فأخذ الساعي شاة واحدة من المخلوطة فلم تذهب إلا شاة أحدهم من جانبها فيرجع هذا على خليطه بالنصف من قيمة الشاة التي أخذت. ونقول: إن الخلطة خلطة الشيوع، وفي القطعة الأولى خلطة الجوار لاختلاف التعبيرين في القطعتين، ومثال خلطة الشيوع، أن لرجلين ثمانين شاة وليست بمتميزة في الأملاك فيأخذ الساعي شاتين فإن لم يكن تفاوت في قيمتي الشاتين فلا تراجع وإلا فراجع. وكذلك اشترى رجلان إبلاً واشتركا في الأملاك ولا تمييز، ولأحدهما خمسة وعشرون سهماً، وللآخر ستة وثلاثون سهماً، وحصل إحدى وستون إبلاً، فجاء الساعي وأخذ بنت مخاض من الأول وبنت لبون من الثاني لأيهما بمزلة النصابين، فبنت مخاض وبنت لبون المأخوذتان في الصدقة مشتركة بينهما فتجعلان واحداً وستين سهماً، ويرجع الأول على الثاني ويأخذ خمسة وعشرين سهماً بنت لبون، ويرجع الثاني على الأول ويأخذ ستة وثلاثين سهماً بنت مخاض، فلهذا تراجع بالسوية، وأما في الصورة المذكورة إذا كانت خلطة الجوار فالجواب أداء الخدعة ثم يرجع الذي أخذ جذعته على حليصه بحصة ذلك الخليط.

وهذه القطعة أي (وما كان من خليطين الخ) لطيفة على مذهبا بخلاف مذهب الحجازيين فإن في الحديث لفظ (يتراجعان) من باب التفاعل، والتفاعل من الطرفين في زمان واحد صحيح على مذهبنا، وأما على مذهبهم فالتفاعل باعبار الأزمنة كأن أحدث في هذه السنة خدعة أحد ويرجع هذا على الآخر، وأحدثت في السنة الثانية خدعة الآخر فيرجع على الأول، ولتقدير فإن المقام دقيق، ووافقنا البخاري في أن خلطة الجوار غير مؤثرة وخلطة الشيوع مؤثرة، لكن الحافض لم يصفحها بواقفة، وكذلك وافقنا ابن حزم الظاهري في أن خلطة الجوار غير مؤثرة، وذكر العيني في العمدة عبارته ولكن عبارته لا تصحح حتى أن رأيت في قواعد ابن رشد أنه صرح بوقاف ابن حرم أبا حنيفة، هذا ما حصل لي الآن والبحث أصول. وأعمد أن محشي البخاري قد عبط في الفروع فيه ذكر مثلاً بغير تأمل ماله عرقاً.

قوله: (إذا جاء المصدق) قيل: إن المصدق إن كان من التعميل فمعناه الأحد، وإن كان من التمتع فمعناه المعطي، وقيل: لا فرق، وهذا — أي (إذا جاء المصدق) الخ — من قول الرهري لا أنه مرفوع.

قوله: (ولم يذكر الرهري البقر الخ) وذكر أبو داود في مراسيمه زكاة البقر.

حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم هذا الحديث ولم يرفعه، وإنما رفعه شفيان بن حسين.

٥- باب ما جاء في زكاة البقر

٦٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ. وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ. وَعَبْدُ السَّلَامِ ثِقَةٌ حَافِظٌ. وَرَوَى شَرِيكَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^(١). وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

٦٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا شَفِيانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ:

- «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا ^(٢) أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ خَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ ^(٣) مَعَاذِرَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَفِيانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ. وَهَذَا أَصَحُّ.

٦٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

(١) قوله: «تَبِيعًا» التَّبِيع والتَّبِيعَةُ وبَدَّ الْبَقَرُ سِتَّة، كَذَا فِي «الدَّر» وَالمُسِنَّةُ مِنَ الْبَقَرِ الَّتِي اسْتَكَمَتِ سَنَتَيْنِ وَدَحِثَتْ فِي ثَلَاثَةِ، قَالَ لِشَيْخٍ ذَكَرَ فِي تَبِيعِ الدَّكْرِ وَالْأَنْثَى، وَفِي الْمَسْنِ الْأُنْثَى، وَلَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْإِكْتِفَاءِ، وَعِنْدَنَا يَجُوزُ كِلَاهُمَا فِيهِمَا، كَذَا فِي «الْهُدْيَةِ».

(٢) قوله: «أَوْ عِدْلَهُ» - يَفْتَحُ الْعَيْنَ - الْمَثَلُ فِي الْقِيَمَةِ وَبِكُسْرِهَا مِثْلُهُ فِي الصُّورَةِ، كَذَا فِي «الْجَمَاعِ». «مَعَاذِرَ»: ثِيَابٌ بِالْيَمَنِ.

قوله: (حسن الخ) في حديث الباب أحداث لا أذكرها، منها أن شفيان بن حسين ضعيف في الزهري.

واتفقوا على أن الذكر والأنثى جائز دفعه في صدقة النعم والبقر بخلاف الإبل.

باب ما جاء في زكاة البقر

واعلم أنه في بعض الروايات: عليه الصلاة والسلام أخذ الزكاة على حساب غير حساب لباب من البقر. أخرجها أبو داود في مراسيمه، ولكن لمشهور المختار عبد الفقهاء ما في حديث الباب، ولعل ما في مراسيل أبي داود كان في رمان ما، وعندي لا يجوز التأويل فيه كي يوافق المشهور، ولا خلاف في البقر إلى أربعين، وإذا زادت فعند أبي حنيفة في الكسور أيضاً زكاة لا عند صاحبيه.

قوله: (من كل حام الخ) هذا حكم الحرة، لحرة عبد على بوعين. حرة توصع على كفار صحاباً، وحرية توصع عليهم بعد ستلانت عبيهم عنوة. ولعل ما في الباب من القسم الأول ولا تحديد في هذا، وأما انقسم الثاني فعندنا العمل ما وضع عمر الجزية، أي ثمانية وأربعون درهماً على أعبي، وأربعة وعشرون على المتوسط، واثنى عشر على الفقير، وأما ما في الباب فجزية صبح لأن أهل نجران أتوا إليه عليه الصلاة والسلام بمسدة فكموا عنها ثم قبوا الجزية.

قوله: (دينار الخ) في رواية اثنا عشر درهماً، فقوب: إن الدرهم على نوعين درهم تكون عشرة منها قدر دينار، ودرهم تكون اثنا عشر منها قدر دينار كما تدل ماصرة الشافعي وشيخه محمد بن الحسن.

قوله: (أو عِدْلَهُ مَعَاذِرَ الخ) هذا يدل على جور دفع قيمة ما وحب، ووافق البخاري في هذه المسألة وأشار إلى الأدلة، ونعذر ثوب يمي، وقيل: ب معذر اسم قبيلة في اليمن.

[١] هَكَذَا فِي سِجِّهِ بَشَّار، وَفِي الْهُدْيَةِ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» وَهُوَ حَقٌّ.

٦ باب ما جاء في كراهية أخذ خياري المال في الصدقة

٦٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيَّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ^(١) أَطَاعُوا لِدَلِّكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِّكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِّكَ فَإِيَّاكَ^(٢) وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ. وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

وفي الباب عن الصَّنَابِجِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ اسْمُهُ نَافِذٌ.

(١) قوله: «فإن هم... الخ» من قيل حذف عامنه على شريعة التفسير كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾. (استقير)

(٢) قوله: «فإياك وكرائم أموالهم» أي اتق كرائم أموالهم أي نفاليسها التي يتعلق بها نفس مالكيها، جمع كريمة. (بجمع البحار)

باب ما جاء في كراهية أخذ خياري مال الصدقة

أمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أسعاة أن لا يتعدوا على المُصَدِّقِ، وأمر أرباب الأموال أن لا يمنعوا الساعين من أموالهم، فإذ الأمر دائر بين الطرفين كما قلت في إمامة من زار قوماً، وبعث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - معاذاً إلى اليمن في السنة التاسعة ثم احتلف أنه هل يرجع من سفره أم لا؟ والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ارتحل إلى دار لبقاء ومعاذ في اليمن وكان في اليمن مخلافان، على أحدهما معاذ بن جبل، وعلى ثانيتهما أبو موسى الأشعري.

قوله: (فإن هم أصاعوك فأعلمهم الخ) استدلل بعض الأحناف بحديث الباب على أن الكفار ليسوا بمخاطبين في الفروع، وأجاب لشافعية بأن المذكور في الحديث الترتيب لأنه يعص الكافر الإسلام أولاً ثم ما بعده من الفروع، وأقول: إن في المسألة تفصيلاً بعضه في التحرير. واعلم أن الشافعية والأحناف متمفون على أن الكفار مخاطبون بالإيمان والعقوبات أي الحدود والمعاملات، وتفوقوا على أن الكافر إذا أسلم لا شيء عليه من قضاء ما مضى من الصلوات في حالة الكفر، والاحتلاف في الصوم والصلاة والحج والزكاة في حال الكفر، فقل الشافعية والمالكية: إنهم مخاطبون بها، وقال العراقيون منا: إنهم مخاطبون، ومعنى كونهم مخاطبين أنهم يعذبون في جهنم على ترك ما مخاطبون به. وأما إذا أسلم المرتد فقل: يجب عليه قضاء الصلوات الفائتة حالة الارتداد، وقيل: لا قضاء عليه. وأقول: إن بالأحناف ثلاثة أقوال في كونهم محاصرين بالفروع؛ قال العراقيون: إنهم مخاطبون بالفروع اعتقاداً وأداءً أي يعذبون في النار على اعتقادهم بعدم الفرصية وعلى عدم أداءهم، وقال جماعة من مشايخ ما وراء النهر: إنهم مخاطبون اعتقاداً لا أداءً فلا يعذبون في جهنم إلا على عدم اعتقادهم الفرصية، وقال جماعة منهم: إنهم ليسوا بمخاطبين اعتقاداً وأداءً فلا يعذبون عندهم إلا على تركهم للإيمان. والمختار قول العراقيين واحتداه صاحب لبحر في شرح المنار.

وهذا بحث في كونهم محاصرين بالمعاملات بأنهم هل هم محاصرون حبة وحرمة أي باعتبار أحكام العقبي أو صحة وفساداً، أي باعتبار أحكام الدنيا، ومر على هذا الشيخ ابن همام في فتح القدير ولم يذكر فصلاً، فأقول: إنهم مخاطبون حبة وحرمة أطراداً وما صحة وفساداً فمحاصرون في بعض الحريات لا في البعض كما يدعي عليه عدوت فقهاءنا كما في كبر أنه إذا كبح فلا شهود يقر عني ككاحه إذا أسلم، ولو نكح ذات رحم محرمة يفرق بينهما. وتدل على ما قلت ما في الهداية ص (٣١٨) ج (١)، وفيه ص (٣٢٤) ج (١) باب نكاح أهل بشر.

وما نكاح فهل هم مخاطبون فيه أم لا؟ وتردد فيه الشيخ ابن همام، وعلمهم مخاطبون مرة لا أخرى أي في بعض الحريات لا في بعض الآخر كما يدعي عليه ما نقلت من الهداية.

قوله: (وتردد على فقرائهم الخ) استدلل بحديث ابن همام عن أبيه أنه لا يجب أداء لركاة إلى جميع لأصناف. قال الشافعية يجب أداء لركاة إلى ثلاثة أفراد من كل صف من الأصناف، ورعه صاحب شرح الوفاية أن يحتج لشافعية الجمع المذكور في الآية. أقول: إن مدار خلاف الاحتلاف في التفقة، تفقهُ الشافعي أن الأصناف مستحقون ثلث لركاة، وتفقه أي حبيبة أن الأصناف مصارف لا أنهم مستحقون، وقال الشافعية: لو لم يجد الأصناف في بلاده يحوز أداءه إلى من بعده من الأصناف

٧- باب ما جاء في صدقة الزرع والثمار والحبوب

٦٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازْنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونٍ» صدقة، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صدقة، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقة.

وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وعبد الله بن عمرو.

٦٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْهُ. وَالْعَمَلُ^(١) عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقة. وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَلَاثُمِائَةِ

(١) قوله: «ذود» الذود من الإبل ما بين الخمس إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، كذا في «مختصر النهاية»، وفي الذود من الإبل دكوراً كانت أو إناثاً، وخمسة ذود بالإضافة، وقيل: بالبدل فينون.

(٢) قوله: «والعمل على هذا» قال أبو حنيفة: في قليل ما أخرجه الأرض وكثيره العشر، سواء سقى سبخاً أو سقته السماء لا الخطب والقصب والحشيش، وقالوا أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغت خمسة أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» ولأبي حنيفة قوله عليه السلام: «ما أخرجه الأرض فيه العشر من غير فصل» وتأويل ما رواه زكاة التجارة؛ لأهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهماً، كذا في «الهداية».

باب ما جاء في صدقة الزرع والثمار والحبوب

قوله: (خمسة ذود الخ) تركيب إضافي أو توصيفي، وذود جماعة الإبل من ثلاثة إلى تسعة، والذود في أصل اللغة ما يدفع الفقر. قوله: (فيما دون خمسة أوسق الخ) قال الحجازيون وصاحباً أبي حنيفة: لا صدقة فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض. وقال أبو حنيفة: ما أخرجت الأرض فيه العشر قل أو كثر. وتمسك الحجازيون بحديث الباب، وأجاب صاحب الهداية أن في الحديث ذكر بيان زكاة مال التجارة وكان خمسة أوسق ذلك الزمان قدر مائتي درهم. أقول: إن جواب الهداية يخالفه ما رواه الطحاوي ص (٣١٥) ج (١) (ما سقت السماء أو كان سبخاً أو بعلاً فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق الخ) عن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن جده، وتكم المحدثون في سنده من جانب سليمان بن داود، قيل: إنه ابن أرقم وهو متروك، وقيل: إنه راو آخر ثم رأيت في كتاب الدييات لأبي بكر بن عاصم الطاهري أنه راو آخر فيكون السند قوياً. وأجاب العيني بأن حديث الباب في المتفرقات (جنده)، وجواب العيني نافذ، لأن جمعه عليه الصلاة والسلام المتفرقات في بعض الأحيان ثابت، ولكن الظاهر رواية الطحاوي السابقة يخالفه فإن ظاهرها يدل على أنه عشر. والجواب أنه محمول على العرايا، والعريّة تكون في خمسة أوسق، فيما أعطى رجل ما خرج من أرضه بطريق العريّة فلا زكاة عليه فيما أعزى لأنه مثل من وهب بجميع ماله أو بعضه أنه لا زكاة عليه فيما وهب، فصح أنه لا عشر فيما دون خمسة أوسق لأنها عريّة. وعندي قرائن تدل على أن الحديث في العرايا كما سأذكرها. وتمسك الأحناف على مذهب أبي حنيفة بحديث عام رواه مسلم: «فيما أخرجت الأرض العشر» الخ وقالوا: إن «ما» عامة فتعارض العام والخاص فتزجج فرجحنا العام، أقول: إن الصحيح الاحتجاج بالرواية الخاصة في مقابلة الخاص ففتح. بما رواه الطحاوي ص (٢١٣) ج (٢) باب العرايا عن جابر بن عبد الله «وفي كل عشرة أقداء قنو يوضع في المساجد للمساكين الخ»، وما تمسك به أحد منا، والحديث قوي وأخرجه الحافظ في الفتح عن ابن خزيمة في الموضعين، ولم يخرج هذه القطعة في الموضعين، ولا أعلم ناعت عدم إخراج هذه القطعة. وأخرجه أبو داود أيضاً في سنه ص (٢٤١) إلا أن في ألفاظه نقصاً حتى صار المراد مقبوضاً وعط الحشود في بيان المراد وفيه: أقر من كل جاذ عشرة أوسق من الثمر بقو يعنى في المسجد للمساكين الخ باب في حقوق المال، وعندي يحمل ما في أبي داود على ما في الطحاوي لأنه أصرح.

ومسألة اساب مما لا يمكن إجماعه فإنه قد جرى عليها تعامل السلف فإنه مذهب مجاهد والرهري وإبراهيم السجعي، ونقل الربيعي أنه مذهب عمر بن عبد العزيز حبيبة الحق وحبيبة الرشيد، وكتب إلى رعيته في البلاد أن يوحد العشر في كل قليل وكثير، ولم يقل أن أحداً أنكر على عمر بن عبد العزيز فعلم أنه تلفاه الأمة بالقول، وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن ظاهر القرآن لأبي حنيفة وتدل عليه أربع آيات من «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ الخ» [الأنعام: ١٤١] وغيرها.

وأما تفقه أبي حنيفة فهو أن العشر كالحراج والحراج في القليل والكثير فيكون العشر أيضاً كذلك.

وأما القرائن على أن المذكور في الحديث حكم العرايا ويشير إليها كلام الطحاوي في غير موضعه منها أن في الصحيحين: أن العرايا إنما تصح إلى خمسة أوسق، والمتنادر أن في حديث الباب أيضاً حكم العريّة وفراد أن دون خمسة أوسق يؤدونه ديانة فيما بينه وبين الله ولا يجب رفعه إلى بيت المال فإنه يؤدي إلى المعرى له ثم لما أداه بجميعه فتأدى زكاته أيضاً، فمراد حديث الباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة أي لا

صاع. وصاع النبي ﷺ خمسة أرطالٍ وثلاث. وصاع أهل الكوفة ثمانية أرطالٍ. وليس فيما دون خمسة أواقٍ صدقة. والأوقية أربعون درهماً. وخمسة أواقٍ مائتا درهم. وليس فيما دون خمس ذودٍ. يعني ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة. فإذا بلغت خمسا وعشرين من الإبل ففيها ابنة مخاض. وفيما دون خمس وعشرين من الإبل في كل خمس من الإبل شاة.

٨- باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة

٦٢٨ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. وعلي. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند أهل العلم أنه ليس في الخيل السائمة صدقة. ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة، إلا أن يكونوا للتجارة، فإذا كانوا للتجارة ففي أثمانهم الزكاة إذا حال عليها الحول.

٩- باب ما جاء في زكاة العسل

٦٢٩ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّبَارِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِيُّ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «في العسل في كل عشرة أوق، زق». وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سيرة الميموني، وعبد الله بن عمرو.

(١) قوله: «ليس على المسلم في فرسه» هذا حجة لمن لم يزر الصدقة على الفرس ومن رأى الصدقة على الخيل، أحاب عن الحديث أن المراد به فرس العاري كما هو المنقول عن زيد بن ثابت. وقد: إذا كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا، فصاحبها باختيار، إن شاء أعطى من كل فرس دينارا، وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتين خمسة دراهم، وهذا لتخيير مأمور عن عمر رضي الله تعالى عنه، هذا مذهب أبي حنيفة، والأول مذهب أبي يوسف ومحمد، وتقدم لبحث في «الفتح» لاس إمام.

يجب رفعه إلى بيت المال. ورواية جابر في لطحاوي ص (٢١٣) أيضا تشير إلى أنها في العرايا. ومنها ما في الطحاوي ص (٢١٥) مرسلًا عن مكحول: حلفوا في الصدقات فنزل في المال العرية والوصية لح سددها قوي: رواها أبو داود في مرسله وفيه: فإن في المال العرية وبوطنة الخ ورواها أبو عمر في تهذيبه وفيه: فإن في المال العرية وبوطنة. مراد ما في مراسيل أبي داود وتهذيب أبي عمر: أن لثمرات تصبغ من وصي لندس بالأرجل لمشيهم ولكن رضي أن الصحيح الوصية، وأما بوطنة والوصية فمن تصحيح الراوي. ولنا أيضا ما في السنن الكبرى سيبهقي أن عمر وأب بكر رضي الله عنهما كان يأمران سعاتهما أن لا يخرصوا في العرايا، وقرآن آخر تدل على أن المذكور في حديث لئال حكم العرايا ثم رأيت بعد مدة في كتب الأموال لأبي عبيد أن هذا حكم العرية، ولجوب هذا الاستدلال ذلك أي في معاني الآثار ص (٢١٣)، وأبو عبيد، مذهب غريب الحديث ويروي المنقول في غريب الحديث عن محمد بن الحسن الشيباني، وهو معاصر بن معين وأحمد بن حنبل.

باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة

قال أبو حنيفة: إن في الخيل، إذا كانت لتجارة أو ستاس زكاة، وقال سائر الأئمة: لا زكاة في الخيل وتنتى برعي لواقعتين أخذ فيهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه زكاة الخيل، وقول: إن لا ظهر ما في مسلم ص (٣١٩) «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقبها» ح. فإن الحق في رقب الخيل هو حق الزكاة وتأوى فيه، ولجوب عن حديث لئال أن الخيل حيل الركوب وقد سم سائر الأئمة أن المراد من العبد في حديث الباب عبيد الخدمة، فقال أبو حنيفة: ما كان العبد عبد خدمة يكون الخيل أيضا حيل الخدمة والركوب فتكون الجمندان لقرينتين متدستين.

باب ما جاء في زكاة العسل

قال أبو حنيفة: إن لعسل اندي في أرض عشرية فيه عشر قل أو أكثر، وحديث لئال لا يتكلم فيه الترمذي، ولما حدثت مرسل حميد ذكر حافظ الترمذي في التخرج والشيخ بن إمام، وأن أكثر أهل علمه وأحمد بن حنبل جمع في حنيفة بأقر الترمذي وأما لعسل اندي حصص من المنقول. والحد في منقولي فاصلي حائل فيه أيضا عشر، وهذا في دار حرب فلا عشر ولا حرج. (ف) وعنه أن أرضا في هذا بعض أي أراضي هذه لا عشر فيها في شيء لأهل أراضي دار الحرب، وهكذا حصص في من كتب لعقه وف مولا، المرجوح الكنگوهي أيضا أن أراضي أراضي دار الحرب وأما دار الحرب فهي التي تكون فيها فصل الأمور - أي الخصومات - في أيدي الكفار، وليس الاصلاح لها هي التي يمنع فيها المستعمل من داء تعرض من الصوم والصلوة كما رجع بعض الناس

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم ليس في الغسل شيء^١.

١٠- باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول

٦٣١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ الطَّلَحِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ

عُمَرَ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَفَادَ^(١) مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

وفي الباب عن سَرَى بِنْتِ نَبَهِاذَ.

٦٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ

فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ جَنْدَ رَبِّهِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ.

قال أبو عيسى: ورواه أيوب وعبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف

في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من أهل الحديث، وهو كثير الغلط. وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أن لا زكاة في المال المستفاد حتى يحول عليه الحول. وبه يقول مالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: إذا كان عنده مال تجب فيه الزكاة، ففيه الزكاة وإن لم يكن عنده سوى المال المستفاد - مال

(١) قوله: «مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا» المراد بالمال المستفاد المال الذي حصل للرجل في أثناء الحول من هبة أو ميراث أو مثله، ولا يكون من نتائج المال الأول، واحتج فيه فقال الشافعي: لا يباح بالأول، بل يستأنف به مدة حوله، وعند أبي حنيفة: يلحق بالمال الأول في حولان الحول، وأما المستفاد الذي يكون من نتائج الأول، فلا اختلاف فيه، بل اتفقوا على أنه يلحق بالمال الأول في المدة. (التقرير) ويمكن تأويل حديث الباب أن المراد من استفاد مالا ولم يكن له مال غير هذا بقدر النصاب، فلا زكاة عليه... الخ.

فإنه لا أصل لهذا التعريف، وأما دار يمكن فيها للمسلمين أن يجمعوا فصل الأمور أي الخصومات في أيديهم وقادرون على هذا فهو دار الإسلام ويكون الناس آثمين على عدم جمعهم الخصومات في أيديهم مثل ممكة كابل، وذكر مولانا محمد أعنى التهانوي رحمه الله في رسالة له: أن أراضي الهند ليست بعشرية ولا حراجية بل أراضي الحوزة أي أراضي بيت المال والممكة والله أعلم. وسمعت أن مولانا المرحوم الكنگوهي أفق بأن الرجل الذي لا يعلم أن أرضه انتقلت إليه من أيدي الكفار والأرض الآن في ملكه فعليه عشر، والله أعلم، وأما الأرض الحراجية فعلى أربعة عشر قسماً، والأرض العشيرية على ثمانية أقسام ذكرها صاحب الولوالجية، ولي نظم في تفصيل الأرض الحراجية والعشيرية.

باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول

واعلم أن المال المستفاد على ثلاثة أنواع: أحدها: الربح الذي حصل بعد التجارة ويضم هذا المستفاد إلى الأصل اتفاقاً. وثانيها: أن يحصل المرء من غير جنس المال الذي عنده، كمن كانت عنده بل فحصدت له الشياه ولا يضم هذا إلى ما عنده من المال اتفاقاً، ومال التجارة جنس واحد والمقدان من جنس واحد والسؤال أحسن مختلفة. وثالثها: المال الذي حصل من جنس ما عنده لا من ربح بل بوصية أو توريث أو غيرهما هذا يختلف في الضم وعدمه. قال أبو حنيفة ومن تبعه: يضم وقار الحجازيون: لا يضم. ثم لنضم عبدنا شروط كما في الكنز: ويضم، المستفاد في أثناء الحول إلى نصاب من جنسه، الخ. ومثلك الحجازيون بحديث الباب، وأقول: لولا أن في سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وتأييد المذكور في الحديث لا يحك أن يكون من القسم الثالث المصطلح للفقهاء بل مراده هو استفاد لعة أي المال الحاصل ابتداء فإنه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول.

قوله: (عن نافع عن ابن عمر الخ) سنده قوي عاية القوة إلا أنه موقوف.

[١] هناك عبارة سافطة من المسحة الهندية، أُنثت في نسخة بشار، وبصه: وصدقة من عبد الله ليس نحافط، وقد حولت صدقة بن عبد

لله في رواية هذا الحديث عن نافع.

٦٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: سَأَلَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

عَنْ صَدَقَةِ الْعَسَلِ، قَالَ: قُلْتُ: مَا عَبْدُنَا عَسَلُ تَصَدَّقَ مِنْهُ، وَلَكِنْ أَحْبَبْنَا الْمَعِيرَةَ مِنْ حَكِيمٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَسَلِ صَدَقَةٌ، قَالَ عَمْرُو: عَدَلَ مَرَصَّتِي فَكَبْتُ إِلَى النَّاسِ أَنْ تَوْصَحَ، يَعْنِي عَدِيهِ.

تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ - لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالاً قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِنَّهُ يَزَكِّي الْمَالِ الْمُسْتَفَادَ مَعَ مَالِهِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ

٦٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسٍ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْلُحُ قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ».

٦٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَجَدَّ حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ قَابُوسٍ بِنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا أَسْلَمَ وَضِعَتْ عَنْهُ جَزِيَّةٌ رَقَبَتِهِ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ عُشُورٌ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جَزِيَّةَ الرَّقَبَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ».

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ^(١)

٦٣٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَخِي زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ، فَقَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ. وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَخِي زَيْنَبِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ» وفي «الموطأ» محمد قال: أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال، وأما ما كان من حلي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك ليتيم أو ليتيمة لم يبلغها، فلا يكون في مالهما زكاة، وهو قول أبي حنيفة - انتهى - وكذا إذا كان لغير اليتيم وهو غير بالغ عندنا. (عنى القارى)

بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ

أَجْمَعُوا أَنَّ الْجَزِيَّةَ عَلَى الذَّمِيِّ لَا الْمُسْلِمِ، وَلَوْ أَسْلَمَ الذَّمِيُّ وَكَانَتْ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ سَنِينَ فَلَا يَجِبُ أَدَاءُهَا بَلْ سَقَطَتْ، وَسَمِعْتُ أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ كِتَابًا وَمَوْضُوعَهُ أَنَّ الْجَزِيَّةَ عَلَى الذَّمِيِّينَ مَظْلَمَةٌ م تَكُنْ. أَقُولُ: لَا يَجُوزُ الْمَسْمُومُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَإِنَّ الْجَزِيَّةَ ثَابِتَةٌ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ حَتَّى يَعْصُوا الْجَزِيَّةَ [التوبة: ٣٩] لَا يَأْتِي وَتَوَاتَرَ بِهِ تَعَامُلُ السَّلَفِ وَالْأَحَادِيثُ وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ إِنْ اسْتَنَكَّرَ الْجَزِيَّةَ عَلَى لَذَمِيِّينَ لَخُصَّ لِنَسَمِيَةِ بِالْجَزِيَّةِ فَلَيْسَ إِلَّا جِهَادًا، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ مَا لَا يُؤْخَذُ مِنَ الذَّمِيِّينَ فَإِنَّ الْمَسْمُومَ يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَالْعُشُرُ أَوْ الْخَرَاجُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ.

قوله: (يحيى بن أكرم الخ) هذا ثقة حنفي، وكان قاضياً في عهد النامون.

قوله: (جربة عشور الخ) أصبه أن ملوك العرب كانوا يأخذون العشر ممن تحتهم، ثم استعمل العشور في حق أخذ مطعمة، وفي الحديث رواه صاحب المشكاة: أنه عليه الصلاة والسلام بعن العشار الخ. أي الأخذين من غير حق. وأما في حديث الباب فالمراد به الجزية لا ما أخذ مطعمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ

لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِيهَا زَكَاةٌ إِذَا صِيغَتْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَصَحَّ الْحَدِيثَانِ لِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتَعَرَّضَ الشَّافِعِيُّ وَتَعَهُمُ أَنْ يَكْتُمُوا فِي إِسَادِهَا وَلَا يُمْكِنُ الْكَلَامُ فِيهَا.

قوله: (تصدق ولو من... الخ) سياق الحديث مشير إلى أن الصدقة هذه واجبة، ويمكن للشافعية البأول فيه بحمله على المنفقات، وظاهر أحاديث الباب لأبي حنيفة.

أَنَّهُ رَأَى فِي الْخَلِيِّ زَكَاةً. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ. فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ فِي الْخَلِيِّ زَكَاةً مَا كَانَ مِنْهُ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ.

وبه يقول سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرٍو وَعَائِشَةُ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: لَيْسَ فِي الْخَلِيِّ زَكَاةٌ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٦٣٧ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ. «أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي أَيْدِيهِمَا سَوَارَانِ» مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ لَهُمَا: أَتَوْدِيَانِ زَكَاتَهُ؟ فَقَالَتَا: لَا. فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَحْبَانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ قَالَتَا: لَا. قَالَ: فَأَدْبَاهَا زَكَاتُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَ هَذَا. وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهِيْعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَصُحُّ فِي هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَوَاتِ

٦٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذٍ، «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضِرَوَاتِ وَهِيَ الْبُثُولُ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَلَيْسَ يَصُحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. وَإِنَّمَا يُزَوَّى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ^(١) فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْحَسَنُ هُوَ ابْنُ عُمَارَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ

(١) قوله: «سواران» لسوار من الخي معروف وتكسر سين وتصم، وجمعه أسورة ثم أساور، كذا في «المجمع» فر لشيخ بن همام: أخرج أبو داود والسنائي أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها أسورة لها وفي يدها أسورة من ذهب، فقالت: أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سواران من نار، قال: فحبتهما فأقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: هما لله ورسوله، قال أبو الحسن بن القصاص في كتابه: «إسناده صحيح»، وقال اندري في «مختصره»: «إسناد لا مقال فيه ثم يبه رجلا رجلا، فقول لزمدي: لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مؤول ولا مختصا، قال المدي: لعل لزمدي قصد الطريقين اللذين ذكرهما وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه، وقال ابن القصاص بعد تصحيحه لحديث أبي داود: «وهي ضعيف هذا الحديث لأن عنده فيه ضعيفين: ابن لهيعة والمثنى بن الصباح، وأيضاً أخرج أبو داود عن عتاب بن بشير عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سمية قالت: كنت ألبس أوصاحاً من ذهب، فقالت: يا رسول الله! كنز هو؟ فقال: إن بيع أن تؤدى ركته فركي فليس بكز، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط البخاري - انتهى مختصراً -.

(٢) قوله: «ليس في الخضروات صدقة» لخضروات كالتراحين والأوراد والسقوب والخيار والقناء والبطيخ والبادجان وأشباه ذلك، روى باللفظ متعددة عن عدة من الصحابة، قال السهقي: يشد بعضها بعضاً، وقول الزمدي: ليس يصح في هذا الباب عنه صلى الله عليه وسلم شيء، أي هو باعتبار كل فرد فرد، وأخذ بهذا أبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: تجب في كل ذلك منه من آخر قوله عليه السلام: «م أخرجته الأرض ففيه العشر» أخرج البخاري عنه صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء وأعيون أو كان عشرياً العشر، وفيما سقى بالضحى نصف العشر، وروى مسلم عنه صلى الله عليه وسلم فيما سقت الأنهار والغيب العشر، وفيما سقى بالسانية نصف العشر، ومن الآثار ما أخرج عبد الرزاق عن عمر بن العزيز قال: فيما أنبتت منه قليل وكثير العشر، وأخرج نحوه عن محمد بن إبراهيم السهمي، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد عن السهمي، ورد السهمي حتى في كل عشر وسحت بقل وسبعة، كذا في «فتح القدير» و«البرهان» وقال صاحب «الهداية»: ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر، قال ابن همام: لأن الفقراء يسوون مقيمين عند العاشر، ولا بقاء للخضروات فتعسد قبل الدفع إليهم.

قوله: (ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم - شيء الخ) تعجب الخصاص من قول لزمدي هذا لأن الأحاديث ثلثة، أخرج لربيعة حديثاً صحيحاً عن ابن عمر، ولما ما أخرج أبو داود والسنائي وصححه ابن القصاص في كتاب الوهم وإلهام رجلاً رجلاً، وثأر منه من حجر مكى شذوي في كذب الروايات عن نكبات الكناثر، وذلك التأويل تأويل محض لا روح فيه

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَوَاتِ

من خجاريون. لا عشر في الخضروات، وقال أبو حنيفة: إن في الخضروات صدقة ويؤدها دية أي فيما بينه وبين الله، ولا يجب دفعها

عند أهل الحديث، ضَمَفَهُ شُعْبَةً وَغَيْرُهُ وَتَرَكَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا

٦٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنُّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

وفي الباب عن أنس بن مالك وابن عمر وجابر.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ. وَقَدْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ.

٦٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ سَنَّ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرًا^(١) الْعُشْرُ^(٢)، وَفِيمَا سَقَى بِالنُّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ

٦٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ هَمْرٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا مِنْ وَلِيٍّ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ وَلَا يَتَرَكَهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، لِأَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَمْرٍ عَنْ شُعَيْبٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ... قَدْ تَرَكَّ هَذَا الْحَدِيثَ.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فَرَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً، مِنْهُمْ: عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ^(٣) فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ، وَبِهِ

(١) قوله: «أو كان عثراً» - بفتح العين والمثلثة - ذكر في «القاموس»: العثري ما سقته السماء، كذا ذكر الثوري شق وبعض الشراح، ولا يخفى أنه يلزم منه التكرار، وعطف الشيء على نفسه، ولحق ما ذكره آخرون من أن العثري ما سقى بالعاثور، والعاثور شبه نهر يحفر في الأرض ليسقى به البقول والنخل والزرع. (اللمعات)

(٢) قوله: «ليس في مال اليتيم زكاة» لقوله عليه السلام: «رفع القدم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل» رواه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه، وما روى عن عمر وبنه وعائشة من القول بالوجوب لا يستلزم كونه عن سماع، فحاصله قول صحابي عن اجتهاد عارضه رأى صحابي آخر، قال محمد في «كتاب الآثار»: أنا أبو حنيفة ثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: ليس في مال اليتيم زكاة. (فتح القدير)

إلى بيت المال. وأما جواب حديث الباب المرسل فما قال صاحب الهداية ص (١٨٤) ح (١): إنه لا يجب رفعها إلى بيت المال. ولنا ما أخرج الريلقي أن عمر بن عبد العزيز الخليفة العدل الراشد كتب إلى رعيته في البلاد من كانت عنده عشر دستجات فعليه أداء دستجة.

باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها

اتفقوا على أن ما سقت العيون والسماء العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر ويدخل في النضح ما سقى بالدولاب أو الناقة أو بالدلاء، ثم اختلف في رفع المؤنة. فقيل: العشر أو نصفه بعد رفع المؤنة، وقيل: العشر أو نصفه بلا رفع المؤنة، وإليه ذهب أبو حنيفة. قوله: (عَثَرًا) الخ من العاثور بمعنى كاريير (جو نالين رميل ميل هون)، وقيل: من العثور أي الاطلاع والحاصل أن العثور هي الأشجار التي على شط النهر وتأخذ الماء بأنفسها.

باب ما جاء في زكاة مال اليتيم

المراد من اليتيم الصبي غير الحالم مات والداه أم لا، وقال الشافعي: يزكي ماله. ولا مرفوع لأحد. وللطرفين آثار، لنا أثر ابن مسعود، ولهم أثر عائشة الصديقة. وأما حديث الباب فساقت لأن فيه مثنى س الصباح وما حس أحد رواياته.

قوله: (أن عمر بن الخطاب... الخ) يشير إلى أنه موقوف.

يقول سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَعَمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. وَشُعَيْبٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَقَالَ: هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ. وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ مِنْ قِيلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَيُثْبِتُونَهُ، مِنْهُمْ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ^(١)

٦٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْيَثْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ».

وفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَغُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيُّ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «وفي الرُّكَازِ الْخُمْسُ» هذا هو المقصود من ذكر هذا الحديث ههنا، والمراد بالرُّكَازِ عند الحنفية المعدن، وعند أهل الحجاز دفن أهل الجاهلية، وقد جاء في حديث عبد الله وسعيد المقبري عن أبي هريرة قالوا: يا رسول الله! ما الرُّكَازُ؟ قال: الذهب والفضة الذين خلقهما الله في الأرض يوم خلقها. (اللمعات)

قوله: (هو عندنا واه). الخ أي الحديث واه، لا أن عبد الله واه، فإن الكلام في سنده وعن أبيه عن جده لا في سائر الأسانيد فإن أسانيده غير هذا مروية في الصحيحين، وقيل: إن عمراً لم يسمع من جده عبد الله أقول: إن في مستدرك الحاكم في كتاب البيوع لفظ سمعت فثبت سماعه من جده، وقيل: إنه كان يروي من وجادة جده له.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ

قوله: (العجماء جرحها جبار الخ) هذا معمول به في الجملة عند الأحناف والتفصيل في الفقه. وإن انفكت الدابة وأنتفت زرع أحد لا ضمان على مالك البهيمة لئلاً كان أو نهراً هذا مذهب أبي حنيفة، وقال الشافعي: إنها إن انفكت في الليل فضمنان ما أتلفت على مالك الدابة لأن حفاظة الدواب على مالكها لئلاً، وحفاظة الزرع على مالك الزرع نهراً، وللشافعي في هذا التفصيل حديث مرفوع في خارج الصحاح لكنه أعنه بعض الأئمة وقالوا: إنه موقوف. ولأبي حنيفة عموم حديث الباب «العجماء جرحها جبار الخ». ثم أقول: إن في عامة كتب فقهاء عدم التفصيل في المسألة المذكورة لئلاً أو نهراً، وفي الخواص القدسي التفصيل مثل ما في الحديث المذكور. أقول بجمع بين الرويتين بالحمل على اختلاف الأحوال باختلاف تعامل البلاد.

قوله: (والمعدن جبار الخ) أي من حضر المعدن فهدم عليه قدمه هدر هذا الشرح منا. وقال الشافعية: إن مراده عدم الخمس في المال الحاصل من المعدن.

قوله: (والبئر جبار الخ) شرحه كما شرحنا في المعدن جبار وتفصيل الفروع في الفقه.

قوله: (وفي الرُّكَازِ الْخُمْسُ الخ) مسألة الرُّكَازِ أول المسائل التي اعترض فيها البخاري على أبي حنيفة، وذكر ببعض الناس في اثنين وعشرين موضعاً، وقال الشافعية: إن مراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة في جميع المواضع، وأن مراده في جميع المواضع الرد أقول: إن الزعيمين ليسا بصحيحين فإنه قد يذكر ببعض الناس ويختار تلك المسألة كما في سورة الرحمن كما يدل عليه سياقه وسياقه وكما يظهر لمن تتبع في صحيحه، وأيضاً قد يعبر ببعض الناس ويريد به محمد بن الحسن وقد يريد عيسى بن أبان تلميذ محمد، وكذلك يريد رفر بن وقد يريد الشافعي كما سيظهر في البخاري.

والرُّكَازِ عند الحجازيين دفن الجاهلية فقط وعند العراقيين الرُّكَازِ أعم من المحنوق والمدفون والمخنوق يسمى بالمعدن والمدفون، إن وجد فيه سمة الكفر ففي حكم الضيمة وإن كان سمة الإسلام ففي حكم النقصة وأما المعدن ففيه الخمس؛ وقال الحجازيون: إن الرُّكَازِ هو دفيئة الجاهلية وفيه الخمس وأما المعدن فعندهم كالمال الحاصل فلا شيء فيه إلا الركاة ثم في الركاة فيه روايتان عن الشافعي، في رواية يحب، وفي رواية لا يحب، وأما اتفق فقال أبو حنيفة: إن دفن الجاهلية والمعدن مثل مال الغنمة لأنها من أجزاء الأرض ففيهما الخمس، وقال الشافعي: إن المعدن مخلوق فيكون كما حصل له مال دفن الجاهلية كالغنمة فيكون فيه الخمس، ثم قال الشافعية: لو كان الرُّكَازِ أعم لكان حق العبارة في حديث الباب «وفيه خمس الخ» بإرجاع الصمير لأن المعدن مذكور سابقاً، وقال الأصحاب: ليس يحمل محل إرجاع الصمير لأن المعدن حاص من الرُّكَازِ ولا يدخل فيه دفن الجاهلية. وفي كتاب الخراج لأبي يوسف حديث مرفوع أن الرُّكَازِ أعم من المعدن والكفر إلا أن في سنده عند الله بن سعيد المقرئ وهو يسبب إلى الضعف. وأقول: إن لما رواه أبو داود ص (٢٤١): «وما كان في الحراب وفيها وفي الرُّكَازِ الخمس الخ» الحراب ما يكون على قم الأرض والرُّكَازِ مقاسه أي بأن يكون في بطن الأرض ودخلها وهو أعم من المحنوق والمدفون، وفي أبي داود في هذه الرواية لفظ في طريق الميتاء الخ، الميتاء مشتق من إتيان أي الشارح العام، وهذه الرواية تميدنا في شروط الجمعة من مصر جامع وإسداها

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ

٦٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَسْعُودٍ بِنِ تَارٍ يَقُولُ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي خَثْمَةَ إِلَى مَجْلِسِنَا فَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ^(١)، فَإِنَّ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ».

وفي الباب عن عائشة وعُتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَثْمَةَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْخَرْصِ، وَبِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَثْمَةَ يَقُولُ إِسْحَاقُ وَأَحْمَدُ: وَالْخَرْصُ إِذَا أَدْرَكَتِ الثَّمَارُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ بِقَتِ السُّلْطَانِ خَارِصاً فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ. وَالْخَرْصُ أَنْ يُنْظَرُ مِنْ يُبْصَرُ ذَلِكَ فَيَقُولُ: يَخْرُجُ مِنْ هَذَا مِنَ الرُّبَيْبِ كَذَا وَمِنَ الثَّمَرِ كَذَا وَكَذَا، فَيُحْصِي عَلَيْهِمْ، وَيَنْظُرُ مِبلغَ الْعَشْرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيُثَبِّتُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُغْلِي بَيْنَهُمْ وَيَبْنِ الثَّمَارَ فَيَصْنَعُونَ مَا أَحْبَبُوا، وَإِذَا أَدْرَكَتِ الثَّمَارُ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعَشْرَ. هَكَذَا فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٦٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو وَمُسْلِمٌ بْنُ عَمْرِو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الثَّمَارِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مِنْ يَخْرَصُ^(٢) عَلَيْهِمْ كُزُومَهُمْ وَثَمَارَهُمْ.

(١) قوله: «ودعوا الثلث» أي بعد الخرص حتى يطعم جيرانه ومن مر عليه، وهذا إحسان وتوسعة على الملاك في الفواكه. (التمعات)

(٢) قوله: «من يخرص عليهم كزومهم» جمع كرم بمعنى العنب، وما ورد لا تسموا العنب كرمًا فإن الكرم قلب المؤمن، قال في «القاموس»: ليس الغرض حقيقة النهي عن تسميته كرمًا، ولكنه رمز إلى أن هذا النوع من غير الأناسي المسمى بالاسم المشتق من الكرم، أنتم أحقّاء بأن لا توهلوه هذه التسمية غيرة للمسم التقي أن يشارك فيما سماه الله تعالى به، وخصه بأن جعله صفة فضلاً بأن تسموا بالكرم من ليس بمسلم، فكانه قال: إن تأتى لكم بأن لا تسموه مثلاً باسم الكرم، ولكن بالجفنة أو الحيلة فافعلوا، فإنما المشتق للاسم المشتق من الكرم المسلم.

قوي، وأدلتنا على كون الركاز أعم مذكورة في موطأ محمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ

الخَرْصُ التَّخْمِينُ (كُنْ كَرْنَا)، أَيْ يَرْسِلُ الْأَمِيرُ رَجُلًا قِيَاسًا وَمَعْتَمِدًا عَلَيْهِ لِيَحْصِنَ الزَّرْعَ وَالثَّمَارَ، وَالْغَرْصُ مِنْهُ أَنْ لَا يَتْلَفَ الْمَالُ حَقَّ الْمَسَاكِينِ.

وَاتَّفَقَ كُلٌّ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى عَدَمِ الْخَرْصِ فِي الصُّورَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُعَامَلَةُ الْمَزَارَعَةِ فِي الْأَرْضِ وَالْمَسَاقَاةِ فِي الثَّمَرِ فَلَا خَرْصَ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَزَارِعِ وَلَا بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَسَاقِي. وَالْخِلَافُ فِيهَا يَخْرَصُ رَجُلًا مَعْتَمِدًا عَلَيْهِ مِنْ جَانِبِ بَيْتِ الْمَالِ، وَفِي هَذَا خِلَافٌ فِيهَا بَيْنَ الْحَاجَازِينَ أَيْضًا كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي. قَالَ الْجَمَاعَةُ مِنْهُمْ: إِنَّ الْخَرْصَ تَضْمِينٌ وَهُوَ مَدَارُ فَصْلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّنَازُعُ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْخَارِصِ فَيَكْفِي قَوْلَ الْخَارِصِ فَقَطْ فِي التَّضْمِينِ وَالزَّرْعِ، وَقِيلَ: يَجِبُ رَجُلَانِ لَزُومٍ وَالتَّضْمِينُ. وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِنَّ الْخَرْصَ إِنَّمَا هُوَ اعْتِبَارٌ وَتَعْبِيرٌ لِأَنَّهُ لَزُومٌ وَفَصْلُ الْأَمْرِ. وَأَكْثَرُهُمْ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. وَأَمَّا الْأَحْنَافُ فَنَسَبُوا إِلَيْنَا بِأَنَّا نَأْفُونَ لَخَرْصِ وَلَيْسَ هَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ، وَمَوْهَمُ هَذِهِ النِّسْبَةِ عِبَارَةُ الطَّحَاوِيِّ، وَلَكِنْ جَمِيعُ عِبَارَاتِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَرْصَ عِنْدَنَا أَيْضًا مَعْتَبَرٌ وَلَكِنَّهُ تَعْبِيرٌ فَقَطْ وَلَيْسَ مَدَارُ الزَّرْعِ وَهُوَ أَحَقُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْنَا جَوَابُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ صَادِقٌ عَلَى مَذْهَبِنَا إِذْ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَرْصَ مَدَارُ الزَّرْعِ، وَقَدْ صَحَّ الْخَرْصُ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنَّ الْأَحْنَافَ ذَكَرُوا مَسْأَلَةَ الْخَرْصِ فِي كِتَابِهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَدَارُ الزَّرْعِ وَفَصْلُ التَّرَاعِ، وَزَعَمَ الْبَاطِلُونَ أَنَّهُمْ يَفْهَمُونَ. وَإِذَا وَقَعَ التَّرَاعُ بَيْنَ الْخَارِصِ وَالْمَالِكِ فَالْعَمَلُ عِنْدَنَا بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ.

وَأَمَّا وَقْتُ لِرُومِ الْعَشْرِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا صَلَحَ الزَّرْعُ وَأَمْسَ مِنَ الْعَاهَةِ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَقْتُ الْإِيوَاءِ أَيْ عِنْدَ الرَّفْعِ إِلَى الْبَيْتِ وَعِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عِنْدَ الْحَصَادِ فَلَوْ تَمَّ الزَّرْعُ قَبْلَ لِرُومِ وَقْتُ الْعَشْرِ فَلَا شَيْءَ فَتَحْلِفُ الْعُرُوعُ عَلَى اخْتِلَافِ وَقْتُ لِرُومِ الْعَشْرِ.

قوله: (فدعوا الثلث الخ) في شرح هذه القطعة أقوال:

١ - قال الحافظ في فتح الباري: ليس العمل عليه عند الشافعي ومالك أقول: إن الشافعي قائل بوضع الثلث أو الربع من العشر ولعل الحافظ لم يطلع على هذا.

٢ - ونسب إلى أحمد أن عمه على هذا الحديث، وقال: يترك العاشر ثلث العشر أو رבעه على ما مر من حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» أي ترك هذا الثلث أو الربع غير ما مر من عدم الصدقة فيما دون خمسة أوسق.

٣ - قال القاضي أبو بكر بن العربي: إن هذا مؤنة الأرض لأن المالكية قائلون بوضع مؤنة الأرض من العشر.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي زَكَاةِ الْكُزُومِ «إِنَّهَا تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَيْبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ: حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَصَحُّ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ

٦٤٥ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَصَحُّ.

١٩- بَابُ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ

٦٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ. وَهَكَذَا يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعِيدٍ. وَقَوْلُهُ «الْمُعْتَدِي» فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا يَقُولُ: عَلَى الْمُعْتَدِي «مِنَ الْإِثْمِ كَمَا عَلَى الْمَانِعِ إِذَا مَنَعَ».

٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَى الْمُصَدِّقِ

٦٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ فَلَا يُفَارِقَنَّكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَى».

(١) قَوْلُهُ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا» الْإِعْتِدَاءُ بِمُجَاوَرَةِ الْحَدِّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْمُرْكِي الَّذِي يَعْتَدِي بِإِعْطَاءِ الزَّكَاةِ غَيْرَ مُسْتَحَقِّهَا أَوْ لَا عَلَى وَجْهِهَا أَوْ الْعَامِلُ، فَقَالَ التَّوْرِيثِيُّ: إِنَّ الْعَامِلَ الْمُعْتَدِي فِي أَخْذِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَقْدَارِ الْوَاجِبِ هُوَ فِي الْوَزْرِ كَالَّذِي يَمْنَعُ عَنْ دَاءٍ مَوْجِبٍ عَلَيْهِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَانِ».

(٢) قَوْلُهُ: «عَلَى الْمُعْتَدِي مِنَ الْإِثْمِ كَمَا عَلَى الْمَانِعِ إِذَا مَنَعَ» لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا اعْتَدَى فِي أَخْذِ الصَّدَقَةِ بِأَنْ أَخْذَ حَيْثُ الْمَالِ أَوْ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَقْدَارِ الْوَاجِبِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَالِكَ رِمَا يُؤْخَرُهَا فِي السَّيِّئَةِ الْآخَرَى لِيَكُونَ فِي الْإِثْمِ كَالْمَانِعِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْتَبُ -.

٤ - قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَبَانَ أَنَّ الْخَرَصَ لَيْسَ بِأَمْرٍ تَحْقِيقِي لِيَكُونَ مَدَارَ فَصْلِ الْأُمُورِ بِلِ تَحْمِينٍ وَتَقْدِيرٍ، فَزَوَّغْتُ أَحْوَالَ مَالِكِي الْأَرْضِي وَالْبَسَاتِينِ.

٥ - وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ مَسْجُودٌ إِلَى الشَّافِعِيِّ أَنَّ الثُّلْثَ أَوْ الرَّبْعَ ثُلْثَ الْعِشْرِ أَوْ رُبْعَهُ، وَهَذَا يَعُودُ إِلَى قَوْلِ ثُلْثِ كُلِّ مَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ رُبْعَهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ.

٦ - وَفِي الْمَدَائِعِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ مَالِكَ الْزَّرْعِ وَالسَّيْتَانَ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يُعْطِيَ أَحْيَاءَهُ أَوْ عِيَالَهُ مِنْ هَذَا الثُّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ، وَيَكُونُ الْعِشْرُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الثُّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ تَصَدَّقَ الْمَالِكُ الثُّلْثَ أَوْ الرَّبْعَ فَلَا عِشْرَ، وَإِنْ أَكْثَرَ أَوْ أُعْطِيَ أَحْيَاءَهُ فَعَلِيهِ الْعِشْرُ فِيمَا أُعْطِيَ أَيْضًا. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ الْأَكْلُ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ ثَمَرِهِ حَائِزٌ لِصَاحِبِ الثَّمَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِشْرٌ، وَبِذَلِكَ أَفْتَى أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ أَنَّ مَالِكَ الْأَرْضِ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ قَبْلَ الْخَرَصِ.

٧ - قَالَتْ جَمَاعَةٌ: إِنْ مَالِكٌ يَجُورُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الثُّلْثَ أَوْ الرَّبْعَ فَقَرَأَ بِتَعَارُفِهِ وَمُوَاجَهَتِهِ وَلَا يَحِبُّ رَفْعَهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَطَيَّحَ أَنْ يَرُدَّ الْحَدِيثَ هُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ أَيُّ بَيَانٍ أَنْ يَخْرُصَ أَمْرٌ تَحْمِينِي لَا تَحْقِيقِي فَلَا يَدَارُ عَلَيْهِ فَصْلُ الْأُمُورِ وَالرَّعَايَاتِ.

٦٤٨ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ دَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.
قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ. وَقَدْ ضَعَّفَ مُجَالِدٌ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ.
٢١ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَتُرَدُّ عَلَى الْفُقَرَاءِ

٦٤٩ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَجَعَلَهَا^(١) فِي فُقَرَائِنَا، وَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلْوَصًا».
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَبِي جَحِيْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢).

٢٢- بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ

٦٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكَ وَقَالَ عَلِيُّ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ الْمَعْنَى وَاحِدٌ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ^(٣) أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) قوله: «فجعلها» أي مقسومة في فقراءنا أي فقراء ذلك القوم والبلد، وهذا مستحب اللهم إذا كان غيرهم أحوج منهم وأحق، فيحمل الصدقة من بلد إلى بلد، ومن قوم إلى قوم آخر. (التقرير)

(٢) قوله: «خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ» هي متقاربة المعنى، في «القاموس» حدشه يحدشه حمشة والجلد مزقه قل أو كثر وقشره يعود وبحوه، وقال: كدح وجهه خدش وعمل به ما يشينه، قال الشيخ في «اللمعات»: يحتمل أن يكون الألفاظ الثلاثة جمعاً لكون المسألة جسماً، وأن يكون مصدرًا وهو الظاهر، قال الثوري شق: هذه الألفاظ متقاربة المعاني، وكما تعرف عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملافة الجسد ما يقشر أو يخرج، والظاهر أنه قد اشتبه على الراوي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر سائر ما احتياط واستقصاء في مراعاة ألفاظه، ويمكن أن يفرق بينها، فنقول: الكدح دون الخدش والحدش دون الخمش، وقال لطيفي: فيكون ذلك إشارة إلى أحوال السائلين من الأفراد والإقلال والتوسط، وأقول: ويناسب ذلك ذكر الخدش في البين - والله تعالى أعلم - انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ

ذكر في البحر: أن الغني على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون مالك النصاب النامي من جنس واحد ويحرم به أحد الزكاة ويجب عليه أداء الزكاة. وثانيها: من هو مالك مال غير نام زل على قدر حاجته ولا يجب عليه أداء الزكاة ويحرم عليه أخذها ويجب عليه الأضحية. وثالثها: من يحرم عليه المسألة ويجوز له أخذ الزكاة بدون مسألة، وهو الذي مالك قوت يوم ويلة. والأحاديث في تحديد الغني الثالث مضطربة، وكذلك الفقهاء في كثر الأحناف: أنه من يكون مالك قوت يوم ويلة. وفي كتب الشافعية من يكون مالك خمسين درهماً. وقال الغزالي في الإحياء: إن ملك قوت يوم ويلة في حق المتحرد والمنفرد، وملك خمسين درهماً في حق صاحب العيال. وأما الأحاديث ففي بعضها: «من نه قوت يوم ويلة» وفي بعضها: «من كان ذا مزة سويًا» أي يقدر على الكسب، وفي بعضها: «من يملك خمسين درهماً» وأطنب الطحاوي في الروايات وبوب باباً في المجلد الأول من معاني الآثار وباباً آخر في المجلد الثاني منه، وحاصل البابين أن الاختلاف باختلاف الأحوال.

مسألة: من حرم له مسألة فسأل هل يجوز الإعطاء إياه أم لا؟ في الأشباه والظواهر: أن السائل والمعطي آثمان، وأما إثم المعطي فلكونه معيماً على حرام. وفي شرح المشارق للشيخ أكمل مدين أنه لا إثم على المعطي وأفتى مولانا المرحوم الكنكوهي بما في الأشباه والظواهر. ولعمه يفصل في المسألة بأنه لو علم المعطي أن السائل لا يتخذ كسباً فلا إثم عليه، ولو علم أنه يتخذ كسباً ويعتاد السؤال فهو آثم. وتدل على هذا فروع هداية في الخطر والإباحة، ولا يجوز لرجل أن يؤكل كفيه لحم الميتة باختياره كما ذكره ابن وهبان في نظمه:

وما مات لا تطعمه كلاً فإنه حرام حيث نفعه متعذر

وفي شرحه لابس الشحة أنه لو قطع الميتة وألقى القطعات بين يدي كسه فآثم وإلا فلا، فالخاصل أن الحكم يختلف باختلاف الأحوال، وفي بعض كتبنا أن الأمر شيء بدون طيب نفس المأمور والحال أن الأمر يقدر عليه حرام كالمسألة قوله: (في وجهه خدوش الخ) قيل: إنه شق الراوي، وقيل: إنه قوله عليه الصلاة والسلام وبعض الألفاظ تدل على شدة وريادة من

٦٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ صَاحِبُ شُعْبَةَ: لَوْ غَيْرَ حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهَذَا، فَقَالَ لَهُ سَفِيَانُ: وَمَا لِحَكِيمٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةَ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ سَفِيَانُ: سَمِعْتُ زُبَيْدًا يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ خَمْسُونَ دِرْهَمًا لَمْ تَحُلْ لَهُ الصَّدَقَةُ. وَلَمْ يَذْهَبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ وَوَسَّعُوا فِي هَذَا وَقَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرُ وَهُوَ مُحْتَاجٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ.

٢٣- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ لَا تَحُلْ لَهُ الصَّدَقَةُ

٦٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُبَيْشٍ بْنِ جُنَادَةَ وَبَيْصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تَحُلْ الْمَسْأَلَةَ لَغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوِيًّا مُحْتَاجًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ عَنِ الْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

٦٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ حُبَيْشٍ بْنِ جُنَادَةَ الشُّوَلِيِّ قَالَ: - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ واقِفٌ بِمَرْفَأَةِ أَتَاهُ أَعْرَابِي فَأَخَذَ بِطَرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِثَاءَهُ، فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرُمَتِ الْمَسْأَلَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحُلُّ لَغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ إِلَّا لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ^(١) أَوْ غَرَمٍ^(٢) مُفْطَعٍ، وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيَتْرَى بِهِ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَضْفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُكَيِّزْ».

٦٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٢٤- بَابُ مَنْ تَحُلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ

٦٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ، ابْتَاغَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ

(١) قوله: «مدقع» أي شديد يفضى إلى الدقعاء وهو الزاب.

(٢) قوله: «أو غرم» أي حاجة لارمة، قوله: مفطع هو الشديد الشنيع. (بجمع اسحار)

آخر، والاختلاف لعله يكون باختلاف الأحوال.

باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم

العارم عند أبي حنيفة المديون، وعبد الشافعي من تحمل غرامة الصبح وطفاء ما بين الرحين أو القيلتين.. وفي اللغة كلا المعنيين ثبت بل يحى العارم بمعنى الدائى أيضاً. ويعلم أن الاختلاف هل هو مقتصر على التفسير أم مؤثر في الحكم أيضاً؟ قال صاحب الدائع: إن العارم بمعنى من تحمل غرامة محتمل عند أبي حنيفة أيضاً، أقول: لعل اختلاف الأحكام يكون باعتبار القول الحديدي من الشافعي، فإنه يقول في حديده: إن أرحس إذا تحمل عرامة وعنده مال تستعرفه العرامة فيه ركاة وقار أو حبيصة لا ركاة في هذا المال المستعرق.

واعلم أن المصارف من الأصناف المذكورة في القرآن مرجع كلها إلى أمرين أي الفقر والسفر كما ثبت بتحقيق المايط.

قوله: (أصيب أحل الخ) قال مالك بن أنس: من ادع الثمار فأصيبت وهلك فإن كان الهلاك ثلثاً أو أريد من الثلث فالصمان على

يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه^(١): «خُذُوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك».

وفي الباب عن عائشة وجويرية وأنس. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح.

٢٥- باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ وأهل بيته ومواليه

٦٥٦- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفُ بْنُ سَعِيدِ الضُّبَيْعِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِشَيْءٍ سَأَلَ أَصْدَقَهُ هِيَ أَمْ هَدِيَّةٌ؟ فَإِنْ قَالُوا صَدَقَةٌ لَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قَالُوا هَدِيَّةٌ أَكَلَ».

وفي الباب عن سلمان. وأبي هريرة، وأنس. والحسن بن علي، وأبي عميرة جد معروف بن واصل، واسمه: رُشيد بن مالك، وميمون أو مهران وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي رافع وعبد الرحمن بن علقمة. وقد روي هذا الحديث أيضاً عن عبد الرحمن بن علقمة عن عبد الرحمن بن أبي عَقِيلٍ عن النَّبِيِّ ﷺ. وجدُّ بهز^(٢) بن حَكِيمٍ اسمه معاوية بن حيدة القُشَيْرِيُّ.

قال أبو عيسى: حديث بهز بن حَكِيمٍ حديث حسن غريب.

٦٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْصَبْنِي كَيْمَا تَصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا. حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، وَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

قال: وهذا حديث حسن صحيح. وأبو رافع مولى النَّبِيِّ ﷺ اسمه أسلم وابن أبي رافع هو عبيد الله بن أبي رافع كاتب هلي بن أبي طالب.

٢٦- باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة

٦٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ^(٣) عَنْ عُمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ

يُلَِّغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ:

«إِذَا أَفْطَرْنَا أَخَذْتُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى نَمْرِ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَمْرًا فَالْمَاءُ فَإِنَّهُ طَهُورٌ وَقَالَ: الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ».

وفي الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود، وجابر، وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث سلمان بن عامر حديث

(١) قوله: «لغرماء» جمع غريمه ومعنى المديون والدائن، والمراد ههنا هو الأخير.

(٢) قوله: «بهز» -فتح الموحدة وسكون الهاء وبالزاء- حكيم بن معاوية بن حيدة -بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة- (ج)

(٣) قوله: «والرباب» -بفتح الراء- بنت ضليح بمهملتين مصغراً.

البائع، وإن كان الهلاك أقل من الثلث فإلّا لك من مال المشتري. وقال أبو حنيفة والشافعي: إن الهلاك من مال المشتري ولا شيء على البائع، وحديث الباب لنا. وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «وليس لكم إلا ذلك الخ» أنه من جانب عليه الصلاة والسلام إبقاء على هذا الرجل وقبله غرمائه، أو مثل قول من يفصل بين المتخاصمين، ويكون ثالثاً بينهما فإنه يضع شيئاً عن أحدهما لو أراد الوضع ويقبضه المتخاصمان.

باب كراهية الصدقة للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأهل بيته ومواليه

المسألة متفق عليها، وأهل البيت هم آل علي وحارث وجعفر وعقيل والحارث عمه عليه الصلاة والسلام والثلاثة بنو أبي طالب، ثم في كتبنا أن الهاشمي لو سعى أي عمل السعاية فلا يأخذ من الركة، ويجوز أخذه من الوقف بلا خلاف. وأما النافلة فيها اختلاف، قال الزيلعي شارح الكتر: إنها لا تجوز للهاشمي وتبعه ابن اعمام، وأما غيره فيجوزها له. ونقل محمد بن شجاع التلعجي رواية شاذة في حواز أحد الزكاة للهاشمي لو لم يجد الخمس من بيت المال، ويقدر الطحاوي من أمالي أبي يوسف وفي عقد الجعيد أفق الطحاوي من الخصمية وفخر الدين الرازي من الشافعية يجوز الركة للهاشمي في هذه الصورة، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلا تجوز له النافلة أيضاً.

قوله: (إن قالوا هدية أكل الخ) الصدقة ما يكون فيه نية الثواب ابتداءً، والهدية ما فيه نية الإرضاء وتطبيب الحاطر ابتداءً وإن حصل الثواب أيضاً في المال، قال عمر بن عبد العزيز خليفة العدل والرشد: إن الهدية كانت هدية في عهده عليه الصلاة والسلام وصارت رشوة في زماننا.

باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة

قال أبو حنيفة: لا تتأدى الركة بدعها إلى من له قرابة الولاد أو الزوجية. وأما النافلة ففيها أحرار أحر القرابة وأحر الصدقة. وذكر العراقي

حسن. والزَّابُّ هي أُمُّ الزَّائِحِ ابْنَةُ ضَلِيج. وهكذا رَوَى سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الزَّابِّ عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الزَّابِّ. وَحَدِيثُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ. وَهَكَذَا رَوَى ابْنُ عَوْنٍ وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الزَّابِّ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ

٦٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَدُودٍ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَوْ سُبُلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: «وَلَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ» الْآيَةَ.

٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطَّافِلِ عَنْ شَرِيكِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ

- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ. وَأَبُو حَمْزَةَ مَبْمُوثٌ الْأَعْوَرُ يُضَعَّفُ. وَرَوَى بَيَّانٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْلَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

٦٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا» الرَّحْمَنُ بَيْمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً تَرَبُّو^(١) فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ كَمَا يُرَبُّو^(٢) أَحَدَكُمْ فَلَوْهَ أَوْ فَصِيلَةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَنْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَحَارِثَةَ وَوَهْبٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَبُرَيْدَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «إلا أخذها الرحمن بيمينه» المراد حسن القبول ووقوعها منه عز وجل موقع الرضاء، وذكر ليمين لتعظيمه والتشريف، وكنت يدي لرحمن بيمين. (اللمعات)

(٢) قوله: «تربو في كف الرحمن» ربا المال يربو رداً وارتفع، كذا قاله السيوطي، قال في «المجمع»: أي يعظم 'جرها أو جنتها حتى تنقل في الميزان، وأراد بالكف كف السائل، أصيب إلى الرحمن إضافة منك.

(٣) قوله: «كما يربو أحدكم فلوّه» -بفتح فاء وضم لام مشددة- وروى بسكون لام وفتح فاء هو المهر الصغير، وقيل: هو العظيم من أولاد دات الحافر، قوله: «أو فصيلة» وهو ما فصل عن الأب في أولاد البقر. (مجمع البحار)

أن في لصدقة على ذي قرابة ضعف آخر وتتضاعف وتتضاعف الجهات، وبسطه مضمون دوقى كما هو شأنه ودأبه.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ

أقول: إن في المال حقاً سِوَى لِرَكَاةٍ ولكنه غير مضبوط هو مذهب بعض أسلف مثل أبي در رصي الله عنه فإنه كان يقول به حتى إذا بعته ذو النورين إلى الشام تنازع هو ومعاوية في هذه المسألة، فلما اطع عثمان عني هذا دعاه إلى المدينة، فقال أبو در: أريد أن أتجني وأفرد في ناحية من المدينة لأعبد الله عز وجل فذهب بامرأته، فلما قرب الموت واحتضر بكت امرأته رضي الله عنهما فقال: لم تبكين؟ قالت: إنك محتضر وما عندي شيء أجهزك به وأكفك، قال: تعزي ولا تسكي وإذا مت فأحري أحداً فهو يكفني إن شاء الله، فلما مات صعدت امرأته على طلل فرأت قافلة فنادت فجاءوها وكان فيهم ابن مسعود فساءها فاطلعت على حائها، قال: ما اسم روجلث؟ قالت: أبو در ففرغ ابن مسعود عمايته وكفها بها.

قوله: (وهو أصح) يشير إلى أب الصحيح وقفه. وأقول: عدي دحية في مسألة الباب مرفوعة منها رواية من عمر بسند صحيح قوي، ويؤيد في ما مر في أول الزكاة عن أبي در عنه عليه الصلاة والسلام. «إلا من قال هكذا وهكذا فحني الخ» فإن هذا ليس شأن الزكاة بوجه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

قوله: (بيمينه الخ) في حديث صحيح: «كنا يدي الرحمن بيمين». أقول: إن المعهوم من القرآن والأحاديث أن الصدقات تأخذ تريد من حين تصدق المتصدق فيه، وتربو يوماً بيوماً إلى اقيامه لا أنها توضع الآن كما هي وتراد في انحسر دفعة واحدة، وفي القرآن تشبيه بالسلسلة

٦٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: شَعْبَانُ لَتَعْظِيمِ رَمَضَانَ، قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّدَقَةُ فِي رَمَضَانَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَصَدَقَةُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ.

٦٦٣- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيْسَى الْخَزَّازُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَدْفَعُ مِثْنَةَ الشُّوْءِ».

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٦٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ فَيَرْبِّيْهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ مَهْرَهُ، حَتَّى إِنَّ اللَّقْمَةَ لَتَصِيرَ مِثْلَ أُحَدٍ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ» وَيَمَحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيَرْبِّي الصَّدَقَاتِ».

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُ هَذَا مِنَ الرِّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ وَتَزْوِيلِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالُوا: قَدْ تَثَبَّتِ الرِّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا يَتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ. هَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَشَفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَمْرُهَا^(١) بَلَا كَيْفٍ، وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَقَالُوا: هَذَا تَشْبِيهٌ. وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْيَدَ وَالسَّمْعَ وَابْتَصَرَ فَتَأَوَّلَتِ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَفَسَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ^(٢) بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قِيلَ يَدٌ كَيِّدٌ أَوْ مِثْلُ يَدٍ، أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ، فَإِذَا قَالَ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ فَهَذَا تَشْبِيهُ. وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللَّهُ يَدٌ وَسَمْعٌ وَابْتَصَرَ وَلَا يَقُولُ كَيْفَ وَلَا يَقُولُ مِثْلُ سَمْعٍ، وَلَا كَسَمْعٍ،

(١) قوله: «أَمْرُهَا بَلَا كَيْفٍ» أَيْ أَجْرُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَاتْلَوْهَا بَلَا تَفَكَّرَ فِيهَا وَلَا تَدَبَّرَ عَلَيْهَا. (التقرير)

(٢) قوله: «قال إسحاق بن إبراهيم» جواب عن قول الجهمية، هذا تشبيه، وحاصل الجواب أن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء، وهذا إنما يكون إذا لوحظ صفات العباد، وشبهت صفات الرب بها، وأما إذا نفى التشبيه وجمع بين التبريه والتشبيه، فلا بأس فيه كما هو مودى القرآن.

وهو يشير إلى ما ادعيت، وأقول: من هذا القليل الحسنة بعشر أمثالها.

قوله: (أَمْرُهَا كَمَا هِيَ) (الخ) أَمْرُهَا عَلَى طَوَاهِرِهَا، وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْيَدِ بِالْقُوَّةِ أَوْ الْقُوَّةُ فَقَالَ الْبَزْجَمِيُّ: إِنَّهُ مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ، وَلَا يَقُولُ: إِنَّ الْيَدَ وَالْيَمِينَ وَالْوَجْهَ وَغَيْرَهَا مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي وَيَفُوضُ التَّفْصِيلَ إِلَى الْبَارِي فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُ لَيْدٍ وَالْوَجْهَ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ لِأَنَّهُ صِفَاتُهُ تَعَالَى لَيْسَتْ مِنَ الذَّاتِ وَلَا غَيْرُهَا مَقْصُودَةٌ عَنْهَا بَلْ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ، وَمَقْتَضَى مِثْلُ لَيْدٍ وَمَتْنُهُ، أَنْ نَعْبُرَ بِنَقْطَةٍ لَا يَوْمِي إِلَى كَوْنِهَا زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ فَإِنَّهُ خَرُوجٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ، وَغَيْرُ الْبَحَارِيِّ بِالْعَوْتِ وَلَعْنَتُهُ أَيْ بَيْنَ حَلِيلَتِهِ وَمَذْهَبِ لِسَنَفٍ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيَفُوضُ التَّكْيِيفَ إِلَى اللَّهِ وَلَا يَطْلُقُ لِمِثْلِ الصَّفَةِ. وَفِي فَتْحِ الْبَارِي ص (٣٤٣)، ح (١٣) فِي بَحْثِ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَذْهَبِ لِسَنَفٍ، وَفِيهِ: فَإِنَّهُ وَصَفَ الرَّبَّ بِصِفَةِ مُسْتَنَةِ عَنِ الْإِنْفِصَالِ عَنِ الذَّاتِ، وَاحْتَالَ أَنْ الْأَفْعَالُ قَائِمَةٌ بِهِ تَعَالَى وَلَيْسَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ بَلَا اخْتِيَارٍ مِنْهُ وَبَعْضُ تَفْصِيلِ الْمَسْأَلَةِ مَرَّ فِي بَابِ نَزُولِ اللَّهِ إِلَى سَمَاءِ لَدِي

قوله: (الجهمية الخ) هذه فرقة تنسب إلى جهم بن صفوان البزجمي، وكان يسكن صفات الرب تبارك وتعالى ويقول: إن الصفات تأتي بساطة الذات وتبريها، وكان جهم في آخر عهد التابعين، ونقل أسلافهم ماضرة مع إمامنا أبي حنيفة إمام المسلمين، وقال الإمام في الآخر أخرج عني يا كافر. فالعجب من النوب صديق حسن أنه قال: إن أبي حنيفة جهمي عبداً لله، وهذا القول من عية عادته، ومقابل الجهمية الكرامية، واشتهر بفتح الكاف وتشديد الراء، وفيه كسر الكاف وتحميف لراء كما يد من قال

فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشْبِيهًا وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ

٦٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُحَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بُحَيْدٍ وَكَانَتْ مَمْنً بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْكِينِ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أَجِدُ لَهُ شَيْئًا أُعْطِيهِ إِثَاءً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ تَجِدِي لَهُ شَيْئًا تُعْطِيهِ إِثَاءً إِلَّا ظُلْفًا^(١) مُحَرَّقًا فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ بُحَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ

٦٦٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ صفوان بن أمية قال: «أعطاني رسول الله ﷺ يومَ حُتَيْنٍ وَإِنَّهُ لَا يَغْضُرُ الْخَلْقَ إِلَيَّ فَمَا زَالَ يُعْطِينِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بِهَذَا أَوْ شَبِيهِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ صفوانَ رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ صفوانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ: «أعطاني رسول الله ﷺ» وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ وَأَشْبَهُ، إِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ صفوانَ بْنَ أُمَيَّةَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا يُعْطَوْنَ وَقَالُوا: إِنَّمَا كَانُوا قَوْمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَأَلَّفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يُعْطَوْا الْيَوْمَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ كَانَ الْيَوْمَ عَلَى مِثْلِ حَالِ هَؤُلَاءِ وَرَأَى الْإِمَامَ أَنْ يَتَأَلَّفَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَعْطَاهُمْ، جَازَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدَّقِ^(٢) يَرِثُ صَدَقَتَهُ

٦٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: وَجَبَ أَجْرُكِ، وَرَدَّهَا

(١) قوله: «إِلَّا ظُلْفًا» الضلف للبقر والغنم كالخافر للفرس والبغل، والخف لبعير وفي كونه محرقًا مبالغة في غاية ما يعطى من القنعة. (ج)

(٢) قوله: «المتصدق يرث صدقته» يعنى إذا أعطى الرجل لمورثه صدقة، ثم مات المورث ولم يكن له وارث غير هذا المتصدق، يجوز للمتصدق أن يأخذ صدقته بطريق الميراث، وإن منع في الحديث من العود في صدقته. (التقرير)

الفقه فقه أبي حنيفة وحده والدين دين محمد بن كرام

والفرق بين الكرامة والجهمية أن الجهمية مثل أهل الباطن والكرامية مثل أهل الظاهر وخير الأمور أوسطها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ

كَانُوا أَنَا حَدِيثِي الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ وَلَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ رَاسِحًا فِي قُلُوبِهِمْ، فَكَانَ اسْمِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْضُهُمْ لِتَأْلِيمِ قُلُوبِهِمْ وَلَمْ يَبْقَ هَذَا الْمَصْرُفُ الْآنَ كَمَا قَالَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْمَصْرُفَ انْتَهَى بِاتِّهَاءِ الْعِلَّةِ، وَقِيلَ: مَنْسُوخٌ. وَنَسَبَ الثُّمُودِي إِلَى الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَائِلٌ بِبَقَاءِ هَذَا الْمَصْرُفِ إِلَى الْآنَ. وَقَالَ الشَّاهُ وَلِيَّ اللَّهِ: إِنَّ هَذَا الصَّنْفَ بَاقٍ إِلَى الْآنَ. وَضَاهَرَ حَدِيثُ الْبَابِ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ وَهُمْ فِي حَالِ الْكُفْرِ، وَلَكِنَّهُ مَطْوَورٌ فِيهِ فَإِنَّ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ هُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا وَلَمْ يَرْسُخِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدَّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ

يَجُوزُ أَحَدُهَا إِذَا أَتَتْهُ وَرِثَتْهُ عِنْدَ الْأَحْكَافِ وَغَيْرِهِمْ، وَفِي كِتَابِهَا صَاضَةٌ أَنْ تَدْرُسَ الْمُنْثَى يَوْحَتُ تَدُلُّ الْعَيْنَ وَلَكِنْ لَيْسَتْ بِمَصْرُودَةٍ فَإِذَا تَحَدَّثَ فِي بَعْضِ حَرْثِيَّاتٍ، كَمَا فِي الْهَدْيَةِ أَنْ امْتَشَرِي إِذَا تَصَرَّفَ فِي بَيْعِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَارِجٌ لَهُ عَرِ طَبِيبٌ، وَأَمَّا اسْتِئْجَارُ طَبِيبٍ لَهُ رَجْعٌ لثَمَنِ، وَالْمَسْأَلَةُ هَذِهِ مَسْأَلَةُ جَامِعِ الصَّغِيرِ. وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ الدِّيرِي فِي حَاشِيَةِ الْعَبَاةِ: إِنَّ هَذَا الْحَثَّ مَحْصَرٌ فِي التَّدَلُّ بِتَصَرُّفٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْمَصْرُوفُ فَلَا حَثَّ، وَفِي عَصَبِ الْهَدْيَةِ ص (٣٥٩): أَنَّهُ إِذَا عَصَبَ أَمْفَ دَرَاهِمٍ وَشَرَى بِهِ حَارِيَةً مَدَعَهَا بِأَلْعَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَى بِأَلْعَيْنِ حَارِيَةً مَدَعَهَا

عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرِ أَفْأَصُومُ عَنْهَا قَالَ: صُومِي عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرِثَهَا حَلَّتْ لَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ شَيْءٌ جَعَلَهَا اللَّهُ، فَإِذَا وَرِثَهَا فَيَجِبُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٦٨- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ عَنْ هَمْرٍ - «أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ رَأَاهَا» تَبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: «ثم رآها» أى الفرس والفرس يطلق على الذكر والأنثى، كذا في «القاموس».

بثلاثة آلاف درهم فإنه يتصدق بجميع الربح الخ، فإنه بقي الخبث مع تعدد التصرف فالخاضعة ليست بكنية، وبمكس لأحد أن يقول: إن هذه الضابطة كنية فيما ليس فيه معاوضة وتسبب تصرف عن تصرف.

قوله: (صومي عنها الخ) قال أحمد بن حنبل: يجوز النيابة عن الآخر في صوم النذر لا الفريضة حتى قالوا: إنه إذا مات وعليه سنون صوم نذر، فصام عنه سنون رجلاً في يوم أجزأ عنه. وللشافعي قولان: القديم وهو حواز النيابة والجديد وهو عدم حوازاها، ورجح النووي القديم. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يصوم الولي عن الولي نيابة. وقال المحدثون: إن الرجحان من حيث الحديث لمذهب أحمد لأن في بعض طرق الحديث تصريح صوم النذر كما في البخاري ص (٢٦٢)، ثم في بعض الطرق لفظ «رجل» وفي بعضها لفظ «أمرأته» كما أشار البخاري فقبل بتعدد الواقعة، وقيل: لا، وقال الحنابلة: إن حديث لا يصوم أحد عن أحد في حق الفريضة. وتناول الأحناف وجمهور الشافعية في حديث الباب أن مراد «صومي عنها» أطعمي عنها، ولكنه تأويل. وأما المسألة ففي الهداية ص ٢٧٦ أن العبادة على ثلاثة أقسام أحدها البدنية ولا يجوز النيابة فيها، وأما المالية فيجوز النيابة عند العجز والقدرة، وأما المركبة من المالية والبدنية فلا تجوز النيابة إلا عند العجز وما تعرض في الهداية إلى الإثابة. وتعرض إليها في البحر في باب اخرج عن الغير فقال: إن كل عبادة بدنية تجوز فيها الإثابة أي إيصال الثواب، ثم قيل: يجوز الإثابة في الفريضة أيضاً أي يصل الثواب ولا تسقط الفريضة عن ذمة من أصابه الثواب، وقيل: إن الإثابة منحصرة في النافلة، ثم قيل: إن الإثابة إنما تكون للميت فقط، وقيل: للميت ولحي كليهما، وأقوال أخرى، فيقال في حديث الباب: إنه صوم الإثابة لا النيابة، وإن قيل: إن لفظة «عن» تدل على النيابة قلت: إن «عن» أيضاً قد تكون للإثابة كما في البخاري في صدقة الفطر.

وأما دليلاً فما في النسائي عن ابن عباس موقوفاً عليه: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد، وكذلك عن ابن عمر في موطأ مالك (٩٤)، وأخرج الطحاوي عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد. وهي رواية حديث الباب المرفوع، وفي العيني شرح البخاري مرفوعاً عن ابن عمر: «من مات وعليه صوم يطعم عنه.» ونقل تحسينه عن القرطبي، وأعله أكثر حفاظ الحديث، وقالوا: الصحيح وقفه، ونقله محشي البخاري ص (٢٦٢) وذكر الحديث وتحسين القرطبي، لا إعلال جمهور الحفاظ وهذا الاختصار محل وذكر أيضاً أن النسائي رفعه عن ابن عباس، أقول: وقفه النسائي، ثم ما في عمدة القاري عن ابن عمر فقد أخرجه الترمذي ص (٩٠) أيضاً وصوب الوقف، وفي سنده محمد، وقال الترمذي: إنه محمد بن أبي ليلى وأنه رواه ابن ماجه وسنداً ومقتناً وفي سنده تصريح محمد بن أبي سيرين فصيح السند، إلا أنه قال الحافظ في التلخيص: إن في ابن ماجه وهم ابن ماجه أو شيعه. ثم رأيت في السنن الكبرى في موضعين تصريح ابن أبي يسي في السند، وطى أن القرطبي لا يحسن بناءً على ما في الترمذي فإنه فيه محمد بن أبي ليلى وما حسنه أحد إلا الترمذي في موضع واحد في أبواب السفر، ولعل تحسين القرطبي بناءً على ما في ابن ماجه والله أعلم. وما أيضاً قراءة ابن عباس في الآية: «وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين» [البقرة: ١٨٤]. كان يقول الشافعي: لا يصح الإثابة إلا إثابة الدعاء والصدقة ولا يمكن إيصال ثواب تلاوة القرآن. وأما عندنا فيجوز إيصال ثواب كل شيء من العبادة، ثم أفنى الشافعية بجواز إهداء ثواب التلاوة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ

أي يتصدق شيء ثم يشتريه وهو جائز، وأما نهيه عليه الصلاة والسلام عمر فلما كان لثلا يحايي الرجل لرعاية عمر رضي الله عنه.

٣٣- باب ما جاء في الصدقة عن الميت

٦٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ

ابن عباس

- «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي تُوفِّيَتْ أَفِيَنِّفُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا فَأُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَنْهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ. يَقُولُونَ: لَيْسَ شَيْءٌ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَالذَّعَاءُ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِنَّ لِي مَخْرَفًا يَعْنِي بُشْتَانًا.

٣٤- باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها

٦٧٠- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا شَرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ:

- «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنٍ»^(١) زَوْجِهَا، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ^(٢)؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي مُرَيْزَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ

عائشة

- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ صَاحِبِهِ شَيْئًا لَهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَ^(٣) الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بَطِيخٌ نَفْسٌ غَيْرُ مُفْسَدَةٍ، فَإِنَّ لَهَا مِثْلَ أَجْرِ لَهَا مَا تَوَتَّ حَسَنًا وَلِلْخَازِنِ

(١) قوله: «إلا بإذن زوجها» هذا عام بالإذن الإجمالي، والتفصيل كما يجيء بيانه في الصفحة الآتية.

(٢) قوله: «ولا الطعام» المراد من الطعام العلة، وأما المطبوخ منه فلا بأس بإفناقه بدون الإذن أي الصريح لا سيما إذا احتمل انتزاع العساة. (التقرير)

(٣) قوله: «أعطي المرأة من بيت زوجها... الخ» أي أنفقت بإذن زوجها صريحاً أو مفهوماً عرفاً، وعمت رضاه غير مفسدة بأن لا تتجاوز العادة، وروى: «أنفقت من غير أمره» أي غير أمره الصريح، وهذا على عادتهم في الإذن لمن بالإفناق على الفقراء، وقيل: غير مفسدة بإفناقه في وجه لا يحمل، قال النووي: غير مفسدة أي غير متعدية إلى قدر لا يرضى به، والمراد بنفقة المرأة والخازن والعبد النفقة على عيال ذي المال وغدنامه ومصالحه وأضيافه وابن السبيل، وكذا صدقتهم المأذون فيها. (مجمع البحار)

باب ما جاء في الصدقة عن ميت

قوله: (إن رجلاً الخ) هو سعد بن عباد.

باب ما جاء في تصدق المرأة من بيت زوجها

إن كانت المرأة مخارة دلالة أو صراحة أو عرفاً فيجوز لها وتحرر الثواب، وإلا فلا بل عليها ورر.

قوله: (لها به أجر مثل الخ) ليس المراد التشبيه في المساواة في الأجر وإن أجر الخادم كأجر مالكه، وإن ثواب الروحة كثواب الزوج، هل المراد أن كل واحد يحرم ثواب عمه كمن يدل حديث عائشة في الباب. وأم ما في مس أبي داود ص (٢٤٤) مرفوعاً عن أبي هريرة: «وإن أنفقت من غير أمره فيها نصف أجره الخ» فيه إشكال، فإن المعنى إما أمر صريح وأعم من الأمر صراحة أو دلالة وإن كان الأول فكيف التصيف، وإن كان ثاني فكيف فضلاً عن النصف بل يكون عليها ورر في هذه الحالة. وقول: إن المعنى الأمر الصريح وأما التصيف فمن أجر عملها معاً، أي ما أجر عملها، وأما النصف فبمعنى الحصة وقد شئت لنصف بمعنى الحصة كما في

مثل ذلك».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ لَا يَذْكُرُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ^(١)

٦٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(١) قوله: «في صدقة الفطر» قد اختلف فيها في ثلاثة مقامات: الأول في فرصتها، فعرض عند الشافعي، ووجب عند أبي حنيفة، وثاني في من يجب عليه، فعند الشافعي على كل مسلم، وعند أبي حنيفة على من له صواب وإن لم يحل عليه الحول، والثالث في قدر الواجب، فعند الشافعي هو لصاع من كل شيء، وعند أبي حنيفة نصف صاع من برٍّ أو ربيب، وصاع من غيرهما، ثم اختلف رابع لا يختص بصدقة الفطر وهو الاختلاف في كمية الصاع، فعند أبي حنيفة ثمانية أرطال وهو لعرقى، وعند الشافعي خمسة أرطال وثنت، وهو المدى. (التقرير)

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «السمعات شرح المشكاة»: اعلم أنه قد وقع في بعض الأحاديث نصف صاع من البر، لكن بلفظ مَدَّانٍ من قمح، والصاع أربعة أمداد، وقد جاء في بعضها نصف صاع من برٍّ صاع منه من شبن، وفي بعضها صاع مطلقاً، وفي بعضها صاع من طعام، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر أو أقط أو من ربيب، فقيل: المراد بالطعم الحسنة على ما هو المتعارف، وبقرينة مقابلتها بالأشياء المذكورة، وقيل: المراد به الذرة لأنه كان متعارفاً عند أهل الحجاز في ذلك الوقت، وكان غالب أوقاتهم. لوجب عند الأئمة الثلاثة هو الصاع من كل منها، وعندنا وعليه سفيان الثوري وابن المبارك نصف صاع من برٍّ، أو صاع من شعير أو تمر، والذي وقع في الحديث من مصق الصاع فمحمول على التصوُّع كما جاء عن علي رضي الله عنه في رواية النسائي أنه قال في نوبة خلافته: إن اوجب نصف صاع من برٍّ، أو صاع من تمر أو شعير، أما إذا وسع الله عليكم اجعلوها صاعاً من برٍّ وغيره، وفي لفظ لأبي داود: فلم قدم على رأي رخص الشعير، فقال: قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموها صاعاً من كل شيء، ولا شك أن الصاع الذي قال به علي رضي الله عنه كان تطوعاً، فالدى وقع في زمان النبوة، كان تطوعاً أيضاً.

وذكر بعض الأئمة أن الواجب في زمن النبوة، كان صاعاً من برٍّ أو تمر أو شعير، فأخذ الناس بعده نصف صاع من برٍّ لكونه معادلاً في القيمة بصاع من تمر أو شعير، والصواب عندنا هو الأول، وقال في «الهداية»: مذهبنا مذهب جماعة من الصحابة، منهم الخنساء الرشدون، والزبادة محمول على التطوُّع، والتمر عند أبي حنيفة في حكم الشعير والريب في حكم البر، وعندهما الزبيب في حكم الشعير، وعليه ظاهر الحديث - انتهى كلام الشيخ -.

وآخر مثن بالذي كنت أصنع

إذا مت كان الناس نصفان شامت

وكذلك في :

فواصل شرب ليلك بالنهار

د نصف من الشبان وسي

فحاصل الحديث أن المرأة تحرز أجر عملها والزوج يحرز أجر عمله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ

في لمُحَرَّبٍ أَدَّ الْفِطْرَةَ بِالتَّاءِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي النَّعَةِ بَلِ النَّعَةُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ بِدُونِ التَّاءِ، وَلَمْ أَضِفِ الشَّرِيعَةَ الصَّدَقَةَ إِلَى الْفِطْرِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَ سَبَبٌ فَإِنَّ الْإِصَافَةَ مِنْ عِلَامَاتِ السَّبَبِيَّةِ كَمَا فِي الْأَصُولِ. ثُمَّ وَجِبَ لَصَدَقَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ صَبْحَ يَوْمِ لَعِيدٍ لِأَنَّ شَأْنَ هَذَا الْفِطْرِ جَدِيدٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: غُرُوبُ الشَّمْسِ آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ، وَتَدَارُ الْأَحْكَامُ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ. وَوَجْهُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ فِطْرَ الْمُغْرَبِ شَأْنُهُ مِثْلُ شَأْنِ سَائِرِ الْإِقْصَارَاتِ بِخِلَافِ فِطْرِ صَبْحِ يَوْمِ الْعِيدِ.

ويبيعي للحطيم أن يذكر في حطته جواب سؤالات: عني من تحب؟ كم تحب؟ عمن تحب؟ مم تحب؟ متى تحب؟ أما الأول في عني من تحب فعني مالك بصلاب ولو غير نام عندنا، وأما عند الشافعي فعني من له فاصل من قوت يوم ويلة. وأما عمن تحب؟ فعن أولاده الصغار وبعيد ولو كانوا كافرين هذا عندنا، ووافقنا الحارثي في الصدقة عن العبيد الكافرين لأنه بوب أولاً ص (٢٠٤) على العبيد بقيد المسلم ثم بوب ص (٢٠٥) على العبيد بدون قيد المسلم. وأما كم تحب؟ فاصاع عند أبي حنيفة في بعض الأشياء ونصف صاع في بعض الأشياء، وقال الشافعي: يجب الصاع من كل شيء. وأما مم تحب؟ فإن يعطي الحسنة أو الشعير أو الأقط أو فيمنها. وأم متى تحب؟ فعند أبي حنيفة بعد صبح يوم العيد، وعند الشافعي بعد غروب ذكاء آخر رمضان.

وأما اختلاف أن لصلاب شرط الصدقة عند لا عند الشافعي، فتمسك الأحناف بحديث الحارثي: «خير الصدقة ما كان عن ظهر عني الخ» أي يبقى العني بعد الصدقة. أقول إن التمسك بهذا ليس بظاهر فإنه استدلال بالأعم من الأعم واجارح من الأحاديث عدم شتراف الصواب في لأصحية وصدقة الفطر. وأقول: إن غاية مسكة استدلالها أن يقال: إن الشريعة تسمي صدقة الفطر بالركاة فإنه روي في حارح

قال: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ، فَتَكَلَّمْنَا، فَكَانَ فِيْمَا كَلَّمْنَا بِهِ النَّاسَ: إِنِّي لَأَرَى مُدَّيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، قَالَ: فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَا أَزَالُ أَخْرِجْهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجْهُ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرُونُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعٌ إِلَّا مِنَ الْبُرِّ، فَإِنَّهُ يُجْزَى نَصْفُ صَاعٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارِكِ. وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَرُونُ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

٦٧٤- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبُصْرِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجٍ مَكَّةَ: أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ، صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ».

الصحاح الستون تية «قَدْ أَفْخَحَ مَنْ تَزَكَّى أَخ» [الأعي: ١٤] فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ «وَذَكَرَ اسْمُ رَبِّهِ فَصَلَّى» [الأعي: ١٥] فِي صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلِرَوَايَةِ قَوِيَّةٍ مَرْسُومَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ تَقْيِيبُ الصَّدَقَةِ بِالرَّكَاءَةِ وَكَذَلِكَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى، فَإِذَا نَقُولُ: إِنَّ الرِّكَاءَةَ الْمَعْرُوفَةَ رَكَاءَةُ الْأَمْوَالِ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ رَكَاءَةُ الْأَبْدَانِ. وَفِي حَدِيثِ الْمَشْكَاةِ: «أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طَهْرَةٌ لِنَفْسٍ» فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا رَكَاءَةُ الْأَبْدَانِ. فَإِذَا كَانَتِ الصَّدَقَةُ رَكَاءَةً يَشْتَرُطُ النَّصَبُ فِيهَا كَمَا فِي رَكَاءَةِ الْأَمْوَالِ، وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا مَا قَالَ أَصْحَابُنَا: فِي عِبَادَةِ لِنَحَارَةِ رَكَاءَةُ فَفَقْدَ لَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ. وَهَذَا غَايَةُ الْمَسْئَلَةِ. وَلِلْعَمَلِ أَنْ يَصْحَحَ وَيَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ مِنْ تَيْسَرٍ لَهُ. قَوْلُ أَيْضًا: إِنَّ مَا فِي فِجَاجٍ الْبَارِي يُشِيرُ إِلَى مَا قُلْتُ: إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ رَكَاءَةُ وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُرَّ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ فِي الْمَدِينَةِ ثُمَّ بَعْدَهُ نَزَلَ الرِّكَاءَةُ وَلَمْ يَهْجُزْ عَنْ الصَّدَقَةِ، فَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ يُشِيرُ إِلَى الْمَعَادَةِ بَيْنَ صَدَقَةِ وَالرَّكَاءَةِ، وَأَعْنَى الْخَافِطِ فِي مَوْضِعٍ وَقَوَاهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

قَوْلُهُ: (صَاعًا مِنْ صَعَامٍ أَخ) قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَفِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ مَدِينٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ فِي الصَّدَقَةِ صَاعًا مِنْ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ وَنَصْفَ صَاعٍ مِنْ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ مِثْلَ الْخِنْطَةِ. وَأَمَّا لِلزَّبِيبِ فَفِيهِ رَوَاتَانِ، الْمَشْهُورَةُ نَصْفُ صَاعٍ، وَفِي الشَّاذَّةِ صَاعٌ، صَحَّحَهُمَا الْبَهْزِيُّ كَمَا فِي الْبَدْرِ الْمُخْتَارِ، وَأَخَذَهَا أَبُو الْيُسْرِ الْبَزْزُودِيُّ، وَقَالَ: بِهَا مَعْمُولَةٌ بِهَا وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: لَا يُمْكِنُ لِلْبَهْزِيِّ اتِّصَاحُ فَإِنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ مَرْتَبَةُ التَّصْحِيحِ. وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ رَوَاتَيْنِ أَيْ الْإِخْتِلَافِ بِحَسَبِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْقِيَمَةِ، وَأَمَّا بَاقِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَبَيْسَ لَنَا حِلَافٌ وَقَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: إِنَّ أَمْرًا مِنْ إِبْطَعَةِ الْخِنْطَةِ. قَوْلُ: قَالَ الزُّرْقَانِيُّ شَارِحٌ مُوَضَّعًا مَدَّ: إِنَّ أَمْرًا مِنَ الطَّعَامِ بَذَرَةٌ (مَكْنَى) وَكَذَلِكَ الْخِنْطَةُ قَبِيضَةٌ فِي الْحِجَازِ، وَأَيْضًا فِي صَحِيحِ إِسْحَاقِ بْنِ ص (٣٠٤) مَا يَدْرُ صَرْحَةً عَلَى حِلَافٍ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ فِيهِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: صَعَامًا الشَّعِيرَ وَالْتَمَرَ وَالزَّبِيبَ. وَأَعْمَصُ أَحْفَظُ عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وَأَمَّا دَلِيلُنَا فِي مَعْنَى الْآثَارِ ص (٣٢١)، ج (١) رَوَاتٌ تَدُلُّ عَلَى نَصْفِ صَاعٍ خِنْطَةً رَفْعًا وَقَفًّا، وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ حُدُوجُ بَنِ أَرْضَاةَ وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَمَعَ ذَلِكَ حَشَّشَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ حُدُوجُ بَنِ أَرْضَاةَ فِي مَوَاضِعَ تَزِيدُ عَلَى عَشْرِينَ، وَنَا أَيْضًا مَا فِي مَعْنَى الْآثَارِ عَنْ الْحَدِيثِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الشُّبْحِيِّ وَعَثْمَانَ وَذَكَرَهُ عَثْمَانُ فِي حَقْبَتِهِ عَلَى لَمْتَرٍ. وَأَمَّا مَرْفُوعٌ فَتَدْرِكُهُ صَاحِبُ أَحَدِيَّةٍ رَوَايَةُ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُغَيْرٍ وَحُرْجُهَا أَبُو دَاوُدَ سَدَّ حَسَنٍ. وَلَمَّا مَا أَحْرَجَ الزَّيْنَبِيُّ مَرَسَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَمَرَّاسِيَهُ مَقْبُورَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، وَأَخَاهُ إِلَى الصَّحَاوِيِّ وَلَمْ أَحْذِهِ فِي النُّسخَةِ الْمُتَدَاوِلَةِ فِي أَيْدِيْنَا لِمَعْنَى الْآثَارِ وَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِهِ فِي الصَّحَاوِيِّ، وَلَعَلَّ فِي نُسْخَتِنَا سَقَطَ نَعْمَ فِي مَعْنَى الْآثَارِ ص (٣٢٠) حَدِيثٌ آخَرٌ لَنَا بِسَدِّ مِنْ رِبْعٍ آخِرِيٍّ وَرِبْعٍ الْمُؤَدَّنِ، وَإِذَا كَانَ مَرْوِيًّا بِسَدِّ وَسِيمًا هُوَ مَرَسَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَوَافَقَهُ فَنِيَا اسْتَفَّ يَكُونُ مَقْبُولًا بِلَا رَيْبٍ.

قَوْلُهُ: (عَنِ كَرِّ مُسْلِمٍ أَخ) إِنَّ كَانَ أَمْرًا مِنْهُ عَمَّنْ نَحْبُ الزَّكَاةِ؟ فَيُحَالَفُ الْحَدِيثُ وَأَنْ أَمْرًا عَلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ فَلَا. أَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ عَلَى مَنْ تَحِبُّ؟ وَلَا يَحَالَفُ قَوْهَ: (حُرٌّ وَعَبْدٌ) لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ عَمَّنْ يَلْزَمُ وَهُوَ أَعْمَمٌ.

قَوْلُهُ: (غَرِيبٌ حَسَنٌ أَخ) الرِّجَالُ ثَقَاتٌ إِلَّا سَالِمٌ مِنْ بُوْحٍ إِبْطَعَارٌ وَهُوَ أَيْضًا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ.

قَوْلُهُ: (مَعْدَنُ النَّاسِ إِلَى نَصْفِ أَخ) لَا يَدْرُ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَدَّ أَمْرًا بِصَاعٍ مِنْ خِنْطَةٍ

قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَخ) فِي أَوْ حَنِيفَةٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَهْوَيْهٍ: إِنَّ أَمْرًا الْكَافِرَ تَصَدَّقَ عَنْهُ مَوْلَاهُ، وَأَنَّ الْحَارِيَّ إِلَى مَدَهْسًا لِي أَنَّهُ حَتَّارٌ مَدَهْسٌ وَقَدْ حَجَّارِيُونَ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ الْعِيدِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي أَسْ دَقُّوْا نَعِيدَ إِلَى رِيَادَةِ «مِنْ الْمُسْلِمِينَ» تَعَرَّدَ بِهَا مَالِكٌ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْبَزْزُودِيِّ وَقَدْ وَجَدْتُ مَنَاعَتَ عَنْ سِتَّةِ رَجُلٍ مِنْهُمْ عَمْرٌ مِنْ نَافِعٍ فِي الْحَارِيَّ، وَصَحَّاحُ بْنُ عَثْمَانَ فِي مُسْنَدِهِ ذَكَرَهُ الْبُزْزُودِيُّ ص (٣١٧) وَرَدَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ فِي الْمَكْتَبِ عَلَى سِ مَصْلَاحٍ، وَأَمَّا الْحَوَاتُ مِنْ حَاسَا فَهَقُولُ: إِنَّ قَيْدَ «الْمُسْلِمِينَ» قَيْدٌ عَلَى مَنْ تَحِبُّ لَا يَدْرُ عَمَّنْ تَحِبُّ، فَقَدْ هُجِرَ، وَلِلْكَلامِ صَحِيحٌ عَرَبِيٌّ لَا يَكْفِي، وَأَيْضًا يَقُولُ: إِنَّ رَوَايَةَ حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ عَمْرٍ، وَفِي فَتْحِ إِسْحَاقِ فِي عَمْرِى بَابِ الصَّدَقَةِ أَنَّ

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ^(١).

٦٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ: فَغَدَلَ النَّاسُ إِلَى نَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن أبي سعيد، وابن عباس، وجَدَّ الحارث بن عبد الرحمن بن ذباب، وثعلبة بن أبي صعير، وعبد الله بن عمرو.

٦٧٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ. وَزَادَ فِيهِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وَرَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَبْدٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ، لَمْ يُؤَدِّ عَنْهُمْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقَ.

٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

٦٧٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ أَبُو عَمْرٍو الْحَذَاءُ الْمَدِينِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْقُدُومِ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْقُدُومِ إِلَى الصَّلَاةِ.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ

٦٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ حُجَيْبَةَ^(٢) بِنِ عَدِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ^(٣)، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

٦٧٩- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ

(١) قوله: «حُجَيْبَةَ» بضم الحاء وفتح الجيم وتشديد الياء تحتها نقطتان. (الجامع)

(٢) قوله: «قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ» أى قبل أن يجيء وقتها من حلول الأجل مجيئه.

عمر كان يتصدق من عبيده الكفار، هذا والله أعلم.

باب ما جاء في تقديمها قبل الصلاة

يستحب أدائها قبل الصلاة ولو أداها بعد صلاة العيد كان أداءاً لا قضاءً، وفي الصحيحين: أن يده عليه الصلاة والسلام كان أجود من الريح المرسلة في رمضان، فذن عنى أن الصدقة أفصل في رمضان وكذلك دي الحجة، وكان السلف أيضاً يزكون في رمضان.

باب ما جاء في تعجيل الزكاة

يصح إذا كان مالك نصاب ثم له شروط وإن جوز التعجيل لأنه إذا ملك النصاب حصل نفس الوجوب، وعلم أن وجوب الأداء ونفس الوجوب شيء واحد عند البعض ولا فرق بينهما وإليه ميلان صاحب البدائع، قال: إليه ميلان مشايخنا أي ما وراء النهر، وقيل: إن بينهما فرقا.

[١] هالك نص غير موجود في النسخة الهندية وذكره بشار، وبصه: وروى عمر بن هارون هذا الحديث عن ابن جريح، وقال: عن عيسى

بن مينا، عن لبي، فذكر بعض هذا الحديث.

٦٧٤ (م) حَدَّثَنَا حَارُودٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ.

حُجِّلٌ^(١) عَنْ حُجْرِ^(٢) الْعَدَوِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَعَنَ: «إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكْرِيَّا عَنِ الْحَجَّاجِ عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَحَلِّهَا، فَرَأَى طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعَجَّلَهَا. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُعَجَّلَهَا وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ عَجْلَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ^(٣)

٦٨٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ بَيَانَ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ وَيَسْتَفْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَقُولُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَعَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَثَوْبَانَ وَزِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ وَأَنْسَ وَحُنَيْشَ بْنَ جُنَادَةَ وَقَبِيصَةَ بْنَ مُخَارِقٍ وَسَمُرَةَ وَابْنَ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ يُسْتَفْرَبُ مِنْ حَدِيثِ بَيَانَ عَنْ قَيْسٍ.

٦٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذٌّ يَكْذُبُ بِهَا^(٤) الرَّجُلُ وَجَهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَنْدُبُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «الحكم بن جعل» - بفتح الجيم وسكون المهملة - الأزدي النصري ثقة من السادسة.

(٢) قوله: «عن حجر العدوي» قيل: هو حُجَّة بن عدى وإلا فمجهول من الثالثة. (اتقريب)

(٣) قوله: «عن المسألة» اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة، واحتلوا في أنه حرام أو حلال مع الكراهة بثلاثة شروط: أن لا يذل نفسه، ولا يُلج في السؤر، ولا يُلج في السؤر، ولا يُلج في السؤر، فإن فقد أحد هذه الشروط فحرم بالاتفاق، كذا في «السمعات» وفي «مدرستنا» ولا يحل أن يسأل شيئاً من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكسب، وبأنه معصية إن عزم بحاله لإعائته على إهمر، ولو سأل الكسوة لاشتغاله عن لكسب بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً - انتهى -.

(٤) قوله: «كذب بها أرجح وجهه» الكذب الإتيان، كذب في عمنه إذا استعصم وتعب، وأراد بالوجه ماء وروقه، كذا في «المجمع» ورد السائل كدوح يكذب بها الرجل وجهه أي حدوش وكل أثر من حدش أو عض فهو كدح.

قوله: (زكاة العباس الخ) كان عمر رضي الله عنه عامله عليه الصلاة والسلام، فذهب إلى العباس وخاند وابن جميل فمعه يعطوه الزكاة فشكا الفاروق الأعظم إليه عليه الصلاة والسلام، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أما خلد فإنكم تظلمونه لأنه تصدق بجميع ماله في بيت مال، وأما العباس فأخذت منه زكاة عمن، وأما ابن جميل فما أعطى إلا أنه تعالى أعطاه الله مالا، ثم أتى ابن جميل بزكاته فما أخذها عليه الصلاة والسلام وما أخذ الشيخان في عهد خلافتها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

قوله: (فمن اليد العليا الخ) اختصموا في تفسير الحديث فقيل: إن العليا لمنفعة والسفلى الآخذة، ويؤيده ما في سنن أبي داود ص (٢٠٤) عن ابن عمر، وقال المحدثون: إنه موقوف، وإلى هذا التفسير يشير أكثر الأحاديث. وقيل: إن العليا المتعصية، والسفلى السائلة، ويشير إليه ما في سنن أبي داود ص (٢٣٣) ولكنه ليس في أكثر طرق هذا الحديث، وقيل: إن العليا يد الله ولسمي يد الحق وموهم هذا التفسير أية «يد الله هي العليا الخ».

قوله: (الرجل سلطاناً الخ) لأن السلطان عنده حقوق المسمين في بيت المال كما قال لعرني في إحياء. وقيل: إن سؤال من السلطان ليس فيه إذهب العرض، وإن لم يكن له حق في بيت المال والله أعلم بالصواب.

أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ

١- باب ما جاء في فضل شهر رمضان

٦٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ^(١) الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنَّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُنْتَفَخْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٍ، يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ، وَلِلَّهِ حُتَّى^(٢) مِنَ النَّارِ وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ».

وفي الباب عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَلَمَانَ.

٦٨٣- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَالْمَحَارِبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدِيثٌ هَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَوْلُهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ.

٢- باب ما جاء لا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ

٦٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ

(١) قوله: «صُفِّدَتِ» - بالتشديد أو التثفيف - أي شددت بالأغلال وأوثقت ومردة - بفتححات - جمع مارد وهو العاصي في الشديدي المتحرد لشتر، والمراد من التصفيد والفتح والتعليق المذكورة، إما حقائقها لشرف رمضان وفضله على سائر الشهور، وإنزال الرحمة والتوفيق، أو يحمل ذلك على أن الأمر متعلق من مات من صوم رمضان من صالحى أهل الإيمان وعصاتهم الذين استحقوا العقوبة، فوصول الروح من الجنة وعدم إصابة نفخ جهنم، وسمومها عليهم في عالم البرزخ أكثر وأوفر على تقدير الفتح والغلق كذا قبل، وإما كناية عن قلة غواء الشياطين وفعل الخيرات والكف عن المخالفات وأغرب من قال بتخصيصه بزمان النبوة وإرادة الشياطين المسروقة للسمع، والظاهر العموم وبعدم خصوصها في ذلك الزمان برمضان إلا أن يراد الكثرة والغلبة - والله تعالى أعلم - كذا في «اللمعات».

أبواب الصوم

الصوم في اللغة الإمساك عن الأكل كما قال قائل :

نعيل صيام ونحيل غير صائمه

وصوم رمضان فُرض في السنة الثانية بعد الهجرة كما قال في الدر المختار والله أعلم. وكان صيام البيض وعاشوراء فرضاً، ثم نسخ الفرضية لما في أبي داود: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل أن من أكل يوم عاشوراء فليقتض يوماً مكانه.

باب ما جاء في فضل شهر رمضان

قال علماء اللغة: إن لفظ شهر لا يضاف إلا إلى رمضان والربيعين، واحتلفوا في رجب وجاء في رواية ضعيفة أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى والله تعالى أعلم وفي ربيع الآخر في حاء الآخر اختلاف قيل بكسرها وقيل بفتحها وقال قائل :

لا تضاف شهراً للفظ الشهر إلا الذي أوله الراء فادر

قوله: (صام شهر رمضان الخ) هذا يدل على التزاويح وسيجيء التفصيل في آخر أبواب الصوم.

قوله: (إيماناً واحتساباً الخ) تفصيل الإيمان سيأتي في البخاري. وأما احتساباً فمعناه حسبه لله وأكثر ما يجيء في ما يخشى الذهول عنه.

باب ما جاء لا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ أَوْ يَوْمِينَ

حديث الباب حديث الصحيحين وفي الهداية أن تقدم رمضان بيوم أو يومين بية رمضان مكروه تحريماً، وأما صوم ثلاثة أيام فصاعداً قبل رمضان فلا بأس فيه وأما القضاء والكفارة فقليل: إنه خلاف الأولى ومكروه تنزيهاً، وأما العمل المطلق قبل رمضان ثلاثة أيام فصاعداً فلا

ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ يَوْمٌ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ. صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا».

وفي الباب عن بعض أصحاب النبي ﷺ أخبرنا^(١) منصور بن المُعْتَمِر عن ربيع بن جَرَّاش عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ بِتَحْوِ هَذَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ لِمَعْنَى رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَصُومُ صَوْمًا فَوَافِقَ صِيَامَهُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَهُمْ.

٦٨٥- حَدَّثَنَا هَنَّاةٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارِكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ قَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ

٦٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِيُّ عَنْ هَمْرِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صِلَةَ بْنِ زُقَرٍّ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَانِي بِشَاءٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُوا فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ^(٢) الْيَوْمَ الَّذِي شُكِّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ».

(١) قوله: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ... الخ» أي لا تستقبلوه بنية رمضان وليستريح قلبه، فيحصل نشاطه فيه، وقيل: لئلا يحتلظ النفس بالفرض. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «أخبرنا منصور» ليس المراد أن منصوراً أخبره بلا واسطة، فإن ذلك محال بل المراد بيان ما جاء في الباب بهذه الألفاظ. (التقرير)
(٣) قوله: «من صام اليوم الذي شك فيه... الخ» وهو اليوم المحتمل لأن يكون الأول من رمضان بأن غم بالغيم أو غيره، والمراد الصوم بنية رمضان، والمختار عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأكثر الأئمة أن لا يصوم يوم الشك، وإن صام ليصم بنية النفل، ويستحب ذلك عندنا لمن صام يوماً يعتاد وللخواص، ويفطر غيرهم بعد نصف النهار، وقال الإمام أحمد وجماعة: إذا كان بالسما غيم، فليس صوم الشك، ويجب صوم عن رمضان، وكان ابن عمر وكثير من الصحابة إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً التمسوا الهلال، فإن رآه أو سمعوا خبره صاموا، وإلا فإن كان المطلع صافياً بغير علة أصبحوا مفطرين، وإن كان فيه علة، صاموا، حمل الجمهور على صوم النفل. (اللمعات)

كراهية فيه. وقال الديري في حاشية العناية نكتة ما في الهداية: إن نية رمضان لا تكون إلا في يوم أو يومين وأقول: إن مراد صاحب الهداية ليس ما زعموا أي ينوي الصائم في رمضان قبل أن يدخل رمضان فإن الشريعة لا تعرض إلى هذا الأمر اللغو المفروض، ومراد صاحب الهداية بنية رمضان أن يصوم لرعاية رمضان كما في الرمزي في الباب لمعنى رمضان الخ، فإذن تالئم نكتة الديري وغرض الشريعة بهذا تحديد الحدود، والمكروه تحريماً هو صوم يوم لرعاية رمضان وحال رمضان، وأما صوم الشك فمستحب في بعض الصور فيرد على ما زعموا في مراد صاحب الهداية.

قوله: (صوموا لرؤيته الخ) وسيأتي مسألة الرؤية، وعند الثلاثة الاعتبار للرؤية أو ما يقوم مقامها مما سيأتي، وقال أحمد بن حنبل: إن حساب محاسبي منازل القمر معتبر.

قوله: (أخبرنا منصور الخ) قول أخبرنا ليس بصحيح لأن الرمزي لم يلق منصوراً بل يروي عنه معلقاً.

قوله: (لمعنى رمضان الخ) أي رعاية رمضان وحاله، وأما ما في الحاشية لتعظيم رمضان فغلط، وأما الحديث الذي مر في الزكاة وفيه لفظ لتعظيم رمضان فصحيح.

باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك

يوم الشك يوم الغيم لا يوم الصحو كما قالوا، ونقلوا أن الشافعي وأبا حنيفة ومالكاً كرهوا الصوم يوم الشك وأحمد بن حنبل يحته هكذا في عامة الكتب، ثم قال ابن تيمية: إن صوم يوم الشك المنهي عنه في الحديث ليس المراد به يوم الغيم بل يوم الصحو، والشك هو الوسواس والوهم المحض، وقد ثبت صوم يوم الغيم عن بعض السلف منهم ابن عمر رضي الله عنهما. أقول: إن أبا حنيفة موافق لأحمد بن حنبل في استحباب صوم يوم الشك لأن مجموعة مسائله تدل على هذا، وذكر في الهداية أن صوم يوم الشك تنصور على أحوال ستة وقالوا: يستحب الصوم للخواص وينظر العوام لبدء الأمر ولو ظهر بعده رمضان يكون الصوم صوم رمضان ويحب في هذا أن يقطع في نية النافلة، والخواص

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: كَرِهُوا أَنْ يَصُومَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، وَرَأَى أَكْثَرُهُمْ إِنْ صَامَهُ وَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْصَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ

٦٨٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَبَّاجٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ» وَهَكَذَا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ

٦٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

هم الذين لا يترددون. ويجب في نية الصوم النافذة. فالخاصل أن أبا حنيفة يحب صوم يوم الشك، والجواب عن حديث الباب ما قال ابن تيمية، وعندني أن هذا الصوم لرعاية رمضان وليس بمنهي عنه لأن هذا الصوم إنما هو لوجه وجيه، وأما المنهي عنه المذكور في الحديث السابق فهو الذي كان من غير وجه وكان بناؤه على الاحتمالات الضعيفة، وأما الأدلة فأكثر ابن تيمية بالآثار.

(ف) النية إرادة ومن مقولة الفعل عندهم وهذا مستنبط من عباراتهم وفروعهم كما قالوا: إن الكفار إذا تترسوا بالمسلمين وقت الحرب فللمجاهدين أن يرموهم بنية الكفار ولا يكفوا أيديهم عن الحرب. وقال الرازي: إن التصديق من مقولة الفعل، وقوله هذا صحيح من وجه لأنه قال الأشعري: إن التصديق المعبر في الإيمان هو الكلام النفسي وإذا تكلم به صار لفظياً، واللغة تساعد لأن التصديق في اللغة النسبة إلى الصدقة. وأما ما قالوا: إن التصديق في اللغة (باوركرون) فلا أصل له من اللغة.

قوله: (الشافعي وأحمد الخ) نسبته إلى أحمد غير صحيحة.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ

واعلم أن الهلال يثبت بالشهادة بالرؤية أو الشهادة على الشهادة على القضاء أو الإفاضة أي التواتر، وفي متوننا أن هلال رمضان يثبت بشهادة رجل يوم الغيم، وأما يوم الصحو فلا بد من جماعة يقع بهم علم اليقين، وأما هلال الفطر يوم الغيم فيكفي فيه شهادة رجلين وفي الصحو يجب جماعة، وقال الشارحون: إذا أتى رجل من مكان عال أو من الصحراء من خارج البلدة فيقبل قوله واحداً يوم الصحو أيضاً كما في الدر المختار ص (١٥٢)، وصححه المرغيناني والطحاوي، وقال البعض: إن هذا ظاهر الرواية، وأقول: إن هذا إذا كان الرجل الجاهلي جاء من حوالي هذه البلدة ولو كان من غير هذه البلدة فتحول المسألة إلى عبارة اختلاف المطالع وعدمها، ولا بد من هذا القيد وإن لم يذكره أحد.

ثم في هلال الفطر يجب من الشاهد لفظ أشهد أو ما في معناه من سائر الألسنة، لا كما زعمه بعض الجهلة حيث قال يجب لفظ أشهد العربي بهينه.

ثم إذا رأى أهل بلدة الهلال وانتقلت الرؤية إلى بلدة أخرى بما لها من الشروط كما مر وثبت هم الهلال بثبوت شرعي ففي عامة كتبنا أن أهالي هذه البلدة الثانية يحب عليهم اتساع أهل البلدة الأولى ولو كان بين البلدين مسافة شرق وغرب، ويسمى هذا الاتساع بأنه لا عبارة لاختلاف المطالع وأما في فطر كل يوم واصلوات الخمسة فيعتبر اختلاف المطالع، وقال الريلي شارح الكنز: إن عدم عبارة اختلاف المطالع إنما هو في البلاد المتقاربة لا البلاد البعيدة، وقال كذلك في تجريد القدوري، وقال به الحراني. أقول: لا بد من تسليم قول الريلي وإلا فيلزم وقوع العيد يوم السابع والعشرين أو الثامن والعشرين أو يوم الحادي والثلاثين أو الثاني والثلاثين فإن هلال بلاد قسطنطينية ربما يتقدم على هلالنا يومين، فإذا صمنا على هلالنا ثم سمعنا رؤية هلال بلاد قسطنطينية يزم تقادم العيد، أو يرم تأخير العيد إذا صام رجل من بلاد قسطنطينية ثم جاءنا قبل العيد ومسألة هذا الرجل لم أحدها في كتبنا، وظني أنه يمشي على رؤية من يتبع ذلك الرجل فيهم، وقست هذه المسألة على ما في كتب الشافعية: من صلى الظهر ثم بنى في الفور موصع لم يدخل فيه وقت الظهر إلى الآن أنه يصلي معهم أيضاً والله أعلم وأتم، وكنت قطعت عما قال الريلي ثم رأيت في قواعد ابن رشد إجماعاً على اعتبار اختلاف المطالع في البلدان انائية، وأما تحديد القرب والنائي فمحمول

«لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُومُوا لِزَوَائِدِهِ وَأَفْطِرُوا لِزَوَائِدِهِ، فَإِنْ حَالَتْ^(١) دُونَهُ غِيَابَةٌ فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا».

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي بكرة وابن عمر: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٦٨٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا ثَلَاثِينَ».

وفي الباب عن عمر وأبي هريرة، وعائشة وسعيد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر، وأنس وجابر وأم سلمة وأبي بكرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

٦٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَأَقَامَ فِي مَشْرُوبَةٍ^(٢) تِسْعًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ آلَيْتَ^(٣) شَهْرًا، فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ

٦٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ أَهْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا بَلَاءُ أَذُنٌ فِي النَّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا».

٦٩١ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ نَحْوِهِ.

(١) قوله: «فإن حالت دونه» أي دون إهلال غيابة أي سحابة أو غيره هي بتحتين كل ما أضلك. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «مشربة» المشربة - بضم الراء وفتحها - الغرفة. (ج) والغرفة هي البيت المرتفع سواء كان له خوخة أم لا، وأما الخوخة المرتفعة فممن غلط العوام، هكذا في «كتاب مدرسة شاه ولي الله»، وفي «القاموس»: المشربة العرفة ولغوية، يفهم من هذا أن الغرفة لا يطلق على مطلق العلية - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: «آليت» - بهمزة ممدودة - أي حلفت.

إلى المبتنى به ليس له حد معين وذكر الشافعية في التحديد شيئاً.

قوله: (لا تصوموا قبل رمضان الخ) هذا للفرق بين النفلة والفريضة.

باب ما جاء أن الشهر يكون تسعاً وعشرين

أي قد يكون وليس المراد نفي كونه ثلاثين، كما قال عبد القاهر رحمه الله: إن تقدم الخير قد يكون لبيان الجزئية. وما في مسند أحمد عن عائشة قالت: لا تقولوا إن الشهر إنما يكون تسعاً وعشرين بل قال عليه الصلاة والسلام: «الشهر يكون تسعاً وعشرين» بلا لفظ إنما، فأشارت عائشة بصديقه رضي الله عنها إلى ما قال عبد القاهر الشافعي رحمه الله. وروي عن ابن مسعود: إن صمت معه عليه الصلاة والسلام عشرة سنين تسعة منها تسع وعشرون يوماً وعاشرتها ثلاثون، وسد ما روي عنه ضعيف.

قوله: (آلى من نسائه الخ) استدلل الزمدي بهذا على كون الشهر تسعة وعشرين ووجه الاستدلال ظاهر، واتفق الأئمة الأربعة على أن إيلاءه عليه الصلاة والسلام كان لغويًا لا شرعيًا لأن الإيلاء الشرعي أربعة أشهر. ولتحافظ شهة قوية فإنه قال: إنه عليه الصلاة والسلام ورن إلى إيلاء لغويًا لكن ترك قربان الروجة بهذا القدر أيضاً غير جائز وما أجاب عنها.

ثم في وجه إيلاءه عليه الصلاة والسلام روايات في بعضها أن أمهات المؤمنين طلبن الفقة منه عليه الصلاة والسلام، وفي بعضها قصة العسل كما في الصحيحين، وفي بعضها قصة مارية القبطية رضي الله عنها كما في سنن النسائي، وهذا الموضع من المواضع التي رجع فيها الحافظ النسائي على الصحيحين كما في شرح حجة الفكر.

باب ما جاء في الصوم بالشهادة

قد مرت المسألة تفصيلاً بقدر الحاجة

مسألة: لو شهد رجل بأي رأيت الهلال في النهار لا يعتبر قوله أصلاً سواء شهد قبل نصف النهار أو بعده، ولو قال: رأيته في الليلة الماضية، فإن كان هلال رمضان وكان قبل نصف النهار فمن لم يأكل بعد الصبح يصوم ومن أكل يقضيه.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا^(١). وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ سِمَاكِ رَوَوْا عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي الصَّيَامِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا يُصَامُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ^(٢) أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْإِفْطَارِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ

٦٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

قَالَ أَحْمَدُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ» يَقُولُ: لَا يَنْقُصَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ: شَهْرُ رَمَضَانَ وَذُو الْحِجَّةِ، إِنْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا تَمَّ الْآخَرُ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَاهُ لَا يَنْقُصَانِ، يَقُولُ: وَإِنْ كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ فَهُوَ^(٣) تَمَامٌ غَيْرُ نَقْصَانٍ. وَعَلَى مَذْهَبِ إِسْحَاقَ يَكُونُ

(١) قوله: «ولم يختلف أهل العلم» هلال شوال لا يثبت إلا بقول عدلين عند أهل العلم، واحتنفوا في هلال رمضان فقيل: يثبت بشهادة الواحد وعليه أبو حنيفة، وقيل: لا بد من عدلين وعليه مالك، وللشافعي قولان كالمذهبين أظهروا الأول، ولا فرق عنده بين أن يكون السماء مصحبة أو مفقودة، وقال أبو حنيفة: في الصحوة لا بد من مجمع كثير. (الشيخ قدس سره)

(٢) قوله: «فهو تمام» أى في الحكم وإن نقصا عددًا، قيل: لا ينقصان معًا في سنة غائبة، أو لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان لأن فيه مناسك الحج، والأصح أنهما وإن نقص عددهما فحكمهما على الكمال لئلا ينضجروا إذا صاموا تسعة وعشرين، أو أخطؤوا في عرفة، فإن قيل: كيف يتصور ذلك في ذي الحجة، فإن الحج في العشر الأول، قلت: يتصور بإغناء هلال ذي القعدة، ويقع فيه الغلط بزيادة يوم أو نقصه، فيقع عرفة في الثامن أو العاشر، كذا في «المجمع».

واعلم أن في بلادنا التي ليست بحكومة الإسلام فيها فالحكم فيها: صوموا بقول ثقة وأفطروا بقول ثقتين، ولا ينبغي لمفتي العصر المشي على ما هو شأن قضاة دار الإسلام من الشهادة وغيرها. وأما جواب حديث الباب من جانب الأحناف فإنه محمول على من جاء من خارج البلدة أو كان اليوم يوم الغيم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ

في بيان شرح حديث الباب أقوال، قال أحمد بن حنبل: إن مراده أنه لا يجتمع كون شهر رمضان وشهر ذي الحجة تسعة وعشرين يوماً في كليهما، بل إن كان أحدهما تسعة وعشرين يكون الآخر ثلاثين يوماً. وقال الطحاوي: إني قد شاهدت أنه كان رمضان تسعة وعشرين يوماً وكذلك ذو الحجة. وقال إسحاق والبخاري: إن شهرًا عيد لا ينقصان في الأجر وإن كان أحدهما أو كلاهما تسعة وعشرين يوماً. أقول: يرد على هذا أن شهر ذي الحجة أيام عبادتها المقررة فيها تنتهي إلى ثلاثة عشر يوماً، فكيف يصدق على أن أجر ذي الحجة لا ينقص وإن كان تسعة وعشرين يوماً؟ اللهم إلا أن يقال: إن بعض السلف رحمهم الله ذهب إلى أن الأضحية تجوز إلى آخر ذي الحجة، وقال السيوطي: إن الحديث يتعرض إلى الباطل لا إلى الظاهر، وقال: اتفق الحساب على أن الأشهر الواقعة في مرتبة الأوتار تكون تسعة وعشرين يوماً، والواقعة في مرتبة الأشفاق تكون ثلاثين يوماً، وإن لم نشاهد القمر بالأعين فالحديث تعرض إلى الواقع لا المشاهد بالأعين. وأظن السيوطي. أقول: كيف يقال بهذا والحال أن مراد الحساب أن القول المذكور مجرد اصطلاحهم لساء الكبيسة عليه وليس مرادهم بيان الواقع؟ ثم علم من الكتب أن ستة أشهر من السنة تكون تسعة وعشرين يوماً، وستة منها تكون ثلاثين يوماً ولا يجب التوالي والترتيب إلى أن يكون أحدهما تسعة وعشرين والآخر ثلاثين، وهكذا بل ستة من المجموعة كذا وستة كذا، وأحدث هذا القول من كتب الحاشية كما في الغاية الحبلية:

ثلاثة من الشهور يا فطر

هذا اصواب وما سواه أظله

لا يتوالى النقص في أكثر من

كذا توالي حمسة مكمله

أي يمكن توالي ثلاثة أشهر تسعة وعشرين يوماً وكذلك يمكن شهر ثلاثين يوماً. وهل يمكن أن يكون مراد الحديث أنهما لا ينقصان أحراً؟ وأما صدقه على ذي الحجة فإن في نص الحديث أن عشرة أيام ذي الحجة أفضل من السنة كلها، والحال أن صوم يوم العاشر مكروه

يَنْقُصُ الشَّهْرَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ^(١)

٦٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرَمَلَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ «أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلَ عَلَيَّ هِلَالَ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَاهُ النَّاسُ فَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنْ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ أَلَا نَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا هَكَذَا^(٢) أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ.

١٠- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

٦٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هَامِرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيَفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَ هَذَا غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ هَامِرٍ. وَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَلَا نَعْلَمُ لَهُ أَصْلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ [عَنْ شُعْبَةَ^(١)] عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ

(١) قوله: «بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ» لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقين، واختلفوا هل يزم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر، والأقوى عند الشافعي يزم حكم البلد القريب دون البعيد، وعند أبي حنيفة: يزم مطلقاً. (الشيخ قدس سره)
(٢) قوله: «لَا هَكَذَا أَمَرْنَا... الخ» أراد المؤلف أن معناه أن اختلاف المطالع يعتبر، فلا يزم من رؤية أهل بلد الصوم على أهل بلد آخر، فلذا قال ابن عباس: لا أرى لا نكتفي برؤية معاوية، وهكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا المعنى موافق لمذهب الشافعي، وهذا الحديث ليس بمحكم في هذا المعنى جواز أن يكون مراد ابن عباس أن لا نكتفي برؤية معاوية بنقلك هذا حتى يثبت لنا بحجة شرعية، ويدل عليه قوله: أنت رأيت ليلة الجمعة، فمفاده أنك إذا لم تر بنفسك وأخبرت برؤية الناس، فهذا رؤية الناس بهذا الوحد من الأخبار لا نكتفي به - والله تعالى أعلم بالصواب -.

تحريري، فالمراد أن صوم يوم العاشر إنما هو إلى الضحى فإن الإمساك إلى الضحى ثابت بالحديث وليس مني إلا التسمية فيقول حديث الباب إن صيام عشرة ذي الحجة ليست إلا تسعة أيام وبعض العاشر لكن بعض العاشر الناقص أيضاً تام أجراً، هذا والله أعلم وعلمه أتم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدَةٍ رُؤْيَاهُمْ

قد فصلت المسألة في السابق، وقال الشافعية: إن حكم حديث الباب في البلدان النائية لا المتقاربة.

قوله: (ليلة الجمعة الخ) تكون عرة رمضان من يوم الجمعة، وفعل ابن عباس هذا غير وارد علينا على ما ذكره المنون ويرد على ظاهر ما في الشروح، فأجاب الزيلعي شارح الكفر: أن في واقعة الداء لم تثبت الرؤية شوت شرعي فإن كرياً لم يشهد برؤيته، وم يشهد على الشهادة ولم يشهد على انقضاء، فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاءه، أقول: كيف يجاب بهذا والحال أن في مسلم ص (٣٤٨) تصريح أنه قال رأيت وراه الناس فتكون شهادة بالرؤية، قيل: إن شهادته بالرؤية شهادة واحد ولعل يومه كان يوم الصحو فلا بد من شهادة جم كثير، والحق في الجواب ما قال مولانا مد طله العالي: إن في كتبنا أنهم إذا صاموا بشهادة رجل واحد لكون اليوم يوم لعيم أو لأنه أتى من خارج ابندة أو مكان عال فصاموا ثلاثين يوماً فما وجدوا اهلال على ثلاثين يوماً فليل يعتبر قول من صاموا بشهادته ويفطرون وإن لم يجدوا اهلال، وقيل: لا يعتبر بقوله من يصومون أحداً وثلاثين يوماً، وكلا القولين في كتبنا، ونظر ابن عباس رضي الله عنه إلى هذه المسألة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

مطمح نظر الشريعة أن يكون الإفطار على شيء حلال طيب.

عامر. وَهَكَذَا رَوَوْا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شُعْبَةُ: عَنْ الرَّبَابِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ. وَابْنُ عَوْنٍ يَقُولُ: عَنْ أُمِّ الرَّائِحِ بِنْتِ صُلَيْعٍ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ. وَالرَّبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ.

٦٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، ح وَحَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنْ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطْبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطْبَاتٌ فَتَمِيرَاتٌ^(١)، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمِيرَاتٌ حَسَا^(٢) حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تُفْطِرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ

٦٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ وَقَسَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا: أَنَّ الصَّوْمَ وَالْفِطْرَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعِظَمِ النَّاسِ.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

٦٩٨- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ

(١) قوله: «فَتَمِيرَاتٍ» بالتصغير مجرور ومرفوع، وقد وقع في بعض الروايات ثلاث رطبات وثلاث تمرات. (اللمعات)

(٢) قوله: «حَسَا حَسَوَاتٍ» قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في «اللمعات شرح المشكاة»: حسا أى شرب قليلا، وفي «القاموس»: حسا الطائر الماء حسوا، ولا تقل: شرب زيد المرق شربة شيئا بعد شيء كتحشاه واحتشاه - انتهى كلام الشيخ -.

قوله: (فتميرات الخ) إذا قطع لمر النخلة قبل أن يجف يسمى رُطْباً، وبعدما جف بحيث يدخر يسمى تمرأ بسكون الوسط، وأما ما يكون في زماننا في الأسواق من الياهسات فليس له اسم في كلام العرب، إلا أنه قريب من البسر لأن البسر في العرب ما قطع وهو أصفر قبل أن يجمر وأما ما في زماننا فيقطع وهو أصفر لكنه يجفف على النار فأطلق عليه البسر على ما كان.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ تَصُومُونَ وَأَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تُفْطِرُونَ

لا أعلم وجه تبويب المصنف هذا الباب فإن مسألة اختلاف المطالع مرت سابقاً، المهم إلا أن يقال: إن الغرض أن اليوم الذي وقع الفطر فيه بحكم الشريعة هو يوم الفطر في الواقع، ولا يجوز تطريق الوسوس والأوهام الباطلة بل يوافق فيه الجمهور، وكذلك الحكم في الأضحى. قوله: (عظيم الناس الخ) ولذا أدار الفقهاء حكم ثبوت الهلال على قضاء القاضي، وأما ما يذكر في كتب الفقه من أن القضاء لا يجري إلا في المعاملات ولا يدخل في العبادات فأقول: لا أجده كلية وإنما نجد قضاء القاضي دحيلة في العبادات فإن الجمعة والعديد والكسوف موكولة إلى الإمام، وأما الصلاة الخمسة فكان نصب الإمام في السلف من جانب أمير المؤمنين والخليفة، وفي الركاة أن الإمام أجز الناس على أن يرفعوا الزكاة إلى بيت المال، وأما في الحج فكان أمير الموسم مقتدى الناس، وكذلك الصيام موكول إلى رأي القاضي فإنه إن حكم القاضي بالصوم على رؤية رجل يوم العيم يجب الصوم، وإن لم يحكم القاضي فلا يكون قوله حجة وكذلك في الدر المختار ص (٧٠) إن من قال: إن صليت فعبدي حر فصلى ولم يقرأ إلا التسمية بدل القراءة لا يحنث الرجل لأن التسمية لا تصح الصلاة بها عدنا، ثم إن لحقه قضاء القاضي الشافعي بصحة صلاة فقد حنث وصحت صلاة الحنفى إجماعاً.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

ظاهر حديث الباب يدل على أن الإفطار عند إقبال الليل وإدبار النهار بحكم الشريعة وجبرها وإن لم يعطر حقيقة، أي ظاهراً، وأنه يكون مرتكب

الخطاب قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرْتَ».

وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ

٦٩٩- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وأنس بن مالك: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، اسْتَحَبُّوا تَعْجِيلَ الْفِطْرِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٧٠٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي^(١) إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا».

٧٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٧٠٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ حُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ. قَالَتْ: أَيْهِمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَتْ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَطِيَّةٍ اسْمُهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ. وَيُقَالُ مَالِكُ بْنُ عَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ وَهُوَ أَصَحُّ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ السُّحُورِ

٧٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَتْ: قُلْتُ كَمْ كَانَ قَدْرُ ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً.

٧٠٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَدْرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً». وفي الباب عن حذيفة. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: اسْتَحَبُّوا تَأْخِيرَ السُّحُورِ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ

٧٠٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مَلَايِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ التُّعْمَانِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي

(١) قوله: «لا يزال الناس بخير... الخ» وفي رواية ظاهر، أي غالبًا فيه إشارة إلى أن قوام الدين وغيبته في مخالفة أعداءه؛ لأن اليهود والنصارى يوحرون، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «أحب عبادي إلى أعجلهم فطرًا» لأن متاعه النبي صلى الله عليه وسلم سبب هبة الله كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ وقيل: المراد بهم المسلمون، لأن اليهود والنصارى يوحرون الفطر، والأول أظهر، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات».

الفعل اللعوا إلا أن ابن تيمية حور الوصال إلى السحر وقال باستحبابه كما سأل، فلا يتمشى على ظاهر حديث الباب، فإن حديث الصحيحين: (لا تواصلوا، وأبكم وأصل يواصل إلى السحر الخ) بحالعه، ويؤيد ابن تيمية، فيحمل حديث الباب على من لا يريد الوصال إلى السحر.

باب ما جاء في تأخير السحور

يستحب تأخير السحور وتعجيل الإفطار.

قوله: (خمس آية) لقد تغير الحافظ في هذا الحديث فإن قدر خمسين آية يحكى في أقل من أربع دقائق، ثم قال: إن هذا التين إنما هو من شأن النوة لا يمكن لغيره وهو حقيقة الأمر. ودل الحديث على تعليله عليه الصلاة والسلام في رمضاه وهو عمل قطان ديوبند.

باب ما جاء في بيان الفجر

في فتاوى قاضي حان رواية أن الصائم يحور له أن يأكل إلى انتشار الصبح الصادق، وروي عن أبي بكر الصديق أنه أكل حين طلع الفجر،

أبي، طلق بن عليّ أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُوا واشربُوا يَهَيِّدْكُمْ» السَّاطِعُ الْمُصْعَدُ، وَكُلُوا واشربُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ».

وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي ذرٍّ وسُمرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ حَتَّى يَكُونَ الْفَجْرُ الْأَحْمَرُ^(١) الْمَعْتَرِضُ. وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٧٠٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَبُؤْسُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي هِلَالٍ عَنْ سَوَادَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ سُمَرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَ فِي الْأَفْقِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْغَيْبَةِ لِلصَّائِمِ

٧٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ^(٢) اللَّهُ حَاجَةً بِأَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

(١) قوله: «لا يهيدنكم الساطع المصعد» أي لا تنزعجوا للفجر المستطيل، فتمتنعوا به عن السحور، فإنه الصبح الكاذب، وأصل الهيد الحركة (جمع البحار).

(٢) قوله: «الفجر الأحمر المعترض» المراد به الصبح الصادق وتقييده بالحمرة، فعلة باعتبار الأغلب والأكثر وإلا ففي أول طلوعه لا يكون حمرة كما لا يخفى.

(٣) قوله: «فليس لله... الخ» هو كناية عن عدم القبور، قال المشايخ رحمهم الله: الصوم ثلاثة: صوم العوام: وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، وصوم خواص: وهو مع الخواص كلها عن شهواتها ولذاتها المحرمة والمكروهات بل عن الانهماك في المباحات عما ينافي كسر النفس وقمعها التي هو المقصود من الصيام، وصوم خواص الخواص: وهو لإمساك عما دون الله وعدم الالتفات إلى غيره، والتعقّب بها سواء، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» وقامه في «الإحياء» للعرلى.

وقد: أغلقوا الباب، وثبت عنه بسند صحيح، وقال الطحاوي: إنه كان ثم نسخ، وكذلك قال الداودي المالكي شارح البخاري. ومن حذيفة أثر أيضاً مثل أثر أبي بكر الصديق رواهما في التفسير المظهر في تحت آية: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» [البقرة: ١٨٧] أقول: لو ناب على أحد ما في قاضي خان فلا كرامة عليه، نعم يقضي الصوم.

وليعلم أن في بيان الفجر ثلاثة أقوال، القول انهجور: جواز الأكل إلى الصبح لأحمر، وتمسك هذا القائل بحديث الباب، واجمهور أن الامتناع من الصبح الصادق الأبيض، ثم قيل: إن التبيين المذكور في الآية أي تبيين الصبح الأبيض التبيين في نفسه وقيل التبيين للصائم المكلف، والقولان في البداية لابن رشد المذكوران.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْغَيْبَةِ لِلصَّائِمِ

ما قل بفساد الصوم بالغيبة إلا الأوزاعي.

قوله: (وحديثنا ابن أبي ذئب الخ) ههنا تحويل ما ذكره لناسخ.

واعلم أن الغيبة ذكرنا أنها كرامة، ثم لها أقسام عديدة مذكورة في الخطر وإباحة، وفيه أن الغيبة إن كانت لعرض صحيح كالاطلاع على فعل أحد ليأس الناس من شره فليست بمعصية. وحديث الباب يدل على اجتماع بهي الشارع ولصحة خلاف ما قال ابن تيمية. وإن الأئمة الأربعة فائزون بصحة صوم المعتد، وقد ورد النهي عن الغيبة، وسيأتي الكلام في هذا بقدر الضرورة ثم في العمل الجامع مع الكرامة تحريماً لقلولان، قيل: إن فيه حظ الثواب بتمامه. وقيل: إن فيه شيئاً من الثواب. ذكره في رد المحتار من حكم الصوم بعد تعريفه، ومن قوله في الإمامة ويصف الرجال ولشافعية في هذا القول أربعة أقوال ذكرها في جمع الخوامع.

مسألة: لو اعتد أحد ثم أكل وأفسد صومه رجعاً منه أن الصوم يفسد بالغيبة لحديث امام مهمل عنه كرامة أم لا؟ فقال في الهداية: إنه يكفر، وقال بعدم التكفير في من احتجم ثم أفسد الصوم بناء على أن الحمامة مفسدة الصوم عند أحمد وأقول: لا وجه لفرق بينهما، فإن الحدينين صحيحان وذهب إلى الأول الأوزاعي وإلى الثاني أحمد بن حنبل. وقيل بعدم لكفارة فيهما. وقيل بها فيهما ثم أقول: من حاب الهداية في وجه الفرق أن الغيبة معصية يكثر وقوعها ويعد الاحتساب عنها فلا يسعي أن يقال بأنها مفسدة للصوم بخلاف الحمامة. هذا والله أعلم.

وفي الباب عن أنس. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السُّحُورِ

٧٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً».

وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس وعمرو بن العاص والعرباض بن سارية وعتبة بن عبد وأبي الدرداء. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَصُلِّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ الشَّحْرِ».

٧٠٩- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

٧١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ فِيْمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْقَصْرِ فَشَرِبَ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ وَصَامَ بَعْضُهُمْ، فَلَبِغَهُ أَنْ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُصَافَةُ».

وفي الباب عن كعب بن عاصم وابن عباس وأبي هريرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ».

(١) قوله: «في السحور بركة» هو بضم السين مصدر. وبالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والمحفوظ عند المحدثين بالفتح، والأظهر هو الضم؛ لأن البركة إنما هي في الفعل لا في الطعام، كذا في «السمعات» و«المجمع».

(٢) قوله: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة الشحر» هو بالفتح للمرة أي السحور، فارق بينهما لأن الله أباحه لنا وحرمه عليهم. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «موسى بن علي» - بالتصغير - هو من تصريفات أهل العراق، اسمه على يفتح العين وكسر اللام، ويقولون: بالتصغير فرقاً بينه وبين علي بن أبي طالب.

باب ما جاء في فضل السحور

السحور بالفتح اسم الأكل وبالضم مصدر.

قوله: (أهل الكتاب الخ) كان في أهل الكتاب ابتداء شريعتنا الغراء أنه لا يجوز الأكل بعد ما نام كما في سنن أبي داود ص (٧٥).

قوله: (موسى بن عيسى الخ) بالتصغير وكان الناس يسمونه بعلي مصغراً، وكان يغضب موسى على هذا كما في الترمذي أيضاً.

باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر

قال الأئمة الأربعة: إن الأفضل في السفر الصوم ويجوز الإفطار. وقال داود الطاهري: إن صوم رمضان في السفر باطل ويشير بعض الأحاديث إلى ما قال أي أن يكون الأصوب الإفطار، ولكن الأربعة حملوها على حال الجهد والمشقة.

واعلم أن ههنا مسألتين: أحدهما ما قال به أبو حنيفة وهو أنه: لا يجوز للمسافر إفطار صوم يوم خروج من بيته. وثانيتهما ما قال به الأكثرون وأبو حنيفة وهو أنه: لو نوى الصوم في السفر لا يجوز له الإفطار في ذلك اليوم. وحديث الباب يرد على ما قال أبو حنيفة، وما أحاط أحد من الأصحاب بحديث الناس. فأقول: إن في التاتار حافية تصريح أن العرة يجوز له الإفطار، وكذلك في غير كتاب لنا. فإذن نقول: إن الإفطار في واقعة الدب جائز لأنهم كانوا عراة كما تدل الروايات، منها ما في الترمذي ص (٢٠٢) فلما منع النبي ﷺ الله عليه وسنة - مر الظهران فأدسا لبقاء العدو فأمرنا بالمطر الخ.

واقعة الباب واقعة السنة الثامنة بعد الهجرة، وقد علمنا الشير: إنها وقعت في سابع عشرة من رمضان. ومستدل داود الطاهري حديث: «ليس من البر الصيام في السفر الخ»، وفي صحيح ابن حبان: «ليس من أمر الصيام في السفر» وأجابوا عن حديثه، ذكره ووجه قوله: أن

واختلف أهل العلم في الصوم في السفر، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الفطر في السفر أفضل، حتى رأى بعضهم عليه إعادة إذا صام في السفر. واختار أحمد وإسحاق الفطر في السفر. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن وجد قوة فصام فحسن، وهو أفضل، وإن أفطر فحسن، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك. وقال الشافعي: إنما معنى قول النبي ﷺ «ليس من البر الصيام في السفر» وقوله -حين بلغه أن ناساً صاموا- فقال: «أولئك» العصاة فوجه هذا إذا لم يحتمل قلبه قبول رخصة الله تعالى. فأما من رأى الفطر مباحاً، وصام وقوي على ذلك فهو أصعب إلي.

١٩- باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر

٧١١- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الهمداني حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ بِنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَكَانَ يَسْرُدُ^(١) الصَّوْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ».

وفي الباب عن أنس بن مالك وأبي سعيد وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وأبي الدرداء وحمره بن عمرو الأسلمي.

قال أبو عيسى: حديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ، هذا حديث حسن صحيح.

٧١٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَمَا يُعَابُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ فِطْرُهُ».

٧١٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ فَلَا يَجِدُ الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ وَلَا الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَكَانُوا^(٢) يَزَوْنُ أَنَّهُ مِنْ وَجَدَ قُوَّةً فَصَامَ، فَحَسَنَ، وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ، فَحَسَنَ».

(١) قوله: «أولئك العصاة» -بالضم- جمع العاصي وذلك لأنهم زعموا الصيام واجبة ولم يعتقدوا رخصة الفطر، كما سيجيء في كلام المؤلف.

(٢) قوله: «يسرود الصوم» أي يواليه ويتابعه. (الدر) يعني كان ذا قدرة شديدة على الصوم حتى إنه كان يتابع صوم الفل في السفر.

(٣) قوله: «وكانوا يرون» اتفق جمهور العلماء من أهل الفتوى أن الإفطار والصيام كلاهما جائز، واحتنفوا في أن أحدهما أفضل أو هما سواء، فأبو حنيفة ومالك والشافعي والثوري وغيرهم على أن الصوم أفضل إن أطاقه لثبته الذمة ويسره بموافقة المسلمين، وعسر القضاء بعد مضى رمضان وفعله صلى الله عليه وسلم في الصيام يصلح حجة لهم، وعند أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب والأوزاعي: الإفطار في السفر أفضل مطلقاً، وذهب بعض العلماء إلى أن أفضل الأمرين يسرهما، وبعضهم إلى استواءهما، والمرء مخير بينهما. (السماعات)

رجلاً صام في السفر فشق عليه فقام عليه الناس بالظن فرآه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فذكروا قصته فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «ليس من الخ». فملار جوابهم على أن تقدم الجار والمحرور بعيد الحصر فورد النبي عنى هذا الحصر، فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام أن الصوم في السفر لا ينحصر في امر بل قد يكون لعدم ترخص برخص الله أيضاً، لكن طاهر الحديث يشير إلى عدم الصوم في السفر وقال ابن تيمية في فتاواه إن الحديث لا يدل على عدم جواره في السفر لأن معنى الأمر لا يوجب عدم الحوار، ولكني لست أحصله فإنه انتهى الأمر فما بقي شيء والله أعلم.

قوله: (قال الشافعي) معنى قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «ليس من الخ» لا يشرحه الحديث بل بيان المسألة، وهذا شبه ما قال محمد بن الحسن في حديث «البعاء بالخيار ما لم يتفرقا الخ» فإنه ذكر المسألة لا شرح الحديث. وأيضاً أحاب الجمهور عن حديث «ليس من البر الخ» أنه محمول على حال الجهد والمشقة.

باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر

حديث الباب صريح حجة للجمهور.

قوله: (فلا يجد المفطر على الصائم الخ) مشتق من وجد يجد موحدة العصب، وأما وجد يجد وجوداً فمعناه معروف، وأما وجد يجد وجداً

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٠- باب ما جاء في الرخصة للمخارب في الإفطار

٧١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَعْمَرٍ بْنِ أَبِي حُيَيْبَةَ^(١) عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ «أَنَّه سَأَلَهُ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، فَحَدَّثَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ غَزَوَتَيْنِ، يَوْمَ بَدْرٍ وَالْفَتْحِ، فَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا».

وفي الباب عن أبي سعيد.

قال أبو عيسى: حديث معمر لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقد روي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ «أنه أمر بالفطر في غزوة غزاهما». وقد روي عن عمر بن الخطاب نحوه هذا، أنه رخص في الإفطار عند لقاء العدو. وبه يقول بعض أهل العلم.

٢١- باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للمخبل والمرضع

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا أَبُو هَلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ عَنْ أَنَسٍ^(٢) بْنِ مَالِكٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: «ادْنُ فَكُلْ»، فقلت: إني صائم، فقال: «ادْنُ أَحَدُكَ عَنِ الصَّوْمِ أَوِ الصَّيَامِ: إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ^(٣) شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوِ الْمَرْضِعِ الصَّوْمَ أَوِ الصَّيَامَ». وَاللَّهُ لَقَدْ قَالَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ كِلَيْهِمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا، فَيَا لَهْفٍ نَفْسِي أَنْ لَا أَكُونَ طَعِمْتُ مِنْ طَعَامِ النَّبِيِّ ﷺ».

وفي الباب عن أبي أمية.

قال أبو عيسى: حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن. ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم.

وقال بعض أهل العلم: الحامل والمرضع يفتطران ويقضيان ويطعمان. وبه يقول سفيان ومالك والشافعي وأحمد. وقال بعضهم: يفتطران ويطعمان ولا قضاء عليهما، وإن شاءتا قضا ولا إطعام عليهما. وبه يقول إسحاق.

٢٢- باب ما جاء في الصوم عن الميت

٧١٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ مَتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَخِيكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَقُّ اللَّهِ أَحَقُّ^(٤)».

(١) قوله: «معمر بن أبي حبيبة» معمر - بسكون ثانية - ابن أبي حبيبة، ويقال: حبيبة - بالتحانية مصغراً - العدوي، مولا هم ثقة من الخامسة (التقريب)

(٢) قوله: «أنس بن مالك» هو غير أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) قوله: «وضع عن المسافر شطر الصلاة» والصوم مقيماً عليها لأن قوله صلى الله عليه وسلم «وضع عن شطر الصلاة» ليعلم منه أن السفر محل التخفيف، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «كُلْ» (التقرير)

(٤) قوله: «فحق الله أحق» وفي «الصحيحين». «من مات وعيه صوم، صام عنه وبيته» أورده صاحب «المشكاة» أيضاً، قال الشيخ عبد الحق:

فمعه (يا فتى)، وأما وجد يجد وجداناً فمعناه، حزن.

باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للمخبل والمرضع

إن حشيت علي ولدها يحوز لها الإفطار ولا عدية عليها بل القضاء، وعند البعض العدية أيضاً واحدة. وعند من مشهور على الألسنة أن أية العدية سمحت، وأقول إن العدية ثلثة عند الكل وعددا ستة مواضع، ولو قيل بسحبها فكيف تكون العدية باقية؟ وسأني البحث في هذا الباب. «وعلى الدين يصيقونه عدية الخ».

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ وابنِ عُمَرَ وعائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[١].
٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ^[٢]. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى غَيْرُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى أَبُو معاويةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَلَا عَنْ عَطَاءٍ وَلَا عَنْ مُجَاهِدٍ.
٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَارَةِ

٧١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبَّازٌ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ فَلْيُطْعَمْ»^(١) عَنْهُ مَكَانُ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفٌ قَوْلُهُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَامُ عَنِ الْمَيِّتِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ نَذْرٌ صِيَامٍ يُصَامُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ رَمَضَانَ أَطْعَمَ عَنْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَصُومُ^(٢) أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ. وَأَشْعَثُ هُوَ ابْنُ سَوَّارٍ. وَمُحَمَّدٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذَرُّهُ الْقِيءُ

٧١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ»^(٣) الصَّائِمُ: الْحِجَامَةُ وَالْقِيءُ وَالْإِحْتِلَامُ.

أَخَذَ قَوْمٌ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَأَجَازُوا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، فَأَوْجِبَ عَلَيْهِ قِضَاءَهَا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَحْتَجُّرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصُومُ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنْ الْمُرَادُ إِطْعَامُ الْوَلِيِّ عَنْهُ، فَعِنْدَنَا إِنْ أَوْصَى فَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوْصَى أَوْ لَمْ يَوْصَ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ، وَيُؤْخَذُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْأَلُ هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَيَصْنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، فَيَقُولُ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ-.

(١) قَوْلُهُ: «فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ... الخ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَاتِ»: فَعِنْدَنَا إِنْ أَوْصَى فَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوْصَى أَوْ لَمْ يَوْصَ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ» وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، أَمَّا مَا وَرَدَ صَامَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، فَأَخَذَ بِظَاهِرِهِ قَوْمٌ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَأَوَّلُوا بِأَنْ الْمُرَادُ طَعَامُ الْوَلِيِّ عَنْهُ، كَذَا فِي «الْمَعَاتِ».

(٣) قَوْلُهُ: «لَا يُفْطِرُنَ الصَّائِمُ... الخ» وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمَرْبُوعُ مِنْ فَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحِجَامَةَ تَفْطِرُ الصَّائِمَ وَالْمَحْجُومَ لِحَدِيثِ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» وَعُلَمَاءُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ بِالْعَوَا فِي تَصْحِيحِهِ وَتَأْيِيدِ مَذْهَبِهِمْ، وَنَصَرْتَهُ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، وَالْجُمْهُورُ أَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنْ الْمُرَادُ بِالْإِفْطَارِ التَّعَرُّضُ لَهُ وَالْوُقُوعُ فِيهِ، أَمَّا الْحَاجِمُ فَلَوْصُولُ شَيْءٍ إِلَى جَوْفِهِ بِمَصِّ الْقَارُورَةِ، وَأَمَّا الْمَحْجُومُ فَتَعَرُّضُ الضَّعْفِ -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ- كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَاتِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذَرُّهُ الْقِيءُ

ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ لَنَا أَنَّ دَرَجَةَ الْقِيءِ غَيْرُ مَعْسَدٍ وَالْإِسْتِقَاءُ مَعْسَدٌ، ثُمَّ فَصَّلَ الْمُصْصِمُونَ فِيهَا وَصَارَتْ ثِنْتِي عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ الْقِيءَ وَإِمَّا قَبِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ، ثُمَّ إِمَّا دَرَعَهُ أَوْ اسْتَقَاءَ، ثُمَّ يَصْرَبُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْ أَنَّهُ حَرَجٌ أَوْ عَادٌ أَوْ أَعَادَهُ فَحَصَلَتْ اثْنَا عَشْرَةَ صُورَةً، وَأَحْكَامُ الْكُلِّ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ مِثْلَ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

[١] هَكَذَا فِي النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي نُسْخَةِ بَشَّارٍ: «حَسَنٌ»، وَقَالَ: فِي م: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَمَا أُسْتَنَاهُ مِنَ التَّحْفَةِ وَبَعْضِ النُّسخِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ

لَمَّا ذَكَرَ لَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَعْبَةِ عِلْمِهِ.

[٢] هُنَاكَ عِبَارَةٌ سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ وَأُسْتَنَاهُ بَشَّارٌ فِي سَجْنَتِهِ، وَنُصَحَا: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: جُودَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ هَذَا الْحَدِيثَ

عَنِ الْأَعْمَشِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ غَيْرُ مُحْفَظٍ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ. سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجْزِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ: أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ثَقَّةٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا أُرَوِّي عَنْهُ شَيْئًا.

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ اسْتِقَاءَ عَمْدًا

٧٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَثَوْبَانَ وَقُضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَرَاهُ مُحْفَظًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا يَصُحُّ إِسْنَادُهُ. وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَثَوْبَانَ وَقُضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ صَائِمًا مَطْوَعًا فَقَاءَ فَضَمَّ فَأَفْطَرَ لِذَلِكَ. هَكَذَا رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسِّرًا.

وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ نَاسِيًا

٧٢١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا فَلَا يَفْطَرُ، فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ».

٧٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَوْفٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَخَلَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ إِسْحَاقَ الْغَنَوِيَّةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِذَا أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وحديث الباب ساقط من جانب عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو سيء الحفظ، وأما أخوه عبد الله وأما مرسل عبد الله فيفيدنا في مسألة عدم إفساد الصوم بالجماعة أيضاً فثقة.

قوله: (أبا داود السجزي) السجزي منسوب إلى سجستان مغرب سيستان، يقال زابلستان أيضاً، وهو مولد رسته الشجاع المعروف، وعلط في هذا بن حنكاه حيث قال: إنها قرية من قرى مصر. ويقال لستان سكر أيضاً، وفي العجم سمة طبرستان وسبب إلى هذا أبو جعفر الطبري، ويعد يقول: السجزي أيضاً، وأما الصير في مسموب إلى طبرية قرية من قرى الشام.

باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسياً

في الثلاثة: إن صوم من أكل وشرب ناسياً، وقال مالك: إن كان صومه صوم الغريصة فيقصيه وب كان صوم تطوع فلا قضاء قد تم صومه، وفي كتب لو أحد الصائم في الأكل ويراها رجل حر ويعلم أنه صائم والأكل ضعيف فيسعي للرائي أن لا يحرقه نأكل صائماً بل يدعه يأكل ويروي أن رجلاً في عهد الصحابة صام يوماً فدعه رجل ليطعام فأكل عنده شبع ناسياً، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع ناسياً، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع ناسياً، ثم جاء عبد أبي هريرة وذكر قصته، فقال أبو هريرة: إن رجل ما تعودت الصيام

٢٧- باب ما جاء في الإفطار متعمداً

٧٢٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُطَوَّسِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا مَرَضٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ، وَإِنْ صَامَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْمُ مَنْ حَدَّثَنَا يَقُولُ: أَبُو الْمُطَوَّسِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُطَوَّسِ وَلَا أَحَرِفَ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٢٨- باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان

٧٢٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَاللَّفْظُ لَفْظُ أَبِي عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: لَا؟ قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا؟ قَالَ: لَا؟ قَالَ: اجْلِسْ، فَاجْلِسْ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ

(١) قوله: «لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَات»: هَذَا مِنْ بَابِ التَّشْدِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ وَإِلَّا فَالْكَفَّارَةُ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ تَجْزِي عَنْهُ. انْتَهَى، وَيُمْكِنُ أَنْ مَعْنَاهُ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ لَا يَبْلُغُ فِي دَرَجَةِ صَوْمِ وَاحِدٍ فِي الثَّوَابِ أَوْ فِي الْكَيْفِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْكَفَّارَةُ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ تَرْفَعُ الْجُودَ عَنِ الذَّمَّةِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْصَّوْبِ -.

(٢) قوله: «بِعَرَقٍ فِيهِ» انْعَرَقَ وَالْعَرَقَةُ - يَفْتَحُ الرِّاءَ فِيهِمَا - زَنْبِيلٌ مَنْسُوجٌ مِنْ خُوصٍ، وَالْمَكْتَلُ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - لُزْنِيٌّ الْكَبِيرُ، قِيلَ: إِنَّهُ يَسْمَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَالْجَمْعُ مَكَاتِيلٌ.

باب ما جاء في الإفطار متعمداً

قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ أَكَلَ وَالشَّرِبَ عَمْدًا أَيْضًا يَوْجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: إِنْ الْكَفَّارَةُ مُقْتَصِرَةٌ عَلَى الْجَمَاعِ عَمْدًا، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنْ الْكَفَّارَةُ فِي الْجَمَاعِ فَقَطْ، وَأَمَّا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ فِي دَارِ الدُّنْيَا وَأَمْرُهُ مَقْضُودٌ إِلَى دَارِ الْآخِرَةِ، وَتَمَسَّكَ بِحَدِيثِ الْبَابِ: «لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْزَرْ ثَوَابَ رَمَضَانَ وَخَوَاصِهِ، وَأَمَّا تَفَقُّهُ الْبُخَارِيُّ فَبِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَيْسَتْ بِعَوَضٍ مِنَ الْجَنَابَةِ لِتَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ وَالْكَفَّارَةُ بِلِ هِيَ عِقَابٌ وَزَجْرٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَرْدَ فِي الْجَمَاعِ أَعْلَى مِنَ التَّمَرُّدِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ. وَقَالَ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ: لَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا بَلِ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا، وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى هَذَا.

وَإِنْ قِيلَ: إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الْكَفَّارَةُ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِالْقِيَاسِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الْحُدُودِ قُلْتُ: أَوَّلًا إِنَّا أَثَبْنَا الْكَفَّارَةَ فِيهِمَا بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ لَا الْقِيَاسِ وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ. وَثَانِيًا: إِنْ قَوْلُ أَهْلِ الْأَصُولِ: إِنْ الْقِيَاسُ لَا يَجْرِي فِي الْحُدُودِ وَلَيْسَ مَرَادُهُ مَا زَعَمْتُمْ أَيْ الْحُدُودَ بِمَعْنَى الزَّوْجَرِ، بَلِ الْحُدُودُ بِمَعْنَى الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ فَاصِةً بَيْنَ الْمُتَحَانِسِينَ كَمَا يَدُلُّ بَعْضُ لَفُزٍ، مِنْهَا مَا قَالَ السَّرْحَسِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ: إِنْ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مَفْسَدٌ لِلصَّلَاةِ وَتَفْسِيرُ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ فِيهِ أَقْوَالٌ خَمْسَةٌ. وَقَالَ: الْأَشْبَهُ أَنْ يَحُولَ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ إِلَى رَأْيٍ مِنْ ابْتِلَايَ بِهِ فَمَا زَعَمَهُ كَثِيرًا كَثِيرٌ وَمَا لَا فَلَا، وَكَذَلِكَ فِي بَيْعِ السَّلَمِ بِأَنْ تَعْيِينَ مَدَّةَ السَّلَمِ بِالشَّهْرِ أَوْ غَيْرِهِ لَيْسَ بِأَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، بَلِ الْأَشْبَهُ مَا عِيَهُ رَبُّ الْمَالِ وَالْمَشْتَرِي بِالْمُرَاضِي، وَكَذَلِكَ فِي مَدَّةِ تَشْهِيرِ النَّقْطَةِ بِأَنَّهَا مَحُولَةٌ إِلَى رَأْيٍ مِنْ ابْتِلَايَ بِهِ. فَعَلَى هَذَا أَقُولُ: يُمْكِنُ بَيْعُ السَّلَمِ عَلَى مَدَّةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَبِالْجُمْلَةِ الْمُرَادُ مِنَ الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الزَّوْجَرِ.

باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان

قوله: (رجل الخ) قيل: إنه أوس بن صامت الذي هو صاحب واقعة الظهار في رمضان في حديث آخر فيكون حديث الباب وذلك الحديث واحداً، وقيل: إن حديث الباب غير ذلك الحديث وواقعتان متعددتان، وفي واقعة الداء هو سلمة بن صحر الله أعم، فانصوب تعدد الواقعتين

ثم اختلف فقار الثلاثة: إن الحصائل الثلاثة بالترتيب كما في الحديث. وقال مالك. لا ترتيب بل العدد محير بينهما وتعجب المحدثون من أن مالكاً كيف حالف نص حديث الباب؟ أقول: يمكن له أن يقول: إن المذكور في الحديث من الترتيب إنما هو في الذكر لا في الحكم فلا خلاف لنص أصلاً

قوله: (شهرين متتابعين الخ) في بعض الروايات أنه قال: ما ابتليت بهد إلا من الصوم فعدل من الصيام إلى الإطعام بعدد شدة اشتق. والحال أن شدة الشق ليس بعدد لعدول عدداً، وعدد عند الشافعية وما أحاب الأحناف، وأقو: إنه من خصوصية هذا لرجل وأحدث هذه الخصوصية مما يرد عليها وعلى الشافعية أن هذا لرجل أصعب الكفارة أهله ولا تتأدى الكفارة مثل هذا فقيل: إنه لم تتأد الكفارة بل الكفارة عليه

تمرّ -والغرق المكنل الضخم قال: فتصدّق به، فقال: ما بين لابتبها "أحد أفقر منّا، قال: فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابهُ، قال: خذهُ فأطعمهُ أهلَكَ».

وفي الباب عن ابن عُمَر، وعائشة، وعبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم في من أفطر في رمضان متعمداً من جماع. وأمّا من أفطر متعمداً من أكل أو شرب فإن أهل العلم قد اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: عليه القضاء والكفارة، وشبهوا الأكل والشرب بالجماع. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق. وقال بعضهم: عليه القضاء ولا كفارة عليه، لأنّه إنّما ذكّر عن النبي ﷺ الكفارة في الجماع، ولم يذكّر عنه في الأكل والشرب، وقالوا: لا يشبه الأكل والشرب الجماع وهو قول الشافعي وأحمد.

وقال الشافعي: وقول النبي ﷺ للرجل الذي أفطر فتصدّق عليه: «خذهُ فأطعمهُ أهلَكَ» يحتمل هذا معاني، يحتمل أن تكون الكفارة على من قدر عليها، وهذا رجل لم يقدر على الكفارة، فلما أعطاه النبي ﷺ شيئاً وملكه قال الرجل «ما أحد أفقر إليّ منّا» فقال النبي ﷺ: «خذهُ فأطعمهُ» أهلَكَ» لأن الكفارة إنّما تكون بعد الفضل عن قوته. واختار الشافعي لمن كان على مثل هذا الحال أن يأكله، وتكون الكفارة عليه ديناً فمتى ما ملك يوماً كفّر.

٢٩- باب ما جاء في السواك للصائم

٧٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي، يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ».

وفي الباب عن عائشة.

قال أبو عيسى: حديث عامر بن ربيعة حديث حسن.

والعمل على هذا عند أهل العلم لا يروون بالسواك للصائم بأساً إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود الرطب وكرهوا له السواك آخر النهار. ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار وآخره. وكره أحمد وإسحاق السواك آخر النهار.

(١) قوله: «بين لابتبها» الالة الأرض ذات الحجارة السود الكثيرة وهي الحرة، لابت المدينة طرفاه من حبيها. (ج)

(٢) قوله: «فأطعمه أهلَكَ» يعني بالفعل، وتصدّق بعد هذا عند قدرتك، وقال ابن الهمام: اظاهر أنه خصوصية له إذ عند الدرقطي في هذا الحديث، فقد كسر الله عنك، قاله عبي القارى في «شرح الموطأ».

(٣) قوله: «ولم ير الشافعي بالسواك بأساً» الموجود في كتب الشافعية خلاف ما نسب أبو عيسى إلى الشافعي، بل هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى -والله تعالى أعلم-.

دين ويؤديها إذا تيسر له، وقيل: إن كفارته قد أدبت، وهذا من خصوصيته، وهذا قول الشافعي رحمه الله والزهري نقله الدارقسي وأبو داود ص (٣٣٣)، وزاد الزهري إنّما كان هذا رخصة له خاصة الخ، فإذا أقول: لما ادعيته اختصاصية في مسألة تدعي الخصومة في مسألة أخرى أيضاً أي عدوه عن الصوم إلى الإطعام لشدة الشيق، وأما ادعاء اختصاصية فليس له صاطة كلية، بل يكون بالدوق السيم. وكذلك روي أن أبا بردة بن دينار قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «قسم هذه الشياه في الناس» فقسمها في الناس وبقي له عتود، فأمره عليه الصلاة والسلام أن يصحى بها، وهذه لأضحية من خصوصيته، فإن اعتود لا تصح الأضحية بها، على أن في بعض الروايات تصريح: أن «صبح بها، ولا يجوز لعيرك الخ».

باب ما جاء في السواك للصائم

يستحب السواك عندنا في جميع الأحيان قبل السواك بعد السواك على نفي للسواك بعد السواك كما هو مذهب الشافعي، وختارنا مختار اسحاري، وأم حديث: «حيوف مع الصائم الخ» فلا يدل على النهي عن السواك بل حث على الصيام بذكر فضله قوله: (وم ير الشافعي الخ) هذا خلاف ما في عامة كتب لشافعية فإن فيها كراهية السواك بعد الروال، وعن ما في كتب الترمذي رواية عن الشافعي رحمه الله.

٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

٧٢٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاتِكَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اشْتَكَيْتُ عَيْنِي أَفَأَكْتَحِلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وفي الباب عن أبي رافع. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ. وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ، فَكَرَهُهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

٧٢٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُ^(١) فِي شَهْرِ الصَّوْمِ».

وفي الباب عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَحَفْصَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ. فَرَخَّصَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَلَمْ يُرَخَّصُوا لِلشَّابِّ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ. وَالْمُبَاشَرَةُ عِنْدَهُمْ أَشَدُّ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْقُبْلَةُ تُنْقِصُ الْأَجْرَ وَلَا تُفْطِرُ الصَّائِمَ، وَزَأُوا أَنَّ لِلصَّائِمِ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ أَنْ يُقْبِلَ، وَإِذَا لَمْ يَأْمُرْ عَلَى نَفْسِهِ تَرَكَ الْقُبْلَةَ لِيَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ. وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ

٧٢٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ^(٢) لِأَرْبِهِ».

(١) قوله: «كَانَ يُقْبِلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ» قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ الْمُحَدِّثُ الدَّهْلَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْلَمَعَاتِ شَرْحَ الْمَشْكَاةِ»: وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْقُبْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ الْجَمَاعَ أَوْ الْإِنِّزَالَ، وَيَكْرَهُ إِنْ لَمْ يَأْمُرْ؛ لِأَنَّ الْقُبْلَةَ لَيْسَتْ بِمَفْطَرَةٍ، وَمُمْكِنٌ أَنْ تَقْضَى إِلَى الْإِنْفِطَارِ فِي الْعَاقِبَةِ، فَفِي حَالَةِ الْأَمْنِ يَعْتَبَرُ ذَاتُهَا، وَفِي غَيْرِ حَالَةِ الْأَمْنِ يَعْتَبَرُ عَاقِبَتُهَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَوْطَأِ»: وَالْكَفُّ أَفْضَلُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَامَّةُ، وَالْمُبَاشَرَةُ فِي حَكْمِ التَّقْبِيلِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَيُرْوَى عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ يَكْرَهُ الْمُبَاشَرَةَ الْفَاحِشَةَ لَغَبَةِ خَوْفِ انْفِتْنَةِ فِيهَا، وَفِي «الْمَوَاهِبِ اللَّدْنِيَّةِ» أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْقُبْلَةَ لَيْسَتْ بِمَحْزُومَةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَحَوَّكِ الشَّهْوَةُ بِهَا، لَكِنِ الْأَوَّلُ تَرْكُهَا، وَأَمَّا مَنْ حَرَكَتْ الشَّهْوَةُ لَهُ فَهِيَ حَرَامٌ فِي حَقِّهِ عَلَى الْأَصَحِّ -انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ فِي «الْلَمَعَاتِ» -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَى-.

(٢) قوله: «أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ» أَيْ لِحَاجَتِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوْنَهُ بِفَتْحِ هَمْزٍ وَرَاءَ، بِمَعْنَى الْحَاجَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ مَعْنَى الْحَاجَةِ، وَيَحْتَمِلُ الْعَضْوَ الذِّكْرَ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَمْلَكُكُمْ أَيْ كَانَ يَأْمُرُ الْإِنِّزَالَ وَيَأْمُرُ الْإِقْقَاعَ، وَخَدَشَ التَّفْسِيرَ بِالْعَضْوِ بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ سِنِّ الْأَدَبِ. (بِمَجْمَعِ الْبَحَارِ)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

لَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ وَإِنْ ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي الْبِزَاقِ، وَمَنْ بَزَقَ وَفِيهِ أَثَرُ الْكُحْلِ ثُمَّ أَعَادَهُ فَسَدَ صَوْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْاِكْتِحَالَ لِقَصْدِ الزَّيْنَةِ يَكْرَهُ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: إِنْ التَّخْتُمَ لَزِينَةً مَكْرُوهَةً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

تَحَوُّرُ الْقُبْلَةِ لِمَنْ يَأْمُرُ عَلَى نَفْسِهِ الْجَمَاعَ مِثْلَ الْمُشَيْخَةِ، وَتَكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَأْمُرْ مِثْلَ الشَّبَابِ. وَأَمَّا الْاِعْتِكَافُ فَلَا تَجُوزُ الْقُبْلَةُ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَوُجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ جَوَازِ ارْتِكَابِ دَوَاعِي الْإِقْقَاعِ فِي الصَّوْمِ، وَعَدَمِ جَوَازِهِ فِي الْاِعْتِكَافِ مَذْكَورٌ فِي الْعَنَاءَةِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ لِلشَّيْخِ أَكْمَلُ الدِّينِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِفْطَارَ لَازِمٌ وَالتَّطْمِيرَ مُتَعَدٍّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ

لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ الْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ بَلِ الْمَسُّ فَقَطْ.

قوله: (وَأَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ الخ) الْإِرْبُ بِكَسْرِ الهمزة العَصْوُ وَجَمْعُهُ أَرَابٌ، وَبِفَتْحَتَيْنِ بِمَعْنَى الْحَاجَةِ، وَهَذَا اسْمُ حَسَنٌ، وَلَأَشْهُ بِالْتَعْظِيمِ الثَّانِي

٧٢٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لَأَرْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَيْسَرَةَ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلَ. وَمَعْنَى لَأَرْبِهِ يَعْنِي لِنَفْسِهِ.

٣٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ

٧٣٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ منصورٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ^(١) الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ حَفْصَةَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَوْلُهُ، وَهُوَ أَصَحُّ^(٢): وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصَّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ، أَوْ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، أَوْ فِي صِيَامٍ نَذَرَ إِذَا لَمْ يَنْوِهِ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يُجْزِهِ. وَأَمَّا صِيَامُ التَّطَوُّعِ فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَنْوِيهِ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمَتَطَوُّعِ

٧٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ ابْنِ أُمِّ هَانِي عَنْ أُمِّ هَانِي قَالَتْ: «كَنتُ قَاعِدَةً عِنْدَ

النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِشَرَابٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ نَاقَلَنِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَذْنَبْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَتْ كُنتُ صَائِمَةً فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: أَمِنْ قَضَاءٍ كُنتِ تَقْضِيهِ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَلَا يَضُرُّكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَائِشَةَ.

(١) قَوْلُهُ: «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ... الخ» مِنَ الْإِجْمَاعِ بِمَعْنَى الْعَزْمِ وَإِحْكَامِ النِّيَّةِ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الصَّوْمُ بِإِذْنِ فَرْضٍ كَانَ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ وَالْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ أَوْ نَفْلًا وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَشْتَرُطُ التَّيَبُّتَ فِي كُلِّ صَوْمٍ نَظَرًا إِلَى عُمُومِ الْحَدِيثِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي غَيْرِ النَّفْلِ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ أَيْ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُ رَمَضَانَ وَالنَّفْلِ وَالنَّذْرِ الْمَعِينِ بِنِيَّةٍ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ الشَّرْعِيِّ، وَشَرْطُ لِقَاءِ الْكَفَّارَةِ وَلِذَلِكَ الْمَطْلُوقُ أَنَّ بَيْتَ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَتَعَيَّنَةٍ، فَلَا بَدَّ مِنَ التَّعَيُّنِ فِي الْإِسْتِدَاءِ، وَالِدَّلِيلُ لَنَا فِي الْفَرَضِ مَا رَوَى فِي السَّنَنِ الْأَرْبَعَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا شَهِدَ عِنْدَهُ الْأَعْرَابِيُّ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ: «أَلَا مِنْ أَكَلٍ فَلَا يَأْكُلُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيُصُمْ» أَمَّا حَدِيثُ حَفْصَةَ مَعَ أَنَّهُ قَدْ اِحْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ فَمَحْمُودٌ عَلَى نَمَى الْكَمَالِ. (السَّمْعَاتُ)

أَنْ يَمَعْنَى الْحَاجَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ التَّيَبُّتِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ التَّيَبُّتُ فِي كُلِّ صَوْمٍ إِلَّا النَّفْلَ، وَجُوزَ فِيهِ أَنْ يَنْوِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ أَيْضًا مَنْ لَمْ يَأْكُلْ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّيَبُّتُ فِي رَمَضَانَ وَالنَّفْلِ وَالنَّذْرِ الْمَعِينِ لِأَنَّ رَمَضَانَ مَوْقِتٌ مِنْ جَانِبِ الشَّارِعِ، وَالنَّذْرُ الْمَعِينُ مَوْقِتٌ مِنْ جَانِبِ الْعِبَادِ، وَالنَّفْلُ وَقْتُهُ كُلُّ يَوْمٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى جَوَابِهِ أَصْلًا.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ فُرُوقِ الطُّحَاوِيِّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ مِنْ نَادَى أَهْلِ الْعَوَالِي نَهَارَ عَاشُورَاءَ أَنْ يَصُومَ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ مِنَ الصُّبْحِ وَيَمْسُتَ مِنْ أَكْلِ وَيَقْضِي وَكَانَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ فَرْضًا، وَأَطْبَبَ الطُّحَاوِيُّ بِالرَّوَايَاتِ. وَقَالَ الْخَافِظُ: لَمْ يَشَأْ أَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْقَضَاءِ لِمَنْ أَكَلَ مِنَ الصُّبْحِ فَلَا يَكُونُ فَرْضًا، أَقُولُ: كَيْفَ غَمَلَ الْخَافِظُ؟ وَالْحَالُ أَنَّ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ تَصْرِيحَ الْقَضَاءِ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمَتَطَوُّعِ

هَهُنَا مَسْأَلَتَانِ أَحَدُهُمَا جَوَازُ إِفْطَارِ الْمُتَنَفِّلِ وَعَدَمُهُ، وَثَانِيَتُهَا أَنَّهُ لَوْ أَفْطَرَ فَهَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟ وَفِي مَدُونَةِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنْ أَفْطَرَ لَعَدَرَ مَسْمُوعٌ فَلَا قَضَاءَ وَلَا يَقْضِي، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَلْزَمُ بِالْإِشْرَاقِ وَإِنْ أَفْطَرَ يَقْضِي بِلَا تَفْصِيلٍ، وَاتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَرَعٍ فِي الْحَجِّ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كَذَلِكَ يَكُونُ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ أَيْضًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا قَضَاءَ إِذَا أَفْطَرَ الْمُتَنَفِّلُ، وَفِي كِتَابِ الْحَبَابَةِ مِثْلُ مَا فِي كِتَابِ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَكِنْ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لِأَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ تَصْرِيحٌ أَنَّ الْمُتَنَفِّلَ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ يَتِمُّهُمَا وَيَلْزَمُ بِالْإِشْرَاقِ. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ إِفْطَارِ مَعِي ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ جَوَازُ إِفْطَارِهِ بِالْعَدْرِ وَالضَّيَاعَةِ عَدَرَ لِيَصِيفَ وَاصْصِيفَ، وَفِي الْكُفْرِ فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَحُورُ الْإِفْطَارُ بِالْعَدْرِ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ فِي

[١] هُنَاكَ سَقَطَ فِي السَّخْصَةِ الْهَدِيدَةِ وَذَكَرَهُ بِشَارٍ مَا بَصَهُ: وَهَكَذَا أَيْضًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الرَّهْرِيِّ مَوْقُوفًا. وَلَا نَعْمَ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا

يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ.

حديث أم هانئ في إسناده مقال.

والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه. وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي.

٧٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: «أَخَذَ بَنِي أُمِّ هَانئٍ حَدَّثَنِي فَلَقِيتُ أَنَا أَفْضَلَهُمْ وَكَانَ اسْمُهُ جَعْدَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ هَانئٍ جَدَّتَهُ فَحَدَّثَنِي عَنْ جَدَّتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَذَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاولَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِينٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ».

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ أُمِّ هَانئٍ؟ قَالَ: لَا، أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ وَأَهْلُنَا مِنْ أُمِّ هَانئٍ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكَ، فَقَالَ: عَنْ هَارُونَ بْنِ بَنِي أُمِّ هَانئٍ عَنْ أُمِّ هَانئٍ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ أَحْسَنَ هَكَذَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ «أَمِينٌ نَفْسِهِ» وَحَدَّثَنَا غَيْرُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَ: «أَمِيرٌ نَفْسِهِ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشُّكِّ. وَهَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ شُعْبَةَ «أَمِيرٌ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشُّكِّ.

٧٣٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ هَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ».

٧٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ هَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فَيَقُولُ أَعِنْدَكَ عَدَاءٌ؟ فَأَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ، قَالَتْ: فَأَتَانِي يَوْمًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَدْ أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قُلْتُ: خَيْشٌ، قَالَ: أَمَا إِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا، قَالَتْ: ثُمَّ أَكَلْتُ».

قَالَ أَبُو هَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ

٧٣٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ^(٣) عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

(١) قوله: «أَمِيرٌ نَفْسِهِ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ عَلَى الشُّكِّ» وقوله: إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ، تأويله أَنْ يَفْطَرَ نَظْرًا إِلَى مَا يَدُو لَهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أُوْمِنُ عَلَيْهَا كَالَّذِي يَصِيفُ يَوْمًا أَوْ يَنْزِلُ بِقَوْمٍ وَهُمْ يَحْتَبُونَ أَنْ يَفْطَرَ، أَوْ يَرَى فِي تَرْكِ الْإِفْطَارِ اسْتِحْشَاشًا مِنْ جَانِبِ صَاحِبِهِ، فَلَهُ أَنْ يَسَاعِدَهُ عَلَى هَوْنٍ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ، وَهُوَ أَمِينٌ نَفْسِهِ رَاعِيًا شَرَايِطَ الْأَمَانَةِ فِيمَا يَتَوَخَّاهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: فَلَا يَصْرُكُ، وَلَيْسَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِتِمَامِ لَا سِوَمَا قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْأَمْرُ بِقَضَاءِهِ، كَمَا سَبَّحِيءَ بَعْدَ، كَذَا فِي «الْمَعَاتِ».

(٢) قوله: «ثُمَّ أَكَلْتُ» فِيهِ أَنْ إِفْطَارَ صَوْمِ التَّصَوُّعِ جَائِزٌ بِلَا عَدْرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَجِبُ إِتِمَامُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ وَمَا فِي الْحَدِيثِ فَمَحْمُولٌ عَلَى عَدْرِ.

(٣) قوله: «بُرْقَانَ» -بموحدة مضمومة فراء ساكنة فقفاف- (مع)

منتقى الحاكم الشهيد. والجمع بين الروايتين أن الإفطار بلا عذر جائز ولكنه غير مرضي، والمفهوم من الأحاديث حوارها بلا عذر. وأما تفقده أبي حنيفة فهو أن الشروع بمنزلة النذر، والنذر لارام إجماعاً، ولكن التحريم كالنذر القوي في الصلاة لا الصوم. والله أعلم.

قوله: (أَمِيرٌ نَفْسِهِ) فِيهِ: «سَاصُومٌ يَوْمًا مَكَّنَ، ذَلِكَ» إِلَّا أَنْ فِي مَعَانِي الْأَثَارِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ «سَاصُومٌ مَكَانَ ذَلِكَ يَوْمًا الْحِجَّ»، ثُمَّ قَبْلَ وَفَاتِهِ سَنَةً لَمْ تَكُرَّرْ عَلَيْهِ رَادَ لَفْظِ «سَاصُومٌ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ الْحِجَّ»، وَمَرَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي تَلْحِيصِ الْحَبِيرِ، وَقَالَ: اخْتَصَطَ ابْنُ عِيْنَةَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَنَةٍ، وَأَنْكَرَهُ الْدَّهْلِيُّ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَشَأَ قَوْلِ الْحَافِظِ وَرَدَهُ، ثُمَّ أَقُولُ: رَوَاهُ غَيْرُ الشَّافِعِيِّ أَيْضاً أَحَدُهُمَا فِي السَّنَائِي الْكُبْرَى، وَثَابِتُهَا فِي سِسِ الدَّارِقُصِيِّ.

وأما حديث الباب أي «أَمِيرٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ الْحِجَّ» فَلَا يَنْفِي الْقَضَاءَ، وَقَالَ الرَّقَاقِيُّ. أَنْ مَرَادَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمِيرٌ نَفْسَهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَفِي بَعْضِ الْأَقْلَاطِ «أَمِينٌ نَفْسَهُ» وَطَيَّ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ

حديث الباب صريح لنا وللموالك، وقال الترمذي: إنه مرسل مالم ين أسس والسند جيد. وأما الحديث السابق عن عائشة ففي معاني

«كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَدَرْتَنِي^(١) إِلَيْهِ حَفْصَةُ وَكَانَتْ ابْنَةُ أَبِيهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ، قَالَ: اقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَاطِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ مَزْسَلًا. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ عُرْوَةَ، وَهَذَا أَصَحُّ. لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ فَقُلْتُ: أَحَدُكَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ فِي هَذَا شَيْئًا، وَلَكِنْ سَمِعْتُ فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ نَاسٍ عَنْ بَعْضٍ مِنْ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

٧٣٥- (م) - حَدَّثَنَا بِهِذَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنُ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ هُبَادَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَرَأَوْا عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا أَفْطَرَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

٧٣٦- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ إِلَّا شَعْبَانَ^(٢) وَرَمَضَانَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي شَهْرِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ».

٧٣٧- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. وَرَوَى سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَهُوَ جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْقَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يَقَالَ: صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ، وَيُقَالُ: قَامَ فَلَانٌ لَيْلَهُ أَجْمَعٌ، وَلَعَلَّهُ تَعَشَّى وَاشْتَغَلَ بِبَعْضِ أَمْرِهِ، كَأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَدْ رَأَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ، يَقُولُ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ الشَّهْرِ.

(١) قوله: «فَبَدَرْتَنِي إِلَيْهِ» أَيْ سَبَقْتَنِي إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلَامِ، مِنْ بَدَرْتُ الشَّيْءَ يَدُورًا أَسْرَعَتْ إِلَيْهِ، كَذَا فِي «الصَّحَاحِ».

(٢) قوله: «وَكَانَتْ ابْنَةُ أَبِيهَا» تَعْنِي عَلَى حِصَالِ أَبِيهَا أَيْ كَانَتْ جَرِيئَةً كَأَبِيهَا.

(٣) قوله: «إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَامَاتِ»: الظَّاهِرُ أَنَّ سَبَبَ كَثْرَةِ صَوْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَعْبَانَ مِنْ أَجْلِ فَضْلِهِ بِقَرَبِ رَمَضَانَ وَتَحْصِيلِ صِفَاءِ الْوَقْتِ وَتَنْوِيرِ الْقَلْبِ الْمُتَهَيِّئِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ مَعَ كَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُوَّةً مُغْتَدِيًا بِالْأَنْوَارِ وَالْأَسْرَارِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ حَدِيثِ صَوْمِ الْوَصَالِ، وَنَهَى الْأُمَّةَ لِلشَّفِيقَةِ وَالرَّحْمِ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنْ بَعْضُ الْمُتَحَقِّقِينَ صَرَّحُوا بِأَنَّ النَّهْيَ إِثْمًا هُوَ فِي حَقِّ الضَّعِيفَاءِ، وَلَمْ يَقَوْ عَلَى الصِّيَامِ، وَمِنْ هَذَا ظَهَرَ مَحَلُّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي الْمَفِيدِ لِنَهْيِهِ عَنِ الصَّوْمِ بَعْدَ انْتِصَافِ شَعْبَانَ النَّاقِ تَتَابِعِ صَوْمِهِ وَأَكْثَرِيَّتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ نَهَاكَمْ شَفِيقَةً عَلَيْهِمْ لِيَتَّقَوْا عَلَى صِيَامِ الْفَرَضِ، وَيَبَاشِرُوا فِيهِ بِشَاطِطٍ، وَكَانَ حَالُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَ حَالِ غَيْرِهِ كَمَا قُلْنَا، أَوْ كَانَ النَّهْيُ مَنَسُوخًا، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ الْمَخْتَارُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - انْتَهَى.

الْآثَارُ ص (٣٥٥) ح (١) فِيهِ تَصْرِيحُ الْقَضَاءِ عَنِ الْمَزْيِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

حديث الباب يدل على صيامه عليه الصلاة والسلام في شعبان كله، ولكن في بعض الألفاظ الآخر تصريح أكثر شعبان. وأما وجه صيامه عليه الصلاة والسلام فهو قضاء أمهات المؤمنين ما فاتهن من الصيام لعذر الطمث أو غيره. ويفيد الشافعي إفادة شيء في أن تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر لا ينبغي.

٣٧- باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان

٧٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَقِيَ نِصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَكُونُ الرَّجُلُ مُفْطَرًّا، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ شَعْبَانَ أَخَذَ فِي الصَّوْمِ لِحَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُشْبِهُ قَوْلَهُمْ، وَهَذَا ^(١) حَيْثُ ^(٢) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». وَقَدْ ذَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا الْكَرَاهِيَةُ عَلَى مَنْ يَتَعَمَّدُ الصَّيَامَ لِحَالِ رَمَضَانَ.

٣٨- باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان

٧٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ فَخَرَجْتُ فَإِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ ^(٣)»، فَقَالَ: أَكُنْتَ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ ^(٤) النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ ^(٥).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَجَّاجُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

(١) قوله: «وهذا» أى دليل كراهية الأحذ في الصوم لحال شهر رمضان.

(٢) قوله: «البقيع» مقبرة أهل المدينة.

(٣) قوله: «ينزل ليلة النصف من شعبان» هي الليلة الخامسة عشر من شعبان، وتسمى ليلة البراءة، وأما إيقاد الشرج وغيرها من أدوات النهي كما يفعله عوام الهند، فكان مأخوذاً من فعل الهند في الدوالي، ولا أصل له في الحديث.

(٤) قوله: «من عدد شعر غنم كلب» اسم قبيلة مشهورة بكثرة الغنم.

باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان

أي لمعنى رمضان ورعاية رمضان. هذا الحديث في حق من يصوم بعد نصف شعبان. وأما فعده عليه الصلاة والسلام المار فكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يأخذ في الصوم قبل نصف شعبان.

وحديث الباب قوي أعده أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي كما في التهذيب، وبوب الطحاوي على هذا وحاصل كلامه أن النهي الوارد في حديث الباب نهى إرشاد وشفقة.

قوله: «لا تقدموا شهر رمضان بصيام الخ» أخرجه المصنف في لأول: «لا تقدموا شهر رمضان بيوم أو يومين» وأنى ههنا بلفظ «صيام»، وأقول: إن لفظ الصيام مصدر وليس جمع صوم كما صرح أرباب اللغة.

باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان

هذه الليلة ليلة البراءة وصح الروايات في فصل ليلة البراءة، وأما ما ذكر أرباب الكتب من الصعاف والمكرات فلا أصل لها. واحتلف في الليلة المباركة المذكورة في القرآن قيل: هي ليلة البراءة، وقيل: ليلة القدر وتمسك القائل الثاني بأن في القرآن تصريح أنها في رمضان، وليلة البراءة ليست في رمضان وتأول القائل الأول.

قوله: «غنم كلب الخ» كلب قبيلة من قبائل العرب دو غنم كثيرة. وحديث لئاب لم ينع اصححه لأن في مسنده حجاجاً وهو اس أرطاة، قل العماء: إن أفضل ليالي السنة ليالي رمضان، وأفضل نهارها نهار دي الحجة العشرة، وأفضل لأيام يوم عرفة، وأفضل أيام الأسوع يوم جمعة، وعند ابن ماجه: أن يوم الجمعة أفضل من يوم الفطر والأصحي.

[١] هكذا في نسخة بشار. وفي لندنية: «بما يشبه قوله وهذ حديث» وهو خطأ.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْمُحَرَّمِ

٧٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ^(١) الْمُحَرَّمُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١].

٧٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمْ الْمُحَرَّمِ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّهِ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ^(٢) اللَّهُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٧٤٢- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَطَلْقُ بْنُ غَنَامٍ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقُلَّ مَا كَانَ يَفْطُرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَإِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ. قَالَ وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَدَهُ

٧٤٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ^(٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَجُنَادَةَ الْأَزْدِيِّ وَجُوَيْرِيَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ أَنْ يَخْتَصَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شهر الله المحرم» أي صيام شهر الله المحرم وأصاف الشهر إلى الله تعظيماً. (الصبغي)

(٢) قوله: «تاب الله فيه على قوم» هم قوم موسى بنو إسرائيل نجّاهم الله من فرعون وأغرقه.

(٣) قوله: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة» قال الشيخ في «اللمعات»: نهى عن صومه لئلا يحصل له ضعف يمنعه عن إقامة وظائف الجمعة وأورادها، وهذا الوجه اختاره النووي - انتهى - وقيل: علة النهي ترك موافقة اليهود في يوم واحد من أيام الأسوع يعني عظمت اليهود اسببت، فلا تعظموا الجمعة خاصة بصيام وقيم، وقيل: غير ذلك - والله تعالى أعلم بالصواب -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْحَرَمِ

أي يوم عاشوراء وفي نص الحديث أن صوم عاشوراء كفارة السنة.

قوله: (حسن الخ) حسنه الزمدي مع أن فيه نعمان بن سعد وهو مجهول، وعبد الرحمن ابن إسحاق الواسطي وهو ضعيف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

يستحب صوم يوم الجمعة كما في الدر المختار ص (٨٩) إلا أن المحشين ترددوا في الاستحباب، وعندني: إن كان يتوهم فساد الاعتقاد لا يصوم، وإلا فيستحب، وهكذا يجمع في الروايات الفقهية والحديثية وفي شرح الوقاية باب الحصر والإباحة: أن أما حيفة، دعي طعام فذهب إلى الدعوة ومعه أبو يوسف فلما بلغ المدعى وجد النهو واللعب ثمة فأكل في ناحية من المكان ورجعاً ثم بعده مدة دعي أبو حيفة، وسمع أبو حيفة أن في ذلك المكان معاً فرجع أبو حيفة وأبو يوسف من الطريق فسأل أبو يوسف عن كُله لطعام في المكان الأول لا في المكان الثاني

[١] وفي نسخة بشار حسن صحيح. وقال: في م وبعض النسخ: "حسن" فقط، وما أنشأه من التحفة، وهو الصحيح.

٤٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ

٧٤٤- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ عَنْ أُخْتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا^(١) يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً^(٢) عِنَبَةً^(٣) أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَعْنَى الْكِرَاهِيَةِ فِي هَذَا أَنَّ يَخْتَصَّ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ بِصِيَامٍ، لِأَنَّ الْيَهُودَ يُعَظِّمُونَ يَوْمَ السَّبْتِ.

٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

٧٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ رَيْبَعَةَ الْجُرَشِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خَبِثَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدَ وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ وَالْخَمِيسَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

٧٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَأَجِبُ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيَّ وَأَنَا صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ

٧٤٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدُوَيْهِ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَلْمَانَ

(١) قوله: «لا تصوموا يوم السبت» المراد بالنهاى إفراد السبت بالصوم لا الصوم مطلقاً لما سبق من حديث أبي هريرة، والداعى إليه مخالفة اليهود، وفي معنى المستثنى ما وافق سنة مؤكدة كما إذا كان السبت يوم عرفة أو عاشوراء للأحاديث الصحاح التي وردت فيها واتفق الجمهور على أن هذا النهي ونهى إفراد الجمعة لكراهة تنزيه لا تحريم. (الطبي)

(٢) قوله: «الحاء عنبه» هو ككساء ممدود أقشر الشجر، والعنبه هي الحبة من العنب، وبناءها من نواذر الأبنية، وأريد بالعنبه ههنا الحبة أو القضاة منها على الاتساع، كذا قاله الطيبي.

(٣) قوله: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد... الخ» أراد صلى الله عليه وسلم أن يبين سنة صوم جميع أيام الأسبوع، فصوم من شهر السبت والأحد والاثنين، ومن شهر آخر الثلاثاء والأربعاء والخميس، وإنما لم يضم جميع هذه الستة متوالية كي لا يشق على الأمة الاقتداء، ولم يكن في هذا الحديث ذكر يوم الجمعة، وقد ذكر في حديث آخر قبل هذا. (الطيبي)

قال أبو حنيفة لأن الآن اتخذني الناس مقتدى لهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

لم تكن عادته عليه الصلاة والسلام في الصوم مستمرة وأتى النسائي بالروايات الكثيرة في صيامه عليه الصلاة والسلام، وأما وجه صوم يوم الاثنين ففي رواية عن ابن عباس بسمد قوي: أنه عليه الصلاة والسلام ولد يوم الاثنين وارتحل إلى دار النقاء يوم الاثنين ودخل المدينة أي قضاء يوم الاثنين، ولأن في يوم الاثنين والخميس نرفع الأعمال إلى الله تعالى. وفي الأحاديث ما يدل على رفع الأعمال كل يوم وكل يوم الاثنين وكل يوم الخميس وكل ليلة البراءة وفي الأيام الأخرى، ولعل الفهرس مختلفة كما تكون في الدواوين والدفاتر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ

الأربعاء بكسر الهمزة ولغظ الأربعاء في حديث الباب غير مصروف مع دخول لفظ الكسر عليه لأن وجه عدم صرفه الألف الممدودة وصيرورة غير المصروف مصرفاً بعد إصافة كل إليه في غير ما عنة بصرفه الألف الممدودة.

عن عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَأَلْتُ أَوْ شَيْلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ: إِنَّ لَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، ثُمَّ قَالَ صُمْ رَمَضَانَ وَالَّذِي يَلِيهِ، وَكُلَّ أَرْبَعَاءٍ وَخَمِيسٍ، فَإِذَا أَنْتَ قَدْ صُمْتَ الدَّهْرَ وَأَفْطَرْتَ». وفي الباب عن عائشة. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هَارُونَ بْنِ سَلَمَانَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ.

٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ يَوْمَ عَرَفَةَ

٧٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١) بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، إِنِّي أَحْتَسِبُ^(٢) عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ^(٣) السَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

وفي الباب عن أبي سعيد. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا بِعَرَفَةَ.

٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ

٧٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ وَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بَلْبَنٍ فَشَرِبَ».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وأُمُّ الْفَضْلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَصُمْهُ يَعْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الْإِفْطَارَ بِعَرَفَةَ لِيَتَقَوَّى بِهِ الرَّجُلُ عَلَى الدُّعَاءِ. وَقَدْ صَامَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٤) يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ.

٧٥١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَيْلُ ابْنِ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ عَرَفَةَ قَالَ: «حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لَا أَصُومُهُ وَلَا أَمُرُ بِهِ وَلَا أَنُهِى عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ يَسَارٌ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ

(١) قوله: «عبد الله بن معبد الزمان» - بكسر الزاء وتشديد الميم وبنون - بصرية ثقة من الثالثة. (التقريب)

(٢) قوله: «أحتسب على الله» أى أعدّ أخره على الله بفضله وكرمه، وضع هذه الجملة موضع «أرجو من الله» مبالغة.

(٣) قوله: «أن يكفر السنة التي بعده» فإن قيل: كيف يكون أن يكفر لسنة التي بعده مع أنه ليس لرجل دنس تلك السنة بعد، قيل: معناه يحفظ الله تعالى أن يدنس أو يعطيه من الرحمة الثواب بقدر ما يكون كفارة السنة الماضية والنسبة القاسية إذا جاءت وافق له فيها دواء. (المصباح)

(٤) قوله: «بعض أهل العلم» قال محمد في «الموطأ»: من شاء صام يوم عرفة، ومن شاء أفطر، إما صومه تطوع، فإن كان إذا صامه يصومه دلل عن الدعاء في ذلك اليوم، فالإفطار أفضل من الصوم - انتهى -.

قوله: (صمت الدهر الخ) أي صوم الدهر تنزيلاً وسيجيء البحث فيه عن قريب.

باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء

عاشوراء صفة الليل لا النهار واليوم يكون في النهار، فقالوا: إن الشهر تكون تابعة لاحقة بالليالي السابقة في أحكام الشريعة إلا في أيام الرمي في الحج، وسب إلى ابن عباس أن يوم عاشوراء اليوم التاسع وأقول: إن هذه السنة عبط، ثم تأولوا في ما نسبوا إلى ابن عباس بأنه من قبيل إظماء الإبل كما ذكره النووي ص (٣٥٩) في شرح مسلم فإن العرب يسمون اليوم الخامس من أيام الورد ربعاء وكذا في باقي الأيام

الرَّمَانِيُّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ»^(١)، إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ.

وفي الباب عن عليٍّ ومُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَهَنْدِ بْنِ أَسْمَاءَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالزُّبَيْعِ بَنَتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ عَنْ عَمِّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ذَكَرُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حَثَّ عَلَى صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: لَا نَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ: صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ. إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَبِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٧٥٣- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا اقْتَرَضَ رَمَضَانُ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ».

وفي الباب عن ابنِ مَسْعُودٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَابْنِ هُزَيْمٍ وَمُعَاوِيَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. لَا يَزُونُ صِيَامَ عَاشُورَاءَ وَاجِبًا إِلَّا مَنْ رَغِبَ فِي صِيَامِهِ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ.

٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ

٧٥٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: «انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي زَمْرٍ فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ أَصُومُهُ؟ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَاعْدُدْ، ثُمَّ أَصْبِحْ مِنْ يَوْمِ التَّاسِعِ صَائِمًا، قَالَ: قُلْتُ: أَهَكَذَا كَانَ يَصُومُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ».

(١) قوله: «صيام يوم عاشوراء» قال محمد في «الموطأ»: صيام يوم عاشوراء كان واجبا قبل أن يفترض رمضان، ثم نسعه شهر رمضان، فهو تطوع، من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

(٢) قوله: «ابن عباس» غرض ابن عباس الأمر بصيام التاسع أيضا، لا أن اليوم التاسع هو يوم عاشوراء.

على هذه النسبة فيكون التاسع عشراء الح، وإظماء الإبل الغب والثني والثالث والرابع والخمس وهكذا، وأقول: لا احتياج إلى هذه التأويلات فإن مراده أن الصيام يوم التاسع أيضا منضمًا مع العاشر لا أن يوم التاسع يوم عاشوراء، وكذلك مروي مرفوعاً وموقوفاً كما في معاني الآثار ص (٣٣٨)، ج (١) عنه عليه الصلاة والسلام «صوموه وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً لا تشبهوا بيهود الخ» وفي سننه محمد بن أبي ليلى، وأما الموقوف على ابن عباس فهذه قوي وفي كتاب الطحاوي أيضاً بعض الروايات صارت موهمة إلى ما نسب إلى ابن عباس، وحاصل الشريعة أن للأفضل صوم عاشوراء وصوم يوم قبله وبعده، ثم الأدون منه صوم عاشوراء مع صوم يوم قبله أو بعده، ثم الأدون صوم يوم عاشوراء فقط. والثلاثة عبادات عظيمة، وأما ما في الدر المختار من كراهة صوم عاشوراء منفرداً تنزيهاً فلا بد من التأويل فيه أي أنها عبادة مفضولة من القسمين الباقيين، ولا يحكم بكرهته فإنه عليه الصلاة والسلام صام مدة عمره صوم عاشوراء منفرداً ولم يبق إلى المستقبل صام يوماً معه، وكذلك في كلام ملتقى الأبحر حيث قال: إن الترجيع مكروه فإن صاحب البحر قد صرح بأن الترجيع في الأذان ليس بسنة ولا مكروه، وكذلك في عبارة النووي حيث قال: إن بهي عمر وعثمان عن القران والتمتع محمول على الكراهة تنزيهاً فلا محصل في هذه المذكورات من تأويل أنها عبادات مفضولة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ

قال الطحاوي: إن صوم عاشوراء في بدء الإسلام كان فرصاً ثم نسخ الفرضية وبقي الاستحباب وأثبتته بالروايات، وكذلك قال بعض الشافعية كما في منهاج النووي شرح مسند ص (٣٥٩) وهذا يفيد في مسألة التبييت كما مر آنفاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟

حديث الباب صار موهماً لناس إلى ما نسبوا إلى ابن عباس.

قوله: (قال نعم الخ) أي تحي هذا الفعل لأنه صام حقيقة.

واعلم أن في هذا الباب إشكالاً أورده رجل من هذا العصر وحاصله أن صوم عاشوراء فضله إنما هو لأنه يوم حنص موسى عليه الصلاة والسلام من يد فرعون فيه، فالمفصل باعتبار الشريعة الموسوية وكان في اليهود حساب شمسياً فكيف انتقل صوم عاشوراء إلى عاشر المحرم من

٧٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ يَوْمِ الْعَاشِرِ».

قَالَ أَبُو عِيْنِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَقَدْ اخْتَلَفَ^(١) أَهْلُ الْعِلْمِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَوْمُ التَّاسِعِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَوْمُ الْعَاشِرِ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «صُومُوا التَّاسِعَ وَالْعَاشَرَ وَخَالِفُوا الْيَهُودَ».
وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ^(٢) الْعَشْرِ

٧٥٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ^(٣): «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ».

قَالَ أَبُو عِيْنِي: هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ. وَرَوَى الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزْ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ».

(١) قَوْلُهُ: «وَقَدْ احْتَفَظَ أَهْلُ الْعِلْمِ» قَالَ لِشَيْخٍ فِي «الْمَعَاتِ»: مَرَّتَ صَوْمُ الْحَرَمِ ثَلَاثَةً: الْأَفْضَلُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ عَاشُورٍ وَيَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ، وَثَابِتٍ أَنْ يَصُومَ التَّاسِعَ وَالْعَاشَرَ، وَثَابِتُهُمَا أَنْ يَصُومَ الْعَاشَرَ فَقَطُّ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ أَحَادِيثٌ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ صَوْمَ عَاشُورٍ وَاحِدًا عَشَرَ مِنَ الْمَرَاتِبِ، وَإِنْ كَانَ مَخْلُفَةً لِلْيَهُودِ فِي هَذِهِ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ لَا يَجُزِّي التَّاسِعَ مِنَ السَّنَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: «فِي صِيَامِ الْعَشْرِ» أَيُّ عَشْرِ دِي الْحِجَّةِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ هِيَ تِسْعَةٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الْأَصْحَى مُحَرَّمٌ، وَإِنَّمَا أُطِيقَ لَفْظُ الْعَشْرِ بِسَاءِ عَنِ التَّعْيِيبِ.

(٣) قَوْلُهُ: «قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ» قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَعَاتِ»: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ فَضِيلَةُ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَفَضِيلَةُ مَطْلَقِ الْعَمَلِ فِيهَا، وَثَبَتَ صَوْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا يَنَافِيهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَحْرَتْ عَنْ عَدَمِ رُؤْيَيْهَا، فَعَمِيهَا لَمْ تَصُغْ عَنِ عَشْرِ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، أَوْ كَانَ لَهُ مَانِعٌ مِنْهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَجَاءَ فِي «صَحِيحِ لِبْحَارِي»: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ»، وَفِي «صَحِيحِ أَبِي عَوْنَةَ» وَ«صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ» عَنْ حَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ دِي الْحِجَّةِ»، وَوَيْدَرُ أَحَدِ صِيَامِ أَفْضَلُ أَيَّامِ السَّنَةِ، يَصْرَفُ إِلَى هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْأَيَّامِ، فَإِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنَ الْأُسْبُوعِ، فَإِلَى يَوْمِ الْحِمَّةِ، وَالْمَحْتَارُ أَنَّ أَيَّامَ هَذِهِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مَا فِيهَا مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَلَيْلَى عَشْرَةِ رَمَضَانَ مَا فِيهَا مِنْ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ لِفَضْلِ - نَهَى كَلَامَ الشَّيْخِ -.

الْحِسَابُ الْقَمَرِي؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ صَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْيَهُودِ كَانَ عَاشَرَ أَشْهُرِ الْأَوَّلِ، مِنَ السَّنَةِ الْمُسَمَّيَةِ بِتَشْرِيسِ الْأَوَّلِ فَوَضَعَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَتِهِ وَهُوَ عَاشِرُ الْحَرَمِ. وَفِي الْمَعْجَمِ نُظْرِي: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَجَدَ الْيَهُودَ صَامُوا عَاشُورَاءَ، فَسَأَلَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: عَاشُورَاءَ حُلَّصَ فِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ يَدِ فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «نَحْنُ أَحَقُّ بِاتِّدَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَانَ دَخَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَدِينَةَ فِي الرَّبِيعِ الْأَوَّلِ، وَلَا يُمْكِنُ فِيهِ عَاشُورَاءُ الْحَرَمِ. فَلَعَنَهُ كَانَ اتَّفَقَ عَاشِرُ تَشْرِيسٍ لِأَوَّلِ يَوْمٍ دَخَلَهُ مِنَ الرَّبِيعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَعَلَّ أَمْرَهُ بِالصَّوْمِ كَانَ فِي عَاشِرِ الْحَرَمِ، ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ لِيَهُودَ كَانَ بَعْضُهُمْ كَانَ يَصُومُ عَاشِرَ تَشْرِيسٍ، وَبَعْضُهُمْ عَاشِرَ الْحَرَمِ، فَدَرَى عَنِ أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِأَحْسَابِ الشَّمْسِيِّ وَالْقَمَرِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَيْتُ تَدْرُسَ عَنِ عَمَلِهِمُ الْحِسَابَ الشَّمْسِيِّ وَالْقَمَرِي وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ: «يَمَّا انْشَيْءَ رِبْدَةً فِي الْكَفْرِ الْخ» عَلَى مَا فَسَّرَ الزَّخَّشَرِيُّ مِنَ الْكِبْسَةِ، وَيَحْلُولُونَ الْحِسَابَ الْقَمَرِي إِلَى الشَّمْسِيِّ، وَأَيَّامُ السَّنَةِ الْقَمَرِيَّةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا (٣٥٤)، وَأَيَّامُ السَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسِتُونَ يَوْمًا وَرَبِيعٌ يَوْمٌ (٣٦٥) فَبَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ، تَرِيدُ الشَّمْسِيَّةُ عَنِ الْقَمَرِيَّةِ بِشَهْرٍ، فَكَانَ الْعَرَبُ يَقُولُونَ بَعْدَ التَّحْوِيلِ جَعَلَ صَفَرٌ مُحَرَّمًا بِسَاءِ عَنِ أَنَّ الْكِبْسَةَ تَصِيرُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَهْرًا بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَكَانَ الْحَرْبُ فِي الْحَرَمِ حَرَامًا عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْحَرَمِ فَهَذَا التَّحْوِيلُ هُوَ النَّسِيءُ لَا فَرَضَ مُحَرَّمٍ صَفَرًا بَلَا قَاعِدَهُ وَصَانِطَهُ، هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَمَّهُ أَمُّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْعَشْرِ

أَيُّ عَشْرِ دِي حِجَّةٍ وَمِنْ عَصِ الْكَلَامِ أَمْعَقُ هَذَا الدَّاءِ مِنْ صَدَقَ عَشْرُهُ أَمُّ.

قَوْلُهُ: (صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ) قَالُوا: إِنَّ هَذَا بَيَانٌ عَلَى عَائِشَةَ أَنَّ الْعَشَرَ مَتَمُّ فِي نِيَّةِ غَيْرِهَا مِنْ أَهْبَابِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَفْضَحُ صَوْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَوْمَ عَاشُورٍ، وَقِيلَ: إِنَّ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِصَحِيحًا وَالْأَصْلُ مَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ مَا رَوَاهُ صَائِمًا عَنِ، أَيُّ غَيْرِ عَائِشَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وزَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنِ الْأَسْوَدِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ وَأَوْضَلُ إِسْنَادًا. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ.

٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

٧٥٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ الْبَطِينُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٧٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ عَنْ نَهَّاسٍ بْنِ قَهْمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا صِيَامَ سَنَةٍ وَيَوْمٌ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةٍ الْقَدَرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ وَاصِلٍ عَنِ النَّهَّاسِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلَ هَذَا. وَقَالَ: قَدْ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ شَيْءٌ مِنْ هَذَا.

٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ^(١) عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ فَذَلِكَ^(٢) صِيَامُ الدَّهْرِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ صِيَامَ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: هُوَ حَسَنٌ مِثْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَيُرْوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: وَيُلْحَقُ

(١) قوله: «فذلك صيام الدهر» وذلك لعنه لأن الحسنة بعشرة أمثاله، فشهر رمضان قائم مقام عشرة شهور، وستة أيام بمثلة شهرين - والله تعالى أعلم بالصواب -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

تَحْرِيرُ الْمَالِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَالُوا بِإِجْرَاءِ مَسْأَلَةِ لِكْحَلِ أَيِّ الْجِهَادِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَيَّامِ. أَقُولُ: لَا اِحْتِيَاجَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ بَلْ يَسْتَفْرَقُ عَمَلُهُ عَلَيْهِ لَصَلَاةٍ وَالسَّلَامُ وَعَمَلِ السَّلَفِ وَمَوْجِدَانِهِ إِلَّا الصَّوْمَ وَالتَّكْبِيرَاتِ، وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَكْبِرُونَ أَرْسَالَ غَيْرِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَبَعْدَ الْخَمْسِ مِنَ الصَّوْتِ فَيَقَالُ: إِنَّ الْفَعْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ وَمِنْ الْجِهَادِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

قَالَ أَبُو يُونُسَ: يَسْتَحَبُّ سِتَّةَ أَيَّامٍ مَتَرَفًا وَيَجُوزُ مَتَوَالِيًا أَيْضًا.

قوله: (فذلك صيام الدهر) أي ترميلاً بصاطلة الحسنة بعشر أمثاله فإنه إذا صام رمضان يكون أجر عشرة أشهر ونفي شهران وإذا صرنا سنة في عشرة حصص سنون يوماً. ولصوم الدهر أنواع عديدة مثل صوم ثلاثة أيام بيض من كل شهر. وصاطلة الحسنة بعشرة أمثاله من حصص لامة المرحومة أهدي به النبي - صلى الله عليه وسلم - في ليلة الإسراء كما رواه مسلم في صحيحه. قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «أَعْطِيتُ فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ حَوَاتِيمَ الْقُرَّةِ وَالْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمْلَاهُ» وصورة أخرى لصوم الدهر ترميلاً وهو أن يصوم يوماً في أول

[١] هكذا في نسخة بشر، وفي الهيدية: "سعد بن سعد" وهو خطأ.

هَذَا الصَّيَّامُ بِرَمَضَانَ وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَنْ يَكُونَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ مُتَفَرِّقًا فَهُوَ جَائِزٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صفوان بن سليم وسعد بن سعيد هذا الحديث عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب عن النبي ﷺ هذا. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ وَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

٥٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

٧٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: «أَنْ لَا أَتَامَ» إِلَّا عَلَى وَتَرٍ، وَصَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَأَنْ أَصْلِيَ الضُّحَى.

٧٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ بُسَّامٍ (١) يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً» (٢) أَيَّامٍ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقُرَّةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُزَنِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي عَقْرَبَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَقَتَادَةَ بْنَ مِلْحَانَ وَعُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ وَجَرِيرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَانَ كَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ.

٧٦٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا»، الْيَوْمَ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي شِمْرٍ وَأَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ وَقَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «لَا أَتَامَ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ» وفي «الصحیح»: لِإِبْرَاهِيمَ قَبْلَ النَّوْمِ إِذَا يَسْتَحْتِ لَمْ لَا يَشُقْ بِالْأَسْتِيقَاطِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنْ وَثِقَ فَأَحْرَاسِمْ أَفْصَلَ - نَهَى -.

قال الشيخ: ولعله اكتفى لأبي هريرة بأول الليل؛ لأنه كان يحفظ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحضر محموضته، وكان يحض جزء كثير من الليل فيه، وذات فصل لأن الاشتغال بعدهم أفضل وهو أسبغ في الوضوء له بأن يوتر قبل أن ينام - انتهى -.

(٢) قوله: «سِتَّةَ» بفتح الموحدة وتشديد السين المهملة وآخره ميم.

(٣) قوله: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» هي أيام النبيل البصر لعدم غروب لقم فيها.

سهر يوماً في وسط لشهر وبما في حر شهر

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

هَذَا صَوْمُ الدَّهْرِ تَنْزِيلاً.

قوله: (عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مثل عهده عليه الصلاة والسلام هذا عهد إلى أبي الدرداء.

قوله: (وَأَنْ أَصْلِيَ الضُّحَى) في بعض نسخ السنن «أَلْزَكَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ» وقال المحققون: إن ما في السنن غلط، وعندي من نسخة السنن صحيحة ويراد من قوله: «الضحى» ههنا الزكاة قبل الفجر والله أعلم.

[١] قد ذكر بشار بعد هذا، للحديث لرقم ٧٥٩ (م)، وليس موجود في نسخة الهندية، ما نصه: حَدَّثَنَا هَداد، عن، أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَانَ كَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ». قال: كان إذا ذكر عبده صيام ستة أيام من شوال فيقول: والله ما رضى الله بصيام هذا شهر عن ستة كعب.

وفي الباب عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَسَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرَ وَبَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَّةِ. وَاسْمُ بَشِيرِ رَحْمَ بْنِ مَعْبُدٍ، وَالْخَصَاصِيَّةُ هِيَ أُمُّهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٦٥ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُدْعَى الزَّيَّانُ»، يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ، وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٧٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ

٧٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّغِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ لِمَنْ صَامَ الدَّهْرَ قَالَ: لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ.

وفي الباب عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَأَبِي مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وقد كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ الدَّهْرِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يَكُونُ صِيَامُ الدَّهْرِ إِذَا لَمْ يُفْطِرْ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَمَنْ أَفْطَرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْكِرَاهِيَةِ وَلَا يَكُونُ قَدْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ. هَكَذَا زُوِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ نَحْوًا مِنْ هَذَا، وَقَالَا: لَا يَجِبُ أَنْ يُفْطَرَ أَيَّامًا غَيْرَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

(١) قوله: «يُدْعَى الزَّيَّانُ» - يفتح الزياء وتشديد الياء التحتاية - بوزن فعلان من لَرَى اسمُ عبدِ لَبَابٍ من أبوابِ اجمة مختصَّ يدخه لصائموه، وقد روى من دحه لم يظمأ أبداً، وكنفى بذكر الرى عن اشع من حيث إنه يستمر أو لكونه أشق على الصائم. (السمعات)

(٢) قوله: «لا صام ولا أفطر» احتفلوا في توحيه معناه، فقيل: هذا دعاء عليه كرهة لصنيعه ورجزاً له عن فعله، والظاهر أنه بخبر فعلم إفطاره ظاهر، وأما عدم صومه فلمخالفة السنة، وقيل: لأنه يستلزم صوم لأيام المنهية، وهو حرام، وقيل: لأنه يتضرر وربما يعصى إلى إبقاء النفس إلى النهكة، وإلى لعز عن الجهاد وحقوق الأخرى. (السمعات)

باب ما جاء في صوم الدهر

قال البخاريون: إن صوم الدهر وصوم داود متساويان، وفي كتب الحنفية أن صوم الدهر مكروه تنزيهاً، أقول: إن صوم داود أفضل من صوم الدهر، والكلام في هذا الموضع في الدهر التحقيقي لا التشريعي، وقال مصنف الفتاوى هندية: إن صوم الدهر وصوم الوصال واحد، هذا غلط فإن صوم الدهر الصوم كل السنة إلا خمسة أيام والإفطار على كل عروب على الصوم المعروف، وأم صوم الوصال فلا يكون لإفطار فيه ويصدق على صوم يومين بدون فصل الإفطار أيضاً، وباب الحظر والإباحة من ثلث عتاوى مملوءة من الروايات الضعيفة فإن مأخذه كتاب مطاب للمؤمن لمولوي بدر لدين اللاهوري وهو رجل غير معتمد عليه.

ثم الوصال على قسمين وصاب إلى لسحر ووصال يوميين، وثاني منهى عنه فإنه ورد به النهي وعنده عليه الصلاة والسلام عن وصاله، وأما الوصال إلى السحر فكان ابن تيمية باستحبابه، وقول: لا بد من الخوز من جانب الأحناف فإنهم لا يتعرضوا إلى الوصال إلى لسحر وقد صح ثبوته في حديث الصحيحين: «لا تواصلوا وأنكم واصل يواصل إلى السحر».

قوله: (لا صام ولا أفطر) عدم إفطاره ظاهر وكلام في عدم صومه ولا يمكن التمسك بحدث لباب على كرهة صوم الدهر فإن لأحاديث صريحه في حوز صوم الدهر فلا كراهة، وفي قول: لا صام أي كاهه يصم لأنه بمنزلة من اعتاد أكل الطعام في وقت واحد، وقيل إن أول حديث أي كيف من صام الدهر الخ عدم أي صوم مع صوم الأيام خمسة أبصاً ولكنه غير صحيح فإن صوم لأيام المنهية عنه خارج عن حد ما ومكروه حريماً، وفي فتح الباري حديث قوي ورواه عن حريفة: «من صام الدهر صيقت عليه جهنم هكذا» قال برأوي به عليه الصلاة والسلام أشد بده وقصص صناعه كجمع

ولو نذر لصوم في هذه الأيام صح نذر يومه ويصوم في الأيام الأخرى، وأما انعقاد اسددر فيجب ان يلفظ بلسان ولقد لله عني أو كلمة الشرط واخراء، وفي حرية عن السرحسي ما يندر على أن يلفظ عني فقط أيضاً قائمه مقامه لله علي، وفي رواية عن أبي يوسف أن من نذر أن يصوم صوم يوم لاشي مثلاً فاتفق في ذلك اليوم العيد صح نذر يومه ويصوم يوماً آخر، ولو نذر صوم يوم العيد بالعين فندره باطل، وفي الصورة الأولى

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامَيْنِ: صِيَامِ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ.
وفي الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ.

...

لو صام فبر عصى.

وكنت متزدد في وجه الفرق بين شروع الصلاة في الأوقات المكروهة فيها يجب قصاؤها إلا في رواية عن أبي يوسف وبين شروع الصوم في الأيام الخمسة المكروهة فإنه لا قضاء فيه إن لم يذبح، وقار البعض: إن في الصوم إذا أمسك ساعة فبعدها تكون الأجرء متكررة بخلاف الصلاة فإنه ما لم يركع ركعة واحدة لا يقال له إنه مصل، فإذا صلى ركعة واحدة فقد أدى قدرأ معتداً به فلا يسفي إلغاؤه، ولم يكن هذا شافياً حتى رأيت في البذائع عن أبي بكر العياضي وجهين: أحدهما: أن عدم جواز الصوم في الأيام الخمسة متفق عليه لا يشذ عنهم شاذ وأما حوار الصلاة في الأوقات المكروهة فمختلف فيه فإن الشافعي يجوزها فيها إذا كانت ذات سبب. وثانيهما: أن المصلي إذا شرع في الصلاة وكبر فصارت تحريمته بمنزلة النذر بخلاف الصوم فإنه إذا شرع فلم ينقطع بشيء فلم يكن الشرع بمنزلة النذر، وفي النذر حقيقة يزمان أي الصوم والصلاة ويجب الإفساد والقضاء.

وهنا بحث طويل للمحافظ ابن نيمية رحمه الله وأطلب إضاباً، وحاصله أن نهى الشارع عن أمر يقتضي بطلان ذلك الأمر، ولا يمكن اجتماع صحة أمر مع ورود النهي عنه لا عقلاً ولا شرعاً. وأما في كتب أصولنا، ففي كتب الأحناف والشافعية عبارات، منها ما في كتبنا: أن النهي لا ينافي الصحة إلا لداع، وفي عبارة لشافعية: أن النهي يقتضي البطلان إلا لمانع، ثم في عبارة لنا: أن الأفعال على قسمين حسية مثل الزنا وشرعية مثل الصلاة وغيرها، والنهي الوارد في الحسية يدل على البطلان، والنهي الوارد على الشرعية لا ينافي الصحة، ولوجوه هذا عديدة وأحسنها أن في احسية يكون النهي وارداً على جميع الجزئيات ومنسجبة عليها، وأما في الشرعية فلا يكون مسجباً على جميع الجزئيات بل تكون بعضها خارجة عنه وتكون مشروعة مثل الصلاة والصوم فإنهما مكروهان في الأوقات والأيام المكروهة لا في غيرها فلا يقتضي البطلان، فدار النهي على نظر المجتهد. وأما ما في بعض الكتب أن النهي يقرر المشروعية فمشكل، والصواب أن يقال: إن النهي لا ينافي الصحة، وفي عبارة لشافعية: أن النهي الوارد على العبادات يقتضي البطلان والوارد على المعاملات لا يقتضي البطلان، فإن في المعاملات طرفين دينياً وأخروياً وأما في العبادات فليس إلا طرف الآخرة فإذا انتفى الثواب لم يبق شيء. واحتاره ابن الهمام في التحرير وقال: إن العبادات متمحضة لثواب، ويتوهم على مختار الشافعية وابن الهمام ارتفاع باب مكروهات الصلاة التحريمية، ولم يتوجه الشيخ إلى دفع هذا الاعتراض في التحرير والفتح ولا شارح التحرير المحقق ابن أمير الحاج، ثم بدا لي أن هذا الباب ليس بمرتفع، فإن الكراهة إذا انسحبت على تمام الصلاة مثل كونها في الوقت المكروه فتكون باطلة، وإذا كانت الكراهة في بعض أجزاء الصلاة التي حقيقة مركبة ممتدة لا تكون الصلاة باطلة. ثم في عبارة لنا أن عنة النهي قبح الشيء، والقبح إما لعينه أو لغيره والغير إما لازم أو مجاور، وإذا كان العلة فيحبة لعينه فالنهي يدل على البطلان، وإن كان القبح لغيره فإن كان الغير لازماً فنعرض الشيخ ابن الهمام إلى الحرمة وعدمها ولم يتعرض إلى البطلان وعدمه. وإن كان الغير مجاوراً مثل البيع عند السعي إلى الجمعة فلا يقتضي البطلان. وقال الشيخ ابن الهمام في التحرير: إن النهي إن كان للغير المجاور لا يكون المنهي إلا مكروهاً تحريماً ولا يثبت به حرمة وإن كان الدليل قطعياً ثبوته. ولي في هذا نظر فإن صاحب الهداية قال في موضع: أي في الأدان: إن البيع عند أذان الجمعة حرام، وقال في البيع: إنه مكروه تحريماً. وقد اتفقوا على أن النهي لأمر مجاور وأيضاً في مختصر القدوري: أن الرجل الصحيح إن صلى الظهر في بيته ولم يسع إلى الجمعة أصلاً فإنها مكروهة، وقال الشيخ ابن الهمام إنها حرام ولكنها صحيحة وكذلك في بعض أنه إذا خالف الرجل وكان الشوز من جابه فأخذ المال من روجته ارتكب الحرام مع صحة الخلع والله أعلم وجهه.

ثم قال ابن نيمية في موضع: إن الشارع يرفع المعاصي بالنهي ويوفرها الذين قالوا بالصحة مع النهي، أقول: إن الأحناف لم يوفر المعاصي فإنهم حكموا بالكراهة تحريماً، والمكروه تحريماً حرام لما قل محمد رحمه الله. وقال ابن نيمية: إما عرفاً بالاستقراء أن النهي الوارد على كل من التصرفات أعم من أن تكون بعض جزئياتها مشروعة أو لا يقتضي لبطلان ولا يترتب الحكم عليها. ويرد عليه الصلاة في الأرض المعصوبة وهي صحيحة مع الكراهة عند الثلاثة، وباطلة عند أحمد، وقال ابن نيمية: إن النهي عن الصلاة في الأرض المعصوبة إنما هو لتعلق حق الغير بها والصلاة فيها صحيحة، وكذلك قال في تلقي الجلب: إن النهي من جانب الناس وتمتعهم ولو تلقى أحد الجلب صح بيعه. وقال ابن نيمية بطلان البيع عند الأدان خلاف الأحناف والشافعية، ثم قال: إن السفس كانوا يحكمون بصلا شيء متمسكين بلفظ النهي مطرداً، ويرد عليه أن ابن عمر طلق أمرأته حال الطمث والطلاق صار معتراً، وأحال أن الطلاق في حالة الطمث مهني عنه، وقال ابن نيمية: إن طلاقه باطل وقال في شرح (رأيت إن عجر واستحق ح): أنتعير أحكام الشريعة وإن عجر واستحق دل لا يقع الطلاق، وقار الجمهور في شرحه (رأيت إن عجر واستحق ح): أي أنتعطل أحكام الشريعة وإن عجر واستحق، أي يقع الطلاق ولا يدفع. أقول: كيف يقول ابن نيمية بأن طلاقه غير معتبر والحال أنه عليه الصلاة والسلام أمره برجوعه وفي المسند تصريح أنها عدت عليه تطليقة واحدة، وأعمص عنه ابن نيمية وكذلك يرد

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَمَرُو بْنُ يَحْيَى هُوَ ابْنُ عَمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَازِنِيِّ الْمَدِينِيِّ. وَهُوَ ثِقَّةٌ، رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

٧٧٢ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي يَوْمٍ نَخَرُ بَدْءًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، أَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ فَيُفْطَرُّكُمْ مِنْ صَوْمِكُمْ وَعِيدٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا يَوْمُ الْأَضْحَى فَكُلُّوا مِنْ لَحْمِ نُسُكِكُمْ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اسْمُهُ سَعْدٌ، وَيُقَالُ لَهُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) بْنِ أَزْهَرَ أَيْضًا. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ هُوَ ابْنُ هَمٍّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

(١) قوله: «عبد الرحمن بن أزهر» صوابه ابن أخى عبد الرحمن فإنه ابن أزهر بن عوف. (الجامع)

على الحافظ ابن تيمية ما في مسم ص (٤٧٧) عن أبي الصهباء قال: قال ابن عباس: كان الطلاق على عهد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، قال: فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلم لو أمضيناه عليهم، فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمُ الْخُ، ومذهب أبي حنيفة وأحمد أن جمع ثلاث طلاقات في وقت واحد بدعة، وقال الشافعي: إن البدعة جمعها في الحيض ولا بدعة في الطهر، ولنا ما في القرآن: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» [البقرة: ٢٢٩] أي مرة بعد مرة لا جمعها، وجمهور السلف أيضاً معنا أي مع أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، ومع كون الطلاق ثلاثاً في الطمث بدعة تقع الثلاث عند الأربعة والبحاري، وخالف داود الظاهري، وقال: إن الثلاث تقع واحدة فورد على مختار ابن تيمية حديث المسلم هذا وحديث ابن عمر السابق، فترك ابن تيمية في الطلاق ثلاثاً مذهب إمامه أحمد، واختار مذهب داود، وقال الجمهور في حديث المسلم: إنه ليس المراد أن في عهده كانت ثلاث طلاقات ملفوظات تعد واحدة بل المراد أنهم كانوا يكتفون على التطليقة الواحدة منزلة ثلاث طلاقات، وكانوا لا يطلقون طلاق البدعة ثم أخذوا في عهد عمر في طلاق البدعة فأَمْضَاهَا عمر. وشرح الجمهور الحديث لطيف بلا ريب. وقال ابن تيمية: إن شرح الجمهور تأويل، وقال ابن قيم: لما بلغ التأويل إلى هذه المرتبة فصار تحريفاً ولم يبق تأويلاً. أقول: إن في القرآن نظير حديث مسلم في المحاورة: «أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً الْخ» [ص: ٥] وليس المراد دمج الآلهة في إله واحد، بل الاكتفاء على إله واحد بدل آلهة، وله نظير من الحديث كما سيأتي في الترمذي: (ومن جعل همومه كلها همماً واحداً هم آخرته كفاه الله هم الدنيا الْخ) فليس المراد دمج همومه في هم واحد بل أخذ همَّ واحد بدل الهموم كلها والاكتفاء على هم واحد.

فالحاصل أن الفاروق أجرى الحكم على ثلاث طَلُقات منهية عنها، وقال ابن تيمية: إن حكمه هذا إنما هو تعزيز، أقول: لم أجد مثال هذا التعزيز الذي يغلظ إبطاع الناس عليهم.

ويرد على ابن تيمية ما في الترمذي عن عمران بن حصين: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة اليمين الْخ»، فهى الشارع عن نذر معصية ثم حكم بكفارته وبين عليه الأحكام وتكلموا في سنده منهم النسائي. أقول: قد أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار بسند قوي ونقله علاء الدين المارديني، والمسألة عندنا أنه لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين، ويبحث من حلف، وأما النذر بمعصية فلا يوفيه عندنا، قيل: إن هذا الرجل كافر.

ويرد على الحافظ ابن تيمية ما في القرآن أن الظهار مسكر وقول رور الْخ، ويتفرع عليه الحرمة والكفارة لو عاد إلى ما قال فينبى القرآن احكم على الظهار مع ورود المهي عنه، وأجاب ابن تيمية بأن الكفارة والحرمة ليس من قبيل التسيب بل من قبيل الزواجر أي من قبيل تسب الرجم عن الزنا، أقول: إنه في غاية الخفاء فإن المؤثر في حرمة المسيس قول المظاهر لا الرجم فإن في الهدية: إن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فقرر الشارع أصله وحكمه موقفاً إلى مزيل من الكفارة. الْخ وكذلك وجدت في بعض عبارات الشافعي في الأم فدل على أن الحرمة من الظهار لا من قبيل الزواجر.

وأما دعواه بأن السلف كانوا إذا تمسكوا على بطلان شيء يتمسكون بصيغة النهي، أقول: إن هذا ليس بمطرد بل ربما يتمسكون بصيغة النهي ومع ذلك يقولون بصحة الشيء فلا تقتضي صيغة النهي البطلان، فإن في الشريعة أن نكاح الشغار غير جائز ومع ذلك لو نكحوا النكاح الشغار ثم رفعوا علة القسح أي نفى المهر فقد صح النكاح. ثم نقول إن اجتماع النهي عن شيء مع صحته معقول لعة وعقلاً، فإننا إذا قلنا فرضاً أن يقول الشارع: لا تصم يوم المحر ولو صمت لعصيت وصح صومك، فإن هذا القول معقول بلا ريب، فالحاصل أنه ليس في المهي الإنم إذا كان المنهي بهي الكراهة تحريماً أو نهى الحرمة لا نهى إرشاد فلم يثبت إلا أن النهي لا يقتضي البطلان إلا لداع، وأما الأفعال الحسية فيها داع، وينبغي إجراء هذه الضابطة في كثير من المسائل، فإنها أنفع في مواضع، ولتندبر فإن المقام دقيق.

٥٨- باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق

٧٧٣ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ» عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ.

وفي الباب عن عليٍّ وسعدٍ وأبي هريرة وجابر وتبششة وبشر بن سحيم وعبد الله بن خذافة، وأنس وحمزة بن عمرو الأسلمي، وكعب بن مالك وعائشة وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أهل العلم يكرهون "صِيَامَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا أَنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ رَخَّصُوا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنُ رَبَاحٍ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ. وَقَالَ: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: قَالَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ: لَا أَجْعَلُ أَحَدًا فِي حِلٍّ صَفَرَ اسْمَ أَبِي.

٥٩- باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم

٧٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

- (١) قوله: «وأيام التشريق» أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يشربون فيها خمر الأضاحي في الشمس.
- (٢) قوله: «يكرهون» قال محمد في «الموطأ»: ينبغي أن لا يصام أيام التشريق لمصلحة ولا لغيرها لما جاءت من النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا.

باب جاء في كراهية صوم أيام التشريق

حكم صيام أيام التشريق حكم صوم العيدين، وقال مالك وأحمد والشافعي: يجوز الصوم أيام التشريق للمتمتع والقارن الذي لا يجد الهدي وليس لهم إلا فتوى عائشة في البخاري، وبوب الطحاوي على هذه المسألة وقال: إنه عليه الصلاة والسلام نادى يوم حجة الوداع في مي: «أن لا يصوم أحد أيام التشريق. فإذا كان نداءه عليه الصلاة والسلام في أيام الحج في مي فمن يدعي جواز اصيام أيام التشريق فلا مناص له من أن يأتي بدليل خاص نص له أو استثناءه عليه الصلاة والسلام في نداءه، وإلا فلا وجه لتخصيص هذه الأيام.

باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم

وقال أحمد وبعض السلف: إن الحجامة مفطر الصوم بخلاف الأئمة الثلاثة، وتمسك أحمد بن حنبل بحديث الباب: (أفطر الحاجم والمحجوم) وقال البعض: إن كل طريق من طرق هذا الحديث لا يخلو عن اضطراب شيء. وقال البعض: إنه متواتر لأنه مروى عن قريب من اثنين وعشرين صحابياً ذكرهم السيوطي في إجماع الكبير ولكنه لم ينقد الأسانيد، وقال أحمد بن حنبل: صح الحديثان في هذه المسألة وكذلك قال ابن المديني، وذكر أرباب كتب النقل: أن رجلاً سأل ابن معين عن حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» فقال يحيى بن معين: ما من شيء خال عن الاضطراب، فذهب الرجل عند أحمد فذكر عنده قول ابن معين، قال أحمد: إنه مجازفة. وقال إسماعيل: ما من جواب عند الجمهور وتأويل المحشون بأن في الحاجم توهم دحول الدم في حلقه، وأما المحجوم فله خطرة الصعف فهم على شفا الإفطار وإن لم يقطر حقيقة. وأجاب الطحاوي بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر التشريع في قوله هذا بل هذا ورد في واقعة، وهي أنه عليه الصلاة والسلام مر رجليه حاجم ومحجوم يعتابان رجلاً فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فمما لا يفطار العينة لا الحجامة، إلا أن رواية الطحاوي ضعيفة لا يمكن الاحتجاج بها.

وعندي حديث الساب معناه أنه قد أفطر أي أدخل النقص في صومه، وإنما يظهر في أحكام الآخرة لا أحكام الدنيا مثل العينة، ومن لمعوم أن الشريعة ربما تعرض إلى أحكام الآخرة وتبني، عما هو عائب عن أعين مثل قطع الصلاة بالكذب والخمار والمرأة أي قطع الوصية بين الرب وعبد، والصلاة ليست ساطلة في أحكام الدنيا

وادعى البعض بسح إفطار الصوم بالحجامة لحديث أخرجه السائي وأعله بعض الحفاظ، وقالوا: إنه موقوف، وفي أبي داود ص (٣٣٠) حديث قوي يقول الراوي: إن كراهية الحجامة بقاء على أصحابه، وفيه قال أنس بن مالك: ما كنا ندع الحجامة للصائم إلا كراهة

«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(١).

وفي الباب عن سعدٍ وعليٍّ. وشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَثُوبَانَ. وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَعَائِشَةَ وَمَعْقِلَ بْنِ يَسَارٍ. وَيُقَالُ: مَعْقِلُ بْنُ سَنَانٍ. وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبِي مُوسَى وَبِلَالٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَذُكِرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. وَذُكِرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثُوبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ. لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، حَدِيثَ ثُوبَانَ وَحَدِيثَ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ حَتَّى أَنْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَجَمَ بِاللَّبْلِ، مِنْهُمْ: أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ عُمرَ، وَبِهَذَا يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَقَلْبُهُ الْقَضَاءُ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ. وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ثَابِتًا. وَلَوْ تَوَقَّى رَجُلٌ الْحِجَامَةَ وَهُوَ صَائِمٌ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ لَمْ أَرِ ذَلِكَ أَنْ يُفْطَرَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا كَانَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ يَبْغِذًا، وَأَمَّا بِمَصْرَ فَمَالَ إِلَى الرُّخْصَةِ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحِجَامَةِ بَأْسًا، وَاحْتَجَّ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَجَمَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٧٧٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

«اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١]. هَكَذَا رَوَى وَهَيْبٌ نَحْوَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

(١) قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» قال الطيبي: ذهب إلى هذا الحديث جمع من الأئمة، وقالوا: يفطر الحاجم والمحجوم، وعنهم أحمد وإسحاق، وقال قوم - منهم مسروق والحسن وابن سيرين - يكره الحجامه بمصائم، ولا يفسد الصوم بها، وحملوا الحديث على لتشديد وأنهم نقصا أحر صيامهما، أبطلاه بارتكاب هذا المكروه، وقال الأكثرون: لا بأس بها إذا صحَّ عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وإليه ذهب مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة، وقالوا: معنى قوله: أفطر تعرض الإفطار كما يقال: هلك فلان إذا تعرض للهلاك - انتهى كلام الطيبي -.

الجهد انتهى.

وصنف ابن تيمية كتاباً في القياس وموضوعه توفيق المسائل النقية بالعقل، ومر على مسألة الباب وقال: إن الصوم ينبغي أن يكون على حالة اعتدال وفي الحجامه ليس حالة الاعتدال وإن لم يخرج شيء من المني بجماع ولم يدخل في نطه من المفطرات، وقال: كذلك الخائض وانفساء لا تكون على حالة الاعتدال، وأقول: ليس المذمار على ما قال ابن تيمية بل المذمار على أن الأسب لحالة الصوم الطهارة، وكان في حين ما عدم جوار صوم الجنب ثم نسخ كما في البخاري، وفي الحيض والنفاس والحجامه أيضاً بحجة.

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

حديث ابن أبي، ومن مستدللات ما روي مرسلًا عن عبد الله بن زيد بن أسلم في باب الصائم يدرعه القيء.

قوله: (صائم محرَّم الحج) أحب الحديث الباب بوجهين:

الأول: بأنه لم يثبت إحرامه في رمضان، فإن جميع العمرات له كان حرامها وأفعالها في دي لقعدة إلا عمرة مع حجة، فإن أفعالها كانت في دي الحجة فلا يكون الصوم إلا صوم العمل وإفطاره حائر بلا ريب، ولا قصء عند الحيلة كما في كتبهم بخلاف ما في كتاب أحمد بن حنبل كتاب الصلاة.

أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ

مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ اخْتَجَمَ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ

إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَوْا بِالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ.

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ.

٧٧٨ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمَفْضِلِ وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ

قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا^(١)»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنَّ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِيَنِي^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبُشَيْرِ ابْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا الْوَصَالَ فِي الصَّيَامِ. وَزُيِّنَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ

الْأَيَّامَ وَلَا يُفْطِرُ.

أما تعرض المحرم لإفطار فلاجل الضعف الذي يحقه من ذلك، فربما أعجزه عن الصوم، وأما الحاجم فلائله لا يأمن أن يصل إلى حلقة شيء من دم المحكوم، وقيل: هذا على سبيل الدعاء عليهما كقوله عليه السلام فيمن صام الدهر: «لا صام ولا أفطر» - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(١) قوله: «لا تواصلوا» المواصلة في الصوم هو أن يصوم يومين أو ثلاثة لا يفطر فيها. (ح)

(٢) قوله: «إن ربي يطعمني ويسقيني» معناه أعانني الله تعالى على الصوم وقوى عليه، فيكون ذلك بمنزلة الطعام والشراب.

وأما الوجه الثاني لجوابهم: فبأن ابن تيمية وابن قيم يقولان: إن ألقاظ الحديث أربعة: ١ - (احتجم وهو صائم)، ٢ - (احتجم وهو

محرم)، ٣ - (احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم)، ٤ - (واحتجم وهو محرم وهو صائم) كما في حديث الباب، والثلاثة الأولى صحيحة غير مضروبة لنا، وأما الرابع فمضروبة لنا وجوابه مر سابقاً بلا ريب.

أقول: إننا نرجع إلى آثار السلف فأكثر السلف موافقون لنا، وبما في النسائي أيضاً الرخصة في الحجامة للصائم مرفوعاً أو موقوفاً، وذلك دال على استسخ. وأما ما قال الترمذي في الباب السابق: لا أعم أحداً من المحدثين إلخ، فأقول: قد صحح المحدثون حديث الإفطار بالصوم وعدمه. وأما رواية ابن عباس في باب الرخصة في الحجامة فهي بعض مرقها يريد بن أبي ريار وهو موصوف بسوء الحفظ.

باب كراهية الوصال في الصوم

بهى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن مواصلة الصوم إلى يومين أو أكثر، ويؤثر عذره بأن «ربي يطعمني ويسقيني» وهذا من خصوصيته

عليه الصلاة والسلام، وأما الوصال إلى السحر فحائز للأمة لحديث الصحيحين، وقال ابن تيمية باستحبابه.

قوله: (إن ربي يسقيني إلخ) وأما طريق الإسقاء والإطعام من الرب تبارك وتعالى فمحمول إلى صاحب الشريعة وأمره بترهانه.

قوله: (وروي عن عبد الله إلخ) كان عند الله من إزير بواصل إلى سعة أيام أيضاً وكذلك شئت مواصلة عمر أيضاً إلى يومين أو ثلاثة

أيام، ولعلهما رعما لئلهي الحديث محملاً مثل جملة على هي الإرشاد.

٦٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ يَدْرُكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّوْمَ.

٧٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: «أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ زَوْجَا النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْرُكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فَيَصُومُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ التَّابِعِينَ: إِذَا أَصْبَحَ جُنُبًا يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ^(١).

٦٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِبَاجَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ.

٧٨٠ - حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ»، يَعْنِي الدَّعَاءَ.

٧٨١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: فَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا

٧٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ^(٢) يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١). وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «والقول الأول أصح» وكتاب الله تعالى يدل على ذلك حيث قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوهُنَّ وَابْتَغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ أى حتى يطلع الفجر، فإذا كان الرجل قد رخص له أن يجمع ويتنقى الولد ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر، فمتى يكون الغسل إلا بعد طلوع الفجر، فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة، كذا قاله محمد في «الموطأ».

(٢) قوله: «وزوجها شاهد» أى مقيم إلا جاز لها الصوم، وهذا في صوم النفل والواجب الموسع. (بجمع البحار)

باب في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصيام

الجنابة لا تنافي الصوم عند الأئمة الأربعة إلا أبا هريرة، وهو أيضاً رجع عنه بعد مدة، وكنت رأيت في بعض كتبنا كراهة الصبح جنباً ثم نسيت ثم عطر ببالي أن صبحه عليه الصلاة والسلام وهو جنب ثابت فكيف يحكم بالكراهة؟ فتتبع فوجدت في حاشية ما لا بد منه نقلاً عن جامع العنناوى: إن الرجل يكره له أن يصبح وهو جنب، وعندي لا بد من التأويل في قول جامع العنناوى، وأما عامة كتبنا فمعيها أنه لا مضائق في أن يصبح وهو جنب، واحتج محمد بن الحسن في مواعده على حوار الغسل بعد الصبح بأية «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» [البقرة: ١٨٧] الآية فإنه لا بد من أن يكون الغسل بعد تبين الصبح وهذا تمسك بإشارة النص.

باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة

أى يجيب الداعي ثم إن رأى أن المستدعي لا يجد عليه فيجوز له الإمساك، ولا يفيطر فإن الصياغة عذر.

قوله: (فليصل يعني الدعاء الخ) قال أئمة المذاهب الأربعة: أن الصلاة على غير الأشياء أصالة مكروهة، وأما ما في بعض الأحاديث مثل حديث الصحيحين من إطلاقها على غير الأشياء فسيأتي حواه في البحار إن شاء الله تعالى

[١] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حديث حسن» وقال: في م ون: «حسن صحيح» وما أثبتاه من التحفة وصر، وهو حديث صحيح بكل حال.

٦٥ باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان

٧٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبُهَيْ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا كُنْتُ أَقْضِي مَا يَكُونُ عَلَيَّ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَ هَذَا.

٦٦ - باب ما جاء في فضل الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ لَيْلَى عَنْ مَوْلَاتِهَا^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الْمَفَاطِيرُ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ»^(٢).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا يَقُولُ لَهَا: لَيْلَى تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيَّةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدِمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا فَقَالَ: كُلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الصَّائِمَ تَصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا، وَرَبَّمَا قَالَ: حَتَّى يَشَبَّعُوا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ.

٧٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لَهُمْ^(٣) يَقُولُ لَهَا: لَيْلَى عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَتَّى يَفْرُغُوا أَوْ يَشَبَّعُوا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأُمُّ عُمَارَةَ هِيَ جَدَّةُ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

٦٧ - باب ما جاء في قضاء الحائضِ الصَّيَّامِ دُونَ الصَّلَاةِ

٧٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَّامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّيَّامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

(١) قوله: «الْبُهَيْ» - بفتح الموحدة وكسر الهاء - ليس نسبة إلى أحد، وإنما هو لقب عبد الله البهلي مولى مصعب بن الزبير. (جامع الأصول)

(٢) قوله: «مَوْلَاتِهَا» أى معنقها - بالكسر - وهى أم عمارة، ويطلق مولاة على المعتقة - بالفتح - أيضا.

(٣) قوله: «صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ» أى دعت له الملائكة بما صبر مع وجود المرغب.

(٤) قوله: «عَنْ مَوْلَاةٍ هُمُ» المراد ههنا المعتقة - بالفتح -.

باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان

لو أحر قضاء رمضان إلى أن دخل رمضان الثاني فليس عليه عندنا إلا القضاء. وقال الشافعي: إنه مفطر إذا أخره إلى رمضان الثاني، ثم عن الشافعي روايتان: في رواية أنه يقضي ويفدي، وفي رواية أنه يقضي فقط. وأما القضاء ففي قولنا أن قضاء كل شيء يحس في الفور وهو قول الحلواني، ويشير إلى هذا ما في الدر المختار ص (٩٩).

قوله: (إسماعيل السدي) (خ) هذا راوي ما يفيدنا في القراءة حلف الإمام في معاني الآثار ص (١٢٩)، وما تمسك به وإن حسنه الزمدي وصححه في هذا الموضع فإنهم متكلم فيه. وكذلك لنا رواية مرفوعة معيدة لنا في مسألة القراءة خلف الإمام في الصحاوي ص (١٢٩)، وفي سندها يحيى بن سلام وهو متكلم فيه فندا لم تمسك به هات.

باب ما جاء في فضل الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

في حديث الباب أيضا لصلاة على غير الأشياء

قوله: (عن جدته أم عمارة) (خ) لم يوجد في كتب الرجال والأسانيد نفا في نسب حبيب أم عمارة فلا أعلم كيف قال الزمدي هذا القول؟ وكذلك في الصحاوي ص (١٩)، ح (١) عبد الله بن زيد جد حبيب الخ ولم يوجد يعلق عند الله بن زيد حبيب بن زيد الأنصاري في الأسناد وكتب رجال. والله أعلم وعسى ثم.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبِيدَةُ^(١) هُوَ ابْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّي الكوفي وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مُبَالَغَةِ الِاسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ

٧٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ الْوَرَّاقُ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: « قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْوَضُوءِ قَالَ: أَسْبِغِ الْوَضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ^(٢) إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الشُّعُوطَ لِلصَّائِمِ، وَرَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ يُفْطَرُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُقَوِّي قَوْلَهُمْ.

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ

٧٨٩ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَقِيدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُ مِنْهُمْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ^(٣) لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَقَدْ رَوَى مُوسَى بْنُ دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمَدِينِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوًا مِنْ هَذَا. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا. أَبُو بَكْرٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَأَبُو بَكْرِ الْمَدِينِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اسْمُهُ الْفَضْلُ بْنُ مُبَشَّرٍ وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ هَذَا أَوْ أَقْدَمُ.

٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الِاعْتِكَافِ^(٤)

٧٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَرُونَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ لَيْلَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «عبيدة» أي بالتصغير هو ابن معتب -ميم مضمومة و فتح عين وكسر مثناة فوقية مشددة موحدة- كذا في «التقريب» و «المغني».

(٢) قوله: «الاستنشاق» وهو أخذ الماء وجذبه في الأنفة.

(٣) قوله: «متكرر» المنكر ما تفرد به غير الثقة.

(٤) قوله: «ما جاء في الاعتكاف» الاعتكاف في اللغة: الحبس والمكث وال لزوم والإقبال على شيء، وفي الشرع: عبارة عن لمكث في المسجد ولزومه على وجه مخصوص، وهو في لظاهر من مذهب الحنفية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم حتى توفاه الله تعالى. (المعاني)

باب ما جاء في كراهية الاستنشاق للصائم

محافة بلوغ الماء الدماغ، ومفسد الصوم عندنا ما يسبغ الدماغ أو الجوف.

واعلم أن دخول الدخان ليس بمفسد وأما إدخاله فمفسد، وكذلك شرب الدخان (مهاكونوشي)، مفسد ويوجب الكفارة كما في نظم وهابية :

وشاربه لا شك في الصوم يفصر

وأفتوا بتحريم الدخان وشربه

كذا دافعاً شهوات بطن مقرور،

ويلزمه التكفير لو ظن نافعاً

واتحجير بالعود مفسد ويرم الكفارة، وأما شم الرائحة فليس بمفسد.

باب ما جاء في الاعتكاف

الاعتكاف على ثلاثة أقسام : الواجب. وهو عتكاف الدر. ويجب في الدر التلفظ باللسان ويجب قضاؤه بالإفساد

والثاني: سنة مؤكدة على كفاية فلو أداها واحد من أهل مسجد فتأدت وإلا فأنتم الكل، وهذا اعتكاف العشرة الأخيرة من رمضان، ولو لم ينم عشرة من نقصه من ليس ما أتى باللسة، ولكنه أحرر ثواب ما عتكف.

والثالث: السابعة وهو غير هذين القسمين، وفيه اختلاف، قال الشيخ ابن الهمام: أنه يشترط له الصوم. ثم تنادي هذا اسوع ممكث ساعة

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة وعائشة حديث حسن صحيح.

٧٩١ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ^(١) ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَشُعْبَةُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْتَنْعَبْ لَهُ الشَّمْسُ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا مِنَ الْقَدْرِ، وَقَدْ قَعَدَ فِي مُعْتَكِفِهِ وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَةَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٧٩٢ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِزُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

(١) قَوْلُهُ: «صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْدَأُ بِالْإِعْتِكَافِ مِنْ أَوَّلِ نَهَارِهِ، وَبِهِ قَامَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ، وَأَمَّا الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ قُلُوبُ الْعُرُوبِ مِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ بِدُونِ لُتَاءٍ، فَكَانَ مُرَدُّهَا إِلَى الْبَيِّنَاتِ، وَأَيْضًا أَوَّلَ مُحْتَمَلَاتِ وَجُودِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، وَالْعَمْدَةُ فِي الْإِعْتِكَافِ إِدْرَاكِ تِسْعَةِ اللَّيْلِ لِشَرِيفَةٍ، فَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ الدَّخُولُ فِي لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، وَتَأْوَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ مُرَادٌ بِالْمُعْتَكِفِ فِيهِ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ يَحْوِيهِ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَّخِذُ فِي الْمَسْجِدِ حَجَرَةً لِنَفْسِهِ يَحْوِيهِ، وَيَسْتَرُّ عَنْ عَيْنِ النَّاسِ مِنْ خِيَمَةٍ أَوْ مِنْ خَصِيرٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ لِصَحِيحٍ: إِذَا عَتَكَفَ، اتَّخَذَ حَجَرَةً مِنْ خَصِيرٍ، فَيُدْخِلُ الْمَسْجِدَ فِي لَيْلَةٍ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، هَكَذَا قَالَ. (لَمَعَات)

أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ يُلْزَمُهُ بِإِمَامِ صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى غُرُوبِ ذِكَا، وَتَمَسَّتْ أَشْيَاحُ بَعَارَاتٍ عَامَةً. وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ: لَا يَشْتَرُطُ الصُّومُ فِي هَذَا النَّوعِ، وَأَتَى بِعِبَارَةٍ صَرِيحَةٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَسٍ فَالْتَّجِيعُ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ، وَأَمَّا مَا فِي كِتَابِ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا إِعْتِكَافَ إِلَّا بِالصُّومِ فَمَحْصُوصٌ بِغَيْرِ السَّافَةِ، فَمِنْ عَدَمِ شَرَاطِصِ الصُّومِ فِي لَنَافَةِ مُؤَيَّدِ بَانُجُوهِ لَفْقَهِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: (صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ الْخ) أَيُّ: فِي مُعْتَكِفِهِ الْمُتَّخِذِ مِنْ خَصِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ كَمَا فِي إِسْرَاطِ فَكَانَ قَبِيلَ غُرُوبِ شَمْسِ الْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْمُعْتَكِفُ لَوْ أَرَادَ بِإِمَامِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مُتَّصِلًا بِغُرُوبِ شَمْسِ الْعِشْرِينَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِلَّا فَلَا يَتِمُّ الْعَشْرُ فَإِنَّ الْيَدِي الْمَاضِيَةَ تَحَقُّقًا بِالْأَيَّامِ التَّالِيَةِ بَعْدَهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

وَأَعْنِي أَنَّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَقْوَالًا، وَاجْتِهَادًا إِلَى أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ قِيلَ: دَائِرَةٌ، وَقِيلَ: مُتَعَيَّةٌ. ثُمَّ رُجِّحَ لِعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَأُرْجِحُهَا الْأَوْتَارَ، وَأُرْجِحُهَا الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ، أَوْ الثَّلَاثَةَ وَالْعِشْرُونَ، أَوْ الْخَامِسَةَ وَالْعِشْرُونَ، أَوْ السَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ، وَأُرْجِحُهَا لِسَابِعَةِ وَالْعِشْرُونَ، وَفِي رِوَايَةٍ مَشْهُورَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا دَائِرَةٌ فِي السَّابِعَةِ كُنْهَا، وَهِيَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ ص (٥٣)، ج (٢) قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ قَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا وَجَدَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ الْخ»، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ صَاحِبِيهِ: أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ كَمَا فِي فَتَاوِي قَاضِي خَانَ، ثُمَّ قِيلَ: دَائِرَةٌ، وَقِيلَ: مُتَعَيَّةٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ عَمْرٌ لِسَفِي فِي مَظْهَرِهِ:

دَائِرَةُ وَعَيْدُهَا فَادِرٌ وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِكُلِّ الشَّهْرِ

وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْقَوْلَ مَا فِي مَعَانِي الْأَثَارِ ص (٤٩)، ج (٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قُلْتُ: هِيَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ الْخ، وَقَالَ الصَّحَاوِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَدُّهُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْخ، وَعَلَى الْأَوَّلِ تَكُونُ رَمَضَانَ غَيْرَ مُصَرَّفٍ وَالْكَسْرُ لِلْإِجْزَاءِ، وَعَنِ الثَّانِي يَكُونُ رَمَضَانَ مُنْصَرَفًا فَإِنَّهُ إِذَا بُكِّرَ صُفْرٌ وَيَكُونُ بِكُلِّ الْإِجْزَاءِ. وَهَذَا أَشْيَاحٌ لِأَكْبَرٍ: إِنِّي رَأَيْتُهَا فِي خَارِجِ رَمَضَانَ مَرَّةً كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى الْمَسْجِدَ لِيَعْبُدَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَسَسَ فَرَأَى رَجُلَيْنِ يَتَارَعَانِ فَرَفَعَ عَنَّهُمَا بِمَسَبِّ رَأْسِهِمَا»، وَقَوْلُهُ: لَا يَدْنِي أَيْ لَا يَدْنِي عَلَى أَنْ لَدَيْ رَفَعِ كَدِّ عَمَلِ رَمَضَانَ لَدَيْ حَرِّهِ فِيهِ عَمَلُ صَلَاةٍ وَالسَّلَامِ، أَوْ عَمَلُ كُلِّ رَمَضَانَ إِلَى يَوْمِ نَقِيْمَةٍ

قَوْلُهُ: (بِحَاوِرِ الْخ) وَعَمَّا أَنَّ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ لِمُحَوَّرَةٍ مَعْنَى الْإِعْتِكَافِ، وَاسْتَعْمِلَ لِحَاوَرَةٍ، وَاسْتَعْمِلَ مَعْنَى اسْتِغْفَارَةٍ، وَاسْتَعْمِلَ مَعْنَى مَرَرَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي فَتْحِ لَدَرِي: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ رُفِعَتْ»، قَوْلُهُ: مُرَادُهَا أَنَّ عَمَلَهَا الْيَقِينِي مُرْفُوعٌ لَا لَيْلَةَ عَمَلِهَا.

وفي الباب عن عُمَرَ وَأَبِي بَكْرٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عُمرَ وَالْفَلْتَانِ بْنِ عاصِمٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَبِلَالٌ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَوْلُهَا يُجَاوِزُ تَعْنِي يَمْتَكِفُ. وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ التَّمَشُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي كُلِّ وَتِرَةٍ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَنَّهَا لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. وَلَيْلَةٌ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ وَخَمْسَ وَعِشْرِينَ وَسَبْعَ وَعِشْرِينَ وَتِسْعَ وَعِشْرِينَ وَآخِرَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَانَ هَذَا عِنْدِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجِبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ. يُقَالُ لَهُ: نَلْتَمِسُهَا فِي لَيْلَةٍ كَذَا. فَيَقُولُ: التَّمَشُّوْهَا فِي لَيْلَةٍ كَذَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَقْوَى الرِّوَايَاتِ عِنْدِي فِيهَا لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْلِفُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ وَعِشْرِينَ وَيَقُولُ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَلَامَتِهَا فَقَدَدْنَا وَحَفِظْنَا وَرَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ تَنْتَقِلُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِهَذَا.

٧٩٣ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زَرٍّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَعْبٌ أَنَّى عَلِمْتَ أَبَا الْمُنْذِرِ أَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ وَعِشْرِينَ؟ قَالَ: بَلَى. أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا لَيْلَةٌ. صَبِيحَتُهَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ. فَقَدَدْنَا وَحَفِظْنَا. وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهَا لَيْلَةٌ سَبْعَ وَعِشْرِينَ. وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُخْبِرَكُمْ فَتَكَلَّمُوا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: ذُكِرَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ أَبِي بَكْرَةَ فَقَالَ: مَا أَنَا بِمَلْتَمِسِهَا لِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: التَّمَشُّوْهَا فِي تِسْعَ يَبْقَيْنَ، أَوْ سَبْعَ يَبْقَيْنَ، أَوْ خَمْسَ يَبْقَيْنَ، أَوْ ثَلَاثَ أَوْ آخِرَ لَيْلَةٍ. قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يُصَلِّي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ كَصَلَاتِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ. فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ اجْتَهَدَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٢ - بَابُ مِنْهُ

٧٩٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شَفِيْعَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوقِظُ أَهْلَهُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٩٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

قوله: (بعلامتها الخ) مذكورة في الحديث للاحق لكن معرفة قمة أشعة الشمس لا يمكن لكن أحد، وروى السيد عماد الدين الألوسي في مواضعه العربية رواية ضعفها وهي: أن من علامة ليلة القدر أن يعذب ويحلل الماء المالح، وأن تسجد الشجرات.

قوله: (تسع يبقين الخ) لو كان الشهر تسعة وعشرين يوماً فلا إشكال فإن المذكور في حديث الباب تكون أوتاراً، فإن تسعاً يبقين ليلة الحادية والعشرين، وسبع يبقين ليلة الثالثة وعشرين وهكذا، وأما لو كان أشهر ثلاثين يوماً فيلزم طلب ليلة القدر في الأشفاق منتخبة، ولا يقول بانتخاب الأشفاق أحد فذكروا معادير، قيل: يمكن أن يقال: إن المذكور في حديث الباب حكم شهر تسعة وعشرين، وأقول به: إن المسكتة أن أكثر رمضان في عهده عليه الصلاة والسلام كان تسعة وعشرين يوماً. وقبل يؤحد أشهر تسعة وعشرين، وإن كان ثلاثين فإن كونه ثلاثين غير معنوم فيؤحد بالحرم، وأقول: في لفظ حديث الباب، أنه يؤحد من تسع يبقين جميع البياني مما بعد تسع بقت أشفاقاً وأوتاراً وكذلك يؤحد في تسع يبقين جميع البياني أشفاقاً وأوتاراً بعدها، وهكذا فإن مضمح نظر الشريعة أن يقسموا عشرة رمضان الأحره أو تسع يار أو سبع ليلي أو خمس ليلي؛ وهكذا، وأيضاً لفظ «يبقين» جمع لمؤنثات العائيات لا المفردة الواحدة، ولكن في بعض الألفاظ «تاسعة تبقى» و«سابعة تبقى» وهكذا.

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهَا. »

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ

٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَمِيرِ بْنِ غَرِيبٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ

مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ»^(١) الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ. وَعَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَامِرٍ الْقُرَشِيِّ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ.

٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»

٧٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ سَلَمَةَ

بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ» كَانَ مِنْ أَرَادَ مِنَّا أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتْ^(٢) الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخْنَاهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَيَزِيدُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

(١) قوله: «الغنيمة الباردة» هي التي تجيء عفواً من غير أن يصطى دونه بنار الحرب، ويباشِر حرَّ القتال، وقيل: هي الهبة الطيبة مأخوذ من العيش البارد، والمعنى أن الصائم يحرز الأجر من غير أن يمسه حرَّ العطش، أو يصيبه لدغة الجوع من طول اليوم. (الصبي)

(٢) قوله: «حتى نزلت الآية التي بعدها» أي قوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو عسى سفر فعدة من أيام أحر». (أحر)

بَابُ مَا جَاءَ فِي «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»

المشهور أن هذه الآية كانت في حق رمضان ثم نسخت، وتمسكو بحديث الباب وهو حديث لصحيحين ولكنه أثر سمة بن أكوع، وقال بعض المفسرين: إن الآية محكمة، ويقولون بتقدير «لا» أي «لا يطيقونه» الخ، ولكني لا أقبل تقدير «لا» فإن مثل هذا التقدير لا أصل له ولا ضابطه، وضابطه تقديرها أن يكون مثبتاً وم تكن فيه طلائع حواب القسم من التأكيد وغيره كما قالوا: لا يبقى على الأيام ذو حيد أي لا يبقى. وعندني لا احتياج إلى تقدير «لا» في هذا بل يذكر المثلث أي سياق القسم ويراد به انقضي بصورة الإنكار، وأما منشأ ما قاله أوساط المفسرين من تقدير «لا» فهو قول بعض المفسرين: إن في الطاقة مشقة وكلفة ما يطيقه معترة، يعني: لا يطق لفظ الطاقة إلا فيما يكون شاقاً فيكون مراد الآية: أن الفدية على من يطيق الصوم لكنه بمشقة وحمل كلفة فما أدركوا كلام ذلك البعض، وقالوا بتقدير «لا» في الآية، وأما المفسرون الذين يُعتمد عليهم فيقولون: إن الآية على ظاهرها وبما هي واردة في حق صوم البيض وعاشوراء وكان فيه خيرة بين الفدية والصوم من يقدر أيضاً على الصوم ثم نسخ فرضية هذا الصوم وفرض رمضان، وأقول: إن حق المراد هو هذا، أي هذه الآية كانت في البيض وعاشوراء لا في رمضان، وأيضاً لوقسا: إنها في رمضان يزم تكرار في الآية وأشكل التكرار على أهل المقالة الأولى، وأيضاً ألفاظ القرآن تشير إلى ما قلت فإن الأيام المعدودات المذكورة في الآية تصدق على الأيام البيض فإن المعدودات تكون بمعنى الضم، ولأن أياماً جمع قلة وغير معروف باللام فلا يصدق على صوم الشهر، وأما حار رمضان في القرآن ففي الآية: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥]. ويفيد حديث أبي داود ص (٨٢) عن معد أهل المقالة الثانية، فإن فيه تصريح أن «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» [البقرة: ١٨٤] في أيام البيض بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فأمر الله: «كُنْتُ غَائِبٌ عَنْكُمْ بِضِيَاءُ» [البقرة: ١٨٣]، ثم أقول: إن حديث سمة وحديث معاذ حديث اسنن، قلت: لا ينبغي الجمود على هذا بعد صحة الحديثين، وأقول أيضاً: إن حديث معاذ أخرجه اسنن أيضاً في كتاب الصيام إلا أن السجري يختصر في المتن أشد الاختصار وما في أبي داود مفضل.

(ف) واعلم أن نسخ آيات القرآن في عرف المتقدمين كان لفظ السح يطلق على تخصيص العام وتقيد المنطق وتأويل ظاهر، وأما المتأخرون فقصرو السح على ما لا يبقى مشروعاً، فإطلاق السح على آيات القرآن في عرف المتقدمين كثير، وأما متأخرون فقد السيوسي في الإقتاد: إن المسحوح إحدى وعشرون آية، وقلله الشاه ولي الله - رحمه الله - فقال في الصور كبير: إن المسحوح ستة آيات، وقال الشاه ولي الله: إن آية: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» [البقرة: ١٨٤] في حق صدقة افطر ولا سح.

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا

٧٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا وَقَدْ رُحِّلَتْ^(١) لَهُ رَاحِلَتُهُ، وَلَبَسَ ثِيَابَ السَّفَرِ فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ فَقَالَ: سُنَّةٌ، ثُمَّ رَكِبَ».

٨٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ نَجِيحٍ وَاللَّهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ. وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُضَعِّفُهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَفْطِرَ فِي بَيْتِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ جِدَارِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخَفَةِ الصَّائِمِ

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ مَأْمُونٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُخَفُّ الصَّائِمُ الدُّهْنُ وَالْمَجْمَرُ^(٢)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ. وَسَعْدٌ يُضَعِّفُ. وَيُقَالُ: عُمَيْرُ بْنُ مَأْمُونٍ أَيْضًا.

٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَنِ يَكُونُ

٨٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَقُولُ فِي حَدِيثِهِ سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ

٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَنبَأَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا. فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ^(٣)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(١) قوله: «وقد رُحِّلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ» أي وضع الرجل على الرحلة لركوبه في السفر.

(٢) قوله: «المَجْمَرُ» - بكسر الميم - الذي يوضع فيه الجمر للبخور. (الدر)

(٣) قوله: «اعتكف عشرين» اهتمامًا ودلالة على التأكيد لا لأن ما فات من الوافل لمؤقتة يقضى، قاله الشيخ في «اللمعات»، ووجه المناسبة بالترجمة أنه صلى الله عليه وسلم لما قضى الاعتكاف، وكان لم يشرع فيه بعد لمجرد النية، فقضاءه بعد الشروع أولى بالثبوت.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا

قال أبو حنيفة: لا يجوز إفطار صوم يوم خروجه من البيت، وحديث لُباب يخالفه، والجواب عنه كما قالوا: إن أنس بن مالك لعلة صام وأفطر في التبريز لا يوم خرج من بيته، والتبريز أن يخرج الناس حارج السدة قبل السفر يقضي حوائجه من أسدة من يريد السفر، والتبريز عادة العرب معروفة فإفطار أنس كان في السفر وفي غير صوم يوم خروجه.

قوله: (سنة الخ) ربما يطلق الصحابي لفظ السنة على شيء لا يكون مرفوعاً، ثم حديث الباب أخرج أبو حاتم في علة وفيه فقط: «ليس سنة» الخ فعرض ما في الترمذي وما في علة، ولا يمكن دعوى سهو نسخ الكاتب كما يدل عليه كلام صاحب تنخيص عنه.

واختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما نوى. فقال بعض أهل العلم: إذا نقص اعتكافه وجب عليه القضاء، واحتجوا بالحديث: «أن النبي ﷺ خرج من اعتكافه فاعتكف عشراً من سؤال، وهو قول مالك. وقال بعضهم: إن لم يكن عليه نذر اعتكاف أو شيء أوجبه على نفسه وكان متطوعاً فخرج فليس عليه شيء أن يقضي، إلا أن يحب اختياراً منه ولا يجب ذلك عليه». وهو قول الشافعي. قال الشافعي: وكل عمل لك أن لا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة. وفي الباب عن أبي هريرة.

٧٩ - باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا

٨٠٤ - حدثنا أبو مصعب المديني قراءة عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف أدنى إلي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان»^(١). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. هكذا رواه غير واحد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب [عن عروة وعمرة عن عائشة. ورواه بعضهم عن مالك عن ابن شهاب]^(٢) عن عروة عن عمرة عن عائشة، والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة. هكذا روى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة.

٨٠٥ - حدثنا بذلك قتيبة عن الليث.

والعمل على هذا عند أهل العلم إذا اعتكف الرجل أن لا يخرج من اعتكافه إلا لحاجة الإنسان، وأجمعوا على هذا: أنه يخرج لقضاء حاجته للغائط والتبول. ثم اختلف أهل العلم في عيادة المريض وشهود الجمعة والجنائز للمعتكف، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن يعود المريض ويشيع الجنائز، ويشهد الجمعة، إذا اشترط ذلك. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك. وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، ورأوا للمعتكف إذا كان في مضرب يجتمع فيه، أن لا يعتكف إلا في المسجد الجامع لأنهم كرهوا له الخروج من معتكفه إلى الجمعة، ولم يروا له أن يترك الجمعة، فقالوا: لا يعتكف إلا في المسجد الجامع حتى لا يحتاج إلى أن يخرج من معتكفه لغير قضاء حاجة الإنسان، لأن خروجه لغير قضاء حاجة الإنسان قطع عندهم للاعتكاف، وهو قول مالك والشافعي. وقال أحمد: لا يعود المريض ولا يتبع الجنائز على حديث عائشة. وقال إسحاق: إن اشترط ذلك فله أن يتبع الجنائز ويعود المريض.

٨٠ - باب ما جاء في قيام شهر رمضان

٨٠٦ - حدثنا هناد حدثنا محمد بن الفضيل عن داود بن أبي هند عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشبي عن جبير

(١) قوله: «لا حاجة للإنسان» أي من بول أو غائط، وكذا غسل الجنابة لوجوب خروجه عن لمسجد إذا ذاك، وكذا الجمعة، وأما غسل الجمعة فلا ندرى أنه من الحاجة أم لا، ولا يجد في رواية صريحة سوى ما ذكر في «شرح الأوراد»: أنه يخرج لغسل فرضاً كد أو بفلا. (السمعات شرح المشكاة)

باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا؟

لا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة شرعية أو طوعية، وفي كتبنا أنه إذا أراد الخروج للجمعة فينبغي له أن يخرج في وقت يسع أربع ركعات في جامع لمسجد، وأما لو خرج قبله فلا فساد. وأما إذا خرج من المسجد بدون حاجة شرعية أو صعبة فيفسد الاعتكاف، ويروى عن أبي يوسف في هذه الصورة أنه لا يفسد إلا إذا بقي خارج المسجد أكثر اليوم، ويروى عنه أن المعتكف لو استثنى خروج جنازة أو عيادة مريض بنعد استثناه.

قوله: (أن يعود المريض الخ) لا يجوز تشيع الجنائز وعيادة المريض عندما وتحوز عيادة إذا وقعت في طريق خرج فيه لحاجته الطوعية، وأما إذا ذهب للحلاء وله إليه طريق طويل وقصير فتزداد من عابدين في أنه ينبغي في الطريق القصير أو يحوز له استثنى في الطويل.

قوله: (مصر يجمع فيه الخ) يدل على أن المصير شرط لإقامة الجمعة عند بعض السلف.

باب ما جاء في قيام شهر رمضان

أي التزويج، لم يقل أحد من الأئمة الأربعة بأقل من عشرين ركعة في التزويج، وإليه جمهور الصحابة رضوان الله عليهم. وقال مالك بن

بن نَفِيرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ:

«صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى يَبْقِيَ سَبْعٌ مِنَ الشَّهْرِ. فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ. وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ نَفَلْتَنَا^(١) بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ. كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ. ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّهْرِ. وَصَلَّى بِنَا فِي الثَّالِثَةِ وَدَعَا أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَخَوَّفْنَا الْفَلَاحَ، قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السُّحُورُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يُصَلِّي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رَكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ بِالْمَدِينَةِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا رَوَيْ عَنْ عَلِيٍّ وَتَمَرٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عِشْرِينَ رَكْعَةً.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا أَدْرَكْتُ يَبْلِدَنَا بِمَكَّةَ، يُصَلُّونَ عِشْرِينَ رَكْعَةً.

(١) قوله: «لو نفلتنا بقية ليلتنا» أي زدتنا من صلاة السافلة. (لدر)

أنس: بستة وثلاثين ركة فإن تعامل أهل المدينة أنهم كانوا يركعون أربع ركعات الأفراد في التراويح، وأما أهل مكة فكانوا يطوفون بالبيت في الترويح. ثم إن حديث: «يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تُسَالُ عَنْ حَسَنِهِ وَطَوْنِهِ» فيه تصريح أنه حال رمضان، فإن السائل سأل عن حال رمضان وغيره كما عند الترمذي ومسلم ص (٢٥٤)، ولا ماص من تسليم أن تراويحه كانت ثمانية ركعات ولم يثبت في رواية من إروايات أنه عليه الصلاة والسلام صلى التراويح والتهجد على حدة في رمضان بل طول التراويح، وبين التراويح والتهجد في عهده عليه الصلاة والسلام لم يكن فرق في الركعات بل في الوقت والصفة أي التراويح تكون بالجماعة في المسجد بخلاف التهجد، وإن الشروع في التراويح يكون في أول الليل وفي التهجد في آخر الليل. نعم ثبت عن بعض التابعين الجمع بين التراويح والتهجد في رمضان.

ثم مأخوذ الأئمة الأربعة من عشرين ركة هو عمل لفروق الأعظم، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فصَح عنه ثمان ركعات، وأما عشرون ركة فهو عنه بسند ضعيف وعلى ضعفه اتفاق، وأما فعل الفاروق فقد تلقاه الأمة بالقبول. واستقر أمر التراويح في السنة الثانية في عهد عمر كما في تاريخ الخلفاء وتاريخ ابن الأثير وطبقات ابن سعد، وفي طبقات ابن سعد زيادة أنه كتب عمر في بلاد الإسلام: أن يصلوا التراويح. وقال ابن الأثير: إن ثمانية ركعات سنة مؤكدة وثني عشر ركة مستحبة، وما قال بهذا أحد. أقول: إن سنة اخفاء الراشدين أيضاً تكون سنة الشريعة لما في الأصول أن السنة سنة الخلفاء وسنة عليه الصلاة والسلام، وقد صح في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» فيكون فعل الفاروق الأعظم أيضاً سنة.

ثم قيل: إن شروع التراويح أول الليل من سنة عمر، وأقول: إنه من سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما يدل حديث الباب وحديث عائشة وجابر وزيد. ثم هل يجب بلوغ عشرين ركة إلى صاحب الشريعة أم يكفي فعل عمر ولا يطلب رفعه إلى صاحب الشريعة؟ ففي التاتارخانية: سأل أبو يوسف أبا حنيفة: أن إعلان عمر بعشرين ركة هل كان له عهد منه؟ قال أبو حنيفة ما كان عمر مبتدعاً، أي لعله يكون له عهد فدل على أن عشرين ركة لا بد من أن يكون لها أصل منه وإن لم يثبت بالإسناد القوي. وعندني أنه يمكن أن يكون عمر نقل عشرًا إلى عشرين بتخفيف القراءة وتضعيف الركعات.

وليعلم أن التراويح في عهد عمر تروى بخمس صفات: أربعة منها ثابتة بالأسانيد القوية، منها أنه صلى إحدى عشرة ركة، ومنها أنه صلى ثلاث عشرة ركة، ومنها إحدى وعشرين ركة، ومنها ثلاث وعشرون ركة، ومما إحدى وأربعون ركة فسيجيء الكلام فيه، وأما الأولى والثانية والرابعة فمذكورة في موطأ مالك ص (٤٠). واستقر الأمر على عشرين ركة. ثم الصفة الأولى فيها تكون التراويح ثمان ركعات وثلاث ركعات الوتر، وفي الثانية عشر ركعات تراويح وثلاث ركعات الوتر، وأما الصفة الثالثة فظاهرها يصربا في مسألة الوتر بأنها تشير إلى أن الوتر ركة، فأقول: لعل التراويح فيها كانت ثمان عشرة ركة لثبوت الوتر عن الفاروق ثلاث ركعات بتسليمه واحدة، ويؤيد ما قدمت ما في قيام الليل لمحمد بن نصر: أن معاذ بن أيارث القاري صلى ثمانية عشر شفعا، وزعم الناس أنه صلى ستة وثلاثين ركة وزعموا أن شفعا خمير، وأقول: إنه حال لا خمير، وأنه صلى ثمانية عشر ركة شفعا. وفي البحاري وموطأ مالك: قال عمر: والتي تسمون عنها خمير مما تقومون الخ، وكذلك في موطأ مالك: نعم الدعة هذه الخ. فقال الحافظ: إن مراد عمر أن الأفضل الترويح آخر الليل، وأقول: إنه كان يصلي الترويح أول الليل، نعم أطاها أحيانا إلى آخر الليل حتى حافوا الفلاح: أي السحر، فودد قول عمر يخالف فعله في الصحيحين. وقال الطيبي شارح المشكاة: إن قول عمر رضي الله عنه عمل به أهل مكة، أي كانوا يصلون الترويح آخر الليل. وأقول: إن مراد قول عمر بكم احتزتم الصوم آخر الليل ولو كنتم أطلتم التراويح إلى آخر الليل لكان أولى وأفضل. ويشرعون من أول الليل ولا كفة في هذا الشرح أصلاً، ولا يتوهم

وَقَالَ أَحْمَدُ: رُوِيَ فِي هَذَا أَلْوَانٌ لَمْ يَقْضَ فِيهِ بَشْيٌ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: بَلْ نَخْتَارُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رَكْعَةً عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ إِذَا كَانَ قَارِئًا.

٨١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا

٨٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٢ - بَابُ التَّوْبِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ

٨٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِعَزِيمَةٍ وَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. فَتَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى ذَلِكَ».

وفي الباب عن عائشة. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أن مراد عمر أن يأتوا بالتهجد أيضاً فإنه لم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام، ولا عن الصحابة جمعهم بين التراويح والتهجد، وأما ما في موطأ مالك: «أن عمر رضي الله عنه كان يصلي التراويح آخر الليل» فمراده أنه إذا لم يصل مع الجماعة أول الليل، ذا والله أعلم. وأما ما في بعض الروايات مثل ما في النسائي: «ثم لم يبق بنا حتى ارتحل الخ» فلا يؤخذ بظاهرها، فإن تراويحه عليه الصلاة والسلام ثبت في عدة رمضان لا في رمضان واحد وهو المفهوم الخارج من الأحاديث.

قوله: (عنى ما روي عن أبي بن كعب الخ) أقول: لا يصح ظاهر عبارة الترمذي هذه أصلاً، اللهم إلا أن يتأول فيه بأنه يذكر مبنى من قال بعشرين ركعة، وأما وجه عدم استقامة قوله فهو أن أبي بن كعب كان إمام الناس في عهد عمر، وكذلك كان إمام السوان عليم الداري، وكان معاذ بن الحارث أيضاً إمامهم في ما بعد عهد خلافة عمر، وأما إمامته في عهد خلافته فمتزودة فيها ولم أجد في ذخيرة الحديث رواية لا ضعيفة ولا قوية لتدل على صلاة أبي بن كعب إحدى وأربعين ركعة، وما مر حافظ من حفاظ الحديث على كلام الترمذي هذا لنعم ما يقول فيه.

قوله: (مع الإمام الخ) اختص في أن الأفضل التراويح في البيت، أو في المسجد فمتقدمون إلى أفضلية التراويح في البيت، وقال الطحاوي في معاني الآثار ص (٢٠٦) ج (١): وذلك هو الصحيح الصواب، وكان عمر أيضاً يصلي في البيت كما في موطأ مالك ص (٤٠): «خرجت مع عمر فوجدنا الناس الخ» فدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكن شريكاً فيهم، وأتى الطحاوي بآثار السلف على هذا، وثبت أن أكثر حفاظ القرآن من السلف كانوا يصون التراويح في البيوت. وقال المتأخرون: ويأتي كل واحد في المسجد فإن الناس لعينهم يتركون التراويح في هذه الصورة لصعف التدبير، لأنه إذا انتهي بهيتين يختار أهولهما، وكذا ينبغي في هذا الزمان فإن الفتيا تختلف باختلاف الأزمنة.

أبواب الحج عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء في حرمة مكة

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ ^(١) إِلَى مَكَّةَ - : «إِيذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي. وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: أَنَّهُ حَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ. وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَ بَالَهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ أَنْ يَشْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذَنَ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكَ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرٍو بْنُ سَعِيدٍ؟ قَالَ أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ بِذَلِكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا قَارًا بَدَمٍ وَلَا قَارًا بِغُرْبَةٍ ^(٢).

- (١) قوله: «يبعث البعث» أى يرسل الجيش لقتال عبد الله بن الزبير سنة إحدى وستين، وكان عمرو رضى الله تعالى عنه أمير المدينة من جهة يزيد بن معاوية، فكتب إليه أن يوجه إلى ابن الزبير جيشاً؛ لأنه امتنع عن بيعته، وأقام بمكة. (المجمع)
- (٢) قوله: «ولا قاراً بغربة» - بفتح المعجمة وسكون الراء المهملة بالموحدة - أصلها العيب، والمراد بها السرقة والجناية، وبضم خاء أى فساد، وأجاب عمرو بكلام ظاهره حق، ولكن أراد به الباطل، فإن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب عليه فيه شيء، بل هو أولى بالخلافة من يزيد؛ لأنه صحابي يبيع قبه، كذا في «مجمع البحار».

أبواب الحج

الحج في اللغة: قصد الشيء العظيم الفخيم. قيل: إنه فرض في السنة السادسة بعد الهجرة، وقيل: في لسنة التسعة، ويرد على أهل المقالة الأولى: أنه عليه الصلاة والسلام لم يحج حين وجب عليه في السادسة، ولهم أن يقولوا: لأنه لا يجب الأداء في الفور.

باب ما جاء في حرم مكة

قال الحجازيون: إن لمدينة حرماً مثل حرم مكة، وأما حكم الجزاء في حرم المدينة؛ فقيل: جزاء صيد مثل جزاء صيد حرم مكة، وقيل: إن الرجل يسلب ثيابه، وقال أبو حنيفة: ليس حرم المدينة مثل حرم مكة. وأما حرم مكة ففيه مسألتان: أحدهما: قطع شجرة حرم مكة، ولضابطة عند أبي حنيفة أن نزوم الجزء إنما هو بقطع شجرة ثابتة بنفسها لا مبنية ولا من جنس المنبنة، ولا تكون جافة ولا منكسرة، ولا إذخراً ولا حشيشاً. وثانيتهما: إن المتحج بالحرمة إن جنى في ما دون النفس في خارج الحرم والتجأ بالحرم فلا يأمنه الحرم لأن الأطراف جارية بمنزلة الأموال فيقتصر بخلاف الحدود، كمن سرق ثم لتجأ بالحرم، وأما الذي قتل لنفس خارج الحرم ثم لجأ إليه فلا يتعرض له ولا يرزق الماء والطعام ليتجأ إلى الخروج، وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد. وقال الحجازيون: إن الفر بدماً لا يعيده الحرم. وحديث لباب لأبي حنيفة في هذه المسألة.

قوله: (ساعة من نهار الحج) في مسند أحمد أن تلك الساعة من الصبح إلى العصر.

قوله: (عادتها حرمتها الحج) هذه الحرمة إلى أبد الآباد.

قوله: (عمرو بن سعيد) لا يتمسك بقوله هذا فإنه عامل يريد ويريد فاسق بلا ريب، وفي شرح الفقه الأكبر لملا عبي القاري: روي عن أحمد بن حنبل أن يزيد كافر، وكان عمرو بن سعيد جمع العساكر ليكره على ابن الزبير، معدوناً ليزيد على عبد الله ابن الزبير. وفي تذكرة من سعد هذا أن رجلاً اشتراه أسير صلى الله عليه وسلم من حده وأعتقه، وكان هذا المعنى حميد فدعا عمرو بن سعيد وسأله: مولى من أنت؟ قال: أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقام عليه عمرو سوووه وصره ثم دعه بعد مدة، وسأله كما كان سأل، فأجاب بما كان سأل، فقام عليه بالسوط فإذا كان هذا الرجل هذا فكيف يستند بقوله

قوله: (أنا أعلم ملك الحج) كلامه هذا كاذب لأن أنا شريح يروي حصته عليه الصلاة والسلام لفظاً لفظاً وأنه صحابي، وكيف يبيع عمرو بن سعيد مرتته، فلا يمكن الاحتجاج بقوله.

قوله: (عاصياً الحج) لم يكن عبد الله بن الزبير عاصياً - عياداً بالله - ولا قاراً بدم ولا قاراً بحربة، والحربة سرقة الإبل ثم استعمل في الحياطة مطلقاً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُرْوَى بِخَزْيَةٍ^(١).

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيُّ اسْمُهُ: خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرِو الْعَدَوِيُّ الْكُمَيْي. ومعنى قوله: وَلَا فَارًا بِخَزْيَةٍ يَعْنِي جَنَائَةً، يَقُولُ مَنْ جَنَى جَنَائَةً أَوْ أَصَابَ دَمًا ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْخَدُّ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٨١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خُبَثَ الْحَدِيدِ^(٢) وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ^(٣) ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

وفي الباب عن عُمَرَ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبْشٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

٨١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَازِمٍ كُوفِيٌّ وَهُوَ الْأَشْجَعِيُّ، وَاسْمُهُ: سَلْمَانُ مَوْلَى عَزَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبَلَّغَهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَا عَلَيْهِ^(٤) أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنْ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ.

(١) قوله: «ويروى بخزاية» - بالزاء المنقوطة والتحتية - فيجوز أن يكون بكسر الخاء وفتحها، فبالكسر: الشيء الذي يستجى منه أو من الهون والفصحة، وبالفتح: الفعة أو حدة منها، كذا في «الجامع».

(٢) قوله: «كما ينفي الكبر» - بكسر الكاف - كبر لحداد وهو لمين من الطين، وقيل: زق يفتح به النار، ومنى من الطين الكور. (ج)

(٣) قوله: «للحجة المبرورة» قيل: المراد بها القبول، وقيل: الذي لا يخالطه شيء من الإثم، ورجحه لنووي، وقال القرطبي: الأقوال في تفسيره متقاربة لمعى، وحاصها أنه الحج الذي وفيت أحكامه على الوجه الأكمل، كذا قاله السيوطي في «التوشيح».

(٤) قوله: «فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا» أى لا يتفاوت حال موته يهوديًا أو نصرانيًا، بل هي سواء في كفران العمة، وهو تشديد، كذا في «المجمع»، وذلك لأن اليهود و نصارى لا يعتقدون الحج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

قال صاحب البحر: إن حج مكفر السيئات والكبائر أيضاً ظناً، الكبر المرق، والكور موضع إيقاد الفحم، وقيل: بالعكس، وقيل: لا فرق.

قوله: (الحج لمروور الخ) قالوا: إن الحج لمروور هو السالم عن الجنايات.

قوله: (ولم يرفث الخ) الكلام الفحش في حضور النساء.

قوله: (حديث حسن ح) حسن الترمذي رحمه الله حديث إبراهيم بن يزيد وهو متكلم فيه عند الأكثر، ولد قيل: إن تحسین الترمذي بن وعنه يحسن الحديث نظراً إلى متابعاته وشيوخه، وحديث ابن تهي عن المسق في الحج، والحال أن المسق مهني عنه في كل حال، ووجه أن في الحج ريادة تأكيد في الهي عن المسق، والمسق لفتق وفي الاصطلاح لمعاصي

(هـ) لثناء في الرحلة ليست تاء لتأنيث من تاء الفل، وقال ابن قسمة إمام اللغة وعرب حديث ابن راحلة لا يستعمل إلا في الأشياء.

والحارث يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِبْجَابِ الْحَجِّ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ

٨١٣ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: - «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْخَوْزَنِيُّ الْمَكِّيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حَفِظِهِ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ الْحَجُّ

٨١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ وَزْدَانَ كُوفِيٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ لَا. وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ؟. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْوَةٌ كُمْ» وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْمُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ

٨١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ: حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ وَحَجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ، مَعَهَا عُمْرَةٌ، فَسَاقَ ثَلَاثًا وَسَتِينَ بَدَنَةً،

...

بَابُ مَا جَاءَ: كَمْ فَرَضَ الْحَجُّ

اتفقوا على أن الفرض حجة واحدة في العمر.

قوله: (البحري الخ) بفتح الباء وبالحاء المعجمة، وأما البحري بضم الباء وبالحاء المهملة فشاعر إسلامي مشهور.

قوله: (لو قت: نعم لوجب الخ) وليعلم أن الفرض والحرام يثبت بالحديث أيضاً كما يدل حديث الباب بل يثبتان بالقياس أيضاً، وأما التعريف بأنه ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه فهو ما ثبت بالكتاب، وليس هذا تعريف ما ثبت بالحديث أو القياس.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

حجته بعد الهجرة إلى المدينة واحدة، وأما قبل الهجرة وبعد النبوة فوحدة أيضاً وأما قبل النبوة فالحج ثابتة بدون تعيين العدد، كما يقول صاحبنا: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رأيته قبل البعثة قائماً بعرفات حين كنت أطيب ناقة لي فقدت، ولعل عمه عليه الصلاة والسلام هذا كان عملاً بفطرته، فإنه كانت قريش يحجون كل عام، وكانوا يقفون بمزدلفة ولا يخرجون إلى عرفات، وكان سائر العرب يذهب إلى عرفات.

قوله: (معها عمرة الخ) رواية الباب عن جابر تدل صراحة على كونه عليه الصلاة والسلام قارئاً وهذا يفيدنا عن قريب.

قوله: (ثلاثة وستين بدنة الخ) وسر هذا ما ذكرنا أن عمره عليه الصلاة والسلام كان ثلاثة وستين سنة، وكان عبي رضي الله عنه جاء سبع وثلاثين إبلاً من اليمن وبيع منها على رضي الله عنه ثنتين وثلاثين سنة، وقيل: إن عمره في ذلك الحين كان ثنتين وثلاثين سنة وخمسة

[١] هكذا في السحرة الهندية، وفي نسخة بشار: "حديث عرب من هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: أبو الحزري لم يدرك علياً". وقال وقع في في موصون وي "حسن عرب"، والصواب ما أثبتته في الحديث أخرجه السري في تهذيب الكمال ٢٨/٥٥٩ ونقل عن الزمزمي قوله: "عرب" فقط، وكذلك قال في التحفة، وبقه ابريلعي عن لزمزمي أيضاً، وهو الذي يتفق مع إعلان الحديث بالانقطاع وأما عبارة التالية وهي: "من هذا الوجه، سمعت محمداً... الخ" سقطت كلها من المطبوع. وفي الحديث عمة أخرى غير الانقطاع وهي ضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي والله اعلم.

وجاء علي من اليمن ببقيتها^(١)، فيها جمل لأبي جهل في أنفه برة^(٢) من فضة فنحرها، فأمر رسول الله ﷺ من كل بدنة بيضعة فطبخت فشرب من مرقها^(٣).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب، ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد، وسألت محمداً عن هذا، فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ، ورأيت لا يعد هذا الحديث محفوظاً وقال: إنما يروى عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد مرسلاً.

٨١٥ (م) - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: «كم حج النبي ﷺ؟» قال حجة واحدة. واعتمر أربع عمر: عمر في ذي القعدة، وعمر الحديبية وعمر مع حجته وعمر الجعرانة^(٤) إذ قسم غنيمة حنين.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وحبان بن هلال أبو حبيب البصري هو جليل ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطان.

٧ - باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ

٨١٦ - حدثنا قتيبة حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر: عمر الحديبية، وعمر الثانية من قابل، وعمر القضاء في ذي القعدة، وعمر الثالثة من الجعرانة، والرابعة التي مع حجته».

وفي الباب عن أنس وعبد الله بن عمرو وابن عمر.

(١) قوله: «بقيتها» أي بقية اليد التي عرّها صلى الله عليه وسلم بنفسه الشريفة أو عى رضى الله عنه من جانبه، وكانت بلغت مائة.

(٢) قوله: «برة» حلقة تكون في أنف البعير يشد فيها لزام.

(٣) قوله: «من مرقها» مرق شوربا. (الصراح) النكتة في شربه صلى الله عليه وسلم من مرقها دون لأكل من السحابة لأن ما في المرق من اجمع لما خرج من البضعات كلها. (س)

(٤) قوله: «الجعرانة» موضع قريب مكة، وفي «المغني»: هي بكسر حيم وسكون عين وخفة راء عند المحققين، وبكسر عين وشدة راء عند أكثرهم.

منها ذبحها النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكان كل بل تسعى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ليدبحه، وهذا من المعجزات. وفي رواية أبي داود أنه ذبح خمسة إبل، وتعرض لمحدثون إلى إعلائها، وعندي لا تعل، بل يقل: إنه رضى الله عنه ذبح ثلاثة وستين في مجلس، وخمسة في مجلس آخر فلا تنافي.

قوله: (مشرب من مرقها الخ) هذا يد صراحة عى أنه كان قارناً لأنه لا يجوز بمهدي أن يأكل من دم الجنابة، ويفيدنا هذا في أن دم الفراء والتمتع دم شكر، ويجوز له أكله لا دم حبر كما قال الشافعي، وقال: إنه لا يجوز له أن يأكل من دم الجحر.

قوله: (أربع عمر الخ) ثلاث عمرات كانت في ذي القعدة مع إحرامها وأفعالها، وأما عمر حجة لوداع فكان إحرامها في ذي القعدة وأفعالها في ذي الحجة.

باب ما جاء كم اعتمر النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟

شرح لبي - صلى الله عليه وسلم - معتمراً عام الحديبية فأحصر عنها فذبح أهدي ثمة وحق وأحس، ثم قل الأحواف: من أحرم بالعمرة فأحصر يهدي ويدبح ويقضي عاماً مقلداً وقال الحجازيون: لا قضاء في العذر السماوي إذا أحصر به، وأما ما مر من الشافعي من أن أحرم بالعمرة يرم بالشروع ولو بقل مدلت حكمه إذ شرع فيهما، ثم قال العراقيون: إن عمر القضاء إنما سميت بعمره القضاء لأنها قضاء ما حل عنها عاماً ماصياً، وقال الحجازيون: إن التسمية بعمره القضاء إنما هي لوقوع القضاء أي الصبح فيها، وقضاء بمعنى المصاحبة، ويقيدهم ما في لبحاري. أنه عليه الصلاة والسلام فاصاهم، الخ، أي صاحهم

قوله: (عمره القصص الخ) الصحيح عمره القضاء وكانت في لسة الساعة

قوله: (الجعرانة الخ) هذه العمرة وقعت بعد الرجوع من حبر في السنة الثامنة، فإتاء من عمرات ثلاثة، ولم يجرح لبي - صلى الله عليه وسلم -

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٨١٦ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ

٨١٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّ، أَذَّنَ فِي النَّاسِ فَاجْتَمَعُوا، فَلَمَّا أَتَى الْبَيْدَاءَ أَحْرَمَ».

وفي الباب عن ابن عمر وأنس والمشور بن مخزومة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْبَيْدَاءُ»^(١) الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، مِنْ عِنْدِ

(١) قوله: «أجره النبي صلى الله عليه وسلم» الإحرام مصدر أحرم لرجل يحرم إذا أهل بالحج والعمرة.

(٢) قوله: «الْبَيْدَاءُ» وهي البرية، والمرد به ههنا موضع مخصوص بين مكة والمدينة، والصحابه اختلفوا في موضع إحرامه صلى الله عليه وسلم وسبب الاختلاف ما رواه أبو داود عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاله حين أوجب، فقد: إلى لأعلم الناس بذلك إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة، فمن هنالك اختلفوا: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حائجا فلم يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتيه، أوجه في مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه، فسمع ذلك منه أقوم فحفظته عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته، أهل وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسلا فسمعوه حين استقلت به ناقته بهل، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به ناقته، ثم مضى فلما علا على شرف البيداء، أهل وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء، وألم الله لقد أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء، كذا أورده في «التيسير».

وَسَنَّهُ - في السنة التاسعة، بن جعل أبا بكر رضي الله عنه أمير موسم الحج.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

وعلم أن حقيقة الإحرام عندنا ليست النية فقط، بل يجب بها مع ضم القول أو الفعل، وهو أن يسوق أهدي هدي القرن أو التمتع أو دم الجزاء فإذا لحقه صدر محرماً، وأما القول فهي التلبية ولا يجب في التلبية ذكر الحج أو العمرة فإذا يجوز للقارن أن يذكر الحج أو العمرة أو كلاهما لا يذكروها في تلبية، وليحفظ هذا التعميم فإنه يفيدنا.

ثم السنة في صيغة التلبية ما هو في الحديث وهو هذا: «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والمثل لا شريك لك» ويس الوقف في هذه المواضع الأربعة. ويكفي في التلبية كل ذكر مُشعر بالتعظيم ولا يتأدى به لسنة.

وأما حقيقة الإحرام عند الشافعية فمزددة فيها ومضطربة لا يمكن تحديدها كما أقر به الشيخ عز الدين بن عبد السلام مدت العماء الشافعي صاحب الشرح على أبي داود في ثلاثين مجلداً.

ثم الحج فرائضه عندنا ثلاثة: وقوف عرفة، وطواف، وهما ركنان، والإحرام وهذا شرط. وأما الواجبات فكثيرة تزيد على عشرين وسائرهما سن وآداب. وأما عند الشافعية فالعرائض خمسة تلك الثلاثة مع وقوف مزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، وأقروا بالواجبات في الحج وأكروها في الصلاة.

قوله: (أحرم بالبيداء الخ) قال العراقيون: يعني بعد ركعتي الصراف في الفور في ذلك الموضع، وقال الحجاويون: يعني عند الركوب، والروايات محتفة.

حديث الباب للحجاويين، ولنا ما في الباب عن ابن عمر، وما في أبي داود ص (٢٤٦) قال ابن عباس: ثم الله أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به الناقة وأهل حين أشرف على البيداء الخ. فحديث بن عباس يفيد زيادة العلم وهو مشتمل، فإن بعض الروايات تدل على أنه لى في مصلاه، وبعضها على أنه لى حين ركب الناقة. وبعضها على أنه لى حين جاء على شرف البيداء، فقول: إنه عليه الصلاة والسلام حين لى في مصلاه رآه بعض الصحابة، ثم المعص الآخرون حين استقلت الناقة، ثم حين جاء على البيداء، وفي هذا رواه أكثرهم بل جميعهم وقال

الشجرة».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ مَنِ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ

٨١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^[١]. لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ يَحْرِمَ الرَّجُلُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ

٨٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

الواقدي: كَانَ الْمُصْحَابَةُ قَرِيبَ سَبْعِينَ أَلْفًا. وَالْبَيْدَاءُ مَوْضِعٌ مَرْتَفِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَدِينَةِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.

وَفِي سَنَدِ حَدِيثِ الْبَابِ خُصَيْفٌ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ رِوَاةِ الْحَسَنِ.

قَوْلُهُ: (الشجرة الخ) اسْمٌ بِالْغَبَةِ لِذِي الْخَلِيفَةِ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَأَمَّا اسْمُهَا الْيَوْمَ فَبَيْرُ عَنِي، وَلَيْسَ هَذَا عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ هَذَا عَلِيٌّ آخَرٌ بَدْوِي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَجَّ وَالْإِحْرَامَ عَلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ مَذْكُورَةٌ فِي الْفَقْهِ أَحَدُهَا الْعُمْرَةُ فَقَطْ، وَثَانِيهَا الْحَجُّ فَقَطْ، وَثَالِثُهَا الْحَجُّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ بَعْدَهُ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ صَوْرَةُ إِفْرَادِ الْحَجِّ، وَأَمَّا الْقِرَانُ فَلَهُ أَيْضًا أَقْسَامٌ، وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْمَبَقَاتِ وَهَذَا أَعْلَى، وَلَوْ أَدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ فِي الْقِرَانِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَقَسَمَ آخِرُ الْقِرَانِ وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ الْحَجُّ عَلَى الْعُمْرَةِ، ثُمَّ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ وَإِحْلَالُهَا يَدْخُلَانِ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ وَإِحْلَالِهِ لِلْقِرَانِ اتِّفَاقًا. ثُمَّ قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ بِتَدَاخُلِ الْأَفْعَالِ أَيْضًا، أَيِ تَدَاخُلِ السَّعْيِ وَالطَّوْفِ أَيْضًا، فَنَمِيقُ إِلَّا النِّيَّةَ وَقَالُوا: إِنْ تَعَدَّدَ السَّعْيُ لِقِرَانٍ بِدْعَةٌ، وَتَعَدَّدَ السَّعْيُ لِقِرَانٍ وَاجِبٌ عِنْدَنَا. وَكَذَلِكَ الطَّوْفُ وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا بِالْبَدْعَةِ عَلَى تَعَدُّدِ الطَّوْفِ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَنْ عُمْرَةَ الْقِرَانِ تَصِحُّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَمْ لَا؟ وَاقْوِ الصَّحَّةَ. وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ فَيَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. ثُمَّ التَّمَتُّعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِسَوْقِ الْهَدْيِ أَوْ بغيرِهِ فَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِسَوْقِ الْهَدْيِ فَلَا يَتَحَلَّلُ فِي الْوَسْطِ بَلْ يَوْمَ النَحْرِ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِغَيْرِ سَوْقِ الْهَدْيِ فَيَسْتَحِلُّ بَعْدَ آدَاءِ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ يَهْلُلُ الْحَجَّ، وَظَاهِرُ الْهَدْيَةِ وَعَامَّةُ كِتَابِنَا أَنَّ التَّحَلُّلَ فِي الْوَسْطِ وَاجِبٌ، وَلَكِنْ فِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ أَنَّ التَّحَلُّلَ لِمَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وَأَقْسَامٌ أُخْرَى لِلْحَجِّ.

وَهُنَا مَعْرَكَةُ الْأَرَاءِ وَهُوَ أَنَّ التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ وَالْإِفْرَادَ كَسَاءُ عِبَادَاتٍ عَلَيْنَا، وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ فَلْأَفْضَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْأَفْضَلُ الْقِرَانُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْإِفْرَادُ.

ثُمَّ هُنَا اخْتِلَافٌ فِي أَنَّ الْإِفْرَادَ الْفَاضِلُ مِنَ الْقِرَانِ هُوَ الْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ مَحْضٍ أَوْ الْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ، وَيُسَمَّى هَذَا إِفْرَادًا فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْإِفْرَادُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي سَفَرَيْنِ فَنَصَّ مُحَمَّدٌ فِي مَوْضِعِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ، فَإِنَّهُ قَالَ: حُجَّةٌ كُوفِيَّةٌ وَعُمْرَةٌ كُوفِيَّةٌ أَفْضَلُ عِنْدَنَا. ثُمَّ لَمَنْصَفِينَا كَلَامٌ فِي أَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ هُوَ مَخْتَارُ مُحَمَّدٍ فَقَطْ أَوْ هُوَ قَوْلُ شَيْخِيهِ أَيْضًا.

وَمَبْنَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ الْاِخْتِلَافُ فِي حُجَّتِهِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: إِنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا إِلَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَمَّنِيَ التَّمَتُّعَ بِغَيْرِ سَوْقِ الْهَدْيِ لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ: «لَوْ اسْتَقْنَسْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِمَا سَقَتِ هَدْيِي». وَأَمَّا أَتْسَاعُ الشَّافِعِيِّ فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا، مَالًا أَيْ أَفْرَدَ بِالْحَجِّ أَوَّلًا ثُمَّ قَرَنَ لِرَدِّ رَعْمِ الْحَاهِيَةِ مِنْ أَدِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ قَعْرِ الْفُجُورِ، وَسَيَأْتِي كَلَامُنَا فِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعِنَّمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ قَارِنًا لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لَهُمْ إِنْكَارُهُ بِسَبَبِ رُفُوعِ الرُّوَايَاتِ، وَعِنَّمَا قَالُوا بِالتَّدَاخُلِ أَيْ دَخَالِهِ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، وَالحَالُ أَنَّ الرُّوَايَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى قِرَانِهِ آيَةٌ عَنْ هَذَا أَشَدَّ إِبْهَامًا، وَالْعَجَبُ مِنَ الْخَافِطِ أَنَّهُ قَالَ بِإِدْخَالِهِ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ وَقَرَّاهُ فِي الْمَالِ لَا مِنْ بَدْءِ الْإِحْرَامِ، وَأَغْمَصَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ، وَمِثْلُ هَذَا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحُلِّ بَعِيدٌ.

ثُمَّ لِلشَّافِعِيَّةِ فِيمَا سَبَقَ مِنْ اِخْتِلَافٍ فِي أَنَّ الْإِفْرَادَ الْأَفْضَلُ عَلَى الْقِرَانِ هُوَ الْحَجُّ الْوَاحِدُ أَوْ الْحَجُّ وَبَعْدَهُ الْعُمْرَةُ، وَلَعَنَهُمْ يَعْصُونَ الْقِسْمَ الثَّانِي مِنَ الْإِفْرَادِ.

[١] هَكَذَا فِي لِسَانِ الْمَدِينَةِ وَفِي نَسْخَةِ شَارِ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ".

بَيِّنَةُ أَفْرَدِ الْحَجِّ.

...

ثم حجته محتجة فيما بين الصحابة فإن بعضهم يقول: إنه كان قارناً، وبعضهم: أنه متمتع، وبعضهم: أنه مفرد، بل اختلف الرواة على صحابي واحد مثل عائشة، فإنها تقول في حديث الباب: إنه أفرد بالحج وفي بعض الروايات عنها تصريح القرآن أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر مع حجته، وكذلك احتج عبي جابر وغيره، وسأيد كلها صحاح وحسان وصف لطحاوي في حجته عليه الصلاة والسلام أريد من ورقة كما في مساهج النووي شرح مسم ص (٣٨٦) نقلاً عن القاضي عياض، وتكلم في معاني الآثار في عدة أوق ودهل الحافظ في إدراك مراده في معاني الآثار فإنه نسب إلى الصحابي بأنه قائل بإدخاله عليه الصلاة والسلام العمرة على الحج كما تقول الشافعية، وأقول: إن هذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح لطحاوي بأنه كان قارناً من أول الأمر، نعم لكلام لطحاوي قطعتان الأولى في الجمع بين روايات الصحابة في حجته عليه الصلاة والسلام وقال فيه بالإدخال، واقطعة الثانية في تحقيق إحرامه في الواقع وصرح في هذه القطعة بأنه كان قارناً من أول الإحرام وبدء الأمر.

ثم قل علماء المذاهب الأربعة منهم الشيخ ابن الهمام والحافظ ابن حجر وابن قيم وبعض الموالث: إن لتمتع المذكور في آية ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] تمتع لغوي أي تحصيل النفع وهو أداء الأمرين في سفر واحد، وهذا أعم من التمتع المصطلح والقرآن المصطلح. وقال البعض: إن التمتع الذي نسب بعض الصحابة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الأحاديث أيضاً تمتع لغوي، وفي التفسير المظهري للقاضي ثناء الله الحنفي رحمه الله صاحب كتاب منار الأحكام في الحديث لبيان لمذاهب الأربعة، وطريقه في منار الأحكام طريق محدثين وهو من الكبار المحققين، اختار أن الأفضل لتمتع بغير سوق أهدي ثم القرآن ثم التمتع بسوق أهدي ثم الأفراد، وظني أن التمتع المذكور في القرآن لعنه مصطلح الفقهاء، وإليه تشير ألفاظ القرآن ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ الخ [البقرة: ١٩٦].

وأقول في اختلاف روايات الصحابة في حجه أن من قال: إنه كان متمتعاً، فمراده التمتع لغوي كما قال بعض العلماء، وأما إثبات أنه كان قارناً فعلياً، وذخيره كثيرة، منها ما مر عن جابر في أول الأبواب، ومنها ما في آخر لبخري تصريح: أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر مع حجته الخ، لا أنه وقع في غير موضع الحج، ومنها ما في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي الحنبلي عن ستة عشر رجلاً ثقة قال أنس: بني سمعت بأذناي تلبية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه لي بحجة وعمرة وكنت أخذ بحجام ناقته، وفي مسلم (٤٠٥) عن أنس قال: سمعت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يبي بالحج والعمرة جميعاً، قال بكر: فحدثني بذلك ابن عمر فقال: لي بالحج وحده، فثبت أنساً فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس: ما تعدونا إلا صبيحاً سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: لبيك عمرة وحجاً، فلا يمكن إنكار قرانه أصلاً.

ثم الأفراد الذي رواه بعض الصحابة لا يجب أولاً حواه بعد إثبات قرانه عليه الصلاة والسلام ولأن القرآن مثبت والأفراد نافي، والمثبت مقدم على النافي، وقد روى لزيدي قرانه عن اثنين وعشرين صحابياً، ولرجل قادر على أزيد منهما. فجواب الأفراد منا ليس إلا تبرع. فنقول قال بعض لأحناف: إنه أفرد بالحج، أي شرع الأفراد، لا أنه كان مفرداً بنفسه. وعندني مراد أنه أفرد بالحج أنه عتمر وحج بإحرام واحد بدون إحلال في الوسط مثل المتمتع بغير سوق أهدي فإنه يحل في الوسط، ولم يحل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدايا، فاستنكر الصحابة أن يحلوا ويروحوا إلى منى ومذاكيرهم تقطر منياً، ووجه استنكاف الصحابة سيأتي عن قريب. ويمكن أن يقال في أنه أفرد بالحج وتمتع بالحج وقارن بأن اختلاف الصحابة ليس في إحرامه بل الإحرام كان إحرام القارن وإنما اختلافهم في تلبية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أي لفظها أنه ذكر لفظ لحج أما الحج والعمرة أو غيرها.

ولمؤلاتنا ههنا لطيفة، وهو أن لشافعية قالوا في رواية سراق بن مالك: «إن العمرة دحت في الحج الخ» إن مراد به أن أفعال العمرة دخلت في أفعال الحج فيسفي لنا أن نقول في أفرد بالحج الخ: إنه جعل الحج والعمرة مفرداً مفرداً.

وههنا شيء آخر وهو أن ابن الهمام كان يقول: إن المكي لا يجوز له العمرة في أشهر الحج، أراد الحج من عامه أم لا؟ وهذا خلاف الأحاف فإنهم يقولون: إن من أراد الحج من أهل مكة لا يجوز له العمرة في أشهر الحج، ولا يجوز للأفاقي في خمسة أيام وهي التاسع والعاشر والحاددي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وذكر بحثه في فتح القدير، ودعواه أن رعه عدم حوارة العمرة في أشهر الحج لم يكن محض رعم اجاهلية بل كان ملة إبراهيم ثم صار جائزاً في الشريعة الغراء للأفاقي، وأما المكي فانه في حقه باق فإنه لا يجوز له القرآن والتمتع، ثم في هوامش فتح القدير أنه رجح عن تحقيقه هذا بعد خمسة وثلاثين سنة. ثم هذه الحاشية في كتب هذا العصر في بعض النسخ مفقودة، وفي بعضها في هوامش كما كانت، وفي بعضها في حوص الكتاب، ثم تردد ابن الهمام في التمتع ولقرن للمكي أنهما غير جائزان فقط أو باطلان أيضاً، وقال ابن عابدين ب القرآن صحيح ومكروه تجزئاً والتمتع باطل، أقول: الصواب إلى ابن عابدين فإن الوجه يساعده، وهو أن الإمام الصحيح متصل لتمتع لا للقرآن، وقال الشافعي: إن المكي يجوز له القرآن والتمتع وكه لا دم عليه، واحتج شافعي وأبو حنيفة في تفسير آية ﴿وَلَا تَجْعَلُوا حُجَّتْكُمْ لَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاجِرِي الْمُشْرِكِ الْحَرَامِ﴾ الخ [البقرة: ١٦٩]، قال الشافعي: إن مشار إليه بذلك هو الدم، وقال أبو حنيفة: إن مشار إليه إيه القرآن والتمتع.

وفي الباب عن جابر وابن عمر. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وروى عن ابن عمر أن النبي ﷺ أفرد^(١) الحج وأفرد أبو بكر وعمر وعثمان.

٨٢٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِذَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنَّ أَفْرَدَتِ الْحَجَّ فَحَسَنٌ، وَإِنْ فَرَرَتْ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَمَتَّعَتْ فَحَسَنٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مِثْلَهُ. وَقَالَ أَحَبُّ إِلَيْنَا الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٨٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْتَكَ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ».

وفي الباب عن عمر وعمران بن حصين. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، واختاره من أهل الكوفة وغيرهم.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

٨٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَقَالَ الضُّحَّاكَ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ سَعْدٌ: بَشْ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ الضُّحَّاكَ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ سَعْدٌ: «قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعَهَا مَعَهُ».

هذا حديث صحيح.

٨٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَهُوَ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ

(١) قوله: «أفرد الحج» قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في «المستوى شرح الموطأ»: التحقيق في هذه المسألة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أحرم من ذى الحليفة و طاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة، ثم خرج يوم الزروة إلى منى، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشعر الحرام، ثم رجع إلى منى ورمى ونحر وحلق، ثم طاف طواف الزيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة، وإنما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادهم وآراءهم، فقال بعضهم: كان ذلك حجتاً مفرداً، وكان الطواف الأول لعمرة كأنهم سوا طواف القدوم والسعي بعده عمرة وإن كان للحج، وقال بعضهم: وكان ذلك قرناً، والقران لا يحتاج إلى طوافين وسعيين، وهذا الاختلاف في الاجتهاديات، أما إنه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة، فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة، بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده - انتهى -.

قوله: (عن عائشة الخ) روت عائشة رضي الله عنها إفرد الحج وفي بعض الروايات عنها أنه عليه الصلاة والسلام أهل بالعمرة والحج. قوله: (وفي الباب عن جابر الخ) روى جابر في حديث الباب أنه أفرد بالحج، وقد روى في باب كم حج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أهل بالعمرة والحج، إلا أن البخاري صوب إرساله ولا يصرفنا، وما حسنه الترمذي مع أن رجاله ثقات، وأما ابن عمر فروى الإفرد ههنا وصرح في مسلم والبخاري أنه عليه الصلاة والسلام كان متمتعاً، وأيضاً روى ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر وعمر وعثمان أفردوا بالحج الخ.

باب ما جاء في التمتع

قال أكثر العلماء: إن التمتع المذكور في القرآن تمتع لعوي لا اصطلاحى، وصح أنه أيضاً اصطلاحى.

قوله: (صعها رسول الله الخ) من قال بأقصية التمتع استدلل بحديث الباب، وادعى أنه عليه الصلاة والسلام حل في الوسط، وأقول: لا مسكة لهذا القائل أصلاً إلا ما في السائي رواية، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما حلقه في منى، وأيضاً كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد ساق الهدي فكيف يحل في الوسط فما في حديث الباب من تمتع قيل: إنه أحرار التمتع، وقيل: إن المراد بالتمتع التمتع للعوي.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هِيَ خَلَالٌ. فَقَالَ الشَّامِيُّ: إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمْزَأُ أَبِي يُتَّبَعُ أَمْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَسَالَ لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[١].

٨٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهُ مُعَاوِيَةُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَجَابِرٍ وَسَعْدٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو حَبَسٍ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَاخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ. وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ

(١) قوله: «لقد صنعها» والمعنى أن هذا يكفى في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد. (شرح الموطأ لعلي القاري)

(٢) قوله: «تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال النووي: قال القاضي عياض: هو محمول على التمتع اللغوي وهو القرآن آخر، ومعناه أنه أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة، فصدر قارئاً في آخر أمره، والقارئ هو المتمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لأن يقره بالتحاد الميقات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل ههنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك، كذا قاله الطيبي.

قوله: (نهى أبي الخ) ثبت نهى عمر وعثمان عن القرآن والتمتع، وعملك به الشافعية على أفضلية الأفراد، وحمل النووي النهي على الكراهة تنزيهاً، وبمعنى أراد المفضولية لأن الأقسام الثلاثة للحج عبادات عظيمة إجماعاً، ثم أحباب الحنفية عن نهى عمر كما أحباب الطحاوي لكنه لم يبحث عن نهى عثمان، وأما عامة الأحناف فأجابوا عن نهى عمر إجمالاً ويجب التفصيل في اجواب عن نهيه عن القرآن والتمتع، فأقول: إن مشار النهي عن القرآن ليس ما زعموا بل غرضه أن يسافروا إلى بيت الله مرتين فالأفضل من القرآن الأفراد الذي في سفرين ولا يخالفنا هذا لأنه قد نص محمد في موطئه أن حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا.

وأما دليل أن مطمح نظر عمر رضي الله عنه تعدد السفر فما أخرجه الطحاوي ص (٣٧٥) قال عمر: «افصلوا بين حجكم وعمركم» الخ، وفيه قال عمر: «أتموا الحج والعمرة لله» الخ أي الإمام أن يكون الحج والعمرة في سفرين. وأقول: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول بأفضلية إقران فإنه يتمناه كما في معاني الآثار ص (٣٧٥) بسندين عن ابن عباس قل: قال عمر: لو اعتمر في عام مرتين ثم حججت لحملتها مع حجتي الخ، وفي السند الأول سيمان بن شعيب وهو الكيسانى وثقه ابن يونس والسمعاى.

وأما نهى عمر رضي الله عنه عن التمتع ففي مسند: أنه كان لا يرضى الحل في الوسط، فمنشأً انتهى عدم الرضاء بالحل في الوسط، وقل الأئمة الثلاثة: إن الحل في الوسط للمعرد الذي لم يسق الهدي كان خاصاً بعهد ولا يجوز لغيره. وقال أحمد: يجوز الحل في الوسط الآن أيضاً، وقال ابن تيمية: إن التحلل في الوسط واجب ويكون جبراً من جانب الشارع من حين يرى بيت الله طاف ونسبه إلى ابن عباس أيضاً.

وأقول: إن منشأ نهى عمر رضي الله عنه عن التمتع هو وجه إنكار الصحابة من الحل في الوسط كما قالوا: نروح إلى منى ومذاكيرنا تقطر منياً، وأحبوا أن يتمادوا في العبادة أي الإحرام، وزعموا أن أمره عليه الصلاة والسلام بالتحلل إنما هو إبقاء عيننا، وزعم الراعمون كافة أن وجه إنكار الصحابة من الحل في الوسط كان زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، ولم أر أحداً عدل عن هذا الوجه، ولكني أقول: إن هذا الوجه لا يلصق فإنه كان الصحابة قد اعتمروا قبل هذه الحجة ثلاث عمرات الحج أي ذي القعدة وما أنكر أحدهم على تلك العمرات فليس باعث استنكاف الصحابة من الإحلال إلا أنهم أحوا التماذي في حال الإحرام، ولم يرضوا بالحل في الوسط، وقالوا: نذهب إلى منى ومذاكيرنا تقطر منياً.

وأما نهى عثمان فوجهه لم أجده بالروايات إلا ما في مسند أحمد، هذا والله أعلم.

قوله: (ليث الخ) أي ابن أبي سليم وهو راوي حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» في معاني الآثار ص (١٢٨)، وحسن له الترمذي، ومسلم في المقدمة عدة من رواية احسان، ثم أقول: الحق أنه من رواية الحسن.

قوله: (تمتع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبو بكر وعمر الخ) روى ابن عباس ههنا. أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأنا بكر وعمر تمتعوا، وروى ابن عمر سابقاً أنهم أفردوا بالحج

قوله: (معاوية الخ) قد ثبت النهي عن عمر وعثمان أيضاً.

الحجَّ ثُمَّ يَقِيمُ حَتَّى يَحْجَّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَعَلَيْهِ ذَمٌّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ. وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَنْ يَصُومَ فِي الْعَشْرِ وَيَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ. فَإِنْ لَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُزْمَرٍ وَعَائِشَةُ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَخْتَارُونَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ

٨٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُزْمَرٍ قَالَ: كَانَ تَلْبِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ» «لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

٨٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُزْمَرٍ أَنَّهُ أَهْلٌ فَانْطَلَقَ يَهْلُ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ» قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُزْمَرَ يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ يَزِيدُ مِنْ عِنْدِهِ فِي إِثْرِ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ»، وَسَعْدِيدُكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ،

(١) قوله: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ» من التسمية أى إحيائى لك يا رب! من لَبَّ بالمكان وأَلَبَّ به إذا أقام به، وأَلَبَّ عليه إذا لم يفارقه، أو أتجاهى وقصدى إليك يا رب! نحو دارى تَبَّ دارك أى توجهها كحسب سبب أى خالص مخلص. (مجمع اسحار)

(٢) قوله: «لَبَّيْكَ بَيْكَ» خلاصة معناه: أحبتك إحابة بعد إحابة، وكثره للتأكيد أو أحدهما فى الدنيا، والآخر فى الآخرة، أو لبَّيك ظاهراً، أو لبَّيك باصناً، قوله: وسعديدك أى أساعد طاعتك بعد مساعدتك فى خدمتك. (شرح الموطأ)

قوله: (دم ستيسر الخ) قال الشافعي: إن دم التمتع والقران دم جبر أي جبر ما فاته من أفراد الإحرام فلا يجوز له أن يأكل منه، وقال أبو حنيفة: إنه دم شكر فيحور له أكله، ونقول: قد ثبت أكله عليه الصلاة والسلام.

قوله: (في الحج الخ) يستحب الصوم عندنا يوم السابع والثامن والتاسع لمن لم يجد هدي، ولو تأخر عن التاسع فتحتم الدم.

قوله: (إذا رجع الخ) قال أبو حنيفة: إنه كناية من الفروع عن الحج، وقال الشافعي: لا كناية بل يعمل بظاهره.

(تمتة): إن لي إشكالاً في آية: «وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» الخ [البقرة: ١٩٦] عني ما قال الأحناف من أنها للنهي عن التمتع والقران للمكي بأن مشار النهي إما العمرة في أشهر الحج أي عدم جوازها في أشهر الحج فصار أمال ما قال الشيخ ابن القيم ثم رجع عنه، وذلك خلاف جميع الأحناف، وإما مشار النهي صم الحج والعمرة في السفر والإحرام فدس على أفضلية الأفراد، وهذا أيضاً يخالفنا في أفضلية القران، والإشكال قوي ولم يذكره أحد من الأحناف.

وأما الجواب فليس بذلك القوي وهو أن مشار النهي غير هذين الأمرين وهو أن المرضي ومطمح النظر تحقيق أسفري فلا إيراد، وإن قيل: إن الأفراد الذي يكون فيه الحج ثم العمرة يجب أن يكون أفضل من القران في سفر لأن في القران أتى المحرم بشيئين أي الحج والعمرة من ميقات واحد، وأما في هذا الأفراد فأتى بمزية أي تعدد الميقات لأنه أحرم للحج من ميقات التي له، وأحرم للعمرة من خارج مكة فإذا تعدد الميقات فيفضل على الذي ميقاته واحد، قلت: إن المفرد بهذا الأفراد اعتمر بعمرة هي في قدرته ومكنته، وليست بلازمة من جانب الشريعة، وأما القارن فالعمرة عليه واجبة لا في مكنته فما يكون لازماً من جانب الشارع يكون أفضل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ

الوقف في أربعة مواضع في ألفاظ التلبية مستحب، ويسن الجهر بالتلبية لهم لا لهم.

قوله: (لبك الخ) هذا معمول مطبق مح حذف عامله لصانطة ذكرها الرضي وذكرناها في ابتداء الكتاب تحت «عمرات الخ»، وتقدير العبارة هكذا: ألب لك إساناً بعد إلباب، والمنى لتكرار كما صرح السجدة، ومثل هذا قال السيوطي في آية: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ» [الملك ٤] أي كرة بعد كرة، وكذلك في آية: «أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ» [فا: ٢٤] الخ أي ألقى ألق.

قوله: (أحمد الخ) ذكر في الهداية: قال أبو حنيفة: «أن أحمد» بفتح همزة وكنت متحيراً في أن المستحسن ذوقاً هو كسر «إن» كما قال محمد، واستغربت حتى أن رأيت في الكشف رواية اكسر أيضاً عن أبي حنيفة.

(رائدة): ذكر في دلائل الإعجاز أن شعراً قرأ قصيدته على آخر وكان فيها:

نكراً صاحبي قل احجّر
ب ذاك السجاح في التكبير

فقال: بسعي في المصراع الثاني: نكراً فالسجاح في التكبير، فقال الشاعر: إنك سيد وحشي.

قوله: (وكان يريد في التسمية الخ) في الكثر: إن من أراد لريادة في التسمية يريد في عجزها أي آخرها لا في وسطها، وليكن هذه الصانطة في

وَالرُّغْبَى ^(١) إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ ^(٢). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى: فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ زَادَ زَائِدٌ فِي التَّلْبِيَةِ شَيْئاً مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّمَا قُلْنَا لَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ فِيهَا لِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ حَفَظَ التَّلْبِيَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ زَادَ ابْنُ عُمَرَ فِي تَلْبِيَتِهِ مِنْ قِبَلِهِ: لَبَّيْكَ وَالرُّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالتَّحْرِيرِ

٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْعَجُّ وَالشَّجُّ ^(٤)».

٨٢٨ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرٍ ^(٥) حَتَّى يَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا».

٨٢٨ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّعْفَرَانِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّدِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى أَبُو نَعِيمٍ الطَّحَّانُ ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ ^(٦) هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْطَأَ فِيهِ ضِرَارٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ أَخْطَأَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: ذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ ضِرَارِ بْنِ صُرْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ فَقَالَ هُوَ خَطَأٌ، فَقُلْتُ: قَدْ رَوَى غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ أَيْضاً مِثْلَ رِوَايَتِهِ، فَقَالَ: لَا شَيْءَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَرَأَيْتُهُ ^(٧) يُضَعِّفُ ضِرَارَ بْنَ صُرْدٍ. وَالْعَجُّ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ

(١) قوله: «والرغبة» - بالضم مع القصر - والرغاء - بالفتح مع المد - كالنعى والنعاء ومعناها الرغبة، كذا في «الجامع».

(٢) قوله: «والعمل» عطف على الرغبة، وخبره محذوف يدل عليه المذكور، معناه العمل ينتهي إليك وأنت المقصود في العمل، وفيه معنى قوله: إياك نعبد وإياك نستعين. (الطهري)

(٣) قوله: «العج» رفع الصوت بالتلبية وغيرها، والشج سيلان دم الهدى والأضحية.

(٤) قوله: «أو مدر» هو طين مستحجر. (ج)

(٥) قوله: «ضرار بن صرد» هو اسم أبي نعيم وفي «الجامع». ضرار - بكسر المعجمة وخفة الراء الأولى - ابن صرد - بصم الصاد المهمة وفتح الراء وبالمدال المهمة.

كل من الأدعية الماثورة، والأولى الاقتصار على ما هو مأثور، فإن الروح في المسنون، قال الفقهاء: إن المحرم يكثر التلبية مهما أمكن، ويحتملها الحاح عند رمي الحمار، ويحتملها المعتمر عند استلام الحجر.

[١] هكذا في السحرة الهدية وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٢] وفي السحرة الهدية: «وروايته». وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

بالتلبية، والثَّجُّ هُوَ نَحْرُ الْبُذْنِ^(١).

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ^(٢)

٨٢٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِئِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أُمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ بِالتَّلْبِيَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَصَحُّ. وَالصَّحِيحُ هُوَ خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ خَلَادِ بْنِ سُوَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

٨٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ^(٣) وَاغْتَسَلَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ^(٤) الْإِحْرَامِ لِأَهْلِ الْأَقَاقِ

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: «مَنْ أَيْنَ نُهْلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ»^(٥) مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ^(٦)، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ، وَأَهْلُ

(١) قوله: «نحر البذن» جمع بزنة هو ما يهدى إلى البيت من الإبل والبقر، وقيل: من الإبل خاصة. (ج)

(٢) قوله: «رفع الصوت بالتلبية» قال الشافعي: التلبية سنة، وليست بشرط لصحة الحج ولا واجبة، ولو تركها لا دم عليه، ولكن فاتته الفضيلة، وقال بعض أصحابنا: هي واجبة تجزئ بالدم، وقال بعضهم: هي شرط لصحة الإحرام، وقال مالك: ليست بواجبة، ومن تركها لزمه دم، قال الشافعي ومالك: ينعقد الحج بالنية بالقصد من غير لفظ، وقال أبو حنيفة: لا ينعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق الهدى إلى النية، كذا قاله الطبري.

(٣) قوله: «تجرّد لإِهْلَالِهِ» أي تعري عن ثيابه المخططة والقميص.

(٤) قوله: «مواقيت الإحرام» المواقيت جمع ميقات وهو الوقت المضروب للنعس، فالمراد به ههنا الوقت والمكان اللذان يحرم منهما الحاج.

(٥) قوله: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ» الإِهْلَال رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام، ذكره السيوطي.

(٦) قوله: «من ذِي الْحُلَيْفَةِ» - بالتصغير - وهو موضع قريب المدينة، اشتهر الآن بـ«بئر علي»، قوله: ويهل أهل الشام أي إذا وردوا من غير

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

يسن الغسل عند الإحرام ولكنه ليس لتطهير بل لتنظيف، وفرعوا على هذا أن الحائضة تغتسل للتنظيف ولا تطهر به.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ لِلْأَقَاقِ

قال الحنفية: إن خمسة مواقيت مرفوعات مع دات عرق العراقيين وهي خامسة، وكانت حمت في عهده عليه الصلاة والسلام ثم أعدل بها عمر، وقال الشافعية إن ابتداءها من عمر لا منه، وأعد المواقيت ميقات المديين ذو الحليفة، وأقرها دات عرق للعراقيين وهذه المواقيت لمن مر عليها، ومن مر بين الميقاتين يحرم من محادة أبعدهما، ولو مر بلا إحرام يجوز، ولا يجوز المرور بلا إحرام من أقربهما إلى مكة، ولو تجاوز بلا إحرام يكون جانيًا، وقال محمد في موطنه ص (١٩٤): وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجحفة الخ، وهذا الميقات أقرب إلى مكة من ذي الحليفة، ثم أتى محمد بمرفوع على هذا وهذه المسألة لم أجدها في غير الموطأ من كتب الأحاف إلا أنه قال صاحب البحر: سألني ابن حجر المكي الشافعي: من مر بين الميقاتين من أي موضع يحرم؟ فقلت: إنه يقدر بأقربهما ولا يتجاوز من مسافة المرحلتين من مكة لأن أقرب المواقيت دات عرق على مرحلتين.

ثم قال أبو حنيفة: من مر على الميقات مريدًا مكة يحج عليه الإحرام أراد الحج أو العمرة أو لا إلا الخطاين أو الحشاشرين، وقال الشافعي: لا يحج الإحرام إلا على من يريد أحدهما.

نَجِدُ من قرن. قَالَ وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ.

وفي الباب عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يُزَيْدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْمَقِيْقَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لُبْسُهُ

٨٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ

مِنَ الثِّيَابِ فِي الْحَرَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسِ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ»^(١) وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئاً مِنَ الثِّيَابِ مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ وَلَا تَتَنَقَّبِ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ^(٢)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَّيْنِ لِلْمَحْرَمِ

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالنَّعْلَيْنِ

٨٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يُزَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ

طريق المدينة، وكذا أهل مصر من الحنفية - بضم الميم وسكون المهملة - وهو المسمى بـ «رابع».

(١) قوله: «وأهل نجد» وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل المشرق من قرن - بفتح القاف فسكون - موضع مشهور عند أهله، كذا ذكره عبيد القاري في «شرح الموطأ»، وفي «المجمع»: ويسمى قرن المنذر وقرن الثعالب.

(٢) قوله: «البرانس» جمع برنس - بالضم - وهو قلسوة طويلة أو كل ثوب غطى رأسه منه درعة كانت أو حبة أو ممطرًا. (القاموس)

(٣) قوله: «القفازين» - بضم القاف وتشديد الفاء وفي آخره راء - شيء تتخذة نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها، وراى بعضهم وله راء على الساعدين كادى يلبسه حامل البازي. (شرح موطأ لعقاري)

وقرئ المنازل بسكون الراء وأخصاً الجوهري حيث قال: إن قرن المنازل بفتح الراء.

قوله: (لأهل المشرق العقيق الخ) هذه الميقات عند ذات عرق، وبين ذات عرق وعقيق جبل عاقل، وهذا عقيق غير وادي عقيق على ستة أميال من المدينة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لُبْسُهُ

مذهب الحنفية أنه لا يجوز لبس أثواب المحيط الذي يماسك على البدن بلا الشد، وأما غير لشوكة في الإزار فجائز، ويجوز صم القطعتين في الإزار والرداء، ذكره الشيخ رحمه الله السندي في باب الماسك وكتب المنسك الكبير.

قوله: (القميص الخ) القميص ما يكون شقه على الصدر، والدرع ما يكون شقه على الكتفين، ذكره في فتح القدير من اتفق.

قوله: (السراويلات) معرب شوار، ولبانس جمع برنس الحبة التي يستر به الرأس أيضاً، والسراويل لم يكن في العرب بل جاء من الإيران، أثبت المحمديون اشتراكه عليه أصلاً وإسلام السراويل وما أثبت لبسه.

قوله: (الحصير الخ) قطع الحصير واحد عند الثلاثة، وقال أحمد: إنه مستحب وتماسك. يروى ابن عباس في حديث الباب فإن انقطع ليس بمذكور فيه، وقال الجمهور: إنه ساكت ثم قال الثلاثة. من وجد السراويل ولا إزار له يجوز له لبسه، وقال أبو حنيفة: لا يجوز إلا بعد فتقه، ولم أحد هذه مسألة أبي حنيفة - إلا في معني الآثار، ولعله قال أبو حنيفة السراويل على الحصير، وحي أن من وجد السراويل الذي لا يمكن الإزار منه بعد فتقه يجوز له لبسه وتبرم احتياجه.

قوله: (مسح ابرعمران الخ) ماسط النهي عندنا في الإحرام الريح أي الصيب، وفي الإحداق النوى

قوله: (متنقبة امرأة الخ) يجوز لها النقاب الذي لا يمس وجهها، وأما انفماران فيجوزان عندما مع لكراهة ويحمل حديث اساب على

بن زيد عن ابن عباس قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «المُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ الشَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ».

٨٣٤ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو نَحْوَهُ.

وفي الباب عن ابن عمر وجابر. قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. والعملُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ الْإِزَارَ لَبَسَ الشَّرَاوِيلَ وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ لَبَسَ الْخُفَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ وَعَلَيْهِ قِمِيصٌ أَوْ جُبَّةٌ

٨٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْرَابِيًّا قَدْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا».

٨٣٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَغْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. وَهَكَذَا رَوَى قَتَادَةُ وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَغْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ

٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ^(١) يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ^(٢)، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَرَابُ، وَالْحَدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

وفي الباب عن ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ» - بتووين الأول وتركه - ومفسهون حبثهون وكثرة ضررهون. (المجمع)

(٢) قوله: «الْفَأْرَةُ» - باهمزة وتبدل لفاً - ويستوى فيه الأهلية الوحشية، قوله: العقرب وهو معروف، والغرب الذي يأكل الجيف هو الغراب الأبقع، والحديا - بالتصغير - الحداة - بكسر الحاء وقصر الدال - عبي زنة عنية، والكلب العقور - بفتح العين - أي المحنون أو الذي يعض، قال جمهور العلماء: المراد به كل عايد مفترس غالباً كالسبع والنمر والذئب والفهد ونحوها، وقال ابن الهمام: اسم الكلب يقتناول السباع بأسرها، كذا في «شرح الموطأ لعلي القاري».

الكرهة، وأيضاً قطعة «ولا تنقب المرأة» الخ مندرجة من ابن عمر وأشار إليه البخاري.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ وَعَلَيْهِ قِمِيصٌ وَجُبَّةٌ

في رواية في الطحاوي أن المحرم إذا أحرم وكان لبس القميص فلا يخرج منه بل يشقه ويخرجه فإنه لو أخرج منه من جانب رأسه يستر رأسه ويصير جانباً ثم أعنها الطحاوي.

قوله: (أعري الخ) وهو يعلى بن أمية، ويقال: يعلى بن منية

بَابُ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ

قوله: (خمس فواسق الخ) بالإصافة أو الرفع مع التووين، وقال ابن دقيق: إن بين التوكيين فرقاً فإن فك الإصافة تآدر التعجيل بالمسح لا تآدر المفهوم. وفي الإصافة تآدر المفهوم ثم في بعض الروايات «سبعة» وفي بعضها «سعة»، والمذكور في حديث الباب ثلاثة أنواع أي حشرات الأرض، وسباع الطيور، والدواب.

ونقح الشافعي لمساط، وقال: إن مساط كون الحيوان غير مأكول اللحم فلا شيء في قتل حيوان مما لا يؤكل لحمه، وقال مالك: مناط أحكم كونه سباعاً عادياً، ونقح أبو حنيفة في بعض الأحزاء أي في الفأرة والعقرب، وحور قتل كل من حشرات الأرض.

ثم الطاهر أن مساط مالك أرحح من مناط الشافعي فإن الإيداء في هذه المذكورات معروف بخلاف عدم مأكولية اللحم فإنه غير معروف

٨٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفَأْرَةَ وَالْعَقْرَبَ وَالْخَذَأَةَ وَالْغُرَابَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ سَبْعٍ عَدَا عَلَى النَّاسِ أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ فَلِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

٨٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْتَةَ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ وَقَالُوا: لَا يَحِلُّ شَعْرًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرْوَرَةٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَجِمَ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْزِعَ شَعْرًا.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ

٨٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ مَعْمَرٍ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ، فَبَغْتَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَوْسِمِ. فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَخَاكَ يُرِيدُ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ فَأَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَكَ ذَلِكَ. فَقَالَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا أَعْرَابِيًّا^(١) جَافِيًّا، إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُنِكَحُ وَلَا يُنِكَحُ، أَوْ كَمَا قَالَ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ مِثْلَهُ يَرْفَعُهُ.

(١) قوله: «إلا أعرابيًا» الأعرابي ساكن البادية، وهو موصوف بالجفاء ولغة لبعده من مجاورة الأكياس ومعاشرة أهل الحضرة. (ح)

في هذه الخمسة، ويؤيد مالكاً رواية العادي الثانية في الباب، ونسب أرباب الأصول إلى صاحب الهداية أنه قال: مفهوم العدد، ومنشأ النسبة هذا انقمام الذي ذكر فيه «خمس فواسق الخ» ولعله اعتبره في هذا الموضع لا أنه أخذه في كل موضع.

(إطلاّع) في كتبه أكثرها لو ابتداء السبع بالصبوة على المحرم فقتله المحرم لا شيء عليه، ولو بدأ المحرم بقتل السبع فعليه جزاء ولا يحاور لشاة، والغراب عندنا المراد به الأبقع بصريحته في لئسائي وابن ماجه، والغراب في كتبنا أنه على ثلاثة أقسام: أحدها: الذي يأكل الحبوب فقط وهو حلال اتفاقاً. والثاني: الذي يأكل الجيف فقط وهو حرام اتفاقاً. والثالث: هو الذي يخلط بين أكلهما وهو مكروه عند أبي يوسف وحلال عندهما.

قوله: (الكلب العقور) (ح) قل ابن المصنف: إن مدلول لفظ الحديث ومراده الكلب الوحشي وإن دخل الإنسي في حكمه، وقال: إن المحرم منهي عنه عن الصيد والإنسي ليس بصيد والمتبادر من لفظ الكلب الإنسي وإن دخل في حكمه الوحشي، وفي البديهة قال أبو يوسف: من قتل الذئب لا شيء عليه، وعندي أنه ليس بتنقيح المناط بل ينحقه الذئب لأنه أيضاً عقور ويشبهه في الصوت والهيئة، وفي الهداية قال زفر: الأسد مثل الكلب، أقور: لم ينقح المناط بل جمعه من مصداق الكلب، ومن شواهد أنه عليه الصلاة والسلام دعا على رجل: (بأنهم سبط عليه كلباً) فأكنه أسد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

إن اضطر إلى حلق لشعر عند الحجامة فكفارة وإلا فلا شيء، وفائدة العذر رفع المعصية، وثبت احتجامة عليه لصلاة والسلام في حجة الوداع كما صرح به الشافعي، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ

قال الثلاثة: نكاح المحرم باطل، وفان أبو حنيفة: نكاحه صحيح والوطي ودواغيه مهيبة عنها، والإنكاح صحيح عندما وعندهم، وحديث الطرفين صحيح إلا أن حديثاً أعلى سداً، فيه أخرج الحارثي واختاره وأخرجه مسلم، وأما حديثهم فأخرجه مسلم لا الحارثي، والواقعة واقعة نكاح ميمونة حالة ابن عباس ويريد بن الأصم وحالده بن وليد.

قوله: (ينكح وينكح) (ح) أحدهما مجرد والآخر مزيد وكلهما معنومان وحملناه على الكراهة، فإن الحارثيين أيضاً قائلون بخوار الإنكاح المذكور في حديث ابن عباس ثم أخرى اطرفان باب المقاييس ولكن كلاماً في النص. وتمسك الحارثيون بحديث أبي رافع ويريد ابن الأصم، فقول: أولاً: إن حديث أبي رافع محلف في إسناده وانقطاعه، وأما ثانياً: ففسائلي جواره في الباب اللاحق. ومحدث يريد فقول: إنه مضطرب فإن

وفي الباب عن أبي رافع وميمونة.

قال أبو عيسى: حديث عثمان حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ، منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر. وهو قول بعض فقهاء التابعين. وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يزوّج أن يتزوّج المحرم وقالوا: إن نكح فبإكاحه باطل.

٨٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولُ فِيمَا بَيْنَهُمَا».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الورّاق عن ربّعة. وروى مالك بن أنس عن ربّعة عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ تزوّج ميمونة وهو حلال ورواه مالك مرسلاً. ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربّعة مرسلاً.

قال أبو عيسى: وروى عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت:

«تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَلَالٌ». وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ.

قال أبو عيسى: ويزيد بن الأصم هو ابن أخت ميمونة.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٨٤٢ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ

(١) قوله: «عند بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» قال محمد: قد جاء في هذا الاختلاف أي في الروايات من الأحبار والآثار، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه يعني والحكم المعتبر ما عليه الأكثر، وروى عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوّج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعم أحداً ينبغي أن يكون أعم بتزوّج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا يرى بتزوّج المحرم بأساً، ولكن لا يقبل ولا يمس أي يمتنع عن مقدمات الجماع فضلاً عنه حتى يحل أي يخرج عن إحرامه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (موصفاً محمد وشرحه على القاري، والشيخ عبد الحق در ترجمه مشکاة أورده: بدانکه حدیث ابن عباس و حدیث یزید بن الاصم هر دو متعارض آمدند، حدیث ابن عباس ناطق است بآنکه تزوج ميمونه در حالت احرام بود و حدیث ابن الاصم دلالت دارد بر آنکه در حالت حل بود و اصحاب ما ترجیح کردند حدیث ابن عباس بر حدیث ابن اصم زیرا که ابن عباس افضل و اكمل است در حفظ و اتقان وفقه و حدیث وی متفق علیه است مانند آنکه حدیث امیر المومنین عثمان رضى الله عنه که دال است بر نهی مؤول است بآنکه مراد آن است که نكاح و انكاح از شن محرم و مناسب بحال او نیست که مشغولست بكار دیگر نه آنکه تحریم است و آنکه حمل کرده اند شفيعی حدیث ابن عباس را بر آنکه ظاهر شد امر تزویج وی در احرام بین اعتبار گفته است تزوج وهو محرم تكف؟ و مبین است بر آنکه مراد حل اصیبست که قبل الاحرام بود حالانکه اكثر روایات در آنست که حل عارضی بود که بعد احرام می باشد و برین تقدیر حدیث ابن اصم را نیز حمل می توان کرد که مراد آنست که ظاهر شد امر تزویج و حل آنکه حلال بود - انتهى -.

في بعض الروايات رواية من ميمونة قالت: نكحني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو حلال، وفي بعضها أنه يقول من جانبه فإن كان من جانبه فلا يصح لمعارضه ابن عباس سيم حديث الصحيحين، وإن كان يروي عن ميمونة فسيأتي جوابه في اسباب اللاحق.

باب ما جاء في الرخصة في ذلك

حديث اسباب لمعارضين، وتأول فيه الشافعية فقال الزمدي: به عليه الصلاة والسلام أرسل رافع إلى ميمونة في مكة للحطّة، ثم نكحها في صريق مكة بالوكلة ولبي - صلى الله عليه وسلم - حلال محل قبل الإحرام ثم فشا أمر تزوجه وهو محرم، أقول: يزم عليه قول أنه عليه الصلاة والسلام تخوّر عن لميقات فلا إحرام وهو يريد الحج لأن في الروايات أنه نكح عليه الصلاة والسلام سرف وهو بين مكة ودي الخليفة، فقالوا: إن توفيت اموات كان في حجة الوداع وواقعة نكاح ميمونة في السنة السابعة في عمرة القضاء، أقول: إن تصريح الروي في إسحاري ص (٦٠٠) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد وأشعر وأحرم من دي خبيفة في عام الحديبية، وهو قبل عام عمرة انقضاء بحالفهم، فكيف يقول الشافعية بأن توفيقها في حجة الوداع؟ ثم عرّض لأحلاف الشافعية بأن يقول بعكس ما قلته أي نكح وهو محرم وصهر أمر تزوجه وهو

﴿تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾.

وفي الباب عن عائشة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شَفِيعُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

٨٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ».

٨٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْنَاءِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الشَّعْنَاءِ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرَفٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. وَمَاتَتْ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ حَيْثُ بَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدُفِنَتْ بِسَرَفٍ.

٨٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا فَرَاةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَبَنَى بِهَا حَلَالًا. وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ وَدُفِنَتْ فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ مُرْسَلًا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ.

...

حلال، وقال ابن حبان في توجيحه حديثنا: بأنه عليه الصلاة والسلام نكح وهو حلال أي محل بعد الإحرام وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - داخل الحرم فالحرم بمعنى داخل الحرم مثل أعرق وأشام وأمن أي ذهب إلى العراق والشام واليمن، وقال: إن هذه المحاوره صحيحة وأنى عليه بشاهد من الأشعار:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً فدعا فلم أر مثله مخدولاً

وقال: إن عثمان لم يكن في الإحرام بل في حرم المدينة، أقول: لا ينحصر الحرم في هذا المعنى بل بمعنى ذي حرمة، أي قتلوه بغير وجه وسفكوا دمًا ذا حرمة كما في:

قتلوا كسرى ببليل محرماً فتولى لم تمتع بالكفن

ويدل على ما قلت ما في تاريخ الخطيب البغدادي أن في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وجرى الكلام في:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً...

فقال الكسائي: إنه بمعنى الداخل في حرم مدينة، قال الأصمعي: إنك لا تدري، بل معناه قتلوه وهو ذو دم يحقون ذي حرمة، وأنى بشعر:

قتلوا كسرى ببليل محرماً... الخ.

والأصمعي هو عبد الملك بن قريش من رواة مسلم، وكان حافظ اللفظة.

وأقول: إنه ثبت بالروايات أنه نكح ميمونة بسرف، فإذا لا يصدق أنه داخل الحرم، وأيضاً يخالف قول ابن حبان قرائن أخر منها ما في مسلم ص (٤٥٣) قال يزيد بن الأصم: نكحها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو حلال، وقال ابن عباس: إنه نكحها وهو محرّم الخ، فجعل الروي بين محرّم وحلال مقالة ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل، ومنها أن الطحاوي ص (٤٤٢) روى عن عائشة وأبي هريرة: «أنه عليه الصلاة والسلام تزوجها وهو محرّم» فكيف اجتمع ابن عباس وأبو هريرة وعائشة على لغة عربية أي المحرم بمعنى الداخل في الحرم؟ وأساليب روايات الطحاوي قوية، ومنها أن راوياً يقول متعجباً: إن ميمونة زوجت في سرف وبني بها في سرف، وماتت في سرف، وكلامه في صدد التنعجب يقتضي أن يكون الوقائع الثلاثة المتفرقة أرمية اجتمعت في مكان واحد، وأما على ما قال ابن حبان فلا تعجب، وأطلب الطحاوي الكلام في المسألة في مشكل الآثار وقال في تحقيق الواقعة وتعيينها: إنه عليه الصلاة والسلام أرسل أبا رافع من المدينة إلى مكة لحطة ميمونة ثم أحرم بنفسه خارجاً إلى مكة، فأحالت ميمونة أمرها إلى عباس وجعته وكلياً فمما ولته خرج العباس لاستقباله عليه الصلاة والسلام ونكحها بإيه بسرف، وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - محرماً فأقول: إن رواية ابن عباس أعلى من رواية ابن الأصم إسناداً واعتباراً، لأن مرتبة ابن عباس أعلى من مرتبة يزيد بن الأصم، حتى أن قال بعض الرواة: ما يريد من الأصم عند ابن عباس أنه بوال عني عقبيه، وأيضاً كان ابن عباس في بيت العباس فيكون أعلم بحال النكاح من أبي رافع وكذلك من ميمونة أيضاً لأنها لما ولت العباس نكاحها فلا تكون مباشرة النكاح بنفسها.

٢٥ - باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم

٨٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو عَنْ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ». وفي الباب عن أبي قتادة وطلحة.

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر. والمُطَّلِبُ لا نعرف له سماعاً من جابر. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لا يرون بأكل الصيد للمحرم بأساً إذا لم يصطده أو يصد من أجله. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس. والعمل على هذا. وهو قول أحمد وإسحاق.

٨٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مَخْرَمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، فَرَأَى حِمَاراً وَحْشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَتَاوَلُوهُ سَوَطَهُ فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَ فَشَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَدْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ^(١) أَطَعَمَكُمُوهَا اللَّهُ».

٨٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي حِمَارٍ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «إنما هي طعمَةٌ» - بضم فسكون - أى طعام أو لقمة أصعكموها الله أى رفقكموها إذ؟ حنّها لكم، ولحديث رواه أصحاب الكتب الستة، وفيه: فسئل عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أمنكم أحد حمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قل: فكلوا ولما لم يقل صلى الله عليه وسلم: هل اصطاد لأحدهم؟ علم أن الاصطياد الحلال لأجل المحرم دون أمره، وإشارته يجوز الأكل منه للمحرم، كذا قرره بن الحمام.

باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم

قال بعض السلف: لا يجوز للمحرم أكل الصيد وإن لم يُصَدَّ بدلالته وإشارته أو بدعته أو بيته، ولأخص منه مذهب العراقيين، أي لا اعتبار بنية من صاد، والشرط أن لا يصاد بدلالته أو إشارته أو إعانته، واختار البخاري مذهب العراقيين، ثم لأخص منه مذهب الحجازيين فإنهم جوزوا له أكله إذا لم يكن فيه دلالة وإشارته أو نيته، وغرض هذا الباب بيان خلاف ذلك السلف.

(ف) قال صاحب البحر: إن إشارة المحرم في لشاهد والدلالة في الغائب، وقال عمدة اللغة: إن المستعمل في المعاني الدلالة تفتح لأول وفي الأعيان الدلالة بكسره.

قوله: (يصد لكم الخ) تمسك الحجازيون بهذا، وأجاب العراقيون بوجوه منها ما قل صاحب العناية على هداية: إن الرواية «أو يصاد لكم» بالألف و«أو» بمعنى إلا أن، وقل: في بعض ألفاظ تصريح «أو يصاد لكم» أقول: إن عامة الطرق خالية عن الألف أي «يصاد لكم» وأيضاً إن كان الألف موجوداً فيصد لكم مرفوع من عطف الجملة على الجملة لا منصوب وأخرية رواية الباب بالخزم وغيرها من عامة الطرق، ومنها إن لكم في (يصاد لكم) بمعنى إعانتكم أو إشارتكم، ولكن التأويل هذا تأويل لا يتسفي ما في الصدور، والحق أن يقال: إن مراد الحديث هو ما قانه الحجازيون ولكنه يحمل على الكراهة، ويقال: إن النهي لسد الذرائع كما أنه أحد صيد أبي قتادة للدلالة على الجواز ولم يأخذ صيد صعب بن حثامة.

قوله: (حسن حديث روي الخ) أقول: إن الأحسن إسناداً حديث أبي قتادة حديث الصحيحين، وأخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - حم صيد أبي قتادة، وفي رواية في الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام لم يأخذ حم صيد أبي قتادة وحكمه عليها الترمذي بأنه وهم الروي فصاعاً وواقعة عدم الأحد واقعة صعب بن حثامة.

قوله: (وهو غير محرم الخ) مرور أبي قتادة عن الميقات بلا إحرام ورد على الأصحاب، ونقول: إنه وارد على الشافعية أيضاً، وأما قوله من أن واقعة أبي قتادة واقعة لم تكن المواقيت إذ ذلك معية فيرد عليه ما في إسحاري في لمصعين إحرامه من ذي الحليفة في عمرة حديسه. وأما الخواتم من الأصحاب فهو أن محمداً صرح في موطنه أن المدي يجوز له لتجاوز من ذي الحليفة بلا إحرام ويجرم من حجة ويس هذا قول الشافعية، وفي الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل أبا قتادة إلى سيف البحر ليتجسس أو لتحصيل الصدقات، وأرد أبو قتادة أن يحفه عليه الصلاة والسلام في الطريق ورفقه بعض الصحابة فصالح على حمار وحش وهو حلال وكان رفضه محرماً فأكل بعضهم صيده ولم يأكله

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ

٨٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ الصَّمْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ بِالْأَبْوَاءِ^(١) أَوْ بَوْدَانَ فَأَهْدَى لَهُ حِمَارًا وَحْشِيًّا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِنَا رَدُّ عَلَيْكَ وَإِنَّا حُرْمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَرَهُوا أَكْلَ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا وَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا إِنَّمَا رَدُّهُ عَلَيْهِ لَمَّا ظَنَّ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَتَرَكَهُ عَلَى التَّنَزُّهِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ أَهْدَى لَهُ لَحْمَ حِمَارٍ وَحْشٍ وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمُحْرَمِ

٨٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَاسْتَقْبَلَنَا رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ^(٢)، فَجَعَلْنَا نَضْرِبُهُ بِأَسْيَاطِنَا وَحِصِينَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّوهُ فَإِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ

(١) قوله: «بالأبواء أو بودان» شك الراوى، والأبواء - بفتح الهمزة وسكون الواو - وودان - بفتح الواو وتشديد المهملة - مكانان بين مكة والمدينة. (شرح الموطأ للقرارى)

(٢) قوله: «رجل من جراد» - بكسر الراء - القطعة منه.

بعضهم، ثم سألوا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ أَكْلِهِمْ فَأَجَازَ لَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَسَأَلَهُمْ عَنْ إِشَارَتِهِمْ وَدَلَالَتِهِمْ كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ، وَلَمْ يَرِدْ سَوَالُهُ عَنْ نِيَّتِهِ لَهُمْ مَعَ أَنَّهُ كَانَ ضَرْوَرِيًّا مُتَحَاجًّا إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَاجَازِينَ، فَتَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ فِي وَقْعِ الْأَحْوَالِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ عُمُومِ الْإِنْقَالَ، فَوَاقِعَةُ أَبِي قَتَادَةَ دَلِيلُ الْعَرَاqِيِّينَ، وَلِيَنْظُرَ إِلَى أَلْفَاظِ مُسْلِمٍ أَيْضًا فَإِنْ فِيهِ: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يَرِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ بَلْ رَأَاهُ أَصْحَابُهُ فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْخ»، وَكَانَ ضَحْكُهُمْ عَنِ أَنَّهُمْ يَحْرُمُونَ وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِصْطِيَادُ فَلَمَّا رَأَى أَبُو قَتَادَةَ ضَحْكَهُمْ فَهَمَّ الْكَلَامَ فَصَادَ الْحِمَارَ، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ مُسْلِمٍ: «فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ» وَهَذَا اللَّفْظُ يُشِيرُ إِلَى حَثِّهِمْ إِيَّاهُ عَلَى صَيْدِهِ وَذَهَابِ أَبِي قَتَادَةَ لِأَجْلِهِمْ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: إِنَّ فِي لَفْظٍ يَضْحَكُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى سَقَطٍ وَالْأَصْلُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يَبْحَثُ فِي ضَحْكِهِمْ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي الْإِعَانَةِ أَوْ خَارِجٌ مِنْهُ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ تَصْرِيحًا أَنَّ هَذَا إِعَانَةٌ أَوْ لَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ

هذا الباب على مذاق بعض السلف فإن لفظ اللحم أعم، وقصة الباب قصة حجة الوداع وحديث الباب يخالف الحجازيين والعراقيين، وأجابوا بأنه محمول على سد الذرائع ومسألة سد الذرائع من أهم مسائل أصول الفقه وما ذكرها الشافعية والأحناف وذكرها الموالك وابن تيمية، وسد الذرائع أن لا يكون الشيء منهيًا عنه في الشريعة إلا أن المكلف ينتهي عنه كيلا يكون مودياً إلى ما هو منهي عنه، مثل نهى عمر وابن مسعود من التيمم للجنب كيلا يكون مودياً إلى المنهي عنه من التيمم في أدنى البرد.

قوله: (حماراً وحشياً الخ) ظاهر حديث الباب أنه أتى به وهو حي، واختاره البخاري ص (٢٤٥) فإذا رده عليه الصلاة والسلام فإنه لا يجوز له دبح الصيد، وممدوح المحرم عندما ميتة لكن طرق مسلم تدل على أنه أتى به عنده عيه الصلاة والسلام مذبوحاً لأن في بعضها ذكر العجز، وفي بعضها ذكر الورك، وفي بعضها ذكر اللحم فيكون رده لسد الذرائع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمُحْرَمِ

حائر عند الكل لص القرآن، وأما قتل الجراد فعند أبي حنيفة فيه جزاء خلافاً للثلاثة، والجراد عندنا على أربعة أنواع: البدة، وهي عندنا قرة وناق، وقال الشافعية: إنها ناق، والدم، والطعام بثلاثة أصوع، والتصدق بما شاء.

وحديث الباب ليس بحجة عليها لسقوط سنده، ولك أثر عمر في موطأ مالك ص (١٦٢) قال عمر: أطعم قبضة من الطعام، وفيه ص (١٦١): ثمرة خير من جرادة. وقال الحجازيون: إن راوياً يقول في ابن ماجه: إني رأيت سمكاً عطس فخرجت الجرادة من أنفه، لكنه لا يدل على أنها من حلق البحر لأنه لعله أخذها من الخارج ولم يقل أحد من كتاب حالات الحيوانات بأنها من حلق البحر، ولعل السمك إن كان يبصه

سُفَيَّانَ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١) لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَصِيدَ الْجَرَادَ فَيَأْكُلَ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ صَدَقَةً إِذَا اصْطَادَهُ أَوْ أَكَلَهُ.

٢٧ م - بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبُعِ يُصَيِّبُهَا الْمُحْرِمُ

٨٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: «قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: الضَّبُعُ أَصِيدُ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَكُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: زَوْي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ. وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُحْرِمِ إِذَا أَصَابَ ضَبْعاً أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ.

٢٨ م - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ

٨٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «اِغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ بِفَخٍّ^(٢)».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ مَا زَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ يُسْتَحَبُّ الْاِغْتِسَالُ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

(١) قوله: «أهل العلم» قال محمد: إذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه إن كان صيد من أجله أو لم يصد من أجله؛ لأن الحلال صاده وذبحه، وذلك له حلال، فخرج من حال الصيد فلا بأس بأن يأكل المحرم منه، وأما الجراد فلا ينبغي للمحرم أن يصيده، فإن فعل كفر، وثمرة خير من حرادة، كذلك قال عمر بن الخطاب، وهذا كله قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ)

(٢) قوله: «بفخ» - بفتح الفاء والخاء المعجمة المشددة - موضع قريب مكة. (جامع الأصول)

داخل الماء يخرج السمك وإن كانت خارجة تخرج الجراد فإذا عاشت في البر صارت بريّة، وقالوا: إن سقنقور (ريگ ماهی) يعيش في البر ومن نسل السمك، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبُعِ يُصَيِّبُهَا الْمُحْرِمُ

الضَّبُعُ فِي الْفَارَسِيَّةِ يُقَالُ لَهَا (كَفْتَار)، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ (بَهَنْدَار)، وَالضَّبُعُ حَلَالٌ يُوَكَّلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَذَكَرَ أَرْبَابُ التَّذَكُّرَاتِ أَنَّ الضَّبُعَ مِنْ أَحَبِّ الْحَيَوَانَاتِ، وَيُقَالُ: إِنَّهَا تَحْفَرُ حُفْرَةً تَحْتَ رَأْسِ الرَّجُلِ النَّائِمِ فَإِذَا يَقَعَ الرَّأْسُ فِي الْحُفْرَةِ تَقَطَّعَهَا، وَنَقُولُ: إِنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ وَذَاتِ أَنْبَابٍ، وَقَالَ الشُّوَكَاكِيُّ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِذَاتِ نَابٍ بَلْ لَهَا فُكٌّ (جَبْرًا) أَقُولُ: كَلَامُهُ لَا يَجْدِي شَيْئاً.

وَمَحْسُكُ الشَّافِعِيِّ بِحَدِيثِ الْبَابِ لَفْظُ الصَّيْدِ وَالصَّيْدُ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ، وَلَا نَسَمُ هَذَا فَإِنَّهُ يُطْلَقُ الصَّيْدُ عَلَى صَيْدِ الْأَسَدِ أَيْضاً، نَعَمْ يَرُدُّ عَلَيْنَا قَوْلُ الرَّائِي عَمَّ وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَالْجَوَابُ أَطْوَلُ، وَأَطْلَبُهُ الطُّحَاوِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ عَلَى أَوْرَاقِ فِي الْخَصَّةِ الْمَطْوُوعَةِ، وَلَكِنْ الْأَعْلَاقُ فِي النُّسخَةِ الْمَطْوُوعَةِ كَثِيرَةٌ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ: أَنَّهُ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّهُ مِنْ وَهْمِ الرَّائِي (وَابْنُ أَبِي عَمَّارٍ) فِي رَفَعِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرَوِي عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفاً بِرَهْةٍ مِنَ الرَّمَادِ ثُمَّ بَعْدَهُ رَفَعَهُ، وَاسِ سَعِيدُ أَوْ مِنْ صَفِّ فِي الْحَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَهُوَ حَفْصِي مَذْهَباً بِتَصْرِيحِ ابْنِ حُلَكَانَ، وَأَشَارَ التِّرْمِذِيُّ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْقُوفٌ نَقْلًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَأَمَّا فَتَوَى عُمَرَ وَجَابِرَ فَأَحْرَجَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطَأَهُ ص (١٦١) ثُمَّ فِي خَارِجِ السُّنَنِ مَا يَحْتَايَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَهُوَ زِيَادَةُ: «أَنْ فِي قَتْلِ الضَّبُعِ شَاءَ وَتَوَكَّلْ الْخ» بِصِيغَةِ الْمُؤَثِّ وَبِي مَرْدُودٍ فِي أَنَّهُ صِيغَةُ الْمَذْكَرِ أَوْ الْمَوْثُ، ثُمَّ أَقُولُ: إِنْ الْمُرْجِعُ هُوَ الشَّاةُ أَوْ نَوَكُلُ الشَّاةِ وَالْقَرِيبَةُ عَلَيْهِ مَا فِي التِّرْمِذِيِّ فِي الْمَجْدِدِ الثَّانِي ص (١) عَنْ حُرَيْمَةَ بْنِ جَزَاءٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ أَكْلِ الضَّبُعِ؟ فَقَالَ: أَوْ يَأْكُلُ الضَّبُعُ أَحَدٌ»، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَكْلِ الدُّبِّ؟ فَقَالَ: أَوْ يَأْكُلُ الدُّبُّ أَحَدٌ! الْخ» إِلَّا أَنْ سَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مِنْ جَانِبِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي الْمُحَارِقِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ فَثَقَّةٌ، وَأَحْطَأَ الْمُؤَلَوِيُّ مُحَمَّدَ حَسَنَ السَّنْهَلِيِّ فِي حَاشِيَةِ الْهُدَايَةِ حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَالْحَالُ أَنَّهُ ابْنُ أَبِي الْمُحَارِقِ. وَحَدِيثُ الْبَابِ مَا أَعْنَهُ الطُّحَاوِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَقُولُ: فَتَوَى عُمَرَ لَيْسَتْ فِي حِوَارِ أَكْلِهَا بَلْ فِي جَزَاءِ قَتْلِ

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا

٨٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا».

وفي الباب عن ابنِ عمرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ نَهَاراً

٨٥٤ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ نَهَاراً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ

٨٥٥ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي قَزَعَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: «سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَيْرَفَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ؟ فَقَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْكُنَّا نَفْعَلُهُ^(١)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: رَفَعَ الْيَدَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي قَزَعَةَ. وَاسْمُ أَبِي قَزَعَةَ سُؤَيْدُ بْنُ حُجْرٍ^(٢).

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الطَّوَافُ

٨٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ^(٣) ثُمَّ مَضَى عَلَى يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثاً^(٤) وَمَشَى أَرْبَعاً ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَقَالَ: «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَالْمَقَامُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصُّفَا أَظْنَهُ قَالَ: إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ».

وفي الباب عن ابنِ عمرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «أفكنا نفعله» الهمة للإنكار، وفي «المشكاة»: فلم تكن نفعله، قال الطيبي: وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى هذا، وقال أحمد وسفيان الثوري: يرفع اليدين من رأى البيت ويدعو - انتهى -.

(٢) قوله: «فاستلم الحجر» هو افتعل من السلام بمعنى التحية، وأهل اليمن يستنون ركن الأسود الحيا أي أن الناس يحثون بالسلام، وقيل: من السلام وهي الحجارة جمع سلمة - بكسر اللام - استلم الحجر إذا لمسه أو تناوله، كذا في «مجمع البحار».

(٣) قوله: «فرمل ثلاثاً» من رَمَلَ يَرْمُلُ رَمْلاً وَرَمَلَاناً إِذَا أَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ، وَهَرَمَلْتُهُ، وَهُوَ الَّذِي شَرَعَ فِي عِمْرَةٍ لِقَضَاءِ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ حَيْثُ قَالُوا: أَوْهَنْتَهُمْ حَتَّى يَثْرَبَ، كَذَا فِي «المجمع».

إياها، وأما فتوى جابر ففي أكفها كما في موطأ مالك ص (١٦١)، ومن أدلتنا ما رواه الزيلعي عن مسند أحمد ووجدت سنده قوياً. وفيه أن بعض المشايخ أفتى بحرمة الضع بين يدي سعيد بن المسيب، فلم ينكر عليه ابن المسيب ورجع ابن قيم مسألة الأصناف من حرمة الضيع في إعلام الموقعين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا

أَعْلَى مَكَّةَ جَانِبُهَا الشَّرْقِيُّ وَيُسَمَّى. نَكْدَاءً، وَأَسْفَلُهَا جَانِبُهَا لَعْرِي وَيُسَمَّى: نَكْدَى، وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: إِنَّ الْأَدَبَ وَهُوَ اسْتِقْبَالُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ أَيْ طَرِيقَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ

قال بعض العلماء: يرفع يديه حين رؤية البيت، وهم رواية عبد الطحوي إلا أنها ليست بقوة، وهذا الرفع عندنا مكروه، نقول: مراده أن يرفع عند استلام الحجر كما في الحديث أنه يرفعهما في ثمانية مواضع، ورفعهما عند الأشواط - أي لاستلام الحجر - ضروري في الشوط الأول والأخير. وفي سائر الأشواط مستحب.

والعمل على هذا عند أهل العلم.

٣٣ - باب ما جاء في الرَّمْل من الحجر إلى الحجر

٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا»
وفي الباب عن ابنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والعمل على هذا عند أهل العلم. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ عَمْدًا فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَرْمُلْ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ، لَمْ يَرْمُلْ فِيمَا بَقِيَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ، وَلَا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ مِنْهَا.

٣٤ - باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني

دُونَ مَا سِوَاهُمَا

٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَمَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ خُنَيْمٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: كُنَّا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةَ لَا يَمُرُّ بِرُكْنٍ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ^(١) إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا»
وفي الباب عن عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أَنَّ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

٣٥ - باب ما جاء أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا^(٢)

٨٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ ابْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الْحَمِيدِ

(١) قوله: «لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ» كَذَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.
(٢) قوله: «مُضْطَبِعًا» الِاضْطَبَاعُ هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبِرْدَ، فَيَجْعَلُ وَسْطَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَبْقَى طَرَفُهُ عَنِ كَتِفِهِ الْأَيْمَنِ عَنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ، وَيَسْمَى بِذَلِكَ لِإِدْبَاءِ الضَّبْعَيْنِ، وَالضَّبْعُ - يَسْكُونُ الْبَاءُ - وَسْطُ الْعِضْدِ، وَيُقَالُ لِلْإِبْطِ: الضَّبْعُ لِلْمَجَاوِرَةِ، قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ إِظْهَارًا لِلتَّشَبُّعِ كَالرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ. (الطَّبِي)

باب ما جاء في الرَّمْل من الحجر إلى الحجر

كَانَ ابْتِدَاءُ الرَّمْلِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا أَتَى مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ عَامَ الْقَضَاءِ وَأَرَادَ الطَّوَافَ خَرَجَ الْكُفَّارُ مُسْتَكْرِهِينَ طَوَافَ الصَّحَابَةِ، وَكَانُوا يَنْظُرُونَ مِنْ أَعْلَى الْجَبَلِ، وَقَالُوا: أَضْنَاهُمْ حَتَّى يَغْرِبَ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَصْحَابَهُ بِالرَّمْلِ، فَكَانُوا يَرْمِلُونَ فِي ثَلَاثَةِ جَوَانِبَ لِأَنَّهُمَا كَانَتَا مَنْطَرِ الْكُفَّارِ، وَأَمَّا الْجَانِبُ الرَّابِعُ فَلَمْ يَكُونُوا فِيهِ، وَكَانَتِ الصَّحَابَةُ يَمْشُونَ فِيهِ ثُمَّ صَارَ حُكْمُ الرَّمْلِ فِي الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الرَّمْلُ لَيْسَ بِسَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِعَرْضِ إِظْهَارِ الْجِلَادَةِ وَالصَّحَّةِ فِي أَعْيُنِ كُفَّارِ مَكَّةَ، وَارْتَفَعِ الْغَرَضُ خِلَافًا لِمُجْمُوعِ الْأُمَّةِ، وَنَقُولُ: إِذَا وَقَعَتْ إِظْهَارُ الْجِلَادَةِ كَانَتْ وَقَعَةُ عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَقَدْ رَمَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ فَعَلِمَ أَنَّ لِرَّمْلِ سَةِ، وَالرَّمْلُ سَنَةٌ فِي كُلِّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ، وَلَقَدْ رَمَلْنَا عِنْدَنَا طَوَافَانِ وَالرَّمْلُ مَرَّتَيْنِ.

باب ما جاء في استلام الحجر الأسود والركن اليماني دون ما سواهما.

استلام الحجر الأسود مستحب عند الكل، وأما استلام الركن اليماني فمروى عن محمد بن الحسن رحمه الله.

قوله: (الركن اليماني الخ) ياء اليماني ليست ممتددة، بل عوض عن التنوين، وكان في الأصل يمان. وأما وجه تخصيص الاستلام بالحجر الأسود والركن اليماني دون الركن العراقي والشامي فهو أن الأوليين باقين على البناء الإبراهيمي بخلاف الآخرين، وكان بيت الله احترقت في زمان فجمع القریش الأموال الطيبة لبناء بيت الله الكعبة فمنها وأخرجوا الحطيم لأن الأموال الطيبة كانت قليلة، والحطيم على شكل نصف الدائرة، ودوران الحطيم ستة وثلاثون ذراعاً وأبعد الحطيم عن بيت الله ستة أذرع. وقال الشافعية: إن بناء البيت من الجانب المقابل أيضاً صبيح

هُوَ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ يَعْلَى^(١) عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الْحَجَرِ

٨٦٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي أَقْبَلْتُكَ وَأَعْلَمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ. وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُكَ لَمْ أَقْبَلْتُكَ^(٢)».

وفي الباب عن أبي بكر وابن عمر. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).
والعمل على هذا عند أهل العلم؛ يَسْتَحِبُّونَ تَقْيِيلَ الْحَجَرِ. فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ اسْتَقْبَلَهُ إِذَا حَادَى بِهِ وَكَبَّرَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرَّةِ

٨٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَأَتَى الْمَقَامَ فَقَرَأَ «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ^(٤) مُصَلًى». فَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ قَالَ تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَتَبْدَأُ بِالصَّفا وَقَرَأَ: إِنَّ الصَّفا وَالْمَرَّةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ^(٥)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرَّةِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرَّةِ قَبْلَ الصَّفا لَمْ يُجْزِهِ، وَيَبْدَأُ بِالصَّفا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرَّةِ حَتَّى رَجَعَ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرَّةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهَا، رَجَعَ فَطَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ

(١) قوله: «لم أقبلتك» إنما قال: ذلك لئلا يعثر الناس أي بعض قريبي انعهذ بالإسلام الدين قد تألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها رجاء نفعها وحوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، فحاف أن يراه بعضهم يقبله فيفتتن. (الطبري)

(٢) قوله: «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» هو الحجر الذي فيه أثر قدمه، وقيل: الحرم كله ومصلى أي يدعو عنده، وقيل: موضع صلاة وتعقب بأنه لا يصلى فيه بل عنده. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «من شعائر الله» لشعائر جمع شعيرة، وقيل: هي جمع شعارة - بالكسر - كذا في «المواهب»، وقال الحريري: شعائر أعمال الحج، وكل ما جعل عتق لطاعة الله تعالى، وقال الزجاج: هي جميع متعبدات الله التي أشعرها الله أي جعلها أعلاماً لنا، وهي كل ما كان من موقف أو مسمى أو مذبح. (العيني) قال الطبري: الابتداء بالصفا شرط وعليه الجمهور، وعن بعضهم به احتج من أوجب الترتيب في الوضوء على أنه لو بدأ بالمرّة كان ذلك الشوط غير محسوب، وفيه دليل على وجوب الطواف بين الصفا والمرّة كما يجب الطواف بالبيت، وقال بعضهم: ليس بواجب بل هو تصوّع لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ورفع الجناح يدل على الإباحة، ويجب على تاركه الدم، ورد بأن الآية إنما أنزلت في الأنصار كانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمرّة، فقيل: هم فلا جناح عليه أن يطوف بهما - انتهى -.

فيه شيء تضيق ولذا جعل بعض سلاطين الشافعية موضعاً مرتفعاً من الأرض مسمى في أصل جدار الكعبة ليقع الطواف خارجاً ويسمى ذلك الموضع المرتفع (شاذروان)، وورد في حديث: «أن الحجر الأسود بمنزلة يمين الله تعالى فيبايع به كمن يبايع عني يد الرجل».

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرَّةِ

تفصيل الفروع في الفقه ومن بدأ بالمرّة قبل الصفا لا يعتبر الشوط الذي إلى الصفا

[١] وفي النسخة الهندية أبي يعنى وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

[٢] هاك حديث البرقم (٨٦١) ساقط من النسخة الهندية وذكره بشار والشيخ أحمد شاكر، ونصه: حدثنا قتيبة قال: حدثنا حماد بن زيد، عن الربير بن عري، أن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال: رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله. فقال الرجل: «أرأيت إن علقت عليه رأيت إن رويحت» فقال: ابن عمر: اجعل «أرأيت» ناليس، رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله.

وهو هو الربير بن عري روى عنه حماد بن زيد، والربير بن عدي كوفي، سمع من أس بن مالك وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ، روى عنه سفيان الثوري وغير واحد من الأئمة.

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وقد روى عنه من غير وجه.

حَتَّى أَتَى بِلَادَهُ أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ تَرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ: الطَّوْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ الْحُجُّ إِلَّا بِهِ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

٨٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيرَى الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ».

قَالَ: وَفِي النَّبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسَعْ وَمَشَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَأَوْهُ جَائِزًا.

٨٦٤ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُمَهَانَ قَالَ: - «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَمْشِي فِي الْمَسْعَى فَقُلْتُ لَهُ أَتَمْشِي فِي الْمَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَقَالَ: لَيْتُنِي سَعَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى، وَلَيْتُنِي مَشَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّوْفِ رَاكِبًا^(٢)

٨٦٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ».

وَفِي النَّبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَأُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «أنا شيخ كبير» أراد بهذا بيان العذر في ترك السعي.

(٢) قوله: «في الطواف راکباً» قال مالك وأبو حنيفة: إن طاف راکباً لعذر أجزأه ولا شيء عليه، وإن كان يعير عذر فعليه دم، قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة، أعاد الطواف واعتذروا عن ركوب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الناس كثروا عليه وغشوه بحيث إن العواتق خرجن من البيوت، أو لأنه يشتكى، وروى أبو داود: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهو يشتكى، فطاف على راحته» الحديث، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال. (العين مختصرة)

قوله: (شعائر الله الخ) قال السيوطي: إن المراد بالشعائر العلامات (بادغاريل)، والسعي بين الصفا والمروة واجب عند أبي حنيفة، وفرض عند الشافعي.

باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة

في رواية البخاري في كتاب الأنبياء وجه السعي بين الصفا والمروة غير ما في هذا الحديث وذلك قصة هاجر، وكانت هاجر تمشي من انصافا إلى الميل الأخضر، وتسمى من الميل إلى الميل الثاني لغيبوبة إسماعيل عليه الصلاة والسلام عن نظرها ثم تمشي من الميل إلى المروة وجرت سنتها إلى قيام القيامة.

باب ما جاء في الطواف راکباً

المشي المقابل للركوب واجب عند أبي حنيفة، ولو ركب وترك الواجب بعذر فلا دم عليه كما أن ستة واجبات لأدم على تركها بعذر كما في هذا الشعر:

سعي وحلق ومشى عند طوفهما صدر وجمع ورور قبل إسماء

من واجبات ولكن حيث ما تركت، وأما سوى هذه الستة فتوهم عبارات العصى إلى الدم وعبارات بعضهم إلى عدم وجوب الدم.

قوله: (على راحته الخ) ركوبه عليه الصلاة والسلام كان لعذر، والعذر في مسلم أنه ركب ليراه الناس يسأونه، وفي أبي داود: أنه عليه الصلاة والسلام كان مشتكياً، إلا أن في إسناده ما في أبي داود يزيد بن أبي رباب المتكلم فيه، وذكر المحاري في الترجمة أنه عليه الصلاة والسلام ركب مرض، وقال الشارحون: إن بناء ترجمة البخاري على ما في أبي داود، والله أعلم.

قوله: (انتهى إلى الركن الخ) أي الحجر الأسود، وتمسك بموالتك بهذا عني طهارة أبواب ما يؤكل لحمه وأرپاله، فإنها لو لم تكن طاهرة لما أدخل النبي - صلى الله عليه وسلم - باقته في المسجد الحرام. وقال الحافظ في الفتح: إن ناقة النبي - صلى الله عليه وسلم - لعها كانت مذبذبة، لكن جواب الحافظ ليس بذاك القوي، وهناك بحث في تمسك الموالك بأن جواس البيت في عهده كانت مطافاً ولم يكن ثمة ساء،

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِباً إِلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.
٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَافِ.

٨٦٦ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ خَمْسِينَ مَرَّةً، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَبُومٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».
قَالَ: وَفِي النَّبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ.

٨٦٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانُوا يُعَدُّونَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِيهِ، وَلَهُ أَخٌ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضاً.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ فِي الطَّوَافِ لِمَنْ يَطُوفُ.

٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظٍ، لَا تَمْنَعُوا^(١) أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةً^(٢) سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

وَلِي النَّبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ أَيْضاً.

(١) قوله: «لا تمنعوا أحداً» ولعنهم كانوا يمتنعون بعض الناس عن الطواف أحياناً، قل الطيبي: التقيد بالطواف ليس بقيد مانع، بل قوله: «أحداً طاف» بمنزلة «أحداً دخل المسجد الحرام» لأن كل من دخله فهو يطوف بالبيت غائباً فهو كناية. (المراقبة)

(٢) قوله: «وصلَّى آيَةً ساعة شاء» قال المظهر: فيه دليل على أن صلاة التطوع في أوقات الكراهة غير مكروهة بمكة لشرفها لينار الناس من فضلها في جميع الأوقات، وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة: حكمها حكم سائر البلاد في الكراهة يعني لعدم العلة وشمولها، قل ابن الملك: والظاهر أن المراد بقوله: وصلَّى آيَةً ساعة شاء في الأوقات الغير المكروهة توفيقاً بين النصوص. (المراقبة)

وأما بناء الحائط وتحديد المسجد الحرام فمن عهد عمر، كما في البحاري في باب بنيان الكعبة، فم يكن المسجد الحرام حين طوافه فرق فإذا استدلال المالكية أفقد، ولكن فيه نظر فإن القرآن العظيم يحرر المسجد الحرام، ويسمي فلا بد من كون المسجد الحرام في عهده، فيبحث أن العرصة إذا كانت لا تعمير فيها فهل تأخذ أحكام المسجد أم لا؟ فعاد نظر الموالك فأقول: إنه يبحث في أن مطافه عليه الصلاة والسلام كان خارج البيت متصلها أو منفصلاً عنها، والبحث بقدر الضرورة مر سابقاً.

واعلم أن أطوفة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد الهجرة ستة؛ طواف عمرة القضاء، وطواف فتح مكة بلا عمرة، وطواف في عمرة الحمرانة، وثلاثة أطوف في حجة الوداع اتفاقاً، واختلاف في النظر؛ فعندنا أولها: طواف العمرة، وثانيها: طواف الزيارة، وثالثها: طواف الوداع، وقال الشافعية: طواف طواف القدوم، وأما طواف العمرة فدخل في طواف الحج، وأما سوى هذه الستة فأشار إليها البخاري تمريضاً، ومن المعلوم أن البخاري إذا أتى في الترجمة بالتمرير فلا يكون مختاره.

وبات النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بمكة ليلة إحدادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وطاف البيت في هذه الليالي ولكن عددها غير معلوم، وأما حار كونهما ركوعاً وماشياً ففي كتب السير أن طواف عمرة القضاء وطواف الزيارة كانا في حال الركوب، ونقل الواقدي أن طواف فتح مكة أيضاً كان ركباً ولكن الواقدي متكلم فيه، ويأتي في تصانيفه بارطبة واليابسات وطواف عمرة حمرانة وطواف عمرة الحج في حجة الوداع والوداع كانت ماشياً.

باب ما جاء في فضل الطواف

قوله: (خمسين مرة) أي طواف النافلة لا الحج خمسين مرة، وقالوا: إن أعلى عبادات للشافعي الطواف فيكثره مهما أمكن، وأما في الحج فمستمر ثلاثة أطوف، وللقارن أربعة أطوف، وللمتبع ثلاثة أطوف.

باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح في الطواف لمن يطوف

ركعتا الطواف واحتنا عندما ومع هذا لا يصح أدائها بعد العصر والصبح كذا في الهداية، وقال: إنها واحتنا لغيرها لا يصح أدائها في هذا الوقت المكروه، وأما الواجب لغيره فمر. وقال الشافعية تصح صلاة الطواف في الوقت المكروه، وقال الشافعية: إن حديث: «صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار الحج عام، وقبور» إنه يخص بأحاديث تدل على كراهة الصلاة في الأوقات المكروهة وقيل: إن حديث الباب لا يدل على مذهب الشافعية بل مراده أن بني عبد مناف لاحقاً هم سبب كما مر نظيره من حديث: «لا تمنعوا إماء الله من المساجد الحج»

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَاجْتَنَبُوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَكَذَلِكَ إِنْ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَيْضاً لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَاجْتَنَبُوا بِحَدِيثِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَمْ يُصَلِّ. وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ بِبَدْيٍ طَوًى فَصَلَّى بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

٨٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِسُورَتِي الْإِخْلَاصِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

٨٧٠ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ.

وَحَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ.

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ عُرْيَاناً.

٨٧١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أُنَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَلِيًّا بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ؟ قَالَ: بِأَرْبَعٍ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَطُوفُ^(١) بِالْبَيْتِ عُرْيَاناً، وَلَا يَجْتَمِعُ^(٢) الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ

(١) قوله: «بَدْي طَوًى» - يفتح الطاء وبضم وبكسر وبنون وبترك - موضع بقرب مكة يمر فيه أمراء الحجاج، قد محمد: وبهذا تأخذ، ينبغي أن لا يصح ركني الطواف أي بعد صلاة الصبح، سواء طاف في وقت الكراهية أم لا، بأن صاف قبل الصبح مثلاً حتى تطلع الشمس وتبيض، وكذا الحكم فيه بعد صلاة العصر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، فإن قلت: يجوز الوتر بعد لفجر قبل صلاته وبعدها، فله لا يجوز صلاة الطواف وهما واجبان؟ قلت: الفرق بينهما أن الوتر واجب بإيجاب الله تعالى، وصلاة الطواف تجب بفعل الطائف، سواء يكون الطواف واجباً عليه أم لا - فتأمل - فإنه موضع ركن، كذا في «الموطأ» وشرحه لعلي القاري.

(٢) قوله: «لا يصفون بالبيت عريان» قال الصيبي: وإنما منع طواف لعريان لما كانت الجاهلية عليه، وعن صاوس: كان يصفون أحدهم بالبيت عرياناً وإن طاف وعيه ثياب، فانتزعت منه لأنهم قالوا: لا عبد الله في ثياب أذبت فيها، وقيل تعدوا لا يتعدوا من الذنوب كما تعدوا من الثياب - انتهى -.

(٣) قوله: «لا يجتمع المسلمون والمشركون... الخ» قال الطيبي بقلا عن لووى: هو من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ والمراد بالمسجد الحرام حرم الله فلا يمكن مشرك من دخوله، ولو جاء في رسالة أو أمرهم، بل يخرج إليه من يقتضي الأمر المتعلق به، ولو دخل حفية ومات، ينشئ وأخرج من الحرم - انتهى -.

أي لا حق لكم في المنع.

ول أثر «ماروق الأعظم أخرج له لصحوي ص (٣٩٦)، والبحاري ص (٢٢٠) في الترجمة، ولطريق آخر ويمكن لأحد من الأحاد أن يستند بما في لبخاري ص (٢٢٠): عن أم سمية كانت مريضة وقت طواف لوداع فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم -: كيف تفعل؟ فقال عليه الصلاة والسلام: صوفي وراء الناس راكبة، فصافت ولم تقصر حتى خرجت الخ، ولعن عدم صلاتها كانت بأمره، ولكني هناك مزدد في خروجها أنها خرجت من مكة أو حتى خرجت من المسجد الحرام، وعلى التقدير الثاني لا يكون الحديث المرفوع حجة لما.

باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً

سنن لعورة في الحج واجب، وإن قيل: إن سنن العورة فرض في نفسه فكيف يكون واجباً للحج؟ قلت: لا تنافي بينهما فإنه قد يكون الشيء فرضاً في نفسه ووجوباً للعير.

(ف) وأدعم أن دلالة صية المدين على الوجوب وقصبة الدليل على عصرية إما يصهر في دو حل الحقيقة لا في خارج حقيقته من الأحكام والشروط، فإنهم لا يستحقون في الأحكام والشروط طناً وقصعاً وإنما يقع أيضاً من باب الأحكام والشروط فعلى هذا ما ردا على نص آية لسرفة من عشرة دراهم بأحد فلا إشكال فيه بل عشرة درهم شرط قطع اليد، وكذلك المهر في الكح من عشرة دراهم ريدة على نص آية

بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ فَعَهْدُهُ إِلَى مَدَنِهِ، وَمَنْ لَا مَدَّةَ لَهُ فَارْبَعَةُ أَشْهُرٍ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١].

٨٧٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَهُ وَقَالَا: زَيْدُ بْنُ يَثِيجٍ وَهَذَا أَصَحُّ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَشُعْبَةُ وَهَمَّ فِيهِ فَقَالَ: زَيْدُ بْنُ أَنَيْلٍ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ.

٨٧٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِي وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ طَيِّبُ النَّفْسِ، فَرَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ حَزِينٌ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ أَتَعَبْتُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ.

٨٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ يُصَلِّ وَلَكِنَّهُ كَبَّرَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرَوْنَ بِالصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ بَأْسًا. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ فِي الْكَعْبَةِ، وَكِرَهُ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةُ فِي الْكَعْبَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةُ وَالتَّطَوُّعُ فِي

...

تدل على أن يكون الكاح بمال، فهذه الزيادة بأخبار الآحاد زيادة الحكم لأن المهر حكم فلا إشكال، وقال صاحب الهداية: إن «آخرهن من حيث آخرهن الله الخ» خبر مشهور، وجعله مبنى مسكة المهاداة، أقول: إنه ليس بمشهور بل ليس بمرفوع أيضاً، بل أثر، وقد علمت بالاستقراء أن الواجبات الداخلية ليست إلا في الحج والصلاة هذا عندنا، وأما عند الشافعية ففي الحج فقط.

باب ما جاء في الصلاة في الكعبة

إنه دخل في الكعبة في فتح مكة وحرب الأصنام، وفي كتب السير أنه كان يشير بإصبعه إلى الأصنام ويقول: «جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً» [الإسراء: ٨١] وكانت تنكب الأصنام بأنفسها، ثم لما التماثيل على جدران الكعبة، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعلي كرم الله وجهه إن يبل الثوب ويمحو التماثيل، فقال علي للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ضع قدميك على كتفي وامحها، فقال: إنك لا تستطيع أن تحملني بل ضع قدميك على كتفي. وقال زيد بن ثابت لما نزل قطعة «غير أولى الضرر» [النساء: ٩٥] وكان فعذه على فخذي فحشيت أن ترض فعذني، ولا كانت تحمل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ناقة إلا ناقته القصواء، وفي بعض الروايات أنه دخل الكعبة في حجة الوداع لكن البعض الآخر تخالفها كما أشار البخاري إلى اختلاف الرواة، وكانت التوفيق بين الروايتين ممكناً لكن المحدثين لم يتوجهوا إلى التوفيق.

وأما الصلاة في الكعبة فروى بلال أنه عليه الصلاة والسلام صلى في عام فتح مكة، وروى ابن عباس بأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل بل كثر وسبح في حوائه، ورحح المحدثون رواية بلال على ابن عباس لأنه مشتهر والمثبت مقدم كما صرح البخاري في أبواب الركاة، وكان التوفيق بين روايتهما ممكناً بالحمل على الواقعتين لكن المحدثين لم يتوجهوا إلى التوفيق بل إلى الترجيح، وقال البخاري: إن ابن عباس أيضاً مثبت لشيء آخر أي التكبيرات.

قوله: (المكتوبة في الكعبة الخ) لأن في داخل الكعبة تكون بعض أحرار الكعبة مستقبلية إليها وبعضها مستدرة إليها.

قوله: (وقال الشافعي لا بأس الخ) مذهب الشافعي عدم جوار الصلاة متوجهاً إلى باب الكعبة أو على سقف الكعبة بدون السترة فإن

[١] هكذا في السبعة الهدية، وفي نسخة بشار: "حديث حسن صحيح" وقال: في م وص و ي: "حسن" فقط، وما أثبتناه من

تحفة الأشراف، وهو الأصوب، فقد نقله السيوطي عن الترمذي في الدر المنثور ٤\١٢٥ وسيعيده المصنف في (٣٠٩٢) ويقول هناك: "حسن صحيح"

الْكَعْبَةِ لِأَنَّ حُكْمَ النَّافِلَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ فِي الطَّهَارَةِ وَالْقِبْلَةِ سَوَاءٌ.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكَعْبَةِ.

٨٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ لَهُ: حَدَّثَنِي بِمَا كَانَتْ تُقْضَى^(١) إِلَيْكَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي عَائِشَةَ؟ فَقَالَ: «حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ^(٢) بِالْجَاهِلِيَّةِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ. فَلَمَّا مَلَكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، هَدَمَهَا وَجَعَلَ لَهَا بَابَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ^(٣).

٨٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، وَقَالَ: صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوهُ^(٤) حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي عَلْقَمَةَ هُوَ عَلْقَمَةُ بْنُ بِلَالٍ.

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ.

٨٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- (١) قوله: «حديث عهد» - أى بالإضافة - والحديث ضد القديم، أراد أقرب عهدكم بالكفر والخروج منه إلى الإسلام، وإنه لم يتمكن الدين في قلوبهم فلو هدمت ربما نفروا منه. (المجمع)
- (٢) قوله: «في الحجر» - وهو بالكسر - اسم للحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي، وعلى فتح الحاء: كنه من البيت أو ستة أذرع منه أو سبعة أذرع أقوال. (بجمع البحار)
- (٣) قوله: «استقصروه» أى استقصروا على هذا القدر لقصور النفقة.

الكعبة عنده البناء لا الهواء، ولم يفرق بين المكتوبة والنافلة.

قيل: باني الكعبة إبراهيم عليه السلام، وقيل: آدم عليه السلام ورفعت إلى السماء في طوفان نوح عليه السلام حذاء هذا البناء، أقول: ثبت في حديث البخاري أن في حذاء كعبتنا كعبة الملائكة في السماء الرابعة المسمى بالبيت المعمور، ويسجد فيها كل يوم سبعون ألف ملك، وأما بناء الكعبة فقيل: بنيت الكعبة اثنين وعشرين مرة، وقيل: ست مرات، وأما البناء في الحال فبناء حجاج الثقفي مير ثقفي، فإن ابن الزبير كان بناها على ما تمنى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين سمع الحديث عن حاله عائشة رضي الله عنها، فهدم حجاج المير بناءه رضي الله تعالى عنه، وحكي أن الرشيد سأل مالك بن أنس أن يبني الكعبة على ما كان بناء ابن الزبير ومتمنى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فما أجاز له مالك لسد الدراع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ

الحجر بالكسر الخطيم، وغرض المصنف بيان أن الصلاة في الخطيم متوجهاً إلى الكعبة توجب ثواب الصلاة في الكعبة أم لا؟ وقال الفقهاء الأربعة: من صلى مستقبل الخطيم فلا استقبال جزء من البيت صلاته غير صحيحة، فإن استقبال البيت في الصلاة ثابت بالقرآن أي البصر القاطع، وجزئية الخطيم من البيت ثابتة بأخبار الأحاد فلا تصح الصلاة هذه. أقول: إن مرجع هذه المسألة مسألة عدم جواز الزيادة بحجر الواحد، وهذه المسألة مسألة الأحناف، وينكر عليها غيرنا ثم أخذ بها ههنا، ثم قل الفقهاء بالأخذ بما هو أحوط في الصلاة والطواف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ

مقام إبراهيم أصبه ما قيل: إنه كان حجر بي إبراهيم عليه السلام الكعبة قائماً عليه، وقالوا: إنه كان يرتفع ويحفظ حسب الضرورة عند البناء ثم نادى إبراهيم بعد بناء الكعبة قائماً على ذلك الحجر: يا أيها الدين في أصلاب أبنائكم وأرحام أمهاتكم حجوا البيت، فسمع كل من كان حجه مقدراً وأجاب نداءه، وكان أكثر محبي النداء أهل اليمن، كذا ذكره المفسرون.

«نَزَلَ الْحَجَرُ^(١) الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا^(٢) بَنِي آدَمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
٨٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رَجَاءِ أَبِي يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ مُسَافِعًا^(٣) الْحَاجِبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَانِ مِنَ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمَسْ نُورُهُمَا لَأَضَاءَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا يُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا، قَوْلُهُ: وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٤٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مِنَى وَالْمَقَامِ بِهَا.

٨٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّى بَنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى، الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ هَذَا إِلَى عَرَفَاتٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ.

٨٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمِنَى الظَّهْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ هَذَا إِلَى عَرَفَاتٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ^(٤) وَعَدَّهَا وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّ شُعْبَةُ.

٥٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مِنَى مُنَازِعٌ مِنْ سَبَقٍ.

٨٨١ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ أُمِّهِ مُسَيِّكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَبْنِي لَكَ بِنَاءً يَظْلُكَ بِمِنَى قَالَ: لَا. مِنَى^(٥) مُنَازِعٌ مِنْ سَبَقٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: «الحجر الأسود» شيخ عبد الحق در ترجمه مشکوة گفته که در این حدیث امتحان ایمان مراد است اگر کامل الایمان است قبول می کند آن را بی تردد و بی تاویل، وضعیف الایمان متردد گردد و کافر منکر می شود.

(٢) قوله: «خطایا بنی آدم» قال الطیبي: لعل هذا الحديث جار مجرى التمثيل والمبالغة في تعظيم شأن الحجر، وتقطيع الخطايا والذنوب - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: «لا منى» قال: لا لأن منى ليس مختص بأحد، إنما هو موضع العبادة من الرمي وذبح الهدى والحلق ونحوها، فهو أجزء البناء فيها لكثرت الأبنية ويضيق المكان، وهذا مثل الشوارع مقاعد الأسواق، وعند أبي حنيفة: أرض الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد. (الطیبي)

قوله: (سودته خطايا الخ) قيل: سودته خطاياهم وكيف لا تبضه حساساتهم؟ أقول: إن الاعتراض من الجاهل العمي والنتيجة للأخس الأدل، وقيل: إن لم نجد من التواريخ أن الحجر الأسود كان أبيض في حال ما، أقول: إن مدء التاريخ من الإسلاميين والتاريخ ليس ممتنع إلى آدم عليه السلام، وأيضاً لما أحرر الحديث القوي المسند: بأنه (سودته الخطايا) فما رتبة التاريخ في مقابلة الحديث؟ ومن ينتظر إلى ثبوته بالتاريخ، والحال أن مدار التاريخ على الحكايات بلا أسانيد، وبناء الأحاديث على الأسانيد مع نقدها.

باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها

لفظ منى منصروف أو غير منصروف، يسكن الخروج إلى منى يوم التزوية ويصلي ظهر يوم التزوية وعصرها وعشاؤها وصبح التاسع في منى ثم يرتحل إلى عرفات

[١] هكذا في نسخة بشار وفي الهندية "مسافعا"، وهو خطأ

[٢] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: خمسة أحاديث.

٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى.

٨٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى. آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ زَكَعَتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى زَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ وَعُثْمَانُ زَكَعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى لِأَهْلِ مَكَّةَ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرُوا الصَّلَاةَ بِمَنْى إِلَّا مَنْ كَانَ بِمَنْى مُسَافِرًا. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ وَشَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرُوا الصَّلَاةَ بِمَنْى. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَشَفِيَّانِ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

٥٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدَعَاءِ فِيهَا.

٨٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: «أَتَانَا ابْنُ مَرْبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِالْمَوْقِفِ مَكَانًا يَبَاعِدُهُ»^(١) عَمْرُو فَقَالَ: «إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: كُونُوا عَلَى^(٢) مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَالْشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَرْبِيعِ^(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. وَابْنُ مَرْبِيعِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ مَرْبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ.

٨٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ النَّصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا وَهُمْ الْحُمْسُ، يَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِينٌ»^(٤) اللَّهُ.

(١) قوله: «يُبَاعِدُهُ عَمْرُو» أى يباعده من موقف الإمام يعنى يجعله بعيداً يوصفه إياه بالبعد والمباعدة بمعنى التباعد. (بجمع الحجار)

(٢) قوله: «على مشاعركم» المشاعر جمع مشعر يريد بها مواضع اسلك سميت بذلك لأنها معالم العبادات، وقوله: «فإنكم على إرث من إرث إبراهيم» علة للأمر بالاستقراء والتثبيت على الوقوف في مواقفهم القديمة على ذلك بأن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه منه، ولم يخطئوا في الوقوف فيه عن سنته، فإن عرفة كنه موقف، والوقوف بأى جزء منها آت بسنته يتبع طريقته، وإن بعد موقفه عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم، قال الطيبي.

(٣) قوله: «مربع» بكسر الميم وسكون الراء وبعدها موحدة مفتوحة ذكره في «التقريب» في زيد بن مربع، وقال: قبل: اسمه يزيد.

(٤) قوله: «قطين الله» في «القاموس»: قطن قطوناً أقام و-فلان: خدمه فهو قاطن، الجمع قطان وقاطنة وقطين، وفي «الجامع»: قطن بالمكان إذا قام فيه فهو قاطن والجمع قطان وقطين، وقطين الله على حذف المضاف أى سكن بين الله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى

التقصير عند مالك ليس لسفر بل من النسك، وقال أبو حنيفة: إن القصير لسفر فلا قصر لأهل مكة عند أبي حنيفة خلاف مالك، واختار ابن تيمية قول مالك، وقال: لم يثبت أمره أهل مكة بالإتمام وقد كان أمرهم حين جاء لعمره القضاء، لكنه ما أتى مما يكون حجة عليه، ويقول: إن عدم الذكر لا يوجب النفي في الواقع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدَعَاءِ بِهَا

وقوف عرفات عندنا أعظم ركن من أركان الحج، حتى لو فات لا يتلافاه شيء إلا القضاء عاماً مقلداً، وانصواف أيضاً ركن لكنه له تلاف لو فات، ووقت وقوف عرفات بعد روال شمس يوم عرفة إلى صبح يوم النحر، فمن وقف في جزء من أحرأ هذا الوقت أحرأه وإلا فلا، ويحط بالإمام حطة طوية ويلى الناس وقتاً فوقتاً أو يدعون بالمأثورات، وعرفت في الحل والمزدلفة في الحرم، وكان يسمى لمن تعرض لأسرار الحج أن يبي كلامه على أثر عبيد رضى الله عنه، وعرفت قريب من وادي نعمان بني فيها بشرت الأرواح لأدم عليه السلام، وتعرض للعماء إلى تعيين موقف النبي صلى الله عليه وسلم عرفات، فأول من عين هو القاضي بدر الدين أبو عبد الله الشافعي الحنفي رحمه الله تلميذ الدهي.

قوله: (وهو الخمس الحج) التفسير المذكور في الحديث ليس لتفسير اللعوي، بل لحمس في اللغة جمع أحمس معنى اشتجاع

وَكَانَ مِنْ سِوَاهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ، وَعَرَفَاتٍ خَارِجٍ مِنَ الْحَرَمِ، فَأَهْلُ مَكَّةَ كَانُوا يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِيعُ اللَّهِ يَعْنِي سُكَّانَ اللَّهِ، وَمَنْ سِوَى أَهْلِ مَكَّةَ كَانُوا يَقْفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾. وَالْحُمْسُ ^(١) هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ.

٥٣ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ.

٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: هَذِهِ عَرَفَةُ وَهُوَ الْمَوْقِفُ وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَجَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ، وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ يَمِينًا وَشِمَالًا، يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ. ثُمَّ أَتَى جَمْعًا فَصَلَّى بِهِمُ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، أَتَى قَرْحَ ^(٢) وَوَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: هَذَا قَرْحٌ وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، ثُمَّ أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى وَادِي ^(٣) مُحَسَّرٍ، فَقَرَعَ نَاقَتَهُ فَخَبَّتْ حَتَّى جَاوَزَ الْوَادِي، فَوَقَفَ وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ ثُمَّ أَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى الْمَنْحَرَ فَقَالَ: هَذَا الْمَنْحَرُ وَمِنْهُ كُلُّهَا مَنْحَرٌ. وَاسْتَفْتَتْهُ جَارِيَةٌ شَابَةٌ مِنْ خَتَمِ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَدْرَكَتُهُ فَرِيقَةُ اللَّهِ فِي الْحَيِّ، أَفِيَجْزِي أَنْ أَحْجَّ عَنْهُ. قَالَ حُجِّي عَنْ أَبِيكَ، قَالَ: وَلَوْ عَنِّي الْفَضْلُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ لَوَيْتَ عَنْكَ ابْنَ عَمِّكَ؟ قَالَ رَأَيْتُ شَابًا وَشَابَةً فَلَمْ أَمْنِ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمَا. فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَقْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ قَالَ: اخْلُقْ وَلَا حَرَجَ، أَوْ قَصَّرَ وَلَا حَرَجَ. قَالَ وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ،

(١) قوله: «والحمس» - بضم مهملة وسكون ميم فمهملة - قال في «القاموس»: الخمس الأمكة الصلبة جمع أحمس، ولقب به قريش وكنانة وجذينة ومن تابعهم في الجاهلية لتحمسهم في دينهم أو لالتجاءهم بالحماماء وهي الكعبة - انتهى -.

(٢) قوله: «قَرْح» هو القرن الذي يقف الإمام عنده بالمزدلفة، ومنع من الصرف للعدل والعلمية. (بجمع البحار)

(٣) قوله: «إلى وادي مُحَسَّر» - بضم ميم وكسر سين مشددة - لأن فيل أصحاب الفيل حُسر فيه أي أعْيى، كذا في «المجمع» و«الطبي»، وقال في «الدر المختار»: وهو وادٍ بين منى ومزدلفة فلو وقف به لم يجز على المشهور.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ

العرفات كلها موقف إلا وادي عرنة، والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر، ثم بحث ابن الهمام في من قام بعرفة أو محسراً أجزاء أم لا؟ فقال: إنه مجزئ مع ارتكاب الكراهة تحريماً.

قوله: (على هيئة الخ) في نسخة على هنية وكلا اللفظين في نسخ الهداية.

قوله: (إلا وادي محسر الخ) حُسر فيه أصحاب الفيل، قالوا: إن أبرهة ملك اليمن بنى الكعبة اليمانية في مقابلة بيت الله الكعبة المكية فتغوط رجل من قريش في الكعبة اليمانية فغضب أبرهة وأراد أن يكسر بيت الله ويهدمها، فجاء ونزل بأصحابه في وادي محسر فقصى عليهم أمر الله، ورأيت في مشكل الآثار رواية تدل على أن وجه عدم وقوف أهل الجاهلية بعرفة أنهم كانوا يعتقدون من وقف به يطير به الجنات. قوله: (أحج عنها الخ) هذه المسألة تسمى في الفقه بمسألة المعسوب، وفي حديث الباب في بعض الألفاظ: «إن أبي لا يثبت على الراحلة». قال أبو حنيفة: من عنده الراد والراحلة ويمكن له الثبات على الراحلة ثم عجز وتمادى عجزه فعليه الإحجاج أو الوصية. ثم إن قدر بعد المعز بطل إحجاجه ويحج بنفسه.

قوله: (أحلق فلا حرج الخ) واعلم أن في يوم النحر أربعة نسل، رمي ومحر وحلق وطواف على ترتيب ما ذكرت، والترتيب في الثلاثة الأول هذا واجب والأسئلة المذكورة في الأحاديث في سوء الترتيب سبعة، وأما الفروع الفقهية فكثيرة.

ثم مذهب الشافعي وصاحبي أبي حنيفة عدم الجزاء في سوء الترتيب وتمسكوا بحديث الباب، وعند أحمد لو أساء الترتيب عمداً فجزاء، وإن كان سهواً فلا جزاء، وعند أبي حنيفة جهراً بلا فرق عمد وسهو، وعند مالك أيضاً جزاء في بعض الحريات كما يدل موطأه ص (١٥٨).

ثم الطواف فلا شيء في تقديمه أو تأخيرهِ فإنه عبادة في كل حال، وأما الثلاثة الباقية فالحجر لارم على القارن والمتنع فيكون ترتيبه واجباً في حقهما، وأما المفرد بالحج فالحجر ليس بواجب في حقه ولم يبق في حقه وجوب الترتيب إلا في الرمي.

وأما الصور الواردة في الأحاديث في سوء الترتيب فسبعة وليس فيها ذكر أن السائل كان قارناً أو متمتعاً أو مفرداً فهو حملها على المفرد لا تكون الجناية فيها عند أبي حنيفة إلا في صورة فإنها لا ماص فيها من الجناية وجرائها. وإن حملت على المفرد أيضاً لأنها مشتملة على سوء

قَالَ: إِرْم وَلَا حَرْجَ. قَالَ: ثُمَّ أَتَى الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ ثُمَّ أَتَى زَمْرَمَ فَقَالَ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَوْلَا أَنْ^(١) يَغْلِبَكُمْ عَلَيْهِ النَّاسُ لَنَزَعْتُ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَدْ رَأَوْا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ جَمَعَ هُوَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِثْلَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ ابْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

٥٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ.

٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو نَعِيمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ. وَزَادَ فِيهِ يَشْرُ: وَأَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ. وَزَادَ فِيهِ أَبُو نَعِيمٍ: وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حِصَا الْحَذَفِ^(٣).» وَقَالَ: لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا.

(١) قوله: «لولا أن يغلبكم عليه الناس لنزعت» أي لولا خوفاً اعتقاد الناس ذلك من المناسك وازدحامهم عليه بحيث يغبنونكم ويدفعونكم عن الاستسقاء لاستسقيت معكم كثرة فضيلته وفضل شرب زمزم. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «ممثل حصي الحذف» - يفتح الحاء المعجمة وسكون الذال المعجمة - هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين إصبعيك.

الترتيب في الخلق فعلينا جوابها، فنقول: قد بوب الطحاوي ص (٤٢٤) على المسألة لأبي حنيفة، وقال ابن عباس راوي حديث المرفوع: (لا حرج)، وفتواه بإهراق الدم والجزاء فيكون مراد الحديث المرفوع: (لا حرج الخ)، نفى الحرج في أحكام الآخرة، أي نفى الإثم مع وجوب الجزاء، ومر الحافظ على فتوى ابن عباس فأعلها في موضع، وسكت في موضع، وأقول: إن فتواه قوية السند بلا ريب، ثم أتى الطحاوي بقرائن أن النفي في (لا حرج) نفى الإثم بأنه عليه الصلاة والسلام لما كثر عليه تساؤل الناس جلس وقال: «إنما الحرج في تعرض عرض الأح المسسم» كما في معاني الآثار (٤٢٤) وأبي داود، وأشار الطحاوي إلى الجواب في موضع آخر حيث قال: إن الشريعة الغراء إذا أجازت عمل شيء في الصلاة لا يجعل ذلك العمل مفسد الصلاة ومضراً لها بخلاف الحج فإن الشيء ربما يكون مجازاً في الحج ومع ذلك يكون ذلك العمل مضراً للحج في أحكام الدنيا لا في أحكام الآخرة، مثل أن نص القرآن أجاز الحق لعذر لمحرم وأوجب عليه الجزاء لآية من كان به أذى الخ، وكذلك المحصر يجب عليه القضاء عاماً مقبلاً مع أن الخروج عن الإحرام مجاز له. وكلام الطحاوي هذا قوي في الجواب، فحاصل الجواب أن لفظ لا حرج لا ينفي الجزاء بل الإثم، وأما نفى الإثم فلأن السائلين كانوا غير عالمين بالمسألة كما صرحوا في أسولتهم، و (إني لم أشعر) كما ذكره ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام.

قوله: (يجمع بين الظهر والعصر الخ) قال أبو حنيفة: إن لجمع الظهر والعصر بعرفة وجمع العشائين بمزدلفة شروطاً، أما جمع العصرين فيشترط له الإمام والإحرام والعرفات، وأما جمع العشائين فله الإحرام والمزدلفة ولا يشترط الإمام.

وأما جمع العصرين فيأدا وإقامتين وجمع العشائين بأدا وإقامة، وروي عن زهر إقامتان في العشائين أيضاً، واختاره الطحاوي وابن المصنف وهو مذهب الشافعي رحمه الله.

وأما وجه مذهب أبي حنيفة فهو أن ابن عمر رضي الله عنهما يروي مثل مذهب أبي حنيفة، وأما جابر بن عبد الله رضي الله عنه فيروي موافقاً للجمهور. وأما وجه الفرق بين إقامة بمزدلفة وإقامتين بعرفة عند أبي حنيفة فذكروا أن العصر يقدم عن وقته فيحتاج إلى اطلاع جديد، وأما في تأخير العشاء الأولى فتأخيرها معلوم لا يحتاج إلى اطلاع، وعندني أن وجه الفرق هو التفقه بأن وقت الظهر للعصر مستعار للعصر ليس وقته أصالة، وأما في المغرب فلا استعارة بل هذا الوقت وقت المغرب أصالة في هذا اليوم خاصة فيكون الإقامة الواحدة كافية، لأن المغرب واقعة في وقتها في ذلك اليوم. وهذا الوجه يؤيده مسائل أبي حنيفة، منها أن تقدم لعصر بعرفة ليس بواجب، وتأخير المغرب إلى العشاء واجب، ومن صلى المغرب في الوقت المتعارف يجب الإعادة عليه إلى طلوع الصبح ولو لم يعدها وطلع الصبح عادب الصلاة صحيحة، وأما وجه الوجه فهو أن تقدم العصر كان لصرف الوقت جميعه بعد أدائها في استماع الخطبة، والوقوف بعرفة، وأما تأخير المغرب فلا داعي فيه بل ذلك الوقت وقت المغرب في هذا اليوم، وأما الأحاديث في تعدد الأدا والإقامة في الجمع بمزدلفة فمستة متعارضة صحاح ذكرها العيني في العمدة والواقعة واقعة واحدة.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

٨٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ صَلَّى بِجَمْعٍ فَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ».

٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: قَالَ يَحْيَى: وَالصَّوَابُ حَدِيثُ سُفْيَانَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَرِوَايَةُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ. وَحَدِيثُ سُفْيَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَرَوَى إِسْرَائِيلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. أَيْضاً رَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ دُونَ جَمْعٍ، فَإِذَا أَتَى جَمْعاً وَهُوَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَتَطَرَّعْ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ سُفْيَانُ: وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ تَعَشَّى وَوَضَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، يُؤْذَنُ لِبُحْبُوحِ الْمَغْرِبِ وَيُؤَيِّمُ، وَيُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ ثُمَّ يُؤَيِّمُ وَيُصَلِّيُ الْعِشَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٦ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَمْرٍ «أَنَّ نَاساً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِعَرَفَةَ، فَسَأَلُوهُ، فَأَمَرَ مُنَادٍ قَتَادَى: الْحَجَّ عَرَفَةَ^(١). مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ^(٢) فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، أَيَّامٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَزَادَ يَحْيَى: وَأَرَدَفَ رَجُلًا قَتَادَى بِهِ».

٨٩٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَمْرٍ

(١) قوله: «لا يصلي صلاة المغرب» قال في «الهداية»: ومن صلى المغرب في الطريق، لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه إعادتهما ما لم يطلع الفجر، وقال أبو يوسف رحمه الله: يجزئه وقد أساء، وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات.

(٢) قوله: «الحج عرفة» يعني إدراك الحج على إدراك وقوف عرفة في وقتها، فإن أحر الوقوف بها أحد حتى يخرج وقتها، فقد فاتته الحج بخلاف سائر الأحكام، فإن بالتأخير فيها لا يفوت الحج.

(٣) قوله: «قبل طلوع الفجر» أي فجر يوم النحر فقد أدرك الحج أي سلم من الفوت، قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة، قال القاري: ولا أعرف خلافاً عن أحد من الأئمة.

باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة

حديث الباب عن ابن عمر حديث أبي حنيفة، وتأول فيه النووي بأن المراد بالإقامة ولكن التأويل غير ظاهر، ويمكن لنا أن نتأول في حديث جابر بأن تعدد الإقامة إنما هو عند الفصل بين المغرب والعشاء بالأكل ونحوه كما هو مذكور في فقهنا من تعدد الإقامة عند الفصل، كذا في الهداية.

باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج

ظاهر الحديث هذا موافق للشافعي في ركزية الوقوف بمزدلفة لأن نسق الوقوفين في حديث الباب واحد وأما وقوف عرفة فركن اتفاقاً

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَجْوَدُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَقِفْ بِغِرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَلَا يُجْزِي عَنْهُ إِنْ جَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ نَحْوَ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ. فَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ أَمُّ الْمَنَاسِكِ.

٨٩١ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ خَارِثَةَ بْنِ لَامٍ الطَّائِي قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طِيٍّ، أَكَلْتُ رَاحِلِي وَأَتَيْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ وَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَدْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِمَرْفَءٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفْتَهُ^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

٨٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثِقَلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَسْمَاءَ وَالْفَضْلِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثِقَلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُشَاشٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ» وَهَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ مُشَاشٌ وَزَادَ فِيهِ: عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

٨٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُسْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ وَقَالَ: لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرَوْا بِأَسَاءً أَنْ يَتَقَدَّمَ الضَّعْفَةُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ يَصِيرُونَ إِلَى مَنَى. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ لَا يَرْمُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يَرْمُوا بَلِيلٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

(١) قوله: «وقضى تفتته» التفت ما يفعله المحرم إذ حل كقص الشارب والأضفار وحق لعنة، وقيل: إذهب الشعث ولدن والوسخ مصفًا. (الدر)

فإنه تورث العمل به وإن كان ثباتاً بحر الواحد.

قوله: (من حسي طيء الخ) وهو سمي وأجأ، وطيء عى ورن سيد

قوله: (صلاتنا هذه الخ) أي صلاة الصبح بمزدلفة.

باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل

وقوف مزدلفة وجب، ووقته من الليل إلى طلوع الشمس، وإن قدمو الضعفة إلى منى بالليل جاز، ولا شيء على فوت وقوف مزدلفة بعد، وما العسر ووجه تقديم الضعفة إلى منى فهو أن يرموا قبل إردحام أسس، ووقت لرمي بعد صوغ نصبح عند أبي حنيفة إلى طلوع الذكاء وهذا وقت الإحرام، وأما وقت أسسة بعد صوغ شمس، ولا يجوز عدداً أن يرمي للضعفة من صوغ صبح، وإن قل كان عرس انتقدهم لاحتراس من الإردحام وإدراهم بعد الصبح تأتي سائر الناس أيضاً، يقولون إيهما يرمون من الرمي قبل أن يأتي الناس ويردحوا، وقال الشافعي يجوز الرمي بالليل، وسأما في الطحاوي (ص ٤١٤) عن ابن عباس مرفوعاً، وشافعي ما في تحاري عمل صحبة ثم فعها وقولها: «كف فعل هكذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ولما قوي.

٥٨ - باب ١

٨٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ لَا يَرْمِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.

٥٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

٨٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ يُفِيضُونَ.

٨٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَتَانَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَمْرًا بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: «كُنَّا وَقُوفًا بِجَمْعٍ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ الْمَشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَشْرُقُ^(١) نَبِيرٌ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ عُمَرُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي تُرْمَى مِثْلَ حِصَى الْخَذَفِ.

٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حِصَى الْخَذَفِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ عَنْ أُمِّهِ، وَهِيَ أُمُّ جُنْدُبِ الْأَزْدِيَّةِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ تَكُونَ الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى بِهَا مِثْلَ حِصَى الْخَذَفِ^(٢).

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: «أشروق» من الإشراق، نبيز - يفتح مثله وكسر موحدة - مبادئ أى ليطلع عليك اشمس كى نفيض وكانوا لا يفيضون إلا بعد ظهور نور الشمس على الحلال، فخالفهم لنبى صلى الله عليه وسلم فأفاض قبل الطلوع وهو حسن عظيم بمزدلفة يسار الداهب إلى مي وبمكة خمسة جبال تستى بشير، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «الخداف» - باحذاء المعجمة - هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابيك وترمى بها، كذا في «الطبي».

باب ما جاء في رمي النحر ضحى

قوله: (حدثنا علي بن خشرم الخ) وقت رمي الجمار فأما رمي يوم النحر أي عاشر ذي الحجة فبعد طلوع الشمس إلى الروال ويجري بعد الصبح إلى طلوع اليوم الثاني، وقال لشافعي: يجزي بعد نصف الليل. وأب رمي اليوم الحادي عشر والثاني عشر فظاهر الرواية ما أب رمي بعد زوال الشمس إلى طلوع العجر من اليوم الثاني عشر، أو الثالث عشر، وأما وقت الحوار فمن طلوع العجر، إلى طلوع العجر، وأما رمي يوم الثالث عشر فمن طلوع الشمس إلى غروبها، والمسعود بعد رواها إلى غروبها وتفصيل المسائل والعروض يطلب من الفقه

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة شار: "باب ما جاء في رمي يوم النحر ضحى.

٦٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا^(١)

٨٩٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ^(٢) يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَقَدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْجِمَارِ^(٣). وَوَجْهُ الْحَدِيثِ عِنْدَنَا، أَنَّهُ رَكِبَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ لِيُقْتَدَى بِهِ فِي فِعْلِهِ، وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩٠٠ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرْكَبُ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَمْشِي فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَكَانَ مَنْ قَالَ هَذَا إِنَّمَا أَرَادَ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَكِبَ يَوْمَ النَّحْرِ حَيْثُ ذَهَبَ يَرْمِي الْجِمَارَ وَلَا يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ إِلَّا جَمْرَةَ^(٤) الْعَقَبَةِ.

٦٣ - بَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ.

٩٠١ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ اسْتَبْطَنَ^(٥) الْوَادِيَّ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ وَجَعَلَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ رَمَى بِسَبْعِ حِصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِنْ هَهُنَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ^(٦)».

٩٠١ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْمَسْعُودِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

(١) قوله: «رمى لجمرة يوم النحر راكباً» قال الطيبي: فيه دلالة على ما قال الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ولو رماها ماشياً جاز، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: «جمرة العقبة» وهي حد منى من الجانب العربي من جهة مكة، ويقال لها: الجمرة الكبرى، والجمرة الحصىة وهنا اسم لجمع الحصى، (العين) وفي «الدر المختار»: وجاز الرمي كنه راكباً، ولكنه في الأوليين أى الأولى والوسطى ماشياً أفضل لأنه لا يقف إلا في الأخيرة أى العقبة لأنه ينصرف والراكب أقدر عليه.

(٣) قوله: «استبطن الوادي» أى قصد بطن الوادي ووقف في وسطه، قال محمد في «الموطأ»: أفضل ذلك أن يرمى من بطن الوادي، ومن حيثما رمى فهو جائز، وهو قول أبي حنيفة والعامة - انتهى -.

(٤) قوله: «سورة البقرة» خصها بالذكر لما فيها من أحكام الحج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

الرمي الذي بعده رمي الأفضل فيه المشي لأن بعده دعاء، والذي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب، ذكر في البحر أن أبا يوسف كان مريضاً فاتاه بعض أصحابه عيادة ففتح أبو يوسف عينيه ونظر إليه وسأله كيف الرمي أفضل ماشياً أو راكباً؟ قال راكباً قال: لا، قال: ماشياً، قال: لا، وقال: كل رمي بعده رمي الأفضل فيه المشي، وكل رمي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب، فقد خرجت من عنده فما بلغت الباب إلا أدركتني حارية تقول: قد ارتحل الإمام رحمه الله تعالى.

بَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ؟

يرمي الجمرة الأولى والوسطى مستقبلاً القبلة ويقوم حاجب الشرق من الحرمتين، وأما في العقبة فيرمي مستقبلاً الجمرة ويجعل البيت عن يساره، وفي حديث الباب استقبال القبلة عند رمي العقبة، وفي الصحيحين عن ابن مسعود: أن يستقبل الجمرة ويجعل البيت عن يساره خلاف

[١] كذا في السبعة الهندية، وفي نسخة شارح: «راكباً وماشياً» زيادة لمطة «ماشياً».

[٢] هناك عبارة ساقطة من نسخة إهدية وذكرها شارح، ونصه: «وقد روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ؛ أنه كان يمشي إلى أحمار»

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ أَنْ يَرْمِي الرَّجُلَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَنَعِ خَصِيَّاتٍ وَيَكْبُرَ مَعَ كُلِّ خَصَاةٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَرْمِي مِنْ بَطْنِ الْوَادِي رَمَى مِنْ حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَطْنِ الْوَادِي.

٩٠٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ^(١) رَمِي الْجِمَارِ وَالْتَمَعِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ.

٩٠٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَيُّمَنْ بْنِ نَابِلٍ عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ عَلَى نَاقَتِهِ لَيْسَ ضَرْبٌ^(٢) وَلَا طَرْدٌ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَنْظَلَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا يَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَيُّمَنْ بْنُ نَابِلٍ هُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٦٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ.

٩٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرُونَ الْجَزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ». وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

(١) قوله: «إِنَّمَا جُعِلَ رَمِي الْجِمَارِ» قال محمد: أخبرنا مالك أنا نافع عن ابن عمر أنه كان عند الجمرتين الأوليتين يقف وقوفاً طويلاً يكبر الله ويستبجحه، ولا يقف عند العقبة، وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة.

(٢) قوله: «ليس ضرب ولا طرد... الخ» يعني نبود زدن ونه راندن يعني مردم را از پیش میرانده باشد چنانچه پیش امرای می کنند «ولا إليك إليك» يعني نبود گفتن يكسو شو ودور شو، كذا في ترجمة الشيخ.

حديث الباب، وكلا الحديثين عن ابن مسعود، فأعل الحافظ حديث الباب وحسنه الزمدي، ولا بد من إعلال حديث الزمدي ولا احتياج إلى التأويل.

باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة

البدنة عندنا تعني البقرة والجوزور، وقال الشافعية: إنها مختصة بالجزور، ومذهب الأئمة الأربعة اشتراك السبعة في الناقة، وعنده إسحاق بن راهويه يجوز اشتراك عشرة في ناقة، وله أيضاً حديث في هذا الباب وأجاب أناس الأئمة الأربعة بأنها واقعة حال ولا تعلم تفصيلها فليؤخذ بالصياغة العامة، والرواية تدل على أن الواقعة واقعة اسفر ولا أصحبه على المسافر فيكون الدبح دبح ترع أو يكون الدبح للأكل أو يقار: إن اشترك عشرة رجال لعله كان في زمان ثم استقر الأمر على سبعة رجال في الناقة، ومرو الحافظ على حديث ابن عباس متمسكاً بإسحاق وأشار إلى الإعلال لكنه لم يفصح بالإعلال.

قوله: (بحرنا الخ) أطلق انحر على دبح البقرة وليس هذا أصل استعماله، والمستحب في البقرة الدبح وفيما هو طويل عنقه مثل الناقة والبط البحر

٩٠٥ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَقْدٍ عَنْ عَلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ الْأَضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقْرَةِ سَبْعَةً وَفِي الْجُزُورِ عَشْرَةً»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهُوَ حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَقْدٍ.

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبُذْنِ^(٢).

٩٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانِ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وَأَشْعَرَ الْهَدْيَ فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْخَلْفَةِ، وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَسَّانِ الْأَعْرَجُ اسْمُهُ: مُسْلِمٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ: سَمِعْتُ يَوْشَعَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ، حِينَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا، فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ، وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ مُثْلَةٌ؟ قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثْلَةٌ^(٣). قَالَ: فَزَيْتٌ وَكِيعًا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ؟ مَا

(١) قوله: «وفي الجزور عشرة» قل المظهر: عمل به إسحاق بن راهويه وقال غيره: إنه منسوخ بما هو من قوله: البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة - انتهى - والأظهر أن يقان: معارض بالرواية الصحيحة، وأما ما ورد في البدنة سبعة أو عشرة، فهو شك وغيره جازم بالسبعة، قاله علي في «المراقبة».

(٢) قوله: «إشعار البذن» الإشعار أن يضرب في صفحة سنامها اليمى بمحديدة حتى يتلطفخ بالدم ظاهراً والتقليد هو تعيق نعل أو جند ليكون علامة اهتدى، كذا ذكره العيني في «شرح البخاري».

(٣) قوله: «إلى قول أهل الرأي» لا شك أن أبا حنيفة كره الإشعار، فقول: كره لأنه مثنة، وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لأن المشركين كانوا لا يمتنعون من تعريضه إلا بهدا، وقيل: إنما كره إشعار أهل زمانه لأنهم كانوا يبالغون فيه، فيخاف منه السراية، وقيل: إنما كره إظهاره على التقليد. (التقرير)

قال العيني: قل الطحاوي - الذي هو أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة -: إن أبا حنيفة لم يكره أصل الإشعار ولا كونه سنة، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاكه لسرية الجرح لا سيما في حر الحجاز مع الطعن بالسنان أو الشفرة، فأراد سدّ لباب على العامة لأهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من وقف على الحد، فقطع الجلد دون اللحم فلا يكرهه - انتهى كلام العيني - والله تعالى أعلم بالصواب.

(٤) قوله: «مثلة» بالقتيل جددت أنفه أو أذنه أو مذكيره أو شيئاً من أطرافه، والاسم مثنة. (الدرر النثر لسيوطي)

باب ما جاء في إشعار البذن

الإشعار هو الكشط برمح في سنام البعير، وقيل: أن الإشعار سنة. الملة الإبراهيمية، والإشعار سنة عند الجمهور ونسب إلى أبي حنيفة كراهته، وأنه مثلة.

قوله: (أهل الرأي الخ) لفظ أهل الرأي ليس لتوهمين بل يطبق على العقبة، وسمى أبو عمر كتابه الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار بما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وأصق ابن تيمية في تصانيفه على الفقهاء إلا أن أور إطلاق هذا اللفظ على أبي حنيفة وأصحابه فإنه أول من دون الفقه، ومحمد بن الحسن أول من أفرز الفقه من الحديث بخلاف غيره من مالك وأبي يوسف وغيرهما، فإنهم كانوا يجمعون بين الأحاديث والآثار والعقبة، ثم يستعمل لفظ أهل الرأي في كل فقيه، ثم إن أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة وهو الإمام الصحاوي نقل: إنما كرهه أبو حنيفة فإن أهل عصره كانوا يعدون في الأشعار ويتجاوزون عن حد السنة.

قوله: (بدعة الخ) لم يصرح وكيع بأن هذا قول أبي حنيفة، وإذا ذكر قوله لم يقله بدعة إلا أنه لم يرض به، وأما غضب وكيع بما كان على هذا الرجل حيث عارض لسنة يقوون إبراهيم صورة كما أمر أبو يوسف بقتل رجل عارض قوله عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله حيث قال أبو يوسف: إنه - صلى الله عليه وسلم - كان يحب الدباء، فقال رجل: إني لأحب كما في تكملة الصوري، يقول: بد وكيعاً حمي كان يهني بمذهب أبي حنيفة كما في عقود الجواهر ومثله في كتاب الضعفاء لأبي الفتح الأردني إمام الحرح والتعديل، وكان وكيع شيخ أحمد بن حنبل تلميذ أبي حنيفة، وفي الميران للشعراي قال وكيع: لو لم ألق ثلاثة رجال من المذرك وأبا حنيفة والثوري لكنت من عوام الناس.

أَحَقُّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا.

٦٧ بَابُ.

٩٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُعُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْيَمَانِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى هَدِيَّةً مِنْ قُدَيْدٍ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ. وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اشْتَرَى مِنْ قُدَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ «الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ».

٩٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «قُلْتُ^(١) فَلَا تَذْهَبِي هَدِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ يُحْرَمْ وَلَمْ يَتْرَكْ شَيْئاً مِنَ الثِّيَابِ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا قَلَّدَ الرَّجُلُ الْهَدْيَ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يُحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالطَّيْبِ، حَتَّى يُحْرِمَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَلَّدَ الرَّجُلُ الْهَدْيَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْرَمِ.

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْغَنَمِ.

٩٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانَدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهَا غَنَمًا، ثُمَّ لَا يُحْرَمْ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ يَرَوْنَ تَقْلِيدَ الْغَنَمِ.

٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطَبَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ.

٩١٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةَ الْخَزَاعِمِيِّ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ^(٢) مِنَ الْهَدْيِ؟ قَالَ: انْحَرِمَا ثُمَّ اغْمِسْ^(٣) نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ثُمَّ خُلْ بَيْنَ النَّاسِ

(١) قوله: «في تقديد الهدى» الهدى ما يهدى إلى الكعبة من النعم لتنحر به، وتقديدها أن يجعل في رقابها شيء كالقلادة من لحاء الشجرة أو الصوف ونحو ذلك ليعلم أنها هدى، قل الطيب: ولقلاند جمعه. وهو ما يعلق البدة ناقة أو بقرة، كذا في «المجمع».

(٢) قوله: «قُلْتُ فَلَا تَذْهَبِي هَدِيَّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثم لم يحرم» قال محمد: وبهذا يأخذ وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة، وقد سبق بدنة وقندها، وهذا يكون محرماً حين يتوجه مع لبدة المقدمة مما أراد من حج أو عمرة، فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء، حل له، وهو قول أبي حنيفة.

(٣) قوله: «بما عَطَب من الهدى» أى قرب هلاكها حتى يخيف عليها الموت، أو امتنع عليها السير.

(٤) قوله: «ثم اغمس نعلها في دَمِهَا» وفائدة ذلك إعلانه للناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء. (شرح الموطأ لعلي القاري) قال

نعمه أن وكيعاً ممن يعتقد في حق أبي حنيفة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ

سوق الهدى لمن يكون مقيماً في بيته لأن يذبح في منى مستحب وقربة، ثم هل يجري عليه أحكام المحرم أم لا؟ فمختلف فيه؛ بعض السلف إلى أنه في حكم المحرم ما لم يذبح هديه، بخلاف الفقهاء الأربعة وإن عباس من ذلك البعض.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

تقيد الغنم ليس بمذكور في كتبنا عياً وإثباتاً، وأما ما في كتبنا من نفي تقيد الغنم فمراده نفي التقيد بالفعل لا من الحيظ، فأقول. لما لم يكن التقيد بالحيظ مذكوراً وضح في الحديث فلا بد من حواره. وفي بعض ألفاظ حديث الباب الورى الأحمر

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطَبَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ

العصب اهلاك، قال أبو حنيفة: إن كان الهدى ملاً فيدحه ويلطخ نعلها بدمها ليعلمه الفقراء ويأكلوه ولا يجوز للمهدي أكله، وإن كان

وَبَيْنَهَا فَيَأْكُلُوهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ذُوَيْبِ أَبِي قُبَيْصَةَ الْخَزَاعِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ نَاجِيَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا فِي هَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا عَطِبَ: لَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِهِ وَيُخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا غَرَمَ بِمَقْدَارِ مَا أَكَلَ مِنْهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَكَلَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ شَيْئًا فَقَدْ ضَمِنَ.

٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ.

٩١١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: ارْكَبْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ. فَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: ارْكَبْهَا» وَيَحْكُ أَوْ وَيَلِكُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ظَهَرِهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَرْكَبُ مَا لَمْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ.

٧٢ - بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْخَلْقِ.

٩١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجْرَةَ نَحَرَ نُسْكِهِ، ثُمَّ نَاولَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، ثُمَّ نَاولَهُ شِقَّةَ الْأَيْسَرِ فَخَلَقَهُ فَقَالَ: اقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ».

محمد: بهذا نأخذ كل هدى تطوع عطب في الطريق صنع كما صنع أى ابن عمرو ثبت عنه عليه السلام ويحلى أى وترك بينه وبين الناس أى لفقراء يأكلوه ولا يعجبنا أى ولا يجوز عندنا أن يأكل أى صاحب الهدى منه ولو تطوعاً إلا من كان محتاجاً إليه أى مضطراً إليه. واعلم أن هدى التطوع إذا بلغ الحرم، يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء؛ لأن القرية فيه بالإراقة، إنما يكون في الحرم وفي غيرها التصديق -والله سبحانه أعلم-. (الموطأ وشرحه للقارى)

(١) قوله: «اركبها» فيه دليل على أن من ساق بدنة هدياً، جاز له ركوبها غير مضطراً بها، وله الحمل عليها، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، وذهب قوم إلى أنه لا يركبها إلا أن يضطر إليه لقوله صلى الله عليه وسلم: «اركبها بالمعروف إذ أُلجئت إليها» هذا هو قول أبي حنيفة، كذا قال الطيبي، ويمكن أن يكون هذا السائق قد أعين واضطراً إلى الركوب، ولذا راجعه صلى الله عليه وسلم مراراً حتى قال في آخره: اركبها ويحك أو ويلك -والله تعالى أعلم بالصواب-.

الهدى واجباً فعلى المهدي بذله ويفعل بهذا المعطوب ما يشاء ويجوز له أكله. وقال الشافعي: الهدى الذي لا يجوز أكله للمهدي لا يجوز لرفقائه أيضاً، وله حديث الباب ونحمله على أنه نهى لسد الذرائع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ

يجوز الركوب عند أبي حنيفة عند الاضطرار، وعند الشافعي عند الحاجة، والاضطرار أشد من الحاجة، ثم الاضطرار والحاجة موكولان إلى رأي من اتلي بهما، وظاهر حديث الباب للشافعي ولكن في مسلم ص (٤٣٦) تصريح: «إذا أُلجئت» فيؤيدنا.

بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْخَلْقِ

الجمهور إلى أنه يبدأ من اليمين وسبب إلى أبي حنيفة أن يبدأ من اليسار، وهذه الرواية عن أبي حنيفة أحدها النووي واعتزص على أبي حنيفة وقال: إنه حالف النص، ونقل بعض من يتصدى إلى الطعن في حق أبي حنيفة حكاية: وهي أن أبا حنيفة لما ذهب حاجاً فصرع عن حنجرته وأراد الخلق فاستدبر القسلة، قال الخالق: استقلها، ثم بدأ أبو حنيفة باليسار، قال الخالق: يبدأ باليمين ثم بعد الخلق أحد أبو حنيفة أن يقوم وما دفن الأشعار، قال الخالق: ادعها فقال أبو حنيفة: أخذت ثلاثة مسائل من الخالق، أقول: إن هذه الحكاية ثوتها لا يعدم وبعد فرض تسليمها تدل على جلالة قدره وقوله الشيء ممس دونه إذا وقع دهول، وأقول: قد ثبتت الروايتان عن أبي حنيفة التيامس والتيسر كما في غاية السروجي، وأيضاً يمكن للمجتهد أن يبحث أن التيامس المذكور في الحديث يمين الخالق أو المخلوق.

قوله: (ابن حسان الخ) حسان بن اشتق من الحسن مصروف، وإن اشتق من الحسن فعير مصروف.

قوله: (اقسمه بين الناس الخ) أي للتبرك، وهذا يدل على أحد التبركات، وتبركاته كثيرة منها البردة انعمانية هذه البردة أعطى النبي -

٩١٢ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ.

٩١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَلَقَ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ، مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ^(١)».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أُمِّ الْخَضِيعِ، وَمَارِبٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي مَرْيَمَ، وَحُبَيْشٍ بْنِ جُنَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَإِنْ قَصَّرَ، يَزُونَ أَنْ ذَلِكَ يُجْزِئُ عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِلنِّسَاءِ.

٩١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْجُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا».

٩١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ خِلَاسِ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَلِيٍّ.
قَالَ أَبُو هَيْسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَزَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَزُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ خَلْقًا، وَيَزُونَ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ.

(١) قوله: «والمقصرين» في الحديث دلالة على أن كلا من الخلق والتقصير يجره، وأن التحقيق أفضل؛ لأنه أبلغ في العبادة وأدل على صدق النية في التذلل لركعة الزينة، وكان هذا في حجة الوداع، وقيل: في عمرة الحديبية. (بجمع البحار)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كعب بن الزهير حين قرأ قصيدة بانت سعاد في حضرته واشترها العباسيون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ

الاختلاف في قدر خلق رأس المحرم مثل الاختلاف في مسحه في الوضوء، وبحث ابن الهمام في الخلق وقال: ليس بين المسح والخلق جامع يقاس الخلق على المسح وإنه قياس شبه لا قياس علة، والمقبول قياس العلة وأطنب الكلام وهو من تفرداته، أقول: زعم الشيخ أن في قدر خلق الرأس قياساً والخال أنه لا قياس في هذا بل ههنا أصل مختلف فيه وهو أنه كم يجب أداء حصة المحل إذا أمر الشارع بالفعل المتعدي المتعلق بالمحل لصدق قول: إنه امتثل الأمر الشرعي فقال الشافعي: يكفي بعض المحل، وقال أبو حنيفة: يجب القدر المعتد به أي ربع المحل، وقال مالك بالاستيعاب، فكانت الاحتمالات ثلاثة، ذهب ذاهب إلى كل واحد منها وما ذكرت أشار إليه ابن رشد في القواعد، وأخذ أبو حنيفة بربع الشيء في مواضع منها ما في المسألة ومنها مسألة بطلان الصلاة بكشف العضو، ومنها نجاسة الثوب، ومنها قطع أذان الأضحية، ومسائل أخرى فمدار الاختلاف في مسألة الباب مسألة أصولية لا ما زعم الشيخ ثم اختار مسألة مالك.

قوله: (مرة أو مرتين الخ) دعا عليه الصلاة والسلام للمحلقين مرتين وللمقصرين مرة ثابته في واقعيتين أحدهما في عام الحديبية وثانيتهما في حجة الوداع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِلنِّسَاءِ

الحق للنسوان حرام عند كافة العلماء، ولا يجوز لهن عند التحلل إلا التقصير قدر ما يلبس حول أكلة. وههنا إشكال قوي لم يتوجه إليه أحد، وهو ما في المسلم ص (١٤٨): إن بعض أرواح النبي ﷺ قصر الأشعار وجعلت مثل الوفرة الخ، وما حله النووي والقاضي عياض المازري والقرطبي وأبو عبد الله المالكي الأبي، وسألت مولانا مد ظله العالی عن حل الإشكال؟ وقال: لعلها قلت الأشعار حالة الشيب، وعندني أن قصر بعض أرواح النبي ﷺ - صلى الله عليه وسلم - إنما كان عند التحلل من الإحرام لا في غيره من الأوقات، ولي في هذا الجواب قرائن، وأشكل من حديث مسلم ما أخرجه الريلي في التحريم أن ابن عباس ويريد من الأصم لما دعا ميمونة في القبر وجدا. اهـ

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ.

٩١٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ» فَقَالَ: «اذْبَحْ» وَلَا حَرْجَ، وَسَأَلَهُ آخَرُ، فَقَالَ: «نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ» قَالَ: «أَرْمِ» أَرْمِ وَلَا حَرْجَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَدَّمَ نُسْكَأَ قَبْلَ نُسْكَأٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ.

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ^(١) عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ.

٩١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَبَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، بِطَيِّبٍ فِيهِ مِسْكٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرَوْنَ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَذَبَحَ وَخَلَقَ أَوْ قَصَّرَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا النِّسَاءَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ^(٢) أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ.

٩١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ

(١) قوله: «إذْبَح ولا حَرْجَ» اعلم أن أفعال يوم النحر أربعة: الرمي والذبح والحلق والطواف، واحتنفوا في أن هذا ترتيب سنة أو واجب، فذهب جماعة منهم الإمام أبو حنيفة ومالك إلى لجوب، وقالوا: المراد بمعنى الحرج رفع الإثم للجهل والسيئ، ولكن الدم واجب، وقال الطيبي: ويدل على هذا أن ابن عباس رضي الله عنه روى مثل هذا الحديث وأوجب الدم، فنولاً أنه فهم ذلك، وعلم أنه المراد ما أمر بخلافه، كذا في «السمعات».

(٢) قوله: «في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة» وعنده الحنفية، كما في «الهداية» وقد حل له كل شيء إلا النساء، وقال مالك: إلا الصبي أيضاً لأنه من دواعي الجماع، ولنا قوله عليه السلام: «حل له كل شيء إلا النساء» وهو مقدم على القياس - انتهى - وأيضاً حديث الباب حجة واضحة لنا، واستدل به محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ».

(٣) قوله: «وهو قول أهل الكوفة» ليس المراد منه الإمام أبو حنيفة؛ لأن قوله: حل له كل شيء إلا النساء فقط كما مر - والله تعالى أعلم بالصواب -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ

تفصيل لمسألة مر سابقاً، كلا السؤالين لو حمسهما على المفرد فلا جزاء عند أبي حنيفة أيضاً ولا حنيفة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ

الحسن عندنا اثنتان الخلق وطواف الزيارة هذا هو المشهور في عامة كتبنا، وقد صاحب الهداية إن الحمل هو الحق فقط لكن أثره في تحليل النساء موقوف على طواف الزيارة، والوجه يؤيد قول الهداية بأن الحمل إنما يكون ما كان محظوراً، والطواف ليس محظوراً في الإحرام، وفي قاضي حان رواية شدة عن أبي حنيفة أن الطيب أيضاً في حكم نساء أي لا يحل إلا بعد صواف لزيارة، أقور: يحمل الرواية للشادة على الكراهة على وفاق ما في ابن ماجه فإن فيه أيضاً حلال كل شيء في ما بعد الخلق إلا النساء والصبي، وأقور لا بد من تسييم الرواية الشدة أيضاً وإلا فلا جواب عن حديث ابن ماجه، وأيضاً سب الترمذي ليس هذا القول أي عدم حل الطيب بعد الخلق قبل صواف الزيارة.

بَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ

يقطع الحج النسبة عند رمي الجمرات العقبه، ويقطع المعتمر عند ستلام الحجر، فإن العمرة الإحرام وطواف البيت والسعي والحق وإن

عَبَّاسٍ قَالَ: «أُرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يَلْتَبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَاجَّ لَا يَقْطَعُ^(١) التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ.

٩١٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ - يَرْفَعُ الْحَدِيثُ: «إِنَّهُ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الْمُعْتَمِرُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا انْتَهَى إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٧٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوَافِ^(٢) الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ.

٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يُؤَخَّرَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَزُورَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَوَسَّعَ

(١) قوله: «لا يقطع التلبية» قال في «الهداية»: ويقطع التلبية مع أول حصة لما روي عن ابن مسعود، وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند أول حصة رمى بها جمرة العقبة - انتهى -.

(٢) قوله: «في صواف الزيارة إلى الليل» اعلم أن وقت طواف الزيارة أيام النحر؛ لأن الله تعالى قد عطف الطواف على الذبح، قال: فكلوا منها ثم قال: وليطوفوا، فكان وقتها واحداً، أول وقته بعد طبع الفجر من يوم النحر؛ لأن ما قبله من الليل وقت لوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وأفضل هذه الأيام أولها كما في التوضيحية، ويكره تأخيرها عن هذه الأيام لما بينا أنه موقت بها، فإن أخره عنها لرمه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كذا في «الهداية».

قيل في محل لنكات: إن التلبية شعار الحج فإذا انقطعت حتم لحج فإذا حتم الحج لا يكون الترتيب بعده واجباً أي في الأشياء الأربعة، خلاف ما قال أبو حنيفة فإنه يقول بوجوب لرتيب، وقال أصحابه واجمهور بالسبية فتفيد النكتة الجمهور، قلت: إن هذا الاستنباط إنما هو مني ولا يكون حجة على الأئمة.

باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل

قال أبو حنيفة: يطوف لمزيارة عاشر ذي الحجة، ولو أخره إلى غروب شمس الثاني عشر من ذي الحجة فلا حناية ولو أخره إلى ما بعده فحايه.

وأما صوافه عليه الصلاة والسلام ففي الصحيحين أنه طاف بعد الزوال وصلى الظهر بمكة أو مكة على اختلاف الروايتين. وفي حديث الباب أنه أخره إلى الليل إما ما يسقط حديث الباب لخلافه حديث الصحيحين، وإما أن يوجه في حديث الترمذي أن المراد أخر إلى الليل أنه طاف في النصف الثاني من النهار، ويدل على هذا التوجيه ما أخرجه أبو داود وأحمد في مسنده. وأقول يمكن أن يقال في حديث الباب أن هذا الصواف ليس طواف الزيارة بل طواف نعل، وصح أطوفته عليه الصلاة والسلام في الأيام التي أقام بمكة كما أخرجه للحارثي إلا أنه مرصه وقد صح بسند صحيح قوي.

ومعتمد الشافعية برواية أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة ومكة على صحة اقتداء المعترض حنف لمتمثل، وقابو بالجمع بين حديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام صلى بمكة إلى الخ وحديث جابر أنه صلى بمكة لح، فكون صلاته بمكة معاً أقول: إن الحديثين أكثرهما إلى التوجيه

بَعْضُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرَ وَلَوْ إِلَى آخِرِ أَيَّامٍ مِنِّي.

٨٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَزُولِ الْأَبْطَحِ

٩٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ نَزُولَ الْأَبْطَحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَوْا ذَلِكَ وَاجِبًا إِلَّا مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَنَزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ مِنَ التَّشْكِكِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٩٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَيْسَ التَّحْصِيبُ^(٢) بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: التَّحْصِيبُ نَزُولُ الْأَبْطَحِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨١ - بَابُ^[١]

٩٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَبْطَحَ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسَمَحَ لَخُرُوجِهِ».

(١) قوله: «ينزلون لأبطح» قال بعض العلماء: كان نزوله صلى الله عليه وسلم بأخصب هو الأبطح، شكر الله تعالى على الظهور بعد الإخفاء، وعلى إظهار دين الله تعالى بعد ما أراد المشركون من إخفاءه، وإذا تقرر أن نزول المحصب لا تعلق له بالناسك، قيل: يستحب لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به، يحتمل أن يقال باستحبابه لجمع الكثير، ويحتمل أن يقال: باستحبابه مطلقاً، وإظهاراً لعبادة فيه، إظهاراً لشكر الله تعالى على رد كيد الكفار وإبطال ما أرادوه - والله أعلم -.

وقال الحافظ ركي الدين عبد العظيم المنذرى: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين: وفيه نظر لأن الترمذى حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النوى استحبابه عن مذهب الشافعى ومالك والجمهور وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبّه، فكانت أسماء وعروة بن الزبير لا يحضيان، حكاه ابن عبد البر، كذا في «لعيبي».

(٢) قوله: «ليس التحصيب بشيء» قال لشيخ في «اللمعات»: قال بعضهم وهو قول ابن عمر: إن التحصيب من سنن الحج وتمام مناسكه؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قال: «إنا نازلون غداً إن شاء الله تعالى بحيف بنى كنانة حيث تقاسموا بعني قريشاً على الكفر، وتعاهدوا على أن لا يحلصوا بني هاشم وبني عبد المطلب، ولا يناكحوهم ولا يواصوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا محمداً إليهم، ففعل النبي صلى الله عليه وسلم أن يظهر شعائر الإسلام في مكان أظهرها شعائر الكفر، ويؤدى شكر نعمة الله وفضله عليه».

(٣) قوله: «هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي «الهداية»: الأصح أن نزوله صلى الله عليه وسلم بأخصب كان قصداً لإراءة المشركين لطف صنع الله تعالى به، فصار سنة كالمثل في الصواف - انتهى مختصراً -.

فرجحوا حديث جابر عن حديث ابن عمر، وأيضاً يمكن أن يقال: إنه عليه الصلاة والسلام صلى بمى مقتدياً بحيف رجل مع أصحابه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَزُولِ الْأَبْطَحِ

الأبطح في اللغة (داسن كوه)، وكذلك الطحاء، ثم صار علماً بالعلية للمحصب، ويقال لها: حيف بنى كنانة أيضاً، والتحصيب أي النزول بأخصب مستحب، وقال ابن عباس: لا استحباب بل كان نزوله اتفاقاً، وهذا هو الموضع الذي قام فيه بنو هاشم بعدما أخرج قريش بن هاشم من مكة. وقال قريش لأبي طالب: ادفع إلينا ابن أهلك محمداً وحذ عنا بدله ومالاً كثيراً، فم يقر أبو طالب.

قوله: (قال الشافعى الخ) في كتب الشافعية استحباب التحصيب، ومما ذكر الترمذى فلعنه روبة عن الشافعى رحمه الله، ولا بد منه فإن الترمذى من أثق باقي مذهب الشافعى.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٢٣ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ نَحْوَهُ.

٨٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ.

٩٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ». وَلِكِ أَجْرٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٩٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا قُرْعَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ الْبَاهِلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

٩٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «حَجَّ بِي

أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا أَدْرَكَ، لَا تُجْزئُ عَنْهُ تِلْكَ الْحَجَّةُ عَنْ حَجَّةِ

الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ إِذَا حَجَّ فِي رَقَبَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَا يُجْزئُ عَنْهُ مَا حَجَّ فِي

حَالِ رَقَبَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٩٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ سَوَّادٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ:

«كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النَّسَاءِ، وَنُرْمِي عَنِ الصَّبَّانِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُلَبِّي عَنْهَا غَيْرَهَا، بَلْ هِيَ تُلَبِّي، وَيَكْرَهُ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ.

٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ.

٩٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا أَبُو جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ

فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ، قَالَ: «حُجِّي عَنْهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدَةَ وَخُصَيْنِ بْنِ عَوْفٍ وَأَبِي زَيْدٍ الْعُقَيْلِيِّ وَسَوْدَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «قال: نعم» وفي «العيني» قال شيخنا زين الدين: والصحيح عند أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أنه يحرم عنه الولي الذي يلي ماله

وهو أبوه أو جده أو أوصى أو القوم من جهة القاضي أو القاضي قالوا: وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن يكون وصية أو قيمة من

جهة القاضي، وأجابوا عن قوله: ولك أجران، لما راد أن ذلك بسبب حملها له وتحليفها إياه ما يفعله المحرم - انتهى -

وفي «الدر المختار»: فهو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه، صر محرمًا، وينبغي أن يجرده قبله ويبسه بزار ورداء (المبسوط) وضاهره أن

إحرامه عنه مع عقده صحيح فمع عدمه أولى.

باب ما جاء في حج الصبي

حج الصبي والرقيق صحيح عندما لا ريب إلا أنه لا يكفي عن حجة الإسلام إذا وجب عنيهما أحج، وسها النووي حين نسب عدم

صحة حجهما إلى «ي حيفة»، وإحال أنه يقول بأنه لا يوجب عن حجة الإسلام كما قال غيره أيضاً، قال الفقهاء: إن الولي يأمر لصبي أن

يتجرد عن ثيابه المحيطة، ويحرم ويبي عنه الولي ويكفه من حيايات.

قوله: (يلي من النساء الخ) لم يقل أحد بأن يوبوا عن تسبتهن فيتأول في الحديث بأن يحجر وهو يسرور، ولكن حديث الباب معلول.

باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت

إن عجز الشيخ عن الحج يأمر العير بحج عنه، ولو مات يوصي بالحج عنه، وإشراط مذكورة في الفقه. وأما استطاعة إسدان شرط أم

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً عَنْ سَنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ عَمَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ حَدِيثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ. وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: يَرَوْنَ^(١) أَنْ يُحْجَّ عَنِ الْمَيْتِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَوْصَى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ حُجٌّ عَنْهُ، وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحْجَّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا كَانَ كَبِيرًا، وَبِخَالٍ^(٢) لَا يَقْدُرُ أَنْ يُحْجَّ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

٨٤ - بَابُ مِنْهُ

٩٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ [ح] وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تُحْجَّ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا»^(٢). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٣٠ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَلَا الْوُضُوءَ وَلَا الطَّمَنَ»^(٣). قَالَ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الْعُمْرَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَعْتَمِرَ الرَّجُلُ عَنْ غَيْرِهِ.

وَأَبُو رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ اسْمُهُ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ.

٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا؟

٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرٍ:

(١) قوله: «يرون أن يحج عن الميت»: قال الفقيه علاء الدين في «الدر المنثور»: حج الفرض يقبل سبابة عند العجز فقط، لكن بشرط دوام العجز إلى الموت؛ لأنه فرض العمر حتى يزوم الإعادة بزوال العذر، وبشروط نية الحج عنه أي عن الأمر، فيقول: أحرمت عن فلان ولثيت عن فلان، ولو سئى اسمه، فبوى عن الأمر صح، وتكفي نية لقلب هذا أي اشترط دوام العجز إلى الموت، إذا كان العجز كالخس والمرض يرجى رواه وإلا لم يكن كذلك كالعمى والزمانة، سقط الفرض بحج الغير عنه، فلا إعادة مطبقاً، سواء استمر ذلك العذر به أم لا، ولو أحج وهو صحيح، ثم عجز واستمر لم يعره بفقد اشترط.

(٢) قوله: «وحيًا» قال محمد رحمه الله تعالى: وبهذا بأحد لا بأس بالحج عن ميت، وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان أن يحجا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ)

(٣) قوله: «ولا اطمن» - بفتح ضاء وسكون عين وحركتها - الراحة أي لا يقوى على لسير ولا على الركوب من كبر السن. (مجمع البحار)

١٥ ثم الشرح من لنفس الوجوب كما قال أبو حنيفة أو لوجوب الأداء كما قال أصحابه، فمذكورة في الكتب. وأما الحديث فلا بد فيه من حجب أبي حنيفة بسببه أنه كان قادراً على الحج مثل ثبوتة على الدانة ثم فقد القدرة.

باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم سنة؟

في عدمه كتبنا أنها سنة مؤكدة، وفي البدائع وفي الدر المنثور (١٤٣) قول وجوب أيضاً واختار الشيع من إمام السنية في لفتح ص

[١] ما بين المعكوفتين سقط من المصحف الهدية، وتنتاه من نسخة بشر

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في نسخة هدية مؤخر من حديث يوسف بن عيسى، فدمناه انتاع لنسخة بشرحاً خاصاً على أرقام حديث

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَثَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةً هِيَ؟ قَالَ: لَا. وَأَنْ يَتَمَتَّرُوا هُوَ أَفْضَلُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: الْعُمْرَةُ^(١) لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَكَانَ يُقَالُ: هُمَا حَجَّانِ، الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِي تَرْكِهَا، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ، قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ. وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُهَا.

٨٦- بَابُ مِنْهُ

٩٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جَعْفَرٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لَا بَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يَتَمَتَّرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ قَالَ: دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. يَعْنِي: لَا بَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَشْهُرِ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَشْهُرِ الْحَرَمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمِ. هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

(١) قوله: «العمرة ليست بواجبة» قال الحنفية: العمرة سنة ينبغي أن يأتي بها عقب الفراغ من أفعال الحج، واحتجوا بحديث الباب، كذا في «العيني».

(٢) قوله: «قال الشافعي: العمرة سنة... الخ» قال العيني: قال شيخنا زين الدين: حكاه الترمذي عن الشافعي رحمه الله تعالى لا يريد به أنها ليست بواجبة بدليل قوله: لا نعلم أحداً رخص في تركها؛ لأن السنة التي يراد بها خلاف الواجب يرخّص في تركها قطعاً، والسنة تطلق ويراد بها الطريقة وغير سنة الرسول صلى الله عليه وسلم - انتهى -.

(٥٧٧)، والوجوب اختاره البخاري والأدلة قوية ولكنها منقطة من أن يأتي بها البخاري، وقال أصحابنا الذين قالوا بالسنية: إن الآية لا تدل على الوجوب فإن معنى «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ الْخ» [البقرة: ١٩٦] ليس ما زعم بل تعرض الآية إلى مسألة أن القضاء واجب، لأن العمرة والحج يلزمان بالشروع، أقول: إن مراد الآية الصحيح أنهم أتموا الحج والعمرة تامين. واحتج ابن الهمام على السنية بحديث الباب وفي سنده حجاج بن أرطاة وهو متكلم فيه، وقال ابن دقيق العيد: لم أجده تصحيح الترمذي حديث الباب إلا في نسخة الكروخي لا غيره.

بَابُ مِنْهُ

قوله: (دخلت العمرة في الحج الخ) قال الشافعية: إن أفعال عمرة القارن تدخل في أفعال حجه ولا فرق إلا في النية، وفي أن القارن والمتمتع يجب عليه الدم بخلاف المفرد. وقال كافة الأحناف: مراد حديث الباب ردّ زعم الجاهلية أي عدم جواز العمرة في أشهر الحج. وأقول: إن مراده ليس ما قال عامة الناس بل مراد الحديث بيان انضمام العمرة بالحج وربطها به من حيث القرآن والمتمتع.

قوله: (أشهر الحج الخ) قالوا: إن للحج مقيقتين رماي ومكائي وتقسم الإحرام على الميقات الرماي مكروه خلاف الميقات المكائي فإن التقسيم عليها مستحب عند أبي حنيفة بخلاف الجمهور.

ثم تعرض المفسرون إلى أن المذكور في الآية الأشهر بلفظ الجمع، وإحال أن الميقات الرماي لا يزيد على شهرين وبعض الثالث، وإن قيل بإطلاق الجمع على ما فوق الواحد نقول: إنه خلاف ما عليه جمهور أهل العربية، وإن قيل بالتحصيل نقول: إن في الآية يلزم أن يكون استثناءً لا تحصيلاً، نعم تصدق الآية على ما قال مالك صدق شيء فإنه قال بجواز الأصحية إلى آخر دي الحجة، ثم في عامة كتبنا أن أيام الحج عشر ليالي دي الحجة مع الشهرين السابقين، وإن قيل: إن أكثر أفعال الحج يكون في اليوم العاشر من دي الحجة، قلت: إن مدار الحج على وقوف عرفة وذلك دون صبح الليلة العاشرة.

قوله: (أشهر حرم الحج) كان الحرب في ما قبل الإسلام حراماً في أربعة أشهر وكذلك في بدء الإسلام ثم نسخ الحرمة، وقال ابن نيمية وتلميذه ابن القيم: إن بدء الجهاد من المسلمين الآن أيضاً غير جائز مثل ما كان في ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام غير جائز.

٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ

٩٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ تَكْفُرُ^(١) مَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ^(٢) عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِمْرَانَةِ^(٣)

٩٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُزَاجِمٍ بْنِ أَبِي مُزَاجِمٍ عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَرَّشٍ الْكَعْبِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْجِمْرَانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا فَقَضَى عُمْرَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَأَصْبَحَ بِالْجِمْرَانَةِ كَبَائِتٍ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْغَدِ، خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرِفٍ حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ، طَرِيقِ جَمْعٍ يَبْطِنُ سَرِفَ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَفِيتْ عُمْرَتُهُ عَلَى النَّاسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِمُحَرَّشٍ الْكَعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ

٩٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ فِي أَيِّ شَهْرٍ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: فِي رَجَبٍ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ^(٤) مَعَهُ، تَعْنِي ابْنَ عُمَرَ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ قَطُّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

٩٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) قوله: «تَكْفُرُ مَا بَيْنَهُمَا» من الذنوب دون الكبائر كما في قوله: الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما. (العين)

(٢) قوله: «أَنْ يُعِمِّرَ» - بضم الياء - من الإعمار أى أن يعمره، كذا في «العين».

(٣) قوله: «من الجمرانة» فيها لغتان: إحداها كسر الجيم وسكون العين المهمة وفتح الراء المخففة، والثانية كسر العين وتشديد الراء، وإلى التخفيف ذهب الأصمعي، وصوّبه الخطابي وهي ما بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب. (العين)

(٤) قوله: «إلا وهو معه» أى حاضر معه وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ولم تذكر عائشة على قوله: إحداها في رجب. (العين)

باب ما جاء في العمرة من التمتع

من أراد العمرة من مكة فيخرج لإحرام العمرة إلى الحل لينتقل نوع سفر، والأفضل عدنا من التمتع لأمره عليه الصلاة والسلام عائشة أن تلتزم من التمتع. وما قال الشافعية بالأفضلية من التمتع.

باب العمرة من الجمرانة

ودخل النبي ﷺ مكة عام فتح مكة بلا إحرام وهذا من خصوصيه عليه الصلاة والسلام، وأما عمرته عليه الصلاة والسلام فيشتها بعض الصحابة وينفيها بعضهم وقوعها بالليل.

قوله: (حتى جاء مع الطريق الخ) في بعض الكتب لقص. «حتى جامع الطريق»، وفي بعضها: «جاء مع الطريق» ويعمل «جامع» تصحيف.

باب ما جاء في عمرة رجب

قال التفقاري: إن رجب معدون من الرجب وقال: رأيت في أصول الردوي لعمر الإسلام قلمه لفظ رجب بصب رجب بلا تنوين حال الحر، قد عني عدم انصرافه.

قوله: (في رجب قص الخ) هذا رجب مصروف لأنه نكر ههنا لأنه في حيز لعموم.

اعْتَمَرَ^(١) أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ

٩٣٨ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ^(١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

عَنِ الْبَرَاءِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٩٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ

٩٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ

أُمِّ مَعْقِلٍ عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً^(٢)».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَوَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَيُقَالُ: هَرُمَ بَنُ خَنْبَشٍ. قَالَ يَزِيدُ بْنُ جَابِرٍ: عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ، وَقَالَ دَاوُدُ: عَنْ الْأَوْدِيِّ

عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ هَرَمِ بْنِ خَنْبَشٍ^(٣): وَوَهْبٌ أَصَحُّ.

وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ عُمْرَةَ فِي

رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». قَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِثْلُ مَا زَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْحَجِّ^(٤) فَيَكْسِرُ أَوْ يَعْزِجُ

٩٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ

قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ ابْنُ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسَرَ^(٥) أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ. وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَا: صَدَقَ.

(١) قوله: «اعتمر أربعاً» وفي «المشكاة» عن أنس قال: «اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي كانت مع حجته عمره من الحديبية في ذى القعدة، وعمره من العام المقبل في ذى القعدة، وعمره من الجعرانة حيث قسم غنائم حُتَيْنَ في ذى القعدة، وعمره مع حجته» متفق عليه - انتهى -.

وفي «اليعين» قال ابن حبان في «صحيحه»: إن عمره الجعرانة كانت في شوال، قال المحب الطبري: ولم ينقل ذلك أحد غيره فيما عدا، والمشهور أنها في ذى القعدة، وأما العمرة التي مع حجته كانت أفعالها في ذى الحجة، وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذى القعدة - انتهى مختصراً -.

(٢) قوله: «تعدل حجة» وفي رواية: معي. (شرح الموطأ)

(٣) قوله: «وهب بن خنبش» - بمعجمة ونون وموحدة ومعجمة - ورن جعفر، الطالبي صحابي نزيل الكوفة. (التقريب)

(٤) قوله: «في الذي يهل بالحج» قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود: أنه جعل المحصر بالوجه كالخضير بالعدو. (الموطأ)

(٥) قوله: «من كسر» كسبكه شكسته شود بلفظ مجهول يعنى پاشى او، «أو عرج» بكسر راء - بلفظ معلوم پاك شود، «فقد حل» پس تحقيق حلال شد يعنى بايدش كه از احرام برآيد «وعليه الحج من قابل» ومرد است حج از سال آئنده اين حديث هم دلالت دارد بر آنكه احصار بغير عدو هم مى باشد چنانچه مذهب أبى حنيفة است وتقليد بشروط تكلف است. (الترجمة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يَعْزِجُ أَوْ يَكْسِرُ

عرج إن كان من باب غيم فمعناه (لگ شدن)، وإن كان من ضرب فمعناه (بتكلف لگ شدن)

احتلفوا في الإحصار: قال العرقيون: إنه عام من كونه بالعدو أو المرض والقطاع النفقة، وعند الحجازيين مختص بالعدو. ثم حكم الإحصار

٩٤٠ (م) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ: قَالَ: وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مَعْمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَافِعٍ. وَحَجَّاجٌ ثِقَّةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رَوَايَةُ مَعْمَرٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ أَصَحُّ.

٩٤٠ (م ٢) - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ

٩٤١ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ هِلَالِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ أُنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، أَفَأَشْتَرِطُ؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: قُولِي لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ مُحَلِّي^[١] مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحِبُّنِي».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَسْمَاءَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ وَيَقُولُونَ: إِنْ اشْتَرَطَ فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ^[٢] أَوْ عُذْرٌ، فَلَهُ أَنْ يُحِلَّ وَيَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ وَقَالُوا: إِنْ اشْتَرَطَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَرَوْنَهُ كَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

...

عندنا أن يرسل هدياً ليذبح في الحرم وليس وقت ذبحه موقتاً إلا أنه يوقت بمن أرسل معه ليحل في ذلك الوقت المقدر بينهما، ويقضي عاماً مقبلاً، وإن لم يهد فلا يمكن له الخروج وإن كثرت الجنائيات، وحكم الإحصار عند الحجازيين أن يذبح الدم، وأما الإحصار بالمرض أو انقطاع النفقة عندهم فحكمه أنه لا يجوز له التحلل إلا إن كان اشترط عند الإحرام.

ثم اختلف المفسرون الحنفية والشافعية أيضاً حتى أن قال بعض الحنفية: إن الإحصار في العدو، والإحصار في المرض وغيره، لكنه يرد عليهم لفظ إحصار القرآن مع أن الواقعة واقعة الحبس بالعدو، ووافقنا البخاري في أن الإحصار عام، وحديث الباب لنا.

باب ما جاء في الاشتراط في الحج

أي يشترط عند الإحرام: اللهم إن عوقبني عارضة فأحبل، وهذا سبيل الإحلال عند الحجازيين، وقال العراقيون: إنه عليه الصلاة والسلام قال لضباعة لتسليتها نفسها، ولا أثر للاشتراط إلا هذا، وضباعة هذه بنت عم رسول الله ﷺ صني الله عليه وسلم - أي ضباعة بنت ربيع بن عبد المطلب لا ابن العوام.

ووافقنا البخاري فإنه لم يخرج حديث ضباعة في الاشتراط في الحج مع كونه أصرح فيه، وأخرجه في النكاح وهذه عادته أي عدم إخراج حديث في باب إذا كان صريحاً فيه، وإخراجه في موضع آخر وما به أحد عن هذه العادة، ونظيره أنه أخرج حديث الركعتين بعد الوتر جالساً ولم يبوب الترجمة عليهما، ولم يخرج في أبواب الوتر بل في الستين قبل الفجر.

ولما قال ابن عمر لا معنى للاشتراط في الحج. وقال العراقيون: إن الإحصار المعتبر عليه قضاء، وقال الحجازيون: لا قضاء.

[١] وفي نسخة بشار: "لَيْتَكَ مَجْنِي".

[٢] وفي النسخة الهندية: "عرص" وهو خطأ والتصحيح من نسخة بشار

٩٥ بَابُ مِنْهُ

٩٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّكَ كَانَ يُنْكَرُ الْإِسْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ^(١)» سُنَّةٌ نَبِيِّكُمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ

٩٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيْيٍ حَاضَتْ فِي أَيَّامٍ مِنْهُ فَقَالَ: أَحَابِسْتُنَا هِيَ، قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا إِذَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ، فَإِنَّهَا تَنْفَرُ وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ. وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٩٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ حُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا الْحَبِضُ، وَرَخَّصَ^(٣) لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩٧ - بَابُ مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ

٩٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «حِضْتُ فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلَا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا.

٩٤٥ (م) - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُبَّاعٍ الْجَزَرِيُّ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ هِكْرَمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ النِّفْسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتَحْرُمُ وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ

(١) قوله: «أليس حسبكم سنة نبيكم» أي ليس بكم فيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يشترط لأن معنى الحسب الكفاية، أو حسبكم مرفوع؛ لأنه اسم «ليس» وسنة نبيكم كلام إضافي حبر «ليس»، وذهب بعض التابعين ومالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط، وحلوا الحديث على أنه قضية عين، وأن ذلك مخصوص بضباعة، كذا في «العين».

(٢) قوله: «قد أفاضت» أي طافت طواف الزيارة، قوله: «فلا إذا» أي قال النبي صلى الله عليه وسلم أي فلا حبس علينا حينئذ، كذا في «العين».

(٣) قوله: «ورخصهن» أي لنساء اللاتي حضن بعد أن طفن طواف الزيارة أن يركن طواف الوداع. (العين)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ.

أي بعد طواف الزيارة وهو واجب ويسقط بهذا العذر، وأما لو طمئت قبل طواف الزيارة المريضة تنتظر إلى أن تطهرت وطافت، في فتاوى ابن تيمية أنه سأل رجل عن امرأة طمئت قبل الطواف؟ قال في الجواب: يقال لتلك المرأة: قال أبو حنيفة: إنها تهرق الدم وتحمل.

بَابُ مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ

لا تمتنع من الحج إلا الطواف، وأما السعي فمرتب على الطواف ويستحب لها الاعتسار عند الإحرام للطفافة، قال شارح الوقاية: إن النهي عن طواف الحائض بسبب المسجد الحرام، والحق أن الدخيل هو الطواف بأنه يشترط له لطهارة ولا دخل للمسجد الحرام. والحائض إن كانت قاربة فعد الشافعي دخلت أفعال العمرة في الحج فتأتي بالمناسك وتنتظر الطواف، وأما عندما فترفض العمرة إلى الحج وتقضيها بعده.

واختلف العلماء في حجة عائشة الصديقة رضي الله عنها قلنا. إنها كانت مفردة وقصت العمرة بعد الحج لإيهار فستها إلى الحج بسبب

حَتَّى تَطْهُرَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٩٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ^(١) آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ

٩٤٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا الْمُخَارِبِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّلْمَانِيِّ^[١] عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: خَرَرْتُ^(٢) مِنْ يَدَيْكَ، سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ تُخْبِرْنَا بِهِ؟

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ مِثْلَ هَذَا. وَقَدْ خُولِفَ الْحَجَّاجُ فِي بَعْضِ هَذَا الْإِسْنَادِ.

٩٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارَنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا

٩٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنِ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَطَافَ^(٣) لِهَمَا طَوَافًا وَاحِدًا».

(١) قوله: «فليكن آخر عهده بالبيت» قال مالك: أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدرن أحد من الحاج أي من الآفاقي حتى يطوف بالبيت أي طواف الصدر المسمى بـ«طواف اودع»، فإن آخر النسك أي الواجبة الطواف بالبيت، والأفضل تأخيرها إلى حين خروجه، ولو قدمه جاز عندنا خلافاً لشافعي، قال محمد: وبهذا يأخذ طواف الصدر واجب على الحاج أي من أهل الآفاق، ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء، فإنها أي كل واحدة منهما تفر ولا تطوف، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ وشرحه للقرني)

(٢) قوله: «خررت من يديك» أي سقطت إلى الأرض من سبب يديك أي جديتها، كذا في «المجمع» فإن قلت: كان عمر رضي الله تعالى عنه يرى ذلك برأيه واجتهاده، فلم غضب عليه، قلت: غضبه على أنه كان ينبغي له أن يبلغ هذا الحديث عند أداء المناسك لكي يرى الناس ذلك سنته، ولم يسنده إلى اجتهد عمر ورأيه. (التقرير)

(٣) قوله: «طاف لهما طوافاً واحداً» أي يوم النحر وعليه الشافعي، وعندنا يزم لقارن طوافان: طواف قبل الوقوف بعرفة، وطواف بعده للحج، كذا ذكره ابن الملك، أقول: لا شك أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً كما صححه النووي وغيره، وقد صح حديث جابر أنه طاف حين قدم مكة وطاف للزيارة بعد الوقوف، فكيف يكون طوافهم واحداً، ولا يخالفونه صلى الله عليه وسلم إلا أن يقال: إن هذا أيضاً من الخصوصيات المتعلقة ببعض الصحابة، أو المعنى أنهم طافوا طوافاً واحداً للحج بعد الرجوع من منى لما تقدم من طواف آخر قبل ذلك، فقلوه: «واحداً» تأكيد لدفع توهم تعدد الطواف للقارن بعد الوقوف، والحاصل أن القارن يطوف طوافين، ويسمى سعيين، رواه الدارقطني، وكذا روى عن عبيد بن مسعود، ذكره الطحاوي. (المراقبة)

الحليض. وقالت الشافعية: إنها كدت قارنة والعمره التي أذنت بعد الحج كانت لتطيب الحاطر أي لتقع العمرة مستقلة.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ

اتفقوا على أن طواف الوداع ليس للمعتمر، فما غشي التزمذي في ترجمته هذا الباب، إلا على ظاهر حديث الباب، والحال أن الحديث ليس بذاك القوي من حججاج بن أرتاة، وكان الأول به باب «من حج فليكن آخر عهده بالبيت» بلا ذكر العمرة. وحديث الباب أخرجه أبو داود ص (٢٨١) بسند غير حججاج بن أرتاة وليس فيه ذكر العمرة أصلاً.

قوله: (خررت من يديك الخ) كان عمر يأمر بطواف الوداع للحجاج ولم يكن عنده نص على هذا، فلما سمعه عن هذا الرجل قال له هذا يقول بسبب أنه ما كان أحمره بهذا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارَنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا

مدحنا أن القارن يصوف صوافين وسعيين خلاف الشافعية فإنهم قالوا بالتداخل، وللقارن عندنا أربعة أطوفة: طواف للعمرة، وطواف القدوم وهو ستة، وطواف الزيارة وهو فرض، وطواف الوداع وهو واجب، واتفقوا على أن أطوفته عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع كانت ثلاثة وتنازع الروايات على هذا، وإخلاف في التحريج، وأول أطوفته عليه الصلاة والسلام يوم دخل مكة لرايع من ذي الحجة، والثاني

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

...

بعشر دي الحجة، والثالث لرباع عشر من دي الحجة، وم يثت طواف بعل بين الرابع والعاشر، ثم شئت بعد العاشر إلى الرابع عشر مروية قوية عندي.

ثم شرح الشافعية في أطوفته بما يوافقهم في مسألة تداخل أفعال العمرة في الحج، فقالوا: إن الأول طواف لقدم، والثاني طواف واحد عن الحج والعمرة، والثالث طواف الوداع، فمراد حديث الباب أنه طاف طوافاً الذي يحزى عن النسكين الحج والعمرة. وأما على مذهبنا فنقول: إن الأول للعمرة ودخل فيه طواف القدم، والثاني للزيارة، والثالث للوداع، ولكني ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدم في طواف العمرة، إلا أنهم قالوا: إنه لو ترك طواف القدم لا شيء عليه لأنه ترك سنة، وفي عبدة في معاني الآثار أنه عليه الصلاة والسلام لم يطف طواف القدم. أقول: إن أحسن ما يحاب عن الحديث الوارد علينا ما ذكره مولانا مد ظله العلي أن المراد أنه عليه الصلاة والسلام طاف لهما طوافاً واحداً أنه طاف للإحلال عن الحج والعمرة واحداً وهكذا المسألة عندنا أي الإحرام والإحلال للقرآن واحد عن النسكين، ويشير إلى ما قل مولانا دام ظله العالي حديث ابن عمر الآتي: « حتى يحل منهما الحج، وفي سنده عبد العزيز بن محمد الدراوردي وهو من رواية مسهم وقال الأكثرون: إنه من رواية معلى بن عمار البصري. أقول: وفي ص (٧٢٧)، ج (٢) من كتاب التفسير مرفوعاً أخرجه له موصولاً في أبواب الجمعة في موضع واحد فأكتفي على جواب مولانا، ولا أذكر جواب غيره لقلة الجدوى فيه.

وهنا دقيقة: وهو أن رواية جابر موقوفة فإنه وإن رضي فعله عليه الصلاة والسلام لكنه يروي ما حرج بنفسه من فعده عليه الصلاة والسلام، وأما ابن عمر فحديثه قول مرفوع فإذا صار حديث جابر موقوفاً، فلنا أيضاً موقوفات، منها ما أخرجه في معاني الآثار ص (٤٠٦) ج (١). بأسانيد قوية عن ابن مسعود وبجاهد وعلي رضي الله عنهم وفيه: القارن بطواف طوافين ويسمى سعيين، وفي بعض الأسانيد حجاج وهو الأعور لا ابن أرمطة، ومر الحافظ على ما في الطحاوي وقال: إن الآثار صالحة للاحتجاج إذا ضم بعضها إلى بعض، وقال: أمثلها ما فيه عبد الرحمن بن أذينة، وأقول: أمثلها ما فيه أبو نصر السلمي، وقال البيهقي: إن أبا نصر مجهول وأخذ الحافظ في اللسان ونقل توثيقه من المعجمي، وأما أنا فوجدته في طبقات ابن سعد وأنه من أصحاب علي فأحاصل أن ما فيه أبا نصر أعلى مما فيه ابن أذينة.

واختلفوا في تعدد سعيه، وقال الشافعية ولي الله رحمه الله في شرح الموطأ بما حاصله: إن اختلاف الصحابة في طوافه عليه الصلاة والسلام في التخيير وما اختلفوا فيما شاهدوه بأعينهم من أفعاله، وعُدَّ من هذه الأفعال السعي أيضاً، وقال: لم يثبت تعدد سعيه عليه الصلاة والسلام أصلاً لرواية جابر. أقول: لا بد من سعي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه كان قارناً على مختارنا، فأخرج الزيلعي روايتين لتعدد السعي إلا أنهما ضعيفتان وفي سد أحدهما رجن ما حسنه أحد إلا ابن حبان، ثم تصدى ابن إمام فحسن الرواية ومر القسطلاني على ما في فتح القدير، وقال: إن الاستدلال في مقابلة الصحيحين بما ليس عنى رسمهما خارج من الإنصاف، وأما إثبات تعدد السعي فأول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في منار الأحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهر، وتمسك على التعدد بوجه صحيح، وقال: وإن لم يصرح أحد بتعدد السعي ولكنه لازم، وطريق لزومه أن في بعض الروايات ذكر سعيه راكباً وفي بعضها ماشياً كما في مسلم، فيكون السعي اثنان: الأول راجلاً وهو بعد طوافه للقدم عند الشافعية، وطوافه للقدم والعمرة عندنا ما طاف طوافاً واحداً راجلاً كما في مسلم ص (٣٩٦)، وأخرجه أبو داود أيضاً في الحديث الطويل عن جابر، وفيه: حتى انصبت قدماء في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة الخ، فهذا المذكور شأن المشي راجلاً صراحة، وأما الطواف الثاني راكباً فأخرجه مسلم ص (٤١٣) عن جابر: طاف في حجة الوداع عنى راحته يستتم الحجر بمحجن ليراه الناس الخ، باب حواز الطواف على غير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب، ولكني لا أعلم تاريخ هذا السعي الثاني أنه كان قبل يوم النحر أو بعده؟ والأليق بمسائل الأحفاف أن يكون يوم النحر فإن السعي يكون بعد الطواف، وما طاف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد طوافه للعمرة أو القدم على خلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر، ولما مر ابن حزم على ما في مسلم تأول بتأويلين، وقال بأن المراد حتى انصبت قدماء أنه انصبت قدماء وهو عنى راحته والبرول والصعود إنما هو نزول اساقعة وصعودها، أقول: إن هذا التأويل غير مقبول فإن ألفاظ الحديث وتندرهما يخالفه، وأيضاً: من كان راكباً لا يسعى بين الميلى الأخضرين بل يمشي، وعندى قرائ كثيرة تدل على خلاف، قول ابن حزم منها ما في الدارقطني عن حبيبة بنت أبي تيجرات أنه عليه الصلاة والسلام رأته أنه يسعى ويدور إزاره من شدة السعي حتى رأيت ركبتيه. الخ وإسناده قوي لكنه ليس فيه تصريح أنه واقعة حجة الوداع أو عمرة من العمرات وليست بعمرة الجعرانة لأنها وقعت بالليل فلا يكون إلا عمرة القضاء أو حجة الوداع، وظني الموثق بانقراض أنه واقعة حجة الوداع ولكني لم أجد تصريحه في متن الحديث. وأما تأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلم فقال: إن بعض الأشواك كانت راجلاً وبعضها كانت سعيها راكباً، أقول: يردده حديث أخرجه أبو داود ص (٢٦٦): طاف سعياً عنى راحته. الخ، باب لطواف الواجب، مصرح فيه أنه طاف سبع أشواط راكباً، وحديث أبي داود عن أبي الطفيل أخرجه مسهم أيضاً إلا أنه ليس فيه ما تمسكت به، ثم فيما في أبي داود كلام في أنها واقعة عمرة القضاء أو الجعرانة أو حجة الوداع وليست واقعة عمرة الجعرانة فإنه عليه الصلاة والسلام سعى فيها بالليل مصطحجاً، وليست واقعة عمرة القضاء فإن الرجال كانوا معه عليه

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: الْقَارِنُ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْمَى سَعْيَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٩٤٨ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ أَسْلَمَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْرَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَمِيَ وَاحِدًا مِنْهُمَا حَتَّى يُحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ^[١].

تَفَرَّدَ بِهِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ. وَقَدْ رَوَاهُ هَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ وَهُوَ أَصَحُّ.

الصلاة والسلام قليلاً قريب أربعة عشر مائة، وفي البخاري كنا نحفظه عليه الصلاة والسلام كيما يصيبه كافر بحجارة، فإذا كيف كثرة الناس وتساءل الصحابة الذي في رواية مسلم وأبي داود، وأما في حجة الوداع فكانوا أربعين ألفاً إلى سبعين ألفاً فعلم أن الواقعة واقعة حجة الوداع، ومما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتاً، وفي مسند أحمد أنه قال: ولدت عام أحد، فإذا يكون عمره في عمرة القضاء خمسة سنين، وفي حجة الوداع قريب ثمانية سنين، ومما يدل على قصر عمره في عهده عليه الصلاة والسلام ما أخرجه أبو داود ص (٣٥٢) ج (٢)، قال أبو الطفيل: وأنا يومئذ غلام أهل أعظم الجزور. . الخ، باب بر الوالدين، ومما يدل على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم ص (٤١١): أرايت قد رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: « صفة لي » قال: قلت رأيت عند المروة على ناقه وكثر عليه الناس. . الخ، وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع، لأن كثرة الناس فيها، ومصادق ما في أبي داود وما في مسلم واحد هذا ما وفق لي، والكلام أطول منه.

وأما أدلة الشافعية وجوابها من جانبنا فأقول: لا أنعرض إلى كل لفظ لفظ، بل أذكر أجوبة يجري كل واحد منها في نوعها من الذي يقربه في ألفاظ الحديث، فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه ص (٤١٤) عن جابر، لم يطف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولا أصحابه إلا طوافاً واحداً بين الصفا والمروة. . الخ، قال النووي: إنه دليلاً على وحدة السعي، أقول: العجب من النووي أنه تصدى للاستدلال على وحدة السعي للقارن قبل أن يستقيم الحديث على مذهبه؛ فإن المتمتع يجب عليه السعيان اتفاقاً إلا في رواية عن أحمد. وقد ثبت أن الصحابة كانوا أكثرهم متمتعين، وفي مسلم منهم مفرد ومنهم متمتع ومنهم قارن، وقالوا: إن القارن هو النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والخلفاء الأربعة وطلحة والزبير فإذا لا يصدق حديث مسلم إلا على أقل من الحجاج على شرح النووي، وأقول في شرح حديث مسلم: فقد منح لي قبل ثم وجدت إليه إشارة خفية من الطحاوي، والمراد أن السعي الواحد لنسك واحد كاف وهذا من المتفق عليه، فمراد حديث جابر وما يضاويه أن السعي الواحد لنسك واحد كاف، ومنها ما في البخاري فعل ابن عمر: أنه حج في فتنه الحجاج المير ودخل ابن عمر مكة وطاف طوافاً واحداً ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول الخ. ومر عليه الحافظ ولم يأت بشاف فإنه غير مستقيم على مذهبهم أيضاً وشرحه على مذهب أبي حنيفة أنه طاف طواف العمرة وأدرج فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيارة.

ومما يرد علينا ما في أبي داود ص (٢٥٦) عن جابر ما يدل على وحدة سعي المتمتعين في حجة الوداع فإن فيه: وطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة. . الخ باب أفراد الحج، وأخرجه الطحاوي أيضاً ولا يستقيم هذا الحديث إلا على رواية عن أحمد، فتمسك اس قيم على وحدة السعي لمتمتع بذلك الحديث أقول: كيف يتمسك بما في أبي داود والحال أنه يخالف صريحاً حديث البخاري ص (٢١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ورواية البخاري تعيدنا في أن إشارة ذلك لمن لم يكن أهله حاصري المسجد الحرام إلى القران والتمتع فإذا إما أن يسقط ما في أبي داود لخلافه حديث البخاري أو يتأول فيه بأن مراد ما في أبي داود أن بعض الصحابة سعوا سعيًا واحداً كلهم.

ومما يرد علينا ما أخرجه مسلم ص (٣٨٦) عن عائشة: وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة فطافوا طوافاً واحداً الخ، وتمسك الشافعية بذلك على الطواف الواحد للقارن، وأما شرحنا في حديث عائشة فمثل شرحنا في حديث الباب على ما شرح مولانا مد طه العالي فيجري هذه الأجوبة الأربعة في ما يضاويه في الألفاظ. وأما أدلتنا فكثيرة ذكرت بعضها أولاً من معاني الآثار ص (٤٠٦) ج (١).

[١] وفي نسخة بشار: "هذا حديث حسن غريب" وقال: في م وبعض النسخ: "حسن صحيح غريب"، وما أثنائه من التحفة، وهو

١٠٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَكَثَ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

٩٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ يَعْنِي مَرْفُوعًا قَالَ: «يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قِضَاءِ نُسُكِهِ بِمَكَّةَ ثَلَاثًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَيْتُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا.

١٠١ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٩٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوَةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَلًا فِدْقًا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ شَرَفًا، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيَتُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَائِحُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ^(١)».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَأَنْسَرٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ

٩٥١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا سَقَطَ عَنْ بَعِيرِهِ فَوُقِصَ، فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَهُلُّ أَوْ يُلْبِي».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ^(٢)، انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ، وَيُصْنَعُ بِهِ مَا يُصْنَعُ بِغَيْرِ الْمُحْرَمِ.

(١) قوله: «وهزم الأحزاب وحده» أى كفى الله تعالى المؤمنين يوم الحندق قتال تلك الأحزاب المحتنعة من قبائل شتى، بأن أرسل عليهم ريحًا وجنودًا ثم تروها فنهزمهم. (الاصبى)

(٢) قوله: «مات المحرم» محمد أحرى نافع: أن ابن عمر كفى به واقف بن عبد الله وقد مات محرماً بالحجفة، وخمر رأسه - بتشديد الميم - أى غطاه، وفي رواية يحيى ووجهه، وقال: لولا أنا حرم نصيبه، وقال مالك: «وإنما يعمل بالرجل ما دام حيًا وإذا مات فقد انقضى لعمل»، روه يحيى، قال محمد: وبهذا يأخذ وهو قول أبي حنيفة: إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه. (الموطأ وشرحه للقارى) تأول الحديث أن هذا لأمر مختص به كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنه يبعث» كذا قيل - والله تعالى أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

الصدر بفتح الوسط وسكونه ترجوع، والحكم المذكور في حديث الباب كان ثم نسخ، والمراد في حديث الباب من طواف الصدر طواف

الوداع

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

قد عتني أرباب متون شافعية إلى الأذكار لوردة في الصلاة ولحج بخلاف لأحاف فإنهم ما اعتنوا بها، ويزعم ناظر عدم الاعتداد عندهم، وصف صاحب الهداية في أذكار الحج وسماه عدة اندست في عدة من لباسك. قال النووي: إن الوقف على ثلاثة موضع في دعاء الباب مستحب أي على وعده، ووجده، وعنده

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ

عن المهرم الميت عند الشافعي حرم الحلي حتى لا يستر رأسه وواقعه أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: إن حال المولى كنههم سواء ويستتر لوجهه والرأس وحبس الأولون حديث الميت وحمل الرجل من ماله في عرفه، وحمله الآخر من على خصوصية هذا الرجل بشاره، ثم اعترض الآخر أن في مسلمة لا يحرم رأسه ولا وجهه. وأحل لكم فلتة نجور ستر لوجه عند الحنابلة، فتمسك الأولون بما في الهداية أن إحرام الرجل في الرأس وإحرام المرأة في الوجه، ثم اعترض الأولون بوجه آخر وهو أن في حديث الميت غسل بالسر فاحال في المحرم الحلي لا يجوز به غسل بالسر فلا يكون حكمه الحلي وميت سواء، بل المذكور في حديث الباب استدرة هذا الرجل وحاص به

١٠٣ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي عَيْنَهُ فَيَضْمُدُهَا ^(١) بِالضَّبْرِ ^(٢)

٩٥٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَسَأَلَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، فَقَالَ: اضْمِدْهُمَا بِالضَّبْرِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اضْمِدْهُمَا بِالضَّبْرِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرَوْنَ بَأْسًا أَنْ يَتَذَاوَى الْمُحْرَمُ بِدَوَاءٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبٌّ.

١٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ

٩٥٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَخُمَيْدُ الْأَعْرَجِ وَعَبِيدُ الْكَرِيمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْخُدْيَةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ [وَهُوَ مُحْرَمٌ] ^(١) وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قَدَرٍ، وَالْقَمْلُ ^(٢) يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ هَذِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: اخْلُقْ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَةِ مَسَاكِينَ. وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَ، أَوْ صُمُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ انْسِكَ نَسِيكَةً» قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: «أَوْ اذْبِغْ شَاةً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنَ الثِّيَابِ وَمَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ تَطَيَّبَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِمِثْلِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

٩٥٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا».

(١) قوله: «فيضمدها» - بالتشديد والتخفيف - ضمد الجرح شدّه بالضمادة وهي العصا، والمراد ههنا وضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد، كذا قيل. (اللمعات)

(٢) قوله: «بالضبر» ككتف ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر عَصَا شجرة. (القاموس)

(٣) قوله: «والقمل» - بفتح القاف وسكون الميم - قوله: «يتهافت» أي يتساقط، قوله: «وأطعم فرقا» - بفتح الحين - قوله: «أصع» - بمد الهجمة وضم الصاد - جمع صاع، وأصله أصوع، فقب وأبدل الواو همزة، والهمزة ألفا، وجاء في رواية: أصوع على الأصل، وذلك مثل أور في جمع وار، قوله: «النسك» - بضم السين - النسيكة الذهبية، كذا في «اللمعات»، قال محمد رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى - قال على القاري: ولا أعلم خلافا في ذلك - والله سبحانه أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

الرعاة مرخصون في رمي الجمار جميعاً في يوم واحد رمي يومين ولا جناية عند مالك وأحمد والشافعي ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله، وقال أبو حنيفة: إن التأخير عن الوقت الذي ذكرنا أولاً يوجب الجزاء والجناية، وأما الجمهور فيجوزون جمع رمي يومين في يوم واحد. ثم الجمع جمع تقديم وتأخير ولم يذهب أحد من الأئمة إلى جمع التقديم إلا ما توهم إليه رواية مالك ومباني شرحها، وأما كتب الموالك ففيها نفي الجمع تقديماً.

وأما جواب حديث الباب من جازب أبي حنيفة فأقول: إن في كتب الحنفية انتشاراً في الدائع لا يلزم الجراء ترك واجب ماء، وكذلك سب صاحب البحر إلى الدائع وهذا مفهوم من الدائع ولم أحد التصريح فيه، وفي بعض الكتب أنه لا جراء إلا في العيص وهي ست واجبات جمعها: .

صدر وجمع ورور قس إمساء

سعي وحلق ومشى عند طوفهما

من العوارض قد قالوا بإجراء

من واجبات ولكن حيثما تركت

ثم قالوا: إن ترك هذه الستة مصوص فلا يكون فيها الجراء، أقول: فعلى هذا تأخير الرمي أيضاً مصوص فيستثنى، وفي الهداية تصريح أنه لو أحر الرمي إلى العد بعذر أو بدونه فحماية عند أبي حنيفة وإلى هذا تشير عبارة محمد في موطئه ص (٢٣٣) فإنه ذكر الحديث المرفوع عن

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ. وَرِوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرُّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٩٥٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَخَّصَ» رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا، قَالَ مَالِكٌ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

١٠٦ - بَابُ

٩٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ عَلِيًّا قَدَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: بِمَا أَهَلَّكَ؟ قَالَ: أَهَلَّكَ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَوْلَا أَنْ مَعِيَ هَدِيًّا لَأَحَلَّكَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٠٧ - بَابُ^[١]

٩٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

(١) قوله: «رَخَّصَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاء الإبل في البيئوتة» أي في تركها. معني: قال الطيبي: رخص لهم أن يتركوا المبيت. معني في ليالي أيام التشريق لاشتغالهم بالرعي يعني رخص لهم أن يرموا يوم النحر جرة العقبة، ثم لم يرموا اليوم الأول من أيام التشريق، ثم يرموا في الثاني منها رمي يومى القضاء والأداء، وإن قدموا، رمي اليوم الثاني إلى الأول، هل يجوز أم لا، فلا يجوز الشافعي ومالك؛ لأن ما لم يجب، لم يجوز لأنه لا يجوز أداء الفرض قبل وجوبه، وأجازاه بعضهم.

عاصم بن عدي ثم ذكر مذهبهما ومذهب أبي حنيفة ونسب لزوم الجزاء إليه، وما فصل العذر أو بدونه فظاهر الموطأ تؤيد قول الهداية، فلا يجري اجواب بناء على ما قال في البدائع والبعض الآخرون فمأجد أحداً أجاب عن حديث الباب، وأما في حاشية الموطأ نقلاً عن البناءة للعيني فلا يخرج ما نقله من كلام العيني، وكلام العيني ليس تحت هذا الحديث، فأقول في الجواب: إن الرعاة مرخصون في جمع رمي يومين ولكنه عند العذر، وأما ما نقل محمد في موطئه عن أبي حنيفة فمراده أن الرخصة للرعاة ليست بناءً على رعي الإبل بهذا القدر فقط بل مدار الرخصة هو ضياع المال، فالعذر هو ضياع المال لا رعي لإبل فقط، فإنه إذا كانوا كثيراً فالعذر يسير فإنه يمكن لهم أن يرعى بعضهم، ويرمي بعضهم، فيقال: إن الحديث يرخص لعذر ضياع المال لا بعذر رعي الإبل، أو يقال: إن التأخير عنده أن يؤخر رمي الحادي عشر مثلاً إلى طلوع فجر الثاني عشر ويرمي له بعد طلوع الفجر لأنه وقت جواز علي ما روى حسن بن زياد رواية عن أبي حنيفة، والشرعية تعتبر الأيام اللاحقة مع الليالي الماضية إلا في أيام الرمي.

قوله: (ورواية مالك أصح الخ) أي الآتية، أقول كيف الفرق بين رواية مالك وابن عيينة، وإن قيل: إن في سند مالك بيان أن عدداً جدد أبي البداح لا في سند ابن عيينة، لكن هذا لا يصلح مدار للأصحية، وإن كذا التصحيح باعتبار المتن فمتن رواية مالك ههنا موهم إلى خلاف الجمهور ولا موهم في رواية ابن عيينة، فإذاً يكون لتصحيح لرواية ابن عيينة، اللهم إلا أن يقال: إن الأصح متن مالك الذي في موطئه الذي في الترمذي ولكنه أيضاً بعيد، فالخاضل أني لم أجد وجهاً شافياً لتصحيح رواية مالك على رواية ابن عيينة.

قوله: (في الأول منهما الخ) ظاهر هذا خلاف الكل فإنه يشير إلى جمع تقديم ولا يقول به أحد فيتأول فيه، ويقال بأن المراد أن يكون الترك في الأول والأداء في الثاني، لا الرمي في الأول منهما، وفي مسند أحمد عن مالك: وظننت أنه قل في الآخر منهما فصح الحديث بمعناه، وبني أقطع بصحة ما في المسند.

قوله: (البيتوتة الخ) أي كان أسسة البيتوتة في مي فرخص لهم أن يبيتوا في إسهم.

باب ما جاء في يوم الحج الأكبر

قوله: (حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد الخ) أحرم عني رضي الله عنه إحراماً مهماً، ونسب النووي إلى أبي حنيفة بطلان الإحرام

عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، فَقَالَ: «يَوْمُ النَّحْرِ».

٩٥٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ. وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَرَوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفٌ، أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مَرْفُوعًا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَاطِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

١٠٨ - بَابُ [١]

٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ ابْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُزَاجِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّكَ تُزَاجِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زِحَامًا، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُزَاجِمُ عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنَّ أَفْعَلَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةُ الْخَطَايَا. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعًا^(١)، فَأَحْصَاهُ كَانَ كَمِثْقَى رَقِيعَةٍ. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَا يَضُغُ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى إِلَّا خَطَأَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً وَكُتِبَتْ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ ابْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٠٩ - بَابُ [٢]

٩٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا. وَلَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ فِي الطَّوَافِ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ يَذْكُرَ

(١) قوله: «يوم الحج الأكبر يوم النحر» لما فيه من أكثر أحكام الحج أى من رمى حمره اعقبه والخلق والذبح وطواف الزيارة وغيرها.

(٢) قوله: «سبوعًا» - بلا ألف - كذا في أكثر النسخ الموجودة، وفي «المجمع»: طاف أسبوعًا أى سبع مرات، والأسبوع الأيام السبعة وسبوع بلا ألف لغة.

المبهم، وإحال أنه خلاف ما في كتبنا نعم يجب عليه اتعيين قبل الشروع في أفعال الحج.

قوله: (الحج الأكبر الخ) الحج الأكبر في عرف الحديث هو الحج، وأما الحج الأصغر فالعمرة، لا ما هو متعارف في عامة الناس من أن الحج الأكبر الذي يكون يوم عرفة فيه يوم الجمعة.

باب ما جاء في استلام الركبتين

قوله: (حدثنا قتيبة نا جرير الخ) استلام الركبتين اليماني مستحب عندنا لما صرح محمد رحمه الله.

قوله: (مثل الصلاة الخ) هكذا عند الفقهاء في بعض لأحكام مثل ستر العورة والطهارة، وفي مشكل الآثار: إن مرور بين يدي مصلى يصلي حول الكعبة جائز للطوائف لأن الطواف مثل الصلاة.

قوله: (يطيب غير لمقتت الخ) أي الذي لم تنق فيه الرياحين. وحديث الباب يخالف أبا حنيفة فإنه يقول بعدم جواز الزيت الخالص أيضاً، وأما الوجه فقيل: إن فيه طيباً، وقيل: إنه مادة العصريات وأصلها في العرب فنه طيب في نفسه أيضاً، وأصلها في العرب دهن الزيت، وفي قدم عهد الهند كان دهن السمسم والصدل.

وأجواب من الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام لعنه آدهن قبل الإحرام وبقي إلى داخل الإحرام، ويحوز للمحرم أن يطيب قبل الإحرام بيطيب يبقى جرمه بعد الإحرام أيضاً عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ولا يحوز عند محمد ومالك رحمهم الله.

وسبحث من حيث الحديث فقول: إن المصنف غرض الحديث وإعريب يجمع مع الحسن والصحيح، ولكن الظاهر من كتاب المصنف أنه إذا عرب حديثاً ولم يحسه لا يكون الحديث صالحاً لتحسين عده، ومر الحافظ على حديث ابن أبي عمير وقال: ليس بمرفوع.

[١] وفي نسخة بشار: "باب ما جاء في استلام الركبتين".

[٢] وفي نسخة بشار: "باب ما جاء في الكلام في الطواف".

الله تعالى أو من العلم.

١١٠ - باب^(١)

٩٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ ابْنِ خَنِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الْحَجَرِ «وَاللهُ لَيَبْعَثَنَّهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يَبْصُرُ بِهِمَا^(٢)»، وَلِسَانٌ يَنْطَلِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١١١ - باب

٩٦٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ فَرْقِدِ السَّبْحِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْهَنُ^(٣) بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ غَيْرَ الْمُقْتَتِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: مُقْتَتٌ مَطْيَبٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَرْقِدِ السَّبْحِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي فَرْقِدِ السَّبْحِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

١١٢ - باب

٩٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا خَلَادٌ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١١٣ - باب

٩٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَثَحْمَدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ زُلَيْجٍ قَالَ: «قُلْتُ لِأَنْسٍ، حَدَّثَنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيْنُ صَلَّى الظَّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ بَيْنِي، قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ صَلَّى الْقَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ^(٣) كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، يُسْتَفْرَغُ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

آخِرُ أَبْوَابِ الْحَجِّ

(١) قوله: «يُبْصِرُ بِهِمَا» فيعرف من استلمه، قوله: «يشهد على من استلمه» كلمة «على» باعتبار تضمين معنى الرقيب والحفيظ، وقوله: «بحق» يتعلق بـ«من استلمه» أى استلمه إيماناً واحتساباً، ويجوز أن يتعلق بـ«يشهد»، واحديث محمول على ظهره، فإن الله تعالى قادر على إيجاد البصر والنطق في الجملادات، فإن الأجسام متشابهة في الحقيقة يقبل كل منها ما يقبل الآخر من الأعراض، وبؤله الذين في قلوبهم زيغ التفلسف، ويقولون: إن ذلك كناية عن تحقيق ثواب المستم وأن سعيه لا يضيع، والمعج من البيضاء أن يقول: إن الأغلب على الظن أن المراد هذا وإن لم يمتنع حمله على الظاهر، ولا عجب فإنه محمول على التفلسف في تفسير القرآن وشرح الأحاديث - تجاوز الله عنه - . (اللمعات)

(٢) قوله: «يدهن بالزيت» في «الهداية»: المحرم لا يمس طيباً لقوله عليه السلام: «الحاجج الشعث الثفل» وكذا لا يدهن لما روي أنه انتهى، قال ابن الهمام: والشعث انتشار الشعر وتغيره بعدم تعاهده، فأفاد منع الآدهان انتهى - أما حديث الباب فلا حاجة إلى تأويله لأنه ضعيف، كما أشار إليه المؤلف.

(٣) قوله: «افعل كما يفعل أمراءك» يريد أن ما ذكرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس سلك من المناسك، وجب عليك فعله فافعل ما يفعله أمراءك، قاله الطيبي.

باب

قوله: (حدثنا أبو كريب الخ) ذكرنا من فضائل ماء زمزم أنه إذا دعي بدعوة حين شربه تمكة تستجاب تلك الدعوة، وعليه واقعة ابن حجر حافظ الدنيا وواقعة السيوطي وواقعة ابن الهمام، وأتى ابن الهمام بحديث في فتح القدير ص (٤٩٥) حديث فضل ماء زمزم، وعبر عن الحافظ بقوله: شيحاً فهل له تمندمه أم لا؟ والله أعلم.

أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرْضَى

٩٦٥- حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا رَقَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحُطِّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسَدِ بْنِ كُرَيْزٍ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي مُوسَى.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٦٦- حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَقَّاءَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ نَصَبٍ^(٢) وَلَا حَزَنٍ وَلَا وَصَبٍ^(٣) حَتَّى يَهْمُ^(٤) إِلَهُهُ إِلَّا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعاً يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْهَمِّ أَنَّهُ يَكُونُ كَفَّارَةً إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

٩٦٧- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْقَةِ الْجَنَّةِ^(٥)».

(١) قوله: «أبواب الجنائز» - الجنارة - بالكسر والفتح - الميت وسريره، وقيل: بالكسر السريير والفتح الميت. (الدر المنثور للسيوطي رحمه الله تعالى سبحانه)

(٢) قوله: «من نَصَبٍ» وقوله: «ولا وَصَبٍ» - بفتحين فيهما - الأول التعب والألم الذي يصيب البدن عن جراحة وغيرها، ولثاق الألم اللازم من السقم الدائم على ما يفهم من «النهاية». (المرفقة)

(٣) قوله: «الهم» والحزن ما يصيب القلب من الألم بموت محبوب، وقيل: همٌّ يختص بما هو آتٍ، والحزن بما فات، كذا قاله القاري في «المرفقة».

(٤) قوله: «لم يزل في خُرْقَةِ الْجَنَّةِ» قال الطيبي: الخُرْقَةُ - بالضم - سم ما يحترق من النخيل حتى يدرك، وفي حديث آخر عائدة المريضة على مخارف الجنة حتى يرجع، ومخارف جمع مخرف - بالفتح - وهو الحائط من النخل يعنى أن العائدة في ما يحوزه من الثوب كأنه على نخيل الجنة يخرف ثوبها - انتهى كلام الطيبي رحمه الله تعالى - والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

أبواب الجنائز

قيل: الجنارة بالفتح تابوت الميت، وبالكسر الميت، وقيل بالعكس

باب ما جاء في ثواب المريض

نقل عن الإمام الشافعي أن المصائب كفارات للسيئات وإن لم يصبر مثل التعريرت، نعم لو صبر على الشدائد يكون له أجران.

قوله: (فما فوقها) (ح) قالوا: الفوقية في التقليل أو التكثير مثل ما قال الحساب: إن الكسر إذا بضرب يقل، والحال أنه خاصة بضرب التكثير، قول: إن المصادر الفوقية في التكثير.

قوله: (من نصب الخ) النصب مطلق الألم، والنصب الحمى، ثم استعمل في كل ألم توسعاً، والحزن على ما فات، والهم على ما يستقبل.

باب ما جاء في أهلي عن أهلي الموت

قال العماء: إن أهلي الموت إن كان لأمر دنيوي فعير جائر، وإن كان لأمر أخروي - أي مصيبة دينية - معائن، ثم له دعاء، أي يقول: اللهم أحبي ما دامت الحياة حيراً بي وأمني إذا كان الموت حيراً بي وبحث قاضي شاء الله رحمه الله في التفسير المطهر تحت آية: «فتمنوا الموت إن كنتم صادقين» [البقرة: ٩٤] وحاصله ما ذكرت.

قوله: (أكتوى في نصه الخ) قيل: إنه مهني عنه وحلاف النوكل، ولكنه أحاره الفقهاء إذا كان لا بد له منه، وسينوب المصنف على الكي.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى أَبُو غِفَارٍ وَعَاصِمُ الْأَحْوَلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [نَحْوَهُ] ^(١). قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ فَهُوَ أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحَادِيثُ أَبِي قِلَابَةَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ عِنْدِي عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ.

٩٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «قِيلَ مَا خَرَفَةُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: جَنَاهَا».

٩٦٨ (م)- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

٩٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَخَذَ عَلِيٌّ يَدِي فَقَالَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى الْحُسَيْنِ نَعُوذُ، فَوَجَدْنَا عِنْدَهُ أَبَا مُوسَى فَقَالَ عَلِيٌّ: أَعَانِدَا جَنَّتْ يَا أَبَا مُوسَى أَمْ زَائِرَا؟ فَقَالَ: لَا بَلْ عَائِدَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَدُّ مُسْلِمًا غَدَوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُغْفِرَ، وَإِنْ غَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ مِنَ الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَرِيبٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَاسْمُ أَبِي فَاخِنَةَ سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّمَنِّيِ لِلْمَوْتِ

٩٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى خُبَّابٍ ^(١) وَقَدْ اِكْتَوَى فِي بَطْنِهِ ^(٢)، فَقَالَ: مَا أَهْلُمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَقِيتُ، لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَجَدُّ دَرَمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي نَاحِيَةِ بَيْتِي أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَلَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَوْ نَهَى أَنْ يُتَمَنَّى الْمَوْتُ، لَتَمَنَيْتُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ خُبَّابٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ ^(٣)، وَلِيَقْل: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

٩٧١- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ

(١) قوله: «على خُبَّابٍ» - بفتح المعجمة وشدة الموحدة - ابن الأرت - بشدة الفوقية - قوله: «وقد اِكْتَوَى في بطنه» قال الطيبي: الكنى علاج معروف في كثير من الأمراض، وقد ورد البهي من الكنى، فقيل: إن النهي لأهم كانوا يرون أن الشفاء منه، وأما إذا اعتقد أنه سب وأن الشافي هو الله فلا بأس، ويجوز أن يكون البهي من قبيل التوكل، وهو درجة أخرى غير الحواد انتهى - يؤيده خبر لا يسترقون ولا يكتنون وعسى ربهم يتوكلون، كذا في «المرفأة».

(٢) قوله: «وقد اِكْتَوَى في بطنه» قال الطيبي: كأنه اضطَرَّ أي غشي الموت، أما من صرَّ أصابه فاكتوى بسببه أو عى حاف منه، والظاهر الثاني - انتهى -.

(٣) قوله: «لضُرِّ نزل به» قال الطيبي: معنى هذا يكره غشي الموت من ضرِّ أصابه في نفسه أو ماله لأنه في المعنى التبرم عن قضاء الله في أمر يضره في دنياه ويضعفه في آخرته، ولا يكره التمني لحوف في دينه من فساد - انتهى -.

النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ

٩٧٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ جِبْرَائِيلَ أتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَكَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ حَاسِدَةٍ، بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ^(١) وَاللَّهُ يَشْفِيكَ».

٩٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: «دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتُ الثَّنَائِي عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ اسْتَكَيْتَ. فَقَالَ أَنَسُ: أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَائِشَةَ.

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح. قال: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقلت له: رواية عبد العزيز عن أبي سعيد^(٢) أصح أو حديث عبد العزيز عن أنس؟ قال: كلاهما صحيح. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ

٩٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرَأٍ^(٣) مُسْلِمٌ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.

(١) قوله: «أرقبك» -فتح همزة و كسر القاف- مأخوذ من الرقية، قال في «المجمع»: الرقية المعوذة التي يرقى بها صاحب آفة كالحمى والصرع وغير ذلك -انتهى-.

(٢) قوله: «ما من حق امرئ مسلم» ما معى ليس، وقوله: «يبيت ليلتين» صفة ثانية لـ«امرئ» «يوصى فيه» صفة شيء، واستثنى خبر، قوله: «يبيت ليلتين» قيد ليلتين تأكيد، وليس بتحديد يعنى لا ينبغي أن يمضي عليه زمان، وإن كان قليلا، ولا ووصيته مكتوبة، أقول: وفي تخصيص ليلتين تسامح في إرادة المسالعة أى لا ينبغي أن يبيت لية، وقد ساءناه في هذا المقدار، فلا ينبغي أن يتجاوز عنه، فيه حث ما على الوصية، ومذهب الجمهور أنها مندوبة، وقال الشافعي: معناه ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن يكون وصيته مكتوبة عنده، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة لهذا الحديث. ولا دلالة هم فيه على الوجوب، لكن إن كان على الإنسان دين أو ودعة، لزمه الإيصاء بذلك.

باب ما جاء في التعوذ من المريض

الرقية في أصل اللغة (افسوس) وفي العرف الكلمات غير لمشروعة، وأما في حديث الباب فليس المراد هذا.

وأما المسألة فكل رقية لا تكون معانيه معدومة لا تحوز لرقية بها لاحتمال لشر والاستمداد بغير الله، والتي من كلمات مهمة لا تحوز بها الرقية إلا ما ورد في أن صحابياً كان يقرأ على الدبغ وأحاربه بها التي - صلى الله عليه وسلم - حين عرضها عليه: بسم الله شجة قرينة مسحة حجر فقط.

قوله: (من شر كل نفس الخ) يشير الحديث إلى أن أثر بعض النفوس يسري إلى البعض الآخر، وسياق الكلام فيه.

باب ما جاء في الحث على الوصية

قال داود الطاهري بوجوب كثرة الوصية، وقال سائر الأئمة بالاستحباب، وثبت عن بعض السلف أنهم كانوا يصنعون وصاياهم تحت رؤوسهم عند المنام.

قوله: (ما حق امرئ مسلم الخ) قيل: إن حبر «ما» «يبيت ليلتين الخ»، ومعنى الحديث أنه يحار في أن يكون غير مكتوبة الوصية عنده إلى يومين لا عدتهما. وقيل: إن حبر (م) (إلا وصيته مكتوبة الخ). . . ، وأما ما قبله فصفاة لرجل، فعلى هذا معنى الكلام. أن امرء مأمور

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.

٦ باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع

٩٧٥- حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمى عن سعد بن مالك قال: «عاذني رسول الله ﷺ وأنا مريض فقال: أوصيت؟ قلت: نعم. قال: بكم؟ قلت: بمالي كله في سبيل الله، قال: فما تركت لولدك؟ قال: هم أغنياء» بخير، فقال: أوص بالغسر، قال: فما زلت أناقصه^(١) حتى قال: أوص بالثلث، والثلث كبير. قال أبو عبد الرحمن فَنَحْنُ نَسْتَحِبُّ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ».

وفي الباب عن ابن عباس.

قال أبو عيسى: حديث سعد حديث حسن صحيح.

وقد روي من غير وجه، وقد روي عنه «كبير» ويروى «كثير».

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُوصَى الرَّجُلُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَيَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ. وَقَالَ شَفِيانُ الثَّوْرِيُّ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ فِي الْوَصِيَّةِ الْخُمُسَ دُونَ الرَّبْعِ، وَالرَّبْعَ دُونَ الثَّلَاثِ. وَمَنْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ فَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثُ.

٧- باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له

٩٧٦- حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا بشر بن المفضل عن عمارة بن غريثة عن يحيى بن عمارة عن أبي سعيد الخدري: عن النبي ﷺ قال: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ^(٢): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(١) قوله: «هم أغنياء بخير» قال صاحب «المجمع» قوله: «بخير» خير بعد حبر أو صفة أغنياء - انتهى -.

(٢) قوله: «فما زلت أناقصه» أي أراجعه في النقص أي أهد ما ذكره ناقصاً ولو روى بضاد معجمة لكان من المناقضة، كذا في «المجمع» ولد قال صلى الله عليه وسلم: «والثلث كبير» روى بموحدة ومثثة أي هذا ليس ناقص - والله تعالى أعلم بالصواب -.

وقال شيخنا المكرم مولانا مملوك عني - متعنا الله تعالى بطول بقائه -: يحتمل أن يكون معنى قوله: «فما زلت أناقصه» أي لم أرل كنت أنقص من كل مال شيئاً فشيئاً إلى أن قال صلى الله عليه وسلم: «أوص بالثلث واشت كبير» ويؤيد هذا المعنى ما في رواية «الصحيحين» قلت: «يا رسول الله! إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابني أفأوصي بمالي كله؟ قل: لا، قلت: فثلثي ما؟ قل: لا، قلت: فاشطر؟ قال: لا، قلت: فثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير» - والله تعالى أعلم وعمه أحكم -.

(٣) قوله: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ» أي ذكروا من حضره موت «لا إله إلا الله» أي الشهادتين، فمن كان آخر كلامه ذلك، دخل الجنة، وكرهوا الإكثار لئلا يضره لضيق حاله، فيكره بقلبه، ولا يحضره إلا أفضل أهله، ولا يحضره حائض ولا جنب ولا بأس بقراءة يس أو غيره عند رأسه، ولا يبعد جملة على التلقين بعد الدفن، واستحبته أكثر الشافعية، وجاء فيه حديث ليس بقوى. (مجمع البحار)

يكون الوصية عنده ولا مداو على يديتين، وبين التركيبين فرق ظاهر، وللمحافظين ههنا كلام في شرحي البخاري، وللطبي شارح المشكاة كلام آخر لطيف مما قال الحفاظ.

باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع

اتفقوا على عدم جوار الوصية أزيد من ثلث المال.

قوله: (سعد بن مالك الخ) أي سعد بن أبي وقاص، ولروايات مختلفة في بعضها أنه مرض في فتح مكة، وفي بعضها أنه مرض في حجة الودع.

قوله: (أناقصه الخ) في شرحه احتمالان: إما أن يقال: إنه يقول كنت أهد ما يقول لي صلى الله عليه وسلم - ناقصاً، وإما أن يقال: إني أوصيت بكل المال منهائي النبي - صلى الله عليه وسلم - عنه فأخذت أناقصه شيئاً شيئاً.

باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده

التلقين مستحب للمحصر يقرأ عنده ولا يؤمر، فيه في حال السكرات فيحتمل أن يتكلم بكلام خلاف لشريعة، وقد انفقها: إن المستحصر لو تكلم بكلمة الكفر حالة أسكرات لا يعمل به ولا يحكمه عليه بالكفر، وتلقين آخر بعد الدفن ذكر صاحب لدر المختار كسماته، وقال صاحب لدر: لا يؤمر به ولا يهوى عنه، وله حديث أخرجه الصري في معجمه وأن فيه في كتاب الروح لكن سنده ضعيف ولكنه يصح نعم.

قوله: (موتكم الخ) اتفقوا على أن المراد من موتى المحتضرون، فلا يكون حديث الباب حجة للتلقين بعد الدفن.

وفي الباب عن أبي هريرة وأم سلمة وعائشة وجابر وسعدى المريّة وهي امرأة طلحة بن عبيد الله. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث غريب حسن صحيح.

٩٧٧- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ مَاتَ، قَالَ: فَقُولِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ، وَأَعْقِبْنِي مِنْهُ عَقِبِي حَسَنَةً. قَالَتْ: فَقُلْتُ، فَأَعْقَبَنِي اللَّهُ مِنْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال أبو عيسى: شقيق هو ابن سلمة أبو وائل الأسدي. قال أبو عيسى: حديث أم سلمة حديث حسن صحيح. وقد كان يستحب أن يلقن المريض عند الموت قول: لا إله إلا الله. وقال بعض أهل العلم: إذا قال ذلك مرة فما لم يتكلم بعد ذلك، فلا ينبغي أن يلقن ولا يكثر عليه في هذا. وزوي عن ابن المبارك أنه لما حضرته الوفاة جعل رجل يلقنه لا إله إلا الله. وأكثر عليه، فقال له عبد الله: إذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم بكلام. وإنما معنى قول عبد الله إنما أراد ما روي عن النبي ﷺ: مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ

٩٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ الْهَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَرِجٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْمَوْتِ وَعِنْدَهُ قَدْ حُفِّ فِيهِ مَاءٌ، وَهُوَ يَدْخُلُ يَدُهُ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالنَّاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَهْنِي عَلَى عَمَرَاتِ الْمَوْتِ^(١)، وَسَكَرَاتِ الْمَوْتِ». قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.

٩٧٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبِزَارِيُّ حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَلْبِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا أَغْبِطُ أَحَدًا^(٢) بِهَوْنِ مَوْتٍ بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». قال: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قُلْتُ لَهُ: مَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَلَاءِ؟ قَالَ هُوَ ابْنُ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، وَإِنَّمَا أَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).

(١) قوله: «أعنى على عمرات الموت» هو بفتح عين جمع عمرة يسكون الميم المغطى من الشيء، كذا في «المجمع» وفي «القاموس»: غمرة الشيء شدته ومزدهمة جمعه غمرات وغمر - انتهى -.

(٢) قوله: «ما أغبط أحدا» غبطت الرجل أغبطه إذا اشتبهت أن يكون لك مثل ما له، والهن الرفق واللين والإضافة فيه إضافة الصفة إلى الموصوف أي لما رأيت شدة وفاته علمت أن ذلك ليس من المندرات الدالة على سوء عاقبة لمتوفى وإن هو الموت وسهولته ليس من المكرمات وإلا لكان صلى الله عليه وسلم أولى الناس به، فلا أكره شدة الموت لأحد، ولا أغبط أحدا يموت من غير شدة. (الطبي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ

الغمرة في اللغة: عمق الماء، والمراد الشدة ولسكرات، والمراد بها المصائب والتشديد عند الموت، قال العلماء: إن أشدة عند الموت ليس علامة سوء حالة الميت ولا التخفيف علامة صلاحية حاله، بل يمكن الشدة للصلح لرفعة درجته، ويمكن السهولة لغيره ليحزى حيره في الدنيا ولا يبقى له حظ في الآخرة.

[١] قال بشار: جاء بعد هذا في م الحديث الآتي: ٩٨٠ - حدثنا أحمد بن الحسن، قال: حدثنا مسهم بن إبراهيم، قال: حدثنا حُصَامُ بْنُ الْمُصْطَفَى، قال: حدثنا معمر بن إبراهيم عن علقمة، قال: سمعت عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن نفس المؤمن تروح رشحاً، ولا أحب موتاً كموت الحمار، قيل: وما موت الحمار؟ قال: موت الصحاة وقول: هذا الحديث ليس من سنن الترمذي قطعاً، إذا لم نجد له أصلاً في السبع المحفوظة ولا الشروح، وإنما جاء في صفة تولاقي، وعنها من عارضة الأهودي.

وأيضاً: فإن المري لم يذكر هذا الحديث في لتحفة، ولا استدركه عليه المستدركون كاحافطيين العراقي وابن حجر. وأيضاً: فإن ابن حجر لهيتمي ذكر الحديث في مجمع الروايات ٢٣٢٣ ونسبه إلى الصراي، وهو عنده كذلك في الكبير (١٠٠٤٩)، وفي الأوسط (٥٨٩٨)، والله الموافق بالصواب، انتهى.

١٠- بَابُ [١] مَا جَاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ [٢]

٩٨٢- حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا نَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ.

١١- بَابُ

٩٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ الْبَغْدَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ خَاتِمٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ بِالْمَوْتِ فَقَالَ: كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرْجُو اللَّهَ وَإِنِّي أَخَافُ دُثُوبِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو، وَأَمَنَهُ وَمَا يَخَافُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ

٩٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّزَائِيُّ حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَتَبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ».

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ

حدثنا ابن بشر الخ.

قوله: (المؤمن يموت بعرق الجبين الخ) في شرح حديث الباب أقوال ٤ قيل: إن عرق الجبين حساً عند الموت من علامات الخير، وقيل: ليس بعرق حساً بل المراد أنه يكون في الشدة قبل النزاع وتكون الشدة كفارة لمسيئات، وإن قيل: إن هذا يخالف ما في المشكاة يدل على خروج روح المؤمن بالسهولة فقال العلماء القائلون بالشرح الثاني: إن المؤمن تحمل الغمرات قبل النزاع وأما حالة النزاع فيخرج روحه سهلاً والطاق لا يخرج روحه إلا بالتشديد. حكى في تذكرة عبد المطلب جد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه كان يقول: إن الظالم لا بد له من أن يصاب، وكان القرشي يسافرون إلى الشام وكان ثمة ظام، فقلوا: سمعنا أنه مات بلا شدة، قال عبد المطلب: أظن أن وراء هذا العالم عالماً يكون فيه انتقام الشدائد فإن الظالم لا يتجاوز عن جزاء ظلمه، أقول: ولينظر إلى قول عبد المطلب الذي في زمان الفترة وقول من يدعي أنه من العقلاء. وقيل في شرح حديث الباب: إن المراد تحمل الشدة في حالة الحياة حين كسب رزقه الحلال، والله أعلم، وهو كذلك في التوراة، ذكر الغزالي في الإحياء: قال عمر رضي الله عنه: لو نودي في المحشر أن لا يدخل النار إلا رجل أزعج أنه عمر، ولو نودي في المحشر أن لا يدخل الجنة إلا رجل أزعج أنه عمر، أقول: هذا مراد حديث «إن المؤمن بين خوف والرجاء»، وقال الغزالي: إن الرجل إذا كان حياً فليكن اخوف عليه غالباً، وإذا أيسر عن الحياة فليكن الرجاء غالباً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ

أي الغلو الذي كان في الجاهلية من إيقاد النار وإقامة ناقية على قبره وقيام النائحات وغيره.

[١] وفي نسخة بشار قبل هذا الباب "باب" ونحته حديث رقم (٩٨١) وليس موجود في الهدية، نصه:

٩- بَابُ

٩٨١- حَدَّثَنَا رِبَادُ بْنُ أَبِيوب، قَالَ: حَدَّثَنَا مُشَرَسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحُلَيْيُّ عَنْ تَمَّامِ بْنِ مِخْيَاحٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ حَافِظَيْنِ رَفَعَا إِلَى اللَّهِ مَا حَفِظَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، فَيَجِدُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ الصَّحِيفَةِ وَفِي آخِرِ الصَّحِيفَةِ حَبِيرًا، إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ عَمَرْتُ لِعَبْدِي مَا بَيْنَ طَرَفِي الصَّحِيفَةِ".

[٢] ما بين المعقوفتين ساقط من السحرة الهدية، أنشأه من نسخة بشار

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ.

٩٨٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ. وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيِّمُونُ الْأَعْوَرِّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ جَنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّعْيَ، وَالنَّعْيُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ بِأَنْ فَلَانًا مَاتَ لِيشْهَدُوا جَنَازَتَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ وَإِخْوَانَهُ، وَزَوِيَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ.

٩٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ^(١) حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ سَلِيمٍ الْعَبْسِيُّ عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى الْعَبْسِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى

٩٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٩٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الْمَيِّتِ

٩٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَبِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَائِشَةُ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ عُثْمَانَ بْنَ مَظْلُومٍ»^(٤) وَهُوَ مَيْتٌ وَهُوَ يَبْكِي، أَوْ قَالَ: عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ قَالُوا: إِنْ أَبَا بَكْرٍ قَبِلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيْتٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «خُنَيْسٍ» - يضم المعجمة وفتح النون - مصفراً، كذا في «التقريب».

(٢) قوله: «الصبر في الصدمة الأولى» قال الطبري: إذ هناك سواة المصيبة، فيثاب على الصبر، وبعدها ينكسه السواة، وابتلى المصائب بعد السوء، فيصبر الصبر طبعاً، فلا يثاب عليها - انتهى - وأما إذا لم يصبر الصبر طبعاً، ثم يذكر المصيبة وصبر وطال العهد فيثاب، ولكن الدرجة الأعلى عند الصدمة الأولى. (المراقبة)

(٣) قوله: «قتل عثمان بن مظعون» قبل من التقيل، عثمان بن مظعون - بالطاء المعجمة - أح رضاعى له صلى الله عليه وسلم هاجر المحترق، وشهد بدرًا هو أول من مات من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة، ولما دُفن، قال: نعم السلف هو لنا ودفن بالبيقع، وكان عابداً مجتهداً من فضلاء الصحابة، كذا في «المراقبة».

قوله: (أدان بالميّت الخ) قال العسّاء: إن الاطلاع لمن يحصر أحجارة عرفاً أو شرعاً حائراً، وفي الهداية ص (١٦٣) وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان الخ، حمل الشارحون عبارة الهداية على أن الولي يؤذن ويحجر الناس ليدهوا إلى حوائجهم بعد أداء صلاة الجمار، وأقول: لعل مراد عبارة الهداية أنه يؤذن الناس لشهود أحجارة، وقال الفقهاء: يجوز أن يخبر أهل الميّت بموت الرجل لا ما كان يفعل أهل الجاهلية.

[١] جاء ذكر هذا الحديث أي "حديث أحمد بن ميع" في النسخة الهندية متصلاً بترجمة الباب، مقدماً من حديث "محمد بن حميد الرازي" أخرناه اتباعاً لنسخة شار. حفاظاً على أرقام الحديث.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

٩٩٠. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَمَنْصُورٌ وَهَشَامٌ فَأَمَّا خَالِدٌ وَهَشَامٌ فَقَالَا: عَنْ مُحَمَّدٍ وَحَفْصَةَ، وَقَالَ مَنْصُورٌ: عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوَفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا وَثَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ^(١)، وَاغْسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذْنَنِي. فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ^(٢)، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ. فَقَالَ: أَشْعِرْنَاهَا^(٣) بِهِ.

قَالَ هُشَيْمٌ: وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ وَلَا أَدْرِي وَلَعَلَّ هَشَامًا مِنْهُمْ، قَالَتْ: وَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. قَالَ هُشَيْمٌ: أَظَنَّهُ قَالَ: فَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا. قَالَ هُشَيْمٌ: فَحَدَّثَنَا خَالِدٌ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ عَنْ حَفْصَةَ وَمُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْ يَمَيِّمِنَهَا وَمَوَاضِعَ الْوُضُوءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: غُسِلَ الْمَيِّتُ كَالْفُسْلِ مِنَ الْجَنَائَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَيْسَ لِفُسْلِ الْمَيِّتِ عِنْدَنَا حَدٌّ مَوْقُوتٌ، وَلَيْسَ لِدَلِكْ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ وَلَكِنْ يُطَهَّرُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ قَوْلًا مُجْمَلًا؛ يُغْسَلُ وَيُنْفَى؛ وَإِذَا انْقَضَى الْمَيِّتُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ أَوْ مَاءٍ غَيْرِهِ أَجْزَأُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ، وَلَكِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُغْسَلَ ثَلَاثًا فَصَاعِدًا، لَا يُنْقَضُ عَنْ ثَلَاثٍ لِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَإِنْ انْقَضَا فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ مَرَّاتٍ أَجْزَأُ وَلَا يَرَى أَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِنْفَاءِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا وَلَمْ يُؤَقَّتْ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعَانِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَتَكُونُ الْغُسُلَاتُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكَافُورِ.

(١) قوله: «إِنْ رَأَيْتَنَ» أَيْ إِنْ احْتَجَجْتَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ لِلْإِنْفَاءِ، قَوْلُهُ: «مَاءٍ وَسِدْرٍ» مُتَعَقِّقٌ بِ«اغْسِلْنَهَا»، قُلُ الْقَاضِي: هَذَا لَا يَقْتَضِي اسْتِعْمَالَ السِّدْرِ فِي جَمِيعِ الْغُسُلَاتِ، وَالْمُسْتَحَبُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكِرَةِ الْأُولَى لِتَنْزِيلِ الْأَقْدَارِ، وَمَنْعُهُ مِنْ تَسَارُعِ الْفُسْدِ، وَيُدْفَعُ الْهَوَامُّ، قَوْلُهُ: «فَأَذْنَنِي» -بِالْمَدِّ وَكُسْرِ الدَّالِّ وَتَشْدِيدِ النُّونِ الْأُولَى- أَمْرٌ جَمَاعَةٌ لِلنِّسَاءِ، مِنْ الْإِيْدَانِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ.

(٢) قوله: «أَذْنَاهُ» -بِالْمَدِّ- أَيْ أَعْدَمْنَاهُ.

(٣) قوله: «أَشْعِرْنَاهَا» أَيْ الْمَيِّتَةَ، قَوْلُهُ: «إِيَّاهُ» أَيْ أَحَقُّهُ، وَالْخَطَابُ لِلنِّسَاءِ أَيْ أَجْعَلْنَهَا شَعْرَهَا، وَاشْعَارُ الثَّوْبِ الَّذِي عَلَى الْجَسَدِ؛ لِأَنَّهُ يَمَيِّ شَعْرَهُ، كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

غَسَلَ الْمَيِّتَ فَرَضَ كَفَايَةً، وَقَالُوا: لَوْ وَجَدَ الْمَيِّتَ فِي الْبَحْرِ يَحْرُكُ ثَلَاثًا.

اسْمُ أُمِّ عَطِيَّةَ نَسَبِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (إِحْدَى بَنَاتِ الْخ) قِيلَ: زَيْبٌ، وَقِيلَ: رَقِيَّةٌ، وَقِيلَ أُمُّ كَثُومٍ. وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (إِذَا أَنْ يَمَيِّمِنَهَا الْخ) فِي بَعْضِ النُّسخ: اِبْدَأْ بِصِيعَةِ الْوَاحِدِ وَهُوَ غُلْظٌ، قَالَ الْمَوْلَانُ: الْعَدَدُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ لَيْسَ مَحْسُورٌ بَلِ الْعَرَضُ التَّنْظِيفُ.

قَوْلُهُ: (مَاءٍ السِّدْرِ الْخ) هَذَا بِحَاوِضِ الشَّافِعِيَةِ فَإِنَّ الْمَاءَ الْمَحْبُوطَ فِيهِ لِسِدْرِ مَاءٍ مَصْصَافٍ عَنْهُمْ أَيْ مَقِيدٌ وَلَا يَحُورُ الْعَسَلُ بِمَصْصَافٍ، وَعِنْدَنَا لَا يَصِيرُ اِمَاءٌ بِهَذَا مَقِيدًا، وَتَأْوِلُ الشَّافِعِيَةُ فِيهِ بِأَنْ هَذِهِ الْعَسَّةُ لَا تَعُدُّ مِنَ الْعَدَدِ فِي الْغُسْلِ لَكِنْ هَذَا خِلَافُ تَبَادُرِ الْأَلْفَافِ. (حَقْوَهُ) أَيْ إِزَارَهُ.

قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ الْخ) قَالَ الشَّافِعِيَةُ: تَجْعَلُ أَشْعَارَ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَ حَصَصٍ خَلْفَ الطَّهْرِ، وَعِنْدَنَا تَجْعَلُ صَفِيحَتَيْنِ عَلَى الصُّدُورِ، وَلِلْحَافِطِيِّ فِي الشَّرْحِ كَلَامٌ، قَالَ الْعَبَّاسِيُّ: إِنَّهُ فَعَلَهُنَّ وَمَا مِنْ نَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الرُّفْعِ، وَأَقُولُ كَمَا أَخْرَجَتْ عِبَارَاتُ الْفَقْهِ: إِنْ الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ، نَعَمْ الْإِمْتِشَاطُ عِنْدَنَا غَيْرُ جَائِزٍ، وَنَبِي فِي السَّهْيِ عَنِ الْإِمْتِشَاطِ مَا فِي الْهَدَايَةِ ص (١٥٩) عَنْ عَائِشَةَ: «عَلَى مَا تَنْصُورُونَ مَوْتَائِكُمُ الْخ»، وَأَخْرَجَهُ الزَّيْلَعِيُّ مِنْ عَرِيْبِ الْحَدِيثِ لِلْحَرَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ الْخ) عَرَضَ الشَّافِعِيُّ شَرْحَ قَوْلِ مَالِكٍ، وَلَكِنْ شَرَحَ قَوْلَهُ مَا فِي كِتَابِ الْمَالِكِيَّةِ.

١٦ باب ما جاء في المسك للميت

٩٩١- حَدَّثَنَا شَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خُلَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمِسْكِ؟ فَقَالَ: هُوَ أَطْيَبُ طِبِّكُمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمِسْكَ لِلْمَيِّتِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ أَيْضاً عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ عَلِيُّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ ثِقَةٌ. وَخُلَيْدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثِقَةٌ.

٩٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ وَشَبَابَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خُلَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ

٩٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَهُ الْغُسْلُ، وَمِنْ حَمَلِهِ الْوُضُوءَ، يَعْنِي الْمَيِّتَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا غَسَلَ مَيِّتاً فَعَلِيهِ الْغُسْلُ^(١)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْوُضُوءُ^(٢). وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَسْتَحَبُّ الْغُسْلَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِباً، وَمَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ غَسَلَ مَيِّتاً أَرَجُو أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَأَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا بَدَّ مِنَ الْوُضُوءِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَغْتَسَلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ

٩٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ^(٣)»، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ.

(١) قوله: «فعليه الغسل» قال الخطابي: لا أعلم من الفقهاء من يوجب الغسل لمن غسل الميت ولا الوضوء من حمه، ولعله أمر نذبه، قلت: بل هو مسنون، ذهب بعضهم إلى وجوبه، وأكثرهم حملوا على إصابة رشاشه من نجاسة ربما كانت على بدن الميت، ولا يدرى مكانه، ومن حمه أى مشه فليتوضأ، وقيل: معناه ليكن على وضوء حال حمه ليتنهي للصلوة عليه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «عليه الوضوء» وفي «الموطأ» محمد قال محمد: لا وضوء على من حمل جنازة ولا من حنط ميتاً، أو كفه أو غسسه، وهو قول أبي حنيفة - انتهى -.

قال شارحه عبي القاري: فما أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً «من غسل الميت فليغتسل ومن حمه فليتوضأ» محمول على الاحتياط، أو على من لا يكون له طهارة يكون مستعداً بصلوة، فلا يموت شيء منه - انتهى - لكن يرد لتوجيه الثاني ما في الباب قال: من غسسه العسل.

(٣) قوله: «اللبسوا من ثيابكم البياض» قال ابن الهمام وأحبها البياض ولا بأس برود الكتان للرجال، ويجوز للنساء الحرير والمزعر والمصفر اعتباراً لكنهن بالناس في الحياة. (المراقبة)

باب ما جاء في الغسل من غسل الميت

غسل لعسل مستحب بنحوه وتابت باحديث، وترك العسل ثابت من بعض السلف، وقيل إنه صار منسوحاً، وفي بعض كتبنا أنه يستحب العسل خروجاً عن خلاف.

باب ما جاء في ما يستحب من الأكفان

يستحب الثياب البيض، ولا يجوز تكفيله ثوب لا يجوز له في الحياة، وأحب الألوان إلى النبي صلى الله عليه وسلم البياض، وأحب

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكْفَنَ فِي ثِيَابِهِ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهَا. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيْنَا أَنْ يَكْفَنَ فِيهَا. الْبَيَاضُ، وَيُسْتَحَبُّ حُسْنُ الْكُفَنِ.

١٩- بَابُ [مَنْه] ^(١)

٩٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ» ^(١).
وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ سَلَامٌ بْنُ مُطِيعٍ فِي قَوْلِهِ وَلْيُحْسِنْ أَحَدُكُمْ كَفَنَ أَخِيهِ. قَالَ: هُوَ الصَّفَا، وَلَيْسَ بِالْمُرْتَفِعِ.

٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢)

٩٩٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ هَيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَفَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ يَمَانِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ».

قَالَ: فَذَكَرُوا لِعَائِشَةَ قَوْلَهُمْ: فِي ثَوْبَيْنِ وَبُرْدٍ جَبَرَةٍ ^(٣)، فَقَالَتْ: قَدْ آتَى بِالْبُرْدِ، وَلَكِنَّهُمْ رَدُّوهُ وَلَمْ يَكْفَنُوهُ فِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٩٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِّى عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ حَمْرَةً بَنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ».

(١) قوله: «فليحسن كفن» أى ليحتر أنظف الثياب وأتمها، ولم يرد به ما يفعله المبذرون أثره ورياء لحديث «لا تغالوا في الكفن».

(٢) قوله: «بُرد جبيرة» كعبية، الجبيرة من البرد ما كان موشياً مخضطاً، يقال: برد جبيرة على الوصف والإضافة، كذا في «المجمع».

القطعات القميص، وأحب الأقسام الجبيرة اليمانية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

في الصحيحين وغيرهما: أن كفن ثلاث أردية، وهو مختار الشافعية، والخلاف في الأولوية لا الجواز، وقال المالكية في حديث الصحيحين: ليس فيها عمامة وقميص أى لم يكن القميص والعمامة في ثلاثة ثياب بل زائداً عنها، أقول: يجوز العمامة لأن ابن عمر كفن ابنه وأقداً في عمامة.

وأما ثياب كفن عليه الصلاة والسلام فالروايات فيها مختلفة، وأصح ما في الباب: ثلاث لفائف أى من قرن الرأس إلى الرجدين، ومختار المالكية أنها كانت خمسة ثياب، وفي رواية في طبقات ابن سعد: أنه كفن في سبعة ثياب، وفي سندها عبد الله بن محمد بن عقیل وحسنه السيوطي، ويتأول فيها بأن سبعة ثياب أوتيت للكفن ولكنه دفن في ثلاثة منتخبة منها، وفي بعض الروايات كما سيأتي في الترمذي وفي كتب السير: أن قطيفة فرشت في قبره عليه الصلاة والسلام فرشها شقران مولى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وفي بعض كتب السير أنها أخرجت كما في سيرة العراقي :

وفرشت في قبره قطيفة قيل: أخرجت وهذا أثبت

فأقول بعد تسليم أن كفن عليه الصلاة والسلام لم يكن فيه عمامة ولا قميص: إن إثبات القميص في الكفن أدلته محصاة عندنا ومرفوعات؛ منها ما في الطحاوي ص (٢٩١)، ح (١) باب الشهيد: إن أعرابياً كفن حين شهد وفيها جبة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والرواية أخرجها السائي سنداً ومتناً في الصعري. ومنها ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام أعطى قميصه عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول لكفن عبد الله بن أبي رأس المنافقين، ولنا أدلة أخرى.

ثم ههنا نظر وهو أن ظاهر كسنا أن يحاط القميص فإنهم لا يقيدون القميص إلا أن يكون فيه خريص وكماد، ولكن عملنا لس الثوب الذي على هيئة القميص بلا حيط ويكون من الرأس إلى القدمين، فهو كان مراد ما في كتبنا ما هو عمسا فيمكن لأحد أن يقول إنه عليه الصلاة والسلام كفن في الثوب على هيئة القميص، وأما النفي الذي في الصحيحين فالمراد به نفي القميص المخيط فلا يحالفنا حديث الصحيحين، فإداد أثر عبد الله بن عمرو بن العاص يشير إلى أن لا يحاط القميص؛ أخرج الإمامان في موطأيهما، وأما في موطأ مالك ففي ص (٧٨): الميت

[١] ما بين المعقوفتين من نسخة بشار.

[٢] وفي نسخة بشار: باب ما جاء في كفن النبي ﷺ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ وَابْنِ عُمَرَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: يُكْفَنُ الرَّجُلُ^(١) فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، إِنْ شِئَتْ فِي قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَإِنْ شِئَتْ فِي ثَلَاثِ لِفَافَةٍ، وَيُجْزَى ثَوْبٌ وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَجِدُوا ثَوْبَيْنِ. وَالثَّوْبَانِ يُجْزَيَانِ، وَالثَّلَاثَةُ لِمَنْ وَجَدُوا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ.

٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ^(٢) يُصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ

٩٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: «لَمَّا جَاءَ^(٣) نَعْيُ جَعْفَرٍ^(٤)، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا لِأَهْلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ مَا يُشْغَلُهُمْ»^(٥).
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِشَيْءٍ لِيُشْغَلَهُمْ بِالْمُصِيبَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَجَعْفَرُ بْنُ خَالِدٍ هُوَ ابْنُ سَارَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ.

٢٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشِقِّ الْجُيُوبِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

٩٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ الْأَيْمِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مَنَّا^(٦) مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ، وَضَرَبَ الْخُدُودَ، وَدَعَا بِدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ».

(١) قوله: «يكفن الرجل» قال محمد: الإزار تجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحت إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفن من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. (الموطأ)

(٢) قوله: «في الطعام» قال ابن الهمام: ويستحب لجيران أهل الميت والأقرباء الأبعد تهيئة طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم» وقال: يكره اتخاذ الضيافة من أهل الميت؛ لأنه شرع في السرور لا في الشرور وهي بدعة مستقبحة.

(٣) قوله: «لما جاء نعي جعفر» - بفتح نون وسكون العين - الإخبار بموت أحد، والنهي عنى ورن فعين بمعنى خير الموت، وقد جاء بمعنى الناعي أى المخبر، ويصح الحمل عليه وعلى الأول، لكن الثاني أظهر. (اللمعات)

(٤) قوله: «نعي جعفر» أى خبر موته بالقتل في غزوة مؤتة، وهى بضم الميم وسكون همزة والتائين موضع قريب الشام وموقعها مشهورة كانت سنة ثمان - والله تعالى أعلم -.

(٥) قوله: «ما يشغلهم» شغله كمنعه شغلا وأشغلهم لغة رديئة كذا قيل، وفي «القاموس»: أشغله لغة جيدة أو قبيلة أو رديئة، والشغل - بضمين وبالنضم والفتح وبفتحين - ضد الفرع، كذا في «القاموس» وفي الحديث، وقيل: عنى أنه يستحب للجيران والأقارب تهيئة طعام لأهل الميت، كذا في «اللمعات».

(٦) قوله: «ليس منا» أى من أهل سُنَّتِنَا. (القسطلان)

يقمص ويفت بالثوب الثالث الخ، فما قال ببس القميص بل قال: بقميص، وفي سند موطأ مالك سهو من يحيى فإنه ذكر عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه أخرجه محمد في موطئه ص (١٦٦)، وليس فيه عبد الرحمن بن عمرو، بل عبد الله بن عمرو وعندي أعلى نسخ موطأ مالك نسخة موطأ محمد، وأخرج محمد في موطئه ص (١٦٦) أثر ابن عمرو بن العاص، وفيه أيضاً «يقمص الخ» لا يمس القميص، وبين التعبيرين فرق ظاهر عنى حادق المعة، وفي مسند موطأ محمد أيضاً سهو الكاتب فإنه كتب عن عبيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبيد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن الخ لما في موطأ مالك، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يُصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ

يستحب للجيران والأقرباء صنع الطعام لأهل الميت، وفي عامة كتبنا أن ما في رمسا أكل الطعام من بيت أهل الميت فبدعة، وفي فتح القدير رواية أخرجهما من مسند أحمد تدل على المع من أكل الطعام من بيت أهل الميت وسدها قوي.

واقعة الباب واقعة عزوة مؤتة في السنة التاسعة بعد هجرة أمر النبي الله - صلى الله عليه وسلم - ريد من حارثة وذل: إن قتل جعفر، وإن قتل محمد الله بن رواحة، وكان الصحابة في عزوة مؤتة ثلاثة آلاف، والكفار أريد ولما شهد الأمراء الثلاثة أمر الناس خالد بن الوليد ففتح الله على يده.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٣- باب ما جاء في كراهية التوح

١٠٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ، وَمُرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ الطَّائِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ قَالَ: «مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: قَرِظَةُ بْنُ كَعْبٍ، فَنِيحَ عَلَيْهِ، فَجَاءَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: مَا بَالُ التَّوْحِ فِي الْإِسْلَامِ، أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ عَذَبَ مَا نِيحَ عَلَيْهِ».

وفي الباب عَنْ هُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَأَبِي مُوسَى، وَقَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجُنَادَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَأَنَسٍ، وَأُمِّ عَطِيَّةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ.

قال أبو عيسى حديث المغيرة بن شعبة حديث غريب حسن صحيح^[١].

١٠٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَالتَّمِيزِيُّ عَنْ هَلَقَمَةَ بْنِ مُرَيْدٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَبُّعٌ فِي أَمْنِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَنْ يَدْعَهُنَّ النَّاسُ: النَّيَاحَةُ، وَالطُّعْنُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالْعَدْوَى^(١)».

(١) قوله: «والعدوى» اسم من الإعداء وهو أن يصيبه مثل ما لصاحب الداء، ومن أعدى الأول أى من أين صار فيه الجرب. (لدر النثر)

باب ما جاء في كراهية التوح

أقول: لا بد من استثناء من النهي ويكون جائزاً ولكنه غير منصبط، وأشار إليه البخاري حيث أتى في الترجمة «بما» و«من» تدل على البعوضة، وقد ثبت البكاء بالصوت عن بعض السلف، وقد ثبت إغماضه عليه الصلاة والسلام عن البكاء بالصوت فلا مناص من التقسيم في المسألة، وينسحب النهي على ما هو مشتمل على الغلو وخارج عن الحد كما كان في الجاهلية حيث أوصى رجل ابنته بالبكاء عليه:

إذا مت فانهيني بما أنا أهله وشقي علي الجيب يا ابنة معبد

وقال الآخر موصياً:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن بك حولاً كاملاً فقد اعتذر

قوله: (من ينح عليه الخ) هنا إشكال بأن حديث الباب يخالف نص القرآن: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الإسراء: ١٥] الآية، فروي عن عائشة أن قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث إنما هو حذرة يهودية مر عليها والناس يكونون، فقال: إنهم يكونون عليها وهي معذبة، أي على كفرها لا بسبب بكائهم، فغلطت عائشة قول ابن عمر، لكن المحدثين لا يقبلون تغليط عائشة فإن بعض الصحابة الآخرين أيضاً يروون مثل رواية ابن عمر، ففي شرح الحديث أقوال كثيرة، في فتح الباري وقال البخاري: إنه يعذب عني فعنه لا بسبب فعلهم، وقال: إنه إذا أوصى بالنوحه عليه أو كان يرضى بها أو كان يحسن أنهم سيكون عليه فلم ينهم فعليه وزر فعنه ولا فلا وزر عليه ولا عذاب، وقال ابن حزم الأندلسي وهو أعنى الشروح في حديث الباب: إنهم يكونون على أفعال يزعمونها حسناته والحال أنها تكون سيئات فيعذب عني تلك السيئات، ويقال له: أهلكذا أنت؟ كما يُنكى على أنه كان شجاعاً لا يدع النفس إلا ويقتنها، ويؤيد شرح ابن حزم الحديث اللاحق عن أبي موسى.

قوله: (العدوى الخ) في حديث الباب نفى العدوى، وفي مسند «فر من المجدوم الخ» فقال جماعة: إن الحديث ينفي الأسباب الطبيعية لا لعادية كما ذكره في شروح النجدة تحت بحث التعارض، أقول: ما مراد الأسباب الطبيعية فإن كان المراد ما قال الفلاسفة الطبيعيين وهو أنهم يكرهون الباري، ويقولون: لا شيء إلا المادة والصورة كما صرح به محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في الملل والنحل، ولا يكره الفلاسفة الإلهيون الباري، ويرغم الباطن أن الطبيعيين لا يكرهون الباري فإن الفلاسفة المتأخرين جمعوا الطبيعات والإلهيات في كتاب واحد، ويزعم أن قائل الطبيعات والإلهيات فرقة واحدة، والحال أن الطبيعيين فرقة غير فرقة الإلهيين، فإن كان المراد من الأسباب الطبيعية هذا فلا يتعرض الشريعة إلى دفعها فإن أحداً من كبار العرب لا يكره الباري لنص القرآن، وإن كان المعنى الطبيعي إن الأشياء ليست بمؤثرة كما قال الأشعري: فتحوّل لمسألة إلى علم الكلام، فأقول: مذهب أبي الحسن الأشعري أن السببية ليست ذاتية، وقال: إن العالم مثل أشياء اجتمعت في مكان واحد حسب الاتفاق ولا تسبب بينها فإحراق لبار ليس بالتسبب بل بالعادة وحقق الباري، وإن إحراق مستند إلى الباري بلا واسطة وهكذا في كل شيء. وقال المعتزلة: إن إحراق النار بالتوليد، وقال الفلاسفة: إنه بالإعداد والإيجاب، فجعلوا الباري علّة ومجوراً محضاً، وهل هذا إلا كفر صريح؟ وقال ماتريدية وهذا أرجح: إن التسبب بين الأشياء ثابت إلا أنها تخلق الباري لا بالتوليد أو الإعداد، وإن في الأشياء حواص بإذن الله.

[١] وفي نسخة بشار: "حديث حسن صحيح". وقال: في م وص وي. "غريب حسن صحيح"، و ما أنشأه من ث وب.

أَجَزَبَ بَعِيرٌ فَأَجَزَبَ مِائَةَ بَعِيرٍ، مَنْ أَجَزَبَ الْبَعِيرَ الْأَوَّلَ؟ وَالْأَنْوَاءُ^(١)، مُطَرْنَا بَنَوْ كَذَا وَكَذَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ^(٢)». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُكَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ وَقَالُوا: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَذَهَبُوا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَرَجُو أَنْ كَانَ يَنْهَاهُمْ فِي حَيَاتِهِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ. ١٠٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ أَبِي أُسَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ بِأَكْبِهِمْ فَيَقُولُ: وَاجْبِلَاهُ، وَاسَيِّدَاهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهِيَانِهِ، أَهَكَذَا كُنْتَ؟». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُطَّلِبِيُّ عَنْ مُجَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مَاتَ يَهُودِيًّا: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُونَ عَلَيْهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَائِشَةَ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَتَأَوَّلُوا هَذِهِ الْآيَةَ: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. ١٠٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «أَخَذَ النَّبِيُّ

(١) قوله: «والأنواء» هي ثمان وعشرون منزلة وينزل القمر كل ليلة في منزلة، منها كانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقبها يكون مطر، فتقول: مطرنا هو بنوء، كذا من ناء بنوء نوء نهض وضيع لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الصالح المشرق، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» اختلف العلماء فيه: فذهب جمهور إلى أن الوعيد في حق من أوصى بأن يبكي عليه ويناح بعد موته، ففعلت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحته؛ لأنه سببه، وأما من أنكر عليه أو ناحوا من غير وصيته فلا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (المراقة).

وقال الحافظ في شرح النخبة: إن الحديث ينفي السببية والعادية والصبغية، وأما ما في مسلم: «فَرَّ مِنَ الْمَحْدُومِ» فمحمول على سد الدرائع، أقول: كيف سكر الحافظ السببية العادية والحال أنها لا يكرها الأشعري أيضاً، فقول الحافظ لا مصادق له، فأقول: إن أحسن ما قيل في شرح حديث الباب ما ذكره من قيم في كتاب لروح ص (١٩٧) إن اسمي في حديث لئاب العدوى وهو ما يكون ساؤه على الأوهام الباطنة مثل أن يقولوا: إن مرض فلان تطيّر وانتشر إلى فلان، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم ففيه إثبات التسيب وهو أن يكون فيه دخل الأسباب الطاهرة مثل إن حس وحائط المحدوم أو احجروا، وذكر الأطباء بعض الأمراض متعددة لا ينافي الشريعة، وأما المرض اموروت فغير امتعدي، فالخاص أن الشريعة تنفي الأوهام السببية لا المحربات، وما فيه دخل الأسباب الطاهرة لتصادي الرمان والحظ مع المريض. قوله: (الأنواء الخ) يقال له في الهندية. (سجهتر) وهي مدر الفمر وغيره من الكواكب، وكان أهل اجاهلية يرمون أن مدار الأحكام الدنيوية على دوران الكواكب في تلك المدار.

باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت

بعض البكاء جائز ولكنه غير منصط، فال أرباب اللغة: إن البكاء محدود، ما فيه الصوت، ولكنا مقصوداً ما لا صوت فيه، وقد ثبت

عنه عليه السلام فوجدته يجود بنفسه^(١)، فأخذه النبي ﷺ، فوضعه في حجره فبكى. فقال له عبد الرحمن بن عوف فانطلق به إلى ابنه إبراهيم، فوجدته يجود بنفسه^(٢)، فوضعه في حجره فبكى.

أنتبكي؟ أو لم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: لا. ولكن نهيت عن صوتين أحمرين فاجرين: صوت عند مصيبة، خمس وجوه، وشق جنوب، ورثة الشيطان^(٣).

وفي الحديث كلام أكثر من هذا.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح^(٤).

١٠٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ «أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكِبَائِهِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ^(٥)» أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يُبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا^(٦).

قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ

١٠٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ^(٧)».

١٠٠٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ مَنْصُورٍ وَبَكْرِ الْكُوفِيِّ وَزِيَادٍ وَسُفْيَانَ.

(١) قوله: «وإبراهيم فوجدته يجود بنفسه» أي يخرجها ويدفعها كما يجود الإنسان بإحراح ماله، قاله العمري.

(٢) قوله: «ورثة شيطان» - يفتح راء وتشديد - صوت مع بكاء فيه ترجيع كالققلقة واللققة. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «ولكنه نسي» ولا يخفى أن اعتراض عائشة يرد إذا لم يسمع الحديث إلا في هذا المورد، وقد ثبت بالألفاظ المختلفة وبروايات متعددة عنه وعن غيره غير مقيدة بل مطبقة، فدخل هذا الخصوص تحت ذلك العموم، فلا مصادة ولا معارضة، فيكون اعتراضها بحسب اجتهادها، كذا في «المروقة».

(٤) قوله: «يمشون أمام الجنائز» احتموا في المشي أمام الجنائز: فقد أبو حنيفة والأوزاعي: المشي حمها حب، وقال الثوري وصائفة: وهما سواء، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل: قدامها أفضل، كذا قال الشامي، وقال: ما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى توضع في القبر فله قيراطان» وروى عبد الرزاق في «مصنفه» عن عمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات إلا حلف للجارية، وروى هو وبن أبي شبة عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: كنت في جنازة وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها وعني خلفها، فقلت لعبي: أراك تمشي خلف جدران، وهذان يمشيان أمامها؟ قال عبي: لقد عينا أن فضل المشي خلفها عني المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة عني الغد، ولكهما أحثا أن يمشيا عني الناس - انتهى -.

ولأن المشي خلف الجدران أظهر وأدخل في الاعتناء والتفكير، وأقرب إلى المعاونة إذا احتيج إليها، وروى الترمذي وأبو داود عن بن عمر: أن الجنائز متبوعة ومن تقدمها فكانه ليس معها، ودليل الثلاثة هذا الحديث المذكور في الكتاب، وقالوا أيضا: إن القوم شمعاء والشفيع يتقدم في العادة، ومن سوى الأمرين قال: اندلائل متعارضة فيجوز الأمر، وروى في كتب الفقه عن أبي حنيفة أنه قال: لا بأس بالمشي أمام الجنائز وعن يمينه ويساره، هذا ما ذكر الشيخ في «السمعات شرح المشكاة» - والله تعالى أعلم -.

مراثي عن السلف كما روي فضيلة حسام بن ثابت وفصيحة أبي بكر عبي موته عليه الصلاة والسلام ذكرها في سيرة الشامية.

قوله: (إبراهيم الخ) كان هذا الولد من مارية القبطية وكان ابن ثمانية عشر شهرا.

باب ما جاء في المشي أمام الجنائز

الأفضل عندنا المشي خلف الجدران لأهم مودعوا الجدران، ولأفضل عند الشافعية المشي أمام الجدران لأهم شافعوهم، والاختلاف في الأولوية

[١] وفي نسخة مشاء. "هذا حديث حسن"

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في الهدية متصلا بترجمة الباب، مقدما من حديث "قتيبة عن عبد بن عباد المهدي"، أخرجه الشيخان في نسخة

شراء حفصا على أرقام الحديث.

كُلُّهُمْ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ». ١٠٠٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَكَذَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَزَوَى مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْحَفَاطِ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُوسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا مُرْسَلٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَرَى ابْنَ جُرَيْجٍ أَخَذَهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زِيَادٍ، هُوَ ابْنُ سَعْدٍ، وَمَنْصُورٍ، وَبَكْرِ، وَسَفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَوَى عَنْهُ هَمَّامٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ: فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

١٠١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ».

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

١٠١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى إِمَامِ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي مَاجِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ: مَا دُونَ الْحَبِّ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَجَلْتُمُوهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَا يَبْعُدُ إِلَّا أَهْلُ النَّارِ، الْجَنَازَةُ مَبْعُودَةٌ وَلَا تَتَّبِعْ لَيْسَ مِنْهَا مَنْ تَقْدُمُهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي مَاجِدٍ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: قِيلَ لِيَحْيَى: مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا؟ فَقَالَ: طَائِرٌ طَارَ فَحَدَّثَنَا.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ. وَأَبُو مَاجِدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَهُ حَدِيثَانِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَيَحْيَى إِمَامُ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ ثِقَةٌ يُكْنَى أَبُو الْخَارِثِ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْجَابِرُ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْمَجْبَرُ أَيْضًا، وَهُوَ كُوفِيٌّ. رَوَى لَهُ شُعْبَةُ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

١٠١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ

النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْتَحْيُونَ^(١)؟ إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ!». وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مَوْفُوفًا.

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ

١٠١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ^(٢) لَهُ يَسْعَى، وَنَحْنُ حَوْلَهُ وَهُوَ يَتَوَقَّضُ^(٣) بِهِ». ١٠١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ عَنِ الْجَرَّاحِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِيًا وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَاحِ بِالْجَنَازَةِ

١٠١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْرَعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكَّ خَيْرًا تَقْدُمُوهَا، وَإِنْ تَكَّ^(٤) شَرًّا تَضَعُوه عَنْ رِقَابِكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حِمْرَةٍ

١٠١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمْرَةٍ يَوْمَ أُحُدٍ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِ، فَرَأَاهُ قَدْ مُثِّلَ بِهِ^(٥)، فَقَالَ: لَوْلَا أَنْ تَجَدَّ صَفِيَّةٌ فِي نَفْسِهَا، لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَافِيَةُ^(٦)، حَتَّى يُحَشَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بَطُونِهَا. قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِنَمْرَةٍ فَكَفَّنَتْهُ فِيهَا، فَكَانَتْ إِذَا مَدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ يَدُ رَجُلَةٍ، وَإِذَا مَدَّتْ عَلَى رِجْلَيْهِ

(١) قوله: «ألا تستحيون» يفهم منه كراهة الركوب، وفي بعض الحواشي في قوله: «فرأى ناسًا ركبًا أي قريبتًا من الجنائزة، والحق أنه يجوز الركوب للضرورة بلا كراهة، كذا في «اللمعات» قال القاري في «المرقاة»: حديث ثوبان يدل على أن الملائكة تحضر الجنائزة، والظاهر أن ذلك عام مع المسلمين بالرحمة ومع الكفار باللعة، قال أنس: «مرت جنازة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقام، فقيل: إنها جنازة يهودي، فقال: إنا قمنا للملائكة»، رواه النسائي.

(٢) قوله: «وهو على فرس» أي حين انصرف أما وقت الذهاب والمشابعة، فلم يركب بل أبي عنه. (اللمعات)

(٣) قوله: «يتوقض» أي يثب ويقارب الخطو. (جمع البحار)

(٤) قوله: «فإن تك خير» أي فإن كان حال ذلك الميت حسنًا طيبًا فأسرعوا فيه حتى يصل إلى تلك الحالة الطيبة عن قريب. (القاري رحمه الله تعالى)

(٥) قوله: «قد مثّل به» مثل بالقتل جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره شيئًا من أطرافه، والاسم مثلة. (الدرر النثر)

(٦) قوله: «حتى تأكله العافية» العافي والعافية كل طالب رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر وجميعها العوافي. (الدرر)

قوله: (ابن دحداح الخ) ومن مناقبه أن يتيمًا مات والده، وكان عنده حائط فجاء رجل وادعى الحائط فجاء الصبي إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باكياً وقال: ما عندي سوى هذا الستان فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لذلك الرجل: إن وهبت الستان لهذا الصبي فأعذك منه في الجنة فأبى الرجل الشقي، فقام ابن دحداح واشترى الستان فجاء إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: أعطيه الستان عني ذلك الشرط، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : نعم فأعطاه إياها.

باب ما جاء في قتل أحد وذكر حمزة

جاء أحد على مسافة ثلاثة أميال من المدينة جانب الشرق والشمال، وكان موتى أحد قريب سبعين نفساً، وفي عبارة الشافعي ذكر ثلاثة وسبعين، وفي بعض الكتب ذكر خمسة وسبعين.

قوله: (قد مثّل به الخ) كان شق بطنه وأخرج كبده. وصفية أحت حمزة رضي الله عنه.

قوله: (لتركته حتى الخ) يدل الحديث على الترك لأنه عليه الصلاة والسلام تمناه ولم يذهب أحد إلى هذا وهذا إنما هو من خصوصية حمزة.

بَذَا رَأْسَهُ. قَالَ: فَكَثَرَ الْقَتْلَى وَقَلَّتِ الْيَتَامَى. قَالَ: فَكَفَّنَ الرَّجُلَ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ يَدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْهُمْ أَكْثَرَ قُرْآنًا، فَيَقْدِمُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ. قَالَ: فَدَفَنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ^(١)».

(١) قوله: «و لم يصل عليهم» قال الشيخ في «اللمعات»: ترك العسل على الشهيد متفق، وأما ترك الصلاة فمختلف فيه، وعندنا يصلّى، وإكلام فيه صويل، وقد استوفيناها في «شرح سفر السعادة» - انتهى -.

قوله: (فكفّن الرجل والرجلان إلخ) لا يجوز جمع رجلين فصاعداً في ثوب واحد بلا حائل، وقال الأكثر: لعينهم ألفوا بين رجلين رجسين الإذخر، ومر ابن تيمية على حديث الباب وقال: المراد إن رجلين يدفنان في ثوب واحد يجعله شقين، وشرحه هذا أنصف ولا بعد فيه.

قوله: (يدفنون في قبر واحد إلخ) حوز العلماء دفن رجلين فصاعداً في قبر واحد عند الضيق.

قوله: (و لم يصل عليهم إلخ) قال الشافعي: لا يصلى على الشهيد، وجاء بعض المتأخرين منهم وقال بعدم جواز الصلاة عليه، وأما غسل الشهيد فلهم فيه وجهان: العسل، وحرمة العسل، والمستحب عدم الغسل. وأما الموالك ففي عامة كتبهم عدم الصلاة، وفي حاشية المدونة رواية ابن القاسم أن ابتداء حرب إن كان من الكفار وجاء الكفار حاربين عليها فلا يصلى، وإن كان البداية ماء، وذهبوا بجاهدين عليهم فيصلى. وقال أحمد: الصلاة مستحبة ويجوز تركها. ومذهب الحنفية إن الصلاة واجبة فيرد حديث الباب حديث الصحيحين عينا. فجوابنا: أخرج الطحاوي سبيلين أخذ الزيلعي أحدهما والعيني ثانيهما، والزجيج لما قال الزبيعي، قال المحدثون: إن الأوفى بالحديث مذهب أحمد، وجواب الزيلعي أن شهداء أحد صلى عليهم في الحال، وقال العيني أحداً بظاهر حديث الصحيحين: إنه لم يصل عليه إلا بل صلى عليهم قبل وفاته بسنة، وتمسك بما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلي عليهم صلاته على الجنائز، قال النووي: إن المراد الدعاء، وقال العيني: إن هذا لا يقبل فإن الراوي يقول صلاته على الجنائز، ثم قال: بل تأخير صلاتهم من خصوصيتهم، أقول: إن الظاهر ما قال النووي، وعندني نظائر على إرادة الدعاء من الصلاة، وأيضاً يقول: أين حرج البيهقي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ حرج إلى أحد أو إلى المسجد النبوي، وما تعرض حافظ من الحفاظ إلى بيان مخرجه عليه الصلاة والسلام، وعندي رواية تدل على خروجه إلى المسجد النبوي أخرجهما الطحاوي ص (٢٩٠) أنه صلى عليهم ثم أتى المنبر، وخروجه هذا وصلاته كان في مرض موته، ومثل ما في الطحاوي روى مرسل ابن جرير الطبري، وأما ما في الطحاوي ففي سنده ابن هبة، ومر الحفاظ على تأويل النووي وما جدد عليه، وسها النووي حيث أحال الرواية المفيدة له في تفسير الصلاة بالدعاء إلى مسلم، وحال أنه لا لفظ في مسلم.

وأذكر بعض أدلتنا على الصلاة على الشهيد، ويبلغ عددها إلى سبعة، موصولاً ومرسلأً، صحاحاً وحساناً، بعضها أخرجهما الطحاوي، وبعضها أخرجه الزبيعي، بعضها أخرزت، منها ما أخرجه الطحاوي ص (٢٦٠) عن عبد الله بن الزبير مرسلأً: صلى عليه وكبر سبع تكبيرات. إلخ... ثم أتى بالقتلى ويصفون إلخ، وإنما قلت: مرسلأً لأن ولادة ابن الزبير عام الهجرة، ومرسل لصحابي مقبول. ومنها ما في الطحاوي ص (٢٩٠) مرسل أبي مالك الغفاري التابعي بسند قوي، وفي رواية أخرى يزيد بن أبي زياد. ومنها ما أخرجه الزيلعي من مسند أحمد عن الشعبي عن ابن مسعود صلى على حمزة إلخ، وفي سنده في الزبيعي حماد بن سمية، وتبعت نسخ أحمد فيه أحد تصريح ابن سلمة، وليس في النسخة القلمية أيضاً، ولعله جرى على ضابط أن عفان لا يروي إلا عن حماد بن سمية لا عن حماد بن زيد، وتكلموا في حديث مسند أحمد بأن في سنده عطاء بن السائب وكان اختلط في آخر عمره، أقول: اتفق الجمهور على أن ابن سمية أخذ عنه قبل الاختلاط وحالف ابن موق الجمهور، والجمع بين قول الجمهور وابن موق مر سابقاً، وأيضاً نقول: إن حديث مسند أحمد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه سفیان عن عطاء بن السائب وسفيان سمع قبل الاختلاط، وإن قيل: لم يسمع الشعبي عن ابن مسعود يقال: إن الشعبي لا يرسل إلا صحيحاً كما قالوا. ومنها ما في سيرة علاء الدين المغنطائي الحنفي أن ابن ماجشون تميز مالك سألته رجل: كيف صَلَّى علي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ قال: كانت تدخس جماعة وتخرج جماعة كما صلى على حمزة سبعين مرة، فقبل به: من أين أخذت هذا؟ قال عن مالك عن نافع عن ابن عمرو مكتوب بقلم مالك في صدوق، هذا فالسند أظهر من الشمس. وأما تكرار الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فهي من ما جده أيضاً، والتكرار عدداً غير جائز، فتكرار الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من خصوصيته، وهذه رواية ابن ماجشون لم يذكرها أحد. ومنها ما في الطحاوي ص (٢٩١)، والسائي: أن أعراباً حديث العهد بالإسلام استشهد فصلى عليه وكمن بحبته عليه الصلاة والسلام، وتأول فيه البيهقي بأنه لعله ارتث، أقول: أعاط الحديث تأتي عن هذه. ومنها ما في أبي داود ص (٣٤٤) عن أبي سلام عن بعض أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وفيه: فله رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه إلخ، باب في الرجل يموت بسلاحه، وضي مؤثق أن هذا لرجل غير ما الطحاوي ص (٢٩١) من أعرابي، ولكن هذا احتجاجنا بالإمامي على قول الشافعية، وإلا فدللت الرجل ليس بشهيد فقهاً على مذهب الأحناف فإنه قتله نفسه، وشهيد عند الشافعية. ولما واقعة أخرى في كتاب الحائر ص (٤٤٢) لأبي داود، ولكي متردد في أنها واقعة الأعرابي في الصحابي أو غير تلك الواقعة، وأبو داود أحضر فيه أشد الانحصار. ومنها أن الصلاة على عثمان بن عفان محتجة فيها، والرايح أنه صلى عليه. ومنها ما في أبي داود ص (٤٤٧) عن أسد: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مر بحمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره إلخ وسنده قوي، وتعرض البخاري إلى الكلام فيه، وبحث الشافعي فيما احتجنا به في معاني الآثار ص (٢٩٠): أن عشرة يصلى عليهم، والعاشر حمزة، ثم جيء بتسعة أخرى وحمزة مكانه الأول أن حمزة صلى عليه سبعين صلاة، أخرجه في السنن الكبرى

قال أبو عيسى: حديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ غريبٌ^(١). لا نعرفه من حديث أنسٍ إلا من هذا الوجه^(٢).

٣٢- باب آخر

١٠١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَوِّدُ الْمَرِيضَ، وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ، وَيَرْكَبُ الْحِمَارَ، وَيُجِيبُ دَعْوَةَ الْعَبْدِ، وَكَانَ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ عَلَى حِمَارٍ مَخْطُومٍ^(٣) بِخَيْلٍ مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ إِكَافٌ لَيْفٍ».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديثٍ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ. وَمُسْلِمٌ الْأَعْوَرُ يُضَعَّفُ وَهُوَ مُسْلِمٌ بْنُ كَيْسَانَ الْمَلَانِيُّ.

٣٣- باب [مَا جَاءَ فِي ذَنْنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قُبِضَ]^(٤)

١٠١٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِي ذَنْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً مَا نَسِيتُهُ قَالَ: «مَا قُبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ، فَدَفَنُوهُ فِي مَوْضِعٍ فِرَاشِهِ».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريبٌ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُتَلَكِّيُّ يُضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٤- باب آخر

١٠١٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسٍ الْمَكِّيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اذْكُرُوا مَخَاسِنَ مَوْتَاكُمْ^(٥)، وَكُفُّوا^(٦) عَنْ مَسَاوِيهِمْ».

(١) قوله: «مخطوم» الخطم الأنف، والخطام الحبل الذي يقاد به لبعير. (لدر)

(٢) قوله: «اذكروا مخاسن موتاكم» مخاسن جمع حسن على غير قياس، قوله: موتاكم جمع ميت، فعند ذكر الصالحين ينزل الرحمة.

(٣) قوله: «وكفوا» أمر بلوجوب أى امتنعوا عن مساوئهم جمع سوء على خلاف القياس أيضاً، قال حجة الإسلام: غيبة الميت أشد من الحي، وذلك لأن عفو الحي والاستحلال له ممكن ومتوقع في الدنيا بخلاف ميت، ذكره على القارى.

لديه أيضاً، وكيف تكون سبعين صلاة وكنت رعت لجواب الشافعي أن المراد من سبعين صلاة سبعين مرة لأن حمزة كان مع كل رجل من سبعين أو أزيد رجلاً، ثم رأيت في تخيص السنن الكبرى لشمس الدين الذهبي على رواية سبعين صلاة قال للذهبي: إن أكثر الرواة يذكرون سبع صلوات وذكر هذا الراوي سبعين صلاة، وقال: لعل المراد بسبعين صلاة سبعين تكبيرة، وسبعين تكبيرة أيضاً غير مستقيم، ثم أقول في محمل حديث الصحيحين: لم يصل عليهم أنه يفسره ما في أبي دود ص (٤٤٧) لم يصل على أحد من الشهداء غيره، أي غير حمزة فالمراد أنه لم يصل على غير حمزة مستقلاً بل كان حمزة موجوداً في كل صلاة وتقوم الصلاة على موتى مجتمعة كما في الفقه، ولينظر إلى ما في الطحاوي ص (٢٨٧) عن عبد خير، من عمل على كرم الله وجهه أنه كان يكثر على أهل بدر ستاً وعلى أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خمساً الخ فدل على أنه لعنه رأى صلاته عليه الصلاة والسلام بهذه التكبيرات على شهداء بدر، ورواية الطحاوي هذه أخرجه البخاري أيضاً إلا أن في الطحاوي زيادة هذا، والله أعلم وعنه أتم.

[١] وفي نسخة بشار: "حديث أنس حديث غريب" وقال: وقع في م وص ون وس: "حسن غريب" وما أثناه من التحفة، وهو الذي

نقحه الشوكاني من الترمذي في نثر الأوصار ٤٢٤؟.

[٢] وفي نسخة بشار بعد هذا عبارة سقطت عن الأصل. ونصه: البقرة: الكساء اخلق. وقد حولت أسمة بن زيد في رواية هذا الحديث،

فروى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن حابر بن عبد الله بن زيد. وروى معمر عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة، عن حابر، ولا أعلم أحداً ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسمة بن زيد

وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن حابر، أصح، انتهى.

[٣] ما بين المعقوفتين من نسخة بشار.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب.

قال: سمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عِمْرَانُ بْنُ أَنَسٍ الْمَكِّيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ غَائِشَةَ. وَعِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ مِصْرِيٌّ أَثْبَتٌ وَأَقْدَمُ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسٍ الْمَكِّيِّ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ

١٠٢٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى عَنْ بَشْرِ بْنِ زَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ الْجَنَازَةُ لَمْ يَقْعُدْ حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ. فَعَرَضَ لَهُ جَبْرٌ فَقَالَ: هَكَذَا نَصْنَعُ يَا مُحَمَّدُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: خَالِفُوهُمْ».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب. وبشْرُ بْنُ زَافِعٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

٣٦- بَابُ فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا احْتَسِبَ

١٠٢١- حَدَّثَنَا سُويْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سِنَانٍ قَالَ: دَفَنْتُ ابْنَتِي سِنَانًا وَأَبُو طَلْحَةَ الْخَوْلَانِيُّ جَالِسٌ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَلَمَّا أُرِدْتُ الْخُرُوجَ، أَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: «أَلَا أَبَشِّرُكَ يَا أَبَا سِنَانٍ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزْزٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ، قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: قَبِضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ فَيَقُولُ: قَبِضْتُمْ ثَمَرَةً قَوَادِيهِ، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمْدَكَ وَاسْتَرْجَعَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ

١٠٢٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا»^(١).

(١) قوله: «فعرس له» أي ظهر حجر - بفتح الحاء وبكسر - أي عالم من اليهود.

(٢) قوله: «فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: خالفوهم» ففي القوم أن التابع لم يقعد حتى توضع عن أعناق الرجال هو لصحيح، وفيه إشارة إلى أن كل سنة تكبر شعار أهل البدعة، فتركها أولى. (المراقبة)

(٣) قوله: «صلى على النجاشي» وهو بفتح النون وتكسر وتشديد النون في آخره وتغقف، وهو اسم لكل من ملك الحبشة، واسمه أصحمة وهو بالعربية عطية.

(٤) قوله: «فكبر أربعاً» قال محمد: ويهد. بأحد لتكبير على الحارة أربع تكبيرات، ولا يسعى أن يصلي على حجارة قد صلي عليها، وليس النبي صلى الله عليه وسلم في هد كعبه، ألا ترى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبشة، فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة وظهور، فبيست كعبها من لصوات، وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ وشرحه نقارى) وفي «المراقبة»: وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال: كشف لى صلى الله عليه وسلم عن سريره لى لى حتى رآه و صلى عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ

أثبتت التكبيرات من ثلاثة أو أربعة إلى تسعة، وعمل الفقهاء الأربعة بأربع تكبيرات، واستقر عليه الأمر في عهد عمر رضي الله عنه وقالوا: إن انتهى فعنه عليه الصلاة والسلام أربع تكبيرات. وفي بعض كتبنا أنه لا يتبع من كبر خمس تكبيرات. أقول: إن الاتباع في ما هو مجتهد فيه جائز سيما إذا كان خمس تكبيرات مروية عن أبي يوسف في ميسود السرخسي.

قوله: (صلى على النجاشي الخ) في نسخة لتاسعة بعد اهجرة واسم النجاشي أصحمة، أي عطية الله، وقال بعض من قال بأربع تكبيرات: إن المذكور في حديث الباب فعنه مرة ولا ينبغي سائر الصفات. وقال الشوكاني: ما من ماسح بعير أربع تكبيرات أقول: لا ادعي مسح؛ ويقول: به صار مزبوحاً.

وأما دلة أربع تكبيرات منها: أنه عليه الصلاة والسلام صلى عيدين بأربع تكبيرات وقال: «احضروا أربع تكبيرات مثل تكبيرات جنازة» أخرجه اصطحاوي، وقد تمسكت به على مذهب في تكبيرات عيدين، وفي سنده وحيث من غصاء حسن به لحاظ في روايه مفيدة في الموت وما أيضاً في أربع تكبيرات الحارة حديث قوي أخرجه لرسعي عن سليمان بن أبي حنيفة من عهد أبي عمر رحمه الله ثبت أخرجه الحافظ في الفتح لمجلد لستدس معقفاً، وفيه سهو كاتبت حيث قال: وزوه سليمان بن أبي حنيفة وسليمان هذا إمام من الأئمة، وأما سليمان بن أبي

وفي الباب عن ابن عباس، وابن أبي أوفى، وجابر، وأنس، ويزيد بن ثابت. قال أبو عيسى: ويزيد بن ثابت هو أخو زيد بن ثابت وهو أكبر منه، شهد بدرًا، وزيد لم يشهد بدرًا.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة هذا حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يزون التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، وهو قول شفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

١٠٢٣- حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازنا أربعًا، وإنه كبر على جنازة خمسًا، فسألناه عن ذلك، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها».

قال أبو عيسى: حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: رأوا التكبير على الجنائز خمسًا. وقال أحمد وإسحاق: إذا كبر الإمام على الجنائز خمسًا فإنه يتبع الإمام.

٣٨- باب ما يقول في الصلاة على الميت

١٠٢٤- حدثنا علي بن حجر حدثنا هقل بن زياد حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو إبراهيم الأشعري عن أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز، قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا».

قال يحيى: وحدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل ذلك وزاد فيه: «اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام^(١)، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان».

قال: وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وعائشة وأبي قتادة وجابر وعوف بن مالك.

قال أبو عيسى: حديث والد أبي إبراهيم حديث حسن صحيح.

وروى هشام الدستوائي وعلي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلاً. وروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ. وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ، وعكرمة ربما يهمل في حديث يحيى. وروى عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن

(١) قوله: «فأحيه على الإسلام» لا يحفى مناسبة لإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت، فإن الإسلام يكون بالأعمال المكلف بها، وذلك لا يكون إلا في الحياة وصحة البدن، والإيمان مدره الاعتقاد، وذلك هو المعتبر عند الموت.

حنيفة فصحاوي وراوي الحديث هو صحابي هذا. ولنا ما هو تعامل الصحابة حين أجمعوا في عهد عمر كما في معاني الآثار ص (٢٨٦) عن إبراهيم مرسلاً، وفي أوائل تهديد أبي عمر أن كل ما أرسل إبراهيم عن عمر أو عن ابن مسعود مقبول إلا اثنين منها.

ثم ههنا مسألة الصلاة على لعائب. فعند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله لا يصلى على الغائب، وعند الشافعي وأحمد رحمهما الله يصلى، ثم بشافعية وجوه قيل: يصلى على من لم يصل عليه، وقيل: من كان في جهة القبة وأقوال أخرى أيضاً، وقال أبو الحسن عند الملك من فطان المغربي - صاحب كتاب الوهم والإيهام -: إن الصلاة على لعائب إنما تجوز على من لم يصل عليه، وأشار إليه أبو داود ص ٤٥٧، ولكن تعامل السلف لم يجر على الصلاة على العائب وما صح في الحديث إلا واقعي الصلاة على العائب، أحدهما واقعة الصلاة على النحشي، وثانيها واقعة معاوية بن معاوية البجلي أو المري، ومر العصب على هذه الواقعة وقد: إنها قوية لسند، وقال العصب: إنها ساقطة ومثله عند ابن كثير في تفسير سورة لإحلاص

وأجاب الحنفية والمالكية عن واقعة الباب بأن واقعة الباب لا يصح أن يقاس عليها لأن النحشي مات في الحشمة وما كان ثمة أحد يصلي عليه، وأيضاً كان حنارة النحشي يرها النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أخرج ابن حبان في صحيحه بسند جيد عن عمران بن حصين وهم لا يطؤون إلا أن حنارته بن يديه أخ، وأخرجها لربيعة أيضاً ويشير إلى خصوصية النبي - صلى الله عليه وسلم - قول محمد بن الحسن في موطنه إنه صلاته كانت بوراً لهم وفي موسم ص (٣٠٩): «إن هذه القبور مملوءة طلعة على أهلها وإن الله سورها هم بصلاتي عليهم الخ»، وأيضاً يقول ابن كثير: من المسلمين مات عائلاً ولم يصل عليهم النبي - صلى الله عليه وسلم -

أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا حَدِيثٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

١٠٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى مَيْتٍ فَفَهِمْتُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَاعْبُدْهُ بِالْبَرِّ كَمَا يُغْسَلُ التُّوبُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ^(١)

١٠٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ هُوَ أَبُو شَيْبَةَ الْوَاسِطِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: مِنَ السُّنَّةِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

١٠٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: فَقَالَ: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَخْتَارُونَ أَنْ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، إِنَّمَا هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالِدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

(١) قَوْلُهُ: «فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعْنَى شَرْحُ الْمَشْكَاةِ»: قَالَ عُلَمَاءُنَا: لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ بَنِي الشَّاءِ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْقِرَاءَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِي «مَوْطَأَ مَالِكٍ» عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَيُصَلِّيُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا يُصَلِّيُ فِي التَّشَهُّدِ وَهُوَ الْأَوَّلَى، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَكَانَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلَفًا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَعَلَّ قِرَاءَةَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الْفَاتِحَةَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، كَانَ بِطَرِيقِ الثَّنَاءِ وَالِدُعَاءِ لَا عَلَى وَجْهِ الْقِرَاءَةِ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ: يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ «فَتَحَ الْبَارِي» أَنَّ مَرَادَهُمْ مَشْرُوعِيَّةَ الْقِرَاءَةِ لَا وَجُوبَهَا، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَالْمَرَادُ بِالسُّنَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ، وَبِهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ -انتهى-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

لَا يَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ قَرَأَهَا فَلَا نَاسَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَرِيضَةٌ، وَفِي رِسَالَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِمَاعِ لَشَّرَاحٍ فِي اسْتِحْبَابِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْحَمْدِ بَنِي الثَّنَاءِ، وَفِي فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّ السُّنَّةَ كَانَتْ يَقْرَأُ بِهَا بَعْضُهُمْ لَا بَعْضُهُمْ. وَتَمَسَّكَ بَعْضُ الْأَحْنَافِ بِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ: «أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ الْحَمْدَ»، أَقُولُ: إِنْ مَرَادُهُ أَنْ يَدْعُوا لَهُ مُخْلِصِينَ لَا أَنْ لَا يَأْتُوا إِلَّا بِالِدُعَاءِ، وَأَقُولُ: أَحَقُّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مَا قَالَ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي فَتَاوَاهُ: إِنَّ بَعْضَ السُّلَفِ كَانُوا لَا يَقْرَأُونَ بِهَا.

ثُمَّ تَمَسَّكَ الشَّافِعِيَّةُ بِعَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ جَهَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْفَاتِحَةِ وَقَالَ: مَا جَهَرَتْ إِلَّا لِيَتَعَلَّمُوا الْحَمْدَ. أَقُولُ: عِنْدِي رَوَايَةٌ يَمَارِضُ تَمَسَّكَ الشَّافِعِيَّةَ بِعَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهَا الْخَافِطُ فِي فَتَحِ الْمَارِيِّ وَعَمَرُ بْنُ شَبَّهٍ فِي أَخْصَارِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةُ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ: قُنْتُ لَابْنَ عَبَّاسٍ: كَيْفَ أَصْلِي فِي الْكُعْبَةِ؟ قَالَ: كَمَا تَصَلِّي فِي الْحَمْدِ تَسْحُحُ وَتَكْثُرُ الْحَمْدُ، وَمَا ثَبُتَ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرْفُوعًا.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فِي الْحَمْدِ فَمُخْتَارُنَا مَا فِي الدَّابِّ وَمَحَارِ الشَّافِعِيَّةِ مَا فِي الصَّحِيحِينَ، وَدَعَاؤُنَا أَيْضًا ثَابِتٌ بِأَسَانِيدٍ قَوِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: (مِنْ السُّنَّةِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَمْدَ) يَذْكُرُ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ إِذَ الشَّيْءِ الْعَلَايِ سَبْعَ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مَرْفُوعًا، وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَمَّا نَحْدُ لَفْظَ السُّنَّةِ مِنَ الصَّحَابِيِّ وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ تَحْتَهُ مَرْفُوعًا بَلْ اسْتِثْنَاهُ وَاجْتِهَادَهُ.

٤٠- بَابُ كَيْفِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ

١٠٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَتَقَالَ النَّاسُ^(١) عَلَيْهَا، جَزَأَهُمْ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عَمِيْسٍ: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأَدْخَلَ بَيْنَ مُرَيْدٍ وَمَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رَجُلًا.

وِرْوَايَةُ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ عِنْدَنَا.

١٠٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَلْفُوا أَنْ يَكُونُوا مِائَةً، فَيَشْفَعُوا لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

وَقَالَ عَلِيُّ فِي حَدِيثِهِ: مِائَةً فَمَا فَوْقَهَا.

قَالَ أَبُو عَمِيْسٍ: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ أَوْفَقَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا

١٠٣٠- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «ثَلَاثَ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ نَقْبِرَ^(٢) فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ، حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ تَضِيْفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ».

قَالَ أَبُو عَمِيْسٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَكْرَهُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَوْ أَنَّ نَقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا، يَنْفِي الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَكَرِهَ الصَّلَاةَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ.

(١) قوله: «فتقال الناس» أي عددهم قليلا، جزأهم - بتشديد الزاء - فرقههم وجعل القوم الذين يمكن أن يكونوا صفًا واحدًا ثلاثة صفوف لهذا الحديث، كذا في «المراقبة»، وقال: جزأهم ثلاثة أجزاء أي قسمهم ثلاثة أقسام أي شيوخًا وكهولًا وشبابًا وفضلاء وطلبة العلم والعامة، ثم قال: أي استدلالًا لفعله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث، قوله: «فقد أوجب» أي الله تعالى على ذاته بمقتضى وعده مغفرة ذنب عبده، هذا كله في «المراقبة».

(٢) قوله: «أو نقبر» على ربه ننصُر أي ندفن، واحتلموا في صلاة الجسدة في هذه الأوقات فأجاره الشافعي، قال ابن الملك: المراد به صلاة الجسدة؛ لأن الدعاء غير مكروه، وذهب الأكثرون إلى كراهة صلاة الجسدة في هذه الساعات، وذكر ابن حجر أنه يكره الدفن في أوقات كراهة الصلاة ما لم يتحرره فيها، وإلا حرم، والمذهب عندنا أن هذه الأوقات الثلاثة يحرم فيها المرائض والموافل وصلاة الجنابة وسجدة التلاوة إلا إذا حضرت الجنابة، أو تبيت آية السجدة حينئذٍ فإنهما لا يكرهان، لكن الأولى تأخيرهما إلى خروج الأوقات. (المراقبة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا

المسألة مرت بقدر الصرورة، وإذا حضرت الجنابة في عین الأوقات الثلاثة يجوز أدائها فيها لا إن حضرت قلبها والتمقه ظاهر، ثم في الصورة الأولى هل يستحب أدائها في ذلك الوقت أو بعده؟ فيه قولان.

قوله: (تقبر فيهن الخ) أشار أبو داود إلى أن وجه الكراهة في هذه الأوقات الصلاة في هذه الأوقات وإلا فالدفن جائز بلا ريب كما قال ابن المبارك.

٤٢- بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ

١٠٣١- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ آدَمَ بْنِ بَنِي أَزْهَرَ السَّامِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي فِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَالطِّفْلُ يَصَلِّي عَلَيْهِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وروى إسرائيل وغير واحد عن سعيد بن عبد الله. والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: قالوا: يصلي على الطفل وإن لم يستهل بعد أن يعلم أنه خلق، وهو قول أحمد وإسحاق.

٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ

١٠٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ خُرَيْثٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الطِّفْلُ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ وَلَا يَرُثُ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ».

قال أبو عيسى: هذا حديث قد اضطرب الناس فيه، فرواه بعضهم عن أبي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مرفوعاً، وروى أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ موقوفاً، وكأن هذا أصح من الحديث المرفوع. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وقالوا: لا يصلي على الطفل حتى يستهل. وهو قول الثوري والشافعي.

٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ^(١)

١٠٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ

(١) قوله: «والمشي حيث يشاء» قال محمد: المشي أمامها حسن وهو أفضل عند مالك والشافعي وأحمد، والمشي خلفها أفضل وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ وشرحه)

(٢) قوله: «والطفل يصلى عليه» قال الشيخ في «اللمعات»: بعدد وعند الشافعي هذا مخصوص بأن يستهل وهو أن يكون منه ما يدل على حياة من حركة عضو أو رفع صوت، واعتبر في ذلك حرج أكثره حتى لو خرج أكثره وهو يتحرث، صلى عليه، وفي الأقل لا -انتهى-

(٣) قوله: «في المسجد» قال ابن الهمام: وما في مسم: لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه، فأنكر ذلك عليها، فقالت: والله لقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابني بيصاء في المسجد، قننا: أولاً واقعة حال لا عموم لها، فيجوز كون ذلك كان لضرورة كونه معتكفاً، ولو سم عدمها فنكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل على أن الأمر استقر بعد ذلك على تركه لما روى أبو داود عن أبي هريرة من صلى على جنازة في المسجد، فلا شيء له، وفي رواية: فلا شيء عليه، وفي رواية: فلا أجر له -انتهى كلامه مختصراً- وقال محمد في «الموطأ»: لا يصلى على جنازة في المسجد، كذلك بلغنا عن أبي هريرة وموضع الجنازة بالمدينة خارج من المسجد وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الجنازة فيه -انتهى- قال الشيخ: ثم هي كراهة

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ

قال أبو حنيفة: إن عمة علامة حياة الولد فيعسل ويكف ويصلى عليه. وإن لم يعلم حياته فسقط فيعسل ويدفن بلا صلاة، وأما الطفل الذي أخذ من دار الحرب فمسألته مذكورة في الفقه.

وهما شيء آخر وهو أن الشافعي لا يعتبر عده إسلام الصبي كما نسب إليه الخلفاء ابن حجر، وأما عند أبي حنيفة فإسلامه معتبر وارتداده غير معتبر، ومثل ما نسب إلى الشافعي نسب إلى زفر رحمه الله كما في شروح الهداية في باب اجنابة ولا يرد هذا على الأئمة الثلاثة ولبحري، ثم رأيت البيهقي ذكر أن إباحة الأحكام بالبلوغ بعد الخندق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ

نكره لصلاة على الجنازة في المسجد عندنا وإن كان الميت خارج المسجد، واختار العلامة قاسم بن قصوب كراهة تحريماً وشيحه ابن همام تبرها، ولعل هذه لكراهة بين التحريم والتبرية وتسمى بالإساءة كما قال صدر الإسلام أبو اليسر وأفضل عند البخاريين أيضاً خارج المسجد ويجوز في دار المسجد بلا كراهة.

ومسند البخاريون حديث الباب حديث الصحيحين، وأتى مالك بأثر عمر أنه صلى في مسجد كما في موطئه ص (٨٠). وهو أثر أبي بكر صديق أيضاً.

عائشة قالت: «صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن البيضاء في المسجد».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: قال مالك: لا يصلى على الميت في المسجد. وقال الشافعي: يصلى على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث.

٤٥- باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة

١٠٣٤- حدثنا عبد الله بن مئير عن سعيد بن عامر عن همام عن أبي غالب قال: «صليت مع أنس بن مالك على جنازة رجل، فقام حيال رأسه، ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش، فقالوا: يا أبا حمزة! صل عليها، فقام حيال وسط السرير، فقال له الغلاء بن زياد: هكذا رأيت رسول الله ﷺ قام على الجنازة مقامك منها، ومن الرجل مقامك منه؟ قال: نعم، فلما فرغ قال: احفظوا».

وفي الباب عن سمره. قال أبو عيسى: حديث أنس، حديث حسن. وقد روى غير واحد عن همام مثل هذا. وروى وكيع هذا الحديث عن همام فوهم فيه فقال: عن غالب عن أنس والصحيح عن أبي غالب. وقد روى هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد وغير واحد عن أبي غالب مثل رواية همام. واختلفوا في اسم أبي غالب هذا، فقال بعضهم: اسمه نافع ويقال: رافع. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا. وهو قول أحمد وإسحاق.

١٠٣٥- حدثنا علي بن حجر حدثنا ابن المبارك والفضل بن موسى عن الحسن المعلم عن عبد الله بن بريدة عن سمره بن جندب «أن النبي ﷺ صلى على امرأة فقام وسطها»^(١).

تحريم أو تنزيه روايتان - انتهى - فالحرز هو الأحوط - والله تعالى أعلم -.

(١) قوله: «فقام وسطها» الرواية المشهورة بالتحريك وقد يسكن، والفرق بينهما أن المتحرك ما بين الطرفين والساكن أعم، قالوا: المتحرك ساكن، والساكن متحرك، واستدل به الشافعي على أن المستحب أن يقف الإمام عند عجيذة امرأة، والمذهب عندنا أن يقوم الإمام حذاء صدر الميت رجلاً كان أو امرأة، ويناسبه رواية وسط، وقال الشيخ ابن الهمام: هذا لا ينافي كونه الصدر بل الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء إذ فوقه يده ورأسه، وتحت بطنه وفخذه. (السمعات)

وأما أدلتنا فمنها ما في أبي داود ص (٤٥٥): «من صلى على الجنازة في المسجد فلا شيء له الخ»، وقال الحجازيون: إن في سنده صالح مولى التوأمة واختلط في آخر عمره، نقول: ابن أبي ذئب أخذ عنه قبل الاختلاط اتفاقاً إلا ما نقل عن رجل، وظني أن هذا النقل أيضاً عنه من سهو الناسخ، وصالح من رواية السنن ومسلم.

ثم تكلموا في متن الحديث، وقال النووي في شرح مسلم (٣١٣): الصحيح من نسخ أبي داود: «ولا شيء عليه» وكذلك صحيح ابن قيم لفظ: «فلا شيء عليه» ونقول: نقل الزيلعي عن الخطيب صاحب نسخة أبي داود أن الصحيح «فلا شيء له»، أقول: إن الصحيح «لا شيء له» لأن في ابن ماجه ص (١١٠): «فليس له شيء الخ» بسند قوي، وأيضاً ابن أبي ذئب راوي حديث أبي داود مذهبه موافق لمذهب أبي حنيفة كما ذكر النووي ص (٣١٣) مذهبه.

ثم أجاب السرخسي عن حديث ابن أبي ذئب بأنه لعله كان معتكفاً أو كان اليوم يوماً مطيراً فواقعة حال لا تعارض الحديث القولي. وأشار محمد في موطنه ص (١٦٩) إلى استدلال آخر وهو أنه عليه الصلاة والسلام اتخذ المصلي لصلاة الجنازة في خارج المسجد متصلاً عدل على كون الجنازة خارج المسجد. ونقل الحافظ اتخذ عبيد الصلاة والسلام المصلي خارج المسجد عن القاضي عياض، ثم قال: إن صح هذا الخ فكلما دل على أن الحافظ لم يعلم هذا، ويمكن لأحد أن يقول: إن البخاري ص (١٧٦) وافق العراقيين فإنه نوب الصلاة على الميت بالمصلي والمسجد، وأخرج حديث الصلاة في المصلي فقط، ولم يخرج حديث الصلاة في المسجد.

قوله: (سهيل بن بيضاء الخ) بيضاء اسم المرأة، وفي مسلم: على أبي بيضاء سهيل وشهيل، وهو وهم، وعاش سهل إلى مدة بعد وفاته.

باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة

المشهور عندنا أن يقوم حذاء الصدر، وقال الشافعي: يقوم حذاء رأسه وحذاء عجزتها. وللشافعي ما أخرجه الترمذي وأبو داود، وأقول: روي عن أبي حنيفة مثل ما قال الشافعي كما في الهداية ص (١٦١)، ونقل الطحاوي هذه الرواية عن أبي يوسف وتعرض صاحب الهداية إلى حديث أبي داود، أقول: لا احتياج إلى التأويل بعد ثبوت الروايتين عن الإمامين.

قوله: (فقام وسطها الخ) الوسط بسكون الوسط ما بين الطرفين، وفتح الوسط المنتصف عن المتوسط، ولذا قيل: إن الساكن متحرك

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ الْحُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ نَحْوَهُ.

٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ^(١) الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

١٠٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَا أَكْثَرَ حِفْظًا لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، فَقَالَ: أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُمَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حَمْرَةَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ^(٢) عَلَى الْقَبْرِ

١٠٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: «أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَى قَبْرًا مُتَبَدِّئًا فَصَفَّ أَصْحَابَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَخْبَرَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ».

(١) قَوْلُهُ: «تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ» ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي رُوبَةٍ إِلَى أَنَّ الشَّهِيدَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَأَحْمَدُ فِي رُوبَةٍ وَإِسْحَاقُ فِي رُوبَةٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ أَيْضًا، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ عَقِبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ» الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، كَذَا ذَكَرَهُ الْعَمِينُ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَمَامِ، وَقَالَ: فَيُعَارِضُ حَدِيثَ جَابِرٍ عِنْدَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ بِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ، وَحَدِيثَ جَابِرٍ نَافٍ -انتهى-.

(٢) قَوْلُهُ: «فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ» مَخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْعَمَاءِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا سِوَاءَ صَنَى أَوْ لَا أَوْ لَا، وَالنَّحْوِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى إِنْ لَمْ يُصَلِّ أَوَّلًا وَإِلَّا فَلَا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا كَانَ دُعَاءً وَاسْتِغْفَارًا، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَالِصِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مُطْلَقًا مِنْ خِصَالِصِ النَّبِيِّ كَمَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَإِنَّ اللَّهَ يَنُورُهَا لَهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَامَاتِ» وَإِلَيْهِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ» حَيْثُ قَالَ: وَلَيْسَ النَّبِيُّ

وَالْمُتَحَرِّكُ سَاكِنٌ، وَتَأَوَّلَ بَعْضُ الْأَحْنَافِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِنْ صَلَّى عَلَيْهِ قَبْلَ، وَإِنْ دُفِنَ بِلا صَلَاةٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَنْفَسَخْ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: يَحُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَازَةِ إِنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: يَحُوزُ الصَّلَاةُ إِلَى شَهْرٍ لَا بَعْدَهُ لِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْقَبْرِ ثَبَّتَتْ إِلَى شَهْرٍ لَا بَعْدَهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: صَحَّ سِتُّ وَقَائِعٍ لِمَصَلَاةٍ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ أَزِيدَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ لِلزُّرْقَانِيِّ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ مِنَ الْأَحْصَافِ وَالْمَوَالِكِ فَعِدِيدَةٌ، مِنْهَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ خِصَالِصِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَدَلِيلُ الْخِصَالِصِ حَدِيثُ مَسْمُومٍ ص (٣٠٩) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْنُوءَةٌ مِنَ الظُّلْمَةِ عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يَنُورُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ الْحَيُّ»، وَمَرَّ أَحَافِظُ عَلَى حَدِيثِ مَسْمُومٍ فِي مَوْضِعٍ وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَدْرُجَةٌ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَطَرِيقُ الْإِدْرَاجِ أَنَّهَا قِطْعَةٌ حَدِيثُ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ لَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَخَذَ الرَّوَايَةَ قِطْعَةً حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَدْرَجَهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعِيرَ هَذِهِ الطَّرِيقِ أَيْضًا رِبَادَةً مَا فِي مَسْمُومٍ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ فَتَكُونُ الْقِطْعَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا. وَمِنْهَا مَا ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي خِصَالِصِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَمُودِحِ اللَّيْسِ أَنَّ الْأَحْصَافَ يَقُولُونَ إِنْ جَارَتْ مَا لَا تَنَادَى لَا تَسْقُطُ فِي الْمَدِينَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الْبَيْتُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَدَائِهَا، أَقُولُ: لَوْ كَانَ سَبَبُهُ إِلَيْهَا صَحِيحَةٌ فَالْوَجْهَ تَسَاعَدُهُ، فَإِذَنْ نَقُولُ: إِنْ صَلَاتُهُ كَانَتْ صَلَاةَ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ وَبِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْأَحَادِيثُ، وَيَحُوزُ لِلْوَلِيِّ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا فَإِنَّ أَكْثَرَ شُرَاحِ الْهُدَايَةِ إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَحُوزُ لَهُ الْإِعَادَةُ مَعْرُودًا، وَأَمَّا فِي وَاقِعَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَكَانَ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا، فَأَقُولُ: إِنْ فِي مَسْمُومٍ السَّرْحِي حَلَّافٌ شَرُوحُ الْهُدَايَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ صَلَوَاتِ الصَّحَابَةِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكْرَرًا فَقَالَ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ وَلِيَّ الْبَيْتِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَمَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ

وفي الباب عن أنس وبريدة وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وأبي قتادة وسهل بن حنيف.
قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: لا يصلّي على القبر، وهو قول مالك بن أنس. وقال ابن المبارك: إذا دفن الميت ولم يصل عليه صلى على القبر. ورأى ابن المبارك الصلاة على القبر. وقال أحمد وإسحاق: يصلّي على القبر إلى شهر، وقالوا: أكثر ما سمعنا عن ابن المسيب أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر.

١٠٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ أُمَّ سَعِيدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ، صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ».

٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ

١٠٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَحُمَيْدُ بْنُ مِسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَاكُمُ النَّجَاشِيُّ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا، فَصَلُّوا عَلَيْهِ». قَالَ: فَقَمْنَا فَصَفَفْنَا كَمَا يُصَفُّ عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ^(١).

وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وحذيفة بن أسيد وجابر بن عبد الله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وقد رَوَاهُ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ، اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو وَيُقَالُ لَهُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو.

٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْخَنَازَةِ

١٠٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيْرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُقْضَى دَفْنُهَا فَلَهُ قِيْرَاطَانِ، أَخَذَهُمَا أَوْ أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ». فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ: صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَطْنَا^(٢) فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ.

قال: وفي الباب عن البراء وعبد الله بن مغفل وعبد الله بن مسعود وأبي سعيد وأبي بن كعب وابن عمر وثوبان. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وزوي عنه من غير وجه.

٥٠- بَابُ آخَرُ

١٠٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُهَزَّمِ يَقُولُ: صَحِبْتُ أَبَا

صلى الله عليه وسلم في هذا كعبه، ألا ترى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبيشة، فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة وطهور، فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة - انتهى - ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾.

(١) قوله: «وصلينا عليه كما يصلّي على الميت» والحديث متمسك بالشافعي في الصلاة على العائت، ونحن نقول: رفع له سريره حتى رآه بحضرته أو كشف له، فيكون صلاة من حمله كالصلاة على ميت رآه الإمام بحضرته دون المأمومين، وهذا غير مانع من الاقتداء، وقيل: ذلك مخصوص بالنجاشي، فلا يلحق به غيره، كذا في «اللمعات» وفي «المراقبة»: وعن ابن عباس قال: كشف للنبي صلى الله عليه وسلم سرير النجاشي حتى رآه وصلّي عليه.

(٢) قوله: «فرطنا» من التمريط أي قصروا في قرريط جمع قيراط على قياس أي قصرنا لعدم مواظبة حضور الدفن، فإن ابن عمر كان يصلي ويصرف.

يصل بعده، فلازم قوله أن يكون من الحائز أن يصلي مع الولي من لم يصل قبل، فلو اعتمدنا على ما يرم من كلام السرخسي يمكن جواب واقفته عليه الصلاة والسلام. فالخاصل أن جميع الوقائع حمدها على خصوصيته عليه الصلاة والسلام.

هُرَيْرَةُ عَشْرَ سِنِينَ فَمَسَمَتْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً وَحَمَلَهَا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَقَدْ قُضِيَ^١ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَأَبُو الْمُهْزَمِ، اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ وَضَعْفُهُ شُعْبَةُ.

٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

١٠٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ [عَنْ نَافِعٍ]^(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ، فَقُومُوا»^(٢) لَهَا حَتَّى تَخْلُفُكُمْ أَوْ تُوَضَّعَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَسَهْلِ بْنِ خُنَيْفٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ غَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٤٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدَنَّ حَتَّى تُوَضَّعَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالَا: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَّعَ عَنْ أَعْنَاقِ الرَّجَالِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الْجَنَازَةَ وَيَقْعُدُونَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِمُ الْجَنَازَةُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٢- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا

١٠٤٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ وَاقِدٍ وَهُوَ ابْنُ صَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي الْجَنَائِزِ حَتَّى تُوَضَّعَ فَقَالَ عَلِيٌّ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ»^(٣).

(١) قوله: «وَحَمَلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قَالَ ابْنُ الْمُنْكَدِمِ: يَعْنِي يَمَارُونَ الْحَامِدِينَ فِي الصَّرِيقِ، ثُمَّ يَتْرَكُهَا يَسْتَرْجِعُ، ثُمَّ يَحْمِلُهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ يَفْعَلُ كَذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. (المرقاة)

(٢) قوله: «فَقَدْ قُضِيَ مَا عَلَيْهِ» أَيْ مِنْ جِهَةِ الْمَعَاوَةِ لَا مِنْ ذَيْنَ وَغِيَّةٍ وَبَهْتَانٍ وَخَوَافٍ. (المرقاة)

(٣) قوله: «فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تَخْلُفُكُمْ أَوْ تُوَضَّعَ» الْبَعْثُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: أَيْ تَرْجِيحِ الْمِلَّةِ وَتَعْظِيمِهِ وَإِمَا تَهْوِيلِ أَمِيَّةٍ وَتَفْظِيلِهِ، وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَضْطَرِبَ مَنْ رَأَى مَيِّتًا اسْتِعَارًا مِنْهُ وَرَعْبًا، وَلَا يَثْبُتَ عَلَى حَالِهِ إِمَّا لِعَدَمِ الْمُبَالَاةِ وَقَعَةُ الْإِحْتِفَالِ بِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قُوَّةُ صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَمُهُ: «إِنْ أَمُوتَ فَرُجْ»، وَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا» وَقَوْلُهُ: «أَوْ تُوَضَّعَ» قِيلَ: أَرَادَ بِهِ وَضْعَهَا عَلَى الْأَعْنَاقِ وَيَعْصِدُهُ رِوَايَةُ ابْنِ ثَوْرٍ حَتَّى تُوَضَّعَ بِالْأَرْضِ، وَقِيلَ: حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ، كَذَا فِي «الطَّبِيعِ».

(٤) قوله: «ثُمَّ قَعَدَ» قَالَ الطَّبِيعِيُّ: الْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ، ثُمَّ يَقْعُدُ بَعْدَ قِيَامِهِ إِذَا تَحَوَّرَتْ وَتَعَدَّتْ عَنْهُ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ أَيْمَانًا، ثُمَّ لَا يَكُنْ يَقُومُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِعْلُهُ الْأَخِيرَ قَرِينَةً وَأَمَارَةً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْوَاقِعَ فِيهِ سُنْدٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

قَالَ حَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْقِيَامَ لِلْجَنَازَةِ كَانَ ثُمَّ نَسَخَ، وَقِيلَ: إِنَّ وَجْهَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ لَا تَكُونَ جَنَازَةُ الْيَهُودِيَّةِ مَرْتَفَعَةً مِنْ رَأْسِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقِيلَ: إِنَّ قِيَامَهُ كَانَ لَتَعْظِيمِ الْمَلَائِكَةِ، وَالْأَقْوَالُ هَذِهِ مَرْيُوءَةٌ عَنِ السُّنَنِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْقِيَامَ كَانَ عَمَلًا بِالتَّوَرَةِ كَمَا فِي الطَّحَاوِيِّ ص (٢٨٣) ح (١) عَنْ عَلِيٍّ. وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ كَانَتْ عَلَى حَسَبِ التَّوَرَةِ ثُمَّ نَسَحَتْ بَعْدَ رُفُوعِ الشَّرِيعَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَعَدَ الْح) قِيلَ: إِنَّ أَمْرًا الْقَعْدَ فِي تِلْكَ الْوَقْعَةِ لَا يَشْتَرِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ لِعَوْدِ أَيْضًا بَعْدَ مَرُورِ سِتِّ الْحَدَرَةِ، وَالْمَحْمُورِ إِلَى أَنْ يَمُرَّ بَعْدَ ذَلِكَ. . . الْح تَشْرِيعُ الْعَامِ كَمَا يَدُلُّ حَدِيثُ عَلِيٍّ فِي الطَّحَاوِيِّ ص (٢٨٣).

وفي الباب عن الحسن بن عليّ وابن عباس.

قال أبو عيسى: حديث عليّ حسن صحيح. وفيه رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: وهذا أصح شيء في هذا الباب. وهذا الحديث ناسخ للحديث الأول «إذا رأيتم الجنازة تقوموا» وقال أحمد: إن شاء قام وإن شاء لم يقم. واحتج بأن النبي ﷺ قد روي عنه أنه قام ثم قعد، وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم. ومعنى قول عليّ: قام النبي ﷺ في الجنازة ثم قعد. يقول: كان النبي ﷺ يقوم إذا رأى الجنازة ثم ترك ذلك بعد، فكان لا يقوم إذا رأى الجنازة.

٥٣- باب ما جاء في قول النبي ﷺ (اللحد لنا والشق لغيرنا)

١٠٤٥- حدثنا أبو كريب ونصر بن عبد الرحمن الكوفي ويوسف بن موسى القطان البغدادي قالوا: حدثنا حكام بن سلم عن عليّ بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «اللحد لنا والشق لغيرنا». وفي الباب عن جرير بن عبد الله وعائشة وابن عمر وجابر.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث قريب من هذا الوجه.

٥٤- باب ما جاء ما يقول إذا أدخل الميت قبره

١٠٤٦- حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر حدثنا العجاج عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ إذا أدخل الميت القبر، قال: وقال أبو خالد: إذا وضع الميت في لحدّه قال مرة: بسم الله وبالله وعلى وملة رسول الله» وقال مرة: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله ﷺ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن قريب من هذا الوجه. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه أبو الصديق الناجي عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وقد روي عن أبي الصديق، عن ابن عمر، موقوفاً أيضاً.

٥٥- باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر

١٠٤٧- حدثنا زيد بن أحرّم الطائي، حدثنا عثمان بن فرقد، قال: سمعت جعفر بن محمد عن أبيه قال: الذي ألحد قبر رسول الله ﷺ أبو طلحة. والذي ألقى القطيفة^(١) تحت شقرا: مولى لرسول الله ﷺ. قال جعفر: وأخبرني ابن أبي رافع قال: سمعت شقرا يقول: أنا، والله! طرحت القطيفة تحت رسول الله ﷺ في القبر.

يكون نسجاً للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر - انتهى -.

(١) قوله: «اللحد لنا والشق لغيرنا» أي اللحد هو الذي نؤثره ونختاره، والشق اختيار من قبنا، وفي ذلك بيان فضيلة اللحد، وليس فيه النهي عن الشق، والدليل عليه حديث عروة إذ لو كان منهياً عنه، لم يكن أبو عبيدة ليصنعه مع جلالة قدره في الدين والأمانة، ولم يكن الصحابة رضي الله عنهم ليقولوا دون دفن النبي صلى الله عليه وسلم أيهما جاء أول، عمل عمله، ويمكن أنه صلى الله عليه وسلم عنى بضمير الجمع نفسه أي أوثر لى اللحد، وهو إخبار عن الكائن، فيكون معجزة، قاله الطيبي.

(٢) قوله: «ألقى القطيفة» هي كساء له حمل، وقال النووي: ألقاها شقرا، وقال: كرهت أن يسمه أحد بعده صلى الله عليه وسلم، وكان صلى الله عليه وسلم يترشها، وقد نص الشافعي وغيره من الفقهاء على كراهة وضع القطيفة والمخدة ونحوها تحت الميت في القبر، فقيل: إن ذلك من خواصه صلى الله عليه وسلم - انتهى -.

باب قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اللحد لنا والشق لغيرنا».

قيل: إن المراد اللحد لنا أي للمسلمين، والشق لغير المسلمين فدل على فضل اللحد، وقيل: اللحد لنا أي أهل المدينة، والشق لأهل مكة فإن أرض مكة دات رمل فلا يدل على فصل اللحد. وأما المسألة فقال الفقهاء باستحباب اللحد، وفي بعض كتبها وجه أفضلية اللحد أن اللحد كالخبرة فيه الشرف والتعظيم.

مسألة: إذا احترق القرآن العربي ولبيت الأوراق يدفن في اللحد، أو يحرق ويلقى رماده في البحر كما ثبت أن دا السورين أحرق

الصحائف.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ شُقْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ فَرْقِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

١٠٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جُمِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْقَصَّابِ، وَاسْمُهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي عَطَاءٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ، وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ شَيْءٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَذَا أَصَحُّ.

٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ

١٠٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَالْقَلْبِ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ: أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَغْتَنِي^(١) النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ لَا تَدْعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تَمْتَلَأَ إِلَّا طَمَسْتَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَكْرَهُونَ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَا يُعْرَفُ أَنَّهُ قَبْرٌ، لِكَيْلَا يُوطَأَ وَلَا يَجْلَسَ عَلَيْهِ.

٥٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا

١٠٥٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مُرَيْدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا^(٢) عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، وَبِشْرِ بْنِ الْخَصَّاصِيِّ.

١٠٥٠(م)- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٠٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ

وقال الشيخ العراقي: وفرشت في قبره قطيفة، وقيل: أخرجت وهذا أثبت، وكأنه أشد إلى ما قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: إنها أخرجت قبل إهالة التراب - والله أعلم بالصواب - كذا قاله علي في «المراقبة شرح المشكاة».

(١) قوله: «عنى ما بغتنى» اتعديت به على لتضمين معنى الإمارة والتسليط، وفيه دلالة على أن هذه الأمور الثلاثة من الأمور العظيمة لمهتة في الدين، وقوله: «تمتلا» أي صورة، قوله: «إلا طمسته» أي محوته، وقوله: «قبرا مشرفا» أي عالجا أى بى عليه حتى صار عاليا لا ما أعم بالتراب والحجارة والرمل والحصا حتى يتميز من الأرض، وقوله: «إلا سويته» قيل: المراد تسطيحه لا تسويته بالأرض جمعا بين الأخبار، كذا في «شرح الشيخ».

قال ابن اهامم: الحديث محمول على ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبساء، وليس مرادنا ذلك من تسنيم القبر، بل قدر ما يبدو من الأرض وتميز عنها - والله أعلم - انتهى.

قيل: السنة أن يرفع القبر شبرا، وقد روى ابن حبان أن قبره صلى الله عليه وسلم كذلك، قاله الشيخ في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا تجلسوا على القبور» لأن فيه ستحفا ولا تصورا إليها لأن فيه تعظيما بليغا، كذا في «اللمعات»، قال ابن اهامم في «فتح القدير»

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ

قال الشافعية: الأفضل التربع والتسطيح، وقلت: الأفضل التسنيم، وذكر ابن اهامم أن يرفع القبر قدر شبر واحد، وظاهر حديث الباب أن لا يرفع القبر أصلا، ولكي قد وجدت حديثا لما قال ابن اهامم أي رفعه قدر شبر واحد.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا

يكره الوطئ أي المشي على القبر، واحتار الطحاوي الكراهة، واحتار الشيخ الكمال الكراهة تريبا.

والجوس على القبر. قيل: معناه قضاء الحاجة من البول والغائط على القبر، وقيل: الجوس المعروف، وهذا أيضا مكروه، وثبت بسند صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمار عن ابن عمر، وبين الجوس والاتكاء فرق ظاهر.

عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْفَعِ، عَنْ أَبِي مُرْتَدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ» وَهَذَا الصَّحِيحُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَزَادَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ» وَإِنَّمَا هُوَ بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ، هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ. وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ» وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ.

٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا

١٠٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُجْصَّصَ^(١) الْقُبُورُ وَأَنْ يُكْتَبَ^(٢) عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى^(٣) عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ^(٤).
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي تَطْيِينِ الْقُبُورِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُطَيَّنَ الْقَبْرُ.

٥٩- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ

١٠٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ^(١)، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَلِيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ. فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ^(٢) بِوَجْهِهِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ! يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ».

في آخر فصل الدفن: ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل أولى، ويكره كلما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس إلا ريارتها والدعاء عندها قائماً كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع، ويقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين... الخ، كذا نقله القاري كلام ابن الهمام هذا في «المرقاة» في باب دفن الميت في حديث أبي مرتد العنوي.
(١) قوله: «أَنْ تُجْصَّصَ الْقُبُورُ» النهي عنه لما فيه من الزينة والتكلف، وجور الحسن البصري التطيين، وفي «الحانية»: تطيين القبور لا بأس به خلافاً لما قاله الكرخي.

(٢) قوله: «وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا» أي اسمه الله والقرآن واسم الرسول لئلا يمتنهن أو يبول عليه حيوان. (السمعات)

(٣) قوله: «وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا» يحتمل وجهين: أحدهما البناء على القبر بالحجارة ما يجرى مجراها، والآخر أن يضرب عليه خباء أو نحوه وكلاهما منهي عنه لانعدام الفائدة فيه، ولأنه من صنع أهل الجاهلية، قاله الطيبي.

(٤) قوله: «أَنْ تُوْطَأَ» -بضم كاف وفتح دال فمثناة تحت فنون- كذا في «المعنى».

(٥) قوله: «فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ» أي أهل القبور بوجهه، فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه لوجه الميت، وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضاً، وعليه عمل عامة المسلمين. (المرقاة)

(٦) قوله: «أَنْتُمْ سَلَفُنَا» سلف الإنسان من يتقدمه بالموت من آباءه وذوى قرابته، ونحن بالآثر -بفتحيتين- وفي نسخة بكسر الهمزة وسكون المثناة يعني تابعون لكم من وراءكم لاحقون بكم. (المرقاة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا

لا يجوز التجصيص عند أحد ولا البناء، وأما ما ذكر الشيخ الدهلوي في المدارح جوازه عن بعض مشايخنا أي محمد بن سلمة فينبغي أن تراجع عبارة ابن سلمة مشاهفة.

وأما الكتابة فحذف كتاب على قبور السلف فلا أعلم أنها مدرجة تحت هي الحديث أم لا؟ وقال الحاكم صاحب المستدرک: إنا نجد الكتاب على القبور شرقاً وغرباً والحديث يهوى عن الكتابة، والله أعلم، وفي طبقات المالكية: أن الشيخ ناصر الدين بن المنير كتب على قبر ابن حاسب شعرين، فالخاصل أني لا أداحل في هذا، والحديث عام

قوله: (تطيين القبور الخ) أي رش الماء على تراب القبر، وهذا حائز كما في كسا أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ

ثبت الأدعية في الأحاديث الصحاح، وفي فتح القدير عن أبي حنيفة أن الزائر يستقبل القبر وليستدر القعدة ويتيمم شيئاً ليراه الميت سهلاً.
قوله: (السلام عليكم الخ) ظهر حديث الباب وغيره من كثير من الأحاديث يدل على سماع الموتى، واشتهر على ألسنة الناس أن الموتى ليس لهم سماع عند أبي حنيفة، وصنف ملا علي القاري رسالة وذكر فيها أن المشهور ليس له أصل من الأئمة أصلاً، بل أحد هذا من مسألة في باب الإيمان أنه إذا حلف أنه لا يتكلم مع فلان فمات الرجل فتكلم معه على قبره ميتاً لا بحث، أقول: إن وجه عدم الحث أن مبي الإيمان

وفي الباب عن بُريدة وعائشة. حديث ابن عباسٍ حديث حسنٌ غريبٌ. وأبو كُذينة اسمُه يحيى بن المهلب. وأبو ظبيان اسمُه حصين بن جندب.

٦٠ باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور

١٠٥٤ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ التَّبِيلِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أَذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فزُورُوهَا، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

وفي الباب عن أبي سعيدٍ وابنِ مسعودٍ وأنسٍ وأبي هريرة وأمِّ سلمة. قال أبو عيسى: حديث بُريدة حديث حسنٌ صحيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرَوْنَ بِزِيَارَةِ الْقُبُورِ بَأْسًا. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٦٠- باب ما جاء في الزيارة للقبور للنساء^(١)

١٠٥٥- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: تُوْفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْحَبَشِيِّ. قَالَ: فَحُمِلَ إِلَى مَكَّةَ فَدُفِنَ فِيهَا. فَلَمَّا قَدِمْتُ عَائِشَةً، أَتَيْتُ قَبْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ:

وَكُنَّا كَنَدَمَانِي^(٢) جَذِيمَةً حَقَبَةً * مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ: لَنْ يَتَّصِدَعَا

(١) قوله: «فزوروها» قال الصبي: زيارة لقبر مأدود فيها مرجال وعيه عمه أهل العلم، وأما النساء فقد روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من زيارات القبور، فرأى بعض أهل العلم أن هذا يدل أن يرحص زيارة لقبور، فلما رخص، عمت الرخصة من فيه - انتهى -.

قال لنووي: وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم، وهل يكره للنساء وجهود قطع لأكثرهم بالكرهية، ومنهم من قال: لا يكره، كذا في «مرقاة».

(٢) قوله: «كندماني» كلمة، هما مائد وعقيل كان نديمه وجنيسه مدة أربعين، وكلمة سم منك من العراق، وقوله: حقيقة أي مدة طويلة.

عنى لعرف، وأهل العرف لا يعلمون أن الموتى تسمع، ولحقق أن أنا حنيعة لا يكره سمع الأموات وإن خالف ابن إمام، وقال: إن الموتى لا تسمع، وإن دحية الحديث تدعى سمع الموتى، وقال الشيخ: إن الموتى لا تسمع ويستثنى منه سمع قرع اسعد ولسلام عبيكم، أقول: لو قلنا بسمع الموتى لا يشك فإنه ثبت بقدر مشترك توترأ في حديث ولا تنعرض إلى انتخبيصات لمكتلفة، وسيم إذا برد الإنكار عن أئمتنا لثلاث، وأما آيات المشيرة إلى عدم السمع فيها محامل حسنة، قد التفتازلي في شرح المقاصد: إن عمه أبيت في مجمع عيه ولكنه لا حركة له، أقول: إن نفس إجماع التفتازلي في حير إخفاء وأما في الحركة ففي فتاوى من ححر العسقلاني، ولم تطبع أن حركة الروح وإياه ودهانه ثابت في لشريعة، وذكر بعض التفصيل اسبوسي في رسالته.

ما جاء في زيارة القبور للنساء

في زيارة السونان روي عن أبي حنيعة الخوازمي وعنده. أقول: وجه الحوار أن اسمي - صلى الله عليه وسلم - أحاز زيارة لقبور مرجال، وأسساء تبع لرجال، ووجه لثانية: أن الإجازة المذكورة في الحديث للرجال، وتردد ابن عاسدين في تعدد الرواية عن أبي حنيعة، أقول: يحمل على اختلاف الأحوال.

قوله: (الحششي الخ) بضم الحاء وتشديد الياء المثناة التحتانية، والحديث يدل على جواز نفس الميت من موضع إلى موضع، في عامة كتبنا عدم جواز نقل، وفي البحر أن الحوار في المسافة القريبة لا العيدة، وانقل أدت عن لسيف أيضاً، ورفع اليدلين عند الدعاء على القبر جالز كما في جزء رفع اليدلين لمحمدي وصحيح مسلم: «لله عليه الصلاة والسلام دخل حجة بقيق ودعا رافعاً يديه»، وأما قراءة القرآن على المقابر فهو كراهية مع جواز عن محمد بن الحسن.

قوله: (وس يتصدعا، الخ) هذا ألف لتتية، وأم الإشع وألف إذا كنت للإشعاع فمميز من مصدر المفهوم كما في:

قد حبل بين أعير وسرو -

[١] هذا الباب في "باب ما جاء في الزيارة بقبور النساء" مع حديث كان مؤخر في نسخة المهدية من باب لدى، قدمه نداء

لنسخة بشر حفاصاً على أرقام الحديث

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا * لِطَوِيلِ اجْتِمَاعٍ. لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتُ إِلَّا حَيْثُ مِتُّ. وَلَوْ شَهِدْتُكَ^(١) مَا زُرْتُكَ.

٦١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ

١٠٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَوَارَاتِ

الْقُبُورِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ. فَلَمَّا رَخَّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرِّجَالُ

وَالنِّسَاءُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرِهَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ، لِغَلَّةِ صَبْرِهِنَّ وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ.

٤١

٦٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

١٠٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمْرٍو السَّوَّاقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ

أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا، فَأَسْرَجَ لَهُ سِرَاجًا. فَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ^(٢) الْقَبْلَةِ وَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ

إِنْ كُنْتَ لِأَوَّاهًا تَلَاءً لِلْقُرْآنِ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَكْبَرُ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَقَالَ: يُدْخَلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مِنْ

قَبْلِ الْقَبْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَلُّ سَلًا.

وَرُخَّصَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ.

٦٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَجِبَتْ: ثُمَّ قَالَ: أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٥٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْأِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيِّ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَبَحَلْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَمَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا

قوله: لَنْ يَتَصَدَّعَا أَى لَنْ يَتَفَرَّقَا، قوله: فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا أَى بِالموت، قوله: لِطَوِيلِ اجْتِمَاعِ اللَّامِ، بمعنى بعد، وقيل: بمعنى مع، قوله: لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مِنْ

الْبَيْتُوتَةِ أَى لَمْ نَجْتَمِعْ فِي لَيْلَةٍ مَعًا، كَذَا فِي «السمعات» وغيره.

(١) قوله: «وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ -انتهى- وَبُرد عَلَيْهِ أَنَّ عَائِشَةَ كَيْفَ زَارَتْ

مَعَ النَّبِيِّ وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَشْهَدْ وَقْتُ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَحَابَّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ مُحْمُولٌ عَلَى تَكْثُرِ الرِّيَاةِ؛ لِأَنَّهُ صَبِيحَةٌ مَبَالِغَةٌ، وَلِذَا قَالَتْ:

«لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ» لِأَنَّ التَّكْرَارَ يَنْبِئُ عَنِ الْإِكْتَارِ -والله تعالى أعلم-.

(٢) قوله: «مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ» لِأَنَّ جَانِبَ الْقَبْلَةِ مَعْظَمُهَا، فَيَسْتَحْتَجُّ الْإِدْحَالُ مِنْهُ، وَعِنْدَ الْخَنَفِيَّةِ، وَمَا وَرَدَ «سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ» لَعَنَهُ لِأَنَّهُ

لَمْ يَكُنْ فِي حَضْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةٌ فِي ذَلِكَ الْجَانِبِ لِأَنَّ قَبْرَهُ يَنْصُقُ بِالْجَدَارِ، كَذَا يَفْهَمُ مِنْ «السمعات».

وقال السَّيْرَاقِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ (سَيُوهِي): إِنْ مَعًا فِي النِّعَةِ، بِمَعْنَى جَاءَ فِي الْقَوْمِ مَعًا أَى بِمُجْتَمِعِينَ أَوْ أَجْمَعِينَ.

وَيَسْتَحْتَجُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ الْمُلْحَقَةُ سِدَّةِ الرَّائِرِ، وَقَالَ لَهُ اسْ تَعْمِيَةُ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

يَجُوزُ الدَّفْنُ بِاللَّيْلِ وَأَطْلَبُ الطَّحَاوِيُّ فِي الرِّوَايَاتِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْهَيْهِي فَلَمَّا يَشْكُلُ الدَّفْنُ عَلَى النَّاسِ وَهَذَا بَعْدَ صَحَّةِ رَوَايَةِ الْهَيْهِي.

قوله: (قَبْلُ الْقَبْلَةِ) يَدْعُو عِدَدًا مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُسَلُّ الْمَيِّتَ مِنْ جَانِبِ رِجْلِ الْقَبْرِ إِلَى رَأْسِهِ. وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْصَلِيَّةِ.

وَتَمَسَّكُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ سَلَّ، وَاعْتَدَرَ الْأَحْمَدُ أَنَّ فِي جَانِبِ الْجِدَارِ الْقَبْلَةَ كَانَ صِيقَ امْكَانٍ، فَكَانَ لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْأَحَدُ مِنْ جَانِبِ الْقَبْلَةِ.

عَلَيْهَا خَيْرًا. فَقَالَ عُمَرُ: وَجِبَتْ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ: وَمَا وَجِبَتْ؟ قَالَ: أَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ لَهُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». قَالَ قُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: وَاثْنَانِ. قَالَ: وَلَمْ نَسْأَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَاحِدِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيُّ اسْمُهُ: ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ.

٦٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا

١٠٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ. حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَمُعَاذٍ، وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ وَأُمِّ سُلَيْمٍ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ الْأَشْجَعِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَقُرَّةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُزْنِيَّ. وَأَبُو ثَعْلَبَةَ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْعُشْنِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٦١- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ خُوْشَبٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَدَّمَ ثَلَاثَةً»^(٢) لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ، كَانُوا لَهُ حِصْنًا حَصِينًا.

قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدَّمْتُ اثْنَيْنِ. قَالَ: وَاثْنَيْنِ. فَقَالَ أَبُو بَنْ كَعْبٍ سَيِّدُ الْقُرَاءِ: قَدَّمْتُ وَاحِدًا؟ قَالَ وَوَاحِدًا. وَلَكِنْ إِنَّمَا ذَاكَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

١٠٦٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ بَارِقٍ الْخَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي أَبَا أُمِّي سِمَاكَ بْنَ الْوَلِيدِ الْخَنْفِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَرَطَانِ»^(٣) مِنْ أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهِمَا الْجَنَّةَ. فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: فَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «وَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ، يَا مَوْفِقَةُ!» قَالَتْ: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ فَأَنَا فَرَطُ أُمَّتِي. لَنْ يُصَابُوا بِمِثْلِي»^(٤).

(١) قوله: «ما من مسلم يشهد له ثلاثة إلا وجبت له الجنة» حاصل المعنى أن ثناءهم عليه بالخير يدل على أن أفعاله كانت خيرا، فوجبت له الجنة، وذلك لأن المؤمنين شهداء بعضهم على بعض، كذا قال العيني وغيره.

(٢) قوله: «إلا تحية القسم» قيل: أراد به وإن منكم إلا وادها يقال: ضربه تحيلا وضربه تعزيرا، إذ لم يبالغ في ضربه هذا مثل في القليل المرط الفلة أى لا تمسه النار إلا مسة يسيرة مثل تحلة قسم الحالف، كذا في «المجمع».

(٣) قوله: «من قدم ثلاثة» الظاهر أن معناه من قدم ثلاثة من الولد، وصبر عند فقدهم، واحتسب ثوابهم عند ربهم، أو المراد بالتقدم لأنه التأخر أى من تأخر موته عن موت ثلاثة من أولاده المقدمين عليه، قوله: لم يبعوا الحث أى الذنب أو البلوغ، والظاهر أن هذا قيد الكمار؛ لأن العالب أن يكون القلب عليهم أرق، ولصبر عهم أشق. (المرقاة)

(٤) قوله: «من كان له فرطان» الفرط - بالتحريك - من يتقدم القافلة فيهيئ لهم ما يحتاجون إليه، والمرط هنا الولد الذى مات قبله، فإنه يتقدم ويهيئ لوالديه منزلا في الجنة، قوله: أدخله الله أى مع الناجين أولا بالصبر عليهما أو بالشعاعة منهما. (المرقاة)

(٥) قوله: «لن يصابوا بمثلي» أى مثل مصيبتى لهم، فإن مصيبتى أشد عليهم من سائر المصائب، وأكون أنا فرطهم. (المرقاة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا

ثبت الوعد على موت ولد وولدين وثلاثة.

قوله: (إلا تحية القسم الخ) والقسم ما في الآية «وإن منكم إلّا وأدعها كان على ربك حثما مقصيا» [مریم: ٧١].

قوله: (لم يبعوا الحث الخ) إن قيل: إن رادة الحزن والوجع على موت الكبر، قلنا: إن العرض التشجيع والشعاعة تكون من المعصومين لذين لم يحتلموا.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب^١. لا نعرفه إلا من حديث عبد ربّه بن باري. وقد روى عنه غير واحد من الأئمة.

حدثنا أحمد بن سعيد المزبلي، حدثنا حبان بن هلال، حدثنا عبد ربّه بن باري، فذكر نحوه. وسماك بن الوليد الحنفي، هو أبو زميل الحنفي.

٦٥- باب ما جاء في الشهداء من هم

١٠٦٣- حدثنا الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك ح وحدثنا قتيبة عن مالك عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «الشهداء خمس: المطعون^(١) والمبطون^(٢) والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله».

وفي الباب عن أنس وصفوان بن أمية وجابر بن عتيك وخالد بن عرفة وسليمان بن صرد وأبي موسى وعائشة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

١٠٦٤- حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي الكوفي حدثنا أبي حدثنا أبو سنان الشيباني^(٢) عن أبي إسحاق السبيعي، قال: قال سليمان بن صرد لخالد بن عرفة- أو خالد لسليمان-: «أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قتل بطنه لم يعدب في قبره»؟ فقال أحدهما لصاحبه: نعم.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب في هذا الباب. وقد روى من غير هذا الوجه.

٦٦- باب ما جاء في كراهية الفرار من الطاعون^(٣)

١٠٦٥- حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، عن عامر بن سعيد^(٣)، عن أسامة بن زيد: أن النبي ﷺ ذكر الطاعون فقال: «بقية رجز^(٣) أو عذاب أرسل على طائفة من بني إسرائيل، فإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، وإذا

(١) قوله: «المطعون» أي الذي ضربه الطاعون ومات به، والمبطون أي الذي مات بمرض البطن كالاستسقاء ونحوه كالإسهال، وقيل: من مات بوجع البطن، والغريق الذي يموت من غرق، وظاهر أنه مقيد بمن ركب البحر ركوباً غير محرم، وصاحب الهدم -بفتح الدال- ما يهدم به من جانب البئر فيسقط فيه، قال ابن الملك: أي الذي يموت تحت الهدم وهو بالتحريك البناء المهديم، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «من الطاعون» وهو قروح تخرج مع لب في الآباط والأصابع وسائر لبدن يسود ما حولها، أو هو المرض العام والوباء.

(٣) قوله: «بقية رجز» -بكسر راء- أي عذاب، وقوله: على طائفة من بني إسرائيل هم الذين أمرهم الله تعالى أن يدخلوا الباب سجداً

قوله: (من الأئمة الخ) كن المتقدمون من أي حنيفة وأحمد ومالك والشافعي وابن أميين وابن معين وعبد الرزاق والبخاري وغيرهم لا يروون ولا يأخذون من الضعفاء، ولا يروون المنكرات والمتروكات أصلاً، وجاء المتأخرون وخصطرو وأحالوا على النقد مثل الدارقطني والبيهقي وغيرهما.

باب ما جاء في الشهداء من هم

الشهيد دنيوي وآخروي. وفي الفقه خاص أي الدنيوي، وأما في الحديث فعام، وفي الصحيحين سبعة شهداء، وزاد السيوطي وأبلغ إلى أربعين، وزاد الأجهوري المالكي في بعض رسائله وأبلغ إلى خمسين. والطاعون على أقسام أشدها ما يكون بخراج أصفر وهذا من الأمراض المتعدية والوباء غير الطاعون، وأما المبطون فقيل: من به استطلاق البطن، وقيل: الحامة، وقيل: من ابتلي في ذات الجنب.

وإن قيل: إن في أبي داود الاستعاذة من الموت مفاجأة، والحال أن الحديث ينبي بأن الموت فجاءة شهادة، قلنا: إن الشريعة تأمر بالاستعاذة كيلا يفوت الرجل الوصية وغيرها من أمور الشريعة، وأما لو ابتلي ومات بالموت فجاءة فيكون شهيداً.

باب ما جاء في كراهية الفرار من الطاعون

في الدر المختار في مسائل الشئ قبيل الفرائض: الخروج عن السدة المطعونة حائر ولكن الحديث يهي، والسهي محمول على موضع فساد

[١] وفي نسخة بشار: «هذا حديث غريب» وقال: في م: «حسن غريب» وفي ب: «حسن صحيح غريب» وكله خطأ، وما أنشاه من التحفة (وإن أضاف محققها لفظة «حسن» من كسبه). ويعصده ما نقله التبريري في مشكاة المصابيح عن الترمذي (١٧٣٥). وهذا هو الموافق في الحديث ضعيف لصعف عبد ربّه بن باري الحنفي.

[٢] وفي نسخة بشار: «أبو سميان الشيباني»

[٣] وفي نسخة بشار: عامر بن سعد.

وقع بأرض ولستم بها فلا تهبطوا" عليها.

وفي الباب عن سعد وخزيمة بن ثابت وعبد الرحمن بن عوف وجابر وعائشة.
قال أبو عيسى: حديث أسامة بن زيد حديث حسن صحيح.

٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ "أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ"

١٠٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِقْدَامٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ الْعَجَلِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

وفي الباب عن أبي موسى وأبي هريرة وعائشة.

قال أبو عيسى: حديث عباد بن الصامت حديث حسن صحيح.

١٠٦٧- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَلْنَا يَكْرَهُ الْمَوْتَ. قَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ. وَلَكِنْ الْمُؤْمِنُ إِذَا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ وَجَنَّتْهُ، أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ. وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٦٨- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ

١٠٦٨- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ وَشَرِيكٌ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ. فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

فخلفوا، قال الله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجُومًا مِنْ أَسْمَاءٍ﴾ قيل: أرسل الله عليهم الطاعون، فمات منهم في ساعة أربعة وعشرون ألفاً، في الحديث: نهى عن استقبال سلاء فإنه تهوّر وإقدام على حصر، وإيقاع النفس في معرض الشهكة، وعن الفرار عنه، فإنه فر من القدر وهو لا ينفعه، قاله الطيبي في «شرح المشكاة».

(١) قوله: «فلا تهبطوا عليه» لهبوط ههنا بمعنى القدوم، وعادة العرب أن يستموا المذهب بالصعود، ويقدموه بالهبوط.

(٢) قوله: «من أحب لقاء الله...» الخ: المراد باللقاء لمصير إلى اندار الآخرة، وطلب من عبد الله، وليس الغرض به الموت؛ لأن كلا يكرهه، فمن ترك الدنيا وأبغضها، أحب لقاء الله، ومن آثره وركن إليها، كره لقاء الله؛ لأنه يميل إلى الموت، وقوله: «والموت دون لقاء الله» يبين أن الموت غير اللقاء، ولكنه معترض دون اعراض المطلوب، فيجب أن يصير عيبه، ويحتمل مشاققه حتى يصل إلى لغوز بالبقاء، يريد أن قول عائشة رضي الله عنها: «يا لئكره الموت» يوهم أن المراد من لقاء الله في قوله: كره لقاء الله الموت ليس بذلك؛ لأن لقاء الله غير الموت بدليل قوله: والموت قبل لقاء الله، فلما كان الموت وسيمة إلى لقاء الله، عبر عنه بقاء الله. (الطيبي بعبارة)

الاعتقاد ورعه لعبوى، وعرض الحديث الرضا بما قصي الله ويحور الخروج والدخول لخواص آخر.

وفي البخاري لفظ صار مشكلاً على شارحين وهو هذا: «ولا يخرجكم إلا فراراً منه ولج» فقلوا: ضاهره يد على جواز لفرار، أقول: إن المذكور في الحديث لفرار لمقدر لا محقق ومثل هذا يعبره سبويه سؤفع وغير توقع، وأقرب معناه لا خرجوا على هذا الحال واحتملوا في إعراب (فراراً منه).

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ

قوله: إن مراد الحديث كان طاهراً أي شعيبي في حلة الحياة وقرب الوفاة وإما أشككه سؤان عائشة رضي الله عنها وحواله عليه بصلاة وإسلام، ودل ذلك على أن الحديث خاص بحلة الوفاة، أقول: إن مراد الحديث إلا أن أص ما هو طاهر مشدد، أما حواره عليه بصلاة وإسلام إنما هو على تقى محاصد لا يترقب أو سبب حكيم، أو نفور موحى به أو المنجاة مع الحصة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ

قال فقهاء: يصلى على كل من يدعى لإسلام وإن كان فسقاً فاحراً إلا على من نفسه وفاتن أبويه عند أي حصة، وروي عن أبي

وَقَدْ اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَةِ، وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِ غَيْرُ الْإِمَامِ.

٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَدْيُونِ^[١]

١٠٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَهَّبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَإِنَّ عَلَيْهِ دِينَاً. قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُوَ عَلِيٌّ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِالْوَفَاءِ؟» فَقَالَ: بِالْوَفَاءِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي حَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَقُولُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ. وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَلَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَرَكَ دِينَاً، فَعَلَيْ قَضَاؤِهِ. وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

١٠٧١- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ أَخَذَكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ

(١) قَوْلُهُ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَعَنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِمْتَنَعَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ الَّذِي لَمْ يَدَعْ وَفَاءً تَحْذِيرًا عَنِ الدِّينِ، وَزَجْرًا عَنِ الْمَاطِلَةِ، وَالتَّقْصِيرِ فِي الْأَدَاءِ وَكَرَاهَةً أَنْ يَوْقِفَ دَعَاءَهُ عَنِ الْإِجَابَةِ بِسَبَبِ مَا عِنْدَهُ مِنْ حَقُوقِ النَّاسِ وَمُظَالِمِهِمْ، وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِ الضَّمَانِ عَنِ الْمَيِّتِ، سَوَاءً تَرَكَ وَفَاءً أَوْ لَمْ يَتَرَكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَصْحُحُ الضَّمَانُ عَنْ مَيِّتٍ لَمْ يَجِفْ وَفَاءً - اِنْتَهَى -.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَاتِمَاتِ»: وَبِمَكْنٍ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ضَمَانًا بَلْ وَعَدَهُ بِأَنْ أَدَى دِينَهُ، وَلَمَّا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ وَعْدُهُ صَحِي لَارْتِفَاعِ الْمَانِعِ - اِنْتَهَى -.

يُوسُفُ لَا يَصْحَى عَلَى الْبَاعِي، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ

يُصَلِّي عَلَى الْمَدْيُونِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَأَمَّا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكَانَ لَا يَصَلِّي إِلَّا إِذَا تَكْفَلَ رَجُلٌ دِينَهُ.

وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صِحَّةِ الْكِفَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، أَقُولُ لَا اسْتِدْلَالَ فِي هَذَا فَلَا مِنْ بَابِ الدِّيَانَةِ، وَمَسْأَلَتُنَا مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ وَالْمَعَامَلَاتِ، نَعَمْ لَوْ أَنْكَرَ الْمُتَكْفِلُ فَرْضاً وَأَلْزَمَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَتَكْفَلَهُ لَكَانَ حُجَّتُهُمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

عَذَابُ الْقَبْرِ ثَبَتَ مُتَوَاتراً، مُتَوَاتَرَ الْقَدَرِ الْمُشْتَرَكِ، وَقَالَ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ قَاطِعَةً، وَمَكْرُ التَّوَاتُرِ هَذَا لَا رَيْبَ فِي تَبْدِيلِهِ، وَمَكْرُ التَّوَاتُرِ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ كَأَنَّهُ كَانَ التَّوَاتُرُ بِدَبْهِيَا، وَفَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ إِنْ كَانَ بَصَرِيًّا، وَنُسِبَ إِلَى الْمُعْتَزِلَةِ أَهْمُ يَكْرُونَ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ الْمَحْتَرَمَةَ عَدَمُ إِكْفَارِهِمْ، وَإِذَا كَانُوا أَنْكَرُوا عَذَابَ الْقَبْرِ فَكَيْفَ يَكُونُوا أَهْلَ الْقِلَّةِ؟ أَقُولُ: يَقَالُ أَوَّلًا لَعَلَّ التَّوَاتُرَ نَظَرِي، وَثَانِيًا: أَنَّهُ مَ يَكْرُ أَحَدٌ مَسْأَلَةً إِلَّا ضَرَّارٌ بَيْنَ عَمْرٍو وَبَشَرِ الْمَرِيضِيِّ، وَإِنِّي فِي هَذَا أَيْضاً مُتَرَدِّدٌ مَا لَمْ يَرِ عِبَارَتُهُمَا.

أَزْرَقَانٍ^(١)، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ وَالْآخَرُ النُّكَيْرُ. فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ^(٢)؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا. ثُمَّ يُفْسَخُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ. ثُمَّ يَنْوَرُ لَهُ فِيهِ. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ. فَيَقُولُ: أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي فَأَخْبِرْهُمْ؟ فَيَقُولَانِ: نَمْ كَتُمَةِ الْعُرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ^(٣).

«وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ. فَيُقَالُ لِلْأَرْضِ: النِّمِّي عَلَيْهِ، فَتَلْتَمِي عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ^(٤)، فَلَا يَرَأَى فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ^(٥)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠٧٢- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ جَدُّنَا عَبْدُ عَزِيزٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ^(٦)» حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧١- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُصَابًا^(٧)

١٠٧٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا وَاللَّهُ! مُحَمَّدُ بْنُ سَوْفَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

(١) قوله: «أَزْرَقَانِ» أراد سوء منظرهما وورقة أعينهما، والزرقة أبعض الألوان إلى العرب؛ لأنها تون أعياءهم الروم، ويحتمل إرادة قبح المنظر وفضاعة الصورة وتعميد الطغر وتقريب البصر كناية عن شدة الغضب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ - يَفْتَحُ الْكَافَ - وَالْآخَرُ: النُّكَيْرُ» وكلاهما ضد المعروف، وسميا به لأن الميت لم يعرفهما، وذكر بعض الفقهاء أن اسم الدين يسألان المذهب منكر وبكير، وإن اسم الذين يسألان المطيع مبشر وبشير، كذا في «فتح الباري».

(٣) قوله: «وَفِي هَذَا الرَّجُلِ» غير بذلك امتحاناً للآل يتلقن تعظيمه عن عبادة الأتقال، قيل: يكشف للميت حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم وهي بشرى عظيمة للمؤمن إن صبح ذلك، ولا نعمه حديثاً صحيحاً مروياً في ذلك، والقاتل به إنما استند لمجرد أن الإشارة لا تكون إلا بحاصر، لكن يحتمل أن تكون إشارة ما في المدفن، فيكون مجازاً، قاله القسطلاني.

(٤) قوله: «فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ» الاختلاف إدخال شيء في شيء أي يقرب كل جانب من القبر إلى الجانب الآخر، فيضمه ويعصره. (لمجمع)

(٥) قوله: «هَذَا مَقْعَدُكَ» أي هذا مقعدك تستقر فيه حتى تعث إلى مشه من الجنة أو النار. (الصبي)

(٦) قوله: «مَنْ عَزَى مُصَابًا» من التعزية قال الشيخ: لعزاء الصبر، والتعزية حمله عليه - انتهى - بأن تقول: أعظم الله أحرك، فيسهل عليه المصيبة.

ثم لأهل السنة قولان في قين: إن العذاب لروح فقط، وقيل: لروح والجسد والمشهور الثاني، اختاره أكثر شارحي الهداية وهو المختار، وإن صار البدن درة درة في الدنيا فإن الشعور لكل شيء عند جمهور الأمة، وتفرد ابن حزم لأندلسي وقال: لا شعور إلا للنفلين، وقال الصوفية: العذاب ببدن المثالي، وقال الفلاسفة: لا شعور بلصبيعة، وقال صاحب الشمس البارغة: لكل طبيعة شعور. وأما الروح فمرو حقيقته في أول الكتاب أنه جسم لطيف ذو أعضاء عند أهل السنة إلا من شذ وتفرّد مثل العراقي، ونسب إلى رابع الأصهباني والقاضي أبي زيد الدبوسي.

قوله: (يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا الْمُنْكَرُ) قيل: إن المنكرين الذين يأتيان المؤمن بمبشر ومبشر، والله أعلم.

قوله: (هَذَا مَقْعَدُكَ) قيل: إنه عليه الصلاة والسلام شهدته الميتة، وقيل: يشار إلى المعهود، وأقول: يكفي العهد فقط ولا دليل على المشاهدة.

قوله: (يُصَحَّحُ لَهُ الْحَجَّ) إن كان مساحة الصبر فلا بعد فيه فإنما شهدناه في هذا العالم بالآلات، وإن كان لمساحة في المكان فيموص الحقيقة إلى الباري عز اسمه تعالى.

قوله: (مَدْفُونٌ) في البحاري شذ من روي بين الكافر والمسلم، وقالت جماعة: إن لسؤال في القبر إنما يكون من المسممين لا الكافرين.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوْقَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ مَوْقُوفاً، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَيُقَالُ: أَكْثَرُ مَا ابْتُلِيَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. نَقَمُوا عَلَيْهِ.

٧٢- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٠٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَّاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ، إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَا نَعْرِفُ لِرَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ سَمَاعاً مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

٧٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ

١٠٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَهَنِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ! ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا أَنْتَ^(١)، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفُوفاً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ.

٧٤- بَابُ آخَرٍ فِي فَضْلِ التَّعْزِيَةِ

١٠٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدَّبُ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أُمُّ الْأَسْوَدِ عَنْ ثُنَيْيَةَ^(٢) ابْنَةِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ جَدِّهَا أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَزَّى ثَكْلِي^(٣)، كَسَى بُرْداً فِي الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجَنَازَةِ

١٠٧٧- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِي قُرَّةٍ يَزِيدَ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا. فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ يَرْفَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. وَهُوَ

(١) قوله: «إِذَا أَنْتَ» - بعد المزمرة - أى حضرت وأتى وقتها كحانت والأم التى لا زوج لها.

(٢) قوله: «ثُنَيْيَةَ» - بسكون النون بعدها تحانية - ابنة عُتَيْدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ لا يعرف حالها. (التقريب)

(٣) قوله: «مَنْ عَزَّى ثَكْلِي» - بفتح المثناة - التى مات ولدها. (اللمعات شرح المشكاة)

المجاهر، وقيل: يسأل الكافر المجاهر ومدعي الإسلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

ما صح الحديث في فصل موت يوم الجمعة، ولو صح بالقرص لكان الفصل من عدم السؤال لمن مات يوم الجمعة لا من مات قبل وأحر دونه إلى يوم الجمعة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْجَنَازَةِ

من قال برفع اليدين في الصلاة المكتوبة قال بالرفع في الحزاة، ومن لم يقل نه فيها، لم يقل نه فيها، وذهب مشايخنا للحية إلى ما قال الشافعي، والخلاف في الأصلية وليس المرفوع لأحد.

قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارِكِ أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ : لَا يُقْبَضُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ.
وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ يُقْبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: يُقْبَضُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

٧٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ^(١) بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ

١٠٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».
١٠٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

(آخِرُ كِتَابِ الْجَنَائِزِ)

(١) قَوْلُهُ: «مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ» أَيْ لَا يَظْفَرُ بِمَقْصُودِهِ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ أَوْ فِي زَمْرَةِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّاحِبِينَ، وَيُؤَيِّدُ الْمَعْنَى إِشْرَاقُ الْحَدِيثِ الْآتِي يَشْكُو إِلَى رَبِّهِ الْوَحْدَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، هَذَا قَالَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «شرح المشكاة»، وَانْتَرَادَ مِنْ الْحَدِيثِ مَا أوردَهُ صَاحِبُ «المَشْكَاةِ» بَعْدَ، وَهُوَ حَدِيثُ الرَّاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَاحِبُ الدِّينِ مَا سَوَّرَ بِدِينِهِ يَشْكُو إِلَى رَبِّهِ الْوَحْدَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ فِي «شرح السنة».

بَابُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

فِي كِتَابِ اسْمِ أَنْ عَبَّاساً رَأَى فِي اسْمِ عَمْرِو الْفَارُوقِ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِسَبْعَةِ أَشْهُارٍ مَا لَقِيْتَنِي قَبْلَ اسْتِنَةِ، قَدْ عَمِرَ: كُنْتُ مَشْغُولاً فِي مُحَاسَبَةِ الرَّبِّ لِي وَفَرَّغْتُ عَنْهَا الْآنَ، وَكُنْتُ كُنْتُ أَنَّ أَنْزَلَ وَزَلَ قَدَمِي لَكِنَّ اللَّهَ مَضَى عَنِّي سَحَابُهُ، إِلَهُمَّ اغْفِرْ لِكُلِّ نَفْسٍ مَسْئُومَةٍ.
آمِينَ.

أَبْوَابُ النِّكَاحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

[١- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّزْوِيجِ وَالْحِثِّ عَلَيْهِ]

١٠٨٠- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّامِلِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَْاءُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالسَّوَادُ، وَالنِّكَاحُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ، وَثَوْبَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَجَابِرٍ، وَعُكَافٍ. حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠٨١ (م)- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّامِلِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصٍ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ أَبِي الشَّامِلِ.

وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَعَبَادِ بْنِ الْمَوَّامِ أَصَحُّ.

١٠٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمَارَةَ بْنِ هَمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابٌ لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ. فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! عَلَيْكُمْ بِالنَّبَاءِ^(١)، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ النَّبَاءَ فَقَلْبُهُ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ^(٢)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٨١ (م)- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعِيمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمَارَةَ، نَحْوَهُ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ

- (١) قوله: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» فائدة ذكره هو الإشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات، وذلك لأن قبل رمان الترمذى وطبقته كانت العادة أنهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار كما يفسح عنه موطأ مالك ومغازى موسى بن عقبة وغيرهما من تصانيف تلك الطبقة، ثم جاء البخارى والترمذى وأقرانها فميزوا الأحاديث المرفوعة من الآثار -والله تعالى أعلم-.
- (٢) قوله: «يا معشر الشباب» المعشر اجماعة والشباب على وزن سحاب جمع شاب، ولا يجمع فاعل على فعول غيره، كذا في «اللمعات».
- (٣) قوله: «عليكم بالنباء» بالمدة يعني النكاح والتزويج وهو من لأنه يتبوأ من أهله كما يتبوأ من مزله؟ كذا في المجمع.
- (٤) قوله: «وجاء» الوجود أن ترض أنثى الفحل رضا شديدا يذهب شهوة اجماع، وجيء فهو موجهة، ولصوم وجاء أى يقطع النكاح كما يقطعه الوجود. (الدر الثمين)

أبواب النكاح

النكاح في اللغة قيل: الوطى وقيل: العقد ويستعمل في اللغة في المعنيين، وأصله الضم. والنكاح عند أبي حنيفة عبادة، وقال الحنفية: إن النكاح الوطى والعقد مجاز، وقال الشافعية بالعكس، أقول: إن الحدائق يقلبون المجاز كما قل ابن تيمية: إن المجاز لم يكن في المتقدمين، وقال ابن تيمية: إن مشأ قوب المتأخرين أن المتقدمين يذكرون للفظ معنى ثم يذكرون بعده أنه يتجوز به في كذا وكذا ومراد التجوز ثمة التوسع في الاستعمال لا استعمال اللفظ في غير الموضوع له.

وذكر ابن تيمية أنهم اختلفوا في أفضل العبادات بعد أداء الفرائض والسنن، فقال أبو حنيفة ومالك: إن الأفضل التبحر في لعلوم الدينية، وقال الشافعي: الأفضل صلاة العصر، وقال أحمد: الأفضل الجهد، وقال الصوفية: قول الشافعي أقرب إلى الولاية، وقول ما روي عن أبي حنيفة: «فصلية النكاح أقرب إلى السوة»، وأفتى الشيخ نور الدين الطرابلسي في البرهان شرح مواهب الرحمن أن النكاح في زماننا ليس بأفضل بل الأولى التحرد.

قوله: (بالأداء الخ) أي القوة الدنية على الجماع، وقيل إن أريد بالماء القوة فلا يستقيم، وإن لم يستطع الماء فيصوم فإنه إن لم يقدر على الجماع فأى حاجة إلى الصوم؟ والحل أن مراد القوة على اسكاح مع متعقاته من عبقة الروحة والمكان وغيرها.

عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ وَالْمُحَارِبِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلُقَمَةَ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ^(٢).

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ التَّبْتُلِ^(٣)

١٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبْتُلِ^(٤)».

وَزَادَ زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ فِي حَدِيثِهِ وَقَرَأَ قَتَادَةُ: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا^(٥) رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَيُقَالُ: كَيْلًا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

١٠٨٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمْنَا^(٦)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ لِمَنْ تَرْضُونَ دِينَهُ فَرُوجُوهُ.

١٠٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ وَثِيكَةَ النَّصْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَرُوجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا^(٧)» تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادَ عَرِيضٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرْنِيِّ وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ خُولِفَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَشْبَهُ، وَلَمْ يَمُدَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْحَمِيدِ مُحَقِّقًا.

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ هُرَيْرَةَ^(٨)، عَنْ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدِ ابْنَيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرْنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً

(١) قوله: «التبطل» هو الانقطاع عن النساء وامرأة بتول أى منقطعة عن الرجال لا شهوة ها فيهم، سميت مريم وفاطمة رضى الله تعالى عنهما بها لانقطاعهما عن نساء زمانهما فضلا أو ديناً أو عن الدنيا إلى الله تعالى. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «ولقد أرسد» الآية يعنى أن النكاح من سنة المرسلين السابقين، فلا ينبغى تركها أصلاً.

(٣) قوله: «لاختصمنا» أى بالعد في التبتل حتى كدما اختصمنا، أو كان ذلك ظناً منهم حواراً للاختصاص إذ ذاك، والاختصاص حائز في المأكول من الحيوان في صغره. (المعاني)

(٤) قوله: «إلا تفعلوه تكن فتنة» أى إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه وترغبوا في محرم الحسب والجمال تكن فتنة وفساد لأنهما جلالاً ليهما، وقيل: إن نظرتم إلى صاحب مال وجاه يبقى أكثر النساء والرجال بلا تزوج، فيكثر الزنا ويلحق العار والعيبة بالأولياء، فيقع القتل ويهيج الفتنة، وفيه حجة لمالك على الجمهور، فإنه يراعى الكفاية في الدين فقط. (مجمع البحار)

[١] وفي النسخة الهدية علقمة بن عبد الله وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

[٢] في نسخة بشار بعده عبدة سافطة من الهدية، بضم: «كلاهما صحيح».

[٣] جاء ذكر هذا الحديث في الهدية مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي الخلال»، قدمناه اتباعاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

[٤] وفي نسخة بشار «عند الله بن هرم» وقال: في م وب وص: «عند الله بن مسهم بن هرم» وهو خطأ. به عليه المزي إلخ.

فِي الْأَرْضِ وَفَسَادَهُ.

قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟

قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو حَاتِمٍ الْمُزَنِيُّ لَهُ ضَعْفٌ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ^(١)

١٠٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ^(٢) عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ بِذَلِكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي سَعِيدٍ. حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

١٠٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ؛ أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ^(٣) بَيْنَكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَزَ مِنْهَا مَحْرَمًا. وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمْ، قَالَ: أُخْرَى أَنْ تَدُومَ الْعَوْدَةُ بَيْنَكُمْ.

٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ

١٠٨٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَلَجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجَمَحِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدَّفُّ^(٤) وَالصَّوْتُ».

(١) قوله: «تُنْكَحُ... الخ» أى على ما هو الغالب المتعارف، قوله: «تَرَبَّتْ بِذَلِكَ» أصل معناه الدعاء بالذل والهلاك، ويراد في العرف الإنكار والتعجب والحث على الأمر. (اللمعات)

(٢) قوله: «أَنْ يُؤَدِمَ» أى لا يكون بينكما محبة واتفاق من آدم يادم وآدم يؤدم - بالمد- أى ألف ورفق، وضمير «فإنه» لمصدر «انظر» أو للشأن، وقوله: «بَيْنَكُمْ» نائب فاعله. (جمع البحار)

(٣) قوله: «الدَّفُّ والصَّوْتُ» قيل: المراد بالصوت الذكر والتشهير بين الناس، ونقل عن «شرح السنة» أن بعض الناس يذهب به إلى السماع يعنى سماع العناء المتعارف بين الناس الآن، وهذا خطأ - انتهى -.

باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة

قالوا: يجوز النظر إلى المخطوبة كيلا ينجر الأمر إلى الفساد، وقالوا: إنه يخلص النية عند ابتداء النظر ثم يفوض الأمر إلى الله.

باب ما جاء في إعلان النكاح

ويستحب الإعلان عند الفقهاء، أقول: لعل مذهب مالك أن الشاهدين لا يحب استماعهما في محبس واحد ووقت واحد خلاف سائر الأئمة.

قوله: (الدَّفُّ الخ) الدف ما يكون مغلداً من جانب واحد، وصرح الفقهاء بعدم جواز الدف دي جلال، أقول: تدل المسائل على التوسيع وجواز ما يقال له: الدبل، وجواز النقارة والطلل فإنه لا دوق ولا حظ في هذه الأشياء، وقد حوروا ضرب الدف للتسخير، وأما طبل العزاة فحائز، وكذا عند السرور ويوم العيد وفي أكثر الكتب القصر على الدف، ولم أجد التوسيع إلا في تكملة فتح القدير لقاضي زاده الرومي فإنه أشار إلى التوسيع، وفي الحديث الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام كان جنس يوماً وصعيرتان تصربان الدف فسم بمعهما فإذا جاء عمر دهنتا فقال: «إن الشيطان يمر من عمر»، وأشكل هذا على العلماء من سماعه ثم جعله من الشيطان؟ فأقول: إنه وإن كان أمراً مباحاً لكن المباح قد ينجر فيصير صغيرة عند الإصرار، وأيضاً كان هيئته عليه الصلاة والسلام حين صربهما مستكرهة، وأما صيرورة المباح صغيرة

[١] وفي نسخة بشار: «باب ما جاء أن المرأة تنكح على ثلاث خصال»

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ. وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَأَبُو بَلَجٍ، اسْمُهُ: يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ. وَيُقَالُ: ابْنُ سَلِيمٍ أَيْضًا.
وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ.

١٠٨٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَثُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الَّذِي يَرَوِي عَنِ ابْنِ نَجِيحٍ التَّفْسِيرَ هُوَ ثِقَةٌ.

١٠٩٠ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ:
«جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيَّ غَدَاةً بَنِي بَيْ^(١)، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي^(٢)، وَجَوِيرِيَاتُ لَنَا يَضْرِبْنَ بِذُفُوفِهِنَّ
وَيَتَذَبْنَ^(٣) مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ. إِلَى أَنْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي. فَقَالَ لَهَا: «أَشْكُتِي^(٤)» عَنْ هَذِهِ، وَقَوْلِي
الَّتِي كُنْتُ تَقُولِينَ قَبْلَهَا».

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ [مَا يُقَالُ]^(١) لِلْمُتَزَوِّجِ

١٠٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
إِذَا رَفَأَ^(٢) الْإِنْسَانَ، إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

أقول: إذا ثبت إباحتها ضرب الذفوف فكيف لا يباح سماع العناء، وقد ثبت إباحتها ذلك في الأعياد والأعراس، كذا في «اللمعات».

(١) قوله: «بني بى» بلفظ المجهول، والمشهور بنى عليها، يقال: بنى عمى زوجته بمعنى زفها وهو الأصل في البناء، ثم هو كندية عن الزفاف وإن لم يكن. (اللمعات)

(٢) قوله: «كمجلسك منى» هذا قول الربيع لمن تروى له الحديث. (اللمعات)

(٣) قوله: «ويتذبن» - بضم الدال - من الندبة، والندبة ذكر الموتى بفضائلهم ومحاسنهم.

(٤) قوله: «أشكتي» قالوا: إنما منعن عن ذلك كراهة أو يسد إليه صلى الله عليه وسلم علم الغيب مطلقاً، ولا يعلم الغيب إلا الله، ولأنه استهجن ذكره في أثناء اللغو والعبث يعنى وإن كان ضرب الدف والتفتى في مثل هذا الموضع مباحاً في الجملة، ولكنه كره لما ذكر - والله تعالى أعلم - كذا في «اللمعات».

(٥) قوله: «رفأ» - بالتشديد - شرط حوايه قال... الخ والعرفية الدعاء لمتزوج من الرفاء - بكسر الراء ممدوداً - بمعنى اللثام، وكانوا في الجاهلية يقولون: بالرفاء والبئس، فنهى عنه لما فيه من كراهة البنات، كذا في «اللمعات».

بالإصرار فذكره الغزالي في باب التوبة والاستغفار.

قوله: (في المساجد الخ) في كتبنا أن النكاح يوم الجمعة بعد العصر في المسجد مستحب.

قوله: (محس على فراشي الخ) قال القاضي عياض: إنه لا حجاب عنه لأحد، ونقول: يجوز النظر إلى الوجه والكمين فلا ضرر عليهما، نعم الأحوط الحجاب وهذا أصل المذهب.

قوله: (وهي بي يعلم ما في غد الخ) اعتقاد أهل السنة وإجماعه أن عمه اطلاعي، وأنه أعلم الأولين والآخرين، وقال بعض الجهلة: إن عم الباري وعمه متساويان، والفرق أن عمه عرصي وعلم اساري ذاتي، أقول. هذا دعاء باطل محض فإن عمه متناه، وعلم الباري غير متناه فلا سمة بين المتناهي وغير المتناهي.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ

١٠٩٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُزَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ

١٠٩٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ^(١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ [عَنْ عُرْوَةَ]، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنِي بِي^(٢) فِي شَوَّالٍ»، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يُبْنَى بِنِسَائِهَا فِي شَوَّالٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣)، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ

١٠٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَإٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٤). وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَزُهَيْرِ بْنِ عَثْمَانَ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَزْنُ نَوَإٍ مِنْ ذَهَبٍ: وَزْنُ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَثُلُثٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ وَزْنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَثُلُثٍ.

١٠٩٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ^(٥) نُوْفٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ بِسَوْتِيقٍ وَتَمَرٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٦).

(١) قوله: «وبني بي» والمشهور بن عليهما، وقد يجيء بالباء، وفي الحديث استحباب التزويج والدخول في شوال إذا كان أهل الجاهلية عليه لما في سم شوال من الإشارة والدفع. (اللمعات)

(٢) قوله: «أولم ولو بشاة» ظاهر هذه العبارة أنه للقة أي ولو بشيء قليل كالشاة، وقد يجيء مثل هذه العبارة ببيان التكثير والتبديد، كما في قوله: «ولو بالصين» فقيل: وهو المراد ههنا لأن كون الشاة قليلة لم يعرف في ذلك الزمان، ولو أريد التقليل لم يبعد، والأكثر على أن الوليمة سنة أي لمن أصابها لا على الحتم، كذا في «اللمعات».

وفي المعجم الطبراني أنهن كن يعنين :

وأهدي لها كبشاً تسخن في المبرد وروح في الندي وتعلم ما في غد

باب ما جاء في الوليمة

قيل: إن الوليمة دعوة الكح فقط، وقيل: إنه عام. وتحوّر الوليمة إلى ثلاثة أيام، والضيافة على أنواع تسعة: منها النيرة والكيرة ولطعام الذي يصنع على حتم تعمير المكان، والطعام وقت الفصول عن السفر، والضيافة التي تكون يوم الإيحاب والقول في لكاح. وليس إجابة الدعوة مؤكدة، وفي بعض كتب الشافعية الوجوب، وإليه تشير عبارة الهداية.

قوله: (ورن برة الخ) يصح المهر عند الشافعي بكل قليل وكثير من المال وما يحاطا بحمده على المهر المعجل وأما المؤجل فعيره، أقول: هذا يحتمل يصح بعد إثبات مذهب عشرة دراهم وسياقي الكلام فيه، وقال ابن حزم: يصح اسكاح على حبة شعيرة أيضاً.

[١] كذا في الأصل، وفي نسخة الشيخ أحمد شاكر، والدكتور بشار: "حدثنا محمد بن بشار" مكان "حدثنا بندار".

[٢] "عن عروة" ساقط من الأصل، وموجود في نسخة الدكتور بشار والشيخ أحمد شاكر

[٣] وفي نسخة الدكتور بشار: "حسن صحيح غريب" وقال: إصافة من لتحفة.

[٤] وفي نسخة الدكتور بشار: "عن أبيه" وقال: في م: "أبيه"، وهو خطأ، وهو نكر من والئ.

١٠٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، نَحْوَ هَذَا. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ وَائِلٍ عَنْ ابْنِهِ نَوْفٍ.

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَدْلُسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. فَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ وَائِلٍ عَنْ ابْنِهِ، وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ.

١٠٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ^(١)، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي شَتَّةٌ^(٢)، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سَمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ^(٣) سَمِعَ اللَّهُ بِهِ».

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْفَرَائِبِ وَالْمَنَاقِبِ.

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَقَبَةَ قَالَ: قَالَ وَكِيعٌ: زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مَعَ شَرَفِهِ، يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِبْجَايَةِ الدَّاهِي

١٠٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

وَلِيَّ الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيئُ إِلَى الْوَلِيَّةِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ

١٠٩٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ^(١)، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَاماً يَكْفِي خَمْسَةً، فَأَنِّي رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُوعَ. فَصَنَعَ طَعَاماً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاهُ وَجَلَسَ أَلَيْسَ مَعَهُ. فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حِينَ دُعُوا، فَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَابِ، قَالَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ: «إِنَّهُ أَتَبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتَنَا، فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ دَخَلَ». قَالَ فَقَدْ أَذْنًا لَهُ، فَلْيَدْخُلْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

. وَلِيَّ الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْوِيجِ الْأَبْكَارِ^(٢)

١١٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَزَوَّجَتْ يَا جَابِرُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «بِكراً أَمْ ثَيِّباً؟» فَقُلْتُ: لَا. بَلْ ثَيِّباً، فَقَالَ: هَلَا جَارِيَةٌ^(٣) تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تِسْعاً. فَجِئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ. فَدَعَا لِي. وَلِيَّ الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ.

(١) قوله: «طعام أول يوم حق» قال الطبري: وذلك على ما مر من أنه يستحب للمرأة إذا أحدث الله به نعمته أن يحدث له شكراً.

(٢) قوله: «وطعام اليوم الثاني سنة» لأنه ربما ينحجر به ما عسى أن يصدر عنه تقصير وتخلّف عنه بعض الأصدقاء، فإن السنة مكسمة للواجب له، وليس طعام اليوم الثالث إلا رياء وسمعة - انتهى -.

(٣) قوله: «ومن سمع» بلفظ الماضي المعلوم مشدد أي شهر نفسه بكرم أو غيره فحراً ورياءً، سمع الله به أي شهره الله يوم القيامة بين أهل العرصات بأنه مراء كذاب أو في الدنيا بذلك، وبمضحه بين الناس. (اللمعات)

(٤) قوله: «للحام» بصيغة المبالغة نائع اللحم، وألفاظ المحترفة واقعة بصيغة المبالغة بناءً على كثرة عملهم ومزاوتهم.

(٥) قوله: «الأبكار» جمع بكرة وهي العذراء.

(٦) قوله: «هلا جارية» أي نكحاً أي هلا تزوّجت نكحاً تلاعبها وتلاعبك كناية عن الألفة التامة والمحبة الكاملة، فإن الثيب قد يكون متعلقة الحاطر بالزوج الأول عند عدم وجدان الثاني كما تريد. (اللمعات)

صنف عالم مجتهداً كاملاً وموضوعه إثبات حرمة الذهاب بلا دعوة أي التطفل.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

١١٠١ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمْرَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنَسٍ.

(١) قوله: «لا نكاح إلا بولي» هذا الحديث حجة لشافعي رحمه الله تعالى وكذا حديث عائشة رضي الله تعالى عنها الآتي. وحدثنا حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه: «الأنيم أحق بنفسه من وليها» وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فأسند النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بعبارتها، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَعْصُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَرْوَاحَهُنَّ﴾ فأصاف النكاح بل النساء ونهى عن منعهن منه، وظاهره أن المرأة يصح أن تنكح نفسها، وكذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْ مَتْنِهِ فَأَنْكِحُوا لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ فالمعروف فأباح سبحانه فعلها في نفسها من غير شرط الولي، ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم لما حصب أم سلمة قالت: ليس أحد من أوليائي حاضرًا، قال: ليس أحد من أوليائك حاضرًا وغائبًا إلا ويرضائي، وقال لابنها عمر بن أبي سمية وكان صغيرًا: قُمْ فَزَوِّجْ رَسُولَ

باب ما جاء أنه لا نكاح إلا بولي

مذهب الشافعي وأحمد ومالك أن النكاح لا يصح بعبارة النساء وإن أظهر الولي رضاه مائة مرة بل يجب عبارة الرجال، وقال أبو حنيفة: يصح النكاح بعبارة النسوان أيضاً، وقد يصح النكاح بدون إذن الولي أيضاً، وقال أصحابه: لا يجب عبارة النسوان ويجب إذن الولي وبدونه باطل.

وتمسك الحجازيون بحديث الباب: «لا نكاح إلا بولي»، أقول: لا يصح التمسك بهذا ولا تعلق له بمراهم أيضاً، وإنما أخذوا المسألة من عرف الناس وتعرضوا إلى إثباتها بالمرفوعات ولا تعلق لحديث أبي موسى وحديث عائشة بمراء الحجازيين أصلاً كما سيظهر عن قريب. وأقول: أولاً إن حديث الباب مختلف في الوصل والإرسال، ورجح الطحاوي الثاني، ولكن المحدثين أقروا بأن الحديث حجة إساداً، وحديث أبي موسى رواه أبو حنيفة أيضاً كما في مسانيد وفي مستدرک الحاكم، فعمم أن الحديث بلغ أبا حنيفة ولا يتفوه بأنه لعله لم يسمعه الحديث. فأتعرض إلى من الحديث فأقول: إنه لا يدل على ما ادعاه الحجازيون أصلاً، بل يدل على أنه لا بد من إذن الولي، وهذا مذهب أبي يوسف ومحمد، ويدل صراحة على أن الغرض في حديث الباب إذن الولي حديث عائشة الآتي: «إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها حل»، وتعرض الأحناف إلى جواب حديث عائشة وأبي موسى فقال الشيخ ابن إمام بقول الموجب بأننا نقول: إنه لا نكاح إلا بولي، لكن الولي أعم من أن يكون غير المولية كما في الصغيرة، أو يكون نفس المولية كما في الكبيرة، أقول: ألفاظ الحديث يدور على أن المولية غير الولي، وقيل: إن كون إذن الولي لا بد منه صادق عندنا أيضاً، فإن إذن الولي واجب في بعض الصور ومستحب في بعض الصور، وما من صورة إلا ويستحب فيها إذن الولي، وقيل: إن النفي نفي كمال، وبني لا أقول بفي الكمال في اللفظ بل في مصداق اللفظ، أي تنزيل الناقص منزلة المعدم.

فإذا ثبت أن الحديث يدل على إذن الولي فينظر الفقيه إن أذن الولي هل لكون إذنه حق الولي ولا حق له وإذنه إنما هو نظراً إليها، فزعم الشافعية ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقاً له، وقننا: إنه نظراً للمولية لتحصيل النفقة والكفاءة والمهر كما في موطأ محمد ص (٢٤٩)، فأما أبو حنيفة فقل: إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالنكاح حائر الخ، وجعل محمد أثر الفاروق لأعظم حجة أبي حنيفة، ثم إن قيل: إن تخصيص الحديث العام بالرأي وقصره على عرص خاص استدعاء غير حائر قست: أولاً: إن تخصيص النص بالرأي حائر إذا كان الوجه جلياً كما قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام، ولذا تجد أكثر أحاديث الأخلاق تخصص بالرأي، والوجه أن الوجه فيها يكون جلياً، وأقول ثانياً: إن التخصيص ليس بالرأي بل بالنص كما ساد ذكر مستدلنا التي تدل على التخصيص، ثم يمكن لأحد أن يدعي أن العرص لا يجب أن يتعين في ما قلتم، لم لا يجوز أن يكون الغرض غيره، أقول: يؤتى البيان على ذلك العرض.

وعندي محملان آخران حديث «لا نكاح إلا بولي الخ»، أذكر أحدهم في آخر الباب.

وتمسك أصحاب المذهب بحديث سيأتي «المكر تستأذن الخ»؛ وسأذكر الاستدلال به.

ويرد على الحجازيين حديث الباب، فإنه يدل على أن الضروري إذنه، وفيه «فلها المهر بما استحل الخ»، فإن تفريع المهر يدل على أن النكاح صحيح، فقالوا: إن المهر لشبهة النكاح، أقول: إثبات الحكم بالشبهة يفيدنا في مسألة أخرى وهي أن من نكح بمحرمة فلا حد عليه من الجلد أو الرجم، وإن كان هذا أشد من الرما فإنه فيه شبهة النكاح.

قوله: (وهيأ سهر اح) ههنا كلام مصححي في مشكل الآتار وقع صمما في باب آخر وكلامه دت تُطف في جمع إسه

حباب عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، نحوه. ولم يذكر فيه: عن أبي إسحاق. وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ، وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

وقد ذكر بعض أصحاب شفيان عن شفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ولا يصح. ورواية هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه وأصح، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أنبأنا شعبة قال: سمعت شفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: سمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم. فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد.

وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق. سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق، إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم. وحديث عائشة في هذا الباب عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» حديث حسن. ورواه ابن جريج عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، عن النبي ﷺ، ورواه الحجاج بن أرطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وروى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله. وقد تكلم بعض أهل الحديث في حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا. وذكر عن يحيى بن معين، أنه قال: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم.

قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك. إنما صحح كتبه على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ما سمع من ابن جريج. وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج. والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وغيرهم. وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين: أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي. منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وبهذا يقول شفيان الثوري والأوزاعي ومالك وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

١٥- باب ما جاء لا نكاح إلا بئنه

قوله: (عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة) سقطت عبارة في أكثر النسخ، أصبح عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة أخ.

قوله: (وأنكره الزهري الخ) وضعف الزمدي بكار الزهري، أقول: روى بشر بن معقل عن ابن جريج كما روى بن عبيد فلا يكون بكار الزهري بلا أصل.

قوله: (واعم على هذا) يعني متردد في قول الزمدي هذا، فإذن مذهبه ثبت أن النكاح لا بد فيه من عده برحان، ولا بد منه من حديث أبي موسى وعائشة، فإذن الأقرب إلى طواهر الأحاديث مذهب لصاحبه.

١١٠٣ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا»^(١) اللَّاتِي يَنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ.

قَالَ يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ: زَفَعَ عَبْدُ الْأَعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّنْسِيرِ، وَأَوْفَقَهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

١١٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ سَعِيدٍ، نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ.

هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْفُوفًا. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ). وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، نَحْوَ هَذَا، مَوْفُوفًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ. لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مَنْ مَضَى مِنْهُمْ، إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا أَشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا أَشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، أَنَّهُ جَائِزٌ، إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَا حَكَى عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ

١١٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبَثُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَادَةَ فِي الصَّلَاةِ وَالشَّهَادَةَ فِي الْحَاجَةِ. قَالَ «الشَّهَادَةُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، أَلَسَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، أَلَسَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَالشَّهَادَةُ فِي الْحَاجَةِ»^(٢): «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ: وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ.

(١) قوله: «الْبَغَايَا» جمع بغية وهي الرانية من البغاء - بالكسر - الزنا وفيه أن النكاح بلا شهود فاسد، وهو المذهب عند جمهور الأئمة وعند الشافعي وعندنا، وقد جاء في مذهبننا رواية في نكاح الخفية وهي رواية شاذة، والصحيح ما تقرّر في المذهب من وجوب شاهدين، وهذا هو المشهور من مذهب مالك وأحمد، ورواه الجماعة، كذا في «اللمعات»، وفي «الهداية»: اعلم أن الشهادة شرط في النكاح لقوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بشهود» وهو حجة على مالك في اشتراط الإعلان دون الشهادة، ولا بد من اعتبار الحرية فيهما لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية، ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ؛ لأنه لا ولاية بدونهما، ولا بد من اعتبار الإسلام في أنكحة المسممين؛ لأنه لا شهادة للكافرين عني المسلم، ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين، وفيه خلاف الشافعي، ولا يشترط العدالة حتى ينعقد بحضور العاسقين عندنا خلافاً للشافعي، له أن الشهادة من باب الكرامة، والفسق من أهل الإهانة، ولما أنه من أهل الولاية، فيكون من أهل الشهادة، وهذا لأنه لما لم يحرم ولايته على نفسه لإسلامه لا يحرم على غيره؛ لأنه من جنسه - انتهى - والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(٢) قوله: «والتشهد في الحاجة» أي في النكاح وغيره. وعند الشافعي الخصة سنة في أول انعقاد كنها مثل البيع والكساح وغيرهما، والحاجة إشارة إليهما، وقوله: «إن الحمد لله» إن محمقة من المثقبة، وإما سمي حمد الله شهادته؛ لأن الحمد لله شهادة بثبوت الكمالات الذاتية والفعلية له تعالى، كذا قيل، ولا حاجة إليه، فإن الشهادة مذكورة فيه، والتحميد والاستعانة والاستغفار توطئة وتمهيد لذكرها تتركها وتيسر، كذا

باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة

السه شرط عندنا لصحة العقد لا لمحض إثباته.

باب ما جاء في خطبة النكاح

خطبة النكاح عندنا مستحبة، وقال في الدر المختار: إن استماع كل حصة واجب. أقول: إن هذه الكيفية في حيز إخفاء فإن في استماع حصة العيدين توسعاً. وقال الشافعي: يستحب الخطبة في ابتداء كل أمر ذي نال.

قَالَ عُبَيْدٌ: فَفَسَّرَهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ». ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا.﴾ «اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا». الآية.

وفي الباب عن عدي بن حاتم.

حديث عبد الله حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وزواه شعبه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وكلا الحديثين صحيح. لأن إسرائيل جمعتهما فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ. وقد قال بعض أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة. وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(١).

هذا حديث حسن غريب.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِمَارِ الْبَكَرِ وَالثِّيبِ

١١٠٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الثِّيبَ»^(٢) حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحِ الْبَكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ».

وفي الباب عن حمز و ابن عباس وعائشة والبرس بن عُميرة.

حديث أبي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الثِّيبَ لَا تَزُوجُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْمَرَ، فَكُرِهَتْ ذَلِكَ، فَالْنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ عِنْدَ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ إِذَا زَوَّجَهُنَّ الْآبَاءُ. فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الْأَبَ إِذَا

قاله الشيخ في «السمعات شرح المشكاة».

(١) قوله: «تساءلون به» أصبه تساءلون أى يسأل بعضهم بعضاً، فيقول: أسألت بالله، قوله: والأرحام - بالنصب - عطف على عمل جازر والمحذور كقولك: مررت بزيد وعمرو، أو على الله أى اتقوا الله واتقوا الأرحام فصوها ولا تقصوها، وقرأ حمزة بالجر عطف على الصمير المحرور، وهو ضعيف ولأنه كبعض الكمة، قاله البيضاوى، وفيه أن قراءة حمزة شئت بالتواتر عنه صلى الله عليه وسلم، فلا يجوز الطعن فيها بقياس وإن كبيت العكبوت.

(٢) قوله: «كاليد الجذماء» - بادل المعجمة - أى التى لها الجذام العنة المشهورة، وقيل: المقصوعة لا فائدة فيها. (السمعات)

(٣) قوله: «لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن» الاستمرار طلب الأمر والاستئذان الإعلام، وقيل: صب الإذن؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «وإذنها الصموت» وظاهر الحديث يدل على أنه ليس لولئ أن يزوج موليته من غير استئذان ومراجعة ووقوف وطلاع على أنها راضية بصريح إذن أو سكوت من البكر؛ لأن الغالب من حالها أن لا تظهر إرادة النكاح حياء. (الطبي)

باب ما جاء في استثمار البكر والثيب

لمذكور في حديث الباب الولاية، وولاية الإحمار عندما دائرة على الصعر، وعند لشافعي على البكار، وليس المراد بولاية الإحمار أن ينكحها جبراً وضرباً بل المراد صحة الإنكاح وعاده بدون أمرها، وإذن تخرج مواد أربعة، ثتان منها متفقة عليها، وثتان مختلفتان فيها.

وأما حديث الباب فقد أحجاريون: إن الحديث يقابل بين السكر والثيب ولم يتعرض إلى الصعر والسكر، وقالوا: إن بين الاستئذان والاستثمار فرقا، وقالوا: إن الاستثمار من الثيب واجب، والاستئذان من البكر مستحب، والحديث في المذهب محمود على الكثرة، ونقول: إن في حملتين حكماً وجوباً، والحديث في الكثرة لأن الصعيرة لا اعتار بإدبها فتكون مستتدة عقلاً.

ثم ليس ولاية الإحمار عندما على الكثرة كراً كانت أو شأ إلا أن السكر يكفي صموتها، والثيب يحك التلطف منها يعين ما في حديث الباب من الاستثمار والاستئذان، وأقول: الأقرب إلى الحديث مذهب أبي حنيفة ووافقه كثير من أئمة الحديث بأن مدار لولاية على الصعر لا السكر، ووافق الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي وله احتيار خلاف الشافعية تريد على مائة مسألة، وأقول: إن حديث لدب مد على رجحان حوسوة عند لتعارض، فتمشكك بعض الأحادف بهذا الحديث له وجه.

زوج البكر وهي بالغة، بغير أمرها، فلم ترض بتزويج الأب، فالنكاح مفسوخ'. وقال بعض أهل المدينة: تزويج الأب على البكر جائز، وإن كرهت ذلك. وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق.

١١٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسَادِّدُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

هذا حديث حسن صحيح، وقد روى شعبه وسفيان الثوري هذا الحديث عن مالك بن أنس.

واحتج بعض الناس، في إجازة النكاح بغير ولي، بهذا الحديث، وليس في هذا الحديث ما احتجوا به، لأنه قد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» وهكذا أفتى به ابن عباس بعد النبي ﷺ، فقال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ». وإنما معنى قول النبي ﷺ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» - عند أكثر أهل العلم - : أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَرْوُجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَأَمْرُهَا، فَإِنْ رَوَّجَهَا فَالنَّكَاحُ مَفْسُوخٌ، على حديث خنساء بنت خدام، حيث رَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فكرهت ذلك، فردَّ النبي ﷺ نكاحها.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ

١١٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْعَزِيزُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَتِيمَةُ» تُسَامَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صُمِتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا».

وفي الباب: عن أبي موسى، وابن عمر.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْيَتِيمَةِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا رَوَّجَتْ فَالنَّكَاحُ مَوْفُوفٌ حَتَّى تَبْلُغَ، فَإِذَا بَلَغَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي إِجَازَةِ النِّكَاحِ أَوْ فُسْخِهِ، وَهِيَ قَوْلُ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْيَتِيمَةِ حَتَّى

(١) قوله: «فلم ترض بتزويج الأب فسكاح مفسوخ» وسند الحديث من عبد الله بن عباس قال: «إن جارية بكر كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت أن أبها رَوَّجَهَا وَهِيَ كَاهِنَةٌ، فَحَبَّرَهَا بِيَّ صَبِيٍّ ثُمَّ غَيَّبَهَا وَسَمَّاهُ رُودُودًا».

(٢) قوله: «اليتيمة تسامر في نفسها أي في نكاحها، ومرد سكر لدعة من ايتيمى، وسمّاها يتيمة باعتبار ما كذبت، كذا نقل بصيبي، واعتبر هذه العلاقة لا يفي أن يرد ثيب أبيض، ولكن ردة سكر متعينة لقوله: «فإن صميت...» وقوله، فلا حور عيبها أي لا تعدى ولا أكره عيبها. (لمعدت شرح مشکاة)

قوله: (لأنه أحق بنفسها ح) لأنه في اللغة قس: من صفها زوجها أو ما عساه، وقس من لا روح له وهذا أعلم من لأول، قال حجريون: مرد من الأنثى ثيب بقرينة مقدمة بين الأنثى وسكر ههنا، ومقابلة بين ثيب، في حديث السابق، ويرد في هذا حديث يصد ثيب وقد نعرفيون: إن مرد من الأنثى بكثرة حتى لا روح لها، وأما قيد بكثرة فقد ذكرنا أولاً وشرح ما مر أولاً.

وثالث نعرفيون حديث باب عيسى بن نوي يس سرصد صفحة نكاح، قوله: «لا بد من حديث عيسى ما قبل من يرد عيسى بن بشرث نوي ومويدة في نكاح ويكون من...» روي مويدة، وأم د حثيف فترجيح روي مويدة، وقد يرمذي في شرح حديث باب ما قبلت من سدفعه د حديث ويرد نكاح في كفو فيجر نوي عيسى إلى نكاح وإلا فستصد من من لأول، وقد سدفعه من ولا، عيسى سكر ويس ولأنه لإحدا، لا يولد وحدا، وعنده الأب مع حدا، ثم عصفت به دوه لأحدا، وحارج صرد حدا سدفعه لا تمكن نكاح فيها، لا بعد منه وهي إن كان صغيرة لم، ما عساه نوه وحده فرد لا نكاح، لا بعد منه ولا تمكن من نكاح من نكاح من نكاح

باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج

سكن هذا باب حتى يس لا، حكم بولاية وعدمه عيسى الصغيرة والكبيرة قد مر في أبواب الأول، فإن نطقت في المشكاة: إن مرد من سمة بكثرة لا الصغيرة، وصد عساه فقد ينسبه عيسى ما كانت قس، ومعنى ما نكحها لا يسح في نكاحها ما كان فكأنه سرصد به عساه، فمعه لا نكاح حتى يسع فستامر، فإن سدفعه بولاية لإحدا ينسب عيسى سكر صغيرة، لا الأب، وحدا، وسب صغيرة يد ما نوه فلا يسيل نكاحها لا بعد موعتها لأنها لا حدا عساه لأن ولاية لإحدا عيسى سكر، وأم سستين ولا ولاية لها أيضاً لأن روي صغيرة نسب لا الأب وحدا، وقد صدك لا، لا الأب، ويرد في حديث باب من سمة سدفعه ما، والصد لا، وقد سدفعه مراد من سيمه من ما، والصد أي معنى لعوي.

تَلْعَ، وَلَا يَجُوزُ الْخِبَارُ فِي النِّكَاحِ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا بَلَغَتْ الْيَتِيمَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَزَوَّجَتْ^(١) فَرَضِيَتْ، فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أَدْرَكَتْ. وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ» وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ «إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ».

١٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينَ يُزَوِّجَانِ

١١١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَانٍ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا، إِذَا زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ قَبْلَ الْآخَرِ، فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ جَائِزٌ، وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَقْشُوعٌ. وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا مَقْشُوعٌ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

١١١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَصَحُّ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ».

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا.

١١١٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ

١١١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنَ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ^(٣) عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجَازَهُ.

(١) قوله: «فَزَوَّجَتْ» وفي «نسخة المختار»: «وفي مدته له أي مدة البلوغ اثنتي عشرة سنة وله تسع سنين وهو مختار، وفي «صحيحه» قرأ في «شرح الجمع»: «وأجمعوا أن مدة خمس سنين فما دونها إذ رأيت لده لا يكون حيضًا، وأما تسع سنين فما فوقها يكون حيضًا، وخلاف في ست وسبع وثلاث»

(٢) قوله: «فهو عاهر» أي رُبُّهُ وهو دليل على أن نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ أُوْجِهُدْ بِأَحْزَارِهِ بَعْدَ وَهُوَ فِي حَكْمِهِ الْمَضُونِ. (التمعات)

(٣) قوله: «تَزَوَّجَتْ» وفي «نسخة المختار»: «أنه عشرة دراهم خُدَّتْ سَهْفَى وَعَبْرَهُ لَا مَهْرَ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَرُويَةُ لَأَنْ تَحْتَمِلَ عَلَى النَّعْلَيْنِ - هِيَ -».

باب ما جاء في نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

نِكَاحُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أَدْرَكَتْ. وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ» وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ «إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ».

باب ما جاء في مَهْوَرِ النِّسَاءِ

قُلْ مَهْرُ الْعَبْدِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَعَبْدُ مَالِكٍ بِعِشْرَةِ مِائَةٍ، وَعَبْدُ السَّامِ كِصْفَ لِسْرَفَةٍ، وَعَبْدُ السَّامِ مِائَةُ رُوحَانٍ قُلْ أَوْ كَثْرٍ، وَعَبْدُ

وفي الباب: عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي خدر الأسلمي.
حديث عامر بن زبيعة حديث حسن صحيح.

واختلف أهل العلم في المهر، فقال بعضهم: المهر على ما تراضوا عليه، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال مالك بن أنس: لا يكون المهر أقل من ربع دينار. وقال بعض أهل الكوفة: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم.

١١١٤ حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا إسحاق بن عيسى وعبد الله بن نافع، قالا: حدثنا مالك بن أنس عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي: «أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت: إنني وهبت نفسي لك، فقامت طويلاً فقال رجل: يا رسول الله، زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة. فقال: هل عندك من شيء تُصدّقها؟ فقال: ما عندي إلا إزارِي هذا. فقال رسول الله ﷺ: إزارك إن أعطيتها جلست ولا إزار لك فالتمس شيئاً. فقال: ما أجِدُ. قال التمس ولو خاتماً من حديد، قال: فالتمس فلم يجد شيئاً. فقال رسول الله ﷺ: هل معك من القرآن شيء؟ قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، يسور سَمَاهَا. فقال رسول الله ﷺ: زوجتكها بما معك^(١) من القرآن». هذا حديث حسن صحيح.

وقد ذهب الشافعي إلى هذا الحديث، فقال: إن لم يكن له شيء يُصدّقها، فتزوجها على سورة من القرآن، فالتكاح

(١) قوله: «وقال بعض أهل الكوفة» وفي «السمعات» قد أصحابنا: مثل هذا محمول على المعتل، فإن العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول، فلا دليل فيه على أن المهر لا تقدير فيه، بل يجوز أي شيء كان وإن قل لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا مهر أقل من عشرة دراهم» كذا في «الهداية» رواه جابر وعبد الله بن عمر، كذا في شروحه - انتهى -.

(٢) قوله: «بما معك» ضاهره أن الباء لمقدمة كما هو مذهب الأئمة، وقالت الحنفية: الواجب فيه مهر المثل كما في صورة عدم التسمية،

حزم يصح النكاح على حبة شعيرة أيضاً وهو نصاب السرقة عنده.

ودليل الشافعية حديث الصحيحين، وأما دليل الحنفية فأكثرنا يحتاج بحديث الدارقطني: «لا مهر أقل من عشرة دراهم» أقول: إن في جميع طرقه حجاج بن أرطاة وهو متكلم فيه، وبني لا أتمسك به وإن حسن الترمذي روايته بل صحح أيضاً في بعض المواضع، وأقول: إن لصحيح تمسكاً ما أخرجه في فتح القدير ص (٤١٧) باب الأكفاء بسند ليس فيه حجاج، وأخذ الشيخ منته من شرح لسة سبوعي وما وجد فيه بسند، قال: فجاءني بعض أصحابي بسنده من حافظ شهاب الدين أبي الفضل بن حجر العسقلاني وحسنه الحافظ فإذن صح استدلالنا فتناول في لأحديث التي فيها المهر أقل من عشرة وعمله على مهر المعجل وم باقي فمؤجل، وهذا الحديث من م راد الشيخ على تحريج الزبيعي.

ههنا ثم بحث أصولي بأن زيادة عشرة دراهم في حكم النكاح ريادة بالخبر لواحد على نص القرآن ودلت عبر جاز، فيقال: به ليس زيادة الركن والشروط من ريادة الحكم ولكن لحق إن الزيادة على القاطع بخبر الواحد في مرتبة الطن حائر لا في مرتبة القطع أعم من أن يكون شرطاً أو حكماً، ولا بد من هذا، وإن لم يذكره أرباب الأصول فإذن لا يرد، واشتراط عشرة دراهم في سرقة النصاب فيه ثبت بالخبر الواحد ولا يرد اشتراط انصر في إقامة الجمعة وكسك اشتراط ستر لعورة في الخج وكذلك مسائل أخرى، وأما إذا صار خبر الواحد قطعياً فيجوز به ريادة الركن أيضاً أي في مرتبة القطع ويكون قطعياً إذا كان محموقاً بالقرائن.

قوله: (وهست نفسي الخ) قال الشافعي: لا يصح لنكاح إلا سمطين المكاح وتزويج، وم عند أبي حنيفة فيصح بكل لفظ يدل على التملك المؤبد، وقال لشافعية: إن صحة اكاح بلفظ امة مخصوص به عليه الصلاة والسلام الآية «خاصة لك» [الأحزاب: ٥٠] وقال لأحاف: إن اختصاصية في نكاح لا مهر، وم تروى عنه صلاة و سلام إليه فيما أن يقال. به صدر وكيل تلك المرأة، أو يقال: به عنه لصلاة والسلام ولي المؤمنين والمؤمنات الآية: «التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم الخ» [الأحزاب: ٦]، ولكن ولايته محملة تكون في بعض الأمور لا في البعض الآخر.

واعلم أن للمهر في البعة تسعة أسماء.

قوله: (إلا إري الخ) في بعض الروايات أنه قال: يكون بي وببيها، فموب يطحوي في منكل الآثار على التنبؤ بحديث أن يكون لإراري وببيها. والتهانؤ أن يكون الشيء مشتركاً بين شخصين يستعمله كل واحد نونة نونة

قوله: (ولو حائناً من حديد الخ) في كتب لأحاف أن حاتم الحديد لرجال حرام، وأما للنساء ففي الخوهرة أنه مكروه للنساء أيضاً كما في رد الحمار، وفيه لا بأس بأن يحدد حاتم حديد قد لوي عنه قصة. ه، والله أعلم، وفي الحديث: النهي عن حاتم الحديد.

قوله: (بما معك من القرآن الخ) المشهور من مذهب مالك ورواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة أن تعلية القرآن لا يصح مهراً، وقال

جَائِزٌ، وَيُعَلِّمُهَا سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: النِّكَاحُ جَائِزٌ، وَيَجْعَلُ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١١١٤ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «أَلَا لَا تَغَالُوا» صَدَقَةَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ، لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئاً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئاً مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَةً. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو الْعَجْفَاءِ الشَّلَمِيُّ، اسْمُهُ: هَرَمٌ. وَالْوَقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَثِنْتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَةً هُوَ أَرْبَعِمِائَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا.

٢٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْتَقُ الْأُمَّةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا.

١١١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبِيدِ الْغَزِيرِيِّ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا»^(١). وَفِي الْبَابِ عَنْ صَفِيَّةَ.

وقالوا: لباء ليست للمقابلة بل سببية، والمعنى روحيتها من سبب ما معث من القرآن، ويكون ذلك سبب الاجتماع بينهما لا أنه مهره. (السمعات)

(١) قوله: «أَلَا لَا تَغَالُوا» غلا غلاءً فهو عالٍ ضد رخص، والمراد لا تكثرُوا صَدَقَةَ نِسَاءٍ - بصم البدن - بمعنى الصداق، قوله: فإنها الضمير للمغلاة، قوله: لو كانت مكرمة - بفتح الميم وصم لراء - بمعنى الكرم، وأم روى من نكاح أم حبيبة بأربعة آلاف درهم، فكان من قبل النجاشي من ماله إكراماً له صلى الله عليه وسلم، وقد ورد أن امرأة قالت: حين قاله عمر رضى الله تعالى عنه: كيف ذلك وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِدَاهُنْ قُنُطَرًا﴾ فقال عمر رضى الله عنه كنكم نعم من عمر، فكان هذا تواضعاً منه رضى الله عنه، ولا فلكلام كان في لأفضل والأولى لا في أصل حوار، فلا يرد ما قالت، وما ذكر في الآية مبالغة في عدم لأحد. (السمعات)

(٢) قوله: «وجعل عتقها صداقها» هذا محمول على أنها وهبت له صداقها، أو هو من حوصه صلى الله عليه وسلم والأقرب أن يقار: هذا وهبت له نفسها، فإنه نكح بلا مهر، وهو في معنى لهبة، وهو أيضاً من حوصه، وعند جماعة يجوز أن يجعل العتق مهراً. (السمعات)

الشافعي: يصح سمهر، وقال في النهر: إن متأخرين لما افتوا بجواز الأجرة على القرآن يجوز أن يكون يصلح للمهر أيضاً. وأما الجواب عن حديث لباب عن جانب الجمهور فيقال: إن هذا كان نصيب العلم عندهم عند النكاح وء يكن مهراً فيعبر عن حاصل الجواب بأن إساءه لسببية لا سببية، ومثل هذا ما في الترمذي ص (١١٣) ج (٢) في فضائل لقرآن عن أنس، فلا يكون تأويلاً بل شرحاً، وفي الزرقاني شرح الموصى أن هذا من خصوصية هذا الرجل لحديث: «لا يكون لأحد بعدك مهر» الخ، وأحاله إلى سنن سعيد بن منصور، أقول: أخرجه ابن لسكن في معرفة لصحابة، وضعفه السيوطي في الخصائص الكبرى. قوله: (ثنتي عشرة أوقية الخ) في الكتب ذكر الش أيضاً، وهو نصف الأوقية أي عشرون درهماً، وكان مهر أم حبيبة أربعة آلاف درهم وروحها لنجاشي لبي - صلى الله عليه وسلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْتَقُ الْأُمَّةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا

سببت صغية بنت حبي في عزة حبير واشترها النبي - صلى الله عليه وسلم - فأعتقها ثم تزوجها الخ، قال أبو حنيفة ومالك والشافعية: إن عتق لا يصلح صداقاً، وروى الترمذي عن الشافعي، وفي كتبنا عن أبي يوسف أنه يصح مهر، وجواب الجمهور عن حديث لباب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعتقها مجاناً وتزوجت بإياه بلا مهر، وم يكن العتق صداقاً فغير الراوي هذه الواقعة بهد التعبير، وفي كتبنا أنه إذا أعتق أمة عسى أن تزوجه فسم توفى فعينها صمالم قيمتها، وقال أبو عمرو ابن الصلاح: إن الحديث هذا، مثل حديث (الديا زاد من لا راد له) وقول مثله:

وحيل قد وعث لم يحيل ونحية بيها صرب وجميع

ومثله آية «وَنَجْعَلُوهنَّ رُفُكُهُنَّ أَنْكُهُنَّ كُدُتُهُنَّ» [أوقية ٨٢] وخطر أخر، وقد أنى الطحاوي سطر عظيم، وهو أن أن صلحة حصص أم سليم فقالت: أنكح عني أن ستم، ولم يكن في ذلك الوقت مشرفاً بالإسلام فلا يقول أحد بأن الإسلام كبر صداقاً، ثم ظاهر حديث الباب أنه لم يحدد والنكاح أيضاً بل كان لعق عمره لنكاح، ولكن سائر الأحاديث يدل على تحديد لنكاح، منها حديث ابن أبي، وم يذهب أحد إلى أن العلق يكون عمره لنكاح بلا تحديد لنكاح

حديث أنس حديث حسن صحيح.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَجْعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا مَهْرًا سِوَى الْعِتْقِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ

١١١٦- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ: عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ وَضِيئَةٌ فَأَذَبَهَا فَأَحْسَنَ أَذَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، يَنْتَفِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ آمَنَ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ ثُمَّ جَاءَهُ الْكِتَابُ الْآخِرُ، فَأَمَنَ بِهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

١١١٦ (م)- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ - عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

حديث أبي موسى حديث حسن صحيح.

وَأَبُو بَرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، اسْمُهُ: عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ، هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْتِنَاهَا، أَمْ لَا؟

١١١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ امْنَهَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهَيْعَةَ وَالْمُنْتَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَالْمُنْتَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهَيْعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، حَلٌّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْإِبْنَةَ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ امْنَهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «وَأَمْهَاتُ بَنَاتِكُمُ» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ^(١).

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

(١) قوله: «وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق» وعليه الحنمية أيضا كما قال في «الهداية»: لا يحل للرجل أن يتزوج بأم امرأته التي دخل بها سبها أو لم يدخل لقوله تعالى: «وَأَمْهَاتُ بَنَاتِكُمُ» من غير قيد بالدخول، ولا يست امرأته التي دخل بها نشوت قيد بالدخول بالنقض - انتهى - والله تعالى أعلم.

باب ما جاء في الفضل في ذلك

قوله: (أحرب الخ) أي أحرار عبي معينين، ولا يعان إلى الأحرار على معينين لا ندره فيه، لأن الصور المذكورة في الحديث فيها حدة وذكرها وذلك كأجرين له - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الصلاة قاعداً، لا أنه كان يوعك كما يوعك رجلا من ما

قوله: (رجل من الكتاب الأول...) الخ) ههنا إشكال، وأذكر حواشه في البحري، وصورة الإشكال أن حكم الأجرس حكم انقراض، وانقروا على أن الآية نزلت في عبد الله بن سلام وكان يهودياً ولم يؤمن بعيسى، وقال العمماء: أن يهودياً يد، آمن بموسى ولم يؤمن بعيسى ثم آمن بمحمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه له أجر واحد

باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها

قال الجمهور: إن من نكاح الأم والنسب شرط للدخول في أحدهما لا في أحدهما، وقال بعض السلف منهم علي بن الدخول مسروط في الأم والنسب، ومضى اختلاف تفسير الآية: «من نسأكم اللاتي دخلتم من الخ» [النساء ٢٣] قيد الأم ونسب أو قيد إحدهما

١١١٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ^(١) الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبِتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْيَةِ الثَّوْبِ فَقَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي غُسِيلَتَهُ وَيَذُوقَ غُسِيلَتَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَالزُّمَيْصَا أَوْ الْعُمَيْصَا وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ:

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَهَا لَا تَحِلُّ^(٢) لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ [جَامِعَهَا]^(٣) الزَّوْجُ الْآخَرُ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحِلِّ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

١١١٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الْأَيَامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَنْ الْمَحِلُّ وَالْمَحْلَلُ لَهُ»^(٤).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ، لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعُفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ. وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ. وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ

(١) قوله: «جاءت امرأة رفاعَةَ» تسميتها بامرأة رفاعَةَ باعتبار ما كان أو لاشتهارها بها، وقوله: «بِتَ طَلَاقِي» أي حُزِمَ البِتَّةُ، ولم يبقَ من الثلاث شيئاً، والزبير عني وزن أمير، الزبير كله بضم الزاء إلا عبد الرحمن بن الزبير، هذا ما به بفتحها، قوله: «هُدْيَةُ الثَّوْبِ»، والهدب - بضم هاء وسكون الدال - حمل الثوب واحداً بالهاء، كذا في «لقاموس» شبهت ذكره بها في الإرخاء وعدم الانتشار، والغُسيلة تصغير غسل وقد يؤنث، ولذا قيل في تصغيره: غُسَيْلَةٌ - بالثاء - وقيل: انثاء فيها على رية الددة كناية عن لدّة الجماع، وفيه أنه لا بد من إصابة الزوج الثاني في التحليل، ويكفي فيه تغيب الحشفة، ولا يشترط الإنزال، وهذا حديث مشهور وقع عليه الإجماع، ولا خلاف فيه لا ما نقل عن ابن المسيب حيث قال: يكفي فيه النكاح أخذاً بظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَ غَيْرِهِ﴾ وقالوا: المراد به الوطء عني ما هو أصل معنى النكاح، وتحقيقه في أصول الفقه، كذا في «المعجم».

(٢) قوله: «لا تحل» قال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى: وبهذا يأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا لأن الثاني لم يجامعها، فلا تحل أن ترجع إلى الأول. (الموطأ)

(٣) قوله: «لعمري المحلل والمحلل له» الأول بلفظ اسم فاعل، هو الرجل لدى تزوجت به لتحليل. ولثاني بنفسه المفعول، هو الزوج الأول الذي وقع التحليل لأجله، وإنما لعمري الأول لأنه نكح عني قصد الفرقة، ولنكح شرعاً لندواه، وصار كالتيس المستعار عني ما وقع في الحديث، ولعمري الثاني لأنه صار سبباً لمثل هذا النكاح، والمراد إظهار حساستهما؛ لأن لطبع السليم ينفر عن فعله، لا حقيقة المعنى، وقيل: المكروه اشترط الزوج بالتحليل في القول لا في الية، بل قد قيل: إنه مأجور بالنية بقصد الإصلاح، كذا في «المعجم».

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ

لا تجوز هذه المرأة لزواجها الأول إلا بعد دخول الزوج الثاني، وهذا مذهب الأمة المرحومة إلا سعيد بن المسيب كما نسب إليه، واحتنف في أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث أم لا، قال محمد: لا يهدم، خلاف شيخه، ولصحابة أيضاً محتفون في هذا. قوله: (عبد الرحمن بن زبير الخ) بفتح الزاء المعجمة، وسوى هذا في تمام ذخيرة الحديث الزبير بضم الأول.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحِلِّ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

صف ابن نيمية جداً كاملاً في مسألة الباب وعرضه أن النكاح سية التحليل وبشرط التحليل باطل، ولا تحل للأول ولا تزنت عليه أحكام النكاح.

وهيها دقيقة ذكرها صاحب الدر أيضاً أن بين التعليق بالشرط والتقييد به فرقاً، فإن امرأة إذا نكحت، وقالت: نكحت إن كنت عبداً فهذا تعليق بالشرط، وإن قالت: نكحتك عني أن تكون عبداً، وهذا تقييد بالشرط، وفي الصورة الأولى إن لم يكن عالماً لا يصح النكاح، وفي

عَنْ عَلِيٍّ.

١١٢٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُجَلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ، اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثُرَوَانَ، وَقَدْ زُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ بِهِذَا. وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَرْمَى بِهِذَا الْبَابُ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ. قَالَ وَكِيعٌ: وَقَالَ سُفْيَانُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ لِتَحْلُلَهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ

١١٢١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَنَعَةِ النِّسَاءِ^(١)، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنَّمَا زَوَّى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتَنَعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمَرَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتَنَعَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ

(١) قوله: «نهى عن متعة النساء» وهو النكاح إلى أجل معين، والصحيح المختار أن نكاح المتعة كانت حلالاً قبل حبر، فحرمت فيه ثم أبيحت عام فتح مكة، ثم حرمت بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً، كذا قال الصبي وبسطه النووي.

قال القاضي عياض: أجمعوا على أن من نكح مطلقاً بيته أنه لا يملك معه إلا مدة، فنكاحه صحيح، وليس بنكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ينكح الرجل المرأة إلى مدة، فهذا انقضت، بانته منه، واختص أصحاب مالك، هل يحد الوصي في نكاح المتعة. (الطبي)

الصورة الثانية يصح النكاح، والمشهور عندنا أن الشرط معصية وإثم؛ والنكاح صحيح، وإن لم يشترط في اللفظ فإن كان الرجل معروفاً بهذا الفعل فمكروه تحريماً كما في فتح القدير، وفي بعض كتبنا أنه إذا لم يشترط في اللفظ فاعمل له ثواب لأنه نفع أخيه المسلم، وفي رواية عن محمد أنه إذا اشترط يصح النكاح ولا تحل للأول، وفي رواية عن أبي يوسف أن النكاح أيضاً باطل، أقول: يحمل حديث الباب على الاشتراط عند أبي حنيفة بالتفقه، ولأبي حنيفة ما أفق عمر رضي الله عنه بسند لعله جيد، ولعله في الكز ص (١٧٠) ح (٥) وفتاوى الحفاظ ابن تيمية ص (٢٠٠) أن رجلاً نكح امرأة لتحليل فقال له عمر: لا تفارق امرأتك وإن طلقته فأعزرك، فدل هذا على صحة النكاح للتحليل، ولابن تيمية بحث في أن النهي يقتضي البطلان، وممر الكلام مني بقدر الضرورة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ

ذكر ابن الهمام بين النكاح الموقت ونكاح المتعة فرقاً بأن في المتعة يكون لفظ لتمتع ولا يكون بحضور الشاهدين ولا بتعيين مدة بخلاف الموقت. وأم في الموقت فالتوقيت باطل والنكاح مؤبد، ونسب صاحب الهداية حوار المتعة إلى مالك بن أنس، ويسكره المالكية صراحة، وأجمعوا على أن نكاح المتعة حرام.

ثم أكثر العلماء على أن المتعة كانت جائزة ثم نسخت، وأجمعوا على حرمة وعدم جوازها في آخر عهد التابعين، وأما لو وطئ امرأة بنكاح المتعة فهل عليه حد أم لا؟ فقيل: لا حد لأنها كانت مختلفة في صحتها في عهد الصحابة كما نسب إلى ابن عباس أنه يقول بجواز المتعة، وكذلك نسب إلى ابن مسعود، فقيل في حق ابن عباس كتمان منكرة كما قال علي: إنك رجل تائه الخ، وذكر البخاري في كتاب النكاح والمسوح قبل أن ينسب إلى ابن عباس: قد اضطرب الناس بفتوتك، وأشدوا عليه أشعاراً منها:

قد قلت لشيخ لم طال صحة يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

أو هل لك في رخصة الأطراف آسة تكون مثوى لك حتى مصدر الناس

فقال ابن عباس: سبحان الله ما قلت إلا أنه كالخبر والميتة، أي حوارها عند شدة الشق والاضطرار. ولكن حوار عند الاضطراب أيضاً مذهب ابن عباس لا غيره، فإنه يمكن له دفع الشهوة بالصوم وغيره، ثم قال حذاف المحدثين. إن في فتح مكة كانت جائزة إلى ثلاثة أيام ثم

وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١١٢٢ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُقَيْبَةَ أَخُو قُبَيْصَةَ بْنِ عُقَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ الْمَتْعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يُقَدِّمُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدَرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يَنْبَغُ فَتَحْفِظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتَصْلُحُ لَهُ شَيْئُهُ^(١)، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سَوَاهِمًا فَهُوَ حَرَامٌ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ

١١٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ وَهُوَ الطَّوِيلُ قَالَ: حَدَّثَ الْحَسَنُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلْبَ^(٢) وَلَا جَنْبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رَيْحَانَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

١١٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزَوْنُ نِكَاحَ الشُّغَارِ. وَالشُّغَارُ أَنْ يَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، أَوْ أُخْتَهُ، وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: نِكَاحُ الشُّغَارِ مَفْسُوحٌ، وَلَا يُحِلُّ وَإِنْ جَعَلَ لَهُمَا صَدَاقًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَزَوَّيَ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: يُقْرَأُ عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَيُجْعَلُ لَهُمَا صَدَاقُ الْبِثْلِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

(١) قوله: «وتصبح له شيء» قال الشيخ في «اللمعات»: هكذا يوجد هذا اللفظ في هذه النسخ، شيء - بفتح المعجمة وشدة التحتية - ولا يدرى صريح المراد به إلا أن يحصل من الشواء، يقال: شوى اللحم شيئاً هاشتوى، فيكون الشيء بمعنى المشوى، والمرد طعامه ومأكوله، والظاهر أن مخفف مهموز أى تصلح أشياء وأمواله، وهكذا في النسخة من حديث الترمذى مصححة قديمة بخط العرب.

(٢) قوله: «لا جنب» هو في الزكاة أن يقدم المصدق على أهل الزكاة فينزل موضعاً، ثم يرسل من يحب إليه الأموال من أماكنها، وهو في السباق أن يتبع رجلاً فرسه فيزجره ويجلب عليه، قوله: ولا جنب - بالتحريك - هو في السباق أن يجنب فرساً إلى فرسه الذى يسابق عليه، فإذا فر الركوب، تحوّل إلى المحنوب، وفي الزكاة أن ينزr العامل بأقصى مواضع الصدقة، ثم يأمر أن تجب إليه أى تحضر، وقيل: أن يجنب رب الأموال أمواله أى يبعده عن مواضعه حتى يحتاج العامل إليه، كذا في «المجمع».

(٣) قوله: «نهى عن الشغار» قال محمد: وبهذا نأخذ لا يكون الصدق نكاح امرأة، فإذا تزوّجها على أن يكون صداقها أن يزوجه ابنته، فالنكاح جائز، وها صداق مثلها عن نساءها، لا وكس ولا شطط وهو قول أبى حنيفة والعمدة من فقهاءنا. (الموطأ)

نسخت، وأما الموسعون فقالوا بجوازها في فتح مكة وخيبر وغزوة تبوك وحجة الوداع، ويشير إلى هذا بعض ألفاظ الروايات وأقول: إن مدار حوارها في خيبر مبني على رواية الباب، وقد اختلفوا: إن النهي عن لحم الحرم كان في خيبر، وأما النهي عن المتعة المبيح على أنها كانت ثم نسخ فواقعة فتح مكة وحبط لراوي بينهما بوهيه، وقال ابن قيم: كيف تكون حائره في فتح خيبر مع أن النساء كلهن كن يهوديات وما كانت إحداهن مسلمة. وأما رواية حوارها في غزوة تبوك فغير قوية، وأما في حجة الوداع فالمتعة فيها ليست متعة السكاح بل التمتع بمقابل لبقراء وإفراد.

وأما أنا فأتردد في جواز المتعة في زمان ما في الإسلام، وأما ما في فتح مكة فكان نكاحاً عمه قليل بنية أن يوبد السكاح وهذا جائز الآن أيضاً، ومستندي في هذا حديث ابن عباس اللاحق

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ السَّكَّاحُ صَحِيحٌ وَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَقَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ: إِنْ السَّكَّاحُ نَاطِلٌ، وَاسْلَفَ أَيْضاً مُحْتَمُونَ.

قوله: (لا حب ولا حب الخ) هذا اللفظان قد يستعملان في الرهان، وقد يستعملان في الزكاة أيضاً، وأما المذكور في حديث الباب فعندي أن يصم بما في الزكاة كما يشير حديث أبي داود ص (٢٢٥) سدد قوي: «لا حب ولا حب، ولا تؤحد الصدقات إلا في دورهم»، ويشير شعر الحماسي أيضاً إلى أن الحلب والحلب يكونان في الزكاة.

٢٩- باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

١١٢٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ عَنْ أَبِي حَرِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى^(١) عَنْ تَزْوُجِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا».

١١٢٥ (م). حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ بَنِي سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وفي الباب عن عليٍّ وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأبي أمامة وجابر وعائشة وأبي موسى وسُمرة بن جندب.

١١٢٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ حَدَّثَنَا عَامِرٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ النَّمَّةِ عَلَى ابْنَةِ أُخِيهَا، أَوْ الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، أَوْ الْخَالَةَ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا. وَلَا تُنْكَحَ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى^(٢)، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى».

حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح.
والتعلل على هذا عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافًا. أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها. فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو النمة على بنت أخيها، فنكاح الأخرى منهما مفسوخ. وبه يقول عامة أهل العلم.
قال أبو عيسى: أدرك الشعبي أبا هريرة وروى عنه. وسألت محمدًا عن هذا، فقال: صحيح.
قال أبو عيسى: وروى الشعبي عن رجل عن أبي هريرة.

٣٠- باب ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح

١١٢٧- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبِزْزَنِيِّ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ^(١) أَنْ يُوفَى بِهَا، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ

(١) قوله: «بهي أن تروح المرأة على عمتها أو على خالتها» أي لا يجمع بين امرأة وعمتها وإن عت كآخت حد، ولا بين المرأة وخالتها وإن عت كآخت أم الأم، وصلاق النمة والحاة عليهما إم بالحد أو بالاشتراك - فتدبر - وتخصيص بالنمة والحاة وقع اتفاق لوفوع لسؤال عنهم، فإن الأختين حكمهم كذلك أو لأهم مذكورين في نص لقرآن وهو قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «ولا تنكح الصغرى على الكبرى...» الخ بيان وتأكيد له نفسه، والمراد بالصغرى بنت أخت المرأة، وبالكبرى عمتها على ما هو العاد في العادة، أو رد الصغر حسب مرتبة، (اللمعات)

باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها

هذه مسألة قد أجمع عليها وفق أبو حنيفة في مناص «وأن تجمعوا بين الأختين» [للنساء: ٢٣] بأن كل امرأتين إذا فرضت إحداهما ذكر آخر على أخرى لا يجوز لجمع بينهما، ومر ابن قيم على هذا في «إحكام أركان الإسلام» وقال: إنكم أكثرتم لزيادة على القاصع وهذا زيادة بحر لو حد على القاطع واعترض على صابط هذه اعتراضات، أقول: أقول ابن قيم في هذه مسألة في غاية التسهيل فبه لا زيادة بحر لوحد على القاطع بل تنقيح المناط في الآية، وأيضاً مسألة كتاب م يشت بحر الواحد بن باختر المشهور. فإن المشهور عند الفقهاء ما تنقاه الأمة بالقصور، وتلقى لأمة هذه مسألة بالقصور فتكون الزيادة بالمشهور ود جائز، وإن اقتصر الشهرة والنوتر على تواتر الإسناد فقط بزم كون القرآن العظيم غير متواتر وهذا باطل بدهة، وأيضاً زيادة المحذورة ما فيها زيادة ركن أو شرط.

قوله: (ولا الصغرى على الكبرى... الخ) هذا بيان الحملة السابقة، وفي رواية أبي دود ص (٢٨٣) إشكال فإن فيها: «بهي رسول الله ﷺ - صلى الله عليه وسلم - عن الجمع بين العمتين والخالتين... الخ، وتكفي الشرحون والخصوش فيها فأخرجوا صورة العمتين والخالتين، وصح أن الحديث لا يتعرض إلى البوادر وإنما وجه الحديث أن فيه تعبيراً والمراد الحالة وست الحولة والنمة وست العمة ولا بعد في هذا أصلاً، وهذا مثل أن قال: إن فلاناً وفلاناً ما حاة، والقياس ما حاتين.

باب ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح

لشروط التي لا بد من النكاح جائزة ويؤى دينة، ولا ترم قصاء عند أبي حنيفة رحمه الله
حكاية: حكى أن أعرابياً دخل على القاضي شرح وتله كان صعب المصير فقد أعرابي: أين أنت؟ قال لقاضي: سلك وبين حمار،

الفُرُوجِ».

١١٢٧ (م) حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ بَصَرِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: شَرَطُ اللَّهِ قَبْلَ شَرْطِهَا. كَأَنَّهُ زَاى لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ

١١٢٨- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ. فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ ^(١) مِنْهُنَّ أَرْبَعًا. هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدِ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتَرَا جَعَنْ نِسَاءَكَ، أَوْ لَأَرْجَمَنَّ قَبْرَكَ، كَمَا رَجَمَ قَبْرُ أَبِي

(١) قوله: «إن أحق بالشروط أن يوقى» بتقدير الباء متعلق بـ«أحق» وما استحلتكم به الفروج غير «إن»، والمراد به المهر، وقيل: جميع ما يشترط الرجل ترعيًا للمرأة في النكاح ما لم يكن محظورًا، وقيل: جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية، فإن الزوج التزمها بالعقد، فكأنه شرط فيه. (اللمعات)

(٢) قوله: «أن يتخير منهن أربعًا» قال محمد رحمه الله في «موطئه»: وبهذا نأخذ، يختار منهن أربعًا أيتهن شاء ويفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي - انتهى - وفي «المشكاة» أمسك أربعًا، وفارق سائرهن، قال لشيخ في «اللمعات شرح المشكاة»: فيه أن أنكحة الكفار صحيحة إذا أسلموا ولا يؤمرون بإعادة النكاح إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز نكاحها، وإن أسلم أحد الزوجين لا يفرق كارتداده كما هو مذهب الحنفية، اللهم إلا أن يفرض الإسلام ههنا معًا في آن واحدة من غير تقدم وتأخر، وهو بعيد، أو يراد بالإمسك النكاح - انتهى - والله تعالى أعلم.

قال: أسمع مني؟ قال: للاستماع جلست، قال: تزوجت امرأة قال: بالرفاء والبنين، قال: بشرط أن لا أخرجها من البعد، قال: والشرط أملك، قال: أريد أن أخرج بها، قال: بسم الله، قال: على من قضيت؟ قال: على ابن أملك، قال: بشهادة من؟ قال: بشهادة ابن أخت خالتك، وكان القاضي يجيبه ولا يفهمه الأعرابي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرَةُ نِسْوَةٍ

مذهب الشافعي وأحمد ومالك ومحمد رحمهم الله أن الرجل يختار أيتهن شاء، وقال أبو يوسف رحمه الله وأبو حنيفة: إنه يختار أولاهن نكاحاً.

تمسك الجمهور بحديث الباب، وأحباب الشيوخ بما أحاب الطحاوي ص (١٤٩) وحاصله أن لكفار محاطون بالفروع مثل النكاح، وأما المسألة التي ذكر الشيوخ تكون في الأنكحة التي تنعقد بعد ورود النهي عن لرائد عن مثنى وثلاث ورباع، وأما الأنكحة التي قبل ورود الشريعة بهذه المسألة فكانت صحيحة فإذا أسلم فأنكحته صحيحة ويختار أيتهن شاء، والخاص أن الخلاف في الأنكحة التي بعد ورود النهي، وأما ما مضى قبل ورود الشريعة فلا تبديل فيها، وأما نظير عدم التبديل فيما كان في جاهلية فما أخرجه أبو داود ص (٣٠٩) باب الادعاء بولد الزنا ليس له مما قسم من الميراث، وشرح حديث أبي داود ولم أجد لطيفاً إلا في فتاوى ابن تيمية ضمناً، وحديث أبي داود قوي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند أقوى مما في أبي داود ففيه كثير من الأحكام لعبها تسع مائة، وأخرجه أحمد رحمه الله في مسنده، وفيه قال أحمد: كما عند عبد الرزاق لتحصيل العدم وكان الماء منه على مسافة ثلاثة أميال فكما تأتي بالماء كل يوم من تلك المسافة، وأما جواب حديث: «من أسلم وتحت أحتان» فعلى موال جواب الطحاوي في حديث الباب، أي اختيار أويهما فيمس تزوج بعد رول شريعة: «وَأَنْ تَحْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْحِجَابِ» [النساء: ٢٣] ولا يجب عليا جواب حديث: «من أسلم وتحت أحتان» لأنه ضعيف من قبل ابن طبيعة، وإنما اكتفيت على الأجوبة وأما الأدلة المذكورة في موضعها.

قوله: (قال محمد رحمه الله الخ) عرص السحاري بيان أن الراوي أوهم وصم من حديث بسند حديث آخر، ومر على هذا عبد الملك

رُغَالٍ

وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

١١٢٩ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجَيْشَانِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ فَيْرُوزَ الدَّلِيمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَرِ أُتَيْتُهُمَا شَتَّى»
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

وَأَبُو وَهَبٍ الْجَيْشَانِيُّ، اسْمُهُ الدَّلِيمُ بْنُ هَوْشَعٍ.

٣٣- بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ

١١٣١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ النَّبْصَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ زَيْبَعَةَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ زُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ» وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ زُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونُ لِلرَّجُلِ، إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ، أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى تَضَعُ.

(١) قوله: «أبي رغال» - بكسر الراء وحقه عين معجمة - وهو جده من بقايا ثمود، وقيل: كان عملاً لمصاح النبي صلى الله عليه وسلم، فأرسله إلى قوم من ثمود، فأحل لهم الحرم، وقيل: كان دليل الحبيشة حين حازروا هذه الكعبة، قيل: إنه أول من أخذ لعشر بصرى به المثل في الضم والشلو، وهو الذي يرجم الحاخ قبره إلى الآب، قال جرير: إذا مات الفردق فرجموه كما ترمون قبر أبي رغال، وفي «القاموس»: أبو رغال ككتاب في «سبأ أي دود» و«دلائل سيرة» وغيرهما عن ابن عمر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه إلى الضلحف، فمررنا بقبر، فقال: هذا قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف، وكان من ثمود، وكان يهد الحرم يدفع عنه، فمما حرج منه، أصابت اسقمة حتى أصابت قومه بهذا المكان، فدفن فيه» الحديث - انتهى -.

(٢) قوله: «حزرتي شتت» سواء كانت المختدرة من تروجهي أولاً أو آخر، وعينه الألفة الثلاثة، وقيل أبو حبيفة: من تروجهي متعاقبين، لا يختار إلا الأولى لعدم صحة الأخرى. (السمعات)

(٣) قوله: «من كان يؤمن بالله» قال الطيبي: وتفق أهل العلم على تحريم الوضوء على المأث في رمدن لاستبراء، واحتتمو في المبشرة سوى الوضوء، فذهب قوم إلى تحريمه وهو كالوطء، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى.

بن قصاص العربي في كتاب الوهم والإيهام وستوى الكلام واستقر رأيه على صحة الحديثين، أي واقعة رجل في عهده عليه الصلاة والسلام وواقعة رجل في عهد عمر، وأتى بالمتابعات والشواهد ثم قال: إن صاحب الواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام وصاحب الواقعة في عهد عمر واحد، وإن الشافعي هو غيلان بن سمية، وقال: إن غيلان أراد في عهد عمر أن يطلق نسوته ويتنزل ويتجرد فنهاه عمر، وأما قصة أبي رغال فمعروفة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ

قال أبو حبيفة: يجب ستير الأمة لمشتهرة بكر كانت أو نكراً، وقال الشافعي رحمه الله في الاستبراء في البكر، ويذكر في كتب أصول الشافعية أن تخلف الحكم عن ائمة مثل سفر لقصر الصلاة فغير جائز، ويجوز تخلف الحكم من الحكمة مثل المشقة في السفر، ويكفي وجود الحكمة في نوع الحكم فقط، ثم قالوا: إن لنوع المصبط لا يحكم من الحكمة، ويجوز حينئذ من الحكمة، فدون حكمه الاستبراء عندنا مفعولة في سكر، وأقول: قل في فتوى قاصيها: إن لمكر يمكن عوقها بوصول الماء إلى الرحم بلا دخول رجل، فإذن لم يفقد حكمه الاستبراء في البكر أيضاً.

(إصلاح ضروري) في سد الباب الملاحق عثمان النبي وذكر الخطيب البغدادي في بعض تصانيفه الألفاظ المنكرة في حق أبي حبيفة، وذكر أن أبو حبيفة ذكر مسألة عند رجل فقال الرجل: إن لمي يقول هكذا، قال أبو حبيفة: يسعى سبي أن يتعني. أقول: هذا يقول لا يمكن من ذلك المسمين، وكيف يقول بهذا من هو إمام المسلمين من الأمة محمدية؟ والحق أن هذا ليس سبي بل هو عثمان النبي ووقع التصحيح من

[١] ذكر بشر بعد هذا حديثاً رقمه (١١٣٠) من نحوود في نسخة المندبة، وصه: ١١٣٠ حدث محمد بن بشر، قال حدث وهب بن جرير، قال: حدثني قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني عن النضحاك بن فيروز لدمي عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله أسلمت وتحتي أختان. قل احزرتي شتت

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَالْعِرْبَابِ بْنِ سَارِيَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ.

٣٤- بَابُ مَا جَاءَ [فِي الرَّجُلِ] نِسْبِي الْأُمَّةَ وَلَهَا زَوْجٌ، هَلْ يَجُلُّ لَهُ وَطَنُهَا

١١٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ الْبَتِّيُّ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلَّتْ: «وَالْمُحَصَّنَاتُ» مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبُو الْخَلِيلِ، اسْمُهُ: صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ. وَرَوَى هَمَّامٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عِلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ١١٣٢ (م)- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ

١١٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ» وَمَهْرِ الْبَغِيِّ «وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «والمحصنات من النساء... الخ» أي حرمت عليكم نكاح ذوات الأزواج من النساء ووطءهن إلا ما مكنت أيمانكم. (م)

(٢) قوله: «عن ثمن الكلب» وهو محمول عندنا على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روى أنه قضى في كلب قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكبش، ذكره ابن الملك، كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: «مهر البغي» أي أجرة الزنا يعني سمى مهراً مجازاً وهو بفتح موحدة وكسر معجمة وشدة ياء فاعل أو فعول، وقوله: حلوان الكاهن

الكاتب فأخذ الخطيب ونقله عن أبي حنيفة بدون أن يتدبر في حقيقة الحال، فجاء الخوارزمي ورد على الخطيب البغدادي ثم جاء ملك حنفي الملك المعظم فتصدى إلى جواب الخطيب وصنف السهم المصيب في كبد الخطيب، وهذا السلطان كان يعمل بما روي عن أبي حنيفة فقط، وأخرج جميع مسائل أبي حنيفة وأفرزها في كتاب كان يداوم عليه في مسائل الفقه، وأما في الحديث فكان أمر بتبويب مسند أحمد على أبواب الفقه وكان يدارسه وترجمته المذكورة في تاريخ ابن خلكان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ

حرام عند الكل، ذكر أخي يوسف جليلي في حاشية شرح الوقاية أن أجرة الزنية في الإجارة الفاسدة طيبة لها، واعترض رجل من غير المقلدين وقال: إن أبا حنيفة يجعل أجرة البغي طيبة وهذا خلاف نص الحديث وإجماع الأمة، وأجاب مولانا المرحوم الكنگوهي أن صورة المسألة أن يستأجر رجل امرأة لعمل ما من الطحن (چكى پیسنا) أو الخبز أو غيرها واشترط معهما أنه يزني بها فإذا أجرة عملها طيبة ألا يرى إلى أنهم يذكرونها في باب الإجارة الفاسدة.

واعلم أن جليلي بمعنى مولانا، وفي اللسان الرومي يكون النعت متأخراً ومعنى أخى (صوفي) في الرومية.

قوله: (ثمن الكلب الخ) قال الشافعي: إن الكلب نجس عين ويرد عليه جواز اقتبائه لزراع أو للصيد، ونجس العين الذي تكون المستنثبات من الشعر والعظم وغيرهما منه نجسة، والمشهور عندنا أنه نجس اللحم لا العين، وفي قاصصنا رواية عن أبي حنيفة في كونه نجس العين قد صححها أرباب المطولات والمبسوطات، ثم في الهداية: حوار بيع الكلب المعلم وغيره، وقار السرحسي شيخ صاحب الهداية جواز البيع منحصر في المعلم، أقول: ثبت استثناء الكلب المعلم في الأحاديث أخرج النسائي ص (٧٠١) عن جابر: «إلا كلب صيد الخ»، وأكره النسائي وقال: إنه منكرو، والرجال ثقات والله أعلم، وقال العيني: أخرج أحمد في مسنده: «نهى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن ثمن الكلب إلا كلباً معتمداً». ويمكن جواب عموم حديث الباب دراية أيضاً بأن المراد أن لا يجعل الكلب مملوكاً بل يترك مباح الأصل، فلا تنافي بين الحديث والخزيات المجارة، ومثل هذا ما قال الخطابي في شرح أي داود في باب الهرة إن الهرة عن جعل الهرة مملوكة، ولنا أيضاً ما في الطحاوي أن رجلاً قتل كلب رجل فأخذ عثمان ضمانه وأعطى مالك الكلب.

قوله: (وحلوان الكاهن الخ) ويندرج في الكاهن الرمال والجفار وعالم السحوم وغيرهم.

٣٦ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

١١٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَقُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَالَ أَحْمَدُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِنَّمَا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ. فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»، هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ وَزَكَنْتُ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ، فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ زُكُونَهَا إِلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، حَيْثُ جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ: أَنَّ أَبَا جَهْمٍ بْنُ خَدِيفَةَ، وَمُغَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا. فَقَالَ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَزَجَلٌ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ عَنِ النِّسَاءِ، وَأَمَّا مُغَاوِيَةُ فَصُغْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَلَكِنْ ائْتِكُمُ أُسَامَةُ^(٣)». فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِرِضَاهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَلَوْ أَخْبَرَتْهُ، لَمْ يُبَيِّرْ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الَّذِي ذَكَرَتْ.

١١٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَحَدَّثَتْ: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا شَكَنًا وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: وَوَضَعَ لِي عَشْرَةَ أَقْفِيزٍ عِنْدَ ابْنِ عَمِّ لَهُ: خَمْسَةً شَعِيرًا وَخَمْسَةً بُرًّا. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. قَالَتْ: فَقَالَ «صَدَقَ» فَأَمَرَنِي أَنْ أَهْتَدِيَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ. ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ بَيْتَ أُمِّ شَرِيكِ بَيْتٌ يَغْشَاهُ^(٤) الْمُهَاجِرُونَ. وَلَكِنْ اهْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. فَمَعْنَى أَنْ تُلْقِيَ ثِيَابَكَ^(٥) فَلَا يَزَالُ. فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَجَاءَ أَحَدٌ يَخْطُبُكَ فَأَتِينِي». فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي، خَاطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُغَاوِيَةُ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «أَمَّا مُغَاوِيَةُ فَزَجَلٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ

-هو بضم- ما يعطاه من الأجرة والرشوة، والكاهن هو من يتعاضى الخير عن كوائس ما يستقبل ويدعى معرفة الأسرار، وقد كان في

العرب كهنة، وفي حكم الكاهن المنجم والعراف، وإتيانهم حرام بإجماع المسلمين، كذا في «مجمع البحار».

(١) قوله: «ولا يخطب على خطبة أخيه» هو أن يخطب الرجل المرأة ويتفقا على صداق، وتراضيا ولم يبق إلا العقد، ولا يتمتع قبل ذلك بخطبة -بالكسر- والاسم أيضا بالكسر، فأما بالضم فمن القول والكلام. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «مضموك» -بضم الصاد واللام- هو فقير لا مال له. (المجمع) فيه دليل على حوار ذكر الإنسان مع فيه عند المشاورة وطب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، وأبو جهم هذا هو المذكور في حديث الأنبحانية غير أبي جهم المذكور في التيمم وفي المرور بين يدي المصلّي. (الطبي)

(٣) قوله: «انكحى أسامة» أشار صلى الله عليه وسلم بهكاح أسامة لما علم من دينه وفضله، فنصحا بذلك وكرهه أولا لكونه مولى أسود جدًا، ثم كرر صلى الله عليه وسلم على للحث على أزواجه لما علم من مصحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: اغتبت، كذا في «الطبي».

(٤) قوله: «يعشاه المهاجرون» فإنها كانت امرأة كريمة صالحة فاضلة يزورها الناس وتضيفهم، وقد حثج بعض الناس بهذا الحديث على حوار نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها، والصحيح الذي عبه الجمهور أنه حرام كما دل عليه نص القرآن وحديث أم سمية أمعياوان أنما

(٥) قوله: «أن تلقى ثيابك» حبر في معنى الأمر أى صعى ثيابك ولا تتسنى ثياب الرينة في حالة العدة، ويحتمل أن يكون معناه أنك تكويين في بيته فلا تكلف تصعين ثيابك وتحرقين؛ لأنه ليس هناك من تحافين من نظره.

اعلم أن هذا الحديث من فاطمة يدل على أنه لا نفقة ولا سكي لمعدّة الثلاث، أما نفي النفقة فعصريح، وأما نفي السكي فإنها إما تكون في بيتها لا في بيت الناس، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد وهو مذهب ابن عباس، وقال مالك والشافعي وأخرون: لها السكي لقوله تعالى: «أسكنوهن من حيث سكنتم» ولا نفقة لهذا الحديث، وقال أبو حنيفة وأخرون: وهو قول عمر: «لها السكي والنفقة» وقد قال عمر:

فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النِّسَاءِ. قَالَتْ فَحَطَبْنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ. فَتَزَوَّجَنِي، فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أَسَامَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١). وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «انْكحِي أَسَامَةَ».

١١٣٥ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بِهَذَا.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

١١٣٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَعَزِلُ، فَرَزَعَتِ الْيَهُودُ أَنَّهُ الْمَوُودَةُ الصُّغْرَى^(٢). فَقَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ هُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ.

١١٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي هُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَعَزِلُ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، فِي الْعَزْلِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ، وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ.

٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ

١١٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُمَرَ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟».

زَادَ ابْنُ أَبِي هُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: وَلَمْ يَقُلْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ. قَالَا فِي حَدِيثِهِمَا: «فَبَانَهَا لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَقَدْ كَرِهَ الْعَزْلَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ

لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا يَقُولُ امْرَأَةٌ، كَذَا فِي «اللمعات» مع تغيير يسير.

(١) قوله: «الموودة الصغرى» والموودة هي التي دفنت حيّة، وكان عادة سراً العرب أن يدفون بناتهم إذا ولدت تحزناً عن حقوق العار، فقالت اليهود: إن العزل أيضاً قريب من الواد؛ لأنه إتلاف نفس ولو بعيداً عن الوجود، فأجابهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذا ليس بسبب قطع للنفاء، فإن الله تعالى إذا أراد أن يخلق الولد، لم يمنع الله العزل من ذلك إذ الولد يعنى بقطرة صغيرة ينحدر من الذكر في الرحم، فيمكن أن ينحدر قطرة منه عند الإخراج، فيعنى لولد فلم يكن في معنى الواد الذي هو سبب قطع للنفاء والإهلاك. (س)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

وهو أن يطأ امرأته ويخرج العضو عند الإنزال وينزل خارج الفرج.

قال الفقهاء: لا يجوز العزل في الحرّة إلا بإذنها، ولا في الأمة بغير إذن وليّها، وهذا كله قضاء، وأما ديانة فم يرض به الشريعة وتدل الأحاديث على الكراهة، ما يدل حديث الباب على عدم الكراهة، فإن حواءه عليه الصلاة والسلام هذا لرد رعم اليهود ورد كليتهم وإن كان لقولهم في ما نحن فيه بعض اتجاه، وهذا شبيه حديث الرجلين الذين لم يدخلوا في صلاة الصبح حمله عليه الصلاة والسلام، وحديث أن طعلاً من أطفال المسلمين مات فقالت عائشة: طوبى لهذا عصافور من عصافير الجنة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ما أدراك؟ وإيكاره كان على تسارع عائشة وإلا فأطفال المسلمين في الجنة إجماعاً، وفي الحديث أنه قال رجل: أعتزل يا رسول الله؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «إن الله يحب ما يشاء تعتزل أم لا» ثم جاء الرجل بعد مدة وقال: كنت اعتزلت وحملت امرأتى فقال: «قد كنت قلت: إن الله يخلق ما يشاء» فالخارج من الأحاديث قبح العزل، منها حديث لئاب اللاحق

أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ

١١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: الشُّنَّةُ، إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ بَعْضُهُمْ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بَكْرًا عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ بِالْعَدْلِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ^(١)

١١٤٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِيِّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ! هَذِهِ قِسْمَتِي^(٢) فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُلْمِنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

حَدِيثُ عَائِشَةَ هَكَذَا، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ». وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، مُرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: لَا تُلْمِنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ، إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ الْحُبَّ وَالْمَوَدَّةَ. كَذَا فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نُهَيْكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ^(٣)، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ سَاقِطَةٌ». وَإِنَّمَا أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَمَّامٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ. وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: وَلَا نَعْرِفُ هَذَا

(١) قوله: «بين الضرائر» الضرة يقال: لكل من النسوة عد رجل واحد، فهذه صرة تلك وتلك ضرة هذه. (س)

(٢) قوله: «هذه قسمتي» قال الشيخ في «اللمعات»: أي القسم ورعاية الاعتدال في البيتوتة، والمراد بهما لا أملك المحبة والجماع - انتهى - قال الطيبي: أراد به الحب وميل القلب، قال: وفيه دليل على أن القسم كان فرضاً على الرسول صلى الله عليه وسلم كما على غيره حتى كان صلى الله عليه وسلم يراعى التسوية بينهن في مرضه مع ما يحققه من المشقة على ما روت عائشة الحديث، وذهب بعضهم إلى أن القسم بينهن لم يكن واجباً عليه، واحتج بما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه في ليلة واحدة، وقال بعضهم: وكان هذا قبل أن يسر القسم، ويحتمل أن يكون بإذنه - انتهى -

قال الشيخ: والمذهب عند الحنفية أنه لم يكن القسم واجباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: ﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ... الخ﴾ ورعاية ذلك كان تفضلاً لا وجوباً - والله أعلم -

(٣) قوله: «امرأتان» الظاهر أن الحكم غير مقصور على امرأتين بل هو اقتصار على الأدنى، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع، كان السقوط على

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ

نقيم عند البكر الجديدة سبعة أيام، وعند الثيب الجديدة ثلاثة أيام، ثم هذه الأيام تكون زائدة على القسمة بين القديمتين والجديدات عند الحجارين، وعندنا تكون هذه الأيام معدودات في أيام القسمة أي يقيم بعده عند القديمتين أيضاً سبعة أو ثلاثة، وقال مولانا عبد الحفي في شرح موطأ محمد: إن الحديث بحجارين، ويرد على أي حيفة، أقول: ما من لفظ در على أن هذه الأيام تكون فاصدة على أيام القسمة يكون الحديث يرد على أي حيفة، وأتى لطحواي ص (١٦)، ح (٢) برواية تدل على أن هذه الأيام لا تكون مضممة ومتضمنة للجديدة ووجه الاستدلال أن أم سلمة تزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - وقام عندها ثلاثة أيام فاستردت فقال: «لو سعت لك لأقوم عند عيرك أيضاً سبعة أيام» فتسببه عليه الصلاة والسلام هو أيضاً يدل على أن هذه الأيام ليست متمحصة للجديدة، وتأولوا فيه بأنها إذا استردت صل حقه الأول أيضاً، لكن هذا تأويل، وحديث الطحاوي قوي وهو ثلاث طرق قوية.

الحديث مرفوعاً إلا من حديث همام

٤١ باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما

١١٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ. هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ: أَنَّ زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١١٤٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ، بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ. وَلَمْ يَحْدُثْ نِكَاحًا». هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنْ لَا نَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قِبَلِ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

١١٤٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمَتْ مَعِيَ، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١).

سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حُمَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، هَذَا الْحَدِيثَ.

وَحَدِيثُ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ

حسبها - والله أعلم - (السمعيات)

(١) قوله: «إذا أسلمت» قال محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ»: إذا أسلمت امرأة و زوجها كافر في دار الإسلام، ف يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهو مرته، فإن أبى أن يسلم، فرق بينهما، وكانت فرقتها تصيقة بالنة، وهو قول أبي حنيفة وبراهيمه انتهى - انتهى -

باب ما جاء في الزوجين المشركين أسلم أحدهما

قال أبو حنيفة: إذا أسلم أحدهما يعرض الإسلام على الآخر فإن أسلم فيها وإلا ففرق، ومثل هذا روى الطحاوي عن عمر الفروق وهذا إذا كان في دار الإسلام، وأما في دار الحرب فإذا أسلمت تنصير ثلاث حيض ثم تبين، وقال لبعض: تبين في الحرب ولكنها تعتد، وقال الحارثيون: إن أسلم قبل مضي لعدة فلزوجة لها، وإن أسلم بعد عدة فلا، ويختصر الزمدي في بيان مذهبه اختصاراً محلاً.

قوله: (نكاح جديد الخ) كانت بانه عليه الصلاة والسلام على الفطرة وتحت انكمار إلا فاطمة، وكانت زينب تحت أبي العاص، وأما حديث نكاح جديد فنقول: أولاً بأن في سند الحديث حجاج بن أرطاة، وثانياً بأن أبا العاص كان بمكة وتناول لدرين سبب العرقه.

قوله: (بعد ست سنين الخ) هذا الحديث يخالف الحديث لسابق في تحديد النكاح، ولحمي أن يقول: إنه ما عرض الإسلام على أبي العاص، ووقع في بعض الرويات: ردت عليه بعد ستين، وعلى التقديرين يشكل الأمر على الشافعية، فإن لظاهر انقضاء العدة في هذه مدة؛ وقول: إن الرويتين صحيحتان، والواقعة أن أبا العاص جاء أسيراً في غزوة بدر، فأرسلت زينب فلاتها بنفدية فيما رآها النبي - صلى الله عليه وسلم - عرفها، وكفى وسالت دموعه، فقال: «وشم تركته أب لعص محلاً فتكرهه محلاً فواعده لني صلى الله عليه وسلم» يرسل زينب إلى المدينة، فأوفى العهد فأرسل زينب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم جاء أبو العاص أسيراً بعد بدر بستين فرغمت زينب أنه سيقبل فجدت وأبى صلى الله عليه وسلم بصلى فقالت أن لب رسول الله وأملت أنا اعاص، فقال: «دمة مسلمين سعى بها فداهم» ثم ذهب بعد هذا وجاء بعد ستين مسماً فيحمل ست سنين على ما بعد هجرة، وأربع سنين بعد بدر وسين بعد أسر ثانياً، فإذا دعاء الشافعية عدم انقضاء عدتها في هذه مدة بعيد جداً، ونقول: إنه ما عرض عنه الإسلام، وذكر في الضحاوي ص (١٥٠) ح (٢) عن أبي نوبة عن محمد بن حسن ما حاصله أن نهي نكاح بين مسلمين وإنكاهن من في نسوة لسادسة كما يد حديث الحارثي أن يروى لنهي في نسوة لسادسة أي عدم حديثه حين صلق عمر زوجته، فإذا لا حياح إلى حمل أنه عرض عنه لإسلام أم لا، وفيه من يروى

ثم قال بشافعي: إن المؤثر في تنفرقة هو نسي، وقال أبو حيفة: إن المؤثر هو تباين لدارين كم في هدية ص (٣٣٠) وظهر آية «إِنْ مَا مَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [نساء: ٢٤]، فإن الآية تشير إلى أن المؤثر المحدث وحدث يكون بالنسي من دار الحرب. والله أعلم.

أبواب الرضاع^(١)

١- بَابُ مَا جَاءَ يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ

١١٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ»^(٢) مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ». وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١١٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ^[١] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْوَلَادَةِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. لَا نَعْلَمُهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

(١) قوله: «أبواب الرضاع» هو لغة بفتح وكسر: مص اللبن من الثدي، وشرعاً: مص من ثدي آدمية ولو بكراً أو ثيباً أو أنثى، وأحق بالمص الوجوز والسعوط في وقت مخصوص وهو حولان ونصف عد أبي حنيفة، وحولان فقط عند صاحبيه وهو الأصح. (الفتح) وبه يفتي كما في تصحيح القدوري عن «العيون» لكن في «الحوهرة»: أنه في الحولين ونصف ولو بعد انقضاء محرم، وعليه الفتوى، هذا ما قاله في «الدر المختار».

(٢) قوله: «حرم من الرضاع... الخ» قال الشيخ: رضع كسبغ وضرَب رضعاً يحرك رضاعاً ورضاعةً، ويكسران، ثم إنه يخصص من عموم قوله عليه السلام: «يحرم من الرضعة ما يحرم من الولادة» صور كأم أخت وأخت ابنه وامرأة أبيه وامرأة ابنه، وتفصيل ذلك مذكور في كتب الفقه - والله أعلم -.

أبواب الرضاع

بَابُ مَا جَاءَ يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ

هكذا المسألة عندنا إلا في بعض مستثنيات ذكرها الأكثرون إحدى وعشرين صورة، وجعلها صاحب البحر أربعة ولهمين صورة، ثم قال: لا انحصار في هذا بل يجب ضابطة، ثم قالوا: إن هذا استثناء ليس بالعقل بل ليس التحقيق والاستثناء في الواقع بل صورة، فإن المعنى المحرم مفقود في هذه المستثنيات وذكر صاحب الدرر في جمع الصور السبعة شعريين:

كأم نافلة أو جدة الولد

يفارق لنسب الإرضاع في صور

وأم حال وعمة ابن اعتمد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ

أقول: يقيم شعر آخر لتكميل السبع وهو مني:

فخذها في تمام السبع واقتصد

وأم أخت ابن أم أو بنت عمه

ويعلم أن الحرمات تسعة، منها حرمة النسب، فأحرمات بالنسب في القرآن سبع، وقصرها صدر الشريعة في القاية على أربع، وهي: الأصول والفروع، وفروع الأصل القريب أي الأب والأم، وصلبيات الأصل البعيد، ومنها حرمة المصاهرة، وهي في أربعة فروع أصول الواطئ وفروعه تحرم على الموطوءة نفسها، وأصول الموطوءة وفروعها على الواطئ نفسه.

وههنا إشكال من الشيخ ابن الهمام وهو أن الشريعة تحيل الرضاع على النسب لا على المصاهرة، فإذا لا يحرم بالرضاع ما هو نظره حرام بالمصهر، فإذا يرد أن زوجة الأب رضاعاً حرام على الولد وزوجة الـأب رضاعاً حرام على الأب إجماعاً، والحال أن الحرمة في زوجة الأب أو الـأب ليسا سبب المصهر، وما أجاب الشيخ عن الاعتراض، وأقول: لا إشكال فإن الحرمة في زوجة الابن أو الأب سبباً ليست من جهة المصهر فقط بل النسب أيضاً دحيل فيها كما يدل لفظ لأب والابن، ومشأ الإشكال ذكر الفقهاء الصورتين المذكورتين في باب المصاهرة لا النسب فالإشكال محل.

٢ باب ما جاء في لبن الفحل

١١٤٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي^(١) مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمَّتْ». قَالَتْ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ. قَالَ: «فإِنَّهُ عَمَّتْ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرَهُوا لَبْنَ الْفَحْلِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثٍ عَائِشَةُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ، أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا، أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا. اللَّفَّاحُ وَاجِدٌ.

وَهَذَا تَفْسِيرُ لَبَنِ الْفَحْلِ وَهَذَا الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ

١١٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»^(٢). وَفِي الْبِتَابِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ».

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ ابْنُ دِينَارٍ عَنِ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

(١) قوله: «جاء عمي من الرضاعة» هذا لا يخفى عن إشكال، فإن اظهر أن العم من الرضاع أخو الأب منه بأن أم أبيها أرضعته أو أتمه أرضعت إياها، ويظهر من قوهِ: رم أرضعتني المرأة أن الرجل أبوه من الرضاعة، قال الطيبي: سمّاه عما لأنه بمنزلة أبيها، ثم احتنفوا في اسم هذا الرجل لدى هو أبو عائشة أو عمتها رضاعاً، فقيل: اسمه أفلح وكنيته أبو قيس. هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا تحرم مصّة والمصتان» قال الشيخ: ظاهر مفهوم هذا الحديث أن الثلاث محرمة، وإليه ذهب بعض العلماء، وقيل: خمس رضعات، وقيل: عشر رضعات، وعدنا وعند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قبل الرضاع وكثيره يحرم، ويحصل الحرمة برضعة واحدة، وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ - انتهى كلام الشيخ في «اللمعات».

باب ما جاء في لبن الفحل

قال بعض السلف: إن لرجل الذي لبن امرأة منه لأخيه ليس أب ارضيع فلا تكون حرمة من حبس الأم خلاف الفقهاء لأربعة فبن لبن الفحل عندهم معتبر.

وفي حديث لباب إشكال يضم حديث آخر وهو أن الروايات أن رجلاً دخل بيت حفصة فشكت عائشة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن رجلاً أحسباً دخل على حفصة فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «به عمه رضاعاً» فبدن إن كان شكوى عائشة مقدمة على واقعة الباب فالسؤال في واقعة الباب على غير محم فإياها عمت لمسألة من قبل، وإن كدت الشكوى متأخرة فشكواه على غير محم لأنها عاتلة المسألة، وحل الإشكال أن لعمه رضاعاً ثلاث صور فعمت صورة لا أخرى. قوله: (كرهوا لبن الفحل) أي أئتموا به الحرمة

باب ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان

المصّة فعل رضيع والإملاحة فعل الرضيع، قال أبو حنيفة ومالك: ثبت حرمة لبن وصل إلى الحوف قل أو كثر، وفي بعض كتب لماكية

[١] هناك عبارته ساقطة من المسححة الهدية وأئتمتها لشح صدر، ما نصه: وسألت محمداً عن هذا فقال الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار، ورد فيه عن الزبير، وإنما هو هشام بن عروة عن أبيه، عن الزبير

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. قَالَتْ عَائِشَةُ: «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ»^(١). فَتُسَخَّرُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ، وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. ١١٥٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا. وَبِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ تُفْتِي وَبَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانِ» وَقَالَ: إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ فِي خَمْسِ رَضَعَاتٍ فَهُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ، وَجِبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئاً^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يُحْرَمُ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَوُكَيْعٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ

١١٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ وَلَكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ بِنْتَ فَلَانٍ فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ، قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلٍ وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ: «وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا عَنْكَ»^(٣).

حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ،

(١) قوله: «عشر رضعات معلومات» أي معلوم وجودها يقيناً، فنسخ من ذلك خمسا، ولجمهور أن يقولوا: ثم نسخت الخمس بإطلاق الآية المذكورة، وقوله: فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك، لكنه يشكل أنه ليس في القرآن لا عشر ولا خمس ولو كان الخمس إلى وفاته صلى الله عليه وسلم، فكيف تركت بعده القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان من قبل الناس، وجوابه أن المراد أنه كان يقرأها من لم يبلغه النسخ - والله أعلم - هكذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «وجبن عنه أن يقول فيه شيئا» يعني نامرديست از وی ازینکه قائم کند ذاهب دران مذهب چیزی از دلیل وحجت یعنی احتیاج بدلیل دیگر ندارد. (الترجمة)

(٣) قوله: «دعها عنك» وفي «المشكاة»: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل أي كيف نباشرها وتفضي إليها، وقد قيل: وأخير بأنك وزوجتك ارتضعا من ثدي واحد وإن لم يثبت ذلك بالبين، فالتورع والاحتياط في الاجتناب عن ذلك، هذا ما عليه الجمهور إلى أن الرضاع لا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ونقل عن مالك: أنه يثبت بشهادة امرأتين، وقيل: بشهادة أربع، وعند أحمد: يثبت بشهادة المرضعة، ومعنى الحديث عنده عدم الجواز، وظاهر الحديث ما قال الجمهور - والله تعالى أعلم - (اللمعات)

أن هذا مذهب جمهور السلف، وقال ابن تيمية في فتاواه مثل ما نقل هذا البعض، وقال أحمد: لا تحرم المصاة والمصتان بل ثلاث مصات فظاهر حديث الباب له، وقال الشافعي رحمه الله: ثبوت الحرمة إنما هو بخمس مصات وفي بعض كتب الشافعية: أن المحرم خمس رضعات مشبعات في خمسة أوقات جالعات.

وتمسك الشافعي رحمه الله بالحديث الآتي في الباب ولما طاهر القرآن، ويقول: سح أولاً عشر مصات ثم سائرهما تدريجاً، ثم قال الأحناف: إن ظاهر حديث عائشة أن حكم خمس رضعات من القرآن ولا يجدها في المصاحف، فقال الشافعية: لعلها سححت تلاوتها سيما إذا روي عن عائشة قالت: كان هذا الحكم في مصحفي فأكلته الشاة. وقال الأحناف: إن الآية ليست بمتواترة وكان حكمها أولاً ثم نسخ وصار ثلاث مصات ثم سححت هذه أيضاً، وقال ابن جرير الطبري الحنفي معاصر ابن جرير الطبري صاحب التفسير: إن استدلال الشوافع أكلته الشاة. قوله: (وجبن عنه الخ) إن كان صبيغة الماصي فتكون مقولة الترمذي، وإن كان مصدر فمقولة أحمد، وهذا أفصح عندي، ومثل هذا اللفظ عن أحمد في ابن ماجه أيضاً، ويمكن لأحد أن يقول: إن ميلان البحاري إلى الجمهور فإنه وضع التراجم على الرضاع ولم يخرج حديث الشافعي وأحمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ

شهادة الرضاع عدنا كشهادة المال أي رجلاً أو رجل وامرأتان، وأما شهادة امرأة فالعبارات فيها منتشرة ومعهوم ما في باب المحرمات

وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ دَعْوَاهَا عَنْكَ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرَأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ، وَتُؤْخَذُ بِمِثْلِهَا. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ اسْتَقْضَاهُ عَلَى الطَّائِفِ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مَعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ فِي الْحُكْمِ، وَيُنَاقِضُهَا فِي الْوَزْعِ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ

١١٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ»^(١) فِي الثَّدْيِ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئاً. وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بِنْتُ الزُّبَيْرِ بِنْتُ الْعَوَّامِ وَهِيَ امْرَأَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

٦- بَابُ مَا يَذْهَبُ مَدَّةُ الرِّضَاعِ

١١٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبَّاجِ بْنِ حَبَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَدَّةُ الرِّضَاعِ»^(٢)؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) قوله: «إلا ما فتق الأمعاء» أى شق أمعاء الصبي، ووقع فيه موقع الغذاء كما يشق الطعام إذا نزل إليها، وذلك لا يكون إلا في أوان الرضاع وقوله: «في الثدي» أى كائناً فيه كما يكون الماء في الإناء لا يشترط في ثبوت حرمة الرضاع أن يكون الارتضاع من الثدي، ولذا لم يقل: من الثدي، وقوله: «وكان ذلك قبل الفطام» أى قبل أوانه والفطام بالكسر من فطم الصبي فصله من الرضاع. (اللمعات)

(٢) قوله: «مدّة الرضاع» الذمام والمدمة -بالكسر والفتح- الحق والحرمة التى يذم مضيعها عن أبى زيد، المدمة -بالكسر- الذمام، والفتح الدم، والمراد بمدمة الرضاع الحق اللازم بسبب الرضاع أو حق ذات الرضاع، فحذف المضاف المعنى أى شيء يسقط عني حق الإرضاع

والرضاع في قاضي خان أنها تقبل قبل النكاح لا بعدها، وأما شهادة امرأة واحدة كما في حديث الباب فحمله ابن المهام على التورع، وإني وجدت في حاشية البحر لرمسي أن شهادتها تقبل ديانة لا قضاء.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ

مدة الرضاعة عند الشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله وصاحبي أبي حنيفة سنتان، وعند أبي حنيفة سنتان ونصفها، وعند مالك الزائد على الحولين وأقل من ثلاثين شهراً، ويحول هذا إلى من ابتلي به وأكثر المصنفين قصرُوا في هذه المسألة، قال صاحب الهداية: متمسكناً «وَحَمْلُهُ وَفَضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحقاف: ١٥] وكان مقتضى الآية أن يكون الحمل أيضاً سنتين ونصفها إلا أن عائشة قالت: إن الحمل لا يزيد على سنتين. أقول: هل يقبل أحد هذا القول؟ فإنه كيف نسح أثر عائشة نص القرآن؟ ورد ابن المهام ما قال صاحب الهداية ثم اختار مذهب الصاحبين، أقول: الوجه ليس ما قال صاحب الهداية بل الوجه ما ذكره الرخاشري في الكشف والسنفي في المدارك أن الحمل لا يحل على الأيدي لا الحمل في البطن، وقال الحمهور: إن المذكور في آية: «وَحَمْلُهُ وَفَضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحقاف: ١٥] مدة الحمل في السطح والفطام فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر، أقول. كيف يحمل نص القرآن على الأشد الأندري؟ والحال أن عادة الشريعة أحد الحكم الكلي أو الأكثر لا الأندر، وإد قيل: إن أقل مدة الحمل عند أبي حنيفة أيضاً كذلك. قلت: لا صبر فيه فإنه لا يحمل الآية على الأشد، وأما آية: «حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ الْح» [البقرة: ٢٣٣] فليست بصدد بيان مدة الفطام والمذكور فيها أن المرأة إذا طنقت فاستأجرها الزوج للرضاع فيحور لها أحد الأجرة إلى الحولين لا بعدها والمذكور في هذا الركوع جميعه حكم الأجرة وغيرها ليراجع أحكام القرآن لأبي بكر الرازي فإنه وجه المذهب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَذْهَبُ مَدَّةُ الرِّضَاعِ

بكسر الدال الحق

قوله: (عرة عبد الخ) قال التفناراني: إن العرة بياض جهة العرس قدر الدرهم، والمراد ههنا العمد، والعرة من أسماء العبيد كما يقال في

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى هُوَلَاءُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ، وَقَدْ أَدْرَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ^[١].

وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ (مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرِّضَاعِ) يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْنِي ذِمَامَ الرِّضَاعَةِ وَحَقَّهَا. يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الْمُرْضِعَةُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، فَقَدْ قَضَيْتْ ذِمَامَهَا.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الطَّغِيلِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ ^(١) فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ فَقَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ

١١٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبْرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ ^(٢) عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرَهَا.

١١٥٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَدِيثٌ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَكَذَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا. وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُ

حتى أكون بأدائه مؤدباً حتى المرضعة بكماله، وكان العرب يستحبون أن يرضحوا للظفر عند فصال الصبي بشيء سوى الأجرة وهو المسؤول عنه، وقوله: «غُرَّة» الغُرَّة المملوك ولما كانت الظفر أخدمت له نفسها، جعل جزاء حقها من جنس فعلها بأن تعطى مملوكاً يخدمها. (الطبي)

(١) قوله: «أقبلت امرأة» هي حليلة مرضعة النبي صلى الله عليه وسلم، قوله: «فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه» قال الطبي: فيه إشارة إلى وجوب رعاية الحقوق القديمة ولزوم إكرام من له صفة قديمة وحقوق سابقة.

(٢) قوله: «كان زوج بريرة» - برالين مهملتين - على وزن كريمة مولاة لعائشة رضي الله تعالى عنها اشترتها من يهود وأعتقنها، قوله: «ولو كان» أي زوجها حراً لم يخيرها، هذا مذهب الأئمة الثلاثة، وعند أبي حنيفة بالأمة اختيار بعد لعنق، وإن كان زوجها حراً فعنده الخيار للامتناع عن زيادة الملك، فإن احتره يملك الزوج عليها ثلاث تطيقات، وعسى الأمة تطيقتين، وعندهم العلة دفع العار بكونها فراشاً للعبد، ولعل هذه الزيادة في الحديث أعني قوله: «ولو كان حراً لم يخيرها»، لم يثبت عند أبي حنيفة أو هو قول الراوي بناءً على مذهبه - والله أعلم - (اللمعات)

الفارسية يك شاخ گوسهند ويك راس قبه گاو (وهكذا) ؛ ووقع في الصحيحين: قال أبو بكر: والله لأفانهم ولو منعوني عقلاً، فقيل: إن ذكر العقال مبالغة وقيل: إن ممالك المواشي كانوا يعطون مواشي أصدقات مع عقابهم، وقيل: العقال زكاة العروس، وقيل: العقال زكاة الخول، أقول: يمكن أن يكون العقال اسم الحيوانات مثل العرة للعبد، وثبت المعنى في اللغة.

قوله: (هذه كانت أرضعت الخ) اسمها حليلة السعدية والواقعة أنه عليه الصلاة والسلام أقام نحيب حين فرغ من عزوة حين ليأتوه مسلمين ويرد إليهم أموالهم مجاوزوا وجاءت حليلة السعدية أيضاً فبسط النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لها رداءه، واختلف أهل معرفة الصحابة في سلامها والأرجح العالب أنها أسلمت.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ

قال الحارثيون: لو عتقت منها الخيار ولو عتق فلا خيار، وقال أبو حنيفة: إن لها خياراً في الصورتين، والواقعة واقعة معيت وبريرة، فقال راو: إنه كان عبداً يوم عتقت، وقال راو آخر: إنه كان حراً يوم عتقت، والرواية كسار أجلة، وقال بعض الحنفية: إن المراد أنه كان عبداً ثم عتق فاجتمع الروايتان، وللحافظين ههنا كلام، فقال ابن حجر: إن قطعه: كان زوجها حراً الخ مقطوعة وقول الأسود. أقول: إن في حديث الباب

[١] وفي نسخة بشار بعد هذا "واس عمر". وهو ساقط من المبدية.

زَوْجَ بَرِيرَةَ، وَكَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ: مُغِيثٌ.

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: إِذَا كَانَتْ الْأُمَّةُ تَحْتَ الْحَرِّ فَأُعْتِقَتْ، فَلَا خِيَارَ لَهَا. وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ. قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١١٥٦- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَقَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لِبَنِي الْمُغِيرَةِ، يَوْمَ أُعْتِقَتْ بَرِيرَةَ وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَتَوَاجِعِهَا، وَإِنْ دُمُوعُهُ لَتَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، يَتَرَضَّاهَا لِتَخْتَارَهُ، فَلَمْ تَفْعَلْ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ، وَيُكْنَى أَبَا النَّضْرِ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ

١١٥٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

مَطَقَتْ. . الخ صيغة المؤنث، ونقول أيضاً: إن بعض الروايات تصريح قول عائشة كما روي، قال علقمة والأسود سمعنا عائشة تقول: كان زوجها حراً حين عتقت، صحح إسناده أخرج أبو بشر الدوالي في كتب الأسماء والكنى، وفي سنده أبو معشر وهو ريد بن كليب، وقال العيني: إنه لا يخالفاً إلا قول من كان عبداً لم يخرها الخ، وذلك قول عروة كما هو مصرح في النسائي، وكذلك قال الطحاوي. وأما تفقه التخيير فذكره في الهداية بما رده ابن قيم شديداً وأقول: والوجه ما ذكره لطحاوي من أن الأمة كانت قبل عتقها عليها ولاية الإجماع، وأما إذا اعتقت فلا بد من أن تكون مختارة فترفع ولاية الإجماع، وأما قول ابن عباس إنه عبد أسود الخ فلا يدل على كونه عبداً في الحال بل باعتبار ما كان، ولي بحث في أن ابن عباس جاء إلى المدينة مع أبيه في السنة التاسعة وأنها عتقت قبها وكانت تخدم عائشة، فإنه عليه الصلاة والسلام سألها عن شاة عائشة في قصة الإفك، وأقول: إن كونه عبداً أو كونه حراً لا يضرنا أصلاً فها نقول بالتخيير في الحالين حر وعبد.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ

ظاهر الحديث أن الحديث يوافق ما قال أبو حنيفة، وقال النووي: إن أبا حنيفة حمد عني ظاهر حديث الباب، وأعدم أن الفرائش عندنا ثلاثة أقسام، القوي: وهو فرائش المنكوحة فإن نفي ولدها لا يمكن إلا بالنعان، والمتوسط: وهو فرائش أم الولد كما أقر قبل الولد الثاني وما بعده لا ينتفي إلا بالنفي ويثبت النسب بالسكوت، والضعيف: وهو فرائش أمة حين ولدت أول مرة فإنه لا يثبت إلا بالدعوة والإقرار، وبناء على هذه المسألة قسا: إن رجلاً شقيقاً تزوج امرأة عربية فأتت بالولد بعد ستة أشهر ولا يتصور الجمع بينهما فالولد عند أبي حنيفة للفرائش أي للزوج المشرقي، واستبعده للنووي، وقال: إن أبا حنيفة حمد على محض ظاهر الحديث، ولم زعم ابن الهمام أنه مستبعد تعرض إلى التقييد فقال: إنه لعنه استخدم أو كانت له كرامة، وتبعه صاحب الدر المختار في باب ثبوت النسب (قيل: إن كل معجزة تصح كرامة للولي، وقيل: إن انكبة غير صحيحة والحق أن بعض المعجزات تكون مختصة بالأنبياء ولا تصح كرامة للولي، أقول: الأرحح هو الثاني وهو مذهب لأستاد أبي القاسم المقيري صاحب الولاية)، أقول: إن من سبعت مسألة أبي حنيفة فقد غفل عن باب مستقل في الفقه وهو باب النعان، فنقول: إن ولدت لمعربة ولم ينفع المشرقي ولده، فكيف يمكن لأحد أن ينفي الولد، وإذا علم الزوج أنه ليس من بطنه فعليه أن يلاع، وروي عن أبي حنيفة أن الرجل إذا علم أن الولد ليس من بطنه فعليه أن يلاعن وجوباً عليه ديانة، نعم لا حق للفقاصي في الاستفسار قبل رفع الأمر إليه، ومسألة وجوب النعان ذكره في الدر المختار ص (٢٦٧)، الإقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت الخ فإذن امتناعه عن النعان يوجب حقوق الولد بأبيه وثبوت نسبه منه شرعاً، وروي عن أبي حنيفة في رد المحتار أن المولى بد علم أن ولد أخته من بطنه فيحرم عليه السكوت والامتناع عن دعوة والإقرار ديانة، وأما قضاء فلا يثبت النسب إلا بالإقرار والدعوة، فصار حاصل المسألة أنه إذا علم أن الولد ليس منه فيحرم عليه الكف عن النعان ديانة وإذا لم يلاعن فيس لأحد أن يسمي ولده. والمعجب من الشفعية أنهم استعدوا هذه المسألة والحار أنهم يقولون بمش هذا في مسألة أخرى لهم، وهي أن مذهب مالك أن المرأة ترحم بالإقرار أو النية أو الحمل إذا لم تكن تعلم بكاحها ومذهب

«الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ»^(١) وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ.

وفي الباب عن عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَعَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ ابْنِ أَرْقَمٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ فَتَمَجُّهُ

١١٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ، وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَأَعَجَبَتْهُ فَلْيَاتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا».

وفي الباب عن ابن مسعود.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وهِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هُوَ: صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِيِّ هُوَ هِشَامُ بْنُ سَنَبَرٍ^(٢).

١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

١١٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمِراً أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»^(٣).

وفي الباب عن معاوية بن جندب، وسراقصة بن مالك بن جعشم^(٤) وعائشة وابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى وطلح ابن علي، وأم سلمة، وأنس وابن عمر.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١١٦٠- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا مَلَايِمُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ، عَنْ أَبِيهِ طَلْحِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ»^(٥).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١١٦١- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُسَاوِرِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ».

(١) قوله: «الولد للفراش» أي مالكة وهو الزوج والمولى لأنهما يفترشانهما، وللعاهر الحجر، والعاهر الزاني عن عهر عهراً وعهراً إذا أتى المرأة ليلاً للفجور، ثم غلب على امرأتها مطلقاً يعني لاحض للزاني في الولد، وإنما هو لصاحب أم الولد وهو زوجها أو مولاهما كقوله الآخر: له الزاب أي لا شيء به، وقيل: هو الرحم وضعفه بأنه ليس كل زانٍ مرجوماً، ولأنه لا يلزم من الرجم نفى الولد، فاللعن له الخيبة لا النسب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «سنبر» -بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة- بوزن جعفر. (الجامع)

(٣) قوله: «لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» مبالغة وبيان لكمال وجوب طاعة الروح عيها. (لمعات)

(٤) قوله: «جعشم» -بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة- كذا في «التقريب».

(٥) قوله: «وإن كانت على التنوير» أي وإن كانت مشغولة بشغل ضروري، وربما يصعب به إكمال كالحذر للزوج لأنه إذا دعاها في هذه الحالة، فقد رضى بتألف مال نفسه، كذا قالوا. (المعتمد)

الأحاف والشبهة أن الرحم لا يكون إلا بانسية أو بالإقرار لا بالحمل، ثم قال الشافعية: إن المرأة إذا حلت ولا نعم بكاحها بأحد فكيف نرحم؟ فإنها عليها كحمت حمية، وهل يح عليها استفسار أنها تكحت أم لا قبل رفع القضية إليها بالإقرار أو النية؟ فإذن لم يبق في مسألة أي حيفة استبعاد شيء

قوله: (وللعاهر الحجر الخ) العاهر الراي، والحجر قيل: الرحم، وقيل المراد الدلة والحيية.

هذا حديث حسن غريب.

١١- باب ما جاء في حق المرأة على زوجها

١١٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(١)، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ.

وفي الباب عن عائشة وابن عباس. حديث أبي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١٦٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَوَعَّظَ، فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً فَقَالَ: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٢)، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ^(٣)، فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقٌّ، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُؤْطَرْنَ فُرُشَكُمْ^(٤) مَنْ تَكَرَّهَوْنَ وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بَيْتِكُمْ لِمَنْ تَكَرَّهَوْنَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ».

هذا حديث حسن صحيح. ومعنى قوله: (عَوَانٌ عِنْدَكُمْ) يعني أسرى في أيديكم.

١٢- باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن

١١٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ: «أَتَى أَعْرَابِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ مَتَى يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ، فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوَيْحَةُ، وَتَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ^(٥) فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْبِبُ مِنَ الْحَقِّ».

وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَخُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حديث ابن طلق^(١) حديث حسن. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ السُّحْبِيِّ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» يعنى حسن الحق واللفظ بالأهل من أسباب كمال الإيمان. (اللمعات)

(٢) قوله: «استَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» الاستيضاء قبور الوصية أى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فيهن، كذا في «مجمع البحار».

(٣) قوله: «غَيْرَ مُبْرَحٍ» - بكسر راء مشددة - أى غير شاق. (مجمع البحار)

(٤) قوله: «فَلَا يُؤْطَرْنَ فُرُشَكُمْ» أى لا يأذن لأحد من الرجال أن يتحدث إليهن، وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب لا يرون ذلك عيباً، ولا يعدونه ريباً إلى أن نزلت آية الحجاب، وليس المراد بوطء الفراش نفس الزنا، فإن ذلك محرم على الوجود كنهها، فلا معنى لاشتراط الكراهية، والمختار منعهن عن إذن أحد في الدخول والجوس في المارل سواء كن محرماً أو امرأة إلا برصع الزوج، كذا في «الطهي» و«المجمع» و«النهاية».

(٥) قوله: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ» الفسأ - بضم الفاء والمد - ريح من الدبر يخرج بلا صوت، وقوله: «فِي أَعْجَازِهِنَّ» جمع عجز بفتح العين وصم الحميم على المشهور مؤخر الشيء، والمراد الدبر، ووجه المناسبة بين الجمعتين أنه لما ذكر لفساء لدى يخرج من الدبر، ويزيل الصهارة ولتقرب إلى الله، ذكر ما هو أغبط منه في رفع الطهارة زجراً وتشديداً، قاله لشيخ في «اللمعات»، قال لطفي: إن الله تعالى إذ لم يجوز معبد المؤمن هذا القدر من الهات، ومعه من التقرب إليها بسسها، فما طنت بتلك العظيمة الشنعاء، ومن ثم جعل أن الله يحث التوبين ويحب المتطهرين معترضاً بين المفسر، وهو قوله تعالى: ﴿نِسَاءَكُمْ حَرِّثَ لَكُمْ﴾ والمفسر وهو قوله: ﴿فَاتَوَّهْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن

أى الإيلاج في الدبر وهو حرام بإجماع الأمة لا يشدد عليهم شدد، وحوره ارواخص الملاعة وقالوا: إن هذا الفعل ليس في الحيوانات أبصاً ولا في احمار و لكلب والله أعلم. وهما معطرة شديدة تحرب الدلاد وتدعها نلاقع، فيه نسب إلى ابن عمر حوار الإذار في السوان وهذه سة

وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ.

١١٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرٌ وَاحِدٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَنَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ.

١١٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ

١١٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْدَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ ابْنَةِ سَعْدٍ، وَكَانَتْ خَادِمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الزَّافِلَةِ^(١) فِي الزَّيْنَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا، كَمَثَلِ ظُلْمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا نُورَ لَهَا».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُثَيْدَةَ، وَمُوسَى بْنُ عُثَيْدَةَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مَنْ قَبِلَ حَفْظُهُ وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْدَةَ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغِيَرَةِ

١١٦٨- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ، وَغِيَرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ^(٢)». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، هَذَا الْحَدِيثُ وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

وَالْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ، هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ، وَأَبُو عُثْمَانَ إِسْمُهُ: مَيْسَرَةُ، وَحَجَّاجٌ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ، وَثِقَةٌ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

حَدَّثَنَا أَبُو عِيْسَى حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْقَطَّارُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ فَقَالَ: هُوَ قَطْنٌ كَيْسٌ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَحدها

١١٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزُومُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفْرًا، يَكُونُ ثَلَاثَةً^(٣) أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ زَوْجُهَا».

(١) قوله: «الرافلة» المترجمة بزيبتها، والرافلة التي ترفل في ثوبها أي تبهر، والرفل الزيل. (من)

(٢) قوله: «وغيرة الله أن يأتي المؤمن... الخ» قال في «مجمع البحار»: وغيرته أن يأتي أي غضبه ثابت لأن يأتي عبده، والغيرة كراهة المشاركة في المحبوب، والله لا يرضى به، فلذا منع من الشرك والفواحش.

(٣) قوله: «ثلاثة» قد الطحاوي. اتفقت الآثار التي فيها مدة الثلاث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة، واختلف فيما دون الثلاث، فطرنا في ذلك، فوجدنا أن حديث ما دون الثلاث لم يحل من أن يكون متقدمًا على خبر الثلاث أو متأخرًا، فإن كان متقدمًا، فيكون خبر الثلاث المتأخر ناسخًا له وإلا لما كان ذكره اثلاث معنى، وإن كان متأخرًا فلم يمكن أن يقال: إنه ناسخ.

ما تدع البلاد بلاقع، وقد ذكر الإمام الهمام السخاري أيضًا في هذه المسألة حيث روي عن نافع عن ابن عمر وذكر: (ويأتيها في .) ولم يذكر مدحول (في) أن هذه النسبة إليه محض افتراء عليه، ومشأ العلط أنه يجوز أن يأتي الزوج من جانب الدبر والحن أن عرضه أن يكون الإيلاج في القبل لا في الدبر، وقد صرح ابن عمر خلاف ما نسب إليه كما رواه الطحاوي ص (٢٣)، ح (٢) باب وطئ النساء في أديارهن انحص هن، قال ابن عمر: وما التحميم؟ فذكرت الدبر، فقال ابن عمر: وهل يفعل من المسلمين. . . الخ.

باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها

واعلم أن الحديث في السفر غير سفر الحج وأما العلماء فيذكرون مسألة سفر الحج تحت هذه الأحاديث، وكذلك الطحاوي وغيره فعل

أوابنها أو ذو محرم منها».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر. هذا حديث حسن صحيح.
 وزوي عن النبي ﷺ أنه قال: لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة، إلا مع ذي محرم.
 والعمل على هذا عند أهل العلم، يكرهون للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم، واختلف أهل العلم في المرأة إذا كانت
 مؤسرة، ولم يكن لها محرم، هل تحج؟
 قال بعض أهل العلم: لا يجب عليها الحج، لأن المحرم من السبيل، لقول الله عز وجل «من استطاع إليه سبيلاً» فقالوا:
 إذا لم يكن لها محرم فلم تستطع إليه سبيلاً. وهو قول شافعي والثوري وأهل الكوفة.
 وقال بعض أهل العلم: إذا كان الطريق آمناً، فإنها تخرج مع الناس في الحج. وهو قول مالك بن أنس والشافعي.
 ١١٧٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمَرَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تسافر المرأة مسيرة يوم وليلة، إلا ومعهما ذو محرم».
 هذا حديث حسن صحيح.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغِيبَاتِ

١١٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
 «إِيَّاكُمْ وَالِدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوُ؟ قَالَ: «الْحَمَوُ^(١) الْمَوْتُ».
 وفي الباب عن عمر، وجابر، وعمر بن العاص. حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح. وإنما معنى كراهية الدخول
 على النساء، على نحو ما روي عن النبي ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة، إلا كان ثالثهما الشيطان». ومعنى قوله: (الحمو)،
 يُقَالُ: الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ. كَأَنَّهُ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا.

١٧- بَابُ

١١٧٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تَلْبَحُوا
 عَلَى الْمُغِيبَاتِ^(٢)، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ^(٣)، قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: وَمِنِّْي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَهَانَنِي عَلَيْهِ،

لخير الثلاث بل يكون مثباً لحرمة زائدة، فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها.

(١) قوله: «الحمو» - يسكون الميم - وجاء هما كعصا وحمو كأبو وحمه كآب، وهو اسم لأقارب المرأة من جانب الزوج، والمراد ههنا غير
 آباءه وأبناءه إلا أن يحمل على المبالغة، وقوله: «الحمو الموت» هذا كلمة يقولها العرب للتشبيه والشدة والفظاعة، فيقال: الأسد الموت،
 والسيطان النار، والمراد تحذير المرأة منهم كما يحذر من الموت؛ لأن الخوف من الأقارب أكثر، وانقصة مهم أوقع لتميكنهم من الوصول
 والخبوة من غير نكير. (اللمعات)

(٢) قوله: «لا تلبحوا على المغيبات» جمع مغيبة - بضم الميم وكسر المعجمة وسكون التحتية - وتحصيص المعيبات بالذكر لشدة اشتياقهن
 إلى الوقوع وارتفاع المانع. (اللمعات)

(٣) قوله: «فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم» يحتمل الحقيقة بأن جعل له قدرة على الجري في باطن الإنسان، ويحتمل الاستعارة
 لكثرة وسوسته، كذا في «المجمع»، والمقصود تمكُّنه من إغواء الإنسان تمكُّناً تاماً.

مثل هذا أي ذكر سفر الحج تحت هذه الأحاديث، ثم ورد في الأحاديث: «لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام»، وفي بعض الروايات سفر يوم،
 وفي بعض الروايات سفر يوم وليلة وغيرها من الألفاظ، ومذهب أبي حنيفة أن سفر الحج إن كان ثلاثة أيام فلا تسافر إلا ومعهما محرم، وإذا
 كان أقل من ثلاثة أيام فيجوز لها السفر، فيقال: إن الأحاديث ترد على أبي حنيفة، أقول: لا ترد على أبي حنيفة، فإن الأحاديث ليست بواردة
 في سفر الحج بل في غيره من الأسفار، والمحقق فيها أن يدار الأمر على الفتنة وعدمها ويحول الأمر إلى رأي من اتقن به ولا يكون فيه تحديد
 الأيام، وهذا ما تحقق لي من المذهب وإن لم يصرح به أحد.

باب

قال العراقي: إن الشيطان يدخل في بدن الإنسان ويسري فيه، وقال ابن حزم الأندلسي: إنه يلقي الوسواس على الإنسان من أحواله فلا
 سراية، أقول: إن القرآن يؤيد ما قال ابن حزم الأندلسي كما في آية: «يَنْحِطُّهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ الْحَ» [البقرة ٢٧٥]، وأما في حديث

فَأَسْلَمَ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ. وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ): يَعْنِي فَأَسْلَمْتُ أَنَا مِنْهُ.

قَالَ سُفْيَانُ: فَالشَّيْطَانُ لَا يُسْلِمُ^(٢).

«لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغْيِبَاتِ»، وَالْمُغْيِبَةُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا، وَالْمُغْيِبَاتُ جَمَاعَةُ الْمُغْيِبَةِ.

١٨- بَابُ

١١٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرَّقٍ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجْتَ اسْتَشْرِفْهَا الشَّيْطَانُ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٩- بَابُ

١١٧٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ، قَاتِلِكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ، يُؤْشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ أَصْلَحَ، وَلَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ مَنَاقِبُ.

- (١) قوله: «فأسلم» قال لطفي في «جامع الترمذي»: قال ابن عيينة: «فأسلم - بالصم - أي أسلم أن منه والشيطان لا يسلم، وفي «جامع الدارمي» قال أبو محمد: أسلم بالفتح أي استسلم، وذهب الخطابي إلى الأول والقاضي عياض المغربي إلى الثاني، وهما روايتان مشهورتان.
- (٢) قوله: «الشيطان لا يسلم» قال في «المجمع»: هذا ضعيف، فإن الله تعالى على كل شيء قدير، فلا يبعد تخصيصه لمن فضله بإسلام قريبه.
- (٣) قوله: «استشرفها الشيطان» أي ينظر إليها، ويطلع نظره إليها ليغويها، أو يعوى فيها لأنها جاثل الشيطان. وقيل: إذا خرجت وراها أهل الريبة بارزة من حدرها استشرفوها لما بث الشيطان في نفوسهم من الشر والريغ، فأضيف إلى الشيطان لسيبته. (المجمع)

الباب فهذا مثل :

كجري معين الماء في نصب الأس

وقد كنت أجري في حشاه مرة

واعلم أن اجس والشيطان من نوع واحد وتأثيرهما في الإنسان بطريق واحد.

قوله: (فأسلم الخ) في رواية «أسلم» أقول: يمكن أن يسلم الشيطان وأن تُركب الشهوة في الملك، وقال البيضاوي والرازي: إن هاروت وماروت ما كانا ملكين بل هذا تمثيل النفس والبدن. أقول: إن قصة هاروت وماروت مروية بحديث، قال المحافظ: إنه ليس بلا أصل، فأقول: لا ينتفت إلى غيره.

أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء في طلاق الشئنة

١١٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا^(١).

قَالَ: قُلْتُ: فَيَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: لَمْ يَمْ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ^(٢)؟

١١٧٦ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعَهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

حَدِيثُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ طَلَاقَ الشَّيْءِ،

(١) قوله: «فأمره أن يراجعها» وفي رواية أوردها صاحب «المشكاة» عن الشيخين: «فتعيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الشيخ المحدث في «شرح المشكاة»: فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض، وفي قوله: «فأراجعها» دليل على وقوع الطلاق مع كونه حراماً وعلى استحباب الرجعة.

(٢) قوله: «لم يَمْ» يعنى كُفَّ بنفسك عن هذا السؤال لأنه ليس بمحتاج إلى البيان، بل تلك التطبيقية محسوبة البتة إلا أن الرجعة لازمة. (س)
(٣) قوله: «أرأيت إن عجز واستحق» أى عجز بالنطق من الرجعة إذ ذهب عقله عنها، لم يكن ذلك محلاً بالطبقة واستحق أى تكلف

أبواب الطلاق واللعان

باب ما جاء في طلاق الشئنة

الطلاق على ثلاثة أقسام: الأحسن: أن يطلق في الطهر الذي لم يجامع فيه واحدة ولا يراجع، وطلاق السنة ثلاث طلاقات في ثلاث أظهار، وطلاق البدعة، ثم هذا عندنا إما من حيث العدد وإما من حيث الوقت، أما من حيث العدد فثلاث طلاقات في طهر واحد، وأما من حيث الوقت فالطلاق في الحيض. وأما عند الشافعية فلا بدعة من حيث العدد، وعندنا لا طلاق بدعة من حيث الوقت في حق الحامل فإنها لا تحيض، ووقوع طلاق البدعة عند الفقهاء الأربعة والبخاري محقق بخلاف ابن تيمية. أما تمسك الأحناف والحنابلة على أن البدعة من حيث العدد أيضاً فبالآية: «الطلاق مرتان إحد» [البقرة: ٢٢٩] أي مرة بعد مرة، أي تفريقاً.

وأما إذا طلق ثلاث طلاقات فلا تقع عند دود الظاهري وابن تيمية، وكذلك نسب إلى ابن عباس إلا طبقة واحدة، وقال: إن الطلاق المبهي عنه لا يترتب عليه الأحكام، وعندي في خلافه بصوص كثيرة، وقال: إن رجلاً إذا وكل رجلاً بأن ينكح فأنكح الوكيل نكاحاً فاسداً لا يفسد النكاح في حق الموكل، وكذلك وكل الله تعالى عباده بالطلاق فلا يفسد الطلاق المنهي عنه عبده تعالى. أقول: لو التفت ابن تيمية إلى كلام الطحاوي لم يقل ما قال.

قوله: (أن يراجعها إحد) لنا في الرجوع قولان: قيل: واجب، وقيل: مستحب، ورجح صاحب الهداية الأول.

قوله: (لم يَمْ) رأيت إحد قال ابن تيمية: إن طلاقه باطل، والشرح عنده: أرأيت أن الأحكام تتبدل إن عجز واستحق بل لا تقع الطلقة. أقول: إن في مه (ما) استفهامية، وإهاء بدل الألف، وقد صرح ابن حبيب بأن الألف قد تتبدل بإهاء، والشرح عند الجمهور: فما تقول، أنتعطل أحكام الشريعة؟ أقول: كيف يسكر ابن تيمية وقوع لصلاق وإحد في كثير من طرق مسلم ص (٤٧٦) بصريح الطبقة الواحدة، وإهاء الداحلة على (مه) تلوه على شرح ابن تيمية لا شرح الجمهور، ويدور بعض طرق الحديث على أن ما استفهامية كما في مسلم (٤٧٦): فما بمعنى؟ إحد.

وأما المراجعة ففي بعض الروايات أنه يطلق في الطهر اللاحق وفي بعض الروايات أن يصلى في الطهر الذي بعد الطهر اللاحق، ولنا أيضاً قولان مثل الروايتين، وأندى حكمته أن يرشد في قواعده.

قوله: (ثم ليطلقها صاهراً أو حاملاً إحد) الحامل لا تحيض عندنا، وقال لشافعية: تحيض، وتمسكوا بحديث الباب أي انتقال بين أظهار والحامل، ويقول: به لا تمسك لكم فيه، ويقول إن الطاهر على قسمين حامل، وحائل، وإبي سألت من أهل الشجرة هل تحيض أم لا؟ فقالوا: قد تحيض ومثل هذا أنبيد لأهل الطب، روي عن ابن عباس في مسند الدارمي: أن الحامل إذا حاضت تريد الأيام على وضع حملها قدر ما

أَنْ يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ طَاهِرَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلشَّئَةِ أَيْضًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَكُونُ ثَلَاثًا لِلشَّئَةِ، إِلَّا أَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً.^١
وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالُوا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ: يُطَلِّقُهَا مَتَى شَاءَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُطَلِّقُهَا عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ

١١٧٧ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ زُكَّانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ. فَقَالَ: «مَا أَرَدْتُ بِهَا؟» قُلْتُ: وَاحِدَةً. قَالَ: «وَاللَّهِ! قُلْتُ: وَاحِدَةً! قَالَ: فَهَوَ مَا أَرَدْتُ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا لُجْجِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي طَلَاقِ الْبَتَّةِ. فَزَوِّي عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً.

وَزَوِّي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فِيهِ بَيِّنَةُ الرَّجُلِ، إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (فِي الْبَتَّةِ): إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فِيهِ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ فِثْنَتَانِ. وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ.

الحق، بما فعل من الطلاق للحائض، قال النووي: هو استفهام إنكار أي نعم يحتسب طلاقه، ولا يمتنع احتسابه لعجزه، وقائله ابن عمر رضي الله عنهما، قاله الشيخ أبو طاهر الفتى في «مجمع البحار» - والله تعالى أعلم بالصواب -.

حاضت، فأقول: إنها تحيض لكن الأحكام لم تفرد لها لأن بناء الأحكام على الأغلب، وحيض الحامل أندر. وحجتنا على أن الحامل لا تحيض هي مسألة استبراء الأمة المشعرة، فإنها لو حاضت حالة الحمل أيضاً فأى جدوى في الاستبراء؟ ففعل الدم الذي تراه الحامل دم لمرض لحقها. قوله: (أحمد الخ) أقول ليس مذهب أحمد هذا بل مذهبه مذهبا.

مسألة: هل الطلقة الواحدة البائنة بدعة أم لا؟ فقيل: بدعة لأنها فاضلة عن الحاجة، وقيل: ليست بدعة، والقولان مذكوران في المبسوطات، واتمقوا على أن الخلع وإن كان طلاقاً بائناً لكنه ليس بدعة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حِكَايَةً طَلَّاقَهُ بِلَفْظِ (الْبَتَّةِ) أَوْ حِكَايَةً الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ نِيَّةُ الْوَاحِدَةِ الْبَائِنَةِ وَالثَّلَاثِ فِي الْبَتَّةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِحُّ نِيَّةُ الثَّنَتَيْنِ أَيْضًا.

وَأَمَّا الْوَاقِعَةُ فَمِنْ أَكْثَرِ الطَّرِيقِ أَنَّهُ طَلَّقَ بِلَفْظِ الْبَتَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ طَلَّقَ ثَلَاثًا كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٢٩٨)، وَص (٣٠٦) بَابُ نَسَخِ الْمَرَاجَعَةِ بَعْدَ التَّطْلِيقَاتِ الثَّلَاثِ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَرَجَّحَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ طَلَّقَ بِالْبَتَّةِ، أَقُولُ: إِنْ كَانَ طَلَّقَ ثَلَاثًا فَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَرَاجَعَةِ فَيَحْمَلُ عَلَى حَزْرَةٍ فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ص (١٣٩) أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ لَا التَّأْسِيسَ يَصْدُقُ دِيَانَةٌ، وَكَانَ سُؤَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَعَلَّمَهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ أَوْ الثَّلَاثَ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ طَلَّقَ مَالَتَةً فَيَشْكُلُ الْأَمْرُ عَلَى الْحَمِي، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْكُنَايَاتِ بَوَائِنٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهَا رَوَاجِعٌ، فَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَرَاجَعَةِ عِنْدَنَا مُشْكَلٌ فَنَحْمَلُ الْمَرَاجَعَةَ عَلَى الْمَرَاجَعَةِ حَسَبَ أَيِّ بَنَكَاخٍ جَدِيدٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الدِّيَانَةِ يَعْنِي بِهَا الْمَقِي، وَمَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ يَحْكُمُ بِهَا الْقَاضِي، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَقِي الْحُكْمَ مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ وَلَا لِلْقَاضِي الْحُكْمَ بِمَسْأَلَةِ الدِّيَانَةِ، ثُمَّ الْإِفْتَاءُ الَّذِي جَرَى فِي رِمَانَا فَإِنَّهُمْ يَمْتَنُونَ كَأَنَّهُمْ قِصَّةٌ غَيْرُ جَائِزٍ لَمْ يَأْنِ الْمَقِي يَحْكُمُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِمَسْأَلَةِ الدِّيَانَةِ وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِمَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ بِعَكْسِ حَالِ الْقَاضِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَتَى وَالْقَضَاءِ قَدْ يَكُونُ فَرْقُ الْخِلَالِ وَالْحَرَامِ وَقَدْ يَكُونُ فَرْقُ الْإِحْتِيَاظِ، وَأَمَّا مَا قَدْتُ مِنْ وَجُوبِ الْحُكْمِ بِالْفَتَى وَالدِّيَانَةِ عَلَى الْمَقِي فَيُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَاتٍ كَتَبْنَا، مِمَّا فِي الْكُفْرِ: قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ وَلَدَتْ عَلَامًا فَأَتِ طَالِقًا وَاحِدَةً، وَإِنْ وَلَدَتْ حَارِيَةً فَطَالِقًا ثَنِيَّتَيْنِ، فَأَتَتْ بِهِمَا وَلَمْ يَدْرِ الْأَوَّلُ، تَقَعُ وَاحِدَةً قِصَّةً وَثَنِيَّتَيْنِ دِيَانَةً، وَقَدْ صَرَّحُوا أَنَّ الْفَتَى بِثَنِيَّتَيْنِ لَيْسَ حُكْمٌ بِالِاسْتِحْبَابِ وَالِإِحْتِيَاظِ بَلْ حُكْمٌ وَاجِبٌ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّ الْإِقَالَةَ فِي الْعَرْرِ الْفَعْلِي وَاجِبَةٌ دِيَانَةً لَا بِحُضْرِ اسْتِحْبَابِ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ)

١١٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ أَحَدًا قَالَ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ) إِنَّهَا ثَلَاثٌ إِلَّا الْخُسْنَ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا الْحَسْنَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ غَفِّرَا^(١) إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي سُمُرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ».

قَالَ أَيُّوبُ: فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سُمُرَةَ، فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: نَسِيَ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٢) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا يَمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِذَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفٌ. وَلَمْ يُعْرِفْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ حَافِظًا، صَاحِبَ حَدِيثٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ)، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ: هِيَ وَاحِدَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: الْقَضَاءُ^(٣) مَا قُضِيَ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بَيْنَهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ وَقَالَ: لَمْ أَجْعَلْ أَمْرَهَا بَيْنَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، أُسْحِلَفَ الزَّوْجُ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ. وَذَهَبَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ: الْقَضَاءُ مَا

(١) قوله: «بِهِمْ غَفِّرَا» اطلب المغفرة من الله تعالى لأنه جعل سماع هذا القول مخصوصًا بالحسن يعنى أنه سمع من قنادة أيضًا منه. (س) ويحتمل أنه كان يسمعه من الحسن على الحرم وابقين، فندا قاله حزمًا بن حصراء، وليس كان يسمعه من قنادة بهذه المرتبة، فذكره بعد طلب المغفرة من الله تعالى بسبب أن يكون فيه شيء من السهو والغفلة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: «لَقَضَاء» قال محمد رحمه الله تعالى: الصلح عندنا على ما بوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة، وهو حاطب من الخطاب، وهو فور أبي حنيفة رحمه الله والعمامة، وقال عثمان بن عفان وعيسى بن أبي صائب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت - انتهى كلامه في «الموطأ» - أى الحكم ما بوى من رجعية أو بائنة واحدة أو ثلاث؛ لأن الأمر معروض إليها. (على القارى)

وهذه بحث وهو أنه إذا رفع لأمر إلى القاضي فحكم القاضي بمسألة القضاء فهل هذا الرجل بعد القضاء أن يعمل بالفتوى بحريته أم لا؟ وظني أنه لا يجوز له العمل بالفتوى بعد القضاء في هذه الجزئية، وهذا يجري في كثير من المسائل منها إذا ذهب شيئاً ثم عاد إليه بقضاء القاضي والحال أن العودة في الهبة مكروه تحريماً ديانة فهل يرفع القضاء هذه الكراهة أم لا؟ وكذلك إذا حكم القاضي بكون المعصوب للمعصوب فهل يكون له هذا شيء حراماً أو حلالاً بعد أن قضى القاضي؟ وكذلك مسائل أخرى، وأما ما ذكرت من ظني أنه لا يبقى الخيرة في الديانة فنشبهه ما يقال: إن قضاء القاضي نافذ ظاهر وأباصاً، ووجدت جرئية عن محمد تويده وهي أن رجلاً شافعيًا مثلاً صدق أمراته احتنية مثلاً بنفذه الكدية فيريد الرجل الرجوع ولا ترضى به فرفع القضية إلى القاضي، فإذا حكم القاضي بحكم لا يمكن لأحدهما الخلاف في هذه الجزئية أصلاً ولا لأحد أن يحكم خلاف حكم هذا القاضي شرقاً وغرباً، وفي الهداية أن لقضاء بمحتهد فيه صار في حكم المجمع عليه في هذه الجزئية، ولا يمكن لأحد أن يفسحه، ثم كل مسألة من مسائل الشافعية مثلاً محتهد فيها عندنا إلا بعض المسائل لا تزيد على عدد الأصابع، ولكن يظهر من الكتب كود هذه المسائل المستثناة محتهد فيها أيضاً، فتكون كل مسألة من المذاهب الأربعة محتهد فيها، ثم قضاء القاضي المشهور أنه في المعاملات لا في العبادات، أقول: قد يكون في العبادات، أيضاً كما ذكرت أولاً.

وما دليل أن فرق القضاء والديانة كان في السلف أيضاً مما أحرجه الطحاوي ص (٢٥٠) ج (٢) عن أبي يوسف عن عطاء عن شريح استفتى رجل شريعاً فقال شريح: إنما أقضي لا أفتي الخ، ثم يرد ههنا أنه كان قاضياً لا مفتياً فكيف أجاز له الرجوع حين طلق ثلاثاً؟ أقول: إنه قاضٍ ومفتٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمْرِكَ بَيْنَكَ

قال الفقهاء: إن لفظ «أمرِكَ بَيْنَكَ» اختاري بمعنى، وأنت صدق إن شئت «ألفاظ التوكيل لا التصديق وإنما يقع بطلاق بعد اختيار امرأة للطلاق، وذكرها في كتابات يوههم أنها من الكليات وأنها ألفاظ التوكيل واختلف أبو حنيفة والشافعي في إرادة التنتين في هذه الألفاظ. قوله: (فالقول فوهه) وعنه أنهم إذا ذكروا أقول قول فلا يرد ما يمين في كل موضع.

[١] وفي نسخة سبار: «هذا حديث لا يعرفه الخ» وقال: وقع في م وب وي: «هذا حديث غريب» ونقصة «غريب» لم ترد في نسخ الخطية ولا في نسخة، وقد ذكر العدة كما أنساه محمد الدين بن تيمية في مستقى، كما في بيل الأوطار ٦/٢٢٨.

قَضَتْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

١١٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَا. أَفَكَانَ طَلَاقًا؟

١١٧٩ (م) - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْخِيَارِ، فَرُوي عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ. وَرُوي عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا: وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ. وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ. وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ: إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا تَلَاثَ. وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَا سَكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ

١١٨٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: «طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سَكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةَ».

قَالَ مُغِيرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ ^(١) وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تَدْرِي أَحْفَظْتَ أَمْ نَسِيتِ، فَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةَ.

(١) قوله: «أفكان طلاقاً» الهمة للإنكار أي لم يكن طلاقاً، وغرضها أن محض الاختيار لا يكون طلاقاً حتى ينصم باختيار المرأة المفارقة، وفي «الموطأ» محمد رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك أخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قل: إذا ملك امرأته أمرها، فلم تفارقه وقّرت عنده، فليس ذلك بطلاق، قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اختارت زوجها، فليس بطلاق، وإن اختارت نفسها فهو على ما نوى الزوج، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء ما - انتهى -.

(٢) قوله: «لا ندع كتاب الله» وهو قوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (س) وهو مذهب أبي حنيفة كما يحىء بيانه.

باب ما جاء في الخيار

مدعنا أنه يشترط لفظ النفس في كلام المرأة، واختياراً بالتاء، وقال علي: إذا غيرها فرفع طهقة واحدة إذا لم تحتر. وليس هذا مذهب أحد من الأئمة الأربعة، وواقعة الباب واقعة أنه آلى إلى شهر ثم غيرها فاحتر إياه عليه الصلاة والسلام.

باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى

هذه مسألة المبتوتة الحامل، قال أبو حنيفة لها النفقة والسكنى، وقال أحمد: لا نفقة ولا سكنى كما في ظاهر حديث الباب، وقال الشافعي ومالك: لها السكنى لا لنفقة.

طرق حديث الباب كثيرة، وتعبير المسألة أن المبتوتة الحامل تستحق النفقة والسكنى أم لا؟ ونسكت بعض الأحاف بقول عمر على عدم الزيادة على القاطع بالخير الواحد، أقول: إنه ليس بنافع فيه.

قوله: (فاطمة ست قيس الخ) فاطمة هذه ورواية حديث حساسة غير التي في أبواب لمستحاصة وتلك فاطمة ست أي حبش ويسمى قيس أيضاً.

قوله: (كتاب الله الخ) بقول أن أحمد بن حنبل كان يضحك ويقول: أين في كتاب الله، وغرضه أن هذا من اجتهاد عمر، وأما سنة نبيكم فأخذ الأحاف بالعص وقالوا: إن عند عمر نصاً صريحاً منه وليس هذا محص اجتهاده فيكون إحالة إلى حديث مرفوع، وقال اندارطلي: إن لفظ سنة سبب الخ وهم الراوي، أقول، إن هذا اللفظ مروي في طرق مسلم صراحة فلا يمكن الإنكار، وتأول بعض الحديث بأن عمر لا يصح عنده بل هذا اجتهاده، أقول: قد روى عمر أفاضله عليه الصلاة والسلام المرفوعة كما أخرج في معاني لأثر ص (٣٩) ح (٢) بسند لا يحيط عن الحسن، قال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها النفقة والسكنى الخ»، وفيه حصص ابن ناصح ولعله من رواية الحسن، وفي سنده حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وقالوا: لم يخرج عنه إسحاري، أقول: إنه أخرج عنه لعله في نسخة غير متدولة يساً، ومر عليه بعض الحفاظ أيضاً، ومر الحفاظ على ما في الطحاوي في الفتح وقال: لم يسمع إبراهيم عن عمر، وقال ابن قيس: إنني شُهد أنه

١١٨٠ (م) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ وَإِسْمَاعِيلُ وَمُجَالِدٌ. قَالَ هُشَيْمٌ: وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ. فَخَاصَمْتُهُ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا الشَّيْءَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً.

وفي حديث داود قالت: وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم. هذا حديث حسن صحيح^١. وهو قول بعض أهل العلم، منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والشعبي. وبه يقول أحمد وإسحاق. وقالوا: ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة، إذا لم يملك زوجها الرجعة. وقال بعض أهل العلم من أصحاب

ع يقل به رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، أقول: كيف مثل هذا التحاسر بعد حسن السد؟ وأما ما قال حافظ من الانقطاع فقد مر أن لشعبي لا يرسل إلا صحيحاً كما في أوائل التمهيد.

وله ما في مسند تقول فاطمة بنت قيس: إن نفى السكى والنفقة موجود في القرآن، فإن في القرآن قيداً باحمل فالخامل لا يكون لها نفقة والسكى، وأيضاً في القرآن «لَعَلَّ اللَّهُ يُخْبِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ١] فت: إن الأمر هو الرجعة فلا يكون النفقة لدمبوتة، نفور: إن الآيات عامة في سيفها، وإن كان الأمر هو الرجعة فلا عيب، لا بيان السكنى في القيد، وأجاب الطحاوي عن تمسك فاطمة. وأما ما قلت: إن سياق الآية عام وإن كان لعجز خاصاً فله بطائر في القرآن للعصيم أيضاً، أقول: من جانب الأحكام مادي فأراجع إلى قيس جني وهو أنه ثبت بالأحاديث وتقاه الأمة بالقول أن المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها خروج من بيت لعدة، وأقول: كذلك حال المصقة بلا فرق شيء فيكون لمطلقة السكى، ثم قال أبو حنيفة: إذا كانت لها السكنى تكون النفقة أيضاً فالمسألة قوية والقياس جني لا يمكن العدول عنها أصلاً. ومذهبنا في متوفى عنها زوجها أن تعتد في بيت لعدة ولا سكنى لها ولا نفقة وله إرث فتكون كزوجة البيت حتى اعتدت فيها عيبها ولا يجوز لها الخروج منها، وذكر الصحوي ص (٤٠) لاستنباطات من الآيات منها الآية: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ إِلَى» [الطلاق: ١] وفيه اختلاف مفسرين أنها لمطلقة الرجعية أو البتة، ووافق البخاري ص (٨٠٣) أبا حنيفة والشافعي وما وافق أحمد.

وحديث الباب لما كان يخالف الشافعية أيضاً فقالوا: إن روع فاطمة كان في النفقة لا في السكى، أقول: إن في بعض الأحاديث الصحاح ذكر نزعها في السكى أيضاً، منها ما في حديث الباب، أقول: إن خروجها من بيت لعدة كان لمعاديرو مروية في الأحاديث كما في مسند أنها كانت تطيل لسان عني أحمائها فكان لها السكى، ولكنها خرجت من بيت لعدة لمعاديرو.

وأما نفي النفقة في حديث لبات فلا بد من إقيد في الحديث عندنا، فقال الصحوي بالإلزام عني لشافعية أنها خرجت من بيت لعدة لكونها طوية لسان عني أحمائها، فإذا خرجت تكن ناشرة ولا نفقة ناشرة، وفيه نظر، فإنها خرجت بإجازته عليه الصلاة والسلام فلا بد من عذر آخر من نفي النفقة، وقد مر العذر عن نفي السكى، وذكر الشافعية أيضاً معاديرو نفي السكى لأنهم يقولون نفي النفقة لا السكى، فأقول مجيباً عن نفي النفقة: إن النفي نفي الزائد أي كانت تصليها فإن أصل النفقة قد أعطيت كما في الرويات وأصبحها أنها أعصها زوجها عشرة أصوع كما مر في الترمذي، وفي بعض الروايات أنه أعطاها أريد من عشرة أصوع كما في الصحوي، فكان المراد لا نفقة أي مفاضل على ما كان أعصها، وكنت جعلت قرية أخرى عني أنها كانت تطلب أزيد مما أعطيت وكنت أعطيت أصل النفقة، وهي ما أخرجها الصحوي ص (٣٨)، ج (٢) عن أبي عمرو قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «يَسْتَكِنُ نَفَقَةً وَلَكِنْ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ»، أي بالقدر المعروف، لكي رأيت في مشكل الآثار أن الطحاوي حمل متاع بالمعروف عني متعة لثياب لمصقة فإنه جره تحت باب متعة لعدة فمحم الطحاوي عني هذا أترك هذه القرية والتمسك بالروايات ادالة أنها أعطيت اسفقة، ثم أقول: إن الروايات في موت روح فاطمة وحياته مختلفة، فإن مسماً أخرج في صحيحه في حديث حسنة ص (٤٠٤) ج (٢): إن روجي أشهد وحطبي أبو معاوية. ومر عليه الحافظ واحتار أنه لم يمت بل طلقها وهو حي، ولو كان زوجها مات فلا نفقة لها ولا سكى عندنا أيضاً، ولكن الحافظ أعنه وقول: إنه وهم إراوي، فإنه عاش إلى عهد عمر، فإن عمر حين عزل خالد بن الوليد وحصب فقام هذا لرجل وكم في عمره حاداً، ويخالفه كلام الحافظ في كنى إقريب حين جزم بأنه مات، فمدن لا سكنى ولا نفقة لها عندنا، وبأخصيب السائل عمر رجل آخر بهذا الاسم ولكن عمه معرفة الصحابة ولبخاري في تاريخه قالوا: إنه عاش إلى عهد عمر فصار حال هذا الرجل مزرداً فيه، وأما إذا قيل: إنه طلق ثم مات فأقول: ما أحد في كتبنا مسألة هذه امرأة، هل يكون لها السكى ولنفقة أم لا؟ وفي النظم. ويسقط بانتطبيق والملوس ونقصاء عندها المعنوية لا بتقرر.

وأما اسم هذا الرجل ففيه خلاف قبل به أبو عمرو بن حفص بن معيرة وهذا مختار الخليل، وفي باب الروايات أنه أبو حفص بن معيرة، وفي بعض حفص بن أبي عمرو بن معيرة.

ولما أخرج درفصي في مسنده ص (٤٣٢) ج (٢) عن جابر مرفوعاً وسد رجائه ثقات وفيه: المطلقة ثلاثاً لها نفقة والسكى «وفي

[١] كذا في نسخة هندية، وفي نسخة بشر: حسن فقط. وقال: هكذا وقع في النسخة، وفي م وب وص وي: «حسن صحيح»

النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا، لَهَا الشُّكْنَى وَالتَّفَقُّةُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَهَا الشُّكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا الشُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ». قَالُوا: هُوَ الْبِذَاءُ، أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا، وَاعْتَلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ الشُّكْنَى، لِمَا كَانَتْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا، لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

١١٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذَرُ لَابِنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتَقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَمُعَاذٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشَرِيحَ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي (الْمَنْصُوبَةِ) ^(١): «إِنَّهَا تَطْلُقُ». وَقَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا وَقَّتْ نَزَلَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ

(١) قوله: «لا طلاق» قال الشيخ: وقد جوز أبو حنيفة والزهرى تعليقه بالنكاح عمومًا بأن يقول: كل امرأة نكحتها فهي طالق أو خصوصًا بأن يقول لامرأة معينة: إذا نكحتك فأنت طالق، فيقع الطلاق عند النكاح، والجمهور على خلافه - انتهى كلامه في «اللمعات» - وعند الحنفية: إذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها، رجعيًا كان أو لا، وحديث فاطمة «ردّه عمر رضى الله تعالى عنه» كما مرّ، وكما روى مسلم في «صحيحه» قال عمر: لا نترك كتاب الله تعالى أو سنة بيننا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لا بدري لعلها حفظت أو نسيت، ها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: «لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ» - انتهى - وأيضًا ردت قول فاطمة عائشة رضى الله تعالى عنهما، فقالت: «ما لفاطمة بنت قيس حير في أن تذكر هذا الحديث» رواه مسلم، وفي «الهداية»: وردها أيضًا زيد بن ثابت وأسماء بن زيد وجابر وعائشة رضى الله عنهم - انتهى ومرّ بيانه -.

(٢) قوله: «في المنصوبة» أي زنى كه نسبت کرده شد بقبيله یا شهری كه گفت مردی، اگر نكاح كنم فلاں زن را كه از قبيله فلاں یا در فلاں شهر است او طالق ست، عبد الله بن مسعود گفت كه طلاق واقع می شود یعنی بعد تزوج وهمین است مذهب حنفیه.

سنده قوة إلا أبو قلابة عبد الملك بن محمد، وأخرج عنه ابن ماجه، وقيل: إنه احتلط في آخر عمره، وقال أبو داود: إنه أمين مأمون أخذت عنه. واعلم أن الراوي عنه عند الدارقطني أخذ قبل الاختلاط أو بعده، وأما البخاري فلم يخرج حديث: «لا نفقة ولا سكنى» وما أخرج ما يخالفه من فتوى عائشة وعمر وبعض التابعين، والإنصاف أنه وافق الشافعي ومالكًا لا أبا حنيفة. قوله: (ثلاثًا إلخ) لنا وللحنابلة أن نحمل الثلاث على تفرقة، سيما إذا كان في مسلمة تصريح الثلاث تفرقة، والمسألة مختلفة فيها في السلف أيضًا، هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

مذهب أبي حنيفة أنه إذا أضاف الطلاق إلى الملك أو إلى سبه يقع الطلاق بعد الملك وتحقق الشرط، وخالفنا سائر الأئمة إلا أن مالكًا فضّل بأنه إن كان قيد فمثل أبي حنيفة، وإن أطلق مثل إن قال: إن دحمت الدار فكل امرأة أتزوجها طالق، فلا أثر مثل الشافعي، والسبب أيضًا محتشمون، وأطنب الحفاظ، ولعل أكثر السلف إلى الحجازيين، وأتى الحفاظ بآثار عليها ما أخرج أن وليد بن عبد الملك كتب الاستفتاء إلى البلاد فأجاب انعماء بعدم الطلاق.

ولما أيضًا آثار كما ذكر مالك في موطنه ص (٢١٤) أسامي بعض الصحابة والتابعين، ولما فتوى عمر أخرجه الحفاظ في الفتح أن الظهار المعق يقع بعد النكاح، وتكلم الحفاظ في سنده من قبل عبد الله العمري، أقول: قد أخرجه مالك في موطنه ص (٢٠٣) عن القاسم بن محمد عن عمر وكان أفتى عمر في الظهار المضاف وأحريه إلى الطلاق أيضًا، فكيف أعمض الحفاظ عن هذا الأكثر القوي؟

قوله: (لا طلاق فيما لا يملك إلخ) قال صاحب الهداية بالقول بالموجب، والمراد بالقول بالموجب هو مصطلح الأصوليين لا مصطلح أهل المعاني، وهذا هو شرح الزهري كما في التخرّيج.

قوله: (في المنصوبة إلخ) الأصح المنصوبة بالسبب أي التقييد بالبدة أو القبيلة أو غيرها لا الإطلاق.

امراً بغيرها أو وثقت وقتاً أو قال: إن تزوجت من كورة كذا، فإنه إن تزوج فإنها تطلق. وأما ابن المبارك فشدد في هذا الباب وقال: إن فعل، لا أقول هي حرام. وذكر عن عبد الله بن المبارك: أنه سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يتزوج ثم بدا له أن يتزوج، هل له رخصة أن يأخذ بقول الفقهاء الذين رخصوا في هذا؟ فقال ابن المبارك: إن كان يرى هذا القول حقاً من قبل أن يبتلى بهذه المسألة، فله أن يأخذ بقولهم، فأما من لم يرض بهذا، فلما ابتلى أحب أن يأخذ بقولهم، فلا أرى له ذلك. وقال أحمد: إن تزوج، لا أمره أن يفارق امرأته. وقال إسحاق: أنا أجيز في المنصوبة، لحديث ابن مسعود، وإن تزوجها لا أقول تحرم عليه امرأته، ووسع إسحاق في غير المنصوبة.

٧ - باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان

١١٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُظَاهِرُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَلَاqُ الْأَمَةِ طَلِيْقَتَانِ، وَعِدَّتَاهَا حَيْضَتَانِ».

قال مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا مُظَاهِرُ بِهِذَا.

وفي الباب عن عبد الله بن عمر. حديث عائشة حديث قريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم. ومُظَاهِرُ لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

٨ - باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته

١١٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلِّمْ^(١) بِهِ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ».

(١) قوله: «طلاق الأمة تطليقتان... الخ» الحديث، قال أبو حنيفة: إن الطلاق والعدة باعتبار المرأة، وقال الشافعي: يتعمدان بالرجل. (اللمعات)

(٢) قوله: «ما لم تكلم» أي في الأقوال أو تعمل في الأفعال. (اللمعات)

قوله: (قال ابن المبارك: إن كان يرى الخ) هذا القول يخالف ما قال ابن عيينة: يجوز أن يعمل بمذهبي في واقعيتين متضادتين، وأقول: إن هذا لا نظير له من أقوال لسيف، وقد قلت:

ولا تخير شيء والنقيض	وليس رجوعه عما قضاه
ولا يرجى خلاف من مفيض	وكانوا يسألون من ارتضوه
فسلسلة على عرض عريض	ومن ألقى بمسألة بغير

وهذه المسألة طويلة الدليل لا يسع ذكرها المقام وبعض تفصيلها مر أولاً.

باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان

اختلف في أن الاعتبار في الطلاق والعدة للرجال أو النساء، قال أبو حنيفة رحمه الله بالثاني، وفي كتب الشافعية أن العبرة للرجال، وحديث الباب «عدتها حيضتان الخ» يفيدنا في أن المراد من الأقراء الحيضات لا الأطهار.

باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته

قوله: (ما حدثت به نفسها الخ) نفسها فاعل أو مفعول، ورجح الطحاوي النصب في مشكل الآثار.

وفي حديث الباب إشكال وهو أن ظاهر حديث الباب أن معاصي القلب لا إثم عليها ما لم يعمل بها أو تكلم حتى أن الكفر أيضاً من أمور القلب، والخال أن لأمة الحمدية اتفقت على أن البعض والخسد والكفر من أعين معاصي، وتفرد البعض بأن معاصي القلب لا إثم عليها إلا إذا عمل أو تكلم، أقول: إن هذا القول لا يحتاج إلى أن يطل فإن شريعتنا والشرائع السماوية اتفقت على ترتب العقاب على معاصي القلب، وقال رجل: إن مرتب ما في النفس خمسة، أحاسن وخاطرة وحديث النفس والهم والعزم وغيرها، والهم معتبر في الطاعة لا المعصية، ولا إثم على أربعة منها وإما الإثم على العزم، وفريق من هذا كلام لعراقي، أقول: إن مدلول الحديث أن كل ما قبل لعمل وانكلام حديث النفس،

[١] هالك عبارة مكررة في السحرة الهندية لا توجد في نسخة بشر ولا في نسخة الشيخ أحمد شاكر، بدأ من «هل له رخصة» إلى «قال

أحمد إن تروح»، ووقع لتكرار بسبب بصر السامع

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ، لَمْ يَكُنْ شَيْئاً حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ

١١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَرْذَكٍ^(١) الْمَدِينِيِّ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ مَاهَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ جُدُّهُنَّ جِدٌّ، وَمَرْزَلُهُنَّ جِدٌّ»: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ حَبِيبِ ابْنِ أَرْذَكٍ وَابْنُ مَاهَكٍ، هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكٍ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

١١٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَفِيئَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ؛ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ الصَّحِيحُ؛ أَنَّهَا أَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ.

١١٨٥ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ غَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا، فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ.

(١) قوله: «ثلاث جدن جد وهزلن جد» الجدد أن يتلفظ باللفظ قصداً إلى إرادة معناه الحقيقي أو المجازي، والهزل ضده، فمن طلق أو نكح أو راجع وقال: كنت فيه لاجئاً أو هازلاً وما قصدت معانيها، لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق ويعقد النكاح. وبقيت الرجعة، وكذا الحكم في جميع العقود كالبيع والهبة وغيرها من التصرفات، وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به. (اللمعات)

فأجوبة الإشكال عديدة، أقول: إن المراد التصميم كناية وإنه لا يتم ما لم يصمم، والكناية ليس بمجاز لما حررت أولاً، وأقول: إنه إذا صمم إرادة المعصية ثم منع لعارض عن تلك المعصية فهل عليه إثم أم لا؟ أقول: إنه مأخوذ وعليه إثم. وأما إذا امتنع عن المعصية بقدرته وخيرته بعد تصميم الإرادة فلا وزر عليه، هل هو مأجور؟ كما في مسلم ص ٧٨: «وإن تركها اكتبها له حسنة وإنما تركها من خرافي الخ»، وأما ما فيه «فإن أغفر له ما لم يعملها» أخ فلا يرد علي، فإنه ليس بعام في ما يكون بعمل اختياري واضطراري بل ما يكون تركه لخيرته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ

الجد أن يتلفظ بلفظ يريد إيقاع حكمه، والهزل أن يتلفظ بلفظ لا يريد إيقاع حكمه. وعدن عدة أشياء يكون الجد والهزل فيه سواء مثل الطلاق والعناق واليمين والنكاح وغيرها. وتقيح المساط أن كل تصرف يمين فيه الجد والهزل سواء، والمراد من اليمين التزام التصرف بدمنه وصرح الشيخ في فتح القدير أن الهزل بكلمة الكفر كفر. أقول: إن الكفر ليس بمقتضى الكلمة بل سبب ارتكابه الهزل بكلمة الكفر والهزل بكلمة الكفر، حرام وكفر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

في رواية عن الشافعي الفسخ، والمشهور عنه أنه طلاق وهو مذهب أبي حنيفة، وفي الحديث: «أن عدة الخلع حيضة» وليس هذا مذهب أحد إلا رواية عن أحمد، وأطلب ابن تيمية وقال: إن الصمت الواحد حكم مصوص وحلافه خلاف البص، ومر عليه الحافظان، وقال بعض المدرسين في جواب حديث الباب: إن في الحديث حيضة وهذا اسم جنس يطلق على اقبيل والكثير، ومردده أن يكون العدة بالحيض لا بالأشهر فلا يدل على وحدة الحيضة، أقول: إنه تأويل سيما إذا كان في استثنائي تصريح الواحدة أيضاً، أقول: إن حق الجواب أن تعدد حيضة واحدة في بيت العدة فيدل الحديث على أن خرجت من بيت العدة، لا يدل على نقصان العدة، وأما وجه هذا الحمل فما أخرجه

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ

١١٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُرَاجِمُ بْنُ ذُوَادٍ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُخْتَلَعَاتُ» ^(١) هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعْتَ مِنْ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ ^(٢)، لَمْ تَرِخْ ^(٣) رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».

١١٨٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ثَوْبَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ».

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ

١١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالصُّلْعِ» ^(١)، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَزَكَّتْهَا اسْتَمْتَمَتْ بِهَا عَلَى عَوَجٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسُمْرَةَ وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أُبُوهُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ

١١٨٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ أَحْبَبُّهَا، وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَبِي أَنْ أَطْلُقَهَا فَأَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلِّقْ امْرَأَتَكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. إِنَّمَا نَعْرِقُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ.

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا

١١٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَقِيبَانُ بْنُ هُثَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا» ^(١)، لِتَكْفِيَ مَا فِي إِنْاءِهَا ^(٢).

- (١) قوله: "المختلعات" أى المطالبات للخلع والطلاق من غير عذر، كذا في "المجمع"، قوله: "من المنافقات" فيه تشديد وتغليظ لأن ظاهر الازدواج ولاختلاط يقتضى أن لا يطن العداوة والخلاف، كذا في "السمعات".
- (٢) قوله: "من غير بأس" أى تسأل الطلاق في غير حار شدة وضرورة تدعوها تلجئها أى المفارقة. (السمعات)
- (٣) قوله: "لم ترخ رائحة" وكذا قوله الآتى فحرام عليها رائحة الجنة أى ممنوع عنها أى لا تجد أول ما يجدها المحسنون لا أنها لا تجدها أصلاً، وهذا من المبالغة في التهديد، ونظير ذلك كثير، كذا في "الطلي".
- (٤) قوله: "إن المرأة كالصلع" - بكسر وفتح وبفتحتين - عظم الحسب وهو معوج يعنى أن النساء في حقيقهن اعوجاج في الأصل، فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما حسبت عليه، قوله: "إن دهست تقيمها" أى شرعت أن تجعل الصلح مستقيمة أدى إلى كسرها أى طلاقها، فلا يمكن الاستفاد بها إلا بالترك على اعوجاجها وتحسين الخلق معها، ولكن ذلك مشروط بأن يكون في ذلك إثم وشر. (السمعات)
- (٥) قوله: "لا تسأل المرأة طلاق أختها" المراد بهى المحطوبة عن أن تسأل المرأة الحاطب طلاق التى في بكاحها أو المرأة تسأل زوجها طلاق ضررتها، والمراد الأخت في الدين. (السمعات)
- (٦) قوله: "لتكفى ما في إناءها" من كفأت القدر إذا كسبه لنصرع ما فيها، كفمت الإناء وأكفأته إدا كستها، وهذا تمثيل لإمالة الصرة حق صاحبته من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها (مجمع البحار)

النسائي ص (٥٥٢) باب عدة المطلقة عن محمد بن عبد الرحمن أن الربيع بن عفرأ الخ. وفي الروايات أن زوجها صربها وكسر ذراعها فهذا عذر حروجه. والحديث صحيح صححه الذهبي سداً ومتناً وقال: رجاله ثقات، وفي سنده حمدون وهو غير مشهور لكن الذهبي وثقه.

وأما واقعة خلع هذا الرجل أن الربيع بن عفرأ كانت جميلة وكان ثالث من قيس بن شمس زوجها قصير القدر فأنه يوماً في جمعة

وفي الباب عن أم سلمة. حديث أبي هريرة، حديث حسن صحيح.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ

١١٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ طَلَاكِ جَائِزٍ، إِلَّا طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ^(١) الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتُوهاً، يُفِيْقُ الْأَخْيَانَ، فَيُطَلِّقُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ.

١٦ - بَابُ

١١٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَمْلَى بْنُ شَبِيبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ، وَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا^(٢) وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ. وَإِنْ طَلَّقَهَا بِأَنَّهُ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطَلِّقُكَ فَتَبَيَّنَ مِنِّي، وَلَا أَوِيكَ أَبَدًا. قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَطَلِّقُكَ، فَكُلَّمَا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقُضِي، رَاجِعْتُكَ، فَذَهَبَتِ الْمَرَأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَتَتْ عَائِشَةُ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ:

«الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمَّا سَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبِلًا، مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ.

١١٩٢ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ (عَنْ عَائِشَةَ). وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَمْلَى بْنِ شَبِيبٍ.

(١) قوله: «طلاق المعتوه» قال الطيبي: اختلفوا في طلاق السكران، فذهب بعضهم إلى أن طلاقه لا يقع لأنه لا عقل له كالمجنون وهو قول عثمان وابن عباس رضي الله عنهما وآخرون إلى أن طلاقه واقع لأنه عاقل م يزل عنه به اخطاب، ولا إثم بدليل أنه يؤمر بقضاء الصلاة، ويأثم بإخراجها عن وقتها، وبه قال على رضي الله عنه، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي، وطاهر مذهب الشافعي وأبي حنيفة.

(٢) قوله: «وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة... الخ» أي كان له الرجعة ما دامت في العدة وإن طلقها مائة مرة.

رجال طوال وهو قصير، فلم يدخل عليها بزقت عني وجهه فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال له، فقالت: إني لا كلام لي في دينه وأمره. ولكني لا أرضى بالكفر في الإسلام، فأمره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالخلع، فخلع فحرجها من بيت العدة كان لعذر، وأيضاً أقول: إن في سنن الدارقطني أمرها أن تعتد حيضة ونصفها الخ، وليس هذا مذهب أحد فدل عني أن المراد أن تحيض بقدر ما أمرها في بيت العدة ثم تدق بأهلها.

وبنا دليل على أن الخلع طلاق أخرجه النسائي في صفراء ص (٥٤٨) باب الخلع «أقبل لحديقة وطلقها تطليقة الخ» أخرجه البخاري أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ

المعتوه معنوب العقل. قوله: (تسريح بإحسان الخ) التفسير المشهور أنه تركها بلا رجعة، والمشهور أن الخلع طلاق، وفي رواية عن الشافعي أن الخلع مسح لأن الخلع عبده لو كان طلاقاً يكون الطلاق الثالث في قول الله عز وجل: «لا جناح عليكم فيما افتردت به فيكون قوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْخ» [البقرة: ٢٣] طلاقاً فقد الحبيبة: إن الخلع داخل في قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، ثم يبه أن الطلاق إما على من أو بغير مال فبئر أولاً طلاقاً بلا مال، ثم بين الطلاق عني مال بقوله: «لا جناح الخ»، هذا ما قال المفسرون.

أقول: يرد على المفسرين ما أخرجه أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أو تسريح بإحسان طلاق ثالث حين سأل رجلاً يا رسول الله في قوله عز وجل: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، طلاقان فأبى الثالثة؟ قال: «تسريح بإحسان». أقول: قوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ» [البقرة: ٢٣] إنه إعادة اسم ما استؤنف عنه ليجري الحكم عليه كما قال أرباب المعنى، وإن لم يعتد بالرواية فالقول الذي احتاره المفسرون صحيح أيضاً، وإما قلت: إن لم يعتد بالرواية لأن الرواية لا تصير حسنة إلا بالهم، ورعاية سياق القرآن وساقه أولى من رعية أمثاله.

١٧ باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع

١١٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ "بْنِ بَعْكُكٍ قَالَ: وَضَعْتُ سُبَيْعَةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ عَشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ خَمْسَةَ عَشْرِينَ يَوْمًا، فَلَمَّا تَعَلَّتْ^(١) تَشَوَّفَتْ لِلنِّكَاحِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهَا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنْ تَفْعَلْ فَقَدْ حَلَّ أَجْلُهَا»^(٢).

١١٩٣(م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ.

وفي الباب عن أُمِّ سَلَمَةَ. حَدِيثُ أَبِي السَّنَابِلِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَسْوَدِ شَيْئًا عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، إِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ حَلَّ التَّزْوِيجُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ^(٣)، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَذَكَّرُوا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، الْحَامِلَ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: بَلْ تَحِلُّ حِينَ تَضَعُ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي، يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: قَدْ وَضَعْتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِتَسِيرٍ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨ باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها

حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ:

(١) قوله: "أبي السنانيل" - يفتح المهملة وحققة النون وكسر الموحدة وباللام - ويعكث بفتح الموحدة وسكون العين وفتح الكاف الأولى. (ج، المعنى)

(٢) قوله: "فلما تعلت" أى طهرت من النفاس، تشوّفت النكاح أى تزوّجت للخطاب، تشوّف الشيء أى طمع بصره إليه.

(٣) قوله: "نقد حل أحبها" لأن عدة الحامل وضع الحمل، قال الشيخ في "السمعات": وهذا مذهبنا لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَحْبَبْنَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وهو متأخر وناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ولذا قال ابن مسعود: من شاء باهلته، وإن سورة النساء القصوى وهى سورة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ وفيها قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ الآية بعد سورة النساء الطولى وهى سورة البقرة التى فيها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ﴾ الآية - انتهى مختصراً -.

(٤) قوله: "تعتد آخر الأجلين" أى إن كان وضع الحمل بعد أربعة أشهر وعشراً فعدها وضع الحمل، وإن كان وضعه قبها فعدها أربعة أشهر وعشراً، وبيانه أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ عام في الحامل وغيرها، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَحْبَبْنَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ في المتوفى عنها زوجها وغيرها، فيتعارضان في الحامل المتوفى عنها زوجها، فاخترنا بعضهم أنها تعتد بأبعد الأجلين، ويروى ذلك عن عبي وابن عباس، وعندنا عدتها بوضع حملها، وهو مذهب ابن مسعود، وقان:

باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها

زينب هذه ليست بأُم المؤمنين بل ربيبة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بنت أُم سلمة، وأبو سفيان والد معاوية.

قوله: (إلا على زوجها الخ) دل الحديث على أن الإحداد على من مات من الأقارب جائز لثلاثة أيام، وقد روي عن محمد في أسواق بحور الإحداد على بعض الأقارب إلى ثلاثة أيام، ولا بد من اعتداد هذه الرواية وإلا فلا جواب عن الحديث، وفي القصص المذكورة في حديث الباب كلام طويل وأما في قصة ريب ست جحش فإشكال ذكره الحافظ في الفتح بأن إحتوا كانوا ثلاثة، مات أحدهم صرباً بحشة، والثاني مات صحابياً قل نكاحها نالني - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والثالث عاش بعدها وعندي في دفع الاضطراب كلام.

قوله: (أفكحلها الخ) بحور الاكتحال للعدر عندنا ويحمل قوله على حال لم تبلغ مرتبة الصرورة، والإحداد عندنا وعند غيرنا واجب للمتوفى عنها زوجها، وفي المطبقة المستوتة اختلاف عليها الإحداد عندنا ولا شيء في مذهبنا فيه مرفوعاً وموقوفاً إلا أثر في معاني الآثار، ومر اس اهتمام على مسألة الإحداد وقال: إن الإحداد ليس بريادة على القاطع فإن الريادة إما تكون لو قلنا بعدم أداء العدة إذا لم نحد، نعم تكون مرتكة الكراهة تحريماً. أقول: ولا ريب في جوار الزيادة بحر الواحد على القاطع في مرتبة الطل كما قلت أولاً.

١١٩٥ قال: قالت زينب: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها، أبو سفيان بن حرب، فدعت بطيب فيه صفرة خلوق^(١) أو غيره، فدهنت به جارية، ثم مسّت بعارضتها، ثم قالت: والله! ما لي بالطيب من حاجة، غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تحب على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوج، أربعة أشهر وعشراً».

١١٩٦ قالت زينب: فدخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب فمسّت منه، ثم قالت: والله! ما لي في الطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب على ميت فوق ثلاث ليالٍ، إلا على زوج، أربعة أشهر وعشراً».

١١٩٧ - قالت زينب: وسمعت أمي، أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينيها، أفنكحها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاث مرات، كل ذلك يقول: «لا» ثم قال: «إنما هي أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت إحداكن في الجاهلية^(٢) ترمي بالبرعة على رأس الحول». وفي الباب عن فريضة ابنة مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري، وحفصة بنت عمر. حديث زينب حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن المتوفى عنها زوجها، تنقي في عديها الطيب والزينة، وهو قول سفيان الثوري، ومالك، والشافعي وأحمد وإسحاق.

١٩ - باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر

١١٩٨ - حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن حطاء، عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر البياضي، عن النبي ﷺ في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، قال: «كفارة واحدة». هذا حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم. وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعضهم: إذا واقعها قبل أن يكفر، فعليه كفارتان. وهو قول عبد الرحمن بن مهدي.

١١٩٩ - حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، حدثنا الفضل بن موسى عن معمر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، قد ظاهر من امرأته فوقع عليها، فقال: يا رسول الله! إني ظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل أن أكفر. فقال: «ما حملك على ذلك، يرحمك الله؟ قال: رأيت خلخالها في ضوء القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله».

هذا حديث حسن صحيح غريب.

وقال قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ﴾ متأخر وناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾ وهو المراد من قول ابن مسعود: من شاء باهلته... أه كما مر، كذا في "اللمعات".

(١) قوله: "صفرة خلوق" هو بفتح خاء طيب مركب من الزعفران وغيره وتغلب عليه الصفرة. (المجمع)

(٢) قوله: "وقد كانت إحداكن... الخ" نقل الطيبي عن "شرح السنة" قيل: كانت عدة المتوفى عنها زوجها في الانتداء حولاً كاملاً، ثم مسح بأربعة أشهر وعشراً، وكان في الجاهلية أمور آخر كما أشار إليه بقوله: ترمي بالبرعة -فتح باء وسكون عين- روث المعير، قالوا: كانت المرأة إذ توفي عنها زوجها، دخلت بيتاً ضيقاً وليست شعر ثيابها، ولا تمس طيباً ولا شيئاً فيه رينة حتى تمسى عليها سة، ثم يوتى بدابة، فتمسح بها قمها وتخرج عن البيت، فتعطى برة، فترمي بها، وتخرج بذلك عن العدة. (السمعات)

وقد أشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى أن ما شرع في الإسلام من العدة أيسر مما كانت عليه الجاهلية.

باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر

احتتموا في أن هذا الرجل والدي مر حديثه أولاً في الصوم واحد أو اثنان وأن هذا غير دك، وأما اتحاد سطحي الحديثين فلأن الحكم واحد. احتلوا في مراد آية: «ثُمَّ يُعَوِّدُونَ لَهَا قَالُوا لَهَا» [المجادلة: ٣] وأتى الإمام داود الظاهري بشيء عجيب فإنه قال: العود قول، وهو أن يقول مرة ثانية: أنت عني كطهر أمي، وقال أناع الأربعة: إن العود لما قال يكون معنى نقص قول السابق، أو المراد أن يعود إلى الحل الذي قبل الطهار. وفي هذه المسألة مناظرة بين الطبراني ومحمد بن داود الظاهري مذكورة في الكتب.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ^(١)

١٢٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ الْأَنْصَارِيَّ، أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ، جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ^(٢) حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانٌ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعَتِقْ رَقَبَةً» قَالَ: لَا أَجِدُهَا. قَالَ: «فَضِّمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «أَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا» قَالَ: لَا أَجِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقُرُوءَةِ بْنِ عَمْرٍو: «أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ - وَهُوَ مِكَتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا - إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. يُقَالُ: سَلْمَانُ بْنُ صَخْرٍ، وَيُقَالُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ. وَالتَّمَلُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ حِنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِبْلَاءِ^(٣)

١٢٠١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: أَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَحَرَمٌ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً. وَلِيِ الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَنَسٍ.

(١) قوله: "الظهار" مصدر ظاهر من امرأته إذا قال لها: أنت عني كظهر أُمِّي أو كظهر أختي أو عمتي، فإذا قال: هذا يصير به مظاهراً بلا نية، فيحرم وطؤها عليه ودواعيه حتى يكفر، فإن وطئ قبله تاب واستغفر وكفر لظهار فقط، وقيل: عليه أخرى ولا يعود إلى وطؤها ثانياً قبل الكفارة، كذا في "الدرر المختار" أي لقوله صلى الله عليه وسلم: لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله.

(٢) قوله: «جعل امرأته عليه كظهر أمه» وجاء مفسراً في رواية أبي داود ص ??? ج? عن سلمة بن صخر البياضي قال: كنت امرأة أصيب من نساء ما لا يصيب غيرة، فلما دخل شهر رمضان، خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتابع بي حتى أصبح، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان، فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء، فسمعت ألبث أن تردت عليها الحديث، والتتابع التهافت في الشهر والحاج فيه.

(٣) قوله: "الإبلاء" مصدر آلى بولي ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبَيُّسٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ أي يحلفون على ترك قربان أزواجهم أربعة أشهر فصاعداً بالله وتعليق ما يشق عليهم. (شرح الموطأ)

بَابُ مَا جَاءَ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ

قوله: (خمسة عشر صاعاً الخ) هذا لا يكفي في أداء الكفارة عندنا، وفي الروايات ألفاظ كثيرة، منها ما في كتاب الطحاوي أتى له بمكثلين في كل منهما خمسة عشر صاعاً، قال العلماء: لا بد في الظهار من التشبيه وإذا قال: أنت أُمِّي لا يكون ظهاراً بل لغواً، أقول: لا بد من أن يكون طلاقاً بالنا عند النية وقد روي عن أبي يوسف كما في العمدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِبْلَاءِ

من الألية الحلف وفي اصطلاح الفقهاء: هو حلف على ترك قربان المرأة أربعة أشهر فصاعداً، وإن حلف بترك القربان بأقل من أربعة أشهر، يكون يمينا ولا تبيح المرأة إن برء. وقال أبو حنيفة وبعض السلف منهم ريد بن ثابت وابن مسعود: إن المرأة تبين بعد مضي أربعة أشهر بلا تفريق القاضي، وقال الحجازيون وجمهور السلف: لا تبين إلا بحكم القاضي وفي اللعان عكس هذا. وأما وجه التفرقة بين الإبلاء واللعان عدداً فهو ما ذكره أن اللعان لما كان من أوله إلى آخره محصورة القاضي يكون التفريق أبصاً من القاضي، وأما الإبلاء فهذا وحتمه ليس عند القاضي فلا يكون التفريق من القاضي. واستطاب ابن قيم عشرة استنابات من القرآن على مذهب الحجازيين، وفي كتاب الأسماء والكنى للدولابي أثر صحابي موافقاً للحجازيين رواه بسند أبي حنيفة.

وأما وجه إبلاؤه ففي الصحيحين: أنه عليه الصلاة والسلام أكل العسل من عند ربيب فقالت بعض أزواجه: إن في فيك رائحة معافير. وفي سنن النسائي قصة مارية القبطية وأنه حرمها على نفسه لإرضاء حفصة، وفي رواية صحيحة أن أزواجه طلست الممقة، ورحح الحافظ في النسخة ما في النسائي على ما في الصحيحين.

وهي مسألة أخرى وهي أن الشافعي ومالك بن أنس يقولان: إن تحريم الطعام وتحريم الناس ليس له حكم بل هذا التحريم لغو، وقال

حَدِيثُ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ، زَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... مَرَّسَلًا، وَلَيْسَ فِيهِ (عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ) وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ. وَالْإِبْلَاءُ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ، فَإِمَّا أَنْ يَفِيَّ، وَإِمَّا أَنْ يُطَلَّقَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١) مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فِيهِ تَطْلِيقُهُ بَاطِنَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ^(٢)

١٢٠٢ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سِئِلْتُ عَنْ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي إِمَارَةِ مُصَصَّبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أُفْرِقَ بَيْنَهُمَا؟ فَمَا ذَرِيتُ مَا أَقُولُ. فَقُمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنَزِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَرَ، اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ كَلَامِي فَقَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ أَدْخُلْ، مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا حَاجَةٌ.

قَالَ: فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ رَحِلَ لَهُ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْمُتَلَاعِنَانِ، أُفْرِقُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! نَعَمْ. إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانٌ بْنُ فَلَانٍ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ،

(١) قوله: "وقال بعض" قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت: إنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته، فمضت أربعة أشهر قبل أن يفىء فقد بانت بتطليقة بائنة وهو مخاطب من الخطاب، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة، وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَاءِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قال: النفي الجماع في الأربعة الأشهر وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة، فإذا مضت، بانت بتطليقة، ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة. (الموطأ)

(٢) قوله: "اللعان" من اللعس وهو الطرد والبعد، وسمي به لكونه سبب البعد بينهما، ولوجود لفظ اللعن في الخامسة تسمية الكل باسم الجزء، وسببه قذف الرجل امرأته قذفًا يوجب الحد في الأجانب، ولها شرط مشروحة في كتب الفقه. (شرح الموطأ لعلي القاري رحمه الله)

أبو حنيفة: إن هذا التحريم يمين وله أيضاً أحكام، ومثلك بأن في القرآن سمي الله تعالى تحريم الحلال يميناً، وقال النووي: إن اليمين ليس بتحريم الحلال بل كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تلفظ بفظ والله ونقول أن لفظ (والله) وإن كان في القصة والواقعة لكن ذكره ليس في القرآن وسمى القرآن باليمين ما هو مذكور فيه. وقوى ابن قيم قول الأحناف في زاد المعاد، وقال: إن تحريم الحلال يمين وهذه رواية عن أحمد بن حنبل.

وهنا إشكال للحافظ، وهو إن ترك القربان وإن كان أقل من أربعة أشهر إثم ومنهي عنه فكيف ارتكبه؟ وما أجاب الحافظ، وقد أشار في فتح القدير إلى جوابه.

قوله: (اليمين كفارة الخ) إن قيل: إنه بر من إيلائه فكيف الكفارة؟ قلت: إنها كفارة التحريم الذي هو يمين. ولي هنا كلام مستنبط من القرآن، وهو في مقابلة ابن تيمية بأنه تعالى يقول: الخ «لِمَ تَحَرَّمُ مَا خَلَ اللَّهُ لَكَ» [التحریم: ١] ثم فرع الكفارة عليه ففرع الله الأحكام على تحريم الحلال الذي هو غير جائز وهو أن الظهار وتحريم الحلال من وادٍ واحد فتكون الكفارة فيهما، ويذكر في عامة كتبنا أن الكفارة بعد الحنث ولكن لا أجد أن الرجل إذا حرم الشيء الحلال على نفسه فهل يصير حراماً أم لا؟ فما وجدت في كتبنا مع التتبع الكثير إلا ما نقل ابن قيم من الحنفية أن يحرم الشيء ثم يحل عند اعزم بالحنث.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ

حقيقة اللعان عندنا الشهادات المؤكدة بالآيمان، وقال الشافعية: إن حقيقته الآيمان المؤكدة بالشهادات، فشرط العراقيون كون الزوجين أهلاً للشهادة، ولم يشترط الحجازيون.

قوله: (بالله إنه لم يخ) قال الرصبي: المقتضى فتح «إن» إلا أنه بعد الشهادة وهي بمعنى الخلف ويكون بعد الخلف الكسر، وعرض اللعان أشار إليه حديث الباب: «إن سكنت لسكنت على أمر عظيم».

وأما اللعان فالتفريق فيه عندنا من القاصي خلاف الحجازيين، وذكرت تفقهنا في الباب السابق من قواعد ابن رشد. ومن أحكام اللعان أن تكون المرأة محصنة بعده، ومذهب أبي حنيفة أنه إذا لاعن بالقدف بالزنا تكون المرأة بعد اللعان محصنة حتى لو أن هذا الزوج اندي بانت عنه أو الأحصي إن قدوها بعد يحد، وأما ما لاعن على نفي الولد فلا تكون محصنة بعد اللعان لأن ههنا شبهة بسبب الولد فلا حد على القاذف. وما ذكرنا من هذه التفرقة يخالفه ما أحرجه أبو داود ص (٣٠٧) وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى ولا يرمى ولدها، ومن رمها أو رمى ولدها فعليه الحد الخ، لعل المراد به التعزير وما توجه إليه.

قوله: (فلان بن فلان الخ) قيل: غوير العجلاني، وقيل: هلال بن أمية.

كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ، تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ، سَكَتَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ أُبْتَلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ الَّتِي فِي سُورَةِ النُّورِ «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ، فَدَعَا الرَّجُلَ فَتَلَاهُنَ عَلَيْهِ، وَوَعَّظَهُ، وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا صَدَقَ، قَالَ: فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا^(١).

وفي الباب عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُذَيْفَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. ١٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَاعَنَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ، وَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأَمِّ^(٢). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

- (١) قوله: "ثم فرَّق بينهما" فيه تنبيه على أن الفرقة بينهما لا تكون إلا بتفريق الحاكم، وقال زفر: تقع الفرقة بنفس تلاعنهما وهو المشهور من مذهب مالك، والمروى عن أحمد وابن عباس، وقال الشافعي: تقع الفرقة ليعان الرجل وحده. (شرح الموطأ)
- (٢) قوله: "والحق الولد بالأم" قال عمدة: وبهذا تأخذ إذا نفى الرجل ولد امرأته ولاعن، فرق بينهما، ولزم الولد أمه وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا حينئذ. (الموطأ)

في كتب الحنفية أن المعان في حقه قائم مقام حد القذف وفي حقها مقام حد الزنا. قوله: (ماحق إلخ) حديث الباب يخالفنا فإننا نقول: إنه إذا لاعن بنفي الولد قبل الولادة صح اللعان ولا ينتفي الولد ويكون نسبه منه لأننا لا نعلمه بالقطع أنها حامية لأنها لمعها نفع بطنها لمرض لحقتها، وهذا الإشكال على تقدير إن لاعن رجل حالة حملها، وتفصيل مذهبن أنهما أنه إن أراد نفي الولد وقطع نسبه منه فعليه أن يلاعن بعد الولادة متصلاً، ولو تأخر زمناً أو لاعن قبل الولادة لا ينقطع النسب. وأجاب صاحب الهداية عن حديث الباب بأنه عليه الصلاة والسلام لعله علم كونها حاملة بالوحي، أقول: لعنه أراد دعاءه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بقوله: «اللهم بين» وبوب الطحاوي على هذا وعندي جواب طويل.

مسألة: في كتب الحنفية أن قضاء القاضي بشهادة الرور من الشاهدين في العقود والفسوخ لا لأمالك المرسله إذا كان المحل قابلاً للإنشاء نافذ ظاهراً وباطناً بشرط أن لا يكون القاضي آخذ الرشوة، فيحل في هذه الصورة للمرأة فيما بينها وبين الله أن تمكن الرجل منها، وقد قرر الطحاوي هذه المسألة، وفي فتح القدير أن ثم الكذب ووزره مسط على النكاح والشاهدين في الآخرة.

وأكثر الناس على أبي حنيفة هذه المسألة ومبهم البخاري، أقول: لا وجه للإنكار على هذا وله نظائر من السلف، وصنف العلامة قاسم بن قطلوبغا في هذه المسألة كتاباً مستقلاً، ومن مبدعات محمد في الأصل ذكره في رد المحتار عن علي رضي الله عنه ما قال أبو حنيفة: فإن رجلاً ادعى عند علي أن هذه زوجته وشهد الشاهدان عليها فقضى أمير المؤمنين فقالت بعد النكاح: إني أعلم أن هذا الرجل كاذب فقضيت به فأنكحني به يا أمير المؤمنين كيلاً يأنم في وقاعه علي. فقال علي: شاهدك زوجك. وكذا عن الشعبي في المبسوط، فقال أبو حنيفة في هذه الصورة: إن قضاء القاضي نكاح ولذا قال بعض المشايخ بأن شهود الشاهدين وقت القضاء واجب بخلاف سائر الأقضية وهذا خلاف أكثر المشايخ، والقاضي له ولاية على المؤمنين والمؤمنات من وجه حتى قال الشافعي: يفرق القاضي بين الزوجين بسبب الأعذار الخمسة في الروحة أو لأعذر في الروح فيكون كذلك له ولاية الصم فيما بينهما، وتدر مسائل التفريق أن بقضاء ثت من وجه وليس مطهراً محصاً كما ذكره في رد المحتار من تعريه عن بعضهم. وكذلك جمعوه مشناً في مسائل المحتد فيها أو أئنتوا الحكم اقتضاء، وفي الرجوع عن الشهادة لم يفسحوا احكم، وراجع الفتح ص (٣٠٢)، (١٢) ولكن في القياس على المعان تردد لأن المعان انتقل فيه إلى حكم آخر وهو التفريق من ولاية الحاكم بخلاف القضاء بشهادة الزور فإنه قضاء بعين ما شهدوا به وليس انتقلاً.

ثم إن جعله حلالاً للمقصي عليه أبدأ فود المقصي له وللمعاملة واحدة في الإشكال، وقال الطحاوي ص (٢٢٧)، ج (٢). إن أحد الزوجين كاذب قطعاً ولا يمكن تعيين كذب أحدهما، فيحكم القاضي بحكم ثالث وهو التفريق، ثم قال الطحاوي: لا باطل للعقود والفسوخ بل الظاهر فقط وليراجع إلى الطحاوي. أقول: ثت محكي عه للأمالك لمرسله، وأما العقود والفسوخ فيس ها محكي عه حتى أن قال الشافعية: إن العقود والفسوخ إنشاءات محصة، وأما عددا فإنها إحاراب وثوت العقد فاقترض النص. ورأيت في الهداية في أول أبواب البيوع ما يومي إلى أنه احتار مذهب أصولي الشافعية، ثم رأيت أنه احتار بعض مشايخنا ثم رأيت في المبسوط من ص (١٨٠) صرح بكونه إنشاءً دفعاً لربنا كما

٢٣ باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها

١٢٠٤ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ عَمَتِهِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ؛ أَنَّ الْفَرِيعَةَ^(١) بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُعْبِيدٍ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرْفِ الْقُدُومِ^(٢) لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجَعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مِسْكَنًا يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَتْ: فَانصَرَفْتُ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَمَرَ بِي فَتَوَدَّعْتُ لَهُ، فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَتْ: فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» قَالَتْ: فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ، أُرْسِلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ.

١٢٠٤(م)- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا^(٣) لِلْمُعْتَدَةِ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

وَهُوَ قَوْلُ شَفِيئَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

(١) قوله: "الْفَرِيعَةُ" فَرِيعَةٌ - بضم الفاء وفتح الراء وسكون التحتية والعين المهملة - صحابية.

(٢) قوله: "الْقُدُومُ" - مُشَدَّدٌ وَمُخَفَّفٌ - موضع على سنة أميال من المدينة. (الدرر: مجمع البحار)

(٣) قوله: "لم يروا" وفي "الموطأ" لمحمد: أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا تبيت المتوتة ولا المتوفى عنها زوجها إلا في بيتها، قال محمد: وبهذا نأخذ، أما المتوفى عنها فإياها تخرج أى حيث لا نفقة بها في حوائجها ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة فلا تخرج ليلاً ونهاراً ما دامت في عِدَّتِهَا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

صرحوا، بمثله فيما إذا وطئ جارية بنه، وادعى الولد، وهو في نكاح الرقيق من رد المختار، وكذا فيما إذا اشترى مضارب أمة فولدت فادعاه يحمل على أنه تزوجها ثم اشترىها حبلى منه، ويكون الفعل واحداً كما إذا أقر بالزنا وأنكرته الأمة، أحر لا حد فيه على المقر.

باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟

لا نفقة ولا سكى عدنا، وتعتد في بيت العدة ولا تخرج منه إلا بعذر مبيح، ويجوز الخروج نهاراً للاكتساب، ويجوز لها الانتقال من بيت اعدة بالمعاذير كما في الدر المختار، وأما المطبقة فلا يجوز لها الخروج للاكتساب لأن نفقتها على زوجها.

قوله: (للمرأة أن تعتد حيث شاءت الخ) هذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهم والله أعلم.

أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ

١٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ، فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتِبْرَاءً لِّدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ. وَمَنْ وَقَعَ شَيْئاً مِنْهَا، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقَعَ الْحَرَامَ. كَمَا أَنَّهُ مِنْ يَرْعَى حَوْلَ الْجَمَى^(١)، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مُلْكٍ جَمَى، أَلَا وَإِنَّ جَمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ».

١٢٠٥(م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ زَوَّاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرِّبَا

١٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ،

(١) قوله: "من يرعى حول الحمى... الخ" هو المرعى الذي حماه لإصم ومنع من أن يرعى فيه شبه المحارم بالحمى في كونها واجب الاجتناب

أبواب البيوع

البيع على عدة أقسام، بيع الصرف ما يكون فيه النقدان، وبيع السلم، وبيع مطلق، وبيع المقايضة ما يكون فيه العروض من الطرفين، ذكر في البحر قال رجل لمحمد: ما صنعت في التصوف؟ قال محمد بن الحسن: صنعت في البيوع؛ كان غرضه أن التصوف هو العلم بالحل والحلوة.

باب ما جاء في ترك الشبهات

الحديث جزيل، وشرحه خارج عن قدرتنا وكان الأولى فيه الشرح من أئمة الاجتهاد، وأعني ما قيل في هذا ما قال به دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام لشيخ عبد الغني المقدسي وذلك ليس بمحتضر لي فلا أذكر إلا حل الألفاظ، فأقول: إنه إما في المقلد أو في المحتهد ولكنه ليس في المقلد فإن المحتهد قد فصل له الأحكام ولم يدع حكماً إلا حكم بالحل أو الحرمة فلا مشتباه في حقه، نعم لمقلد يكون جاهلاً عن لوائح المسائل، فقالوا: إن جاهل عن المسألة ليس بعذر والجاهل عن الواقعة عذر على الاطراد، ويذكر في آخر كتب الأصول أن جاهل عن ضروريات الدين ليس بعذر وجاهل عن لمسائل الاجتهادية عذر إطلاقاً، فعلى هذا يرد ذخيرة من الاعتراضات، أقول: إن الحكم المذكور إنما هو في دار الآخرة لا دار الدنيا.

وللحديث رجوع إلى مسألة أصولية أيضاً وهي أن الحق في موضع لاجتهاد لا في ضروريات الدين واحد دائر أو متعدد، ونسب إلى الأئمة الأربعة وحدة الحق وأنه دائر غير معلوم، واشتهر هذا في المصنفين، ولرواية الغير المشهورة عنهم تعدد الحق، وقيل: إن هذا مذهب صاحبي أبي حنيفة، وعن الأشعري روايتان ورجح البعض غير المشهورة، ويقول أهل الأصول في تمهيد المسألة: هل لكل واقعة حكم واحد أو مناسبة أم لا؟ والمشهور أنه واحد ووجد بعضهم لا البعض الآخر، ومن وجده فهو مصيب ومن أخطأ فهو مخطئ ولأول أجرين ولآخر أجر واحد. ونسب إلى الصاحبين قول إن في كل واقعة مناسبة حكم أي شيء مناسب بحيث لو جاء الحكم فجاء مثل هذا، وقال جماعة: لا يجب في كل واقعة بل ما سنع لمحتهد فهو حكم، وفي هذه المسألة أشياء كثيرة والمسألة طويلة ولا يجوز لأحد أن يترك تحقيقه في مسألة ويتبع الرخص ويقع في التناقض كما ذكره الترمذي في مسألة التسمية في موضوع وإطلاق المضاف.

قوله: (مشتبهات إلخ) في بعض لأعاض من التفاعل، وفي بعضها من الانفعال، وفي بعضها من التفعيل، ومقتضى الأول كونها غير معنوية المراد مثل متشابهات القرآن، ومقتضى الثاني عدم عدم الحكم، ومقتضى الثالث الإشارة إلى قياس الفقهاء. ولتفسيه في الحديث إما ثانٍ أو ثلاثٍ وإشارة بعض الألفاظ إلى اشائي، وإشارة بعضها إلى الثلاثي، وأم حكم فمن تركها الخ وإما أنه حكم أو تحليل الرقبة، أقول: إن كان الحديث في المحتهد فالمشبهات تعارض الأدلة، قل قائل: إن المشبهات المباحات، فإنه إذا أصر على المباح يقع في المكروه، وإذا أصر على المكروه صار حراماً. ونقول: أن امتورع من نجس من المباحات أيضاً.

قوله: (الحمى إلخ) هل اتحاد الحمى حائل للمدك أم لا؟ فهذه المسألة ليست في فقه الحنفية بعباً وإثباتاً، وتعرض إليه الشافعية وجوزوا الحمى للمدك لمواشي الركاة أو الجهد أي مواشي بيت المال، وثبت اتحاد الحمى عن عمر فإنه اتحد لردة حمى وكان فيها أربعون أهما من الفرس.

باب ما جاء في أكل الربا

قيل أكل الربا المباشر لمعاملة الربا وإن لم يأكل. وعندي الأكل والموكل على ظاهرهم وإن لم يباشرا في اكتسب، وفي بعض الروايات النبعة على تسعة رجال.

قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ.

وفي الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ

١٢٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَائِرِ - قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ^(١)، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ». وفي الباب عن أبي بَكْرَةَ، وَأَيُّمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ، وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ أَنَسٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَارِ وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ

١٢٠٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ هَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نُسَمِّي السَّمْسِرَةَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ إِنَّ الشَّيْطَانَ وَالْإِثْمَ يَحْضُرَانِ الْبَيْعَ^(٢)، فَشُوبُوا بِعَتَكُمْ بِالصَّدَقَةِ». وفي الباب عن التَّوَّابِ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ.

حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَهَيْزُرٌ وَاحِدٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ. وَلَا نَعْرِفُ لِقَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا. ١٢٠٨ (م) - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١].

١٢٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ^(٣)، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ».

١٢٠٩ (م) - حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٢] لَا نَعْرِفُهُ

عن الوقوع فيه، فلا ينبغي أن يرعى حوله غفلة الوقوع فيه فلذلك ينبغي أن لا يقرب من المعاصي بالوقوع في الشبهات، فإنه إذا وقع فيها يوشك أن يقع في الحرام كما أنه بالرعى حول الحمى والقرب منه، يخاف أن يقع في الحمى، هذا الحديث أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام. (اللمعات)

(١) قوله: "وعقوق الوالدين" من عقوق والده إذا آذاه وعصاه من العقق الشق، قوله: قول الزور هو تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، قاله في "المجمع".

(٢) قوله: "إن الشيطان والإثم يحضران البيع" أي من اللغو والحلف كما في رواية: يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه أمر من الشوب بمعنى الخلط أي تصدقوا شيئاً ليكون كفارة لذلك، فإن اللغو والحلف يوجبان سحق الرب، والصدة تطفئ غضبه - انتهى -

(٣) قوله: "التاجر الصدوق الأمين" أي من تحرى الصدق والأمانة كان في زمرة الأبرار من النبيين والصديقين، ومن تولى خلافهما، كان في قرن الفجار من الفسقة والعاصين. (الطهري)

باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه

في تفسير الكبائر أقوال كثيرة ذكرها الحفاظ، وأما عدد الكبائر ففي الصحاح يبلغ إلى سبعة أو ثمانية إذا ضمت الحسن فيزيده، وروي عن ابن عباس أنها تبلغ إلى سبعائة، وصنف ابن حجر المكي في الكبائر رسالة، وكذلك صنف صاحب البحر.

باب ما جاء في التجار وتسمية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إياهم

دل الحديث على حواز الدلالة والسمسرة، وفي كتبنا أن الدلال يجوز له أن يأخذ الأجرة من المشتري أو البائع أو من كليهما، إن كان العرف كذلك. واحتلف في المفاضلة بين التجارة والزراعة، ومختارنا أن التجارة أفضل.

قوله: (قيس بن أبي غزوة الخ) سها الحافظ في اسم هذا الصحابي في لسان الميزان، وزعم أنه عررة بن أبي قيس وأنه ليس بصحابي.

[١] قال بشار: قوله: «حسن» لم يرد في بعض النسخ، لكنه ثابت عن المؤلف.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح» وقال: في م: «صحيح» فقط، وما أثبتناه من ت وص، وهو الصواب.

إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مَنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ. وَأَبُو حَمَزَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ شَيْخُ بَصْرِيِّ.

١٢١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ». «فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّ التَّجَارَ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ»^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُقَالُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ أَيْضًا.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَتِهِ كَاذِبًا

١٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنبَأَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحَرْثِ^(٢)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا. قَالَ: الْمَتَانُ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ^(٣)، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَحِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ. حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبَكِيرِ^(٤) بِالتَّجَارَةِ

١٢١٢ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خَدِيدٍ، عَنْ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمْنِي فِي بُكُورِهَا». قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً^(٥) أَوْ جَيْشًا، يَبْعَثُهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تَجَارِهِ، يَبْعَثُهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَاتْرَى وَكَثُرَ مَالُهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَبُرَيْدَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنْسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ. حَدِيثُ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُ لَصَخْرِ الْغَامِدِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى شَقِيحَانُ الثَّوْرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، هَذَا الْحَدِيثَ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ

١٢١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ هَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ عَائِشَةَ،

(١) قوله: «إِنَّ التَّجَارَ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا» إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ» قال الطيبي: لما كان من أيدى التجار التدليس في المعاملات والتهالك على ترويع السبعة بما تيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها حكم عليهم بالفجور، واستثنى منهم «مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ» انتهى.

(٢) قوله: «خُرَشَةُ» - بفتح الخاء والشين معجمة - ابن الحر - بضم المهملة - (التقريب)

(٣) قوله: «وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ» أي المرحى إزاره بل ثوبه مطلقاً تكبراً واختيالاً، كذا في «اللمعات»، قوله: «المتان» يؤول على وجهين: أحدهما من المنة التي هي الاعتماد بالصنعة وهي إن وقعت في الصدقة، أبطلت الأجر، وقيل: من المن وهو النقص يريد النقص والخيانة ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ والمنفق - بالتخفيف -.

(٤) قوله: «التبكير» الفعل أول الوقت لا قبله، كذا في «المجمع» والمراد هنا أول النهار.

(٥) قوله: «سريّة» وهي طائفة من جيش أقصاها أربعمائة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَتِهِ كَاذِبًا

المتان قيل: من وهب وأتبعه منه وإحسانه. وقيل: من يقص الكيل والورن، وهذا أصح.

قوله: (مسبل الإزار الخ) قال الشافعية: من أسبل بدون التحنن ليس له وعيد وزعموا قيد حيلاء احتزاريًا، وأما الأحناف فيذكرون المسألة بلا قيد وزعموا القيد واقعياً، فإذن لا يتبدل الحكم وإن احتار الصلحاء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ

بحور البيع يشمس مؤجل أو معجل، والبيع المعجل أن يقع البيع على معين، ويلزم أداء ما وقع عليه العقد خاصة ولا يجوز أداء مثله بدله، ويكون مشاراً إليه أي معيماً لا أن يكون حاضراً في المجلس مشاهداً بل يكون أداء ذلك المعين متى طوّل وإن قصه بعد سمين، والبيع المؤجل

قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَانِ قَطْرِيَّانِ^(١) غَلِيظَانِ، فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرَقَ، فَقَلَّا عَلَيْهِ. فَقَدِمَ بَرٌّ مِّنَ الشَّامِ لِقَلَانِ الْيَهُودِيِّ. فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسِرَةِ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِمَالِي، أَوْ بِدِرَاهِمِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ، قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِّنْ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ وَأَذَاهُمْ لِلْأَمَانَةِ».

وفي الباب عن ابن عباس، وأنس، وأسماء ابنة يزيد. حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب^(٢). وقد رواه شعبه أيضاً عن عمارة بن أبي حفصة. سمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ فِرَاسِ الْبَصْرِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ: سُئِلَ شُعْبَةُ يَوْمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَسْتُ أَخَذْتُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى خَرَمِيَّ بْنِ عَمَارَةَ، فَتَقَبَّلُوا رَأْسَهُ. قَالَ: وَخَرَمِيَّ فِي الْقَوْمِ.

١٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَدَرَعُهُ مَرهُونَةٌ بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَشَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخُبْزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ^(٣)، وَلَقَدْ رُهِنَ لَهُ دِرْعٌ مَعَ يَهُودِيٍّ بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ: مَا أَمْسَى حِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ تَمْرٍ وَلَا صَاعٌ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لِّسَعِ نِسْوَةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ

١٢١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكِرَائِسِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: قَالَ لِي الْعَدَاءُ ابْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ: أَلَا أَقْرَنُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ قُلْتُ: بَلَى. فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا: هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ ابْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، لَا دَاءَ^(٤) وَلَا غَائِلَةَ وَلَا حِبْثَةَ، يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ.

(١) قوله: "قطريين" قطري - بكسر القاف - ضرب من البرد، وفيه حمرة وله أعلام وفيه بعض خشونة. (النهاية)

(٢) قوله: "إِهَالَةٌ سِنَخَةٌ" في "القاموس": الإِهَالَةُ الشَّحْمُ أَوْ مَا أَذِيبَ مِنْهُ أَوِ الزَّيْتُ، وَكُلُّ مَا اتَّخَذَ بِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ يَدْعَى أَى خَبِزَ الشَّعِيرَ وَالْإِهَالَةَ، فَيَحْبُ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَدْهَانِ مِمَّا يُؤْتَدَمُ بِهِ، وَقِيلَ: مَا أَذِيبَ مِنَ اللَّأْلِيَةِ وَالشَّحْمِ، وَقِيلَ: الدَّسَمُ الْجَمْدُ، كَذَا فِي "مَجْمَعِ الْبَحَارِ" وَالسِّنَخَةُ - يَفْتَحُ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَكَسَرَ النُّونَ - الْمُتَغَيَّرُ الرِّيحَ، فِي "الْقَامُوسِ": السِّنَخُ مَحْرَكَةُ التَّغْيِيرِ وَالسِّنَاخَةُ الرِّيحُ الْمُنْتَشِرُ، كَذَا فِي "الْمُعْتَمَدَاتِ".

(٣) قوله: "لا داء" الداء المرض والعيب والموجب للخيار، والغائلة أن يكون مسروقاً، فهذا ظهر، استحققه مالك غاي مال مشتره الذي أده

ما هو خلافه وليتدبر هذا فإنه قد يغفل عنه، وأما القبض بالبراجم فليس عند أبي حنيفة إلا في بيع الصرف فإنه يجب القبض في المحبس ورأس المال في السلم ولكن فيه توسع أنه يجوز القبض بالبراجم ما لم يتفرقا أبداناً وإن تفرقا بجسداً، فيجوز عند أبي حنيفة بيع الحنطة بالحنطة بحسب التعيين وإن لم يقبض، واشتراط الشافعي القبض في الحنطة بالحنطة وغيرها من الرواية.

قوله: (قطريين إلخ) القطري هو الأبيض ذو جداول حمرة.

قوله: (ما أمسى) محمد صلى الله عليه وسلم - إلخ) روي أن أهل بحران أتوه عليه الصلاة والسلام لمباهاة فحرج النبي صلى الله عليه وسلم - وسيدة النساء والحسين فأبى أهل بحران من المباهاة ورفضوا بالخزبة، فأرسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أبا عبيدة لأحد الحرية فأبى بمائة ألف درهم فوهبها النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقسم على الناس حتى لم يبق إلى الإشراف عنده درهم.

قوله: (سبعة إلخ) في مشكل الآثار إذا سنخ وأمن الجاهل يحرم بخلاف المائع مثل الدهن والشمع والإهانة، وحديث الباب دليل له.

باب ما جاء في كتابة الشروط

ليس المراد هو المتعارف فيما بيننا بل كتابة المحاصر، والسجلات ومثلها ويسمى كتبها شروطياً، وأساليب كتبها مذكورة في الهدية (علمية)، وللطحاوي في هذا كتاب وكان شروطياً صاهر حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام كان ناعماً، وظاهر حديث السحاري أن

[١] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «حديث حسن صحيح» وفار. في ص وب وي «حديث صحيح غريب»، وفي م: «حسن

غريب صحيح» وما أشبهه من التحفة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ لَيْثٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَدِيثِ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ

١٢١٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّلَقَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْكِيلِ وَالْمِيزَانِ: «إِنْكُمْ قَدْ وَلَيْتُمْ أَمْرِينَ»، هَلَكْتُ فِيهِ الْأُمَّمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مُوقُوفاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ

١٢١٨ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ شَمِيطَ بْنِ عَجَلَانَ، حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ جِلْساً وَقَدْحاً، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدْحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟» فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ. وَعَبْدُ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ، هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَزُوا بِأَسْأَبِ بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ فِي الْغَنَائِمِ وَالْمَوَارِيثِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَمَيِّزُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدَبِّرِ

١٢١٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَمْرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ خُلَامًا لَهُ، فَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ مَالاً غَيْرَهُ، فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَرَاهُ^(١) نَعِيمُ بْنُ النَّحَّامِ، قَالَ جَابِرٌ: عَبْدًا قِبْطِيًّا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

فِي ثَمَنِهِ أَيْ أَتْلَفَهُ وَأَهْنَكَهُ، وَلَا خَبْرَةَ أَرَادَ بِهَا الْحَرَامَ كَمَا يَعْبُرُ عَنِ الْخِلَافِ بِالطَّيِّبِ، أَرَادَ أَنَّهُ عَبْدٌ رَقِيقٌ لَا أَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ لَا يَحِلُّ سَبِيحُهُمْ كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ، كَذَا فِي "مَجْمَعِ الْبَحَارِ".

(١) قَوْلُهُ: "قَدْ وَلَيْتُمْ أَمْرَيْنِ" أَيْ جَعَلْتُمْ حِكْمًا فِي 'مَرَيْنِ' أَيْ الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ. (مَجْمَعُ الْبَحَارِ)

(٢) قَوْلُهُ: "فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ" - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ نَحْمٍ - بِمَتَحِ الْوَنِّ وَتَشْدِيدِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَالْحَدِيثُ بَانَ الْمُرَادُ بِالْمُدَبِّرِ فِيهِ الْمُدَبِّرُ الْمُقْتَدِرُ، بَانَ قَالَ: إِنْ مَاتَ مِنْ مَرْضَى أَوْ مِنْ شَهْرَى هَذَا، فَأَنْتَ حَرٌّ، وَهَذَا الْمُدَبِّرُ لَا يَتَّقَى خِلَافَ الْمُطْلَقِ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى، هَذَا مَا فِي "الْمُعْتَمَدَاتِ شَرْحُ الْمَشْكَاةِ".

النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ مُشْتَرِيًّا وَالْعِدَاءُ بَائِعًا، وَالْأَوْفَقُ بِالْمُرَادِ وَالْأَلْفَاظُ عِنْدِي أَنَّهُ كَانَ بَائِعًا فَإِنَّ الْكِتَابَةَ تَكُونُ مِنْ لَائِعٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ

أَي (نِيْلَامٍ) وَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ أَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ بَيْعٍ إِلَى بَيْعٍ.

قَوْلُهُ: (الْحَسَنُ إِخ) لَيْسَ مَعَهُ (ثَلَاثُ) بَلْ أَصْلُ اللَّعْنَةِ مَا نَسَجَ بِالْأَحْبَابِ الْمَفْتُونَةِ مِنْ أَشْعَارِ الْمَعْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدَبِّرِ

الْمُدَبِّرُ مَطْلُوقٌ وَمُقَيَّدٌ، الْمُطْلُوقُ مَنْ قَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دَهْرٍ مَوْتِي، وَالْمُقَيَّدُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ مُتُّ فِي هَذَا الْمَرَضِ أَوْ مُتُّ مِنْ هَذَا السَّفَرِ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُطْلُوقِ وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُقَيَّدِ قَلَّ تَحَقُّقُ الشَّرْطِ، وَقَالَ الْحَجَرِيُّونَ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمُطْلُوقِ وَكُلُّ تَصَرُّفٍ فِيهِ قَلَّ مَوْتُ الْمُدَبِّرِ، وَالرَّقْ صَعْبٌ شَرْعِيٌّ يَعْطِلُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْقَصَا وَالشَّهَادَةِ، فَالْفَرْقَةُ بَاعْتِنَاءُ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعُهُمْ، وَالْمِلْكُ بَاعْتِنَاءُ الْمِلْكِ حَاصَّةً، وَمُقَابِلُ أَرْقَةِ الْعَتَقِ، وَالْمُتَحَرِّزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْمِلْكُ لَا الْعَتَقَ وَالْقَرَّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اسْتِحْقَاقُ الْحَرِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ الْمُدَبِّرُ وَالْمُكَاتَبُ أُمًّا وَلِدَ قَتْلًا، قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ بَاعَ الْمُدَبِّرُ الْمُطْلُوقَ غَيْرَ مُجْتَنِدٍ فِيهِ، وَلَكِنِّي وَجَدْتُ رَوَاةً أَوْ قَوْلًا لِكُلِّ مَا يَذْكُرُونَهُ تَحْتَ غَيْرِ الْمُجْتَنِدِ فِيهِ يَكُونُهُ مُجْتَنِدًا فِيهِ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْأُمِّ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ بَاعَ الْمُدَبِّرَ الْمُطْلُوقَ وَلَيْسَ بِهِ قِتَاءٌ فِي يُونُسَ.

قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَنْصَارِ إِخ) سَمِ الْمَوْلَى أَوْ مَذْكُورٍ وَاسْمُ الْعَدَدِ يَعْقُوبُ

قَوْلُهُ: (مَاتَ إِخ) صَاحَرَهُ أَنَّهُ مَاتَ الْمَوْلَى، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِكُلِّ مَذْهَبٍ، وَأَمَّا حَمْدُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَعَبِيرٌ صَحِيحٌ لَمَّا فِي مَسْنَعٍ ص (٣٢٢) تَصْرِيحٌ «عَنْ دَهْرٍ إِخ»، وَقِيلَ فِي الْحَوَاشِ: إِنَّهُ عَلَيْهِ إِصْلَاحٌ وَالسَّلَامُ لَمْ يَبْعَ بَلْ أَجَارَهُ وَقَدْ ثَبَتَ الْبَيْعُ عَمَّا فِي الْإِحَارَةِ فِي لَعْنَةِ الْمَدِينَةِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الْعَبْدِيُّ فِي

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَزُوا بِأَسَا بَيْعِ الْمُدَبَّرِ وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمُدَبَّرِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقِّي الْبُيُوعِ

١٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى
عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ^(١). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.
١٢٢١ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ
ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَاثْبَاغَهُ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ، إِذَا
وَرَدَ السُّوقَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَوْبٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
تَلَقِّي الْبُيُوعِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا.

(١) قوله: "نهى عن تلقي البيوع" أى المبيعات وأصحابها، وقوله: نهى أن يتلقى الجلب أى المحبوب الذى جاء من بلدة التجارة، وفى
رواية: نهى عن تلقي الركبان، والحاصل أن يستقبل الحضرى البدوى قبل وصوله إلى البلدة يخبره بكساد ما معه كذباً ليشتري منه سلعته
بالوكس، وأقل من ثمن المثل، كذا فى "المجمع" - والله تعالى أعلم بالصواب -.

غير هذا الموضع أن يبيع فى لغة المدينة بمعنى الإجارة، والمجاورة بمعنى الاعتكاف، والمخابرة بمعنى المزاولة ثابت فى لغات المدينة. أقول: إن هذا
الجواب نافذ ويؤيده ما فى سنن الدارقطني مرسلأ عن محمد الباقر أنه عليه الصلاة والسلام كان يوجر المدبرين، ويؤيده ما أخرجه الزيلعي فى
نصب الراية ص (٦٢) ج (٢)، أخرج من مصنف عبد الرزاق عن زهيد الأعرج عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أنه أعتق عبده عند الموت
قال: يستسعى العبد فى قيمته. الخ، ثم أخرج عن علي مثله الخ، ولكن الزيلعي لم يصرح بأن الواقعة واقعة الباب أو غيرها وعندى قطع أنها
واقعة الباب، ولى فى هذا قرأتان أخر. وقال مولانا قدس سره: إنه عليه الصلاة والسلام ردّ تدبيره وهذا مخصوص به لا يجوز الرد لغيره، أقول:
يؤيد قول مولانا أن البخاري وضع على حديث الباب ترجمة بيع المدبر وترجمة الحجر فأشار إلى أن واقعة الباب كان فيها الحجر ورد التدبير،
أقول: لا يمكن استخراج الترجمتين من الحديث كما فعل البخاري بل لا يمكن إلا أحدهما، وأقول: إن لقول مولانا قدس سره نظائر، منها ما فى
أبي داود: أن عبداً شكاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن مولاي يضربني وآذني شديداً فدعى النبي -صلى الله عليه وسلم- مولاه
فلم يأت فاعتقه النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال العبد: من لي حامياً إن أخذني مولاي؟ قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: الله ورسوله.
ومنها ما فى الطحاوي ج (٢) حديث سرق أنه أمر رجلاً أن يبعه، والحال أن سرق كان حرّاً، فهذا مخصوص به، وأصل قصته أن سرق
اشترى الإبل من أعرابي، فقال للأعرابي: جئ معي أعطيتك الثمن، فجاء معه الأعرابي، فدخل سرق فى بيته وخرج من طرف آخر، فذهب
الأعرابي بعد الانتظار الشديد فلقبه بعد مدة وجاء به إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وقص حاله، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بعه
فى السوق»، فأخذ الأعرابي يبيعه فاتفق أمره بمشتر، فقال الأعرابي لمشترى: ما تفعل به؟ قال المشترى: أعتقه الله، فقال الأعرابي: فأنا أحق به
فتركه الأعرابي وأعتقه، وحديث سرق ذكره أرباب معرفة الصحابة أيضاً. ومنها ما أخرجه أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام أعتق أمة حار
عليها مولاها، فهذه الروايات مختصة به.

ثم ليعلم أن حديث الباب يدل على أن المولى مات، وأعنه الشافعي والحافظ والبيهقي والريدي، فإن فى سائر الطرق تصريح أنه كان حياً
كما فى مسلم ص (٣٢٢) ج (١) عن جابر، أقول: يمكن توجيه لفظ مات أيضاً بأن يقاس: إن الصائم رابعة إلى العبد، وذكر الراوي موته
مقدماً فإن فى حديث الباب تصريح أنه مات العام الأول، فقدم الراوي ذكر موته بعد الواقعة. هذا والله أعلم.

باب ما جاء فى كراهية تلقي البيوع

قال أبو حنيفة: إن كراهية تلقي الحب ليس فى جميع الأحوال بل فى بعضها، وإنما قصرها على بعض الأحوال فإن الوجه أحلى، وأما فى
صورة الكراهة فبيعه صحيح ويكون مرتكب المكروه محرماً، ثم إن غرر المتلقي قولاً فلسائع العسح قضاء، وإن غرر فعلاً فيجب الفسخ والإقانة
دبابة، وأما الاعتزاز ففيه اختلاف العبارات.

الجلب: اسم جمع للحال.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ^(١)

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَقَالَ قُتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

وفي الباب عَنْ طَلْحَةَ، وَأَنْسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَكِيمِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، وَعُمَرُ بْنُ عَوْفٍ الْمُرَنِّيُّ جَدُّ كَثِيرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٢٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا، هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ بَاعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ.

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ^(٢) وَالْمُزَابَنَةِ

١٢٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَعْدٍ، وَجَابِرٍ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْمُخَاقَلَةُ: بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ التَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ.

١٢٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا هَيْثَمٍ، سَأَلَ سَعْدًا عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ. فَقَالَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ، فَتَمَّى عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ سَعْدٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنِ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ:

(١) قوله: "لا يبيع الحاضر لباد" قال الطيبي: نهى عن بيع الحاضر لبادي وهو أن يأخذ البادي من البدوي ما حمله إلى البلد لبيعه بسعر اليوم حتى يبيع له على التدريج بشئ أرفع، والعلة فيه تفويت الربح، وتضييق الرزق على الناس، فعلى هذا لو كان المتاع كاسداً في البلد إما لكثرة أو لندور الحاجة إليه، لم يحرم ذلك لفقد المعنى، فإن الحكم المنصوص كما يعم بعموم العلة يختص بخصوصها - انتهى -.

(٢) قوله: "عن المخاقلة" مفاعلة من الحقل وهو الزرع إذا تشعب قبل أن تغط سوقه، وقيل: الأرض التي تزرع وتسمى القراح، والمخاقلة ههنا هي اكتراء الأرض بالحنطة، وقيل: المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوهما، وقيل: بيع الطعام في سببه، وقيل: بيع الزرع قبل إدراكه، وإنما نهى عنها لأنها من الكيل، ولا يجوز فيه إذا كان من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ويداً بيد، وهذا مجهول لا يدري أيهما أكثر، وفيه النسيئة، كذا في "المجمع" وهذا الوجه يوجد في المزابنة، فلذا نهى عنها.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ

صورتها أن يريد البادي البيع فقال الحاضر لا تبع الآن وضعه عدي ووكلي، سأبيعه في حالة الغلاء، وأما بيع حاضر لباد بأن يكون البادي مشترياً وقال الحاضر: سأشتريه لك حالة الرخص فذلك حائز له، ويؤخذ من قوله: دعوا الناس يروق الله بعضهم ببعض، إنه لا يرعى الضرر الداخل في الإبهام والانتشار، وإنما يرعى المستشعر المتعين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ

المخاقلة بيع الحنطة بالزرع، والمزابنة من الزين بتقديم الزاء معجمة وبعدها باء موحدة: الدفع، وهو بيع الثمار على رؤوس الأشجار بالمحدود، وقيل: المخاقلة المزارعة فيكون الحديث حجة لأبي حنيفة لسهى عن المزارعة.

قوله: (بالسلة الخ) يقال له في الهندية (بيعمري حو)، ولا تكون ذات أشعار ويجوز بيع الحنطة بالسلة متفاضلاً لأيهما نوعان إلا عند مالك لأيهما نوع واحد كما قال سعد.

قوله: (اشترأ التمر بالرطب الخ) قالوا: إن التمر هو المحدود، والرطب ما دام على الأشجار، أقول: يطلق الرطب ما دام لم يصنع للادخار وإن قطع، ولم يحور الشافعي ومالك وأحمد وصاحباً أبي حنيفة بيع التمر بالرطب وجوز أبو حنيفة، وحديث الباب يخالفه فأجاب

لِمَنْ حَوْلَهُ: «أَيْنَقُصِرَ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ»^١ قَالُوا: نَعَمْ، فَتَهَى عَنْ ذَلِكَ.

١٢٢٥ (م) حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ أَبِي عَيَّاشٍ قَالَ: سَأَلْنَا سَعْدًا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا

١٢٢٦ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَزْهُوَ^(١).

١٢٢٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّبْتِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاثَةُ، نَهَى الْبَايِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: كَرَهُوا بَيْعَ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

١٢٢٨ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَفَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

(١) قوله: "حتى يزهو" أي تحمر وتصفر، والزهو هو حسن المنظر ورهي وأزهي بمعنى، والمراد تمامها وكماها وسلامتها عن الآفات، وهذه الألوان علامة لذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: يأمن العاثة. (اللمعات)

الصحاحي ص (١٩٩) ج (٢) عن سعد بن أبي وقاص، وفيه قيد إلى أجل الخ، فيكون المنهي عنه البيع نسيئة، وحديث الطحاوي أخرجه أبو داود أيضاً.

ثم هما أسئلة وأجوبة؛ قيل: إذا كان لبيع نسيئة تحت النهي فأَيُّ فائدة في سؤاله «أينقص الرطب»؟ الخ، فإِنَّ علة عدم الجواز هو النسيئة، قال الفاضل بهاء الدين المرجاني صاحب الحاشية على التلويح: بأن سؤاله كان ترعاً أي زائداً على لضرورة، والوجه انسيئة ثم تبرع، أي؛ أَيُّ فائدة في هذا البيع إذا تنقص الرطب؟ ثم لي شبهة أخرى وهي أن نقصان الرطب بعد اليبس يبدئي يعلمه كل واحد فما وجه سؤاله عليه الصلاة والسلام عن أمر بدئي؟ وقول إنه استفهام تقرير لا يشفي ما في الصدور، ولعل المراد ينقص بعدما جف أي هل حل ذلك الرطب أن ينقص؟ فسأل عن حال الجزئي ولم يسأل عن القاعدة.

ذكر شرح الهداية أن أبا حنيفة دخل ببغداد فوقع ملاحظته بالعدماء في مسائل، منها مسألة بيع التمر بالرطب فقال: جائز، فروى أحدهم عنده حديث الباب، فقال أبو حنيفة: إن زيدا أبا العياش مجنون، ثم قال: إن التمر والرطب جنس واحد أو جنسان، فإن كانا جنسين فيجوز التفصيل أيضاً وإن كانا من جنس واحد فيجوز التساوي، فقال ابن حزم: إن أبا العياش معروف عند أهل الصناعة وإن لم يعرفه أبو حنيفة فإنه أخرجه عنه مالك في موطنه، أقول: إن قول هذا من أبي حنيفة إنما كان بلاغة، ولا يتوهم أنه قابل النص بالقياس، فإنه لا يفعله العامي أيضاً فصلاً عن إمام المسلمين والمجتهدين، وغرضه أنه محمول على البيع نسيئة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا

بدو إصلاح عندنا الأمن من العاهات، وعند الشافعية ظهور الخلاوة، وذكر الشيخ في الفتح أن المسألة عني سب صور لأنه إما وقع البيع بشرط القصد أو بشرط الإنقاء أو بالإطلاق، ثم في الخالين إما قبل بدو الإصلاح أو بعده، فقال الشافعي: يحوز البيع بعد بدو الإصلاح في الصور الثلاثة لا قبله، فاعتبر البدو وعدمه فقالوا: أحذا الحديث مفهوماً ومطوقاً، ومذهب أن البيع بشرط القطع جائز في الخالين، وبشرط الإنقاء غير جائز فيهما، وفي الإصلاح جائز في الخالين، لكنه يفرغ الأشجار عند طلب البائع فليس الفرق عندنا قبل البدو وبعده، والخال أن في كثير من الأحاديث قيد قبل البدو.

وحواصاً عن الحديث بوجهين ذكرهما الطحاوي؛ أحدهما أن البيع المذكور في الحديث بيع السهم لا المطلق ويحس فيه بدو الإصلاح عندنا أي يكون المعقود عليه في أسلمه موجوداً من حال العقد إلى وقت الأداء في الأسواق. ووجوده في الأسواق أي يكون بعد الأمن من العاهات، وأما دليل التقيد بالسلم فما في الصحيحين وغيرهما: أنه عليه الصلاة والسلام لما دخل المدينة وجد الناس يسمعون إلى ستة وستين فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «فيسلم أحدكم إلى أجل معلوم في كيل معلوم في عدد معلوم، في وزن معلوم» فدل على أن بدو الإصلاح في السهم شرط فتحمل الأحاديث الساكنة على الصلابة والجواب الثاني تسيم أن البيع بيع مصق لكنه بشرط لقطع.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ^(١)

١٢٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»^(٢).

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ نَتَاجُ النَّتَاجِ، وَهُوَ يَبِيعُ مَفْسُوحٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغَرَرِ

١٢٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(٣) وَبَيْعِ الْخَصَاةِ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا بَيْعَ الْغَرَرِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَبَيْعُ الْعَبْدِ الْأَبْقَى، وَبَيْعُ الطَّيْرِ

(١) قوله: "بيع حب الحبل" - بفتح الحاء والباء فيهما - قيل: الحبل جمع حابل كضالم وظلمة، واختلفوا في المراد بالنهي، فقال جماعة: هو البيع بشئ من مؤجل أي أن تلد الناقة وولد ولدها، وبه قل مالك والشافعي ومن تابعهم لأنه الراوي وهو ابن عمر قد فسر بهذا، وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الناقة في الحال، وهذا تفسير أهل اللغة وبه قال أحمد وإسحاق، وهذا أقرب إلى اللغة. (الطبي مختصر)

(٢) قوله: "حبل الحبل" قال في "المشارك" بفتح الحاء والباء فيهما، ويرى في الأول بسكون الباء أيضاً، والفتح أبين وأوضح فيهما كان من بيع الجاهلية، فسر ابن عمر في الحديث أنه البيع إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج نتاجها، قاله الشيخ، وفي "المجمع" قيل: أراد البيع إلى أجل تنتج فيه حمل في بطن أمه.

(٣) قوله: "بيع الغرر" قال الطبي: النهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ببيع المعلوم والمجهول، وما لا يقدر على التسليم وما لم يتم ملك البائع عليه، وأشبه ذلك مما يزم منه الغرر من غير حاجة، وبيع الملازمة والمنازعة والخصاة وعسب الفحل وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص داخلية في الغرر، ولكن أفردت بالذكر كونها من البيوعات

وأما النهي قبل البدو فنهي شفقة، وأخرج الطحاوي على هذا حديث زيد بن ثابت أخرجه البخاري أيضاً.

ثم أقول: إن حديث النهي محمول على ما كان بالإطلاق لا شرط القطع، فإن الأصوب حمل الحديث على ما هو أكثر، وأما شرط القطع فنادر، وأيضاً عامة الأحاديث خالية عن ذكر أنه كان البيع على شرط الإبقاء أو فلا بد من أن يكون البيع بالإطلاق بلا شرط القطع والإبقاء، وذلك جائز عند أبي حنيفة قبل البدو وبعده، وأما النهي من البيع قبل البدو فنهي إرشاد كما تشير إليه ذخيرة الحديث، أو يقال: إنه لا يجوز قبل البدو على ما قال في قاضيهان من عامة مشايخنا بأنهم يقولون: لا يجوز قبل بدو الصلاح إذا لم يكن فيه جدوى، فلا يتمشى على عموم الهداية.

هذا ما حصل مني.

وأجاب أكثر الأحناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر أقول: إنه معتبر لكنه لا يصير دليلاً شرعياً بل تخرج النكات.

وأما البيع مطلقاً فذكر في الهداية جواره واعتراض ابن عابدين بأن المعروف بالعرف كالمشروط بالشرط فلا يصح البيع مطلقاً، وكست مزدوداً في هذا حتى أن وحدت في فتاوى ابن تيمية عن أبي حنيفة والثوري أنهما أحارا البيع مطلقاً إذا أحار النائع الترك على الأشجار، فإذن لما وجدت عن أبي حنيفة فلا أبالي. فالخلاص إذا لم يشترط الإبقاء في صلب العقد يصح البيع وإن كان معروفاً بالعرف، هذا ما حصل لي، والله أعلم وعسى أتم.

باب ما جاء في بيع حبل الحبل

قيل: أن يكون حل الحبل مبيعاً، وقيل يكون أحل أداء الثمن.

باب ما جاء في كراهية بيع الغرر

في انقصة أو العرر القولي يجب فيه الفسخ قضاءً، أو الفعلي يجب فيه الفسخ ديانة، كما في الفتح في الإقالة، وأما الاعتزاز فلا اعتبار فيه، وأما تفسير بيع الخصاة فمعروف أي يكون فيه إلقاء الخصاة لتعير المبيع أو لقطع الخيار، وكذلك المسألة.

قوله: (بيع اسمك الخ) السمك إذا كان سهل الأخذ فالبيع جائز وإلا فلا.

في السماء، ونحو ذلك من البيوع. ومعنى بيع الحصة: أن يقول البائع للمشتري: إذا تبتذت إليك بالحصة، فقد وجب البيع فيما بيني وبينك. وهو يشبه بيع المناذرة، وكان هذا من يبيع أهل الجاهلية.

١٨ - باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة

١٢٣١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وابن مسعود. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. وقد فسّر بعض أهل العلم، قالوا: بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعك هذا الثوب بتقيد بعشرة، وبسبعمائة بعشرين، ولا يفارقه على أحد البيعتين، فإذا فارقته على أحدهما، فلا بأس إذا كانت العقدة على واحد منهما.

قال الشافعي: ومن معنى ما نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعك داري هذه بكذا على أن تبيعني غلامك بكذا، فإذا وجب لي غلامك، وجبت لك داري، وهذا تفارق عن بيع بغير ثمن معلوم، ولا يدري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفته.

١٩ - باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده

١٢٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «فَلْتُمْ: يَا بَنِي الرَّجُلِ فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَتَبَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أُبَيِّعُهُ؟» قَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

١٢٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي»^(١).

هذا حديث حسن.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو.

١٢٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا هَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، حَتَّى ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ»^(٢)، وَلَا شَرْطَانٌ^(٣) فِي بَيْعٍ،

الجاهلية المشهورة، وأجمعوا على جواز غرر حقير كالحبة للحشوة بالقطن، ولو بيع حشوها بالقرادة لم يجر، وأجمعوا أيضاً على جواز إحالة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وعلى جواز دعوى الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في صب الماء، وفي قدر مكثهم، وعلى جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب، واختلاف عادة الشاربين وتحريره أن مدار البطلان بسبب الغرر بغير حاجة، وإن دعت حاجة إلى ارتكابه، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة أو كان الغرر حقيراً، جاز البيع - انتهى كلام الطيبي مع اختصار -.

(١) قوله: «أن أبيع ما ليس عندي» كالأبق أو ما لم يقبض أو مال الغير، ويستثنى منه السلم بالشروط المعتبرة فيه، وكذا بيع مال الغير جائز موقوفاً عند الأئمة الثلاثة سوى الشافعي، فإنه لا يجوز، وكذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا يحل سلف وبيع» والمراد بالسلف ههنا القرض أي لا يحل أن يقرضه قرضاً، ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته؛ لأن كل قرض حر نفعاً مهر حرام. (اللمعات)

(٣) قوله: «ولا شرطان» قال الشيخ في «اللمعات»: التقييد بشرطين وقع اتفاقاً وعادة، وبالشرط الواحد أيضاً لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي

باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة

نقل صاحب المشكاة عن الخطابي تفسير بيعتين في بيعة مثل ما ذكر الزمدي عن الشافعي وهو المختار وهو تفسير أبي حنيفة في كتاب الآثار.

باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده

لا يجعل بيع السلم معارض حديث الباب فإنه باب مستقل ولا يعارض باب باباً.

قوله: (بيع السلم الخ) ليس المراد من السلم السلم بل المراد الدين.

قوله: (شرطان الخ) قال أحمد: مراده أن الشرط الفاسد إذا كان واحداً متحمل أي شرط كان ولا يتحمل شرطان فاسدان، وقال الثلاثة:

أراد أن الشرطين أي ملائماً وغير ملائم غير متحملان والواحد متحمل أي الشرط الملائم.

ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك.

وهذا حديث حسن صحيح.

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: ما معنى: نهى عن سلف وبيع؟ قال: أن يكون يُقرضه قرضاً ثم يُبايعه بيعاً يزداد عليه، ويَحْتَمِلُ أن يكون يُسلف إليه في شيء فيقول: إن لم يتهباً عندك فهو بيع عليك. قال إسحاق: كما قال. قلت لأحمد: وعن بيع ما لم تضمن؟ قال: لا يكون عندي إلا في الطعام يعني ما لم تقبض. قال إسحاق: كما قال، في كل ما يُكَالُ أو يُوزَنُ. قال أحمد: وإذا قال: أبيعك هذا الثوب وعلى خياطته وقصارته، فهذا من نحو شرطين في بيع، وإذا قال: أبيعكته وعلى خياطته فلا بأس به، أو قال أبيعكته وعلى قصارته، فلا بأس به. إنما هذا شرط واحد. قال إسحاق: كما قال.

حديث حكيم بن حزام حديث حسن. وقد روي من غير وجه، وروى أيوب السخيتاني وأبو بشر عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام. وروى هذا الحديث عوف وهشام بن حسان، عن ابن سيرين عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. وهذا حديث مرسل. إنما رواه ابن سيرين عن أيوب السخيتاني، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام هكذا.

١٢٣٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ حَكِيمِ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أبيعَ ما ليس عندي.

وروى وكيع هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين، عن أيوب، عن حكيم بن حزام، ولم يذكر فيه: عن يوسف بن ماهك.

ورواية عبد الصمد أصح.

وقد روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عاصم، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يبيع الرجل ما ليس عنده.

٢٠ - باب ما جاء في كراهية بيع الولاء^(١) وهبته

١٢٣٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

عن بيع وشرط - انتهى - قال في "المجمع": لا فرق عند الأكثر في البيع بشرط أو شرطين، وفرق أحمد بظاهر هذا الحديث - انتهى - كما ذكره المؤلف أيضاً.

(١) قوله: "الولاء" - بفتح الواو والمد - لغة: المقارنة والمناصرة، وشرعاً: عبارة عن عصوبة مزاحية عن عصوبة النسب يرث منها المعتق، ويبى أمر النكاح والصلاة عبه، وقد ورد: "الولاء لمن أعتق" رواه أحمد. (شرح الموطأ)

قوله: (ولا ربح ما لم يضمن الخ) معنى الضمان أن المبيع هو هيك يهلك من مال كان المبيع في ضمانه، ويحل له ربحه، وتفرع على هذا مسائل؛ منها أن المشتري إذا اشترى عبداً ثم أجاره ثم طلع على العيب فردّه بخيار عيب فهل حل له الربايع التي كسبها العبد المشتري أم لا؟ فإن كان في ضمانه حل له المنافع وإلا فلا. وأما زوائد المفصوب أي الأعيان ومنافعه أي الأعمال لا تجوز للعاصب.

قوله: (قال إسحاق كما الخ) أي قال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد

مسألة: التصرف في اسبيع قبل القص عند الشيخين جائز إذا كان اسبيع عقراً لا في المقولات، وعند محمد لا يجوز في شيء، وقد الثلاثة أي الحجازيون يجوز التصرف في كل شيء إلا لطعام، والله أعلم.

باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته

الولاء عندنا ولاء العتاقة وولاء الموالة، وعند الشافعية ولاء العتاقة فقط، ولا تنقل الولاء بالبيع أو الهبة أو معاوضة، وأما ولاء الموالة إن جاء رجل من دار الحرب وأسلم على يد رجل وقال له: إن مت فمالي لك وإن حبست فعليك العقل وقال السرحسي: لا يجب أن يجيء من دار الحرب بل يشترط أن لا يعرف أقرابه وورثته.

وحكم الموالة أنه ما لم يأخذ الأرض يجوز الفسخ وإذا أخذ فلا.

ولما على ولاء الموالة حديث تميم الداري، أقول: إن ولاء الموالة كان دائماً في المتقدمين وكثيراً ما يسب الرجل إلى المولى بالموالة، مثل الحارثي يقال له: احففي، وليس بمعنى صلنا بل ولاء فدل على أن ولاء الموالة لها حق وثبوت من السلف، وحق الولاء ليس بقابل

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتِهِ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَهَمٌّ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ.

٢١ باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

١٢٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَثْنَى أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْخَيْلِ بِالْخَيْلِ نَسِيئَةً»^(١).

وَلِيَّ الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، فِي بَيْعِ الْخَيْلِ بِالْخَيْلِ نَسِيئَةً، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْخَيْلِ بِالْخَيْلِ نَسِيئَةً، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ.

١٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَرِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ، وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ: اثْنَانِ بَوَاحِدٍ، لَا يَصْلُحُ نَسِيئًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: "نهى عن بيع الولاء وعن هبته" ذهب الجمهور من العلماء من السلف والخلف على عدم جوزه لأنه لحمه كدخمة انتسب، وأجازوه بعضهم، قال لنور في "شرح صحيح مسلم": "وبعضهم لم يفسهم الحديث - والله تعالى أعلم -". (اللمعات) قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ)

(٢) قوله: "نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة" قال محمد: بسما عن لثبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحم الله تعالى عليهم.

للبيع والانتفاع.

وأما مسألة جر الولاء المذكورة في كتبنا فليس بمخالف حديث الباب فإنها ثبتت بالحديث لكن الحديث متكلم فيه ولكنه باب مستقل فلا يخالف باب بآباً.

وحديث الباب يسمى بالسلسلة بالأئمة فإنه مروى عن الأئمة فإنه رواه أحمد عن الشافعي عن محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، ثم قيل: رواه أبو حنيفة عن مالك.

ولقد صف السيوطي رسالة مستقلة في السلسلة بالأئمة.

وقال الأصناف: لم يرو أبو حنيفة بل أخذ عنه حال المذاكرة، وأما ما روى مالك عن أبي حنيفة فحملة المالكية على أخذه حال المذاكرة، أقول: لا تنقيص في رواية أحدهما عن الآخر ليشأول فيه، وعددي أنهما روى كل واحد منهما عن الآخر، وعددي ثلاث أحاديث رواها أبو حنيفة عن مالك، وقال علاء الدين المعطائي الحنفي: روى أبو حنيفة عن مالك بلا ريب.

باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

قال أبو حنيفة ومجمهور الصحابة: إن بيع حيوان بالحيوان نسيئة غير صحيح وإن لم يكن الحيوان من الأشياء الربوية، وقال البخاريون: إنه جائز ونهيه عنه ما يكون السأ فيه من الطرفين. وحديث الباب لأبي حنيفة حسن السند، وتصدى الحفاظ إلى الإعلال ولكنه ليس كذلك. ولا يشت عدا في الدمة إلا ما يكون من قبيل المكيلات أو الموربات أو المروعات أو المعدودات استقارية، ويصح السلم في هذه المذكورة. لا ما قل بعض من لا حظ له في العلم: أن السلم لا يصح عدا إلا في الربوية، فإن مولانا المرحوم: إن الحديث لأبي حنيفة، وأما ما قال البخاريون من أنه نهى عن ما فيه السأ من الطرفين فيصير مال حديث الباب مصداق حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ». فكيف يحمل أحد الحديثين المتعابرين مضموناً على الآخر؟ فإنه إذن يجرح الحديث عن مدلوله.

٢٢ - باب ما جاء في شراء العبد بالعبدين

١٢٣٩ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ»، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ^(١)، ثُمَّ لَمْ يُبَايَعْ أَحَدًا بَعْدَ، حَتَّى يَسْأَلَهُ «أَعْبَدَ هُوَ»؟

وفي الباب عن أنس. حديث جابر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه لا بأس بعبد بعبدين، يبدأ بيد، واختلفوا فيه إذا كان نسيتاً.

٢٣ - باب ما جاء أن الجنة بالجنة مثلاً بمثل^(٢) وكراهية التفاضل فيه

١٢٤٠ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالتَّبَرُّ بِالتَّبَرِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَى، يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ^(٣)، يَدَأُ يَدًا، وَيَبْعُوا التَّبَرُّ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدًا، وَيَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدًا».

وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة، وإبراهيم. حديث عبادَةَ حديث حسن صحيح. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الإسناد، قال: «يَبْعُوا التَّبَرُّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدًا».

وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد، عن أبي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ،

(١) قوله: "فاشتراه بعبدين أسودين" ومن هذا حكم أهل العلم بجواز بيع الحيوانين بحيوان نقداً، سواء كان الجنس واحداً أو مختلفاً، وأما نسيئة فمنعه جماعة من الصحابة، وهو قول عطاء وأصحاب أبي حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وقال الشافعي: النهي فيما إذا كان النسيئة من الطرفين، ويجوز فيما إذا كانت النسيئة من أحد الطرفين لما روى عن عبد الله بن عمرو: "أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً، فنفتت الإبل فأمره أن يأخذ عني قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة" رواه أبو داود، وقال التوربشتي: في إسناده مقال، أو إنه كان قبل تحريم الربا فنسخ بعد، كذا في "المعتمد".

(٢) قوله: "مثلاً بمثل" أي في المقدار، وهذا الحديث هو الأصل في باب الربا، فإنه صلى الله عليه وسلم ذكر الأشياء الستة، وترك ما سواها على القياس، فقامس المحدثون واستنبطوا العلة خلافاً لنظاهرة، فإنهم لا يجرون الربا فيما سواها، فعندنا القدر والجنس، وكذا في القول الأشهر عن أحمد، وعند الشافعي: الطعام والشمية، وعند مالك: الطعام والآحار، وقد عرف تفصيل تلك المسائل المتفرعة عليه في كتب الفقه، وقوله: فقد أرى أي أتى بالربا، كذا في "المعتمد".

(٣) قوله: "يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ" أي متسوية أو متفاضلة، وقوله: "يَدَأُ يَدًا" احتراز عن النسيئة، فإنه لا يجوز وإن اختلف الجنس. (المعتمد).

باب ما جاء في شراء العبد بالعبدين

لا اختلاف في بيع عبد بعبدين يبدأ بيد بل الخلاف في النسيئة.

وهما إشكالان أحدهما أن العبد المهاجر ظاهره أنه أسلم لأنه بايع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سيما عند الأحناف، فإننا نقول: إنه إذا هاجر إلينا صار حراً، فإذا كان أسلم صار حراً فكيف اشتراه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ والإشكال الثاني أن العبد الأسودين إن كانا مسلمين فلا يجوز دفعهما إلى دار الحرب. فم يتعرض أحدهما إلى الخواب، فيدعي العبدان أنهما كانا كافرين ويدعي في العبد أنه لعنه كان عبد قبيلة حليفة، بيه عليه الصلاة والسلام وبسها كان عهد. وفي كتماننا إذا أسلم العبد أو الأمة وهما منك كافر عُتِقَا، ودليل مسألتنا أنه عليه الصلاة والسلام قال عند محاصرة هوازن: من نزل فهو حر فرلوا منهم سبع س حارث أبو نكرة الطائفي، وجعله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حراً من غير إعتاق، ويقال: مولى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مجازاً. وأما دليلنا على أن العبد المهاجر إلينا قد عتق أثر أخرجه البخاري في الجزء الثاني من النكاح

باب ما جاء في أن الجنة بالجنة مثلاً بمثل وكراهية التفاضل فيه

قوله: (يَدَأُ يَدًا) قال أبو حنيفة: إن التقدير يحق القص بالراحم فيهما وأما سائر الأشياء الربوية فيكمي التعيين فيها. وأما ما في حديث الباب من لفظ يبدأ بيد فمراده التعيين لما في مسم: (عياً عين)، وأما التقدُّر فلا تعيين فيهما إلا بالقص بالراحم في المجلس، وأما قبض رأس المار في السلم فأيضاً ضروري عندنا لكنه لا يجب في مجلس العقد بل قبل تعرق الأنداد.

قَالَ خَالِدٌ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: يَبْعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ أَنْ يُبَاعَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا بِمِثْلٍ. فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالْبُرِّ كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدًا بِيَدٍ». وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ تُبَاعَ الْحِنْطَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

١٢٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، [حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)]، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ هَاتَانِ يَقُولُ: «لَا تَبْعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ^(٢) عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبْعُوا مِنْهُ غَايِبًا بِنَاجِزٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَشَامِ بْنِ عَامِرٍ، وَالْبَرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَفُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَبِلَالٍ. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَزِي بَأْسًا أَنْ يُبَاعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مُتَفَاضِلًا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حِينَ حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الصَّرْفِ اخْتِلَافٌ.

١٢٤٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالنَّقِيعِ^(٣)، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، فَأَخُذُ مَكَانَهَا الْوَرِقَ، وَأَبِيعُ بِالْوَرِقِ فَأَخُذُ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ خَارِجًا مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ بِالْقِيَمَةِ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي

(١) قوله: "لا يُشَفُّ بَعْضُهُ" بلفظ المجهول من باب الإفعال من الشف - بالكسر - الزيادة ونحوه. بمعنى النقصان أيضًا الأول يتعدى بـ "على" الثاني بـ "عن".

(٢) قوله: "بالنقيع" المراد به بقيع الغرقد فإنهم كانوا يقيمون لسوق فيه قبل أن يتخذ مقبرة، وروى النقيع - بالنون - وهو موضع قريب المدينة يستقعر فيه الماء أى يجتمع، كذا في "النهاية"، كذا ذكره الشيخ في "اللمعات".

(٣) قوله: "لا بأس بالقيمة" أى لا بأس أن تأخذ بدل الدنانير الدراهم وبالعكس بشرط التقابض في المجلس، كذا في "اللمعات".

قوله: (قول مالك بن الخ) لعل قوله في السلت باحتمال لا في الحنطة بالحنطة، فإنه كيف يقول خلاف الحديث الصريح؟

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الصَّرْفِ

ما يكون فيه الثمن والبيع البقيدان ويحب القبض من الطرفين بإجماع الأمة، وسبب إلى من عباس أنه كان يقول بجوار التفاصيل في الربوية، وتحدث حديث الحارثي: «لا ربا إلا في النسبية»، وقال الجمهور. إن معناه لا ربا الذي يجرب للبلاد أي أشد الربا إلا في النسبية فإن الربا متفاضلاً نادر أندر، ثم روي أن ابن عباس رجع عن محنته حين بلغه إجماع الأمة واستغفر الله تعالى. واعلم أن العبرة في بيع الصرف لوزن لا للصر، فلا يؤخذ غير المصروب بما هو أقل منه مضروباً.

قوله: (فأبيع بالدنانير...) الخ أي التصرف في الثمن قبل القبض، وهذا جائز عندنا، وأما التصرف في بيع قبل القبض ففي غير المقول جائز عند الشيوخ لا عنده، ولكن التمييز بين المبيع والثمن متعذر سيما في الصرف وبيع المقديصة، وإي قد جمعت جزئيات من كتب الفقه ونظمناها، ومنها هذين الشعرين مراعاة:

مدحول باء وكدا معياً

نعرف المثلثي صاح ثمناً

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَمْتَصِّيَ الذَّهَبَ مِنَ الْوَرِقِ^(١)، وَالْوَرِقُ مِنَ الذَّهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ.

١٢٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نَعِطُكَ وَرَقَكَ. فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا، وَاللَّهِ لِنُعْطِيَنَّه وَرَقَهُ أَوْ لَنَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ^(٢)»، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّمِيرُ بِالشَّمِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمَرُ بِالتَّمَرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ)، يَقُولُ: يَدَا يَبِيدَ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ، وَالْعَبْدَ وَلَهُ مَالٌ

١٢٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلاً بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ^(٣) فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ^(٤) فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا زُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلاً بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» وَزُوِيَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلاً قَدْ أُبْرِثَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ

- (١) قوله: "الورق" - بكسر الراء ويسكن وبكسر واو مع سكون - والرقعة - بكسر راء وخفّة قاف - الدرهم المضروب. (مجمع البحار)
- (٢) قوله: "إلا هاء وهاء" صوت بمعنى أخذ يعني كل واحد من متولّي عقد الصرف، يقول لصاحبه: خذ فبتقابضان قبل التفريق عن المجلس، فهو حال بتقدير القول، تقديره: إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء أى إلا حال التقابض. (اللمعات)
- (٣) قوله: "بعد أن تؤبر" - بتشديد الموحدة - ويستعمل بالتخفيف كثيراً من نصر وضرب، والتأبير إصلاح النخل وتلقيحها، وذلك بأن يوضع شيء من طلع فحلها في طلع الأنثى، وهو في هذا الحديث كناية عن ظهور ثمرتها لكونه لازماً له غالباً، فهو أبهرت ولم يظهر بعد ثمرتها، لا يكون الحكم كما ذكر، وهو كون الثمرة للبائع غير تابع للأصل، وهو ظاهر، ثم هذا الحكم يختلف فيه بين العلماء، فقيل: الثمرة يتبع الأصل بكل حال، وقيل: لا يتبع، وقيل: يتبع قبل الظهور والصلاح، ولا يتبع بعده، وقال الطيبي: الأول مذهب أبي حنيفة، وهذا الخلاف في غير صورة الاشتراط، وأما بالاشتراط فيدخل بالاتفاق. (اللمعات)
- (٤) قوله: "ومن ابتاع عبداً وله مال" إضافة المال إلى العبد ليس بطريق التمليك؛ لأن العبد وماله منك المولى، قال: وفي الحديث دليل على أن الثياب التي عليه لم تدخل في البيع إلا أن يشترطها لأنه مال في الجملة.

وهو في النقد بيع فاعين كغير مدخول ولا معين

وذكر الفقهاء أن الثمن مدخول الباء ولكن هذه الضابطة لا تجدي ولزومها من العوام متعذر، وأما الضابطة التي نظمناها في الأشعار فأعذتها من مراوحة رد المختار وغيرها.

قوله: (الورق بالذهب ربواً إلخ) لعظ ربواً بالألف والواو في الكتابة، وبالتنوين على الباء في القراءة، وأما وجه كتابة الواو فلا في مثل الزكاة، والربا، والصلاة، لغة: صَلَوةٌ، وَزَكَاةٌ، وَرَبْوٌ، بالواو المسكونة المجهولة في عرف الصم قراءة.

قوله: (هاء إلخ) اسم فعل بمعنى أخذ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ وَالْعَبْدَ وَلَهُ مَالٌ

قال الشافعي: إن الثمرة قبل التأبير للمشتري وبعده للبائع فعمل بالمفهوم والمنطوق، وقال أبو حنيفة: إن الثمرة للبائع في الحالين إلا إذا صرح المشتري بأنها لي، وأجاب أكثر الأصناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر ولكن هذا الجواب لا يعلق بالقلب، وأما قول إنها إذا كانت للبائع بعد التأبير، يكن له قبل التأبير بالأولى فلا تخد أن يمنعه بأن النائع عمل في الثمرة إذا كان البيع بعد التأبير، وأما في صورة البيع قبل التأبير فلم يعمل بشيء، وتصدى العيني إلى المعارضة. أقول: إن معارضة الخاص بالعام لا يقبله الدوق السليم، والصحيح في الجواب من جانب أبي حنيفة ما ذكر الطيبي وأبو عمر في التمهيد بأن التأبير كناية عن ظهور الثمرة، فمعهومه أن يكون الثمرة قبل الظهور للمشتري أي في عام البيع وبعد هذا العام فلا يذهب الوهم إلى نزاع، وهكذا مذهب أبي حنيفة فصار الحديث لطيفاً على مذهبنا أيضاً.

يَشْتَرِطُ الْمُبْتَاعُ.

وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعِ الْحَدِيثَيْنِ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا. وَرَوَى عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصَحُّ.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ^(١) مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

١٢٤٥ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا».

قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا ابْتَاعَ بَيْعًا وَهُوَ قَاعِدٌ، فَأَمَّ لِيَجِبَ لَهُ [الْبَيْعُ]^(١).

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا، بَوْرِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا، مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ» هما البائع والمشتري، يقال لكل واحد منهما: يَبِيعُ وبائع، قوله: «ما لم يتفرقا» ذهب معظم الأئمة من الصحابة والتابعين إلى التفرق بالأبدان، وقال أبو حنيفة ومالك وغيرهما: إذا تعاقدوا صح وإن لم يتفرقا، وظاهر الحديث يشهد بالأول، فإن راويه ابن عمر كان إذا أراد أن يتم البيع، قام يمشي خطوات، قوله في «المجمع».

بَابُ مَا جَاءَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

قال مالك وأبو حنيفة: ليس خيار المجلس إذا انعقد البيع، قال الشافعي وأحمد بخيار المجلس.

قوله: (ما لم يتفرقا أو يختارا الخ) أو إما عاطفة، أو بمعنى إلا أن، أو إلى أن، فإذا كانت عاطفة يعطف على يتفرقا تحت النفي، وإذا كانت بمعنى إلى أن أو لا أن يكون استثناء أو غاية.

وفي مختار تفسير أحدها ما قال الشافعية أن يقول المتبايعان: احتر احتر قبل ختم المجلس لحتم الخيار فلا يمتد الخيار إلى آخر المجلس، وثانيها خيار الشرط، وخيار الشرط عندنا أيضاً معتبر، وهذا إلى ثلاثة أيام عند أبي حنيفة ولا تحديد عند الصاحبين.

وأما قول: (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) فقال الشافعي وأحمد: إنه خيار المجلس وأما شرح أبي يوسف فهو أن التفرق هو تفرق الأبدان كما قال الشافعي وأحمد، والغرض من الحديث أن المجلس جامع المتفرقات فيضم القبول بالإيجاب ويكون المراد أن المشتري له أن يقبل أو لا يقبل، وللبائع قبل لقبول أن يرجع عن إيجابه فلا اختيار هو هذا ذكره الطحاوي.

وشرح محمد كما في موطنه ص (٣٤٠) قال: ما لم يتفرقا من منطق البيع، ثم في شرح قول محمد أقوال ؛

أحدها: إن للتفرق أقوالاً هو الفراغ عن الإيجاب والقبول، فإذا لا خيار وإن كان المجلس باقياً، وهذا أحسن فإنه يكون من حيث اللفظ، والأعلى تفرق الأبدان ومن حيث الحكم مراداً به تفرق الأقوال، أي تفرق الأبدان كناية عن تفرق الأقوال أي الفراغ عن الإيجاب والقبول، والوجه أن في الفراغ عن الإيجاب والقبول تمكن تفرق الأبدان.

والشرح الثاني لقول محمد شرح ابن الممام، والأرجح في شرح قول الهدية ما قل ملا إله داد الجوبوري.

وقال الشافعية: إن شرحنا راجع على شرح محمد فإن التفرق من التمتع يكون في الأبدان والافتراق من الافتعال يكون في الأقوال، أقول: إن في شرح أبي يوسف وأحد شرحي محمد تفرق الأبدان وأيضاً باقي التفرق في الأقوال كما في أحد لفظي حديث: «ستفرق أمتي إلى بضع وسبعين فرقة» فإن في لفظ منه من الافتعال وفي لفظ من التمتع وليس فيه إلا تفرق الأقوال، وفي القرآن العزيز: «لا أن يتفرقا» في تفرق الأقوال. والأحسن شرح أبي يوسف وهو اللطف، وقال فاضل حنفي: إن شرح هو بعين ما قال الشافعية، ويكون الخيار خياراً مستحباً لا واجباً، واختاره مولانا قنيس سره، أقول: يؤيده ما في ابن ماجة والبحاري لفظ. أو يقول احتر ثلاثاً، وحمه الشافعية أيضاً على الاستحباب

وفي الباب عن أبي بركة وعبد الله بن عمرو، وسمرة، وأبي هريرة، وابن عباس^(١). حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالوا: الفرقة بالأبدان لا بالكلام. وقد قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ: «ما لم يتفرقا» يعني الفرقة بالكلام^(٢). والقول الأول أصح. لأن ابن عمر هو روى عن رسول الله ﷺ، وهو أعلم بمعنى ما روى، وزوي عنه أنه كان إذا أراد أن يوجب البيع، مشى ليجب له. وهكذا زوي عن أبي بركة الأسلمي: أن رجلين اختصما إليه في فرس بعد ما تباعا، وكانوا في سفينة، فقال: لا أراكما متفرقتما، وقال رسول الله ﷺ: «البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا».

وقد ذهب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم، إلى أن الفرقة بالكلام^(٣)، وهو قول الثوري. وهكذا زوي عن مالك بن أنس. وزوي عن ابن المبارك أنه قال: كيف أرد هذا؟ والحديث فيه عن النبي ﷺ صحيح. فقوى هذا المذهب.

ومعنى قول النبي ﷺ: «البيع الخيار» معناه: أن يخير البائع المشتري، بعد إيجاب البيع، فإذا خيره فاختار البيع، فليس له خيار بعد ذلك في فسخ البيع، وإن لم يتفرقا، هكذا فسر الشافعي وغيره. ومما يقوى قول من يقول: «الفرقة بالأبدان لا بالكلام» حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ.

١٢٤٧ - حدثنا بذلك قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله»^(٤).

- (١) قوله: «الفرقة بالكلام» قال محمد بن الحسن الشيباني: وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطلق البيع، إذا قال البائع: قد بعثك فلان يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، وإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا وكذا، فله أن يرجع عن قوله: اشتريت ما لم يقل البائع: قد بعث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (لموطأ)
- (٢) قوله: «الفرقة بالكلام» قال النووي: في معنى الحديث ثلاثة أقوال: أصحها أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفاصلة المحبس، وتقديره ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المحبس، ويختار إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة، والثاني أن معناه إلا بيعا شرط فيه بخيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها، فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة، بل تبقى حتى تنقضي المدة المشروطة، والثالث أن معناه إلا بيعا شرط فيه أن لا خيار لهما في المحبس، فيلزم بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، ذكره السيوطي. (شرح الموطأ للقراري)
- (٣) قوله: «خشية أن يستقبله» يخدم فيه أن الإقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع، فكيف يستقيم المعنى، بل يحتمل أن ابن عمر يرى حق الإقالة إلى تمام المجلس على وجه الاستحباب لما روى من أقال نادما أقاله الله من نار جهنم - والله تعالى أعلم -.

فإن التثبت عندهم ليس بضروري، وقول ذلك الفاضل ليس بمخالف لمسائل الأحناف فإن في إقالة الهداية استحباب الإقالة في كل وقت إن ندم أحدهما وقال بعض الشافعية إن ابن عمر راوي المرفوع وفعنه هو موافق لمذهبنا، وأما شرح ذلك الفاضل فنقله حافظ ولم يرض به ولكنه لم يرد به أبضا، أقول: إن مذهب الشافعية أن العبرة لما روي لا لما رأى فكيف يستدل عندهم بفعل ابن عمر؟ وأيضا أقول: إن فعل ابن عمر ترك الواجب عندهم المستحب عندنا فإن مذهبهم أن لا يقوم من المحبس خشية أن يستقبله، وهذا الحق لازم عندنا، هذا الحق مستحب، فإن الأقرب هو قولنا أو قولهم.

حكى أنه وقع المناظرة في المسألة بين مالك وأبي ذئب ففقه المدينة، فقال مالك بن أنس: حديث الباب ليس عليه عملنا فعارضه ابن أبي ذئب، فقال مالك: اخرج عني، فقال ناقل القصة: إن مالكا لم يحمد على ذلك ذكره الموالك في كتبهم. وبعد استيا والتي الألفظ شرح أبي يوسف.

قوله: (لا أراكما متفرقتما الخ) تمسك الشافعية بهذا، وأصل قصتهما ما ذكر الطحاوي بأنهما كانا في السفينة فتباعا أول الليل ثم عد الصبح أراد أحدهما الفسخ، فإذن ادعاء أنهما لم يتحركا عن محسبهما ادعاء بعيد.

وذكر البيهقي في السبس الكبرى أن ابن عينية بلغ كوفة وروى حديث الدب فبلغ الحر أنا حيفة، فقال أبو حيفة: ليس بشيء، رأيت إذا كانا في السفينة، فقال رجل: إن الله يسأل أنا حيفة. أقول: ما أراد أبو حيفة معارضة الحديث بقياسه والعياذ بالله، بل مراده أن شرح الحديث مثل ما قال أبو يوسف أو غيره.

قوله: (ولا يحل له أن يفارق الخ) قال الشافعية. إن هذا بعيدا، وقال الحنفية إن لفظ خشية أن يستقبله بعيدا فإن الإقالة لا يكون إلا

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَعْنَى هَذَا، أَنْ يُفَارَقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بِالْكَلامِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ الْبَيْعِ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى، خَيْثُ قَالَ: (وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارَقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ).

٢٧ - بَابُ

١٢٤٨ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو يُخَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ

١٢٤٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ أَهْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ

١٢٥٠ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْبُضْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ، وَكَانَ يُبَايِعُ، وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْجُرْ عَلَيْهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَنَاهَا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَضِيرُ عَنِ الْبَيْعِ. فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ هَاءَ وَهَاءَ وَلَا خِلَابَةَ»^(١).
وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: الْحَجَرُ عَلَى الرَّجُلِ الْحُرِّ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، إِذَا كَانَ ضَعِيفَ الْعَقْلِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنَّ يُحَجَّرَ عَلَى الْحُرِّ الْبَالِغِ.

(١) قوله: "ولا خِلَابَةَ" قال محمد: نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة، قال انبوى: واحتلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأنه لا خيار يغبى لغيره، وعليه أبو حنيفة والشافعي، وقيل: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. (الموطأ وشرحه للقارى)

بعد صحة العقد، وطلب الإقالة من سين الاستفعال يدل على أن المشتري أو البائع ليس بمستبد فذاك المستقيل لا بد من أن يقول لمبتاعه: أقلني فيصدق الاستقالة في هذا وإن كان الفسخ باختياره، وأيضاً قوله: (ولا يحل له أن يفارقه اه)؛ ليس تفسيراً لما قبله بل جملة مستقلة. ولنعلم أن الإقالة عندنا أيضاً مستحبة عند ندم أحدهما. ومسألة أخرى لنا وهي أن الرجل إذا باع أو اشترى ثم لقي الآخر بعد مدة طويلة فقال له: أنت بالخيار ففي هذا يكون خياراً قبل تفرق الأبدان ومفتقراً على المحسن ولكن هذه المسألة بعد العقد وأما إذا قال هذا القول في صلب العقد يصير مفسداً للبيع، وإذا قال بعد الفراغ فهي مختلفة بين صاحب البحر وابن الهمام ولكن ظاهر الحديث على الخيار من جانب الشارع وفيما ذكرت التخيير من جانب المكلف.

قوله: (خير أعرابياً... الخ) تمسك به الحجازيون، أقول تفصيل الحديث: إنه عليه الصلاة والسلام اشترى الإبل ثم قال له عبيك أن تدبر في صيفتك، إن أردت استرجع، ثم بلغ الأعرابي بعد مدة طويلة عنده عليه الصلاة والسلام فقال: هل عرفتي يا رسول الله؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نعم. فأقول: إن قوله عليه الصلاة والسلام كان من مروته ومصدق حلقه العظيم لا أنه حق شرعي.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ

اسم هذا الرجل حيان بن منقذ، قال أبو حنيفة: لا تحجر إلا عبي ثلاثة، وعند صاحبيه على خمسة وهو قول الصحابين.

قوله: (ففيه الخ) أي يهيى عن البيع لا أنه تحجره، واعلم أن الحجر إنما يكون من الأقوال لا في الأفعال.

قوله: (لا حِلالة الخ) قيل: إنه ليس عليه حكم شرعي بل كان يقول عند البيع لأل الناس كانوا متدينين، وقيل: إنه مدار الحكم الشرعي ويكون هذا الرجل خاصة أن يرد البيع إن لم يرض، وهذا مختار الشافعي وأشار إليه محمد في موطنه، وفي مستدرک الحاكم ريادة: «لا حِلالة ولي الخيار ثلاثة أيام الخ» فإذاً يكون هذا خيار الشرط.

فائدة: أخرج مسلم حديث حيان بن منقذ وفيه أن في سانه كانت لكعة، فدل على أن المدار على المقاصد وإن كانت الألفاظ قاصرة قصور شيء.

٢٩ - باب ما جاء في المصراة

١٢٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَبَهَا، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وفي الباب عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً^(١) فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَاءَ^(٢) مَعْنَى لَا سَمَاءَ لَا بَرَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَاشْتِاقُ.

٣٠ - باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع

١٢٥٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ^(٣).

(١) قوله: "مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً" التصرية هو حسن ليس في ضروع الإبل ولغته لتناع كذبت، ويفترّ بهما المشتري، والمصراة هي التي تعمل بها ذلك وهي محققة.

(٢) قوله: "وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ" تمسّث به أحمد على جوار بيع الدابة باشتراط استناع نفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز إذا كانت المسافة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر، وقال أبو حنيفة وشافعي: لا يجوز مطلقاً للحديث الوارد في النهي عن بيع وشرط، والحوادث عن حديث جابر: أنه لم يكن لشرط في صلب العقد كما في رواية، قال جابر: بعث من النبي صلى الله عليه وسلم وأقرض ظهره إلى المدينة.

باب ما جاء في المصراة

قال الشافعي وأحمد ومالك وأبو يوسف: إن في مصراة يجوز رد المبيع وصاع تمر، بدل لبن، وعن أبي يوسف روايتان تحت وفاقه إيهام بأنه إما أن يرد المبيع بقيمة اللبن وإما أن يرده وصاع تمر، إحدى الروايتين في شرح أبي داود ومعهم أسس للخصائي، وثانيتهما في شرح مختصر النجاشي بإسحاق، وقال أبو حنيفة: لا يجوز لرد، وأول من أحب الطحاوي فعارض الحديث وأتى بحديث الخراج بالضماد وسنده قوي، أقول: إن هذا الحواب ليس بدك القوي فإن في مسألة حيار العيب ثمانية أقسام، فإن الزيادة إما متولدة من لمبيع أو غير متولدة، ثم إما منفصلة أو متصلة، وكلها إما قبل القبض أو بعده، وأما مصداق حديث «الخراج بالضماد» عندنا فهي الزيادة غير المتولدة، وأما ما نحن فيه فلزيادة منفصلة متولدة فلا يحدي في الجواب. وتبع متأخرون الطحاوي وأما الزيادة المتولدة للمنفصلة أو عكس هذه الصورة فلا يرد البيع فيهما، وفيما نحن فيه من الصورة الأولى، فأقول: إن المذكور في عامة كتبنا هو حكم لقضاء وأما ديانة فالرد واجب فيحصل الحديث على الديانة والحكم يكون وجوباً، وأما حكم ارد ديانة فمذكور في الوجيز ولتهذيب والحاوي القدسي، وجمعت هذا المضمون في البيتين:

زيادة المبيع المتولد أو عكسه متعيب م يرد

ثم في التهذيب والوجيز والحاوي الجوار بانراضي يشمل فصار الخلاف في أنه حكم قضاء أو ديانة، والفرق في الديانة والقضاء عند الشافعية أيضاً، فإن في الصحيحين أن روحاً أبي سفيان استعانت عنده عليه الصلاة والسلام بأنه لا يعصيني انفقة وأنه رجل شحيح، فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تأخذ من ماله قدر نفقتها ونفقة العيول، فقال بعض الشافعية: أمره عليه الصلاة والسلام فتوى، وقال بعضهم: إنه حكم انقصاء.

وأما وجه ما ادعيت من وجوب ارد ديانة فما في المفتح أن المفسخ في العهر الفمعي واجب، وحمل مولانا حديث على الاستحباب على أن الإقالة مستحبة إذا بدم أحدهما.

وأما ما ذكر صاحب المنار وغيره من أن حديث المصراة يرويه أبو هريرة وهو غير فقيه، ورواية الدي ليس بفقهاء غير معتبر إذا كانت خلاف انقياس، والقياس يقتضي انفرق بين الدين القليل والكثير، وليس الدقة أو النشأة أو المفرة وغيرها من الأقيسة، فأقول: إن مثل هذا قبل الإسقاط من الكتب فإنه لا يقول به عالم وأيضاً هذه الصاطلة لم ترو عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولكنها منسوبة إلى عيسى بن أبيان، وذلك صنف كتاب في بيع لمصراة فذكر فيه كلاماً ورغمه الناس صاطلة فلا يقلل نسبته إلى عيسى بن أبيان أيضاً.

حكى أنه وقع ماطرة بين حنفي وشافعي في مسجد رصافه في بغداد في مسألة المصراة، فقال الحنفي: لم تكن أبو هريرة قائل بالاحتياط وم يكن فقيهاً قد سقطت عليه حية سوداء، فكان الحنفي يعدو لا ندعه أخيه، فقبل به استعمر من قوث، فاستعمر فركبه حية، والله أعلم.

باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة

لشرط المفسد غير محتمل عند الثلاثة ومتحتم عند أحمد إذا كان وحيداً، وفي هديه أن بشرط الذي فيه بيع أحد متعاقدين أو اسع

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١].

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَزُونَ الشَّرْطَ جَائِزاً فِي الْبَيْعِ، إِذَا كَانَ شَرْطاً وَاحِداً. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ.

٣١ - بَابُ الْإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ

١٢٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الظَّهْرُ يَرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يَشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ^(١) وَيَشْرَبُ، نَفَقَتُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٢]، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَى فَبَرٌ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ

والإفقار لغة إعاره الظهر للركوب. (التمعات)

(١) قوله: "وعلى الذي يركب" أى سواء كان راهناً أو مرهوناً، وهذا الحديث يدل على أن للمرتهن أن ينتفع بالرهن وينفق عليه، والجمهور على خلافه، وقالوا: هذا الحديث منسوخ بمحدث "لا يعلق المرتهن الرهن من صاحبه الذى رهنه وعليه عزمه" رواه الشافعى، كذا في "التمعات".

وهو من أهل الاستحقاق غير جائز.

وواقعة الباب واقعة ليلة البعير وأكثرهم إلى أنها في غزوة ذات الرقاع، وفي السير أنها في السنة الرابعة أو الخامسة. واختلفت الروايات في قيمة البعير ذكرها البخاري ولا يمكن التوفيق بينهما، وتحمل على اختلاف الأوقات، فإن تكرار البيع في الطريق ثابت، وأجاب الطحاوي بأن الشرط لم يكن في صلب العقد بل بعده، أقول: إن في المسألة تفصيلاً بأن الشرط إن كان في مجلس العقد فيلحق الشرط بالعقد، وإن كان بعده فلا، فإذا نزل لعل شرطه أو استدعاه كان بعد العقد، أقول: يفصل في المسألة بأنه إن كان المراد إلحاق الشرط بالعقد يكون فاسداً وإلا فلا، وإن كان الشرط في صلب العقد فإنه كالمواعيد، لا كالشروط، ذكر في جامع الفصولين أنه إذا اشترى حمل حطوب واشترط نقه إلى بيته صح البيع ويجب عليه نقه، فإنه كالوعد، وأداء الوعد في المعاوضات واجب، أقول: إن في المسألة زيادة تفصيل، فإن في رواية أن الشرط يلحق بالعقد، وفي رواية أنه لا يسلق، وفي قول إنه إن كان قبل تبدل المجلس فيلحق وإلا فلا يلحق. وفي الهداية جواز الاشتراط بشروط متعارفة أقول: إن الحديث لم يخالفنا إذا فصلنا المسائل بهذا التفصيل، وأقول أيضاً: إن غرضه عليه الصلاة والسلام لم يكن البيع حقيقة بل صورة وإبصال النفع إلى جابر كما تدل القصة أنه أعطاه الثمن وزاد فيه ورد عليه الإبل، فإذا لم تكن بيعاً واقعياً يتحمل فيه بعض التحمل.

حكى أنه اجتمع أبو حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليلى الكوفيون في حج مكة فحاج رجل فسأل أبا حنيفة عن مسألة الباب فقال: إن الشرط والبيع باطل، ثم بلغ إلى ابن شبرمة فسأله فقال: إن الشرط والبيع صحيحان ثم بلغ إلى ابن أبي ليلى فقال ابن أبي ليلى البيع صحيح والشرط باطل، ثم عاد الرجل على أبي حنيفة فقص ما قال، فقال: لا أعلم ما زعمنا فروى حديث أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نهى عن بيع وشرط»، ثم عاد على ابن شبرمة فقال ما قال، فروى ابن شبرمة حديث الباب، ثم عاد على ابن أبي ليلى فقال ما قال فقال: لا أعلم ما زعمنا فروى حديث بريرة، أقول: إن المطابق بالسؤال هو جواب أبي حنيفة وأما ابن أبي ليلى فعلم بالقياس، وأما ابن شبرمة فالكلام في استدلاله مرئياً، ولم يكن سؤال الرجل إلا عن بيع وشرط، وما ورد فيه إلا حديث: نهى عن بيع وشرط.

باب ما جاء في الانتفاع بالرهن

قال الثلاثة لا يجوز الانتفاع بالمرهون، وقال أحمد: يجوز الانتفاع، وقال أبو حنيفة: إن منافع المرهون ورواقدها مرهونة، وأما أجرة حفظه وبيته فما كان له دخل في إبقاء المرهون فهو على الراهن وأما غيره من الذي ليس بدخيل في بقائه فعلى المرتهن، ويجوز الانتفاع عندما إذا أحاز الراهن ولا تكون الإجازة أو الانتفاع مشروطاً أو معروفاً.

قوله: (وعلى الذي يركب الخ) قد أطنب الحافظ ابن تيمية الكلام أد من محاسن الشريعة الغراء إجازة الانتفاع من المرهون، وأجاب بعض المخشيش بأن المراد من الذي يركب أو يشرب هو الراهن، أقول: كيف يجري هذا وقد صرح الراوي بالمرتهن في بعض الروايات؟ أقول: يمكن

[١] كذا في السبعة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٢] كذا في السبعة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح عريب»، وقال: إضافة من التحفة وبعض النسخ، وهو الصحيح لقول

المصنف بعده: «لا نعرفه مرفوعاً...».

وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: ليس له أن ينتفع من الزهن بشيء.

٣٢ - باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز

١٢٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِلِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فضالة بن عبيد قال: اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لا تباع حتى تفصل».

١٢٥٥(م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، بهذا الإسناد نحوه. هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ لم يزوا أن يباع السيف محلياً، أو منطقة منقضة، أو مثل هذا، بذراهم حتى يميز ويفصل. وهو قول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

٣٣ - باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك

١٢٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عائشة أنها أرادت أن تشتري بريدة، فاشتراطوا الولاء، فقال النبي ﷺ: «اشترها»^(١)، فإنما الولاء لمن أعطى الثمن، أو لمن ولي النعمة.

وفي الباب عن ابن عمر. حديث عائشة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم. وقال: منصور ابن المعتز يكتفى أبا عتاب.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ الْبُصْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثْتَ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ ثَلَاثٌ يَدُكَ مِنَ الْخَيْرِ لَا تُرَدُّ غَيْرُهُ، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: مَا أَجَدُّ فِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ، أَثَبَّتَ مِنْ مَنْصُورٍ. وأخبرني مُحَمَّدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْصُورٌ أَثَبَّتَ أَهْلَ الْكُوفَةِ.

٣٤ - باب

١٢٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ

(١) قوله: «اشترها...» الخ قد يتوهم أن هذا متضمن بخداع والتفريغ، فكيف دأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهله بذلك، والحوار أنه كان جهلاً باطلاً منهم، فلا اعتذر بذلك، وأشكل من ذلك ما ورد في بعض الروايات: خديها واشترطوا لولاء لهم، فمن الولاء لمن عتق، والحوار باشتراطهم تسليم قلوبهم لظاهر الباطل بإرخاء العنان دون إثماته لهم، كذا في «المعتمد».

لما أن نحيب بأن هذا إما لم يكن مشروطاً أو معروفاً، ويمكن أن يقال: إن الموهوب ليس هو مصطلح لفقهائ بل المراد المنيحة، وقد ثبت في قدموس الراهن معنى المنائح، وينظر إلى ما في الطحاوي ص (٢٥٣)، ح (٢) وما في حديث أبي داود من الزكاة قريب من حديث أبي هريرة، وليراجع إلى ما في تحرير الربيعي فإنه يهدي شيئاً آخر.

باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز

قال الثلاثة: لا يجوز هذا البيع إلا بعد تفصيل الذهب من القلادة، وقال أبو حنيفة: يجوز البيع بلا فصل أيضاً إذا علم بثأ أن البدن أريد مما في قلادة فيه بصير الذهب مقابل الذهب، والرائد من القلادة، وأما شرط الرابدة فمكيلا يرم الراب، وقال النووي: إن أما حبيفة حالف النص، أقول: لا ينبغي مثل هذه الأقاويل، فإنه إذا أدار الحكم على الوجه الذي هو أحلي فأبي بعد وفي خلاف من النص.

باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك

من لمجمع عليه أن يقال حق الولاء غير جائز، وأما حر لولاء فإس آحر، ولا يجوز بيع مكاتب عبد أبي حنيفة، وأما في واقعة لاس فلعلها عمرت ويجوز البيع عند لتعجير عن داء من لكثرة.

باب

في حديث لاس حجة لى على الشافعي على حوار بيع المصنوي، ولما في صحة كحاح مصنوي حديث، «إن حربة حاءت إلى لبي

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً بِدِينَارٍ، فَاشْتَرَى أَضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأَضْحِيَّةِ وَالْدِّينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ضَحُّ بِالشَّاةِ^(١)»، وَتَصَدَّقَ بِالْدِّينَارِ.

حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ.
١٢٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْبٍ عَنْ أَبِي لَيْبِدٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا لِأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ، فَبِعْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالْدِّينَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَقَالَ لَهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفَقَةٍ بِمِثْنِكَ». فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى كُنَاسَةٍ^(٢) الْكُوفَةِ، فَيَرْبِخُ الرِّبْحَ الْعَظِيمَ، فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالًا.
١٢٥٨ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْبٍ عَنْ أَبِي لَيْبِدٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَأْخُذْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، أَنُحُو حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. وَأَبُو لَيْبِدٍ إِسْمُهُ: لِمَا زَعَى.

٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي

١٢٥٩ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ هِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ^(٣) الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا، وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُؤَدِّي الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى، دِيَّةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ، دِيَّةَ عَبْدٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،

(١) قوله: "ضَحُّ بِالشَّاةِ" في الحديث دليل على أن بيع مال الغير بلا إذنه موقوف على إجازته، فلما أجاز، صح كما هو مذهب الحنفية، وحجة على من لم يجوز.

(٢) قوله: "كناسة" موضع في الكوفة، وفي رواية للبحاري، فكان لو اشترى تائبًا لربح فيه، قال الشيخ: هذا مبالغة في ربحه، أو محمول على حقيقته، فإن بعض أنواع التراب يباع ويشترى.

(٣) قوله: "إذا أصاب" أي وجد المكاتب حدًا أي ديةً وميراثًا ورث بلفظ الماصي المعلوم من الإثبات أو المجهول من التورث بحساب عتق، صحح بلفظ المجهول، والظاهر أن يكون بلفظ المعلوم، وقوله: يؤدى بلفظ المجهول بتخفيف لدال من ودى يدى دية بمعنى يعطى الدية، وقوله: دية حرٍّ مفعول ثانٍ، ويحتمل أن يكون معنى يؤدى المكاتب بمعنى يؤخذ دية، وقوله: دية حرٍّ مفعول مطلق، وقوله: ما بقي دية عبد، تقديره: ويؤدى بحصة ما بقي دية عبد صوروه بأنه إذا أدى المكاتب نصف النجوم مثلاً، ثم قتل، فالقاتل يدفع نصف دية الحر أي ورثته، ونصف قيمة إلى مولاه، كذا في "اللمعات".

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقالت: إن أبي زوجني ولم يستأمرني فخيرها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: إني راضية بنكاح أبي، وإنما أردت أن للنساء أمراً. فإذا هذه الجارية إما تيب فيزيم، يكاحها بدون استئمارها وذلك غير حائز عندهم، وإم بكر فيزيم أن لا يكون ولاية الإخبار عليها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي

أشكل الحديث على العلماء فإنه يدل على تجزئ هذه الأشياء، ولا يقول به أحد.

قوله: (أصاب حدًا الخ) أي يكون العبد جانيًا، لا كما قال المحشي فإنه غلط.

قوله: (أو ميراثًا الخ) أي حصل له الميراث. دل الحديث على أن العبد عتق بحصة ما أدى، وليس هذا مذهب أحد، بل قالوا: إن العبد عتد ما دام عليه درهم.

قوله: (يؤدى المكاتب الخ) مثال وادى من الدية وليس بمهموم، ويكون العبد في هذه الصورة محمياً عنه، وحديث الباب قوي، وأما

حديث عمرو بن شعيب فضعيف من قبل يحيى بن أبي سعيد وهو سيء الحفظ، وأما الحديث الأول فقوي ووارد، وما أحاب أحد عنه وإنما أتى بالاستدلالات

ولي ههنا شيء أذكره وسعيد للحوار إن شاء الله تعالى، وهو أن نحسب ما عتق الخ وإن كان صاهره العتق بقدر ما أدى وكفى المراد

أنه حر من زمان أدء بدل الكتابة، وهذا المعنى محمول في البعة، وأما حصة يؤدى مكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد، فلا يدل على

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَوْلَهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ، مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٢٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أَوْقِيَّةٍ^(١)، فَأَذَاهَا إِلَّا عَشْرَةً^(٢) أَوْاقٍ- أَوْ قَالَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ-، ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ رَقِيقٌ».

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ.

١٢٦١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ تَيْهَانَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مَكَاتِبٍ إِحْدَاكُنَّ مَا يُؤَدِّي، فَلْتَنْتَحِبْ مِنْهُ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الثَّوْرِجِ. وَقَالُوا: لَا يُغْتَقُ الْمَكَاتِبُ. وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي، حَتَّى يُؤَدِّي.

(١) قوله: "عنى مائة أوقية" الأوقية اسم لأربعين درهماً، كذا في "القاموس".

(٢) قوله: "عشرة" -بالتاء- والصحيح بدونها وهو الموجود في أكثر النسخ.

(٣) قوله: "فلتنتحب منه" إذ لا يحل نظره إليها، هو محمول على الورع كما أشير إليه المؤلف لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، ويمكن أن يكون معناه: فتستعذ وتنتهي للاحتجاب، إشارة إلى قرب زمانه.

أنه عتق بعضه بل فيها تشبيه بدية حر وعد، والمراد أنه إذا جئى على المكاتب فعلى الجاني أرش وأرشه يكون قيمته، ثم في تقويم الأرض تعتبر شائعة الحرية والعبدية. وهذا يظهر مما أذكر مسألة مفصلة، ففي كتب أن المدرر قيمته ثلثا قيمة القن كما في الهداية لفقدان أحد المنافع الثلاثة، وفي القن المانع الثلاثة أي البيع والاستخدام والوطني موجودة، ثم يذكرون في الحنايات أن دية العبد قيمته، ويذكرون العبد ههنا بلا تقييد القن أو المكاتب، والمروي عن أبي حنيفة أن دية العبد قيمته، وإذا زادت قيمته على دية الحر تنقص منها عشر دراهم، ودية الأمة قيمتها وإن زادت على خمسة آلاف تنقص منها خمسة دراهم، روي عن أبي يوسف أن دية العبد قيمته بالغة ما بلغت وقدوتنا في المسألة ابن مسعود، ثم يذكرون في التدبير أن قيمة المكاتب نصف قيمة القن، وقيل: ثلثها فنقصت قيمته من قيمة القن فإذا أودى يودى بالنظر إلى حجاب الحرية والعبدية لأنه قريب الحرية، فإذا نقصت قيمته فتكون الدية أيضاً ناقصة، فعلم تشبيه دية بدية حر وعبد لشبهتين وليس فيه الحكم بحرية قدر ما أدى فلا يخالف الحديث مذهب الأربعة، ويكون دية حر وعبد الخ منصوباً مثل: له صراخ صراخ الشكوى، وإنما شرح الحملتين متفرقاً، وقطعت في نظم الحديث فإن الحملتين حديثان مستقلان لما في النسائي ص (٧٢٢)، فتدل حديث النسائي على تعدد الحديثين، وأما دليل ما ذكرت في الحملة الأولى وحملتها على الزمان فإن ابن عباس راوي حديث الباب يفني موافق الفقهاء الأربعة كما أخرجه الطحاوي ص (٦٤) ج (٢) فإنه قال بعد رواية المرفوع: ويقام على المكاتب حد المملوك الخ.

قوله: (فستحجب الخ) ظاهر حديث أنه إذا اجتمع عنده بدل الكتابة صار حراً قبل أدائه وليس مذهب أحد، فيقال: إنه على الثورج. وههنا مسألة أخرى مختلعة فيها، قال الشافعي: إن المولات لا يحتجن عن عبيدهن وقال أبو حنيفة: إن بينهن وبينهم حجاب، وظاهر حديث الباب يعيد الشافعي، فحمل لأحناف الحديث على زيادة الاحتجاب، وذكر الطحاوي في مشكل الآثار عمل الحديث لطيفاً وهو أن الاحتجاب في الصورة التي اجتمع عنده بدل الكتابة، ولا يؤديه تعتاً كلاً تقطع العلاقات التي بينه وبين مولاته فأمر الشارع بالاحتجاب قبل أداء بدل الكتابة لسد الدرائع، ومثل هذا ثبت أن أم سلمة كان لها عبد فكانت فادى بعض النجعة (قسط) ثم أتى نالافي للأداء، وكانت أم سمة في اليهود فاحتجت، فقال: ماذا تفعلين؟ قالت: هكذا حكم الشريعة فكان وأراد أن لا يؤدي. فقالت: أد أم لا ولكن حكم الشريعة قد حرى، وقال العمري: إن معنى فستحجب أن نهياً للاحتجاب.

٣٦ باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجده عنده مناعه

١٢٦٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ أَفْلَسَ، وَوَجَدَ رَجُلًا سَلَعَتْهُ عَنْدهُ بَغِينَتُهُ، فَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ».

وفي الباب عَنْ سَمُرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هُوَ أَشْوَةُ الْعُرْمَاءِ^(١). وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٧ - باب ما جاء في النهي للمسلم، أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيئها له.

١٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِيدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِيْمٌ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيْتِيْمٌ فَقَالَ: «أَهْرِيقُوهُ»^(٢).

وفي الباب عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَقَالَ بِهَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَرِهُوا أَنْ تُتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلًّا، وَإِنَّمَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ خَمْرٌ حَتَّى يَصِيرَ خَلًّا. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي خَلِّ الْخَمْرِ، إِذَا وَجَدَ قَدْ صَارَ خَلًّا.

٣٨ - باب

١٢٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيْبٍ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ عَتَّامٍ، عَنْ شَرِيكِ، وَقَيْسٍ عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(٣).

(١) قوله: "هو أسوة العُرْمَاء" أى لا يتفرد أحدهم دون الآخر، وهو قول أبى حنيفة والحديث محمول على أن كان سلعة رهناً عنده، كما يفيد إضافة السلعة إليه - والله أعلم -.

(٢) قوله: "أهريقوه" يقول: أرافقه وإهراقه أى أحره من إناءه إلى صبه لأنه مال غير متقوم يحرم به الانتفاع.

(٣) قوله: "ولا تخن من خانك" أى لا تقابل خيائته أو لا تقابله بجزاء خيائته وإن كان قصاصاً حسناً بل قابله بالآتى هى أحسن. (المجمع)

باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجده عنده مناعه

قال أبو حنيفة: إن البائع قبل قبض المبيع يجوز له أن يحبس المبيع، وأما بعد القبض فهو وسائر العرماء سواسية، وقال الحجازيون: يجوز له أن يأخذ شيئاً إذا كان على حاله بدون تصرف فيه، ونقول: إن في العارية والمفصوب حق أخذ الرجل شيئاً، وحديث الباب الصحيح طاهره للحجازيين، وأما حمل الحديث عند الأحناف: إنه محمول على العصبوب والعواري والأمانات، أقول: كيف يجري هذا الحواب والمحال أن في مسلم تصريح البيع؟ فأقول: إن حكم حديث الباب محمول على الديانة لا القضاء أى يعطي المديون الدائن شيئاً إذا كان موجوداً عنده بعينه لتعقُّق حق له به كما ذكرنا في فرس عاد إلى دار الحرب ثم أصابه المسلمون ما حق المالك الأصلي بعدما قسمه لغامون، كما في مسمم والزمذي: إن رجلاً من بني إسرائيل كان يأمر غلماناً أن يتجاوروا ويجهموا الناس إذا أعسروا فتجاوز الله عنه هذه الحسنة، وإذا قصته الشريعة علينا ولم تنكره يكون ذلك الحكم في شريعتنا أيضاً. فلا بد من حمل الحديث على الديانة.

باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر، ليبيعها له

المسألة التي في الترجمة صحيحة عندنا، والمسألة ليست في حديث الباب بل مستسطة من الحديث، وفي الهداية مسألة أخرى أنه إذا وكل اسمه الذمي ليشترى له الخمر ويبيع له فاشترى الخمر يشت الشرء في حق موكل هذا عند أبى حنيفة خلاف صاحبيه، وحديث الباب لا بصره وله فتوى عمر رضي الله عنه فيما إذا أمر آدمي على العاشر بالخمر، ذكروها في شروح البحاري

باب [أد الأمانة إلى من ائتمنك]

قوله: (حدثنا أبو كريب)

هذه المسألة مسألة الطهر، والصورة إن كان لأحد حق على الآخر فطهر المستحق على حقه فبعد الشافعي يجوز له أحد ذلك اشئى، وإن

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى آخِرِ شَيْءٍ فَذَهَبَ بِهِ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ عَنْهُ بِقَدَرٍ مَا ذَهَبَ لَهُ عَلَيْهِ. وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ: إِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ذَرَاهِمٌ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ ذَنَانِيرٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ بِمَكَانِ ذَرَاهِمِهِ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ عِنْدَهُ لَهُ ذَرَاهِمٌ، فَلَهُ جِئْتِيزٌ أَنْ يَحْبِسَ مِنْ ذَرَاهِمِهِ بِقَدَرٍ مَا لَهُ عَلَيْهِ.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَّاةٌ

١٢٦٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ، عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ: «الْعَارِيَةُ»^(١) مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ. وَالَّذِينَ مَقْضِيٌّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ، وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَأَنَسٍ. حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضاً، مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

١٢٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ».

قَالَ قَتَادَةُ: ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ فَقَالَ: هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، يَعْنِي الْعَارِيَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢). وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَقَالُوا: يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ^(٣)

١٢٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُضْلَةَ^(٤)، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ» فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: يَا

(١) قوله: «العارية» - بالتخفيف والتشديد - مؤداة أى واجب على المستعير أدائها، وإيصالها إلى المعير، قوله: والزعيم غارم أى الكفيل غارم أى ضامن والغرم والغرامة والزعم والزعامة - بالفتح - ما يزم أدائه. (اللمعات)

(٢) قوله: «الاحتكار» الحكر فى الأصل الظلم وإساءة المعاشرة، وفى الشرع: احتباس الأقوات لانتظار العلاء به بأن يشترى الطعام فى وقت الغلاء ليغلو إما أن جاء به من قرية أو اشتراه فى وقت الرخص، وأدخره وباعه فى وقت الغلاء، فليس باحتكار، وكذا لا يحرم الاحتكار فى غير الأوقات. (اللمعات)

كان بسرقة ومن أى جنس كان، وقال أبو حنيفة: إنه إذا وجد جنس حقه يجوز له وإلا فلا، وانتقدان عنده فى هذه المسألة جنس واحد، وأفنى أرباب فتوانا بما قال الشافعي.

باب أن العارية مؤداة

قال الشافعي وغيره من المجازيين: إن فى العارية ضمناً هيكاً أو ستهيكاً. وقال أبو حنيفة: الضمان فى الاستهلاك، ولا يرد الحديث علينا أصلاً، فإن العارية مؤداة أى إذا كانت موجودة، قال الشافعي: إن فى العارية إباحة المنفعة، وقال أبو حنيفة: إن فيها تميكاً.

قوله: (قال قَتَادَةُ ثم نسي الخ) رعم الراوي أن بين القولين تعارضاً، أقول: لا تعارض بل يفسر أحدهما الآخر.

باب ما جاء فى الاحتكار

من الحكرة المنع والمراد، حبس الشيء عن بيعه ليساع فى الحذب غالباً، والمنهي عنه هو حبس قوت الإنسان، وروى عن أبي يوسف فى قوت الحيوان أيضاً، وأما إذا ادخر العلة الخارجة من أرضه وحبسه عن البيع فذلك جائز، وفى كل باب مستثنيات.

[١] كذا فى النسحة الهدية، وفى نسخة بشار: «حسن» فقط، وقال فى م. «حسن صحيح» وما أثناه من ت وص وي، وإنما قال ذلك لاعتقاده، بأن الحسن سمع من سمرة كل ما رواه عنه، وليس الأمر كذلك عندنا، فإنه لم يسمع كل ما روى عنه، كما بينه غير مرة.

[٢] وفى النسحة الهدية: «فضلة» وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار، وقال بشار: فى م. «فضلة»، محرف.

أَبَا مُحَمَّدًا إِنَّكَ تَحْتَكِرُ. قَالَ: وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ. وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ الزَّيْتِ وَالْحَنْطَةَ وَنَحْوَ هَذَا.

وفي الباب عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَابْنِ عُمَرَ.
حَدِيثٌ مَعْمَرٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا احْتِكَارَ الطَّعَامِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِحْتِكَارِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ بِالْإِحْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخْتِيَانِ^(١) وَنَحْوِهِ.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُخَفَّلَاتِ

١٢٦٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ هِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الشُّوقَ^(٢)، وَلَا تُخَفِّلُوا، وَلَا يَنْفَقُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ»^(٣).

وفي الباب عن ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا بَيْعَ الْمُخَفَّلَةِ، وَهِيَ الْمَصْرَاةُ، لَا يَخْلُبُهَا صَاحِبُهَا أَبَامًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لِجَمْعِ اللَّبَنِ فِي ضَرْعِهَا، فَيَفْتَرَّ بِهَا الْمُشْتَرِي، وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ وَالْفَرَرِ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَيْعِ الْفَاجِرَةِ يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ

١٢٦٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيُقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: فِي، وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا. فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «إِحْلِفْ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا يَحْلِفُ فَيَذْهَبُ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٤): «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وفي الباب عن وائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ^(٥)

١٢٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

(١) قوله: "والسختيان" في "القاموس": السختيان ويفتح جلد الماعز إذا دبغ، معرب.

(٢) قوله: "لا تستقبلوا السوق" وهو في معنى لا تلقوا الحب ومز بيانه في صفحة ???.

(٣) قوله: "لا ينفق بعضهم لبعض" أى لا يقصد أن ينفق سلعته على جهة النجش، فإنه بزيادته فيهما يرغب السامع، ويتسبب لشراء أى بأن يزيد في الثمن لا لرغبة، بل ليخدع غيره، كذا في "جمع بحار الأنوار".

(٤) قوله: "فأنزل الله عز وجل" فالأدلة نزول الآية في حق اليهودى أن اليهود أيضا كانوا يعرفون أمثال هذا الوعيد في اليمين الفاجرة، فعسى أن يتذكروا به ما ورد في شرائعهم، ويحذروا عن أمثال هذه الأفعال.

(٥) قوله: "إذا اختلف البيعان" بكسر التحتية وتشديد هاء - بمعنى المتبايعين أى إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن أو في شرط أحبار، أو غيرها من الشرائط، فذهب الشافعي أن يحلف البائع أنه ما دعه بكذا بل بكذا، ثم المشتري يختار، إن شاء رضى بما حلف عليه البائع، وإن شاء حلف أنه ما اشتراه إلا بكذا، فإذا تعالفا، فإن رضى أحدهما بقول الآخر فذاك، وإن لم يرضيه، فسح القاضي العقد بينهما، سواء كان المبيع باقيا أو لا، ومتمشكة هذا الحديث بإطلاقه، وعندنا إن كان الاختلاف في الثمن، وكان المبيع باقيا، يتحالفان لما جاء عن ابن مسعود: إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة، ولا بينة لأحدهما، تحالفا وترادا؛ لأن كل واحد منهما يدعى ويكره، وإن كان لأحدهما بينة فذاك، وإن أقام كل واحد منهما بينة، كانت البينة المشتهة للزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا، فبينة البائع أولى.

باب ما جاء إذا اختلف البيعان

قال الشافعي: القول قول البائع وإلا فتحالفا وترادا، قال أبو حنيفة: إن العبرة لتخالف والتراد عند كون المبيع قائما، والحديث عندنا أيضا محمول عليه.

اختلف البيعان، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار.

هذا حديث مرسل، عَزَّ وَجَلَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ ابْنِ مَرْثَدٍ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضاً. وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضاً. قَالَ ابْنُ مَرْثَدٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا اختلف البيعان ولم تكن بينة؟ قَالَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السِّلْعَةِ، أَوْ يَتَرَادَانِ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ. وَكُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فَعَلَيْهِ اليمين. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ. مِنْهُمْ شَرِيحٌ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

١٢٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُزَنِّي قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَبُهَيْسَةَ، عَنْ أَبِيهَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ إِيَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ كَرِهُوا بَيْعَ الْمَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

١٢٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْتَنَعُ بِهَ الْكَلَاءُ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسْبِ الْفَحْلِ

١٢٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ^(٤).

فِي الثَّمَنِ، وَبَيِّنَةُ الْمَشْرُوعِ أَوَّلَى فِي الْمَبِيعِ؛ نَظَرًا إِلَى زِيَادَةِ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يَخَالِفُ عِنْدَنَا فِي الْأَجَلِ وَشَرَطِ الْخِيَارِ وَقَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ، كَذَا فِي "الْمُهَذَّبَةِ". (اللمعات)

(١) قَوْلُهُ: "عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ" أَيِ إِذَا كَانَ لَهُ مَاءٌ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ وَانْتَفَسَ بِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُمْ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْكَلَاءِ إِلَّا أَنْ يَحْمِيَهُ الْوَالِي. (اللمعات)

(٢) قَوْلُهُ: "لَا يُمْتَنَعُ بِهَ الْمَاءُ لِيُمْتَنَعَ بِهَ الْكَلَاءُ" مَعْنَاهُ مَنْ كَانَ لَهُ بَقَرٌ فِي مَوَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ، لَا يُمْنَعُ مَاشِيَةً غَيْرَهُ أَنْ يَرُدَّ فَضْلَ مَاءِهِ الَّذِي رَادَّ عَلَى مَا احتاج إليه مَاشِيَتُهُ لِيُمْنَعَهَا بِذَلِكَ عَنْ فَضْلِ الْكَلَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَنَعَهُمْ عَنْ فَضْلِ مَاءِهِ لَا مَاءَ بِهَا سِوَاهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُمُ الرِّعْيُ بِهَا، فَيَصِيرُ الْكَلَاءُ مَمْنُوعًا. وَبَيِّنَةُ الْعِلْمَاءِ فِي أَنَّ هَذَا النِّهْيَ لِتَحْرِيمِ أَوْ لِقَنْتَرِيهِ، وَبَيَّنَّا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ يَمْلِكُ أَمَّا لَا، الْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ، قَالَهُ الطَّبْرِيُّ.

(٣) قَوْلُهُ: "عَسْبُ الْفَحْلِ" - بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ - وَهُوَ كِرَاءُ ضَرَابِهِ، وَقَالَ فِي "الْقَامُوسِ": الْعَسْبُ ضَرْبُ الْفَحْلِ أَوْ مَائِهِ أَوْ نَسَبِهِ وَالْوَلَدُ وَإِعْطَاءُ الْكَرَاءِ عَلَى الضَّرْبِ وَالْفَعْلُ كَضَرْبِ الْفَحْلِ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَرْسًا أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَأَخَذَ الْكَرَاءَ عَلَيْهِ مَهْيًى عَنْهُ، وَأَمَّا

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

الماء ثلاثة أقسام: أحدها: الماء الذي لا يصنع فيه لأحد كالماء الجاري ويجوز فيه لكل واحد أن ينصب الرحى. والثاني: أن تحفر جماعة نهرًا صغيرًا فيجوز منه سقي الدواب ولا يجوز سقي الأرض ونصب الرحى. والثالث: الماء المخرج في الأواني ويجوز منه الشرب، ويجوز أحده بالقتال أيضًا عند الاضطرار، وفيه أثر عمر فإنه قال حين ذكروا القصة: أفلا وضعتهم فيهم السيف.

باب ما جاء في كراهية عسب الفحل

واعلم أن حديث الباب حديث أسس قوي وجريئ، يفيد في أن الألفاظ دخيلة في اصطلاح الحكم خلاف ما قال ابن تيمية: إن العبرة للمقاصد لا للألفاظ، وفي هذا أدلة منها الآية الدالة على أن المتوفى عنها زوجها لا تحطب تصريحاً، ويجوز الكناية فالعرض واحد والاختلاف في التعبير.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخته الهنديه، وذكره شارح، ونصها: "وأبو المهنال اسمه عبد الرحمن بن مطعم، كوفي، وهو الذي روى عنه حيث بن أبي ثابت، وأبو المهنال شيار بن سلامة، بصري، صاحب أبي بررة الأسدي".

وفي الباب عن أبي هريرة، وأنس، وأبي سعيد. حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقد رخص قوم في قبول الكرامة على ذلك.

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ الرُّوَاسِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ، فَتَهَاةً. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، فَرُخِّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

١٢٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَارِظٍ، عَنِ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسَبَ الْحَبْجَامُ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ».

وفي الباب عن عمر، وابن مسعود، وجابر، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر. حديث رافع حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم؛ كرهوا ثمن الكلب. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد رخص بعض أهل العلم في ثمن كلب الصيد^(١).

١٢٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسَبِ الْحَبْجَامِ

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ مُحَبِّصَةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ

الإعارة فمندوب إليها، وذهب إلى تحريمه أكثر الصحابة والفقهاء، ورخص جماعة لخوف انقطاع السبل، كذا في "اللمعات".

(١) قوله: "وخلوان الكاهن" - بضم الحاء المهملة - قال الطيبي: هو ما يعطاه على كهانة، يقال: حيوته حلواناً إذا أعطيته، قال الهروي: أصله من حلاوة شبه المعطى بالشئ الحلو من حيث إنه يأخذ سهلاً بلا كلفة ومشقة، والكاهن هو الذي يتعاطى الأحبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعى معرفة الأسرار، كذا قاله الطيبي.

باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب

قال صاحب الهداية: يجوز بيع الكلب وإن لم يكن معلماً، وقال شيخه السرخسي: إن جواز البيع منحصر على الكلب المعلم، والراجع ما قال السرخسي.

ووقع استثناء الكلب المعلم في الأحاديث، منها ما في مسند أحمد بسند قوي، ومنها ما في النسائي ص (١٩٥)، ج (٢)، باب الرخصة في بيع كلب الصيد فإن فيه تصريحاً لا يجوز بيع الكلب إلا ببيع كلب صيد، وأعنه البعض، وقيل: إن الحديث ثابت بأسانيد قوية، وصورة الإعلال بأن «إلا كلب صيد» ليست قطعة هذا الحديث بل حديث بهي اقتناء الكلب، ولما ما في الطحاوي أن عثمان دا السورين أوجب على رجل قتل كلب رجل قيمته وافرة.

وأما حديث الباب وما يصاحبه فيمكن فيه أن يقال بعين ما قال الخطابي: إن حديث الهبي عن بيع الهرة إنما معناه أن لا تجعل الهرة مملوكة بل تمهل مناعة، ومذهب الشافعية أن بيع الهرة جائز، وفي الدر المختار باب البيع: المكروه: أن يبيع القردة للهو واللعب غير جائز.

باب ما جاء في كسب الحمام

أجرة الحمامة غير مرضية، وتصير في ملك الحمام، ولو بملك الحمام، ولو بملك فيه حش وهدا بكون خلاف المروعة، ومثله: «إن الله يحب أعالي الأمور ويكره سفاسفها»، وإن قيل: إن الحمامة من ضروريات الدنيا، فلم جعلت أحرثها غير مرضية؟ قلت: أحاب العرالي

[١] جاء ذكر هذا الحديث في نسخة الهداية مؤخرًا من حديث "قتيبة"، قدمناه اسامًا لسحة بشار حفاظًا على أرقام الحديث.

في إجازة الحجام فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال: «اعلفه ناضحك»^(١)، وأطعمه رقيقاً.

وفي الباب عن رافع بن خديج وأبي جحيفة، وجابر، والشائب.

حديث مخصصة حديث حسن. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقال أحمد: إن سألني حجام نهته، وأخذ بهذا

الحديث.

٤٨ - باب ما جاء من الرخصة في كسب الحجام

١٢٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ أَنَسٌ:

إِخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ^(٢) فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ» أَوْ «إِنَّ مِنْ أَمْثَلِ ذَوَائِكُمُ الْحِجَامَةُ».

وفي الباب عن علي، وابن عباس، وابن عمر.

حديث أنس حديث حسن صحيح. وقد رخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في كسب الحجام.

وهو قول الشافعي.

٤٩ - باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسَّئور

١٢٧٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَعَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ

قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ^(٣) وَالسَّئورِ^(٤).

هذا حديث في إسناده اضطراب. وقد روي هذا الحديث عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن جابر، واضطربوا على

الأعمش في رواية هذا الحديث. وقد كره قوم من أهل العلم ثمن الهر، ورخص فيه بعضهم. وهو قول أحمد، وإسحاق.

وروي ابن فضال، عن الأعمش، عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، من غير الوجه.

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا حَمَزُ بْنُ زَيْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ.

هذا حديث غريب. وحمز بن زيد، لا نعرف كبير أحد روى عنه، غير عبد الرزاق.

(١) قوله: "أعلمه ناضحك" الدُّبُحُ الحِمْلُ الَّذِي يَسْتَقِي بِهِ الْمَاءُ، وَالنَّهْيُ لِنَتْرِيهِ لِلِاجْتِنَابِ عَنْ وَفِي الْاِكْتِسَابِ وَلِحَثِّ عَنِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَعَالِي الْأُمُورِ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا، لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْحَرْ وَالْعَبْدِ، فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ لِسَيِّدٍ أَوْ يَطْعَمُهُ عَبْدُهُ مَا لَا يَحِلُّ، كَذَا فِي "شرح المشكاة" لطبي.

(٢) قوله: "وكلم أهله" أي سادته فإنه كان ممنوكمًا لبني بياضة، والمراد بخرجه الوظيفة التي ضرب عليه سيده كل يوم، وفي الحديث دبر على حل كسب المحاماة، وأخذ لأجرة عليه، كذا في "اللمعات".

(٣) قوله: "عن ثمن الكلب" قال القاري: وهو محمول عندما عني ما كان في رمنه صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روى أنه قضى في كسب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كسب ماشية بكبش، ذكره ابن الملك - انتهى -.

(٤) قوله: "والسَّئور" هذا محمول على ما لا ينفع أو عني أنه نهى تنزيهه لكي يعتاد الناس هبة وإعارة، والسماحة كما هو الغالب، فإن كان نفماً وباعه، صح البيع، فكان ثمنه حلالاً، هذا مذهب الجمهور إلا ما حكى عن أبي هريرة رضي الله عنه وجماعة من التابعين، واحتجوا بالحديث. (لطبي).

عن هذا في كتاب الصلوة من الإحياء.

قوله: (رقيقك إلخ) دل الحديث على أن للحلال أيضاً مراتب، ولا يخالفه ما في كسب ما لا يجوز للإسناد لا يؤكل دوابه .

وفي نظم بن وهان:

وما مات لا يضعه كساً فإنه حرام حيث سمعه متعذر

وقال ابن الشحنة . إن هذا فيملا بقطع لحم الميتة ويؤكل كسبه ، وأما إذا مر عند ميتة نكسه فوقع الكلب عليه فلا ورر عليه، وقول ابن

الشحنة هذا يظن فيه

باب ٥٠

١٢٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ.

هذا حديث لا يصح من هذا الوجه. وأبو المهزَّم اسمُه: يزيد بن سفيان. وتكلم فيه شعبه بن الحجاج. ورؤي عن جابر عن النبي ﷺ، نحو هذا. ولا يصح إسناده أيضاً.

٥١ - باب ما جاء في كراهية بيع المغنّيات

١٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ عُبيد الله بن زحر، عَنْ عَلِيٍّ بن يزيد، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ»^(١) وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلُمُوهُنَّ، وَلَا تَحِيرَ فِي تِجَارَةٍ لِيَهُنَّ، وَثَمَنُهُنَّ حَرَامٌ، فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لِهَوَى الْخَدِيثِ لِتُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وفي الباب عَنْ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ. حديث أبي أُمَامَةَ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَلِيٍّ بنِ يَزِيدٍ، وَضَعْفُهُ، وَهُوَ شَامِيٌّ.

٥٢ - باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين أو بين الوالدة ولدها في البيع

١٢٨٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ حَفْصِ الشَّيْبَانِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

هذا حديث حسن غريب^(١). حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ ابْنِ أَبِي شَيْبٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «رُدَّه، رُدَّه».

هذا حديث حسن غريب. وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، التفریق بين السبي في البيع. ورخص بعض أهل العلم في التفریق بين المولذات الذين ولدوا في أرض الإسلام. والقول الأول أصح. ورؤي عن إبراهيم أنه فرق بين والدته ولدها في البيع، فقيل له في ذلك؟ فقال: إني قد استأذنتها في ذلك، فرفضت.

٥٣ - باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستعمله^(٢) ثم يجد به عيباً

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ عُمَرَ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ^(٣)، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ مَخْلَدٍ

(١) قوله: «لا تبيعوا القينات» جمع قنية - بفتح القاف وسكون الياء - وهي الأمة المغنّية، أو أعتق، والمراد في الحديث المغنّيات خاصة، ثم انتهى عن بيعها وشرعها ليس صريحاً في كون البيع فاسداً، لجواز أن يكون لكونه إعانة وتوسلاً إلى محرم وهو السبب لحرمة ثمنهن كما في بيع بعض من الشاذ أعنى الذي يعمل الحمر، وهو الحديث إضافة من قبل حاتم قصته، ولم يظه عام يشمل العباء وغيرها، لكنه نزلت في الغناء، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «يستعمله» استعمل علامى أى أحد خاصه ومنفعته ومعيشته، ومنه أتبعه علاماً فاستعملته، ثم طهرت على عيب. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «العقدي» بعين ووقف مفتوحين ودال مهملة. (المغني)

باب ما جاء فيمن يشتري عبداً فيستعمله ثم يجد به عيباً

قل الأحاف: إن حديث الحراج بالصمان محمود على الريادة المفصلة غير المتولدة بإد لا يعارض حديث الباب حديث لمصره كما قال الصحاوي في المعارضة، والواقعة ليست بمذكورة في طريق الباب ولكنها مذكورة في سائر الطرق وهي أن رجلاً اشتري عبداً فاستعمله ثم رده بعيب فرفع القضية إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فقال: «الحراج بالصمان».

ابن خُفاف^(١)، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢). وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٢٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.

وهذا حديث صحيح غريب^(٣) من حديث هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. واستفرب مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ^(٤).

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرِّزْنَجِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا. وَحَدِيثُ جَرِيرٍ، يُقَالُ: تَدْلِيْسٌ^(٥)، دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وَتَفْسِيرُ الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ، هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَعْلِقُهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا فَيُرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ، فَالْعَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي، لَأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ، هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي^(٦)، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ، يَكُونُ فِيهِ الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ.

٥٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا

١٢٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً»^(٧).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبَادِ بْنِ شَرْحِبِيلٍ، وَرَافِعِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ. وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِابْنِ السَّبِيلِ فِي أَكْلِ الثَّمَارِ، وَكِرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِالْثَّمَنِ.

١٢٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حَزَبِثِ الْخُرَاعِيِّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ، فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا بِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «يَا رَافِعُ! لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْجُوعُ. قَالَ: «لَا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَزْوَكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ^(٨).

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُبِّلَ عَنِ الثَّمَرِ

(١) قوله: "خُفاف" - بضم المعجمة وفائين - الأولى حفيفة كخفاف - والله أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: "يقال: تدليس" التدليس هو أن يروي الراوى من لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه.

(٣) قوله: "هناك من مال المشتري" أى لم يكن له على البائع شيء أى الخراج مستحق بسبب الضمان. (مجمع البحار)

(٤) قوله: "ولا يتخذ خُبْنَةً" الخبنة معطف الإزار وصرف الثوب أى لا تأخذ منه في ثوبه حتى يعضهم هذه الأحاديث على المجاعة والضرورة لأن لا تقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسهم، كذا في "الصبي".

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا

قال العلماء: إن هذا الحديث وحديث: حلب الدن لثمار بها، دائر على عرف الناس، فما كان وقيعاً وعريزاً عند المالك لا يجوز أكله بلا إحارة.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حسن صحيح".

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حسن غريب"، وقال: في م: "حسن صحيح غريب"، وفي ي: "صحيح غريب".

ومأثبه من ت.

[٣] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية وثبتها بشار، وصحها "فت" تراه تدليساً؟ قال: لا

[٤] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث "هبة"، فدماهما ناعاً نسخة بشار حفاظاً على مقام الحديث

المُعْلَقُ، فقال: «من أصاب منه من ذي حاجة، غير مُتَّخِذِ خُبْنَةٍ، فلا شيء عليه». هذا حديث حسن.

٥٥ - باب ما جاء في النهي عن الثنيا

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنِي شَقِيانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالثْنِيَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ». هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، من حديث يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ.

٥٦ - باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

١٢٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

وفي الباب عن جابر، وابن عمر.

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: كرهوا بيع الطعام حتى يقبضه المشتري. وقد رخص بعض أهل العلم فيمن ابتاع شيئاً مما لا يكال ولا يوزن، مما لا يؤكل ولا يشرب، أن يبيعه قبل أن يستوفيه. وإنما التشديد عند أهل العلم في الطعام. وهو قول أحمد، وإسحاق.

(١) قوله: "عن الثمر المعنق" لعل المراد به ما يعتق منه للحفاف قبل أن يعمل في الجريس وبحر، فبهم أولاً يعتقونها ليحصل نوع من الحفاف، ولا يبيعهن بجمعها رصاً، ويحتمل أن يكون المراد المعنق بالشجر قبل أن يقصع، فأبيع لمن به حاجة ولو لم يطلع حد المخصصة أن يصيب منها على قدر حاجته غير أن يرفعه ويدخر. (اللمعات)

(٢) قوله: "نهى المحاقلة والمزابة" مرّ بهما في صفحة ٥٣٦. أما المخابرة فهي كراء الأرض بالثلث أو الربع، كما هو في رواية مسلم، قال الشيخ في "اللمعات": قيل: إن أصل المخابرة من حير لأن لبي صلب الله عليه وسم أقزده في أيدي أهلها على لصيب من محصوه، ثم تدرعوا فيهاهم عن ذلك، ثم أجز بعد ذلك، كذا في "المشارك" انتهى.

(٣) قوله: "والثني" -بالضم- عني وزن الدنيا اسم من الاستثناء، وهي في سبع أن يستثنى شيئاً مجهولاً، كذا في "اللمعات".

(٤) قوله: "إلا أن تعلم" قال محمد في "الموطأ": لا بأس بأن يبيع لرجل ثمره، ويستثنى بعضه، لكن لا مصقفاً، بل إذا استثنى شيئاً من جملة "ربما" أو "حسناً" أو "سدساً" -انتهى- والله تعالى أعلم.

باب ما جاء في النهي عن الثنيا

الثنيا لاستثناء، قال لعمري: إن استثناء الأشجار من الأشجار أميبة جائز، وأما استثناء بعض اشجار فلما أن يستثنى الأبطال معومة أو المجهولة، فإن كانت معومة أو استثناء أجزاء الشائع مثل نصف أو أربع فميتة روايتان، وإن كانت مجهولة فليس غير جائز، وأما في استثناء الأبطال المعلوم فاحتار صاحب الهداية ص (١٤) عدم احوار، والدور المختار الحوار، واختاره الطحاوي فإنه يؤيده حديث الصريح وقد احتاره محمد في موضعه.

قوله: (المخابرة الخ) قيل: للمزارة فيكون الحديث دليل على حبيبة للنهي عن المزارعة، وقيل: المخابرة هو عمله عليه الصلاة والسلام بأهل حير، ولكن الأرجح هو القول الأول.

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

قال الحجازيون: لا يجوز بيع الطعام قبل القبض، والصعام عندهم من الأشياء الربوية، وقال الشيعان: لا يجوز التصرف قبل القبض في المبيع إلا العقار، وقال محمد: لا يجوز التصرف في بيع ما قبل القبض، وأما لقص في لصعام عند أبي حنيفة فيكون تمحض التحلية، وأما تعريف لتحلية فمتعدد ومحصنه ما ذكره المصنف أن يرفع المبيع عن ملكه عن المبيع حيث يتمكن المشتري من القبض ولا يجب لقص ما تراجعه، وأما ما في الأحاس للناطقي من أن يقول قد حيث غير ضروري وقال سافعي: إن القبض بالنقل

وأما الحديث فمعه ذكر الصعام فتق فيه اشحن المدا وقر، المناه أن يكون شيء مقولاً، وقصر الحجازيون الحكم على الطعام، وقال محمد وس عباس: إن قد الصعام المعافى والحكم حكم كل مبيع، وم ألقاص الحداث فتلانته (حي سنوفه) (حي بمله) (يقصه) فرغم الشافعية أن الأصل (حي بمله) والآخر -بجملال عنه، وقال الأحاف -بكل صور القبض أو كتابة عن القبض

٥٧ باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه

١٢٩٢ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ» بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ بَعْضٍ.

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَمُرَةَ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَسُومُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ».

وَمَعْنَى الْبَيْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، هُوَ السَّوْمُ.

٥٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ

١٢٩٣ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّمِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ

أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ»^(١) فِي حِجْرِي. قَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَاكْسِرِ الدَّنَانِ».

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَنَسٍ.

حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ، رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّاذِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ حِنْدَةً. وَهَذَا

أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

[٥٩ - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلًا]^(٢)

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الشَّاذِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْتُخَذُ الْخَمْرُ خَلًا؟^(٣) قَالَ: «لَا».

(١) قوله: "لا يبيع" بلفظ نهى الغالب، وكذا لا يخطب، أو يخطب أخيهما بمعنى النهي، والمراد بالبيع المبالغة أعم من البيع والشراء، وهذا إذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في المساومة، فأما إذا لم يركس أحدهما إلى الأخرى، فلا بأس به وهو محمول في نهى الكاح أيضاً، كذا في "المهداية".

(٢) قوله: "اشترت خمرًا لأيتام" صفة "خمرًا" أي اشتريتها لتحويل، كذا في الحاشية، ويحتمل أن يتعقّب بـ "اشترت" أي اشتريتها لأحبهم، ويكون هذا قبل التحريم، ثم سأل عن حكمها بعد التحريم، هل أبقه أو أهريقه؟ (اللمعات)

(٣) قوله: "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الخمر خلا قال: لا" هذا دليل الأئمة الثلاثة، وعبد أي حنيفة يجوز التحليل، قال في "المرقاة": أما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم: "لا" عند من يجوز تحليل الخمر إن القوم كانت نفوسهم ألفة بالخمر وكل مألوف

باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك

إن كان الخمر مبيعاً فالثمن إن كان نقداً فالبيع باطل، وإن كان عروضاً فالباع فاسد وإن كان الخمر ثماً فالباع فاسد، وقال أبو حنيفة: إن التحليل والتحليل جائز، وقال الشافعي: لا يجوز التحليل، وتفصيل مذهبه أن التحليل جائز والتحليل إن كان بلا إلقاء شيء ففيه قولان، وإن كان بإلقاء شيء فغير جائز.

وحديث أنس يخالفنا في التحليل، وفي الحديث كلام، فإن حديث الباب يدل على أنه اشترى الخمر حين نزول الآية، والحديث السابق المار يدل على أنه كان الخمر عنده موجوداً قبل نزول الآية، وأجاب الزبلي شارح الكنز من حديث الباب: أن اتخذ الخمر خلاً الخ أن معناه أن جعل الخمر بدل الخل للإدام وأكده؟ أقول: إن هذا الجواب لا يعلق بالقلب.

ومسك الأحاف بحديث، وذلك مروي بسنتين ضعفتما الربيعي في التخريج، وتناول فيه البيهقي بأن حل الخمر في نفسه الحجاز العتب، أقول: يتمسك بما أخرجه الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام حور التحليل ورحانه ثقات إلا معيرة بن زياد وضعفه الدارقطني، أقول: إنه من رحان السنن، وأما في حارج الصعري نسائي فقال مرة: إنه مزيوث، وقال مرة: إنه حسن، وأكثر أرباب الجرح والتعديل لهم فيه قولان وعن أحمد أيضاً قولان، فإذا أقول: إنه حسن بحسب انصافه فيمكن تحسين الحديث وإن كان الكلام في خصوص هذا الحديث فلا أعظمه ولما ما في كامل ابن عدي عن أم سمية أنه عليه الصلاة والسلام قال: «بصره خمر بالتحليل كما يطهر الخلد بالدباغة» ولا أعلم حال سد حديث كامل إلا أنه من عادته إخراج الحديث في كامه ما لا يكون حسناً ولا صحيحاً بل ما يكون فيه الوهم.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبٍ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكَلَ ثَمْنِهَا وَالْمَشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهَا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي احْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَرْبَابِ

١٢٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصَوِّتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(١)، وَأَبِي سَعِيدٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمِعَ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ صَخِيفَةِ سَمُرَةَ.

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

١٢٩٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِغُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَأَجْمَلُوهُ»^(٢) ثُمَّ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

يُمِيلُ إِلَى النَّفْسِ فَحَشَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ دَوَاحِلِ الشَّيْطَانِ فِيهَا، فَهَنَاهُمْ عَنْ اقْتِرَانِهِمْ، نَهَى تَنْزِيهِ كَيْ لَا يَتَّخِذُوا التَّحْلِيلَ وَسِيلَةً إِلَيْهَا، وَأَمَّا بَعْدَ طَوْلِ عَهْدِ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَحْشَى هَذِهِ الدَّوَاحِلَ، وَيُؤَيِّدُهُ خَيْرٌ "نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَ"خَيْرٌ خَنَازِكُمْ خَلُّ حَمْرِكُمْ" رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا -انتهى-.

(١) قَوْلُهُ: "فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ" أَكْثَرُهُمْ حَمْلُوهُ عَلَى حَالَةِ الْاضْطِرَارِّ، وَقَالُوا: يَشْرَبُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يَقَاطِمُ النُّصُوصَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي تَحْرِيمِ مَالِ الْمُسْلِمِ، كَذَا فِي "الطَّبِيِّ" أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، فَالْبَلَدُ الَّذِي كَانَ فِي أَهْلِهِ عَادَةُ الْإِذْنِ الْإِجْمَالِي، يَجُوزُ هَاكِ أَكَلَ الثَّمَرَةِ وَحَبَّ الدِّينِ بِقَدْرِ الْأَكْلِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ-.

(٢) قَوْلُهُ: "فَأَجْمَلُوهُ" أَيْ أَذْبَاهُ وَاحْتَالُوا بِذَلِكَ فِي تَحْلِيلِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشُّحْمَ الْمَذَابَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الشُّحْمِ فِي عَرَفِ الْعَرَبِ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْوَدَكُ، وَفِي الْحَدِيثِ فَالِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ النَّهْيِ عَنْ امْتِثَالِ هَذِهِ الْحِيلِ -فاحفظه- - (س)

وَأَمَّا وَجُودُ الْخَمْرِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَضَبٌ، أَوْ كَافِرٌ وَعِنْدَهُ حَمْرٌ فَأَسْلَمَ. وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْخَمْرِ بِغَيْرِ جَائِزٍ عِدَنَ، وَفِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنَ مَتَقَى الْأُبْحَرِ: إِنْ الْمُنْظَرُ إِلَى الْخَمْرِ عَلَى سَبِيلِ التَّلَهِيهِ حَرَامٌ، وَفِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ إِذَا أَتَلَفَ أَحَدٌ حَمْرَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَلَا صِمَامَ، وَفِي كِتَابِنَا أَنْ نَقَلَ دَنَ الْخَمْرِ إِلَى الْخَلِّ غَيْرِ جَائِزٍ، وَيَجُوزُ تَقْلُ دَنَ الْخَلِّ إِلَى الْخَمْرِ.

قَوْلُهُ: (فَأَحْمِلْهَا إلخ) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ الْأَحْرَةُ عَلَى نَقْلِ الْخَمْرِ وَحَمْلِهَا طَبِيعَةً خِلَافَ صَاحِبِهَا، وَأَشَارَ فِي الْهُدَايَةِ ص (١٢٣) إِلَى الْخَوَابِ مِنْ جَانِبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْحَدِيثِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْرُونِ بِالْقَصْدِ إلخ، أَيْ قَصْدُ الشَّرْبِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

طَاهِرٌ حَدِيثُ النَّبِيِّ يَشِيرُ إِلَى بَطْلَانِ بَيْعِ نَجَسِ الْعَيْنِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: شُحْمُ الْمَيْتَةِ بِحَسٍّ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَصْلًا، وَأَمَّا السَّمْنُ الَّذِي سَقَطَتْ الْفَارَةُ فِيهِ، وَمَاتَتْ تَجَسُّ مَحَاوِرَةَ النَّحْسِ وَلَيْسَ بِحَسٍّ عَيْنٌ، يَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا أَحْبَرَ الْمَشْتَرِيَ بِأَنَّهُ سَقَطَتِ الْفَارَةُ فِيهِ، وَيَجُوزُ الْاسْتِصْحَاحُ بِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ الْاسْتِصْحَاحُ وَطِئَ السَّمْنُ بِشُحْمِ الْمَيْتَةِ جَائِزٌ.

قَوْلُهُ: (الْأَصْنَامُ إلخ) مِنْ كَسَرِ الصِّمِّ فَإِنْ كَانَ كَسْرُهُ بِلَا إِجَارَةٍ الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ قِيمَةٌ مَا اتَّخَذَ مِنْهُ لَا قِيمَةَ الصُّعِّ، وَإِنْ كَانَ كَسْرُهُ بِإِجَارَةٍ

وفي الباب عن عمر وابن عباس. حديث جابر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم.

٦٢ باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة

١٢٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ»^(١)، الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَمُودُ فِي قَيْئِهِ».

وفي الباب عن ابن عمر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. بِهَذَا الْحَدِيثِ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: مَنْ وَهَبَ هَبَةً لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَّتِهِ، وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لَغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، مَا لَمْ يُثَبِّتْ فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

٦٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ

١٣٠٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا^(٢) أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرْصِهَا.

(١) قوله: "ليس لنا مثل السوء" أي لا ينبغي لأهل منتهى بالمكرمين بالإيمان أن يوصفوا بما يسوء في العاقبة، ويحط به منزلتهم وأي وصف أحسن من وصف يساويهم أحسن الحيوان وهو الكلاب. (س)

(٢) قوله: "قد أذن لأهل العرايا... الخ" واحتلف فيه أنه لم يبي عن المرأة وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، حصص منها العرية وهو أن لا تحل له من دوى الحاجة يدرك الرطب، ولا يقدر بيده يشتري به الرطب ليعاله، ولا تحل له بطعمهم، ويكون قد فصل له من قوته تمر، فيشتري من صاحب لئلا تفسد بخرصها من التمر، فرخص له فيها دون خمسة أوسق، وهو فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعرفه إذا قصده أو عمى فاعلة من عرى يعرى إذا خلعت ثوبه، كأنه عريت من لتحریم، أو لأنها جردت السحلة عن ثمرها أو من مكه، وقيل:

الإمام فلا شيء أصلاً.

واعلم أن الخنزير لم يكن حلالاً في شريعة ما خلا ما قال في أول نور الأنوار، فإن في التوراة كان فيه حرمة كل ذي طفر فاحتلف علماء الإنجيل في دخول الخنزير في ذي طفر، ولم يكن تصريح جواره وحلته في شريعة ما.

باب ما جاء في كراهية الرجوع عن الهبة

قال الشافعية بظاهر ما في حميتي حديث الباب، وفي متون الحنفية أن الرجوع عن الهبة جائز عند فقدان الموانع السبعة وهي ما ذكره النسفي في مضمومته:

يجمع الرجوع عن الهبة ي صاحب حروف دمع حرقة

ثم يذكر في الكتب أن الرجوع عن الهبة لا يجوز، إلا بترضي الطرفين كما في الكفر، وفي الدر المختار أن الرجوع مكروه تحريماً أو تنزيهاً وإن فقدت الموانع، وهذا حكم الديانة، فأقول: إن حديث الباب محمول على الديانة لا القصاص والرجوع ديانة مكروه تحريماً ومسكوكا بحديث ابن ماجه: «الوهاب أحق بالهبة ما لم يثبت منها إلخ».

قوله: (ولا فيما يعطي الوالد إلخ) قال أبو حنيفة: إن الوالد لا يرجع عن هبته لولده، وأما حديث الباب فجوابه أن في ما نولد حقاً للولد أيضاً، فإذا أخذ شيء ولده فليس يرجع عن الهبة في موقع الحقيقة

باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك

البحث طويل يدل ولا أذكر إلا سدة من الكلام العرايا جمع العرية، وهي من علم أو نصر، لأول لارم، والثاني منع وعاسير العرية عديدة ذكرها في فتح الباري

قال الشافعية العرايا الأشجار التي أعطى صاحب السسان لأكل الرطب التي على رؤوس الأشجار حرصاً بدل التمر المحدود، فإن الرطب إذا كان عنده تمر محدود وينتهي قسمه أن يأكل الرطب في زمان الحيل مذهب عند صاحب استئان ليشترى الرطب بدل التمر فيجوز

وفي الباب عن أبي هريرة، وجابر.

حديث زيد بن ثابت هكذا روى محمد بن إسحاق هذا الحديث، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة.

١٣٠٠ (م) وبهذا الإسناد عن ابن عمر عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه رخص في العرايا فيما دون خمسة أوسق. وهذا أصح من حديث محمد بن إسحاق.

١٣٠١ - حدثنا أبو كريب، حدثنا زيد بن حباب عن مالك، عن داود بن حصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع القرايا فيما دون خمسة أوسق، أو كذا.

١٣٠١ (م) - حدثنا قتيبة عن مالك، عن داود بن حصين نحوه، وروى هذا الحديث عن مالك؛ أن النبي ﷺ أرخص في بيع القرايا في خمسة أوسق، أو فيما دون خمسة أوسق.

١٣٠٢ - حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع القرايا بخمسة أوسق.

وهذا حديث حسن صحيح. وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند بعض أهل العلم، منهم: الشافعي، وأحمد وإسحاق. وقالوا: إن القرايا مستثناة من جملة نهى النبي ﷺ. إذ نهى عن المحاقلة والمزابنة. واحتجوا بحديث زيد بن ثابت وحديث أبي هريرة، وقالوا: له أن يشتري ما دون خمسة أوسق. ومعنى هذا عند بعض أهل العلم: أن النبي ﷺ أراد التوسعة عليهم في هذا، لأنهم شكوا إليه وقالوا: لا نجد ما نشترى من الثمر إلا بالتمر، فرخص لهم فيما دون خمسة أوسق أن يشتروها، فيأكلوها رطباً.

[٦٤ - باب منه^(١)]

١٣٠٣ - حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، حدثنا بشير بن يسار مولى بني حارثة؛ أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة، الثمر بالتمر، إلا لأصحاب القرايا. فإنه

أن يكون للرجل خلل في حائط غيره بهبهه أو يملكه من الأصل، فيأتي صاحب الحائط بأهله، فيسكن بين السجيل، فيدخل عليهم ذلك الرجل، فيحدون في أنفسهم، ويتأدون ويتضررون بدخوله عليهم، فرخص لصاحب الحائط أن يأتيه مقدار خرص غلاته بتمر عوضاً عما له في ذلك.

ونقل عن مالك هو أن يعرى أي يجرد الرجل لخلل من خللته لآخر ويعطيها له، ثم يتأذى الواهب بدخول الموهوب له عليه، فرخص لواهبة أن يشتريها منه، وقال أبو حنيفة: وهو أن يهب الرجل لخلل لأحد، ثم يشق عليه تردد الموهوب له إلى بستانه، كره أن يرجع في هبة فيدفع إليه بدلها تمر، وهو صورة بيع، ويجيء تفسير قول أبي حنيفة تاماً في صفحة ٥٧٠ أيضاً.

وقال الشافعي وأحمد: معناه بيع الرصع على لحل بالتمر على لأرض، وذكر عن سفيان الثوري أن كانت توهب بمساكين، فلا يستطيعون أن ينظروا جذادها، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من الثمر، هذا كله متفق من "اللمعات" و"مجمع البحار" - والله

له ذلك البيع في خمسة أوسق لهذا الاشتناء، فيكون هذا اشتناء أي يحرم بيع الثمار على رؤوس الأشجار بتمر محدود إلا في خمسة أوسق. ثم قال الشافعي: يشترط كمال في الثمر والخرص في الرطب، والعرايا هي لأشجار التي قرر له صاحب البستان ليأكله، ثم قال: شافعية: إنه يجوز له أن يزيد من خمسة أوسق مائة ألف وسق في صفقات كل صفقة لا تزيد على خمسة أوسق.

ومالك في العرية تفسيران أحدهما ما في موطنه، والثاني ما في كتاب الطحاوي وما ذكره الطحاوي، هو تفسير أبي حنيفة، فأحد تفسيره أن لرجل نخيلاً كثيرة في البستان ورجل آخر عدة نخل في ذلك البستان، فذهب صاحب السجيل لبيده في البستان كما هو دأب العرب فصره إياب ذي السجيل القبيحة ودهانه في البستان فقال لذي السجيل القبيحة: حد عني ثمراً بدل رصك عني نخيلك، فهذا السج حائز بذي السجيل الكثيرة ولا يجوز غير هذين الرحين، والعرايا هي الأشجار القليلة وفي هذا أيضاً يكون اشتناء من اشتناء والتفسير الثاني للعريه عن مالك من أسس أن يهب رجل صاحب البستان عدة أو عارية بعض النخل ثم صرّه إياب الموهوب له ودهانه في البستان فيعطي الموهوب له الثمر المحدود من الرصع على رؤوس الأشجار، وجمعه من بدخول في البستان وهذا هو تفسير أبي حنيفة لفظاً ومعنى، والاختلاف في السجرح

قَدْ أَذِنَ لَهُمْ. وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بَخْرَصَهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ.

٦٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّجْشِ

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ الشَّيْءُ ﷺ» - قَالَ: «لَا تَنَاجَشُوا».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُصَمَرٍ، وَأَنْسِ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا النَّجْشَ. وَالنَّجْشُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ

تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

(١) قوله: "النَّجْشُ" قال الشيخ أبو طاهر رحمه الله تعالى في "مجمع البحار": النَّجْشُ فِي الْبَيْعِ هُوَ أَنْ يَمْدَحَ السَّعَةَ لِيَقْفَها وَيُرَوِّجَها، أَوْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ وَلَا يَرِيدُ شَرَاءَها لِيَقَعَ غَيْرَها فِيها، وَأَصْلُهُ تَنْمِيرُ الْوَحْشِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَمِنْهُ لَا تَنَاجَشُوا مِنَ التَّفَاعُلِ لِأَنَّ التَّجَارَ يَعَارِضُونَ، فَيَفْعَلُ هَذَا لِصَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَكْفِئَهُ بِمِثْلِهِ - انتهى -.

بأن معاوضة التمر والرطب عند مالك بيع فيه إذا كان وهبه الرطب ثلث مدك الموهوب له فإذا باعه بدل التمر يكون بيعاً. وقال أبو حنيفة: إنه إذا وهب بعض ثمر النخيل لم يثبت ملكه في ثمر النخيل بالنخيلية فإن ملك الثمر لا يثبت إلا بقبض، ولا يشت القبض إلا بالتخلية في صورة الهبة بخلاف بيع النخيل فإنه يثبت الملك فيه بالنخيلية فقط، ففي هبة النخيل وبيع النخيل في ثلث الملك فرق فإن الملك يثبت في البيع بالنخيلية لا في الهبة. ثم إذا أعطى مالك البستان التمر بدل الرطب على رؤوس الأشجار فلا يكون بيعاً بل استرداد هبة وبدء هبة مستأنفة. وقال مالك: إنه بيع فليس الاختلاف إلا في التخريج، ومثل ما قال أبو حنيفة ومالك في تفسير العرية قال أحمد أيضاً.

وهما تفسير آخر عن أبي عبيد، وهو أن العرية هي الأوسق التي تخرج من مال الزكاة لأن يعطي من يشاء ولا يحملها إلى بيت المال وهي مصداق حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» أي لا يحملها إلى بيت المال بل يتصدق بها على من يشاء بتعارفه. هذه التفسير التي يحتاج إلى ذكرها، وهذه التفسير كلها مروية عن الصحابة بالأسانيد النقية بلا ريب.

ثم يرد على تفسير الحنفية أنكم فسرتموها باهبة، والحق أن في جميع طرق الأحاديث إما إطلاق البيع على العرية أو استثناء العرية من البيع، والأحاديث تلغ إلى عدد من الطرق ثم هي على خمسة أنواع، وتحت كل نوع أفراد فإن في بعضها استثناء العرية من المزاينة، وفي بعضها عن أشياء أخرى، وفي بعضها إطلاق البيع على العرية، فإذا يرد على الأحناف أن إطلاق البيع واستثناءها من البيع يخالف التفسير باهبة، فقال الأحناف بأن في العرية صورة بيع، لا حقيقة بيع وتمشي الأحاديث على إطلاق البيع فإنها بيع مجازاً كما في الهداية ص (٤٩) ج (٢) وهو بيع مجازاً لأنه لم يملكه الخ، أقول: قد ثبت تفسير أبي حنيفة من الصحابة بلا ريب، والعرية في اللغة الهبة كما صرح في الشعر:

وليست بسنهاء ولا رُحْبِية ولكن عراباً في السنين الجوانح

ذكره في معاني الآثار ص (١١٣) ج (٢) أيضاً، وقد نص علماء اللغة أن الهبة على أنواع العرية والمسيحة وغيرها فلا ريب في كون تفسيرنا موافقاً للغة.

ثم أقول من جانب الشافعية: إن عند أهل اللغة العرية هي الأشجار التي توهب للغير لأكنه، ثم توسع وأطلق على كل شجرة منتحة لأن يأكل ثمارها نفسه أو يعطي غيره فإذا قرب تفسير الشافعية إلى اللغة.

وأقول في إجابات من الأحناف من الحديث الدال على البيع بعد ثبوت تفسيرنا من اللغة: إن بيع العرية صورته أن يقول: اشتريت خمسة أوسق من ثمار هذه الشجرة بدل هذا التمر، ويكون المبيع خمسة أوسق، وأما إذا قال: اشتريت ثمار هذه الشجرة التي هي خمسة أوسق بدل هذه التمر ويكون المبيع ثمار الشجرة ثم السائغ لا يضمن أن تخرج قدر خمسة أوسق أم لا، فهذه صورة أخرى، فالصورة الأولى جائزة وهي صورة العرية عندنا، والصورة الثانية غير جائزة عند أبي حنيفة إلا أن في الصورة الأولى تحصر الخمسة الأوسق على الأشجار في الحال وإنما يكون البيع بالكيل فإنه كما حانها يكيلها فالكيل يكون عدل الحي لا في الحال والبيع لا يكون بالحرص بل بالكيل فصديق لفظ البيع حقيقة وكون الرطب على رؤوس الأشجار وبدل التمر وبصورة الحرص في الحال وإن كان البيع بالكيل فإذا صار مذهبا عين ظاهر الأحاديث، هذا ما حصل لي في توفيق المذهب بالحديث.

وأما وجه خمسة أوسق وإنما أن يقال: إن البيع يكون بالكيل والكيل لم يكن في الرطب حالة الرطب بل المعروف الكيل في التمر فإذا حذر بنفسه الكيل الذي غير معروف يقتصر على ما يقتضي به الحاجة، وحاجة الأكثرين يقتضي خمسة أوسق وهذا أوسط الأحوال، وإنما يقال يحمل خمسة أوسق على ما حملت حديث: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) فيقتصر الحكم على خمسة أوسق بحكم الشرع لا بالعادة.

قوله: (مثل حرصها إلخ) قال الشافعية: إن الباء لدلالة، والمحروص الرص، والمثل هو التمر المحدود وأما من جانب الحنفية فأقول: إن الباء التصوير أي بيع بصورة الحرص هذا، والله أعلم والبحث أطول.

الَّذِي يَبْخُرُ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِ السَّلْعَةِ فَيَسْتَأْمُ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَسَوَّى، وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَحْضُرُهُ الْمُشْتَرِي، يَرِيدُ أَنْ يَغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِهِ، وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الشَّرَاءُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَتَخَدَّعَ الْمُشْتَرِي بِمَا يَسْتَأْمُ. وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ نَجَشَ رَجُلٌ، فَالْثَّاجِشُ أَتَمُّ فِيمَا يَصْنَعُ، وَالتَّبِيعُ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْبَايْعَ غَيْرَ الثَّاجِشِ.

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا بِسُرَاوِيلٍ، وَعِنْدِي وَزَانٌ يَزُونُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَانِ: «يَزْنُ وَأَرْجِعْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ سُؤَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الرَّجْحَانَ فِي الْوَزْنِ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي صَفْوَانَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٦٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْظَارِ الْمُغْسِرِ وَالرَّفْقِ بِهِ

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ أَنْظَرَ مُغْسِرًا^(١) أَوْ وَضَعَ لَهُ، أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي التَّيْسِ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَخُذَيْفَةَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَعُبَادَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٣٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَفِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا، فَكَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ الْمُغْسِرِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

١٣٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ^(٢) ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَالشَّرِيدِ^(٣).

(١) قوله: "من أنظر مغسرا" أى أمهه أو وضع له يعنى أبراه من الدين، قوله: "أظله" أى وقاه الله من حر يوم القيامة، أو أقعده تحت عرشه، كذا فى "اللمعات".

(٢) قوله: "مطل الغنى" المطل التسويف بالعدة والدين كالمماطلة، وأتبع بلفظ المحجور بإسكان التاء، والمراد أحيل من الحوالة و"فليتبع" أى

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ

زيادته عليه الصلاة والسلام إما هبة وإما زيادة فى الثمن، فإن كانت زيادة فى الثمن فيحق بالثمن لما فى الهداية، وإن كانت هبة فلا يقال:

[١] قال بشار: يأتي بعد هذا فى المصروع:

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ السَّيِّدِ +، قَالَ: «مَصْلُ الْعَبْدِ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَحْلَتْ عَلَى مِثْلِهِ فَاتَّعَهُ، وَلَا تَعِيبْهُ فِي بَيْعَةٍ». وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ لِأُمُورٍ إِنْجِثَ فِيهِ ذِكْرُ الدُّكْتُورِ بَشَّارٍ وَحُجَّتُهَا أَرْبَعَةٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِصَحِيحِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَالْإِمَامِ الْمِزِّيَّ وَأَبْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ حَجَرَ الْهَيْثَمِيَّ وَرَوَّاحَ لِلنَّمِصِيلِ جَامِعَ التِّرْمِذِيِّ ٢: ٥٧٧. تَحْقِيقُ بَشَّارٍ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى مَلِيٍّ فَاحْتَالَهُ فَقَدْ بَرِيَ الْمُحِيلُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا تَوَى مَالُ هَذَا بِإِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ. وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ حِينَ قَالُوا: «لَيْسَ عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى». وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: «لَيْسَ عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى» هَذَا إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى آخَرَ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ مُعَدِّمٌ، فَلَيْسَ عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى.

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ

١٣١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ حُمَرَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ: إِذَا تَبَذَّتْ إِلَيْكَ بِالشَّيْءِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. وَالْمَلَامَةُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا لَمَسْتَ الشَّيْءَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى مِنْهُ شَيْئًا، مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنْ بَيْعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. فَتَنَاهَى عَنْ ذَلِكَ.

٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ^(١) فِي الطَّعَامِ وَالتَّمْرِ

١٣١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي التَّمْرِ فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَزَى.

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَجَازُوا

بلفظ المعلوم مخفية، وقد يشدد إلى فيقبل حوالته، وطىء بالهمزة - على وزن كرم، وقد يقال: بالياء مشددة كفتى، والأمر لسند، وقيل: لموجب. (اللمعات)

(١) قوله: "في السلف" وهو السلم، وهو في عرف الفقهاء: عبارة عن بيع الشيء على أن يكون ديناً على البائع بالشرائط المعتبرة شرعاً، وقد ثبت في كتب الفقه، كذا في "اللمعات"، قال محمد رحمه الله تعالى: هذا عندنا لا بأس، وهو السلم - بفتحين - أى وهو المستى ببيع السلم، وهو في اللغة: السلف، وفي الشرع: بيع عاجل بأجل يسلم الرجل في طعام أى معلوم قدره وحنسه كثر وشعر إلى أجل معلوم، وأقله شهر، وهو الأصح وعيه الفتوى بكيل معلوم من صنف معلوم أى نوع ووصف كحيد، ولا حير في أن يشترط ذلك من ررع معلوم أو نخل معلوم أى لاحتمال فسادهما بالعاهة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، ويدل عليه الكتاب لما روى الحاكم في "المستدرک" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال: أشهد أن السلف المصموم إلى أجل مستى قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَمْتُمْ بَدِينِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾. (ملوطاً لحمد وشرحه للقارى)

إبها هبة مشاع، فإن الفضة لم تكن مضروبة بل كانت مكسورة فلا شيوع فمن أي باب كانت ربدته عليه الصلاة والسلام يعتبر فيه شروط ذلك الباب.

قيل: إن أول من أخرج الضرب هو عبد الملك كما قال الشافعية، أو عمر الفاروق رضي الله عنه كما قال الأحناف، وهذا الضرب هو في الإسلام، وأما ضرب الكمار فكان في عهده عليه الصلاة والسلام أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالتَّمْرِ

السلف السسم، في السلم عند أبي حنيفة سبع شروط، ولا يصح عندنا إلا في المكيلات والمورودات والمزروعات والمعدودات المتقاربة، فإنه لا يصح إلا هيمما يشت في الدمة، ولا يكون بيع صحيحاً إلا ما يكون المبيع فيه موجوداً إلا بيع السلم، ويلحقه فصل الاستصناع كما يذكرونه لاحق السلم، وفي متوننا: إن السلم لا يكون في أقل من شهر، وقال السرخسي: إن العبرة لما وقع عليه العقد ولا يجب تعيين شه. والسلم في الحيوان غير صحيح عندنا.

قوله: (إلى أجل معلوم إلخ) قال الشافعي: إن أجل يجب التعيين، وإن سسم المسمم فيه في المجلس فلا يجب تعيين الأجل، وعندنا يجب تعيين لأجل، وشرح جميع الحمل في حديث الباب على شاكلة وسق واحد على ما قال أبو حنيفة خلاف لشافعية

السلف في الطعام والثياب وغير ذلك، مما يعرف حذوه وصفته. واختلفوا في السلم في الحيوان، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم السلم في الحيوان جائزاً، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وكسرة بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم السلم في الحيوان. وهو قول شفيان الثوري وأهل الكوفة.

٧١ - باب ما جاء في أرض المشتري يريد بعضهم بيع نصيبه

١٣١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيعُ نَصِيبَهُ»^(١) مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَرْضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ». هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، يُقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعاً مِنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو ابْنِ دِينَارٍ. فَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ قَتَادَةُ عَنْ صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: ذَهَبُوا بِصَحِيفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَأَخَذَهَا، أَوْ قَالَ: فَرَوَاهَا، فَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَوَاهَا، فَأَتُونِي بِهَا فَلَمْ أَرَوْهَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

٧٢ - باب ما جاء في المخابرة والمعاومة

١٣١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ^(٢) وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٣). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٣ - باب [ما جاء في التسمير]^(١)

١٣١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَعَرْنَا لَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعُورُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي

- (١) قوله: "فلا يبيع نصيبه..." الخ هو محمول على الندب وكراهة بيعه قبل إعلامه، ولو أعدم الشريك بالبيع، فأذن فيه، فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وطائفة من أهل الحديث: ليس له أن يأخذ، وعن أحمد: روايتان كالمذهبين - والله تعالى أعلم - كذا في "الطليبي".
- (٢) قوله: "نهى عن المحاقلة والمزابة" مر بيانهما في صفحة ٥٣٦، قوله: "والمخابرة" سبق ذكرها أيضاً في صفحة ٥٦١، أما قوله: والمعاومة فهي بيع ثمر النخيل أو الشجر سنتين فصاعداً، وهي مفاعة من العام بمعنى السنة. (الطليبي)
- (٣) قوله: "ورخص في العرايا" جمع عرية، وفي تفسيرها أقوال لا يسعها المقام، فهي عند الحنفية أن يهب الرجل ثمرة نخله من بستانه، ثم

باب ما جاء في المخابرة والمعاومة

المخابرة المزارعة، والمزارعة على لنقدين جائزة اتفاقاً، وأما المزارعة بجزء معين فغير جائزة اتفاقاً، وأما بجزء مشاع فمختلفة فيها، قال أبو حنيفة بعدم الجواز، وقال مالك وأحمد وصاحبنا أبي حنيفة بالجواز. وقال الشافعي: إن كانت المزارعة بتبعية المساقاة فجائزة وإلا فلا، والمساقاة تكون في الثمار وهي جائزة عند الشافعي لا عند أبي حنيفة. وأما أرباب فنوى أهل المذهبين فأفتوا بالجواز خلاف الإمام. وأما الأحاديث فهي الجواز وعدمه صحاح وحمل المحجورون الهبي على الشفقة، وصرق الطحاوي بالروايات وحتار مذهب الصاحبين. وأما أرباب التصنيف فيذكرون في أول الباب أن المزارعة عند أبي حنيفة باطلة خلاف صاحبه ثم بعده يذكرون خلاف الفروع بينهم، وأقول: إذا فقد باب المزارعة عند أبي حنيفة فكيف يذكر الخلاف في الفروع؟ فقال شراح الهداية: إن ذكر أبي حنيفة الفروع بناءً على فرص صحة المزارعة، أقول: إن هذا لا يجدي بل مثله يجري في كل باب ثم رأيت في الخاوي القدسي قال: إن أبا حنيفة إيماء كرهها ولم ينعها أشد الهبي الخ، فاعل الإشكال، ومراده أن أبا حنيفة لم يقل بطلان المزارعة بل كرهها

ذكر بعض الشافعية أن الدرر بن كاد من رتب الأرض مزارعة وإلا فمحاربة، ولم أجد هذا الفرق في غير كتبهم

قوله: (سعر لنا) رخ روي عن أبي يوسف أن العلوي والمظلمة إذا انتهى بعين الإمام السعر نفسه وبدخل في ترحيص الأشياء.

لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلّبني بمظلمة في دم ولا مال.

هذا حديث حسن صحيح.

٧٤ - باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع

١٣١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الصَّلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ مَا هَذَا؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي الْحَمْرَاءِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ، وَحَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا الْغِشَّ، وَقَالُوا: الْغِشُّ حَرَامٌ.

٧٥ - باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان

١٣١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢) سِنًا فَأَعْطَى سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِّهِ وَقَالَ: «خَيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

وفي الباب عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَشُعْبَانُ، عَنْ سَلَمَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَمْ يَرَوْا بِاسْتِقْرَاضِ السِّنِّ بَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ.

١٣١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ^(٣)، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لَصَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالًا». وَقَالَ: «اشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا، فَأَعْطُوهُ إِثَاءً» فَطَلَبُوهُ، فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، فَقَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِثَاءً، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

١٣١٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

صَحِيحٌ.

يشقّ على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم لكون أهله في البستان، ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك ثمرًا مجدودًا بالحرص سيدفع ضرره عن نفسه، فلا يكون محققًا للوعد، وهذا جائز؛ لأن الموهوب م يصر مكا لموهوب به مادام متصلاً بمالك الواهب، فما يعطيه من الثمر لا يكون عوضًا عنه، بل هبة متبدلة، وبما سمي ذلك بيعًا مجارًا؛ لأنه في الصورة عوض يعطيه للتحرز عن الخلف. (النهاية شرح الهداية وسبق بحثه في صفحة ٥٦٤)

(١) قوله: "من غش فليس منا" الغش ضد النصح وهو الشرب لكدر أي ليس من أخلاقه ولا عني ستمه. (مجمع البحار)
(٢) قوله: "استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم" قال الشيخ في "اللمعات": في الحديث دليل على جوار استقراض الحيوان، وعند أبي حنيفة: لا يجوز، وقالوا: هذا الحديث منسوخ - انتهى -.

(٣) قوله: "فأغظ له" أي عنف به أي شدد في طلب دينه من غير كلام يقتضي لكفر، أو كان هو كافر، قوله: فهم أصحابه أي قصده ليوذوه باللسان أو باليد. (مجمع البحار)

باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع

ذكر في الفتح أن البيع دا غرر قولي يجب فسخه قضاء، وذ غرر فعني يجب فسخه ديانة، وكل بيع مكروه تحريمًا يجب فسخه ديانة.

باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان إلخ

قال أبو حنيفة: لا يجوز لقرص إلا في الشيء أي المكبر أو المورون، وقال الشافعي: يجوز استقراض الحيوان كاستئجاره ويعين كل تعيين كإيلا يقع لراع بعد.

ولشافعي حديث لئاب، ولما مر من استئجار الأعداء (بهي عن بيع الحيوان بالحيوان سيئة)، وحديث الباب وقعة حان، وإن قيل: إن حديث أمار في البيع لا القرص، أقول: إن مناطهما واحد، ويحمل وقعة الباب عدي أنه اشتري البعير يتم مؤجل ثم أعصى بدلاً بدل دالتم فعثر الراوي بهد، ومثل هذه المعاملة تكون في عصرنا كثيرة.

١٣١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا^(١)، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ. فَقُلْتُ: لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رُبَاعِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ. فَإِنْ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٦ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي سَمْعِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْقَضَاءِ]^(٢)

١٣١٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مَغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمْعَ الْبَيْعِ، سَمْعَ الشِّرَاءِ، سَمْعَ الْقَضَاءِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٣٢٠ - حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ، سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى، سَهْلًا إِذَا اقْتَضَى».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).

٧٧ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ

١٣٢١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَشْتَدُ فِيهِ ضَالَّةٌ^(٤) فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ».

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَرَهُوا الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

(١) قوله: "بَكْرًا" - بفتح لباء وسكون الكاف - الشاب من الإبل، قوله: خيارًا أي مختارًا، ورباعيًا - بالتحفيف - أي الإبل الذي ألقى رباعيةً وهي السن الذي بين الثانية والأنياب والأعراب كأعراب لقاضي. وفي الحديث دليل على أن رد الأجداد في الدين في مكارم الأخلاق، وليست من الأموال الربوية، وأيضًا لم يكن مشروطًا في صلب العقد. (اللمعات)

(٢) قوله: "من يشد فيه ضالة" هو من النشد: رفع الصوت، قوله: لا رد الله عليك، قاله زحزأ عن طلبه في المسجد. (المجمع)

قوله: (استدسف إلخ) أي اشترى بشئ مؤجل، ومش هذا ما في الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام استدسلف الطعام ورهن درعه». ولم تكن الدرع ثمنًا بل رهنًا بدر الثمن.

باب النهي عن البيع في المسجد

يجوز لمعتكف بلا إحصاء سبعة، وقال ابن وهبان في منظومته: إن اعتياد المرور بمسجد فسق والتعليم للأصفال فيه غير جائز، وقال الشارح: هذا إذا كان يعلم على الأجرة وإلا فلا:

وفسق معتاد المرور بمجمع ومن علم الأطفال فيه ويوزر

[١] ما بين المعقوفتين من نسخة بشار، وقال بشار: سقطت ترجمة الباب من المطبوع.

[٢] وفي نسخة بشار: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ: أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لَابْنِ عُمَرَ: إِذْهَبْ فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: أَوْتَعَفِينِي^(١) يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ، فَبِالْحَرِيِّ^(٢) أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا». فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ؟

وفي الحديث قصة.

وفي الباب عن أبي هريرة. حديث ابن عمر حديث غريب. وليس إسناده عندي بمُتَّصِلٍ، وعبد الملك روى عنه الْمُعْتَمِرُ هَذَا، هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ.

١٣٢٢ (م) [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الْحَقِّ فَعَلِمَ ذَلِكَ فَذَكَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ].^(٣)

١٣٢٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُجِبَ عَلَيْهِ، يُنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكًا فَيَسُدُّهُ»^(٤).

١٣٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَمَادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّقَلْبِيِّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ مَرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ عَنْ خَبِثَةَ وَهُوَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ، وَسَأَلَ فِيهِ شَفْعَاءَ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدُّهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى.

١٣٢٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ، حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ»^(٥). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ زُوِيَ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢ - باب ما جاء في القاضي يَصِيبُ وَيُخْطِئُ

١٣٢٦ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ

(١) قوله: "أو تعافيني" بالواو بعد الهمزة، والمعطوف عليه محذوف أى أترحم وتعافيني. (اللمعات)

(٢) قوله: "فبالحرى" الرواية المشهورة - بكسر الراء وتشديد الياء - بلفظ الصفة عسى وزن فعيل بمعنى الخلق والحدير، فالباء رائدة وهو مبتدأ ما بعده خبره، والكفاف هو الذى لا يفضل عن الشيء، ويكون مقدار الحاجة إليه، وهو نصب عسى الحال. وقيل: أراد به مكفوفاً عني شراً. (اللمعات)

(٣) قوله: "فيسدده" أى يعينه ويحميه على الصواب. (اللمعات)

(٤) قوله: "فقد ذبح بغير سكين" معناه التحذير من طلب القضاء، والدبح محار عن هلاك دبه لا هلاك بدنه، أو مسالعة، وإن الدبح بالسكين راحة وحلاص من الألم وبغيره نعيدي، فصرح به المثل ليكون أشدّ في التوقي منه، فإن الدبح بالسكين عداء ساعة، والآحر عداء عمر.

أبواب الأحكام

لا نجد كتاب الأحكام في كتب العقه بل نجد في كتب الحديث ، ويذكر تحته مسائل مثل مسائل القضاء في العقه

باب ما جاء في القاضي يَصِيبُ وَيُخْطِئُ

قال الشاه ولي الله رحمه الله في عقد الحيد : إن حديث الباب في حق القاضي لا في حق المعني أو المجتهد، وانقاضي الحاكم يحتاج إلى

[١] سقط هذا الحديث من المصححة الهندية أنشأه من نسخة شار.

ابن مُحَمَّد بن عمرو بن حَزْم، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»^(١).

وفي الباب عَنْ عمرو بن العاص، وَعُقْبَةُ بن عامِر.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي؟

١٣٢٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحَارِثِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي؟» فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: «فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي»^(٢)، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ»^(٣).

١٣٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ الْحَارِثِ بنِ عَمْرٍو، ابْنِ أَخِي لِلْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ حَنْصِ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَنَحْوِهِ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. وَأَبُو عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ، إِسْمُهُ: مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ

١٣٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فَضِيلٍ عَنْ فَضِيلٍ بنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ^(١) النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَذْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ، وَأَبْغَضُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ».

وفي البابِ عَضُدُ بنِ أَبِي أَوْفَى.

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

كذا في "المجمع".

(١) قوله: "وإذا حكم فأخطأ فله أجر واحد" إنما يؤجر المخطئ على اجتهداده في طلب الحق لأن اجتهداده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ، بل يوصع عنه الإثم فقط، وهذا في من كان جامعا لآلة الاجتهاد عارفا بالأصول عالما وجوه القياس، فأما من لم يكن محلا للاجتهداد، فهو متكلف، ولا يعذر باخطاء، بل يخاف عليه الوزر، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "القضاء ثلاثة وأحدهم في الجنة واثنان في النار" الحديث، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "أجتهد رأيي" الاجتهاد أخذ النفس بهذا الطاقة، وتحمل المشقة فيه دليل على شرعية القياس، كما تقرّر في أصول الفقه.

(٣) قوله: "إن أحب الناس... الخ" لا بد من تخصيص الأنبياء عبيهم السلام وبعدهم إن أريد بالإمام العادل من أجمع بين الكمالات العلمية والعملية إلى الغاية القصوى، ومع ذلك عدل بين خلق الله وسياستهم كالخلفاء الراشدين، فلا شبهة أنه أفضل ممن عداه، والظاهر أنه لبيان فضيلة العدل، وأن العادل أفضل ممن عداه من هذه الحيثية - والله تعالى أعلم -. (اللمعات)

معرفة المسائل والوقائع أيضاً بخلاف المفتي.

قوله: (أجران إلخ) في مسند في رواية بسند ضعيف أن للمصيب عشرة حسنات.

باب ما جاء كيف يقضي القاضي؟

حديث الباب يفيد في القياس وأحد أرباب الأصول وتكلم فيه المحدثون لأن الراوي عن معاذ منهم، أقول: إن الراوي عنه جماعة من أصحاب معاذ، وأصحاب معاذ ثقات فلا ضير والحديث قوي، وقال البيهقي: إن الحديث وإن هو منقطع لكنه مروي عن أصحاب معاذ فيكون حجة وأحد أرباب القياس حديث الباب. أقول: إن الاجتهاد الذي أعم من القياس الذي قسيم الكتاب والسنة والإجماع لا ينكره داود الطاهري ولا يقال: إن داود الطاهري مكر القياس وليس محتجده، وإن أشار إليه في الهداية لكن الحق أنه محتجده، والاجتهاد يشتمل على نقيض المطلق وتخصيص العام وتفسير المحمل وتقديم النص على الظاهر ومثل هذه الأبحاث، هذا والله أعلم، وراجع تحريج الهداية من أحاديث الاجتهاد من القضاء.

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عُمَرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ، وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَانَ الْقَطَّانِ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كِلَاهُمَا

١٣٣١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي» قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّعِيَّةِ

١٣٣٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ» دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَّتِهِ وَمَسْكِنَتِهِ. فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى خَوَائِجِ النَّاسِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

حَدِيثٌ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ الْجُهَنِيُّ، يُكْنَى أَبَا مَرْزِيمٍ.

١٣٣٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْزِيمٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ

١٣٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كَتَبَ أَبِي إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ، أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانُ. فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو بَكْرَةَ اسْمُهُ: نُفَيْعٌ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْأَمْرِ

١٣٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شَيْبِلٍ^(١)، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ، أُرْسِلَ فِي أَقْرِي، فَرَدَدْتُ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَا تُصِيبُنْ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ لِهَذَا دَعْوَتُكَ، فَاْمْضِ لِعَمَلِكَ».

(١) قوله: "يعني بانه" أى منع 'رباب الخوارج أن يدخلوا عليه ويعرضوا حوائجهم، وحاجة الخلعة والمسكنة متقاربة المعنى كررها تأكيداً، قوله: "أغلق الله أبواب السماء..." الخ" أى أعده ومنعه عما يطلب ويسأله ويغيب دعوته، كذا في "السمعات".

(٢) قوله: "لا يحكم الحاكم" وهو أعم من أن يكون قاضياً أو غيره، قوله: "وهو غضبان" لأنه يمنع من التمسك من الاجتهاد والتثبت فيه، وكذلك حكم كل ما تغير من لأحوال كالجوع والعطش والمرض وأمثال ذلك. (السمعات)

(٣) قوله: "المغيرة بن شيبيل" - معجمة وموحدة مصغراً - وهو أبو الطفيل البجلي، قاله في "المغني"، وفي "التقريب": لمعبرة بن شبل - بكسر معجمة وسكون الموحدة - ويقال: بالتصغير البجلي الأحمسي أبو لطيف الكوفي ثقة من الرابعة.

باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان

لأن القضاء يسعى أن يكون حجة لا عدا، وثبت فضاؤه عنه صلاة والسلام حاشه العصب كنه لا نفس عليه سائر أناس 'مه

باب ما جاء في هذا الأمر

فإن أرباب منور الحنفية إن لقضي لا يجب دعوة رجل إلا أن يكون من معتقيه أو كان يدعوه قبل نصه على مصب القضاء

أهداه على أربعة أقسام ، بحث من عديس في حوار دعوة انقي ، عدم حوره

وفي الباب عن غدي بن عَمِيْرَةَ، وَبُرَيْدَةَ وَالْمُسْتَوْدِ بْنِ شَدَّادٍ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَابْنِ عَمْرِو. حَدِيثُ مُعَاذٍ، حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ لَا نَعْرِقُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ فِي الْحُكْمِ

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ.

وفي الباب عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ خَدِيدَةَ^(١)، وَأُمِّ سَلَمَةَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ. وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

١٣٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ خَالِهِ^(٢) الْحَارِثِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ

١٣٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كِرَاعٍ^(٣) لَقَبَلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ».

وفي الباب عن عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَالثَّوْبَانَ بْنِ شُعْبَةَ، وَسَلْمَانَ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ حَنْظَلَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُلْفَةَ. حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يَقْضَى لَهُ بِشَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ

١٣٣٩ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ

(١) قوله: "اراشي" وهو المعطى، والمرتشى وهو الآخذ، وإنما يلحقهما العقوبة إذا استويا في القصد والإرادة، فرشا المعطى لينال به باطلاً، ويتوَصَّل به إلى ظلم، فأما إذا أعطى يتوَصَّل به إلى حق، أو ليدفع به عن نفسه مضرة، فإنه غير داخل في هذا الوعيد، هذا ما قاله الطيبي في "السمعات" هذا يبعي أن يكون في غير القضاة والولاة؛ لأن لسعى في إصابة الحق إلى مستحقه، ودفع الظلم عن المظلوم واجب عليهم، فلا يجوز لهم الآخذ عليه وأيضاً، قيل: إذا كان عمل يستأجر عليه بمقدار هذه لأجرة، فيأخذها لا يجرم، وأما كلمة "أو" عمل قبل لا يؤخذ عليه هذه لأجرة، فهو حرام.

(٢) قوله: "واس حديدة" كذا في أكثر النسخ، قال في "أسد الغابة" عن أبي نعيم وابن مندة: إنه الصوب، قال: وقيل: أبو حديدة انتهى بالمعنى، وفي بعضها وابن حيدة وفي بعضها أبي حديد.

(٣) قوله: "إلى كِرَاع" هو مستند الساق من الغنم والبقرة. (بجمع البحار)

باب ما جاء في الراشي والمرتشى

الرشوة في الدعة إلقاء الدلو في البئر، وقال فقهاؤنا: يجوز إعطاء الرشوة إذا كان مطبوعاً، وإن كان طاملاً أو كان له عرص فاسد فلا يجوز. والراشي المعطى، والمرتشى الآخذ، ووقع في بعض كتب اللغة حديث: «لعن الله الراشي والمرتشى والرائش الخ»، والرائش الوكيل بين الراشي والمرتشى، وأحاديث أرباب الدعة لا تكون بلا أصل، وذكر العسكري إمام الدعة في كتاب الأمثال قريب ألف حديث ليست بلا أصل.

باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه

قالوا: إن حديث اسباب يرد على الحنفية حين قالوا: إن القضاء نافذ ظاهراً وباطناً، وأنكره البخاري في كتاب الخيل أشد الإنكار، فقول: ليست المسألة أن يذكر ذلك الإنكار فإن عنوان المسألة هذا قضاء القاضي شهادة الرور في العقود والمسوح لا في الأملاك المرسله إدا

أَمَّ سَلَمَةَ عَنْ أَمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَرُّ بِحُجَّتِهِ^(١) مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ قَضَيْتُمْ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ أَمِّ سَلَمَةَ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

١٣٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ^(٢) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي^(٣)، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي، وَفِي يَدِي، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْكَ يَمِينَةٌ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يَتَّالِي عَلَى مَا خَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ

- (١) قوله: "وإنما أنا بشر" يعني إن تركت على ما جبت عليه من القضايا بالبشرية، ولم أؤيد بالوحي، طرأ عني منها ما يطرأ على سائر البشر. (السمعات)
- (٢) قوله: "الحن بحجته" أي السن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحججة، ويقال: لحن كمرح أي فطن، واللحن قد يطلق على الخطأ في الكلام وعدم التصريح بالمقصود وعلى الضرب في الصوت، وعلى معنى الفطانة، وهو المراد هنا. (السمعات)
- (٢) قوله: "من كندة" - بكسر الكاف - أبو حنّ الذي من اليمن، وحضرموت أيضاً بلدة من اليمن.
- (٤) قوله: "غلبني على أرض لي" أي غصبها مني قهراً. (الطلي)

كَانَ أَهْلُ قَابِلِ الْإِنْشَاءِ، وَلَا يَأْخُذُ الْقَاضِي الرِّشْوَةَ، نَافِذٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَقِيودٌ أُخْرَى أَيْضًا، وَأَمَّا الْأَمْلَاقُ الْمُرْسَلَةُ فَهِيَ أَنْ يَدْعِيَ أَنْ هَذَا الشَّيْءُ لِي وَلَا يَذْكُرُ سَبَبَ مَلِكِهِ فَإِنَّهُ قَضَاءٌ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، وَأَمَّا وَجْهٌ عَدَمُ نَمَازِهِ بَاطِنًا فَذَكَرَ صَاحِبُ اهْتِدَايَةِ أَهْلِ الشَّيْءِ يَتَمَلَّكُ بِأَسْبَابٍ عَدِيدَةٍ فَإِذَا قَضَى فَالْقَضَاءُ يَكُونُ بَدَلِ السَّبَبِ، وَلَا وَجْهٌ تَرْجِيحٍ بَعْضُ الْأَسْبَابِ عَلَى بَعْضٍ فَيَكُونُ تَرْجِيحًا بَلَا مَرَجَحٍ، وَالْوَجْهُ إِلَى أَنْ الْعُقُودَ وَالْفُسُوحَ فِي يَدِ الْقَاضِي وَقُدْرَتِهِ بِخِلَافِ الْأَمْلَاقِ الْمُرْسَلَةِ، فَعَمَى مَا ذَكَرْتُ: إِنَّهُ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَشَهِدَ شَاهِدَانِ فَحُكِمَ الْقَاضِي بِنِكَاحِهِ حَلَّ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ، وَرَعِمَ خُصُومُنَا أَنَا أَحْبَرْنَا هَذَا الْارْتِكَابَ بَلَا بُكْرٍ، وَالْحَالُ أَنَّ هَذَا الرَّعْمَ فَاسِدٌ وَعَلَى الْمُدَّعِيِ وَالشَّاهِدَيْنِ وَزَرَ الْآخِرَةَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ فِي الْفَتْحِ، وَخِلَافُ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ فِي أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ وَالْمَرْأَةُ مَنْكُوحَةٌ أَمْ لَا؟ فَقَالَ الْحِجَازِيُّونَ: إِنَّهَا تَقُومُ عِنْدَهُ وَلَا تُمْكِنُهُ مِنْ نَفْسِهَا، وَقِنَا: إِنَّهَا تُمْكِنُهُ مِنْ نَفْسِهَا، ثُمَّ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَّا: إِنَّ الْقَضَاءَ بِمَنْزِلَةِ النِّكَاحِ حَتَّى قَالُوا: إِنَّهُ يَجِبُ عِنْدَ هَذَا الْقَضَاءِ شَاهِدَانِ مِثْلَ مَا يَكُونُ الشَّاهِدَانِ فِي النِّكَاحِ، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ الشَّاهِدَانِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَيْسَ بِنِكَاحٍ صَرِيحٍ بَلِ النِّكَاحُ فِي ضَمْنِهِ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ قَائِمٌ مَقَامَ النِّكَاحِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا فَإِنَّهُ فِي مَنْ هُوَ الْحَنُّ بِحِجَّتِهِ، وَلَا نَقُولُ بِأَنَّ الْقَضَاءَ نَافِذٌ بِمَحْضِ ذَلِكَ الْحَنِّ بَلِ يَجِبُ الشَّاهِدَانِ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّرُوطِ، وَنَقُولُ أَيْضًا: إِنَّ الْحَدِيثَ فِي الْأَمْلَاقِ الْمُرْسَلَةِ فَإِنَّهُ فِي الْمِيرَاثِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ص (١٤٨) ج (٢)، وَقَدْ يَدُورُ بِالْبَالِ أَنَّهُ مَعَ الْحَلِّ بَاطِنًا مِنَ النَّارِ لَا فِي الْكُذْبِ ابْتِدَاءً فَقَطْ بَلِ مُسْتَمَرًّا، وَنُظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي رَدِّ اهْتِزَاجِ الرَّقِيقِ فِيمَا وَطِئَ جَارِيَةَ ابْنِهِ وَادَّعَى الْوَلَدَ. وَالْأَسْهَلُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ قَطَعَ لَهُ مِنَ النَّارِ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ فَهُوَ فِي نَفْسِ الدَّفْعِ لَا بَعْدَهُ فَالسَّبَبُ تَحَقُّقُ ابْتِدَاءً وَالْإِتِّصَافُ مُسْتَمَرٌّ كَمَا قَالَ يَوْصَرُ أَرْبَابَ الْفَنُونِ. إِنَّ التَّحَقُّقَ مَرَّةً يَكْفِي لِلصَّدَقِ بِإِطْلَاقِ الْعَامِّ مُسْتَمَرًّا أَوْ أَنَّهُ حُكِمَ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ وَمِثْلُهُ قَالُوا فِي حَدِيثِ عِمَارٍ: «نَقَتَهُ الْعَقَّةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ».

وَأَمَّا حُجَّتُنَا فَذَكَرَ الطُّهَاقِيُّ حِينَ بَوَّبَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَأَتَى بِشَيْءٍ لَطِيفٍ مِنْ بَابِ التَّفَقُّهِ وَيَذْكُرُ أَرْبَابَ تَصْنِيفِنَا وَاقِعَةً عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ادَّعَى عِنْدَهُ رَجُلٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَشَهِدَ شَاهِدَ الرَّوْرِ فَحُكِمَ عَلَيْهِ بِالنِّكَاحِ، فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّهُ كَادِبٌ، فَأُنْكِحَنِي بِهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كَيْلًا يَأْتِمُ. فَقَالَ عَلِيٌّ: شَاهِدُكَ زَوْجُكَ الْخُ، ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَا يَذْكُرُونَ سَنَدَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَلَمْ أَحَدِ السَّنَدَ وَضِي أَنَّهُ لَا تَكُونُ بَلَا أَصْلَ، وَامْرَأَتُهُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ وَلَمْ يَرِدْهُ رِبَادَةُ الرَّدِّ وَلَمْ يَقْبَلْهُ أَيْضًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِبَلَا أَصْلَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا فَصَلَ الْأُمُورَ بِطَرِيقَيْنِ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ أَوِ الْيَمِينَ مِنَ الْمُسْكِرِ، وَلَا ثَالِثَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالثَّلَاثِ أَيْ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ وَالْيَمِينَ مِنَ الْمُدَّعِيِ. وَحَدِيثُ الْبَابِ لَنَا أَيْ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَلَا ثَالِثَ، وَسَيَأْتِي حَدِيثُ لِلْحِجَارِيِّينَ وَلَعَلَّ الْحَارِيَّ وَافَقْنَا فِيهِ لَمْ يَحْرَجْ حَدِيثَ الْحِجَارِيِّينَ

ليخلف له. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذِيرُ: «لَنْ حَلَفَ عَلَى مَا لَكَ لِأَكْلِهِ ظُلْمًا، لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ»^(١).

وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْأَشْعَثِ بْنِ قَبِيْسٍ.

حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْزَمِيُّ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ، ضَعْفُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ.

١٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمَرَ الْجُمَحِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ

١٣٤٣ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ.

قَالَ رَبِيعَةُ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَسْعَدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ^(٣).

(١) قوله: "وهو عنه معرض" قال الطيبي: هو مجاز عن الاستهانة به واستحط عليه والإبعاد عن رحمته نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَطُورُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

(٢) قوله: "قضى أن اليمين على المدعى عليه" لم يذكر في هذه الرواية طلب البيينة كآه ثابت مقرر في الشرع، فإنه قال: البيينة على المدعى، فإن لم يكن بيينة، فاليمين على المدعى عليه.

(٣) قوله: "قضى باليمين مع الشاهد" أي كان للمدعى شاهد واحد، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يخلف على ما يدعيه بدلا عن الشاهد

قوله: (عن ابن عباس الخ) حديث ابن عباس: «ولكن البيينة على المدعي واليمين على من أنكر إلخ» أخرجه النووي في أربعين وصححه، وابن حبان صححه في صحيحه، ورواه البيهقي في السنن الكبرى وسنده صحيح، وأخرج البخاري قطعة منه في تفسير سورة البقرة، لكن معرفة المدعي والمدعى عليه متعذرة لا يدر كمال واحد، ولذا صرح الفقهاء في جميع الخزيات بأن المدعي فلان والمدعى عليه فلان.

باب ما جاء في اليمين مع الشاهد

حديث الباب حديث الحجازيين وحجة عيننا، وأحباب الخفية بأوجه، منها أن الحديث لا يدل على أن اليمين كان على المدعي بل يمكن مراد أن يقال: إن الشاهد على المدعي واليمين لمنكر. ومنها أن المراد أن فصل الخصومات في عهده عليه الصلاة والسلام كان بسنتين إما بالبيينة أو باليمين، والشاهد اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا يدل على الشاهد الواحد. وقال الجمهور: إن سم الجنس لا يكون في المشتقات لكن انزعشري قال بأنه قد يكون مشتق أيضاً اسم جنس كما قال تحت آية: «وَيَوْمَ يَقُضُ الظَّالِمُ» [الفرقان: ٢٧] الآية، فدل الحديث على أن يكون فصل الأمر بالبيينة لكن البيينة عام من أن يكون رجلين أو رجلاً وامرأتين أو امرأة واحدة أو رجل واحد أو أربعة شهداء. لكن هذا الوجه للحوث يردده سائر طرق الحديث. وحديث الباب أخرجه مسلم في صحيحه، ونقل المحقق ابن أمير حاج بإعلال ابن معين حديث الحجازيين بجميع طرقه لكن الجمهور إلى تصحيح الحديث، فأقول: وليتظر إلى أصل الواقعة، فأقول: إنه كان صلحاً لا فصل الأمر بالقضاء لما أخرجه أبو داود ص (٥٠٨) أنه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد واحد إلخ، وفيه: «أدهوا فقامسوه أصداف المال إلخ»، فدل على أنه مصالحة فإنه لو كان قضاءً بشاهد واحد ويمين فكيف يكون انتصيف فليس إلا صلحاً، وغيره الراوي بالقضاء بشاهد ويمين فدل لا حاجة إلى الخواص، والسألة محتمة فيها في السلف.

قبل: إن أول من قضى شاهد ويمين معوية، وكه قال نافر. قضى جدي عني يمين وشاهد، وسنده قوي رواه أبو يوسف في مسنده، تأليف ابن عروة الحراني تلميذ أبي جعفر انصحاوي وهو في كبر العمال، ورأيت في عنقه أي عمر أنه روى مدهساً ثم رد عليه أشد الرد.

وفي الباب عن علي، وجابر، وابن عباس، وسرق.

حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. حديث حسن غريب

١٣٤٤ - حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن أبان، قالا: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن

جابر: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

١٣٤٥ - حدثنا علي بن حجر، حدثنا إسماعيل بن جعفر، حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه، أن النبي ﷺ قضى باليمين

مع الشاهد الواحد قال: وقضى بها علي فيكم. وهذا أصح. وهكذا روى سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن

النبي ﷺ، مرسلاً. وروى عبد العزيز بن أبي سلمة، ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي،

عن النبي ﷺ.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائزة

في الحقوق والأموال. وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالوا: لا يقضى باليمين مع الشاهد

الواحد إلا في الحقوق والأموال. ولم يَرِ بمض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد

الواحد.

١٤ - باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه

١٣٤٦ - حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من

اعتق نصيباً، أو قال: شقيقاً، أو قال: شركاً له في عبد، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العذل، فهو عتيق، وإلا فقد

الأحر، وبه قال الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى، وقال أبو حنيفة: لا يجوز حكمه بالشاهد ويمين، بل لا بد من شاهدين يقويه تعالى:

«واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان» قال: «واشهدوا» دوى عندكم ولا يجوز سح الكتب

غير الواحد، وأيضاً إلام في الشبهة ويمين بالاستعراق ليكون جمع لبيت في حاش مدعى، وجميع الأيمان في حاش المذكر، قال الثوري شق:

وجه حديث عند من لا يرى نقصه باليمين ولشاهد واحد أنه قضى يمين مدعى عليه بعد أن أقام لمدعى شاهداً واحداً، وعجز عن

إتمام الشبهة.

(١) قوله: «سرق» ناصبه وتشديد وراء - وصوب العسكري تحفيها، من أسد الجهي، وقيل: غير ذلك في نسبه صحابي سكن مصر، ثم

الإسكندرية. (التقريب)

و يمكن هذا لإسكان دأبه فإنه نقل عن محمد بن الحسن أنه حرر الواحد خلافاً لكذب الله تعالى، ثم توجه في أن يأتي بنظر فيها الريادة بحر

الواحد على القاص ثم نقل عن محمد أنه قد قضى قاضي شاهد ويمين يجوز قاص آخر أن يفسحه. ثم غصب أبو عمر وقال: ليس مذهبنا

مختلف فيه أيضاً، أقول: قول إن محمد إنه خلاف الكتاب، فإن الكتاب قد تعرض إلى هذه المسألة في موضع وليس فيها ذكر الطريق الثالث

للعقل، وأما ما نقل عن محمد أن القاصي الثاني يجوز به أن يفسحه، فأقول: إن ههنا دقيقة وهي أنه قد يكون لقضاء مختلف فيه وقد تكون

مسألة مختلفة فيها وإذا لحق لقضاء مسألة مختلفة فيها مختلفة فيها صارت مجمعة عليها، وأم إذا كان المختلف فيه قضاء فإذا حقه قضاء قاص لا

بصير مجمعة عليه، وإلا إذا لحقه قضاء قاض ثان فبصير مجمعة عليه، فقول محمد في لقضاء لا في مسألة فلا وجه للغصب.

باب ما جاء في العبد يكون بين رجلين فيعتق أحدهما نصيبه

أي إذا كان لعبد مشترك بين رجلين فاعتق أحدهما نصيبه، فقال أبو يوسف ومحمد: إن لعبد حر، ثم إن كان المعتق موسراً فيضم

قيمة نصيب شريكه وإن كان معسراً فيستسعي العبد. وقال الشافعي: إن تعتق إن كان موسراً فيضم شريكه ولا يتجزئ العتق، وإن كان

معسراً فيتجزئ العتق ولا يقوى بالاستسعاء، بل يقوى: يتخذ منه الشريك شيء يوماً ويدهه يوماً إلى الأبد. وقال أبو حنيفة: إن كان المعتق

معسراً فإما أن يستسعي أو يعتق وإن كان موسراً فإما صمان أو استسعاء أو عتاق، واعتق يتجزئ عند أي حيفة في كل حر ولا يتجزئ

عند صاحبه في حال، وقال الشافعي: يتجزئ في بعض لأحر ولا في البعض لأحر. وقال أبو يونس: إن وافق الأحاديث لشافعي. أقول:

كيف وقد أخذ الشافعي حديث نصيب وأمهل حديث الاستسعاء مع صحته؟ والإصناف من حيث حدث ما قال يطحاوي من أنه حقا

مذهب صاحبين، أقول: إن ما ذهب أبي حنيفة قوي بعفها فإن لإسحاق داره صمان ولا استسعاء به كورس في لأحاديت، وهو في لبحاري

رحمه الله ن حصة من الأول. بن لآخر

قوله: (فمن عسى له) فإن أبو حنيفة معناه أنه لا يملك شيئاً من ماله كونه في الحان

عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»^(١).

قال أيوب: وَرُبَّمَا قَالَ نَافِعٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٣٤٧ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَهُوَ عَتِيقٌ مِنْ مَالِهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٣٤٨ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا، أَوْ قَالَ: شَقِيبًا فِي مَمْلُوكٍ، فَخَلَّاهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

١٣٤٨ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، نَحْوَهُ، وَقَالَ: شَقِيبًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَ رَوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَمْرَ السَّعَايَةِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّعَايَةِ؛ فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ السَّعَايَةَ فِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، غَرِمَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدَ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ، وَلَا يُسْتَسَمَى. وَقَالُوا: بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سُمُرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) قوله: "وإلا فقد عتق منه... إلخ" أي وإن لم يكن له ما يبيع ثمنه، فقد عتق منه أي من أعتق ما عتق من نصيب المعتق، هـ الحديث بطاهره يدل على أن المعتق إن كان موسراً، ضمن للشريك وإن كان معسراً، لا يستسعى العبد، بـ عتق ما عتق ورقاً ما رقب، ومذهب أي حيفة إن كان موسراً ضمن، أو استسعى الشريك لعبد أو أعتق، وإن كان معسراً لا يصمر، لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، والولاء لهما؛ لأن الإعتاق يتجزأ، وقالا - أي صاحبه -: ضمه عني، والسعية فقيراً أو بولاء للمعتق لعده تجزئ الإعتاق عندهم، ومعنى الاستسعاء أن العبد يكلف للاكتساب حتى يحصل قيمته للشريك، وقيل: هو أن يخدم الشريك بقدر ما له فيه من الملك، كذا في

قوله: (عتق منه ما عتق إلخ) قال أبو حنيفة: معناه أن هذا إعتاق المعتق الأول وأما لساقي فيعتق في المال بعد الصمان أو الإعتاق أو الاستسعاء، وقال بعض الشافعية في الاستسعاء بأن المراد به أن يخدم مولاه يوماً ويترك يوماً، ويبقى على هذا إلى الأبد، قول: إن هذا يخالفه قوم قيمة عدل إلخ.

وأذكر مستدللات أبي حنيفة: منها أثر عمر أخرجه الطحاوي ص (٦٣) ح (٢) سنده قوي فيه: فقال عمر: 'اعتقوا أنفسكم وإذا بلغ عدد سرحس فإن دعيت فيما رعبتم وإلا فضمكم إلخ، ولأبي حنيفة حديثان صحيحان أحدهما في مصنف عبد الرزاق، والثاني في مسند أحمد ورجاله ثقات، وصحح حافظ من الحفاظ أحدهما.

واعلم أن ما يذكر في كتبنا أن العتق عند أبي حنيفة متجزئ فيه مسامحة، والحق أن يقال: إن إزالة الملك متجزئة فإن إزالة الملك بمنزلة السبب للمعتق، وكذلك الملك سبب الرقية فإن العتق هو قبول شهادته وكونه أهل الولاية وغيرهما، ولا يكون هذا إلا بعد إزالة الملك كله، غير الرق والملك هرق وكذلك في ضدهما، ولذا قال النسفي في الكنز: إن لو بد يمتع أمه في الملك والرق إلخ فإنه عطف الرق على الملك فيكونان معتقين. وعلى هذا يقال: إن العبد مملوك ريد ورقيق في حق كل أناسي الدب، وكذلك إزالة الملك، حق المولى، ولعتق في حق كل رجل، هذا والله أعلم

قوله: (مالك سأس وأشافعي إلخ) المذكور في كتب الشافعية ما ذكرت لا ما قلته الإمام المصنف رحمه الله تعالى

باب ما جاء في العُمَرَى

هي إعطاء الدار، ويقال للمعطي المُعْطَر، والمعطى به المُعْطَر، ثم عند الثلاثة تكون لدار للمُعْطَر له ولعقبه إذا قال: لث

«الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، أَوْ مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا».

وفي الباب عن زيد بن ثابت، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة، وابن الزبير، ومعاوية.

١٣٥٠ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ».

هذا حديث حسن صحيح. وهكذا روى معمرٌ وغير واحدٍ عن الزُّهري، مثل رواية مَالِكٍ. وروى بعضهم عن الزُّهري، ولم يذكر فيه: ولعقبه؟

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ، خِيَاتَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَإِنَّهَا لِمَنْ أَعْمَرَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ: لِعَقِبِكَ؟، فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ إِذَا مَاتَ الْمُعَمِّرُ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا مَاتَ الْمُعَمِّرُ فَهُوَ كَوَرَّثْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ لِعَقِبِهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقْبَى

١٣٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرُّقْبَى جَائِزَةٌ^(١) لِأَهْلِهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَوْصُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الرُّقْبَى جَائِزَةٌ مِثْلُ الْعُمَرَى. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَفَرَّقَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ بَيْنَ الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى: فَاجْتَاؤُوا الْعُمَرَى وَلَمْ يُجِزُوا الرُّقْبَى. وَتَفْسِيرُ الرُّقْبَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا الشَّيْءُ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَيَّ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: الرُّقْبَى مِثْلُ الْعُمَرَى. وَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَلَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ.

”لمعات“

(١) قوله: ”عمرى جائزة“ ضم عمرى على وزن حبلى من: أعمرتك الدار، أي: جعلتها عمرتك، والعمرى اسم منه فيصير معناها: جعلت سكناها لك مدة عمرك. وعمرى على ثمة أوجه: أحدها: أن يقول أعمرتك هذه الدار، فإذا مِتَّ فهي لورثتك أو لعقبك، ولا خلاف فيه لأحد أنه يكون هبة للمعمر له، ويخرج من ممتلك المعمر، له رقبته ويكون بعده لورثته، وإن لم يكن له ورثة فسيب المال. وثانيها: أن يقول مطلق بأن أعمرتك لك أو جعلتها لك عمرك، فاجمهور على أن حكمه حكم الأول، ويكون بعده بورثته وهو مذهبنا وقولنا لشافعي في الأصح. وعند بعض العلماء لا يكون بورثته ويعود بعده إلى المعمر. وثالثها: أن يقول جعلتها لك عمرك، فإذا مِتَّ عادت إلي أو إلى ورثتي، فهذا أيضا صحيح، وحكمها حكم الأول عندنا لأنه شرط فاسد، والهمة لا تنطل بالشرط الفاسد بل بشرط طحل، وكذلك الحكم في أصح قولي الشافعي.

(٢) قوله: ”والرقى جائزة“ قال انقاري في شرح الموطأ: الرقى حكمها حكم لعمرى عند لشافعي وأحمد وأبي يوسف، وقيل مالك وأبو حنيفة ومحمد: الرقى باطنة، وهي أن يقول شخص لآخر: أرقنتك هذه الدار وهي لك رقى، أو هي لك حياتك على أي إن مِتَّ قبلت فهي لك، وإن مِتَّ قبلي فهي لي. إنما سميت بذلك لأن كل واحد يرقب موت صاحبه.

وعقبك، وإذا لم يصرح بهذا فكذلك أيضا، وإذا اشترط لعدم ميعاد الشرط، وقيل المولى لك: إنه ليس بهبة وتمليك بل عارية وألفاظ الأحاديث تؤيد الثلاثة

وتم الرقى فقال أبو حنيفة ومحمد: إنه عارية وليس بمسلك، وقال أبو يوسف: إنه هبة. وهذا لا ينافي مع الارقاب الانصر، وقيل: إنه من لوفه، وأما الأحاديث فبعضها يبيده مثل ما في الباب الملاحق: ”رقى جائزة لأهلها أخ“، وكذلك ما في أس مائة، ونقال من جاسها. إن هذا على اعرف وعمل اعرف أهل كوفة وعرف عهده عنه لصلاد والسلام مسد

١٧ باب ما ذكر عن النبي ﷺ في الصلح بين الناس

١٣٥٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُرَنِّي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَشُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨ - باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشباً

١٣٥٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ»^(١).

فَلَمَّا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ، طَاطَوْا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَأَيْكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالُوا: لَهُ أَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١٩ - باب ما جاء أن التيمين على ما يصدقهما صاحبه

١٣٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ الْمَعْنَى وَاحِدًا، قَالَا: حَدَّثَنَا مُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

(١) قوله: "فلا يمنعه" اختلفوا فيه هل هو للندب أم للإيجاب وفيه قولان للشافعي ولأصحاب مالك أصحهما الندب وبه قال أبو حنيفة، والثاني الإيجاب وبه قال أحمد وأصحاب الحديث، وهو الظاهر من قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين إ.خ. وذلك لأنهم توقعوا عن العمل به. ومعنى قوله: لأرمين بين أكتافكم، أي أقضي بها وأصرحها وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه، وأجاب الأولون بأن أعراضهم إنما كان لأنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض (طبي).

باب ما ذكر في الصلح بين الناس

يجوز الصلح عندنا في الإقرار والسكوت والإنكار، وقال الشافعية: لا يجوز إلا في الأول.

قوله: (كثير بن عبد الله الخ) صحح المصنف هنا حديثه وحسن في باب تكبيرات العيدين، وقال أحمد: إنه لا يساوي درهما ولكنه متحمل عند البخاري وابن خزيمة وضعفه الجمهور.

باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشبة

يجوز له ديانة ولا حبر قضاء.

قوله: (أن يعرض خشبة الخ) قال النووي في شرح المسلم: إن في عامة الطريق خشبة، بالتاء المعجمة، وفي مشكل الآثار للطحاوي خشبه بهاء الضمير، وأخذ النووي عن القاضي عياض فإنه ليس عنده مشكل الآثار.

قوله: (لأرمين بها الخ) مرجع الضمير إما كلمة أو خشبة.

حكى في تذكرة أبي حنيفة أن رجلاً كانت له حائط فأراد كوة فيها فساءل أبا حنيفة عن الغرفة فأبحار له ومنعه حاره، وجاء ابن أبي ليلى فسم يحر له الكوة، فجاء الرجل الأول عند أبي حنيفة وأخبره بما قال ابن أبي ليلى، فقال له أبو حنيفة: اهدم جدارك، فلما أراد ذلك ذهب الجار عند ابن أبي ليلى وأخبره بما قال أبو حنيفة، فقال ابن أبي ليلى: ما أفعل فإنه جداره يفعل به ما شاء.

قوله: (وبه قال الشافعي الخ) لعل قول الشافعي ديانة، وقول مالك قضاء فلا خلاف.

باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقها صاحبه

أي العبرة في بية الحلف للحالف والمستحلف، وفي كتمان الحالف إن كان طالماً فالعبرة لية المستحلف، وإن كان مطلوماً فالعبرة لية الحالف، والمذكور في الحلف في محكمة القضاء الذي عليه مدار فصل الأمر ولا الذي يكون فيما بينهم ولا يدور عليه فصل الأمور.

حكى أن حجاجاً أمير الأمة أرسل رجلاً إلى واحد من السلف ليأتي به عنده، فأتى الرجل باب سفيان وبادى وكان سفيان في بيته فبدل بحسه الذي كان فيه وقال ولأمتي: قولي: إنه ليس ههنا (في الموضع الذي حس فيه أولاً). وكذلك يذكر قصة الشافعي بين يدي المأمون في مسألة حق القرائ.

هريزة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اليمين على ما يصدقك به صاحبك»^(١).

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبد الله بن أبي صالح. وعبد الله هو أخو شهيل بن أبي صالح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وبه يقول أحمد وإسحاق. وزوي عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا كان المشتكف ظالماً، فالتيئة تية الحالف، وإن كان المشتكف مظلوماً، فالتيئة تية الذي استخلف.

٢٠ - باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه، كم يجعل؟

١٣٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ الضُّعَيْفِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْشٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ»^(٢).

١٣٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ».

وهذا أصح من حديث وكيع.

وفي الباب عن ابن عباس.

حديث بشير بن كعب عن أبي هريزة، حديث حسن صحيح. وزوي بعضهم هذا عن قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْشٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وهو غير محفوظ.

٢١ - باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا

١٣٥٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ الثُّغَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^(٣).

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وجد عبد الحميد بن جعفر.

حديث أبي هريزة حديث حسن صحيح. وأبو ميمونة اسمه: سليم. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. قالوا: يخير الغلام بين أبويه إذا وقعت بينهما المنازعة في الولد. وهو قول أحمد وإسحاق. وقالوا: ما كان الولد صغيراً فالأم أحق، فإذا بلغ الغلام سنين خيّر بين أبويه. وهلال بن أبي ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة، وهو مدني. وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير، ومالك ابن أنس، وفليح بن سليمان.

(١) قوله: "عنى ما يصدقك به" أي اعترى في تصديق اليمين تية صاحبك الذي يستحقك، وما قصده، ولا يعتبر فيها تورية الحالف ونيته، وهذا إذا كان المشتكف صاحب حق يطل بالتورية كما في صورة استخلاف القاضي أو نائبه المدعى عليه، وإن لم يكن كذلك هناك مستحق فلا بأس بالتورية لا سيما إذا كان فيه نفع لأحد.

(٢) قوله: "اجعلوا الطريق سبعة أذرع" وفي نسخة سبع، وكلامه صحيح لأن الدراع يذكر ويؤث، يعني إذا كان طريق بين أرض تقوم أرادوا عمارتها، فإن اتفقوا على شيء فذلك، وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث، أم إذا وجدنا طريقاً مسبوكة وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستوي على شيء منه. (اللمعات)

(٣) قوله: "خير غلاماً... أخ" لعل هذا الصبي كان بيع سن التمييز فخير، وليس من باب الحصانة، وفي الحصانة لا يخير الصبي وهو المذهب عندنا خلافاً للشافعي. (اللمعات)

باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل؟

في الأحكام: إن طول الطريق وعرضه، كصور الباب وعرضه، المراد بهذا الطول هو الارتفاع، والمراد بالارتفاع أنه لا يجوز لأحد أن يكسف عرفة في حد الارتفاع، ولا يخاف حدث الباب، وقال الصحوي في مشكل الآثار: إن الحديث في طريق الحديد، وأم القدم فبرك على ما عبه سبعا، وأشار سحاري إلى هذا ولا خلاف في الحديث ومسألة ريادة

باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا

أي إذا صلق مرته وورقته بوجه آخر فمن سحق الوعد ومدها أنه يكون في حصانة لأن لم يسكن، ومده الحصانة في العلام سبع سنين وفي حريه سبع سنين، وأم أصل مذهب فمدة الحصانة إلى التمييز حتى يأكل نفسه ويسحق نفسه كما قرره حصار رحمه الله،

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ

١٣٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»^(١).

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكَثُرُوا قَالُوا: عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ قَالُوا: إِنَّ يَدَ الْوَالِدِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالِ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءَ، مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ

١٣٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ^(٢) عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَهَذْتُ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [إِلَى النَّبِيِّ ﷺ]^(٣) طَعَامًا فِي قَضَعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقَضَعَةَ بِيَدِهَا، فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْقَرِيرِ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَعَارَ قَضَعَةً فَضَاعَتْ فَضَمِنَهَا لَهُمْ.

وهذا حديثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَإِنَّمَا أَرَادَ -عِنْدِي- سُؤَيْدٌ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ. وَحَدِيثُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ.

(١) قوله: «وإن أولادكم من كسبكم» وفي رواية: «إن أولادكم من أطيب كسبكم» كما في «المشكاة»، قال الشيخ في «اللمعات»: من أطيب كسبكم، من الطيب بمعنى الحلال أى أولادكم من أطيب ما وجد بيسبكم وبتوسطكم كأنه جعله رزقاً حلالاً حصل بكسبه، والمقصود أن ما اكتسبه أولادكم حلال لكم أو اكتسب أولادكم من أطيب كسبكم، وفيه دليل على وجوب أى عند الحاجة نفقة الوالد على ولده -انتهى-.

(٢) قوله: «الحفرى» -بفتح المهملة والفاء- نسبة إلى موضع في الكوفة.

وقال الحنابلة: إن الغلام والجارية يتعيران في الاختيار فيدحق بمن شاء، وحديث الباب يخالفنا سيما إذا كانت الواقعة واقعة مسلم وكافر فإنه لا يتخير له في المسلم والكافر، والواقعة في أبي داود وابن ماجه: أن أحد الزوجين كان مسلماً والآخر كافراً فخير النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاختار الولد إلى الكافر فدعا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن ينتحق بالمسلم فدحق به، وهذه واقعة خاصة به لأنه عليه الصلاة والسلام مستجاب الدعوات ولعل غرضه من التخيير حساً رفع حجة الكافر لئلا يتوهم الكافر أنه عليه الصلاة والسلام راعى للمسلم.

باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده

الحديث معمول به وتفصيل أنه يأخذ من ماله الموقوف، لا من غير الموقوف، أو أنه يأخذ جنس النفقة بلا إذن القاضي وما ليس من جنسها بإذن القاضي يطلب من النفقة، وفي بعض طرق حديث الباب قيد النفقة لعله في الجامع الكبير للسيوطي لكنه لعله موقوف على عمر رضي الله عنه.

باب ما جاء فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءَ، مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ كَاسِرِهِ؟

قال الطحاوي في المشكل: إن الإساءة من دوات القيم لا من المثليات، فكيف يكون الإساءة؟ أقول: إن بعض الأوبى يكون مثلياً بل في زماننا أكثر الأوبى مثلية، وكذلك بعض الثياب كما نقل في الهداية عن العتابي أن الكرناس مثلي، ويمكن أن يقال: إنه ليس بمفصل الأمر على الصواب بل هو صلح كما وقع مصالحته عليه الصلاة والسلام في واقعة أخرجها في أبي داود ص (٥٠٩) وفيه: فقام نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال للرجل: «رد على هذا زريبة أمته التي أخذت منها» فقال يا بني الله إنها خرجت من يدي قل: «فاحتلع بي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سيف الرجل وأعطانيه، وقال للرجل: «ادهب مرده أصعباً إلح»، فإن هذا صلح لا قضاء.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

١٣٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يَقْبَلْنِي، فَعُرِضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ^(١) وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَقَبِلْنِي.

قَالَ نَافِعٌ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ يَبْلُغُ الْخَمْسَ عَشْرَةَ.

١٣٦١(م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ أَنَّ هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. وَذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ، قَالَ: حَدَّثْتُ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الذَّرِيَّةِ وَالْمُقَاتَلَةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ؛ يَرَوْنَ أَنَّ الْغُلَامَ إِذَا اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ، وَإِنْ اخْتَلَمَ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: الْبُلُوغُ ثَلَاثَةُ مَنَازِلَ: بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ، أَوْ الْاِخْتِلَامُ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ سِنَّهُ وَلَا اخْتِلَامَهُ فَالْإِنْبَاءُ - يَعْنِي الْغَائَةَ -.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ، حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِبَارٍ وَمَعَهُ لُؤَاءُ فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ قُرَّةَ.

حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْبَرَاءِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَى عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ خَالِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّجَالَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي الْمَاءِ^(٢)

١٣٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ

(١) قوله: "في جيش" يعني غزوة أحد، قوله: "فعرضت عليه من قابل في جيش" يعني غزوة الخندق وهو غزوة الأحزاب.

(٢) قوله: "أسفل من الآخر" المراد به الأبعد بأن تكون أرض أحدهما قريبة من الماء، وأرض الآخر بعيدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

البلوغ حقيقي وحكمي، وظهور العدة ليس علامة لبلوغ، والروايات في الفقه في البلوغ الحكمي مختلفة، ولعل اختلاف الروايات بحسب اختلاف الأحوال.

قوله: (بين الذرية والمقاتلة الخ) الذرية أولاد لمجاهدين، وليحفظ هنا قصة علي وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

بَابُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ

أي حبيبة الأب كان هذا النكاح في الجاهلية، وجعل أبو حيفة النكاح شهية دائرة للحد خلاف غيره، وكذلك فعل في النكاح بالمحارم، وقال: إنه ليس برنا فلا يحد، وإن كان أشد من الرنا مثل اللواط. والمسألة طوية الدليل متعلقة بانصوص والمقهيات. وأما حديث الباب فلا يرد على أبي حيفة فإنه قتل، والقول ليس بحد فإن الحد الحلد أو الرجم، وأيضاً قال للطحاوي: إن الذي يقيم الحد لا يعطي لؤاء، وهذا الرجل قد أعطاه النبي - صلى الله عليه وسلم - لؤاء في يده كقتل أهل الجاهلية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّجَالَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي الْمَاءِ

قيل: إن الرجل المائل بأن كان من عمته ماعق، أقول: إن لفظ الأصغر لفظ المدح ولا يطبق إلا على المحسن، وقيل: إنه أطلق عليه موسعاً، أقول: أطلق عليه لفظ لدري، في البحاري. وللدريين وعد عصم، وقيل: إنه حصر بدر لا أنه مسلم محسن، وقيل: إن قوله هذا وإن كان يوحي الإكفار فإنه نسبة لخور، بل حتم المرسلين لكنه عنه نسب لعصب، وحرى هذا اللفظ على لسانه، أقول: ليس

خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ^(١) الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ. فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ. فَاخْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ! ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ: فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ! اسْقِ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجُدَرِ^(٢)» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ نَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ. «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزَجًا مِمَّا قُضِيَتْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» الْآيَةُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنِ اللَّيْثِ. وَيُؤْنَسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، نَحْوُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُعْتَقُ مَمَالِيكُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

١٣٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِيدَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، قَالَ: ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ^(٣) ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ: يَزُونَ الْقَرْعَةَ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ. وَأَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَزُوا الْقَرْعَةَ؛ وَقَالُوا: يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ الثُّلُثُ، وَيُسْتَشْعَى فِي ثُلَاثِي قِيمَتِهِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ

(١) قوله: "في شراج الحرة" الشراح - بكسر الشين المعجمة - جمع شرحة مسيل ماء من الحرة إلى السهل، والحرة - بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء - أرض ذات حجارة، قوله: إن كان بفتح همزة أى لأن كان، وهذا القول من الرجل إما لكونه منافقاً وجعله من الأنصار لكونه من قبيلتهم، وقد كان فيهم من يتصف بالنفاق كابن أبي وغيره، وأما لرلة عند الغضب، وأما القول بكونه يهودياً فبعيد غاية البعد، وأما عدم قتله إما لتأليفه لصبره على أذى لمنافقين حتى لا يحدث أن محمداً يقتل أصحابه، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "إلى الجدر" - بفتح الجيم وسكون الدال - هو ههنا المناء وهو ما يرفع حول المزرعة كالجدار، وقيل: هو لغة في الجدار، وروى الجدر - بالضم - جمع جدار، وروى بالذال، والرجل هو حاطب، وقيل: غيره، ومن نسبته إلى النفاق فهو مجزئ إذ لا يطبق الأنصاري على من اتهم به، كذا في "لمجمع" - والله تعالى أعلم - قال الشيخ في "اللمعات": الجدر - بفتح الجيم وسكون الدال - الحائط أى حتى يبلغ الماء جميع الأرض وقدره بأن يسبغ كعب الإنسان - انتهى -.

(٣) قوله: "فجزاهم" من التجزئة أى قسمه، قوله: "فقال له قولاً شديداً" كراهة بفعله وتغليظاً له لعنق العبيد كنهم ولا مال له سواهم، وعدم رعاية جانب الورثة، ولذا أنفذه من الثلث شفقة على اليتامى، ودل الحديث على أن الاعتاق في مرض الموت ينفذ من الثلث لعنق حق الورثة بماله، وكذا التبرع كالهبة ونحوها. (اللمعات)

هذا اللفظ موجب التكفير فإنه من المحاورات ومراده أنك فعلته يا رسول الله تحت حد الجواز لكنه بسبب رعاية القريب، ومثل هذه الكلمات تختلف باختلاف الأحوال. وأما غضبه فقد غضب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على معاذ حين إلحاح القراءة، وعصب على صحابي آخر كما في السحاري ص (١٩) باب العضف في الموعظة. وأما قول الباري عز اسمه «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ» [النساء: ٦٥] الآية فتلقى المعاطب بما لا يترقب مثل قوله في حق نبي «فَطَرْنَا أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» [الأنبياء: ٨٧] الآية.

وأما الحكم المذكور في حديث الباب فالحكم الأصلي هو الثاني في قوله: «يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى إلج»، وحديث الباب يخالف ما في عامة كتبنا من أن يسقي الأسفل أولاً ثم الأعلى فالأعلى، م يجب أحد منا حديث الباب، وأقول: إن في غاية البيان على الهداية للشيخ قوام الدين عن محمد بن الحسن أن ما في كتبنا في ما لم يتعارف تقدم الأعلى، وإذا تعارف فوفق ما في الحديث، وإلى هذا وجدت إشارات الكتب منها ما في موطأ محمد ص (٣٥٨) قال محمد: «وه نأخذ لأنه كذلك لصح سيهم إلج، وميه - لكل قوم ما اصططلحوا عليه إلج، عدل على أن العبرة لعرف الناس فإنهم يتمشون على عرفهم».

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُعْتَقُ مَمَالِيكُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

قال لثلاثة أن يقرع الإمام في مثل هذه الصورة، وقال أبو حنيفة: لا حكم للقرعة، فإنه قال: إن القرعة ليست مدار الحكم الشرعي بل لتطبيب الحاضر.

إِسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو [وَهُوَ غَيْرُ أَبِي قَلَابَةَ] ^(١)، وَيُقَالُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو. [وَأَبُو قَلَابَةَ الْجَزْمِيُّ إِسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ زَيْدٍ] ^(٢)

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ مَلَكَذَا [رَجِمَ] ^(٣) مَحْرُومٌ

١٣٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَذَا رَجِمَ مَحْرُومٌ ^(٤) فَهُوَ حُرٌّ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِقُهُ مُسْتَدًّا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَقَدْ رَوَى بِقَضَاهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو، شَيْئًا مِنْ هَذَا.

١٣٦٥ (م) - حَدَّثَنَا عُثْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ ^(٥) الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ ^(٦)، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَذَا رَجِمَ مَحْرُومٌ فَهُوَ حُرٌّ». وَلَا نَقْلُهُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَاصِمَ الْأَخْوَلِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ. وَالْقَلْبُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَذَا رَجِمَ مَحْرُومٌ فَهُوَ حُرٌّ».

(١) قوله: "ذا رَجِمَ محرم فهو حرٌّ" وفي رواية: عتق عليه، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى في تعميم العتق لأولى الأرحام المحرمة كلهم. (اللمعات)

(٢) قوله: "عقبه بن مكرم" بهم مضمومة وسكون كاف وفتح راء. (المغني)

(٣) قوله: "البرساني" بضم موحد وسكون راء وإهمال سين وبعد الألف نون. (المغني)

وقال الطحاوي: إن القرعة كانت ثم نسخت. وواقعة الباب لعلها حين ثبوت القرعة. أقول: إن قول الطحاوي مؤيد بآروايات منها ما في مسند أحمد: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل عبداً رضي الله عنه إلى اليمن عاملاً أنه عمل بالقرعة. في واقعة أن رجلاً حضروا زبية أي حباله الأسد فسقط فيها رجل وأخذ رجلاً آخر عند سقوطه والآخر ثالثاً فاختلفوا في الدية فأقرع علي فبغ الفصل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان يضحك على فصل علي.

وأما دليل النسخ فهو أن علياً عرضته واقعة في عهده فلم يعمل فيها بالقرعة والواقعة ذكرها الطحاوي في باب أم الولد فلا عبرة للقرعة. وأما صورة الباب فالعبد كلهم معتق البعض عند أبي حنيفة فيعتق ثلث كل واحد ويستسعى في ثلثه، ويحمل الحديث عند أبي حنيفة أن الراوي ذكر الحساب الحاصل فإن حصص العبيد ثلثي عشرة وعتقت ست منها وبقيت ثلثا عشرة في الرقبة، فالتست مثل عبيدين، وثلثا عشرة مثل أربعة عبيد، فذكر الراوي حاصل الحساب ولا بعد في هذا. وأما مراد فأقرع بينهم الخ فأقول: إن القرعة لم تكن على الحرية والرقبة بل لتتباين في العمل والاستخدام، فإن في الاستخدام صوراً مثل أن يقول المالك لوارث: اخدموني من ستة أيام أربعة أيام وجعلوا يومين في أمرهم للاستسعاء، أو يقول: اخدموني أربعة أشهر من ستة أشهر ويقول: اخدموني أربع واستسعى عبدان منكم، ومثل هذه الأمور، فالقرعة في هذه الأمور، لكن ما قلت غير متبادر، وأما وجه تعييري خلاف التبادر وهو أن ألفاظ الحديث مضطربة، فإن في بعض الطرق أنه اعتق واحداً، وفي بعضها أنه اعتق ستة، وفي بعضها أنه دبر عبده، فالحديث مضطرب.

وأما أدلة أبي حنيفة على تجزئ العتق، فمما حديث مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه الزبيدي وذكرته في بيع المدبر، ومنها ما في فتح الباري: أن رجلاً دبر فعات فاستسعى العبد في الثلثين، ومنها ما في لسان الميزان وثقة الخافض: أن رجلاً أعتق بعض عبده فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «تعتق في عتقت وترق في رقت». ومنها ما في مسند أحمد عن سعيد بن عاص رحمه الله: أن صحابياً أعتق بعض عبده، وفي مسنده راو مبهم لا أعلمه وثقه عبد الرزاق في مسنده والكل مرفوعات وقوية.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ مَلَكَذَا رَجِمَ مَحْرُومٌ

قال أبو حنيفة: من ملك ذا رَجِمَ محرم عتق عليه، وقال الشافعي من كان ذ قرابة الولاء عتق عليه أصلاً وفرعاً.

قوله: (محرم الخ) قال عمدة اللغة: إن الحرَّ حرُّ الجوار. ورجال حديث الباب ثقت، ولا أعلم وجه كلف المصنف لسانه عن التحسين أو التصحيح؟ والحديث حجة لما.

[١] ما بين المعقوفين من نسخة بشار ساقط من النسخة المهدية.

[٢] ما بين المعقوفين من نسخة بشار.

[٣] من نسخة بشار.

رواه ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ولا يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث. وهو حديث خطأ عند أهل الحديث.

٢٩ - باب ما جاء من زرع في أرض قوم بغير إذنهم

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

هذا حديث حسن غريب. لا تعرفه من حديث أبي إسحاق، إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقال: لا أعرف من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك. قال محمد: حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٣٠ - باب ما جاء في النخل والتسوية بين الولد

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدًا قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ نَحْلٌ^(١) ابْنًا لَهُ غَلَامًا، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ يُشْهِدُهُ فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ قَدْ نَحَلْتَهُ مِثْلَ مَا نَحَلْتُ هَذَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْدُدْهُ».

هذا حديث حسن صحيح. وقد روي من غير وجه عن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: بِسَتْحَبُونِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوَّى بَيْنَ وَلَدِهِ حَتَّى فِي الْقُبْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوَّى بَيْنَ وَلَدِهِ فِي النَّحْلِ

(١) قوله: "وله نفقته" أي أجرة عمه، قاله الشيخ في "اللمعات"، قال الصبي: قوله: وله نفقته أي ما حصل من انزعج يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر إلا بذره، وبهذا قال أحمد، وأما غيره فقال: ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه أجرة الأرض من يوم غصبها إلى يوم التفريغ - انتهى -.

(٢) قوله: "نحل ابنه" النحل العطية واهية ابتداء من غير عوض، والاستحقاق فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، فلا يفضل بعضهم على بعض، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، فلو وهب بعضهم دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه، وليس بحرام، واهية صحيحة، قال أحمد وإسحاق والثوري وغيرهم: هو حرام، واحتجوا بما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: "لا أشهد على جور" وبقوله: واعدلوا في أولادكم، واحتج الأولون بما جاء في رواية: فأشهد على هذا غيري ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا، وبقوله: فأرجعه ولو لم يكن نافلاً لما احتج إلى الرجوع، وأما معنى الجور فليس فيه أنه حرام؛ لأنه هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال، فهو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً، كذا في "الطبي".

باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم

قال أبو حنيفة: إن الزرع تبع البذر فإذا زرع في أرض معصوبة فللعاصب له الخارج بمك حبيث وعيه كراء الأرض، والغصب هذا في معناه الدعوي فإن لغصب اشترعي لا يكون إلا في المنقول عند أبي حنيفة خلاف محمد بن الحسن، وحديث الباب للمحاذين ويخالفنا، وأما الطحاوي فروى دليلنا ولم يذكر محمل حديث الباب، أقول: يحمل لطيف بعد ذكر تفصيل المسألة، والمسألة المذكورة في الهداية وهي أنه إذا عصب أرض رجل فخرج بمسكه العاصب بمك حبيث، وإذا أعطى مالك الأرض كراء الأرض من هذا الخارج فهو له صيب، فإن لحث كان لتعقبه وأما إخراج قدر أجرة الأرض فله مملوك بمك طيب، فنعرض الحديث إلى الحنة والحرمة.

قوله: (وليس له من الزرع الخ) أي لا يطيب له ديانة وأما قضاء فمملوكه بمك حبيث يجب تصدقه ويطيب بقدر ما أنفق.

قوله: (وله نفقته الخ) أي يطيب له قدر ما أنفق.

وأما دليل أبي حنيفة فما أخرجه الطحاوي ص (٢٦٤)، ح (٢): فجعل الزرع لصاحب السر وجعل لصاحب الأرض أجرة أرضاً معبوماً الخ بسند جيد أرسله محاهد، ومراسيله نقل عن الجمهور.

باب ما جاء في النخل والتسوية بين الولدان

قال بعض المحدثين: إنه إذا فصل بعض ولده على بعض الآخر بلا فصل فالوصية باطلة خلاف أكثر الفقهاء، فإن اهية عندهم صحيحة مع الكرامة تحريماً، وقال الأصناف: يجوز الترحيح عند الفصل والرحاح، ولا يقال: إن الحديث سيحالياً فإن الوجه جلي.

وَالْعَطِيَّةُ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ، أَنْ يُعْطَى الذَّكَرُ مِثْلَ حِظِّ الْأُنْثَيْنِ، مِثْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ

١٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْأُخَى بِالدَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنِ الشَّرِيدِ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَأَنْسٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَدِيثُ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ. وَلَا نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَائِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ حَدِيثُ حَسَنٌ. وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو ابْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: كِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ.

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ

١٣٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ^(١)، يَنْتَظِرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢). وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَعَبْدُ الْمَلِكِ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ شُعْبَةَ، مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ مِيزَانٌ، يَمْنِي فِي الْعِلْمِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَإِذَا قَدِمَ فَلَهُ الشُّفْعَةُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ.

(١) قوله: "الجار أحق بشفعته" هذا الحديث دليل أبي حنيفة حيث ثبت الشفعة للجار، وعند الأئمة الثلاثة لا يثبت الشفعة للجار، بل أثبتوا للشريك فقط، وتمسككم الحديث الآتي في باب بعد هذا، وأجابوا عن حديث إني، المراد بالجار أشريك - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: "هذا حديث حسن غريب" وفي "اللمعات" قال بعض المحدثين: به صحيح، ومن تكلم فيه، تكلم بلا حجة - انتهى -.

قوله: (الذكر والأنثى الخ) قال أبو يوسف: إن التسوية هو للذكر مثل حظ الأنثيين.

باب ما جاء في الشفعة

الشفعة عند أبي حنيفة إما في نفس المبيع أو في حق المبيع أو في حق الجوار، وخالف الحجازيون في الثالث، والبحاري وافقنا فإنه أخرج حديث العراقيين ولا يمكن إدراجه في الشفعة لو كان ما تناول خصمنا، ولنا حديث صريح نعم حديث يوهم إلى خلافنا، وسأذكر محمده ومراده، وتناول الشافعية في حديثنا بأن المراد البر والإحسان لاحق للشفعة، وقال بعضهم: إن المراد من الجار الشريك في نفس المبيع لكن التأويلين تأويلان، ولما: (جار اندار أحق بالدار).

باب ما جاء في الشفعة للغائب

لنعائذ حق الشفعة وعليه ثلاث صسات: صل المواتة، وطلب الإسهاد، وطلب الخصومة

قوله: (تكلم شعبة الخ) مر ابن قطان في كتاب الوهم والإيهام على كلام شعبة فقال ما كان شعبة فقيهاً بل حافظ الحديث ثم ذكر مشأ كلام شعبة وردّه

٣٣ - بَابُ إِذَا حُدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ الشَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ

١٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ^(١)، وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُرْسَلًا، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ فَهَّاءِ التَّابِعِينَ، مِثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. لَا يَرَوْنَ الشُّفْعَةَ إِلَّا لِلْمَخْلُوطِ، وَلَا يَرَوْنَ لِلْجَارِ شُفْعَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلِيطًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الشُّفْعَةُ لِلْجَارِ. وَاخْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». وَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ». وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٤ - بَابُ [مَا جَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ]^(١)

١٣٧١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي حَنْزَلَةَ الشُّكْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّرِيكَ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَنْزَلَةَ الشُّكْرِيِّ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَهَذَا أَصَحُّ.

١٣٧١ (م ١) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. وَلَيْسَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مِثْلَ هَذَا. لَيْسَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَنْزَلَةَ، وَأَبُو حَنْزَلَةَ ثِقَةٌ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ مِنْ غَيْرِ أَبِي حَنْزَلَةَ.

(١) قوله: "إذا وقعت الحدود وصُرِفَتِ الطُّرُقُ" أي خلصت وحولت فلا شفعة لعدم بقاء الشركة، هذا الحديث يدل على أن لا شفعة للجار، وهو متمسك الأئمة كما ذكرنا، كذا في "اللمعات": لا يخفى أنه معارض بما مرّ وما روى محمد في "موطئه": أخبرنا عبد الله ابن عبد الرحمن بن يعقوب الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجار أحق بسقبة" - انتهى - قال القاري: رواه البخاري وأبو داود والسنائي وابن ماجه وأبى من ذلك ما أخرجه النسائي وابن ماجه عن عمرو بن الشريد عن أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أَرْضِي لِي فِيهَا لِأَحَدٍ شَرِكٌ وَلَا قِسْمَ إِلَّا الْجَوَارِ، قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ أَيْ بِمَا قَرُبَ مِنَ الدَّرِ، وَيُؤَوَّلُ الْحَدِيثُ بِأَن مَعْنَاهُ أَنْ لَا شُفْعَةَ بِسَبَبِ الْقِسْمَةِ دَفْعًا لِنُفُوقِهِمْ أَنْ الْقِسْمَةُ يَثْبِتُ بِهَا الشُّفْعَةُ كَالْبَيْعِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّمْيِيزِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ - انتهى كلام القاري مع تغيير يسير - والله تعالى أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حُدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ الشَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ

حديث الباب يوهم إلى نفي شفعة الجوار، أقول أولاً: إن نفي حق الجوار مفهوم حديث الباب. ولنا حديث صريح فنطالب بالنكته، وجواب حديث الباب ما قال المحشون مذكور في الحاشية، والجواب عندي أن الفرق بين الحديث والمفقه ليس إلا في التلقيب بأن الحديث يسمى الشفيع في حق الجوار وسماء الفقهاء بالشفيع، ولا يعني حديث الباب حكم شفعة الجوار، ودليلاً في حق الجوار ما أخرجه البخاري في صحيحه ص (٣٠٠).

قوله: (فلا شفعة الخ) أي ما يسمى بالشفعة وهو القسمان الأولان لشفعة، بل حق الجوار.

قوله: (عمر وعثمان) في هذا نظر دائر فإن البخاري إعطاء حق الجوار في قصة سلمان العارسي رضي الله عنه فإنه لم يكرهه إلا شفعة الجوار وكان ذلك في عهد عمر رضي الله عنه والظر العال أن يكون بإجارة عمر رضي الله عنه.

قوله: (في كل شيء الخ) لا شفعة في المقولات عند الأربعة خلاف بعض العلماء، فلا بد من التخصيص أو التأويل في لمطة «كل» والحديث أيضاً ساقط السند.

١٣٧١ (٢م) حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ فِي الدُّوْرِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَلَمْ يَزُوا الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٣٥ - يَابْ مَا جَاءَ فِي اللَّفْطَةِ ^(١) وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

١٣٧٢ - حَدَّثَنَا ^(١) قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّفْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفُهَا سَنَّةٌ، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا ^(٢) وَوَعَاءَهَا ^(٣) وَعِقَافُهَا ^(٤)»، ثُمَّ اسْتَنْقَى بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ ^(٥) أَوْ لِذَنْبٍ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتَتْ وَجْنَتَاهُ، أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟» ^(٦) مَهْمَا جِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى تَلْقَى رَبُّهَا.

وَحَدِيثُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

١٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّفْطَةِ فَقَالَ: «عَرَفُهَا سَنَّةٌ، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ، فَأَدَّاهَا، وَإِلَّا فاعْرِفْ عِقَافَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَّاهَا، ثُمَّ كُلَّهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ^(٧) فَأَدَّاهَا».

(١) قوله: "اللفظة" - بضم اللام وفتح القاف - المال المنقوط، ويقال فيه: لقاطه - بضم اللام - وهي في الاصطلاح: المار المضاع عن رثه يلتقط غيره، كذا في "شرح الشيخ".

(٢) قوله: "ووكاءها" الوكاء - بكسر الواو - الحيط الذي تشد به الصرة والكيس والقرية وغيرها. (اللمعات)

(٣) قوله: "ووعاءها" الوعاء الظرف الذي يكون فيه العقة من جلد أو خرقة أو غير ذلك، والمراد بها ما يكون فيه النقطة.

(٤) قوله: "وعِقَافُهَا" العِقَاف ككتاب، الوعاء الذي فيه انفقة من جلد أو خرقة، كذا في "القاموس".

(٥) قوله: "فإنما هي لك أو لأخيك" أي إن أخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها، كان لك أن تملكها، وقوله: أو لأخيك أي صاحبها، قوله: أو لذنب أي م يحصل من هذه الصور شيء، والمقصود التنبيه على التقاطها تحزراً عن الضياع.

(٦) قوله: "مالك ولها معها حذاءها وسقاءها" إشارة إلى ترك التقاط الإبل وعدم احتياجها إليه، فإنها تعيش بدون راع، والحذاء - بالمد - البعل، واسقاء - بالكسر - القرية، والمراد بها بطنها وكروشها، فإن فيها رطوبة يكفي أياماً كثيرة من الشرب، فإن الإبل قد يتحمل من الضم ما لا يتحمل سواه من البهائم، أراد أنها تقوى على المشي وقطع الأرض، وعنى قصد المياه ورودها، ورعى الشجر والامتناع عن السباع المفترسة، كذا في "اللمعات شرح المشكاة".

(٧) قوله: "فإن جاء صاحبها" فهو المقصود وإلا تصدق بها ثم بعد ذلك إن جاء صاحبها، فهو بالخيار إن شاء، اختار ثواب الصدقة، وإن شاء، ضمن الملتقط.

باب ما جاء في اللفظة وضالة الإبل والغنم

أصل نوعة أن النقطة في غير الحيوانات، وفي المبسوط عن محمد أن مدة التعريف وقدر المال محلان إلى رأي من ابتني به، وقال السرخسي: إنه أقرب إلى مذهب أبي حنيفة، وهكذا قل السرخسي في تفسير العمل الكثير في لصالة. والوجه أن القياس لا يجري في الحدود وزعموا أن المراد بالحدود الرواحر، أقول: إن المراد بالحد هو ما يقع بين شيتين متجانسين ومختلفين حكماً لما قد صرح السرخسي في مواضع أن أبا حنيفة لا يحدد ولا يوقت بالرأي، فدل على أن الحد معناه ما ذكرت.

قوله: (فدفعها الخ) لا يجب الدفع قضاءً بلا بينة وأما ديانة فبردها.

قوله: (فصانة الإبل الخ) تمسك الشافعية بهذا على عدم التقاط الإبل، ومنه ما أن يلتقط الإبل، وأما عهد السلف وكان عهد الأمانة خلاف زمانه فإنه زمان الحماية فيلتقط فالاحتلاف باختلاف الأعصار.

قوله: (وإن جاء صاحبها فأدها الخ) قال الكرابيسي: إنه إذا عرف إلى المدة ثم استمتع بها فجاء المالك فلا شيء، عني الملتقط، ويرد عليه حديث الباب وبوّت الحارثي موافق الكرابيسي لعنه واقفه والله أعلم.

[١] من هنا إلى آخر الباب تقدمه وتأخير في أصل السحرة الهدية، والترتيب المثلث موافق صنع الدكتور بشار والشيخ أحمد شاكر رحمهما

وفي الباب عن أبي بن كعب، وعبد الله بن عمر، والجارود بن المعلّى، وعيناض بن حمار، وجريز بن عبد الله. حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قال أحمد بن حنبل: أصح شيء في هذا الباب هذا الحديث. وقد روي عنه من غير وجه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم رخصوا في اللقطة إذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها؛ أن ينتفع بها. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يُعرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها. وهو قول شفيان الثوري وعبد الله بن المبارك. وهو قول أهل الكوفة، لم يروا لصاحب اللقطة أن ينتفع بها إذا كان غنياً. وقال الشافعي: ينتفع بها وإن كان غنياً، لأن أبي بن كعب أصاب على عهد رسول الله ﷺ صرة فيها مائة دينار، فأمره النبي ﷺ أن يعرفها ثم ينتفع بها. وكان أبي كثير المال، من مياسير أصحاب النبي ﷺ، فأمره النبي ﷺ أن يعرفها، فلم يجد من يعرفها، فأمره النبي ﷺ أن يأكلها، فلو كانت اللقطة لم تحل إلا لمن تحل له الصدقة، لم تحل لعلي بن أبي طالب، لأن علي بن أبي طالب أصاب ديناراً على عهد رسول الله ﷺ فعرفه فلم يجد من يعرفه، فأمره النبي ﷺ بأكله، وكان علي لا تحل له الصدقة.

وقد رخص بعض أهل العلم، إذا كانت اللقطة يسيرة، أن ينتفع بها ولا يعرفها. وقال بعضهم: إذا كان دون دينار يعرفها قدر جُمعة، وهو قول إسحاق بن إبراهيم.

١٣٧٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ شَفِيَّانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَوِيدِ بْنِ هَفْلَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطاً، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: فَالْتَقَطْتُ سَوْطاً فَأَخَذْتُهُ. قَالَ: دَعُهُ. فَقُلْتُ: لَا أَدَعُهُ، فَأَكُلُهُ السَّبَاعُ، لَا أَخَذْتُهُ فَلَا سَتِيغَ بِهِ، فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَحَدَّثَنِي الْحَدِيثَ. فَقَالَ: أَحْسَنْتَ. وَجَدْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَرَةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُهَا بِهَا، فَقَالَ لِي: «عَرَفْهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا فَمَا أَجِدُ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بِهَا، فَقَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا آخَرَ». فَقَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا آخَرَ». فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهَا بِهَا. فَقَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا آخَرَ»، وَقَالَ: «أَخْصِ عِدَّتَهَا، وَوَعَاءَهَا، وَوِكَاءَهَا، إِذَا جَاءَ طَالِبُهَا فَأَخْبِرْكَ بِعِدَّتِهَا وَوَعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَادْفَعْنَهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

هذا حديث حسن صحيح.

٣٦ - باب ما جاء في الوقف

١٣٧٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، قَالَ: أَصَابَ عَمْرٌ أَرْضاً بِخَبِيرٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ^(١) مَالاً بِخَبِيرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ. فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ

(١) قوله: "أصبت مالا بخير" قال الطبري: اسمها ثمن - بفتح الميم والغين المعجمة - وفي "القاموس": ثمن - بالفتح - مال بالمدينة كان لعمر رضي الله عنه وقفه، وهذا يدل على أن الثمن اسم مال بالمدينة لا بخير - والله أعلم - . (اللمعات)

قوله: (وكان علي رضي الله عنه لا تحل له الصدقة الخ) الواقعة المذكورة في سنن أبي داود ، وغرض الترمذي أنه انتفاع به لا تصدق . ونقول : إنه صدقة نافلة وهي جائزة لأهل البيت عند أكثر من وإن تردد فيه فخر الدين الزبيعي وابن الهمام ، ولدا قلنا بجواز النقطة على المروء والأصول فافترق الزكاة والتصدق بالنقطة .

قوله: (فاستمتع الخ) قلنا : إنه إن كان فقيراً يستمتع بها وإلا فلا ، وقال الشافعية : إنه يستمتع بها وإن كان غنياً ، وقالوا : إن أبي بن كعب كد من المياسير ، وقال في الهداية ص (٥٩٣) ح (١) وانتفاع أي كان بإذن الإمام وهو جائز الخ ، وأيضاً قال : إن العنى يتبدل وقتاً فوقتاً ولا شيء يدل على كونه من المياسير حالة الاستمتاع بها ، وأما ما قال : إنه كان استمتاعه بالإذن فقال في العناية : إن الاستمتاع بها للعبي مجتهد فيه فإذا حكم به القاضي صار مجعاً عليه ، أقول : هذا ليس مراد الهداية أنه مذهبنا وإلا فكيف يصح جواباً وليس مراده أنه مذهب غيرنا .

باب ما جاء في الوقف

قال الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد : إن الوقف حسن الشيء على ملك الله تعالى والمشهور أن أبا حنيفة يقول : إن الوقف حبس الشيء

حَبَسْتُ أَصْلَهَا^(١) وَتَصَدَّقْتُ بِهَا. فَتَصَدَّقْ بِهَا غَمْرٌ، أَنَّهُ لَا يَبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ. تَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَىٰ
وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا، غَيْرَ
مُتَمَوِّلٍ^(٢) فِيهِ. قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فَقَالَ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ آخَرُ أَنَّهُ قَرَأَهَا فِي قِطْعَةٍ أُدِيمَ أَحْمَرُ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَأَنَا قَرَأْتُهَا عِنْدَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ، فَكَانَ فِيهِ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا فِي إِجَازَةِ وَقْفِ الْأَرْضِيِّينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
١٣٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَجَمَاءِ^(٣) أَنْ جُرْخَهَا جُبَارٌ

١٣٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«الْعَجَمَاءُ جُرْخُهَا جُبَارٌ، وَالْبُتْرُ جُبَارٌ، وَالْمَقْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.
حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
١٣٧٧ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ.

(١) قوله: "حبست" صحح في السخ بالتشديد، وفي "بجمع البحار" عن الكرماني: حبست بالتشديد، وأحبست أي وقفت وحبسته بالخفة
أي منعه وضيق عليه، وحكى لطفة أي في الوقف يريد أن يقف أصل الملك، ويبيع الثمر لمن أوقفها عليه. (اللمعات)
(٢) قوله: "غير متمول" حال أو مفعول به لـ "يُطْعِمُ"، وقوله: غير متأصل أي غير جامع.
(٣) قوله: "العجماء" -بفتح العين ممدوداً- أي البهيمة، سميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم، وقوله: جرحها -بضم الجيم ويفتحها- فبالفتح
مصدر، وبالنضم الاسم، وجبار -بضم الجيم وتخفيف الباء- أي هدر لا طلب فيه، وإنما كان جباراً إذا لم يكن لها سائق ولا قائد وإلا
فالسائق والقائد يضمنان، كذا في "اللمعات".

على ملك الواقف والتصدق بالمنافع حتى قيل: إن الوقف عنده لا شيء فإن التصدق بالمنافع يتحقق بلا وقف أيضاً، وما أوجد الوقف شيئاً
آخر، وكذلك قال السرخسي أيضاً، وقالوا: إن الوقف عنده باطل، أقول: إن في الخاوي القدسي أن الوقف عنده نذر بالتصدق بالمنافع
والرجوع عنه مكروه تحريماً، ويكون على ملك الواقف إلا في صور أربعة، أي وقف المسجد أو عقبه بموته أو خرج مخرج الوصية أو قضى
بخروجه عن الملك قاض، ففي هذه الأربعة لا يمكن الرجوع أصلاً، أقول: لا حاجة إلى ذكر الصورة الرابعة فإن هذا الحكم في كل مسألة،
وقال ابن الهمام: إن أوقاف الصحابة باقية إلى الآن، أقول: إذا كان الرجوع مكروه تحريماً فكيف الرجوع عنهم؟ واحتار الطحاوي
قول الصحاح، وذكر الطحاوي حجة أبي حنيفة في معالي الآثار ص (٢٥٠) ح (٢) وقف عمر وهذا الوقف أول الأوقاف في الإسلام
، وتعقب الخافض على اختيار الطحاوي مذهب الجمهور ثم إنياه تمسك أبي حنيفة وتصدى الخافض إلى التأويل في حديثنا، فقال: إن عمر
لم يقف بل شاور معه، أقول: إن في الأحاديث نصريح أنه وقف في الحال وكتب كتاباً بعض العاظمة في السانني. منها ما في الترمذي وفي
بعض معتبرتنا ونسيت تعبته لعله شرح صدر الشهيد على الجامع الصغير أن أبا يوسف رجع عن مذهب أبي حنيفة حين رجع من المدينة ورأى
أوقاف الصحابة.

قوله: (حبست أصلها الخ) ظاهره لأبي حنيفة.

قوله: (و يطعم صديقاً الخ) هذا لفظ كتاب عمر، والوقف يكون في غير الموقوف، وروي عن محمد بن الحسن وقف الموقوف، إذا كان
متعارفاً مثل سرير لميت، وصنف محمد بن عبد الله المثنى الأنصاري حميد أس كتاباً في الوقف موافق أبي حنيفة، وهو من أحصى تلامذة
روى، وأخذ منه مصموماً ويعبرونه بالأصاري.

قوله: (لا يباع الخ) أي لا يجوز لأهله لا يبعد.

حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: وَتَفْسِيرُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ (الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ). يَقُولُ: هَذَرٌ لَادِيَةٌ فِيهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ) فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: الْعَجَمَاءُ الدَّابَّةُ الْمُتَفَلِّتَةُ مِنْ صَاحِبِهَا، فَمَا أَصَابَتْ فِي انْفِلَاتِهَا فَلَا غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا. (وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ) يَقُولُ: إِذَا احْتَفَزَ الرَّجُلُ مَعْدِنًا فَوَقَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ الْبِئْرُ إِذَا احْتَفَزَهَا الرَّجُلُ لِلسَّبِيلِ، فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا. (وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ). فَالرِّكَازُ: مَا وَجَدَ مِنْ ذَقْنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ وَجَدَ رِكَازًا أَذَى مِنْهُ الْخُمُسُ إِلَى السُّلْطَانِ. وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَهُ.

٣٨ - بَابُ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ

١٣٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً^(١) فَهِيَ لَهُ. وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٣٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالُوا^(٢): لَهُ أَنْ يُحْيِيَ الْأَرْضَ الْمَوَاتَ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْيِيَهَا إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيُّ جَدُّ كَثِيرٍ وَسَمُرَةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّبَالِيَّ عَنِ قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ) فَقَالَ: الْعِرْقُ الظَّالِمُ: الْغَاصِبُ الَّذِي يَأْخُذُ مَا لَيْسَ لَهُ. قُلْتُ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَغْرِسُ فِي أَرْضِ غَيْرِهِ؟ قَالَ: هُوَ ذَاكَ.

(١) قوله: "وكذلك" قال الشيخ: من حفر بئرًا في أرضه أو في الأرض لمباحة، وسقط فيه رجل فمات، فلا قود ولا دية على الحافر، كذا في "المعاني".

(٢) قوله: "أرضًا ميتة" أي موصوفة بالموت فهي له أي تلك الأرض ملكًا له، مستمًا كن أو ذميًا، أذن له الإمام أو لم يأذن، وبه قال الجمهور، وقال أبو حنيفة: لو أحياء بغير إذن الإمام، لا يملكه كما سيحيى في الصفحة الآتية، وليس لعرق ظالم بإضافة عرق وتنويه، وظالم نعت أي صاحبه، ذكره السيوطي، وفي "المغرب" أي لذى عرق ضالم وهو الذي يغرس في الأرض عرشًا على وجه الاعتصاب. (شرح لموطأ لعلي القاري)

(٣) قوله: "قالوا له: أن يحيى الأرض" قال محمد في "الموطأ": من أحيى أرضًا ميتة - أي عديم - بإذن الإمام أو بغير إذن، فهي له، أما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يحبسها له الإمام، قال: وينبغي للإمام إذا أحيائها أن يجعلها له وإن لم يفعل، لم تكن له - انتهى - قال الشارح على لقاري: لما روى الطبراني من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس لعمري إلا ما طابت نفس إمامه به" ولأن ما يتعلق به حق جماعة المسلمين، لا يختص به واحد دون واحد إلا بإذن الإمام، ثم من حفر أرضًا أي وضع حجرًا أو شيئًا للإعلام بأنه قصد إحياءها، ولم يعمرها ثلاث سنين، دفعها الإمام إلى غيره اتفاقًا - انتهى -.

باب ما ذكر في إحياء أرض الموات

ويشترط عندنا إذن الإمام لا عند المحجرين، ونقول: إن لأراضي تحت تصرف إمام فمن أخذ بظاهر الحديث لم يشترط الإذن ومن صم الحديث وسقطة اشترط الإذن.

قوله: (وليس لعرق صالم الخ) قيل: تركيب إصافي، وقيل: توصيفي، وهو عرس الشجرة في أرض أعير بلا إيدنه، وأصل مدهسا أد يفلح مالمك الأرض الأشجار قل قيمة الأرض من الأشجار أو كثر، ونظر أرباب الفتوى إلى فلة لقيمة وكثرتها وإد رصي صاحب الشجرة بالقيمة تقوم مفلوعة لا معروسة، ولكن في طلاقات الشافعية ماطرة لشافعي ومحمد في المسألة وتذك ندل على التفصيل في المسألة.

٣٩ باب ما جاء في القطائع

١٣٨٠ - قُلْتُ لَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَارِبِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَاهِيلَ، عَنْ سُمَيِّ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيضَ بْنِ خَمَالٍ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقَطَعَهُ^(١) الْمِلْحَ، فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَذَرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعَذَّ. قَالَ: فَاتَّزَعَهُ مِنْهُ. قَالَ: وَسَأَلَهُ^(٢) عَمَّا يُحْمَى مِنَ الْأَرَاكِ؟ قَالَ: مَا لَمْ تَنْلُهُ خَفَافُ الْإِبِلِ، فَأَقَرَّ بِهِ قُتَيْبَةُ، وَقَالَ: نَعَمْ.

١٣٨٠(م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَارِبِيُّ، نَحْوَهُ. [الْمَارِبِ: نَاجِيَةُ الْيَمَنِ]^(١).

وفي الباب عَنْ وائِلٍ وَأَسْمَاءِ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ.

حَدِيثُ أَبِيضَ بْنِ خَمَالٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقَطَائِعِ: يَزُونَ جَائِزاً أَنْ يُقَطَعَ الْإِمَامُ لِمَنْ رَأَى ذَلِكَ.

١٣٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّبَالِسِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَمَاطٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدَّثَنَا النَّضَرُ عَنْ شُعْبَةَ، وَزَادَ فِيهِ: وَبَعَثَ مَعَهُ مُعَاوِيَةَ لِيُقَطِعَهَا إِيَّاهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠ - باب ما جاء في فضل الفرس

١٣٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً، أَوْ يَزْرِعُ زَرْعاً، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ، أَوْ طَيْرٌ، أَوْ بَيْهَمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ».

وفي الباب عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَأُمِّ مَيْمُونَةَ، وَجَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "استقطعه المذبح" أى سألته أن يقطعه إياه، قولك فقطع به أى فأسعته إلى منتمسه، قوله: إنما قصعت له الماء العذب - بالكسر ولتشديد - ما به مادة لا يقطع كالعين، قوله: واتزعه منه لأنه ﷺ قصعه ظناً بأنه معدن يحصل منه القطع بعمل وكذا، ثم لما تبين أنه مثل المعدن رجع من الإعصاء، فعلم منه أن الإقطاع إنما يجوز إذا كانت باطنة لا يبال منها شيء ولا يتعب ومؤنة، وفيه أن الحاكم إذا حكم، ثم ظهر أن الحق في خلافه، رجع عنه، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "وسأله" أى سأل أبيض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما يحمي من نبط المجهول، والمراد بأحماً الإحياء لا الحمى؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يحبس، وقوله: ما لم تنه خفاف الإبل، أراد به البعيد من المرعى، ففيه دليل على أن الإحياء لا يجوز بقرب البند لاحتياج أهله إلى مرعى مواشيهم، كذا في "اللمعات".

باب ما جاء في القطائع

جمع قطيعة وتفسيرها في عرف المتأخرين هو العفو الدائم عن الخراج (جاگیر) ، ويقال لها في التركية : (سیرغار) ووضع البخاري ترجمة على القطائع ولم يفسرها شارحون أيضاً ولعله أراد أن يأذن الإمام بإحياء أرض أموت ، وذكر أبو يوسف أيضاً لفظ انقطيعه في كتاب الخراج ولم يفسرها واستعملها في السر المختار ولعله أراد بها المقصعة (تهيكه) ، وأما العفو الدائم عن الخراج فقليل : إنه جائز، وقيل : لا يجوز ، واتفقوا على عدم جوار عفو العشر. وأما إقطاع المعدن معدن غير حائر ، والمقطوع به غير ظالم في ما أخذ، وإنما لطم في سعه غيره عن الأحد.

[١] ما بين معكوفتين من نسخة سائر

[٢] وفي نسخة سائر: «حديث غريب» فقط.

٤١ - بَابُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَزَارَعَةِ

١٣٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

وفي الباب عن أنس وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر. هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ لم يروا بالمزارعة بأساً على النصف والثلث والرُّبُع. واختار بعضهم أن يكون البذر من رب الأرض. وهو قول أحمد وإسحاق. وكره بعض أهل العلم المزارعة بالثلث والرُّبُع. ولم يروا بمساقاة^(١) التَّخِيلِ بالثلث والرُّبُع بأساً. وهو قول مالك بن أنس والشافعي. ولم يرو بعضهم أن يصح شيء من المزارعة، إلا أن يستأجر الأرض بالذهب والفضة.

٤٢ - بَابُ [فِي الْمَزَارَعَةِ]^(٢)

١٣٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَتْ لَنَا نَافِعًا إِذَا كَانَتْ لِأَحَدِنَا أَرْضٌ أَنْ يُعْطِيَهَا بَعْضُ غَرَاجِهَا أَوْ بِدَرَاهِمٍ. وَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ أَرْضٌ فَلْيَمْنَحْهَا^(٣) أَخَاهُ أَوْ لِيُزْرَعْهَا».

١٣٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبْلَانَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْرَمْ الْمَزَارَعَةَ وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن زيد بن ثابت.

حديث رافع فيه اضطراب. يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج، عن عُمُومِيَّةَ، ويروى عنه عن ظَهْرٍ بْنِ رَافِعٍ، وهو أخذ عُمُومِيَّةَ. وقد روي هذا الحديث عنه على روايات مختلفة.

(١) قوله: "بمساقاة" المساقاة أن يدفع الرجل أشجاره إلى غيره ليعمل فيه ويصلحها بالسقي والزبيرة على سهم معين كنصف أو ثلث، والمزارعة عقد على الأرض ببعض الخارج كذلك، والمساقاة تكون في الأشجار، والمزارعة في الأراضي، وحكهما واحد، وهما فاسدان عند أبي حنيفة، وعند صاحبيه والآخرين من الأئمة جائز، وقيل: لا نرى أحداً من أهل العلم منع عنهما إلا أبا حنيفة، وقيل: زفر معه، وقال في "الهداية": الفتوى على قولهما، والدليل للأئمة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع، ولأبي حنيفة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة وهي المزارعة، كذا في "المعمات".

(٢) قوله: "فليمنحها" أي فليطعمها أخاه على وجه العارية للمزارعة ليحصل له ثواب، أو ليزرعها بنفسه ليحصل له النفع.

بَابُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَزَارَعَةِ

قد مر ذكرها بالأقسام الثلاثة، قيل: إن المعاملة في لغة المدينة بمعنى المساقاة، وحديث الباب وارد على أبي حنيفة والشافعي، وأجاب الشافعي بأن هذه المزارعة تبع المساقاة، واعتزsq القدوري بأن أكثر أراضي خيبر كانت مكشوفة، وما كانت الأشجار حاوية على جميع الأراضي، وأما جواب أبي حنيفة فأجاب صاحب الهداية بأنه خراج المقاسمة لا المزارعة وهو تقسيم ما حرج من الأرض، وأخذه المرعيالي عن شيخه السرحسي، وقيل: إن جميع الهداية مأخوذ من مسوط السرحسي، وكنت أتوهم أن جواب الهداية مناقض لكلامه في موضع آخر فإنه ذكر في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم - فتح خيبر عبوة وقسمها بين العاميين، فإذا تكون الأراضي في ملك العاميين ومزارعة، وقال في جواب حديث الباب: إنه خراج بالمقاسمة فتكون أراضي خيبر على ملك يهود الكفار فتدافع بين كلاميه، وما توجه إلى دفعه شارح من الشراح، ثم رأيت في مبسوط السرحسي فأطبت الكلام على أوراق تزيد على ثلاثين ورقة. وكلامه يفيد دفع التدافع، وأجاب خواهر راده في مسوطه بقده العيني في العمدة، وذلك أيضاً مستعد جداً

بسم الله الرحمن الرحيم
أبواب الدييات عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل

١٣٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ حُشَيْبٍ^(١) بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَةِ الْخَطَا عِشْرِينَ ابْنَةً مَخَاضٍ^(٢)، وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُورًا، وَعِشْرِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعِشْرِينَ جَذَعَةً وَعِشْرِينَ حَقَّةً.

١٣٨٦(م) - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ نَحْوَهُ.

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ تَوْقُوفًا. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الدِّيَةَ تُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَرَأَوْا أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَاقِلَةَ قَرَابَةُ الرَّجُلِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا الدِّيَةُ عَلَى الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَيُخَمَّلُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رُبْعَ دِينَارٍ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى نِصْفِ دِينَارٍ، فَإِنْ تَمَّتِ الدِّيَةُ وَالْأَنْظَرُ إِلَى أَقْرَبِ الْقَبَائِلِ مِنْهُمْ فَأَلْزَمُوا ذَلِكَ.

١٣٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا^(٣) دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً^(٤) وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً وَمَا صَلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ».

وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْعَقْلِ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ قَرِيبٌ.

(١) قوله: "حُشَيْبٌ" بكسر الخاء وسكون الشين المعجمة وبالفاء. (اللمعات)

(٢) قوله: "ابنة مخاض" وهي التي تطعن في السنة الثانية من الإبل، قوله: "بن مخاض ذكورًا بالنصب، وهو ظاهر، ويروى بالجر على الجوار، وعلى التقديرين هو تأكيد لابن مخاض، فدية الخطأ أحماس، وهذا بالاتفاق إلا أن الشافعي يفتي بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض، وهذا الحديث حجة عليه.

(٣) قوله: "حَقَّةً" - بكسر المهملة وتشديد القاف - وهي الداخلة في الرابعة، قوله: ثلاثون جذعة - بفتح الجيم والذال المعجمة - الداخلة في الخامسة، وأربعون خلفة - بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء - الحامل من النوق. (اللمعات)

أبواب الدييات

باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل

اتفقوا على أن الدية مائة إبل والاختلاف في أنها أرباعاً أو أثلاثاً، والدية معلطة ومحممة، ولا يظهر العلظة والشدة إلا في الإبل لا في الدراهم، ولما روى ابن مسعود موقوفة عليه بسد صحيح. والقتل على أقسام عديدة مذكورة في الفقه، وظني أن في الأحاديث صوراً فاحترنا صورة واختاروا صورة، وحديث الباب لنا، وقال المحصوم: إن حشف بن مالك مجهول، وقلنا: إنه ليس بمجهول فيكون الحديث حجة. قوله: (قراءة الرجل الخ) مدهسا أن في العرب عبرة النسب فإن الأنساب فيهم محفوظة، وفي العجم على أهل الديوان، والتفصيل في الفقه.

قوله: (إن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا أح) هذا بحالنا، فإنا نقول بعدم التحجير خلاف الشافعية فضيف في هذا قيداً.

قوله: (ثلاثون الخ) هذا حجة الشافعي وحمله على أنه بحسب النقوم، والحق أنه أيضاً صورة ثالثة، والمسلك الترجيح فقهاً.

٢ - باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم

١٣٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ^(١) اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا.

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وفي حديث ابن عُيَيْنَةَ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الدِّيَّةَ عَشْرَةَ أَلْفٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْرِفُ الدِّيَّةَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

٣ - باب ما جاء في الموضحة

١٣٩٠ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ^(٢) خَمْسٌ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ؛ أَنَّ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ.

٤ - باب ما جاء في دية الأصابع

١٣٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ^(٤) وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ».

وفي الباب عَنْ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَعْنِي الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ».

(١) قوله: "جعل الدية اثني عشر ألفاً" وبه أخذ الشافعي، وعند أبي حنيفة: الدية من الإبل مائة، ومن العين ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم؛ لما روى عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "في المواضع خمس خمس" أي في كل واحد من الموضحات خمس من الإبل، قال في "مجمع البحار": الموضحة التي تبدي وضح العظم أي يياضه، وجمعه المواضع، والتي فيها خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه، فأما في غيرها فحكومة عدل.

(٣) قوله: "أصابع اليدين والرجلين سواء" لفوات المفعة المختصة بكل واحدة منهما لفوات أصابعها. (اللمعات)

باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم

قال الشافعي: اثنا عشر ألف درهم، وقلنا بعشرة آلاف درهم، وقال محمد للشافعي: إن اثنا عشر من وزن السنة يكون عشرة آلاف من وزن السعة، والمختار تسليم ثبوت الصورتين ثم مسك الترجيح فقهاً.

باب ما جاء في دية الأصابع

هكذا مذهبا ومذهب غيرنا في نقل صحيح أن عمر كان يعني أن دية الإلهامة أقل من دية سائر الأصابع فإن للإلهامة مصيبين وفي سائرها ثلاثة مفاصل حتى رأيت في كتاب عمرو بن حرم أن في كل إصبع صغيرة وكبيرة عشرة من الإبل.

واعلم أن دية أعضاء الإنسان قد تزيد على دية الكل كان ودي أولاً في الأصابع ثم في الرجلين ثم في اليدين، وروي صحيحاً أن عمر رضي الله عنه أحد ثلاث ديات سوا لم لرجل جرح ثم بقي حيّاً.

هذا حديث حسن صحيح.

٥ - باب ما جاء في العفو

١٣٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّفَرِ قَالَ: دَقَّ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ سِنَّ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَاسْتَعْدَى "عَلَيْهِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لِمُعَاوِيَةَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا دَقَّ سِنِّي، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنَّا سَتَرُضِيكَ، وَأَلَحَّ الْآخَرُ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَأَبْرَمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: شَأْنُكَ بِصَاحِبِكَ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَخَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةً». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي. قَالَ: فَإِنِّي أَذْرُهَا لَهُ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَا جَرَمَ لَا أَخْبِيكَ، فَأَمَرَ لَهُ بِمَالٍ.

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا أعرف لأبي السَّفَرِ سماعاً من أبي الدَّرْدَاءِ. وأبو السَّفَرِ اسمه: سَعِيدُ ابْنِ أَحْمَدَ. وَيُقَالُ: ابْنُ يُحْمَدَ (١) الثَّوْرِيُّ.

٦ - باب ما جاء في مَنْ رُضِخَ (٢) رَأْسُهُ بِصَخْرَةٍ

١٣٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: خَرَجْتُ جَارِيَةً عَلَيْهَا أَوْصَاحٌ (٣)، فَأَخَذَهَا يَهُودِيٌّ فَرَضَخَ رَأْسَهَا وَأَخَذَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْخُلْيِ قَالَ: فَأَذْرَكْتُ وَبِهَا رَمَقٌ فَأَتَنِي [بِهَا] (٤) النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَكَ أَفْلَانٌ؟» (٥) فَقَالَتْ بَرَأْسَهَا: لَا. قَالَ: «فَفُلَانٌ»، حَتَّى سَمَى الْيَهُودِيَّ، فَقَالَتْ بَرَأْسَهَا: نَعَمْ. قَالَ: فَأَخَذَ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضِخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

هذا حديث حسن صحيح. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا قَوْلَ إِلَّا بِالشَّيْفِ.

٧ - باب ما جاء في تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ

١٣٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيغٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى

(١) قوله: "فاستعدى عليه معاوية" أى استغاث معاوية على قريشي، وفي "القاموس": استعداه استعان واستصره.

(٢) قوله: "ابن يُحْمَدَ الثَّوْرِيُّ" بضم التحتية وكسر الميم. (ت) وفي "معنى": سعيد بن محمد عند النوى بفتح ميم.

(٣) قوله: "رُضِخَ رأسه" الرضخ لشدح والرضخ أيضاً الدق والكسر. (المجمع)

(٤) قوله: "أوصاح" هى نوع من الخي من لفظة، سميت بها لبيصها. (المجمع)

(٥) قوله: "أفْلَانٌ" فائدة استدل عن المقتول أن يعرف القتلى فيطاب، فإن أقرئت وإلا فليس عليه شيء بدون الحجة، وعليه الجمهور، وروى عن مالك أنه ثبت القصص بمجرد قول المقتول.

باب ما جاء فيمن رُضِخَ رأسه بصخرة

هذه مسائلان؛ أحدهما: أن اليهودي رضخ الرأس بصخرة فيكون فيه شبهة العمد عند أبي حنيفة فلا قصاص عنده، فإن القصص في العمد وهو القتل بالأحد لا بالثقل، ولكنه عمد عند صاحبيه. وثانيتهما: أن في الحديث ممانعة ولا ممانعة عندنا وحواب الأول أن اليهودي قطع الطريق أيضاً فيكون من قطاع الطريق ويقتل قاطع الطريق كيف ما قتل، ثم في متوسا أن قطع الطريق في مصر في النهار ليس بقطع الطريق، لكن في المنسوبات أنه أيضاً قطع لطريق، وحواب الطحاوي رد لا ريب، ويمكن حمل الحديث على السياسة وباب السياسة موجود عند الكل إلا أنه واسع عندنا، وصنف عبد الرزق لشحة في السياسة وذكر فيها مسائل كثيرة، وصنف ابن تيمية أيضاً وسماه بالسياسة الشرعية، وعرضه في ذلك الكتاب الرد على من يقول: إن مسائل الإسلام لا تكفي نظام العالم، ويبحث فيه من جاسب الشريعة لا من جانب مذهب من المذاهب، ثم صي أن باب التحرير غير باب السياسة، والله أعلم.

وحواب الثاني أيضاً لحمل على السياسة والممانعة عند الشافعية في كل شيء، لا عمس بوط والإحراق حكى أن أبا العلاء إمام اللغة سأل أن حيفة عمس قتل حجر كبير عصيم هل يكون قتلاً تشبهه العمد؟ قال أبو حنيفة: ولو ضرب رأس قيس (سم حمل)، وعرض بعض الجهلة أن أبا حنيفة عار عن معرفة اللغة حيث قرأ أن قيس باللف بعد دخول الناء الحارة عليه،

ابن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَرَوَّالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ».

١٣٩٥ (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ.

وفي الباب عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَبُرَيْدَةُ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، فَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ مَوْقُوفًا. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْخَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

٨ - بَابُ الْحَكَمِ فِي الدِّمَاءِ

١٣٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ^(١) بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدِّمَاءِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مَرْفُوعًا، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدِّمَاءِ»^(٢).

١٣٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدِّمَاءِ».

١٣٩٨ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ^(٣)، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ^(٤) وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [وَأَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ الْكُوفِيُّ]^(٥).

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

١٣٩٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

(١) قوله: "إن أول ما يحكم بين العباد في الدماء" هذا تعظيم أمر الدماء، وليس هذا الحديث مخالفاً لقوله: "إن أول ما يحاسب به العبد صلاته" لأن ذلك في حق الله، وهذا فيما بين العباد، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "لو أن أهل السماء" أي لو ثبت اشتراكهم في دم مؤمن أي في إرقة دمه، قوله: "لأكبهم الله" المشهور أن أكب لازم، وكب متعدي على عكس المتعارف من استعمال الأفعال، سواء كان ذلك لأجل كون أكب مطاوع كب، أو كون همزة أكب لصيرورة أو الدخول بمعنى صار ذا كب، أو دخل في الكب، معنى هذا كان الظاهر لكبهم مكان لأكبهم، ولكن لو ثبت أن هذا لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد من رواة الموثوقين بعرضتهم لكان حجة على القائلين بذلك، فجرم التوريشي بأن الصواب كبهم الله، ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة ليس كما ينبغي - والله أعلم - (اللمعات)

أقول: إن هذا الاعتراض من قلة المعرفة وكثرة الجهل، وحقيقة الأمر أن في لغة فصيحة من لغات العرب أن إعراب الأسماء الستة بالألف في الأحوال الثلاثة:

إن أباه وأبا أباه قد بلغ في المجد منهاها

[١] كذا في نسخة بشار، وفي الهدية «الحسن بن حريث» وهو خطأ. والصواب ما أنشأه من نسخة بشار.

[٢] هذا الحديث موجود في النسخة الهدية ونسخة الشيخ أحمد شاكر، وساقط من نسخة بشار.

[٣] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار وهو ساقط من الهدية.

جَدَّهُ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «خَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقِيدُ الْأَبَ^(١) مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقِيدُ الْابْنَ مِنْ أَبِيهِ».

هذا حديث لا نعرفه من حديث سُرَاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الْمُثَنَّى ابْنِ الصَّبَّاحِ، وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ، وَإِذَا قَذَفَهُ لَا يُحْدَثُ.

١٤٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

١٤٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ^(١) عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ^(٢) الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ^(٣) لِلْجَمَاعَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُقْتَلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يَرْجُحُ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحُهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ^(٤) خَرِيفًا».

(١) قوله: "يقيد الأب من ابنه" أي يأخذ قصاصه منه، ولقود القصص، ولا يقيد لابن من أبيه، قالوا: الحكمة فيه أن نواله سب وجود الولد، فلا يجوز أن يكون هو سبباً لعدمه، كذا في "لمعات".

(٢) قوله: "الثيب اراى" مراد به شخص حصص أحد أوصافه بالذكر، وهو النوصء بنكاح صحيح المنتص من له الثيب، وباقي الأوصاف ظهر. (اللمعات)

(٣) قوله: "المفارق للجماعة" أي لا ارتداد، وقيل: يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو خلاف إجماع، كذا نقل الطيبي عن النووي. (اللمعات)

(٤) قوله: "مسيرة سبعين" في رواية: مائة عام، وفي "الموطأ": خمس مائة عام، وفي "الفردوس": ألف عام، وذلك بحسب اختلاف

باب ما جاء لا يحل دم امرأ مسلم إلا بإحدى ثلاث

بعض الكلام في حديث اسباب مر ولكن الكلام فيه أصول من حيث إدخال ما في لفظه من جوار قتل غير ما في حديث الباب، من قطاع لصريق ومن تارك لصلاة عند غيرنا مثل الشافعية والحنابلة، لكن القتل عند الحنابلة ارتداداً، وفي كتابك أن يقتل تارك الصلاة، وفي عامة كتبهم أنه يصرب حتى يسيل الدم من بدنه، فقبل في وجهه إلحاق مثل هذين بما في الحديث بأنهم دحيون تحت سمعت أي المفارق للجماعة، وقيل بإدحاهم تحت سمعت أيضاً أي تارك الصلاة، وورد في المعجم سطراني: «من ترك الصلاة فقد كفر جهاراً إلخ»، وهو متمسك بالحنابلة، وتمسك سويي بحديث فيه لمقاله على قتل ترك الصلاة، والحل أن بين لفعال والقتل نوعاً بعيداً حتى أن القتال قد يكون على ترك سنة أيضاً.

وفي الباب عن أبي بكر. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

١٢ - باب

١٤٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعْدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى الْعَامِرِيِّينَ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو سَعْدٍ الْبَقَالُ إِسْمُهُ: سَعِيدُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ.

١٣ - باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ»^(١) إِمَّا أَنْ يَغْفُو وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ.

وفي الباب عن وائل بن حجر وأنس وأبي شريح خويلد بن عمرو.

١٤٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسَ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْفِكَنَّ فِيهَا دَمًا وَلَا يَغْضِذَنَّ فِيهَا شَجَرًا، فَإِنْ تَرَخَصَ مُتَرَخِّصٌ فَقَالَ: أَحَلَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ حَلَّهَا وَلَمْ يُحَلِّهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْشَرُ خُرَاعَةٍ»^(٢) قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذِلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوهُ أَوْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ شَيْبَانُ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِمِثْلِ هَذَا. وَرَوَى عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَغْفُو أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ». ذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٤٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَفِعَ الْقَاتِلُ إِلَى وَلِيِّهِ، فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ

درجات العمدان، وليس عدم وجدان الرائحة كناية عن عدم دخول الجنة، بل عدم وجدانها أول ما يجدها الصالحون.

(١) قوله: "بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ" ظاهره أن الاختيار لأولياء المقتول إن شَاءُوا اقْتَصَوْا، وإن شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة ومالك: لا يثبت الدية إلا برضى القاتل، وهو أحد قولَي الشافعي؛ لأن موجب القتل عمداً هو القصاص لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصَ فِي الْقَتْلِ﴾ إلا أنه تعمد بوصف العمد لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "العمد قود" أى موجب، فإيجاب المال زيادة، فلا يكون لمولى أخذ الدية إلا برضى القاتل، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة ومن بعدهم، ويمكن حمل الحديث على ذلك أيضاً - فافهم -.

(اللمعات)

(٢) قوله: "ثم إنكم معشر خُرَاعَةٍ... الخ" بيان ذلك أن حرعة قد كانوا قتلوا في تلك الأيام رجلاً بمكة فقتلهم هم في الجاهلية، فأدى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دية لإطفاء نار الفتنة بين القبيلتين. (اللمعات)

باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو

قال الحارثيون: إن في الدية والقصاص تحييراً، وقلنا: إن التحيير بعد رضاء ولاية القتل والصحيح، وليس في حديث الباب ما يرد عينا فإن المذكور فيه التحيير بين القصاص والعفو لا بين الدية والقصاص.

قوله: (قتل رجل في عهد الخ) أصل القصة ما في مسلم أن رحلين حرجا محتصين فتنازعا فصرب أحدهما بعمسه على رأس الآخر فيكون عند أبي حنيفة يقتل بالسلاح ولا عرة فيه للإرادة وعدمها فيقال من جابه: لعله صربه بحشة لا بالحد، والله أعلم، أو يقال: إن حكمه عليه الصلاة والسلام هذا حكم الديانة لا حكم القصاص.

إِنْ كَانَ [قَوْلُهُ] ^(١) صَادِقًا فَقَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ. فَخَلَاهُ الرَّجُلُ. وَكَانَ مَكْتُوفًا ^(٢) يَنْسَعِي. قَالَ: فَخَرَجَ يَجُرُّ نَسْعَتَهُ فَكَانَ يُسَمَّى ذَا النَّسْعَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [وَالنَّسْعَةُ خَبْلٌ] ^(٣).

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ

١٤٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلَقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا فَقَالَ: «أَغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَسُمُرَةَ وَالْمُعِيزَةَ وَيَعْلَى بْنِ مَرْثَدٍ وَأَبِي أَيُّوبَ. حَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَرَّهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُثَلَّةَ.

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ» ^(٤)، وَلِيُحَدِّثَ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ وَلِيُخْرِجَ ذَبِيحَتَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَشْعَثِ إِسْمُهُ: شُرْحَبِيلُ بْنُ آدَةَ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ

١٤١٠ - حَدَّثَنَا ^(٥) عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: أَنْعُطِي مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا صَاخَ فَاسْتَهَلَّ ^(٦) فِيمَثْلٌ ^(٧) ذَلِكَ يُطَلُّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ» ^(٨) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ، بَلَى فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) قوله: "مكتوفًا بنسعة" أى شدت يده من خلف بنسعة، والنسعة سير مضفور.

(٢) قوله: "ولا تغلوا" العلل وهو الخيانة في لغنية، قوله: "ولا تغدروا" من العدر وهو نقص العهد، قوله: "لا تُمثِّلُوا" قال في "الدر": مثلت بالقتيل جدعت أنفه أو أذنه أو مداكيره أو شتى من أظرفه، والاسم المثلة.

(٣) قوله: "فأحسنوا الذبحة" يستحب أن لا يحد السكين محضرة الذبحة، وأن لا يذبح واحدة بمحضرة الأخرى، ولا يجرها إلى مذبحها. (الطهي)

(٤) قوله: "فاستهل" من الاستهلال، قال في "المجمع": استهلال الصبي تصويته عند ولادته.

(٥) قوله: "فيمثل ذلك يُطَلُّ" بلفظ المجهول، يقال: طَلَّ دمه إذا هدر، وقد يروى بطل من السطلان.

(٦) قوله: "إن هذا ليقول بقول الشاعر" أنكر عليه قوله الباطل في مقابلة الشاعر بالكلام المستعج يستحيل به قنوب أهل البطالة، وليس السجع مذمومًا على الإطلاق لوقوعه في القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المذموم منه ما يتكف به، ويكون العرض منه ترويح الباطل، كذا في "اللمعات" مع فرق يسير في الألفاظ ونحوه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ

أي قتل الأعضاء صبراً، وفي النسائي قال صحابي: ما سمعت خطبة من خطبته بعد نزول الآية إلا وحث فيها على الصدقة ونهى عن المثلة، وروى بسند صحيح، قال ابن سيرين: إن حديث العربيين قبل أسهي عن أمية.

[١] ما بين المعقوفين من نسخة بشار.

[٢] من نسخة بشار.

[٣] جاء ذكر هذا الحديث مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي الحلال» في نسخة هندية، قدمناه تبعاً لنسخة بشار، وحصلاً على

وفي الباب عَنْ حَمِيدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ [والمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ] ^[١].

١٤١١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ بْنِ نُضْلَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا ضَرَّتَيْنِ فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فَسَطَّاطٍ فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا ^(١) فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً وَجَعَلَهُ عَلَى عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ.

قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْخُبَابِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ [نَحْوَهُ] ^[٢]. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ خَمْسِمِائَةٌ مِنْهُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَقْلٌ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا طُرْفُ بْنُ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ عِنْدَكُمْ سَوْدَاءٌ فِي بَيْضَاءٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ ^(٣) وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عَلِمْتُه إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: فِيهَا الْعَقْلُ، وَفِكَارُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: قَالُوا: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ

(١) قوله: "فألقت جنينها" الجنين الولد ما دام في بطن أمه، قوله: "غُرَّة" أصلها بياض في جبهة الفرس، ويطلق على العبد والأمة، وقيل: بشرط البياض، وليس بشرط عند الفقهاء، وإنما المراد منه عندهم ما يبلغ قيمته عشر الدية، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "والذي فلَقَ الحَبَّةَ" أى شَقَّه فأخرج منه النبت وفالق الحب خالقه أو شاقه بإخراج الورك منه، قوله: وبَرَأَ النسمة أى خلَقها والنسمة بجىء بمعنى الإنسان، وبمعنى النفس، وكل دابة ذى روح، قوله: إلا فهما أى ليس عندنا إلا فهما، والمراد منه ما يستنبط به المعاني

باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر

قال الحجازيون : لا يقتل مسلم بكافر أى كافر كاذب . وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بدل الذمي ، وفي الحربي المعاهد دية ، وفي المستأمن رويان وذكر الحافظ في فتح الباري أن رجلاً قال لزفر رحمه الله : إن الحد عندكم يندرى بالشبهة بأية شبهة أعلى من شبهة كفره ، فقال زفر رحمه الله : كن شاهداً على أني رجعت مما قال أبو حنيفة.

قوله: (لا يقتل مسلم بكافر الخ) قال الشافعية أن لا يقتل مسلم بكافر ولكن قتل الذمي وذو عهد حرام ، وإن قتل فلا قصاص بل الدية ، وقالوا : إن معنى القطعة الثانية أي « ولا ذو عهد في عهده » غير مصداق الأولى ، وقال الطحاوي : إن مرادها أن لا يقتل ذو عهد في عهده بدل كافر فصار حاصل الحديث لا يقتل مسلم بكافر الخ : يتمشى على معنى ما قاله الشافعية أي « لا يقتل ذو عهد في عهده » وأما لو تصدى أحد إلى قتل ذي عهد فيقتص منه فإن المعاهد محقون الدم إجماعاً فيكون حكمه حكم سائر الدماء ، وحصل أن لا يقتل مسلم بدل حربي ، وقال العمري في العمد : إن حديث : « لا يقتل مسلم بكافر » ليس متعرضاً إلى ما نحن فيه بل غرضه عليه الصلاة والسلام بهذا وضع دماء الجاهلية أي لا يقتل بعد الإسلام بدل ما كان دم الجاهلية ، ولقوله شواهد أيضاً، منها أنه خطب في حجة الوداع كما في مسلم، وقال فيها: « ألا وإن دماء الجاهلية موضوعة تحت قدمي إلح » ثم في حديث مسلم كلام فإن فيه ذكر حجة الوداع ، وفي سائر الطرق ذكر أنه عليه الصلاة والسلام خطب في فتح مكة والرححان إلى أنه خطب في فتح مكة بتعدد الخطبة فإذا صار شرح الحملة الأولى لطيفاً أُلطف، لكن الحملة الثانية « ولا ذو عهد في عهده » وصارت ركيكة وعلى شرح الطحاوي يكون المراد بالكافر الحربي ونطالب وجه التخصيص بالحربي.

ولي شيء آخر لا ركة فيه ولا تخصيص وهو أن يقال : إن الذمي في حكم المسلم فإن حقن دمه مستفاد من حقن دماء المسلمين فصار شرح « لا يقتل مسلم بكافر » أي لا يقتل مسلم وذمي بدل كافر ، وليس ذلك إلا الحربي ، ثم أقول : إن مستدلنا ما أخرجه الطحاوي ص (١١٢) ح (٢) بسند قوي : أن عمر أمر بأن يقتص من مسلم بكافر ثم أمر أن لا يقتص بل يودى. ورغم الشافعية أن عمر رجع عن القول الأول ، وقال الطحاوي : إن الرجوع بعيد وحقيقة الأمر أنه أمر أولاً بالمسألة ثم صاح بالدية ، ونقل علاء الدين المارديني أنه عليه الصلاة

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة الدكتور بشار.

[٢] من نسخة الدكتور بشار.

بالمعاهد. والقول الأول أصح.

١٧ - [باب ما جاء في دية الكفار]^[١]

١٤١٣ - حَدَّثَنَا جَيْسِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

١٤١٣(م) - وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قَالَ: «دِيَةُ عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ».

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ: فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ. وَبِهَذَا يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَّةٌ. وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ مِثْلُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَبْدَهُ

١٤١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ» قَتَلْنَاهُ؛ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ إِلَى هَذَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: لَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قِصَاصٌ فِي النَّفْسِ وَلَا فِي مَا دُونَ النَّفْسِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَتَلَ عَبْدَهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ عَبْدَ غَيْرِهِ قُتِلَ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

ويدرك به الإشارات والعلوم المخفية والأسرار الباطنة التي يظهر للعلماء الراسخين في العلم، قوله: وما في الصحيفة وهي صحيفة كتب فيها بعض الأحكام ليس في القرآن منها العقل يعني أحكام الدييات وفكك الأسير - بفتح الفاء - ويجوز كسرهما اسم من فك الأسير أخلصه، وفكك الرهن ما يفك وأن لا يقتل مسلم بكافر، سواء كان ذمياً أو حربياً، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وعند بعض العلماء: يقتل المسمم بالدمى، وإليه ذهب كثير من الأئمة وهو مذهب احنفية، وقيل: كان في الصحيفة من الأحكام غير ما ذكر، لكنه لم يذكر ههنا لأنه لم يكن مقصوداً، كذا في "السمعات".

(١) قوله: "من قتل عبده قتلناه" اعلم أن الأئمة على أن السيد لا يقتل بعبده؛ لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص، وقالوا: هذا الحديث وارد على الزجر والروع ليرتدعوا، وقيل: الحديث وارد في عبد اعتقه، فسقى عبده باعتباره ما كان، وقيل: منسوخ بقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ كذا قال الطيبي. (السمعات)

(٢) قوله: "وإذا قتل عبد غيره" قال الشيخ في "السمعات": اختلف فيه وعندنا أن يقتل الحر بالعبد، وعند مالك والشافعي وأحمد: لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ ولأن مبنى القصاص على المساواة وهي منتفية بين المالك والمملوك، ولنا أن القصاص يعتمد المساواة في العصمة وهي بالدين أو بالدار، ويستويان فيهما، والنص تخصيص بالذكر، فلا ينفي ما عداه، كذا في "الهداية".

والسلام قتل مسماً بكافر ولكن لم أجد تفصيل تلك الواقعة، ولعله يجدي فيها ما أخرجه أبو داود ص (٢٧٤) باب القسامة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أنه قتل بالقسامة رجلاً من بني نضير بن الخ»، إلا أن في سنده وليد بن مسلم المدلس ولأن فيه ذكر القسامة أيضاً فله أجد تفصيل ما رواه المارديني في كتب السير أيضاً، ولنا مرسل آخر أخرجه الطحاوي ص (١١١) ج (٢) لكن في سنده عبد الرحمن البيلماني وهو متكلم فيه ومع ذلك من رجال السنن، وفيه ذلك المرسل بسند آخر، وسيأتي بعض التفصيل في البخاري.

وأما دية الدمي فعندنا دية المسلم كاملة، وعند الشافعية نصفها والآثار من الطرفين، وثبت دية الدمي نصف دية المسلم وكلها وثلاثها، ولعل الاختلاف اختلاف الصور وودي الدمي بصور في عهده، وتحمل الناقصة على معادير وحمل الكاملة على معادير الشكل من حمل الناقصة على معادير، وفي تحريج الريعي أن دية الدمي في عهد الخفاء الأربعة كانت دية المسلم وسنده قوي، وإنما قلت في عهد معاوية

١٩ باب ما جاء في المرأة [هل] ^(١) تَرُثُ من دية زوجها

١٤١٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا تَرُثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا. حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الْكِلَابِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ وَرِثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصُّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٠ - باب ما جاء في القصاص

١٤١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ^(٢) يَدَ رَجُلٍ فَتَرَخَ يَدَهُ فَوَقَعَتْ نَيْبَتَاهُ ^(٣) فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَعْلُ ^(٤)»، لَا دِيَةَ لَكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، وَسَلَمَةَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهُمَا أَخَوَانِ. وَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢١ - باب ما جاء في الحبس والتَّهْمَةِ

١٤١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. حَدِيثُ بَهْزِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَهْزِ ابْنِ حَكِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَأَطْوَلَ.

٢٢ - باب ما جاء من قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١٤١٨ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، وَحَاتِمُ بْنُ سِبَاةٍ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ ^(٥) دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ^(٦)».

(١) قوله: "عض يد رجل" العض أخذ الشيء باسّ، في "الصراح": عضّ غزير من سمع يسمع ويضرب يضرب.

(٢) قوله: "وقعت نيبته" أي سقطت والشية واحدة الشايا وهي الأسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان تحت.

(٣) قوله: "كما يعضّ الفحل" الفحل ان ذكر من كل حيوان، ويراد ذكر الإبل كثيرًا، وهو المراد ههنا، وكذا حكم من اضطرّ إلى الدفع كإمرأة تدفع عن نفسها من قصد الفحور بها مثلاً، لكن ينبغي أن يرفق في الدفع إلا من قصد القتل كمن شهر سيفاً أو عصاً ليلاً في مصر، أو نهاراً في طريق في غير مصر، فقتله المشهور عليه عمداً، فلا شيء عليه، كذا في "الهداية". (اللمعات)

(٤) قوله: "من قتل دون ماله" أي عند الدفع عن ماله، وكذا دون أهله. (اللمعات)

(٥) قوله: "شَهِيدٌ" فاعيل إما بمعنى مفعول أي يشهد ويحضره الملائكة بالنور والكرامة، أو بمعنى فاعل أي يشاهد ما أعد له من النعم، أو

باب ما جاء في الحبس في التهمة

الحديث عندما معمول به ، وفي لسان احكام لابن شحنة : من خرج من بيت حال وفيه مقتول وسيف اخارج متطبخ بالدم يقتض صاحب السيف الذي خرج ، والله أعلم.

باب ما جاء في من قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

في لدر المختار : من تعدى على محارم رجل يجوز له قتله وإن لم يجد البينة فيقتض في أحكام الدنيا ، ولا حرج عليه في أحكام الآخرة.

[١] من نسخة شار.

[٢] جاء في نسخة شار بعد هذا.

وراد حاتم بن سبابة المروري في هذا الحديث: قال معمر. لنعي عن الزهري وم أسمع منه راد في الحديث «من قتل دون ماله فهو شهيد» وهكذا روى شعيب بن أبي حمزة هذا الحديث، عن الزهري، عن طلحة بن عدي بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ. وروى سفيان بن عيينة عن الزهري، عن طلحة بن عدي بن عبد الله، عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه سفيان عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». وفي الباب عَنْ عَلِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ وَلَوْ دِرْهَمَيْنِ.

١٤٢٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ سُفْيَانُ، وَأَتَنِي عَلَيْهِ خَيْرًا. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ لِقَاتِلٍ فَقَاتِلْ فَهُوَ شَهِيدٌ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٤٢٠ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

١٤٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، أَخْبَرَنِي يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَوَيفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ هَذَا. وَيَغْقُوبُ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَوَيفِ الزُّهْرِيِّ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ^(١)

١٤٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، قَالَ يَحْيَى: وَحَبِيبُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِغَيْبَرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ ثُمَّ إِنَّ مُحَيِّصَةَ وَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ قَتِيلًا قَدْ قُتِلَ، أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ

ليحضر عند ربه، هذا إذا كان من الشهود والمشاهدة، ويحتمل أن يكون من الشهادة أى مشهود له بالفضل والكرامة، ويشهد لنفسه بذلك بالصدق والإخلاص، أو يشهد على الأمم يوم القيامة.

(١) قوله: "القسامة" اسم معنى القسم، وقيل: مصدر يقان: قسم يقسم قسامة إذا حلف، وقد يطبق على الجماعة الذين يقسمون، وفي الشرع: عبارة عن أيمان تقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، أو يقسم بها أهل المحلة المتهمون على نفى القتل عنهم على اختلاف بين الأئمة، فعندنا يقسم أهل المحلة يشيخوهم الولي، يخلفون: "بالله ما قتلنا وما علمنا قاتله" لحديث المشهور: "البينة على المدعى واليمين على من أنكر" وعند الشافعي وكذا عند أحمد: إن كان بينهم عداوة ولو ثبوت بأن يغلب الظن على أنهم قتلوه، يخلف الأولياء، فإن أنوا، يخلف المتهمون وإن لم يكن عداوة ولو ثبوت، فلا يمين على الأولياء، ولا يجب في القسامة قصاص، وإن كان الدعوى اقتل عمداً، بل الواجب فيه الدية عمداً كان الدعوى أو خطأ، وقال مالك: يقضى بالقود إن كان الدعوى في العمد، وهو القول القسم

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ

من وجد قتيلاً في موضع ولا يدري قاتله، فقال مالك بن أنس: إن كان لولاة القتل لوث فيستحون الدية عليهم لوث ويحلف خمسون رجلاً من ولادة القتل إن فلاناً قاتل قتيلاً فإن أقسموا يقتض المدعى عليه. وقال الشافعي: لا قصاص في صورة بل يقسم خمسون رجلاً من المدعى فإن أقسموا فيؤدى، وإلا فالقسم على ولادة القاتل فإن أقسموا بأنه لم يقتل فلا دية ولا قصاص. وقال أبو حنيفة: لا قسم على المدعى وإنما القسم على المكرب أي خمسون رجلاً من المستحيين مما حول موضع القتل يخلفون بالله ما عسا قاتله وما قتلناه، وفائدة القسم درء القصاص وإن علموا بالقاتل أعلموا. ومذهب عمر الفاروق موافق لمذهب أبي حنيفة وسأل سائل عمر عن القسم قال: إنه يرفع القصاص، ويمكن لأحد أن يقول: إن البحاري موافق لما فيه أخرج قسامة أي طاب في الحاهلية وقسامته موافق قسامتنا، ولعله يشير البخاري إلى أن تلك القسامة باقية على ما كانت في الحاهلية، والواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام واحدة والخلاف في تحريكها.

الرَّحْمَنُ بْنُ سَهْلٍ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، ذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِّرْ لِلْكَبِيرِ». فَصَمَّتْ وَتَكَلَّمَ صَاحِبُهَا، ثُمَّ تَكَلَّمَ مَعَهُمَا فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ فَقَالَ لَهُمْ: «أَتُخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَنْحِقُونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟ قَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ فَتَبَرُّنَاكُمْ» يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟ قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبِلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

١٤٢٢ (م) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَسَامَةِ، وَقَدْ رَأَى بَعْضُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الْقَوَدَ بِالْقَسَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْقَسَامَةَ لَا تُوجِبُ الْقَوَدَ وَإِنَّمَا تُوجِبُ الدِّيَةَ.

للشافعي، وتام مسائل الباب في كتب الفقه. (اللمعات)

(١) قوله: «كَبِّرْ للكَبِيرِ» أمر من التكبير، والكبر - بضم فسكون - أكبر القوم أي عظم من هو أكبر منك أي قَدَمَهُ في التكلم، وفي رواية الكبر الكبر على الإعراء، وتقدير «قَدَمُوا الكبر» والثاني تأكيد، وههنا إشكالان: أحدهما أنه كيف أمر بتقديم الأكبر مع أن المدعى كان هو الأصغر أعني عبد الرحمن، وثانيهما أنه كيف عرضت اليمين على الثلاثة، والوارث هو عبد الرحمن خاصة، أجيب عن الأول بأن المراد كان سماع صورة القضية، فإذا أريد حقيقة الدعوى، تكلم المدعى وبأنه يحتمل أن عبد الرحمن، وكل حويصة وهو الأكبر، وعن الثاني بأنه أورد لفظ الجمع لعدم الانتباس. (اللمعات)

(٢) قوله: «فتبرئكم» من الإبراء، وفي بعض النسخ: فتبرئكم من التبرية أي يرفعون منكم الظن والتهمة منهم، وظاهره أنهم إذا حلفوا، ارتفعت الدية عنهم كما هو مذهب الشافعي، ولأن اليمين عهدة في الشرع مبرية للمدعى عليه لا ملزمة كما في سائر الدعاوى، وعندنا يجب الدية مع وجود إيمانهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل وفي حديث زياد ابن أبي مريم، كذا في «الهداية»، قاله الشيخ في «اللمعات»، وذكر الإمام محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ» وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: القسامة توجب العقل، ولا تشيطن الدم في أحاديث كثيرة، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامة من فقهاءنا.

قوله: (كبر الكبر الخ) كان عبد الرحمن ومن معه بنو أعمام، والمدعى إنما هو عبد الرحمن، وأما سواه عن الكبر ليس لكونه ممن ادعى عليه بل تفسير القصة ومعرفتها، ونقول في حديث الباب: إن غرضه من استحلاف المدعى هو ليس حكم الشريعة وضابطتها بل غرضه استفسار ما في ضمورهم لينكلوا عن الحلف، ولذا قالوا: كيف نخفف ولم نشهد؟ ونظير استفسار ما في القلب ما في النصحيحين: قالت بنت أبي سفيان أم المؤمنين: تزوج أخي يا رسول الله، فقال لني - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أتريدين؟» فمراده استفسار ما في قلبها، فقالت: أريد أن تكون أخي شريكتي في الخير، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لا، فإن الله حرم جمع أختين» ونقول أيضاً: إن رايوا قال بعد رواية الحديث: ليس العمل على هذا رواه أبو داود وأيضاً في أبي داود ص (٦٢٢) باب ترك القود بالقسامة، قال: إن سهيلاً - والله - أوهم، الحديث أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ فصار الحديث معلولاً.

قوله: (أعطى عقده الخ) في البخاري: وهي يومئذ صلح، أي كان معهم عهداً، وقال محمد بن إسحاق في السيرة: إن هذه القصة بعد فتح حجير، وفي بعض الصور عندما الدية من بيت المال، وأدلتنا في مسألة الباب محصاة في موضعها كما في التخريج، وذكرها الشيخ علاء الدين المارديني أيضاً.

أَبْوَابُ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ

١٤٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوِّ حَتَّى يَعْقِلَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: «وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ». وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، [وَكَانَ الْحَسَنُ فِي زَمَانِ عَلِيٍّ وَقَدْ أَدْرَكَهُ وَلَكِنَّا لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ] ^(١) وَأَبُو ظَبْيَانَ، إِسْمُهُ: حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبٍ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرْءِ الْحُدُودِ

١٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْرَأُوا الْحُدُودَ» عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِّنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ.

١٤٢٤ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَرِوَايَةُ وَكِيعٍ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ. وَيَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْكُوفِيُّ أَثْبَتٌ مِنْ هَذَا وَأَقْدَمُ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ

١٤٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنَ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنَ كَرْبِ الْآخِرَةِ، وَمَنْ سَرَّ عَلَى مُسْلِمٍ سَرَّةً اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

(١) قوله: "إِذْرَأُوا الْحُدُودَ" أى ادفعوها قبل أن يوصل إلى الإمام، فإن الإمام إذا سب سبيل الخطأ في العفو الذى صدر منكم خير من أن يسب سبيل خطأ في العقوبة بأن يعاقب خطأ وعدم تشخيص القضية، فإذا وصلت إليه، وجب عليه الإنقاذ، فعلى هذا مضمونه مضمون قوله: "تعافو الحدود" واحطط بغير الأئمة، وقد يحسن على درء الإمام الحدود بقوله: "أبه حجون، أشرب همرا علك، قبت أو غمرت ونحوها، فاحطط للإمام من قبل وضع المطهر موضع المضمهر - فتدبر - (السمعات)

أَبْوَابُ الْحُدُودِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ

في كتب الحنفية من رأى رجلاً يربى غير محارم، الرئي لا يرفع الأمر إلى الحاكم، بل يستر عليه، لا إذا علم أنه يعتاده.

وفي الباب عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عُمَرَ. حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ هَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ الْأَعْمَشِ. عَنْ أَبِي صَالِحٍ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ. وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ. قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

١٤٢٥ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْحَدِيثِ

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُظْلَمُهُ». وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلَقُّينِ فِي الْحَدِّ

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ ابْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «مَا بَلَغَكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

وفي الباب عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَرْءِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ

١٤٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مَا عَزَّ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ

(١) قوله: "لا يسمه" أسمه فلان إذا أقاه في لهيكة أي أهلكه، ولم يحمه من عدوه وهو عام في كل من أسمه إلى شيء، ولكنه غلب في الإلقاء في الهيكة. (جمع البحار)

(٢) قوله: "أحق ما بعني عنك... الخ" قال الطبري: فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة وغيره، فإن هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عارفاً برب ما عزر، فاستنطقه ليقر به ليقم عليه الحد، وحديث أبي هريرة أي الآتي بعده يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عارفاً به، فجاء ما عزر، فأقر، وأعرض عنه مراراً، قلت لسعاء: مقدمات وأساليب، فمن مقام يقتضي الإيجار، فيقتضون عنى كسمات معدودة، ومن مقام يقتضي الإطناب، فيطسبون فيه كل الإطناب، فابن عباس سلك طريق الاختصار، فأخذ من أول القصة وآخرها إذ كان قصده بيان رجم الزاني المحض بعد إقراره وغيره سلك طريق الإطناب في بيان مسائل مهمة للأمة، وذلك أنه لا يبعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه حديث ما عزر، فأحضره بين يديه، فاستنطقه لينكر ما نسب إليه لدرء الحد، فلما أقر،

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلَقُّينِ فِي الْحَدِّ

يستحب للإمام أن يلخص لمعترف، ولا تلقى فيمن قام عليه البينة، وثبت توقيعه عليه الصلاة والسلام رجلاً.

قوله: (أربع شهادات الخ) هذه حجة لأبي حنيفة في الاعتراف أربع مرات في أمكة، وقال أبو يوسف: يكفي الإقرار مرتين، وقد حجازيون: يكفي مرة واحدة، وفي أبي داود وغيره: أنه أقر مرة فأعرض عنه النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم أقر فأعرض، ثم أقر، فأعرض، ثم أقر وتمسك الحجازيون بعص المهمات التي ليس فيها ذكر أربع شهادات وتحمل السكوت على الصق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَرْءِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ

يجوز الرجوع في صورة الاعتراف لا في حاة إقامة أسمة عليه، وهكذا عدداً وعدد غيراً.

مَسَّ الْحَجَارَةَ، فَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ فَضْرَبَهُ بِهِ وَضْرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَرَّ جِبِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحَجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ»^(١).

هذا حديث حسن. قد روي من غير وجه عن أبي هريرة. وزوي هذا الحديث عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله. عن النبي ﷺ نحوه هذا.

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزَّنا فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْلَكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «أَخْصَصْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فُرْجَمَ فِي الْمَصْلَى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحَجَارَةُ فَرَّ فَأَدْرَكَ فُرْجَمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ.

هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أَنَّ الْمُعْتَرِفَ بِالزَّنا إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وهو قول أحمد وإسحاق.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّةً أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وهو قول مالك بن أنس، والشافعي. وحجته من قال هذا القول حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنِي زَنَى بِامْرَأَةٍ هَذَا. . . الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْدُ يَا أَنْتَسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»، وَلَمْ يَقُلْ: فَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

أعرض عنه مراراً بعد ما جاءه من قبل اليمين ولشماه بإقراره بعد الإقرار، وكل ذلك ليرجع مما أقَرَّ، فما لم يجد فيه ذلك، قال: "أيه حون... إلخ" - انتهى كلام الطيبي مختصراً مع تغيير يسير - والله تعالى أعلم.

(١) قوله: "هَلَا تَرَكَتُمُوهُ" قال عيسى إقارني في "المرفعة": قال ابن همام: فإذا هرب في الرجم، فإن كان مقراً، يترك ولا يتبع، وإن كان مشهوداً عليه، أتبع ورجم حتى يموت؛ لأن هربه رجوع ظهري، ورجوعه يعمل في إقراره لا في رجوع الشهود - انتهى - والله تعالى أعلم.

قوله: (مر برجل إلخ) قيل: إنه أبو بكر الصديق، وقيل غيره.

قوله: (هَلَا تَرَكَتُمُوهُ إلخ) قال المواليت: إذ فرَّ المعترف بالزنا في أثناء إقامة الحد عليه فيسأل إن كان فراره لآلم يجد، وإن كان رجوعاً فيترك ويسقط الحد والاستفسار لازم. وقال الشافعية: إذا هرب فلا يسقط الحد إلا إذا رجع صراحة، وفي كتبنا: أنه إذا فرَّ فعلاً أو قولاً سقط الحد. واعترض على مواليت بأنهم إذا سألوا استفساراً فيزعم أدعية على الصحابة رضوان الله عليهم، فاعتذر المواليت بمعذير. وأحدث ورد على الكل ولكن أكثر ألفاظ الحديث أقرب إلى قول المواليت، منها لفظ الباب: «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ» وفي أبي داود ص (٢٥٩) «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ لَا تَتَّخِذْ إِيَّاهُ»، وفيه لعمري «يتوب فيتوب الله عليه إلخ»، وأقول لا بد من التفصيل في المسألة هذه، ولا بد من أن يقال: إنه إن فرَّ من الآلم الفوري فلا يسقط الحد، ثم رأيت في البدائع قل: فر ولم يرجع، ويقال إن ماعراً فرَّ من الآلم كما في لصحيحين: «فلما وجد مس حجارة فرَّ إلخ»، وفي أبي داود أنه قام بعد فرار يسير.

قوله: (لم يصل عليه إلخ) الروايات في الصلاة عليه مختلفة، وقيل في الجمع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل وأمر غيره بالصلاة عليه ثم دعا له بعد عدة أيام، وصلى على الغامدية وامرأة أخرى لتوبتهما كما في أبي داود، وسيأتي في الترمذي.

قوله: (أُخْصِصْتَ إلخ) الإحصاء له شروط عندنا في الزنا وحد القذف، واستخراج هذه الشروط عندنا متعذر، وتوب عليه في المبسوط، وعن الحنفية أخذوا بجميع إطلاق المحض في القرآن فإن إطلاقاً اعطيات كثيرة منها: الحرث، ومنها المكروهات، ومنها التسميات ومنها لعنائف، وصح أن المذكور والمسؤول في الحديث الإحصاء بمعنى سكاح، فإن هذا ركز ركيز من أركان الإحصاء

(معدطة) قد يذكر في كتبنا أن المحض حر بدقل بالغ مسلمه، سكاح سكاح صحيح ودخلها ويكونا محصين، ورغم بعض أرباب التصنيف أيضاً أن لإحصاء هو إحصاء الراي والمربة، والحال أن المراد بهما الروحاني، فإن الراي إذا كان محصاً يرجم، والمربة إذا كانت غير محصية تحدد. فاسمصر ولا تحصى ولا تعط.

٦ - باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود

١٤٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ^(١) ^(٢) شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّشَفَعُ^(٣)» فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنْتُمْ كَأَنْتُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ^(٤) لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

وفي الباب عَنْ مُشْعُودِ بْنِ الْعَجَمَاءِ، وَيُقَالُ: ابْنُ الْأَعْجَمِ، وَابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٍ. حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧ - باب ما جاء في تحقيق الرجم

١٤٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَجَمْتُ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَذْتُ أَنْ أُزِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُ فِي الْمُضْخَفِ، فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ أَنْ يَجِيءَ أَقْوَامٌ فَلَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَكْفُرُونَ بِهِ^(٥).

وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ. حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُمَرَ.

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ^(٦) مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، وَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرُّجْمِ، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، وَإِنِّي خَائِفٌ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ

(١) قوله: "أهمتهم" أى أقلعتهم وأضرتهم والمرأة المخزومية هى فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد وبنت أحمى أبى سلمة، وقوله: "حث رسول الله صلى الله عليه وسلم" - بكسر الحاء - أى محبوبه صلى الله عليه وسلم. (اللمعات)

(٢) قوله: "اتشفع" قال الطيبى: وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة فى الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيها صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصى التى يجب فيها التعزير فيجوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بغت الإمام أو لا؛ لأنها أهون بل هى مستحبة، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى - انتهى -.

(٣) قوله: "وَأَمَّا اللَّهُ" هذا مخفف "أَمِنَ اللَّهُ" وأَمِنَ جمع آمِن، وأصله أَمِنَ اللَّهُ قَسَمِي.

(٤) قوله: "إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ" قال الطيبى: إنما جعل قوله: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ... إلخ مقدمة للكلام رفعا للريية ودفعاً للنهمة.

باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود

يجوز الشفاعة قبل رفع القضية إلى القاضي لا بعده ، هذا في الحدود ، وأما في التعازير فتحوز في الحالين .
قوله : (سَرَقْتُ الْخ) في أكثر الطرق أنها جحدت العواري التى عندها ، ولقد أطنب الحفاظ ، وأقول : إن كان جحد العواري فلا قطع ، وإنها لعلها سرقت وجحدت العواري .

قوله : (لَقَطَعْتُ يَدَهَا الْخ) قالوا : يستحب بعد هذا كلمة : أعادها الله عنها .

باب ما جاء في تحقيق الرجم

قيل : إن الخـ سوارح أنكروا الرجم ، لكن في قراءة ابن مسعود كان الرجم فوفى في مصحفه : « الثيب والنيبة إذا رنبا فارجهما بكالا من الله » فتكون القراءة مشهورة ، لكن الإمام أي مصحف عثمان حال عن حكم الرجم ، وحكم الرجم موجب لحدود في التوراة أيضا .

[١] كذا في نسخة بشار والشيخ أحمد شاكر وفي السحرة الهدية: «أهمتهم» بصيغة التأنيث.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في الهدية مؤخرًا من حديث «سلمة بن شبيب» قدمناه اسانغا لنسخة بشار وحفاظا على أرقام

زَمَانٌ فَيَقُولُ قَائِلٌ: لَا تَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضْلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَزَى إِذَا أَخْضَنَ، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَمْلٌ أَوْ الْاِعْتِرَافُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ

١٤٣٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْلٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فَقَامَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا فَقَالَ: أُنْشُدْكَ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمَا قُضِيَتْ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ: أَجَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ^(١) وَأَذِنَ لِي فَأَتَكَلَّمْتُ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزْنِي بِأَمْرَاتِهِ فَأَخْبِرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَقَدِيتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ لَقِيتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَزَعُمَا أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، مِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ».

(١) قوله: "ألا وإن الرجم حق" وفي رواية: الرجم في كتاب الله حق، وفي رواية ابن ماجه: وقد قرئ به "الشيخ والشيعة إذا زني فارجموه البينة" كذا في "الطحاوي".

(٢) قوله: "أقض بسا بكتاب الله" قال الشيخ في "اللمعات": هذا معنى أنه كان في كتاب الله آية الرجم، ثم نسخت تلاوته، فصح القول: بأنه كتاب الله، وقيل: المراد بكتاب الله ههنا حكمه، وقوله: "إن ابني كان عسيفاً على هذا" أي أجبراً، وقوله: "وتغريب عام" التغريب داخل في الجلد عند بعض العلماء، وعندما هو سياسة وتعزير مفروض إلى رأى الإمام ومصلحته. وأنيس اسم رجل هو سيد قوم المرأة هو بلفظ التصغير أنيس بن الضحاك الأسدي - انتهى -.

قوله: (الاعتراف الخ) قال به الموالك، ولا ترجم عندنا إلا بالبيعة أو لاعتراف ولا عبرة للحبل، وهو مذهب الشافعية، وقال النووي: إذا حست ولا بدري بكاحها فكيف ترجم؟ لعنها نكحت وهل يحب عينا تحقيق أسرار المخلوق؟ أقول: يجب الجواب عن قول عمر فربه قال به بمحض من الصحابة، فقال الحافظ: إن عمر كان يقول بالرجم بالحبل في بعض الصور لا في كلها، وفاق الموالك، وأقول: يمكن أن يقال: إن أمر الحبل لا يبقى كذلك بل يسبغ إلى الاعتراف أو البيعة فإن العادة أنهم لا يدعونها مهملة بل يرفعون أمرها، فإما أن تدعي نكاح السر أو تعترف أو يقام البيعة عليها. ولا مرفوع يدل على الرجم بالحبل وضي أن حقيقة الحال أن مراد عمر أن لا يبقى أحد في دار الإسلام غير منتسب ومهملة النسب، بخلاف أبي حنيفة والشافعي فإن جماعة من قطار دار الإسلام تبقى غير منتسبين إلى أحد، فإن نقول: إن الأمة إذا ولدت أولاً ولم يدع مولاها فيبقى وديانها بلا نسب، وأما عند الشافعية فمثل من أتى بها حبي لا نعم بكاحها فإن أولادها تكون بلا انتساب. وأما المذكور منا فحكم القضاء، وأما باعتبار الديانة فلا يبقى بلا نسب لما ذكرت أولاً من وجوب الدعوة ديانة إذا علم أن نطفة أمته منه. وظني أن نهى عمر عن بيع أم الولد أيضاً من فروع هذه المسألة، فإن السلف كانوا مختلفين في بيع أم الولد ثم منع عمر، وأخذ به أرباب المذاهب الأربعة.

قوله: (ولولا أني الخ) ههنا إشكال وهو أن حكمه ارجم إما من القرآن أو ليس منه، فإن كان حكمه القرآن فلا يجوز لعمر ترك كتابته، وإن لم يكن منه فلا يجوز له كتابته، وفي فتح الباري بسند قوي عن عمر رضي الله عنه: كنتها في آخر القرآن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ

الثيب المسكوبة.

قوله: (لما قصيت الخ) لما تعي إلا.

قوله: (مائة شاة الخ) بالخمر عند الكوفيين.

قوله: (وتغريب عام الخ) حمل الحمية التغريب على السياسة، ولنا على هذا ما رواه الصحابي أن عمر غرّب رجلاً فمحق بأهل الشام فقال عمر: لا أعزّب بعد ولو كان حراً، كيف كف عنه عمر؟ ولما ما في البخاري: بإقامة حد وتغريب الخ ودل العصف على أنه ليس بحد، ولا تغريب للأرقاء والسوان عند الحمية، ونقول: إن في مسمه وفي الترمذي في الصفحة لآنية جمع بين الحد والرجم وليس ذلك مذهب أحد، فليل بالحمل على السج أو بالسياسة، فكذلك نقول هه.

قوله: (خادم الخ) قال شارح: إن المائة شاة واحاده أعطي روح المربة.

وَأَعْدُ يَا أَنَسُ^(١) عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا، فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

١٤٣٣ (م ١) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

١٤٣٣ (م ٢) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَهَزَالٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ، وَأَبِي بَرْزَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَوْا بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَاجْلِدُوهَا، فَإِنْ زَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَبِئِثُوهَا وَلَوْ بِضَغِيرٍ».

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ قَالُوا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، هَكَذَا رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَهُمْ، وَهُمْ فِيهِ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَذْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى الزُّبَيْدِيُّ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ». وَالزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ شِبْلٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ». وَهَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَشِبْلُ بْنُ خَالِدٍ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ. إِنَّمَا رَوَى شِبْلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا الصَّحِيحُ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: شِبْلُ بْنُ حَامِدٍ وَهُوَ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شِبْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: شِبْلُ بْنُ خُلَيْدٍ.

١٤٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَتَّصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي^(٢) فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْلًا، النَّثْبُ بِالنَّثْبِ جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ الرَّجْمُ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي بَنْ

(١) قوله: "واعد يا أنس" قال النووي: هذا محمول على إعلامها بأن أبا العيسف قذفها بابنه فتعفروها بأن لها عده وحده القذف، هل هي طالبنه به أم تعفو عنه، أو تعرف بالزنا، فإن اعترفت فلا يحد القاذف، وعليها الرجم؛ لأنها كانت محصنة، ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا، وتحسمه، وهذا غير مراد لأن حد الزنا لا يتجسس ولا ينقر، بل لو أقر به الزان استحب أن يقن به الرجوع، كذا في "الطلي".

(٢) قوله: "خذوا عني" وفي رواية كما في "المشكاة": "خذوا عني خذوا عني" مرتين، كثر للتأكيد لحفاءه؛ لأنه تعالى أحكم أولاً ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ...﴾ الخ بالإمساك في البيوت، وحسنه فيها حتى يتوقاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً، والمراد بالسبيل المعد، فأحبر صلى الله عليه وسلم أنه تعالى قد جعل فيهن سبيلاً، وشرع الحد الكر بالكر جلد مائة، والنثب بالنثب، والمراد به المحصن جلد

قوله: (واعد يا أنس الخ) قيل: لا تمتش على الحاكم في الحدود، فكيف أرسله النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ فأجاب النووي بأن في الواقعة كان السؤال بسبب حد القذف فإنه من حقوق العباد، ولم يكن التفتيش عن حد الزنا الذي من حقوق الله - ولا يقال: إن أحدهما إذا أقر بالزنا وأبكره الآخر فلا حد على المقر. وفي كتبنا أن الإمام يسأل الراي عن زينة وأيس ربيت وما الرنا؟ وهما كيف ما دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - - المينة وانتصر سواها؟ فإن يقول: إن هذا إنما يرد لو كانت حاضرة وإذا كنت عاتة يقام عليه الحد، وكذا لو أقر بالزنا عن لا يعرفها وما لو أطلق وقار: ربيت.

قوله: (فإن رست في الرابعة فبئسوا الخ) الخ) قيل: لا يجوز له أن يرفع الكل عن نفسه ووضع على رأس أخيه المسلم، فلما - إنه ليس وضعه على معين فإن المشتري يجوز له أن يبيعها ثم هكذا.

كُفِبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ: النَّبِيُّ تَجَلَّدَ وَتُرْجِمَ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا: النَّبِيُّ إِنَّمَا عَلَيْهِ الرَّجْمُ وَلَا يُجَلَّدُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ هَذَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالرَّجْمِ وَلَمْ يَأْمُرْ أَنْ يُجَلَّدَ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

٩ - بَابُ [تَرْبُصُ الرَّجْمِ بِالْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ]

١٤٣٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ اعْتَرَفَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّنا، وَقَالَتْ: أَنَا حَبْلِي، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَيْتَهَا فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ حَمْلَهَا فَأَخْبِرْنِي». فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا فَشُدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ثُمَّ أَمَرَ بِرَجْمِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجِمْتَهَا ثُمَّ تَصَلَّى عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قَسِمْتُ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ». وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١٤٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤٣٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَجَابِرٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَرْوٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^[١]، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا اخْتَصَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ وَتَرَفَعُوا إِلَى حُكَّامِ

مائة والرحم، وفيه جمع بين الجلد والرحم، وبه أخذ أصحاب لظواهر، وبعض الصحابة والتابعين والجمهور على أن الجسد منسوح فيس وجب عليه الرجم حديث ماعز وغيره، ثم إنه لا يذكر حكم الثيب مع البكر لظهوره.

باب ما جاء في رجم أهل الكتاب

دليل المسألة صويل وذخيرتها كثيرة، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يرحم أهل الكتاب، وقال الشافعي: يرحم أهل الكتاب ووافقه أحمد، وقال مالك رحمه الله: لا أحد على الخري أصلاً، ثم قال مالِك: إن كل قضية الذمي إذا رفعت إلى الحاكم فهو مخير بين أن يحكم بالشرعية الغراء أو يعرض عنه، وتمسك بالأية، وقال الثلاثة: لا تحير بل يحكم بما في الشريعة لغراء، وأدعينا نسخ ما في الآية. ثم ظاهر حديث الساب لشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، وأجاب لطحاوي واعتز عليه الحافظ، أقول: إن في جواب الصحاوي احتصاراً فإنه قال: إن حكم الرجم كان حكم انتوراة وذكر احتمالات مراد الطحاوي، منها: أنهم جمعوا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حكماً، فإذا يحكم بما في شريعته، نعم يبحث أنه هل له أن يحكم بشرعية حقة غير كتابه أم لا؟ ومنها: أن الإسلام لم يكن شرط الإحصاء في انتوراة بل كان الرجم على المحصن وغيره، ويقال على هذا: إن اشتراط الإسلام في الإحصاء في شريعتنا ما مأخذه؟ ويطلب من إثبات التسوية بين المحصن وغيره في انتوراة، وقال الحافظ: لا تسوية بين المحصن وغيره في انتوراة فإن في أبي داود ص (٢٦٣) ج (٢): أنه سأل عن إحصائيهما وعدمه، أقول: إن الإحصاء في أبي داود ص (٢٦٣) بمعنى انتوراة لا بمعنى الإسلام، لما قست أولاً: إن الإحصاء

[١] هذه الترجمة ساقطه من نسخة الهندية أُنشدها من نسخة بشار وفي نسخة لهدية: «باب منه».

[٢] وفي نسخة هدية: «حديث حابر بن سمرة حديث حسن غريب من حديث حابر بن سمرة»، فحذفنا عن هذه العبارة جزءاً آخر أي «من حديث حابر بن سمرة» لأنه لا معنى له، وأيضاً ليس موجود في نسخة بشار وشيخ أحمد شاكر

المُسْلِمِينَ، حَكَمُوا بَيْنَهُم بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَيَأْخُذُكَامِ الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَقَضُفُهُمْ: لَا يُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي الزَّنا، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّفْيِ^(١)

١٤٣٨ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ^(٢) قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ^(٣).

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثُ غَرِيبٍ. رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ فَرَفَعُوهُ. وَرَوَى بَقَضُفُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ.

١٤٣٨(م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَدْرِيسَ، وَهَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ أَدْرِيسَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا، وَهَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّفْيُ. رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَغَيْرُهُمْ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: "النفي" النفي والتغريب جلا وطن كردن.

(٢) قوله: "يحيى بن أكثم" قال الشيخ أبو الطاهر في "المغني": أكثم بن الجون - بفتح هـزة ومثناة - وكذا بصرة بن أكثم ويحيى بن أكثم - انتهى - وليس في "المغني" أكثم بالفوقية أحد، وفي "القاموس": في "ك ت م" الأكثم بن الجون صحابي ويحيى بن أكثم القاضي العلامة - انتهى - وفي "التغريب": يحيى بن أكثم أبو محمد القاضي من العشرة - انتهى -.

(٣) قوله: "غَرَّبَ" قال الشيخ في "اللمعات": التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو سياسة وتعزير موقض إلى رأى الإمام ومصيحته - انتهى - والدليل لنا قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ شارحاً إلى بيان حكم الزنا ما هو، فكان المذكور تمام حكمه، وإلا كان تجهيلاً إذ يفهم أنه تمام الحكم، وليس تمامه في الواقع، فكان مع الشروع في البيان أبعد من ترك البيان؛ لأنه يقع في الجهل المركب، لا في الزنا.

المذكور في الأحاديث بمعنى الزوج، ومن تلك الاحتمالات أنه عليه الصلاة والسلام ألزم ما يعملونه من شريعتهم وإلزامه عليه الصلاة والسلام إياهم بما يلتزمون به ليس ببعيد، وأما دليل اشتراط الإسلام في الإحصان مما في الهداية بسند عبد الباقي بن قانع الحنفي بينه وبين أبي داود واسطة واحدة رواه عن ابن عمرو، وفي الجوهر النقي من باب من يلاع من الأزواج، وعن ابن عمر: من أشرك بالله فهو غير محصن الخ، ورجال السند ثقات أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، واحتنف في رفعه ووقفه وظني الغالب أنه مرفوع، وتأول الشافعية بأنه في حد القذف لا في الزنا.

واحتنف في وقت واقعة الباب، فهي أكثر الروايات أنها في المدينة وفي بعضها أنها واقعة في حير، وفي أسباب الروول لمسيوحي أنها واقعة في المدك، وورد في الروايات: أن اليهود تشاوروا وتباحوا أن نذهب إلى هذا النبي ونستليه فإن حكم بالرحم كما في غنورة فهو سي وإلا فليس بني.

وأدعي أن آية حلد بعد هذه الواقعة وكذلك آية الرحم: «لشيخ والشيخة إذا ربا فارحموها» وفي هذه الدعوى دحيرة كثيرة، وقال الحافظ: إن واقعة الباب في السنة الثامنة، وما أتى بما يشفي، وتمسك بأن ابن عباس شهد الواقعة وهجرته إلى المدينة المنورة في السنة الثامنة مع أبيه عباس، أقول: إن ابن عباس راوي الحديث وما من لفظ يدل على أنه شهد الواقعة، وكذلك تمسك الحافظ بأن عبد الله بن حارث بن جزء راوي الواقعة، وأتى المدينة في السنة الثامنة مع أبيه، أقول: لم أحد في كتاب من الكتب حارث بن جزء اسم صحابي من الصحابة، ولم يذكر الحافظ أيضاً صحابياً في الإصانة باسم حارث بن جزء، وقد سمعت أن عبد الله بن حارث أتى المدينة في السنة الثامنة بكر ما من رواية تدل على شهود الواقعة إلا ما أتى بسند ضعيف ما أخرجه الطبراني، أقول: إنه وهم الراوي فإن [من] أتى المدينة مع أبيه عبد الله بن عباس كما في مسلم لا عند الله بن حارث.

١٢ باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها

١٤٣٩ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَلَا تَشْرُقُوا، وَلَا تَزْنُوا-فَرَأَى عَلَيْهِمُ الْآيَةَ- فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^(١)»، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ

وذلك في البسيط، كذا قاله ابن اعمام وبسط في حاشية "الهداية" من أراد الاطلاع فليظفره.

(١) قوله: "فهو كفارة له" أى يكفر إثم ذلك، ولم يعاقب به في الآخرة، وهذا خاص بغير الشرك، وأخذ أكثر العلماء من هذا أن الحدود كفارات، وتنافيه خبر لا أدري الحدود كفارات أم لا؟ أجابوا عنه بأنه قبل هذا الحديث؛ لأنه فيه نفى العزم. وفي هذا إثباته، والمعنى لا

ثم أقول: إن في سيرة محمد بن إسحاق بسند صحيح أن اليهود امتحنوه عليه الصلاة والسلام حين دخل المدينة وعدّ الأشياء الممنوعة فيها وعدّ معها واقعة الباب أيضاً.

وذكر القسطلاني أن الواقعة واقعة السنة الرابعة ولا مأخذ عنده، وعندى روايات دالة على تقدم الواقعة منها أن في واقعة الباب: «كان ثلاثة من اليهود وقد قتلوا في قرب أحد منهم كعب بن أشرف».

أقول: كان بالحفاظ أن يستدل بما في تفسير ابن جرير عن أبي هريرة ما يدل على أنه شهد الواقعة ولكنه لم يأخذه، أقول: إن في أبي داود ص (٢٦٣)، ح (٢) عن أبي هريرة يخالف ما في تفسير ابن جرير فيكون ما في تفسير [ابن جرير] وهم الراوي فلا تكون القصة؛ لا قبل حكم الآية، وليحفظ ههنا أنه كان يؤمر بالحكم بالتوراة لما في آية: «يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ رِجْلًا» [المائدة: ٤٤]، وفي أبي داود أنه عليه الصلاة والسلام أيضاً داخل فيه، وفي الأحاديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يجب العمل بما في التوراة قبل نزول الشريعة العراء لما في البخاري ص (٥٠٣): كان يجب لعمل بالكتاب ما لم ينزل فيه حكم الله، وقال حافظ من الحفاظ: إن ابتداء خلاف أهل الكتاب كان بعد فتح مكة ولا أعلم مأخذه.

وذكر ابن العربي المالكي في أحكام القرآن أن ما في الواقعة إلزام على اليهود بما في كتابهم، أقول: إن مدلول الآيات والأحاديث أن اليهود معاقبون على تركهم ما في التوراة كما يعاقبون على ترك الإيمان بمحمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ولنا على مسألة الباب في باب المكاتب في الربيعي أن محمد بن أبي بكر الصديق كان عاملاً على مصر في عهد علي وكتب إلى علي أن مسلماً رضى بدمية، فقال علي رضي الله عنه: حول الدمية إلى الذميين وارحم المسلم، فدل على عدم رجم الذمية.

واعلم أن في أبي داود ص (٦١٠) عن أبي هريرة ما يدل على قبول شهادة الكافر، ولا يجوز ذلك عند الشافعي، وحائز عندنا في بعض الصور.

باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها

في كتب أصولنا أن الحدود زواجر، وعند الشافعية سواثر وكفارات، ولم أجد عن أئمتنا ومشايخنا أن الحدود زواجر فقط لا كفارات، لكن المحقق أن الحدود كفارات بعض الكفارة وعلى هذا عندي نقول، فإن في حكايات الحج من منقطع الفتاوى وهو من المعتمرات: أنه إذا جنى وفدى فمغفرة إلا إذا أصر بحيث يجزي ويكفر، ويجزي ويكفر ومثله في التيسير تفسير الشيخ نجم الدين عمر النسفي معاصر الخشري وهو غير أبي البركات النسفي صاحب النكر، وكذلك في الهداية ص (٢٠١) كتاب الصيام نقل عن الشافعي وقال: «علم أن التوبة ليست بمكفرة لحكايات الخ، أي لحدود أيضاً دخية في المغفرة، وإليه يشير كلام الطحاوي ص (٣٢٣)، ووجدت في تعزيز البدائع تصريح أن الحدود كفارات بعض الكفارة، وللحافظين كلام في شرحي البحاري، وأما الأحاديث فهي الصحيحين: «أن الحدود كفارات»، وفي مستدرک الحاكم عن أبي هريرة قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لا أدري أن الحدود كفارات أم لا» ولسند قوي باعتراف الحفاظ، وأبو هريرة متأخر عن عبادة فالعبرة له، وقال الحفاظ: إن حديث عبادة متأخر عن حديث أبي هريرة، وقال: إن عند عبادة حديثين أحدهما في ليلة العقبة والثاني في وقت نزول سورة الممتحنة، وللحافظين ههنا كلام طويل وقد العيني: إن الحديث واحد، أي في ليلة بيعة العقبة، وله قرائن أعلاها أن في مثل حديث الباب لفظ أنه عليه الصلاة والسلام كان مع رط مع أصحابه ولا يطلق الرط على ما فوق لأربعين، وأما في وقت نزول سورة الممتحنة فكان كثير من لصحابة والصحابيات، ثم لما أخرجه الطحاوي ص (٢٨٦) ح (٢) عن محمد بن ثوبان، ثم قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «تب إلى الله رجلاً»، فدل على أن قطع اليدين فقط لم تكن كفارة كل كفارة

قوله: (كفارة له الخ) لتبوين أيضاً معيد لنا في المسألة ولا يدرى بلا من كانت له حذفة في عدم المعاني، قال النعماني في المطول:

شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

وفي الباب عن علي، وجري بن عبد الله، وخزيمة بن ثابت.

حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح. وقال الشافعي: لم أسمع في هذا الباب أن الحد يكون كفارة لأهله شيئاً أحسن من هذا الحديث. قال الشافعي: وأحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتر على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه. وكذلك روي عن أبي بكر وعمر أنهما أمرا رجلاً أن يستتر على نفسه.

١٣ - باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام

١٤٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زُنْتُ أُمَّةٌ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا ثَلَاثًا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ عَادَتْ فَلْيَقِمِهَا^(١) وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ^(٢)».

وفي الباب عن زيد بن خالد وشبل، عن عبد الله بن مالك الأوسي. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد روي عنه من غير وجه. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: رأوا أن يقيم الرجل الحد على منلوكة دون السلطان، وهو قول أحمد وإسحاق. وقال بعضهم: يذفع إلى السلطان، ولا يقيم الحد هو بنفسه. والقول الأول أصح.

١٤٤١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الشَّيْخِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ^(١)، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدِ بِنَافَسٍ فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، أَوْ قَالَ: تَمُوتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

يعاقب عليه في الآخرة، بل على عدم التوبة منه إن مات قبلها؛ لأن تركها ذنب آخر غير ما وقع عليه العقاب بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يُتَبَّ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾. (المراقبة)

(١) قوله: "فليقيمها" فإنها عليها تستعف عند المشركي يصونها وترويجها. (اللمعات)

(٢) قوله: "أقيموا الحدود على أرقائكم" قد الطيبي: فيه دليل على وجوب حد الزنا على الإمام والعبيد، وإن السيد يقيم الحد عليهما، وهذا مذهبه ومذهب مالك وأحمد وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة في طائفة: ليس له ذلك - انتهى - وفي "اللمعات": والحنفية حموا قوله: فليحدد على التسبيب.

إن تنوين الخبر لا فائدة فيه، أقول: ربما تكون فيه فوائد وسيما إذا وقع نعت له فخرج من أن يكون وصفاً إلى أن يكون ذاتاً، وكما في البخاري أيضاً: «إيمان بالله ورسوله إلخ»، أي شيء إيمان بالله ورسوله.

باب ما جاء في إقامة الحدود على الإمام

قال العراقيون: لا يقيم الحد إلا الحاكم، وقال الحجازيون: يجوز للمولى أن يقيم الحد.

ومراد حديث الباب عندنا أن لا يحفي سوى الحد، وليس لمعاد أن يقيم الحد بنفسه، ولنا آثار ثلاثة من التابعين أخرجهما الزيلعي: أن الجمعة والفتي وإقامة الحد للإمام سلطان، وهذه الآثار تفيدنا في مسألة الجمعة، ولنا أثر صحابي أيضاً بسند قوي: «أن إقامة الحد حق الإمام»، رواه الطحاوي في أحكام القرآن، وقال الطحاوي لا نعلم خلاف هذا عن الصحابة، وقال ابن حزم: إن إقامة الحد من الصحابة على أرقائهم ثابت منهم ما أخرجه مالك في موضعه.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في المسحة الهدية مؤخرًا من حديث (الحسن بن علي الخلال)، قدمناه اتباعًا لمسحة بشار وحفاظ على أرقام

١٤ - باب ما جاء في حد السكران

١٤٤٢ - حَدَّثَنَا شَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ الْحَدَّ بِتَعْلِينَ أَرْبَعِينَ. قَالَ مِسْعَرٌ: أَظَنُّهُ فِي الْخَمْرِ.

وفي الباب عَنْ عَلِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُتْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو الصَّدِّيقِ النَّاجِيُّ، إِسْمُهُ: بَكْرٌ بْنُ عَمْرٍو.

١٤٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ^(١) نَحْوَ الْأَرْبَعِينَ، وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ^(٢). فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: كَأَخْفِ الْخُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ حَدَّ السَّكَرَانِ ثَمَانُونَ.

١٥ - باب ما جاء من شرب الخمر فأجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه

١٤٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ^(٣) فَاقْتُلُوهُ».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالشَّرِيدِ، وَشُرْحَبِيلَ بْنِ أَوْسٍ، وَجَرِيرٍ، وَأَبِي الرَّمْدِ الْبَلَوِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ

(١) قوله: "بجرديتين" الجريدة هي غصن النخلة جرد عنه اخوص.

(٢) قوله: "استشار الناس" وفي "المشكاة": عن ثور بن زيد الديلمي قال: إن عمر استشار في حد الخمر، فقال له عبي: "أرى أن تجرده ثمانين جلدة، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فجلد عمر في حد الخمر ثمانين" رواه مالك.

(٣) قوله: "فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" قالوا: هذا وارد على سبيل التهديد دون الأمر بالقتل، أو أراد بالقتل الشديد، وقيل: كان ذلك في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث" وهذا بعيد لأنه لم يكن في ابتداء الإسلام حد معين بالجلد، فكيف بالقتل، وقوله: ولم يقتله فعنه من هذا أن قوله: فاقتلوه كان سبيل التهديد، أو ثبت لهذا أن ذلك كان منسوخاً، وإثبات النسخ هذا أحسن من إثباته باحدث المذكور، فإنه موقوف على العلم بالتاريخ، وذلك

باب ما جاء في حد السكران

قال الشافعي: إن حد الخمر أربعون جلدًا، وقال أبو حنيفة: إن الحد ثمانون جلدًا، وكلامهم يشير إلى نفي ثمانين في عهده عليه الصلاة والسلام، أقول: إن حد الخمر في عهده عليه الصلاة والسلام كان بصور عديدة وما كان مقررًا وموقتًا وإنما وقته عمر، وأقول: إن التوقيت في مثل هذا جائز لعمر كما وقت في انصاع، والمسألة طويلة متعمقة بالاجتهاد وأشار في الهداية ص (٢٢٩) باب المعاقل إنه جائز لعمر، فإنه قال: وليس ذلك نسخاً بل تقرير معنى لأن العقل كان على أهل الخ، أقول: إن إيماء الشافعية إلى نفي ثمانين في عهده غير صحيح كيف وذلك ثلث مروايات البخاري والطحاوي ص (٨٨) ٩ والعجب على إعمال الخافض عن هذه الرواية، والحال أن جلد ثمانين مصرح في البخاري ص (٥٢٢) في مناقب عثمان. فأمر أن يحد فجلده ثمانين الخ، وفيه قال عبي: وكل سنة وهذا أحب إلي الخ. فدل لفظ السنة على رفع ثمانين، وقال: هذا أحب إلي، ورغم الشافعية أن إشارة هذا إلى أربعين أقول: الإشارة إلى ثمانين وإنما وقف على عبي أربعين وقد صح جلد ثمانين في تلك الواقعة فلا ريب لما ذكرت من البخاري والطحاوي، وقد نص الشافعية: إن أربعين حد وأربعين سياسة، ومز البيهقي على بعض روايات ثمانين، وتأول فيه بأن الجلد كان دا فرعين وجلد أربعين وعده الراوي ثمانين، أقول: يلزم على هذا التأويل أن يقال في حديث الداب: إنه جلد عشرين وعده الراوي أربعين، فالخاصل أن نفي ثمانين في عهده عليه الصلاة والسلام غير صحيح.

باب ما جاء: «من شرب الخمر فأجلدوه وإن عاد في الرابعة فاقتلوه»

الحديث صحيح، وقالوا: ليس عليه عمل أحد من الأربعة. وقال السيوطي في قوت المعتدي: إني أقول به وإن لم يعمل به أحد من

هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضاً، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَمُعَمَّرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ. هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، قَالَ: فَرَفَعَ الْقَتْلُ وَكَانَتْ رُخْصَةً.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا تَقْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ. وَمِمَّا يَقْوَى هَذَا مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْجِهِ كَثِيرَةٌ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثُ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ».

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ يَقْطَعُ السَّارِقُ

١٤٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرْتُهُ عَمْرَةً عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفًا.

١٤٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ^(١).

غير معوم، (للمعات)

(١) قوله: "في مجن قيمته ثلاثة دراهم" قال الثوري شق: وحل هذا الحديث عند من لا يرى من العماء قطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم أن التقويم لعله كان من ابن عمر رأيًا واجتهادًا على ما تبين له لأننا وجدنا القوم في قيمة المجن مختلفًا عن جمع من الصحابة، فروى عن ابن عباس أن قيمته كانت عشرة دراهم، وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، وكذلك روى عن أم أيمن، ولما وجد هذا الاختلاف، وكان الأخذ بالحديث من روى أن قيمة المجن المقطوع فيه كانت عشرة دراهم داخلًا فيما أجمع المسلمون عليه، والأحد بما دونه خارجًا عن الإجماع، رُوِيَ لأخذ بالمجمع عليه (للمعات) لأنه ورد: "ادروا الحدود ما استطعتم".

الألمة، أقول الحديث معمول به عند أي لأحناف ومحمه على التعزير، وبحور القتل عندنا تعزيراً كما يجوز قتل المبتدع تعزيراً، ذكر الشيخ عبد الرؤوف المناوي في شرحه على الجامع الصغير للسيوطي: أن السيوطي ادعى الاجتهاد فكتبوا إليه تسعة مسائل من مسائل الشافعية يسألونه عن ترجيحها ومواقع تلك المسائل، فقال السيوطي: لا أقدر على هذا، ثم قال المناوي: ولعجب مما يدعي الاجتهاد ولا يقدر على ترجيح مسائل مذكورة وبيان مواضعها.

وحكي في الطبقات الشافعية أن أبا محمد الجويني أراد أن يكتب تصنيفاً ويخرج عن تقليد الشافعي، فكتب إليه البيهقي: إني سمعت إردنك فاعلم أنك ست أهل لاجتهاد فلا تخرج عن تقليد الشافعي فترك أبو محمد الجويني ما أراد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ يَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ؟

المذاهب في مسألة الباب تبغ عشرين، قال ابن حزم: يقطع في سرقة حبة شعيرة أيضاً، وقال مالك رحمه الله: يقطع في ثلاثة دراهم، وقال الشافعي: يقطع في ربع الدينار، وقال أبو حنيفة والثوري رحمهما الله: لا يقطع في أقل من عشرة دراهم، وأصح ما في الباب حديث الحجازيين فإنه حديث صحيحين، ولكنه مطحوي في المسألة وأتى بالاستدلالات ولم يذكر محمد حديث الحجازيين وتكلم الحافظ في المسألة وقل في آخر كلامه: إن حديث العراقيين لا يحلما فإنه لا يفي القصة في أقل من عشرة دراهم، ثم أتى برواية دالة على نفي القصة في أقل من عشرة دراهم أخرجها ابن ماجه واطحوي وضعفها الحافظ، أقول: محمد حديث الحجازيين أنه معمول على السياسة كهي أحد في كتب القصة في أقل من عشرة دراهم سياسة إلا أن لقصص سياسة بطائر، منها ما في الدر المختار ص (٢١٥) أن القصة ناشئة حائر سياسة، وقد ثبت في كتب القتل سياسة وهو أشد من القصة أيضاً، وبه كان هناك صور وانتهى الأمر إلى عشرة دراهم، ووفق بين المسوح

وفي الباب عَنْ سَعْدِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ [وَأَمَّا أَيْمَنُ] ^[١].

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ قَطَعَ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ. وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ أَنَّهُمَا قَطَعَا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا قَالَا: تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، رَأَوْا الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَهُوَ حَدِيثٌ مَرْسَلٌ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْقَاسِمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ قَالُوا: لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ

١٤٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُخَيْرِيزٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَصَالَهَ بْنَ عَبِيدٍ عَنْ تَغْلِيْقِ الْيَدِ فِي عُتْقِ السَّارِقِ أَمِنْ السَّنَةِ هُوَ؟ قَالَ: أَيْمَنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَّعَتْ يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُمِّلَتْ فِي عُنُقِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِقُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيِّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُخَيْرِيزٍ هُوَ: أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَيْرِيزٍ شَامِيٍّ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُتَّهَبِ

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ» ^(١) «وَلَا مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ».

(١) قوله: "ليس على خائن" الخيانة الأخذ مما في يده على وجه الأمانة، في "القاموس": الخون أن يؤمن الإنسان، فلا يصح، خانه خوئًا وخيانةً وخائنةً وخائنةً وهو خائن، قوله: "ولا متتهب" النهب الغنيمة، والأخذ عني وجه العلانية والقهر، فأما إن حمل على معنى الغارة فلا أن ذلك ليس بسرقة لعدم الخفية، وإن حمل على الغنيمة فلا أن له فيه حقًا، قوله: "ولا مختلس" الاختلاس أخذ الشيء من ظاهره بسرعة، ويقال بالفارسية: ربودن، وإنما لم يقطع من الخيانة لقصور في الحرر، وفي الاختلاس لعدم الخفية، كذا في "السمعات".

والعزوك وهذا الحمل أعلى المحامل عندي.

وقال الأحناف: إن قيمة المجرم مختلفة فيها، في بعض الروايات عشرة دراهم، وفي بعضها ثلاثة دراهم، وفي بعضها اختلاف آخر، فيؤخذ بالأحوط فإن الحدود تندرج بالشبهات.

وأما أدلتنا من الحديث مما روى الطحاوي من حديثين، وقال الحافظ: إنهما مضطربان وفي سندهما محمد بن إسحاق وهو قد يروي عن ابن عباس وقد يروي عن ابن عمرو بن العاص، أقول: أخرجهما أبو داود والسنائي ص (٧٤٠) عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص أقول: إن عند محمد بن إسحاق حديثين وهما حسنان لدايتهما، ووثق البخاري محمد بن إسحاق وهو من رجال مسلم، ولنا حديث ثالث أخرجه السنائي ص (٧٤٠) عن عطاء عن أيمن بسند قوي، وفيه بحث طويل، فإن أيمن اختلف في أنه صحابي أو تابعي، والحديث على الأول منقطع وعلى الثاني مرسل، وقال السنائي: ما أحسب أن له صحة الخ، فيكون مرسلًا وإذا كان صحابيًا فليس بعطاء لقاء أيمن، لأن أيمن استشهد في عروة حبيب، وقال الطحاوي في أحكام القرآن: إن أيمن صحابي وعاش إلى ما بعد عهده عليه الصلاة والسلام والحديث متصل لكنه لم يذكر مأخذه، وقال محمد بن إسحاق في سيرته: إنه شهد عروه حين واستشهد، وذكر في كتاب لأم لشافعي أنه سأل محمد بن الحسن دليل عشرة دراهم؟ فروي محمد حديث أيمن، فقال الشافعي: إنه منقطع فإنه شهد عزوة حين قبل ولادة محمده، وقال شريك بن عبد الله في الطحاوي: إن أيمن صحابي، وقال الحافظ: إن كثيرًا سيء الحفظ، أقول: إن أنا أيمن عُيِّنَ، وفي بعض الروايات نصريح أنه ابن أم أيمن، وفي الطحاوي ص (٩٣) ح (٢) حديث السنائي عن أيمن الحنسي، والحال أن أنا أيمن الصحابي اسمه عُيِّنَ وهو يعني، ويذكر

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ: بَصْرِيُّ أَخُو عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَسَمَلِيِّ. كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ^(١) وَلَا كَثْرٍ

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ».

هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يُقَطَّعَ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْمٍ بْنِ بَيَّانَ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ أَرْطَاةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ لَهِيْعَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا، وَقَالَ: بُشَيْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: الْأَوْزَاعِيُّ؛ لَا يَرَوْنَ أَنْ يُقَامَ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يُلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ وَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَقَامَ الْحَدُّ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ، كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ^(٢).

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ

١٤٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبَيْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَأَبِي يُوَيْبٍ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ

(١) قوله: "لا قطع في ثمر" الثمر محرركة الرطب ما دام على رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كنز - بالكاف والنون والزاء - فهو الثمر، قوله: "ولا كثر" هو - بفتح الحين - جُمَار النخل وهو شحمه الذي في وسطه، ويؤكل وهو شيء له أبيض لبن يخرج من رأس النخل، وقيل: الطلع أول ما يبدو، ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محررة أو غير محررة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة واختار، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كانت محررة وهو قول مالك والشافعي، وتأول الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحررة، كذا في "الطبي".

(٢) قوله: "كذلك قال الأوزاعي" قال في "السمعات": وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر حتى يقفل من الدرب، فإذا قفل قطع، وقيل:

في كتب معرفة الصحابة أيضاً لم يذكر أيمن بن عُبَيْد اليماني أيضاً، ولا يوقنون موت الحبشي والله أعلم، وأقول: إن المذكور في الصحراوي هو ابن أم أيمن، واحشبه قبيلة من قبائل اليمن، هذا فاعلم والله أعلم. ولما فتوى عمر لكنه ثبت عنه القطع في أقل من عشرة دراهم أيضاً، وفتوى عمر أخرجه الريلي بسند قوي. وروى عن ابن مسعود أيضاً القطع في خمسة دراهم كما في السائي ص (٧٣٩) أقول: إن حقيقة الأمر أن الاعتماد على قيمة المحض ولعل قيمته أولاً كانت أقل من عشرة دراهم ثم علت وصارت عشرة دراهم في آخر عهده عليه الصلاة والسلام فبحث في أن العبرة لقيمة الأولى أو الآخرة والعمل بالآخرة ليس بسخ، وشبه هذا ما في ديات أبي داود ص (٢٧٩) أن الدية كانت أربع مائة درهم ثم غشت الإنل فصارت الدية ثمانمائة درهم، ثم حطبت عمر وقدر الدية عشرة آلاف درهم، ولقد وجدت إلى ما قست إشارات كتسا كما في الهداية ص (٥١٦)، ح (١)؛ وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم لح، وهذا ما سح لي من جاب احمية وهو قوي إن شاء الله تعالى.

باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته

قال أبو حنيفة: لا حد على هذا الرجل وجعه شبهة دافعة للحد، وانشبهه عنه على ثلاثة أقسام، وشبهة في العقد، وشبهة في الخلل، وشبهة لاشتهاء

قَالَ: رُفِعَ إِلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْتَنِي كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ لِأَجْلَدَنَّهُ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجَمْتُهُ.

١٤٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ نَحْوَهُ [وَيُرَوَّى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: كُتِبَ بِهِ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ].^(١)

وفي الباب عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمَحْبَقِ نَحْوَهُ. حَدِيثُ الثُّعْمَانِ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ^(٢). سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ. إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ^(٣)، وَأَبُو الْبَشَرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَيضًا، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ. فَرَوَى هَبَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ هُمَيْرٍ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ إِلَى مَا رَوَى الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتَكْرَهَتْ^(٤) عَلَى الزَّوْنِ

١٤٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عَنِ الْحَبَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَةَ عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ بْنِ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عَبْدُ الْجَبَّارِ

المراد لا يقطع بسرقة مال العزو أي الغيمة قبل القسمة إذ له حق فيها - انتهى -.

(١) قوله: "في إسناده اضطراب" قال الخطابي: هذا الحديث ليس بمتصل، وليس العمل عليه، قاله السيوطي في حاشية أبي داود.

(٢) قوله: "عُرْفُطَةَ" بضم ميملة وسكون راء وضم فاء وإهمال طاء. (المغني)

(٣) قوله: "استكهرت" قال محمد في "الموطأ": إذا استكهرت المرأة، فلا حدّ عليها، وعلى من استكهرها الحد، فإذا وجب عليه الحد، بطل الصداق، ولا يجب الحد والصداق، فإن درئ عنه الحد، وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعمامة من فقهاءنا

قوله: (أحلتها له الخ) أي أحلت له الوقاع بلاهة أو نكاح أو تمليك، وهذا حرام باتفاق الفقهاء بخلاف الروافض الملاحنة.

وحديث الباب محمول عندنا على التعزير، ثم في متوننا أن التعزير لا يزداد على الحد والحد أربعون سوطاً، وفي الحاوي القدسي وغيره عن أبي يوسف أن التعزير يجوز إلى خمسة وسبعين، وفي مشكل الآثار ومعاني الآثار: يعزّر بالعماء ما بلغ ولا تقييد إلى حد، أقول: الأرجح هو هذا فإن فتاوى عمر ووقائع تويده رواها الشاه ولي الله رحمه الله في إزالة الحفاء، منها أن عمر رضي الله عنه كتب إليه أن فلاناً يسأل دقائق القرآن تعنتاً فقال عمر: أرسلوه إليّ، فأرسل إليه، فضرب عمر في رأسه حتى انفجرت الدم من رأسه وحبسه، ثم جيء به فضربه في اليوم الثاني ثم حبسه، ثم جيء به يوماً ثالثاً فأراد عمر الضرب فقال ذلك الرجل: لم تعذبني يا أمير المؤمنين إن شئت فاقتلني، فقال عمر: أخرج من رأسك ما كان؟ قال: نعم خرج، فتركه فما اعترض على القرآن.

وروي أن عليّاً رضي الله عنه ضرب شارب الخمر مائة وعشرين سوطاً. فالخاص أي أقول بما في معاني الآثار ص ٧٣ ج (٢): إن قال قائل: أي يجوز التعزير بمائة قبل له: نعم عزّر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في... الخ، وأحل ما في المتن على أنه لسد ذرائع أبواب المطعمة من سلاطين الجور.

باب ما جاء في المرأة استكهرت على الزنا

قوله: وم يذكر أنه جعلها مهراً الخ، فإن أحد والمهر لا يجتمعان.

ابن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أذكره. يُقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر. والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن ليس على المستكره^(١) حد.

١٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ إِسْرَائِيلَ حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَتَلَقَّاهَا رَجُلٌ فَتَجَلَّلَهَا^(٢) فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا فَصَاحَتْ فَانْطَلَقَ، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، وَمَرَّتْ بِعَصَايَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَانْطَلَقُوا فَأَخَذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّتْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا فَأَتَوْهَا، فَقَالَتْ: نَعَمْ هُوَ هَذَا، فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ لِيَرْجَمَ^(٣) قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا، فَقَالَ لَهَا: «إِذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ». وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، «ارْجُمُوهُ» وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ».

هذا حديث حسن غريب صحيح، وعَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلِ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ

١٤٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ»^(٤). فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بِبَهِيمَةٍ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

١٤٥٥(م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ

١٤٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

-وَاللَّهُ أَعْلَمُ- انتهى.

- (١) قوله: "فتجلبها" أى تعشاها وصار كالجمل عليها، كناية عن لوطء كما يكنى عنه بالعشيان. (اللمعات شرح المشكاة)
 (٢) قوله: "فما أمر به ليرجم" لا يخفى أنه بظاهره مشكل إذ لا يستقيم الأمر بالرجم من غير قرار ولا بيّنة، وقول المرأة لا يصلح بيّنة، بل هى التى تستحق أن تحد حد القذف، فلعل المراد فيما قارب أن يأمر به، وديث قاله الراوى نظرًا إلى ظاهر الأمر حيث إنهم أحضروه فى المحكم عند الإمام، والإمام اشتغل بانفتيش عن حاله -والله تعالى أعلم-.
 (٣) قوله: "فاقتلوه واقتلوا البهيمة" قيل: إنما أمر بقتلها لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان أو بساد على صورة حيوان، وذهب الأئمة الأربعة إلى من أتى بهيمة يعزر ولا يقتل، والحديث محمول على الزجر والتشديد.

قوله: (فأمر به ليرجم) أى تصدى إلى الأمر لا أنه أمر، فإنه كيف يقام الحد قبل الاعتراف والبيّنة؟ فإنه ليس مذهب أحد. واعلم أن لحم البهيمة المريبة ليس بحرام.

باب ما جاء في حد اللوطي

قال الحجازيون: إن اللواطه مثل الزنا جنداً ورحماً، وقال امرؤ القيس: لا حد عليه وإن كان أشد من الزنا فإنه ليس برذاً ويعزر الإمام بما

[١] وفي نسخة بشار: «المستكره» وهو أظهر.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَإِنَّمَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي عَمْرٍو فَقَالَ: مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقَتْلَ. وَذَكَرَ فِيهِ مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى بِهِيمَةً. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرَ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ التَّمَرِيِّ، وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي [حَدِّ] «اللُّوطِيَّ»: فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصِنْ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرُهُمْ قَالُوا: حَدِّ اللُّوطِيَّ حَدَّ الزَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٤٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ جَابِرٍ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ

١٤٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الطَّيِّبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدَّوْا

(١) قوله: "واختلف أهل العلم في اللوطي" قال الشيخ ابن إمام: من أتى امرأة أي أجنبية في الموضع المكروه أي دبرها، أو عمل عمل قوم لوط، فلا حد عليه عند أبي حنيفة، ولكنه يعزَّر ويسجن حتى يموت أو يتوب، ولو اعتاد البواطة، قتله الإمام محصناً كان أو غير محصن سياسةً، وقالوا: هو كازنٍ، وهذه العبارة تفيد اعترافهما بأنه ليس من نفس الزنا، بل حكمه حكم الزنا، فيحدُّ جنداً إن لم يكن أحصن، ورجماً إن أحصن، ولأبي حنيفة أنه ليس برن، ولا في معده، فلا يثبت فيه حدُّه، وذلك لأن الصحابة اختلفوا في موجهه، فمنهم من أوجب فيه التحريق بالنار، ومنهم من قال: يهدم عليه الجدار، ومنهم من نكسه من مكان مرتفع مع إتباع الحجارة، فهو كان رن أو في معناه لم يخنثوا، بل كانوا يتفقون على إيجاب حد الزنا عليه، فاحتلامهم في موجهه وهم أهل السداد، أول دليل على أنه ليس من مستى لفظ الزنا لغةً ولا معناه، أما حديث الباب فهو سقيم حمل على قتله سياسةً ومع ما فيه من التردد، والمقال لم يجر أن يقدم به على القتل مستمراً عسى أنه حد.

بداله من الإحراق أو هدم الخياط عليه، وكان مأخذه في القرآن من تدمير قوم لوط. وحديث الباب لنا فإنه قتل، والقتل ليس بحد، فإن الحد الجند أو الرجم وحديث لباب قوي عند المحدثين بطريق غير طريق لباب.

قوله: (أهل الكوفة الخ) ليس هذا مذهب أهل الكوفة، بل مذهب ما ذكرت وثبت الإحراق واهدم وغيرها عن الصحابة، وإحراق أبي بكر الصديق رجلاً، وسيأتي مسألة الإحراق.

باب ما جاء في السُّرْتَةِ

من ارتد عياداً بالله يكشف شبهته ويعرض عليه الإسلام ويحبس ثلاثة أيام فإن رجع عنها وإلا فيقتل، وأما المرأة فتحبس عندا وتقتل عند الجحاريين، وفي المسألة حديثان عامان معارضان فيقاس به في الأصول، نعم أخرج الحفاظ حديثاً قوياً صريحاً خاصاً في قتل المرتدة، وما أحده أحد من الحنفية ولكنه يقتضي جواباً شافياً عنه.

قوله: (حرق قوماً الخ) وهؤلاء ادين عقدوا سرابة الألوهية في عبي عياداً بالله وكتب رأسهم عبد الله بن سائر رُسُ البروقص، ورغم أكثر المشركين أنه أحرقتهم وهم أحياء، لكن في تهديد أبي عمر أنه أحرقتهم بعد قتلهم وروى عنه رواية.

وأما مسألة الإحراق فما أحد من قال بعدم الحوار رواية أبي هريرة قال: بعثنا رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فقال: «إن وجدتم

عن الإسلام، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لقتلتهم بقول رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» ولم أكن لأخرقهم لأن رسول الله ﷺ قال: «لا تعدبوا بعذاب الله»، فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس. هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد.

واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام: فقالت طائفة من أهل العلم: تقتل، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق. وقالت طائفة منهم: تحبس ولا تقتل، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل الكوفة.

٢٦ - باب ما جاء فيمن شهر السلاح

١٤٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو السَّائِبِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُزْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُزْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع. حديث أبي موسى حديث حسن صحيح.

٢٧ - باب ما جاء في حد الساجر

١٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدَّ السَّاجِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ»^(١).

هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه. وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري، قال وكيع: هو ثقة ويروي عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوف. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وهو قول مالك بن أنس. وقال الشافعي: إنما يقتل الساجر إذا كان يعمل من سحره ما يتلغ الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم يزل عليه قتلاً.

٢٨ - باب ما جاء في الغال ما يصنع به

١٤٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) قوله: «ارتدوا عن الإسلام» قيل: هم قوم من لسانية أصحاب عبد الله بن سبأ، أظهروا لإسلام بتعاضد لفتنة و تضليل للأمة، ودعوا أن عبداً هو الرب، فأخذهم رضي الله عنه واستتابهم، فلم يتوبوا فحفرهم حفراً، وأشعل النار، ثم أمر بأن يرمى بهم فيها، وكان ذلك جهاداً منه ورأياً ومصحة في زجرهم، وزجر سائر المفسدين من أبناء جلدته، يدعى ذلك أنه ما بعده قول ابن عباس قال: صدق ابن عباس - والله أعلم - (المعاني)

(٢) قوله: «من حمل علينا السلاح فليس منا» أي حمل على المسلمين لإسلامهم، فليس بمسلم، وإن لم يحمله له، فقد احتلف فيه، وقيل: معناه ليس بمشرك، وقيل: ليس متعلقاً بأحلافنا ولا عاملاً يستند. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «ضربة بالسيف» يروى بالتاء وبالهاء وعدس عن لقتل إلى هذا كى لا يتجاوز منه إلى أمر آخر. (مجمع البحار)

فلاناً وفلاناً - مرحبين من قريش - فأحرقوهما بالنار، ثم قار الخ، وأصل الواقعة أنه لما حصص أبو العاص وأخذ منه الوعد بأنه يرسل زيب إلى المدينة فأرسل - صلى الله عليه وسلم - زيد بن حارثة لقتل هبار بن أسود كان أدى زيب، فأرسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في أثره ليحرقوه ثم مع عن الإحراق، ورعى بعض أنه عليه الصلاة والسلام اطبع على الخط في حكمه الإحراق، أقول: لا داعي إلى هذا بل هذا إظهار في دار الدنيا ومساهمة ليؤخذ في لائحة أشد لأحد، ولا يدل على مع الإحراق، وثبت الإحراق عن الصحابة أيضاً، وفي الدر المختار ص (٣٣٤): حوار إحراق اللوطي، وروي عن أحمد بن محمد بن حنبل حوار إحراق الحيوانات مؤدية من ثقل والربير وغيره. وبه أخذ عنه عدم المد منه.

عُمَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ» قَالَ صَالِحٌ: فَذَخَلْتُ عَلَى مَسْلَمَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غُلَّ، فَحَدَّثْتُ سَالِمًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَمَرَ بِهِ فَأَحْرِقَ مَتَاعَهُ، فَوَجَدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَقَالَ سَالِمٌ: بَعْ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِشِمْنِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ " لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَيْتُ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُلِّ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِخَرْقِ مَتَاعِهِ. وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَقُولُ لِلْآخَرِ يَا مُخَنَّثٌ

١٤٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِيٌّ^(١) فَاضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُخَنَّثٌ فَاضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَيْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمُرْنِيُّ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ وَهُوَ يَغْلُمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ قُتِلَ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ قُتِلَ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْزِيرِ

١٤٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ

(١) قوله: "غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ" أى سرق من مال العيمة، وغللوا الخيانة في المغنم، قوله: فأحرقوا مَتَاعَهُ أى غير ما غُلَّ فيه لأنه حق الغنائم، قال امانعون: كان ذلك في أول الأمر، ثم نسخ أو تغيظ وتشديد، وحمه أحمد على طاهره - والله أعلم -.

(٢) قوله: "هذا حديث غريب" قال الطَّبِّي: هذا حديث غريب، وذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر هذا الحديث منهم الحسن قن: يحرق ماله إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً، وكذلك قال أحمد وإسحاق، وذهب آخرون إلى أنه لا يحرق راحته، لكنه يعزَّر على سوء صيغته، وإليه ذهب مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة، وحملوا الحديث على الزجر والوعيد دون الإيجاب - انتهى -.

(٣) قوله: "يا يهودي" قال لطبي: فيه تورية وديهم لأنه يحتمل أن يراد به الكفر والدنَّة؛ لأن اليهود مثل في الدنَّة و الصغار، والحمل على الثاني أرجح للدرء في الحدود، وعلى هذا المختار.

(٤) قوله: "فاقتلوه" حكمه أحمد رضي الله عنه بظاهره، وقال غيره: هذا زجر، وحكمه حكم سائر الزنا. (الطَّبِّي)

قوله: (فأحرق مَتَاعَهُ الخ) يدل حديث الباب على إحراق مال تعزيراً ، وفي عامة كتبت بقي لتعزير بالمال وأنه مسسوح ، ووجدت في الحوي القدسي حوار التعزير بالمال عن أبي يوسف .

باب ما جاء في التعزير

حديث الباب حديث الصحيحين وعنه المصنف لأن طريقه غريب ، وقالوا : إن حديث الباب صحيح ، وليس عليه عمل أحد من الفقهاء من التعزير عند الكل رائد على عشرة جملة ، وفتاوى الصحابة تحالف المروع ، والمروع أيضاً صحيح ، وقال ابن دقيق العيد : سعى من

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نَبَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ» (١) إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ بُكَيْرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نَبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّعْزِيرِ، وَأَحْسَنُ شَيْءٍ يَرَوَى فِي التَّعْزِيرِ هَذَا الْحَدِيثُ.

(١) قوله: "لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ" قال الطيبي: قال أصحابنا: هذا الحديث منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة -رضوان الله عليهم- جاوزوا عشرة أسواط، وقال أصحاب مالك: إنه كان مختصاً بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف، وقال جمهور أصحابنا: لا يبلغ تعزير كل إنسان، أو في الحدود كالشرب، فلا يبلغ تعزير العبد عشرين، ولا يعزَّر الحرُّ أربعين -انتهى- وعند أبي حنيفة ومحمد: أربعين سوطاً، وذكر مشايخنا أن أدناه عصى ما يراه الإمام، كذا في "الهداية".

بعض حفاظ العصر أنه يقول: إن المراد بالحدود ليست حدود الفقه بل حدود القرآن، أي ما هي الشرع فمراد الحديث أن لا يعزَّر عصى أشياء حقيرة صغيرة أزيد من عشر جلدات، أقول: إن المراد بهذا البعض هو ابن تيمية، أقول: يمكن أن يكون مراد حديث الباب سد مظالم الجائرين أي المنع عن التعزير على أمور محقرة، والله أعلم.

أبواب الصيد

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ

١٤٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ^(١) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ. وَالْحَجَّاجُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْبِيَّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ^(٢) فَكُلْ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ، قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَ»، قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ رَمِيٍّ، قَالَ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ^(٣) فَكُلْ»، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ نَمُرُّ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَتِهِمْ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ^(٤) ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا».

وفي الباب عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَائِدُ اللَّهِ هُوَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ.

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرْسِلُ كِلَابًا لَنَا مُعَلَّمَةً^(٥) قَالَ: «كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ قَتَلَنَ، قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَنَ مَا لَمْ يَشْرُكْهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْمِي بِالْمِغْرَاضِ، قَالَ: «مَا خَرَقَ^(٦) فَكُلْ، وَمَا

(١) قوله: "فأمسك عليك" هذا يشترط إذا قتله الكلب، أما إذا لم يقتله بل أحذه الكلب، وأكل منه شيئاً، فوجد حيّاً ودكّى فهو جائز أكله.

(٢) قوله: "ما ردت عليك قوسك" يعني ما صدت بسهمك فكل.

(٣) قوله: "فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء" قال الطيبي: إنما نهى عن الأكل فيها لأنهم يطبخون فيها الخنزير، ويشربون فيها الخمر - انتهى - ويشهد عليه ما ذكره أبو داود مقيّداً، قال: إنما يجاوز أهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم الخنزير، ويشربون في آنية الخمر الحديث، فعلم من هذا أن الذين يستعملون النجاسات في آنياتهم كأكلى امية وشاربي الخمر، فلا يجوز استعمال ظروفهم بدون الغسل، ولا أكل الطعام المطبوخ في آنياتهم - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٤) قوله: "مُعَلَّمَةً" قال القاري في "شرح الموطأ": المَعْلَمُ هو أن يوجد فيها ثلاثة أشياء: إذا أششى استشلى، وإذا رجر انزجر، وإذا أخذ الصيد أمسك ولم يأكل، فإذا فعل ذلك مرّة، وأقبحها ثلاثاً، كان معلماً يجزى بعد ذلك قتيها، وكذا قاله الطيبي.

(٥) قوله: "خرق" الخرق - باء والراء المعجمتين - معناه نفذ، كذا في "الطيبي".

أبواب الصيد

باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل

تفصيل الكتب المعجم والماري المعلم المذكور في الفقه، والمحتار عندما أن يحرج الكلب ولا يحق، فإذا حق فقد حرم الصيد. وأما صيد لسدق حرم عند ثلاثة بلا تركية فإن فيه الدفع لا الحد، وفيه خلاف مالك بن أنس.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في السبعة الهدية مؤخرًا من حديث «محمود بن عيلان»، و«محمد بن يحيى»، قدماه اتباعاً بسبعة بشار وحفاظ على رقام الحديث.

أَصَابَ بَعْرُضِهِ فَلَا تَأْكُلُ».

١٤٦٥ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ الْمَغْرَاضِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِيِّ

١٤٦٦ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيْنَسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشُّكْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَيْتُنَا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِيِّ.

هَذَا حَدِيثٌ خَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا يُرْخِصُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ. وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرَّةَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ نَافِعِ الْمَكِّيِّ.

٣ - بَابُ فِي صَيْدِ الْبُرَّاءِ

١٤٦٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَادٌ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عِيْنَسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا يَرَوْنَ بِصَيْدِ الْبُرَّاءِ وَالصُّقُورِ بَأْسًا، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْبُرَّاءُ هُوَ الطَّيْرُ الَّذِي يُصَادُ بِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ^(١) النَّبِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ» فَتَرَى الْكِلَابَ وَالطَّيْرَ الَّذِي يُصَادُ بِهِ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَازِي وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا تَغْلِيْمُهُ إِجَابَتُهُ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَالْفَقَّهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا: يَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ.

٤ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيْبُ عَنْهُ

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بِشْرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْمِي الصَّيْدَ فَاجِدْ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْمِي، قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَيْحٍ فَكُلْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بِشْرِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "الجوارح" قال القاري في "شرح الموطأ": والمراد من الجوارح هي الكلاب عند الصحاح والسدّي وعند جماعة العلماء هي الكواكب من سماع الهائم كالمهد والممر والكلب، ومن سماع الطير كالباري والعقبات والصقور ونحوها مما يقبل التعليم، والمعلم هو أن يوجد فيها ثلاثة أشياء: إذا أشليت استشيت، وإذا رجرت انزجرت، وإذا أخذت أمسكت ولم تأكل، فإذا وجد ذلك منها مراراً، أقلها ثلاث مرات، كانت معلمة يحل قتلها إذا جرححت بأول سال صاحبها - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيْبُ عَنْهُ

في المسألة قيود سعة عندما ما استقصاها إلا الزيلعي شارح الكمر ؛ منها : أنه لا يجلس عن ظله.

قوله: (إن سهمك قتله الخ) في هذا عندما تفصيل فإذا رماه فوق على الأرض فذهب ثم وقع فمات لا يحل ، وإذا رماه فوق على الأرض ولم يذهب ومات فحلال.

وفي الباب عن أبي ثعلبة الخشني.

٥ - باب في من يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء

١٤٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنِي غَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَهْمَكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - [باب ما جاء في الكلاب يأكل من الصيد]^(١)

١٤٧٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ. قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ [الْمُعْلَمُ]^(٢) وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَتَا كِلَابٍ أُخْرَى؟^(٣) قَالَ: «إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: كَرِهَ لَهُ أَكْلُهُ^(٤). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّبِيحَةِ: إِذَا قُطِعَ الْخُلُقُومُ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا يَأْكُلُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ.

٧ - باب ما جاء في صَيْدِ الْمِعْرَاضِ^(٥)

١٤٧١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَمَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ»^(٦).

(١) قوله: "كلاب أخرى" في "الرهان": لو شاركه كلب لا يحل صيده لما في كتب الستة من قول عدى بن ابن حاتم: "إن أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر لا أدري أيهما أحذه، فقال صلى الله عليه وسلم: لا تأكل، فإنما سميت عني كلبك ولم تسم عني كلب آخر" - انتهى -

(٢) قوله: "المعرّض" - بكسر الميم - حشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدة، وقد يكون بغير حديدة، هذا هو الصحيح في تفسيره. وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نصل، وقيل: سهم طويل له أربع قدد رقاق، فإذا رمى به، اعترض، وقيل: هو عود رقيق الطرفين غليظ اوسط، إذ رمى به، ذهب مستويًا.

(٣) قوله: "وما أصبت بعرضه" قال في "الرهان" إن قنته المعرض عرضة أو التندقة، أو وقع في ماء، أو سطح، أو جبل، فتردى منه إلى لأرض، فمات، حرم في هؤلاء الصور كلها، أما المعراض فلم يروى من قوله صلى الله عليه وسلم: "وإن أصابه بعرضه فقتل فلا تأكل"

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهدية تشدها من نسخة شار.

[٢] لمطة «المعصم» ساقطة من النسخة الهدية، أشتاها من نسخة شار.

[٣] وكذا في النسخة الهدية، وفي نسخة شار: «كره له أكله»

١٤٧١ (م) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَكَرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨ - بَابُ فِي الذَّبْحِ بِالْمَرْوَةِ

١٤٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْزَبًا أَوْ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ فَتَعَلَّقَهَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ: فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَزَافِعٍ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يُذَكِّيَ بِمَرْوَةٍ "وَلَمْ يَرَوْا بِأَكْلِ الْأَرْزَبِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الْأَرْزَبِ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ. وَرَوَى عَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ.
وَرَوَى جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا، قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

فإنه وقيد"، وللبُدقة مثل المعراض لأنها تدق وتكسر ولا تجرح، وأما وقوعه في الماء، فمنما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: "إلا أن تحده قد وقع في ماء" وأما المَرْوَة فنقوله تعالى: ﴿وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمَرْوَةُ وَالْمَرْوَةُ وَالْمَرْوَةُ﴾.
(١) قوله: "أن يذكي بمرو" وفي "البرهان": ويذبح بكل ما أنهر الدم كمدية ومرو - وهو حجر حاد - ويطه - بكسر اللام - قشر القصب لما في سنن أبي داود والنسائي عن عدي بن حاتم قلت: "يا رسول الله! رأيت أحدا يصيب صيداً وليس معه سكين أيذبح بالمرو وشقة اعصا؟ قال: أنهر الدم بما شئت واذكر اسم الله تعالى".

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَضْبُورَةِ

١٤٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُصْبَرُ بِالنَّبْلِ^(١).
وفي الباب عَنْ عَزْبَانِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنَسِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٤٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعِزْبَانِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ أَبِيهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ الشَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ لَحُومِ الْخُمَرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْمُجْتَمَةِ، وَعَنِ الْخَلِيسَةِ، وَأَنْ تُوْطَأَ الْخَبَالَى^(٢) حَتَّى يَضْمُرَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى -هُوَ الْقَطْعِيُّ-: سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجْتَمَةِ؟ فَقَالَ: أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ فَيُزْمَى، وَسُئِلَ عَنِ الْخَلِيسَةِ؟ فَقَالَ: الذَّنْبُ أَوْ السَّيْعُ^(٣) يُذْرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْكُيَهَا.

١٤٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا^(٤).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ^(٥)

١٤٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِيدٍ، (ح) وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ

(١) قوله: "التي تُصْبَرُ بالنبل" أي تنتصب وترمى حتى تقتل وتسمى المضبورة.

(٢) قوله: "وأن توطأ الخبالى" أي إذا حصلت جارية لرجل من السبي، لا يجوز له أن يجامعها حتى تضع حملها، إذا كانت حاملة، وحتى تحيض وينقطع دمها إن لم تكن حاملة.

(٣) قوله: "فقال: الذئب أو السبع" فيه تقديم وتأخير أي الخليسة هي التي تؤخذ من الذئب أو السبع، فتموت في يده قبل أن يذكيها من خيلست الشيء واختلسته إذا سبته وهي فعيلة بمعنى مفعولة، ولا بد فيه من تقدير محذوف أي فيأخذ المختلسة منه، والضمير في "فتموت" و"يذكيها" راجع إليها، قاله الطيبي.

(٤) قوله: "غَرَضًا" الغرض المهدف، قال في "المجمع": ومنه لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً أي ترمون إليه كالغرض من نحو الجلود -انتهى-.

(٥) قوله: "ذكاة الجنين" الذكاة -بالذال المعجمة- الذبح ومه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ والجنين هو الولد ما دام في بطن أمه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ

قال الثلاثة وأبو يوسف ومحمد: إن الجنين حلال بلا ذكاته فإنه تبع أمه، وقال أبو حنيفة: إن خرج حياً فيجب تذكيته وإن خرج ميتاً فحرام، والمشهور ذكاة الجنين ذكاة أمه بالرفع، وقيل من الخنعية: إنه بالنصب فيظهر صحته على مذهب أبي حنيفة، وقيل على تقدير رفع: إنه تشبيه ببيع مثل ما قال:

وعيش عيناها وحيدش حيدها ولكن عصم الساق منش دقيق

ولقد ركنكم عماء الطرفين في حديث الباب، وقال أبو الفتح ابن الحجي: إن المراد إن كان اتحاد الذكاة كإحدى حق العارة: ذكاة الأم ذكاة الجنين، وفي موطأ مالك ص (١٨٢) أثر ابن عمر يحمل لتأييد الطرفين وفيه: ذكاة ما في بطنها ذكاة أمها إذا تم حلقه وست شعره، وإذا خرج من بطن أمه دبح الخ، فهذا يصحح أن يكون لهم أو لنا، وإن قيل: إن كان مراد لحديث ما قال أبو حنيفة فأبي فائدة في ذكره؟ قلت: هذا القول لغو، فإنه إذا لم يبين الشارع الأحكام فمن يبين؟ وأيضاً بعض الضائع يتفرع عنه فتصدي الشارع إلى بيان حكمه.

عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ»^(١) ذَكَاءُ أُمِّهِ.

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَأَبُو الْوَدَّاعِ إِسْمُهُ جَبْرُ بْنُ نَوْفٍ.

١١ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مِخْلَبٍ

١٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

١٤٧٧ (م) - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ إِسْمُهُ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّظْرِ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

جَابِرٍ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ - الْخُمُرَ الْإِنْسِيَّةَ، وَلُحُومَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِزْبَانِ بْنِ سَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ

كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي وَقِيدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجُتُونَ^(٢) أَسِنَّةَ الْإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْعَنَمِ، فَقَالَ: مَا يَقْطَعُ مِنَ النَّبَهَيْمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ.

١٤٨٠ (م) - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَفْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّظْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَبُو وَقِيدٍ اللَّيْثِيُّ إِسْمُهُ

الْعَارِثُ بْنُ عَوْفٍ.

(١) قوله: "ذكاة الجنين" قال في "المجمع": الذكاة الذبح والنحر، ويروى هـ بالرفع على أنه خير الأول فحينئذ لا يحتاج إلى دبح مستأنف، وبالنصب بتقدير يدكى تذكية مثل ذكاة أمه، فلا بد عنده من ذبح الحيين إذا حرج حيًا، قيل: لم يرو عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه يحتاج إلى دبح مستأنف غير ما روى عن أبي حنيفة - انتهى - لكن في "الموطأ" يروى عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يكون ذكاة نفس ذكاة نفسين، قال القاري: أي لا حقيقة ولا حكمًا.

(٢) قوله: "يجتئون" أي يقطعون أسمة الإبل جمع سام - بالفتح - كوهان. (الصراح)

باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت

ذكر في الهداية تفصيلاً دقيقاً في المسألة، وقال: إن مقتضى الحديث أن المباح فرع والمسا عن أصل، فإذا صلح الأصل قادراً للأصلية

١٣ باب في الذكاة في الحلق واللثة^(١)

١٤٨١ حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللِّتَةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتُ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: هَذَا فِي الضَّرُورَةِ.

وفي الباب عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَاتَّخَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي الْعَشْرَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ أَسَامَةُ بْنُ قَهْطَمٍ^(٢)، وَيُقَالُ: يَسَارُ بْنُ بَزْرٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ بَلَزٍ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ عَطَارِدٌ [نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ]^(٣).

١٤ - باب في قتل الوزغ^(٤)

١٤٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَرْغَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى^(٥) كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً».

وفي الباب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ بْنِ عَائِشَةَ وَأُمِّ شَرِيكِ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "اللثة" - بفتح لام موحدة مشددة - الهرمة التي فوق الصدر منحر الإبر، ومنه حديث: "أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللثة" الهرمة للاستفهام، و"ما" نافية، سأل أن الذكاة منحصرة فيهما دائماً، فأجاب إلا في الضرورة، كذا في "المجمع" يعني وقت الضرورة جازئ في غير هذا الموضع أيضاً حتى لو طعنت في فخذهما لأجراً، وهذا كما يقع الحيوان في لبث ونحو ذلك، ولا يمكن إخراجها أو انفست دابة، ولا يمكن أخذها أو جرح صيدها حين الاصطيد، وذكر اسم الله.

(٢) قوله: "أسماء بن قهطم" في "القاموس": القهطم كزبرج اللقيم ذو الصخب علم.

(٣) قوله: "قتل الوزغ" الوزغ جمع ورغة - بالتحريك - وهي التي يقال لها: سام أبرص وجمعها أوراغ ووزغان، كذا في "المجمع" لورغ - بفتح واو وزاء ومجمعة - دابة لها قوائم تعدو في أصول الحشيش، قيل: إنها تأخذ ضرع الناقة فتشرب لبها.

(٤) قوله: "من قتل ورغة بالضربة الأولى... إلخ" قال ليوى: سبب تكثير الثواب في قتله أول ضربة، ثم ما يليها الحث على المبادرة بقتله والاعتناء به والحرص عليه، فإنه لو فاتته ربما انقضت، وفات قتله، والمقصود انتهاز الفرصة بالظفر على قتله، كذا في "الطبي" و"المجمع".

فالمباني حرام، وإذا كان القطع نصفين فهما حلالان وفي المسألة تفصيل العرود، وأشار صاحب الهداية إلى حديث آخر: «وما أبين من الحي فهو ميت إلخ».

باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللثة

الحلق الملقوم، واللسة (هنسلى يعنى چتر گردن).

قوله: (لو طعنت في فخذهما إلخ) هذه ذكاة اضطرارية، وأما لاحتيازية فتحب أن تكون في الملقوم واللثة وإذا تأنس الوحشي مذكاته احتيازية وإذا توحش الإنسي مذكاته اضطرارية، مثل: إن سقط حيوان في اسير وقرت الموت أو تعلقت الدحاجة على شجرة وكادت أموت.

١٥ - بَابُ فِي قَتْلِ الْحَيَاتِ

١٤٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتُلُوا الْحَيَاتِ . وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ»^(١) وَالْأَبْتَرُ فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ^(٢) وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ.

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأبي هريرة وسهل بن سعد. وهذا حديث حسن صحيح.
وقد روي عن ابن عمر عن أبي لبابة أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن قتل جنات الببوت وهي العوامر^(٣). ويروى عن ابن عمر عن زيد بن الخطاب أيضاً. وقال عبد الله بن المبارك: إنما يكره من قتل الحيات [قتل]^(٤) الحية التي تكون دقيقة كأنها فضة ولا تلتوي في مشيتها.

١٤٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَبِيتُكُمْ عَمَّاراً فَحَرِّجُوا عَلَيْهِمْ»^(٥) ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَأَقْتُلُوهُ.

هكذا روى عبيد الله بن عمر هذا الحديث عن صيفي عن أبي سعيد. وروى مالك بن أنس هذا الحديث عن صيفي عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة عن أبي سعيد. وفي الحديث قصة.

١٤٨٤(م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ صَيْفِيٍّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكٍ.

١٤٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَهْدِ نُوحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِينَا، فَإِنْ عَادَتْ فَأَقْتُلُوهَا».

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلَى.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ

١٤٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ وَيُونُسُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ:

(١) قوله: «ذا الطُّفَيْتَيْنِ» اصطلاح حُوصَة المقل في الأصل، وجمعها طفى شبه الخططين الذين على ظهر الحية بخصوصيتين من حوص المقل، قوله: والأبتر قيل: هو الذي يشبه المقطوع الذنب لقصر ذنبه، وهو من أخص ما يكون من الحيات. (الطلي)

(٢) قوله: «يلتمسان البصر» أي يخطفانه بمجرد نظرهما إليه بخاصية جعلها الله تعالى في بصرها إذا وقع على بصر الإنسان، قال العلماء: وفي الحيات نوع تسمى الناظر إذا وقع نظره على عين إنسان مات من ساعة، كذا في «الطلي».

(٣) قوله: «وهي العوامر» أي الحيات التي تكون في البيوت، واحداثها عامرة، وقيل: سميت عوامر لطول عمرها. (الطلي)

(٤) قوله: «فحرجوا عليهم» أي يقول لها: أنت في حرج أي ضيق إن عدت إليك، فلا تلومنا أن نضيق عليك بالتبتع والطرود والقتل. (الطلي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَاتِ

ورد في الأحاديث تحريج العوامر، وقال بعض: إن التحريج منسوخ.

أقول: قد يضر العوامر كما تدل قصة يحيى فخر لإسلام ذكرها في شرح الجامع الصغير، وقصة الشاه أهل الله الدهلوي رحمه الله فتحرج، وفي أبي داود: وقد النبي - صلى الله عليه وسلم - : «أنا بريء من يخاف من الشارح» ورعاه بعض ناسحاً.

قوله: (ذا الطفتين) أي: قيل: ذا نقطتين على الرأس، وقيل: ذا حطين من الرأس إلى السب ولعلي من بعض وهو عندي ثقة إني رأيت حية ذات قرين.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ^(١) لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهِيمٍ».

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَبِي أَيُّوبَ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُزَوَّى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَيْهِيمَ شَيْطَانٌ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَيْهِيمُ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيَاضِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَيْهِيمِ.

١٧ - بَابُ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا أَوْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِضَارٍّ^(٢) وَلَا كَلْبَ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ^(٣)».

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَشُعْبَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ».

١٤٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ^(٤). قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ، فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زُرْعٌ^(٥). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤٨٩ - حَدَّثَنَا عُثَيْدُ بْنُ أَسْبَاطَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: إِنِّي لَمِمَّنْ يَرْفَعُ أَغْصَانُ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهِيمٍ^(٦)، وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَزْبٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٧).

(١) قوله: "أمة من الأمم" معنى هذا الكلام أنه صلى الله عليه وسلم كره إبقاء أمة من الأمم وإهدام خيل من الخلق؛ لأنه ما من خلق الله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة، يقول: إذا كان الأمر على هذا، ولا سبيل إلى قتلهم كلهم فاقتلوا شرارهم وهي السود البهيم، وأبقوا ما سواها لتنتفعوا بهم في الحراسة. (الطبي)

(٢) قوله: "ليس بضار" أي الضاري من الكلاب ما لهج بالصيد، يقال: ضرى الكلب بالصيد ضراء أي تعوده، واختصوا في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته، وقيل: لما يمسح المازن من الأذى من ترديع الكلب لهم، وقيل: إن ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم ما نهى عن اتخاذه وعصيانهم في ذلك، قيل: لما يتلى به من ولوغه في الأواني عند غفلة صاحبه. (الطبي)

(٣) قوله: "قيراطان" قيراط: نيم دانگ ودانگ شش حصه درهم ومراد اینجا مقدار معلوم است عند الله. (الترجمة)

(٤) قوله: "كلب ماشية" يعني سگی که برای نگهداری مواشی نگاه دارد.

(٥) قوله: "إن أبا هريرة له زرع" يعني حفظ الحديث لأنه يحتاج إليه.

(٦) قوله: "فاقتلوا منها كل أسود بيهيم" قال النووي: أجمعوا على قتل العقور، واختلموا فيما لا صرر فيه، قال إمام الحرمين: أمر النبي صلى

بَابُ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

قوله: (ليس بضار الخ) من الضري ناقصاً، والكلب المجار اقتناؤه مستثنى عن حديث الباب، والاختلاف في دخول ملائكة الرحمة.

قوله: (إن أبا هريرة له زرع الخ) هذه ظرافة وبيان حال لا الطعن على أبي هريرة.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي» و«إسحاق بن منصور» قدمناه اتساعًا لنسخة بشار وحمادًا على أرقام الحديث.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٩٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ رَزَقٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي إِمْسَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ. ١٤٩٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ بِهِذَا.

١٨ - بَابُ فِي الذِّكَاةِ بِالْقَصْبِ وَغَيْرِهِ

١٤٩١ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا وَسَاحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ»^(٢)، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ.

١٤٩١ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَبَّادَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَافِعٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرَوْنَ أَنْ يَذْكُرَ بِسِنٍّ وَلَا بِعَظْمٍ.

١٩ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَذَرَ

فَصَارَ وَخَشِيئًا يُرْمَى بِهِمْ أَمْ لَا؟]^(٣)

١٤٩٢ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، ثُمَّ بَسَخَ ذَلِكَ إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ عَلَى النِّهْيِ مِنْ قَتْلِ جَمِيعِ الْكِلَابِ الَّتِي لَا ضَرَرَ فِيهَا حَتَّى الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ. (الطَّبِيُّ)

(١) قوله: "كل يوم قيراط" فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث والحديث السابق حيث ذكر هنا قيراط، وهناك قيراطان، قال النووي في جوابه: إنه يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب، أحدهما أشدُّ أذى من الآخر، أو يختلف باختلاف المواضع، فيكون قيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدائن أو القرى، والقيراط في السوادي، أو يكون ذلك في زمانين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد لتغليظ، والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجزاء عمله. (الطَّبِيُّ)

(٢) قوله: "أما السن فعظم" قال النووي: قل أصحابنا: فهمنا أن العظام لا يحل الذبح بها لتعليل لنبى صلى الله عليه وسلم في قوله: أما السن فعظم، وبه قال الشافعي وأصحابنا وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة: لا يجوز بالسن والعظم المتصلين، ويجوز بالمتفصلين، وعن مالك

باب ما جاء في الذكاة بالقصب وغيره

يجب الذبح بما هو أحد، ويستحب السهر في الذبح كيلاً يتألم الحيوان.

قوله: (لم يكن سن الخ) قال أبو حنيفة: يجوز الذبح بالسن المقلوع خلاف الشافعي وحديث الباب به، وبمعنى لأي حبيطة تخصيص الحديث بالوجه الفقهي، وأقول أيضاً: إن قوله: السن عظم الخ إن كان المراد أن الماص كونه عظمياً فقط فلا يسمه ماصاً، وإن كان المراد أن لهي لكونه غير صالح للذبح، فأقول: إن أنا حبيطة أيضاً يفصل في المسألة بأنه إن صح للذبح بحيث يكون له حد ومقلوعاً فالذبح به جائز وإلا فلا، فلا يرد عليه الحديث المرفوع هذا، والله أعلم وعنده أتم.

جَدَّهُ رَافِعٌ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ» كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَأَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا».

١٤٩٢ (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عُبَايَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَشْرُوقٍ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ.

روايات، أشهرها جوازه بالعظم دون السن كيف كان. (الطبري)

(١) قوله: "أوابد" جمع أبدة وهي التي تندت أي توحشت، فيه دليل على أن الحيوان الإنسي إذا توحش ونفر، فسم يقدر على قطع مذهبه يصير جميع بدنه كالمذبح. (الطبري)

أبواب الأصاحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في فضل الأضحية^(١)

١٤٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو الْحَذَاءُ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِفِيُّ عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ^(٣) يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ، إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأُظْلَافِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَطَبِّبُوا بِهَا نَفْسًا».

وفي الباب عن عمران بن حصين وزيد بن أرقم. وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه. وأبو المثنى اسمه سليمان بن يزيد، روى عنه ابن أبي قديك. ويروى عن النبي ﷺ أنه قال في الأضحية: «لصاحبها بكل شعرة حسنة». ويروى «بقرونها».

٢ - باب في الأضحية بكبشين^(٤)

١٤٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

وفي الباب عن علي وعائشة وأبي هريرة وجابر وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي رافع وابن عمر وأبي بكر. وهذا

(١) قوله: "الأضحية" - بضم همزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها - وجمعه أضحية - بتشديد الياء وتخفيفها - (اللمعات)

(٢) قوله: "ما عمل آدمي من عمل" من رائدة تأكيد الاستعراق أي عملاً يوم النحر، بالصب على الظرفية أحب بالنصب صفة عمل، وقيل: بالرفع، وتقديره: وهو أحب، قوله: من إهراق الدم أي صبه، قوله: "إنه" لصمير راجع إلى ما دل عليه إهراق الدم، قوله: "بقرونها" جمع القرون، وأشعارها جمع شعر، وأظلافها جمع ظلف، وانتانيت في لضمائر باعتبار الجنس، قوله: وإن الدم يقع من الله أي من رضاه، قوله: بمكان أي بموضع قبول، قوله: قبل أن يقع بالأرض أي يقله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع دمه على الأرض، قوله: فطبيبوا بها أي بالأضحية نفساً تميز عن النسبة، قال ابن الملك: ألفاء جواب شرط مقدر أي إذا علمتم أنه تعالى يقبه ويجزيكم بها ثواباً كثيراً، فتكن أنفسكم بالتضحية صبية غير كارهة لها. (المرقاة)

(٣) قوله: "بكبشين" الكبش الفحل إذا أنثى، أو إذا خرجت رباعيته، وفيه إشارة إلى أن الذكر أفضل من الأنثى، فإن لحمه طيب، قوله: أملحين من الملهة وهي بياض يحالطه لسواد، وعينه أكثر أهل البعة، وقيل: بيضه أكثر من سواده، أقرنين أي طويل القرون أو عظيمهما. (المرقاة)

أبواب الأصاحي

باب ما جاء في الأضحية بكبشين

أضحية الكرش عندنا أولى.

قوله: (أملحين) (أ) الأملح مختلط السواد وليص وهذا المعنى في هذا الموضع، وتختلف معانيه بحسب اختلاف المواضع مثل لفظ الأشهل.

قوله: (أحدهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ح) الأضحية عن الميت إثابة جائزة ولا تنوب إلا بالوصية، وإذا أوصى فبميرم وإلا

حديث حسن صحيح.

٣ - [باب ما جاء في الأضحية عن الميت]^(١)

١٤٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ. فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: أَمَرَنِي بِهِ - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - فَلَا أَدْعُهُ أَبَدًا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضْحِيَ عَنِ الْمَيِّتِ، وَلَمْ يَرَوْا بَعْضُهُمْ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَصَدَّقَ عَنْهُ وَلَا يُضْحِيَ، وَإِنْ ضَحَّى فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا شَيْئًا وَيَتَصَدَّقُ بِهَا كُلِّهَا^(٢).

٤ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَصْحَايِ

١٤٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ^(٣) وَيَعْمَلُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

٥ - بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصْحَايِ

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَفَعَهُ قَالَ: «لَا يُضْحَى بِالْمَرْجَاءِ بَيْنَ ظِلَّتَيْهَا^(٤) وَلَا بِالْعَوَازِ بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا وَلَا بِالْمَرِيضَةِ بَيْنَ مَرَضَتَيْهَا وَلَا بِالْعَجْفَاءِ الَّتِي لَا تُنْقَى».

١٤٩٧ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: "يأكل في سواد... الخ" كناية عن سواد العظم، وعن سواد القوائم وعن سواد العين.

(٢) قوله: "بين ظمعي" - يسكون اللام ويفتح - وهو أن يمنعها المشى، قوله: عوراء - بفتحين - أى عماها في عين، وبالأول في العينين، قوله: والعجفاء أى المهزولة، قوله: لا تنقى من الإنقاء، قال التوربشقي: وهى المهزولة التى لا تبقى لعظامها يعنى لا تمنع لها، من العجف. (المرقاة)

حكمها أحكم أضحية الحى، قال ابن وهبان في مظلومته:

وعن ميت بالأمر الزم تصدقاً وإلا فكل منها وهذا المحرر.

باب ما لا يجوز من الأصاحي

قوله: (التي لا تنقى الخ) النقية المخ، إذا ذهب بعض العصور فالعبرة عندنا لثبوت أو اربع أو انصف، والمختار لعنه النصف، ويطلب التفصيل في العمق.

[١] هذه الترجمة ساقطة من السححة الهدية نُشِطَها من نسخة مشار.

[٢] جاء في نسخة مشار بعد هذه العبارة: قال محمد: قال علي بن المديني. وقد رواد غير شريك. قلت له: تو احسنا ما سمع؟ فله

يعرفه. قال مسلم سمعته حسن

٦ باب ما يكره من الأصاحي

١٤٩٨ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ الثُّعْمَانِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ^(١)، وَأَنْ لَا نَضْحِي بِمُقَابِلَةٍ وَلَا مُدَابِرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ^(٢) وَلَا خَرْقَاءَ».

١٤٩٨ (م) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ الثُّعْمَانِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَزَادَ: قَالَ: الْمُقَابِلَةُ مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، وَالْمُدَابِرَةُ مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأَذَنِ، وَالشَّرْقَاءُ الْمَشْقُوقَةُ، وَالْخَرْقَاءُ الْمَثْقُوبَةُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَشُرَيْحُ بْنُ الثُّعْمَانِ الصَّائِدِيُّ كُوفِيٌّ، وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي يُكْنَى أَبَا أُمَيَّةَ، وَشُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٌّ، وَهَانِيٌّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ.

٧ - بَابُ فِي الْجَذَعِ^(٣) مِنَ الضَّانِّ فِي الْأَصَاحِي

١٤٩٩ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ وَقِيدٍ عَنْ كِدَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي كِبَاشٍ قَالَ: جَلَبْتُ غَنَمًا جَذَعًا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نِعَمٌ أَوْ نِعَمَتِ الْأُضْحِيَّةِ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ» قَالَ: فَاتَّهَبَهُ النَّاسُ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا وَجَابِرٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ.

١٥٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يُقَسِّمُهَا فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا فَبَقِيَ عَثُودٌ أَوْ جَذْيٌ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَ أَنْتَ».

قَالَ وَكِيعٌ: الْجَذَعُ يَكُونُ ابْنِ سَبْعَةٍ أَوْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ.

(١) قوله: "أَنْ نَسْتَشْرِفَ لِعَيْنٍ وَالْأَذْنَ" أى تأمهما حتى لا يكون فيهما نقصان ممع عن حواز التضحية بها، والمقابلة - بفتح الباء - وهو ما

يقطع من قبل أذنها أى مقدمها شيء، والمدبرة أيضاً بفتح الباء وهى التى تقصع من در أذنها. (اللمعات)

(٢) قوله: "وَلَا شَرْقَاءَ" أى مشقوقة الأذن صولاً، من الشرق وهو الشق، والخرقاء مشقوقة لأذن ثقباً مستديراً، وقيل: لشرقة ما قطع أذنها طولاً، والخرقاء ما قطع أذنها عرضاً. (المرقاة)

(٣) قوله: "الْجَذَعُ" قال الشيخ فى "اللمعات": فى "الهداية": الجذع من الضأن فى مذهب الفقهاء ما تم عليه ستة أشهر، وقال: وذكر لزعمرائى أنه ما تم عليه سبعة أشهر، وقال: إنما يجوز إذا كانت عظيمة بحيث لو حصد بالثبث يشتبه على الناظر من بعيد.

باب ما يكره من الأصاحي

قوله: (بمقابلة ولا مدبرة الخ) قيل: لمقابلة لئى قطع الطرف العالى من أذنها، ومدبرة لئى قطع الطرف السافل وتغير آخر أيضاً.

باب ما جاء فى الجذع من الضأن فى الأصاحي

تصح عبداً الشئ وهو اس حول من المعر، واس حوتين من لفر، واس خمس من البعير، واس فوق ستة أشهر من الضأن بشرط أن يشبه اس ستة، وأما قيد لأية فى الضأن اس ستة فقيد اتعافى ذكره بعض المصنفين، وما إرداه اس فوق ستة أشهر بالجذع فحلاف امعة، ويقول: يؤيد تورث المذبح.

قوله: (ففى عثوداً وجذى الخ) اعتود اس أربعة أشهر، والجدى اس ستة، ودلت الروايات أن هذا من خصوصية الرجل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ الضَّحَايَا فَبَقِيَتْ جَذَعَةٌ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَا أَنْتَ».

١٥٠٠ (م) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّثُوتِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٨ - بَابُ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَصْحِيَّةِ

١٥٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ^(١) الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حَزِيظٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَلْبَاءَ بْنِ أَحْمَرَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَخَضَرَ الْأَصْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقْرَةِ سَبْعَةً^(٢) وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَشَدِّ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَأَبِي أَيُّوبَ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى.

١٥٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقْرَةِ عَنْ سَبْعَةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٩ - [بَابُ الصَّحِيَّةِ بِعُضْبَاءِ الْقَرْنِ وَالْأَذُنِ]^(٣)

١٥٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ حُجَّةِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، قُلْتُ: فَإِنْ وَلَدَتْ؟ قَالَ: إِذْ بَعِثَ وَلَدَهَا مَعَهَا، قُلْتُ: فَالْعَرَجَاءُ، قَالَ: إِذَا بَلَغَتِ الْمَنَسِكَ^(٤)، قُلْتُ: فَامْكُسُورَةُ الْقَرْنِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، أَمْوَنًا أَوْ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذُنَيْنِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ.

١٥٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جُرَيْجٍ بْنِ كَلْبٍ النَّهْدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

(١) قوله: "فاشتركا في البقرة سبعة" بالنصب على تقدير: أعني بياناً لضمير الجمع، قال الطيبي: وقيل: نصب على الحال، وقيل: مرفوع بدلا من ضمير "اشتركا" وفي ليعبر عشرة، قال المظهر: عمل به إسحاق به راهويه، وقال غيره: إنه منسوخ بما هو من قوله: البقرة عن سبعة، والجوزور عن سبعة، ولا يظهر أن يقال: معارض بالرواية الصحيحة، وأما ما ورد في البدنة سبعة أو عشرة فهو شك وغيره جازم بالسبعة. (المرفأة)

(٢) قوله: "إذا بلغت المنسك" وفي "الهداية": ولا يصحى بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك، ولا تجزى مقطوعة الأذن والذنب لقوله عليه السلام: "استشرفوا العين والأذن" ويجوز أن يصحى باجماء وهي التي لا قرن لها؛ لأن القرن لا يتعمق به مقصود، وكذا مكسورة القرن - انتهى مختصراً -.

ﷺ أَنْ يَضْحَى بِأَعْضِبِ الْقُرْنِ وَالْأُذُنِ^(١). قَالَ فَتَادَهُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ فَقَالَ: أَلْعَضْبُ مَا بَلَغَ النِّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ بَيْتٍ

١٥٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ: كَيْفَ كَانَتِ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَضْحَى بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ^(٢) فَصَارَتْ كَمَا تَرَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَدِينِيٌّ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَاحْتِجَاً بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ: «هَذَا عَمَّنْ لَمْ يَضَحَّ مِنْ أَقْبَى».

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تُجْزَى الشَّاةُ إِلَّا عَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١ - بَابُ [الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ سُنَّةٌ]^(٣)

١٥٠٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا خَبَّاجٌ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَفْعَلُ؟ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ^(٤) وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: "بأعضب القرن والأذن" أي مكسور لقرن ومقطوع الأذن، قاله ابن المذك، فيكون من باب علقتها تبتاً وماءً بارداً، وقيل: مقصوع القرن والأذن، والعضب المقطع، وفي "المهذب": أنه يجوز الجماء التي لا قر لها أو كان مكسوراً، أو ذهب علاف قرنهما، فيكون النهى تزيئها، وفي "الفاوق": العضب في القرن داخل الانكسار، ويقار بالانكسار في الخارج: القضم، قال ابن الأنباري: وقد يكون في الأذن: لا أنه في القرن أكثر. (المراقبة)

(٢) قوله: "حتى تباهى للناس" أي تفاخروا وتكاثروا، فصارت أي التضحية كما ترى أي مفارقة، قال محمد: كان الرجل يكون محتجاً أي في اللحم، أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية، فيذبح الشاة الواحدة يضحي بها عن نفسه، فيأكل هو ويطعم أهله أي فهذا تأويل الحديث، فأما شاة واحدة تذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية أي بطريق الوجوب، فهذه لا تجزى ولا تجوز شاة إلا عن الواحد، وهو قول أبي حنيفة ولعمامة من فقهاءنا. (الموطأ وشرحه)

(٣) قوله: "ليست بواجبة" قال الشيخ في "اللمعات": احتفتوا أن الأضحية واجبة أو سنة، فذهب أبو حنيفة وصاحبه وزفر والحسن أنها واجبة على كل حرٍّ مسلمٍ مقيمٍ موسرٍ، وعند الشافعي وفي رواية عن أبي يوسف سنة مؤكدة وهو المشهور المختار في مذهب أحمد، وفي رواية عنه: أنه واجب على الفقير، وسنة على الفقير، وفي "رسالة ابن أبي زيد" في مذهب مالك: أنه سنة واجبة على من استطاعها، ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو دود والسائي عن محمد بن سبيح قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفات، فسمعته يقول: يا أيها الناس! على كل أهل بيت في كل عام أضحية، وهذا صيغة لوجوب، وقال صلى الله عليه وسلم: "من وجد سعة ولم يضح فلا يقرن مسجدنا أو مصلانا" ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب، كذا في "الهداية" - انتهى -.

باب ما جاء أن الشاة الواحد تجزى عن أهل البيت

قال مالك: تنوب أضحية واحدة عن أهل بيت واحد وإن كان أهل بيت خمسين نفساً، وفي مذهب الشافعي تفصيل، وقلنا: لا تجزى شاة إلا عن واحد، ونمسك مالك بحديث الباب، ونقول: إن المراد الاشتراك في اللحم لا الاشتراك في أداء الأضحية، وهذا شائع في عرفنا أيضاً، وتجوز في بقرة سبع أنفس ويحب بصوح البنية بقرة لا تحاد البنية، فيجوز أن يبوي رجل الأضحية وآخر العقيقة.

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ.

١٥٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ يُصْحِي». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٢ - بَابُ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

١٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ نَحَرَ فَقَالَ: لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ قَالَ: فَقَامَ خَالِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا يَوْمٌ اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأُطْعِمَ أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي أَوْ جِيزَانِي، قَالَ: فَأَعِذْ ذَنْبَكَ بَآخِرَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ وَهُوَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تُجْزِئُ جَذَعَةٌ بَعْدَكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَجُنْدُبٍ وَأَنَسٍ وَغُوَيْمِرِ بْنِ أَشَقَرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا يُصْحَى بِالْمِضْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجْزِئُ الْجَذَعُ مِنَ الْمَمَرِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُجْزِئُ الْجَذَعُ مِنْ ضَانٍ.

١٣ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

١٥٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ.

١٤ - بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثِ

١٥١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِبْلَانَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَاكِ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيْتِسَعِ ذُو الطُّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَأَطِيعُوا وَأَذْخِرُوا».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَتُبَيْسَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ وَأَنَسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ

(١) قوله: "لحم فيه مكروه" يعني بسبب كثرة اللحم وكثرة الطير إليه ينشبع الصبع ويتنفّر، وفي يوم لا يكثر اللحم، فهذا إن عحت... ح. (مولانا)

(٢) قوله: "وأصعموا وأذخروا" قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالأذخار بعد ثلاث والتروّد، وقد رخص ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان نهى عنه، فقوله الآخر ناسخ للأول، فلا بأس بالأذخار والتروّد من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمدة

باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة

صحى من عبه الجمعة بعد الصلاة، ومن لا الجمعة عبه بعد صبح يوم العيد

قوله: (هذا يوم لحم فيه مكروه) قبل إن لمعى أن سؤل لحمه مكروه، وفي سؤوي ب لحمه عتج، بوسط معنى لحرص، أي حرص لحمه مكروه

حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

١٥١١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ قُلٌ مَنْ كَانَ يُضْحِي مِنَ النَّاسِ فَأَحَبُّ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي فَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ^(١) فَتَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

١٥ - بَابٌ فِي الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ

١٥١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعٌ^(٢) وَلَا عَتِيرَةٌ». وَالْفَرْعُ: أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُنْتِجُ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ تَيْبِشَةَ وَمِخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَتِيرَةُ: ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ يُعَظَّمُونَ شَهْرَ رَجَبٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَأَشْهُرُ الْحُرْمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ، وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

١٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ^(٣)

١٥١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ: «أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيقَةِ فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ شَاتَانِ مَكَاثِنَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأُمِّ كُزَيْبٍ وَبُرَيْدَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَسَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ،

من فقهاءنا.

(١) قوله: "الكراع" هو مستدق الساق من الغنم والبقرة. (المجمع)

(٢) قوله: "لا فرع" أى فى الإسلام وهو بفتحين: أول ولد نتجته الناقة، قيل: كان أحدهم إذا تمت إبله مائة قدم بكرة فنحرها وهو الفرع، وفى "شرح السنة": كانوا يذبحونه لأهنتهم فى الجاهلية وقد كان المسلمون يفعلونه فى بدء الإسلام كالأضحية فى الإسلام أى الله تعالى ثم نسخ، ونهى عنه لتشبهه، قوله: ولا عتيرة وهى شاة تذبح فى رجب يتقرب بها أهل الجاهلية، والمسلمون فى صدر الإسلام، كذا فى "المرقاة"، وفى "اللمعات": قال التوربشنى: العتيرة كثير من العلماء لم يرها (أى جائز) ومنهم من لم يرها بأساً، وقد كان ابن سيرين يذبح العتيرة فى شهر رجب، وذلك لأنهم رأوا النهى مخصوصاً بصنيع الجاهلية، فأما المسلم الذى يذبحه لله تعالى، فهو فى سعة من أمره - انتهى -

(٣) قوله: "باب ما جاء فى العقيقة" العقيقة هى الذبيحة عن المولود يوم سابعه اتفاقاً، هى سنة عند مالك والشافعى، وقال أبو حنيفة: هى مسأحة، وقيل: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان، أشهرهما أنها سنة، والثانية أنها واجبة، واحتارها بعض أصحابه، ثم عند مالك: العلامة والحارية سواء فى دبح شاة واحدة، ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة اتفاقاً، وقال الحسن: يطفى رأسه بدمها، وقال الشافعى وأحمد: يستحب أن لا يكسر عظام العقيقة، بل يطلخ أجزاء تماؤلاً بسلامة عظام المولود. (شرح الموصأ)

باب ما جاء فى العقيقة

نسب إلى أبى حبيبة أنه لا يقول بالعقيقة، والموهوم إليه عبارة محمد فى موطنه، واحق أن مذهبنا استحبابها لسابع بعد يوم الولادة أو لرباع عشر أو لحدادي وعشرين، ويسمى فى ذلك اليوم، وراجع الساسخ والمسوخ لحامس فقد ذكر عبارة عن محمد رحمه الله.

قوله: (مكافئتان الخ) المراد إما التساوي فى السن، وإما تلوهما إلى سن الأضحية، وعملنا بما فى الحديث من العلامة والجارية، وصدقة الفضة قدر أشعار رأس الولد.

وحديث عائشة حديث حسن صحيح. وحفصة هي ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق.

١٥١٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنْ سَبْعِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بْنِ سَبْعٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ وَاحِدَةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كُنْ أَمْ إِنَانَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٥١٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ النَّبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى». ١٥١٥ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٧ - بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ

١٥١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذِّنَ^(١) فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٢).

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: عَنْ «الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا أَنَّهُ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ^(٣). وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

١٨ - بَابُ

١٥١٧ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ

(١) قوله: "أُذِّنَ" من سنت است نزد ولادت از جهت در آوردن کلمه الله ودين اسلام در اذن آمدن او بدنيا و تحصيل بادن کرد ريرا که شیطان می گریزد برد شیدان اذان، و نفس کرده شده است از بعضی سلف (مراد عمر بن عبد العزيز است) که اذان گوید در گوش راست و اقامت در گوش چپ.

(٢) قوله: "عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ" شیخ عبد الحق در ترجمه مشکوٰۃ گفته رین حدیث معوم شد که عقیقه بیست گوسفند هم می باشد و بوداود از بن عباس آورده که عقیقه کرد رسول خدا ر حسن و حسین یک یک کبش و سائل از ابن عباس آورده دو دو کبش و صاحب "سفر لسعادت" گفته که حدیث شاة واحدة صحیح است ولیکن حدیث عن الغلام شاتان اقوی و صحیح است ریرا که جمعة از صحابه آن روایت کرده اند.

باب الأذان في أذن المولود

يستحب الأذان في الأيمن والإمامة في الأيسر، وفي عمل اليوم وليلة لاس استي: أذان الأذن يدفع مرض أم الحصيان عن الولد، وقال ابنه عبد العزيز: إن لأذان أذان الصلاة، والصلاة صلاة الحارة بعد موت.

[١] لتزيت في روايات الثلاثة من هنا يجر است كما في نسخة هندية أما نسخ حقه فالروايات الثلاثة من هنا يجر است موصوعة في باب التزيت نسخة هندية نسخة الأحاديث بترجمة الباب كما استعا في ترقية الأحاديث نسخ حقه حفاص علي: أقام الحديث، فصار سلسل الأرقام هكذا ١٥١٣، ١٥١٦، ١٥١٥، ١٥١٥، ١٥١٤ (م).

[٢] كذا في نسخة هندية، في نسخة س: «حسن صحيح»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الْأَصْحِيَةِ الْكَبْشُ»^(١)، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحَلَّةُ»^(٢).
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

١٩ - بَابُ

١٥١٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْرَفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَصْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ، هَلْ تَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسْمَوْنَهَا الرَّجَبِيَّةَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

٢٠ - بَابُ [الْعَقِيقَةِ بِشَاةٍ]^(١)

١٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطَيْمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةً وَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، اخْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزِيَّةٍ شَعْرِهِ فِضَّةً» فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزَنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ. أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ لَمْ يَذْكُرْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ.

٢١ - بَابُ

١٥٢٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَذَعَا بِكَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٢).

٢٢ - [بَابُ]^(٣)

١٥٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنِ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَصْحَى بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِثْبَرِهِ فَأَبَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي»^(٣).

(١) قوله: "الكبش" - بفتح وسكون - الفحل من الغنم الذي يناطح، (السمعات) نطح شاخ زدن.

(٢) قوله: "خير الكفن الحلة" أي الإزار والرداء فوق القميص وهو كفن السنة أو بدونه وهو كفن الكفاية، كذا في "المرفأة"، قال في "السمعات": الحلة إزار ورداء من برد اليمن، ولا يطبق إلا على الثوبين، والمقصود - والله أعلم - أنه لا ينبغي الاقتصار على الثوب الواحد، والثوبان خير منه، وإن أريد السنة والكمال، فثلاث على ما عليه الجمهور، ويحتمل أن يكون المراد أنه ينبغي أن يكون من برود اليمن، وروى أنه صلى الله عليه وسلم كفر في حلة بمانية وقميص - انتهى مختصراً -.

(٣) قوله: "وعمن لم يضح من أمتي" قال على القاري: وفيه رائحة من الوجوب، فيكون محسوساً عمن كان وجب عليه الأصحية، ولم يضح إما لجهالة أو نسيان أو غفلة أو فقدان أصحية، وهذا كله رحمة لأمته المرحومة على عاداته المعلومه - انتهى -.

...

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٣] لفظة «باب» ساقطة من النسخة الهندية، أشتهاها من نسخة بشار.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَالْمُطَلَّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ يَقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ.

٢٣ - بَابُ [مِنْ الْعَقِيقَةِ]^[١]

١٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ^(١) بِعَقِيقَتِهِ، يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ».

١٥٢٢(م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَنَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحْبُّونَ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَيَا يَوْمَ السَّابِعِ فَيَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَيَا عَنْهُ يَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَالُوا: لَا يُجْزَى فِي الْعَقِيقَةِ مِنَ الشَّاةِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ.

٢٤ - بَابُ [تَرْكِ أَخْذِ الشَّعْرِ]^[٢]

١٥٢٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو أَوْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى هِلَالًا فِي الْحَبَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٣].

(١) قوله: "الغلام مرتهن" - بضم ميم وفتح هاء - بمعنى مرهون أى لا يتم الانتفاع به دون فكّه بالعقيقة أو سلامته ونشوه على النعت المحمود رهينة بها أى الحقيقة لازمة له لا بد منها، فشبه في اللزوم بالرهن في يد المرتهن، وأجود ما قيل فيه قول أحمد: يريد إذا لم يعق عنه، فمات طفلاً لم يشفع في والديه، دليل معناه مرهون بأذى شعره لقوله: فأميطوا عنه الأذى وهو ما علق به من دم الرحم، هذا ما في "بجمع البحار" مع تقديم وتأخير، قال الطيبي: لا ريب أن أحمد بن حنبل ما ذهب إلى هذا القول الأبعد ما تلقى من الصحابة والتابعين على أنه إمام من الأئمة الكبار، يجب أن يتنقى كلامه بالقول - انتهى -.

شيخ عبد الحق در ترجمه گفته و بعضی مرتهن بفتح می خوانند و این خلاف استعمال لغت است و زحمتی در اساس در باب بحار گفته که گفته می شود فلان رهن بكذا و رهن و مرتهن به یعنی ماحوذ است در بدل و اینها باین معنی واقع است، کذا ذکره الطیبي.

باب من العقيقة

قوله: (الغلام المرتهن بعقيقته الخ) في شرح هذه الجملة أقوال ، والأرجح ما قال أحمد : بأن الولد إذا مات ولم يعق عنه فلا يشفع في الوالدين ، ولفظ المرتهن على صيغة المجهول ، ولا يرغم أنه لازم سيما إذا كان بعده باء كما قال امرء القيس :

عميد القتب مرتهنأ بذكر اللهو والطرب

قوله: (يجزى في العقيقة الخ) أي الأجزاء المستحب ، ولم يقل أحد بوجوبها.

باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحي

قوله: (حدثنا أحمد الخ) لعنماء في الحديث كلام وحسنه الترمذي ، ومسألة حديث الباب مستحبة والغرض التشاكل بالحجاج ، وأما حديث عائشة فلا يعارض ما ذكرت لأنه عنيه الصلاة والسلام بعث الهدي في غير دي السخنة وم ذكر ما في دي الحجة.

[١] لفظه «باب» ساقطة من النسخة الهدية، وأشتاها من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] وفي نسخة بشار «حسن صحيح»

وَالصَّحِيحُ هُوَ عُمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوَ هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَالِى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ "مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَاجْتَنَعَ بِحَدِيثِ غَائِثَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ مِنْهُ الْمُحَرَّمُ.

(١) قوله: "لا بأس أن يأخذ من شعره" قال عيسى القارى في "المرفأة شرح المشكاة": المستحب لمن قصد أن يضحي عند مالك والشافعي أن لا يخلق شعره، وم يقسم ظفره حتى يضحي، وإن فعل، كان مكروهاً، وقال أبو حنيفة: هو مباح ولا يكره ولا يستحب، وقال أحمد: تحريمه، كذا في "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة" - انتهى.

أبواب النذور^(١) والأيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية^(٢)

١٥٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ».

وفي الباب عن ابن عمر وعمر بن الخطاب بن حصين.
وهذا حديث لا يصح، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سَلَمَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رُوِيَ عَنْ خَيْرٍ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَتِيْقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالدَّيْءُ هُوَ هَذَا.

١٥٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَهَبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيْقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: "أبواب النذور" النذور جمع نذر، يقال: بفتح النور وضمها وسكون الذال فيها، وهو إيجاب الإنسان على نفسه والتزامه من طاعة، يكون الواجب من جنسها، والأيمان جمع يمين، قال في "النذر المختار": اليمين لغة القوة، وشرعاً: عبارة عن عقد قوى به عزم الخالف على الفعل أو الترك.

(٢) قوله: "لا نذر في معصية" كمن نذر بذبح ولده، وكذلك نذر صوم يوم لنحر، وهو لا يصح عند الشافعي؛ لأنه حرام، وعندنا يصح النذر، ويقتضى يوماً آخر؛ لأن صوم يوم النحر مشروع بأصله غير مشروع بوصفه وهو الإعراض عن ضيافة الله، فالنذر به نذر بالطاعة، ووصف المعصية متصل بذاته فعلاً لا باسمه ذكراً، وتحقيقه في أصول الفقه، وقد جاء عن أصحابنا أنه يلزم بذبح الولد ذبح الشاة، ثم لا كفارة في النذر عند الشافعية، وعندنا اليمين من موجبات النذر ولوازمه؛ لأن النذر إيجاب المباح، وهو يستلزم تحريم الحلال وتحريم الحلال يمين بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ كذا في "المنعمات"، قال محمد في "الموطأ": ن نذر نذراً في معصية، فيطع الله وليكفر عن يمينه، وهو قول أبي حنيفة - انتهى -.

أبواب النذور والأيمان

العلماء يجمعون بين النذر واليمين في بعض الأحيان وهو مفهوم من الحديث.

باب ما جاء لا نذر في معصية

النذر عندما مشروط بشروط خمسة، منها: أن يكون القربة مقصودة، ومنها أنه عمل اللسان لا القلب فقط، وصيغته صيغة الشرط واجزاء، أو لله عني، ويعمهم من مبسوط السرخسي: أن لفظ علي فقط أيضاً يكفي للنذر، ومنها أن يكون شيء من جنسه واحداً.
أقول: إن أصل مذهب أنه لو نذر معصية فلا وفاء ولا كفارة، ونقل الشيخ في الفتح عن الطحاوي إذا قال: لله عني أن أقتل فلاناً فعليه كفارة ولا يوفي، وإني متردد في أنه مذهب الطحاوي فقط، أو مذهب أئمتنا الثلاثة أيضاً ولعلهم ليس إلا مذهبهم وما في موطأ محمد ص (٣٢٧) قال محمد: ونه نأخذ، (من نذر نذراً في معصية ولم يسم فيطع الله وليكفر عن يمينه)، ونه قال أبو حنيفة الخ، يطر فيه

وغيرهم: لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين، وهو قول أحمد وإسحاق، واحتجاً بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: لا نذر في معصية ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك والشافعي.

٢ - [بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ]^[١]

١٥٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ».

١٥٢٦ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ هُمَرَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، قَالُوا: لَا يَعْصِيَ اللَّهَ وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينَ إِذَا كَانَ النَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ.

...

وكذا ما في الطحاوي والفتح والموطأ. وفي كتبنا: من نذر أن يذبح ابنه فعليه شاة فهذا تحرير المذهب. وأما الحديث فحمله الأحناف على الظاهر على ما حررت في المذهب، وحمله الشافعي ومالك على نذر اللجاج، وهو ما يكون على شاكئة الشرط والجزاء بأن قال: إن كلمت فلاناً فعني كذا ففي هذا يجب الحنث عندهم ويكفر، وأما النذر الذي يكون على شاكئة التنجيز بأن قال: لا أكلم أي فلا كفارة ولا وفاء.

وأما حديث الباب فرجاله ثقات إلا أنه قال الترمذي: إن بين الزهري وأبي سلمة راويين يحيى بن أبي كثير وسليمان بن أرقم فأسقط الحديث أكثر المحدثين، وقال النسائي: إن مدار الحديث على سليمان بن أرقم وهو متروك وهو في أكثر الطرق، وفي طريق عمران بن حصين قال الزهري: أخبرنا أبو سمة فلا يكون راوٍ ساقطاً ولا أدري أن هذا الطريق صحيح أو معلول. وقال النووي: إن الحديث ضعيف اتفاقاً، وقال الحافظ في التلخيص: صححه الطحاوي وابن السكن فلا يصح قول النووي، أقول: لا أعلم مأخذ نقل الحافظ تصحيح الحديث عن الطحاوي فإنه ضعفه في المشكل، نعم أخذ المسألة المذكورة في الحديث وأتى الطحاوي في المشكل على مسأله بحديث عائشة برجال ثقات، ووافقه في تصحيح السند عبد الحق الإشبيلي في كتاب الأحكام وابن قطان في كتاب الوهم والإيهام وقال ابن قطان: إن قطعة (وكفارته كفارة اليمين) مدرجة أو مرفوعة فلا أدريها، وجاء الطحاوي بما أخرجه أحمد في مسنده عن سمرة بن جندب، وعمران بن حصين أن عبد رجل فرّ ونذر الرجل إن وجدت أقطع يده، فسأل عمران وكان عنده سمرة فأمر أن يكفر ولا يقطع اليد فعلم أن في الحديث قوة شيء، ومثله عمل بعض الصحابة، وبه قال أحمد بن حنبل، وكلام ابن تيمية يبعد أن أحمد أسقط الحديث، والله أعلم أسقطه أحمد أم لا؟ وأخرج الطحاوي ص (٧٤) ح (٢) عن عقبة بن عامر بسند صحيح: بددت امرأة أن تمشي إلى كعبة حافية كاشعة رأسها فقال عليه الصلاة والسلام: «تستر رأسها وتركب وتكفر». ورغم الطحاوي أن الكفارة كفارة يمين، أقول: إن الكفارة بدل الجزاء. وفي حديث صحيح: بدر رجل أن يصوم ويحلس في حر الشمس، وقال عليه الصلاة والسلام: «إنه يصوم ولا يحلس في الحر» وليس فيه ذكر الكفارة. وقال ابن تيمية من نذر نذراً حسناً فهو محرم بين الكفارة والوفاء، ثم أقول: إن المذكور يدل على خلاف ما قال ابن تيمية في مسألة أن الهني يدل على بطلان حكم المنهي عنه، وكذلك يخالفه ما روي عن ابن عباس أخرجه محمد في موطئه ص (٣٢٧) قال ابن عباس: أرايت أن الله تعالى قال: الخ «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» [المجادلة: ٣] ثم جعل فيهم الكفارة الخ، وأقول يرد عليه أن الشارع ربما يعضب على أمر

[١] سقطت هذه الترجمة من السحرة الهدية أنشأها من سحرة بشار.

٣ - بَابُ لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ»^(١).
وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤ - بَابُ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُلْفَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ»^(٢) كَفَّارَةُ يَمِينٍ^(٣).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٥ - بَابُ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ^(٤) وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَهَنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِكَ».
وفي الباب عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَأَبِي مُوسَى.
حَدِيثٌ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنْثِ

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ

- (١) قوله: "ليس على العبد نذر فيما لا يملك" صورته: أن يقول: إن شفى الله مريضى فالعبد الصلاني حر، وليس في ملكه، وإن دخل بعد ذلك في ملكه، لم يزمه الوفاء بنذره بخلاف ما إذا علق، علق عبد بملكه، فإنه يعتق عندنا بعد التملك. (السمعات)
(٢) قوله: "لم يسم" أى لم يعين بأن قال: إن حصل مطلوبى، فعلى نذر ولم يعين صومًا أو مالا.
(٣) قوله: "كفارة يمين" كذا روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: من نذر نذرًا لم يسمه فكفارته كفارة يمين. (الطبري)
(٤) قوله: "عن مسألة" أى بعد سؤال وطلب قوله: وكلت إليها، قال في "المجمع": وروى وكلت إليها أى أسلمت إليها، ولم يكن معث إعانة أى الإمارة شاق لا يخرج عن عهدها إلا الأفراد من الرجال، فلا تسألها عن تشرف نفس، فإنك إن سألتها تركت معها، فلا يعينك الله عليها، وإن أوتيت من غير مسألة أعانك الله عليها، كذا قاله الطبري.

ولا يبطل بمحض غضبه حكم ذلك الأمر، وله تعاطر منها وصال الصوم، ومنها أن رجلاً أعتق ستة عبده ثم مات فصلّى عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال بعد الصلاة - «لو دريت أنه أعتقهم لما صليت عليه»، وكذلك أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع بفسخ الإحرام، وتأخروا في الفسخ ولم يبطل إحرامهم بمحض غصه عليه الصلاة والسلام بل بمسحهم، وكذلك أمر في الحديبية بالحقن فما حقنوا وغضب فلم يبطل إحرامهم بمحض الغضب بل بالحقن، وأما أن أخرى أيضاً، هذا ما علمه وادر.

بَابُ مَا جَاءَ لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

إحلاف في الدر مثل الخلاف في لطلاق قبل الكاح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنْثِ

التكفير قبل الحث حائر عند الشافعية لا عندنا، وجواب حديث الباب أن في حديث لترمذي عكس ما في الصحيحين فإن بهما: لحنث ثم الكفارة.

حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ^(١)».

وفي الباب عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنثِ تُجْزَى، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُكْفَرُ إِلَّا بَعْدَ الْحِنثِ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَفَرَ بَعْدَ الْحِنثِ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْحِنثِ أَجْرَاهُ.

٧ - بَابُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

١٥٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنثَ عَلَيْهِ^(٢)».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

حديثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَهَكَذَا رَوَى سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْنِيَانِيِّ، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: كَانَ أَيُّوبُ أَخْبَانًا يَرْفَعُهُ وَأَخْبَانًا لَا يَرْفَعُهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا بِالْيَمِينِ فَلَا حِنثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٥٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، إِنْ خُتِصِرَ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا طُوقُورَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ غُلَامٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ».

هَكَذَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ وَقَالَ: سَبْعِينَ امْرَأَةً.

(١) قوله: "فليكفر عن يمينه وليفعل" ذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث إلا أن الشافعي خصصه بالمالي منهما، والاستدلال لهم على ذلك بهذا الحديث لا يتم؛ لأن الواو مطلق الجمع، ولا يدل على الترتيب، فهذا لا يدل على قدم الكفارة على الحنث كما أن الرواية التي سبقت، فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك لا يدل على بالأمر بالحنث قبل التكفير، والحق أن الأحاديث خالية عن الدلالة على التقديم والتأخير، وتحويرهم التقديم بدليل آخر، وهو القياس على تقدم الركاة على الحول، وتحقيقه في أصول الفقه، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "فلا حنث عليه" قال محمد: وبهذا يأخذ إذا قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وصلها بيمينه، فلا شيء عليه. وهو قول أبي حنيفة.

باب ما جاء في الاستثناء في اليمين

تفصيل الانصال والامصال في الاستثناء مذكور في الأصول والفقه، وفي التحريج عن ابن عباس جواز الاستثناء مفصلاً أيضاً. وفي المسألة حكاية محمد بن إسحاق وأبي حنيفة في حصره الحليمة.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ لَأُطَوَّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ ».

٨ - بَابٌ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ^(١)

١٥٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ: وَأَبْنَى وَأَبْنَى، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»^(٢). فَقَالَ عُمَرُ: فَوَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَلَا أَثَرًا^(٣).
وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ هُرَيْرَةَ وَقُتَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ.
وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَا أَثَرًا، يَقُولُ: لَا أَثَرُهُ عَنْ غَيْرِي، يَقُولُ: لَمْ أَذْكُرْهُ عَنْ غَيْرِي.

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ وَهُوَ فِي رَكْعَةٍ، وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، لِيَحْلِفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ أَوْ لِيَشْكُتَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابٌ [مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ]^(١)

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا

(١) قوله: "كراهية الحلف بغير الله" لأنه تعظيم لا يليق لغيره تعالى والله سبحانه أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهًا على شرفه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآباءكم" وقد حكم بعض الفقهاء يكفر من حلف بالأب لعل ذلك إذا اعتقد تعظيم الآباء مشركًا في ذلك بتعظيم الله سبحانه، وإلا فالحرمة والكراهة باقي، وهو حكم الحلف بغير أسماء الله وصفاته كائنًا ما كان، وأما أقسام الله سبحانه ببعض مخلوقاته تنبيهًا على شرفه، فخارج عن المبحث، فإنه لا يقبح من الله شيء، فإن معنى القبح عندنا هو كون الفعل متعلقًا بالنهي، وهو من صفات العباد. (اللمعات)

(٣) قوله: "ذاكرًا ولا أثرًا" أي ما حلفت به ذاكرًا أي قائلًا من قبل نفسي، ولا أثرًا أي ناقلًا عن غيري، وهو بعد فاعل من الأثر، كذا في "مجمع البحار".

باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله

قوله: (ذاكرًا أو أثرًا الخ) قيل: معناه عامدًا وناقلًا، وقيل: عامدًا وناسيًا.

واعلم أن بعض الروايات والوقائع تحالف حكم حديث الباب، منها ما في الصحيحين في قصة أعرابي قال عليه الصلاة والسلام: أفلح وأبيه إن صدق الخ فيه حنعه بغير الله، فقيل فيه أصبه: أفلح والله إن صدق فصحف للشبه الخطي وصار أفلح وأبيه، وهذا أمر مستبعد، وقيل: تنقيح لمضاف أي: أفلح ورب أبيه وهذا أيضاً غير مقبول، وقيل: إن الحديث في ما كان فيه تعظيم المقسم به، وأما ما في الصحيحين فيه صورة القسم لا حقيقة القسم بل فيه تأكيد وهذا أصوب. ومنها ما في حديث الإفك لعمر الخ، وهكذا في حطة الدر المختار، وكذلك في حطة المصول، فقال حسن جلبي محشيه: إن هذا قسم صورة وتأكيد حقيقة وليس بقسم حقيقة، وكلامه هذا صواب. ومنها ما في أوائل البحاري في قصة أضياف أبي بكر الصديق: وقرة عبي الخ. فالجواب في الكل واحد أي صورة القسم والتأكيد لا حقيقة قسم، وكذلك كل ما في القرآن ليس بقسم حقيقة بل تأكيد وشهادة على المصموم الآتي، ومثل هذا قال ابن قتيبة في كتابه أقسام القرآن. وأما ما في حديث الباب: «فقد كفر» فسيأتي تفصيله في انتداء البحاري.

يَقُولُ: لَا وَالْكَعْبَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: لَا تُحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَتَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ عَلَى التَّغْلِيظِ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: وَأَبْنِي وَأَبِي، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بآبَائِكُمْ». وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى^(١)، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَهَذَا مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرِّبَاءُ شِرْكٌ».

وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا» الْآيَةَ قَالَ: لَا يَرَائِي.

١٠ - بَابُ فِيمَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

١٥٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّطَارُ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ عَنْ صِمْرَانَ الْقَطَّانِ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَفِيرٌ عَنْ مَشْيِهَا، مَرْوَهَا فَلْتَرْكَبْ^(٢)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ]^(٣).

(١) قوله: "قال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله" يحتمل أن يكون معناه أنه سبق لسانه فليتداركه بكلمة التوحيد؛ لأن صورة الكفر وإلا فإن كان على قصد التعظيم، فهو كفر وارتداد، ويجب العود عنه بالدخول في الإسلام، كذا في "اللمعات".
(٢) قوله: "فلتركب" هذا محمول على العجز والاضطرار، قال الطحطاوي: ويتعلق بركه الفدية، واختلف في الواجب، فقال على رضي الله عنه: تجب بدنة لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: "ولتهد بدنة" وقال بعضهم: يجب دم شاة، وحملوا الأمر بالبدنة على الاستحباب، وهو قول مالك، وأظهر قول الشافعي، وقيل: لا يجب فيه شيء، وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى على وجه الاستحباب دون الوجوب - انتهى - قال محمد: قد جاء وليهدى هدياً وأقله شاة تكون مكان المشي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - انتهى مختصراً -.

قوله: (واللات والعزى الخ) أي تبادر به لسانه، قد أخطأ النووي في نقل مذهب أبي حنيفة خطأ مفسداً، فإنه نقل من قال: واللات والعزى انعقد الحلف عند الحنفية، والحال أن المذكور في كتبنا أن من قال وحلف بهذا فقد كفر، ومنشأ غلط النووي ما في كتبنا أن قول: إن فعلت كذا فيهودي حلف، والحال أن هذا من وإد آخر فإن فيه ليس تعظيم اليهودية بل يزعمها قبيحاً وسبب الاحتراز، ثم إن فعل الفعل في هذه الصورة فإن زعم أنه يكفر بالفعل فكافر وإن لم يزعم فلا كفر، وإني أتعجب على العيني أنه نقل عبارة النووي وما ردها، ولعل في عبارة العمدة سقطاً وسقطاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

من نذر المشي إلى بيت الله فهذا قرينة ونذر فإن ركب فعليه الهدي. وأما الأحاديث ففي بعضها ذكر الهدي، وفي بعضها ذكر صيام ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكرهما، وقال الطحاوي: لعلها، ندرت وحلفت. أقول: إن الواجب الهدي وأما صيام ثلاثة أيام فبدل الهدي لا كفارة اليمين. ويؤيد الطحاوي ما في أبي داود عن ابن عباس ذكر اليمين أيضاً، وعندي أنه من اجتهد ابن عباس لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسأل عن اليمين أصلاً فإنه ليس ذكره في الروايات.

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَمُوتَ. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ»، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

١٥٣٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا: إِذَا نَذَرْتَ الْمَرْأَةُ أَنْ تَمُوتَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ شَاءَ.
١١ - بَابٌ فِي كَرَاهِيَةِ النَّذْرِ

١٥٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذِرُوا»، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ.
وفي الباب عن ابن عمر.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ كَرِهُوا النَّذْرَ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى الْكَرَاهَةِ فِي النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ وَالْمَنْصِيَةِ، فَإِنَّ نَذْرَ الرَّجُلِ بِالطَّاعَةِ فَوْقَى بِهِ فَلَهُ فِيهِ أَجْرٌ وَيُكَرَهُ لَهُ النَّذْرُ.

١٢ - بَابٌ فِي وِفَاءِ النَّذْرِ

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».
وفي الباب عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَحَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ قَالُوا: إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ طَاعَةٍ فَلْيَفِ بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا أَعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى الْمُتَعَتِّكِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا. وَاسْتَخْبُوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

(١) قوله: "لا تذكروا" - يضم الذال وكسرهما - من ضَرَبَ ونَصَرَ، والنهي عن النذر على اعتقاد أنه يرد عن القدر شيئاً، ولما كان عادة الناس إنهم يندرون بحلب المنافع ودفع المضار، وذلك فعل البخلاء، نهوا عن ذلك، وأما غير البخل فيعطى باعتباره بلا واسطة النذر، ففي النهي عن النذر لهذا الغرض ترغيب على النذر، لكن على جهة الإحلاس، قاله الشيخ في "اللمعات شرح المشكاة".

باب في كراهية النذور

النذر المعق غير مرضي وإن كان النذر قرينة ولو نذر لزوم، وأما النذر المنجز فحسن ومرضي.

باب ما جاء في وفاء النذر

قال الحنفية: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم لا يجب وفاء ذلك النذر، وقال الشافعية بوجوب الوفاء، وتمسكوا بحديث الباب، ويقول الكلام في الوجوب، ولا سفي الاستحباب ولا يصح على وجوه.

قوله: (لا اعتكاف إلا مع) قال الشافعية: لا يجب الصوم في الاعتكاف، وتمسكوا بحديث الباب بأن فيه اعتكاف الليالي ولا صوم في الليالي، أقول: لا يجب الصوم على مختار صاحب البحر في اعتكاف النفل ويقال من جانب الشيخ إس الهمام: إن في رواية البحاري لعظ اليوم أيضاً في حديث الباب.

١٣ - بَابُ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

١٥٤٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَثِيرًا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلِفُ بِهِذِهِ الْيَمِينَ «لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ»^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤ - بَابُ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً

١٥٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ^(٢) مِنْهُ بِكُلِّ عَصَا مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى يُعْتَقَ فَرْجُهُ بِفَرْجِهِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ وَعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَأَبِي أَمَامَةَ وَكَعْبُ بْنُ مُرَّةَ وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَابْنُ الْهَادِ إِسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ وَهُوَ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٥ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَلْطِمُ خَادِمَهُ

١٥٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ هِلَالٍ بْنِ يَسَافٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ الْمَرْزَبِيُّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا سَبْعَ إِخْوَةٍ مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا^(٣). وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَطَمَهَا عَلَى وَجْهِهَا.

١٦ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ]^(١)

١٥٤٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ

(١) قوله: "ومقلب القلوب" بيان لما يخلف به ولا نفى لكلام السابق، كما في قولهم: لا والله. (اللمعات)

(٢) قوله: "أعتق الله" من باب المشاكلة، والمراد أنجاه الله، وقوله: بكل عضو منه أى من المعتق - بالفتح - قوله: "حتى يعتق فرجه بفرجه" قيل: هو المبالغة لأنه محل الزنا هو من أفحش الكبائر، وقيل: ذكر لتحقير النسبة إلى سائر الأعضاء، ويفهم من هذا أن الأفضل أن يكون العبد خصيًا أو مجنونًا، هذا ما في "اللمعات"، وسمعت الشيخ عبد الله السراج المكي أنه يقول: ومن ثم قال بعضهم: إن المناسب أن يعتق للرجل ذكراً وللمرأة أنثى - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: "أن نعتقها" فيه حث على الرفق بالمملوك، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس بواجب، وإنما هو مندوب كفارة ذنبه فيه، وإزالة إثم ظلمه. (الطبي)

باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام

المصادر من حديث الباب الحلف باليهودية والنصرانية، لا بأنه إن فعل كذا فهو يهودي كما قال المصنف.

أَبِي قَلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ». هذا حديث حسن صحيح.

وقد اختلف أهل العلم في هذا إذا حلف الرجل بملة سوى الإسلام قال: هو يهودي أو نصراني إن فعل كذا وكذا، ففعل ذلك الشيء. فقال بعضهم: قد أتى عظيماً ولا كفارة عليه. وهو قول أهل المدينة. وبه يقول مالك بن أنس. وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وغيرهم: عليه في ذلك الكفارة، وهو قول سفيان وأحمد وإسحاق.

١٧ - بَابُ

١٥٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعَنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْبَحْصِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَخْبَنِي نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَيَّ الْبَيْتِ خَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَضَعُ بِشَقَاءِ أَخِيكَ شَيْئًا، فَلْتَرْكَبْ^(١) وَلْتَحْتَمِرْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وفي الباب عن ابن عباس.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٨ - بَابُ

١٥٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢)، وَمَنْ قَالَ: تَعَالَ أَقَامْرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْمُغِيرَةِ هُوَ الْخَوْلَانِيُّ الْحِمَصِيُّ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْخَبَّاجِ.

١٩ - بَابُ قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ

١٥٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ

(١) قوله: "من حلف بملة غير الإسلام" نحو: من فعل كذا فهو يهودي أو نصراني، أو برىء من الإسلام أو من النبي أو من القرآن، قوله: كاذباً بأن كان قد فعله إن كان الحلف على الماضي، أو لا يفعل إن كان في المستقبل، وقوله: فهما كما قل ظاهر الحديث: إنه يصير كافر، إما بمجرد الحلف أو بعد الحنث، كذا قال الطيبي، فذهب كثير من الأئمة أنه يمين يجب فيه الكفارة عند الحنث، وهو المذهب عندنا؛ لأنه لما عتق الكافر بدلك الفعل، فقد حرم الفعل، وتحريم حلال يمين، وكذا عند أحمد في أشهر الروايتين، وقال مالك ولسامعي وغيرهما من أهل المدينة: إنه يسب يمين ولا كفارة فيه؛ لأن ذلك ليس باسمه الله ولا صفته، فلا يدخل في الأيمان المشروعة، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله" ولم يتعرض في حديث الكفارة، بل قل: فهو كما قال. (السمعات)

(٢) قوله: "فليتركب" في "موطأ" محمد رحمه الله عن علي بن أبي طالب أنه قل: من بدر أن يحج مشياً ثم عجز فتركب ويحج وينحر بدنة أي وهو الأفضل وأقنه شدة، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة - انتهى مختصراً -.

(٣) قوله: "فليقل: لا إله إلا الله" فيه دليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام، بل يأثم به، وينزله منزلة لأنه صلى الله عليه وسلم

قوله: (كاذباً) أي لا باعفيدة، ومذهبنا أن من حلف إن فعل كذا فهو يهودي؛ فإن رعه أنه يهود يفعل فهو كافر ولا فلا، وهذا بدئي مستعمل.

قوله: (فهو كاذب) أي يجوز حكمه بكفره إن عفا.

قوله: (تعال أقامرك فيتصدق) أي رعه الأكثر أن مرده أن يقاض بهذا يقول أنه فيتصدق، وقال أصحابي في مشكل الآثار إن مرده أنه لا يتصدق مما أقامرك، فعلى هذا الصدق من العمار لا كفارة إلا ثم والمعصية

اسْتَفْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِقْضِهِ عَنْهَا»^(١).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ

١٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَهُوَ أَخُو سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فَكَأَكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَصْوٍ مِنْهُ عَصْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فَكَأَكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَصْوٍ مِنْهُمَا عَصْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَأَكُهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَصْوٍ مِنْهَا عَصْوًا مِنْهَا».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^[١].

جعل عقوبته في دينه، ولم يوجب في ماله شيئاً، وإنما أمره بكلمة التوحيد؛ لأن اليمين إنما يكون بالمعبود، فإذا حلف باللات والعزى، فقد ضاهى الكفار في ذلك، فأمره أن يتداركه بكلمة التوحيد، وقوله: من قال: تعال أقامرك فليتصدق فكفارته التصديق بقدر ما جعله خطئاً أو بما تيسر مما يطلق عليه اسم الصدقة، وإنما قرن القمار بذكر الأصنام تأسيّاً بالتنزيل في قوله: ﴿وَإِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية، كذا في "الطهري".

(١) قوله: "إقضيه عنها" قال القاضي عياض: اختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقليل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: عتقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قضية أم سعد، والأظهر أنه كان نذراً في المال، أو نذراً مبهماً، ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت، إذا كان غير مالى، وإذا كان مالياً ككفارة أو نذر أو زكاة، ولم يحلف تركة لا يلزمه، لكن يستحب له ذلك، وقال أهل الظاهر: يلزمه هذا الحديث، وعند الجمهور الحديث محمول على التبرع، كذا في "الطهري".

...

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية ذكرها بشار، ولعملة: «وفي الحديث ما يدل على أن عتق الذكور للرجال أفضل من عتق الإناث لقول رسول الله ﷺ: من أعتق امراً مسلماً كان فكأكه من النار، يجرى كل عَصْوٍ مِنْهُ عَصْوًا مِنْهُ» الحديث صح في طريقه.

أَبْوَابُ السَّيْرِ^(١)

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ

١٥٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو غَوَانَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ؛ أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرُهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا نَنْهَذَا إِلَيْهِمْ^(٢)؟ قَالَ: دَعُونِي أَدْعُوهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوهُمْ، فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ، تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِيعُونِي، فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا^(٣)، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ تَرَكْنَاكُمْ عَلَيْهِ وَأَعْطَوْنَا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، قَالَ: وَرَطُنَ إِلَيْهِمْ^(٤) بِالْفَارِسِيَّةِ وَأَنْتُمْ غَيْرُ مَحْمُودِينَ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ نَابِذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِالَّذِي يُعْطَى الْجِزْيَةَ وَلَكِنَّا نُقَاتِلُكُمْ فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا نَنْهَذَا إِلَيْهِمْ قَالَ: لَا، قَالَ: فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: انْهَدُوا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَتَهَدَّأْنَا إِلَيْهِمْ فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ.

وفي الباب عَنْ بُرَيْدَةَ وَالثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْبُخْتَرِيُّ لَمْ يَذْرِكْ سَلْمَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْرِكْ عَلِيًّا، وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا: وَرَأَوْا أَنْ يُدْعَوْا قَبْلَ الْقِتَالِ^(٥)، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِنْ تَقُدَّمَ إِلَيْهِمْ فِي الدَّعْوَةِ فَحَسَنٌ يَكُونُ ذَلِكَ أَهْيَبَ.

(١) قوله: "أبواب السير" - بكسر ففتح - جمع سيرة بمعنى طريقة، وأصلها حالة السير، لا أنها عيبت في لسان أهل الشريعة على المغازي. (شرح الموطأ)

(٢) قوله: "سهد إليهم" إذا رحف إليه يقينه، وفي "قاموس": المهادنة المهادنة في الحرب

(٣) قوله: "مثل لدي عيب" من أحكام المسلمين من الحدود ونحوها.

(٤) قوله: "رطن إليهم" أي تكلم في اللغة لفارسية.

(٥) قوله: "يدعوا قبل القتال" قال في "الدرر المختار" وغيره من كتب الفقه: فإن حاصروهم ودعوناهم إلى الإسلام، فإن أسلموا فيها، ولا إلى الجزية، فإن قسوا ذلك، فليس لهم من الإصناف، وعيبتهم ما عيبت من الانتصاف، ولا يحل لنا أن نقاتل من لم يسمع الدعوة إلى الإسلام، وتدعو بدنا من بعده، لا إذا تضمن ذلك ضررًا فلا ولا يقبلوا الجزية نستعين بالله، ونحاربهم نصب المجانيق وحرقتهم وعرقهم وقطع أشجارهم وإفساد ريعهم لا إذا غلب على النفس طمرنا.

أَبْوَابُ السَّيْرِ

يذكر في أبواب السير ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام في الجهاد والعزوات، وله فن مستقل صنفت فيه الكتب.

باب ما جاء في الدعوة قبل القتال

قد اطلعنا في: إن كنت أمريت أن ادعوه فادعهم قبل قتال مستحب، وإلا فهو حبس، والتفصيل يطلب من كتب الفقه قوله: (فيكم مثل لدي ما لم) هذا الحديث يصح بتدليل في أن يقتصر من اسمهم لدمي.

قوله: (سلمان فارسي) من أسماء ميثاق العارس، تنقل على أن عمر سلمان لم تكن أهل من مائتين وخمسين، وقيل عمره يزيد من ذلك، وقد أدرك وصي عيسى عليه الصلاة والسلام كما في صحيح البخاري

وقال بعض أهل العلم: لا دعوة اليوم. وقال أحمد: لا أعرف اليوم أحدا يدعى. وقال الشافعي: لا يقاتل العدو حتى يدعوا إلا أن يعجلوا عن ذلك، فإن لم يفعل فقد بلغتهم الدعوة.

٢ - باب

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ الْمَكِّيُّ وَيُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ مُسَاحِقٍ عَنِ ابْنِ عِصَامٍ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا^(١) فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣ - باب في البيات^(٢) والفارات

١٥٥٠ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرٍ أَتَاهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا بِلَيْلٍ لَمْ يَغْزِ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ^(٣) وَمَكَاتِلَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَآفَقُ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ الْخَمِيسُ^(٤). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

١٥٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِعَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَارَةِ بِاللَّيْلِ وَأَنْ يَبِيتُوا، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيتَ الْعَدُوُّ لَيْلًا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَآفَقُ مُحَمَّدٌ الْخَمِيسُ، يَعْنِي بِهِ الْجَيْشُ.

٤ - باب في التخریق والتخریب

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ^(٥)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ^(٦) أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَلَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَتَخْرِيبِ الْحُصُونِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. وَهُوَ

(١) قوله: "أو سمعتم... إلخ" لأن الأذان من شعائر الإسلام، ومن ثم قال العلماء: لو أن أهل بلدة اجتمعوا على ترك الأذان، كان لسبب أن يقاتلهم.

(٢) قوله: "في البيات" وهو انبساط كالسلام والتسليم بمعنى شيوخ كردن.

(٣) قوله: "بمساحيهم" جمع مسحاة وهي المحرقة من الحديد والمياه رائدة لأنه من السحر الكسوف لما يكشفه الطير عن وجه الأرض. (الطبري)

(٤) قوله: "الخميس" الجيش وإنما سمي لأنه يحبس إلى ميسرة وميسرة، وقلب ومقدمة وسافة، كذا في "الجمع".

(٥) قوله: "البويرة" - بضم الباء الموحدة - موضع نخل لى الصير، كذا في "النصي".

(٦) قوله: "ما قطعتم" قال الطبري: وفيه حوار قطع شجر الكمار وإحراقه، وبه قال الجمهور، وقيل: لا يجوز - انتهى .

قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَنَهَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَنْ يَقْطَعَ شَجَرًا مُثْمِرًا أَوْ يُخَرِّبَ عَامِرًا، وَعَمِلَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالتَّحْرِيقِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَالشُّمَارِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ تَكُونُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَجِدُونَ مِنْهُ بُدًّا، فَأَمَّا بِالْعَبَثِ فَلَا تُحْرَقُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: التَّحْرِيقُ سُنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْكَى فِيهِمْ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ

١٥٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ حَدَّثَنَا أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ أَوْ قَالَ: أَمَّنِّي عَلَى الْأُمَمِ وَأَخَلَّ لَنَا الْغَنَائِمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَيَّارٌ هَذَا يُقَالُ لَهُ: سَيَّارٌ مَوْلَى بَنِي مُعَاوِيَةَ، وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحِيرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ.

١٥٥٣ (م) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْتُ^(١) عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ». هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ

١٥٥٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ وَحَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمٌ بْنُ أَحْضَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ

(١) قوله: "فُضِّلْتُ" بلفظ المجهول، يست قد حصص صلى الله عليه وسلم بعضا كثيرا لا تعد ولا تحصى ذكر في كل موضع ما تفق ذكره، ولم يقصد احصر، قوله: جوامع الكلم أى كلام يشتمل بإيجازه على كثير من المعاني كقوله: إنما الأعمار بالنيات، وقوله: الخرج بالضم، وقوله: لعم مع الغرم، قوله: نصرت بالرعب أى نصرى الله بإلقاء خوف فى قلوب أعداءى، لا يقال: قد يقع الرعب من الملوك أيضا لأن المراد النصر بالرعب لا الرعب نفسه. (السمعات)

باب ما جاء في الغنيمة

الغنيمة ما حصل بإحاف لخير، والمعنى غيره، كما قال السرخسي في المسوط، واتفقوا على أن في لغنيمة حمسا ولا خمس في المعنى إلا عند الشافعي.

واحتنف في فتح مكة وحير أنه فتح صدحا أو عوة وحبه وتأويه من متعذر، كما أن تأويل قول السرخسي: إن حصل بإحاف لخير والركب فغنيمة وإلا ففيه الخ لم أذكره، وقد قال العماء: إن فتح بني بضير عوة، وفي الروايات أنهم حاصروهم أياما، وفي لقرآن: بطلان فيء عليه.

قوله: (يست اخ) في بعض الروايات أشياء أخرى ذكرها حافظ في فتح الباري في التيمم

قوله: (جوامع الكلم الخ) قد صفت فيه الكتب، وضاوثة: أبنية على المدعى واليمين على من أنكر ومنته.

قوله: (طهوراً الخ) هذا إن كان صيغة ماضية الظاهر فلا يصلح بمعنى انصهر نعم إذا كان معنى الآية فيصح له.

باب في سهم الخيل

قال أبو حنيفة: للمارس سهمان، وللمراحل سهم، وقد التلاثة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: يفارس ثلاثة أسهم، سهمان للمارس

وسراجل سهم.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ "بِسَهْمَيْنِ وَلِلزَّجْلِ بِسَهْمٍ".
١٥٥٤ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَحْضَرٍ نَحْوَهُ.

وفي الباب عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ.
وهَذَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.
وَهُوَ قَوْلُ شَقِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ قَالُوا: لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ
سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ وَلِلزَّاجِلِ سَهْمٌ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا

١٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ
أَرْبَعَةٌ^(١)، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمَائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُبُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ^(٢)».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُسْتَدُّهُ كَثِيرٌ أَحَدٌ غَيْرُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ^(٣) عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ مُرْسَلًا. وَقَدْ رَوَاهُ جَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

(١) قوله: "للفرس سهمين" قال في "الهداية": للفارس سهمان، وللزاجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما
الله: للفارس ثلاثة أسهم وهو قول الشافعي رحمه الله؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفارس ثلاثة
أسهم وللزاجل سهمًا" ولأبي حنيفة ما روى ابن عباس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفارس سهمين وللزاجل سهمًا" فتعارض
فعلاه فارجع إلى قوله: وقد قال عليه السلام: "للفارس سهمان وللزاجل سهم" كيف وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين، وإذا تعارضت روايته، ترجح رواية غيره - انتهى مختصرًا ومدمه في "فتح القدير" -.

(٢) قوله: "خير الصحابة أربعة" قال أبو حامد: المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها، ولو كان ثلاثة
لكان التردد واحدًا، فيبقى بلا رفيق، فلا يخلو عن خطر وضيق قلب لقصد الأنيس، ولو تردد اثنان لكان الحافظ وحده يعني الرفقاء إذا
كانوا أربعة حير من أن يكونوا ثلاثة لأنهم إذا كانوا ثلاثة، ومرض أحدهم وأراد أن يجعل أحد رفيقه وصى نفسه لم يكن هناك من يشهد
بإمضائه إلا واحد، فلا يكفي ولو كانوا أربعة كفى شهادة اثنين، ذكره الطيبي.

(٣) قوله: "ولا يغلب اثنا عشر ألفًا من قلة" أي لو صاروا مغلوبين لم يكن لبقية بل لأمر آخر سواها، وإنما لم يكونوا قليلين وإن كان الأعداء
مما لا تعد ولا تحصى؛ لأن كل واحد من هذه الأثلاث جيش قوتل بالبيعة أو بالميسرة، أو القنب فيكفيها، ومن ذلك قول الصحابة يوم
حنين، وكانوا اثني عشر ألفًا لن يغلب اليوم من قلة، وإنما غلبوا عن إعجاب منهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمَّا
ثَغَّرَ عَنْكُمْ كِذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ كذا في "الطيبي".

(٤) قوله: "هذا الحديث عن الزهري" اعلم أن أكثر النسخ الدهלוوية يوجد فيها من هذا المقام إلى الباب تقدم وتأخير، وحلص في العبارة،

وحديث الباب لهم، وقال في الهداية: إن الفرس، بمعنى الفارس، وأقول: إن روايات ابن عمر بطريق أخرجهما الزيلعي، وفي بعض
طرق الفرس، وفي بعضها الفارس، ولا يحري تأويله إلا في الثاني ورجال الصرق ثقات له، أقول: يحمل الحديث على الظاهر، ويقال: إنه
يشغل لأسهم والتعجيل ثابت عند الكل. ثم عند أبي حنيفة التمثيل من رأس البعيمة قبل النقل إلى دار الإسلام، ومن الخمس بعد النقل ومن خمس
أخمس عند الشافعي، وأما عبد أحمد رحمه الله فمس الأخماس الأربعة، ولا يصل من الخمس الله.

وقال أبو حنيفة: إني لا أفصل البهيمة على الإسداء، وقال بعض الخصوم: إنه قياس في مقابلة الص، وقيل: إن اقياس أيضاً ليس
بقياس، وقال الحافظ في الفتح: لا شبهة في أن القياس أجنى لكه خلاف الص، أقول: إن أعنى الصوص لما أخرجه أبو داود ص (

٨ - بَابُ مَنْ يُعْطَى الْغَنَاءُ

١٥٥٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ: أَنَّ نَجْدَةَ الْخَزْزَارِيَّ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَكَأَن يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْمَرْضَى وَيُحْذِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بَيْنَهُمْ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ بِسَهْمٍ.

وفي الباب عَنْ أَنَسٍ وَأُمِّ عَطِيَّةَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَهَّمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأَسَهَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْبَرٍ، وَأَسَهَمَتْ أُمِّمَةُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي أَرْضِ الْحَزَبِ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأَسَهَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ بِخَيْبَرٍ، وَآخَذَ بِذَلِكَ الْمُتَسَلِّمُونَ بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَيُحْذِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، يَقُولُ: يُزْصَحُّ لَهُنَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُعْطَيْنَ شَيْئًا.

٩ - بَابُ هَلْ يُسَهَّمُ لِلْعَبْدِ^(١)

١٥٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بِشَرُّ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ حَمِيرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحَمِ قَالَ: شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمُوهُ^(٢) أَنِّي مَمْلُوكٌ. قَالَ: فَأَمَرَنِي^(٣) فَقُلْتُ^(٤) السَّيْفُ فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرُثَى^(٥) الْمَتَاعِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رَقِيَّةً كُنْتُ أَزْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ، فَأَمَرَنِي بِطَرَحٍ بِغَضِهَا وَحَبَسَ بِغَضِهَا.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُسَهَّمُ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَكِنْ يُزْصَحُّ لَهُ بِشَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

والأحسن ما في هذه النسخة الجيدة - والله تعالى أعلم - فإنه مطابق بنسخة صحيحة من العرب، وكذا يطابقه بعض النسخ الدهلوية أيضاً.

(١) قوله: "يسهم للعبد" قال في "الهداية": ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يراه الإمام؛ لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد، وكان يرضخ لهم، ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل لخدمة الولي، فصار كالتاجر وهو إذا قاتل، يرضخ له؛ لأنه دخل للتجارة لا للقتال، والمرأة ترضخ لها إذا كانت تدأوى الجرحى، وتقوم على المرضى - انتهى -.

(٢) قوله: "كَلَّمُوهُ" عطف على قوله: فكلموا في أي كلموا في حق وشأن أولاً بما هو مدح لى، ثم أنعموه بقوهم: إن مملوك. (الطبي)

(٣) قوله: "فَقُلْتُ" أي أمرني بأن أحمل السلاح وأكون مع المجاهدين لا تعص المحاربة، فإذا أنا أجره أي أجر السيف على الأرض من قصر قامتي لصغر سنّي. (المجمع)

(٤) قوله: "من خُرُثَى" هو بالضم: أثاث البيت وأسقاطه، وإنما رضعه لهذا؛ لأنه كان مملوكاً. (الطبي)

٣٢٥، ج (٢) قسمها رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس، فالحساب لا يستقيم إلا على إعطاء الراجل سهماً وإعطاء الفارس سهمين، ولكن الروايات مختلفة في جيش حير، ويمكن التوفيق بأن بعض الرواة عد جميع من كان، وعد بعضهم المعتدين بلا تعداد خدمهم.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذَّمِّ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ

هَلْ يُسْهِمُ لَهُمْ؟

١٥٥٨ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُبَارٍ^(١) الْأَسْلَمِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَذْرِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرِ^(٢) لَحِقَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَذْكُرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَتَجَدَّةً. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: لَا، قَالَ: ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا يُسْهِمُ^(٣) لِأَهْلِ الذَّمِّ وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْقُدُورَ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُسْهِمَ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

وَيُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهِمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا مَعَهُ.

١٥٥٨ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا.

١٥٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا بَرِيدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ^(٥) عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ خَبِيرَ فَأَسْهِمَ لَنَا مَعَ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَنْ لَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ^(٦) قَبْلَ أَنْ يُسْهِمَ لِلْخَيْلِ أَسْهِمَ لَهُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِئْتِفَاعِ بِأَيَّةِ الْمُشْرِكِينَ

١٥٦٠ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ. قَالَ: «انْقُؤْهَا غَسْلًا وَاطْبَحُوهَا فِيهَا، وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَبْعٍ ذِي

(١) قوله: «بحرة الوبر» - يفتح فسكون - فيكون ناحية من أعراض المدينة (لعرض الجانب). (مجمع البحار)

(٢) قوله: «لا يسهم» قد في «الهداية»: ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام ما روى أنه عليه السلام كان لا يسهم للنساء والصبيان والعميد، وكان يرضخ لهم، وبما استعان عليه السلام باليهود على اليهود، يعطيهم شيئاً من العينة يعني لم يسهم لهم - انتهى -.

(٣) قوله: «ويروى عن الزهري... الخ» قال ابن همام: وهو منقطع، وفي سنده ضعف مع أن يحيى بن القطان كان لا يرى مرسل الزهري وقناعة شيئاً، ويقول: هي بمنزلة الريح، ولا شك أن هذه لا تقاوم أحاديث المنع في القوة، فكيف تعارضها.

(٤) قوله: «من لحق بالمسلمين... الخ» قال في «الهداية»: وإذا حقهم امدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا العينة إلى دار الإسلام شاركهم فيها، قال ابن همام: أما إسهامه لأبي موسى الأشعري فقال ابن حبان: إنما أعطاهم من خمس الخمس يستميل قلوبهم لا من العينة وهو حسن، ألا ترى أنه لم يعط غيرهم ممن لم يشهدوا.

...

[١] وفي نسخة الهدية «ديار»، وفي نسخة شار. «دير» وقال: في هـ: «ديار»، محرف.

[٢] وفي نسخة الهدية «عند الله بن بردة» بإسقاط عطفة «أبي» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة شار.

نَابِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، رَوَاهُ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ. وَأَبُو قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ.

١٥٦٠ (م) - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَائِدُ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْبِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ، قَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَاتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢ - بَابُ فِي النَّفْلِ

١٥٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعَ^(١) وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَمَعْنِ بْنِ يَزِيدَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ. وَحَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٥٦١ (م) - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزَّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سِتْفَةً ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَذْرِ وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزَّنَادِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّفْلِ مِنَ الْخُمْسِ فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَتَلَفَّظْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَفَلَ فِي بَعْضِهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ الْمَغْنَمِ وَآخِرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ إِذَا فَصَلَ بِالرُّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ^(٢)، وَإِذَا قَفَلَ بِالثَّلَاثِ بَعْدَ الْخُمْسِ، فَقَالَ: يُخْرِجُ الْخُمْسَ ثُمَّ يُنْفِلُ مِمَّا بَقِيَ وَلَا يُجَاوِزُ هَذَا. وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: النَّفْلُ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ.

(١) قوله: "يُنْفِلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعَ" النفل اسم لزيادة يخص بها الإمام بعض الجيش على ما يعاينه من المشقة لمزيد سعي واقتحام حطير، والتنفيل: إعطاء النفل وكان صلى الله عليه وسلم يعمل الربيع أى في البداية وهى ابتداء سمر العرو، وكان إذا هضمت سرية من حملة الجيش، وانحدروا إلى العدو وأوقعوا الطائفة منهم، فما غنموا كان يعطيهم منها الربيع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، وكان يعمل الثلث في الرحلة وهى قفول الجيش من العزو، فإذا قفروا ورجعت طائفة منهم، فأوقفوا بالعدو مرة ثانية كان يعطيهم مما غنموا الثلث؛ لأن بهوضهم بعد النفل أشق، والخطر فيه أعظم، وحكى عن مالك: أنه كان يكره التعميل. (الطبري)

(٢) قوله: "بعد الخمس" هذا يدل على أنه يعطى من الأخماس الأربعة التى هى للعدو، وبه ذهب أحمد وإسحاق، قال معيد بن المسيب والشافعي وأبو عبيد. إنما يعطى لنفل من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم. (الصبي)

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ^(١)

١٥٦٢ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. ١٥٦٢ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَنَسٍ وَسُمُرَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ نَافِعٌ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢): لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: النَّفْلُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا فَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

١٤ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ

١٥٦٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَهْضَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣) عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْحَبَالَى مِنَ السَّبَايَا

١٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ عَنْ وَهَبِ بْنِ خَالِدٍ^(١) قَالَ حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ عَزْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ أَنَّ أَبَاهَا أَخْبَرَهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَنْ تُوْطَأَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ.

(١) قوله: "فله سلبه" السلب - يفتح اللام - ما عني المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه، وكذا ما عني مركبه من السرج والآلة، قال في "الهداية": لا بأس بأن ينفل الإمام في حالة القتال، ويحرض به عني لقتل، فيقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، أو يقول للسرية: وقد جعلت لكم أربع بعد الخمس أي بعد ما رفع الخمس.

(٢) قوله: "وقال بعض أهل العلم" ذهب الشافعي إلى أن النفل لغير من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم ومن متمسكاته قول ابن المسيب: لنفل من الخمس، وذهب أحمد وإسحاق إلى أن النفل من الأحماس الأربعة، وأجيب عن قول ابن المسيب: أن نفل النبي صلى الله عليه وسلم كنفل سيفه يوم بدر كان من الخمس كما يدل عليه حديث بن عباس: لا أنفاله لغيره، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. (حاضرة لشبه ولي الله رحمه الله)

(٣) قوله: "نهى رسول الله ﷺ" الله عليه وسلم عن شراء المغنم "المغنم" المقتضى للهوى عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسم، وعند من يرى الملك قبل القسم المقتضى له الجهل بعين المبيع و صمته إذ كان في المغنم أجناس مختلفة يعني لو باع أحد من مجاهدين نصيبه من القسم، لا يجوز لأن نصيبه مجهول، ولأنه ملك ضعيف يسقط بالأعراض والملك المستقر لا تسقط بالأعراض، كذا في "الطبي".

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ

السلب ما على لرجل من الثياب والسلاح لا انفرس، وحديث الباب عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في العقل، وعند أحمد والشافعي رحمهما الله تشرع كي، والخلاف في العرض. وقوله: «من قتل قتيلاً فله سلبه» في عروة حزين

وفي الباب عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ. وَحَدِيثُ عَزْبَاضٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنَ السَّبْيِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُؤْطَأُ
حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأَمَّا الْخَزَائِرُ فَقَدْ مَضَتْ السُّنَّةُ فِيهِمْ بِأَنْ أُمِرَ بِالْعِدَّةِ. كُلُّ هَذَا حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ
قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُشْرِكِينَ

١٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَبِيصَةَ
بِنَ هَلْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ»^(١) فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعَتْ فِيهِ
النَّصْرَانِيَّةُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٦٥ (م ١) - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

١٥٦٥ (م ٢) - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ: وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ مُرِّيِّ بْنِ قَطْرِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

١٧ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ

١٥٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي حُبَيْبٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ^(٢) بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛
كَرَهُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْوَالِدِ وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ

١٥٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ وَاسْمُهُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ
الْحَفَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: خَيْرُهُمْ - يَعْنِي أَصْحَابُكَ - فِي أَسَارَى بَذَرِ، الْقَتْلُ أَوْ الْفِدَاءُ عَلَى أَنْ

(١) قوله: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ» أي لا ينحز في شيء من الشئ، ويروى بألف أي المهمة، وأصل الاحتلاح الحركة والاضطراب، قوله: ضارعت، أي شابهت النصرانية والريانية في تصديقهم وتشديدهم، وكيف وأنت على الحنيفية السهلة، كذا في «جمع البحار».

(٢) قوله: «مَنْ فَرَّقَ» أي ببيع أو هبة أو نحوه لا بحق مستحق كدفع أحدهما بالجناية ولردة بالعيب، كذا في «الهداية»، وقوله: بين والدة وولدها قاتلوا؛ تخصيص الذكر بهما لوفور شفقة الأم، أو وقوع القصة فيها، وأحقوا بها حكم الأب والجد والجد، والمذهب عند كراهة تفريق صغير عن ذي رحم محرم، ولتفريق الصغير يخرج الكبير وحد الكبير عند الشافعي أن يدفع سبع سنين أو مائتين، وعندما أن يحتسب، وقال أحمد: لا يفرق بين الوالدة وولدها وإن كبر واحتسب.

باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء

قوله: (عن عبيدة عن علي الخ) عبيدة بفتح الأول على فعيلة

قوله: (خيرهم يعني أصحابك الخ) هم: شركاء وهو أن أسارى بدر قد شوور في حقهم فقال عمر: يقتلون ويقتل كل قريب قريبه.

يُقْتَلُ مِنْهُمْ قَابِلًا مِثْلَهُمْ. قَالُوا: الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِنَّا^(١).

وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة وجبير بن مطعم.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَرَوَى ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَأَبُو دَاوُدَ الْحَقَرِيُّ إِسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ.

١٥٦٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمِّهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

يُفَادَى أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: إِنَّ قَدَرُوا أَنْ يُفَادُوا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، قَالَ إِسْحَاقُ: الْإِثْمَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا فَاطْمَعُ بِهِ الْكَثِيرُ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَاتَّكَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَرَبَاحٍ^(٢)، وَيُقَالُ: رَبَّاحُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ سَرِيعٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ كَرِهُوا قَتْلَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيَاتِ وَقَتْلِ النِّسَاءِ فِيهِمْ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَرَخَّصَا فِي الْبَيَاتِ.

١٥٧٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ خَلَيْنَا أَوَطَاتٍ مِنْ نِسَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلَادِهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ

١٥٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفُلَانًا - لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ - فَأَخْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جِئْنَا أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُخْرِقُوا فَلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يَعْذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَأَقْتُلُوهُمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخُمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بَيْنَ سَلِيمَانَ

(١) قوله: "ونهى عن قتل النساء والصبيان" قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يقتل في شيء من المعازي صبي ولا امرأة ولا شبيح فإن إلا أن تقتل المرأة فتقتل. (الموطأ لمحمد)

(٢) قوله: "هم من آبائهم" قال النووي: اختلف العلماء في من مات من أطفال المشركين، فمنهم من يقول: هم تبع لأبائهم في النار، ومنهم من توقف فيهم، والثالث وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة، واستند بأشياء: منها: حديث إبراهيم الخليل عليه السلام حين رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحوله أولاد الناس: "قالوا: يا رسول الله! وأولاد المشركين؟ قال: وأولاد المشركين" رواه البخاري في "صحيحه".

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ولا يتوجه على المولود التكليف حتى يبلغ، فيزوم الحجة، وهذا متفق عليه. أعم: والعلم عند الله الحق استوقف ما ورد في "مسند أحمد بن حنبل" عن عيسى في حديث خديجة في أولادها، هذا كله ما في "الطبي".

بن يسارٍ وبينَ أبي هُرَيْرَةَ رَجُلًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ

١٥٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ.

١٥٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ^(١): الْكَنْزِ وَالْغُلُولِ^(٢) وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ». هَكَذَا قَالَ سَعِيدٌ: الْكَنْزِ. وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ: الْكِبْرِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَعْدَانَ. وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ.

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سِمَاكُ أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا قَدْ اسْتَشْهَدَ، قَالَ: «كَلَّا، قَدْ رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ بِعَبَاةٍ^(٣) قَدْ غَلَّهَا»، قَالَ: «فَمَ يَا عُمَرُ فَتَادَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، ثَلَاثًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصُّوْفِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الطَّبِيعِيُّ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَنْقِيْنَ الْمَاءَ وَيُدَاوِيْنَ الْجَرْحَى. وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْرُوفٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَدَايَا الْمُشْرِكِينَ

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ ثَوْبَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْ كَسَرَى أَهْدَى لَهُ فَقَبِلَ وَأَنْ أَلْمَلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَثَوْبَرٌ هُوَ ابْنُ أَبِي فَاخِتَةَ، اسْمُهُ: سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ، وَثَوْبَرٌ يُكْنَى:

(١) قوله: «من ثلث: الكنز... الخ» الكنز لغة: المال المدفون تحت الأرض، فإذا أخرج منه للوجوب، لم يبق كثرًا شرعًا، وإن كان مكنوزًا لغةً، ويشهد عليه ما ورد كل ما أدبت ركاته، فليس بكنز، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية، وقيل: الآية منسوخة، وقيل: حاصٌّ بأهل الكتاب، كذا في «المجمع».

(٢) قوله: «الغلول» الخيانة من المعنم، والمراد من الدين حقوق العباد.

(٣) قوله: «بعابة» بعاء كساء كالعباءة. (القاموس) البعاء والعباءة ضرب من أكسية، واجمع عباءات، قاله الطيبي.

باب ما جاء في قبول هدايا المشركين

قوله: (أن كسرى أهدى له الخ) فهو : م أحد منى أهدى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وقبل هديته ، فإنه حرق كتابه عليه الصلاة والسلام حين كتب إليه ، وأرسل أحشاه إلى المدينة سألتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فعصى أنه وهم لروى قطعاً ، وههنا مصادق قول الشافعي . أحد فلا طريق المحرة الخ ، أي (كهكشان) كان يقوها الشافعي فيمن يعلط .

أَبَا جَهْمٍ.

٢٤ [بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ هَذَا يَا الْمُشْرِكِينَ]^١

١٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِمْرَانَ الْقُطَّانِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ^(١) عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً أَوْ نَاقَةً^٢، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتُ؟» فَقَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي نُهَيْتُ^(٣) عَنْ زَيْدِ الْمُشْرِكِينَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَيْدِ الْمُشْرِكِينَ» يَعْنِي هَذَا يَاهُمْ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ هَذَا يَاهُمْ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَرَاهِيَةَ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ثُمَّ نُهِيَ عَنْ هَذَا يَاهُمْ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ

١٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ أَمْرٌ فُسِّرَ بِهِ فَخَرَّ سَاجِدًا^٤. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ^(٥).

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ

١٥٧٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ لِلْقَوْمِ^(٦)» يَعْنِي تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(١) قوله: "الشَّخِيرُ" - بكسر الشين وشدّ الحاء المعجمتين وسكون التحتية فراء - كذا في "المعنى".

(٢) قوله: "فَإِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَيْدِ الْمُشْرِكِينَ" هو - يسكون الباء - الرّفد والعطاء، قيل: لعله منسوخ لأنه قبل هدية غير واحد من المشركين، قيل: رده ليعيظه فيحميه على الإسلام أو لأن للهدية موضعاً من القلب لا يجوز أن يعيل بقلبه إلى مشرك، ومن قبله منهم، فأهل كتاب لا مشرك. (بمعجم البحار)

(٣) قوله: "نُهَيْتُ لِلْقَوْمِ" يعني بجهر، يقال: أجزت فلاناً على فلان أعشيته منه ومنعته، وإنما فسره به لإبهامه، فإن مفعول قوله: "لتأخذ" محذوف أي الأمان والعدل عليه قرائن الأحوال. (الطحاوي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ

روى مشايخنا عن أبي حنيفة أن سجدة الشكر ليست بشيء، ومثله روي عن مالك، ثم في شرح قول أبي حنيفة قيل: إنه مكروه. وقيل: ليس بشكر كامل، والكمال في الركعتين، واختاره اس عابدين والحموي محشي الأشباه، وهو المختار لصحة الأحاديث. وقال في الدر المختار: سجدة الشكر مستحبة وبه يفتي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ

لكل مسلم حق في أمان الكافر ويصير الكافر مأموناً، نعم لو رأى الإمام عدم المصلحة فله نبذه ويعذر من آمن، ولا يجوز تعرضه قبل

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهدية، أنشأها من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «هدية له أو ناقة».

[٣] وفي نسخة بشار: «فحرّ الله ساجداً».

[٤] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهدية، أنشأها بشار. ولعلها: «وبكار بن عبد العزير بن أبي بكرة مقارب الحديث».

وفي الباب عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^[١].

١٥٧٩ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّهَا قَالَتْ: أَجَزْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ آمَنَّا مِنْ أَمْنَتِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٢]. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَجَازُوا أَمَانَ الْمَرْأَةِ^(١) وَالْعَبْدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَجَازَا أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ، وَأَبُو مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ، وَاسْمُهُ: يَزِيدُ.

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْمَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَهْطَى الْأَمَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى كُلِّهِمْ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَدْرِ

١٥٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ اثْنَانَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَيْضِ قَالَ: سَمِعْتُ سَلِيمَ بْنَ حَامِرٍ يَقُولُ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ أَهْلِ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ أَهَارَ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدْرَ^(٢)، وَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحُلُّنْ عَهْدًا وَلَا يَشُدَّنَّهُ حَتَّى يَمْضِيَ أَمَدُهُ أَوْ يَنْبُذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ». قَالَ: فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١٥٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وفي الباب عَنْ عَلِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنَسٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٣].

(١) قوله: "أمان المرأة والعبد" قال في "الهداية": وإذا آمن رجل أو امرأة حرّة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة، صبح أمانهم ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم، والأصل فيه قوله عليه السلام: "المسلمون تكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم" - انتهى - والله أعلم بالصواب.

(٢) قوله: "وفاء لا غدر" فيه اختصار وحذف لضيق المقام أى ليكون منكم وفاء لا غدر يعنى بعيد من أهل الله وأمة محمد صلوات الله عليه

البذ بسوء.

قوله: (دعة المسلمين.. الخ) أفنى بعض أرباب الفتوى أن أناس العصر لو خالفوا نصارى العصر فغدر وبقض العهد وتمسكوا بحديث الباب، أقول: إنه قياس علماء العصر فإن الحديث في صورة المحاربة وإلى لا أتكلم إلا في أن المسألة ليست في كتب الفقهاء نعيماً ولا إثباتاً،

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتتها بشار، ولفظها: «وسألت محمداً فقال: هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة وهو مقارب الحديث».

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «صحيح» فقط.

[٣] هاك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتتها بشار، ولفظها: «وسألت محمداً عن حديث سويد عن أبي إسحاق عن عمارة بن عمير عن عبي عن النبي ﷺ قَالَ: «لكل غادر لواء» فقال: لا أعرف هذا الحديث مرفوعاً».

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّزُولِ عَلَى الْحَكَمِ

١٥٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: رُمِيَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَطَعُوا أَكْحَلَهُ. أَوْ أَبْجَلَهُ، فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّارِ فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ فَتَرَكَهُ فَتَرَفَهُ الدَّمُ. فَحَسَمَهُ أُخْرَى فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُقَرَّ عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ. فَاسْتَمْسَكَ عِزْقَهُ فَمَا قَطَرَ قَطْرَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَحَكَمَ أَنْ يُقْتَلَ رِجَالُهُمْ وَتُسْتَحْيَى نِسَاؤُهُمْ يَسْتَعِينُ بِهِنَّ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ». وَكَانُوا أَرْبَعِمِائَةً، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْفَتَقَ عِزْقُهُ فَمَاتَ.

وفي الباب عن أبي سَعِيدٍ وَعَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ.

وهذا حديث حسن صحيح.

١٥٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ». وَالشُّرُخُ الْعِلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يُنْبِتُوا^(١).

هذا حديث حسن صحيح غريب.

ورواه حجاج بن أَرْطاة عَنْ قَتَادَةَ نَعْوَةً.

١٥٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَثْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِيَ سَبِيلُهُ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِيَ سَبِيلِي.

هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: أنهم يروون الإنبات بُلُوغًا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ اخْتِلَامُهُ وَلَا سِتُّهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِلْفِ

١٥٨٥ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُكُمْ - يَعْنِي الْإِسْلَامَ - إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تُحَدِّثُوا^(٣) حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ».

ارتكاب العذر، وللاستبعاد صدر الحملة بقوله: الله أكبر، وإنما كره عمرو بن عبسة ذلك لأنه إذا هادنهم إلى مدة، وهو مقيم في وطنه، فقد صارت مدة ميسره بعد انقضاء المضروبة كالمشروط مع المدة في أن لا يغزوه فيها، فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذي كانوا يتوقعونه، فعند ذلك عمرو غدرًا، قوله: أو يئبد إليهم عني: سواء أي يعينهم أنه يريد أن يغزوه وأن الصبح الذي كان بينهم قد ارتفع، فيكون الفريقان في علم ذلك على سواء. (الطبري)

(١) قوله: "لم ينبتوا" من الإنبات أي لم ينبتوا شعر عانتهم أي لم يصفوا، فالإنبات جعل علامة اسوغ.

(٢) قوله: "أوفوا بحلف الجاهلية" أصل الحلف لمعاهدة على التعاضد والتساعُد والإعاق مما كان في الجاهلية على الفتن والمقتال من الفسائل، فذلك الذي ورد النهي عنه في الإسلام بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا حلف في الإسلام" وما كان منه في الجاهلية عني نصرة المظلوم وصلة الأرحام، فذلك الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم: أيما حلف كان في الجاهلية، لم يزد. لإسلام إلا شدة. (الطبري)

(٣) قوله: "ولا تحدثوا حلفًا" أي في الإسلام. والتشكير فيه يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون للحبس أي لا تحدثوا حلفًا ما، والآخر أن يكون للبوع. قال المظهر: يعنى إن كنتم حلفتم في الجاهلية بأن يعير بعضكم بعضًا ويرث بعضكم من بعض. فإذا أسلمتم فأوفوا به، ولكن لا تحدثوا حلفًا في الإسلام بأن يرث بعضكم من بعض. (الطبري)

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وأم سلمة وجبير بن مطعم وأبي هريرة وابن عباس وقيس بن عاصم. وهذا حديث حسن صحيح.

٣١ - باب في أخذ الجزية من المجوسي

١٥٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحَزْرَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَلَى مَنَازِرَ فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ: أَنْظِرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ^(١)، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ بَجَالَةَ: أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ. وفي الحديث كلام من هذا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

٣٢ - باب ما جاء من أموال أهل الذمة

١٥٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَمُرُّ^(٣) بِقَوْمٍ فَلَا هُمْ يُضَيِّقُونَا، وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ

(١) قوله: "فخذ منهم الجزية" قال محمد: السنة أن يؤخذ الجزية من المجوس من غير أن تنكح نساؤهم ولا تؤكل دبايحهم، وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم. (اموطأ)

(٢) قوله: "إننا نمرُّ بقوم..." الخ قد بين المصنف في تأويل الحديث توجيهها حسناً، وقال بحق السنة: وقد يكون مرورهم على جماعة من أهل الذمة، وقد شرط الإمام عليهم ضيافة من يمرُّ بهم، فإن لم يفعلوا أخذوا منهم حقهم كرهاً، فأما إذا لم يكن شرط عيهم والنازل غير

باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوسي

قال الشافعي: إن الجزية على الكتاني ومثله المجوسي فإنه كان ذا كتاب قد فقد، وقال أبو حنيفة: إن في مشركي العرب والمتردين سيفاً أو إسلاماً والجزية على المعجم، وتمسك الطحاوي في مشكل الآثار بحديث: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأبي طالب: «لو قلتهم كلمة يطيعكم بها العرب وتؤدي الجزية المعجم إلخ»، وقنا: إن قيد الكتاني والمجوسي قيد اتفاقي، وإن قيل: إن تردد عمر بفيد الشافعية قلت إن تردد عمر بسبب أنه رعم المجوسي من أهل الكتاب وفقد ولكنه لما رأى أن المجوسي يناكحون بمحارمهم زعم أنهم تركوا كتابهم فأراد أن يردهم إلى كتابهم فوجه التردد هذا لا في أخذ الجزية وأراد أن لا يبقى بالجزية من ينكح محارمه لا يعاهد معهم، والله أعلم.

باب ما يحل من أموال أهل الذمة

قال العلماء: إن محمل حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام عاهد بالدميين أن يطعموا إذا أتاهم المسمون، وهذا مفهوم من كتبه عليه

[١] قَالَ بشار في نسخة: جاء بعد هذا في م الحديث الآتي:

(١٥٨٨) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ بَحْرَيْنَ، وَأَحَدُهَا عُمَرُ بْنُ فَارَسَ، وَأَحَدُهَا عُثْمَانُ بْنُ الْعَرَسِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: هُوَ مَالِكٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهذا الحديث ليس من أحاديث الترمذي لأمر.

١ أن المزني لم يذكره في تحفة الأشراف، ولا استدركه عليه الحفاظ: العراقي وابن حجر.

٢ أن المزني لم يرحم للحسين بن أبي كشة في تهذيب الكمال وذكره عن عبد الرحمن بن مهدي لم يرقه عليه برفق الترمذي.

٣ أن الهيثمي ذكره في «مجمع الروائد». وانظر مسند الجامع ٢٦\٣ حديث (٣٩٧٦)

أَبُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَعُذُوا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَيْضًا.
وَأَمَّا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ فِي الْغَزْوِ فَيَمُرُّونَ بِقَوْمٍ وَلَا يَجِدُونَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَشْتَرُونَ بِالشَّمَنِ. فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا أَنْ يَبْتَاعُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَعُذُوا».

هَكَذَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسَّرًا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ هَمَزِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِنَحْوِ هَذَا.

٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ

١٥٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ الْمُغْتَمِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢) وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ. وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ.
وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورِ بْنِ الْمُغْتَمِرِ نَحْوَ هَذَا.

٣٤ - بَذَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٥٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»^(٣).
قَالَ جَابِرٌ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ وَلَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَابْنِ عُمَرَ وَعُبَادَةَ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ
عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو سَلَمَةَ.

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ
بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

مضطرب، فلا يجوز أخذ مال غير بغير طيبة نفس منه، كد في "امفاتيح".

(١) قوله: "ولا هجرة بعد الفتح" أى لا هجرة من مكة بعد الفتح فريضة؛ لأنها صارت دار الإسلام ولا فصيحة. قوله: "ولكن جهاد وبيتة"
أى لكن لكم طريق إلى تحصيل فضائل في معنى الهجرة بالجهاد ونية الخير في كل شيء، وبقيت الهجرة من دار حرب واحدة إلى يوم
القيامة، قوله: "إذا استفرتم" الاستنصار الاستنصار أى إذا دعاكم السلطان إلى الغزو، فاذهبوا. (المجمع)

(٢) قوله: "تحت الشجرة" أى تحت شجرة سمررة في الحديبية بايعوا للنبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرصود. (مجمع البحار)

اصلاة وإسلام التي أخرجها الربيعي في آخر التحرير.

باب ما جاء في الهجرة

الهجرة إلى دار لإسلام من دار الحرب مختلفة في المتأخرين، وليست المسألة في كتب الأحناف نعم تعرض ههنا الشافعية، وقار الشاه
عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة وهو المختار، وقال بعض العلماء بالوجوب، وتدل الأحاديث والآيات على الاستحباب؛
مها ما أخرجه الترمذي ص (١٩٥) عن بريدة لما فيه أنهم «يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم إلح»، وقالوا: كانت وجة على أهل
مكة. وقد تحب في بعض لأحوال

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فَيَقُولُ لَنَا: «فِيْمَا اسْتَطَعْتُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥٩٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَمْ نُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفَرُ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمَعْنَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، قَدْ بَايَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَا نَزَالَ بَيْنَ يَدَيْكَ مَا لَمْ نَقْتُلْ، وَبَايَعَهُ آخَرُونَ فَقَالُوا: لَا نَفَرُ.

٣٥ - بَابُ فِي نَكْحِ الْبَيْعَةِ

١٥٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا، فَإِنْ أَعْطَاهُ^(٣) وَقَالَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤).

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ

١٥٩٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَسْعُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِغَنِيَّتِهِ فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، وَلَمْ يَبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ.

وَفِي النَّبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ

١٥٩٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ سَمِعَ أَمِيْمَةَ بِنْتَ رُفَيْقَةَ تَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَقَالَ لَنَا: «فِي مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعْنَا - قَالَ سُفْيَانُ

(١) قوله: "عنى أن لا نفر" ولم نبايعه على الموت، وفي الرواية الآتية عن سلمة على الموت، حاصل الروايتين واحد، وهو عدم الفرار، قال النووي: قوله: بايعناه على الموت أى على أن لا نفر حتى نطفر بعدونا أو نقتل، لا أن الموت مقصود بنفسه - انتهى - والله تعالى أعلم بالصواب، كذا في "مجمع البحار".

(٢) قوله: "لا يكلمهم الله" أى تكلمهم أهل الخير وبإظهار الرضى بل بكلام السخط، وقيل: أراد الإعراض عنهم ولا ينظر بظر رحمة ولصف، ولا يزكّيهم أى لا يطهرهم من دنس ذنوبهم أو لا يشبههم. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "فإن أعطاهم... الخ" حاصبه أن غرضه من البيعة جزئى، فإن أعطى رضى، وإن لم يعط سخط، وترك المصنّف ذكر الاثنين من الثلاثة للاختصار كما ثبت في رواية غيره أحدهما رجل على فصل ماء ما بفلاة يجمعه من ابن السبيل، وثانيهما رجل بايع رجلاً بسلعة باحيف الكادب، كذا في "مسند أحمد".

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ

نحو بيعه السواحل بأحد الرداء وهو ثايت، ولا تحور المصاحفة أصلاً ولم تنت.

تَعْنِي صَافِحَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمَاةٍ امْرَأَةٍ» كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ.
وهذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ
وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ نَحْوَهُ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَذْرِ

١٥٩٨ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ
أَنَّ أَصْحَابَ بَذْرِ يَوْمَ بَذْرِ كَعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ»^(١).

وفي الباب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ

١٥٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلْبِيُّ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ:
«أَمَرَكُمْ أَنْ تُوَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥٩٩ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّهْبَةِ

١٦٠٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ قَالَ:
«كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَتَعَجَّلُوا مِنَ الْغَنَائِمِ فَاطْبَحُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أُخْرَى النَّاسِ فَمَرَّ
بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ^(٣)، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ فَعَدَلَ بَعِثَ بِعَشْرِ شِيَاءٍ».

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَّادَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ.

١٦٠٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ بْنُ رِفَاعَةَ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ

رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وفي الباب عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَنْسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَجَابِرِ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ.

١٦٠١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

انْتَهَبَ^(٤) فَلَيْسَ مِنَّا».

(١) قوله: "قولي لماة امرأة كقولي لامرأة واحدة" أحاب بوجهين: أحدهما أن القوم يكفي عن المصافحة، والثاني أن لا يشترط لكل واحدة،
(بجمع اسحار)

(٢) قوله: "أبي جمرة" - بحجم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبيعي.

(٣) قوله: "فأكفئت" أي قببت وأريق ما فيها لأبهم دحوا لعمه قبل القسمة. (بجمع اسحار)

(٤) قوله: "من انتهب" أي أحد مال العيمة قبل القسمة، فوه، فليس مما أي ليس من أهل هزفتنا وسيرتنا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَأُوا^(١) الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُ^(٢) إِلَى أَضْيَقِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَأَبِي بَصْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى». قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْظِيمًا لَهُمْ، وَإِنَّمَا أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِتَذَلُّلِهِمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَقِيَ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَتْرَكَ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْظِيمًا لَهُمْ^(٤).
١٦٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدَهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ السَّامَ عَلَيْكَ فَقُلْ^(٥): عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ

١٦٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمَ فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ^(٦) بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَتَلَعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ^(٧) مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَفِيْقُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى

(١) قوله: "لا تبدؤوا" قال النووي: قال بعض أصحابنا: يكره ابتداءهم بالسalam ولا يحرم، وهذا ضعيف؛ لأن النهي للتحريم، فالصواب تحريم ابتداءهم، وحكى القاضي عياض عن جماعة أنه يجوز ابتداءهم للضرورة والحاجة، وهو قول النخعي وعقمة، وأما المبتدع فالمختار أنه لا يبدأ بالسalam إلا لعذر وخوف ومفسدة، قاله الطحاوي.

(٢) قوله: "فاضطروه... الخ" أى لا يترك فى صدد الطريق بل يضطر إلى أضيقه، ولكن التضييق بحيث لا يقع فى دهنده ومحوها. (الطحاوي)

(٣) قوله: "فقل" قال الطحاوي: اتفقوا على الرد على أهل الكتاب إذا أسلموا لكن لا يقال لهم: وعبيكم السلام بل يقال: عبيكم أو وعبيكم فقط، وقد جاءت الأحاديث التى ذكرها مسلم: عبيكم وعبيكم بإثبات الواو وحذفها، وأكثر الروايات: "وعليكم" بإثباتها، وعلى هذا فى معنى وجهان: أحدهما أنه على ظاهره، فقالوا: عليكم الموت، قال: وعليكم أيضًا أى نحن وأنتم فيه سواء، كلنا نموت، والثانى أن الواو هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك، وتقديره: عليكم ما تستحقونه من الذم، قد الخطأ: حذف الواو هو الصواب؛ لأنه صار كلامهم بعينه مردودًا عليهم خاصة، وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة، قال النووي: ولصواب أن إثبات الواو وحذفها جائزان كما صرح به الروايات، وإثباتها أجود، ولا مفسدة فيه لأن السام الموت وهو علينا وعبيهم، فلا ضرر فيه - انتهى -.

(٤) قوله: "فاعتصم ناس بالسجود" أى ناس من المسلمين الساكنين فى الكفار سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتركوا عن القتل حيث يروننا ساحدين؛ لأن الصلاة علامة الإيمان.

(٥) قوله: "أنا برىء... الخ" أى يجب على المسلم أن يتباعد عن منزل مشرك، ولا ينزل بموضع إذا وقفت ناره كنار مشرك، بل ينزل مع المسلمين فى دارهم؛ لأنه لا عهد للمشركين، ولا أمان وحتم على الهجرة، قوله: لا تراءى، أصبه لا تراءى تتعامل من الرواية، أو معاه لا يتسم المسم سمة الشرك أى لا يتشبه فى هديه وشككه، وبراءته صلى الله عليه وسلم براءة من دمه أو مولاته، وإما عقده نصف عقده

نَازَاهُمَا.

١٦٠٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ جَرِيرٍ. وَهَذَا أَصَحُّ.

وفي الباب عَنْ سَمُرَةَ. وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ قَالُوا: عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ.

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ جَرِيرٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ قَيْسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ.

وَرَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَاكِنُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تُجَامِعُوهُمْ، فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ مِنْهُمْ».

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ^(١)

١٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَئِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢).

١٦٠٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ

جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٦٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ: مَنْ يَرِثُكَ؟ قَالَ: أَهْلِي وَوَلَدِي. قَالَتْ: فَمَا لِي لَا أَرِثُ أَبِي؟ فَقَالَ أَبُو

لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفار، فكانوا كمن هلك بجنابة نفسه وحنابة غيره، فيسقط حصه حنابته. (مجمع البحار)
(١) قوله: "من جزيرة العرب" قال الطبري: الجزيرة اسم صقع من الأرض وهو ما بين حضرات أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطول، وما بين رمل بثرين إلى منقطع السماوة في العرض، وقيل: هو من أقصى عسدن إلى ريف العراق طولا، ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضا، قال الأزهري: سميت جزيرة لأن بحر فارس وبحر سودان أحاط بجانبيها، وأحاط بالجانب الشمالي دجلة وفرات.

باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

الكافر لا يقيم في جزيرة العرب، نعم بحور المرور، واحتج في أن الحكم لجميع جزيرة العرب أو لبعضها، وأشار إلى الأول الطحاوي في مشكل الآثار واختصر محمد في موضعه ص (٣٧٢).

باب ما جاء في تركة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

كان حائط ذلك بين مدينة وحير.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في السبعة الهدية مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي الحلال» قدمناه اتباعًا للسبعة بشار وحفاظًا على أرقام الحديث.

بكر: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُورَثُ»^(١). وَلَكِنْ أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُوتُ، وَأَنْفَقَ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَيْهِ.

وفي الباب عَنْ عُمَرَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ وَعَائِشَةَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، إِنَّمَا أَسْنَدُهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنِ ابْنِ عَطَاءٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

١٦٠٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حِجْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ تَسْأَلُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لَا أُوْرَثُ»، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَكَلُمُكُمَا أَبَدًا، فَمَاتَتْ وَلَا تَكَلَّمَهُمَا.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ حِجْسَى: مَعْنَى لَا أَكَلُمُكُمَا، تَغَيَّبَ فِي هَذَا الْمِيرَاثِ أَبَدًا، أَتَمَّ صَادِقَانِ^(٢).

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦١٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمَرَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيُّ وَالْعَبَّاسُ يَخْتَصِمَانِ، فَقَالَ عُمَرُ لَهُمْ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعِلُمُونِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُ أَنْتَ وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ أَنَّ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَتَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ ابْنَتِهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً» وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ.

وفي الحديث قصة طوييلة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ:

«إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْرَى بَعْدَ الْيَوْمِ»^(٣)

١٦١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكٍ

(١) قوله: "لا نورث" - بفتح راء ويصح انكسر - وحكمته أنهم كالأباء للأمة فمالهم بكنهم أو لئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوراثتهم ونزاع على وعاس قبل علمهما بالحديث وبعده رجعا وعقدا أنه محق بدليل أن عينا لم يغير الأمر حين استخلف، فإن قتت، فكيف نارعا عمر؟ قتت: طالبا في التصرف بعد أن يكونا مقصرين بالشركة، وكره عمر القسمة حذرا من دعوى الميث، (مجمع البحار)

(٢) قوله: "إن هذه لا تغرى بعد اليوم" يعني مكة أي لا تعود دار كفر يغزى عليها ولا يغزوها الكفار أبدا إذ المسمون قد غزوها مرات

قوله: (لا نورث الح معروف أو مجهول اح) قال الروافض الملاعة : إن الشيعان طلما عيادا بالله ، والحال أن عليا وعثمان أيضا تمشيا على ما فعله الشيعان.

ابن بَرَصَاء قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ يَقُولُ: «لَا تُغْزَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وفي البابِ عن ابنِ عَبَّاسٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَمُطِيعٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ حَدِيثُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ

١٦١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أُمْسِكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتِلٌ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أُمْسِكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَاتِلٌ حَتَّى الْعَصْرُ، ثُمَّ أُمْسِكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرُ ثُمَّ يُقَاتِلُ، وَكَانَ يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ: تَهَيِّجْ رِيَاخَ النَّصْرِ وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِجَيْوشِهِمْ فِي صَلَوَاتِهِمْ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ بِإِسْنَادٍ أَوْصَلَ مِنْ هَذَا. وَقَتَادَةُ لَمْ يَدْرِكِ الثُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ، مَاتَ الثُّعْمَانُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

١٦١٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ وَالْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ عَنْ مَقِيلِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ الثُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ إِلَى الْهَزْمِزَانِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ، فَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ مُقَرِّنٍ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبِ الرِّيَاخُ^(١) وَيَنْزِلَ النَّصْرُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ^(٢)

١٦١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ

غزوها رمس يزيد بن معاوية بعد دفعة الحرة وزمس عبد الملك بن مروان مع الحجاج وبعده عبيد الله بن عازها من المسلمين لم يقصدها، ولا البيت، وإنما قصدوا ابن الربيع مع تعظيم أمر مكة، وإن جرى عليه ما جرى من رمية بانار في المحيق واحرقه، ولو روى لا تعز عبي الله لم يجمع إلى التأويل، (بجمع البحر)

(١) قوله: "وتهب" في "القاموس": اهب واهب ثوران الريح كطبيب، الهبوب: باد وريدين، (الصراح)

(٢) قوله: "الطييرة" - بكسر طاء وفتح ياء وقد تسكن - التشؤم بشيء وهو مصدر تصير طيرة كتحير حيرة، ولم تحي من المصدر، هكذا غيرهما، (المجمع)

حكى أن رافضياً ذهب عند السفاح الحبيبة العباسي، وقال: إني مظلوم فأجري، قال الحبيبة: من ضمتك؟ قال: أبو بكر وعمر في تركة انبي - صلى الله عليه وسلم -، فسأل الحبيبة عند من الفدك؟ قال: عند عثمان قال: ثم عند من، قال: عند علي، وهكذا، قال الحبيبة: فأني خصوصية أبي بكر وعمر، فسكت الرافضي المعول، فأمر الحبيبة بقصع رأسه فقطع.

وقد تكلم شراح المحاري في حديث اساب، وقد اسيد السهمودي: إن نواع فاطمة لم يكن في تحصيل التركة وتمسكها بل في تولي اوقف، وفي كتب الفقه أن الأولى تولي اوقف أولاد لوافف، وقول السهمودي اوقف.

باب ما جاء في الطييرة

هي الشريعة عن الطييرة لا لقان، وليس مؤثرين في الأمور، بل التفاؤل بمرث طح الحير في الله، وفي الحديث: «أد عند طح عدي بي،» وثبت تعوله عليه الصلاة والسلام بالأسامي، وروي عن عائشة رواه الحافظ في السليح بسند أئمة الحاه وهم نقد وهو مسلسل

عَنْ زُرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّيْرَةُ مِنَ الشُّرْكِ وَمَا مِثْلُهَا» [١] وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِثْلُهَا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وفي الباب عَنْ سَعْدِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَخَابِسِ التَّمِيمِيِّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثِ. ١٦١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عُدُوِيَّ وَلَا طَيْرَةَ وَأَجِبُ الْقَالَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْقَالَ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ: يَا رَاشِدُ، يَا نَجِيحُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِتَالِ

١٦١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُلَقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ^(٣) بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: «اهْرُؤَا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيَدًا، فَإِذَا

(١) قوله: "وما مِثْلُهَا" أي وما إلا يعزبه الطيرة وتسبق إلى قلبه الكراهة، قيل: إنه من قول ابن مسعود: كانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعًا، أو يدفع ضرًا إذا أعملوا بموجبه، فكانهم اشركوه، ومعنى يذهب بالتوكل أنه إذا خطر له عارض التطير، فتوكل على الله وسلم إليه، ولم يعمل به عفر له. (بجمع البحار)

(٢) قوله: "لا عُدُوِيَّ" العُدُوِيَّ ههنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، وذلك على ما يذهب إليه المتطبعة في علل سبع الجُذام والجُزْب والجُدري والحَصْبَة والبُخَر والرَّمَد والأمراض الوبائية، وقد اختلف العلماء في التأويل فمنهم من يقول: إن المراد منه نفى ذلك، وإبطاله على ما يدل ظاهر الحديث والقرائن المنسوقة على العُدُوِيَّ، وهم الأكثرون، ومنهم من يرى أنه لم يروِ إبطالها، فقد قال صلى الله عليه وسلم: "فَرَّ من الجُذوم كما تفر من الأسد" وقال: "لا يوردن ذو عاهة على مصح" وإنما أراد بذلك نفى ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة، فإنهم كانوا يرون أن العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعصمهم بقوله: أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشية إن شاء كاد، وإن لم يشأ لم يكن. (الطبي)

(٣) قوله: "في خَاصَّةِ نَفْسِهِ" متعلق بـ "تقوى الله" وهو بأوصى. وحيزاً منصوب على انتزاع الخافض وهو من باب العطف على عامين مختلفين كأنه قيل: أوصى بتقوى الله في خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وأوصى بحيز فيمن معه من المسلمين، وقوله: سَمِ اللَّهَ وفي سَبِيلِ اللَّهِ متعلقان لا عزو، ويجوز أن يكون الثاني طرفاً له، والأول حالاً، وقوله: قَاتِلُوا جَمْعَ موصحة لا عروا، وقوله: لَا تَغْلُوا... الخ كاستطراد وقع بين الكلامين اهتماماً به، كذا في "الطبي".

بالنحاة قالت: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقرأ هذا الشعر أحياناً:

نعال بما تهوى يكن فقلما يقال الشيء كان إلا تحقق

وقال الخافض في بعض تصانيفه: إن قصعة حديث الباب «وما مِثْلُهَا» مدرجة من الروي.

واعلم أنه نسب إشاد الشعير إلى أبي حبيمة ونسب إليه قصيدة أيضاً، ولكن عبارة هذه القصيدة ركيكة ولم تذكر هذه السمة بالسند فلا أصل لها، وكان الشافعي في أعنى دروة الشعر، ولم أجد عن مالك إشاد شعر ونسب إلى إسحاري أيضاً إشاد بعض لأشعار.

لَقَبْتِ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ خِلَالٍ، أَيُّهَا أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَجْرِي عَلَى الْأَعْرَابِ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ حِصْنَ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَاجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَخَفَرُوا^(١) ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ^(٢) عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا، أَوْ نَحْوَ ذَا.

وفي البابِ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ. وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦١٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ فِيهِ: «فَإِنْ أَبَوْا فَخُذْ مِنْهُمْ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ». هَكَذَا رَوَاهُ وَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ. وَرَوَى غَيْرُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَذَكَرَ فِيهِ أَمْرُ الْجَزْيَةِ.

١٦١٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَهَارَ، وَاسْتَمَعَ ذَاتَ يَوْمٍ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: «عَلَى الْفِطْرَةِ»، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ». ١٦١٨ (م) - قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ^[١] حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "تغيروا" - بضم تاء - من الإخفر وهو يقض العهد أى لا تجعل هم ذمة الله، فإنه قد ينقص من لا يعرف حقها، كذا في "الطبي" و "المجمع".

(٢) قوله: "وكن أنزلهم" فإنك ربما تحطى في حكم الله أو لا تنفى به فتأثم به. (المجمع)

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ

١٦١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَعْدُلُ الْجِهَادُ؟ قَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَهُ فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا تَسْتَطِيعُونَهُ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مِثْلُ الْمُجَاهِدِ» فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِثْلُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الَّذِي لَا يَفْتَرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وفي الباب عَنْ الشَّافِعِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ مَالِكِ الْبُهْرِيَّةِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي مَرْزُوقُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَغْنِي يَقُولُ اللَّهُ -: «الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِي هُوَ عَلَيَّ صَمَانٌ»^(١) إِنْ قَبَضْتُهُ أَوْرَثْتُهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَجَعْتُهُ رَجَعْتُهُ بِأَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.

قَالَ هَذَا صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا^(٢)

١٦٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّ عَمْرَوَ بْنَ مَالِكِ الْجَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ^(٣) يَخْتِمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُنْتَمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِتْنَةُ الْقَبْرِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ».

وفي الباب عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرٍ. حَدِيثُ فَضَالََةَ بْنِ عُبَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ هُرْوَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ

(١) قوله: "مثل المجاهد في سبيل الله" قال الطحطاوي: فإن قلت: فيم شبهت حال المجاهد بحال الصائم القائم، قلت: في نيل الثواب الجزيل بكل حركة وسكون في كل حين وأوان؛ لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة من ساعاته آناء الليل وأطراف النهار من صيامه وصلاته.

قال الشيخ في "اللمعات": يعني أن المجاهد وإن كان يفتر بعض أوقاته بالنوم والأكل وغير ذلك، لكنه في حكم من لا يفتر عن العبادة قطعاً.

(٢) قوله: "من مات مرابطاً" الرباط على جهاد العدو وارتباط الخيل في الثغر والمقام فيه. (المجمع)

(٣) قوله: "كل ميت يُختم على عمله... إلخ" معناه أن الرجل إذا مات، لا يزداد في ثواب ما عمل، ولا ينقص منه شيء إلا العايزي، فإن ثواب مرابطته ينمو ويتضاعف. (مراقبة المعانيخ)

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

لعله أراد بالصوم «في سبيل الله» الصوم في الجهاد، وكلام البخاري أيضاً يشير إلى ما أراد الترمذي، والوجه أن لفظ «في سبيل الله»، في عرف الشريعة يستعمل في الجهاد، واحتلف أئمتنا في تفسير سبيل الله ولو لم يجرح الحديث تحت هذه الأبواب يزعم أن المراد به

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١) زَحَرَخَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا. أَخَذَهُمَا يَقُولُ: سَبْعِينَ، وَالْآخِرُ يَقُولُ: أَوْبَعِينَ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْأَسَدِيُّ الْمَدِينِيُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ.

١٦٢٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، (ح) وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ الرَّزْقِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَصُومُ عَبْدٌ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٢٤ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ خُنْدَقًا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ عَنْ خُرَيْمِ بْنِ قَاتِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢) كُتِبَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةِ صَاعٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمِ الطَّائِي؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «خِدْمَةُ عَبْدٍ^(٣) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ أَوْ طَرُوقَةٌ فَحُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ مُرْسَلًا، وَخُولِفَ زَيْدٌ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ. وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٢٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمِئْبَاحَةٌ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ طَرُوقَةٌ فَحُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(١) قوله: "من صام يومًا في سبيل الله، زحزحه الله عن النار سبعين خريفًا" أي نحاه عن مكانه وباعده منها مسافة تقطع في سبعين سنة - انتهى - (المجمع)

(٢) قوله: "من أنفق نفقة... إلخ" قال الشيخ في "اللمعات": لعل مصدمة الإنفاق في سبيل الله، المراد منه الجهاد ينفق إلى سبعمائة صاع البتة لا يكون أقل منه - والله أعلم -.

(٣) قوله: "خدمة عبد" وفي الرواية الآتية عمحة خادم، لمحبة في الأصل بمعنى العصبة والهمة مطلقًا، وعبت في ثبوتك المصنعة بلا عوض دون ارفقة، قوله: أو ظل فسطاط، المراد به استغلال المحاهدين في الحجة، وقيل: المراد محبة فسطاط، كنه ذكر الظل لأنه المقصود، قوله: أو طروقة فحل، والمراد بطروقة الفحل الواقعة التي بطرقها الفحل أي بعثت أو - يصرق، فهي فعولة بمعنى معولة. (اللمعات مختصرة)

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [فَضْلِ] ^(١) مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا

١٦٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا ^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا. وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

١٦٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي لُبَيْلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا ^(٣) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٤).

١٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ^(٥).

١٦٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا حَزْبُ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ^(٦).

٧ - بَابُ [فَضْلِ] ^(٧) مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٨)

١٦٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: لَحِقْنِي عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ وَأَنَا مَاشٍ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَبْشِرْ فَإِنَّ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. سَمِعْتُ أَبَا عَبْسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ».

(١) قوله: "من جهَّز غَازِيًا" جهزه هيَّأ له أسباب سفره، وجهر الميث والعروس والمسافر - بالكسر والفتح - ما يحتاجون إليه، وبالفتح: ما عسى الرحلة، قوله: فقد غَزَا أى صار شريكاً له في ثواب الغزو، وقوله: من خلف غَازِيًا في أهله أى صار خلفاً له، وقام مقامه في إصلاح حالهم ورعاية أمرهم. (اللمعات)

(٢) قوله: "من جهَّز غَازِيًا" تجهيز الغزى تجهيله وإعداد ما يحتاج إليه في غروه، قوله: أو خلفه في أهله أى أقام بعده فيهم وأقام عنه ما كان يفعله، كذا في "المجمع".

(٣) قوله: "من اغتَبَرَتْ قدماءه في سبيل الله فهما حرام على النار"، الاغترار في سبيل الله كناية عن السعى إلى الجهاد، وفيه مبالغة بأنه إذا كان الاغترار دافعاً لمس النار، فكيف نفس لجهاد؟ والمراد بسبيل الله السعى إلى الجهاد، وهو المتعارف في الشرع، وقد يراد به السعى إلى الحج والرزق الحلال، كذا قاله الشيخ في "اللمعات شرح المشكاة".

...

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٣] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهدية مؤخرًا من حديث «محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي» قدمناه اتباعًا لنسخة بشار وحفاظًا على أرقام الحديث.

[٤] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٥] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١). وَأَبُو عَبْسٍ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ - وَهُوَ رَجُلٌ شَامِيٌّ رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ
ابْنُ مُسْلِمٍ وَيَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ. وَيزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ كُوفِيٌّ. أَبُوهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْمُهُ:
مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ^(٢).

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
عَبْسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُلْجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ^(٣) حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي
الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانٌ جَهَنَّمَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ مَدِينِيٌّ^(٤).

٩ - بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] مَنْ شَابَ شَيْبَةً^(٥) فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ أَنَّ شُرَحْبِيلَ
ابْنَ السَّمُوطِ قَالَ: يَا كَعْبُ بْنُ مَرْثَةَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَآخِذَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي
الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَرْثَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ
عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَأَدْخَلَ بَيْتَهُ وَبَيَّنَّ كَعْبُ بْنُ مَرْثَةَ فِي الْإِسْنَادِ
رَجُلًا. وَيُقَالُ: كَعْبُ بْنُ مَرْثَةَ، وَيُقَالُ: مَرْثَةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْثَةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ، قَدْ
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ.

١٦٣٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ بَقِيَّةَ عَنْ بَحِيرٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ
ابْنِ مَرْثَةَ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ»^(٦).

(١) قوله: "بكى من خشية الله" كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه، قاه لظي، وقوه: حتى يعود اللبن في الضرع تعبير بالمال كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَدْجُ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾، قوله: لا يجتمع غبار... الخ كناية عن عدم دحرج المحاهد في جهنم - والله تعالى أعلم -.

(٢) قوله: "من شاب شيبته في الإسلام" لعن المرد بقوله: في الإسلام في سبيل الله كما يشهد عليه رواية عمرو بن عبسة لآتي بعد، وبه يتمة مطابقة لترجمة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: "من شاب شيبته في سبيل الله" قال الصبي: الرواية الثانية وهي "من شاب شيبته في سبيل الله" أسست بهذا المقام، ومعه من مارس المحاهدة حتى يشيب طاقه من شعره، فله ما لا يوصف من لنوب، دل عليه تخصيص ذكر النور والشكر فيه، ومن روى في الإسلام أراد بالعام الخاص، وسمى لجهاد إسلاماً لأنه عموده ودرؤة سنامه.

[١] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٢] هناك عدة ملاحظة من نسخة الهدية، أنها بشار، ولقطها. «يريد س أبي مريم سمع من أنس س مالك. وروي عن يزيد س أبي مريم أنو إسحاق همداني، وعصا س سائب، ووس س أبي إسحاق وشعنه أحاديث»

[٣] كذا في النسخة الهدية، وفي نسخة بشار: «مولى أبي طلحة مدني».

[٤] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَخَبْرُهُ بْنُ شَرِيحٍ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجَمْصِيُّ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شَهْبِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ» إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ^(١) وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ وَرَزٌّ، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُعِدُّهَا لَهُ هِيَ لَهُ أَجْرٌ لَا يَغْنَبُ فِي بَطُونِهَا شَيْءٌ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمِيِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ يَخْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِيَ بِهِ وَالْمُحِدُّ بِهِ^(٢)» قَالَ: اؤْمُوا وَارْكَبُوا^(٣)، وَلَأنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ مَا يُلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمْيُهُ^(٤) بِقَوْسٍ وَتَأْدِيَتُهُ فَرَسَهُ^(٥) وَمَلَاعِبَتُهُ أَهْلُهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ.

١٦٣٧ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ وَعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(١) قوله: "في نواصيها الخير" وجاء في رواية تفسيره الأجر أو العنيفة، قال الشيخ: الواصي جمع ناصية وهو قصاص اشعر يريد ذواتها، وكذا قال الطيبي: كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقول: فلان سارك الناصية أي اذات، قوله: معقود أي ملازم ها، فيه التزعيب في اتخاذ لحيل للجهاد، وإن للجهاد لا ينقطع أبداً - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: "وهي لرجل ستر" أما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها له ستر، كما في رواية مسهم، وفي "السمعات" قوله: لم ينس حق الله شامل للوجوب والمندوب، وقوله: في ظهورها ولا رقابها، فهي له ستر كما رواية مسهم، وفي "السمعات" قوله: لم ينس حق الله شامل للوجوب والمندوب، قوله: في ظهورها بأن يركبها في الحاجات والصاعات ويركبها المحتاجين، ولا في رقابها بأن يؤدي حقها من الزكاة - انتهى - وأما التي هي له وزر فرجل ربطها فخراً ونواة على الإسلام، فهي له وزر، قال الشيخ: أي ربطها رياءً حتى يقول الناس: هو شجاع مجاهد، فإن الرياء إما يكون فيما هو عبادة.

(٣) قوله: "أمد به" أي الذي يقوم عند الرمي، فيناووه سهماً بعد سهم، ويرد عليه النبل من الهدف، يقال: أمدّه بمدّه فهو ممدّ. (النهاية)

(٤) قوله: "ارموا واركبوا" قال الشيخ: أراد بالركوب الصنع بالرمح، فيكون معنى قوله: وإن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، أن الرمي بالسهم أحب من الطعن بالرمح، كذا ذكره الصيبي، واستشهد بقول الشاعر - انتهى -.

(٥) قوله: "وتأديته فرسه" أي تعليمه إياه الركض وحوال على نية العرو، ووه تسيه على أنه يسعى أن يكون النية في ركض الفرس وإحاطته هو تأديته وتعلمه لا مجرد النهو، كذا في "السمعات".

باب ما جاء في فضل من ارتبط فرساً في سبيل الله

في بعض طرق حديث الباب أنه له أجر وإن لم يرمي التفصيل، وفي مسند ريادة: «وإن سبى حق الله في ظهورها ولا رقابها إجماع» في حديث أساب، وهي تعيد في ركعة الحبل، وقد أتى بها الربيعي.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] وفي نسخة الهمدية: «رمية» والمشت من نسخة بشار.

هذا حديث حسن صحيح.

١٦٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عَدْلٌ مُخَرَّرٌ».

هذا حديث حسن صحيح. وأبو نجيح هو عمرو بن عتبة السلمي. وعبد الله بن الأزرق هو عبد الله بن زيد.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ زُرَيْقٍ أَبُو شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ، عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ رِبْعَانَ.

حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن زريق.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ

١٦٤٠ (١) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ، فَقَالَ جَبْرِائِيلُ: إِلَّا الدِّينَ^(١)»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الدِّينَ».

وفي الباب عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ قَتَادَةَ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: أَرَى أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا الشَّهِيدُ»^(٢).

١٦٤١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ خُضِرَ^(٣) تَغْلُقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ، أَوْ شَجَرِ الْجَنَّةِ».

هذا حديث حسن صحيح.

١٦٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَامِرِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ،

(١) قوله: "إلا الدين" قال التوربشقي: أورد بالدين هنا ما يتعق بدمته من حقوق مسلمين - انتهى - فيكون حاصره أن الجهاد في سبيل الله يكفر كل شيء إلا حقوق الناس، كذا في "السمعات".

(٢) قوله: "إن أرواح الشهداء في طير خضر" قيل: إيداعها في أحواف تلك الطيور كوضع الدرر في لصاديق تكرمًا وتشريفًا لها، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة، لا متعلقة بهذه الأبدان مدبرة فيها تدبير، لأرواح في الأبدان الدنيوية، كذا في "السمعات".

باب ما جاء في ثواب الشهيد

قوله: (في طير خضر إلخ) قيل: إن حديث الباب يدل على التناسخ، وأجابوا بأن التناسخ، هو تدبير الروح الخارج من جسم في جسم، وأما ما نحن فيه من الحديث فالمراد به أن أرواح المؤمنين في صير حصر كالطير في شجر الجنة، لا يحتاج إلى هذه التوجيهات بل يستفهم الأحاديث، وفي موطأ مالك ص (٨٤) عن كعب بن مالك: «إنما نسمة المؤمن طير يعنق في شجر الجنة حتى يرجعه الله في جسده يوم القيامة إلخ» فدل على أن الأرواح مثل صير حصر في العيش وسرعة السير ويطيران لأنها في طير حصر، فيكون الحاصل تشبيه لأرواح - طيور، ووجه الشبهة ما ذكرت.

[١] كذا في السحرة الهدية، وفي نسخة مشار: «حسن» فقط.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في لسحرة الهدية مؤخرًا من حديث «س أبي عمر» و «محمد بن بشر»، قدمناه اتباعًا لسحرة مشار حفظًا على أرقام الحديث.

وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ^(١)، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٤٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدُ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٢).

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ

١٦٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ^(٣) حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَهْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا^(٤)»، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْشَوَتُهُ، فَلَا أَدْرِي قَلَنْشَوَةُ عُمَرَ أَرَادَ أَمْ قَلَنْشَوَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِسُوءٍ طَلَحَ مِنَ الْجُبْنِ، أَنَاةَ سَهْمٍ غَرِبَ فَقَتَلَهُ فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَشْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ^(٥).

(١) قوله: "عفيف متعفف" العفة عما لا يحل والتعفف عن الحرام والسؤال عن الناس. (المجمع)

(٢) قوله: "فصدق الله" أى فى وعده الأجر الجليل والشواب العظيم للشهداء، وقال الطيبى: معناه أن الله وصف المجاهدين بكونهم صابرين محتسبين، وأخبرهم بذلك فصدقه هذا الرجل بفعله وشجاعته فى هذا الوصف والإخبار، وهذا أوجه لأنه على المعنى الأول يكون كالتأكيد بمعنى الإيمان، ولأنه مشترك بين الأقسام كلها مع أنه لم يذكره فى القسم الثانى، فالتصديق إما يكون بالشجاعة والصبر والاحتساب، فحاصل التقسيم أن المجاهد إما أن يكون متقيًا شجاعًا وهو القسم الأول، أو متقيًا غير شجاع وهو القسم الثانى، أو يكون شجاعًا غير متقى، فإما أن يكون أعماله مخلوطة بالصالح والسيئ غير مسرف، أو يكون فاسقًا مسرفًا، فعلى الأقسام يحصل تصديق الله دون الثانى. (اللمعات)

(٣) قوله: "هكذا" إشارة إلى ما رفع رأسه لإراءة الحاضرين صورة ارفع، وقوله: كما ضرب بلفظ المحلول، والطبع شجر عظام من شجر البضاه له شوك، وهذا كناية عن اقشعرار شعره من الفزع والخوف وارتعد أعضائه، وقوله: أناة سهم عرب أى لا يدرى راميه - والله

واعلم أن أرواح بعض المؤمنين غير الشهداء أيضاً طير حضر فى الجنة، وفى حديث ضعيف السند أن الطير اخضر زرور (ميناء).
قوله: (عفيف متعفف إلخ) واعلم أن الأحلاق تكون جنسية وصعبة ويدل عليهصوص الشريعة كما فى حديث وفد عبد القيس حين أتوا النبي -صلى الله عليه وسلم-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ

غرض المصنف رحمه الله ظاهر.

قوله: (فصدق الله إلخ) من المجرد لا المرید، ومعناه (راست گفت)، وكذلك الكذب، والمجرد قد يكون متعدياً، مثل كذب فلان فلاً.

قوله: (سهم عرب إلخ) تركيب إضافي أو توصيفي وبنيهما فرق، فإن معنى أحدهما سهم راميه غير معوم، ومعنى الآخر سهم جهته غير معومة.

[١] هناك عبارة ساقطة من السحرة الهندية أُنْتُهَا شَارَ، ولعظها: «قال اس أي عمر: قال سعيد بن عبيدة: كاد عمرو بن دينار أسن

عن الزهري»

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيْبٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ خَوْلَانَ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي يَزِيدٍ، وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ دِينَارٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ

١٦٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ ابْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ وَحَسَبَتْهُ تَغْلِي رَأْسَهُ^(٢)» فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَزْكِبُونَ تَبِيعَ هَذَا الْبَحْرِ^(٣) مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَتَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَاذَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَحْوَ مَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: أَتَيْتُ مِنَ الْأَوَّلِينَ. فَرَكِبْتُ أُمَّ حَرَامَ الْبَحْرِ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَضَرَعْتُ عَلَى دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ^(٤). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ هِيَ أُخْتُ أُمِّ سَلِيمٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا

١٦٤٦ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيبٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً^(٥) وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ

تعالى أعسم - (اللمعات)

(١) قوله: "تغلي رأسه" - يفتح فوقية وسكون فاء - أي تفتش القمّل من رأسه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "تبّيع هذا البحر" أي وسطه ومعظمه، قوله: ملوك على الأسيرة إيدان بأنهم يرتكبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكّنهم من منامهم، وقيل: هو صفة لهم لسعة حالهم وكثرة عددهم.

(٣) قوله: "شجاعة" أي ليذكر بين الناس ويوصف بالشجاعة، قوله: "حمية" الحمية الأنفة من الشيء أو المحافظة على الحرم، كذا في "المجمع" قوله. رياء أي ليرى الناس منزلته في سبيل الله، قوله: ليتكون كلمة الله، قال الطيبي: كلمة الله عبارة عن دين الحق؛ لأن الله تعالى دعا إليه وأمر الناس بالاعتصام به، وكلمة "هي" فصل، ولحق العيباء، فأفاد الاختصاص أي لم يقاتل لعرص من الأعراس إلا لإصهار الدين - والله أعلم - انتهى.

باب ما جاء في غزوة البحر

البحر ما يكون ماؤه ملحاً هذا أصل اللفظ.

قوله: (تغلي رأسه إلخ) كانت أم حرام أخت أم أنس وهي من محارمه عليه لصلاة والسلام.

قوله: (ركبت أم حرام إلخ) في عهد عثمان بن عفان وكان معاوية عامه

[١] وفي السحرة الهندية: «حولاني» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة نشار

ابن وقاص اللبني عن عمار بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله^(١)، فهجرته إلى الله وإلى رسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

هذا حديث حسن صحيح. وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد^(٢).

١٧ - باب في [فضل] الغدو والرواح في سبيل الله

١٦٤٨ - حدثنا^(٣) قتيبة حدثنا العطاء بن خالد المخزومي عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «غدوة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وموضع سوط^(٤) في الجنة خير من الدنيا وما فيها». وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وأنس. هذا حديث حسن صحيح.

١٦٤٩ - حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والعجاج عن الحكم عن مفسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «غدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها».

هذا حديث حسن غريب. [وأبو حازم الذي روى عن سهل بن سعد هو أبو حازم الزاهد وهو مدني واسمه: سلمة ابن دينار]^(٥) وأبو حازم [هذا] الذي روى عن أبي هريرة هو [أبو حازم الأشجعي]^(٦) الكوفي، اسمه: سلمان هو مولى عزة الأشجعية.

١٦٥٠ - حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد حدثنا أبي عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي ذباب عن أبي هريرة قال: «مر رجل من أصحاب النبي ﷺ بشعب^(٧) فيه عينة من ماء عذبة فأعجبته لطيبها فقال: لو اعتزلت

(١) قوله: «فمن كانت هجرته... إلخ» معناه من قصد بهجرته وجه الله، وفع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظه ولا نصيب له في الآخرة، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما أن سبب هذا الحديث ما روى أن رجلا هاجر ليتزوج امرأة، يقال لها: أم قيس، والثاني أنه للتنبيه على زيادة التحذير من ذلك وهو من باب الخاص بعد العام تنبيها على مزيمته. (الطبي)

(٢) قوله: «موضع سوط» خص السوط لأن من شأن الراكب إذا أراد النزول في منزل أن يلقى سوطه قبل أن ينزل معلما بذلك المكان فلا يسبقه إليه أحد. (بجمع البحار)

(٣) قوله: «بشعب» الشعب - بالكسر - الطريق في الجبل ومسيل الماء في بطن الجبل، أو ما انفرج بين الجبلين، كذا في «القاموس»، ولعل المعنى الأخير أنسب بالمقام وأظهر، وقوله: فيه عينة تصغير، قوله: عذبة - بالرفع - صفة عينة، وقد يجر على الجوار، قوله: لو اعتزلت

...

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهدية، أثنها بشار ولغظها: قال عبد الرحمن بن مهدي: ينبغي أن يصح هذا الحديث في كل باب.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] ذكرت في النسخة الهدية هنا رواية علي بن حجر مقدما من أحاديث «قتيبة وأبي سعيد وعبيد بن أسباط» وأخبرناه اتباعا للنسخة

بشار وحفاظا على أرقام الحديث.

[٤] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٥] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٦] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

النَّاسِ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشَّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا، أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ، اغْرَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقٍ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعْدُوَّةٌ^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَلَقَابٌ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ^(٢) أَوْ مَوْضِعٌ يَدِهِ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لَأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا وَلَتَصَيَّفُهَا^(٣) عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ

١٦٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ رَجُلٌ مُنْسِكَ بَعَنَانٍ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي غَنِيْمَةٍ يُؤَدِّي لَهُ حَقَّ اللَّهِ فِيهَا، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يَسْأَلُ بِاللَّهِ^(٤) وَلَا يُعْطِي بِهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَيُزَوِّى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَأَلَ الشَّهَادَةَ

١٦٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ عَشْكَرٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ

يَسْمَنِي أَوْ لِمَشْرُطٍ، وَاحْزَاءَ مَحْدُوفٍ، قَوْلُهُ: «أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ»، قِيلَ: يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا مَغْفِرَةَ بِإِعْتِزَالٍ وَعِبَادَةٍ فِي الشَّعْبِ، وَيَجَابُ بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ صَاحِبًا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُرُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَتَرَكَ الْوَاجِبَ بِإِسْفَلٍ مَعْصِيَةٍ، وَبِمَكْرٍ أَنْ يَحْمِلَ الْمَغْفِرَةَ عَلَى الْكَامِلَةِ مِنْهَا دَحْوَ اجْتِنَاءِ مَعَ السَّابِقِينَ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الصَّحَّةِ عَلَى الْإِعْتِزَالِ خُصُوصًا صَحَّةَ لِرَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَعَمْ قَدْ يَفْصَلُ الْإِعْتِزَالُ بَعْدَ زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْفَتَى، (الْمَعْمَات)

(١) قَوْلُهُ: «لَعْدُوَّةٌ» غَدُوَّةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ امْرَأَةٌ مِنَ الْغَدِ وَهُوَ سِيرٌ أَوْ الْمَهَارُ نَقِيضُ الرُّوْحِ مِنْ عَدَا يَعْمُو، قَوْلُهُ: خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا أَيْ مِنْ إِنْفَاقِهَا فِيهَا لَوْ مَكَّهَا أَوْ مِنْ نَفْسِهَا وَمَلَكِهَا لَأَنَّ رَائِلَ لَا مَحَالَةَ، وَهِيَ عِبْرَةٌ عَنْ وَقْتٍ وَسَاعَةٍ مُطْلَقٌ لَا مَقْيَدًا بِالْعَدُوِّ وَالرُّوْحِ. (بِجْمَعِ الْبَحَارِ)

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَقَابٌ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ» الْقَابُ هُوَ الْمَقْدَارُ أَيْ مَوْضِعُ قَدْرِهِ، كَذَا فِي «الْمَجْمَع».

(٣) قَوْلُهُ: «وَلَتَصَيَّفُهَا» يَفْتَحُ نَوًى وَكَسْرُ صَادٍ - هُوَ الْحِمَارُ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَعْجَرُ. (بِجْمَعِ الْبَحَارِ) الْمَعْجَرُ كَمَنْبَرِ ثَوْبٍ يَتَجَرَّ بِهِ. (الْقَامُوسُ) أَيْ يَتَفَقَّ بِهِ وَالْحِمَارُ ثَوْبٌ يُعْطَى بِهِ الرَّأْسَ.

(٤) قَوْلُهُ: «يَسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا يُعْطِي» هَذَا يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: يَسْأَلُ بِلَفْظِ الْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: يُعْطِي عَلَى بِنَاءِ الْمَعْمُومِ أَيْ شَرَّ النَّاسِ مَنْ يَسْأَلُ مِنْهُ صَاحِبُ حَاجَةٍ أَنْ يَقُولَ: أَعْطِنِي اللَّهُ وَهُوَ يَقْسِرُ وَلَا يُعْصِي شَيْئًا، بَلْ يَرُدُّ حَاجَتَهُ، وَخَالِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «يَسْأَلُ» عَلَى بِنَاءِ الْمَعْمُومِ، وَقَوْلُهُ: لَا يُعْطِي عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْ يَقُولُ: أَعْصِي عَقْلَ اللَّهِ وَلَا يُعْصِي. قَدْ فِي «الْمَجْمَع»: هَذَا مُشْكَلٌ إِلَّا أَنْ يَتَّهَمَ لِسَانُ بَعْدَ اسْتَحْفَافِهِ

ابن أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُثَيْفٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلٍ بْنِ حُثَيْفٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ وَهُوَ إِسْكَندَرَانِيٌّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^[١].

١٦٥٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ يُحَايِرٍ الشَّكْسَكِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ الشَّهِيدِ»^[٢]. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَجَاهِدِ وَالْمَكَاتِبِ وَالنَّائِجِ وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ

١٦٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ^(١) عَوْنُهُمُ: الْمَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢)، وَالْمَكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّائِجُ الَّذِي يُرِيدُ الْمَغَافَةَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^[٣]

١٦٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ^[٤] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ يُحَايِرٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَوَاقٍ نَاقَةٍ^(٥) وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جَرَحَ

(١) قوله: «ثلاثة حق على الله» أي بفضله، قال الطيبي: أي أوثر هذه الصيغة إذنا بأن هذه الأمور الشاقة التي تقدرح الإنسان وتقصر ظهره لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها - انتهى -.

(٢) قوله: «لمجاهد في سبيل الله» أي بما تيسر له الجهاد من الأسباب والآلات ويعين المكاتب بإيصال مال يؤدي منه بدل الكتابة، ويعين الناجح... الخ بما يجعله مهراً، كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: «قَوَّاقٍ» هو ما بين الحلبتين لأنها تحلب، ثم تترك سريعة ترضع الفصيل لتدرّ، ثم تحلب، وفي «المفاتيح»: وهو يحتمل ما بين الغداة إلى المساء أو ما بين أن يحلب في ظرف فامتلاً ثم تحلب في ظرف آخر، أو ما بين جرّ الضرع إلى جرّه مرة أخرى وهو أليق بالترغيب في الجهاد. (بجمع البحار)

...

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة المهدية مؤخر من حديث «أحمد بن منيع» قدمناه اتباعاً للنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

[٢] كذا في الأصل، وفي نسخة بشار. «أجر الشهادة».

[٣] جاء ذكر هذه الترجمة والحديث الذي يليها في الأصل بعد حديث أحمد بن منيع الرقم ١٦٥٦، قدمناها اتباعاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

[٤] وفي نسخة المهدية: «روح بن ععدة بن جريح» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار

جَزَاحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تُكَبَّ نَكْبَةً^(١) فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْرَرٍ مَا كَانَتْ، لَوْ أَنَّهَا الرُّعْفَانُ وَرِيحُهَا كَالْمِسْكِ». [هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ]^(٢).

٢٢ - بَابُ أَيِّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ

١٦٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ وَأَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُمْ حَجٌّ مَبْرُورٌ^(٣)». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٣ - بَابُ [مَا ذُكِرَ أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ]^(٤)

١٦٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(٥)، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: رَأَيْتُ الْهَيْئَةَ^(٦)؛ أَنْتَ^(٧) سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَقْرَأَ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ وَكَسَّرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ. وَأَبُو عِمْرَانَ^(٨) الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ اسْمُهُ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ

١٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ^(٩) مِنَ الشُّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»^(١٠).

(١) قوله: "تُكَبَّ" بلفظ مجهول مخففاً نكبة، النكبة في الأصل ما يصيب الإنسان من الحوادث، في "لقد موس": النكبة - بالفتح - المصيبة، ويستعمل فيما يصيب الإصبع من الجراحة من حجارة ونحوها. (السمعات)

(٢) قوله: "حج مبرور" الحج المبرور أي الذي لا يحاطه شيء من الإثم، وقيل: المتقبل. (م)

(٣) قوله: "تحت ظلال السيوف" هو كناية عن دؤ من الضراب في الجهاد، حتى يعلو السيف ويصير ظلّه عليه. (المجمع)

(٤) قوله: "رأيت الهيئة" الرث اسأل واحقق، وقوله: "اقرأ عليكم السلام" توديع، وحفن السيف عمده. (السمعات)

(٥) قوله: "شعب" - بالكسر - الطريق في الجبل ومسيل الماء في بطن أرض أو ما انفرح بين الجبلين. (القاموس)

[١] ما بين المعكوفتين سافط من نسخة الهدية، وأثنائه من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] كذا في نسخة هدية بدون همزة لاستهم، وفي نسخة بشار «ألت» مع همزة الاستهم.

[٤] كذا في نسخة بشار وهو صحيح، وفي نسخة الهدية: «أبي عمر» عطفاً على جعفر بن سليمان وهو حصاً.

[٥] كذا في نسخة بشار، وفي الأصل: «من شرهم».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥ - بَابُ [فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ]^[١]

١٦٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرَ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، يَقُولُ: حَتَّى أَقْتَلَ عَشْرَ مَرَاتٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِمَّا يَرَى مِمَّا أُعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَرَامَةِ»^[٢].
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.
١٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ^(١)، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ، اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، وَيُسَفَّقُ^(٢) فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٦ - [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمُرَاطِ]^[٣]

١٦٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْثَّغَرِ حَدَّثَنِي أَبُو الثَّغَرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٣) خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»^[٤].
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٦٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّدِ قَالَ: مَرَّ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ بِشَرْحِبِيلِ بْنِ السَّمْطِ وَهُوَ فِي مِرَابِطٍ لَهُ وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السَّمْطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

- (١) قوله: "في أول دفعة" - بالدفع - المرة من الدفع وبالضمة: الدفعة من مطر، والرواية في الحديث بوجهين، وبالضمة أظهر أي يعفر للشهيد في أول صبة من دمه، وقوله: يرى بلفظ مجهول، ولضمير فيه لشهيد و "مقعد" منصوب على أنه مفعول ثانٍ أي يرى مكانه في الجنة، قوله: يجار أي يحفظ، وقوله: يأمن بمرع الأكبر وهو النصح الأول، وقوله: تاج الوقار أي تاج هو سبب العزة والعضة، ولحور نساء أهل الجنة، جمع حوراء وهي لشديدة بياض لعين الشديدة سوادها، والعين جمع عيناء وهي الواسعة لعين. (السمعات)
(٢) قوله: "يسفّق" - بفتح الفاء المشددة على ساء المجهول - أي تقبل شفاعته في سبعين.
(٣) قوله: "رباط يوم في سبيل الله" قيل: هذا في حق من فرض عليه المراقبة نصب لإمام، فلا يدرك هذا على أفصحيته من المعركة ومن انتظار لصلاة، قاله الشيخ في "السمعات" وكذا في "المجمع".

...

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث والذي ينيه في النسخة الهندية بعد حديث «عبد الله بن عبد الرحمن» قدمها ما اتفقت نسخة بشار وحفظا على أرقام الحديث.

[٣] هذه ترجمة ساقطة من نسخة الهندية تُشناه من نسخة بشار.

[٤] من الحديث هكذا في النسخة الهندية، وأما في نسخة بشار فمقطعه «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها، ولروحه يروحها العبد في سبيل الله أو عذوبة خير من الدنيا وما فيها».

بلى، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ» فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ، وَرَبَّمَا قَالَ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ^(١) وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَنَمِيَ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ^(٢) لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثَلَمَةٌ».
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(٣) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.
وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكَدِّرِ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ.
وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمُطِ عَنْ سَلْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^(٤).

١٦٦٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ ابْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَحَدِّثَكُمْوهُ لِيُخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا بَدَأَ لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ اسْمُهُ: تُرْكَانُ^(٥).

١٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّسَائُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ جِنْسٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنِ الْقَفْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنْ مَسِّ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنْ مَسِّ الْقُرْصَةِ»^(٦).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «رباط يوم... إلخ» الرباط في الأصل: الإقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها، والمرابطة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معداً لصاحبه، وسمى المقام في الثغور رباطاً، ويكون الرباط مصدر رابطت أى لازمت. (الطبري)
(٢) قوله: «وربما قال: خير من صيام شهر وقيامه» قال في «المجمع»: وروى خير من ألف يوم فيما سواه - انتهى -.
(٣) قوله: «من جهاد» صفة لأثر وفشروه بجراحة وتعب أو بذل مال أو تهيئة أسباب الجهاد، قوله: فيه ثلثة - بضم المثناة وسكون اللام - في الأصل بمعنى فرجة المكسور والمهدوم، والمراد ههنا القصد في دية، ونقل الطبري أنه يعبر جهاد لعدو والنفس والشيطان (اللمعات)
(٤) قوله: «مس القرصة» - بفتح لقاف - المرة من انقرض وهو أخذ لحم إنسان يوضع حتى تؤلفه ولسع البراعيت، كد في «القاموس»، قال الطبري: ودلت في شهيد يتلذذ مهجته في سبيل الله طيبته نفسه، أقول: يحتمل أن يكون المراد أن ألم القتل لشهيد بالقياس إلى لداته التي يجد بعد الموت، ليس إلا بمنزلة ألم انقرصة فيصب نفسها بذلك، وذلك في كل شهيد يكون قتاله في سبيل الله. (اللمعات)

[١] وفي السحرة الهندية: «حديث مسيم» وهو خطأ.

[٢] لفظة «نحوه» ساقطة من نسخة بشار.

[٣] كذا في السحرة الهندية، وفي نسخة بشار: «بركان» بالماء. والله أعلم.

١٦٦٩ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ دُمُوعٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْأَثَرَانِ: فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

- (١) قوله: "فأثرٌ في سبيل الله كالجراحة وحوها، قاله في "اللمعات"، قال الطيبي: الأثر - ففتحتين - ما بقي من الشيء دالا عليه، والمراد بالأثرين آثار خطي الناس في سبيل الله والساعي في فريضة من فرائضه، أو ما يبقى على المجاهد من أثر الجراحات، وعلى الساعي المتعب في أداء الفرض والقيام بها، والكثرة فيها من علامة ما أصابه فيها كاحتراق الجبهة من حرّ الرمضاء التي يسجد عليها وانفطار الأقدام من برد الماء الذي يتوضأ به. (الطيبي)
- (٢) قوله: "وأثرٌ في فريضة من فرائض الله" كبقاء بلل الوضوء وسيماء الوجه في السجود وخلوف الفم في لصوم أو اغترار قدميه في الحج، ونحو ذلك. (اللمعات)

أبواب الجهاد

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ فِي أَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ^(١)

١٦٧٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُونِي بِالْكِتَابِ أَوْ اللَّوْحِ». فَكُتِبَ «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَعَمَرُوا بِنِ أُمَّ مَكْتُومٍ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: هَلْ لِي رُحْصَةٌ؟ فَتَزَلَّتْ «عَبْرُ أُولَى الضَّرَرِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ خَرَجَ إِلَى الْغَزْوِ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ

١٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: أَلَيْكَ وَالِدَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الشَّاعِرُ الْأَعْمَى الْمَكِّيُّ، وَاسْمُهُ: السَّائِبُ بْنُ قُرُوحَ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُبْعَثُ سَرِيَّةً وَحْدَهُ^(٢)

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ: «أُطِيعُوا اللَّهَ وَأُطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَّاقَةَ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ السَّهْمِيُّ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَرِيَّةٍ: أَخْبَرَنِيهِ يَغْلَى ابْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

(١) قوله: "ففيهما فجاهد" فيهما متعلق بالأمر قدم للاختصاص، والفاء الأولى جزء شرط محذوف، ولثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط أى إذا كان الأمر كما قلت، فاحتص المجاهدة في خدمة الوالدين بحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَى فَاعِدُونَ﴾ وهذا إذا كان الجهاد تطوعاً، وهكذا حكم الحج وسائر العبادات فإن كان الجهاد مرضاً متعيناً، فلا حاجة إلى إذنهما، وإن منعه عصاهما وخرج، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "يبعث سرية وحده" لا يناسب هذه الترجمة حديث الباب؛ لأن عبد الله جعل أميراً، وه قصة مذكورة في الأصول من أنه قال لرجال السرية: أحرقوا أنفسكم إن كنتم تطيعون أولى الأمر، قالوا: لعل المراد بالبعث وحده بعث عقيب السرية وحده، وجعله أميراً عليها -والله أعلم- كذا بغنى عن شيخنا.

أبواب الجهاد

باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القعود

قال لعبداء: إن مراد القرآن صحيح، و آية كاملة لا ذكر «عَبْرُ أُولَى الضَّرَرِ» [النساء ٩٥] أيضاً فإن في القرآن انقاعدون لا المقعود، والقاعد بعدر مقعد لا قاعد.

[١] الترجمة كذا في السحرة الهندية، وفي نسخة بشار «باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القعود».

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَخَذَهُ

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الضَّبِّيُّ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ مِنَ الْوَحْدَةِ مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلٍ». يَعْنِي: وَخَذَهُ.

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَزْمَلَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ»^(١) وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. [قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ ثِقَةٌ صَدُوقٌ، وَعَاصِمٌ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ لَا أُرْوِي عَنْهُ شَيْئًا]^(٢) وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو حَسَنٌ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكُذْبِ وَالْخَدِيعَةِ فِي الْحَرْبِ

١٦٧٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ وَكُفَيْبِ بْنِ مَالِكٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ غَزَا

١٦٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُبَلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزَوَةٍ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سِتْعَ

(١) قوله: "الراكب شيطان" يعني مشى الواحد مفرداً منهى عنه، وكذلك مشى الاثنين، ومن ارتكب منهياً، فقد أطاع الشيطان، ومن أطاعه فكأنه هو، قال في "شرح السنة": معنى الحديث عندي ما روى عن سعيد بن المسيب مرسلاً: "الشيطان يهيم بالواحدة وبالاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهيم بهم" كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "الحرب خدعة" يروى بفتح خاء وضمها مع سكون دال وبضم خاء مع فتح دال، فالأول معناه أن الحرب ينقضى أمرها بخدعة واحدة من الخداع أى أن المقاتل إذا خدع مرة واحدة، لم يكن لها إقالة وهو أنصح الروايات. (بجمع البحار)

باب ما جاء في الرخصة في الكذب

لا يجوز الكذب إلا في مستثنيات، وهي أيضاً ليست بكذبات بل تورية، والمستثنيات عندنا أربعة ذكرها ابن وهبان في نظمه:

وللصلح حازم الكذب أو دفع ظالم وأهل لترضى أو قتال ليظفروا

وتؤيدنا بعض الأحاديث المتوسطة في استثناء الأربعة، وقد قرَّب العزالي رحمه الله إلى رفع القبح من الكذب بل حسنه بحسن ما فيه، وبقبحه بقبح ما فيه.

قوله: (الحرب خدعة إلخ) هذا حيز لا تشريع، وقيل: إنه تشريع أي تجوز التدابير العملية في الحرب، وأصح الروايات خدعة بفتحين مبالغة اسم فاعل، ومراده قيل: إنه خدعة لا يدري لمن تكون عاقبته

باب ما جاء في غزوات النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وكم غزا

العروة في اصطلاح المحدثين ما كان فيه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والسرية ما لا يكون فيه، والغزوات سبع وعشرون، والسرايا سبعون.

عَشْرَةً، قُلْتُ: وَأَيُّهُنَّ كَانَ أَوَّلُ؟ قَالَ: ذَاتُ الْعَشِيرَةِ أَوْ الْعَسِيرَةِ^(١).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّعْيِينِ^(٢) عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: عَبَّأْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلًا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ. وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ ضَعَفَهُ بَعْدُ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو عَلَى الْأَخْرَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ^(٣) سَرِيعَ الْحِسَابِ، أَهْلُ الْأَخْرَابِ^(٤) وَزَلْزَلِهِمْ^(٥)». [١]
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَلْوِيَةِ

١٦٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَمَّارٍ، هُوَ الدُّهْنِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَوَاطُؤُهُ أَبْيَضُ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ، وَقَالَ: [حَدَّثَنَا]^(٦) غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.
قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا. وَالْدُّهْنُ بَطْنٌ مِنْ بَجِيلَةَ، وَعَمَّارُ الدُّهْنِيُّ هُوَ: عَمَّارُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيُّ، وَيَكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ وَهُوَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(١) قوله: "التعينة" يقال: عَبَّأت الجليش عباءً وعباءهم تعيئةً وتعبيًا، وقد يركب الهزمة، فيقال: عببتهم تعببة أي ورببتهم في مواضعهم وهيأتهم للحرب. (النهاية)

(٢) قوله: "اللهم منزل الكتاب" لعل تخصيص هذا الوصف بهذا المقام توضح إلى معنى الاستنصار في قوله تعالى: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الدِّينِ كَمَا وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ﴿وَاللَّهُ مَتِّمٌ نُورَهُ﴾ وأمثال ذلك. (الطبري)

(٣) قوله: "أهزم الأحراب" فهمهم الله تعالى بأن أرسل عليهم ريحًا وجنودًا لم تروها، كما ورد في سورة الأحراب (السمعات)

(٤) قوله: "وزلزلهم" الزلزلة في الأصل: الحركة العظيمة والإزعاج الشديد، ومنه زلزلة الأرض وهو ههنا كناية عن التحويف والتحذير أي اجعل أمرهم مضطربًا متشتتًا. (الطبري)

...

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «ذات العشيرة أو العشيرة».

[٢] وفي نسخة بشار: «اللهم اهزمهم وزلزلهم».

[٣] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار

١٠ - بَابُ فِي الرَّايَاتِ^(١)

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمِيرَةٍ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَارِثِ بْنِ حَشَّانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ. وَأَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى.

١٦٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، هُوَ السَّالِحَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مِجَلَزٍ لَاحِقَ بْنَ حُمَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَتْ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءَ وَلَوَاؤُهُ أَبْيَضٌ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّعَارِ^(٣)

١٦٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْمُثَلِّبِ بْنِ أَبِي^(٤) صَفْرَةَ عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ يَتَّكُمُ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: حَم لَا يَنْصُرُونَ»^(٥).

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ. وَهَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مِثْلَ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ عَنِ الْمُثَلِّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٦٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعْبَاعٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: صَنَعْتُ سَيْفِي عَلَى سَيْفِ سَمُرَةٍ، وَزَعَمَ سَمُرَةٌ أَنَّهُ صَنَعَ سَيْفَهُ عَلَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ حَنْفِيًّا^(٦). هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ وَضَعْفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

١٣ - بَابُ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ فَرْعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مَرَّ الظُّهْرَانِ^(٧) فَأَذَنَّا بِلِقَاءِ الْعَدُوِّ، فَأَمَرَنَا بِالْفِطْرِ

(١) قوله: "في الرايات" لراية علم الجيش يسمى أم الحرب وهو فوق اللواء.

(٢) قوله: "من نمرة" - بفتح نون وكسر ميم - بردة من صوف أو غيره مخططة، وقيل: انكساء. (المجمع)

(٣) قوله: "في الشعار" الشعار في الأصل: العلامة التي ينصب ليعرف الرجل بها رفقته.

(٤) قوله: "حم لا ينصرون" معناه بفصل أسورة المفتحة حم ومنزلتها من الله لا ينصرون، وقيل: إن الحواميم السبع سور لها شأن. (الطبي)

(٥) قوله: "حنفيًا" أي على هيئة سيوف بني حنيفة قبيلة مسيمة لأن صاعه منهم، أو ممن يعمل كعملهم.

(٦) قوله: "مر الظهران" - بفتح ايمم والطاء - موضع قريب من مكة. (الطبي)

فَأَفْطَرْنَا أَجْمَعُونَ^[١].

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ]^[٢]

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ

١٦٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَنَّنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: رَكِبَ

النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: مُنْدُوبٌ^(١)، فَقَالَ: مَا كَانَ مِنْ فَرَجٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَأَبُو دَاوُدَ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

أَنَسٍ قَالَ: كَانَ فَرَجٌ^(٢) بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: مُنْدُوبٌ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَرَجٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ،

وَأَشَجَعَ النَّاسِ، قَالَ: وَلَقَدْ فَرَجَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةَ سَمِعُوا صَوْتًا، قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُزِيٍّ^(٤) وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ. فَقَالَ: «لَمْ تُرَاعُوا»^(٥) لَمْ تُرَاعُوا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَجَدْتُهُ بَحْرًا» يَعْنِي الْفَرَسَ^(٦).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ

لَهُ رَجُلٌ: أَفَرَزْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا عُمَارَةَ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ^(١) مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ وَلَّى سَرَعَاءُ النَّاسِ تَلَفْتُهُمْ هَوَازِنُ بِالنَّبْلِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلِيهِ وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخَذَ بِلِجَامِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

(١) قوله: "يقال له: مندوب" المندوب أى المطلوب، من الدب ارهن الذى يجعل فى السباق، وقيل لندب فى جسمه وهو أثر الجرح.

(٢) قوله: "فرج بالمدينة" فى "المجمع": الفرع الخوف ومنه فرج أهل المدينة يلا فركب فرس لأبى طلحة أى استغاثوا، يقار: فرغت إليه فأفرغنى أى استعنت إليه فأغاثنى.

(٣) قوله: "وإن وجدناه لبحرًا" أى واسع الجرى كالبحر لا ينفذ جريه كما لا ينفذ ماءه. (مجمع البحار)

(٤) قوله: "عزى" -بضم مهملة وسكون راء- وقيل: بكسر راء وتشديد ياء. (مجمع)

(٥) قوله: "لم تراعوا" أى تراعوا بمعنى النهى أى لا تفرعوا أى لا فرج فاسكتوا. (المجمع)

(٦) قوله: "لا والله" نفى للكلام السابق أى لا يعتبر التولى والفرار ما لم يكن ولى الإمام -والله أعلم-.

...

[١] كذا فى نسخة بشار وفى السحرة الهندية: «أجمعين».

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] جاء ذكر هذا الحديث فى السحرة الهندية فى الباب التالى مؤخرًا من حديث «محمد بن بشار ومحمد بن عمر بن عيسى» قدمناه اتساعًا

لنسخة بشار وحفاظًا على أرقام الحديث.

«أنا النبي لا كذب» أنا ابن عبد المطلب.

وفي الباب عن علي وابن عمر. هذا حديث حسن صحيح.

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْنَا يَوْمَ الْحَنْزَيْنِ وَإِنَّ الْفَتَنَيْنِ لَمَوْلَيَانِ وَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةٌ رَجُلٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حُجَيْرٍ عَنْ هُوْدٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى مِثْفَيْهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ السَّيْفِ^(١) فِضَّةً.

وفي الباب عن أنس. هذا حديث غريب. وَجَدْتُ هُوْدَ اسْمُهُ مَزِيدَةُ الْقَصْرِيِّ.

١٦٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ

١٦٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ قَالَ: «كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ، فَتَنَهَضَ إِلَى الصُّخْرَةِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَأَلْقَاهُ طَلْحَةً فَخَرَّتْ فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى اشْتَوَى عَلَى الصُّخْرَةِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَوْجَبَ طَلْحَةُ».

وفي الباب عن صفوان بن أمية والسائب بن يزيد. هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِغْفَرِ^(٢)

١٦٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَقِيلَ لَهُ: ابْنُ حَظَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَشْتَارِ الْكُفَّةِ، قَالَ: أَقْتُلُوهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَاهُ غَيْرُ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(١) قوله: «أنا النبي لا كذب» أي بي حق لا كذب فيه فلا أفر ثقة أنه ينصر نيته، وذكره جده عبد المطلب دون أبيه تشجيعاً له باشتجار عبد المطلب بأنه سيولد له من يسود الناس. (المجمع)

(٢) قوله: «قبعة سيف» هي التي تكون على رأس قائم السيف، وقيل: هي ما تحت شارب السيف، قال الصبي: هو ما على طرف مقبضه إلى جانب المقبض من فصّة أو حديد، هكذا في «المجمع»، وفي «القاموس»: قبعة سيف كسيفه ما على طرف مقبضه من حديد أو فصّة.

(٣) قوله: «المغفر» كسر وبهاء وكناهة، ومن مدح يثني تحت المقسوة أو حتى يرفع بها المنسج (القاموس)

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ

١٦٩٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ^(١) فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَجْزُ وَالْمَغْنَمُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَرِيرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتُ يَزِيدَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعُرْوَةُ هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيُّ، وَيُقَالُ: عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْدِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْجِهَادَ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٢٠ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ

١٦٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمْنُ الْخَيْلِ^(٢) فِي الشُّقْرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ.

١٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ^(٣) الْأَفْرَحُ الْأَزْهَمُ ثُمَّ الْأَفْرَحُ الْمُحَجَّلُ طَلْقُ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُمَيْتٌ^(٤) عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ».

١٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٢١ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

١٦٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا سَلَمٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ الشُّكَالَ^(٥) فِي الْخَيْلِ.

(١) قوله: "الخير معقود في نواصي الخيل" أى بها يحصل الجهاد الذى فيه خير الدنيا والآخرة كما بيّنه بقوله: الأجر والمغنى، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "يمن الخيل في الشقر" اشقرة (ما يشتد سواده) في الخيل الخمرة الصافية يحمر معها العرف والذنب، فإن سود فهو الكُمَيْت. (الصحيح)

(٣) قوله: "الأذهم" الأسود، والأفرح هو الذى في جبهته قرح - بالضم - هو بياض يسير في وجه الفرس دون الغرّة. (مجمع البحار)

(٤) قوله: "فكُمَيْت" وهو الفرس الذى بين السواد والخمرة، وقيل: الذى ذنبه وعرفه أسودان، والباقي الأحمر. (الجامع)

(٥) قوله: "كره الشكالك" هو أن يكون ثلاث قوائم مه مخجلة، وواحدة مطبقة تشبهها شكل تشكّل به الخيول، فإنه يكون في ثلاث

بَابُ مَا جَاءَ يَسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ

تحسينه عليه الصلاة والسلام هذا ليس بالتشريع بل بالسجدة.

قوله: (في الشقر إلخ) الأشقر الذي يكون أشعار ذنبه ورقبته ولون بدنه أحمر، والمحجل طلق اليمين ما يكون إحدى قوائمه محالفة اللون للأخرى

بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

مداره أيضاً على التحريم لا أنه تشريع وإحرام.

قوله: (الشكالك إلخ) في تفسيره اختلاف الأقوال، والأصوب: الذي يكون إحدى رجليه وبديه من خلاف لون واحد والأحمر - رباد

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ. وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ اسْمُهُ هَرَمٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُقَاعِ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا حَدَّثْتَنِي فَحَدَّثْتَنِي عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، فَإِنَّهُ حَدَّثْتَنِي مَرَّةً بِحَدِيثٍ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِتِينَ فَمَا خَرَمَ مِنْهُ خَرْفًا.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ [وَالسَّبْقِ]^[١]

١٦٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجْرَى الْمُضْمَرَّ^(١) مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَهْيَالٍ، وَمَا لَمْ يُضْمَرْ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ ثِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَبَيْنَهُمَا مِثْلٌ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى، فَوُتِبَ بِي قَرَسِي جِدَارًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

١٧٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ نَافِعٍ بْنِ أَبِي نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَبَقَ^(٢) إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ».

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ

١٧٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَالِمٍ أَبُو جَهْضَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا اخْتَصَصْنَا ذُوْنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ: أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ

قوائم عاكب، وقيل: هو أن يكون الواحدة محجلاً والثلاث مطبقة، وقيل: أن تكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلاف محجبتين. (بجمع البحار)

(١) قوله: "أجرى المضمر" الإضمار والتضمير أن تقدّر علفها بعد السمن مدة، وتجمل فيه لتعرق وتحفّ عرقها فيخفّ لحمها ويقوى عى الجرى.

(٢) قوله: "لا سبق... إلخ" السبق - بفتح باء - ما يجعل من المال رهناً على المسابقة وبالسكون: مصدر سبق، وصحح "انفتح" والمعنى لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة وهي الإبل والحيل والنسهم، وقد أحق بها الفقهاء ما كان بمعناها، قال الطيبي، ويدخل في معناها البغال والحُمير والفيل. (بجمع البحار)

بلون غيره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ وَالْمَسَابَقَةِ

ويطلق على المال المقرر في مسابقة الخيل، والمسألة أن المال لو كان من جانب فحائز وإلا فلا، وأما إذا كان من الجانبين فحوازه صورة أن يدخل الثالث المحل ويقول: إن سقت فأخذ مسكماً وإلا فلا أعطي ويشترط في المحل أن يحتل مرسه أن يسبق، ودليل التحليل ما أخرجه أبو داود، وجه جواز الشرط من الجانبين عند دخول المحل المذكور في انزليعي شرح الكنز، وقد تعرض إليه ابن تيمية أيضاً وذكر فروعه في بعض تصانيفه.

قوله: (لا سبق إلا في الخيل إلخ) السبق بسكون الوسط مصدر بمعنى الرهان، وأما بفتح فهو المال المقرر، ويدل حديث الباب على قصر الشرط على ما ذكر في حديث الباب لكن الفقهاء ألحقوا به أشياء أخرى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ

يروى الحمار على الفرس غير مرضي، وقال الطحاوي: إن لهنه بهي إرشاد وشمعة كيلا يكون تقليل آنة الجهاد، فإن الفرس يعمل ما لا يعمل البعل، فالخاسل أن تحصيل البعل يس غير حائر

الْوُضوء، وَأَنْ لَا تَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا تُتْرَى جَمَارًا عَلَى فَرْسٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ هَذَا، فَقَالَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُمْ فِيهِ الثَّوْرِيُّ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ بِصَعَالِيكَ^(١) الْمُسْلِمِينَ

١٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْطَاءَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ابْعُوثِي^(٢) فِي ضِعْفَانِكُمْ فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضِعْفَانِكُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ]^(٣) الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ

١٧٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ^(٤) رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "بصعاليك المسلمين" في "شرح السنة": أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بصعاليك المهاجرين، والصُّعُوك كعصمور: الفقير تصعلك افتقر، والاستفتاح لاستنصر والافتتاح، وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ﴾ أى يستنصرون على المشركين، ويقولون: اللهم انصرنا بنبي آخر الزمان، فكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اللهم انصرنا بفقراء المهاجرين، ويمكن أن يكون معنى الافتتاح أى كان يفتح بهم في لإحسان، كذا في الحواشي، وتوجه هو الأول، كذا في "السمعات".

(٢) قوله: "ابْعُوثِي في ضِعْفَانِكُمْ" أى اطلبوني فيهم فإن معهم صورة في بعض الأوقات لعظم منزلتهم، وهو نهى عن مخاطبة الأغنياء وهو يقطع همزة ووصلها. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "لا تصحب الملائكة رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ" هو الحُسُجَل الذى تعلق على الدواب، قيل: إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ بِصَعَالِيكَ الْمُسْلِمِينَ

اصعاليك الغرباء، ويمثل هذا الحديث تمسك بعض أهل العصر على التوسل بالصالحين المتعارفين في زماننا، وصف ابن تيمية كتاباً في عدم جواز التوسل بالصالحين المتعارفين في زماننا أى الدعاء بمثل أن يقول: اللهم اقبل دعائي بحق فلان وتوسله، والحال أن ذلك لم يأت إليه ولم يستدع منه دعاء وإنما هو توسل لسانى فقط، ولكن للشوكاني رسالة في الجواز، ولقد أتى ابن تيمية بقول العلماء من المذاهب الأربعة ونقل من الحنفية عن تجريد القدوري ما في التتار حانية معرباً إلى المتنقى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وكره قوله بحق أبيائك ورسلك وأوليائك، وينظر في مراده.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ

اعلم أن مدلول الحديث جواز المعارف وجورها بعض الصوفية مثل جلال الدين الدواني، وإعجاب أن يحافظ ابن حزم أيضاً وجورها، وأسقط جميع الأحاديث الواردة على عدم الجواز، وكان في صحيح البخاري قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يكون في أمي من يحبون المعارف والحرير» وقال ابن حزم: إن في سحاري تعيقاً والسد معتن، والحال أن الحديثين أوصلوه وأتوا السماع. واعلم أن المعارف ما نصرت دُفعه، والملاهي ما بصرت بالأيدي، وذهب جمهور الأئمة وأهل المذاهب الأربعة إلى تحريمه وستشه

٢٦. باب مَنْ يَسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

١٧٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ حَدَّثَنَا الْأَخْوَصُ بْنُ جَوَابٍ أَبُو الْجَوَابِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشَيْنِ وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى الْآخَرِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ الْقِتَالُ فَعَلِيٌّ» قَالَ: فَأَتَنَحَّ عَلِيٌّ حِصْنًا فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً فَكَتَبَ مَعَهَا خَالِدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْبِي بِهَا فَقَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ الْكِتَابَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا أَنَا وَرَسُولٌ فَصَكَتْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ هَرِيبٌ لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْوَصِ بْنِ جَوَابٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «يَخْبِي بِهِ» يَعْنِي النَّمِيْمَةَ.

٢٧. باب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ

١٧٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِلَّا كُلُّكُمْ رَاعٍ»^(١) وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَلَا يُمَيِّزُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ بَقْلِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، إِلَّا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي مُوسَى. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٠٥ (م) - أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مُحَمَّدٌ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ».

سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

بصوته، وكان صلى الله عليه وسلم يحب أن لا يعم العدو به حتى يأتهم فجاءه، وقيل: غير ذلك. (النهاية)

(١) قوله: "كُلُّكُمْ رَاعٍ... إلخ" أي حافظ مؤمن، والرعية كل من يملكه حفظ الراعي ونظره ولا أقل من كونه راعيًا علي أعضائه وجوارحه، وقوله: مسؤل عن رعيته أي عما يحب رعايته أي مؤمن عي من يله من رعية، المحفوظة فعية بمعنى مفعولة.

الطبل لتسحير أو الوليمة أو لغرض صحيح آخر.

ثم سنده حديث الباب على شرط مسلم، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي من مقروونات البخاري ص (٧٦)، وفي موضع في تفسير سورة الجمعة هو راو مستقل بلا قرآن، وقال الحافظ: إن في تفسير سورة الجمعة هو عبد العزيز بن محمد بن أبيس الدراوردي، أقول: إنه إما من سهو القلم أو من نسخ الكاتب، وأحاديث أخرى تدل على عدم إحوال وهي صحاح، وما في تذكرات المشايخ الجشتية مثل اقتباس أنوار من أن بعض المتقدمين من الصوفية ارتكبوا السرود، وأقول: إن السرود لفظ فارسي ولا يطق على ضرب المعارف بل على سماع الأشعار فقط، ويجب أن يعلم أن الصوفية المتقدمين لم يثبت عنهم سماع المعارف.

باب مَا جَاءَ فِي يَسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

قوله: (فأخذ منه جارية إلخ) لعله أحده بإذن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقال الصحابي: إن الإمام إذا أجاز القسمة للعامل تخور

له القسمة ثمة.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ

١٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ حَرْثٍ عَنْ أُمِّ الْخَضِصِينَ الْأَحْمَسِيَّةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ قَدْ التَفَعَ^(١) بِهِ مِنْ تَحْتِ إِبْطِهِ، قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى عَضَلَةِ عَضْدِهِ تَرْتَجُّ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبِشِيٌّ مُجَدَّعٌ^(٢) فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا مَا أَقَامَ لَكُمْ كِتَابَ اللَّهِ».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِزْبَانِ بْنِ سَارِيَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أُمِّ خَضِصِينَ.

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ

١٧٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ^(٣) عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ^(٤) مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ^(٥)».

وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ وَعِزْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ وَالْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْقَفَارِيِّ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ

وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ

١٧٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ

ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ^(٦).

(١) قوله: "قد التفع" أى شتم.

(٢) قوله: "وإن أمر عبيكم عبد حبشي مجدع" أى مقطوع الأعضاء، ولتشديد لتكثير، فإن قيل: شرهه للإسلام والحرية والقرشية وسلامة الأعضاء، قلت: نعم لو انعقد بأهل لعقد والخل، أما من استولى بالغبية تحرم مخالفته وتنفذ أحكامه ولو عبداً أو فاسقاً مسلماً، وأيضاً ريس في الحديث أنه يكون مما يفسد إليه الإمام أمراً من الأمور، قاله في "مجمع البحار".

(٣) قوله: "السمع والطاعة" مبتدأ، خبره محذوف أى واجب. (اللمعات)

(٤) قوله: "فما أحب وكره" أى فيما يوافق صبه أو يخالفه. (اللمعات)

(٥) قوله: "فلا سمع ولا طاعة" أى للإمام أو لأحد كالأولاد وغيرهما في معصية، كذا في "اللمعات".

(٦) قوله: "نهى عن التحريش بين البهائم" هو الإغراء وتوبيخ بعضها على بعض كما يفعل بين الحمال والكباش والذئوك وغيرها. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ

قد مر أن الإمام إذا أمر بشيء مباح يصير ذلك واجباً، وإذا نهى عنه صار حراماً، وراجع فيه شرح الجامع الصغير للعزيزي.

قوله: (عند حبشي إلخ) قيل: إن الإمامة مشروطة بأن يكون الإمام حرّاً وقرشياً. وأجيب بأنه يصلح أن يصير العبد عاملاً، وأم شرط كون الإمام قرشياً فعلى أبي حنيفة وإمام الحرمين الشافعي خلاف ونقله نور الدين الطرابلسي عن أبي حنيفة كما في القول المختار، واشتهورة عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك شرط القرشي، وقد يقل الإجماع أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ

وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ

أي في وجوه الحيوانات وثنت الوسم على المحدث عن عمر العاروق وكان في قاتله الوقف لله، وفي الفتاوى الراراية وقعت غيرة عجيبة

١٧٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّخْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَيُقَالُ: هَذَا أَصْحٌ مِنْ حَدِيثِ قُطَيْبَةَ. وَرَوَى شَرِيكَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي يَحْيَى ^(١). وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعِكْرَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ.

٣١ - [بَابٌ] ^(٣)

١٧١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوُجْهِ ^(١) وَالضَّرْبِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ

١٧١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يَقْبَلْنِي، ثُمَّ عَرَضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَقَبِلَنِي ^(٢).

قَالَ نَافِعٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: هَذَا [حَدٌّ] مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ بَلَغَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ.

١٧١١ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ نَحْوَهُ بِمِثْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الذَّرِيَّةِ وَالْمَقَاتِلَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ.

حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

٣٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ

١٧١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُتَحَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ

(١) قوله: "نهى عن الوسم في الوجه" - معجمة - على الصحيح، وقيل: بمعجمة ومعجمة، وهو أثر نكحة.

(٢) قوله: "ففسنى" فاعلم منه أن الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة، دخل في زمرة المقاتلة، وكان من البالغين وإلا من الذرية. (السمعات)

وهي هذه: ويخاصه ضارب الدبة بغير وجهه لا بوجهها إلا بوجهها.

[١] هناك عبارة ساقطة من المصحح الهدي، أنشأها الدكتور بشار، ولفظها: «١٧٠٩ (م) - حدثنا بذلك أبو كريب عن يحيى بن آدم عن

شريك».

[٢] هناك عبارة ساقطة من المصحح الهدي، أنشأها الدكتور بشار، ولفظها: «ورواه ابن فضيل عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً.

وأبو يحيى هو: القاتل لكوفي، اسمه: رداد».

[٣] لفظة «باب» ساقطة من المصحح الهدي. أنشأها من نسخة بشار.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ، فَإِنْ جِزَائِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ».

وفي الباب عَنْ أَنَسٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ نَحْوَ هَذَا عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَلِّ الشُّهَدَاءِ

١٧١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي الدَّهْمَاءِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «شَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجَرَاحَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: «اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَحْسِنُوا»^(١) وَأَذِفُوا^(٢) الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ. وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرَاتًا، فَمَاتَ أَبِي فَقَدَّمُ بَيْنَ بَدْيِ رَجُلَيْنِ.

وفي الباب عَنْ حَبَّابٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ، وَأَبُو الدَّهْمَاءِ اسْمُهُ قِرْقَةُ بْنُ بَهْيسٍ^(٣).

٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشُورَةِ

١٧١٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ وَجِيءَ بِالْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟» وَذَكَرَ قِصَّةَ طُوَيْلَةَ.

وفي الباب عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

(١) قوله: "أنت صابر محتسب مقبل غير مدبر" قال النووي: غير مدبر حذر من يقبل في وقت، ويدبر في وقت، واحتسب هو متخلص لله تعالى، وإن قاتل عصية أو لأحد غيبة، ونحو ذلك، فليس له اثواب، وقوله: إلا الدين استثناء منقطع، ويجوز أن يكون متصلاً أي الدين لدى لا سوى أدوه، أراد بالدين هنا ما يتعلق بدينه من حقوق المستسلمين إذ ليس الدين أحق بالوعيد، والمطالبة عنه من الجاني والغاصب والخائن واسارق - انتهى كلامه -.

فإن قُتِلَ: كيف قال ﷺ: كيف قُتِلَ: وقد أحاطه بسؤاله عملاً، وأجابته بذلك اجواب، قلت: ليسأل ثابت لو يجيبه بدئت الجواب ويعقب به لا الدين استدراكاً بعد إعلام جبرئيل عليه السلام بجاه صلوات الله عليه، (الطبي).

(٢) قوله: "وأحسبوا" أي جئيدوا العمل في تسوية حضره وتنظيفه من التراب ولقدرة ونحوه، وفي "شرح الشيخ رحمه الله"، وقوله: أحسنوا أي إلى الميت بالمسألة في الرفق في تعسبه وتكفيمه وحمله وإنزاله في القبر. (السمعات).

(٣) قوله: "وأذفوا لاثنين واثلاثة" هذا في حالة الضرورة، وأما في حاة الاختيار فيحرم جمع اثنين في قبر واحد، كذا في "شرح الشيخ".

باب ما جاء في المشورة

أصل معنى المشورة أخذ لعسل، والعرض هو الرجوع إلى القسب.

قوله: (قصة صوبه بخ) واقصة أنه قال عمر رضي الله عنه أن يقتل الأسارى، وكان رأي النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر الصديق رضي الله عنه سفادة، فتمشى النبي - صلى الله عليه وسلم - على رأيه ورأي الصديق الأكبر فعاتب الله، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «كان عذب الله على رأس هذه الشجرة ولو نزل لم ينح إلا عمر».

قوله: (وهذا حديث حسن بخ) حسن الحديث مع أنه منقطع، وقد اشبه المصنف في كتاب لعن في الحديث حسن لاتصل فعنه أنه لم يعتبره ههنا، بل تمشى على حسنه بابتدعات والشواهد.

ويزوي عن أبي هريرة قال: ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ.

٣٦ باب ما جاء لا تفادي جيفة الأسير

١٧١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمِ بْنِ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِذَا دُفِنُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَعَهُمْ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ. وَزَوَّاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَوْطَاةٍ أَيْضًا عَنْ الْحَكَمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى لَا يَخْتِجُ بِحَدِيثِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ وَلَكِنْ لَا يُعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَفِيهِهِ. وَلَا أُرْوِي عَنْهُ شَيْئاً، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ صَدُوقٌ فَكَيْفَ وَرَبَّمَا يَهُمُ فِي الْإِسَادِ. حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: فَقَهَرُونَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ.

٣٧ باب [مَا جَاءَ فِي الْقَرَارِ مِنَ الرَّخْفِ]

١٧١٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي رِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَمَّا يَخْبَرُ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً^(١) فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاخْتَبَأْنَا بِهَا وَقُلْنَا: هَلَكْنَا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الْقَرَارُونَ، قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ»^(٢) وَأَنَا فَتَنُكُمْ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي رِيَادٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً: يَعْنِي أَنَّهُمْ قَرُّوا مِنَ الْقِتَالِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، وَالْعَكَارُ الَّذِي يَمُرُّ إِلَى إِمَامِهِ لِيَنْصُرَهُ لَيْسَ يُرِيدُ الْقَرَارَ مِنَ الرَّخْفِ.

٣٨ باب [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْقَتِيلِ فِي مَقْبَلِهِ]

١٧١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ بُشَيْحَ الْعَمَرِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ جَاءَتْ عَمَتِي بِأَبِي لَتَدْفِنَهُ فِي مَقَابِرِنَا فَتَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَدُّوا

قال الشيخ في "المعاني": ويدل على الضرورة صدر حديث وهو قوله: سبكي إلى رسول الله ﷺ الجراحات يوم أحد - والله تعالى أعلم -

(١) قوله: "فحاص الناس حيصاً" أي فملوا مبةً من الخيص وهو اميل، وإن أراد بالاس أعداءهم، فالمراد بها الحصة أي خدوا عينا حصة، وحالوا حولة فانهزم عنهم، وأتوا المدينة وإن أراد به السرية، فمعناها الفرار ولرجعة أي ماوا عن العدو منتحيين إلى المدينة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصاً﴾. (الصبي)

(٢) قوله: "بل أنتم العكارون" أي الكزارون أي احرب واعصوهن نحوها، قوله: وأنا فتنتكم، الففة الفرقة والجماعة من اساس، في الأصل لطائفة التي تقيم وراء اجيش، فإن كان عليهم خوف أو هزيمة التجأوا إليه، وهب النبي ﷺ في قوله: "أنا فتنتكم" أي قوله تعالى: ﴿وَأَوْ مَتَحِيزاً إِلَى فِئَةٍ﴾ تهديداً بدلت عدوهم في الفرار أي تخيّرتم لي فلا خرج عنكم، قاله الطيبي.

باب ما جاء لا تفادي جيفة الأسير

قوله: (س أبي ليلي إلخ) عبد الرحمن بن أبي ليلي واند، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ولد، والولد فقيه وشيء الحفظ، وأبوه من رجال الصحيحين وتابعي حليل القدر.

وفي ربا في فتح القدير: أن مسلماً إن أعصى كاهراً خنزيراً أو خمرأ في دار خرب فتممه طيب للمسلم، ويجوز عند أبي حنيفة الربا في دار الحرب، وله تمسك في الحديث في مشكل الآثار وذكر التفتة أيضاً وأقول: إن الشيخ من اهتمام ترك شيئاً وهو أن الحث عندنا حيث اكتسب وحث السب وحث لعوص، وحث السب مثل: لسرقه والنهبة والعصب، ولا يجوز سرقه مال حربي ولا نهبه ولا عصه، فنه

[١] هذه لزمجة ساقطة من نسخة هندية أشده من نسخة شار

[٢] هذه لزمجة ساقطة من نسخة هندية أشده من نسخة شار

الْقَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [وَيُنَبِّحُ ثَقَّةً]^[١]

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلَقِّي الْغَنَائِبِ إِذَا قَدِمَ

١٧١٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَبُوكَ^(١) خَرَجَ النَّاسُ يَتَلَقُّوهُ إِلَى ثِيَابَةِ الْوَدَاعِ. قَالَ السَّائِبُ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ وَأَنَا غُلَامٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَيْءِ

١٧١٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْخَدَنَانِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ^(٢) عَلَيْهِ يَخِيلُ وَلَا رِكَابٍ. فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُذَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٢].

(١) قوله: "من تبوك" وهي أرض بين الشام والمدينة، والمسيرة بينها وبين المدينة نصف شهر، ووقع غزوتها في سنة تسع من الهجرة وهي آخر غزواته ﷺ. (اللمعات)

(٢) قوله: "مما لم يوجف المسلمون" الإيجاف سرعة السير وأوجف دأبته حثها على السير، قوله: في الكراع هو اسم لجماعة الخيل أى يجعله في الخيل المربوط في الغزو، كذا في "مجمع البحار".

وإن كان مباحاً لكنه يكون مباحاً في الحرب لا بلا حرب ، ولإباحة شروط مذكورة في الفقه ، والناس عنه غافلون. وأم حيث العوض فمثل : الخمر والخنزير في دار الإسلام وإن كان يراضي الطرفين فإن الشريعة تفسخ العقد بطريق النيابة ، وأما إذا أخذ المسلم ثمنها في دار الحرب فلا حث في السبب ولا في العوض فإن الشريعة ليست بنائية في دار الحرب تفسخ العقد ، والحث إنما هو في الكسب فإن تعاطى الخمر والخنزير وتداوله في الأيدي حرام ، وغرضي أن الفقهاء يذكرون المسائل المتعلقة بباب في ذلك الباب ولا يذكرون شروطها وقيودها فله بل في موضع آخر ، ويجب التنبه على هذا ، ويأخذ السفهاء مسألة بلا قيود وشروط ويعترضون علينا ، فاعترضوا بما في الفتوح مغمضين عما يذكر في كتبنا من حرمة تعاطي الميتة والخنزير والخمر ، قال ابن وهبان في منظومته:

وما مات لا تطعمه كذباً فإنه حرم حيث نفعه متعلد

باب ما جاء في الفَيْءِ

الغنيمة ما حصلت بركض الخيل والركاب وما حصل بدونه فهو فيء.

ولي ههنا إشكال وهو أن نص القرآن يدل على أن أموال بني النضير لم تحصل بإيجاف الخيل فيكون فيئاً ، والحال أن المسلمين حاصروا بني نضير أياماً فيكون فيه إيجاف خيل ، كما في كتب السير فتعارض الأمر ، وإن قيل : ما وقع الحرب بل صالح بنو النضير فإيهامهم قالوا . إن الأموال المنقولة لنا وغير المنقولة لكم ، فيكون فيئاً لأن آخره الصبح ، قست : لا يشمي هذا ما في الصدور فإن الصبح في الآخر يكون في الغزوات كلها ولا يكون العرة لذلك الصبح فالإشكال على حاله.

واختلف الشافعية والحنفية في فتح مكة قلنا : إن فتحها كان غلبة وعوة ، وقالوا : إن فتحها كان صلحاً ، وأدلتنا قوية حتى أن عجز الشافعية عن الجواب ، ولعل الشافعي قال : إن آخر أمر فتح مكة وقوع الصبح وإن لم يكن في أوله ، والله أعلم.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] هناك عبارة ساقطة من نسخة اهدية، أنتها الدكتور بشار، ولفظها: «وروى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن معمر عن

أبواب اللباس

عن رسول الله ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ^١ وَالذَّهَبَ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَجَلَ لِأَنَاثِهِمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأُمِّ هَانِيٍّ وَأَنَسٍ وَحُذَيْفَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَجَابِرَ وَأَبِي زَيْحَانَ وَأَبِي عُمَرَ وَالْبَرَاءَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [الرُّخَصَةِ]^(١) فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ

١٧٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَا الْقَمَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "حَرَّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبَ" قال في "الرهان": وليس خالصه مكروه في الحرب عندنا أي عند أبي حنيفة لأنه لا فصل فيما رويناه، ولضرورة يدمع بالخطوط وهو الذي حمة حرير وسداه غير ذلك، وأباحه كالشافعي ومالك لما في "كامل" بن عدي عن الحكم بن عمرو كان من أصحاب النبي ﷺ قال: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَلَكِنْ أَعْتَمَهُ عَبْدُ الْحَقِّ بَعْضُهُ مِنْ رُؤُوسِهِ، وَقَالَ: بِهِ صَعِيفٌ عَنْهُمْ، بَلْ مَرْوُوثٌ.

أبواب اللباس

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ

قال الحنفية: إِنْ اسْتَعْمَلَ أَوَّلِي الذَّهَبِ عَمِلَ جَائِرٌ لِلرِّجَالِ وَنِسَاءً، وَيَجُوزُ الْحَرِيرُ بِرَجُلٍ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصْبُعٍ، وَالْعَبْرَةُ لِأَصْبُعِ اللَّاسِ وَلِبَاسٍ لثَوْبِ إِنْ دِي حِمْتُهُ وَسَدَاهُ حَرِيرٌ حَرَامٌ، وَالَّذِي لِحِمْتِهِ عَمِلَ حَرِيرٌ جَائِرٌ وَالْعَكْسُ عَمِلَ جَائِزٌ، وَلَوْ كَانَ حَرِيرٌ مَطْرُزاً فَكَذَلِكَ لِلنَّفْصِيِّ. اضْرَازَ سَنَحَافٍ، وَاسْتَسُوجَ (كَشْبِيْدَه) إِنْ كَانَ مَفْرَقاً وَقَدَرُ رُتْدَا عَسَى رُبْعَةً أَصْبُعٍ فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَفْرَقٍ فَيَجُوزُ إِنْ رَأَى مِنْ يَرَاهُ عَيْداً فَوْهَ بُو وَجَدَهُ مَفْرَقاً لَا يَجُوزُ، وَلَا فَيَجُوزُ، وَلِلْعَلِّ الْمَرْكُشَ إِنْ كَانَ مَفْرَقاً فَلَا يَجُوزُ وَإِلَّا فَيَجُوزُ.

قوله: (حَصَبُ الْحَايَةِ بِخ) علمه أن حصبة عمر في الحايبة طوية وتوحد قطعاتها في كتب الحديث ولا توجد جميعها في الكتب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ

قال أبو حنيفة: يَجُوزُ فِي الْحَرْبِ مَا كَانَ سَدَاهُ شَيْئاً وَحِمْتُهُ حَرِيراً فِي الْحَرْبِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ لِعَكْسِ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحَرْبِ الْحَرِيرُ خَالِصٌ

قوله: (مَرَحَصٌ هَمْ إِي) في بعض روايات أنهم كد مسيرين في الحكمة (حارث). وهذا الحديث بطريق التدوي بالقبول

بَاب ٣

١٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ: قَدِمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: فَبَكَى وَقَالَ: إِنَّكَ لَشَيْئَةٌ بِسَعْدٍ وَإِنَّ سَعْدًا كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ وَأَطْوَلَ. وَإِنَّهُ يُعِثُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جُبَّةً مِنْ دِينَاجٍ مَسْجُوجٍ فِيهَا الذَّهَبُ فَلَيْسَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعِدَ الْمِثْبَرُ فَقَامَ أَوْ قَعَدَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْمِسُونَهَا فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ ثَوْبًا قَطُّ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا؟ لَسْنَا دِلُّ سَعْدٍ^(١) فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَرَوْنَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّخِصَةِ فِي الثَّوْبِ الْأَخْضَرِ لِلرِّجَالِ

١٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَبْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لَبَّةٍ فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ^(٢) أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكَبَيْهِ بَعِيدًا مَا بَيْنَ الْمَنْكَبَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي رَمْثَةَ وَأَبِي جَحِيفَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُقْصَرِ لِلرِّجَالِ

١٧٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ^(٣) وَالْمُقْصَرِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. حَدِيثٌ عَلِيٌّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْفِرَاءِ

١٧٢٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّمَنِ وَالْجَبَنِ وَالْفِرَاءِ، فَقَالَ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَى عَنْهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُغِيرَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ قَوْلَهُ: وَكَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ^(٤).

(١) قوله: "لَسْنَا دِلُّ سَعْدٍ" جمع منديل، أشار به إلى عظم رتبته، والمنديل - بكسر ميم - ما يحمل في اليد للوسخ والاستهانة أي أو في ثياب سعد بن معاذ الأوسى حبر من هذه الجلبة. (المجمع)

(٢) قوله: "فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ" هما بردان بياضتان منسوجتان بخطوط حمر مع سود. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "الْقَسِيُّ" وهو ثياب من كتان مخلوط بحريز، نسبت إلى قرية قس بفتح قاف وبكسر ها - وقيل: أصله قرى بالراء نسبة إلى القر صرب من الإبريسم؛ فأبدلت سينًا. (مجمع البحار)

قوله: (حدثنا أبو عمار إلخ) في هذا الحديث شيان أحدهما أن مرسل الثوب ليس بسعد بل رجل آخر، المهم إلا أن يُقرأ بُعِثَ مجهولاً. وثانيهما أنه عليه الصلاة والسلام لم ينسبه أصلاً.

[١] هناك عبارة ساقطة من المصححة الهدية أُنْتُهِيَ الدكتور بشار، ولقطها: «وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محموطاً»، روى سفيان عن سماعيل التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفاً. قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد عن عاصم داهب الحديث

٧ - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت

١٧٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِزَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَا تَشَاءُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِهَا: «أَلَا نَزَعْتُمْ جُلْدَهَا ثُمَّ دَبَغْتُمُوهُ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ».

وفي الباب عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمَحْبَبِ^(١) وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ. وَحَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَوَّهَذَا. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَرَوَى عَنْهُ عَنْ سَوْدَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُصَحِّحُ^(٢) حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَقَالَ: اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٧٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْقَوْنِزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْلَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ»^(٣) فَقَدْ طَهَّرَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ فَقَدْ طَهَّرَتْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ»^(٤) فَقَدْ طَهَّرَ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ. وَكَرِهَ بَقْعُضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ بِجُلُودِ السَّبَاعِ، وَشَدَّدُوا فِي لُبْسِهَا وَالصَّلَاةِ فِيهَا. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: «إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِلْدٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. فَكَذَا فَسَرُّهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ. وَقَالَ: إِنَّمَا يُقَالُ: إِهَابٌ لِيَجْلِدَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَمِيدِيُّ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ.

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَالشَّيْبَانِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ قَالَ: أَقَانَا كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَلْبَسُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا

(١) قوله: «محبب» - بضم ميم وفتح حاء مهمة وشدة موحدة مكسورة بفتح - وأخيراً يفتحون الباء. (المفني)

(٢) قوله: «أبنا إهاب دبغ فقد طهر» يتناور كس جلد يحمل ادباغة لا ما لا يحتمس، فلا يطهر جلد آحبة والفارة به، قال ابن القيم، فإن محمد رحمه الله في «نحو»: وبهذا نأخذ إذا دبغ إهاب الميتة، فقد طهر وهو ذكاته، ولا بأس بالانتفاع به، وهو قول أبي حنيفة وأبي حنيفة وأبي حنيفة من فقهاءنا خلافاً لما نكث ومن تبعه.

(٣) قوله: «إبنا إهاب دبغ فقد طهر» قد في «الهداية»: وهو بعمومه حجة على مالك رحمه الله تعالى في جلد الميتة، ولا يعارض بأسه بالورد عن الانتفاع من البتة بإهاب لأنه سم غير المدبوغ، ثم ما يمنع التن والفساد، فهو دباغ وإن كان تسميساً أو تزيئاً؛ لأن المقصود يحصل به، فلا معنى لاشتراط غيره - انتهى -

قال ابن القيم: والإبقاء في الريح كالشميس، وفيه حديث أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت

في كتب الشافعية أن الجلد يظهر بالسباع، وذكر في الطلقات الشافعية مناصرة الشافعي وأحمد، وتدل المناظره على عدم الصهارة بالسباع عند الشافعي، وأحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة - كل إهاب إذا دبغ فقد طهر إلا جلد الادمي والخنزير - خلافاً لما نكث رحمه الله وأما لاختلاف في الكس فقد مر في الحاربي.

قوله: (أبصر بن شميل ر.ح) صلاق الإهاب على كل شيء كان قبل الدباغة مشهور عن أبي شميل، وما ذكر المصنف والله أعلم، وأما ما ذكره في الحديث ليس بأقل من الحسن.

عَصَبٌ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ. وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ. سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ لِمَا ذَكَرَ فِيهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ، وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطَرُّوا فِي إِسْنَادِهِ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ جُهَيْنَةَ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَائِشَةَ وَهَبِيبِ بْنِ مَغْفَلٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [جَرِّ] ذِيُولِ النِّسَاءِ

١٧٣١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُزَخِّنَ شِبْرًا»، فَقَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشَفَ أَقْدَامُهُنَّ، قَالَ: «فَيُزَخِّنُهُ ذِرَاعًا لَا يَزِيدَنَّ عَلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْحَدِيثِ رُخْصَةٌ لِلنِّسَاءِ فِي جَرِّ الْإِزَارِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَسْتَرًا لَهُنَّ.

١٧٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ الْحَسَنِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ شِبْرًا مِنْ نِطَاقِهَا.

استمتعوا بملود الميتة إذا هي دبت ترابًا كان أو رمادًا أو ملحًا أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه، وفيه معروف بن حسان مجهول - انتهى -

(١) قوله: "ولا عصب" - بفتحين - قال في "شرح مواهب الرحمن": وعصب الميتة نجس في الصحيح من الرواية؛ لأن فيه حياة بدليل تألمه بالقطع، وقيل: طاهر لأنه عظم غير متصل، قال التوربشقي: إن هذا الحديث ناسخ للأخبار الواردة في الدباغ لما في طرده: "أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر" لأنه لا يقاوم تلك الأحاديث صحة واشتهارًا، ثم ابن حكيم لم يبق النبي ﷺ، وإنما حدث عن حكاية حال، ولو ثبت فحقه أن تحمل على نهى الانتفاع قبل الدباغ. (المرقاة)

(٢) قوله: "من جرَّ ثوبه خيلاء" - بالضم - الكبر والفج، قال النووي: وأجمعوا على جواز الجرِّ للنساء. (المجمع)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ

في كتب الحمية المهي عن جرِّ الإزار بلا تقييد. وفي كتب الشافعية أن المهي عن جرِّ الإزار خيلاء، وقال الحمية: إن قيد خيلاء واقعي، وقال الشافعية: إنه احتزاري ويحور جرِّ الإزار للسراويل.

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً مُلَبَّدًا^(١) وَإِزَارًا غَلِيظًا فَقَالَتْ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءً صُوفٍ وَجُبَّةً صُوفٍ، وَكُمَةً^(٢) صُوفٍ، وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، [وَحُمَيْدٌ]^(٣) هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الْأَعْرَجِ مُتَكَوِّنُ الْحَدِيثِ، وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَعْرَجِ الْمَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٍ. وَالْكُمَةُ الْقُلَنْسُوءَةُ الصَّغِيرَةُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السُّودَاءِ

١٧٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^(٤).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرُكَانَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢ - [بَابُ سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ]^(٥)

١٧٣٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ

(١) قوله: "كساء ملبدًا" أي مرقعًا يعني جادري رقعها برهم دوخته مانند بده شده که بمعنی نمداست و "إزارًا غليظًا" أي ازاری درشت آن نیز از جهت رقع برهم زدگی بود یا بجهت صفاقت ودرشتی جامه وی. (ترجمة الشيخ)

(٢) قوله: "وكمّة" الكمة - بضم كاف وشدة ميم - القلنسوة. (م)

(٣) قوله: "عمامة سوداء" شيخ عبد الحق در ترجمه مشکوة گفته: بدانکه پوشیدن عمامه سنت است واحاديث بسيار در فضل آن دارد شده وآمه است که دو رکعت بعمامه بهتر است از هفتاد رکعت بی عمامه، وبدانکه گذاشتن عذبه مر عمامه را افضل است وليکن دائمی نیست آنحضرت گاهی عمامه را عذبه فرو گذاشتی وگاهی بی عذبه پوشیدی وگاهی تحت العنق زدی وگاهی میخلانید یک طرف دستار را در دستار و می گذاشت طرف دیگر را وعذبه آنحضرت اکثر پس پشت بودی واحیاناً بر جانب دست راست وگاهی دو عذبه بودی میان دو کتف، و گذاشتن عذبه در جانب دست چپ بدعت است، کذا قيل، واقل مقدار عذبه چهار انگشت است واکثر یکدست و تطویل آن متجاوز از نصف ظهر بدعت است وداخل سبال واسراف ممنوع واگر بطريق تکرار وخیلاء باشد حرام والا مکروه مخالف سنت است -انتهی-

باب ما جاء في لبس الصوف

حديث الباب أنكره المصنف ، وسند آخر في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني.

باب ما جاء في العمامة السوداء

كانت عمامته عليه الصلاة والسلام في أكثر الأحيان ثلاثة أذرع شرعية ، وفي الصلوات الخمس سبعة أذرع وفي الجمع والأعياد اثنا عشر ذراعاً ، وفي بعض الروايات : أنه عليه الصلاة والسلام أتم رجلاً وسدل له عدتين ، وقال ابن تيمية : إن سدل عذبه عليه الصلاة والسلام

بن عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ.
قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْدُلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. وَلَا يَصُحُّ حَدِيثُ عَلِيٍّ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ

١٧٣٧- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ،
وَعَنْ لُبَّاسِ الْقَسِيِّ^(١)، وَعَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُعْصِفِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٣٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَغْنِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ حَدَّثَنَا حَفْصُ اللَّيْثِيِّ
قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمُعَاوِيَةَ. حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ: يَزِيدُ
ابْنُ حُمَيْدٍ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ

١٧٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَرَقٍ وَكَانَ فَصَّةً^(٢) حَبَشِيًّا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَبُرَيْدَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ قِصِّ الْخَاتَمِ

١٧٤٠- حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُثَيْدِ الطَّنَافِيسِيِّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ
أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ فَصَّةً مِنْهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(١) قوله: "عن لباس القسي" هي ثياب من كتان مخلوط بحرير يوتى بها من مصر تست إلى قرية على ساحل البحر، يقال لها: القس - يفتح
القاف - وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل القسي القزى منسوب إلى القز وهو ضرب من الإبريسم، فأندس من الرء سيناً، وقيل:
هو منسوب إلى القس وهو الصقيع لبياضه. (الطبي)

(٢) قوله: "وكان فصه حبشياً" وفي الرواية لأنية كان خاتم رسول الله ﷺ من فضة فصه مه يحتمل أن يكونا ثنين فلا إشكال، ويحتمل أن
يكون واحد، والمراد من كونه حبشياً أن يكون على هيئة أهل الحبشة، أو يكون صانعه حبشياً - والله أعلم بالصواب -.

ثابت في لينة رأى فيها رؤيا حين وضع الله تعالى يده على كتفيه عليه لصلاة وإسلام، وتجنّى له ما بين السموت والأرض، وسبحي هـ
أحدث.

باب ما جاء في خاتم الفضة

يجوز خاتم الفضة لرجال بقدر معروف في عقه

قوله: (وكان فصه حبشياً) قيل: إنه كان من عقيق حبشة، وقيل: إنه كان من عصة عبي صعب حبشة، وما قبله: إن خاتم الفضة
حائز بشرط أن لا يرد على مثقال مذكور في إندر المحتدر وغيره، وله حديث أخرجه الترمذي ص (٢١٠) ج (٢)

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ

١٧٤١ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَتَخْتَمُ بِهِ فِي يَمِينِهِ ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ اتَّخَذْتُ هَذَا الْخَاتَمَ فِي يَمِينِي» ثُمَّ تَبَدَّه وَتَبَدَّدَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

وفي الباب عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يُذَكِّرْ فِيهِ أَنَّهُ تَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ.

١٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخْتَمُ^(١) فِي يَمِينِهِ وَلَا إِخَالَه إِلَّا قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[١].

١٧٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَتَخْتَمَانِ^(٢) فِي يَسَارِهِمَا.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٧٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي رَافِعٍ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ

١٧٤٥ - [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ

(١) قوله: "يتختم به" قال النووي: قد أجمعوا على جوازه في اليسر، واحتتموا في أيهما أفضل، والصحيح في مذهبه أن يمين أفضل لأنها رية واليمين أشرف وأحق الزينة والإكرام. (الصبى)

(٢) قوله: "تختم في يمينه" وفي "الدر المختار": ويجمعه بطن كفه في يمينه اليسرى، وقيل: اليمى إلا أنه من شعار الروافض، فيجب التحرز عنها. (الفهستانى وغيره) قلت: ولعله كان وبان فتبصر.

(٣) قوله: "يتختمان في يسارهما" قال الصبى: لا تعارض بينهما لجواز أنه فعل الأمرين، فكان يتختم في يميني تارة، وفي اليسرى أخرى حسب ما تفق، وليس في شيء منهما ما يدل صريحاً على المداومة والإصرار على واحد منهما - انتهى -.

باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين

لبس الخاتم في اليمين واليسار ثابت منه عليه الصلاة والسلام والخلاف في الأولوية.

قوله: (قال محمد: إلخ) البخاري صحيح حديث محمد بن إسحاق في هذا الموضع وأما تحسينه ففي مواضع، ولكنه لم يروعه في صحيحه.

باب ما جاء في نقش الخاتم

قوله: (ثلاثة أسطر إلخ) قبل: صورة السطور هذه: محمد رسول الله وقيل هذه: الله رسول الله والله أعلم.

[١] كذا في السخنة الهندية، وفي نسخة بشر: «حسن» فقط.

[٢] ما بين المعكوفتين ساقط من النسخة الهندية ومذكورة في نسخة الدكتور شار أنشاه منها. رواية الحسن بن علي الخلال رقمها:

١٧٤٥ وكذا رواية إسحاق بن منصور الآتي رقمها: ١٧٤٦ مذكورتان في نسخة محققة في الباب السابق، وذكرنا في النسخة الهندية

في باب نقش الخاتم رجحنا النسخة الهندية في وضع الأحاديث لما استهنا بالترجمة واتبعنا في انقسام النسخة المحققة حفظاً على أرفق الحديث

فصار تسلسل الأرقام هكذا: ١٧٤٤، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٥، ١٧٤٦.

بن مالك قال: كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ^(١)، وَرَسُولٌ سَطْرٌ. وَاللَّهُ سَطْرٌ.

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةً أَسْطُرٍ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ وَرَسُولٌ سَطْرٌ وَاللَّهُ سَطْرٌ. وَلَمْ يَقُلْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ ثَلَاثَةً أَسْطُرٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٧٤٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ فَتَمَشَّ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ» نَهَى أَنْ يَنْقُشَ أَحَدٌ عَلَى خَاتَمِهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

١٧٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ وَالْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ

١٧٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ وَنَهَى أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ طَلْحَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَابْنِ أَبِي ثَيْبٍ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٥٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّظْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ بِعَوْدَةٍ فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ قَالَ: فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا يَنْزِعُ نَمَطًا^(٤) تَحْتَهُ، فَقَالَ لَهُ سَهْلٌ: لَمْ تَنْزِعْهُ، قَالَ: لِأَنَّ فِيهَا تَصَاوِيرَ، وَقَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتَ قَالَ سَهْلٌ: أَوْ لَمْ يَقُلْ: إِلَّا^(٥) مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطِيبَ لِنَفْسِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "محمد سطر... إلخ" قال عصام في "شرح الشمايل": المظاهر أن محمدًا سطره الأول، ورسولًا سطره الثاني، والله سطره الثالث، من حكم بأن الله كان سطره الأول ورسول الله سطره الثاني ومحمد سطره الثالث لئلا يكون محمد على لفظ الله، فقد حكم بخلاف ما حكم به التنزيل حيث أثبت فيه محمد رسول الله بهذا الترتيب، وأيضًا رعاية تقديم الله في خاتم ليس أفص من رعاية الصفحة، وأيضًا يجعله المتكلم مقدمًا في التلفظ والاجتناب في الكتابة ليس أهم من الاجتناب عن التقديم في اللفظ - انتهى -.

(٢) قوله: "لا تمشوا عليه" وسبب النهي أنه ﷺ، لما نقش على خاتمه هذا القول ليحتمل كونه إلى الملوك، فلو نقش غيره مثله لدخلت المفسدة وحصل الخلل. (الطليبي).

(٣) قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت" لما ورد في "الصحيحين": أن البيت الذي فيه لصورة لا يدخله الملائكة.

(٤) قوله: "نمطًا" وهو ضرب من البسط له حمل رقيق، قوله: لم تنزع أي شيء تدفعه، قوله: وقال فيه النبي ﷺ: ما قد علمت أي من قوله: إن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه تماثيل أو صورة. (شرح موصأ).

(٥) قوله: "إلا ما كان رقماً في ثوب" قال محمد رحمه الله تعالى: بهذا لأحد ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط وعرش يعرّش أو وسادة، فلا بأس بذلك، إنما يكره من دخل في السرير وما يصيب بصل، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

قوله: «لا تمشوا عليه إلخ» لأنه كان لحوف الانشاس في عهده عليه لصلاه والسلام، وأما الآن فلا بهي، وفي فتح اقدير أن التعويد لو كان مشتملاً على القراء وغيره ويكون مستوراً ففي ادهاب به في اخلاء بعض توسيع، وحديث الباب يصلح لأن يعرض دليلاً له.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورَيْنِ

١٧٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا، يَغْنِي الرُّوحُ. وَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا. وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثٍ قَوْمٍ يَقْرُونَ مِنْهُ ضَبٌّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ. حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَضَابِ

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ وَأَبِي رَمْثَةَ وَالْجَهْدَمِ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ. وَحَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٥٣ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَجْلَحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ^(٢)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيُّ^(٣) اسْمُهُ: ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَّةِ^(٤) وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ

١٧٥٤ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُبْعَةً^(٥) لَيْسَ

(١) قوله: "الآنك" هو: عمد وضم نون: الرصاص المذاب. (بجمع البحار)

(٢) قوله: "والكتم" وهو نبت يجعل مع الوسمة ويصبغ به الشعر أسود، وقيل: هو الوسمة وهي بالضم ورق نبت يحسن منه النبل. (بجمع البحار)

(٣) قوله: "الدليلى" - بكسر الهمزة وسكون التحتية - ويقال: الدلولي - بضم الدال بعدها همزة مفتوحة - . (التقريب)

(٤) قوله: "الجمّة" الشعر إلى المنكب، والوفرة إلى شحمة الأذن، والجمّة هي التي أمت بالمنكبين. (الطبي)

(٥) قوله: "رُبْعَةً" - سكون موحدة وبفتح - أى لا قصير ولا طويل أثت تأويل النفس. (المجمع) فقوله: ليس بالطويل ولا بانقصير كالتأكيد والتفسير لما سبق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَضَابِ

الخضاب في اللغة اسود ولا يجب أن يكون سواداً ، وفي الحديث النهي الشديد عن اخضاب الأسود الذي لا يميز به بين الشيخ والشاب ، وأما احتلاط الخفاء وكنهه محال ، ورغم لباس أن الكتم الوسمة المتحددة من الليل ، وهكذا قال المعشي ، وأحق أن الكتم تحلب من اليبس وتشدّد الأخرية لا اسودا ، والوسمة إذا لم تكن أسود أشد السواد ويتميز بين الشيخ والشاب محائرة ، كما في موطأ محمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَّةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ

قوله: (رُبْعَةً إلخ) (مياه قد) ومع هذا صرح علماء السير أنه كان إذا مشى بين الرجل يرى أطول منهم معجزة.

بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ حَسَنَ الْجِسْمِ أَسْمَرَ اللَّوْنُ^(١)، وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِجَعْدٍ^(٢) وَلَا سَبْطٍ إِذَا مَشَى يَتَكَفَّأُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَجَابِرٍ وَأُمِّ هَانِئٍ.
حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(٣) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ حَمِيدٍ.

١٧٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجَمَةِ^(٤) وَدَوْنُ الْوُفْرَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ هَذَا الْخَرْفَ «وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجَمَةِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ^(٥).

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غُبَاً

١٧٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غُبَاً».

١٧٥٦ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ

١٧٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ حَكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ

(١) قوله: "أسمر اللون" وروى أبيض مشرباً حمرة، والجمع أن ما يبرز إلى الشمس كان أسمر وما توارى به الثياب كان أبيض. (بجمع البحار)

(٢) قوله: "ليس بجعد ولا سبط" السبط من الشعر المنبسط المرسل والجعد ضده أي كان شعره وسطاً بينهما، كذا في "المجمع".

(٣) قوله: "فوق الجمّة" الجمّة شعر الرأض، سقط عى المنكبين، والوفرة شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن، والجمّة هو شعر الرأس دون الجمّة لأنها أملت بالمنكبين، وهذا ما في "المجمع"، ومعنى قوله: فوق الجمّة دون الوفرة أنه أطول من الوفرة، وأقصر من الجمّة.

قوله: (أسمر اللون إلخ) هو الأحمر المائل إلى البياض، والفرق بين آدم وأسمر أن آدم مائل إلى الحمرة، والأسمر إلى البياض.
قوله: (ليس بجعد إلخ) الجعد ضد المرسل، والسبط المرسل، وأشعاره عليه الصلاة والسلام كانت متوسطة، وقال صاحب التحفة في وصف أشعاره عليه الصلاة والسلام:

موى نبى بود نه جعد قطع خير امور آمده مر وسط
رنگ نبى سرخ و سپید آمده جای یکی ضد ودو قید آمده

قوله: (يتكفأ إلخ) التكفؤ على قسمين؛ تكفؤ المحتال والتكفؤ الحس بحيث لا يتمارى في المشي، وتكفؤه عليه الصلاة والسلام كان حسناً كما في الشماثل لفظ بتقلع.

قوله: (فوق الجمّة إلخ) أي فوق موضع الجمّة ودون موضع وفرة.

باب ما جاء في الاكتحال

الكحل على قسمين أبيض وأسود وكلاهما جائزان، والإغماء الأسود، ويقول أرباب اللغة تعبير (سرمه اصفهائى) وليس هذا نوعاً خاصاً

[١] كذا في نسخة بشار وفي السحرة الهدية: حسن غريب صحيح من هذا الوجه.

[٢] هناك عبارة ساقطة من السحرة الهدية أثنى الدكتور بشار ولفظها. كان مالك بن أسير يوثقه ويأمر بالكتابة عنه.

ﷺ قَالَ: «اَتَكْتَحِلُوا بِالْإِئْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبُتُ الشَّعْرَ». وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةَ فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةَ فِي هَذِهِ.

١٧٥٧ (م) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبْدِ بْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ مَنْصُورٍ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِئْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبُتُ الشَّعْرَ».

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ^(١)

وَالِاخْتِثَاءِ بِالثُّوبِ الْوَاحِدِ

١٧٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَهْبِلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ لِبَسَتَيْنِ: الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي أَمَامَةَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاصِلَةِ الشَّعْرِ

١٧٥٩ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ^(٢) وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ^(٣) وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

قَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللَّثَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَمَقْلٍ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَبَاثِرِ

١٧٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ

(١) قوله: "عن استمالة الصماء" هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيعطيهما جميعاً كالصخرة الصماء التي ليس فيها حرق ولا صدع، ويقول الفقهاء: هو أن يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره فيرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبيه، فتكشف عورته، ويكره على الأول لئلا يعرض له حاجة من دفع بعض الهوام وغيره، فيتعدّر عليه أو يعثر ويحرم على الناس أن تكشف بعض عورته وإلا يكره، كذا في "المجمع".

(٢) قوله: "لعن الله الواصلة" أي التي تصل شعرها بشعر آخر، والمستوصلة التي تأمر من يفعل بها ذلك، قال النووي: المستوصلة الصالحة وهي الموصلة، والواصل بشعر الأدمى حرام، وبغيره يجوز بदन الزوج، ومعه ماله وكثيرون مطبقاً. (المجمع)

(٣) قوله: "الواشمة" أي لعن الله الواشمة والمستوشمة، الوشم أن تعرق الجلد بإبرة، ثم يحشى بكحل أو بيل فيزرق أثره أو يحفر، والمستوشمة من يفعل بها ذلك وهو حرام؛ لأنه تغيير لسحقة ويتنحس موضعه. (بجمع البحار)

باب ما جاء في مواصلة الشعر

تفسيرها مذكور في أبي داود عن أحمد بن حنبل، والمواصلة من الأشعار مبهية عنها لا من العزل، وما في عصرها فليست بمجموعة، وفي كتب الحمية أو موضع الوشم يحس في الدم حرج من مستقره وأحمد تحت الجلد وهو نجس.

مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ مُقَرَّنٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الْمَيَّائِرِ^(١).
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ. حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ نَحْوَهُ.
وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ

١٧٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشْهَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَسْوُهُ لَيْفٌ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ خَفْصَةَ وَجَابِرٍ.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ

١٧٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ^(٢) وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ^(٣) عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ
خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ مَرْوَرِيٌّ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا
الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ
ابْنَ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَصَحُّ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ فِيهِ: أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ أُمِّهِ.
١٧٦٣ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
١٧٦٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
١٧٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ أَتْبَانًا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيَّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ
بُذَيْلِ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: كَانَ كُمٌ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى
الرُّشْعِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٤).

(١) قوله: "ركوب الميائر" الميائر جمع ميثرة هي وطء يترك على الرحل والسرير تحت لراكب، واسمى متعق بأن يكون من الحرير، وقيل: من جلود، والنهي للإسراف أو للحمرة حديث: "نهى عن مباشرة الأرحوان - والله أعلم -".
(٢) قوله: "أبو ثُمَيْلَةَ" - بضم فوقية - مصمراً كنيته يحيى بن وإصح الأنصاري مولاهم، كذا في "التقريب".
(٣) قوله: "زيد بن حباب" - بمهملة مصمومة وخفة موحدة أولى. (المعنى)

باب ما جاء في القميص

كان أحب القمص عنده عليه الصلاة والسلام القميص وأحب الألبان لبييض.

قوله: (أسماء بنت يزيد بن السكن) في مسند في حديث يزيد بن شكل وهو وهم.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في المسححة هندية مؤخر عن حديث "علي بن نصر"، قدمه انتداع المسححة بشار حفظاً على أرقام

١٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِيَامِنِهِ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ.

٢٩ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا

١٧٦٧ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ^(١) ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ^(٢) عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ^(٣)»، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ.

١٧٦٧ (م) - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُرَزِيُّ عَنِ الْجَرِيرِيِّ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْجُبَّةِ [وَالْخُفَّيْنِ]^(١)

١٧٦٨ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ جُبَّةً رُومِيَّةً^(٢) ضَبَقَ الْكُمَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْمَغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ: أَهْدَى دِحْبَةَ الْكَلْبِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّيْنِ فَلَبَسَهُمَا. وَقَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ: وَجَبَتْ فَلَبَسَهُمَا^(٣) حَتَّى تَغْرَقَا، لَا يَذَرِي النَّبِيُّ ﷺ أَذْكِيَّ هُمَا أَمْ لَا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو إِسْحَاقَ الَّذِي رَوَى هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، وَاسْمُهُ: سَلِيمَانُ. وَالْحَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ.

٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ

١٧٧٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ وَأَبُو سَعْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) قوله: "استجدَّ" صيَّره حديثاً، لمراد إذا لبس ثوباً جديداً.

(٢) قوله: "سمَّاهُ باسمه" بأن يقال: عمامة أو قميصاً أو رداءً أي هذه العمامة اللهم لك الحمد كما كسوتني، والضمير راجع إلى المستي، ويحتمل أن يسميه عند قوله: اللهم لك كما كسوتني هذه العمامة، والأول أوجه لدلالة العطف بـ "ثم" (الطبي).

(٣) قوله: "خير ما صنع له" من اشكر بالجوارح والقلب، والحمد على مولاه باللسان، وأعوذ بك من الكفران. (الطبي).

(٤) قوله: "حُتَّة رُومِيَّة" ودر بعضی روایات حنة شامیه از صوف ضیقة الکتنی تنگ آستیه که چون وصو کد دمت از آستین تراورد، و کدا جاء فی الحدیث در قموس گفته الحنة ثوب معروف و کرمانی گمه ثوب مخصوص اما قاصی عیص گفته حنه جامه که قطع کرده و دوخته شده باشد و این بظاهر شامل قبا و پیراهن است. (ترجمه تشکوة)

باب ما جاء شد الأسنان بالذهب

في كسنا شد اللبس بالمصصة جائز ، وأما ماندهب فيه اختلاف العبارات ، وصرح الطحاوي بالجوار وهو كاف ، ويخرج من كلامه أن

[١] لفظة «الحمين» ساقطة من النسخة الهندية، أنشأها من نسخة نشار

[٢] كذا في نسخة نشار، وفي النسخة هندية. "فسمها" ضمير التأنيث.

بْنِ طَرْفَةَ عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ قَالَ: أَصِيبَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْكَلَابِ^(١) فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ^(٢) فَأَتَيْتُ عَلِيَّ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ.

١٧٧٠ (م ١) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَذْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ، وَقَدْ رَوَى سَلَمٌ بْنُ زَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ، وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: سَلَمٌ بْنُ زَرْبٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَزَرْبٌ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ شَدُّوا أَسْتَانَهُمْ بِالذَّهَبِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُمْ.

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ

١٧٧٠ (م ٢) - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَيْنِ عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ^(٣) أَنْ تُفْتَرَشَ. ١٧٧٠ (م ٣) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ^(٤)

وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

١٧٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. وَهَذَا أَصَحُّ.

٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ

١٧٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: كَيْفَ كَانَ نَعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَهُمَا قَبَالَانِ^(٥).

(١) قوله: "يوم الكلاب" - بالضم والتخفيف - اسم ماء وكان به يوم معروف من أيام العرب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "من ورق" - بكسر الراء - لمضة وقد تسكن، وعن الأصمعي اتَّخَذَهُ مِنْ وَرَقٍ - بفتح الراء - والذي يكتب فيه لأل الفضة لا يتن لكن أحبر بعض أهل الحيرة أن الذهب لا يليه الثرى، ولا يصدئه الندى، ولا ينقصه الأرض، ولا تآكله النار، فأما الفضة فإنها تبي وتصدئ وتعويها السواد. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "نهى عن جلود السباع" قال الخطابي: قد يكون ما فيه من الزينة والخيلاء، أو لأنه زى العجم، أو لأنه غير مدبوغ، أو لأنه إنما يراد بشعره، والشعر لا يقبل الدباغ، كذا في "مرقاة الصعود حاشية أبي داود"، وسمعت أستاذي يقول: إن مزاولتها توجب الرعونة - والله أعلم -.

(٤) قوله: "لهما قبالاتان" هو بكسر قاف: سير بين الوسطى وتاليها أى كان لكل نعل زمامان. (المجمع)

الحوار مذهب الأئمة الثلاثة. والله أعلم.

قوله: (يوم الكلاب إلخ) في عاية البيان شرح الهداية للأمير الكاتب الإتقاني: أن كلاب بضم الكاف، وقال: إنه اسم الماء، ووجه أمره عليه الصلاة والسلام أن الفضة تنى بسرعة بخلاف الذهب.

قوله: (قال ابن مهدي مسلم بن رزين إلخ) وليس هذا مختص بهذا الحديث، بل كان يقرأ في كل حديث مسلم بن رزين بالنون كما استفيد من بعض الكتب.

[١] بعد هذا حديث حديث مناقص من نسخة الهدية وذكره الدكتور بشار وعطه: ١٧٧٠ (م ٤) - حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا معاذ بن هشام قال: حدثني أبي عن قتادة عن أبي الميخ أنه كره جلود السباع

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في نسخة الهدية مؤخر من حديث «إسحاق بن منصور»، قدمناه اتباعاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ نَعْلَاهُ لَهْمًا قَبْلَانِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٧٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ (ح) وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيَنْعِلَهُمَا»^(١) جَمِيعًا أَوْ لِيُخَفِّفَهُمَا جَمِيعًا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

٣٥ - [بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ]^(٢)

١٧٧٥ - حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ نُبَهَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَا يَصِحُّ جُنْدُ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَالْحَارِثُ بْنُ نُبَهَانَ لَيْسَ عَنْدهُمْ بِالْحَافِظِ، وَلَا نَعْرِفُ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَصْلًا.

١٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السَّمْنَانِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ [فِي الْمَشْيِ]^(٣)

فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٧٧٧ - حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلَوِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا هُرَيْرٌ وَهُوَ ابْنُ سَفْيَانَ الْبَجَلِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

١٧٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا مَشَتْ

(١) قوله: "لِيَنْعِلَهُمَا أَوْ لِيُخَفِّفَهُمَا" أى ليمش متعلاً الرجلين أو حافيهما لأنه قد يشق المشى بعن واحد، ولأنه تشويه ومخالفة للوقار، وسبب لاعتبار إدا المتعلقة تصير أرفع من الأخرى، وما روى أنه مشى في نعل واحد إدا صح فادر، اتفق في داره بسبب، أو ليعلم أن المشى لتثريه، أو مختص بمسافة يلحق التعب لا في قليل كالمشى إلى مسجد قريب. (مجمع البحار)

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهدية، أشتاها من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

بَتَعْلٍ وَاحِدَةٍ. وَهَذَا أَصَحُّ. هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مَوْقُوفًا. وَهَذَا أَصَحُّ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ

١٧٧٩ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، فَلْيَكُنِ الْيَمِينُ أَوَّلَهُمَا^(١) تَنْتَعِلُ وَآخِرُهُمَا تَنْزَعُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ

١٧٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ وَأَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَرَدْتَ اللَّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَرَادِ الرَّاحِبِ، وَإِيَّاكَ وَمَجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَخْلِفِي^(٢) ثَوْبًا حَتَّى تَرْقِعِيهِ».

هَذَا حَدِيثٌ هَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: صَالِحُ بْنُ حَسَّانَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ثَقَّةٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِيَّاكَ وَمَجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ» هُوَ نَحْوُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْخَلْقِ وَالرُّزْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ مِمَّنْ هُوَ فَضَّلَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لَا يَزْدَرِي^(٣) نِعْمَةَ اللَّهِ».

وَيُزَوَّى عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: صَحِبْتُ الْأَغْنِيَاءَ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَكْثَرَ هَمًّا مِنِّي، أَرَى ذَابَّةً خَيْرًا مِنْ ذَابَّتِي وَثَوْبًا خَيْرًا مِنْ ثَوْبِي، وَصَحِبْتُ الْفُقَرَاءَ فَاسْتَرْحْتُ.

٣٩ - بَابُ [دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ]^(٤)

١٧٨١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ^(٥) وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ^(٦).

(١) قوله: "فليكن اليمين أولهما تنعل" بلفظ التأنيث على بناء المفعول، تنعل خير كان، وأول متعلق بـ "تنعل" أو هو مبتدأ وتنعل خبره، والأجمل خبر كان. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "لا تستخلفي ثوبًا حتى ترقعيه" استخلف نقيض استجد أي لا تعدد خلقًا حتى ترقعيه أي لا تزكيه حتى ترقعيه وتبسيه مدة، قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه برقاع ثلاث لبد بعضها فوق بعض، وقيل: خطب عمر رضي الله عنه وهو خفيفه وعليه إزار فيه اثنتا عشرة رقعة، كذا في "الطبي" و"المجمع".

(٣) قوله: "لا يزدرى" الازدراء الاحتقار والانتقاص والعيب، افتعال من زربت عليه زراءة إذا عيب عليه. (المجمع)

(٤) قوله: "أربع غدائر" هي الدواب جمع غديرة. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ

الترقيع شدة، وفي الإحياء للغزالي أن في ثوب عمر كانت بضعة عشرة رقعة.

بَابُ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ

قوله: (حدثنا أس أبي عمر إلخ) العدائر من المعادرة وهو الترك والإرسال، والصفائر جمع صغيرة من الصعر الفتل (تافس) . وقيل :

[١] ما بين المعكوتين من سحرة بشار

[٢] كذا في سحرة بشار، وفي السحرة الهدية «يعني مكة».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٧٨١ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ ضَفَائِرَ^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ مَكِّيٌّ. وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ: يَسَارٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعًا عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ.

٤٠ - بَابُ [كَيْفَ كَانَ كِمَامُ الصَّحَابَةِ]^(٢)

١٧٨٢ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُشَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيَّ يَقُولُ: كَانَتْ كِمَامُ^(٣) أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْحَاءً. هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُشَيْرٍ بَصْرِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. بَطْحٌ يَغْنِي وَاسِعَةً.

٤١ - بَابُ [فِي مَبْلَغِ الْإِزَارِ]^(٤)

١٧٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ نُذَيْرٍ عَنْ خُذَيْفَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ لَبَائِي أَوْ سَاقِيهِ، وَقَالَ: «هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ، فَإِنْ آيَتْ فَاسْقُلْ، فَإِنْ آيَتْ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكُفَّيْنِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

٤٢ - بَابُ [الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ]^(٥)

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ رُكَانَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رُكَانَةَ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ رُكَانَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فَرْقَ مَا بَيْنَنَا^(٦) وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ

(١) قوله: "ضفائر" وهي الدوائر المضمورة، صغر الشعر أى أدخل بعضه في بعض، كذا في "المجمع".

(٢) قوله: "كانت كمام أصحاب رسول الله ﷺ بطحاء" هي بكسر كاف جمع كمة كقبا ب وقبة وهي لقلسوة المدورة ويطحاء - بضم باء وسكون طاء - جمع أبطح أى كانت مسرطة لازقة برؤوسهم غير مرتفعة عنها، وقيل: جمع كم أى كانت واسعة عريضة. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلاص" أى الفارق بيننا وإنا نعمم على القلاص وهم يكتفون بالعمائم. (انطوى) ويحتمل عكس ذلك بن رجحه القارى في "المراقبة" والأول الشيخ عبد الحق - والله أعلم -.

يشترط في الضفيرة أن تكون الأشعار ثلاث حصص، وقيل: إن كون الضفيرة عريضة أيضاً شرط.

وفي الحديث إشكال وهو أن عادته عليه الصلاة والسلام في الأشعار اجمعة والسمة والوفرة، ولم يثبت الضفر وأما ثلاث حصص ففعل الراوي رأى تحت عمامته عليه الصلاة والسلام، وكانت ثلاثة بسبب العمامة في فتح مكة، ومر لحافظ على هذه الرواية ولم يقل بشيء، وفي الفتاوى الهندية في باب الخطر والإباحة أن الضفائر لرجال مكروهة وأما الإرسال فلم أجد كراهة.

باب العمائم على القلاص

قوله: (حدثنا فتية إلخ) لعرض ظاهر، وقالوا: إن ركابة هذا كان مصارعاً ذا قوة شديدة، وصارعه النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاث مرار لإظهار المعجزة فأسلمه ركابة.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] هذه الترجمة ساقطة من نسخة الهدية، نشتها من نسخة بشار.

الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيَّ وَلَا ابْنَ زُكَّانَةَ.

٤٣ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ]^[١]

١٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو ثَمِيلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ ابْنِهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةً أَهْلِ النَّارِ»، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ»، ثُمَّ أَنَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ^(١)، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةً أَهْلِ الْجَنَّةِ»، قَالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهَا؟ قَالَ: «مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُتِمَّهُ مِثْقَالًا».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيِّبَةَ وَهُوَ مَرْوَرِيٌّ.

٤٤ - بَابُ [كَرَاهِيَةِ التَّخَمُّمِ فِي أَصْبَعَيْنِ]^[٢]

١٧٨٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: نَهَانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَسِيِّ^(٣) وَالْمِثْرَةِ^(٤) الْحُمْرَاءِ، وَأَنَّ الْبَسَّ خَاتَمِينَ فِي هَذِهِ وَفِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَابْنُ أَبِي مُوسَى هُوَ أَبُو بُرَيْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى وَاسْمُهُ: عَامِرٌ.

٤٥ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي أَحَبِّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]^[٣]

١٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهَا الْحَبْرَةُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^[٤].

(١) قوله: "خاتم من ذهب" قال محمد رحمه الله: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لرجل أن يتختم بذهب، ولا حديد، ولا صُفْر. (الموطأ لمحمد رحمه الله)

(٢) قوله: "عن القسي" - بفتح السين وقد يكسر - وهو القزى أو هي ثياب من كتان مخلوط وبحرير نسبت إلى قرية قس - بفتح قاف - وقيل: بكسرها، كذا في "الجمع".

(٣) قوله: "المِثْرَةُ الحُمْرَاءُ" أي وطاء محشوة يترك على رجل البعير تحت الراكب، وأصله الواو وميمه زائدة، وقيل: أغشيته السرج وحرمة متعقة بالحرير، وقيل: من الجنود والنهي للإسراف.

انتهى التصنيف والتنضيد للمجلد الأول من جامع الإمام المحدث الترمذي رحمه الله تعالى

مع حاشيته للسهارنبوري وشرحه لكشميري والتعليقات عليه

وبينه المجلد الثاني إن شاء الله تعالى

ودلك يوم الجمعة بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٩ هـ

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أُنشأها من نسخة بشار.

[٢] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أُنشأها من نسخة بشار.

[٣] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أُنشأها من نسخة بشار.

[٤] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح» بدون ذكر عريب.

فهرس الأبواب لجامع الترمذي المجلد الأول

- مقدمة المعنني به (٥)
- وجه إصدار هذه الطبعة ونهج عملنا فيها (٥)
- ترجمة الإمام الترمذي (٨)
- ترجمة المحدث أحمد علي (١٢)
- ترجمة إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري (١٣)
- الكلام حول العرف الشذي (١٥)
- تقرير الترمذي لشيخ الهند رحمه الله (١٧)
- رسالة في فن أصول الحديث (٩٨)
- مقدمة الكتاب ١
- أبواب الطهارات عن رسول الله ﷺ ٤
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ ٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّهْوِ ٦
- بَابُ مَا جَاءَ [أَنْ] مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهْوِ ٨
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ١١
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ ١٢
- بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِيفَتَالِ الْقِبْطَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ١٣
- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ١٥
- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا ١٦
- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ١٧
- بَابُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ١٨
- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ ١٨
- بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْحِجَازَةِ ١٩
- بَابُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ بِالْخَجَرَيْنِ ١٩
- بَابُ كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ ٢٠
- بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالمَاءِ ٢١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ
- أَتَقَدَّ فِي الْمَذْهَبِ ٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسِلِ ٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّوَالِ ٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ حَدَّثَكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسُ
- يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ٢٤
- بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ ٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لَمْضَمَّةٍ وَالْاسْتِثْنَاءِ ٢٦
- بَابُ الْمَضْمُوعَةِ وَالْاسْتِثْنَاءِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ ٢٧
- بَابُ فِي تَخْلِيلِ اللِّحْيَةِ ٢٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ
- إِلَى مُؤَخَّرِهِ ٢٨
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ ٢٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً ٢٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا ٣٠
- بَابُ مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا ٣٠
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ٣٠
- بَابُ فِي تَخْلِيلِ الْأَصْبَعِ ٣١
- بَابُ مَا جَاءَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» ٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً ٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ٣٣
- بَابُ فِيمَنْ تَوَضَّأَ نَقَضَ وَضُوئِهِ مَرَّتَيْنِ وَنَقَضَهُ ثَلَاثًا ٣٣
- بَابُ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟ ٣٣
- بَابُ فِي النَّصْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ٣٤

باب ما جاء في سُورِ الهَرَّةِ	٥٧	باب ما جاء في إِسْخَاعِ الوُضُوءِ	٣٤
باب المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ	٥٧	باب المُدْبِلِ نَعْدَ الوُضُوءِ	٣٥
باب المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ لِمُسَافِرٍ وَالمُقِيمِ	٥٨	باب مَا يُقْدَلُ بَعْدَ الوُضُوءِ	٣٦
باب فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ غِلَاةً وَأَسْمَةً	٥٩	باب الوُضُوءُ بِالمُدِّ	٣٦
باب فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ ظَاهِرُهُمَا	٦٠	باب كَرَاهِيَةُ لِإِسْرَافٍ فِي الوُضُوءِ بِالمَاءِ	٣٦
باب فِي المَسْحِ عَلَى الجُوزَيْنِ وَالعَلِيْبِ	٦٠	باب الوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ	٣٦
باب مَا جَاءَ فِي المَسْحِ عَلَى الجُوزَيْنِ وَالعِمَامَةِ	٦٠	باب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُضَلِّي الصُّلُوتَ بِوُضُوءٍ وَحِيدٍ	٣٨
باب مَا جَاءَ فِي الغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ	٦٢	باب فِي وُضُوءِ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ مِنْ بَدَأٍ وَاحِدٍ	٣٩
باب هَلْ تَنْقُضُ لِمَرْأَةٍ شَعْرَهَا عِنْدَ الغُسْلِ ؟	٦٢	باب كَرَاهِيَةُ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ	٣٩
باب مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَانَةٌ	٦٣	باب لِرُخْصَةٍ فِي ذَلِكَ	٤٠
باب فِي الوُضُوءِ بَعْدَ الغُسْلِ	٦٣	باب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ	٤٠
باب مَا جَاءَ: إِذَا التَّقَى الْجَنَانَانِ وَجَبَ الغُسْلُ	٦٣	باب مِنْهُ آخَرُ	٤١
باب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنْ لَمَاءٍ	٦٤	باب كَرَاهِيَةُ الْبُؤْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِكِ	٤٢
باب فِيمَنْ يَسْتَتِقِظُ وَيَرَى بَدَلًا وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا	٦٤	باب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ	٤٤
باب مَا جَاءَ فِي المَنِيِّ وَالمَذْيِ	٦٥	باب لِتَشْدِيدٍ فِي الْبُؤْلِ	٤٥
باب فِي المَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ	٦٦	باب مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْعِلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ	٤٥
باب فِي المَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ	٦٦	باب مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ	٤٦
باب غَسْلِ المَنِيِّ مِنْ لُثْبٍ	٦٦	باب مَا جَاءَ فِي الوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ	٤٧
باب فِي الْجُبِّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ	٦٧	باب الوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ	٤٨
باب فِي الوُضُوءِ لِلْجُنُبِ إِذَا ارْتَدَّ أَنْ يَسَامَ	٦٧	باب الوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ	٤٩
باب مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ	٦٨	باب فِي تَرْكِ الوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ	٤٩
باب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ	٦٨	باب الوُضُوءُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ	٥٠
باب مَا فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِيءُ بِالمَرْأَةِ بَعْدَ الغُسْلِ	٦٨	باب الوُضُوءُ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ	٥١
باب التَّيْمُمُ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ	٦٩	باب تَرْكِ الوُضُوءِ مِنْ مَسِّ لَذَكْرٍ	٥٢
باب فِي الْمُسْتَحَاضَةِ	٦٩	باب تَرْكِ الوُضُوءِ مِنَ الْقَتْلَةِ	٥٢
باب مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ	٧٠	باب الوُضُوءُ مِنَ الْفَيْءِ وَالرُّعَافِ	٥٣
باب فِي الْمُسْتَحَاضَةِ نَهَا تَحْمُوعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ	٧٠	باب الوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ	٥٤
يُغْسَلُ وَاحِدٌ	٧١	باب الْمُصْمَصَةِ مِنَ اللَّسِّ	٥٥
باب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ « هِيَ تَغْتَسِلُ عَدَّ كُلِّ صَلَاةٍ »	٧٣	باب فِي كَرَاهِيَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ	٥٥
باب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ « أَنَّهَا لَا تَقْصِي الصَّلَاةَ »	٧٣	باب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ	٥٦

- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْجُبِّ وَالْحَائِضِ «أَنْتَهُمَا لَا يَقْرَنَ الْقُرْآنُ» ٧٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي مُشَاشَةِ الْحَائِضِ ٧٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي مَوْكَلَةِ الْحَبِّ وَالْحَائِضِ وَشُورَهَا ٧٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَنَاوُلِ الشَّيْءِ مِنَ الْمَسْجِدِ ٧٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثِيَابِ الْحَائِضِ ٧٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْكَفَرَةِ فِي ذِيكَ ٧٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ ٧٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَغَكُّتِ النِّقْشَاءِ ٧٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَرْجُلٍ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسْلٍ وَاحِدٍ ٧٧
- نَابَ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّأً ٧٨
- نَابَ مَا جَاءَ إِذَا قُيِّمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ
فَتَبَيَّنَ بِالْخَلَاءِ ٧٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ لَمُوطَةٍ ٧٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ ٧٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَرْجُلٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ
مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا ٨١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ ٨١
- أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٨٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٨٢
- نَابَ مِنْهُ ٨٤
- نَابَ مِنْهُ ٨٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيصِ بِالْفَجْرِ ٨٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ ٨٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ ٨٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ٨٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ ٨٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ ٩٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ ٩٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْأَخْرَجَةِ ٩١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْأَخْرَجَةِ ٩١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا ٩١
- نَابَ مَا جَاءَ مِنْ لَرْخُصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ٩٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ ٩٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةٍ لِعَصْرِ ٩٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَحْرَمَ الْإِمَامُ ٩٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ ٩٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ ٩٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقَوُّهُ الصَّلَوَاتِ بِأَيِّهِنَّ يَبْدَأُ ٩٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُشْطَى نَهْيُ الْعَصْرِ ٩٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَعْدُ الْفَجْرِ ٩٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَصَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ٩٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ١٠٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِيَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ
تَغْرُبَ الشَّمْسُ ١٠١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ١٠٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ ١٠٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ ١٠٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ ١٠٥
- نَابَ مَا جَاءَ أَنَّ لِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى ١٠٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَتَرْسُلٍ فِي الْأَذَانِ ١٠٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي دِخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ عِنْدَ الْأَذَانِ ١٠٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ ١٠٧
- نَابَ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ دُفِّقَ فَهُوَ يَقْتَنِمُ ١٠٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ ١٠٨
- نَابَ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ ١٠٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ ١٠٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ ١١٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي الشَّفْرِ ١١١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ ١١١

- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِإِمَامٍ صَائِمٍ وَلِلْمُؤَدِّدِ مُؤْتَمَرٌ ١١٢
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّى لِلْمُؤَدِّدِ ١١٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَدِّدُ عَلَى الْأَذَابِ آخَرًا ١١٣
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّى الْمُؤَدِّدُ مِنَ الدُّعَاءِ ١١٣
- بَابُ مِنْهُ يَصَ ١١٤
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَزِيدُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ١١٤
- بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ ١١٤
- بَابُ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ١١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ ١١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَمِعَ الدُّعَاءَ فَلَا يُجِيبُ ١١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَدَهُ ثُمَّ يَذْرُكُ الْجَمَاعَةَ ١١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ مَرَّةً ١١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْعَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ ١١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ١٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّغُوفِ ١٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ لِيَتَّبِعِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَلِنَهْيِ ١٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي ١٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ ١٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ ١٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ لَرَجُلَيْنِ ١٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ ١٢٤
- بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ ١٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُمِّمَ أَحَدُكُمْ الدَّسَ فَلْيُخَفِّفْ ١٢٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا ١٢٦
- بَابُ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ ١٢٧
- بَابُ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ١٢٧
- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ١٢٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ لِرَحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٢٩
- بَابُ مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٢٩
- بَابُ فِي فِتْنَةِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٣٠
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِعَاتِحَةِ الْكِتَابِ ١٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّائِمِينَ ١٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّائِمِينَ ١٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكَنَاتِ ١٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ ١٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٣٥
- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ١٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤١
- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ١٤١
- بَابُ مِنْهُ آخَرُ ١٤٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ ١٤٢
- بَابُ آخَرُ مِنْهُ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَغْصَاءٍ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَافِي فِي السُّجُودِ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ ١٤٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ ١٤٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَأَدَّرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ١٤٦
- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ ١٤٧
- بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ١٤٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ ١٤٨

- ١٨٨ باب ما جاء في مقدار التعمود في لركعتين الأولىين
- ١٨٩ باب ما جاء في الإشارة في الصلاة
- ١٨٩ باب ما جاء أن تتسبح للرحال والتضييق للنساء
- ١٩٠ باب ما جاء في كراهية لتأؤب في الصلاة
- ١٩٠ باب ما جاء أن صلاة القاعد على الضيف من صلاة القائم
- ١٩١ باب ما جاء من يتصرف جالساً
- ١٩١ باب ما جاء أن النبي ﷺ قال: إني لأسمع نكاه لصبي في الصلاة فأخفف
- ١٩٢ باب ما جاء لا تقبل صلاة الخنصر إلا بخمار
- ١٩٣ باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة
- ١٩٣ باب ما جاء في كراهية مسح الخصى في الصلاة
- ١٩٤ باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة
- ١٩٤ باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة
- ١٩٤ باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة
- ١٩٥ باب ما جاء في التحشع في الصلاة
- ١٩٦ باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة
- ١٩٦ باب ما جاء في طول القيام في الصلاة
- ١٩٦ باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود
- ١٩٧ باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة
- ١٩٧ باب ما جاء في سجدتي الشهور قبل السلام
- ١٩٩ باب ما جاء في سجدتي الشهور بعد لسلام والكلام
- ١٩٩ باب ما جاء في تشهيد في سجدتي الشهور
- ٢٠٠ باب ما جاء في لزادة والثفان
- ٢٠١ باب ما جاء في الرخل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر
- ٢٠٤ باب ما جاء في الصلاة في لعال
- ٢٠٤ باب ما جاء في القوب في صلاة لفجر
- ٢٠٥ باب ما جاء في ترك القنوت
- ٢٠٥ باب ما جاء في الرخل بعص في الصلاة
- ٢٠٦ باب ما جاء في سح الكلام في الصلاة
- ٢٠٦ باب ما جاء في الصلاة عند التوبة
- ٢٠٧ باب ما جاء متى يؤمر المصلي بالصلاة
- ٢٠٧ باب ما جاء في الرخل يحدث بعد التشهد
- ٢٠٨ باب ما جاء إذا كان المطر فبالصلاة في الرخل
- ٢٠٨ باب ما جاء في التسييح في أبار للصلاة
- ٢٠٩ باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر
- ٢٠٩ باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة
- ٢١٠ باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة
- ٢١١ باب ما جاء في من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة ركعة من السنة ما له من الفضل
- ٢١١ باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل
- ٢١٢ باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيهما
- ٢١٢ باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر
- ٢١٣ باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع فجر إلا ركعتين
- ٢١٣ باب ما جاء في الاصطحاب بعد ركعتي فجر
- ٢١٣ باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
- ٢١٣ باب ما جاء فيمن ثبوت الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح
- ٢١٧ باب ما جاء في إعادة بهما بعد طلوع الشمس
- ٢١٧ باب ما جاء في الأربع قبل الظهر
- ٢١٨ باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر
- ٢١٨ باب آخر
- ٢١٩ باب ما جاء في الأربع قبل العصر
- ٢١٩ باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما
- ٢١٩ باب ما جاء أنه يصليهما في البيت
- ٢٢٠ باب ما جاء في فضل التطوع سبب ركعات بعد المغرب
- ٢٢٠ باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء
- ٢٢١ باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى
- ٢٢٢ باب ما جاء في فضل صلاة الليل
- ٢٢٢ باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل

باب منه..... ٢٢٣	باب في الساعَةِ التي تُرُخى في يَوْمِ الْجُمُعَةِ ٢٤٧
باب منه ٢٢٣	باب ما جاء في الاغتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٤٩
باب ما جاء في مُرُورِ الرَّبِّ تَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ..... ٢٢٤	باب في فَضْلِ الْعُسَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٢٥٠
باب ما جاء في القِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ ٢٢٦	باب في الوضوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٥١
باب ما جاء في فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ ٢٢٧	باب ما جاء في التَّشْكِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ٢٥١
أَبْوَابُ الْوُتْرِ ٢٢٨	باب ما جاء في تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ٢٥٢
باب ما جاء في فَضْلِ الْوُتْرِ ٢٢٨	باب ما جاء مِنْ كَمْ يُؤْتَى إِلَى الْجُمُعَةِ ٢٥٣
باب ما جاء أَنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِحُتْمٍ ٢٢٩	باب ما جاء في وَقْتِ الْجُمُعَةِ ٢٥٤
باب ما جاء في كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوُتْرِ ٢٣٠	باب ما جاء في الخطبةِ عَلَى الْمُنْبَرِ ٢٥٤
باب ما جاء في الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ ٢٣١	باب ما جاء في الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ٢٥٥
باب ما جاء في الْوُتْرِ بِسَنَعٍ ٢٣١	باب ما جاء في قِصْرِ الْخُطْبَةِ ٢٥٥
باب ما جاء في الْوُتْرِ بِحُمْسٍ ٢٣٢	باب ما جاء في الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ ٢٥٥
باب ما جاء في الْوُتْرِ بِثَلَاثٍ ٢٣٥	باب في اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خُطِبَ ٢٥٥
باب ما جاء في الْوُتْرِ بِرَكْعَةٍ ٢٣٥	باب في الرُّكْعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٢٥٦
باب ما جاء ما يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ ٢٣٦	باب ما جاء في كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٢٥٨
باب ما جاء في الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ ٢٣٦	باب في كَرَاهِيَةِ التَّخَطِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٥٨
باب ما جاء في الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَى ٢٣٧	باب ما جاء في كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٢٥٩
باب ما جاء في مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُتْرِ ٢٣٨	باب ما جاء في كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمُنْبَرِ ٢٥٩
باب ما جاء لَا وَتْرَانٍ فِي لَيْلَةٍ ٢٣٨	باب ما جاء في أَذَانِ الْجُمُعَةِ ٢٥٩
باب ما جاء في الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحَةِ ٢٣٩	باب ما جاء في الْكَلَامِ بَعْدَ نَزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمُنْبَرِ ٢٦٠
باب ما جاء في صَلَاةِ الصُّحَى ٢٤٠	باب ما جاء في الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ٢٦١
باب ما جاء في الصَّلَاةِ عِنْدَ الزُّوْلِ ٢٤١	باب ما جاء في ما يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٦١
باب ما جاء في صَلَاةِ الْحَاجَةِ ٢٤٢	باب في الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا ٢٦٢
باب ما جاء في صَلَاةِ الاسْتِخَارَةِ ٢٤٢	باب فِيمَنْ يَدْرِكُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً ٢٦٣
باب ما جاء في صَلَاةِ الشَّبِيحِ ٢٤٣	باب في الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٦٤
باب ما جاء في صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٢٤٤	باب في مَنْ يَنْعَسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَجِيئِهِ ٢٦٤
باب ما جاء في فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٢٤٥	باب ما جاء في السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٦٤
أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ ٢٤٧	باب في السَّوَالِكِ وَالطَّيْبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٦٤
باب فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ٢٤٧	أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ ٢٦٥
	باب في الْمَشِيِّ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ ٢٦٥

- باب في صلاة لعيد في قبل الخطبة ٢٦٥
- باب أن صلاة لعيد في غير أذان ولا إقامة ٢٦٥
- باب القراءة في العيد ٢٦٦
- باب في لتكبير في العيد ٢٦٦
- باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدهما ٢٦٧
- باب في خروج النساء في العيد ٢٦٨
- باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريق ورجوعه من طريق آخر ٢٦٩
- باب في لأكل يوم الفطر قبل الخروج ٢٦٩
- أبواب السفر ٢٧٠
- باب التقصير في السفر ٢٧٠
- باب ما جاء في كم تقصر الصلاة ٢٧٣
- باب ما جاء في التطوع في السفر ٢٧٤
- باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ٢٧٥
- باب ما جاء في صلاة لاستسقاء ٢٧٦
- باب في صلاة الكسوف ٢٧٨
- باب كيف القراءة في الكسوف ٢٨١
- باب ما جاء في صلاة الخوف ٢٨٢
- باب ما جاء في سجود القرآن ٢٨٤
- باب في خروج النساء إلى المساجد ٢٨٥
- باب في كراهية البرق في المسجد ٢٨٥
- باب في السجدة في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ٢٨٦
- و ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ٢٨٦
- باب ما جاء في السجدة في النجم ٢٨٦
- باب ما جاء من لم يتسجد فيه ٢٨٧
- باب ما جاء في السجدة في ص ٢٨٨
- باب في السجدة في الحج ٢٨٩
- باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن ٢٨٩
- باب ما ذكر فيمن فاتته جزئته من الليل فقضاة بالتهار ٢٩٠
- باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام ٢٩٠
- باب ما جاء في الذي يصلي العريضة ٢٩٠
- باب ما ذكر من الناس بعد ذلك ٢٩٠
- باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب ٢٩٢
- باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس في المسجد ٢٩٣
- باب ما ذكر في الانفراد في الصلاة ٢٩٣
- باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع ٢٩٤
- باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام ٢٩٤
- باب ما ذكر في افتتاح الصلاة ٢٩٤
- باب ما ذكر في الثناء على الله والصلاة ٢٩٥
- باب ما ذكر في الدعاء ٢٩٥
- باب ما ذكر في تطيب المساجد ٢٩٥
- باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٢٩٥
- باب كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار ٢٩٦
- باب في كراهية لصلاة في لحف النساء ٢٩٧
- باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع ٢٩٧
- باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة ٢٩٧
- باب ما ذكر في فضل المشي إلى المسجد وما يكتب له ٢٩٨
- باب ما ذكر في خطاه ٢٩٨
- باب ما ذكر في الصلاة بعد المغرب أنه في البيت أفضل ٢٩٨
- باب في الاغتسال عند ما يسلم الرجل ٢٩٨
- باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلاء ٢٩٩
- باب ما ذكر من سيماء هذه الأمة من آثار السجود ٢٩٩
- باب ما ذكر من لقيامه ٢٩٩
- باب ما يستحب من التيمم في الطهور ٢٩٩
- باب ذكر قدر ما يحزئ من الماء في الوضوء ٢٩٩
- باب ما ذكر في نضح نول العلام الرضيع ٣٠٠
- باب ما ذكر في الرخصة بخشب في الأكل والنوم ٢٩٠

٣٢٠	بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ	٣٠٠	إِذَا تَوَصَّأَ
٣٢١	وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَمَوْلَاهُ	٣٠٠	بَابُ مَا ذَكَرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ
٣٢١	بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي لِقْرَابَةٍ	٣٠١	بَابُ مِمَّا
٣٢٢	بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقَّ سَوَى الزَّكَاةِ	٣٠٢	أَبْوَابُ الزَّكَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٣٢٢	بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ	٣٠٢	بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَعَ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ
٣٢٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ	٣٠٣	بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُدِّيَتِ الزَّكَاةُ فَقَدْ قُضِيََتْ مَا عَلَيْهِ
٣٢٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ	٣٠٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ
٣٢٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ	٣٠٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ
٣٢٥	بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ	٣٠٨	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ
٣٢٦	بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ	٣٠٩	بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْتِيارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ
٣٢٦	بَابُ مَا جَاءَ فِي نَفَقَةِ الْمَرْءِ مِنْ بَيْتِ زَوْجَتِهَا	٣١٠	بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزَّرْعِ وَالشَّعِيرِ وَالْحُبُوبِ
٣٢٧	بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ	٣١١	بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ
٣٢٩	بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ	٣١١	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ
٣٢٩	بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ		بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ
٣٣٠	بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ	٣١٢	عَلَيْهِ الْحَوْلُ
	أَبْوَابُ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٣١٣	بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزَايَةٌ
٣٣١	بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ	٣١٣	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحَبِّ
٣٣١	بَابُ مَا جَاءَ لَا تَتَفَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ	٣١٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَوَاتِ
٣٣٢	بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكْرِ	٣١٥	بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا
٣٣٣	بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْصَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ	٣١٥	بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ
٣٣٣	بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَا هِلَالِ الْإِفْطَارِ لَهُ	٣١٦	بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُوهَا جُبَارًا وَفِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ
٣٣٤	بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ	٣١٧	بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرَصِ
٣٣٤	بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ	٣١٨	بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ
٣٣٥	بَابُ مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ	٣١٨	بَابُ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ
٣٣٦	بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلٍ بَدَلُ رُؤْيَاهُمْ	٣١٨	بَابُ مَا جَاءَ فِي رِصَى الْمُتَصَدِّقِ
٣٣٦	بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ		بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ
	بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تُفْطَرُونَ وَالْأَضْحَى	٣١٩	فَتُرَدُّ عَلَى الْفُقَرَاءِ
	يَوْمَ تُضْحَوْنَ	٣١٩	بَابُ مِنْ تَحَلُّ لِهَ الزَّكَاةِ
		٣٢٠	بَابُ مَا جَاءَ مِنْ لَا تَحَلُّ لِهَ الصَّدَقَةِ

- باب ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم . ٣٣٧
- باب ما جاء في تعجيل الإفطار ٣٣٨
- باب ما جاء في تأخير السحور ٣٣٨
- باب ما جاء في بيان الفجر ٣٣٨
- باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم ٣٣٩
- باب ما جاء في فضل السحور ٣٤٠
- باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ٣٤٠
- باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر ٣٤١
- باب ما جاء في الرخصة للمخارب في الإفطار ٣٤٢
- باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للخبلى والمرضع ٣٤٢
- باب ما جاء في الصوم عن الميت ٣٤٢
- باب ما جاء في الكفارة ٣٤٣
- باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء ٣٤٣
- باب ما جاء في من استقاء عمدًا ٣٤٤
- باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسيًا ٣٤٤
- باب ما جاء في الإفطار متعمدًا ٣٤٥
- باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان ٣٤٥
- باب ما جاء في السواك للصائم ٣٤٦
- باب ما جاء في الكحل للصائم ٣٤٧
- باب ما جاء في القبلة للصائم ٣٤٧
- باب ما جاء في مباشرة الصائم ٣٤٧
- باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ٣٤٨
- باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع ٣٤٨
- باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه ٣٤٩
- باب ما جاء في وصال شعبان بـرمضان ٣٥٠
- باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لخال رمضان ٣٥١
- باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان ٣٥١
- باب ما جاء في صوم المحرم ٣٥٢
- باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ٣٥٢
- باب ما جاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحده ٣٥٢
- باب ما جاء في صوم يوم السبت ٣٥٣
- باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ٣٥٣
- باب ما جاء في صوم الأربعاء والخميس ٣٥٣
- باب ما جاء في فضل الصوم يوم عرفة ٣٥٤
- باب ما جاء في كراهية صوم يوم عرفة بعرفة ٣٥٤
- باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء ٣٥٤
- باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء ٣٥٥
- باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو ٣٥٥
- باب ما جاء في صيام العشر ٣٥٦
- باب ما جاء في العمل في أيام العشر ٣٥٧
- باب ما جاء في صيام سنة أيام من شوال ٣٥٧
- باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر ٣٥٨
- باب ما جاء في فضل الصوم ٣٥٩
- باب ما جاء في صوم الدهر ٣٦٠
- باب ما جاء في سرد الصوم ٣٦١
- باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر ويوم النحر ٣٦١
- باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق ٣٦٤
- باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم ٣٦٤
- باب ما جاء من الرخصة في ذلك ٣٦٥
- باب ما جاء في كراهية الوصال في الصيام ٣٦٦
- باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم ٣٦٧
- باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ٣٦٧
- باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها ٣٦٧
- باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان ٣٦٨
- باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عبده ٣٦٨
- باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة ٣٦٨
- باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ٣٦٩
- باب ما جاء فيمن نزل بقوم فلا يصوم إلا بدينهم ٣٦٩
- باب ما جاء في الاعتكاف ٣٦٩

باب ما جاء في ليلة القدر	٣٧٠	باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام	٣٨٨
باب منه	٣٧١	باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق	٣٨٨
باب ما جاء في الصوم في الشتاء	٣٧٢	باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم لئس	٣٨٩
باب ما جاء ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾	٣٧٢	باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للمحرم	٣٨٩
باب ما جاء في من أكل ثم حَرَّح يريد سمرأ	٣٧٣	إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالنَّعْلَيْنِ	٣٨٩
باب ما جاء في تخفة الصائم	٣٧٣	باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة	٣٩٠
باب ما جاء في الفطر والأضحي متى يكون	٣٧٣	باب ما جاء في الحجامة للمحرم	٣٩١
باب ما جاء في الاعتكاف إذا خرج منه	٣٧٣	باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم	٣٩١
باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا	٣٧٤	باب ما جاء في الرخصة في ذلك	٣٩٢
باب ما جاء في قيام شهر رمضان	٣٧٤	باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم	٣٩٤
باب ما جاء في فضل من فطر صائماً	٣٧٦	باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للمحرم	٣٩٦
باب الترغيب في قيام شهر رمضان		باب ما جاء في صيد البحر للمحرم	٣٩٥
وما جاء فيه من الفضل	٣٧٦	باب ما جاء في الضئيع يضيئها المحرم	٣٩٦
أبواب الحج عن رسول الله ﷺ	٣٧٧	باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة	٣٩٦
باب ما جاء في حرمة مكة	٣٧٧	باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة من أعلاها	
باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة	٣٧٨	وخروجه من أسفلها	٣٩٧
باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج	٣٧٨	باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة نهراً	٣٩٧
باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة	٣٧٩	باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت	٣٩٧
باب ما جاء كم فرض الحج	٣٧٩	باب ما جاء كيف الطواف	٣٩٧
باب ما جاء كم حج النبي ﷺ	٣٧٩	باب ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر	٣٩٨
باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ	٣٨٠	باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني	
باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي ﷺ	٣٨١	دون ما سواههما	٣٩٨
باب ما جاء متى أحرم النبي ﷺ	٣٨٢	باب ما جاء أن النبي ﷺ طاف مضطجعاً	٣٩٨
باب ما جاء في إفزاد الحج	٣٨٢	باب ما جاء في تقبيل الحجر	٣٩٩
باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة	٣٨٤	باب ما جاء أنه يبدأ بالصف قبل المروة	٣٩٩
باب ما جاء في التمتع	٣٨٤	باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة	٤٠٠
باب ما جاء في التلبية	٣٨٦	باب ما جاء في الطواف زاكياً	٤٠٠
باب ما جاء في فضل التلبية والنحر	٣٨٧	باب ما جاء في فضل الطواف	٤٠١
باب ما جاء في فضل التلبية والنحر	٣٨٨	باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الضحى	
		في الطواف لمن يطوف	٤٠١

- ٤٠٢ نَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ
 ٤٠٢ نَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ عُريَانًا
 ٤٠٣ نَابُ مَا جَاءَ فِي دُحُولِ الْكَعْبَةِ
 ٤٠٣ نَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ
 ٤٠٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكَعْبَةِ
 ٤٠٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحَجَرِ
 ٤٠٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ
 ٤٠٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مِنًى وَالْمَقَامِ بِهَِا
 ٤٠٥ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مِنًى مُنَاحٌ مِّنْ سَبَقٍ
 ٤٠٦ نَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمِنًى
 ٤٠٦ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدُّعَاءِ فِيهَا
 ٤٠٧ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ
 ٤٠٨ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ
 ٤٠٩ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلِفَةِ
 ٤٠٩ نَابُ مَا جَاءَ مَنُ 'ذُرْكُ الْإِمَامِ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ
 ٤١٠ نَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ
 ٤١١ نَابُ
 ٤١١ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
 ٤١١ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي تُرْمَى مِثْلُ حِصَى الْحَذَفِ
 ٤١١ نَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّمِيِّ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ
 ٤١٢ نَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِيِّ الْجِمَارِ رَاكِبًا
 ٤١٢ نَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ
 ٤١٣ نَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمِيِّ الْجِمَارِ
 ٤١٣ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِرَاكِ فِي الْبُدْنَةِ وَالْبَقَرَةِ
 ٤١٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبُدْنِ
 ٤١٥ نَابُ
 ٤١٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ
 ٤١٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيدِ الْغَنَمِ
 ٤١٥ نَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطِيَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ
 ٤١٦ نَابُ مَا جَاءَ فِي زُكُوبِ لُئْدَنَةٍ
 ٤١٦ نَابُ مَا جَاءَ بَنَى حَاءَ بَنَى حَائِبِ الرُّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْحَلَقِ
 ٤١٧ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَلَقِ وَالتَّقْصِيرِ
 ٤١٧ نَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلَقِ لِبَسَاءٍ
 ٤١٨ نَابُ مَا جَاءَ فِي مَنِ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ حَزَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ
 ٤١٨ نَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّبِّ عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ
 ٤١٨ نَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ
 ٤١٩ نَابُ مَا جَاءَ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ
 ٤١٩ نَابُ مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ
 ٤٢٠ نَابُ مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْأَنْطَاحِ
 ٤٢٠ نَابُ
 ٤٢١ نَابُ مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ
 ٤٢١ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ
 ٤٢٢ نَابُ مِنْهُ
 ٤٢٢ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا؟
 ٤٢٣ نَابُ مِنْهُ
 ٤٢٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ
 ٤٢٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ
 ٤٢٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ
 ٤٢٤ نَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ
 ٤٢٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ
 ٤٢٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ
 ٤٢٥ نَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيُكْسَرُ أَوْ يَعْرُجُ
 ٤٢٦ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِزَاطِ فِي الْحَجِّ
 ٤٢٧ نَابُ مِنْهُ
 ٤٢٧ نَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرَاةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ
 ٤٢٧ نَابُ مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْخَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ
 ٤٢٨ نَابُ مَا جَاءَ مَنِ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ حَجْرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ
 ٤٢٨ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارْنَ يُطَوَّفُ طَوَافًا وَاحِدًا
 ٤٣١ نَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَكَّةَ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقَوْلِ مِنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي غَيْنَهُ فَيُضْمَدُهَا بِالصَّبْرِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرُّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا ٤٣٢
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الإسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حَمْرَةٍ ٤٥١
- بَابُ آخَرُ ٤٥٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قُبُصٌ] ٤٥٣
- بَابُ آخَرُ ٤٥٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ ٤٥٤
- بَابُ فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا احْتَسِبَ ٤٥٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٥٤
- بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٤٥٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٤٥٦
- بَابُ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ ٤٥٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٥٧
- عِنْدَ طُلُوعِ لَشَمْسٍ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا ٤٥٧
- بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقَوْلِ مِنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي غَيْنَهُ فَيُضْمَدُهَا بِالصَّبْرِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرُّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا ٤٣٢
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ ٤٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ٤٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّمَنِّيِ لِلْمَوْتِ ٤٣٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ ٤٣٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ ٤٣٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ ٤٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلْقِينِ الْمَرِيضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَالِدَعَاءَ لَهُ ٤٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ ٤٤٠
- بَابُ [مَا جَاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرْقِ الْجَبِينِ] ٤٤١
- بَابُ ٤٤١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعِيِّ ٤٤١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّسْرَ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى ٤٤٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ٤٤٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ٤٤٣

- نَابَ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَنِ لَمِيتٍ فِي لِمَسْحَدٍ ٤٥٨
- نَابَ مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ لِإِمَامٍ مِنَ الرَّحْلِ وَالْمَرَأَةِ ٤٥٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ٤٦٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ٤٦٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ ٤٦١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٦١
- نَابَ آخَرُ ٤٦١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ٤٦٢
- نَابَ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا ٤٦٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْحَدُّ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا) ٤٦٣
- نَابَ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَيِّتَ قَبْرَهُ ٤٦٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ ٤٦٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ ٤٦٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ ٤٦٤
- وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا ٤٦٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِصِ قُبُورٍ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ٤٦٥
- نَابَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ ٤٦٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ ٤٦٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الزِّيَارَةِ لِلْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ٤٦٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ٤٦٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ ٤٦٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ ٤٦٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي ثَوْبٍ مِنْ قَدَمٍ وَلَدَأ ٤٦٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الشُّهَدَاءِ مِنْ هُمْ ٤٦٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ ٤٦٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ لِقَاءَهُ ٤٧٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ٤٧٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْمَدْيُونِ ٤٧١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي غَدَابِ الْقَبْرِ ٤٧١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي أَحْرَمٍ مِنْ عَزَى مُصَابَا ٤٧٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ ٤٧٣
- بَابُ آخَرُ فِي فَضْلِ التَّعْرِيةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَوْجِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْخَنَازَةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ٤٧٤
- أَبْوَابُ النِّكَاحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٧٥
- [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّرْوِيجِ وَالْحِثِّ عَلَيْهِ] ٤٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ ٤٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَرَضَّوْنَ دَيْنَهُ فَرَوْجُوهُ ٤٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَنْكِحُ عَنِ ثَلَاثِ خِصَالٍ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ [مَا يَقَالُ] لِلْمُتَرَوِّجِ ٤٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيْمَةِ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيئُ إِلَى الْوَلِيْمَةِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْوِيجِ الْأَبْكَارِ ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ ٤٨١
- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ٤٨٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ ٤٨٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِئْذَانِ الْبُكَرِ وَالنَّثَبِ ٤٨٥
- نَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْبَيْتِ عَلَى التَّرْوِيجِ ٤٨٦
- نَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينِ يُزَوِّجَانِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَكَاحِ الْعَبْدِ بِعَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُهُورِ النِّسَاءِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْتَقُ الْأَمَةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ٤٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ ٤٩٠

- نَابَ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ ٤٩٠
- فِي طَلْقِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا. ٤٩٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْمَجْلِ وَالْمَحْلِلِ لَهُ ٤٩١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ٤٩٢
- نَابَ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الشُّفَارِ ٤٩٣
- نَابَ مَا جَاءَ لَا تُنْكَحُ الْمَرْءُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَئِهَا ٤٩٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ ٤٩٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ٤٩٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ ٤٩٦
- نَابَ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ ٤٩٦
- نَابَ مَا جَاءَ [فِي الرَّجُلِ] يَسِي لَأُمَةٍ وَلَهَا زَوْجٌ، هَلْ يَحِلُّ لَهُ وَطِئُهَا ٤٩٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغْيِ ٤٩٧
- نَابَ مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ٤٩٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ ٤٩٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ ٤٩٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالتَّيِّبِ ٥٠٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ ٥٠٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا ٥٠١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا. ٥٠٢
- أَبْوَابُ الرِّضَاعِ ٥٠٣
- نَابَ مَا جَاءَ يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ ٥٠٣
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَخْلِ ٥٠٤
- نَابَ مَا جَاءَ لَا تُحَرِّمُ الْمَضَّةُ وَلَا الْمَضْتَانِ ٥٠٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْءِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ ٥٠٥
- نَابَ مَا جَاءَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ ٥٠٦
- دُونِ الْخَوْلِيِّ ٥٠٦
- نَابَ مَا يُدْهِمُ مَدْمَةَ الرِّضَاعِ ٥٠٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لَأُمَةٍ تُعْتَقُ وَلَهَا رَوْحٌ ٥٠٧
- نَابَ مَا جَاءَ أَنْ لَوْ لِدَ لِلْعَرَّاشِ ٥٠٨
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْءَ فَتُعْجِبُهُ ٥٠٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْءِ ٥٠٩
- نَابَ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْءِ عَلَى زَوْجِهَا ٥١٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ ٥١٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي لَزِيْنَةٍ ٥١١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْغَيْرَةِ ٥١١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْءُ وَخَذَهَا ٥١١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغِيْبَاتِ ٥١٢
- نَابَ ٥١٢
- نَابَ ٥١٣
- نَابَ ٥١٣
- أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٥١٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ النِّسَةِ ٥١٤
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ النِّسَةَ ٥١٥
- نَابَ مَا جَاءَ فِي (أَمْرِكَ بِبَيْدِكَ) ٥١٦
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ ٥١٧
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا لَا سَكَنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ ٥١٧
- نَابَ مَا جَاءَ لَا طَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ ٥١٩
- نَابَ مَا جَاءَ أَنَّ طَّلَاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيْقَتَانِ ٥٢٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ ٥٢٠
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْحَدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ ٥٢١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الْحُلْعِ ٥٢١
- نَابَ مَا جَاءَ فِي لِمُخْتَلِعَاتِ ٥٢٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي مُدَارَةِ النِّسَاءِ ٥٢٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ ٥٢٢
- نَابَ مَا جَاءَ لَا تَسْأَلُ الْمَرْءَ طَّلَاقَ أُخْتِهَا ٥٢٢
- نَابَ مَا جَاءَ فِي طَّلَاقِ الْمَعْتُوهِ ٥٢٣

- باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٤١
- باب ما جاء في شراء العبد بالعبد ٥٤٢
- باب ما جاء أن الجنطة بالجنطة مثلاً بمثل وكراهية التفاضل فيه ٥٤٢
- باب ما جاء في الصرف ٥٤٣
- باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير، والعبد وله مد ٥٤٤
- باب ما جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٥٤٥
- باب ٥٤٧
- باب ما جاء فيمن يخذع في البيع ٥٤٧
- باب ما جاء في المصراة ٥٤٨
- باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع ٥٤٨
- باب الانتفاع بالزهن ٥٤٩
- باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز ٥٥٠
- باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك ٥٥٠
- باب ٥٥٠
- باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ٥٥١
- باب ما جاء إذا أفلس لرجل غريم فيجد عنده متاعه ٥٥٣
- باب ما جاء في النهي للمسلم، أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيئها له ٥٥٣
- باب ٥٥٣
- باب ما جاء أن الغارية مؤداة ٥٥٤
- باب ما جاء في الإحتكار ٥٥٤
- باب ما جاء في بيع المخفلات ٥٥٥
- باب ما جاء في اليمين الفاجرة يقطع بها مال المسلم ٥٥٥
- باب ما جاء إذا اختلف البيعان ٥٥٥
- باب ما جاء في بيع فضل الماء ٥٥٦
- باب ما جاء في كراهية غشب الفحل ٥٥٦
- باب ما جاء في ثمن الكلب ٥٥٧
- باب ما جاء في كسب الحجام ٥٥٧
- باب ما جاء من الرخصة في كسب الحجام ٥٥٨
- باب ٥٢٣
- باب ما جاء في الحمل المتوفى عنها زوجها تضع ٥٢٤
- باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها ٥٢٤
- باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكمر ٥٢٥
- باب ما جاء في كفارة الظهار ٥٢٦
- باب ما جاء في الإيلاء ٥٢٦
- باب ما جاء في اللعان ٥٢٧
- باب ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها ٥٢٩
- أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ ٥٣٠
- باب ما جاء في ترك الشبهات ٥٣٠
- باب ما جاء في أكل الربا ٥٣٠
- باب ما جاء في التغليب في الكذب والزور ونحوه ٥٣١
- باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ : يا هم ٥٣١
- باب ما جاء فيمن حلف على سلقته كاذباً ٥٣٢
- باب ما جاء في التكبير بالتجارة ٥٣٢
- باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ٥٣٢
- باب ما جاء في كتابة الشروط ٥٣٣
- باب ما جاء في المكيال والميزان ٥٣٤
- باب ما جاء في بيع من يزيد ٥٣٤
- باب ما جاء في بيع المدبر ٥٣٤
- باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع ٥٣٥
- باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد ٥٣٦
- باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزائنة ٥٣٦
- باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها ٥٣٧
- باب ما جاء في النهي عن بيع خبل الخبل ٥٣٨
- باب ما جاء في كراهية بيع الغرر ٥٣٨
- باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة ٥٣٩
- باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ٥٣٩
- باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته ٥٤٠

- باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسَّوَر ٥٥٩
- باب ٥٥٩
- باب ما جاء في كراهية بيع المغنَّيات ٥٥٩
- باب ما جاء في كراهية أن يفرَّق بين الأخوين ٥٥٩
- أوبين الوالدة ولدها في البيع ٥٥٩
- باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا .. ٥٥٩
- باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ٥٦٠
- باب ما جاء في النهي عن الثنيا ٥٦١
- باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه ٥٦١
- باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه ٥٦٢
- باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ٥٦٢
- [باب النهي أن يتخذ الخمر خلا] ٥٦٢
- باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب ٥٦٣
- باب ما جاء في بيع مجلود الميتة والأصنام ٥٦٣
- باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة ٥٦٤
- باب ما جاء في القرابا والرخصة في ذلك ٥٦٥
- [باب منه] ٥٦٥
- باب ما جاء في كراهية النجس ٥٦٦
- باب ما جاء في الرجحان في الوزن ٥٦٧
- باب ما جاء في إنظار المفسر والرفق به ٥٦٧
- باب ما جاء في مطلق الغني ظلم ٥٦٧
- باب ما جاء في المنابذة واللامسة ٥٦٨
- باب ما جاء في السلف في الطعام والتغر ٥٦٨
- باب ما جاء في أرض المشتري يريد بعضهم بيع نصيبه .. ٥٦٩
- باب ما جاء في المخابرة والمعاونة ٥٦٩
- باب [ما جاء في التسعير] ٥٦٩
- باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ٥٧٠
- باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان ٥٧٠
- باب [ما جاء في سفع البيع والشراء والقضاء] ٥٧١
- باب النهي عن البيع في المسجد ٥٧١
- أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ ٥٧٢
- باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي ٥٧٢
- باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ ٥٧٢
- باب ما جاء في القاضي كيف يقضي؟ ٥٧٣
- باب ما جاء في الإمام العادل ٥٧٣
- باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين ٥٧٣
- حتى يسمع كلامهما ٥٧٤
- باب ما جاء في إمام الرعية ٥٧٤
- باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان ٦٧٤
- باب ما جاء في هدايا الأمراء ٥٧٤
- باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم ٥٧٥
- باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة ٥٧٥
- باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه ٥٧٥
- باب ما جاء في أن البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه ٥٧٦
- باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ٥٧٧
- باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبته ٥٧٨
- باب ما جاء في الغمري ٥٧٩
- باب ما جاء في الرقبي ٥٨٠
- باب ما ذكر عن النبي ﷺ في الصلح بين الناس ٥٨١
- باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشبًا ٥٨١
- باب ما جاء أن اليمين على ما يصدق صاحبه ٥٨١
- باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه، كم يجعل؟ ٥٨٢
- باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا ٥٨٢
- باب ما جاء أن الولد يأخذ من مال ولده ٥٨٣
- باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء، ما يحكم له من مال الكاسير ٥٨٣

- ٥٨٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ تَلْوِغِ الرَّحْلِ وَالْمَرْءِ
 ٥٨٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ تَرَوَّحَ امْرَأَةٌ بَيْنَهُ
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ أَخَذَهُمَا سَمَلٌ مِنْ
 ٥٨٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَاءِ
 بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يُغْتَقُ مَمَالِيكُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ
 مَالٌ غَيْرُهُمْ ٥٨٥
 بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ مَكَذَا [رَحِمَ] مَحْرَمٌ ٥٨٦
 بَابُ مَا جَاءَ مِنْ زَرْعٍ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بَغِيرَ ذُنُوبِهِمْ ٥٨٧
 بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّحْلِ وَالنَّسْوِيَّةِ بَيْنَ الْوَلَدِ ٥٨٧
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ ٥٨٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِبَغَائِبٍ ٥٨٨
 بَابُ إِذَا حُدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ ٥٨٩
 بَابُ [مَا جَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ] ٥٨٩
 بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّقْطَةِ وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْعَنَمِ ٥٩٠
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّقْفِ ٥٩١
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَجْمَاءِ أَنْ جُرَّحَهَا جُبَارٌ ٥٩٢
 بَابُ مَا ذُكِرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوْتِ ٥٩٣
 بَابُ مَا جَاءَ فِي لِقَاطِيعِ ٥٩٤
 بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغَرْسِ ٥٩٤
 بَابُ مَا ذُكِرَ فِي لِمَزَارَعَةٍ ٥٩٥
 بَابُ [فِي الْمَزَارَعَةِ] ٥٩٥
 أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٥٩٦
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ ٥٩٦
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ٥٩٧
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَوْضَحَةِ ٥٩٧
 بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ ٥٩٧
 بَابُ مَا جَاءَ فِي لَعْفٍ ٥٩٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ رُصِخَ رَأْسُهُ بِصَخْرَةٍ ٥٩٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ ٥٩٨
 بَابُ الْحُكْمِ فِي لَدِّمَاءِ ٥٩٩
 بَابُ مَا جَاءَ فِي لِرَّحْلِ يَقْتُلُ اسْمُهُ يُفَادُ مِنْهُ أَمْ لَا ٥٩٩
 بَابُ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَا يَأْخُذُ ثَلَاثَ ٦٠٠
 بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً ٦٠٠
 بَابُ ٦٠١
 بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقَضَائِصِ وَالْعُقُوبِ ٦٠١
 بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ ٦٠٢
 بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ ٦٠٢
 بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ ٦٠٣
 [بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْكُفَّارِ] ٦٠٤
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَبْدَهُ ٦٠٤
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ [أَهْلٍ] تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ٦٠٥
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَضَائِصِ ٦٠٥
 بَابُ مَا جَاءَ فِي لِحَبْسِ وَالتُّهْمَةِ ٦٠٥
 بَابُ مَا جَاءَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ٦٠٥
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسَامَةِ ٦٠٦
 أَبْوَابُ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٠٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ ٦٠٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرْءِ الْحُدُودِ ٦٠٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ ٦٠٨
 بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْقِينِ فِي الْحَدِّ ٦٠٩
 بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرْءِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ ٦٠٩
 بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُشْفَعَ فِي الْحُدُودِ ٦١١
 بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّحْمِ ٦١١
 بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّحْمِ عَلَى النَّيِّبِ ٦١٢
 بَابُ [تَرْصُصِ الرَّجْمِ بِالْحُبْلَى حَتَّى تَضَعَ] ٦١٤
 بَابُ مَا جَاءَ فِي رَحْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ ٦١٤
 بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّفْيِ ٦١٥
 بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا ٦١٦

- باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام ٦١٧
- باب ما جاء في حد السكران ٦١٨
- باب ما جاء من شرب لحمر فأخلدوه فبرن عاد ٦١٨
- باب ما جاء في كم يقطع السارق ٦١٩
- باب ما جاء في تغليب يد السارق ٦٢٠
- باب ما جاء في الخائن والمختلس والمُتَشَبِّه ٦٢٠
- باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ٦٢١
- باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في لغزو ٦٢١
- باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته ٦٢١
- باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا ٦٢٢
- باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ٦٢٣
- باب ما جاء في حد الدوطي ٦٢٣
- باب ما جاء في المُرْتَدُّ ٦٢٤
- باب ما جاء فيمن شهر السلاح ٦٢٥
- باب ما جاء في حد الساجر ٦٢٥
- باب ما جاء في الغال ما يصنع به ٦٢٥
- باب ما جاء فيمن يقول للأخر يا مُحَنُّ ٦٢٦
- باب ما جاء في التغزير ٦٢٦
- أبواب الصيد عن رسول الله ﷺ ٦٢٨
- باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ٦٢٨
- باب ما جاء في صيد كلب المجوس ٦٢٩
- باب في صيد البزاة ٦٢٩
- باب في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه ٦٢٩
- باب في من يرمي الصيد فيجدته ميتاً في الماء ٦٣٠
- [باب ما جاء في الكلاب يأكل من الصيد] ٦٣٠
- باب ما جاء في صيد البعراض ٦٣٠
- باب في لدغ بالمرورة ٦٣١
- باب ما جاء في كراهية أكل المضبورة ٦٣٢
- باب في ذكاة الجبين ٦٣٢
- باب في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب ٦٣٣
- باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت ٦٣٣
- باب في الذكاة في الحلق والذبة ٦٣٤
- باب في قتل الوزغ ٦٣٤
- باب في قتل الحيات ٦٣٥
- باب ما جاء في قتل الكلاب ٦٣٥
- باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره ٦٣٦
- باب في الذكاة بالقضب وغيره ٦٣٧
- باب [ما جاء في البعير والبقر والغنم إذا نذ فصار وخشيئاً يرمى بسهم أم لا؟] ٦٣٧
- أبواب الأصاحي عن رسول الله ﷺ ٦٣٩
- باب ما جاء في فضل الأضحية ٦٣٩
- باب في الأضحية بكباشين ٦٣٩
- [باب ما جاء في الأضحية عن الميت] ٦٤٠
- باب ما يستحب من الأصاحي ٦٤٠
- باب ما لا يجوز من الأصاحي ٦٤٠
- باب ما يكره من الأصاحي ٦٤١
- باب في الجذع من الضأن في الأصاحي ٦٤١
- باب في لا شترارك في الأضحية ٦٤٢
- [باب الأضحية بعضباء القرن والأذن] ٦٤٣
- باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل بيت ٦٤٣
- باب [الدليل على أن الأضحية سنة] ٦٤٣
- باب في الذبح بعد الصلاة ٦٤٤
- باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام ٦٤٤
- باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث ٦٤٤
- باب في الفرع والعنبرة ٦٤٥
- باب ما جاء في العقيقة ٦٤٥
- باب الأذان في أدن المؤلود ٦٤٦

باب ٦٤٦	أَبْوَابُ السَّيْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٦٠
باب ٦٤٧	بابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَتْلُ الْقَتْلِ ٦٦٠
بابُ [الْعَقِيقَةِ بِشَاةٍ] ٦٤٧	باب ٦٦١
باب ٦٤٧	بابُ فِي النَّبَاتِ وَالْعَارَاتِ ٦٦١
بابُ [] ٦٤٧	بابُ فِي التَّحْرِيقِ وَالتَّحْرِيبِ ٦٦١
بابُ [مِنَ الْعَقِيقَةِ] ٦٤٨	بابُ مَا جَاءَ فِي الْعَيْنِ ٦٦٢
بابُ [تَرْكُ أَخْذِ الشَّعْرِ] ٦٤٨	بابُ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ ٦٦٢
أَبْوَابُ النَّذْرِ وَالْإِيمَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٥٠	بابُ مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا ٦٦٣
بابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ٦٥٠	بابُ مَنْ يُعْطَى الْفَيْءَ ٦٦٤
[بابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه] ٦٥١	بابُ مَنْ يُشْهَمُ لِلْعَبْدِ ٦٦٤
بابُ لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ٦٥٢	بابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ٦٦٥
بابُ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ ٦٥٣	بابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَنْبِيَةِ الْمُشْرِكِينَ ٦٦٥
بابُ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ٦٥٢	بابُ فِي النَّفْلِ ٦٦٦
بابُ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنِّ ٦٥٢	بابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قَتَلَ قَبِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ٦٦٧
بابُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ ٦٥٣	بابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ ٦٦٧
بابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَنْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ ٦٥٤	بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْحَبَالَى مِنَ السَّبَايَا ٦٦٧
بابُ [مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ] ٦٥٤	بابُ مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُشْرِكِينَ ٦٦٨
بابُ فِيمَنْ يَخْلُفُ بِالْمَشِيِّ وَلَا يَسْتَطِيعُ ٦٥٥	بابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّغْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ٦٦٨
بابُ فِي كَرَاهِيَةِ النَّذْرِ ٦٥٦	بابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْهِدَايَةِ ٦٦٨
بابُ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ ٦٥٦	بابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ٦٧٠
بابُ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ ٦٥٧	باب ٦٧٠
بابُ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ٦٥٧	بابُ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ ٦٧١
بابُ فِي الرَّجُلِ يُلْطَمُ خَادِمُهُ ٦٥٧	بابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ٦٧١
بابُ [مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَنْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ] ٦٥٧	بابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَذَا يَا الْمُشْرِكِينَ ٦٧١
باب ٦٥٨	[بابُ فِي كَرَاهِيَةِ هَذَا يَا الْمُشْرِكِينَ] ٦٧٢
باب ٦٥٨	بابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ ٦٧٢
بابُ قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ ٦٥٨	بابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَنْدِ ٦٧٢
بابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ ٦٥٩	بابُ مَا جَاءَ فِي الْغَدْرِ ٦٧٣
	بابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ عَادِرٍ لَوَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٦٧٣

- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّزْوِيلِ عَلَى الْحُكْمِ ٦٧٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِلْفِ ٦٧٤
- بَابُ فِي اخْتِذِ الْجَرِيَةِ مِنَ الْمَجُوسِيِّ ٦٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَحُلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذَّمِّ ٦٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ ٦٧٦
- بَدَأَتْ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٧٦
- بَابُ فِي نَكْثِ الْبَيْعَةِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التُّهْبَةِ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ لِكِتَابٍ ٦٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ٦٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ٦٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ: «إِنْ هَذِهِ لَا تُغْرَى بِغَدِ الْيَوْمِ» ٦٨١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ ٦٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ ٦٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِتَالِ ٦٨٣
- أَبْوَابُ فَصَائِلِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٨٥
- بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الثَّقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [فَضْلِ] مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا ٦٨٧
- بَابُ [فَضْلِ] مَنْ اعْتَبَرَتْ قَدَمَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٨
- بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٨
- بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ لِرْمِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ ٦٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ ٦٩١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ ٦٩٢
- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا ٦٩٢
- بَابُ فِي [فَضْلِ] الْقُدُّو وَالزَّوْاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ٦٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فَيَمُنُّ سَأَلَ لَشَهَادَةٍ ٦٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُجَاهِدِ وَالْمَكَاتِبِ وَالنَّاسِخِ ٦٩٤
- وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ ٦٩٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٥
- بَابُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ٦٩٦
- بَابُ [مَا ذَكَرَ أَنَّ أَبَوَاتِ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ الشَّيُوفِ] ٦٩٦
- بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ٦٩٦
- بَابُ [فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ] ٦٩٧
- [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمُرَابِطِ] ٦٩٧
- أَبْوَابُ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠٠
- بَابُ فِي أَهْلِ الْعُدْرِ فِي الْقُعُودِ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ وَيَمُنُّ حَرَجَ إِلَى الْعَزْوِ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَبْعَثُ سَرِيَّةً وَحْدَهُ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ ٧٠١
- وَالْحَدِيثَةِ فِي الْحَرْبِ ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ غَزَا ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّعْبِيَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٢

- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُدْعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَلْوِيَةِ ٧٠٣
- بَابُ فِي الزَّيَاتِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠٣
- بَابُ فِي الْفُطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ ٧٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحُلِيِّهَا ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَغْفِرِ ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ [وَالسَّقِي] ٧٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ ٧٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ بِضَعَالِيكَ الْمُسْلِمِينَ ٧٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ ٧٠٨
- بَابُ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَزْبِ ٧٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ ٧٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ ٧١٠
- بَابُ مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ ٧١٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] التَّخْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ
وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ ٧١٠
- [بَابُ] ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوعِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ ذَنْبٌ ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَنْبِ الشُّهْدَاءِ ٧١٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسَوْرَةِ ٧١٢
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُفَادَى جَنَفَةُ الْأَمِيرِ ٧١٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي الْهَرَارِ مِنَ الرَّخْفِ] ٧١٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْقَتِيلِ فِي مَقْتَلِهِ] ٧١٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلْقَى الْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ ٧١٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَاءِ ٧١٤
- أَبْوَابُ اللَّبَاسِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ ٧١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [الرُّخَصَةِ] فِي لُبْسِ الْخُرِيرِ فِي الْحَرْبِ ٧١٥
- بَابُ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُعْصَفَرِ لِلرِّجَالِ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْفِرَازِ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ٧١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ ٧١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [جَرِّ] أَذْيُولِ النِّسَاءِ ٧١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ ٧١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السُّودَاءِ ٧١٩
- [بَابُ سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ] ٧١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفُضَّةِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ فَصِّ الْخَاتَمِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ٧٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ ٧٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ ٧٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورَيْنِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِصَابِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَةِ وَاتِّخَاذِ الشُّعْرِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَتًا ٧٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ ٧٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِخْتِيَاءِ
بِالنُّوْبِ الْوَاحِدِ ٧٢٥

- ٧٢٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَاصَلَةِ الشَّعْرِ ٧٢٩
- ٧٢٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ ٧٣٠
- ٧٢٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي فِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ ٧٣٠
- ٧٢٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُمُصِ ٧٣٠
- ٧٢٧ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا ٧٣١
- ٧٢٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْحُجَّةِ [وَالْخُفَيْنِ] ٧٣١
- ٧٢٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ ٧٣١
- ٧٢٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ ٧٣٢
- ٧٢٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ٧٣٢
- ٧٢٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ٧٣٢
- ٧٢٩ [بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ] ٧٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ [فِي الْمَشْيِ] فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ٧٢٩
- بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا اتَّعَلَ ٧٣٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثُّوبِ ٧٣٠
- بَابُ [دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ] ٧٣٠
- بَابُ [كَيْفَ كَانَ كِمَامُ الصَّحَابَةِ] ٧٣١
- بَابُ [فِي مَبْلَغِ الْإِزَارِ] ٧٣١
- بَابُ [الْعَمَائِمِ عَلَى الْقَلَانِسِ] ٧٣١
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ] ٧٣٢
- بَابُ [كَرَاهِيَةِ التَّخَمُّمِ فِي أَصْبَعَيْنِ] ٧٣٢
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي أَحَبِّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] ٧٣٢

المعلومات المهمة للمجلد الأول

حديث نمبر	صفحه نمبر
تقرير ترمذى مكمّل	١٠٤ صفحات
١- ابواب الطهارة	١ إلى ١٤٨
٢- ابواب الصلاة	١٤٩ إلى ٤٨٧
٣- ابواب الجمعة	٤٨٨ إلى ٥٢٩
٤- ابواب العيدين	٥٣٠ إلى ٥٤٣
٥- ابواب السفر	٥٤٤ إلى ٦١٦
٦- ابواب الزكوة	٦١٧ إلى ٦٨١
٧- ابواب الصوم	٦٨٢ إلى ٨٠٨
٨- ابواب الحج	٨٠٩ إلى ٩٦٤
٩- ابواب الحنائر	٩٦٥ إلى ١٠٧٩
١٠- ابواب النكاح	١٠٨٠ إلى ١١٤٥
١١- ابواب الرضاع	١١٤٦ إلى ١١٧٤
١٢- ابواب الطلاق	١١٧٥ إلى ١٢٠٤
١٣- ابواب البيوع	١٢٠٥ إلى ١٣٢١
١٤- ابواب الاحكام	١٣٢٢ إلى ١٣٨٥
١٥- ابواب الديات	١٣٨٦ إلى ١٤٢٢
١٦- ابواب الحدود	١٤٢٣ إلى ١٤٦٣
١٧- ابواب الصيد	١٤٦٤ إلى ١٤٩٢
١٨- ابواب الأضاحى	١٤٩٣ إلى ١٥٢٣
١٩- ابواب النذور والأيمان	١٥٢٤ إلى ١٥٤٧
٢٠- ابواب السير	١٥٤٨ إلى ١٦١٨
٢١- ابواب فضائل الجهاد	١٦١٩ إلى ١٦٦٩
٢٢- ابواب الجهاد	١٦٧٠ إلى ١٧١٩
٢٣- ابواب اللباس	١٧٢٠ إلى ١٧٨٧
٤ إلى ٨١	
٨٢ إلى ٢٤٦	
٢٤٧ إلى ٢٦٤	
٢٦٥ إلى ٢٦٩	
٢٧٠ إلى ٣٠١	
٣٠٢ إلى ٣٣٠	
٣٣١ إلى ٣٧٦	
٣٧٧ إلى ٤٣٥	
٤٣٦ إلى ٤٧٤	
٤٧٥ إلى ٥٠٢	
٥٠٣ إلى ٥١٣	
٥١٤ إلى ٥٢٩	
٥٣٠ إلى ٥٧١	
٥٧٢ إلى ٥٩٥	
٥٩٦ إلى ٦٠٧	
٦٠٨ إلى ٦٢٧	
٦٢٨ إلى ٦٣٨	
٦٣٩ إلى ٦٤٩	
٦٥٠ إلى ٦٥٩	
٦٦٠ إلى ٦٨٤	
٦٨٥ إلى ٦٩٩	
٧٠٠ إلى ٧١٤	
٧١٥ إلى ٧٣٢	

عرض ناشر

الحمد لله وكفى، والصلوة والسلام على خير الورى، وخاتم الأنبياء محمد المصطفى
وعلى آله واصحابه النجباء، ومن تبعهم من أئمة المحدثين والفقهاء

أما بعد.....

الحمد لله، اللہ سبحانہ و تعالیٰ نے اپنے خاص فضل و کرم سے جامع ترمذی کی جدید طرز پر طباعت کی توفیق اس ناچیز کو عطا فرمائی پھر اس سلسلے میں مستند علماء اور بزرگان دین نے بھی میری ہمت افزائی فرما کر مدد فرمائی۔ میں ان سب حضرات کا ممنون و احسان مند ہوں۔
صحاح ستہ کا ارادہ مکہ مکرمہ میں بزرگوں کی خواہش پر ہوا تھا اور آج اللہ سبحانہ و تعالیٰ کی خاص فضل و مہربانی، کرم نوازی اور مدد سے جامع ترمذی شریف پایہ تکمیل کو پہنچی۔ دعا فرمائیں اللہ سبحانہ و تعالیٰ راضی ہوں اور یہ پوری امت محمدیہ کے لئے تاقیامت ہدایت اور رہنمائی کا ذریعہ بنے۔ آمین

میں ان بزرگوں، مہربانوں، مولانا نعیم اشرف عثمانی صاحب، القادر پریس، اساتذہ کرام جامعۃ الرشید اور دیگر مہربان حضرات کا تہ دل سے شکر گزار و ممنون ہوں کہ ان سب حضرات نے صدق دل سے تعاون فرما کر اس کام کو تکمیل کے مراحل تک پہنچایا۔ الحمد للہ میری ذاتی دلی دعا ہے کہ اللہ سبحانہ و تعالیٰ ان سب حضرات کو اور ان حضرات کو جنہوں نے اس سلسلے میں مدد فرمائی بلکہ جن حضرات نے اشارہ سے بھی مدد فرمائی ان سب کو بھی ثواب جزیل عطا فرمائے۔ آپ سب حضرات بھی دعا فرمائیں کہ اللہ سبحانہ و تعالیٰ راضی ہوں اور میرے والدین اور آباء و اجداد کو جنت الفردوس میں جگہ عطا فرمائیں۔ آمین
آخر میں یہ بھی عرض کرتا چلوں کہ چونکہ مکمل صحاح ستہ کا ارادہ کیا تھا لہذا اس سلسلہ میں جامع ترمذی شریف پیش خدمت ہے اور سنن ابی داؤد کی کمپوزنگ جاری ہے، الحمد للہ۔

پھر عرض ہے کہ دعا فرمائیں اللہ سبحانہ و تعالیٰ صحاح ستہ مکمل مجھ سے میری زندگی میں نئی کمپوزنگ کروا کے شائع کروائیں اور میری اولاد در اولاد تاقیامت اس سلسلہ کو جاری رکھے۔ آمین۔ اس سلسلہ میں اپنے نواسے مولوی احمد افغان سلمہ کا بھی شکر گزار ہوں کہ اس نے میری نہ صرف مدد کی ہے بلکہ مجھ بندہ ناچیز کی بہت رہنمائی بھی کی ہے۔

جامع ترمذی شریف کی کمپوزنگ، پرنٹنگ عمدہ کاغذ میں پیش کرنے کی صدق دل سے کوشش کی گئی ہے اگر کوئی غلطی یا کوتاہی ہو تو اللہ سبحانہ و تعالیٰ اپنے فضل و کرم سے معاف فرمائیں۔ قارئین کو اگر کوئی غلطی نظر آئے تو ہمیں ضرور مطلع فرمائیں ہم نہایت مشکور ہوں گے۔

والسلام

بندہ ناچیز الطاف حسین برخوردار یہ و اولادہ

مؤدبانہ التماس ہے کہ آپ دعائے
مغفرت اور ایصالِ ثواب کے لئے تمام مسلمین
و مسلمات خصوصاً حاجی اللہ بخش برخورداریہ،
محترمہ خدیجہ بیگم، محترمہ عمر بانو اور حاجی ناصر
گلزار مرحومین کو بھی ایصالِ ثواب اور مغفرت
کے لئے یاد فرمائیں۔ جزاک اللہ کثیراً کثیراً
اللہ سبحانہ و تعالیٰ مرحومین کو جنت الفردوس
میں جگہ عطا فرمائیں۔ آمین
میں آپ کا بہت مشکور و ممنون ہوں گا۔

طالب دعا

الطاف حسین برخورداریہ